











« (الجزء الأول) »

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة المصنف

خالد بن عبد الله الأزهري على التوضيح

لألفية ابن مالك في النحو للشيخ

الامام العلامة جمال الدين أبي

محمد بن عبد الله بن يوسف بن

هشام الأصبهاني

تقدمهم الله برحمته

ورضوانه

آمين

م

« (وبها مشه حاشيته للعلامة المتقن) »

« (الامام المتقن الشيخ ريس بن زين) »

« (الدين العلي بن الحسين رحمه الله) »

« (طبع) »

« (على نفقة أكرم العائلة المهدية) »

« (وشركاء) »

« (الطبعة الثانية) »

« (الطبعة الأولى في القاهرة) »

« (سنة ١٢٢٥ هجرية) »

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

الحمد لله الذي شرف من نجاه ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض نفسه وهذا الى اطاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد ورضي  
 الفضل النصير وعلم المعارف المرفد فليس لمجموع فضله نظير من عاينوا والايمان غلام الفكر المحال وكأورد الانام الى مسالوك  
 اوضح المسالك وعلى آله وصحبه المنعوتين صفات الكمال التميز بلاضافة اليه على كل حال (وبعد) فيقول الفقير لرحمة  
 رب العالمين يس بن زين الدين العليمي المحصي غفر الله له ولوالديه واحسن في الدارين اليما واليه هذه حواش ومقت فحوها  
 عيون الطالبين ولجئت بتمنيها كلمة كماله المحصلين غزيرة الفوائد عزرة القرائد كثيرة العوائد على شرح توضيح  
 العلامة ابن هشام للشيخ الامام العلامة الهمام خالد الزرقاني الشهير بابن جلة وشيخنا عبد الله الدونشري بهوامش نسخهم واكثرهم كتابه شيخنا  
 ابن عبد الحق السبائي والشهاب اجد الزرقاني الشهير بابن جلة وشيخنا عبد الله الدونشري بهوامش نسخهم واكثرهم كتابه شيخنا  
 رحمه الله اجمعين ورفع قدرهم في علمين ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر الثاني على المتن من التحقيقات وما للعلامة الشهاب  
 القاسمي معهم المناقشات وضجعت الى ذلك أعجابا بتمجيحها المحصولون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون ويعترف بقضائهم  
 المنصرون وعلى الله الكرم الاعتماد في سبيل الرشاد وهو حسي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وعلى  
 الله على مولانا سيدنا وسيدنا الى الله تعالى في كل الما رب افضل الانبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاغ فضلهم في المشارق  
 والمقارب (ترجمة الشارح رحمه الله) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجندجزي الكاشفي النحوي يعرف بالوفاد  
 ولد تقريباً سنة تسعمائة بمصر جفن أعمال الصعيد وتحول الى الزهرة وترأى جماعة من أعيان عصرهم منهم الجرجزي والشسني  
 والزين الانباسي ومات بدير كة الحاج خين رجوعه من مكة المشرفة ونقل الى قرية شبلك الدوادار (قوله الملهم لتحميد) ياتي قريباً في

كلام الشارح تفسير الانام وقال لتحميد دون محمد وشارة الى المبالغة في حمد الله تعالى (قوله خدا)  
 عند وب كبحر به بعضهم يفعل مقدراً لجد المذ كور لان الخبر فاصل بينهما وهو اجنبي فان قلت  
 الخبر فروع بالمبتدأ على الصحيح فلا يلزم الفصل باجنبي ٣ وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل  
 النصب فيما بعد الخبر لكان عاملاً بالاول فصل معوله باعتبار جهة أخرى تزيل الاعتار المحمدين  
 منزلة تعمر الثانيين فقامه قاله الناصر الثاني في شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل في نظير ما هنا الكن في  
 الكشف في تفسير قوله تعالى والذين يتوفون منك ويذرون أزواجاً وصية لازواجهن متاعاً الى المحول  
 وقرأ في متاع لازواجهن متاعاً على قراءة في متاعاً نصب بمتاع لانه في معنى التمتع كقولنا الحمد لله  
 جد الشاكرين وأجنيبني ضرب لك زيد اضرب زيد قال السعد في قوله كقولك الخ ان قيل كيف جاز  
 نصب جد الشاكرين بالجمع وجود الفصل بالخبر قلت الخبر في الاصل كان معوله لا الحمد في موقع المفعول شهادة

كقولك هذا له فاز لثبوت ذلك كل مصدر جعل متعلقاً بخبر اعني متعلل الضرب لزيد خبر باشديد والقيام في الدار قياماً الى الساعة  
 (قوله موافق النعمه) قال في الصحاح وفي فلان أي آتى والمراد هنا مقابلاً من استعمال الموافقة في مسند بها وهو المقاتلة فهو مجاز وقال  
 الدونشري معناه ملاقة الما فيحصل معها معنى مكافاة المزمع مساو لزيد هذا معنى ما ذكره وقال كون الحمد ملاقة النعمه مواضع  
 وكونه مساو لما لزيد قديتوقف فيقول يقال ان الحمد لا يساوي أقل النعم ولا جل اه ويمكن أن يجاب بان جلة الحمد لله الخ انشائية  
 وهي لانشاء الحمد عنصراً كمالا لاني الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم انشاء مساواة الحمد لله بل انشاء الحمد الموصوف  
 للسلوة فاعلم (قوله لوجه) حال وقوله لا شربك لوجه الحمد كاشف عن حقيقة ان الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم انشاء مساواة الحمد لله بل انشاء الحمد الموصوف  
 قبلها واقترع قوله الصفة النكرة بمعنى منعد ما ذهب سببه بهواختياره الحمد وزاد في قوله على ان الى وحده منصوب على المصدرية  
 للحال المقدر على معنى منفردا افراداً جندت تكون الحال المؤ كد عاملاً لا المصدر ونصب الكوفيين ونوس الى انها منصوبه على  
 الظرف والحال المؤ كد تعامل الظرف أي مستغرق انفراد ولا يجوز ان يقدر العامل فضلاً على تقدير المصدرية أو الظرفية لان  
 كلمة التوحيد دائم مضمة بها ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتعريف وسبب في باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده  
 من حيث هو من غير خصوصية بكلمة الشهادة واللام السبكي رسالة في نصب وحده اها الرقة ذكرها السيوطي في الانشاء والنظا

٣ قول الحمدي باجنبي وبها يعمل الخ كذا في النسخة التي بيدينا وفيها سقط من النسخة لا يفتي بعد قوله باجنبي ولعل الاصل قلت  
 في جهة المصدرية وبها الخ أو نحو ذلك اه تأمل

(قوله شهادة مختص) معلول مطلق معلول لاشهد (قوله في توحيد) لعله تعبيد أو تعجيد فهو شرف ولا ضرر لذلك فمعاينة  
 الشارح كاللاختي (قوله أشرف خلقه وأعظم عبده) يجوز رفع أشرف وأعظم على انهما خبر بغير نصب معاملة الحال وهو صلى الله  
 عليه وسلم أشرف الخلق وأعظم العبيد تفصيلا بمعنى أنه أشرف وأعظم من كل فرد فرد وجعله أي أنه أشرف وأعظم من جملة الخلق  
 العبيد بمعنى أنهم أتوا بكلمة وجعلهم بهذا الفرد الجامع لا كمال الشري رجع عليهم كما كره الامام الرازي على ما نقل الطوحي  
 قدس سره ناذا في حاشية أم اليراهين (قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه النبي) لا يختي ما في الجمع بين العبد والمولى والفقير والغني من  
 لطاف الذي هو من الحسنات البديعة وهو الجمع بين معينين متباينين في الجملة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عند الاتحاد  
 في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا انا الرجن عبادا والفقير يحتمل أن يكون صيغة بالغة أي كثير القرون ان يكون  
 صفة مشبهة أي دائم الفقر (قوله الحفي) أي المبالغ في من حفت به الكبر بالغت في اكرامه (قوله الراني) نسبة الى رب على غير قياس  
 قوله جمال الدين يوسف) يروي على طريق المؤرخين من تقدم القلب على الاسم أولان لقبه اشهر وحينئذ يجوز تقديمه على الاسم عند  
 الصحاح كقوله تعالى اننا المسيح عيسى ومنه قول الشاطبي وقانون عيسى ولعدم اشتداد اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فان اسمه عبد  
 الله ويوسف اسم أبيه كما ذكره في بعض كتبهم وروايتهم في الحواشي ٣ والتذكير ذكره السيوطي في حسن  
 الهاتمة وقال الصفي في

تأنيده أعيان العصر  
 وهذا على ما في بعض  
 النسخ والذي في النسخ  
 الصحيحة في محمد عبد الله  
 جمال الدين بن يوسف  
 (قوله يفسح) بكسر  
 السين وضما مضارع  
 نسج اذا ضم الحجة الى  
 السدى على وجه يحكم  
 به تدخلها وتشبيه  
 المنصب بالثوب الرفيع  
 في يدع صنعته وتفرده  
 بحسن أساويه استعارة  
 بالكناية واثبات المتوال له  
 استعارة تفضيلية والنسج

شهادة مختص في توحيد وأشهد أن لا إله الا الله محمد عبده ورسوله أشرف خلقه وأعظم عبده صلى الله عليه  
 وسلم وعلى آله وصحبه وخوانده (وبعد) ويقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الأزهري  
 عامه الله بلطفه الحفي وأمر على عواذير المحفي أن النسخ المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك في  
 علم النحو والشيخ الامام العلامة الراني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تقدمه  
 الله الرحمة والرضوان في غاية تحسين الموضع عند جميع الاخوان ليات أحسنه ولم ينسج ناسج على  
 مثواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز لوجود في هذا النحوش كله غير انه يحتاج الى شرح  
 يسفر عن وجوه بخدراة النعاب يبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت في النسخ في  
 المنام فاعرف بهذا الكلام وروعه ناسج عليه ما بين مرادوه يتأخر مفادته فصصت هذه  
 الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا الذي قاله فلان فان اسناد الشيخ الكناية الى نفسه مجاز كقولهم  
 بني الأمير المجاز وليس هو الباني بنفسه وانما يامر السهلة من أننا جنسنا وكنت أنت المشار اليه لعلنا  
 نتمت بين يديه وخاطبنا بهذا الخط فنهض وبادر للاحوال والتواهب فاستخرت رب العباد وشرفت  
 ساعدا الاجتهاد وشرفه شرا كشف خفاياه وأبرز أسرارها وخباياه ويا حسرة المكنون وجمع  
 شمله باصلا المتناول (وسميته التصريح بمضمون التوضيح) وشعبه بعشره وأموره همه مشتملة على  
 فوائد جمة أحدها في شرح شري بشر حتى صاروا كالتي الواحد لا غير بينهما الا صاحب بصر أو  
 بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيه السيرة ثانيا التي تبعت أصوله التي أخذ منها نور مباشر حث

ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصفه مصنف على طريقه فتكون الاستعارة تحقيقية تبعية في الصحاح وقلان نسج وحده  
 أي لا تقبله في علم أو غيره وأصله في الثوب لان الثوب اذا كان رقيقا لم يكن رقيقا على مثاله في مثاله سدى  
 لعدة أبواب (قوله في هذا النحوش كله) لا يختي ما في قوله هذا النحوش التورية (قوله غير انه) بيان للداعي لشرح جميع انه بالصفة  
 المذكورة قوله يسفر عن وجوه بخدراة النعاب يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشيء فمرا من باب ضرب أي كشفت وأوصفت  
 وشبه المسائل الحقيقية بالناسا وأطلق المحدثات اسم المشبه على المشبه في جهة الاستعارة التورية والوجود والنعاب والسفر من باب  
 الترشيح (قوله ويظهر مفاده) هو بضم الميم مصدر بمعنى (قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله في الأمير المجاز) هو الطريق وما الأنط  
 (قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسر على النهر المسمى بالشريعة بنى سلطانا برقوق جبرا \* بعدل والامام لم يطبعه  
 مجاز في الحقيقة للبرابا \* وأمر بالسلك على الشريعة (قوله شرحا كشف خفاياه الخ) فيه دليل على تأخر الذر بانها على الشرح  
 وقوله بعد ذلك واستقر الله ما يقع في الخلد دون أن يقول وقع قبضه تقدمه (قوله وسميته التصريح) صدقه العلامة ابن المعلى  
 الحلبي بقوله انما التصريح شرح \* قصر الشرح منه فعدا منهل علم \* كلهم يكره عنه (قوله أو بصيرة) هي نور في  
 القلب كالنور في العين

أقوله فأهملهم من الشروط) لم يقل وينتقد المأخذ كرمه الشروط مع أنه أهم من الأول كما نلاحظ ذلك لم يشغ في كلام المصنف (قوله أني طبقت الشرع على النظم) أي غالباً فقد أهمل ذلك في باب التصريف (قوله وأسأل الخ) سأل تارة بتعدي بنفسه إلى مفسخين كما في قوله تعالى ولا يسألكم أموالكم ومنه نحن فيه من مفعول الأول وقوله فيما يأتي أن يدبر أ مفعول الثاني ويتعدى تارة إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بنحو سألوا عن الأهلة أو ما في معناها نحو سأل به خبيراً بما عني أن الباء بمعنى عن وإن مجرور والمفعول الثاني وإنه كذلك المصربون وتاولوا إلا يتعلل أن الباء السببية يقال في المعنى وفيه نظر لا يعلا يقتضي قولك سأله بسببه أن الخبر وهو المسؤول عنه ويمكن تأويله أيضاً على أن به علق بخبر أقال البيضاء وبه متعلق بأسأل أو بخبر أقال الأولى سعدى أو بهما في الكلام صفة التجاذب له وأراد بالتجاذب التنازع في المفعول المتوسط على القول بجواز فيه لأن الخبر ومتعلق بهما لا يتنازع توارداً ملين على معمول ٤ واحده كما ذكرنا يظهر ما ذكر في سورة النبأ فاتهم جوزوا في قوله تعالى أن يجهن

كانت مرصداً للطاقين ما أتوا جوهه من أن تتعلق الطائفتين بما أتوا مرصداً فقال سعدى أو بهما (قوله خيمه) بكسر الخاء المعجمة السجبة والطبيعة قال الجوهري لا واحده (قوله وسلم من داء الحسد) أي جلدته وهو داء أروه من القلب لانه يحمله وغيره إشارة إلى شدته بحيث ظهر على الحسد وقال الدونوري الحسد ندم ذي النعمة يمتحن زوايا نفسه وضربته إلى الحاسد شبهه بالداء الذي يقسده الخلد والحذاق بالاديم عن القلب فهو على حذف أداة التشبيه كالحسن المشاء (قوله إذا عثر الخ) إذا عثر فمعلق

كلامه بكلامه ومن فوات ذلك بيان قصد ومراعاة ثالثها التي ذكرت ما أهمل من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوات ذلك تصديداً لطلقة ما بعدها التي كملت بيت كل شاهد بما انصهر على بشره وعزوته إلى قائله الأقل لئلا يفتقر بذكره وشرحت منه القريب ومن فوات ذلك معرفة كون خبر يسأ حتى يتم التقریب وهو سوق الدليل على ما سبق المدعى خامسها التي ضطت الالفاظ الغريبة المحرف ويثبت جميع معانيها ومن فوات ذلك الامن من التحريف وحفظ ما بها أساءها التي طبقت الشرع على النظم قد كان أغفل ومن فوات ذلك معرفة شرح كل مسئلة ساءها التي ذكرت جميع المعاني ومن فوات الترجيع ومن فوات ذلك العلم بما يقى به على الصحيح ثامنها التي ذكرت غالب علل الاحكام وأدلتها ومن فوات ذلك كيفية الاذهان والمزج مع فقرتها ساءها التي يثبت للتعتمدن المواضع التي تناقض كلامها وما خالف فيه التسهيل ومن فوات ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها التي يثبت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثها ومن فوات ذلك معرفة كونها من عندنا أم أقول في قول هذا أو استقر الله بما يقع في الخلل في بعض المسائل المسطورة وأعدوا فاتهم شراً الحاسدين الذين يريدون أن يفتقروا لله وأولاهم وأولاهم وبالله الآن يتم زوره وأسأل فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أي داء الحسد على شيء خاطئ به القلم أو زلت به القدم إن يدرك بالحسنة السببية ويحضر قلبه من الإنسان على التيسان وإن الصقع عن عثرات الضعاف من شم الأشراف وإن الحسنات يذهبن السيئات وما توافق في الآية عليه وتكلمت إليه أتيب وينحصر في علمي التحصيل والتصريف وقد تضافت الروايات على أن أول من وضع النحوا أو الأسود أنه أخذها أولاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان قنوا الأسود كوفي الدار بصرى المشاؤون وقد أسس واقفوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم المراء بشع الماء وتدين الراية نسبة إلى بيع الثياب المروية وكان يخرج إلى الأسود وأدب عبد الملك بن مروان ثم خلف أباه الأسود خمسة نفر وأولهم عنبسة الفيل كان اسم أبيه معدان قتل في ليلة الله بن عامر بن كبر فسمي معدان الفيل وسمى ابنه عنبسة الفيل وكان اسم أبيه معدان قتل في ليلة الله بن عامر بن كبر والرابع والخامس ولد إلى الأسود عطاء أبو الحارث ثم خلف هو لاء عبد الله بن اسحق الحصري وعيسى

باسأل وعثر عليه أي أطلق ذال عشر عليه بعثر بفتح العين في الماضي وضمها ابن في المضارع عثراً كقتلوا عثوراً كعثر واطب في تجاور الحسد خرج عن طريق الاستقامة فهو باق في اللام وهو باق على طبعه ويظهر طبعنا وزلة القدم خرج من الموضوع الذي ينبغي ثباته فيه وكلها كناية عن الخطأ وضرب ما لا ينبغي والمعنى إذا عثر على شيء حاولت فيه الضرب فالت عنه بغير اختياره الباه من به في الموضوعين سببية أو طرقيتين القلب والتقدم الجناح المضارع وتعين بهما اللام لئلا يظن أنه أراد بهما معاً بل المقصود بهما في المقام المصنف (قوله أن يدبر) أي يدفع (قوله ويحضر) معطوف على يندبر أو قوله أن الإنسان يفتح المعركة مفعول يحضر (قوله نحن التيسان) عن ابن عباس رضي الله عنهما المسمى انساناً لاهمه اليقيني فليلاً فاصله انساناً أعلان حذفنا أو تحقيقاً ما يدل به تغيره على أنيسان وبعد حذف الياء وزنه أفغان لافغان (قوله العدوان) قال في لب الباء العدوان في الفتح والسكون نسبة إلى عدوان قبيلة من قبس عيلان

(قوله ابن أجد) هو أول من سمي بهذا الاسم بعد الذي صلى الله عليه وسلم (قوله القراهدي) به حجت وكسر الميم وتحته ساكنة ومهملة كافي قضية الصحاح حيث ذكر في باب الدال المهملة وهو المصواب كافي القاموس خلافاً للتصريح بأن الأثر في حام الأضول أنه بالمنجمة وكذا في الباب وتبعه السيوطي في تحفته المسمى باللب نسبة إلى قراهدي بن من الأزود سألني في كلام الشارح أخرج باب النسب التصريح بأن القراهدي بالدال المهملة وإن التحليل ينسب إليه (قوله كل منها جزء لطيف) قال الدونوري المراد منه أن الجميع في جزء لطيف كما هو الواقع اه يعني الكل هنا بمعنى المجموع لا بمعنى الجميع (قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ به آية (قوله كل أمر ذي بال الخ) بالدال بطلق ورواده الشان والمحال وقد يطلق ورواده القاب على الأول المعنى فوشرفوشان بهتم به وعلى الثاني أن خل على معنى ذي قلب فوجه الكلام أن الأمر لكونه شاغلاً لقلب صاحب من شأن الأمور وكان كانه صاحب موالاة الكفة وإن حمل على معنى ذي خطر وشرف في توجيه الكلام أنه شبه الأمر بشخص ه في قلبه وذكر المشبه وهو الأمر وترك المشبه الذي هو ذلك الشخص فالأمر أو

هو ذلك الشخص فالأمر أو  
الشخص أو التشبيه  
المصراع استعاره بالكتابة  
على الخلاف ولأن  
المشبه وهو ذو بال  
أو إثباته للمشبه استعاره  
تخليصه وذو كمال سلام  
المشبه وهو والأثر  
والاجتزاء في التشبيه  
اليلينغ في قوله فهو أثر  
ترشح أمانا على  
حققة أو مجاز عن  
نقصان البركة على  
طريقة الاستعارة  
التصريحية لأنه أطلق  
لفظ المشبه وهو  
الاجتزاء مثلاً على نقصان  
البركة على الخلاف في  
التشبيه بالجم هكذا ينبغي  
أن يحقق لفظ هذا الحديث  
الشريف (قوله والمحافظ  
الراوي) ضم الراء نسبة

ابن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد القراهدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأفش الأوشط سبعة من مسعدة وخلف الكسائي القراهدي ثم جاء بعده ذلك صالح بن امدق الجعفي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده أبو اسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج وابن دوستويه وأبو بكر محمد بن جرير ثم جاء بعدهم هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار القارسي وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السمرافي وعلي بن عيسى الرماقي ثم أبو الفتح بن يحيى ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الشيخ بن أبي الماحج ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولما رجع إلى القاهرة ألهجروا سنة ثمان مائة وثمانين في القعدة الخامسة من سنة ثمان وسبع مائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة أيضا سنة إحدى وستين وسبع مائة وقوله من المصنفات المعنى والتوضيح وعدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الماحج في مجلدين ورفع المحاضرة عن قراءات الألفية في أربعة مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قبل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحها ما وشرح لمحة في حيان وأحكام ليوحي واتصاب لغة وفضلا وجرى في قولهم الدليل لغة وفضلا أن يكون كذا أو لم يجر كل منها جزء لطيف وشرح ما نث سعاد وشرح البردة وقائمة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد الإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين ه قال الشيخ رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالقرآن العظيم وعمل بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أثر أي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والمحافظ عبد القادر الراوي والتوفيق بن ميمون حدث لا يبدأ فيه الحمد لله فهو أخذ من أي مقطوع البركة يمكن أن يراد بكل منها الذكر لأن كلامهما ذكر وقد حاشى في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله فهو حديث حسن أو يحمل حديث التسمية على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمد على الابتداء الإضافي وهو ما بعد التسمية ولم يعكس لأن حديث التسمية أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المتوال واضاف قسم إلى الله فيل من

إلى رها مبدئية وميزة (قوله والتوفيق الخ) أي والافتقار للراشدين ان ذهب الأجدمة لأشخاص متناهية لا العمل بها والعمل بها غير ممكن لأن الابتداء أحدهما ابتداء حقيقيا كما هو الابتداء من الآباء وثالث الابتداء بالآخر (قوله لأن كلامه ما الخ) أي فليس المراد بسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا ما قبله خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما أو بغيرهما فهوم من جل القيد على المطلق بالتعاقب فيه وتحمل جمل المطلق على القيد إذا لم يكن القيد مقيداً بقيد متناهي أم لا فإن كذلك فيحمل القيد على المطلق لأن القيد من شأنه أن يفسد المطلق ويرجع إلى المطلق وهذا الجواب يقيدان ذهب البركة فلا يتوقف على إحدى الصيغتين فضلاً عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد التسمية) بحيث لا يسبقه شيء فهو إضافي فربما من الحقيقي (قوله بكتاب الله) أي شئونه فهو عين لكيفية الابتداء بخطوة الجواب يقيدان ذهب الأجدمة يتوقف على الجمع بينهما في هذا الوجه المذكور فلا يكتفي بأحدهما ولا بغيرهما ولا ما قبل غير هذا الوجه وبغيره وجه تقديم التسمية بها تضمن الحمد لأن فيها شاعلى الله بصفة الرحمة وأعلم أن شبهة التعارض بين الحمد بين جنبتي على غاية أمره والأول كون الابدح حقاً وإن معنى هذه الشبهة التي تصديره وجعله قول

كل عمل يعمل قيمه ولاشك ان هذا المعنى اذا حصل في بدءه أمر ذي مال بشئ من السملة والمجدلة لا يمكن ان يحصل في تلك البداية بالآخر الثاني ان يكون الابتداء المذكور أرتاخيال يعن الامتداد الثالث ان تكون الباعض اضافة للبده الرابع ان يكون المراد بالبده يتك الامور المذكور رة تقديمه في الذكرك الثاني الذي يترجم عنه بلفظ السملة والمجدلة الخامس ان المراد من السملة والمجدلة خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه البانيات الخمسة لم يمكن ان يمنع معاستد الى سديقوه بغير افتراق الناظرين في دفع التعارض أربح فرق اتخذ كل رة أحد تلك المنوع مع سندهم سلكا أو ملسلكا الاولان فقطر بهما ان التعارض انما يلزم اذا كان المراد البديهي الحديثين الحقيقي وكان أمر غير متمدوكل منهما ممنوع لمجوزا ان يكون المراد به أحدهما الحقيقي والآخر الاضافي مقبسا الى بعض ما يتعلق بذلك الأمر في البال او في جميعها بدأ اضافة مقبسا الى نفس ذلك الأمر في البال او المراد به فيهما ما البده العرفي الذي يسع الأمر فأكبر وهذا ان الجواب بان وان كانا في جسم مائة الشبهتين الان الثاني أوجه لان اخلاق لفظ البديهي العرفي أشهر عند أهل اللغتين املا على حقيق او اضافي او مطلقا منقسم اليهما ولأن منع أهل التعارض أشد حسا من مائة الشبهتين الترفيق بعد التسليم ودعوى ان الثاني غير مطرد لعدم جزمه في ذي بال لا يكون له امتداد عرفي لا سمع لان تفسير الأمر في البال عاله شرف حتى او شرعي او هتلي يقتضي ان المراد بالبده يتعلق به هو البده العادي المقرون بالتبديهي العادي المستدعي لقد من الامتداد والبده الذي لا يكون كذلك لا يستحق ان يسمى بده أمر ذي بال كالبده الواقع بغتة مع من سلك هذين المسلكين جعل الباعض صلة للبده وجعل البديهي كمن السملة والمجدلة بعبارة عن تقديمهما في الذكرك الثاني نظر الى تبادل هذين المعنيين الى الفهم ومنها استهما لسيلق الاحدث لا لا يكون دفع التدافع موقوف على ما هو الاولو جسامان يغوت بفواهما وليس كذلك لانه بعد جعل البديهي ما تقدم لوجعلت البده للاسعة والملاسة او جعلت صلة للبده وجعل على مطلق التقديم المتناول للتقديم في الذكرك الثاني والذكرك الثاني والعمل الاركاني والتحرير الباني وتقديم المخصصة في العمل الاركاني يحصل دفع التدافع بخلاف ما اذا فاجل البديهي الككل أو بعضه على أحد الهامل المتقدمة كان يحمل في الككل على الحقيقي فانه لا يتم ذلك سواء جعل البديهي أحد المعنيين او جمل البده على مطلق التقديم أماعدم فاعمل على التقدير الاول وهو الذي جعل مسلكا ثالثا فلان السال لكن له اسفة وفي منع التدافع تارة الى جواز كون البده للاسعة وتوا الاستعانة بشئ لآتنا في الاستعانة بغيره وأخرى الى جواز كونها للاسعة وتوقع وقوع الابتداء بالشئ على وجه المخر يتوقد كرهه بدون فصل فيجوز أن يجعل بعض الأمور من أمر ذي بال ويذكر الامر الآخر قبل ذلك البعض بدون فصل فيكون الابتداء ان التلس بهما وكل ذلك ضعيف أما الاول فلهما فاقام ببيان امكان الابتداء بأمر ذي بال حال الاستعانة بشئين متعاقبين في الوجود اللفظي ودون غير طالة اذ ان معنى هذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقيا وأن يكون أمر اعتمادا وأن لا يكون العدول عن العرفي المتمد الخامس لما قاله فغير مو جهلاشك ان اقتران مثل هذا الابتداء للاستعانة بأحد هذين ان يمكن لكن اقترانه في تلك الحالة لا يرد منها لا يكاد يمكن وأما ضعف الثاني فلان المراد من الملاسة المعدودة معاني البده هو معنى المصاحبة المعية والامارة وتوحيد امانا ان يكون المراد بالان الزمان كالمعارف عند أهل العرف فاتهم بطلقوه على الزمان السير أو طرفه كالمعارف عند أهل العلوم العقلية فاتهم بطلقوه على شئ غير منقسم من أجزاء زمان وعلى كل لا يتم المتصود لان زمان المصاحبة للتحديد هو زمان التكليم بجملة التجدد زمان المصاحبة للتسليم هو زمان التكليم باسمه تعالى على الوجه المعهود والتعاريف هذين الزمانين بين فافا كان زمان الابتداء بالامر ذي بال هو زمان المصاحبة للتحديد يكون هذا الزمان متاخرا بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسليم فكيف يصور أن يكون زمان الابتداء من زمان المصاحبة لتلعمام امتناع اجتماعهما في الوجود اللفظي الذي لا يمكن تحقيق معناه بالتقوى المراد هنا لاله ولان كلاما من السملة والمجدلة زمانيا لا تتركب من أجزاء زمانية هي المحروفة وكل ما هو زمانيا يتم أن يكون أيافعلي تقدر صحة كون تحقيق الابتداء مقارنا لتحقيق التجدد الذي هو زمانيا يكون الابتداء أيضا زمانيا فلا تصور أن يكون هو ان الابتداء فضلا على أن يكون هذا الان أن المصاحبة مع السملة والمجدلة على ان ما ذكره البعض لا يستقيم في الافعال التي تنسغل اللسان عن الملاسة بشئ آخر حال ملاسة الفاعل بها كالتلاوة والاكل والشرب وهو منافي للاستعراق الذي نطقه كلمة كل في كل أخرج وأما المسلك الرابع الذي مينة تسليم كون البده صلة للبده كما في المسلك الاول فقد بره ان يقال التعارض المذكور انما يلزم ان لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتجديد منحصرا في التصدير بهما في الذكرك الثاني وليس كذلك بل يجوز أن يكون الابتداء بطرق تعرض السالكون لهذا المسلك لبعض منها ان غير اربادها تحت الضبط ويمكن ضبطها بان يقال كل من السملة والمجدلة وجود في الذهن ووجود في العبارة ووجود في الكتابة كان التجديد وجودا في الالكان فالتجديد وجودا في المجدد أربعة وانما وجود التسمية تسلا فيحصل اثنا عشر



حضورها حاصل من ضرب فلا تفتي أو تفتي اثنين منها وهما أن تكون كتابها معنفت العبارة أو ال كتابها لا يندفع به ما يتعارضه والباقي  
 وهو عشرة يندفع به تقدير التفصيل بعد الإحاطة بالأجاء وهذا المسلك ضعيف لأن البدء كما هو التبادر التقديم في الذكر السابق فلا  
 يتناول هذا المسلك الخامس أنه ليس المراد خصوص ما ذكر في الحد من ثمن السملة والمجدة بل المراد أنه كقولنا ذكر هذا المسلك  
 الشارح أولا وذكره عليه وأيضاح المقام يحتاج إلى زيادة قال لا تليق بالمقام وقيداً كراهة كتابة لأرباب الألقاب (قوله) كخاتم  
 جديد أي يناعل أيها الصائفة أيته أي خاتم هو جديد يظهر إبداءه لقله لأنه العلية فإن جعلت الإضافات على معنى الحرف لا يحسن  
 الجواب وذلك لأن المراد منه في العموم والمخصوص وأن كان في المشبهة على المشبه به جها (قوله) وقيل المضاف (هو للفظ  
 اسم) (قوله) لا رشاد حسن الأداء) لأن في إسقاطها مالم القسم وحينئذ ظهر إبداءه لأنه العلية لا تظنوه يمكن أن ينبئ على هذين القولين  
 مسئلة منطقية وهي أن جملة السملة هل هي قضية كلية مسودة أو شخصية أو طبيعة فعلى الاحتمال الأول إذا جعلت الإضافات للعموم  
 وقد يرتفع الجواب والمجرد وفلا والمعنى ابتدئ أو أؤلف بكل اسم من أسماء الله فهي كلية ولا يراد أن الكلية هي التي موضوعها كل  
 ولا يظهر ذلك هنا لأن المراد بالموضوع ما هو الموضوع في المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية مقصود جعل فاعله هو الجزء الأول نظراً  
 إلى أن المعنى قام بغيره يدعوه عليه بالقيام وعده مثل اقتلوا المشر من كين من القضاء الكلية وأن كان العموم في المفعول لكن المعنى  
 المشر كون محكوم على فرضهم القتل وعلى الاحتمال الثاني تكون شخصية وتسمى خصوصية وظاهر مجرى الاحتمالين فيما إذا قدر  
 المتعلق اسماً وجعل التقدير ابتدئ أو أؤلف وتخصيص الابتدائيات بالإضافة إلى الضمير لا يصير القضية شخصية للعموم في كل  
 ابتدائياتكم كلاً يصيرها كذلك كون المضاف اليه في اسم الله على الاحتمال الأول لفظاً للحالة التي هو أرفق المعارف (قوله) بمعنى  
 التسمية أي ذكر الاسم وقد يتوقف كون هذا مقيداً للجواب كذا في الذي

للحمد (قوله) رأى  
 المعتزلة اختار الامام  
 الرازي والبرهان الجعبري  
 وعليه فلا حاجة إلى  
 الجواب (قوله) وقيل  
 لا (أولاً) أي لامتناهين  
 ولا غير متناهين  
 وعليه يحتاج الجواب

إضافة العام إلى الخاص كخاتم جديد وقيل المضاف هنا مقحم على ما لو شاد حسن الأداء وقيل  
 الاسم هنا معنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومثلاً ذلك اسم  
 اختلوا في الاسم والمسمى هل هما متناهين أم لا والأول يرى المعتزلة والساني قول الأشعري وقيل  
 لا ولا هو مذهب أهل النقل ويعزى إلى الأثر رضي الله تعالى عنه والتحقيق أن الخلاف لفظي وذلك  
 أن الاسم إذا زعمه اللفظ تغير المسمى وأن أوردته ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتر بهذا المعنى قال  
 الامام الرازي أنما قد خشي اعتدائه في النزاع أن الاسم هل هو عين المسمى أو غيروه والله أعلم على ذات  
 المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل أنه لا هاب السبانية فغير بخلاف الألف الأخيرة

ثم لا يخفى أن الخلاف الذي وقع بين الأشاعرة والمعتزلة محله في الكلمة المربكة من المميز والسن والميم كإشهادته سمكت الفريقتين  
 لأن المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى في الأسماء الحسنى والأشاعرة تمسكوا بقوله تعالى سبع اسم ربك الأعلى وهذا يدع في أحد القول  
 الثالث فأنما الدعوى ما صدق هذه الكلمة فعلموه وتأوخذوا بها كالحالة وتأوخذوا بالمشق أن كان اسم صفة فوجد أنها في الغير  
 كالحاق من صفات الفعل وتأوخذوا بعينها لا غير وذلك إذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتأمل  
 قوله والتحقيق أن الخلاف لفظي أي كل قول يعاين قوله الآخر (قوله) لكنه لم يشتر أي فهو وإن اشتمل لكنه لم يشتر  
 بينهم والمحصل أن من قال أن الاسم عن المسمى ليس مراداه كذلك أنما بل مراداه قد يكون كذلك بمعنى كونه عينه المراد  
 من الاسم سماء لا ينفصده أنه بان يكون الحكم مناسباً للمسمى دون الاسم كفي سبع اسم ربك ومن قال أنه غير ليس مراداه كذلك  
 دائماً بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا سماءه بان يكون الحكم مناسباً للمسمى دون المسمى فهو له  
 الأسماء الحسنى (قوله) علم على الذات المعبود أي المعنى في الخارج فهو علم شخصي لا جنسي وليس كإختصاصه فرد في الخارج والسماء  
 استقيد التوجيه لمن اللفظ بل من خارج على مله وفي المختصر وحواشيه والكلام على إطلاق الشخص على أن قصده في حواشيه  
 الفاعل في بطلان الثانية للجنس قال شيخنا التتبع في شرح الشعراوية والأوضاع هو موصاه لا غير اتفاقاً كإسماء الملائكة وكقوله فالأرباب  
 المقام اه وفي دعوى الاتفاق كما يعلم من جواب القوم عن استكمال علمية تبيان العلم بأوضاعه لشي مع جرح مشيخته فوضعه  
 فرع نقل الموضوع له بالكتمة وذلك لا يمكن في وضع الحلالة بأنه يكفي التحلل حسب الطاقة المشر بقوم الغائبة التي تغلبه القرمطي  
 في الخلاف في اشتقاق الأسماء هل هو من السماوات السموات من السموات فانه ذكر أن القول الثاني مبني على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان  
 في الأول بلا أسماء ولا صفات فلهما خلق الحق وضعوا له الأسماء (قوله من الاله) يقع المعزوة باللام بمعنى التميز مصدره بكسر اللام

وقول الشارح من الاله اولى من قول غيره من الاله لان الصيغ ان الاشتقاق من المصدر الفعل (قوله والرجن فعلان الخ) ذكر بعضهم  
 أن الرجن غير عربي واستدل بقوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرجن قال بعضهم هو هذا الاستدلال وان استمعاهم  
 ليس راجعا الى اللفظ حتى يصح ما قال بل الى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المعدي منزلة لازم) قضيت أنه جواب ثان من سؤال  
 ان الصيغة المشبهة لابن من فعل متعدي تلك يشعر كلاما بجمع وظاهر كلام بجمع آخر انه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن اشكال  
 آخر وهو ان الصيغة المشبهة لا تفيد المبالغة وقوع في كلامهم تقديم الثاني على الاول وعطف الاول عليه الواو عبارة عن بعض من كتب على  
 اليضاوى فان قلت اذا جعل المتعدي لازما فما الحاجة الى تنقيح الفعل بضم العين فلنا الافادة المبالغة لا تحصل من جعل الفعل  
 بمنزلة التقران وما في حكمهما محاسن ما لم يكثر هما بنينا من فعل بالضم قال أهل الصرف ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة بما  
 جعل عليه الانسان أو صار ملكة بالتركاه وبه يظهر قول اليضاوى والرجن اسمان منيا للمبالغة أو ادبا بالاسم مقابل  
 الفعل والمحرى فلا نافي وصفيهما وان معنى قوله بنيا للمبالغة انهما بنيا صفتين مشبهتين لا فائدة للمبالغة بسبب ما ذكر وليس معناه  
 انهما من صيغ المبالغة فربما علم ان صيغ المبالغة محسوسة في صيغ ليس فعلان منها وقيل وان علم سببه به منها فافهموا اذا جعل  
 النصب ولم يعمل ذلك في السمنة وانما لا حاجة لدعوى ان المحصور في تلك الصيغ الاوزان المشهورة وعلى تقدير انهما من صيغ المبالغة  
 لا اشكال في ثنائيهما من فعل لازم لان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وهو ينفي من اللازم والمتعدي وبهذا التقرر علم صحة  
 قول الشارح لكن في الرجن من المبالغة الخ وسط قول بعض الافاضل ان مراد بقوله ان الرجن صفة مشبهة ينفي والرجن مثله وان  
 كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة انما كذلك بحسب الاصل فلا ينافي انهما من صيغ المبالغة وان حق الشارح ان يدرك ذلك  
 ليحسن قوله لكن في الرجن الخ ٨ وظهر ما في كلام الشهاب عمرة في سمل من الخلل كما علم برأيهما مع التامل

(قائدة) نقل الدمامي  
 عن بعض المتأخرين ان  
 صيغ المبالغة في صفات  
 الله كمشهور وغفار من  
 الهجاز وهن ذلك بان  
 المبالغة ان تثبت للشي  
 أكثر مما هو بان المبالغة  
 انما تكون في صفات

تقبل الى بادق النقص وسمات الله من صفات ذلك وادعى انها فائدة حسنة وشبهه أن  
 تكون فاعلا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة قد در (قوله وهي هنا مجاز عن الاتعام)  
 فيكون من اطلاق اسم السبب أو المألوم على المسبب أو اللازم فهي صفة فعل ويجوز أن يكون مجازا عن ارادة الاتعام من اطلاق اسم  
 المسبب أو المألوم على سببه أو لازمه فيكون صفة ذات ويجوز أن يكون من باب الاستعارة التمثيلية بان شبه حاله تعالى بحالة ملك عطف  
 على رعيته وورق لهم ففهمهم معروفه فاطلق عليه وأريدنا نيتها التي هي فعل أو ارادة فقول كافر لا يفيدهم بالذم هو وبقول وضع كون  
 ذلك استعاره تمثيلية لكن وجه الشبه متفرع عن متبذولا فخص الاستعارة التمثيلية بالهजार المركب كالمجتمع بها وان أوهم كلام  
 التخصيص خلاف الأمرين هذا وقال الامام السكوتي في كتابه المسمى بالتمثيل فيما وقع له من تخشيري من الإجمال في تفسير القران العزيز  
 قوله ان وصفه تعالى بالرجة مجاز اهترال وصال باجتماع الامانة لا امة اجعت على ان الله تعالى يرجح على الحقيقة وقوان من نفي عنه  
 حقيقة الرجة فهو كافر وانما قال الخشري ذلك لان الرجة عند المعتزلة رفقت بغير لا هم ينكرون الارادة الحقيقية بغير فون رجة الله  
 تعالى الى الاعمال أو الى ارادة خدته تعالى الله من قومه قالوا لمحتله لا في محل (قوله الحمد لله) قال بعضهم يجوز أن يكون المصنف جعل  
 الحمد قد التالف الحال من فاعله كاجعل التسمية كذلك كقولهم قال ملبسا أو مستر كابسم الله الرحمن الرحيم قال الحمد لله (قوله بالتمثيل  
 الاختياري) يوم انه يشترط في المحمودية كونه اختيارا ما هو مردود كقول السيد انما المشروط كونه اختيارا المحمود عليه فلو قال  
 كغيره وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري لكان أحسن وتوجه كلامه أن الاعمى على وانهم تعرض للمحمود به لا ستزام  
 الوصف له (قوله بازاء نعمته) يعني انهم لا يعنى النعم به خلافا لظاهر كلامه لا في (قوله وغيره) أي غير النعمة بالمعنى المذكورة فقام  
 بشرط المحمود عليه أن يكون خصوص الاتعام

(قوله والشكر) أي القوي (قوله فعلا) أي أمر أعلى ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنهم) حيثة لتلخيص الإطلاق ولا تقييد أي لاجل انعامه فلا بد أن يكون المشكور عليه من الأفعال الاختيارية بخصوص الاتعام (قوله والجنان والاركان) الواو فيه جامع أي (قوله ومنعته النعمة) أي الاعمال للنعمة، وإن كان ظاهر قوله الواو أنه إلى الشاكر يقتضي ذلك لأن هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الاسم وحيداً وتؤول هذه العبارة إلى المراد الواو هنا اعتباراً أثرها (قوله في الفضائل) أي باعتبار المورد ولا ينبغي حافى كلاماً محيلاً من المنارة فقولوا كثيراً لا اجتماعاً في ثناء بلسان على نعمة وانفراد الحمد في ثناء بلسان لأعلى نعمة والشكر في ثناء بلسان على نعمة كان أولى والمراد بالفضائل في كلامه الذاتية الاختيارية، نهالاً لا يتعدى أثرها كالصوم والصلوة لتأمل أن الحمد وعليه لا بد أن يكون فعلاً اختيارياً (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر القوي المتقدم وسيصرح بساويهما والساوي ظاهر على ما في بعض النسخ من زيادة أو غير في تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر كز بادخل في جميع النسخ في تعريف الحمد العرفي بعد قوله على الحمد أماً على ما في بعضها من عدم تلك الزيادة في تعريف الشكر فالنسبة العموم والمخصوص المطلق إذا الحمد العرفي على هذا أعم مطلقاً وقد في الناصر التقافي في شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحمد العرفي والشكر القوي الساوي أن لا يعتبر في الشكر وصول النعمة إلى الشاكر كالم يعرف في الحمد وصول النعمة إلى الحمد ولو أن اعتبر في الشكر ذلك فالنسبة العموم والمخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقيد في الحمد ٩ متفق عليه وأما اعتبار التقيد في الشكر ذكره الفخر أول

الشكر ذكره الفخر أول تفسيره وتبعه السيد في حاشية المطالع وكلام السعد يقتضي أن الشكر يكون في مقابلة النعمة مطلقاً وقال الفسري أن التقيد يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا القنبي رحمه الله في شرح الشعرانية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما في الحمد العرفي وليس كذلك كما حذر في حواشي السنوسية.

فيكون متعلقه عاموا الشكر على العكس لكونه لعملة فعلاني عن تعظيم المنع من حيث أنه منع على الشاكر فيكون مورد اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر في كل منهما أعم وأخص من الآخر وجه في الفضائل حذف وفي أفعال القلب والحواس شكر فقط وفي فعل اللسان ما زاه الاعمال جلوسه وشكر والمجد فاعل شعر بمتعظيم المنع من حيث أنه منع على الحمد أو غيره والشكر هرفا صرّف العبد جميع ما أعظم الله عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله فالشكر أخص مطلقاً لاختصاص متعلقه بالباري تعالى ولا تقييد يكون المنع معاً على الشاكر فقط ولو جوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد وأما أن صرف العبد لجميع واحد اعتباراً كالشكر وإن كان أفعالاً الحقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فيحصل من ذلك ستة أقسام جدان لقوى وعرفي وشكر إن كذلك وجد وشكر لقوي إن وجد وشكر عرفي إن وجد ولقوى وبشأن للعباد في توجه أن النسبة بين الحمد بين وبين الحمد القوي والشكر القوي عموم وخصوص من وجه بين الشكر وبين الحمد والشكر العرفي وبين الحمد القوي والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر القوي تساوي واختلاف لفظ الحمد الجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبت وتقدم الحمد باعتبار أنه أهم نظر إلى كون المقام مقام الحمد كذهب إليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في أقر بأمر ذلك

(٢ تصحيح ل) فتنبه له (قوله فالشكر أي العرفي وقوله أخص مطلقاً أي من الحمد العرفي) قوله لاختصاص متعلقه بالباري أي لأنه لا يكون إلاه تعالى (قوله ولتقييد بكونه منعاً على الشاكر) أي فقط والتقييد مستقاً من قوله جميع ما أعظم الله عليه كما لا ينبغي (قوله بخلاف الحمد) أي العرفي فإنه متعلقه بالباري بل يكون له ولغيره ولا تقييد بكون المنع معاً على الحمد وغيره ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفي بعضها مع عدم مخالفة الباقي (قوله وأما أن صرف العبد الخ) قال الزقاق في وجوبه سؤال تهـ. رة الحمد العرفي لا يصدق على الشكر العرفي لأنه فعل واحد والشكر أفعال متعددة الفعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أعظم منه فالحال ما ذكره انتهى وهو ما حو من كلام شيخه التقافي في شرح خطبة المختصر ولا ينبغي أن لا قبل أن الحمد العرفي فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلاً واحداً أو أفعالاً أو كلاً فعلاً واحداً فقط لما مع الشكر (قوله واختار لفظ الحمد لله) أي عدل إليه عن الجملة الفعلية وفيها إشارة إلى أن الفعلية هي الأصل ووجه أن الحمد من المصادر الشاذة بعد أفعالها وأصل الجملة حدث الله جداد الفعلية دلالة على التجدد والحدث (قوله على الدوام) هو ضد الحدث وقوله والثبت هو ضد التجدد والكلام في دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور ولا تطيل به لا يقال الدلالة على ما ذكره في حكمة بناء الكتاب العزيز بها غير ذلك (قوله وتقدم الحمد) أي على لفظ الجملة (قوله نظر الكون للفظ مقام الحمد) أي مقام إضافة الحمد لإضافة اختصاص الحمد به تعالى ومن ثم لما كان المقام كذلك في بعض الممال قدم لفظ الجملة كقوله تعالى فله الحمد يقال الأشخاص مستقاً بضامن الحمد لله لا تقتل

استغاثته منها بمعرفة شيء آخر حتى أنه أورد أن الاهتمام باسم الله ذاتي والاهتمام بالمجد عرضي والاولان لم يقدم في الاعتبار على الثاني  
فالتساوي لازم لان البلاغة مطابقة للكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي أو العرضي وأجيب بان كلامهما يرجع  
بقصد التكلم لا ترى انه قدم بعضهم المجد وقسم كثير لفظ الله وفي ضمن كل منهما تكلف جديدة متعارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار  
ويذكر لانه الاصل ولا مقتضى للدول عنه (قوله وأن في المجد الخ) ايضاحه ان المعنى بصير عليه أن جميع الحمد أي كل فرد ثابت لله  
تعالى وهي كونهما للجنس بصير المعنى حقيقة الحمد ثابتة لله تعالى فالمحمد على الحقيقة بالانحصار الاول والاخر اذ تابعون ثم كان جعلها  
عليه أولى وهذا المحقق وفي الاستقراء بالعكس فالمحمد في الحقيقة بالانحصار الاول والاخر اذ تابعه لانه حوله في ضمن الأفراد اذ في الحقيقة  
هو الحقيقة فمع الشخص فهو الحقيقة من زيادة قبول المحمد على الوجهين ظاهر في اختصاص جميع الحمد بالله تعالى أما على الاستقراء  
فظاهر من ثبوت جميع أفراد الحمد لله تعالى وأما على الجنس فلما أفاضه الام اذن معانيها الاختصاص فلا فرد منه غيره والام يكن  
مختصا به تعالى (قوله على الاول) أي كون الام لله للثلاث أو الاستحقاق (قوله جميع الحمد) كان حقه أن قول أو جنس الحمد أو  
المحمد المعلوم (قوله وعلى الثاني) أي كون الام لله للحدوث (قوله جميع الحمد) فيه ما تقدم وقوله ثابتة فيه إشارة إلى أن الخبر على  
هذا التقدير محذوف وأما الدليل فلهي متعلقة بالمحمد الذي هو المبدأ فالنظر لقوله (قوله لاجل الله) فيه أنه حيث ثبت أن الحمد  
محمول لله أو مستحق لله فلا يكون لغيره وقد قدم أن الحمد يكون لله ولغيره بخلاف الشكر المرفوع لا يكون لله تعالى (قوله فان قيل الخ)  
هذا السؤال لا مرد لان معنى

<p>وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته وآل في المجد للاسهل خراق وقيل للجنس وقيل للعهود واللام في الله للثلاث أولا للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع الحمد محمول كونه لله أو مستحقا لله وعلى الثاني جميع الحمد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون هذا الصيغة لله تعالى مع أن جميعها حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم عا لجواب أن المرامنة تعلق الحمد لله لا يلزم من التعلق القيام كقول العلم بالمعلومات (رب) معناه ما لا صفته من ربه فهو بوقيل هو في الاصل مصدرية في الترتيب وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا شيئا ثم وصفه بالانفصال كوصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره تعالى الا لمزيدا كارب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المسائل ثلاثة يحفظه بملكه (العالمين) جمع عالم يفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدونه واقفة زده الى موجود قديم وانما جمع باعتبار أنواع كل جنس عا سمي به أولا لانه يتوحد على عالم كل زمان ووجه ما لو أوالى بالياء والنون لأن الاصل فيه العقلا مفرغهم تطلق عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا لعالم الزمان لم يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم فاعلى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء اه (والصلاة) فعله من صلى اذا دعا بخير</p>	<p>من معنى اللام ولا فهم مبدن الكلام قيام الجسوات بذاته (قوله قلت المسند الخ) قال شيخنا العلامة الفخري رحمه الله تعالى في شرح الشعراوية بعد نقل هذا الجواب عن الكافي وجواب بعض الافاضل بان الحمد ما هو من المصدر المبنى للمجهول فالتبانه تعالى الحمدية انتهى</p>
---	--

والمقيد اذ ان هذا الجواب سماعي أن المرامنة التعلق القيام وفيه أن الحمدية الناشئة والمراد  
من هذا المخلوق متفحاشة كالحمدية فلا يصح ما يها بذاته الله تعالى ثم أن البصر بين التحيز بين كون المصدر مبنيا للمجهول (قوله  
صفه) أي مشبهة (قوله من ربه) أي بمعنى ساسه قال في المصباح وروى زيد الامر بامن باب قتل ساسه وقام بتدويره وعلى هذا فهو وصفة  
مشبهة بصفة من فعل متعدد فلا بد من تقدير لازما للثبات الى فعل بالضم كإبراهيمي والصيغة المشبهة من فعل يفعل بفتح الماضي  
وبضم المضارع عزير وفيه استنبطه البيضاوي كالكشف بقوله لمحمد ثم الحديث بنم فوهم (قوله وقيل هو في الاصل  
مصدر بمعنى الترتيب) قال الزرقاني أي فهو مشترك بين الصيغة المشبهة والمصدر اه وفيه نظر لان الشارح لم يجوز الامر بكن وهو قاعدة  
المشترك وكن الاولى ترك قوله في الاصل هذا وذكره في الاول أيضا والحاصل حكاية قولين في أصله واختار البيضاوي الثاني  
وقدمه عكس ما فعل الشارح كالكشف لان جعله مصدرا أقوى أمامه في كلامه وأما لفظ افلان جعله صيغة خروج الى تكلف جعل  
التعدي لازما (قوله للبالغة) أي فاندفع ما كان يلزم من الوصف بالمصدر ووصف الذات بالحدث وهي لا توصف به (قوله ومنه) أي من  
استعمله للمعقبات (قوله لان الاصل الخ) هذا لا يفي في كونه جمعا حقيقة بل لا يتدف ذلك اللهم الا ان يقال انه آخر عالم يجري الصفة  
وان كان اسم جنس لان مجرد الجمع الحقيقي لا بد أن يكون علما أو صفة بالسر واما التسمية (قوله محمول على الجمع) أي في اعرابه  
(قوله لو كان جمعا) أي كقول شارح السراجية وفيه أي شارح السراجية إشارة الى أن الجمع سوغه التعليل (قوله من صلى اذا دعا  
بخير) أي بالصلاة يعني الدعا وهذا معناه البلاغة كإصاح عليه النور وفي دقائق المناهج وفي شرح المنهج أول كتاب الصلاة هي لفظة تعاليم

أول الكتاب وقال أوله إيمان الله جرم من الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودفعا في الكشف عند تفسير قوله تعالى يقينون الصلاة انحرى الصواب حقيقة سميت بها الأركان الخمسة لحر كمها فيهم سمى بها الدعاء تشبيها للداعي بالمصل فهو في الدعاء استعاره عن الحجاز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذي يضي عليهم وملائكته الصلاة عبارة عن الأركان الخمسة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كانه مطلق عند المرء على ولاءه والوجود فيها ثم الى الدعاء فيكون في الدعاء حجاز عن الحجاز بالاستعارة تنبي وفي الثاني ان الصلاة تقوم العود ثم قيل بل حصة صلا لا شتم لها على تقوم العمل ثم نقلت الى الدعاء في الدعاء حجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما فيها من الخلف وقد تعقب العلماني في الكشف بقوله ووردت الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود للمشتملين على التشعشع في كلام من لا يعرف الصلاة المباشرة بخصوصية دليل المشهور من انها حق متعلق بقى الدعاء بخلاف العبادة بخصوصية لا شتم لها على الدعاء (قوله والمراد هنا) أي المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشأن المصل عليه وقوله واردة التحيرة له لعطف تفسيره وان كان هذا هو المراد لان حقيقة الرجعة في حقه مستحالة فالمراد انما يتقدم فالمراد اذ ارادة التحيز أو فعله وانما تقتصر على الارادة لانها اقرب للحقيقة لا يقال لاحاقه صلى الله عليه وسلم في طلب ذلك محصور له ولا معنى لطلب تفصيل الحاصل لانما تقول القرب الاعظم ١١ من الله لانها بقاء وهو صلى الله عليه

والمراد بها هنا الاعتناء بشان المصلح عليه و ارادة الخير؛ (والسلام) التحية و جمع: نهما امتثالاً لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً و خزان كراهة أفرد أحد ههما عن الآخر ولو خفا (الاعتناء الا كالأذن) نعتان للصلاة والسلام (علي سيدنا) من صادق و مه بسود هم سياد فموسى و وزنه فيعمل وأصله سيود قلبت الواو يا مؤدغمت في اليا مؤ يطلق على الذي يفوق قوم و به رتبة قدمه و عليهم وعلى المحلم الذي لا يستغفره غضبه و على الكريم وعلى المالك قاله النووي في أذكاره (محمد) علم منقول من اسم مفعول جلبت التشديد يسمى صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة حصوله الجود قال حسان رضي الله عنه و شوق له من اسمه لهجته \* فنوال العرش محمود وهذا محمد

(حاتم) أي آخر النبيين جمع نبي بغير همز مأخوذ من النبوة بفتح التون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع والمهزم من النبأ وهو الخبر (وَأَمَّا الْمُتَمِّينَ) جمع متق وهو المتأخض من الله تعالى والامام المقتدى به والمتبع (وَقَالَ) أي دليل (الغمر) جمع أغمر من الغمر وهو في الأصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم (الهلجلين) جمع هجلج من التحجيل وهو بياض في فوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجه والأيدي والأقدام على طريق الاستعارة (وَعَلَى آلِهِ) هو اسم جمع لأولاده من نطفة واختلاف في أئمة أسقطه عن هاء أو عن أو قال بالأول سمي به وأصله عنده أهل وقال الثائي الكسائي وأصله عنده أول من آل إليه في الدين يؤلّون ظهر أثر القرآن في التصغير

الكلان) قيل بهما يعني به الغرض من الجمع بينهما الاطاب وقيل التمام نقص الفاعل والكلان نقص الصفة وهذا واضح في الماهيات الخمسة لا الاعتبارية الآن تنزل منزلة الحسية (قوله واذغمت في الايام) قال الزرقاني أي من حيث هي لا المنقلب تكون الاولى واذغمت ليدافعها (قوله يستغفره) أي يحجر كره (قوله لكثرة خصاله لمجودة) قال الدينوري قال بعضهم لو قال لكثرة عدد الناس لم يكن أحسن لانه المناسب لو كان اسمه مقول اهو قد يقال من كثرة خصاله الحميدة حمدا فكثره المحصول الحميدة تلازمها كثرة الحمد ولو لا يلزم من كثرة الحمد كثرة المحصول الحميدة قوله لمجدله هو المراد بالفعل المضاعف في عبارته أي الفعل المكرر والعين لا المضطلع عليه (قوله فقامت) بكثر التماسه فاعل فهو نعمت لا شفاعته وبقته اسم آل الله هو بدل لمجوده وتفسير السراج بمجملهما (قوله والامام المقتدي به) المحجج امام أيضا ذكر في القاموس وسياق في جوع التسمو ونظيره هجان فعل بهذا أن قاله القاضي كالمجوهري في قوله تعالى واحججنا المقتدين اماما من انه في تقديره واجعل كلامنا لا ضرورة اليه وكثيرا ما يتجسس على أفعواله اصل أفعاله على وزن أفعاله (قوله لمن القرء) أي ما هو ذا لا مشتق لان القرء اسم جامد (قوله هو في الاصل يابض الخ) ذكر بعض الحققة انها تطلق في الاصل أيضا على الشيء الذي عه البياض وانظر هل المراد البياض لون مخالف للون البدن كافي للسعدا منه كاهو ظاهر كلام السراج أو هو كثرة بياض النور لا يلزم على الاول من تشبهه بالحققة والظاهر الثاني (قوله والمراد ان الموضوعون ببياض الخ) المراد ان في تلك الحال وائد على نور بريقه البدن وظاهر هذا حصول ذلك لئلا ينزوي ما يقتضي أن ذلك لا يكون الامن آثارا للوضوء وان لم يتوضأ لم يحصل له ذلك (قوله في الدين)

الاولى حذفه لانه يريد بيان ما حمله الاصل لا يقيدها هنا وهو في الاصل من آل اليمرجع اليه بقرابه أو رأي أو نحوه وقد يجب ان يراه رأي  
المقام وانظر ما وجه الخلاف بين الكسائي وسيدويه مع قول الشارح وكلاهما سموع ونظروا بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائي انه قال  
سمعت اعرابا فصيحيا يقول أهل وأهل هان قبل لو كـ أول أضلالا لال لطق به العرفي قال أول وأوائل هـ أعجب بأنه انما لم  
ينطق بذلك الاصل لانه فرض في كلامهم ان كل واحد متحر كقوتعت أو فحقه لا ينطق بها فجاز ان يكون عند الكسائي ما ذهبن  
مختلفتين كقَالَ الدماميني وجاز ان يكون آل هـ أسلان أهل وأول فحصر على أهيل بالاعتبار الاول وعلى أول بالاعتبار الثاني (قوله  
قَالَ الشافعي الخ) انما فصر الشافعي رضي الله عنه بذلك لانه اراد من يحرم عليه ان كانوا في مقام الدعاء فلا ينسب أن يراد به جميع  
أمة الاجابة (قوله مفيد للا حاطة والشمول) كان الاول اسقاط مفيد لان هذا تو كيد لا حاطة والشمول المستفاد من آله ويحتمل ان  
اسم الجنس المضاف يقيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) قال الدونشري المتبادر من عبارته ان عام لهما الصلاة والسلام  
للتقديمان ولا يخفى انه اذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما في العامل للزوم كون عامل التبوع هو عامل التابع غير البديل على  
قول والعامل ههنا في التبوع هو الصلاة فيلزم أن يكون أيضا عاملا في سلام وهذا ما اياه القواعد والمعنى اما الاول فظاهر واما الثاني  
فلان القصد تقوية السلام الاول وتقريره وذلك لا يحصل الا بكونه عاملا فيه كالا يخفى والذي يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان  
المعطوف والمعطوف عليه محذوفان ١٢ والتقدير برأصل صلاة واسلم سلاما انتهى وقول لا مانع من ذلك كلام الشارح على أن

الكلام من عطف الجمل  
بل يتعين حمل كلامه  
على ذلك حيث كان  
المتبادر منه ما ذكر اذا  
يصح ذلك لا يبرأ أيضا  
يلزم على كون العامل  
الصلاة والسلام المذكورين  
حاصل المصدر مفعولا  
بالاينشي وهو الخبر اعني  
قوله على سيدنا وقد تقدم  
استناحه (قوله مفيد ان  
لتقوى يتاح لهما) فيهم  
منه ان ذلك من باب المفعول

فمن قال أصله أهل قال في تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال في تصغيره أول وكلاهما سموع ولكن  
الاول أشهر وأكثر ثم اختلف في معناه فقال الامام الشافعي آفاره المؤمنين من بني هاشم والمطلب اني  
عبد مناف لانهم أهله أو آلهم أو آلهم اليه وقبل غير ذلك (ويحتمل) اسم جمع صاحب كركب وراكب  
وعطف العصب على الال شامل ليعصمهم تشمل الصلاة عليهم (جمع) تو كيد معنوي مفيد  
للاحاطة والشمول (صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية  
عام لهما وتقرير معناه (دائمين) نعمت صلاته وسلاما (بدوام) أي يبقا (السموات) جمع سما على غير  
قياس (والارضين) بقية الارض لا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله  
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني • هذا فخطب فوق أعواد منبر  
وجعت ارض جمع المذكر السالم شذوذ (أما) يقع الميزة وتو كيد بالهم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط  
صرخ به جماعة من النحويين لا حرف شرط وهو مني خارج عن النقص كإصص عليه في المعنى في أما  
زبد فظن في قول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب أما هـ حرف شرط ونقص  
مخالف لما ذكره من التلخيص معا (بعد) ظرف زمان كثير او مكان قليلا تقول في الزمان حازر يد بعدد و

المطلق المؤكده ومخالف لاسيما في باب المفعول المطلق ان نحو ضربت ضربا شديدا ليس مؤكدا اللهم الا ان يقال وفي  
التقوية والتقدير بوجدان في المين للتعرف والعدد وهو يتناقض ظاهر قول الناطم تو كيد أو تو كيد عين أو عوده وهو وجه المناقضة جعل  
ما ذكره أقسام المفعول المطلق والأقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لانه اسم جنس خال من علامة التانيث لان ألفه  
زائدة وهو من بدل من واو. لذا صرف قال تعالى وأوحى في كل سماء أمرها (قوله معنى الشرط) قال الزرقاني الاضافة بيانية أي معنى  
هو الشرط أي وفي معنى التفصيل في غير هذا الموضع (قوله لا حرف شرط) أي فقط قال الدونشري قديقال اذا كان في معنى الشرط  
فهو خوف شرط فكيف حسن التقابل بينهما ويجب ان المراد بحرف الشرط الال على الشرط أي التعليق نفسه واما ليست دالة  
عليه بل هي دالة على استلزام ألا نحو كقَالَ الرضي والاستلزام لازم للشرط المذكور لا لنفسه على ما يفهم من كلام الرضي حيث قال  
امامنا موضوعا لعينين تفصيل لمجل واستلزام شيء لشيء ومن ثم قيل ان في معنى الشرط لان معناه هو استلزام الشرط للجزء (قوله وقول  
العلامة مكي) الذي قاله مكي هو نص كلام المصنف في هذا الكتاب في ماسياتي للشارح أول قوله حرف شرط؛ قوله أي متضمن معنى الشرط  
ولا ضرورة لذلك كسنيته فـ ما ياتي وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكي بالاعتراض عليه في قوله حرف شرط لانه تابع للصف و كلامه  
امام على ظاهره أو مؤول أو مأتوله وتفصيل في حتمل انه بيان لما في غالب أحواله لا في خصوص هذا الموضع. قوله هذه اشارة الى لفظه  
امان حيث هي على ان اسم الاشارة ليس في كلام مكي أو يتناهي على ما يجتهد المصنف في حواشي التسهيل لما يقتضي ثبوت ذلك لمادادنا  
وقد نشره لما جادل اذ لم يجد مكي آتي في كلام الشارح قبل كلامه موعين جرى على ثبوت التفصيل لمادنا حقا قيد السعد (قوله ومكان قليلا)

قال الزرقاني قال بعض الشيوخ وهو الاصل فيها (قوله فعلى الاول) قال الزرقاني من هنا فهم ان الجواب في محل زعم (قوله فعما هنا مبتدأ الخ) الكلام على هذه العبارة يطلب من حواشي مختصر المعاني والبيان (قوله الاقامة لازم) منصوب على انه مفعول لاجله لقوله تضمنت بتاء. لم تحل متضمنة فلا بد ان يزم على نصي مفعلي ما ذكره شرط نصب المفعول لاجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل الممثل لاحتلاقيهما هنا فاعل تضمنت ما واقامة المقيم لانه بالتاويل بما ذكره متخذان لان فاعل جعلت الشخص الذي هو فاعل الاقامة (قوله او بدلان) أي بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البدل الذي منعه الشارح في اعرابه وفيه كلام بيناه في شرح الاقيقة عند قوله ما خبر ما لك (قوله وبتع) فيه نظر لان عطف البيان قد يبيح ملاحقته كقوله السعد بن الزعفر حتى في نفسه قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الا ان يقال سلمه ومستهحق جوازي مجرى الجوامع لانهما قائلان على موصوف وانه لا يتخلص من الاشكال الوارد لانه لا يجوز تخالف عطف البيان والبيان تعريفاً ١٣ وتشكراً كالفتاوى والمنعوت وكان الانسب

وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا خاصة بالزمان باعتبار اللفظ ولا مكان باعتبار الرقم وانما تلف في ناصبها واذا وقعت بعد أم مفقولة مثل الشرط المقدّر وقيل انما ناشت بها عن الفعل المقدّر وهو مذهب سيدي به فعلى الاول انما ناشت عن الفعل معنى لاعلا وعلى الثاني ناشت بمعنى وعلا والاصل مهما يكن من شيء بعد (جاء الله) فمهما ناشت والاسمية لازمة للبند وان كان شرطا والالزامه هنا بالحقن تضمنت امام معنى الابتداء والشرط زمتها الفاعلوصوق الاسم اقامة للآثار وهو الفاعلوصوق الاسم مقام المزموم وهو الابتداء والشرط وابقاء لآثاره في الجملة (مستحق الحمد ومعلمه) نعمان لله فخر المالح وضع نعمت المعرفة بها الاموالوام والاسمرار فاضافة نعم محضّة أو بدلان ونعمت جعلها معطوف بديان على الله لان عطف البيان للترصيع المستدعي ابهاما أو للتخصيص المستدعي عموموا كلامه معترف هنا والاستعانة بالاختصاص والاهتمام ما يلي في الروع بضم الراء وهو القلب (ومنشئ الخلق ومعلمه) فهما الاعراب المتقدم والاشياء بالاحياء قاله تعالى انا انشأناهم انشاء أي اوجدناهم ايجادا والخلق بمعنى الخلق والاعداد الانواع والافعال والخلق مافي مقابلة الاشياء بالاعداد من الطبايق (والصلاة والسلام) محروران بالعطف على جده الله وتقدم تفسيرهما (على أشرف الخلق) متعلق بالسلام لقر به وهو مطلوب أيضا الصلاة من جهة العني على سبيل التنازع (وأكرمه) معطوف على أشرف (المنعوت) بالنون من الثبوت بمعنى الصفة (ما حسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق والخلق يفتح الخاء في الاول ويضمة في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالمسائت والاشكال والصور المدرجة بالبرص وخص المضموم بالهوى والسجيا بالدر كناية بصيرة والمراد هنا السجدة والطبقة بينهما من البديع الخناس الحرف (وأعظمه) معطوف على أحسن وهو متضمن من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم (محمد) يدل من أشرف ويحجز كونه معطوف بديان عليه فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية مخالفا لآلئ البقاء العسكري حيث ذهب اليها الفظة (نبيه وخليه وصفيه) نعتون لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصني المختار (وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأجابه) معطوفات على

الخبر والشروط وخصه بعضهم بالخبر وقال أن قوله تعالى فإلههم المصور هو تصور ما هم من باب المشاكلة (قوله على سبيل التنزيح) فيه أن التنزيح لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره والصلاة والسلام جامدان لإلهما مصوران كما أن يقال المراد أنهما على طريقا لمنهجة كإبداء إلهما قام القاسم (قوله المنعوت) أي في القرآن زمن أن صدق من الله قولا أو الذي نعتبه العقلاء والعقل لا يثبت أحدهما ليس فيهما فذلك أنه لا يلزم من كونه منعوتا أن تصافه بالفعل فكان الأولى أن يقول المتصف (قوله والمراد هنا السجدة الخ) أي لأن التمدد بها أعظم (قوله الخناس المهرق) هو اختلاف اللفظان في الحقيقة فتجوزية الراجعة البرد (قوله وهو مقتبس الخ) الاقتباس في الاصطلاح البديعي أخذني من القرآن أو الحديث لأعلى إلهيته قالوا لا بأس بتعريبه وأقهر أن التعريب الكثير مضر ولا يخفى كثرة التعريب هنا ودعوى أنه أراد الاقتباس مجرد الاختلاس كما لا يخفى على ذي مسكة (قوله بدل من أثرف) يلزم على ذلك تقديم صلف النسق وهو قولوا كرم على البدل أو البيان وذلك لا يجوز فالظاهر أنه بدل أو بيان من المنعوت (قوله فإن أضاف اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية) التثنية بالمعرفة فنظر القامه والأضافته إلى النكر ومعنونه بتثنيته لا تخصيص كما

مات في باب الاضافة وقوله خلافا في البقاء قد سبق ابا البقاء الى ذلك ابن السراج والقارضي والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتي في كلام الشارح (قوله لطول انضفل) وأول رد على الشيعة حديث منعو اذ لا تلو وضعا واحدا يدل على ذلك وهو ان تفصلوا بيني وبينك على (قوله والاحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين أن يكون جمع حبيب كخندق فلا يجمع فعل على أفعال سواء كان بمعنى مفعل كاهنا أو بمعنى فاعل ككريم الاشمن من نحو شهدوا وشاهدوا وشرفوا وشرفا (قوله الجناس اللاحق) هو المختلف من أنواع المجرى وبشرط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم إن كان المجرى ان الجناس من تقارب في المخرج كان الجناس مضارعا كيهن وبنان وإن لم يكن أو متقاربين فيه كان لاحقا ومن المضارع المجل معقود بنواصبها المجرى (قوله بضرب عن الهجاز) أي عجز المحذف وبهذا الهجاز يتوصل الى دفع اشكال آخر وهو أن مضمون المجرى اهنا وهو كون كتاب الخلاصة بالوصاف الآية ثابت جدا ولم يحدد الفراء ان يكون بعد الحمد الجواب أن الذي جعل بعد الحمد القول والاحبار والاعلام والقبول قد تتعلق بذلك كانه من عليه ابن المحاسب (قوله فاني قائل لك) ١٤ لا يخفى أن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يحسن الجواب الآن يقال هو مستقبل بأصبار متعلقة ولو قال فانا أقول كان أشهر (قوله مختصة

بهذا الاسم) أي الذي هو ذات كذا يستفاد من كلامه ولا يخفى أن مجموع الفقهاء هو الاسم (قوله حال من كتاب) فيه نظر لأن كتاب اسمان والعمل في الحال هو العامل في صاحبها وسيجيء في باب الحال إن كان ولكن لا يعملان في الحال والأظهر انه حال من الخلاصة وشرط مجيء الحال من المضاف اليه هنا موجود لانه بعض المضاف له مقتضى المقصود واضائه عنه وأن يقال فان الخلاصة

أشرف وأعاد المراجع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجمهوري وتظهر مشاهدنا هاد في التزليل يوم يقوم الاشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهلوا الأخراب جمع ضرب وخرب الرجل جندوه وأصاحموا قال الرقاب الحزب جماعة فيم اغلظت وطلق على الانصار وكذا المعنيين حاشيها أما الثاني فظاهر وأما الاول فقله تعالى وليد فكم غلظت وقوله تعالى والذين معه أشد على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الأخراب والاحباب نوع من الجناس اللاحق (فان كتاب الخلاصة الجواب) أما لو قلنا قرن بالقاصص ذلك على ضربين الهجاز وذلك لأن جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات لئلا كورد ليس مستقبلا فيدعي أن الجواب محذوف والمذكور معناه أقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا أو اضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعمال الى الأشخاص كشجر الداء أو من قبيل اضافة الصلح الى اسمه أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم كقوله لمسر ذات مرة آخر مختصة بهذا الاسم (الالفية) بالنصب بدل من كتابه وبالجواب بدل من خلاصة منسوبة الى الف بناء على أشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العرويين وقيل كل منهما بيت على حسنة (في علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم المستعمل في علم التصريف ولمحذوف موضوعا بقوله فانه غلظت علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام أعرايا دونها موضوعه الكلمات العربية لانه يبعث فيه من عوارضها الذاتية من حيث الأعراب والبناء ونفايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وقائده معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) بمعنى منظوم نعمت لكتاب ان نصب وللخلاصة ان خفض (الامام) مخجور باضافة نظم اليه (العلامة) صيغة مبالغة في عالم والتأليفه لتأكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (أبي عبدالله) كنية (عبد) اسم (ابن مالك) نعمت أول (الطائي) نعمت ثان (رحمه الله) جلة دعائية ليعمل لها من الأعراب وفي كلامه مخافة لاصلين

أوانه صفة على ما ورد في قول التلخيص وكان القسم الثالث من مقتاح العلوم فانظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد قوله ههنا لانه يطلق على ما يشمل اثني عشر علما كما قاله الزمخشري وذلك مشهور (قوله أعرايا دونها) لا يخفى أن هذا تصرف للنحو الذي لم يشمل على التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المشتمل على التصريف وكان الصواب أن يقول بدل قوله أعرايا دونها أفرادا تركيا ودعوى أن الضمير في حاشيته على الموصوف بدون صفة خارجة عن أساليب الكلام بعيدة عن المقام والكلام على ما يتعلق بمجال المحمدي يتعلق بالموضوع فصلاته في حاشيته شرح الظاهر فلما كفي فلا يعيد ونحوه بين الغاية والقائدة المشهورة واتحادها والفرق بينهما اعتباري كما قلنا من السيد في تلك الحاشية (قوله يعني منظوم) أي فهو مجاز تقوى وفيه استعارة تصريحية بأن شبه جمع الكلمات بنظم الآلات المنظومة وأطلق لفظ المثنى به وهو النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعمت لكتاب) لزم عليه تقديم البديل وهو الالفية على نعمت وذلك لا يجوز ويتركز عليه الفصل بين نعمت ونعمته بالحال وهو علم الخ (قوله الطائي) أي نسبنا إلى أبي بلدا لا ندلس أقليمها دمشق منشأ دارا ولم دمشق توفي في ثمان هجربع ثمان سنة اثنتين وبسعين وسبعمائة وولد سنة ست مائة أو إحدى وسبعمائة ورواه ابن النجاشي بقوله

أحدهما



قل لابن مالك ان حجتك ان ادعى \* حراحيك النجيم الفاني فليدخرت القلب حين نصبت لي \* فتدقت بدمائه اجفائي  
لكن ياتون ما جئ من الاسي \* علمي بقلته الى روضان (قوله ان النعت اذا قدم) أطلق النعت فيشمل نعت المعرفة والنكرة  
فقول الموضع في شرح الشذور ونعت النكرة اذا تقدم عليها تنصب على الحال معناه ان ذلك جائز لا واجب قال الرضي يجوز ان تقول  
غمرت بظري فدخل والحاصل ان النعت حيث كان صالحا للبشارة العامل وتقدم ضرب بحسب ما يقتضيه العامل ان كان معرفة  
وجاز فيه ذلك وجاز اعراجه حالان كان نكره في نظر ما لا اولي فقول الشارح في شرح القواعد لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب  
بحسب العوامل ليس للاختراز عن النكرة اذهي يجوز فيها ذلك ايضا وان يكون حلالا ذكر المعرفة لان ذلك شعين فيها (قوله  
أوقع في النفس) أي خوف الواجب في خصوص هذا القلب لهذه النكتة ولا يخفى ان هذه النكتة تأتي فيما سبق للدم ايضا بغضهم  
خصه بغير القلب الذي اشتهر الاقسان به اماما اشتهر به الانسان عر قاي قلب الخلق فافاه بتقديم على الاسم لاشتهاره كالسلفنا (قوله  
على ان ذلك) أي تقدم القلب مطلقا أي وان لم يكن خصوص هذا القلب أي كونه للدم على الاسم لغتونه في هذا الينا في ان الواجب  
على الاصح خاير القلب على الاسم فلا وجه لمجمله لاوه (قوله لتخالفهما اضافة نعتا) ١٠ فان البتة اضافة والمغبر منعت ومع  
قطع النظر عن هذا

النتع يصح الاخبار  
بمعمل التنوين التطعيم  
وكأنه قال فان كتاب  
المخالصة كتاب عظيم  
(قوله فهو ما خبرتان) قال  
الدوشي فيه نظر لان  
قوله كتاب قبله لا يصح  
كونه خبر العدم الفائدة  
في الاخبار به الآن يقال  
التنوين التطعيم وكأنه  
قال فان كتابا للمخالصة  
كتاب عظيم اه ووجه  
النظر ظاهر لان الشارح  
جعل موضع الاخبار  
يكتف عن كتاب  
الاختلافهما اضافة وصفا

أحد هان أن الامام العلامة نعتان بحال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت  
والثاني أنه متي اجتماع الاسم واللقب وجب على الاصح خاير القلب عن الاسم كالمصرح به هو هنا تقدم  
اللقب على الاسم والجواب عن الاول أن النعت اذا قدم وكان صالحا للبشارة العامل فانه عرب بحسب  
ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا من صير المتبوع كما عاوا وضعت النعته بقوله تعالى الى صراط  
الغفرير الحميد الله في قرأتنا المتفحص والجواب عن الثاني أن هنا القلب مصوق للدم فاذا جرى لفظ المدح  
أولا تشوقت النفس الى المدح وخاذا ذكر المدح بعد ذلك كان أوقع في النفس على ان ذلك لغة كما  
ساقى (كتاب) خبران وضع الاخبار كتابين كتابان تساوا لفظا لتخالفهما اضافة نعتا (صغر  
نجما وغفر علما) بضم عن الفعلين فاعلمهما صغير مستتر فيهما رجع الى كتابي المجتات نعت  
لكتاب والمنصوب بعدهما خبر عن الفعل والاصل كتاب صغر حجمه وغفر علمه هذا ان كانا  
باقين على اصلهما من افادة الاخبار وان كانا حرا الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت  
مررت فاعلم ما خبرتان لا نعت لكتاب لان الجمل الاستثنائية تغير ما ولا ينعى والصغر القلة والحجم التثنية  
يقال لمررت فحق حجم أي تنبت والغزاة الكثر قوب بين الصغر والغزاة قوب عن الطبايع (غير) بالنصب  
على الاستثناء المنقطع المخرج مما دخل في حكم دلالة التفهيم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن  
عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذي على التشبيه ينظر في المكان  
ويجوز ان تكون فتحه ههنا ثابته لان غير اذا ضعفت يني حار بناؤه على القطع بقوله  
لم يمنع الشرب منها غير ان تطلق \* جملة في خصوص ذات أو قال

واذا جعلت جله صغر حجما وغفر علما خبر الكتاب الاول لاصفة كتاب الثاني فان موضع الاختراجه والجواب يعيد من كلام الشارح  
لان لم يرجع على التنوين بالتثنية (قوله المخرج مما دخل في حكم دلالة المفهوم) أي مفهوم الموافقة لان المفهوم من كونه صغر حجما  
وقفر علما انه لا عيب فيه أصلا ثم ذكر في معيها وهو أنه بولغ في اختصاره حتى قارب ان يعد من الاعجاز التي لا تكاد تفهم الا بعد الصبر  
الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلا لان الصغر أهم من أن يكون قارب ان يعد من الاعجاز أو لا فكأنه قال لا عيب فيه الا عيب  
واحد وهو قوب من الاعجاز لكن قال الزرقاني هذا لا يشبهه كون الاستثناء متصلا لان النظر الى الحكم السابق الذي هو الصغر والكبر  
وكونه قارب ان يعد من الاعجاز ليس من ذلك (قوله واختلف في نصبها الخ) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الاول لا يبرأ من حق مجوز القوم  
أجوب تغير زيدانه لا يظهر من ظاهر التمام وهو عامل معنوي كالا بته او التجرع ويمكن ايجاد قول يجمع بين القولين وهو  
أنه يجوز نصبها على التمام في كل حال وعلى الحال أو التشبيه البليد كور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو العطف (قوله ويجوز ان  
تكون فتحة الخ) القلب باعتبار اختلاف وصف المخرج كقول الإقسي على هذا الاحتمال لا يخفى عن أحد الا وجه الثلاثة لاها وان  
كانت بنية فتحة محل اعرابها اسم (قوله بقوله لم يمنع المرب الخ) أي فان الشاعر قطع غير عن أنها طاعل يمنع لضافتها الى المنى  
وهو المخرج أفني أن يذكر الرضى وذلك لجعل ما لا يلاق المضاف من المضاف اليه كما في المضاف الى كماله المصنف في الحواشي قال

برأى المضائق إليه لا يكون إلا ما لا يكون ذلك في المضائق المحققة ونظيره الأصاقي الظاهر إلى الجمل وهي في الحقيقة لصاخرها  
 لا المصدر المتبذل ليرد أنه مغرب وان دفع الاشكال القى نقية الدمايني وضمير يرجع لثاقولا واولا ثم المقل (قوله وللغز الخ) نظم  
 ذلك بعضهم فقال والغز كالغزل وجاء كالرطب \* وعنى فاحفظه باعت الارب ونظمه [أضاف قال  
 ولغز كارب وعنى \* والقتل فاحفظ ما نقي وبحق (قوله أي أين به مقر دات الفاطمه) تفسير أهل بابين يحتمل أمرين كونه  
 مجازا أم سلا وكونه استعاره بعبية كإفروه السعدي نطق الحمال وقال أن اللفظ الواحد قد يكون استعاره ومجازا سلا باعتبارين وبياه  
 هنا أنه يحتمل أنه شبه البيان بالحمال واشتق من الحمال محل ويحتمل أنه أراد يجعل به - له - لا يلزم من الحمال البيان لأنه يتسبب عن  
 الحمال البيان فيبينه علاقة السبيبة ١٦ والمسيب وقد كان الاحتمال جائزا عند الجمهور ويحوز عندهما أيضا أن يكون في الكلام

استعاره بالكناية بأن  
 شبهت الالفاظ بالاشياء  
 التي عقد عليها ما يمنع  
 الوصول إليها وأثبت  
 لها المحل على جهة  
 الاستعارة التخيلية وهذا  
 الاحتمال متعين عند  
 السكاكي المنكر للاستعارة  
 التبعية (قوله بفتح الياء)  
 قيل عليه هذا معلومها  
 الحاجة للتبعية عليه  
 وأجيب بأنه للتبعية على أن  
 أوضح فعل الاسم فخص  
 لأنه لا مدح في محل أوضح  
 المعاني وفيه أن هذه التكنية  
 لا تطرد في ضبط الشارح  
 مبانية إذ لا محال لتوهم  
 أن القنع اسم تفضيل  
 (قوله وفيه استعارة) أي  
 قصر محتمل أنه أطلق لفظ  
 المشبه به هو الشوارد على  
 المشبه به هو ما تضمنته  
 الالفة (قوله وكل شاهد  
 مثال والعكس) أي

قاله في المغني (أنه) يقع المزمرة والضمير للكتاب (لأمر) أي مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد  
 بعد) أي قريب أن بعد (من جهة الالتاز) جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وأوطاب  
 يقال ألغز في كلامه إذا عرمرمه أو الاسم للغز كالرطب والغز كالاسنق والغز كالغزل  
 قل لو عينه تقع وتضم وتسكن (وقد أسفت طالبيه) أي ساعدتهم يقال أسفت الرجل بحاجته إذا  
 قضيت له والمساغة المواقة والمساعدة (مختصر) صفة تحذف أي يشرح مختصر (يدانيه) أي ياربه  
 في مسأله التي هي فيموايس المراد ياربه في جملة الحسن بخلافه (وتوضيح) أي مدين وكاشف وبه  
 اشهر (مساره) أي يخافه ويقل يمشي شبه (وبياربه) أي يعارضه بفعل مثل فعله (أجل به أفاطه)  
 أي أين به مقر دات أفاطه (وأوضع معانيه) بفتح الياء أي استشفها وأبينها (وأصل) أي أفنك (به  
 تراكيبه) أي مركباته (وأقع) أي أذهب (مبانيه) بفتح الياء المبانيه تحت جمع معني وبما في الكتاب  
 ما ينبغي عليه مسأله (وأعني) بالذال المعجمة أي أصل ومنه المساء العنب (بمواودة) جمع مورد الماء  
 وهي في الأصل طرق الماشي الطام الملهة (وأصل) أي أمتع من العقل وهو المنع (بشوارد) جمع شاردة  
 أي نافرة وفيه استعارة حيث شبهما فضمنه لافتيه بالابل الشاردت وشيها بذكر صفة قلعة للشارح  
 منه وهو العقل (والأخى) أي أترك (منه مسنة) مفعلة من السؤل وهي ما يهرن عليه في العلم (من  
 شاهد) أي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كعبية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح (أو يقتل) أي  
 مثال وهو حرف من جزئيات قاعدة يذكر أيضا حال تلك القاعدة فكل شاهد مثال والعكس (وربما أشير)  
 أنا في ما خلاف (في بعض المسائل أي بخلافه للناظم وغيره كقوله في باب الجواز خلاف ابن مالك) أو  
 (نقد) بالذال أي انتقاد على الناظم كقوله في باب الوقف في مسئلة تأتي وهذا مردودا بجمع المسلمين على  
 الوقف على كذا (أو تطلق) لحكم (ولم آل) بعد المزمرة من الواو يحتمل أن يكون معنى أمتع فيتعدى إلى  
 اثنين حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقرير ولم أمتع أخذ (جهدا) ويحتمل أن يكون  
 بمعنى أقصر فيكون قاصرا وانما يشعدي بإسقاط الجواز والتقدير ولم أقصر في جهد ثم حذف الجواز فأنصب  
 وهو يفتح الجيم وضما وفصل القراء قال الجهد بالضم الطاقه والفتح المنقطة في توضيحه (أي تبينه  
 وتهديه) بالذال المعجمة أي تنقيته وتصلته (وربما خالفته في نقصيله) كما فعل في الاسم والفعل  
 والحرف حيث جعلها أقساما لا كلمة لا الكلام (وترتيبه) وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل

قبيها عموم وخصوص مطلق والشاهد أحسن وفيه نظر لأنه إن أراد أن الشاهد ذكر لثبات  
 القاطعة فقط والمثال أيضا هنا فقط فهما متباينان وإن أراد أن كلامهما يجوز أن يكون كذلك ولما جازله إلا خرف قبيها مع عموم  
 وخصوص وجهي وكلام الشارح ما خور من كلام السعدي المختصر فانظر حواشيه (قوله وربما أشير أنا) أنظر هل لا يزال الضمير  
 المشتركا ثم أمه معلومة - يقال دفع توهم أن أشير فعل من مني للجهول والغني ربما أشير في الخلاصة إلى ذلك يعني في صرح  
 الخصم ربما أشير فيها إليه (قوله ولم أر جهدا) في هذا التركيب كلام طويل في المختصر والمطلوب حواشيه ما من أراد الإطلاع عليه  
 فليرجع إليه (قوله ثم حذف الجواز فأنصب) فيه نظر فإن ذلك مقصود على السماع وبعضهم يقسموه على كونه بمعنى أقصر فيكون  
 جهدا في غير محمول لا منصو بإسقاط الحافظ (قوله كما فعل في الاسم الخ) هذا مردود كليهما بالوقوف على شرح الالفة

(قوله لا بغيره) اعلم أن لا التي لثني الجنس أي التي هي معية يكون الخبر بعدها متبعا عن جميع أفعال الاسم وغيره فلا يصح أن يكون خبر الالان ذلك يقتضي أن يكون مغايرة لله متبعية عن كل رب وليس كذلك لأن بعض الأفعال لا تغاير الله بل عنه فيعين أن يكون غير صفة لرب على محله قبل لا وهي مقيدة للاستعلاء المعنى أن الأرباب الموصوفة بها غير الله لا يطلب منها شيء والخبر محذوف أي لا غير الله بطلب منه شيء (قوله ولا مأمول الأخير) الخبر محذوف تقديره معتد به والمعنى لا مأمول غير خير الله معتد به (قوله عليه كانت) قال الرضي عن من معانيها الاستعلاء أي بيان أن شيا فاقروا واستعمل على ما بعده حقيقة فتعجزوا به على السطح أو حكايا وعجزوا به عليه مدين فالدين الزوم وقوله كانه رب عليه أو جل على ظهره فكانه فوقه مومنه على قضاء الصلات وعليه التخصيص لأن الحقوق كآثار أكمة لمن تازموا كذا قوله تعالى كان على ربك حتما تعالي عن الاستعلاء شيء عليه لكونه انصافا الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء ثم ابراع أصل معنا فتعجزوا ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله ومعنى أن يكون في الكلام استعارة تبعية في الحرف بأن شبه تعلق التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بدخول على واستعمل فيه موكلام الرضي بشره إليه (قوله هذا باب) شرح الكلام الخ) أشار به إلى أعراب قول الناظم الكلام وما يتألف منه إلى أن خبر عن مبتدأ محذوف بعد حذف مضافين وهل حذفنا معا وعلى التدرج فيه احتمال ولا يتعين هذا الأعراب بل يجوز أن يجعل الكلام مبتدأ محذوف خبره أي باب الكلام هذا الذي وان يجعل مقعولا له الفعل محذوف أي أقوم أو أخذوا لا يجوز كونهم مقعولا له لاسم فعل أي هالك كقيل لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا والرفع أولى لأن فيه باقار كن الاستناد قال المصنف في حواشيه على التسهيل أنا قدر قبل الباب هذا العلم صلاحية غيره ولا هم لنا يتممون التراجم بصرحون به فان قيل كيف يشار إلى غير مشار إليها جاب الصغار بأنهم يضعون التراجم بعد الفراغ من التراجم هليها وأجاب النسيب بأنها موضعت غير مشار بها تكون معدلة لاشارة عند الحاجة إلى ذلك بوجه الفارسي في التذكرة فإنه يقتضي اعرابها وأجاب أبو الفتح بن جني بأن الشيء إذا سلب وصفه فلا أكثر أنه يبقى عليه حكمه ١٧ كباب التسوية فإنه بقيت عليه المصدرة ولا يخرج عن ذلك الأقليل

حيث أنتم الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب (وسميته أضع المسالك إلى ألقية ابن مالك) عليه طابق اسمه معناه المسالك مع مسالك وهو طريق السلوك (وبالله التمسك) أي أتممت (وأساله الصمعة) أي المنع (بما يصح) فتح اليعوق كسر الصاد المهملة من الوصل بكون الصلوه وهو العيب والعار (الأرب غيره) ولا مأمول الأخير عليه توكلت وبالله أئيب) أي أجمع قال الناظم الكلام وما يتألف منه هذه الترجمة فيها حذف وأصلها (هذا باب شرح ما هية) (الكلام شرح) ما هية

(٣) (تصريح ل) ومثله هذجه هم ولو لمست الحاضرة ولكن تقرب الساعة فجعلت كل واحد قومه متل أي أمر الله أي ما في بدليل فلا تستعملوه وكل من مثل لشيء فهو باب وهو حقيقة في المحسب مجاز في المنعوبات والشرح الكشفي يقال هم حبة التمام إذا فسرته انتهى كلام المصنف وقال الفارسي في التذكرة ما ذكره بعضهم أن هذا في أوائل الأبواب أنا وضع غير مشار به لشار بها فا وجد ما رى بد من الإشارة إلى خطا الوجه ولوجاز أن يخلو عن معنى الإشارة مع تضمين معنى حرفه الوجه البناء فيها مجاز أن يخلو كيف من الدلالة على الحال وأن من الدلالة على المكان وهو وأنهم المكى الذي يدلان عليه وأما معناه اقرب وقربه بذلك منزلة حاضر ولم يمد تناوله وتعليقه بهذا بقوله هذما هذما هذما عليه الله وهو دون ذلك يكتب ولم يشهدوا بعدل يدل على هذوا هذما هذما منزلة قومه قد قامت الصلاة يقال هذا في مقدمه غير اجبا أهما من قربه قله بمنزلة ما قد وقع وأقرب وأما موضع لفظ الماضي والمعنى الاستقبال انتهى وأما قدر شرح دون أحكام لقوله في بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العاصرين على هذا الترجمة بوجه ما شاملة لجميع الكتاب على تقديره وهو خطأ فإنه لم يتكلم في هذا الباب على شيء من الأحكام بل على شرح الكلام وشرح الألفاظ التي يتألف منها ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان وهو محتمل لكن تقدير شرح أولى لتصر يحتمل في التسهيل وغيره قال السيوطي في حاشيته المبسطة بالتوسيع على التوضيح وقال صاحب الحاشية قدر المصنف لفظ شرح دون لفظه حذاشا منه أي عصره المحذوف لا يكون إلا بالجنس والفصل القديم وأقول ما زال العلماء والمحققون قديما وحديثا يستكثرون استعمال المحذوف والافتقار المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون ويؤمنون ذلك بأنهم قد وجدوا من الخطط واختلاف اصطلاح قوم في اصطلاح آخر من قال الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي أحد كبار أئمة العراق والمحقق في كتابه الموسوم بكتاب السائل وقد البحث بيني وبين زحل من أهل الأدب في مسئلة تنجوه بتفصيل أكثر من لفظ الموضوع وهو محمول الألفاظ المنطقية فقلته صناعة النجوة تستعمل فيها محاذاة ومساحات لا يستعملها أهل المنطق وقد قلنا أهل الفلسفة يجب حمل كل صناعة على المعارف بين أهلها وكان يرون أن إدخال صناعة في أخرى

أشياء يكون لمجمل التكلم أو قصد المغالطة والاستراحت لا تتناول من صنعة إلى أخرى عند ضبط طرق الكلام عليه اه وقال المصنف في بعض تعاليمه حدودا لنحو وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة رادها الكشف التام عن حقيقة الحدود وقال العرض بها تميز الشيء يعرف بأنه صاحب هذا الاسم ولهذا لا تراهم يجتزئون عما يجتزئونه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه وقال وأنما وقع الاعتراض عليهم بذلك وما شابه في كتب النحوم جهة متاخري المشاورة الذين نظروا في تلك العلوم وأمر أعواما قصد أرباب القنون انتهى وقوله وشح ما يتألف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير أعراب إذا العامل في العطف عليه ليس بتقديمه في العطف على الجميع بل ينصب على ما أنصبا وحده قاله السيف الحنفى فقال قلت شرح النبي تفسيره مع أنه لم يقم ما يتألف منه الكلام عايبان ذكر علامتها متضمن لتفسيرها فإن قوله الاسم مثلا ما يميز بكذا في معنى الاسم ما يميز كذا وهذا تفسيره وهذا أظهر صحة تقدير الشارح ماهية ثانيا والمحال أن الماهية قد تبين باجرائها كتبين الإنسان بالحيوان الناطق وقد تبين وجودها كتبين الإنسان بالضاحل من وجوده تبين ما يتألف منه الكلام العلامات وقد بينه ما أشار المصنف بقوله وما يتألف الكلام منه إلى أن الضمير في قول الناطق وما يتألف منه عائد على غير من هو له فكان حقه البر وفالتر كيب على طريق الكوئين (قوله وهو الكلم الثلاث) فضيته تأليف الكلام من المحروف قال الشيخ ولا مانع من ذلك لأنه أمر اصطلاحى لا حقيقى وإن كان في ذلك تردد في كلامهم لانقسام اللسان لظهور أن التأليف هو الكلام وقال المصنف في تعليقه الكبرى على الالفة انما فصل العلماء تصنيفهم بالترجيح لضموا الشيء ما يلائمه ويقتضيه فصلوا عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب اذ كان أفراد كل نوع بباب يقصد عند الحاجة أسهل في الاقتباس وأبعد في تحصيل الشيء من مظانهم عن الأساس وتنشيط القارئ لأنه كلما تمع بابا وأخذ في شربه كان ذلك أسهل لنفسه وأنشط لهمتهم أن يستمر على الكتاب بطوله ولذا فصل المحكم تعالى كتابه وسواو جزء العلماء أعشارا وأجسادا من باب (قوله والتأليف وقوع الالفة) هذا ما نسبته إلى التأليف تفسير باللامز والتأليف تفسير بالعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بتأليف دون بتركه أفعالا لمخصوصية التي في التأليف ١٨ وبذلك صرح المكتبة وتعبه الشيخ بأنه اغا

يجس ولو اعتبرت الالفة المناسبة في الكلام وليس كذلك بل المدار في معنى مطلق الترتيب ولو فقت المناسبة بين الأجزاء فليس المراد بالتأليف إلا مجرد الترتيب وقد ذكر السيف حواشى المظالم أن المراد بالترتيب المؤلفات أو المقامات في تصحيح الاصطلاح مشهور إلا أن يراد بالالفة المناسبة مجرد ارتباط الأجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعه والمتن بالخبر وقد فرق شيخ الإسلام في شرح اللب وغيره بين الترتيب

(ما يتألف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث والتأليف والتأليف وقوع الالفة والتناسب بين الأجزاء وهو أخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة إلى أخرى فاكتر فكل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول

والترتيب والتأليف فرجه وانه لا فرق بين التأليف والتأليف وقال بعضهم قد يشتر تبعية بيتا ألف وما دون المؤلف بعدم اشتراط التصديق للكلام على خلاف ما ذكر في غير هذا الكتاب الآن بحال ما كان يتألف من فعل ولا تفعل معان منها وهو المناسب هنا لمطابقة فعل التي هي قبول أثر الفاعل وذلك بما يقتضى القصد فيه قيل والاولى أحسن لدلالة التماسيح على التحال الانفعال الناشئ من فعل الفاعل إشارة إلى احتياج التأليف إلى معالمة وكان وجه هذا الترجيح جعل الصيغة على المطابقة لكن المعالمة غير مطلوبة ولا منتزعة والبالا لا ضرورة هاتفي الترجيح هما لا يخفى (قوله من غير عكس) أى لغوي (قوله الكلام) قيل أى فيه الحضور رأى هذا اللفظ دليل قوله لصبار فوكل كون الالفة الداخلة على المعارف الحقيقية مما يمنع منها منع (قوله في اصطلاح اللغويين) فهو وما بعده أمحال من الكلام على رأى شيبويه أو لأن محل منع يحى المحال من المبتدأ اذا كان مبتدأ في المحال والاصل وليس الكلام مبتدأ في الأصل اذ الأصل مفسر الكلام فهو في الأصل مضاف اليه موضع يحى المحال من المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب بحفظه وقد رده أخصيوه مع مفسرين المبتدأ والخبر لبيان المراد بالبند ويجوز جعله معانقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما جوزه بعض النحاة كما قال الكلام ثبت لهذا الخبر ونبوت الخبر في اصطلاح اللغويين مثلا (قوله عبارة) أى معبر به وهى مصدر غير كصرا استعملت بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا قال في انقلاوس القول الكلام أو كل لفظ مثله لسان قام أو ناقصا فاندفع ما قد يتوهم عن خروج اللفظ الغير المقيدم تعريف القاموس لأن القول اشتهر بحرف اللفظ في المبتدأ بخلاف اللفظ والكلام كقوله السيد فلا بد من القول وما كان مكتفيا بنفسه أى في أداء المرام لكن يبقى المسمى خارا وقال الرضى الكلام موضوع جنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف أو كواو العطف أو أكثر أو كان أكثر من كلمة سواء كان هملا أو لا لى أن قال وأما الالفة على المسمى فكله وتكلم فلان بكلام لا معنى له أو إطلاق الكلام على اللفظ مطلقا حقيقى كما يحصى في الالفة تنافى وقيل مجازى فيه حقيقى فيما في النفس من المعاني وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى

أن قوله وما كان مكتفياً بنفسه يشمل أموراً الخط وشروطه كما لو أخذ من كلامه أن يكون معبراً عنه اللفظ المفيد للانتماء الكتابية انتماسية  
 كلاماً لقيامها مقام الكلام واعتبره المصنفان هذا إطلاق مجازي لا حقيقي فلا يستلزم ما ذكروه من الإشارة وما فهم من حال  
 الشيء ما في النفس من المعاني فإن المصنف إلى العبارة عنها مفيد وهو ما نحو قولهم كلام القاموس وإطلاق الكلام عليه مجازي وقيل  
 أنه في الأخير حقيقي وقيل مشترك بينهما ما في النفس وهذا كلام القاموس أنه مناسباً لاصطلاحه عليه بحيث ذكر أن الكلام  
 لغة يطلق على القول أولاً أن يكون المعنى الاصطلاحي متقولاً عنه يعني أن الكلام يطلق لغة على الكلام الذي هو المصدر في كلام  
 بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه عليه حقيقي وإطلاقه عليه لا يستلزم أن كلام القاموس فليحذر (قوله وما كان مكتفياً بنفسه) قال  
 الزرقاني عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لأن قوله وما كان لا يشمل القول الغير التام فالخاص بينهما عموماً وخصوصاً وجوباً  
 (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي الكلام يطلق الذي من ماصداقته كلام الله نعم عبارة عما ذكره وقول بعضهم الكلام  
 عندلهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الآخر انظر الاشتباه بينهم عن كلام الله تعالى هذا أو أحسن أن كلام الله  
 عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي ويجعل بسطة  
 كتب الكلام (قوله في اصطلاح النحويين) أخذها من إضافة النظم الكلام اليه وفيه أن الإضافة لتدل على الاصطلاح ويمكن  
 الجواب بأنها تكون للالاسية وتكون بمعنى عند من شاة قوداً حلقاً وحينئذ في كلام التالين الكلام عندنا (قوله ما لا يجمع فيه  
 أمران) أي لا زالت عليه ما زاد بعضهم ما راجع إليهما كرجوع الوضع والاسناد والتركيب والقصد للإفادة على ما ساق أو أحسن  
 تصوره كاشتراط بعضهم في الكلام صدور من تأمل واحد على كلام في ذكره في حواشي أن كنت (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب  
 عما يقال هو مجموع الأمرين فيلزم اتحاد الجمع والجمع فيجمع وجوب تغيرهما وأوجب ١٩ أيضاً بان التجمع فيه مجموع الأمرين

وما كان مكتفياً بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى  
 القائم بالنفس (في اصطلاح النحويين عبارة عما) أي مؤلفاً لاجتماعه في أن اللفظ والافادة  
 والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي أنه صلى الله عليه وسلم  
 في نفسه أسوة حسنة كقوله في الكشف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لأن هناك ظرفاً  
 ومظهر واقع حقيقة ولوقال عبارة عن اللفظ والافادة كقوله التالين لفظ مفيد كان أجود واللفظ في  
 الأصل مصدر لفظت الرعي الدقيق أذارته إلى خارج (والمراد باللفظ) هنا الملقوطة وهو (الصوت)

والتشع كل واحتملها  
 ولا مانع من كون الجزء  
 مقروفاً للكل (قوله  
 أي أنه صلى الله عليه وسلم  
 في نفسه أسوة حسنة) أي  
 قدرته وهو المؤتمى به  
 والقتدي كما تقول في

البصية عشر ون مناحيد أي هي في نفسها هذا المبلغ من المحيد وهذا على المبالغة وأما على غير هاتين الأسوة بمعنى الاقتداء وهو وصف  
 القتدي يتعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم فبعبارة عنه يتعلق الظرف بالمظروف واستعملت في كل طريق الاستعارة التبعية في  
 المحرف (قوله لأن هناك ظرفاً ومظهر واقع حقيقة) قال الزرقاني بل هنا مظهر وحقيقة فقط فالمتى أنما هو اجتماع الظرف الحقيقي مع  
 المظروف الحقيقي فقامت (قوله ولو قال عبارة عما) قال الفيض في لوقال ذلك لكان باطلاً لأن المراد من اللفظ والافادة لفظاً فيلزم أن  
 يكون الكلام ليس من الالفاظ وهو خالفه ويجوز أن المراد بالافادة المفيد كما رأينا اللفظ الملقوطة (قوله واللفظ في الأصل مصدر)  
 قيد بقوله في الأصل لما ساق أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الآخر ويجعل اللفظ هنا بمعنى الملقوطة يتقدم أن اللفظ الرعي وهو فعل  
 الرعي وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم أن الكلام هو اللفظ ويتقدم اعتراض أي حيان بأن اللفظ جمع لفظه وأقل  
 الجمع ثلاث فيلزم أن لا يكون كلاماً إلا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك أهو من ثم أجاب المصنف بأنه حقيقة قصر فيقال ولو سلم فع  
 القدر متحاشاً ونظائر كلامه أن اللفظ الرعي مطلقاً وهو حاصل في الحواشي الصامية على الجاهل لكن قال في شرح رسالة الوضع اللفظ  
 في اللغة الرعي من الغم إلى الرعي مطلقاً كما يتوهم من لفظت الرعي الدقيق لا يجوز صريحه في الأساس وقال السيد في بعض كتبه  
 واللفظ في أصل اللغة الرعي يقال لفظت الرعي الدقيق ثم استعمل في الرعي من القوم المعنيين مصدران يوافق الأول ما قبل اللفظة  
 الموضوع له وأما غير مقتول اليمين ذلك المعنى فهو رعيه وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازاً  
 أي من حيث خصوص كون الرعي من القوم أمان من حيث عموم كونه مضافاً هو من أفراد الموضوع له في الأصل فيكون حقيقة قطعاً  
 (قوله والمراد باللفظ الخ) انتماء قال والمراد بما ذكره الشارح من أنه في الأصل مصدر بمعنى الرعي وهو مقتول في عرف النحاة على ما ذكر  
 ابتداء بعد جعله معنى الملقوطة وإلى هنا يشير كلام الشارح وصرح بذلك في شرح الأثرية (قوله وهو الصوت) أن قبل الصوت فعل  
 الصائت لأنه مصدر صان بصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية المحالصة من المصدر أجيب بأن الصوت يستعمل بمعنىين  
 يعني المصدر المذكور ومعنى الاسم الذي هو الكيفية المحالصة من المصدر وهو المراد هنا

(قوله من الهم) هذا يقتضي ان اللفظ خاص بما يخرج من الهم وبذلك خرج الرضى وفرع عليه انه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله فان قلت يتكلم حيث أخذ اللفظ في تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله أجيب بان المراد بما كن أن يخرج من الهم وان لم يخرج منه والحاصل ان المراد به الحروف خرجت من الهم بالفعل أو لا يشمل كلام الله وانما لم يقل لفظ الله رعاية للاجتماع وتيسير المحصى ونحوه (قوله المشتمل على بعض الحروف) هذا التعريف قبل وبخضرة السدر بن مالك على مقاله الشنوافي في الحواشي أو بخضرة المصنف على ما في التوسيع وسامه بان نحووا والعطف يسمى لفظا قطعوا وقالوا انها اشتملت على هذا الحرف لان الشيء لا يشتمل على نفسه فلا حين تعريف الصوت المشتمل على تقطيعه وأجيب بان الصوت في جملة عوم وهي كونه صوتا وجهة مخصوص وهي كونه لفظا للصوت مشتمل من جهة مجموعته مشتمل عليه من جهة خصوصه بنى ان قضية التعريف ان الحركات ليست بالفاظ وقيل ترد وذهب بعضهم الى انها الفاظ بل كلمات (قوله المجازية) أى التي هي حروف اب ت وهي بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فان دفع ما قيل الحرف كلمة وكذا الكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو ما لم (قوله كانه ضام للمستر) أى انها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظا ولغاير واعيا باستدارة لفظ المنفصل لها وأجروا عليها الأحكام اللفظ كالاستناد اليها والعطف عليها وتأكيدها والابدال منها كونها ذات حال فان قيل فيلزم ان يكون اللفظ مستعملا اما في حقيقة وعجزا ان استعمل فيهما جميعا أو في مجازة فقط ان استعمل في معنى شامل لهما بعوم المجاز وهي التقدير في يلزم المجاز في التعريف على انه يمكن ان يدعى ان الضمير المستر عند انحاءنا لفظ حقيقة لا مجازا (قوله اطلاق الاسم السببه في السبب) السبب هو الرضى واسمه اللفظ والسبب هو الصوت (قوله والمراد باللفظ هنا) أى في تعريف الكلام فان المقيد قد يكون غير لفظ كالذوال الاربع واعترض بان هذا دفع العناية بقوله غير مقبول لأن الارادات لا تبطل بالمرادات وأجيب بان هذا عناية بتبيين المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ٢٠ فلفظ المنصرف اليه عند الحقيقة العرفية تكون مقبولة وقال السيف المحنني ان هذا هو

المعنى بالمفيد حيث وقع قيد اللفظ (قوله مادل) أى وضعا بان يدل على معنى منه الواضح بآرائه بل يحسن السكوت عليه بخلاف الدال بغيره

من الهم (المشتمل على بعض الحروف) المجازية (تحقيقا) كزبد (أو تقدير) كالفاظ الضام للمستر وسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على السبب قاله الفخر الرازي والافادته مصدر أفاد بمعنى دلالة مطلقه والقيد الدال على معنى مطلقا (والمراد بالمفيد هنا) أى لفظ (دلى على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع مظنر الشيء آخر ولم من تفسير المفيد بما ذكره لانه لا يحتاج الى قولهم لم الرب

كما فعل والطبع ولا يلزم خروج المجاز لانه موضوع بالنوع وبذلك يتضح عن عدم تعرضه لوضع العرفي وقد نص السيد على ان لان الاعمال في التعريف لا تدل على اقتران زمان بل المراد منها مجرد ثبوت المحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهي مجاز مشهورة فلا ضرر وحينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو صلة أو حالا لانها كانت مفيدة للمعنى المذكور وليست بالان كذلك لان التحقيق انه لم يبق فيها اسناد كان قبل التركيب وحيث بنى أو اثبات لان ما فيه دلالة لا يرتبط بغيره أصلا بل في صورة كلام أخرجت عنه معناه أو في ما يتصور مفهومها غير تبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال ثلاث تصور جمع بان السكوت بخلاف المتكلم فكان المتكلم صفتا للمتكلم كذلك السكوت (قوله أى على ذلك اللفظ) فيه نظر من وجهين الاول انهم ضلوا الصفة من جازئوا الثاني ان المعنى لا يحسن السكوت عليه وان كان مدلول اللفظ (قوله مظنر الشيء آخر) أى انتظارا تاما كالانتظار الذي يسبق مع المستند بكون الاسناد اليه أو بالعكس ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدي والفاعل بدون المتعول به مع انه يبقى انتظاره ولكنه أقبل من الانتظار الاول لان قبل تعقل الفعل المتعدي موقوف على المتعول به كإحسانه في الكافية أجيب بان تعقل المتعدي انما يتوقف على تعقل شيء ما هو معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكر المتكلم لتعقل أصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبين حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لود كر المتعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضا ولا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المتعول كلاما لاننا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل المبني للفاعل لا لاصل الافادة حتى لو بني للفعل لكفى المتعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكره لانه لا يحتاج الى) بذلك أيضا يجب ان عدم تعرضه للاسناد مع توقف الفاعل عليه هو نسبة كلمة الى أخرى على وجه يفيد فائدة تامه ولا رد نحو فحسب مهمل وديره مغلوب بذاته كلام ولا يقصد الاسناد فيه اذ الاسناد اليه بغير كلمة لا مهمل وذلك لانه كلمة محكي لان اللفظ اذا رتبته تشبه بحري عليه أحكام الكلمة وان كان مغفلا أو ما يقول بان تقديره لفظ جسيق فليس بحامش للشبهة بالكيفية فانه يبي الاشكال في انه مضاف اليه لا يكون الاسما انهم كل اسم فنجيب ان فتح يفسد تعريف المضاف اليه

ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المصنف يختار أن يفرض ما للفظ في الكلام لا يجوز أن يقتضي كلام ابن الحماح أن يفرض حده الرضي فقد استشكله السيد الصغرى بأنه يقتضي أن لا يكون الكلام لفظاً حقيقة أصلاً فإن الاستناد بط إحدى الكلمتين الأخرى بحيث أنه لو لم يتكلم بشئ غيرهما لم يبق للخاطب أن يتناول شئ غيرهما مع أنهم أطلقوا على تقسيم اللفظ إلى الكلام والمسلم ولفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة فالمراد أن اللفظ حقيقة لا يكون لفظاً حقيقة قولك أن تقول لكل المقسم اللفظ مطلقاً (قوله لأن المقيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب) فإن قيل التصديق التعريف شرح المسألة في بيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا إنها مبهورة في التعريف قلت أهل هذه الفنون يتسارعون كثيراً في أمثال ذلك لئلا يورطوا في الاعداد المسروقة فإنها مفيدة ولا تركيبها لافعالها ولا تقديرها (تنبيه) يعرف المفيدون الفائدة مع أن التغيير بها الذي التي يشمل عليها الكلام مجتمع فيه لأن تصور المفيد يستلزم تصور الفائدة لأن المشتق يخص من مصدره الذي اشتق منه ويعرف بالخاص بغير تعريف الأعم فحصل تكرار الفائدة بتصور شيئين (قوله لأن حسن السكوت) هذا يعلم أن ما يلفظ به المحدثون والسكران ليس بكلام لعدم الفائدة لكن يبقى ما يلفظ به السامع ومن لم يفهم صدق قوله غير مفيد يندفع قول السيوطي في التوضيح ثم هنا أثر مهم وهو أن المصنف عرف المفيد بذكره ولم يشعر بالاشتراط الفصل كما لو حاولوا أن يجمعوا أنه ورأى النظم اشتراطه كما هو مصرح به في التسهيل والشذور وقد ذكر المصنف في التعليقة الكبرى أن التصديق شرط اشتراط الفائدة لأن المتعريف في حد المفيدية الذي هو المعنى بحسن السكوت عليه ما هو مفيد ولم يعلم ثبوته ولا تقيمه لغير جاز القيد الأخير نحو السامع وقولوا النار حارة قال والمفيد محدود مدخولاً وهو الذي تحجز في هذه عبارة ونحن ندرجها في القيد الأخير لانه ترك الصريح في تعريف الكلام ثم في تفسير المفيد فلا هو أفرد بالاشتراط كما خرج في الشذور وهو مفسر المفيد بتفسيره كما خرج في التعليقة ٢١ ولا جواز بين ذلك الأما ذكره

الرضي والسامعي في  
الاعتذار عن ابن مالك  
حيث اشتراط في التسهيل  
ولم يشترطه في الالفية  
بأنه قد يكون رأه حسن  
تصنيفها على خلاف  
ما رواه حال تصنيف  
التسهيل قال ولا يعد

لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب لولا أن قولهم المقصود لأن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به وبين اللفظ والفائدة عموم وخصوص من وجه فغيره معان في مثل ذلك يفاد  
ويوجه اللفظ بدون الفائدة كلفي المفرد وتوجد الفائدة بدون اللفظ كلفي الأشار وتوكل شيتين كان كل واحد منهما أهم الآخر من وجه يجعل أحدهما جاسوا والآخر فصلاً فحترز بكل عما يشترك الآخر  
من غير فمفترض باللفظ لأن الدوال الأربع هي الأثر والكتابة والعقد والنص في كل منها مفيد وليس  
بالفوقية يحترز بالمفيد من المفرد والمركب غير المفيد كالإضافي نحو قولنا لا زحج كعليك والاسنادي  
المسمى به كبرق فخره والمعلوم للخاطب كالسامع وقولنا الأرض تحتنا ذلك منها لفظ وليس مفيد

هذا فقد نكون للعالم المفيد نظري في وقت لا يرتفع في وقت آخر وهذا يكون في المسئلة الواحدة قولنا ومثل هذا الجواب شيخ الإسلام مراج الدين البلقيني في كتاب المعاني مرد المعاني عما وقع لرافعي والنووي من التناقض في التجميع (قوله وبين اللفظ والفائدة عموم وخصوص من وجه) أن قيل كيف يكون بينهما ذلك الماهية لا تتركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه مع أن ماهية الكلام مترتبة منهما أحدهما في ذلك في الماهيات الحقيقة المحسوسة في الخارج لا في الماهيات الاعتبارية بالوضعية والكلام فيها فإن قيل الكلام لفظ واللفظ مسموع موجود في الخارج فكيف يكون اعتباراً بأحسب اللفظ يكون مسموعاً ومختاراً لا يمكن تقديره أنه لا يكون الاسم أو عاو بخلاف في الخارج فإنه ليس عبارة عن اللفظ فقط بل من اللفظ وغيره وذلك الذي أراه اعتباراً كما هو مقرر في محله ثم كلام الشارح قال لا يشرى فيه نظر لانه قسم الفائدة فيما سبق بها ما مصدرها فاعتني دل فلا يصح جعلها على اللفظ والاحكام عليها والامران اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح جعل أحدهما على الآخر فالحق أن الذي بين الفائدة واللفظ التباين وقد يقال ذلك تفسير صحيح الأصل والمراد بها المفيد كذا عبر به تعريف المفيد لا الفائدة في أن مرادها الفائدة بالذات المطلقة كقوله في بيان أو ما الفائدة بمعنى دلالة اللفظ فيها أو بعموم وخصوص مطلق كالإختصاص (قوله وتوجد الفائدة بدون اللفظ) أنظر هذا مع تفسيره فإنه يعرف المفيد بلفظ كيف توجد الفائدة بدون اللفظ الآن يقال تفسير المفيد بلفظ تفسير مراد (قوله) عما يشترك الآخر من غير (قوله) الأول أن يقول عما يشترك الآخر من غير (قوله والمراد كغير المفيد) قال التفتيش شيتين من غير المفيد الماهيات الجاهلة فإنه كلام نعم عليه من قال القاسمي وقد راد المفيد على معنى بحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى في نفسه فيدخل الحال ولا يمتنع الاستثناء (قوله والمعلوم للخاطب) قضية جعله غير مفيد أنه ليس بكلام وصحح أن جواباً أنه كلام ومبني بالخلاف أنه هل يشترط الفائدة في المفيدية بل في اللفظية أم لا فكيف الفائدة بالوضعية لأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجبه له أحد وقال الأصمعي في مثل هذا كلام لا يخبر وكل خبر كلام

فان قلت انما يكون خبر اذا افاد السامع وهذا ليس كذلك احييتان المراد المفيد ان يكون بحث في فهمه فنعني بفتح السكوت عليه وان كان حاصل عند السامع وان لم يشترط عدم حصوله عنده ولكن في ظن المتكلم لا في نفس الآخر فان قلنا لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الامور المعلوم لكل أحد قلت لا يلزم ان يكون المدرس متقنًا بها ادعاهم فجزان وظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فخير به وأيضاً مثل هذه الضرورة باعتبارها الى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة الى فائد ذلك المحس الذي يدرك بهذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام ان يكون مقادع كل أحد أو قول قوله وأيضاً مثل هذه الضرورة بان الخ لا يحصى في مثل الخ جزء أقل من الكل لا غير طائفة الى ما ذكر قال أبو حيان ويحل الخلاف ما اذا ابتدئ به في معنى أن يغالز بقاؤه كأن الناظر وادعاهم أن قضية كون المعلوم للناظر غير مفيدان الفائدة التي ترفع الكلام غير المعبرة في باب الابتدء لان صنيعهم هناك صريح في صحة الابتدء بالمعز قطعاً ولو فيما لا يحل ويعتد به بعد الحكم صحة الابتدء المقضي لصحة الترتيب مع انهم اخرجوا عن الكلام اصطلاحاً الا ان يخص عندهم بشرط الفائدة المتجددة بما اذا افادها وهو في غاية البداهة عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحاً مع عدم صحة الابتدء واما تصحيح الابتدء مع انتفاء الكلامية اصطلاحاً وكلاهما في غاية البعد والوجه التسوية بين البابين وان كل ما يصح الابتدء به كان كلاماً اصطلاحاً وكل ما يصح كونه كلاماً اصطلاحاً صح الابتدء به وان تفاوتت المحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم اعتبارها قوله ولعل هذا هو المحامل له على التعبير بالاجتماع أى ولم يعين جساواً لافصلاً قوله ولا يحتاج الى ذكر الوضع أى العرفي لا الوضع على التصديقه انه لا حاجة اليه وحسنه على الشارح بقوله لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية انه لا يحتاج الى الوضع العرفي باعتباره ان الكلام المحمى وما لا دلالة له على وضع النطق لها كدلالة حافلاً لم يذم على أن لا بدقاً ما قد تدر (قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية) ٢٢ هذه طريقة ضعيفة وتصحيحها وضعيفة وما ذكره دليل على مدعاه غير مثبت له لانه

لا يلزم من فهم الضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل وقد صرح بعض المحققين من

ولعل هذا هو المحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع أى دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف معنى زيد وعرف معنى قائم ومع زيد قائم فافهم بآراء الله محسوس فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نونية القيام الى زيد وصور تاليف الكلامية ايمان فعل واسم فعل واسمان فعل وتاليفه اسماء فعل وأرباعاً اسماء فعل القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما ياتى ألف الكلام) خيراً

المتأخرة عند تقسيم الدلالة في وضعية وعقلية وطبيعية بان المراد بالعقلية ما ليس لغیر العقل فيمدخل لا ما للعقل كان فيمدخل والا كانت جميع الدلالات عقلية لان العقل له مدخل في الجميع (قوله بأعراه الخصوص) اخترز عما لو سمعنا من غير اعتبار بل على طريق التمهيد اخذناه لا يدل على ذلك ان الدال على النسبة بين المتبادر والمخبر في اللسان العرفي انما هو الحركات الاعرابية ولا بد على قيد الاعرابية خصوصاً انه لو اخرج ما عراب خطا بان نصب الفاصل في قام زيد ففهم بالضرورة ومعناه لان الغرض انما هو الاختراقة من صورة التعدد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار (قوله فهم بالضرورة) أى العقل (قوله وصور تاليف الكلام) شئت دخول على قول المصنف وأقل ما ياتى في الخارج لان قوله أو أقل مؤذن بأنه قد يتألف من أكثر مما ذكره بقى عليه ما يعقوبى تألف من اسم واحد كزيد وبنو ونامتوقى من صور الأقل وهى تألف من حرف واسم نحو الامان لان الآتى لا يخفى لا خبر لها لا لفظاً ولا تقديرًا وانما الكلام بذلك جاعل معناه هو اقنى ما واثبات بالثاق في العدد تنظر الى اضافة المعبود الى المعبر الذى هو الكلام والقاعدة من المعبر اضعف اليه المعبود فيجوز معه الاثبات بالتأخر كما صرح به المرادى (قوله جملة القسم وجوابه) أى الشرط وجوابه ما ذكره في المصنف في شرح القطر من أن الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزء او مجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضى فانه قيد الاسناد باعتبار في الكلام بالمقصود ذلك انه أخرج بذلك الاسناد الذى في الجملة القسمية لانها تسمى القسم والذى في الشرطية لانها تسمى القسم في الجملة فالجزء والشرط وجواب القسم كلاماً من خلاف الجملة الشرطية ولكن قال السيد جواب القسم كلاماً لا يترادى أو أم أجواب الشرط فيه بحث والحق أن الكلام هو المجمع المركب من الشرط والجزء والجزء الواحد لا ينفك عن القسم لان الضيق والكناية تاسلما بالنسبة التى بينهما لا بالنسبة التى بين طرفي الجزء لا يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتي ضرباً مثلاً فانه قد لا يوجد منك ضرب المثل أصلاً ويكون بهذا الكلام صادقا ولو كان المحرك المقصود بالجزء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية وتحقق هذا المبحث يطلب من حواشينا على المختصر في بحث تنبيه السند بالشر (قوله وأقل ما ياتى في الخارج) ما فيه مصدق ومؤمن ابتدائية أى وأقل تاليف الكلام بآتي من اسمين أو أكثر منهم ما يبنى للاقل صورة وقد ينسبها قال في شرط القطر وما صرح به من



ان ذلك أقل ما ينافي مع الكلام هو مرد النجوى بين وعادة يقتضيه ثم هو أنه لا يكون الا من استثنى أو فعل واسم اه يعنى ابن  
 المحاسب وبما قاله المصنف في شرح القدر سقط قول اللغوي لاحاجة لقوله أقل نظر الما ظاهرا ان المحاسب ومن تبعوه قد وجه السيد  
 عبارة في حاشية قوله وسطبان الكلام انما يتحقق الاستناد الذي يتحقق طلبه خاليه والسند فقط وهما اما كتمان أو مبحرى  
 بحرهما وما عداهما من الكلمات التي ذكر في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضه اه وراى مبحرى بحرهما  
 ما ربط بغيره بالاستدالة أو به كإصرح في حاشية الرضى فيدخل طرفا الشرط قطعوا لردان طرفه الا يصح التعبير عنهما بكلمتين  
 وقال السيد الضميرى الاوجهان المحصر بالنسبة الى التركيب الباقية أى لا من فعلان أو حرف أو فعل وحرف أو حرف واسم وكان قال  
 يحصل من الامن بقية الاقسام فلا يصر وجود الكلام في موضع آخر قال يجب تباين التالف والتالف جنبه بالضرر ورواه الاخلاق  
 وهذا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام فانه ليس الا عبارة عنهما قلت يتكى تغارهما بالا اعتبار فان التالف هو المجموع من  
 حيث هو والتالف منه الاخر اصله ويطوع على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تالف الاسمين لا استحقاق برفعة التقديم وانما قدم  
 الفعل على الاسم في التالف الاسم والفعل لان المراد كسبهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فان الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكا (قوله  
 مع رفوعة المستر) وأما مع رفوعة الظاهر فتارة يكون في حكم المقر نحو زيد قائم أو بمراد بكون كلاما ما يحتاجوا كالمزبدان ووجه  
 ذلك رزاق في حواشى الفاكهى والمختصر (قوله فسطما قبل الخ) أى بقوله فان الوصف الخ في نقطة المصنف مثل أو على الاسمين  
 بربيدك وتعبه بعض المتأخرين بان هذه ثلاثة أسماخ كان الصواب بفتحيه بقوله فان يدنو الجواب ان الاسم الثالث شىء به لبيان  
 الاسم الثاني وتعرفه ثم وقع الاستناد بين الاول والثاني ولا حظ الثالث في ٢٢ ذلك قال ولشاح أن شاح في دار زيد

أيضالان التور بن حرف  
 معنى قال المثال الساذج أجد  
 يسقى انه انما تم كون  
 الاسمين مجزئهما  
 نفس الكلام ينفعلى ان  
 الاستناد شرط لا يجر على  
 ما ولا يصح الجواب عنه  
 وما قبله بان المراد من  
 استثنى مقلوطين لانه  
 يندفع مع قوله ومنه

كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهيئات العقيق أو حكا (كزيد قائم) فان الوصف مع رفوعة المستر  
 في حكم الاسم المفرد يدل على أن الضمير المستر في ما يرفع من التثنية والمجمع بخلاف الفعل مع رفوعة  
 المستر فيم فقط ما قبل ان زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسما فقط (ومن فعل واسم قائم زيد) ونعم العدد  
 (ومنه) أى من التاليف من فعل واسم (استقيم فانه) أى فان استقيم مع رفوعة المستر فيه كلام مؤلف  
 (من فعل الامر المنطوق به) وهو استقيم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستر فيه (المقدورات) ولا  
 يجوز اللفظ به وانما قصده بقوله ومنه لا ورأى أحدها التسمية على انفعال لان تنعيم المحدثا للشارح  
 والمكودي ثانياه لانه لا فرق في التاليف بين أن يكون الجز أن مذكورين أو أحدهما ثالثا لانه لا فرق  
 في الكلام بين الاختيار والاشارة بهما ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المتوى أن يكون  
 الضمير واجب الاستناد فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسا لارضى

استقيم (قوله ونعم العدد) كما يفهمه من ان ذلك مجرد كلام وفيه تأمل يعلم من قوله في شرح الازهر به ان التركيب القصر المقيد  
 بمذاهبى كنم الرجل بلا اشتراط ان حرف فعل وذا فاعل وبما قبل ان هذه الكلمة خبر عن المخصوص على بعض الأقوال وانما زاد  
 الشارح هذا المثال للرد على القائل بان نعم اسم أو حرف كما يسبى وكان ينبغي أن يزيد أيضا ما زيد لانه من تركيب الفعل والاسم عند  
 الجمهور لأن حرف النعتا عاب عن الفعل يدل على ان الكلام لا يدق من مستند مستند اليه أو محرف لا يصلح ذلك وان لا الاستقامة  
 تلحق المتأخر ويهى من حرف الجر فلا بد من فعل أو ما في معناه ليشترط به وانما لا يحرفه لانه لا يصلح لقيام مقام الفعل  
 وأما كون ما زيد انشاء أو خبرا فلا يصح كونها بمعنى هذا فروع ان النباة انما كانت لهذا الغرض وما لا يلزم تساوى المتساويين  
 في معنى في جميع الاحكام (قوله أى التالف) الاظهر رجوعه الى المؤلف الذى هو الكلام أى تالف الكلام على ما ذكره لا بد من  
 خفيه مضاف أى تالف استقيم (قوله المقدرات) أى المقدور معناه اذا اردت تفسيره لان المستر متصل ولا يقدر به لا يقال لا بد  
 من المقدور أن يحكى بلفظ يكون مطا بقدر ليرص التعبير عن المطابقة لان غير حاصله لتفاوتهما بالامصال والاتصال لان  
 المطابقة انما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدور والمأتمن من المطابقة لان الاتصال لا يمكن النطق به (قوله وانما قصده  
 بقوله ومنه لا مورد) هذه الامور كلها غير الاول لا يتعين أن تستقام من الفصل بل يجوز أن تستقام من التمثيل من غير فصل (قوله  
 لا من تنعيم المحدثا للشارح والمكودي) فظاهر أنها مجتمعة لا متالا وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح فكتفى عن تنعيم المحدث  
 بالتمثيل فظاهر انما هو في كونه متالا مجرد أو متالا متمم المحدث بما على أن الفائدة متعلقة أو منصرفة فى التامة ثم ما عليه المصنف  
 لا بما منه ينشأ على ان الفائدة عند الاطلاق انما تنصرف للتامة والشارح والمكودي جعلاه تعقيد البيان لانه لا فرق بينه على ارادة التعقيد  
 (قوله رابعها ان شرط الخ) فغيره والظاهر ان ذلك لا يشترطه فقام في جواب هل قام زيد أو ما قبل زيد كلام ولا وجه لنى كلامه



فيه نظر لانه لا يستقامن النظم الا لاطلاقه على الثلاثة واما كونه اسم جنس فلا ذكرنا فقال في قوله واستفيد كونه جمعا من قوله واخفا  
 كلمة فان الواحد يكون للجمع واسمه ولا اسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لان الظاهر كون التكلم مبتدأ وما بعده خبره واذ  
 الاصل تاخير الخبر لا يقال بما وضه ان الاصل في الخبر الاقرار ان الرضى نص على من ان الاصل الاختيار بالمفرد وقوع كل منهما في  
 كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم اصاله أحدهما وخرعية الاخر ولو لم فهو وان كان جملة لكن مفردا وحكايا وقولهم الاصل الاختيار  
 بالمفرد معناه حقيقة أو حكايا والجملة مفردا وحكايا (قوله ونحن نجد الخ) بقر هذا الموضع انه رد على كون الكلام مبتدأ وخبرا منه بآتيه  
 أي والكلام اسم وفعل وحرف أي ينقسم الى الثلاثة انه لا يصح اقسامه الى الثلاثة تسوا جعل من تقسيم الكل الى آخره اذ لا يشترط  
 في اطلاقه اجتماع الانواع الثلاثة أو من تقسيم الكل الى جزئياته اذ كل واحد منها ليس جزئيا له اذ الاسم وحده ليس كذلك الباقى  
 وأجيب باختبار الشق الثاني وجعل الاسم على معنى الاسماء والفعل على معنى الأفعال والحرف على معنى الحروف والمعنى ان الكلام  
 أسماء أو أفعال وحروف أي ينقسم الى هذه الأقسام الثلاثة اقسام الكل الى جزئياته ويرد عليه مع ما فيمن التعسف انه غير حاصل  
 للأقسام اذ يخرج منها البعض من تلك الانواع الثلاثة كاسم وفعل أو حرف وكاسم وفعل وحرف وكحرف واسم وفعل وكفعل  
 واسم وحرف وكحرف واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فان جعل على معنى الكلام أسماء أو أفعال وحروف معنى انه ينقسم الى جوع  
 في هذه الانواع متفقة النزوع أو ببعضه كان تعسفا على تعسف (قوله فلا يجر عدل الموضع الخ) ٣٥ يشكل عليه أن المراد بواحدة

للالأنواع الثلاثة من قول النظم واسم وفعل ثم حرف الكلاؤه كونه جمعا من قوله واحدة كلمة وظاهر  
 النظم أن الكلام مبتدأ وما قبله خبره عتقت وقسمهاية الكلمة على الأنواع الثلاثة ونحن نجد الكلام قد وجد  
 من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا يجر عدل الموضع عن ذلك ويجعل الأقسام الثلاثة خبرا للمبتدأ  
 محذوف وجعل جملة قوله (واحدة كلمة) خبرا ثانيا يعان الكلام وقالوا واحدة بكسر الضمير تبتعا للفظ  
 ولوقالوا واحدة بالابن معطافا لجان اسم الجنس الجعي بحوزة فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال  
 الله تعالى كأنهم أعجاز نخل خاوية وتختل مقعر (وهي) أي الكلمة جنس تحت ثلاثة أنواع (لا اسم  
 والفعل والحرف) ونقل عن الفراء أن كلايت واحد من هذه الثلاثة بل هي بين الاسماء والأفعال  
 وقال الفراء الرازي لا يصح أن تكون الكلمة جنسا لهذه الأنواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لما كان اختيار  
 كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجوده مع أن الحرف يتنازع الاسم والفعل فيلحق به وهو كونه  
 مفهوم مقير مستقل بالمفهومية والاسم أيضا يتنازع الفعل فيلحق به وهو كونه مفردا على زمانه المعين  
 اه وحاصل كلامه أن الماهيات لا تقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم الا اذا عني بالجنس مجرد  
 القدر المشترك بين هذه الثلاثة فينشد سقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجعي الى ثلاثة أقسام ما يفرق

فرد من معناه وهو  
 فرد من ماصدقات  
 مفهوم الكلمة لان  
 مسماه ثلاثة افسراد  
 فصاعدا من افسراد  
 مفهومها سواء كانت  
 الثلاثة فصاعدا أسماء  
 أو أفعالا أو حروفا أو  
 مبعضة من ذلك بناهلى  
 أنه لا يشترط في مسماه  
 تركيب ولا ارتباط  
 لبعض أجزائه ببعض من  
 حيث المعنى كالمصو

(٤ تصريح ل) الظاهر وان وقع في بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى أن الواحد بهذا المعنى لا يتصور ان  
 ينقسم الى اسم وفعل والحرف الذي يتصور انقسامه الى فلفظ ومفهوم الكلمة الاصطلاحية الهروية بقولهم الكلمة قول مفرد  
 وبقولهم الكلمة لفظ وضع بمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد الكل اذ ليس معناه جماعة من هذه المفهوم بل لا يتصور تعدده  
 وانما المتعدد ماصدقاته وحيد في هذا الوجه لا يمكن تحصيله الا بغاية التكلف والتعسف بان يجعل الضمير المحذوف المفرد على اسم  
 وما عطف عليه واحدا لمفهوم الكلمة من حيث هي لا لكلمة المراد حق قوله واحدة كلمة فقصير التفسير واحدة كلمة أي واحدة  
 فرد من الافراد تسمى كلمة وهي أي الكلمة أي مفهوم ومهام من حيث هي لا المرادة مناسم وفعل ثم حرف أي تنقسم الى ذلك فتأمل  
 بقاؤه على ما عدا ذلك الموضع يكون قوله واحدة كلمة حجة سنانة لبيان أن الواحد بما يطلق عليه الكل يسمى كلمة (قوله خبرا  
 ثانيا) قال الزرقاني أي في كلام الموضع لان اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا أن الموضع لم يجعل الأقسام  
 خبرا للمبتدأ محذوف وانما جعلها التامم على حل الموضع ويحتمل أن يكون في كلام النظم ويكون سماه خبرا ثانيا باعتبار الخبر الأول  
 وهو الذي مبتدأه محذوف (قوله فان اسم الجنس الجمعي الخ) نفاه من كل اسم جنس جعي كذلك وسياقي في باب العدد انه ثلاثة  
 أقسام ما قبله كذا فيقطف كقطف ما قبله التامث فقط كبط وما قبله الوجهان بكسر (قوله ونقل عن الفراء الخ) من تأمل كلام الفراء  
 ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها خبر الثلاثة وإنما توقف فيها هل هي اسم أو فعل لعارض الأدلة والقول بان أحدهما ليس حكما بانها  
 غيرهما (قوله وقال الفراء الرازي الخ) فتبين مذكر من أصله في الماهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا (قوله ما يفرق) قال  
 الزرقاني يسكنون الفاء وأما بفتحها فهو وتفرق الاحكام قاله القسراقي ٥ أقول نقض كلامه بقوله تعالى وانذر قنابكم اليحمر

وحاصل مقاله القرأى أن فرق مخففات المعاني ومضارعه يفرق بسكون القاء وفوق مشددا في الأجرام ومضارعه يفرق بفتح القاء  
(قوله كسما كوك) قال الزقاق كانه كسوة وكسفره كسما كاه وهذا يخالف لقول غيره الكسما فتوقع من البات وهي بفتح  
الكاف وكذا الكس (قوله ومعنى كونه اسم جنس جبي) أيضا مجموع قوله والكلام اسم جنس جبي واحده كلمة وظاهر رسم قوله  
جبي بغير ألف أنه صفة للجنس والصواب أنه صفة لاسم جبر والمجاورة وأهوه منصوب وزم بلا ألف على لغز بنية وأستفعلن من كلامه  
اعتبار آخر من مفهوم اسم الجنس الجبي الدلالة على جماعة أي جمع لأن الجماعة أقلها ثنائان والثاني نقص معناه أي زوال دلالته على  
الذ كور ووجدت في حمله لفظه لأنه وإن نقص معناه بزيادة التاء بحيث تدعيه الواحد فتع كون ما قبلها صادقا بها ولا كنتم ما لكنه  
ليس دالا على جماعة على واحدتها التاء (قوله فبين أن الضابط المذ كور الخ) من قوله فاطلق الموضوع اسم الجنس الخ وقد قال لاحاجة  
إلى ذلك لأن الضمير في قوله كونه أجمع للكلم والكلام عما يفرق بينهم وبين واحد التاء والتاء في المقرد لأن يقال هذا يارمه تعرف  
النوع من اسم الجنس وهو ما دل على جماعة أو أزيد عليه والتاء نقص معناه (قوله لمخرج نحو كوك كاه) سقط هذا من قوله أن المصنف  
أراد الأول يعني ما التاء في مقرده (قوله ٢٦ وغيره مانع لدخول نحو تخم وتخممة) سقط هذا من قوله ولم يغلب عليه التاء وقد يقال

بينهم وبين مقرده التاء والتاء في مقرده كطب وطبقة وما يفرق بينهم وبين مقرده التاء والتاء في الجمع  
كاه كاه وما يفرق بينهم وبين مقرده التاء والتاء في الجمع كاه كاه وما يفرق بينهم وبين مقرده التاء والتاء في الجمع  
الموضع اسم الجنس وأراد الأول لفظه ويدل على ذلك قوله (ومعنى كونه اسم جنس جبي أنه يدل على  
جماعة) من الكلمات أقلها ثلاثة ولا يغلب عليه التاء (و) أنه (إذا) يدل على لفظ تاء التاء (ث) قليل  
غير كلمة نقص معناه عن الجمع (وصار) مع زيادة التاء (دالا على الواحد) فقط (ونظيره) من أسماء  
الانجاس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطر دتخو (لبن ولبنه) وهي الطوبة النثة (و) من  
الهلوقات وهي مطر دتخو (ثيق وثيقة) وليس نظيره نحو كوك كاه (و) ما يدل على الجمع بالتاء على الواحد  
بتركها ولا يجوز نزج ما يدل على الواحد بتركها (و) ما يدل على الجمع بتركها (و) ما يدل على الجمع بتركها (و) ما يدل على الجمع بتركها  
للقسم الأول فقط قطع ما قبل أن هذا الضابط غير جامع لمخرج نحو كوك كاه (و) ما يدل على الجمع بتركها (و) ما يدل على الجمع بتركها  
وتخص من المجموع القالب عليها التاء (و) ما يدل على الجمع بتركها (و) ما يدل على الجمع بتركها (و) ما يدل على الجمع بتركها  
من أن شرطه أن يجمع فيه اللفظ (والافادة) وهذا التقدير سقط ما قبل أنه جعل الافادة أولا شرطا  
وهنا شرط (و) من (أنه) قد تالف (من كامين) تبيين (بها) قول (مشهور) عندهم (من أن  
أقل الجمع ثلاثة) من (الاحاد) أي من مجموع هذين الأمرين تبيين (أن بين الكلام والكلم) من النسب  
الأربع (عوما) من وجهه (وخصوصا) من وجهه فالكلم أهم من جهة المعنى لا تطلقه على المفيد  
كضربت زيدا (و) على (غيره) أي غير المفيد كان قام زيد (وأخص من جهة اللفظ لكونه  
لا ينطلق على المركب من كلمتين) كقيام زيدو الكلام أعظم من جهة اللفظ لا تطلقه على

لا حاجة لذلك لأن  
التاء فيه في المقرد لا في  
المجموع بخلافه معناه فليست  
(قوله وهذا التقدير سقط  
ما قبل الخ) والشرطية  
والشرطية متباينان لأن  
الشرط داخل والشرط  
خارج وحاصل وجهه  
السقوط أن الشرطية  
واقعة على الاجتماع وقد  
أجاب السيف الخفي بأن  
المراد بالشرط ما لا بد منه  
داخل كان أو خارجا  
فالمراد الشرط القوي  
هذا ولأنه يمنع كونه  
أصغر من أن الافادة شرط  
يلهي كاللفظ شرط لأن

الكلام كاعلم على المناسب أنه عبارة  
عن مؤلف موصوف بالفتا والأفاد فليست (قوله أن بين الكلام الخ) هذا فاعل تبيين ومراعاة أن النسبة المذ كورة بين الكلام والكلم  
لثابتين من أمور ثلاثة ذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام أو ما الثالث المتعلق بالكلم وهو أنه لا ينطبق على المركب من  
كلمتين فلما يعرف من أن الكلم جبي الدلالة والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة من قوله أن الكلم يدل على جماعة لأن اثنين خافو قها  
جماعة فقولوه وبها ومشهور من أن أقل الجمع ثلاثة يعني مع زيادة جبي فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جبي \* فان قيل إذا  
كان ذلك تبيين وعلم مما سبق فلا فائدة في ذكره أو الإخبار به \* قلت فائدة ذلك دفع التوهيم والتعريف بأنه لا يرام أن يكون المدرك  
مبتسبا لها إذا جاز أن يظن التكلم بذلك من كلامه عند حصوله عند السامع فيغيره أو أيضا أن جيب الأذهان لا تهدي إلى  
علم عما ذكره فلهذا المصنف حيث أشار إلى النسبة المذ كورة فيما سبق ثم نبه عليها بقوله وقد تبين الخ ينبغي أن لا يوافق الطابع فلم يعمل  
في التعليم جانب الفركي ولا غيره (قوله لكونه لا ينطبق على المركب من كلمتين) ظاهره أن الكلم اصطلاحا يعبر به التركيب  
كالكلام لأن النطق ينطق على كلمتين وكثيرا كالأعراب أولا وهو خلاف ما عرفت في تفسير الكلام اصطلاحا من أنه عبارة عن  
ثلاث كلمات فصاعدا مطلقا أو كبرت تركيبا لا الأعراب كقولك غلام زيد ذهب أم لا كقولك زيد عمر وبكر قاله السيف الخفي  
قال بالتمهيد السيوطي في التوضيح قلت للوجود في عباراتهم اعتبار التركيب فيه قال ابن الصائغ في شرحه على الألفية واعلم أن

الكلم بطلق في مقابلة الكلام وهو اللفظ المر كسب من ثلاث تصاعد فهو أحسن من الكلام بالتر كسبين ثلاث واهم منه ما شرطاً  
 الفائدة هذه: ما رتبته (قوله فتجوز بديقام أبوه) هو كتابة عن زيد بظام أبوه ونحوه فلا يلزم خر ويجز بديقام أبوه (قوله أحداها) أن ذكر هذه  
 النسبة (قال المحلواني الخ) قد يقال لما كان القرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسيره يقر ويقوم القرض من التعر يف تفسير  
 المعرف عساعده وبيان النسبة بينهما من الكلام وزيادته في شرحه لا يه يعرف مقدار التمييز بينهما من الكلام وما هو كذلك يقال  
 أن ذكره يعلم فضول الكلام (قوله من معرفة أمور معر ضين الخ) اعلم أن المعروفين هنا ماهية الكلام والكلام العارضان  
 الافادته جمع الكلمات الثلاث لا ثلاثة كما في قاعدة عارض الكلام وانجح المذكور عارض الكلام والمصادقات ثلاث صور قد أفلح  
 المؤمنون فأمز يدان قامز يدو المادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الأسماء والأفعال والحرف وفيه الصور زه في المتعلق  
 والمراد بها الصورة المحاصلة من اجتماع كسبين أو كلمات والنسبة المحكمية خالصة في هذه الصور (قوله الثانية) أنه جعل جهة العموم  
 الخ) يذهب هذا بيان معنى قول المصنف وأخص من جهة اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلام والحاصل أن اللفظ  
 الذي يطلق عليه لفظ الكلام أخص من اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر في النسبة إلا إلى معنى الكلام (قوله الثالث) أن  
 ما صدق الاجتماع الخ) لا بأس بماض هذه المناقشة وجوابها وذلك لأن الكلام والكلم متداخلان لانها مائة بل إنان بحسب المفهوم  
 دون الذات تصادق أحدهما مع الآخر ضرورة أنها مائة متصادقان في مثل قد أفلح المؤمنون ٢٧ إذ صدق عليه ما اجتمع فيه

أمران اللفظ والافادته  
 تركب من ثلاث كلمات  
 وعدم تباينهما بحسب  
 الذات فادخ في حديثها  
 بان يقال انها معر ميزين  
 لانها معر جامعين ولا  
 مانعين فيكونان فاسدين  
 مشاكل من حدد  
 الكلام والكلم صادق  
 على فهو قد أفلح  
 المؤمنون فلم يكن حد  
 الكلام عجزه ولا مانعاً  
 من دخول فرد الكلام فيه

المر كسب من كسبين فذكر وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المعنى فتجوز بديقام أبوه كلام  
 لوجود الفائدة كالموجود) الأفراد (الثلاثة) التي هي زيد وقام وأبوه من العام (بل الأربعة) بالخاص  
 أبوه ويل هنا تنقيحاً لا إبطالاً ولم يقل ابتداء لوجود الأربعة لقوله أولاً أقل الجمع ثلاثة (وقام زيد كلام)  
 لوجود الفائدة (الكلام) لعدم التركيب من الثلاثة (وان قام زيد بالعكس) أي كالموجود لثلاثة الكلام  
 لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناشآت أحداها أن ذكره هنا النسبة هنا قال المحلواني يعلم من فضول  
 الكلام قال تليد الشيخ عز الدين ابن جماعة لا بد في الذين بينهما في عموم وخصوص من وجه من  
 معرفة أمور معر وضين وعارضين وثلاث مصادقات ومادة متعلقة وهذا البحث يعمل عن موضوع  
 الفن الثانية أنه جعل جهة العموم في الكلام راجعة إلى المعنى وجهة الخصوص فيهما راجعة إلى اللفظ  
 وهذا مما يليق لأن النسبة بين اللفظين إنما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي أن يقول  
 الكلام أعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المقبوض عليه وأخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المر كسب  
 كسبين قال بعض المتأخرين الثالثان ماصدق الاجتماع فقد حدد كل منهما الدخول كل منهما في حد  
 الآخر والمتعارفان في المفهوم ينبغي أن يتعارفا في الماصدق ويمكن أن يدغم بان المحشية في التعريقات  
 مرعية والقول على الأصح عبارة عن اللفظ المفرد والمر كسب الدال على معنى يصح السكوت عليه أولاً وهذا

وكذا حدد الكلام هذا ما يتعلق بإصاح المناقشة وأما إصاح الحجاب فيان تقول ان قيد المحشية معتبر في الاسم وراتي  
 تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكوراً فتكون ذات الكلام وذات الكلام متمايزين بالاعتبار وحد كل منهما محله وماتهم دخول غيره  
 مثلاً قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظاً مقيداً بغيره باعتبار ملاحظة كونه مركباً من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الأول من  
 أفراد الكلام مندرج في حكمه بالاعتبار الثاني ليس من أفرادهم وخارج عن حكمه فهو من أفرادهم وليس من أفرادهم ودخل في حكمه  
 وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وهذا ما علمنا بالقدح في صحة التقسيم اليهما تباينهما بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم هذا والله  
 أن تقول هذه المناقشة ساقطة لا تنجم إرادها لاحتاج إلى الجواب لا لم يلزم بشرط في الكلام عدم التركيب من الثلاث ولا في الكلام  
 عدم الافادته فقد أفلح المؤمنون كالمركب بذكر (قوله والقول) أي هذا اللفظ بذيال قوله به أراه معبراً ولم يراد لفظ  
 قول وليس المراد خصوص القول بمصدر أو مادته الشاملة للأفعال المتصرفه كما قال وقيل فيصير أن يقال قال بل أتى بكلمة أو  
 كلام أو كلم (قوله على الأصح) مقابلة قولاً أحدهما رادفة الكلام والثاني رادفة الكلام (قوله يصح السكوت عليه) أولاً هذا هو  
 المتبادر حيث لم يعتد بالمقبول في بعض المحاشي وشمل تعريفه الفرد والمر كسب المبتدوء هذا هو الأصح وقيل القول عبارة عن  
 المركب خاصة مقيداً كان أو غير مقيد فيكون أهم مطلقاً من الكلام ومما يأنس بالكلم مقول الحقيقة في المفرد واطلاقه على المركب  
 مجازة وقول أنه يطلق على اللفظ الماهل أيضاً خبر ادعى اللفظ حكاه أبو حيان في باب تلان من التسهيل وخرجه أبو الباق في الباب ٢٨

(قوله فهو أعم من الكلام) في شبه استخدام لا ما طاق القول في الأول وأراد به اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى أكثر وهو مفهومه وقال أبو طلبة الاندلسي في شرح حصول ابن معطى أن قوله القول يع الجميع عبارة تدل على أنه أعم من الجميع لا يطلق أيضا على المجموع وظل لا يصح لأن إطلاقه عليه إطلاق على ما يفيد مالا يفيد معاني حالة واحدة وذلك بحال لا ههنا تقيضان وإطلاق اللفظ الواحد على التقيضين معاني حالة واحدة محال فيحصل على أن مرادنا العموم بما يبدل لا الشمول والتأثير انه مبني على قول الامام الرازي انه لا يجوز أن يكون اللفظ الواحد مشتركا بين التقيضين كوجود الشيء وانتفاءه اذ لو جاز وضع اقلهما لم يقدر سماعه عند التردد بينهما وهو حاصل وأوجب بانه قد يغفل عنهما فيستحضرهما وسماعهما ثم يبحث عن المراد به ما وانظر نحو استعمال المشترك في منتهيه في الأصول (قوله ولا عكس) اذ لو جاز القول ولو جحدوا حدهما لم يزدوا لعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعلهم أقفل تفضيل لأفعلا ما ضاعم انه لا تكلف فيه لانه لا يتقدم منه إلا أن القول بع التثنية أي يشملها ولا يفيد صريحاً بعها وبغيرها وان احتمله اللفظ وأما احتمال انه اسم فاعل وان الأصل عام حذف منه الالف كافي وبالأصل بارفعا لكونه أقفل تفضيل في التكلف لكنه لا بد من مرجح على ما تقدم (قوله ولي هنا ٢٨ تشكيل الخ) هذا التشكيل مبني على أن المركبات ليست موضوعة

وعلى أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى أن المحركات غير موضوعة وهو مذهب مرجوح وألجج أن المركبات والمجازات موضوعة النوع كالموهود مسوق على التلويح وبغيره فان قيل قد ذكر السيد في حاشية المطول أن المحاز غير موضوع للبناء لعدم صدق حد الوضع عليه قلت هو معارض بما ذكره في حاشية العنقفة صرح بان الخلاف في أن المحاز موضوع أو لا قلبي مشهور أن وضع اللفظ لا يبي وجهين الأول تعيين اللفظ بنفسه لا على فعل هذا الوضع في

قال في النظم والقول عم (فهو أعم من الكلام) لا إطلاقا على المقيض غيره (و) أعم من (الكلم) لا إطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر (و) من (الكلمة) لا إطلاقا على المفرد المتركب (عموما مطلقا) لصدقه على الكلام والكلمة وانظر ادق مثل غلام زيد فإنه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلمة لعدم التثنية ولا كلمة لأنه ثنات (لا عموم من وجه) دون وجه اذ لاو جحدشي من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلمة واحدة منهما أو جحد القول والعكس وفيه إجماع على أن معنى قول الناطم والقول هم أقفل تفضيل أصله أعم حذف المحركة وورد كما حذف تحفة فاعلم خبر وشروى ههنا تشكيل وهو ان قال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم إلى وضعية كقافي المفردات الحقيقية وتواليا عقلية كقافي المركبات والمفردات المجازية تواليا طبيعية كخ فانه يدل على أم الصدوق ولا على الطبيعية فان أراد الأول كالموهود ظاهر قوله في شرح الفطر والقول خاص بالموضوع عن جحد علم المركبات والمفردات المجازية وان أراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد يقال أن القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وان أراد مطلق الدلالة تدخل نحو آخر واللفظ المصحف اذ فهم معناه والمهمل كدرفاته يدل على حياة الناطق بهو جميع ذلك لاسمى كلمة كقافله المراد في شرح التسهيل فضلا عن أن يسمى قولاً وبطلان القول لغو وبراده الرأي والاعتقاد ونحو قال السابق بحل كذا رأي فلاشوا معتقده وبطلان الكلام لغو وبراده المفرد نحو زيد في نحو قولهم من أنت زيد عندهم هو به قاله ابن الناطم في نكت المحاجير بقوله أيضا عن أبي الحسن البصري من الأصوليين وبطلان الكلام لغو وبراده الكلام نحو الكلام الطيب (ونطلق الكلمة لغو وبراده الكلام) مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلانها كلمة) هو قافله أي أن معناه لمن قال رب أرجعون لعل لأجمل

المجاز أصلا لا تشخيصا لا توحيلا لأن الواضع لم يعين اللفظ بنفسه المعنى المجازي بل بالقرينة الشخصية فلو سعماله فيه بالمسابقة صالحا لا موضع والثاني تعيين اللفظا زاه المعنى وعلى هذا ففي المحاز موضع نوعي فغدا اذ لا بد من العلاقة المعتبرة بها عند الواضع قطعاً وأما الوضع الشخصي فمرآتيت في بعض أهول المصنف فسم الوضع بالوجه الثاني والمعتوض لا يكتمه الاحتمال بخلاف الجيب ولا ثنائي هذان المصنف ذكر في شرح الحق أن دلالة المركبات عقلية لأنه قد يكون للمفرد تنظر في وقت ولا يرتفع في وقت آخر وهذا يكون له في المسئلة الواحدة قولان (قوله كافي المفردات الحقيقية) أقضته أن جميع المفردات الحقيقية تبدل بالوضع الشخصي لأن الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النوعي بدليل جعله دلالة للمركبات والمجازيات عقلية والذي حققه السعد في التلويح في مباحث العام أن كل ما يكون دلالة على المعنى بالهشمة كالنسخي والمجموع والصغر والنسب وعمامة الأفعال والمشتقات موضوع بالنوع كل مركبات وحينئذ فكان ينبغي للشارح أن يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالة عقلية (قوله للمهمل كدرف) فانه يدل على حياة الناطق (قوله فضلا عن أن يسمى قولاً) الظاهر أن الصواب أن يقول فلا يسمى قولاً فضلا عن أن يسمى كلمة قال السيد في شرح الفتح فضلا عن منسوب بقول عذوقا أبا تروطين أعلى وأدق للتبني بني الأدنى واسمعا مدعى في الأعلى واستحاله فوقع بعد ذلك صريحاً وأضنى كافي تقاصر شامع من ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو مشتعل على معنى الذهاب والبقاوع مني القلة والكثرة (قوله من أنت زيد عند ميقوه) سبأها الكلام عليه عند قول الناطم وحذف ما يعلم جاز (قوله مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه) ههنا يقتضي أنها تطلق على

الكلام الذي ليس بكلام لعدم افاد تلوح جود العلامة المذكورة في مقول ان الاحلاق المذكور من قبيل الاستمارة وان أجزاها الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلته بذلك وحده فنهائه بذلك الكلمة فاطلقت لفظة اعليه وقال بعضهم انه حقيقة تلتفظة بقوله السهم وري في شرح الاخر ومرة قوله لا قل كما يفهم الخ) نأهروان غرض الموضوع الاعراض على الناطم وفي التوشيعان كلام المصنف هذا اشارة الى ما ذكر في تعليقه من ان قد في كلام الناطم للتكثير واقامه اعتراض من اعترض عليه بانها ان كانت للتقليل بالنسبة فمنوع لانه كثيرا والى الاصطلاح فكذلك لانه معدوم لكن رجاءها في عرف المصنفين للتقليل قال المصنف في ذكر نهى التعليل من غير ارادة شئ منها مايل ارادته قليل في الجملة بالنظر الى اصطلاح قوم ولا في عرف خاص ولا شئت ان قليل في الجملة بالنظر الى الاصطلاح في اللمعة على المفرد اه وهذا تعلم ان الشارح مسبق بقوله ولذا ان تقول الخ قوله تمييز الاسم قال اللغوي ان الاسم ليست الحقيقة فلا يتميز بها في كيف مثلا ولا الشمول لذلك فتن انهما يصدق عليه الاسم في الجملة واما الاسم في قوله من الفعل والحرف في قوله فلا حقيقة اه الشمول بالارب هو حاصل ما اشار اليه ان الاسم للعهد الذهني على راي المعنيين أي الحقيقة في ضمن بعض الافراد وانه قال يتميز بعض أفراد الاسم من حقيقة الفعل والحرف وقوله ان لا يتميز بها في كيف قال الشهاب ينبغي أن لا يكون هذا الكلام الاسماء اذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الافراد كما تميز لبعض الافراد بغير الجنس قطعا لوجوده في ضمنه فلا يتم وقوله ولا لشمول ذلك قال الشهاب يمكن ان يحاط بها لشمولها على ان المراد بتمييز الاسم هذه التخصيصات بمجموعها او بجميعها اهم من أن يقبلها بنفسه وأبعثه ان على كيف دخل عليها حرف الجر في قول العرب على كيف يتبع ٢٩ الاخرين هذا ويردانه يلزم على ارادة العهد الذهني ان

صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد  
 «ألا كل شيء ما خلا الله باطل» وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله (وقلت كثير) في  
 ورود (الانليل) كما يفهم من قول الناطم «وكما كتبها كلام قد يؤم» لانه قد شعر بالتقليل في عرف  
 المصنفين كما ذكره الموضوع في باب الامالة وذلك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كسيرا في  
 نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات  
 (فصل بتمييز الاسم فن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) وهي الشارح اليها في النظم بقوله  
 بالجر والتون والنداء وال (احداها بالجر) وهو في الاصل مصدر (وليس المراد به) في  
 النظم حرف الجر) أي دخول حرف الجر كما قدره صاحبة المكمل في عبارة الفصل حيث قال واراد بالجر  
 دخول حرف الجر اه وكما قال الموضوع في التناوب ليس المراد به دخول حرف النداء كلسيا في حذف  
 المضاف وأقرب المضاف اليه مقامه بدليل قوله (لا اله) أي حرف الجر (قد يدخل في اللفظ على ما ليس

يكون نعر بها بالانص  
 وقبحوز به بعضهم (قوله  
 لانه يدخل في اللفظ الخ)  
 أخذ المصنف هذا من  
 شرح العدة للناظم  
 لكن قال في تعليقه ان  
 ذكر حرف الجر يرجع  
 بان على والكاف يستدل  
 على اسميتهما بدخول  
 حرف الجر لا بالكسرة

التي هي المحرور حجه شارح اللب اصالان الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم تنفع بخلاف حرف الجر فانه لا يتحمله الا  
 بتأويل كذا في التوشيع وقال اللغوي ايجود التشيل لدخول الحار على غير الاسم بقوله «ما ليل بنام صاحبه» اذ قوله من أن قمنا  
 مدخول من اسم ناولا وقوى الشهاب في حواشي التكت كلام المصنف حيث قال لان مجموع ان قمت وهو الحرف والفعل لا يكون  
 اسما بل في حكمه والجر لا يكون الا الاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فانه يكون لما في حكمه ايضا لاقال كما دخل حرف الجر في هذا  
 وجدا لانه في محل جر فلا ريب لا تمنع وجود الجر لان معنى كون اللفظ في محل جر انه في محل لو كان فيه اسم معرب كان محرورا لفظا  
 أو قد راف الجر لم يتحقق في الاسم المحرور بخلاف حرف الجر فانه متحقق معه وهذا اندفع كلام شرح اللب وايضا عرفه شمول  
 الجر بعض الاسماء كمن وعلى اسمين لان شان الخاصة ان لا تنعكس ويعرف اسمية ما ذكر شيئا آخر كدخول حرف الجر اه وما ذكره  
 من ان الجر لا يتحقق في الاسم المحرور ومما يلحق به ان قد دخل خلق هذا في كلام المصنف اشارة كمالا للفتاى بالوجوب اطراذ  
 العلامة بمعنى انها متى وجدت وجوب وجودها في علامة عليه وان لم يجب انعكاسها في علامة عندنا فتاها بخلاف  
 التعريف يجب فيه الاطراذ والانعكاس حدا كان أو زما أي تعرف فاما الخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالاسم  
 التعريف بالاسم تعرف به هو وتجب فيه الاران (١) والتعريف بالعلامة يعرف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا الاسم  
 ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب وقوله فقوله مثلا الاسم ان هذا لاثنين أن يكون معنى  
 التعريف بالعلامة حتى يراد كريل يجوز أن يكون معناه ان الاسم ما يقبل هو وقتما أحصى هذه العلامات جميعها وأجمعها أو  
 ما يقبل بعض أفراد الجر وهو صحيح مطر منعكس وقال لعل وقوله غير صحيح ان الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح  
 (١) قوله في الحاشية والتعريف بالعلامة خارج هكذا في النسخ التي رأيتها وهي غير ظاهرة في غير

(قوله على التقديم والتأخير الخ) قال الدوشري يمكن ان يقال عليه لا تقدم ولا تأخير فحاصل المعنى حيث دلالة في بعض المواضع اذا نظرت الى الظاهر وقطعت النظر عن التقديم يكون دخلا في اللفظ على ما ليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى ان ما ذكره لا يصلح من جملة ما ذكره ومن ثم علم في شرح الكافية تغير هذا فقال وهو أى التعبير بالجر أى من التعدير بحرف الجر ليشأول الجرح بالحرف والجر بالاضافة (قوله فاشأول) قال الدوشري تمامناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه ان الغرض الاستدلال على النفي المدعى في قوله وليس المراد حرف الجر أى دخوله في اللفظ أى اللفظ على ما ليس باسم حقيقة أى فلو كانت العلامة الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول في اللفظ على ما ليس باسم فلا تكون العلامة معطوذة وحكمه ما كان كلام الشارع خاسدا فتجمل غافل سالفه من الاشارة الى جواز رمي الى جواز دعوى عدم التقديم والتأخير وهو الظاهر لان قوله في اللفظ يصح أن يكون قيد الدخول وعلى نفي الاسمية وفي الحقيقة لابد منها فقول بان المصنف حذف من الثاني لبدالة الاول لكان له وجه لانه لا دلالة لشارح الزرقاني الى توجيه كلام الشارع ان ظاهر العبارة تقتضي نفي الاسمية مطلقا حيث قال قول الشارع لا الدخول في اللفظ لانه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجر على ما ليس باسم أصلا لا لفظا ولا تقدرا ٣٠ أخذ من قوله ما ليس باسم وظاهره الاطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التي يتحدثها)

عامل الجرح) قال ابن قد نفي به نظرا لان الكسرة التي يتحدثها عامل الجرح أهم من أن يكون لفظيا او تقدريا او محلا ويحدث بدعته فهو هذا يوم ينفع فان ينفع في محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تلو بلائنا وكذا ذلك أن قمت اسم قاولا لولا قالوا انصبأ في قوله وان تصوموا غير لفظي كقول وأضارد عليه الكسر في نحو سلمت فانه محتمل بالاسم أيضا لم يحد منه عامل الجرح فالصواب أن يقول الكسرة التي يتحدثها عامل

(بسم) على التقديم والتأخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقديم لا الدخول في اللفظ فتأمل (نحو عجيبت من أن قمت فدخل حرف الجرح وهو من على أن قمت وهو اس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتأويل أى من ينامك (بل المراد به) أى بالجر (الكسرة التي يتحدثها عامل الجرح) أو تأويلها نسبة الأحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مني على التشبيه كمنية الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدار يدان ينقص (سواء كان) ذلك (العامل) الجرح (حرفا) تخوررت يزيد (أم إضافة) نحو غلام زيد (أم تبعية) تخوررت يزيد القاضل (و) هذه العوامل الثلاثة (فإن اجتمعت في البسمة) فاسم مجرور بالجر وانه مجرور بالاضافة والرجح الرحيم مجرور وان بالتبعية للموصوف هذا هو الجرح أى على الاستتواء التحقيق خلاصه قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالاضافة وقال في شرح السطور وانما ذكر الجرح بالتبعية كقول جاعلان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البديل وقال في شرح الملحمة في باب الجرح ورات كان ينبغي للمؤلف يعني أبا حيان أن لا يذكر الجرح بالتبعية كالمزيد كرفي باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بهاء يعني بالتبعية كجاء في القاضل ورايت زيدا القاضل انتهى وليذكر الجرح بالجر وهو بالتأويل لانه مجاز حيان عند التحقيق الى الجرح بالاضافة والجرح بالحرف كقوله في شرح الملحمة لكان قال في شرح السطور وقسمت باعني الجرح ورات الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمهاورة فجعله قسما برأسه حيث جازا العلامة (الثانية التنوين وهو) في الاصل مصدر نونت الكلمة أى أدخلت نونا وفي الاصطلاح (نون ساكنة) أصالة (تلقى الآخر) أى تتبعه

الاسم حيث يدخل نحو سلمت ويخرج عنه نحو يوم نفع فانه يصدق عليه انه لم يتحدث بحال الاسم او نظرا قيمة في التوضيح لان المقصود به الجرح ما يكون علامته ظاهرة يعرفها المبتدئ المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم ان الجرح التقديري والحق لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهري ومتى بذكر المبتدئ ان موضوع الجملة جرح (قوله أو تأويلها) أى تأويل الكسرة اشارة الى قول نحوي في المجاز (٢) في التمييز ليس بظاهري ومتى بذكر المبتدئ ان موضوع الجملة جرح (قوله أو تأويلها) أى تأويل الكسرة واليا في الاسماء المستوائت الخ والجرح هو اللفظ السيف اعني لم يقل والمراد ان يحد بحال الجرح لان الكسرة هي الاصل فلا اقتصار عليها لا يضر واعتبرهما في التوضيح باعتباري ابن قديس فقال وكذا تقول في الفتحة التي هي ثابتة عن الكسر لا يحصل بها التمييز عند المبتدئ لانه يرى صورة الفتحة موجود في الفعل فلا يكتفي هذا عنده في التمييز وكذا الياء اياها في نحو فقه لا يكتفي عنده في التمييز وان كان كل هذا كتحصيل الاسم فوضع ان ذكر الكسر والاقتصار عليها احسن من حيث كونه ارفع المبتدئ فيما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الأحداث الى العامل استعارة) لقل المراد انها استعارة تخيلية التي هي قرينة المكتوبة التي هي التشبيه الضمير لنفس ويحتمل ان يكون مجازا اعقلا من الاسناد الى السبب أو حقيقة لا لهم محاولا هذه العلامات بمثابة العمل الحقيقية والعامل هو المحدث حقيقة (قوله وهو في الاصل مصدر نونت الخ) تبين بذلك على انه نقل عن أصله من المصدر بمالي الاسمية فتغير به باعتبار نقله لا باعتبار

(٣) قوله في قوله المسألة الخ نرى قوله ضم القافي وتقع الواو جرح قوله يعني في حاشيته اه



أصله كما قال العيني فإنه رفع بذلك قول السهلي في نتائج الفكر قال بعضهم في حد التنوين ثون سائكة تلحق أو انوا الاسم المثنى  
 وتصحيح هذه العبارة على أن يقال التنوين الحاق الاسم ثون سائكة لان التنوين مصدر توتت الحرف أى الحذف وكان التثنية  
 مصدر تلت الرجل اذا جعلت لها تعلا وليس التثنية هو التعل وكذا التنوين ليس هو التنون مجردا وهذا بطريق الحروف يقول  
 سبقت الكلمة أى الحقت بها سائكة وكوفتها أى الحقت بها كافا اه (قوله لفظا الاخطا) أتى بقوله لالاخطا بعد قوله ثبت لفظا لان  
 التنوين في اللفظ لا يتاقيه الثبوت في الخط ولوجوده علم بقيد الثبوت في اللفظ بقوله فقط فاحتاج الى اخراج الثبوت في الخط ما صرح  
 به من قوله لالاخطا ولذلك كان هو الخارج كما يرشد الى ذلك قوله فيما ناتي ويقول لالاخطا فعله الخرج وحيتشذف كقوله لفظا ليس  
 للاحتراز بل لبيان الواقع وهو انها اذا لم تثبت في الخط تكون ثابتة في اللفظ ويحتمل أن يقال أيضا لكان قوله ثبت لفظا يعلم منه  
 محذور وهو ثبوتها خطأ ما تقدم من اجتماعه مع أتى بقوله لالاخطا بيان المحذور لكن بعد هذا قوله ويقول لالاخطا لا يلو كان اللفظ  
 هو الخارج لكان يقول ويقول لفظا واذ قال الشهابي حواشي المتن الظاهر أنه أراد ان الخط أن تكتب بصورتها أو يعرضها من  
 الألف أيضا ولا يلحق لغيتو كيد في نحو لفسعن ومن عم كائن المصنف لم يجمع لذلك ٣١ ولا يرده على ما في الوقف حيث

تكتب بعضها لان  
 السقوط خطأ يكتفي في  
 بعض الاحوال كالدرج  
 هنا وليس في الصارفة بانه  
 على ذلك وفيه ان وجهه  
 الاراد الثبوت في الخط  
 والمنصوب الموقوف عليه  
 ثبت فيه الالف حتى في  
 الدرج فكان الاولى أن  
 يقول كحالة الرفع والمجر  
 قوله ويقبل عدم الخط  
 أيضا) يريد أن قيد  
 عدم الخط بغير عن قيد  
 الا خوفه أن اغناه  
 المتأخر عن التقدم لا يضر  
 قال السيف المحقق في  
 حاشيته هذه كلها تخرج

(اللفظ الاخطا لغيتو كيد فخرج بقيد السكون) ويقيد عدم الخط أيضا (النون) الاولى (في صنف  
 لا طفي) وهو الذي يجي مع الضيف متفلا قاله في القاموس (و) النون الاولى (في) (عش لرتش)  
 لحر كما وصلوا ثوبوها مخطوها فان النونان لحر كنان زائدتان فيمال الحاق به مفعول ما بعدها  
 تنوين وقيدت السكون بالاصالة لثلاثا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا  
 انظر (و) تخرج (بقيد) فحوق (الاسم) ويقيد عدم الخط أيضا (النون) في انكسر ومنكسر لالها لالتحق  
 الاسم لا خرو وثبت في الخط لا يقال يخرج قيد الاسم خرقول بعضهم شررت بما القصر والتنوين فان الموم ل  
 قاله الموضوع في الحواشي والمراد بالاسم ما كان آخر في اللفظ حقيقة كزبداد وكما كيد (و) خرج (بقول)  
 لفظا لالاخطا النون اللاحقة لآخر القوافي وسأتي) قريبا والنون الحقيقية اللاحقة لآخر القوافي كيد  
 لما المصور وتوابع النون اللاحقة لا خبر الكلمة من كلمة أخرى نحو أجدنا نطق لثبوتها في الخط فلا  
 حاجة الى زيادة المحذوف في حد التنوين ولا يكون جزف مفعولا الى اعتذار الدمامني عنه بان المراد  
 بالاحوق التبعة (و) خرج (بقول لغيتو كيدون نحو لفسعا) خاصة على تقدير رسمها في الخط الفا  
 لوقوعها بعد الفتح بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فقامت بصورتها ثابتة في الخط فخرج بقوله  
 لالاخطا من ثم قيل ان الموضوع ضرب القلم على قوله (ولتضرب باقوم وتضرب باهتد) بضم الباء في  
 الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه ان يلى عند القراء عليه ولهذا المحذوف بعض النسخ المعتمدة  
 ولا عرج على ما في الغني وغيره (وأواع التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة) أحدها تنوين التمكن

يقيد لالاخطا لاحقة الى اخر اجها به ذ آخر قال المحقق أن القيد المذكور لبيان الواقع لا للاحتراز ويكتفي في تعريفه من ثبت  
 لفظا لالاخطا لا يخفى أن لا يكون لفظا فان لالاخطا ثبوت لفظا خطا يصدق أنه ثبت لفظا كون المراد لفظا فقط لا دليل عليه فمستط  
 قوله في التوسيع أن قول والدنون تلحق لفظا خصر (قوله لحر كما وصل) قد يقال هذه النون تخرج بقولنا تلحق الاسم لان  
 هذه نفس الاسم لان يقال لساكنات لالحاق كانت كما تالست آخر حقيقة فامل (قوله لثلاثا يخرج بعض افراد التنوين الخ)  
 أى فلا يكون تعريف التنوين جامعاً يفي عليه أن يقول ولثلاثا دخل التنوين في نحو يضربون ووقفاتها ليست سائكة أصالة وكذلك  
 التنوين في نحو الزيدان والزيدون ووقفاتها لا يكون التعريف مانعاً يمكن أن يقال انما يثبت فيه التاخر على ذلك لان النون فيما ذكر ثبتت  
 خطا فهي خارجة بقوله لالاخطا (قوله لانا تقول التنوين محي الالف الخ) أجيأ أيضاً ان المراد بالمراد اول باعتبار عدم تقدم في علمها  
 آخر باعتبار عدم تأخر في علمها ولهذا الاعتبار تحققت التنوين هذا وأورد على قوله أن التنوين محي الالف أنه غير مسلم وانما الحق الميزة  
 فهي لا تحذف لالتقاء الساكنين لانه لم يمتح كقوله في بعض مشايخنا ان الميزع التنوين جذفاً والمحي به تنوين آخر فالتى مع الالف  
 حذفت الالف وحيتشذف يكون معنى قوله بالقصر أى قبل التنوين فانه ل أمر الى ذلك ثم لا يخفى ان امره بتقديرى على الميزة لا المحذوفة  
 لانهما محي الميزة (قوله والاولى التمكن الخ) فيه نظر لان تنوين التمكن من كيب اضافى مقول وقوله لتمكنه غير مقصود به بيان

معنى ثبوت التمكن وهذا معنى قول السهاب التمكن هنا صار لقباً على المعنى العربي مما لا مكنية (قوله وهو اللاحق لفظاً) فينبغي ذلك لتقييد مطالب الاسماء المعربة المنصرف قولاً أو بدم طلق اللاحق لم يصح ذلكا لتقييد لان ثبوت التمكن يلحق ما جمع الفلوات ونحوه مما خرج بقوله غالباً لما بقي من انما فإبانه فهو حيث قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظ اللاحق بتقدير فإبانه لا يختص بل يكون في غير المنصرف كذلك باقي باب الاضاف من أمتي في المضاف من ثبوت ظاهر نحو نوب زيداً ومقدر نحو دراهم فاستدل على ان فيما لا ينصرف ثبوتاً مقدراً ينصب التمييز نحو هو أحسن وجهاً ولا ينصب نحو هذا الا عن تمام الكلام بل قيل في المنبئات ثبوت مقدراً يحذف للاضافة نحو لذي زيد كغلام لا تقول غير المنصرف خرج بقوله الاسماء المعربة المنصرفه فهو وان كان فيه ثبوت مقدراً لكنه ليس للتمكن كما لا يخفى والذي يفهم من تقييد اللاحق للاسماء المعربة المنصرفه بكونها غالباً الاحتراز عن اللاحق بتقدير الاسماء المعربة المنصرفه لأن اللاحق بتقدير القبر المعربة المنصرفه التي لمحقها تقدير من غير الغالب فينبغي الاحتراز بقوله لفظاً لتمام الاسماء معني واحداً فاحد التقييد لا حاجة اليه فليست (قوله الغالب الاسماء) إشارة الى أنه لا يلحق به ضما نحو المضاف والعلم الموصوف بابن وصلماته وكل وبعض على قول والمعرف بال فان قيل كيف يقال المنصرفه وليس فيها الصرف وهو الثبوت قلنا هي قابله للتمتع بعدم وجود العلتين فيها فاطلاقاً انها تنصرف فحقيق كالحلاق الكاتب على القابل لا يجتمع كونه نصير كاتب بالفعل وقد يتوقف في كون ذلك اطلاقاً حقيقياً وقال بعضهم وجهه كون المذكورات قابله للثبوت انها منصرفه لعدم وجود العلتين المانع من وجود هذا الثبوت أو ما يقوم مقامها ٢٣ لكن من الثبوت ما غير ما ذكر فاطلاقاً انها منصرفه فحققة اصطلاحية

لان غير المنصرف ما وجد فيه العلتان أو ما يقوم مقامهما (قوله والذي يدل على أن ثبوت فهو رجل التمكن الخ) قال في التوسيع وأورد عليه نحو صه لوسمي به فانه يبقى على حاله وأجاب ابن الحاجب في أماليه بأنه لا يتخلو ما أن نسي به المعرفة أو النكرة فان كان الاول صار علماً ولا يرد

والاولى التمكن مصدر يمكن لقوله بعد التمكنه والوصف ممكن لا يمكن ويسمى ثبوتاً الامكنية وثبوت الصرف وهو اللاحق لفظاً الغالب الاسماء المعربة المنصرفه كزبدو) نكرة نحو (رجل) أو رجال والذي يدل على ان ثبوت نحو رجل التمكن لا للتكبر بقائه مع العلمية بعد النقل فانه ابن الحاجب وغيره ورد (وقائده الدلالة) بتثليث الدال (على خفة الاسم) بكونه معبراً بمنصرفاً (و) على (تكنه) في باب الاسمية لكونه ليس بشما محرف (شجاقو) (قيني) ولا يشبه (الفعل) في فرعين (فيه من الصرف) وهو الثبوت النوع الثاني ثبوت التكبر وهو اللاحق لبعض الاسماء (المنبئات للدلالة على التكبر) قياساً في باب العلم المقتوم به ووسما على باب اسم الفعل المقتوم بالهاء وأغبر ما في اسم الصوت (تقول سيمويه) لا ثبوت (إذا أردت شخصاً معينا اسم ذلك) أي اسم سيمويه (و) تقول (إيه) بكسر المعجمة وسكون الياء المتناججت وكسر الماء لا ثبوت (إذا استرقت شخاطبل) أي طلبت منه زادة (من حديث معين فإذا أردت شخصاً) أي شخص كان (اسم سيمويه أو) أردت (أمراد من حديث ما) أي حديث

حينئذ وان كان الثاني فلا يتخلو اما ان تحكيه أولاً فان حكيت ثبت في الثبوت يحكي او هو على كسر فتقول هذا صه ورأيت كان صه وورثه كالمسمى بسيمويه متوناً فالتحكيه بهذا الثبوت وهو ثبوت تنكير وان لم تحكيه علمت معاملة اسم على حرفين بآخر بتمودخل عليه ثبوت التمكن مالم يكن فيه علتان فان كان فيه علتان احتمل ان يحكى بغيري هند تحفته وأن يقال هو مصر وف لا غير لانه أخف من باب يندخل ليس لهذا أصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ساكن الاوسط فهو مثل هند ودان كان متحر كقوله وانما يمكن أن يقال ذلك في مثل يندخل وانما انق فيه علتان ويمكن أن يقال ما قيل أولاً (قوله ورد) وجه ارد أن الثبوت مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضي وأتانا آرى منام أن يكون ثبوت واحد للتمكن والتكبر معا و ب حرف يقيده فائتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فتقول الثبوت في رجل يقيد التكبر أيضاً اذا سميت به بعض التمكن قال السيد فيه ودعى من استدلل بثبوت الثبوت بعد العلمية على أنه ليس للتكبر ويمكن الانتصار لابن الحاجب بان الاصل بقا ما كان على ما كان قال الدنوشي ويمكن أن يقال ثبوت نحو رجل قبل العلمية لا تكبر فقط وبعد هاتقله التمكن (قوله وعلى تكنه) قال الدنوشي حاشيت هذا قول من يعرفه ما يدخل على المعرفه فيقصر فكره في قول واحد في الاستعارة اسم معرفة قبل الثبوت ويكون نكرة بعده الا الصوت واسم الفعل وأما اذا عرف ما يدخل على ما ليس بنكرة فيصير نكرة سواء كان قبل دخول الثبوت معرفة كالصوت واسم الفعل أو غير معرفة كانه ليس بنكرة كاسماء الاجناس فلا يكون حينئذ مختصاً بها لوجوده في أسماء الاجناس فرجل بالثبوت نكرة كانه باللاحق معرفة قبل دخوله ليس بواحد منهما فالتكبر لا يتقبل من الثبوت والتعريف من اللام اه قلت

هذا الذي ذكره آخر من اثبات الراسطة من التكرار فالمرقة مذمت معروف لبعض النحاة حديثه في جمع المجرى وغيره في شرحه وفي الاشياء والنظائر النحوية وتماثلت على ذلك لانه قد يستعرب فيلزم من لا اطلاع له لا وجوده (قوله لان جميع الاعمال انكرات) قال النوشري هذا بعزل عن سخن في معند التحقيق لان اسم الفعل حينئذ يدل على لفظ الفعل ولفظ الفعل أمر معدن لا يختلف الدال عليه تعريفاً وتكراراً فلي هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان متبوعاً وغير متبوع وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام في ذلك وقال الزرقاني قوله لان جميع الاعمال انكرات يدل على انه على هذا القول في حال عدم التنوين انكر قوله ليس كذلك اذ هو مع علمه معرف فمما يتفق كامل (قوله فاذا لم تنونها كانت معرفة) قال النوشري فيه قال اسماء الاصوات الهامجي بها ليست معرفة أو نكره وعن صريح بأنها ليست اسم الالاجا وان لها حكم الاسماء وقد يقال انه اذا لم ينون كان معرف فعني انه حاكمي بصوت فخر له على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت التعراب المطلق على أي صفة كان فهذا هو المبدأ للتعريف والتذكير في هذا المقام وان لم يكن حقيقياً (قوله في نحو مسلمين) حال من النون (قوله) معناه انه قائم مقام الخ) قال النوشري وبما يخفى ظاهر التعيير بالمقابلة قلنا لا منقطة فانه في ٣٢

مقابلته وقائم مقامه وقال الزرقاني يحصل ما يفهمه السادس من الرضوان التنوين في جمع المؤنث قائم مقام التنوين الذي في مفردة وحسنه في التنوين والنون مساويان في قيام كل منهما مقام التنوين الذي في مفردة فابن المقابلة مع ان كلام الرضي ليس كذلك اذ قال يعقوب ذكره يكون التنوين في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكور السالم نفسه فالنون في جمع المذكور قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط

كان (وتوتهما) قلت سبويه وانه بالتنوين فيما يقبوه بلا تنوين معرفة فالتعلمية قوله بلا تنوين معرفة من قبيل العرف بالالمهدة أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بان مدلوله الفعل فلان جميع الاعمال انكرات وتقول صاحب القربا في حق غلق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهم ودلت على معنى مبهم قاله الثماني في النوع (الثالث تنوين المقابلة وهو الاصح لنحو مسلمات) مما جمع الف وناو من زيد بن سمي بذلك لان العرب جمعوا في مقابلة النون (في نحو مسلمين) مما جمع الواو والنون أو الياء والنون قال الرضي معناه انه ثم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اه والذي يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس بممكن خلافاً لربي لثبوتيه فيما فيه فريتان كعزلات ولا تذكير ثبوتيه مع المعربات ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة فصار دوديان الكسرة عوضت منها وقيل شارح الباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكور السالم يزيد فيه حرف في المؤنث لم يزد فيه الا حرف واحد لان الالف وحده في مفردة فزيد التنوين فيه ليواري النون في جمع المذكور كان المحرك في مسلمات مواز لمحرك الفة في مسلمين اه وفيه نظر لان التاء التي في المفردة ليست هي التاء في الجمع بل غير هاولوسم فهذا الجمع لا يختص بمافي مفردة التاء لفظاً بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقدير اختلفت بل قد يكون لذلك كاصطلاحات الحكم واحداً في الجمع وقال آخر ان الالف والتاء في مقابلة الواو لانهما على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تعويض من العوض والتعويض فعل الفاعل

(تصريح ل) هو كونه علامة لتمام الاسم وليس من النون شيء من معاني اقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذلك التنوين في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من تلك المعاني لكنهم طخوا من النون اسقطوا مع الالف وفي الوقف دون النون لانها أقوى وأجلد سبب كتمانها وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان وتأنيت الضمير الحروف والحرف وبالمصنف العائد على التنوين باعتبار ان نون (قوله فقط) أي لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شيء (قوله لثبوتيه مع مافي فريتان كعزلات) أي علما فان فيه العلمية والتأنيث واعتراض بانه لو كان للمقابلة في هذه الحالة وسبب اني انه يجوز ترك التنوين امام الجمع بالكسرة أو الفتحة والمحق ان تنون ما جعل علما من هذا الجمع يخرج عن المقابلة بوضوح التمكن كما يعلم من كلام الشارح وحسنه كان من حقيقة تنوينه مع الفتحة (قوله دود) قال النوشري قد ردها الرادو قارب حيث فقد النصب والفتحة وكانت الكسرة ناشئة عنها فقد حصل له وهن خبر بالتنوين وقيل انما تابعن الفتحة أي النصب او بعضها يرد هذا القول بثبوتيه في حالي الرفع والحجر ويمكن ان يجاب بان ثبوتيه فيها بطريق الاستطراد والجل على النصب (قوله ليست هي الالف التي في الجمع) فيه نظر فقد يقال انها هي وحده الباقي على مافي التام (قوله ولا يخفى ضعفه) بل الزرقاني لعن وحسنه فانه الدال على الجمعية في جمع المذكور هو الواو والنون وقال النوشري لعن وجهه ان الالف والتاء في مقابلة الواو والياء بصل الياو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الاول خفيه فليس فيه ضعف (قوله فعل الفاعل) أي عمله التي عوضا عن شيء



(قوله من اضافة أحد المترادفين) أي غير اضافة الشيء إلى نفسه ووجهه أن يوم الزمان والآخر زمان (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قاله نحوي الحجاز وقال السيف الحنفى في العناية للمصنف تنوين العوض ضرران أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جواز غواش أى لكل مقنوع ممنوع من الصرف والثاني ما هو عوض عن مضاف اليه ما هو مقنوع وكل وبعض وأما جهته هو اللاحق لاذ (قوله لان التحقيق أن تنوينها الخ) فيه نظر هناك في حواشى الفا كهي (قوله وهذه الانواع الاربع الخ) أو رذ عليه أنه بقى من أنواعه أربعة أم ستبقى في كلام الشارح وهي أعضان خواص الامم تنوين المحكاة وتنوين ما لا ينصرف والمناحى في الضرورة وتنوين شذوذ فقال المصنف في تقديره المحكى أن الأولين من الصرف وقد يقال به في الثالث أيضا لان الضرورة لما باحت التنوين باحت الاعراب أو أما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتبتون ضيفن كثرة اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص في كلامه اضافة بالنسبة للترجم والتالى بدليل قوله وزاد بعضهم الخ وان في مفهوم العدد تفصيلا لكن هذان الحوارج منافية لقول الشارح فقط وفي التوسيع تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الانواع التي ذكرها مستوية في اطلاق التنوين عليها لان ذلك شأن الجنس وأنواعه كما ستوى الاسم والفعل والحرف في اطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح متى أطلق التنوين فاعلم انه تنوين صرف أى التمكن فاذا أراد بغيره من التنوينات فليقل تنوين التكسير وتنوين المقابلة وتنوين العوض قال وكذا الألف واللام اذا أطلقت فاجمل ادا التي لتعرف فاذا أريد الموصولة والواو كذا قيلت ٣٥ اه وهذا قد يعنى أن التنوين

من اضافة أحد المترادفين لا يخرج فلا ين مالئ بل من اضافة الاعم الى الاخص كسجر أراك وفاقا للامامين ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وفى اذا قطعنا عن اضافة تنوينه كره في المعنى لان التحقيق أن تنوينها تنوين تمكين يذهب مع اضافة و ثبت مع عدمها ولا العوض عن الألف كجندل أصله جندل بغير تنوين حذف منه الألف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المعنى أنه لا صرف (وهذه الانواع الاربع) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غير ملالاتها على معان لا تو جد في غير موقوفات يختص الاسم بهذه الاربع لثاني ذلك كون الاسم بلغة تنوين المحكاة وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة) من النحو بين مهم الموضع في المعنى على هذه الاربع (تنوين الترم) أى المحصل للترجم كما صرح به ابن يعيش فمعنا ان الترم يحصل بالنون نفسها لا حروف أعن وكذا قال شارح الباب اعلم على ما هو موجود الترم وذلك لان حرف العلة مفتق للحاق فاذا أبدلها تنوين حصل الترم لان التنوين غنة في المنحوسم وهو قال جماعة هو بدل من الترم ثم احتفظوا في التعبير عنه ففضل الصواب أن يقال تنوين ترك الترم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضوع في اللغ الكلمية وقيل يجوز أن يقال تنوين الترم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية

منظومه الواقعة انصه وتعني بالتنوين تنوين التمكين والتذكير ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكأنه يرى دخولهما في التمكين وهذا كله وان لم يرجح فيه دلالة على أن تنوين التمكين هو الاصل والباقي فروع وقد قدرت في حاشية المعنى وفي الاشهاد والنظائر أن كل بابى أدوات فقيه ادا هي الاصل وباقي أدواته فروع كالالف أصل أدوات الاستفهام وبأصل أدوات النداء والواو أصل أدوات العطف فلا يبعد أن يكون التمكين أصل أدوات التنوين اه أقول وفي دعوى أن التنوين أدوات تامل وانما أدوات واحدة متاقى لمعان كما يظهر نعم شجه أن يرسل هل هي حقيقة في التمكين مجاز في غيره أو وضعت للجميع على ما رى الاشتراك (قوله أى المحصل للترجم) حاصل الكلام في المقام أن الترم ان كان عبارة عن ٣ فيقال تنوين الترم من غير تاويل بل لا يصح التأويل وان كان عبارة عن مد الصوت قبل لا يجوز أن يقال ذلك لا بهامه وقبل يجوز على حذف المضاف أى ترك الترم والاضافة لا في ملاسة (قوله أبدلها) قال الدونشوى فيه تائب الضمير الرابع حرف العلة لا كتابه التائيد فمن المضاف اليه وهو العلة أو يقال تائب باعتبار الجبر وهو رذ اه ويرد على الجواب الثاني أن تائب الحرف هنا فهو يسبب اكتساب البند التائيد فمن المضاف اليه فلا يقال الجواب الاول ولا يصح أن يجاب بعض أصل الاشكال بان الحرف يذكر ويؤن لان ذلك في حرف التهجى كالباوا المحكى لاقى لفظ حرف الذى للكلام فيه (قوله وقيل يجوز أن يقال تنوين الترم على حذف مضاف) هو لفظ ترك أو يقال الاضافة لا في ملاسة ومعنى تنوين الترم التنوين الذى يجامع عوضه أو الحاصل بسببه أى بسبب كراهته أو اذ قد يغيب عنه فهو كقوله تعالى لم يباشروا الا حشة أو مضجها أى ضجى يومها فالعلة لا ضحى لها ٣ بينا عن الاصل

(قوله وهو الاحق للقواني) قال القاني أي آخر القواني ثم شبه ما سبق وفيه اشكال اذا أخره على ما يصح به حرف المدقشون الترميم يلحق حروف المد المذكورة لتقصية ما ذكر وليس كذلك الخالتون يدل من حرف المد للاحق به (قوله فلهحق العروض والقافية) كان غرضه الاعتراض على المصنف في تقييد ما القواني فتدفع الحجة فينبغي أن يقول والاعراض المصرية الاكثف يصح التمثيل بقوله \* أقل اللوم عاقلو العتبان \* ويمكن أن يقال كلام المصنف مبني على أن كل شرط يستحال القاني فيه أي قوله ألقى الخ شاهدان والتمثيل بهما مبني على أن كل مصرع عيب أو اقلها هدف في اصابع فقط انة في حجة آخر البيت (قوله أقد الترحل) أقد بكسر القاء بمعنى قارب ويرى أرف وهو كاد ٣٦ وازاد معنى وقوله لماتزل بضم الزاي (قوله فعبروا والخ) يريد أن المصنف جمع بين قولين

متناسين والظاهر أن المصنف عبر أو لا يترك المضاف موافقة لقول ابن مالك في شرح السكاكية وأتى نازبا المضاف موافقة لشيئته حيث قال لا بد من الايمان بالمضاف دفعا للاعجاب اشارة الى جواز الامر من به يعلم أن ابن مالك أشار الى مسلكه في شرح العمدة والتسهيل الى جواز الامر ولم يصحح بين قولين مختلفين وقال المحقق \* فان قيل بين هذا أي قوله ترك الترميم وبين قوله أولا تنوين الترميم تخالف \* قيل معنى قوله تنوين الترميم أي الترميم المحاصل من الخشوم ومعنى قوله ترك الترميم أي الترميم المحاصل فلا تخالف (قوله زادة على الوزن) حال لا مفعوله لان

الاصل قد يفي بالتون بدلا من الياء (ترك الترميم) على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترميم وهو التثني فالحاصل بالحرف الاطلاق لقبه لمد الصوت بها فاذا أشتد واولم يترعوا واما التنوين في مكاتها في لغتهم أكثر هم أو جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا تهم به دعوى القواني على خالها في الترميم فعبروا بالتنوين الترميم موافقة لان مالك في شرح العمدة نظر الى توجيه ابن عيش ومن واقفه وثانيا يترك الترميم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه وأصحابه وقد يدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القواني كقراءة بعضهم الليل اذا سير بالتنوين كذا كره في المعنى في حرف الكاف (و زاد بعضهم) وهو الاخفش والعروضيون كجاءه في المعنى (التنوين العالي وهو الاحق للقواني المقيدة) أي التي يكون حرف وبعدها كتناسيل حرف مدو الاعراض المصرية (زادة على الوزن) فوفى آخر البيت كالحزم بعجمتين في أوله (ومن ثم سمي غالبا) وسمى الاخفش الحمر كذا التي قبل لحاقه غلوا وزعم ابن المحجب انه انما سمي غالبا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج زعمان الشاعر زادان في آخر البيت ابدا انا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك فقال الموضع وفي هذا وهم الاخفش والعروضيون وغيرهم مجرد الظن والمشهور بغير ما قبله بالكسرة كما في صوغهم وثنا واختار ابن المحجب القتح سجلا على ح كما قبل نون التوكيد كما غير ما قبله هو أشبه قيسا على ماله أصل في المعنى ثم قال الموضع وسمعت بعض العصر بين سكن ما قبله يقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا اخلاق ما أجمعوا عليه وقد مضى أن الحمر كقبله نسي غلوا واختلف حيث تنوين في فائمه فقال ابن عيش فائمه الترميم اضاورد

الزيادة ليست السبب في الحاق بل هو معنى آخر فليتامل (قوله ومن ثم سمي غالبا) على لانه زادت على الوزن والقواني في القافية زيادة (قوله وسمى الاخفش الحمر كذا التي قبل) وهي الكسرة لانها الاصل في حركة التقاء الساكنين كقولهم بوثنوصة فكروا ما قبل التنوين (قوله انه انما سمي غالبا لقلته) وقوله فاما في واختار ابن المحجب حاصله أنه خالف الاخفش في التسمية وقال ان الاولى أن تكون الحمر كقبله فتحة كما في نحو اضرابا وهذا أولي من أن يقال على بوثنوصة لان ذلك أصل في المعنى وهو العروض من المضاف اليه ويرد عليه أنه لا يفرق فلا شيء بمعنى قل ولكن غلو في التسمية لانه عن قلة وجوده أو ما غلا الشيء بمعنى زدا فثابت وكذلك قياس التنوين على التنوين أولى لاتحاد جنسهما ولا تهما في كونان في الاسم والتنوين لا تكون الا في الفعل ثم ان قية اضرابا الترتيب كفي حجية شعر لاتقاء الساكنين يبدل في القلة بضميرين وبديل بل ردهم حرف العلة في نحو

فومن واقع على خلاف نحو قول اليل (قوله وهو نظير فصلهم بينهما المحذف) قال الدون شري قد يقال أن ما ذكره ضد هذان التوبن فيه  
أما على عدم الوقف وعدم التوبن أمانة عليه بخلاف هذا التوبن وقد يجب بانه نظير في أصل التفرقة بين الوصل والوقف لانه نظيرة  
من كل وجه فليست له (قوله قائم الاعاق) أي سغير النواحي والاطراف وهو وصف لكان وقوله نواحي المحترق من الخنزير في هب الرياح  
أي خالي الموضوع الذي يهب فيما لا يخلس ثم ما عوقب هبوب الرياح والعصاة لا أنيس به ولا يحمي بالثام المتناهي والمهمة البردومعني  
انه من خلق والتمثيل بهذا الكسب في فاه من توبن الترم لا العالي اذ هو يدل من الافلان أسله انجبا كني من عن ذلك بقية  
الابيات صدر هذا المصراع وهو \* ما هاج اشجانا وشجوا قد شجا \* لاما زعجان اننا ظلم من أنه \* باصاح ما هاج العيون الذرفا  
فان عجز هذا من ملل أنسي يحيا في العصاة (قوله أمانا اعتبار ما في نفس الامر فلا) أي بحسب الاصطلاح فانهم اصطلاحوا على أن  
التوبن هو المعروف بانعدام ولا بد من انبات ذلك على الاصح والاعلم الجواز أن يكون هذا ٢٧ التعريف لنوع من أنواعه وحاصل  
هذا هو الاختلاف

على من جعله قسم توبن الترم وقال الجرساني تحق امارا على الوقف ادلة في نسخة من نسخة  
أو أصل أنت أو وقف وهو نظير فصلهم بينهما المحذف في نسخة من نسخة  
التوبن انما يلحق الكلام اذا اريد به ترك الوقف ووصل أم البيت الأول أو البيت الثاني  
والشعر هو الأول وهذا التوبن ينسب الاسم بقول روية \*  
والفعل كقول العجاج \* من ملل كالاتمى انهجين \* والمحرر (قوله) وهو روية يسهل ما ميل  
(قالت بنات العر ياسلمى وان \* كان فقيرا معد ما قال التواتر) فليحق العروض والقافية مادة على خد  
الوزن والمعنى قالت بنات العر ياسلمى أرضين به وان كان هذا البعل فقيرا معد ما قال ترضيت به وان  
كان فقيرا معد ما واختلف في هذين التوبنين الحسين بالترخم والعالي على أقوال أحدها انهما توبنان  
لما خصوصيات منها بما جعله أو الاتصال بغير الاسم والثاني أن الترم نون مدخل من حرف العلة كما يدل  
منه في نحو رأيت زيدا قاله ابن مغز و زوزع أنه ظاهر قول سيويه وان العالي نون ان قد فت الحزمة  
والثالث (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في التحفة تبعه ابنه في نكت الحماجية (انهما) ليسا بتوبن  
بل هما (ونان) زيدا في الوقف أو تقدم حكما بما في شرح اللب (كأزيد توبن ضيفن) للطبق في  
الوصل والوقف ووجه التسمية ان الزاد في الوقت خاصة (وليس من أنواع التوبن) حقيقة في شي التوبن  
مع (أل) كالعتاب المحترق (وفي الفعل) كما صاب وان هجين (وفي المحرف) كقن وان أول الامثلة للترم  
وثانيهما العالي (وفي الخط والوقف) ونحذفهما في الوصل وليس شي من اقسام التوبن كذلك (وعلى  
هذا) الترم (فلا يراد ان على من أطلق) من النحويين كالناظم (أن الاسم يعرف بالتوبن الامن جهة  
أنه يسمى بما توبن ابا باعتبار ما في نفس الامر فلا) يراد ان عليه موزاد بعضهما بعاونا وهما  
توبن الضرورة فيما لا ينصرف وقوله \* وبوم دخلت المحنر خدر عترة \* هو في المنادى المضموم قوله  
\* سلام الله يا مطر عليها \* وما علوا هو التوبن الشاذ كقول بعضهم هو لا قومك حكاها أبو زيد وعاشرا  
وهو توبن الحكماء فمثل أن يسمى رجلا بصفة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمي به قاله ابن الجايز وقد  
جعلها بعضهم في قوله مكن وقابل وعوض والمتركز \* ودرم اضطرط والواحد ما همزا

اسم كاسم العلم  
ون لا يسمى ما ذكر  
توبناية واصلحوا  
على أن التوبن اسم لما  
عرفناه لا غير فليست له  
وقال الشهاب القاسمي  
في حواشي اللغاتي لقائل  
أن قبول الحقائق  
الاصلاحية ليست أمورا  
حقيقية واقعة حتى  
تطابق الواقع فادع مخالفته  
انرى بل هي أمور اعتبارية  
فأى فرد اعتبر تلك  
الحقيقة كان منها وأى  
فرد اعتبر لم يفسد  
منها ولا يعلق لا واقع  
بذلك وحيث قد يقول  
ان توبن الترم والعالي

من التوبن يكونان عنده توبنا حقيقة لا ووصفان بخلافه نفس الامر اذا مدخل لنفس الارفي مثل ذلك لانه اعتباري اصطلاحى  
في قوله اما باعتبار انظر (قوله وهو التوبن الشاذ) قال الزرقاني تسميته شاذنا وعطف على توبن التكرير يدل على انه ليس  
بتوبن تنكر وذلك لان أسماء الاشياء لا تقلل التكرير لكن سماء بعضهم توبن التكرير قال الرضى ما معناه وانما يسمى توبن التكرير  
وان كان أو لا معرفة لان التوبن كالكافي في افادة البدل والبعد كالكثرة المحبوبة فيكون أو لا معرفة لان التوبن كالكافي في افادة  
البدل والبعد كالكثرة المحبوبة فيكون أو لا ذلك انظر في بحث أسماء الاشياء (قوله مثل أن تسمى رجلا بصفة لبيبة) العرض  
من هذا ان التسمية وقعت بالتوبن من غير اعتبار كسميته (قوله والمتركز) قال الزرقاني أي زاده على التاوبن الثلاثة فتصير أربعة  
والسبعة الباقية فتوقوله ما همزا الحارة الى توبن المجهوز وهو الشاذ اه وعلى هذا فليس قوله زادا شار إلى شي ويحتاج انه مدخل في  
الضرورة تسمان توبن المنادى وصر فيه لا ينصرف كما صنع الناج ولا يخفى ما فيه اذ الظاهر هو جعل الضمير في زادا شار إلى شي

افراد تكون الاسماء عشر فبعضهم خص تنوين الصرف بتنوين ما لا ينصرف ونسفي تنوين المتنادي تنوين الزيادة فيكون قواه  
 وشارة اليه (قوله وضمنه) قال الشهاب القاسمي لا يجوز الضم لانه مصدر فاعل انتهى ويحيى بان هذا مصدر مسمى لاقباسي وقد  
 صرح في القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أي ادخال اذ هو الذي يطلق عليه النداء المتني (قوله قد تدخل في اللفظ) تقدم  
 ما في نظره هذه العبارة في البحر (قوله قليل باقها الخ) (والمصنف في التعلقة الجواب بان التاويل بذلك انما عرف بعد استقرار ان  
 ما دخلت باعلا في مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نطالب بهذه من يجعل الاسم يعرفها بالامن يعرف الاسم من غيره ووبعضهم  
 الاول بانه كالمنادي الا لاسماء لانيه الا لاسماء لان التنبيه يستدعي منها وهو المتنادي ورد الناطم في التوضيح الثاني بان القائل  
 لذلك قد يكون وحده فلا يكون مع منادى ثابت ولا محذوف (قوله بل المراد به كون الكلمة) قال الثاني ان قلت النداء هو النداء  
 وهو وصف المتنادي بالكسرة والكون المذكور ٣٨ وصف الكلمة فكيف يصح أن يفسر به على أن الكلمة غير مناداة بل المتنادي

مدلولها قلت المتنادي  
 القسرها ما خوف من نودي  
 لأن نودي والمراد بها  
 كون مدلولها متنادي  
 أي مدعو انتهى وحاصل  
 جواب الاشكال الاول  
 ان النداء من مصدر نودي  
 المحمول لتكون العلامة  
 واجبة للفظ لا للمعنى والا  
 فات ذلك لكن برده عليه  
 أن مذهب البصريين أن  
 المصدر الضريح لا يكون  
 من المحمول دفعا ليس  
 وأجاب الشهاب القاسمي  
 عن الاشكال الثاني بقوله  
 لك أن تقول الكلمة  
 نفسها مناداة اصطلاحا  
 (قوله أي مطلوب ما قالها)  
 أي اقبال مدلولها على ما  
 وقد رد على المصنف انه  
 على عدم جعلهم العلامة  
 كون الاسم مقولا بجمع

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالمعنى كسر التنوين وضمنه (وليس المراد به) أي بالنداء  
 (دخول حرف النداء) كما وجهه قول ابن مالك في شرح العبدية لأن النداء قد يباشر بالفعل والحرف حين  
 يحذف المتنادي انتهى (لأن ما) خاصة (قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم) حقا كان أو فعلا فلا الاول  
 (نحو ما يلى قوي) والثاني نحو (ألا يا سيدنا) الله (في قراءة الكسائي) رحمه الله فانه يقف على ما  
 ويندئ اسجدوا وانختلف في توجيه ذلك فحقيل باقها عرف تنبيهه للنداء وقيل للنداء المتنادي  
 محذوف تقديره باقوم لست قوي وما هو لا اسجدوا وهو متعسف في الامر كالاتيه والنداء كقوله  
 ألا يا سلمى (بل المراد بالنداء) كون الكلمة مناداة أي مطلوب ما قالها بحرف مخصوص (نحو  
 يا أيها الرجل) وما أيها المرأة (وباقل) يضم القاموس اللام ويافقه بمعنى يا رجل وما أيها الرجل أو قول ابن مالك  
 بمعنى يا زيدا يا هذا فقال الموضع وهم (وبما مكرمان) يتبع الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيديويه  
 والاحفش وصاحبها الصحاح والقاموس وبما لا مان للتم اللبني الاصل الشحيح النفس وانما خص  
 هذه الاسماء لانه كالمنداء في تقبل من علامات الاسم المذكورة كانه مناداة للعلامة  
 (الاربعة) أي بجميع أناسها (غير الموصولة) والاستهامية (كالقرس) من غير العقلام (والعلام)  
 من العقلام (فاما) آل (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناطم وبعض  
 الكوفيين واضطرار عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر ان من أقبع الضرورات كما في الموضع  
 منه في شرح الشذور (كقوله) وهو الغرض في مخاطبة رجل من بني عذرة فجاءه يحضره عبد الملك بن  
 مروان (فأمنت بالحكم الترضي حكومته) (ولا الاصيل ولاذى الرأى والمحل  
 فادخل آل على ترضي وهو فعل مضارع والحكم بقنصتين الحكم بحكمه المحصمان في الامر والترضي  
 بادغام اللام في التاء والبناء للفعل وحكومته مفعول فوعى على النيابة عن القابل والذي سوى دخول آل  
 على ترضي وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف فخور في حجة الناطم ومن وافقه أن الشاعر متمكن  
 من أن يقول لبرضى قبل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيديويه ثم ابن السراج وأما آل الاستهامية فقد

ان كونه متنادي انما اختص الاسم وصح أن يجعل علامة عليه لان المتنادي مفعوله والمفعول لا يكون الاسماء بان كونه تدخل  
 مفعول بعلمه متعقبة لا يدرى كالمندى ولا تلت ان كون الكلمة مناداة أي مطلوب ما قالها الخ فيم اذا زار بديالنداء دخول حرف  
 النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعول لان دخول حرف النداء محسوس وذلك معقول (قولمغير الموصلة) هذا مع قطع النظر عن  
 كون دخولها على المضارع ضرورة وقوع النظر لايحتاج لذلك (قوله فاما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال في التوسيع يعني على  
 وأي الناطم والا قد صرح بمخالفته في المعنى وان ذلك خاص بالشعر وفي شرح الشذور انه ضرورة حقيقة انتهى أقول ليس في كلام  
 المصنف ما يقتضي أن دخولها على الامر ضرورة حقيقة ولا غير موحى دخلت عليه لا نظر بعلامه على الاسم فيحتاج لاستثناها مطلقا  
 الا يتكلف ان العلامة قد دخلت على الامر ضرورة حقيقة ولا غير موحى في الشعر من التعميم أليق تقدير (قوله الترضي حكومته)  
 كون هذه الجملة لها محل لقيامها مقام المفعول أو لا محل لها مطلق أن جملة صلة الموصول لا محل لها محل خلاف بين الدمايين وغيره  
 يضاف في حواشي القاموس (قوله متمكن من أن يقول لبرضى) لا يقال انه متمكن من ذلك لان حكومتهم في الشعر والمعرض مذكر



وقد قال ابن الخباز انما لم يقل المرضي لان المسند اليه موزون لانا نقول هذا لا يمنع التحكم لأخرين الاول ان المؤنث الهجازي لا ينجب ثابث  
 عامه المسند اليه كافي لمعنى الشعر والثاني ان حكمه متعصداً فمعناه المحدث وهو مذكور في جود التذكير نظر الى المعنى وان كان اللفظ  
 مؤنثاً (قوله الى الاسم) الاظهر جعل الضمير هنا في قوله ان تنسب اليه رجوعه الى الاسم في مذكور وقيل قولهم  
 الاسناد اليه كلفه قول به لفظة الاستعمال لا يقتضي الضمير رجوعاً الى المعنى الخامسة اعبارة التي يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لافرق بين  
 الاسناد للمعنوي) هو ان تنسب للكلمة المعناه او قوله واللفظي هو ان تنسب لها اللفظ وهذا من ذهب الجمهور ويرى عليه الناطم  
 في الكافية الشافعية لكنه في التسهيل خص الاسناد بالمعنوي (قوله وضرب فعل ماض ومن حرف) هذا بناء على ما اختاره السيد  
 الجرجاني قدس سره ودخل في الرضى في جعله الاسناد في هذين معنواً وان الحكم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسه ما لم ينسب اليه ضرب آخر  
 ومن أنى مدلول عليهما بهما بان ذلك صحيح لان دلالة اللفظ على أنفسهما لم تليست بالوضع قطعاً للتبويب في المهمات قال  
 والتحقيق ان اللفظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرف في نفسه بالقياس الى ما وضعت هي بازائه المبادئ فاذا أردت أن  
 تحكم على لفظه بآبته في نفسه وتلفظ به وأثبت الحكم قلت ضرب بمثلار كسب ثلاثه أعرف لم يكن هناك ضرب بالاصل  
 شيء هو الحكم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك اذا حكمت على لفظه بالقياس الى ما وضعه وعين بازائه كما  
 قلت ضرب فعل ماض لم يكن الحكم عليه الانشمال لفظاً به وان كان اتصافاً بالحكم ٣٩ عليه مستفاداً من غيره والقصود

تدخل على الفعل الماضي فتحوّل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة (الخامسة الاسناد اليه)  
 أى الى الاسم من قوله يسمي الاسم (و) معنى الاسناد الى الاسم (هو ان تنسب اليه) أى حكماً (محصّل  
 به القائده) التامة (وذلك) الاسناد (كقوله) نسبة القيام الى ما (قمت) كقوله نسبة الايمان الى (آبائي)  
 قوله (أنا مؤمن) واستفيعين هذين المثالين انه لافرق بين تأثر المسند اليه وتقدمه ولا يبين أن يكون  
 السندا لي مفعلاً أو مبتدأ ولا يبين أن يكون المسند اليه مفعلاً أو وصفاً ثم لافرق بين الاسناد للمعنوي كالمز  
 واللفظي في تصور يدلنا في وضرب فعل ماض ومن حرف اذا يستند الى الفعل والحرف الاعتراف  
 باسميت كما قال في الكافية

وان نسبت لاداة حكمة فاحك أو أعرب واجعلها اسما

فعل الحكماء تبعها على ما كانت عليه من كونه أو تكون وهي الأعراب ترفعها على الابتداء

(فصل بتجلى الفعل) هو يتبع من قسميه الاسماء والحرف (باربع علامات) ذكرها في النظم بقوله  
 بتا فعلت أنت وبما فعلت وبنون أقبلان (احداها تاء) ضمير (الفاعل) في المعنى فالمدفوع والاراد  
 عنوع أما الدور فلا به أخذ الفاعل في علامات الفعل وأخذ الفعل في تعريف الفاعل وأما الاراد

والحرف لا يتخير لان كلام النحاة محمول على ما اذا استعمل الفعل والحرف في معناهما فتدبر (قوله أو أعرب) قال الزرقي رى عليه  
 ان من الادوات ما هو موضوع على حرفين وحينئذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء الى الأعراب والجواب عن ذلك انه  
 القاعدة فيما اذا أخبر عاها على حرفين ان زاد في حرف ثالث فيكر الحرف الاخير يقال من حرف في تشديد التثنية قال الشاعر  
 ان لو اوان ليأمنه • فشدوا واولى ان قوله لوليت صيا لافائدة فيه أشد هذا الرضى في باب اسم الفعل انتهى وما ذكر من انه  
 يقال من تشديد التثنية يقتضي ان القاعدة على قيامها على حرفين سواء كان تأنيهاً حرف لين أو مجيهاً ومولمت عليه الرضى وقال  
 في الكافية بعد هذا البيت موضع الثاني في لومها أشهرها في التسهيل وان كان ماسى بحرفي هجا ضعف تأنيهاً ما كان حقيق  
 لين قال بعض شراحه ان كان تأنيهاً مجيهاً نحو من وعن أعربت كيدوم لم تضعف في اعربته نظيره رأى المصنف لاه يعبر الشيء  
 الوضع في البناء الآن يكون بني ذلك على عدم اعتبارها وهو ظاهر قول مسير (قوله واجعلها اسماً) أى جعل تلك الاداة التي نسبت  
 لها الحكم اسماً لاسناد اليها والاسناد لفظاً من علامات الاسم (قوله احداها تاء الفاعل) عدلين قول الناطم ما فعلت ما قصوره  
 على ما شرحه ولده من أن المراد تاء ضمير الخطاب أو لين ان اراد بها تاء الفاعل لا احتمال اللفظ لذلك الجواز ان يقرأ فعلت بفتح التاء  
 وكبرها وضموها ولا رجح لاحد الاحتمالات على الآخر (قوله فالمدفوع الخ) حاشية السياف المحب في الاضافة في قوله تاء الفاعل  
 بياناً للمراد بالفاعل الفاعل المعنوي فلا يراد ان هذا يصدق على التام في قول ما قام الآن من جهة ما منسوبة الى أن التي هي  
 الفاعل ويل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل في تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الدور والادواتها اتفاقاً

الجواب عن الدور بما حاصله ان الفاعل الذي أخذ في تعريف الفعل هو المعنوي والفاعل الذي أخذ الفعل في تعريفه الاصطلاحي  
 واما الجواب عن الأيراد فاصل جواب الشارح ان المراد تأمعي ضمير والتأنيق أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف  
 المحنى أن لا راد مني على أن المراد تأمعي وتأنيق الفاعل وهو منوع بل المراد تأمعي الفاعل وهذه ليست كذلك وما زال الجوابين  
 واحد وملحظهما مختلف فالشارح قدر في العبارة مضافا والهمشي جعل الاضافة مضافة جعل قوله أو مخاطبة فتحو ببارك قال في التوسيع  
 فيه إياه إلى المارة ابنه الكافي في شرح الكافية انفردت تاء الثانية بلحاظها نعم ونس كما انفردت تاء الفاعل بلحاظها تبارك اسم ربك ما تريد  
 العجسي في شرحه قيل وفيه مقرر اذ لا مانع أن يقال تبارك أسما الله بلحاظ تاء الثانية الساكنة في قوله تبارك اسم ربك ما تريد  
 ذلك وفاء الله غف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناطق في شرح الكافية قوله ما عاب عيل وابن قيس وابن الصانع قوله تاء الثانية  
 الساكنة قال العجسي زاد الامن الهلي المنسوب معناها إلى الفاعل ولا بد كما قيل من ذلك ليعترض من يجوز وت حيث قال فان  
 قلت فارجع تقديم تاء فعلت وتاء أنت على ما فعل في ونون أقبل والنجم من خواص الفعل قلت اختصاصها بمال الماضي والماضي  
 مقدم على غيره من الأفعال اذ كل حادث مسبوق بأدق قال تعالى إنما أمرنا أن نَقُولَ له انزل فان قوله كن فيكون فلو وقع الماضي الذي  
 هو أراد أو لا ياء الهلي ونون أقبل يشترك فيهما الضارع والامر فان قلت اذ سلمنا ما ذكر فلم يقدم تاء فعلت على تاء أنت قلت لانها  
 لا تلحق في وجه من الوجوه لا الفعل واما تاء أنت فقد تحقت الحرف في كلامهم قليلا كربت وحث وأضا فان تاء فعلت أحدر كني  
 الأسنادون تاء أنت كذا في التوسيع وليتأمل قوله واما تاء أنت فقد تحقت الحرف مع قوله أو لا راد إلا من الهلي المنسوب معناها الخ  
 فان هذا لا يتصور والامع قطع النظر عن ثالث الزيادة قوله بجر كالأعراب أي بقرنة المثال وهذا التقيد في التفسير في المحركة

فانه يصدق على أن من قولك ما قام الأنت انها فعل لانها منسوبة إلى الفاعل مع أن أن هي الفاعل  
 وهي اسم على الاصع اتصل بها تاء العلامة (متكلما كان) الفاعل (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبة فتحو  
 ببارك) بفتح التاء أو أحسنت بكسر التاء للعلامة (الثانية تاء التانيث الساكنة) في الأصل (كقامت  
 وقعدت) ولا لا لتلحق بالعرض المحرك فتحو فالتامة ينقلح كالحكمز في التاء أو قالت أرت العزير  
 وقالت أنا طائعين بكسر التاء في الأولى وفي غيرها في الثانية لا لتقام الساكنين فيما (فاما المتحركة) بجر  
 الأعراب (تختص بالاسم كقائمة) وقاعدت والمتحرك كجبر كالتامة فاختص بالجر في نحو لا وتجت  
 وربت وبالأسم نحو لا قوة (وبها تين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (رد على من زعم)  
 من البصريين (حرفية ليس) كالفارسي ومن تابعه كأي بكرن شقير قياسا على ما التانية فيجاء النفي

بجر كالباء أو تحذف  
 المرادى وقطعت أنه  
 لا حاجة اليه لعدم ورود  
 رب وتحت على مواضع  
 الهلي ففصل المصنف  
 بواقفه قوله فتخصص  
 بالاسم كقائمة أي اذا  
 كانت في الاسم أو الكلام  
 في التاء المتحركة للتانيث

فلا بردان المتحرك كقمة كبناء تكون في الأفعال أو لا تقوم هذ لانها تحقت أو لا وتبل  
 على التانيث والمضارعة (قوله وبالأسم) نحو لا حول ولا قوة (قوله وبها تين العلامتين) قال اللطفي قد يقال لتاء اللاحقة لعسى وليس  
 ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لما ولا لقادة (٣) لم يفعل النفي ولا الرجاء فليتأمل فان قيل فان لم يقع له ما فقد قام به فيكون  
 فاعلا قلت فيكون حيث شذافيا ومنغيا ورجاء هو ما مل ضرور وقد تبين هذا ان في الرد بالتاء الساكنة نظير الفاء التانيث هي  
 الدالة على تأنيث الموصوف بمعنى ما هي فيمن الفاعل كقمت هند وغيره فتأنيث التاء اللاحقة للأفعال الاربعة ليست كذلك اما  
 ليس وعسى فلان عرفوهما ليس بوصف فبعضها كالم وأما نعم ونس فلان معناهما ان كان أمع أو أضع وكذلك وان كان أحسن  
 وقبح فلان الفاعل هو المحسن أي الماهية المحقة بقوله لا يقبل الوصف بذكر كور أو لا توفقه لتجانس ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية  
 ورجاها ونعم ونس لمح المحسن أو فمعه وخطت التاء فيها مشكلة لفظ ما بعد ما خالفه الخلف من المحرقة والاسمية لم ينض رده  
 انتهى وأجاب الشارح القاسمي بان لراد تاء الفاعل ما يكون فاعلا في الجملة وان لم يكن فاعلا في ليس وعسى وتاء التانيث الذي اتى  
 التانيث في الجملة وان لم تكن التانيث في نفس الامر بل في نعم ونس انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللطفي من  
 بطلان كون الفاعل فاعلا لرجاء غير ظاهر في تأنيث التاء أمافيها فليظهر لان المتكلم ينافي وراج فامله أقول ويمكن أن يجاب في تاء  
 الخطابية بان معنى ليس الانتفاء وهو ما يظهر في موضع فتومات هذ ومن قال معناه النفي مراد الانتفاء لان المصدر كثيرا مراده الحاصل  
 هو والمرداد ان الفعل نفسه أو فردا أو فردا حكيم (قوله قياسا على ما التانية الخ) قالوا والبغاة في الباب أما ليس فمن البصريين  
 (٣) هكذا يضيء بالاصل الذي يابدين لعل الكلمة التي كانت هي فيه هي مدلول فيكون الكلام انه مدلول لم يفعل الخ أو نحو  
 ذلك فليتأمل



أما فلما جلت جرحها فأنشأت تقول أرث ان حاتم به الملوحة **ج** رجلا وليس البرودا **أ** أقائلون أحضري شهونا **هـ** فظلت من شر اللدة كيدا **ك** كالذرتى صائنا غاصطيدا **و** وكذا أوردته الكوفى فى كتاب أشعار هذيل ونسبه رجل من هذيل وعلى هذا أقل تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل وانفتت الضرورة وأوردته ابن الدهان فى القرة بلفظ أقائل أحضرى الشهود أو قال اتجاسره على ذلك عمله فى الظاهر والمضمر قال وهذا قريب من دخول نون الواو على الاسم فى قوله وما أدري وبنى كل ظن **س** أسلمنى الى نوى شراى **ق** قوله ينكر وقوع ذلك منه **ج** قال الزرقانى أى ينكر وقوع احضار الشهود منه وذلك لان الاستفهام فى قوله أقائل أنكارى وجه أنكار ذلك ان من كان على الصفا لم يذكره كان من أهل الجضر وذلك لاصحار عندهم قال بعض شيوخنا **ق** قوله ادغم التنوين فى نون أنا أى بعد تسكين التنوين لانه نقلت اليه الفتحة فصار مفتوحا فحتاج لذلك كنه قال الزرقانى فى كل من الوجهين المذكورين مرجح ومسقط ذلك لان الحذف على الاول اعتبارا على وهو غير قياسى والادغام على الثانى غير قياسى لان الحذف له كلفه وجود **ق** قوله وعليهما اعتراض من وجهين **الخ** قال شيخ شيوخنا الشنوفى فيه أمور أحدها مذكور انه يعتبر فى القيس **خ** فيه من وجهين الاول انه يعتبر فى القيس ان يكون على وزان القيس عليه فى علم الحكم لا فى غير ها وقد ذكر بعضهم ٤٢ ان القياس فى العربية على أربعة أقسام جمل فرع على أصل وجمل أصل على فرع

وجمل نظير على نظير وجمل ضلع على ضلع والكل نوع با طول الثانى سلمناه ذكره لكن تقول ان الالف الثانية فى القيس عليه محذوفة وصلا فى قراءة غير ابن عامر لان ابن عامر قال بايات الالف وصلا وقفا والباقيون محذوفها وصلا وبأبائها وقفا وكفى ذلك فى كون القيس على وزان القيس عليه ثانياً ان فى إعطاء ما ذكره نظير الجواز ان المتكلم يرد من نفسه

أرث ان حاتم به الملوحة **ج** رجلا وليس البرودا **أ** أقائلون أحضري الشهوداه **هـ** فصوره **و** فادور أى دخول نون التوكيد على أن مع انه اسم والذى سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع فجاء قولون وأبى أصله أرى أى حذفت منه الميزة الثانية تخفيفا والاولى مدغم فى الميزة العنصر الناعم والمرجل بالجم الذى شعره بين المجدودة والبوطة يقول أخبرني ان حاتم هذه شاب يتزوج امرجل الشعر حسن المجلس كالغصن الناعم أم أنت باحضار الشهود لدفعه كالحاء عليه ينكر وقوع ذلك منه وقائل ان يقول لاسلم ان فى قوله أقائل توكيد بان النون لاحتمال ان يكون أصله أقائل **خ** الحذف الجضر واعتباطا ثم ادغم التنوين فى نون أن على حد قوله تعالى لكانها وانصر فى قوله الملامى وقال غيره وقلت من كذا الميزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الميزة ثم ادغم التنوين فى نون أنا والاول قصر المساقط عليه ما اعتراض من وجهين أحدهما انه يعتبر فى القيس ان يكون على وزان القيس عليه وهما ليس كذلك لان الالف الثانية فى القيس عليه مذكورة وفى القيس محذوفة والثانى ان هذا الاحتمال انما يمتنى حيث كان المعنى أقائل أنعلى التكلم أما اذا كان المعنى على الحظاظ كاعتطيه السوابق والواحق فلاحى ان المعنى قالو المعنى هل أنت قائلون فأمره جري أهولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مستند الى ضمير جماعة الذكور وبنى على انه بذلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المجرى الضم مع جماعة الذكور ولم أقص على نص فى ذلك

يفسحنا طابها **و** نالها ما ذكره من بناء الفعل المؤكد بالنون على الضم مع الواو على الكسر اسم الباطل نرفى شئ معاو فتناعله فان كان الشارح أعلم على نقل فى ذلك فسمعا طابها والافه ومحل توقف وانصر النور شى على قوله يمكن ان يقال انما شترط على القيس فى علم الحكم فقط لامن كل وجهه هنا كذلك على ان الشارح سياتى فى كلامه ما هو كذلك وهو قوله قرى على حدوا امر أقفاق من بطل انتهى ومذكر كلامهم هم انهم سبق بما قاله وكان وجه كون مسلك الشارح كذلك ان هل يستكان من كل وجهه لان اب مختصة اختد اصغر مقيد كماله **ق** قوله على ان العنى **الخ** قد يقال العنى انما اخذنا من قرى بتقضى لام قائل اذ يحتمل الاقراء والجمع **ق** قوله أقف على نص فى ذلك قال الديمضى ماتصه وهما تحت وروان اسم الفاعل عندنا بنون التوكيد على بنى لشبهه بفعل الامر فانه أحق الافعال بهذه النون أو تلحقه بالشرط وأما غيره فلا تلحقه الا بشرط هذا العلم أو صافيه وسعت شيوخنا يشدون البيت بضم اللام من أقائل ولم أقف عليه مضربا كذا فى كتابه عند ما كان ثبت الروايع على هذا الوجه علم ان العرب لا يفتن عند محاق هذه النون المتصلة به لكن يستل جسدنا من العرب مع قيام المقضى للبناء انتهى وهو صريح فى انه عند ضم اللام لا يكون منبذ اخر ما أو جيب عن عدمه بناء على الفتح بحيث لا بان النون اعتباطا بل بضم المضارع لفظا ومعنى والاصيل فى الاسماء الإهراق فى بنى على أصله مع انه ضمير ورمى بنائه

فصل

بل في محاق النون هو وقد اختلف في بناء المفعلة عند اتصال النون به (قوله ويعرف الحرف بان لا يحسن فيه شيء) السبق المحقق  
 تساهل في تغييره بعدم الحس من عدم الصلاحية والقول في قوله التسع نظر لان العلامات ليست منحصرة فيما ذكر ولا يلزم من  
 عدم قوله لهذه العلامات عدم قوله لمجرد العلامات والى هذا اشار الشارح بقوله لا غير وانما عسر في الاسم وتيسر لان من علاماته  
 الاستاد وهو علامته متصرفه بغيره في الفعل بدخل لان علاماته كلها الغظة فظاهر وقوعه في الحرف ويعرف لان علامته بسيطة  
 والمعرف يتعلق بالاسماء هذا وقال الناصب الثاني كان عليه ان يزيد قيدا اخر يخرج اسماء الافعال كما قال ابن الناطم ولم يدل على نفي  
 الحرف في دليل أي كان يقع الكلمة أصدر حتى الاسد فاتها حينئذ تنقي عنها الحرف فيكون ترددين الاسم في الفعل والاسم أصل  
 والاحكام في عند التردد أي وقال ايضا ان كلامه منقوص وكيف ظاهرا لا يحسن فيها شيء من العلامات الا ان يريد الاسناد الاسناد في  
 اللفظ أو في المعنى كما تقدم في قطعا لنقص قال الشهاب القاسمي لا يقال بل يحسن فيها الحرف حتى في المعنى عن بعض العرب على كيف  
 تيسر الامر لانهم يقولون الجرح عند المصنف ليس دخول حرف الجرح بل الكسر قولنا كسر هذه الا ان يراد الكسر قولنا كسر  
 ولا غيرها) ليس فيه حواله على مجهول لان الوقف بين القبر ويقول الشارح ولا غير هذا تدفع قول المصنف ان من الكلمات ما لا يتقبل  
 شيئا من العلامات المذكورة مع كونه غير حرف وتدفع ان في معرفة الحرف بعدم حسن شيء من العلامات التسع معناه انعكاس العلامة  
 وقد قالوا انها تظهر ولا يتعكس لان محل ما قاله المولم تكن العلامة مشاملة بغيره ٤٣ أو رد على معرفة الحرف بمعاذ كـ

الدور لان علامات الاسم  
 والفعل حروف وكأني  
 قيل يعرف الحرف بان  
 لا يقبل شيئا من الحروف  
 وقد علم بان لا يعنون في  
 علامات الاسماء والفعل  
 يعنون الحرف في قول ابن  
 الفاعل ما يخصه (قوله  
 وتغييره بالمثل مجاز)  
 هذا بناء على افتراق  
 الجمع في المبتدأ والنهاية  
 والذي حققه السغد  
 انها يفرقان في النهاية  
 فلا يحتاج هنا (قوله حيث  
 لم يكن في حيزه فاعل أي

فصل ويعرف الحرف بان لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع \* المذكورة قلاسم والقول  
 لا غيرها واليه اشار الناطم بقوله سواءها الحرف (كهل) من حروف الاستقمام (وفي) من حروف الجرح  
 (ولم) من حروف الجزم (وقد أشير) في النظم (بهذه المثل) الثلاثة وتغييره بالمثل مجاز عن استعمال بناء  
 الكثير القلة ولو عبر بالاشبه كان حقيقة (البيان) (انواع الحروف) بالنسبة الى الاختصاص وعنده  
 ا فان منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيئا كهل) حيث لم يكن في حيزه فاعل فاتها تدخل  
 على الاسم (تقول هل زيد أعورك) (خلاف ما اذا كان في حيزه) فاعل فتخصص به اما مصرحاً بخوله هل قام  
 زيد (وهل يقوم) واما تقديره فاعل في مقام فزيد فاعل بفعل بحروف غيره المذكور وعلى  
 حد وان امره اختلف عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولا اختصاص  
 هل بالفعل اذا كان في حيزه الواجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال بخوله زيد مصرحاً به ومنها  
 ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كالأولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء  
 فيعمل فيها الجرح (كفي بخو في الارض ايات) (لوقتن) (وفي السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع  
 كان واخواتها ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها ما يختص بالافعال فيعمل  
 فيها الجزم (كلهم بخولم يلدوا لواد) أو يعمل فيها النصب كن نحو لن نال الله محومها ومنها ما لا يختص  
 بالافعال ولا يعمل فيها تقدوا والسين وسوف

كما اشار اليها بالثال (قوله لا يختص بالفعل) أي فتكون داخلية عليه لاعل الاسم لان اللفظ هو انما داخل على اسم (قوله ومنها  
 ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل) أي على خلاف الاصل كما اشار اليه من قال حق لا يختص ان لا يعمل وما يخص بتبديل  
 ان يعمل الفعل الخاص به ولو كونه على خلاف الاصل احتج الى توجيه عمل هذه الادوات لشبهها بليس (قوله كالأول) لان خبرها  
 لا يلزم اسميته وقيل يكفي اختصاص اسمها وقال الزاقي في قوله المشبهات بليس نظر لانها كانت شبهت بليس اختصت بالاسم  
 وأجيب بان ما للعلامة على ليس تدخل على الفعل وحينئذ تعمل وكذا لا وان في لا وانها في لا الفاعل وتدخل على الفعل  
 حيث سقطت منها التاء فلا يقطعها الشارح كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أي على خلاف الاصل ولذا احتج الى توجيهه وقال  
 الاسم وفي وانما علمت ان أي واخواتها النصب دون الجزم فلا غلا في لادناه في الحس لانها مجتمعة على ان بعضهم جزم بها (قوله كلام  
 التعريف) أي لتزيله امتزاة الجزم ولان هذا النوع خلاف الاصل فلا بد من توجيه عدم عمله وقال الشهاب القاسمي في حواشي الثاني  
 يقولون ان ما اختص بتبديل عمل فيه الفعل الخاص وأقول رد عليه ان واخواتها لا تختص بالاسماء فتعمل الرفع والنصب وهما  
 عام لاختصاص وقد يجب بان المراد ان ما اختص بتبديل عمل فيه الفعل الخاص فيخرج ان واخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظا  
 ومعنى كما صرح به في محله لا يقال لانسب اختصاصها بالاسماء لان خبرها يكون فعلا لا تفرق لادناه من الاسم فاسمها لا يكون الاسماء  
 واخواتها فغير يكون وقد لا يكون ويكتفي في هذا الاختصاص انتهى وفي كلام الاسود في شرح الالفية ان واخواتها من الحروف  
 المختصة بالاسماء قال وانما لم يعمل الجرح لما يذكري في بابها (قوله ومنها ما لا يختص بالافعال ولا يعمل فيها) أي على خلاف الاصل فقد

والاسم وسوف أي لتثنيه منزلة الجزم كذا قالوا قال الشهاب القاسمي ولا يظهر كون سوف وقد كثر الجزم (تنبيه) يحصل ان انواع  
 الجروف بحال مختص بالافعال أو الاسماء يعمل علاخا أو علماء ولا يعمل مشترك لا يعمل أو يعمل علاخا ما لم يذكر واستمر كما  
 يعمل علاخا خاصا فانظر حاشيتنا على القاموس (قوله الفعل جنس) أي اضافي فلا ينافي به نوع من الكلمة كما اشار اليه القاتني  
 والأظهر ان المراد الجنس النحوي (قوله وانما يسمى مضارعا) لأن في الفرة (فان قيل يسمى الفعل مضارا لما يشابهه الاسم ولم يسموا  
 ما لا ينصرف مضارا لما يشابهه الفعل ولم يسموا أيضا الاسم المتني مضارا لما يشابهه الحرف) فالجواب ان الاسم خرج من باب ما إلى  
 مشابهة الفعل والحرف فالقوله اسم مضارع لم يعلم أي القسمين هو فنحنه من هذه التسمية وليس كذلك الفعل وأيضا فان الاسم شابه  
 الفعل لا ينصرف من وجهين فنقص عنه وشابه الفعل بالجر كاتو السكون حتى عمل فلو سمى مضارعا لالتبس المقصود وروايت  
 في بعض كتب المتقدمين سؤالا ٤٤ وجوابا وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو انه قال (فان قيل لما شابه الفعل

الاسم اعطيتوه بعض  
 الاعراب ولما أشبه  
 الاسم بالحرف اعطيتوه  
 كل البناء فاجاب بان  
 الاعراب ايضا كان يقبض  
 اعطى الفرع فيه دون  
 ما لا يصل ولما كان  
 البناء لا يشبه تساو  
 الاصل والفرع فيه  
 والكمال على هذان  
 الارباع انما هو معنى  
 وهو تمييز آخر الكلمة  
 لتغير العوامل وهذا كما  
 وجد في الاسم كذلك  
 وجد في الفعل وانما بعض  
 العوامل التي تحدث  
 حركاتها من الدخول  
 على الفعل لعله قائم منع  
 لذلك ما كان بوجد فيه  
 وهو التغير بشئ له بعض  
 وانما الجركا حتى التي  
 بقبض وليس الجركة  
 عندهم هي الاعراب وقال

فصل وانما الفعل) بكسر القامع من حيث هو فعل (جنس تحته ثلاثة انواع) عند جمهور البصريين  
 ونوعان عند الكوفيين والآخرين باسقاط الآخر بناء على ان اصله مضارع وانصرف لهم الموضع في المعنى  
 وقواه وسباق تفرزه (اعداها) الفعل (المضارع) أي المشابهة وسباق وجه الشبه (وعلمته ان يصلح  
 لان يلى بان يقع بعدهما من غير فصل (تحول بقبول يسم) وهذه العلامة ان تقع علامات المضارع فلذلك  
 اقتصر عليها في النظم بقوله فعل مضارع لم يسم (والاصح فيه) أي في يسم (فتح الشين)  
 مضارع شيم بكسر الميم (الاضمة) مضارع شيم بفتح الميم (والاصح في الماضي) منه (شيمت بكسر  
 الميم لاقتعها) والحاصل انه ما من بابي فرح ونصر ونصر والاول اقصر من الثاني وفيه رد على  
 ابن درستويه حيث أشكر يحتمل بان نصر ينصرف وقال انه خطأ اه والصلوب وروى عن حكا  
 القراء وابن الاعراب وغيرهما كمال المرادى (وانما يسمى) هذا الفعل (مضارع لما يشابهه للاسم)  
 المصوغ للفعل من حيث اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجر بانه عليه في الحركات والسكنات  
 وعدد الحروف مطلقا في تعيين الحروف الاصول والزاوئد وتعين محالها عدا الزيادة الاولى  
 واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما ما في معنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا الوجه  
 أحسن ما سمعته انتهى فلماذا اقتصر عليه دون غيره من الوجهات لعدم سلامتها من الطعن  
 فيها (وهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم) الذي كره أن يوجه (الماضي) والآخر فينبغي  
 للشخص أن ينحلي بالادوات المحيطة له حصل التقديم على اقترانه (ومتي دلت كلمة من الكلمات  
 على معنى) الفعل (المضارع) وهو المحدث القدر بأحد الزمانين الحاضر والمستقبل (ولم تقدم)  
 تلك الكلمة (لم يسم) اما لوصف كضارب الان أو غدا أو ما الفعل (كاو) وأف يعني أتوجع وأضجر  
 فأو اسم لتوجع وأف اسم لتضجر وفي أف أربعون لغة ذاه في الاوتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان  
 تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة ظل كانت مضمومة فثنتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها  
 انها ما مجردة عن الواو أو مفتوحة بزاوئد والمجردة اما ان يكون آخرها ساكنا أو متحركا  
 والمتحرك كالأخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثل الآخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا  
 عشر في الجرك كوالساكتة اما مشددة أو مخففة فهذه اربع عشر في الواو التي لها من الزاوئد اما هاء  
 السكت أو حرف الدخول كان هاء السكت فالفاعل مكشدة فهذه سبع عشر وان كان حرف مد

أو سبعة الحروف لها السكون فقط الاسماء فيها ثلاث سكات وسكون فاعلى المشابهة للحرف السكون فهو  
 أقل من بعض واعطى المشابهة للاسماء بعض الحركات (فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطى الاعراب دون التصغير والتنبيه والجمع  
 فالجواب ان التصغير والتنبيه والجمع معان تحتها بالذوات الاعراب معنى مختص بالحال فاعطيت الافعال الاعراب أو أضافان  
 التصغير صوره واحدة فاعطيت الفعل للمشابهة لكان الاصل كالفرع وأيضا فاتهم أسوا بالحرف المختص بالاسم ان يؤثر في الاسم  
 اعرابا ولافعال حروف مختص بها فحدث فيها اعرابا انتهى ما في الترتيب (قوله لعدم سلامتها من الطعن فيها) الظن فيها ليس من  
 جهة نهايتها لوجه التسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجه بالاعراب (قوله ومتي دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقل لم يسم)  
 قال القاتني ينقص منجربا في ياء يفتحها لا ينقص ادعوه حرف الان رايد بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيه نظر لان الواو اضع  
 وضع بالفتحها الجواب الصحيح ان رايد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالذات فلا تنقص بها

(قوله وهذا ان كان مستوعبا الخ) كالشيخ شيوعنا الشنواقي لانهم لم يقياس في اللغة لمحو ازا ان يكون ذلك من قبيل الاستحقر او ما ذكره محققه ولو لم يكن فلانهم ان القياس في اللغة مستعمل ولو لم يمتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات اما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع فيه عليه ابن جماعة في ذلك وقال ابن الانباري وهو ان القياس حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه (قوله فيلزم ان تكون اسما) الاولى فيلزم ان لا تكون اسما لان ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء هـ لا كونها اسما (قوله فالدرم مدفوع)

تقرر بالدور واضح لانه  
عرف الامر بان يدل على  
الامر ووجه الدفع ما قاله  
المصنف في التعليق ان  
الامر المعرف هو الامر  
الاصطلاحي وهو لفظ  
والامر المعرف هو الامر  
الفعلي وهو غلب الفعل  
واللفظ والمعنى غيران في  
أن المصنف أو ردعي  
علامة الامر المذكورة  
افعل في التعجب كقولك  
أحسن من يذبحه فعل أمر  
مع أنه لا يفهم منه الامر  
وأجاب بان شرط العلامة  
حصة الامر ادلا بالانعكاس  
وقال فان قلت فهل يمكن  
أن يعجب عنه ما بان يدعي  
أن يفعل في التعجب أمر  
لأنه ما بان يعجب  
ولان فيه ضميرا مستترا  
وحينئذ فلا إشكال لانه  
يدل على الغلبو يقبل  
نون التوكيد كقوله  
فأحرى به من طول فقر  
وأحرى هـ  
أراد أحسن فابدل النون  
في الوقف فأقلت لان  
هذا وان كان قولا لقوم  
من النحاة لأن الناطم

فما هو أو أوبأ أو ألف والفاء فيمن مشدود والالف امامه مفعلة أو بالامالة المحضة أو بين يمين فمفعلة خمس  
أخرى مع السبع عشر قون كانت مكسورة فتأخذ عشر مئة مثله المفاعلة فمفعلة التثنية وعلمه فمفعلة  
ست وثم القافو كسر هاء بالتشديد فيمفعلة التثنية وعلمه فمفعلة أربع لغات والحادية عشر في بالامالة  
وان كانت مفتوحة فالقاصد دفع القفع والكسر والتثنية وعلمه والحادية عشر بالسكون والسادسة  
في بالامالة والسادسة فاهاء الساكنة فمفعلة السبع مكملة للدار بعين النوع (الثاني) الفعل (الماضي)  
(وتبين) عن أخويه المضارع والامر (يقول تاء الفاعل كبارك وعسى وليس) تقول تبارك تالله  
وعسى أنا وليست (أرأه) التانيث الساكنة كعم وعسى وليس) تقول نعمتو عشتو عشت  
وليس فتبينه بذكر عصى وليس على اشتراك التامين فيهما كما أوأ المسابقة قوله وبهاتين العلامتين  
وبعد تكرير تبارك ونعم وعسى على انفراد تبارك تاء الفاعل وانفردت وعسى تاء التانيث كما أوأ  
الله أضاف قوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تأديب لرب ما لا في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت  
بعضي تاء التانيث بإحاطة بهم وعسى كما انفردت تاء الفاعل بإحاطة بتبارك وفي شرح الأجوبة للشهاب  
البحاني أن تبارك يقبل التامين تقول تبارك تالله وتبارك تاء أسماء الله اهـ وهذا ان كان مسموعا  
فذلك والافالفة لا تثبت بالقياس واستعدت من تعبير الموضع بالتامين ان ال في التانيث قول الناطم وماضى  
الافعال بالتامين بعد التقدم في قوله بتأقلمت وأتت (ومضى ذلك كما مضى معنى) الفعل (الماضي) وهو  
الحديث الفعرون بالزمان الماضي (ولم يقبل) تلك الكلمة (احدى التامين) المتقدمين وهما تاء الفاعل  
وتاء التانيث الساكنة (فهى اسم) الماوصف كضارب أمس أو لفعل (كها توشان بمعنى يعيدوا فترق)  
فهيات بمعنى بعدوشان بمعنى انفرق وفي هيات أو يعون لفعل كرها في باسم الفعل من هذا الكتاب  
لا قال بشكل عليه أفعول في التعجب وما عدوا ماخلوا شاق الاستئناس وحذف المدح فها أفعال  
ماضية ولا تقبل احدى التامين فيلزم أن تكون أسماء لاننا نقول عدم قبوله لاحدى التامين عارضنا  
من استعملها في التعجب والاستئناس والملاح والعبر بالاصل النوع (الثالث) الفعل (الامر) وعلمته  
أن يقبل نون التوكيد مع دلالة على (الامر) أي الطلب بصيغة فالدرم مدفوع وان اد الامر باللام ممنوع  
فان دلالة على الطلب نشأت من اللام من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة (فحقو قومن) فانه دل على  
الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناطم \* وس \* بالنون فعل الامر أمرهم \* (فان قبلت  
كلمة النون) المذكورة (ولم تبدل) تلك الكلمة (على الامر) الذي هو الطلب (فهى فعل مضارع نحو  
ليسبحن وليكونا) أفعول تعجب نحو أحسن من يذبحه ليس أرا على الاصغر بل على صورته (وان دلت)  
كامة (على الامر) الذي هو الطلب (ولم يقبل النون) المذكورة (فهى اسم) المصدر نحو  
\* صبر ابن عبد الدار \* بمعنى اصبر وأواسم لفعل (كزال ودراك بمعنى أنزل وأدرك) (أوهى حرف نحو  
كلا بمعنى اتهم (وهذا) التمثيل بنزال ودراك (أولى من التمثيل بصحو حبل في قول الناطم  
والامر ان لم يك النون محل \* فيه هو اسم نحو صحو حبل

لا يقول به ولا يرى قولك أحسن زيد الاسماوات ولتأما أحسن اهـ (قوله وان لم يقبل النون الخ) قال الفوشى جعل العلامة هنا  
وقيما تقدم في المضارع والامر منكسرة أى يار من علمها العدم وهذا خلاف ما قبله فليظرو به اهـ \* وأقول قد عرفت وجهه في  
علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى أنزل وأدرك) ضبط بعضهم أنزل بالف والوصل وأدرك بالف القطع وكأنه لان أنزل من النزول  
وأدرك من الإدراك ولا مانع أن يكون أنزل بالقطع من الأنزال بناه على جواز تاء اسم الفعل من المزيد (قوله أوهى حرف نحو كلا)

قال المحقق لا قبل أن يتبدل على الأمر بل على الزدع والجز وليس بأمر (قوله فان اسميتها ما الخ) جوابه أن الذي علم مما تقدم هو مطلق  
 أسميتها والمراد هنا اسميتها بالفعل لأن قوله هو اسم المراد هو اسم بالفعل وهذا المراد علم سابق بقي أنه يستفاد من كلامه اسميتها نحو  
 نزال ودرأ له أنه إذا كان الدلائل على الطلب مع عدم حيلة النون من علامات الاسم وهذا موجود في درأه ونزال فلا محذور في  
 ترك التسهيل وما هو رد الثاني على المصنف في دعواه عدم العلم باسمه نزال ودرأه مما تقدم أنه بقضى إلى بطلان العلامة تأتي  
 ذكرها للعرف لصحة حجة عند علمائها وأجيب بأن غاية ما لمز أنه من قبل التعريف بالأعم وقد أحاطه القدماء به بقيد التميز في الجملة  
 وأجيب بضمهم من اعتراض المصنف بأن الناطق ليس في مقام الاستدلال على الاسم بالعلامات حتى يتفرق الحال بين ما علمت  
 اسميتها مما تقدم فلا قبل به وما لم يعلم فيقبل به بل في بيان أن ضابط الاسم شامل للقصم شمولاً واحداً وهو أن ما دل على الطلب  
 ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تم أقسام اسم الفعل) أي لأن الناطق ذكر من أسماء الفعل  
 الأرفق والموضع الدامض والمضارع (قوله ومفهومي الخ) معطوف على الأقسام أي وحيث تم مفهومي علامة الألف وذلك لأن  
 علامة معشمة على قيد بين الناطق مفهوم أحداً الذين فقط وتم الموضع بيان القيد الثاني (قوله التي أغفلها) صفة للأشياء  
 التيم بها (هذا باب شرح العربو البني) \* مرقى بحث الكلمة والكلام ما علم به ما أشار إليه المصنف في هذا التركيب (قوله وانما  
 قدم) قال الزرقاني أن قيل مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البتامة علم يذكره فالجواب أنه لما ذكر تعريف الأعراب  
 وهو فهم منه لا خلاف فكأنه ٤١ ذكره (قوله وان كان معرفة المشتق الخ) أن هذه وصليته وهل هي منها مجرد الوصل والربط

فلا جواب لها إلى اللفظ  
 ولا في التقدير أو هي مع  
 فلتهم طية فيقدر  
 جوابه أو لا يحتاج جمع  
 كونها شرطية إلى جواب  
 فيه كلام مضطرب للسند  
 ينه في حواشي المختصر  
 في بحث تعبد المسند  
 بالشرطه وأجيب بها  
 أشار إليه الشارح من  
 الاعتراض بأن معرفة

(فان اسميتها) أي اسميتها مع حيل (معلومة مما تقدم) في علامات الاسم (الها هي قبلان التنوين)  
 تقول صه وحيلان التنوين وعلى هذا كان ينبغي للوضع أن لا يثبت لما تقدم فاف لهما اتقبل التنوين  
 فاسميتها معلومة مما تقدم أيضاً ثم النظر في هات وتعال هل قبلان نون التوكيد قبلان في علامة  
 الأمر أو لا فيحالف ما اختاره أو لا فيهما وقده حيث تم أقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع  
 ومفهومي علامة الأمر التي أغفلها الناطق

\*(هذا باب شرح للعربو) شرح (البني)\*

المشتق من الأمر ابوالبنام أقدم الفرع على أصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة  
 المشتق منه لطول الكلام على الأمر ابوالبنام أصلاً لا تقرر بها (الاسم) بعد التركيب (ضر بان) أشار  
 به إلى أن في كلام الناطق حفظاً والتقدير والاسم منه معرب ومنه مني على حد فهم شقي وسعيد فاندفع  
 الاعتراض بأن عبارة النظم تقتضي بظاهرها أن الاسم هذين الشئين ومنه شئ آخر وهو لم يذكره

المشتق لاعتداف على معرفة المشتق منه إذا أردت تقرر من حيث قيام المشتق منه  
 والعرب لم يرد تقرر فمن هذه الحيثية بل من حيث كونه محلاً لصلح أن يقع فيه الأعراب على ما استعرفه قري في حكم الاسماء قبل  
 التركيب وبان الأمر ابوالبنام من قبيل الأعراض والمعرّبو البني من قبيل النوات والنوات ذات سابقة على الأعراب لهما  
 (قوله أصلاً لا تقرر بها) أي باعتبار علامة الأصول والفرع (قوله بعد التركيب) أمّا قبله فقبل موقوفه لا معرب ولا مبنية بحرى  
 عليهما بل المحجب اعتباراً لحصول الاشتقاق بالفعل وقبل معرب بحرى عليه الزمخشري اعتباراً لمجرد صلاحية اشتقاق الأمر  
 بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحاً لا المعرب الذي هو اسم معقول من قولك أبت الكلمة  
 فان ذلك لا يحصل إلا بالأمر الأعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الأمر ابوالفعل في كون الاسم معرباً ولا يقال  
 لمعرب الكلمة وهي معرب بتوقيل مبنية لكسبه الأهمالي بحرى عليه ما نالك والمصنف من اتباعه فكان الاقناع بالشارح ترك  
 هذا التقيد وقال النوشري له قد يبدل للاحاء بعد التركيب تنقسم إلى قسمين أمّا قبله فهي مبنية اه وقال الزرقاني قد يبدل  
 لكون الاسماء قبل التركيب موقوفة فلا يحى منها التقسيم إلى قسمين اه ويرد عليهما أنه إذا جعل المقسم الاسم مطلقاً يكنى  
 محيى التقسيم فيمطأ لاولاً لمزم جميعه مما في كل ضرب منه ثم قال الزرقاني وهذا محل للعرب على ظاهره وهو ما قام به الأعراب ولذلك  
 قال الشارح فيما يأتي وهو متعبراً آخره غير بالماضي اه وفيه نظر لما من علم يعتبر أحد في كون الاسم معرباً بوجود الأعراب  
 بالفعل وقد ثبته السند فلي أن الاتصال الواقعة في التعاريف دلالة لشاعلي الزمان (تبيينه) محل الخلاف في الاسماء قبل  
 التركيب الاسماء التي أنشبه الحرف شبهاً في مقام علمه كالضمرات أمّا هي فبنية قتبسلة (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره أن



الأعراض ان دفع مجرد ثقديرو منه ثانيا وفيه نظر لان مفهومه لا اشعاره بخبر ولا علمه بل هو بشرية العدول عن التخصلة الشائعة في مثل هذا الامام شعر بعدم المحصر كالحليل عليه كلام السعد عند قول التلخيص ثم الاستدانة حقيقة عقلية ومنه بجاز على فائز حاشيتنا عليه نعم الذي يدعى الاعتراض قول المصنف ضربان وليس في كلام الناظم ما يدل عليه ويجاب بعضهم من الناظم بانه لما ذكر ان المبني ما اشبه الحرف ثم قال ومعر بالاسماء ما قد سلمنا من شبه الحرف في علمه لا واسطة بينهما ولعل المصنف قد ضربان في كلامه اخذ من ذلك قوله وهو الاصل قال القافي يعني الراجع فالشبه ان يقال في مقابلته وهو خلاف لا الفرع كما قال اذا الفرع انما يناسب الاصل يعني ما يندى عليه غيره اه قال الشهاب القاسمي قد يجاب بما لا السيد الشرب في حواشي الفصل في الكلام على الاصل والفرع من أن الراجع ووجه ابتنا على الراجع وأوضح ذلك بقوله أيضا هذا النوع بل يناسب الاصل يعني الراجع لانه كان المغرب راجع في نظر اللغة لا نه بواسطة الاعراب تبين المعاني المعتورة عليه فالنبي مرجوح في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني في قوله وهو الفرع اشارة الى انه متصف بضد الاصل المذ كور وذلك فائدة أي فائدة ولو عبر بقوله وهو خلاف لم يفهم ذلك وانما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه فمات له اه فان قيل كيف يكون الاصل في الاسماء الاعراب مع انهم عر حوا بأن الاصل في الاسماء الاعراب فالتركيب الذي يكون فيه الاعراب خلاف الاصل وهو الجواب ان غرض الواضع من الاسماء استعمالها كبقية كانه هو الاصل فافرادها وان كان هو الاصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الاصل بالنظر الى غرض الواضع (قوله وهو ما تغير آخره) مراده بتغير الاخرة تغيره ذاتا أو صفة فيدخل المغرب بالحروف ومعنى التعريف الذاتي أن يه لسوف ٤٧ بحرف آخر حقة أو حكا كما في المتن

في النصب والمجر والتعريف في الصفة أن تبدل الحركة بحركة أخرى حقيقة أو حكا كما في جمع المؤنث السالم في حالة المجر والنصب فان حركته تعجزت حكا (قوله أشبه) قال الدونشري مشعل أشبه في المعنى شابه والمناشئة هي المناشئة في الكيفية وابن الحاجب استعمالها في مطلق المناسبة بحجاز حيث

ضرب (معر وهو الاصل) في الاسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (وسمى) الاسم العرب (متحركا) لم تكن في باب الاسمية ثم ان كان متصرفا فسمى أمكن والاسمي غير أمكن وانما يعرب الاسم اذا شبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة بتعريف التمييز بينها الى الاعراب (و ضرب مبني) وذهب قوم الى ان المضاف ليا المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه مضافا وليس بشئ (و) النبي (هو الفرع وسمى) لعدم اعرابه (غير متمكن) في الاسمية (وانما يبنى الاسم اذا شبه الحرف) لا الفعل عند الناظم (شهاقو) ما يندى به منه أي يقرب الشبه المذ كور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم \* لشبمن الحروف مدق \* (وأنواع) هذا (الشبه ثلاثة) هنا (أحدها الشبه الوضعي) أي المنسوب الى الوضع الاصل وهو المشار اليه بقوله في النظم \* كالشبه الوضعي في اسمي جثنا \* (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يكون الاسم) موضوعا (على حرف واحد أو على حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرفين أم لا (فالاول) وهو الموضوع على حرف واحد (كثافت) أي كالتاسع فت (عاطها) في حال الكسر (شبيهة بنحوها)

قال المبني ما تناسب (قوله وأنواع الشبه) قال القافي ان أراد الشبه اتوى المذ كور قبل فالشبه في أب وهو مقفود وان أراد مطلق الشبه فلم يدع احدا منه موجب البناء فيجاء بضعة وقد يجعل بانه تقسيم للشبه القوي وللغة يشوه ان الشبه في أب فهو من الموريات قوي فيبعضها اه ملخصا (قوله أحدها الشبه الوضعي) قال المصنف في الحواشي شرط اعتبار ما ضله ومن ثم أعربت النظر وجمع تضمن معنى في وغيره تضمن انما ما قوله حين يأتي غيره وقوله غير ان نطقه فخلل الناظم المقضي البناء اضافتها الى مبني وجعل المناشئة الثاني أولى له لاجية غير في محلها عمل الاختلاف الاول والشان قول أبي واني يصح وقوع الاستدانة المفرع بضمها (قوله وضابطه المنطق على جزئياته ان يكون الخ) لا يخفى ان الضابط معنى القاعدته في قضية كلية يتعرف منها احكام جزئية موضوعها فاجار المصنف عن الضابط بان يكون الذي هو مقرر حكا كيجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا ان يكون الخ وفس نظاره وقول الشارح المنطبق على جزئياته يجوز أيضا لانه انما ينطبق على جزئياته موضوعه كاعرفت في تعريف القضية (قوله موضوعا على حرف) قد مر متعلق الجار خا صلا ان محلته بوزع اما ما لم تقم قرينة على الخصوص كقوله النبي والقرنة هنا فائدة (قوله أوجرين) قال القافي يراد بجمع فانما منصو بظرفا وحالا ويجعل ما منه على ظاهره من ذهب سيبويه أو يراها خذوقة الام وهي الالف المتقلبة عن ياء الاعراب مقدر فاما ان أخر متوطنا هرا على ما قبلها ان اضيفت وهذا مقتضى كلام ابن الناظم والختار عند الرضي اه ووجب في الجمع بانها انما أعربت لان الاضغتها راضت شبه الحرف كما قيل في أي وفي بحث لان الالف انما تضاف والمباين شبه الحرف انما يضاف إليها فافهم حاشيتنا على الالف فافهم الشبته هنا في بحث بقية (قوله أي كالتاسع فت) جعل

أما إضافة التاء إلى مفت على معنى من وية نظر لا يخفى على عارف بحروف الظاهر ان الاضافة لا دق ملاسفتوا بها على معنى الالام اذا التاء ليست زما من فت ولا يصح الاخبار عن التاء بقت كما هو صا. ط الاضافة التي بمعنى من قوله لضعف الشبه) قال الزرقاني فيه نظر لأن الشبه الرضعي متف بالكتابة اذ لموضع تحوُّب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن مما هاتاه له لم يجعل ذلك من الشبه المعارض فانظر اه ورم عن التلقا الجواب (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أي الاصل الذي سبق له استعمال فلا يرد نحو يدا ودمان فان الاصل فيهما مجهور ٤٨ بخلاف أخفاه نطق بالاصل في نحو جاد أخول (قوله) يا قصر كسباني قال فيما سياتي

ومن النقص قوله إبان وأخاف قوله هنا بالقصر سهو (قوله بل لثمة آخر) وهو الشبه المجردى أو الافتقارى أو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها والصحيح ان بناها الشبه الرضعي و يتناقضون بطريق الجمل لأن أصل الضمائر ان تكون على حرف أو حرفين (قوله ان يتضمن الاسم الخ) قال الدونشري المعتبر في التضمن بحسب الوضع فالضمن العارض لاوجب البناء فلذلك لم تبين الظروف مع انها متضمنة معنى في التركيب اه ومرتجوع عن المصنف ويرد عليه المنادى فالاولى ان يقال للمعتبر التضمن اللازم بان يتوقف عليه المعنى الذي قصد منه التضمن فيخرج الظروف ويدخل المنادى وتقصيل المقال بنظر في حواشي القاموس (قوله أي من المعاني التي تؤدي بالمحروف) أي

المجر (مطلقا) ولامه (مع الظاهر غير المستغاث) وفي حال الفتح شبهة بنحو (واد العطف وفاته) وفي حال الضم شبهة بنحو الله في القسم في لغة من ضم الميم اذ لم تكن محدوقين أم أين ذكرها في شرح السندوري في الحروف المنبثقة على الضم (والثاني) وهو الموضوع على حرفين (كثامن قناتلها) أي فان نا (شبهة بنحو قدويل) وما ولا وقال الشامي نا في قوله جنتنا موضوعه على حرفين ثانيه ما حرف لن وضعه اوليا كما ولا فان شيامن الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه مسيو به والتجويد بخلاف ما هو على حرفين وليس فيهما ما حرف لن فليس ثالثه وضع الحرف المختص به ثم قال وهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتمد لثمة كوس فيهما موضوع على حرفين فاشبهاهل ويل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لن على حد ما مثل به الناطق فيا اشار اليه التاخرم هو التحقيق ومن أطلق القول في الوضع على حرفين وانئت شبهة الحرف فليس اخلاقه بسدلهام ثم استمر اعتراضا بان نحو أبوأخ على حرفين مع انها معربان فاجاب بقوله (وانما أعرب نحو أبوأخ لضعف الشبه بكونه عارضا) بعد حذف لامهما (فلن أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو بديل) قوله في التثنية (أبوان وأخوان) بردها لنوف والتثنية ترد الاشياء الى أصولها فثبت انها موضوعان على ثلاثة أحرف وأما إبان وأخان من غير ردقثنية أبوأخا القصر كسباني \* فان قيل لم ينسب اليهما بالمحروف الموضوع على ثلاثة أحرف كتم ولى \* فالجواب ان هذا الشبه مجهور لأن أكثر الاسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن يكون غالب الاسماء مينا \* فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مينا كتمن \* فالجواب ان يتناقضون ليس لهذا الشبه بل لثمة آخر باقى في بناء المضمرات النوع (الثاني الشبه المعنوي) وهو المشار اليه بقول التاخرم \* والمعنوي متى وفي هنا \* (وضابطه) المنطبق على جريته (ان يتضمن الاسم معنى من معاني المحروف) أي من المعاني التي تؤدي بالمحروف (سواء وضع لثمة المعنى) الذي تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) موضع له حرف أصلا (فالاول) وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف (كثي فانها تستعمل شرطا) فتجزم فعلم (نحو تمى تقيم أقم وهي حينئذ) أي حين اذا استعملت شرطا (شبيهة في) تادية (المعنى) وهو يتعلق الجواب على الشرط (بان الشرطية) نحو ان تقيم أقم (وتستعمل أيضا استفهام) فلا تعمل شيئا (نحو قمى نصر الله وهي حينئذ) أي حين اذا استعملت استفهاما (شبيهة في) تادية (المعنى) وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) في طلب التصور ولما كان هنا مظهرة سؤال وهو أن يقال أي الشرطية أو أي الاستفهامية أشبه بالحرف ومع ذلك فهو ماعربان فاشار الى جوابه بقوله (وانما أعربت أي الشرطية في نحو أيا لاجلين قضيت) فلا عدوان على غاي اسم شرط جازم منصوب على المغولية بقضيت وقدمت لان لما الصدر وماصلته والاجلين مضاف اليهما وجه فلا عدوان على

وليس المراد من معاني الحروف المعاني التي وضعتها الحروف فهذا توطئة له وله سواء وضع الخ (قوله أم لا) كان المناسب جوابها لقوله وضع أم لم يوضع لان عدم الوضع ماض لا مستقبل ثم ليس في كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل حذف بعض المعطوف لان لا من تنصت قول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على ان أحرف الجواب كثيرة اما تختف الجمل بعدها مع عدم ملاقة له السؤال ير عليه ان لهما ليست جوابية (قوله) وهو طلب الفهم قال الدونشري ما ملخصه التاخرم ان يقول لانه المقصور للفهم فيطلب منه والفهم صفات الطالب ولا يصح طلبه من الغير ثم ان أل في الفهم عوض عن المضاف اليه أي فهم الطالب فلا تنقص بفهم ولم يلحقه بفهمه بل جملين لان الال على طلب الفهم هو فهمهم وعلم الال على خصوص الفهم بما الحكم (قوله) وانما أعربت أي

قال الزرقاني أي وجوباً وفي كلام الشنقي في حاشيته على المغني ، يدل على أن الأعراب ما تروى ويجوز البناء ذكره في بحث فنوفيشي (قوله  
الضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) تخرج بقوله من ملازمتهما للاضافة لأنها لا تنصاق إلى المفرد وهي مبتدئة لأن اضافتها  
غير لازمة فهو هذا لما في قول الزرقاني التقييد بالزوم لأجل ما هنا والافلاضافة كايتم ذلك لأن اسم المفرد بمعنى تضمنه معنى  
من وهذا العمل بوجوده في المضاف والشيعة منهم من اعتبر به ملاجئ لم يمين المضاف ولا المضارع إلا أن إضافة ترجح جانب  
الاسمية فترجع الاسمية بسببها إلى مانتة في الأصل أعني الأعراب اه وعلى ابن مالك ان الأعراب أي مبتدئة وبما هي بمعنى بعض  
أن أضيفت إلى مفرد وكل أن أضيفت إلى جملة وأورد عليه أبو حيان أن هذا الذي موجود في لدن فانه ملازم للاضافة قبل أي أقوى  
من أي في فاتها لا تنفك عنها لفظاً وهي بمعنى عندو عند معربة ولدن مبنية وكان ينبغي أن تعرب ولدن كان وهي مبنية وأجاب شيخ  
الاسلام السراج البرقي بأن لدن ليست بمعنى عند بل لدن لأول غاية زمان أو مكان وحيد ثم قد تعرب بلاها ليست بمعنى لفظاً معربة بخلاف  
أي وإن لدن بنيت لشيء بها الحرف في زاء استعمال واحد وامتناع الجار بها وعنها بخلاف عند فلها التزام استعمال واحد أو تكون  
لأبداء الغاية وتستعمل فضله وعدمه قبل معارض شيء الحرف في لدن من الوجه المذكور لزوم الاضافة فإن الشيء لو أحداً يتوهم بأن  
يعارض شيئاً بخلاف أي فإن معنى الحرف واحد عارضه لزوم الاضافة لفظاً ومعنى وألفظاً المعنى فيصير إلى ما هو الأصل في الاسماء  
وهو الأعراب وإن من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن ١٤ صالحاً عند شيوخها بطريقه أو بولسهم قرأ

أبو بكر عن عامر لينذر  
بأساسه من لدنه الآله  
أسكن الدال وأشها ضمة  
فلا يراد لاية لال اراد  
على ما جاء في أكثر اللغات  
لا نقول في معنى مثل ذلك  
التعليل بحسب الأعراب  
وأما القلة والكثرة فلا  
تعلم لأن هذا حسب  
أواقع وإن لدن وإن  
كانت بمعنى ضد لكن  
ضمنت الظروف العامة  
التصرف وليس لها في  
الأعراب من التصرف

جوابها (و) أي الاستفهامية نحو فأي القرن خير أم حق) بالأم فأي اسم استفهام مبتدأ والقرن يقين  
مضاف إليها وأحق غير المبتدأ (الضعف الشبه) فيها (بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) إلى المفرد  
وفي بعض النسخ فلازمتهما للأفرد والمراد باللامزة أي في الشرط والاستفهام للاضافة (التي هي من  
خصائص الاسماء) الثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى ولو وضعه حروف (نحوها) من أسماء الإشارة  
للكان (فأما متضمنة لعني الإشارة) أي لعني هو الإشارة فلاضافة بيانية لشجر الرأ (وهذا المعنى)  
الذي هو الإشارة (لم تضع العرب له حرفاً يدل عليه) ولكن من المعاني التي من حيثها أن تؤدي بالحروف  
(لأنه) أي معنى الإشارة (كالمخاطب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) (مثل) (التثنية)  
الموضوع له المسماة بالتثنية بالقصر (فإنها) تضمها في الإشارة (متضمنة للتثنية) أي  
لفظ هنا (أي الحرف الذي كان يستحق الموضوع) تؤدي به الإشارة فعمل عن قولاً كثرهم لاه  
كالمعنى والتمضي إلى الخطاب والتثنية لكنهما يكفان الإشارة في بعض المواضع بخلاف فوضوا  
للتثنية هو الخطاب الكاف وتركوا الإشارة بالأحرف فكانت تستحق أن يوضع لها حرف كالموضع ما قبلها  
ولم يعد (وإنما أعرب هذا) (بما قال) من أسماء الإشارة (مع تضمها في الإشارة لضعف الشبه بما  
عارضه من حيثها على صورة التثنية والتثنية من خصائص الاسماء) وهذا القول ملحق من قولين فإن

(٧) (تصريح ل) مالكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضياً لزال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل واحد بعض اه وعلى  
الشهاب السامعي قوة الشبه في لدن بأنه ماضٍ إلى شبهها المعنوي، هو تضمها في الملاصقة بالخصوصية التي من معاني المحر وف الشبه  
اللفظي في بعض لها (أقوله لم تضع له العرب حرفاً يدل عليه) قد وضعت له لاه العهد لها الإشارة إلى معهودين المتكلم والمخاطب  
وهي حرف غايته أنها الإشارة الذهنية ولا فرق بينهما وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعاني الخ) بيان ذلك أن الإشارة تسبب في المشار  
والمشار إليه كأن الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتثنية نسبة بين المثنى والمثنى بما كان كذلك لا يستقل بالثبوتية فحققتان  
تؤدي بالحرف لا بالاسم أو الفعل لأن كلاهما متساويان في قوة التثنية بما قصر أي ولا يجوز للدخول على هذا من أنه  
لأنه عمل على الكلمة كالمركب من هاو ألف ثم نكر وأضيف للتثنية ليضع المراتب ولو كان بعد ألف هـزة اقتضى أن لها تكون  
للتثنية وليس كذلك (قوله مستحق) الأول مستحق أو نال لتضمها في جرى التجميع على نسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه  
من حيثها على صورة التثنية) قال في الجمع وأم يار ولدان فإنه جار لاه شبه الأعراب التي لا يمتنع لفظه للأعراب والظاهر أن إيجاب  
بأنه ورد في سبب النساء على التثنية بخلاف هذا وإن كان فاعلم ورد في سبب الأعراب على ما في فعله بالوارد في الموضوعين لقونه  
(قوله وهذا) قال الشهاب السامعي أوصف بصورة التثنية لا نافي أي معنى حقيقة إذ صدق على فرد التثنية على صورته غاية الأمانة  
وهو فالتثنية عني على أنه يمكن منع الشرط بالذكور ولو سلم في ثني تعدد التثنية فوضعه اه (واللغوي) أن في قوله على صورته

اشاره الى ان تنبيههم الحقبة هذان وهذان بقلب ألف ذواتا ما كالفثيان فتبين ما هو ما تخفف ألف ذواتا هم على صورة المثنى لاهل قيسه كونهم كذلك محقق انهم اعراب لان مبدان لان ذلك حق كون الالف الموجودة ألف الاعراب لا ألف ذواتا (اقوله لكن يتوب وكان يفتقر) قال الشهاب القاسمي الكاف فيها ما عتبار الاخر اذا ذهبت وقال القافي مثالان لطرقة لان يلزم اذ انبأ به والافتقار لا اشعار فيها بالترجوع وحيد فلا حاجة الى قوله ولا يدخل عليها ما عمل وقوله متصلا فان المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه ويوم في يوم يتفق الصادق صدقهم لا لم الاقتدار الى الجملة أي لازم ذلك اهـ فان قيل عدم دخول العوامل كاف في البناء فلا حاجة الى ضم النيابة عن الفعل اليه قلت انما هو كاف في انتفاء الاعراب والبناء قد ذكرنا عليه يحتاج الى مشابهة الحرف وهي لا تترى الا بالجزء من قوله المنصب على الدخول قال الدوشري اعلم ان الفعل المنصوب في جواب التي بر دعي وجهين أحدهما انية والتي منصبا على الاول فينتج الثاني لان الاول مسببه والثاني انية والتي منصبا على الثاني فعلى صدق نفيه مع وجود الاول اذا علمت ذلك فلا اعتراض بان كلام المنصف يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مبنى على ان التي منصبة على الثاني وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل التي منصبا على الاول . وعليه فكيف يفهم منه انه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه انه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل

قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اهـ وقوله لان الاول مسببه أي مساو كما هو ظاهر لان دخول العوامل والتاثير لا ينفك أحدهما عن الآخر فلا بد ان يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لان الشيء قد يكون له أسباب متعددة وقوله فيصدق نفيه مع وجود الاول فيه نظر لان الثاني مسبب عن الاول ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسبابه ولو كان السبب أهمها لظن به اذا كان مساويا كما هنا على ما عرفت وجميع

من قال بانهم لم يربان قال تنبيههم حقيقة ومن قال بانهم مبنيان قال هي على صورة المثنى وليس مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التكرار وأسماء الاشارة لازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشنور في حالة الترفع وضعها على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتها المحرور والنصب وضعها على صيغة المثنى المحرور والمنصوب قوله أولا وانما أعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لغيره على صورة المثنى يقتضي انهما السباعيين حقيقة كالقول الثاني واذا جزم بين طريقي كلامه أنتج كونهما مجريين مع عدم تنبيه ما وهذا قول ثالث أقف عليه النوع (الثالث) التثنية الاستعمالي (وهو ان يستعمل الاسم استعمال المحرور وهو المراد به والنظم وكتيابة عن الفعل بلا . ما ترو وكافتقار أصلا (وضابطه) المطبق على جزياته ان يلزم الاسم طرقتين طرائق المحرور) الدالة على المعاني (كان ينوب) الاسم (عن الفعل) في معنا موعله (ولا يدخل عليه طعمل) من العوامل (فيؤثر فيه) لفظا أو محلا فاما قول زهير ولتم حشوا له ارجع أنت اذا . حيث ترالو في الذعر فمن الاسناد الى اللفظ أي اذا صحت هذه الكلمة وقوله . يؤثر بالنصب جواب التي المنصب على الدخول الناشئ عنه التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مبنى من العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الاعراب بانفاق كما صرح الموضع به قبله الاضافة فلواقتصر على نفي الدخول كما فعل في التثنية لا في لفظه ولكنه حاول شرح قول النظم بل ما ترو الذي لو حذف وجعل الالف في قوله أصلا يصير تنية عائد على النيابة والافتقار أولا مطلقا ولا يحدف من الاول دلالة الثاني عليه والاصل كتيابة صليت وانتقار اصل لسلم عما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال

ما ذكرناه له عليه كلام السعد في بحث لو اذا علمت ذلك عرفت انه لا اعتراض على المنصف وهذا على الوجهين وقوله وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل ان يقال عليه الشارح لم يجعل التي منصبا على الاول أعني الدخول فقط بل على مقيد بعدم التاثير كما بينى عنه قوله الناشئ عنه التاثير فربما جزم ذلك الى دخول التي على ما هو مقيد بقيدوا الاصل توجه التي الى القيد كما هو مشهور من ذلك ليس يلزم لكن الشارح حاك ما هو الاصل فلا تعجب من موثاق كيف يفهم منه ان يحدف (قوله مع ان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) كلام الشارح في باب أسماء الاعمال وما يشعر بان العوامل اللفظية لا تدخل عليه العوامل التي تقتضي فعالية أو مغفولة لا معلقا وهو المناسب لكونها ثابتة عن الفعل معنى واستعمالا لان الاعمال تتاثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي ما ذكره التواصب والجواز هو اما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ ولا و ذكر الشارح في ذلك الباب ان الخلاف في ثباتها في العوامل أي لا مبنى على الخلاف في مدلولها فارجعه (قوله كما فعل في المشبه) هو امتداد (قوله) وليكن محال شرح قول النظم الخ الاقرب انه اراد الاشارة الى ان مراد النظم من التي الدخول للتأثير بينهما وان كان لا حاجة الى منع بينهما (قوله لا سلم عما نقله الخ) هو وما عطف عليه مجواب لوقال لا سلم عما نقله الشاطبي مسيق من حذف ما ترو وعدم ورود المصدر

الثامن من فعله مسبب من جعل التاميل قيداً في النيابة عن الفعل كالاتجار (قوله وهذا حال) قال الدونشري بيانه أن عين  
 الاعراب هو البناء وقد جعل شرطاً في البناء فيقول الأمر أن شرط البناء هو البناء الذي لا يكون شرطاً لنفسه اهـ وظل الزقاني  
 وجهه معنى كونه محلاً من ذلك من تحصيل المحاصل ولا شك أن تحصيل المحاصل محال إذا المحاصل من غير تحصيله لكون التحصيل  
 أمياً يكون لغیر موجوده أعلم هـ وأقول الاستحالة لما تظهر إذا قيد التأثير بكونه في اللفظ فلو قيل المراد لا تأثير لفظاً وأحسلاً  
 وهو ما جرى عليه الشارح أو لا يمكن محالاً به بصير المعنى أن من شرط بناء اسم الفعل أن لا يتأثر بالعوامل لفظاً وأحسلاً وهذا كتابة  
 عن عدم دخول العوامل إذا العوامل لا بد أن تؤثر أحد الأمرين كالأجنبي فصارت معنى كلام النظم وكناية عن الفعل بأن لا تدخل عليه  
 العوامل وحينئذ لا رد المصدر لأنه لا يدخل عليه العوامل تقديراً ولا ما جأه إلى قيد الأصالة في النيابة في آخره وجعل الألف في أصلاً  
 للتثنية وأدعوى الحذف وقد مر نقاشان الموضوع أشار إلى ذلك فحفظن (قوله ولكن يفتقر الخ) قال القاني برعلصه لفظ القول مراد به  
 حكاية ما بعد قال الشهاب القاسمي قد يقال يحكي بالقول المفرد في مسائل فطلبه للجملة ٥١ غير لازم فليتمل (قوله متصلاً)

قال القاني برعلصه فو  
 الطائفة والذين عند  
 من أعرجهم قال الشهاب  
 القاسمي قد يجابان  
 الكلام باعتبار لغة  
 الجمع وروى الدونشري  
 يمكن رده بأن أعرجهم  
 قليل فلا مردان وهو  
 يرجع لجواب الشهاب  
 (قوله إلى جملة) قال  
 الدونشري أوما قام  
 مقفلاً كالوصف في ال  
 الموصولة أو عوض منها  
 كالنسب في إذ (قوله  
 من المصدر النائب) أي  
 ومن الأوصاف نحو جاء  
 لضارب زيد وأقامت  
 الزيدان فتأما وإن تأيت  
 عن الفعل إذا أصل  
 الذي ضرب زيد أو يقوم  
 الزيدان لكنها تاتر

وهذا يعني بلا تأثر لا يحصل له فإن تقدير من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثراً في لفظه  
 وهذا هو نتيجة وجوب البناء لشرطه ولأسببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن  
 لا يكون معروفاً هذا محال انتهى والموارد المصدر النائب عن فعله لأن نيابة عن الفعل عارضة في بعض  
 التركيب كما مر جوابه بخلاف اسم الفعل فإن نيابة عن الفعل متصلة في التركيبات متويزة منزلة  
 المتصلة في المقولات وهذا هو البرزق بناء اسم الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله مع أن كلامهما  
 نائب عن الفعل والأخالف فليتمل (وكان يفتقر الاسم) (افتقاراً متصلاً إلى جملة) (اسمية أو فعلية  
 فالأول) وهو الذي يتوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كلياته وصه وأوه) من أسماء الأفعال  
 (فتأما) أي فإن هيأت وصه وأوه (ثابتة بعد) بضم العين (وأسكت وأوجع) على طريق الألف  
 والنشر على الترتيب فهما ثابتة عن فعل ماض وهو معدومة ثابتة عن فعل أمر وهو أسكت وأومأ ثابتة  
 عن فعل مضارع وهو أوجع (ولا يصح أن يدخل عليهما شيء من العوامل) اللفظية والمعنوية (فتأثر به)  
 على القول العيصي من أنها لا محل لها من الأعراب وقد بطلت الخلاف في ذلك بإسناد الفعل  
 (فانثبت من الحرف) (ليست ولعل مثلاً لا ترى لهما ثابتان) عن الفعل فليست ثابتة (عن آخرى) (لعل  
 ثابتة عن آخرى) (لا يدخل عليها عامل) (أصلها فضلاً عن أن يتأثر به) (واحتز) النظم (بانتهاء التأثير  
 من المصدر النائب عن فعله فهو ضروري في قولك ضرب زيداً فإنه) أي ضرباً (ثابت عن ضرب وهو مع هذا)  
 أي مع كونه نائباً عن الفعل (معرب وذلك لأنه) منصوب بالفعل المحذوف وجوباً التقدير ضرب بضرباً  
 أنه إذا تاب عن أن والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية (فتؤثر فيه تقول) في الرفع (أعجبني ضرب زيد  
 في) (النصب) (كضرب بـ ورو) في المحقق (عجبت من ضرب به) (وبهذا التقدير يندفع ما قيل أن  
 التمثيل غير مطابق للحكم) (والتأني) (وهو الذي يفتقر افتقاراً متصلاً إلى جملة) (كأنه إذا) (من ظرف  
 الزمان) (وحيت) خاصة من ظرف المكان وحيث إلى العمائم نادراً (و) كالقضية إلى من (الموصولات  
 الآتية) أنت تقول حيثما أتت لفظاً بمعنى أذن تقول جازي وندفعه (من الجمل) (وكذلك الباقي) من

بالعوامل (قوله وبهذا التقدير الخ) قال الدونشري حاصل هذا الجواب أنه جعله نظير الالتماس لأنه نائب عن الفعل في الجملة اهـ  
 وبيان أنه جعله نظير أنه قال كما أنه إذا تاب عن أن والفعل والتأني أن التمثيل غير مطابق لمكي وبيعة المحفد وجواباً عن مكي ما قوله  
 ضرباً في ضرباً زيداً فإنه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل وأما الأمثلة الثلاثة فإن المصدر فيها المنيب عن الفعل المطلوب مثلاً  
 المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متأثراً بالفعل أي في حالة نيابة عن الفعل والأمثلة الثلاثة التي ذكرها المصدر فيها متأثراً  
 بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكر هادوم عجيب منه رحمه الله وقد مر حلقه ودالم كودى رحمه الله وقد مره فإحس  
 ما فهم انتهت وقال القاني قوله وذلك لأنه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيها أن أراض كونه نائباً فهو في الأمثلة ليس كذلك وإن أراد  
 مع هذه فذلك لا ضرر والأورد عليه مردد بذاته معني لنيابته عن أمهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عامل كقولك  
 أمهل زيداً أو دأبته ولو سكت عن قوله يقول الخ وأراد أن التأثير نصيبه العامل المقدر كان واضحاً اهـ وعليه فيقدر التنظير بعينه  
 قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلاف ما سلكه الشارح قد تدبر (قوله وحيت إلى العمائم نادراً) إشارة إلى قول الشارح

وطعنهم تحت الجمل باختصارهم بدفع المواضي حيث لي العمائم وساق في باب الاضافة قول النعمان شذها على الرأس قال الحفيدة  
 فان قلت ان اذوا ذاما لزمان الاضافة مع نائه ما و اقباس تنفي اعرابهما كما عرفت اى لا لزوم له الاضافة . قلت اضافة ما كلاً  
 اضافة لانه مضافان الى الجمل والاضافة اليها في جذر الافعال فكأنهما مضافان له . وقد أشار الشارح فيما تقدم الى ذلك  
 حيث قدول المصنفين اما الشرطية او الاستهلامية اعراباً لا لزوم لها الاضافة بقوله الى المفرد (قوله اسرها) قال الدونشري اى  
 بجميعها لان الامر لثة القيد واذا ذهب القيد بقيد فذهب محمله فله عملها ماره في محلي محمله (قوله واخر) بذكر الاصلة  
 (ان) لم يقل الشارح بعد احترز هو بيان الضمير المستتر في احترز كقول من ساقنا فاعله قرأ هنا بالية المفعول لانه عطف عليه قوله واحترز  
 بذكر الجملة وذكر الجملة ليس في كلام النظم وهذا أحدوجه ثلاثة محتملها كلام النظم ذكرها المصنف في المواضي حيث قال  
 محتمل قوله اصل ثلاثة اوجه أحدها أن يحترز به ما عارض من الافتقار عند التركيب كاسماء الزمان المهمة اذا أضيفت الى الجمل  
 نحو على حين عانت المشيب فالبنا هنا الاضافة لمبنى لا لاقامة ماره العارض الى الجملة أو لمعا ولا بدلانه أثر الجواب واولا الوجوب وانما تكلم  
 الخاتمة في مثل هذا الموضوع على ٥٢ ما وجب البناءون ما يجوز وبهذا يحجب عما ورد على قوله ومعرّب الاسماء اليك من ذلك

وكافتار القاعيل  
 والمفعول الى ما يقوم به  
 معناها أعني القاعلة  
 والمفعول في كافتار  
 وجعل وقع الى الجملة  
 بعدهما في رجل يفعل  
 الخبر وبل أنتم قوم تفعلون  
 وثانيه أن يحترز به ما  
 يعارض الافتقار على  
 عن البناء كافتار رأى فانه  
 يعارض بلزوم اضافة  
 وانما يعنى كل اذا أضيفت  
 الى تركب يعنى بعض اذا  
 أضيفت الى معرفة وثالثها  
 أن يكون ذكر ما كيد الما  
 قروه من الاصول واولها  
 صله يشجوز به اى اصل  
 ما ذكره ما صلياً وقروه

الظروف والموصولات فاعلم ان شئت المحرور في اسرها في افتقارها في اذامة معناها الى ذكر متعتها  
 افتقاراً متصلاً الى جملة لانها انما وضعت لنسبة معنى الى الافعال الى الاسماء (واحترز بذكر الاصلة)  
 المستقدم قول النظم اصلاً (من نحو) يورث (هذا يوم ينفع الصالحين من دفعهم) فيوم في قراءة الرفع  
 خبر هذا وهو (مضاف) بديل حذف تنوينه (الى الجملة) بعده هي الفعل ومفعوله وفاعله (والمضاف)  
 أبداً (مقتضى الى) ذكر (المضاف اليه) في اذامة (ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب)  
 وينزل في بعضها (الآثرى انك تقول صحت يوماً) اذا أخبر عن الترك (وسرت يوماً) اذا أخبر عن  
 الابدان (بلا يحتاج) في تمام معنى يوم (الشيء) آخر (واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان) من أسماء  
 المصادر (وعند) من الظروف (فانما مقتضى بالاصالة لكن) افتقارهما (الى المفرد) الى الجملة  
 (قول سبحان الله) جلست عند زيد فلذلك أعرابه على المصدر بقوله فيقول انما نصب سبحان  
 فعل محذوف تقديره أصبح والنائب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة فهو المشهور  
 وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل فيستعمل مضافاً غير مضاف واذا لم يضاف ترك تنوينه  
 فعل لـ سبحان من زيدا يراه منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر وانما منع صرفه لا يعرفه في قوله  
 ألفوزون انتهى بحروفه واما استعماله عند غير مضافة كقوله  
 كل عند لا تصدى \* لا يساوي نصف عندي  
 فن كلام المولد وليس يلحق خلافاً لمبري بل كل كانه كرت مراد بها الفظة اضافة أن تصرف  
 تصرف الاسماء أن تعرب ويحكي أصلها قاله في المفتي ثم استشعر اعتراضاً بالذن والكن وأما من  
 الموصولات معرّ بفتح انتهاء في قرأ الاصلة الى جملة فاجاب بقوله (وانما عرّب اللذان والقتل وأي

تقرر ما راجع الجوابين المتضمنين صلاحيتها ما لا يعترض به ويرجع الثالث كونه أوفق لما في كسبو الموصولة  
 النظم اهـ والتشليل بافتقار الفاعل والمفعول نظراً الى عدم تعلق الافتقار في كلام النظم بكونه الى جملة اذا افتقارهما ليس اليها  
 ولان التشديد بها لو كان يكون متاخراً عن قيد الاصلة لتكفي كلام المصنف فيصعب الاحتراز عن الافتقار لغیرها قبل مجي التشديد  
 بالافتقار اليها والوجه الثاني لاجابة الموصول الاحتراز عما ذكر فيه بقول النظم أو لا مدنى (قوله في قراءة الرفع) أما في قراءة النصب  
 فيساق في الترخيه على البناء وجوبه والبصر من محملون الفتحة عراباً مثلها في صحتهم الخيس والتزموا ذلك ان تكون الإشارة  
 ليست اليوم بل الفعل الواقع في هو النفع والازم كون الشيء ظرفاً لنفسه (قوله من نحو سبحان) قال الدونشري قال البيضاوي  
 سبحان اسم بمعنى التسبيح الذي هو التزويه وقد يستعمل علماء فيقطع عن الاضافة وينع الصرف (قوله وقال الفخر الرازي) قال  
 الدونشري ساق كلام الفخر في معارضة قول المصنف لا يستعمل المضافات والجواب أن هذا شاذ فلا يرتفع انتهي وباليك نقض  
 الثاني كلام المصنف (قوله سبحان من علقمة الفاجر) عجز بيت عن أبيات الخليفة قاله الاعشى يهجو به علقمة من علائق ناصرته  
 لعا من الطليل صدره \* قد قلبت ما حاف في فخره \* ومعنى سبحان من علقمة الفاجر أى براعة من فخره وتكبره فالفاخر بالثناء  
 المحمودة لا بالجمي كقوله الدونشري وغيره (قوله وليس يلحق) الآن تغيير الاعراب فاعلم على مثل هذا يجوز

(قوله متعلق بعارضة) قال الدونشري فيه نظر لانه قد يجهل باننا جندة حالنا وانه متعنى ذلك ان يكون متعلقا بمحذوف لا بعارضة فليتأمل (قوله وفيه البحث السابق) فيه الجوابان السابقان (قوله من لزوم الاضافة الى مفرد) قال الدونشري ان قيل رد على هذا قد الاسمية قولين فانها ملازمة للاضافة الى مفرد وهما يابان فان الجوابان ان لزوم الاضافة الى مفرد انما يعارض تخم البناء لاجوازه هذان يجوز ان يعارض باقى لغات انتهى ويرد عليه ان الكلام في اسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات القصيدة كما مر نحو من الشهاب القاسمي وتوجهنا ظن من مفصلا في كلام النقيض والجواب المذكور لم يذكره الشهاب وانما جابيان الشبه الوضعي لا يعارض خصوصاً فيها على ضرورة الحرف وكون شبه قد وضعنا انما يظهر اذا لم يعتبر فيه كون الثاني حرف قبل وفي كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه في حواشي الالفية (قوله في الشبه المعنوي) قال الزرقاني وجهان ليس المراد الشبه المعنوي ما تقدم بل المراد انها مشبهة للحرف الماهل من حيث ان المعنى قبل التركيب كانه كذلك (قوله واخذ غير في الشبه الاستعمالي) قال الزرقاني وجهان له ليس المراد الشبه الاستعمالي ما تقدم بل المراد انه شبهه في كونه لا عاملاً ولا معمولاً (قوله لو كان) قال الدونشري ضمني كان عائداً الى الفعل (قوله واما ما سلم) قد مر ان المدخل القاطن والخبر وهو قوله فمعرب والمبتدأ هنا وان كان شبيهاً بالشرط في العموم لانه اسم موصول لكن صلته ليست بمهمة لعدم كونها فعلاً ضاراً الا ان يقال هو وان كان ماضياً للفظ فيمكن جعله مضارعاً معني وانظر تقدير ما لمع قوله لا يهتدف من أدوات الشرط ولعله ان دون فعل الشرط غير ان عند بعضهم وقد يقال ٤٣ المحذوف هنا أداة الشرط وقوله وفيه نظر لان اصل وما سلم مهمما

الموصوفة في نحو اضرب ايهما (اسم) ينصب أى لان جله اسماء صلة تامه فقط القول بان اياها منبهة على الضمير لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط الماثلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبر جلة امتنع حذفه كسب في (الضمة المنة) متعلق بقوله اعرب (بما عارضة) متعلق بضعف (من الهوى) بيان لما يتعلق بعارضة (على صورة التثنية) متعلق الهوى وهو وارجع الى الذين والذين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين (و) بما عارضة (من لزوم الاضافة) الى مفرد وارجع الى أى وأهل الشبه الالهالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف الماهل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاهداد المرسودة قبل التركيب وقواح السور واخذله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وأخذه غيره في الاستعمالي وادخل الشاعري اسماء الاصوات في قول النظم وكتابه عن الفعل بلاه تاتر فقال لها تعطى من المقصود في لزوم الاستعما عا يهمل الفعل لو كان للزجر والاسماء عاملين في خاطب وجعل حكاية الاصوات كقاف وقب على اسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما أشبهه بالحرف من الاسم (و) اما (ما سلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب (وهو) أى المعرب (توابع ما يظهر اعرا به كارض تقول هذه أرض) بالرفع (و) ايت أرضا بالنصب (ويرتبط بارض) المحفوض (وما لا يظهر اعرا به كالفتى) من المقصور (تقول جاء الفتى) بضمه قدز على

القوية التي لم تعارض بان لاشابه الحرف أصلاً أو شابهته شبا غير قوى فابذره قول المصنف في الجواشي ان ما أشبهه بالحرف شبا غير قوى يعترض به على قول الناظم لشمه من الحروف وقوله ٥ ومعرب الاسماء ما قد سماها ٥ لا ٥ لا يجوز ان يجري المحذوف والمبني واللفظ عن حد المعرب بظاهر لتقييد الناظم بقوله مدنى فن العجب فن المنكث الاعتراض وانتراده ٥ فان قيل كون المعرب اسماً من شبيه الحرف يستلزم ان يكون الاعراب المشتقة من العرب والاسلام من مشابهة الحرف ولا قال به ٥ قلت لا يلزم من جعل المشتق على المشتق جعل موافقة جعل المبداء على المبداء كذلك لا تقول الضاحك كاتب ولا يجوز ان تقول الضحك الكتابة كذلك وقد في حواشي الخفيف في تفسير الفصاحة ما تلخص فلا حاجة الى قول بعضهم هذا انما اردت ان يبين مفهوم المعرب وهو مجموع وانما المراد ببيان ضابطه انتهى مع ان منعه مجموع والمراد ببيان المفهوم لكن ذكر الفاكهي ان هذا تعريفاً للزوم وان تعريف العرب بالمفهوم ما اعتبر آخره الخ (قوله وهو نوعان الخ) قول هذا اشارة الى قاعدة قول الناظم ومعرب الاسماء البيت بنوع ما قيل انما يستغنى عنه وقد المصنف في الحواشي الى قاعدة اخرى هي الاشارة الى فصحار على بناء الاسم في شبه الحرف اذ لم يكن في عبارته السابقة حصراً وقال الشهاب القاسمي قاعدة لتصرح معنى المعرب وضابطه اذ لا يلزم من كون المبني ما أشبهه بالحرف الشبه بخصوص ان المعرب مجرد ما سلم من تلك المشابهة لجواز ان يعتبر في معنى ظهوره ان تلك المشابهة المذكور قد لم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا اسماً من تلك المشابهة انتهى وهو في غاية الحسن (قوله ما يظهر اعرا به) أى يصح ان يظهر اعرا به فلا ينافي تقدير الاعراب فيه في الوقت مثلا

(قوله من ست) قال الدونشري ذكر غير في الاسم على عشرة لغة جمعها كاتبة عبد الله الدونشري بقوله  
 مسامح واسم سماء كذا سما \* وزد سماء ثالث أوائل كلها \* (فصل) \* قوله والفعل ضربان قال الدونشري معطوف على  
 قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضا أي كان الاسم كذلك (قوله وهو الأصل) قال الدونشري المراد بالأصل هنا الغالب أي ينبغي أن  
 يكون الشيء عليه والقرع يتخالفون يمكن أن يكون المراد بالأصل الراجح على بعدا انتهى وتعبير المصنف بقوله وهو يتخالفون أن  
 يقول وهو القرع مؤيد بما مر عن الثاني ولكن قول الشارح وهو القرع لا يتناسبه (قوله وهو يتخالفه) قال الدونشري الظاهر أن الباء  
 زائدة في الخبر فهو قوله تعالى لا يستطيع ثقلها ويجوز أن يكون الخلاف حصد خالف أي وهو ملتصق بها القوم وقال وهو يفسده  
 لكان أولى لأن الأعراب ضد الباء الضدان لا يجتمعان والخلاف قد يجتمعان كالقعود الضحك لكنه يشعر بثبوت الواسطة لأن  
 الضدين قد يجوز أن تقعاهما ولو عبر ٥٤ بقوله وهو تقيضه كان أولى وقد يقال إن التحويل يستوي عندهم

الجمع انتهى وفي دعواه  
 استواء الكل عند الحويين  
 نظروا حاشية الفاكهي  
 ما ينبغي مراجعته (قوله  
 و بناؤه على الفتح) قال  
 الدونشري مبني على أن  
 التامع معوي وأما على  
 القول بأنه لغزي فكان  
 يقول و بناؤه فتحه (قوله  
 في الجملة) قال الدونشري  
 ينظر المراد بالجملة هنا  
 انتهى وفيه ما تعرفه  
 (قوله وقوعه صفة) قال  
 الدونشري الواقع صفة  
 الخ المضاف ورفوعه  
 لا هو وحده في كلامه  
 يجوز وبعضهم قال إنما  
 بنى الماضي على حركة  
 الثلاث في ما كان في  
 نحو قال وطرد في البائي  
 انتهى \* أقول يندفع  
 هذا بقوله في الجملة فإن

الالف (ورأيت الفتى) بفتح مقدرة عليها (ورب الفتى) بكسرة مقدرة عليها (ونظير الفتى) في  
 تقدير الحر كاشفي آخره (سما) بضم أوله وقع ثانيه المقصر (كدرى وهى) أى سما (لغة فى الاسم)  
 من ست ثانيه سما بكسر السين والقصر كرضي وثالثها وربها سما بضم السين وكسر هاء من غير قصر  
 وخامسها وسادسها سم بضم الحمز وكسر هاء إلى ذلك أشار الناظم بقوله

ومعرب الاسم ما قد سلما \* من شبه الحرف كارض وسما

بضم السين والقصر لغة في الاسم (بديل قول بعضهم) وقيل عن اسم شخص (ماسماك) أى  
 ماسمك (حكاه صاحب الأقسام) فيوجه الدلالة منه أنه أثبت الألف مع الأضافة وذلك يفيد كونه  
 مقصورا أو أنه يفيد ضم السين فلا دخل في كسرها وبعضهم استدلى على ثبوت هذه الألف بقول ابن  
 خالدة الثاني نسبة إلى الثاني فتح القاف جبل لى أسد \* والله أسماك سمما باركاه وهو ليس بضم  
 في المقصود فلاجل ذلك قال (وأما قوله والله أسماك سمما باركا) أثرك الله باركا (فلا دليل فيه  
 لأنه) أى صما منصوب متون فيجوز أن الأصل سم من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو  
 أسماك (فتح) أى نصب على أنه مفعول ثان لاسمك لأنه يعنى سماك وقد روي به أيضا (كما تقول في يد)  
 إذا دخل عليها ناصب (وأيت بدا) ومعنى آثارك الله باركا اختص بهذا الاسم المبارك كإثارة باركا  
 بالفضل فاضاف المصدر إلى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

(فصل) \* والفعل (أيضا) ضرب (مبني وهو الأصل) في الأفعال الدائمة متوردها معان تقتصر  
 في غيرها إلى عراب (و) ضرب (معرب وهو يتخالفه) أي يتخالف المبني وهو القرع (فالبنى) من الأفعال  
 (نوعان أحدهما) الفعل (الماضى) مبني باتفاق (و بناؤه على الفتح) الخفة ثلاثا كان (كضرب) أو  
 رباعيا كسرخ أو خماسيا كاتطلق أو سداسيا كاتخرج ولا يزيد على ذلك وإن غاب عن حركة مشابهته  
 المضارع في الجملة لوقوعه صفة وخرأوالا وشرا وطأ وثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى  
 الفتح (مخففة) (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير مفعول متحرك بارز (فالسكون) فيه عارض أو جبه

كراهتهم

معانما المشابهة على طريق الإجمال

فهو باعتبار وقوعه صدرا للجملة والحاصل أن المشابهة في الحقيقة بين الماضيتين الماضيتين الماضوية والمضارعية لكنهما باعتبار وقوع الفعلين  
 صدرهما وكون كل من الفعلين لفظا حقيقة مختلفا فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين قد تدر (قوله وأما ضربت  
 الخ) حاصله أن الفتح فيما ذكره قدر الثقل في ضربت والتعذر في ضرب أو كذا روى وغر الخاضى معنى على الفتح لفظا أو تقدير أو ليس  
 به متبادرا ذكره على السكون ولا على الضم ومن البنا على الفتح الظاهر نحو ضربا لا على التقدير والظاهر للناسبة الألف كالسكر في مررت  
 يخالف لأن حركة المناسبة في نحو غلامى سابقة على دخول العامل في نحو مررت بغلامى فلا يمكن إلا التقدير ونظيره لن يضربا على مذهب  
 سيبويه من أعراب الأمثلة الخمسة بالحر كتحالف الفتح في ضربا لأنها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الألف إلى هي الفاعل  
 ولم يتح الفعل لتناسبها بل بقي على فتحه (قوله بارز) صفة كاشفة يستغني عنها بتحرك الألف (كأن يكون فيه) أى ما ذكر من ضربت ونحوه



(قوله أربع متحرك كائ) قال الدوشري هذا في الثلاثي وحمل عليه غيره نحواً كرميت مثلاً وقال قوله أربع ثابت العدد والمتنوع  
مذكر وأحسن منه أن يقال أو بفتح متحرك كذا انتهى وقوله بتأنيث العدد صوابه بتذكير العدد (قوله وتاما فاعل وقوله لأن تاء  
الفاعل) انقصار في الموضعين على التام غير واضح لأن ذلك لا يختص به بل يشمل نحو ضرب وغرب وكافعال نائب الفاعل (قوله  
فيه ما هو كالكمة) هذا ظرف لقوله أربع متحرك كذا وقد يقال المتحرك كذا الأربع هي كالكلمة الواحدة لأنها ظرف وفق قيامها  
كالكلمة فإن من نظرية الشيء لنفسه الصواب أن الظرف انما هو التوالى لا المتحرك كذا الأربع هي كالكلمة الواحدة لأنها ظرف وفق قيامها  
لوجعله مضافاً إلى فاعله مع حذف مقعوله كان أولى فإن كان كلاً مناسباً لا نحو (قوله على ما يجوز به مضارعه) قال الدوشري ذلك  
مقتضى التصل به نون التوكيد أما هو فبني على الفتح نحو اضربن أقول زاد بعضهم لخراج هذا قوله لو كان مفعولاً وقدره والقيام  
في حاشية الفاعل (قوله المبدوء ببناء الخطاب) قيد بذلك لأن الأمر بالصيغة للخطاب فيناسب أخذ من المبدوء ببناء الخطاب (قوله  
وتبعها حرف المضارعة) انما تبعها فعل الالئاس بالمضارع المرفوع في الوقف •• ولتأنيث الالئاس في الصحيح دون المعتل

لكن حمل عليه • فإن  
قلت لا أمر عند الكوفيين  
ومن تبعهم فكيف يصح  
التعليل بدفع الالئاس  
بالمضارع فإن ذلك يؤدي  
إلى أن الشيء يلبس بنفسه  
• قلت المراد دفعاً  
للالئاس بالمضارع الذي  
هو المطلب بالمضارع  
الذي لأطلب فيه (قوله  
لأن الأمر معني حقيقة الخ)  
قال الزرقاني فيسئل عليه  
الخبر معني فلم يكن  
حقه أن يؤدي بالحرف  
والجواب أن ما حقه أن  
يؤدي بالحرف هو المعنى  
الساكن على خلاف  
الاصل وأما المعنى الذي

أكرهتهم أي العرب (توالى أربع متحرك كات) وهي أرف الفعل الثلاثي وتاء الفاعل (قيما هو  
كالكلمة) الواحدة لأن تاء الفاعل كذا اتصالها بالفعل نزلت عن منزلة الجزم (وكذا ضمة) الباسم  
(ضربوا عارضة مناسبة الواو) بإضافة المصدر إلى مقعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبة الواو (و) النوع  
(الثاني الأمر) مبني على الأصح عند جمهور الصربين وإلى هذا الإشارة قوله هو فاعل أمر مضي بنياء  
وبناؤه ما يختلف فالمضي بناؤه على الفتح كما تقدم (و) الأمر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدوء  
ببناء الخطاب (فحواضرب مبني على السكون) فإن مضارعه يجزم بالسكون محمولاً ضرب (وتحواضربا)  
واضربوا وأضرب (مبني على حذف النون) لأن مضارعه يجزم بحذف النون محمولاً ضرب بولم تضربوا  
ولم تضرب (وتحواضربوا وحواضرب) (مبني على حذف آخر الفعل) لأن مضارعه يجزم بحذف آخره فتحو  
لم تغز ولم تحش ولم تفرغ فمبني على حذف الواو وأحسن مبني على حذف الألف وأرى مبني على حذف  
الياء وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر وأما حذف حذفاً مستمراً  
في حقهم وأقبلوا الأصل لثبوتهم لتعديف ذلك الأمر للتخفيف وتبعها حرف المضارعة فقل الموضع في  
المعنى ويقوم أقول لأن الأمر معني حقيقة أن يؤدي بالحرف ولا نه أخوانه انتهى وقد دل عليه بالحرف  
ولأن الفعل انما وضع لتقيداً بالحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ولا هم  
قد عطفوا بذلك الأصل كقوله لقم أنت بالبر خير قرش • كي تقضي حوائج المسلمين  
وكرامة بعضهم فبذلك فلتقر حوايل التاء اللوق في الحديث لتأخفوا مصافك ولا تلت تقول اغز  
واخس وأدم واضربوا واضربوا واضرب في كاتقول في الجزم ولأن البناء بعد كونه بالحذف ولأن المحققين  
على أن أفعال الانشاء مجزومة في الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بالزمان  
تجبردها عارض لها عند قولها عن الخبر ولا يمكنهم أن يصاحفوا في قولهم لا ليس له حالة تغيره فهو حينئذ

على الأصل في الكلام وهو الخبر فليس الأصل فيه أن يؤدي بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى وبهذا يجب عايقا لالمضي  
معنى والاستقبال معني ويؤديان بغير الحرف (قوله ولأن الفعل انما وضع لتقيداً بالحدث بالزمان) قال الزرقاني مقضى هذه العبارة  
أن لا يكون الفعل موضوعاً للدلالة على الحدث زمانه وهو باطل فإما الدامني انتهى وأثار بعضهم إلى جوابه بقوله الأمر معني في  
قوله لتقيداً بالحدث لأم العلو والقرض أن العلة في وضع الفعل لعناء الذي هو الحدث والزمان تقيداً بالحدث انتهى ولا يجوز أن  
قوله (المحصل) أي المعنى من مقصوده أعني المقصود بالفعل (قوله ولا نه لانه قد نطقوا) قال الزرقاني أن قبل هذا يخالف ما تقدم من  
أن الأمر قد حذف حذفاً مستمراً أو أن الاستمرار مع ذلك • والجواب أن الحذف المستمر في حقهم واقع ولا شأن لها بتذكير كرم ذلك  
أصلاً وأما الجواب عن السؤال المذكور بأن هذا ضرواً وقد نادوا الاستمرار باعتبار الغالب ففيه نظر لأنه إذا كان كذلك فكيف يسئل  
به فتبين الجواب عما أشرنا إليه قوله كاتقول في الجزم (أي فلما وافق الجزم صارعها (قوله ولا يكتمهم ادعاء ذلك في الخ) يعني  
أن قدم مثلاً فقل انشاء لا دلالة له على الزمان وانتفاك فيه غير عارض لأنه لو كان غارضاً لكان له جالتان كبعت مثلاً وهذا ليس له إلا  
حالة واحدة وكيف يكون فعلاً مع عدم دلالة على الزمان مطلقاً فقد أشكك في تعليل معنى هذا الضربين قال الدمامني لا اشكالي

فإن أفعال الانشاء إنما تخلط بأشياء من حيث هي انشاء واللام دلالة على الزمان بحسب الوضع من حيث انشاءه  
وهذا المحيية ليست هي جهة كونه فعلا بل فعلية باعتبار دلالة الفعل على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت  
كونه فعلا دلالة بحسب الوضع على الحدث وزمانه وإن كان دلالة على الزمان من حيث كونه انشاء كذا إذا تابان الانشاء لآياديه  
من زمان حالي كاذب اليه بعضهم في سائر الانشاءات لم يشك لآنا قوله زمانان زمن انفعاله من الحكم وهذا زمنه من حيث هو  
إنشاء وهو الحال وزمن حدثه المستند إلى الخطاب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحديثه الانشاء نوعان انشاء حدث مستند إلى الغير  
الخطاب كبت وهذا حالي وليست الحال من دلالة بل من ضرورة وقوعه وانما حدث مستند إلى الخطاب وهو الامر الاول عليه  
بالصفة وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء وانما من حيث استند حدثه إلى الخطاب المأمور والمستقبل ولا شك أن فعل هذا  
الاعتبار (قوله كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل) أي واخالي بنسبته دلالة على الطلب كان مضارا واذا ثبت كونه مضارا ثبت  
أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقد كاصح بذلك الشارح سابقا (قولا - نون الانات) مراد بها  
الموضوعة أم القلائد انشؤن استعملت للد كوريجان في شمل نحو ويرجع من دارين نجر الحقايب (قوله كلامي) قال الزرقاني  
واجده لقوله مبنى لا دلالة على السكون لما تقدم من أن الماضي مبنى على الفتح مطلقا وقال اللطفي أنشأه به - بنى بقوله كلامي إلى  
أن علة بناء المضارع على السكون الحمل على الماضي وإن كان يكون الماضي اختلافا هل هو مبنى عليه أو على الفتح - قد روي قيل علة بناءه  
أنه اتصل به لا يشبه له إلا اسماء ٥٦ وقيل غير ذلك تنهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضي انتهى به السائر وأما في اصالة

السكون وعرض المحركة  
فإن قيل أي حاجة إلى  
الحمل على الماضي وهذا  
علل باصالة السكون  
فإنما قلت لما استحق  
المضارع الاعراب القبي  
أصله المحركة فبنى من نون  
التوكيد على حر كدال  
على أن المحركة هي المنظور  
لها والسكون يلي منه  
اعتباره فاذن خرج من  
المحر كضع نون الانات

فشكل فعلية واذا ادعى أن أصله لعم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المغنى  
وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الأفعال (والعرب) من الأفعال المضارع نحو يقوم (زيد) (لكن) لا مطلقا  
على الاصح بل بشرط سلامته من نون الانشؤن (من) (نون التوكيد المباشرة) وإلى ذلك الإشارة بقوله  
والعرب ما مضارا وإن عريا \* من نون توكيد ماضيه ومن \* نون أنات (فانضم نون الانشؤن على)  
الاصح (على السكون) كلامي (نحو) المغلقات يتروصن \* وذهب السهيلي إلى أن ضم نون الانات  
معرّب تقدير (ومع نون التوكيد المباشرة مبنى) على الاصح وقيل لا بشرط المباشرة فتحوّلون مبنى  
أيضا وقيل الجمع معرّب تقدير (واختار أنضم المباشرة مبنى) على الفتح فتحوّلون (لتر كيه مع النون  
تركيب تحفة تفسر ولهذا الفصل بين الفعل والنون ألفا اثنين أو أو اوجه أو أو ما مضاة بل يحكم على الاصح  
ببناءه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) فقلنا أو تقدير (افان) أي المضارع  
(معرّب معها تقدير فتحوّلون) مضارع بلا يلو - بنى للجهول مستند لجماعة لقر كور من البلاد وهو  
التجربة أصله قبل التوكيد فتحوّلون كتشعرون بلاوين الأولى لام الفعل والثانية واو الجاعلة فاما ان

احتسب إلى وجه آخر اجهول لا يخفى بان يتمثل بان الاصل في البناء السكون انتهى وليست هنا الغنيمي توجيهه يقول  
للتشبيه باستبطه من الرضى ذكره في حاشيته ألفا كفى (قوله وذهب السهيلي إلى أن) (الخ) قال ابن جاصغوى - ذا يكون اعراه  
مقدرا منضم من ظهور التزامهم السكون في محل الاعراب (قوله وقيل لا بشرط المباشرة) قال اللطفي ينظر على هذا القول على ما ذابني  
فتحوّلون انتهى - يأتي جوابه (قوله وقيل الجمع معرّب تقدير) بشكل بنحو ولا يصح ذلك فإن اعراه ليس بقدر فراكيف قال  
تقدير (قوله لتر كيه مع النون الخ) عبارة معهم والمجهول على أنه مبنى لتر كيه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والون حرف  
لاحظه في الاعراب في المحر أن مبنيين انتهت وهي أولى من كلام الشارح لأن لتر كيب ليس من أسباب البناء بل انما يصلح سببا  
للاعراب وقد يقال قوله لتر كيه الخ لكون البناء على الفتح لا الأصل البناء لأن الاصل في الأفعال البناء فلا يخلل لكن قال الشهاب  
القصصى انه علة البناء كونه على الفتح وانما احتاج لتعليل ببناءه لأن الاعراب فيه كالتماثل بسبب المشابهة السابقة فاذن خرج عنه  
تحكمه خرج من الاصل وانما شبهه تركيبه معها لتر كيه معرّب كير بنحو ملا من معدي كير كملان وكتبا وصاروا  
كالكلمة الواحد والمعنى واحد غير منظور فيه تعدد الفعل مع النون ليس كذلك لأن الفعل دال على الحدث الواقع في الزمن المعين  
والنون على التوكيد فيما تقرر خفة تفسر لأن المعنى في معرّب تلا معرّب خمسة عشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سابق في باب لا  
للتأني للجنس انهم زروا في وصف اسمها لنكرة فاعرفوا وان الاسفة والموصوف كيقبل دخول لافا ليقبل هنانا الفعل ركب  
بمع الفاعل قبل دخول النون ثم يتلصق النون قوله للجهول (قال اللطفي) تنهى المجهول هو القبول والمقبول ليس بمجهول لخلل معنى قولهم



هو قبل ما حكىناه البحر كذا الفارقة بين الفرد المذكور وجمع المذكور والمخاطبة المؤنثة وقوله فقال جمهورهم متى على الضم قال الارشاد  
 الفعل المضارع اذا تحققت التوكيد التقية او الحقيقة بقي على الفتح اذا كان مفردا أو متني وأما اذا كان جمعا بقي على الضمة ثم قال  
 وأما بناء الفعل المضارع المشتمل على تنية القاعل وجمعه فلا يتقال آخر ما بحر كذا التي هي أخت الألف والواو وسقوط التون لتون  
 التوكيد ه فان قيل اذا عرّب الفعل مع أماله بالناظر الذي هو في غاية الامتراج الفعل كضربان وضربون لم يعرب مع التنون  
 التوكيد والحوابان اعراب الفعل المتصل بالقاعل بالحرف الذي بعد القاعل ولولا يعرف بمذنون التوكيد لان زيادة النقل في التون  
 التقية وجعل الخفية تعليلها في أنه يشكل بمثل المنسوب كقرشي فإنه يمكن أن يقال وجب بناؤه لقرشي مع ما بالنسبة ولا اعراب في الوسط  
 وأما الياء عرفت ولا حظ في الاعراب وكتب الشهاب القاسمي على قوله انما يؤيد كدها بعد الطلب وما أنشبه في التسهيل بعد ان ذكر  
 الامور التي يؤيد كدها المضارع متصا ورعا كذا المضارع طالبا ماذكر وظاهرا انه جائز توكيد المضارع المرفوع البحر دعن سائر الامور  
 على قلة نظما ونشرا (قوله وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف الخ) أجيب بان الواضع حكيم يعطي الاشياء ما تستحقه بحيث  
 استحقّت الحروف البناء في اتصافها بهذا النما يقتضي تصحيح قول النظم لان كلام المصنف أحسن منه والظاهر في الحوابان في  
 كلام النظم التصریح بالاستحقاق والبناء لا يلزم من البناء الاستحقاق ه (فصل ه) (قوله وأنواع البناء الخ) قال اللغوشي لم يفرق  
 رحمه الله في التعبير في جاني ٥٨ الاعراب والبناء فغير في الموضوعين بانواع اعراب المحاجر رحمه الله شرق بينهما فغير في جانب

اعراب الاسم بالانواع وفي  
 جانب يثاقه بالانساب  
 ووجه العجد وافي بانه  
 انما يقل المحركات الوقف  
 والبناء أنواع للقد  
 ما يكون لما يجد انشاما  
 نظر الى الاصل اذا الاصل  
 ان يكون البناء منصرا  
 في واجد هو البكون  
 فلما كان من حق البناء  
 أن لا تشمل هذه الاشياء  
 نظر الى الاصل لم يطلق  
 عليها اسم الانواع واية  
 بجانب الاصل وكون  
 تبعان فانه فيه اللفظي وذلك خلاف سياق كلامه (والمحروف كلها مبذلة) لانه لا تصرف ولا يعقب  
 عليها من المعاني ما يحتاج مع اعراب وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف مستحق للبناء  
 انما يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة موضع شئ على شئ على صفته مراد بها الثبوت وفي  
 الاصل طالع لم يدم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك  
 ما بينه الا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا وتقالا وتخلصا من سكونين  
 ه (فصل ه) (قوله وأنواع البناء أربعة) لازما عليها (أحدها السكون وهو الاصل) واليه أشار بقوله  
 وهو الاصل في المبني أن يسكنه وتماما كال الاصل في البناء السكون تحققتا معهما بالاصل وهو عدم  
 المحرك فلا ينبغي عليها الا السلب كالتمام الساكنين في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتاعت  
 وكونها عرضة لا ابتداءها كلام الابتداء كونها لها أصل في التمكن كالو كشيء بها بالمعرب كضرب  
 (ويسمى) هم المحرك (أيضا وقفا) كما يسمى سكونا والكون تحقيقا (وتحقيقه تداخل في الكلام الثلاث)  
 الحرف والفعل والاسم في الحرف (نحو هل وفي) الفعل (نحو قدم) في الاسم (نحو كم) بدأ بالحرف  
 تنوغي في البناء وتبي بالفاعل لانه الاغلب فيه (و) النوع (الثاني الفتح وهو أقرب المحركات الى السكون)  
 محصوره بادنى فتح الفتح بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضتين معا والواصلين الى

ما ذكر أنواع البناء على القول بانه معنوي مشكل فان لزوم ليس متنوعا الى الفتح واخوته  
 وقد يقال ان النوع متلازم فتح ولزوم سكون متلازما على القول بان البناء اللفظي فالأمر واضح وقد على قوله أربعة ما بين على حرف  
 كالتنادي واسم لا ما بين على حذف كخش واختر وادم قال القاري وعبارته تعني المحصور وفيه نظر لان عبارته ليس فيها ما يدل على  
 المحصر أقول يتناول اعتبار مفهوم العدد في المحصر بل قديدي المحصر أخذ من المقام وقد يقال ان المحصر في الاربعة باعتبار الاصل  
 وما أورد فرعن هذا انتهى وهو عجيب فان الثاني سال هذا و اجاب عنه فقال مقتضى هذا المحصر بناء الامر والتنادي واسم لا التبرئة  
 على ما سيذكر في أبوابها من الحروف وحذفه فان قيل هذه فرعية هفت الاصال والفرعية لا تعقل في الانواع بخلاف العلامات كما  
 سيجي عليه تأمل انتهى بنصه بل عليه الانواع التي لا يعقل فيها ماذكر المنطقية لا للفرق بوهي المراد هنا وبالجملة فتقول الناطق ومنه فهو  
 فتح الخ أجود من تغيير المنخفض لا شعار قوله ومنه بقرينة العدول عن المنطقية المشعر بعدم المحصور وسقط عنه الاعتراض بانه ما أن  
 يقول وغيره مذكر نيوب كذا قال في أنواع الاعراب (قوله واليه أشار بقوله والاصل الخ) لان تغيير المصنف بالسكون أو الى لا مصدر  
 أن يكن التمكن فيشعر بانزاله لمركات كانت موجودة (قوله تحققت) أي السكون يعني وتقبل البناء لزومه (قوله وكونها عرضة  
 لا ابتداءها كلام الابتداء) يعني من هذا ما قبله كالايجتي (قوله وكونها لها أصل في التمكن) فيسهل ان كل اسم له أصل في التمكن  
 والظاهر أن حال وكونها لها أصل في التمكن هو هذا السبب الا انما هو طائما اعراب و بناء و كان عليه أن يذكر أسباب خصوصي



المخاشي الشتوانية وحاصل ذلك ان الباء ليست بقول اذا نسبت في عرفهم ولا بظان في منبذ حصول المعاني على ما ذكرنا في  
 ثم وطوال العالم الزائد بقاؤه التعريف لان الباعلة في محسب ذرهم حصل بها كون الشيء مضافا الى حكمه بصورة لكن بقي النقص  
 بمعامل الفعل لان المعنى المقضي الاعراب لا وحده الا ان قبل اعراب الفعل بطريق الاصالة وان المعاني المقتضية الاعراب بتقوية  
 وانها اعين من الفاعلة المقولة بالاضافة فتواتر المعاني المستورة في لا تاكل السمكة تشرب اللبن فله تامل ا قوله بحمله لعامل  
 الخ قال الدونشري ليس المراد بكونه يحمله ان يحدث بعد ان لم يكن لانه حينئذ لا يصدق على اولئك اذا دخل عامل فان الواو موجودة  
 قبل العامل بل المراد بما يطلبه مقتضيه والنظر في قوة في آخر مجاز بل ان الاعراب فيكون نفس الاسم كما في المعنى المراد  
 بكونه فيه ان تكون معه فصل لكل قول من الاقوال الثلاثة اختاره من الاعراب من الاخر ا قوله ا بعد وهو الذي اختاره  
 الرضي (قوله والسكون) قال الدونشري عدد السكون من الاعراب للفظي فيه تسامح كما فهم اربابوا باللفظي ما يتعاقب باللفظ والسكون  
 عدم المحر كالمقوطة او ما يلفظه وقال ايضا جعلهم السكون وهو عدم المحر كوا الحذف وهو اساطير في اوجه لفظيا تسمع واللفظ  
 انما هو متعلق بهما وهو المحر كوا الحرف ، وقال ايضا قوله ما يلفظه بمن حر كوا حرف او سكون او حذف مشكل فان المحر كوا السكون

والحذف ليس لفظا ان  
 المحر كوا ما بعد هاء  
 الحرف فلا يكون لفظا  
 ويصح ان يقال فيها  
 امر لفظي أي منسوب الى  
 اللفظ لكونه مصفة الى  
 (قوله ولم يعبه) اما اذا  
 اعتبه فالاعراب ظاهر  
 لانه بالحذف وفي قوله اذا  
 كان الابدال الخ يحسن لانه  
 يوهن الابدال اذا كان  
 بعد دخول المجاز لا يكون  
 مقسدا وليس كذلك  
 (قوله والمراد بالعامل  
 الخ) قال الدونشري  
 اعترض بانه لم ينسب  
 العمل لماء مثلا ولم  
 ينسب للفاعلية والمجواب  
 ان حاشا لا يظهر

تقدرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي (أثر ظاهر) في اللفظ (أو مقدر) فيه (بحمله  
 العامل) المقضي له (في آخر الكلمة) التي هي اسم له شبه المحرف أو فعل مضارع لم يتصل بهنون الاثنا  
 ولم يباشرهون التوكيد والمراد بالظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والكون ومناصبها  
 والمراد بالظاهر ما تنطق به من حر كوا أو حرف أو سكون أو حذف والمراد بالمقدر ما ينوي من ذلك كاتنوي  
 الضمة والقحوة والكسر في نحو الفتى وكان تنوي الواو في نحو سلمى رفعا وكان تنوي النون في نحو  
 ليتلون وكان تنوي الحذف المحر كوا في نحو لم يقرأ اذا كان الابدال قبل دخول المجاز ولم يعبه والمراد  
 بالعامل ما به يحدث المعنى المخرج للاعراب والمراد بالآخر الكلمة كما كان آخر حقيقة كذا لزيد أو مجازا  
 كذا ليدور اذ الكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس (وأناؤه) الداخلة تحته (أربعة  
 رفع ونصب) يشتركان (في اسم وقيل) فالرفع (تحوذ يد يقوم) فسر يد رفع بالابتداء و يقوم مرفوع  
 بالتجر (و) النصيب نحو (ان زيدا ان يقوم) فزيد منصوب ان و يقوم منصوب بـ (و) مختص  
 بمعنى (في اسم نحو) نزلت (زيد) فزيد اسم مجرور بالباء (جزم) مختص بمعنى (في فعل نحو لم يقيم) فعل  
 مجزوم ولم في هذه العلامات الأربع أشار بقوله

والرفع والنصب اجعلن اعرابا \* لاسم وفعل تحولن اهما  
 والاسم قد خصص بالمحر كوا \* فخصص الفعل بان ينجزما  
 (ولمذ الانواع الاربعة) التي هي الرفع والنصب والمجرم والمجزم (علامات) جمع علامة بمعنى علم  
 أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومما الرفع وكذا الباقي وبهذا شدق  
 ما نقل ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب اولا نفس الحركات ومناصبها بقوله  
 آخر الخ وجعلها تانيا لعلامات الاعراب بقوله (و) لهذا الانواع الاربعة علامات (أصول

بخطاف الفاعلية فانها اخرجت احواف الاشارة واذن يعني الاختلاف للعامل للدران (قوله والمراد بالكلية ههنا الخ) وهي  
 هذا تقدم في قوله التي هي اسم له شبه المحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكرارا (قوله ومر في اسم) قال الدونشري اعترض بانه ذكر ا  
 لانه ذكر اولا الاسم يعرف بالمحر فستقامدته له مختص به والمجواب ان الغرض مختلف فذكر هنا الغرض التمييز وان لم منه  
 الاختصاص وذكر هنا الغرض كونه نوعا من الاعراب ويختص بالاسم وان لم مما سبق وقوله مختص بمعنى في اسم وقوله مختص بمعنى في  
 فعل ان قلت هذا مختلف لقول النحاة فاعلمية المحر مختص بالاسم والمجزم مختص بالفعل قلت هو مختلف لظاهر او يمكن ان يكون معنى  
 كلامهم ما ذكره الشارح (قوله او علم) قال الدونشري اقول هذا غلط من الشيخ رضي الله عنه فانه لو كان جمع علم لكانت علامات  
 لان الاقوال التامة ان على المفرد ان يفرق عن مفرد علم تامل وقال الله في ان القول بان العلامات جمع علامة بمعنى علم مراد بان الضم  
 واخواته اجناس لعلامات لقولها التعريف عليها وصف حد التكرار فهي ما دل على شي لا يعنى عليها (قوله تناقضا) قال الاشعري ولا  
 متلفذين جعل هذه الاشياء اعرابا لوجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث عموم كونها اعرابا لاجلها العامل وعلامات اعراب من جهة  
 الخصوص اه او زد على جعلها علامات اعراب من جهة الخصوص اتمام تلك الجهة علامات كما مر الانواع ا ليست علامات  
 الاجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامة الحيوان بل نوعه من حيث انواعه من حيث انواع لغوية

(قوله وهي الضمة الخ) قال الثاني قد يقال الضمة وماعطف عليها أنواع البناء الذي هو ضد الاعراب والتضاد وهو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذاتها العلامة على شيء يقتضي ارتباطا بينهما في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده ٢ فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاء ابيو البناء في الكسرة ولا تخاف في استجالتهم وحل هذه الشبهة ان مطلق الضم وماعطف عليه اعم من أنواع البناء فانه ان كان لعامل فلامناعر ابيو الا ان كان لازما فبناءوا لا فغيرها كحركات النقل والاتباع والتخلص من السكون فيشمل اه وفي قوله فانه ان كان لعامل فعلازمة اعراب اشارة الى ان حركات الاعراب ليست مجرد اضم وماعطف عليه بل مع دلالتها على الناعلية والمفعولية والاضافة فتقولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة للفاعلة وهكذا ويرد على قوله والا فان كان لازما فبناءوا من حركات ما عدا الاء قد يلزم ولا يكون بناءوا بل من التقيد بالاء ٣ او ما هو بمنزلة واعلم انهم اختلفوا في حركات الاعراب هي حركات البناء أو غيرها فقال الجمهور غيرها وقال قطرب هي هي قال في الجمع والخلاف لغضي لانه عائد على التسمية فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ وقطر بيوم واقعه يطلقون اسما هذه على هذه انتهى وفي كون الخلاف لفظيا نظرا يعلم مما أسلفنا من اعتبار كون حركات الاعراب باعتبار ثباته بسبب العامل وانها تاد على ما ذكر (الباب الاول) (قوله فانه ارفع ٦١ بالواو) قال النون شري لم يجهل بان

وهي الضمة للرفع (نحو جاز بد) (والفتحة للصب) (نحو رأيت زيدا) (والكسرة للخفض) (نحو ررت بزيدي) وحذف المحرك للجر (نحو لم يبقوا ذلك مستقادم من قوله في النظم) فافزع بضم وانصب فتجاوز ٥ كسرا كذا ذكر الله عنده يبر واجزم يسكن (وعلامات فروع) ثابتة (من هذه العلامات) الاصول وهي عشرة ثلاث متوابع من الضمة وهي الواو والالف والنون وأربعة متوابع من الفتحة وهي الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان نونان عن الكسرة وهما الفتحة والياء واحدة متوابع عن حذف المحرك وهي حذف حرف العلة أو حذف النون والياء أو حذف النون (وهي) أي هذه العشرة (واقعة في سبعة ابواب) مستقرة (الباب الاول) ٥

المشار إليه بقول النظم

وارفع برأو وانصب بالالف ٥ واجزم بيا معان الاسماء ص من ذاك فوان محبة أنا ٥ والقم حيث الميم منه بانا أب أخ مح كذلك وهن وهو (باب الاسماء الستة) المعتلة للضافة (فانه ترفع بالواو) نابع من الضمة (وتضخم بالالف) نابعة عن الفتحة (وتخفف بالياء) نابعة من الكسرة (وهي ذو معنى صاحب) لا بمعنى الذي (القم اذا فارقت الميم) لا المتصل بها (والابو الاخ) بالتحقيق (والحم) بغير همز (والمن) قال ابن مالك في شرح العمدة جعل أولها فاولاه مختص بلازمة الاعراب بالمحرف وجعل فوق قرن فوق الذي ذكر لتساويهما في لزوم

أعداد الجمع والتي ستة ثلاث في كل واحد وانما اختاروا هذه الكلمات دون غيرها لانها اشبهت المتي من حيث ان كلامها يتلزم ذاتا آخرى اه ولا يخفى اشتهار هذه الاسماء بوجوبها لذكر وبغيره فلا ينبغي ايراد في حواشي هذا الشرح ويرد على قوله لان أعداد المتي الخ ان أعدادها كثر كما علم من بحث ملحقات المتي والجمع وعلى قوله لانها اشبهت الخ ان ابنوا وادوا والدا كذلك فلا بد ان يضم الى قوله من حيث ان كلا الخ وان اوضح ما عرف على ٣ وبقي من الاسماء المشهورة في المقام وجوبها انهم خصوا ذلك بحال اضيقها لتظهر تلك الذات اللازمة وتوقع في عبارة بعضهم لتظهر الالام الزائدة وهو يتصرف كباين في حواشي الفاء (قوله) (والقم) قال النون شري أصل قم فوعلى وزن فعل فتفتح القاموسكون العين اه وقول المصنف والقم اذا فارقت الميم كسرا والاعراب والنظم وقد قال في الحواشي انها لا تستقيم لو جهن أحد ههنا ان القم هذه اللفظة تعين الوجود لما مع مقارفة الميم لان الموجود مع مقارفة الميم لفظه آخرى ليست هذه فهو فرض محال والاء ٤ عز ان المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظه القم فقسوا لعمري لان الموجود مع مقارفة الميم لفظه آخرى وهي المتعقب عليها الاحوال الثلاثة أعني قوله ذاك وفيك فاعلم المحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم والتأبته المحكم غير المحكوم عليه وما أخوانه الخمسة فان هذا الاعراب ثابت لها عينها وقد اتفق مثل هذا الاستعمال أو (٢) قوله في الخامس فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا في النسخ التي يابدينوا ولعله فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب اجتماع الاعراب والبناء في الكلمة أو نحو ذلك اه ٣ قوله في الخامس وفي الخ هكذا في النسخ التي يابدينوا ليجر

قر يسميه في قوله الى ثالثه رأى وعلمنا الخ لان الحكموم علم بالتعدي الى ثلاثة رأى وأرى وأعلم وليس قوله اذا صار الخ نافع له كما لا ينفعه قوله حيث الميم منه بالان رأى وعلم لا يوجد معاً رأى وأعلم كما لا يوجد معهم مقارعة الميم اهـ وأجيب بان المراد بانها قبل ابدال على مضاه وما يبدل عليها يكون مع ميمها ويكون دونها اذا عادت اليه العين وفي شرح الراعي ان هذه مناقشة لفظية وتارة اذا قهمت المعاني لا مشاحق الالفاظ (قوله والابواب الخ والمهم متبوع الخ) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهي طاهرة لتشرق الابواب عليه الاخول من تأخير الميم (قوله بشرط في غير ذوان تكون مضافة) قال الشهاب القاسمي في حواشي الاثافي \* فان قلت هلا قال وفي غير الميم اذا قلنا لم يلان الظاهر انه لا يستعمل الا مضافاً وكذا في ملازمته للاضافة لا حاجة لاشترائه في ذلك فيه أيضاً \* قلت لكنه لا يلزم الاضافة لتسميها بالابواب مضاف اليها \* وانما استثناء المصنف من النظر الى الاضافة لكونها تغيراً اي بالآتي في قوله بشرط في الاضافة أي غير ذوان تكون غير اليا وهذا الشرط معقول في الميم بل لا بد من دون ذوا أيضاً فلم يعبر بالميم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وان كان باعتبار التبدل لا يمكن إطلاق الاشتراط النسبة له فليتامل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الانف وقوله فشاخ قال الدونشري قد يقال ان يتعويين قوله والاضافة ٦٢ متبوع تناف كذا قيل ويرد بان قوله والاضافة متبوعة ببيان لتسهيل الشذوذ

وقوله لم يرجع الخ يقتضي انه جواب آخر عن الشذوذ اهـ  
أقول بل الظاهر ان يقول لكن قوله ونرجعه الخ ليكون استدراكاً على ما ذكره من انه يسيان لتسهيل الشذوذ المقضي لكونه جواً واحداً هذا ولا يخفى ما في عبارة الشارح من الحرازة قوله جعل الشارح يحذف الخ الحسن قوطية لقول المصنف والاضافة متبوعة بانه جواب ثان والواو بمعنى أو كافي بعض التسمية علم اشرح أبو النجاء اللغوي كان خشناً فكان يقول بعد سوف كلام أي الحسن

والاضافة والاخر ابي المحرور في الان فلا تضاف لياه المتكلم فهو تضاف اليها فلهذا النسخة عن درجة ذوا ونحوه والابواب الخ والمهم متبوع في الأهراب بالحروف اذا اضيفت لتغير ما المتكلم يقرن بينها في الذكور قبل الميم وأخر الميم لان اعرابه بالحروف قليل اهـ ملخصاً (ويشترط في اعراب هذه الاسماء بالحروف في غير ذوان تكون مضافة لا مفردة) عن الاضافة (فان اقربت) عنها (أعراباً بالحركات) الثلاث ظاهرة قال رفع (نحوه) أخ (فأخرج مرفوعاً على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قوله) (و) (النصب نحو) (ان له أباً) فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها الجرح نحو (و) (بنات الاخ) فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استعير اعراباً فاما معرباً بالحروف مع انه مرفوع فاجاب بقوله (فاما قوله) يعني العجاج (خالط من سلمى خياشيم وفاقتاذ) لانه منصوب بالالف باطراف على خياشيم المنصوب بخالط على المعطوف عليه غير مضاف ونحوه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه (والاضافة متبوعة في) المعطوف والمعطوف عليه (أي خياشيمها ونحوها) فاقاله على حاله غير مضاف اضافة عريضة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه منصوب لا يلحقه التنوين في حذف يعني التنوين وفي مرفوعاً على حرفين اذا الف هي المتقلبة على عين الكلمة فم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعل قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملقوفة بل في اللقوفة والمتبوعة في ذلك سواء (ويشترط في الاضافة ان تكون لتغير الياء) الدالة على التكلم سواء في ذلك الظاهر وضمر المتكلم مع غيره وضمر الخطاب وضمر الغائب وقروها (فان كانت) الاضافة (للياء) المذكورة (أعربت) هذه الاسماء (بالحركات المقدرة) في الاحوال الثلاث على الاصح قال رفع (نحوه) أي هرون) فالحى مرفوع على الابتداء

والى هذا أشار الموضع بقوله والاضافة الخ ثم يقول فالواو بمعنى أو أو عبارة الى التجاعذ اخلا يقاس عليه أو الاضافة وعلامة متبوعة أي خياشيمها واما فاضار بقرعها كما في الخبر فإذا أعرابها لالف نصبا انتهت وأورد المحضري في حاشيته على المتن ان نية الاضافة خاصة بالظروف وكما أرادوا بالحق وما هو كون ذلك بلا شرط الا ساقى في باب الاضافة انه اذا كان هذا حذف المضاف اليه فهو على ثلاثة أقسام فالثالث انه يبقى اعرابه ويترك تنوينه وان شرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اسم عامل في مثل الخوف وان من غير الغالب ثمانية بعضها فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم ومن هنا ظهر في من فهم كلام المصنف في غير عقل عنه المتأخرين في المقام وهو ان قوله والاضافة متبوعة بانه متبوع للشذوذ ولا تسهيله وان يعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على السبب وجامله ان وجه الشذوذ حذف المضاف اليه من خياشيم وفاوته المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ اقتدر بالآلة اف (قوله وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضي ان هذا جواب عن الاعتراض فليتامل فان فيه خفاً والذي يظهر لي ان كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذي قرره الشارح كلام المصنف أشار اليه المحضري في حاشيته موحاً له وان كان بعيداً من سياق كلام المصنف ان فواظلم بعض وجبان يتصل به الميم الثلاثي على موحاً وادوم في البيت لم تصل به الميم فإن كلام ابن كيسان يظهر جواباً عن هذا الاعتراض فجواب المصنف أو جوابه فتأمل



(قوله تسع وتسعون نفعه) رأيت بخط بعض المتأخرين أنه نفعه كثير ونقل عن شيخنا الشوانى أن العامل في نفعه النصبت جملة له تسع وتسعون أدهم وهو عجب فأن من المشهور أن التميز الرفع لا يهاجم اسم الناصب له ذلك الاسم فالناصب لنفعه تسع وتسعون والرفع لا يهاجم نسبة الناصب له ماقى الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التميز جملة قط (قوله وما يحتمل الأوجه الثلاثة الخ) ولذا يذكر المصنف مثال الجراحا أشار إلى أن الأوجه الثلاثة كلها الخالفان (قوله وجوابه أنه يقتضى الخ) هذا الاعتقاد بما يصار إليه عند الحاجة إليه ولا ينبغي أن يتخذ ذهبيا في كل مكان كذا ذكر المصنف في التذكري الجواب من قولهم في باب العطف أن الواو انفردت بطف عامل حذف وبقي معموله كقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة وعرض أبو حنيفة في البحر على هذا الوجه اعتراض آخر وذلك لأنه يلزم عليه أن موسى وهرون لا يملكان الانفس موسى فقط وليس للعفى عليه بل على أن موسى يملك أن نفسه أو أخيه فقط ورده السمين بأن القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل وأيضا فإن اللبس مأمون فإن كل أحد يتبادر إلى ذهنه أنه لا يملك الأمر نفسه (قوله على أن واسمها) أجود من قول المصنف في شرح الشذور على محل أن واسمها ٦٣ لأن محلها الرفع وهو ليس

وعلا مرفعه ضمة مقدرة على الخاصص من ظهورها اشتغال المحل بحر كذا المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجهه هو أفصح مني لسانا خبره وما يحتمل الرفع والنصب أن هذا حتى له تسع وتسعون نفعه فاحتمل أن يكون منصوبا على البدل من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعا على أنه خبر أولان وجهه تسع وتسعون خبر ثان وما يحتمل الأوجه الثلاثة (أنى لا أملك الانقيص وأخى) فاحتمل أن يكون مرفوعا وأن يكون منصوبا وأن يكون مجرورا فرفع من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون عطف على الضمير المستقر في أملاك ذكره العشرى وعرضه الموضع بأن أملاك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه مظاهر وجوابه أنه يقتضى في التابع ما لا يقتضى في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه المستثنى لوجه الثاني أن يكون معطوفا على أن واسمها الثالث أن يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى لا يملك الانفس فهو على هذان معطف المحل وعلى الأولين من عطف المفردات ونصب من وجهين أحدهما أن يكون معطوفا على اسم أن والثاني أن يكون معطوفا على نفس وجهه واحد وهو أن يكون معطوفا على الياء الهروية بإضافة نفس إليها وهذا الوجه لا يغيره جهور الضمير بل لعدم إعادة الجراح واستغنى عن اشتراط التكرير المقابل للثنية والجمع ببعال أصله حيث اقتصر على قوله وشرط ذا الأعراب أن يصفن له بالياء لكونه ذكر كما كذلك (وذو) حالة أفرادها ملازمة للأضافة لغير الياء من أسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة إلى اشتراط الأضافة فيها) إلا بما حاصلة والاشتراط تحصيل المسمى يحصل (وإذا كانت ذوموصولة) بمعنى الذي وأخواته (زمنها الواو) في الأحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون (وقد تهرى بحر حروف) الثلاث رفعا ونصبا (وقوله) وهو منظورين مسيح الفعسي فاما كرامهم وسرون رأيتهم (فهي من فدى مذهبهما كفاتيا) هكذا رواه أبو الفتح ابن جني بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البناء وإذا ثبت اعتراضها في البحر قلنا به في الرفع والنصب وقد بان الصانع ذلك

بها إلى الوصف باسمها الاجناس فلذلك يجوز اضافتها إلى الصفات وقد أضيفت إلى المضمر شذوذ إلى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذي تسلم (قوله فاما كرام الخ) قال المصنف في شرح شواهد ابن الناطم ما يكسر الهجزة كذا ثبت في نسخ النجاة وعليه شرح التبريزي إلا أنه قدرها كلمتين أن الشرطية وما الزائدة وقدر الاسم معمول الفعل محذوف عنى للفعول أي فاما فتصدد كرام كذا تروا في قوله لا تجزعن أن تنفس أهلكنه أن يهلك نفسه والصواب أنها ما تأتي في قولها ما مات بدوام عمر وروان الاسم خبر مبتدأ محذوف أي فالتناس اما كرام بدليل قوله واما التام وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذي زعموا الجمكان أنبتهم وعذرهم صفتان وقوله فحسى البنت أي فكافى من عطايتهم ما يكفي حاجتي أي لا ينبغي منهم زيادة على الحاجة ولو لا هذا التأويل لفسد الاتحاد المبدأ والخبر أهو قد يقال ليس هذا تأويل في البيت بل هو ظاهر لا موصول في الطرف كإيصال الذي في ج الذي عندك فلا تخف لأن معنى عندهم من عطايتهم ولذا قال القاني أن فيه الأخبار بالعام عن الخاص الأعم قال ولا ينبغي كذا ترى وقد يقال الأخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد لمحو كل إنسان حيوان (قوله قلنا به في الرفع والنصب) قال الزرقي اختلافًا بالفرق

(قوله لخلافه الصائم) الخواص بضم الخاء هو التعريف قال العز بن عبد السلام راجع المسك الخواف في الآية ثمرة نظرا واية مسلم لخلافه  
 قه الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح في الدنيا والآخرة تبارك واه السعاني من حديث جابر أعطيت أمي خمس خصال  
 ثم قال وثابتها بهم خمس وخلافه أقواهم أطيع عند الله من رجع المسك وقوله صلى الله عليه وسلم لخلافه قه الصائم حين يخلف  
 روى هذه الآية ابن حبان في صحيحه ويخلف بفتح الياء وضمة اللام وصنف كل من مات صائما ثم رجع على صاحبه \* (فصل)  
 (قوله والاخص في المن القس) لم يذكر فيه القصر وقال المصنف في شرح الشواهد مسئلة في المن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث أغربها  
 القصر ولم أر من حكمه عن أي البقاء في الباب والاندلس في شرح المغفل ولم يذكره شاهد ولا دليل في قوله هنوان لانه قد يكون على  
 لغتين يستعمله بالعرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب ومنهم من يقول هنوك وهناك ومررت بهنك وهنوان  
 فيجرب به بحري الأيه ومن خطه نقلت ٦٤ (قوله من تعزى الخ) قال الفوشري لفظ الحديث في الجسام الصغير السبوي

إذا رأيت الرجل يعزى  
 يعزى له الجاهلية فاعصوه  
 بهن أيس ولا تكونوا حم  
 ن عن أي فان مع اللفظ  
 الذي ذكره المصنف سلم  
 والا فلا هو ولا يخفى ان  
 السبوي لم يذكره  
 يرد بالالفاظ التي أورد  
 وقد أقصر ابن الأثير في  
 النهاية على اللفظ الذي  
 أورد المصنف ثم ان  
 الشاهد حاصل على  
 الروايتين فلا إشكال  
 بكل حال (قوله أي  
 قولوه لعضض) بكسر  
 الهمزة لأن مضارعه  
 مفتوح العين أو مكسورة  
 قال في الصباح عضضت  
 اللفظة بها وعليها عضا  
 أمسكتها بالاسنان وهو  
 من باب تعضيق الأكثر  
 لكن المصدر سا كن

بحالة البحر لانه محل السماع (واذ لم تقارق الميم القم أعرب بالبحر كانت الثلاث) سواء أقر دأ أو أضيف ولا  
 تختص بثبوت الميم في القم حالة الاضافة للقصر ونحوه \* يصبح فلانا وفي البحر فقه \* خلافا للقبارس  
 وورد قوله صلى الله عليه وسلم لخلافه قه الصائم أطيع عند الله من رجع المسك  
 (فصل والاخص في المن) اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف اللام) منه وهي الواو والى ذلك  
 الإشارة بقوله والنقص في هذا الأخير أحسن (فيصير بالبحر كات) الثلاث على العين وهي النون فتقول  
 هذا هنك ورأيت هنك ونظرت الى هنك (ومنه) أي من النقص في المن (الحديث) وهو قوله صلى  
 الله عليه وسلم (من تعزى بعزاه الجاهلية فاعصوه بهن أيس ولا تكونوا حم) قال في الموضع في شرح شواهد ابن  
 النائم تعزى بمناء مفتوحة تعين مهمل مفتوحة فزاي مشددة أي من التيب وانتمى وهو الذي  
 يقول بالقتال لخصر الناس معه الى القتال في الباطل فاعصوه بهنزة مفتوحة وعن مهمل مكسورة  
 وفاعل مشددة معجمة أي قولوا له اعصض على هن أيك أي على ذكر أيك أي قولوا له ذلك استهزأ به ولا  
 تجيبوه الى القتال الذي أراد أي تمسك بذكر أيك الذي اقتصدت له مصداقا ينفع قل فاما نحن فلا  
 نجيبك ولا تكونوا أي لا تذكروا كناية الذكر وهو المن بل اذكر والصرح بحماس الذكر وهو الاخر وتكونوا  
 بفتح التاء وسكون الكاف بعدها تون والشاهد في قوله بهن أيه اذا استعمله متقوصا واذا استعمل  
 المن غير مضاف كان لا يجاء منقوصا فتوا هذا هن ورأيت هن واوررت بهن وهو اسم بكى به عن أسماء  
 الاجناس كرجل وفرس وغيرهما قبل عما سقم التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله  
 للموضع في شرح النظر (ويجوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والاعراب بالبحر كات (في الاب والآخر  
 والحم) وهو المراد بقول النظم \* وفي أبيه واليه ينذر \* فتقول هذا أهلك وأهلك وجئت رأيت أهلك  
 وأهلك وجئت ومررت بك وأهلك وجئت (ومنه) أي من النقص (قوله) وهو روي فيجذب عدي بن حاتم  
 الطائي (بابه اقتدى عدي في الكرم \* ومن يشابهه فاعطاه)  
 فانه الأول بحرور الكسرة وانه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من أشبه  
 اباه فاعطاه واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فتقول فاعطاه في موضع الشبه في موضعه وقيل فاعطاه أبوه

ومن باب منع لغة تميم في أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا وعلى كلام ابن القطاع فالمرقة في  
 أعصص مضمومة وعلى الجملة فاعصض هذا أمر من الثلاثي البحر وهو مرقة فمضمومة أو أما وعصوه فامر من الثلاثي المزني وهو مرقة  
 هزة وقطع ولذا كانت مفتوحة وما فيه أعصص ومنه حديث أبي ٣ انه أعصص انسانا أفضل وقول أبي جهل يوم بدروا فتبغضوا لعلها  
 لا أعصصه (قوله عن أسماء الاجناس) قال الفوشري أي عن أسماء الاجناس اذا الظاهر ان مدله ليس اسم الجنس فليست  
 اه ولا وجه للار بالاسم مع اشتراط ما ذكر من التاويل (قوله) (قوله) فانه اقتدى عدي) قيل ان كان هذا اقتباسا لم وأستهادا  
 فقيه بتبر لا احتمال أن يكون الاصل بابيه وحذفت الياء للقصر وروى لا نظر لهذا الا شمال ليعيدوا له ليتاني الاستشهاد (قوله)  
 وقيل فاعطاه أبوه) فانه المدنى قال المصنف روي قول الحياضي ان اسم الشريطين تارو ولمعالم عدليه مضمر من خبره والحياتي  
 يكسر اللام وسكون الجاهلية في الحياتي أبو بوبه  
 ٣ قوله انه أعصص الخ هكذا في التسخير وليس بحر

(قوله من غير نظر الى الاعراب المحركات) أي لان أبوان وأخوان في هذا القول معربان بالمعروف لهما مشيئان (قوله قال القراء الخ) فرضه من ذلك توحيه كلام المصنف فقد اعترض عليه ما ذكره القول المذكور لا يعلى النقص حال الاضافة والحق لا يدل الاعلى ان ما قبل العلامة كان متعقب الاعراب على انهم حذفوا اللام عند الاضافة واجب بان عدم التمام في التنبيه لازم لعدم التمام في الاضافة وابتقاء الازم ينتفي المزوم وقد انتفى التمام في التنبيه فلزم منقطعاً انتفاء التمام في الاضافة (قوله ونقل عن ثعلب أحمد) تقدم القلب على الاعم لا شهادته ولا لا يوهن ان نقل معنى الفاعل وهو أحمد بن يحيى وانصهر ثعلب بوايه ناقل عنه (قوله غاياتها) الالف للاسباع لا للتنبيه وجاعلي لغتهم يازم المتن الالف خلافاً للحنى اذ ليس للمجد الاغاية ٦٥ واحداً لأن يلزم ان له غايتين باعتبار المبدأ

والآخر (قوله وقيل أول من قاله حمزة بن أبيان) اقتصر على هذا المصنف في شرح الشواهد مع حكايته بقيل ولبيد كره الغشوى في مستقصى الامثال وذ كر الاول مع بعض مخالفة لكلام الشارح فقال اصله ان ابا حنن خال ييس هجسم به ييس على قاتلى اخوته وهم في غار وكنش به الجين زاعمان في الغار حر الغدي في القتال فليل له ما شجعه فقال قلت ذ كر قولاً آخر وييس هو القلب فعامة قال في تهذيب الاسماء والغات والجمهور على كتابة الفاصي بالياء وهو الفصيح عند أهل العربية يقع كثير من كتب الحديث والفقهاء كتابته بحذف

حين وضعه زعمه حيث أدى الالف الشبه بوقيل الصواب فاطمأنت أي أمه حيث لم ترز نبدليل بحجى الولد على فاشامة أي به قاله الجاني (و) من مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب المحركات (قول بعضهم) أي العرب (في التنبيه) أي تنبيه الاب والابن المتقوسين (أبان وأخان) قال القراء أبان جاءه على لغة من قال هذا أبانك قال الموضوع في الحواشي وكذا قاس أخا انا فظهر ان المسموع أبان فقلوا أخا ناقص عليه واذا جازأ أخا قياساً فينبغي أن يكون جمان كذلك ولم أقف عليه ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى انه قال يقال هذا أبوك وأما لك فمن قال هذا أبوك أو أبانك قال في التنبيه أبوان ومن قال هذا أبانك قال في التنبيه أبان (و) الاب والابن والعم (قصر هن أولي من نقصهن) وهو المارد بوقيل النظم هو قصر هامن نقصهن أشهر وعمل الموضوع عن هالي هن لان الأكثر في هن أن يعود الى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصر هن أن يلزم ترهن الالف المتقلبة عن لامهن في الاحوال الثلاثة فيعرب بحر كات مقدرة عليها (قوله) وهو أبو النجم فيما قال المحوري وقيل رؤبة (ان أباه وأبا أباه) \* قد بلغنا في الجدي غاياتها

أشد ان جنى وغيره وأما الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما محتمل أن يكون منصوباً بالالف نيابة عن الفتح وهو محتمل أن يكون مقصوراً منصوباً بفتح مقدرة على الالف والشاهد في أها الثالث انه عوض في القصر لانه مضاف اليه فهو بحر وركس مقدرة على الالف والآخر بالياء (وقول بعضهم) وهو أبو حنن حين قاله خاله وقيل بلغه ان ناساً من أشجع في غار يشربون وهم كانوا من اخوته هل لك في غار فيه نلما اعلنا تصب منها وانطق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فالتضرع بأبا حنن فقال بعضهم ان ابا حنن ليطل فقال أبو حنن مكره أبا لا يطل ففصار هذا مثلاً يضرب لمن يجمل على ما ليس من شأنه ويقل ان أول من قاله عمرو بن العاص لما زعم عليه معاوية ليخبر جن الى مبارزة على رضى الله عنهم فلما اتفقوا قال عمرو مكره أبا لا يطل فاعرض عنه وذكر الأخ للاستعفاف فأخاك مستداماً ثم فروع بضمته مقدرة على الالف ويطل معطوف بالاعلى مكره مكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ أو أخاك ثابتاً من الفاعل سدمه الخبر لعدم اعتماده على النفي أو الاستعفاف عند جمهور المصريين وجاهز الاخفش والكوفيين كما ساقى (قوله) بالمعروف وهم العرب (المرأة حجة) فانه يستدعي أن يقول الرجل جلاً حالاً صفة المؤنث هي صيغة المذكور بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها ونظر لاجزاء حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الاعراب فيه ونظر ذلك في وقتنا وحاصل ماذكره تعالى اصله ان الامماء الستة على ثلاثة أقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو معنى صاحب والقم بغير الميم وما فيه لعتان وهو المرن فان فيه النقص والتمام وما فيه ثلاث لغات وهو

(٩ تصحيح ل)

البايوه لغة وقد قرئ في السبع نحوه كال كبير المتعالي والداغ ونحوهما (قوله وحال ماذكره الخ) قال الزقاق وزاد ابن مالك في التسهيل في باب التشديد فيكون فيه أربع لغات في أربع التشديد أو نحوها سكان الحجاز فيكون فيه خمس لغة تنويع خم جو كرو وحكم كثره ووجا كخطا فيكون فيه ست لغات وتترك المصنف هذه اللغات هنال ان فرضه بيان اللغات التي يختلف بها الاعراب وهذا ليست كذلك اهـ وهلى ذكر التشديد في الاب سقلا لا اعتراض على بعض الروايات الذي قال لشهاب الدين القوسى أتت عندنا من باب وشيدنا ما يقال لارم أنكم كاكون ولا وجه قول بعضهم من شددوا بين الاب الذي هو والديه ما يكون الا دابة وقوله قال القوسى لارم أنكم ترعون كاكين الالف كالا يفتي على أهل اللبوق

[illegible]

اطلاق اسم أحد  
التضامين أو التثنيين  
على الآخر (قوله وتنبه  
الجمع) قال الزرقاني هذا  
مالم يكن على مسقة  
منتهى الجمع كاسمات في  
أول الشروط (قوله وتنبه  
اسم الجمع الخ) هذا  
يقضى جواز تنبيه هذه  
الأمور المذكورة وشروط  
الافراد التي يخالف  
فذلك اللهم الآن يراد ما نقل  
عن ابن مالك وهو قوله لما  
كان شبهه أو أحضر طاق  
صحة التنبه كان ما هو  
أشبه الواحد أو على هذا ذلك  
كان تنبيه اسم الجمع أكثر

**الاي والاش والحمل فان فيهن الاتمام والنقص والقصر**

• (الباب الثاني) •

من أبواب النباية (التي) وهو في الأصل المعطوف من تثبت العوداد باعتبار مقتضى الاصطلاح (ما وضع  
لأنين وأغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس ولأنين فصل أول مخرج لما وضع لافل كرجلان للماشي  
أو أكثر كصنوان وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا وأنثان وأثنان وشعوع وزوج  
وزكاباتون أم الشيتين ودخل فيه نحو القمران الشمس والقمر قال الموضع في شرح المحمود الذي  
أراد أن التحزين يسون هذا النوع مني لعدم ذكرهم في معاجل على التي وغابته أن هذا مني في  
أصله تجوز وهو مع المارادي يله ملحق بالتي ودخل فيه أيضا تشبيه المرفد لاذكر اسما كان أو صفة  
(كالزنان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (الهندان) المسلمتان وتنبه الجمع المذكر كالحمالان  
وتنبه اسم الجمع كالزنان وتسمية اسم الجنس كالغلمان تنبوت الألف مع الحار في هذه الأمثلة من  
استعمال الشيء في أول أحواله وهو الرفع واقتراحها بال المرفق فوض عن تعريف العلمية الذاهب عند  
إرادة التنبية فيما أصله العلمية وجعل ذلك شعرا يعلى الأصح (فله رفع الألف ويحمر وينصب بالياء  
المقو حركاتها المكسورة ما جدها) والى خلاص الإشارة بقوله بال ألف ارفع التي مع قوله

وتختلف الياف في جميعها الالف \* عراونصبا بعد فتح قد ألف

وقدم الجمر على النصب لان الجمر أصله والنصب هنا محمول عليه ونهيب الزجاج الى أن التثني مبني

من تشبيه الجمع قال ومن تشبيه اسم الجمع قد كان لكم أبقي فتمت يوم التي الجمعان (قوله فانه رفعه وبالف الخ) ويشترط  
أن قبل علامة الأعراب لا تكون إلا بعد غم الكلمة أو أتت آخر في الأسماء الستة والتمي والجملوع حضوره خطأ قبل تمام حروفها  
فالجواب ان حق اعراب الكلمة أن يكون بعد حروفها بكامل حروفها أو آخرها ما تقدم من ان الأعراب حال على صفات الكلمة  
فيكون بعد تشبيهاتها فان كان المحر كات فلا بد أن يكون على حروفه الآخر وعمل المحر كة بعد الحرف فتكون المحر كة بعد وف جميع  
الكلمة سواء أذا كان بالحروف التي هي من نسخ الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الأعراب فيها أيضا بعد ثبوت  
جميع حروف الكلمة لانها إنما جعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا ما مضى نسخة النوشري بخط كاتب الأصل  
وقوله وعمل المحر كة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه معقار له كما قال السخاوي في نوبته والشكل سابق حرفه أو بعده \*  
وقولان والتحقيق مقترنان فان قيل ما الحكمه في جريان صيغة المثنى على طريقه واحد من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل  
في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل \* أجيب بان المثنى لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن سلبان لا أكثر  
من اثنين فكلم ما يعقل وما لا يعقل واحد في المثنى ولم يتجوز الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه محتمل القله والكثرة فجمع المذكر  
السالم من القلبي من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا ما انفردت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال النوشري وجه ثالث عندنا انه

فضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغة لا تنفي الاعراب بل هي صيغة عند من لم يثبت كذا أو مثل مذهبه في المثنى مذهبه في الجمع على حدس يسل مذهبه الاتفاق على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولا ينظر هل يمكن الفرق على مذهبه أولا اه وقال الزرقاني لم يسن البنا على ما ذاهو وعلى الاتفاق في حال الزيدان وعلى البناء في نحو رأت الزيدتين وررتما زيدان قال بعض شيوخنا (قوله) ويشترط في كل ما ينشئ الخ قال الدونشري ويشترط فيما ينشئ أن لا يكون اسما مراديه الاستفراق كاحد ولا اسم جنس مراديه الحقيقة ولا اسم عدد اذا كان ثم ما ينشئ عن تنشئة نحو ثمانية أو أربعة لا يستغنى عن تنشئة ما يستغنى عنه ولا لفظ كل وبعض ولا تنشئة الكائنات عن الاعلام نحو فلان ولا تعلقها لا تقبل التكسير لها وضعت موضع اسماء الاشارة واسماء الاشارة لا تقبل التكسير فكذلك ما شبهها (قوله فلا ينشئ المثنى الخ) قال الدونشري ظاهر اقتصارهم على ما ذكر جواز تنشئة جمع المؤنث السالم أو ينظر ما حكم المثنى والمجموع على حده المسمى بهما هل يشبان أولا اه ولا وجه لهذا النظر من اشتهار الحكم في كل واحد منهم بقصد نفعه وعلى المآل من تنشئة المثنى والجمع استلزام ذلك اجتماع اعراب في كلمة واحدة قولوا ومنها ما سمى به اذا اعرابا عرابا جمع الزنوم والحدود فيه فان اعرابا محركات حاز تنشئة موجهة عالم يتجاوز خمسة اعراف (قوله فلا ينشئ المثنى) قال الدونشري ليس من تنشئة ما زيدان وما يزيدون بل هو من بناء المثنى والجمع لا من تنشئة المثنى وجمعه وامانان فلا خلاف فيه للحكاية انتهى وانما لم يعارض ٦٧ التنشئة والجمع سبب البناء في باب النداء

ومثله باب لا لأن سبب البناء ودفع لما والوارد له قوة كما ورد بسبب الاعراب وهو التنشئة على المثنى في اللذان والتان وذان وتان فاعربت وانما لم يعرب اللذين لانهما بات على سنن الجمع على ان بعضهم اعرابهم بهذا يندفع قول الزرقاني وأما نحو ما زيدان وما يزيدون فهو تنشئة معرب وجعه لان ما انما دخلت على مثنى ومجموع فان قيل كل من المثنى والجمع معارض للبناء

ويشترط في كل ما ينشئ عندنا اكثر من ثمانية شروطا أحدها الاقرار فلا ينشئ المثنى ولا المجموع على حدس ولا الجمع الذي لا يتغيرا في الاحاد انما الاعراب فلا ينشئ المثنى وأما نحو ذان وتان والذان والتان فصنع موضوعا للمثنى وليست منشا حقيقة على الاصح عند جمهور البصر بين الثالث عدم التركيب فلا ينشئ المركب تركيبا اسنادا اتفاقا ولا خرج على الاصح وأما المركب تركيبا اضافيا فممن الاعلام فسقطت ثبته المضاف من تنشئة المضاف اليه الرابع التكسير فلا ينشئ العلم باقيا على علميته بل ينكر مثنى الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابواب والابواب من باب التقلب السدس اتفاق المعنى فلا ينشئ المستقر ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم العلم أحد الالمان فتشاذل اسم أن لا يستغنى عن تنشئة غيره عن تنشئة فلا ينشئ اجمع وجههما استغناء كلاهما عن الآخر أن يكون له ثان في الوجود فلا ينشئ الشمس ولا القمر وأما قولهم القمر أن للشمس والقمر من باب المجاز فاستوفى هذه الشرطتين حقيقة معرب بالالف وقعا واليا وروا نصبا على القفا المشهور ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاث ثم يعربه بحر كات مقدر على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحر كات ظاهر على النون اجماعا للمثنى بحري المقدر قوله المرادى في شرح التسهيل (و) المثنى الحقيقي (جاء عليه) في الاعراب بالبحر (أربعة ألفاظا) اقتصار عليها في النظم (اثنان واثنيتان) في لغة الحجاز بين واثنيتان في لغة التميميين (مطلقا)

فيما ذاه منه لا خصاصها بالاسماء المعربة فبالا لثباتها هو مبنى بطريق العرويض فالجواب لا تسلم ان التنشئة من خصائص الاسماء بل وجودها في الافعال وحيد فتفي قول الموضع فيما تقدموا التنشئة من خصائص الاسماء انظر (قوله موضوعا للمثنى) قال الدونشري المراد به الاثنان (قوله فلا ينشئ المركب الخ) قال الدونشري اقتصار على ما ذكر وبقي التركيب التقيدى بالحجوان الناطق فينظر ما حكمه والظاهر انه ينشئ كل من الجزأين ويتوصل الى تنشئة المركب بكتبة فهو مضافة الى المركب وكذا الجملة (قوله فلا ينشئ التقلب) هو ان ثم كلا الصنفين بلفظا أحدهما ولان الالف تقرأ في بيان انه مجاز ورسول بيان علاقته وشروطه ونص في الجمع على ان هذا النوع مسموع يحقق ولا يفتقاس عليه وينشئ في تلك الرسالة انه لا يلزم من كونه مجازا وجوده علاقة المراد وقيل سببه (قوله ولم يقلوا) سوا (ان) أي في الكثير فلا ينشئ انهم سمعوا (ان) (قوله فن باب المجاز) قال الدونشري هذا بحسب الظاهر ينشئ في قوله ولا الحقيقة والمجاز سابقا فليتأمل (قوله ومن العرب الخ) قال الدونشري جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة اتمى قال للصف في بعض يومه قال شيخ الشيخ ابن جويه في ملحق رأيت موضع يعرف بعين

افحصيها منذ واجهته عن جبهته الم أعفاني في خدمته لان لولاها ما كنت مقفونا بعينان قيل يحتاج في المورد عن ان يقول بعين والجواب ان بعضهم يجعل المثنى الالف مطلقا انتهى (قوله وجاء عليه أربعة ألفاظا) قال الدونشري قديقال ما وجه جعل ما ذكر على المثنى الحقيقي مع ان العرب يتقوا اجماعا صاحب الاعراب المذكور والجواب ان المجمعين للشيء اثنان أكثر فكان اصلها وغيره فرع عن جعل على هذا الأصل

قوله في الاعراب المحرّوف قال الدونشري مظهره انه لا يتأق ما تقدم من قوله ومن العرب التي في الالفاظ المحمولة وكتب على قوله ومن العرب ما نصه ينظر هل يجري ما ذكر في اثنين واثنين كما جرى في المثني المحقق وأما كلا وكلا فغن العرب من يلزمهما الالف مطلقا كما سيأتي في كلامه (قوله الى ضمير تنثية) قال الدونشري مثله في الامتناع اضافة تهما الى المعدودة قال بعضهم وفي التعليل نظرا له يلزم عليه منع نفسه وعينه في جازم نفسه وكذلك كلاهما وكلاهما وفي النظر نظر انتهى وخرج الضمير المظهر قال الزرقاني فلا يمتنع اثنا الرجلين والفرق مظهر لان الضمير ينزل بمقابلة منزلة الجزم فلم يجتمع تنثيتين بخلاف المظهر فانه لا يمتثل بمنزلة الجزم فلم يلزم ما ذكره ترى وقد اشار الشارح الى الفرق بغير ذلك حيث قال لان ضمير التنثية تص في مدلوله (قوله الى نفسه) قال الدونشري يؤخذ منجوزا لاضافة الى ضمير التنثية اذا اردنا ان لا يثنى شي غير المراد بالضمير كما اذا قلت جاءنا كاي عبدا كما لا انتهى وقسده الى ذلك الشهاب القاسمي فانه بحث في كلام شرح المحقق خمسة اوجه فقال وفيه بحث من وجوه اربعة اهلان اربا اتحاد معناهما كونهما صارتين عن معنى واحد فها غير لازم لجواز ان يراد بالضاف شخصان مغايران لضاف اليه في خصان ملك او غيره كعبدتي المظالمين في اثنا كما والغائبين في اثنا مع انه هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لان معنى كل من المضاف والمضاف اليه هو نفس الزيدان وثانيتها انه يشك في بولك كلاهما او كلاهما كالان ٢٨ يفرق بان المضاف يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف اليه فانه بمعنى الشخصين

فتعاروا نالو ماله بشكل  
بما حازه الشارح وغيره  
من جاء زيدان فساها  
الان يفرق بان النفس  
مفارقة باعتبار الاصل  
وان اردنا انها معنى  
الذاتويان من اجازته  
لجوازها ومنع هنا مع  
هنا لانه يشك هل  
هذا ابن هشام السانع  
هنا يجوز هذا كما اخذ  
كلامه في الاوضح وارجعها  
وراجعها الى يجوز زجاني  
وجلان اثنا وفي القرآن  
الحسين اثنين فلو كان لفظ

سواء افر داوود كعام العشرة او اضيف الى مظهر او مضمرة ويثبت اضافة تهما الى ضمير تنثية فلا يقال جاء  
الرجلان اثناهما والمرأكان اثناهما لان ضمير التنثية تص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه  
من اضافة الشئ الى نفسه قاله الموضع في شرح اللمعة (وكلا وكلا) بشرط ان يكونا (مضامين المضمرة)  
تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأكان كلاهما واورأت الرجلين كليهما والمرأتين كليهما وورأت  
بالرجلين كليهما والمرأتين كليهما فان اضيف الى مظهر لزمتهما الالف في الالواح الثلاثة وكانا  
مفرقين بجر كل مقدرة على الالف اعراب المقصورة ولجاني كلا الرجلين وكلا المرأتين وورأت كلا  
الرجلين وكلا المرأتين ومرت بكلا الرجلين وكلا المرأتين فعلى هذا ألف كلا كاف عساو ألف كاتا  
كالف حبل ووزن كلا فعلى كهي والفتح اقبل عن واو لقلها تا في كاتوا قبل عن يا لقلها يا في التنثية عند  
سبويه اذ اسميها ووزن كاتوا فعلى كذكري وانها لثانيتها والتا حبل عن لام الكلمة وهي اما او وهو  
اختيارا بين جني او او وهو اختيارا في على والفرقة بين الاضافة الى مظهر والاضافة الى مضمرة هي الالة  
المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه الفرقة اطلاقا ان احدهما اعراب  
بالمحروف مطلقا وهي لغة كناية والثاني اعراب المحرّفات مطلقا وهي لغة بلباحر حكاهما القراء  
ويلاحظ ايضا ان المثني مسمى بمعنه كزيدان علمافير فعلى الالف ويحذف وينصب بالياء ويجوز في هذا  
النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف العلمية وزيادة الالف والتون واذا دخل  
عليه ال جرب الكسرة قوله

اثنتين عند المعنى مع المثني لا يمتنع ذلك على الوصفه لاشتراط تعار الوصفين بين الصفه  
والموصوف وعلى التاكيد لا نه ليس كما كيد الغظيان وغيره لا يدق من التعار وخابها لان الالف اتحاد معنى المتضامين هنا فان مفهوم  
الاثنين اعم من مفهوم الضمير المضاف اليه فهو من اضافة الاعم الى الاخص انتهى بنصه (قوله وكلا وكلا تاخ) قال الدونشري فيه  
اشكال لان ألف كلا منقلبة عن واو واو ألف كاتا التانيث وتاؤه منقلبة عن واو وكل ذلك عند سبويه فالألف أصلية لا محتملة  
للعامل فكيف تكون اعرابها قاله الثاني ويحجب به لانه من ذلك كالا سماء الخمسة فان اعرابها جزم (قوله عن واو لقلها تا تاخ)  
قال الدونشري ينظر ما الاصح من ذلك التا لا يد على الواو لما ذكره ابو علي في كاتا انتهى ورأيت بخط المصنف ما نصه واصل ألف  
كلا أصل اذ انقص الاسم عن ثلاثين باعتبار سبويه لانه الغالب في المتطرفه ولا يها ميلت وقيل عن واو لثلاثه تخلف مع كاتا فان  
لامها عن واو مثل تجاود تراش وثبت واختلا عن يا كتنان اذ لا تأتي له واو اما لامه فلا كسرة او الرجوع الى سبويه ونصا واو ألف كاتا  
عند سبويه للتانيث والتا عن الواو وقال الجرمي الالف لامه والتا للتانيث فلو سمي به ثم نكر لم ينصرف عند سبويه وانصرف عند  
الجرمي ويرد قوله انه لا يعرف وزن ففضل وان التا لا تقع حشا ولا بعد اسكن محججهم وقال أبو علي انما بدلوا لام كاتا لانه وقعت قبل  
ألف التانيث فلا بد من اختلاف لفظ المذكور والمؤنث في ما بعد العلامة اذا كانت ألفا لا ترى انهم قالوا احدوا وحدي واما اللذان  
لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فمما المذكور والمؤنث الذي علامة تاتي به التا انتهى ومن خطه نقلت (قوله جرب بالكسرة)



تقدمت في المتن فهاشرو بهذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شروطا واحدا وهو عدم الترتيب كما يأتي وقال القرافي الثلاثة متفقون  
بقوله تعالى قالوا لنبينا طهنا من ولا يخرجهم من منزلنا العاقل عن ذلك أي عن كونه لغیر ما قل (قوله الخ لولم تآء الزفاني  
قال بعض شراح الآية الخ لولم تآء الغافر تلقا في عدوثة علمين انتهى وسياق ذلك في كلام الشارح وجه ذلك ان التاء  
عوض عن أصل فهي كالأصلية وقال الدونشري مرأته بآء التثيب الموضوعه وان لم تستعمل فيه ليصح انواج نحو جعلوا متفان التاء  
فيه ليست للتأنيث بل للتاكيد للبالغة وقال أيضا لوسمي مذ كرسبقه عدم حذف لامه أو فاء أو جاء جمع ما أو أو النون (قوله فلا  
يجمع نحو ملحة) قال الدماميني وانظر لا شيء امتنع نحو ملحة ونقول ملحات طاعطي حكم المؤنث اعتبارا بالفظه وقيل في العدد  
ثلاثة ملحات بالحق بعد معرف التأنيث اعطاهم حكم المذكر اعتبارا بجمعها انتهى وقد أجابنا عنه في حاشية الفا هي (قوله وقلب  
الممدودة) فيه مما سخة لان الممدودة ما قبلها قال الزفاني وفيه اشارة الى عدم اصلها وذلك لان أصله الالف الزائدة للتأنيث عند الجمهور  
ولان الميم تالافا كانت أصلية كقراءه ووضاء كسبية ولو سلمت في الجمع التيسر بالمعروف عند الاضافة نحو عندى جراء القوم  
(قوله فلو كان نحو زيناخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص زيناخ بالذكور كشرع ان حاض لو وصف به مذ كرا يجمع  
وهو محل احتمال (قوله ان يكون لعاقل) قال الدونشري قيل الاول ان يقال لعالم ليدخل فعم الماهدون وفيه نظر لان هذا الشرط  
يجمع ماطر اوصفات الله لا يجمع ماطر اذ انتهى وأورد أملا بكوني في دخول ما ذكر التعبير بعالم لان قبله اشرط ان يكون مذ كرا والداري  
جل ولا يتصف بذلك وأجيب بان المراد بالذكور ما ليس بؤنث فيشمل ما لا يتصف بذكور والتأنيث وقال كان المناسب أن يقول  
او ينزل منزله كافي التسهيل ليشمل ٧٠ ما جمع هذا الجمع لتزيله منزله من يعقل ثم ان كلامنا التذكير والعقل بالنسبة الى الصفة

الخاصون تأء التأنيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء (نحو ملحة) لامن الصفات (نحو علامة)  
بشديد الالام لئلا يجمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير وودحت التاء التيسر بالمعروف عند الاضافة نحو عندى جراء القوم  
التأنيث التالافا حرا من التأنيث بالالف كحبل وجره علمين لرجل فجمعهم هذا الجمع  
يختلف القصورة وقلب الممدودة واولا يقال الخ لولم تآء الغافر تلقا في عدوثة علمين انتهى وسياق ذلك في كلام الشارح وجه ذلك ان التاء  
عوض عن أصل فهي كالأصلية وقال الدونشري مرأته بآء التثيب الموضوعه وان لم تستعمل فيه ليصح انواج نحو جعلوا متفان التاء  
فيه ليست للتأنيث بل للتاكيد للبالغة وقال أيضا لوسمي مذ كرسبقه عدم حذف لامه أو فاء أو جاء جمع ما أو أو النون (قوله فلا  
يجمع نحو ملحة) قال الدماميني وانظر لا شيء امتنع نحو ملحة ونقول ملحات طاعطي حكم المؤنث اعتبارا بالفظه وقيل في العدد  
ثلاثة ملحات بالحق بعد معرف التأنيث اعطاهم حكم المذكر اعتبارا بجمعها انتهى وقد أجابنا عنه في حاشية الفا هي (قوله وقلب  
الممدودة) فيه مما سخة لان الممدودة ما قبلها قال الزفاني وفيه اشارة الى عدم اصلها وذلك لان أصله الالف الزائدة للتأنيث عند الجمهور  
ولان الميم تالافا كانت أصلية كقراءه ووضاء كسبية ولو سلمت في الجمع التيسر بالمعروف عند الاضافة نحو عندى جراء القوم  
(قوله فلو كان نحو زيناخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص زيناخ بالذكور كشرع ان حاض لو وصف به مذ كرا يجمع  
وهو محل احتمال (قوله ان يكون لعاقل) قال الدونشري قيل الاول ان يقال لعالم ليدخل فعم الماهدون وفيه نظر لان هذا الشرط  
يجمع ماطر اوصفات الله لا يجمع ماطر اذ انتهى وأورد أملا بكوني في دخول ما ذكر التعبير بعالم لان قبله اشرط ان يكون مذ كرا والداري  
جل ولا يتصف بذلك وأجيب بان المراد بالذكور ما ليس بؤنث فيشمل ما لا يتصف بذكور والتأنيث وقال كان المناسب أن يقول  
او ينزل منزله كافي التسهيل ليشمل ٧٠ ما جمع هذا الجمع لتزيله منزله من يعقل ثم ان كلامنا التذكير والعقل بالنسبة الى الصفة

يكفي فيه البعض قال  
الرضي واعلم ان التذكير  
غالب المؤنث فيكون كون  
البعض مذ كرا نحو زيد  
وهند ضاربون بوزيد  
والهند ضاربون وكذا  
العقل في بعضهم كاف  
نحو زيد والمجير مبتلون  
انتهى وقوله ليشمل ما  
جمع الخ نحو قالنا  
طاهرين وفيه مخالفة

لما مر من القافي وما ذكره من الرضى صريحه ان ما لا بالنسبة للعقل في  
أن بعضهم قال المراد بالعقل ما هو من جنس العقلاء وشابه العقل لا العاقل بالفعل وهذا رد السمين على أي الباقى اهراب  
والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها فاننا لا نجتمع لغير صفه  
للرجال وانما سقط الاول لان نظر الين شرط الجمع ان يكون مفردها قلا بالفعل وما قبل على فساد كلامه قوله تعالى ولا الطفل  
الذين لم ينظروا على عورات النساء (قوله ان يكون أما لعلماء) قال الدونشري اعترضه الدماميني بان هذا فيه تناف لاهم اشرطوا العلم في  
الجمع فاذا وجد العلم اشرطوا اتفاقا وهو الجواب ان العلم شرط في جواز ايراد الجمع على الكلمة وان اتفاقا العلمية شرط في الجمع بالفعل انتهى  
وقرر ما اصرض لاني بالمرام القيم من اجمال الكلام ووضحه انهم شرطوا في مفردها الجمع اذا كان اسما ان يكون علما واولا  
من شرط ما يشي ويجمع هذا الجمع التذكير فترأه فاوجد العلم لا يضمن اتفاقا علمية تعول بشر المصنف ولا الشارح في هذا المقام الى  
اعتبار الشروط المتقدمه في المتن في هذا الجمع وبان هذا الايضاح قول الدماميني في سؤاله لاهل الهند المشهور  
فيسال ما أثر شرطه وجوده لا رفرق تقض التعاثره  
(قوله لان هذا الجمع الخ) قال الدونشري فيه نظر لانه بضد بيان وجه اشرط العلميه لبيان التمره لمرتبته على اشرطها تنبع الى ذلك  
في خفاء وبكر الشواقي وقد فعل بعضهم اشرط التذكير والعلمية والعقل يكون هذا الجمع اشرف في الجمع اعلمه بآءه احدى قوله المذكر  
العاقل اشرف من غير ماضى الاشرف للاشرف وقد فعل الشارح التذكير والعقل بالنسبة بين المفرد والجمع وهي ترجع لما ذكر قال  
الحلي في تحليل اشرط التذكير وذلك بالنسبة بين ما من حيث ان السلاية في الجمع اشرف من التيسير كما ان المذكر اشرف من



المؤنث انتهى وقال الشهاب القاسمي هذا التوجيه يصلح أيضا لاشرا ما العقل (قوله ولا ترجيا) قال الثاني يجعل على ما يشاء اول الحدوث  
 كخمس عشرة والانتقاص به كلا معونا قال برون الثاني جني وحذف معدرك بواو الرضى (قوله نحو برك) يشع الرأى بمعنى لمع  
 و برك البصر شق (قوله فانه يجمع اول المتضامين) قال الزرقاني دون الثاني وانما يجمع الثاني لعدم الحاجة الى ذلكاذا لم تعد هو  
 الغلام مثلا بالنسب الى زينو وجعل الكوفيين أن جمع المضاف اليه بطريق التبع يجمع المضاف (قوله ما كان علما على التوكيد)  
 قال الدونشري أى على الاحاطة والشمول وفيه محيى نظرا لانه ليس يعادل ولا مدركه كى كذا قيل وهو مردود بان معنى ذلك المذكر  
 العاتل انتهى قوله ولا يتخصص اشكال هذا قول المحققه فان قلت أجمع في باب التوكيد لى يجمع بالواو والنون من أى التبيين  
 أهوم قبيل العلم الصفة قلت الذى يظهر أنهم من قبيل القسم الثاني أى الصفة نظرا الى أصله لانه فى الاصل أقبل فخصيل  
 وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جعل فى قراءتى لكل شئ ثم أزيل عنهم معنى الوصف وجعل بمعنى جمعه (قوله وأما صفة تقبل التاء)  
 قال الدونشري بشكل بدو بمعنى صاحب فانه يجمع هذا الجمع ولا تقبل التاء لانه فى الاصل أقبل فخصيل  
 التاء بقاء صيغة المذكور على حاله حال انما هو قد يقال ان دوليس صفة وان دل على معنى الوصف فهو ما نحو قولهم هو ملحق  
 بهذا الجمع وليس جمعا انتهى قال الزرقاني هذا معنى قوله وأما صفة تقبل التاء لانه فى الاصل أقبل فخصيل  
 أنه لا يجمع فلما وجد اطراد كذا اذ بان المصنف لمسلم من هذا ولكن هو راد بقرينة قوله فلا يجمع هذا الجمع ويحصره ويرتبه وفى  
 قوله ولكن هو راد بقرينة الخ تنظر اذ لا فرق بين قيما ذكرا لانه لا يقبل التاء وقال المصنف ٧١ فى الحواشى ان ابن المصنف احتز

كل منهما عن الآخر (ان يكون اما علما) لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وان يكون العلى (غير  
 مركب تركيبا لاندما ولا نرجيا لايجمع) المركب الاسنادى (نحو برك نقره) علما اتفاقا لان الهكى  
 لا يغير (و) لا لا يغير (معد برك) ونحو سيمو به على الاصح فيما تشبه بالهكى فى التركيب وقيل  
 يجوز مطلقا وقيل ان خبره بيه جاز والافلا على الجواز فى المقوم بيه فنه من باقى العلم ما آخره  
 فقول سيمو بهون ومنهم من يخففوه به يقول سيمون وسكت عن المركب الاضافى فانه يجمع اول  
 المتضامين ويضاف للثاني فقول فى غلام زيد علما غلاموز يلو غلامى زيد وعن الكوفيين ا حارة  
 جمعها معا فىقال غلاموا لى بنى وغلامى الزيد بنى برك الدار فيما ودخل فى قوله علما ما كان علما على  
 التوكيد فجمعوا به يقال فى جمعه اجمعون (وأما صفة) يصح جمعها بالالف والتاء هو الذى (تقبل  
 التاء) المقصود بهامعنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع فهو علامة ونسابة لان التاء فيها التاكيد البالغة  
 لافصلا معنى التانيث (أو) صفة لا تقبل التاء لانه (تدل على التفضيل) فافصلا معنى تقبل التاء

بقوله باطراد من نحو  
 مسكين وميتان ورجل  
 جمدون فمهم قالوا  
 مسكين وميتان متوجبة  
 ونديمة ولكن لا يطرء  
 ذلك فى نظائرهن (قوله  
 المقصود بهامعنى التانيث)  
 قال الزرقاني مقتضى هذا  
 التقييد من نحو علام  
 ونسابة فانهما وان قبلتا التاء  
 لكن ليست التاء التى يقصد

بها معنى التانيث وحيث قد قول الشارح عوض قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة الى آخره انصافه فلا يجمع هذا الجمع فهو علام  
 ونسابة لان ذلك وان قبل التاء فليس المقصود بهامعنى التانيث لكان خسنا وذلك لان نحو علامة ونسابة شر ج قيدا لاجل من تاء  
 التانيث بخلاف ما ذكر فان كلام المصنف يشبهه وتعيينه الشارح بخرج ذلكا انتهى وفيه نظر تعلمه بريا (قوله فلا يجمع هذا الجمع  
 فهو علامة ونسابة) قال الدونشري هما خازجان بقوله فيما سبق فى الشروط العامة فلا يجمع فهو علامة ونسابة الى آخره فانه لا يمكن  
 ان يجامع من ذلك ما به لا مع من خروجهما بقيدن فان قلت كيف يخرج بان يقيد بقول التاء قلت كيفية ان اجمعهما به أنه يصدق  
 عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود به التانيث وان كان فيهما تأمل بقصد بهما التانيث بل يقصد بهما كيد البالغة ونقل الدعامنى  
 عن شرح التسهيل عن الموضوع فى هذا المقام أن هذا النظم أى قبول التاء لا يولى عدم جعله بشرط وانما هو بيان محل ما يجمع  
 هذا الجمع وهو مردود كما يعلم بآدى الرأى فتأمل ولكن سبق الكلام فى علام ونسابة فانهما لا يقبلان التاء المقصود بهما التانيث مع  
 انهما يجمعان هذا الجمع كما قيل فى نسبة صلى الله عليه وسلم بقصد عثمان وبذلك كذب النساون وسبقا فى صيغة اليا لانه يجوز  
 أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر \* أتأبى أنهم مرقون عرضى \* وقد يقال ضربا من مضر ابون الخ فليتأمل هذا المقام على أن  
 يتجلى عنه القلام انتهى ويمكن أن يقال علام ونسابة يقبلان التاء البالغة الى التانيث وضعا وعدم قبوله للمعارض فى الاستعمال  
 ومدار هذا الجمع على قبوله فلهذا كان وضعا قد برك (قوله لا تقصد معنى التانيث) قال الزرقاني بل تانيث اللفظ لان وضعا  
 للتانيث (قوله أو صفة لا تقبل التاء) قال الدونشري قال الدعامنى فى شرح التسهيل \* قلت معنى ان انتفاء القبول المذكور وصدق  
 بصورتين كونهما مؤنث ولا يقبل التاء كونه لا مؤنث له (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقاني مثله التصغير قال بان قاسم فى شرحه

وإن لم يقبل الصفة الثالث فبشرط أن يدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدمامي يرد على المصنف نحو خصي مباحوصفة خاصة بالذكركافة يجمع الواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شيء معاذركه اذ ليس يقابل التألوا لادال على المفاضلة (قوله والافضل) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن عبر بالافضل دون افضل لان افضل يلزم ما التوحيد فلا يجمع بخلاف الافضل انتهى والذي في النسخ انما هو التعبير بافضل وقال الراعي وقال ابن هشام وأبدل على التفضيل فيه منظر لان من أفعل التفضيل ما يلزم فيه الافراد والتذكير في الاول كلها (قوله نحو ج وصبور) قال القاضي هذا لا يقبلها في الجملة أي حيث تبع موصوفة في الغالب (قوله لان ج و صبور) قال الدونشري لولا لان ج و صبور وكان حسنا اه وتصب ج و صبور في أكثر النسخ ثم في التحليل اشارة الى انه انما يجمع هذا الجمع اذ كان بمعنى فاعل بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لانهم لو جعوه وقيل ج و صبور في المذكر و ج و صورات في المؤنث فلا يلزم الاختلاف بين ٧٢ صيغة الجمع مع عدم الاختلاف بين صيغة الواحد في المذكر والمؤنث فلا يلزم مرة الفرع على

المذكور (مخوفاً من المهرد) ومذهب من المريد يقول قائمه ومذهبه (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (أفضل) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا المجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قاعون ومذنبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات (فلا تجمع) هذا المجمع (مخوفاً من) بمعنى مجروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأجر) لانهما لا يتقبل التاء لاندل على تفضيل لأن جر مجا وصبوراً عما يستوى فيه الذكر والمؤنث وسكران مؤنث مسكرى أو أجز مؤنثه جراء فلا يقال هو مجون وصبورون وسكرانون وأجرون كما يقال بهجات وصبورات وسكرانات وجراوات فلو جعلت اعلاماً جاز الجمعان

❖ (فصل وجملوا على هذا المجمع) ❖ السالم للذكر (أربعة أنواع) أعر بتباً محروفاً وليست جمع تصحيح به عليها في النظم بقوله ❖ وبه عشرون وبابه الحق والاهلونا أو لولو عالون عليونا وأرضون شلونا السنونا ❖ وبابه فهذه كلها ترجع إلى أربعة أنواع (أحدها اسماء جوع وهي أول) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذوع على غير لفظه (وعالون) اسم جمع عالم بفتح الهمزة وليس جعله لأن العالم عام في العقلا وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جعلها هو أمهته قاله ابن مالك وتبعه الموضع هنا وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة المجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا المجمع فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلا وغيرهم وهن ظاهر كلام الجوهري وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (إلى التسعين) وكلها في التبريل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون واعلموا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ببغيت به أربعين ليلة فثبت فيهم ألف سنة الاخمين عاماً فاطعام ميتين مشكينا فزعموا سبعمائة فزعموا فاطلجوا بهم ثمانين جليداً هذا أي له تسع وتسعون نجدة (و) النوع (الثاني) جوع تكسبر تغير فيها بناء الواحداً فزعموا بتباً محروفاً (وهي بنون) جمع ابن وفياس جمعه جمع السلامة بنون كما يقال في تنبيه ابنان ولكن خالف تصحيحه تنبيهه لعله نصر بضمه أدت إلى حذف

الأصل (قوله اسم جمع) (قوله) قال الزرقاني إنما يقل اسم جمع صاحب لأن أحابسة وأولولس بوصف كان هو كذلك (قوله على حقيقة المجمع) قال الدونوشي أي لكنه لم يستوف الشروط لانه ليس يعلم ولا صفة وقوله على حقيقة الجمع لانه أن يكون المجمع أز يعين المفرد على أحد التوجيهين للذكورين وفيه نظر (قوله إلى أنه) أصناف الخلق العقلاء الخ قال الزرقاني أي على سبيل البذل فهو نكرة كرجل (قوله إلى أنه) أصناف العقلاء فقط قال الزرقاني أي على سبيل البذل أيضاً (قوله وعشرون) قال الزرقاني أي فهو اسم جمع

أولاً أحده من لفظه ولأن معناه (قوله الثاني جمع تكثير) قال الزرقاني من مجموع التكسير قولنا لا يجمع فوفوه من الهمزة  
جاءه الملحقات (قوله وهي ينون) قال الدونشري هو تخالف قبلنا قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم خلافاً لعدد القاهر  
ووجه ما قاله ابن فلاح أن اللفظ أنار جمع إلى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير (قوله ولكن خالف الخ) قال الدونشري لأن  
ابن أصله بنو حذف لانه التخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الأشياء إلى أصولها قبلما يجمع وجمعت الواو فذهبت  
الهمزة ثم حذف الواو والمحدوف لعله كالثابت فلم يأت الهمزة أما التنقية فلور جعلت الواو لم يكن هنالك مائة ضي حذفها لأنها  
متحركة كما فتح والقح خفيف وقن حذف أول القح الضم التخفيف فلو حذف زال ذلك العرض والمائة من حذفها لو رجعت  
ومن قبلها ألفا ساكن ما بعدها كالم في بيان ولو حذف لصار اللفظ بنان فحصل اللبس بينان اليكف بخلاف بنون فليست لعل وقال  
بعضهم إن الهمزة إن الجمع لما كان تميلاً لا حذف في الهمزة بخلاف التنقية فإنها تنقية فاقبعت في الهمزة وليس من نوع  
مجموع التكسير الأعجمين ونحوهم من كل منسوب حذف يات في الجمع تخفيفاً لما قاله ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى ولو زلزلناه

على بعض الاغنيين وسلام على الباشين على فراغ من كسر المزة وقول الشاعر **تملأوا عذرا وتدا \* متى كئلاكم مقويين**  
فانه جمع منصوب وأصله اجمعى والياسى ومقتوى فحذفت ياء النسب وجمع بالواو والنون لانه يجمع بسبب النسب لا يجوز جمعه عند  
البصر بين والكوفيين وليس جمع أعجم لان مؤنثه جمعا ومقتوى جمع مقتوه وهو الحاتم منصوب الى متى كثرى فحذف ياء  
النسب انتهى بصرف في آخره هذا كلام الفوتوشى وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعله تصرفه لعل الله تعالى أعلم  
الانتقال من الكسر الى الضم لان الساكن جاز غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظرا فان الانتقال المذكور لو وجد كان له نظيره  
لشده او أنا قول يمكن أن يقال لو حذفت الالف من أنان وقيل ثنائ التلبس بين الاصابع فكتب الفاضل الاول قد أعدها  
القاتل غاية الابداع وادعى على القارء ولا يكاد اذا الضمة في اشوا عارضة ليس بها اعتداد ولا يصعب ذلكها ايراد قوله اسم للعلم أى  
وسنة اسم للعلم قوله فان هذا الجمع مطرد داخ فاد الزرقاني الاشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون وقوله مطر دظاهره مقبس  
ولذلك قابله بالشدو ذى الخالقة لاس فيما نحن عن الضابط ومن هذا تعلم ان حرون وأرضون كبنتي مخروجهما على الضابط  
وكان الاحسن التصريح بانهما كما فعل في بنين بان يقول عقب قوله ولا يجوز في نحو ثمره لعدم المحذف وشذ أرضون وحرون انتهى  
وهو حسن والتصريح بشذو أرضون هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذو مفتوحه شذو معاذ قاله المكوذى وكثير من شرح  
الافية لم يحسن ذلك قوله مطر داخ قال الزرقاني فيه نظيره فانه شذو لا مطر مع انه ينافى قوله **٧٣** أولا وشترط الخ لان الاشتراط مع  
الاطر اذ فيها اتفقت فيه

المعزة (و حرون) بكسر المزة وحكى بنون فتحها أيضا وفتح الحاء المهملة وتشديد الاء اجمع ح  
يقع الحاء ارض ذات حجارة سود مخرة كاشها حرق بالناو وأصلها حرة كما يفهم من قول الجوهري  
كانه جمع آخره على هذا شكل المثالان لان بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو حرون جمع باعتبار  
أصله وهو حرة فصار من جمع السلامة تكسيرا ويحذف الياء لاصل قدرته وصار نسيانها  
(وأرضون) يفتح الراء اجمع ارض سكوتها وجمع هذا الجمع لانه ربما ورد في مقام الاستظام كقوله  
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني \* سدوس خطيب فوق اعرا مدبر  
الا انه سكن الراء المضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنة يفتحها اسم للعلم ولاهما واو أوها لقوله  
سنوات وسنات (وبابه) المجارى على سنه ومضاطم مستفاد من قوله (فان هذا الجمع مطرد في كل) اسم  
(ثلاثي) حذفت لامه عوض عنها هاء التانيث ولم يكسر تكسيرا بغير الجرح كان (نحو عضة وعضين)  
وأصل عضة عضه بالهاء من العض وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا بعضه بعضكم بعضا وقيل أصله  
عصمون قوله علم عضة تعضيه اذا فرقه ومنه قول روبة \* وليس دين الله بالمعنى أى بالفرق فعلى  
الاول لامها هو ويدل له تصغيرها على عضيه وعلى الثاني واو ويدل به جمعا على عضوات فكل من

المعزة (و حرون) بكسر المزة وحكى بنون فتحها أيضا وفتح الحاء المهملة وتشديد الاء اجمع ح  
يقع الحاء ارض ذات حجارة سود مخرة كاشها حرق بالناو وأصلها حرة كما يفهم من قول الجوهري  
كانه جمع آخره على هذا شكل المثالان لان بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو حرون جمع باعتبار  
أصله وهو حرة فصار من جمع السلامة تكسيرا ويحذف الياء لاصل قدرته وصار نسيانها  
(وأرضون) يفتح الراء اجمع ارض سكوتها وجمع هذا الجمع لانه ربما ورد في مقام الاستظام كقوله  
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني \* سدوس خطيب فوق اعرا مدبر  
الا انه سكن الراء المضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنة يفتحها اسم للعلم ولاهما واو أوها لقوله  
سنوات وسنات (وبابه) المجارى على سنه ومضاطم مستفاد من قوله (فان هذا الجمع مطرد في كل) اسم  
(ثلاثي) حذفت لامه عوض عنها هاء التانيث ولم يكسر تكسيرا بغير الجرح كان (نحو عضة وعضين)  
وأصل عضة عضه بالهاء من العض وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا بعضه بعضكم بعضا وقيل أصله  
عصمون قوله علم عضة تعضيه اذا فرقه ومنه قول روبة \* وليس دين الله بالمعنى أى بالفرق فعلى  
الاول لامها هو ويدل له تصغيرها على عضيه وعلى الثاني واو ويدل به جمعا على عضوات فكل من

(١٠ تصريح ل) وهو الكثرة لكن بعد هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذو فانه مراعى فيه التعبير بالاطر او الاقن  
يعبر بالقلة كما هو المناسب للكلام التسهيل ومن كلامه تعلم ان جميع ما خرج عن الضابط مما يستوفى الشروط قليل فشمع ما قلناه  
من خروج حرون وأرضون وكذا أهلون وابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وبغيره التسهيل يتعامها وما أعرب عنه هذا الجمع  
غير مستوفى الشروط فسموع كنعن الوارثون وأولى وعليين وعلمين وأهلين وأرضين وعشرين الى تسعين وشائهم هذا الاستعمال  
فيما لم يكسر من المعوض لانه هاء التانيث الخ انتهى وبأذكر من التناهي بين الاطر ادوات انقضاء الشروط اخذ من شيخه القفاي فانه قال  
عذوق المنة مطر دولق شائع كمال الرضى كال أنسب بقوله أولا وشترط الخ ان الاشتراط مع الاطر اذ فيها اتفقت فيه الشروط  
متافله وفي قوله ومن كلامه علم الخ نظرا لان ما خرج عن الضابط مما لم يكسر مما حذفت لامه عوض عنها الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما  
صرح بذلك ان عبارة التسهيل اما يقتضى ان ما خرج عن الضابط مستوعو ذلك لا يستلزم ان القلة لا تعرف ان من المسموع ما هو  
شائع فلا يلزم ان يكون أهلون وابلون ونحوهما مما شتمثل أرضين وبنين ونحوهما سلتج عن بابسين والحاصل ان ما خرج  
عن الضابط المشار اليه في التسهيل بقوله وما أعرب من هذا الجمع الخ فسموع ولا نرم من ذلك الشذو وما خرج عن ضابط باب حسين  
الذي صرح المصنف وأشار اليه في التسهيل بقوله فيما لم يكسر الخ شاذ فعمل فانه دقيق به يظهر الجمع على أرضين ونحوها للشذو ودون  
أهلين وابلون ونحوهما في كلام الناظم والمصنف كان ان لناظم حكمه بشذو أهلين وابلين قوله ولم يكسر تكسيرا بغير  
الجرح كان كمال الزرقاني جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الحد الذي جاز به بابسين يخرج بابسين لانه ثلاثي حذفت لامه عوض

فأما ما ألتفت إليه من مكر فاجتهد في قوله لم يثبت الخ كم معمول لثبت وقد تغير لكم قوله فالتن الخ أنتم استقها م  
مبتدأ والذين الخ خبره وقل طرف مكان معمول له لمعلم أي مسرعين حول سبعين البين متعلق بمطعن قوله فعز من صفه الخ سبق  
علي أن الوصف وصف واعرأه كي حال من الذين أضا قوله وتخللون قال المتنوشي مشرفة وقون وهي الدراهم المضروبة  
فهي محذوفة الفاء كالتجمعها ٧٤ والواو التوضيحية قال في القاموس الورق مثلكم كتحف وجبل الدراهم المغروبة والمجموع

أوراق و ورق كالرقعة  
والجمع رقات والوراق  
الكثير الدراهم وقال  
الطبري شارح المسكاة  
الرقعة كعدو أصله الورق  
والجمع على رقتين مثل  
ثوبين وعزبن (قوله وهى  
المساوى فى السن) قال  
الدونشرى فى القاموس  
واللدة التراب الجمع لدات  
ولدون التصغير وليدات  
ووليدون لاديات ولديون  
كأغلط فيه بعض العرب  
انتهى وفيه نظر أذكيف  
يتأق تقليط العرب بهم  
أهل اللسان غاية الأعرانه  
قد يقال التصغير يرد  
الاشياء الى أصولها وهنا  
لم ترد القاء الى هى الواو فى  
لعلها وذلك يصلح أن  
يكون زجها القلط وقد  
يقال الواو الى هى القاء  
ودت فى التصغير ولكن  
هى فى غير لعلها بعدياه  
التصغير وقلت بآء  
وأدغمت فى باد التصغير  
وسبب قلبها هو اجتماع  
الواو والياء وسبق  
إلدها بالساكنون فلا

وجه الحكم القطع والقيل للمكان مع هو في كلامهم وقد يقال ان صاحب القاموس لعله اعتدق القطع على اقرار  
الافغان به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحرم رد ذلك قوله وضعه الجاردي قال الدونوري ينظر ما وجه ضعفه وهل  
من جملة على فعال هو دليل المبدء كجمل واجال اولاً قوله فاصلمسوي قال الزرقاني وامان قلنا اصله وسع فيخرج بقوله حذف لامه  
قوله اصلها اخو ونو قال الدونوري ينظر هل اخو ضم المجرز فيكون النحاهل بنوكم الباسكون النون ولا تنفي واقول  
منعظمها الشارح يحمله بكم همزة اخو كسر ايمنو قوله ولا يلا تبدل في الوقف هاء قال الدونوري اقول هل علم عدم ابد المبدأ

المذكور لا يقتضي انها ليست ثابتة كما في مسلمات (قوله لم اقتضاها) قال الدونشري ينظر ما وجد من لزوم الاقتضا فان قيل انه وجد  
 الهام بعد هاء مني، يقولهم شواها بالدا انتهى وقال الزرقاتي: ويخلف أن حرف الحلق لثقله استدعى اقتضاها قبله، وبهذا على ذلك انتهى  
 قالوا في بدع انه قطع بحرف الحلق ووجله عليه يندلشوا كنهه في معناه، ففتح (قوله وعوض منهاها التانيث) أي قصص التانيث أي  
 يكون عوض الهماء وجوده (قوله طرف السيف) عبر بضمهم بذلك قوله حد السيف والهماء (قوله جوع) تصحح لم يتوقف الشرط فيه  
 مسامحة اذا غير المستوفى للشرط وليس جمع تصحح (قوله جمع أهل) قال الدونشري الذي حين ٧٥ جمع أهل هذا الجمع كونه مرد  
 يعني الوصف قولهم  
 الجديقة أهل الجندو كونه  
 في الواقع للعقلاء وفيه  
 أن أهل الوصف لم يتوقف  
 أيضا الشرط لانه لا يقبل  
 الفاء ولا يدل على التفضيل  
 (قوله قال الله تعالى ان  
 كتاب الابرار الخ) في  
 الاستدلال بالآية كونه  
 عليا اسما على الجملة نظر  
 اذ الظاهر منها ان عليا  
 اسم الكتاب المر قوم الآن  
 يقال ان في الآية حذف  
 مضاف أي يحمل كتاب  
 بديل ان كتاب الابرار في  
 عليا وقال الراغب قيل  
 هو اسم اشرف الجنان كما ان  
 سبعين هو اشرف الجنان  
 وقيل بل ذلك في الحقيقة  
 اسم سكانها وعد أقرب  
 الى العبر بيقاذا كان هذا  
 الجمع يخص الناطلة من  
 الابرار في جملة هؤلاء  
 فيكون قوله أولئك الذين  
 أتم علمهم الام يقر قوله  
 ويجوز في هذا النوع  
 قال الدونشري ظاهره ان

النا لا تلحق مؤنثا ولا مذكرة محذوف الواو المحموري (ولا) يجوز ذلك في نحو شواها (قوله شواها) وان كانا  
 محذوفين للام مع صاعهاها التانيث (الانها كسرا) تكسيرا عبر بها كسرت وتلك ان شاء كسرت  
 (على شياء) شقة كسرت (على شقاء) بالهاء فيها واصل شاة شوهة يسكون الواو كصفتة قولا ما لقيت  
 الواو والهاء لم اقتضاها فان قلت ان القصار شاة فتدفع لاهي الهاء عوض منهاها التانيث  
 واصل شياء شواها وقلت الواو اما لانكار ما قبلها واصل شقة فتدفع لاهي الهاء أيضا عوض  
 منهاها التانيث والدليل على أن لا مهماء تصغيرها على شوية وثقبة وتكسر هاء على شياء وشغله  
 والتصغير والتكثير بدان الاشياء الى اصولها وزعم قوم أن لا هم شقة او لقولهم في الجمع محذوفات قال  
 المحموري ولا دليل على صحته نعم انما يجتمعها المحروف لان العرب استقنت بتكسر هاء من تصغير هاء  
 وشذظون جمع طلبة فانهم كسر هاء على نيا والهماء ووجه حذفه الهاء عوض منها والظية بكسر الفاء  
 المعجمة وفتح الواو طرف السيف والهماء واصلها نيا ولقوله هم بدونه اذا أصبت بالظية (و) النوع  
 (الثالث) مما على هذا الجمع (جوع) تصحح لم يتوقف الشرط (و) المقدمة في الاسم (والظية كمالون)  
 جمع أهل وهم العشرة (و) (وايون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لان أهلا وابل كسرا علمين ولا صفتين  
 ولان وابل الغزير عاقل) ووقت قدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لمعلم من يعقل أو صفتهم ووقت جمع أهل في  
 التثنية بل دون وابل قال الله تعالى فشتلنا أمواتا وأهلنا من أولادهم (و) النوع (الرابع) ماسمي به من هذا الجمع (المستوفى للشرط) (من) ما لمحق به (الثاني) (كعليون)  
 فانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أهل الجنة فقال الله تعالى ان كتاب الابرار في عليا وما أدر الهماء عليون  
 وهو في الأصل جمع على بكسر العين واللام مع: تدل الام واليا ووزنه فيعل من العلو نقل الغزير من  
 نونس أن واحدا على على وعليه وهي الفرفة (و) الاول نحو (زيدون مسمى به) شدة فيعربان  
 بالمحروف اجاءه ما على ما كان على قبل التسمية بما لو ان كانا مفردين حيثن (ويجوز في هذا النوع)  
 المسمى به (أن يجري) في الاعراب (يجري غسلى) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (في لزوم الياء)  
 في الاحوال الثلاثة (والاعراب بالحركات) الثلاث تظاير على النون حال كونها لم يكن أعجمي فاقول  
 هذا زيدون وعليين ورايت زيدنا وعليينا ونزيت زيدون وعليين فان كان أعجميا امتنع الثنوين وأعرب  
 اعراب ما لا ينصرف فقول هذه قسرين وسكنت قسرين وحررت قسرين واطلقة تبعال نظر في قوله  
 ومثل حين قد رددت الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعمل عن التشبيه بحين الى التشبيه  
 بغسلى لانه يشبه الجمع في كونه ذاتا يادنين الياو الثنوين (ودون هذا) المجري من لزوم الياو الاعراب  
 بالحركات على النون منونة (ان يجري مجري) هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة

هذا أم جاز عند جميع العرب فيعوز سواكم ويجوز عما يذكر ولا ينافي ذلك في لزوم الياء تامل انتهى ومحمل ما ذكره المصنف  
 ما لم تتجاوز المسمى بنسبعة أحرف والاعراب بالحركات (قوله تبعال للنظم في قوله ومثل حين قد رددت) قال الدونشري فيه نظر  
 لان كلام الناطلة في باب مستن لا يماسمي به أو في جميع الملاحظات لا يماسمي به خاصة تأتي وحاصلة ان كلام الناطلة في غير  
 حال العلمية كالاحتج في قول الشارح وعدل الخ ليس في محله وكان ينبغي تأخيره الى قول المصنفو بعضهم يجري زيدون باب مستن الخ  
 لا يشرع لقول الناطلة المذكور (قوله مذرا يادنين) أي تلحقين شيئين بالزادتين والافا بالياو الثنوين بغسلى لسائر ثنوين بل هما  
 من الكلمة كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر فان الياو الثنوين في غسلى زائدان قال المحتج في غريب القرآن كل جرح أو دبر غسلته

خرج منه شيء فهو غسيل أي فعلين من غسل الحراج والدر اه ورايت بخط المصنف في حواشي النظم ما نصه قوله مثل حين لومثل  
يعربون لكان أولى لأن تونه زائفة وقد صلح على السيرافي عنه له يرتون لصاله تونه مع أن في مخالفا انتهى والتشيل يغسلان أجود  
للفيد الثالثة لزوم الاء وقد جمع هاتين هما (قوله هذا باسمون) قال الدونشري قالن القاموس باسمون معروف أو احدا باسم  
كصاحب أو عالما وتظلمه - سوى عالون جمع عالم أو معرب فلا يجري مجرى الجمع وهو أبيض وأصفر نافع للشيخ والصداق البلغمي  
والركام ودرس حتى ياسبه على الشعر الاسود بديع مشرب أي عين ماسح حتى زهر ثلاثة أيام مجرب بقطع زرف الا حرام انتهى قال بعضهم  
وما قاله الشارح في باسمين مشكل لانه ليس علما وكلامنا في العلم وقد يقال ان علم جنس و يرد دخول الاقوال الالام عليه فهو اسم  
جنس فليتأمل ذلك انتهى وقد قال المراد في الاء باسمون في شخص سمي بذلك بقرينة أن الكلام فيما سمي به ودخول آل انما هو  
على ما هو اسم جنس للثبت الخصوص على انه يجوز التسمية بما فيه آل والعلمية لئلا يطرأت بعد دخولها كالمطر ون (قوله عربون) قال  
الدونشري قال لاه بري في شرح المنهاج ٧٦ والعربون أعجمي معرب وفست لغت أفصحهن فتح العين والراء وض العين واسكان

الراء وعسر بان بالضم  
والاسكان أيضا وابدال  
العين همزة مع الثلاثة  
ومن تحن العوام عربون  
بفتح العين واسكان  
الراء واد مراد الموضع اللغة  
الاولى وظاهر كلام  
الموضع انه لا يمنع العرف  
مطلقا بل نون و يثنى  
تقييده بغير نحو الجمعي  
كقافي الوجه الذي قبله  
وكان ينبغي للشارح ذكر  
وقد يقال الشارح أشار  
الى ذلك بقوله ويحتمل  
أن يكون من باب هرون  
(قوله عنون) أي أن  
خلت من مانع النون  
كقافي المثال (قوله) وبقدر  
الاعراب قال الدونشري

للعلمية وشبه العجسة كحملون قالوا هذا باسمعون بضم النون من غير تنوين أو يجري مجرى  
(عربون) بفتح العين والراء المهملة تنوين بالوحدة (في لزوم الواو والاء اعرابا بحركات) الثلاث (على  
النون) حال كونها (منونة) فتقول هذا ز يدونلو مرت ز يدون (كقوله)  
طال ليلى وبنت كاهنون ه (واعترتي المحموم بالمطرون)  
بكرم النون وعدم التنوين لوجود الواو ويحتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري في  
حواشي الصحاح انه لا في ذهن الخزازي وداعلي المحوهرى حيث زعم انه لعبد الرحمن ابن حسان بن ثابت  
الاتصاري والمطرون بالميم والطاء المهملة ومضمر بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر  
مسمى به (ودون هذه) اللغة (ان تازمه الواو وفتح النون) مطلقا ذكره السيرافي وزعم أن ذلك صحيح  
من كلام العرب وتظير هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد  
ابن معاوية يتنزل في نصرانية كانت قد تربت في دير نابت عند المطرون  
(ولما بالمطرون اذا ه أكل النمل القى جمعا)  
الرواية بفتح النون في المطرون وتقدم انه اسم موضع وأورد في الصحاح في فصل النون من باب الراء  
بالتون في أوله وكسر النون في آخره فغير أوله بالتون بدل الميم و آخره بالكسرة ل لفتح قاله الموضح في  
الحواشي والماسم لماسم تعوج على النصرانية فالحجار والمهر و في موضع الخبر لقوله خرقة في البيت بعده  
والباطل ظرفة والمعنى لهذه النصرانية فتوقأ أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فان النمل  
يخزن ما يحجمه تحت الارض ليا كلة أيام الشتاء والخمر فذكر الحناء المعجمة ما يختص به من الثمر أي  
يجتبي (وبعضهم) أي العرب يجزى نين وباب سندن) وان لم يكن علما (يجري غسلي) في لزوم الاء  
والجر كات على النون منونقة الباعلى لغة بني عامر وغيره منونقة على لغة بني قيس حكاه عنهم القراءوا لتسقط

الظاهر في المثنى حينئذ أن يقدر الاعراب جميعه على الالف ويقدر الاعراب جميعه في الجمع على الواو  
ولا يمكن تقدير اعراب على النون ولم ينقطع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير الاعراب في وسط الكلمة وان في الاسماء ما يتقدرونه  
الاعراب على الواو (قوله) وأورد في الصحاح الخ ظاهر قوله فيه تغيير أوله الخ انه افترض عليه ويكون الصواب ما أثبت المصنف من أن  
أوله الميم وأتم مقصود ويحتمل أن يكون الصواب منيع صاحب الصحاح فليحذر ذلك ويظهر هل يجوز كون بالمطرون خبرا عن خرقة  
ثانياً وأولاً وهل اعراب الشارح صحيح أو لا انتهى ولا يخفى أن توهم احتمال أن يكون منيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام  
عن الموضح في الحواشي لانه نص في الاحتراض على الصحاح والذي يرشد اليه المعنى تعين اعراب الشارح وان قوله بالمطرون متعلق  
بالاستقرار الذي يتعلق به الخبر وهو كما تقول في مصر خرقة فتأمل (قوله) وأراد به الضمير المحرور وعائده على وقت في قوله وقت أكل  
النمل (قوله) وان لم يكن) قال الدونشري ضمير يكن ليس بجمع كوزوا لافعاله وان لم يكن ناعلمين وفائدة الابيان بالواو دفع توهم  
اختصاص هذه اللغة بما ذكر في حال عدم العلمية فذكر ان الوصلية بالواو قبلها الين مع على ان الحكم غير خاص بالعلمية كما علمنا سابق  
فتأمل انتهى وأقول الاظهر اسقاط الواو لان حالة العلمية تقدمت وللقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور غير حالة العلمية  
(قوله على النون منونقة الخ) قال الدونشري يتنظر هل ذلك خاص بني عامر وبني قيس كما هو ظاهر عبارة أوله أو لا وأما النون على لغة

يحيى ثم فهل يعزب المحرركات الثلاث على التون أو يعزب عليها الأعراب مالا ينصرف أو لا ثم رأيت بعض شراح التسهيل قال ونظائر كلامه أن من لم ينو به يحركه بالكسرة ونظائر كلام القراءة يثبته الصرف فيجرب بالفتحة انتهى ويكون المانع من الصرف شبه العجمة ونظر ما العلة الأخرى أن لم يكن علما (قوله فاتهم يعربون المعلن اللام الخ) قال الدونشري في غير منظر ما أو لا فلا يترك مع ما تقدم وأما أنا فلان اعتدال لام سين غير مجمع عليه فإن بعضهم يقول أن لامها هاء ٧٧ فليست معتلة اللام ولعل بني عامر يجعل لامها واو أو ادنا

ويكون ذلك محسونا عنهم (قوله ولو كان الذاهب موجودا الخ) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الأعراب ظاهرة عليها فلذا يظهر على مقام مقامها وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدونشري في فهمه فليتامل (قوله وهذا أعمن قول النظم وهو

التون للآضافة (قال) أحدوا لدعلي بن أبي طالب رضي الله عنه (وكان لنا أبو حسن علي \* أبا براوتحن له بنين الرواية بنين بالياء أو الأعراب على التون (وقال) الصمت بن عبد الله بن الطفيل (دعاني من نجد فان سنه) \* لعين بن شيبان وشيخنا مراد الرواية يسنه بإثبات التون ولم تفسد الآضافة علامة نصبها الفتحة لآلام الالف فان سنية صنف التون للآضافة وهذه لفظة بني عامر فاتهم يعربون المعلن اللام بالحركات الثلاث على التون مع زوم الباء لآنها أخف عليهم ولأن التون قامت مقام الأعراب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الأعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون مقامه مقامه وادعاني أمر ومنا أتركاني من مجلدوه من خطاب الواحد لفظ الاثنين على عادتهم وشيئا بكسر الشين جمع أشب وهو حامن المحرو بالياء مراد حامن مفعول شيبان (وبعضهم) أي النحاة (يطردونه الفقة) وهي لزوم الباء والأعراب على التون مفعلة (في جمع المذكر السالم) (في كل ما حل عليه) لأن باب الياء أو شمع من باب الواو وهذا أعمن قول النظم وهو يعزب ما يسنين عند قوم بطرد (و يخرج عليها قوله)

رب يحيى عن نرس في طلال \* (لايزالون ضارين القباب) الرواية ضارين بإثبات التون مع الآضافة إلى القباب فدل على أن ضارين معرب بالفتحة على التون كما سن لا بالياء والمحفذ التون للآضافة وقيل ضارين وزاد به محتمل أن يكون الأصل ضارين ضاري القباب فذف البدل الذي هو ضاري في الدلالة البدل منه هو ضارين عليه قاله في المعنى ويحتمل أن يكون الأصل ضارين نفس القباب فذف المضاف ويق للضاف اليه على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوبا بضارين والأصل القبابي بياء التسبب في الجمع ثم حذف إحدى اليامين وأسكن الباء الباقية وعمر نرس يفهم العين والراء المهملة وسكون النون وقنع الدال وفي آخره من مهلة الشديد القوي والظلال يفتح لطاء المهملة وتخفيف اللام المحالة المحسنة الهيئة المحبة والقباب بكسر القاف جمع قبوة وهي التي تتخذ من الادم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء (وقوله) وهو وسعيم وماذا تبقى الشعر أعمر \* (وقد جاوزت حد الأربعين)

الرواية بكسر التون على أنها كسرة أعراب يوبه قال الأخفش الأصغر على بن سليمان ولم يفرق بين العقرو وغيرها وجعله نازا لجمع المكسر وجعل أعرابه في آخره كما يفعل في فتيان وقال الأصم بوسق الشتمتري هو في السنن والعقرو مثل منه في المسلمن ونحوه ولا يلفظ فتح للعقرو فهو أشبه بالواحد الذي أعرابه بحركة آخره من المسلمن ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت نحو أن تكون كسرة التون فيه كسرة بناء ضرورة كإساقتي وبذلك صرح ابن جني

(فصل) \* في حكم كون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار إليها في النظم قوله ونوع مجموع وما به التحق \* فافتح وقل من بكسر نطق ونون ماثي والمالحق به \* بعكس ذلك استعملوا فآتيه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضع عليه فقال (توب المثنى وما حل عليه مكسورة) بعد الألف

فيه وجهين الأول أن التون جعلت متعربا لأعرابها والثاني لاحتمال المذكور قال والاول أرجو لنا في الثاني من المحذف وأعمال سوف الجرم وعدمه وأصافا لقال زيد ضارب لعمر ويل ضارب عمر فان قلت قلت زيد لعمر وضارب جاز انتهى المقصود منه (قوله) كسرة بناء ضرورة (قال الدونشري) فيه نظر والظاهر أنها على هذا كسرة ضر ورغيب \* (فصل) \* (قوله ما ساقا على الجمع) قاله الدونشري في توجيهه حسن وأما توجيهه فقديم الجمع فظهر فلا حجة فيه من يعقل (قوله توب المثنى الخ) قال الدونشري قال الرضي أماتون

المتى والمجموع فالذي يقوى هندي انه كالتون في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مصافاة لكن الفرق بينهما ما ان  
التون مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام بخلاف التون فانها لا يشوبها من تلك المعاني ثنى وانما يسقط التون مع حرف  
التعريف لا سكر اها اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتكبير ولا تسقط التون معها لانها لا تكون  
للتكبير وقد اسقطا التون للتاني نحو ما ربه لا رجل بخلاف التون في نحو ما زيدان وماز بدون ولا مسلمين ولا مسلمات لانها  
ليست للتحكمين كالتون وكذا يسقط التون ونحو ما في الوقف بخلاف التون فانها متعرجة كمواسكا المتعرجة في الوقف  
وان كان الحرف الاخر اسما كان كل ذلك محسوسا كالأعراب وهو التون فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الالف بعد القسح  
انتهى وأقول قول الرضي ان التون يكون على خمسة اقسام ان أراد التون المشهور والخصوص بالاسم فهو أر بعنه فقط وان أراد  
مطلق التون فهو عشرة اقسام كالأعراب (قوله وضمها بعد الالف لغة) لا بعد الالف لانها اشبهت ألف غضبان وعثمان وظاهر كلامه انه  
خيشن ثم عرب بالالف ولم يحوكمهم التون ٧٨ بعد الواو التي هي مقابلة للالف في الجمع فالف الفرق وظاهر التسهيل ان الضم لا يختص بما

بعد الالف (قوله جمع فذذ)  
قال الدماميني واحده فذذ  
ضم القاف وتقبله عن  
الصباح ونقل عن شيخنا  
الكمال الدميري انه بالالف  
المهمة ونسب ذلك لابن  
سيده (قوله وهو البرغوث)  
قال الدنوشري في منتظراته  
مخالف لقول السيوطي  
في كتابه المحلى بالطرثوث  
في فوائد السرفوث باؤه  
مثلثة والضم أقصع وهو  
لذكر والمؤنث منه برغوث  
والجمع براغيث ومن  
أسمائه القندوق الغند والجمع  
قذان بالكسر والاهمال  
يوزن كنان والقذان بالكسر  
وتشديد المهمة قال الرضي  
بالثني أرقى القندان  
فالنوم لآل الف العينا

والياه على أصل القاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة قوله

بابنا أرقى القندان \* فالنوم لآل الف العينا

بضم التون والقندان بكسر القاف وأعجم الالف المشددة جمع فذذ وهو البرغوث (وقتها بعد الياه لغة)

ليني أسلجكها الغرام (قوله) وهو جدين نور وقل أبو خالد يصف قطاة

(على أحوذين استقلت عسيمة) \* فاهي الالهة وتقيب

الرواية يقطع التون من أحوذين تشبيهة أحوذين يقطع الحمزة وسكون الحاء المهمة وفتح الواو وكسر

الذال المعجمة وتشديد الياه آخر الحروف وهو التحقيق في المتن لمجد صوفي ديوان الأدب الاحوذى

الراعي المقتصر للرباعية الضابط المألوف وأرادنا الاحوذيين هنا غناى قطاة نصفها ما بالحققة فاعل

استقلت ضمير القطاة ووجه تشبيه على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت في الجو عنه على

جناحين فهاشدها الراي الالهة وتقيب عنه (وقيل لا يختص فتح التون بالياه) بل يكون بعدها

وبعد الالف في لغتهم يلزم المتن الالف في كل حال قاله ابن عصفور (قوله

أعرف منها الجيد والعينا) \* ومنخرين أشبه بالطينا

أنشد ابن هصفور والسيراف وغيرهما يفتح التون في العينا اثنتي عشرة عين وأما طينا يفتح القاء

المعجمة وسكون الموحدة والياه آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تشبهه قطي خلافا للهروي (وقيل)

هذا البيت مصنوع) لا دليل فيه وقال أبو زيد هو رجل من بني ضبة هلك منذاً كثر من مائة سنة

وظاهر كلام الموضع ان القسح يحذف بعد الالف اذا كانت علامة لرفع وفي نون اثنين وانتسب فانها

محو لوان على المتن ولم أقف على نص صريح في ذلك أعمد عليه ولا على شاهد استدل به (ونون الجمع)

السالم لا ذكر وما حل عليه مقبوضة بعد الواو والياه لا حققة لان الجمع أثقل من المتن (وكسر هاجا ثرفي

النعر بعد الياه كقوله وهو جبر لا سمح خلافا للجوهري

انتهى بحروفه لكن ليس في القاموس الا القندان بكسر القاف وبالفال المعجمة المشددة كما قال النازح فليست كلام عرفنا  
السيوطي انتهى وقد قدمنا ان الدماميني نقل الالهة عن الدميري وانما عزاه لابن سيدة فذذ ولم يزد ذلك الالهة في قذان وانظر  
قول السيوطي يقال المؤنث برغو تفتح قول أبي حيان ان برغو تفتح على الذكروا النثي وان العرب لم يعز بين مذكر ومؤنث (قوله في لغة  
من يازم الخ) أي لاني اللغة المشهورة لان الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدماميني الاتي على الاثر انه بطابق (قوله  
أعرف منها الخ) قال الدماميني قلت وهو من العجب فان في البيت شاهد على رده انه الدعوى مقبولة وان قاله قال ومنخرين  
بالياه قبل ذلك على ان أحمل هذه اللغة فلا يترتبوا بها بل تار يستعملون المتن بالالف مطلقا وتار يستعملون كاستعمال الجماعة  
(قوله وقال أبو زيد الخ) قال الدنوشري فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قوله وظاهر كلام الموضع الخ) قال الدنوشري أما ظهرو في  
اثنين وانتسب فلا تزداد ولا تشك بعينه بل هو ص فيهما وأما حتماله لعلامة لرفع المكونة وهو في صيغة يفعلان وتفعلان فهو  
أبعد من غيره هم اسفلان الكلام في اثنتي عشرة التي هي من اقسام الاسماء وأما ذلك قوله حكم خاصي واسم مستقبل وبإمقر فلا يتحتمل



أرادته هتابل لا تصح انتهى وفي قوله وأما توهم أحسنه الخ نظر ظاهر وإن نقله بعض المتصلا أو قرأه لوجه ذلك التوهم في كلام الشارح وإنما ظاهره أن الشارح كلام الموضوع أن الفتح يحيرى بعد الألف في اللغة المشهورة التي تعرب بالثني بالحروف وإنما قال إن ذلك ظاهر كلامه على لقمة من يلزم المتى الألف كالحل الشارح الكلام عليه فيمالم وعلوم أن الأعراب على تلك اللغة محركات مقدرة على الألف كالقصور قامل (قوله وقابحه الموضوع هنا) قال الدنوشي وما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضوع وقد قيل لانتا قاض لانه هناك عن غير موهنا استارانه محجور بالياء أو يقال فيه إشارة إلى جواز الأعراب (قوله حاشي في الشعر) قال الدنوشي يفهم منه انه ليس لغة ونقل العيني انه لغة في شواهد (الباب الرابع) (قوله بالف ونا) قال الدنوشي أي لا يولد بينهما من حيث أن كلامهما حاصلاتين والمجمعة أما يجيئ الألف للتأنيث ففي نحو جلي وأما الجمع ففي نحو رجال وأما جلي التأنيث فظاهر وأما في الجمع ففي نحو كذا فانها جمع كمو كذا وكعكس تخمقو تخمق هو في شرح النظم للراعي قال بعض الشيخوخ ولما دل على الجمع في هذا النوع بالألف والتا لم تعرض الجميعوا للتأنيث الجاهزي فيه وإن كان كلام المحرفين قديدا ٧٩ على كل من اللغتين كافي رجال

وسلمى وضابرة  
والجملة \* قلت أما  
في التأنيث فسلم وأما  
في الجمع فغير مسلم لأن  
التأنيث يكون بالتاء  
والألف بخلاف الجمع  
فلا يفهم من التاء  
ولا الألف وإنما يفهم  
من أبنية المجموع  
اتنى وذك المصنف  
في الحواشي للتأنيث  
عشر معنى ولم يذكر منها  
الدلالة على الجمعية  
لكن في المصباح في مادة  
جل وجمعه حال وأجال  
وجاله بالهاء يأتي قرى  
ما يؤيد هذا وقد قدم  
المصنف الألف لتقدمها

عرفنا جعفر ابني أبيه \* (وأذكرنا زانفأكرن)  
الرواية بكسر النون من كرن وهو جمع آخر يقع الجماعة في مغار وجعفر ونوابيه أولاد لعلته من  
تربوع والزائف بفتح الزاي والعين المهملة والنون قبل القام جمع زعفة بكسر الزاي والنون وهو  
القصير وأراد به الأديما الذين ليس أصلهم واحدا (قوله) وهو حسم  
وماذا اتفق الشعر أصنى \* (وقد حاورت حداد رعين)  
بكسر النون وتقدم ما فيه واختلاف رأي ابن مالك في إختاره حكى عليه ما به حجر وبال كسرة وتارة ما به حجر  
بالياء وكسر النون على لغة وقابحه الموضوع هنا فاستشهد به أولاهي الأعراب بالكسرة وثانيا على كسر  
النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في شعر لعدم التجانس  
(الباب الرابع) \*  
من أبواب التأنيث (الجمع بالف وما يزيد من الألف) من أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا لمعني فقط  
(تكنذات) وبعثات أو التأنيث المعني جميعا فاطلمات (وسلمات) أو التاء دون المعني كطلحات وحزات  
أو بالألف المقصورة كحليات أو الممدودة كعصوات أو يكون مسما مذكر كاططيلات ولا فرق بين  
أن تكون سلمت فيه بذية واحدة كضخمة وضخات أو تغيرت كسجد وسجدات وحسبي وحسليات  
وصحروا محجرات أو بالاول وحل وسطه والثاني ثبت أنه ما هو الثالث قلت همز تاء أو الواو أو الهمزة  
الموضوع عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال الجمع بالف وما يزيد من الألف جمع المائت وجمع  
المذكر وما سلم فيه المفعول ما تغير (فان) في جمع ذلك (نصبه) بالكسرة ثانيا به عن الفتح جملة للنصب على  
المحرف كافي جمع المذكر السالم أن المفعول على وتيرة الأصل وإنما تختلف الفرع عن الأصل في الأعراب  
بالمحرف لعلته مقدرة في الفرع وهي أنه ليس في آخر مفعول تصلح للأعراب (بمخولق الله السموات)

في الفتاويه إشارة إلى أن التأنيث إنما قلدهم بالضرورة (قوله يزيد من) قال القرافي إن كانت الباطلة لاسية أي الجمع المتلبس بذلك فقد  
يزيد من لادئته أحترأ عن نحو آيات وقصدا وإن كانت صلة الجمع فالقديم مستردك (قوله مؤنثا لمعني) قال الدنوشي يستثنى من  
قوله مؤنثا لمعني قطب قطام في لقمة من ينال (قوله أو بالألف المقصورة كحليات أو الممدودة كعصوات) قال الدنوشي يستثنى  
فعلان كسرى فلا يقال سكرات وقولاء فقل كعمر أخلاق لجر أوات كالأجمع يذكرهما بالواو والنون وأجازة القسرا هو  
قياس قول الكوفيين في المذكر وحل الخلاف ما دام الماقيين على الوصفية فإن سمي بهما جمعا بالألف والتاء بخلاف (قوله أو تغيرت  
الخ) قال الدنوشي معطوف على قوله سلمت وحينئذ تصير بين قوله ولا فرق بين أن تكون سلمت مصداقا على مفعوليه ممنوعة وقوله  
قبله أو يكون مسما لومعني بقوله وإن يكون لكن أحسن لأن من لا ينافي إلى متعدد (قوله في جميع ذلك) في بعض النسخ يحذف  
في ويكون نصبه بدل استعمال من جميع وصغير نصبه راجع إلى الجمع يعني المجموع في قول المصنف بالف وما (الخ) قوله قال نصبه  
بالكسرة هو مذهب الجمهور وذهب الانحش إلى أنها كسرة زانفأكرهه جملة للنصب على المحرف قال الدنوشي علم أيضا جل النصيب  
على الجريان المحرور والنصب فيضنان قليلا يمكن لأحدهما مجالا مقتضيه جل على صاحبه في الصلاة وقد منع ما لا يتصرف

من الجرح فعل على انصب (قوله ومجودا زنديا واني عمرو بن الحاحب) قصه كلام الرضى ان الزنديا واني الحاحب يقولان انه مفعول به لا يقال عند قول الكاتبة المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل هو لفظ عا الله يريد ما وقع عليه اوجرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في نحو ما ضربت زيدا او وجدت ضرا فاكنا ذلك او وقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا وقعت عليه الاتحاد اه قال القاني وعلى هذا فالسموات مفعول به (قوله ووصوه الموضوع في القتي) اجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاحب فيمن هذه الشبهة باننا لنسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل الاتحاد الفعل وانما اشترط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا او ماضية او لم يكن موجودا في الخارج نحو عذبت زيدا وبنت الدار قال الله تعالى اعطى كل شيء خلقه فان الاشياء متاعى ٨٠ لفعل الفاعل بحسب عقلية شئ قد وجد في الخارج وقد وجدوا لئلا يخرج من كونه

مفعولا وقال تعالى وقد تخلقت من قبل ولم تلت شيئا واجاب الشيخ شمس الدين الاصمغني في شرح الحاحب ايضا بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الاتحاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا آخر فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف او لا واما المفعول به بالنسبة الى الاتحاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد فيه انما فعل الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكان تحصل الماحصل اه كلام هذين الامامين كذا بهما من نسخة الدنوشي بخط كاتب الاصل (قوله واجتبع الجمهور الخ) قال الدنوشي هذه الامور التي احتج بها الجمهور انما تأتي بنا على ان المفعول المطلق نفس الفعل العا لم يصب فيه كغيره من المفعول المطلق ما كان العمل العا لم يصب فيه هو فعل الاتحاد سواء كان عية كافي ضربت ضرا او غيره كافي احدث الله زيدا وخلق الله العالم وقول الشاح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظرا لمن ليس ان العالم ليس مصدرا (قوله وثانها) قال الدنوشي اذا تأملت حق التامل رأيت غير واضح (قوله كقائل احدين يحيي) قال الدنوشي ان قبل ما وجهه قصصه موقد حكي الكسائي وابن سيدة وغيرهما ما ساقى قلنا هو حكاية القوي غير حكي آخر اذ اختصه (قوله ولم ترد اليه الجمع) لا يخرج الى هذا التقييد لان الضمير في كان واجمع للجمع فتأمل (قوله واكتشباها) قال طيف تفسيره على قوله قلنا (قوله ولا الايام الا حل) قال الدنوشي ينظر في ضبط الايام وينظر ايضا هل اهل هذه اللغة يجوزوا ايضا ان نصب بالكسرة او لا او ان اليبس الصحاح راسية لافي خويب او لا يا مضمومة في النسخ الصحيحة بكسر الميم فوعاها القاموس والايام كغراب وكتاب داء في الايل ودخان (قوله بالثاء تبدل في الوقف هاء) نحو ما

مفعولا وقال تعالى وقد تخلقت من قبل ولم تلت شيئا واجاب الشيخ شمس الدين الاصمغني في شرح الحاحب ايضا بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الاتحاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا آخر فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف او لا واما المفعول به بالنسبة الى الاتحاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد فيه انما فعل الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكان تحصل الماحصل اه كلام هذين الامامين كذا بهما من نسخة الدنوشي بخط كاتب الاصل (قوله واجتبع الجمهور الخ) قال الدنوشي هذه الامور التي احتج بها الجمهور انما تأتي بنا على ان المفعول المطلق نفس الفعل العا لم يصب فيه كغيره من المفعول المطلق ما كان العمل العا لم يصب فيه هو فعل الاتحاد سواء كان عية كافي ضربت ضرا او غيره كافي احدث الله زيدا وخلق الله العالم وقول الشاح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظرا لمن ليس ان العالم ليس مصدرا (قوله وثانها) قال الدنوشي اذا تأملت حق التامل رأيت غير واضح (قوله ولم ترد اليه الجمع) لا يخرج الى هذا التقييد لان الضمير في كان واجمع للجمع فتأمل (قوله واكتشباها) قال طيف تفسيره على قوله قلنا (قوله ولا الايام الا حل) قال الدنوشي ينظر في ضبط الايام وينظر ايضا هل اهل هذه اللغة يجوزوا ايضا ان نصب بالكسرة او لا او ان اليبس الصحاح راسية لافي خويب او لا يا مضمومة في النسخ الصحيحة بكسر الميم فوعاها القاموس والايام كغراب وكتاب داء في الايل ودخان (قوله بالثاء تبدل في الوقف هاء) نحو ما

فلما جلاد بالايام تحسرت \* ثبات عليها فلما واكتشباها

والايام الدخان وثباتها بضم التاء الجماعات المتفرقة مضمومة على التماسية بالفتحة والكتسرة ان نصب بالكسرة (قوله تعالى فانقر وثباتوا الضمائر للثبوت النحل بالاحكام الملهمة والمرايين طالحا من يؤخذ عملها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبها لهذه التاء بالثاء التي تبدل في الوقف هاء او حبر الى

بها من نسخة الدنوشي بخط كاتب الاصل (قوله واجتبع الجمهور الخ) قال الدنوشي هذه الامور التي احتج بها الجمهور انما تأتي بنا على ان المفعول المطلق نفس الفعل العا لم يصب فيه كغيره من المفعول المطلق ما كان العمل العا لم يصب فيه هو فعل الاتحاد سواء كان عية كافي ضربت ضرا او غيره كافي احدث الله زيدا وخلق الله العالم وقول الشاح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظرا لمن ليس ان العالم ليس مصدرا (قوله وثانها) قال الدنوشي اذا تأملت حق التامل رأيت غير واضح (قوله ولم ترد اليه الجمع) لا يخرج الى هذا التقييد لان الضمير في كان واجمع للجمع فتأمل (قوله واكتشباها) قال طيف تفسيره على قوله قلنا (قوله ولا الايام الا حل) قال الدنوشي ينظر في ضبط الايام وينظر ايضا هل اهل هذه اللغة يجوزوا ايضا ان نصب بالكسرة او لا او ان اليبس الصحاح راسية لافي خويب او لا يا مضمومة في النسخ الصحيحة بكسر الميم فوعاها القاموس والايام كغراب وكتاب داء في الايل ودخان (قوله بالثاء تبدل في الوقف هاء) نحو ما

التي احتج بها الجمهور انما تأتي بنا على ان المفعول المطلق نفس الفعل العا لم يصب فيه كغيره من المفعول المطلق ما كان العمل العا لم يصب فيه هو فعل الاتحاد سواء كان عية كافي ضربت ضرا او غيره كافي احدث الله زيدا وخلق الله العالم وقول الشاح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظرا لمن ليس ان العالم ليس مصدرا (قوله وثانها) قال الدنوشي اذا تأملت حق التامل رأيت غير واضح (قوله ولم ترد اليه الجمع) لا يخرج الى هذا التقييد لان الضمير في كان واجمع للجمع فتأمل (قوله واكتشباها) قال طيف تفسيره على قوله قلنا (قوله ولا الايام الا حل) قال الدنوشي ينظر في ضبط الايام وينظر ايضا هل اهل هذه اللغة يجوزوا ايضا ان نصب بالكسرة او لا او ان اليبس الصحاح راسية لافي خويب او لا يا مضمومة في النسخ الصحيحة بكسر الميم فوعاها القاموس والايام كغراب وكتاب داء في الايل ودخان (قوله بالثاء تبدل في الوقف هاء) نحو ما



(قوله وجل على هذا المجمع شيان) الخ قال الزرقاني ظاهره قطعاً وقد تبع اللفظة في هذا وقال في خواشي التسهيل واللات في لغة ذكرها في باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت المجمع بالف وبالألف والحق في الف واللات ونحوهما أنها أسماء جوع اه ونص التسهيل واللات مكسوراً وأومع بالاعراب وأولات اه فقلوه مكسوراً أي مبتدئ على الكسر في الألف واللات الثلاثة ونحوهما اللات فعلى ورأت اللات فعلى ووررت باللات فعلى وقوله وأومع بالاعراب وأولات أي فترفع بالضم وتوصب نحو بالكسرة (قوله وأصلها) الخ قال الدونشري قد قبل عليه لأن اسم أن وزنه فعلة وما للماتع من أن يكون وزنه فعلة بألفه لا وعدم ادعاء هذا قولاً وأصله وأليات كان أحسن على أن قوله أصله رمايت بحرفه مفرد وهو متوافق لقوله وأولات اسم جمع اه وقد يقال الشارح أراد بيان أن الألف والتانيخه والذات لأن كونه ما تحت المجمع لا يقتضي أصالتها ولو كان وزنه فعلة وكان أصله أولي فمحر كت الياء وانفتح ما قبلها قبلت ألفاً كانت الألف أصلية ولو قال أصله أوليات فأدركت الألف والتانيخه رمايتوهن أن المحدث في الألف والتانيخه لا بد قلب الياء ألفاً لما لم يحتمل ألفان فيلزم حذف أحدهما وحذف اللام أولى لأنه عهد هذا في مختلف العلامة كما قالوا في مقول ونحوه ولا التفت لما ذكر من الأشعار بعد التصريح بما لا واحد من لفظة تدبر (قوله المدغم في نوها) قال الدونشري كان الأولى أن يقول المنضم فيها نوها فليست ثم رأيت بعضهم قال في عبارة قلب (قوله نحو رأيت تصرفات) قال الدونشري يزعم بعضهم أن تصرفات موضع ابتداء الموقوف وليس في الأصل جمادى أحب بعضهم بانه ٨٢ جمع عرفة كقيل المجمع عرفه فقيه نظر أذعر فقلعاً بضاع على الموقوف فليس مفرد المجمع فليست اصل اه (قوله)

كدر رجات (وجل على هذا المجمع شيان) (أولات) أو هو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحدة في الماضي ذات بمعنى صاحبة وأصله أي يضم المعزوم وقع اللام قبلت الياء ألفاً ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتانيخه تدبر وو وزنه فعلة (نحو وان كن وأولات جل) (فأولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة وأومعها ضمير النسوة والنون المدغم في نوها واصل كن كون يضم الواو بعد النقل إلى باب فعل ضمير العن فاستعملت الضمة على الواو فقلت منها إلى ما قبلها بتعديس لمكة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (و) الثاني (عاسي بمن فاك) المجمع وبما الخ (ب) (نحو رأيت تصرفات) وهو على الموضوع الوقوف واستدل بسببه على علميته بقرينة ضمير فاك تصار كقيا ينصب بمبار كاهل المحال ولو كان نكر مجزئ لم يصبه صفته وبأنه لو كان نكرة قد خلت عليه الألف واللام وهي لا تدخل عليه (وسكتت أذركات) بكسر الهمزة في الأصح و زاد في القلموس وقد فتح وفيه موق في تهذيب الاسماء والفتاى النسبة إليها أذرى بالفتح وهي جمع أذرة وأذرة جمع فراع في لغته من ذكره قال أبو القعص المهداني في اشتقاق البلدان (و) أذركات (هي قرية من قرى الشام) وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العربي كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يحرره على ما كان عليه قبل التسمية) أو يحذف تنوينه لأنه في الأصل للقبالة فاستعصب بعد التسمية (وبعضهم)

وبأنه لو كان نكرة (الخ) قال الدونشري فيه نظر لا التاسم حاله من تصرفات وما للماتع من أن يكون حاله من اسم الإشارة والقاميل حرف التنييه سلمنا أنه حال منها لكن ذلك لا يدل على تصرفها في الحال من النكرة في التصحيح كما في النور على النسي صلى الله عليه وسلم جالساً وصلى و أعرال قياماً

ورؤى ضمن قول الشارح وهي لا تدخل عليه ودقول البصائر في بعض النسخ أن الألف واللام يدخلان عليها ويصحبهما التنوين وهو غلط فاحش (قوله على ثلاث فرق) قال الدونشري يتعلق بحال محذوف والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازي (قوله ولم يحذف تنوينه) الخ (ب) عبارة المرادى وإنما نون اعرابه في اللغة المشهورة مع أن حقيقة الصرف التانيخ والعلمية لأن تنوينه ليس للصرف بل للقبالة قال الشهاب القاضى وقوله لأن تنوينه الخ هذا التوجيه غلبه أنه ممنوع بالفعل من الصرف إذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة إلى الاعتذار بذلك لأنه إذا لم يكن ممنوعاً لم ير أنه ممنوع وأن فرض أن التنوين للتمكين حتى يحتاج إلى الاعتذار بذلك لأن التعبير بقوله ممنوع حقه يشعر بأنه ليس ممنوعاً بالفعل لكن قضية أن فيه العلمية والتانيخ أن يكون ممنوعاً وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لأن اعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستعصا به اعرابه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا أهنيه قول التوجيه أن قوله تنوينه من أذركات روى بأوجه ثلاثة لأن ممنوعاً على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة إلا باعتبار مجرد كونه ممنوعاً على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال بعد في جعلها ثلاثاً باعتبار ذلك فاعلم على الوجه الثاني ممنوع من الصرف أيضاً فليس الفارق بينهما وبين الوجه الثالث إلا بالتنوين وعلمه إلا أنه على الوجه الثاني يكون الجواز بالكسرة وتبايعن الفتح في الوجه الثالث الأعراب بالفتح والفتاى بينهما أوجه كون الأعراب بالكسرة في الثاني والفتح في الأول اه وقال في خواشي المجيد وهو بخلافه المجيد كلام من جاز بالكسرة ونحوه في شيء غيره وأعلم أن هذا جمع في عرفات حالة التسمية أمران أحدهما أن يحذف تنوينه في الجاهل الآخر أن لا تنزل جزم لا ينصرف

محول على تصه ونصت جمع المؤنث السالم محول على حرفان راعنا الجمع اسمنا تصه وراعيها لا ينصرف جعلناه محولا  
على تصه فإني هذا اليعص كل واحد منهما يحب الأيمن فكيف التنوين وإن لم يكن تنوين عرف الأناهم بجمع في الصورة  
فراعاتها لا ينصرف وإعراف حالة التصيب الكسر راعنا جمع المؤنث السالم له فعل أنه عند هذوله البعض ممنوع من الصرف  
ولا يند في ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يعر بأعرابها لا ينصرف لأنه إنما فهم أن البعض الأول لا يعر بأعرابها لا ينصرف  
بل يعر بأعراب أصله وهو الجمع بالالف والتأنيدهم أن البعض الأول لا يمنع الصرف أي لا يمنع من المنوع الصرف كما قد  
يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف والمحال أن ما سمي بمنوع من الصرف مطلقا لوجود العتين فهو مع ذلك ثلاثة أوجه  
أعرابها عر أبا الجمع مع أثبت تنوينه لأنه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة وأعرابها عر أبا الجمع مع حذف  
التنوين وإن لم يكن تنوين الصرف لأنه يشبه تنوين الصرف وأعرابها لا ينصرف مع حذف التنوين فليتام له ومن  
خطبه نقلت (قوله يعر به على ما كان عليه) قال الدكتور في الظاهر أنه ضمن يعر بمعنى بدقه فعداه على (قوله) وبعضهم يعر به  
أعرابها لا ينصرف (أي العلمية والتأنيث) قال ابن عصفور في شرح الحامل ونافذ في ذلك المردد معجمان التام الجمع فسمى كالواو  
وكالا أخلا بغير أن يمنع الصرف وإنما أوجه أن يعر بالصمة والكسرة كما كان وزول عنه التنوين لزوال المقابلة زال الجمعية قلنا  
هذا الذي ينبغي أن لا يجوز إذا لوجه له حيث لا تصح الكسرة قولنا لعدم تنوينه انذرع ٨٣ الصرف والتأنيث قطعا وكونها

تدل على الجمعية  
لا يخرجها من ذلك ومن  
روى تنويرها من أذرع  
فهو خطي قال المصنف  
بعد أن نقل هذا الكلام  
وتلخص ابن مالك في  
تسهيله بين القولين  
وجعل الرابع جوبا  
والكسر وقال الزحري  
في هذا أقصرت من جوفات  
أن قيل لم لا يمنع  
الصرف وفيه التعريف  
والتأنيث فاجواب أنه  
لا يكون بالتأنيث لانهما  
التي في لفظها لانها

يعر به على ما كان عليه قبل التسمية راعنا الجمع (وترك تنوين ذلك) راعنا العلمية والتأنيث  
(وبعضهم يعر بأعرابها لا ينصرف) فترك تنوينه مجر والفتحة راعنا التسمية فالاول راعى الجمعية  
قط والآخر راعى التسمية فقط والتوسط بين الأمرين فرأى الجمعية فجعل نصب الكسرة ورأى  
اجتماع العلمين والتأنيث فترك تنوينه وهذا السلك يشبه ندخل العتين فله أخفى الأول التصيب  
بالكسر ومن الأخير حذف التنوين فحصل في المسألة ثلاثة أوجه (دروو والأوجه الثلاثة قوله) وهو  
أمر والقس الكندي في معيونه (تنويرها من أذرع وأهلها \* يشرب أدنى دارها نظرا على)  
الرواية بغير أذرع بالكسرة مع التنوين وتر كوا بالفتحة بلا تنوين ومعنى تنويرها نظرت إلى دارها على  
من أذرع أن تأبى الشام وأهلها يشرب بدينه الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي تركها من  
العصايق وهو شربين عبيد في السمتنع أخلاق هذا الاسم عليها من مادة التثنية يسو أم قوله  
تعالى يا أهل يشرب فكانة عن فالمن المناقير وإلى هذا الباب الإشارة بقول الناظم  
ومابا وألف قد جمع \* يكبر في الجمر وفي التصبعا  
كذا ولا يلو الذي اسماء تجعل \* كأذرع في معنا أيضا قبل  
(ألباب الخامس)

من أبواب النباية (لا ينصرف) أي لا يندخله تنوين الصرف (وهو ما فيه عالمان) فريعتان (من)

لست للتأنيث وإنما في ألف قبلها علامه جمع المؤنث ولا يصح تقدير التأنيث لأن هذه التأنيث تخصها بجمع المؤنث مانعة  
من تقديرها كالألف بقدرة التأنيث في بنت لان التأنيث التي هي ببلع من ولا اختصها بالمؤنث كما التأنيث فأت تقديرها وقال ابن  
الجزر اللؤلؤ على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرف في التنزيل مع أنه قد اجتمع فيه العلمية والتأنيث  
ودليل ذلك قوله هذه عرفات مباركا فيها ظفر البشارة المؤنث وحاشا لمالعه واستصعب الزحري تأنيدها وليس بشي لا يه  
لا يتقاصر عن تأنيث دعوتهم ومصر فتوهمها (قوله أدنى دارها نظرا على) قال الدكتور في نظر ما معني ذلك وما وجه الأخير عين قوله  
أدنى دارها بقوله نظرا على في نظر معنى البين شواهدا على وقوله وأهلها يشرب كتابتها أي هي يشرب مع أهلها شربا بغير أن  
المراد أدنى دارها أي المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عال أي الراي منه إذا أراد أن ينظر إلى دارها فلا بد أن ينظر من محل  
عال فكيف من دارها فأت في الأخير ما صدر عن أدنى على حذف مضاف قد يفهم نظر انتهى وقال الزرقاني أدنى دارها كلاما إضافي  
مبتدأ وقوله نظرا على خبره وأراد أن القرى بمن دارها بعيد فكيف يراها نظرا على أي يرفع انتهى وهذا ما هو من العنى  
ولا يمنع حذف المضاف أي ذو نظر ليصع المحل (قوله وتأبى الشام) أي لكونها يذرع ليس المراد بالشام دمشق فخصها بها بل  
المراد بها الإقليم الشامل لأذرع (ألباب الخامس) (قوله وهو ما فيه عالمان) قال الدكتور في إنباء كقولنا بعل واحد في بناء  
الاسم وهي مشابهة الحرف من وجوه واحد لان مشابهة الاسم للفظ غير ظاهر ولا يوافق في اختلاف مشابهة الاسم للحرف فظاهر

قوة انتهى وبها من تسخيم الخط كالمثل الأصل اعلم أولان قول النجاشي أن الشيء اللطيف علة لكل لا يرتدون به فهو خالف بل  
المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء بيني أن يختار الحكم تلك الحكم لتاسية بين ذلك الشيء وذلك المحكوم يسمى ذلك الحكم في اصطلاح  
الأصوليين موجب العلة وأما عن المصنف بقوله وحكمه أن لا كسر ولا تنوين لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى  
العلتين وتسميتهن أيضا لكل واحد في غير المنصرف سببا وعلته بخارج كل واحد منهما مجزعة لعلامة أنهما جماع الاثنين  
يحصل المحل فالعلة التامة إذا جموع علتين أو واحدة تقدم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما اه رضي مع إصلاح ذلك فيه  
ويؤخذ من حكمه ما ن كل واحد من علة لعلامة مستقلة الجواب عما يقال أن جعل معلول العلتين الفرعية أشكل أن شكلان الفرعية  
تحصل بعلة واحدة كانت الأخرى ضائعة أو جعل معلولها منصرفا أشكل أنه أمر واحد وورد العلتين على أمر واحد ما لم  
وهذا الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد ويجوز أن يختار الأول ويجيبان أحدى العلتين يكفي لمحصل الفرعية بوجه أو واحدة  
والمطلوب ثبوت الفرعية بوجهين حتى يتحقق التسليم للعلل والفرعية بوجهين لا يتحقق إلا بعلتين بوجه واحد هما الفرعية بوجهة  
والأخرى الفرعية بوجهة أخرى أو ماقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحد منهما أن المراد بالفرعيتين الفرعيتان  
المعتبرتان فلا يراد على المحذور ههنا وسلاسل ومسلطات علم مؤث فانه منصرفات مع العلتين أو ماقوم مقامهما لكن لا يعتبر  
أحدهما في ههنا فاختنفة اللغة لا والجمعية في سلاسل لا تناسب ولا التناهي في مسلمة شاعرا عن الزيادة والبرود و رعاية  
لحالته الأصلية وورد على أن أخذ الاعتبار للعتين في تعريفه لا ينصرف لزوم البودرات وقوة معرفة الاعتبار على كون مافيه غلطان  
غير منصرف فمن نحو سلاسل ٨٤ وهذا تقرير منصرف على المختار ولهذا في أن الصرف في قول ابن الحاجب ويجوز صرفه

للضرة واداء التاسب  
 بالمعنى الغوى أى يجوز  
 العبد له من ذلك الحكم  
 أو على حنفى مضاف أى  
 ويجوز من باب حكم صرفه  
 وانما يقال يجوز صرف  
 مالا يتصرف الضرة  
 مثلاً لأن صرفه مالا يتصرف  
 بما لا يدخله الكرم  
 والتوزيع للسدين كإقاله  
 النعمة فاندفع نظم

عَالِ (نَسْم) جَمْعُهَا مِنْ النَّعَاسِ فِي قَوْلِهِ

اجمع وزن عادلاً أنت معرفة • ركب وزد عجمة فالوصف قد لا

وسياق شرح ذلك في باب معقوله والذي يخصه هنا أنه متى اجتمع في اسم عاقلان منها (كاحسن) فإن فيه صفة ووزن الفعل (أو واحد منهما تقوم مقامهما) في ذم الصرف (كساجدو سجراء) فإن صفة منتهى المجموع بمنزلة جعين والثالث بالالف بمنزلة الثانی فكل من صفة منتهى المجموع وألف الثانی فالثم مقام عاقلان (فأرجو الفتحه) نيابة عن الكسرة (تخوغيو يا احسن منها) وتخواعة كفت في مساجد (الآن أضيف) لفظاً (تخوف أحسن تقويم) وفي مساجد أئمة أو تقدير نحو أئمة أو أئمة أو أول في رواية من جرب الكسرة بلا تنوين على نيابة لفظ المضاف اليه ودخلته ال معرفة كانت نحو وأنتم عاقلون في المساجد (أو موصولة) نحو قوله وهن الشافيات المحواثم يخفف المحواثم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه وهي جمع عاقله وأما ال داخله على الصفة المشبهة (كالعاصي والاصم) والفظان

الرضي فيه بان الصرف على قوله صبا (من تعرى الاسم عن السببين المعتبرين) أو ما يقوم مقامهما وهو في حال فاتها

الضرورة أو التناصب غير مجرد عما فكان الواجب أن يقولوا بولحكمة المنصرف الضرورة أو التناصب يعني أن الثاني قالد  
غير المنصرف فيذكر مؤيد من عدم المنصرف بأنه القادلا من أن واحدة المذكورة وحدهم الانصراف بأشياء الالاسم على ذلك  
محد الانصراف بعدم استعماله وفي الأخير نعرف عدم الوجود ونكسور بالقض بنحو ح ووط على طرد أولهما  
وعكس ثانياً ما وفيه علقه ماسياً من أن المنصرف تنويز الألفينية قد برهنته ونكس أن يجب باله لاضر في تعريف عدم الخ  
في التهو ومات الأتبارية كاتيل بذلك في تعريف الاسم ولا تص بعضنا اقرو من أن المزل اعلتان معبر تان ولا علة بين ما هنا  
وبين ماسياً لأن تنويز الألفينية انما هو جلعنا الحان من العلتين المعبرتين أو ما يقوم مقامهما في التامل (قوله فان برهنا الفتحه)  
قال الثاني من عرض على سعيه مؤيد من الجمع بالفروا والمالحق على أنه معبر بما عراب أمهاته انتهى وقد يجب أن هذا ونحوه  
من الاعلام المحكيه ولا يلحق في كلامه كاي يدل العلم المبني كسيويه كاي ينافي حواشي الالفية وقال الذوشي فان قيل لعل الجبر  
على التعبد هذا ولا يحمل على غيره فالجواب أن الضرور والمصوب في ثلث في الكلام فلم يمكن بل من الحمل جل أحدهما على  
الآخر كافي المتي والجموع وان الفتحه الى الكسر اقرب من الضمة اليها في حمل على الاقرب منه (قوله لان أضيف) قال الذوشي  
قال بعضهم ان فمعة توحه لان المشتق المتصل لا يكون جله ودرجانه هاتم قطع ففكر ان على ان منقطع ولو ففتحت انتهى وقال  
الثاني جواباً على ما اتصل وقضه أن الأمثلة المذكورة في الاستثمان ممنوع من الصرف حين الاضافة ودخول الام وهو كذلك  
(قوله وهن الشافيان المحواشي) بعض يستلقر زرق ولوله ألتاما قتل ما في دماها مشفاء يقول ليس الشافيان الدما تان نهر قها

بالسبوق وانما هو الشاقيان لا يلهو لولا ما لم يفتقد القدماء قوله فاعلم ان تعريفه على الاصح الفرق بين الصفة المشبهة وتوابعها  
 ان اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفي كلام الشارح تنسكت على المصنف وان تمخذه لأمور وانما إذا دخل على الصفة  
 المشبهة مخالف للاصح وقد اعترض المحقق على المصنف وأجاب بما يمكنه التمثيل كونه صحاح على قول (قوله مباركا شديدا)  
 قال الزرقاني في حال كونه مباركا شديدا فاعلم شديدا (قوله) والكل ما بين الكتفين (قال الزرقاني قال الدماميني وقال  
 له المحادوشدته بحيث يقوى مجمل تلك الابعاد كناية عن كفاية المدح والامانة العظمى (قوله ثالثها الخ) هو مادة فعلة كلام  
 المصنف كما مر عن الثاني اهـ (الباب السادس) (قوله) والاحسن ان تعدسنة (قال الدونشري قد يقال الاولى ان تعدسنة  
 بزائدة العاقبة من فان تفعلان صالحا لهما للخطابين والمخاطبين قال بعضهم واختلف في العاقبة اذا عصبهما بالضمير نحوهما  
 تقومان واردتا من ان هل يؤنث الفعل جلا على المعنى لان الضمير عتلة الظاهر ولا يؤنث الفعل نظر اللفظ الضمير اذ هو مذكر  
 لفظا انتهى وهو قلة مما صرح به في باب الفاعل ان الفعل اذا استدل الى الضمير المؤنث وجب تأنيده (قائدة) عدد الاضمان ستة  
 يتاعمل ادراج العاقبة في المخاطبتين والافهى سبعة كما مر فتوصيغ ان تكون عشرة ٨٥ باعتبار كون الالف والواو حرفين أو  
 ضميرين ففعلان  
 بالتحية اثنان وفي يفعلون  
 بالتحية ايضا اثنان وفي  
 تفعلان بالوقية أربعة  
 تفعلان بازديان أو  
 ياهندان وانفسدان  
 تفعلان وتفعلان المزدان  
 والتاسع والعاشر تفعلون  
 وتفعلون بالوقية فيما  
 ولا يكون الواو والياء  
 فيهما الا ضميرين وذكر  
 المذكورين انهما تكون ثمانية  
 انتهى أو قول قوله قد يقال  
 الاولى ان تعدسنة الخ  
 سبقه اليه الشهاب  
 القاسمي والعجب من  
 الشارح انصرح بالعاقبة من

فأما خوف تعريفه على الاصح كلفى المتخى وغيره لاموصولة أو زائدة كقوله  
 وأنت الولد بن البريد مباركا شديدا باماء الخلافة كاهله  
 يخفص البريد على قول الزائدة عليه يتاعمل انما بقى على عليه ويحتمل ان يكون قد قرأه الشيوخ  
 فصار نكرة ثم أدخل عليه آل التعريف ككلام الموضوع في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت  
 لا ينمى مادة المراح عده به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن رومان بن أمية والاهيا جمع عيب بكسر العين  
 المعجمة وسكون الموحدة وفي آخره هزئة كل يقل بكسر المثلثة وسكون القاف وأراد به أمورا للخلافة  
 الشاقة والكل ما بين الكتفين والمعنى أصبره شديدا كاهله محمل انتقال الخلافة وقال في هذا الباب أشار  
 الناظم بقوله  
 وجر ما فتحة ما لا ينصرف \* ما لم يصف أو يبل بعدل لردف  
 واذا دخله أل أو أضيف بجر الكسرة هل يعود منصرف فأولاً قال ثالثا ان كانت العلتان بايتين فيه  
 فهو باق على منع صرفه فالاصرف والاعتبار  
 (الباب السادس) \*  
 من أبواب النباهة الأمثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعياها كان الاسماء الستة أسماء  
 باعياها وانما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان عزتها وصيغتها تستعمل في ادراج المخاطبتين تحت  
 المخاطبين والاحسن ان تعدسنة قاله الموضوع في شرح الاحتمال (وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف  
 اثنان) كالنساء للمخاطبين (نحو تفعلان) بازديان أو للمخاطبتين نحو تفعلان ياهندان أو للعاقبتين نحو  
 الهندان تفعلان (و) بالياء للعاقبتين نحو الزيدان (يفعلان أو أوجع) بالياء للمخاطبتين (نحو) أنتن

بعد المخاطبتين فكيف يجعلها ستة (٢) أو يضاف عدلها تسعة سبعة الالف والواو باعتبار ما علموهي تفعلان الهندان بالنساء بالوقية فكان  
 ينبغي التنبيه على ما في كلام الشارح من الخرافة وقوله وذكر المذكورين الخ لم يبين وجهه ومبناه انه ضم الى الخمسة الأصلية الى الالف  
 والواو فيما مضى قطع النظر عن المخاطبتين والثاني ثلثة تكون فيها الالف والواو علامات الضمور وانما اللتان ذكرهما الشارح  
 والصورة التي ذكرها والعجب المذكورين حيث ذكر الصورة التي ذكرها الشارح والالف فيها علامتا ميم لم ذكرهما في اللتان بالتحية  
 والتأخير من الالف في ضمير والاصل في هذه المثلثة كون الالف والواو ضميرين فقامت (قوله) وهي كل فعل الخ) قال القاتاني  
 التعريف لها هو كل للفراد أو بضاكل تفهمان كل واحد منها هو الخمسة وهذا الأخير معنى قوله في عبارة أخرى فيه صدر محمد  
 بكل وهو محمل بصدق الحد على المحدود الذي هو الأمثلة الخمسة انتهى وقال الدونشري بعد الاعتراض بالوجه الاول ومن كلامه الاول  
 والجواب ان التعريف ما بعد كل وفائدة التبيان بها التصريح بان الحد مطرد منه كمن من أول الامر وفي شرح الخامس في التوابع كلام  
 يتعلق بالاستدلال بما مرر اجتهته انتهى ويمكن ان يجاب بذلك عن الثاني وعيادة الخلق الى أشار اليها عند قول ابن الحاجب التوابع  
 كل ثمان الخ ثم ان لفظه كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس والمجنس لا للفراد والفراد فلهذا هو بدو الحقيقة  
 (٢) قول المحقق وأيضاً فاعلم ان هذا الجرح من هذا العبارة فاعلم ان هذا الجرح من هذا العبارة ٨٥

التابع والمحمد من قول كل وهوان أعرب باعراسا بقمن جهة واحدة لكنه لم يدخل كل عليه فافترض على كل أقراد  
 المحذية يكون مانعا والظاهر انحصار المحذوفين العدد كغيرها فيكون جامعاً يحصل حدياً مع ما يكون جهة جمعه ومنه  
 كالتصريح عليه (قوله فان رفعها الخ) قال القائل في منقوض بالاشتراك لقرينة بنون التوكيد فان أعرابها لم كانت مقدرة على إشارته  
 الموضع في حمار بقوله فانه معرب معها تقدير أوصرح به الرضي على ما سبق انتهى وقيل بعض الأفاضل ان النحر اوى أصابان ما ذكره  
 خلاف المشهور والمشهور ان معرب بالنون المقدرة اذا لم تعرف تقدر كالحرف كالتصريح بالشرح بذلك أول الفصل الثاني (قوله  
 بنون النون) قال الدون شري أي بالنون الثانية وانما عليه هذا العبارة لاجل القابلة في النصب والمجرم بالحذف وجعلوا  
 معتبرين بشرطها والمجرم انتهى (قوله هذه النون) قال الرضي تكسر بعد الالف غالباً لان الساكن اذا حرف الكسر أبي يقرئ في  
 الشواذ اعتداتي فتحتها وتفتح بعد الواو والياء جلا على نون الجمع في الاسم انتهى وقال أبو حيان انما كتبت لالتقاء الساكنين وكانت  
 بعد الواو والياء فتحة تشبها بنون الجمع وكسرت مع الالف تشبها بنون التثنية (قوله ويجزوها ونصبها بحذفها) قال الدون شري  
 وقد تحذف النون بغير ناصب ولا جازم بقوله ٨٦ أيبت أسرى وتبقى تملكى \* شعرك بالعنبر والمسل الذي

وانما حذفته لانه رفع  
 عن الضمة والضمه  
 تحذف تخفيفاً في بارئكم  
 وينصرف وما يشعركم  
 فلو لم تحذف النون مع انها  
 قرع لكنت آمنة من  
 حذف ما يمان منه الاصل  
 صرح بذلك النور في  
 كتاب له سعاد رؤس  
 المسائل انتهى وقال  
 المصنف في المحواشي وقد  
 تحذف تخفيفاً وذلك على  
 ضربين واجب تحسون  
 التوكيد فهو لا يصح ذلك  
 من آيات الله وامارتين  
 واما يلقن عندك وجازم  
 وهو ضربان كثير وذلك  
 لنون الواو في نحو أفعبه

(تفعولون) بالياء للثانيين نحوهم (يفعلون) بالياء مخاطبة نحو (أنت تفعلين) ولا فرق بين ان تكون  
 الالف الواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان وفعولان زيدون في لغة طبرستان (فان رفعها  
 بنون النون وجزوها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعولوا ان تفعولوا) الأول جازم ويجزوم والثاني ناصب  
 ومنصوب وقد تقدم المجرم على النصب لان النصب محمول على المجرم كما حصل النصب على المجرم في الثاني  
 والمجموع على حذلان المجرم نظير المجرم في الاختصاص فيفعلان كالزيدان وفعولون كالزيدون وتفعلين  
 كالزيدين في مطلق المجرم كانت السكتان وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يكتفون بذلك في فعلون  
 لانه يؤدي الى اجتماع الواو وفعولوا النون علامة الرفع لا شامية قبل الواو من حيث الفتحة ثم حذفوها  
 لاجل المجازم ثم جعلوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظير من الاسماء جعلوا تفعلان وتفعلين على فعلون  
 ولما كان ههنا منقضية السؤال وهوان يقال انك قلت ان المضارع اتصل به الواو الجماعة ينصب بحذف النون  
 ويعقون من قوله تعالى الآن يعقون منصوبان والنون لم تحذف فاشارة الى جوابه بقوله (وأما الاان  
 يعقون فالواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة وهي واو عاقبوا) والنون ضمير النسوة عاقبت على المطلقات  
 لان الرفع (والفعل) معها (مبنى) على الكون لا اتصاله بنون النسوة (مثل يرتضن) لا معرباً (وونه  
 يفعولان) فالعين واووه الفاعل بمنعوا الواو ولا معوهذا (خلاف قولك الرجال يعقون فالواو) فيه (ضمير  
 الجماعة المذكورين) كالواو في قولك يقومون وواو الفعل محذوفة والنون علامة رفع ووزنه يفعولون  
 (فتحذف) النون للجازم والثاني ناصب (نحو لم تفعولوا في التثنية) وان تفعولوا أقرب إلى التقوى ووزنه تفعولوا  
 وأصله تفعولوا) براون الأولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استقلت الضمة على الواو فحذفت الثاني  
 ساكنان فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين وخصصنا بحذف لكونها جازمة وكلمة والى هذا الباب أشار

الله فاروق فيمن قرأنا التخفيف وقليل وهو قيساً عد ذلك بحولنا قد اخذوا الحنطة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحاولوا  
 انتهى وقوله لنون الواو أي ناصب ان المحذوف نون الرفع لا نون الزايم فهو الاصح كما يأتي (قوله لانه شامية الواو) عبارة المصنف  
 في المحواشي لان النون شامية الشمع حروف العلة الواو والياء والالف ولما دخلت في واو والياء من بيت ساكنة تالفة في فوج جعل  
 كازيدت واوقد كس وبما سميذخ وألف عدا فواو وأبدلت منها الالف في نحو أبت زيداً وحذفت في نحو قل هو الله أحد الله الصمد  
 (قوله وجعلوا تفعلان الخ) الحمل له على الحمل في تفعلان تخصيصه جعل علامة رفع الجمع الواو المناسب لما قاله أولان زيدون علامة  
 الرفع في الزيدان الالف وانه لا يمكن ذلك في فعلان لانه يؤدي الى اجتماع اثنين وجبارة الرضي لما اشتغل بحمل الأعراب وهو اللام  
 بالمجرم المناسبة لمجرم السكتة يمكن دوران الأعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الأعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع  
 لما يشبه في الفتحة الواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون دعوى ويرى ويحذف والقاضي وغلام ليكون هذا النوع كالاسم الثاني  
 والمجرم والواو والنون وحمل الباقي تفعلين على آخره (قوله ولما كان ههنا منقضية السؤال) قال الدون شري يجوز ان يكون مثبته فقه  
 هواس كل وهاخير هاولا اشكال في ذلك ويجوز ان يكون هنا هو الاسم وهو المطابق لتمام لان القصد الاخبار عن هذا المكان بانه  
 مثبته سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج ههنا عن النصب على النظر في الازمنة



هـ (الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم إشارة إلى الاعتراض عليه لأنه فصل بين التناقض وهي أبواب التباينة (قوله المعتل) قال الدونشري عبره دون المعتل لأن المداور كون على أكثر حروف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعل كيغضو برى وقوله ما حـ أحسن من قول غيره ما في آخر (قوله فان يزمن بحذف الخ) لو حذف الباء لكان أحسن وقد يقال ان الباء التصوير أي فان يزمن بصور بحذف الآخر (قوله ومن تابعه الخ) قال الدونشري المفاعلة هنا ليست على ما يهابل المراد تبعه فهو معنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدونشري التناهر أي حينئذ معنى وقال بعضهم معرب بولا اعرابه وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيا بعد جداول الأقرب ما معرب بنفس الحروف كما يرشد إليه قولهم ان الحجاز بحذف علامة الرفع (قوله فعلى قول سيديوه) قال الدونشري الجار وهو على متعلق بحذف تقديره فيقال أو تقديره ٨٧ حذف الحرف كذا تقديره أو كذا تقديره على هذا المحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد لما لان له المصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال

الناظم بقوله واجعل لتخويف لعل النونا \* رفعا وتعين وتساقونا  
\* وحذفها العجز والتصب اسمه  
هـ (الباب السابع) من أبواب التباينة وهو خاتمتها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما أثره) حرف علة (الف كيخشى أو ما كبرى أو أولو كيغدو فان يزمن بحذف الآخر) نيابة عن السكون نحو لم يحش ولم يدع فالحذف من يحش الألف والفتحة قبلها دليل عليها ومن برم الباء والكسر قبلها دليل عليها ومن بدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الحجاز فيها حذف حرف العلة فالتباينة على قول ابن السراج ومن تابعه ان هذه الأفعال لا يقدر فيها الأعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الألف في حالة التصب وعلى ذلك ما ان الأعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيمختلف الأسماء وجعل الحجاز كاللواء المسهل ان وجد ففصله أو الحما أو الأحن من قوى البدن ونذهب بسيديوه إلى تقدير الأعراب فيها فعلى قول سيديوه لما دخل الحجاز حذف الحرف كالمقدرة أو كتنفيها ما صارت صورة تلهوهم والرفوع واحدة فرقوا بينه ما بحذف حرف العلة عرف العلة كحذف عند الحجاز لا يهوى على قول ابن السراج الحجاز حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف حازما \* ثلاثين يحتمل المذهبين ثم استشهدوا بغير اعتراض بان أحرف العلة قد ثبتت مع الحجاز فاشارة إلى جوابه بقوله (فاما قوله اذا العجز غضبت خلقن \* ولا ترضاها ولا خلقن

هذا المحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد لما لان له المصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال الدونشري قال بعضهم ويمكن أن يجري كلام المستفعل على قول بان يقال لما كانت الحركات مقدرة في بعض الاحواز وحيد الحجاز حروفا تبسما لم كانت حروف العلة فحذفها فلا تثنى أن يكون هذا الكلام على قول ابن السراج يجوز أن نوجه قول سيديوه بما ذكر (قوله اذا العجز غضبت) قال الدونشري بعده

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا \* من هجوز بان لم تهجو ولم تنع  
وقوله وهو قيس بن زهير  
ألم يا نيك والاتباع تسمى \* بما لا تلبون بني زباد  
فضرورة فيمن حيث أثبت أحرف العلة الثلاث مع الحجاز وقيل هذه الأحرف أشباع والحروف الأصلية محذوفة للحجاز وقيل هذه الأحرف أصلية يتناول قول من يحزم المعتل بحذف الحرف كالمقدرة وقيل حرف العلة على حاله والاتباع جمع تبا وهو الخبر وتسمى بفتح التاء اثنتان من فوق من غير الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الإصلاح والتشديد اذا كان على وجه الإفساد واللبون التافعات التي

بفتح الدال وتشديد اللام الفتح ومثله الدال والموقف بكسر النون من أتق رؤوف من الأتق فمتحيز وهو الإعجاب وقيل لان التباينة ليست بخازمة والواو والحاء والتقدير فظلمه لغير مرض منها وقال ابن جني وقد جاء على الوجه الآخر ولا ترضاها وحذف إحدى التابئين من رضى ومن خلق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الأعراب حيث تثمة مقدرة ذلك ظاهر على نذهب بسيديوه بكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثانية على القول الأول والثالث واغذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن غالب فالمصنف فاما يظهر تقدير الحروف والظاهر اهمال الحماز ولشئ من مشايخنا الشوايف في ذلك كلام غير محرر بكتبه ما مضى الأشموني وأنشئة في ذكره في الجواشفي (قوله وقيل هذه الأحرف) أشباع هذا لا يقابل القول بأنه ضرورة فاما يقابل القول بأنه لغة المشار إليه قوله وقيل هذه الأحرف الخ الآن يقال القابل بالضرورة وتختلف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو بعدد فقه هذا أشباع للضرورة (قوله وتسمى بفتح التاء) قال اللغافي

بفتح الدال وتشديد اللام الفتح ومثله الدال والموقف بكسر النون من أتق رؤوف من الأتق فمتحيز وهو الإعجاب وقيل لان التباينة ليست بخازمة والواو والحاء والتقدير فظلمه لغير مرض منها وقال ابن جني وقد جاء على الوجه الآخر ولا ترضاها وحذف إحدى التابئين من رضى ومن خلق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الأعراب حيث تثمة مقدرة ذلك ظاهر على نذهب بسيديوه بكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثانية على القول الأول والثالث واغذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن غالب فالمصنف فاما يظهر تقدير الحروف والظاهر اهمال الحماز ولشئ من مشايخنا الشوايف في ذلك كلام غير محرر بكتبه ما مضى الأشموني وأنشئة في ذكره في الجواشفي (قوله وقيل هذه الأحرف) أشباع هذا لا يقابل القول بأنه ضرورة فاما يقابل القول بأنه لغة المشار إليه قوله وقيل هذه الأحرف الخ الآن يقال القابل بالضرورة وتختلف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو بعدد فقه هذا أشباع للضرورة (قوله وتسمى بفتح التاء) قال اللغافي

وتسمى بمعنى تزييد قال في الشيء ينحى إذا زاد (قوله كما في ما ركم) قال النوشري هو منه في مطلق التمكن لأنه ليس في ما ر كمو إلى أربع  
 منحركات (قوله ويجيرون المنفصل بجري المتصل) فحينئذ ان جنى في الخصائص بالآخر المتصل بجري المنفصل وأجزاء المنفصل  
 بجري المتصل وذكر ذلك السيوطي في الاشتباه والنظائر في الأول نحو اقتل القوم واشتدوا فهدا شبيه ويجعل لك وهو أحسن من  
 قوله الحمد لله على الأجل لأنه لا خلافنا في الظاهر منه ضرورة وانها نحو اقتل واشتد مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثاني  
 ما ذكره الشارح وقوله هاتان تجري دأه وشأه وكذلك قرأه من قرأ أو لا تتجاوزا وحتي إذا دار أو كذا قال ابن جني ونحوه من  
 هذا التحفيف وقوله في المرأة ٨٨ واليك إذا خفت الهمة والرقا الكواكبت ذكارت الشيخ بأعلى هذا بضع عشرة سنة

فقال هذا لا يجوز في  
 المنفصل قلت له فانت  
 أبدا تسكر ذكر اجرائهم  
 المنفصل بجري المتصل  
 فلم يردنيا قال وهذا  
 البلي فيه ما يحسن  
 ويقاس وفيه ما لا يحسن  
 ولا يقاس لكل وجه قال  
 السيوطي ونحوه صلى  
 الله عليه وسلم  
 المتصل قرأه ألم ترائي  
 اللام من بني اسرائيل  
 يسكون الراء (قوله ولا  
 واتصل) قال الزرقاني  
 الوافل هو الداخل على  
 القوم في شراهم فيشرب  
 معهم من غير أن يدعي  
 ويسمى ما يشربه وقولا  
 بالسكون وأصل المائدة  
 وفل الرجل يغفل وفلا  
 دخل في الشجر وتواري  
 فيه والمراد الأخبار من  
 نفسه ما به شرب بلانهم  
 من الله والوهم من الناس  
 (قوله بنية الوقت) قال  
 القفاني فيه ضعف من  
 تقدير الوقت على الشرط

وروي قالوص مفتع القاف وض اللام الناقصة الشابه ببلون وبنوز ياد الريمس بن زيادواخوته وفاعل  
 بالثام مضموم وعما لاقت متعلق ينتمي لقسمه ويجوز أن يكون ما لاقت فاعل بالتثنية والباء الزائدة في  
 أنفأ فعل مثلها في كفي بالله شهيدا (وأما قوله تعالى انهم يتقوا ويصبروا بابيات الياء من يتقوا وتكن  
 يصبر (في قرأه قبل) عن ابن كثير فاختلف في تخريجها (فقبل من موصولة) لا شرطية وتنفى مرفوع  
 لا يجوز (وسكن يصبر) مع أنه معطوف على مرفوع (أما التو إلى حركات الباء) الواحدة (والراء) من يصبر  
 (والقاف المعززة) من فان كان كإسكان الراء تنزى بالكل من قبل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم  
 يكرهون نوالى أربع متحرك كان فيهما هو الكلمة الواحدة وأما على تنزله برف من يصبر فان تنزله بناء  
 على فعل بكسر الفاء وض العين فمكن لأنه بناء معمل وهم يحققون مضموم العين إذا كان مستعجلا  
 فبالثام باللهل ويجيرون المنفصل بجري المتصل قال ابن جني  
 فالיום ثشرب غير مستحب • اتعلمن الله ولاواغل  
 فنزل رب غ من اشر بغير منزلة تعضدوسكن الباء كإسكان عضد (وأما على أنه) أي قبلنا (وصل بنية  
 الوقت) كقراءة الحسن البصري ولا تمن تسكن تسكن من انه مرفوع ما جاء في السبعة  
 وكقراءة قاف يحياي وعماي يسكون ما يحياي ووصلا (وأما على العطف على المعنى لأن من الموصولة  
 بمعنى) من (الشرطية لعمومها وإيهامها) ولكن دخلوا لمسة بلا سنبلا سجدوا ولما دخلت القاف في  
 المنجز كان تدخل في الجواز كقوله الفارسي فلذا صح العطف بالجزم على الفصلة كما يعطف على الشرطية  
 من شرطية والياء قد تنفي أما اشباع فلام الفعل حذف للجازم وأما على إجراء القتل بجري الصبح فجزم  
 بحذف الحرف كالمقتدر ولم يستبح حذف حرف العلة (تنبيه) ما من حذف حرف العلة  
 فجزم فهو ما إذا كان أصليا فام (إذا كان حرف العلة) عارضا بان كان (بلا من همزة) مفتوح ما قبلها  
 (كقراءة) مضارع قرأ (و) مكسور ما قبله نحو (يقرأ) مضارع قرأ (و) مضموم ما قبله نحو (يوضوه)  
 مضارع وضوه بضم الضاد بمعنى حسن وجل (فان كان الابدال) للهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع  
 (فهو ابدال قياسي) ليكون المعززة كما تنحذف كقوله الجازم وابدال المعززة الساكن من جنس حركه  
 ما قبله قياسي (و) يمتنع حينئذ أي حين إذا بدل بعد دخول الجازم (الحذف) الحذف البديل من المعززة  
 (لاستيفاء الجازم مقتضا) وهو حذف الحرف كالتالي كانت موجودة قبل الابدال فلا يتحقق شي آخر  
 (وان كان) الابدال (قبله) أي قبل دخول الجازم (فهو ابدال شاذ) لسكون المعززة متحركة كقوله  
 متعاضبة متحركة عن الابدال وابدال المعززة المتحركة من جنس حركه ما قبله شاذ (يجوز) حينئذ (مع)  
 دخول الجازم الانبات للحرف البديل (والحذف) له (ينفعلى) قول (الأعند ابدال العارض) وله الابدال

دون الجزم المختار وتحتاج بان الضعف هو الوقت على ذلك لا قدره قال الشهاب هذا ليس  
 بشرط بل صلة الان يقال في معنى الشرط تامل (قوله فهو ما إذا كان أصليا) قال النوشري أراد ما لا صلي ما ليس بدلا من همزة وان  
 كان بدلا من ياء كيخشي إذا لاف لا تكون أصلا أبدا (قوله فهو ما ابدال قياسي) قال النوشري انظر لو كان سكوتها الوقت هل يكون  
 هيا كما سكوتها الجازم أولا والاول أولى لأن ذلك لا يتقيد بالجازم كراس بشر وسؤالي غير ذلك قوله وابدال المعززة الخ) يحتاج  
 إلى كلام الموضوع غير محتاج إليه (قوله لو تمتع حينئذ) الظاهر كالايتحي أن الاجراء حينئذ قد بدو الظاهر ان السكون حينئذ مقدم  
 على المعززة دون الألف يحس ما يأتي ولم يشعر في ذلك النوشري هنا

أقوله وعلى القول بعدم الاعتداد بالجمع قال الدونشوري الأعراب حينئذ مقدور كما أسلفه الشارح في فصل تعريف الأعراب لكن هل يقال أن السكون مقدور على الألف أو الموزع المقلوب ما قلنا انتهى والظاهر الأول بل لوجهين الثاني (فصل ٥) (قوله تقدير الواو الخ) قال الدونشوري كان من حق أن يثبت هذا على كلام المصنف لأن تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولأن الشارح ويطبقه ما نرى في الأعراب المذكور المصنف والسمه تكون بعد التسم وقد يجابهه اتفاقه مع كلام المصنف لطول الكلام عليه فصر ما ذكره الشارح وبأن الأعراب بالحروف أقوى من الأعراب بالحركات لأن كانت الحركات هي الأصل في الأعراب فقدم الشارح المتعلق بالاقوى (قوله نحو جاهم سدس) قال الدونشوري قال بهيدقان قيل هلا كانت الياء المتقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع أجيب بأن الواو للجمع علامة من حيث أنها لرفع من حيث خصوصيتها ولم يبق أثري من السكتون هاهنا نستعمله هنا كتاب الأصل قال بعضهم جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى كاء أو لمسا كان كالأعراب تقديره في الأحوال الثلاثة نحو جاهم في صامو القوم وحررت بجاهم القوم وكذا انتهى في الرفع فقط قول جاهم غلاما للرجل ولعل الشارح لم يلتفت إلى ذلك لأنه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلة أما المضاف لياه المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة الألف (قوله المعتل) قال الدونشوري لو حذفه لكان أولى لأن الصحيح كذلك لو حذفته قوله الثقيلة لاجل الألف والألف تحذف مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ) والاضمة والكسرة الخ قال الدونشوري وفيما ينصرف أما لا ينصرف كوسي فيحذفه الضمة ٨٩ والفتحة صالحة أو ثابتة في الكسرة

الان أضيف كوسي في  
السر ائيل فيحذفه الكسرة  
أضوا كذا قوله والضمه  
والكسرة الخ هو أيضا  
فيما ينصرف وأما غيره  
كجوار فيحذفه الضمة  
والفتحة ثابتة إلا ان  
أضيف كجوازي الأعراب  
فيحذفه الكسرة أيضا  
لكن يصدق حينئذ انه  
تقديره الحركات الثلاث  
في الجملة في الموضوعين  
انتهى لقائي وما ذكره

هنا (وعده) أي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف  
العلة للجواز لأن حرف العلة على هذا القول معدوم ومنزلة الحرف الأصلي وعلى القول بعدم  
الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لأنه لا يحذف للجواز من الحرف الأصلي للعارض (و) عدم  
الاعتداد بالعروض بالنارض (هو الأكثر) في كلامهم وعليه الأكثر ون في كلامه ونشر غيره ب أن  
الاعتداد بالعروض على الحذف وعدمه معلة للثبات وما ذكره من جوار الأبدان والحذف هو ما ذكره ابن  
نفسه وذهب غيره إلى أن الابدال إذا كان قبل دخول الجواز لم يحذف لثبات الحرف بل للبدل تحتمل لأن  
تسهيل الميزة كتصحيحها  
(فصل ٥) تقدير الواو رفع في جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ما لم يتكلم نحو جاهم سدس والنون رفع في  
المضارع المعتل إذا امتد إلى الواو والياء وألف الاثنين أو ياء المضافة أو كدالتون الثقيلة نحو تلبون  
تلبون لبين (وتقدر الحركات الثلاث) تقدير (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) غير همزة  
(نحو الفتى) مما انعمت عليه من ياء (والصطفى) مما انعمت به عن واو أو صور فيهما الألف ياء نظرا  
إلى أصلها في الأول ومجاورتها لثلاث في الثاني (وسمى) الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة (علا)

(١٢ - تصحيح ل) في الأول مذهب الجمهور وخالف في ذلك ابن فلاح كجوهش ورواحما أصل  
أنه إذا جعلت في الاسم المعرب ثلاث تنزاع فإن أوله ينحصر كلته الثلاث في المقصود والضمة والكسرة في المقصود الأصلي  
منها دون الثالث فالكسرة لا تقدر في غير المنصرف فغير ما ذكره وإن أوله لا يعمد في الأصل والثالث بالحرركات الثلاث في الجملة تقدر  
في التوحيين كائنه الثاني في قوله أخرى قال الشهابي الظاهر أن قول الألفية الأعراب فيه قد راجعها من الاعراض من كلام  
التوضيح لأنه نفس الأعراب جميعا لرفع والنصب والحذف في كل مقصود حتى ما لا ينصرف لأن نفس الفتحة تنصب  
وغيره وإنما أقوى الاشكال على التوضيح تغيير ما بالحركات الثلاث بخلاف الأعراب فإن النصب كما يكون فتحة كذلك الحذف  
تأمل (قوله لازمة) قال الدونشوري المراد بالوزوم في الألف والياء لزوم وجودهما في أحوال الأعراب كلها لفظا كالفتى أو تقديره كفتى  
لكونه محذوف مجزؤه من ياءه الألف والياء لمارستان بسبب استقلالهما عن همزة كالقروا كالقري أسم مفعول ولا يقال من آخره ألف  
التقدير المذكور موجود في جميع عدم الزوم لمجوار النطق بالهمزة أي هي إلا في لقائي انتهى وقال الشهابي للثلاث في قوله يمكن  
أن يجاب بأن لزوم وجوده لفظا وثقة براو بعبارة ذلك الاستعمال الذي يعتاده وبحث الألف فتقبل الألف والياء العارضة  
بسبب الابدال لأنها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الابدال لا زمعقوان لم تكن لازمة من حيث هي أو باعتبار الأصل  
أو في الجملة وإيضاح ذلك أن لقري أسم مفعول استعمال أحدهما الهمز والثاني ابتداء ألفا باعتبار استعمال  
الأول وهذا حقيقة تكون الألف لازمة والانتقائي الابدال فلا يكون تغييرا ملاقطا بل كاتبة في جدها فإن كانت لازمة لمحو  
الصلول عن ذلك الاستعمال إلى استعمال آخر وهذا هو المقصود بالانتقائي في أمثلة ما ذكره في استعمال الألف

وقعت بسببه وهو الاعراب المحروفي ليست لازمة قلنا في ذلك الاستعمال تستحق في غير النصب قتال (قوله لكونه مفعولاً) عبارة الرضي وسعى نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد المدح ولكونه ممنوعا عن مطلق المحركات والقصر المنع والاول أولى لانه لا ينسجى نحو غلام مقصورا واركان ممنوعا من المحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطلاق ايضا ضد هذا المعنى ايضا ان نحو غلامى مبنى والمقصود من الباب العربى كذا ٩٠ بهامش نسخة الدونشرى بخط كاتب الاصل (قوله ونخرج النخ) قال الدونشرى اقتصر المصنف

على اخراج نحو يفتشى ويرى لانه يحمل التوهم لوجود التقدير فيه بالفعل ونعم الشارح لانه وتليفه انتهى وقوله ونعم الشارح أى يذكر المحرك ولا اعرابه لا لفظا ولا تقديرا (قوله بما في آخره النخ) لحذف في لكان احسن كافله مرارا وقوله وتظهر الفتحة (النخ) قال الدونشرى ومن العرب من يسكن الياء في النصب قال الشارح ولولان واثن الياء مائة ودارى على حضرموت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن من ورات الشعر لانه حمل حالة الضب على حالة الرفع والمجرز شوقي اه وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء وتقدر ايضا عليها في المركب المزجى افا كان آخر المجرز الاول ياء واعراب اعراب المضامين فتوقا فلا معد كركب

الكون آخر مفعول (ومقصودا) لكونه مفعول ظهور المحرك كات فيما اقتصر المنع أو لكونه مفعول المد والمقصود بقاءه المدح فمفعول هذا الاسمى نحو سعى مقصورا وان كان ممنوعا عن ظهور المحرك كات فيه لانه ليس في الافعال مدودقة ولما جاء في المصطفى ورأت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال الثلاثة والتقدير يختلف فتقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي المحرك الكسرة في الالفان قلنا بمقارنة الاعراب لا آخر العربيه والاصح والاقبحها هو موجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل المحركة (و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط في الاسم العربى الذى آخره (بالزمة) في الاحوال الثلاثة (مكسوة) ما قبلها نحو المرقى) من فريد التلاشى (والقاضى) من التلاشى (ويسمى) الاسم المذكور (معتلا) لكون آخر مفعول علقو (منقوصا) لانه نقص منه بعض المحركات وتظهر فيه بعضها أولانه تحذف لانه لاجل التنوين نحو مرقى وقاض والمحذف نقص وكلما تعليل لا يخلو عن نظر أما الاول فلان نحو يدعوى ويرى نقص منه بعض المحركات وهو لا يسمى منقوصا أما الثانى فلان نحو الفتى تحذف لانه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا (ونخرج بذكر الاسم) في حد المقصور والفعل (نحو يفتشى) والمحرف فتعول على آخره ألف لازمة (و) في حد المنقوص لفعل نحو (يرى) والمحرف فتعول على آخره باللام مخرج العربى في حد يما المبنى مخدوفا وما قبله والى (و) (نخرج بذكر الزمزم) في الالف (نحو رأت أعالي) في الياء (مررت ما خيل) فلهما تقيان بحسب الاعراب (و) (نخرج باسراطا الكسرة) قبل الياء في حد المنقوص (نحو غلامى) كما آخره ما قبلها ساكن فتجيب (وكرسى) كما آخره ما قبلها ساكن مفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله

وهم معتلان الاسما ما \* كالصطفى والمترقى مكارما

فالاول الاعراب فيه قدرا \* جميعه وهو الذى قد نصرا والثانى مقصور ثم قال \* ورفعه نوى كذا ايضا يحرك \* (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو هو يفتشها والى نحيشها) فيختص في الاول مرفوع وفي الثانى منصوب بتقدير اقيما ومثلها ممتلئين بهاء الضمير ليوافق اللفظ بالالف الخط (و) تقدر (الضمة فقط في الفعل) المضارع (المعتل بالواو والياء نحو هو يدعوى هو يرى) فيدعوى ويرى ممنوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكر من تقدير المحركات فى المعتل هو قول سيبويه وما تبعه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدر بالالفان قدزنا في الاسم لان الاعراب فيه اصل فيجب انما تنقلب عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والعهد الاول وعليه جرى في النظم

وقال أى فعل آخر منه ألف \* أو أو أو يا فغسلنا صرف

فالالف أنوفه غير الحزم

ثم قال \* والرفع فيهما أنو (وتظهر الفتحة) تحتها (في الواو والياء) في الفعل وهو المنبسط عليه في النظم بقوله \* وأبدن صبيا كيدعوى ويرى \* وفي الياء في الاسم وهو المنبسط عليه في النظم بقوله ونسبه ظهر نحو ان القاضى ان يرى وان يغزو وليس في العربية اسم من يجرى بحرف في آخره أو لا مفعولها ضمة

قال في الجمع بل خلا فوهل لقد رآن آخر المجرز الاول منه واو

يكون كالياء الظاهر نعم في ان ألفه على قلبه مفعولهم وعليه مفعول تقدير الفتحة على الياء اذا نصب أو على الالف المنقلبه ياء الظاهر اثنى هرا من تخلف قاعدة مفعول الفتحة على الياء (قوله في الواو والياء) قال اللغاني لم يقل في الفعل المعتل كما قال فيما قبله ولا يه الضمير العاقل عليه كما هو متفق الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو ان الضامى ومن الفعل تقولن يرى وقد نيه على ذلك بالتجمل به وقد اشار اليان الى ذلك بقوله أو لاقى الفعل وثاني في الاسم والياء على

فهذا باب النكرة والمعرفة) وقال العصامي في حواشي الجامعي أثبتهما معرفتين للكرة ذكرهما في ماسبق معهودتين وكان كثرة احتياج الباحث المتقدمة اليهما داعية لتقديمهما (قوله اسماء مصدرين) قال الدونشري قال الحمد للكرة والكرة مصدران في الأصل ثم نقلوا صيها من الاسماء وشارك مع كلام الشارح اه ويمكن أن يكون كلام الحمد بنا على أن نكرة تم بغير الكافي مخفا وكلام الشارح على أن نكرة تم بفتح الكافي مستددا للكرة في المصباح أن مصدر نكرة كتب انكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم أن أوما نعت محالوا حقيقة لاجتماع التعريف والتكثير في الاسم الواحد كالعرف بالاجنس فانه حسب اللفظ معرفة فو بحسب المعنى نكرة فالتعريف والتكثير اجتماعا هنا ولأن كتابا باعتبار أن (قوله على الاسم) مقابل الاصع ان الخاف من التنوين واللام لغو ما ومن واسطة بينهما وقال الزرقاني أشار بذلك إلى أن تقول الاقدام ثلاثا تعلم أن الثالث هو فهو وصيه منونا بنا على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فانه لا يقبل الولا يقع موقع ما قبلها فهو قسم لامعرفة ولا نكرة مع أنه يدخل في حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اه وحصره الثالث فيمذكور غير مقرر وقوله مع أنه يراد بالخ لا يدخل في حد المعرفة فلفظه عليه فلا يكون مائتا (قوله وهي الأصل) قال الدونشري الضمير الاول للكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار لفظها الثاني اه ولعل مراد باعتبار معنى ما صدقها واللفظ ما صدقها كما لا يخفى (قوله بالتعريف) قال الدونشري ينظر هل هو قيد أو لا وقد أسقطه فيما يأتي في قوله تحيوان مذكر عاقل (قوله ظهوره) قال الدونشري بالتدوير في بعض النسخ ظهورها راعا لظنني الشمس (قوله وبالحفاصة) قال الدونشري في مذهب ما لا يورد عليه كما صله من الاسماء المودعة في الابهام واسماء الفاعلين والمفعولين فانه لا يقبل الالمؤنرة ولا تقع موقع ٩١ ما قبلها فيشرح الشارح إلى أنه يعرف بالحفاصة ولا يشترط

### هذا باب النكرة والمعرفة

وهما في الأصل اسماء مصدرين لتبكر معرفة فته لا تسمى بهما الاسم النكرة والاسم المعرفة (الاسم ضربان) على الاصح (نكرة وهي الأصل) لانها تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع على الاحتياج (وهي) بالمعبارة عما شاع في جنس موجود مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيا وانما لطاقاد كرجل الفاعل من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوع لما كان كوكبا تبارك ما ينسخ ظهوره وجوده للليل ففهم ان تصديق على متعدد كان زجلا كذلك وانما اختلف ذلك من جهة عدم وجوده في الخارج ولو وجدت لكن اللفظا لما لمساها فلم يوضع على أن يكون خاصا كزبدو عمر وانما وضع موضع اسماء الاجناس وكذلك في ما قد اوردناه فكانه لما ن برق أو شعاع شمس وتو له وجوههم كما هما فان العرب نسب اليهما التبعين باعتبار الام والبالى وان كانت حقيقةهما واحدة فقولن شمس هذا اليوم أحمر من شمس أمس وفي هذه الآية أكثر نورا من قرينة أول ذلك الشهر وبالحفاصة (عبارة عن نوعين أحدهما ما يقابل الالمؤنرة للتعريف

معناها في نفسها قابل إلا أنه عرض منه القبول بسبب التزام الوضع الاستعمال الخاص فيما يحتاج إلى أن وجه النظر من أن التعريف بالحفاصة لا يشترط فيه انعكاس لأن كل تعريف سواء كان حادا أو سهلا لا بد أن يكون مطردا منعكسا ثم بعضهم جوز التعريف بالانحصار وأيضا يشك على كونه غير منعكس قول القاطم وغير معرفة لانه يدخل حيث شئت في الغير النكرات التي لم تنسب لها هذه الحفاصة لأن يقال ضمير غيره للكرة لا للقابل الالحظ لكن يراد به ضمير الغير بهما لأنه ما يعرف النكرة بتدريج ما منع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما ذكر ضمير الغير مع مودع حيث دللنا على اعتبارها أسقطوا صوف هذا كرحفوف والتقدير اسم نكرة قوله صابرة عن نوعين) قال الدونشري مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضوع لكل منهما غير مودع الحق أنه موطن أي موضوع علمي واحد كما ينقسم اليهما فالوجه أن يقول عبارة عمدا على شائع وهو قولنا لفتا (قوله أحدهما ما يقابل الالمؤنرة) قال الدونشري يعرفهم للكرة عمدا كرا لا يشمل ما لا تدخل عليه الالمؤنرة في الابهام فغير فاهم صر حوايل أن لا تدخل عليه قال المحرري ولا تقل في غيرهما للغير فليس في تعريفهما من فاهة فاهة التعريف بها حادثة كذا لا تشمل نحو بعض وخفان أن لا تدخل عليه وأما الحمل والافعال فلمست نكرات وان حكمها الحكم النكرات وما هو جلفي عبارة بعضهم أنها نكرات فهو نحو زوال أيضا استشكل حد النكرة فتأخر فانه غير جامع لا يخرج منه اسماء الفاعلين والمفعولين فانه لا يقبل الالمؤنرة ولا يعرف ولا تقع موقع ما قبلها ويوجب كما قال بعض المتأخرين أنها تقبل الالمؤنرة للتعريف فان الالمؤنرة لا تعرف أي فبقية الابهام معرفة لامعرفة الالمؤنرة للتعريف أعم من أن تؤنر في غيرهما ولا قد يوجب أيضا من ذلك بجوابين الاول أنها لو تقع معرف ذات وقوعها المحدث والذات تقبل الالمؤنرة ولا تعرف

والجواب الثاني بانها في بعض الاحوال تقبل آل المؤثر كالتعريف وذلك اذا رجع الى المسمى فهي تقبل آل المؤثر للتعريف في الجملة فاعلم  
 وانفسف ولكن يبقى التعليل في ضمير النكر نحو ضربت رجلا واكرمتها بمواقف موقوع ما قبل آل فيقتضي انه نكرة واصحح انه  
 معرفة وقوله في المحاشية والذات تقبل آل هو بعينه فاعلم ان في حاشيته اه واما عن الشهاب في كون اسمي الفاعل والمفعول  
 بمعنى ما قبل آل فتدبر على الثاني كون هذا الضمير معرفة بانه هذا الرجل من غير من الرجال واما الشهاب عن ايراد بان الضمير  
 ليس واقعة موقوع رجل الاقدم جرد على اعتبار كونه صار معه واقعة معناه الرجل المعهود وذلك لا يقبل آل واورد الثاني ان بضآن  
 قول الثاني ما قدم الخ صادق في الحس كاسمته في قول الثاني ان اسامة أي فردا منه فمعرفة الشهاب لك ان تقول اسامة  
 لا يطلق حقيقة الا اذا اردت الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى اذا اردت مخصوص الفرد كما يجازي اسامة في قول الثاني ان رأت اسامة  
 واقع موقع الحقيقة المعينة الموقوع في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل آل - قوله حيوان مذكر غير عاقل قال الدونشري صرح بان  
 الفرس لا يلحق على الاثنى وان مسما له الذكرا لا الاثنى وهو مخالف لما في القاموس انه مشترك بينهما اه وفي الصباح الفرس يقع  
 على الذكر والاثنى فيقال هو الفرس وهي الفرس وتصفير الذكرا كفرس والاثنى فرسية على القياس ثم قال قال ابن الانباري وربما  
 ينو الاثنى على الذكر فقالوا فيها فرسة وحكاها ٩٢ يونس سمعا عن العرب اه ومقتضى وقوع غرس على الاثنى والذكرا من غير

الحقوق الهه المؤثر تذكيرها  
 ولو اريد المؤثر بياقي في  
 التصغير عند فرس من  
 الثلاثي المؤثر العلوي  
 من التاء الذي لا يرد بانها  
 في التصغير مع علم البصري  
 شبنوذا وقال حفيد  
 السبعين فرسا مؤثر  
 سمعا (قوله لا تذك  
 تنو في الخ) قال الدونشري  
 فيه نظر لان الرضى  
 صرح بان ذواته حمل  
 الضمير لكونها بمعنى  
 صاحب فاما بالضم صاحب  
 نفسه وغاية ما نه صار  
 (رجل) لحيوان مذكر عاقل (وفرس) لحيوان مذكر غير عاقل (وآل) المؤثر غير حيوان (وكتاب)  
 لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل آل المؤثر كالتعريف فتقول الرجل والفرس والدار  
 والكتاب (و) النوع (الثاني ما) لا يقبل آل المؤثر للتعريف ولكنه يقع موقع ما قبل آل المؤثر  
 للتعريف نحو في (ومن) يقع الميم بمعنى انسان (وما) بمعنى شيء (قوله) مرت برجل  
 ذي مال (مرت) (من معجلا) (مرت) (بما معجلا) (فدى) ومن وما تكررت لان ذي نعت لتكررة  
 ومن وما تكررت لتكررة النكر والمفعول بالذكرة مذكورة هي لا تقبل آل لولا كنهها واقعة موقع ما قبلها  
 اماذا (فانها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل آل المؤثر للتعريف فتقول صاحب وليس آل  
 فيه موصولة لانه قد تروى في معناه الاصل بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك  
 لا يعمل لا تقول مرت برجل صاحب أخوه عمر اذ قاله الشاطبي في باب المبتدأ (و) اأمان فانها تكرر  
 موصوفة واقعة موقع (انسان) وانسان يقبل آل فتقول الانسان (و) اأمانا فانها تكرر موصوفة  
 أيضا واقعة موقع (شيء) وشيء يقبل آل فتقول الشيء قبل العاقل والمفعول كذلك اذا استعمل في  
 الشرط والاستفهام فعنهما في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام أي انسان وأي شيء  
 فانسان وشيء يقبلان لقوله الشاطبي ثم قاله كذلك أن وكيف فانها واقعة موقع قولك في  
 أي مكان وعلى أي حال ومكان وحال يقبلان آل اه وفهم ان كسان الى أن من وما  
 الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منو فانها) تكرر ولا يقبل آل ولكنها

من الصفة المشبهة لعدم دلالة على المحذور والتعريف أن يقال أن صاحب  
 ان كان بمعنى صاحب قال الداخلة عليه موصولة بغير مؤثر تعريفها والافوه موصوفة وشبهه وآل الداخلة عليه معرفة وقوله وشحمل  
 الضمير على كل حال يوزن بمعنى صاحب الذي هو موصوفة شبهه فيطيل ما قاله الشارح فتأمل ذلك اه وقوله فالعوضه غير  
 مؤثره تعريفها فالعوضه ان الموصولة مؤثره للتعريف أي عقيدته واعلم ان شيخ الاسلام أجاب في حواشي ابن الناطم  
 عن ايراد أن صاحب اسم فاعل بانهم الاوصاف التي غابت عليها الاسمية وتوالت الشهاب القاسمي لا يخفى ان ذو موضوعه لا يوصف  
 بها فليست مستعملة الا بمعنى صاحب المستعمل في المعنى الوصفي لا الاسمي قال الداخلة عليه موصولة قاله في الاول ان محاب بان  
 المراد واقع موقع ما قبل آل ولو في الجملة وصاحب ذلك فانه يقبلها باعتبار مذهب الاسمي العلمي وان يقبل باعتبار المعنى الوصفي  
 المراد من ذو (قوله وكذلك اذا استعمل في الشرط) (اعلم) (الحاج الى ذلك لان المصنف خص كلامه بالوصفين حيث ظن في قولك  
 مرت بالخ مع ان أبا حيان انما عرض بالشرطين والاستفهاميتين لانهما ليس لهما اسميا معناهما يقبل آل وما ذكره الشاطبي  
 لا يكتفي في دفعه كما لا يخفى ألا ترى أنه جعل المعنى على انسان وكل شيء وأي شيء والظاهر في الجواب انهما في الاستفهام والشرط يعني  
 انسان وشيء ولا بشرط التساوي في معنى المحرف لانهما ليسا في ذلك في أصلهما (قوله كل انسان وكل شيء) قال الدونشري يفهم  
 منه انه لا يضر في قولهم أو يقع موقع ما قبل آل الخ على الحقة فان التام في ثابت فيما نحن فيه (قوله لو لمكان وجاب) قال الزرقاني أي



(قوله لا يحتاج إلخ) قال الدوشري مشكل في العلم لا يفهم مسماه بلاقرينة كما هو خواجه في بابه (قوله وهي عبارة إلخ) قال الدوشري  
 مشكل على حد المعرف فبعد ذكر اسم الفاعل والمفعول غير المتأخرين فان آل الداخلة عليهم ما يعرف بالعرف فبعد ذلك في حد المعرف  
 بعدد على ما لا يقبل آل المؤثر ويمكن الجواب عن ذلك فلي تأمل اهاوة دبر الجواب وقد أورد اللغاتي ذلك ولم يرد بقوله غير  
 المتأخرين بل بقوله المحدث آل وقال انه يفسد بها حد المعرف فدون حد الذكر قال كلاهما واقع موقوع شئ ثابت الضرب مثلا  
 أو واقع عليه ولا يجب عنه وقال ولا أعلم آل القبول يزول بمحصول القبول فلا رد للتعريف بالمعرف بل ثم قال وأشكل منهم المقرون بال  
 فاتهم انكر كان لقبولهما الاضافة للمعنوية كالضارب رأس المجازي ولا يقبل آل المعرف ولا يقبل واقع موقوع ما يقبل بل موقع الفعل  
 لتصميم على أنهم آل في صورة الاسم الآل يجب ان الوصل بهما عارض وفيه يعضد وهو ان يكونا حينئذ مجازا لاجتماع  
 موضعهما وقوة كالضارب رأس المجازي قال الشهاب انظر مكان هذه اضافته الى المعمول ومثلها الغلبة وكتب على قوله فان كلاهما  
 واقع إلخ (أقول لا يخفى ان قولنا شئ ثابت الضرب أو واقع عليه يقبل آل المؤثر للتعريف باسم الفاعل والمفعول واقع موقوع ما يقبل آل  
 فيخرج عن حد المعرف فلا يفسد ويدخل في حد النكرة وقد يدفع ذلك بان الوصف اعتبر فيما لا يهاجم في الغات المدلولة فهو واقع موقوع شئ  
 بشرط ما يهاجم وحدث ولا يقبل آل ٩٤ والحاصل ان معاني الاوصاف اعتبرت على وجه ينافي التعريف فلم يكن معناها قابلا

للتعريف بخلاف ذو  
 واحد ونحوهما بل يعتبر  
 في معناها ما ينافي وانما  
 المتفاوتة في لفظها فتلصل  
 الاحسن في الجواب ان  
 المراد بال المؤثر للتعريف  
 الذي عليه أهم من أن  
 تدل عليه مجردة كما في آل  
 الحزيفة أو عليه مع  
 موصوف وهو الاسم  
 لان مدلولها الذات وتبينها  
 (قوله وهذا هو ما ذكره  
 سيويه) قال الشاطبي  
 وزعم التحليل ان الذين  
 قالوا المحرر والعباس  
 نكرة قابل آل مؤثر \* أو واقع موقوع ما قد ذكرنا  
 دلالتها الى قرينته ما يحتاج فرع على الاحتياج كما تقدم (وهي عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل آل)  
 المؤثر (البتة) قطع المزمع سماعه قاله شارح الباب والقياس واصله (ولا يتم موقوع ما يقبله نحو زيد  
 وعمرو) فلما قوله \* باعدام العمر من أسرها \* فصوره (و) النوع (الثاني ما يقبل آل ولكنهما غير  
 مؤثر للتعريف نحو حارث وعباس وضمان آل الداخلة عليها) غير مؤثر للتعريف لا بما عاوف  
 بالعلمية وانما دخلت عليها آل (الفتح الاصل بها) وهو التذكير وفي بعض النسخ لمع الوصف والاول  
 اول لان مدلولها قد يكون غير موصوف كالعمر فاته في الاصل اسم عين لدم بالذات الملهمة وتخفيف  
 الميم واهر كلاما مر أن في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام قال الشاطبي لم تدخل عليها وهي  
 اعلام بل على تقدير تذكيرها لتكون آل مشعرة باصلها من الصفقة قد دخلوا عليها كدخلوا على القائم  
 والقاعد وما به وهذا معنى ما ذكره سيويه ثم قال فاذا ثبت انتهاء أثر معنى التعريف بتقدير اطلع الصفقة  
 صادر تعريفه مشكوك احياء عنه عما حاصه اهلها تؤثر تعريفها فيمكن فيه تعريفه ونظر يظهر  
 بالتأمل (واقسام المعارف سبعة) أحدها (المضمر) يضم للدم الاول فوج اثنان في الحاضر أو غائب (كانا  
 وهما) الثاني (الدم) لذكر مؤثر (كزيده وذا) اثنان (الاشارة كذا) لذكر (وذي) للتؤنث  
 (والرابع (الموصول) بنا على أن تعريفها بعد الذي في الصلة لا بالملفوظة كالذي أو مقدرة كن

والحسن انما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه يعني أن يكون لفظهم واقعا للمعنى الصفقة فيه  
 ولم يجعلوا معنى بل كنهم جعلوه كالموصوفه غلب عليه وكون قال حارث وعباس فهو مجرر مجرر بدهذا انه وصفه وفيه نظر يظهر  
 بالتأمل لعل وجهه ان مقتضى قوله انما دخلت على تقدير التذكير انها أثرت تعريفها فيالس فيه تعريفها اذا التعريف زال بقصد  
 التذكير (قوله واقسام المعارف سبعة) قال الدوشري هذا عند تشعير ابن كيسان وأما هو فقد ذهب الى ان من المعارف أضامن وما  
 الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من هذا فيقال زيد وماذا على كذا فيقال لما قلنا والجواب يطابق السؤال والتجويد  
 على أنهم انكر تان لان الاصل التذكير ما لم يتم حجة واضحة على خلافه ولاهما قائمان مقام أي انسان وأي شئ وهما انكر تان فوجب  
 تذكيرهما مقام مقامهما وقيل في تعريف الجواب غير لازم اذ يصح أن يقال في الاول جيل مني فلان وفي الثاني أمهم (قوله كانا  
 وهم) كان المناسب أن يضم اليهما أنت (قوله كزيده وذا) قال الدوشري غنمته للعلم بزيد وهذا يشعر بأنه المراد دون علم الجنس  
 لانه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله ما بعد الذي في الصلة) بيان الصلة كالمجرر من الموصول جزاء شئ لا يعرفه فان قيل مشترك  
 الالتزام في الكلام قلنا لا لا يتأخر فيصلا في الصلة فهي بالجزء أشبه لا بالانفراق بحال (قوله أمه وتدره إلخ) فيه نظر قال المصنف في  
 الحواشي ذهب أبو علي إلى أن تعريف الموصول بالوردتين وما نحوهما أو يجب انهما في معنى ما فيه أو أورد أي فاه لا يمكن فيها  
 تقدير ال و يجب ان تعريفها بالإضافة قوله ابن عصفور وهو عندي غلط لانه لان مرادهم يكون من وما على معنى أن أنهما في معنى



الذي والى لان الـ قيمه مقدرة على معنى الذي ولو كانت حصة من ما حاسبه من أي لا يستقيم لوجهين أحدهما ان الذي برهوني أي انها متضاف للمكرر فهو حينئذ مكرر ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى الـ لان الـ والاضافة لا يجتمعان والثاني انه قرر أولاً عن أي على انه من الـ الموصول من قبل ما عرف بالـ فكيف يحسب من أي جواب بخلافه اهـ وبه يعلم ما في قول الشارع ان الـ في ما ومن مقدرة وقوله ان تعرف أي بالاضافة الآن يكون كلامه في أي على غير قول أي على قدر حركته الله والشهور في تعريف الموصول قولاً ما بال أو العهد الذي في الصلة (قوله السابع الخ) قال الدونشري في معاشرة أن ان العلم بوجه الله عليه انما تكفي في المثال والاقه وذلك في عموم قوله وغيره (قوله المنكر المقصود) كذا قيد الناظم في شرح الكافية فلا يدخل باز يد لانه معين قبل النداء لا قول الاعي بارحلا (قوله) وأعر فيها ضمير التكلم لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحية لغيره وبشخصه ضرورة ولا يصح ضمير المتكلم لانه يدل على المراد بنفسه وبوجه مدلوله والعلم لانه يدل على المراد بغيره أو غائباً على سبيل الاختصاص ولو قال أعر فيها بدل أعرها كان أولى كإقال السيوطي لان فعل التفضيل لا يبين من التبرع بغيره بآدته على الثالث (قوله ثم العلم) قال الزرقاني ظاهره ان كان خاصاً أو عرض له اشتراط في كلام الرضي فقلعاً عن ابن مالك التقييد بالخاص وفسره بقوله أي الذي لم يتقبله مشاركون لم يتعرض لغير الخاص انظر في باب النعت والظاهر ما هنا ٩٥ (قوله السالمين ايهام) قضيت

ان المقترن بالاهام لا فوق العلم ولا دونه فما عطفه (قوله) ان يتقنه اسم واحد قال الزرقاني أي فلا يشتمل عليه وقال الدونشري وذلك نحو زيد رآته فلو قد سلم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمر وكلمته تطرق اليه الإيهام وتقض يمكنه في التعريف (قوله) ثم المشار به قال الدونشري في هذا على منذهب غير الكوفيين وإنما هم فسبحوا إلى أن تبتة الإشارة قبل العلم ونسب

أولاً إضافة كأي (كالذي) للذكر (والتي) للأنثى (و) الخامس (ذو الاداة) للذكر والمؤنث (كافعال والمرأة) السادس (المضاف) إضافة محضرة (والاحد منها) أي من هذه الخمسة متعللاً كان أو صحيحاً (كأي وغلامي) السابع المزيل على قول النظم هم وذي وهندوا بني والغلام الذي (النادي) المنكر المقصود (فهم بارحلا) يعني ان تعرف بقوله المقصد لا يحرف تعرف نحو حال في التسهيل أو عرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المتكلم ثم العلم ثم ضمير الغائب السالمين ايهام يعني ان يتقدم اسم واحد مقرون بآدته ثم المشار به والنادي يعني ايهام في رتبة واحدة لان التعريف فيها بما المقصد صند ثم الموصول وذو الاداة يعني ايهام في رتبة واحدة لان التعريف فيها بما المقصد صند ثم الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فعل المضاف الى الضمير في رتبة الضمير والصحيح ما نسب إلى سيويه أن المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم ونهت المبرر الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقاً تحصل ثلاثة أقوال

١ (فصل في الضمير) بفتح الميم الثانية (الضمير) اسم مقول عن ضميره اذا أخفجه مسترته واملاقه على البارز توسع (والضمير) بمعنى الضمير على حذف قولهم عقدت العنل فهو عتيدي مقصود وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنية لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاتئ فصرح من تهوى ودهني من الكنى \* فلا خير في الدلائل من دونها ستر

٢ (فصل في الضمير) بالكساية بالاصطلاحين (اسمان) الموضع) لتعيين مسماه وهو اما (التكلم كائناً) بزيادة

لان السراج واحتجوا بان الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعرف بها حسي وعقلي وتعرف به عقلي فقط وانها تقدم عليه عند الأجتماع نحو هذا زيد لاحقة في ذلك لان المعبر عنها هو زاده في الوضوح والعلم ان زيد موضوعاً لاسيما علم لا عرض له ثم كذا كسر اقبله وطالوت قال أبو حيان قال أصحابنا أعرف الاعلام أسماء الاما كن ثم أسماء الناس ثم أسماء الانحاس وأعرف الاشارات اما كان القريب ثم للوسط ثم للبعد وأعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس (قوله لان تعرف فيها بالعهد) وقيل لان تعريف الموصول بالوقيل ذو الاداة قبل الموصول وعليه ابن كيسان لو وقع مقوله في قوله تعالى من أنزل الكتاب الذي علمه موسى والصلة لا تكون أعرف من الموصوف وأوجب انه بذلك مقطوع أو الكتاب علم الغلبة للضرورة (قوله فانه في رتبة العلم) قال الدونشري أي لتلا منقضى القول بان الضمير أعرف المعارف اهـ وفيه نظر (قوله فتحصل ثلاثة أقوال) حكى في الاصحاح اربعاً وهو أنه دون المضاف اليه الا المضاف الذي الـ (فصل) \* (قوله توسع) قال الدونشري توسع فيه واطلاق الضمير عليه حقيقة عرفية ولعل المصنف رأى الغنة (قوله يعني للضمير) لم يقل بمعنى المضمون كقوله أي مقصود لانه المناسبت لقوله المضمير ولا يعلم برد ضمير هذا المعنى ليجي منه ما معقول ثم مقصود (قوله لانه ليس باسم صريح) أي هذا المعنى الذي كره ولا ينافي في صريح معني انه ليس مؤولاً بالمعرف المصدري وقد جعلوا الضمير في باب الية أو الفاعل صريحاً معني انه ليس مؤولاً (قوله موضع تكلم الخ) قال القاني ان أراد تعدياً فيه وقياماً به كان الحديث جامعاً لغيره في موضع لكل من التلا وهو اما ان الحروف الاخرى خارجة عن

حقه كساي وان أراد اعمهم ان موضع لذلك جده اوله وتغيره كان قوله او الخطاب ثارة المستدر كأي مستعني عنه قال الشهاب  
القاسمي قوله وان أراد اعم قلت فاختار هذا وقع الاستدراك المذكور لان قوله او الخطاب ثارة الخ اذا تأمر من أحدهما فاعه توهم ارادة  
معني فقط كمنشئ والثاني تعيين ما وضع للخطاب ثارة لغائب أخرى فان ما سبق لا يفيد تعيينه وما إذا أمر من لا يكون مستدر كما هان  
قيل ياز على اختيار هذا ان يكون قوله او الخطاب الخ من عطف الخاص وهو من خصائص الزاوي \* قلنا يمكن أن يجعل أو بمعنى الواو  
فليأمل \* فان قلت دفع الاستدراك كونه لا يصح لانه لا كان كذلك لمعني ما يكون للعاني الثلاثة أيضا كانا \* قلت انك على  
قهمه بما سكره \* (تنبيه) قال المصنف في الحواشي عند قول الناظم فاذا غيبة الخ لنظر في نحو هي راودتي فان هي ليس غير  
مضمر باتفاق وليس هو الغائب بل ان بالحضرة وكذا ما ثبت استلزامه فهذا في المتصل وذلك في المنفصل وقوله بوجه الخطاب شخصان  
آخر حاضر معد قلت له ان الله أمر به بفعل الخبر وقد يقال انه نزل فيه منزلة الغائب وكذا في عكسه بلغنا عن شخص غائب فتقول  
ويحك يا فلان ان فعل كذا تنزيلا منزلة من بالحضرة \* فان قيل فكيف حقه أن يقول ما الذي غيبة أو حضور أو منزل منزلة أحدهما  
\* قلت انما يحدث الشيء لعبارة وضعه وهذه صدق عليها انها الغيبة حضور باعتبار أصلها وان استعملت على خلافه اهـ وقال السراج  
البلقيني في رساله المسماة تنبيه العير على الضمير الغمير لضمير الغائب ام مصرح به أو مستعني بحضور مدلوله حسا وعلما فالحسن  
نحو قوله تعالى هي راودتي عن نفسي وما ثبت استلزامه كذا كره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعبه شيخنا أبو حيان رحمه الله  
تعالى بان قال ليس كما مثل به لان هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما فالضمير في قال عائد على يوسف والضمير في هي عائد على قوله  
يا هلاك سواي ولما كنت عن نفسي بقولها باهالك ولم تقل في كني هو عنها بضمير الغيبة بقوله هي راودتي وبخطابها \* وقوله أنت راودتي  
ولا اشارة اليها بقوله هذ راودتي ٩٦ وكل هذا على سبيل الادب في الالفاظ والاستحياء في الخطاب الذي لا يليق بالانبياء خا برز

<p>الاف عند البصريين واصلها عند الكوفيين (أو الخطاب كانت) زيادة التا عند البصريين وباصالها عند الكوفيين (أو الغائب هو) بتمامها عند البصريين والها هو عند الكوفيين واليه أشار في النظم بقوله فاذا غيبة أو حضور * كانت هو هم بالضمير (أو الخطاب ثارة والغائب أخرى هو) ثلاثة (الاف والواو والنون) والى ذلك أشار الناظم بقوله * والاف والواو والنون لما * غاب وغيره وأراد بغيره الخطاب (كقوما) للخطابين (وقال) للفتن (وهموا قوما ووفين) باهندات والمندبات (من) (وتقسم) الضمير (الى) بارز وهو ماله ضرورة في اللفظ (به (كتابت) وكأفأ كملت وها مضاعفة كل من التاء والكاف والها يملط بصوره (والى مستر)</p>	<p>الاسم في هـ ورة ضمير الغائب تاديع الملأ وحيامنه وعندي ان الذي قاله الشيخ ابن مالك أخرج عاقلة شيخنا رحمهما الله تعالى وظل ان الاثنين اذا وقعت بينهما خصوصه عند</p>
--	--

حافيه قول المدي لما كلى على هذا كذا يقول المدي عليه هو يعلم انه لاحق له على  
فالضمير في هو انما هو محصور مدلوله حسا لا قوله في هذا هو المتبادر الى الافهام دون ما قال شيخنا وكذا قوله ما ثبت استلزامه تدعى  
موسى فغير مصرح بلقطه وهذا الذي قاله شيخنا تعقيب فاني لم يسبق له ذكر عند حضورهم بنت شعيب وقد قالت يا ابي  
استأجره وقصد ما بالضمير الرجل المحاضر الذي بان لهما من قوته وأمانته الامر العظيم قال شيخنا وكان ابن مالك يخيل ان هذا موضع  
اشارة لكن صاحب الضمير حاضر عند الخطاب فليست ان المقدر يستعني بضمه محصور مدلوله حسا فخرى الضمير مجرى اسم  
الاشارة والتعقيب ما ذكرناه هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قرأه ابن مالك وذلك ان من حاضر زوجته فقال للحاضرين  
من اهلها ومن غيرهم هي طالق فانها اصلق لوجود ما قرأه الشيخ ابن مالك ولا يشي ذلك على ما قرأه شيخنا لانه وان أمكنه التاويل  
في الاثنين المذكورين فلا يشي به في غيرهما (قوله في اللفظ) قال القاني شرح به المستر وان له صورة في العقل وينبغي أن يراد  
باللفظ ما مع المذكر وان قدر التاويل الحد البارز لحد في فان قلت فاي فرق بين المحذوف والمستر \* قلت المستر اللفظ القائم  
بالاخر والمحذوف اللفظ بالفعل ثم حذف \* فان قلت فالحذف أحسن حالا من المستر والامر بخلافه ولهذا أحسن المستر بالعمد  
\* قلت المستر مصدق بدلالة العقل والمحذوف التبع مدلالة العقل واللفظ ولهذا الحاجة الى قرينة تؤيد لانه أضعف من دلالة المد  
(قوله والى مستر) سمي بذلك لانه استعني عن لفظه أي ظهور أمر في اللفظ بظهوره من غير كانه لا يجب عن الاجراء اللفظي كما  
أشار اليه ما بين الناظم \* فان قيل الاستمرار لا يستعمل فيما كان متكشفاً اختار في الضمير المستر لم يكن ظاهره إلا حقيقة لا تظهر  
أبداً وبالله أعلم فذكره تقديرى كأن حقيقة البارز لا تخفى أبداً فلا يليق بالموضع لفظ الائمة وإنما كان الاولى الاشارة بلفظ لا يعطى  
معنى الظهور أصلاً كما قال في السهول فيه وجب واجب الخفا فيه جازي الخفا وان لفظا لا يفهم معناه كان ظاهره ثم ينبغي

بجلائل اللفظ الاستدلال والاختلاف إذ كل منهما ساطع لست به وأخيه أي ضلعت بهذا بتدليل يكن والجواب أن المصنف كالناظم  
 اتكالا على فهم المراتب أن سلمنا مقصدهما في المعنى قصد أمر كثر وهو أن الضمائر المتصلة أصلها أن تبرز وتظهر في النطق لما تقرر  
 في الغالب من حالها الذي من قبيل الالفاظ العارضة للفظن الظهور وتعبير القياس قوله وليس هما إياهما قال الدونشوي أي  
 بالضمير منفصلا من إمكان الاتصال وهو لا يجوز لفظا وليس إياهما كالنحو ٨١ ونقل عنه كلاما طويلا لم أره بخطه وحاصله أن  
 عبارة الشارح تظهر المحدث المروي عن أنس ليس هما بمعنى الأذن من الوجه وقد توجه أو حيان على أن ليس مهملة متعدي في عمى  
 حديث الطبيب الالمستور تلك بقضيل معها الضمير نحو ليس أنا أقدم لأنه مبتدأ وما بعده خبر ورد المصنف قوله أن الهمال فيه لغة  
 تميم بأن ليس أنا تهمل عندهم إذا انتقص الشيء قالوا ما الذي ينتقص فلا تظن أحد من العرب (٢) أنه انصغر في ليس ضمير شان  
 وأنجمله من المبتدأ المحرر به ليس والقصل حينئذ واجب لأنه حينئذ معمول فلا بد من موطأ الوجهان مذكوران في قوله  
 وليس منها شفاء النفس مبتدأ وهو ذكر ذلك التاج السبكي في ملحقه الكبري في ترجمة أبي حيان وأقول ليست عبارة الشارح كالحدث  
 لأن قول الشارح إياهما ضمير فلا يظهر كونه خبرا لأن المبتدأ ولا عن ليس كما ينبغي وانظر قول المصنف أن الشيء إذا لم ينتقص  
 لا تهمل ليس عند أحد من العرب فيما منع قوله أن الوجهين جائزان في وليس منها شفاء النفس مبتدأ مع عدم انتقاض الشيء  
 فيه ولم يذكر في الغني القول بأن ليس في البيت مهملة بل ذكر أن بعضهم زعم أن فائه قدر هامر فلو كذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال  
 ولا دليل فيها لمحو كون ليس فيها مشائية (قوله ونقسم البارز إلى متصل الخ) قال اللقاني قد يفهم من أن المستتر ليس بمقتضى إذا  
 المتصل قسم من البارز الواقع قسمه المستتر وقسم الشيء قسم الشيء فلا يكون الشيء قسما ٩٧ والجواب أن المتصل الذي

وهو بخلافه أي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي (كالضمير المقدري) أقوم  
 و(قم) في قدر في أقوم أنا وفي قم أنت ولم تضع العرب لهما اللفظا بغيره عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما  
 بلفظ الضمير المتصل تعليما للبتدئين وليس هما إياهما على الحقيقة (ونقسم البارز إلى متصل)  
 بعامله (وهو ما لا يفتح به النطق ولا يقع بعد الألفاء) بني وكاف أكرمك وهما ليس هما (وهذا معنى  
 قول النظم وقوا اتصال منه ما لا يتينا \* ولا يس إلا اختيارا أبدا  
 كإليها الكاف من بني أكرمك \* وإليه والها من سليمان ملك  
 وشملت هذه الأمثلة أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب وعماله الثلاثة من الرفع  
 والنصب والمجر فالبا من بني للكل ومجمله المجر والكاف من أكرمك للمخاطب ومجمله النصب والياء من

(١٣) (تصريح ل) يكون المستر مفصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين في بحث الكتاب قال السكاكي الكتابية  
 تتفاوت إلى تعريض وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم إلى تعريض الخ لأن التعريض لا يختص بالكتابة فقد عليه من قسم  
 الشيء يجوز أن يكون أهم منه كافي قولنا لا يبيض الملح يوان أو غيره والجواب أن أهم من الأبيض اه وبقي كلام الشارح إشارة لكون  
 ما هنا يدل على أن المستر ليس بمقتضى وإن ما في باب العطف يدل على أنه منمونه لا منمونه فاقوله بينهما ما بقي ما فيه وبعض المحققين الذي أشار  
 إليه هو السعد قد ذكر في فقه شرعي التخصيص في بحث الكتابة لا يقال الاستعارة وقال فقيهه أن كون القسم أهم خلاف الأصل فانظر كلامه  
 آخر بحث الكتابة وتوحيشا على المحققين في بحث الاستعارة عند ذكرنا خطيب على السكاكي (قوله ما لا يفتح به النطق الخ) قال اللقاني  
 هذا المحدث يخرج منه بعض أفراد المتصل كالضمير المستتر في قدر وفي استقم ما يتبع حكمه أو بانه يبرز في زيد هنا صار ما هو حتى صرح  
 ابن الناطم أن هو في المثال فاعل الوصف والضمير الغائب الشيء والمجموع كضربهما وضربتهما فرض بينهما فإن فلا يمكن اقتراح  
 النطق به هو وقوعه بهذا الكلام لا يفتح وقديما بيان التقدير بانت لضيق العبارة وبأن البارز ليس بفاعل كالألف في المثال فاعل  
 المستر وبأن الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والمحروف اللاحقة ليست منه بل دوال على التثنية والتجمع ولهذا كل متصل يتنزل  
 لكونه فاعلا أو حاضرا له الجز منه فيستقيم تقصير ما تارة بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة متصلة يتبع في ذلك فالضمير في ضربتهم هو الهاء  
 فقط وفي ضربهم كلمة هم هو جسم ما ذكر ناه عن ضربه الرضى وغيره وسبق فعلك في كلام المصنف في ما أشارت إليه تعالى  
 ما ذكرنا في الضمير الغائب والله أعلم اه وقال الزرقاني ما في قوله ما لا يفتح واقعه على اللفظ لا يفتح وحسنه لا يشمل  
 التعريف الضمير المستر الذي جعله قسمه البارز (قوله كإليها الكاف) قول الناظم كإليها والكاف فيه نكتة وهي الإشارة  
 (٢) قوله فلا تظن أحد من العرب على أنه الخ هذا في النسخ ولله علا أن يبين للمعربين في بعضه ما وضعه في غير

التي ترتب الضمة إثر في الاعراف فله مثل ما بي أن أولاهو ضمير التكلم وهو اعراف ما بعدهم ثم يكف الخطأب اشارة الى انه يليه في  
الرتبة ثم ضمها بقوله عليه وهو مشتمل على الهاء التي هي ضمير القائب كذا به من نسخة الدونشري بخط كاتب الاصل (قوله وأما  
قوله وما ينال الخ) قال الدونشري قال الموضوع في شرحه على النظم يحتمل أن يكون المحوز لقوله الا لا أحد ثلاثة أمور الاول ان الالهنا  
محمولة على غير فاعل الضمير معها كل متصل في نحو ما كمن الله غيره كما جعلها عليها في الوصف بالامر الثاني ان مذهبه يسبويه والمبرد  
في المقترض والجرجاني وبعض المتأخرين ان العامل في المستثنى الافه قد يكون وجه اتصال الضمير لان حقها ان يتصل بعامه  
الآثري ان من ادعى ان المفعول مع معمول الواو وعليه ما انفصله منها اذا كان ضمير انحوسرت وبالواو تقول سرتوا فكان قلت  
هذا مقتضى لان يتصل الضمير بالادغام في الفصيحة قلت هو لازم ان قيل الاله العامل الان استدعته ما موزن ذكر ان شاء الله تعالى  
في الاستثناء انتهى كلامه وفيما ذكره ونظروا لان الاستثناء المفرغ لا يعمل لا لافيا بعده انتهى واقصر من كلام الموضوع على وجهين  
وترك الثالث ولعل ان الاصل في الضمير ٩٨ الاتصال بالواو الاصل في الحرف الناصب للضمير ان يتصل الضمير به نحو انك

ولعل فقد قل في شرح  
الشواهد وانما سهلت  
وصلة في الضرورة ثلاثة  
أمور وذ كرهذين  
والثالث الوجه الثاني  
مما نقله الدونشري وقد  
يحتاج مما ذكره من النظر  
بان الموضوع يدعي ان  
الاعمال في كل استثناء  
يل مراده في غير المفرغ  
ويكون المفرغ محل على  
غيره (قوله مخفف أيا) قال  
الدونشري يجوز هذا  
الوجه من كلام الموضوع  
غير نظاره لانه ساق هذا  
البيت شاهد على وقوع  
الضمير المتصل بعد  
الافكان ينبغي الاقتصاد  
على الوجه الثاني ولكنه

سلبه الخاطبة ومحلها رفع على القاطبة والماس من سلبه للغايب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل  
ان اليا هو الكاف والهاء لا يبتدأ بشئ منها ولا يقع بعد الا (واما قوله)  
وما ينال اذا ما كنت جارتنا \* (أن لا يجاوزنا الا) ديار  
فضرورة (و القياس الا بالواو لكنه اضطرر حذف ابا وا بي الكاف او ا وقع المتصل موقع المنفصل وما  
الاولى نافية وما التانيقرا فائدة لا مصدر لان اذا الشرطية مختصة بالجمع العلية ونوبا الى من المبالاة بمعنى  
الاتقوا و جاز تنابخر كان من الجوار وان مصدره فيودا يعنى احدث فاعل يجاوزنا وان وصلتها مفعول  
ينال وهي مفر دلا جله والاعرف ويجاني والكاف في موضع نصب على الاستثناء المتقدمة على المستثنى  
منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا تكثر بغيره مجاوره احدث غيرك ولا جاز ان الانبارى وقوع  
المتصل بعد المطلق ومنه المبرر مطلقا واشد مكان الاثمالو يحتاج الى الجواب عن قول الشاعر  
أعود رب العرش من فتنة بعت \* على خالي عوض الاناصر  
فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه (والى منفصل) عن عامه (وهو) أى المنفصل (ما ينداه) في النطق (ويقع  
بعدا) وذلك (نحو ان تقول) في ابتداء النطق به (أنا ثم من و) في وقوعه بعد الا (ما قام الانا) وتقسيمه  
هنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه الى متعلق الى متروك في باب العطف لاختلاف المدركين  
فانه هنا ناظر الى موقعه من الاعراب وهنالك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنعه ان  
كلام من المتصل والمنفصل أصل برأسه مذهب بعضهم الى ان المتصل أصل للنفصل محتجابا بمبنى  
الصماخر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (وينقسم) الضمير (المتصل) بحسب مواقع  
الاعراب) من رفع ونصب وجر (الى ثلاثة اقسام) الاول ما يختص بعمل الرفع فقط (وهو خمسة)  
أحدها (النساء) مضمومة كانت ومفتوحة أو مكسورة (ثقت) بالحركات الثلاث (و) تانيا (الالف)

ذكر في البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال

الدونشري هو انه اذا تأملنا نصب وقية نظرا الآن يقال مراده ينصب حيث نذو جو باختلاف ما وان رويته نظرا (قوله) ويحتاج  
الى الجواب قال الدونشري قد يجاب بان له أن يدعى ان تمام ليست ضميرا متصلا وانما هي حرف لاحقة لا الهضوفة (قوله) ويقع  
بعدا قال الدونشري يردعي هذا الضمير في قول الشاعر رثا لك فانه واقع بعد الوصل لان يقال المراد وقوعه بعدهما من غير  
فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا جوابا للتناقض النافية في كلامه الوارد بحسب الظاهر اذ وجهان ما هنا اقتضى  
ان المستر ليس يتصل لما عرفت فيسارع عن التعلق وما في العطف انهم المتصل وما ذكر في بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك  
فتمام والظاهر أن يجاب بان ما هنا مشي على قول وما في العطف على قول آخر لان في كون المستر من المتصل قولين (قوله فقط) قال  
بعض الفضلاء غير يحتاج اليه بعد قول المدركين انتهى وقد يقال انها اشارة الى أن الباقى في كلام المدركين داخل على المقصور وعليه على  
الاستعمال الاصل (قوله وهو خمسة) قال الثاني ان قلت المستر على ما قرر متصل وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فبردى على  
حصر المختص بالرفع فيما قبلت المنصرفة فهو المختص من المتصل الواقع في التقسيم وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقا وسببه  
للمصنف على ان المستر يختص بعمل الرفع غير يلوق به اشارة الى هذا (قوله) مضمومة (كاتب الخ) اشارة الى أن المصنف

أطلق التاليع نام التكلم والمخاطبة قال القاني وتبين على أن الضمير في المتن والمجموع مطلقا هو التاليع وما اتصل به من حرف أو الاء على التثنية والمجموع (قوله الدالة على اثنين) قال الدونشري اخترز نوعا من الالف في نحو يا حسيما فاتها في محل جر اتنى واخرز أيضا عن الالف المتقلبة في الياء في المنادى المضاف لياء التكلم نحو يا أبتا فاتها في محل جر (قوله بنا على أنها ضمير) قال الدونشري حصر الخلاف في الياء أنه جاري النون والواو الالف أيضا قال العلامة جلال الدين السيوطي في هجس المواضع قبل الاربعة النون والالف والواو والياء حرف علامات كناه التانيث في قامت لاضماير والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني وواقفه الانقش في الياء وشبهه المازني ان الضمير لما استكن في فعل وغفلت استكن في التثنية والمجموع وحسب علامات للفرق كجاء في التاليع وشبهه الانقش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرض بين المؤنث والمذكر التاليع اول الفعل في الغيبة وما كان الخطاب بالتاليع في المحال ان احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة للتؤنث وورد بها لو كانت مؤنثا لكانت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ٩٩ وثبتت الياء في التثنية كناه التانيث وبان علامة التانيث لم تلحق آخر

الدالة على اثنين أو اثنين (كقاما) وقامت (و) ثالثها (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقماوا) وابعها (النون) الدالة على جمع الاناث (كقمن) و) خامسها (ياء المخاطبة) بنا على أنها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الانقش والمازني وزعم التاليع في تانيث والقاعل ضمير مستتر وقم في الامر (كقومي) والمضارع كقمن من فخرج بقيد المخاطبة ما التكلم فاتها لا تكون في محل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين محل نصب والمجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء التكلم نحو ربي أكرمني) قال الباعن ربي في محل جر ماضية قرب الياء أو في أكرمني في محل نصب على المفعولية كما كرم (و) ثانيها (كاف المخاطبة) يقع الطاء (نحو ما جعلت ربك) قال الكافي من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربي في محل جر ماضية قرب الياء أو في أكرمني في محل نصب على المفعولية كما كرم (و) ثالثها (ها) الغائب نحو قاله صاحبه وهو محاوره (و) فالها من له وصاحبه في محل جر في الاول باللام وفي الثاني ماضية وفي محاوره في محل نصب على المفعولية يبحا وورد ذلك داخل تحت قول التاليع \* ولقظ ما حر كلفظ ما نصب \* (و) القسم الثالث من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين المحال الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو ناخاصة) بشرطين الاتحاد المعنى والاتصال (نحو ربنا اتنا معنا) فثاني ربي في محل جر ماضية قرب الياء وفي اتنا في محل نصب بان وفي معنا في محل رفع على الفاعلية يسبح ونظير ذلك قول التاليع \* ما حر بنافنا ثلثنا (و) وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترض على التاليع في قوله \* لرفع والنصب وحرا صلح \* (لا يختص ذلك بكلامه نابل الياء كقمتهم كذلك) فأنهما يقعان في المحال الثلاثة (الثالث) قول في الياء في الرفع (قومي) في النصب (أكرمني) في الجر (غلامي) تقول في هم في الرفع (هم فعلوا) في النصب (انهم) في الجر (لهم مال) زده المتأخرون فقالوا (هذا) النقص (غير سديد) بالنسب المهمة لأن المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما ورد له ليس كذلك (لأن ياء المخاطبة غير ياء التكلم) بدليلين أحدهما ان ياء المخاطبة تختلف في اسميتها و ياء التكلم يختلف فيها ويختلف في ضمير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة مفعولة للتؤنث و ياء التكلم مفعولة للتؤنث غير ما المذكور (و) لأن الضمير (المفصل غير) الضمير (المفصل) ضرورته تاتي الاير ادوية المراد (والفاظ الضماير كلها مبنية)

المضارع في موضع اتنى ولعل اقتصادا للشرح على اليوم بلحج الخلاف في غير هاتين فيهما يتفق المازني والانقش (قوله فاتها لا تكون في موضع رفع أصلا) قال الدونشري قد يقال انه مردود بنحو قولك ضربني حسن فان ياءا لا تكلم هنا محلها رفع بالفاعلية وان كانت في محل جر أيضا ثم رأيت بعضهم يذهبون لكلام الشارح بهذا قوله وما هو مشترك قال القاني قياسه مشترك فيه لان فصلهما يتعدى الى المفعول به في فاسم مفعوله كذلك تقولك اخترزنا في كذا فها مشترك فيه

لكن حذف الحاء والضمير فرفع الفعل توسعا واستتر فيه (قوله من على النصب والمجر فقط) قال الدونشري ينبغي أن يقيد لاصالة لثلاثا ترد الضماير الواقعة بعدوا على مذهب الانقش نحو لاي ولولا ولا ولا تكون الياء الكاف والها مشتركة على مذهبه لكن لا لاصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف المخاطبة) قال القاني عبر بالكاف تنبيه على ما سبق في الباع كذا قوله وها الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدونشري أحسن من أشكال أبي حيان أن يقال ياء التكلم نفسها تصلح لاجل الثلاثة ونحو ربي حسن وأكرمني وغلامي (قوله لان ياء المخاطبة الخ) قال القاني حاصلة ان الفاعلية بين اللفظين اما بتعابيرهما ولو اتحد المعنى كالضمير من المختلطين وضلا وفضلا وتغير اللفظين بما ليسا متقوا لتركيب كل واحد منهما بتعابير المعنيين ولو اتحد اللفظ كما في المخاطبة والتكلم (قوله مفعولة لذكر) قال الدونشري هذا زود ديهان ياء التكلم كما تكون للذكر تكون للتؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم ينقل ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى وقد يقال المدان ياء المخاطبة مفعولة للتؤنث فقط و ياء التكلم غير مفعولة بل تكون للتؤنث ولذكر وفيه نظر ان لا يلام آخر كلام الشارح (قوله والفاظ الضماير كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيه على أن محالها معرفة كما

ثم لقائي قال الدونشري وفيه نظر وقال الثاني كلام المصنف لا يقيد وجوب البناء المصريح به في النظم اذ قد يجوز ولا يجب كقاي الزمان  
المحمول على انضمامه الى الجملة كساق في قول النظم واخره من انما لو فصل بنها انتهى قال الدونشري قال بعض الافاضل وقد يقال  
ان في عبارة الموضوع حسنا من جهة انها تعيد الاتصاف بالبناء بخلاف النظم فانه لا يفيد ذلك اذ لا يلزم من كونه واجبا كونه متصفا به  
فاذن في قول الشارح وذلك مفهوما من قول النظم انما لا يلزم من كلام النظم الاتصاف الذي ذكره الموضوع انتهى واول قول قد  
يقال ان الحكم على كل مضمير بوجوب البناء يفيد البناء بالفعل له لان الواضح حكمي بضم النفي في محله فاذا وجب شيء لشيء أعطاه  
اما انتهى ويرى على قوله قد يقال الحكم المجازي قد حكم على الموصولات واسماء الاشارة بوجوب البناء بعضها بالنسبة بالفعل بالمعارضة  
شبه المحرف فيه بما اقتضى اعراجه كما تقدم ويجب ان الحكم فيها انما هو على طريق الاجال ولا يضمن ان يقال كل موضوع يعني وهكذا  
والكلام على الاحتياج الى هذه القاعدة نعم انه قد يدعى العلم بمن اول بحث المبني وتوسطها في بحث الضمير دون تقديمها عليه او  
تأنيها عنه ينال في حاشية الالفة (قوله وقد قبل اختلاف صيغه) قال الدونشري أي ولا يضر اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما  
لا يضر اشتباه النصب بالمجرور في فتحه ما لا ينصرف وفي كسر جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستتار ضمير الرفع فقط) لاحاجة  
لقول الشارح فقط بخلاف قول المصنف ويختص وأورد على ما ذكره المصنف انك تقول أعجبتني الذي أكرمتم تريد أكرمتم واقتض  
ما أنت قاضي أي قاضيه في ذلك استتار ضمير النصب والمجرور واجب بان ذلك من قبيل المحذف لا الاستتار وقد تقدم الفرق بينهما  
والحاصل ان المسترف في حكم المحارف المقطوعة ١٠٠ المراد بخلاف المحرف فانه كان ملفوظا به ثم تركوا همل فليس في حكم المحارف

والدليل عليه ان اذا  
سميت بضمير ذي الضمير  
المستتر حكى كما تحكى  
الجهل ومنها ضربه وانما  
سميت بالمحذوف منه  
الضمير اختصارا والاصل  
ضربه بضمه اهر ب (قوله  
المرفوع بام الواحد الخ)  
قال الثاني اصل ان اسم  
عبارت منها قول المصنف  
فيما مر مواقع الاعراب  
وعمل الرفع بالاضافة

وجوبا وذلك مفهوما من قول النظم \* وكل مضمير له النابج \* واختلف في سبب بنائها اقل  
شبه المحرف في المعنى لان كل مضمير مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني المحرف  
وقيل شبه المحرف في الوضع لان أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وجل الاقل على الاكثر وقيل  
شبه المحرف في الاقتدار لان المضمر لا تتم دلالة المعنى على اسماء الاضميعة مشاهدة أو غير هاء وقيل شبه  
المحرف في الجود وقيل اختلاف صيغه لا اختلاف معانيه وقيل شبه ذلك ولا يختص الاراء بضمير بعينه  
بل يكون في ضمير الرفع والنصب والمجرور (ويختص الاستتار بضمير الرفع) فقط (ويقسم المستر الى)  
قسمين (مستتر وجوبا وهو) المختصر عليه في النظم بقوله وهو ضمير الرفع ما يستمر بقرنه فبقوله  
ه كفاعل أو افعى تقطع ادشكره وضايط واجب الاستتار (مالا يخلفه) في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير  
منفصل وهو المرفوع بام الواحد (الذكر) (نقم) واستخرج بخلاف المرفوع بام الواحدة والمثنى والجمع  
فانه يبرز في الجميع نحو قومي وقوموا وقوموا (أو) المرفوع (بعضا) عبدا بضمه بام الخطاب الواحد  
كتقوم) وتخرج بخلاف المبدوءة الغائبة نحو هذ تقوم فان استتارها جائز لا واجب وبخلاف المبدوءة

فيها ومنها قوله هذا المرفوع ومنها قوله حملهم مرفوعا لم يحمل الرفع على  
الهل وقولهم عطف على الهل وتحقير الار في ذلك كلفان الهمل والموضع حقيقة في المكان وان الاعراب أو اعراس حقيقة في الاثر  
المتقدم فان قيل لفظ الكلمة فلا الاثر انصفه لفظا وتقدير اوسمى مع ما يثبت الاعراب ولم يثبت بالانظر الى ذلك الاعراب يحمل  
والاجعل ذلك الاعراب أو النوع يحمل اللفظ نفسه على سبيل التوسع في الاعراب والهل حيث قبل مواقع الاعراب بام يحمل الرفع كانت  
الاضافة بيانية أي مواقع هي الاعراب يحمل هو الرفع وحيث قبل الضمير مرفوع فالاستناد فيه حقيقي اذ المرفوعة نامة حقيقة اذ  
الرفع محله الظاهر مرفوع برفوعه وحمله وحيث قبل محله مرفوع بام يحمل هو الرفع وهو حقيقي الاستناد أيضا وحيث قبل عطف على محل كذا فانه سامع  
أي عطف على كذا اعتبارا وحله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقاني مقيدا لمرن الاعراب والذ كبرو حينئذ فبادة الشارح المذكر  
مستغنى عنها انتهى قال المصنف في الجواشي ههنا قبل هلاز عتري في اسكن أنستوز وجل ان أنت الفاعل ههنا قلت لان الضمير المرفوع  
لا يقع الاجنب عامله القلي منفصلا عنه لغير سبب ولانك تقول في التنية واجم اضرا لتما وضربوا أنت ولا تقول اضرب أنتما ولا  
اضرب أنتم ولان الفاعل لا يحذف ويجوز لك في اضرب أنتان تقول اضرب ههنا قبل برقول عسدي بن زبوتو ذكر وبه المحذوف اذ  
فكر بونا في المدي تفكيره قلت هو فعل ماض وأخذه من الغلط قول الشيخ في باب التحذير بانك ان العامل بالمحذف انتقل  
ضميره الذي كان في اية اياك ومن ثم قال وياك أنتم وعبدا المسح وههنا من غير سبب لغيره بام استتار الضمير في الضمير وههنا انه  
بطريق العروض ولعلمه ذلك لم يعدوا لكن برادتهم عدوا المصدر النائب عن فعله وقد جعل ذلك عذر التارك للمصنف عذما انتهى  
بقوله ان الضمير لا يقع في جنب عامله القلي منفصلا عنه لغير سبب شكك ما نقله الشارح من تجوز ضميره في هوم ان يعمل هي

أن يكون فاعلا (قوله أو مضارع مبدوءة بالهمزة كما تقدم وبالنون كتقوم) قال الدوشري ينبغي أن يعيد ذلك إذا كان الفعل مدكورا فإنه إذا حذف انفصل الضمير كما في قول الشاعر فمن نحن تؤمنه بنت وهو آمن \* ومن لا تخبره يس منافعنا وكما في قول الراجز إذا أنا لم أظعن إذا الخيل رت \* وكذا يقال في البدوء بالياء أو بفعل الأمر الواحد أن فرض حذفهما فإن الضمير لا يستعمل بنفسه ويرى (قوله أو ما عدا أولها يكون) قال اللقاني عطفهما بالواو أو استحقاقا ولا يكون بهما بل لا يصح الابتداء به أخذ العطفين بالآخر انتهى وهذا بناء على أن العطف أو لا في قوله خلا لا بالواو أو تأتي في قوله نحو قول الشاعر ما خلا من بعض التسع بالواو في الثاني أيضا (قوله عائد الخ) قال الدوشري يراد به قول آخر وهو أنه إذا تعدى الفعل المفعول من الكلام السابق أي ما خلا عنهم فعل زيد حذف المضاف ويضعف هذا الثاني في كلام الشارع عدم الإطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل نحو أقوم أخوتك ليس زيد انتهى وقد أجاب الدماميني عن تضعيف القولين بما ذكره كإينافه في خاطبة الفاكهي في باب الاستثناء (قوله أو المرفوع المصدر) قال الدوشري إن قلت إن أكثر المصنفين دخول في المرفوع ما روى الواحد قلنا لا يخص بذلك كذا في الآية فإن المستثنى في المصدر للذكرين الخاططين فلم يشمله ما تقدم (قوله نحو ف ضرب بالرفع) وهو سبجان الذي أسرى بعبد قال شيخنا ١٠١ الغنيمي رحمه الله هو نظر إذا جعلنا سبجان نائبا عن القضا

بما عطف الواحد والثنية والمجموع فانه يرفع في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتتمن (أو المرفوع مضارع مبدوءة بالهمزة كما تقدم واستخرج (أو المرفوع مضارع مبدوءة بالنون كتقوم) ونستخرج (أو المرفوع بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون في نحو قولك) أقوم (قاموا) ما خلا زيد ما عدا عمرا وليس بكر (أو لا يكون زيد) في خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستوف وجوبا مرفوعا تعدى البعض المفهوم من كلمة السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق (أو المرفوع بالفعل في التعجب أو ما تعدى في التفضيل) بالاول (كما أحسن الزيد) بفعل الدال وكسر هاء (و الثاني نحو (هم أحسن أنا) في أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعل مستوف وجوبا أو أنا المميز (أو المرفوع باسم فعل غير ماض كآته) في أو جمع (وزال) بمعنى أزل (أو المرفوع المصدر النائب عن فعله نحو ضرب الرقاب فجمع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز إلا الفعل التفضيل فانه قد ترفع الظاهر في مسئلة الكعل عند جمع العرب و رفع الضمير البارز على لفظة تقومون و ترفع رجل أفضل منه أنت إذا لم يرب أنت مجتدا على هذا فقد فعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكك على الضابط المذكور (و ينقسم إلى مستتر جواز وهو مختلفه بذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل (وهو الضمير المرفوع بفعل النائب أو بفعل الغائبة أو الصفات المحضة) وهي الخاصة من شائبة الاسم (أو اسم الفعل الماضي) فالمر فوع بفعل الغائب (نحو زيد قام) بفعل الغائب نحو (هند قامت) أو تقوم (و الصفات المحضة وهي ما اسم فاعل نحو زيد قام أو اسم مفعول نحو زيد مضروب أو منقمة به فتقوم زيد (حسن) أو أمثلة المبالغة فتقوم يضرب أو مضرب أو مضروب أو ضرب أو ضرب (و باسم الفعل الماضي نحو زيد (هيأت) أي بعدد الضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها

وبذلك صرح اللقاني وقال في هيات خبر فيكون مرفوع المجل بز يد قد تدخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه عطف الفاعل سلف والاولى التمثيل بهيات العتيق وهو حيث ضمننا كذا الجمل بالني انتهى وقد عرفت عما مضى أن كلام الشارع في باب أسماء الأفعال يشعر بأنها تاتر بالعوامل اللفظية التي لا تتعطف فاعلية ولا مفعولية كالبناء أو لا هذا الثالث يعني على ذلك لكن يأتي في كلام المصنف في الكلام على حسب في باب الإضافة التصريح بأن أسماء الأفعال لا تاتر بالعوامل اللفظية مطلقا وقد يقال ما سلف أخا في معنى منع أن يدخل عليها عامل فيؤثر فيها وحدها هنا لا تأتي في جملة اسم الفعل مع الضمير (نبيه) هل يستتر الضمير في اسم الفعل الماضي ولو كان ضمير متكلم كما يؤخذ من قول الشذوي حيث قال اسم فعل ماض يعني هيات قلت قد تردد في ذلك شيخنا الدوشري في باب أسماء الأفعال وقال شيخنا العلامة الغنيمي بمحض أن يكون الضمير المستتر في هيات قد تدره ويقرأ هيات يكون التلوه هذه حكاية لكل ماها كما تقول قال زيد والله يفعل من أعانها قال والله لا أعلن ويحتمل أن فيه ضمير أمسترا تقديره أنا جواز أن قلت أحيايت يستتر أخا يكون وجوبا لا جوازا قلت ذلك ممنوع لا ترى إلى قوله أنا أنا قام أو أنا قاما فنفي كل ضمير مستتر جواز تقديره أنا في الأول أو أتت في الثاني فان قلت من أن كان الضمير في قام و قامان تقديره أنت أو أنتما بل هو مستتر تقديره هو ما تعدى على موصوف محذوف تقديره أنا رجل قائم هو أو أنتما أو جيلان قائمان هو أو قلت قال الراجزي الضمير اثر الراجزية إلى المستبدل لا بد أن يكون على وفق من تعود إليه غائب

تفانته وخاطبت مخاطباً مستكلماً بكلام فحواً بالآخر جوازاً تخرجوه كذلك التثنية والجمع على أي أعراب كان انتهى وهو مقبولة  
شامل لنحو أن أقام وأيضاً اسم الفعل له خواص اختص بها من الفعل منها أن ضمير الجمع يستقر فيه ثم أظهر هل يخلقه الظاهر في حيث  
لأنه لا انتهى كلام شيخنا القنبري في بعض محامده ومن خطه قلبت (قوله وكذا الباقي) قال الثاني أي يجوز أن يرفع الظاهر  
والضمير المنفصل (قوله تنبيه) قال المحققين في الامام أن التثنية في اصطلاح ابن سينا ما شتمل على حكم يكفي في إثباته بجرد المسند  
والمسند إليه أو النظر فيما سبق من الكلام والظاهر أن أهل الأدب لا يوافقونه على أن هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال الثاني أعلم أن  
قول ابن مالك المون واقعه مختلفه ١٠٢ ذلك ليس معناه أن ذلك يختلف في ما يندفع عنه بل في رفع عامله إياه بمعنى وجوب الاستعداد

مسترجعاً جوازاً أو أجازاً تفضل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك أنه يخلقه الظاهر أو  
الضمير المنفصل (الآتي أنه يجوز في القصص) (زيد قام أبره) فيخلقه الظاهر وهو أبره (أو ما قام الأهو)  
فيخلقه الضمير المنفصل الواقع بهذا (وكذا الباقي) من الأمثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في  
الضمير المنقول إلى الظرف وعديله إذا وقع صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً نحو مرت برجل أمارك أو في  
جلبك وجاء القتي عندك أو في الداروز يخلقه أو في المسجد حازم يدق فرس أو على جار وقد يجب  
إبراز الضمير المستتر إذا جرى واقع على غير من هوله نحو غلام زيد صار به هو (تنبيه هذا التقسيم)  
للضمير إلى مستر وجوباً وجوازاً (تقسيم ابن مالك) في التسهيل وغيره (وابن يعيش) في شرح الفصل  
(وغيرهما) من النحويين وواقعهما الموضع في شرح القطر وخالفهما هنا فقال (و) هذا التقسيم (فيه نظر  
الاستئثار) للضمير (في) قام من (نحو) زيد قام واجب لا يجوز إبراز مفعلاً (فانه) لو إبرز وجب انفصاله  
فيقال قام هو (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لذلك المستر (وأما) خلف الظاهر له أو  
الضمير المنفصل ففي غير تركيبة زيد قام تركب أسند فيه القيام إلى ضمير زيد من غير حصر وأما زيد  
قام أبره أو ما قام الأهو فتركيب آخر أسند فيه القيام إلى سببي زيد أو إلى ضميره المحصور بالهذان تقرير  
كلامه وفيه أمران أحدهما أن قوله فتركيب آخر هو من ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قالوا بأن  
نحو زيد قام هو زيد قام أبره تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه لولا يفتن بهم ذلك لأن يقع النظر  
عن خصوصية المسند إليه والثاني أنه في أن يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في  
هون نحو قوله تعالى أن يعل هو أن يكون فاعلاً لأن يكون توكيداً ونقل الرازي عنه أيضاً في شرح  
التسهيل أنه أجاز في هون من نحو مرت برجل مكرم هو أن يكون فاعلاً لأن يكون توكيداً وكذلك إذا  
جرى الوصف على غير من هوله وأبرز الضمير يكون فاعلاً بالاتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر  
المجيد أن يقال ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لأنه لا يخلو ما مان بريداً يجوز  
الاستئثار أنه يجوز إبراز الضمير متصلاً ومنفصلاً الأول معتذر الثاني مخالف لما أصوله من القواعد وهو  
أنه إذا أمكن الاتصال لا يبدل عنه إلى الانفصال الأقسام ستثنى وليس هذا منه (والتحقيق) في التقسيم  
(أن يقال ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلى الضمير المستتر كقوم) وقم (وإلى ما يرفع فغيره) أي الظاهر  
(كقام) وهيئات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الأعراب الثلاثة) (إلى قسمين) أحدهما

وجوازاً عند هوهو وجوب  
كون المرفوع العامل  
ضمير المستر أو جواز  
لا وجوب كون الاستئثار  
في الضمير المستر واجبا  
وجائزاً أذ ليس للضمير  
متصرفاً بالاستئثار يجوز  
ظهوره وقول المصنف أن  
الاستئثار إن أراد وجوب  
الاستئثار بمعناه عندهم  
منع وإن أراد بمعناه عنده  
كان مشاحفة في الاصطلاح  
على أن التقسيم بالعني  
الذي ينشأ هوهو عن  
التقسيم الذي جعله  
التحقيق لا فرق بينهما  
الاعتبار أن القسم في  
تقسيمهم هو الضمير  
المستتر باعتبار العامل  
وفي تقسيمه عكسه  
فليتنامل (قوله يكون  
فاعلاً باتفاق) قال  
الزرقاني الذي عند الرازي  
أنه تأكيداً لظاهره  
وأما في نحو زيد قام  
منه هو فالتفضل ليس

بفاعل بل تأكيداً له في باب الضمائر (قوله والنظم المجيد أن يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لأنه ذكر أن  
الاتصال معتذر لأن يتبع الانفصال وعدم ذكره في المستثنى غير قاطع في دخوله في القاعدة المذكورة (قوله وهواة إذا أمكن  
الاتصال الخ) أي وهو هنا يمكن بالبيان بالضمير مستراً والمعتذر إنما هو إبراز منفصلاً (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال البدوي شري  
مقبوض ضمير الفصل فانه لا يخلل عند البصريين وهو العصب قال العلامة الثاني في إعرابهم وضعوا الجمع المذكور صيغة متعجزة  
ولجمع للثلاث صيغة متعجزة وأما التي فصيحة فمواحدة فمستل عن مر ذلك انتهى وقال الزرقاني إن العلم بكن الحرو والامتنع لا لأن  
البصل هو الذي كالجزء الأخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والحرو وكذلك قال ليس الفصل جائز ابن المضاف  
والمضاف اليه في الشعر قلت خالف الظاهر فيجب فل يلقب اليه الواضع في الضمير الذي هو أسنداً تضاعفاً لعامله من الظاهر قاله الرضي



(قوله وهو الخ) قال الدنوشري ينبغي أن نقيد ذلك بطريق الاصالة والافتدشع ماذكر في محل نصب فيما اذا كان مؤكدا المنصوب كالمساق في باب التوكيد ان شاء الله تعالى وفيه انه مستعار ورجع عليهم الضمير المكنى نحو با أنت فانه في محل نصب الا ان يقال ان ذلك شاذ فلا يرتفع (قوله المختار الخ) قال الدنوشري فائدة هذا الخلاف في ظهور فيما اذا سمينا به فعل القول بان الضمير هو المجموع يعرب لان نسب البناء فذل وعلى القول بانه أن يعرب وعبارة الاسنوي في الكوكب فائدة الخلاف في ما لوسمي به فعند الفراء يعرب وعند غيره يحكي لكونه مركبا من كيم من اسم وحرف كذا خبر به في الارتشاف ثم قال اذا قلنا بالاعراب فيعرب اعز بما لا ينصرف العلمية وشبه العجمة (قوله والواحق الخ) قال الزرقاني من التأتا وجعل التامة متعديا باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر (قوله لا يتجاوزها الى غيره) هو نظرية قوله سابقا فقط والظاهر ان مقارة الاسلوب اللغتين فائدة ذلك ١٠٣ ما قد عتامن انه اشارة الى ان الباقي كلام المصنف داخلة على

(ما يختص بمحل الرفع) لا يتجاوزها الى غيره (وهو أنا) للتركيب (وأنت) بفتح التاء للخطاب (وهو) للغائب (ورفعه من فقر عا) واحد فقط وهو (فمن) لان التعدد فرع المفرد (ورفعه أنت) بفتح التاء (أربعة هو) (أنت) بكسر التاء (وأنتما وأنتن) لان المؤنث فرع المذكر والنثي والمجمع فرع المفرد (ورفع هو) (أربعة) أيضا هو (هي وهما وهم وهن) وتعليقه ما تقدم (تنبيه) \* المختار في أنان الضمير هو المسمى ثم التواتر فقط لا لافتراده لبيان المحر كقوله مذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك في أنثو وفعما ان الضمير نفس أن عند البصريين والواحق لم يصر في خطاب وذهب الفراء الى ان أنت بكلمة هو الضمير وذهب ابن كيسان الى أن التامه الضمير وهي التي فعلت وكسر عا في هو هو هي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيين الى أن الضمير هو المسمى فقط والواو والياء اشباع وفيهما وهم الضمير المسمى وحدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن المسمى وحدها والنون الاولى كلم في هم والثانية كالواو في هو (و) القسم الثاني ما يختص بمحل النصب (لا يتجاوزها الى غيره) (وهو انا) بتشديد اليا المثنى تحت حال كونه (مرفعا) ما يدل على المعنى المراد (من تكلم وخطب وغيتقوند كبر فانتد وافر ادو تنفيه وجمع نحو اياي للتركيب) وحده (وابالك للخطاب) المذكر (واباه للغائب) المذكر هذه الثلاثة هي الاصول (ورفعها) تسعة ففرع اياه (ابا) لا غير (ورفع اياك بفتح الكاف اربعة اياك) بكسر الكاف (اياه) كواياك وياه (و) فرع اياه اربعة ايضا (اياه اياه اياه اياه اياه) على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف (تنبيه المختار) \* من المخلاف (ان الضمير نفس ايا) فقط (وان الواحق لم يصر في تكلم وخطب وفيه) وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير ما دخل على متكلم أو مخاطب أو غائب وياه على خذتها لا تدل على ذلك وأجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز أردفت محرف وتدل على المعنى المراد كما اردف الفعل المنسل الى المؤنث بما التاثير ومقابل المختار مذاهب احدها مذهب اليه بعض البصريين وجميع من الكوفيين واختاره أبو حيان ان الواحق هي الضمائر وكافة اعمادها زيادة يعتمد عليها احقها لسمير الضمير المتفصل عن الفعل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجميع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعد دون ما بعده ضمير اياضي في محل خفض

المقصود وعليه قوله مردخا الخ قال الدنوشري ظاهر صنيعة ان كلاما من آتية ورفعه صيغة مرفوعة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها ان مردفتها يدل على احوال الخطاب لتأني فيس كايا (قوله المذكر) التقيد به هنا وفيما بعد لا حاجة اليه كمر فتنه (قوله مشتركة) قال الزرقاني أي اشتركا لفظيا (قوله واختاره ابن مالك) قال الزرقاني قال الرضى وقال الخليل والاخفش ما يتصل به أسماها وضيق ايا اليها كقولهم ما داموا والشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تصاف انتهى ووجه الدلالة بما ذكره اضافة الى الاسم الظاهر وقال

الدنوشري قال الدمايني في شرح التسهيل وأورد المصنف يعني ابن مالك على نفسه ان هذا المذهب يقتض لضافة الضمير وهي ممتنعة لان الاضافة لا تقتضي وانما تكون في اسم عامل على الفعل ويا ليس كذلك وما للتخصيص ويا الكون بان الضمائر التي هي أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان اليا لو كان مضافا لزم اضافة الشيء الى نفسه وهي باطله وأجيب بان اختياره أن تكون الاضافة للتخصيص وليست ممتنعة الا لكون ايا ضمير لان التخصيص يصير المضاف معرفا كان قبلها انكرة والا زاد وضوحا كازدياده بالصيغة نحو قوله \* علازينا يوم النقا اس زدكم \* ولا حاجة الى اتراخ تعريه في قوله يضاف علم الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المخرج الى زيادة الوضوح وأما التزم اضافة الشيء الى نفسه فلهما معتبرين بما اعتبر بهما في نحو جازت بنفسه كذا قال قلته الذي اعتد به من وقوع الاضافة في قولهم نفس الشيء وعينه ان المضاف في مثلهما أعظم مما يدل عليه المضاف اليه وغيره فان المراد به نفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون الخياط اليه وغيره وهذا في الحقيقة متعذر لان يكون الاضافة في ذلك هي اضافة

التي إلى نفسه حيث يلزم المصنف في أماله مثلاً من أضاعه شيء إلى نفسه ويعتبره هذا الاعتذار مع استعماله على المنع المذكور (قوله البارزة) قال الزرقاني البارزة قسمة المستزادة كون الضمائر مشبهة آخرها بعد المستزاد ضرب وضربت ضمير من فكان المناسب إسقاط قوله البارزة انتهى وأقول إذا سقطت البارزة يلزم إسقاط قوله من التعليل في قوله لأن البارزة مامثلة ويجعل القسم الضمير مطلقاً فيقول لأن الضمير مامثلة الخ وحينئذ يخرج الضمير المستزاد وجوباً فإنه خارج عن السنين المذكورة كما لا يخفى وأعلم أن الضمائر الستين السبعين معنى فإن المعاني في كل من التكلم والمخاطب والقائمت قد كل منها مامثلة مذكراً مؤنثاً أو مثنى أو جمع كذلك لكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفى وثلاثة يستحصل منها ثمانية عشر الفاظ كل من المتصل والمنفصل وإن كانت اثني عشر لكن معانيها ثمانية عشر وإذا ضربت ثمانية عشر في خمسة التي هي أنواع الضمير المتصل والمنفصل من م فوقع مئة وثم ضرب مئورت في المتصل ومن فوقع ١٠٤ ومنصوب في المنفصل كان الحاصل سبعين وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى فطنة

الحري انهم ياذن بمتن وقال العتي المراد منه (قوله ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد ومعناها ما يصاحب بعد قوله قوما فيذكر قوما لا يزيد أولئك القوم قوما معجاليا ما لم يبارى من تقاصرهم عن قومه أو لما سمع من التناطح وهو الذي كرى على الاول بالقول على الثاني بالسان اه ومن خطه نقلتوه على الاول لا ينض ما رده في المتني على ابن مالك لانه كلامه عليه وذلك ناقض الدامني المصنف في حواشي المتني وقد قال المصنف في المتني انما يشين كون الضمير لاسمي واحد والبالغة في أن يكون مقالة ابن مالك را اولها قال ايضا في شرح ١٠٠ الشواهد ويحتمل عندي أن يكون فاعل يزيد ضمير الذي

و يكون هم المتفصل  
 فاعل يزيد ضمير الذي  
 ويكون هم المتفصل  
 فاعل الذي هو المصنف فلا  
 يكون في البيت شاهد  
 (قوله ويجوز في فاذا كرههم)  
 عبارة المصنف في شرح  
 الشواهد ويجوز في  
 فاذا كرههم الرفع عطفا  
 على أصحاب النص في  
 جواب النفي لأن انتقاض  
 النفي انما هو بالنسبة  
 الى المعمول ونظيره  
 ما أتينا فتعدها الى انوار  
 (قوله في بيت قبله) وهو  
 اني خلقت ولم اخلق على  
 قند  
 فتأيت من الساعين  
 معمر  
 القند يقتضئ الكذب  
 وفتاخر في خلقت  
 وما بينهما اعتراض  
 ومعمر صفة لبيت  
 تقدم عليه الظرف المتعلق  
 والبيت الكعبة المشرفة  
 (قوله والديار بر معنى  
 الشائد) قال الدوشري  
 قال الفراء أصله اداهير  
 جمع ادهر جمع دهر اه

(الان يذهب جبا الى هم) فاقوع الضمير المرفوع المتفصل مكان المرفوع المتصل (قوله) وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات وضمنت \* (اباهم الارض في دهر الدهار بر)  
 فاقوع الضمير المنصوب المتفصل مكان المنصوب المتصل (فضرورة) فبما ومعنى البيت الاول على ما  
 قاله ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومي فذكر ثم قومي الا لما عوفي التناطح حتى يزيد قومي جبا  
 الى يزيد عليه ما هو جدي في أصل نصيده لم أتق بعدهم حيا فخيرهم الا الى آخره وهم الاول محقول  
 أول يزيد جبا مع قوله الثاني وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيد فعل عن الواو الى  
 هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الان يذون أنفسهم غف المضاف وقصل ضمير الفاعل قال  
 الموضع في المعنى وطوله على ذلك ظنه أن الضمير ينسبوا واحدا وليس كذلك فان مسمى الواو  
 المصاحبون ثانيا ومنسحق هم المصاحبون اولوا واده انما يصاحب قوما بعد قومي فيذكر قومه لهم الا  
 و يزيد هؤلاء القوم قوما معجاليا سمع من ثنائهم عليهم ويجوز في فاذا كرههم النص في جواب النفي  
 والرفع العطفي على أصحابه قال الموضع في شرح الشواهد والباقي قول الفرزدق بالباعث متعلقة  
 بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه  
 الاملاك بعد فناء الملاك والاموات ما جبرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم  
 \* بين فراخي وجهه الاسد \* أو منصوب الوارث على ان الوصفين تنازعا ما عمل الثاني وضمنت اليه  
 مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكلفت بايديهم والارض فاعل وضمنت وياهم  
 معقولة والقياس اتصاله ولكنه فصل للضرورة والديار الزمان والديار بر معنى الشائد مضاف اليه  
 (و) اذا اليان الاتصال وجب الانفصال (مثالهما بيتا في اتصال ان) رفع الضمير بمصدر مضاف  
 الى المنصوب فتعوقوله \* ينصر نحن كنهنا فافرن \* أو ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع فتعوقوله  
 عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز ضربك الامير قلنا ويجوز ينصرا كما كان جوابهم فهو  
 جوابنا أو ان رفع بصفتهم على غير من هي مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند  
 الكوفيين يجوز يزيد عمر وضار هو أو ان يحذف علمه كقوله

فان أنت لم تنفك علمك فانتسب \* لعلمك تهديد القرون الاوائل  
 أي فان ضللت لم تنفك علمك أو ان يكون علمه حرف نفي نحو ما من أمهاتهم أو ان يقع بعد الواو  
 المصاحبة كقوله فالكيت لا تفك احد قصيد \* تكون وياها لها ما لا يعني  
 أو ان يفصله متبوع فتعوقوله الرسول وياكم أو ان يلى اما المكسورة المعجمة الشدة الميم نحو ما أنا  
 وأما أنت أو يلى اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقلا \* لكفر في فلن أزال مطيعا

(١٤ تصريح ل) ونظر تكرير الرامو الشارح كلامه يقتضي أن الديار بر هي الشائد (قوله) انه رفع بمصدر مضاف المنصوب أي سواء كان ضميرا كاملا أو اسما ظاهرا نحو عجبت من ضرب زيد أنت (قوله مضاف الى المرفوع) محل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان ضميرا كما لو خضع من مثاله وعماسيا في شرح قوله لقد كان حبيك حقايقنا (قوله) فما كان جوابهم فهو جوابنا قال الزقاق والجواب من المجتهدين أن الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع في محل رفع ولا في المشترك (قوله أو يلى اللام الفارقة) قال الزقاق أي بين أن المخففة من التثنية والناسية اه ويرى هنا على ان السالم فارتفع في مسابقي في بيان تبع الضمير على ان السالم الابتداء (قوله حقا) قال الزقاق في مقبول

مطلق وقوله **أياك** مقتول ثان وقوله **فمري** جواب شرط معذور (قوله **أو أن يتضمنا الخ**) قال الذنوشي حاصل ما ذكره الشارح عشرة مواضع ذكر المصنف موضعين وزاد السبلي موضعاً حادي عشر وهو أن يكون عامله معنو ما هو لا ابتداء معنوا أنت تقوم ولعل اسقاط الشارح لعل أن كون عامله معنو ياليس متقلط عليه وأيضاً قد يؤخذ من باب المتبادر والخبر (قوله **وإنما يتبادر** معنوا عن أحاسيبهم أنا) قال الزرقاني قال في المطول **هنا** قيل كيف يصح اسناد الفعل العائيب إلى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم أن الفعل عائيب لأن غيبة الفعل وتكلمه وخلطه باعتبار السند إليه فالفعل في محو ما يقوم إلا أنا وأنت لا يكون عائيباً ولو سلم قلنا سند إليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو عائيب (قوله **لأن أنا ولي الألف المعنى**) قال الزرقاني وذلك لأن أوجه انفصال الضمير منفية عنها ولا يقدر هنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله لغرض مقابلة السعد التقنازي وإثباته أن يقول أن الفصل في البيت المذكور قد حصل لمعول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور تأمل (قوله **لأنه كان يصح أن يقال الخ**) قال السبباني قلنا أن تقول لو قيل ذلك لم يفرض ١٠٦ الشاعر المتقدم فليتأمل اهـ وقال الزرقاني تعليل للفني وهو عدم الجواز أي لا يجوز أن

يقال ذلك ضرورة أنه كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يأت ذلك وهذا الكلام منهي على أن الضرورة الشعرية عبارة عما اختدوحت الشاعر منه وهو ما ذهب إليه ابن مالك ولو قلنا مثل أن يقول ما أدنى فحظه يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه والمدافع أي وأما أدافع أو مثلي من أحاسيبهم لأصن أحاسيبهم لأن أنا ضمير مؤدع كقوله فرجع إلحالي إلى أن ما ارتكبه ضرورة وخبرين فلا دليل فيه (قوله **أخلاً ضرورة الخ**) قال الزرقاني كذا في المختصر والمطول قال الفري فذايو جمد ذلك

أولاً أن يكون منادى نحو **يا مالك** ويأتى أولاً أن ينصبه عامل في مضمير قبله غير مفعول أن اختلرت تبتعضو ظننتي إياي وسياق أي أو أن يتقدم الضمير على عامله نحو **يا مالك** (بعد أو) يتأخر عن عامله (على الألفاظ) (نحو **أمر أن لا يعبدوا إلاهه**) أو معني نحو **أنا** (ومنه قوله) وهو الفرزدق **هنا** إذا ائذا لحامى الزمار (وإنما يتبادر معنوا عن أحاسيبهم أنا) أنولي الألف المعنى لأن (المعنى ما يدافع عن أحاسيبهم إلا أنا) أو مما تاتي في أحرار الكلام ولو كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو ضمه ولو قال **وإنما أدافع عن أحاسيبهم** لصار المعنى أنه يدافع عن أحاسيبهم لأن أحاسيبهم غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح جمعه على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال **إنما أدافع عن أحاسيبهم** أنا على أن يكون أنا مؤكداً وليست مأمومة وأما خبر أن **أخلاً ضرورة** في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد **إنما** محمول على أنه لا يرى المحصر **إنما** وهو لفظ في **أخلاً** والذائد بدل معجمة أوله ومنه جملة آخر من ذائذوا ذامع أو من **أخلاً** وهو الطرديقال رجل ذائد أي حامي الحقيقة والحامي هنا تسمية للذائد وهو اسم فاعل من **إنما** يعوحي الدفع والذما بكسر الهمزة المعجمة وتخفيف الميم وهو مازم الشخص حفظه بما رواه و يتعلق به الأحاسيب جمع حسب يقع السنين قال شعر الحسب القعل الحسن للرجل ولا ياتيه ما خوف من الحسب كأنهم يحسبون منافعهم ويعدون بها عند المفارقة **إنما** سبب السكون العندوب التحريك التي المعدود على القياس في مثله انتهى قاله التجاني في تحفة العروس (ويستحق من هذه القاعدة المذكور وهو أنه إذا تاتي اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله) مثلثان يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال وهما المثال الهماني النظم بقوله وصل أو أفضل هامسليه وما أشبهه في كتبه مختلف انتهى كذلك خلطته (أحداهما) وهي الأولى في النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال (عاملان) ضمير آخر أعرف من المتقدم عليه وهو **أخلاً** التاظم بقوله **وقدم** الأخص في اتصال (وليس) المقدم

العدول بأن المراد الوصف أي قوماً يدافع كما أنشأه صاحب الكشف في سورة الكافرون وغيره ما وازد (رفوعاً) في المطول تعليل آخر وهو أن قوله **إنما** لا يندلس على أن الغرض الإخبار عن المتكلم بصور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن أن يقال **إنما** الذائد المدافع **إنما** قال الفري قوله **لأن** قوله **إنما** لا يندلس الخ يعني أنه بدل على كون المتكلم غيراً عنه في هذا الكلام فالوجه جعل مأمومة كما ذكر كان خبراً فلا يتبين أي كان المدافع حيث نمتد أو أخبر أو قد جعل أنا أو مبتدأ (قوله **إلى لفظاً**) قال الزرقاني أي مع أن لفظاً من أظهر في المقصود **إلى** في المطول (قوله **أي حامي الحقيقة**) قال الزرقاني الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحجمه (قوله **إنما** الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقاني فيه نظراً لأنه أخفى تضرع ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فضلاً مساوياً لذلك فحبه تعريف الشيء بما سواه وبمثل هذا يجوز والمناس أن يكون **ألف** في المضمير للجنس لا للعهد الذي كرى كما يفهمه كلام الشارح على أن كلامه يكون قول المصنف مقدم مستثنى عنه لأن المراد الضمير الآخر ما قبل **أخراً** وهو مقدم (قوله **وهو مراد النظم**) بقوله **وقدم** الأخص الخ قال السبباني قول الناظم **وقدم** الأخص في اتصال **وقدم** ما شئت في انفصال معناه أن

الضميرين في الارباع الثلاثة أعني باب اسال وباب كان وباب حال يجب تقديم الانحصار من الضميرين فيه بحيث اتصال ويجوز التقديم والتأخير حيث انفصل أحدهما فتقول على الحال الاول أعني حال الاتصال سلتيه وكنته وخلصتني موعلي الحال الثاني سلتني اياه وكنيت اياه وخلصتني اياه وسلتيه اياه وخلصتني اياه وبلمزم من ذلك ما قاله الموضع وهو انه يشترط مجاوز الوجهين تقديم الاعرف وانه اذا تقدم غير يجب الانفصال كما يلزم ما قاله الموضع ثالثا كفي كل منهما ما ذكره عماد كره الاخر اذ علمت ذلك فلا يخفى ما في صنيع الشارع فتأمل (قوله مع ثلاث ضمات) أي لا زلات فلا يرد ان اجتماع ما ذكره موجود في أنزيمكموها ولم يفرقوا منه لان ضمة الميم اعراسي موحى غير لازمة (قوله وكان أول الضميرين مجرورا) قال السباطي أمفاعل كملته الموضع أو مفعوله نحو ادرهم اعطوا أو اما موجود عليك ومنعت اياي محل عليك ويجيب أيضا وما خوض من قوله اسما لكنه أشار الى انه خارج عن عقدين وانه غير مضمر اه وقال السباطي لما كان قول المصنف وليس مرفوعا شاملا لتصويب وليس مرفوعا فذلك الشارح بما اذا كان أولهما مجرورا فيخرج التصويب كخرج المرفوع اذ لو كان أولهما منصوبا والثنائي

كأن تقدم للشارح ولو كان الاول مرفوعا ولا يكون الامتسترا فتوزيد ضاربك فيجوز في الثاني الاتصال والانفصال قال الرضى وأما اقا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون مستورا كما مرفوز يضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله أيضا نحو ضاربك اياه وهذا يفهم ان المستتر سابق التصويب وهو ظاهر لانه في العامل ثم ظاهر كلامه المجاوز على حد سواء (قوله ولا التفات لغيره) قال الدوشري فيه رد على الغني فان في كلامه خلا من

(مرفوعا) بان كان منصوبا ومجرورا (فيجوز حيث في الضمير الثاني الوجهان) المتعديان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال هرمان بولي اتصالين في فضلته (ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين (فعلا غير ناسخ) كافي باب اعطى (فالوصل ارجح) لكونه الاصل ولا مرجع لغيره ولذلك اقتصم عليه سيبويه (كالمؤمن) وذلك لشخص في عبء (سلبه) أو ملكتهمو كالکاف من قولك لبعيدك زيد سلتنيك ويجوز على مرجوح سلتني اياه وملكتني اياه وسلتني اياه (ولكون الوصل ارجح لبيان التتدليل الابه (قال الله تعالى فسيفكهم الله أنزيمكموها ان سالكوها) كل ذلك من الوصل (ومن الفصل) قوله صلى الله عليه وسلم (ان الله ملكتكم اياهم) ولو وصل لقال ملكتكموهو ولكنهم من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات (وان كان) العامل في الضميرين (اسما) وكان أول الضميرين مجرورا (فالفضل ارجح) لاختلاف معنى الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا (نحو عجيبت من حي اياه) فبمصدر مضاف الى فاعله وهو اياه المتكلم وياه مفعوله هذان الفصل (ومن الوصل قوله) في الجملة لئن كان حبك لي كذا \* (لقد كل حبك حقايقنا) الام في لئن موطنه القسم وفي لقد جواب القسم وهذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي تقوى قلعليل المصدر في مفعوله لكونه مرفوعا عن الفعل في العمل وجب الاول بغير ما هو الكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبك الثاني بالباو وفيه الشاهد انه اتي بمعنا الضمير الثاني وهو الكاف متصل ولو فصله لقال حي اياه أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجيبت من المولى اياه ومن الوصل قوله لا ترج أو تخش غير الله ان أنى \* واقبكه الله لا ينقل ما هو فاق الضمير الثاني متصلا وفصله لقال واقبكه الله اياه (وان كان) العامل في الضميرين (فعلا ناسخا) من باب ظن (نحو خلتني فالارجع عند الجمهور الفصل) لانه خبر في الاصل وحق الفصل قبل وجود التاسع فيترجبع بعده وهو المراد بقول النظم غير اختيار الانفصال (كقوله أخى حببتك اياه) وقلمعتك \* أرحامك بولا الصغار والآخر

جهة انه أنشد حببتك يا عشتا نخبة بعد الباء وانه قال ان حبص صدر أضيف الى مفعوله وهو اياه المتكلم والكاف فاعله وانه قال وفيه الشاهد حيث اتي بالانفصال مع اجتماع الضميرين وذكر ان الشاهد في عجز البيت في هذا وانه نسب حببتك الى أي حيان وهو يرى منه وانه أعرب بالكاف فاعلا ولم يزم في ذلك أن يكون لي حشا وقد أعرب أيضا لقد كان جوابا للشرط ولانها جواب القسم الذي أدنته الام والعجب منه حيث قال ذلك ثم انه قال في صدر كلامه والام الداخلة في ادلة الشرط تسمى الموطلة لانها موطات الجواب القسم اتي آخر كلامه فليتم (قوله لا تخبر في الاصل الخ) قال الدوشري هذا على به بعضهم وعلى بعضهم ايضا انهم يوجبون بحاثة التعلق والالفاظ هو لا يكون معهما الانفصال فكان انفصاله من الاعمال أو في وزعها الناظم في شرح الكافية بانها يقتضيان جواز الانفصال في الاول لانه كان مبتدأ وقلبتهم بجامع وما أقصى الى متبعهم (قوله أخى حببتك اياه) قال الدوشري أعرب الغني أي مبتدأ جنى منه حرف النداء وليس بضموا ولا يسبق عليه للفتى وكيف يناديه بالاخوة وهو غير ان نواسي صدره ملئت بالاضغان والآخر وانما هو من باب الاشتغال فهو ما يمتدأ وما بعده هو ما يمتدأ من الفعل محذوف يشبه ما فعل الذي يعلم

لهكذا قال بعضهم وفيه تامل اه وهذا البعض مكي كائنا قل الزرقاني ذلك عنه ينص قوله كقوله تعالى اذ ربكم الله قال المصنف في  
 الجواشي في الاستدلال لا ينظر لان المقعول الثاني ليس بخبر فهو من باب سلبه وذلك لان المقعول الاول كسبه الفعل بواسطة  
 همزة التعدية والمفعول الثاني هو الذي كان مقعولا للتالي \* فان قيل المقعول الثاني كان مبتدأ وهو مقول لفصل كالحبر \* قلنا  
 لا نسلم ان رأى المناسبة تعدى الى مقعولين (قوله صنع امرى ب) قال الزرقاني فقال رجل برأى صادق وانما بكسر الهمزة والقياص  
 فتمها لانهم من خال يتخال (قوله أو احدى أخواتها) قال الدونشري فيه نظر فقد قال الامام جلال الدين السيوطي في هم الهوام أما  
 اخوات كان فيعين فيها الفصل كافي البديع والفرقة كقوله ليس اياي واما \* لـ ولا تخشى رعبا انتهى وقال الزرقاني قال المصنف  
 يتعبد ذلك في لا يكون وليس بان لا يكون الاستثناء عن الفصل معها واجب كالجميع الا قد نص على هذا التقييد في الجامع اه  
 من النكت أقول في مفهوم قوله أو احدى ١٠٨ اخواتها تفصيل خلافا ما يوهمه كلام المصنف الذي نقله الدونشري من

عين الفصل في جميع  
 اخوات كان من اطلاق  
 التولي في ليس ولا يكون  
 من غير تقييد بحالة  
 الاستثناء قل بمر (قوله  
 سواء كان قبله ضمير)  
 قال السباطي في شرط  
 لجواز الوجهين أن يكون  
 المقدم أعرف والا  
 فيجب الفصل كما يفهم  
 من قول الناظم وقدم  
 الاخص ويظهر ملاحظة  
 ما قدمناه (قوله وعند  
 الناظم الخ) قال  
 الدونشري قال بعضهم  
 ما رجعه في الاقتراب  
 في التسهيل التفصيل  
 وهو الفصل في بابين  
 والوصل في باب كان  
 وفرق بان الضمير في  
 خلقه قد حيز من  
 الفعل منصوب آخر فخلاه  
 في كنهه فانه لا يحجزه الا

أخى مقعول فعل محذوف يفسر وحسبنا أو مبتدأ وما بعده خبر على الوجهين في الاشتغال لا متنادي  
 سقط منه حرف انداء للسداد المعنى والاراء التواحي جمع بها كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد  
 المعجمة وهو الحق ودوالا من بكسر الهمزة وتقع الهاء المهملة جمع اخته بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو  
 الحذاء ضافا ومن باب عطف أحد المترادفين على الآخر والشاهد في حسبنا اما حيث فصل الضمير  
 الثاني (و) الارجح (عند الناظم) والماضي وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك الناظم فقال واتصالا  
 اختار وجهه ان الاصل لا اتصال وقد أمكن وجاهاه التبريل قال الله تعالى اذ ربكم الله وورد به الشعر  
 (كقوله) بلغت صنع امرى برأى خالكه \* اذ لم تزل الله كتابا لمحمد مبتدأ  
 المسئلة (الثانية) من المثلثين المستثنى من القاعدة المذكورة (أن يكون) الضمير منصوبا كان  
 أو احدى اخواتها) سواء كان قبله ضمير أم لا وذلك فارق المسئلة الاولى (بحر الصديق كنهه أو كانه  
 زيد) فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وقى الارجح من الوجهين الخلاف المذكور) في  
 الترجيع في نحو خلقته ما لا يرجع عند الجمهور الفصل وعند الناظم والماضي وابن الطراوة الوصل  
 وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر  
 رضى الله عنه لم اطلب أن يقتل ابن صياحين أحب بانه الدجال (ان لا يكتنه فلن تسلط عليه) وان لا يكتنه  
 فلا خير لى قلته (ومن ورود الفصل قوله) وهو عرج بن عبد الله بن ابي ربيعة الخزرجي  
 (لئن كان اياه لتسد حال بعدنا \* من العهد) والانساق قد تغير  
 ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال (ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى  
 مرفوعا وجب الوصل بنحو ضربته ولا يجوز ضربته اما ما لا تقدم (ولو كان) الضمير المتقدم على الضمير  
 الثاني (غير اعرف) أى غير أخص (وجب الفصل) لا يجمع الاتصال يجب تقديم الاخص في تقديم غير  
 الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم \* وقدمنا ما شئت في انفصال \* (نحو أعطاء بالثأر)  
 أعطاه (أما) فإن كلاما من ضمير الخطاب والمتكلم أخص من ضمير الغائب (أو أعطاك أيا) لان  
 ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب وأما قول شمعان رضى الله عنه \* اراهني الباطل شيطانا \*  
 فنادر والاصل اراهم الباطل أيا ييطانوا والمعنى أرى الباطل القوم أنى شيطان وأجاز المبرد وكثيرين

مرفوع والمرقوع من الفعل فكأن الفعل مباشر له فهو شبهه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب  
 من الانفصال في بابين والاتصال في باب كان أكثر واذا وردت مقاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فكم الاول والثاني حذرا باب أعطيت ان  
 كان بعضها ظاهرا أو كان المضمرا واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث كما أعطيت أو ثان وثان فكلتنت فليتأمل  
 (قوله ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل) قال الزرقاني كان ينبغي للمصنف أن يذ كر محترزاته بالنسبة الى  
 الاسم وذلك لانه اذا كان الضمير المتقدم مرفوعا فانه يجوز في الثاني الاتصال والانفصال ما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقاني أى من  
 انه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال الا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير اعرف) قال الزرقاني ذ كر المحترز أيضا  
 بالنسبة الى الفعل وأما بالنسبة الى الاسم فليذ كر محترزات الاعرف وفي الرضى ما معناه اذا كان العامل مصدرا أو واسم مقعول أو واسم  
 فاعمل فاقبال الثاني شاذ اذا كان آر بدأ ومسوا بالضموضر بهوكة وضر بهوه (قوله وأجاز المبرد الخ) قال الدونشري

تراد عليه ما قال القراء هو تعين الانفصال الآن يكون الأول مثنى أو ضمير جماع قد كور فيجوز اذ ذاك الاتصال أحسن نحو الدرهان أعطيتهم أكل والعلمان أعطيتهم أو وفق الكسائي الغرض إيراد جواز الاتصال والاتصال إذا كان الأول ضمير جماعه الأناث نحو الدراهم أعطيتهم كن اه (قوله أي من هنا) أي من أجل ذلك التفسير الأول للإشارة إلى أن ثم مستعلة في الإشارة إلى المكان القريب وإن كانت موضوعة للإشارة إلى البعد فهو مجاز والتفسير الثاني لبيان أن من الداخلة عليها التعليل وليس إشارة إلى بيان مجاز آخر مثنى على الأول وإن ثم استعملت في التعليل مجازا خلافا لمن توهم ذلك وتقدم فيه رسالة أحكام المحار إلى أحكام تعدد لها (قوله وأقرأ الخ) قال الزرقاني أي أو أقرأ أو أدون ثانية أو أقرأ ادو جعاً وتثنية وجعاً (قوله أولهما ضمير التثنية الخ) قال الزرقاني فيه نظر لأن قاعدة تباب أعطى أن يكون المفعول الأول فاعلاً من حيث المعنى والفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فلهذا سبب أن يكون الضمير العائد إليه هو المفعول الأول والضمير المتني المفعول الثاني كالاعتنى ويمكن أن يقال ١٠٩ ان الشارح فهم ان الغرض هنا

المبالغة فلذا جعل البسط والمهجة آخرين للوجه واعرب الاعراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فانه لا يكاد يصح فيها الاختلاف الخ) قال الدونوري فيه نظر فإن الاختلاف في ضميري الخطاب يمكن فليكن ذلك كضميري الغيبة المختلفين لفظاً فيجوز فيهما الاتصال نحو ظننت كما كره فلنحصر المستلذان كلام الشارح يحتاج إلى تحرير (قوله لفظة تعدد الخ) قال السبائي أي لأنه يصح أن يكون مدلول أحدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضميري التكلم وضميري الخطاب فلا يصح فيه

القدامة بتقديم غير الخاص مع الاتصال نحو أعطيتهم ولكن الانفصال عند راجع (ومن ثم) يقطع الثاني المثلثة أي من هنا أي من أجل أنه يجب الفصل إذا تقدم غير الاعرف (وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة) مان يكون التكلم أو مخاطب أو غائب لأنه يصدق ان المتقدم منهما غير أعرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصله وذلك (نحو) قول العبد لسيد (ملكتي أباي) قول السيد لسيد (ملككت أباك) قول السيد إذا أخبر شخصاً بملكك عبده نفسه (ملكته أياه) ان شرط جواز الاتصال تقدم الخاص (وتدنيهاً الرسل ان كان الاتحاد في) ضميري (الغيبة) واختلف لفظ الضميرين (تذكيراً وتانيهاً) وأقرأ أو أدون وجعاً هو مراد الناظم بقوله \* وقد يبيح الغيبة فيه وصلاً \* وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (قوله)

لو جهل في الاحسان بسط وبهجة \* (أنا للمهدة فقرأكم واد) \*

بسط يعني بشارة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبر في الضرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط أو آل فعل ماض متعدي لاتين أولهما ضمير التثنية اراجع إلى بسط وبهجة وتانيهما ضمير المفرد اراجع إلى الوجه أو في بهجة صلاً والآخر انما باللام بالاتصال ووقفو بمعنى اتباع فاعل أنا وأكرم مضاف إليهما وحرز الغيبة من ضميري التكلم وضميري الخطاب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتاني ولا علمتينا ولا ظننت كلاً وضع الاختلاف في ضميري الغيبة لفظة تعدد مدلولها نحو جارتنا بداعطتها أو أعطيتها وهما وحرز باختلاف لفظ الضميرين من أن لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد أعطيتها أياه (فصل) قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب (ان بالملكين الضمائر المشتركة بين على النصب والمخفض) فتصوبوا لمن ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفضوا لمن اثنين حرف واسم وهذه العوالم على قسمين فالتشبع معنون الوقاية قوماً لبقته الذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز وشاؤور وجحان الثبوت ووجحان الترك (فان نصبها فعل أو اسم فعل أو ليست وجوب قبلها نون الوقاية) لتني الفعل أو شبههم نظير ما لا يبدله وهو الكسر الشبيه بالجر وتلقى ما نى على الأصل

ذلك أفيدول أحدهما بعض مدلول الآخر فليست متعار المدلولان ببيان ذلك ان نافي علمت ان التكلم ومعه غير نوايهاً التكلم ومعه وهذا \* (فصل) \* (قوله نون الوقاية) قبل الظاهر أنها حرف مثنى فان زعموا أنهم أحرف معنى فليكن المعنى الموضع اه وهو عجيب فانها كلمة مستقلة بنفسها بين مناهم غير هاء كلمة وقد كره في المعنى في أوجه النون المفردة وقالوا أنها تسبى نون العماد أيضاً وفي كرها المرامي في الحى الدافى في حروف المعاني وعبارته النون له في الكلام مواضع كثيرة وتلما ذكر كرها أقسام الذي يعن من حروف المعاني وهي أربعة أقسام قال الرازي نون الوقاية وأما المعنى الموضع له فهو الوقاية وهذا مظهر لكن قد يكبح المحو (قوله لتني الفعل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك لبيان الفعل لم يصح من الكسر نحو ضميرين ونحو قول ادعوا أو أجب عن الأوليان الضمير لكان كجزء الكلمة صار الكسر في وسط الكلمة وعن الثاني بما قاله الرضي من الكسر العارضة للبناء الزم من العارضة للساكنين إذا لم يكن فيها ضمير امتضاً كجزء الكلمة وتانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو ضميرين

أي ونومى وأكرمى وقال النوشرى أوجهه قول ابن المصنف فإذا نصب الفعل وجب أن يلحق قبله أنون تقي الفعل كسرة  
 الاتباع لانهما شبيهة بالجر لكثرة وقوعها في الاسماء فليقل بالفاعل بخلاف الكسرة قبل ياء الخطاطبة نحو تعلقن فانها لا تشبه بالجر لأن  
 ياء الخطاطبة مختصة بالفعل فصاره الأفعال عن كثرة ما المتكلم بالحقاقون الوفاية يقال الحقنى شيخ الإسلام ذكر ياهو ظاهر في غير الفعل  
 أما فيمفعول أو رمى فلا كثره فيه فكان ينبغي أن يقال الحق بالفعل بغير مظهر الباب أو يحصل الكسرة على الظاهر والمقدرة كان  
 الاضرب كذلك فإنه ظهر تاريخه قدر أخرى له وقوله والمقدرة أي ما كان حقها أن تقدر فيه تامل والتعليل المذكور لم يرضه الناطم  
 وجه الله قال لان الكسرة يلحق الفعل مع ياء الخطاطبة كما هو ثابت من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم لان ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير  
 الانفصال بخلاف ياء الخطاطبة فاعندوا لان ياء المتكلم قد تنفي عنها الكسرة التي قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو رضى أكرمى  
 وياء الخطاطبة لا يعرض لما ذكروا ١١٠ سميت نون الوفاية تلاها وقت محذو رين في فعل الامر لو اتصل بالياء دونهما أحدهما

وهو السكون من المحذور من ذلك الأصل (فاما الفعل فتحو عا في الماضي (وبكر منى) في المضارع  
 (واعصى) في الامر وهذه الثلاثة ملزمة للفعلية (وتقول) فيما تردد بين القلعة والجر فيقال (قام القوم  
 ما خلا في وما عدا في وطئاني) بنون الوفاية (ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن أحرف جر وما وائنة  
 أسقطت النون وتقدر بالقلعة هو الراجح فتثبت النون قال  
 (عمل النداء ما عدا في فاني) \* بكل الذي يهوى يندي موام  
 والنداء جمع ندعان وهو نديم الرجل في الشرب رفع على النيابة عن الفاعل يتمل ومولم وقع اللام  
 بمعنى مغزى خبران والمعنى عمل النداءى ملاعبا وز إلى غيبي وأما أن أفعل فاني مغزى بكل ما يهواه  
 ندعى (وتقول) في المختلف في خبره بين الاسميتين الفعلية والاصح الفعلية (ما أقفر في الى عوا الله وما  
 أحسنى ان اتقيت الله) وجواب الشرط محذوف دلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذو الثاني منقاس  
 (و) تقول في المختلف في خبره بين الفعلية والاصح الفعلية (ما أقفر في القوم ليسى) قال بعضهم وقد بلغه  
 ان انسانا يهدده (عليه السلام) بحكاه سيجو به عن بعض العرب فعلم ما سمى فعل بمعنى الامر ورجلا  
 مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستوفى ما تدعى رجل ويا المتكلم خبره (أي ليزم ورجلا غيبي)  
 وهذا منى على جواز اعراف الغائب وهو شاذ لا يمس أمره بفعل وضع الامر ليل يفعل مقر ون بلام الامر  
 كان النبي يفعل مقر ون بلا فكان أسماء الأفعال لا تكون ثابتة فعل مقرون بحرف النهى لا تكون  
 ثابتة فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف تحت لفظ الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم  
 وما ذكر من لزوم النون في نحو ما أحسنى هو قول الصري وهو مبني على ان أفعلا في التعجب فعل  
 ماض (وأما تجو بر الكوفي ما أحسنى) يخفف نون الوفاية سمعا على في شرح الكافية (فجنى على قوله ان  
 أحسن ونحوه) في الوزن من أفعال التعجب (اسم) بديل تصغير مسموع ما أحسنه وربان التصغير فيه  
 شاذو وأما تجو بر بعضهم ليسى يخفف نون الوفاية بمن ليس بمجوده فلا يقول عليه (وأما قوله) وهو وروية  
 عدت قومي كعدينا الطيس \* (انذهب القوم الكرام ليسى)

التباس ياء المتكلم  
 والثاني التباس أمر المذكر  
 تارة للمؤنث قطبا بصبت  
 النون اليا مع فعل الامر  
 صحتها مع أخسوه مومع  
 اسم الفعل وجوابا بديل  
 محافها على نصب الياء  
 ومحتج ان وأخواتها  
 جواز الشبه بها بالأفعال  
 وتقل السيوطي عن  
 الناطم انها سميت نون  
 الوفاية بلاحاق الفعل  
 من التباسه بالاسم  
 المضاف الى ياء المتكلم  
 انقول في ضربين ضرب  
 لا التباس بالضرب وهو  
 العسل الأبيض التليظ  
 اه ويا ذكره شيخ الاسلام  
 في تقدير الكسرة في نحو  
 هذا ذكره الرضى فانه  
 قال ودخولها في نحو  
 أعطاني ويحيطى أما

طرد الباب وما الكون الكثير مقداره  
 الآلف واليه لاول النون كافي عطاي وقاضى وقوله أو شبهه قال الزرقاني أي كاسم الفعل \* فان قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دراك  
 ونزال فاجاب ان المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه في كونه موجودا عند ما المتكلم يزول عند علمه كان الجر موجودا عند  
 جملته وزول عند علمه ولو كسر دراك مثلا لاجل الياء لكان يقدر ان يركه التباخر التي وهذه الموجودة بلا ياء (قوله ان قدرتهن  
 أفعالا) قال اللغافي هذا الشرط ظاهر في حاشا دون ما خلا في وما عدا في اذا الظاهر في ذلك ان ما مصدرية فلا زائدة وما المصدرية لا يليها الا  
 الفعل (قوله والمثال الاول شاذ) قال النوشرى شذوه انه ما نحو من غير ثلاثي وهو افتقر له وقال الزرقاني أي لا تامل بضع من الثلاثي  
 وهذا مذهب الاكثريين قال المرادى وليس من الشاذ ما افتقر مخرولا لا كثرهم الثبوت فقر وفقر بمعنى افتقر ولا حاجة في قوله من خفي  
 عليه ما تلوه لغيره (قوله انذهب القوم الخ) قال الزرقاني ذهنا اللغافاجاه وغرضي الشارح مدح نفسه به من الكرام وذلك لانهم يقل  
 انذهب القوم ليسى بل وصفهم بهم كرام



قوله وأما نحو تاروني ونحو تجاوبني (الخ) قال الزرقاني في نسخة أشارت إلى أن نون الوفاية وجبة في المضارع سواء اتصلت من نون الرفع أم لا خلاف ما عليه ابن المحجب من أنها جبة واجتماع نون الرفع وأما نون الضمير ونون التوكيد فهي واجبة معهما فلا نزاع قال الرضي وجوبه على من نون الاعراب نحو نصر يوتي ونون التوكيد نحو نصر يتي ومع الضمير المرفوع اتصل نحو نصر يتي وتضر يتي لكون نوني الاعراب والتوكيد الضمائر المذكورة كجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه ١١١ يؤهم كقوله الشهاب القاسمي ان

المجواب انما يحصل بانه على الصحيح المذكور وليس كذلك لانه اذا قبل المحذوف نون الوفاية فحذفها كراهة اجتماع الثنتين فرع وجودها والا فلا حذف فيلحق نصيب الفعل الياسدون النون ولا حاجة للقول بانه لا حاجة في مثل هذا الفعل الى نون الوفاية فحصل الغرض من وفاة الفعل الكسر بنون الرفع لان نون الرفع من الفعل فكسرها كسره فيلتزم (قوله نندلكني) قال الزرقاني من ذلك (قوله وقيل الخ) قال النور شى هذا الخلاف لا لجره (قوله بلا تارني) اراد لفظا وتقدر انهم توسعوا لفظا فقط فليس لكثرة الايضار اذا كثيرا ما يكون الامر مقدرا نحو تلبسون (قوله يعني أدركني الخ) هو حال من ذكرني وما بعده والباسم الملائسة (قوله لحياقي) الامام يعني عند أول التعليل والمثغولة محذوف في ضاها (قوله فيالتي اذا الخ) اذا انصرف

بغير نون (قصر ورد) أشار بها الناطم بقوله \* وليتي قد تظلم) والعديد كالعديد قال همد بن عبد الله الشري أي عدد الشري والطعن بفتح الطاء المهملة وسكون اليا ما اثنان تحت وفي آخره من مهملة الزم الكسرة وليس فعل ماضٍ واسم مسموع فهو جوب ما عدا على البعض المجهول من القوم ويا المالك المصلة به خبر وما ذكر من لزوم نون الوفاية في الفعل مطلقا وما أشار إليه الناطم بقوله \* وقيل بالانفاس مع الفعل التزم \* نون وافية (وأما نحو تاروني) ونحو تجاوبني بتخفيف النون في قراءة نافع (فالصحيح) عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع (والمدكور نون الوفاية) واختار ابن مالك اللان نون الرفع عهد حذفها الجازم والنائب وتوالي الامثال في نحو تلبسون ولغير ذلك نحو قوله \* أثبت أسرى وتبتي تديكي \* ولا نون الرفع ناتجة عن الضمة والضمه تحذف تخفيفا في قراءة نافع ونحو ما ذكره حذف النون ليس من تقصيل الفرع على الاصل وقبل المحذوف نون الوفاية وجره في الموضع في شذوذه وأسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين واستدلوا به بأوجه أحدها ان نون الوفاية تفصل بها التكرار والاستتقال فكانت أولى بالمحذف وثانيها ان نون الرفع سلامة الاعراب فالحافظة عليها أولى وثالثها ان نون الرفع لعمل فلو حذف تارم وجود مؤثر بلا تار مع امكانه (وأما اسم الفعل) المزد على النظم (فقد وردا كني وترا كني) بكسر الكاف فيهما (وعلي كني) بفتحها فالاول (يعني أدركني) بقطع المنزلة (و) الثاني (يعني أدركني) الثالث بمعنى (ألزني) بوحل المنزلة فيهما (وأما البت) المشار اليها بقول النظم \* وليتي قسا (فقد جوب بالتي في قدمت لحياقي) وانما وجبت النون مع ثبت لقوة شبهها بفعل لكونها تعبر معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بها قبلها (وأما قوله) وهو ورد في نون ابن عم حبيب قرض الله منها لسا ذكره حديثه في غلامها ميسرة مزارع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وما رواه عنه الرازي في شانه (فيالتي اذا ما كان ذا كني) \* ونحو كنت وأنتم ولو جا باسقاط نون الوفاية يعني ليتني (قصر ورد) عند سيبويه لانه جوب ليتني بالانبات نون الوفاية وقال الفراء يجوز الاختصار (ليتني) بالانبات التون (وليتني) بحذفها (وان تصبها لعل) المشار اليه في النظم بقوله ومع لعل اعكس (فالمحذوف) نون الوفاية (نحو لعل) أبلغ الاسباب أكثر من الانبات (لها) (قوله) وهو جازم ابن عدي الطائي وقيل حطاط بن يعفر أخو الاسود النخعي يتألم بامر أعدته على اتفاعة ماله (أرني جوادا مات هزل لعلني) \* (أرني مارت أو ينجلا مخلدا والمغني أرني جوادا مات لاجل المزال أو ينجلا مخلدا لعلني أرني مارتين واصله ان اتفاق السال لا يثبت الكرم لعلني ولا لاسما كيمخلدا لعلني في الدنيا (و) اثبات النون في لعلني (هو أكثر من) حذفها في ليتني وغلا ابن الناطم في شرح النظم في النقل (جعل ليتني نادرا) لعم انه خبر ورد عند سيبويه كاتقدم (و) بفتح لعلني ضرورة) مع انه نادرا بل كثير كاتقدم وهو في الأولى تابع لاسية في قوله وليتي ندرا وخالف في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الأكثر في لعل التجرد لاها شبيه بغير وف

مضمن معنى الشرط وما زاد توكان تامموق لمحت خبر ليت أو لمحت جواب وجه اذا خسر طها وجواب خبر ليت (قوله لاجل المزال) قال الزرقاني أي الثاني لعم من عدم الاكل لطلب ما يلبس من السال لاجل الكرم (قوله ونحو خالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس) قال السفياني أي من أن عبارة أبيه تقيده أن لعلني نادرا مع أنه كثير كاتقدم اه وقال الشهاب القاسمي في تعليله يعني الناطم مجبر بما ذكره يعني المصنف من أن ليتني ضرورة ورد عند سيبويه وحاشا عندنا لفر ظاهر وهذا خلاف الانصاف لان بجر دخالة هذا الامام لسببه وهو الغيرة لا يقتضي القاطن لانه كثيرا ما يخالفهم وهو أهل لخالفته ماله امام جنته في العربية وكذلك تعليله في لعل

يُجْرى كما قرره قبل من قوله وان ١١٢ نصب الفعل الخ فيه نظير ظاهر مثل ما قلناه فلي تأمل (قوله بقية الحركات) قال الذنوشرى لو حذف

الجر في تعليق ما بعدهما قبلها كما في قولك تب لعلك تقبل بخلاف لست فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابداء او عدم تعليق ما بعدهما قبلها (وان نصبها بقية الحركات لعل) واليهما اشارنا في النظم بقوله وكن مخبرا \* في الباقيات (وهي ان) الكسورة (وان) المقتوحة (ولكن وكان قالو جهان) على السواء فالباقيات نظرا الى شربها بالافعال المتعدية في عمل النصب والرفع والمخف نظرا الى كراهية اجتماع الامثال غلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران (قوله) وهو قيس بن الملقج (واني على لى لزار واتنى) \* على ذلك فيما بيننا مستديها

فان مع ان نون الوقاية ثانيا وجردها منها اولاً وازار خبران وهو برأى ثم راعى نقص من ز ريت عليه زراية اذ اعتدت عليه والمعنى واني لعاب على لى واني مستديها على ذلك العتب وكقول امرئ القيس \* كائنى ازر كج وادالدة \* ويجوز كائنى وقوله تعالى ولكنى ارا كقوم يتجهلون وكقول الشاعر \* ولكننى عن جهال العميد \* (وان خفض الحرف فان كان) ذلك الحرف (من اوهن وجبت النون) قبل ما المتكلم يحافظه على بقاء السكون لانه الاصل في البناء (الافى الضرورة) فلا تلاحظها النون والى ذلك اشار بقوله في النظم واضطرار اخفقا \* مئى وعنى بعض من قد سلفا

(قوله) انها السائل عنهم وعنى \* لست من قيس ولا قيس مئى) يتخفف نون من وعن وقيس هو ابن هيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الميمزة والسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم اخيه الياس بالياء المثناة تحت (وان كان) الخافض الياء المتكلم (غيرهما) أى غير من وعن (امتنعت) نون الوقاية (تخولونى) عما هو على حرف واحد (وفى) بتشديد الياء عما هو على حرفين وعلى عما هو على ثلاثة أحرف (وخلاى وعداى وحاشاى) بفتح الياءين وانما امتنعت النون فى لوى لانها مبنية على الكسر وأما فى قلته وان كان مبنية على السكون فان سكونه الاصل لا زل وهذا اتصاله بياء المتكلم بل ندغم الياء وحاشاى فان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التحليل ان لا تدغم نون الوقاية اذا قدرن افعالا وسكنهم أسر واباب الفعل يجرى واحدا وجاوا المعلن على الصحيح بخلاف الجر وفانها لا حظ لها في ذلك بل تفتح بياء المتكلم بعد الالف (قال) الاقبشر واسمه للمغيرة بن الاسود لقبه بالاقبشر لانه كان أجرا الوجه أقشر (فى) فتنبهوا الصليب المهم \* حاشاى فى مسلم معذور

بمعن مهملة وقال منجمة أى مقطوع العذرة وهى قلقة الذكر ويقال فيه مخبون من الختان وهو قطع قلقة الذكر (وان خفضا مصافحان كن) المضاف (لدى) أوقدا وقد هما آخر ما كن (فالعالم بالاثبات) نون الوقاية يحذف في قليل لا زل (لدى) يعنى عند ووقف وقبضى حسب وعندو حسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان معنهما عند التحقيق (ولا يختص) المحذف (بالضرورة) كقائل ابن مالك (خلافا لليموه) لما تبنى (وعطالان النظم) فى شرح النظم (فعل) المحذف فى قد وقط اعرف من الاثبات (والصواب المكسر كجاء) ومثلها أى المحذف والاثبات فى لى ونقط وقد (قد بلغت من لى) هذا قرئ مشددا على الاثبات (وخفقا) على المحذف والتشديد هو الاكثر وقرأه من السبعة من عدنا فتعوا عاصمان من رواية أبى بكر عن عبدو التحفيف هو القلب وقرأه نافع وأبو بكر (و) (روى) فى حديث النار بالاضافة (قطى قطى) بنون الوقاية (وقطى قطى) بمحذوها والنون أشهر حفظا للبناء على السكون (وقال) جسد بن مالك الارقط (قدنى من نصر الخبيبين قدنى) باثبات نون الوقاية فى الاول وحذفها فى الثانى ولان تقول لاشاهد فى على ترك النون ويكون أصله قدما سكان

بقية كان أحسن وقد يقال الاضافة بيا نية وهو ما خوص من اللقائى (قوله) وهى ان الخ قال الذنوشرى اذا اتصلت نون الوقاية بان وان ولكن وكان فالأمر ظاهر وإذا قيل انى قائم مثلا بنونين فقط فاختلف فى المذوقة فقول هى الاولى لانها لما اعتلت بالسكون اعتلت المحذف وقيل انها الوسطى لانها فى عمل الالامات التى يلحقها التغيير غالبا وقيل هى الاخيرة لانها التى بها تنهى الثقيل أقادما بن الصائغ (قوله) يحافظه على بقاء السكون) هذا التعليل ربما يشكل على حاصل كلام المصنف من أن المحذف فى من وعن ضرورى قد وقط قليل لا ضرورة اذ مقتضى التعليل كونه ضرورى الجميع الآن يفرق بان من وعن حرفان والجر وف لا يلحق بهما التصرف بتعريف أوامرهما بخلاف الاسماء (قوله) لانها مبنية على الكسر قال الزرقانى أى وحيث كانا مبنيين عليه فلا محصل للنون \* فان قيل اسم الفعل نحو ذلك ونزل المبني على

الكسر مع ان النون واجبة فيه \* فالجواب ان اسم الفعل للذكر وما كان بمعنى الفعل وعمل معاملة متعجب البعد فيه النون (قوله) ولان تقول لاشاهد فيما خ قال بعضهم يجوز ان لا يكون على حذف النون بل يكون قويا كذا القول بالياء اخية

(قوله وذلك مستفاد) قال الزرقاتي أي الحكم المتقدم (قوله وعلمه ثمان قد اخرج) قال الزرقاتي أي من كلامه للوضع حيث قال إن خصصها  
 (هذا باب العلم) (قوله وهو ليس بعين مسماه) قال العلامة اللقاني صادقي بعلم الجنس اذ عينته لسماءه بغير قيد كليس صر به هـ  
 قال الشهاب القاسمي فإن أراد في الالفيه قوله اسم بعين المسمى اخرج تعريف علم الشخص فقط فهو غير مانع لدخول علم الجنس وإن  
 أراد تعريف العلم مطلقا فليس اعتراف بان علم الجنس بعين المسمى مطلقا وإذا كان بعين المسمى فهو معرفة أيضا فيرصد على قوله آخر  
 الباب كعلم الأشخاص لفظا وهو علمه (فإن قيل كلا الاعتراضين مدفوعان المصنف لا يسلم أنه بعين المسمى مطلقا قوله كعلم  
 الأشخاص لفظا وهو علمه) قلنا ثبت الدليل أنه بعين المسمى مطلقا كما في آخر الباب وقال الزرقاتي هذا التعريف لا يشمل علم الجنس  
 لأن تعيين هذا تعيين مطلق وذلك تعيين مثل تعيين شيء الاداة في الوقوع على معنى واجدها الحقيقية أو الفرد المحاضر كما يدل على ذلك  
 كلامه فيما يأتي فإن قيل هو شامل لبعض أفراد النكرة كشمس وقمر فهاهما بعينان مسماهما بعينتا مطلقا فالجواب أن المراد التعيين  
 بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل هذا ذكره لموضع بعين كالاختصاص ولم يغلب على بعض ١١٣ الأفراد دون بعض لعدم وجود  
 ذلك اه وقال السباطي

المدال ثم الحق ما العافية لاء اضافة كسر الدال لاتقاء الساكنين لاناسية الباء ما في الموضوع في شرح  
 الشواهد والجنسين تثنية خيب ضم المخاطبة معمة وقع الباء الموحدة وسكون الباء آخر المحر وف  
 وهو من باب التعليل كالقمر بن وأدبهما مع الله بن الزير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بأبي  
 خبيب وقيل هما عبد الله وله خبيب الذي كان يكنى به وروى الجنيد بن بكرم الباء على ارادة الجمع  
 وأراد بها الثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وأبنته خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم  
 وفي ليد في قل وفي \* قد في وقتي المحفد أيضا قد في  
 وعلمه أنه ان قد وقل بمعنى حسبا لانهما راكبا في فعلين يعني يكنى لكانت بالمتكلم معهما منصوبة  
 لا محذوفة وكانت نون الواو باجيحة لا حارة ولو كانت قد قد فاقط ظر فالتصل بهما بالمتكلم أصلا  
 (وإن كان) الإضاف (غيرهن) أي غير ليدن وقد (امتعت) تون الوطية (تخوأي وأخي) لعدم  
 السكون  
 يفتح العين واللام (وهو نوعان جنسي وسبائي) آخر الباب (وشخصي) وهو اسم بعين مسماه بعينا  
 مطلقا (من غير قيد) اذ عليه بل مجرد الوضع أو الغلبة أو اليه أشار الناطق بقوله (أسم بعين المسمى مطلقا  
 (نخرج بذلك التعيين التكررات) كرجل فهاهاها ليعين مسماها وكشمس وقمر فإن لفظهما لا يعين  
 مدلولهما من حيث الوضع وإنما حصل التعيين بعد الوضع لا معرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود  
 المحاوي (ونخرج) بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فإن تعيينها مسماها ليس بعينه مطلقا  
 بل هو (تعيين مقيد) لما يقرئ لفظية أو معنوية (لا ترى أن ذا الالف واللام مثلا لاني بعين مسماه  
 مادامت فيه ألف فاذا فارقه فإخاره التعيين (وتخوأي الذي انما بعين مسماها الصلة وتخوأي أن أنت وهو أنما  
 بعين مسماها بالتمكلم والمخاطبة الغيبة فإن أنت مثلا موضوع للمخاطبة المعين من حيث هو مخاطب

قوله بعين مسماه يعني  
 يدل على أن مسماها بعين  
 والاقتداء بعرض بأن  
 مسماها بعين فيلزم على  
 هذه العبارة تخصيص  
 المحاصل وأن سماءا بعين  
 بعداها هو ما دل وقال  
 أيضا في حقه العلم  
 العارض الاشتراك في  
 مسمى به كل من جماعة  
 فانه لا يدل على مسماه  
 حيثما لأن يقال هو  
 دال على ذلك في الاصل  
 وعروض ذلك له لا عبرة  
 به (قوله تعيينا مطلقا) قال  
 السباطي لم يقل الشارح  
 احترازاً عن التعيين في  
 الذهن لان المصنف يرى  
 أن ليعين الان في الخارج

(١٥ نصريح ل) كما سبقت ذلك وان التحقيق خلافه وقال أيضا قد يعترض بأن دلالة على تعيين مسماه ليست مطلقة بل  
 بقرينة الوضع وجوابه ما أشار اليه الشارح بقوله لمجرد الوضع أو الغلبة وحاصله أن المراد بالاملاق بقرينة قوله ونخرج الخ عدم  
 احتياجه في دلالة على تعيين مسماه الى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فإن الاحتياج الى قرينة الوضع موجود في كل من المحدود  
 والخارج للذكر لكن في عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظراً لان دلالة الاعلام الغلبة على تعيين مسماها بالوضع وإن كان غير  
 الوضع الاول فليست امل (قوله) فإن لفظها لا يعين مدلولها من حيث الوضع الخ قال السباطي أقول هذا بعيد أن لفظ شمس أو قمر يدل  
 على تعيين مسماه بقرينة الانفراد في الخارج لا بالوضع وهو مع مخالفة مقصوده من أن خارج ذلك كالتعيين كالاختصاص مردودا لان دلالة  
 له على تعيين أصلا وانما هو كلي لم يوجد من جزيائه اهذا المحز في الخصوص (قوله) فإن أنت الخ قال السباطي ايضاح هذا المثل يحتاج  
 الى تقديم مقدمته أي أن اللفظ قد يكون جزيئا أو مستعملا وقد يكون كلياً أو مستعملا وقد يكون كلياً ومستعملاً كلياً  
 استعمالاً بالقسم الرابع وهو لفظ جزئي وضعاً على استعماله لافعال استعماله كونه جزئي آله الاشارة كلياً والقسم الثالث هو اللفظ  
 الكلي الموضوع لغيرها في الكتابة كالاسان وضعه لمفهوم كلي واستعماله كذلك فإن وضعه لافعال استعماله لغيره المشترك بين الأفراد

واستعماله باخلاص على كل حصة حصص من ماصدقاته قلت أو كثرت باعتبار اشتغالها على جملتها كذا للثاني الأول هو العلم بالاختصاص على هذا ذكر الثاني المضمرة وأسماء الإشارة الموصولات ومعنى كون وضع كل منها كما أن الواضع تعقل أرا مستر كما بينه في إرادته التي توطئ من اللفظ بازائها المطلق على كل منها بداهة أن الخاطا لا يحصل معه التعيين بقرينة فاعتمدا موضوع لطلب متكامل على البدل والقرينة المعينة له التكمال وأنت موضوع لقرينة كخطاب والقرينة المعينة له الخطاب وهذا موضوع لنا في السطر والقرينة المعينة له الإشارة والحسوة التي موضوع لقرينة كقرينة تعرف بمضمون جملة أو شبهها معهود من الخطاب والقرينة المعينة له الإشارة ١١٤ العقلية إذا تقرر ذلك يظهر لك أن التعيين بكل في أنت وهذا المفيد للعموم المراد به

فانما جعل صالحا لكل شخص من الخطابين فهو غير معرفة بجواز اقاله الساطي (وتقو هذا التمايعين  
مسماه ادم احضرا) فانما فارقته المحض وقارقه التعيين قال الساطي فان ذامنا لا وضع لشخص مفرد  
قريب فهو باعتبار احوال الوالح معرفة باعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بذلك الحال وحل ذلك  
الحال غير معرفة (وكذا الباقي) من المعارف فنحو ما راجل لمعين انما يعين مسماه باقتضوا الاقبال  
وتقو غلامى وقلاز يدوتلام هذا وغلام الذى قام ابو غلام والرجل انما يعين مسماه باضاف اليه فاذا  
فارقته فارقته التعيين (فصل ٥٠) العلم الشخصى (مسماه نوحان) احدثها (اولو العلم من المذكورين  
كجعفر) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو ايضا ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن  
ربيعة بن عامر وهم الجماعرة (والمؤنثات كخزنيق) بكسر الخاء العجمة والنون وهو علم منقول عن ولد  
الابن سلاسله اشعره وهو اخت خزيمة بن العبد لا مة قال ابو عبيدة وهى خزنيق بنت عثان من بنى سعد  
ابن شيبعة وهو العلم الاعشى (والتثنية ما يؤلف كالقبائل) جميع قبيلة والا حياه جمع حى (قرون) بفتح  
القاف والراء وهو اسم قبيلة من راد ابوهم نهران ودمان بن ناجية بن مراد الويليه نسب اويس القرني  
رضي الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل سكنوا الراء كالمجوهري فقلدها (والاملاذ) جمع بلد  
(كمدن) بفتح العين واللام الملهمة علم بلدة ساحل اليمن (والخيل) اسم جمع لا واحله من لفظه  
وانما واحده معنا هو فرس (كلاحق) علم فرس كان لعامة بن ابي سفيان رضي الله عنه والغال  
كذلك والجمي كيعقور وكلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم (والايل) اسم جمع (كشدقم) علم قحط  
من قحوة الايل كان للعمان بن المنذر واليه تنسب الايل الشقيقة (والبقرة) اسم جنس (كعرار) بفتح  
العين والراء الملهمة وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفى التثنية بالفتح عراري كحل بفتح الكاف وسكون  
الخاء الملهمة علم بقرة ايضا اصل هذا المثل ان عرارو كحل اصطلمت فاستجاب عا فامت كل منهما  
بالاخرى فصاروا مثلا يضرب كل مستويين (والغنم) اسم جمع (كهيلة) علم لغز لبعض نساء العرب  
(والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم لكلب وذ كرتي النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال  
كجفرو ونقما وقرن وعدن ولاحق \* وشذمن وهيلة وواشق

وفي خلاصه اذ لقوله تعالى ويقولون سبعة وثلاثين عليهم  
(فصل) وينقسم العلم بحسب الوضع (الى) قسمين احدهما (مرتب) من الارجح الى البعدي الاشكال قبل  
كانه ما خزن قولهم ارجح التي اذا فاعله قائم على وجهه من غير ان يفعلوا به وي (وهو) في كلام

العلوم البتلى لا السمولى  
(قوله فهو غير معرفة  
هنا) لعل مراده غير  
معرفة بمعنى وان كان  
معرفة لفظا فهو كالعرف  
بلام الجنس لانه نكرة  
لفظا وكذا يقال فى كلامه  
بعد فى اسم فى الاشارة  
● (فصل) ● (قوله من  
لذلك من الخ) قال العلامة  
القائى هذا التبيين يطل  
ملاجه عدل عن أولى  
العقل الى أولى العلم من  
دخول ما يصح  
استعمال العقل فيه  
(قوله وهو أيضا أبو  
قبيلة) قال السبائى  
فى هذه العبارة شئ له  
أى لان قوله هو أيضا أبو  
قبيلة لا يقابل لرجل لان  
أبا القبيلة رجل فكان  
النظر أن يقول متقول  
عن اسم النهر الصغير  
بحاجة من الناس منوابة  
منهم أبو قبيلة الخ (قوله  
كالقائل) قال القائى

لا يخفى إنا هم أولو العلم إذا التقية نوع من الناس فلو قال ما يؤمن غيرهم لاجاد (قوله كشدني) قال الزرقاني  
هو بالذال المعجمة قاله مكى في حاشيته اه وقال للصف الحواشي بالسين المعجمة والذال المهملة فعلم من الأوزان النافذة التي  
أهل سيوهذ ذكرها المزمزائد ودليل الزيادة ما هن المنق والاشفق العظيم الشفق كما هي زائد في السجع وهو البليغ الشجاعة  
وبهذا كنه الشجاع في قوله الشجاع الشجعاه اه وصنع القاموس يقتضي انه بالذال المهملة وان الميم أصلية لا زكرفي  
فصل الشين من باب الميم (قوله يا صغراء) في الصحاح أبوزيد بألف الرجل صاحبها قدس به (قوله بكحل) في حاشية الصحاح لابن بري  
كحل علم مؤثت يصرف ولا يصرف كنهه (فضل) (قوله الى قسمين) جعل بعضهم العلم والعلمية قسمائنا الثانية يقول ولا  
يرجى وقال المنقسم الهماء الخ والعلم الوضع وقد يدعى ان تعرفهم للنقل بانه ما استعمل قبل العلمية في غيره ما يشمل هذا القسم

(قوله وتقصس) كذا مثل الزئبق في حال المصنف وقال الخوارزمي الققص الرجل الشديف فهو على هذا مقول ونحسب قال الدونشري  
قال بعض شراح القصل ونحسب مقول من الحب كقرو مفرد ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لقدر كيم م ح ب  
ووجود ح ب ب وهو اسم رجل وهو اسم رجل وقيل موضع وقيل كسر هينه فقد مقول بما فاءه واو في التزويل موعدا كروم  
الزئبق كذا الكلام على مونلب وهو اسم بقعة والزايتون كسر هينه فمكوزة قياسه قلب واو الفاء كفا فمكوزة نقل اناس من رجل غير  
منه صرف لاطمقوا التانيث وحيوة أي جاحوشون فمن جهة قلب اليمه التي هي ما على الواو من غير علة وليس في الكلام حيوة وفيه  
حيوة ثم اتهم عدواه بالي أصل مرفوض وهو ترك الانعام عند اجتماع الياع والواو الأولى ما كتبه كافي سيلو ميت ولونيت فعلة من  
حي لقتل حية وعن أبي العباس انه انما صاع مكوزة لا يعمل له تناسب الفعل لكونه مصدرا أو زمانا أو مكانا ونحو ذلك مما جعل لعلال  
الفعل اه وفي التسهيل المربجل امام عيسى واما شاذل فبذلك ما يدغم أو وقع ما يكسر أو كسر ١١٥ ما يقع أو تصح ما جعل أو اعلال  
ما يصح اه فانظر حاشيتنا

سيو به على وجهين أحدهما ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولما من ذلك ان الققص  
وهو أبو قبيلة من بني أسد وهو ققص بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم  
يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني (ما) استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك  
الصيغة فخصوصها في غير العلمية بل (استعمل من أول الامر علما) وهذا الثاني هو الكسر ولذلك  
اقتصر عليه (كاد) علما (الرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أحد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن جابر  
وذكر سبويه انه من الود من مادة ود ففصل همن به الواو واستعملت هذه المادة في الود والود ود وغيرهما  
(وسعاد) علما (المرأة) لم تستعمل هذه الشئ في التكرات واستعملت مادة س ع د في السعدوا لساعد  
والسعدان وغير ذلك ثم المربجل قسمان قياسي وشاذل القياسي ماله نظير في اشارة الاسماء لثاملا  
نظيره فالاول نحو عقطان وعمران وحمدان وققص وحشتف فان نظيره هانزوان وسر حان ونيدمان  
وجعفر وعندس والثاني نحو جيب وموهوب ومونلب ومكوزة وحيوة (و) الى (منقول وهو الغالب)  
في الاعلام (وهو) استعمل قبل العلمية لغير ما نقله اما ان يكون (من اسم) جامدا والاسم الجامد  
(اما) ان يكون (محدث) أي مصدر (كريد) فانه في الأصل مصدر زاد زيد يدا زيادة (وفصل) وهو في  
الأصل مصدر فصل بفضل فضلا (أو) يكون (عين) أي ذات (كاشد) فانه في الأصل اسم جنس  
للحيوان القترس (وور) بالثالثة فانه في الأصل الفعل من البقر (واما) أن يكون (من وصف) وذلك  
الوصف (اما الفاعل كحرت) فانه في الأصل اسم فاعل من حرت يحرت (وحسن) يقع للمهملتين فانه في  
الأصل صفة مشبهة من حسن (أولف) قول كخصور) فانه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المبرد  
(ومجد) فانه في الأصل اسم مفعول من مجد شدد بدالم الثلاثي المزيدي (واما) أن يكون (من فعل) مجرد  
عن الفاعل وذلك الفعل (اماماض كشمير) يشدد بدالم لقرس (أو مضارع كسكر) (رجل) وهو نوح  
عليه الصلوة والسلام وأمر كاصم تلب يقال الرضى وكسر الميم منه والسوء ع في الام الضم لان الاعلام  
كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه وأما ان يكون نقله من حرف كالموسميت وجلا بواحد من صميم

عبد على الفاكي (قوله)  
استعمل قبل العلمية  
الخ) ما به لا يلقى العلم من ان  
يستعمل وعبارة السعد  
العلم ما وضع يسمى فيه  
اشعار بمشخصاته وظاهرها  
عدم اشتراط استعماله  
وقال الشهاب القاسمي  
في شرح المطالع ان المربجل  
مات قبل الاناسبة بين  
النقول اليه والمنقول عنه  
وعليه يظهر القول بان  
الاعلام كلها مرتجلة وأما  
على ما صرح به المصنف  
المربجل فهو مشكل جدا  
للقطع بان من الاعلام  
ما استعمل قبل العلمية  
لقصرها وقال الدونشري  
هو تعسر في غير مانع  
لانه يدخل فيه ما استعمل

من أول الامر علما ثم نقل على شخص فهو مقول ولا يصدق عليه أيضا تعريف المنقول فيما يأتي بقوله وهو ما استعمل قبل العلمية  
لغير ما فيكون غير ما وقع وقال المربجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال سلم الحمدان كقَالَ ابن مالك في الكافية  
وان خلا من سابق استعمال كحجج فائس بالبرجال وقال القافي قوله لغير ما في غير العلمية واللام في العلمية تعريف  
المحضور فالحمد متناول لما استعمل قبل العلمية المحاضر في علمية أخرى كاشامة علما للشخص (قوله لقرس) قال الدونشري هو  
غير مقصور عليه فقد ذكر الموضوع في شرح جعل الالفية ان عمل لرجل اه (فائدة) قال الرضى وسيبو يجعل أبا جاد وهو ازاد حطيا  
يبا هشد دعر يبات قهي ابن منصر فتو جعل سقمص وكامون وقرشاة أعجميات فلا تنصرف للجمع والجمعية وانما جعل  
الاول صريحا لان ابا جاد مثل أبي بكر وجامد من الجواد وهو العطش وهو ازمن هوز الرجل أي مات غلى من حياطة قال المبرمجوز أن  
تكون كلها أعجميات قال السراقي لاشك ان أصلها أعجمية لانها قد بقيت تعلم الخط السرياني وقرشاة يدخلها التنوين كقوله عرقات  
وتعرفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا لم يكتبها مع العامل نحووا كتب كامون أي هذا اللفظ وهذه الجملة (قوله كاصميت لبرية)

اصبت بكسر الخاء قولهم مع ان المستوع في الام الضم اما لان مختار غ فعل يحيى فمخبط فمهم كسور العين ومضموموها قال ابن  
الحاجب واما لان الاعلام كبر ما يغبر لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول في ذلك في حاشية ثعلبي الفا كهي قوله كالخرقا قال الدونشري  
هو من جهة بيت هو على أطرافها بالان الحنا ه الم التمام والالعصى وعلى أطرافه تعلق يعرف في البيت قبله وهو باليات الحنايم  
منصوب يعرف ومن رفع فعله الابتداع الخبر على أطرافه والتمام استئناسه قطع ويحتمل الاتصال والحنايم جمع خيمة والتمام  
ثبت يسده جوارب الخيمة والعصى هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من سجد وهي أعواد تنصب فقطلل قوله وعن سيبويه  
الخ قال الدونشري ينافي ذلك ظاهر اقول الموضع في شرح الانفسه وهو ظاهر كلام سيبويه اه وقال السيباطي ولا يضر على هذا  
المجهل عانت قلت عنوه هذا الانافي ما تقدم من قول الشاعر وهو في كلام سيبويه الخ (هـ) قوله وينقسم العلم الى مفرد الخ  
لا يخفى ان المصنف خالف ترتيب النظم في هذا المقام اذ انظمه قدم تقسيم العلم الى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذي قبله  
ولعل وجه صنيع الموضع ان من تممة التقسيم الى الاسم الخ انه ما اذا كان مفردا من يضاف الاول الى الثاني وهذا فرع عن معرفة ان  
العلم يكون مفردا وغيره فاناسب تقسيمه الى المفرد وغيره وما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا للشاطبي كما  
ينافي حواشي الافتقاس تقدم التقسيم الى المنقول وتعمل على هذا التقسيم ايضا قدروا ولا تغفل عن دقائق المصنف في مخالفته  
لنظم في الترتيب الذي أغفل السارح بيانته قوله والى المركب قال القاني هذا القسم دخوله في العلم على سبيل الجاهلون الحقيقة اذ  
المركب ما دلز وعلى برصه ولا شيء من الاعلام كذلك فهي كلها مفردة ثم تصبف بذلك اعتبار أصلها المنقولة هي عنه مجاز اه  
وفيما ناذ كره من تعريف المركب ١١٦ انما هو بالاصطلاح المنطقي كما مر زنا في حاشية الفا كهي في بحث الكلمة قوله وهو ثلاثة



(قوله قيل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد رد ابن المحاجب بان الرواية انما أصبحت بالياء آخر الحروف وبان ترتب الياء من فوق لم يسمع في كلامهم الا مجرد قوله يعشرون في حد الظلمات كأنما \* كسبت برود بنى ترتب الادراج قوله في حد الظلمات حال لا متعلق يعشرون (قوله في أن ما قبله متعرج) عبارة القفاي أى في قطع ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها وانت خبير بان هذا المحدث لا يدخل فيه نحو معدى كرب ونحو سيمويه فليتامل (قوله ولكل من جزأه) قال السبأى قدوة قبل قول المتن حكم الخ اشارة الى ان القاء التفعيل شئ مفقود وليست لتفريع كاهو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريع وذلك لقوله حكم الثاني لان لا يلامه لا يصح ان يتفرع على هذا فليتامل (قوله في فكر الاول) قال الرضى وان لم يكن في الاخر قبل التركيب سبب للبناء أى عاتر كيه للعلمية كعد كرب وبعيلك فالاولى بناء الحزب الاول لا احتياج الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد بينى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف فهو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى العجز فيتأثر الصدر بالعوامل المار به مثل كعد كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا ولا يعجز حينئذ ماله مفردة من الصرف وتركه ونقصه لا يصرف المضاف اليه وان كان التركيب منصرفا فاعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ما معدي كرب وهو ضعيف مبنى على وجهه ضعيف ١١٨ أعني على الاضافة أما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف وأما

ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل تشبه بالمضاف والمضاف اليه تشبه الفعليين من حيث هما كلمتان احدهما عقيب لآخرى ولو كان مضافا حقيقة لا تنصب معدي كرب في النصب انتهى قوله والعجز حينئذ ماله مفرد من الصرف قال الشهاب القاسمي لم يشبه على صرف الصدر أو عدمه لانه لو فرض ان فيه مقتضى المنع لكنت

والجارية على الالفة بنى ترتب الياء آخر الحروف وأوله وقال ابن يعيش صوابه بالياء المشنة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التريدينية اه قيل ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يرتد ترتيب جنس بن الحزب ج وترتيب حلوان بن عمران بن قضاة فان كلا من هذين أو قبيلة وهما بالياء القرواينة (و) اما (ح) كرب فخرى وهو كل كلمتين نزلت نائبتهم منزلة تاما التائين عابقتها في ان ما قبله مفتوح الا كرم لم يكن ياء ولكل من جزأه حكم خصه حكم الحزب (الاول ان يفتح آخره) كما يفتح ما قبل تاما التائين وينقل هن الاعراب الى الحزب الثاني لصورته كالحزب عابقتها كاتفل الاعراب بما قبل تاما التائين اليها الماصات كالحزب عابقتها كبعيلك وحضر موت (البلدن والاصل قبل التركيب يعمل وبل وحضر وموت فامتزجا وصاروا كالكلمة الواحدة وحكمهما ما ان يفتح آخرهما (الا ان كان ياء فيسكن) للثقل بالتركيب والاعلال (كعد كرب) (رجل) (وقال فلا مكان وكسر الدال من معدى شاذو القياس فجها كرمى ومشى (وحكم الحزب الثاني منهما) ان يعرب بالضمه (رفع) (والفتحة) (نصبا) وجر الاعراب الى ان يصرف للتركيب والغلمية (الا ان كان) الحزب الثاني (كلمته في قبلي على الكسر) في الاشهر عند سيمويه أما البناء فلا نه اسم صوت أو ما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسيمويه وعمره) واختار الجزى أى ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله نقص ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والاي يقبل لان القياس البناء لا يخلط الامم بالصوت وصيرورتهما

اسما

اضافته تنصصى صر فامل ولا يخفى ان ما ذكر من جواز بناء الحزب

الثاني في المركب المزجي واصله صدره الى عجزه مشكل على ظاهر تعريف المزجى الا ان يقال تعريفه اعتبارا وما هو الاصل فيه واذا أضيف مدره الى عجزه وصار من المركب الاضافي وصديق تعريف الاضافي عليه وسياق في باب ما لا ينصرف نحو جزى المصنف ما ذكره الرضى (قوله وحكم الثاني الخ) قال القفاي هذا الصنيع يقتضى ان العرب من المركب المزجى هو الحزب الثاني فقط وهو لا يصح اذا المزجى المقوم بغروبه معرب بحملته والاعراب يظهر او يقدح في آخر الحزب الثاني لانه آخر العربى كما به تسمح في استناد الاعراب الى الثاني انتهى و يؤخف عنه ان قول الناطق هذا ان يغرو بهتم أعربا ما أحسن من عبارة الموضع لنسبة الاعراب الى جلته (قوله الا ان كان كلمة (ويه) قال الرضى فان كان في الحزب الاخير قبل التركيب سبب للبناء فالاولى والاشهر ابقاء الحزب الاخير على بناءه اعادة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها بالمضاف والمضاف اليه تشبيه الفعليين كما جازت في معدي كرب فيجوز في المضاف اليه الصرف والمنع ولا تستكثر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهم مترجيا التشبيعين معناهما السامع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل ولان لم يسمع في نحو سيمويه الاضافة انتهى قال الشهاب قوله فان كان في الحزب الاخير أى عاتر كيه لعل يفوقه اضافة صدر المركب فضيعة ان نحو جلموه يقال فيه قلم جلموه ورأيت جلموه به ومرت جلموه به تامل



(قوله والى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم \* ذان يغريو بهتم اعربا \* أى لانه لا يعلم ان اعربانه اعربا بالانصراف من بيان كونه معلما كبريا كما بالالتصوير ذلك أو أحالة على ما يأتي في باب ما لا ينصرف ويؤخذ بنامه ما به من مفهوم الشرط وقوله ذان في قوة المشار اليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لانه حينئذ مفهوم صفة لا تصحى يقال انه غير معتبر وما جاز من فائدة بناء الجملة عند الناظم وحكاية الناظم المصنف يعلم ما في دعوى الشارح أن كلام الناظم إشارة إلى تفصيل الموضع لكن كلامه مبني على ما قدمه عناهو مشكل على ما عرفت (قوله واما اضافي) عطف على توهم اضافي المعطوف عليه والاضافي غير كونه قبل العلمية قال الرضي وإن كان المحز الثاني قبل العلمية معر بامتعة الاعراب معن لغزا وتقديرا وجبا بقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبي في الجزء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف اليه المحجوب عنه والاسم العامل على الفعل محجوب بتزنيدها وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراماً لمخصوص الاعراب أو عمومهم وان زعمه دوران الاعراب على آخر الجزء الاول الذي هو بعض الكلمة وكذا التوابع المستعممة متبوعاتها في التابع على ما كان عليه قبل التسميته من تعاقب الاعراب عليهم أو زراعي الاصل في الصنف وتر كذا في هذا الحكم ما بها متصو مجوز في التوابع مع متبوعاتها الجراؤها مجرى معد مذكر يفي وجوب التركيب والاضافة الاعطف النسق فان حرف العطف مانع منها وقل قبل ذلك من س ان السمي بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وقوله لمخصوص الاعراب قال الشهاب القاسمي أى في الجزء الثاني وقوله أو عمومهم أى في الاول ولا يخفى أن المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلي المتناول لساير أنواعه بحسب ١١٩ العوامل فتقول في ضرب زيد اسمي

اسماء اجدا انتهى والى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم \* ذان يغريو بهتم اعربا \* (وأما) مر كب (اضافي وهو الغالب في الاعلام المر كب لان الاكثر فيها الكتي وهي مضافة) وهو كل اسمين نزل ثابتهما منزلة التنوين عما قبله (في ان الجزء الاول جار مجزوء الاعراب والجزء الثاني ملازم لمحال واحدة الآن التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبله ما يختلف مجزوء الاعراب (كعب الله) على المضاف اليه مجزوء الكسرة والمضاف معرب بالجر كات (وأي تعاقف) على المضاف اليه مجزوء بالفتحة والمضاف معرب بالجر وف (وحكاية ان مجزوء الجزء الاول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعاً وتصبوا (ومجر) بالبناء للفعول يعني يخفف الجزء الثاني (وهو المضاف اليه بالاضافة) دائماً والى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وجله وما يجزى جربا \* ذان يغريو بهتم اعربا \* وشاع في الاعلام قول الاضافة  
 (فضل وينقسم) العلم (أيضاً إلى اسم وكتي بقولك) وهو المشار اليه في النظم وقوله  
 واسما إلى كتي وقولنا \* (فالكتي كل مر كب اضافي في صدره أب أو أم كاي بكر) أي في حقاقه

تقدم عند قوله وحكمه الحكماء بتم ان الجزء الاول يبقى على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كافي الجملة الاسمية والفعلية المراد بالاعراب المعين ذلك النوع المحاصل عند النقل اذا العوامل لا تؤثر في أجزاء الجملة بخلاف الجزء الاول من جز أي العامل على الفعل ومعجمه فتقول في ذلك علم ما به زيد قائم ومورث بذا قائم برفع الجز أن في سائر الاحوال قلنا تامل وقوله شئني التابع مع المتبوع ذان مع قوله قال س السمي بالعاطف الخ يتحصل منه انه اذا سمي بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضاً فيقال ما كان قبل التسميته عليه فتأمل وقوله من تعاقب الاعراب الخ ظاهر ان المراد بتعاقب الاعراب تواردها أو انما بحسب العوامل انتهى وقد مر أن كلام الرضي يخالف لكلام التسهيل وقول الرضي من تعاقب الاعراب يقتضي انه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التسهيل يقتضي الجواز فتدبر (قوله في الاعلام المر كبة) قال السبائي في حديثه كذا لما قال حكمه على المر كبة الاضافي بالفتحة يخالف قوله الا في في الاسم وهو الغالب واصله ان المراد بالفتحة تسمية سبائي الغلبة المطلقة وهذا الغلبة التي تنويها التسمية أي ان المر كب الاضافي انما هو غلب التسمية على الاعلام المر كبة لا على جميع الاعلام أي الى الاسماء المر كبة لاضافة ذلك لا يخالف كون اكثر الاعلام الاسمي فتقوله حينئذ لان الاكثر فيها الكتي أي في الاعلام المر كبة تخالف (قوله يعني يخفف) قال السبائي أي لا يخفى الجريان كما قد يتوهم ولأن قول لا تشبه بينهما في اللفظ ولا في المعنى الآن يقال قد يتوهم ان اللفظ مخفف وان التاميط من الكاتب (فصل) (قوله وكتي) قال النور شري والكتي بضم أوله وكسره وجع الاول كتي النظم والثانية كتي الكسر انتهى وقال الرضي والكتي من كتي أي سرت بفتح فتي كالكتبة يسوا لانه يعرض

بها عن الاسم وهي عند العرب بقصدتها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب بمعنى ان اللقب هو من المقبض به ويطلب معنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكتنى به بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تألف أن تخطأ بأبواب ما لها وقد يكتفى الشخص بالاولاد الذين له كافي الحسن لأمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه وقد يكتفى بالصغر تقاؤلا لأن يعيش ويصير له ولدا اسمه ذلك (قوله وأما كلشوم) قال القافى وصف لمذكر من الكتامة فهو جز من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف اذا التاب في المر كبا لفيه كما هاتئ وأما خدام (قوله ما شعر) قال القافى عبر بالثناول المفرد المر كبا ختناول بعض الكتي فينبو بين الكنية عوم من وجه فيصدقان في نحو أني الخيرو اللقب في نحو كزوا الكنية في نحو أني بكر أو ما الاسم فينبو بين كل منهما تابان ثم أشعار اللقب بما ذكر نظر الأصله كما صرحوا به واعلم ان ظاهر تقسيمه ان الاقسام ثمانية ما زعمه أن محمدا وأجدوا ومنصورا أو ألقابا لا أسماء ولا لازم منتف بالاتفاق والذي يظهر ان الاسم ما وضعه الايون أو نحوهما ابتداء كانتا ما كان وما استعمل في ذلك المسمى بغدو وضع الاسم ان كان مشعر امدح أو ذم أو مصدرا باب أو أم فلقب أو كنية وتولى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمكن اعترض عليه أمرا فخر بغيره في تلقيبه بأبي القاسم مع النهى فاحبا به اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتأمل وقوله فينبو بين كل منهما تابان قال الشهاب لقال أن ينعنه فان نحو محمدا يصدق عليه حد اللقب فانه أشعر بالمدح لانه في الأصل وصفه يعني من كثر مدحنا حتى له لكثرة تخصصه الحميدة فان صرحوا بالتأنيب فيحتاج الى تأويل حد ١٢٠ اللقب بحيث يخرج مثل ذلك والا فلا مانع من دعوى العموم بينهما اللهم لأن يقال مثل

ذلك بقصد مدح وان أشعر به بأشعار ملاحظة الأصل فيكون المراد يقولهم ما أشعر مدح أو ذم ما قصده ذلك الاشعار فتأمل ثم رأيت الرضي عبر بالقصد لكن فيه أمر ان الاول انه قد يقصد مدح ذلك والثاني أن تعريف الجملة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد وقال في حواشي التكت بعد ان ذكر ان قضية تلمس اللقب بما أشعر الى آخره كون

رضي الله عنهما (وأما كلشوم) يشأتني على افع عليه ولم زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجمنى أو ابن أو بنت كارت دة للفرابي بنت الارض للحصاة أنتي (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعه) بفتح الصاد المعجمة والقياس كسر ها وانما فتحت تبعاً للضارع والمعوض من الواو والوضع الذي من الناس فالرفعة (كزن العائدين) لقب على بن الحسين بن علي بن أبي طالب الرضي الله عنهم (و) (الضعة نحو) (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع صغير غر فتح العاف وسكون الراو بالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زبينة أو سبج بنان هذا اللقب عليه ان أباه ذريح ناقة وقسمها بين نسائه فبعتة أمه الى أبيه ولم يسق الأراس الناقة فقال له أبو مائل ما دخل يدعي أنف الناقة وجعل يحمر فلقب به وكانوا يفضون من هذا اللقب فخلما مدحهم المحطية بقوله قومهم الأنف والأذنا بغيرهم \* ومن يسوي بأنف الناقة لذنيا صار اللقب مدحا والنسبة اليه أنتي فخرج اللقب الى اللفظ وان أشعر بالتعظيم ورجع اللقب الى المعنى (والاسم ما عداهما وهو الغالب كزبوعور) وفرق الاجري في حواشي العنصدين الاسم واللقب فقال الاسم بقصد الذات المعينة واللقب بقصد الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الأهانة (و) اذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالبا

فخرج مدحاً وانه لا مانع من ذلك وليس في كلامهم ما يناقضه وان اعتبار الاشعار بحسب الأصل لا يلزم منه كون كل علم لقباً لان المراد الاشعار بوجوه بغير اعتبارها وان كان كلام الرضي يخرج ذلك عن حد اللقب مانعه قلت ان راجحه مطلقاً بمنع عاذ قد يقصد ذلك ولا مانع من كون الشيء لقباً بالنسبة للمسمى وليس بلقب بالنسبة لآخر على انه يجوز ان لا يداري القصد الفعل بل بحسب الضلاح وبما من شأنه فليتأمل انتهى في حواشي المطول للفري في الكلام على تعريف المسند اليه بالعلمية ما افعله لان التعظيم شعر مدح أو ذم مقصود منه قطعاً وأما الكنية فهو علم صدر باب أو أم وما سواهما من الاعلام يسمى اسما والفرق بين الكنية واللقب ما حشيت فاشعار بعض الكتي المديح أو الذم كأي الفضل وأبي جهل لا يضر وقوله ثم أشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد في حواشي العنصدين قوله شعر مدح أي باعتباره مقهومة الأصل لان ذلك قد يقصد مدحاً وقوله الأصلي أي أصل اللفظة (قوله صار اللقب مدحاً) قال السنباطي يحتمل أن يكون مراده الاعتراض بانهم من القسم الثاني لامن الاول (قوله وفرق الاجري) يسكون الباعوتع الهاء نسبة الى أهرق المشرط هو بفتح الحمز وسكون الباء الموحدة فوقع المسامو راء مهملة بليدة قوب زنجان وقرى بياصيهان أيضاً (قوله يؤخر اللقب) قال الرضا في قد نص ابن الانباري على أن اللقب اذا كان أشهر من الاسم يند قبل الاسم كقوله تعالى المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير ولذا تقدم ألقاب الخلفاء لانها أشهر من اسماءهم انتهى ولما نقل هذا الجلال السنباطي في كتبه قال تعبه في هذا تخصيصاً بطلاق

وجوب تأخير اللقب وقدح لما علل الرضى بما انتهى والذي علل به الرضى كون اللقب أشهر لان فيه العلمية شيع شئ من معنى النعت فلو  
أتى به أولاً لافى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة التميمي رحمه الله تعالى بعد ان نقل أن اللقب تقدم في الآية الشريفة بما تفضيه  
ولك أن يجيب باننا لانعلم انه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بانه عيسى فالسبع مندواوعسى خبيرة ومجمل  
قولهم أن اللقب لا يقدم على الاسم اذا كان اللقب تابعاً للاسم في كونه محكوماً عليه أو به و هو يشكك الى ذلك قولهم أن اللقب يعرب بدلا  
أو عطف بيان على الاسم وأما اذا كان اللقب محكوماً به على الاسم أو بالعكس فليس من محل ١٢١ الامتناع في شئ ويمكن انما اختلف

في مثل قوله تعالى اسمه  
المسيح عيسى بن مريم  
ليس بدلا ولا عطف  
بيان بل خبر ثان اتسبى  
وأقول لا يخفى أن المقصود  
في قوله تعالى انما المسيح  
عيسى ابن مريم الاخبار  
عن المسيح بانه ابن مريم  
لان الله عيسى فالتظاهر الذي  
لا ينبغي فيه ان عيسى  
بدل منه أو عطف بيان  
عليه لا خبر والتظاهر في  
اسمه المسيح انما هو  
الاخبار عن اسمائه  
عيسى وكان الاصل تأخير  
المسيح ويكون تسميا  
وتعينا للمعرفة اذا قدم

أعرب على حسب العوامل  
وأعربت المعرفة لانه  
أو عطف بيان عليه كما  
قرر في محله قوله لان  
الغالب (الخ) قال الزرقاني  
هذا التعليل يقتضي  
وجوب تأخير اللقب  
عن الكنية وكذا تعليل  
الرضي صرح بالاول في  
التكثات انتهى ومقتضى  
التعليل الاول ان الكنية  
التي من افراد اللقب

لان الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير انسان كبطلة فلو قدم لتوهيم السامع ان المراد اسمه  
الاصلي وذلك ما دون يتأخر ولا ان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم على  
النعت فكذلك التأخير (كر يلزمن العايد بن) أو أنف النافقة وهذا اذا تناقض بقوله  
\* وأخرن ذا ان سواه صبحا \* (و در بما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أو س بن الصامت أخو  
عبد بن الصامت رضى الله عنهما

(أنا بن مريم عايد ورو جدى) \* أبوه من ذرية السماء  
فقدم اللقب وهو من بقيا على الاسم وهو عرو ووزن بقاء بضم الميم وقبح الزاى وسكون الياء المتناهية  
التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عرو وعرو بالجر عطف بيان على مريم بقاء  
أو بدل منه وسبب جريان هذا القس على عرواته كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين  
فاذا أمسى فرقهما كراهية أن يلبسهما تانيا وأن يلبسهما غيره ومنذور أحد ادم لاهمه وهو من ذرين  
ارضى القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريان عليه  
ف قيل لحسن وجهه أن أمه كان يقال لها ماء السماء فسموها واشتهر المنذر لقب أمه واسمها مارية بنت  
عوف بن جشم بن الخزرج وأراد أو س بذلك أنه كريم الطرفين نسب الجهمتين ولا ترتيب بين الكنية  
وغيرها من اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما (قال) اعرب اخبارا  
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه (أقسم بالله أبو حفص عمر)  
ما سمها من لقب ولادير \* فاختره اللهم ان كان خير

فقدم الكنية وهي أبو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاء ذلك أن قاله قال للمعمر رضى الله عنه أن  
نادى قد نقيت حاجتي فقال له عمر كذبت وأنى أن يحمله وحلف على ذلك فانشأ ذلك فقال نقيب البعير  
ينقب بكسر القاف في الماضي وقدحها في المضارع اذا رقى خفه ودير البعير اذا حنى فكأنه تفسير له  
ويقال فجوز اذا حنث في يمينه (وقال حسان) بن ثابت يرقى سعد بن معاذ رضى الله عنه  
(وما اهتز عرش الرحمن أجل هالك \* سمعنا به الاسعد أذى عمر و)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو وأصل هذا البيت ان السيد عدي بن معاذ أصيب يوم  
الحنديق بسهم في كفه فنام قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت معدن  
معاذ فنتظمه حسان رضى الله عنه وتقول جافى أبو عبد الله بطعونة أبو عبد الله (وفي نسخة من  
المخلاصة ما) أى شئ وهو قوله \* وأخرن ذا ان سواه صبحا وذلك يقتضي أن اللقب يجب تأخيرها عن  
الكنية كائى به اداه أنف النافقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكأنه قال أو س النعمان صاحب  
الاسم أو الكنية فالأمر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز

(١٦ - تصريح ل) كالى الخبر كاللقب المحض فتوه من الاسم وجوب مقتضى التعليل الثاني عدم وجوب ذلك قوله  
مريم (قال) القافى بالف التانيث المدود وقد حذفت الهمزة للوزن انظر ان النظم في باب التانيث انتهى أى لا قال في أو زان الالف  
المجدودة وقيل كما ذكر بقاء اسم ولد باليمن (قوله ولا ترتب الخ) قال السيوطى ينبغي أن يستثنى من ذلك ما اذا اجتمعت الثلاثه  
وتقدمت الكنية عليها فانه في هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمه عليها بخصوصه لانه يلزم تقديم اللقب على الاسم  
وهو غير جائز كما تقدم انتهى ومثله في شرح التلخيص للفاكهى (قوله على الاسمى) النبطاوى منهم من لا يولى جوارحه تقديمها على اللقب

(قوله مضافا) فيمصلحة اذا القلب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا اضافته (قوله اما بدلا) قال الدونشري لم يجوزوا فيه ان يكون تا كيد بالمرادف ولا مانع منه (قوله او قطعه) قال الدونشري يؤخذ منه جواز قطع البذل ويحذف البيان اه وفيه اشعار بان قطعهما غير متضمن عليه في كلامهم وليس كذلك وتفصيل المقام يطلب من حاشيتنا على الآية (قوله ولو اظهر مجاز) قال الزرقاني قف على ان حذف المتبادر هنا حائز وهو موافق للنعت وذلك لان عطف البيان موضع أو مخصوص وحكم النعت اذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فان كانا مضافين) الخ أي فالإضافة متمتعة في الاقسام الثلاثة وهو واضح الا اذا كان الاول مفردا والثاني بخلافه كز يزين العابدين وقال اللغاني موجه المنع الاضافة لانها لا تكون الا من لفظين مفردين بالفعل أو التاويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لا يجوز بين ز يزين اضافتين ولا بين م كسب مفردا ولو قيل مجازا في ذلك نظر الا فراد المانع في كل هذا صاحب وماتك لكان له وجه (قوله أو أحدهما) الخ قال السبائي الانهام في هذا المعنى له لان المراد به من فلو قال أو الاول مفردا والثاني مضافا لكان أولى لانه لا يتصور في هذين ١٢٢ القسمين الذين ذكرهما مع الاختلاف الا هذا كما هو ظاهر ويمكن جعل الضمير في قوله فان كانا

في قوله فان كانا على القلب والاسم فلا يريد ما ذكره وبقى عليه حكم الاسم وما قبله ولا يكون الا كنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق والقلب وما قبله بمنزلة الكنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق أيضا فان قلت قول المحدث ان كان القلب وما قبله شامل للقسمة الاخر فلم خصه الشارح بغيره قلت لان الاحوال الأربعة لا يتصور جميعها الا في مضافات القسم

تقديم القسم على الكتبة وتأخيرهما عنها كما تقدم وفي نسخة أخرى من الخلاصة \* وإذا جعل آخر اذا اسم موصيا \* فالأشارة بذلك الى القسم هو امر في المراد ولكن قال المرادى ومسبق أولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم القلب مع الكنية انتهى ولكن ان تقول اما كونها لا يفهم منها حكم القلب مع الكنية فليس باعتبار المنطوق وغيره فليس باعتبار المقوم وأما كونها أولى فمفتوح لانها تفهم غير الصواب (ثم ان كل القلب وما قبله) من الاسم (مضافين كعبدة الله من العابدين) أو آف الناقه (أو كان الاول مفردا) عن الاضافة (والثاني مضافا كز يزين العابدين) أو آف الناقه (أو كانا بالعكس) بان كان الاول مضافا والثاني مفردا (كعبدة الله كز) يضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي وهو في الاصل خرج الرضي فالاقسام ثلاثتان شئت (اتبع الثاني للاول) في اء ربه (اما بدلا) من الاول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الاول أو قطعت من التبعية اما رفعه خبر المبتدأ المحذوف أو نصبه محذولا به (لفعل محذوف) فتقول على الاباع جاني فعبدة الله من العابدين برضهما أو رأيت عبدة الله من العابدين ينصبهما ويرت بعد الله من العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجري الى الرفع والنصب فالرفع يتقدر هو والنصب يتقدر أعني ولو اظهر مجازا وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم والقلب اتباعا وواحدة الا أن الكنية لا تكون الا مضافا للقلب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين أو أحدهما مضافا والاخر مفردا حكمهما ما سبق (وان كانا مفردين كعبدة كز جاز ذلك) المتقدم وهو جواز اتباعا والقطع (و) جاز وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مفردا وأما كالحرف فبه أو كان القلب وصفا في الاصل مفردا بل كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع وهو قول الكوفي وابن الزيات وهو

الاخر فلا يتصور فيه الاحالان وهما المتقدم ذكرهما فان قلت لم يجعل المتن على عموميهما في التقران الصحيح هذا المانع لا يتصور الا في كذا وكذا قلت بل انما يعلم من تشبث القهن وغير ذلك على الاصح فان قلت فكان ينبغي للشارح ان يقرر قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين لتكون أقسام القلب والاسم مجموعا في عمل واحد ليكون أقرب الى الفهم وأسلم من توهمه انه اعتمد قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين في الخلف بخلطه مانعته \* قلت لان الكلام على حكم هذا الاخر يجر الى طويل فربما يحتاج الى إعادة التقرير بحال فإني اراي الاختصار (قوله أو كان وصفا في الاصل) قال الدونشري على بعضهم ذلك أي منع الاضافة حينئذ بقوله لئلا يتوهم اراي قطع الاصل فليتامل وجه بعضهم بقوله ولعل وجه عدم الاضافة ان الموصوف لا يضاف الى صفة \* قلت وفيه نظر أقول قد نقتل الشاطي في هذه المسئلة كلاما طويلا وذكر ان بعض أهل فارس أجاز الاضافة وانه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف ما يشبه ما ذكرته وبعبارة المنتهى الى الاصل أو صاف جازي يقتضي موصوفاتها فهي وان سميت لالما باعتبار ما قبله فلا يصح فيها الاضافة الا عند من يجوز اضافة الصفة الى الموصوف وليس الكلام فيه قال وينبغي الكلام في نحو ابراهيم بن عيسى بن عيسى في الاصل وفيه الالف واللام والحكم هو انه يجري الصفة للحظ معنى الصفة فيه (قوله) الخ في الموصوف في التذكير مما تقدمه قوله في مضافه الى ابن الحاجب ان لم يكن القلب صفة لان الالفاظ

لاضاف الى موصوفاتها قلت كلامنا في الاعلام والقب الصفة ينقل بالعلمية الى الجود فتجوز الاضافة ولا يستثنى شي انتهى  
 كلامه رحمه الله والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا فضل الله العظيم والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا فضل الله العظيم  
 أما الاولى فهي مشهورة في كلام القوم ولا يحتاج لتفصيله (قوله ويرد النظر) الى آخر ما قاله الشارح قال الدوشي غايته ان التأويل  
 المسند كوجوب الاضافة لا موجب لها كمال البصير ومقتضى ما ذكره من اجازة اضافة الاول الى الثاني قياسا ومقتضى ما ياتي  
 في باب الاضافة انه سماه في الجمع بينهما ما صعب وعادة الصنف هناك \* ولا يضاف اسم له انقد \* معنى وأول موهما اذا ورد  
 وقوله انما اول الخ غير واضح في نحو كتبني سعيد كزنان المسمى لا يكتب فليتمل انتهى ويحجب بيان قوله وانما اول الخ بالنظر  
 لا اكثر من انه نسب الاول ما يصلح لنسبته الى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لانه اذا نسب الاول ما يصلح لنسبته الى الاسم كما قاله الشارح  
 اول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الاول الخ) قال الزرقاني هذا الجواب ثانيا ما ثبت جواز الاضافة لا وجوبها وقد علمت ان المدعي  
 الوجوب فهو غير مثبت للمدعي والله أعلم (قوله على لعقمن يلزم المثنى الالف) قال الدوشي يرد بعضهم بان نون عينان مضمومة ولو كان  
 كما قال كانت مكسورة فليتمل انتهى قال القفاني الشاهد في حيث رغبه اذ المثنى المسمى به يعرف بأمراب أصله وقال الشهابان لم  
 يكن في الرواية ما يمنع فتح نون عينان فليقل لا شاهد فيه لان المثنى المسمى به يجوز أيضا ٢٣ اعرابه اعرابا لا ينصرف (فصل)

(قوله تعيين ذي الاداة)  
 قال القفاني بين في جابر ان  
 تعيين ماعدا العلم من ذي  
 الاداة وغيره مقيد بالجمع  
 في تعريف علم الجنس بين  
 عدم القيد وتعيين ذي  
 الاداة جمع بين متعاقبين  
 وقد يحجب بيان قوله تعيين  
 ذي الاداة أصله تعيينا مثل  
 تعيين ذي الاداة والمبالغة  
 بهما في الوقوع على معنى  
 واحد وهو الحقيقة أو الفرد  
 المحاضر انتهى أي وان  
 افترقا بان التعيين في العلم  
 الجنسي مستفاد من  
 جوهره وفيه مذهب

الصحيح والاتباع أقس والأضافة أكثر (وجهور البصريين وجب هذا الوجه) وهو الاضافة (و)  
 وجوب الاضافة (يرد النظر) من جهة الصانع والسماع أما الصانع فلا تأروا صغنا الاول الى الثاني لزم  
 اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم والقب اسمان مما هما واحد فإضافة أحدهما الى الآخر  
 اضافة الشيء الى نفسه لازم باطل فالزمون مثله لوجوب مغايرة المتعاقبين (و) أما السماع من العرب  
 فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه محبي واتبه عينان (هذا المحبي عينان) بغير اضافة ولا قالوا  
 عينين بالياء وأجيب عن الاول باليمن من اضافة المسمى الى الاسم فيجب جافني سعيد كزنا اضافة حامي  
 مسمى هذا الاسم وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه  
 انما هو المسمى فلزم ان يقصد الثاني مجرد اللفظ وأجيب عن الثاني بأنه محتمل أن يكون ماعدا لعقمن  
 يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما أشار الناظم بقوله  
 وان يكونا مفردين خاضف \* ختموا الأبواب الذي رد

وما ذكره ومن النظر على القول بوجوب الاضافة تأتي منه في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك  
 الا زامعا كان جواز الجهر فهو جواب الموجب  
 (فصل هو العلم الجنسي) الموعود بذكره أول الباب (اسم عين مسماه غير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية  
 أو) ذي الاداة (المحسورة) وبذلك يشارق العلم الشخصي (تقول) في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية

ألمنه قال أيضا علم ان آل الجنسية هي المشار بها الى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقد ياتي المعرفة بها لو احدهم من الحقيقة  
 كقولك ادخل السوق حيث لا يهدى في سوق خاص أي ادخل فردا من هذه الحقيقة فهو هذا في المعنى كالسكره وان كان في اللفظ  
 كالمعارف وقد ياتي المعرفة بها للاستغراق الحقيقي أو العرفي نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الامر بالصيغة وهذا كله في التلخيص  
 وشروحه وقد ياتي المعرفة بها واحد بينه كقولك هذا الاسد مقبلا كقوله في الكتاب تبعه الشيخ الخليل في شرح جمع الجوامع واعلم ان  
 علم الجنس هو الموضوع للماهية متعينة في الذهن أي باعتبار تعيينها فيستعمل في واحد منهم أو معين باعتبار اشتراكها على الماهية  
 كقولك ان لقيت أسدا فتر منه هذا أسامة مقبلا نص عليها الخليل وعلى ان هذا الاستعمال حقيق باعتبار الاشتغال على الماهية  
 المذكورة فلنعتبر عند فهم علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية المحاضرة في الذهن ومشاربها اليها باعتبار حضورها اذا تقرر هذا فنقول  
 المصنف تعيين ذي الاداة الجنسية ان أراها وهو الظاهر المشار بها الى الماهية المحاضرة كان قوله بعد أو المحسورة بزيادة في ما ذكره  
 وكان قوله في الفرق وشبه السكر من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لفظا ومعنى وان أراها المشار بها الى الماهية أو الفرد معينها  
 أو مبرها كان قوله أو المحسورة مستند وكلا كان الفرق صحيحا في بعض مواضع علم الجنس وهو ما أشير به الى في فهمه فقط بدون غيره  
 وكان الحمد المذكور مخالفا لحمدهم السابق فليتمل وقوله كان قوله بعد أو المحسورة بزيادة قال الشهابان عليه رجلا الرجيم الوهاب لان  
 تعريف المحسور هو أن يشاهد في فرد خاص والذي اعتبره في علم الجنس انما هو الاشارة الى الجنس المحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد

لثنتين أو منهما وكان الإشارة إلى الفرد المحاضر الذي ذكر في العمل مع أنه يقال حيثما كان الاطلاق على الفرد المحاضر باعتبار  
 خصوصية تعيينه الخارجي فهو مشكل جدا اذ علم الجنس ليس موضوعا لذلك وان كان باعتبار وجود حقيقة معينة المحاضرة في  
 الذهن في ضمنه فيلزم أن تطلق على الميم أيضا لا يمكن هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في آل الجنسية أو المحصورة وقد حصره  
 فيها (قوله) وأل في هذا التعريف المحصور قال اللطاني في بحث لأن تعريف المحصور هو أن يشار باللفظ إلى فرد حاضر والفرد المعين  
 لا يصح حله على شيء إنما يحل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بان هذا زائد على معنى زيد انتهى قال الشهاب أنظر هل يأتي هذا التأويل  
 هنا انتهى والدون شري أخذه فقال قد يقال التأويل الذي ذكره متاهنا (قوله) في جارية قال في الصحاح جارية نونية  
 وهو فعلان من قبلان العرب ١٢٤ لا قصر فهو معروف عندهم ولو كان فعلا لصرفته انتهى أي لان النون أصلية (قوله) أوجب

بان الاعلام الجنسية  
 قضيتها ان الاعلام  
 الشخصية ليست كذلك  
 وفي المسئلة خلاف فاعتبر  
 حاشيتا على الالفة (قوله)  
 لا يشاع في جنسه قال  
 اللطاني هذا مناف لما قدمه  
 من أن الجنس مسماه  
 الذي هو الحقيقة أو  
 الفرد المحاضر انتهى وقد  
 أشار الشارح إلى المناقاة  
 بين كلامي المصنف بقوله  
 فظهر من كلامه أن  
 الشهاب القاسى قوله  
 لا يشاع في جنسه لا  
 يخصه به واحددون  
 آخر أن أراد أنه يطلق  
 على كل فرد من حيث  
 خصوصية حقيقة فهو  
 مردود كما تقدم عن المحلى  
 لأنه لم يوضع لكل فرد  
 حتى يطلق عليه حقيقة  
 أو يجازوا أنها حقيقة  
 إطلاقه عليه من

(اسماء أجزا) من الجمرات وهي الشدة (من تعاليف يكون) في تعيين الجنس (بغير أن تقول) الاسد أجزا من  
 الثعلب (والق) الاسد والثعلب (هذه من الجنس) لا لهذا كل منهما اسم جنس (وتقول) في تعيينه  
 تعين ذي الاداء المحصورة (هذه اسما مقبلا فيكون) في تعيين الحضور المستقادم الاغارة (بغير أن تقول)  
 هذا الاسد مقبلا (والق) الاسد (هذا التعريف المحصور) المستقادم الاشارة إلى الجنس (هنا قيل  
 كيف يقول هذا الاسد شيئا إلى واحد بعينه وأنت تعني الجنس بالجواب) أصل في الاسم الوضع على  
 جهة الجنس فإذا أشرت إليه فإمتني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء أسدا بعينه  
 قال سيبويه إذا قلت هذا الأمر فإمتني به هذا الاسد أي هو الذي سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولا  
 تريد أن تشير إلى شيء قبيح فربما بعينه كزيد ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته هذا الاسم  
 انتهى (وهذا العلم) الجنسي (يشبه علم الشخص من جهة الاحكام الفظية) فيمتنع (من دخول (ال)  
 عليه فلا يقال الاسما كإي قال الزيد (و) فيمتنع (من الاضافة) فلا يقال أسامتكم كإي قال زيد كإي الآن  
 قصد فيما الشياخ في المثبتين لان المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معنى واحد وذلك  
 مأمون بالشياخ (و) فيمتنع (من الصرف) وهو التوهم فلا يجوز بالكسر ولا يثبتون (ان كان فاسبا) (أمر)  
 مع العلم بمقتضى كالتأنيث (اللفظي) في اقامة ونعالة (و) كزيد أضاف النون في جارية (و) كوزن الفعل  
 في نبات (أمر) علم على ضربين الكمال (و) ابن أوى بالسند وهو حيوان كره إلى الافة فوق الثعلب  
 ودون الكلب وفيه شعبان الذئب وشعبان الثعلب طويل الخالب والاطفار صياحه شبه صياح  
 الصبيان قاله الكمال الدمري (هنا قلت وزن الفعل في المضاف إليه فقط والعلم هو مجموع المضاف  
 والمضاف إليه \* قلت أوجب عن بيان الاعلام الجنسية الاضافة بحري على حرفها الثاني حكما لو  
 كان علما واحدا قاله الدماميني ويمتنع وصفه بالذكورة فلا يقال أسامة مقترن بل المقترن (و) يتبدأ  
 به وبأى الحال منه) بلام ووع فيهما (كما تقدم في المثالين) السابقين وهما أسامة أمر أو  
 من نعالة وهذا أسامة مقبلا (و) شبه الذكورة من جهة المعنى لانه شائع في أمته  
 وجماعته (لا يختص به واحد دون آخر) كان الذكورة تخور جل كذلك فظهر من كلامه  
 أول أن علم الجنس مراد في المعنى لاسم الجنس المعروف بالجنسية وأما أنه لا فرق بين علم  
 الجنس واسمه الذكورة من حيث المعنى وأما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما

حيث اشتمال على الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الأفراد إذا لم يطلق الأهل الماهية في ضمنها مع أن مثل ذلك  
 جازي علم الشخص فإنه يطلق مجازا على رسوله وكلامه أو بعبارة صحيحة كلاما من شيوعه باعتبار أنه لا يتقيد إطلاقه بالاطلاق على  
 الحقيقة مستقلا بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد في تأمل له وقال السبائي بعد أن ذكر أن الفرق الذي ذكره الشارح هو  
 الذي جرى عليه الحقون ثم قال يقول إن اسم الجنس وضع لفرد منهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيقى وعلى الأول  
 اعتبارى مانعه وأعلم أن كلام الموضع أو لا يوافق القول الأول وكلام آخر لا يوافق واحدا منهما فان بقيد ان كلام علم الجنس  
 واسمه يدل على الفرد والميم ولكنه حاول هذا شرح قول الناظم \* كعلم الأشخاص لفظا وهو علم \* وقد يقال معنى قول الناظم وهو  
 علم أى علم استعمالا لا أن علم الشخص لا يستعمل إلا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد والميم والماهية  
 فقول هذا أسامة أولان رأت أياها فخرج منه أو أسامة أجزا من نعالة

(قوله وينقسم علم الجنس  
الخ) ذكر المصنف في  
الحواشي أنه لم يقع التعليل  
في العلم الجنسي (قوله  
قال الموضع الخ) فيه  
إشارة إلى أنه يخالف لقوله  
هنا الثاني أعيان تواف  
(قوله ورد جعله علما)  
قال الرضى ولا دليل على  
علميته لأنه أكثر ما يستعمل  
مضافا فلا يكون علما  
وافاقا فقد جاء منونا  
في الشعر كقوله

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به  
وقد لا يسبح المجدوي والحمد  
وقد ما لا لام كقوله  
سبحانك اللهم ذوالسبحان  
قالوا دليل علميته قوله  
سبحان من عاقمة القاطع  
ولا من من إن يقال حذف  
المضاف إليه وهو مراد  
العلم به وأبي المضاف إلى  
حاله مراد أغلب أحواله  
أعني التجرد عن التزيين  
كقوله

في الخلق من سلمى خياشم وفا  
انتهى وقوله لأنه أكثر  
ما يستعمل مضافا قال  
الشهاب قديقال لا يمنع من  
علميته لأنه انما يضاف  
بعد قصد تذكيره كعلم  
الشخص الآن يقال  
إضافة الاعلام قليلة في بعد  
كونه علما مع أن أكثر  
أحواله الإضافية  
(باب أسماء الإشارة)

عالموا أسما معاملة النكرة وأسامة معاملة المعرفة قل ذلك على افتراق مدلوليهما والالزام التحكم بقال آخر  
يستدل على المؤثر والفرق أن الصورة الذهبية لما حضور من حيث استحضارها في الذهن ليطلق بها  
شخص ما وعوم من حيث هي كاية تجرد عن الواح فاللفظ الموضوع لمامن حيث خصوصها علم  
الجنس كاسامة والموضوع لمامن حيث عمومها علم جنس كاسدوهي من حيث خصوصها وعومها  
تنطبق على كل فرد من أفرادها والحاصل أن أسداموضوع الحقيقة الذهبية من حيث هي من  
غير اعتبار قديمها أصلا وأسامة موضوع الحقيقة بآثار حضورها الذهني الذي هو نوع شخص لها  
مع قطع النظر عن أفرادها وينقسم علم الجنس إلى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول النظم  
ووضع البعض الاجناس علم \* كعلم الاشخاص لفظا وهو علم

(فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها وهو الغالب أعيان لا تواف (كالسباع) جمع  
سبع وهو ماله ناب (والحشرات) جمع حشرة وهو صغار ذوات الارض والسباع (كأسماء) للاراد وكنيته  
أبو الحشر (وبعالة) للتعليل وكنيته أبو الحصبين (وأبي جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و)  
الحشران نحو (أم صرط) كنية (للقعرب) واسمها شيرة وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله  
من ذلك أم صرط للعرب \* وهكذا بعالة للتعليل

(و) النوع (الثاني) أعيان تواف كهيان بن بيان (يقطع أولهما وتشديدا ليا المشنة تحت (للجهول العين)  
وهي الذات (والنسب) من بني آدم كطاهر بن طاهر لا يعرف ولا يعرف أبوه وفي المحكم لابن سبيد  
ما أدري أي هي بن هو معناه أي المخلق هو هو ومن أسماء الاشدان الجبهولات مستصعبة خفية  
لا هنية ينفق ويل هيان بن بيان اسان لولدين لا دم عليه الصلاة والسلام وقال أيضا للذي لا يعرف  
صلمة بن قلعة وصل بن شل (وأبي المضاه) يقطع الميم والصاد المعجمة والميم (للقمرس وأبي الغغاه)  
يقطع الدال المهملة وسكون العين المعجمة وقطع الفاء ممدودا (للاحق) لأن العرب إذا جفوا أناسا قالوا له  
يا أبا الغغاه وله ما تقار أي شيئا لا رأس له ولا ذنب والمعنى كلفها لا تطيق ولا يكون قال الموضوع في  
حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وأبا الغغاه لتفرهم عنه  
تجهمه بمقولة ما لا يوافق (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان) علما (للتسبيح) بمعنى التزنية ينصب  
كأن ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى برأه الله من السوء قاله  
ابن اياز ورد جعله علما ملازمة للاضافة قاله الموضوع في الجامع الصغير (و كيسان) يقطع السكاف  
وسكون الياء آخر المحروف وبالسين المهملة علما (للعنبر) يقطع العين المعجمة وعليه قوله

إذا مدهوا كيسان كانت كهولهم \* إلى القدر أسمى من شياهم المراد  
وقال ابن جني في المنهج والدليل على أنهم سمو التسبيح بسبحان والقدر بكيسان اسمها غير متصرفين  
والسبب الواحد وهو الالف والنون حائل فلا يمنع حصول العلمية (و يسار) يقطع الياء المشنة تحت  
والسين المهملة كسر الراء علما (للسيرة) بمعنى السير كقوله

فقلت امكني حتى يسار لعننا \* نتج معا قالت وعاما وقابله  
(وخفار) يقطع الفاء والجيم كسر الراء علما (للقجرة) بسكون الجيم بمعنى القجور (وبرة) يقطع الموحدة  
وتشديد الراء علما (للبرة) بمعنى البروقد اجتمع في قول الناظمة

انا فتنمتنا خطيتنا بيننا \* فقلت برة واجملت خار  
والى هذا النوع الإشارة بقول الناظم ومثله برة للبر \* كذلك خار علما للقجرة  
(هذا باب أسماء الاشوات)

(قوله وهي كل اسم دل على مسمى) قال الفونشري جنس يشمل النكر والمعرفة وقوله وإشارة اليه فصل أخر جاعداً اسم الإشارة والاعتراض بأن المضمرة انما توجب الظهور اذا خفي في هذا المحذوف لا يكون مطرد لان المضمرة شاربه الى ما خاض عليه والمظهر ان كان نكرة كان إشارة الى الواحد من الجنس غير معين وان كان معرفة فإلى واحد معين بدفع بيان المراد اشارة الى المحسوس وما ذكر من الاسماء المتقوصة بالاسم كذلك وانما يقل في المحذوف إشارة اليه محسوبة لان مطلق الإشارة متقوصة في المحسوس دون الذهنية والاعتراض يلزم الدور حيث أخذ انظار الإشارة في كل من المعرفة والمعرفة بنسخة وانما اسم الإشارة في المحدث ودون يلزم من توقف المحدث على المحذوف في المحدث بضعله اذ عاينكون معرفة ذلك المحذوف ضرورة أو مكتسبة بفرض ذلك المحذوف انتهى من اللاحق (قوله أو جماعة) أي أحدى جمعة قوله اما مذكر او مؤنث قال الثاني الواحد والاثنا صيغتان ذكرية تقسمهما الى المذكر والمؤنث تقسم الشيء الى نفسه والى غيره الا ان يجعلوا واقع على شيء وشيئين فهو ذلك مما ينبغي حقه المذكر والمؤنث (قوله فلامعرد) أي الواحد كما يستفاد من لفظ المعرد قال الثاني قوله فلامعرد وقوله ولثني الطالب استعماله في اللفظ كزيدوا زيدان لاقى المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنا كما عبر به أولاً (قوله ذا) قال المصنف فاما قول الثاني في ثبت نعتي على المجرر ان غايته هي قيادته الى ان الغالب الزاوي فقال في النسخة إشارة الى الصفة مثل ذلك الكتاب يقال في الصفة كذا وتالوا قربان المعنى لذلك الشخص أو الانسان انتهى وقد اشار به الى الاثنين والى الجمع كما يأتي في كلام الشارح والى كل شيء وذلك في حذافى القول بان كلامهما باق على أصله (قوله والاعراض أصلية) قال السنياطي ١٣٦ يعني منقلبة عن أصل قبل هو الياء والمحذوف يا مخروم باب حى وقيل هو الواو

والمحذوف ياء فهمون  
باب ما يوت كما صرح به  
للمرادى وليس المراد  
انها ليست منقلبة عن  
شيء فإن البصريين  
لا يقولون بذلك وانما  
يقول بذلك السرياق  
ومن واقع على ان ذا  
ثانية الوضع كما قال  
أيضا حاصل ما وجهه  
الشارح ان أصله ذى

وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة اليه (والمشار اليه اما واحداً واثنان أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها) اما مذكر او مؤنث (فهذه ستة) فحصلت من ضرب اثنين في ثلاث (وكل واحد من هذه الستة) اما قربان المسافة أو بعد هاتين (انما عشر) فحصلت من ضرب اثنين في ستة (وعلى اعتبار المتوسط تصبح ثمانية عشر) فامت من ضرب ثلاث في ستة (والخطاب بالإشارة يكون واحداً مذكر او مؤنثاً أو اثنين مذكرين أو مؤنثين أو جماعة ذكر أو إناثا) فهذه ستة (تنوع الثمانية) فحصلت المذكر في المشار اليه بحسب هذه الستة (تصبح ثمانية عشر في ستة) فالحموس عمانية (ثمانية) (فالمعرد المذكور في القرب أربعة) (ذا) بالفاء كانه وذا بميم مفسورة بعد الف واثنتان مفسورة بعد الهزة (المكسورة وذاؤه مضمومة بعد هزرة مضمومة قال هذا واما فتر خير دفتر في كف قرم ما جلد صور يروي بكر الماس وضمها وفي كتاب أبو الحسن الميثم الخمر كذا لما فيها من الضرورة والاصل فيها ما ذا والفاء أصلية عند البصريين لازمة بخلاف الكوفيين وهو ثلاث في الاصل حذف لام على الاصح لا غنيته وصينه مفتوحة لاسما كنه على الاصح (ولقد رد المؤنث في القرب عشرة) خمسة مبدوءة بالنا والوحدة

حذفت الياء الأخيرة فصار ذى فقلت ألقافصار  
ذا انتهى وقال الرضى قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سمي به حكم فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب على حيوة تلامه أيضاً  
ياء وأصله ذى بلاتون بن لسانه معرك العين بدليل قلبه ألقافاً وأما حذف اللام باعتبار ما كان قد ورد قبله هو ساكن العين وهي المحذوفة  
لكنها وبالمقابل هو اللام المحرر لكن الأولى حذف اللام فقلت العين ألقافاً والامالة تمنع وما ان تقول حذف العين وحذفها  
مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حيمت أولى الى آخر ما ذكره وقوله لا سمي به حكم فيه الامالة فقال الشهاب القاسمي  
أى ولا يمال الالف الا ان كان مقولاً بغير ما هو المحذوف اللام كما ساقى فالالف منقلبة عن العين فيجب أن يكون العين ياء تصح امالة  
الالف المنقلبة عنها واللام فلا يجوز حشدان يكون والواو لا يلزم كون العين ياء واللام أو الواو ليس في كلامهم مثل ذلك وهو معنى  
قوله وليعرف في كلامهم تركيب على حيوة فليتامل أو ليراجح وليعرف وقوله لبتنا قد يقال البتة لا يمتنع التثنية كقلى أسماء الأفعال  
الا ان يقال أسماء الأفعال يصح تنكيرها وتثنيته التنكير وأسماء الإشارة لازمة للتعريف وقوله فهمون باب يوت بيت هذا عكس  
نحو حيوة تامل (قوله ولقد رد المؤنث عشرة) قال الفونشري انما كان لذلك واحداً للمؤنث عشرة على ما في المتن أو أربعة على ما في  
الشرح لان أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر فاسبان يدل على الأكثر بالافعال الكثير توقيه نظير قلياتل التثنية ويجب عن النظر  
الذي لا يبين وجهه وكما ظهر عندنا وهو عدم تسليم ان أفراد المؤنث أكثر منه فلو رد في السبعيات يود كونه أكثر من كون كل  
مؤنث له في الجنة مؤنثان من نساء الجن أو كونه أكثر أهل النار نساء

مبدوءة





انتهى قال الرضى وقد قصر أو في فيكتب بالياء لأن الالف تحوّل الأصل فعمل على الالمال فقال اكتفى ثقلين للكلمة وهما  
 الصفة في الأول والواو في الآخر وهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والصحي بالياء مع أصلهما واو ومن ثمة يشي بعض  
 العرب بالواو من هذا الجنس كله بالياء وإن كان ألفه واوا أيضا وقد تبدل الهمزة الأولى من أولاهما فقال هلا مودة تضم الهمزة الأخيرة  
 نحو أو لا مودة تضم الصفة قبل اللام نحو أو لا مخطو لموارو أماتو لهم هؤلاء على وزن تروا بقلبس بفتح قبل وحقهذف هؤلاء بحذف  
 ألف ها وقبل همزة أو لا وواو (قوله ويجوز في ميمه الكسر الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد الهدى لارجح في قوله كسر الميم الذي  
 هو واجب حذف الالف لانضم على لغة الحجاز ودونه الفتح التخفيف وهو لغة بني أسدواضم ضعيف ووجهه ارادة الاتباع انتهت وقال  
 الزرقاني أن قامت الضمة يومه أنه أمر ١٢٨ الجماع مع ان الامر هنا للواحد والجواب ان هنا ما يرشد الى المراد هو خطاب الواحد في

أولئك (قوله أو نعت  
 له) قال الزرقاني كذا في  
 شرح الشواهد الهدى هو  
 ما يناسب ما عليه ابن  
 مالك ومن تبعه من أنه  
 لا بد للفتحة من كونه مشتقا  
 بل هو مبني على ما عليه  
 ابن الحماجب ومن تبعه  
 \* (فصل)

(قوله محتمة) قال القاني  
 المساعدة على المشابهة  
 لا اليه وإن كان هو  
 الذي هو وقال قوله محتمة  
 كاف أطلق في تناول ذي  
 فيقول ذلك وفي الرضى  
 وأما ذلك فقد أوردتها  
 الزنجشيري وابن مالك في  
 الصحاح لا نقل ذلك فانه  
 خطأ (قوله لأن أسماء  
 الانزاة لا تصاف) يعني  
 ان الكاف لو كانت اسما  
 كان لها عمل من الاعراب  
 ولا يظهر الا كونه جارا  
 بإضافة اسم الإشارة إليها

أغاث القرآن ولم يخصه بشيء كما قاله الموضع في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والا كثر مجيئه  
 للعقلاء (وقيل مجيئه لغیر العقلاء كقوله) وهو سرب عطي  
 فم المنازل بعلمته الأولى \* (والعش بعد أولئك الامام)  
 فاشار بأولئك الامام وهي الامم على ارم من فم يذم ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين  
 والفتح التخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وعدم تعلق بحذف طاء من المنازل على تقدير  
 ضاف بين الطرفين ويجزوه والتقدير كائنه بعد مقارفة منزلة اللوام اللوام معدود قصر للضرورة  
 والعش منصوب بالعطف على المنازل والامام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالإشارة  
 مذكرو لا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم

يد المفسر مذكر أشرف \* بنى وندى فاعلى الأثنى اقتصر  
 وذان ثان لثني المرتفع \* وفي سواء ذين تين اذكر تطم  
 وبأولى أشرف مجمع مطلقا \* والمدأولى

\* (فصل) ما تقدم في المشار اليه اذا كان قرىبا واذا كان المشار اليه بعيدا محتمة كافرعية) لان  
 أسماها لإشارة لا تصاف وهذه الكاف (تنصرف تنصرف الكاف الاسمية مقابلا) ليتبين بها أحوال  
 المخاطب من الافراد التي تنوعوا في الجمع والتذكير والتأنيث كما تبين بهالو كاتبا أسما فتحتم للمخاطب  
 ونكسر للمخاطبة وتصل بهالامة التي تنوعوا في الجمع فتقول ذلك وذلك أو ذا كذا أو ذا كن (ومن غير  
 الغالب ان تقع في التذكير والتأنيث ولا يلحقها دليل تنقية ولا جمع ودون هذا ان تقع  
 مطلقا ولا تلحقها علامة تنقية ولا جمع ويحملها قوله تعالى ذلكم عظمى في البقرة وقوله تعالى (ذلك  
 خير لكم) في المجادلة (ذلك) مع الحذف الكاف (ان تزيد قبله الاما) مبالغة في البعد وهذا اللام أصلها  
 السكون كما في ثلاثو كسرت في ذلك لاتقاء الساكنين أو فرقا بينا وبين لام البحر من فهو ذلك بفتح اللام  
 والى ذلك أشار الناظم بقوله ولدى البعد انطقا \* بالكاف فرادون لام أو ميمه  
 (الافى للتنبيه مطلقا) من غير تعقيد بلغة فدون أخرى وسواء في ذلك تنقية المذكور والمؤث (و) (الافى)  
 الجمع (لغتين ميمه) وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) (الافى) ميمه (ساقتهها)  
 التنبيه بالف غير مهموز ووالى الاستثناء الأخير أشار الناظم بقوله \* واللام ان قدمت هاء متعنة \*

وهو لا يقبل الاضافة للارتمه التعريف في ذلك كلام يناسف في حاشية الالف وقوله الرضى يؤيد كون  
 الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعا ولو كانت اسماء لمجتمع ذلك كما في كافر ضمر نكث قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال  
 الزرقاني معطوف على لفظ قوله واحتمل كل من الامرين المذكورين لا ينافي كونهم غير الغالب جرما \* (تنبيه) قال المصنف  
 وقد جاء هذا يعني الافراد مع كون المخاطب جمعا في الاسم قال وأبعض من وصفت الى فيه \* لساني معشره أنود  
 وليست بسائل حاراتي \* أغيب حال أم شهود قيسا مبالغة في قوله انه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزي قوله  
 وبالسائل حقيقة رجال كن ودا حاتر في الشعر فقط قال المصنف السؤال انما يكون لكل واحد فقوله حارات أي كل واحدة من جارات  
 (قوله وفيه انيقتهها التنبيه) قال القاني يقتضى قوله ويشار الى المكان الخ يجوز دخولها في إشارة المقدم المؤث وذكر الرضى فيها

قال يحيى كثير من تلك الشيخ النابوي قال لا لها قلة (قوله ونوهم لا) (أول الخ) وقوله احتراز من لفتن بعضهم وغير الشفيعين  
إشارة إلى جواب اعتراض يعلم تقرير هذان قول القائل اعترض بعضهم بأنه لا يشيع مفهوم قوله وفي الجمع في لفتن مدعو أجنبيا  
بان القصر لا يخص بتعيين بل ثابت عند تقريرهم من زيد لا المصمعه (قوله وتدين تجوز في اسم الإشارة الخ) قال الزرقاني قال الرضى وكذلك  
يجوز الايمان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه متضمن قريب نظر الى عظم المشي أو المشار اليه موقوف لانه يجعل بعد المتارة منزلة بعد المتافة  
كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك خل وكذا قول بعضهم ذلك السلطان يتقدم لكذا ١٣٩ ومنه قوله تعالى فذلكم الذي انتهي

بالمد البعيدو لفر الموثق ذى ونى القرب ونيك المتوسط وذلك البعيدو لثلاثة أمان القرب ونايك  
 بالتخفيف للمتوسط ونايك بالتدبيل عديو مجموعه ولا القرب واولا المتوسط واوليك البعيدا تهنى  
 وقد يجوز فى اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة ونايك الى المعنى الاول لانه ذى البلعن ذى القرب  
 نحو ذلك الكتاب والثانى نيابة مالا واحد على الاثنين وعما للجمع فالاول عوان بين ذلك أى بين القارص  
 والكر والثانى كقول لمد

ولقد سئمت من الحياة وطولها \* وسؤال هذا الناس كي في ليل

ولا ينوب عن الاثنين أو الجماعة عما لا واحد

٥ (فصل) وشاراني المكان القريب) ٥ بلقطين (هنا) جردعن هالتبنيه (أوهنا) محقرونها  
التبنيه (فوه) انها هنا قاعدون) ٥ (المبعد) القاط (هناك) جردعن هالتبنيه (أوهناك)  
مقرونها التبنيه من غير لام (أوهناك) بض الحما تخفف النون واللام المكسورة (أوهنا) ٥ فتح

هنا هو هانوم، هنا الحسن، \* ذات الشمال واليمين هانوم

(أوهنت) بمقع الماهو النون المشدود وسكون التاوهي هنا المفتوحة الماهو نبت عليها التاء الساكنة  
فالتى ساكنان حذفت أفعال التقاء الساكنين وقد تكرر هاؤها (أوهم) هتم المثلثة تشديد الميم ونبت  
على الفتح للتخفيف ولم تكرر على أصل التقاء الساكنين لاستتعال الكسر مع الضعيف (نحووا) زلفنا  
ثما (نوين) وهى ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها إلا إلى حالة تشبيهها بنحو جستن ثم لأن الظرف  
والجار والمجرور واخوان وأما قوله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت نغم طرف ممكن رأيت المقدمة عليه

(١٧ نصيحه ل ) والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان أو غيره واعلم ان قول المصنف

المكان القرىب إشارة إلى أن قول الناظم دافى المكان من إضافة الصفة إلى الموصوف وأنه يتبع في تقديم الموصوف المقتضى لاختصاصه هنا وبعبادها بالإشارة إلى المكان بمعنى أنه لا يشار بها إلى غيره لأنه لا يشار إليه بغيره فالمسمى عن الرضى لكن لا بد من تقييد المنكار بكونه ظرفاً للفعل بخلاف ما ورد كونه ظرفاً لـ أى جرى الاشخاص فلا يشار إليه بهنا وأخوه كملرنا فى حاشية الألفية (قوله) أهونالك قال الزرقانى أى ولا يجوز هنا إلحاقها التسمية بعدم تقدم من أن اللام رتوى بهما لم يتقدمها التسمية (قوله أهونا) قال الزرقانى قال الرضى وقد يصبى هنا المتددة الكلف ولا يصبى ثم وقوله أى القائل قلت خطأ (قوله أوثم) مبيته على التثنية فى محل نصب

• (هذا باب الموصول) • (قوله كل حرف) قال القاني رحمه الله هذه التسمية مقبوضة وأصلها أن تدور بهم قال الشهاب التامسي أجاب أطال الله بقاءه في درس بان الظاهر أن الموصول بالصدر الفعل وحده لا مع جمعة التسمية بدليل أن الانذار لا يستقيم فيه وفيه الاستفهام (قوله أول) أي رجوع وضمن معنى ضمير قال القاني أي صرح أن قول أن لم يردول (قوله مع صلتها) قال القاني في مودرا العلم بالصلة متنازع العلم بالموصول ويجاب بان المراد بصلته القوة أي ما اتصل به (قوله ولم يتجسج إلى عائد) قال الرضي ولا يحتاج إلى عائد ولأن يكون صلتها خبر يعلى قول لا أكثر فهو أثر تلك أن فهو بعضهم بقدر القول في معنى يصير خبرية أي أمر تلك بأن قلت لك قم انتهى قال الزقاني ظاهر قوله ولم يتجسج إلى عائد أنه يجوز الأيمان به وليس كذلك الجواب غير الاحتياج اليه يستغني عنه وما استغني عنه لا يجوز الأيمان به تأمل اهـ ١٣٠ ولا يخفى وجه التأمل فكثير ما يأتي في الكلام ما يستغني عنه (قوله اتفاقا) قال

الدنوشري فيه نظر بالنسبة للماضي فقد حكى الموضع في المعنى أن أن الدلالة عليه غير هاوا استدلال بدليلين ورد ههما لوجه فالتخلاف كما هو جاري الأمر جاري الماضي (قوله وما المصدرية) قال الزقاني أي سواء كانت غير مائية كتمثيل أوزماتيه فمخو ما عمت حيا قال المصنف ومعنى كونها مائية أنها تدل على الزمان بالبنية لا بذاتها وأعتبر منه الدمايني وقال التحقيق أنها لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الأصل ولا بطريق النية وإنما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف بعد حذفه بفهم بنية اهـ والمباصر في المعنى بالزمانية قال وعدلت عن قولي

لأفعول مطلق على الصواب وإذا قلنا بذهب الجمهور أن مراتب ثلاث فيشار إلى المكان القريب منها وإلى المتوسط بينها وإلى البعيد بينها كشواخوته وعندنا لم ترتب تبتان أشار إليها بقوله وبيننا أو ههنا أشر إلى • ذاتي المكان وبه الكلف صلا في البعد أو شرفه أو ههنا • أو ههنا لك انطقن أو ههنا • (هذا باب الموصول) •

وهو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من عامه وفي الاصطلاح (ضمير بان) موصول (حرفي) موصول (اسمي) الموصول (الحرفي) كل حرف أول مع صلتها بالمصدر ولم يتجسج إلى عائد (وهو ستان) المفتوحة المعجمة المشددة النون وتوصل بحجة اسمية وقول مع معمول لها مصدر فإن كان خبرها مشتقا بالمصدر الموصول من لفظه وإن كان جامدا أول بالكون وإن كان ظاهرا أو مجرورا أول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والمجوز حكم الاسم فيما أتاه في المعنى وحكم المحقق من التثنية حكم المشددة في ذلك (وأن) يقطع المعرف فمكون النون وهي الناصبة للضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارع اتفاقا أو آخر على الأصح (وما) المصدرية تتوصل بفعل متصرف غير أمر وبحجة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضعي في الحواشي (وكن) المصدرية تتوصل بضارع مقرونة بلام التعليل لفظا وتقديرا (ولو) المصدرية تتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذي) على وجهه حكمه القارسي في الشرايات عن بونس وأنه جعل منه ذلك الذي يشتر الله عباده قاله الموضعي في الحواشي ومن أوضح الأدلة على ذلك قول أبي ذهيل الجمحي باليت من يمنح المعروف بمنحه • حتى يذوق رجال مرماضعوا

وليت رزق رجال مثلنا ثم • قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا وعلى القول به فقال الرضي لاختلاف في اسمية الذي المصدرية توصيف (وأن تصوموا خير لكم) أي صومكم خير لكم ومثاله (بما تساوموا بحساب) أي يتسائمهم ما يؤمنون (لئلا يكون على المؤمنين حرج) أي لعدم كون على المؤمنين حرج ومثاله (لو بدأ أحدكم ولو يعمر) أي التعذر ومثاله الذي المصدرية بقر وخضم كالذي خاضوا) أي كخوضهم ما أتت به على أن الأصل كالذين حذف النون على لغة أو أن الأصل

ظرفية إلى قولي زمانية ليشمل نحو كذا أضاعهم مشوا فيهم فان الزمان المقدر هنا محقق ومن أي كل وقت ضاعوا والمحفوظ كالخوض لاسمي ظرفا (قوله بل متصرف) قال الدنوشري الظاهر أن التصرف التامسي كاف إذ تتوصل بدام مع أنها انما تتصرف تصرفا ناقصا وتتوصل بخلاوعنا كذا كرف باب الاستثناء على الشارح • نالك وهو مشكل على ما تقدم من أن عدوا خلا حامدان (قوله غير أمر) يشمل المضارع وتدل الشارح في بحث حادمان كل فعل وقع صلة لما التزم مضيه (قوله والذي) أي حين الاستثناء بالمصدر والأهوا اسمي قال القاني وبشكل على كون الذي حرفا كون الدخلة عليه لا أنها لجميع أقسامها من خواص الاسم (قوله فقال الرضي الخ) قال الدنوشري قال بعضهم إذا الفاضل الرضي يكونها اسمان أن الحال لما هو الموضع يكون له موصولا فربما أنها تقول ويصدر فلا منافاة فليت في ذلك نظر فليتأمل (قوله كون على المؤمنين حرج) قال الدنوشري قوله على المؤمنين فاصل بين التضييقين ولو أتوه كان حسنا (قوله لو يعمر) جعلها لظنهم حرفين قال وهي هنا كناية عنهم

(قوله كل القوم) قال الزرقاني أمر به في شرح التواهدنا كدوا هذا راي ابن مالك ونصوص النحويين على ان كلاً لا يضاف في التوكيد الى الظاهر قيل ولا جفة في هذا البيت ونحوه لاستعمال كون كل يقتضي الكمالين انظر المرامى (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعاني السنة فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) أى في هذا الكتاب والاقي أى أكثر من ثمانية فانظر التسهيل (قوله للعالم) عدل اليه من العاقل لاطلاقه على الباري تعالى كما نارا اليه بالمثل والعجب كيف لا يتطاول من لفظ المذكر انضافاً انه يستحيل انصافه تعالى به انتهى وأجاب بعضهم بأنهم أرادوا بالذكر ما ليس بثبوت هنا وقد علم من المثال الذي ذكره المصنفان الذي يطلق على الباري جل وعلا بل ذكر بعضهم انه يوصف بالذي لوصفه تعالى عالم بر دوصفه به ولا فرق ١٣١ بين الذي وغيره من الموصولات المهمات كمن بل ورد اطلاقها عليه تعالى كقوله ومن عبده على الكتابين العجب يقول صاحب التوسيط في باب التنداء لم يرد اذن شرعى في اطلاق الاسماء بالمهمة عليه تعالى والتجاء في محبة ذلك الاطلاق الى ما ذكره النووي قدس سره في الاذكار في باب التنداء عند القتال من قوله في ادعية مأثورة يا من احسانه فوق كل احسان لا يعجز شئى نعم ان جعل على ندائه بالمهمات اتجه هذا الجواب لكن في اطلاقهما يغنى عنه وقد تبين حقيده السعد في حواشى المختصر صاحب التوسيط (قوله أوجار به) بوجه الاعراب قال الزرقاني هذا يدل على انها تعرب على هذه اللفظة وكيف تكون معربة مع ان مقتضى البناء موجود فيها فهذا يشكك قال

كالنحوس الذي خاصه، حذف الموصوف والعاثد أو أن الأصل كالجمع الذي خاصه وقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاصه باعتبار معناه وأنه أوقع الذي على الجمع كقوله وان الذي خانت بقلع حماؤهم \* هم القوم كل القوم بأهمها  
أو أن الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كقوله الموضوع في شرح الحجة (و) الموصول (الاسمي) كل اسم افتقر الى الوصل بمحملة خبرية أو ظرف أو جار مجرور بآمن أو وصف صريح والى عائد أو خلقه قال الموضوع في شدوره هو (ضر بان نص) في معناه لا يتجاوز الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة لفظ واحد (فالنص ثمانية) هنا (منها المفرد المذكر الذي للعالم) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالمرح فاعلم المتمعن من الذكور: والاولى نحو المجددة الذي صدقنا وعده (و) العالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو (هذا يومكم الذي كنتم تعدون وللفرد المؤنث التي للعاقبة وغيرها) فالاول (فحوق) نسمع الله قول التي تجادل في زوجها) والثاني (فحوق) ما ولاهم عن تبليهم التي كانوا عليها) فوقع التي على القبله وهي غير عاقلة ولا في باي الذي التي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما حقيقة فتكون ساكنة سواء مشددة فتكون امامكسورة أو جارية بوجه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها امامكسورة كما كان قبل الحذف واما ساكنة فلهذا الخمس لفت في الذي والتي وتشتبهما اللذان واللتان (بالاف) رفعوا والذين واللتين (بالياء) المقتوح مقابلهما (جاء ونصبا) تقول خاني اللذان قاما واللتان قامتا وأب اللذين قاما واللتين قامتا وأب اللذين قاما واللتين قامتا وتشتبهما بحذف الياء على غير القياس (وكان القياس في تشبيهما) في تشبيه ذواتا (الماضي في بحث الاشارة (ان يقال) في تشبيه الذي (الذمان) اثبات الياء مخففة (و) في تشبيه التي (اللتان) اثبات الياء مخففة (و) في تشبيه ذان (ذبان) بقلب الالف ياء (و) في تشبيه تان (تيان) بقلب الالف ياء (كما يقال) في تشبيه القاضى من العرب المتقوص (القاضيان اثبات الياء) كما يقال في تشبيه قتي من العرب المقصور (قتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تشبيه المني) كالذي وذال (و) تشبيه (العرب) كالقاضى وقى (خذفوا) الحرف (الآخر) وهو الياء من الذي والتي والالف من ذالنا وأتبعوه في القاضى وقى ففرقوا بين العرب والمبني في التشبيه (كأفروا) بينهما (في التصغير اذ قالوا) في تصغير الذي والتي وذالنا (الذبا واللتيا وذالنا يافقوا) الحرف (الاول) وهو الاقدم الاول من الذبا واللتيا والذال من ذالنا واللتان تيا (على قطعة) الذي كان قبل التصغير (وزادوا اتفاق الآخر) في الالفان لاربعة (عوضا عن ضمة التصغير) التي تكون في أول المصغرون من العرب من يقول الذبا واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير

الرضى وقد تشددا وهما نحو الذي والتي فاذا تشددا بآخر بت السكلمان عند الجزم بآى انواع الاعراب كآى ولا وجه لاعراب المشددة اذ ليس التشديد بموجب الاعراب وعند بعضهم مبنى التشديد على الكسر انهم اهل الأصل في التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه مال \* وان أعناك الا لذي تناله العلامة تصطفيه \* اقرب اقربه ولصقي وحكي الزخشي انه أى المشددين على الضمة كقبل وبعد وقال الاندلسي لعل الحزول يسمعه بعضهم كاهو المنقول عن الزخشي انه مبنى على الضم كقبل ثم رآه في الشعر المذكور مكسورا في جاريه (قوله اللذان) قال النحوي يكتب باليمن لقله الاستعمال وكذلك اللتان يكتب الذي والتي بالواحد لكن في الاستعمال (قوله رفعنا) يلزم مجازى أو حال أي رفوعين أو نوي رفوع هذا البصرين (قوله وهي اللام الاولى)

فما به وهي اللام الثانية قوله في شرح التسهيل الخ) ان قيل هو وان ادعى الاستعانة اذ يدعى ذلك ان لغة اللذيان لمخفف من الذي  
فصار اللام الى ان الثانية بعد الحذف ١٣٢ تخفيفا بالتعويض من المحذوف صحيح رديانه لامعني حيث لا يستغناء بل صار الامر الى

ان اللذان ثنية الذي  
وحذفت الياء في التثنية  
من ان دعوى الحذف في  
البنيات غير مقبولة بل هي  
لغات مختلفة وقد يجب منع  
انه لامعني للاستغناء بل  
له معنى صحيح وهو الاستعانة  
من الحذف للتثنية لان  
الحذف على هذا التقدير  
ليس للتثنية بل سابق  
عليها لوجه التعويض  
بالتشديد بانه للتثنية على  
ان الحذف من المفرد أو ما  
عدم قبول الحذف في  
البنيات فالمصنف لا يسلمه  
وقد تناولوا من سيبويه ان  
له مخفف من لبن  
تعيضان المحذوف  
قال اللغوي في ديوان الترم  
التعويض عما هو الاصل  
في الصغير دون في التثنية  
فان التعويض منه فيها  
خاص بتميم وقيل في أحد  
الوجهين وقد يقال لان  
المحذوف في المصغر حرف  
وحر كقوفي المنكبر حرف  
فقط قوله ويحذف قال  
اللقاني أصله بنوا محرت  
فرع في غير النداء محذف  
النون والواو قوله في حالة  
الرفع فيه منظر فقط قال  
اللقاني قوله بجذون النون  
يعني رفعها وغيره بدليل  
قوله وتاخص ابن في نون

بين الضمة والالف وما ذكره الموضع هنا تعال النظم من أن اللذان والثان ثنية الذي التي مخالفا لقول  
الناظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت بثنية اللذان بالياء والالت كذلك عن ثنية الذي والتي  
بالياء فان العرب لم تستغن عنها وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الاء بثنية التي بل قد  
يحذف الآخر في ثنية للعرب نحو عاشوراء وخفصان ثنية عاشوراء وخفصاء حكاية القرع ان العرب  
وحيث ثي الموصول وامر الاشارة فمعه ور العرب يحذف النون فيهما (وتيمم من تشديد النون فيهما  
تعيضان المحذوف) بمما هو الياء في الذي والتي والالف في خاوا (أو تأكيد الفرق) بين ثنية المبني  
والعرب بالحاصل يحذف الياء والالف والي التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله  
والنون ان تشددا فلامه \* والنون من ذين وتين شدا \* أيضا وتعيض بذلك قصدا  
(ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع) عند الكوفيين بل يكون فيها في حالتي الجر والنصب (خلافا  
للبصريين) في زعمهم ان التشديد يختص بحالة الرفع (لانه قد روي في السبع ربنا أن اللذان إحدى ابنتي  
هاتين بالتشديد) فيهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين (كقري) في حالة الرفع (واللذان  
ماتيا هنا منكم فذانك برهاتان) بالتشديد فيهما فتعويض أحدهما وتم الآخر تحكى (ولبحرث بن كعب)  
أجمعون (ومعنى ربيعة جذون نون اللذان والثان) في حالة الرفع تعويض الوصول لطوله بالعلة  
لكونهما كالشي الواحد (قال الفرزدق

(أبني كليب ان عى اللذا) \* قتلا الملوك وفك كالاغلا

أراد اللذان حذف النون وهو روع على الخبر بقلان وبني منادى بالمرءة كليب أبو قيلة وهو  
كليب بن ربوع وعي بالتثنية فهما هذيل بن بيرة الثعلبي وهذيل بن عمران الأصغر كان أخا لأمه  
والاغلا جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الاسارى وقهرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على  
جبر فانه من بني كليب ان عمه قتلا الملوك وخلص الاسارى من أغلامهم (وقال الاخطل  
(هما اللتان ولدتهما) \* لقبيل غرهم صميم

أراد اللتان حذف النون وهو روع على الخبر بقلان وبني منادى بالمرءة كليب أبو قيلة وصمم معنى خالص والمعنى  
هما المرأتان اللتان لو ولدتهما جميعا لكان غرهم خالص ولقب هذا الشاعر بالأخطل لكبر أخيه واسمه غيات  
ابن شوث الثعلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان والثان لعدم الالباس (ولا يجوز ذلك)  
الحذف (ق) نون (فان وكان للالباس) للمفرد لعدم الطول (وتلخص ان في نون الموصول ثلاث لغات)  
الابيات والمحذف والتشديد (وفي نون الاشارة فافان) والابيات والتشديد (ولجمع المذكر العاقل كثيرا  
ولغيره) أى لغير العاقل (قليل الاى) على وزن العلى ويكتب بغير واؤه الموضع في شرح اللجة  
(مقصورا) على الأشهر كقوله رأيت بني عى الاى يخلونى على حدثن الدهر اذ يغلب  
(وتقيد) كقوله أرى الله لشم الاى كما شهم \* سيوف أجادا القين يوما صفانا

وهى في هذين البيتين للعاقل ومن وقبوعها لغير العاقل قوله

تمهيني لوصول أمانتنا لى \* نرون علينا والزمان وربق

(والذين بالياء مطلقا) في الأحوال السالفة انتهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين  
مخصوص بأولى العلم والذي عام فلم يجر على سنن المجموع المتكثرة بخلاف المتى فانه جار على سنن المتنة

الموصول (قوله وتاخص ابن في نون الموصول) قال اللغوي وهو اللذان والثان فقط دون الذين (قوله فلم يصري على سنن المتكثرة  
المجموع) أى لان مقدره ليس يعلم ولا اعتقولا لا كفى في كونه على منتهى دعوى تخصيص الذى بالعاقل ولا تعليل على خبره ولا حاجة في ابيات  
التي في اللذان فبان ان الجمع ليس يكون واحدا أعين من نفسه (قوله جار على سنن المتنة الخ) هذا واضح على ما تقدم من شرح التسهيل من أن

الذان والثمان تثنية الذوات لا هي ما قاله المصنف من انها تثنية الذي والتي وان الياء حذفتا لهما حيث سد البحر على سنن  
الثمانية لفظا قال بعض الفضلاء ايضا الذي عام والذان خاص بمن ينقل اهو هو خطأ ان لم يقل أحدا بخصيص التي عن يعقل وأيضا  
من شرط التثنية الاعراب ومعلوم أن الذي ليس كذلك (قوله لان شبه الحرف الخ) ١٢٣ قال بعض الفضلاء لا معنى اعتبر وا

الجمع هنا لاقى الذي مر  
وهو موجود في الجمع  
يل وفي التثنية أيضا  
والعجب من الشارح  
حيث قال وهي مبنية وان  
كان الجمع من خصائص  
الاسماء لان الذين  
مخصوص بأولي العلم  
والذي عام فلم يجز على سنن  
المجوع وسكت عن هذا  
المعنى هنام قرب ما بينهما  
(قوله وقد يتعارض الألفي  
واللاقي) قال اللطافي  
وبعض المراد من هذا  
الضمير اليهام الصلة (قوله  
ومن عنده علم الكتاب) هم  
مؤمنوا اليهود والنصارى  
(قوله أن ينزل الخ) قال  
الداميني وهذا التزيل  
أعم من أن يكون من  
المستكمل أو من غيره كما في  
قوله من أصل الآية  
وحقيقة المسئلة أنه متى  
نسب إلى المنع شيء من  
ذلك الكلام شأنه أن  
لا ينسب شيئا ولا يبالا  
إلى العلة أخرى عليه حكم  
العقل وأما كون المعتقد  
لذلك التكليم أو المخاطب  
أو غيرهما فلا مدخل فيه  
فيما نحن فيه البتة (قوله  
فاوقع من على سرب القطا)

الممكنة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء الذنون (بالواو وضا) وروايت الذين وروايت الذين بالياء أو نصبا  
وهي حيث ذكره لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (وهي لتفخذه ل أو عقيل)  
بالتصغير فيهما وأول الشك (قال) شاعرهم

(نحن الذنون صبحوا الصباح) \* يوم النخيل غارت ملحا

فنحن مبتدأ والذنون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والحناء المعجمة موضع الشام وغارة مفعول  
لاجله وهو اسم مصدر أغاروا القياس أغاروه والمعاج بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره (وجمع المؤنث  
اللاقي واللاقي) ما ثبت الياء فيهما (وقد تحذف ياءوهما) اجترأ الكسرة فيقال اللات واللات واللاتى هذه  
الثمانية أشار الناطم بقوله

موصول الاسماء الذي الاتنى الى \* والياء اخا متبى الاثنت \* بل ما تليه أوله السلامه

جمع الذي الاتنى الذين مطلقا \* وبعضهم بالواو رفعنا نطقا \* باللات واللاتى قد جعما

(وقد يتعارض الاتنى واللاقي) فيقع كل منهما مكان الأخرى (قال) عنون ليلي قيس بن الملوخ

(عاجبا أحب الاتنى كن قبلها) \* وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

فاوقع الاتنى مكان اللاتنى (أي حب اللاتنى) بديل عود ضمير المؤنث عليها (وقال) رجل من بني سليم

(ها أبواؤنا بمن منبه) \* طيننا الأقدمه ذو الخجورا

فاوقع اللاتنى مكان الاتنى بديل عود ضمير جمع الذكور عليها والاتنى يعنى الذين والذين أشهر منها قل ذلك

عبدل الموضع فتان (أي الذين) إذ لا فرق بينهما والمعنى ليس أبواؤنا الذين أصحابنا شأنوا جملوا

حجورهم لنا كالمهبط أكثر امتنا علينا من هذا المودح وإلى تقارضا ما أشار الناطم بقوله

\* واللاء كالذين نزلوا وقعا \* (والموصول المشترك ستة من) بفتح الميم (وما أوى) بفتح الهمزة

وتشديد الياء (وأل فو ذوا) وذكره الناطم على غير هذا الترتيب فقال

ومن وما أوال تساوى ماذكر \* وهكذا ومثل ما إذا أى كما

ولكل منها كلام يخصها (فأما من فأنها تكون) فى أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام وتخو ومن عنده علم

الكتاب) تكون (الغرة) أى غير العالم على سبيل التنقل (فى ثلاث مسائل أحداها أن ينزل) ما وقعت

عليه من غير العالم (مترئلة) أى منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أصل عن يعقوب من دون الله (من

لا يستجيبه وقوله) وهو العباس بن أحنف

أسرب القطا ظلم من يعرجناحه \* لعل الى من قد هويت أغير

فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي

(الأعم صباحا أي الظل البالي) \* وهل يعين من كان فى العصر الخالى

فاوقع من على الظل وهو غير عاقل وعم فعل أمر مضارع جاء أمه أنه عذفت منه الافوا النون تخفيفا

وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب فى الصباح عم صباحا وفى المساء عم مساء فكا بهم

قالوا أنهم اتفقوا صباحا ومساءلا ويعين أمه نعم نعم حذف عنه النون الأولى والنون الساكنة فى

آخره للتوكيد ومن فاعل يعين والعصر ضمته بن بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجعم

قال الدونشوى هو على تقدير مضاف أى على واحد من القطا لان من أنماهى واقعة على القطا لا على السرب بولو قال فوقع من على

القطا لكان أصوب ولم يقل أى لانه فوقع من على الاستعمال لوضوح المراد (قوله من عادة تحيات العرب الخ) قال الدونشوى أو قال

ومن عادة العرب فى تحياتهم الخ كان أولى غلبا مل (قوله فى صباحا) فى بعض النسخ استقام لفظى

(قوله الالعاقل) قال الدنوشري وأما نداء غير نحو يا جبال ويا أرض ونحوهما فليس بالأصالة (قوله كمن لا يخلق) قال العز بن عبد السلام هذه الآية مشككة لأن قاعدة التشبيه تقتضي أن يقال أفع لا يخلق كمن يخلق ولا يقال أنهم كانوا يعظمون الأصنام أكثر من أنهم لا لهم بقولوا ذلك وأما قوله أنهم لم يقرئوا إلى الله ذنبي بخلاف قوله تعالى أن تجعل المسلمين كالحمر من وقوله أم يجعل المتقين كالقمار فاتهم لما كانوا يولون نحن نسود في الآخرة كسندنا في الدنيا فإما الجواب على وفق معتقدهم أنهم على والمؤمنون أن في انتهى وأما شيخ الإسلام ذكر ما في قسح ١٣٤ الرحمن بأن الخطاب لعباد الأولان وهم بالعراق عبادتها حتى جاءت عندهم أصلا في

العبادة والحقاق فرما  
لغناء الانكار على وفق  
ذلك ليقيموا المراحل  
معتقدهم انتهى فتامه  
(قوله كاللؤلؤ الأول) قد  
يقال فيه نظر لأن من  
لا يخلق شامل لأشياء  
كثيرة عما لا يعقل  
كالأصنام والأوثان إلا  
أن يقال أن أفراد العلاء  
أكثر وقال الزرقاني  
الكثرة والقلة ليسا باعتبار  
الأفراد بل باعتبار الأنواع  
كالإنشائي (قوله وهو يحتمل  
عندي) هذا يجري في  
المسائلين الأولين أيضا  
ويمكن أن يعم كلام  
الشارح (قوله ما عندكم  
ينفد) قال الزرقاني أي  
ما عندكم من متاع الدنيا  
ينفد أي ينفى ولما قلنا إن  
يقول متاع الدنيا يشمل  
الرقيق وهو عما يعقل  
(قوله ولا نوع من يعقل)  
زاد بعضهم كونها لأحد  
من يعقل نحو ولا أنتم  
عابدون ما عبدوا يجب  
بأنها مصدرة فأنظر

في القلة على أصغر وفي الكثرة على عصور والحقاق بعته (قضاء الأصنام) في قوله تعالى يبدعون دون  
الله من لا يستجيبه (ونداء القطا) في قوله \* أسرب القطاهل من بعصر جناحه \* (و) نداء  
(الطلل) في قوله أيما الطلل البالي (سرع ذلك) وهو وقوع من على الأصنام لما كانت عندهم مدعوة  
وعلى السربو الطلل لما كلفه ناديين ولا يدعى وينادي الالعاقل المسئلة (الثانية) من وتو عن  
على غير المألوف (أن يجتمع) غير العاقل (مع العاقل) فجاوهمت عليهم (الموصولة) (نحو كمن لا يخلق)  
فاته مأم في العاقل وغيره (لشمولها لادميين والملائكة والأصنام) فإن الجميع لا يخلفون شيئا (نحو الميز)  
أن الله سبحانه في السموات) فاته يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (ومن في  
الأرض) فاته يشمل الأدميين والجن والحيوانات والنبات وغيرها وأفراد الشمس والقمر والنجوم  
والجبال والشجر والوداب وغيرها (نحو من يمشي على رجلين) (نحو من يمشي على رجلين)  
فاته يشمل الأدميين والملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (نحو من يمشي على رجلين)  
أو أقل منه كاللؤلؤ الثاني أو مساوياه كاللؤلؤ الثالث ولذلك أعاد لفظة نحو في الأمثلة الثلاثة المسئلة  
(الثالثة) من وقوع من على غير المألوف (أن يقين) غير العاقل (به) أي العاقل (في صوم فصلين)  
الموصولة (نحو من يمشي على رجلين) (نحو من يمشي على أربع) لا تقرأ بها بالعاقل في (مهم) (كل دابة) من قوله  
تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع ومنهم من يمشي على رجلين  
على أربع فوقع من على غير المألوف لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما  
وقعت عليهم وهو من يمشي على رجلين فاته يشمل الأدميين والملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها  
عن وهو من يمشي على رجلين فاته يشمل الأدميين والملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (في صوم فصلين)  
أسم لم يند على الأرض عاقلان أو غيره بدليل أن شر الدواب عند الله الذين كفر والأدابة الأرض  
تأكل منسأه ويحتمل عندي أن تكون من فيمن ذكره موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فهم منوع  
يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع على حد ومن الناس من يمشي  
الله على حرف قال الموضع في شرح التلويح ويجوز في أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها  
والتقدير ومن الناس من يمشي على أربع (و) (أما) (الموصولة) (فاتها) في أصل وصفها (لما يعقل  
وحدهم ما عندكم كينفد) أي الذي عند كينفد (و) (قد تكون له) أي لا يعقل (مع العاقل) نحو  
سبب الله ما في السموات وما في الأرض) فاته يشمل الماعول وغيره (و) (تكون الأنواع من يعقل) هذه  
عبارة من عصفور وعبارة من مالك تبعا للفراسي ولصقات من يعقل ومنها ما عند الذين عصفور  
وإن مالك (نحو فأنكروا ما مالكم) من النساء وكلا التعبيرين مشكك فيهما أما الأول فردان  
الحاج بأن النوع لا يعقل فهذا استغنى عنه بقوله لا يعقل وأما الثاني فلا يبعد أن يقال أنكم  
الطيب أو الطيبة لأن النكاح إنما هو لسلوات لا لصفات فقبله الموضع في الحواشي وتكون ما

حاشيتنا على القامعي (قوله ومنها الخ) قال الدنوشري الجمع بين مثال ونحو بعدي فمقرر (قوله وكلا التعبيرين  
الخ) قال الدنوشري فيه نظر أما أولا فلأن النكاح لا يتوجه إلى نوع من يعقل حتى يقال إن ما سبعة فيه كاحققة ابن الحاج فالمراد  
أفراد الطيبين النساء وأما ثانيا فلا يمكن أن يصدق أن يعقل أو الطيبة وقال السباطي قولنا النوع لا يعقل الخ  
يجب منه بأنه لا يرد بالنوع الكلي القول الخيل الأفراد بدليل الآية المذكرة فلا ينعكس الكلي وإنما ينعكس الأفراد كما قال  
فإنكوا كل فرد طيب لكم من النساء قوله فاته لا يبعد هذا فردا لا يصف يند على الذات أو الصيغة لا على الصيغة فخطيب



(قوله ولا بحث فيه محال) قال السباطي لعل وجهه ان المتفق لتسوية منزلة العقل الا يعقل الابهام في الحقيقة وقد اذعننا حقيقة وان كانت حجة متعينة فليعلم بأنه من يعقل ولكن نقل المراد من أفي البقاء ما يعني الذي لا يلهي بصرفه عن يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام أفي البقاء المراد بغير العقل من لم يتصف بالعقل بعدوان كان من أهلوه عليه ينبغي ان يستثنى من ما عاوان العقل صاعدون يكون المراد به التميز ومع ذلك كله لا تلحقون اشكال انتهى واعلم انه قال في الشافعي وقال ما طاب ذهابا الى الصفة قال السعد يعني استعملت كلمة متافي النسخ مع اختصاصها او غلبتها في غير أولى العقول لان هذا التفرقة ما هي اذ اردت الذات اما اذا اردت الوصف كما تقول في ما يزيد أفي افضل أم كرم وفي الموصولة أكرم ما شئت من هؤلاء حال أي القائم أو القاعدة أو نحو ذلك فهو بكلمة ما يحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعني الخشمرى ومما صاحب الافتتاح وغيرهما وانكر البعض وهما المراد الصفة أي انكروا الموصوفة بأى صفة أردت من البكر والتيب والشابو المسنة إلى غير ذلك من الاوصاف انتهى وقال الدمايني في شرح التسهيل بعد ان نقل كلام ابن مالك على الجملة اذ لم يكن للتكلم التفتات الا الى الشيء من حيث هو فلهذا متعلقا بالحكم من غير ان يعتبر وصفه اذ ادعى ذلك فانه ياتي بما فهو لما خلقت ينبغي فان اللفظ انما كان على مخالفة الامر بالسجود فلا تلزم كون المسجود له عاقلا ونحوه في نذر تلك ما في حتى يحمر المراد انها جعلت ما في بطنها وخره فوادها خادما للسجود لم تقصد اذنا ١٣٥ ذكره من أنوثته وكذا المراد بقوله أنظر

(لهم أمره) من الاشخاص (قوله والشوق قد يشبها) بفتح الموحدة بالحاء المهملة لا تدري أي بشره أو أمهر (أنظر الى ما ظهر) وكذا علمت انما يتبعون نذر ذكر هو أم انتهى قال ابن مالك في شرح التسهيل أخذ من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني والبحت فيه محال (والاربعة الباقية) من السنة تكون (العقل وغيره) وفيها تفصيل فاما أي بفتح الهمزة وتشديد الهمزة (خالف في موصولة بها تلعب) أو العباس أحد بن يحيى محتجابه لم يسمع أنهم هو فاضل جاعل في تقدير الذي هو فاضل جاعل (ورده قوله) وهو عثمان اذا ما قيلت بني مالك \* (فصل على أيهم افضل) وجه الرخصة ان أيهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح عنوانا ان التي غير الموصولة تعينت الموصولة وهو الذي هو الملازمة للاضافة لفظا وتقدرا الى المعرفة (ولا تصاف لغيره خلافا لابن عصفور) وابن الطائغ بالذات المعجمة والعين المهملة فاتها أجاز اضافتها الى نكرة وحال من ذلك وسيميل الذين ظلموا أي متقلب ينقلبون فأي عندهما موصولة هو علم على يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المتقلب الذي ينقلبون ومذهب الجمهور ان اياهنا استفهامية فتصنعون فينقلبون على انها مقول مطلق ويعلم على بابه وهو متعلق عن الفعل فيما بعده لاجل الاستفهام أي والتقدير ويعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلب (وأي الموصولة لا يعمل فيها الا عمل مستقبل متقدم) عليها (نحو) لنزغ من كل شيعة أيهم أشد خلافا للبصريين في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامه ولا تقبضه خلافا للكوفيين قال أبو حيان في شرح التسهيل (وسال الكسائي) في حلقه يونس

لكنه ان يقول هي استفهامية فوهي على الحكاية لقول محذوف نعت الجورور على محذوف أي فسلم على شخص مقول فيه أي في طلبه أيهم افضل كما قيل مثل ذلك في نعم الولد ما لي بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة القاتاني رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمي قوله أي فسلم على شخص مقول الخ أنظر له مخالف هذا قول المراد الذي هذا أي بناء على مذهب سيبويه خلافا للخليل ويوسف ثم قال وتاويله لا الآية اما التحليل فعملها استفهامية بحكمة بقول مقدروا والتقدير لتزعم من كل شيعة الذي يقال فيه أيهم أشد أو ما يونس فعملها استفهامية أيضا وحكم شعليق الفعل قبله لان التعليل عند غير مخصوص بأفعال القلوب والمحجة عليهم ما قول الشاعر اذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم افضل ثم قال لان حروف البحر لا تعلق ولا ضمير قول ينها وبين معهما انتهى قوله لان حروف البحر الخ رد لكل من تقدير التحليل ويونس على اللغو النشر الغير المتبناة له ان خالفه أشكل عليه تقديرهم في ما هي نعم الولد ونحوه فليحمر (قوله ولا تصاف لغيره) قال البصريين قضيت أن تعرفها ما لاضافة لا صلة وقيل لا مانع من تعرفها ما لاضافة والصلة لا اختلاف جهتها وكل منهما يبعد لا يبعد الا حرف تعرفها ما لاضافة من يلإها ما وقعت عليه وتعرف الصلة فيقيد بيان ما وقعت عليه انتهى وهو كلام الدمايني وقال القاتاني الرضي وأما صافا المعرفة فتكون معرفة فانتى أو قول قضيت أن تعرفها غير الغلبة قال الشهاب قوله قضيت هذا انوع لان في أيها من جهة نوعها ومن جهة نفسها في الاضافة تعيين نوعها وفي الصلة

تعيين نفسه انتهى وفي حاشيته على الفا كهي ما لا يستحق فن مر اجعته قوله ان ابا وضعت الخ قال الزرقاني اعترض ذلك الرضي فقال وليس هذا أي التعليل بشي لاختلاف الابهام وان لا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وقال الدوشري قال الرضي وقيل له ان البادش بان قال أي موضوع على الابهام والابهام لا يستحق الا في المسئلة التي لا يدري مقطوعا ولا مبدؤا بخلاف الماضي والحال فانهما مصوران فلما كان الابهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه أي الموصولة على الابهام وليس بشي لاختلاف الابهام وان لا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله القفاقي (قوله لم يقع الخ) قال السباطي فيه نظر لانه يحتمل العموم أيضا كالذي قبله على معنى يعينني الشخص الذي وقع منه القيام كائنا ما كان كما يحتمل الذي قبله الخصوص على معنى يعينني الشخص المخصوص الذي سيقوم انتهى ويجاب بان الذي وقع منه القيام مخصص لتعيينه في الخارج لان الماضي يلد على الوقوع في نفس الامر فليتامل (قوله وقد توثق) اذا أعربت في هذا الجملة فهل غنغ الصرف الجمهور على عدم المنع بخلافه في عمرو ومخجبان فيها التاميز والتعريف بالاضافة النونية ١٣٦ وهو شبه يعرب العلمية ولهذا لم يصرف جمع في التوكيد للعدل والتعريف

بالاضافة المنة وتوابعها بان جمع أشد منها بالعلم من أية لانه لا يستعمل ما يضاف المختلف أي كيعينني أي بن (قوله ما تبين لي أن سينويه غلط) قال الشهاب القاسمي لوجه التعليل مع دلالة ظواهر الشواهد لما قاله سيويه كافي الآية والبيت المشهور بن فان ما يجب به منه ما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر فليدبر (قوله فانه يعلم انها تعرب اذا أفردت الخ) قال الشهاب القاسمي قد يفرق بأنه عند ظهور الاضافة يظهر الاختياج

(لم لا يجوز أعينني أيمهم قام) فمنع من ذلك فقيل له لم يقل بعلوم وجه المنع (فقال أي كذا خلقت) اه أي كذا وضعت قال ابن السراج هو جهاقول الكسائي بالمنع ما معناه أن أبا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعينني أيمهم يقوم فكذلك قلت يعينني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت أعينني أيمهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فانه هذا ذلك عما وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشريطة والاستهامية مع بين الموصولة لان الشريطة والاستهامية لا يعمل فيهما الامتناع والمشهور عند الجمهور افرادهما وتذكرها (وقد توثق وتثني بجمع) عند بعضهم فتقول أية وأيان وأيتان وأيون وأيات (و على الحالين) هي معرفة قيل مطلقا سواء أضيفت أم تصف ذكر مصدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل وبنس والاقحس والزجاج والكوفيون واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعراب بطلقا (وقال سيويه تبني على الضم اذا أضيفت لفظا وكان مصدر صلتها ضمرا محذورا) وهو راد الناظم بقوله وأعربت ما لم تصنف \* وصدر صلتها ضمرا محذورا

(نحو أيمهم أشد وقوله على أيمهم أفضل) بالبناء على الضم فيها متشبها بالغايات اذا كان بناؤها بسبب حذف شيء وخوف في ذلك ظلال الرجاء ما تبين لي أن سيويه غلط الا في موضعين هذا أحدهما فانه سلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول بناؤها اذا أضيفت اه وزعم المانعون أن باقي الآية استهامية وانما مبتدأ وأشد خبره ثم اختل فوافق مفعول تنزع فقال الخليل محذوف والتقدير لتزعم الذين يقال فيهم أيمهم أشد وقال بنس المفعول الجملة وعلفت تزعم من العمل فيها وقال الكسائي والاقحس المفعول كل شيعة ممن زائد في الموضع ذلك في المعنى بما يطول ذكره وبالبيت السابق (وقد تعرب سيند) أي حين اذا أضيفت وكان مصدر صلتها ضمرا محذورا (كأرويت الآية) وهي أيمهم أشد (بالنصب) وهي قرأه رن ومعاذ يعقوب (والبيت) وهو على أيمهم أفضل (بالجر) قال سيويه يوهي لغة جديدة

لدلالة الاضافة عليه لاقتدار المضاف لضاف اليه ما عند عدم الاضافة لفظا فيختفي الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد وبذلك تأثير من الخفي أي هو أظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم الحاجة اليه أقوى من الاحتياج مع وجوده وجودا ضروريا في الاحتياج الثاني دون الاول لانه لا يقول لا سلم انتفاع الاحتياج بوجود الحاجة اليه بل الاحتياج ثابت قطعاً مع وجوده ويريد بظهور احتياجه اليه انتهى وقد ذكرنا في حاشية الفا كهي ما هو أظهر من هذا الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقاني أي وجلة الاستهمام مستأنفة قال في المعنى وذلك على قولهما نحو ازادته من في الإيجاب (قوله ورد ذلك في المعنى) قال الزرقاني أي رد كلام الخليل ومن بعده حيث قال ورد أقولهم أن التعليل مختص بأفعال التعلوب وانه لا يجوز لأصغر بن القاسم بالرفع تقدير لقي يقول فيه هو القاسم وأله لم يشترز يادته من في الإيجاب وقول الشاعر

اذا ما لقيت بني حالك \* فسلم على أيمهم أفضل

أي وخوف الجمل لا تعلق ولا يجوز حذف الجهر ورد دخول الجار على معمول صلتها ولا يستأنف بعد الجار انتهى وقال بعضهم لما اعترض على بن قيس بان التعليل خاص بأفعال التعلوب يلازم يري بعدم الاحتياج وان اعترض السباطي على رده عليهم بالبيت لانه محتمل أن

يكون الجرود محذوفاً والتقدير فسلم على الذي يقال لهم أنهم أفضل (قوله وأما ألع) قال اللغاني قال الرضي كان حق الأعراب أن يندو على الموضوع فلما كانت اللام الاسمية في صورة الجرقة نقل أعرابها إلى صلتها عارة بكافٍ لا الالكثة بمعنى غير انتهى وأقول يتشكل في ذلك أن الهم كـ ب يشبهيه الأصل وهو مع ذلك معرب وإن صلتها الهم كـ ب تشبهيته الأصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك إلا أن يدعى أن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب القواعد وفي الرضي إشارة إلى أن أصل الضارب والضرب الضرب فخره وادخول اللام الاسمية المشابهة للجرقة لفتاوا بمعنى على صورة الفعل أما لفظا فظاهر وأما معنى تلصيره وروءه اللام مع ما دخلت عليه معرفة كـ ب الجرقة ١٣٧ مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل إلى في صورة الاسم الفعل المبني

وبذلك استخرج من قال بأمر إيهامه بالقاء (وأما أول فخره) أن المصدقين والمصدقات (عاصمته اسم فاعل) ونحوه  
والاستفهام المرفوع والجر المسجور (عاصمته اسم مفعول وسكت عن الصيغة المشبهة بنحو الحسن لأن آل  
الداخلية عليها فاعل تعريف على ما صححه في المتن) (وليست) آل الداخلية على اسم الفاعل والمفعول  
(موصولا لا في خلافاً للمازني) في أحد قوليه (ومن وافقه) ويردنا هنا لأن أول المصدران الضمير يعود  
عليها في نحو قولهم قد أفلح المتي وهو الضمير لا يعود إلى الأسماء وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير  
يعود على موصوفيه محذوف وبيان محذوف الموصوف مظان لا يحذف في غير هذا التصرف وهو هذا الاسم  
منها (والأرف تعريف خلافاً لابي الحسن) الأخفش وهو أن قول المازني وحجته ما أن العامل  
ينخطأ هنا نحو جاء الضارب كات خطأ هاء الموحدة نحو جاء الرجل زهي مع الجماد معرفة اتفاقاً فتكون  
مع المشتق كذلك ويجب بالعرف بأنهم مع المشتق داخلية على الفعل تقدر لأن المشتق في تقدر الفعل  
فيعود عليها ضمير وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير وإنما نقل الأعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة  
الحرف ويبدل على كونها اسماً أن الوصف يعمل معها بالشرط ولو كانت معرفة لكانت بمعلمة من شبه  
الفعل فلا يكون الوصف معها أملاً وأجاب الأخفش بالتزامه فذهب إلى اسم الفاعل لا يعمل مع آل  
(وأما قوله خاصة بطيئ) وذلك مستفاد من قوله التامم \* وهكذا في عند طيئ شهر \* (والمشهور)  
عنهم يناو هاء إلى سكن الواو (وقد تعرب) بالجر وف التثنية تعرب ذو يعني صاحبو خص ابن الصانع  
ذلك بحالة الجر لأنه المسوع (قوله) وهو منظورين سجع الفصحى

فاما اراهم وسروا لئلا يهتكم \* (تسبي من ذي عندهم ما كانوا  
فيمن رواه الباق) وهو أبو القاسم حتى في كتابه الحنفية وهو مشكل فان سب النبي اقام ولم يعارضه  
معارض (والمشهور عنده) (ايضا افرادها) وان وقعت على مثنى (وإذا كبرها) وان وقعت على  
مؤنث (قوله) (وهو سنان بن الفضل الطائي

فان الناماء الى وجدى \* (وبشرى ذوق حقرت ونطوبت)  
 فالى بذومقر قد ذكر جمع انها واقعت على الشروهي مؤنثة ويحتمل ان يراد معنى القاميس وهو مذكر  
 والحجر معروف والى من طوبت البشر اخذت بالحجارة (وقد وثقت وتتي وتجمع) عند بعض بني  
 طيبي فتقول في المذكر ذوقا وفي الماؤث ذوات قامت وفي معنى المذكر ذوقا وفي معنى الماؤث ذواتا فاعلمنا  
 وفي جمع المذكر ذوقا وفي جمع الماؤث ذواتا فن (حكاه ابن السراج) في الاصول عن جميع لغة طيبي على

( ١٨ - تصریح ل )  
 الذنوبى عبارة السيوطى في هـم المجموع وذو  
 منة على الواو وهذا قد ينافى عبارة الشارح الآن يقال معنى كلام السيوطى انها لازمة فتكون دليل  
 وكلامه على حذف مضاف أى على سكن الواو قوله وقد توثبت وتيقن وتجمع قال القاتنى مع الاعراب في  
 الاعراب اقول فالظن لم ينافى التوضيح وحكى اعرابها ذوات وانخفضها بذلك لم يجمع به وعليه فهل  
 وذوات سره قوله وفي معنى المذكور ذوالج قال القاتنى فيقال ذوان وذوا وان وتجمع ذوو وذوات قال الشارح  
 قال به في التثنية فان كلامها يفتح بالتون هـ تنبيهه ) ظاهر كلام الرضى ان تصرّفها مخصوص بحال الشارح  
 يقتضى أنه يكون حال البناء ايضا فليعمل ونعبر ( قوله حكاه ابن الصراح الج ) قال السبكي على ما ذكره

لنعتبطي الى ان قال الوهي  
بانه يقول وقد تعرب  
قال الشهاب قول شيخنا مع  
يجري الوجهان في غير ذات  
هلا قال خووان بالنون كما  
راب وكللام المصنف قد  
شأن في عبارة المتن

قال أولا عند بعض ملطي و بعد كلام ابن السراج عن جميع لثطلي يكون قوله حكاه جله معطوف على قوله وقد توثق الخ بخذف حرف السطع ولو اني كان اولي (قوله) بتثنيها وجمعها (و) ثانيها (قوله) ويرفعون التاء (قال السطاطي فيه) تسمع كاه وناظر (قوله) فوات ينهضن (قال الذنوشي) نعت مقطوع أو بدلوا الكوفيون يجوزون تخالف التبعب والمنعوت في المدح والذم تعريفا وتذكيرا فلي (كلامهم) يجوز كون ذوات صفلا ينق انتهى وفي شرح العجيسي ذكر ابن النحاس أنه سأل شيخه ابن عمر عن الايجوز ان ذوات في البيت يعني صاحبات معر بختبر ١٣٨ مبتدا محذوف أي هن ذوات فقال يمنع من ذلك ضم التنوين ومنه من جعلها في معنى

صاحبات و يكون ما أضيف اليه الفعل يتأويل المصدر كقولهم اذهب بندي تسلي أي بندي سلامة فيكون التقدير ذوات نهوض على حذف المضاف إليه قال تقدير ذوات سبق (قوله) وأصيل بالقنوة (لأن ألقها منقلب عن واو لقولهم استنوق الجمل وقولهم في العدد الكثيرين ولو كانت ياء لسكرنا الاول للسلم الياء كما في قولهم هيس (قوله على أيتق) تسلي في التوسيع عن المصنف أصل أيتق أنوق ثم قيل جسدوا العين وهو ضروا الياء فوزنه أيقول وقيل قدموا العين لتسلم من الضم ثم أبدلوا مبالغة في التخييف فوزنه أطق وقيل قدموا اللام على العين فصارت قوا ثم أبدلوا الواو ما كان أدل ثم قدموا الياء على الفا فوزنه أطق ثم أعقل اه واقصر على القول بالوسط لان خبر الامور واساطها (قوله) ان

فبني ذوات على الضم والماء في جعلها للنوق المذكور وفي بيت قبله والآنق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة في النون المضمة معجقة ناقة وأصل ناقة نوق فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت القوا تجمع في القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصارت أنوق ثم قلت الواو ياء فصارت أنوق ويجمع أنوق على أنائق والمواري جمع ماري فمن عرف السهم شبه النوق بالسهم في مرقعة مشبهه أو سائق من السوق ففتح السين (وحكي) في ذات وذوات (اعرابهما) بالحرركات (اعراب ذات وذوات) يعني صاحبة وصاحبات (حكي) الاول أبو حيان في الارتشاف (وحكي) الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي وإذا أعرابنا نونا لعدم الإضافة فتقول بناء في ذات قامت ورأت ذات قامت بالحرركات الثلاث مع التنوين وتقول بناء في ذوات هن بالرفع والتنوين ورأت ذوات هن ومررت بذوات هن بالكسرة مع التنوين برأون بصا قاله الموضع في المحواشي (وأما إذا شرط موصولها بثلاثة أمور أحدها ان لا تكون للاشارة لثانها ان كانت للاشارة تتصل على المفرد (تجوز ما ذا إذا هب وذا التواني) والمفرد لا يصلح ان يكون صلة لتعير آل (و) الامر (الثاني أن لا تكون) ذا (ملغاة) أو لا تعاوفا على وجهين أحدهما حكيم والآخر حقيق فالحكمي ما ذكره بقوله (وذلك) الالتقاء (بتقدير هارم كقصر ما في نحو ما إذا صنعت) فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستعظام في محل نصب على المفعولية

لا تكون للاشارة) قال اللغوي لا يخفى ان ذا مشترك بين الاشارة والموصولية كما في الرضى وقد نص الاصوليون على المقدمة صحة اطلاق المشترك على معنى معما حقيقة على الجميع وعلى هذا فاشتراط المصنف ان لا يكون ذا للاشارة انما ينبغي على المرجوح اذا استحال في اجتماعه فبين على شيء واحد باعتبارين مختلفين انتهى ويحجب بان اشتراط المصنف ما ذكر ليس لما ذكر بل لما أشار اليه المصنف وصرح به الشاوي من دخوله على المفرد وهو لا يصلح صلة لتعير آل (قوله) فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستعظام الخ قال الدماميني وهي مخصوصة يجوز عمل ما قبلها فيها وان كلام العربي على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المستثنى في توضيحه للموضع

الكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقوله عائشة رضي الله عنها في حديث الألف أول ماذا أفعل ماذا أقول وبعض الصحابة فكان ماذا فرأى بعضهم هناك انتهى وعلى هذا يخرج ما وقع في الكشاف ١٢٩ في سورة آل عمران فيقولون ماذا أقول وبعض

في شعر ابن المرحل وكان  
ماذا فأنكر ما بنى الرنيع  
فصنف في الرد عليه  
مصنفاً ونشد نفسه

غاب قوم كان ماذا  
ليت شعري لم هذا

وإذا عابوه جهلا

دون علم كان ماذا

(قوله عند الكوفيين وابن

مالك) قال النوشري

ينظر على مذهب

الكوفيين وابن مالك هل

لذا عرابي وأولاهل نجد

شيئاً ولا (قوله إلا أن

يقال الخ) قال السبائي

فملى هذا المقصود

أثباته وبقية زيادة

الاهم لأصل الابهام

وحاصله أن ما كثر إبهامها

من من فاشبهت ذا في

زيادة الإبهام وقوله

والمرجع في ذلك الخ

كانه كالاستدراك على

قوله إلا أن يقال الخ أي وإن

أمكن أن يصح الفرق

بما ذكره فالمرجع في ذلك

إلى السماع وكلاهما

مسموع (قوله ابن

مفرغ قال المصنف في

شرح الشواهد بالقاء

والعين المعجمة كان

واهن على شرب سقاء

كبير فقره (قوله لأن

المقدمة يصنعون التقدير أي شيء صنعت (كأنه قدرا كذلك) أي ركبته ما إلا أنهم في محل جر (من  
قال) لسائل عن شيء (عما إذا سأل) أو التقدير عن أي شيء تسأل (فأنت الألف) من ما (توسطها) في  
اسم الاستعانة بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الألف لأن ما الاستعانة إذا دخل عليها جار حذفت  
ألفها لتطرق فيها نحو عيم يتسألون فرطاً من ما الاستعانة والموصولة نحو قوله تعالى سبحانه وتعالى عما  
يقولون وخصت الاستعانة بحذف الألف للتطرف وصيغت الموصولة من الحذف لتوسط الألف  
لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والاعتماد الحقيقي ما ذكره بقوله (ويجوز الارتفاع عند الكوفيين  
وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة) بين ما ومذخولها فكانت ذات ما صنعت والبصريون  
لا يميزون زيادة شيء من الأسماء وسكت عن الارتفاع مع لزم أي الباقوا تعلب وغيرهما أن تكون  
من وذمار كسبتين وخصوصاً ذلك ما إذا كان ما كسراً بها ما حسن أن تجعل مع غيرها كسراً واحد لكيكون  
ذلك أظهر لبعثها ويجوز على قول الكوفيين زيادة الأسماء كونها زائدة نحو من مذخول في نحو من ذا  
ضربت وظاهر كلام جماعة أنه يجوز أن يكون من وذمار كسبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول النظم

ومثل ماذا بعد ما استعانة \* أو من إذا لم تلخ في الكلام  
(و) الألف (الثالث) أن يتقدم ما استعانة بما يتلقى من البصر بين (أو بين على الأصح) وهذا هو لأن  
كلامهما للاستعانة وأجاب المنازع الفرق بأن ما يتلقى من البصر من الإبهام بخلاف من فاتها الإبهام  
فيها الاختصاص بهما يعقل فلا جاستعانة بينهما وكلما التعليلين ضعيف أم لا الأول فلان بقية أدوات  
الاستعانة كافي الإبهام فلا خصوصية للحاق من دونها وما الثاني فلان ما يختص بهما لا يعقل كأن من  
مختصتين يعقل الآن يقال ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك إلى السماع وكلاهما  
مسموع فالأول (قول لبيد) ابن ربيعة العامري  
(الأسنان الرمما إذا لم يحاول) \* أفتحب في قضى أم ضلال وباطل

أشبهه سيبويه فاستبدوا ذوا اسم موصول خبر وجهه لم يحاول صلته والعاد محذوف ويحاول يطلب  
والنحج يقع التثنية وسكون الحاء المهملة أصله المدح والوقت يقال قضى فلان نجبه إذا مات وهو المراد به  
هنا التذمر والمغنى الأسان الرمما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاد في الدنيا أنذر أو جبه على نفسه فهو  
يسعى في وفاته هو في ضلال وباطل (و) الثاني نحو (قوله) وهو أمية بن أبي عازة الهذلي كما قال ابن مالك  
أو أمية بن أبي الصلت كما قال العيني إلا أن قلى لدى الطاعنين \* حزين (فن ذا يعزى المحزنا)  
أشبهه ابن مالك فن مبتدأ واسم موصول خبر وجهه يعزى المحزنا صلته والطاعنين جمع طاعن من  
ظعن إذا بار (والكوفي لا يشترط) في موصولها تقدم من ولا ما الاستعانة بهما (وأصح بقوله) وهو  
يزيد بن مفرغ الحميري عدى ما العباد طلي أمارة \* (أمنت وهذا تخمين طليق)  
وتقرر المحجته أن هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملي صلته والعائد محذوف  
وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ (أي الذي تخمينته طليق) وعندنا (معتر البصريين) (أن هذا اسم  
إشارة) على أصله لا موصول لأن ما التبيين لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ (وطليق) خبر وهو  
(جمله اسمية وتحملي حال) من فاعل طليق المستوفيه متقدمة على عاملها (أي وهذا طليق محمولك)  
وعدى يقع العين والباء والسين المهملة اسم صوت لجر البعل وعباد هو ابن زياد بن أبي سفيان

ما التبيين الخ) قال النوشري فيه نظر إلا يسلم ذلك الكوفيين ثم رأيت بعضهم صرحوا بذكره وقال الرضى اعتذر البصريون عن  
المواضع التي استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة تعيها بالاقبال على أصلها فاعداً للإشارة التي هو خلاف الأصل (قوله وتحملي

خال) أي وحذف الضمير العائد على ذي الحال كالحذف من الصيغة الخبر وقيل جملته تخمين خبر ورواها ليس المراد الأخبار بل ما يحول

(فصل) (قوله فقيه متعلق بمحذوف الخ) كذا في التسهيل وعبارته ويجوز تعلق حرف متقبل الالف واللام بمحذوف دل عليه صلته  
 ١ (قوله وتعتبر الموصولات الخ) على هذا التقيد كان ينبغي إهداء المتن في قوله كل الموصولات على عموم وقال السنابلي ذكر هذا تأويله  
 للإشارة إلى ما ساقى لكن ينبغي عن ذلك تقديره الاسم فيهما سبق ولما قصر على ما ذكرهنا وعنى الأول كان أولى لكن قصدنا  
 يجعل الكلام في شيء واحد ثلاثين المراتم المتن فكان ينبغي الإقتصار على الأول (قوله فإعادة اللفظ الخ) فتجتمع الأركان قلبي  
 الكشف في سورة الساع في تفسير ١٤٠ قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله إلى قوله مهن قيل يدخله وخالفين جملا على لفظ من

ومعناه يعني أنه أقرد  
 الضمير في دخله باعتبار  
 لفظ من وجع الوصف  
 الواقع حال من ضمير  
 يدخله المنصوب باعتبار  
 معناه ولعل الحكمة في  
 جمع الوصف أولا بذلك  
 الاعتبار واقتراحه ثانيا  
 ما تبارك اللفظ في صيغة  
 الجمع من الأسماء  
 بالاجتماع للمستأنم  
 لتأنيص زيادة في التعميم  
 وما في الأقران من الأسماء  
 بالوحدة المستأنم للوحدة  
 زيادة في التعذيب كما ذكره  
 الأول أبو السعد وأخذ  
 برتبة ابن رشد في بعض  
 وسائله ونسبه لنفسه  
 وهو ما قاله أبو السعد  
 ما نقله عنه بلجده المقرئ  
 وذكر ابن لب أنه عرض  
 قلت على شيخه ابن الحفار  
 فأجاب بأنه تعالى لما ذكر  
 في الأول جنات متعددة  
 لا جنات واحدة وقال يدخله  
 والضمير المنصوب في  
 يدخله وإن كان جمعا  
 في المعنى فهو في اللفظ

وكان يزيد بكثر من هجوم حتى كتبه على المحيطان فلما طفر به الزم محو ما طفر به ففسدت آياته ثم اعطال  
 سجنه فكلما أوقفه معاود فطاف بناثر أوجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها ففترت فقال عد من العباد عليك  
 أمانة البيت وأمانة بكر الممزة أي أمر ولا تختص ذا الإشارة بذلك عند الكوفيين بل جميع أسماء  
 الإشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات فموصولاتهم تلك يمينك ما موسى قالوا إن تلك موصول  
 ويدينك صلة أي وما التي يمينك وعندنا أن يمينك حال من المشار إليه ومن الموصولات عندهم  
 الاسم الحلي بالالف واللام نحو قوله لعمر لآل البيت أكرم أهله \* وأقدم من إفنائها بالأصائل  
 كأنه قال لآل البيت الذي أكرم أهله فكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله  
 \* مادامية العلياء بالسند \* فبالعلياء صلة مادامية ومنها النكرة الواقعة بعدها جلة نحو هذا رجل  
 ضربته فضر به عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيامن ذلك قاله أبو حيان في النكت الحسان  
 على غاية الاحسان  
 (فصل وهو يقتصر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (الصلة) تتصل بها الالام أو اقص  
 لا يتم معناها الا بصله (متانوعها) (زوالان الضلعة من كمال الموصول ومنزلة منزلة آخر وكما  
 لا تستند الصلة على الموصول لا يتم معمو لها على لانه جزؤها أو ما نحو وكانوا فيمن الزاهدن فقيه  
 متعلق بمحذوف دل عليه صلة أو التقدير وكانوا زاهدن فيمن الزاهدن وتميز الموصولات الاسمية  
 عن الموصولات المحرفية بأن الاسم لا يلزم صلة (مشتبهة على ضمير مطابق لها) في الأقران المذكور  
 وفروعهما بخلاف المحرفية فإن صلها لا ضمير فيها سقط ما قيل ان قول النظم  
 وكلها يلزم بعده صله \* على ضمير لا في مشتبه

يع الموصولات الاسمية والمحرفية وهذا الضمير (سعى العائد) لعوده إلى الموصول ثم الموصول ان  
 مطابق لفظه معناه فلا شك في مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ  
 مذكور أو راد به غير ذلك فهو من وما في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو لا كثر فهو ومنهم من يستمع  
 البيت ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ ليس نحو أعط من  
 سالتك ولا تقل من ذلك أو بيع فهو من هي جراه أمك فيجب مراعاة المعنى وما لم يحصل من المعنى سابق  
 فيختار مراعاة المعنى قوله وان من النساء من هي روضة \* تهيح الرياض قبلها تصوح  
 وتختلف الضمير في الربط الاسم الظاهر فهو \* وأنت الذي في روضة الله أطعم \* الأصل في روضته  
 وسعاد التي أضناك حسب عباد \* أي حبها (والضلة اما جلة) تامة اسمية أو فعلية (وشر لها أن  
 تكون خبرية) وهي المحبة لمتصدق والتكذيب في نفسها من غير نظري إلى قائله إلا أن الموصول وضع  
 وصلة إلى وصف المعارف بالجميل نحو جاء الرجل الذي قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون

مفرد أو المفرد من حيث هو مفرد لا يصح أن يكون في جنات متعددة معا  
 فاختالدين لرفع هذا الإيهام اللفظي فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظي وان كان المعنى مجعلا مالا لية الثابتة ففقد كفيها نارا مفردة  
 فتأنيص الأخرى خالدا (قوله أوقع) قال الرزقاني في رفعه معطوف على ليس ووجه القبح أنه لا يروى اللفظ في الخبرين فثبت من مذكر  
 فروى المعنى بكسر كاف أمك انتهى وفيه ان مراعاة المعنى انما هي في المعنى وهو هو ولا يقل من هو (قوله وان من النساء) قال  
 الرزقاني أي لانه بهذا المعنى ساقة وهو قوله من النساء

خبرية

(قوله معهود) أي معلومة للخاطب ثم قال وبشكل تفسير المعهود فبما قيل بان قضيتان الموصول وادع على مخصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من ان الموصول من صيغ العموم خصوصاً كونها معهودة فترط قال الدكتور وقد يجاب عن هذا الاشكال بان المراد وقوعه على مخصوص معين ان تعينه انما هو باعتبار الصلة وذلك لاننا في كونه عاماً أي شاملاً لكل ما انصف بالصلة فامل ذلك فانه دقيق (قوله الا في مقام التحويل الخ) قال الثاني اعلم ان الهمزة ضد المصلة المعينة والجمولة ضد المعهود كما علموه فاستنداهم منهم المعهود ليس كما ينبغي اذ الهمزة معمولة للخاطب على سبيل الابهام أي الاجمال ولومن الكلام الذي قبل الموصول فالوجه ان يقال معهودة مفصلة الا في مقام الخ (قوله وهي ما قرأ الخ) قال الزرقاني تفسيره الانشائية والطلبية يدل على تثبيت القسمة كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما في الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الانشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج الى نكتة النكتة في ذلك ان الجملة الطلبية لا كان فيها خلاف كما بينه الخارج اعني بشانها وقد ذكر ١٤١

عطف الخاص على العام  
ولربين نكتة معنوية  
تعريف الشارح الطلبية  
نظر لان معنى الطلب  
مقارن للفظ لا متاخر فان  
معنى ضرب مثلاً طلب  
الضرب لايجاد وطليه  
مقارن للفظ وهذا يظهر  
اندراج الطلب في الانشاء  
وان القسمة ثنائية وتلبيها  
انها هو على تعريف الطلب  
كما قاله الشارح فتدبر (قوله)  
وان كانت خبرية قال  
الزرقاني أي بحسب الوضع  
وأما بحسب الاستعمال  
أي استعمالهم لها فهي  
انشائية والمعتبر هو  
الاستعمال دون الوضع  
ولذلك كان في اتيان  
الشارح بلفظ قبل الظاهر  
في التضعيف فنظر (قوله)  
وان منكم من ليسطن الخ

خبرية (معهود) للخاطب لاننا في الصلة نعرف الخاطب الموصول بالهمزة كما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من انصافه بمضمون الصلة (الا في مقام التحويل والتخيم) وهو التعميم (فيحسب ان الهمزة) لذلك (فالمعهود كجاء الذي قام أبوه) اذا كان يملك وبين مخاطبته عهد في شخص قام أبوه (والهمزة نحو فقشيم من الميم أي البحر) ما غشيم أي الذي غشيم أم عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان أريد به معهود فصلة معهودة نحو واذا تقول الذي أنعم الله عليه وان أريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي يقع وان أريد به التعميم أجمعت صلتها معهوداً وهي الى عبيد ما أوحى (ولا يجوز) في الصلة (ان تكون) جملة (انشائية) وهي ما قرأنا لفظها معناها (كعبته) فلا تقل جاء العبد الذي بعته كفاصدا انشاء البعده (ولا جملة طلبية) وهي ما تاتى وجوده معناها عن وجود لفظها ألم كانت أو هيأ كاضربه ولا تضربه فلا تقل جاء الذي اضربه ولا تضربه لان كلام الانشاء والطلب لا خارجي له فضلاً عن أن يكون معهوداً فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجيبة وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما أحسنه لما في التعجب من الابهام الخافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية يجوز الوصل بها وهو ان منكم من ليسطن وقيل لا استثناء فيها أمأ التعجيبة فلاها انشائية نظر الى حالة الاستعمال وأما القيمة فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما هي بها خبري التأكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستندة كلاماً قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم أوحى أبوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدك واستعمال حتى من غير تقدم مغبوا أجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمجازي بالاعمال لفظه المحبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعوش وشمس وهشام يبيت ولعل وعسى هذا حكم الجملة (وأما شبهة) في حصول الفائدة (فهو ثلاثة) الاول والثاني (الظرف المكاني والمجاورة والمجرور والتامان) والمراد بالتمام فيه ما يفهم بمجرد ذكر ما يعلق هو به (نحو) جاء الذي عندك وجاء الذي في الدار وتعلقهما باستقر محذوفاً وجواباً بذلك أنشأ الجملة بخلاف الثلاثة حينئذ جاء الذي مكاناً والذي يك الذي لا يتم معناها الا بذكر متعلق خاص جازم الذي نحو جاء الذي سكن مكاناً والذي يرك والذي خلقه اشار الناظم بقوله

قال الزرقاني أي لمن والله ليسطن فاللام الاولى لام الابتداء موق ليطئن لام القسم (قوله نظر الى حالة الاستعمال) قال الزرقاني الاستعمال مقارن الوضع يعني انها وضعت لان تكون خبرية ولكن لم تستعمل كذلك لو كانت استعملت للانشاء وقد علم ان الرضى منع وقوعها صالحة بكونها انشائية (قوله الظرف المكاني) قال الزرقاني فيسب ذلك لان الكلام في الظرف التعلق بمحذوف وجوباً وذلك المكاني دون الزماني وأما اذا كان الكون خاصاً فمطرف الزمان صالحة اذا كان الظرف قريناً لجويزاً لفظاً المارة أو أمس أو انفا فان كان الظرف بعيداً من زمن الاخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذي يوم الخميس قاله الكسائي انظر شرح التسهيل (قوله) وتعلقها باستقرار الخ قال في المعنى قال ابن عرش وانما يجوز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقديم مستقر على انه خبر لمحدوف على قرأه بعضهم بما على الذي أحسن الرافعي لقلبة ذلك واظهر ادعاء (قوله) ألا يتم معناها الا بذكر متعلق خاص الخ ظاهر هذا الصنيع ان متعلق التامين أبداً عام ومتعلق الناقصين أيضاً خاص وقال الشهاب القاسمي في الظرف التاميان بتقديم قطع النظر عن

ملاحظة متعلقة بضع الوصل به تم ان كان متعلقه عاما واجب حذفه أو خاصا وجبت ذكره والناقص ما لا يقيد كذلك لا يسمع الوصل به عاما كان متعلقه أو خاصا فان مر صرح بضع الوصل به ان أفاد بان كل خاصا وهذا يظهر ان ذكر المتعلق الخاص لا يفي عن اشتراط التمام فليتامل (قوله والصفة الصريحة) بعلمها من شبه الجملة وفيه رد لقول صاحب المقصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو موع المرفوع به جملة واقعة صلوة تبعه في المثل في بحث تقدم المسند اليه موع كل لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لال على قلة أو ضرورة من قوله ان جملة الصلة لا محل لها ١٤٢ من الأعراب خلافا للدمامي لانها ليست مالة الفعل مفعول حقيقة بل هي جملة تحمل

محل غير هاهنا صاحب المقصل حالة محل مفرد شبه جملة عند المصنف لكن المصنف في التذكرة ذكر ما قاله الدمامي فقال قولنا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الأعراب مفرد قيماء لا نحو قوله اني لثا لينذر من يراها فاصل

وقوله من القوم الرسول الله منهم لانها في هذه حالة تحمل المفرد المعرب في قولك الضارب والمضروب (قوله وضع عطف الفعل عليها وصفها عليه) قال الزرقاني أي وضع عطف الفعل على الصفة وصف عطف الصفة على الفعل سواء كانت الصفة صلة أو لا كما مثل بقوله أم صبي الخ (قوله وهو اختيار ثالث الخ) قال السباني فيه نظر وذلك لان القلة تحسب اللفظ قطع النظر عن

وجهة وأشبهها الذي وصل \* به (و) الثالث (الصفة الصريحة أي الخاصة بالوصفية) وهي التي يغلب عليها الاسمية لا فيها معنى الفعل وإنما عملت عمل مفعول عطف الفعل عليها وعطفها عليه بقولان المصدقين والمصدقات وأقروا ونحو \* أم صبي فلهذا أوردناج \* وبذلك أشبهت الجملة (وتختص) الصفة الصريحة (بالالف واللام) والى ذلك يشير قول النظم \* وصفة صريحة صلة آل \* (كضارب ومضروب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونحوه عنيت بالصفة المخصصة أسماء الفاعلين واسم المفعول والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضوع في المتن أن الال داخل على الصفة المشبهة تعرف مفعول (ب) بخلاف ما قبلت عليها الاسمية (من الصفات) (كأبلغ) مذكر طحا فانه في الاصل وصف لكل مكان منطوع من الوادي ثم غلب على الأرض المسعة (وأربع) مذكر طحا فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالأرض المستوية ذات المل التي لا تثبت شيئا (وصاحب) فانه في الاصل وصف الفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراء) فانه في الاصل وصف الفاعل ثم غلب على رأس الجبل قال الناطي والدليل على ان هذه الاسماء استلخ منها معنى الوصفية أنها لا تعبرى صفات على موصوف ولا تعمل على الصفات ولا تتحمل ضمير انتهى فلا توصل بها لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) آل (بمضارع) اختياريا (كقوله) وهو القرز في خطاب الرجل من بني عذرة هاجم بحضرة عبد الملك بن مروان (ما أنت بالمحكم لترضى حكومتهم) \* ولا الاصيل ولاذي الرأي أو الجمل فادخل آل على ترضى وهو فعل مضارع معني للقول وحكومته نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك عند ابن مالك بالضرورة) بل أشار الى قلته بقوله في النظم \* وكونها معربا لا لاقبال قل \* وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يغيرونه اختيارا أو الجمه ويرفعونه ويخصصونه بالضرورة والقول بالحواز على قلة قول ثالث والمدرك تختص فان مالئ يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجعله مخلصا لهذا قال لمحتسمن أن يقول المرضى والجمه وروى ان الضرورة ما حاق في الشعر ولم يفتى في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر أم لا في شوار على محمل واحد وانحكى بفتحين المحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصل المحسب أو الجمل بفتحين شدة الخصوصية (فصل) ويجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل أو قصد الابهام ولم تكن صلة آل فالاول كقوله نحن الالى فاجمع جو \* علت ثم وجههم اليها أي نحن الالى عرفوا بالشيء اخر الثاني كقولهم هذا التيا والى أي بعد الحطة التي من قضاة شأنها كيت وكيت وانما حذفوا اليه وهو التيا بفتحة من الشدة قبلها تصارت العبارة عن كنهه

الاصطلاح لاكتنا في الاختيار ولا الضرورة تحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار وان كان هو لا تستلزمها تقول الناقصون كونها اختيارا مفعول على ما ذهب اليه أو هو نفس ما ذهب اليه فليتامل (فصل) \* (قوله ويجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول نفسه فالاسمي فسيأتي في بحث نعم ما شرع بجواز حذفه في المتن ان الكوفيين والناقصين أحازوا حذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه مفعولا فاعلى موصول آخر كقوله تعالى آمنا الذي أنزل البنا وأنزل اليكم أي والذي أنزل اليكم أو المحرف في فسيأتي في بحث كان انه لا يجوز حذفه (قوله أو قصد الابهام) نظاره أنه لا يحتاج حينئذ لدليل (قوله أي نحن الالى الخ) أي بدليل فاجمع جو علت قال الزرقاني وهذا البيت مدور أو خصره الواو من جو قاله الدمامي



(قوله ويحوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع مع العائظ الذي ذكر فيه بقرينة البقية للكلام على أن التناهي بتسليم  
 المنصوب على المجرور والجور وعلى المرفوع أكثر من الحذف في الأول بالنسبة لما يليه وكذا في الثاني (قوله فهو فاعل مجازاً) يؤخذ منه  
 الاعتناء بعن المنصوب في عدم اشتراط كون المبتدأ غير منسوخ لكن بقي المنصف لم يذكر في المحررات لعدم حذف الضمير الواقع خبراً  
 ولا تيمه الشارع ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضي غير المبتدأ أما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل فلا يكون في الكلام  
 افتن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدأ أكثر وقوعه ضمير أو ما خبره أن حكمه حكم خبر المبتدأ  
 وأما اسم المجاز به فلا يحذف أصلاً لنصف عملها (قوله المبتدأ لا يختص) قال الدوشري فيه نظروا وتسلم أن الضمير هنا مفيد  
 للاختصاص فقامله انتهى وقال السبائي أي لا هم مقدم من تأخيره وتقدم ما حقه التأخير مفيد للاختصاص انتهى وهو مبني على  
 كلام السكاكي فراجع التلخيص في بحث تقديم المستند إليه (قوله وفيه بعد) قال الدوشري ينظر ما وجه البعد والتعليل يتضمن  
 ذلك الإبدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض ولعل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع إلى الشيء بعد الإعراض عنه وهو بعيد  
 وقال أبو الباقان جعلت في الظرف ضمير أخرج على الذي وأبدلت الماصنة كل على ١٤٣ ضعف لأن الغرض الكلي إثبات  
 الأولية لا كونه في السماء

والارض وكان أضافا  
 من وجه آخر وهو قوله  
 وفي الارض اله لانه  
 معطوف على ما قبله وان  
 لم يقدر ما ذكرناه صار  
 منقطعاً عنه وكان المعنى  
 ان في الارض الما انتهى  
 وقد ذكر المنصف في المعنى  
 في بحث ان في الباب الثاني  
 انه لا يعرف أن البذل  
 ينكر والافى بدل الاضراب  
 وهو ضعيف لا يحمل  
 التبريل عليه مبرأه انه  
 لا ينكر والمبدل منه  
 واحد فقط اعترض  
 ابن اله اقم بانه تنكر وفي  
 نحو لا تمر بهم الا لئلي  
 الاصل وان المختار في

(و يحوز حذف العائد المرفوع) بشرط ان (اذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان (غيراً عنه) مجرد فلا  
 يحذف في نحو جاء اللذان فاما ارض (بالا) لما لمفعول أو كلاً ما تمين (لا) من غير مبتدأ) فانه في الاول  
 فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجاز أو الفاعل نائباً لا يحذفان (ولا  
 يحذف) في نحو جاء الذي هو يقوم وأهوى الداران الخبر غير مفرد) لانه في الاول جلة قطعية وفي الثاني  
 جاز ويجوز (فاذا حذف الضمير) المنفصل للمبتدأ للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه) اذا بقي بعد  
 الحذف (الضمير جله أو ضمها) واضح لأن يكون صله كاملة (لاشتماله على الضمير مستوفى  
 الفعل وفي الجار والمجرور) والى ذلك أشار النظم بقوله وأبو أن يختزل \* ان صلح الباقي لوصول مكمل  
 (بمخلاف الخبر المفرد) فانه لا يصلح للوصول على حده ولا فرق في ذلك بين صله أي وغيرها فاقى (نحو  
 أيهم أشد) فأن خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدأ هو العائد خبر مرفوع هو أشد (و غير  
 أي نحو (وهو الذي في السماء) فانه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدأ هو العائد وخبره  
 مرفوع هو اله وفي السماء متعلق لانه لا يخفى مجتهد (أي هو اله في السماء أي معبودهم) ولا يجوز  
 تقدير اله مبتدأ خبر المصنوع في الظرف أو فاعل في الظرف لأن الصلة حينئذ خالية عن العائد ولا يحسن تقدير  
 الظرف صله أو اله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفاً كذلك تضمينه الإبدال  
 من ضمير العائد مرتين وفيه يعلل قيل بامتناعه قاله في المعنى (ولاكثر الحذف) للضمير المرفوع (في  
 صلة غير أي) عند البصر بين (الان طالت الصلة) الماعمول الخبر أو خبره سواء تقدم  
 الماعمول على الخبر ونحو هو الذي في السماء اله أو تأخر نحو قولهم ما أتانا الذي قاتل للفسوأحكامه  
 التحليل ويستنتج من اشتراط الطول لاسمياً زيد فانه مجوزاً في زيد اذا وقع أن تكون  
 ماموصولة و زيد خبر مبتدأ محذوف وجوباً والتقدير لأمي الذي هو زيد يفتنك العائد

الاول الرع على البذل والثاني بدل لان البذل منه في حقه بعدد ما قلتي بدل من الضمير والعائد بدل من التي واذا لم ينكر والبذل الإبدال  
 الاضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أو لا وحينئذ يظهر وجه البعد القول بالامتناع وأيضا ليس قول المنصف من  
 الضمير العائد قبل الإخترازل لبيان الواقع في الآية من العجب قول بعض الأفاضل لا يرد ما قاله المنصف في البابين المذكورين على  
 مائة الشارح عنه هان كلام الشارح في منع تعدي البذل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعري كيف يمنع المطلق  
 ولا يمنع التقيد وهو مستلزم وفي مسألة تعدي البذل كلام للامام في شرح المحرر جية نقصاً الغرض منه في حاشية الآية في الدباجة  
 (قوله ولاكثر الحذف في صلة غير أي) قال الدوشري الفرق بين أي وغيره أن ملازمها للاضافة لفظاً ومعنى فاهم مقام طول الصلة  
 والطول يستدعي التخفيف فجاز الحذف عند انتهى وقضية أن صلته لم تطل بالاضافة وهو كذلك لأن المضاف إليه ليس من أجزائه  
 الصلة وروثية قول الرضي محمول الاستطاعة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما في قول الحميد  
 واتناشطر في صلة غير أي الطول بخلافه لان الطول ملازم لما فاشترطه تحصل للحاصل انتهى وهو مشكل لانه يظهر عليه أنه  
 لا يشترط في كثرة محذوفه في طول الصلة (قوله نحو هو الذي في السماء اله) في الرضي أن الصلة في الآية طالت بالمعطوف عليها

(قوله بالرفع) أما المصنف فقال في الجملة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذي هو موصولا اسميا محتاجا إلى تقدير عائذ أي زادة على العلم الذي أحسنه موصولا حرفا فلا يحتاج لعائد أي تمام على أحسنه موصولة فلا يحتاج إلى صلته بكون أحسن حيث ناسم تفضيل لاهل ماضيا وفتحته لعرب لا بنا موهي علامة مجزوءة وهذا الوجهان كوفيان (قوله وقوله من بين الخ) لا دليل في البيت لجواز كون من نكرة موصوفة بيمين قال الدكتور يمجزئ من الشريطة وزعم العيني أن من موصولة وفيه نظر (قوله والتقدير يعلم سر كرم ولا يتبينكم) المناسب لما تقدم من قول سر ونحوه يعلنونه أن يقول سرهم وعلايتهم (قوله بدليل الخ) قال الدكتور أي أقول هذا الدليل فيه بل تقديره أي أنه دليل كونها موصولا اسميا لأن المراد بالسر والمجهري في الآية ما يسر به ويجهر به وجعلها مصدوقا في الآية بصير المعنى عليه أنه يعلم الاسم أو الإجماع وهو صحيح أيضا فليحمل (قوله قيل وشرا جواز حذف العائد الخ) قال المصنف في التذكرة لا تلك إذا حذفته أحتمل أن يكون الأكرام وقع عليه أو على غيره في داره قلت ينبغي جواز الذي ضرب به السوء أنه لان المعنى مفهوم لا تلك لا يضرب به السوء أدب عمر وذلك أن تقول ٣ طرد الباب انتهى وقال الرضي لا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمع عا في الصلة نحو الذي ١٤٤ ضرب به في داره فلا يستغنى عن ذلك الهدف بالباقي فلا يقوم عليه دليل انتهى قال

وجوبه بطلان الصلة وهو مقمى وليس بشأن ذلك لاهم نزول الاسماء منزلة الالاف استثنائية فتناسب أن لا يصرح بعدها بجملة فإن قلت لاسمياء يدل الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله ولا يسميهم بدار تجلبل \* فيمن رفع يوم والتقدير ولا يسميهم بدار تجلبل \* فيمن رفع يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بداره قاله الموضع في المعنى وإلى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله وفي \* ذا المحذف أو ما غير أي يقتضي أن يستل وصل (وشذراة بعضهم) وهو يصح من يعمر بن أبي اسحق (تمام على الذي أحسن) بالرفع وشذرت قرأه ابن أبي حنيفة والضحك وروى ابن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة أي الذي هو بعوضة (و) شذ قوله من بين بالجدل ينطق بحسنة \* ولا يجحد عن سبيل المحمل والكرم أي ما هو مسموعه من البناء لا مسموعه من قومهم صفت مجازة أي ما يسميهم أولمعا ومجدد يتبع الياء المتناهية تحت كسر الحاء الملهمة بمعنى بدل والمعنى من يقتضي يحصل الحمد ويرتفع في هذا الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاسح الذي هو سفسه ولا بعدل عن طريق المحمل والكرم (والكوفيون) لا شرطون في حذف العائد المرفوع استطراد الصلة (ويقسمون على ذلك) المسموع من الآية والبيت وقومها وتبعهم الناظم إلا أنه جعله قليلا لئلا يقال وان لم يستل فالحذف نزول (ويجوز حذف) العائد (المنصوب) أن كان متصلا بواصبه فعل أو وصف غير صلة الالف واللام (فالفعل) نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون أي يسرونه ويعلمونه ولا يتعين في هذه أن تكون موصولا اسميا لجواز أن تكون موصولا نوعيا والتقدير يعلم سر كرم ولا يتبينكم بدليل أنه قد جاء مصر حابه في مكان آخر وهو يعلم سر كرم ويجهر كرم قيل وشرا جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متبينا بالظرف كما تمل فلو كان مجرعا متبينا لم يجز حذفه نحو

التهاب القاسمي نحوه أن يقال في نحو هذا المثال عالم جمع فيه عائذ أن أنه أن أربح حذف أحد هما مع ملاحظة كونهما كذا أم جمع لعدم الدليل عليه الكفاية ثم أن دل عليه دليل أمكن الجواز وأن أربح حذفه نسبيا استغناء بالثنائي واقتصارا في الوصول به في مجزوءة أجزم بأن هذا مرداه بل لاجابة للثاني على ذلك لأن هذا الثاني اثنائي حاصله أنه لم يؤثرا ابتداء الأجزاء واحدا وبقرض في اختصار كلام فيه العائدين وعدل إلى ما فيه أحدهما فليحذف انتهى

والظاهر أن هذا إنما هو على ما علم به المصنف فتمت له (تنبيه) جاء في شروط المحذف العائد المنصوب ذكره هاشم أبح الالفية والنكت وفيها نزاع أشرف نال في حاشية الالفية منها أن لا يؤكدها زادة الفارسي على الزاج في أن هذان لساحران وأم المجلس لجوز قال في الإنفال لأن القصد باللام أن أكدوا المحذف بنافه قال المصنف في المحاشي وهذا دأب القاري والذي خرج لهذا الطريق لا يخفى زعم أنه يجوز في الذي رأى أنه يدرأيت بالمحذف وأن المحذف لا يجوز في الذي رأيته نفسه بدلائل من حيث أكتب أردت الطول ومن حيث حذف أردت الاختصار فني على هذا ما لا يصحى وكذا ضاع ابن جني وبني النظر في هذا فان خبرا يحذف نحو أن مالا وان ابلا وان شاة وذلك في القصص انتهى وفي الباب الخامس في شروط المحذف أن هو لا يخالفون لسيو به فاطر كلامه قال في المحاشي قول الاخفش في الصلة صحيح لأن المتقضى للحذف هو الطول والافهم لا حذف في خبر المبتدأ والاول الطول والافهم ما في الخبر من التثنية فإذا كانت قد قدرت من الطول فكيف تؤكدها لثنائي بين حذف الشيء لدليل وثا كيد لان ما حذف لا يلزمه التثنية الثابت بقول الزاج في غاية الحسن ٣ قول الهنسي ولان تقول طرد الخ فتمت له ولعل سقط من الناسخ بعض مقول القول وخفي العبارة وذلك أن تقول لا يجوز هذا المثال طرد الخ فتمت له

(قوله قال الموضع في المحو أي وفيه نظر الخ) قال الزرقاني أي فيما قيل من أن شرط جواز حذف العائد المقصوب كونه متبينا الخ  
 فلا اعتراض بالنسبة إلى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لما يفهم من الذكر لا يفهم من الحذف ألا ترى أنك إذا قلت الذي ضربت  
 في داره زيد كان المعنى أن زيدا مضروب في داره ولا يعلم المضروب من هو مع عدم الحذف فهو صريح في أنه المضروب وكذلك الوصل الذي  
 ضربت في داره زيد كان المعنى أن زيدا مضروب في داره ولا يعلم أنه في داره مع الذكركه على أنه في داره (قوله فانه متى كان العائد أحدهما)  
 قال الزرقاني أي كإصراره في قوله كان العائد أحدهما لا يبينه وكون العائد أحدهما اهتماما ظاهر وذلك لأن الموصول ما اقتصر  
 إلى صلة وعائده هو أنما يفترق واحد كالإيجي (قوله والتقدير الذي ألقم وليكه) قدر الضمير متصلا وإن كان الراجع تقدير منفصلا  
 لأن صورة المسئلة أن يكون كذلك وهو مثال فكيف في الاحتمال ولهذا قال العيني تقدير مولى كه أو مولى كه (قوله لا يه منفصل)  
 نقل الثاني عن الرضى أن الشرط أن لا يكون منفصلا بعد الانضواء الذي ما ضربت أيا، قال أيا في هذا فلامع كقولك ضيع  
 الزيدان الذي أعطيتهم أي أعطيتهم أيا مولى كه الذي أناضرب يدي ضارب أيا يجوز أن يكون المذوف ههنا مجرور في محل  
 نصب أي الذي أناضربه انتهى وفيه أنه مخالف لقاعدة وفي اختيار لا يجي المنفصل الخ وقال المحقق بعد قول المصنف مختلفا  
 الذي أيا أكرمت له منفصل تقدم لافتادة الاختصاص ثم قال أما إذا كان التقديم لافتادة المحصر كإي ضيع الزيدان الذي أيا  
 أعطيتهم فانه يجوز حذفه لأنه لا يفوت به غرض نص على هذه المسئلة الرضى انتهى فالشرط كون الفصل لافتادة المحصر لا كونه بعد الأ  
 وعلى ذلك جرى المصنف في الجامع كما بيناه في حاشيته ألقا كه وفي شرح بانت سعاد عند قوله فلا يرتك الخ كما يأتي (قوله وحذفه) أي  
 وحذف هذا المنفصل يوقع في الأمرين المذكورين (قوله وأما حذف الخ) ١٤٥ قال الزرقاني أشار إلى جواب سؤال الوارد  
 على قوله يوقع في الباشه

جاء الذي أكرمت في داره فان العائد أحدهما لا يبينه فانه ابن عصفور وغيره قال الموضع في المحو أي  
 وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما لا يبينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل أن  
 يكون تاما فلا يحذف في مجرور الذي كانه يذلل الأصح (و) الوصف نحو (قوله  
 ما ألقم وليكه فضل فانه يه) \* فالذي غيره نفع ولا ضرر  
 فاموصول اسمي في موضع رفع على الابتداء أو فضل خبره والله مولى كه صلة ما والعائد محذوف منصوب  
 بالوصف والتقدير الذي ألقم وليكه فضل (ب) بخلاف جاء الذي أيا أكرمت لأنه منفصل وحذفه يوقع في  
 الباشه بالمفصل ومفوت لا يبينه من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وإنما حذف  
 منفصلا من قوله سبحانه وتعالى وما رزقناهم نفقون والأصل رزقناهم أيا لأن تقدير منفصلا لا يزن منه

(١٩ نصح ل)

لانه لا يصلح جوابا عن حذف المنفصل بل عن تقدير منفصلا لأن يكون مراده أن هذا  
 المنفصل في قوة المتصل لأن المقام للاتصال وكان لم يحذف إلا المتصل هذا ولما راد السؤال بنا على منع حذف المنفصل مطلقا على  
 ما ذهب إليه الرضى من أنه يمتنع إذا كان منفصلا بعد الأ كما أشار إليه الزرقاني ولا يه ما قاله المصنف في الجامع وشرح بانت سعاد من أنه  
 انما يمتنع إذا كان لغرض وقد نص على جواز الحذف في هذا لا يقتضيه صراحة في شرح بانت سعاد لكون الانفصال لغرض  
 وعبارته بعد أن جاز في ما من قوله ما مننت أن يكون موصولا أو مقبولا ومنتهى لاثنين محذوفين والتقدير ما مننت كه أو  
 مثلهما ما على كونهما موصولا أو مقبولا أي أيا أكرمت أيا أو مقبولا أو مقبولا فإيا أو رزقناه بلز حذف الضمير المنفصل وقد نصوا  
 على امتناع حذف العائد للمنفصل في مجرور الذي أيا أكرمت أو ما أكرمت أيا أو مقبولا أو مقبولا فإيا أو رزقناه بلز حذف الضمير المنفصل وقد نصوا  
 الثاني مستلزم لحذف الأفيوه في الفعل عن المذكور وإنما المراد نفيه عما عداه وأما المثال الأول فان فصل الضمير فيه يفيد  
 الاختصاص عند المعنوي والاهتمام عند النحوي فإذا حذف قلنا بقايد الرزق التي تتقديره مؤخر على الأصل فيقوت الغرض الذي  
 فصل لاجله وأما الضمير في البيت فانه يسوي متجلا ومنفصلا فلا يفوت بتقديره وغرض وبهذا يجب أن سؤال ردي في نحو وما  
 رزقناهم نفقون وتقرر بهما إذ قد روي عنهما رزقناهم ولم اتصال الضميرين المتحيزين لا يفتقد ذلك تحليل في ضمير القيد يمتنع في  
 خبرهما ولا يحسن حل التزيل على التليل وإن قدر رزقناهم أيا لم حذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثاني وإن العائد  
 المنفصل لا يمتنع حذفه على الإطلاق انتهى وعلى هذا لا حاجة لما نقله الرازي في شرح النظم من شيخنا من سمع عند قوله  
 \* وقد يبيح القيد فيه موصلا \* بعد أن أورد السؤال على الآية بنحو ما قاله المصنف من قوله أن انفصا عارت كبروا في هذه المسئلة  
 أي ما هو في اللغة القليلة العلم بها ليس بعد فوهم مع الاتصال في حذف الكلام بالحذف انتهى ولا يه ما نقله المصنف فانه لا يبيح

العز الشافى من السؤال المذكور لكن في قوله تعالى فأكهن بما آتاها من زهنهم إذا كانت ما هو له والجواب أن الاتصال بعشم في اللفظ ليس وقبحه لا يمنع جواز تقديره (قوله وهو قليل) قال الزرقاني أى فيعتبر ما هو الكثير وهو الاتصال وهذه المسئلة هى المشار إليها في النظم بقوله وقد يسبح القبح فيه ولا مع اختلاف ما (قوله قلة قرب الموضع) فيه أنه لم يقفه في المثال وإنما قاله في اشتراط كون الوصف غير صفة الألف واللام عليهم لم يناقش في المثال لأن المناقشة فيه ليست من ذاب المخلصين والمكي اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح أخذ منه ونقل اللقائى كلام المكي قال وفيه بحث إذا التمثيل به للعائد المنسوب بوصف صفة لا لال جميع اذ لم يشترط المصنف ان يكون المنسوب عائدال لكن في الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث اذ ليس عائدال ولا عدة كلم ان وخبر كان فانظره فان الرضى نص على عدم ١٤٦ منع حذف مثله اذ قال وأما في غير أى غير العائد المنسوب المنفصل بعد الاقلامع أى

من حذفه ولعل هذا مراد المكي وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن ان يحاسب بان قوله أوأنا الضاربة ليس عطفعلى إياه أكرم حتى يكون التقدير أوجاه الذى أنا الضاربة بل هى جاء الذى إياه أكرم وتقدير جاء الذى أنا نحو أوأنا الضاربة وتحصل المعائد لال والفاعل المستور عائد لتعريف ما دللت عليه بالقرينة ويقرض هذا المثال جوابا عن السؤال عن مضروب زيد كانه قيل من الضارب به زيد فقال لكلم أنا الضاربة أى هو أى زيد غاية الأعران الصلبة جازية على غير من هى له ومنه ذهب البصريين وجوب إيراد الفاعل مطلقا ومنه ذهب الكوفيون الوجوب عند خوف اللبس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال وما قولنا نقل من الضارب به زيد كافر منه أنه كذلك وهذا وان كان فيه تكافؤ في الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ حاله كفى على المصنف بالسهر قليلا مل انتهى والشاويح ينص على سهو المصنف لكنه لازم له (قوله ناصب العائد تقديره) قال الزرقاني فيه نظر لان النصب التقديرى للعبارة دون المبينات فلو قال ناصب العائد محلا كان مناسباً وأوجب بان النصب لا كان عارضاً على الاصل وهو المحرر سواء تقدير بالذات (قوله قال الموضع في الجوائى وما هذا الخ) قال في حواش آخر قال بعضهم لو كون الصلة جهة اسمية يتبع كون ما مصدرية أى فاقض فتضاءل قال أوجيان ليس جمعاً عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة إلى ان ما المصدرية يتوصل بالجملة الاسمية أقول انظر وما أكرر هذا الكلام وكيف يراد على الناس بالاقوال الواجبة وصلح هذا المذهب لعله لا يجوز مثله في القرآن انتهى

اتصال الضمير من المتحدثين الرتبة في ضميرى التسمية وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذى) انه فاضل أو كانه أسد) لان اسم ان وكان المشددين لا يحذف الاشدوا وأنى مثالان أحدهما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثانى ما يغيرها وهو كان (أو) الذى (أنا الضاربة) لان الوصف صلة الألف واللام واسمية آل خفية والضمير اذا كان كذا مراد بل على اسميتها ناصباً اذا حذف فأت هذا المعنى وهم بصدا التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضع في حاشيته هذا الكتاب وهو سهل لان العائد المنسوب ليس عائدعلى آل في هذا المثال حتى يدل على اسميتها ناصباً وانما هو عائدعلى الذى كما يفيد العطف بأو والعائد إلى آل انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان العائد المنسوب بالوصف المقرون بالان كان عائدعلى غير آل كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدعلى آل فهو حاشى في الضاربة به زيد ما منع حذفه لما تقدم من التحليل (وشذوه) ما المستقر المحوى محمود عاقبة) \* ولو أتبع له صغوب لا كدر حذف العائد إلى آل المنسوب بالوصف وما ناقة والمستقر بالنسب الموصلة والفاو الزاى بمعنى المستخف اسم ما هو المحذور خبرها ان كانت خجاسته أو أتبع البناء للمفعول بتأشبهه فوق فيا مشابة تحت فاه مهملة بمعنى قدروا المعنى ليس المستقر المحوى محمود عاقبة ولو قدر له صغوب خالص من الكدر (وحذف منصوب الفعل كثير) لان الاصل في العمل للفعل فكثرتصر فهم في معمله بالتحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أحازره على قبح وقال البرز ردى جدا وعلى هذا فيشكل قول النظم \* والحذف عندهم كثير منجلى \* في عائد متصل ان انتصب بفعل أو وصف صغوبى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف (ويجوز حذف) العائد (المجرور بالاضافة ان كان المضاف) الجاء والعائد (وصفاً) ناصباً للعائد تقرير بان كان اسم فاعل بمعنى المحال أو الاستقبال (غير ماض) خلافاً للكسائى (نحو فاقض ما أنت قاض) والاصل فاقض الذى أنت قاضيه تحذف العائد على ما هو موصول اسمى قال الموضع في الحواشى وما هذه فتحمّل ان تكون مصدرية أى اقض فضاء أو مودة فتضاءل بدل انما تقتضى هذا الحياة الدنيا انتهى ولكن معناه ما لو شرس قول النظم كذا حذف بل هو وصف خفصاً \* كاشت قاض بعد أمر من قضى (بخلاف ما الذي قام أبوه) لان المضاف الجاء للعائد ليس بوصف (أو) جاء الذى (أنا أمس ضاربه) لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذى أنا مضربه لان الوصف اسم مفعول

وانما اللبس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال وما قولنا نقل من الضارب به زيد كافر منه أنه كذلك وهذا وان كان فيه تكافؤ في الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ حاله كفى على المصنف بالسهر قليلا مل انتهى والشاويح ينص على سهو المصنف لكنه لازم له (قوله ناصب العائد تقديره) قال الزرقاني فيه نظر لان النصب التقديرى للعبارة دون المبينات فلو قال ناصب العائد محلا كان مناسباً وأوجب بان النصب لا كان عارضاً على الاصل وهو المحرر سواء تقدير بالذات (قوله قال الموضع في الجوائى وما هذا الخ) قال في حواش آخر قال بعضهم لو كون الصلة جهة اسمية يتبع كون ما مصدرية أى فاقض فتضاءل قال أوجيان ليس جمعاً عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة إلى ان ما المصدرية يتوصل بالجملة الاسمية أقول انظر وما أكرر هذا الكلام وكيف يراد على الناس بالاقوال الواجبة وصلح هذا المذهب لعله لا يجوز مثله في القرآن انتهى

(قوله الجهر والجر) قال اللغوي ونجر بحرف ج معن فأنشطر ما تعين لانه لا بد من حذف الجاء ايضا فلا يبقى حرف  
 س لا يجوز فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى استجب لنا نأى ثم نأى أي باكر له وقوله تعالى فاصدع  
 بما تؤمر أي به أي بانها رة قال فقلت لها لا الذي ج حاتم \* أخونك عهدا التي غير خوان ثم قال ويرى بحذف الجهر وروان لم  
 يتبين نحو الذي مرت زيد أي مرت به وان احتمل مرت معه أوله أو نحو ذلك انتهى وهذا اختلاف طر يقا للصنف بلا خفاء انتهى  
 وقال الزاقي قال الرضي ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدرج وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل  
 فيصير منصوبا فيضع حذفه ومذهب سيديوه والاخفش حذفهما معا فالتيسر حذف ١٤٧ حرف الجر قياسا في كل موضع  
 والجواز له هنا استطلاعة

الصلة ومع هذا يجوز فلا  
 بأس بحذفها مع الجر و  
 بها انتهى وقوله فيصير  
 منصوبا أي على طريق  
 التوسع وقوله بحذفها  
 أي الكلمة التي هي  
 حرف الجر والوقف أهل انتهى  
 وباقى قرى باقي كلام  
 الشارح التعرض لهذا  
 الخلاف (قوله من الذي  
 تشر بون منه) انما قدر  
 منه ولم يقدر الضمير  
 منصوبا على معنى تشر بونه  
 قالوا الان ما كان مشروبا  
 لهم لا ينقلب مشروبا  
 لغيره هو قد يصحح على  
 معنى يشر بون حسه  
 (قوله كذا قالوا) فيه ان  
 جماعة تصواب على عدم  
 جواز الحذف في هذه  
 الصوة وكيف ينسبه  
 الجميع ثم ينظر فيه وعن  
 متى على عدم الجواز

وانما يجوز حذفه فمن لانه ليس منصوبا بقدر (و) يجوز حذف العائد (الجر وروا بحرف ان كان) في  
 موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا) ومعنى  
 (أو معنى) فقط (و) اتفاقهما (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا  
 واتحادا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة  
 المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليه ما وذلك معنى قول النظم  
 \* كذا الذي رجعا الموصول به (و نحو وشرب ما تشر بون) فالوصول وهو ما جرور عن التبعية وهي  
 متعلقة بشر قبلها والعائد المحذوف مجرور عن التبعية وهي متعلقة بـ تشر بون والتقدير وشرب  
 من الذي تشر بون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى (و) نحو وقوله وهو كعب بن زهير  
 (الاركن الى الامر الذي كنت) \* ابناءه بعضهم حين اضطرها القدر  
 فالوصول بالموصول وهو الامر مجرور الى المعذب وهي متعلقة بـ كن والعائد المحذوف مجرور الى  
 المعدية وهي متعلقة بـ كنت والتقدير لاركن الى الامر الذي كنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى  
 ومتعلقا وقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى بعضه مما لا يوزن ينصرف  
 لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو اوبقيل من باهة وحكم المضاف للوصول كذلك نحو مرت بغلام  
 الذي مرت آى به ومثال اتفاقهما معنى فقط حالات في الذي حالت به فيجوز حذف الضمير الجهر وروا البناء  
 لانه بمعنى في كذا اقلوا في نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادا معناه  
 نحو فاصدع بما تؤمر أي به لان اصدع في معنى رعى خلاف في هذه التي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين  
 نوعا واتحادا معناه قوله وقد كنت تخفى حيسم ام حبة \* فبع الان منها بالذي أنت بائع  
 أي به اشد له أبو الفتح (وشذوقه) وهو حاتم بن عدى الطائي  
 ومن حسد يحكي على قومي \* (وأي الدهر دولي يحصلوني)

الاشموني والجلال السيوطي في جمع الجوامع (قوله نحو فاصدع بما تؤمر) يجوز في ما في الآية ان تكون مصدرية كما استظهره في المعنى  
 ولم يلتفت الى اعتراض أبي حيان على ان التخصيص في نحو قوله لا يمتنع على مذهب من يجهل ان يكون المصدر اديان والفعل المبني  
 للقول هو الصحيح ان ذلك لا يجوز فلهو رستقو ملان ما ذكر في مصدر صريح وعطفه مع التماسه الذي رآه ان والفعل المبني للفاعل  
 لا حيا اذا تلفظ بان والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى وكلام النحاة صريح في جواز هذا من غير خلاف كما يندفع في حاشية المختصر في بحث  
 الاستعارة (وتبيينه) \* يمكن ان يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كالتو اليؤمنوا بما كذا بون من قبل في سورة الاحراف وينبغي ان العائد  
 المحذوف مجرور قوله تعالى في نوس فكاكوا اليؤمنوا بما كذا بون من قبل في سورة الاحراف وينبغي ان العائد  
 المتعلقان معنى ويمكن ان يقال قد بدى قوله تعالى اليؤمنوا بالآيه يؤمن بعضهم كذب فاجاهم بالآيه يؤمن بعضهم قد يحسمون النبي صلى

تثنيه كيجعل على نظيره (قوله ويتنوع الحذف اذا كان العائد الجبرور محصورا) هذا يعلم من باب المفعول به وأنه يتنوع حذفه اذا كان محصورا كما قال في النظم وحذف فصلة أجزان لم يضر \* كحذف ماسبق جوابا أو حصر وذكر المرادى امتناعه في صور أخرى فانظره (قوله أو كان لا يتعين الخ) فانه من حذفه حيث لا يمس بليس وهو خلاف عام عن الرضى في الجبرور والمتصوب وعن المصنف في المتصوب (قوله أو كان حذفه بليس محذور غيب الخ) هذا اجمال لا لباس وباقى الفرق يتبع ما في باب الفاعل

\*(هذا باب المعرفة بالاداة) ١٤٨ (قوله المشهور عند النحويين ان المعرفة آل عند التحليل واللام وحدها عند سيبويه)

على هذا جرى النظم  
في شرح الكافية وذكره  
ولده في الشرح وحاصله  
انه اتفق الشيخان على  
استحقاق الاداة للتخفيف  
وعلى ان ذلك قد فعل  
وعلى وجود مغاير  
للحالة الاصلية وان في  
حالة الابتداء فقال  
سبويه فعل التخفيف  
في أصل الوضع ان  
وضعت الاداة على حرف  
واحد وعارضنا معارض  
في الابتداء فزاد على  
الاصل وقال التحليل فعل  
بان حذف من الاداة  
وعارضنا معارض في  
الابتداء فبقينا على  
لاصل (قوله وزعم ابن  
مال الخ) أى في شرح  
التسهيل وقال فيه ان  
المهمز عند سيبويه  
زائدة مذهب الى الوضع  
لاصلية كما يقول التحليل  
فيبويه مع حكمه  
يزاد بها بعد ما كعادته  
بهمزة تسمى ونحوه حيث

توسعا كما نه قال وأى الدهر ولم يحذفوا بهم حذف الهاء وحذف الضمير المتصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده أى به حذف الجار وألا والضمير نايبا من نصب لا من جر وذهب ونس وابن الزكي في البديع الى ان الذى في الآية الترفقة موصول حرفي ولا حذف (و) شذأ بضاً (قوله) وهو راجل من بني همدان

وان لسانى شهدة يشتق بها \* (وهو على من صبه الله علم)

أى عليه أنشد الفارسي وشهدة بضم الشين المفجعة العسل يشمعه وهو يشد الاو والمفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلم خبره وعلى من متعلق بعلم لانه يعنى روا العلم المختل ووجه صبه الله صله من الجبرورة وعلى والعائد على من محذوف مجرور وعلى وهى متعلقة بضم والتقدير وهو علم على من صبه الله علم المعنى وان لسانى مثل العسل والشهد يشتمى به الناس وأنه مثل المختل في المراءاة على من نطق الله عليه (حذف) حاتم الطائي (العائد) الجبرور يقي مع اتنا مخض (الموصول) وهو ذو (في) البيت (الاول) وهو قوله ومن حسدا الخ (و) حذف المهدى العائد الجبرور وعلى (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) وهو قوله وان لسانى شهدة الى آخره (و) المتعلقان بقع اللام (هما صت وعلمت) ويتم الحذف اذا كان العائد الجبرور محصورا نحو رت باذى ماهر رت به اذا غامر رت به أو كان تابعا من الفاعل نحو رت باذى مراه أو كان لا يتعين لربط نحو رت باذى مراه رت به في داوه أو كان حذفه بليس نحو رت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه أو عتوق قبل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كان متباينين لم يحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق

\*(هذا باب المعرفة بالاداة) \*  
قال في التسهيل  
(وهى آل لا لام وحدها وقال التحليل وسبويه وليس همزة زائدة خلافا لسبويه) اه وقال الموضع في شرح القطر المشهور بين النحويين ان المعرفة آل عند التحليل واللام وحدها عند سيبويه وقتل ابن عصفور الاول عن ابن كسان والثاني عن بقية النحويين وقوله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مال انه لا خلاف بين سيبويه والتحليل في ان المعرفة آل قال وانما الخلاف في ما في الهمزة زائدة هى أم أصلية واستدل على ذلك بما أوردها من كلام سبويه قوله في المسئلة ثلاثة اقسام اولها هى أم أصلية آل والالف أصل والثاني ان المعرفة آل والالف زائدة والثالث ان المعرفة آل واللام وحدها انتهى وأسطه منها راجع الى المعرفة للهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينهما وبين همزة الاستعانة وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضدها في الاول فتح الهمزة وانهم يقولون لا جبر ينقل حركة همزة

لا يفيد رايه اذ يعطى مضارع عن ضم الاول ما يعطى مضارع رايي  
للاعتاد بهمزة وان كانت همزة وصل زائدة فلذا بعد اداء التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها همزة وصل زائدة انتهى  
وبهذا يدفع قول اللغاني في صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان اليجمعت معرفة الانها موضوع للتعريف وفلذلك  
بالضرورة متافى لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضا بان الزيادة التي تنافي الاصلية الزيادة على التي لا يميل ليل حرف المضارعة  
وسن الاستعمال ونحو ذلك

(قوله فيثبتونهم سرقة بعدتها) أي ولو كانت الهمة مزائدة لتوصل للنطق بالسكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة إليها قال ابن التائلم المشهور من قرأه ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو الأخرى والاولى ومثله في المراءى وحاصله ان ورش لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيماد كرا الشنودا وفي النشر خلافه (قوله ويثبتونها في القسم والثناء) أي حواجز دليل ما قاله في بابي النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفهما في القسم (قوله والتذكر) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مende شعرا سترسالة في الكلام (قوله يقولون) أي العرب (قوله ويثبتونها منسلة) أي وهمزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ بغيرها فيسلم وقوع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيع فرع على أصل وبذلك يعرف أن الجواب عن هذه المحجة لا يلائم إلا أن دعوى أن الألف أصل ساقط من ذلك ولهذا قال التائلم في شرح التسهيل وتبعوه ولما ان فيما ذهب اليه التحليل ساقط من التعرض لالتباس الاستقحام بالخبر أو بقا همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة أو مبدلة ورا دهما أن الهمزة اذا فتحت تلتبس بهمزة ١٤٩ الاستقحام فتحتاج الى الابدال أو

التسهيل وذلك مؤيد لتوسع الفرع حيث لا يتم الأصل (قوله وانما كانت أخ) قال الدونشري بيانه ان الالهة كان يكثر ادخالها خفت فكانت أولى للكثر دورها واشبهت التنوين من حيث الادغام في حرف والاظهار في آخر (قوله فهي لبين الحقيقة) قال اللقاني ينتقض بنحو قولك ادخل السوق حيث لا يصدق دخول خاص أي ادخل سوقا فان كلالا يختلف أل فيه واللام فيعيبس الحقيقة بل المراد ادخولها فرد مبهم فليتام انتهى ويمكن أن يجاب بان أل فيها تنصص بالحقيقة في الحقيقة لكن جلت على

أجر الى اللام قبلها فيثبتونهم تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والثناء والتذكر يقولون الى كما يقولون قدى ويثبتونها مسهلة في نحو الذي من وجهة الثاني سقوطها في الدرج وأما فتحها فلتحذفها القياس بدخولها على المحرف أو ما ثبتونهم المحرف كفا حركه عاوضة لا يثبتها وما ثبتونها في القسم والثناء نحوها لفتحها فلان أل حارزة عوضا عن همزة والء وأما قولهم في الذكر الى فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قدوا وأما الذكر من فلا تلبس الاستقحام بالخبر وجهه الثالث انها ضد التنوين الدال على التذكير وهي حرف واحد ساكن فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالف التنوين ودخلت أول الاء آخر بدخلة الحذف كثيرا لخصت من الحذف بذلك وانما كانت لا ما لان اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا واذ اظهرت حازر وجهه الرابع انها حارزة لغنى وأولى المحرف بذلك حرف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة من الاء والكلام والاستقحام وان التغيير من صورته في لغة جبر قال الزاج في حواشيه على ديوان الادب جبر قلوبون اللام ميمما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الآن المحدثين أنبأوا في الصور والمفرد وانما الأبدال في البرقط ورجا وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة بقوله وأما مسلة انتهى وأراد احدث المروي قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في المفرد والتائلم في النظم اقتصر على قولين فقال هـ أل حرف تعريف أو أل مقطعة (وهي على كل قول قسمان اما حسنة) أو أنوها ثلاثة وسبعة فصار فيها أن يقال لا يتخلوا ما أن يتخلها كل حقيقة أو مجاز أو لا يتخلها أصلا (فان لم يتخلها كل) لا حقيقة ولا مجاز (وهي لبين الحقيقة) والمهايم من حيث هي (نحو وجعلنا من الماء) أي من حقيقة الماء المعروف وقيل التي (كل شيء) والفرق بين المعروف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيود والمطلق وذلك ان ذال الاء أو اللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة تدل على مطلق الحقيقة فلا اعتبار بقيد الاء الموضوع في المعنى (وان خلقتها) كل حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو خلق الإنسان ضعيفا) فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة (وان خلقتها) كل (بجازة) هي لشمول خصائص الجنس مبالة نحو أنت الرجل علما فانه لو قيل أنت كل رجل علما لضع على جهة المجاز

فرد بسبب القرينة وان الدخول لا يكون الا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خالف الرابع لكل (قوله فشمول خصائص الجنس) قال اللقاني هذا بيان لمحصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا المدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل باقعة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل ثم التمييز في نحو قولك أنت الرجل علما بانق أل لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز يلق المميز افراد وغيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والمميز نوع منه فالصواب ان أل في نحو الجنس أي الماهية باقعة كافي التلخيص في بحث تعريف المستند للام وقد يفيد قصر الجنس على شيء حقيقة فتجوز بدال الامر أو مبالة لكافة فيه فتجوز عن الشجاع أو تحضه الدونشري بقوله اعترض التمثيل بما ذكره لا يشمل جميع خصائص الرجال وانما يصدق بخصوصية واحدة هي العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بان المراد جميع علوم الناس فيه انتهى ولا يخفى أن الجواب لا يندفع الاعتراض بل هو عينه فتأمل الآن يكون مرادهم كون ما ذكره المقترض هو المراد من المثال بل المراد منه اجمع لخصائص صفات العلم وبه يندفع قوله في المعنى بعد التمثيل بان الرجل علما أي الكل في هذه الصفة (قوله مبالة) معقول له

(قوله الفراء) قال في القاموس كجبل وسحاب جمار الوحش وقال الهروي القرامقصور جمار الوحش (قوله وال في الصائغة ومنزلة) فيه نظر لان محل كون الذا على الصفة المصمومة هو صول على المقصد الصفة الثبوت والافه حرف تعريف (قوله وله للاليجوز نعمته) أي لانه يشبه الضمير وهو واقع موصوفه (قوله أو علمي) قال اللقاني العلوي هو العهدي اذا العهد هو العلم فيلزم تقسيم الشي الى نفسه فالصواب أو حصوري كجبر في علم الجنس انتهى وهذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها أو حصوري كجبر الشان ولا اشكال في هذا النوع لكن في الكلام في التعبير عن النوع الثاني فانه على نسخة التعبير عن الثالث حصوري يظهر ما في ثالث النسخ من التعبير عنه علمي وعلى ذلك شرح الشارح وأما على نسخة التعبير عن الثالث علمي لا يظهر التعبير عنه بذلك فاعل المصنف عبر عنه بدهي فليحذر (فصل) \* (قوله أي غير معرفة) قال اللقاني أي ليس المراد بالان اذ الصالح السقوط اذ لا يلزم لا يصلح السقوط (قوله كالي في علم) قال اللقاني ١٥٠ فيه اشارة الى ان آل جزاء العلم والالتقال كذا اختل على علم (قوله وفي القاموس الخ)

قال الزرقاني لا يخالفه بينه وبين ما قبله في الضبط وأما الخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الاول هو علم لرجل من اليهود وعلى الثاني علم طبر يكتي بما ذكر (قوله والسم) جعل آل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب اليه البضاوي من كونها من قبيل البريدان تلك التي تقع في الشعر وفي كلام الجوهري تدافع حيث قالو سم لم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الف واللام وهما لا يخلجان على نظائره كعجم وزيد وشكر الآتي ضرورة الشعر انتهى وقد يجب بان الشاذ قد يلحق بالهوز للضرورة كاذكره ابن الناطم والمصنف (قوله وهو أعجمي الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثاني أنه علم منقول من فعل مضارع ماضيه مسموع والزة لضرورة لقارنته الوضع أي المتعل قال اللقاني وأنت اذا ما علمت ذلك وجدته مشكلا لانه على القول الاول فري هو علم لبوش في موسى عليهما السلام على ما ذكره في يخالف ذلك قولهم أسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة صامحا وشعبا وهودا ومحمد عليهم الصلاة والسلام وعلى الثاني قال كالمعربة فكيف تقارن وضع الاسم الأعجمي أي الموضوع موضع العجم الا أن يقال واضح اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بعضها من علم العربي بعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمي قوله فيخالف ذلك قولهم الخ فيجد يجب ان قولهم الخ كذا النظر للفق عليه وقوله وعلى الثاني الخ هذا يتوقف على ان ال ليس في لغة العجم وقوله الا أن يقال الخ في غير نظر لانوا ان قلنا واضح اللغة هو الله تعالى لكن واضح الإسلام انما هو الله ان من ينزل منزلهما كذا قرره في درسه انتهى أقول ليس السبع في التلويح على أن الاعلام لا تنسب لله دون

على معنى انك اجتماع فيك ما اختلف في غيرك من الرجال من جهة كمال في العلم ولا اعتداهم بغيره لتصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيدي جوف الفراء وقال ابن هاني وليس على الله عتكر \* أن يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على آل في الاستقراق العرفي فتجوز الامير الصائغة أي صائغة بلده أو مملكة فان كلاته الاداء فيه مجاز اولست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح للفظ وهو صائغة بلد الامير أو صائغة مملكته دون من عداها واجب بان الكلام في آل المعرفة قول في الصائغة موصول على الاصح (و اما عهدي) وهي ثلاثة أنواع أيضا (و) وجه المحصر أن يقال (العهد اما ذكرى) بكسر الهمزة والميم معجمة وهي التي يتقدم بها ذكر (نحو) كما أرسلنا الى فرعون رسولا فقص فرعون (الرسول) وقادتها التبع على أن الرسول الثاني هو الرسول الاول الذي منى من كفر التوهم انه غير (ولذلك لا يجوز تسميوا الذكر بالسان ضد الاتصال فانه مكسور وقوا قلب ضد النسيان واذله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لثان بمعنى حكايا ماوردى في تفسير سورة البقرة (أو علمي) وهو أن يتقدم لصحوبها علم (نحو بالو المقدس) تحت الشجرة (افهما في الفار) لان ذلك معلوم عندهم أو حصوري وهو أن يكون مضحوبا حاضر (نحو اليوم) كملت لكم دينكم أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حصوري وابيات علمي مكانه ومثله باليوم كملت \* (فصل وقد ترد آل زائدة أي غير معرفة) \* وقيل موصول (وهي) ثلاثة أنواع وذلك لانها (ما) زائدة (الزامة كالي في علم قارنت وضعه) سواء قارنتا بحاله أو نقله فالاول (كالمسؤول) يقتض السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح المهمزة وفي آخره لام لرجل من اليهود وشاعر وفي القاموس السموال المهمز طبر يكتي آباراء (واليسع) بفتح اليا المنة تحت والسين المهملة على نبي وهو أعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس مضارع قاله الفارسي (و) الثاني (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين ضميين فاللات كانت لتقيف بالطائف وعن عباد كان رجلا لثا السوقي بالطائف وكانوا يدكفون على قبره

للضرورة كاذكره ابن الناطم والمصنف (قوله وهو أعجمي الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثاني أنه علم منقول من فعل مضارع ماضيه مسموع والزة لضرورة لقارنته الوضع أي المتعل قال اللقاني وأنت اذا ما علمت ذلك وجدته مشكلا لانه على القول الاول فري هو علم لبوش في موسى عليهما السلام على ما ذكره في يخالف ذلك قولهم أسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة صامحا وشعبا وهودا ومحمد عليهم الصلاة والسلام وعلى الثاني قال كالمعربة فكيف تقارن وضع الاسم الأعجمي أي الموضوع موضع العجم الا أن يقال واضح اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بعضها من علم العربي بعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمي قوله فيخالف ذلك قولهم الخ فيجد يجب ان قولهم الخ كذا النظر للفق عليه وقوله وعلى الثاني الخ هذا يتوقف على ان ال ليس في لغة العجم وقوله الا أن يقال الخ في غير نظر لانوا ان قلنا واضح اللغة هو الله تعالى لكن واضح الإسلام انما هو الله ان من ينزل منزلهما كذا قرره في درسه انتهى أقول ليس السبع في التلويح على أن الاعلام لا تنسب لله دون





فقط النظر عن كونه غير الابطال وانما منعهم من القبول وقوعه غير العارض له (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللغوي اعلم ان قصد التكمال به الاشارة الى الاول في علم المتخاطبين ثم الاول بعده في علمه ما قاله فيهما العمل الذهني لا رائدته كما كان ذلك حالاً والحال هاجية التذكير وأول ذلك يوصف نكرة يفيد المردود هي مترتين (قوله فالسابق منه محال) ينبغي في باب المحال ان المحال الجموع (قوله وأصل أول الخ) هذا ما نقله الدمامي عن بعضهم ونقل فيه أو لا لا تطيل بها وقال ان مذهب جمهور البصريين انه من تركيب وول كدبوا به لم يستعمل هذا التركيب الا في أول ومتصرفاته (قوله فيكون أفعال تفضيل فيه) نظر فقد قال الدمامي بعد قول التسهيل والحري يسبق مطلقاً أول في حاله كونه صفة ١٥٢ لكونه بمعناه فتقول الاول والاولان والاولون والاولى والاوليان والاوليات

(والمعنى بذلك ما زيد في النثر شذوذاً نحو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق منه محال واللاحق مفعول وأل فيهما زائد لان المحال واجباً للتذكير والاصل ادخلوا أول فالاول وفائدة العطف بالغاء الدلالة على الترتيب التعقيل والمعنى ادخلوا مترتين الاسبق فالسابق وأصل أول على الاصح أول على وزن أفعال قلبت الميزة الثانية واو اثم ادغمت الواو في الواو واجتماع التثنية وله استعمالان أحدهما ان يكون اسماً بمعنى قبل فينبذ يكون منصرفاً من قولهم أول وآخر أو لثاني أن يكون صفة فيكون أفعال تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (وأما مجوز قطع الاصل) المنقول عنه (وذلك أن العلم المنقول عما) أي من شيء (يقبل آل قديم أصله) وهو التذكير (فتدخل عليه آل) للعلم الاصل به (وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحادث وقاسم) من أسماء الفاعلين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة بمكره أو بصغرة (وهي اس وضحاك) من أمثلة التالفة (وتدفع ذلك في المنقول عن مصدر تفضل) فانه في الاصل مصدر تفضل الرجل بفضل فضلاً اذا صار تفضلاً (أو عن) اسم عين كنعمان (بضم النون) فانه في الاصل اسم للدم: بالتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشيء لونها في حمرته بالدم فان قلت في كلام الموضح مخالفاً للكتاب ابن مالك في شرح التسهيل الاول انه جعل المنقول عن مصدره والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلها ابن مالك في مرتبة تبيين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول من مفعول وليد دخوله على منقول من مصدر وليد دخوله على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان ما فيه أن العلم الصفة تبعاً للنظم في قوله وبعض الأعلام عليه دخلاً \* للبح ما قد كان عنه نقلاً كالفضل والمحرش والنعمان \* فذكرنا وحذفه سيبان فتكون آل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قرئت الاداة فيه فتكون لازمة لما لمجواب عن الاوليات بما لم يأت اختياراً ابن مالك قبل ان اتهام عندي به فلا يتابع عليها وعن الثانية تباها يمكن أن يكون سمي بنعمان مجرداً من آل كقوله

والاول ويستعمل مع من يجوز بد أول من عمرو ومضافاً إلى نكرة نحو ان أول بيت وإلى معرفة نحو وأما أول المؤمنين وبالجملة فالاحكام التي تجرى في أسبق كلها تجرى فيه وان كان أول ما حقايس التفضيل لانه ليس في الحقيقة أفعال تفضيل وانما هو جار عليه في أحكام تلحقه (قوله وأما مجوزة عطف على اما خاصة) قوله أو اسم عين (قال الرازي وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر فان كل في الاصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالاولى جوازاً للاصل نحو الاسدي المسمى بأسد والكتاب في المسمى بكتبان ولم يكن المنقول منه ذلك بل تلحقه الالفلية كما يأتي انتهى وقوله معنى

المدح قال الشهاب القاسمي يقيدان المنقول منه للحنى باللفظ قال وتظهر كلام المصنف انه لا فرق بين ما قيد بالمدح والذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كاسم اعلى لم يكن له تفضيل كبير أمر فليأمل (قوله كقوله أما جليلي نعمان) فيسهل ان نعمان في البيت بفتح النون ونعمان الذي الكلام هاتيه بضمها (قوله والباب كله اسمي) فليأت ان أن تسمى ولدك بنحو حارث ثم تدخل عليه آل لكونه وود لا يشترط قصد اطلاقه على المسمى نفسه الذي وردت التسمية به (قوله فلا يجوز في نحو محمد) قال اللغوي لقائل آل لكونه لو عكس التعبير فغير في نحو محمد بقوله لم يقع في نحو زيد بقوله ولا يجوز كان أعيد عرف ذلك ما في تأمل قال الشهاب القاسمي وجهه كما افاد في تقرير الدرس أن نحو محمد لم يقع لكونه لو وقع لكن جائز الا انه اسم بخلاف نحو زيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال ان قول المصنف لا يقبل آل ظاهره لانه لا يقبل آل من حيث هي أي معرفة

أوغرها وهو متشكل له بقبل الالموصولة وان كان قليلا كما قال النابلس \* وكونها بمعرب الالفعال قل \* لكن رد على هذا الجواب ان المراد حينئذ الالمعروف بقول الاصل المالح لها غير شرط في هذا النوع أى الالمزينة تلحق الاصل بدليل الحارث والقاسم وأصلها اسم القاعل والالداخله عليه موصولة أشار ذلك اللقاني \* (فصل) \* (قوله من العرف) تبعيضه (قوله بالاضافة أو الالاداة) قال اللقاني يعنى فى أصل وضعه أو ما بعد العلمة فعرف بالعلمية وقوله أو الالاداة يعنى العهدة بكافى المفتى الا ان لقائل ان يقول اللفظ الذى يستحقه كل من الاخر ادعوا الاسم للمعرف بالالعهدية انما يستحق لها هو القرد والمعهودين المختاطبين دون من عداهم والعهد قد لا يتحقق الا فى ذلك القرد ولا دليل على انه علمه غالب عليه فتدبر وقوله يعنى العهد يقال الشهاب القاسمى لعل وجهه ان منقول مدخول الجنسية ليس الاجنح من حيث هو أو باعتبار وجوده فى ضمن جميع أفراد وفى فرد منهم فلا يناسب ان يغلب على بعض الأفراد الا انفر يفسد لانه لا يستعمل فيه بخلاف ما اذا كان مدخولا القرد والمعهود فلا إشكال فيه لان الموضوع القرد المعهود يصلح له كل فردا من أفراد الالو يصح ان يستعمل فيه لان يعهد فان كثر استعماله ١٥٣ فى بعض المعهودات صار علمه بالانغلبو بهذا يسقط ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على انه علم قال الشهاب القاسمى لا تتقاه كون هذا العرف بلام العهد مشتركين افراد ثم غلب على بعضها اذ لم يستعمل بعد التعريف بلام العهد الا فى فرد مخصوص (قوله حتى التحق بالاعلام) قال اللقاني أى صار علمه لانه التحق بها فى رتبة التعريف اذ المضاف الى العلم فى رتبته وان لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله ان الحقوق فى العلمية لافى التعريف الثبوتية قبل قال اللقاني ثم لا يتحقق ان المعرف بالاضافة هو

(وأيت الوليد بن الزبير باركا) \* شديدا ما عباد المخافة كاله (فقرورة) دخول على الزبير (سهلها تقدم ذكر الوليد) \* وأل فى الوليد للصحبة وقيل أل فى الزبير للتعريف وانه نكر ثم دخلت عليه أل كينكر العلم اذ أصيف كقوله علام ينالونم النقي رأس زيدكم \* بايقض ماضى الشفرتين بيان حكاية فى المفتى ولم يتعقبه وحديثه فيه نظرا لانه ان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر (فصل من العرف بالاضافة أو الالاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام) الشخصية فى أحكامها وصار علمها اتفاقا (والاول) وهو العرف بالاضافة (كأبن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) قيل والنوابذ كرابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا اغار على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم فليست (والثاني) وهو القرد وبالأداة (كالنسيم) فانه فى الأصل يتناول كل نعيم صار علمه (الثريا) فقط وأصلها قبل التغيير ثروا من الثروة أى كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فمرت فصار تروى فقلبت الواو ياء ودغمت الياء فى اليا فصارت ثريا قاله الفخر الرازى (والعقبة) فانه فى الأصل اسم لكل طير صاعق الجبل ثم اخص بعقبته أى تصاف بها المجرة يقال جرة العقبة قاله الشاطى وقيل عقبة يالة (والبيت) فانه فى الأصل يتناول كل بيت ثم اخص بالعبء المحرم (والمدينة) لطيفة مدنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (والاعشى) فانه فى الأصل لكل من لا يبصر ليلام غلب على أعشى همدان ونحوه والى ذلك أشار النابلس بقوله وقدره على ما قبله \* مضافا وهو محبوب أل كالعقبه (والله هذه لازمة) دائما (الافى نداء أو اضافى فيجب حذفها) لان حرف النداء أو الاضافة لا يجامعان أل

(٢٠. تصريح ل) المضاف وان الذى صار علمه المركب (قوله قيل وهذا انما بداخ) قال اللقاني هذا الجواب ظاهر وحاصله ان من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أى غلب على عبد الله هذا دون من يشاء كفى هذا الاسم عن هو معنى به مع انه لم يغلب على ابن مسعود لانه مات قبل اطلاق هذا اللفظ وأيضاً لان الكلام ليس فى العلم الغالب بل فى المضاف أل المعرف الغالب ومن قال غلبت أى هذه الالفاظ وهى ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا رد عليه ابن مسعود لان هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداهم من اخوته وخينثذ فى عمر بن الناصر لهذا الجواب بقوله قيل قلن (قوله الالافى نداء أو اضافة) قال اللقاني لا يتحقق ان أل هذه من أل الزائدة فى علم قارنت وضعه أى قبله الحاصل بالانغلبو فتقال فى أل الزائدة فى علم قارنت انها الازمة ولم يستغن نداءولا غيره وقد استثنى هذا النداء أو الاضافة وغيره قليلا لان كان الانطلاق فى الاول مراداً اشكل الامر وان لم يكن مراداً بالمراد الاثنى عشرية أيضاً فلا إشكال الا من حيث الاطلاق فى موضع التقييد بولجدة الاحتمال ان السمين فى اعرافه سورة الانعام هذا الكلام على الينم يقل عن ابن عباس ان الزائدة فى علم قارنت وضعه الغالبية الاجنحية وهو يخالف ما عليه الموضع التى

وقوله أشكل الأمر قال الشهاب القاسمي كان وجه الأشكال أنه لم يشجهم فرق بين ما هنا وما هناك وقوله وهو يخالف ما عليه الموضع قال الشهاب لعل وجه الخالف نعم حيث أنها لم يجعلها لأكثر من غالبية من حيث أنه شمل ألف في غير الأعلام بالقطعة خلاف ما أطلقه الموضع فليحذر (قوله هذا يوم اثنين) كمال الاتفاق اعلم أن إضافته من إضافة المسمى إلى الاسم أي اليوم المسمى بالاثنتين وأن الاثنين في الأصل اسم لمجوع شيئين لا لفرق دلتا منهما إذا سمى الفرد المتأخر هو الثاني لا الثاني وحيد شفا فلا تصح اليوم المعين بالثقل لا بالثقل إذ بعض مستحقين ما لا يوم ثاني فقدر **هـ** (هذا بالابتداء والخبر) **هـ** قال الدونشري قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدأ على الفاعل تبعاً لسيبويه وابن السراج حيث ذهب إلى أن المبتدأ هو الأصل لا الفاعل وإلى ذلك ذهب الجرحي لأن أصل الكلام انما هو الفاعلية والقولية والأضافه ونهض بعض المتأخرين إلى أن كل واحد منهما أصل قال بعضهم أراده منصوباً انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف مما لا أثر له ونارعه الدامني فانظر حاشيتنا على القاموس (قوله أو بمنزلة مجر داخ) قال الدونشري بمنزلة مفعول موصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أولفظ بمنزلة أي بمنزلة الاسم الصحيح والباعني في والمعنى انما في محله (قوله مجر دهن العوامل اللغوية) اعترض عليه بان التجرد دني لوجوده من حيث المعنى واللام في العوامل للاستقرار في المعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لغوي ونفي الكيفية وجبت في العموم لا عموم النفي فلا يقيد في الحكم عن كل فرد بل عن جملة الأحراد فيصدق منه عدم بعض العوامل ووجود البعض لأن التجرد ١٥٤ عن شمول الوجود كأيكون يشمول عدمه يكون بالاتفاق أيضاً واجيب بان هذا غير

إذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط والاسم ذلك بل هو سلب على وجه القول إذ النسبة الإيجابية كقولك الحماد لآخي وأثبت التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا في العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظي وعلى سبيل أن التجرد بمعنى السلب البسيط فيصدق في العموم وهو يحتمل شمول لعدم

هذا كما أشار إليه الناظم بقوله **هو حذف** الذي أن تنادوا وتصف **أو** وجب (تخوياً أعشى باهلاً) بموحدة قبلته من قس بن عيلان عن مهملة (و) يا أعشى (تقلب) بفتح التاء ابتداءً فوقية وسكون العين المعجمة وكسر اللام وفي آخرها موحدة قبلته سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) ال هـ (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الأضافة وهذا معنى قول الناظم **هو في غير ما قد تحذف** (سمع) من كلامهم (هذا عتيق طالها) حكاه ابن الأثير في عتيق فيعمل بمعنى فاعل كقيام بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كمتعاق كواكب ورواه ابن الجوزي **أو** ويجوز أن يكون معناه بذلك لاسم يقولون الدرمان بخطب التبر والعيوق يعوق عنها الكونه بنسبها قاله الفخر الرازي (و) سمع من كلامهم أيضاً (هذا يوم اثنين مباركا فيه) حكاه سيبويه ويجوز أن يقال منه في القصص موضع فساد قول المبرد في جعله آل في الاثنين وسائر الأيام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور أن أسماء الأيام أهلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها آل كالحرف ثم غلبت فصارت كالدرمان **هـ** (هذا بالابتداء والخبر) **هـ**

ولم يجد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال **هو مبتدأ** زيدوعا خبر **هـ** وحده الموضع بقوله (المبتدأ اسم) صحيح (أو بمنزلة مجر دهن) العوامل اللفظية أو بمنزلة (أي بمنزلة المجر د) مخبر عنه أو وصف رافع

والافتراق فيعين أحدهما وهو الأول بالدليل الخارجي كقوله تعالى إن الله لا يحب كل مختال فخور ويمكن أن يقال الأمر في العوامل للجنس لا للاستقرار فقتضيل معنى الجمعية أي المبتدأ هو الاسم المجر دهن ماهية العوامل اللفظية فلا بد ما ذكر أصله قال الدونشري زيد بقوله مجرد عن العوامل اللفظية لفظاً أو تشديداً أي يخرج من يدجوا بالإن قال من قام إذ التقدير قائم زيد فيكون كان مجرداً عن العوامل اللفظية لفظاً فليس مجرداً بتقدير واشتراط التجرد عن العوامل اللفظية بمعنى على غير مذهب من يقول انها رافعا أي كل منها رافع الاسم وعلى مذهبه يراد أيضاً غير الخبر (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) قال الدونشري قد قال إن هذا المحدث جامع لجميع أفراد أهل لودنا فخرجوا أقل رجل يقول كذا أقل فيهم مبتدأ وليس مخبراً عنه ولا وصفاً رافعا لمكتفي به وكذلك الشعر قائم الزندان قائم ليس به غير انعم ولا وصفاً الخ وقوله أو وصف ليس معطوفاً على قوله خبر عنه لفساد المعنى وإن عطف على قوله اسم فإنه التسميه على اعتبار التجرد شرطا فيه أيضاً فليظهر على ما ذاعطفت أقام انتهى وأقول هذا عيب فقد قال الشهاب القاسمي أن قيل الأولى أن يقول أو رافع لمكتفي به وسط قوله أو وصف وإن كان ذلك انما بطرق الوصف فقد يأتي في غير شمول أولئك أن تغفل فقد أعربوا ذلك مبتدأ وإن تغفل فاعله أغنى عن الخبر وقوله أقل رجل يقول ذلك فذا ذلك لا في معنى قلب رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقوله أو رافع قائم الزندان فليحذر صوابه له خول هذه الأشياء قلت أن إذا راد الوصف ولو بالتأويل يشيل ولو لم يغير قائم وأما أقل رجل يقول ذلك فخذ من في التسهيل بان صيغة النكرة بعيدة معنيته من خبر مؤنثار لقول

آخرها فيجعل خبرا انتهى هذا وقال القاني قوله أو وصف رافع لثقتي به فاقول أن قول من دخل فيه فقولوا له مقولوا بهم اذ قوله وصف  
موقوف على اسم ولم يستمر طويلا فبالتجرد كل في الاسم وقد يجب أن التجرد منه من ادوان لم يصرح به إلا أن يقال المراد باليدغم الايراد  
قتامل وقد يجب أن يفهم من وقوع لاهية مفرقة في كافي الإشارة إلى انتهى ويندفع ما ورد من أصله فيجعله معطوفا على خبر عنه أي  
محكوم عليه بأنه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة الغنيمي يصح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف خبر عدله لالة الأول عليه كحذف  
أو ينزله كإشارة المشرح وكان ينبغي له أن يشير إلى حذف خبر دوكانه لوضوح حمل بشر اليه ويصح عطفه على خبره على كل فلا يرد  
قوله تعالى لاهية قولهم أن سلم رافع لثقتي به فافهم قوله رافع قال الشهابي حيث أنه وصف في خبر ج الحسن وجهه اذ هو وصف  
وافتح لوجه هو موقوف به لأن الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشيء لكن رفعه من حيث أنه مبتدأ لا من حيث أنه وصف ووجه ذلك  
أن وجهه مبتدأ في الحسن والحسن مستند اليه فيكون ارتفاع وجهه بالحسن لكونه مستندا اليه لا لكونه وصفا والا كان الأمر بالعكس  
بان يكون الحسن مستندا وجهه مستندا اليه كافي قائم الزيد ونحوه تأمله (قوله لثقتي به) قال بعضهم من مظهر كافي الزيدان أو  
مضمر بارز كافيهما المستقر قال الشهاب القاسمي أنظر ما في من قوله غير ما وصف في قوله كافي غير مبتدأ مع أن الوصف الذي  
أضيفت اليه لم يرفع ظاهره ولا ضمير بارز بل ضمير مستتر مع شيئا غير راجع له أن معطوف الوصف المذكور ليس ضميرا مستترا  
بل هو على زمن فهو نائب الفاعل أغنى عن الخبر حيث قال في درسه معترضا قول المصنف ١٥٦

يعلى زمن في غير ما سوف  
على زمن فانه خبر لا نائب  
الفاعل فتنبه القائده  
مع مبتدأ وهو غير الوصف  
المذكور مع أنه ليس  
خبرا ولا يجب أن غير مبتدأ  
في اللفظ والمبتدأ في الحقيقة  
هو ما سوف اذ هو معنى  
ما ما سوف فلا يصدق مع  
مبتدأ غير الوصف بل مع  
مبتدأ هو الوصف انتهى  
حاصل ما علقناه من  
تقديره في الدرس أطال  
الله بقاءه (قوله ميسن

المكتفي به) عن الخبر أو بمنزلة الوصف (الاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم إيمانه (الله  
ربنا محمد نبينا) وقيل المراجعة الاستناد والتعظيم والآخر ألا لاخبار وهذا الوجهان قلعهما أبو البقاء  
(والذي يفرق بينهما) أي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسب من أن والفعل (نحو) وأن تصوموا خير  
(لكم) فإن تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لأنه في أوّل صومكم وخبر خير لكم (و) المصدر المصيد  
من الفعل (نحو) سأصلحهم أن أنذرهم أم أنذرهم (فانذرهم مبتدأ وهو في أوّل مصدر و أم أنذرهم  
معطوف عليه وسوا خبر مقدم والتقدير أنذارك وعلمه سوا ما عليه موضع الاخبار به عن الاثنين لأنه في  
الأصل مصدر بمعنى الاستواء المصدرية هي على القليل والكثير ومنع القاسمي في المحفوظ تبعان عمرو  
كون أن أنذرهم أو بالعبارة وسوا خبر أو ما في حيز الاستعظام لا يتقدم عليه أو يجب بان الاستعظام هنا  
ليس على حقيقة بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسب من الفعل للتقدمه أن (نحو) سمع  
بالتعدي خبر من أن قرأه فسمع مبتدأ وهو في أوّل سماعك وقيله أن مقدره والذي حسن حذف أن  
من سمع بثبوته في أن قرأه فالمراد موضع في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله أن السبيل في هذا  
شاذ وفي الذي قبله معطر لأن السبيل بدون وجود حرف معطوف باب النسبة شاذ في غيرها  
(والجهد) عن العوامل اللفظية (كاملنا) للصريح المتوهم (والذي بمنزلة الجهد) عن العوامل اللفظية

يعتقد السامع عدم إيمانه) أي بناء على اشتراط القائده المجدي في الكلام كاهو مذهب الشارح ويحتمل أنه قصدا أن يكون المثال  
بالكلام المقتضب (قوله هو المصدر المنسب الخ) قال الدونشري فيه نظرا لما المصدا المذكور أم صريح فكان الصواب أن يقول وهو  
المحرف المصدرى وصلته وكذا قال في قوله والمصدر المصيد الخ واقتصاره على ذلك فيه نظر أيضا فاقبل (قوله وسوا خبر مقدم) قال  
الدونشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون خبرا في قوله تعالى ان الذين كفروا وما بعد فاعل هو يجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره  
وهذا الأخير مبني على أن النكر الملتصقة ببعض أن خبر عنها المعرفة فتأمل انتهى وقد علمت الزمخشري ألا يلتزم الخبر بلان المحاسب  
كون سوا خبرا مبتدأ معطوفا على قول الأكثر وظل كثيرا سوا خبرا بوا أن أنذرهم فاعل حجة الأولين أن سوا ليس بصيغة في أصل  
الوضع فاجزأه في باب الاسمية أو في من اجزأه على الصيغة ولو كان صفة في الأصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن ألا ترى أن قولك  
مرتب برجل قائم أبوه أحسن من قولك مرتب برجل قائم أبوه كذلك برجل سوا أبوه أحسن من قولك برجل سوا أبوه فذلك كان  
يجعل هو ما خبرا مبتدأ أولى من جعله خبرا لثلاثا لكونه عاملا (قوله ومنع القاسمي الخ) الميسن عراب الية يتعدها وأوله ما من أن  
سوا خبرا بوا أن أنذرهم فاعل (قوله واجب بان الاستعظام الخ) فان قيل المعبر باب اللفظ ولذا عاق في علمت أنهم في الدار قلنا  
ذلك استعظام إذا لمعنى علمت جواب أعجم في الدار أو ما بعد أليس في معنى استعظام البتة (قوله شاذ في غيرها) قال الدونشري قال  
إليه ما مبني في شرح التسهيل في باب القسم لا نعلم أن السبيل بدون حرف معطوف شاذ في غيرها على الإطلاق وإنما يكون شاذ إذا لم ينظر في

الكشاف وتبع المصنف بأحيان

باب أما إذا أطر في باب أو سمر فيه فإنه لا يكون شاذاً كما لا يخفى إلا أن يضاف اليه اسم الزمان نحو جئتك حين زكب الأمير أي حين زكوبه وهذا يوم ينقم الصادق أي يوم تنق الصادق فهذا ماطر ومثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن لأنك إذا صنعت تشرب بأن مضمرة يصير في التناثر اسم مفعول فاعلي فعل وهو ممتنع في تصديدهم معطوف عليه والتقدير لا يكن منك أكل وشرب فهذا ماطر دأتهسى وقال الزرقي قال العلامة القاني قوله أن السبيل بدون حرف مصدرى ماطر في باب التوسو بهذا كلامهم وقد يقال لا سلب أن السبيل بدون سبيل لأن همزة التوسو بغير مصدرى فيكون السبيل مما بعده أو ما الساتر من تعدداهما من حرف المصدر بل هي أقوى من موثلاً لا بالافقار هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله أن السبيل بدون هاء تذييل في نوأصب الفعل أن وورقم الفعل بعد الحذف قياسي وحيث يمكن أن ان معتدته هي مثل الموجوده حيث كانت كالوجوده كل السبيل غير شاذ في قوله شاذوقة (قوله من خالق غير الله) قال أبو حيان في البحر لا يجوز أن يكون خالق مبتدأ غير فاعل أغنى عن الخبر لما أن هذا الوصف الذي يكون له فاعل أغنى عن الخبر مؤخر لغيره الفعل لا تدخل عليه من فكذلك ما هو بمنزلة انتهى وفيه رد لكلام صاحب الرذعيه بذلك وتبطل هذا الوصف زلة الفعل لا يصغر ولا

يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع وسباني في بابس وف البحر أن خبر المبتدا محذوف أي لكم لاجله يزك من لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الاشذوذ وانما جلة يزك صفة واعتبار الوصف خبر تصور النسق للالابات فان الاستفهام للانكار وك من مستحيل يقرض ليعلم امتناعه على أوضاع وجه (تنبيه) قال الدوشري من المبتدا المقرر بالحرف الزائد قولهم ناهيك ن يذفر يد مبتدأ مؤخر وناهيك خبر مقدم لمعنى ان زيدا

ما دخل عليه حرف زائد وأشبهه بالاول (نحوه من خالق غير الله) ونحو (تسبك دلوهم) لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسب مبتدان وان كان مجرورين بين والباء زائدتين (لان وجود الحرف الزائد كلا وجوده) أي من المبتدأ المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى (يا أيكم المقنون) فأن ك مبتدأ والباء زائدة فيه والمقنون خبره ولم يعكس لان صيغة مقول لا تكون عنده بمعنى المصروع عند الانعكاس بالعكس فالمقنون بمعنى القنته مبتدأ مؤخر ويا أيكم خبر مقدم والباء معني في لآزائدة والمعنى على الاول أيكم المقنون أي الهنون وعلى الثاني القنته بيا أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عسوق قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول ووجه الاول ان أغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون تابعا عن ليسن هو الشيء الواحد لا يقوم مقام شين مختل في الجنس وهما لام الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد الغائب والمراد هنا المخاطب والتمسح بالضمير غائبا على لفظ من والاقول للمخاطب في المعنى قاله أبو اسحق الجزري في مقدمه على مقرب ابن عسوق والثاني وهو الذي يشبه الزائده \* لعل أي المغرور منك قريب \* وفحور ب رجل صالح لفته فحور ولعل ورب في موضع رفع بلا ابتداء لان لعل ورب أشبه الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشئ (والوصف) يتناول اسم الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة واسم التقصيل والنسب (نحو قائم هذان) وما مضروب العمران وهل حسن الوجوه وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرئ في أبوابه والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا تؤلك أن تفعل فتؤلك مبتدأ وهو بمنزلة الوصف فيما كونه قائما مقام الفعل وهو ينفي وأن تفعل فاعل بتؤلك سببنا لنحذر وسياق في باب لا (وتخرج) بقوله مخبر عنه أو وصف (نحو قول من أنسبها للأفعال) فانه لا يخبر عنه ولا

ناهيك عن غير ما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف \* فان قلت هل من ذلك المبتدأ المضمرة في كان الزائدة في قوله \* وجبران لنا كانوا كرام \* في قول من زعم ان الاصل وجبران لهم لنا وقدم الظرف فزيد كان واستمر الضمير فيها أو مثله رقمه شاذ عن الزيدى وان كانت لكبرى \* قلت هذا دخل في قوله مجرور عن العوام لان كان الزائدة لم يعمل فيها شئ وانما استقر فيها استقبا على الظاهر لا في (قوله لان صيغة مفعول الخ) ولان سياق الآية يقتضى الاستفهام عن المقنون من القر يقن لان مكان المقنون (قوله ونحو ب رجل صالح قيته) قال الدوشري لم يثبت ب رجل كريم قائم كان أحسن لانه لا يتعين في مثاله المبتدأ والمخبر فانه يجوز فيه أن يكون مفعولا على حد قولنا زيد اضربته (قوله وان تفعل فاعل بتؤلك) قال الدوشري فيه نظر أما لو اقله ومخالف لقوله في باب لا انما لا عن الفاعل وأما ثانيا فالتدني يفهم من قول الصحاح قولهم نولان تفعل كذا أي جعلت أن تفعل وينبئ لك وأصله من التناول كأنك قلت تناولت كذا وكذا وما نولان تفعل كذا أي ما ينبغي لك ان تفعل كذا أي جعلت أن تفعل وينبئ لك وأصله من التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي لنس وتناولك وما ما نولك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تتناولوا وتأخذ أي ان خبر لا فروع أعني عن الخبر وان صيغ أيضا وكان أبا حيان لم يحفظ ذلك فقال ما قال عليه ونحو عن في

وصف

باب لا تذكروا الشارح (قوله غير مكتفي به) أي فلا يحسن السكون عليه وهذا واضح إذا لم يضر جمع الضمير أما إذا علم كذا فذكر  
 ز بدليل أقام أبو طهارة مكتفي به ويحسن السكون عليه لأنه بمنزلة أقام أبو زيد موصح الرضي في نحو أقامهما بعدد كرازين بيان  
 الضمير فاعل أغنى عن الخبر (قوله فز يمتدأ مؤخر الخ) قال الذنوشي ينظر ما المتع من كون ز يمتدأ ثان وأما فاعل أغنى عن  
 خبره والمجمل خبره عن ز بدليل ز يمتدأ أول (قوله وفي الأكتفاء ما لفاعل) قال الذنوشي كان الأولى ابتداءه بالرفع كقوله فاعل  
 فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماضي وإنما دلل شرط فيما إذا علم التنبه لامتداد كذا قال الشارح فاعل أغنى عن كونه اسم المدح أو المذموم  
 (قوله وواف مبتدا) هذا غير متعين لجواز كونه اسما للمحجارية وأما فاعل أغنى عن ١٥٧ خبرها (قوله وجوابه أن المراد بالظهور وضد

الاستدراك قال الذنوشي  
 يفهم من هذا الجواب أن  
 الزنوشي وابن الحجاب  
 قائلان بجواز كون المرفوع  
 ضمير منفصلا والمنقول  
 ضميرا متصلا وإذا  
 رفع الوصف ضمير مستترا  
 فلا يكون مبتدأ بالاتفاق  
 قال بعضهم لا في مستلثين  
 الأولى نحو أقام وضارب زيد  
 إذا علمنا الثاني فقام مبتدا  
 والضمير المستتر فيه أغنى  
 عن الخبر الثاني فنحو أقام  
 الزيدان أم ذاهبان إذا  
 لم يحول ذاهبان خبرا  
 لمبتدا محذوف أي هما  
 ذاهبان بل يجعل معظوما  
 على ما قبله فيكون مبتدا  
 والفاعل مستتر فيه أغنى  
 عن الخبر لكونه ضميرا  
 مستترا فيتلزم اتبني  
 وكلام الغني في باب المبتدا  
 من الباب الخامس  
 صريح في جواب الشارح  
 لأنه نقل أن الكوفيين  
 أوجبوا في نحو أقام  
 أنت ابتداء الضمير ثم

وصف فلا يكون مبتدا بما على أن اسم الفعل لا محل له من الأعراب وهو الأصح (و) خرج بقوله رافع  
 المكتفي به (نحو أقام أبو ازبدان المرفوع الوصف) وهو أبو از (غير مكتفي به) في حصول الفائدة مع قطع  
 النظر عن زيد (فز يمتدأ) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وأما فاعله (ولا بد للوصف المذكور)  
 وما هو بمنزلة (من) اشترط (تقدم في أو استفهام) عليه ما هو فاعل شرط في العمل أو في الاكتفاء  
 بالفاعل عن الخبر قولان أو وجههما الثاني أنه في الغني والنفى يشمل الذي بالحرف والفعل وبالاسم  
 فالتنفي بالحرف (نحو قوله) خليلي ما واف بعهدتي أتما \* إذا لم تكونا لي على من أطلع  
 فمما يقع وواف مبتدا وأما فاعل سد مسد الخبر وفيه مدعى الزنوشي وابن الحجاب حيث شرطوا  
 أن يكون المرفوع اسما لظاهر أهالة الموضوع في شرح الشذو وجوابه أن المراد بالظهور وضد الاستدراك  
 والتي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقام اسم ليس والزيدان فاعل فقام سد مسد خبر ليس قاله ابن  
 عقيل (و) التي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدا وقام مضاف إليه والزيدان فاعل فقام سد مسد  
 خبر غير لان المعنى فقام الزيدان فعول غير قائم معاملة قائم قاله ابن عقيل أو ضلوا والنفى في الغني كالنفى  
 الصريح نحو أنتا قائم الزيدان لا مقي قوة فذلك قائم الزيدان (والاستفهام) يشمل الاستفهام  
 بالحرف وبالاسم فلا استفهام بالحرف (نحو) قوله  
 (أأطعن قوم سلما) أم يبروا غمنا \* أن يظعنوا أصعب عيش من قطننا  
 فطائن مبتدا من قطن بالمكان إذا قام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام  
 بالاسم نحو كيف حالس العمران وأما المحل للمرفوع الوصف خبر الذين لان الوصف قائم مقام  
 الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذلك أمام مقامه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
 وأول مبتدا والثاني فاعل أغنى في أسرارذان  
 وقس وكاستفهام الغني \* وإذا لم تقدم على الوصف نفى ولا استفهام لا يكون مبتدا خلافا للاختصاص  
 والكوفيين في جازتهم وهو عصبان من غير أن يتقدم نفى أو استفهام (ولا يحسن في نحو) قول  
 بعض الطائيين (خير بنو لوط) فلا تل غفيا \* مقالة في إذا الطيرت  
 (خلافا للناظم في شرح التسهيل وأبنة) في شرح النظم (جواز كون الوصف) وهو خبر (خبر مقدم)  
 وبنو لوط مبتدا مؤخر (وأما صاع الاختيار) أي خبر ميم كونه مقدر (عن الجمع) وهو بنو لوط (لأنه)  
 أي خبر (على كوزن) (فعل) (وقيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر بخبره عن المرفوع والمثني  
 أو الجمع فاعل حكما هو على زته) فهو على حد الملائكة بعد ذلك ظهير (ولرب بكسر اللام وسكون الهاء

قال وواقعه ابن الحجاب وهم إذ نقل في أماله الإجماع على ذلك ثم نقل أن الزنوشي زعم أن أراغب أئمن عن الحق بالبراهين أن  
 أنت مبتدا فاعل ثم إذا فنحشى بالظاهر ما قبل الضمير مطلقا مستترا أو أرازا (قوله والنفى بالفعل الخ) فيه مسامحة لكونه ليس مبتدا  
 مخبر وجمن تعريفة بشرط التجرد عن العوامل التلقائية أو هو مرفوع وليس والفاعل سد مسد خبرها وكذا يقال في ما لمحجارية ثم  
 انه إذا تم قالوا في باب التواضع لا تل على مبتدا أغنى عن فوعه عن الخبر (قوله فغير مبتدا الخ) فيه مسامحة لأن المبتدا حيث ليس  
 وضعه لا بالتواضع بل بالاعتزاز لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد (قوله لان الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع خبرهم فيما  
 إذا تاملت في الوصف بما بعده آخر الدبر يمين (قوله فهو على حد الملائكة) قال القاني قد بنا قس بأن الملائكة جمع نكبيس

قوله وانما الجاهل هو مقرر مؤنث وهو قد يجبر عنه ليعمل كما في ان رجلا فقهري بنحس المحسنين وشوهدت احدى مجرى جمع المذكر السالم وهو لا يرى نائنه المترتب عليه افراده (قوله قلت الاخفش لا يشترط الخ) ذكره واقفاً باسم الفاعل ان الاعتماد على ما في عمله النصب لا الرقم وايضا فقد سلف عن الغنى ان الراجح ان الاعتماد على ما في العمل وحيداً فلا حاجة به ونقله عن السبكي لايامه ان الجمع ودعى خلاف فليس الما فقهريين الاخفش وغيره الا في عدم اشتراط الاعتماد في الالاتمام المرفوع (قوله واذا رفع الوصف ما بعده الخ) قال الدونشري فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم والقرص المتروك للظاهر مع انهم رفع فيما اذا طابق ما بعده من التثنية والجمع بل الامر بالعكس وكذا اذا ما بقا افعالي احوال وجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله واما كون الظاهر مرفوعاً والصفة مشتمية مثل اقامان زيد فلا يجوز ان لا يجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله ان لم يطابق الوصف ١٥٨ ما بعده تعين ابتداءه) قال الدونشري هذا بحسب الظاهر يشمل صورتين الاولى ان

يكون مرفوعاً وما بعده مشتمية  
الثانية ان يكون مرفوعاً  
وما بعده جموعاً الثالثة  
والرابعة ان يكون جموعاً  
أومثنى وما بعده مفرد  
الخامسة والسادسة ان  
يكون مثنى وما بعده جموعاً  
أو بالعكس في الاربعة  
الاخرى لكل كلام غير صحيح  
من أصله وفي الاولين  
الكلام صحيح وهو جعل  
كلامه ولم يبال بشمول  
كلامه للاربعة العلم  
بطلانها تمام على انتهى  
(قوله تعين ابتداءه) انتهى  
قال الدونشري اخذ من  
القافي محل ذلك في غير  
نحو ما افضل منك  
الزبدان افاضل خبر مقدم  
وان كان ما بعده مثنى  
(قوله تعين خبره) انتهى

حي من الازدغان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفي او استقها م فما  
سوغ الابتداء فهو مكررة قلت عمله في المرفوع يعلم وسيأتي ان العمل من جهة الموعات فان  
قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد يختلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماد على شيء  
كما حكاه المسيل عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين أشار التالط بقوله وقد يجوز نحو قاتل زولوا الرشد  
(واذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوباً لا ابتداءً فهو وجوب الخبر به وجوباً لا امرين  
وذلك انه ان (لم يطابق الوصف ما بعده تعين ابتداءه) فهو اقامان اخواك فقام مبتدأ واخواك فاعله  
سند خبره ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدأ مؤخر اقامان خبر مقدم ماله لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وان  
طابقه) أي مطابق الوصف ما بعده (في غير الافراد) وهو التثنية والجمع (تعين خبره) بنحو اقامان  
اخيوك واخوتك اقامان اخوتك بالانتهاء لقوة تيسر اقيام الزبدان فالوصف خبر مقدم والمرفوع بعده  
مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف خبرين مبتدأ والمرفوع فاعله سند خبره لان الوصف اذا رفع  
تظاهر ان حكمه حكم الفعل في لزوم الافعال في اللغة الفصحى ويجوز ذلك في غيره وهو امثلة جمع  
التكثير نص عليه التالط (وان طابقه) أي الوصف ما بعده (في الافراد) كذا كبر او تانها (احتملها)  
أي الابتدائية والخبر به على السواء (فخواتم اخوك) واخواته اخوتك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما  
بعده فاعله سند خبره ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخر او الوصف خبر مقدم ما فان رجح الاول بان  
الاصل في المقدم الابتدائية وهو ان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان ساقطوا الى  
هذا التفصيل أشار التالط بقوله والثاني مبتدأ وهذا الوصف خبر \* ان في سوى الافعال اسقط  
(وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد) فن العوامل القظية (الاسناد وارفع الخبر بالمبتدأ) فنشد  
سبوه وبالعكس التالط فقال ورفعوا مبتدأ لا ابتداء \* كذلك رفع خبره بالمبتدأ  
فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوعاً لا ابتداء واخوك مرفوعاً زيد وصغير رفعه هو ان كان حامداً لان اصل  
العمل الطلب والمبتدأ طلب الخبرين حيث كونه محكوماً به طلباً لا كان فاعل الشرط طلباً كان طلباً

قال القافي لا يستقيم على منهج التالط في جواز تشبيه الفعل وجموعه ان كان قليلاً على ما يصرح به في القافي  
قوله وان طابق الافراد احتملها (قال الدونشري على عمل جواز الوجهين اذ لو جملنا مع من أحدهما في نحو اطالع الشمس تعين  
ابتداء الوصف ولا يجوز ان يكون خبراً لانه كان يجب تانيه بحيث لا يسند الى ضمير المؤنث وتعين ابتداء الوصف ايضاً في  
نحو ارفع أنت من الخي لزم الفصل اذا جملنا خبراً بمنوعين معموله الا ان يقدّر الجار متعلقاً وينقص اضيافاً فقام  
عندك هذ فان الوصف مبتدأ لا خبر انتهى وقد تنقض القافي بالاول قول المصنف احتملها (قوله اقامان اخواك) قال الدونشري  
وعم عبد الغفور عيسى شرح جملاحي انه تعين ابتداء الوصف في نحو اقامان رجل قال شيخنا ولا وجه له بل يجوز ان  
يكون رجل مبتدأ وقام خبر مقدم (قوله اقامان اخوك) قال الدونشري توقف بعضهم في جواز ابتداءه في بنى نحو اقامان  
في يذ لزوم التماس المبتدأ بالفعل كما في نحو خبر زيد يذ لا يجوز ابتداءه في يذ احياناً بعضهم يان يذ في الاول مجتمعة  
الامر في كل منهما بخلاف الاصل وذلك اجل لا ليس فليتم انتهى واقول البعض توقف البدر الدامي واليهيب الشامي  
ويجرب الرقي بن الاجال واليس يطلب من حواشيتنا على الفاكي (قوله وهو التجرد الخ) قال الدونشري هذا صديق على



الوصف القائم بالفعل المضارع، ثلاثي فهو يقوم فيقتضي أن يكون ابتداء ما مفعول لا سناد (قوله) واعترض بأن المبتدأ الخ قال  
 الدنوشي فيه نظر لأن الرافع لا يرفع المبتدأ وانما هو صلاته لأن المبتدأ هو الالموصولة ولكن نظرا عما جاء فيها بعد الكونه على  
 صورة المحرف كالمفعول فتمثل (قوله) وهذه الاقوال كلها الخ قال الدنوشي فيه نظر لأن قوله كان واقع لنفسه بنفسه متوجع  
 هما متعاربان مفهومهما والمحكم غير المحكوم عليه فمفعول أو مفعول فلان الابتداء سهل ضعيف الخ فهو مراد أيضا لأن مدار العمل  
 على الطلب وهو حاصل والعلل في الحقيقة هو الحكم كون ماذر ومطلعا انما هو باعتبار المعبر وقوله فلان اجتماع عاملين الخ  
 مراد أيضا بان هذا اصطلاح له ولا مشاق في الاصطلاح وكذا يقال في قوله فلان العمل تأخير الخ (قوله) وعن الكوفيين أنهم ما ترافعا  
 قال الدنوشي قال بعضهم ودعى الكوفيين في زعمهم أنهم ما ترافعا بان حق العامل أن يكون قبل المفعول فيه وحق المفعول فيه أن  
 يكون بعد العامل فيه فيستقيم من هذا أن حق كل واحد منهما أن يكون متقدما لخاترا ١٥٩ قالوا بل زعمهم أن لا ينصب المبتدأ اذا

دخلت عليه ان وأيضا  
 فأن تقول زيد قائم قائم  
 قد رفع ضمير استتر فيه  
 فان كان قائم هو الذي  
 رفع زيدا أيضا فترفع  
 العامل الواحد شين  
 على غير وجه الاشتراك  
 ويزعمهم أن يتجاوز قائم من  
 الضمير لأنه قد رفع اسما  
 ظاهر أو من قال انهما أي  
 المبتدأ والابتداء رفع الخبر  
 بالناظر ومثل هذا القدر والماله  
 وذلك ان الناظر في  
 القدر يحمي ثم انهما  
 يتناصران على العمل في  
 الما هو اجتهاد (قوله) قد  
 يكون نفس المبتدأ في المعنى  
 نحو زيد أخوك الخ  
 والظاهر انه أراد بكونه  
 نفس المبتدأ في نحو ذلك أنه  
 ليس خلافا كفي نحو زيد  
 عندك كما أخبر به بنظر

للا جواب على فيمنه متعلما فلو كان زاعفا للخبر لادى الرفع شين لم يكن أحدهما تابعا للآخر أو أحسب بان  
 القائم أي هو صاحب قالو كان زاعفا للخبر لادى الرفع شين لم يكن أحدهما تابعا للآخر أو أحسب بان  
 الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه موطلة للخبر من حيث كون الخبر  
 محكوما به (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء محققين قال به ان الابتداء  
 رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لامتصاصهما فهو كالفاعل لما عمل في الفاعل على في المفعول (ولا)  
 ارتفاعه (بهما) أي بالابتداء او المبتدأ محققين قال به ان الابتداء سهل ضعيف فتوى بالمبتداء كاتوى  
 حرف الشرط بفعله من عللا جعلا في الجزاء فمطلبا فتوى هذه الاقوال الثلاثن البصر بين (وعن  
 الكوفيين انهما) أي المبتدأ والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الآخر وجبتهما كل واحد منهما بتقتراني  
 الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كان أي الشرطية عطلة في الفعل بعدها هو عامل فيها في نحو  
 أما نادى وادى هذه الاقوال كلها ضعيفة أما الأول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد  
 أخوك فلو رفع الآخر زيد كان واقع لنفسه بنفسه وأما الثاني فلان الابتداء سهل ضعيف لا يرفع شين  
 وأما الثالث فلان اجتماع عاملين معنويين يقتضي لاهو أو أما الرابع فلان العمل تأخير والمؤثر أقوى من  
 المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قد رافعا ضيقا من وجه واحد اذ كان مؤثرا فمما أرفع فيمن ذلك  
 الوجه وهو الرفع واحترز بقوله لا سناد عن الاعداد المبررة وفتحوا ثنائيا لا تلتها وانما في خبرت فلا  
 اسناد معها قلت يستبعد ثنائيا لثاني في ثنائيا من استعمال الشيء في أول أحواله  
 فصل والخبر هو (الجزء الذي حصلته) أو متعلقه (القائدة) التامة (مع مبتدأ غير الوصف  
 المذكور) في قوله أو وصف رافع مكتوب به (خرج) بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) فهو زيد من قولك قائم  
 زيد (فانه) وان حصلته القائدة لكنه (ليس مع المبتدأ) بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل فهو  
 هيتا العتيق (وخرج) بقوله هو الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور ونحو الزيدان من قولك  
 أقام الزيدان قائما وان حصلته القائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو

على ما يتبادر في مسئلة الاخبار بالظرف والافكون الخبر نفس المبتدأ وهو ما لا يصح وما صدقا لا ينضم على ما يتبادر في الكلام على كون  
 الجملة الواقعة خبرا أو لا يتبادر هذا التناول المذكور هناك (قوله) وأثبت الألف في ثنائيا الخ قال الدنوشي فيه نظر إذ لا يظهر كون الرفع  
 أول أحوال الاسم فلا يتقبل ولوقيل أن الرفع أشرف أحوال الاسم لم يقد (قوله) والخبر الجزاء الخ قال الثاني ان قلت يلزم من هذا  
 التعريف البود والخبر يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لأن من تعر بضمير عنوه هو مشتق من الخبر كما تقدم قلت لا يلزم  
 اذا لم يكن الخبر الاخبار القوي فان قلت لا يصح على نحو الناظر حارة فمما معلوم البتة ضرورة لا على نحو شعري شعري مما كان  
 الخبر فيمن المبتدأ قلت صدق اذا القائدة في الأول حاصلة ماضى الوضع وفي الثاني يتناول شعري لأن هوشعري الذي تعهد ثم  
 اعلم أن التعريف المذكور مقتضى نحو لاهية من قولك زيدا حارة فمما لا يتقبل القائدة مع مبتدأ لا يشتهل على ضمير  
 القائبة انتهى ويمكن أن يجاب عن الدور غير ماذر على ما قرره الشهاب القاسمي في شرح الوفا في تعريفه (قوله) أو متعلقه  
 أي كافي صورة الاخبار بالظرف والخبر والجزء الذي يرفع أو يثبت عليه قبل قولك أقام قوم طردون بل أنت قوم فيجوز بان الذي

ثم القائدة الصفة لا يخبرو بحتمل انه اذا تعلقت به معلق بمن صفة ونحوها تقول اهل اللغات متعلقات (قوله بخلاف قول الناطم والخبر الخ) فانه لم يسلم فيه الجدل بخبر وقد اجتمعنا في الخواشي وقال الشهاب القاسمي في بعض الخواشي قوله والخبر الخبر الخ القائمة أي مع المبتدأ مقرنة ما علم من أول الباب الى هنا من ان الخبر بصاحب المبتدأ دون غيره فانه قد وقع ما قدر عليه من ان التعريف يشمل كل من فعل الفاعل مثلا والمراد مع المبتدأ غير الوصف بقرينة قوله فاعل أغنى عنه فانه على ان الوصف لا خبر له (قوله وهو ما مقرر وما حاجة) قال الدوشري ان قلت الطرف والمجاور المحرور من أهم ما قلته يجوز ان يجعل من الجملة ولا أقسم بعصم الجملة الى طرفه وغيره فليس يجوز ان يقال نارة يخلق بالمفرد بان يفسد المعلق مفردا نارة بالجملة بان يفسد فعلا نقلت من خط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم انتهى (تنبيهات) \* لا ولا لا يتبع كون الجملة هنا طليعة خلافا لابن السراج وابن الانباري كقوله قلت من جعل صبره كيف يسلم \* صالبا لئلا يقع وغرام \* ولاسمية خلافا لتعلب ونحوه والذين هاجر واقي سيد الله ثم قتلوا واماتوا ليرزقهم الله في القبر ولا حسنا ولا صدقة بالسبب وسوف خلافا لابن الطراوي قال لم يسمع من يسمي قوم أو مل هذا عند المضارع لا يكون مستقبلا البتة بل حال وان سمع يقوم غدا فعنه ينوي القيام غدا والبتة لا ان حصلت واقيد بغير القيام قال ولذا اليهود في كلامهم يسمي قوم لانه مستقبل فلا ١٦٠ يتصور والاخبار به لعدم تحققه وقوله باطل لان الاعيان يستدعي غلبة الخلق لا التحقن وقاويله

فالسند لا يثنى في نحو وما تدرى نفس الآفة اذا لا يكون التقدير ماذا تنوي كسب غدا ودعواه عدم السماء اطلق هذا النمر بن قاسم يقول قلما رآه أمأنا من يجدها وقالت أبو ناهكذا سوف يفعل وفي البيت زحلي تلميذه السهيلي وعليه حيث منعان يتقدم ما بعد السبب وسوف علم ما عندهما انهما فاصدا الثاني قد يجب كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء في خاتمة عشر منها خبر ضمير الشأن والقصص خبر كان والخصوص بالمدح اذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فانه يجب فيه ان يتقدم عليه اسم وان بمعناه وهو مبتدأ والمنصوب على الاختصاص معجول لا خاص والجملة خبر عن ذلك الاسم وما في التعقيب بطولي في نحو طوف المؤمنين فانه يلزم الابتدائية والاخبار عن الجار والمجرور هو في حكم الجملة خبر المبتدأ الواقع بعد انخراطهما في الفاعل خبر المبتدأ الواقع بعد السند الشرطي فيصير أولهم صبرا (قوله على رأي) قال الزقاق في ظاهره ان هناك من يرى انه ليس جامدا ولا خلافا الا في النسبة الى فعل الجملة الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزقاق في الظاهر ان لا زائد في تناسب اسقاطها واسقاطا. لكن أيضا لينا سبب الاضراب الذي بعده انتهى وفيه نظر فظاهر وكتب ايضا المثلث الاشعار والمثلث الدلالة على ذلك وهو ظاهر لان صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب المثلث فليس بمعناه ماذكر وان كان مشعرا بذلك (قوله اذا اريد بسجع) قال اللغاني يعني اما اذا اريد بسجدة واداة التشبيه محذوفة كغيره من البيانات فلا يكون من الاخبار بالمفرد التي كلامنا فيه وان تحمل الضمير الذي كان في المعلق انتهى وقصدنا الجار والمجرور غير المفرد وجهه ترددين المفردان قدر متعلقه مفردا والجملة ان قدر فعلا لا يشعر بان الخبر خبرين الجار والمجرور فليظهر في الامر كذلك ويظهر كمال الشهاب القاسمي انه ليس كذلك بل الخبر المفرد أعني لفظا وسوفا. وفتح في جملة ضمير المتعلق نظر (قوله في جملة ضمير) قال اللغاني أي ضمير مبتدأ ذلك الخبر ولا ينبغي ان يمتنع من نحو زيد عمر وفلانة

الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعل لضمير المبتدأ والخبر بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناطم \* كوالخبر الخبر الخ القائمة \* فانه رد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف (وهو اما مفرد) وهو ما ليس جملة فشمس المثنى والهموع (واما جملة) اسمية فعليه وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نوعين سبعين قسما كل منهما مختلف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك انحصر الناطم عليه ما فقال \* ومفردا ياتي ويأتي جملة \* (والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة والنظر الى القياس الاستعمالي كزيدي فانه لا يدل على معنى زاد المال زاد ما وكذا سدا اذا ريد بسجع على رأي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع كوصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى شجع لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الأصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من ز يد أو سدا وصاحب جديهم من قبيل الجوامد (قلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد) وهذا اسد وهذا صاحب قلبي في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ الى ذلك اشار الناطم بقوله والمفرد الجامد فارغ (الان أول) الجامد (بالمشتق) فيتحمل ضمير المبتدأ (نحو زيد أعياه اذا ريد بسجع) عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمال الكاف أو انه نفس الاسد بما فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرافيين من البصريين ومن واقعهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء أول بمشتق أم لا (واما بمشتق) وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة والنظر الى القياس الاستعمالي كقولهم فانه على معنى قام واذا أخبر به عن مبتدأ (فيتحمل ضميره) الى ذلك اشار الناطم بقوله

هذه ان الضمير الذي يرفع بمقتضى قوله ليس بمبتدأ بل مبتدأ الجملة أعني زيد افعلى ان مثال الموصوف في الوصف الجار مجرى على غير من هوله  
الضمير فيهما اتصل غير مبتدأ بلية اه وقد يقال الضمير في غير المصنف ضمير مضاف على المبتدأ اعم من مبتدئه فاولم يقيد بضمير  
ذلك المبتدأ كالنظم لسلم من الانتقاض وقال الدونشري فاذا قلت زيد قائم وهو كان تاكيدا لافعال لكن اجازي سيوف في مثل ان يكون  
توكيدا وان يكون فاعلا كما قلته الدمايني (تنبيه) ستفاد من محمله ضمير مفعول عطفه قال في الارتفاف والمبتدأ والغير  
بالنسبة الى التذكير والتأنيث ان كان المبتدأ هو المجرى من جهة المعنى فتجاوز الحالفه تحسب اللفظ نحو الاسم كلمة فاعلم هذا الرجل  
اذا كان اسمه فاعلمه فان كان غير صفة فالواقف وقد يخالف ان كان التأنيث غير حقيق كتوله والعين بالانحاد الحادى مكحول  
أى عضو أو شىء مكحول أو حامدا فلا يكون الاعلى التحقير نحو هذا الرجل ام أة وعلى التكرير نحو هذه المرأة فحل وبالنسبة الى الافراد  
والجمع فان كان مفردى اللفظ والمعنى فالواقف نحو هذا الرجل أو أسد فتقول الرجل رجل واحد تريد انهم على قلب رجل واحد وعلى مذنب واحد  
وهذا البرمة انتشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وان كان متقسما الى أعضائه وان كان عكسه والمجرى قبل التثنية والجمع  
وهو حامدا فلا يجوز الاعلى نحو قول هذا الرجل أسد فتقول الرجل رجل واحد تريد انهم على قلب رجل واحد وعلى مذنب واحد  
ومستحق فاعلمه بنحو الرجال قيام ولا يكون مفردا لا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل ان أرباب الجمع كلمة جازا افراد المجرى  
نحوه من صديق أى وكل واحد منهم صديق وان لم يقبل تثنية ولا جمعا كاعل التفضيل فان كان بمن فهو فى معنى الجمع أو مضافا الى  
حامدا سم جمع جاز نحو هؤلاء أول حزب أو حسن قبيل أو غير مليميز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال أو ألى مشتق فحيز لا  
تاويل نحو هؤلاء أول طاعم ومجيز يتاويل حذف اسم جمع أى أول حزب طاعم أو على معنى ١٦١ القيل أى أول من طعم وان كان

المبتدأ مفردا لفظا مجموع  
المعنى والمخبر صفة جاز  
ان يفرد نحو الجيش  
منهزم أو حامدا فلا يفرد  
الاجمعت التفتدوان  
كان مجموع اللفظ مفرد  
المعنى فكلمه محكم فاهو  
مفرد اللفظ والمعنى اه  
باختصار قوله الا ان

وان شئت فهو ذو ضمير مستكن (نحو زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهذا قاعدة  
والهندان قائمان والهندات قائمات فالمجرى في ذلك كلمة تحمل ضميره شتر عائد على المبتدأ والالف قائمان  
والواو قائمون حرفان لان على التثنية والجمع كلفى الرجلان والزيدون (الان رفع) المشتق الاسم  
(الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدأ الا به  
يرفع فاعلى (ويبرز الضمير المتحمل) يفتح المجرى وينقل (اذ اجرى الوصف الواقع خبرا على) مبتدأ  
(غير من هوله) فى المعنى (سواء ألبس) المحال (نحو غلام زيد صار به هو) فصار به موصوف فى المعنى زيد لانه  
هو الضارب للعلام وذلك (اذا كانت الهاء) المفعولة (للغلام) لانه للضرب موصوف فى الوصف وهو ضاربه  
على الغلام لفظا لا مخرجه فاولم يبرز الضمير المستتر فى ضاربه فهو السامع ان الغلام بحسب ظاهر

(٢١ تصريح ل) دفع الظاهر قال القاتنى يستقصى نحو زيد قائم الالهوا اذا قدر هو مفعول قائم لا مبتدأ  
أى بلام المبتدأ (قوله ويرى الضمير الخ) قال الشهاب القاسمى فظاهر ان هذا الضمير فاعل لا توكيدا للفاعل المستتر وقيل التحقيد  
عن الرضى انه تاكيد وجه محصل المقصود بالتاكيد قوله انا جري الوصف على غير الخ قال الشهاب القاسمى ان قيل الضمير  
الاصل فيمجموعة المضاف فلا يلبس فيبطل قوا سواء ألبس المحال نحو غلام زيد صار به هو الا ان يقال يحصل اللبس نظرا لمجواز  
الرجوع للمضاف اليه قليلا اه وفيه نظرا لانه تاكيد لجعل لسانه لافته للضمير ومن الكلام من ان الغلام مضروب لاضاوب والاصل  
المذكور مؤ كدله لانهم قالوا اللبس بياضه لذهن الى غير الماردان أو ارا ديان ان اللبس لا يكون الا بين معينين فليس فى قوله كون  
الاصل فى الضمير ذ ما يخالف ذلك لان لفظ الاصل يشعر بمجواز رجوع الضمير للمضاف اليه وان كان لا يشاهد الذهن اليه  
(تنبيه) قضية كلام المصنف ان الفعل ليس كالوصف فى هذا المحكم وذهب ابن مالك الى انه مفعول على ما بينا فى حواشى الالفية  
ورأيت نخط المصنف فى التذكرة تخلص القول فى المسئلة ان تعلم ان ماقا وأوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم  
والخطاب والغية وما فى أواخر الفعل الماخى من الضمائر المرفوعة للموصوف لولا الفرق الثلاثية من اللبس مع الفعل الجارى  
على غير من هوله وذلك كقولك فى المضارع بدأ كرمه أو تكرمه أو تكبره مفعول الماضى زيد أ كرمه أو أهنته أو أهانته أو أهاهته أو أهاهته فانه  
فأيد للار من جميعا فاحتج فيه على الارزاق تقول زيد بكرمه أو أأنت أو أجنح ولولا الارزاق لم يعلم من المكرم وذو التحقاف فى شرح  
الايضاح ثلاثة أقوال فى تحليل وجوب الارزاق أحدها الالباس وذهبوا الى ان الاربزاق عند البصر بين فى نحو زيد ههنا صار بها هو وان لم  
يكن الالباس فلما وجد المحكم بدون العلة دل على كونه باغبره ووجب أن الله فى هذا النوع الطر كالهة فى محكمه ونعد العلة الثانية  
ان الوصف أصله ان لا يتحمل الضمير وأصله ان لا يجرى على غير من هوله فاجتمع كون المتحمل صفة وكونه جاريا على غير من

هو له وجب الابرار للاشع افعالهم من وجهين وضعف الصفة حينئذ عن التحمل للضمير والثالثة ان الاصل في قولنا زيد كذا ضار بها وان تقول زيد هند هو ضار بها لتجرى الصفة على من هي له وليكنتم آخرها الضمير وجموده فاعلا وقدموا الوصف وجعله خبرا للشيء بعد ان كان خبر الغيرة والترموهنا ابراز الضمير تنبيه على ذلك الاصل اه سقناه برمته لنفاسته وسياقي في كلام الشارح في باب عطف النسق التصريح بان الفعل اذا جرى على غير من هو له يجب ابراز الضمير (قوله واستغنى عن ابراز الضمير) قال الدونشري يقتضى بظاهره جواز ابراز حينئذ وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الاشع في من امتناع الابرار للا لباس والوصف حينئذ جار على من هو له اه قال الشيخ تائبان قاسم ومن خطه نقلت وقد شكل بان الاصل ان يرجع الضمير لضاف جون المضاف اليه (قوله لم يلبس) قال اللقاني ينبغي ان يخص بظهوره اذ لم يلبس عموم قوله وهو في اختيار لا يخفى المنفصل اه وانما يحتاج الى التخصيص اذ لم يقل بظاهر كلام الرضي من ان البارز ناكد ١٦٢ لمستمر (قوله لاحتمال ان يكون الخ) قال اللقاني فان قلت يمكن تحريكه على ان ذرا منصوب

يبانون محذوف مفسرا  
يبانوها وان كان متناظرا  
قلت يمنع منه ان بانوها  
ماض مجر من آل فلا  
يعمل فلا يفسر عاملا لكن  
التعقيب ان بانوها محتمل  
فيه الضمير ان يكون  
منصوبا على المغعولة  
ومجرورا على الاضافة لان  
مذهب شيخنا هو ان الصفة  
المقروبة الى الاء والجر ضمها  
اذا وقعت ثمة او مجموعة  
والصل بها ضمير وجب  
يخصر يدها من النون وحاز  
في الضمير بعدها الجمر  
والنصب بقوله عن الرضي  
واشار اليه الموضع في باب  
الاضافة اذ اقرر بعد افلا  
ما منع من ان الوصف في  
البيت يراد به الدوام  
والاستمرار فيكون بمنزلة

الاستناد اليه هو الضار بزيدوا قلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل فدعاهم الله فان كانت الهاء  
زيد فقصرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير (لم يلبس) المحال (نحو)  
غلام هند ضاربته هي) انتهاء التانيث في ضاربه يدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز  
ضمير هاء الا ان البصري القرم الابرار مطلقا طرذا الباب وسرى على ذلك النظم فقال  
وأبرزنه مطلقا حيث تلا \* وليس معناه محصلا  
(والكوفي انما لم يزم الابرار عند الا لباس) خاصصا (تسكتا) بنحو قوله  
قوى ذرا الحمد بانوها) وقد علمت \* بكنه ذلك عند تائبان وقضيان  
وجه التمسك به ان قوى مبتدأ اول بوذر المحدث مبتدأ ثان بانوها خبر في المجلود ذرا الحمد خبره خبر قوى  
والهاء عائدة على ذرا الحمد والضمير العائد على قوى مستغرق بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا  
المجدوه في المعنى لقوى لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستغرق بانوها لان اللبس مامون فان الذرا مبنية  
لآبائية ولورز قليل على اللغة الفصحى بانها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون  
الوصف مقرودا كالفعل اذا استدلى جمع وعلى لغة كلوني الراغب بانوها هو لا يحتمل في ذلك لاحتمال  
ان يكون ذرا الحمد منصوبا على صف يحذف بقصره الوصف المذكور والتقدير بانوها ذرا الحمد بانوها والذرا جمع  
خروعة ذروة الشيء اعلا ما عند الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من يني يني والاصل بانينون اعل اهلا  
فاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من البون يضم الباء وهو الفضل والمزبة يقال بانه بيونه  
وبينه قاله الجوهري اه فان اراد انه جملة فعلية ماضية في الضمير هو الواو بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره  
حتى يبرز وان اراد الوصف من بان يديون أو يبين تقيا به ما ثم بعد الالف بدل من عين الفعل والجمع  
بانثون لان بانون (والجملة امان نفس المتبادر في المعنى فلا يحتاج الى رابط) ربطها بالمبتدأ الى ذلك اشار النظم  
بقوله \* وان تكن ايامه معي اكثي \* بها (نحو هو الله أحد اذا قدره هو ضمير شان) فهو مبتدأ والله  
أحد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها لمعقمة له والمفسر عين المفسر أي الشأن الله أحد ولا

الحال في صحة العمل ويكون ذرا منصوبا بيبانون مفسرا بالذكور والله أعلم اه وقال الشهاب القاسمي وقد يجب ان يكون  
ماض بل هو لا إطلاق فيعمل كما قاله الرضي (قوله والذرا) قال الدونشري قال بعض شراح مقتضوه ان دريد الذرا يكتب بالالف عند  
البصري لان الفعيلة من او و عند السكون في باب الاء لمضم أوله اه ومثله رشوة ورشواو كسوة وكسا (قوله نفس المتبادر في المعنى)  
المراد بالنفس ذات الشيء قال اللقاني ان اراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة والاحتاج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يحتاج الى التانيث  
وقولك كل خبر كذلك غنوع اذا جملة في قولنا زيد يقوم أو يهضمونها السناد القيام الى الاء هو غير وجه وهو ما جارح كنهها تقول  
عقد صادق على المبتدأ أي قائم الاء اه ويدغم ان المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبره اقره مدلوله جملة كما اشار اليه  
النظم في شرح التسهيل (قوله فلا يحتاج الى رابط) قال الدونشري فيهم ان الرابط اذا جلا يضر وهو كذلك لو قال فلا يكون لما رابط كان  
صوابا اه وقدم المصنف الجملة التي لا تحتاج الى رابط على ما تحتاج اليه كس ما في النظم لان الاولى أشبهت المفرد في عدم  
الاحتياج الى الرابط (قوله وهي عينه في المعنى) قال الشهاب القاسمي فية اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معني الجملة

المبين في باب التصديق فيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشان وانما الشان مقصود الجملة الذي هو مقرر ذو الظاهر في المثال انه ليس الشان مجموع الله ومعنى أحدوا النسبة بينهما بل الواحدانية وان جعل مقصود الجملة الذي هو مقرر فكل جملة كذلك الشان الخبر لا بد من الاتحاد بالبدا بحسب الذات ولا يتحبه كذلك الا مقصود الجملة الذي هو مقرر فكيف تتجه هذه الفرق فقولنا ثبت بنسبنا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله في بعض الجاهل مع كلاما لا باس بارادوا ان كان فيمطل فان فيمطل فقلنا نصه قول القاضي في ضرورة الاخلاص لا يهاهي هو غني في بيان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لما كانت عينه لا تحتاج الى رابط كما قال هو وغيره هـ وقول يمكن أن يقال على وجه تشديد الاذهان أن أريدنا هنا ضمير المقصود لاجل الاتحاد واليحاد بحسب الماصدق مع التعاريف في المفهوم كما هو شان سائر الموضوعات مع مجملها فقلنا يقال انه ممكن أيضا انما صديق ضمير الشان أعني من الله أحدوا الخاص لا يجهل على العالم في القضاء الكلية ودعوى الجزئية في هذا المقام ينبوعنا نصريحهم بان ضمير الشان لا يتخلو عن إبهام وبعبارة أخرى وهي انما صديق ضمير الشان مقرر وما صديق ضمير الجملة كنب ولا شيء من المقرر كس هـ فان قلت يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المبتدأ أصلا واللازم ما طرأ فقد المألوم هـ قلت نعم كان القياس كذلك والذلك تراهم يقولون الجملة الواقعة خبرا عن فردا صديق على المبتدأ ليضع وقوعها خبرا هـ فان قلت فليكن الامر كذلك في الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان هـ قلت قد صرحوا بانها غير وولة بالمقرر وان كانت في موقعه فلا بد من تحرير المقام للفاضل الكرام هذا وما عند في الخامس على هذا المثل من الاشكال فقد تأملت مع غنيمته من بعض التامل فوجدته كلاما غير خافا طائل تحت محسبه الظلمات ما احتج انما جعل محسباً ما أو قلنا أفدعوه في محاسن المناقضة من ان الجملة وهي الله أحد عين ضمير الشان فاللازم على تقديره ان تكون الصفة عين ضمير الشان ولا يجوز فيه ولا يلزم ان تكون صفة الله عين ذاته والاشاعر لا يقولون به ولا يقال في ذاته

الصفات كما ادعاه ذلك  
الحشي وكانه فهم ان  
ضمير الشان راجع الى  
الله سبحانه أو ان المراد  
من الشان صفة الله  
سبحانه وألزم القاضي  
ملا يلزمه وأما ثانيها  
فيقول هذا العبد

يكون ضمير الشان محاضر وانما يكون ضمير غنيمته ضمير الجملة بعد خبرية مصرح بها فان كان كان  
بلفظ التذكير يسمى ضمير الشان وان كان بلفظ التانيث يسمى ضمير قصه وقد يسمى بها ما اذا قدر  
هو ضمير المسؤول عنه غير مقرر وهو الله واحد خبر بعد خبر أو بدل (وتحذفها هي شائعة) أوصار الذين  
كفروا) اذا قدر هي ضمير قصته فهي مبتدأ وشاخصة خبره قد صرحوا بصار الذين كفروا مبتدأ خبر ووجه  
أبصار الذين كفروا وشاخصة في موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى أي فاذا التفتة أبصار الذين كفروا  
شاخصة فلا يحتاج الى رابط أو ما أن قدر هي ضمير أبصار كقوله الفراء أو عما قد تقدم مع الخبر على المبتدأ  
والاصل فاذا أبصار الذين كفروا هي شائعة كما قال الكسائي فالتحيز مقرر (ومنه) قول الناظم (نطق الله

الضعيف لوسلما ان الضمير يرجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشان صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك الحشي بوجه اصلا وبانه  
ان دعوى القاضي رحمه الله تعالى هو العينية بحسب الماصدق لما علمت مما سبق وان يلزم من العينية بحسب الماصدق ان تكون صفة  
تعالى عين ذاته كما ألزم ذلك الحشي ألا ترى ان كلامنا من الاشاعر والمعتزلة يعرفون بحجة التمثل في قولنا الله سميع الله بصير ومعلوم  
عندهم ان المبتدأ والخبر متحدان بحسب الماصدق مع اعتراهم جميعا بحجة هذا التمثل اللازم له الاتحاد في الماصدق بقول الاشاعر  
ان الصفة ليست عين الذات الجميلة وقول المعتزلة بالعينية على وجه بينه الحقون لا يجوز فيه عند ربنا التامل الان قول الاشاعر  
هو الظاهر فينبغي التصير اليه والتحويل عليهم هذا التحيز برز له كل التهور ولا يلزم من دعوى العينية بحسب الماصدق ان  
تكون الصفتين الذات كما ادعاه ذلك الحشي بل هذه الدعوى تتجمل قول الاشاعر ان الصفة ليست عين الذات ولا غير ها وتجمع قول  
المعتزلة انها عينها هذا ما ظهر في سالف من الدليل لهذا التهم السقيم مع الاشتغال بهم العيال وقد كتبنا ملوكا لموسى افندي بعد ان أوقفنا  
على نسخة اشترها من مكة المشرقة عليها كتاب في هذا المثل هـ (تنبيه) من أمثلة وقوع الخبر جملته هي نفس المبتدأ في المعنى ما جاء  
في ذكر الاعتلال أحق ما قال العبدو كلنا لك فضلا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجحيم منك الجحيم فحق ما قال العبد  
مبتدأ وخبر ما مانع لما أعطيت مع ما بعد ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عند معترض بين المبتدأ وخبره (قوله) وأما اذا قدرنا (الح) قال الزرقاني  
قال السبكي ويحتمل أن يكون هو تعالى على المسؤول عنه لا به قيل له صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فقلت فهو ومبتدأ والله خبره وأحد  
خبر بعد خبر وأجاز الخشعي ان يكون أحدنا من الله أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أحدوا أجاز أبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو  
وأحد خبره (قوله) اذا قدر هي ضمير قصته (الح) قال الزرقاني على هذا في كلام المصنف جذف من الثاني دلالة الاول ولا يجوز ارتقاء  
أبصار بشاخصة لان ضمير القصبة يلزم بعد جملته ويجوز على مذهب الكوفيين له من حاشية السبكي وقال اللقيمي لم يقل اذا

قد روي ضمير القصة لان ذلك متعين ان جعله عائدا على ما في الذهن واذا صار بدلا وصف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه  
 باجنبي من التابع اه و مراده بالاجنبي شاحصة الذي هو خبره على هذا التقدير فان كان كذلك فانه من كون الخبر معمولا بالبداء فلا  
 يكون اجنبيا لانه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما في الذهن ان يتعين كون الضمير لقصة متاخره والشارح وغيره فاقبل وقال  
 النحوي شري انما لم يقيد المصنف بقوله اه اذا قدره ضمير القصة متاخره لان الاعراب من الذين نقلها البشارح لان كون هي عمدا يلزم  
 على موقوف الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم الا ان يقال ان من اعرب بذلك كذلك لا يشترط ما ذكره وكون هي ضمير البصار  
 خلاف الظاهر وعليها فاشعته خبره وبأصاها الذين كفو وامتنادوا الجملة قبله خبره والتقدير فاذا أبصار الذين كفو وهي شاحصة نظير  
 قوامه هندی فاقبل تأمل (قوله قاله الدماميني والمأذني) قاله المصنف أيضا في المعنى في بحث الجمل التي لاجل فلان الاعراب فالاولى  
 نقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا وليس متعلقا بقوله بدوان أو هو مذهب ذلك في الظاهر والالسان مضاعفا  
 للضاف فيجب تنوينه نحو ولا حافظا للقرآن عند كل مصدر متعجب في الخبر يجوز أن يجعل الخبر و خبره عنه مبتدأ كان أو منقيا  
 (قوله وهو ما ضميره) قال الهدي انما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطها بالواو بخلاف الجملة الواقعة حال لان المحال تجيء  
 بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى الفصل رابط بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى فصل رابط اه وهذا يقتضي ان الواو  
 أقوى في الربط وفيه خلاف ينه في حاشيته على المختصر في التذنيب ثم ما ذكره انما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لعدم الربط بها  
 فتدبر وقال المحقق القائل ان يقول ١٦٤  
 ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا عما هي خبر عنه أهم

حسي (فقط في مبتدأ والله حسي مبتدأ وخبر الجملة خبر نطق وهي نفسها في المعنى لان المراد بالنطق  
 المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسي فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا الس من الاخبار  
 بالجملة بل بالمقر يدل ارادة اللفظ كما في عكسه فقولوا حول ولا تو الا بالله كثر من كنوز الجملة قاله الدماميني  
 والمأذني (وأما غيره) أي غير المبتدأ في المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له)  
 والى ذلك الاشارة بقول الناطم وباتى جملة حواو بمعنى الذي سبقته (وذلك بان تشمل على اسم  
 بعناه) أي بمعنى المبتدأ (وهو) أي الاسم المشتملة عليه بالجملة (أما ضميره) أي ضمير المبتدأ حال كون  
 الضمير (مذكورا) وهو الاصل (نحو زيد قام أبوه) فجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الملاء  
 (أو مقدر) وهو ما مجرور ومنعوبه فالاول (نحو السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدأ أول ومنوان  
 مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف أي منوان منه ويدر خبر المبتدأ الثاني وهو خبره خبر  
 المبتدأ الاول والرابط بينهما الضمير المجرور ومن المقدرة (و) الثاني نحو (قرأت ابن غار وكل وعد الله

من رابط جملة الصلة  
 بالموصول وكذا من  
 الجملة الواقعة حالا أو موصفة  
 وأجيب بأنه لما كان  
 الاخبار بالجملة أكثر  
 من الوصف والموصول  
 والحال ناسب أن يكون  
 رابطها أع. م من رابط  
 كل لان الشيء اذا كثر  
 في الكلام ناسب أن  
 يأتي على اتخا مختلفه

(الحسي)

اه ولا يخفى ما فيه فان دعوى الكثرة في  
 الخبر دونها لا دليل عليه ثم ان الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كافي المعنى وحالها مختلف في الربط داخل المرجع السماع وقد  
 بسطنا ذلك في حاشية الالفة في بحث المحال (قوله وهو ما مجرور أو منصوب) قال بعض الفضلاء افهمه لا يكون مرفوعا وليس كذلك  
 قال الموضح في المعنى الضمير هو الاصل ولذلك لم يربط به مذكورا ومجذوف فمرفوعا نحو ان هذا ان لسائر ان اذا قدر لمعنا سائر ان اه ولعله  
 انما خص المجرور والمنصوب بتعال الوضع في المتن الا كما يكون منصوبا ومجرورا يكون مرفوعا اه وهذا لا يدع الا اعتراضه عن الشارح  
 لانه كان عليه ان يشهد بالمرفوع (قوله نحو السمن الخ) قال بعض الافاضل مثله البر الكرسين أي الكرسي والفرق بينهما انه حال  
 من الضمير المستكن في بسين ومنه متناصفة كما ذكر الشارح فان قلت لا يكون صفة للكر كما كان صفة لمنوان قلت عملا بالقاعدة  
 من ان الجار والمجرور عند أهل العربية من قبيل النكرات والكر معرفة بالالف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لانه نكرة  
 مجاز وصفه فان قيل انما ذهبوا الى تنكيرهما فنظر الى حالهما واتهم بقدره وباستقر أو مستقرا فلهذا قدر المستقر ليكون معرفة قيل  
 المستقر معناه الذي استقر فيض هذا التقدير الى حذف الموصول وابقاء صلتها وهذا غير جائز عند البصريين فاما قياس الأكرهين  
 الجوزين لذلك فلا تنفع ما عرفه ويجوز ان يكون من منتهى عقاب بسين تتعلق المعنوية هذه بالخص ما في شرح الفصول كما قاله شيخنا  
 العلامة الغنيمة تعمد الله بغيره ودعوى ان آلف في المستقر موصولة بخلاف ما عرف السعد من ان الالاد اخذ على الوصف المراد به  
 التثنية لا لغيره ولا شئت ان الوصف هنا الثبوت كما به واعي ذلك في خواشي الطول عند قول التلخيص فالفصاحة في المرفد

(قوله في سورة الحديد) أما في سورة النساء فقد أنالصب كالحجاء لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المحمدين فمما في الجملة في القعدة بين الرجل لان بعده فضل الله المحمدين وهذا ما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة قاله في الغني (قوله في كل مبتدا) قال الدماميني وحذف الضمير في مثل ذلك أعني ما كان المبتدأ فيه كلمة كل متشعبة ومفعلي ابن مالك الا جماع عليه ومثله غير ان مذهب النضر بن المنعم ونص ابن عصفور على شذوذ قرأ ابن عامر وصلى الادب ان في الربيع فقال حائز في الشرح في قول من الكلام (قوله من الفعل والمفعول) الجملة الفعلية مع المفعول فقط (قوله لا تابعاً) انما قال تابعاً لشمول البدل وعطف البيان والنسب على ما يناتي (قوله مضاف اليها) قال الدنوشي الاولى مضاف اليها (قوله وخص ابن الحاج) تشكل عليه وبأس التقوى ذلك خير (قوله أو ضمير محذوف) أي منهم كذا في الغني قال الدماميني فيه نظر لان الذين يسكنون بالكتاب وأطاموا الصلاة لا يتقسمون لان مصلحين وغير مصلحين حتى يقال اننا لنضيق أحر المصلحين منهم الا ان تجعل من ١٦٥ المحذوفة بياناً لا بعبضية (قوله

أو تشمل الجملة على اسم بلغة) قال الدنوشي قال في الغني والثالث اعادة المبتدا وانظروا كثر وقوع ذلك في مقام الهويل والتعجب نحو الحاقة المحاقاة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال لا أرى الموت يشبه الموت شي نغص الموت ذا الغنى والفقرا قال الدماميني أقول موضع الظاهر موضع المصير في معرض التفتيح والتعظيم جائز قياساً وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول يجوز ويقام أو بظاهر اذا كان أو بظاهر كنية زيد كذا في عذاب الباب والتعريض التذكير

الحسن) يرفع كل في سورة الحديد بكل مبتدا ووجه الله الحسن من الفعل والفعل والمفعول خبر المبتدا والرابطين بما الضمير المقدور المنصوب بوجه على أنه مفعول الاول (أي وعده) الله (أو إشارة اليه) أي الى المبتدا (نحو وبأس التقوى ذلك خير) اذا قدر ذلك مبتداً لا تابعاً لبا (فلا من مبتداً والتقوى مضاف اليها وذلك مبتداً ثان وخبر خبره وهو وخبره خبر الاول والرابطين بما الإشارة الى المبتدا وخص ابن الحاج المسئلة يكون المبتدا موصولاً أو موصوفاً أو الإشارة للبعيد ورد قوله تعالى ان السمع والبصر الآيات ما اذا قدر ذلك تابعاً لبا على أنه مبتدأ منه أو مضاف بيان عليه لا تحت خلافاً للقراضي ومن تبعه لان التعلل لا يكون أعرض من المنعوت كما قال الحوفي فالتحيز حينئذ مفرد (قال الاخفش أو غيرهما) أي خبر الضمير والإشارة وهو اعادة المبتدا بعينه (نحو والذين يسكنون بالكتاب الآية) وقيل لها وأطاموا الصلاة أنالاضيع أحر المصلحين فالذين مبتدا ووجه يعسكون بالكتاب صلة الذين وجملة وأطاموا الصلاة معطوفة على الصلة ووجه أنالاضيع أحر المصلحين خبر المبتدا والرابطين بما اعادة المبتدا بعينه فان المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب في الغني ورجعتم كون الذين مبتداً بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون من قوله والدرا لا تحزير الذين يتقون ولئن سلم فالرابطين العموم لان المصلحين أعمهم المذكورين أو هم محذوف أي منهم أو أنجز محذوف والجملة قبله دليله والتقدير بما جردون قاله في الغني (أو) تشمل الجملة (على اسم بلغة) أي بلفظ المبتدا (ومعناها نحو الحاقة ما الحاقة) فالحاقة الاولى مبتدأ واسم استفهام مبتداً ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابطين بما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه (أو) تشمل الجملة (على اسم أعمهم) أي من المبتدا (نحو زيد تم الرجل) فزيد مبتدا وتم الرجل خبره والرابطين بما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد (و) نحو (قوله) وهو الرماح من ميادة ألا ليت شعري هل الى أم عمر ه سبيل (فاما الضمير عنها فلا صبر) فالضمير مبتداً وعنها متعلق به ولا في قوله صبر السهامه من معاهل الفتى وأنجز محذوف تقديره الى وجهه لا صبر لي خبر المبتدا والرابطين بما العموم الذي في اسم لان النكرة المنفية قيد العموم والمطر من هذه الروابط هو الضمير لآخر أما الإشارة قبله لا يقال زيد يقام هذا والذين يخرج أو أولئك أما اعادة المبتدا بعينه فقد تقدم رد أو أما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص

يقال نغص الله عليه العيش تنفع أي كدوم روى يسبق مكان شبه (قوله يجوز زيد تم الرجل) قال الدنوشي يظاها ان العموم جاسم قبل ان الالف واللام للاستعراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانه قطع ان التكلم بقوله تم العبد صهيلاً بقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح هذا الفاعل المذكور فعلة للعموم غلط وفي الباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة شتم على جنس ينتزع فيه هو لم يتجس الى ضمير يجوز زيد تم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان الجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستعراق والمجنس شتم على اخرا انه كان الرجل شتم على زيد وغيره فمضى شتمه على مجرى الذكر اللفظي دما يعني (قوله) فلا نه لا قال زيد يقام هذا الخ) أي فلا بد فيها من رعاة معني جميع وهذا نظير ما سياتي في مسوغات الابدان المنكرة حيث قيدوا بها مثل ذلك لان سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الرابطين بما الضمير وولما شتمهم المسوغات لقال لا بد في غير الرابطين بالضمير من رعاة معني جميع والورد على ان طباطبا لشارة كذا وهذا تم الرابطين بما المبتدا بلفظه ومعناه ضعيف لشيء آخر كما تقرر (قوله قد تقدم زيد) قال بعض الفضلاء ان ارباباً يقولون لا تقدم رجعت كون الذين مبتداً فهذا ليس رداً لكون المبتدا اعادة المبتدا بعينه وانما هو

وذلكون الذين مبتدأ وهذا الرد أخذ من المغني لكن فذلك قال واستدل أبو الحسن إلا بقوله قال وأجبت منع كون الذين مبتدأ لغرض  
 هناك الرد لا يجعل إلا بتدليل أو قد احتملت فبطلت الدلالة وأما هنا فاستقامت الشاهد فلا يطل بالاحتمال وإن أراد الشارح  
 وداغبر هذا فلم يتقدم له شيء غيره \* (فصل) \* (قوله ويقع الخبر نظرنا) قال الدنوشي قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم  
 ومن حظه قلت يحصل من كلام ١٦٦ المغني ما قرره شيخنا ص غير مرة أن الظرف والمجرور لا يحكم عليهما بأنه خبر إلا إذا كان

بموضعين أحدهما أما العبيد فبموضعين أحدهما حيث قصد التحويل والرفع فيكون المفعول المحقق قوله  
 الشاطي وأما العموم فلا لا يجوز زيد مات الناس وزيد بن الحارث وهذا نعمت النساء وأما فالأصبر  
 عنها فالأصبر أن باب أما العبيد فبموضعين أحدهما حيث قصد التحويل والرفع فيكون المفعول المحقق قوله  
 إذا أراد أنه لا يصير له عنها لأنه لا يصير له عن كل شيء قاله في المغني  
 \* (فصل) \* ويقع الخبر نظرنا فخورا كسأفل منك ومجروحوا بالخوار (الله) وشروطهما أن يكونا مامين كما  
 مثل فلا يجوز زيد يموت كان ولا زيد يكلم لعدم القائدين بطلان محذوف وجوبهما قبل الخبر نفس الظرف  
 والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدأ وقيل هما متعلقان بالمفعول المتعلق جزء  
 من الخبر واختاره الرضوي والسيد عبد الله (والاصح) عند الموضع تبعاً لما تقدم (أن الخبر في الحقيقة  
 متعلق بالمحذوف) لا هما ولا مع متعلقهما واختلاف في تقديره فقال الاخفش والغامسي والخمسي  
 تقديره كان أو استقر وحجته أن المحذوف عامل التصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في  
 العامل أن يكون فعلاً (و) (الاصح) عند جمهور البصريين (أن تقديره كان أو مستقراً كان أو استقر)  
 وحجته أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر أن يكون اسماً مقدره فكل من القرين  
 استند إلى أصل صحيح ورجع الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو أماني الذكر  
 فزيد المسم مكر في آتالان أما لا تفصل من القاء الاسم مقدره أو جملة شرط دون جوابه ولا أن إذا  
 الفجائية فلا تليها الأفعال على الأصح وقال الموضع في المغني والحق عندني أنه لا يرجع تقديره رأسه  
 ولا فعلاً بل بحسب المغني انتهى واليه يرجع قول الناطم  
 وأخبروا بظرف أو يحرف \* ناوين معنى كان أو استقر  
 وذهب الكوفيون وبنطاهر ونحوه إلى أنه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر ونحوه أن التائب لهما  
 المبتدأ أو عسالة رفع الخبر إذا كان غير محذوف وبضبه إذا كان غير محذوف زيد عندك وقال  
 الكوفيون التائب لهما معنى وهو كونهما معاً الفين المبتدأ في المغني ولا معمول على هذين القولين  
 (و) على القولين أن لهما متعلقاً محذوفاً فالصحيح (أن الضمير الذي كان فيه انتقل منه إلى الظرف  
 والمجرور) وسكن فيما (قوله) وهو جيل بن عبد الله  
 فان يك جثماناً بارض سوا ك \* (فان فؤادي عندك الدهر أجمع)  
 وجهه لا لأنه أن أجمع فروع لا يصلح أن يكون تو كيدا لقوايد ولا الدهر لهما منصوبان ولا الضمير  
 المحذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والمحذوف متنافيان ولا لأن على محله من الرفع على الاستدلال  
 الطالب للعل قد زال المفعول الناسخ وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون تو كيدا للضمير المنتقل إلى  
 الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبي وهو الدهر فإنه جائر في الضمير وقد قيل لا ضمير في  
 الظرف والمجرور مطلقاً أقسم أو تاتوا وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً  
 أو مجروراً لا يصح فيه عند سيده وبه القراء إلا إذا تاتوا من المبتدأ أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل

المتعلق عامان كان  
 خاصا فهو الخبر حذف  
 أو ذكر وعلى هذا  
 فيخص قوله هنا فصل  
 ويقع الخبر الخ والصادق  
 في خطه إشارة إلى الشيخ  
 ناصر الدين والصغوي  
 وجهه الله قوله والركب  
 أسفل منك قال اللغاني  
 أي في مكان أسفل من  
 مكانكم فهو أفعال تعضيل  
 بدليل من وصف المكان  
 ثم أتبع مقامه انتهى (قوله  
 ومجروحوا) قال الدنوشي  
 ظاهر كلامه أن الخبر هو  
 المجرور وحده وليس  
 كذلك وقد صرح السيد  
 في حاشية الكشف عند  
 قوله تعالى أنعمت  
 عليهم بأن الظرف  
 المستقر يحكم بضمومه  
 بأنه في محل رفع بخلاف  
 القوفاته أنما يحكم  
 بالتصنيف في نحو أنعمت  
 عليهم هو الرفع في نحو  
 مريد المجرور فقط (قوله  
 وشروطهما أن يكونا  
 تامين) قد يقال ترك  
 المصنف كانا تامين هذا

الشرط لعل من قوله السابق \* والخبر المجرور طالع القائدة \* وفيما ساقى من قوله ما لا يخبر باسم الزمان عن  
 العين والتأمين ما يقيدان بدون ملاحظة المتعلق والحاصل أن التاقصين متعلقان بضم عليه مقترنة أخذ من كلام الشارح  
 المقيد لجواز الانبعاث بالتاقص مع القرين تنقل جود القائدة (قوله لأن التوكيد والمحذوف متنافيان) فيه نظر كما مر قسبه عارفاً باب  
 الموصول (قوله لأن الطالب للعل الخ) قال اللغاني لقائل أن يقول يجوز أن يكون توكيداً لقوايد على يحمل من الرفع بالابتداء وقد  
 حصل الشرط وهو الهي بعد الخبر إذا لطف وغيره سواء كان في الرضي



(قوله ويجزى بالكل الخ) قال الدنوشري وإذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عن سواء كان اسم مكان أو لفظا كان غير مشعر  
نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع أرجح نحو أنت متى مكان قريب سدراك متى عين  
وشمال وهو باق على الظرف عند البصريين والمضاف محذوف ما من المبتدأ أي مكانك متى مكان قريب أو من الخبر أنت متى  
فومكان قريب وان كان معرفة فالرفع أرجح نحو زيد دخلت أنتهى من الرضى (قوله ولا يجوز بالزمان إلا عن أسماء المعاني) قال  
الدنوشري قال الرضى ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو  
أكثره وكان الزمان نكرة فرفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر إذا كان السبقي أكثر لانه ما سطره كانه هو ولا سيما مع التنكير  
الناس للخبر فيجوز نصب هذا الزمان المنكر ووجهه في نحو الصوم في يوم أو ما خلا فلا كوفين ثم قال وان كان الزمان معرفة  
عن الصوم فنحو يوم الجمعة يمكن الارتفاع غالبا كما في الأول عند البصريين ثم قال فان وقع الفعل لأكثر الزمان سواء كان الزمان  
معرفة أو منكرة فالأغلب نصبه أو ووجهه في اتفاق من الخبرين نحو المحرور يوم أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما قوله المحرور  
أشهر معلومات فإزالة تأكيد المحرور حتى كان أفعال المحرور مستغرقة لجميع الأشهر انتهى وفيه بعض اختصار لكلام الرضى وقد نقله  
القاضي وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسئلة يشتمل على فوائد فليكن عطف الله (تنبه) قال  
المصنف في حواشي ابن الناطم كالمحرر المحال والصق قال أبو القاسم البلبورد ١٦٧ بذلك أعراب الخبر الذي

أذا ثبت بدلان مريم  
وليس بشئ إذا تلازم  
بين صحة الخبر به وصحة  
البديلة يقول سرق  
زيد ثوبه فصيح ولا يجوز  
زيد ثوبه انتهى ووجهه  
بديلة الاشتغال ونحوها  
لا كل من كل لأنها  
تلازم المنسبة فتدبر  
(قوله فلا فائدة في الخبر  
الخ) لا يجب بشيء على  
اعتبار الفائدة الجديدة  
بل يجوز أن يكون مبنيا

على ذلك ما لو كان فيه ضمير إذا تقدم لمجاز أن يؤكّد أن يعطف عليه وأن يدلّ منه كما يفعل ذلك مع  
المتأخر انتهى ولفظ أن تقول أنما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجني ولا يلزم منه وجود المتبوع  
فلا يتم التقرير (ويجوز) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني نحو زيد دخلت المحرور أمامك ولا يجوز  
(بالمكان) (الأن) عن أسماء المعاني إذا كان المحدث غير مستمر (نحو الصوم واليوم والسرقة) فان كان  
المحدث مستمرا امتنع الأخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة (ولا) يجزى  
بالمكان (عن أسماء الذوات) نحو زيد اليوم والفرق أن الأحداث أفعال وركب وغيرها فلا بد لكل  
حدث من زمان يخص به بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الأخبار  
بالمكان عنها (فان حصلت فائدة في الأخبار بالمكان) (عن أسماء الذوات) وتفضل الفائدة (كان) يكون  
المبتدأ عام أو الزمان خاصا أما الأضافة (نحو نحن في شهر كذا) فنحن مبتدأ وهو عام لصاحبه في نفسه  
لكل متكلم إلا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف إليه وأما الوصف فنحو  
نحن في زمان طيب (وأما نحو الورد في أيار) فنحن الممثلة وتشدّد الياء آخر المحرور والمنع من الصرف  
العلمية والعجمة لانه شهر رومي (واليوم خروا ليلية الهلال) بنصب اليوم واليلية (في التلويل) فيها

على اعتبار الوضعية لمجاز أن يعتبر في الوضعية أن يكون باعتبار المقتضى أن يكون المحرور مقلدًا أن يحول وأن يسأل عنه وتقصّد فائدة  
واستفادته والذوات التي لا تتجدد كذوات الأخصمين لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن يحول في شيء  
من الأزمنة الخاصة ولأن يسئل عن وجودها في ذلك الزمان ولأن تقصّد فائدة واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد وخلاف ذلك  
باعتبار الامتكان لان وجودها في الأزمنة لا يمتنع فلا يمتنع قلدا أكاد الأخبار بالامتكان دون الأزمنة (قوله فان حصلت فائدة) قال القاضي  
اعلم أن الرضى جعل العين المعتبرة بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى في تحدد وقتا دون وقت ونوعا يقطع فيه بتقدير المضاف فالاول  
كالورد والثاني كتوهم اليوم خبره وتقصّد ان الأول لا ضرورته الى تقدير معناه وهذا هو التحقيق فليكن أمثل (قوله والزمان  
خاصا) قال الدنوشري وجهه أن المعلوم للذات عطالق الزمان لازما من خصوصه فالتخصص بمجهول في خبر المضاف خبرا عن المضاف  
وجه الله تعالى (قوله نحو في شهر كذا) قال الدنوشري لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون قول يجوز ولا فيمردا انتهى  
أقول قد تعرض المصنف في الحواشي لمنهية فافتر حاشيتنا على الايقية في الارشاد فذهب الجمهور الى أنه لا يقع ظرف الزمان  
خبرا عن المجتمع غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا باني ثم قال وانما وصفت الظرف ثم جرد به في جاز وقومه  
غير البيت فنحو نحن في يوم طيب ونحو نحن في يوم ضائع انتهى ويستفاد منه أنه عند الوصف والمحرور لا يشترط كون المبتدأ عام أو كلام  
الشارح بوجه خلافه وجه المجرور في هذه حصول الفائدة ما وصف وانظر وجهه اشارة المحرور في (قوله لصاحبه في نفسه الخ) بهذا  
يندفع قول القاضي ان كون المبتدأ عام لا يظهر له معنى موجه ولا مستنبط في كلام الأئمة المعلوم عليه ما في الرضى انتهى وبسببه

لذلك الدماضي فقال فلا أدري كيف يصح التمثيل نحن لاسم العين العام لا يتحقق في المراد بل في الثاني انتهى ولا يتحقق أن مثل  
نحن أنا الصلاحية لكل متكلم وأما قول المصنف في المحامد التي نحو الرطب في موز ونحن في شهر كذا وأما في يوم طيب انتهى فإشارة  
إلى المسئلة الوصف المتقدمه عن الارتفاع في خلافان وهم أن بينهما قاف وحرف قوله أو بوضبطه بكسر الميم فو تشديد النون ليكون  
الضمير نحن \* (فصل ٤) قوله والمحم على الجهول لا يفيد رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه حق المبتدأ أن يكون  
معلوم لأن المحم على الجهول بعدلن التحصيل والخبر أن يكون مجهولاً لأن المحم بالعلوم سعى في تحصيل المحاصل انتهى وفيه أنه  
يكفي في عدم تحصيل المحاصل الجهل الانتساب ولذا أفاد التر كيب الذي فيه المبتدأ والخبر معر فتان إذا جهل الانتساب قد در (قوله  
كأن خبر عن الخ) لا يخفى أن الخبر والمحال اخوان وسياق أن المحال يقع صاحب انكره على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لثملهن  
ومن وقوع المبتدأ انكره من غير مسوغ منومند إذا وقع مبتدأين كسباني في حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدونشري  
متعلق بقوله مختص وهو يخرج ١٦٨ لنحو عند رجل درهم كاهو في كلامهما ولكنه مخرج لنحو في الذاور رجل إذا هرو وليس

واجب بتقدير مضاف كقوله القارني (والاصل خروج الزود) في أيار (و) اليوم (شرب خرو) الليلة  
(روية الملال) فالأخاري في الحقيقة انه هو عن اسم المعنى لأن اسم الذات والتعصيل بين حصول  
القائمه وعدها هو اختيار ابن الطراوة وجاعقوا فافهم الناظم فقال  
ولا يكون اسم زمان خبراً \* عن جئتم وان يغلفا خبراً  
والصحيح المنع مطلقاً وأما ورعن ذلك فيقول  
\* (فصل ولا يبتدأ بنكرة) \* لأنها مجهولة والمحم على الجهول لا يفيد نالاً (الآن حصلت مفائدة كأن  
خبر عنها بمختص) بما يصلح للأخبار عنه (مقدم) نعت بمختص (ظرفاً وبحرور) بدل من مختص أو  
عطف بيان عليه وظاهر كلامه أن التقديم له دخل في التسويغ والتحقيق أن التسويغ لا يبتدأ بالنكرة  
أن خبر عنها بظرف مختص والتقديم اغاها لرفع الياس الخبر بالصيغة صرح بذلك في المعنى فالظرف (نحو  
وليدنا فرید) وأهرو ونحو (وعلى أيسارهم غشاوة) فز يدوشا وفتبتدأن وهما تكررنا وسوغ الابتداء  
بهما الأخباوعنها بظرف وبحرور ومختصين بضافتهما إلى ما يصلح للأخبار عنه وهو الضمير وإلى ذلك  
أشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة \* ما لم تقد كعند زيد ثمه  
وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل في الدار) لقوات الاختصاص والتقدم معاً (ولا يجوز) عند رجل  
ماله (لعدم الاختصاص بما يصلح للأخبار عنه) (أو) كأنه تتلون بقا نحو ما رجل قائم (ومثله في النظم  
بقوله فما حللنا فرجل دخل مبتدأ وسوغ الابتداء بهما تقدم التي عليهما وبذلك تحصل الفائدة  
لأن النكرة في سياق النفي نعم وإذاعت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فاشبهت بالمعرف بال  
الاستغراقية (أو) تتلو (استفهاماً نحو الله مع الله) ومثله في النظم بقوله وهل في فيكم فاه وفي مبتدأ  
وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لأن الاستفهام سؤال عن غير

مختص بما يصلح للأخبار  
كاهو واضح ويمكن أن  
يجاب بأنه إذا كتفي  
بالمختص فما ذكر فلا ن  
يكتفي بالذي يصلح  
الأخبار عنه أولى وقوله  
نعت لمختص مبني على  
صفة وصف الوصف فإن  
لم يقل به كان هوصفة  
لوصف بقوله مختص  
وقوله أو عطف بيان  
بأنه قدر بيان عطف  
البيان لا يكون في  
المشتقات ولا شئ أن  
لفظ خبر مشتق انتهى  
وعاين في التنبه أن  
الشارح أشار بما صنفه  
إلى اصلاح عبارة المصنف  
لأنه يقتضي إجازة عند

رجل درهم إذا ظرف مختص لقوله إن الاضاف في النكرة تفيداً لمختص حتى قبل الصواب  
معين  
قول المعنى كأن خبر عنها بظرف وبحرور واصلح كل منهما للأخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدونشري قد يقال لتسلم أنه لا دخل  
له في التسويغ فليتمل (قوله ولا يجوز رجل في الدار) قال اللقاني لأن رادياً لتكرير تخصيص الجنس أو الواحد الرضى لو لم يعلم كون  
رجل ما فالتأني في الدار جاز أن يقول رجل قائم في الدار وأن لم تخصص النكرة توجهات انتهى قال الشهاب القاسمي قال شيخنا أشبال الله  
يتأني في الدرس زيادة على ما ذكره هنا ينبغي الجواز في مثل ذلك لأن الأخبار عن النكرة بالحصول في الدار المعينة مفيد بخلاف في دار ما لا  
أن يقال الأخبار عن النكرة بلا مسوغ مقننة عدم القائده وجميعه وان تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بيان المسوغ حصول  
القائمه وقد اعترض بمحصولها (قوله لأن الاستفهام الخ) قال الدونشري هذا لا ينطبق على قوله الله مع الله لأنه لا نكار للسؤال  
ومعنى قوله فاشبهت بالعموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والمخصوص باعتبار  
الصفوة وجه الشبه أن المستفهم عنها فيها عموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتنا في انتهى وقال اللقاني حصول الفائدة  
فيه معنى الاستفهام وفي النفي نعتين المبتدأ إذا الخي والاستفهام يتعلقان بكل فرد لأن الاستفهام هنا انكاري انتهى قال الشهابي

التامس في الآن الاستفهام هذا لا ينحصر في الإنكار في كثره وفي درسه انتهى ولا يفتقر أن عدم الانحصار هو التحقيق لأنه لا يفتقر بين العموم والشمولي والبدلي كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الإنكاري لا يقال فإن لم صحة اليتاء ما نكرة المحضة لأن عمومها بدلي لأنه أوجب بان عمومها متروك بخلافه فيما ذكرناه نص وأما عموم النكرة بعد الاستفهام الإنكاري فشمولي لأنه نفى في المعنى (قوله وفيه ودعي ابن الحاجب) استشكل في أماليه هل من يزيد أو جابيان يزيد ليس مصدر بل وصف لمخذوف أي هل شيء يزيد أي زادنا سلمنا أنه مصدر لأن خبره مخذوف يقدم مقدما كما يفعل في \* أن عملا وأن ترجلا \* (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء الخ) قال لا فاعطون بان المراد الفاصلة بين الجنس لا أفرادها المتخصوصة قال فان قلت المسوغ هنا الصفة قلت لا يستقيم لساكناتها تكون معتبرة في الموضع الذي لا راد فيه الجنس وتأتي هي خصصة لذلك المفراد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ووب نكرة بلازمة أحص محالها صقو الذي ضعفه أنه أضع جسم حي في الدار لوجود التخصيص الصفة ينبت أي يكون رجل في الدار لأنه أحص منه بدرجات قال فان قلت الدليل على أن التخصيص الصفة أنكرت قلت ولبعد خير بإسقاط الصفة لم يجز قلت

معين يطلب تعيينه في الجواب فابن العموم الخاص ، وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومه ان الاستفهام المدح والابتداء هو المعززة المعادلة تام نحو ادخل في الدار ام اراء (أو) تكون (موصوفه سواء ذكر) أي الموصوف والصفة (نحو ووليد مؤمن خير من مشرك) فليقدم بدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به ووصفه مؤمن لان النكرة ما ذاء وصفت قريب من المعرفة وقال ابن الحاجب المدح والابتداء بالنكرة في هذه الآية فالتألهو معنى العموم وخبر المبتدأ ومثله الناطق بقوله رجل من الكرام عننا (أو) حذف الصفة (وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدوهم ونحو وطائفة ذاهمهم انفسهم) فنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة (أي منوان منه وطائفة من غيركم) بدليل بقى طائفة منك وفيه رد على ابن مالك حيث مثل الآية بالتسوية بنواو الحال كقائه في الغني (أو) حذف (الموصوف) و ذكرت الصفة ( كالحدث سوا أو ولد خير من حسناء عقيم) فسوا والمبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف (أي امرأه أو سواه) فحذف الموصوف وأقيمت صفتها مقامه وولد صفة ثانية لأم أو خير خبر المبتدأ (أو) كانت النكرة (عاملة على الفعل كالحدث أم عمر وقت صدقة ونهى عن منكر صدقة) فأمر ونهى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في فعل الأمر وردهما لانهما مصدران والمصدر يعمل فعله ومثله الناطق بقوله رغبة في الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لأن المضاف عامل في المضاف اليه المجر (كالحدث خمس صلوات كنهن الله) على العباد في اليوم واليلة خمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا في المضاف اليه. ومثله الناطق بقوله عمل برزبن ولا يلفي هذه المولات من راعا تعني جميعه مة مقود والاورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم في الدنيا رجل وعلى النبي ما جاز ناطق وعلى الاستفهام هل امرأه في الارض وعلى الموصوف رجل ذكروا واضع على العمل شر بالسانافو غلام انسان

( ٢٢ ) (نصرح ل ) هـ ولام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها أنق فليتأمل (قوله وفيه مرد الخ) قال الدنوشري فديقال لانسلمانه  
قصدالردوانما قصدان ثم مسبوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدنوشري ذكره في الأحياء بلفظ سودا واولو خير من  
حسانا لبلد قال العراقي في تخرجه آخر جوفي الضعفاء من روايتهن بن حكيم عن أبيه عن جدوله بوضوح ذكره في النهاية كالذي  
ذكره الموضوع وقال السوالم البصينة يقال رجل أسوأ أو أفسوأ وقد يطلق على كل كلمة أو فعلية قبيحة آخرجه الأزهري حديثنا عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسووع الابتداء بها كونها الخ) قال الدنوشري هذا غلطه عن فرض المسئلة وهو  
ان النكرة اذا وصفت حاز كونها مبتدأ وليس المراد ان الصفة نفسها تكون مبتدأ وان صحت ذلك في نفسه فليتأمل (قوله ومن العاملة  
المضافة) اشارة الى ان مثالي التنظيم نوع وجدوا التعريض بمن جعل المضافات مع غير العمل وقد يقال العامل في اصطلاحهم  
ما يعمل لانه والمضاف انما يعمل في المضاف اليه الجبر سبب وصف المضافه (قوله كتبتن) قال الدنوشري تبقا لقافي من غير عزوله  
أنى أوجب من يحتمل انه خبر وانه نعت لصلوات الخبر وقوله في اليوم واليلة وهذا الأول من الاول اذ يزم عليه ان في اليوم متعلق بكتبتن  
والكتبتن هو الغرض سابق على اليوم واليلة فليتأمل انتهى قال الشهاب القاسمي أقول لزوم متعوج نحو ان يكون الحار والحر والحرور

على هذا التقدير ثانياً (قوله وبقياس) قال اللغوي فيه إشارة إلى أن الصور المقس عليها هي صور حصول الفائدة فكان الأولى أن يقول أولاً بأن خبره منبسط بالياء لا بالكاف المؤذنة بعدم المحصر (قوله كرجل في الدار) كهم لم يجعلوا اللبس في التمييز لأن التسوية حاصل مع حذف التمييز فله الشهاب عن تقرير اللغوي (قوله نحو قائم الزندان) اعترض بأن هذا ليس محققاً فيه لأن الكلام إنما هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لأنه الذي اعتدوا وقوعه نكرة لأن المحكوم عليه ينبغي أن يكون معيناً فالمناسب تعريفه بخلاف القسم الآخر وهو المبتدأ المحكوم به لأن شرطه أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه بالأولى إن يمثل هذه المسئلة بضرب الزندان حسن كما قاله الدماميني (قول ولشبهه كالي لولا الخ) قال اللغوي لأن لولا تقتضي انتفاعاً جواهاً فهي حرف في الجملة لكن قد يقال إن حرف النفي ينبغي مضمون الجملة بعده ولا يقتضي وجود مضمون الجملة بعدها وإن نفت مضمون الجملة التالية لها بعدها وأخذ الدونشري ومسخ لفظه (فصل) (قوله والخبر ثلاث حالات) قال اللغوي اعلم أن الخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير وهما التقدم والتأخر والاصل منهما هو التأخر من حيث هو أي مع قطع النظر عن كونه واجباً أو جائزاً أو باعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال وجوب التأخر وجوب التقدم وجوازهما والاصل منهما الجواز إذاً اصل عدم الوجوب والمنافع فالمصنف أن أراد الحالات بالاعتبار الأول لم يصح قوله ثلاث ١٧٠ أهني حالتان لا غير وإن أرادها باعتبار الثاني زمن أن يقول أحداها وجوب التأخر وذلك في

أربع مسائل لأن قوله أحداها التأخر هو أحد القسمين بالاعتبار الأول وقوله بعد ذلك ويجب ويتبع والثالثة جواز الأمرين هو أقسام الخبر بالاعتبار الثاني فإن قوله أحداها التأخر أن أراد بالتأخر فيه المجاز كان قوله الثالث جواز الأمرين تكراراً وإن أراد الواجب كان تكراراً مع قوله ويجب في أربع مسائل وكان قوله وهو الأصل غير صحيح إذاً الأصل هو التأخر من حيث هو لا يقيد كونه واجباً وكذا قوله

موجوده - فذهب كلها إلى الصلاح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة (وبقياس على هذه المواضع) المذكورة في كلام الموضع (ما شبهها) في المعنى فقياس على بلدنا يزيد وعلى أعضائهم عشارة (نحو قصدك غلامه وجل) على أنه نحو (كرجل في الدار) على ما رجح في الدار (نحو) قوله لولا اصطبار لا ودي كل ذي معة) \* لما شبهت مطابها من اللفظ

(و) على ولعدم مؤمن خير فهو (رجل في الدار) بالتصغير وعلى العاملة النصب وأما العاملة الرفع نحو قائم الزندان عند من لا يشترط الاعتماد وإنما نسبت عليها (لشبه الجملة) وهي قصدك غلامه (بالنظر والجور) في التقديم والاختصاص بالمعمول (و) (لشبه اسم الاستفهام) وهو (ك) بالاسم المقرون بخبره (وهو اله) (و) (لشبه كالي لولا) وهو اصطبار (بتالي النفي) وهو رجل في الدار (و) (لشبه المصغر) وهو رجيل (ب) الاسم (الموصوف) وهو ولد مؤمن لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا نسبت في بعض النسخ وفيه فلو شترت ب و أخص من قول الناظم وليس ما يفيق ولم يذ كر مسوغ الأخبار بالكرة غير المقيدة تبعاً للنظم ومن ذلك التسوية بالنعت نحو قوله تعالى بل أنتم قوم تقنون ذكر الموضع في شرح بآنت سعاد

(فصل والخبر ثلاث حالات أحداها التأخر وهو الأصل) \* وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والأصل في الأخبار أن تؤخر \* لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم لبعده فيكون أحق الخبر بالتأخير لا محذور به (كزبد قائم ويجب) \* تأخير الخبر (في أربع مسائل أحداها

كزبد قائم لا يصح التشبيه به إذ التأخير فيه جائز وإن أراد التأخير أعين كل منهما اندرج فيه المجاز والواجب فلا يصح جعل الحالة الثالثة أعني جواز التقدم والتأخر مقابلاً ما أو لا فلا جواز الأمرين من حيث هو جواز لا يقابل شيأ من التقدم والتأخر بل مجامعه وأما ثانيان فلا ينبغي تأويله بالتقدم والتأخر المجازين يستدعي أن التأخر المجاز قس لطلق التأخر وقسم الشيء لا يكون قسماً له وغاية ما يمكن أن يقال قوله أحداها التأخر على حذف مصاف وهو وجوب قوله وهو عائد على مطلق التأخر والتقدير أحداها وجوب التأخر والتأخر من حيث هو الأصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان لواضع الوجوب السابق فلي تأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله في أربع مسائل) قال الدونشري قال بعضهم إذا كان مضموناً مبيناً وجب تقديمها وتأخير خبرها فتعواراً يتعديون ما ومن ذلك الجواب عنه فإنه جعل مضمونها مقدماً وما من مضمونها مؤخر أو هو ضعيف من جهة اللفظ لأن ما من نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدماً على رأيه لا يسوغ ذلك لأنه ليس بظرف وأما من حيث المعنى فلا نك تغير في جميع المدة يتأخر ما من وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المدة إذا كان مشبهاً بالخبر نحو يذهب شعر أو أبو يوسف أو حنيفة أو كان ضمير متكلم أو مخاطب خبراً عنه الذي وفروعه أو يتكره أو يفترقاً باللفظ إلا مع عدم الضمير مطابقي التكلم أو الخطأ فتعواراً أنت الذي يضر بزيداً وأنت رجل يضر ب زيداً أنت الذي يضر ب زيداً أنت الذي يضر ب زيداً فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المسائل خلافاً للسكافي انتهى ملخصاً وذكره

بمسئلة المبتدأ المتعجب عما قيل له كلام المصنف وقال الدوشري ومحمد بن النخعي أيضا اذا كان مبتدأ خبره به ووزنه اهلا  
 قسره او كان المبتدأ مفعولا محذورا على كقول رزدا ووقع الخبر مؤخر في مثل فتوا الكلابي على البرقالة السيموطي في شرح الفقيه وهو  
 مبني على رواية الرقع التي ومثل بعضهم لكون الخبر في مثل بقوله المحارب قبل الدار ويجب تأخير خبره في صور أخرى أيضا فيجب تأخير خبر  
 ضمير شان وسياقي في كلام الشارح والخبر في نحو الرمان خواص لا ميساقي انه لا يجوز تقليدها ولا أحد هو واجب تأخير الخبر اذا  
 كان بين المبتدأ وبين ضمير الفصل ويجب تأخير خبره في باب الاخبار والذي (قوله ان يخاف التباسا بالمبتدأ) قال القاني أي كسأوه  
 بصورة المبتدأ في ذهن السامع وعلى هذا فمضى يخاف أن المتكلم يظن أن السامع يعتقد ان الخبر مبتدأ ويشك انه يعتقد اذا خوف  
 يستعمل معنى الظن أو الشك وعلى هذا التقدير لا رد فتحو قولنا بدرجل صالح لا تقدم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه المبتدأ بل  
 يتردد فيه وفي انه خبر مقدم كاذبه اليه سيويه ولا رد أيضا على قوله في المسئلة الثانية ان يخاف التباسا بالمبتدأ بالفاعل النقص ينحو  
 أراغب أنت فقد جوز فيه ان راغب مبتدأ وما بعده فاعل وان راغب خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر ووجه النقص به ان التجوز الثاني  
 يستلزم ان الخبر مقدم على مبتدئه وقد اوجب هذا التقديم التباسا بالمبتدأ بالفاعل للوصف بالكتساب بالفاعل لا ووجب التأخير لتقديم  
 الخبر معه في الاية ووجه دفع النقص أن السامع لا يعتقد عند التقديم انه مبتدأ وما بعده فاعل بل يتردد في ذلك وفي انه خبر وما بعده  
 فمبتدأ فليتأمل هذا الظاهر أن التباسا ما قد تشابه الذي يوجب التجوز فيرده انتهى قال الشهاب القاسمي أقول حاصل ما يشير  
 اليه مستحشا بقا الله تعالى انه لا يس في ذلك ما يفهم السامع خلاف المراد بل الذي يفهمه الاجال بان لا يفهم شيئا من المراد وغيره  
 والمحدوث افعاله اللبس دون الاجال ووجه أن السامع هنا لا يعتقد بل يترددا اشار اليه بعض المحققين من استواء الابدان والافتقار  
 ههنا في مخالفة الاصل قال فلا يسبق الذهن الى أحدهما انتهى وأقول لعل مراد من هذا الفهم الاصل من ان الاصل في عامل الفاعل  
 أن لا يكون اسما وفي خبر المبتدأ أن يكون مؤخر فليتأمل (قوله أو متساو بين) قال القاني لا يقتصر على قوله ذلك اذا كان متساو بين  
 وأراد به التساوي في جواز الابدان لكان أولى ليندرج فيه محذور بدرجل صالح لانه لا تقدم ١٧١ الخبر في وقيل بدرجل صالح بخبر بدرجل  
 عند سيويه أن يكون

ان يخاف التباسا بالمبتدأ وذلك اذا كانا معرفتين (أو) نكرتين (متساويتين) في التخصيص (ولا قرينة)  
 تميز أحدهما عن الآخر فالعرفتان (نحو زيدا خولك) فان كلاما من هذين الخبرين صالحان لا يخبر عنه  
 بالآخر بخلاف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف الخطاب

كرون المعرفة مبتدأ ولو كانتا نكرتين وقد يقال لم يكف بقوله متساو بين مع قوله المعرفتين لتساويهما في جهة الوقوع عند التثنية وهما  
 للتساوي في رتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في رتبة التخصيص لانه بعد ما عرف انه يعني في وجوب التامر كونهما معرفتين  
 من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف لا يشبه أمر النكرتين المحضتين وقال الشهاب القاسمي اعلم ان من شرع الكافية من صرح  
 بان المراد المتساويين المتساويان في أمر التخصيص وبين المراد بالعرفتين أعصم ان يشاء باقي رتبة التعريف وان المراد المتساو بين  
 المتساويان في أصل التخصيص وان تفاوتا في معنى يتعمق تقديم الخبر وان كان المبتدأ في التخصيص صانعا من اختصاص بصفتين فأكثر  
 والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام بدرجل صالح خبر منك لوجب تقليده أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادي بيان  
 قال المصنف في المحواشي اعلم ان البيان تارة يظهر لكل أحد كقولك الاسد يدب تارة لا يحوي نحو وعالم افضل منك وتارة للحقق المتأمل  
 للمعاني نحو ذكاة الجنين ذكاة أمغان المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين وانما آخر تشابهه على ضمير ما أضيف اليه الخبر والذي دلنا  
 على اوداد التقديم والتأخير ليس ما ذكره بعضهم ان الثاني أعرف وان الاعرف مع غيره كالعرف التكررة لان الاعرف وغيره  
 يصلحان للابتداء بخلاف المعرفة فقول التكررة وانما الذي دلنا على ذلك اننا لم نقدر على حذو ان ذكاة الجنين اذا وجدت ذكاة للام  
 والاجاع خلافه والولد لا يسمى جنينا بعد ان ينصل الاجاز او الاصل علمه وان قدرنا له انما خلا لا يترجم مجاز الحذف والتعبير عن  
 الولد بعد ان ينصل بالجنين ونحن وان لم نجازا التقديم والتأخير لكون مجاز خبر من مجازين ومجازنا سهل من مجازهم انتهى المقصود

منه وقال الراعي في الاجوبة على الاسئلة النجوى أن هذا مبني على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله  
 فالزمن حين يستوي الخبران هـ فراء ونكر اعادي بيان وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الاول مبتدأ والثاني خبرا  
 عنه وبالعكس يجب عا او ردها بن هشام بان الخبر زمنه لا صورته في الخارج فيجوز زمنه لا يطلق عليه جنين الا وهو في البطن  
 لا يخرج وجهه واذا كان في البطن فلا تعقل ذكاه حتى يمكن أن تكون ذكاة لا مفعول عن وجهه البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا  
 ان النصيب من تغيير الرواياتهم اختلاف في توجهه فقبل على ترع الخافض أما الباء والكاف وروايتهم بلزم بقا المبتدأ بالتأخير  
 وتقدر الكاتبة بعدمع النصف لفقد الالة على التشبيه بالخبر فاعمال في الرق فتحو بدرجل صالح ما هي مثل زهير ولم يسمح زيد

وهو أيضاً يصحح خبره على معنى التشبيه ولم يسمح المروءة الدمار على معنى بالدار وعرب المنسوب خبراً بالبنداء ويمكن أن يوجه النصيبان  
على الحالة التي كانوا مذهب الكوفيين انتهى ما خصاؤه في كلامه بأن في رسا وفي شرح جمع الحوامع الأصولي للزركشي في بحث الظاهر  
والمراد أن أصحابنا وهو إرواءة النصيبان بحث جلت على أن التقدير وقت ذكاً، أمه ثم حذف المضاف وأتم المضاف إليه  
مقامه فانتصب على الظرف وهو بدل للشافعي لأن الثاني إنما يكون وقتاً للآخر إذا غنى الفعل الثاني عن الأول والآخر الحال وقوع  
الذكاة الأولى في وقت الثانية وإن ابن عربون رد قول الحنفية أن إرواءة الرمز جملة على التشبيه وإن التقدير مثل ذكاً، أمه وإن ساعدتهم  
أن حتى على عادته إن المأخوذ هذا يكون واقفاً في الخبر وهو كثير بأن سياق الحديث وسؤالهم نلقه أمناً كالمثل يمكن لأنهم قالوا ما  
أدرك ذكاته وذكر من هذا الصنف المأكول محل أكله ونفساؤه عما تعذبه الفرج فوجب جملة على ذلك ليكون الجواب مطابقاً  
للسؤال انتهى وقد أورد ابن حنبل هذا الحديث مثلاً في ألف وستمائة كتابه عبقيل الحنبلي في كتاب الفنون (قوله زيد أخوك) قال القاضي  
رد عليه فما زالت تلك دعواهم حيث جازوا فيه كون تلك أسماً ودعواهم خبراً أو عكسه كما سيحكيه وذلك فرع عن جوابه بانه لا يعمد مع  
النسب (قوله ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد) من هنا تعرض ابن الطراوة وتقول المتن

و جهل أخوته لعمر و  
كان أخوه روز بدلمن  
يعلم أخاه وروجهل ان  
اسمه يدوان كان يعلمها  
ويجهل انساب أحدها  
الى الآخر فان كان  
أحدها أعرف فالتأثر  
انه الاسم انتهى المقصود  
منه ولا يلحق ما في الاشكال  
لانه كيف يجهل الخاطبات

(قوله التباس المبتدأ بالفاعل) قال اللغوي زبدية ما يجوز في زبدية ان يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم مجوز التقديم مع خوف التباس انتهى وقال اللغوي شمر مثل خوف التباسه الفاعل خوف التباسه المبتدأ كيد للفاعل نحو أنا فقلت وقوله وكان خلا كونه فعلا ليس بقيد بل هو اسم فعل كذلك نحو زبدية انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشك كل على هذا قولهم في نحو نعم رجلان زيدان زيدان مبتدأ والمجمل قبله خبر لان التباس مأمون لكونه فاعل نعم لا يكون الامر قال أبو مصنفنا قوله الشهاب القاسمي فان قلت لم يستحق التقديم لشوهم الفاعلية نعم انه لا يختلف المعنى قلت يختلفان بالمجمل الاسمية والفعلية ١٧٣ المختلقتين بإضافة الأولى الثبوت والادوام

والثانية التجدد والحدوث وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتداءية تعقيمت أو تأخرت (و) التثنية نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فان القرينة المعنوية وهي التثنية المحققة قاضية بأن أبو يوسف مبتدأ لا مضمير وهو أبو حنيفة خبره لانه مشبه بتقدم أو تأخر (وقوله

بنونا بنوا أبناءنا) وبناتنا بنوهن أبناء الرجال لا أباعد

فان قرينة التشبيه المحققة قاضية بأن بنينا بنوا أبناءنا فبنوا بناتنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنوا أبناءنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه لما عدا لان ذلك نادر الوقوع ونحو الخالف لا يصلح الهمم الآن يقتضي المقام للمبالغة فلا شاهد فيه حينئذ بناتنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وبناء الرجال خبر المبتدأ الثاني وهو خبر مخرى الأول والأباعد تعنت الرجال (المسئلة الثانية) ما يجب فيه تأخير الخبر (ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل) اذا تقدم الخبر وكان فعلا مستندا الى ضمير المبتدأ المستتر (نحو زبدية) أو يقوم فلو قدمه وحالة هدمه قيل قام أو يقوم زيد بالتباس المبتدأ بالفاعل (مختلف) ما اذا كان الخبر صفة (نحو زبدية) أو كان فعلا زادا لظاهر أو لصيغة بارز فالأول نحو زيد قام (أبو) الثاني نحو (أخوك) أما على القصة القصوى فلا يس فيمن فيجوز تقديمه فتقول قام زبدية قام أو زبدية قاما أخوك وهذا التقديم لا يمنعي قول النظم

كذا اذا ما فعل كان الخبرا المسئلة الثالثة ان يقتصر الخبر (بالمعنى نحو انما أنت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور في المعنى اذا تقدم ما أنت النذير (أو) يقتصر بالا (لفظا نحو وما محمد الا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لانه الى ذلك انذار النظم بقوله أو قصد استعماله منصرفا (أو) (أما قوله)

وهو الكمية بن زيد

فبارب هل الأبلت النصر برقي عليم (وهل الأعليت المعلوم

فصرو) لانه قدم الخبر القرون باللفظ والاصل وهل المعلوم الأعليت وهل النصر الأبلت ولا يجوز أن يكون المعلوم رفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الامانة تعني ذلك فكلا يقال هل الاقام زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولي المسئلة (الرابعة) ما يجب فيه تأخير الخبر (ان يكون المبتدأ مستقلا للتصدير اما بنفسه) بان يكون له صدور الكلام (نحو ما أحسن زيدا) (فما مبتدأ وسوغ الابتداء ما اقاما من معنى التعجب أو أحسن زيدا خبره) (ومن في الدار) فن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره (ومن) (فم أقم معه) فن اسم شرط وهو مبتدأ وقيم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيد زيد) فكلم مبتدأ وهي خبر موصولة مضاف اليه ولزبدية خبر كم كالمخبر في هذه الامثلة واجب التأخير وهو في الأول فعل ماض وفي الثاني جار مجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار مجرور والمبتدأ اقبيل الزم الصدور الى ذلك انذار النظم بقوله أول الزم الصدور (أو) (مبتهاب) أي

ما يلزم من التقديم في ذلك التباس المبتدأ بالفاعل انتهى في ان في عبارة المصنف مناقشة جعله لوجوب التأخير مواضع ثم أخبر عن تأنيبه بخوف التباس المذكور وهو حسب الوجوب لا موضع من مواضع الوجوب وسكانه الذي يحصل فيه المخوف ويحاسبان في الكلام حذف مضاف أي الثانية موضع ان يخاف وكذا الثالثة والرابعة (قوله أو) (مبتهاب) قال اللغوي الضمير في معاذ على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو غير معطوف على بنفسه فإلزام الفصل بين المعطوف وهو غير موين المعطوف عليه وهو بنفسه باجتناب وهو قوله أو) (مبتهاب) صريح جن من جهة الضبط للاقسام مع الاختصاص

(قوله متقدما) قال اللغاني مقتضاه ١٧٤ امتناع توسط الخبرين اللام والمبتدأ في المعنى مقتضى كلام جماعة المجاوزين في أمالي ابن

الحاجب لام الابتداء  
يجب معها المبتدأ انتهى  
وقه أيضا اللام الابتداء  
الصدر يتولد من  
أن يقدم عليه المبتدأ  
نقاسم زيد (قوله أم  
الجلس الخ) تصغير  
حاس وهو كساة رقيق  
يكون تحت البرقع وأما  
الجلس كنية الأمان ولعل  
هذه المرأة كتبت ذلك  
ومن في قوله من اللام المبدأ  
(قوله غلام من يقيم أتم  
معه) قال اللغاني غلام في  
هذا التركيب مبتدأ  
مستحق للصدر لا كتابه  
الشرطية لأصافته لاسم  
الشرط وضعاً وهو من  
وقوله يقيم هذه الجملة شرط  
لغلام لأن وكذا قوله أتم  
معه جواب للسلام لأن  
والحاصل أن اسم الشرط  
صار في هذا التركيب هو  
المضاف والجملة له لا  
للمضاف اليه فاعلم ذلك  
والمعنى أن يقيم غلام شخص  
فتم معه أي مع ذلك  
التعالم انتهى قال الشهاب  
ومقتضاه أن الحارم هو  
المضاف في ذلك فليحذر  
انتهى ولا يخفى بعده  
وغالفتهم للقواعد  
والشواهد (قوله في أربع  
مسائل) يعني خاصة وهي  
أذا وقع مذون منذ أسمن  
وقيل لهما خبران فيجب تعديهما (قوله أن يقع تأخيره في ليس) أي يقول الناظم ونحو عندي درهم  
كتابة عن ذلك وليس فاضلي مسألة الأخبار عن النكرة بطرف مختص (قوله لفظاً) قال الدونش في منظر إذا لفظت بالمكسورة وغيره

(قوله) \* أم المجلس لعجز شهره \* \* ترضي من القوم عظم الرقة  
(قوله) اللام داخل على مبتدأ محذوف (و) والتقدير لم يعمد (و) والجملة خبر أم المجلس (و) لا يمنع دخول اللام  
في الخبر إذا كان جملة بخلاف المقر (أو) لا حذف (اللام زائدة) للام الابتداء كقوله  
خالي لانت ومن جر رخاءه \* يدل العلماء ويكرم الأحوال  
ويضعف التقدير الثاني أن زياة اللام في الخبر خاصة بالشرطية والمغنى وإذا أراد اللاحق بين التقديرين  
فدعوى الزيادة أولى من دعوى المحذوف لا يحتاج التوكيد المحذوف وهو متعمد عند الجمهور (أو) يكون  
ذلك الخبر الذي في الصدر متمازجاً مع أي عن المبتدأ أن يكون مافي الصدر مضافاً إليه المبتدأ (نحو  
غلام من في الدار) فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدأ (وغلام من يقيم أتم  
معه) فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف اليه ويقوم خبر المبتدأ أو فمع خبر المبتدأ (ومال كرجل  
عندك) فال مبتدأ وخبر يمة مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض بإضافته إليها وعندك خبر مقدم  
وحاصل ما في يمين أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أصرب ما التعجب يوم الاستقاهمة والشرطية  
وكما الخبرية والموصول الذي في خبره القامولام الابتداء والمضاف إلى مافي الصدر وفي هذا مضمير الشأن  
نحو قول هو الله أحد فإنه يلزم صدر الكلام والأخبار بالجملة وإذا أخبر عن محله لا يجوز أن تقدم عليه  
الجملة الثانية التقدم ويجب في أربع مسائل (أ) أضاف في غالب النسخ استقاه الثانية الثانية التقدم  
وأشبهت بجمع يعني تأخير الخبر في أربع مسائل (أ) إذا هان أن يقع تأخيره في ليس ظاهر نحو في الدار رجل  
في الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر ورجل (وعندك مال) فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجواب  
(وقصدك غلاماً من رجل) فجملة قصدك غلاماً خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال أبو خيان ولا أعلم لابن  
مال السلف في هذه الأخيرة (وعندي أنت فاضل) فعندي خبر مقدم وأنت فاضل بفتح أن مبتدأ مؤخر ولا  
يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك (فان تأخير الخبر في هذا المثال) الأخير وهو عندي أنت فاضل (يوقع في  
التياس أن المفتوحة بان المكسورة) لفظاً (و) في التباس (أن المؤكدة) المفتوحة (بان) المفتوحة (التي  
يعني لعل) معنى فإذا أقدم المبتدأ وأخبر الخبر بصر أنت فاضل عندي فيحتمل أن تكون أن مفتوحة وهي  
وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق  
بها فاضل وعلى التقديرين كونهما كقوله كونهما يعني لعل لاهاً لعلها تها والمغنى لعلها فاضل عندي  
وهذا التباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لأن المؤكدة المكسورة وان التي معنى لعل لا يتقدم معمول  
خبرهما عليهما (ولهذا يجوز تأخير أي الخبر عن المبتدأ) بعد ما (الشرطية المفتوحة المعززة الشدة الميم



بالمتوحيته فان شئت اليس ولو قال بدل قوله لفظا كتابيا كان أحسن ويحمل على ما اذا المربوب بالشكل (قوله باسم مقرر داو جله شرطاً)  
 قال الدونشري عزاه بالاسم المقرر ما يحمل الجار والمجرور بدليل مقابلة ما جله (قوله فاما ان كان من المقرر بين فروع) قال المصنف في  
 رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسئلة خلافاً لمن استدل بها على ذلك لان الاصل عند الحاجة هما يمكن من شيء  
 فان كان من المقرر بين فروع وحسب ان قد خفت بهما وجه شرطها واثبتت عنهما انصارات اما فان كان فروعاً ومن ذلك الوجهين  
 أحدهما ان الجواب لا يلاي أداة الشرط بغير فاصل والثاني ان القادة في الاصل العطف فحقها ان تقرب بين شيئين وهما المتعلقان قلما  
 أخرجهما في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب ان يقدم شيء عما في حيزها على املاح اللفظ فقدمت  
 جلة الشرط الثاني لام الحذف والواحد كقدم المفعول في فاما الذي لم يفتقر فصار اما فان كان من المقرر بين فروع قد خفت الفاعل التي في  
 جواب امثالنا ليقى فان فتلخص ان جواب اماليس محذوف بل مقدما ١٧٥  
 بعضه على الفاء فلا اعتراض انتهى

وأراد بالبعض الذي  
 استدل بالآتي  
 اعتراض الشرط على  
 الشرط الشيخ الامام في  
 الدين السبكي وقد انصهر  
 له ولده التاج في الاشياء  
 والنظائر فقال وغلط من  
 تعقب كلام والده من  
 أهل العصر زاعمان  
 الفاء يجب تقديرها في  
 لفظ الشرط الثاني وهو ان  
 والشرط الثاني وجوابه  
 جواب الشرط الاول ووجه  
 غلطها لما اعتقدت  
 تقدم الغرض من الشرط  
 الثاني وجوابه جواب  
 الشرط الاول ودخول الفاء  
 غير مملح الا ان يكون  
 الشرط الثاني وجوابه  
 جواباً وذلك على التزاغ  
 بل الصواب ان الجواب  
 جواب الاول وقد استشهد  
 سيويه على الاعتراض

(قوله) عندى اصطياد (واما التي خرج \* يوم النوى فلو جحد كاذب يني)  
 فاما التي خرج بكسر الزاي متداووم النوى بالنون يعني البعد والفرق يتعلق بخرج لانه متعبد به من  
 المخرج بفتح عين وهو تقيض الصبر وقلو جحد جاور مجرور خبر اني خرج على هذا ما يندفع في الدار ويريني  
 من يرتب الترتيب اذا فتحوا وصل البري القطع والمعنى واما جري يوم الفرق فلا بد من جحد ارباب ينجلي  
 وانما جحد كاذب الخبر عن المبتداهن (لان ان المكسور وتوان التي بمعنى لعل لا بدخلان هنا) لان كل منهما  
 مع معناه واجماله تامس مقولوا اما لا تفصل من الفاء محملة تامه وانما تفصل باسم مقرر داو جله شرطاً  
 دون جوابه فاما ان كان من المقرر بين فروع (وتأخيره) أي الخبر عن المبتدأ (في الامثلة) الثلاثة  
 (الاول) بضم المعزة وهي في الدار رجل ومثله كمال وقصده غلام مرجل (يوقع في لباس الخبر الصفة)  
 لان النكرة تطلب الطرف والمجرور والجملة تختص بها طلباً ثمنا فلواتر الخبر فيها التوهم انه صفة  
 لان الجملة وشبهه ابعد النكرات صفتها فترم التقدم دفعا لهذا الالباس واليه أشار الناظم بقوله  
 وهو عندى دره هو بلوطر  
 واما لما يجب تقدم الخبر في نحو وابل مسمى عندك لان النكرة وهي اجل (قد وصفت مسمى) فضعف  
 طلبها للطرف (فكان الظاهر في الطرف) وهو عندك (الخبر لاجل (الصفة) تاتي في الكسافان  
 تقدم المبتداهن واحب لان المعنى وابل اجل مسمى عنده تنظيم الشأن الساعه فعلام في فيه المعنى  
 وجب التقدم للمسئلة (الثانية) لما يجب فيه تقدم الخبر (ان يقرن المبتدأ بالافظ نحو ما لنا الاتباع  
 اجد) صل الله عليه وسلم فلما خبر مقدمه اتباع اجد مبدؤخر (أو) يقرن بالا (معنى نحو ما عندك زيد)  
 فعندك خبر مقدمه زيد مبدؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك لا زيد وتكمل ذلك قول الناظم  
 \* وخبر الخبر و قد بدا المسئلة (الثالثة ان يكون) الخبر (لازم الصدرة) بنفسه (نحو ان زيد) أو  
 غيره اما قدما عليه نحو قائم زيد) مبتدأ خبره وذلك اذا كان الخبر (مضافا الى لازمه) أي الصدرة  
 (نحو صديقه أي يوم سره) فصد خبر مقدمه أي اسم استقامه مضاف اليوسفر كـ مبدؤخر  
 والى ذلك أشار الناظم بقوله \* كذا اذا سوجب التصدر \* المسئلة (الرابعة) ان يعود ضمير متصل  
 بالمبتدأ على بعض (متعلق) الخبر كقوله تعالى أم على قلوب أقفالها فاقفالها مبدؤخر وعلى قلوب

بالآية (قوله وتأخيره) قال الدونشري ان قلت ما باله عكس الترتيب حيث تكلم على المسئلة (الرابعة) قبل الثلاثة فقلته لما قلت  
 لظول الكلام علم على ان بعضهم جعل عكس الترتيب أولى لما هو ظاهر (قوله الثانية) ان يقرن المبتدأ بالجملة قال الدونشري  
 ويجب تقدم الخبر أيضا اذا اقترن المبتدأ بما انجز نحو اما في الدار فربو كذا اذا كان الخبر اسم اشار نحو هذان يدوم عمرو وكذا اذا  
 كان الخبر كـ الخبر يوكذا اذا كان الكلام يفهم منه مع تقدم الخبر لا يفهم منه مع التأخير نحو يهدرك انك اترمل ففهم منه التعجب  
 وكذا اذا استعمل في مثل نحو في كل دار يوسعد انتهى بالمعنى من شرح الفية السيوطي (قوله نحو قائم زيد) قال في المعنى ما نضسه  
 واختلف في دخوله في غير باب ان على شيئين أحدهما خبر المبتدأ المقدم نحو قائم زيد ينفق في كلام الجماعة في الجواز وفي ما الى ابن  
 الحارث لام لا ابتداء بحسب معناه المبتدأ انتهى فكلام الشارح مبني على مقتضى كلام الجماعة فقط لا اعتراض عليه بان لام الابتداء  
 لا يدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار الى ان في كلام المصنف مضطربا بترتيبها فاعترضه ثم ان المصنف جري في

المواشي أن النعام أحترق بقوله عليه ما إذا غفلت فقهه فقيه تفصيل وقدينا في حواشي الألبتوبة يظهر أن غزوله هنا غير ظاهر  
و ينبغي أن يفيد البعض ما في البيت والآن على ما بينا في تلك الحاشية أن لا يجب التقديم في عنده بدفعها للعرض (قوله أهياك  
احلا الخ) قال ابن أبي لا تقديم في البيت ولا خبير قال ابن عرون وتحقيق ذلك ينبغي على قاعدة صديق زيد و زيد صديق لأن الخبر  
يكون أعم من المبتدأ مساواة قال ابن النحاس معناه أن زيد صديق الخبر فيه صالح لأن يكون أعم من المبتدأ فنجعله كذلك وذلك  
قالوا لا يلزم المحصار الصادق في زيد في هذه الصورة بخلاف صديق زيد طالما يمكن أن تجعل الخبر الذي هو زيد أعم من المبتدأ فابق  
الآن يجعل مساواة الأركان الخبر أخص من المبتدأ وهو غير جائز وإذا كان مساواة الزم الانحصار ضرورة تصديق أن كل من هو صديق زيد  
وكذلك لا ينحصر له الذين في الجيب إلا أن جعلت له معين. بيد أن لا يكون أعم من الخبر لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر  
والل بالمآل مثل لك الحمد. ١٧٦ السموات كذا في التذكرة لا تنف من خطه نقلت (فصل) (قوله) وتجب وفد.

الذئب المشرف على الحلال ويحوز  
فخ نوبه فيكون مصدر الاتي ولا يجمع تقول رجلان ذئف وقوم ذئف ونسوة ذئف وأن كسرت التون فهو اسم فاعل فتي ويجمع  
ويؤنث تقول رجلان ذئقان وقوم ذئقون وامرأة ذئقونسا ذئقت وقد ذئف المرص فهو مذئف ونسوة ذئفوا ذئقت الشمس اذا  
أثمت على الغروب وهذا تشبيه (قوله كيف زيد) قال البيهقي قال بعضهم كيف استنهم عن حال التي لاعت ذان فكان ما السؤال  
عن حقيقة الشيء ومن عن مشغاهه مطلقا ونبت لتضمها معنى همزة الاستنهم وعلى كة لثلاث يبتى سا كنان وكانت فتحة الهمزة  
والاظهار انها اسم مجرد عن الظرفية مطلقا ليل ابدال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد اصحح أم سقيم ويكون خبرا في نحو كيف  
زيد بقدر الصفة فيجوز في نحو كيف زيد جالس زفع جالس وكيف جالس من ضمير ونصبه وكيف هي الخبر وجالس جالس من ضمير  
كيف لانها بمعنى الصفة وهذا قد عرفت من نقلها ملخص شرح ابن القواس على الفقيه يعطى وهي في نحو كيف جازم يبادل مقدرة  
بالجار والمجرور والتقدير على أي حال وعلى أي هيئة جازم وأجاز الكوفيون المجازة بها انتهى باختصار (قوله وأما ذئف وجوز بالفتح)

قال الدونشري ومن المواضع التي تخذف فيه اوجوا ايضا بعد لا سيما نحو اكرم العلماء لا سيما بعد لا في قولهم (قوله)  
حي به بدلا من اللفظ الخ قال القافي ان كان المقام الفعل لان المبتدأ في هذا نحو هو امرى أو شافى والشان هو الحكم الثابت في الواقع  
ولا يقدم الا المجل لا المفردات فالصدر هنا واقع موقع الجملة الخبر بها عن الشان الآتري الى ضمير الشان لا يخبر عنه الا بجملة (قوله)  
فيقتلونه قال الدونشري هو ثابت النون في بعض النسخ وفي بعضها تحذف النون وهو منصوب بان مضمر تان وصلتهما في محل حي  
بالعطف على انكار قوله ليس عيانا الخ (قوله مؤخر عنهما) قال القافي هذا القيد لو كان لا يضر ١٧٧ لكنه غير محتاج اليه اذ الكلام

فيها واقع فيه المخصوص من  
المحيد اذ وقع نحو اعدوا فقامت من يابس عدوا المؤمنين او ترجم نحو موت بعيدا (المسكين) برفع المحيد وعدوا  
والمسكين على أنها اخبار لمبتدأت محذوفة وجوب أو التقدير هو المحيد وعدوا المؤمنين هو المسكين وانما  
وجوب حذفه لانهم قصدوا انشاء الملاح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النسخة اذ لو أظهروا المناصب لانهم  
الاشياء وأجزا أو الرفع في وجوب المحذف بحري النصب واحتقر بقوله لم يردح الخ من أن يكون  
التعجب للانصاف أو التخصيص فانه اذا قطع الرفع حاز ذكر المبتدأ وحذفه كأنها راها الناصب واضماره  
(أو) أخبر عنه (بصدر جري به) أي بالمصدر (بدلا) أي عوضا (من اللفظ بفعله) أي بفعل المصدر  
والمراد أنهم تلقظوا بالمصدر عوضا عن تلقظهم بالفعل (نحو سمع وطاعة قوله  
فقال حنان ما بيك ههنا) أي ذنوبنا أم أنت الحى عارف  
فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير أمرى حنان وأمرى شمع وطاعة) أو أصل هذه  
المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي حي بها بدلا من اللفظ افعالا لئلا نكسر  
قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدأت محذوفة وجوبا لرفعها على النصب  
وفاعل قالت مستتر عائدا على المرأة المعهودة والمعنى انى أحسن عليك أى شئ جابك ههنا للثغرة اية أتم  
معرفة ما حى وانما قالت ذلك خوفا من انكار أهل الحى عليه فيقتلونه (أو) أخبر عنه (بمخصوص معنى  
نعم) فى اذاعة للملاح (أو بشى) فى اذاعة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) أى عن نعم وشى (نحو نعم  
الرجل زيد وشى الرجل عمر واذقرا) أى زيد وعمر (والمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا  
سمع نعم الرجل أو بشى الرجل فسال عن المخصوص للملاح أو الذم من هو فقيل له هوز بداهو وعمر وأما  
اذا قد ربيدنا من خبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأى ابن عصفور فليس بالمتخفن فيه (فان كان)  
المخصوص (مقدما) على نعم أو بشى (نحو زيد نعم الرجل وعمر وشى الرجل) فبئس (أى فهو مبتدأ  
لاخبر) والجملة بعده خبر وواضا بينه ما العموم الذى فى الرجل (ومن ذلك) أى من حذف المبتدأ  
وجوبا (قولهم من أنت زيد) بالرفع في خبر لمبتدأ محذوف وجوبا (أى مذكورا) زيدوهنا (التقدير  
أولى من تقدير سيبويه كلاما زيد) لان المعنى لا يخبر عنها بالذوات ولان بدليس بكلام لعلم  
تركيبها وأجيبنا من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كلبا صك موهوا اطلاق الكلمة على  
الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا كزيد أو هو ليس أهلا كزيد فقيل له من أنت زيد روى برفع  
زيد ونصه فالرفع على ما رواه النصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت تذكر زيداه من قال ابن  
طاهر فى الرفع التقدير مذكورا (ليكون المقدر فى الرفع من لفظ المقدر فى النصب والرفع حذف الرفع  
كالترج حذف الناصب نص عليه سيبويه وأما حذف تعظيم زيد واجلاله وتحقير اخطايبه وإزاله (و) من  
حذف المبتدأ وجوبا (قولهم فى ذى لا فعلان) فى فتمى خبر لمبتدأ محذوف وجوبا بالجواب القسم صله

المحيد اذ وقع نحو اعدوا فقامت من يابس عدوا المؤمنين او ترجم نحو موت بعيدا (المسكين) برفع المحيد وعدوا  
والمسكين على أنها اخبار لمبتدأت محذوفة وجوب أو التقدير هو المحيد وعدوا المؤمنين هو المسكين وانما  
وجوب حذفه لانهم قصدوا انشاء الملاح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النسخة اذ لو أظهروا المناصب لانهم  
الاشياء وأجزا أو الرفع في وجوب المحذف بحري النصب واحتقر بقوله لم يردح الخ من أن يكون  
التعجب للانصاف أو التخصيص فانه اذا قطع الرفع حاز ذكر المبتدأ وحذفه كأنها راها الناصب واضماره  
(أو) أخبر عنه (بصدر جري به) أي بالمصدر (بدلا) أي عوضا (من اللفظ بفعله) أي بفعل المصدر  
والمراد أنهم تلقظوا بالمصدر عوضا عن تلقظهم بالفعل (نحو سمع وطاعة قوله  
فقال حنان ما بيك ههنا) أي ذنوبنا أم أنت الحى عارف  
فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير أمرى حنان وأمرى شمع وطاعة) أو أصل هذه  
المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي حي بها بدلا من اللفظ افعالا لئلا نكسر  
قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدأت محذوفة وجوبا لرفعها على النصب  
وفاعل قالت مستتر عائدا على المرأة المعهودة والمعنى انى أحسن عليك أى شئ جابك ههنا للثغرة اية أتم  
معرفة ما حى وانما قالت ذلك خوفا من انكار أهل الحى عليه فيقتلونه (أو) أخبر عنه (بمخصوص معنى  
نعم) فى اذاعة للملاح (أو بشى) فى اذاعة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) أى عن نعم وشى (نحو نعم  
الرجل زيد وشى الرجل عمر واذقرا) أى زيد وعمر (والمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا  
سمع نعم الرجل أو بشى الرجل فسال عن المخصوص للملاح أو الذم من هو فقيل له هوز بداهو وعمر وأما  
اذا قد ربيدنا من خبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأى ابن عصفور فليس بالمتخفن فيه (فان كان)  
المخصوص (مقدما) على نعم أو بشى (نحو زيد نعم الرجل وعمر وشى الرجل) فبئس (أى فهو مبتدأ  
لاخبر) والجملة بعده خبر وواضا بينه ما العموم الذى فى الرجل (ومن ذلك) أى من حذف المبتدأ  
وجوبا (قولهم من أنت زيد) بالرفع في خبر لمبتدأ محذوف وجوبا (أى مذكورا) زيدوهنا (التقدير  
أولى من تقدير سيبويه كلاما زيد) لان المعنى لا يخبر عنها بالذوات ولان بدليس بكلام لعلم  
تركيبها وأجيبنا من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كلبا صك موهوا اطلاق الكلمة على  
الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا كزيد أو هو ليس أهلا كزيد فقيل له من أنت زيد روى برفع  
زيد ونصه فالرفع على ما رواه النصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت تذكر زيداه من قال ابن  
طاهر فى الرفع التقدير مذكورا (ليكون المقدر فى الرفع من لفظ المقدر فى النصب والرفع حذف الرفع  
كالترج حذف الناصب نص عليه سيبويه وأما حذف تعظيم زيد واجلاله وتحقير اخطايبه وإزاله (و) من  
حذف المبتدأ وجوبا (قولهم فى ذى لا فعلان) فى فتمى خبر لمبتدأ محذوف وجوبا بالجواب القسم صله

(٢٣ تصريح ل) الفاعل والمفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان دوى الفعل والمعنى هو  
لك أى هذا الدعا لعل كذا كذا ما فيه من المنة بالعارف كقوله تعالى وما يكمن نعمة من إيمان حننا المعنى الذى وأما المنة للثكرة  
فهى صفتها كالجعلنا ما فى الآية نكرة تاتى من باب المفعول المطلق (قوله وأجيب) قال الرافى أى عن الثاني وعن أن يجاب  
عن الاول بان المراد الايام دون السمسى (قوله لتدجوابنا القسم منه) هذا يومه من حذف المبتدأ وجوبا يتوقف على سد شئ مسدده  
كالمخبر وليس كذلك قوله المذكور فى المسائل المأخوذة أن شيا مسد المبتدأ لعدم وجود المقرب بين المبتدأ والخبر ان الخبر يحاط بالفائدة

فأعشى شأنها مشترط في وجوب ذلك سببتي مسددة فتأمل (قوله أي في دفعي ميثاق أو عهد) قال الدونشري إن قلت لا معنى لكون الميثاق  
والعهد في ذمتهم وإنما الذي في ذمتهم هو الجواب أي مضمون لأعفل ونحوه أجيب بأن العني في ذمتهم معلق بالميثاق مثلاً والتعلق هو  
مضمون الجواب وهو في ذمتهم بالاتزام كالدين والتذور الذي في الذمة فهو على خلاف مضاف (قوله الأعلى ضعف) أي مرجوحة كما  
يبدل على ذلك كل من التعليلين المذكورين (قوله فإن قلت الخ) قال الدونشري هو سؤال لإحاجة اليعلمى لما حققه الشارح فقد قدم أن  
التحقق أنه لا مدخل للتقديم في التسويغ (قوله وأما حذف وجوب) قال الدونشري وقد يحذف الجزأ لو وجود ما يدل عليهم كما قولك  
نعني في جواب من قال أن زيدا قائم التقدير نعم ١٧٨ هو قائم بالبعض منهم والآخر في محض والتقدير فعند من ثلاثة أشهر قال ابن عقيل

(أى فى ذمى ميثاق أو عهد) ذكره أبو على (وأمأخذ فى الخبر جواز أن تقول جرت فاذأ الاسد) فلاسد  
مبتدأ وخبر محذوف جواز (أى خاصر) لأن اذا القباية تشعر بالخسور (وتخوأ كلها دائم وظلها)  
فظلها مبتدأ وخبر محذوف جواز اللام لا ما قبله عليه (أى كذلك) أى دائم (ويقال من عندك فتقول  
زيد) فزيد مبتدأ وخبر محذوف جواز اللام لا تخبر من عليه (أى عندي) وأليه أشار الناظم بقوله كما  
تقول زيد بعل من عندك \* ويقال ما عندك فتقول درهم أى درهم عندي فيقدر الخبر متامراً قال ابن  
مالك ولا يجوز أن يكون القدر عندي درهم الأعلى ضعف لأن الجواب ينبغي أن يسلكه معسلك السؤال  
والمقدم فى السؤال هو المبتدأ فيكون هو المقدم فى الجواب ولأن الأصل تأخير الخبر فترك فى مثل عندي  
درهم لأن التأخير بهم الوصفية وذلك مأمور فيجاءه جواباً لم يعدل عن الأصل بلا بسبب انتهى  
فان قلت اذا قدر الخبر متأخر افترغ الابتداء درهم \* قلت كونه جواباً لا يستقيم (وأمأخذ فيه)  
أى الخبر (وجوابي) أربع مسائل أحدها أن يكون الخبر (كوماً مطلقاً والمبتدأ واقع) (بعد لولا)  
الامتناعية والمردى البكون الوجود بالانطلاق التقيد بما زائعه الوجود أو ابضاح ذلك أن يقال إن  
كان امتناع الجواب بالخبر وجوباً للمبتدأ بالخبر كون مطلق (تخولوا زيد لا كرم مثلاً) فالأكرام بمنتهى لوجود  
زيد فزيد مبتدأ وخبر محذوف وجوباً وبه كون مطلق (أى لولا زيد موجود) وإن كان امتناع الجواب  
لمعنى زائد على وجود المبتدأ بالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد يحسن البيت فتقول لولا زيد  
لولا احسان زيد إلى هلكت فلا امتناع لاحتجاج زيد بالخبر كون مقيداً بالاحسان وانأخذ فى الخبر بعد  
لولا إذا كان كوماً مطلقاً لا منع لوجبه على لولا أذهى بالعصلى امتناع لوجوده للدلول على امتناعه هو  
الجواب والدلول على وجوده هو المبتدأ فإذا قيل لولا زيد لا كرم مثلاً لم يشك أن وجوده بمنتهى من  
الأكرام فصع المحذف تعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب بسد محله والى ذلك أشار  
الناظم بقوله \* وبعد لولا غلب الحذف بالخبر حتى (فلو كان) الخبر (كوماً مقيداً) بمعنى زائغ على الوجود  
(وجب ذكره) أن فقد دليله كقوله لولا زيد يسلمنا مسلم من القتل فزيد مبتدأ وخبره سألنا خبره وهو  
كون مقيداً لوجوده زيد بمقيداً بالمسلمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره (وفى  
المحدث خطاباً للعائشة رضى الله عنها) (لولا قومك حديثه بعد بكفر لنبئت الكعبة) على قوافد ابراهيم  
وسكك فى المتني بلقولا قومك حديثه بعد اسلامك قدمت الكعبة فتقول مبتدأ واحد شوخيره وهو  
كون مقيداً بالحدثة (وجاز الوحان) وهما ذكرا الخبر وحذفه (أن وحداً للدليل) الدال عليه

الذين من قبله وأدركه فهو من إضافة المصدر إلى الفاعل على الأول ومعنى عهد بكفر هو أن قومها اتفقا بالكفر أو دركه أي وصلوا إليه وذلك كما تبين اتصافهم ومعنى أن ذلك حدث أي قريب لا يحدث أي موجود بعد العدم يعني لولا اتصاف قومها بالكفر في زمن قريب وتوفي في الكلام ولا يحدث في الإسلام قريب أي اتصافهم في زمن قريب لصح المعنى أي بضافته والله سبحانه أعلم أن الأقرب أن العهد والعلم وإضافة العهد إلى ضميرهم المقدّر من إضافة المصدر إلى المفعول في الكلام بضافته إلى عهد مقدور الأصل لولا قولنا حدثوا لنقطع علم الناس بمتصافهم بالكفر لبنت الكلمة الخ قوله عز وجل الخ قال الزياتي استشكل بعض الشيخين جواز ذلك بأن المذهب إذا سدّته بكون الحنف وأجابوا هناك سدّ الحجاب بسدّ الحجاب وحل محلّه فكان ينبغي وجوب الحنف لا حوازه كقوله إلى الماني ومن تصبو الحوابعن ذلك أنا ناسي أن سدّ سدّه

(مخو)

لان سنده انما هو اذا كان الخبر عاما وما اذا كان خاصا فهو مقصود امر اى فهو كالمذكور فلا يسهه كذا وقع في المذكرة (قوله اذ من شأن الخ) هذا يتقدم تنظير الثاني وجود الدليل عند حذفه قال اذا لم يرد عند حذفه ان سلاما متعلقا بالانصار لا وجودا لهم اياها بالفعل كما هو المراد (قوله فقال لا لمسالة زيدنا ما الخ) ظاهره ان هذا تقدير لفظ لولان يسا لنا ما سلم وهو مشكل اذ اللفظ لا يقبل ذلك التقدير فان قيل انه يقرر معنى لم يناسب السياق ولو افقعه وبتنى ان يكون المراد منه ان زيدا في قولك لولان يدا الخ مبتدأ على حذف مضاف أى مسالة زيدنا الخبر محذوف أى موجوده وقوله سالنا ما سلم حال كذا قال الشهاب لكن قوله سالنا لا يناسب كونه من حين الحال لولا ينجاب الا كونه في حين لولا فليتلامل وان كان ظاهر السياق خلاف ذلك (قوله ولحنوا ١٧٩ المعري) قال الزرقاني المراد بالحن هنا ارتكاب الخطا

الحن في الاعراب لا يتقائه ثم ظاهر قوله لحنوا ان الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك في المعنى ولحن جماعة عن اطلاق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب الخ انتهى فافهم ان المعنى بعض منهم لا الجميع (قوله لاحتمال تقدير يسكه بدل الخ) ترجمه بعضهم على ان يسكه حال واما الفعل الذي نابت عنه لا هو وأولى من اعمال كان في قوله كانه خارجا من جنب صفحته البيت وهو مبنى على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه لا قوله انه يلزم منه حذف بعض الاسم الخ وجه ذلك ان يسبويه قد ران ولفظا كانت واشت ان كانت بعض الصلة وبعضها لا تترققا شولا لا خبر كان وهذا يتقدم

(نحو لولا انصار زيد جموعه ما سلم) فمخوه خبر انصار وهو كون مقديا لحماية والمبتدأ دل عليها ان من شأن الناصر ان يحمي من ينصره (ومنه قول أبي العلاء) أحد بن عبد الله بن سليمان التتويخي (المعري) في وصف السيف (يذيب الرقص عنه كل عصب) فلولوا القمديسكه لسلال فيمسكه خبر القمديسكه كون مقديا لاسا والمبتدأ دل عليه ان من شأن عبد السيف اسما كهو يذيب تقيض يحمي ومفناه يسيول والرب يضم الرادسكون العين المهملة المحذوف فاعل يذيب وكل عصب مغلوله وهو بعين مهملة مفتوحة فساد معجمة ساكنة فو حذف وهو السيف القاطع والقمديسكه العين المعجمة غلاف السيف والاسا اتحاد السيلان والمافى يسكه فاعل على كل عصب قاله الموضع في شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تقزع عنه السيوف فلولان انما داهمتسكه السالت لادوبها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرازي وابن الجوزي والثوري وابن مالك واليه أشار في النظم بقوله غالب (وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا) اعلانا عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا (وأوجبوا جعل الكون الخاص) أى المقيد (مبتدأ فاعل) في لولان يسا لنا ما سلم (لولا مسالة زيدنا ما الخ) موجودة ويقال في لولا انصار زيد جموعه ما سلم لولا جابا ناصرا زيدا أى موجودة (ولحنوا المعري) في قوله فلولوا القمديسكه قال الموضع في المعنى وليس يعنى التحسين بحيد لاحتمال تقدير يسكه بدل اشتعال من القمديسكه ان الاصل ان يسكه تم حذفنا فارتفع الفعل أو تقدير يسكه جملة مغترضة أى بين المبتدأ والخبر المحذوف انتهى وفي الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضع نفسه في شرح شواهد ابن الناطم في من لدشوا قدره يسبويه من لدان كانت وارتض عليه في تقديره ان أنه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه تقلت وبهذا يعترض ايضا على الدماميني في قوله ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الراجعة للخبر والاصل فلولان القمديسكه فحذف وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز أن يكون يسكه خلا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكر وزن الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقلة الموضع في المعنى عن الاخس وأقره (وقالوا الحديث) المتقدم (عروى بالمعنى) لا اللفظ قال ابن ابي الربيع لم أر هذا الرواية يعنى بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا احد ثان قومك لولا احد ثمة قومك لولا ان قومك حدثوه بعد محادثة نحو ذلك نقلة المرادى عنه في شرح النظم وما ذكره الموضع من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ أم هو العصب عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بولا لاسياق المسئلة (الثانية ان يكون المبتدأ ضمير يحاكي القسم) بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويثبته منه القسم قبل ذكر القسم عليه (نحو لعمر ك) يفتح العين من عمر الرجل نظر الشارح عنه وعن الدماميني وكان الشارح يظن ان مراد المصنف الاسم المنسبك من ان وما دخلت عليه وان صارت بفضه ولو كان هذا مراد المصنف اصح اضمار ان في المواضع المطردة المذكورة في باب النواصب ولا ضمها في باب الاستثناء على ان الموصول المحرف لا يجوز حذفه وهو بصرفه شامل لان لكن المصنف في الجملة الاربعة عماله محل صرح باستثناها وحينئذ فاعترض المصنف على شبيهه الزامه اعاقه والارد مثله على المصنف حيث كان الموصول المحرف لا يحذف الا ان اشكل فخرج الدماميني انه على حذف ان الناصبة للاسم الراجعة للخبر وان كان هو ما عا لنظم في تخريج نحن الاولون الا نحن يزيد كل أمة أو تو الكتابين فتلنا على ان الاصل يبدان كل أمة غيظت ابن وسيل علمنا ان الان الناصبة للاسم الراجعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم لم يضد ران العمر يفتح

نظر الشارح عنه وعن الدماميني وكان الشارح يظن ان مراد المصنف الاسم المنسبك من ان وما دخلت عليه وان صارت بفضه ولو كان هذا مراد المصنف اصح اضمار ان في المواضع المطردة المذكورة في باب النواصب ولا ضمها في باب الاستثناء على ان الموصول المحرف لا يجوز حذفه وهو بصرفه شامل لان لكن المصنف في الجملة الاربعة عماله محل صرح باستثناها وحينئذ فاعترض المصنف على شبيهه الزامه اعاقه والارد مثله على المصنف حيث كان الموصول المحرف لا يحذف الا ان اشكل فخرج الدماميني انه على حذف ان الناصبة للاسم الراجعة للخبر وان كان هو ما عا لنظم في تخريج نحن الاولون الا نحن يزيد كل أمة أو تو الكتابين فتلنا على ان الاصل يبدان كل أمة غيظت ابن وسيل علمنا ان الان الناصبة للاسم الراجعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم لم يضد ران العمر يفتح

أوله وسكون ثانيه وهو خاص بالقسم والعمر يضم أوله وسكون ثانيه ولا يستعمل في القسم قاله الزوزني قال ما علم لك الله فقد وضعت العمر  
 قيم موضع التعمير بدلالة أن الفعل منه لا يجيء إلا مضاعف العين وهذا السبعين وثلاثة هو استعطف (قوله والاول أولى) قد يقال اذا  
 خاد الزرين كون المحذوف المبتدأ والخبر كل الاولي حذف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة على أحد القولين (قوله لانه اذا داخ الخ) لان  
 لفظ عمر لا يوافق موضع يستعمل مقسما ١٨٠ به اذا جعل خبر الم يستعمل مقسما به ليجبر به عن المقسم به (قوله والموت يلقين)

قال القرافي اصله ان الواو  
 في نحو هذا البيت تحذف  
 الجمع في المحذوف لا قبله  
 المعية فيه انما هي من  
 خصوص ما دعا الخبر  
 والتي بمعنى المعية يصح  
 الاكتفاء بها في اعادة المعية  
 ولو قيل كل امرئ والموت  
 أي معهم يكن صادقا  
 (قوله صريحا) التقييده  
 مدح بجهور البصريين  
 ويرى شرح الكفاية  
 على انه لا يفرق بين  
 الصريح والمؤول نحو ان  
 ضربت زيدا قاتلا (قوله  
 صاملا في اسم الخ) ظاهره  
 ان الشرط العمل ولو لا  
 اضافة فتعوضت عمرا  
 قائما بالاضافة واشترط  
 الرضى الاضافة فقال  
 ويكون المصدر مضافا  
 الى الفاعل أو المفعول  
 أو اليحسا وقد يقال  
 مراد التعمير في الاضافة  
 دون اشتراطها بدليل  
 ان الاضافة في الخطب  
 ما يكون الا مبرقا  
 ليست الى شيء منها  
 والمراد بالاضافة النسبة  
 كتحريم ذلك الحامي فلا

يكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مراد به الحجة أي وحياتك (لا فعلن وأمين الله)  
 بفتح الميم: ضم الميم من الجن وهو البركة أي بركة الله (لا فعلن) فعمر لك وأمين الله مبتدأ حذف  
 خبرها وجوبا (أي لعمر لك قسمي وأمين الله) (و) وانما وجوب حذفه لجواب القسم مسدده (فان  
 قلت عهدا لله لا فعلن) جازا اثبات الخبر وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به لان عهد الله غير ملازم  
 القسم اذ يستعمل في غير نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم اذ ذكر المقسم عليه (وزعم ابن  
 عصفورا انه يجوز في نحو لعمر لك لا فعلن أن يقدر لقسمي عمر لا يكون من حذف المبتدأ والاول أولى  
 لانه اذا داخ المحذوف بين ان يكون من الصدور والاول وائل أو من الاعجاز والاول فاحمل على الاوخر أولى  
 لانها هي محل التغيير بالاولان دخول الام على شيء واحد اقلنا وتذكر أولى من جعلها داخلة في اللفظ  
 على شيء وفي التقدير على شيء آخر والى هذه المسئلة أشار الناطم بقوله \* وفي نص عين ذا استقر \*  
 المسئلة الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضعيته بالاضاد  
 المعجزة وهي المحرقة سميت بذلك لان صاحبها يضيئ بتركها (و) الى ذلك أشار الناطم بقوله

وبعدوا وعينت مفهومهم \* كمثل (كل سائح وما صنع)

فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا أي مقرونان وانما  
 حذف لدلالة الواو وما بعد على المصاحبة والاقتران وانما وجوب المحذوف لقيام الواو مقامهم ولو لم يجمع  
 مكان الواو كل كلاما تاما ولو قلت زيدا وعمر ووارثا لاخبارا فآخرة انما جاز حذفه أي الخبرا عما اذا  
 على أن السامع يهملهم اقتصارا على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكره)

لعدم التنصيص على المعية (قال الفرزدق  
 تمنوا الى الموت الذي يشعب الفتى \* (وكل امرئ والموت يلقين)  
 فان تركز الخبر وهو يلقين ويشعب يفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضوع هو قول جهور  
 البصريين (وزعم الكوفيون والاعفسي ان نحو كل رجل وضعيته مستغن عن تقدير خبر لان معناه  
 مع وضعيته) وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء آخر البيت ضرورة المسئلة (الرابعة ان يكون المبتدأ اما  
 منصرا) صريحا (عاملا في اسم مقسم) بكسر السين (الضمير) بالثبوتين متبقي بمفسر (ذي حال) نعت  
 لضمير (ايصاح كونها) أي الحال (خبر اعن المبتدأ المذكور نحو ضربت زيدا قاتلا) فصرى به تذكرو  
 مصدره مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يقسم زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا  
 عن ضربتي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا بوصف بالقيام فلا يقال ضربت قائما واما مصدره فهو لا نحو  
 ان ضربت أو ان ضربت زيدا قاتلا على رأي بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافا  
 الى المصدر المذكور نحو أكثر ضربتي السورق ملتوتا) فانما كسر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في  
 اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه (أو) مضافا (الى) (نبي) مؤول بالمصدر المذكور نحو  
 أخطب عايكون الامير قائما) أخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أي

بردان الاضافة الى الفاعل والمفعول لا يمكن وانما التصور في المصدر المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما وتوهم بعض الفضلاء اخطب  
 أن الاضافة على ظاهرها ونبي عليه ما قاله وان معنى ضربتي زيدا قائما حصر الضرب في حال القيام فقال ذلك ان اضافة المصدر الى المعمول  
 تفيدا لاستقرار اذ لم تقم قرينة الخصوص على انه رد عليه ان المصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه الاضافة الى الامرقة فهو عليه  
 يعمل هو اعلم بالبداهة ولا معنى للاعتراض في اقتضائ هذه البركة شاذة في انه اذا عني في كل ما نحو تضرعا وتامضارا بتثاقلا

يعد كمال الثماني في حواشي الحاشي ان تأتي محال وقوع وصفت باعتبار القاعل والمفعول كالمات في محل جر باعتبار الاصافه قوله ان اردت الماضي الخ) يعني انه قدر اد الحال أو الاستمرار ولعله يقتدر اذا لم تكون للاستمرار (قوله والثاني وقوع الجملة الاسمية الخ) فديقال هذا لثنائي كون كان ناقصة لان خبر الناسخ يجوز اقتراءه بالاول كما ينبغي في كلام الشارح في باب النسخ (قوله فخصوض في زيد قائما شديدا) أنت خبر بيان هذا المثال عن المثال المذكور في المتن ظاهر اولم يفارقه الا زيادة شديدا الذي هو المحذور بانه يستلزم العدم صحة اغناء المحال عن الخبر فلا مسوغ لمخذف الخبر لاندخل له في كون المصدر عاملا في ١٨١ صاحب المحال نفسه وانما يرجع ذلك

لتقصير الحكم واعتباره فكان الظاهر ان يقول الشارح بعدمثال المتن وهذا اذا لم يكن كون قائما حال من ضمير يفسر في زيد فان جعل زيد صاحب المحال نفسه لم يسد المحال مسد الخبر ووجب ذكر الخبر فخصوض في الخ ونوعته احتراز للموضع بقوله عاملا في اسم الخ وما احتراز عنه الموضع بقوله المذكور مستفاد من قول الناظم وقبل حال بينه الموضع في الحواشي ويستفاد منه ان الفرق اعتباري حيث قال ماضيا لادان بشرط في كمال الحال ان لا يكون مقدرا كونها مفعولة للبناء ولهذا صرح بالخبر في قول ذي المفعول مدرجي مبتدأ مضاف اليه المادرج هنامصد ولا طرف لعمله في متروحا وهو حال من الياء التي هي فاعل في المعنى وعلى ما لم يخبر وقد يقال

انخطب كون الامر قائما (وخبر ذلك) كله في الاثنية السابقة مقدور باذنان (ان اردت الماضي الخ) (وإذا كان) ان اردت المستقبل (عند) سيدي وبه (جمهور البصريين) فيكون الخبر ظرف في زمان متعلقا بمخدوف والتقدير حاصل اذ كان أو اذا كان فاعل خبر وإذا واذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعله المستتر فيها عائش على مفعول المصدر وقائما وملئوا حالان من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان ناقصة وانصوب خبرها لوجهين أحدهما التزام تكثير فاعلم لا يقولون ضري زيد قائما والثاني وقوع الجملة الاسمية مفعولا وموقوع كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناجم (و) مقدور مصدر مضاف الى صاحب المحال عند الانقضاء واختاره الناظم في التسهيل لانه المحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (في ضري زيد قائما ضربه قائما) وفي أكثر شري في السووق ملئوا تأثر به ملئونا وفي أخطب ما يكون الامر قائما كونه قائما فاعل المصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والماء المضاف اليها مفعوله وهي صاحبة المحال وهذا وان أقل حذف من الاول غير مرضي عند سيدي وبه جمهور البصريين لما قبل من حذف المصدر وبقائه مفعولا وهو لا يجوز عندهم لان تقدير الظرف بناسب المحال قال ابن عسوق انه ماض صاع لالحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الآتية انه لا فرق بين ضري زيد قائما وضري زيد قائما وضري زيد قائما فاعلم فكل من ساد مسد الخبر وكل من ماعلى معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس المحال كما قيل به في الظرف وقيل المحال أنتفت عنه كما غنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبه بالد المحال مسد كانه عليه التناظم بقوله وقبل حال لا يكون خيرا \* عن الذي خبره قد أضمر

واحتراز للموضع بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملا في صاحب المحال نفسه فان المحال لا يسد مسد الخبر حينئذ فخصوض في زيد قائما شديدا فانما حال من زيد العامل فيها هو العامل في زيد وهو ضري فلا يفتي عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى فهو قيام زيد فاعلها كالماء الذي في شرح التسهيل (و) احتراز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ اعاد اذا صحته فانه لا يجوز ضري زيد شديدا (ان) انصب (اصلاحية) المحال للخبر فيقال (وم) لشديدا (واجب) لا لا يوصف للضمير لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضممار وهو مشكل فانيه أن يكون راجعا كما في زيد خبرته (وشذ قولهم) رجل حكموه عليهم وأجازوا حكمهم (حكمك مسعطا) بضم الميم وقع النسيان المهمة وتشد يد الميم وفي آخره طامعهمة أي ميثاقا وكان القياس رفعه لصلاحية الخبر بقوله ولكنه نصب على الحالين هو الخبر محذوف (أي) حكمك لك غشيتا أي ناقدا وشذوفا من وجين أحدهما ان تصبغ صلاحية المحال للخبر به

اشترطه الناظم بقوله وقبل حال لان المحال متى قدرت معموله للبناء لم يكن لك أن تقصص بينهما ما لم يخبر عن المصدر قبل تمامه بمعمولة (قوله مع صلاحية المحال للخبرة) قال القاني يعني فلو نصب على الجملة موعلا وقف عليها بالسكون على لغيتهم سمعته خبر لا حال فواجب الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر ان قصده حال بيان يقال ضري زيد اذا كان شديدا أو خبره شديدا وهذا أولى من كلامه (تتبعان) الاول يجوز عند البصريين ان يأتي عن المصدر الذي سد المحال مسد خبره قبل المحال فخصوض في زيد قائما (الثاني) قد يسد المحال مسد الخبر في غير هذه المسئلة وذلك اذا أتى بمبتدأ معطوف عليه أو مفعول أو وصف لاحدهما أو وقع على الآخر أو على ما لا يمتحوضون في الريح يدار غلوز يدو المني شارب بقارها فان ذلك جائز بدليل قوله \* واعلم انك والني شارب \* بمقارها

تجلا فان منع وترجه البصرون على ان الخبر تحذوق والتقدير بحريان يا ربا فيا ربا في موضع نصب على الحال واستغنى به عن الخبر لذلته اعلمه وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوق بشا ريان وورد بعدم اطراف ذلك في بدو التنبه شارب بغيرها واولا جاب الدماميني بانه يمكن تقديره بلبسان وهذا لا يجوز في موضع ولو كان العطف لتمامه لم يحز اتفاقا ويطون عطف حاز اتفاقا \* (فصل) \* (قوله أي ناثر) قال الدنوشي يقسم الكاتب بالناثر ينظر هل هو ناثر أو لا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللقاني فيه نظر لان الاعتبار صندان الناطم في اتحاد المبتدأ والاتحاد بحسب الاصطلاح فبدالك في البيت مبتدأ واحد قطعوا كونه في المعنى ذابرا لامتياز الحكم على لفظه بانه مبتدأ واحد ولو كان الخبر تعدد بحسب الاحكام اللفظية فلو حاض خبران قطع الخبر واحدا لزم ان يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره وسظمن جهة واحدة وما رديه قوله لانهما معني خبر واحد لانا في الحكم على لفظ كل منهما بالخبر وماذا العرب اذا سئل عن وجه الرفع ١٨٦ في حلولا يسعه الان يقول على الخبر يقول كذا في حاض وقوله ولهذا الخ مسلم ان فيه دلالة على

انها بمعنى خبر لانها في صنعة الاعراب خبر واحد وكلام الناطم عند التامل يشهد لذلك وقول الموضوع في الثالث لان الثاني تابع جوابه ان التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضوع قصر التعدد على تعدد الخبر لفظا ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظا ومعنى وهو محصل الخلاف وحاصل كلام ابن الناطم ان التعدد اعم من التعدد الذي هو محصل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد الى اقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فتقوله وليس منه ان اراد ليس من التعدد الخاص فسلم لكن ابن الناطم

والثاني ان الحال ليست من ضمير مفعول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها في حكمه لان الذوات لا توصف بالتعريف او شذبه مخرامة على كرم الله وجهه وقص عصبية بالنصب مع انتهاء المصدر بقا الكلية تعصبه حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة

\*(فصل والا صبح جواز تعدد الخبر)\* انظروا معني مبتدأ واحد لان الخبر كانه في خبر جواز تعدد الى ذلك اشار الناطم بقوله \* واخبره ابائين اوكثرا \* عن واحد سواء اتفقا افراد او جملة واختلفا الاول (نحو زيد شاعر) أي ناظم (كاتب) أي ناثر يعني انه ينظم الكلام ويشره والثاني نحو زيد قام صحت وعكسه والمانع الجواز التعدد كائن مصفورا (يدي تقدير هو الثاني) من الخبرين (او يدي انه) أي المبتدأ (جامع للصفتين) الشعر والكتابة (لا لا اختيار بكل منهما) على ان واحد لوجه التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب بشرح الجمل (وليس من تعدد الخبر) لو اريد (ما ذكره ابن الناطم) في شرح النظم (من قوله) وهو طرق على ما قيل (يداك يدخير هار يحيى \* وأتري اعداها فاعا فاعله) بل من تعدد الخبر لانه متعدد بنفسه حقيقة (لان يداك في قوله مبتدأ لكل منهما خبر) على حديثه لان التحقيق أن العطف ليس من التعدد وقوله آية في التسهيل يعطف وغير عطف عنه دليله (و) ليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناطم أيضا (من نحو قولهم الرمان حلوا حاض) بل من تعدد الخبر لفظا ومعنى (لاهما بمعنى خبر واحد أي من) وضابطه أن يكون الخبر عنهما مستملا على طرف من كل من الخبرين لانهما معا لا تترى ان المزمس نام للحلاوة ولا تام الجموصة ولكنه بينهما (ولهذا) أي لاجل كونهما في معنى خبر واحد يتنوع (العطف) (الثاني على الاول) (على الاصح) لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلوا وحاض خلافا للمغاسي في أحد قوله (و) يتنوع أيضا ان يتوسط المبتدأ بينهما وان يتقدما على المبتدأ اعلی الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال جلا الرمان حاض ولا حلوا حاض

انها بمعنى خبر لانها في صنعة الاعراب خبر واحد وكلام الناطم عند التامل يشهد لذلك وقول الموضوع في الثالث لان الثاني تابع جوابه ان التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضوع قصر التعدد على تعدد الخبر لفظا ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظا ومعنى وهو محصل الخلاف وحاصل كلام ابن الناطم ان التعدد اعم من التعدد الذي هو محصل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد الى اقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فتقوله وليس منه ان اراد ليس من التعدد الخاص فسلم لكن ابن الناطم

جعله من مطلق التعدد وان اراد ليس من مطلق التعدد بتاعلي أن التعدد لا يطلق

الاعلى الخاص فغنوع انتهى وقال الدنوشي قال شيخ الاسلام زكريا وقول ابن هشام ان هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود بان ابن الناطم يطلق ذلك بل ذكره عن ما عرض به فانه بعد ان قسم الخبر الى ثلاثة اقسام قال الاول ما تعدد تعدد ما هو له واشهد البيت المذكور انتهى (قوله وهو طرق فعلى ما قيل) قال شيخ الاسلام قاله التحليل (قوله لان يداك في قوله مبتدأ أين) قال اللقاني انما ورد بهداه يمكن ان يرد بان الثاني تابع كافي الآية التي يذكرها آخر الان هذا الذي ذكره بدفع التعدد معني واصطلاحا والمذكور في الآية يرمي التعدد اصطلاحا لا معنى اذا المعنى فيها ان كل فرد من الكذابين أصم وأبكم في الظلمات (قوله حاض) قال الدنوشي هو وصف على خلاف القياس وقياس شخص مثل صغر فهو صغير ومثل صغر فهو كبير قال الجوهري في باب الهاء وقد فرقه بالهمزة بقره فهو فارده وهو نادر مثل حاض وقياسه فرده موجي (قوله لا تترى الخ) قال اللقاني ان المرارة كشيء متوسط بين الحلاوة والجموصة الصريحين وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الجموصة فانهما ضدان لا يجتمعان وانما الموجود فيهما طعم بينين ولا اشكال ان



هذه المعنى بفهومه في زيد كاستلهم من أنه جامع بين الصفتين الصفتين بوجوده فيهما بل (قوله فيجوز أن يكون من باب التنازع الخ) قال الزركشي في ذكره أنه الظاهر أنه ليس من باب التنازع لأنه يقتضي أن يكون الزمان متصفا بكل من الصفتين على الاقرار كذا في زيد قائم فاعلم أنه (قوله حذف المبتدأ الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا الاحتياج للصنف في الدال تكون الثاني تابعا بل لا يصحح إلا بعبارة إذا لوافي ويكحيتن داجلة على مبتدأ مقدر في معنى لطيف حيلة على جهة اللطف خبر على خبر (تسمية) يجوز حذف جملة منهم النظم أن يوفق بمبتدأ مضاف وخبر عنه مفعول مطابق للمضاف اليه من غير حذف قولهم ركب الناقط على الجان والاصل ركب الناقطة وهي ملحقان بحذف المفعول ووضوح المعنى والطلاحة لا اعيامن السفر وقيل التقدير أحطط على الجان ولا يجوز غلام زيد خبره ما قيل التقدير ركب الناقط على الجان وهما ملحقان (هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) (قوله إذا لم يلزم التصدير) قال الذنوشي يستقي منه ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه بقول الشاعر اخامت كان الناس صفان شامت \* وأخروثن بالقي كنت أصنع \* (قائمة) ولا يجوز أن يكون خبر ليس ماضيا لها التي المحال ولا يجوز في غيرها أيضا أن يكون خبره ماضيا لامع قلنا ظاهره وأمقدوره كما ظاهرا من الصانع في شرح اللغوة وتقل بعد ذلك عن همع الفرواع أن اشتراط الاقراران بقدر منهن الكوفيين وإن حجبتم أن كان وأخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم يمتنع اليها الا ترى أن المفهوم من

١٨٣

واشتراط قلنا هنا تقرب الماضى من المحال وان ابن مالك شرط دخول ليس على الماضى أن يكون اسمه ماضيا للشأن كقولهم ليس خلق أشهر من مقال أبوحيان وليس هذا التخصيص بهيچ فقلحى ابن عصفور اتفاق التحوين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لشي المحال يلزم من الاختيار

الزمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا يصح لا متنازع وصف الشيء بمناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه موصفا للاول على معنى حاوياً لوجوده في الصفة موصف اذا نزلت منزلة الجماد فتجوز موت بالضارب العاقل وزديان الصفة كالقفل وهو لا يوصف ولو وصف هذا أى الرجل يصح التصغير وهو جائز بخلاف قوله الموضوع في شرح بانيات سعد ولا خبر مبتدأ محذوف لان امرأته جع الطعين وهل في كل منهما ضمير ولا ضمير فيهما وفي الثاني حذف أقوال واختار أبوحيان أو فلها صاحب البدع ثانياً والقاسمي ثالثاً وتظهر من الخلاف في فهمهما أو فهم أحدهما في نحو هذا البستان حلوا محض زمانه فان قلنا لا يشتمل الاول ضميراً تعين رفع زمانه بالثاني وان قلنا لا يشتمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في الشيء المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر مذكور ما بين النظم أيضاً (من نحو الفزع كذبوا) ما تناصروا بكفى الظلمة لان الثاني (باسم) باللفظ بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا ما يتناصبهم صمو وبعضهم يكحذف المبتدأ ونفي خبرهما ماقطعاً أحدهما على الآخر (هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ) إذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا علم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو غيره فالاول كلهم الشرط الثاني

صها الماضى تنافس فالجواب انها التي المحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة بها فتعني ما على حسب القيد انتهى وفي الرضى ومما قيل أنه لا يجوز أن يقع الماضى خبر كان فلا يقال كان زيد يقوم بل قلنا لا دلالة كان على الماضى فيقع الماضى في خبره لقوا فينبغي أن يقال كان زيد يقوم كذا ينبغي أن يتبع نحو يكون زيد يقوم بل هذه العلة سواء جهور على أن ضمير مستحسن ولا يحكمون بطلاق التزم فلا بد من قلنا ظاهره وأمقدوره تعيد التقرير من المحال اذ لم تسبق من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل وابت وكذا ينبغي أن ينعوا يصح زيد يقول كذا البواقي قال السعد في حاشية الكشف عند تفسير قوله تعالى فذبحوهوا ما كانوا يعقلون والاولى كما ذهب اليها من اللغو وقوع خبرها ماضياً بلا قول لا تقدرها كما في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان قصده قسم دبر قال ابن كمال في شافي رسالة القوائد بعد قوله وقال العبد وافي في شرح الكافية خبر كان لا يجوز أن يكون ماضياً لانه كان على الماضى الآن يكون الماضى مع قد فيجوز وتقرير قدمها من المحال أو وقع الفعل الماضى شرطاً لظهور انقضاء ما أو ودعا الفضل التفتازاني على النجاة وتبين ما في تقرير الرضى من القصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز عما إذا كان الفعل الماضى أن أداء البصر موصوفه بمسألة لا معنى ثم لا ينبغي ما في كلام الرضى من الخلق في نقل النظم على المصم ولا طلاق العبد وافي قد مر (قوله ولا علم التصرف) هو أعم عازم لا ابتدائية مشعولة ما لم ينصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فاندفع فإن نحو ملو في المؤمن بما لم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن برعى هذا ان المصنف فرض السكلام في دخوله على الابتدائية لم ينصب لا يكون مبتدأ وقيل الفرق بين ملو في المؤمن وأقل رجل أن لزوم الاول لا ابتدائية فهو الثاني عرضي لكونه واقعاً مع ما لا يتصرف به وهو الذي انتهى

ولا يخفى أنه يخالف لقول الشارح أن أقل رجل يقول لزم الأبدائية لذاته وأيضاً ما قاله يعقضى أنه لا حاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف  
 فالحق أن المراد بالزوم عدم التصرف ما لم يصيغه واحد ولم يش ولم يجمع كقوله الدماميني لأن ذلك الاسم مجوده أشبهه بالحرف والنواسخ  
 لا تدخل على الحرف فكذلك ما أشبهه (قوله فترق البسدا الخ) جواز الجوه وورفع الاسمين بعدها كافي البتة المتقدم وهو قوله أدامت الخ  
 واختلف في فخر يجمع فيقول في كان ضميراً للشان اسمه أو الجملة من المرفوعين خبرها كقوله وقال الكسائي كان ملغواً تبعه ابن الطراوة  
 (قوله ولا أنشاء) قال النونشري من عطف العام على الخاص أن قلنا بشمول الأنشاء للطلب والاقه وعطف مغاير وقد يقال الأنشاء  
 والطلب من أقسام الكلام والعرض أن ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام (قوله تشبهاً بالفاعل) قال النونشري ينظر على ماذا ينصب  
 قوله تشبهاً ولا يصح أن يكون مفعولاً من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن أن يقال أنه منصوب على المحال بتأويل تشبهاً  
 بمشبهها فنذكر (قوله وقاضها بحجازاً) أى على طريق الاستعارة التصريح كما يؤخذ من قوله بعدلها أشبهت الفعل الخ (قوله كان)  
 الأصح أن وزنها فعل مفتوح العين ١٨٤ وقال الكسائي فعل بالضم وروايته لو كان كذلك يقولوا كائن لأن الوصف من فعل فيعل

(قوله لا تكون لاختوارها)  
 المتسبب لقوله أم أن  
 لا يعبر بالاختوار (قوله  
 وبات) قال النونشري  
 قال في القاموس وبات  
 يفعل كذا ببيت وبات  
 بيتاً وباتاً ومبيتاً وبسوة  
 أى يفعله ليللاً وليس  
 من النوم انتهى ومعنى  
 قوله وليس من النوم أى  
 وليس الفعل من النوم  
 أى وليس يوماً فإذ نام  
 ليللاً يصح أن يقال بات  
 بنام وبعضهم فهم قوله  
 وليس من النوم على غير  
 هذا الوجه وقال معناه  
 وليس ما ذكر من المصادر  
 من النوم أى ليس معناها  
 النوم قلت له لا يجوز على  
 هذا أن يقال بات زيد

كأنه عنه نعت مقطوع والثالث نحو طوي للؤمن والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك الأريدا والخامس  
 كقوله إذا الفجائية (والخبر) إذا لم يكن طلباً ولا أنشاء (فترق البسدا تشبهاً بالفاعل ويسمى اسمه)  
 حقيقة وقاضها بحجازاً (وتنصب خبره تشبهاً بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة مفعولاً بحجازاً لأنها  
 أشبهت الفعل التام المعلى لواحد كضرب زيد غير هذا ذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين  
 إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئا وانعله ورفوعاً كان مفعولاً قبل دخولها وانعله ورفوعاً كان مفعولاً قبل دخولها وانعله ورفوعاً كان مفعولاً قبل دخولها  
 إلى أنها عملت فيما رفعت تشبهاً بالفاعل وانقلوا على نصبها الجزأ الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال القراء  
 تشبهاً بالمحال لأنها شبيهة بتمام وقال الكوفيين منصوب على المحال والصحيح مذهب البصريين  
 لور وذهبهم أو معرق جملداً ولو كان لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن المحال وعروض بوقوعه جملة  
 وشبهها ولا يقع للمفعول به كذلك واجب بأن الجملة تقيم موقع للمفعول به كالحكمة بالمقول نحو قال في  
 عبد الله كذلك تشبهها كرت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين أشارا لناظم بقوله  
 \* ترفع كان المبتدأ اسم الخبر \* تنصب وهذه الأفعال هنا ثلاثة عشر فعلاً وهي ثلاثة أقسام أحدها  
 ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقاً) من غير شرط أو كان مثبته أو منقبة  
 صالحة للظرفية أولاً (وهو ثمانية كل وهي أم الباب) لاختصاصها بالمولكون لاختوارها كإسقاط  
 (وأسمى وأجمع وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو كان ريك قدراً) وأمسيت خلافاً صبيحتهم بنعمته  
 اخواناً وأضحى عزق أنوائى وظل وجههم صوداً وأبست برمان المحفون وصار العرخصاً وليس مصر وفا  
 (و) (الاسم الثاني ما يعمل) أى هذا العمل (بشرط أن يتقدمه نفي) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي  
 أو عارض فيه ينقل أو استلزام (أو نهي أو دعاء) بلا خاصة كقوله لا تدشاق وهو أربعة زوال ماضى بزوال  
 وروح وقتى وانقل وانما أشبهت طوافه فلذلك لاها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي انقلبت ثانياً فاعني  
 ما زال زيد قائماً هو قائم فيما مضى والدليل على انتقاله أنه لا يجوز ما زال زيد قائماً كما يجوز ما كان

نائماً وقوى جمع هذا القوم قال بعض المحققين بعد أن ذكر ثمانين فعلاً من  
 المعتل العين \* (تنبيه) \* ذكر في التسهيل أن العرب جميعاً التزمت كسر مصادر هذا النوع ولم تشذ عنه شئ في ذلك فحمل نحو  
 بات يبات لغنى يبيت على أن ماضى يبات فعل مكسور والغين كخاف يخاف لا يفعل المفتوح وعكسه ناله ينيله لغة في ناله (قوله)  
 وأبيت) إشارة إلى قول الشريف الرضي آتيت برمان المحفون من الكرى \* وأبيت منك بليلة الملووع  
 والمهمزة في أبيت للاستفهام التعجيزي مجازاً وتبيت مضارعاً ثم رفوعاً تعجز عن الناصب والمجاز والهاء فيمن يبيت الكرامة لا حرف  
 خطاء والمخاض مستفاد من التاء الأولى التي هي حرف مضارعة وقوله وأبيت بالنصب في جواب الاستفهام كما بين ذلك المتن في  
 الباب السابع من الغنى وقال ابن بعض المدرسين غلط فيه (قوله بلا خاصة) قال اللغوي أى بلا في الماضي أو بلى في المضارع قال في جمع  
 المحوامة وشرحه المحل وتردد أنى للناس ما قالوا لا ينصغون قوله لن ترأوا كذلك كم لازراً \* لك خالداً خلود الجبال  
 وإن المأثور غير ملبس وباتوا لا وجه في البيت لا شبهة أن يكون خبراً وفيه جد انتهى وقد تبع المتن في الغنى وشرح القطر

ابن عهده نور وقال ان المحجة في البيت قوله وصححه أبو البقاء قال الدوشري ويشهد لغیر ما صححه أبو البقاء قول الشاعر  
سواجیح لاتنكح الامناحة \* عن الخسف أو ترى بها بلد اقرا والخسف الدل وأصله ١٨٥ أن نبت الدابة على غیره لطف

ثم استعمل في كل ما دل  
قال الشاعر  
ولا يقيم على ضم برابه  
الا الاذن غیر المحي والوتد  
هذا على الخسف فربوط  
برمته

وذا يشع فلا يرى له أحد  
انتهى وفيه نظر لانه  
لا يظهر الاستشهاد بهذا  
البيت فقد قال في المعنى ان  
الاصمى وابن جنى جلا  
الا في معنى الزيادة وقيل  
انه غلط منه وقيل من  
الرواة وان الرواة الا  
بالتنوين أى شخصاً وقيل  
غير ذلك فانظر كلام المعنى

(قوله كل) قال الزرقاني  
يشاهد ما ليس ونقلت  
ويحتمل أن يكون ليس  
مهما جلا على ماو يحتمل  
أن يكون اسمه ضمير شان  
ومعنى البيت لم ير كل  
فى عفاف واقتلال وقناعة

غنيا وعزوا واخذ من  
العيني وبق انه يحتمل ان  
يكون كل اسم ليس  
مؤنرا وجهه ينقل من  
اسمه المستر العائد على  
كل لتدغمه رتبة وخبرها  
وهو ذاتى خبر ليس  
(قوله ألا أسلمى الخ)  
اعترض بأنه أراد الدعاء  
لما دعا ما عليها بالخراب

زيدا لا تأخذ قول البصر بين وصححه أبو البقاء الى ذلك أشار الناظم بقوله  
وهذه الاربعة \* شبه في أولنى متبعه (مثالها بعد النفى) بالحرف (ولان الزن مختلفين) فيزال فعل  
مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره (ان نبر عليه ما كفن) فنبر مضارع ورج واسمه مستتر فيه  
وتجوابا كفن خبره ولو اقتصر على المثال الثاني فكأنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع  
ذكر لا وحذفها (ومنه ثالثه تغنى) نذكر يوسف (وقوله) وهو امر والقيس الكندى  
(فقلت يمين الله ابر- قاعدا) \* ولو قطعوا راسى لم يلدوا وصالى  
(اذ لا يصل لا تغنى ولا ابرح) ولا ينقاس حذف الثاني الاشلا تتشروط كون الفعل مضارعا وكونه  
جوابا يقيم وكون الثاني لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت يمين يروي بالرفع على انه مبتدأ  
حذف خبره أى يمين الله تسمى بالنصب على أن أصله أقسم يمين الله فحذف حرف الجر وأولا فوصل  
الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقى النصب مجازا ولا ابرح جواب القسم وجواب لو لم يحذف لدلالة  
ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا راسى لأبرح ومثاله بعد النفى بالأمم للنفى قوله  
غيره منك أسير هوى \* كل وان ليس يعبر

ومثاله الفعل الموضوع للنفى قوله  
ليس منك ذاتى واعتارز \* كل ذى عفة مقل فتدوع  
ومثاله الفعل العارض للنفى قوله

فاما يبرح اليبس الى ما \* وورث المجداء أو يحبها  
فان قلما أحلمه من معنى التقابل وهو يرعى ما السابقة ومثاله الفعل المبني للنفى أبيت أزال أستغفر  
الله أى لأزال الله الفراء وجهان من أى شام بقوله والامام مستلزم للنفى ولهذا ساء بعد أى تفرغ  
الاستثناء قوله الموضوع فى الجواب (ومثاله بعد النفى) قوله

صاحبه ولا تزلذا كرالمو \* ت) نفسياته ضلالا يمين  
صاحبه ختم صاحب على غير القياس وشعر بكسر الميم أمر ولا تولى واسم تزل مستتر فيه أو حو با تقديره  
أنت وذا كرالموت خبرها (ومثاله بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة

ألا أسلمى يادارى على البلى \* (ولا زالا منها بحرف عائل القطر)  
فالقطر اسم زال مؤنث ومثاله خبرها مقدم والام لا زال القطر منها لا بحرف عائل والاحرف استعجابا وبها  
حرف نداهو المنادى بحذف أى باهذه أو حرف تنبيه هو كذا لا الاستعجابية لم يقام من معنى التنبيه  
واسلمى فعل أمر من السلامة وهى البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدارى بالسلامة وهى اسم امرأة  
وليس ترخم مية كما قد يتوهم وعلى الصاحبة أى أسلمى مع ثلاث والمثل السائل بشدة والجرعاء  
ثابت الامر علة مستو بلا نيت شياء القطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما  
فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب واستمر ادا التقية به وانما قام النفى والدعاء بلام تمام النفى لان  
المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى (وقيدت زالا بئانى زالا احتراما من زالا ماضى بزل)  
بقسم ابداع فانه فعل تام متعدي بالفعل (واسد وزنه فعل يفتح العين ومعناه ماز بمعنى ميز) تقول  
زل ضانك من معرك أى ميز بعضهما من بعض ومصدره الزل) بفتح الزاى لانه من باب ضرب لضرب

( ٢٤ تصحيح ل )

وأجاب المصنف فى شرح حياته سعد بالله احترس أولا بقوله أسلمى وان زال  
وأخواتها انما تعضى ثبوت الخبر لا رسم على خبرى العادة فى مثله كقولنا ما زال زيد يصلى (قوله ترك الفعل) قد يقال الدعاء يطلب به  
الفعل لا تركه الا ان يقال انه ترك التمدد على بعده ياتى فى الامر

(قوله ومعناه الانتقال) الاسباب تقدم أن يقول ومعناه انتقل ثم ان الانتقال معنى زال ما في زوال أيضا وقوله بمعناه الاستمرار ادهم  
 ان معناه اسطة التفرغ لأن في الفعل استمرار استمراريته والحر والماضيات الأولى ناقصة لانه قصد فيها الانتقال النسبة التي هي مضمون  
 الحجة فلا بد بعدهما ذكر الحجة والثانية قصد بها الانتقال من المفرد (قوله وهو دوام) فاما قوله نعمت الحجة بدف انتقال مستمر \*  
 على العدا في سبيل الحمد الزم ١٨٦ فشكل لان ما قدر حاله فالحال نكرة أو خبرا فاما رفع دام الاسم وتنصب بعد الظرفية والجواب

بأختيار الأول والزيادة  
 مثل أيخرجن الأعز منها  
 الأذل (قوله وثان المضاف  
 اليه وهو ماوصلها الخ)  
 قال الدوشري يفهم ان  
 ماوصلها المستحى الثانية  
 عن الظرف غايه يفهم  
 قوله لنيابها عن الظرفية  
 فيمساحة (قوله بدليل  
 ما دامت السموات) فيه  
 نظر لان الكلام الآن  
 في الافعال الناقصة ودوام  
 في الآية تامة كما باقي  
 والمناسبت لطلوه أن يدل  
 بشاهد فيه دام ناقصة  
 مستوفية للشروط ولم يعمل  
 فندبر \* (فصل)  
 (قوله ودوام) قال الشهاب  
 المراد به ان ثبت بقية  
 لمستفاته على العمل المصدر  
 وحينئذ فلا أشكال وذكر  
 ان ما ظاهره القافي ليس هو  
 لغنى المصدر كما هو في غاية  
 الموضوع على أن الاسم  
 المتحد به دام الناقصة  
 وغيره فاما ذكر (قوله  
 التزم مضيه) فقدم في بحث  
 الموصول ان ما المصدرية  
 توصل بفعل متصرف غير  
 أم وغير الأمر مثل المضارع  
 وقد يقال ذلك لطلو ما وما

ضرا (و) احتراز (من) زوال (ماضي) زيل فانه فعل تام قاصر (ووزنه فعل مفتوح العين أيضا لانه من باب  
 نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول زل عن مكانك أي انتقل عنه (ومنه ان الله يملك السموات  
 والارض ان تزولا) أي تنقل (ولئن زالتا) أي انتقلتا (ومصدره الزوال) أي الانتقال بخلاف زال  
 ماضى زال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعدولا قصور وليس له مصدر  
 وحكى الكسائي والفراء زال الناقصة ضارعا آخر وهو يزول فيكون مشعرا كابن التمام والناقص يدل  
 قال الفرغضيت زال الناقصة نزال التامة يتحولها إلى فعل بكسر العين بعد ان كانت فعل مفتوح  
 العين فزواين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة مفتوحة من زال يزول فعل هذا  
 عنهما ماوزال يزول عنه واو (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العمل (بشرط تقدم ما بالمصدرية  
 الظرفية ودوام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (ما دمت حيا) فامصدره تقرر في وقت  
 دام واسمها وحيا خبرها والدليل عن مصدرية ما وطر فيها انها تقول بعصده مضاف اليه الزمان (أي  
 مدة دواي حيا) وسميت ما ههنا مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابها عن  
 الظرف وهو المدة) فاصل ما دمت ما دمت حيا غنى المضاف وهو المدة وثان المضاف اليه  
 وهو ماوصلها عن أي لا تنصب على الظرفية كآباء المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئت صلاة  
 العصر أي وقت صلاة العصر قاله في المفتي وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال  
 ومثل كن دام موقوف على \* كما عط ما دمت مصداقهما  
 فلو كانت مائة مائة غير ظرفي لم يعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولو رفوعها منصوب فحوال  
 نحو يعينني ما دمت جميعا أي يعينني دواكل جميعا ولو لم تذ كر ما صلا فإرى بعدم العمل نحو دام  
 زيد جميعا فدام فعل ماض تام معنى تبي وزيد فاعلمه وجميعا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية  
 الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والارض أقل يلزم من وجود الشرط وجود المصدر  
 ولا توجد الظرفية بدون المصدرية  
 (فصل وهذه الافعال الثلاثة عشر (في التصرف) وعدمهم ثلاثة أقسام ما ينصرف في بحار وهو ليس  
 باتفاق لانها وضعت وضع المحرور في انهابا لا يفهم معناها الا بد كر متعلقها (ودوام عند الفرع كثير من  
 المتأخرين لانها صلة للظرفية وكل فعل وقع صلته التزم بغيره قاله أبو حيان في النكت الحسن  
 وأما بديم وديم ودوام فمن تصرفات التامة وما ينصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأحوالها الثلاثة  
 قتي ورح وانك (فانها لا يعمل منها) لان من شرط عملها التفرغ ولا يدخل الأمر (ولامصدر)  
 لعدم دلالتها على الحدث فصح جهوز البصرين (ودوام عند الاقدمين) وقيل من المتأخرين (فانهم) انبتوا  
 لها مضارعا هو يدوم (وما ينصرف تصرفا تاما وهو الباقي) بناء على ان لها مصادره ذكر كان الكون  
 والكيونة ومصدر أحصى وأصيح الاضواء والامساو الاصلاح ومصدر حار الصبر والصبرورة  
 ومصدرات اليبات واليتوت ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان (وللتعاريف في هذين القسمين) وهما  
 المتصرف التصرف التام والناقص (ما الماضي من العمل) بشرط وغيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

هنا للمصدرية الظرفية (قوله لا يستعمل من أمر) غير مبدون بوضع لان كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر وغير  
 فلا يلزم وضعه استعذر أم لا (قوله وقيل من المتأخرين) تخيه تنكيت على المتن قال القافي لوقال عند جهوز الاقدمين وبعض  
 المتأخرين تراعى لاقبله كان أظهر انتهى ولو ترجع الشارح عن عند لفظ الاقدمين لفظ جهوز وفي التنكيت فتأمل (قوله ما الماضي)  
 قال القافي من إقامة الظاهر مقام المضمر والأصل ما لم يأت القسمان هيا الماضي المتصرف تصرفا ناقصا والماضي المتصرف تصرفا تاما

(قوله ولو مثل له كل حسن) قال النونسي ظاهره ان مالمثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كونوا بانين أي من جهة المعنى لا تحقير فيه بخلاف كونوا حجارة والمبتدأ والخبر فيه أنظهر من كونوا حجار وبعبارة أخرى ان كونوا بانين فيه متفلاً أو بخلاف كونوا حجارة (قوله فانه قال في المفتي) أي في الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لانه لا يوصف ١٨٧ كإل الضمير كذلك قال الدمياطي هذا

مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تميز به مستقلة الضمير فكم من الاسماء ما لا يوصف ولم يجعلوا مثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر بالمسبوك من ان وصلتها المعرفة بالاضافة سواء أضيف الى الضمير أو الى غيره بحكم الضمير مما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة مثابة الضمير ولم يقله أحذيه ما علمت ثم تخصيص ان وان المصدرتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدرى وصلته في ذلك معرفة فتلا يقع صفة للذكر ولم يخصه بان وان ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضي انها لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير كما اذا قيل أعجني ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر المقدراى صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتأمل انتهى واستعيد منه ان تقديرهما المصدر

وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه اسعلا (فالمضارع نحو لم أكن بخيرا) فاك مضارع كان واسمه لو كون حذف الضمة الحجاز والواو لا لتقاء الساكنين والنون للتحفيف واسمه مستتر فيه وجوابه ما خبره وأعله بقوله ما اجتمع فيه الواو والياء وسبقت أحدهما بالساكن فقلت الواو بما وقع الياء في الياء وقلت الضمة كسرة (والاخر نحو كونوا حجارة) أصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لا لتقاء الساكنين فنصار كن فلما اتصل به واو الجماعة تحركت النون بالضم لمناسبة الواو فخرجت الواو المخذوفة والالتقاء الساكنين والواو واسمه يبذل وسلم ساد في قوم المفتي \* (وكونك انا عليك يسير) كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف الخطاب واما خبره من جهة تعاضده والاصل وكونك فاعله حذف المضاف وانفصل الضمير وقيصر حتى أتى البقاء في زعمه ان المصوب بعده مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال وليس خبره من جهة ابتدائهم والذيل بالذال المعجمة العطاء والباية متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من فاعله (واسم الفاعل كقوله وما كل من يدعى الشاشة كالشاة \* أكله) اذا لم تلقه لا تنجدا فكاننا خبر ما الحجاز وقواسمه مستتر في جواز تقديره هو وأكله خبره والشاشة وقع الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلقاها بمعنى فحذف متعللين وفي التثنية بل القوا آمههم والذين ومنجدا بالحيم مقعوله الثاني لاجل خلافا للعين واسم المفعول كقول سفيويه في الطرق مكنون فيه قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسن بن مطير الاسدي (قضى الله ما أسماه ان استزاعلا \* أحبك حتى يغضب العين مغمض) فزاعلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر في مقديره أو أوجله أحبك خبره \* (فصل \* وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولا ين معطى في دام) نص عليه في القيمة قيل ولم يعرف لغبره الصحيح الجواز من غير استئناسه عليه قول الناطم \* وفي جميعها توسط الخبر \* أخر \* (قال الله تعالى وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) فقل خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسط بينهما وبين اسمها اذ لم يتقدم عليها (وقرأ حجة وحقق ليس البر أن تولوا وجوهكم ينصب البر) على أنه خبر ليس مقدم وأن تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف مانعه ان دوستويه يؤخذ من كلام المفتي ان رفع البر ينصف كنعنى الاخبار بالضمير عاها ودونه في التعريف فانه قال واعلم أنهم بحول الان وأن المقدرتين بمصدر ومعرفة بحكم الضمير فلماذا قرأت السبعة ما كان حجتهم إلا أن قالوا بالنصب (وقال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت متعصبة \* لذاته) بادكار الموت والمزم خنصصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف مانعه ان معطى وله أن يقول لذاته مرفوع على التثنية عن الفاعل بمتعصبة واسم دام مستتر في ما على طريق التنازع

الغفر ليس واجبا كانه بعضهم واستشكل ذلك بانه صرح في المفتي في الباب الخامس في الكلام على قوله تعالى وما كان لنشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بان يرسل يجوز أن يكون بتقدير أو ارسل (قوله فمتعصبة خبر دام مقدم الخ) لا يقتضي انه يلزم حينئذ فصل العامل أي متعصبة معمولة أي بادكار ما جني وهو لذاته وقول الشهاب في حجاب بانه جار للضرورة فيه نظر إلا ضرورة مع الاعراب الذي قاله الشارح (قوله على طريق التنازع) أو على أنه عطف على العيش بتأويل الحياة كما قال التتائي والجميع

في جهة واحدة بين مراعاة الانط في ذاته بالتدوير و مراعاة المعنى في دامت التانيث لاركا كتمية خلافا للشهاب وسياقي الشارح نظير في ولا أرض أبقل باقما (قوله وأولى من مانح) قال الدوشري لم يفهم وجه الاول مع عدم احتمال التنازع أيضا لاسيما في غير فروع سببي (قوله وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها) كذا في التسهيل وشرح الكافية وتوزع في ذلك ما له امان في ذلك من التقديم نعم كان الأعمال في مثل هذه الصورة مما تقدم مصرف مصدري ومنه ما دام وجب التوسط لعدم جواز التقديم ولذا مثل ابن الناطم لذلك بقوله وآتيت مادام في الدار صاحبها وبقي صور يجب فيها التوسط مهنا ان يكون الخبر محصورا في الاسم نحو ليس فاما لا يزيد فانظر التوكيد \* (فصل) ١٨٨ (قوله وقد تقدم أخبارهن حائر) مرثا لما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم وذلك

نحوكم كان ملك وآين كان زيد وتحصل ان الخبر اربع حالات وجوب التقديم وجوب التوسط وجوب التاخر وجواز الامور الثلاثة وسكتوا عن تقديم اسماءهن وكانه لعدم ضرورة اذمتي تقدم الاسم صار مستدا وتكمل التامع ضمير فلا يقال ان الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبه للفاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها وما ذكرته أحسن فتأمل (قوله فان البصريين أحازوا الخ) أظهر منه التفضيل معمول خبر ما فانه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وان كان ظرفا لان ماذكر حائر عند البصريين وغيرهم (قوله وتقرر المحجته

في السبي المرفوع الآن يكون لاراء وأولى منه قول الآخر

مادام حافظ سري من وثنته \* فهو الذي لست عنه راغباً أبدا

تقدم الخبر على الاسم (الآن يمنع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر بقوم ما كان صلاتهم عند البيت الامكان) أي صغروا وكفاهوا عراياها نحو كان موسى قتلا وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في المدارس كتمها فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز قسمه عند وقسم يجب

\* (فصل) وتقدم أخبارهن) عليهن (حائر) عند البصريين اذا عرفت ما وجب التقديم أو التوسط أو التأخير (لبليل أهول اباكم كانوا يجدون بأنفسهم كانوا انظلمون) فاما كم وأنفسهم معمر لان خبر كان وقد تقدم عليها وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك القاري وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين أبجازوا بندا عمر وضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فجازوا تقديم المعمول ويجوز تقديم العامل وفي التسهيل فاما البعث فلا تقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان أماليا بيا فعل قاله الموضع في الحواشي (الا خبر دام) فلا يجوز تقديمه على مادام (اتفاقا) لان معمول صلة الحرف المصدر لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما دام على الضواب فان الموصول الحرفي ما يفصل من صلة معمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرفه فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي ليس وان قلنا يتصرفه فينبغي ان يجوز قطعه اقاله الموضع في حواشيه وحكي الناطم الاتفاق على المنع فقال \* وكل سبقه دام حظر \* (والاخير) ليس) فلا يجوز ان يقدم عليها (عند جمهور البصريين) من متأريهم وجهور الكوفيين وهو المختار واليه أشار الناطم بقوله \* ومنع سبق خبر ليس اعطى \* وحببتهم انهم (قاسوا على عبي) وخبر عبي لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجواز (واحتج المهر) من تقدم البصريين والقراء ما بين برهان والخشري والشاويين وابن عصفور ومن المتأخرين (ينحوقوله تعالى ألا يوم يا تيمم ليس مصروفا عنهم) وتقرر المحجته ان يوم يا تيمم معمول معروف وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفها خبرها وتقدم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلا في الخبر وهو مصروفها ويجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديمه ومموله عليها (واجب) بالنع وسند ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجب (بان المعمول ظرف فيشع فيه) املا يشع في غيره وان يوم معمول المحذوف تقديره يعرفون يوم يا تيمم وليس مصروفا جله جاليتو كذا ومستأنفة وان يوم

(الخ) قال الدوشري ان قيل هل يجاب بان الظرف متعلق بليس

في نفسه اخرج ذلك عن محل النزاع قلت هو حائر ولا مانع من تعليق الظرف بالافعال المناقصة لانهما يدل على الحدث كما عليه المحققون وقدم صرح الرضي بذلك في الايقون فخذ من قوله بان المعمول ظرف الخ جواز تقدم الخبر الظرفي اه وهو ما خص من كلام الاتفاقى وأقول في المنفى في الباب الثالث ترجمة نصها هل يتعلقان بمعنى الظرف والمجاور والخبر والفاعل الناقص من زعمانه لا يدل على الحدث منه ذلك ثم قال الصريح انها كلها دالة عليه لا ليس اه وراحمها دالة عليه استعمالا لا ليس ولا يناق ان ليس يدل عليه موضعها ضرورة انها لم لو يؤخذ منها اتفاق على انه لا يتعلق الظرف والمجاور والخبر وليس والعجب من الدوشري حيث لم يستحضره فليعلم به وقوله ويؤخذ منها خمسة اليه الفالحى والشهاب القاسمي وقد ينازع فيه لانه لا يلزم من اغتيلار تقديم الفعليه اغتيلار تقديم العادة

كما يأتي في ما الحجاز بقوت الإشارة اليه قريما (قوله لا تقيم الحجاب) رأيت فخذ المصنف في بعض الاوراق وقد تقدم على يستحق الزمة السابق في كلام الدونشري وهو \* حرج جسدنا من ثقل الامناخه ما نصه ومنشا هذا الكلام كله ان الاستثناء المفرغ لا يكون في موجب الكلام هنامو حجاب لان الزمان انما لا يثبت في الزوال اثباتا واعترض بعض اصحابنا به اذ كان الكلام معناه الاحجاب فينبغي ان يجوز ما تقدم الخبر لانه لا يثبت في نحو ما كان زيد في ذلك الثاني واما الان فالنفي قد زال معناه فينبغي ان يزول اعتبار ما حابه بعض اصحابنا بان هذا الكلام له جهتان جهة لفظ وهي التي وجهه معنى وهي الاثبات فيلحق التقديم نظرا الى جهة اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا الى جهة المعنى واعترض وقال فلم يصبرتم جهة المعنى في الاستثناء فيستعمل وجهه اللفظي في التقديم فيستعملوه ولا عكس وتعتبر جهة المعنى في التقديم فاجزئوه وجه اللفظ في الاستثناء فزعموه فاجيب بان التقديم امر راجع الى اللفظ والتي موجود في اللفظ فلما الحكم اللفظي على الحكم المعنوي وهو وجود صورته التي ١٨٩ فلهذا الاستثناء امر ينظر فيه الى

مهم المستثنى منه واخراج ما لا يدخل احسن مفهومه فهو اخرج من معنى الاول فحملنا الحكم المعنوي وهو امتناع الاستثناء على الحكم المعنى وهو كون معنى الكلام الاحجاب (قوله) ويرد قوله على السن خيرا لا يزال هذا امر محقق ان لا يست كما ومنه ان وقال الرضي ان كماله حصل من كلامه امتناع التوسط اتفاقا في ما وان غيرهما بخلاف المفهوم من المصنف وعلى الرضي ذلك بان حروف النفي لا لازمت تلك الافعال صارت بعض حروفها قال الشهاب ولا خفاء في اختصاص هذا التعليل بما يلزم النفي من زال واخواتها دون غيرها وفي انه

في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لضافته الى جلة تانيهم وليس مصر وفاخير واذا نفي الفعل بما النافية (حاز وسط الخبر بين الثاني وهو ما واو الفعل) المنفي مطلقا سواء كان النفي شرطيا في العمل أم لا (نحو ما كان زيد) ونحو ما كان زيد (ويستعمل التقديم على نفس) (ماعد البصريين والفراء) من الكوفيين لانهم من قوات الصور والى ذلك اشار الناطم بقوله \* كذلك سبق خبر ما النافية \* (واجاز بقية الكوفيين) بناء على انها الاستحقاق التصدير قياسا على اخواتها (وخبر ابن كيسان) من الكوفيين (الذي يغير زال واخواتها لان نفي الاحجاب) بدليل انه يجوز ما زال زيد الاثبات كما لا يجوز كان زيدا الاثبات وروى ذلك لا يخرجها عما انت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع (وعم الفراء المنع في) جميع (حروف النفي ويرد قوله) وهو ما لا يخلو القريبي ووجه القلي للخبر ما ان رأيت \* (على السن خبر الازال يزيد) قد قدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال زيد بخبر اوجع من الرضا والقي الشاب يقال في فهو قتي بالصر والسن هنا العمر وخير امقول يزيد يعني انك اذا رايت الشاب زيد خيرا كما زاد اعمره فربحه الخير ويحتمل ان تكون مصدرة بظرفية وزيت ان بعدها الشبهة في اللفظ بما النافية وجرم به في المعنى ويحتمل ان تكون زائدة وان شرطية وجوبها محذوف \* (فضل ويجوز اتفاق ان يلى هذا الافعال معمول خبرها ان كان) المعمول (ظرفا او) حارا (وجرورا) للتوسع (فحو كان عندك اوفى المسجد يلمقتكفا) والاصل كان زيد بمقتكفا عندك اوفى المسجد قد قدم معمول خبر كان على اسمها فلو لم ياول الى ذلك اشار الناطم بقوله

ولا يلى العامل معمول الخبر \* الا اذا ظرفا اوفى جرح (فان لم يكن) المعمول (احدهما فمهور البصريين بمعنى مطلقا) لما في ذلك من الفصل بينهما وبين اسمها اجتنابا منها (والكوفيين يميزون مطلقا) لان معمول معمولها في معنى معمولها (وقيل ابن السراج والفارسي) من البصريين (وابن عصفور) من المتأخرين (فاحازوه) ان تقدم الخبر معه فحو كان طعامك لا كلابه لان المعمول من كل الخبر وكما جزمه (ومنعوها) تقدم حده فحو كان طعامك

يفهم جواز التوسط اذ كان الفعل لا يلزمه النفي فكان قد جرح ومقتضى كلام المصنف والناظم في باب التعليل ان ما وان ولا لها الصدد وهو الموافق لقاعدة ان العامل اذا تغير معناه يتغير حكمه ما اذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نبه على ذلك الشاطبي كما نقله ابن غازي \* (فصل) (قوله ويجوز اتفاق ان يلى هذا الافعال الخ) قد علم هذا الفصل على ما يتبعه عكس ما فعل الناطم اشارة للاعتراض عليه حيث اعترض في الكلام على التمام التخصيص بين مسئلة تقدم الخبر ومعموله ثم تقدم المعمول الظرفي ليس حسنا مطلقا ولذا السال ان يخشى في قولك انه لفظا اوفى فقال فان قلت الكلام العربي النصب ان زعم الظرف الذي هو لظرفه مستقر ولا يقدم قد نص سيبويه على ذلك في كلامه فيما لا مقدم في اقص كلامه وعره قلت هذا الكلام انما سبق لنفي المكافاة عن ذات الداري سيما وهذا المعنى مصدور كزعموه هذا الظرف فكان لذلك اعمشي وانما اوجهاه بتقديم امره (قوله لما في ذلك من الفصل الخ) قال الشهاب القاسمي يخرج من ذلك مع قوله الا في الاصل الفصل الخ عدم الاعتداد بان معمول المعمول معمول ان اريد اجتنابا من العامل في قوله من كونه اجتنابا منها منع تقدم معمول اسمها وجعلها في الالف اجتنابا منها الا في قوله

(قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية) قال الدونشري في منظره وانما هو من باب التشبيه البليغ بحذف الاداة قال بعض المشايخ وهو غلط ظاهر اه وفيه ان المشبهة ذات خلاف ومختار السعدون نحو انه من الاستعارة فكيف يكون غلطاً وكان الاظهر التعليل في كونه استعارة بالكناية لانه استعارة مصححة كالاخفى اذا الكناية هي التي يطوى فيها المشبهة نحو تشبث النية اطفاها والمصرحة هي التي يطوى فيها ذكر المشبهة نحو رأيت أسدا في الجحام وهذا كله ما يعرف من انه أقل عارضة بالبيان وأعجم من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الغنيمي ١٩٠ نقل عنه انه نظرق كلام الشارح بان الاستعارة بالكناية لا بد كرفهاشي من

أو كان التشبيه سوى التشبه انه فكأنه توهم أن النظر في دعوى الاستعارة مطلقة الا في كونها مصرحة (قوله) وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته) قيمة الفصل بين الموصول وصلته بغير الجملة الاعترافية ثم أن العائد محذوف أي والتقدير بما عطية عودهم به هو حينئذ شاذ لا يلهي بتحد متعلق المحرفين فان البناء الداخلة على الموصول متعلقة بها جاون والباء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعقد (قوله مراد به الشأن) قد أسلفنا انه يستحق بما له البصر في جواز دخول التواسع عليه \*

﴿فصل﴾ قوله تستعمل هذه الأدوات (قائمة) قال الدونشري فإذ اختلف في كان وكانافي لأرضه

زيداً (كلا) ألا يفصل بين الفعل ومفعولها جني ويتحصل من هذه المسئلة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل (واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقاً (بنحو قوله) وهو الفرزدق قنأخذها جاون حول بيوتهم \* (بما كان اياهم عطية عودا) وجه المحجة منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فتدول كان معمول خبرها وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً وانما بقاها لا ال جملة جمع قنأخذ بضم القاء وقع خبر مبتدأ محذوف أي هم قنأخذ وهذا جاون جمع هاج يشد يد العال الذي آخره جيم من المدحجان وهو مشبة الشمس وعطية أبو جحر وأراد الفرزدق بهذا البيت هجور طرير وشبههم بالتناقض في منسجم الليل وطوى ذكر المشبهة فهو من الاستعارة بالكناية (وتخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو على) (اضمار الاسم) في كان حال كونه (مراد به الشأن) وعلى ذلك اقتصر التناهم فقال

ومضمر الشأن اسماء النون وقع \* موهما استبان أنه امتنع (أو أوجعها إلى ما) الموصولة (وعلمنا) فقطية مبتدأ (وعود خبرها) اياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز هذا البصريين (وقيل) التقديم (ضرورية وهذا) التخريج الأخير وهو دعوى الضرورة (متعين في قوله) بآب فتدري ذات الحال سألبة \* فالعش ان حمل عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة بآب ولا ضمها مراد به الشأن (الظهور نصب الخبر) وهو سألبة لان ضمير الشأن لا يخبر عنه مفرد وحمل البناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادي منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أي سألبة لك

﴿فصل﴾ قد تستعمل هذه الافعال ثمانية أي مستعينة بمر فوعها عن منصرفها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه أشار بقوله في النظم \* وفو غمام ما رفع يكتفي \* ونبه على التوضيح وهو مخالف للذهب سيدي به وأكثر البصريين من أن معنى غمامها دلالتها على المحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما نصب الخبر ناقصاً اسمى ناقصاً فعلى الاول لكونه في كنفه عرفوه وعلى قول الأكثرين لكونه سلب الدلالة على المحدث وتجوز دلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل وإذا استعملت ثمانية كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة أي وان حصل ذو عسرة (أو أمي) بمعنى دخل في المساء وأصبح بمعنى دخل في الصباح نحو (فصبحت الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تلخون في المساء وحين تلخون في الصباح) بؤدام بمعنى بقي نحو (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض أي بقيت) وبآب بمعنى عرس وهو التزول ليلا

كانت لما كان فقال القارسي هما تامان في الموضعين وما مصدرية وهي وما بعدها فاعل كائن أي كونه وقيل هما ناقصان في الموضعين وفي كائن ضمير هو اسمه وخبره ما وهي موصولة وصلته كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقديره يا هو اسم كلن المستقر فيه وخبره كان عائدان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لا ضربته كائن الذي كان اياه كائن ما لم مفعول لأرضه ونحوه ينظر معنى الكلام حينئذ وفيه إطلاق ما على العاقل وهو جائز ووجه بعضهم أن تكون مانكر موصوفة وهذا الكلام يمتاج إلى زيادة بيان (قوله بعشرة أمور) قد ذكرناها في حاشية الفا كهي (قوله كانت) يعني فعل لازم هذا ليس باللام وقد كونه يعني فعل مبدئ نحو كلن الصوف يعني غزاه (قوله هو التزول ليسلا) قال الدونشري



لم يقيد ما نزه وصرح السيد عبد الله في شرح الباء الزوال آخر الليل قال أيضا قال بات التوم أو بهم فتعد بنفسها أو الباء  
 (قوله صفقه) قال الزرقاني الذي العائر لا العائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدونشري زاد السعد عبد الله قوله أو طال  
 (قوله انما يجزى الخ) قال الزرقاني عز بيت صدره وإذا أقرضت قرضنا جزمه \* ولا جهة في البيت على انها علة بمعنى الاحتمال  
 أن يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف عنهم المعنى والتقدير ليس الجمل حاربا \* (قوله منها جواز زيارتها) من ذلك  
 قوله تعالى كيف تكلمهم كان في الهدى صلا انهم لم ينكروا ذلك بعدما كان في الهدى بل وهو فيه وقيل كان بمعنى هو قال الأصنف  
 قال أبو طاهر جزم في رسالته المسماة المنيرة المعربة عن شرف الاعراب هو ان ادعى أنه بمعنى هو فهو أقرب إلى السلامة لانه يوافق الحال  
 ومن ادعى أنه لعله فقد أبعد لان انما يلحق عملها ولا يلحق معنى المضى فيها قلت هذا خاضا لان الذي يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعا  
 بل ولا يلزم القائل بالانغمال ان كان الزائدة لا تنجز عن افادة الزمان خلا للبرء وأما التي ١٩١ بمعنى هو فلامعنى الزمان فيها ثم في أى  
 موضع وجد الفعل بمعنى

نحو قول عمر رضي الله عنه أمارسول الله صلى الله عليه وسلم تقديبات على أى عرس بها (قوله) وهو  
 امرؤ القيس بن عائس النون وفا قال ابن دريد لابن جبر الكندي خلا فان زعمه  
 (وبات وبات له ليله) \* كليله ذى العائر الارمد  
 أى عرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو التقذى في العن ندمه وقيل المدو الارمد  
 صفقه مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني (وقالوا بات التوم أى تزل بهم ليلا) ظل بمعنى دام  
 واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (أى دام ظله) أضنى بمعنى دخل في الضحى نحو (أضنى أى دخلنا  
 في الضحى) وصار بمعنى انتقل نحو صرار الامر اليك أى انتقل وبمعنى رجوع نحو (أى الى الله تصير الامور  
 أى ترجع ويرجع) ذهب نحو (وقال موسى لفتاه لا أبرح أى لا أذهب وأهمل) بمعنى انفصل نحو  
 فككت الخاتم فاهلك أى انفصل وتكون هذه الافعال التامة لعان آخر غير ما ذكر وجميع أفعال هذا  
 الباب استعملت تامة ونقصه (اللائنة أفعال فاتها الزمت النفس) ولم تستعمل تامة أصلا (وهى قئى  
 وزال وليس) وأما وهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك أشار الناظم بقوله  
 \* والنقص فى \* قئى ليس زال دائما قئى وذهب أبو حيان فى نكته الى أن قئى تكون تامة بمعنى سكن  
 وذهب أبو على فى المحلى الى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أى لم ينتقل عنه وذهب  
 الكوفيون الى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو \* انما يجزى القئى ليس الجمل \*  
 \* (قصل) تختص كان بامور منها جواز زيارتها بشرط ان أحدهما كونها بلفظ الماضى لتعين  
 الزمان فيه دون المضارع (وشنقول أم عقيل) بن فى طالب سوى ترقصه  
 (أنت تكون ماجد نبيل) \* اذا تيسر ليل  
 أنشدنا من ماله شاهد على ذلك فانتعبد وأما خبره وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونيل فعيل  
 من التبايع بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجبرجرح تخب من ناحية القطب ونيل كقتيل بمعنى  
 منبلاوه (والمطر الشافى كونهما بين شيئين) متلازمين (ليساجارا وجرورا) وليس المراد بزيادتها أنها

الاسم هذا محال لكان الوجه ان كان من قصد  
 الخبر لا ان عن حاله لاهم  
 اكبر واذ لك في وقت كونه  
 في الهدى فكان قال اكبروا  
 تكلم صبي كلنى في الهدى  
 مطلقا يكون الكون من  
 لفظ الخبر لا من لفظهم كقول  
 الحطية نصف الراس  
 يظل بها الشيخ الذى  
 كان فانيا  
 يبدى على عوج اهتجرات  
 فلم يلفا نيا قبل ديبه بل  
 وقت ديبه فذكر الكون  
 من لفظ الخبر (قوله لتعين  
 الزمان فيه الخ) قال  
 الدونشري فيه نظر لان  
 تعين الزمان فيه لا يقتضى  
 ما ذكر على أن الامر الزمان  
 فيه معنى وقوله أحدهما

كونها بلفظ الماضى مع قوله أو لا تختص كان فيه كما كونهما تامة اذا الاول يعنى عن الثاني وعلى السيد عبد الله اختصاص الزادة  
 بلفظ الماضى بختمه (قوله بين شيئين) أى لا فى الابتداع لان البداية تكون بالوازم والاصول بالمجرى والزم ان كانا زائدة فلا يلحقها  
 المصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الدونشري يمازغ الرضى وجه الله فى كونها زائدة مطلقا لا لانها على معنى ونحو  
 \* على كان المسومة الغراب \* ادعاء الزادة واضع فتأمل اه وقال القافى زيارتها ما بان لا تقيد شيئا لا يحض التاكيد وهو معنى  
 زيادة الكلمة فى كلام العرب كقوله \* على كان المسومة الغراب \* وأما بان تدل على الزمان الماضى ولم تعمل نحو ما كان أحسن  
 زيد قال الرضى فى تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا من الاول أن يقال سميت زائدة بخلاف العلم عملها وانما حازان لا تعملها مع انها غير زائدة  
 لانها كانت تعمل له لانها على الحدث المطلق لا لانها على الزمان الماضى لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما ينل عليهما من  
 الحدث فاذا جردتها عن معنى الزمان وهو لا يطلب وقوعه ولا متصا واذكر التبرير أن فاعلها مصدرها أى كان الكون وهو  
 من حيث يتنويه وذهب أبو على الى أنها لا فاعل لها على ما اخترنا اه المقصود منه

أقول ولذا كثرت زيادتها بين ما التعجبية الخ قال الدونشري فائدة قال بعضهم زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على ان المعنى المتعجب منه كان فيما مضى وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف وإنما اختصت كان بهذا دون سائر الافعال الماضية لانها لم الافعال فلا تنقل عن معناها غالبا اه من شرح ابن الصالح على الفحصة باختصار (قوله من السمة وهي الصلابة) قال الدونشري يشكل بان المادة لا تساعده عليه اذ المسومة معتلة العين والسمة اللها اللهم الآن يدعى القلب المكناني فليتأمل اه وفي بعض النسخ من الوسة فلا اشكال (قوله والرائد لا يفعل) الفرق بين كان الرائد وبين حرف الجر الرائد حيث عمل حرف الجر الرائد بخلاف هذه ان اختصاص حرف الجر بالاسماء باق وامكان فزال اختصاصه (قوله فهو نظير وهذا كتاب أنزلناه مبارك) هذان غير الغالب عند اجتماع التثنية بالمفرد والجملة والغالب تقديم المفرد

لا يدل على معنى الشبهة بل انها لم يثبت بها الاستناد الاقوى دالة على الماضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على الماضي (نحو ما كان أحسن زيدا) فكان زائدا بين المتدأ وخبره (و) قدرت اذ بين الفعل ومفعوله نحو (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل ما كيدا للمضى (وشد) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله) جبايدني أي بكرتساي \* (على كان المسومة العراب) تشدهم القرأه اذ كان بين الجار والمجرور وهما كالشي الواحد والجمع جددتساي أصله تتساي حذف إحدى التامين من المسومة وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السمة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة متوترة كت في المرعى وأطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزداد كان في حشو كما \* كان أصعب علم من تقدمنا (وليس من زيادتها قوله) وهو القرزوق

فكيف اذا مررت بدار قوم \* (وجيران لنا كانوا اكرام رفعها الضمير) وهو الواو والرائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب أبي العباس المبرد وأما النحويون حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزيادة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها واولا جملة في موضع الضمة مجرمان وكرام صفة مفعولة نظير قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك (خلافا ليعقوبه) والتحليل حيث ذهبوا الى انها في البيت زائدة واختلاف في اطلاقهما زيادتها وفيها والذي فهمه النحويون انها ايراد حقيقة الزائدة واختلاف في تحريك فلما قال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كالم يمنع من الغافل اسنادها الى الفاعل في نحو زيدت فلان في الفاعل في الذكر فكانت كيف تأتي وقد علمت في الضمير قلت تكون لغوا والضمير الذي فيها تو كيد لنا في التلاوة ثم تقع الفاعل ألا ترى انه لا خبر له وقال أبو الفتح حشبا للتحليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يقتض ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكن لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم يقتض ان الواو مفعولة بكان وقال ابن عصفور أصل المسئلة وجيران لنا هم فلان في موضع الضمة وهم فاعل بلنا على حذررت برجل مفعولهم زيدت كان بين لنا وهم لاها تزداد بين العامل والمفعول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد اتصل بفعل عمله في الضرورة فنحو قوله \* ان لا يجاورنا الاك ديار \* والاصل الايامك واذا كان متصل بالحرف فاحرى ان يتصل بالفعل اه قال المرادي في شرح التسهيل وهذه فقر بجأت متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا نعتي التحليل وسيبويه ما فهمه النحويون انما ايراد ابدان زائدة لم تدخل هذا الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم بالمجرة كانت في الزمن الماضي يعني بقوله كانوا لنا لكيدنا فهم من الماضي قبل دخولنا فاطلق التحليل الزيادة بهذا المعنى وبيل على انه يذهب فاحالاماضية قوله قبل هذا هل أتممت حاجون بنا لعنا \* ترى العزصات أو أثر الخيل

ولا يمتنع ايضا في البيت أن تكون كان تامعة على حذف مصاف تقدمه وجبت جبرتهم ثم حذف المضائق وأقام المضائق السمة مفعولا كانوا والجملة صفة اه كلام المرادي والمحال على القول بزيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الرائد اتصالا للفظ لتلايق الضمير المرفوع والمنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير تو كيدنا ترق لنا على ان لنا صفة مجرمان ثم وصل لما ذكر على الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامعة وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملقى نحو

(قوله ان تحذف) قال اللغائي هذا خاص بمادة كل لا يصنع الماضي لما يأتي من تنوينه في قوله ولو تم من أن تقدر ولو يكون غلظنا  
 عمر (قوله دالاعلم) بقدر الدلالة المذكورة ظاهرة اذا كان المحبر مفعولاً منصوباً وما اذا كان حالاً مجزواً وأوجهه فلا تظهر الدلالة  
 على كان (قوله ولو لم أدوات الشرط غير المجازمة) سياتي في باب اعراب الفعل ان اذام أدوات الشرط غير المجازمة (قوله ان راكبا وان  
 ماشيا) قال الدونشري بجعله اللغائي حالا لا خبرا وقال التقدير ان سرت راكبا وان سرت ماشيا وأقول فيه نظر لان فيه تعليق المفصل  
 على الجمل وهو كعليق الشيء على نفسه فلا يجوز ضم عرض ذلك على مولانا بل في صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال لا مانع  
 من ذلك فهو كقولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان من تعليق العلم على الخاص وأيضا ١٩٣ المعلق عليه أحد الشيتين لا يجوزهما

لدليل انه يكون عتلا اذا  
 أتى بحد هما مسرعا (قوله  
 وان بقية اما) قال  
 الدونشري قد يقال بقيتها  
 أم لان الهم الآن يكون  
 أصلا ان ماتم ادع (قوله  
 باعلم) قال اللغائي فيه  
 حذف مضاف أي  
 يحسن أعمالهم اذا اجمال  
 مجازي عليه اليا (قوله  
 وفيه رد على التسهيل  
 الخ) قال الشهاب القاسمي  
 أقول وفيه نظر اذا تسلي  
 ان مراد المصنف ان  
 الاسم هو الاسم الظاهر  
 المذكور ادعى عليهم بل  
 الاسم ضمير مستتر في  
 كان عائدا على العمل  
 على ان تقدير المصنف  
 لا ينص بمقتضى التسهيل  
 (قوله أي ان كان عليهم  
 خيرا) قال اللغائي لا  
 يتعين ذلك لجواز تقدير  
 ان عملوا (قوله أي ان  
 كان في علمهم الخ) قاله

ز ينظنت عالم هذا ما في المعنى ربنا (ومنها) أي من الامور التي تصبها كان (انها تحذف ويقع ذلك)  
 المحذف (على أربعة أوجه) أحدها وهو الأكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان أو ظاهرا (ويعني المحبر)  
 دالاعلم (و) بكثرة تكرر ذلك بعد ان ولو الشرط من (لا) هـ من الأدوات الطالبة للفعل فيطول الكلام  
 فيعطف ما تحذف وخص ذلك بما ورد دون بقية أدوات الشرط لان أم أدوات الشرط في المجازمة ولو لم  
 أدوات الشرط غير المجازمة كان كان أم عليها وهم يتبعون في الامهات ما لا يتبعون في غيرها والى ذلك  
 أشار الناظم بقوله ويجذفونها ويقون المحبر \* وبعد ان ولو كثيرا اذا اشتر  
 (مثال ان) والعالف بها ان تكون تنوينه (قوله مسرعا ان راكبا وان ماشيا) أي ان كنت راكبا  
 وان كنت ماشيا (وقوله) لا تقرب من الدهر لمطرف \* (ان ظلالا يبدوان مظلوما)  
 أي ان كنت ظلما لساوان كنت مظلوما وقال أبو حيان عكن ان لا يكون من اضمارا كان وانما انصب على  
 المحال وان بقية اما وهذا البيت فالتليل الاخيلية (وقوله الناس مجزون باعمالهم ان خيرا وغير وان  
 شر افسر) ينصب الاول على المحبر، بل كان المذهب فمع اسمها ورفع الثاني على المحبر بمقتضى المحذوف (أي  
 ان كان علمهم خيرا اجزأهم خيرا) وان كان علمهم شرا اجزأهم شرا وفيه رد على التسهيل حيث قديما  
 كان بكونه ضميرا او هو معدود من مفعولاته (ويجوز ان خير غيرا) وان شر افسر برفع الاول على انه اسم  
 لكان المحذوف مع خبرها وانصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف (أي ان كان في علمهم خير  
 فيجزون خيرا ويجوز انصبا) معا يتقديران كان علمهم خيرا فيجزون خيرا (ورفعهما) معا يتقديران  
 كان في علمهم خير فجزأهم خير (و) الوجه (الاول) من الأوجه الاربعة (أوجهها) لان فيه اضمارا كان  
 واسمها بعد ان وضمرا للمبتدأ بعد ان الجزأهم كلاهما كثر مطرد (و) الوجه (الثاني) أضعفها لان فيه  
 حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل نائب بعد الفاء وكلاهما قابل غير مطرد لئلا يذكر مبيّنونه  
 (و) الوجهان (الاخيران) متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلو بين هما متساوفاً ان يعني على حد  
 سواء قال تلميذه ان الضائم لان في كل منهما الاقوى والاضعف في نصبهما قوة نصب الاول وضعف  
 نصب الثاني وفي رفعهما قوة وفي الثاني وضعف برفع الاول فساويا وقال ابن عصفور في رفعهما أحسن من  
 نصبهما ومثال ان غيرا تنوينه بعينه قولهم \* أطلق بحق وان مسترجعا احنا \* أي وان كنت مسترجعا  
 (ومثال) قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه (التمس ولو تلخمن حديد) أي التمس شيئا ولو كان  
 ما التمس خاتما من حديد (وقوله لا يامن الدهر فوغي ولو ملكا \* جنود مضى عنها السهل والجبل)

(٢٥ تصحيح ل)

اللغائي فيه ان لا اول تقدير الجزأهم اضرارهم ونبأ القاء الثاني ان تقدير  
 في علمهم منظور فيه هـ وقال الدماميني وهذا الاشتراك في جواز تقدير من حيث الضاعة في الجملة وأما انه يحكم بحسنه فلا بد  
 من جهة المعنى ان كان في علمهم خير معنى غير مقصود لان مقصود التكلم ان كان نفس علمهم الان لم أعمالا وفي تلك  
 الاعمال خيرا وقد يدع هذا بانه على التجربة فيكون نحو ان كان في علمهم خير مثل لم فيها اذا (المثله) قوله (والاول أوجهها) لا يقال هذا  
 تكبر ارم قوله صدر المبحث أحلهما هو الأكثر اخلا. انهم من الأكثرية الرجعان ولئن سلفنا ذكره هنا لئلا يعلينا علمنا بعد (قوله وقال  
 ابن عصفور الخ) قال الدونشري وجه احسنه ان رفعه على النصب ان في النصب حذفا أكثر من المحذف في حالة الرفع كما هو ظاهر  
 هـ وقال الدماميني اذا نظرت الى الاخمين رأيت رفع الثاني خيرا من نصب الاول لاستواءهما في الاضمارا ورجعنا في رفع الثاني بان

أصمرت نفس ما أظهرت واذنظرت إلى الألف حين رأيت نصب الثاني أقبح من رفع الأول لاشواهما في الأضمار وضعف نصب الثاني بانك أصمرت جملة في رفع الأول لم تضر جملة ووضعه ان سيويه وصف رفعها بأنه حسن ولم يصف بذلك نصبها ما قوله والقصر والتونين قال الدونشري فيه نظران آخر لا ألف حتى يكون مقصورا (قوله على غير قياس) قال الدونشري راجع لشبهة لا يجمعها على شول لان قياس الصفة المختصة بالثلاث ان لا تلحقها التاء كطائي وحائض وقد يقال ان فعلا لا يكون جمعا كما قالوا في نصب هي الخلاف فيه فبأن فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع شائلة واختلف في الشول في هذا البيت الذي هو من مشطور الرخ فقبل مصدر شالت الناقه بذنها أي رفعته للضرب فهي شائلة بغيرها ما هو المجمع شول كرا كور كم وقيل ما قاله الشارح انها جمع شائلة إلى آخر ما قال قال الغنيمي وقدر جمع الأول بأنه روى من لدشول بالحقق وأجيب بان التقدير من لدشول ان شول أو زمان شول أو كون شول فخذف المضاف والتقدير الآخر أولى لبعدها المعنى في الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أي موجودا وقد رجح الثاني برواية الحمري من لدشول بغير التونين ١٩٤ على أن أصله شولا بما لدشول لكن قصر لاضر ودق قبل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول

كانت عليه غيرة بعد ما  
وهو مردود بانفاقهم على  
ان ذلك مخصوص بغيرة  
والشارح أقصر في البيت  
على ان المراد بالشول جمع  
شائلة الخ (قوله اذ لم  
منه حذف بعض الاسم الخ)  
قد قدمنا في بحث حذف  
الجميع بعد لولا ما يتعلق  
بذلك بقوله بعض الفضلاء  
ينبغي ان يخص النع بما  
اذا كان لتبريره تصرفه  
فاما لما في يجوز في نحو  
يلوم اذا صلها يدي  
ودعي فقد حذف بعض  
الاسم الذي هو لولا وكذا  
نحو قاض وغار وما شبه  
ذلك (قوله على ان  
الموصول المحرف لا يجوز

أي لو كان صاحب البيت ملكا فاجنود كثيرة وقومهم الأشرف ولو عراوقهم ما رد على أبي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لولا على ما قبلها ولا أعظم فان الملك أعلى مما قبله والتميز أعظم من الحذف (وتقول) فيما ذكر كان ما بعده لم يرد حاقا قبلها لا أعظم ولا أعلى على ما مثل به سيويه من قولهم (الاطعام ولو عرا) فان الطعام أعظم من التمر (وجوز سيويه) فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر) فحذف ويكون خبرها وبقى اسمها (وقيل المحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (يدون ان ولو) الشريطةين (كقوله \* من لدشولا قالوا ثلثها \* قد روى سيويه من لدان كانت شولا) بفتح السين المعجمة وسكون الواو والقصر والتونين جمع شائلة على غير قياس وهي التوق التي خف لبناؤها وترفع ضرب عسا أو على من نتاجها سبعة أشهر او ثمانية أو السائل بلاها فهي الناقه التي شول بذنها الفلاح ولا ين لها أصلا وجعلنا شول بتسديد الواو كرا كور كم والا فلا مصدر أدلت الناقه اذا خالها لولها أي من زمن كونها شولا إلى زمن كونها متلويا ولولها وانما قد روى سيويه من لدان كانت شولا ولا يقدره من لد كانت لانه لا يرى إضافة قلن إلى الجمل قبله في المعنى عن القرع لأن الدهان واعترض على سيويه في تقديره ان أدلى لم يرد منه حذف بعض الاسم وقابله بعضهم بقص سيويه في باب الاستثناء على ان الموصول المحرف لا يجوز فحذفوا ان جعل على انه تقدير معني لا تقدير اعراب لم يرد منه ان ما فر منه وقع فيه الوجه (الثاني ان تحذف) كان (مع خبرها) ويسبق الاسم وهو ضعیف ولهذا ضعف ولو عرا وان خبره برفعها الوجه (الثالث ان تحذف وحدها) ويسبق اسمها وخبرها (ويكثر ذلك) بعد ان المصدرية الواقعة في وضع المفعول لاجلها في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بهل (مئل) قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت معلول ومقبل عليه مقدم عليه (وأصل انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت الالام التعاليلية (وما بعدها) الجرور بها (على ان انطلقت الاختصاص) عند البيهقيين وألا اهتمام بالفعل عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت (ثم

حذفه) الابعاد الحروف التي تذكر في النواصب كما يذكر ذلك المراد في باب التمام  
لا يجوز جزوا لظن مرادوا لا قد تحذف ان تذوق في غير ما ذكر في النواصب كما ذكره في المعنى لكن محل الشذوذ مع قوله ان نصب ولا فهو مطرد كما في باب التمام في سمع بالعبدى (قوله ان ما فر منه الخ) قال الدونشري الذي فر منه ان لدن لا بضعف الجمل (قوله ان تحذف مع خبرها) اما حذف الخبر وحده فنص في المعنى في بحث الحذف على انه لا يجوز لا تعرض أو كالعرض من مصدرها ومن ثم لا يجمعان (قوله أصله انطلقت الخ) قال الاتفاق في مدعوى تكاف بلا دليل لا يمكن ان يدعي ان اما تأتي من اسم الشرط وفعله لا يصل معها يذكركم منطلقا أي في حالة ذكر الانطلاق انطلقت خلا حذف فعل الشرط أي يذكركم وحدها انفصل الضمير و منطلقا حال لا جبر كان وهذا نظير ما جوزه في اما ما سأل في دعاء أي مهمات ذكر خضاضا حالة كونهما على أي مذكورا لعل في ذلك ما يدل على ما ذكرنا في القاء بعد المنصوب في نحو فان قوى ما تكلم الضبيع \* فانه متناقض لما قرره فتأمل اه قال الدونشري قوله اما أنت منطلقا انطلقت يرمز به موجعا لدان اما هذه نازمة القاء ولا فاهنا وعجب منه ان شبيخ عقال وزعم انه أقل تكافا قالوا وهو جاز في بعض المواطن مما فيه فاه (قوله عند البيهقيين الخ) لوجه تخصيص الاختصاص بالبيهقيين والاهتمام بالنحوين بل كل ثبت كلا

كنت ذات غفرت قال الثاني لا يخفى ان تقدير غفرت عورث في التركيب

١٩٥

(قوله ثم حذف كان لذلك) قال الدونشري قد يقال من أين جاء الاختصار وقبح عرض عن لفظ كنت ما و أنت فليست أم لا (قوله أي لأن

زاد غفرت لكونك

ذات غفرت لأن قوياً لم تأكلهم

الضبع بل المتجه ان يقال

مهما تذكرت أنت في حال

كونك مذكوراً بالانفرا في

مثل ذلك ونفساً ذقوى لم

تأكلهم سنة المحب حتى

ترفع على بة وملك ونفرك

وهذا ما تسمى بكون

امانة عن مهمما كثر

وقال الشهاب القاسمي

يجوز ان يكون قوله فان

قوى الخ تعليلاً لحذف

أي ولا اعتبار بفرك

بذلك فان قوياً الخ وبعضهم

جعل التقديم لا فخر

والتعليل حينئذ واضح

فتأمل (قوله اامة)

فيه نظر فانه لا مانع ان

يكون قوياً اسمها وقوله

كالذي خبرها وهذا

كالتعريف فانه شاهد ومثال

الحذف كان مع بقاء اسمها

وخبرها وان كان ماقاله

الشراح مختلفاً في نفسه

(قوله أي ان كنت لا تفعل

غيره قال الثاني لا يجوز

الى هذا التكلف الذي

لا دليل عليه ان الظاهر ان

ما يريد لتأكيدها

الشرطية ولا تأنيدها للتعلي

المقدر ولا ونفيها هو

الشرط فاما أداة شرط

حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقاً انطلقت (ثم حذف كان لذلك) الاختصار  
(فاً تفصل الضمير) الذي هو اسم كان فصار ان أنت منطلقاً (ثم زيدت بالتعويض) من كان فصار ان  
ما أنت (ثم أضيفت النون) من ان (في الميم) من ما (للتعويض) في الخبر فصار ما أنت والى ذلك أشار  
الناظم بقوله \* و بعد ان تعويض ما أنت بالركب \* وقد حذف متعلق الجار اذا فهم المقام (وعليه  
قوله) وهو عباس بن مرداس (أما ان أنت ذات غفرت) \* فان قوياً لم تأكلهم الضبع  
(أي لأن كنت ذات غفرت ثم حذف غفرت وهو متعلق الجار) لأن وما بعدها وأما ان أنت منطلقاً منقطعاً  
من معرف التدا وهو ضم الخاء المعجمة وحكي كبرها و براسمها وتوشن معجمة كنية شاعر مشهور  
اسمه خفاف بن حذافه معجمة مضمومة وفان خفاف بن ينهما ألفا والتفريق التوشن والقفا والخط  
والضبع على وزن المضد السنين الهذبة وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم  
تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنين بما لا أكل فهو واسعة تبييض دخلت الغاء  
في فان قوياً لأن الثاني مستحق الأول فهو مستحق الأول لسبب فيه فاشبه الشرط والجزم اهدا قول  
البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفتحة فاشبه طرية ولذلك دخلت الغاء في جوابها ومعنى المثال  
المذكور صندهم ان كنت منطلقاً انطلقت معك والاول أشهر ونقل أبو القيس عن أبي علي ان ام الحاتمة  
عن كان عاملة في الجزأين عمل ما خلقته ووجه ان المانبات في اللفظ تأت في المعمل وزعم انه مذهب  
سيبويه (وقل) حذف كان وحدها (يلونها) أي بدون ان المصدرة (قوله) وهو عبيد بن حصين  
الراعي (أما ان قوياً والجماعة كالذي) \* لزوم الرحالة ان قيل عملاً  
(قال سيبويه) أراد أن كان قوياً مع الجماعة فحذف كان التامة وأبقى فاعلمها هو قوياً والجماعة  
مفعول معها والنائبه كان المحذوف في الرحالة بكسر الهمزة والمهملة ترج من جلود ليس فيه خشب  
يتخذ لركب الشد يلو وتيل يقع التانصوب بان وهي منصوبة في موضع التعليل وعملاً بفتح الميم  
الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق (و) الرفع (الرابع ان تحذف) كان (مع معموليها) جميعاً (وفذلك بعد ان)  
الشرطية (في قولهم) فعل هذا ام لا أي ان كنت لا تفعل غير مفاعوض) عن كان واسمها وأدغمت نون  
ان فيما التقارب فخر جميعاً (ولا هي) (النافية للخبر) وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لانه ما قبله  
عليه تقدير مفاعله قال الجار بردي تقول أخرج فاذا امتنع تقول ام لا فتكلم أي ان كنت لا تفعل المحرورج  
فتكلم هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من امام مكسورة وقال بعض شراح  
الشافعية ام لا فتع الهمزة قال يعني ام لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا أي لأن كنت غفرت اللام  
ثم حذف كان فصار الضمير المتصل متصلاً بوزيما عوضاً من الفعل المحذوف وقلت النون ميماً  
وأدغمت في الميم اه كلام الجار بردي في باب الامالة وهو صحيح فان صيرورة الضمير المتصل متصلاً  
انما هو في ام لا في ام لا والمحذوف في هذا الوجه والذي قبله واجبو فيما قبله ما جازاه المحض اوى  
وحكي الكوفيون ان يقال لانت الامر فانه جائر فتقول أنا أيه وان أي وان كان جائر اقتحفت كان مع  
معموليها من غير تعويض وعليه قوله  
قالت بنات الميم يأسلني وائش \* كل فقير امعد ما قلت وائش  
أي وان كان فقير امعد ما لا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين (وسنها) أي من الامور المحقة

مؤكد بما نظرها اما في قوله تعالى فامر بن والشرط المقدر محذوف الجواب لانه لا ماسبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله  
فلعلها افسلت لي بكفة \* والاصل مفرقاً للحسام \* والاصل افعل هذا ان لا تفعل غير موهذا معني واضح لا خبايا عليه  
فعلات بالحى وان أفتاك الناس وأفتوك



قد يوجد بدون الشرط أو بعض الأعمال الفرق ما عدا ما تقدم الخبر لا يخفى (قوله اسمها) قال اللغوي لو قال المرفوع بعدها كان أولى إذا لم يتقدم بها ليس باسم لما (قوله لا رائدة) قال اللغوي الفرق بينهما حيث أن الرائدة تافصل أجنبي دون الناقية المؤكدة لكن الزائد في كلامهم هو النسق لحسن التماثل كيد فلا يظهر حيث بينهما فرق إذا العمل للاولى في الوجهين اهـ وقال النهاب القاسمي قد يقال الزائد في الكلام تماثل كيد الكلام لالتماثل كيد خصوصاً بخلاف الناقية تافصلها التخصيص ما ١٩٧ فيهما مافرق فليراجع هل الامر كذلك اهـ وقال النوشري

برقع ذهب على الاحمال وانما العمل حيث لا يهاجمه على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان (وأما رواية يعقوب بن السكت) ذهبها انصبحت خرج على أن نافية مقوكتها لا مؤسستلان نفي التي ايجابها (الرائدة) كافة ما وهذا الخبر يخرج نفي على قول الكوفيين أن ان المرفوع نفي على الناقية نفي بها بعد ما توكيد او هو دون فان العرب قد استعملت ان الرائدة بعد الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ على الناقية فلو لم تكن الناقية عما أن المقترة رائدة لم يكن لازماً ان يذهب بعد الموصولة تسبوع قاله المرادي وقد ان بعض القن المعجمة وبالذال المهملة والثون قبل فاء التانيث حتى من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والحرف يفتح الحامو الزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهرى هو الآخر زائد القاموس وكل ما عمل من طبر وشوى بالآخرى يكون غداً الشرط (الثاني أن لا ينتقض نفي خبرها بالان) انتقض بطل علمها كبطلان معنى ليس (فالذلك وجوب الزرع في) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا الا واحدة) وفي رسول من قوله تعالى (وما محمد الا رسول) فاما قوله

وما الدهر الا منجنون ناهية هـ وما صاحب المحامات الاعمدا (فمن باب) المفعول المطلق الواقع عامه المحذوف خبراً عن اسم مبتدأ على (ما زيد بالاسير) أى ما زيد (الاسير سير او التقدير) وما الدهر (اليدور دوران مشبهون) قاله هربميد أو يدور خبره ودوران مفعول مطلق وعمله يدور غذف وأقم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أن كونه لا يضيغ أن يكون خبراً عن الدهر وكونه واقعاً بعد الايجاب والباعث على تقدير دوران ان منجنون لا يضيغ كونه مفعولاً مطلقاً لانه اسم للدول الذي سقى عليها الماخارة يجعل الفاعل عالياً وازة بعكس وأسماء الذات لا تنصب على المفعولية المطلقة لأن تكون الفاعلوا ضرورية تسوما (و) كذا القول في هو ما صاحب المحامات الاعمدا فانه في تقدير (الا بعد ما عدى أى تعذبا) والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش وأما مذهب سيويه فلا لانه لا يرى ان صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد بالاصل عدم التاويل وأنتهده ابن مالك هـ أى الدهر الا منجنوناه وحكم بزيادة او اعترضه في المعنى وما ذكر من وجوب الرفع مطلقاً في الخبر المنتقض فبغيره قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقاً وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفاً وهو قول الغراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبهاً وهو قول بقية الكوفيين (ولاجل هذا الشرط أيضاً) وهو أن لا ينتقض نفي الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد فاعداً بل فاعداً ولكن فاعداً على انه خبر مبتدأ محذوف أى بل هو فاعداً ولكن هو فاعداً (ولم يميز في) فاعداً (نصبه بالعطف) على قائم (لانه) واقع بعد بل ولكن والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أى مثبت على ذلك أشار الناظم بقوله

قوله لا رائدة رده بعضهم بانه لا وجه لكونه شاملاً لكونها ناقية مؤكدة لاسما عنها وبرهان الرائدة بغير تكرار الجملة بخلاف الناقية المؤكدة لما قبلها (قوله نفي خبرها) قال اللغوي اشار الى أن الشرط هو بقاء النفي في الخبر دون غيره فاذ وجد صاع العمل فيه وان انتقض في غيره من المتعلقة به فانه يبطل العمل في ذلك الغير كما في ما زيد قائماً بل فاعداً ما زيد قائماً الا في الداراه ثمن ان الشرط انما هو عدم الانتقاض بغيره أى ما اذا انتقض بهما يجب النصب نحو ما زيد بغير قائم نصب فخر وهو باجواز الاخفش (قوله فمن باب) ما زيد الاسير) أى خلافاً لابن الناظم حيث جعله من هذا الباب أى المنصوب على الخبرية لما (قوله وكونه واقعاً

بعد الايجاب) أى لانه مخصوص بالاسواق في باب المفعول المطلق ان المحصور بالاً وانما يحذف عامه وجوباً ونحوه أنت الاسير أو انما أنت سيرا فاندفع ما شرهه من الرفع على الايجاب لا يقتضي النصب فنحو ما محمد لان ذلك مفعول مطلق (قوله وأسماء الذات) لعل هذا لا يوافق ما تقدم في باب ما جمع الف و تا من يدين في الكلام على خلق الله السموات ان السموات مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر والبخاري مع انه اسم ذات (قوله ولاجل الخ) قال اللغوي ان قلت الشرط وهو عدم انتقاض نفي الخبر وجود فليس الرفع فيما بعد بل لان مقام الشرط كما يقتضيه قوله ولاجل الخ قائم اصل ما بعد بل المعطوف على الخبر خبر في المعنى وقد

انقص فيه النفي بل فوجب رفعه ذلك قوله وان كل طرفاً أي بخلافه في باب ان وان كان عملها بطريق الالتحاق بالفعل لاها من الحروف لانها ثبتت الفعل لفظاً ومعنى كباقي وهذا لما ثبتت الفعل معنى فقط (قوله فهي خبر مقدم) قال النوشري هذا غير متعين بل يجوز ان يكون مبتدأ من فاعل أعني عن الخبر وأعتب مع فاعله صلته من أوصفتها (قوله كمال سبويه) الذي قاله سبويه انها وان العربي لا ينطق بالخطا ١٩٨ ويجوز ان ينطق بغير لته كيننا في حاشية الالفية في باب ما لا ينصرف (قوله ولكن

ورفع معطوف بل لكن أويل \* من بعدم تصويبها الزم حيث حل وأجاز المراد كون بل نافلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زلنا نقابل قاعدا ما انصب على معنى بل ما هو قاعدا انفع الموضع عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافاً للفرع وان كان طرفاً أو طاراً أو مجروراً على الاصح خلافاً لابن عصفور فان تقدم بطل العمل (كقوله ما معي \* من أعتب) فهي خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكي الجري ما ماسيما من أعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعرب الذي عاد الى مصر تك بعد ما ساءك (قوله وماخذ قوي فاحض العذري) \* ولكن اذا ادعوا فهم فهم

فخذل بشديد الادل المحجة جمع خاذل خبر مقدم قوي مبتدأ مؤخر (فاما قوله) وهو الفرزدق فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم \* انهم قرش (واذ ما مثلهم بشر) بنصب مثلهم تقدمه (فقال سبويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وان الفرزدق تيمى) لم يعرف شرطه عند المجازين (فقص أن يتكلم بلغة المجازين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لانه أن ينطق بغير لته كمال سبويه (وقيل) بشر خبر (مثلهم مبتدأ ولكن) في الفتح (لاها مع اضافته للبي) وهو الضمير والمهم المضاف اليه يجوز بناؤه وأعرابه (ونظره) في البناء على الفتح (النهجى مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع ينكر) قرأ من قتهما مع أنها ليست متعاقن الرفع على التبعة نحو في الاول والفاعلية في الثاني وأتى بنظيرين لئلا يتوهمن أن ذلك خاص بلقلته مثل (وقيل مثلهم حال) لان اضافته لالتقدير هو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انصب على الحال ويشير مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يترك تقديم الحال على عاملها الظرف وهو عتق أنادر (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي عمالها لانه قال البردورد بان حذف عامل الحال اذا كان مغتوبا بمنع فانه في المعنى وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل طرف مكان والتقدير وانما مكلمهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تليقيه بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدنا فرزدق وقول قلبه لانه كان جهما الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما القالب الفرزدق لغلظه وقصره قال أبو محمد بن السيد الاول أصح لانه كان أصابه جندى في وجهه ثم برى منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاث مستفادة من قول النظم أعمال ليس أعلمت ما دون ان \* مع بقا النفي وترتيب زكن

أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فان تقدم بطل عملها (كقوله) وهو زاحم ابن الجحر الثقيل وقالوا تعرفها المتنازل من معنى \* (وما كل من وافي في أناعارف) والاصل ما أناعارف كل من وافي في شكل منصوبة على المعنوية يعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء تطليحت حتى عرفت والمتنازل معمول فيمؤ ذلك أن زاحما الاجتماع بحبوسه في الحس ثم

مقدم في كلام الشاعر وانظر قوله لانه عامل ضمير معنى الفعل لا عرو فعل ما في وان جعلنا العامل متعلقا بالجاء والخبر ورمز راجع أصل المسئلة (قوله لئلا يلزم تقدم الحال الخ) هذا يدل على ان صاحب الحال الضمير في الظرف ويقفه منه حينئذ مع قوله وهو في الاصل نعت الخ نعت النكرة اذا انصب على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالا من تلك النكرة (قوله اذا كان معنويا) هو الجاء والخبر (قوله أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ظاهره يجوز تقديمه على الخبر

بني لاهاهم) خالف في ذلك ابن مالك وقال ان مثلاً خالفت المبهمة في انتهائى وتجميع كقوله تعالى الا أمم أمثالكم وقول الشاعر والشاعر عند الله ملان كلف في الباب الرابع من المعنى (قوله وقيل مثلهم حال) قال الاسموني في شرح هذا الكتاب قلى هذا ما غير عاملة للفصل بينها وبين اسم ما بالحال أهال الشهاب القاسمي وكان وجه ذلك انها صريحة فلا تقوى على العمل مع الفصل شيها وهو فصل باجنى اه وقال اللقاني ان ما حينئذ عاملة وبواقفه قول الرضى وقيل ان خبرها محذوف فاستند الخبر اليها قبل على انها عاملة اذ المهمة لا خبر لها اه ثم قال الاسموني وأيضا فالخبر يجب تقديره مقدما على الحال ليضع عملها فيها لانه ما صل ضمن معنى الفعل دون عرو فعمل الشهاب أي لان مثلهم

فقدما



يضمون لم يكن ظرفا يبيّن الكلام في مقبول اسمها هل يتغير مقتضى على الاسم مطلقا أو كان ظرفا أو جارا أو مجرورا (قوله وأما قول النافعة) قال الزرقاني الأحسن أن يقول وأما قول النافعة على ما هو ظاهر منها فهو محتمل لأن يكون على حذف مضاف أي لامثلي بأخيه قد دخل لا نكر تان مثلا لا تتعرف بالأضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فاني بمنقصر لام فوجا ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل يلزم ذلك) قال الزرقاني أي يلزم حذفه فإن قلت كيف يصح جعل القول يلزم الحذف غاية لعلية الحذف قلت يمكن أن يقال هنا قبل استزما العليتين معنى الخفا في القائل فكأنه قيل قد خفي حتى لم يطلع عليه بعض الناس (قوله يلزم الحذف كما حاب الداميني عنده) نظر ذلك فراجع في بحث أن المكسورة الحزمة المشددة التون وأجاب بعض شيوخنا بان العامل تزل منزلة العدم فلذا قيل بالزوم (قوله كقوله من صالحة) قال في المغني ١٩٩ وانما لم يقدر وهاهنا ملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ واجبة التكرار ورويه نظرا

قدحها فسمال عنها فقالوا له تعرفها في منازل المحج مني فقال أنا لا أعرف كل من وافي حتى أسأله عنها (الان كان المعمول ظرفا أو جارا أو مجرورا فيجوز العمل للتوسع فيما) (قوله) به متضمنة لكون كنت أمنا (خا كل حين من توالي مواليا) والاصل فمن توالي مواليا كل حين فنافية ومن توالي اسمها مواليا خبرها و كل حين ظرف زمان منصوب به والوالي ذلك أشار النافعة بقوله

وسبق حرف جر أو ظرف كما في أنت معنيا أجاز العلم

والاصل ما أنت معني وفيه منه أن المعمول إذا لم يكن أحدهما اسم لا يميزون العمل وهو الشرط الرابع (وأما لا فاعمالا أعمال ليس قليل) جدا عند المجازين واليه ذهب سيبويه وطلاقة من البصريين وذهب النعش والمبرد إلى منع (و) على الأعمال بشرط له الشرط السابقة في عمل ما (ماعدة الشرط الأول) وهو أن لا يقترن اسمان من الزائد (و) بشرط أن يكون المعمولان نكرتين نحو لأحد أفضل منك والي هذا أشار النافعة بقوله

في التكررات أعلمت كليس لا وأما قول النافعة لا أنا فاعيا سواها والي خبرها متراخيا وقول المتني فلا الحمد مكسوبا والي المال باقيا فمن التوادفان قلت كيف جعلته نادرًا وفي مثل سيبويه ما يذهبها ولا أخوه فاعدا قلت لا عمل للابل هي زائدة قول الاسمان تأجعا المعمول ما (والغالب) في لا أن يكون خبرها محذوف حتى قيل يلزم ذلك (قوله) وهو سعيد مالك جحط فبين العبد (من صدعن نراها) فأنابن قص لا راجح

فراجع اسم لا وخبرها محذوف أي لأبراح في (والصحيح جواز ذكره) أي الخبر (قوله) تعرف فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر عما قضى اللهوا قيا فتعرف فعل أمر من التعرّف وهو التسليم ومعناه تصبر ولا تافية للجنس هنا وهي صالحة عمل ليس وروعا ظن كثير أن الأعمال على ليس لا تكون الانافية للوحدة وليس كذلك بنسبة عليه في المغني وثى اسمها وعلى الأرض ظرف مستقر فحقه لا أو لغو متعلق بباقيها وبأخيه لا الأول وأولى وكذا القول فيما بقي والوزر والمجا والواقي المحافظ (وانما بشرط الشرط الأول) وهو أن لا يقترن اسمها بان (لأن ان لا تزد بعد لا صلا) فلا حاجة لاستمرار ذلك خيا (وأما لا فاصلا) للانافية (ثم زيدت عليها) التام ثلاث اللغات

وقبله

باب في الحرب التي وضعت أرواها فاستراحوا وبه يعلم أن راجح رفوع الصفة ووقف عليه بالاشباع لا بالكون وبذلك يسقط قول الدوشري يجوز أن تكون لا في البيت صالحة على أن فكأنه قرأ أما بالكون (قوله) وكذا القول فيما بقي أي من جواز الاعرابين لكن الداميني اقتصر على تعلق الجار والمجرور فيما بقي بقوله وأما قبل وجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلقا وأما محذوف أي وأما من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقا بالاصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك في الأول لأن باقيا يعني دائما لا يحتاج لصفة فتأمل (قوله لأن أن لا تزد بعد لا صلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت في كتاب الأذهبة للهروي أنها تراد بعد لا وأشد عليه باقيا التي لأن زلت ذوا جيل من المقصص والقصاص محجوبا قال أراد لا زلت اه وقد يقال مراد المصنف أنها لا تزد بعد لا الكلام فيم هو هي العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا في البيت المذكور داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام

فيه ومعنى قول المصنف أصلا لا في شروا في نظم فتأمل (قوله أولهما) فيه نظرا لأنه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعاه  
لأن تاء التانيث ساكنة وضعا وحكت هنا لالتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعا (قوله وقال أبو عبيدة) أضعف قوله بعدم شهرة  
تجيب في اللغات واشتهر بالحق وبإضافة قولون لا ت أو أن لا ت هنا ولا ت أو أن لا ت هنا (قوله قلبت الياء ألفا) أي تحركت أو انفتاح  
ما قبلها (قوله وأبدلت السين تاء) هذا ابدال شاذ كما في سدستان أصله سدس قاله الهمامي (قوله وعلله الجاع من العرب) قال  
الدونشوري فيه نظر فإن العرب ٢٠٠ لا تعرف العمل وإنما الحماكة به النعامة ويمكن أن يقال إن عملها صورة أي كون الاسم الواقع

بعدها منصوب أو حينئذ  
فلما نفي قول الشارح وفيه  
خلاف عند النحاة لقافي  
اه وأراد أن اللغاة أشار  
لذلك لأن ذلك نص  
كلاره كما يعرف من اجتمه  
(قوله فزع الفراء أن  
لات الخ) قال الرضي وليس  
يبي أن لو كان حرف جر  
محرف غير أن واختصاص  
الحجاز لبعض المهورات  
فأدركوا بصلو كان جارا  
لكان لا بد له من فعل  
(قوله وهو شمر دل) قال  
الدونشوري الذي في شرح  
ديوان الحماسة للبربري  
أنه عبد الله التميمي بن أبي  
أبي سبيح قال لغما سبدا وهو  
مضاف إلى ضمير النفس  
ففر من الكسرة بعدها  
ياء إلى الفتحة فأنقلب  
ألفا ولوروي فحق عليك  
لحجاز ويكون جارا إلى  
أصله وعليت في موضع  
الخبر واللام في اللفظة متعلق  
بمادل عليه فحق فيقول  
لي عليك حسرة شديدة  
من أجل رجل ناهرب  
الزمان فطلب جوارك فلجدك وقوله حين ليس محرف ظرف ليعني ويخفي في موضع الصفة حائفة وخبر ليس محذوف كأنه النون  
قال حين ليس محرف في الفراء أو بنعسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين إلى ليس فبنا لأن المضاف إليه غير متمكن فكأنه كسب البناء من جهة  
فالفتحة في حين فتحة بناء ولا يمنع أن تكون فتحة لعرب كأنه أجرى حين على سلامته وبعد الباء الألف فتحة اه وهو صريح في أن  
الرواية ليس محرف وهو كذلك في ديوان الحماسة والعيب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك لعل التيسر في اللفظ من تاء وليس وتارة  
بلا ت (قوله وسوغ الأبدان الخ) قال الدونشوري لا يحتاج إلى شواهد لوجود النفي اه وقال بعضهم إن تقدم الخبر على المبتدأ ليس وظهر  
ركونه خبرا لا يتسوغ (قوله أذا لم تدلها نذا كرى) قال القافي فيه نظر أذا قلنا اه من هنا مضاف إلى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أي

أول المبالغة في معناه أولهما وخصت بنى الاحيان وزيادة التاء هنا أحسن منها في بحث ورتلان لا محالة  
على ليس وليس متصل بهما لتاوع من ثم لم تتصل بالمحمولة على أن قال صاحب الكافي لا ت فرغ لا ولا  
فرغ ليس وليس فرغ ضرب فحس في المرتبة الرابعة هو كتمان عند الجمهور ولا النافية وتاء التانيث  
وحر كسب لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمتوه بعض كلمة وذلك أنها لا النافية وتاء  
الزائدة في أول المحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضى بليت بمعنى ينقص  
استعملت للنفي أو هي ليس بكسر السين قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كانه ابن أبي الربيع قولان  
حكما في النفي (وهله الجاع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة فحينهم ذهب إلى أنها تعمل  
شواهد أولها فرغ فمبتدأ أحذف خبره أو منصوب فمفعول للفعل محذوف وهذا أحد قولي الاختش  
ومنه أيضا أنها تعمل عمل أن فتنبص الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس  
فترفع الاسم وتنصب الخبر (وله) عندهم شمرطان كون معمول لهما اسمي زمان وحذف أحدهما  
والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولا ت حين مناص) ينصب حين على أنه خبرها واسمها  
محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فراد (أي ليس المحين حين فراد من القليل قراءة بعضهم)  
وهو عيسى بن عفر في النواحي ولا ت حين مناص (مرجع المحين) على أنه اسمها وخبرها محذوف أي ليس  
حين فراد حين مناص وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز  
اليتن أن مرفوعها محمول على مرفوع ليس لا يتحذف فهذا فرع تصرفا فيه ما ينصرف فوافي  
أصله وقرئ أيضا ولا ت حين مناص تخفض حين فزع الفراء أن لا ت تسعمل حرفا جارا الاسم الزمان  
خاصة كإنا مندمه كذلك فتعصّل في حين ثلاث قرأ التاء والرفع والنصب والتخفيض وفي الرفع ثلاثة  
أقوال إما على الابتداء أو على الاسم للابتداء كأنه عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لسان كانت عاملة  
عمل أن وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا إما على الاسم للابتداء كأنه عاملة عمل أن أو على الخبرية لسان  
كانت عاملة عمل ليس أو على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره لا يرى حين مناص وفي التخفيض وجه  
واحد على كل حال لا يعمل إلا في أسبأ الزمان كما يؤخذ من قول النظم وما ملأت في سوى حين عمل  
(فأما قوله) وهو شمر دل البنى فحق عليك للفتحة من حائفة (حجراتك) (حين لا ت غير  
فأما رفع مجير على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبر في الخبر وقلبه تقديرا (أو على القاعلية) بفعل  
محذوف (والقدير حين لانه مجير) على الابتدائية (أو يحصل مجير على القاعلية) ولا ت عاملة لعدم  
دخولها في الزمان) ومجير بالجمع اسم فاعل من أجاز (ومثله في إعمال لا ت) (قوله) وهو الاعشى ميمون  
(لا تها نذا كرى جيرة) أو من \* حاسنها طائف الأحوال  
(أذا لم تدلها نذا كرى) ففتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (زمان) وخبره هنا يقع الماسوشديد

ليس هذا المحن حين ذكرى جبروته هنا في الاصل طرف مكان استعير الزمان اه قال الدونشوي كون هنا ظرف زمان يلزم عليه  
 اضافة قسم الاشارة الى ما بعده (قوله وقيل مبكرا) أي وقد روى جبرية مبكرا فهو يفتح الجيم وكسر الموحدة  
 (قوله وتزاد الباء) آخر هذا الفصل عن الكلام على لا تلو وان عكس ما فعل الناطم لان ما فعله غير مناسب للفعل هـ بين الكلام على  
 أعمال الاخوات وانما كان يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة هذا وهي زيادة الباء عدم تعلتها بشئ تعني معناه في الغير  
 لا تلو لا تدخل على معنى لا لتها على دفع توهم الاثبات أو تأكيد النفي وانظر لم اطلوها ٢٠١ عليها الزيادة دون الألف في بابان قال  
 الدونشوي قال الرضي ولا

التون وهي ههنا احتمله لكل الزمان أي في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبرية بضم الجيم وفتح  
 الموحدة والراء صغر جبرية وقيل مبكرا أي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل قيل هي امرأة قاتل هذا  
 البيت أو من علف على مقدر أي الجحيم فتذكر أو من جاسم بطناف الاله والطنائف الذي يطرق  
 بالليل وأزاف ههنا الخيال الذي يرقى النوم فكاه وأخاوه غضي ففزع من ذلك والاهوال جمع  
 هول وهو الخوف (وأمان) التانية (فاعلا لماندر) عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من على (وهو  
 لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المائلة نامة تحت وهي مافوق تجدالي أرض تناموا على ما وراهمكوما  
 والاهوال النسبة اليها على وعلى غير قياس كثافي الأصحاب واختلف في جواز اعادتها فذهب الكسائي  
 وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح إلى الجواز وذهب القرأموطافقوا أكثر أهل البصرة إلى  
 المنع واختلف الثعلب عن سيبويه والمبرد في قول السهلي الأجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك  
 النحاس وقتل ابن مالك عنهما الأجازة وسمع ذلك من أهل العالية (قول بعضهم ان أحد خير من أحد  
 الاب العالية) وان ذلك نافع ولا ضار له وان قائما أي ان أتاهما (و كرا أم سعيد) بن جبر (ان الذين  
 تدعون من دون الله عبادة أمثالكم) يكونون ان ونصب عبادة وخرجها بعضهم على انها ان اخضعتم  
 الثقة وانها تصب الحجزان مثل ان حراسنا أسدا ووجهه أحسن لتوافق القرأمان انبا و هو قتر حج  
 على شاذ (وقول الشاعر ان هو مستولى على أحد) \* الاعلى أضعف الجاهلين

أنشده الكسائي شاهد على عمل ان على ليس  
 \* (فصل وتزاد الباء بكثرة خبر ليس) \* غير الاستثنائية (و في خبر) (منخو ليس الله بكاف عليموما  
 الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام عند الكوفيين  
 لتأكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم دلان زيدا لقائم بالياء بعزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية ظاهرا  
 ليس زيدا فان الباء لا تدخل ههنا لان معصوب ليس الاستثنائية كعصوب الافعال لا تقول ما زيد الا بقائم لا  
 تقول قاموا وليس زيدو كما تزاد الباء في خبر ليس ترافق اسمها اذا تفرغ الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس  
 البربان تولوا وجوهكم بنصب البروقوله ألسن بغيابان الفتى \* يصاب يفيض الذي في يديه  
 وهذان الخبر يرب كإفالي الفتى (و تزاد الباء) (بقه لا خبر لا و) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ  
 منفي كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم  
 (و كن لي شقيا عوم لا فوشاعة \* بمن فتيلان سواد بن قارب)

فادخل الباء في معنى وهو خبر لا وقتيل يفتح الفاعل هو المخط الذي يكون في شق البراة وهو معمول مطلق  
 أي بمن اغناما كاحد الوجهين في ولا تظلمون قليلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعته غنيا شيئا فقام الظاهر  
 مقام المضمر وقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا تبره اذ لم يجعل اليا جعفي في

(٢٦) (قوله فان الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظرو القياس الذي استند اليه لا يخفى ما فيه فقامه  
 لا يدخل معه الا بطلان النفي بها بالنسبة للخبر والنفي بعد ليس يحاله فليخرج (قوله وفي الجزء الثالث في الخ) فيه اصلاح للتلان لان ظاهر ضربه  
 ان المعنى وفي خبر كل ناسخ وهو مشكل لا يلاحظ في قوله لم يخفى بقدر دلالتها من خبر الناسخ بل في مقوله الثاني وقال القفاي أي  
 وخبر كل ناسخ واطلاق الخبر على منخو ما فيه تغليب أو يجوز اعتبار الاصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة  
 التصنيف ان يقول وكان بنت في خبر لا العاملة عمل ليس في بنت في خبر لا تبره في قول بعض العرب (قوله لا خير بخير بعده الجوار)

قال الدونشري ان قلت القياس في خبر لا النافية للجنس أن يكون متفيا عن اسمها كما في قولنا لا رجل قائم فان معناه في الغياض عن كل فرد فمن أقر ادراك حال ولا يظهر هذا المعنى في قوله لا خير بخير بعده النار بل المتبادر الى الفهم ان الخير المطلق الذي هو الاسم متنى عن الخير المقدر الذي هو الخير قلت بل يظهر فيه أيضا لان الخير الذي بعده النار منسوب عن كل فرد فمن أقر ان الخير فكل فرد منه يصح ان يقال فيه ان هذا ليس بخير بعده النار لكون الخير مشروطا في الاعتداده أو فيه ان لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا تقتل يقتل بعده الحية يعني ان القتل الذي ٢٠٢ بعده الحية لا يسمى قتلا فالحق في القتل الذي بعده الحية عن كل فرد من أفراد القتل

لكون معنى القتل هو اذهاب الروح ونفوذها بحيث لا يعقب عاده في الدنيا الحية وهذا معنى مكشوف وما يقال من ان التصديق التركيب انها متنى في الخبر المطلق عن الخير الذي بعده النار ممنوع ويمكن جعل بعده النار هو الخير وذكر خبر كونه كائنا في قوله تعالى ها أنتم هؤلاء تحبونهن ويمكن أن يكون ههنا باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحد الفضلاء أما الله بقائه هو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله في بعض محاميه وفيه زيادة على ما هنا فانه قال بعد قوله ممنوع ما نصه نعم يصح أن يكون هذا المعنى مقصودا من التركيب ان جعل بعده النار ظرفا لقوامتها بخير الاول فان قلت هلا جعلته صفة قلت بلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف باعتبار وهو

قال ابن مالك (وقوله) وهو عمر بن رافع الأزدي

(وان مدت الابد الى الزمان أكن \* باعجلهم اذا جشع القوم أعجل)

فزااد الباقي في أعجلهم وهو خبر أكن وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائت في الجمع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل لا لا فضيل (وقوله) وهو دريد بن الصمة

دعا في أخي والمخيل في وبيته \* (فلما دعا في محبتي بقعد)

فزااد الباقي قعد هو المفعول الثاني لوجدوا القعد بضم القاء فيكون العين للمهمله وضم الدال الاول وقدها الضعيف (و) زادا الباء (منذور في غير ذلك خبر ان) المكسورة (ولكن وليت في قوله) وهو امرؤ القيس الكندي فان تناهها حقيقة لا لا قها \* (فانك مما أحدث الحرب)

فزااد الباقي الحرب وهو خبر ان وتامن الناي وهو البعد والهاء في عناء ثالثة على أم جندب المذكورة في قوله أولا خليلي راى على أم جندب \* لتفضي حاجات القواد المعذب

وحقيقة بكسر الحاء المهمله تصب على الظرفية بمعنى الستة وجمعها حقب وتلاتها حمز وم لا نه بدل من تناه للموضع في شرح الشواهد والحرب بكسر الراء من التجرب فهو هو الاختيار (و) في قوله ولكن أجز الوصلت بهن \* وهل ينكر المعروف في الناس والآخر

فزااد الباقي هين وهو خبر لكن المتددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن أجزها في نفعه أصبت (و) في قوله وهو الفزدق فيجوز جريا وكسيرا هله وبرمهم بايان لان بلا شاة ثاث الخبر كان بني فزارة رمون بايان الابل يقول اذا أقول عليها أقرت \* (الآيات ذا العيش الذي نبتاها)

فزااد الباقي دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطش بيان على ذا أو نعت له والذي نبت العيش واقول بالحق ارتفع وأقر دت بالحق والراء سكنت وذات وفي الروايت تزلزله الملق لولي المتجاني المستوفى في أثر ان عمر كان اذا سجد أقول قال الفراء هو ان يرفع مقعده ويشتاق قليلا وأنشد

عذارتي خلقا مقوليا ه أي جافا عن النساء والمقولي أيضا الراكب على النى العالي عليه ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكلي اذا ارتفع على الاثان وسكنت له آليات هذا العيش الذي نبتاها وروى الاحل أخوه عيش الذي نبتاها وعليه كون البناء ثالثة في خبر البتة الداخلة عليه هل وهي هنا جدد وعليه شرح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استقهما واجدوا شرطاً أو توييه أو توييه أو توييه أو توييه قد وانصهر الناطم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفعة قال

وبعد ما وليس جاليا الخبر \* وبعد ما وتي كان قد جبر (وانما دخلت في خبر ان) المفتوحة (في أول بر و ان الله) الذي خلق السموات والارض ولم يخلقهن

ممتنع لكن نص السعدي حواشي الكشاف على ان الفصل بينهما بالخبر حسن نحو والوزن موثقا الحق وقال بعد قوله بقادر من باب القلب لكن سبق النظر في انه لم من شرط القلب صحة حلول الثاني في حيث جعل الاول ولا فان كان من شرط القلب ذلك اشكل ادعاء القلب في هذا التركيب فانه لا يصح ان يقال لا خير بعده النار خيرا انتهى و أقول في هذا الخبر نظر وما المتأمن من صحة قولها لا خير انخصر و ما على مقاله بعضهم ان الباقي بخير بمعنى في (قوله خبر ان) قال الدونشري في ادخال الكاف اشعار بعدم المحصر قال الرضي دعيما بدت في الحال النقيصة نحو ما جاني في يدرا كبا قال وقد خيل هذه الباء على غير مبتدأ بعد هل نحو من يتخارج

(قوله لما كنت في منفى أوليس الخ) قال القائل وجهه الى ذلك: يقول الى خبر ليس ولو قيل انه ترجع الى خبر المنفى التاسع لم يكن بعيدا قال الدونشري اذا لم يعلم ان الله قادر لان رأى هنا علمية وقد قال ان الباطل يدخل على خبر التاسع بل دخلت على خبر ان وقبه ما فيه (هذا باب افعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال الثاني في بحث يمكن ان يربا افعال المقاربة في الترجمة حقيقة أي البعض الذي هي فيه حقيقة وذكر غير في الباب اسطر اذ لا ينافي ان الباب له ثم اعلم ان تسمية الكل باسم جزءه عار عن اطلاق اسم الجزء على ما ترك منه ومن غيره تسمية المركب كقوله تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض يسمى تعليبا كالعمرين: ه القميرين اذا قرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال الباب بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء قال الدونشري ويشكل على ما قاله اطلاق الكلمة على الكلام فان الابرار غير متبررة ولكن الجواب عن ذلك بما فيه مدقة ٢٠٣ وهوان الكلمات كلها اشتركت في اطلاق الكلمة عليها

في افعال المقاربة على اسم ولم يغلب اسم على اسم كالانتم اتتمى بقى ان دعوى القائل ان ذكر الشيء اسطر اذ لا ينافي ان الباب له محل تظهر تاما اذ الاستطراد ذكر الشيء في غير محله مناسبة فكيف يكون اسطر اذ والمحل له ودعواه ان التعبير بافعال المقاربة من التغليب لا يصلح عن خزاة لان التغليب لا بد له من علاقة وفي تحقيها هنا خفاها اذ لا يظهر هنا شرف ولا خفة وذلك ظاهر ولا كلام لان افعال الشرع أكثر فتدبر ومن هنا يظهر أيضا التوقف في كون المحازر مسلاعاته الكلية والجزئية لان الشرط في تلك العدا لانه ان يكون لذلك المحز من بين الابرار

فانما يتخير كان مفردا وهو اسم فاعل من آب اذا رجع ويروي وما كنت آيا أو أيت بضم الهمزة وسكون الواو بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أو قبيلة وهو فخر بن عمرو بن قيس بن عيلان وكثير يقوم له اعز بغير وروايات افعال الهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصرف من صفر الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كنت راجعا كما مثل هذه القبيلة فارتقا وهي تصغر (وقولهم في المثل عسى الغور أو ثوبا) فانوسا جمر ثوبس ومعناها العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس بجملة هذا قول شيبويه وأبي على من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة وان تدبر فابت الى فهم وما كنت آيا) \* وكما مثلها فارتقا وهي تصغر

فانما يتخير كان مفردا وهو اسم فاعل من آب اذا رجع ويروي وما كنت آيا أو أيت بضم الهمزة وسكون الواو بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أو قبيلة وهو فخر بن عمرو بن قيس بن عيلان وكثير يقوم له اعز بغير وروايات افعال الهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصرف من صفر الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كنت راجعا كما مثل هذه القبيلة فارتقا وهي تصغر (وقولهم في المثل عسى الغور أو ثوبا) فانوسا جمر ثوبس ومعناها العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس بجملة هذا قول شيبويه وأبي على من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة وان تدبر فابت الى فهم وما كنت آيا) \* وكما مثلها فارتقا وهي تصغر

في بادئ تصاص عاصدا للكل ويمكن ان يحجب عاذر ناه في حاشية الاثنية ان المقاربة حالة وسطى بين الترجي والشرع فيصع المحازر المذكور والتغليب (قوله ما موضع للدلالة الخ) قال الثاني فيه يجوز والحقيقة ما موضع تقربا للجنون ان الله تارض الوضع لموضع عه (قوله وهي كاد) قال الدونشري فيه اشارة الى رد القول بانها اذا نقيت دل على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال الدونشري أي الطمع في المحبوب والاشفاق أي الخوف في المكروه ومنه ما اطلاق الرضا عليه ما من مجاز التغليب قال الرضي وقوله عسى ربه ان طلقه يكن للتخويف لا للخوف (قوله ترجع الى القبيلة) قال الدونشري ذكر العيني خلافا لما قاله النصارى جع الحقة فليتامل (قوله هذا قول شيبويه وأبي على) أي قولان ذلك من اربعة الاصول (قوله خبر يكون محذوفة) أي مع ان يدل قوله والتقدير ان يكون أو ثوبا يدل قول المصنف في شرح البواهي في هذا القول ومنه سيده واضمار ان يكون في قوله كل أنتم فارقا أخوه \* لعمر أبيك الا لفرقدان لان فيه اضمار الموصول الخبر في وقد راد الاصفة انتهى وير ما في ذلك في بحث حذف الخبر بعد لولا

(قوله والاحسن من ذلك كله) أي لما رافعه معاملة ممن جله غير الاحسن حذف يكون وحده الذي صوبه في المعنى خلاف ما يقتضيه خلاف الشارح لانه آخر كلام المعنى من كلام شرح الشواهد ولم يذكر ما في المعنى من جله الاقوال الغير المحسنة فتنبه له (قوله) وقال في المعنى (الح) انما قال ذلك بعد ان قل عن القوم انهم جعلوا المثل مما وقع فيه الخبر اسماء فردا بذلك يظهر تعليله وقوله لان في ذلك الخ أي من كون خبرها جله وليس ٢٠٤ كلام المعنى بالنسبة لحذف يكون دون يصير ودون ان الاصل يباس أبو ساو ياتي بابؤس

لا يلم يتعرض لشي من تلك الاقوال وكيف يضع ان يكون مقاله صوابا دونها لما عاله به وكلها تشاركه في العمل لان في جميع ذلك ابقاء لماعلى الاستعمال الاصل من كون الخبر جله وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك فحقه مغلط على خط هذا واعترض في الشواهد ما صوبه في المعنى بان فيه معنى الخبر يذهبى بغير ان واضمار كل غير واقعة بعد اذاة تطلب الفعل (قوله) وأصل هذا المثل الخ) قال ابن قدامة في فتحة الرب في تفسير الغرب أصل المثل انه كان غار فيناس فانهار عليه فصار مشلا لكل شئ يخاف ان ياتي منه شره معي مقاله الشارح من كونه من كلام الزاهد المحصل ما أطال به الدون شري وكتب الكلام في غير محل وما نقله عن ابن قدامة نقله في الصحاح عن الاصمعي متصرا

أن يكون أبؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوف وقول مقول به والتقدير عسى الغوري ياتي بابؤس حذف الناصب والمجاز توسعا وتلخيصا ان أبؤسا خبر عسى أول كان أو أصارا ومفعول به قال الموضع في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله أن يقدر يباس أبؤسا فيكون مفعولا لما قبل حذف فطلق منها أي يحسب مسحا انتهى وقال في المعنى الصواب انه محاذ في كادى يكون أبؤسا لان في ذلك ما عاله على الاستعمال الاصل انتهى وبه قال في ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت أن يكون أبيا انتهى والغور تصغير غار العين المعجمة وأصل هذا المثل فيما قيل ان الزنا قالت قومها عند رجوع قصير من الغزو اليها معه الرجال وكان الغور وهو ما ملكت بي طرفه عسى الغوري أبؤسا يريد لعل الشرا ياتيكم من قبل الغور فصار ملاضرب للرجل يتوقع الشر من جهة يمينها وكقول حسان رضي الله عنه من نجر نسان فخير بها \* ترواة وتوشك فقر العظام أنشد أبو محمد بن برى في حواشي الصلح قد يقال أنه على حذف كان أي توشك أن تكون فقر العظام (وأما فطلق) \* (أما فالح) فعل (مجنوق) للدلالة منه عليه ومعه محاذ مفعول مطلق لا خبر (أي) فطلق (بمعنى مسحا) وفيه رد على الناظم في قوله \* وحذف عامل المؤ كدامتخ \* كاسياني في باب وفي قوله وشذبت عيشة رد بعد كاد عسى يقيد بقول النظم

ككان كاد عسى لكن نذر \* غيرة صارع لهن خبر

(وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الافعال (ان تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذبت الجملة الاسمية) خبرا (بعد جعل في قوله) في الجملة

وقد جعلت فقلوص في سهل \* من الاكوار مرتعها قربت

فقلوص بفتح القاف الشابهة من التوق اسم جعل ومرتعها قربت جله اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية فاه الموضع في شرح الشواهد ويرى اني سهل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقربت وهي اما جمع كور يضم الكاف وهو الرجل باداته أوجع كور بفتحها وهو الجماعة الكثير من الابل المرتع مكان الترويع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها غيا ورتب وكلال فلم يعلمن الا كور بل تعبت ما قربت منها قال ابن ملكون فيما له على الجماسة قوله ل جعل بمعنى صيرن اختلاف فقبل التثنية على حدازة فالأخفش غلبت زيد قائم وقيل الاصل جعلته أي جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان يثزيد ما خوذاتى واعترضه الموضع في المجاز اني بان افعال التصدير لا تأتي (وشرط الفعل) للشمع عليه الجملة ثلاثة أمور أحدها ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الافعال فهو وما كادوا يفعلون وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان فوعها الذي قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غير فلا يلقى الفعل من ضمير يعود على المرفوع يستحق ذلك (وأما قوله) وهو أبو حية النمزي (وقد جعلت اذا ما قلت يتقلى \* نوني فانقص بعض الشارب للثمل وقوله) وهو خوارمة (وأستقيمتى كاد ما لبث \* تكلمنى أحجار وماله به

عليه قال المصنف في شرح الشواهد بعد نقله قلت وتكون الزنا متكلمة مثلا وهذا احسن لان الزنا فيما تعوا (فتوق) كاسترومية فكيف يجتمع بكلامها وقد يقال وجما لجملة ان العرب ثلثت به بعدها (قوله) وما كادوا يفعلون قال الدون شري قد يتوقف فيمن جهتان الضمير يتوقف رجوعه لضمير انتهى ولا وجه لتوقف اذا ما تع منه (قوله) وهو الذي قد تلبس قال الدون شري غير واضح في افعال التوجيه افعال المقاربت يوضح في افعال الشروع فليتل (قوله يتقلى) قال الزرقاني هو خبر جعل وجوابا لشرطه ايضا

كما يعلم عما في من قوله اذ لم يستعمل الخ (قوله بدلان من اسمي جعل) قال القائل انما يتبع هذا الجواب ان كانت الجملة خبرا عن جعل وكاد لا يقدّر تنوع البدل وأما ان كانت خبرا عن جعل الاولى فيكتفي به الظاهر فلا تامله انتهى وان أراد ان هذا الظاهر الشعر فسلم ولكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل وان أراد تظاهر كلام المصنف فمنع فان تظاهر كلام المصنف حيث حكم البداية ومن المعلوم ان البدل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن جعل وكاد الاولين ولا يصح جواب المصنف الا بارادة ذلك الظاهر كاللاختي نعم ينبغي التنبيه على شي وهو ان الجملة البدل لا تختص عن خبر جعل أو كاد الاولين كما سدد الدل شد الجزأين في خصوص ذي بدنان قوم على القول بان ان يقوم في محل رفع على البدل كما قاله في بحث ان ورد في بحث معنى بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل (قوله ضمير مستتر فيهما) أي ما يدعى البدل لانه ان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة (قوله فعاد الضمير الخ) فديق قال لا حاجة لذلك لان الخبر انما هو عن جعل وكاد لا يقدّر تنوع الدل واسمها انما هو ثوبى واحجارها الضمير انما عاد على اسمي جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع الحفيد ولكنه بناء على امر فاسد كما اعترف هو بذلك وان أقر الشواقي كلامه وذلك لانه قد مره قتيلى رافع ضمير ٢٠٥ التكلم ووثقى بدل اشتمال منه وكذا

بكل ما في رافع للضمير المتكلم وأحجاره بدل منه ولا يختص بانه وغالقه لقول المصنف ان البدل من اسمي جعل وكاد (قوله وأغنى ذلك عن ضمير يعود الى البدل منه) كما عرفت وكان الظاهر ان يقول وأغنى بدل عن الخبر فامل (قوله وفي البيت الاول تاويلان آخر ان ذكرهما الموضع في الموضع) لم أظفر على كلام المصنف لكن رأيت في ذلك البيت غير ما ذكره المصنف هنا ثلاث تأويلات

أثوى في البيت الاول (واحجاره) في البيت الثاني (بدلان من اسمي جعل) في الاول (وكاد) في الثاني بدل اشتمال لافعالان يقتضيان وتكفي على ما فعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبى يقتضى وكاد أحجاره تكفي فعاد الضمير على البدل دون البدل منه لانه المقصود بالحكم والامتثال عليه في الاخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده الى البدل منه فقط ما قيل انه ليس في اتمل ضمير يعود الى اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان آخر ان ذكرهما الموضع في الموضع وفي البيت الثاني ستاق ولأخذ ذكرها الحضر أو ركب الجميع خوف الاطالة (ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع السببي) وهو الاسم الظاهر المتعلق الى ضمير يعود على اسمها (قوله) وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما ساعده القتل

(وماذا عسى الحجاج بياغ جهده اذا نحن جاوزنا حذر زباد)

بروي بنصب جهده على المفعولية بياغ (ورفعه) على الفاعلية فهو هو عمل الأستة انما متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منعه من ذلك في النكت المحان وخفي زياده وضع بين الشام والعراق وما هو ان في سفيان أخومه ماوية كان أمير المؤمنين بالعراق نباهة تن معاوية (و) الامر (الثاني أن يكون) الفعل (مضارعا) للبدل على المحال أو الاستقبال (وشذ في قول ابن عباس رضي الله عنهما ما فعل الرجل اذ لم يستطع ان يخرج أو رسل رسولاً) فاعزل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضع في شرح الشواهد وهذا أمر من حسن تقريره وجهه ان اذا منصوب يتبع جوابا على الصحيح والمعلوم مؤخر في التقدير عن عامله فاعزل الجملة في الحقيقة أو رسل فاقفه ما انتهى وفيه رد على ابن

التحقيق انه أقام السبب وهو الاتقال مقام المسبب وهو التهوؤ فغض الشارب التمل أي الشوان وهو يقع التاهو كسر الهمزة والفتح وقبعلت أي غض السبب لا تامل ثوبى أي تقدم ذكر السبب الثاني بما جاز فيه خبر جعل جملة فعلية مصدر ماذا على حد كلام ابن عباس وكان المصنف لم يخرج جعل ذلك لانه شاذ وقبحه من مدح الثالث ما ذكره شيخ الاسلام الاضاري في الشواهد انه على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبى يقتضى ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يعني ولزم من صيرورة الضمير من ضمائر الرفع لكن هذا مجرّد لا يصلح جوابا في البيت لانه لم يرفع الخبر حيث ضمير الاسم وهو الثوب بل نفس الثوب فلا بد ان يقال ان يقتضى رافع ضمير الثوب والثوب المذكور بعد بدل منه أو يقال انه أقام الضمير في اللفظ ليعبر (قوله وماذا عسى) قال أبو ثوري بنظر ما عراب ماذا (قوله وجهه الخ) قال أبو ثوري في به ينظر من وجهه الاول انه مخالف لما صححه في الغنى من ان عامل الاشارة لاجوابها والثاني انه يلزم على ما قاله ان جواب اذ لم يستطع ان يخرج أو رسل فاعزل الجملة في الحقيقة أو رسل فاقفه ما انتهى وفيه رد على ابن

الحرف الذي وقع فيه شروع في جواز الافتقار الاستقبال فيما عدا ذلك الحرف موطنه (قوله مقر وبان) قال اللقاني لا يخفى ان الحرف  
 المصدرى يخرج من الاقتران به عن الجملة الى الاقراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو خبر اعران جملة فاشترط الجملة غير صحيح  
 بل الوجه ان يقال بشرط في خبرها كونه فعلا انتهى وهذا مبني على ان الحرف المصدرى هنا يبيّن ما بعده

بالمصدر وهو ما مضى عليه  
 الشارح حيث أورد  
 الاشكال وقد سبق ابن  
 عصفور ان ان هنالكا تقول  
 بالمصدر وانما هي بها  
 لتدخل على ان في الفعل  
 تراخي كما بيناه في حاشية  
 الالفية قد خرم بنسب ما  
 قال ابن عصفور في  
 الجمع قال الشهاب  
 القاسمي فان قلت كان  
 يحيا بالسين أو سوف  
 فانها تدل على التراخي  
 قلت الاصل في الخبر  
 الاقتران وان والفعل  
 يوفيان بذلك لا هما في  
 معنى الفرد وفيه نظر  
 لان هذا لا يناسب قوله  
 لا تقول بالمصدر انتهى  
 وبان ان السين تدخل في  
 خبر عسى (قوله عسى  
 واخولق) قال اللقاني  
 ووجهه ما له الرضى ان  
 اصلها حوى زيدان  
 يفعل واخولق بان يقوم  
 مخفف حرف الجر كما هو  
 القياس مع ان وان (قوله  
 وطفا مختصفا) قال  
 الدونشري قد تاق طفق  
 بمعنى ازم فلا يكون من  
 هذا الباب يقال طفق  
 طفقا أي ازم ازما

(عسى الكبرياء عسى فيه \* يكون وراعه ج قريب)  
 فيكون خبر عسى وهو مجر من ان والكرب يفتح الكف وسكون الراء الحزن فاخذ بالنفس وأمسيت  
 قال في الموضوع تبع اليمعي الرواية بفتح الهمزة في الخطأ وفتح الجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره  
 في الطرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستقر بها تدعى الكرب وقرىبت لفرج  
 وفي نتيجة القواعد ان اثار يكون فاعله وراعه متعلق بها ويجوز ان يكون وراعه في الاصل صفة لقرب  
 ثم تقدم عليه فانصب حاشية على محذوف وفيه ضمير واچار بعض المغارب بان يكون حال من ضمير  
 قرىبت وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم مفعول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون قرىبت مفعولا  
 يكون على التمام وعلى التقصان لان ذلك يخفى يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط  
 خبر عسى ان يرفع الضمير أو السبي (وقوله وهو أمة بن أبي الضلت الثعفي

(قوله والغالبي خبر عسى الخ) قال  
 الدونشري قال بعض شراح الفية ابن معطي وقد دخلت السين في خبر عسى لما ذكرنا في الاستقبال قال الشاعر  
 عسى ما عسى من طيبي يهذه \* سفتي غلات الكلي والجوايع وكادو كرب بالعكس قال اللقاني بشكل كون أو شلت شاركة

(بوشك)



(يوشك من قرمن متينة \* في بعض غراتها يوشكوا)

فيوافقها القافا لثاقف من الموافقة خبر يوشك وهو مجر من أن ومن فرمعي هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر القين العجمة وتشديد الراء مجر غرة وهي الغفلة والمعنى أن من هرب من الموت في الحرب يوشك أن يوافق الموت في بعض غفلاته (وكادوكرب بالعكس) فيكون القالب في خبرهما التجرد من أن لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداهما وشدة ذلك بقرب من الشروع في الفعل والاختلاف في فعل يناسب خبرهما أن يقتربان غالباً وعلى افتراضه بان نظر إلى أصلهما (فن القالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر) وهو كحبة البريوى وقيل رجل من طيحي

(كرب القلب من جواه يذوب) \* حين قال الوشاة هند غضوب

فيذوب خبر كرب بجرح من أن القلب اسمها والمجوى شدة الوجع والوشاة جمع واش من وشى به إذا تم عليه وغضوب فاعول بمعنى فاعل كصبور سئوى فيه المذكور والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجع دوشوشو فصحى قال الواشون محبوبك هند غضوب عليك (ومن القليل قوله) برئى ميتا (كانت النفس أن تفيض عليه) \* اغسدا حشور يطعورود

فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان وأوله فاعولاً ما منته تحت وثائيه فادفعه على الغنم ومثاله على لغة قيس قاله أبو زيد يوا بوحيدة يقال فاطم المبتغيظ فاطم إذا قضى قاله أبو الفرج بن سهل وغدا بمعنى صار واسمه مستوفى به يعود إلى ما عدا فعله ضمير عليه قبله وهو المبت المرث وحشوشه غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المنة تحت وطاء الملهة اللام إذا كانت شقة واحدة والبرود ضم الموحدة جمع برود من الثياب والردبها الكفر يروى مذنوى بالثنية بمعنى أطام (وقوله) وهو أبو زيد الأسلمى سقاها ذوو الأحلام سجلا على النظم \* (وقد كربت أعناقها أن تقطعا)

فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه مد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقتربان قاله الموضع في شرح الشواهد أو لم تقطع تقطع بضم ثام من خذقت أحداهما وسقى بتعدى إلى اثنين أولهما الما المتصلة وهي عائدة على العروق المذكرة في قوله قبل مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الخيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالماء والأحلام بالحاء المهملة الفعول والنظم بالمشالة العطش (ولم يذ كرسيموه في خبر كرب إلا التجرد من أن) وفي نسخة هو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الأفعال بالنسبة إلى افتراضه بان وتجرد ضمها إلى بعة أقسام ما يجب فيه الاقتراح وهو جرى وأخلاق واليه الإشارة بقول النظم

وكسى جرى ولكن جملا \* خبرها حتما بان متصلا \* وأزمو الخلق ان مثل جرى

وما يجب تجرد من أن وهو أفعال الشروع المشار إليها بقول النظم

\* وترك أنم ذى الشروع وجبا \* وما يجوز فيه الامران: القالب الاقتراح وهو عسى وأوشك وهو المشار إليه بقول النظم أولا \* وكونه بدون أن بعد عسى \* نرز \* وثانياً قوله

\* وبعد أوشك انتقام نزاها \* وما يجوز فيه الامران والقالب التجرد وهو كادوكرب وهو المشار إليه بقول النظم أولا \* وكاد الأرف فيه عكسا \* وقوله ثانياً \* وثنى كادنى الأصح كرا \*

\* (فصل وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي لأربعة استعمل لمضارع وهو كاد) وعينها واو وجات من باب خاف يخاف ومن باب لا يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وضمها كثلت حكاهما سيبويه فعلى الأول مضارعها يكاد كخاف (تجوز كادز تهايضى) وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاهما ابن أفلح في منبذ الأبواب قال الموضع في الحواشى فان أحسن على أنها بابية العين

لكادوكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الأصل بحر فالحجر مع اختصاصها عنهم ما بغلبة الاقتراح بان ويدفعه ان القرب المرجع للتجرد عن فيها دونهما فهي موضوعة للأسراع المنفصلي القرب (قوله يوشك) بكسر الشين وفي لغة قد يشع ويشع الشين قال الزركشى في التعليق على البخارى وعلى هذه اللغة الرديئة يكون على صورة المبني للفعول وليس مبنيًا للفعول كذا قيل

\*(فعل)

(قوله وعينهاواو) قال الذنوشرى بعضهم نقل عن سيبويه أنه حكى ان ناس من العرب يقولون كيزيد يفعل وهو يدل على أن العين ياء لا واو فليتامل

(قوله كضرب) قال اللغاني الا حتم ٢٠٨ مجلس وكغرف الوازنة في الفعل والمصدر انتهى ولهذا زاد الساج قوله وفرح بفرح

يقولهم لا تفعل ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو أصلا سبغة الى بحى الياء لا تخفيف انتهى (وأوشك نقواه \* وشك من فرم منيته \* ) أشد سبويه وتقدم الكلام على قريب (وهو أكثر استعمالا من ماضيا) حتى ان الاصمعي وأبائي أنكر المحي ماضيا وهو المحجوجان بما تقدم وقلته لم يحل أكثر التحوير لما لا المضارع (وطبق حكي) أبو الحسن (الاخفش طبقى بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع) كضرب يضرب بفتح طبقى بفتح العين (كلم يعلم) وفرح بفرح (ويجعل حكي الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل) بالرفع (اذا شرب الماء به) وفيه شذوذ وقوع الماضى خبرا كما تقدم توجيهه في أوصل رسولا وكر ب كسر كضرب ينصر قاله ابن أفلح في منبذ الالباب وعسى أعسى حكاه ابن نفري في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى بعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقت الواو والياء على لامه قاله قريب الموضوع في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال \* واستعملوا مضارعا لا وشكا \* وكانا غير (واستعمل اسم فاعل ثلاثا انتهى كاد قاله الناظم) في شرح الكافية (وأشد عليه) قول كبير الباء الموحى والتكبير ابن عبد الرحمن أموت أسمى يوم الرجام وانتي \* يقينا (الهن بالياء) أنا كاد فكة ب بصورة الياء المنة تحت بعد الف اسم فاعل من كادوا الاء بالنصر الحزن والرجاء بكسر الراء المهملة وتوابعهم اسم موضع وبقينا مفعول مطلق وهن بمعنى مهنون خبران (وكر ب قاله جماعة وأشدوا عليه) قول عبد قيس بن عفاف (أبني أناك كارب بومه) \* فاذا دعيت الى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل من كارب ناقصة واسم متصرف في خبره محذوف (وأوشك) وبهاية اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا (قوله) وهو كبير بن عبد الرحمن (فأنت موشك أن لاتراها) \* وتعددون غاضرة العوادي فوشك اسم فاعل وأوشك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وتاضرة يغيث فضا دعجت من جارية قام البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة هو ثاني الدهر فاعل تعدو (والصواب ان الذي في البيت الاول كاد بالياء الموحدة من المكايبة والتعجيل وهو اسم) للفاعل (غير حاو على الفعل) لان فعله كاد بوقاس اسم فاعله المحمدي عليه مكايلا كاد (وبهذا جزم ابن يعقوب) ابن السكيت (في شرح ديوان كثير) عز خلايل للناظم فيموقد ثبت عن الموضوع انه رجع قول الناظم أخير افتعال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما أنشد الناظم وقد كنت أقت مدد على مخالفتهم وذكر ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضع لي ان الحق معها انتهى (و الصواب ان كارب في البيت الثاني اسم فاعل كارب التامة في حقوقهم كارب الشاء اذا قربو بهذا جزم المحمدي في الصحاح وأصله كارب بومه برف بوم أي قرب بوم وفاته وفي كارب استعمال ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كارب الشاء وقولهم كل دان قرب فهو كارب والتعدية نحو قوله كربت القيد اذا ضيقته على المقيد (واستعمل مصدر لاثنين وهما طبقى وكاد حكي الاخفش طفوقا) كعدودا (عن قال طبقى بالفتح) بان قياسه الفعول (وطبقى بفتح تنج كفرح) عن قال طبقى بالكسر فان قياسه الفعل بفتح تنج (وقالوا كاد كودا) كقال قولوا (ومكادا) كقالا (ومكادة) كقالا وكيدا اي قلب الواو ياء في حواشي سنن أبي داود للبخاري حكاية ايشاك مصدر أو شك قاله الموضوع في المحاوي (غسل وتخص عسى وأخسلوا و أو شك) \* من بين أفعال هذا الباب (بجواز اسنادها

لما سبغة طبقى المكسور القاء الفرخ في المصدر لا العمل كاسياق ان مصدرها مطلقا كضرب لكن كان عليه ان يفعل كذلك أولا فيقول بقد قول المصنف كضرب يضرب بوجلس مجلس (قوله بالياء) أنا كاد قال الدونشري قال الغنمي جملة أنا كاد صلة الموصول والعاذر محذوف تقديره كانه وأنت خبر بيان كانه حيثن ناقص وخبره لا يكون مفردا فلو قدروا أنا كادا فعله لكان حسنة تأمل (قوله) وقد ثبت عن الموضوع (الح) الا انه لم يغير ما وقع هنالاه كان قد شاع هذا الكتاب في انه على تقدير صحة كاد قال ابن مالك لا دليل في البيت لانه لم ينصب واذا لم ينصب فلم لا يجوز ان يكون اسم فاعل لكاد التامة كافي كرب قال اعتراض بان الا ان هذا استوقف على ان كان تكون تامة (قوله) واستعمل مصدر لاثنين قال اللغاني يزعله جري فانه استعمال للمصدر كما نقلناه عن الرضى الا ان يري جري بفتح الراء فلا بد عليه لانه مصدر جري بكسرها (قوله) وتخص

عسى (الح) قال اللغاني بشكل على الاختصاص قول الرضى وغيره يقال ايضا هو جري ان يفعل بفتح الراء والتونين الى على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يشي ولا يجمع نحو من جري ان يفعل انتهى وقد يحيل بان جري مصدر واقع على الوصف أي جري

وحتى فهو مستعمل الضمير وان يفعل خبر فليس من المسئلة وتوهم المصدر لا يستعمل ضمير امعاء اذا شتم في الحديث فثامه (قوله الى ان يفعل) قال الدونشري فيه مساحقة فانه عبر بالمران والمراد الموزون بـاي هـ في ٢٠٩ للصارح كاتب (قوله مستغنى به

الى ان يفعل) حال كون ان يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم

بمعنى اخا لوق أشك قد رد ه غنى بان يفعل عن ثان فقد

(نحو وعسى أن تذكره وواشيا) وهو خير لكم عسى أن تحبوا شيئا وهو شرطكم (وبني على هذا) الأصل (فرعان) أحدهما انه اذا تقدم على أحدهن اسم هو المسند اليه (الفعل) في المعنى وتأخر عنها ان والفعل يجوز بل عسى ان يقوم جاز تقدير هان اليه من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها (فتكون) عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة الى الضمير) العائد الى الاسم التام قدم عليها فيكون الضمير اسما (وتكون ان والفعل في موضع نصب على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بني عجم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجردن عسى وأدفع مضمرها ه بهاذا اسم قبلها فقد كرا

(ويظهر أثر) هذين (التقديرين في) حال (التائب والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (تقول على تقدير الاضمار) في عسى (هذه صفت ان تلغ) فهذه مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هندوان تلغ في موضع نصب على أنه خبر عسى وعسى ومعمولا في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ (والزبدان عسيان يقوموا) فالزبدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسما وان يقوموا خبرها وحلة عسى ومعمولا خبر المبتدأ (والزبدون عسوا أن يقوموا) كذلك (والهندات عسبن ان يقمن) كذلك (وتقول على تقدير المحلوس المضمير) في عسى هند (عسى) ان تلغ والزبدان عسى ان يقوموا والزبدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير (في) الامة (الجميع) وهي تامة وان والفعل بعد هان في موضع رفع على القافية بها وهي مرفوعة في موضع رفع على الخبر بقوله قبلها (و) المحلوس من الضمير (هو الاصح) وبه جاء التنزيل

(قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم) ولا مسامن نساهم في ان يكن خيرا منهم (و) الفرع (الثاني) انه اخا لوق احداهن ان والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى فتعوى ان يقوم زيدان (الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ فخر الاخر وجاز ايضا وجهان آخران أحدهما انه يجوز (في ذلك الفعل) المقرون بان (ان يقدر خاليا من الضمير) العائد الى الاسم المتأخر (فيكون) الفعل (مسند الى ذلك الاسم) المتأخر (وتكون) عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة (و) الثاني انه يجوز (ان يقدر ذلك الفعل) متحملا

لضمير ذلك الاسم (المتأخر) (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعا بعسى) وتكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية (لعسى) مقدم على اسمها فتكون ناقصة ومنع اللو بين هذا الوجه (الثاني) (اضعف هذه الافعال من توسط الخبر وأجازه) أبو العباس (المبرد) أو سعيد (البرقي) أو بعل (القراسي) ويظهر أثر الاحتمالين (إضافي) حال (التائب والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (تقول على وجه الاضمار) في الفعل المقرون بان (عسى ان يقوموا أخواك) فآخو ذلك اسم عسى مؤخر وان يقوموا خبرها (وعسى ان يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها (وعسى ان تطلع الشمس بالتائب لا غير) فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تأنيث الفعل لانه اذا أسند الى ضمير متصل وجب تأنيثه لتلايا تيسر بالاسناد الى الظاهر كليسجي في باب القامع (و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم

(٢٧- تقرر في ل) الفصل والحاصل ان هذه الادات ثلاث حالات تعين التخصيص وتعين التماس واحتمال الوجهين (قوله الثاني انه اذا ولي الخ) قال الثاني: يتعاض هذا الصابط بنحو قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فانه صلاح عليه والتقدير الثاني متعاض فيه ثم نقل عن الرضى ان وجه ذلك ان ربك انما اجنبي وهو فاصل بين بعض الصلوات وبعض وقد نض المصنف في الجهة

عن الخبر الاستغناء) عن التي تفرع الاحتياج اليه وهذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل تامة مستغنية عن مرفوعها غير محتاجة الى خبر منصوب لقولها ولا احتياج الى خبر منصوب لسكان الظاهر وقال الدونشري لو حذف قوله مستغنى به عن الخبر كان أحسن والمراد انها تكون تامة قوله فتكون تامة) أي والخاص بهذه الادوات الثلاثة التام في هذه الحالة وهي حالة ما اذا أسندت الى ان والفعل فلا ينافي انه أسلف ان كرب تكون تامة بمعنى قرب في انسيافي في باب تلن ان حسب وزهم يتعاض على ان وصلها فاسد مسد الجوزن فها قليل ان هذه الانوات عند الاسناد الى ان يفعل ناقصة وان يفعل سادة مسد الجزأين (قوله وعسى ان تذكرهوا) قال الرضى يجوز ان يكون العقلان متنازهين في شياء وقد عمل الثاني (قوله وبني على هذا) فرعان (الخ) أي على حيثها ناقصة ناره تكاسيق وتامتري كما ذكر في هذا



(قوله ليكون المبتدأ الخ) قال الدمامي اعترض بان هذه اللفظة تأتي في المحجاز بقولا بتقديم منصوبها انتهى وجوابه ما عرف من ان المناسبة لا يزم اطرافها (قوله ونفي الشك عنها) قال الدنوشي قيل الاتساع بما بعده من قوله عنها أن يقول فيها ويقع من قوله فيها مخرج فتوكيد النسبة انها تقديم ما ذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعده بقوله فان ذلك نفي الشك انتهى وما حكاه قبل ذكره والفتاوى وعبارته الا في أن يقول الشك فيها كما قال الانكار لها أو لا انكار عنها كما قال نفي الشك عنها والحواصل انه ان يتعلق المحار بالشي فيهما فبعده من أو بالمصدر فبعده بنى أو اللام انتهى وقد أشار الشارح الى أنه ينبغي للخصف أن يقول الشك فيها حيث قال والترديد في اتمام (قوله وهو تعقيب الكلام الخ) قال الدنوشي يخالف بحسب الظاهر لقول الملاحي ومعنى الاستدراك رفع توهم يشوبهم الكلام المتقدم الى آخره ما قاله بقوله أو أنه طالما اتوقف الناس في فهمه وقالوا الصواب أن يقال له أو اثبات ما يتوهم نفيه وقد يو جهان يقال المراءى برفع ما يتوهم نفيه اثبات ما يتوهم نفيه وهو ظاهر عند التامل ويمكن أن يقال أيضا التوقف انما شامل توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جفلة ثابت فاعل فعل محذوف مع مصافق اليه والتقدير أو اثبات ما يتوهم نفيه وانما اتركب ذلك تصحيحا للعبارة والله أعلم وبعد ففى التعريف المذکور نظر من جهة انه غير مانع لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع وانه بخيل فما يندرج بدشجاع راقم توهم ثبوت كرمه فليتأمل وعند التامل الصادق يظهر ان ماز بدشجاع لكنه كرم لا يصح أن يكون من قسم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته لان الكرم هنا غائب توهم نفيه من ان الكلام الاول لا ثبوته فلم يصح أن يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام

دخولن وهو المبتدأ ولكل من القر يقين حجة فحجة البصر بين ان هذه الاحرف شبيهة بالكان الناقصة في لزوم دخولن على المبتدأ والخبر والاستغناء عنهما فعملن عملهما معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كقول قدم وقاعل آخر تنبيه على القرصية فحجة الكرمين انه لا يجوز ان تأخر زيدا ما ولو كان الخبر معمولا لمجاز أن يليها وينبنى على هذا الخلاف في جواز العطف بالرفق قبل مجي الخبر وساقى (ق) الحرف (الاول والثاني ان) المكسورة (وأن) المقطوعة (وهما توكيد النسبة) بين الجزأين (ونفي الشك عنها) نفي (الانكار لها) بحسب العلم بالنسبة والترديد في أو لا انكار لها فان كان انما عطف عالما بالثبوت فظاهره تدوير كيد النسبة وان كان مترددا فظاهره ما نفي الشك عنها وان كان منكر الماهية ما لنفي الانكار لها فان ذلك نفي الشك عنها مستحسن ولنفي الا كراهة واجب ولغيره ما لا (و) الحرف (الثالث لكن وهو الاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جامعهم صاحب البسيط (فالاول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيتوهم ذلك انه كرم لان من شيمة الشجاع الكرم فنقول (لكنه بخيل) وقول ماز بدشجاع فيتوهم انه ليس بكرم فتقول لكنه كرم ولكنها الاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يتخلوا ما بعدها اما أن يكون عطف أو نفيه على ثبوته على ما هو الظاهر من العبارة أو ما لو جعل عطفه على رفع ما راعى تعقيب الكلام السابق بنفى ما يتوهم ثبوته اذا الضمير في نفيه ما تدل على ما كان قلت ما ل العبارتين حينئذ واحد اذ رفع ما يتوهم ثبوته يصدق بنفيه ورفعه من غير نفي بان يعبر عنه بنفيه كذا قوله أو نفيه صادق بنفي الثبوت بنفي النفي فيصير مثبتا قلت يمكن أن يجاب عن ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا وهو ما يبتدأ به ولا يلى الا الاختيار فانهم اعترضوا بان احدى العبارتين تنفي عن الاخرى وأجابوا عنه بما هو مذکور في محله ويمكن الجواب ايضا بان فائدة الجمع بين العبارتين الاشارة الى أن الاستدراك كما يقع بصيغة الانبات يقع بصيغة النفي ولو اقتصر على التعبير الاول ربما يشوبهم الاستدراك في قولنا ماز بدشجاع لكنه كرم انما يكون حشو وقوف في الوهم ابتداء بثبوت البخل فرفع بقوله لكنه كرم وما هو الوقوف في الوهم ابتداء بنفي الكرم كما هو المتعارف من نفي الشجاعة لا يؤتى بالاستدراك لان الوهم ليس الثبوت وانما هو النفي وان كان لازما له فانما يدعى التعبير الثاني انه لا يصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا ماز بدشجاع لكنه كرم وصرح قولنا لكنه ليس بخيل وكفى بهذا المقدار في فائدة الجمع بين العبارتين فافهمه ولا تعجل بالرود هل يمكن الجواب بان قوله أو نفيه عطف على الحاقق ثبوته أى تعقب الكلام السابق برفع ما يتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيتوهم انه كرم فرفعه بقولك لكنه بخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك ماز بدشجاع فيتوهم ثبوت نفي الكرم فرفعه بقولك لكنه كرم انتهى مع زيادة سرعة في آخره بالتشبيه فليتأمل (قوله وليكونها الاستدراك الخ) قال الزرقاني ظاهره الاستدراك المتقدم وهو خير حسن وذلك لانه وان قاضي قولك هذا مستحسك لكن هذا كما كن شاعلى حيددا لشار اليه وان ينسجها لرباطا يتوهم من بخيل أحد همل

يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام بآيات ما يتوهم نفيه انتهى ورايت بخط شيخنا العلامة أجد الغنيمة رحمه الله في بعض الجاهل مع قال شيخنا بنى أبابكر السنواني في حاشية الآحرمية ولم يظهر في مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعترضوا أولى الايضاح انتهى المقصود نقله عنه والظاهر انه مبنى على

عطف أو نفيه على ثبوته على ما هو الظاهر من العبارة أو ما لو جعل عطفه على رفع ما راعى تعقيب الكلام السابق بنفى ما يتوهم ثبوته اذا الضمير في نفيه ما تدل على ما كان قلت ما ل العبارتين حينئذ واحد اذ رفع ما يتوهم ثبوته يصدق بنفيه ورفعه من غير نفي بان يعبر عنه بنفيه كذا قوله أو نفيه صادق بنفي الثبوت بنفي النفي فيصير مثبتا قلت يمكن أن يجاب عن ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا وهو ما يبتدأ به ولا يلى الا الاختيار فانهم اعترضوا بان احدى العبارتين تنفي عن الاخرى وأجابوا عنه بما هو مذکور في محله ويمكن الجواب ايضا بان فائدة الجمع بين العبارتين الاشارة الى أن الاستدراك كما يقع بصيغة الانبات يقع بصيغة النفي ولو اقتصر على التعبير الاول ربما يشوبهم الاستدراك في قولنا ماز بدشجاع لكنه كرم انما يكون حشو وقوف في الوهم ابتداء بثبوت البخل فرفع بقوله لكنه كرم وما هو الوقوف في الوهم ابتداء بنفي الكرم كما هو المتعارف من نفي الشجاعة لا يؤتى بالاستدراك لان الوهم ليس الثبوت وانما هو النفي وان كان لازما له فانما يدعى التعبير الثاني انه لا يصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا ماز بدشجاع لكنه كرم وصرح قولنا لكنه ليس بخيل وكفى بهذا المقدار في فائدة الجمع بين العبارتين فافهمه ولا تعجل بالرود هل يمكن الجواب بان قوله أو نفيه عطف على الحاقق ثبوته أى تعقب الكلام السابق برفع ما يتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيتوهم انه كرم فرفعه بقولك لكنه بخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك ماز بدشجاع فيتوهم ثبوت نفي الكرم فرفعه بقولك لكنه كرم انتهى مع زيادة سرعة في آخره بالتشبيه فليتأمل (قوله وليكونها الاستدراك الخ) قال الزرقاني ظاهره الاستدراك المتقدم وهو خير حسن وذلك لانه وان قاضي قولك هذا مستحسك لكن هذا كما كن شاعلى حيددا لشار اليه وان ينسجها لرباطا يتوهم من بخيل أحد همل

تحرك الآخر لكنه لا يتأق في قوله ما هذا اسود لكنه أيضا اذا شربهم نقي السواد نقي البياض ولا في قوله ما قام زيد لكن عرا يشرب اذا شربهم نقي الله. ام عن زيد نقي الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يجر) قال الاقاني مبني على صرف أهل العرب. يمتنع ان لولا الدلالة على ان سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط وما عرف المناطق من انها الدلالة على الملازمة بين مقدمها وتأملها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي أو انتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفاءها كذا تأملها وتولوا عرف كذا يعني بحسب المشهور عندهم اذ كل من الفرقين لا ينكر استعمالها في اللغة المعنى الآخر (قوله والكاف زائدة بينهما) قال الزرقاني عبارة المعنى والكاف الزائدة التشبيهية انتهى وانما سبب كونها التشبيهية لا انتفاء كون المعنى هنا على التشبيه واستشكل الدماميني كسر الكاف بيان الكاف الزائدة مفتوحة كالتشبيهية انتهى قال بعض شيوخنا ويمكن أن يقال كسرت اتباعا للهجرة قبل حذفها (قوله وحذفت الهزة تخفيفا) ٢١٢ أى بعد نقل حركاتها إلى الكافي كما في الجاهي (قوله وهو للتشبيه المؤكد) قال

القعاني ان قلت الذي يفهم من كان على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التأكيد المستفاد من ان قلت قد ادعى ان أصل كان زيد أسدان زيداً كالأسد وهذا التشبيه كدتم قدمت الكاف ايذاناً بان الكلام مبني على التشبيه من أول الامر (قوله لانه مركب) هذا مذهب الخليل ومن تابعه كما نقله الملاحمي (قوله ولا للظن الخ) ذهب الزجاج الى انها للتشبيه ان كان الخبر مشتقاً فهو كالتقاسم لان الخبر هو الاسم والنسبة لا تشبه

نقصا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن أو ضدها نحو ما هذا أسود لكنه أيضا أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عرا يشرب أو مثلهما نحو ما زيد قائم لكن عرا قائم فالاول والثاني جائزان باتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله أبو حيان في النكت الحسان (والثاني) وهو التوكيد (نحو قول الجاحظ) زيد (أكرمته) فهذا يدل على امتناع الجي لان لو اذا أدخلت على مثبت نقتضها اذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يجر) فاكتب بلكن ما أفادته لوم الامتناع وهي بتسوية على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهزة تخفيفا (و) المحرف (الزايح كان) يتشديد النون (وهو للتشبيه المؤكد) وضع الكاف نعت التشبيه نحو كان زيداً أسداً وأخبر عما تخبر به أرفع من الاسم أو أخفض منه فقيه تشبيه مؤكداً كان (لانه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه (وأن) المفيدة للتوكيد والاصل ان زيداً كالأسد أو كالجمل فقدمت الكاف على أن لا يدل أول الكلام على التشبيه من أول وهله وقد نعت همة وان وصاروا كلمة واحدة ولهذا التعليل الكافي شيء وقبل التقديم والترتيب كانت متعلقة بنحو على الاصح وكان ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافاً للكوفيين ولا حجة عليهم في قوله

فأصبح بطن مكتمت عرا \* كأن الأرض ليس بها هشام  
لا محمول على التشبيه فان الأرض ليس بها هشام حقيقة قبل هو فيها مدفون ولا للظن فيه ما اذا كان خبرها فعلاً ونظراً أو صفة أو اسمائها نحو كأن زيداً أقعداً ويقعدا وفي الدار أو عندك أو فاعداً خلافاً لابن السكيت ولا للترديد نحو كأنك بالدينا ولم تكن خلافاً لابن الحسن الا تصارى ولا للثني نحو كأنك ذال عليها أي ما أنت ذال عليه خلافاً للقارسي (و) المحرف (الخامس) ليت وهي التثنية وهو مذهب ما لمطمع فيه أو ما في معسر) فالاول (نحو) قول الطاعن في السن (ليت الشباب عايناه) فان عود الشباب لمطمع فيلست حاله عايناه (و) الثاني (نحو) قول منقطع الرعاء من مال يحجج به ليتني ما لا فاحج منه) فان حصول المال يمكن ولكن في معسر ويمتنع ليت غدا يجي فان غدا واجب الجي. والمحصل أن التثنية

ينفسه مودعاً في المعنى كأنك شخص قائم حتى يتعار الاسم والخبر حقيقة فتقصص تشبهه أحدهما بالآخر (قوله ولم تكن) يكون الذي في غالب النسخ ونفس شرح التسهيل للدماميني لم تكن يعني واو (قوله ليت) قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال ليت يا بادل اليه فاعداً في التثنية أو ليتني في الاستعجال والممكن تقول ليت عرا فاعداً وليت الشباب عايناه المصنف في الشرح يكون في الممكن وغير الممكن وليس بجيد لان غير الممكن قيمان واجب ومستحيل والتثنية لا يكون في الواجب لا تقول ليت غدا يجي (قوله فان عود الشباب الخ) أي بناء على ان الشباب عبارة عن كون الجواب في زمان تكون حواره الغربة مشبهة أي قوبه بمشكلة أمامن قال حقلان هو السن الذي لم يجاوز ثلاثين سنة جعل الاستحالة عقلياً تود ذلك لان امكان عود ذلك يستلزم الجمع بين النقصين وذلك مستحيل عقلاً (قوله نحو قول منقطع الرعاء الخ) قال الاقاني ان قلب هذا من النوع الذي قبله انما لمطمع لمنقطع الرعاء في الحجج قلت المراد اطلاقه فيه مشابهة ان لا يطبع في أحد كعود الشباب بخلاف مال يحجج به فان الاطماع تتعلق به غالباً انتهى قال الزرقاني ان قوله منقطع الرعاء احترازاً من قول من وقع وقوعه فانه ترجح فيستعمل لعل (قوله ليت غدا يجي الخ) هذا لما يمكن فيه لعل لان امر من الامر وظن

كل قصده ذلك فلا منع لاستحيته لمن القسم الاول (قوله) وعبر عنه قوم بالترجي الى قوله والاشفاق في الشيء المكروه) قال الدونشري  
صريح عبارة ان التوقع شامل للترجي في المكروه وشامل للاشفاق في المكروه فيكون الاشفاق نوعان التوقع وقد يقال ان الاشفاق  
هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الامر ان الاشفاق يصلح له المراءى بالاشفاق عندنا ملطي الخوف وان كان معناه في الاصل أشد الخوف  
قال الرازي في تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشي ربه وعلل الخشية كمن الخوف لاقتها بالاشفاق الذي هو أشد الخوف فيكون  
المتكلم بلعل في المكروه ومتوقعا لحصول الخبر خافعا من وقوعه والاشفاق في قوله تعالى فلعلمك ٢١٢ باخ مصرصوف الخاطب

نظير قوله تعالى لعلهم  
يتقون انما الخوف والترجي  
محالان في حقه تعالى  
(قوله لعل الله الخ) قال  
اللقاني قال الرضي ما معناه  
ان لعل في كلام الله تعالى  
مرادها الامر بالترجي أو  
الاشفاق (قوله فلهل  
منه) قد وقف في ذلك  
ويقال كل من الامر  
لا دخل له في اللغة على أن  
النظم الكريم حكاية  
لكلام فرعون بالعنى  
لا باللفظ اذ اللفظ  
العرفي لم يكن موجودا  
في لغتهم (قوله أي  
انما بعلى رجاءك) قال  
الزرقاني أي وحينئذ فلا  
يجب أن يكون الرجاء  
من التكلم بلعل بل قد  
يكون منه وقد يكون  
من غيره وقد يكون من  
غيرهما كما اذا تكلم انسان  
بلعل فاصدا غير الخاطب  
وغير نفسه بالترجي قوله  
تخير اسمها أي وتخير  
نصب اسمها وتوقع لامها  
الاخيرة وهو ظاهر

يكون في الامتنع والممكن ولا يكون في الواجب (و) الحرف (السادس لعل وهي التوقع وعبر عنه قوم  
بالترجي في) الشيء (المحبوب نحو) لعل المحبوب قادم ومنه وعند البصر بين (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا  
والاشفاق في) الشيء (المكروه وهو فعلك باخ نفسك) أي قاتل نفسك والعنى اشق على نفسك ان  
تقتله محسرة على ما فاته من اسلام قومك قاله في الكشف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه  
يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن أو ما قول فرعون لعل أبلغ الاسباب اسباب الحوادث فلهل  
منها وانك قاله في المعنى والاشفاق لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى  
خفت منه وحذرت (قال الاخفش) (و) الكسائي (و) تاتي لعل (للتعليل نحو) ما قال الاخفش ربه ول  
الرجل لصا به (افرح غلنا لتتدنى) أو لعل عليك لعلك فأكذرك أي لتتدنى ولا أخذ انتهى  
(ومنه) أي من التعليل (لعله تذكر) أي ليتذكر قال في المعنى ومن لم يشك ذلك يحمله على الرجاء  
ويصره في المعاطين أي اذها على رجائك كما انتهى (قال الكوفيون) قال لعل (للاستعظام) قال في المعنى  
ولهذا علق به الفعل (نحو) لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله نزي) انتهى وعلى  
هذا فالتقدير لا تدري الله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أي نزي والمعنى لا تدري جوابا الله يحدث وما  
يدريك جواب أي نزي قاله قريب الموضوع في حاشيته وهذا ان المغنيان لا يشتمل البصريون (وعتيل)  
بالتصغير (يجوز اسمها وكسر لامها الاخيرة) وحذف لامها الاولى وانما يقال شاعهم  
لعل أي للمخوار من قريب \* وظاهر كلامه انها في حال الجر عامله عمل وان اسمها في موضع  
نصب وانما ذلك في المعنى فقال عانصه واهل ان مجرور لعل في موضع رفع والابتداء قبل لعل من زلة  
الجار الزلزلة نحو محبتك درهم يجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله فرب من غير ذلك المبتدا  
انتهى (و) الحرف (السابع عسى في لغة) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) في الترجي والاشفاق فعملت  
في العمل عليها كما جعل لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالمحدث لعل بعضهم أن يكون المحن  
بمحبة من بعض (وشرط اسمها أن يكون ضميرا) لفتاب أو متكلم أو مخاطب (تقوله) وهو صغبر من  
العود الجصري وكان ترجي ان يحبو به يصيها مرض ليكون ذلك سببا الى عيادته اياها  
(فقلت عساها نارا كاس) وعلها \* تشكي خا في نحوها فاعودها  
فالهاء المتصلة بعسى اسمها ونارا كاس خبر (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجي كان سفيها فزوج  
امرأته من الخوارج فقيل فيه فقال أرها عن مذهبها فقبلت هي عليه وأصلته عن مذهب أهل السنة  
(ولي نفس تنازعي اذا ما) أقول لمال الى اوسعان)  
فيه المتكلم اسم عسى وخبره مخوف وقول آخر \* يا باعلاء وعسا \* قال كاف اسمها وخبره  
مخوف وما ذكره الموضوع من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمها وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو

(قوله وظاهر كلامه) قال الزرقاني أي وهذا الظاهر غير مراد والمراد انها تخبر ما كان اسمها وذلك حين النصب (قوله يجامع)  
تزيل وقوله من عدم بيان ما بعى ولو تعلق كان في محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدونشري هو رؤيته وهو عجزت في صدره  
\* تقول بنتي قداني أنا كاس \* وعده قوله \* فاستنم الله وديع عسا \* الشاهد فيه جعل عسى مثل لعل ونصبها الاسم وهو  
الكاف وقوله قداني أنا كاس قدان وقت رحيل الخ من تلتبس منه فلا تنفقه وقوله يا باعلاء أي ان سافرت أصبحت متحسبا  
اليه ووجه الرواية في قوله فاستنم الله أي استنمته في الرحيل ودع قولك عسا لا تحلفي بشي اذا سافرت انتهى من كلام بعض

شرح الكتاب (قوله لعدم تصرفهن) لأن من الصدر إلا أن المقنوعة وحولتها جعلت على المكسورة فلم تقدم خبرها عليها (قوله لأن التوسط يذهب الخ) وللتبعية على فريضة تعان كان ولم يحتج إلى ذلك في المحمولة على ليس بالممر (قوله والآن كان الخبر ظرفا) قال الزرقاني ما قرره الشارح خبر حسن لاقتضاءه أن الحرف إذا كان غير لاوعى يجوز التوسط لمطلقا وإذا كان الخبر ظرفا وأجارا ومجرورا يجوز أيضا مطلقا وليس كذلك بل انما ٢١٤ يجوز إذا كان الحرف غير عصى ولا وكان الخبر ظرفا وأجارا ومجرورا فكل المناسب

أن لو قدر الشارح لفتا كان مذهب سيبويه وذهب المبرد والقاسمي إلى أن الضمير خبر عصى مقدما وما بعده اسمها مؤخر أو رد قولهما بامر من أحدهما أدأوا إلى كون خبر عصى اسمها مقرا وهو ضرورة وأشاجدا والثاني من قال أو عاصها فقط اقتصر على فعل ومنصوب به دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لأنه يرى أن عصى الذي ينصب الاسم حرف فهو تليزان ما لا وإن ولدا وذهب الاخفش إلى أن الضمير المنصوب في موضع رفع على أنه اسمها وما بعده خبرها وأنه موضع المنصوب موضع المرفوع ويرد ذلك عما تارة كأن يرفع نادر (وهو) أي عصى (حينئذ) أي حين أن نصب الاسم ورفع الخبر (حرف) كمثل ثلاثين حمل الفعل على الحرف (وقال السبكي) يكسر السين (وقه) أي نقل السبكي القول بحرفيته (عن سيبويه) بخلاف الجمهور في إطلاق القول بفعليته سواء أكان معنى لعل أم لا (و) بخلاف (لأن السراج) وثعلب (في إطلاق القول بحرفيته) والمحاصل في عصى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل أن عمل لعل لعل حرف في الأصل وحمل الخالف في عصى الجملة ما عصى المتصرف فقاما فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدي لولا الحيا ما ورنأسي قد عصى \* في المذهبين ردت أم القاسم أي قد اشتد (و) الحرف (الثامن) لأن النافية للجنس (وساقى) في باب معقولة بعده (و) هذه الحروف الثمانية لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا وأجارا ومجرورا لعدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن يبين ويرين اسمائهن لأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع وعون عاذهم أنهم أذا قرروا اختيارا لا يعودون إليه قال إذا انصرفت تقمى عن الشيء لم تكن \* طليحة آخر الدهر تقبل (الآن كان الحرف) العامل (غير عصى ولا) لأن شرط علمها اتصال اسمها بهما (و) (الآن كان الخبر ظرفا وأجارا ومجرورا) فيجوز توسطه بالظرف (تخون لدا) أن لا (فلا ينأخر مقدمه) وأكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو (أن في ذلك لعبرة) فالخبر وخبر مقدمه وعبره واسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو أن عند هندعدها وإن في العاد ما لكها واغترقا والتوسط بالظرف والمجرور لتوسع فيها أكثر مما ولا يلزم من تجوزهم التوسط تجوزهم التقدم على هذا الحرف لأنه لا يلزم من تجوز الأسهل تجوز غيره بخلاف العكس وإلى جواز التوسط بالظرف وعديله أشار الناظم بقوله وراعا ذل الترتيب الآتي الذي \* كليت فيها أوهنا غفر البدي ولا يلي هذه الحروف معمول خبرها إلا أن كل ظرفا وأجورا ومجرورا يتوسط بين الاسم والخبر مطلقا \* (فصل) \* تتعين أن المكسورة وهي الأصل عند الجمهور (حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسدها ومعمولها) تتعين (أن المقنوعة) وهي الفرع (حيث يجب ذلك) والها أشار الناظم بقوله وهما أن أفتح لصد صدر \* مسدها في سوى ذلك أكبر (و) يجوز أن بالف التثنية أي وتجوز أن المكسورة والمقنوعة (أن صرح الاعتبار أن)

فقط وأستطاعة الاستثناء وأن قوله أن عند هندعدها أي ما كان في الاسم ضمير يعود إلى بعض متعلق الخبر يبقى أنه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفا نحو أن زيد في الدار لتقدير كون الاسم داخلته على الخبر فتخلص أن الخبر الظرف في ثلاث حالات \* (فصل) \* (قوله حيث لا يجوز الخ) قال الثاني أقائل أن يقول أن أريد سد المصدر مع تمام الفاعل من غير تقدير شيء آخر انتقص الواقعة بعدها أجزاء فأنها تقع جواز الانها بسد مسدها مصدر هو مبتدأ بقدره خبر رئيسي هو أن أريد سد المصدر أهم من أن تتم الفائدة بما ذكرناه ومع قدرتي في هذا ما تبين وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعا على أنه مبتدأ حذف خبره وقد يجب بيان الجملة المقرونة بأن أن أريد بها الرادة نسبة استنادية ثابتة وكذا تمحيز أن يقع المصدر موقعا وأن قصد به نسبة تقييدية بمسند أو مسند إليها أو مفعولا وهما أو غيرهما جاز سدا المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالذكور وحده أو مع مقدور فيه نظر إذ عود الكلام يقال ما مانع من أن يراد بأن ومعمولها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمي قد خطبنا فيما لم ينصف المصدر وحده بين الكسر لأغلبه من التقدير لأنه يجب الاحتراز عن التقدم زهما أمكن لأن الاختصار مهما أمكن مطلوب اه وفيه نظر لأنه يؤدي إلى وجوب الكسر في مسائل الجواز (قوله وإلى ذلك أشار الناظم الخ) قضيت أنه لم يشر إلى ضابط جواز الأمرين والتجقيق خلافا كما ينبغي

نسبة استنادية ثابتة وكذا تمحيز أن يقع المصدر موقعا وأن قصد به نسبة تقييدية بمسند أو مسند إليها أو مفعولا وهما أو غيرهما جاز سدا المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالذكور وحده أو مع مقدور فيه نظر إذ عود الكلام يقال ما مانع من أن يراد بأن ومعمولها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمي قد خطبنا فيما لم ينصف المصدر وحده بين الكسر لأغلبه من التقدير لأنه يجب الاحتراز عن التقدم زهما أمكن لأن الاختصار مهما أمكن مطلوب اه وفيه نظر لأنه يؤدي إلى وجوب الكسر في مسائل الجواز (قوله وإلى ذلك أشار الناظم الخ) قضيت أنه لم يشر إلى ضابط جواز الأمرين والتجقيق خلافا كما ينبغي



حاشية الآية (قوله وهما سدا الخ) فلا اعتباران كما قال اللغوي بمعنى الاعتبار (قوله وهو تعين) أي لا وهم كما قال اللغوي من قوله يتعين (قوله في عشرة) قال اللغوي ترد على هذا أن اللاحق على مبتدأ في خبره لأم الابتداء أي التأكيد كقولك أخرج فان زيدا خارج قال الرضي ومكسر أيضا دخلت في مبتدأ في خبره لأم الابتداء لاختصاصها بالجمع المذكور لأن وضع لأم الابتداء تأكيد خبر مضمون الجملة بكن المكسورة فهما سدا في المعنى اه وقد يقال قد أشار المصنف إلى هذه بقوله أو بعد عامل مطلق لأم هذا اللام أعين من المعلقة داخل معلقة خاصة بأفعال القلوب اه وقال المحقق ادع أن المصنف سيذكر فيما يجوز فيه الامران انه اذا كان المبتدأ قولا لم يجز عنه بـ و بل يجب الكسر بأفعال القلوب اه وكذا اذا خبر عنها بقول واختلف فقال القولين فكأن على المصنف ان يذكرهما في قسم ما يجب فيه الكسر وسيأتي انها اذا وقعت خبرا وكذا اذا خبر عنها بقول واختلف فقال القولين فكأن على المصنف ان يذكرهما في قسم ما يجب فيه الكسر وسيأتي انها اذا وقعت خبرا عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدأ يجب الكسر فهو اعتقاد زيد انه حق ٢١٥ ولم يذكرها المصنف هنا الا ان يقال

هذه داخله في الابتداء حكاه في حدها قال ابن الناطق في زبدته فأمم وسياتي (قوله في الابتداء) قال اللغوي أي ابتداء الكلام التجرد لا اسناد فان الواقعة في حقيقة كسره في مقال الرضي فكسرت ابتداء أي مبتدأ بها سواء كان في أول كلام المتكلم بخوان زيدا قائم أو كان في وسط الكلام اذا كان ابتداء كلام آخر نحو الزم زيد انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع عليه تعليل ومونه قوله تعالى ولا يجوز لك قولهم ان العزة لله جميعا اه وسياتي في كلام الشارح في مسائل وجوب القمع اشارة لذلك (قوله ومونه) ألا ان أولياء الله

وهما سدا المصدر مسدها ومصدر معمول لها وعلمه (فلا أول) وهو تعين ان المكسورة (في مواضع عشرة) لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومصدر معمول لها (وهي أن تقع في الابتداء) حقيقة (نحو اننا انزلناه) اذا وقعت لصارت مبتدأ بلا خبر ان المفتوحة في تأويل مفرد المفعول لا يسقط به الكلام وفي جملة متعلق بانزلالنا بالاستقرار أو حكا (ومنه) أي من الابتداء المحكي (الان أولياء الله) لان ان الواقعة بعد ألا الاستنتاجية واقعة في الابتداء محكا (أو) تقع (تأليها) حيث جعلت حيث ان زيدا حالس أولاذا كيمتلك فان زيدا أمر لان حيث واذلا يضافان الى الجملة وقنع ان يؤدي الى اضافتها الى المفرد (أو) تأليها (الموصول) اسمي أو حرفي (نحو) أو آتينا من الكنوز (ما ان مضافا متبوعه) فاعلم موصول اسمي ووجب كسره ان بعدها الواقعة في مصدر الصلة وصله الموصول غير أن يجب أن تكون جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو حاء الذي عنده فاضل فانه يجب فتحها فانها مفعولها مبتدأ مقدم خبره في ظرف قبله والمبتدأ خبره مفعول الذي وانما وجب كسره في نحو عيني الذي أو ما منه مطلقا مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر اسم من فاعل الصلة محمول على تقييده بعد (و) بخلاف (قوله) ما أفعله ما ان حواسكاته) بقسم ان وقوعها في حشو الصلة تقدير (اذا التقدير ما ثبت ذلك) أي ما ثبت ان حواسكاته (فليست في التقدير تأليها للموصول) لانها فاعل فعل محذوف والجملة الفعلية مفعولها الموصول المحرف في ظرف وفي المعنى لا أفعله مدة ثبتت حواسكاته كسره امكسر الحاء المهملة و بالراء مبل على ثلاثة أميال من مكة على سائر الذهب إلى من قال القاضي عياض يحدو بقصر ويؤث ويدركه على التذكير بصرف وعلى التانيث بجمع والتذكير بمراد الموضع والتانيث بمراد الواقعة (أو) تقع (جوابا لقسم) لم يذكر فعله أو ذكر وجبات اللام فلا أول (نحو حوم والتاب المدين اننا انزلناه) والثاني نحو أقسمت ان زيدا قائم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة (أو) تقع (بحكمة بالقول نحو قال في صلاته) لان المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معها فانها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول انتك فاضل ونحو أقول ان زيدا قائم فانها في الأول للتعليل أي لانتك فاضل وفي الثاني لمفعول للقول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مفرد متبوعا وأو فلا أول (نحو كما ذكر جلد ربك من بينك بالحق وان فري قامن المؤمنين لكاهرون) فجملة ان معمول لها في موضع نصب على المحال للثاني نحو بان زيدانه

قال اللغوي اشارة الى ان المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يدخل حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تأليها) حيث قال اللغوي قد ذكر وان حيث تضاف قليلا الى مفرد صليها فالمصدر يسد مسدها وان كان قليلا (قوله اسمي) أو حرفي قال الزرقاني عم الشارح في الموصول لا يخل ما ان جزم قوله لا أفعله ما ان حواسكاته كالأجنبي ومنه يعلم ان مع الموصول المحرف لا يكون مفتوحا لعدم تأليها للموصول تقدير في حشو الصلة قال اللغوي أي لفظا ولا إلهي في الحقيقة صدر الصلة لقوة وقعها مع معمول لها في عمل المبتدأ (قوله مبتدأ) قال الدنوشي الظاهر أنه يجوز كون ذلك فاعلا للظرف أيضا (قوله لا لها فاعل بفعل محذوف) أي لان الموصول المحرف لا يدخل إلا على فعل لفظا أو تقديرا (قوله وحطت اللام) قال الزرقاني اذا لم يمتد فيساق الى نحو حرفي ان الوجهان (قوله ونحو) يقول الخ) اشارة الى أن المصنف استغنى عن تقييد القول بان لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لانه لا فاعله يعني في ذلك كما قال اللغوي (قوله لان أن المفتوح محذوف بمصدر مفعول) قال الدنوشي هذا على اطلاه فغير مسلم فاعلها في نحو قولك بلغني ان رجلا

منطلق مؤولة بمصدر منكر والى ذلك يتبر قول المنفي واعلم انهم حكموا لان وان المقدس من مصدر معرف بحكم الضمير اه اى لان قوله بمصدر معرف بشئ الى انهما قد بؤولان بمصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هذا وانجاب القاطن نقلنا عن الرضى بان المصدر انما يقع حالا اذا كان صريحا لا مؤولا ولا وجهه الا ما قاله الشارح فقوله بعض الفضلاء انه اقعد من جواب الشارح لوجهه (قوله) وأما وما أرسلنا قبلك الخ المتبادر ٢١٦ من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذى قبلها ولا يظهر ذلك هنا

وإنما يظهر له كانت الآية الشرية بتعصب القاهر مخالفة للحكم الذى قبلها (قوله على أن ابن الجباز الخ) أى فالكسر لقوعها بعد الا لاجل واللام وقد يقال ما المنع من كون الكسر لمجموع الاعرن الحالية واللام الا اذا ما منع من تعدد الانساب وأى من يقلب بعضها على الاخرى منهم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد الا واما افتتان الخبر باللام فمعدومها كما سياتى فى كلام الشارح لكنه ارجعه الى الوقوع فى الابتداء وقد يقال ان الآية تشكل عليه (قوله) بعد فاضل (علق) قال الزرقانى ان قلت التعليق خاص بافعال القلوب ويشهد لنسب منها فلا يضح التمثيل به من ان الجواب ان يشهد بمعنى يعلم حينئذ متبا فصح التمثيل به هنا (قوله) لان المصدر لا يتخير به عن أسماء الذوات الخ) قد يقال

فاضل ولم تنفتح ان فيها وان كان الاصل فى الحال الا فى اعلان ان المقطوعه مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التذكير وأما وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا يكون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لقوعها حالا على ان ابن الجباز قال فى الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعينى فيه الا انه يقرأ القرآن اه (أو) تنفع (صفة) لاسم عين (نحو) رت برجل انه فاضل لان القمع روى الى وصف أسماء االاعيان بالمصادر وهى لا توصف بها الا بتاويل وذلك مقصود مع ان بخلاف الواقعة فى حشو الصفة فانها تنفتح نحو مررت برجل عندى انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالصدر (أو) تنفع (بعد عمل ملق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية (نحو) والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المتقين لكافون (لانها لو وقعت لزم تسليط العامل عليها ولا بد ابتداء المصدر الكلام وماله صدور الكلام من قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متحركة فى القطر تنبأ التعديع على ان وانما عرت لئلا يدخل حرف تو كيد على مثله ولم تقرر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت فى نحو علمت أن زيد القعدان اللام ليست لئلا تبدل دخولها على الفعل الماضى وسياق انها لا تدخل عليه الامع قد ظاهرا أو مقدر (أو) تنفع (خبر عن اسم ذات) غير منسوخ (نحو) زيدانه فاضل (لان المصدر لا يتخير به عن أسماء الذوات الا بتاويل وذلك يمنع مع ان أو منسوخ (ومنه) ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى واليهوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم) جملة ان ومنعوا وليا خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليهم هو أسماء ذوات قيل وبنى عليه الواقعة بعد كلا نحو كلاً ان الانسان ليطغى والقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لمربح العقاب الواقعة بعد حتى الابتدائية فنحو من رضى حتى انهم لا يرجونها التابعة لشي من ذلك نحو ان زيدانه فاضل وان عر اجاهل فان فى ذلك كله واجبة الكسر والحق ان ان فى ذلك كله ابتدائية فهى داخله فى قوله اولان تنفع فى الابتداء واقصر لناظم على ستمواضع فقال

فا كسر فى الابتداء وفى بد صله \* وحيث ان ليمين مكمله  
أو حكيت بالقول وأولحت عمل \* حال كثرته ولفى ذوا مل

\* وكسر وامن بعد فعل علقا \* باللام (والثاني) وهو تعين ان المتقوحة (فى) مواضع ثمانية) يجب فيها ان يسند المصدر مدحها او مدمعها لعلها (وهى ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا اى انزلنا (أو) تنفع (مفعولة تعير بحكية) بالقول (نحو) لا تصفاوا انكم اشرتم) أى اشر اكم بخلاف الهية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم (أو) تنفع (ثابتة من الفاعل نحو قول أوحى الى الله استمع) أى استمع نقر (أو) تنفع (مبتدا) فى الحال أوفى الاصل فالاول (نحو) ومن آياته انك ترى الارض ارضى أى ترى بشك الارض من آياته هذا مذهب الخليل وقال الماهرزى اسم المحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سبويه وان لم يعتمد الظرف على شئ ومنعوه من آياته انك ترى الارض اه والثاني نحو كان عندى انك فاضل والفرق بين

ما المنع من ذلك على حصصى زيدان يقوم وما الفرق بين ان الحقيقة التو ان المشدود والاعظم ان وجوب الكسر فيما ذكره لانه ابتدئ بها كلام مبنى على ما قبله كما أشار اليه ابن التاطم ووجهه انه فى قوة ان زيدانه مطلق (قوله) ان يسند المصدر الخ) انما جازى بالمصدر دون المرفوع لان العربية بدليل انها تكسر واقعة موقع المرفوع فى نحو حسب زيدانه فاضل (قوله) فاعلة قال اللبوشى هو جازى من اطلاق اسم الكل على الجزاء لان الفاعل حقيقة هو ان وصلها لان وهذا مأمول وهو نظير من أتيت زيد ونحوها القوم والبراديه منهم ونحوها البتة اذا جازى منهم م تلاو كذا يقال فيما بعده (قوله) وقال الماهرزى الخ) قال اللبوشى مظهر

كلام المطرزي أن ذلك مختص بامع الحديث بخلاف نحو قول الدارزمد فلا يصح كون زيد فاعلا عنده ويحتاج إلى الفرق بينهما (قوله)  
 فاولا انه الخ قال الثاني عدمه واجب الفتح لفا يظهر على قول الجمهور ان الخبر لا يذ كر بعد لا ولا ما على قول غيرهم فاما المانع  
 من ذكره والكسر غاية ذكره اه وراه غيرهم يقولان ما بعد لا ولا مبتدأ وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما مامنا يقول انه  
 فاعل وهم المبرم ومن ذكره مع الشارح فوجوب الفتح ظاهر على انه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور هو المانع عند الجمهور  
 وهو وجوب سد المصدر مسددا ومع مولها كما هو القاعدة في وجوب فتحها ولا مدخل لحذف الخبر و ذكره في ذلك (قوله ولا صادق  
 عليه خبرها) يعني به انه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال الأخير (قوله ٢١٧ فتبقى الجملة بلا رابط) مالمانع  
 من تقديره والدليل عليه

قوله اولاً أن تقع في الابتداء وقوله هنا أن تقع مبتدأها اذا وقعت في الابتداء تكون داخلة في أول جملة  
 مستقلة واذا وقعت مبتدأ تكون مع معمولها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء يحتاج إلى الخبر ومنه  
 عند من يرويه (قوله) انه كان من المسبحين ثم قيل لا يحتاج خبر لا شتمال صلة على المسند والمصدر اليه  
 وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرم دوا زجاج والكوفيون إلى  
 انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فاولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف في قولهم صبروا قاله في  
 المعنى (أو) تقع خبر اعراس معني غير قول ولا صادق عليه) أي على اسم المعنى (خبرها) أي خبر ان  
 (فجوابه) تعالى انه فاضل فيجب فتحها لانه خبر اعتقادي وهو اسم معني غير قول ولا صادق على  
 اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتح لسد المصدر مدها ومسدها وليها  
 والتقدير اعتقادي فضله أي معتقدي ذلك يجوز كسر هاء على ان تكون مع معمولها بوجه خبرها عن  
 اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو  
 يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابط (خلاف قول انه فاضل) فيجب كسر هاء لانه وقع خبر اعراس  
 ولا يحتاج إلى رابط لان الجملة اذا صدق حكاية للفظا كانت نفس المبتدأ في المعنى والتقدير قول هذا اللفظ  
 لا غير ما اذا ورد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تمام المبتدأ فتحتاج إلى خبر ولا يصح فتحها  
 للسند المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفعل (و) (خلاف) (اعتقادي) انه حق (فيجب كسر هاء) اي لان  
 خبرها هو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعمولها خبر اعراس المبتدأ لان اسم ان  
 رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقادي كونه اعتقادا محققا وذلك لا يقيد لان الخبر لا بد ان  
 يستقده منه لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبر اعراس قول وخبرها صادق  
 عليه فتقول انه حق اظهر انها اذا كانت تكسر مع أحدهما فمعها أولى (أو) تقع مجرورة بالحرف  
 نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الامر دأ (أو) تقع مجرورة بالاضافة) إلى غير  
 ظرف (نحوه) نحو مثل ما أنكم تنطقون (فمثل مضاف إلى انكم تنطقون وما صالحة أي مثل نطقكم لان  
 المجرور بالاضافة حقها لا افعال اذ لا يمكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة ان كان كذلك كسرت كما تقدم في  
 حيث وان (أو) تقع تابعة لشي من ذلك وهي اما ان تكون معطوفة على شيء من ذلك فتكون كروا وتمتعي  
 التي انعمت عليكم أو في فضلكم فاني فضلكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذ كروا وتمتعي  
 وتفضيلي (أو مبتدأ من شيء من ذلك فتكون كروا بعد كماله احدى الطائفتين أي انكم) فاتها لا بد اشتغال

(٢٨) (نصيح ل) لا بد ان يستفاد منه الخ قال الدونشري ينبغي ان يعلن امتناع الفتح به يلزم عليه حمل صفة الشيء عليه  
 اذ يصير التذمر اعتقادي كونه محققا وحقه قول بظهوره انه على تقدير الفتح يستفاد من الخبر اما المستفاد من المبتدأ لا قدر زاد  
 عليه اه وتحت خبر خطه مانعه الهم لان يقال ان كونه محققا والحققة مفهوم من عموم الاعتقاد فلي بعد الخبر قدرا زائدا (قوله)  
 الخ غير ظرف) قال الدونشري فيه منظر وكان عليه ان يقول اذا كان المضاف غير ظرف لان يجب ان ياتي في كلامه بمعنى مع كقوله  
 تعالى ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم (قوله) انه لم يكن المضاف ظرفا أي ولهذا قيد الشارح ولا يقوله إلا غير ظرف لكن قال الثاني لم  
 يستثن المصنف تلك من هذه لان المضاف في هذه حقا لا إضافة إلى مفرد فتحتا وأما والى تلك الاضافة إلى جملة تحقيقه عبر في هذه  
 بالمجرور بالاضافة وفي تلك بالتاليه بالمجرور فتبين على ذلك فلم يفتح إلى الاشتغال ما علم منه مسبب الاقتراح (قوله أو تقع تابعة) عمن

قوله اولاً أن تقع في الابتداء وقوله هنا أن تقع مبتدأها اذا وقعت في الابتداء تكون داخلة في أول جملة  
 مستقلة واذا وقعت مبتدأ تكون مع معمولها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء يحتاج إلى الخبر ومنه  
 عند من يرويه (قوله) انه كان من المسبحين ثم قيل لا يحتاج خبر لا شتمال صلة على المسند والمصدر اليه  
 وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرم دوا زجاج والكوفيون إلى  
 انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فاولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف في قولهم صبروا قاله في  
 المعنى (أو) تقع خبر اعراس معني غير قول ولا صادق عليه) أي على اسم المعنى (خبرها) أي خبر ان  
 (فجوابه) تعالى انه فاضل فيجب فتحها لانه خبر اعتقادي وهو اسم معني غير قول ولا صادق على  
 اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتح لسد المصدر مدها ومسدها وليها  
 والتقدير اعتقادي فضله أي معتقدي ذلك يجوز كسر هاء على ان تكون مع معمولها بوجه خبرها عن  
 اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو  
 يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابط (خلاف قول انه فاضل) فيجب كسر هاء لانه وقع خبر اعراس  
 ولا يحتاج إلى رابط لان الجملة اذا صدق حكاية للفظا كانت نفس المبتدأ في المعنى والتقدير قول هذا اللفظ  
 لا غير ما اذا ورد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تمام المبتدأ فتحتاج إلى خبر ولا يصح فتحها  
 للسند المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفعل (و) (خلاف) (اعتقادي) انه حق (فيجب كسر هاء) اي لان  
 خبرها هو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعمولها خبر اعراس المبتدأ لان اسم ان  
 رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقادي كونه اعتقادا محققا وذلك لا يقيد لان الخبر لا بد ان  
 يستقده منه لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبر اعراس قول وخبرها صادق  
 عليه فتقول انه حق اظهر انها اذا كانت تكسر مع أحدهما فمعها أولى (أو) تقع مجرورة بالحرف  
 نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الامر دأ (أو) تقع مجرورة بالاضافة) إلى غير  
 ظرف (نحوه) نحو مثل ما أنكم تنطقون (فمثل مضاف إلى انكم تنطقون وما صالحة أي مثل نطقكم لان  
 المجرور بالاضافة حقها لا افعال اذ لا يمكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة ان كان كذلك كسرت كما تقدم في  
 حيث وان (أو) تقع تابعة لشي من ذلك وهي اما ان تكون معطوفة على شيء من ذلك فتكون كروا وتمتعي  
 التي انعمت عليكم أو في فضلكم فاني فضلكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذ كروا وتمتعي  
 وتفضيلي (أو مبتدأ من شيء من ذلك فتكون كروا بعد كماله احدى الطائفتين أي انكم) فاتها لا بد اشتغال

تأثير المصنف انضمر على العطف والبدل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الاحسن في القياس قال ابن مالك ولقد ايجز القمع في القرآن الاسبوبان المقموعة (قوله وكنت ارى زيد الخ) قال الدونشري قال ابن الصائغ في قولهم سالت عنه فاذا انه عبد فن فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير القمع مشاهدة نفس المعنى الذي هو المخدم وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل فقطحت موضع المقر وتوسعت موضع الجملة (قوله وآرى يضم الخ) قال الزرقاني اصل آرى يرنى العمل فعل فيه العمل للشهور ومن ضم أوله وفتح ما قبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا بدل الياهمزة للاحتياج الى دلالة الماحذف الفاعل وانيب المفعول به لم اسناد ٢١٨ الفعل الى ضمير المتكلم ولا يسند له الابدال وبها همزة فحذفت اليا هو اتي بالهمزة وقوضها

من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونهن الكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان قبلها لانهما اما كن المغررات لا اما كن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الاخر ان كسر ان وقسمها باعتبار بن عتقته ونفك (في) مواضع (تسم) أحدها ان تقع بعدها الجز امحوا فانه غفور رخص من قوله تعالى (من عمل مثكب وسواه بحالة الالية) تقرأ بكسر ان وقسمها (فالكسر) على جعل ما بعدها الجز امحولة قامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعمولها مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف (على معنى فالغفران والرحمة أى حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة) واذا دار الابر بن حذف أحد الجز أن حذف المبتدأ أولى لانه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى وإن مسه الشر فيؤس أى فيؤس) (الموضع الثاني) ان تقع بعد اذا العنائية) نسبة الى الفجاءة يضم القام والمود والمراد به المحجوم والبعثة تقول قاحا كذا اذا همج عليك بغمة والقرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة (قوله) وكنت ارى زيدا كقيل سيدا • (اذا انه عبد الفقا والهازم)

أنشده ميمونه ولم يعرف الى أحد وارى يضم همزة تعنى أنظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وقسمها (فالكسر على معنى) الجملة أى (فاذا هو عبد الفقا) فالجملة مذكورة بشماها (والفتح على معنى) الافراد أى (فاذا العبودية أى حاصله) على جعلها مبتدأ محذوف خبره (كما تقول خرجت فاذا الاسد) أى حاضر وقعب قوم الى ان اذا هو الخبر فعلى هذا الحذف والهازم جمع فزمة بكسر اللام وبالزاي وهو طرف المحلقوم وقيل مضغفتحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى مقامه لم اذم به تبيين لى عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سيديا كقيل فاذا هو دليل خسس عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفال موضع الصقع والهازم موضع الكسر والموضع (الثالث) ان تقع في موضع التعليق نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى (انا كننا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم) قرأنا فموضع السكتى بالفتح على تقدير لام العلة) أى لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا أو تقدير اضع همزتها فهو تعليق افرادى (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على انه تعليق مستأنف) يبين فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكأنهم ما قالوا انا كننا من قبل ندعوه قيل لهم فلعلم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليق جلى (مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) بكسر ان على انه تعليق مستأنف (ومثله) في جواز الوجهين (ليكن ان الحمد والنعمة لك) يروى بكسر ان وقسمها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليق مستأنف وهو ارجح لان الكلام حينئذ جملتان لاجلة واحدة وقو كثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضع في شرح تائنت سعاد والكسر اختيارا لى

فان قيل لم يتعرضوا لهمزة تارادة فاجواب انها لما كانت ضمير موجودة دائما تركوها مع علامهم بانها لا بد منها في مثل ذلك وأرى المبنى للجهول فلبس استعده المسم له في معنى الظن (قوله يتعدى الى اثنين) قال الدونشري فيه نظر لمصرح غيره بانه متعدي الى ثلاثة كقيل الملاحى في شرح الكافية (قوله ومثله) قال اللقاني ان قلت لم يقل ومثل ليك باستقاط الضمير عطف على مثل وصل قلت المقصود ان ليك ان الحمد فيه القمع والكسر مثل انه هو البر فقط لا مثل وصل الخ فقوله ومثله يقيد الاول ومثل يقيد الثاني (قوله والفتح اختيارا الشافعى) قال الدونشري ينظر ماوجه اختيار الشافعى القمع مع ان فيه تكثير الجمل

وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب وهو ارجح كقيل الشارح ولعل الشافعى اغنا اختار خفيفة الفتح من حيث الرواية لا من حيث المعنى وأبو حنيفة داعى المعنى فلا يخالفه بينهما اه وقوله من حيث الرواية أى أكثر يتعالى ما قال الخطاطى كقوله الامام الزنوى في شرح مسلم حيث قال هما بين الكسر والفتح وجهان مشهوران في الحديث والفتح والكسر أشهر بهذا الجمهور وقال الخطاطى الفتح رواية العامة اه وهو يقيد ان أكثر الرواية على الفتح فلا ينافى ان الكسر مروى بل قال بعض شراح الهداية من الخفيفة رواية ابن عمرو وابن عباس ومقالة صاحب الكشف من ان الكسر اختيارا لى خفيفة بخلاف مقالة الزيلعي في شرح الكفر من انه يختار الفتح مع ان تعليق رجحان الكسر بان تكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب بانها يظهر اذا كان كل من الجملتين

مفيد الاتناء والظاهر ان جهة ليلك وحدها دلالة فيها على التناغم كامل واعلم ان النورى كثير من المنفعة علوا كون الكسر أجود بان من كسر ان قال الحمد والتعبد على كل حال ومن فتحها قال ليلك بهذا السبأ وحاصله ان الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والتعبد مع ما وجد تلبية أم لا يخالف الفتح فان فيه ضعفا من حيث تغليل التلبية باستحقاق ما ذكر مع كونه غير مناسب لمخصوصها ومن حيث انها مقتصرة استحقاق ما ذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال انهم التقييد لازم لكسر لان المكسورة كثيرا ما تكون للتغليل والتعليل يحصل فهو موهم الان قال الايام في الفتح أقوى لزوم التعليل اه وتاخره تسليم كلام الفقهاء ان المكسورة هنالبت للتعليل وهو خلاف ما ذكره النجاة فان كان كلامهم صريح في انها للتعليل وقد اوضحه الشارح هذا وقد ورد الاذرى على الاسنوى في نقله عن الزخشرى ان الشافعى رضى الله عنه اختار الفتح بان اختيارات الامام الشافعى رضى الله عنه لا تؤخذ عن الزخشرى أى لان أصحابه اذرى باختياره من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه بقى انه يرعى ٢١٩ ماعبره المصنف في شرح بيان سعاد

ان الامام بنى نقل رجحان الكسر في مباحث الحنفى من حاشية الغنى عن السعد ان جل الكلام على جهة أولى من جهة على جلتين وعمومه صادق على ما هنا (تبيينه) قال العز بن عبد السلام فى الامالى الملى مختصر عن ادامته ولازمة لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التى هو فيها من المحج الاحسن عند المفسر بن الثانى دون الاول للاهتمام بالمقصود ثم تعلم ان الاخ ارب بالمرامة على العبادة لا يصح فى العبادة الماضية وانما يصح الوعدى المستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالكى كونه شرع التلبية الى آخر المناسك

خليفة والفتح اختيار الشافعى قاله في الكشف الموضع (الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولازم بعدها كقوله) وهو رؤية (او تحلى بربك العلى \* انى أبو ذؤيب اللصبي) يرى بكسر ان وقتها (فالكسر على الجواب) القسم (والبصرون يوجبونه) واختاره الزججى (والفتح عند الكسافى والبغداديين وأوجهه أبو عبد الله الطوال) (بتدريج على) وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلى باسقاط الخافض على هذا السبأ لجواب القسم لانها مفر دوجواب القسم لا يكون الالفة اذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لاقسما اذا لاصل في الجواب أن يكون مذكورا لا هذا (ولو أضمر الفعل) أى فعل القسم وذكر كرات اللام أولم تذكر (أو ذكرت اللام وذكر فعل القسم) (تعين الكسر اجماعا) من العرب (فهو والله ان زيدا) قلنا هم أرقام (وحلفت ان زيدا قائما) وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا أضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان أبا عبد الله الطوال منهم يوجبوه هذا لا يفتح في دعوى الاجماع السابقة من العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت قسم سماع بذلك الموضع (الخامس ان تقع خبرا عن قول وخبرها عن قول والقاتل) القولين شخص واحد نحو قولى انى أجد الله) يفتح ان و كسر هاءا اذا فتحت فاقول على حقيقة من المصدر أى قولى حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى القول أى مقولى انى أجد الله قاله الموضع في حواشيه على التسهيل ومن خله فقلت فامخر على الاول مفرد وعلى الثانى جله وهى مستتية عن العائد لا نفس البتة فى المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبأ جاك اللهم قاله الموضع في شرح الشذور (ولو انتفى القول الاول ففتحت وجوبا) نحو على انى أجد الله لا اخبر عن اسم معنى غير قول والتقدير على حمد الله وهو ذا معنى على انحصار العمل في الحمد لا يخص بالخاص عن العام الا اذا ادعى انحصاره فيه نحو صدق زيدا ان الموصول لا يكون أخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون أعم منه كالانسان حيوان أو مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسر هاء لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارت اعتقاد زيدانه حق والجماع

لانه اذا بنى له شي من الرضى أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لا بمصادقة الشافعى قطعها قبل ذلك وأقول لعل الشافعى يختار القول الاول وهو ان المراد كل عبادة تصومها (قوله ولازم بعدها) كثير من النسخ بعد ذكر الضمير وهو على فعل القسم وهو الموافق لكلام التانم وللظاهر ووجه نسخة بعدها بان ثبت الضمير وهو على ان الاشارة الى ان سبب الكسر تأخر اللام عن أن قوله اذ الاصل في الجواب الخ) ظاهره انه لا ولا ذلك ممكن أن يكون الفعل هنا مقسما وقال الشهاب القاسمى كونه ليس تسما فى البيت واضح اذ التكليم هذا الفعل ليس مقسما بل طالبعين غيره أن يقسم وأما في نحو قولنا حلفت بالله على كذا فلانما نعت أن يكون قسما ولم يذا قال الفقهاء في حلف أو أحنف أو أقسمت أو أقسمت انهم يعين ان نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى معناه وان لم يكن جوابا اصطلاحا (قوله نحو والله ان زيدا قائم) قال الزرقانى أى على تقدير حلفت الهذوف للقرينة (قوله كالانسان ناطق) قديقال لناطق أعم من الانسان لصدقه على المثلث والجن واعلم أن الحمد على الانسان بانه ناطق انما يكون مفيدا اذا اخذ من حيث انهم ما وأما اذا اخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغو الا بانه فيه (قوله لعدم العائد) ولانه يكون العمل جهة فى



والفتح على انهار كبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أجد القتيبي رحمه الله بعد ما نقلناه فان المراد ان كيب أولاجرم الضم من غير  
 سلب معنى الاستعظام فليس التر كيب هنا كالتركيب في ما ذهبت انتهى وفيه نظر لانه لو كان المراد التر كيب مجر دالضم لم يتغير معنى  
 الكلمتين (قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدوشري بنظر ما عراب الجرم حينئذ وقد يقال ان الالف في الجنس وجرم اسمه او هو معنى  
 على الفتح والمعنى لا بد من الايمان وقوله لا يتنقل جواب قسم محذوف ولا جرم قام مقامه ومثل معمراته وقال الدماميني في شرح  
 التسهيل لا جرم معن لا بدوان الواقعة بعد ما عر صلها في موضع نصب ما سطر في البحر قال الفراهيم كلمة كانت في الاصل بمعنى  
 لا بد ولا محالة فكثرت استعمالها حتى صارت بمعنى حقيقة تقول لا جرم لا يتنقل (فصل) قوله وتسمى الالام المرحلة وانما التر حلق  
 في لهنت يفتح الالام وكسر الهاء الذي هو يدل عن هذه لان صورته ان قنزلت تسمى في ذلك واللفظة ان قيل هذه الالام ليست  
 لام ان بل جواب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بحر فين مؤكدين) قال الدوشري عبارة ٢٢١ غيره بين حرفين بمعنى وقد يقال

كونه ما معنى واحد بمعنى  
 صحة التاكيد اللفظي

وهو ليس بمكر وه الان  
 يقال مدار اللفظي على  
 تكرير اللفظية او مرادفه  
 وتكرير المرادفة هنا وقال  
 الزرقاني احرز بقوله افتتاح  
 من مثل قام القوم كلهم  
 اجمعون فانه كلام فيه  
 مؤكدان ولكنهما ليسا  
 في افتتاحه قاله الدماميني  
 واعترض في ذلك الشيخ  
 بان الكلام في اجتماع  
 مؤكدين لمضمون الجملة  
 كما يدل على ذلك كلام  
 المغني والمثال المذكور  
 ليس لمضمون الجملة بل  
 للفرع حينئذ فالتعديد  
 لبيان الواقع لا للاحتراز  
 ٢ واجاب عن ذلك  
 بعض شيوخنا بان  
 مضمون الجملة في قولك

انتصب عليها حق قوله      أحققان خبرتنا اسئلوا \* فنيثناونفتم ففرق  
 تقديره في حق وقد جاء مصر جانب قوله \* أفي حق وما ساقى أنا كما \* وان وصلت في موضع رفع على  
 الابتداء عند سيبويه وبه الجمهور فعسى غيرتها في من آياته انك ترى الارض وعلى القاعلية عند المبرد  
 وابن مالك فهي غيرتها في أول تكلمهم انما تر لنا واصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف  
 ومصدر يدل من اللفظ بقوله عند المبرد وانما لا توجد أبو حيان الموضع (التاسع) أن تقع (بعد لا جرم)  
 والغالب الفتح نحو لا جرم أن الله يعلم قال عند سيبويه على ان جرم فعل ماض معناه وجب (وأن  
 وصلت ما فعل أي وجب ان الله يعلم ولا محالة) زائدة لتوكيد ورده الفراهيم لا لا تزاد في أول الكلام وعمله  
 في المغني بان زيادة التي تعيد ما راحه كونه أول الكلام تعيد الاعتناء به وجوابه ما اجاب به الفارسي  
 عن القول بزيادة لا في أقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند  
 سيبويه بمعنى حتى ولا رد لما تباهوا والوقف على لأن وما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي  
 عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب (و) الفتح (عند الفراهيم ان لا جرم) مركبة من حرف واسم  
 (عبرته لا رجل) في التر كيب (ومعناها) بهد التر كيب (لا بد) أو لا محالة (ومن) أو في (بعد ما مقدرة)  
 أي لا بد من ان الله يعلم أو لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراهيم ان لا جرم بمنزلة حقا واصل جرم  
 من الجرم بمعنى الكسر (والكسر على ما حكاه الفراهيم) عن العرب (من ان بعضهم ينزاهة مرة اليه من  
 فيقول لا جرم لا يتنقل) ولا جرم لقد احسن ولا جرم انك ذاهب بكسر ان واقصر لناظم من ذلك على  
 قوله      بعد اذا قلناه أو قسم \* لا لام بعده بوجهين  
 ١ مع لفظ الجزا او يا بردد \* في تخويف القول في أجد  
 ٢ (فصل) وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) نحو ان زيد القائم وتسمى الالام المرحلة والمرحلة  
 بالقاف والفاو بنوعين يقولون زيدا حلقه قاف وأهل الله ليقرحلونه القاسميت بذلك لان أصل ان  
 زيد القائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحر فين مؤكدين فزحلوا الالام دون ان السلاية تقدم

جاء القوم نسبة الهى الى القول وكلهم قدأ كذلك يعني أن الهى قدوة من جميع القوم لامن بعضهم ياتاكيد المذ كور وضمن الجملة  
 وخرج بقوله حرفين نحو والله ان زيد القائم فانه قد اجمع فيه مؤكدان في افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبره ان المغني ليس  
 فيها التقييد بالجرم غير فعلها المثال السابق واجاب بعض شيوخنا بان التاكيد المذ كور لا تكسر والمنكر لما كان المؤ كدا الفتح عنده  
 فكانه سابق والتاكيد ليس في الايتداء هو ورد انما يقال السكاكي ادعى ان سببا فادتها المحمير ان التاكيد ذوما كذلك فاجتمع  
 تاكيدان فافتات المحصر والجواب عن ذلك ان كلمة مخطئة قاله بعض شيوخنا ولفظي في ذلك كلام فانظره أو رد ايضاه قد يجتمع بين  
 كذا لا و ماو كيد لشيئة كذا في قراءة الآية اسجدوا ان قلنا ان بالست حاله على نادى فانه قد اجمع فيما ذكره فاما كيد في افتتاح  
 أصلا واجيب عن ذلك ان التاكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة قاله الشيخ وورد عليه ايضا نحو لسوف يقوم زيد ووجه ابراده ان  
 الالام التاكيد لسوف قد خلصت للمضارع لا لتعجيل الذي كان قبل دخولها فالتاكيد للمغني قبلها جرح فاما كيد في افتتاح واجاب  
 ٣ قوله في المحاشية واجاب بعض شيوخنا الخ هكذا في النسخ التي بايد بناو لتعذر هذه العبارة

عن ذلك الشئ بان المرامد كدر بضمون الجملة واللام وان كانت مؤكدة فلسفة فسوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة كما هو  
مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزيا وتقدم وتأخير (قوله للتأجيل ماله صدر الخ) يعني اصابة والا فإله  
صدر الكلام حائل بين العامل والمفعول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني لو قال وقد تدخل كان أحسن والتقليل نسي (قوله لم  
تدخلها اللام) أي الأعلى ما قاله الموضوع في المحاشي بما نقله عنه الشارح فيما ياتي (قوله والجملة الاسمية على قلة) قال النوشري ويجوز  
دخول اللام على أول جزئها وعلى الثاني انتهى ونقل ذلك الزرقاني عن التسهيل ونقل اللقاني عن الرضي أن قال الوجه دخولها على  
الجزء الأول ونحكي أن زيد الوجه نحن وهو ضعيف (قوله وليس نحن ضمير فصل) قال النوشري ينظر ما وجه كون نحن ليس  
ضمير فصل وما المانع من ذلك قوله تعالى ان هذا هو القصص كسباني انتهى قال بعض الفضلاء فنظر تأخر أينا المانع كون ما بعده  
جملة وشروط ما بعده أن يكون اسما ٢٢٢ عند غير الجرحاني فكأنه الشارح والقر فينه وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك

معها عليها وانما المندرج ان الاصل ان زيدا قائم للتأجيل ماله صدر الكلام بين العامل والمفعول  
قاله في الفسخي وانما دخلت اللام به ان لاشابهة المقسم في التاكيد قاله سيمويه وسبغت لام الابتداء  
لما تدخل على المبتدا وتدخل على غيره بعد ان المكسورة (على أربعة أشياء أحدها الخبر وذلك بثلاثة  
شروط كونه مؤنثا) عن الاسم (و) كونه مثنيا (و) كونه غير ماض (فيشمل المفرد نحو ان ربي لسيم  
الدعاء) والجملة المصدرة بالمضارع نحو (وان ربي لي علم) وانما هو راء والظرف اذا لم يقدر متعلقا  
نحو (وانك لعل خالق عظيم) وان زيد الصندك اما اذا قدر متعلقين باستعمل تدخل عليها اللام لان  
مفعول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه لاجل الاختصاص كسباني والجملة الاسمية على قلة نحو (وانا  
لنحني بخصي وغيت) وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرحاني (فيخلاف نحو ان لدنيا انكلا) لتقدم الخبر  
(و) بخلاف (نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا) لنفي الخبر (وشذ قوله) وهو ابو سرام بن غالب بن حارث  
العكبي (واعلم ان تسليمنا وتركه • للامشاهان ولا سواء)

من وجهين دخول اللام على الخبر المتني وتعليق الفعل من العمل حيث كسرتان وكان القياس ان  
لا يعلق لأن الخبر المتني ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا يغير فادخل عليها اللام والمعنى ان  
التسليم على الناس وتر كسب اسمائنا وبين ولا قرين من السوا وكان حقه ان يقول لا لسوا او لامشاهان  
ولكنه اضطر فقدم وأخو سواء في الاصل مقصود في المساواة لذلك صح وقوفه سيرا عن اثنين  
(ويختلف نحو ان الله اصطفى) لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه شبه المبتدأ وعلى  
الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانها في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لاشابهة  
وغيره لم تدخل على الخبر اذا تقدم ثلاثا في حركاته كيدولا اذا كان متغيا للثلاث جميع بين مثنيتين في نحو  
لم وان واو لا وحل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم (وأجاز الاخفش والقراء تبعهما  
ابن مالك أن زيد انتم الرجل) بحسب الدلالة على المحدث والزمان (و) أن زيد (لعمري أن يقوم) مما  
دل على الزمان وانتقل الى الانشاء (لان الفعل الجماد كلاس) ووافق الشاطبي على الاول دون

فرضه جواز دخولها على الخبر المتقدم اذا انفصل بعموله

نحو ان فبك لا غيب زيدوا اللام لانهم عمل الخبر فيما قبله كما قال ابن مالك نحو انه على وجهه لقادر (قوله ثلاثا يتوالى حركاته كيد) أي ان  
واللام (قوله ثلاثا جميع بين مثنيتين) قال الزرقاني على الرضي منع ذلك أيضا بما تنافي في الظاهر وذلك لان اللام تثبت والتثبوت  
ينافي في الظاهر (قوله وأجاز الاخفش والقراء) قضيه ان القراء يقول انهم فعل في الشذو انه يقول انهم وشم اسمان  
(قوله محاذ على الزمان وانتقل الى الانشاء) قال الزرقاني أي محاذ الآن على الزمان مع الانشاء فحصل الدلالة على المحدث خاصة  
وهذا خلاف ما عليه المحققون من ان أفعال الانشاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك في الغني في بحث الأفعال وحينئذ يظهر لك  
الفرق الاثر وبه ان ما سلب الدلالة على المحدث والزمان أقوى في مشابهة الاسماء الجامعة محاذ على الزمان هذا مع في كلام  
الشارح اشكالاً وهو ان أفعال الانشاء لما لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ما عليه المحققون والشارح  
في ثم على ما عليه المحققون وفي عسي على خلافه ووجه كون عسي لثلاثا انه ليس المراد الاجزاء عن ترجيح سابق

الثاني



(قوله والفرق لا شيء) قال الدونشري أقول الظاهر فيه أن نعم اختلاف في اسمية اختلاف عسى فإن بغضهم ذهب إلى أنها فرق وأيضاً فوزها وأوزن الأسماء لفظاً لاختلاف عسى وفيه نظر انتهى وهو بعيد من كلام الشارع والظاهر أن مراده بالفرق مقالة الزرقاني واستثناؤه (قوله وأجاز الجمهور) قال الدونشري هذا إشارة لقول ابن مالك وقد تلها مع قداخ لكن هذا لا يفيد التفرقة بخلاف كلام ابن مالك (قوله تشبه الماضي) قال الزرقاني قال الداميني وأضاف الفعل من لعسى أن يقوم به من الرجل لا لإنشاء وزمن وقوسه على فائس المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال انتهى قال الشنخي أقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الفعل الماضي الجماد نحو أن زيد العسى أن يقوم أو أنتم الرجل وكان الشارع لم يذكر هذا لأن المصنف عال هناك بمشابهة الجماد للاسم ولا يتأتى مع ذلك أن يعمله بمشابهة ماهو ومشاها للاسم (قوله وهو المنقول في المعنى) قال الزرقاني أن قيل ما نقله في المعنى غير أن يكون استدفيه فكيف يحفظه بمفعول الشارع مقوماً بمفعول الجواب إن الظاهر من زمنه مثلاً أنه اطلع عليه لم يذكر ذلك قوى الشارع به كلامه هنا (قوله متى تقدم فعل القلب فتحت هذه إن) قال الزرقاني أي لأن لام القسم في مثل هذا المحل ٢٢٣ لا تعلق لأن القسم وجوابه في جمل

رفع خبره لأن وهي مع معموله لبادة مسددة المعولين انتهى من الداميني وفي قوله لأن لام القسم في مثل هذا المحل إشارة إلى أن لها حالتين وهو كذلك وتعلقها حيث توسطت بين فعل القلب ومعموله نحو ولقد علموا أن اشتراه ولا تكون لام القسم معان المسكورة معلقة وأما نحو والله يعلم أنك لرسوله فاللام فيه لا ابتداء ومعلقة ولهذا كان وجه الكسر عند الكسائي وحشام ما بينه الداميني لأن اللام لا ابتداء (قوله وبشرط

الثاني والفرق لا شيء) وأجاز الجمهور أن زيد التقديم لشمه الماضي المقرون بقدم المضارع لقرين زمانه من المحال (والمضارع شبه بالاسم ومشاها المشابهة مشاهة) وليس جواز ذلك بخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا لا ابتداء لاختلاف صاحب الترجمة (بما أوجه خطاب الماردي حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى أن هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير أن زيدا والله تقدم ما وقعته على ذلك محمد بن مسعود الفرزي بنين معجمة مقسومة وروى ما كتبتون مكسورة (وأما نحو أن زيد القام) بدون قد نظاهرة (وفي القرة) يضم الفين المعجمة لأن الدهان (أن البصري والكوفي) اتفاقاً على منعها (أن قدوت) اللام (لا ابتداء) لا التسم (والذي يحفظه) نحن وهو المنقول في المعنى (أن الأخفش) من البصريين (وهشام) الضرير من الكوفيين (أجازاها على أصمارة) ومنعها الجمهور وقالوا انتهى لأم القسم متى تقدم فعل القلب فتحت همرتان كعلمت أن زيد القام أو الصواب عند الكسائي وهشام الكبير أه كلام المعنى لأنهم لم يذكروا فيه الأخفش بل ذكر به الكسائي وبشرط في الخبر أيضاً أن لا يكون جملة بشرط لأن اللام لا تدخل على الشرط اتفاقاً ولا على الجواب خلافاً لأن الأمازي (الثاني) مما يدخل عليه اللام (مفعول الخبر) لأنه من تسمية الخبر (وذلك بثلاث مشروطة) أي تسمية على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحاً للام نحو أن زيد العمر اضارب) وقد تدخل على الخبر والمحال تهينه دون معموله نحو أن بهم يومئذ تخبر وقد تدخل عليه ما معاك الكسائي والفرز من كلام العرب أني لبعده الله لصاح وذلك قبل أن أجازها المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر إذا دخلت على الاسم المتأخر أو على ضمير الفصل (بخلاف أن زيداً جالس في الدار) لتأخر المفعول ولا م الابتداء يتطلب المصدر أمكن (و) بخلاف (أن زيداً كياناً مطلقاً) لأن المفعول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الأئمة على منعهم من قياسي دخولها على المفعول والظرف جوازه وقرن ابن ولاد

في الخبر) قال بعض الفضلاء والحق في الأخبار إذا تعدت هل تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الأول مما يتأتى إذا انفرد في هذا الباب لا يستدل أبو حيان والذي يليو من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لأنها عاقلت تشبيهاً بالفعل والفعل لا يقتضي رفعه عن ذلك فكذا هذا مع أنهم لم يسمع في شيء من كلام العرب كذلك في الجمع وحيث دخل قوله تعالى إن الله سميع عليم الثاني صفة للاول لا خبر بعده (قوله لا تدخل على الشرط) قال الزرقاني أي على أداة الشرط فلا يقال أن زيداً الله مالك (قوله معمول الخبر) يشمل كل معمول حتى التمييز وهو مشكل لكنه مدفوع بقوله تقدم على الخبر لأن التمييز لا يتقدم (قوله وقد تدخل على الخبر والحال هذا) إنما احتج بالتيه على أنه مع أن دخولها على الخبر معلوم من كلام المصنف تنبيهاً على الاعتراض على ابن الساطم لما نشر ما لدخولها على الخبر أن لا يتقدم معموله ورد المصنف بما ماتت الالفاظ التي ذكرها الشارع (قوله وأجازها المبرد) أي قضت بأن خلاف المبرد والراجح مع تقدم المفعول في كلام السيوطي بخلافه فبقية مخالفة لقل كلام الشارع في النقل عن الزجاج والمبرد نظر حاشيتنا على الثانية (قوله لأن المفعول حال ولم يسمع دخول اللام عليه) قال أبو حيان وأما إذا كان المفعول مصدر أو معمولاً له نحو أن زيداً القيام قام وإن زيداً إحساناً فزورك فهو مصدر في جموع قولهم أنها تدخل على معمول الخبر في بعض ما

يشوق في ذلك ولا يقدم عليه إلا اسماء قال الشهاب القاسمي وهو يدل على جواز تقديم المصدر على عامله (قوله والفرق بينه وبين  
المفعول الخ) قال الشهاب القاسمي قضية هذا الفرق ان التمييز كالحال ينال على الاصح عند ابن مالك انه لا يجوز ان يبايعن الفاعل (قوله  
وزيد اجهله احر) مثل عثمان لان الاول تقديمه جائز والثاني تقديمه واجب (قوله لانه يفصل بين الخبر والنعت) هذا يتخلف في نحو  
كنت انت الرقيب لان الضمير لا ينعيت ولعل المراد ان ماذر اصل وضعه وقال في المعنى ان التعبير بالتابع أولى ليشمل ذلك (قوله لانه  
اسم في المعنى) بيانه ان هو في ٢٢٤ قوله تعالى ان هذا هو القصص عبارة عن هذا الذي هو اسم ان وقس عليه لكن يزدان هذا

بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف اه  
والفرق بينهما وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عدة واذا تقدم على عامله صار مبتدأ  
واللام تدخل على المبتدأ نحو ان زيد الطعمهما كول (و) بخلاف (ان) زيد اعرا ضرب لان الخبر غير  
صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش (من البصر بين والقراسن الكوفيين في هذه المسئلة  
الاخيرة ووجهتها ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المفعول فاسم ووجهة انما بين ان دخول  
اللام على المفعول فرع دخوله على العامل فكيف يفرع فرع غير اصل فالما وضوع في المحاشي  
وينبغي ان يجري خلاف في ان زيد اطعمك قد قل كان خطابا يمنع دخول اللام على قدر بعد القول  
عندي قول الاخفش والقراسن دليل احازة البصر بين زيد اعرا وضرب زيد اجهله احر ومع قولهم لا يتقدم  
الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المفعول وان لم يجزوا تقدم العامل لان المانع من تقديم العامل  
الاتباس وذلك معنى خاص به دون المفعول فكذلك اهنا (الثالث) انما تدخل عليه اللام بعد ان (اللام  
بشرط واحد هو ان يتلوا ما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة اوعن معوله) أي الخبر اذا كان المفعول  
ظرفا نحو ان عندك زيد ما قسم اوجازوا مجرورا ليخون في الدار ان يدا جالس) وما اختاره ههنا من جواز  
تقديم مفعول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا وجارا مجرورا ومنعه ابن عقيل في قول باب ان فقال لا يجوز  
ان يقال ان يلز يد اوتق وان عندك زيد ما جالس ثم قالوا جاز بهضمهم (الرابع) انما تدخل عليه اللام  
(الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تاييد المعنى وضرب فعل عند البصر بين  
لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخله اللام لانه مقول للخبر رفعه فهو المسموع كون الخبر تابعه  
فزل منزلة الخبر الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى (وذلك بلا شرط) ولا تقتاتين  
يجوز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عقيل بشرط ضمير  
الفصل ان يتوسط بين المبتدأ والخبر او ما أصله المبتدأ والخبر (نحو ان هذا هو القصص الحق) هذا اذا  
لم يعرب هو) الداخلة عليه اللام (مبتدأ) فان اعرب مبتدأ او ما بعد خبره والجملة خبر ان فلا يكون ضمير  
فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والماحصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان  
المسكوت على اربعة اشياء اثنين مؤثرين واثنين متوسطين فالمتاخران احدهما الخبر اذا لم يكن متغيا  
ولا ماضيا متصفا فاجزى دامن قدوال ذلك اشار الناطق بقوله

لما يظهر لو كان اسم ان  
في مثل هذا الموضع تدخل  
عليه اللام واللام في اسم  
ان انما تدخل اذا تقدم  
عليه خبر او اذ يعيدان  
يعطي حكم شي مطلقا  
لكونه في معنى شي آخر  
وذلك الحكم غير ثابت  
لذلك انما لا يشيد في المثال  
(قوله ولا تقتاتين يجوز  
تقديمه الخ) اذا لم يكن  
لا يتقدم على المبتدأ وقال  
الدونشري قوله ولا تقتات  
الخ يحتاج الى تأمل انتهى  
وظاهر كلام الشارح انه  
دفع لما يقال كيف يقول  
المصنف بلا شرط مع ان  
شرط دخول اللام عليه  
ان لا يتقدم مع خبره على  
المبتدأ ويرد عليه ان كلام  
المصنف في دخول لام  
الابتداء بعد ان المسكوت  
بدليل الترجمة وحينئذ لو  
التفت لمن اجاز ما ذكر  
يجب على قوله بلا شرط شي  
نعم ان اجاز احدان هو  
لما تم زيد احتاج الى الرفع  
فتدبر (قوله لان ضمير  
الفصل لا محل له من

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر • لام ابتداء نحو اني لوزر  
ولا يلى نى اللام ما قصد نغيا • ولان الاعمال ما كرنا  
وقد يليها مع قد كان ذا • لقد سما على العدم استحقا  
والثاني الاسم واليه اشار بقوله • واسما حل فقه الخبر • واما المتوسطان فقه المفعول والخبر وضمير  
الفصل واليهما اشار بقوله • وتصحب الواسط مفعول الخبر • والفصل

الاهراب قال الدمامي هذا شكل من جهة ان الاسم الواقع في التوكيد لا يند من اعرابه ولا يدخل في هذا التنظير  
باسماء الاعمال بل ما ورد على الاول رد على الثاني كذا القول في آل الموصولة انتهى أي لان المصنف في المعنى نظره بذلك قال والتنظير  
بال موصولة يقتضي انها لا محل لها وفي قولهم ظا لنظر اعرا ابا قيسا بعد هذا لكونه على صورة الحرف فاولا ان لها اعرا بالماظهر  
(قوله والماضي ان لام الابتداء الخ) قال الدونشري ولا تدخل على غير ماذر الا في ضرورة هكذا قالوا انكتم صر خوافي ما في بحث  
ان المسكوت والمخفية ان اللام التي بعدها متلها ما هي لام الابتداء خلافا لبعضهم وهي داخلة على خبر المبتدأ في نحو ان زيد القائم

فَالرَّاجِبُ يَقْبِضُ عَلَى أَطْرَافِهِمْ هُنَا جَاءَ الْقَوْلُ هُنَاكَ فَيُتِمَّلُ (فصل) \* (قوله من الجمل ٢٢٥) الاسمية قال الدوشري لما قبض بذلك

لان الكف يقتضي انه  
 لولا الكف لعمل العامل  
 عمله وذلك انما يحقق في  
 الاسمية والظاهر من  
 عبارتهم انها كاقسط لقا  
 (قوله فخال الخ) قال  
 النوشري تقديره فيه  
 نظير اذبح. ير التقدير  
 فخال ان وان مثل قل الخ  
 وهما كما ترى يكادان  
 يكون لامتني له فتاصل  
 (قوله ولكن ما يقتضي)  
 قال النوشري ينظر ما  
 المانع من كون ما في قوله  
 ولكن ملوصا لرفيا  
 ويكون المصدر السبوك  
 بمعنى اسم المفعول (قوله  
 ويجوز زليما زيدا)  
 الزرقاني أي وعلى الاعمال  
 فيجوز زليما زيدا  
 وعنه على اضمار فعل  
 على شريطة التفسير لان  
 ذلك يخرجها عن  
 الاختصاص الا عند ابن  
 أبي الريس فظاهر (قوله  
 وحذف صدور الصلة الخ)  
 فيه وعلى قوله في المتني  
 ان احتمال كون ما موصولة  
 ضعيف لحذف الضمير  
 المرفوع في حقه فغير أي  
 مع حذف طول الصلة  
 وسهل ذلك تضمينه بقاء  
 الاعمال (قوله يحتمل  
 أنه الاعمال) قال الزرقاني  
 أي من شرعت الدواب

(فصل وتصل ما) الحرفية (الزائدة بهذه الحرف) المقدمة (الاعمية) (ولا) فان مالا اتصل بهما وتصل  
 بان وان وكان ولكن وليت وهل (فتكلمنا على العمل) (فما دخلت عليهم من الجمل الاسمية) (وتبينها  
 للدخول على الجمل) (الفعلية) قال في المفتي ونسب ما لكافة العمل النصب والرفع المتأخر فعل مهينة  
 فمثال ان وان (فهل قالوا) (في انما الحكم الواحد) فان في الاولى مكسورة وقد دخلوا جملة فعلية وفي  
 الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية (و) مثال كان نحو (كانت) (اساقون) في الموت ومثال هل قوله  
 العلماء اضعاف تلك النار انما والقيد \* ومثال لكن قوله \* ولكننا سعي لخدمته \* (يختلف  
 قوله) فوالله ما فرقتم قالوا لكم \* (ولكن ما يقضي فسوف يكون)  
 فاسم موصول لازمة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضي صلها بوجه فسوف يكون خبرها  
 ودخلت الزاء في خبرها لان الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاعل  
 المحرر كانه دخل في الجواب نص عليه ابن مالك ووجد في غالب النسخ اسقاط لفظة تختلف وليس بمجيد  
 والمعتد انبائها وانما اهلكت هذه الحرف في زوال اختصاصها (الالتفتني على اختصاصها) بالجملة  
 الاسمية على الاصح خلافاً لان في الريح وطار القز وني فلها ما حاز اليها قام زيد (ويجوز اعمالها)  
 استعمالها الاصل حتى قيل بوجه (و) يجوز (اهمالها) جملة على اخوانها (وقد روي بها قوله) وهو  
 النابغة الذبياني (قال) (اليتها هذا الحماح لنا) \* الى حامت اوزنصفه فقد  
 يروي برفع الحماح ونصبه فالرفع على افعال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب  
 الاعمال لان سببه اجاز في رواية الرفع ان تكون مأمورة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والجمام  
 نعم هذا ولنا خبر ايتنم التقدير ليت الذي هو هذا الجمال لنا وحذف مصدر الصلة لطلوها لالتفت وقيل  
 هذا البيت واجمك كحكم قلنا محكي اذ نظرت \* الى حماح شرع واراد التمد  
 فحسبه فالفوه كما ذكرت \* تعلاوسعين لم ينقص ولم يزد  
 فكملت مائة فيها لجمعتها \* وانصرعت حسبة في ذلك العدد  
 والمغني كن حكيماً كفتا محكي وهي زرقاء اليمامة قليل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كان  
 لها قطاة ثم مر بها برهن القطابين جيلن فقال  
 ليت الجمال له \* الى حامت له ونصفه قد به \* ثم الجمال مه  
 فنظر فاذا القطاة قد وقع في شكة صبا قدعه فاذا هو ستون قطاة ونصفها ثلاثون وثلاثون قطاة فاذا  
 ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الجمال بصفة الجمع وهو شرع وشرع اي يتجدد اوله الانعام والاهمال  
 وبصفة الافراد وهو وارداً ثم بدفع المشقة والى الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العدد (وندر  
 الاعمال في انما) نحو انا زيد قائم بمنزلة نروا والاختفاء والكسائي عن العرب سمانا (وهل يمتنع  
 قياس ذلك) السموغ (في البواقي مطلقاً) أي في بقية اخوات الان ارضه وهي ان المفتوحة وكان  
 وهل ولكن وقوام السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاختفاء (أو سوغ) القياس على ما سمع في انما  
 (مطلقاً) في بقية اخواتها الاربعه فلا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن اراج والبخاري وابن مالك  
 (أو) سوغ القياس (في لعل فقط) لانها اقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراعه من قرأ فاطلع ان لعل  
 ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء (أو) سوغ (فيها) أي في لعل (وفي كان) اقربهما من ليت لان  
 الكلام مع ما ارفع خبر ذهب الى ذلك ابن ابي الريح فهد (أقول) أرفعوا الى هذه المسئلة أشار  
 الناظم بقوله ووصل ما ندى المحرور في بطل \* اعمالا وقد سني العمل

في الماده ثمر عشر غاوش وعادته استوقفه والاهمال أي فيكون معنا مفسر عتوهذا  
 الثاني أمخ في حده البصر وأبلغ في اصابتها قاله المكي وأيضا فان وارد يدل على الدخول فيكون ذكره مع الاول كالآتي كيدخلف الثاني

(فصل) \* (قوله ان الربيع الخ) قال الدونشري ينظر ماوجه اسقاط الشاؤم ذكر الله ولئلا تقع ان التشبيه أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن ان يقال في الكلام كفاؤه (قوله وروى المجون الخ) قال الدونشري واذ فرى المجون بالنون والمراد ان الربيع مطر فيكون وصفه بالمجون المراد به السحاب غير ظاهر الا ان يقال انه على حذف مصاف أى ماء المجون (قوله وبعطف بالرفع) قال اللقاني قال الرضي والوصف وعضف البيان والتوكيد كالمنسوق عند المجري والزجاج والفرافق جواز الحمل على الحمل ولم يذكر غيرهم في ذلك منعوا ولا جازوا الاصل الجواز لا خلاف في ذلك ولم يذكره البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو وان الزيد استحسنهما شاملا لماء بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا تبرئة منحو لا غلام رجل في الدار الا زيد انتهى وقوله والاصل الجواز لا خلاف في مخالفة الكلام الشاطبي فانه نقل ما قاله الرضي عن التسهيل وقال وجه الملح عند الجمهور في التعنان القرض منه بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فانه ان يكون قبل الخبر فان جاء بعده فعلى نية التقدم والتأخير والحمل على الموضوع لا يكون الا بعد مقام الكلام وكذا سائر ما وهذه المسئلة كانت سبب عي الاصل سببه بعض نحاة عصره لم جاز اعتبار الموضوع في العطف دون النعت فتسلك الجواب وكان أرمذ فنزل المسألة عليه انتهى وفي شرح المفصل لابن المحاسب أحاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحصى علام الغيوب على انه صفة في التأويل الذي في العطف قال ويمكن جعله على غير ما ذكره بان يكون علام الغيوب فاء لا يقذف ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق الاول في المعنى انتهى في قوله اننا لنضيق أحرار الحسنين وإذا احتمل غير ما ذكره احتملا لا يظهر لغيره على وجه لم يثبت الا بعد التأسيس يستقيم لان الاصول لا تثبت الا بثبت الشهاب القاسمي لا يخفى ان هذا التعايباتي بناء على ان هذا العطف من عطف المقر على محل ٢٢٦ اسم الرائل بالنسخ وانه لا يثبت بناء على ان هذا العطف من عطف الجمل لامن عطف المقر دلالة ياه على ان

(فصل) \* يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر ويعده كقوله (وهو روى ان الربيع الخ) (ان الربيع الخ) (والمجودوا الخ) (فيا) (يدأى العباس والصوفيا) فعطف الخبر بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدأى العباس وعطف الصيوق جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والمجودوا جمع وسكون الواو وبالادال المظهر للقرن روى المجون بالنون بدل الدال والاداء السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيف أو أمطارهن والمراد باني العباس السباح أول الخلق فمن بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان القرض تشبيه بنية بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقبة التشبيه ان تقول يدأى العباس الربيع والخريف والصيوق (وبعطف بالرفع) على محل اسماء هذه الاحرف (بشرطين

المقر دلالة ياه على ان من شرط العطف على المحل ان يكون الطالب لذلك المفضل موجودا والطالب هنا غيره وجوده لان الطالب هنا هو الابتداء وقد زل بالنسخ فليتم العمل وانظر قوله ان الزيد استحسنهما

شما اللهم اهل يلزم فيه الفصل بين التابيع والمتبوع بالاجتناب الذي هو الخبر وهذا قال الاستكمال اللقاني أيضا لم يصح بالمعطوف عليه فتكون العبارة صالحة للذهب الحقيقي وغيره كما سيأتي (قوله بشرطين) قال اللقاني اعلم ان الشرط انما هو حيث لم يفرق الخبران بالعطف قال الرضي ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم بات الفساد الذي ذكره فيجب جواز ما يكون الكلام من باب الف كقوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ومثلتكم وانما فضلها فان تمت الخبر على العطف فاما ان تأتي بالمعطوف بالخبر يظهر انخوار زيدا قائم وعمر كذلك أو تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمر وولا يجوز ان يكون هذان عطف المقر لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولما قلنا ان يقول يجوز ان يكون من عطف المقر دينا على ان عمر امعطوف على محل زيد وله خبره مقرر معطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله ولما بات القادح قال الشهاب القاسمي هذا انما يظهر بناء على ما ذهب اليه الرضي من ان العطف على محل اسم ان لا تنفاد الفساد الا في بيانه في راجح حيث بدأ اذا قلنا ان العطف من عطف الجمل وعلما انتم قبل الاستكمال ياه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما مر حه الشيخ ظاهرا فلا يظهر لغيره الفساد بجملة فتقيد شحنا كلام التوضيح بكلام الرضي المذكور فيه نظر فنأخذ من المحقق فليتم العمل وفي شرح التسهيل لا في بيان ما نصه وتلخص ان في العطف حالة الرفع مذهب أحداهم فروع لا ابتداء والخبر محذوف والثاني انه فروع على اسم لانه قبل دخول ان كان في موضع رفع والثالث انه معطوف على ان وما علمت فيموا الراجح انه معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان كان يتحمل الضمير وكل من قال بشئ من هذه الاقوال الثلاثة يتفقون على جواز القول الاول ومن قال بالاشتقاق أو بالعطف على الموضوع قدرته خبرا محذوفة مثل خبر الاول وعلى هذه المذهب يفرق اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المقر دأش في زعمهم فروع لا ابتداء والخبر محذوف أو افتدأش من عطف الجمل ومن زعمهم معطوف على اسم أو على ان وما علمت فيموا عطفه من عطف المقر دأش قال من

فالحال هذا للذهب الاصل في هذه المسئلة عطف الجمل الاتهم لاحد قول الخبر لانه ما تقدم عليه انا حرف العطف مكانه ولم يقدر و  
 انذاك الخبر المحذوف في اللفظ للثلاث كون جميعا من العوض والمعووض منه فاشبه عطف المفردات من جهة ان حرف العطف ليس بعده  
 في اللفظ الا مفرد انتهى وهو بخلاف ما قاله الرضي ووافق ما قاله شيخنا بقوله ولتأكل ان يقول الخ الا ان يقال مراد الرضي بعطف المفرد  
 هنا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في خبر واحد وبذلك تعليل قائله ثم عرضت قولي مراد الرضي  
 الخ على شيخنا الجبيري فوافق عليه وقول أبي حيان ولم يقدر والذالك الخبر المحذوف في اللفظ مراده ما تقدم بالذکر بدليل في اللفظ كما  
 وافق عليه شيخنا المذكور وقوله انا حرف العطف يقتضي وجوب المحذوف فليتامل (ب) بعطف على اسم لا بالرفع قبل  
 الاستكمال وبعده كما في المفتي وغيره وعلية فهذا فرع جاز فيه ما لم يجز في أصله (قوله عملا لا يغير معنى الجملة) بخلاف (كان) وليت ولعل  
 لتغيرها معنى الجملة وقد يقال تغييرها معنى الجملة نهاية الامر ان نصيرها جملة غير جملة ٢٢٧ الابتداء والخبر وعطف جملة على جملة

لا يمتنع أي جملة كانت الا  
 ان يقال انها تغير الجملة  
 انشائية وهو لا يخطف  
 على الخبر فليتامل (قوله  
 بل على انه مبتدأ الخ) قال  
 اللقاني برده أنه لو كان  
 محذوفا لم يخص بالحرف  
 الثلاثة اذ غاية ما يلزم في  
 غيره عطف الانشاء على  
 الخبر وهو صحيح عند غير  
 أهل المعاني ولتعين ان  
 الجملة اذا قدمت على الخبر  
 تكون اعتبارا لا معطوفة  
 مقدمة اذا المعطوف لا يقدم  
 فليتامل انتهى وياق في  
 كلام الشارع ان وجه  
 الاختصاص منع عطف  
 الخبر على الانشاء وياق  
 ما فيه للشهاب ثم هو ليس  
 محذوفا عند أهل المعاني  
 اتفاقا ولا مطلقا كما ياتي  
 في المفتي وغيره وانقضى  
 كلامه ان الاختصاص

استكمال الخبر وكون العامل ان أو ان أولكن (عملا لا يغير معنى الجملة) نحو ان الله يرى من المشرق  
 ورسوله (فعطف ورسوله على محل الجملة بعد استكمال الخبر وهو يرى) (وقوله)  
 فمن يلمن ينجب أبوه وأمه (ان لنا الام النجبية ولا ب)  
 فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله)  
 وما قصرني في الساعي خولة (ولكن عني الطيب الاصل والمحال)  
 فعطف المحال على محل عني بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناطم  
 وجائز رفعه معطوفا على (منصوب ان بعد ان تستكملا  
 و) وأحقبت بان لكن وان (وكون الرفع العطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين  
 لا يشرطون وجود الخبر زأى الطالب لذلك اهل (والحققون) من البصريين وهم الذين يشرطون ذلك  
 مجمعون (على ان الرفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم بل (على انه مبتدأ حذف خبره) الدلالة  
 خبر الناسخ عليهم فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله يرى عوا الايا ينجب والمحال الطيب  
 الاصل (أو) على انهم فروع (العطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك اذا كان بينهما فاصل) فهو من  
 عطف مفعول على مفعول فدر رسوله معطوف على الضمير المستتر في يرى أي يرى وهو ورسوله لوجود الفعل  
 بالمجاور وهو ورسوله من المشرق (والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفعل بالماضي اليه) لا ان رفع ذلك  
 والموصوف والمحال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفعل بالماضي اليه (لا) ان رفع ذلك  
 ونحوه (بالعطف على محل الاسم) مثل (عطف امرأته على محل رجل في قولك) ما حامي من رجل ولا امرأة  
 بالرفع لان الرفع (لمحل رجل الفعل وهو جاء في وهو باق) لا يمنع عن العمل في محل رجل المحرف  
 الزائد لان الرفع وجوده كلا وجود الرفع محل الاسم (في مستلثنا) التي نحن فيها (الابتداء وقد زال  
 بدخول الناسخ) وهو ان وأن ولكن والعامل اللفظي يطل على العامل المعنوي فان قيل اذا كان  
 هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فباوجه اشتراط استكمال الخبر  
 وكون العامل ان أو ان أولكن عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل

بالأحرف الثلاثة على القول بان العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغييرها معنى الجملة كما أشار اليه الشارع وقوله ولتعين  
 ان الجملة الخ مبنى على مقابلة بدع الرضي لاجل ما قاله المصنف وياق في ابن عصفور تأمل (قوله والعامل اللفظي الخ) اذ يقال ان  
 وجود هذا العامل أيضا كلا وجوده لا يشبه الزائد لانه لا يغير معنى الجملة وانما اذا تأثرت كيد فقط (قوله فان قيل اذا كان هذا من  
 عطف الجمل الخ) فيه انه انما يحسن قوله فباوجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بان من العطف على محل اسم ان ولم يتقدم له ذلك  
 بهر بحاجته أشار الى وجه الشرط الثاني بان تلك الادوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت وعل ولعل (قوله قلت اما اشتراط الخ) قال  
 الشهاب القاسمي وأقول لا ينبغي ما فيه أماما أعاب عن الاول اذا كان العطف من عطف الجمل فان فرض ذلك فيه اذ لم يتبين كون  
 الخبر للاسمين فقد تقدم عن شرح يات مساعدا نقل الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وانهم من قبيل الاعتراض بسين اسم ان  
 وخبرها الا ان يريدوا منع ذلك بانعالي انه عطف لا اعتراض وان فيه ضمها اذا عين كون الخبر لا يمين لم يتصور كونها من عطف

الجل اذ لا يصح كون الخبر لاحدا الاسمين حتى يقال انه يلزم العطف قبل تمام المعطوف وأما ما أجاب به عن الثاني اذا كان العطف من عطف الجل فلانه انما يتأني على القول بجمع عطف الخبر على الاشياء ولا يتأني الى الوجه المعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه فانه ما انتهى وأقول بل انه رد على قوله فلان يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه بوقوله فلان لا يلزم تقدم المعطوف على المعطوف عليه ما ذكره المصنف بعد في فتح الأمانات الى استدلالها بالكسائي والقرافي على جواز العطف على محل اسم ان قبل استكمال الخبر من انها على التقديم والتأخير أو على المحذوف من الاول دلالة لا ثالث في فان ظاهر ذلك يقتضي جواز العطف قبل استكمال الخبر وان لم يلزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك له كما ياتي عن القافى الاشارة اليه ويحجر ملاحظة التقديم والتأخير لا يدع تقدم المعطوف على المعطوف عليه الآن يقال الاصل عدم تقدم المعطوف وعدم التقديم والتأخير وعدم المحذوف وانما تركب ذلك عند الحاجة اليه فلم يشترط المحققون ما شترطوه لافضى الى جعل ذلك متجاوبا وما صور اما استقيا ليعبر كل سالك وان لم يشترطه من المسالك (قوله فلان لا يلزم العطف الخ) فيه ٢٢٨ ان هذا يلزم في العطف بالنصب قبل مجي الخبر وقوله واذا كان من العطف على الضمير

لنبيه عليه فإنه كان بذلك أحق من التنبه على ما قاله الفراء (قوله تمسكنا بحوان الذين الخ) قال اللغوي المتعاطفين كيف يتسلكه الفراء وهو يدل على تقيض ما يشترطه من خفاء اعراب الاسم انتهى وسببنا في كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهر الخ (قوله على عمل الذين آمنوا) اعتراضاً بين عصفور بأنه كيف يقال أن الذين آمنوا آمن منهم وأحب أن التقدير من دوام على الإيمان: قال غيره أن الذين آمنوا أراد الذين آمنوا بالسنة وهم المتأفقون والوجهان في بايغ الذين آمنوا آمنوا وفي هذه وجه ثالث أن المراد أهل الكتاب آمنوا محمد أي ما من آمن بمومي وعيسى آمنوا بهذا النبي ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا أو قواه والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبراً عن الصائين والمجواين بينهما وفي جوابه الأول نظر لأن السؤال على تقدير عن الجميع ولا يصح أن يقال في اليهود وفي الصائين والنصارى من دوام منهم على الإيمان (قوله في ذلك أمسي الخ) من شرطه حذف زواها وأثبت علمه مقامه تقدير من عس بالبدشة فليس فاني لأأمسي به لأن في سبب عزمي الارتحال وفيه معانيه في التحسر على غرته (قوله خفاء اعراب الاسم) أبتلوا في حق اعراب المعطوف دون المعطوف عليهم بمجهول أنه عندهم كقولك (قوله أن كان الاسم عرباً) أي غر ظاهر الأعراب ليثبت لهم بأعرابه وتقديره على ما قدموه

الشارح (قوله ومقتضى هذه العلاقة) فيها إجماع على أن التعبد بمقتضى الأعراب أنسب بعبادته لكن قد يقال هذا العطف هو جودة في العطف مع تقدم الخبر فلا يتم الأخذ بمقتضاها ولكن الفرق بأن الخبر إذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والعطف حينئذ يظهر التخالف ثم انسكت عما يقول الفرع في مثل قوله تعالى إن الله ملائكة يصلون مما كان فيه المعطوف والمعطوف عليه ظاهرة الأعراب ولعله يلجئ إلى تخريج الجمهور (قوله لما قدم من اجتماع عاملين) هذا مبني على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما في شرح سانت سعاد واعلم أن ظاهر الشارح وغيره أن العطف بعد أسكن الخبر لا يلزم عليه عند البصريين بخلاف ٢٢٩ توراد عاملين على معمول واحد

وبذلك صرح في المطول في الباب الثالث لكن بحث فيه القرني بأن الخبر المقدور لماعطف على خبران يلزم كونه خبرا ان ضرورية افتادة العطف التثنية في حكم الأعراب فيلزم كونه مرتفعها والمفروض أنه خبر لئلا تدفع المعطوف على محل اسم ان وغاية ما تقول إن المعطوف على خبر ان في التصور المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع أيضا لا أن الرفعين مختلفان باعتبار كراهية ذلك مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبر المتبدلا خبر الان ويؤيد أنه لو لم يجعل على هذا الرفع المعطوف على معمول عاملين مختلفين انتهى وهو مبني على أن العطف من عطف المفردات كما هو موضوع المسئلة على اسم ان باعتبار المحل وأما إذا

المعاطفة في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة أنه يجوز أن التقى وزلذا هب ان برمز يدل لعدم التخالف اللفظي فإن أعراب الهمزة خفي ومنعها البصريون مطلقا لما في من اجتماع عاملين على معمول واحد معلوا واحدا لأن الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو أيضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان معلوا واحدا وذلك متعذر ولا يتأتى ذلك على مذهبه الكسائي والقرطبي والرافع والخبر عندهما في باب ان هورا فعلى باب المتبدل إلا أنه مشكل لأعمال القول بالرفع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المتبدل اقترال بدخول الناسخ وأما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان كإنشائه الشايطي ضم فله يلزم أن يكون الخبر في مسئلتنا توراد على صطلان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ فها هب رافعه منه ومقتضاه (و) ما تمسك من الأدلة المتقدمة (خرجها الناحون) من البصريين (على التقديم والتأخير) فيكون من آمن خبران وخبر الصابئون محذوف (أي والصابئون) والتأخير (كذلك) والاصل والله أعلم أن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والتأخير من آمن بالله واليوم الآخر (أدعى) تقدير (المخفف من الأول) دلالة الثاني عليه فيكون من آمن خبر الصابئون وخبران محدودا فلا تخبر بالمتبدل عليه (كقوله

خيلي هل طلب فاني وأنتما ه وان لم تبوها لحوي دنقان)

خفي خبران لدلالة الخبر المتبدل عليه التقدير فاني يرض وأتأمن دنقان والتوجيه الأول أجود لأن المخفف من الثاني دلالة الأول أولى من العكس قاله الموضعي في شرح الشذور (وبتعيين التوجيه الأول) وهو التقديم والتأخير (قوله فاني يقاربها القريب) والاصل فاني يقرب مقاربا غير يب ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني وهو المحذف من الأول (لأجل اللام) لأنها تدخل في خبر المتبدل (الان) قدوت نزائده مثلها في قوله ه أم المجلس لعجز شهره به على أحد الوجهين المتقدمين فيصعب حينئذ الترخيم الثاني ويصير التقدير فاني غريب وقاربها القريب (و) بتعيين التوجيه (الثاني) وهو المحذف من الأول (قوله تعالى) إن الله (وملائكته) بالرفع والتقدير إن الله صلى وملائكته يصلون (ولا يتأتى فيه) التوجيه الأول وهو التقديم والتأخير (لأجل الواو في يصلون) لأنها الجماعا على مشتركة والله واحد لا شريك له (الان قدوت) (الواو) للتعظيم للواحد (مثلها في قال رب ارجعون) فاتها التعظيم الواحد الخاطب على أحد الوجهين فيأتي التوجيه الأول أيضا ويصير التقدير إن الله صلى وملائكته يصلون (ه) فان قلت كلا التوجيهين مشكل فإن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف معنى الماعلى التوجيه الأول فلان الصلاة المذكورة تعني الرجوع والمحذوفة بمعنى الاستغفار لم يتطابقا وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس لأن الصلاة المذكورة تعني الاستغفار والمحذوفة تعني الرجوع فلم يتطابقا أيضا قالت أجاب عنه

كان العطف من عطف الجمل بل يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام فطلي بك بالتدريج التام (قوله وخرجها المساهون على التقديم الخ) قال الثاني لا ينبغي أن الواو على هذا الجواب عاطفة جملة على جملة وفيه حينئذ تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه وهو من القسمة يمكن والأولى ما في الرض من أن الواو اعتراضية انتهى وعن ابن عصفور ما يتعلق به (قوله والتوجيه الأول أجود) عكس ذلك ابن عصفور فقال ان الثاني أرجح لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه قال أما نحو ذلك كما جاز جفت وخشاعية ونعيمة (قوله وبتعيين التوجيه الأول الخ) قال الشهاب في نظر مجاز تقدس المتبدل بعد اللام أي فهو غريب تأمل (قوله فاتها التعظيم الواحد) قال النون شري فيه نظر ان لم يسمع أنها ثابون على التعظيم بل يشترط المطابقة اللفظية كما في المعنى (قوله على أحد الوجهين) للتوجيه الثاني إيجابه بترك الفعل أي أرجح أرجح أدجي

(قوله الصواب عندي الخ) قال الدمامي هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل حيث قال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها واجهة الى أصل واحد فلا تظن ان الغلبة اشترى السؤال استعادة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرجلين بل يتبين ان يكون موضع الخلاف في غير ذلك كما قال وأما هذا المثال وما أشبهه فما ظاهره منع من منع تورادع ملين على معمول واحد تأمل (قوله على ان الأصل وأنت سمى) قال العلامة القرافي ان قلت ما به لم يخبر جعلي أحد الوجهين السابقين قلت أما التقديم فلا يستدعيه ان المقدار ما كذلك فالحال معطوف وقميع تسليم ما لدعاه من عدم الاختصاص ما سيذكره بعدوامني في جملة وأنت سمى حال من الضمير في بداءة تمتع على عاملها المعنوي وهو نادروا الحذف من الاول فلا تستدعيه في انه في بلدك خرب قطع النظر عن مصاحبة محبوبته وانه أخبر عنها بما في بلدك وبوعطف الاخبار عن الانتماء وان كان فيمخلاف فلم يبق سوى انه حال من ضمير ليتنى وفيه يلزم صدور التمني في حال مصاحبتها وان التمني لا يتعدي به ذم الحالة انتهى وبقا ما فيه عن الدونشري (قوله هذا تخبر به ابن مالك) قال الدونشري فيه نظر لا يقدريقال ما للماتمن أن تكون الجملة حالا من اسم ليتنى تكون ليتنى العامل في الحال لا الظرف حتى يلزم ما ذكره ولا نظرا لبعضهم ٢٣٠ ما قلنا بأنه يلزم عليه ان يفي في حال كونها مع وجودهما في بلد ليس بها أنيس

والمراد حلاله لا التأسلم ذلك ولما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) الله الم أن يقال قدم ضرورة (قوله) وأبعد منه قول بعضهم الخ لان فيه حذف العطف عليه (فصل) (قوله فيكثر اهلها) قال القفاي ان قلت هل يجوز في المهمة ان يقدر معها ضمير شان مخدوف كالمفتوحة فتكون جملة قاضيه مختلف قال الرضى ومنع أبو علي في المكسورة المنقولة المهمة من تقدير ضمير شان

والله اعلم بالصواب عندي أن الصلاة لغة معني واحده هو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملازمة الاستغفار والى الاقصين دعاء بعضهم لبعض اه وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انلتو زيد ذهابان وأما نحو ان زيدوا عمرو في الدار فانه اتفاق قاله الموضع في شرح ناسخه وهو مخالف لطلقة هنا (ولم يشترط الفراء الشرط الثاني) وهو كون العامل ان أو أن ولكن (مسكا بنحو قوله) وهو الصياح (باليتنى وأنت بالمسك في بلد ليس بها أنيس) فمعطوف أنت بكسر التاء على اسم ليتنى وهو ما لم يسم له ليس علم امر أو أنيس بمعنى مؤنس (وخرج) بتقدير اهلها الى البناء للقول (على) ان أنت مبتدأ حذف خبره (ان الأصل وأنت معني والجملة من المبتدأ والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليتنى وخبرها فالاسم باء المتكلم والخبر قوله في بلد) هذا آخر ما بين مالك وهو على ندور أو فانه أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال للمتنصبة بالظرف وهو من نص على ذلك فقال في باب الحال «وندره نحو سعيد مستقر في حجره» وشرحه الموضع بقوله يجوز بقوله توسط الحال بين الخبر وعنه والخبر اه والتادرو القليل لا يقاس عليه ما وأبعد منه قول بعضهم ان الأصل أنا وأنت فأنابتا وأنت معطوف عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد حذف أنا اه (فصل) تخفف ان المكسورة لتقلها بالتضعيف (فيكثر اهلها الماز والاختصاصها نحو وان كل لما جميع له بنا محضرون) في قرأ من تخفف لما قبل مبتدأ واللام لا ابتداء فاما ان تخفف جميع أمي مجموعون خبر المبتدأ ومحضرون منتهى وجعل على المعنى (ويجوز اهلها) على قسلة (استصحابا للاصل)

بعد ما جاز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وقول الرضى المهمة أي بالنظر الى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير أو المهمة في نفس الامر فلا تقدر معها اتفاقا انتهى وما قاله أبو علي هو الوجه لا اختصاصا المفتوحة بذلك كما بين في محله (قوله في قرأ من تخفف) أمان قرأ أشهد بها معني الان وان في قرأ (قوله وجعل خبر) قال الدونشري المراد به خبره ومولى لما بعده انتهى وأقول اعلم انه قد ورد الزمخشري سؤال في هذا المثال كيف أخبر عن كل جميع مع ان الفارسي نص على انه لا يجوز أن الذاهب جازته صاحبها وانشكوا قوله تعالى فان كانتا اثنتين لانه أخبر عن ضمير الاثنين بالانين فلا فائدة فيه واتخذ بعض الناس على الفارسي وقال ان الجار بمقتضى قوله ان إضافة تكون يادق ملاية فلا تبدل إضافة الجاربة اليه على انها ملكه بل قد تكون جازته فاضافها باعتبار الجوار فقامت قال صاحبها فاداهن الملك وأجاب الزمخشري عن السؤال بان كلا لا يقتضي الجمعة بمختلف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فانه فرق بين أجمع وجميع بان أجمع لا يقتضي الجمعة بخلاف جميع لكن ان ادعى ذلك في حالة الانصب نحو جاء الزبون جميعا أم في الرفع فلا فرق بين جاء الزنون أجمعون أو جميع فباله الزمخشري مشكلا لان جميعا لا يفيد الجمعة الا اذا انصب على الحال فينبى السؤال وارد وأجاب عنه الفخر بجواب خبيرين وهو انه اذا كان في الخبر زيادة فائدة أو إضافة أو تعقيد مع أن في في لفظ المبتدأ أو معناه كقول الرجل رجل صاحبنا الظاهر ان



ما قاله الدوشري هو معنى كلام القهر وبجي الحبر وموطأ شائع كالايجنى (قوله ويجوز اعماله) قال الدوشري فان قلت لم يقل العمل هنا وبطل فيما اذا كتبت على مذهب سيديوه على ما تقدم

٢٣١

والله يشير قول التانظم وخففان فنقل العمل (تخووان كلالا يوفيهنهم) ربك أعمالهم في قراءاتهم وابن كثير يخففان ولما كان تخفيفهم التثني فقول كلال اسمها واللام في السلام الابتداء وما موصولة خبران وليوفيهنهم جواب القسم وعذوف جملة القسم وجواب صلة ما والتقدير وان كلال الذين والله ليوفيهنهم وقيل ما تكره موصوفه جملة القسم وجوابه سد مسد الصفة والتقدير وان كلال تلحن موفى عمله (وتانزم لام الابتداء بعد) ان المكسورة المحققة (الهملة) والى ذلك أشار التانظم بقوله وتانزم اللام اذا ما حمل \* حال كون اللام (فارقيين الاثبات والنفى) في تخووان زيد القام بتخفيفان ورفع زيد القام اللام لتوهم ان ان ياقية وان المعنى ما زيد القام فاملى باللام او تقع التوهم (و) هذه اللام (قد تفتى عنها قرينة لفظية) بان يكون الحبر منفيًا (تخووان زيد لن يقوم) كونه

\* ان ان لا يجنى على ذى بصيرة \* فيجب حينئذ ترك اللام كافي المعنى لان الحبر لا معنى لاندخل عليه لام الابتداء كما تقدم (او) قرينة (معنوية) كلن يكون الكلام سبق للاثبات واللاح (قوله) وهو الطراح واسمه الحكم بن حكيم \* انان اية الضم من الالمالك \* (وان المالك كانت كرام المعادن) ولو قال كانت باللام مجاز ولكن استغنى عنها كونه في مقام الاحرج وتوهم النفي هذا متع وبأية جمع آب كقصة جمع قاض من اى اذا امتنع والضم الظلم والمالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها رعاة لاجى والى ذلك أشار التانظم بقوله

ورعما سقى منها ان بدا \* ما تعلق اودامعتهدا

(وان ولى ان المكسورة المحققة) من التثنية (فعل) فخر طه أن يكون ناسخا ورعما سقى وشرا التناسخ كونه غير نافذ فخرج بذلك ليس وغير المعنى فخرج بذلك زالوا تخووا ما كان وغير صلة فخرج بذلك عدم الافرار في التناسخ بين الماضي والمضارع الا انه (كثر كونه مضارعا ناسخا وان بكاد الذين كهر والبرزقونك بما يصارهم) (وان تظن لثقل الكاذبين واكثر منه) اى من المضارع (كونه) ماضيا ناسخا وتخووان كانت لكثيره ان كنت كثيرين وان وجدنا اكثرهم لفا سقن) (وتدخل اللام حينئذ على الجز ما تانى من معمولى التناسخ امد دخولنا على التناسخ فلا بها كانت مختصة بالدخول على المبتدا والخبر فى الاصل فلما تحققت وضعف شبهها بالفعل حاز دخولها على الفعل وكان من التناسخ لثلا تغارق عملها بالكلية الا ترى اتم اذا دخلت على التناسخ كلن مقتضاها موقر اعلم اذا الجز ان مد كوران بعده لدخولها واما دخول اللام فى الجز ما تانى من معمولى التناسخ فكاد تدخل على خبرها لثلا اذا قلت ان كلن زيد لثلاثا فانه ان زيد القام وما كونه أكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة لفظا ومعنى فقصودا بعد تخفيفها ان يدخلها على مشابها لو يقاس على النوعين اتفاقا ولا يحيز جمهور البصر بين دخولها على غير التناسخ (وندر) عند غيرهم (كونه ماضيا غير ناسخ كقوله) وهو الشخص للمسى بآتاة بنت زيد العدو اية بنه عم عمر بن الخطاب رضى الله عنه مخاطب عمر بن جرو ز قاتل الزبير بن العوام يوم الحجل (شلت يمينك ان قلت لاسلم) \* حلت عليك عقوبة العمد

فادخلت ان المحقق على قلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين العجبة افع من ضمها اخبار ومعناه الدعاء وحلت وحيث (ولا يقاس عليه) اى على ان قلت لاسلم (ان قام الاوان بعد زيد خلافا للاخفش) فانه اجازة كقوله فى المعنى وزادها (والقوفين) وهو هوهم اهم يحيزون تخفيفان المكسورة ويدخلونها على نحو قوام وتعدو ذلك مخالف لقراءتهم فانهم لا يحيزون تخفيفان المكسورة

زوال لاختصاص قلت يمكن أن يقال ان الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر اجنسي عنها وهو ما خلافتها فانه بواسطة اسقاط بعضها ابن قاسم (قوله وما موصولة) قال الدوشري وذكرا الرضى ان ما زائدة فى ما فافصلة بين لام الابتداء واللام القسم (قوله سدت مسد الصفة) قال الدوشري يقتضى ان ذلك ليس صفة وليس كذلك الا ان يقال المراد بالصفة كلامهم المفردة (قوله وتانزم لام الابتداء بعد الهملة) قال الدوشري واذا حملت لتانزم اللام قيل لعدم اللبس وهذا غير ظاهر من خلفا عراب الاسم اقضى ويؤيد قول بعضهم مثل الهملة العامة اذا خفي اعراب الاسم بان كان مبنيا أو مقصورا (قوله تخووان زيد لن يقوم) ظاهره ان القرينة هنا لفظية لا غير وقال اللقاني بمعدان برايدان فى هذا المثال النفي لوجوده فى التحارافو اريد به نفي النفي لجمي الاثبات انتهى ومما صله ان فيه قرينة معنوية لكن قد يمتنع ما قاله بان

الاينان بنى التنى شائع فى الكلام السليخ ومنه ليس الله يكاف عيلا (قوله ولو قال كانت باللام مجاز) قال الدوشري برده ما رآها لا تدخل على الماضي الا بقت خلافا للاخفش ولشما فانه يجوز عندهما باضمار تدوا لجمهور ويرد هذا

اللهم الآن يقال ان ان  
النافية عندهم تعمل  
عمل ان وهذا يحتاج الى  
دليل فليتا ممل ثم رأيت  
في شرح لب الباب السيد  
عبدالله ان الكوفيين  
يسوزون تحققة ما فعل  
النقل عنهم اختلف  
(قوله وله ولا اجعالي  
الخبر) قال الدنوشرى  
لم اجد ارجع معمول الخبر  
\* (فصل) \*

(قوله فيق العمل) قال  
الدنوشرى الفاء لا تستثاف  
لالتعليل كما هو ظاهر  
(قوله ليحقق مقضاها)

قال الدنوشرى الظاهر انه  
علة لبقاء العمل وجوبا  
ولم يظهر لي وجه كونه  
علة ذلك بوجه الظاهر  
تعليل ذلك بقوله لاها  
أكثر الخ (قوله لاها أكثر  
مشابهة) قال الدنوشرى  
انما كانت أكثر مشابهة  
من المكسورة لا لفظ  
المفتوحة كلفظ بعض  
مقصوداته المضى والأمر  
والمكسورة لا تشبه الا  
الأمر كجد وفرق الرضى  
بين ان بالكسر وان بالفتح  
بما حاصله ان المفتوحة  
لكونها مضرة بمعنى  
حروف المفرد بخلاف  
المكسورة انتهت ولو قال  
كأنها بعض حروف المصدر  
لمراد المفرد لكان أولى

ومحصول ماورد من ذلك على أن نافية تنزلة ما واللام ايجابية تنزلة الأقال في المعنى في بحث اللام وزعم  
الكوفيين ان اللام في ذلك كله بمعنى الواو ان قلها نافية أم ومعاورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال ان  
ليتم قلبا حكاها الاخفش في معانيه وقول امرأ من العرب والذي يختلف به ان جاء مخاطبا قد خلت  
على الماضي غير التاسع (وأندرمته كونه لا ماضيا ولا تاسعا) بان يكون مضارغا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما  
(قوله ان ينك لنفسك وان يشينك لمية) ولا تقاس عليه اتفاقا والمحصل ان اللام بعد ان الحقيقية  
ثلاث حالات وجوب ذكرها وجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو وان زيد لقاها لم يحصل ان اللام بعد ان الحقيقية  
لا تقوم الثاني نحو وان زيد لن يقوم والثالث نحو وان زيد لقاها لم يحصل ان اللام بعد ان الحقيقية  
قال به سيويه والافغانس وأما البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن أبي العافية وابن أبي  
الربيع الى انها غيرها التجلبت للفرق وحيثهم انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في الاصل ولا راجعا  
الى الخبر كالمفعول في نحو وان قتلت مسلما وأجيب بان الفعل والقاعل غنة الشيء الواحد هو ما حالان  
محل الجزاء الاول الذي يلى ان والمفعول كالجزء الثاني فان قلت لمسلمة نزلة ان قلت لمسلم ثم ان كان  
الفعل ناسخا دخلت على الخبر الذي كان خبرا في الاصل كالمز وان كان غير ناسخ دخلت على معموله  
فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا كان أو مضمرا منفصلا كما مر فان اجتمع القاعل والمفعول فعلى السابق  
منهما ما لم يكن ضمير متصل فان تقدم عليه افعول من أفعال التعليل نحو قد علمنا ان كتب لموقنا فان  
قلنا اللام لا ابتداء كمرتان وان قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا  
أشأن التانم بقوله

والفعل ان لم ينك ناسخا فلا \* تعلية قال بان دى موصلا

\* (فصل) وتختلف ان الفتوحة فيق العمل \* وجوبا ليحقق مقضاها وهو افادة معناها في الجملة  
الاسمية لانها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة (ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا) المظهر (معدوفا)  
لا مذكورا سواء كان للشأن أم لا مذكورا مالك لأن المكسورة ثبتت اسمها للمالحق الظاهر دون المفتوحة  
فقدروا عملها في المضمرة ثلاثا ينشط الأقرب عن الاضعف وذهب ابن الحاجب لأنه لا يكون إلا للشأن  
(فاما قوله) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمر وذى الكلب

(بانك ربيع وغيث مريع \* وأنت هناك تكون الشمال

فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشأن وكونه مذكورا عند ابن مالك من وجه  
واحد وهو كونه مذكورا والربيع ويعلم ربيع الشهر وروبيع الازمنة فربيع الشهور وشهر ربيع  
صفر وروبيع الازمنة والغيث الكلا أو المطر والربيع ما يقتضيه الميم ان جعل الغيث اسما للكل لا لى خصيب واما  
ضمها ان جعل اسم المطر قال مع الراوى أو مرع المطر والشمال بكسر التاء المثناة الفتحا خبر تكون  
(ويجب في خبرها أن يكون جملة) لا شتما لمعنى المسند الى المعظمة على الاصل حيث لا يذكر  
الاسم (ثم ان كانت) الجملة (اسمية أو فعلية فعلا جامدا أو دعاء متحج لفاصل) من الفواصل الآتية  
امام الاسم فلا تسمى بعد ان باسم وخبر كما يشبهه أو ما لا دعا فيه بالمجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي  
والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما أشبهه وأما الدعا فخصه بالمجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي  
فلا اسمية (نحو وأندروا هم أن يجمعوا بين العالمين) والفعلية التي فعلها جامدا نحو (وان ليس  
للانسان الامانة) والفعلية التي فعلها دعا ما بخبر نحو وان بورك في من التارو ومن حوله أو بشر نحو  
(والحانسة ان غضب الله عليها) في قرأتمن خففان وكسر الضاد في غير المسبوع وهذا مبني على جواز

(قوله وهو الصحيح) فثبتته ان في ذلك خلافا لم يذكر في المعنى في الباب الرابع في الكلام على ضمير الشأن الاشتراط كون مقسمه جهة ولم يشترط فيه الخبرية ولم يتعرض لمخلاف لكنه في الباب الخامس قال النوع الثامن اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانتسابية وعدم الاول خبران وضمير الشأن ثم قال وينبغي أن يستثنى من ذلك خبري ان وضمير الشأن خبران المتوخاة اخفقت فانه يجوز أن يكون جهة دعائية كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها في قرأته من أن غضب بالفعل والله فاعل وقوله اما ان حذو الله خبرا فيمن فتح الهزلة اذ لم يلزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان ههنا ضمير شان ولا استثناء بالنسبة الى ضمير الشأن اذ يمكن أن يقدروا الخامسة اوما انا (قوله ويحب الفصل في غير الخ) فان الاتفاق ان قيل ما السبب في الاحتياج الى الفصل على الوجه المذكور أعجب بالبه التمييز بين المصدرية والمشتقة ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية نحو ان اذا سمعتم وانواستقاموا والى فعلها جامدا وعاديا مجتمعا في ذلك الى غارق آخر وان كان في الجملة غير ذلك احتجيج الى فاصل باليسر أو سوف أو قد قال الرضي أو يحرف في نحو علمت ان لم يقولون يقوم وما قام وما يقوم لان المصدرية لا يقبل بينهما وبين ما تؤثر في معنى تضعفها انتهى وبه يعلم ان سكوت المصنف عن ما غير ظاهر وانهم لم يسكتوا عن ذكر لو لم يعد وما دخلوا من الجملة الشرطية الغير المحتاجة لفارق لعدم اليقين فتأمل انتهى وعن مرحبما بضامن ما لا (قوله أو لا يلبس الخ) قد استدلبان الفصل لدفع الالتباس لانه لا بد من بلزوم الام لا ابتداء لان المكسورة اذا خفت وأهملت تلبس بالناحية ولم يحتاجوا التعويض ٢٢٣ ههنا مع حذف أحد النونين

والاسم لكن كون الفصل  
لدفع الالتباس لا يتخلو عن  
نظر كما بان في قوله ولما  
كان التغيير الخ الحاجة  
اليه سمع ما أسلفه عن  
الشاطي فانه يعلم منه بعد  
الكافي في تأويله فانه  
قد بدنازع في قوله ان  
التعبير مع الفعل أكثر  
لان التغيير متحدث في  
الاسم والفعل وهو حذف  
احدى النونين والاسم  
وغاية الامر انه في الاسم

تفسير ضمير الشأن بالجهة الاشياء فهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن (ويحب الفصل في غيرهن)  
ليكون عوضا عما حذفوا من انه وهو أحد النونين والاسم أو لا يلبس بان المصدرية ولما كان التغيير  
مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعرض مع الاسم وما أشبهه  
والفصل اما (بقدر) لاها تقرب الماضي من الحال (نحو تعلم ان قد صدقتنا وتنفيس نحو علم ان  
سيكون أو نفي بلا أول ان أول) فطمثال لا (نحو وحسبوا ان لا تكون قنفة) في قرأته من ضم نون تكون  
وحسبت ان لا تاهم زيدوه مثال لن (يحب ان ان يقدريه أحد) ومثال لم (يحب ان يره أحد) لو  
نحو وانواستقاموا (ان لو نشاء أصنافها) وهو كثير والمحال ان الفعل املة شت أو معنى وكل منهما  
اماماض أو مضارع فثبت ان كان ماضيا فافصاه لدوان كان مضارعا فافصاه حرف التنفيس والمنفي  
ان كان ماضيا فافصاه لافقط وان كان مضارعا فافصاه لعل أول أو لا أو ما لو فافها في الاشتعاع شبيهة بما لان في  
قد تدخل في الماضي والمضارع كما مثلنا (وبدتر كه) أي الفصل بواحدة منها كقوله  
علموا ان يؤملون بخادلو \* قبل أن يسألوا اعظم سؤال  
والقياس علموا ان أسية مؤملون وسؤال بمعنى مسؤول كقوله تعالى قال قدأوتيت سؤل كما موسى أي قد

(٣٠) تصرح ل جى بعدها باسم وخبر كما يجب بها بعد المنة وفي الحقيقة الاسم محذوف عن مقام الاسم الأكثر في تحقيق جديا بالنسبة  
لما أشبه الاسم اذ التغيير ان موجودا بالنسبة لما لم يقم شيء مقام حذف الاسم غاية الامر انها جعلت الاسم لثبته مما لا في الجود  
وعدم التصرف واذا تقررو ذلك فكان لا سبب لجارنا سلف ان يقول ولما لم يبدئي مسدا لاسم في الفعل المتصرف عوض معول  
يعوض مع الاسم أو الفعل الجاهل والدعوى فيهما معجولا على الاسم لثبته مما لا في الجود (قوله أو نفي بلا) قال الدوشري ان قلت  
لا فائدة في الفصل بهما ولو قوما بعدا الخ ففقهوا المصدرية قلت قال الرضي قد فصل لابن المصدرية والفعل لانه لاكثر دورا في ساق  
الكلام تدخل على مواضع لا يدخلها آخرها ونحو حيث بلال فاذا اتفق وقومها بعدا الخ ففقهوا فان كانت الخففة بعد فعل العلم  
تلبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز ان تكون خففة ومصدرية فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع أقول ينتج ذلك  
انها مشاي ان لها بعد فعل العلم يحتاج لا يبرلان المصدرية لا تقع بعده بعد فعل الظن لم يحتمل المصدرية والخففة بعده معلا  
اتى أقول وينتج ان الفصل لم يحصل به دفع الالتباس لانه ان تقدم على ان فعل اليقين أو ما تزل معزته فهي خففة أو فعل ظن فيعجز  
أن تكون خففة ومصدرية أو غيرهما ففقد يتألف الخففة اما ان لا تشبه المصدرية أصلا ولا يحتاج للفاصل أو يكون الموضوع احتملا  
لها فاقول يؤثر الفاصل شيئا أو مضاجعا لو ان الفاصل لا هو يفتصل بين المصدرية ومعمولا ما يقال ان الفاصل يحصل به في غيرلا  
فا كيد دفع الالتباس وقابل الرضا في قوله لا يلبس بان المصدرية ان قيل لا النافية لا تميز بين المصدرية والخففة فتوقوعها بعد المصدرية  
فالجواب عاقله الحفيد ان لا الادخله بعد الخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها تميز نحو لا يعلم هل الكتاب فيلزم

للقام (فصل) \* (قوله في حق اعمالها) أي وجودها (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال القاني ظاهر الالتصاق على جواز الثبوت عدم جواز الاظهار وليس كذلك لاذكر من السنين اه (قوله أي كأن مكانها) قال الدنوشي أي في مكانها من عكس التشبيه للامانة أي انها جميلة جدا فاذا دخلت في مكان فذكر ان الطيبة حلت في مكانها الكونتها تشبها (قوله على حذف الاسم) قال الدنوشي يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها او تقديره خبر ثان طلبية مبتدأ وتعطو خبرا والجملة خبران ويانزم على ذلك الابتداء بالثبوت من غير مسوغ (قوله شجر العضاء) ٢٣٤ بسم العين والصاد قال في المصباح العضاء ككتاب كل شجرة شوك (قوله ضمير الشأن) قال

الدنوشي لا ينعين ذلك بل يجوز رجوع الضمير للوجه أو المصدر (تدبيه) لم يتعرض المصنف تبعا للناظم في هذا الباب مجاوز حذف الخبر ولا غيره مما ذكره في باب كان ويصور المحذف هنا على سبعة أوجه باب كان وان لم يتصرفوا هناك لها كلها لان المحذوف اما الاداة أو الاسم أو الخبر أو اثنين منها أو الثلاثة ثم ذلك ما جاز أو واجب فتصير الصور أربعة عشر وتفصيل أحوالها في الجواز وعدمه وبين ما سمع من كلام العرب منه وما لم يسمع عالم أرم من حام حوله وقد نصوا على حذف الخبر كثيرا وان سمي به عقده بما باق قال باب ان الماوان ولذا قال الشنوافي في حواشي المتن لم ينصوا على عمل هذه الحروف محذوفة والمتأثر منه ان المراد حذفها لما

أوتيت مسؤلك (ولم يذكر في القواعد الأقل من النحو بين هذا شرح قول النظم وان تخفف أن فاسمها استكن \* والخبر اجعل جمله من بعد أن وان يكن فعلا ولم يكن دعا \* ولم يكن نصر فله عمتغا فلاحسن الفصل وقد أوتى او \* تنفس او ولو قل ليل ذكر لو (وقول ابن الناطم ان الفصل بها) أي بلو (قليل وهم) بفتح الهاء أي غلط (منه على أبيه) كأن الموضوع وقع له الفسخ التي فيها ورعما قصلت بلو فاعترض عليها والأفلاذلي قاله ابن الناطم في شرح النظم في غالب النسخ مانصوا أكثر النحويين لم يذكر والفصل بين ان المحققة وبين الفعل بلو في ذلك أشار الناطم بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو ما أول نص الموضوع فيلنظر (فصل) \* وتخفف كأن فيمعي أيضا اعمالها اسم صواب الاصل (لكن يجوز ثبوت اسمها واقراد خبرها) والى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناطم بقوله

وخفت كأن أيضا فتوى \* منصوبا واثباتا يضاروي

(قوله) (وهو روية) كأن ورد به رشا خلب فورديه وهما عرقان في الرقبة اسم كان ورشا بكسر الراء والمخبر هاهو مغرلا شتي وصنع الصغاني انه منى بالعين المعجمة والراء الجبل والمخرب يضم الحاء المعجمة الالف قاله أبو اسحق وقال غيره المخرب الشكر العبد القعر (قوله) (وهو باغث بالوحدة) فالمعجمة ظالمثة ابن صرمم بالصغير الشكري قاله النحاس وقال السيرافي هو أرقم بن عليه وقال صاحب المقدهو عليا من أرقم الشكري يذكر امرأته ومحمدا

ويوما توأفينا بوجهم قم \* (كأن) طلبية تعطو على وارق السلم

بروي بالرفع (الطلبية على انها خبر كأن) (على حذف الاسم أي كأنها) طلبية (و) بروي (بالنصب) طلبية (على) انها اسم كأن على (حذف الخبر أي كأن مكانها) طلبية (و) بروي (بالجر) طلبية (على ان الاصل كطلبية وزيدان بينهما) أي بين الكاف ومجرورها وعلمين فحذفه وتعطو صفة طلبية والمواواة الايمان والمتنم يضم الميم وفتح الفاق والسبب المهملة مع التشديد الحسن من القسم وهو الحسن يقال فلان قسم الوخو قسم أو جه أي حسنه وتعطو أي تتناول وعدها إلى ان تضمه من معنى قبل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر برق مثل أورق أي صار ذا ورق وروي ناصر السلم والنصرة تحسن واليه وجو السلم بفتح حتن شجر العضاء له شوك وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم ينجح لفواصل) كأن تقدم تعليله في ان المحققة كقول (وجه مشرق اللون \* (كأن) تداه حقان) فتداه حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شان مخذوف أي كأنه وهذا البيت رواه

وحدها أومع الاسم فتدأ أومع الخبر فخط أومعها ثم نقل عن الدماميني انه قال في ابن شر كان الذين كتب ترعون ان التقدير سميوبه ترعون أنهم مشركا في وأقول ليس في ذلك شاهد الاعلى اعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدماميني قاله المصنف في الغني وغيره فعلم منه جواز حذف الثلاثة وسياق في أول باب الاستئصال الكسائي ذهب إلى انه منصوب بان محذوفة مع الخبر وتقدير قام التوم الا زيدا الان زيدا لم يبق ولم يبق في حذف الاداء وحدها والمشهور حذف أن المفتوحة بظان العمل ورفع الاسم كأن في اختيارها الساكنة النون المختصة بالاعلاء وذكر أبو حيان في الارتشاف في الكلام على ان من خبر الناس أو خبرهم زيدان محمد بن يحيى بن المناركة البريدي ذهب إلى نصب خبرهم ورفع زيد نظم ان محذوف أو آخرهم منصوب باضيال ان لعلالة ان تقديره ان من خبر الناس أولان

تحرهم زيد اه وفيه نص على اضماء وان المكسور توبقاء عليها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءته حمزة والكسائي آيات النصب في سورة المجاثمة وأقر الشاطبي لكن نقل السقاقي عن أبي البقاء رعيان ان لا تنضم وقال المصنف آخر الباب الرابع من المتن في الكلام على العطف على معمولي عامين انه بعيد \* (هذا باب لا العاملة على ان) \* (قوله) وأوردت (باب) المناسب المصنف الترجمة بفصل لقوله سابقا بالاحرف الثمانية وادخل في اخوات ان فكان يقول هذا فصل لا واذل ان الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب بوجه الاستقلال المناسب للشارح ان يقول وانما فصلها بترجمة اخواتها لفتحها على بعض الاحكام (قوله فلا) اننا كيد النفي) كذا قال الناهض وتعقب بان يجوز زيد قام ورجل كريم في الدار ليس فيه اعتبارا لموضع دلالة على اثبات ولا نفي بل هو محتمل على السواء وانما استفيد الاثبات من التجرد عن حروف النفي فاذا دخلت ان أكدت ٢٣٥ الاثبات لان دلالتها أقوى من التجرد لان دلالتها وجودية

والتجرد عدوي وليس المراد انهما اجتماعان التجرد والمجرد لا يجتمعان وأما لانا دخلت فكيف يقال انها أكدت النفي مع انه يمكن مستغادا قبلها الا ان يقال المراد ان لا تدل على النفي أقوى من ما ونحوها فغني كونها التأكيد النفي انها ترجع طرف النفي المقتضى في أصل القضية درجتها قويا أكثر من ترجيح ما لا وقد حققنا في حواشي المحترم ان الاثبات في مثل زيد قائم انما استفيد من التجرد عن حرف النفي وظاهر كلام التلخيص والسعد والسيدان لا تدل على تأكيد اصلها حيث جعلوا لا يرب فيه عما

سبويه هكذا وروا غيره وصدر مرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وثدا صاحبه كحقين في الاستدوات (وان كانت الجملة فعلية فصلت بل) في المضارع المعنى (أورد) في الماضي المثبت فالاول (نحو) كأن تنق بالامس و) الثاني (نحو) قوله لا يجوز لنا اصطلاحا لقلى الحر \* يفحذوها كان قدألا فصل بين كان والما بقدر المول الفرع يقال حاله الامر يهوا اذا فزع وعولقى الحرب تاروا والاصطلاح من اصطليبت النار تدفبت بها والمحدور من المحذور وهو يخاف منه والماض من الامام وهو النزول يقال آلهه امر اذا نزل به (مسئلة) وتخفف لكن فتمهل وجوبا) زوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليما ين لفظها لفظ الفعل (نحو) فلم تقبلوهم (ولكن الله قتلهم وعن يونس والاختف جواز الاعمال) قياسا على ان ولم سمع من العرب ما قام زيد لكن عمر قائم بنصب عمر ورواود عن يونس انه حكى فيها العمل ففى رواية لا تعرف والفرق بينهما وبين زوال الاختصاص \* (هذا باب لا العاملة على ان المشددة) \* وتسمى لا التبرئة عن غير هادى ارف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كانه ما كانت لان كل من برأه فقد ثبتت عيشه ما لو كنهم خصوها بالعاملة على ان فان التبرئة فيها يمكن منها في غيرها لمعومها ما تنضم وتسمى النافية للجنس واوردت بباب لطول الكلام عليها قال أبو البقاء انما علمت لاعلم ان شأبها لثمان اربعة أوجه أحدها ان كلامها يدخل على الجملة الاسمية الثانية في ان كلا منهما التأكيد والتأني وان التأكيد الاثبات والثالث ان لا تقيضة ان والثاني يحمل على تقيضه كما يحصل على نظيره الرابع ان كلامها صدر الكلام ولكونه لا محمولة على أن في العمل انخفضت درجتها عن ان في أمورها ومنها ان اسم لا لا يكون المظهر واسم ان يكون مظهر او مضمهر ومنها ان اسم لا لا يكون الانكروا ومنها ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا يجوز ان يقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز ان في ومنها ان اسم لا لا يكون واسم ان يسوق ومنها ان اسم لا لا يفسر بمختلف في اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه ومنها ان تعمل بلا شرط ولا تعمل الا بشرط (وشرطها ان تكون نافية لا اراثة) (وان يكون المنفى بها الجنس) باسمه (وان يكون نفيه نصا) وذلك اذا دخلت على

لا تأكيديه وللنفي كلام في المقام ينفي الرجوع اليه (قوله وان التأكيد الاثبات) ذكر في المتن في ما في الكلام على سبب اقامة انما المحصر ان التوكيد النسبة مطلقا وقد بينا ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله ومنها ان اسم لا لا) بعد بعض الفضلاء من ذلك ما عر من ان يعطف على محل اسمها قبل استحكال المجزوء بعده ارف بمختلف ان اه وفيه انما يحسن عد هذا من وجوه الاقتران لان وجوه الاقتران ما فيه جهة رفعة لا انخفا ط قد تدر (قوله لا يكون المظهر) ينفي عن هذا اشراط التذكير (قوله لا يجوز ان يقدم خبرها) (على) هذا في الجمع بقوله لصنعها فلا يجوز الفصل بينهما بين اسمها لا يتجزأ ولا جني قال الشهاب القاسمي هذا بقيد امتناع الفصل بمعمول المجزوء لونه فاعا جارا ومجرورا (قوله ومنها ان اسم لا لا يتوز) قال الزرقاني فيه نظر لما ينفي من انه ينون وان أو بدانه لا ينون في الجملة فكذلك اسم ان لا يتوز في الجملة (قوله وان يكون المنفى بها الجنس) لا ينفي ان المراد بالعمل ما يشمل النصب كأي المضاف والمشبّه وخيبت فند من الشرط كون النفي للجنس بكونه ناصرا حتى ان لا نفي الجنس ناصرا ويني اسمها وأعراب لكن خلافا

قول الشارح وذلك اذا دخلت الخ الآن يقال ان اسمها متضمن لمعنى من مطلقا لكنه أعرب ليعارض شبه الحرف الاضافة وشبهها  
 الدعامتي وظاهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم وراعاة البعض التاج السبكي وقال الزرقاني ان  
 قلت هل هذا الشرط من عن قوله النكرة لاستزامة له فالجواب لا وذلك لان الجنس يصدق بالمعرف بالانجسية فان جبه بقوله نكرة  
 (قوله وقد) قال الدونشري معناه ان النكرة متضمنة لمعنى من لانها مقدره ومعنى قوله للجنس انه تنصيص في الجنس (قوله وان  
 يكون اسمها نكرة) قال التتائي اعلم ان اشتراط تذكر الاسم ينتقض بنحو لا ياء ولا غلاما له ولا سلمي فانه هاتين يردون شذوذا مع انها  
 مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيمويه وجهه والحق وقد يجب بانها نكرة ضرورة  
 فقد حصل الشرط في الجملة اه وقال الشهاب القادسي هذا المذهب ضعفه ابن مالك ما موره انها قولها لا بالي ولا خالي فلو كانوا قاصدين  
 الاضافة لقالوا الاب والاب ولا في فكسرون الباء والحاء اشعا وابتاهما فعلة بالياء تقدير فان اللام لا اعتد اذ بها على ذلك التقدير واجاب ابو حنبل  
 في شرح التسهيل بانهم يقولون ذلك لان العامل في الضمير من نحو لا ياء بال الجهر هو اللام لا الاضافة لان اللام مجاورة له فهي احق بالعمل  
 ولثلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل واذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه لم يباشر آخر الاب والاب والاب والاضافة  
 حتى يلزم كسره اه بالفي ثم قال فان قلت اذا كان الاسم من قولهم لا ياء بال مضافا لما بعده فكيف ساع لا ياء بال ولا تحال ما يات الالف  
 والاب والاب اذا اضيف الى ياء المتكلم ترد فيه اللام المهدوطة نحو ايمان المانع من ردها اذا قلت ابي ثقل الضعيف لاجل الادغام في  
 ياء المتكلم لا ترى ان تلزمتها ٢٣٦ وهى الواو لكسرتها لاجل ياء المتكلم ولتزم ان تتبع حرف العين حرف الالف فقول ابو يوشى ثم

تسكن الواو وتعلم اياه  
 فتقول ابي فلو فصلت بين  
 الالف وياء المتكلم أمن  
 الضعيف المستقل  
 فاعادوا اللام المحذوفة  
 كما يعيدونها في الاضافة  
 الى غير ياء المتكلم نقل  
 من كلام من ذهب الى  
 ان لا ياء بال وشبه الاسماء  
 المضافة وفي التسمية لم  
 يفعلوا ذلك مع غير اللام  
 من حرف الجر اه  
 تكرر وادبها النفي العاقد قد روي من الاستغراقية لان من هي الموضوع للجنس فاذا قلت لا رجل  
 في الدار وانت تريد في الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم ترد من كنت نقاير جلا واحدا واذا كان  
 يكون في الدار اثنان فاكثروا من هنا قال النحويون ان لا رجل جوابا لمن قال هل من رجل في الدار فهو  
 سائل عن كل الجنس قاله أبو البقاء في شرح ابن جنى (وان لا يخلع عليها جارا) وهو المراءى بقوله لمسان  
 لا تقع بين عامل ومفعول (وان يكون اسمها نكرة) لا يعملى تقدير من كانه مقدم من الاستغراقية خاصة  
 بالنكرات (وان تكون النكرة متصلة بها) خلافا لابي عثمان فانه اجاز في ان تجعل مع فصلها ولو لكنه  
 لا يبنى وقد حاق السعة لامنها بدلا لنها مع الفصل وليس مما يقول عليه قاله الموضوع في المحواشي (وان  
 يكون خبرها ايضا نكرة) على الاصل فجعله الشرط وسبعة أو بعد راجعة الى الواو اثنان الى اسمها  
 وواحد الى خبرها وسيأتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط علمت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع  
 الخبر (نحو لا غلام سقر حاضر) فعلام سقر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا قالها

باختصار ومذهب ابن مالك ان هذه الاسماء مفردة ليست بصفات والخبر واللام في موضع الصفة فتعلق  
 بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المرفوع والنون من المثني والمجموع على حده (تنبيه) قال في التسهيل وقد  
 يؤول خبر هيدان الله وعبد الرحمن من الاعلام ذكره في تعامل معاملتها بعد نزع عما فيه أو قوماً أضعف اليمن الف ولا م وقال في الشرح قد  
 قوم العلم المعامل بهذه المعاملة صافا البعث وقدرة أخرى بلاسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسجات هذا الاسم ولا يصح واحد  
 من هذه التقديرات الثلاثة على الاطلاق أما الاول فممنوع من ثلاثة أو جهة أو حدها فذلك مثل بعد نحو  
 بكت على زيد ولا يندم له \* يرى من المحي سلم الجوانح الثاني ان المتكلم انما يقصد في معنى العلم المقرون بلا فلو قدر مثل  
 لم خلاف المقصود الثالث ان الاعمال بهذه المعاملة قد يكون انتقاما له معلوما لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدتا فلو بصرة لكم وأما  
 التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام المعاملة بذلك اسماء مسلمات كثيرة كافي حسن وتيسر تقديره بما ذكر  
 كذب في الصبح تقدير كل موضع مما يليق به اه وقال المصنف في التذكرة بعد ان قرر ان له تعارض بين قراءة ابن جبير ان اللذين نذعن  
 من دون الله عبادا أمثال الكواثر والاشهورة لان الثانية المنغية في قراءة ابن جبير انما يليق العقل والحواس والمشتبة الثانية في الخلق  
 مانصه ومن هنا غلط بعض المتأخرين فخطأ التنوين في تقديرهم في قضية ولا يا حسن فلو لا مثل ابي حسن فقال لوصح تقدير مثل لم  
 يقع مثل خبرا لا في قوله \* بكت على زيد ولا يندم له لان المعنى يصبر ولا مثل زيد معناه وهذا محال فيل تقديره مثل في هذا البيت  
 فكذلك يجب في الباقي ٢ هذا معنى ما قبل من صرف كلاما من المثاني الى جهة فلا تضاد حيثئذ المعنى ولا مثل زيد في الزحافل الصورة  
 والمشتبهة في الاختلاف كقول ما كل بيضاء شعبة ولا سودا دعة (قوله وهو مرفوع بها اتفاقا) قال الدونشري في قد يقال انها حطمة  
 قول المحشي هذا معنى ما قبل الخ هكذا في التسبيح التي يابى بناول لعل هنا سقطا فليحرو

من ان كما تقدم وقد قيل ان لا عمل لما في خبرها وقد يقال انها غير متعنى الجملة فكانت أقوى من هذه الجملة اهـ واصل هذا الاداء مني  
فانه قال ينبغي ان يكون هذا الاتفاق محض وصايمة تقتضي التجويز وهم أهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون في ان التي  
للمجولة عليها انها لا عمل لما في الخبر مطلقا فان قلت هذه اهـ وكلام المعنى بشران المراد ٢٣٧ اتفاق البصريين لانها لا خلاف  
غير ركية واما اذا كتبت عن سبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة تقع لاقى موضع رفع بالابتداء والخبر  
نحبه المبتدأ فرفع عما كان من فوعا قبل دخول لا والاصح عندنا انهما من فوع بها ايضا وهو مذهب  
الاحقش والمزني والمبرد (فان كانت غير نافية لم تعمل) في الاسماء شيا (وشذ اعمال) لا الزائدة في  
قوله (وهو الغرض من دفعه جوعه بن هيرة الفزاري

(ولم تكن خطفان لا فتوب لها) اذا لام ذوو أحسابها عمرا

فاجعل لا الزائدة ذنوب اسمها ولما خبرها واول ما علمت مع الزائدة لانها أثبتت النافية لفظا وصورة فلو حظ  
فيها جانب القلق دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستدعيها مستقلا من لولان لو شرب لها  
ممتنع والغرض ان معنى في لم امتناع النفي اثبات قد دل على اثبات الفتوب لفظا لانها لا تقبلها واما اثبت  
الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثنيا في نفسه يكون مثنيا بعد دخول لو وان شذ في الزائدة لانها  
غير مختصة وشذ ما العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة من انها عامة فالجواب ما قاله المرادى  
ان لا اذا قضت بها النفي العام اختصت الاسم فليست اذن اللاحقة على الفعل (ولو كانت) لا تفرق  
الجنس بل (لنفي الوحدة) عملت على ليس (فرفع الاسم ونصب الخبر) نحو لا رجل غاشما فلان في هذا  
الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه (بل رجلان) فيكون المعنى واحدا والمثبت اثنان (وكذا) تعمل على  
ليس (ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التخصيص) بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما وجميع ان  
يقال بعد بل رجلان والماض لان اذا علمت على ليس احتمال نفي الواحد نفي الجنس وهو الظاهر  
لان النكرة في سياق النفي تعين فاذا أردت نفي الواحد حتمت بقوله عقبه بل رجلان واذا أردت نفي الجنس  
لم عقبه بشي بل لا يجوز ان يقول بعد بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل (وان) وقعت لا بين عامل  
ومعمول كاذلا (دخل عليها الخافض) فاعلم لا يعمل شيئا (خافض الخافض) النكرة (القوة) ولان لا لا  
يحول بين العامل ومعموله (فحو جئت بلا زاد وغضبت من لاشي) الجبر فيهما بحرف الجر وعن  
الكوفيين ان لاهنا اسم معنى غير وان الخافض دخل عليها بنفسها وان ما بعدها خافض بالاضافة وغيرهم  
براهم فاو يسمى الزائدة ويعنون بذلك انها مقترنة بين شيئين متطالبين وان لم يصح أصل المعنى  
باسقاطها (وشذ جئت بلا شي الفتح) على الاعمال والتركيب ووجه ان الجار دخل بعد التركيب نحو  
لانحة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وماركب معها في موضع جولاها جولا بحرفي الاسم الواحد قاله  
ابن جني في كتاب القدر وقال في الخطار بان ان اتصلت بشي ولا خبرها لاهنا صارت خفضة فقله من ابي على  
وأقره (وان كان الاسم معرفة او منفصلا عنها) (وجوبا) (وجب عن غير المبرد وان) كيسان  
تكرارها في (المورد) تن مع العاطف ان يكون تكرارها عوضا من مصاحفة في المعوم ولان العرب جعلتها  
في جواب من سالها معرفة وأمو السؤل اليها لان فيهم العطف كذلك الجواب (بحول زبد في الدار ولا  
عمر ووخولا فيها غول) ولا هم عنها يزفون (وانما) (تكرر) مع المعرفة في قوله ما تولوا ان تفعل (في  
قوله) أشما شئت حتى لا زال لها \* لانت شائتم من شأننا شاني

للضرورة (في هذا) (اليت واللام في الضرورة) لتعليل متعلقة بلم تذكر والمعنى وانما تذكر في لا انت  
للضرورة وانما مضارع شمس كذلك ومما موصول في موضع نصب على المعغولية باشا وشئت  
ان لا تقع بين عامل ومعمول (قوله ولان لا لا تقول الخ) قال النوشري راد بذلك حيالة مانعة عن العمل (قوله وان ما بعدها خافض  
بالاضافة) انظر هاتين ان اعرابها ظاهر فيما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله على الاعمال والتركيب) قال النوشري الظاهر  
ان لا حينئذ لما خبر وهو الظاهر من قوله ولا خبر لما في ما حكاها عن الخطاريات حتى يحسن التعاليل





بأنون ماضيه لاذن باب على (قوله بفتح الشين) قال الدوشري هذا غير متعين يجوز الكسر فيكون جمع أثبت (قوله فكأن فتحه) قال الدوشري فيه نظر وحق العبارة فكأن نصب الماخ وقد يقال أنه على حذف مضاف أي نائب فتحه الماخ (قوله شيا) قال الدوشري أي فتح الماخ والمزاد أنه قاسه على المفرد (قوله الثالث أنه بفتح لان المحر كاخ) قال الزرقاني نأخره أن الفتح واجب ويبدل على ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك لأن ابن عصفور قد حكي أن الفتح في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكن الذي يفهم من المتن أن كلامه الفتح والكسر جائز والراجع الفتح (قوله لان خبر للناسخ الماخ) ٢٢٩ قال الدوشري صريحه أن قولهم نفس أمارته وقعت خيرا

عن ما وهذا إنافي ما قدمت  
بدها من أن ما إذا بطل  
نغيما بطل علمهم اللهم  
الآن يكون ذلك مبنيا  
على مذهب بنس القائل  
بأنه مطلقاً وهذه المسئلة  
في المطول أيضا على هذا  
التمط وقد كتبت كتبت  
فيها رز وهو قولي قال  
الامام السعد في المطول  
قولا من الاشكال ليس  
بالخبي

خبر ما أن يقترب بالا  
يجوز فيه الواو حيث خلا  
وذا مخالفا لاقترار  
وبين أهل العلم قد قردا  
من أن ما إذا لا يطل  
نفي لما فيها لا يعمل  
اه بين أن كلام الشارح  
صريح في أن لا يعمل مع  
انتقاص النفي فهو شره  
أن لم يذكر فيما سلف من  
شر وطها عدم الانتقاص  
لكن صرح العصام في شرح  
الكافي بشرط ذلك

بكسر التاء وفتحها (دوى جمع) في لذات جمع لانه هو اسم لا ولشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع  
بالالف والتاء إذا كان اسم لا أربعة أقوال أحدها أن يجعل في البناء كاهو في الأعراب فكأن فتحه في  
الأعراب كسر فكذلك في البناء قاله ابن عذرة وهو قول الأكثرين (و) قال أبو الفتح ابن جني (في  
الخصائص) ما حاصله (أنه لا يغير فتحه بصري أو عثمان) المازني وعبارة الخصائص لا يجوز أن يحذف  
الفتح الأشياء قاسه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اه الثاني كالاول لأنه ينون لأن تنوينه  
يكون مسلمين لا تنوين زيد فلا ينافي البناء فيه ابن مالك يبيح المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم  
وتابعه ابن خروف الثالث أنه بفتح لان المحر كلسه بل يجمع المخرج وهو لا والاسم قاله المازني  
والقارمي وهو حسن في القياس ووجهه الموضوع في المعنى وشرح الشواهد الرابع أنه يجوز الفتح  
والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليهما وقال بعض المغاربة جواز الأمرين مبنى على الخلاف  
في حر كاسم لا فغن قال هي اعراب وحذف تنوينه لتخفيف كالزجاج والجري والمانى والكوفيين  
كسرو من قال هي بناء كهمهور البصريين فتح (و) بنى على البناء أن كان متي أو جمعاً على حده أي  
على حدها متي وطرفه في اعرابها المحر وف سلامة واحدة واختصاصه بنون زائدة فتحذف للاضافة

(قوله) تعرف فلا تلبس بالعيش متعا) \* ولكن لو راد المنون تنابع  
قال في بكسر الهمزة وتشبيه ألف اسم لا مبنى على الياء متعابا لينا للمفعول خبرها وتترأ من التعزية  
وهي الجمل على اله بر عند المصنفين المنون الموت ووراءه الذين يردونه وهو جمع وارد (قوله)

يخسر الناس لا يشين ولا \* باء) الا وقد علمهم شئون  
فينبى بكسر التون الاولى جمع ابن اسم لا مبنى على الياء ولا آما جمع أب عطف على مقابلة والاحرف  
إيجاب وقد علمتهم بفتح العين المهملة والتون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى أهمتهم شئون جمع شأن  
وهو الخطب فاعل عنهم والمجمله في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبرا للناسخ يجوز اقترانه  
بالواو كقول الحماسي \* فامسى وهو عريان \* وقد علم ما أحد الا وله نفس أماره ليست على اختلاف المعنى  
لأن واو الجمل لا تلحق على الماضي التالى الا كمال الموضوع في باب الجمل وذهب المبرد الى أن المتى  
والجمع على حذف في باب الامر بان ينشأ عن أن التشبيه والجمع عارضا للضم أو الترسب في علته البناء  
ولو صرح ذلك لم الأعراب في يازيدان ويازيديون ولا قائل به وعن القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف  
في علته (قبل وعلة البناء) فيه (نضمن معنى من) الاستعراقة (بدليل ظهوره في قوله)

فقام يذود الناس منها بسببه \* (وقال الامام سبيل الى هند)  
واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بأن تر كيب الاسم مع المحرف قليل والبناء للضم كثير

في باب الاستثناء أن لا التافئة للجنس لا تعمل في موجب لوجه أن جملة وقد علمتهم شئون حال كمال العيني وقد نقل الشارح في باب  
الحال عن شرح اللب يجوز اقتران الماضي التالى بالواو (قوله في علة البناء) قال الدوشري فيه عوض وكان الظاهر أن يقول الذين  
هياملة البناء على الخلاف في ذلك والظاهر أن قوله في علة البناء متعلق بحذوف والتقدير المذكورين في علة البناء قوله ولو صرح ذلك  
لزم الأعراب الماخ) أي فكلام المبرد مشكل قال الزرقاني ما حاصله ان كلام المجرور مشكل أيضا لما عطل به للبرد وأقول قد أجيب عن  
ذلك بان سبب البناء هنا وفي المنادى ورجع على المتى والجمع في بابا كاعرب الذان والتان لورود التشبيه على المتى وهو الذي والى لان  
الوارد له قوله لم يعرب الذين لانه ليس على نسق الجمع

(قوله واغترضا من الضائع الخ) قال الدونشري في هذا الاعراض ساقطان الاستغراق الذي هو معنى من معناه السمول ولا شك ان ذلك مدلول للذكر لانها في سياق النفي للعموم وفي ذلك نظر لما يمكن أن يكون النفي شاملا لثبوت ما قاله وفيه يقال انه يحكم وما المانع من أن يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الاظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن القامح قال وقد يدفع بان الاسم يتضمن (قوله وقيل تركيب الخ) قال الدونشري يوم ادم قال نهاد كيان ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة ليقا صغى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقاني قيل ظهره كالغني ان علة البناء في خمسة عشر التركيب وقيل علة البناء في خمسة عشر التركيب وهو المعبر والجواب أن الغرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء التركيب الاسم الخ) لأن تجعله منصوبا وحذف التنوين للضرورة وعلى حد قوله فتولى كلامهم ثم نادى \* انظروا صيدكم أم غزالا حيث جعلوا ظليما معقولا صيدوا اللام محذوفة كما ذكره في الغني (قوله) دليل التركيب الخ قال الدونشري فيه نظر وما المانع من أن تكون ما زائدة وترك تنوين نور للضرورة (قوله وشكل عليهم لا بالي) قد قدمنا وجهما لا لشك والحواس عنه ٢٤٠ قرب ساقلا تغفل (قوله ما اتصل به شيء الخ) قال الدونشري تعريفة بقوله (ما اتصل به الخ)

واغترضا من الضائع بان المتضمن لمعنى من انما هو وانفسها لا اسم بعدها (وقيل) علة البناء تركيب الاسم مع الحرف (كأن تركيب الاسم) (خمسة عشر) هذا قول خبيو به والجماع عقروا ثوبه أهم اذا قصوا أعربوا افتقروا للافعال جمل ولا امر أو قد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله \* أنور ما صيدكم نورين \* ودليل التركيب والبناء ترك تنوينهم معقول مقدم لا صيدوا ما مفعلي التوسع باسقاط اللام والمعنى صيدكم نوراً نورين (وأم المضاف شبهه فغير بان) انما قالوا لا غلام مفر حاضر ولا طالبا علماء معقوت وأما لا بالفتحة فلا مزادة لتأكيدها وهي معتد بها من وجدته وجه أمواجه الاعتدال لان اسم لا يضاف لغيره فتألام من به الصورة الاضافة وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالافتقار وأما يعرب اذا كان مضافا أو شبهه فهذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا بالي بالافتقار مع الاضافة إلى ما لم يتكلم (والمراد شبهه) أي شيء المضاف (ما اتصل به شيء من تمام معناه) مفعول أو منصوب أو مجرور (نحو لا يبيع حقه له مجرور ولا طالبا لعاجل حاضر ولا خيرا من ز يصدقنا) قلنا في الجمع نافية وما بعدها اسمها هو ومنصوب بها والماتر خبرها ونفعه في الاول فاعل يبيع حاله مصفقت مفعول جمل في الثاني مفعول طالبا لانه اسم فاعل ومن ز يصدق الثالث متعلق بخبر الاله اسم ففصل وما ذكر من نصب التشبيه المضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالبا لعاجل لا تنوين آخر وفي ذلك مجرى المضاف كما جرى مجراه في الاعراب وعليه يخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لانه نعت قاله في المعنى (فصل) \* ولقي نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها فتحهما أي تقع ما بعد لا الاول وما بعد لا الثانية (وهو الاجل نحو لا يبيع فيه ولاخلة) فتحهما (في قراءة ابن عمرو) بن العلامة (والثاني فتحهما أما لا ابتداء وعلى أعمال لا عمل ليس كالأية) المتقدمة (في قراءة الباقي) من السبعة (قوله)

مشكل لشموله للنعوت اذا نعتت متمم فيكون ضمير مانع (قوله وعليه) يخرج الحديث (قال) الدونشري حل الحديث على ما ذكره فغير متعين تجاوز كونه مفعول أو اللام متعلقة بالخبر والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا فيما بعده وهو مانع من كلام المعنى في الجملة الثانية في الباب الخامس وأما ما قبله الشارح فقال في الباب الثاني من الجملة المعترضة وقد ذكر الدمامني في هذا الباب ذلك وقال ان اللام للنعوتية ولك أن تقول لا تتلقى وحوز الحديث ذكر مثل ما حذف وخشية

دفع التكرار قال في شرح التسهيل فظهر أن التنوين على رأى البصر بين تمتع ولعل السر في العدول وهو عن تنوينه ارادة التصيص على العموم اه وهذا ينبغي على ان اسم لا المعرب لم يتضمن من وجوه ما في تفسيره ونقل القفا عن الرضى ما يستفاد منه الجواب باسطة من ذلك فقال قوله فغير بان ان قلت فما صنعت في مثل قوله تعالى لا ترهب عليكم اليوم قلت في الرضى ان انظر بعد النفي لا يتعلق بالمعنى بل بحذوف وهو خبر اليوم في الاية معمول عليكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا اعاص اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدأ وان كان حجة اذا لمعنى لا حول ولا قوة لان أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمعنى وكل مصدر يندعي بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مبتدأ كان أو متفيا كقولك الاسكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبت الاستعانة ثم قال تقول لا مصلح في الجامع اذا نفيت في الوجود من وقوع صلته في الجامع ويجوز ان يكون مبتدرا في الجامع من يصل غير ما اذا قلت لا مصلح في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلح سواء صلى في الجامع أو غيره (فصل) \* (قوله) ولقي نحو لا حول (الخ) قال الدونشري يجوز النحلة الخمسة الاوجه المذكرة الظاهر انه محبب قصدا لتكلم واختهال التركيب لذلك ولا لظاهره انما اذا قصد في الجنس وجب فتح الثاني والاول واذا اردت في الوجود لم يجز الفتح ولعل هذا مرادهم

(قوله لا بد من الخ) قال بعض العلماء المناسب اسقاط الهمزة عن حرفه كونه لا بد من لفهم بل حرفه كونه غير بد من أي لغو أو سؤا  
 كانه (قوله على الراقع) قال الدونشري هذا بخلاف لما قاله ابن لوردى وغيره ان التقافية وان الرواية \* اتسع الحرف على الراقع (قوله  
 الا انها متماثلان الخ) قال الزرقاني قيل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيد في قولك ٢٤١ جلس وقعدز ينطقا لهما  
 لان العاملين متماثلان

مع ان الصحيح خلاف ذلك وهو انه فاعل  
 بأحدهما فقط الجواب  
 ان العاملين هنما متماثلان  
 لفظا ومعنى وفي المثال  
 المذكور ليس كذلك أو يقال  
 طلب الفعل للفاعل  
 أقوى من طلب المحرف  
 لمعموله فلم يكن العاملين  
 الفعلان كعامل واحد  
 (قوله لا الأولى الخ) قال  
 الدونشري قد يقال قصبة  
 التقسيم لا تجعل لاقى  
 الموضوعين أو لهما عاملة  
 عمل ليس (قوله مانعة  
 لتكررها) قال الزرقاني  
 المتعاهى التي كانت  
 عاملة عمل ان وأثبتت  
 عند العمل لتكررها (قوله  
 وعلى الوجهين الخ) قال  
 الدونشري فيه نظر فلا يتناق  
 ما قاله الاعلى الاول وهو  
 انها ملغاة على انه عليه  
 يجوز تقدير خبر لكل من  
 الاسمين أو اما اذا قلنا انها  
 عاملة عمل ليس وهو  
 الوجه الثاني فيجوز ان  
 يقدر لكل من أو الاولى  
 والثانية خبره ويجوز ان  
 يقدر لهما خبر واحد لهما

وهو عبد الراعي بن حصين وما هجر تلك حتى قلت هائلة \* (لا تاتى في هذا ولاجل)  
 ويرفع ناقه وجل والمعنى وما تركت كل حتى ترفع ناقه وتليص صر بحالنا في ولاجل وهو مثل لضره  
 لبرامتها منه) والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله  
 هذا العمر ك الصغار بعينه \* (لا أمي ان كان ذلك ولا ب)  
 واختلف في قوله فليسبب سببه في الكتاب الى رجل من بني ذريح ونسبه أبو رياش الى همام بن مرة  
 ونسبه ابن الاعراب الى رجل من بني عبد مناف ونسبه الحماقي الى ابن الاجر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة  
 ابن ضمره وقال الصغار يفتح الصاد الذل ويعينه تركيد الباء واقتض (قوله) وهو جري مجوع غير عامر بن  
 مصعب بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قيس له من قيس  
 باي بلا ما غير بن عامر \* وأنت ذنابي لا بد من ولا صدر  
 باي متعاقب محذوف والتقدير باي بلاه مقصرون وذنابي يضم الذال المعجمة وتخفيف التون وبعد  
 الألف با صوحا مفتوحة أي اتباع وجملة لا بد من ولا صدر تقسم للذنابي والمعنى لستم برؤس بل اتباع  
 لا بد من لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رافع الاول وفتح الثاني (قوله) وهو أمية بن أبي  
 الصلت في أحوال الجينة (فلا تفر ولا تأتمن فيها) \* وما ظاهروا به أبدا مقم  
 والفتوا بالباطل والتأتمن من أتمته اذا قلته أتمت وها هو اللفظ والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تأتمن  
 أحد لحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقم على التأيد) والخامس فتح الاول ونصب الثاني  
 كقوله) وهو أنيس بن العباس السبي جده العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جده العباس  
 (الاسباب اليوم ولاخلة) \* اتسع الحرف على الراقع  
 وهذه الأوجه الخمسة الجارية في محول حول ولا توة لا انا مستفادة من قول النظم  
 وركب المفرد فافتحا كلا \* حول ولا توة والتان اجعلا  
 مرفوعا ومنصوبا أو مرفوعا \* وان رفعت أو لا تنصبا  
 ولكل منها توجه مخصوصة فافتحا فوجهه أن يجعل لاقية مام كيقع اسمها كوا ان فردت فعلى مذهب  
 سيبويه يجوز أن يقدر بعدها خبر لهما معا لا حول ولا توة لتأني هو جودان لتان مذهبهم لا  
 المقنوح اسمها لتان في الخبر فمما في موضع رفع ولا توة مقبلة معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع مانه  
 خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة يجوز مدحهم وقائمان ويجوز ايضا عندنا ان يقدر لكل واحدة  
 منهما خبر أي لا حول وجود ولا توة وجودة لتأني يكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه  
 القائل بان لا تقنوح اسمها عاملة في الخبر كما جعلت في لا لتانصبا ماما في جواز أيضا ان يقدر لهما معا  
 خبر واحد وفلا الخبر يكون مرفوعا لا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انها لم تكن لتان فيجوز ان  
 يعمل لاقى اسم واحد عملا احدا كافي ان زيدا وان عمر اقنحان لهما شي واحد ويجوز ايضا عند هؤلاء ان  
 يقدر لكل منهما خبر على حياله وأما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فاعدها مرفوع  
 بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا على الوجهين قلنا خبر عن الاسمين ان

(٣١٠ تصحيح ل) عاملان متماثلان على قياس ما سبق اه في انه قد يقال ان الماتمن من كون الشيء الواحد مرفوعا منصوبا  
 من جهتين مختلفتين كما في معجول المصدر المضاف اليه بل ما هنا أولى بالجواز لان العامل هناك واحد وهما مختلفان الا ان يقال المصدر  
 كونه مرفوعا منصوبا لاختلافه في لاجل و امر آمن حيث كونه خبرا عن المبتدأ يكون بلغة قائلان ومن حيث كونه خبرا عن ليس يكون  
 بلغة قائلين لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما اذا كان الخبر ظاهرا وتظهره خبر المصنف في المعنى زيد في الدار ومجر ومختلفا في قائلان ومجر  
 فليجز (قوله عن الاسمين) قال الدونشري واضح اذا جعلت لا الاولى مانعة أو اما اذا

قدرت عاملة عمل ليس فلنا خبر عنها لأفمن استه (قوله أن قدرت لا الثانية الخ) قال الزرقاني راجع للأمر من معاوقه شكر أرى زائد ثم  
 ثبت لها عمل أصل بخلاف الملقاة (قوله أو العكس) قال الزرقاني بان قدرت الأولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة أي أن قيل هذا  
 لا يجري فيه التعليل لأن لا الثانية إذا كانت مهملة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فليكن هنا عاملا من هذا هو المتقدم فاجواب  
 أن حصل هذا ما إذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ فهو بيان لغهوم التقديم ونصبه التعليل المذكور لانه مبتدأ (قوله  
 وخبر الآخر الخ) قال الدونوشي فيه ما يحتمل من حيث قوله الأخرى بانتهت مع أن ما بعد أحداهما مبتدأ على تقدير أنها مهملة  
 (قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقاني أي مع كذا تعني التي المستفاد من الأولى (قوله وما بعدها معطوف) قال الدونوشي أن قدر عطفه  
 على مدخول الأولى من عطف ٢٤٢ المقررات اتجه أن لما خبر واحد وان جعل من عطف الجمل فلا اه وقال الزرقاني احترازا عما

أدلى بقدر معطوفا واستفزع  
 (قوله والابتداء) هذا مبني  
 على أن العامل في خبر  
 المبتدأ الابتداء لا المبتدأ  
 وعلى غيره كان ينبغي أن  
 يقول والابتداء (قوله  
 ويجوز أن تجعل لا الثانية  
 الخ) قال الدونوشي لم  
 يعرب التركيب على هذا  
 وحاصل قلنا وجهان  
 الأول أنه يجوز تقدير خبر  
 واحد على مذهب سيبويه  
 ويجب تقدير خبرين على  
 مذهب غيره والثاني يجب  
 تقدير خبرين لأنه يلزم  
 على تقدير الخبر الواحد  
 اجتماع عاملين مختلفين  
 له ويلزم كون الخبر  
 الواحد مرفوعا منصوبا  
 عند غير سيبويه لأن خبر  
 لا العاملة عمل أن  
 مرفوع والعاملة عمل  
 ليس منصوب (قوله  
 وهي ما فاعلة عمل ليس) أي ويجوز أن يقدروا خبرا واحدا عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارع وقال  
 الشهاب القاشمي أقول ينبغي أن يتبع تقدير خبر واحد عند سيبويه بالجهور بنقله إعمالا على ليس لأن الخبر مطلوب للناطقة  
 لتعمل فيه بالنصب عند الجميع والأولى عند الجمهور والابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدروا أحدا لم أن يكون خبرا واحدا مرفوعا  
 ومنصوبا فإلزام أحده جرد (قوله كالوجه الذي قبله) فيه عند التامل إجمال في الحال عليه يلزمه الإجمال في الحال لا يستكت عن كيفية  
 تقدير الخبر في الحال فله كافت ولعل عذر الشارع روجه الله في السكوت عن التفصيل في الحال عليه العلم بما أسلفه (قوله وأما  
 الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدونوشي قد يقال هذا بنا في ما نقله عن ابن مالك وغيره من أنه عطف مرفوع على مرفوعا مانع من  
 ذلك فإن هذا على مذهب سيبويه وذلك على مذهب غيره (قوله مرفوع يمكن مرفوعا الخ) قال الدونوشي هكذا ينقل عن سيبويه  
 وينقل عن غيره أن لأمع أسماهما مبتدأ في جعل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما المكون هما مبتدأ لأمع كان مرفوعا به قبل

أدلى بقدر معطوفا واستفزع  
 (قوله والابتداء) هذا مبني  
 على أن العامل في خبر  
 المبتدأ الابتداء لا المبتدأ  
 وعلى غيره كان ينبغي أن  
 يقول والابتداء (قوله  
 ويجوز أن تجعل لا الثانية  
 الخ) قال الدونوشي لم  
 يعرب التركيب على هذا  
 وحاصل قلنا وجهان  
 الأول أنه يجوز تقدير خبر  
 واحد على مذهب سيبويه  
 ويجب تقدير خبرين على  
 مذهب غيره والثاني يجب  
 تقدير خبرين لأنه يلزم  
 على تقدير الخبر الواحد  
 اجتماع عاملين مختلفين  
 له ويلزم كون الخبر  
 الواحد مرفوعا منصوبا  
 عند غير سيبويه لأن خبر  
 لا العاملة عمل أن  
 مرفوع والعاملة عمل  
 ليس منصوب (قوله  
 وهي ما فاعلة عمل ليس) أي ويجوز أن يقدروا خبرا واحدا عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارع وقال  
 الشهاب القاشمي أقول ينبغي أن يتبع تقدير خبر واحد عند سيبويه بالجهور بنقله إعمالا على ليس لأن الخبر مطلوب للناطقة  
 لتعمل فيه بالنصب عند الجميع والأولى عند الجمهور والابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدروا أحدا لم أن يكون خبرا واحدا مرفوعا  
 ومنصوبا فإلزام أحده جرد (قوله كالوجه الذي قبله) فيه عند التامل إجمال في الحال عليه يلزمه الإجمال في الحال لا يستكت عن كيفية  
 تقدير الخبر في الحال فله كافت ولعل عذر الشارع روجه الله في السكوت عن التفصيل في الحال عليه العلم بما أسلفه (قوله وأما  
 الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدونوشي قد يقال هذا بنا في ما نقله عن ابن مالك وغيره من أنه عطف مرفوع على مرفوعا مانع من  
 ذلك فإن هذا على مذهب سيبويه وذلك على مذهب غيره (قوله مرفوع يمكن مرفوعا الخ) قال الدونوشي هكذا ينقل عن سيبويه  
 وينقل عن غيره أن لأمع أسماهما مبتدأ في جعل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما المكون هما مبتدأ لأمع كان مرفوعا به قبل

وجها  
 وهو ما فاعلة عمل ليس) أي ويجوز أن يقدروا خبرا واحدا عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارع وقال  
 الشهاب القاشمي أقول ينبغي أن يتبع تقدير خبر واحد عند سيبويه بالجهور بنقله إعمالا على ليس لأن الخبر مطلوب للناطقة  
 لتعمل فيه بالنصب عند الجميع والأولى عند الجمهور والابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدروا أحدا لم أن يكون خبرا واحدا مرفوعا  
 ومنصوبا فإلزام أحده جرد (قوله كالوجه الذي قبله) فيه عند التامل إجمال في الحال عليه يلزمه الإجمال في الحال لا يستكت عن كيفية  
 تقدير الخبر في الحال فله كافت ولعل عذر الشارع روجه الله في السكوت عن التفصيل في الحال عليه العلم بما أسلفه (قوله وأما  
 الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدونوشي قد يقال هذا بنا في ما نقله عن ابن مالك وغيره من أنه عطف مرفوع على مرفوعا مانع من  
 ذلك فإن هذا على مذهب سيبويه وذلك على مذهب غيره (قوله مرفوع يمكن مرفوعا الخ) قال الدونوشي هكذا ينقل عن سيبويه  
 وينقل عن غيره أن لأمع أسماهما مبتدأ في جعل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما المكون هما مبتدأ لأمع كان مرفوعا به قبل

دخولها وينظر ذلك قوله عطف على محل لا الأولى قال الدوشري هذا على غير مذهب سيبويه وقوله عطف على محل لامع اسمها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) يحتمل أن يكون خبراً فهو رفوع ولا حذف ويحتمل أن يكون مسقطاً لرفع على المثل والنصب على اللفظ والخبر عذوف (قوله اذاهو) قال الدوشري قد يقال لأصوب الاتيان بأذاهو لأن يقال إن اذاهو للمساخي اه وأنضم ضمير مفعول باعتبار ذلك المذكور وأجرى الضمير في اوردنى وتارة راعى لفظ وهو مفعول أو العجبان العيني لم يوجه الا فرادى الضمير وقال إن الا فرادى العليلين كقوله تعالى اذار أو اتجاره أو هو انقصوا اليها ولا يخفى عدم ٢٤٣ موافقة المثلثة لضميرها والافراد

في الآية ما لان العطف باواو على أن الضمير عائد على الروبة المفهومة من رأوا وهو الحق

\*(فصل)\*

قوله واذا وصفت النكرة الخ قال اللغاني هذا الصواب صادق بنحو باردة في لاماءه بارداً انبت

ماء الثاني مع انه لا يجوز فيه البناء كما سيذكره (قوله على

أعرب) قال الدوشري ظاهره بل صريحه ان الاسم مجموع الاسمين

وبنا فيه قوله واذا وصفت النكرة فان ظاهر ذلك ان الاسم الاول والثاني صفة

له (قوله ثم دخل الخ) قال الدوشري هو ربحها

حينئذ اسم لا وقد وقف فيه من حيث ان كلا

منهما دال على معناه وقضية التر كيب عدم ذلك اه

وقيه انه قدم عند القول بان علة بناء الاسم المفرد

التر كيب ان مروان وابنه

بانهما ركبان ذلك شبه تر كيب لسانه معنى

وجهها هذا اذا عطف وكورت لا (فان عطف ولم تذكر لا واجب فتح الاول) على أعمال لا يعمل ان (وحاز في الثاني النصب) عطف على محل الاول (والرقم) عطف على محل لامع اسمها وامتنع القتح له دم ذكر لا (قوله) وهو رجل من بني عبد مناف خرج مروان بن الحكم وابنه عبد الملك (فلا نسوا ابنا مثل مروان وابنه) \* اذاهو بالهجراندى وتارة

بروى وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الاخفش لارجل وامرأة بالفتح) بلائى بن (فتأذة) والاصل ولا امر تأذفت لا يبقى البناء على نية لا كما قالوا ولا يبيضاء شحمة على نية كل والى ذلك اشار الناظم بقوله

والعطف ان لم تذكر ولا حكيما له بما لعت ذى الفصل اشمى

\*(فصل) واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد \* متعلق بوصف متصل (نعت مفرد جاز) في الوصف

المفرد (فتع على انه ر كيبهما) أى مع النكرة (قد يحى لا) وصار الوصف والموصوف كالثنى الواحد

ثم دخل عليه جمالا (مثل لائحة عشر) عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا واجب

له البناء لثمة منه بمن من وصاروا كنهها معاضد ما معى من وقيل انه أسرى على لفظ الموصوف لانه أشبه

المعرب وقيل فتحة مفتحة اعراب وحذف تنوينه للثمة (و) جاز (نصبه مراعاة لعل النكرة) الموصوفة

لها في محل نصب بلا وقال الشاذلي النصب بالجملى على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان ر كبة البناء هنا

شبهه بمر كة الاعراب بل الاعراب اصلها انتهى (و) جاز (رفعها مراعاة لعلها مع لا) لاسمها في محل رفع

بالابتداء لصبر وورثهما بالتر كيب كثنى واحد فكموا على محلها بالرفع وجعلوا التثنية للجمع كعكسو

في التثنية المرون بالتحوير ث رجل لا ظرف ولا ر كيم قال ارضى جعل حرف التثنية مع الاسم الذى

بعده صفة لرجل انتهى (تحوّل رجل ظرف فيها) هذان أمثلة التحليل في جوزية لارجل طريق

يقنع ظرف لرجل ظرفا بنصبه ولا رجل ظرف برفعوه لارجل ظرفين ظرفين ونظر فيان ولا رجل

ظرفين ونظر فيان يستوى فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هنداءات نظرية لان اسمها لا في ذلك كله

مبنى ولا فرق في التثنية بين المشتق كالم والمحمد المنعوت عشق (ومنه لاماءه باردا عندنا) فيجوز في

ماء الثاني القتح على انه ر كيب مع الاول والنصب والرفع على ما روضه \* ف السكالك الانصارى في شرح

المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف بوصف التثنية بنفسه مع انه محمدا ولسا هو من قبيل

التوكيد اللفظي أو البديل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه لا موصوف بباردا وصار مقارن الاول

تعارف المطلق والمقيد (ولانه بوصف بالاسم) الجماد (اذا وصف) كررت رجل رجل عاقل (والقول بانه

توكيد اللفظي أو بديل (خطا) لان الماء الثاني لا موصوف بتقدير يخرج عن كونه مرادفاً ولا يلاحظ

الكلمتين (قوله لائحة عشر) قال الدوشري فان قلت هل يقدر في هذا أى خمسة عشر ر كبة بانفسه ر كبة اصلية لارجل لا ولا قلت مقتضى النظائر التقديرا لم يقدر ان تلك خبث وخلعت لارجل لا ولا يقدر على الثاني لغير (قوله وقيل فتحة مفتحة اعراب) قال الدوشري على هذا الترجيح يكون قوله أولا جاز فتع فيه تطلب بان يقال ان الفتحة تشمل كلا من الاعراب والبنائية (قوله مراعاة لعل النكرة) قال الدوشري هذا على مذهب س (قوله لعلها مع اسمها) قال الدوشري هذا على مذهب س (قوله لفظ المفتوح) قال الدوشري يوافق لفظ المبني والمنصوب لكن حسنا (قوله والقول بانه توكيد اللفظي خطا) قال اللغاني وجه التخطئة ان التوكيد اللفظي اعاد اللفظ بنفسه وهذا ر كيب بناء التوكيد وان يراد به معنى المكي كذا بدونه لم يكن اللفظ الاول معادا ويجب بان

الواجب إعادة المسألة وأصل المعنى لا الحقيقة وعدم الزيادة على المعنى اه المقصود منه قال الله اب القاسمى أقول انش المسامع من ان التأكيد اللفظى هنا إعادة الاول بعينه اذ التأكيد اللفظى هو ما الثانى فقط ووصفه ليس من جهة ان التأكيد فى التأكيد عداً الثانى مع قطع النظر عن وصفه فان قيل يبين ٢٤٤ بالوصف انه ليس عين الاول لان اللفظ اذ اعيد بقيد اثنين ان المراد به قيداً لمطلقاً

قلنا هذا لا يضر لانه  
يثبت بالوصف ان ماء  
الثاني مقيد بيبين به ان  
ما الاول ايضا مقيد لانه  
عن الثاني فتقيد هو  
ايضا فليتأمل (قوله  
لصم مساوته للارل)  
قال بعض الفضلاء  
المان من جعله يدل  
وبعض يكون الضمير  
مقدرا واورد بعضهم  
انهم يجوزوا في النسخة  
بالناصبة ناصبة كاذبة  
التاكيد مع الوصف  
(قوله كما جاعت توطئة  
الخ) قال الزرطاني أي كما  
جاعت التكرار هو هي قوله  
تعالى أفرأى في المثال  
المذكور أفرأى حال  
موطئة لانه ذكر  
توطئة للنوع بالمشق  
وهو قوله من عندنا فهو  
متعلق بكائن وهو  
مشتق نظير قتله لانه  
بشر اسويا (قوله وهو  
لار كيون مازاد على  
كلمتين) أي بدون تنزيه  
لما مر اسم لار ك  
مع صفته قبل دخوله  
فصار بمنزلة كلمة متو  
لا فلا بد ان

وغير مايلي وغير المقرء \* لاين وانصبه أو الرفع اقصد

(ك) تقديم (في المعلوم دون تكرار) فشيء التعت المفضول في جواز الرفع

يكون تكرار الاو الناطم عكس ذلك فمثلا الماعوف يدون تكرار الاو بالنتع المفصول

والعطف ان لم تكن ولا احكاما له تعالى ذى الفصل انت

وصنفوا الموضوعات من جهة التقسيم وأنسب لقواء (وكافي البدل الصالح)

وَصَلِّعَ الْمَوْضِعَ الْأَعْلَى مِنْ جِهَةِ التَّسْلِيمِ وَالسَّبْعُونَ (وَبِهِيَ ابْتَدَأَ الصَّاحِبُ  
فَالْمُطَافُ) بِرَأْسِ تَكْوِينِ الْأَنْجُمِ لَا جِلْدًا وَلَا أَتْقِيًا (بِإِنْصَابِ رَأْسِ أَتْقِيَا فَعِيَا) وَالْمُطَافُ

(فالمطاف) يملون مكراراً لا (يحولون رجل وامرأة فيها) ينصب امرأه ورجعها (والبلد)

لا أحد رجل وامه فيها) ينصب رجل وامره ورفعهما ويحذف الفتح في المفعول

القاصص في العطف بحرفه وفي البديل بعامه لان البديل على نية تذكير العامل ( فان

ای۔ ہل لابان کان معرفۃ (فارفع) واجب بالنظر الی محل لامع اسمہا ویمنع

اسم لالها لعمل في معرفة (نحو لا أحد زيد وعمر وفيها) فزيد وعمر وبذل تفصـ

يجب الرفع مع تكرار لا (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نفعلوا امرأة فيها ولا

لأنه مل في معرفة قال أبو حيان ومن قال رب شاه وسخطها قال لا غلام ولا العباس

قاله صاحب السنيط ووجهه انهم يفتخرون في الثواني ولا يفتخرون في الاوائل

البيان والتوكيد المعنوي بناء على انه لا يشعان تكررة وسياتي الخلاف فيها

وإذا دخلت هذه الاستفهام على (لا) والناقصة الجنس، لم تغير الحكم

الحق في حكمه وادبها: عا في الاقوال في الاغلاوس في حاضرتي غلام

أهمره لحلمها بلونها من عمل في القبط نحو الأعلام سفر حاصر بنصب أعلام

الأرجل في الدار يفتق رجل لا غير ويكرار نحو الرجوع والاحياء بالوجه الحيه

باقين على معنيهما) من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي

الملوح على ما قيل (الاصطبار لسلمى أم حسن جلد) \* اذا ألقى الذئب

قلت تر كسب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال القاتني هذا بوجه من البدل معن فيه العطف وقلت غير متعين والمخ  
لا مكان بديل البعض من الكل (قوله وفي البدل بعامة) أي المقدور دليل التعليل وبكفي الفصل التذني كافي الفعل المؤكد كيانون  
فاندفع ما قيل أن الفصل وهو متصل بعامة في الظاهر (قوله بالنظر إلى الهمل) قال الذنوشي ظاهره بل صريحه أن اسم لا المضاهة  
والشبهه فهو من جملة ما لا باعتبار ما كان قبل دخولها (فصل) (قوله لا يتغير الحكم) قال القاتني لا فيما يأتي عن التحليل وسيدويه

والعنى ليت شعري اذا لاقيت عالفاة أمثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لاسمى أم لم يتحلد  
وثبت وكفى عن الموت هذا كرسية قفاوا دخل اذا الظرفية على المضارع يدل الماضي (وهو) نادى وقفا  
المحرفين على معنيهما (فليل حتى يوهب) ابو على (الشلو بين انه غير واقع) في كلام العرب ورد على  
الجزء وفي اجازته اما والمحرف وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل اقلنا قص بالغير والقباض بكسر  
القاف وبالصاد المهملة والبرق فتح العين المهمة الجماد والشلو بين لفظا غميا يخطى بالمحرف الذي بعد  
واو وبين الباء المحذوف والقاف لانه مضمومة وقد تنقح قاله الدماميني (وتارة يراد بهما) أى بالمعزة ولا  
(التوبيخ) والابتكار (كقوله

ألا اروع املن ولت شيبته) \* وأذنت عيشيب بعدهم

فلا حرف توبيخ وارهوا مصدر اوعى روعى أى انكف عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن  
يقال أرعوى فلان عن القبيح أى أنكف عنه وولست أدبرت وجهي والشيبة الشباب يقال في المطول  
والشباب في الحقيقة صدارة عن كون الحيوان في زمان تكون حارته الغريزة مشوبة أى قويه مشبعة  
انتهى وهو ما خرج من كلام الاطباء أذنت أعلمت والشيب والشب واحد وقال الاصمعي المشب  
دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشب بغير ميم يبيض الشعر والحمر كبر السن (و) كون المحرفين  
يراد بهما التوبيخ (هو القالب) في الاستعمال واعتبرته الدماميني فقال اعلان الكفيد لا نكار التوبيخ  
هو المعزة وحدها مجموع الألف والنون المقاد لابق على حاله في البيت عدم الارعوا أثر ثابت والتوبيخ  
مسلط على ذلك وحيد حيث قدما عرفان كل منهما يفيد ما احتض به وأجاب الشئ بان المراد ان المعزة تفيد  
الانكار التوبيخ وكلمة لا تفيد النفي فمجموع لا يفيد الانكار التوبيخ على النفي (وتارة يراد بهما  
التنخي كقوله

ألا همولى مستطاع رجوعه) \* فبرأب ما ثابثا لثقلات

والعمر المدة ورأب يفتح الياء المنة تحت وسكون الراء في آخر ما صوحته قبلها همزة متبعين يصالح  
منه وفي جواب التنخي وظاهره ضمير العبر وأثنى بثلاثة بعد المعزة الأولى أى أقسدت ويد الثقلات فيه  
استعارته بالكتابة واستعارته تخيلية استعار الثقلات بداتشيبها عن يكسب أشياء يسهل (وهو) أى كون  
المحرفين يراد بهما التنخي (كثير) واختل في الأهذه في رفعها المحرور إعادة عملها مع اسمها والتأثيرها  
المعتمد عند سيبويه والتحليل ان الأهذه (ملاحظتها معنى الفعل والمحرف فهي) بمنزلة أنتمي فلا تخبرنا  
كما ان أنتمي لا تخبرنا (وبمنزلة ليت فلا يجوز إعادة عملها مع اسمها ولا التأثيرها إذا تكررت) كما ان ليت  
كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تذكر دفعتي فلا يعمل الا عندهما الألفي الاسم خاصه فبين ان كان  
مقدرا ولا يغرب نصب ان كان مضافا أو شبهه (وظاهر المازني) والمبرد جعلها كالمحرف من همزة  
الاستفهام فلما عند هذا كربة ما جرد من تركيب ونصب وخبر والقاف اتباع لفظا اسمها أو عمله  
واستدلال البيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع ما جرد لا أو اما صفة لاسمها إعادة عملها مع  
اسمها لأهل اسمها فقط والانتصب وعلم ما جرد جوعه فمستطاع على التباين عن الفاعل فاللازم  
أحدا الآخر من اذنبوا المحرور وإعادة عملها مع اسمها أو اما كان فهو المدعى (و) رتبته (لادليل لها في  
البيت) أى الذى استدلاله (اذنا تبين كون معناه خبرا) لا (أو صفة) لاسمها (ور جوعه فاعلا)  
على حذف مضاف أى ثابثا لثقل (بمعناه بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ور جوعه عينة أمورا  
والجملة من المبتدأ والخبر (صفة ثانية) للمبرر صفة الأولى جملة وفي واذناطر فمعدا الاحد لا سقط منه  
الاستدلال ولما جرد عن الكلام على الألف كربة نقاطا وهي المشار إليها في النظم بقوله  
وأعظ لامع همزة استفهام \* ما مستحق دون الاستفهام

في الألفي التني من عدم  
المحرور مع إعادة لاسمها  
والقائه إذا تكررت (قوله  
وأدخل الخ) قال  
الدوشري فيه نظر فإن  
المعنى على الاستقبال  
فالمضارع واقع في عمله لا  
في موقع الماضى (قوله  
وأجاب الشئ) لا يتنى  
ان جوابه لا يلاقى جعل  
البيت شاهدا لقسم الذى  
أريد فيه المحرور فالتوبيخ  
وجعل مقابلا لما يكون  
فيه المحروران باقين على  
معناها

(قوله وإذا جهل الخبر الخ) اعلم انه بتصور في الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما سئلنا أخبر ابان ولم يشعر ضوا الاحذف الخبر وهو كثير على سبيل المحاور والحذف الاسم وهو قليل كما قال الناطم في الكافية \* والاسم العلم به يقدم \* وذلك تقو لم لا علي أي لا بأس عليك وت حذف لا كما في حكاية الاخفش لارجل وام آفة الفتح (قوله لا أحد أعير من الله) فطعن من حديث في الجامع الصحيح للامام البخاري وسميته واندلجهم القوا حش وروى لا شخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخاري بباب لا شخص أعير من الله وترجم بقوله ٢٤٦ بباب تسمية الله شياء وأورد قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم لا دلالة

شرع في الآ البسطة على الاصح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال (وترد لا للتنبيه) والاستقناع (فتدخل على الخطين) الاسم فما الفعلية ولا تعمل شيئا فلا سمية (نحو ألان أولياء الله لا خوف عليهم) والفعلية فتحو (الأيوم ياتيهم ليس مصر وفاعلهم) فلا دخلة على ليس تقدر الآن يوم منصوب بصرفها مقدم من تأخير والاصل ألا ليس مصر وفاعلهم يوم ياتيهم (و) ترد لا (عرضة) يسكون الزاء (وتخصيصة) بحامهم لقوا ضامن معجبين (فتخصيصة) بالجملة (الفعلية) الخبر به ولا تعملان شيئا فالعرضة (نحو ألتحيون أن يعفر الله لكم) والتخصيصة فتحو (ألتقاتلون وما نكنوا أيمانهم) وأغنا اختصاص الفعلية لانه الطلب لأن العرص طلب بلين ورقق والتخصيصة طلب بحث وازواج مضمون الفعلية أمر حادثه جدد فتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فطلبها الثبوت وعدم الحدوث قال ابن الجاحق شرح الفصل حروف التخصيصة معناه الام اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي (مسئلة) وإذا جهل الخبر (سواء قلنا انه خبر لام المبتدا) وجب ذكره (لعله) به (نحو لا أحد أعير من الله) عز وجل (واذ اعلم) من سياق أو غيره (فخذه) كثير نحو فلا قوت (أي لهم) (قالوا لاضير) أي علينا ولود كرمنا عند الحجاز بين وائي ذلك أشار الناطم بقوله

وشاع في ذالالبان اسقاط الخبر \* الذل ادمع سقوطه ظهر  
(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التسمييون والطيالون) هذا مثل ابن مالك ونقل ابن خروف عن يحيى تميم أنهم لا يظهر ون حرام فوعا وظهر ون الخبر وروا الظرف وهو ظاهر كلام سيديوه وقال أبو حيان وأكثر ما حذفه المحذرون اذا كان مع الانحوالا الله أي لنا أو في الوجود ونحو ذلك قال الزمخشري في خبره لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام قالوا لا حذف وان الاصل الله المبتدا وخبر كما تقولون بعمطلق ثم حى بإدائه المحصور وقدم الخبر على الاسم ور كعب على كآركب المبتدا معهما في نحولا وجلى في الدار ويكون الله مبتدا مؤنثا والخبر مقدم على هذا فنخرج نظائره فتحو لا سيف الاذواء الفغار ولا تقي الاعلى تنه الموضوع عنه وقال بعده قلت وقد رجع قوله بان في سلامته من دعوى المحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن السيرة بالمعروفة وعن العامة الخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا اه  
(هـ) هذا باب الافعال الداخلة بعد استيقاظها على المبتدا والخبر فتصيرهما مفعولين \* هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى أن المفعولين في باب ين ليس أصلهما المبتدا والخبر بل هما كفعول أعطى واستدل بظننت زيداعرا فانه لا يقال زيدعمر والا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالتميم وان المراد ظننت زيداعرا فحين خلاه وذهب القرام الى ان الثاني منصوب على

المفتى ولا يخفى ضعف هذا القول يعني قول الزمخشري وانه يلزم منه ان الخبر يعني مع لا لا يني معها الا المبتدا

ثم لو كان كذلك لم يجز نصب الاسم العظيم وقد جوز (قوله ودعوى ابدال ما لا يحل الخ) قال الزرقاني أي لان خبر لا لا يني كونه تكرة والاسم الكرم معرفة فلا يحل محل المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقاني أي من أن الاستئمان المرفوع بديل (قوله من يجعل المرفوع خبرا) قال الزرقاني أي على التكررة \* (هـ) هذا باب الافعال الداخلة بعد استيقاظها على المبتدا والخبر \* (قوله فتصيرهما مفعولين) أورد بعضهم على الفاء نظير ما مر من القافي في باب ان وأجاب بتعليق ما جابهه هناك (قوله وأجيب بالتميم الخ) قال الزرقاني أي يمنع انه لم يرد ذلك بل هو مبدل لانه يقال ظننت زيداعرا فحين خلاه فظنن المذكر وتلصيقه به اه وأجاب الكافي بجهنم بانه

الانية فصاعلى تسميته تعالى شاهد وقال العز بن عبدالسلام في الامالي ما معنى الغيرة ههنا ان جعلناها على مذهب الشيعة على الارادة أشكل التعليل لان النهى يقع عن المراد وعن غيره فم هذا يستقيم على رأى المعتزلة وان جعلناه على رأى القاضى على صفة فعلية أي بفعل بمن يرتكب القوا وحش ما يفعله للغيور ينتفي مناسبة التعليل لانه يصير المعنى لان الله أكثر عذابا من القوا وحش ولا مناسبة بين كثرة العذاب والنهى (قوله وركب مع الخ) أي ركب الخبر مع القول الشهاب القاسمى لانه لا على الا على هذا الكن المبتدا المؤنث مرفوع فلو علت في الخبر نصب المثل لزم ان لا ترفع المبتدا وت نصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدماميني في الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشي



٢٤٧

وان كان بعض الامكان  
لا يتم الكلام بدونها  
وما خلقنا السموات  
والارض وما بينهما  
لاعين قوله واليه أشار  
التأليم الخ) كما أشار الى  
ذلك أشار الى ان كل شيء  
لا يتعدى بقوله أعني رأى  
الحج (قوله وجسد أني)  
قال الثاني دلالتهما على  
البقين بالانترام قال الرضي  
واما لآية الشيء على صفة  
وهو وجسد أني وعدامن  
أفعال القلوب لآية إذا  
وجدت الشيء على صفة  
لزم ان نعامة عليها لم يكن  
مسلوما اه وقد أشار  
الشارح لذلك بقوله وانما  
سأخ الخ قال الدونشري  
(فائدة) لا يتعمل  
أنى الاثر يدأوقال ويكون  
التي بمعنى أصل نحو ضاع  
مالى ثم الفية أى أصبته  
(قوله قال الله تعالى  
تحدوه) قال الدونشري  
وقال تعالى وان وجدنا  
أكثرهم للماسقين  
ومصدرها الى خدان  
عند الانقش والوجود

التقسيم الحال مستدلاً بوقوعه جملته ونظر فاعلها أو مجرور أو عود عرض بوقوعه مع وقوع ضمير أو جامداً  
وبأنه لا يتبع الكلام بدونه (أفعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب ولها أقبل لما لحاظ أن معانيها  
قائمة بالقلب وليس كل قلبي تنصب لمفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام ألا تتعدى بنفسه نحو فكر في  
كذا (وتفكر) فيه (وما يتعدى لواحد) بنفسه (نحو عرف) زيد بالحق (وفهم) السقفة (وما يتعدى  
لثنتين) بنفسه (وهو المراد) هنا وإليه أشار الناظم بقوله  
انصب بفعل التلبس رى أي ابتدا \* أعنى رأى خال علمت وحدا  
نن حسب وزعت مع عند \* حجازى وجعل اللذ كالعقد وهب تعلم  
(وتنقسم) هذا القسم المتعدى لاثنتين (أربعة أقسام أحدها ما ينفيد الخبر بقيناً وهو أربعة جداول وأثنى  
وتعلم معنى أعلم ودزى قال الله تعالى يتجدد عقدها فهو خيراً) فاعلم المصنف أنه مفعوله الأول وخبر مفعوله  
الثاني وهو ضمير فصل لا عمل له من الأعراب وإن أساغ على موجد جملته لأن من وجد الشيء على حقيقته  
فقد علمه وقال الله تعالى (أنهم) ألقوا إليهم ضالين فأتاهم مفعول أول وصالين مفعول ثان (وقال  
الشاعر) وهو زباد بن سار (سلم شفاء النفس فهرعدها) \* فبالغ بلفظ في التحيل والمكر  
فجعل أم بمعنى أعلم وشفاء النفس مفعوله الأول وهرعدها مفعوله الثاني (والآخر وقوع) تعلم (هذا  
على أن) المشددة (وصلتها) فتدبسه المفعولين لاشتغال صلتها على المستند المسند إليه (تقوله) وهو  
زهير بن أبي سلمى بهم السن (فقلت تعلم أن الصديغرة) \* والالتصاف فأنث قائله  
فإن يفتح الميمزة وتشديد النون عرف موصول والصيد خبرها مقدم وغرة بكسر القين المعجمة وتشديد  
الراء المهملة اسمها مؤنث وان وصلتها بتدبسه مفعول في تعلم والآخر جملته طرية والموافق تصغيرها  
عائد على الوصية فيعياقبه والموافق قائله عائد على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب  
تقول تعلمت از زيد خان جمعني علمت (وقال الآخر  
دربت الوفي العهد باع وفاغضب) \* فان اعتباطاً والواحد  
ودربت بمعنى الفعل والتدبسه مفعوله الأول في موضع رفع على التليغ عن الفاعل والوفا مفعوله الثاني وهو  
صفة مشبهة والعهد الفاعل على الفاعليقو بالنصب على التشبيه بالفعل وهو بالجزر على الاضاقوعر و  
منادى من خبر محذوف التام وفاغضب جواب شرطية مقدرة أي در بشماعة قط من البطة وهو أن يتخي  
مثل حال المخطوط من قرآن رب يذو الهامسة فان أراد ذو الهامكان حسداً (والآخر في) حوى (هذا أن  
يتعدى بالياء) فنحو دريت بزيد فاذا دخلت على الملمزة تعدى لا آخر بنفسه فهو ولا ذرا (به) ضمير  
المخاطبين مفعوله الأول والمجرور وبالبا مفعوله الثاني (و) القسم (الثاني ما يشد في الخبر) جعلها وهو  
جسمه جعل وحجاب عود وهو زرع نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنائاً) فاللائكة  
مفعوله الأول وإنائاً مفعوله الثاني (و) نحو (قوله) (وهو) من مقبل وقيل ابن أبوسنبل الأعرابي

خند السراي وقال قوله في الايتيقجو اى يتيقنوا لعني ام ابى والايم نصب جمعوا بن واحد اقطقو كذا الفنى (قوله وانما قد اخ) قال الدنوشى قد يقال ان محيى بوجهين على غير مفر على غيره (قوله فانما قد اخ) قال الزرقانى اى صالده اى فانه يصيدك فلا اشكال (قوله وقد تكون تعلم معنى الماضى قال يعقوب اخ) تظاهر ان تعلقي المثال ليس ماضيا وليس كذلك فكان الظاهر ان يقول وقد تكون تعلم ماضيا (قوله فانما قد اخ) قد يقال كيف يقول له انقبض طبع ان يبين ان يكون هو القبط ففتح الما وقد يقال ان مينا قد دغمها انت تصنفه من الزوايا العهد وكون مجازا واو حقيقة فلتراجع كتاب اللغة اه (قوله جعل اخ) قال اللغائى انا

جعل وعد فتجعلها الرضى لا اعتماد كون الشيء على صفة اعتماد لا غير مطابق الواقع وأما زعم فتجعلها القول بان الشيء على صفة غير مستند إلى وثوق قال وقد تستعمل زعم في التحقيق وأما حجابا وهب فهما اللظن فقط كقوله المصنف وصرخ به الرضى أيضا (قوله أنما تارة) قال الدونشوى ينظر هل تارة صفة لا خاف كون متونا منصوبا أو هو مجرور مضائق اليمينى الوثوق اه أقول ضبطه المصنف في نسخة مصححه بخطه بحر وروا كذا رأيت مصنفوطا في نسخة صحيحة من شرح الشواهد للعلمين عليها خطه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله ألت بمعنى نزلت) قال الدونشوى هذا معنى مجازى إذا التام حقيقة الزارة المحففة يقال ألتها إذا زارها مرة حقيقة قوله بعض شراح دون أنى الطبيب اه وهو ٢٤٨ عجيب فقد قال في الصحاح التام التزلول وقد ألت به أى نزل به ولم يتعرض لاستعمال التام بمعنى الزارة ثم قال

انه يقال يزورنى فلما أى في بعض الأحيان وفي الأساس ألت به يزورنى لما أى غيابه قال ومن المصنف لثنته أى أصل حاله فعلم ان التام معنى النزول حقيقة (قوله والاقبل في هب هذا الخ) قال الدونشوى قال في الصحاح وهى فعلت ذلك أى أحسبني وأصدقني ولا يقال هب انى ام وكان عليه ان ينبه على ان الشارح أشار لده تبعا للفتى فقد قال في هب بمعنى ظن التام تعفيه الى صريح المفعولين وقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم المحررى ان قول الخواص هب ان زيدا قائم بمن وهل من قول التام هب ان ألتا حمارا (قوله واقراد الضمير الخ) قال الدونشوى

(قد كنت أحجوا بأمر وأنا تارة) \* حتى ألت بنا من مالمات فابا عمرو مقعوله الاول وأنا تارة مقعوله الثاني والملمات جمع لمعنى النازلة فاعل ألت بمعنى نزلت (و) نحو (قوله) وهو العثمان بن شير الانصارى رضى الله عنه (فلا تعد المولى شيكاً فى الفنى) \* ولكنما المولى شيكاً فى العدم فالولى بمعنى صاحب هبنا مفعوله الاول وشيكة مفعوله الثاني والعدم بضم العين الفقر (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولى (فقلت أرى أباحاله) \* والأهني امرأه حالها فبالمالك مفعوله الاول واه أمفعوله الثاني وهال كان تعجب امرأه والاقبل في هب هذا وقوعه على ان وصلتها كفى المسئلة الحمار يعنى القرأض هب ان أباحا كان حمارا (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفى واسمه أوس (زعمت شيئا ولست بشيخ) \* إنما الشيخ من يدب ديبا فبالمالك مفعوله الاول وشيئا مفعوله الثاني ويدب ديبا يدرب في الشيء درجا ويدا (والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان) يتخفيف التون (أو أن) بتشديد الهاء أى مع فتح المعز قديما (وصلتها) واقراد الضمير في مثل هذا أفصح من تشبته لان العطف فيه باو وهو رأى البصرين والتشبيه قرأى الكوفيين فالاول نحو زعم الذين كفروا أن لن ينعتوا (والثاني نحو) (قوله) وهو كثير عزة (وقد زعمت انى تيموت بعدها) \* ومن ذا الذى باعزل لا يتعبر وعز منادى زعم (و) القسم (الثالث ما ردا الوجهين والتألف كونه اليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعد انزله قريبا) الاول للرجحان والثاني لليقين (و) كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) الاولى لليقين والثانية للرجحان (و) القسم (الرابع ما ردا بهما) أى الوجهين (والتألف كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب ونال) فالرجحان (قوله) فلننتك ان شئت لظى الحرب صالبا \* فعدت فحين كان عنها معردا فالتكاف مفعوله الاول وصالبا مفعوله الثاني وان شئت بالبناء المفعول بمرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريف بالعين المهمة الاتهام والجهن يقال هر دق الحرب اذا جبن وقال الخليل عر دوعر جى الحرب واهدوا المعنى فلننتك صالبا للحرب اذا اوقدت نارها فهازمت فحين كان منها مزا (و) اليقين نحو (قوله) تعالى يظنون انهم ملائكة ربهم أى يفتنون ذلك (و) الرجحان في حسب (قوله الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلابى

قف على افراد الضمير وتشبته بعد العطف ما اه أقول الذى نص عليه المصنف في حواشى الالفية كاقبل عنه المنكث أول بابا لذكر قواعد المعرفان أو التى للثبوت والاهام بقدر بعدها الضمير والتى للتوبيخ مطابق نحو ان يكن غنيا أو فقيرا فانه أولى به ما ونص على ذلك في بحث الجملة المعبرضة من معنى اللبيب فقال في قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فانه أولى بهما الظاهر ان الجواب فانه أولى بهما ولا يرد ذلك تشبته الضمير كاقوله هو الان أو له التوبيخ وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الا بدي هو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك في حاشية القاموس في باب العطف (قوله رأى) قال الدونشوى يعنى المبني للفاعل وأما رأى المبني للفعول فقال الرضى ويستعمل رأى الذى لم يسم فاعله من رأى عاملا على التثنية الذى هو معناه لم يستعمل بمعنى علم وان كانت رأيت بمعنى أعلمت

(قوله وكنّا حسنا) الظاهر ان هذا البيت كناية عن انه كان يظن جماعة من قومه شجعا فاقبضوا بالحق لا فذلوا وهذا اضرب للسل  
ومورد ظاهر كذا بهامش نسخة اللوتشرى بخط بعض طلبته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسياقه ومحاذيه وهذا البيت من آيات  
في الحجة وبعد هذا البيت فلما اتينا عصبة تغلبية \* يقولون جرذ في الاخرة ضيرا  
سقيناهم كأسا سقونا ثلثا \* ولكنهم كانوا على الموت أصبرا فلما قرعنا النبع والنبع بضنه \* يغض أبنت عبيدانه ان تكسرا  
وهذه الايات من أحد المصنفات (قوله وما لا يستطيع في موضع المفعول الثاني) قضته ان الذي في موضع المفعول الجملة لا الموصول  
فقط وليس كذلك قال في المغني في بحث الجمل التي لا عمل لها من الاعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو مرفوع نحو جاء الذي قام  
أبو الفلاني في موضع رفع والصلة لا عمل لها بل يغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن ٢٤٩ يقول ان الموصول وصلته في  
موضع كذا محذوا بينهما

(وكنّا حسنا كل بيضا شحمة) \* عشية لا فينا جذام وجيرا  
فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرف فيكون جذام وجير قبيحتان لم ينصرا في  
العلمية والثاني (و) اليقين فيها نحو (قوله) وهو ليبدأ العارى  
(حسنت التي والمجود خير بجملة) \* وما اذا ما المرء أصبح ناقلا  
فالتي مفعول اول والمجود معطوف عليه في موضع مفعوله الثاني ولم يثن لان اسم تفصيل واسم التفصيل اذا  
أضيف الى نكرة زامه الافراد والتذكير وما بالباء الموحدة والجماد الملهمة تميز واذا شرطت بزمانا  
والمرء مرفوع بفعل محذوف بضمه أصبح وناقلا بمعنى تقيل اخيرا أصبح الخوف والمعدني تعقبت التي  
والمجود خير بجملة وما اذا أصبح المرء يتقلب الموت ووصف الميت بالتقليل لان الابدان تخف  
بالارواح فاذا مات صاحبها صيرت قتيلا كالجذات (و) الرحمان في حال كقوله  
أحالك ان لم تنقض الطرف ذا هوى \* يسومك ما لا يستطيع من الوجد  
انكالك بكسر الميم في قياس ذهاب الكاف في مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تنقض  
الطرف شرط وجواب محذوف وجلة يسومك بمعنى يكلف نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على  
هوى وهو العزم من الصفة الى الموصوف وما لا يستطيع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن  
الوجد ينادي لسا (و) اليقين فيها نحو قوله

(ما خلقت زلت بعدكم حسنا) \* أشكو اليكم حجة الام  
أشكده خلف الاجر من الكوفيين وماه التكلم مفعوله الاول ووضنا مفعوله الثاني وهو يشتم الضاد  
للمعجمة وكسر الميم والنون الزمن البتلى وفي نسخة تلما بالظا المسالة والمهجرة وهو بمعنى مشغول قال  
في الصحاح وطلبت الى لثاقك اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وطلبت معترض بين الثاني  
وهو ما والفتى وهو زلت ووضنا معترض بين اسم زالت وهو التاؤخير بها وهو أشكو وبعدكم متعلق  
بوضنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه طرف وجوه بعض الجماد الملهمة والميم وتشديد الواو المشددة  
والتقدير خلعت نفسي وضنا بعدكم زالت أشكوشدة القراء (متبيان) \* أشان (الاول ترد على معنى  
عرف و) ترد (ظن بمعنى اتم) واليهما أشار النظم بقوله علم عرفان وظن تيممه تعديله واحدا حتمته  
(و) ترد (راى بمعنى ذهب (من رأى أى المذهب) ترد (حجبا بمعنى قصديت عدين) هذه الاعمال  
الاربعة (الى) مفعول واحد فقط فلو (نحو والله أترجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) أى

(٣٢ قمر ص ل) موكول الى اختيار العرب فاتهم قد يخصون أحد النساء بين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر قول هذا  
يناعلى أن العلم والمعرفة اذ كان وهو قول بعض أهل الأصول والمران وبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالركبات أو الكليات  
والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو الأساطيل في شرح المطالع ومن هنا سمع النحو بين يقولون علم تعدى الى المفعولين وعرف تعدى  
الى واحد فتأمل ثم ان الرضى ناقض نفسه في باب كان وهو الحق لانه يشهد على بطلان ما ذكره هنا وان للفتى تأثيرا في باب التعدية  
اختلافها بحسب اختلاف المعاني واللفظ واحد كلفي الصنيع المشترك بين معينين احداهما لازم الآخر متعديا كضأوا ظلم وقدمه ذلك  
بابا في الحضانة وذكرنا في حاشية الالفية في باب التعدى والزم (قوله بمعنى اتم) الاتهام أن تفصل شخصاً في موضع الفطن السيئ  
(قوله واليهما أشار بقوله علم عرفان الخ) لكنه آخر ذلك عن ذكر الاتهام والتعليق وأتمهم انهما يجران فيهما وليس كذلك الصانع

المصنف أحسن وأشار بمخالفة الأعراس عليه (قوله) وتقول رأى أبو حنيفة (الخ) قال القاني لأدليل فيمعل أن رأى هذه تغذي بقال واحد انما يجوز أن تعدى مائة ٢٥٠ الى مفعولين كقول رأى أبو حنيفة كذا حالا قال الدونشري ويمكن أن يقال الثاني حال

وفيه نظر ثم قال القاني ومائة الى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافا الى أولهما كقولك رأى أبو حنيفة حل كذا كما كذا قد تستعمل علم المتعدي الى اثنين هذا الاستعمال الثاني كما صرح به الرضي (قوله فلا تعديان) قال الدونشري يقتضي آتيا فعلا وانما ذلك فعل واحد وهو وجد ولكنه ورد بمعنىين وكان المصنف تنظر الى المعنيين المذكورين (قوله) وبمعنى ضرب بتصور آيت الصيد الأولى اسقاط الضمير بان يقول وبمعنى ضرب ثم الأولى ان يقول وبمعنى ضرب زيد الصيد ولا يتصرف على ضرب (قوله) وتأتي وجد (الخ) قال الدونشري هو مصدر وجد هذه وجدان والوجود أيضا من ذلك قول المتنبي والتلثم من شيم النفوس فان يجد ذاعقة فاعله لا يظلم وتأتي وجد أيضا بمعنى حزن وتقول وجدز يدعى محبوبه أي حزن عليه ومصدره الوجد بمعنى حقد نحو وجد على عدوه أي حقدته تعدى الى الواحد وإذا كان وجد بمعنى استغنى

لا تعرفون شيئا (و) ثانيها (نحو وما هو على القريب قلن) بالظن المبالغة أي بهم (و) ثالثها (تقول رأى أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته) أي ذهب أبو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمته (و) رابعها (نحو حجوت بيت الله) أي نوبتو مقصده (و) وجعل بعني حزن أو حقد فلا تعديان) يقال وجدز يدان حزن أو حقد وتختلفان في المصدر فقد وجد بعني حزن وجد وعصرو وجد بعني حقد موحدة (وتأتي هذه الأفعال) الخمسة (وبقية أفعال الباب لعلان آخر غير تلبية فلا تعدى للمفعولين) فتأتي علم العلمية بضم العين كعلم الرجل إذا كان مشقوق الشفة العليا وتأتي رأى بعني أبصر نحو رأيت زيدا أي أبصرته وبمعنى أشاء ونحو رأيت زيدا كذا أي أشاء به وبمعنى ضرب بتصور آيت الصيد أي ضربت زيدا أي أبصرته وتأتي حجابا بمعنى غلب في الهاجوة بمعنى دفعو حجب البائل إذا ردته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل أي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أي كتمته وحفظته وبمعنى أقام نحو حجابك أي أقام بها وبمعنى يحل يقال حجابك أي يحل به وبمعنى وقف كقوله فون يتكفن به إذا حجابها أي إذا وقف وتأتي وجد بعني أصاب نحو وجد زيدا ضالته أي أصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أي استغنى وتأتي وجد بعني حسب بفتح السين نحو حدثنا الحال أي حسنته أو حسبته بضم السين في المضارع وتأتي زعم بعني كفل نحو زعمت زيدا أي كفلته وضمنته وفي التنزيل وأناه زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالمعز وتر كفه زعيم زيدا إذا رأس ومنع زعيم القوم فلان أي رئيسهم وبمعنى قال تقول أي زيد الطائي

باللف نفسى ان كان الذي زعموا \* خفا وما ذار يد القوم تلهني  
أي ان كان الذي قالوه حقا ضاع عليه ان يرى وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاذ بعني سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لا يرى قال بن خالويه يقال زعم في غير زعم أي طمع في غير مطمع وتأتي درى بعني خدع فتودى الذئب الصيدا إذا خدعها واستخفى له ليقترسه وتأتي حسب بعني اجر لونه وبيض يقال حسب الرجل إذا اجر لونه وبيض كالبرص وتأتي خال للعجب يقال خال الرجل تكبروا عجب بنفسه وبمعنى ظلم بالظن المبالغة يقال خال الفرس أي عجز في مشيه وغير ذلك (واتسالم) تختر زعمنا الأهم بالهمزة قولنا أفعال القلوب (التنبيه (الثاني) من التنبيهين العرب (المجوز) أي الحلمية ترى العلمية في التعدى لانتسب) بجامع أدراك المحس الباطن كقوله تعالى انى أراى أعصر نحر افارى علمت في ضميرين متصلين لسمى واحد وأحدهما فاعل وثانيهما مفعول أول وجلة أعصر نحر المفعول الثاني (و) (تقوله) وهو عرو من أجر الباهل يذكر جماعة من قومه لمحقوق بالشام فرأهم في (أرادهم فمضى) حتى إذا ما \* تخافى الليل وانفزل انفزالا

فالمعنى المفعول أول ولور فمضى بضم الراء وكسر هام مفعول ثان والرفقة الجماعة بمنزلة ورتقواون جملة وسماو رفقة لا رفاق بعضهم ببعض والرويا هنا حلمية بدليل قوله حتى إذا ما تخافى الليل وانفزل أى انطوى وانقطع والى هذا أشار الناظم بقوله ولرأى الرويا أنهم ما علموا \* طالب مفعولين من قبل انتهى

وذهب بعضهم الى أن رأى الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثانيا المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعتبر بان الرفقة الرفقاء بهم الخاطرون والمرافقون فهو بعني اسم الفاعل فالأما فمضى غير محضة قاله الموضح في الحواشي وفيمنع مخالفة ما هنا (و) رأى الحلمية لا يذخها العامولا بخلق خلافا للشافعي (ومصدرها الرويا نحو) قوله تعالى (هذا تاول رؤى من قبل ولا تختص الرويا بمصدر الحلمية بل) قد قصد المبحث والى حقوق الحديث مطل ذى الوجهين وأهل الجدة كما أعل مجبوا الى الأصل والوحدة لانه محذور وجد قوله والى هذا أشار الناظم بقوله ولرأى (الرويا) لكن كان ينبغي أن يقدمها على الألفاظ والتعليق كما فعل المصنف لئلا

يشوههم بناتهم فيها (قوله أفعال التصير) قال الدوشري قال بعضهم في بحث انهم هؤلاء هذه الأفعال متعارفان مفهومها وأخرها قاتلا يصح ان يدعى كونهما مبتدأ وخبر الوجود اتحادهما خارجا ليس كذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعطوف موجود ولا يخفى ان صدق أحدهما على الآخر عتد انتهى ويحاج بان نحو الفقير غني صحيح أي الفقير فيما مضى تجده الغني وكذا المفهوم موجودا الوصف العنوا في لا يشترط وجوده دائما بل يكفي وجوده في بعض الاوقات انتهى والبعض الذي ينقل عنه هو التقافي وأما ما جابهه فقد ذكره المتألف في بحث النسب والقضاي الموجهة موص حواما ان كل ما تم من قبضة صادقة أو فرة النيد واعتبره صفة حديد القيد في شرح التذنب باله لا يناسب قواعد اللغة يعني ان الوصف حقيقة في الحال هذا وقال الشهاب القاسمي قد يحاج بان البحث بانه ان اراد اشيعان ان أفعال التصير لا يكون معمولا لها المتعارفين مفهومها وأخرها قاتلا فهو موجود على تعالي وتر كنا بعضهم يومئذ عوج في بعض فان ترك هنام ان أفعال التصير مع صدق أحدهما عليه على الآخر واتحادهما مع خرافان المتابع يصدق على بعضهم بوجهه مع خرافا وان اراد انه قد يكون معمولا لها كذلك فليس ولا يضر لان أفعال الباب لا يجب ان تدخل على المبتدأ والخبر بل قد تدخل على غيرهما وهذا قال شيخ الاسلام اقصر أي ان المصنف على دخوله عليه ما لا اله الا الله بولاه المراهنة والادقة قد تدخل على غيرهما كقنن زيد اعلم الاله ووجه التشبيه أي ظننت المسمى بهذا الفاعل فيهما واحدة وليس أصلهما المبتدأ والخبر الا بقال زيد عرو والاعلى وجه التشبيه المقضي لاختلافهما اذ انما (قوله كجعل) قال المصنف في الحواشي عما يتعين ان يكون من هذا انبذ من قوله تعالي ينفذ برقي من الذين أوثر الكتاب كتاب الله وامطوره هم فكتاب الله على هذا مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان وبعده بل يتعذر جعله ظرفا لزيد لان الظرف لا يبدان يكون حوايا للفاعل العامل فيه والنايذين غير كائين وراء ظهورهم انتهى وقوله لان الظرف لا يبدان لا يتخلوا ملاقه من نظره وقدر الزكر كشي في البحر ما يتعلق بهذا البعث وذكرا له نفيس فقال في الترجمة اتى تصها ظرف الملك جنة عند الشافعي وقد ذكره هروي مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على النبي بيضاء ٢٥١ سهل وأخيه في المسجد وهو دليل لما ذهب اليه امامنا عالم

قد تقع مصدر الصير به خلافا لحريري وابن مالك دليل وما جعلنا الرأيا التي أرناك الاقنعة للناس قال ابن عباس رضي الله عنهما (هي رؤيا عين) ولكن المشهور استعملها في المحمية (النوع الثاني) من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصير) وانما قيل لهذا لانه لا يتصل باله على التحويل والاشغال من حالة الى أخرى (كجعل وكفعل وودعوا) واتخذوا وتخذوا صير وحب) واليهما الاشارة قول الناظم

وزعم انهما كانا خارجا له لا يلتفت اليه لا خلاف الظاهر المتبادر وما تقر في الأصول ان الظرف به فاعله ومفعوله في الفعل المحسي يكون لهما مختلفا بعد غير المحسي يكون للفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا اذا كان قلت زيد في المسجد فانت سالتني لاني لم اجد وجودهما فيه وان ان قد تم فيه يشترط وجود القاذف فقط ومقتضى كلام النحاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف هذا ملخص ما قال قال ابن حجر في شرح المنهاج ولما ان تقول ما قاله في القاعدة له وجه وجيه لان ظرف المكان من المحسيات فاذا جعل ظرفا لغيره حتى متعذر لم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوي فانه اجنبي من الظرف المحسي فاكتفى بما هو لازم به بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الاصحاب فهو لا ينتمى على مرجع الشيعين وغيرهما انه في القتل يشترط وجود المقتول في القاتل في القذف بعكس وجهه بان ذكر المسجد فترفع على ان القصد الزجر على انتهاك حرمة وانها كما يحصل بوجود المقتول فيه لا يستلزم وقوع مصيبة القتل فيه بوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقتوف فان قلت فهل لما ذكره وجه قلت يمكن ان يوجب ان القتل لا يستلزم غالبا وجود أثر حتى حال صدور من الفاعل وحال وصوله للمقتول نزل منزلة المحسي في انه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك ما تقر من صدق مضمون القذف فاشترط كون الفاعل في فقط (قوله واتخذوا) قال الدوشري فيها خلاف فقيل (٢) قارة يتعديان الى المفعول واحد نحو قوله تعالي كذل العنكبوت اتخذت بيتا الى اثنين (قوله وصير) قال الدوشري صيروا صارت ولا بالهجرة والتضعيف من صار الذي هو من أخوات كان تقول اصار زيد عرا طالما وان كان صارا بمعنى انقل ورجع تعدى الى المفعولين أحدهما بغير الجز اذا ضعف نحو صيرتلك الى موضع كذا أي قللتك اليه وان كان بمعنى التغيير الى وصف كما هو أخوات كان تعدت الى مفعولين نحو صيرت زيد

(٢) قول المحشي فقيل قارة الخ ما بعده لا يصلح ان يكون خلافا في سقيا ولعله قيل ههنا من الاخذ بكلامه المحمدي اولى سامنه بل لما ما دة أخرى كقوله ابن الاثير وأطال في الرذل المحمدي عما حصله في القاموس ثم قارة يتعديان الخ وقوله في آخر البارة الى اثنين لهه سقط قبله لفظا وتارة يوجد كإمثلة به الموضع فخر اه



ومن انتم اناس نامن انتم \* ووجهكم من أي شيء الاعاصير علق فيه نبي لانه ضلع علم انتهى وهو ما خوفتم قول والده وجهه الله في التسويل ويشار كهن يعني الاعمال القلبية فيه يعني التعلق مع الاستفهام نظر واوبصر وتفكر ورسال ما واقعهم اوقايرهن لان ما لم يقاربهن خلاه اليونس وقد علق نبي انتهى وفيه ان الملحق بافعال القلوب افعال الاربعة الاول والباقي واقفتهم وتعاربهن وليتمل في كون تكفر ليس من افعال القلوب وفيه ان نبي ليست عما الحق وان نوس يحيز الحقائق في غير ما ذكر واقصر في المعنى على ان التعليل حائز في كل قيل قلبي وسعته ان يكون مرادها ما الحق يبليل انه قال ان الجملة انقسمت الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع مقول مقول بـ الجار فهو اولم يتكفر واما باصباحهم من جنة فليظن انها اركي طعما ماسلون اياهم لان يوم الدين ان آخر كلامه وهذه الاعمال ليست من افعال القلوب على ما في التوقف ومثل انضام ذلك لتكون فيه الجملة في موضع المفعول المصريح بـ يري البصر به حيث كان يونس لا يشترط ما لا يتبع في المعنى ان فعله بان من التعليل لتغرض من كل شعبة اياهم لان نزع ليس يقبل ذكر ذلك في بحث أي في الباب الثاني في الجملة الثانية عماله محل من الاعراب ووجه عدم اتحاد الـ فعلية بذلك انه لا سلمه وانما سمحه الـ فعلية بما يوافق عليه الآن يقال المقصود بالـ فعلية في اصل الحكم وهو ان التعليل في غير افعال القلوب وما الحق بها لافي كون الاتي من التعليل بقى ان نظر التي عدت من الملحقات ان كانت من النظر القلبي فهي من افعال القلوب فلا معنى للاتحاق فيها وان كانت من النظر البصري اشكل انه في المعنى في كلامه على الجملة الثانية عماله محل بعد ان قسم الجملة المتعلقة الى اقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى فليظن انها اركي طعما وذكر الخلاف في مسئلة عرف زيد اياهم من هو وتدل كلام العشرة في سورة هود انه قال انها حاز تعلق فعل الاول على ما في الاختيار من معنى العلم لا على طريق اليه فهو ما ليس له كما تقول انظر اياهم احسن وجهها واسمع اياهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال ما مضى فعمل تعلق النظر والبصر والاستماع الامن جهته انتهى فكيف يقول انه لا يقف عليه الامن جهة مع انه قد عمو مثل له والظاهر ان النظر في قوله تعالى فليظن انها اركي طعما بصري واضاح حيث كان يونس يحيز التعليل في غير الفعل القلبي لامي لهذا ٢٥٣ الكلام من المصنف فليحذر المصنف (قوله)

(الجميع) الحمد منها والمصرف والقبلي والتبصري ويختص المحكان الباقيان بالقبلي المتصرف (و) الحكم الثاني الاتهام هو ابطال العمل لقلها وعلا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر (او) تارخه عنهما بالتوسط (كر يدخلت قائم) التائر نحو (زيد قائم) نلت قال (من ازل بين ربيعة المنقرى) ابا لاجيز باب التوهم وتوصل \* (وفي اراجيز خلت التوهم والمخور)

والاكتفاء ان تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الاتهام فلو دخلت قائم وان كان الفعل متعينا تعين الاعمال بخور زيدالم ائتن قائما ومن مواضع الاتهام توهمها بين معمل ان نحو ان الهب علمت مضطرب \* ولديه ذنب المحب مضطرب وبين سوف ومعه بها حقوقه وما ادري وسوف اخال ادري \* اقوم آل حصن أم نساء وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله فاجابة القردوس اقلت تنبني \* ولكن دعاك الخمر اخصب الـ وقال ايضا قائما اذا تقدم هذه الاعمال شي فان كان لام التاكيد تعين الاتهام فلو ان زيدا ظننت اوب قائم وان كان حرف استفهام نحو اظن زيدا متظلة فلاعمال متعينة وان كان المتقدم ما يصلح ان يكون معمولا لهذه الاعمال نحو اظن زيدا قائما اومتي تظن زيدا قائما فان جعلته معمولا من لغائه قائم الثاني ان شئت اعلنت لتناول الكلام على الظن وان شئت اعلنت ان الكلام على الظن قلت ولا زيدا قائم ثم اعترضت بالظن بين متى وزيد وان جعلت ان متى معمولين لتظن ليجز الالاعمال كآلاف سيمو لان الظن لا يقع بين عامل ومعمول بل وقه صدر او الذي يليه انما هو معموله وتدل يجوز الاتفاء انتهى \* (تنبيه) وتدل عن الرضى انه اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب من المفعول الثاني نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرة اومن هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعول لان الاستفهام بع العمل التي بعد علمت كانه قبل علمت اومن زيدا وليس يعزى لا تقاومهم على النصب نحو علمت ما هو زيدا قائما انتهى قال الشهاب قوله لا تقاومهم على النصب كان مراد تعين النصب واستناع الرفع وقوله ما هو قائما انما يقوئل هو اسمها وقائمه واوالجملة المفعول الثاني (قوله او تارخه) قال الدوشري قال بعضهم في هذه الحالة يجوز الاتفاء والاعمال ولكن لكل منها مباشرة اما مباشرة الاتفاء فعدم انتفاء الفعل فلو تعين الاعمال بخور زيد قائم اظن لانه لا يجوز ان ينبي الكلام على المبتدأ والخبر ثم قاتي بالظن المعنى واما مباشرة الاعمال فان لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت تعين الاتهام فلو دخلت قائم نلت (قوله خلت التوهم والمخور) قال المصنف في المحاشي قال اوب الفصح قيسما نقل عنه بعد انهم الوجه الرفع لانوا وليس ليعتلف لا اختلاف الجملة بين طلبا وخبر او العطف ونظير التثنية فهو والاحمال تطلب الابتداء الا ترى انها واول ابتداء فاعلم في خبر التوهم مبتدأ (ر) ولا يمنع النصب على ان (ر) قوله ولا يمنع الى قوله انتم يعني لعل في هذه العبارة سقط فقرر اهـ

يقدر مبتدأ أي وأما قلت ألا ترى إلى قوله إن تراها البتة تقديره الأول أنت ترى انتهى بوجه كون الجملة الأولى طلبية أنها استقهامة  
إذا لم يرد داخله على توعدني أي أتوعدني بالأراجيز (قوله لأن ضعف العامل الخ) عبارة الرضى لأن العامل القوي أعني فعل القلب  
يقدم أحدهما وتأخر على الآخر قال الشهاب قوله القوي كانه احتراز عن الاستدعاء وأشار إلى وجه الأعمال (قوله وشجاءك مقعوله  
الثاني) قال الدمامي الشجاء طاق ٢٥٤ ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما ينشأ في الخلق من عظم وغيره فعلى الأول جعل

تعلن الاحبة ومقارنهم  
شجاءه أي عز نأبا اعتبارا  
فكأنسب فيه وعلى الثاني  
يكون استعارته مقارعة  
الاحبة بما عترض في  
الخلق من عظم وغيره من  
جهة أن كلا منهما مؤثر  
للاول والتأني المقضى إلى  
الحلاك (قوله وهو لام  
الاستدعاء الخ) قال الثاني  
إن قلت يرد عليه عدم  
إيراد العلة في تعليق  
هذه الحروف وهي أنها  
لا تدخل الأعلى جلة لأن  
لام الابتداء لا تدخل على  
المقر دحوا ن ز مد القائم  
قلت قد صرحوا بأن  
الاصول فيها التقدم  
وأصله لن ز يدا قائم  
أنزل اللام لاصلاح  
اللفظ قاله الرضى انتهى  
وقال الدوشري ويبعد أن  
تكون من شرطية وماه  
من خلاق جوابيا القسم  
للمضمر (قوله ولقد علمت  
الخ) قال الثاني يعني إن  
التعليق سبب دخولها  
على القسم وجوابه الفعل  
وفي الرضى وأما قوله

فوسط خلت بين المبتدأ المؤثر وهو اللوم والمخبر المقدم وهو في الأراجيز جمع أروجو زجمعني الرز وأراد  
بها القصائد المرزاة بالجارية على بحر الرز واللوم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء  
فهو من آدم ما يهيج به وقيل بلغ هذا الشاعر في هجو رؤبه أو العجاء على ما قيل حيث جفا ابن اللوم  
إشارة إلى أن خلت غير رتبة قسمه والمخبر يقع الحما للمعجزة والولو وفي آخره مهملة الضعف والمعنى  
أتوعدني بالإن اللوم بالأراجيز وفيها اللوم والمخبر (وقال أبو سيدة الدبيري  
وان لنا شحين لا يتغنانا \* غنين لا يمر علينا غناهما  
هنا سيدنا نازغان) واتما \* يسودنا نازغان استر غناهما  
فانزع من المبتدأ والمخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيطان نزعان هما سيدنا  
وانما يكونان كذلك إذا استر غناهما هذان كثرت ألبانها ونسلها وأجرى عليها من ذلك (والقاء)  
العامل (التأخر) عن المبتدأ والمخبر (أقوى من أعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (و) العامل (التوسط)  
بالعكس) فالأعمال فيه أقوى من أهماله لأن العامل الغني أقوى من الابتداء (وقيل هما) أي  
اللقاء والأعمال (في التوسط بين المفعولين سواء) لأن ضعف العامل بالتوسط سرخ مقاومة الابتداء  
له فلكل منهما مرجع قاله أبو حيان \* (تنبيه) هذا الالتغا بالنسبة إلى المفعولين وأما بالنسبة إلى الفعل  
ورفعه معهما فقام فلن تنزع بذاته يجوز ضد البصرين ويجب عند الكوفيين ووجهه أنه انما ينصب  
بظنفت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا ابتداء بالاسم إذا تقدمه الفعل قاله المحض أو يروى حيان وشاهد  
الجواز قوله \* شجاءك \* أمّن ربيع الظاعنينا \* يروى رفع ربيع على الفاعلية وينصبه على انه مفعول أول  
وشجاءك مقعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع إلى ربيع قاله في الغني واعتراض بالانتماء إن شجاءك  
فعل ومفعول بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ ربيع الظاعنين خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول  
مقدم وربع الظاعن مفعول ثان وأعلن عامل على تقدير نصبه (و) المحكم (الثالث) التعليق وهو باطل  
العمل لفظا لا محلا في معاله صدر الكلام بعده (وسمى تعليقا لأنه باطل في اللفظ مع تعليق العامر في  
المحل وتقدير أعماله والمنازع من أعماله في اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام (وهو لام الابتداء مخو  
لقد علموا إلى اشتراط الآية) وعملها ما في الآية من خلق في مبتدأ وهو موصول أسمي وجملة  
أشتره صله من وطائفا فاعل أشتره المستتر في معناه ما في له وفي متعلقان بالاستقرار خبر خبر خلق ومن  
زائدة وجملة ما في الآية من خلق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من خبره في  
محل نصب معلق عنها العامل باللام الابتداء لأن لها الصدر فلا يتخطاها عامل وأما الخطأها في باب  
أن فرغ الخبر لهما مؤثر من تقديم لاصلاح اللفظ وأصلها التقديم على أن (ولام القسم) قوله (وهو  
ليدعي ما قيل (ولقد علمت لتأني مندي) \* ان النما لا تنطش سهامها  
فاللام في تانيين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب معلق عنها العامل بلام

ولقد علمت البيت فأنما أجرى ولقد علمت مجرى القسم لتأكيد الكلام لأن فيه اللام المقيدة  
لأنما كذا في قوله وقد علمت معنى التحقيق فصار قوله \* واتما \* قصدا للبدء بالصلو لامل انتهى وقضته أن الثاني  
جواب على لكونه قصدا لجواب قسم مقدور كانه تقضي كلام المصنف ولا نكران الفعل المعلق بدخل على الفعل قال الرضى علمت بمن  
ثم وعلمت أنهم ضربت على أن أيهم مفعول لضربت انتهى وقوله يعني أن التعليق سبب الجواب قال الشهاب يعني ليس من شرط التعليق  
دخول المعلق على جملة اسمية بل أفاصله التعليق جازا لدخول على الفعلية فليتل (قوله والقسم وجوابه في محل نصب الخ)



قال الشهاب التامسي في جوابي ابن الناطم قد ثبت كل هذا لان لام القسم متأخر عن القسم لان القسم مقدم قبلها فكيف ثبت على عنه ولم يتصدر عليه لان القسم لا كان المقصود به تأكيد الجواب بل كان معه كالذي الواحد كان المتصدر عليه متصدرا على القسم تنبي وهذا الاشكال مبني على ان المعاني لا بد ان يتقدم على جميع الجملة المتعلقة او يكون هو احدى المعاني كما في بعض صور الاستفهام وهو امتناع كلام الناطم في شرح التسهيل حيث قال وسبب التعليق كون العمل نال استفهاما او متضمنة امتناعا او مضافا الى متضمنة او نال لام ابتداء او القسم او لم او ان الناقصين ولا انتهى لكنه قال فيه بعد ذلك في جامع مسئلة ذكر هافي المتن ما نصه وان تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت أيرون من هو أخير نصبه لان العامل بساط عليه بلا مانع ويجوز فيه انه الذي بعد الاستفهام على واحد في المعنى فكانه في حين الاستفهام الاستفهام يشمل عليه وهو نظير قولهم ان أحدا يقول فلان واحد هذا لا يقع إلا بعد النفي ولكن ما كان هو الضمير المرفوع القول شيئا واحدا في المعنى نزلة منزلة واقع بعد النفي انتهى ولم يجمع بين الرضى وقد يقال ما ذكره أو في سبب التعليق هو موجب هذا في الجوز ومن هنا يظهر ان جواب الشهاب لا يجدي الشارح نعم لان كلام المصنف في السبب الموجه بل ان ما حاوله نظير ما عاين به الناطم جواز التعليق في صورته تقدم أحد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم أحد أجزاها الجملة المتعلقة على المعنى بنحو علمت أيرون من زعمت صيغة أي يوم سقر لان المضاف الى ما له الصدارة حكمه وهو صيغة ومنزلة ومرتبة وقد تكلم في المعنى على هذه المسئلة وتبين تناقض الزعمي فيهما في بحث الجملة الثانية مما له محل من الأعراب فقال واختلف في نحو علمت أيرون من زعمت بل على ان قال وعلى القول بان عرف عني في فعله يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من الغاربة إذ قلت علمت زيد لا أروى ما أم أو ما عظم فالعامل معلق عن الجملة وهو عمل في محلها النصيب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون ٢٥٥ في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد

فی لفظها وان لم يوجد

معدة، وذلك فهو ما يت

L. J. A. H.

ريد ائبو دھام فاصه قورپ

كَلَامُ الرَّعْشَرِيِّ فِي ذَلِكَ

فَقَالَ: فُكِّرْ، تَعَالَى

لے لکھ لکھ

ليكونوا ايام احسن

عَمَلُكَ سَوِيَّةٌ هَرْدُ

### انما جازت علیق فعل

لا يسر هذا تعلّقاً وانما

قد أحاط النصارى بهم

والتجارة بالجملة

ما لا يقدر ان يترك

باب علیٰ التذکرۃ الی الملک

**معنى قول التاظم في باب**

تأليفه معروضه علامه مفاد

الأعراب به قبل التعليق

وله ولاوان النافستان الخ

ی و هو ان وما ولا نحو علمت

قوعها فی صدر الجمل واما

يُخَوِّي أَنْ هَذَا مَبْنَى عَلِيٍّ أَنْ

في بحث اذا في أثناء كلام

صدره مطلقا وقيل له

• الأتة كدبلاً كد

القضاء والقانون

المهملات

القسم لاجله الجواب فقط سقط ما قيل ان جمله جواب القسم لاجل ما وان الجملة المعلق عنها العمل  
ما عمل فينتا فيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقا وفي العرفه ولا  
القسم لا تعلق كقولهم لقد علمت أسدنا \* فهم يوم نصرتم النصير  
يقع من ان فيسود لام القسم وتعلق وتقول علمت ان زيد يقوم يقع ان تنهي وفي المعنى ان أفعال  
الغالب لا ياذنها التحقيق تجاب على جوابه القسم كقوله وقد علمت ان ابن منتهى \* تنهي فان ج  
لام لتأني عن كونها القسم (والناحية فتقول قد علمت ما هو لانه ينطقون) فإنا نفيه وهو لا يمتد  
وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العمل في اللفظ بما النافية  
(ولا وان النافيتان) (والواقعان) (في جواب قسم مفقوده) أي بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم المفقود

البلوى لمافي الاختبار من معنى العلم لا يطرئ اليه فهو ملاس له الى ان قال وقال في تفسير سورة المائدة لا يسمى هذا تعليقا واما التطبيق ان توقع بعد العمل ما يستدعيه فتدبر به جميعا علمت اعمها عرو الا ترى انه يعترف بالحال بين تقدم أحد النصوصين وبين مجيء ماله الصدور غير مولو كان تدقيقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا متعلقا وعلمت اربعا متعلقا والكلان على ما يتعلق بالحواب عن الزمخشري مسوطا في حواشي الكشف وفي حاشية المعلميني على المعنى (قوله فقط ما قيل الخ) يمكن ان يجاب على تقدير ان المتعلق جملة الحجاب فقط بان الاختلاف الاعتباري كاف في كون الجملة متاعلا ولا يحمل لها على حدما جوزه المصنف في قول الناظم في باب أعراب الفعل في قوله وسر محتم نصب الجملة الحالية متعرفة وتولماعل من حيث انها الحالية ولا تحمل لما من حيث انها متعرفة فلا منافاة (قوله لتعلمت ماهولا ينطون) قال الشهاب القاسمي ان قلت يعرف الاعمال والاتفاق مثل ذلك اما اعراجه قبل التعليق فلتجمله هولا ينطون قبل التعليق لا يحمل لما بل لا يزعمها ولا يحمل لا يعمل لا يحمل لما بل لا يحمل (قوله ولان التانياتن الخ) قال الثاني رحمه الله يتبين ان يكون في جواب قسم لا يظهر له وجه بل الرضى وقد يكون أى المتعلق أجرف النبي وهوان وما ولا نحو طبعين ان ينظام ومازني الدار ولا عرو ولا رجل في الفارق اما الاستعمال لام لا يشاء وما وان التانياتن غلزوم وقوعهما في صدر الجمل واما لا الداخلة على الجمل الاسمية فقلنا لان التبعة المشاهدة ان المبكورة اللازمة دخولها على الجمل انتهى ولا يخفى ان هذا مبني على ان جملة تعليق هذه الامور زوم وقوعهما في صدر الجمل ولعل هذا مما لا وافق عليه المصنف وقد قال في المعنى في بحث اذا في أثناء كلام مانصه والثاني ان مال انتفاص على لان مالها الصدر مطاقا جامع النصيرين واختلافوا في اقتيل لها الصدر مطاقا وقبل ليس لها الصدر مطاقا توسطها بين العامل والمعمل في نحو وان لا شمع اوقوا حيازا نو قوله الان قرطاعلى حالة \* الاتنى كيد لا كيد وقيل ان وقعتي في صدر جواب القسم فلها الصدر لمحاو لم يحل أدوات الصدور والا فلا وعليه اعتماد سيديه انتهى المقصود منه وقد

كوفي موضع وبه يعرف وجه التمييز وليس المصنف من يحتج عليه بكلام الرضى هذا وقال الشافعي في بحث كل دل قوله يعني  
 الناطم \* كذلك سبق خبرنا الناطم \* على ان غير ما من أدوات التي لا صدر لها وسبب ذلك معنى على قاعدة وهي ان العامل اذا تغير  
 معناه لم يتغير حكمه بيانه ان ان ولم يقع الفعل بمنزلة المحر عنه لان لم يفعل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كاذ كرسيه وبه وغيره  
 وكان الاصل ان يكون التي داخلها على اليجاب فكنت تقول لم يفعل ولن سيفعل كما كان ذلك في ما حين قلت في جواب فعل ما فعل وفي  
 جواب يفعل ما يفعل فادخلت خوف التي على الكلام الموجب نفسه لترد على المتكلم به فاذا قلت ذلك تغير معنى الفعل من اليجاب  
 الى التي بخلاف ذلك ما تغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائز اقبل وزاد التي فاما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك  
 في سيفعل وفعل فادخلت عليه ما ان ولم تغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل انت بلن يفعل كله جوابا عن سيفعل ويلم  
 يفعل كله جوابا عن فعل وسيفعل كالكلمة الواحدة فكذلك لن يفعل وفعل كلفوا احد قولن يفعل غير التمام موضع كالكلمة  
 الواحدة دل على اصل معناه الذي وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الاصل اذن فيجب ان لا يتغير حكمه بخلاف ما فاتها لموضع اولامع  
 الفعل بل وضع الفعل موجبا غير ٢٥٦ بدخول ما عليه فوجب تغير الحكم فهذا فرق بين ما وبين غير ما وهذا معنى قوله في

به نحو علمت والله لا زبدني الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زبدت ما والقسم المقدس نحو علمت لا زبدني  
 الدار ولا عمرو (وعلمت ان زبدت ما) فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من المحرفين مثالان وجملة القسم  
 وجوابه في الأمثلة الأربعة متعلق بها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت (والاستفهام)  
 وله صورتان أحدهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل (والجملة بعده نحو وان أدري أقرب أم  
 بعيد ما توعدون) فحرف استفهام أو أم بعيد معطوف عليه وهو موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ وما  
 عطف عليه جملة توعدون مفعول الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ أخر في موضع نصب بادري  
 المعلق بالمرء (و الصورة الثانية أن يكون في الجملة اسم استفهام محذوف كل نحو علمت أي أني من  
 أحصى) فأى اسم استفهام مبتدأ أو أحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الأحصاء بخلاف  
 الزوائد جملة المبتدأ والخبر معلق عنهما فلان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العبدية بين المبتدأ  
 والخبر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف إليه المبتدأ فهو علمت أي من زيدا والخبر نحو علمت  
 صبيحة أي يوم سفره (أو فضله) بالنصب عطفها على محذوف (نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب  
 ينقلبون) فأى منقلب مفعول مطلق منصوب ينقلبون مقدم من تأخره والاصل ينقلبون أي انقلاب  
 وليست أي مفعولا به يعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها  
 العامل فهي في محل نصب والى ذكر الملاحظات أشار الناطم بقوله \* والترم العليق قبل في ما \*  
 وان ولا لام ابتداء أو قسم \* كذا والاستفهام ذاله انجتم  
 (ولا يدخل الانعام ولا التعليق في شيء من أفعال التصغير) لقوتها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو

الكتاب في أبواب الاستعمال  
 فاذا قلت زيدا أن ضرب  
 وزيدا أن أضرب لم يكن  
 فيه الا نصب لانك  
 لم توقع بعد ولم يكن  
 لان تقدمه قبلهما  
 فيكون على غير حاله  
 بعدهما قال ولن أضرب  
 هي كقوله ما ضرب كان  
 لم أضرب في ضربت وهو  
 تفسير ابن عصفور وابن  
 الصائغ لكلام الامام  
 وهو أولى ما يقصر به وقد  
 فسره السيرا في القاموس  
 وابن تروى على غير ذلك  
 فليست في الشروح  
 ولكن القاعدة في نفسها

صحيحة وهي مبني على الأصول وولد كلام الناطم على جواز التقديم على لا وان مع ان القاعدة المذكورة تقتضي التمع لان انسان  
 كلامها داخل على وجه ادعها جواب لقولك يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم زيد وان قام زيدوا اذا كان كذلك فتقدير ماغنى الفعل  
 الذي دخل عليه فوجب ان يعبر احكمه موقد نصوا على ان في التصدير بمنزلة ماواختلوا في الاقلام ان الناطم سكت عن ان لقلة  
 التي بها بالاضافة الى غير ما اتبع في اقول السيرا في اربان الاباري في جواز التقديم عليها مطلقا انتهى قال ابن غازي رحمه الله تعالى  
 وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف في باب التعليق انتهى واذا احطت بذلك علمت ان ما كتبه الدكتور في هنا ما يتعجب  
 منه لانه نقل صدر كلام القاتني وغيره من بعضهم ورد بكلام محل نقله عن الفاكهي فقال ما نصه قال لا يظهر وجه لقوله في جواب  
 قسم بل ذلك أعم وورد قول الفاكهي وما وان ولا في جواب قسم لمقوله أو معقد انهما مصدر الكلام حينئذ انتهى (قوله فترى  
 مبتدأ الخ) قال الملكي في باب العطف وما اسم موصول يعني الذي عمله الرفع على انه فاعل لقرىب توعدون صلتة والعائد محذوف  
 والتقدير أقرىب بما توعدون أم يبعد وفيه نظر لان التماسه لا يدخل على مبتدأه فروع يغني عن الخبر (قوله لقوتها) أي لظهور أثرها  
 في الأغلب كجعلته غنيا فهو أو لظاهر العيون اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن بخلاف أفعال القلوب فانها ضعيفة من حيث انه لم يظهر  
 تأثيرها المتوهم اذ هي أفعال باطنة

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله وقصص بالتعليق الخ) المشار اليه أن من عدم دخول الالة أو التعليق فيماد ذكر لزوم هب وتعلم الامر ووجه الاشارة الى الاول في تعليم اتم اليست من قبيل هب وكلامه في الكيفية يشعر بخلافه فظاهر حاشية ثانيا على الالفة (قوله وتصار يفهم) قال الدنوشري هذا الالتماس المصدران قلنا انه أصل الفعل وقد يقال انه يشملها انتهى لكن العاود واجب جمع التوسط والتاخر لان المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الدنوشري في بعض النسخ بدل ٢٥٧ ومجراسا لوصف الجزأين فيه يقتضي أن عبرا عطف على محل زيد وحالسا عطف على محل قائم وهو بعينان الظاهر ان كل واحد من زيد قائم ليس له محل بل المحل لمجوعهما فانه المطلوب حينئذ العامل فيكون المحل له لالكل من جزأيه وقوله وغير الظاهر انه عطف على محل العلق عنه لا المعطوف عليه انتهى وقال الشهاب القاسمي وهذا يعني عطف غير بالنصب على المحل يقتضي ان العلق انما خلق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان صلاته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هذا اعراب المعطوف مراعاة للحل على سبيل اللزوم أولا كابدل عليه تعبير التوضيح بالمجوز فليتمل (قوله ولان تدعى ان البك كالمفعول الخ) قال الدنوشري أي هو مفعول اول والمفعول الثاني الظرف وهو قوله عزة (قوله وان الاصل

اننا هب وتعلم) قائم ما يلزم ان الامر والى ذلك أشار الناظم بقوله وخصص بالتعليق والالهاما \* من قبل هب والامر هب قد أقرنا كذا تعلم واعتبر بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم (وماعدا هماما من أفعال) هذا (الباب منصرف الابه) من أفعال التصدير فانه لازم للضي كما في آخر النوع الثاني (ولتصار يفهم ما لمن) من الاعمال والالهام والتعليق (تقول في الالهام) المضارع (أظن زيدا أقاموا) لاسم الفاعل (أظان زيدا مجرأ فاقادوا) تقول (في الالهام) المضارع مع التوسط (زيد أظن قائم) مع اتاخله (زيد قائم أظان) مع التوسط للوصف (زيد أظان قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وجعله أظان متوسط بينهما ومع اتاخله زيد قائم أظان فالتقوى الوصف فيه جامع اعتماده على المبتدأ (و) تقول (في التعليق) بما (أظن ما زيد قائم وأظان ما زيد قائم) وقصص على ذلك بقية التصاريح والمصدر في ذلك كالفعل فيماد ذكر من الاعمال والالهام والتعليق قاله أبو موسى الجزولي وذلك ما عوخذ من قول الناظم ولغير الماضي من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كاملا وكن أي علم (وقد نبت بما قدمناه) في حكمي الالهام والتعليق (ان الفرق بين الالهام والتعليق من وجهين أحدهما ان العامل المنفي لا عمل له البتة) لا في القفلولا في المحل (و) ان (العامل المان له عمل في المحل) لا في اللفظ (فيجوز على اعتبار المحل) علمت زيدا قائم وغير ذلك من أمور ما بالنصب (أمر عطف على المحل) أي محل جملة زيد قائم فاتها في محل نصب على المفعولية علمت ولولا ذلك لاشتبه العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فائدة ان احدهما انه من محل الخلاف قال أبو حيان في الجملة المقررة وتعلق غير الاستفهام فلا تعدا هب أحدها ليس به والبصر بين وان كيسان أنها في موضع نصب الثاني للكوفين لا موضع لما وانه أضر من العامل والمعلق قسم والمجلة جواب له والثالث للمعار بلا موضع لما أيضا لان الأفعال أنفها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لاتعدى ووصارت الجملة جوابا له ومجربان عنصفر في شرح المحل اه الفائدة الثانية انه انما عطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد في معنى الجملة فتقول علمت زيدا قائم وغير ذلك من أمور ولا تقول علمت زيدا قائم وعمر ولا من مطلوب هذه الأفعال انما هو مضمون المحل فان كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صحت أن تتعلق به والا فلا (قال) كثيرة عزة (وما كنت أدري قبل عزة ما البكا \* ولا موجعات القلب حتى تولت)

فمعطوف موجعات بالنصب البكا على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله أدري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح النظر وقال في المعنى هكذا استدل به ابن عصفور وقال ان تدعى ان البكا مفعول وان ما زائد وان الاصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل أو ان الواو الالحال وموجعات اسم لا أي وما كنت أدري قبل عزة وما حال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت أدري أي شيء البكا وصرح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي

(٣٣ تصريح ل) ولا أدري (كذا في أكثر النسخ وفي بعضها وان الاصل بالمعطوف وهو الموافق للمعنى ويعني قوله فيكون من عطف المحل فعمل الواو في أكثر النسخ يعني أو أو المحال ان المناقشة في كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه فالوجه الاول يتم ان الجملة الاولى معطوفة بل العامل مباشر للفظ المعطوف لان ما زائد لاستفهامية والوجهان الاخيران تسليم ان الجملة الاولى معطوفة لان ما استفهامية لازائنة ومتبعان المنصوب منصوب بالمعطوف على محل الجملة الاولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم وهي انثرت \* بمعطوف على محل التعليق \* معمولة أولا (قوله وصرح عطف موجعات الخ) قضيتها ان المعطوف مفرد في معنى

الجملة وقيل الثاني في قوله ولا موجهات حذف المفعول الثاني أي ما هي واللام عمل أدنى في المقر وذلك ليحوزوا بين الشان المخلوف  
جملة قول الرضى فلا من من عطف جملة أخرى منصوبة بالجزأين على الجملة المعلقة عنها الفعل انتهى وانظر كلام الرضى مع ما مر عن  
الدونشيري في الكلام على نسخة ٢٥٨ وعمر الجلسا (قوله أنى وجدت) يقع المجرور اسم صار وقول العيني فاعل

صار بها (قوله وعلى هذا أجل سبويه الخ) فان قلت فهذا كسر تان في قوله انى رأيت ملاك الشيمة الادب \* قلت لان الكسر انما يجب اذا تقدم الفعل المعلق على ان (قوله لان التوسط الخ) قال القاتاني هذا الوجه هو المسمى في علم البيان بالاعتراض وحاصله ان يرفق بجملة فاكتر في أثناء كلام أو كلامين متصلين حتى حال كون الثاني به لاهل من الاصراب لتسكته فيردع الابهام وهذا الوجه لم يذكره جوابا الرضى وعندى ان التحقيق تركه اذ شرطه كون الكلام بفوته تاما ملتصقا اذ المعتبر في تركيب الكلام الكلام واجزائه معاهدا ولا يفتي عليك انتقاء هذا الشرط في نوله اذ وجد ملاك الشيمة الادب اقل ما يعنى قول الثاني ملاك الشيمة الادب بدون وجدت فتأمل (قوله مقتضى ايضا) قال القاتاني به هم انهم قسم الاول ولو

معنى الجملة لان معنى ولا موجهات القلب ولا موجهات قلبي وهو في معنى قلبي له موجهات (و) الوجهه (الثاني) من وجهى الفرق بين الاتعاض والتعلق (ان سبب التعلق موجب) للاهمال لفظا (فلا يجوز) معه الاعمال (فيحذفون ما زيد اقاما) بنصبهما (وسبب الالفاء يجوز) للاعمال والاهمال (فيحوزون ما زيد اقاما) بنصبهما مع التوسط (وزيد اقاما ظننت) بنصبهما مع التاخر (ولا يجوز الفاء) العامل المتقدم (والى ذلك اشار الناظم بقوله يجوز الاتعاض في الابتداء) خلافا للكوفيين والاختصاصي فاتهم أحازوا الاتعاض المتقدم فيحذفون ما زيد اقاما بنصبهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بني فزاره كذا أدبت حتى صار من خلقي \* (انى وجدت ملاك الشيمة الادب) برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبر برفع مقدم وجدت عليه ما في الجملة بنصب ما على الاعمال (وقوله) وهو كعب بن زهير أرجو وأمل ان تدفودمها \* وما حاله بنا منكم تنويل برفع تنويل على الابتدائية مخو به المحرور قبله مع تقدم احوال بكسر المجرور والقياس فتحها كما هو محكي عن بني أسد خاسمة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل ألنى فيهما مع تقدمه على المنبأ والخبر (وأجيب) عنهما (بان ذلك محتمل لثلاثة أوجه أحدها ان يكون من التعلق بلام الابتداء مقدرة والاصل ملاك والباء انما حذف) اللام وبقي التعلق بمحالة كما كان مع وجود المعلق وهذا ما نسخ لفظه وبقي حكمه قاله في الغنى وعلى هذا أجل سبويه قوله \* وأحال الى لاحق مستقيم \* بكسر ان على تقدير الى لاحق (و) الوجه (الثاني) أن يكون من الاتعاض لان التوسط المبيح للاتعاض ليس (هو) التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتضى أيضا للاتعاض (نعم الاتعاض للتوسط بين المعمولين أقوى) من الاتعاض مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو وجدت في البيت الاول وانما في البيت الثاني (قد سبق) بتقديم عليه اما وجدت قد سبق (يا في) اما انما قد سبق (بما التافية) فصارا فاعا وهما لكونهما يتصدران (ونظيره) في المسبوقية الغير (مى ظننت زيد اقاما فيحوز فيه الاتعاض) لعدم تصدروا الاعمال لتقدمه على المعمولين (و) الوجه (الثالث) أن يكون من الاعمال على ان المفعول الاول مخوف وهو ضمير الشان والاصل (الى) وحسنه (ما) انحاله (حذف ضمير الشان منهما) كما حذف في قولهم (أى العرب) ان يك تنز يدمنه فذو الاصل انه والى الوجه الاول واثالث اشار الناظم بقوله وان ضمير الشان اولام ابتداء في موههم الغناء مقبضا

والوجه الاول والى لان حذف اللام قطع في الجملة كقوله تعالى قد أطلع من زكاه والاصل لقد أطلع والوجهان الآخران ضعيفان اما ضعف الاتعاض المذكور فلاهم نزولوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو الباعث الى منزلة تقديم المنبأ المطول للعامل ونزول تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقدرا. أمثلة تقديم الخبر اما اذا قد ادا داخلين على العامل بطل الاتعاض اما ضعف المحذوف فن وجهين ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسياقي بيانه موهوم حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن التقيق والحذف مناف لذلك (فصل) ويحوزون بالا جاع حذف المفعولين لانه الالاقول (اختصارا الى دليل) يدل عليهما (فحو ابن بشر كافي الذين كنتم تزعمون وقوله) وهو الكميست يجد أهل البيت

خفف ايضا في بيانه أعظم من الاول كان أظهر على انه لو حذف مقتضى واكتفى بمقابله فاضايتوسط العامل كان أولى اذ لا تنضم القوس في الالفاء كالم (فصل) (قوله بالا جاع) قال الدونشيري فان قلت ما سبب الاجاع هنا والخلاف فحيا بخذلت الفرق بينهما من مضبوطهما هو المفعول باحيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

بين حذف أحدهما اقتصارا حيث استغنى اجاءا واختصارا حيث اختلف فيه كما ساقى ان ذلك القرينة فهو منزلة المذكور لانه  
 معلوم (قوله ترى جميعا الخ) قال الدونشري فيه نظر فان ترى ان جلت على العافية يقال كيف يجتمع العلو والظن وان جلت على  
 الظن فيكون تكرار امم وقوله وتحجب ويمكن ان يكون هنامان الرأي بمعنى المذهب (قوله لان الكلام في حذف المفعولين الخ) قال  
 الدونشري فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم ولان تقول ما يسدسهما عنزتهما حذفه كحذفهما انتهى وكون الكلام في  
 حذفهما لا يمنع تقدير ما يسدسهما ولكن التمثيل يكفي فيه الاحتمال انتهى واقول في الجملة السابعة من الباب الخامس من المعنى  
 الخامس قولهم في أين شر كل الذي كنتم تزعمون ان التقدير تزعموهم شر كما هو الاول ان بقدر تزعمون انهم شر كما بدليل وما ترى معهم  
 شقاءه كالذين زعمتم انهم فيكم شر كما ولان القالب على زعم ان يقع على المفعولين من حيث على ان وصلوا لم يقع في التثنية بل الا  
 كذلك (قوله فمن سيبويه الخ) قال الدونشري الفرق بين هذا وباب اعلى عدم الفائدة ههنا وجودها هناك لان من المعلوم ان  
 الانسان لا يتخلف في القالب من علم او نفي فلا فائدة في ذكر ههنا من دون المفعول انتهى واعلم ان المصنف في الحاشية قال كلام سيبويه  
 صريح في جواز حذف المفعولين اقتصارا فاته قال واما نحن فاذك فانما جاز السكون عليه لانك قد تقول ظننت فتعصر كما في ذهبت  
 ثم تعمله في الظن كما عمل ذهب في الذهب فذلك ههنا هو الظن كالتك في ذلك الظن وكذلك ظننت وحسبت ويملك على انه الظن  
 انك لو قلت ظننت زيد او اري زيد لم يحجز انتهى وفيه ايضا ان الاشارة الى المصدر ٢٥٩ لاستلزام ان تكون موصوفة صادرة قال  
 سيبويه وتقولون ظننت

(باب كتاب امه سنة \* ترى جميعا على وتحجب)  
 حذف في الاية قطعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحجب ليل ما قبلهما على جملة (أي تزعمونهم شر كما  
 وتحسبه) أي جميعا (عاردا على) وعمل عن تقدير تزعمون انهم شر كما وان كان هو الكثير الى تزعموهم  
 شر كما لان الكلام في حذف المفعولين معا في حذف ما يسدسهما (واما حذفهما اقتصارا أي لغير  
 دليل فمن سيبويه) فيه ان نقل ابن مالك (و) عن (الاحش) والجرى وابن خروف وشيخنا ابن طاهر  
 والشلوبين (المتبعضا) سواء في ذلك افعال الظن والعلم واختاره الناطم) وحجتهم في ذلك ان العرب  
 تجري هذه الافعال بجرى القسم قلعة هاهنا ياتي به القسم نحو وظنوا ملهم من محيص  
 \* ولقد علمت لثلاثين مني \* والجواب لا يحذف فكذلك ما هو عنزته ودين تضمهما معنى القسم  
 ليس بالزوم (وعن الأكثرين الاجازة مطلقا) هي ذلك في افعال العلم (قوله تعالى والله يعلم وانتم  
 لا تعلمون) اعند علم الغيب (فهو يرى أي يعلم) والاصل والله أعلم بالاشياء كائنه ويرى ما تعتقده  
 حقا او نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) في افعال الظن نحو (ظننت ظن السوء) فظن السوء مفعول  
 نطلق ما قبله النوع (وقولهم) في المثل (من يسمع يضل) أي يقع منه خيلة قاله الموضع وصاحب التقريب  
 والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يضل مسموعه صادقة فحذف جعله من الحذف الاقتصاري

على المفعول الواحد وهو لا يجوز وانما يجوز في الاقتصار حذفهما معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد تزعمهم حذفه في الباب  
 الخامس من المعنى فقال بدليل ما بعده ويجيبان المراد لا يحذف لغير دليل (قوله ودين تضمهما معنى القسم الخ) فيه انهم لم يدعوا  
 التضمين وقد أسلف في الكلام على لقد علمت الخ ان المصنف قال في المعنى ان افعال القلوب لا جازتها التحقيق تجايبا لاجاب به  
 القسم ثم أسلف في الفرق الاول بين الانفاذ والتعلق ان المعارضة قالوا ان هذه الاعمال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى  
 وصارت الجملة جوابا له لكن لا يخفى ان سيبويه لا يصح ان يقول بهذا لان الجملة عند حذف محل نصب (قوله ونحو وظننت ظن السوء) قال  
 الدونشري لم يدين الاصل ههنا كما ينبغي فما قبل فليتأمل انتهى والتبادر من سياق الايقان الاصل وظننت ان لن يتقلب الرسول  
 والمؤمنون الى آلهيم ظن السوء محذوف ما يسدس المفعولين والحذف اختصارا لوجود الدليل (قوله في المثل) قال الدونشري قد  
 يقال كون مثلا مشكلا (قوله أي يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب ان يكون في الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير  
 قاصر لكن هذا مبني على القاعدة التي ذكرناها آخر الفصل وفيها ما استعمله هذا وقد يقال ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف  
 الاقتصاري والحذف في المثل على كلام البعض القائل معناه يضل مسموعه صادقة من الاختصاري والتظاهر ان الحذف فيهما  
 اختصاري لان الدليل أحسن من القائل بان يكون للمفعولان مذكورين في اللفظ ومن الحال بان يكون المعنى مرشدا اليهما فليتأمل (قوله)  
 قد جرحه الخ) ذكر الثاني نحوه فقال جعله الرضي من الحذف اختصارا قال أي يضل مسموعه صادقة فهو نظر لان تقدير المفعولين

صديق بالحذف اختصارا واقتصارا كالاختفي ومجرد ذكره يسمع لا يكتفى دليله ليدون ذكر المفعولين في اللفظ كيف والمسموع يكون صادقا وكذا فلا دلالة فيه على الثاني قطعا وقال الدونشري لا متع من هذا الجعل (قوله ويمتنع بالاجماع الخ) نظره القافي وأما النظر بكلام الرضى وما في فيه (قوله لان المفعولين هنا أصلهما الخ) قال البيهقي في شرح الكافية وأما التجزؤا اختصارا على أصلهما لان الغرض في قوله علمت زيدنا فضلا ليس علمت مقصودا على زيد بل العرض علمت بصفة زيد فكان تقدير كلامك علمت فضل زيد فزيد كان مفعولاً وأما أصل الجعل فمضارع خبر عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد بقرينة ما قبله فلو اقتصر على زيد بصيغة معزى كلامك ولو اقتصرت على فاضل ضعيت الذر بفتحهم احتياجه اليها (قوله وأما جازة الجمهور) في شرح ابن النائم عكس ما قلته المصنف لانه قال وأما الاقتصار على أحدهما فإثر اذ دل دليل على الحذف بأكثر النحويين على منعه (قوله كقوله ولا يحسن الخ) أي على قراءة تحسن بالياء وعلى قراءة تحسن بالتاء فلا حذف لان الذين مفعول أول وخبر المفعول ثان فان قيل أصل مفعولي حسب البناء والتجريد ولا يظهر ذلك في الآية لعدم صحة الجمل قلت في الآية استحجاز والتقدير ولا تحسن الذين يخلون بها آفاهم الله من فضله وخبر المفعول كان الاية في اليهود كان التقدير ولا تحسن من محل الذين يخلون باطهارها آفاهم الله في التوراة من نعمت محمد صلى الله عليه وسلم هو ٢٦٠ خير لهم وقوله بعد سيقون ما يتجاوله أي اسم ما يتجاوله باظهاره (قوله

وقوله وهو عنزة ولقد نزلت الخ) جعله الرضى على ما نقل القافي من المحذف اقتصارا وقال التقدير فلا تنظي شي غير تزولك ونقل عن القراء ووجه القافي كون جعل المحذف اقتصارا انه ذكر المحذف اختصارا بعد ذلك وقد يقال هذا التوجيه انما هو في كلام الرضى ولا يترتب يكون الفراء جعلهم ذلك لان غاية ما نقله الرضى عن القراء انه من حذف أحد المفعولين وكلام الرضى

وليس الكلام فيه (وعن الأعمى) يوسف الشنبري تفصيل فقال (يجوز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون أفعال العلم) وعن أبي العلاء ادريس يجوز في ظن حاله وحسب لانه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسبويه (ويمتنع بالاجماع حذف أحدهما اقتصارا) أي لا يغير دليل لان المفعولين هنا أصلهما البناء والتجريد كما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا يخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعدهما الى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أشار الناطمية واه ولا تجزئ هنا بلا دليل \* سقوط مفعولين أو مفعول (وأما) حذف أحدهما (اختصارا) أي لا دليل (خضعه) أبو اسحق (ابن ملكون) من المعارضة وطائفة وحجبتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيسوم من جهة كونه أحد خبر أي الجملة قلما تكرر مطلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقص بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذ دل عليه دليل (وأما جازة الجمهور) كقوله تعالى ولا يحسن الذين يخلون بها آفاهم الله من فضله وخبر المفعول لا يحسن الذين يخلون بها يخلون به هو خير المسم المحذف المفعول الاول للدلالة عليه (وقوله) وهو عنزة العسري (ولقد نزلت فلا تنظي غيره) هي منزلة الهب المكرم تقديره فلا تنظي غيره معنى واقعا حذف المفعول الثاني والثاني نزلت مكسورة والهاء والرسن المحب المكرم مقتوحان \* (فرع) \* اذا قلبت زيدا ظننته قائما فانما التقدير عند الجمهور ظننت زيدا فانما ظننته قائما وعند ابن ملكون ومواقفها تهتمت زيدا ظننته قائما ولا يستفاد منه للموضع في المحاشي \* (فائدة) \* وهذا الخلاف في المحذف واصله مجرد اصطلاح عند النحويين وليس من المحذف في شيء عند البيهاتيين لان

لا يندرج في الاجماع نعم ان ثبت عن القراء كان قائما فليحذر هذا ولو قيل ان قوله مني هو المفعول الثاني تنازعه غرض قوله نزلت وتظني والحذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمي أظهر على تقدير الجمهور رأي حاجة التقدير قائما بعد ظننته أيضا وهلا ككتي ظننت المذكور واحد مفعولي لان الغرض منه مجرد التفسير فاقبل (قوله وعند ابن ملكون الخ) وجه عدول ابن ملكون عن تقدير ظننت انه يمنع حذف أحد مفعوليها ولوليد وليل وهذا وقد يترتب حذف ثاني المفعولين وهو قائما (قوله مجرد اصطلاح) قال الشهاب القاسمي فيه نظر انتهى ولم يبين وجه النظر وفي الباب الخامس من المعنى بيان انه قد يظن ان الشيء من باب المحذف وليس منه حوت عادة النحويين ان يقولوا المحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويردون بالاختصار المحذف لدليله ولا اقتصار المحذف لتعريفه لدليله ويحلو به بنحو كذا أو أخبروا أي أو قروا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاشئ من يسمع بمثل أي يكن منه خيلة والتحقق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام مجرد دأقاع وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو وقع عليه فيجاء بمصدر مسند الى الفعل كون عام فقال حصل حريق أو هب تارة يتعلق بالاعلام مجرد الفاعل للفعل فيقتصر عليهم ولا بد أن الفعل لا ينوي الخلتوى كالثابت ولا يسمى محذوفاً لان الفعل يترتب لهذا المقصد تارة بالامفعول له وتارة منه أمثلة ثم قال وتارة بقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكر ان يحول لا كذا أو أخبروا أو التواوالت كما أحسن زيدوا هذا النوع هو الذي اذا لم يذكر بمفعوله قيل

محذوف نحو ما وعدك ربك وما قلني انتهى والشارح لما سقط القسم الثالث ادعى ان ما قاله النحويون محذر اصطلاح والمصنف في المعنى  
 انما اعترض عليهم اطلاق المحذف في كل محل وقوله في القسم الثالث وتعليقه بقوله تمثيل لان مثل ذلك تعليله بمفعول بمفعول بمفعول  
 يظهر النظر في قول الشارح واما الذي مر من منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما وبعيد ما يدلل على النظر ان لا يلتزم في قوله تعالى ارن  
 بمر كافي الذين كنتم تزعمون لم يزل منزلة القاصر وكذا تحسب في قوله \* ترى جهنم عارا عدا وتحتسب \* ونحو ذلك مما ذكر في امثلة  
 هذا الباب خصوصا ما ذكر فيه احوال المفعول نحو قوله فلا تنظي غيره معني بمنزلة الحب المكرم اذا لم يحال تسوهم تنزل الفعل هنا  
 منزلة اللازم وقول المصنف في المعنى أي اذا اذوقوا هذه من الثقلين وقوله أي يكن منه خيلة تفسيره لانهم اذلوا كان منهم لم يصح ان  
 يمثل به الحذف فيكون غرضه من ذلك التفسير بهذا رد عليهم والتوسط في تحقيقه (تبيين) الاول قال ابن الناطم اشار الناطم  
 الى حذف المفعول اختصارا بقوله اما حذف المفعولين فانه اذا دل عليه ما دلت الى حذفه ما اقتضاهما بقوله ولوقيل ظننت  
 مقتصر اعلاه ولا ريب في تلخيص الحذف او العموم او قصد التجديد لم يحز لعدم القاطبة والحاصل ان ما يحذف في الاول يحذف لفظا  
 فقط وفي الثاني لفظا ومعنى وقوله او كان الكلام بدونها مفيدا مع ما عطف عليه معطوف على قوله او لا دل عليه دليل عطف الخاص  
 على العام اذ الدليل يشمل الجميع لكنه أراد الدليل القرينة اللفظية وبما عطف عليه القرينة المعنوية كذا قال شيخ الاسلام  
 الانصاري وقوله عطف الخاص على العام قال الشهاب القاسمي فيه نظروا الظاهر انهم عطف الخاص وان المقصود بيان ان المحذف  
 جائز في مواضع منها اذ دل عليه ما دلت لانهم ما حيز في حكم المذكور ومنها اذا ٢٦١ اذ الدال الكلام بينهما وان لم يدل دليل  
 كما اذا قيد بالنظر لان

غرض من الكلام يختلف في اعادة الخطأ بل انه تارة يقصد مجرد وقوع الجملة من غير ان يعلق بها فعل فيستند  
 الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن او علم وتارة يقصد نسبتها الى فاعله من غير ان يعلق بمفعول فيقول فلان  
 يظن او يعلم فيترك الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف معني شي كالا يقال  
 في القاصر انه حذف معني شي واما الذي مر من منزلة القاصر فلا بد من ذكر هالان الغرض علقى بافادتها  
 \* (فصل في الجمل الفعلية بعد القول) \* عند جميع العرب (وكذا الاسمية) عند بعضهم فلا يعمل  
 القول في جزأها شي كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها غير انه معه كالظن ولين في  
 باب اعطيت فصيح ان ينصب بها واما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها لم يصح ان ينصب بها  
 مفعول لانها لا يمتنع من جهة معناها ان ينصب بها مفعولا واحدا لان الجملة  
 لا اعرب لها فيقول الا الحكاية قال ابن الناطم (وسام) بالتصغير قيدته من قدس غيلان وهو سام بن  
 منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن غيلان وسام ايضا قيله من جذام من اليمن يجرى القول  
 مجرى الظن (وبمعناه فيها) أي في الجملة الاسمية (عمل ظن) فينصبون المستدوا الخبر بالقول (مطلقا)  
 من غير شرط من الشروط الاتية (وعليه يروى قوله) وهو اثر القيس بن حجر الكندي يصف فرسا

أر يد التجدد لان حدوث الظن غير معلوم انما المعلوم ثبوته مطلقا وضمنه كلامهم سيما الرضى امتناع المحذف في المواضع المذكورة  
 وان قصد الاخبار بمجرّد الفعل من غير نظر الى تعلقه بالمفعول على انه يقرر في المعاني انه في هذه الحالة لا بد من العمل وقد يحمل على  
 ما اذا كان الفعل بمجرّد وصفه بخلاف هذا كما تقرر فلا يخالفه ولعل الاصطلاح مختلف واقصر الشيخ خالد على الثاني فراجع  
 والوجه الاول والثاني سكتوا عن حذف افعال هذا الباب مع وقوعها والظاهر جواز الدليل كان يقال ما ظننت فيقال يدانها  
 \* (فصل) \* (قوله تحكي الجملة الفعلية بعد القول) قال الدوشري يقع المفرد من القول على خمسة اوجه احدى ان يكون مؤدبا معني  
 الجملة فقط كما تقول مثل قلت كلاما أو اطلوا بنا ان يعبر به عن المفرد لا نحو قلت كلمة أو قلت لفظة عبارة عن يدونها  
 أن يكون لفظا بلا معبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول يزديتم لفظا فتشبه هذه الثلاثة بالثابت  
 اعيان الانا في الحكمة حتى تراعي هذا كلام الرضى قال ابن هشام اذا قيل قلت كلمة ان ريد به الكلام فانه اتفاقا قلت شعرا  
 أو مسمى كلمة كز يدأ وقام أو هل فمتنع اجماعا وهذا في الرضى فيلحظ في الرضى ورابعها مفعول مفعول مفعول مفعول  
 عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتحجب كما تسهر رعاية اعراب نحو قال فلان يدانك كلم يرد في قولها وخامسها مفعول مفرد  
 غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مفعول به نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقدّمه ما يكون جملة كقوله تعالى قال سلام  
 قوم منكم كون أي سلام عليكم (قوله وسام الخ) قال اللقياني يعني ان اسم القول مجرى الظن في العمل لا في المعنى ايضا اذ القول قد  
 يكون بمعنى الظن أو العلي قال الرضى واعلم انه قد يبيح القول بمعنى الاتية بتداول اللفظ هناك سواء كان ذلك الاجتهاد صليما أو لئلا

كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة أي كيف تعتقد فليحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض كلام المتأخرين  
 اه وتقل الشهاب القاسمي في بعض المواضع كلام الرضي المذكور وقال إلى ان قال وجواز المحاق في العمل لقسمة الخ فهو كما ترى  
 يقيد أن القول الجار مجرى الظن عند تسليم معناه الاعتقاد فتأمل اه وسياق حكاية في ذلك في كلام الشارح (قوله شاو بن الخ) قال  
 البونشري يفسر اللقائي شاو بن الطلقين ولم يفسرهما بالسبقين كما فعل الشارح اه وفيه ان السبقين والطلقين يعني كما هو نصية قول  
 العيني شاو بن شبيب وهو التيق يقال عدائا أو أي طلقا (قوله وهز بن الرميح ديهامد بهو بها) أو عندها الأشجار كما في الأصحاح  
 وكان الشارح تركه ليكون لقول الشاعر مرثا بن ثابت طاهرة (قوله جمع أنابة) قال البونشري الظاهر انه كسر وقره اسم جمع لاجمع  
 (قوله اذقلت اني آيب الخ) قال ٢٦٢ البونشري ينظر معنى البيت فانه خفي علينا اه وذكر العيني ما حاصله ان هذا البيت من قصيدة

يذهب بها بعيره وان أهل  
 بلده كلام اضافي منصوب  
 بآيب وأصله آيب إلى  
 أهل يته يقال آيت إلى  
 بني فلان اذا آيتهم ليلا  
 ووضعت جواب اذا والباء  
 فيها بمعنى في والضمير  
 راجع للبلدة والضمير في  
 منه للبعير والواو يفتح  
 والو لو كسر اللام وتشديد  
 الباء بالرفع أو ما يوضع  
 تحتها والباء في المجرى معنى  
 في والمجرى فتح المهاء  
 تعف النهار عند اشتداد  
 الحر (قوله لاها لم تقووه  
 المضارع) دعوى لدليل  
 عليها وقال البونشري  
 وما ذكره الشارح هنا من  
 بيان وجه اشتراط هذه  
 الشروط غير واضح فليحذر  
 (قوله لان الاعمال انما  
 يكون مع فعل الخطاب)  
 لا يخفى ما فيه من المصادرة

(اذا ما جرى شاو بن وايتل علقه \* تقول هز بن الرميح مرثا بن ثابت  
 بالنصب) لمز بن علي انه مفعول أول لتقول وجهه مرثا بن ثابت مفعول ثان وشاو بن ثنية شاو يسكون  
 الهمز وهو السبق ومنه يصلى المفعولية المطلقة تبايع عن المصدر والعطف الجانب وهز بن الرميح ديهامد بهو بها  
 عندهو بها والآناب بفتح الهمز تن وسكون التاء الثلاثة وفي آخرها مفعول واحد جمع أنابة وهي نوع من  
 الشجر (وقوله) وهو المحطشة يصف جلا  
 (اذقلت اني آيب أهل بلده) \* وضعت بها عنده الولية للمجرى  
 بالفتح لان على انهما مع مفعولها بدت متدفعولي قلت وآيب أي راجع وأهل بلده مفعول آيب  
 والضمير في عنه يعود إلى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الباء آخر المحروف بالرفع التي  
 توضع تحت الرح والمجرى بفتح الماوسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد  
 الحر والى رأى سليم أشار الناظم بقوله \* وأجرى القول كنن منطلقا عند تسليم (وقرهم بشرط) في  
 أعمال لفظ القول عمل ظن (شروطا) ثلاثة (وهي كونه) فعلا (مضارعا) فخرج المصدر والوصف  
 والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك \* ظن لانها لم تقووه المضارع في هذا الباب (وسوى به السراقي)  
 بكسر السين (قلت بالمخاطب) سوى به (الكوفي قل) فيجوز عن قولهما أعمال الماضي المسند إلى تاء  
 الخطاب بفعل الامر فهو أقل نزدا منطلقا قل زيدا منطلقا كجامع الاسناد إلى ضمير الخطاب (و) بشرط  
 في المضارع (اسناد للخطاب) لان الأعمال انما يكون مع فعل الخطاب اذا استفهم من ظن نفسه فلا  
 يجوز أعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم ولا غائب فلا تنقل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيدا  
 منطلقا للمخاطب ولو قال واستناد للخطاب وسوى به السراقي الخ كان أي بين للتسوية (و) بشرط في زمن  
 المضارع (كونه مالا لاله الناطم) في شرح التسهيل (ورد بقوله) وهو عمر بن أبي ربيعة  
 أما الرحيل فدون بعلند \* (في قول الدار تجميعا)  
 أنشد سيبويه بنصب الدار على انهما مفعول أول وتجميع مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط  
 الحال لانها لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجميعه وأجابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لان ظنه  
 في الحال اه وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول (والمحق ان متى ظرف لتجميعه لا لتقول) وفيه نظر لان

فان التعديل غير المادي وكان الظاهر أن يقول لان الأعمال انما يكون مع الاستفهام والاستفهام طلب الفهم من الخطاب تقول  
 وانما استفهم عن فعله لكن حصر الاستفهام في فعله ممنوع (قوله اذلم يستفهمه عن ظنه الخ) عبارة اللقائي في توجيه الرد نه الان  
 متى ظرف لتقول فهي استفهام عن وقت القول فلا يكون القول واقعا في الحال والالم يستفهمه عن وقت اذلا استفهام عن حاصل وفيه  
 بحث اذا القول يعني الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستفهام عنهما ويحجب ما يوقت كل حال او غيره (قوله والمحق ان  
 متى ظرف لتجميعه) قال اللقائي يعني ان متى ظرف لتجميعه فهو استفهام عن وقت التجميع في مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا  
 وقال البونشري قال الدماميني في شرح التسهيل ولما قل أن يقول لا تسلم تعلق متى يقول بل هي متعلقة بقوله تجميعه مالا تسلم بهو  
 الجمع والظن حال وليس المراد متى تظن في المستقبل ان الدار تجميعه فان قيل المسؤول عنه هو ما يلي أداء الاستفهام فالجواب ان ذلك  
 في الميزة وأهمه على ما فيه كما ينبغي ان شاء الله تعالى لانها آخر فلاموضع لمساكن الإعراب ثم قال لا فرق بين الاستفهام عن الفعل



والاستفهام عن مشغلات الفعل نحو تقول زيد فاعلم ومن تقول أنا فاعلم وأجها القول ٢٦٣ البتة فالمراد وقوعه بعد الاستفهام

وأن يكن مستقها عنه  
أهـ وبه على سقوط النظر  
الذي ذكره الشارح وقول  
الناظم إن لي مستقها  
بهم بل إن كان مستقها  
عنه مستقها إلى ما قاله  
الداميني وكذا قول  
المصنف كونه بعد  
الاستفهام فتدبر ولم يذكر  
الشارح عمله اشتراط  
الاستفهام فليحرف فعل  
بها ينكشف الحال هل  
الشرط في القول أن يكون  
مستقها عنه أو وقوعه  
بعد الاستفهام (قوله علام  
تقول) قال الدوشري  
الاستفهام هذا داخل على  
سبب القول لأعلى القول  
فعله لا فرق (قوله  
وأطعن بضم العين) قال  
الدوشري اقتصار الشارح  
على ضم العين في مضارع  
طعن بالمرع وغيره لعله  
لكونه الأكثر الأشهر  
فقد جوز القاموس فيه  
الضم والفتح وصارته  
طعنا بالمرع كمنه نصره  
طعنا به ووزعه فهو  
مطعون وطعن والجمع  
طعن بالضم وفيه القول  
طعنا طعنا (قوله  
والعمل فيما عدا هذا  
التأخر) بتقدمه عند  
الكلام على حسب ما قد  
تخالفه فليتأمل (قوله  
قال السهلي ويشترط

تقول على هذا غير مستقيم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الأعلى قول من لم يشترط  
الاعتماد على ما يشترط كونه مضارعا لمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخزاز في شرح الجزولي وليس التفرع  
عليه (و) يشترط في المضارع المسند إلى ضمير المخاطب (كونه) واقعاً (بعد استفهام بحرف أو بأسم سنج  
الكسائي) من العرب (أقول العينان عقلا) فعلا مفعول أول وللعينان مفعول ثان على التقديم  
والتاخير (وقال) عمرو بن معديكرب المدحجي

(علام تقول الرمح ينقل عاتق) \* إذا نألم أطعن إذا نحيل كرت  
فلام جار ومجرور الجار على والجور ما الاستفهامية ولكن حذف الفاعل دخول الجار على ما والمرع  
بالنصب مفعول أول وجهة ينقل عاتق في موضع المفعول الثاني وأطعن بضم العين يقال طعن يطعن  
بالمضمر إذا كان الرمح وغيره موطعن طعن بالفتح إذا كان في النسب وإذا في الموضع دخلة على فعل  
مخوف بضمه المذكور على حد ذات السماء انتفت والتقدير إذا لم أطعن نألم أطعن وإذا ذكرت التحيل كرت  
(قال سيبويه والاقحش) من البصريين (و) يشترط في الاستفهام والمضارع عند مجرور العرب  
(كونهما متصلين) من غير طر بينهما (أو قلت أنت تقول) زيد منطلق (فالحكاية) واجبة  
(وخولها) قال أبو حيان وألفها الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعدوا بالمضمير  
فأصلوا وجعلوه بيان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضارع وذلك الفعل واقع على الأسمين  
في نصب ما ورد بأن الحكم إنما هو لولا كور أو الماضر فلا عمل له إلا في الاسم المشغول عنه خاصة والعمل  
فيما عدا هذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام فلهذا الموضع في حواشي التسهيل ولم يتبعه من خطه  
نقلت على هذا بشكل قوله هنا (فان قدرت الضمير) وهو أنت (فاعلا محذوف والنصب) للفعل  
(بذلك المحذوف حاز اتفاقا) فليتا لم (واغترق الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بطرف)  
زمان أو مكاني (أو مجرور أو مفعول القول) مفعول كان أو حالا أو غيرهما إلى ذلك أشار الناظم بقوله  
وأظن أن جعل تقول إن لي \* مستقها به ولم يتفصل  
بشرط أو كطرف أو عمل \* وإن ببعض ذي فصل يتحمل  
فالفصل بالطرف الزماني (قوله

أبعد بعد قول الدار جامة) \* شئ بهم قول البعد محتموا  
فلم يرد للاستفهام وبعد فتح الباء طرف زمان وبعد ضم الباء ضام في اليهودينهما حذاس محرف  
والدار مفعول أول تقول وجمعة مفعوله الثاني وشئ مفعول جمعة والجمع مفعول أول تقول الثاني  
وعتوم مفعوله الآخر فاعل تقول تين والأول عنهما مفعول من الاستفهام والطرف والثاني متصل  
بالاستفهام ما هو الفصل بالطرف المكاني كقولك أنتك تقول زيدا جالسا أو الفصل بالمجرور كقولك  
أني البار تقول زيدا مفعول (أو) الفصل بالمفعول نحو (قوله) وهو الكميبتين زيد الأسدي

(أجها تقول بني لوى) \* لعمر أيبك أم شجاهلنا  
فصل بين الاستفهام والمضارع مفعوله الثاني والأصل أقول بني لوى جها لوى لوى مفعوله الأول  
والمراد بهم قريش والجها جمع جاهل والجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى  
أظن بني لوى جها لأم مظهر من الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعالمهم وقد موهم بني مضر  
مع فصلهم عليهم والفصل بالمكان كقولك أنتك تقول زيدا منطلقا إلى المعمل المتقدم في نية التأخير  
(قال السهلي) ويشترط أيضا في المضارع (أن لا يتعدى باللام) كما تقول زيد عمر ومطلق برضهما قال  
لأنك إذا عديت باللام بضم معنى التثنية ولم يكن إلا قولاً سموه إعلان التثنية من أفعال القلب وذكر أنه  
يدل عليه أصول النحاة مع استتراء كلام العرب أنه عنه المراد يتعدى في شرح التسهيل وأقره

أيضا في المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جاد على مذهب الجمهور الباقين بأن القول إذا عمل عمل التثنية يجري مجراه في المعنى أيضا

(قوله وتجوز الحكاية الخ) قال الثاني يعني ان الشروط المذكورة شرط في الجواز لا في الوجوب لان القول مع الاعمال يقتضي الاهتمام  
ومع عدمه معنى اللغة الساني هكذا ينبغي ان يفهم بظهر أثر المعنى في ان الاول لا يقتضي وجود اللفظ البتة والثاني يقتضي وجوده  
في الخارج في أحد الزمات الثلاثة (قوله كقوله قالت وكتبت رجلا فطينا الخ) على القول هنا خاص بالآلة السليمة لعدم الشرط السابقة  
(قوله ولا شأنا هدف لا احتمال الخ) هذا ظاهر ان كان المشار اليه بهذا الضب وحيداً فلا بد من تقدير المضاف سواء قيل ان القول عامل  
أولاً وان كان المشار اليه الشاعر فلا يصح التقدير وإقائه أعلم \* (هذا باب ما ينصب لمقابل ثلاثة) \* (قوله قاله أبو حيان الخ) قال  
الداميني في شرح التسهيل وأورد عليه فان لم يأتوا بمرادهم فقد شهدوا بغيره وهو صفة \* فان قلت استعمل في الغالب غير  
موصوف فإجري بجري الاسماء قلت وكذا لمقابل جمع لمفعول وهو عند القوم يدل على غير موصوف كما تقول نصب المفعول المطلق  
الخ ولا يحتاج في شيء من ذلك الا ان ٢٦٤ يذكر الموصوف فتقول نصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فإجري بجري الاسماء

(وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو ما تقولون ان ابراهيم الانية) بالتاء المتشابهة فوق وكسر ان (في  
قراءة الخاطب) للاخوين وابن عار وحقص (وروي علام في قول المرحم الرافعي) على الحكاية واذا عمل  
القول على من فحل بجري مجرأ في العمل خاصة أم في العمل والمضي معاً مذهب الجمهور ولا يعمل  
على من حتى يقتضيه معنى الظن في اللغة السليمة وغيره اوزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في  
العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكتبت رجلا فطينا \* هذا العمر الله اسر اثنا  
فليس للمضي على ظن متل ان هذه المرأة أتت عند هذا الشاعر ضيفا قالت هذا اسر اثنا لها تعلقة في  
الضباب اتها من مسخني اسر ائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن  
عصفور ولا حاجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسر ائيل على تقدير مضاف أي مسخني امر ائيل  
خفف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على ما لا غير منصرف العلم والجملة لانه لغة في  
اسر ائيل واذا جرى القول بجري الظن هل يجوز فيه ما سأل في الظن من الاتهام والتعلق وكون الفاعل  
والمفعول لمسي واحداً قال في النهاية نف ويبحث الشاطي المنع ولا يستعمل بجري على القولين السابقين فن  
قال انه يجري مجرأ في المعنى والعمل قال الجواز من قال في العمل فقط قال بل منع قلته تفقهوا لم أره نصاً  
(هذا باب ما ينصب لمقابل ثلاثة) \*

في حكمه حكم عهد من  
غير فرق (قوله لان مفعولا  
الخ) قال الدونشري  
ويضم الى ذلك لزوم اضافة  
العدد الى الصفة ويتبع  
ان يقال مفعولين ثلاثة  
لما ذكره الشارح (قوله  
وهي أصلم) قال الثاني  
يقع الميم ماضياً لا  
بضمها مضارع علمت  
لان هذه تتعدى الى  
اثنين (قوله اذان  
أصلهما رأى وعلم) لا يفتي  
ان جملة أصلهما رأى  
وعلم صلة اذان ولا داعي  
لتقدير الشارح كان بل  
لا بد من تكلف جعلها  
تامة لان جعلها ناقصة  
كما هو الظاهر يستلزم علم  
وزي خبرها وهو مشكل  
لانه يلزم حينئذ ان يقال

بالنصب بدلا من مقابل ولم يقل ثلاثة مقابيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة او ضرورة قوله أبو  
حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مقابيل بجمع السلام لان مفعولا اسم لفظ وهو غير  
عاقلة قاله الموضع في المحواشي (وهي أعلم وأرى اذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما  
(علم ورأى المتعديان لاثنين) وانما أقصر عليهما وقوماع السماء واما بقية اخواتها وهي فلننت  
واخواتها فتن من قتلها بالهمزة كثير من البصرين وقصر واذا على السماء ومنه ان يقال أنظفت  
زيدا عما أتاه لانه لم ينقل عن العرب فلا بد عليه ابتداء فهو احراز قومهم من طرد الباب قاله أبو البقاء  
في شرح ابن جني (وما ضمن معناهما من ثبائدين الموحدة (وآباو خبر) تشديد الموحدة (وأخبر

المتعديين بالنصب (قوله المتعديان لاثنين) قال الثاني تعبت العلم ورأى احترزه عن أعلم ورأى القرن أصلهما (وحدث  
علم ورأى المتعديان لولا حدوث هذا الاحتراز مضي على مسيحي ممن ان علم يعني عرف تنقل الى أفعال بالهمزة كالضعيف (قوله وما ضمن  
معناهما الخ) قال الله في اشارة الى فرق بينهما بينهما هو ان أصلهما ثلاثي مستعمل في العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته في العلم أيضا  
بخلاف الخمسة التي مستعمل في العلم الا خبر يعني علم قال الرضي وأما أخبر وخبروا وانبأوا وحدث ولم يستعمل  
أحدث بمعناه فليست بمصادر بالهمزة أو الضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب  
لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء أي علم وأما حدث ونبا ثلاثين فلا تستعملان مشتق من النبا والمحدث لكن هذه الأفعال الخمسة المحققة  
في بعض استعمالها ما علم التعدى الى ثلاثة لان الانباء والتخيروا والتخبروا والتحديث بمعنى الاعلام ثم قال وتستعمل الخمسة  
متعدية الى واحد انهم هو الى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث لوحدها بالفتح وحدها بالتخبر جاز بدو بالخبر انتهى وقوله  
يعني الاعلام فيه مخالفة لقبول المصنف ضمن معناهما ثم قيل المصنف بقوله اخبريكم الله اشارة الى ان أرى أعلم من أرى القلبية

والحلمية في الرضى والحق انهم ائرى الحلمية باعلم سبحانه انتهى وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يمتدح بسماع انتهى وقد مر في  
الشارح على التقييد بذلك وان كان خلاف ظاهر اطلاق المصنف (قوله كما في قول النابتة) ٢٦٥ أى يجوز عشرين مرون خويلد

(قوله والسفاهة كاسمها)

مشدداً ونسباً وأراد

السفاهة كاسمها فيصح

فذلك المسمى بهذا

الاسم فيصح لان السفه كما

ينكر فعله بكرة اسمه

(قوله وقول الاعشى) أى

يدع نفسه من معد يكرب

(قوله كز عوا) صفة

لمصدر محذوف أى لم يله

بلوا مثل الذى زعوا

أى قالوا وما موصولة

والعائد محذوف أى كما

زعوا فيه كذا قال العيني

وفيه نظرا لانه يلزم حذف

العائد المفعول بحرف

لميجر الموصول بمثله قال

ويجوز أن تكون مصدرية

أى كز عنهم فيه (قوله

ومعنى لم يله أجرة) من

يلوته بالواو اذ لم يتواخروا به

(قوله مصر) صفة لقوله

أهل وقوله أهودا حلة

وقعت حالا (قوله ان

نعودنى) أى بان تعوذنى

وبالاء تتعلق بخبرنا وان

مصدرية والمعنى ليس

عليك باس بسبب عيادتك

اماي وقت غيبائك

(قوله وان في سلامتكم

التضمن الخ) التوسع

الذى هو نزاع الخافض

كذلك بل قد يقال التضمن

أولى لتكرار المعنى المحاصل

به لانه قيل بانه قياسى

(تصريح ل) قد مر (قوله كفاعل علم)

أى فانه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه بوجه كونه كفاعل علم انك اذا علمت

شخصا فقد علم فيصح أن يقال علم زيد المسئلة اذا قلت أعلمت زيدا المسئلة (قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب للمقاسي

وحدث) يشهد بالذال (نحو) كذلك رجم الله أفعلمهم حشرات عليهم قبرى يضم الياء المضارع أى  
والله والميم مفعول أول والله فاعل وأفعلمهم مفعول ثان وحشرات مفعول ثالث قاله الزنجشى وهو  
مبنى على ان الاعمال لا تحسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضعي في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما  
أهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تحسم وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصر بقوم حشرات حال والمعتزلة  
يقولون علمية وحشرات مفعول ثالث والذى أحازوه يمكن عندنا فافهم اذا أبصر وها حشرات فقد  
علموها كذلك والذي نقوله نحن مجتمع عندهم انتهى والحق بذلك رأى الحلمية سمعنا لنحو (اذن بكهم  
الله في منامك قليلا ولأولئكهم كثير القتل) فالكيفية جامعا مفعول أول والله الموصول بالميم مفعول ثان وقليلا  
في الأول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الجباز حيث قال لم أعظم بفعل متعد  
لثلاثة الا وهو مبنى للفعل كما في قول النابتة

نثبت زهرة والسفاهة كاسمها • يهدى الى غرائب الاشعار

فالتعاقب الفاعل وهو المفعول الأول وزرعه مفعول ثان ووجه يهدى الى مفعول ثالث وما بينهما  
اعراض وقول الاعشى ميمون بن قيس

وانت قساولم يله • كز عوا خير اهل البعز

فالتام مفعوله الأول وقس الثاني وخير الثالث بمعنى لم يله أجرة وقول العوام بن هشيم كعب بن زهير  
وخبرت سودة الغيمير بضعة • فاقبلت من أهل عصر أعودها

فالتام المفعول الأول وسودة الثاني وبعضة الثالث والتعظيم بالتين المعجمة موضع من بلاد طغان

وقول رجل من بني كلاب • وما عليك اذا آخرتني دنقا • وعاب بعلمهم وان تعدوني

فالتام اكسو مفعول أول وما بالكتم الثاني ودينقا الثالث والدنف المربى وقول الحرث بن خفاف

الشكري • أو ستمت ما سألون فن • حدثني موطه علينا الولاء

فأضمير المرفوع مفعول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعد مفعول ثالث والفعل في الجميع مبنى  
لفعلين والى نصب هذه الاعمال فاعل ثلاثة أشار الناظم بقوله

الى ثلاثة وأرى وعلمنا • صدوا اذا صار اراى وأعلمنا

ثم قال • وكأرى السابق نياخرا • حدث أنبا كذلك خيرا

وقال الناظم في شرح التسهيل ان أولى من ذلك يعني من نصب نياخرا ونه ثلثة أن يحمل الثاني منها

على نزاع الخافض كما في آية التحريم وكما في قول بعض العرب فيثنت زيدا مقصرا عليه وكما قال سيبويه

في نثبت عبد الله والثالث حال بور جميع ذلك كونه حلا على ما ثبت وهو التوسع وان في سلامتكم

التضمن الذى هو خلاف الاصل اه (ويجوز عندنا لاكثر بن حذف) المفعول (الأول) استثناء عنه

(كأعلمت كبشك سميت) ولأنه ذكر من أعلمته (و) يجوز (الاقتصار عليه كعلمت زيدا) ولأنه ذكر من

أعلمته لان الفائدة لا تتعدي في الاستثناء عن الأول ولا في الاقتصار عليه اذ قد مر اد الاجبار بمجرد العلم

به ويجوز ادعاء العلم للشخص المذكور هذا قول أبي العباس وأبى بكر وابن كيسان وخالفوا بن أبى الربيع

وابن مالك والأكثر بن وذهب سيبويه وابن الباذر وابن ظاهر وابن خروف وابن عصفو الى انه لا

يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لأدغم الثلاثة وزعم السلو بن

انه يجوز الاقتصارا وعليهما موضع الاقتصار وعليهما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز

وما نقله من جواز حذف الثلاثة أوجهه ذكره السيوطي في نكتته حيث قال ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند عدم الدليل بخلاف ويجوز زعم وجوده بخلاف اهـ وقد جزم الرضي أيضا بجواز حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنه اقتصارا) قال اللغاني منصوب على الحال ٣٦٦ من المساء المحرور وتفتح مؤثرا ولا يذا اقتصارا لا يقتصر عليه المذكور ولا المحذوف ولا

المحذوف ولا يصح نصبه على أنه مفعول به إذا لمدر لا يعمل مضمر أعند المصنف (قوله ومن الالقاء والتعليق) في تخصيص جوازهما بالثاني والثالث دليل على أنه متاعهما في الأول ولا خلاف في ذلك كما قال الرضي أنه هو كقول مفعول أعطيت (قوله خلافا لمن منع الالقاء والتعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمي قد بوجه بان الثاني والثالث جنة الثاني في غير هذا الباب لا سيما في الأول والثاني في غير هذا الباب لا يخلق ولا يخلق عنه (قوله) أن الفعل يكون أذكال الخ قال الرضي وليس ما قال بشي لأن أعماله بالنسبة إلى شيء والفاعل معلق به بالنسبة إلى شيء آخر (قوله ليقا الأول غير مرتبط أي بالمفعولين الآخرين فلا ينافي أنه مرتبط بعامله (قوله أذليس لنا حينئذ إلا منصوبان) عبارة غيره فاذن في الفعل لما لم يسم فاعله لم يسم معنا الآخر فوعان بلا منصوب

حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجوز في باب ظن المحذف لقدر دليل وذلك لأن قولك علمت وطلعت لا فائدة لأن الإنسان لا يتجاوز العلم وأما الإعلام فإنه يتناولهم اهـ (والثاني والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصارا) أي لدليل (ومنه اقتصارا) أي لغير دليل (ومن الالقاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل وإلى ذلك الإشارة وتقول التناظم ومالعة على علمت مطلقا \* للثان والثالث أيضا حقا (خلافا لمن منع الالقاء والتعليق مطلقا) أي سواء كان مبنيًا للفعل أم للفعل وهو أبو على الشاويين ونسبه إلى المحققين (و) خلافا (من منعهما في المبني للفعل) وهو أبو موسى الجزولي فإنه فرق بين البناء للفعل والبناء للفعل فقال يجوز في المبني للفعل مساوئته في المحكم بل يجب علم لصبره وبه البناء للفعل ورفع نائب الفاعل كصورت في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفعل لأن الفعل أذكال يكون مفعلا ملحق في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيع لا تنافي أعلم وأخواتها لأن منصوباتها لا يتعد منها حينئذ مبتدأ وخبر لبقاء الأول غير مرتبط فان بنيتها للفعل ووسطها أو آخرها جاز ذلك أذليس لنا حينئذ لا منصوبان ينعتق منها مبتدأ وخبر ولم يؤثر فيها شيئا (ولنا) من الأدلة (على الغناء) في المبني للفعل من النثر (قول بعضهم) البركة أعلمه الله مع الكافر) فالبركة مفعلة أو مع الكافر خبره وأعلم ما علة لتوسطها بمبينة للفعل بين المبتدأ وخبره (و) من النظم (قوله

وأنت أرا في الله أمتع صامم) \* وأرا في مستكني وأسمع واهب فاتم مبتدأ وأمتع خبره وأرى معلقة لتوسطها بمبينة للفعل بين المبتدأ وخبره (و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى (ينبتك إذا قرمت كل عرق أنكم في خلق جديد) فالكاف والميم مفعول أول وجلة أنكم في خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ولذلك كسر تان وذا شرطية وجوابها محذوف مبدول عليه بمجديدا والتقدير إذا قرمت تجددون وجهه الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول وما سدت مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جنة ان وما بعدها جواب الشرط لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب أو هو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله أعلم (و) من النظم (قوله

حذا رقد نبئت أنك للذي \* ستجزي عاتسي ففسد أو تفتي فذا ركب الراسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء المفعول فعل ماض والثان نائب الفاعل وهو المفعول الأول وجلة أنك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق بهما باللام ولذلك كسر تان (قال ابن مالك في النظم وغيره) وإذا كانت أرى وأعلم متعديتين (من) رأى البصر مفعول العرفانية (المتعدي) كل منهما (واحد متعديا بالهجرة) لاثنين نحو أرت زيدا الهلال أي أصبح به أياه وأعلمت زيدا الهجرة أي عرفته ما قاله الله تعالى (من بعد ما أراكم تتحبون) فالكاف والميم مفعول أول ومتحبون مفعول ثان وأما واذن يكموهم إذا التقيت في عينك قليلا قليلا حال المفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولي كافي المحذف لهما أو أحدهما (الدليل وغيره) وفي كون الثاني منهما

المحذوف ولا يصح نصبه على أنه مفعول به إذا لمدر لا يعمل مضمر أعند المصنف (قوله ومن الالقاء والتعليق) في تخصيص جوازهما بالثاني والثالث دليل على أنه متاعهما في الأول ولا خلاف في ذلك كما قال الرضي أنه هو كقول مفعول أعطيت (قوله خلافا لمن منع الالقاء والتعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمي قد بوجه بان الثاني والثالث جنة الثاني في غير هذا الباب لا سيما في الأول والثاني في غير هذا الباب لا يخلق ولا يخلق عنه (قوله) أن الفعل يكون أذكال الخ قال الرضي وليس ما قال بشي لأن أعماله بالنسبة إلى شيء والفاعل معلق به بالنسبة إلى شيء آخر (قوله ليقا الأول غير مرتبط أي بالمفعولين الآخرين فلا ينافي أنه مرتبط بعامله (قوله أذليس لنا حينئذ إلا منصوبان) عبارة غيره فاذن في الفعل لما لم يسم فاعله لم يسم معنا الآخر فوعان بلا منصوب

وهي أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته أن معنى قوله حينئذ أي حين البناء للمفعول ليس لنا لأنصوبان بحسب الأصل قبل التلخير أو التوسط (قوله ولم يؤثر فيها شيئا) يتناول معنى هذه الجملة وما المقصود بها (قوله ولنا من الأدلة على الالقاء) أي مطلقا سواء كان مبنيًا للفعل أو لا بدليل قوله خلافا لمن منع الخ وتقول الشارح رحمه الله في المبني للفعل بيان الواقع فان قول ذلك البعض كذا ليس المراد أن الدليل قاصر على ذلك والاشكال

ما يأتي من جهة الدليل حذراً فقد ثبت البتة والفعل في معنى الفعول كما يصح به الشارح (قوله لا يكون جلة) أي مؤثولة بغير دفلا ينافي ما يأتي قريباً أن كيف تحي الموتى في موضع نصب على إتمام فعل ثان لا في (قوله أنما حفظ الخ) قال اللغوي لتأنيده هذا على من أتت لهم معتدات تعدى بأحدهما إلى واحد بالآخر إلى اثنين وأما من قال ليس لها إلا معنى واحد فهي معنى عرف فتارة تعدى إلى واحد وتارة تعدى إلى اثنين كما قال الرضي فلا (قوله وقد يجب أن الأول بالترام الخ) أحاب المنكث بان مقاله مبني على ما اختاره في التسهيل من أن النقل بالهمز قياسي في التعدى إلى واحد كالقاصر لا بحيث كان مذهب فلا يترض عليه ثمان التبادر من عبارة المصنف إن جوابه كجواب المنكث إلا أن المنكث جعل مناط الجواب أن ذلك ٢٦٧ مذهب الناظم والمصنف التزمه

والشارح جعل جواب

المصنف مغايراً لمقاله

المنكث حيث قال بعد

قوله قياساً على التعدى

لاثنين كقياس الخ وكان

اللاقب بمذهب الناظم أن

يقول بعد قول المصنف

قياساً من غير توقف على

سماع وقال اللغوي يحتل

أن يراد بالقياس قياس

علم التعدى لواحد على

ليس التعدى إلى واحد

وإن يراد به الاطراد أي

لا يتوقف على ما سمع من

ذلك وفي الأول أثبت

اللفظ بالقياس والصحيح

عند المحققين من الأصوليين

منه والآخر مذهب

الآخر (قوله وبإدعاء

أن الرؤية هنا علمية)

يعني وبإدعاء أن التعليق

يكون عن المفعول الثاني

فقط على ما مر منه من

الخلافاً واضطراب

لا يكون جلة إلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن تعدوا بالواحد بلا \* همز فلاثنين فهو

والثاني منهما كإثني كساه ووجه التسمية بهما أن الثاني منهما غير الأول ألا ترى أن الحكم غير زيد

قوله أعلمت زيد الحكم كان التوب غير زيد في قولك كسوت زيداً ثوباً فتقول في حذف الأول أعلمت

الجنود وأنت الملأ كالتقول كسوت ثوباً وفي حذف الثاني أعلمت زيداً وأنت زيداً كالتقول كسوت

زيداً وفي حذفهما معاً أعلمت ثوباً كالتقول كسوت (وفي منع اللفظ والتعليق في المفعولين معاً

لاهما ليس أصلهما البدأ والخبر قيل وفيه نظر في موضعين أحدهما أن علم يعني عرف أنما حفظ

نقلها إلى اثنين بالتضعيف بالهمزة) فتعول علم آدم الأسماء كلها (و) الموضع (الثاني أن أرى

البصر يسمي تعليقه بالاسم) عن الفعول الثاني (فحورب أرى كيف يحي الموتى) فإرى فعل

دعاه وبما التسمي مفعوله الأول وكيف يحي الموتى جلة استقامية في موضع نصب على إتمام مفعوله

الثاني يتعلق عن لفظها بالاستقامية فكيف هو هذا النظر لا في حيان (وقد يجب أن الأول بالترام جواز

نقل التعدى إلى واحد بالهمز قياساً على التعدى لاثنين كقياس (فتعول ليست زيداً جبة) على كسوته

جبة وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في علم نقلها من الثاني اثنين فإنه ظاهر وأما السماع في التعدى فكثير

وذكر أمثلة منها علم الشيء أعلمته أباه أي عرفه أباه وهذا نصه فسط القول بأنه أنما حفظ نقلها

بالضمير لا بالهمز ومن حفظ جبة على من لم يحفظ ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع

(و) قد يجب عن النظر الثاني (بإدعاء أن الرؤية هنا علمية) أي في أرى كيف يحي الموتى (علمية) لا بصرية كما

قال المحقق في ألم إلى ذلك كيف مد الظل الرؤية مؤثرة القلب في هذا وغيره ما خرج رؤيته العين ويجوز

في مثل هذا الرؤية ولا يجوز مع العلم أنه ذكر في سورة النساء قوله أن تقول ليس هذا من التعليق في

شيء بل جلة كيف يحيى تأويل مصدر منصوب على المفعول بقوله التقدير أرى كيفية أحياك الموتى كما

قال الكوفيون وابن مالك في تبيين ذلك كيف فعلنا بهم أن التقديرون إنكم كيفية فعلنا بهم على أنا أنتم

امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسوا جوازا أن يقول أكنى كيف حدثت كما تقول أرى كيف

تعمل لأنه سؤال عن مفعوله فله محتاجاً وأمره مسطو وأن صحت النظر الثاني وصح عموم قول

الناظم

والثاني منهما كإثني كساه \* فهو في كل حكم فوائداً

(هذا باب الفاعل)

الفاعل لقمن أوجد الفعل واصطلاحاً (اسم) صريح ظاهر أو مضمحل بارز أو مستتر (أو ما في تأويله)

المتشعري (قوله ويجوز في مثل هذا مع الرؤية) لعل لفظة في زائدة والمعنى أن العلم لا يجوز أن يخرج عن الرؤية (قوله بل جلة كيف يحيى في تأويل مصدر) لأن تقول هذا من إزالة الضرر بالضرر لما يأتي أول باب الفاعل من أنه لا يتصرف مؤولاً بالاسم من غير سائل ويمكن أن يجاب بأن ما لا نسلكه كل من يرى مذهب الكوفيين وهم يخالفون في ما يأتي صرح أن يجب عنه بذلك (قوله أي أنا لا نسلك الخ) هذا كلام ساطع لا يتقدم من أن التعليق لا يدخل في غير أفعال التأويل وما لم يحق بها خلافاً لونس فغير دعوى التسليم لا ينبغي قتال (هذا باب الفاعل) (قوله لقمن أوجد الفعل) قال الزرقي في هذا: لأن ألف الفاعل لا عهد له الذي كرى والمعهود الفاعل الاصطلاحي للمسبوبة فكيف يخبر عن الفاعل بقوله لفتا تبنى وقد يجب أن هذا نوع من الاستخدام فإنه كما حققنا في حواشي المختصر لا يصر بالضمير بل إننا أطلقنا لفظ مشتركاً ومن يابرين باعتباراً (معنيته) أي أنه يتجلى كذلك أو خبر يركب

هناكلن استخدمواوه مثلوا هذا النوع بقول بعضهم مثل القز الله اشر اقاوملثنا ولا شل ان القاعل من حيث هو مشترك وأخير  
هناك من أوجد الفعل باعتبار معناه اللغوي وبأنه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحي فنذكر (قوله أي الاسم) أي الصريح وكان ينبغي  
لشارح وصف الاسم بذلك إشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار وصفه بكونه صرحا وقال الثاني ما وقع على لفظ وفي  
الظرف فتاويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أي لفظ حاصل في عداد الالفاظ المتواترة بالاسم ومثله في ذلك ما بعده ولو قال بديل  
ذلك وما ثرو له كان أشهر وأخصر ثم لا يخفى ان تأويله مراد به معناه اللغوي أي ترجيع اللفظ الى الاسم في الاول والفعل في الثاني  
بأي وجه لا يعرف في الذي هو ترجيع السلب من الفعل وحرف مصدرى والاختراع القاعل الذي هو لفظا الجمله كأعجبني قام زيد فاعل  
المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والمجرور لكن رد على المحدث ان اسم كان وأخواتها وما تصرف منها والجمله المراد بها منهاها  
اذا أسند الفعل الى مضمونها وأولم يندم كم أهلكنا قبلهم من القرون أي أولم يبين لهم كثرة من أهلكنا قبلهم من القرون فان المحدث  
صادق عليهم ما يدون المحدث وقد يجب عن الاول عن الاسناد اليه وبان كان مستند الى مصدر خبرها مضافا الى اسمها كما روي في نظره لانا  
ننقل الكلام الى مضمونها وأخيرها حيث انتهى وبما حققه من ان المراد بالاول معنى اللغوي تعرف ما في قول الشارح الاتي  
ان المؤول ما قرن بسابك وقوله وفاعل المصدر أي لان المصدر يرجع للفعل بالحل لا بالسلب وقد أجاب الشارح عن اليراد الاول  
بجعل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجب عن الثاني بان المصير ان فاعل يندى ضمير يرجع للمدى المفهوم من يندى أي أولم  
يندم المدى وقال القاسمي قد ينازع ٢٦٨ في الارب الثاني قول ابن مالك في شرح التسهيل وقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم  
ففاعل تبين مضمون كيف

ففاعل تبين مضمون كيف فعلنا كما نهيل وتبين لكم كيفية فعلنا وفي قوله تعالى أولم يندم كم أهلكنا أنه على تأويل أولم يندم كثير أهلا كانوا جاز الاسناد في هذا الباب باعتبار التأويل كما حاز في باب المبتدأ نحو اسواء عليهم أنذرهم انتهى فانشر قوله وحاز الاسناد الخ كما يشع بان

أي الاسم (أسند اليه فعل) تام منصرف أو جامد (أو ما في تأويله) أي الفعل (مقدم) أي الفعل وما في تأويله على السند اليه (أصل المثل في التقديم) (و) (أصل) (الضيغة فلا من) الصريح الظاهر (نحو تبارك الله) والمصدر البارز نحو تبارك ما الله والمستتر نحو قوم وقوم (والمؤول به) أي بالاسم ما قرن به سابل لفظا أو تقدير أو السابل هنا أن وأن وما دون لوى (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أي أنزلنا الآية ان الذين آمنوا ان تخضع قلوبهم أي خشوع قلوبهم \* بسر المزمع اذهب اليالي \* أي ذهابها ولا يقدر من هذه الحروف الآن خاصة نحو وما راعى الايسر أي لا يسر ولا تقدر ان المنددة ولا المعلم نبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابل من هذه الحروف الثلاثة عند الصبر بين خلافا للكوفين ولا حاجة لهم في نحوهم بداههم من بعد ما راء الايات ليسجنته حيث أولو البهجنه بالبحر ينفع السين على أنه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضمير استمر اقبه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير بداههم بداه كما جاعصر حابه في قول الشاعر بدى الى من تلاك القلوص بداه واليه ذهب المبرود من واقعه (والفعل كما مثلنا) من نحو تبارك الله أولم يكفهم أنا أنزلنا (ومنه) أي من الفعل نحو (أي زيد ونعم الفتى والفرق) في

القاعل الجمله لتاويلها المفرد بشر بنقله كما حاز الخ تامل (قوله أسند اليه) قال الدونشري مراد بالاسناد في هذا المقام ذلك مطلق الربط والتعليل لا من كاه الى آخرى على وجه يفيد قسمل ذلك نحو ان قام زيد فاعل الصفات في بعض الاحوال وفاعل المصدر ونحو ذلك وقال الزرقاني عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما أسند الفعل أو شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه له أو بدو عليه المتوسط من قوله لتقال ان يقول لا يخجلوا ما ان راد الفعل المذكور الاصطلاحي أو المحقق الذي هو المصدر وما ما كان فيه اشكال لان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفعل كما أنه غير قائم للمفعول والمحقق لا يحتاج معه الى قوله أو ما في تأويله ويمكن ان يجاب بان المراد بالفعل الاصطلاحي والضمير في واما عا ثل على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال الثاني في سياق ذكره في الاحكام وأخذ في الحد دور وقد يجاب بان الماخوذ في المحدثه تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعده والماخوذ حكم المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وقفيه نظر لان الحكم ومتعلقه أي المحكوم به يتأخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه فهذه او خارجا عن ندم الدوران يكون الحد لفظيا أي بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا أسند اليه فعل متقدم وجعل انه مسمى بلفظ القاعل انتهى وقال الشهاب القاسمي قد يجب منع لزوم الدور لا يمكن تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور القاعل قائمه (قوله والسابل هنا) أي في باب القاعل واحترزه عن السابل في غيره فانه أع (قوله دون لوى) لا يمايدان يتقدم للمصدر بقفل من مادة الوقوع فاعله يطلب لوما بعدها مشعلا نحو بودا حده لم يعمر ولا بدان يتقدم كي الام الحياه انظروا وتقديره يكون كي مبدعوا لمجرورين محلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ) احتج به بقوله فاعل من حيث ان الحد فانه يتقدم من غير سابل في باب التسوية

(قوله أو اسم موضوع الخ) قال الزرقاني معطوف على فعل في كلام المصنف وأشار به إلى تميم المحذوران المستند ما فعل أو ما في تأويله أو اسم الخ العطف ما أو بدل على هذا الوجه فذلك أن الاسم الموضوع موضع الفعل ليس من المؤول بالفعل قال الدكتور مشري ويحسن أن يكون أياك أنت زيداً أن يخرج جازاً وقد ظلمته بقولي من جملة آيات أن لي ما ضمير ذو ضمير له وقع به الاستناد وقد عدوه فاعله وقاؤه له التاكيد صار له اعتبار (قوله رافع لتوهم) قال اللقاني ٢٦٩ كان التعبير بقوله رافع لتوهم دون مخرج لكذا إشارة

ألى أن يجوز بيقام خارج بقوله أسند إليه فعل أو ما في تأويله إذا فعل فيه اغاهو مسند إلى ضميره لا اليسو لكن على هذا كان ينبغي أن يصير بملة في نحو قام زيد لظهور أن الوصف فيه مسند إلى الضمير وقال الشهاب القاسمي قد تقرر في المعاني أن في نحو زيد قام قد تكرر الاستناد فيصدق أن الفعل مسند إلى زيد ولو بواسطه الاستناد إلى ضميره انتهى (قوله) وذكر كذا الصيغة مخرج الخ قال اللقاني قد يقال كإخراج ذلك مخرج بعض أفراد الفاعل كفاعل نعم وبس وشهد مخففاً (قوله) فاعنا صيغة مفرغة عن ضربين (فهما) هذا أحد قولين واستدل به بسور البنا لما يقولون وذلك أنها لو لم تكن مفرغة قبل كانت أصلية كالإرواء والياء أضلحى الذات وكان يلزم قات

ذلك (بن المتصرف) كآتي (والجاءد) كنتم (والمؤول بالفعل) يشمل اسم الفاعل (فخو يختلف ألوانه) يختلف في تأويل مختلف ألوانه فاعل وصح أعماله لا اعتماد على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه (و) لا فرق بين في اسم الفاعل بين السالم كمثل وغير السالم (فخو منير لوجهه) في قولك آتى زيد منيرا وجهه وهو المشار إليه في التظن بقوله

الفاعل الذي كرفع آتى \* زيد منيرا وجهه من الفتى فآتى فعل ماضٍ وزيد فاعل ومنيرا حال من زيد وجهه فاعل منير أو صرح عليه فيه لا اعتماد على صاحب الحال وهو زيد أو أمثلة الباقية فخر أب أو ضرب أو مضر أب أو ضرب أو ضرب بن أو الصيغة المشبهة بنحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله

ما رأيت أحبا إليه البذل منه اليك ما بن سنان والمصدر نحو قوله \* الآن ظلم نفسه المرء بين \* واسم المصدر نحو عجبته عن خطاه الذي تكرر زيد واسم الفعل نحو هيأت العقيق والظرف بعده المعتبرين نحو ومن ههنا على الكتاب وأنى الله شك قال أبو حيان أو اسم موضوع موضع الفعل نحو أياك أنت زيداً أن يخرج جازاً إياك ضمير مستمر مفعول على الفاعلية وإذ لا كذا المنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع فاعناك وضع موضع أحذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل التام في نحو كان زيداً فاعناك زيداً فاعناك فاعلاً حقيقة في الاصطلاح (و) قوله (مقدم رافع لتوهم دخول) زيد من (فخو بيقام) في هذا الفاعل خلافاً للكوفيين بل زيد مبتدأ أو قام بمشمل الضمير أو الجملة خبره وينبغي أن يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الأعمى وابن عصفور أنها قالوا في قولنا \* وصالح على طول الصدود يدوم \* أن وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وإن الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى (و) قوله (أصل المحل) قيد (مخرج لنحو قام زيدان) زيد ليس فاعلاً (لأن المبتدأ هو قائم) مقدم في اللفظ (أصله) التأخير لأنه خبر (وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذوهاب الاخفش والكوفيون) يجوز أن يكون قائم مبتدأ وإن لم يعتمد على نبي أو استقام وزيد فاعل سد مسند الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله في المحذول لا يحتاج إلى قوله أصل المحل (وذكر) أصالة (الصيغة) قيد (مخرج لنحو ضرب زيد بضرب أول الفعل وكرم ثابته فاعنا صيغة) غير أصلية لأنها مفرغة عن ضرب بفتحهما على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلاً بل نائب عن الفاعل وعلى القول بأنها صيغة أصلية تحتاج إلى قيد لا تخرج نائب الفاعل ومخرج له موصوف وزيد فاعنا مفرغة عن ضرب ومخرج لنحو أعجبني قرأ في الجامع القرآن فالمراد هنا معنى المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول فصبغة مفرغة عن صيغة المبني الفاعل تقدير أو القرآن نائب الفاعل هو التقدير يعجبني أن يقرأ في الجامع القرآن وسلم المحذول ذلك للفاعل (وله أحكام) سبعة (أحدها) الرفع لأنه عدة إذ لا يستغنى الكلام عنه ورافعه المستند وفاعله السبويه لا الاستناد خلافاً لمخالف الأجر وقد نصب شذوذاً إذا فهم المعنى

الواو وانتهى في السابقة السر لا بما اجتمع الواو والياء وسبق الواو بالسكون فتقلب ما بعد ضمير على أنها مفرغة لا تكون الواو أصلية الذات لأنها مقلبة عن الالف فلا تأتي فيها ذلك القول الأصح أنها ليست مفرغة واستدل بعض المصنف في قولك انطلق لانه يضم إذا كان الثالث مضموماً واصله ولذا كسر في أوامو الآن أصلها مرء وأفليس الثالث مضموماً (قوله) ومخرج لنحو أعجبني الخ قال الزرقاني وجهه إخراجها عن رافع مصدر المبني للجهول فالقرآن نائب الفاعل به أي أن يقرأ في الجامع القرآن (قوله) خلافاً لما ذهب إليه الماميني وقد وجه هذا القول بأن العامل هو ما به يتقوم المعنى المتعنى لا الضرب وهو الفاعلية (قوله) وقد نصب شذوذاً قال الزرقاني

يكن أن يقال إن التوبير فوع بالضم لانه قام مقام الفاعل والمصار منصوب بالفتحة لانه قام مقام المفعول وتظهر ذلك باب التائب عن  
 الفاعل فانه لما أقيم المفعول بمقام الفاعل رفع وهذا نظير في الجملة انتهى ولا وجه لما بحثه من قوله الشارح مع ظهور وجهه وهو  
 المنصوص عليه في كلامهم فأنظر حاشيتنا على الالفتي في أن من العرب من رفع الفاعل والمفعول ومنهم من نصبهما كما ذكره المصنف  
 في شرحه حيث عدا قوله ونحوه في بالله شيدا قال الثاني هذا على المشهور وقيل إن الباسم عليه وكفي يعني أكتفى قال الشارح في  
 بعض كتبه وهو من الحسن يمكن ٢٧٠ ويؤيده قولهم اتقى الله امرؤ فعل خير استعمله أي اتقى الله فعمل خير أو أقول تفسير كفي

على هذا القول كما اتقى  
 غير صحيح إذ فاعل كفي  
 حينئذ ضمير المخاطب وكفي  
 ماض وهو لا يرفع ضمير  
 المخاطب المستتر قوله  
 وقوعه بعد المند قال  
 الذنوشري يلزم عليه الدور  
 لانه جعله حكما وأخذ  
 الحكم في التعريف يلزمه  
 الدور وأوجب بانه  
 تعريف لفظي والتعريف  
 اللفظي هو الذي يقصد  
 به تعيين صورة موصولة  
 من بين سائر الصور بانها  
 المراد باللفظ كذا كقولك  
 الغضنفر الأسد قال السيد  
 في شرح المفتاح اه وهو  
 مأخوذ من كلام اللغاني  
 السابق عند قوله مقدم  
 وقال بعضهم اتقاد كر  
 المصنف هذا الحكم  
 عليه من المحدوطة لما  
 بعده (قوله ما ظاهره)  
 قال الذنوشري ما في كلامه  
 واقعة على اللفظ الذي  
 يروهم انه فاعل تقدم (قوله  
 وجب تقدير الفاعل الخ)  
 قال اللغاني علته ما في من أن الفاعل لا ينصب (قوله في يجوز بتمام) قال اللغاني سياقي في باب الاشتغال أن وجوب الفاعل  
 الابتدائي في زبد في المثال قول غير المبرود متابعيه هو أن المبرود متابعيه يقولون رجعتا على الفاعلية اه وقال الذنوشري لعل  
 الشيخ لم يتر هذا القول هذا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله وجاز الأثران) قال اللغاني رجعتا الواو والاما لا يستثاف والما عطف  
 الجملة على جملة الشروط وانه أي أن وجه ما ظاهره الخ لا على الخ فقط أي وجب تقدير الفاعل لاستزامه ان التقدم في الابتين ظاهره  
 أنه فاعل وليس كذلك الظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة إلى شيء خاص) أي وهو قوله تعالى أشير يهدوننا لقوله مطلوبه  
 في الجملة قال الزرقاني أي مطلوبه لا بالنظر لشيء الخاص (قوله واذا عارض المرجحان الخ) قال الزرقاني عصبه لانه قد اجتمع في قوله أنتم

سمعت من كلامهم فوع التوب المصار وكسر الزحاح الحجر رفع أو لم يأنصب ثانيا ما وجهه ابن الطراوة  
 قياسا على داود أسس له بعضهم بقرائه عبد الله بن كثير قلبي آدم من ربه كانت نصب آدم ورفع كانت  
 وفيه نظر لا يمكن حله على الأصل لأن من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر (وقد يجزى لفظا باضافة المصدر  
 نحو ولولا دفع الله الناس) فاعله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس (أو يجزى  
 باضافة) (اسمه) أي المصدر (نحو) قول عائشة رضي الله عنها من قبله الرجل امرأته انزوه فالزوه  
 مبتدأ مؤخر ومن قبله الرجل خبر مقدم وقوله بضم القاف اسم مصدر قبله الرجل فاعله وامرأته مفعوله  
 وسبق أن اسم المصدر غير العلم والمسمى إنما جعل عند الكوفة من البغداديين (أو يجزى) (عن أو  
 الباء الزائدين) أو اللام الزائدة الأولى (نحو) أن تقولوا ما جانا من بشر أي ما جانا بالبشر (و الثاني) (نحو)  
 كفي بالله شيدا أي كفي بالقول الثالث نحو هات هيئتنا وعدون أي هيئتنا ما وعدون (الحكم)  
 (الثاني وقوعه بعد المند) وهذا مستفاد من قوله في الجملة مقدم أي على الفاعل ولكنه كروية  
 لقوله (فإن وجد) في اللفظ (ما ظاهره انه فاعل تقدم) على المند (وجب تقدير الفاعل ضمير استروا)  
 في المند (وكون) المند إليه (المقدم ما مبتدأ في يجوز بتمام) في قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية  
 عائدي زيهوز يمدد أو قام فاعله خبر مطلق (و ما فاعلا) حال كونه (محذوف الفعل في نحو وان أحد  
 من البشر كمن استجارك) فاعله فاعل فعل محذوف يقسمه المذكور والتقدير وان استجارك أحد  
 استجارك وانما لا يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (ان أذا الشرط) موضوعة  
 لتطبيق فعل بفعل فهي (مختصة بالجملة الفعلية) على الأصح عند جمهور البصريين خلافا للآخرين  
 والكوفيين في يجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ الابتداء بتقديم الشرط عليه أو نعمته ما هو رور  
 بعدوا واستجارك خبره (وجاز الأثران) الابتدائية والقاعدية (في نحو) بشر يهدوننا فبشر يجوز أن  
 يكون مبتدأ وسوغ الابتداء تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل  
 محذوف يقسمه يهدوننا والتقدير أهد بنا بشر يهدوننا والأرجح الفاعلية لأن الغالب في الممره دخولها  
 على الأفعال (و) جاز الأثران في (أنتم تخلقونه) فأنتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن  
 يكون فاعلا بفعل محذوف يقسمه المذكور والأصل أن تخلقون تخلقونه حذف الفعل استرازا عن  
 العبث بغيره وحذف المفسر ثم أبدله من الضمير المتصل به ضمير منفصل لاهل ما هو القائلون عند حذف  
 العامل (والأرجح الفاعلية) لأن الاستفهام لفعل أول منه لا اسم وعرض بأن في الفعلية تخالفان  
 صنف جملة أم نحن المخالقون عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال  
 الموضع في الغنى وتقدر الاسمية في أنت تخلقونه أرجح منه في أشير يهدوننا المعادلتها الاسمية وهي أم  
 نحن المخالقون اه وهذه الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص معلوم تبقى الجملة لا لخل  
 المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء ما ذكره من وجوب تأخير

قال اللغاني علته ما في من أن الفاعل لا ينصب (قوله في يجوز بتمام) قال اللغاني سياقي في باب الاشتغال أن وجوب الفاعل  
 الابتدائي في زبد في المثال قول غير المبرود متابعيه هو أن المبرود متابعيه يقولون رجعتا على الفاعلية اه وقال الذنوشري لعل  
 الشيخ لم يتر هذا القول هذا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله وجاز الأثران) قال اللغاني رجعتا الواو والاما لا يستثاف والما عطف  
 الجملة على جملة الشروط وانه أي أن وجه ما ظاهره الخ لا على الخ فقط أي وجب تقدير الفاعل لاستزامه ان التقدم في الابتين ظاهره  
 أنه فاعل وليس كذلك الظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة إلى شيء خاص) أي وهو قوله تعالى أشير يهدوننا لقوله مطلوبه  
 في الجملة قال الزرقاني أي مطلوبه لا بالنظر لشيء الخاص (قوله واذا عارض المرجحان الخ) قال الزرقاني عصبه لانه قد اجتمع في قوله أنتم



تختلفونه جمع الفاعلة ومن جمع الابتدائية فمما زادنا قاطا وحيداً تقول المصنف هنا والارجح الفاعلة بالانظر لقوله انتم تختلفونه غير ظاهر لان المرجع لذلك سقط والجواب عن اخصاف امرائه جانب الاستفهام أقوى من مراعاة المناسبة في العطف اذ الاستفهام انما هو عن الافعال دون الذات فهو أمر معنوي بخلاف مراعاة المناسبة مستقيماً لمراد على وشروط التساقط التكاثر وقد علمت استقامه (قوله التثنية) قال الدونشري تفسيره الوثيد التثنية وبالزانية والثاني فيه نظر والظاهر ان ذلك تفسير للواو لا للوثيد (قوله ضرورة) قال اللقاني في المعنى عن ابن السيدان البصريين لا يميزون تقديم الفاعل في ثرو ولا شعر ذكره في بحث ما الزائدة (قوله قيل أو مشياً مبتداً الخ) ان قيل هاجلوا مشياً فمفعولها جازوا والجواز لا يجوز لان الجواز الجواز والجرور اذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتحلوا الجمل من رابطاً والتقدير تكافؤ (قوله لم تكن الخ) هذا مبني على ٢٧١ ان الضمير من ليس عن معندوحة

الفاعل من المسند ومنه البصري (وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تمسك بنحو قول الزباه) بفتح الزاي والباء والموحدة الشدتين والمنسك المخر بره وتعد من ماولك الطوائف (مال الجمل مشياً وثيداً \* أعني لا يحملان أحديهما) وجه التمسك ان مشياً راوي رفوعاً ولا حائر ان يكون مبتداً اذ خبره في اللفظ الا وثيداً وهو منصوب على الحال فحين أن يكون فاعلاً لا يثبته مقدمه عليه فقد تقدم الفاعل على المندوهو المدعي ووثيداً بفتح الواو وكرم المزمع توعداً ما عشناه تحت خدا المفعلة التثنية قاله الجوهري وفي القاموس الوثيد الزانية والثاني (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) والضرورة تتبع تقديم الفاعل على المسند كما تقدم (أو مشياً مبتداً) أحذف خبره (سداً) الحال مسند (أي يظهر وثيداً) أقولهم حكيماً صملاً فكذلك مبتداً حذف خبره (سداً) الحال مسند (أي حكيماً) التثنية قيل أو مشياً مبتداً من ضمير التثنية (المنقل اليه) حذف في الاستقراء ورواه لسان ما استفهامية في محل رفع على الابتداء والجمال خبر وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية مائدة على ما هو هذه التخييلات ضئيفة أما الضرورة فلا داعي اليها التمكن من التصب على المصدرية أو المجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال وأما الابتدائية فتعبر على شاذ كالمرفوع بابه وأما الابتدائية من الضمير فانه ما يبدل بعض أو اشتمال وكلها لا ايديه من ضمير يعود على المبدل منه لفظاً وتقديرًا وعلى تقدير تركه فمفعول ضئيف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية فإذا تبدل مشيانه وجب ان يقرن بمؤولة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كاصح في المعنى فان قلت ما فائدة الخلاف بين أهل البلدان قلت فائدته تظهر في التنبيه والجمع فتعول على رأى الكوفيين الزيدان قام والزبون قام الاخر اذ فيما ولا يجوز ذلك على رأى البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم (الثالث) من احكام الفاعل (انه) عدمه (لا بد منه) لان المسند حكمه ولا بد للحكم من محكوم عليه (فان ظهر) الفاعل (في اللفظ) بان نطق به نظراً كان أو ضميراً (فهو) فمزمع يبدو الزيدان قام اذ ذلك واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو) ضمير مستتر راجع الى المذكور (مستقدم على المسند) كزيد قام (كم) في الحكم الثاني في قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلة راجع الى الزيد المذكور (أو) راجع (لحال) عليه (الفعل) المسند المستتر (في الضمير) كالمسند لا يربى الزاني حين يربى وهو مؤمن ولا يربى المجر حين يربى وهو مؤمن (ففي تابع ومنه في ذلك ما قلت لهم الاما مرتبه ان عابدوا الله على القول بان ان عابدوا الله قبل من المباحية فقامه (قوله انه لا بد منه) قال اللقاني محمول على فعل محبتي ليجتاح البعلا يشتمس بلحني للقول ولا يلحقه جوب على الكائنات عن طلب الفاعل وهو قول كثير وطال كقوله فتمتوا ولكنه ينشأ من الفاعل المحذوف لعله تصغر بغيره وقاموا ضربه وبها هذا ضربه اه ويمكن أن يجاب بان المحذوف لعله كالتأنيب واتي في كلام الشارح على طر حدقه في ارضه فمواضغ غير هذه (قوله لان المسند حكم) أي محكوم به (قوله والزندان قاما) اشار به الى أن قوله فان ظهر من الظهور أي اللفظ لا الظهور القابل للاضمار حيث قال اما ظاهره أو ضمير (قوله والا فهو ضمير) أي فالحال المذكور كورثه كيد في مخوف قام بغيره خلافا لبعضهم (قوله حين يربى) قال اللقاني الاقرب ان طرف مؤمن أي لا يربى وهو مؤمن حين يربى لا يربى الا في الظاهر فائدة لتيسير الزنا لوقوع في قوته العلم الضروري بذلك الآن في

تابع ومنه في ذلك ما قلت لهم الاما مرتبه ان عابدوا الله على القول بان ان عابدوا الله قبل من المباحية فقامه (قوله انه لا بد منه) قال اللقاني محمول على فعل محبتي ليجتاح البعلا يشتمس بلحني للقول ولا يلحقه جوب على الكائنات عن طلب الفاعل وهو قول كثير وطال كقوله فتمتوا ولكنه ينشأ من الفاعل المحذوف لعله تصغر بغيره وقاموا ضربه وبها هذا ضربه اه ويمكن أن يجاب بان المحذوف لعله كالتأنيب واتي في كلام الشارح على طر حدقه في ارضه فمواضغ غير هذه (قوله لان المسند حكم) أي محكوم به (قوله والزندان قاما) اشار به الى أن قوله فان ظهر من الظهور أي اللفظ لا الظهور القابل للاضمار حيث قال اما ظاهره أو ضمير (قوله والا فهو ضمير) أي فالحال المذكور كورثه كيد في مخوف قام بغيره خلافا لبعضهم (قوله حين يربى) قال اللقاني الاقرب ان طرف مؤمن أي لا يربى وهو مؤمن حين يربى لا يربى الا في الظاهر فائدة لتيسير الزنا لوقوع في قوته العلم الضروري بذلك الآن في

تقدم الظرف على الواو المحال والواو المحال كواو العطف في امتناع أن يتقدم عليها في حينها (قوله أي الشارب) قال القاني قد  
 يتال أن الزاني في قوله لا يرفي الزاني ثمت المؤمن محذوفا فالضمير في شرب يرجع إليه مجرعا عن صفته الزنا أي لا يشرب هو أي المؤمن  
 (قوله لا مدلول عليه الكلام) قال القاني أي يفرقة السباق اذكر التراقي والراقي والفراق قريب على أن فاعل بلغت ضمير الروح  
 (قوله أو دل عليه المحال المشاهدة) مرجح تقدير مدلول عليه أن المحال في كلام المصنف مرفوع عطف على الكلام وقال القاني يصح ذلك  
 والجمر صفا على ما هو أصح معني وأوفق في المثال (قوله هي أي الروح) إشارة إلى أنه كان الأولي للمصنف أن يقول ذلك قال القاني  
 لو قال بلغت هي أي الروح كان أوفق لقوله والافهم ضمير مستتر ولذا ذكر في الأمثلة الباقية (قوله وقوله فان كان لا يرصيف الخ) قال  
 القاني أن سقط نحو إشارة إلى أنه مثال ثان للمحال المشاهدة وهذا البيت لو حلت حتى فيه على أنها استثناء كالعافية في قوله  
 ليس العطامن الفضول مسلحة \* حتى تجودوا باليد قليل لكان ما بعده فاعل برصيف على الاستثناء المفرغ في الفاعل  
 والمعنى فان كان لا يرصيف الآن ٢٧٢ ترد في أي ردك أي أي اه وكتب بعض أقاض ملتبس على قوله وهذا البيت شطب الشيخ

على هذا آخر القول  
 (قوله أي اذا كان هواخ)  
 كذا قدر التأخلف في موضعين  
 ولأن تقدير كل منهما  
 في كل من المثالين قاله  
 الشموقي وقوله في تقدير  
 الثاني وان كان هو أي  
 ما تشاهده من أي المحال  
 الذي تشاهده من فيه  
 إشارة إلى عطف قوله  
 قبله أو المحال المشاهدة  
 على مدلول عليه الكلام  
 لأعلى الكلام فاقبل  
 قوله ويطرد حذف  
 الفاعل في آراء بعض مواضع  
 قال الزرقي في عليه  
 موضع خامس وهو فاعل  
 فصل الجامعة للترك  
 بالنون نحو ولا يصدك  
 اه وقوله فاعل الجامعة

يشرب ضمير مستتر مرفوع على القافية راجع إلى الشارب الدال عليه يشرب بالانتماء (أي ولا  
 يشرب هو أي الشارب) لأن يشرب يستلزم شارباً وهو حسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يرفي الزاني وليس راجع  
 إلى الزاني لقصد المعنى (أو راجع لمادلول عليه الكلام أو دل عليه المحال المشاهدة) فالاول (نحو كذا  
 اذا بلغت التراقي) ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعل راجع إلى الروح الدال على سباق الكلام  
 (أي اذا بلغت) هي أي (الروح) أو التراقي أعالي الصدر (و الثاني) (نحو قولهم) أي العرب (اذا كان غدا  
 قاتلي) ينصب غدا (وقوله) وهو سواربن المضربين هربين المجاج خوفا على نفسه  
 (فان كان لا يرصيف حين ترد في إلى قطري) لا لا خالتراضيا  
 ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه المحال المشاهدة بهما (أي اذا كان هو أي ما نحن  
 الآن عليه من سلامة) في غده في المثال (و) في البيت (فان كان هو أي ما تشاهده من) ففيه لف وشر  
 على الترتيب ويجوز في كان فيهما أن تكون تامتوان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال  
 ولا يرصيف في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوباً على الترفيق متعلقاً بكان ولا  
 يرصيف في موضع المحال من فاعل كان وحكي سيموه اذا كان غداً برفع على أنه فاعل كان وقد قيل أن  
 النصب لغيره فقيم الرفع لغيره هم ٣ وقطري يفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر  
 المحروف هو قطري من الفجاءة المخارجي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
 ويحذف فاعل فان ظهر \* فهو الاقضية استتر  
 ففهم منه أنه  
 لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائي اجاز حذفه) وتبعه السهيلي (تسكان نحو ما أولناه) من الآية  
 والتحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في أوجه مواضع في باب الناقب عن الفاعل نحو قضي  
 الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الأهندي في فعل بكر العين في التعجب اذا دل عليه مقدم مثله  
 نحو أسمعهم أو بصروني للمصدر نحو أو أطعم في يوم ذي مسغبة يشيما الحكم (الرابع) أنه يصح حذف

أي وفاعل فعل الجامعة المأمور كقواض من ما هتد وقال الدونشري قد نظمت هذه الأربعة وحذت عليها خامساً بقوله (فعله)  
 يعجب ومصدر واستثناء \* وبأن نائبها يستغنى عن فاعل لفظاً كذا إذا سكن \* وبعدمه مستر بلا وزن اه وبقي موضع  
 سادس وذلك اذا قام مقامه لآن نحو \* فتلغها رجل رجل والاصل فتلغها الناس رجلاً رجلاً حذف الفاعل وأقيم المحالان  
 مقامه وصاراً كالشي الواحد نحو حلو طعمه في قولنا الرمان حلو طعمه وسابع وهو نحو ما قام وقدر الأثر بل من الحذف لآمن  
 التنازع لآن الأضمار في أحدهما بقصد المعنى لا قصده في الفعل عنه وانما هو معنى في غيره مثله (قوله وفي المصدر نحو أو أطعم  
 الخ) قال الزرقي أي فان الفاعل فيه محذوف وليس بمضمحل المصدر لا يتحمل الضمير كذا قاله قال المحلل السيوطي وحذني أنه في  
 مثل ذلك يتحمله لآن الجامداً إذا أول عشتن كاسد معني شجاع يشعله كما في باب المبدأ المصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين  
 وشئت عند الكوفيين من باب أولى على أن أطعم في تأويل أن طعم وهذا تأويل عشتن اه من التثنية (قوله الرابع) أنه يصح  
 هذا الحكم على ما بعده عكس ما قبل الناظم لآن في محله فصلين علامات القرو عني التثنية  
 في قوله وقطري يفتح القاف الخ قال الدونشري هكذا في بعض النسخ وبعضها يفتح القاف وكسر الراء والطاء عليه والجمع والتانيث

(قوله ومنه قوله بخلت الخ) قال القافى ان قلت ما ادعى الى تذكير فعل مع ان بل تطف مفردا على مثله قلت هو ان بل الواقعة بين مفردين المسبوقة بنفى أو شبهه تقرر ذلك النفي أو شبهه وتثبت ضد النفي لما بعدها ومحال نفي كل واحد منهما أعظمه فمعنى انها بين جلتين لغرض ابطال الاولى السالبة قبلها كذا وقد ثبت بغير فعل به دها راقع لا عظم فليتامل اهو به تعرف وجه فصل المصنف البيت عما قبله بقوله ومنه (قوله أى مملووظ به) قال اللغوى شىء فسر محقق بقوله أى مملووظ به فبشمل نحو وثلاثين سالتهم من خلقهم ليقولن الله قالوا استغفم بمحق بالمعنى المذكور أو ما اذا فسر المحقق بالموجود وحال الكلام ولقائه فلا يكون شاملا للثلاث (قوله لان مثل هذا الكلام الخ) عبارة القافى في قرر الشيخ التقارنى كونه من بيان

تحقق السؤال المذكور  
فلما نفي ذلك كون السؤال  
مقدوراً مفعولاً \* فان  
قلت كيف يقابل المقدور  
قلت مرادها بالمقدور  
ما لا يتحقق له عند تحقق  
الجواب اه وقد أشار  
الشارح الى هذا السؤال  
وجوابه فيما مر في تفسير  
قول المصنف محقق كما  
عرفته وليس مع السعد  
بحث اجاب عنه الحفيد  
فانظر حواشى المختصر  
(قوله والله ليل الخ) لم لا  
يجوز ان يكون الله فاعلاً  
بشيء محذوف على حد  
أشهر يهدونا الله المقدم (قوله  
وما يقال فائله الدامى  
(قوله لان الفاعل لا يتقدم)  
هذا التباس في فهم كلام  
أهل المعاني فانه ليس  
المراد بقوله تقديم المسند  
اليه بقيد الاختصاص انه  
كان مؤخر او قدم على انه  
فاعل على حاله بل المراد ان

قوله (جواز ان أجيب به نفي كقولك بلى زيد) جواباً (لمن قال ما قام أحد) فزيف فاعل فعل محذوف  
دل عليه مسند دخول النفي والجملة فعلية (أى بلى قام زيد) ليطلق الجواب مدخول النفي في القلية ولو  
جعل مبتدأ محذوف خبره لم يطابق (ومنه قوله)  
تخللت حتى قيل لم يعرفه \* من الوجد شئ قلت بل أعظم الوجد  
فأعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مسند دخول النفي والتقدير بل عراه أعظم الوجد وتخللت من  
التجلده هو التصبر على المهموم ونحوه وأول بصر العين والراء الملهمة من عراه الراء اذا غشيه وقلبه  
مفعول بعروشى فاهو بل لا ضراب وأعظم الوجد شدة الشوق (أو) أجيبه (استغفم محقق)  
أى مملووظ به (نحوه) زيد جواباً لمن قال هل جازأ أحد) فزيف فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول  
الاستغفم وإيجده مبتدأ محذوف خبره لقوات مطابقة الجواب للسؤال (ومنه وثلاثين سالتهم من خلقهم  
ليقولن الله) فاعل فاعل فعل محذوف دل عليه مسند دخول الاستغفم والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا  
الكلام عند تحقيق ما فسر من الشرط والجواز يكون جواباً عن سؤال محقق قاله التقارنى في وهو  
متعين لان القضية الشرطية لا تستدعى التوقع ولا صدمته ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل  
محذوف لا مبتدأ انه ما عند عدم المحذوف كذلك كقوله تعالى وثلاثين سالتهم من خلق السموات والارض  
ليقولن خلقهن العزيز العليم اه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قدمه كذلك  
كقوله تعالى قل من ينسجكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينسجكم منها وما يقال انه قدمه لافادة  
الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن أن يقال ان الجملة الفعلية  
في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية (أو) أجيب به  
استغفم (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للفعول قاله السيد عبد الله (كقراءة الشامى وأنى  
بكر يسبحه فيها بالتعدى والاحال) فيسبح مضارع مبني للفعول وله نائب الفاعل وأوجه  
المتخاف تخفاً لا امر ابوعدم القر بنحو قول الموضع في الحواشى لا يجب بل هو أولى بما عدوا الا حال  
جمع أصل بضمين وأصل جمع أصل ويجمع أم الى على أصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه  
مدخول الاستغفم المذكور كما قيل يسبحه فيها بالتعدى والاحال قال قيل من يسبحه فقيل يسبحه  
رجال ثم حذف الفعل لاختصار يسبح المبني للفعول به ولا يصح استناد رجال الى الفعل المذكور والمبنى  
للفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباب بل مسبحين بكسر هاءه فوقف فزعمهم (وقوله)

(تصريح ج)

أفاد التخصيص كالأخصى على من أحاط بالمتاح والتخصيص (قوله وان كانت لا تطابق جملة السؤال) أى لفظاً فلا ينافي انها مطابقة  
للمعنى لان من خلق اختصاراً لقضاء فعلية لان معنى من قام أقام زيداً ممر والى غير ذلك كما حقه السيد وقال ان يجى والجواب جملة  
فعلية في ليقولن خلقهن العزيز العليم إشارة الى المطابقة المعنوية وانفاً من المحفلية به يجب ان يعترف بالمرزومة ما هو المقصود بالاستغفم  
من الفاعل والفعل ويؤخر عنهما وهو محقق ولا شك ان خلق الله السموات والارض محقق وتعيين الفاعل غير محتاج الى الاستفسار  
فليس السؤال الا لجملة اسمية وترك المطابقة لشارع الى بلادة الكفار لانه اذا تحقق خلق السموات والارض وحدونهما ينبئ ان لا يقع  
شك في تعيين الفاعل فالتناسب للمهم التردد في ذلك الخلق (قوله والاحال) قال اللغوى شىء قد الغزنى في ذلك فخلت

أفعل في أيها النحوي جعاً \* له جع بمعنى بالاطراد وجع الجمع يجمع وهو أمر \* غريب ليس للاخواق بادي وفيه نظر فلان مثله كثير (قوله وهو قياسي) قدمه ٢٧٤ على بقية المعطوفات فقد يفهم أنها سامعية لكن الظاهر أنها قياسية انتهى (قوله)

خير مبتدأ محذوف (قوله) وفيه نظر فلان مثله كثير (قوله وهو قياسي) قدمه ٢٧٤ على بقية المعطوفات فقد يفهم أنها سامعية لكن الظاهر أنها قياسية انتهى (قوله) وهو ضرر ابن نيشل برئ أي أنه يزيد بن نيشل كما قال التقطازي والنيلى وقال أبو عبيدة هو مهمل وقال العيني هو نيشل وقال بعضهم هو الحارث بن نيشل النمشلي (يلتزم زيد ضارع محضومة) \* ويحتمل ما يطبع الطوائع ضارع فاعل فعل محذوف دل عليه دخول الاستعظام المقدّر كأنه قيل من يبكيه فقيل ضارع أي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل (ان رجال فاعل فعل محذوف أي يبكيه رجال ويبكيه ضارع وزيدنا فاعل يبت الحزوم بلام الامر والضارع القبر الذليل والمحبط الذي باقي اليل المعروف من غير وسيلة وتطيق من الاطاحوهي الانهاب والاهلاك والطوائع جمع مطيعة على غير قياس كواضع جمع ملحة والقياس المطاوح والملاطع ومن تعاليمه متعلقة بمحبطه ماصدرت والمعنى ليلت زيد رجال ذليل وموقع معروف لأجل انهاب المنايا زيد وروى ليلت ببناء الفعل للفاعل وزيد بمفعوله وضارع فاعله وفي كل من الرواية من وجهه حسن أما الأولى فن وجهه جعل زيد الذي هو ملاذ الصنفافي صورة العندوة أما الثانية فن وجهه عدم المحذوف (وهو) أي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت (قياسي) وقفا للجرى) ينفع الجمع نسبة الى بني جرم فبها مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته أبو عمرو (وابن جنى) بكسر الجيم واسكن الباء ليس منسوباً وانما هو معرب كني واسمه أبو الفتح وهما من البصريين أحاز أكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو والبناء للفعل قيم ما مذهب الجمهور وانه لا ينقاس والمرور في الآية خير البيت خير مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال واليا كني ضارع صرح بالتقدير الاول أبو جيان وبالتالي صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز في نحو عطف) بالبناء للفعل (في المجرول) ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لا حتمه للفعولية) والرفع بالبناء من الفاعل فيقع اللبس فيجب أن يكون مرفوعاً على التبايع الفاعل (ب) بخلاف عطف في المسجد رجال زيد فانه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للفعولية لان الفعل المبني للفعل وزيد رجال على التبايع من الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحداً كالفاعل وكان لما قيل من يعظم قيل زيد أي يعظمه زيد والى ذلك أشار الناظم بقوله ورفع الفاعل فعل أضمر \* كمثل زيد في جواب من فراء (أوستلزمه) أي استلزم الفعل الرفع للفاعل (ما) ذكر (قبله) من فعل (قوله) وهو الفرزدق (غداة أحلت ابن أصرم طعنة \* حصن عبيطات السدائف والنجر) فانحرف فرفع بفعل محذوف يستلزمه أحلت (أي وحلت له النجر لان أحلت) انزيد (يستلزم حلت) النجر ودخلى ان الكسافي مثل بحضرة يونس بن حبيب عن تو جعفر عن النجر في هذا البيت فقال يا ضار فعل أي وحلت النجر فقال يونس ما أحسن واقعه ما وحدهم في سمعت الفرزدق يشده نصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولاً لا نقله محمد بن سلاو غداة تعميم على التفرقة وطعنة فاعل أحلت وحصن بالنجر يدل على ابن أصرم أو عطف بيان عليه وعبيطات مفعول أحلت والعبط بالعين المهجلة الطري من اللحم والسدائف بالسين المهجلة والقاء أو خسف السنام وغيره ما غلب عليه السم وكان حصن بن أصرم قتل له قريب ففرم على نفسه شرب النجر وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب النجر وأكل اللحم الطري (أو فصره) أي فصر الفعل الرفع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وان أحسن المشركين استجارك) فاحذف فاعل فعل محذوف يفصر استجارك

البيت المشهور وقال الشهاب القاسمي هذا البحث مردود لا يعلل ما رادهم ان أحلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالنجر واستناذه اليه لا والتقدير لا حاجة الى ذلك بل المراد استلزمه في الجملة لان المقصود فهم الفعل وهو حاصل بذلك لا فهمه باعتبار اسناده الخصوصي لا ترى أنهم يستدلون في باب الاكتفاء بتقدير شيء في كلام لوجوده في آخر وان كان وجوده في ذلك لا يخر لا يستلزم وجوده في الاول باعتبار تعلقه به

(قوله الحكم الخامس ان فعله الخ) قال الدونشري هذا الحكم وما بعدهم بعض ما قبله الظاهر انه من أحكام الرفع لا القاعل (قوله مع تشبيهه وجعله) قال اللقاني ان قلت اطلق مع انك تقول في الضمير فاما قوامه واوقن قلت التشبيه والجمع مع الضمير في الضمير نفسه لا في الفعل اظن ان تشبيه الفعل وجعله المحاق الفعل حرف التشبيه والجمع وباقي بعدهما الفاعل مظهر أو مضمرة أمشي أو جرحوا فظهر ان الفعل بوجملته (قوله فكما تقول) قال اللقاني الكاف للتشبيه وما صدره بقوله المصدر المنسب منه ومن تقول جرحوا والكاف والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لتقول قام أخواك والاصل فتقول قام أخواك لتقول قام أخواك (قوله كذلك الاشارة بذلك والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لتقول قام أخواك والاصل فتقول قام أخواك لتقول قام أخواك) قد بقا أي ضري ذلك الى ذلك المصدر المؤول المجرور والكاف فعين ان ذلك ما كيد لفظي كما تقول (قوله لا لموقيل فاما أخواك الخ) قد بقا أي ضري ذلك التوهيم ونفاة ما يلزم على ذلك اختلاف الجملة الاسمية والفعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة كما كثير ومنه في الله شك وقد روي باب المبدأ والمجرور انما يتبع تقديم الخبر انعلي اذا كان رافعا للضمير ليدل المستر لا البارز ٢٧٥ لانه لا لبس لفظ لفة المحاق بعلامة

والقدير وان استعارك أحد استعارك (والخفي في هذه الصورة الاخيرة واجب لان استعارك المذكور كالعوض من استعارك الخ حذف ولا يجمع بين العوض والمعووض وتقدم الخلاف فيما (و) الحكم الخامس من أحكام الفاعل (ان فعله) وما هو غيرته (بوجملته تشبيهه كوجملته كوجملته مع افراد ف كما تقول قام أخوك (أو أقام أخوك) كذلك تقول قام أخواك) وأقام أخواك (وقام أخوتك) وأقام أخوتك (وقام نسوتك) وأقام نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لا لموقيل فاما أخواك وأخواتك وأخوتك ومن نسوتك التوهيم ان الاسم الظاهر مبني آخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تشبيه الوصف وجميعه فالترتيب توحيد المسند فلهذا الإيهام وهذا هو الفرق بين التشبيه والجمع وبين الثالث حيث المحقوا علامة التانيث دون علامتي التشبيه والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تنسب بعلامة الاضمار ولفظة التوحيد هي الفضي وبها جاء التزيل (قال الله تعالى قال جرحا لن وقال الظالمون وقال نسوة) واليه أشار الناظم بقوله وجر الفاعل اذا ما أسندا \* لثنتين أو جمع كقار الشهدا (وحكي البصريون عن طيوس) حكي (بعضهم من أزدشنوة) يفتح الميم وسكون الألف أو السين قال في الصحاح أزد أو بوسي من اليمن وهو بالسين أفصح يقال أزدشنوة وأزدسنة وأزدسنة وأزد السراة واخترت في تسببه أزد أو أسد اقبل لانه كان كثيرا ليعطاه فقبل له ذلك لكثرة من يقول أسدي الى كذا وأزدى الى كذا وبقيل لانه كان كثير النكاح والازدوال اسد النكاح وشنوة يفتح السين المعجمة موضع النون وفتح الميم (فخوض بوني قومك) بوني نسوتك بوني في أخواك (وفي الحديث) وبخرجي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قاله ورفقه بنوفل وحدث أن أكون مملكا أغير جلك قومك والاصل وأخر جوى هم فقبلت الواو بما أو أذغمت الياء في الياء (وقال) عمر بن ملقط الماهل (الفتا صحتك عند الفتا \* أوفى فاولى لك اذا وقيته)

فالفتا بالبناء لمفعول فعل ماض وعينك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التشبيه مع انشاده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفعل وعند طرف بمعنى قريب متعلق بالفتا واذوا اقيم مل من المضاف اليه وهو الكاف التشبيه والجمع فان لمعاني الفاعل علامة مظهر مظهر فقط كتنبيها انتهى ويرد عليه انه قد يسمى بالمتبى والجمع فعلا منها في الفاعل غير مطردة \* فاضافا لئلا (قوله لتوهيم ان الاسم الظاهر مبتدا) قال الدونشري أو بدل تامل (قوله بعلامة اضمار) الاضافة بيانية (قوله) وحكي بعضهم) قال الدونشري قال اللقاني ان الظاهر ان المار اذ البعض طائفتين البصريين قالوا لا يتجمل أن يكون المراد بعضهم بعض من العلماء لا خصوص البصريين انتهى وهو نقل لكلام اللقاني بالمعنى وعبارته فيها وحكي عدل عن قوله وحكموا عنهم المحاق الفعل علامة التشبيه والجمع الى ما عدا به اذا حكمي عنهم انما هو بوني أو ضربني أو ضرباني فيصع فيه التاويلان الا تبيان من الصحيح مع ومثاله وقوله وبعضهم الظاهر ان الضمير عائد على البصريين وذلك لا ينافي حكاية جميعهم لئلا يثنى عن طيوس يجوز أن يكون ذلك لفة طيوس وازدشنوة وان المحاق له عن طيوس جميعهم من أزدشنوة بعضهم يتجمل بان ضمير بعضهم عائد على التحسين والارسل (قوله) ونائب الفاعل كالفاعل) قال الدونشري يشير الى الاعتراض على المصنف حيث مثله للفاعل مع تانيثه وأجاب بانتهاءه أي في هذا الحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح الزمخشري في تسمية نائب الفاعل فاعلا (قوله وهو الكاف) قال الزمخشري

أى فى عينك فالشرط موجود وهو ان المضاف بعض من المضاف اليه هذا العينان بعض الذات (قوله وأولى فأولى لك دعاء الخ) قل  
 العيني فان قلت ما وقع أولى من الأعراب قلت يجوز أن يكون فى محل الرفع على ان خبر مبتدأ محذوف تقديره دعاء أولى فأولى لك يعنى  
 هذه الحكمة وقوله فأولى لك ما انما عطف على أولى الاول كذا لا تأكيد انتهى وقال أبو البقاء فى اعراب قوله أولى لك فأولى أولى فيه  
 قولان أحدهما على والآخر فيه لا لحاق لا للتثنية والثانى أقبل وهو على القولين هنا وذلك لم ينون ويبدل عليه ما حكي أبو زيد  
 النوادر هى أولات بالتأخير مصر ولا يصار عليها لولا عطف قصار كحل اسمها أحد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ والخبر والثانى ان  
 يكون اسما للفعول مبنيا ومفعلا بالشر بنشر ولك تبين (قوله الوطيس) أى الحرب (قوله من لم يالينا للفعول) أى شدو ذالان  
 الأصح ان أقبل التفضيل لا يصاغ الا من البنى للفاعل كسابق فى باب (قوله ويعدوه أهل الذى الخ) قال النون شرى الجمع بين هذا  
 والببت الاول على رواية الأوم كفاء وهو اذ لا فى حرف الروى فان آخر الاول مع والثانى لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يرد أنه وكذا  
 العيني وفى شئمة الدهر فى ترجمة ٢٧٦ أى فراس الحمدانى وكتب الى سيف الدولة بأبها الملك الذى • أضحت ارجل المناقب

نتج الربيع محاسنا  
 ألقنها غر السحاب  
 واقت ورق نسجها  
 فحكت لنادورا الحجاب  
 خضر الشربا بخل طيب  
 شربا الشربا بواقت غيب  
 انتهى ولا يخفى ان أبأ  
 فراس من المولدين  
 فالعرض من كلامه  
 التمثيل لا الاستشهاد  
 وان كان خلاف التبادر  
 بين كلام المصنف وغيره  
 حيث أدرجوا هذا البيت  
 مع الشواهد (قوله ألقنها  
 غر السحاب) ضمن  
 ألقنها معنى أولد فعمله  
 الى ضمير الخامس ومحاسنا  
 مفعول ثان لنتج قال  
 اللقاني وفى كل من قوله  
 نتج الربيع وألقنها

وواقية معانها مصدر الوقاية كالكتابة مصدر معناه الكنب وأولى فأولى لك دعاء أى فأولى لك ما بطل كك  
 وهذا البيت نصفه رجل اهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلقث الى ورائه مخافة أن يقع قتلى عيناه عند  
 قفاه من شدة الالتفات (وقال) أمية (يلومونى فى اشتراء النخيل ل أهلى) فكلهم أوم  
 فأولى فاعل يلومونى فالحق للفعول علامة الجمع مع انهم عند الى الظاهر واشترى مصدر مضاف الى مفعوله  
 وحذف فاعله ويرى اشتراق النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ وأوم مفعول  
 الواو غير مهموز مخبر وهو اسم تفضيل من لم يالينا للفعول كقول أى وكلهم أكثر ملوكة واللوم العذل  
 ويرى وكلهم يعذل ويعدو وأهل الذى باع بلحونه • كالحصى البائع الاول  
 (وقال) آخر (نتج الربيع محاسنا • ألقنها غر السحاب  
 فخرج غرام مؤنث أفر بمعنى أى فاعل ألقن واختمه علامة جمع المؤنث وهى النون والسحاب  
 جمع سحلبات والفعول والفعل نعت محاسنا وجمع محسن كسواء جمع مسوا على غير قياس والوصف  
 فى ذلك كالقول الان الوصف اذا أسند الى جماعة لا ثالث لحقه الألف والثامدون النون نحو ألقنات  
 الهندات (والصحيح) عند سبويه ومتابعه (أن الألف والواو النون فى ذلك) المسبوع (أعرف) وان  
 طبع وأزمنونة (دلوها على التثنية والجمع) نذكرها وانما كادل الجمع) من العرب (بالتاء) جاءت  
 على التانيث (بجمع الفرى عينه الغير فالتثنية والجمع فرع افراد كان المؤنث فرع المذكر كقول سبويه  
 واعلم ان من العرب من يقول ضربونى قومه فتشبهوا هذا التاء التى يظهر ونهاق قالت فلا تفر فكأنهم  
 أرادوا ان يجعلوا الجمع علامة كجعلوا المؤنث علامة ثم قال وهى لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناطم  
 وقد يقال سعدوا سعدوا • والفعول للظاهر بعد مبتدأ  
 (لأنها ضامرات الفاعلين وما بعدها) من الظواهر (مبتدأ) وهى وما قبله خبر (على التقديم) للخبر  
 (والتاخير) (للبتدأ) (أو) (لما بعدها) (تابع) (لما) (على الابدال من الضمير) (بدل كل من كل) (و) (الصحيح

استعاران أحدهما مكنية والآخرى تخيلية انشبه الربيع بالام من الحيوان  
 وهذا كناية وأثبت لربيع النتج وهو تخيل وشيهر السحاب للفعول من الحيوان فى ادراشى كالطروا ونطقه فى آخر كالربيع  
 والاشى من الحيوان وهذا كناية واثبات للاتحاد الذى هو الايلا فتخيل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبر ان ذلك يتبعين  
 عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهم أن يكون استعارة تبعية (قوامه محسان جمع محسن) قال النون شرى كلامه فردود  
 بمافى الصحاح وغيره والحسن تقص القبح والجمع محسان على غير قياس كأنه جمع محسن ويقول بعضهم المساوى المقاح جمع مسوع على  
 غير قياس (قوله دلوها) أى ابتداء فمقد ما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل انهم قد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل  
 المتعاطفات المطابق لافردات لان جمع السلا من جنوع الفلح عند سبويه واتباعه قال الشارح أى وجع القلبي تسمية أفره فذلك  
 وصف بالمعقد انتهى • قوله فلذلك وصف بالمعقد أى جوارا والمطابقة أفصح لان الاقصى جاع الكثر كما لا يعقل الافراد فيه اعلاه  
 الجارية فهذا وحذف المصنف نعت المعقد بدلا لانه ذلك عليه كما قال اللقاني (قوله لاتها ضامرات الفاعلين وما بعدها مبتدأ) قال اللقاني

هذا الوجه لا يتأق في قوله وان كانه نسب وخير (قوله خير أو) لهذا توفيق أبو البقاء حيث جعل من ذلك ما يليق عند الكبر  
أحدهما أو كلاهما في قراءة بعضهم قال الدمامي الظاهر أن الالف ضمير وان أحدهما بدل بعض وان كلاهما يتقدر أو يبلغه  
كلاهما أو التقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما وعليهما ما ألف عائدة على والدين أحسن إلى ما بعدهما وليس لك أن  
تقول أحدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وأنه يجوز أن يخفى زبدوجه أخوان لأن بدل الكل تقرير للبدل منه ما إذا كان ما على ظاهره  
وحقيقته مو بدل البعض تخصيص بعض ما يتأوله اللفظ وإعلام بان الأول ليس راداه ظاهره في الجمع بينهما فاقم ظاهر (قوله)  
وتقديم الخبر الخ قال الثاني يعني أن الراعي يلزمهم ان التقديم والابدال مختصان بقوم باعيتهم واللام اطلاق في فيه نظرا ذ  
اللام ان الفعل اذا كان له فاعل معنى أو مجموع يلزم اسنادا إلى ضمير ذلك الفاعل فيلزم ٢٧٧ منه عند التقديم أن الظاهر مبتدأ

أي بدل وزوم الاستناد إلى الضمير خاص بهم قطعا (قوله) وأحقرهم وأهونهم (عليه) قال الدونشري الظاهر أن أحقرهم وما بعده منصوبان بالعطف على محل جملتهم وهم الفقير لانها مفعول ثان وتذكير ضمير عليه بلغيتار ان الناس اسم جمع (قوله) لاجل فقره قال الزرقاني اشارة إلى ان الضمير في عليه رجم إلى الفقر الدال عليه قوله الفقير في البيت قبله وكلمة على لتعليل كذا قوله تعالى ولتذكروا الله على ما هداكم أي لهذا ما هداكم أي (قوله) وان كان مؤثرا قال الثاني أي تائسوا لمعضو بالما لفظيا (قوله) ما كان الخ وقال الدونشري هو جب عمل الفاعل غسلي

أيضا (ان هذا اللفظ) وهي الحاق العلامات (اللتحقيق مع المفردين أو المفردات المعاطفة) بغير أو (خلافا

لراعي ذلك) بكسرهم الجمع أي خلافا لمن زعم أن الظواهر مبتدأ تقولون زعمتها ابدال لمن زعم امتناع هذه اللفظة مع المعاطفات وانما كان الصصح انها حرف لا ضمائر (قول الامة) من أهل اللغة

(ان ذلك اللفظ لقوم معينين وتقدم الخبر) كما يقر به الأول (والابدال) من الضمير كما يقول به الثاني

يخبر بها جميع العرب (والاختصاص بلفظة قوم باعيتهم) قاله ابن مالك في شرح التلخيص وانما كان الصصح أن هذه اللفظة لا تتحقق مع المعاطفات (لحي مقوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرى مصعب

ابن الزبير بن العوام رضى الله عنهما تولى قتال المارقين بنفسه \* (وقد أسلماه مع مدوحيهم) فالحق علامة التثنية وهي الالف في أسلماهم مع المتعاطفين وهم امير مدوحيهم والمارقين المخوارج من

رف السهم من الرمية فهو قاذف من الحائس الا تروا أسلماهم خذله قال أسلمت فلا اذا لم تعنه ولم تنصره على عدوهوا البعد اسم مفعول من الأبعاد والمراد به الاجنبي من النسب والجمع القريب وقوله

وهو عز وبن الورد يدح الغني ويذل الفقير ذر بني الغني أسعى فاني \* رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه \* (وان كانه نسب وخير)

والحق علامة التثنية وهي الالف في كناعه المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة أي الكر

والغني وان كل للفقير نسبو كرم فهو وأحقر الناس وأهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رداً بوجيان

على المحض اوى حيث قال لا تعلم أحد محب فاما زيد وعمر و بكر وقال الموضح في

المغني وليس الرديني لانه يمنع التعريف لا التوكيد انتهى (و الحكم السادس) من أحكام الفصل

(انما كان مؤثرا أنت فعله فاما كنه في آخر الماضي) حامدا كان أو متصرفا كما كان أو ناقصا وذلك

مستفاد من قول النظم وناه تانت تلى الماضي اذا كان لا تلى (وبناء المضارعة في أول المضارع)

ولم يعرض له في النظم (وبجهد ذلك) التائب (في مسئلتين احدهما ان يكون) الفاعل (ضميرا

متصلا) لغالبية حقيقة التائب ومحاربه ونفي تحقيق التائب ماله فرج والهازي خلافا لحقيقة

(كهنه فقامت أو تقوم) الهاز به نحو الشمس طلعت أو تطلع وانما وجب تانت الفعل في ذلك مثلا

يتوهم ان ثم فاعلا مذ كراهه نظرا إذ يجوز أن يقال هند قام أبوها والشمس طلعت قربها (بجلاف الضمير

ما هو أهم من المجازي وكون التائب في أول المضارع للتائب قد شوق فيه من حيث انها خرج من المضارع والجزم من الكلمة لا دلالة

على معنى والمستهقلة منزلة قبله ارجح من مظانها انتهى ولا وجه لتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لا يدل على معنى على الاطلاق ممنوعة

وانما يصح في حرف الما في ان ذلك في دلالة ألف المقاطعة وسين الاستقبال وباء النسب وشوخوا على المعاني ولهذا أقرب في التسهيل

حد الكاسة بمسقل (قوله ضمير متصل) قال الثاني في محتمل أن يراد بالتصل ما لم يتصل من الفعل سواء كان متصلا إلى لا يمكن أن

يقع به النطق أو متصلا ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الاقتراح ويظهر أثر الاشتغال في نحو غلام هند تقوم هي معه انتهى وصله

ان المراد بالانصال على الاول الانصال اليها لعمل لا الانصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التائب في المثال المذكور على

الاول خون الثاني ويؤيد الثاني ما يأتي من قضية كلام الشارح في تعليل وجوب التذكير في المتفضل (قوله لغالبية حقيقة التائب)

قال الدونشري في غير نظر فان ذلك لا يتقدم ضمير التائبين كذلك نحو الهندان وما

(قوله ما قام أو ما يقوم الأهي) نفاهه أن الضمير المنفصل فيما ذكر فاعل هو الترحم الرابع أنه في مثل ذلك محذوف وأنظر لموجب التذكير في مقام أو يقوم الأهي ويجوز الإعراب بأنه على ما يأتي عن الناطق في المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل بالأو أي فرق بين الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقيا وكلام المصنف محتمل لذلك لأن قوله بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر أنه لا يجب فيه التانيث وكلام الأديماني في شرح التسهيل يفيد جواز الوجهين في ذلك فأنظر طائفة مناعلي الألفية ثم قضية التعليل بعدم التوهيم الذي ذكره الشارح وجوب التذكير في المنفصل غير المنفصل لا لا نحو غلام هند حضر هي معه والتبادر خلافه وقال الشهاب قد رد على العلة أن مع التاء توهيم أنه فاعلا مؤنثا منتظرا إذ لو قيل هند قامت احتمل أن المعنى قامت مهماتها لا فيمكن أن يجعل العلة دفع التوهيم في الجملة بأن يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع والباقي طرد الالباب (قوله وفي هذا التاويل نظر لان المسامحة) قد يقال لا مانع من اعتبار الأمرين ٢٧٨ والتذكير باعتبار المعنى والتاويل بالمكان والتذكير باعتبار لفظ أرض وك

لذلك من نظير نحو كل ومن الموصولة هذا وفي هروس الأفرح للهباء السبك في آخر أحوال المسند إليه أهمل المصنف يعني المخطيب القزويني أمور من آيات الكلام صلي خلاف مقتضى الظاهر وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه فالأولى لتخصيمه كقوله تعالى فن جامع معظم من وبه وذلك يجوز تذكير كل مؤنث ومنه ولا أرض أجل إبقائها لأنه أراد تفضي الأرض فعبّر عنها بما يعبر به من المكان وبذلك ينجلي قلانه لا شذوفا في هذا البيت لأنه إنما يكون شاذًا إذا ردت الظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا على الصحيح خلافا لابن كسان

المنفصل نحو) هند (ما قام) الأهي (أو ما يقوم الأهي) والشمس ماطع الأهي أو ما يظلم الأهي فالأد كبر وجب في الشر لمعلم التوهيم المذكور لأن الفعل لا يكون له فاعلا ولا يخالف قول المرساة الحاضرة وقت أو قوم فانه لا يمكن تانيثه وإن كان ضمير امتصلا مؤنث (و) تاء التانيث (يجوز تزكها في الشعر) مع اتصال الضمير (إن كان التانيث مجازيا) وإليه أشار الناطق بقوله ومع ضمير ذي الجازي شرع وقع \* (كقوله) وهو عاير بن جوين الطائي نصف ساعة وأرضا تافعين فلا تترددت ودقها \* (ولا أرض) أجل إبقائها) وكان القياس أبقلت لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه محذوف التاء لضرورة وقال ابن كسان يجوز تزكير التالف في الكلام الشر يقل الشمس طلع أي بقال طلع الشمس لأن التانيث مجازي ولا فرق بين الضمير والظاهر واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت إبقائها بالنقل كلما عدل عن ذلك مع كونه منتهد على أنه مختار لا مضطر وأجيب بأنه إنما ثبت ما ذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره من العرب من لا يجوز في الهمزة إلا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال إنما ثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كسان أن الأصل حكمي في شرح أسبات كتاب سيبويه أنه روى أبقلت إبقائها بخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا لأنه دليل على أن فاعله بحجر النقل قال وعلى رواية بتعقيق الهمزة قال ولا ضرورة بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لأن وجود الهمزة في إبقائها ما به (قوله) وهو الأعشى ميمون بن قيس في قصيدته مدح بهار هط قيس بن معد يكرب بن يزيد بن عبد الله المحاربي فامتنعني وليمة \* (فان الحوادث أودى بها) وكان القياس أودت لأن الفاعل ضمير متصل ولكنه محذوف التاء ضرورة والله بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمجمة والحوادث جمع حادثاتو الجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد المحدثان الليل والنهار وأودى بمعنى هلك بتعدي الهمزة المستهله (الثانية) من وجوب التانيث (أن يكون) الفاعل ظاهرا (متصلا) بالفعل (حقيق) التانيث فتوافقا لتأت عمران) وإلى هاتين المسئلتين أشار الناطق بقوله وأما تزكير فعل مضمر \* متصل أو مفهم ذات

في المؤنث المجازي أما إذا ردت المؤنث المجازي عن مذكوراته يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتأمل (و) شذ (قوله فان الحوادث أودى بها) انغمس يقل أودت وإن كان لا يضرب الوزن لأن القافية مؤسوسة والتاسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروي بحرف متحرك كالف عالم والروي هور في القافية والقافية هي الحرف الأخير من البيت الذي يكمل البيت (قوله حقيق التانيث) قال الزقاق هو على ما قال الشارح ما كان من المحووان يؤامد كركام أو نوعه حتى أتى انتهى وراى الشارح أن الناطق ويرد على ما قاله ليس له ذكر من المحووان كالعقاب يقول الشارح هنا ما لا فرج أشمل لكن ينبغي أن يراد بالفرج محل الوطء ليشمل الطير فليس له إلا الذكر (قوله ذاتر) قال الدوشري المراد بالحرفية الفرج قال في المصباح الحرف بالكسر فرج المرأة والأصل حرج خفف الحما إلى هي لام الكلمة وانما قيل ذلك لأنه يصغر على حرج ويجمع على أرواح والتصغير وجمع التكثير يراد بالكلمة إلى أصولها وقد يجعل استعماله يرد من غير تعين قال الشاعر كل امرئ يجمي حرجه \* أسودها وأجره



اشبه ويجوز أن يكون المحرف في كلام ابن مالك من المحذف ويجوز أن يكون من المشدود فحذف الضرورة الشعر وكلام المضارع يدل على أنه مختص بمرج المرأة أي دون غير ما وكلام ابن مالك ظاهر ويخالف ذلك ويمكن تأويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفتهم ابن مالك لذلك بوجه (قوله وشذ قول بعضهم الخ) قال النونشري يسهل الشذوذ في ذلك كون فلا تليس دلا على المؤنث وانما هو دلي على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله انه ينقاس على قلة) قال النونشري فيه نظر فلا دالة في كلامه على القياس بل على القلة (قوله لان المراد الجنس) أي لان ألف ذلك على الاصح لاستعراق الافراد كما يأتي في باب نعم وبئس (قوله وسياق ان الجنس) يعني سوادل عليه بالاسم القرون بالاداة كما ذكرنا وجر معنا شجر وبئر كما ينبغي (قوله الحقيقي) لا يظهر ترك هذا القيد وان وقع التعيين في القيد لا تخرج المجازي فحوظ على اليوم الشمس شاعل ان ترك العلامة أحسن لان الوجدان الانيان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك في التنزيل على ما قال الدماميني وان نوقش فيه وما يدل على عموم كلام المصنف انه لم يهرض ٢٧٩ بمدخل المجازي للمفعول وكيف يتوهم ان كلام المصنف خاص بالحقيقي مع قوله

(وشذ قول بعضهم قال غلاة حكامه سيويعن بعد العرب وهو ردي لا ينقاس) فقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والمخفف قدما في بلا فصل انه ينقاس على قلة وانما حاز في الكلام (الفصحح نحو نعم المرأة) في المدح (وبئس المرأة) في الذم بترك التامه فيما (لان المراد بالمرأة تهما) (الجنس) وهو مؤنث محازي (وسياق ان الجنس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فذلك يجوز فيه ذلك (الترك والاه) أشار الناظم بقوله والمخفف في نعم القاتنا استحسنا \* لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان التامه والتذكير (في مستثنين احدهما) المؤنث الحقيقي للظاهر (المفصل) من الفعل بفصل (قوله) وهو سرب الخطي يوجب الاخلال (لقد واد الاخلال أم سوء) \* على باب اسبا صلب وشام (قوله التامه) ولدت حازر لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخر. طلب بالصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة (وقولهم) أي العرب (حضر القاضي اليوم امرأة) فامارة فاعل حضور وترك التامه للفعل بالمفعول وذكر الظرف فعدا المحكاة الشاهد بتمامه وانما يجب التامه مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يسبب الفصل ترك التامه في \* فهو أقي القاضي بنت الواقف (والثانيث أكثر) من التذكير لقوة تانيثه (الان كان الفاعل) بين الفعل وفاعله المؤنث (الا) الاستثنائية الالجابية (فالتانيث خاص الشعر نص عليه الانقش) وأوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الاهنلان ما بعد الاليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو يدل من فاعل مقدر قبل الاوفاك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكور وان لا ذكر الفعل والتقدير ما قام أحد الاهنلان (وأشدد) الانقش (على التانيث) في الشعر (ما برئت من ربه يومئذ) \* في ر بنا الانبات التام (فيما تالم فاعل برئت أو شتمع وجود الفصل بالا) (وجوز ما بن مالك في الشعر) على قلة فقال والمخفف مع فصل بالافضل \* كاز كالاقامة ابن العلاء

(قوله جمع شامة) قال النونشري لم يجعله اسم جمع بقرق بينه وبين واحد بالاء كتم وتمر ذبل جعله كخم وخمعة مع الغلبة التانيث عليه وهي علامة الجمعية دون كونه اسم جمع (قوله لان الفعل بعد عن الفاعل) لا اتمتع في ذلك لكان حسنا لان الفصل لو كان كالعوض من التامه لما حاز الجمع بينهما واللام باطل فالزم ذلك كما قال الشاعر نفسه في علم جواز الجمع بين المفسر والمفسر في نحو قوله تعالى وان أحد من المشر كين استجارك لان استجارك انما ذكر كالعوض من استجارك المخوف ولا يجمع بين العوض والمفوض (قوله ما برئت الخ) قال النونشري قال القاضي هذا البيت لا يصح شاهدها على المسئلة لان الكلام في مؤنث حقيقي تجب معه التامه لا الفصل بالا والبنات تليس كذلك لانه جمع تكسیر فهو من المسئلة لا تية وأقول اذا كان الفصل بالاسم المؤنث الحقيقي المذكور منع من التامه فاولى بالمتع فالتانيث في البيت أحق بالمنع لاسيما مع الفصل بغير الا لان الشيخ نظر الى ان المصنف جعله شاهدا لذلك فاعترضه انتهى وما قلناه من الاتفاق فيه فتدبر كلامه موثقت كلامه على ان الفاعل في البيت بنات وهو جمع فكسر فليس من المسئلة الاولى بل من الثانية انتهى ولا اشكال عليه (قوله وجوز ما بن مالك الخ) قال القاضي وجهه ان يقدر الفاعل المخوف مؤنثا ومستثنى عاما

لغيره كساعة في الاول واخذ في الثاني واشباع في الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللغوي أي الجمعي دليل قوله لاهن في معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال اللغوي ان قلت لم على مر هذه العلقه وجوب أفراد ضمير هذه الثلاث فتوالت الفعل المسند اليها فلا يجوز القول بمجرأ ولا الشجر أورق ولا أورقت ولا الرجال جاؤا ولا النساء قنن قلت الجماعة لفظة مفرده مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز ضمير هاء اعاد اللفظ في مفرده مؤنث فيؤنث الفعل له واما المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال ظموا ويجمع مؤنث في نحو النساء قنن (قوله وقالت الاعراب) ٢٨٠ قال الدونشري رد التمثيل بذلك بان الاعراب اسم جمع لاجمع عرب والزم كون المفرد أوسع دائرة

من الجمع لان العرب يمتصون بسكان البادية والاعراب يمتصون بها وذكره بعضهم ان الاعراب جمع اعرابي فليتأمل وعجابه العاصم العرب نبيل من الناس والتسمية اليهم عرب بين العربيه هم أهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر القصص الأعرابي والنسب إلى اعرابي امرأته في الام لا واحد له وليس الاعراب جمع لعرب كان الانباط جمع لينبط واما العرب باسم جنس قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) انظر وجه الفرقه عند قال الدونشري في حواشي الفاكي ولعله شرف المذكر كورائسي وذكر الرضي غير مترادف لان ابن الحاجب عني على مذهب الفارسي وجابه الرضي وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء أضافوا الهندات لبقاء

(وقرى ان كانت الاصححة) بالرفع وقرأ ما لثمن ديناروا الحسن وأورد جامعا من المجردى بخلاف عنه وجامعه من التابعين (فاصبحوا الأتري الامسا كنهم) بضم التامعن ترى ورفع مسأ كنهم على التباية من الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسندة (الثانية) من جواز الوجهين (الهازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر) ولو ورد وجمعت بالفتح لكانت (أى من مجازي التانيث (اسم الجنس) كشجر (واسم الجمع) العرب كقوم ونسوة (والجمع) المكسر كطراب وهندو (لا من معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح) مع الجمع المكسر نحو (قالت الاعراب) مع اسم الجنس نحو (أورقت الشجر) (الجزأ التذ كبر) في الفعل مع اسم الجنس (نحو أورق الشجر) ومع اسم الجمع المذكور نحو (وكذب قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال نسوة) مع الجمع المكسر المذكور نحو (قال الرجال) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهندو) فاني في جانب التذ كبر بالشعر ثم ادى ترتيب الف في جانب التانيث تحتها كقوله هوشم وأسد ويجرحود وهما وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب باحترام من اسم الجمع للبنى نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما يجب التانيث مع المؤنث الهازي لار من أسدنا ان التانيث غير حقيقي فتضعف العنابة وهو الثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كحمل المذكر على المؤنث في جاتني كتاب زيد أي صيغته في ذلك أشار الناطم بقوله والتابع جمع سوى السالمين • مذكر كالتابع احدى الجن

(الآن سلامة منظم الواحد حتى التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجب التذ كبر) في الفعل (في نحو قام الزيدون) وفي التنزيل قد أفلح المؤمنون (و) أوجب (التانيث) في الفعل (في نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيويه وهو جمهور البصريين (خلافا لكوفيين فيما) فاتهم أجازوا في الفعل مع كل من جنى التصحيح التذ كبر والتانيث (و) خلافا للفارسي من البصريين (في جمع) تصحيح (المؤنث) فانه انفراد عن أصحابه فيجوز الامر بوافق أصحابه في وجوب تذ كبر الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناطم فلم يستثنه (واحتجوا بنحو الا الذي آمنت به بنوا اسرائيل) فانت الفعل مع جمع تصحيح المذكر (و) بنحو (أذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنحو قوله فبكي بناتك شجون وزوجتي) • والطاعون التي ثم تصعدوا

فذكر الفعل مع اسناده إلى جمع تصحيح المؤنث وشجون بمعنى خزنه منقول لاجله وتصعدوا انصرفوا (وأوجب بان البنين) في قوله بنوا اسرائيل (والبنات) في قوله بنات (ليسلم فيما لفظا الواحد) اذا ااصل بنو ذقت لاهم وز يدعله وادونون في التذ كبر والفتوات في التانيث فلما لم يسم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام في مقال الناطم وحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذ لم يحصل لفظا الواحد فيه كذلك لانه لما كان تعبيره بالمفردوا الثلاثة اما ليجد فانه كانت تامنوا العرفات أو قبلها بان كانت الفا تعبير كافي الجمليات والصحرا وان كان ذلك التعبير كدوم من المكسر وكان تانيث الواحد قنن لار زوال علامته ثم جعل عليه ما التافيه مقدرة فلا يظهر التعبير كندت الآن المقدري حكم الوجود لظاهر (قوله لم يسم الخ) قال اللغوي تضييته ان نحو حاتم الجمليات يجوز منه فيه التذ كبر وهو على نظره (قوله اذا ااصل بنوا الخ) هذا مشكل لانه يقتضي اعتبار أصل المفرد في الزم ان يكون نحو القاضين والله طعين وعدات في جمع عنوجهات في جمع جهنم جميع التكسير وهو جليحوا كان يمكن ان يبين عدم السلامة بتغيير

من الجمع لان العرب يمتصون بسكان البادية والاعراب يمتصون بها وذكره بعضهم ان الاعراب جمع اعرابي فليتأمل وعجابه العاصم العرب نبيل من الناس والتسمية اليهم عرب بين العربيه هم أهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر القصص الأعرابي والنسب إلى اعرابي امرأته في الام لا واحد له وليس الاعراب جمع لعرب كان الانباط جمع لينبط واما العرب باسم جنس قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) انظر وجه الفرقه عند قال الدونشري في حواشي الفاكي ولعله شرف المذكر كورائسي وذكر الرضي غير مترادف لان ابن الحاجب عني على مذهب الفارسي وجابه الرضي وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء أضافوا الهندات لبقاء

لفظا الواحد فيه كذلك لانه لما كان تعبيره بالمفردوا الثلاثة اما ليجد فانه كانت تامنوا العرفات أو قبلها بان كانت الفا تعبير كافي الجمليات والصحرا وان كان ذلك التعبير كدوم من المكسر وكان تانيث الواحد قنن لار زوال علامته ثم جعل عليه ما التافيه مقدرة فلا يظهر التعبير كندت الآن المقدري حكم الوجود لظاهر (قوله لم يسم الخ) قال اللغوي تضييته ان نحو حاتم الجمليات يجوز منه فيه التذ كبر وهو على نظره (قوله اذا ااصل بنوا الخ) هذا مشكل لانه يقتضي اعتبار أصل المفرد في الزم ان يكون نحو القاضين والله طعين وعدات في جمع عنوجهات في جمع جهنم جميع التكسير وهو جليحوا كان يمكن ان يبين عدم السلامة بتغيير

التشكل في الجمع (قوله أي اللاتي) قال الدونشري فيه نظر ولوجعل الضمير راجعا إلى السكبان أحسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدونشري قدر بهذا النظر بان آل انما كانت معرفة لا موصولة في المؤمن والكافر لكون المراد بهما الثبوت لا المحسوس وأما المؤمنات قال فيها موصولة لاجل الحدث والعنى اخا حاك الذي يتحدث من الإيمان وحدث بغدان لم يكن (قوله ان يتصل الخ) قال اللغاني قالوا ولكن ذلك هو الاصل جاز ضرب بعلامه زيد واستمع ضرب بعلامه زيد وقضية كلام المصنف ان ما ذكره هو الاصل سواء كان واجبا أم جائزا او وقع في كلام بعضهم ان الاصل هو التقدم مع جواز التاخر ولا يخفى انه خلاف ذلك وانه مخالف للاصل أي الراجع (قوله ان يخشى اللبس) قال اللغاني أي فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لمحصل ٢٨١ اللبس حينئذ وخوف اللبس بانتهاء القرينة اللغوية

تغير فيها اماما تغير منها كسبت ونات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبان التذكري في جامع) المؤمنات (الفصل بالمفعول وهو المكاف على حذفه لمحض القاضى امرأة (أولان الاصل النساء المؤمنات) والنساء اسم جمع حذف الموصوف وخلفه صفة فعلت معاملته (أولان آل في المؤمنات اسم موصول (مقدرة اللاتي وهي) أي اللاتي (اسم جمع) وتقدم انه يجوز ضم الفصل واسم الجمع التذكير والتثنية قبل في هذه الاجوبة الثلاثة لاخبره نظر أما الاول فلان الفصل ضمير الا لراجع فيه التثنية وتر كمرجوح وقد اجعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكون اذ اجعوا على وجهه مرجوح وأما الثاني فلا يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ان كله وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلان آل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والاولام لا للحدث والتجدد وسكت الموضع تيمنا لانظم عن اسناد الفعل إلى المتني وحكمه حكمه فمرد فان كان المذكور يجب تذكري الفعل نحو قال رجلان وان كان مؤنث وجبت تانيته فله نحو قالت الهندان (و) الحكم (السابع) من أحكام الفاعل (ان الاصل فيه ان يتصل بفعله) لانه منزل منه نزلة ترجمته (ثم يحى المفعول) بعدهما (وقد يعكس) ذلك فيحصل المفعول الفاعل ثم يحى الفاعل بعدهما (وقد يتاخر الفعل والفاعل) ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذ كوز من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (جائزا وواجب) فهذه مسائل داخلة تحت قول الناظم والاصل في الفاعل ان يتصلا \* والاصل في المفعول ان يتصل

وقد يحذف خلاف الاصل \* وقد يحى المفعول قبل الفعل (فاما جواز الاصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنجد وورث سليمان داود) فليصل فاعل وداود مفعول (وأما وجوبه) أي الاصل (في مسئلتين احدهما ان يخشى اللبس) في الفاعل ولا قرينة متغير الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى (فموسى فاعل وعيسى مفعول وتبين هنا تقدم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالآخر ووصو ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين أو أشارتين أو موصولين أو مضامين ليا ما المتكلم وكلا داخلة تحت قول الناظم \* وأخر المفعول ان ليس حذر \* فبين في هذه الصور ان يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا (قوله أي يكره) بن السراج (والتاخر ان يكره) وبن وابن مفعول وابن مالمث في النظم وغيره (وخالقهم) في ذلك (ابن الحاج) في تقدمه على المقر بل بن عصافه وقد قال لا يوجد في كتابه سيويه شيء من هذه

كضرب زيد عمر او قلت سلمى عيسى وأكرم موسى الظريف عيسى والمعنوية كأرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكهشري موسى ووقع في خط الشهاب القاسمي وغيره تقديم الفاعل في أمثلة القرينة اللغوية والمناسب المقام تأخيرها وتقديم المفعول كما وقع في أمثلة القرينة المعنوية وقوله ولا الفعل أي كافي عيسى ضرب موسى فانه يتوهم ان عيسى مبتدأ والفاعل ضمير وموسى مفعول كما في في كلام الشارح آخر الباب (قوله) وخالقهم ابن الحاج الخ) لا يجوز ابن الحاج ولا غيره الخلاف في مسئلته وجوب تقدم المبتدأ على الخبر اذا خيف اللبس فينظر وجهه هذا وقال اللغاني

(٣٦ تصحيح ل) يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا لاخير بان الامور المذكورة ثابتة ما تنتج جواز الاجال ومختن فيه لو تقدم فيه المفعول لكان الظاهر انه هو الفاعل فليس من الاجال بل من اللبس اذا الاجال ان لا توضح الدلالة واللبس ان يدل اللفظ على غير المراد وقد يجلب عن الاعراب ما لا يظهر لاختلاف الاعراب فيه اختلاف معنى لان كلامها هو الآخر بخلاف ما نحن فيه فتأمل انتهى وهذا الفرق وان اشهر لكن كلام ابن مالك المصنف في باب تعدى الفعل وزمها ما لا ملامح بخلاف حذف الجار في نحو ترغبون ان تنكحوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة في ذلك كلاما يخفى وقد نظم بعضهم الفرق بين اللبس والاجال فقال والفرق بين اللبس والاجال \* عما يثبت في الاقوال فاللفظان انهم غير القصد \* فحكم على استعماله بالرد لانه اللبس واما الحمل \* فربما فهم من يعقل وذلك ان لا تنهم الخفايا \* واسوا بهل تصير واقفا

وحكمه القبول في الموارد \* فاحتمل نظمها أعظم القوائد (قوله انه لا خلاف الخ) اذا استويا نعر مغاويره لا يوجب تقديم المبتدأ على الخبر في فرق بينهما وبين مفعول الازالة لا يظهر لهما أثر انتهى قال النحوي وقد يقال يجوز الوجهين في الآية بمعنى على صحة كون كل منهما محمولا عليه ولم يعلم مراد الله في ذلك فجاز الوجهان وما ذكرنا فينا في ذلك ما تامل انتهى في ان كلام الزاج مشكل بقوله التسهيل بحسب وصل الفعل ٢٨٢ بمرفوعه ان خيف التباسه بالنصب وقول شرح جبريت بل مرفوع على فعله لا يدخل الفاعل واسم كان

(قوله وذلك واضح) قال الزرقاني وجهه ذلك ان المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذا يقال في الباقي) فيه نظر لان الباقي لا التباس فيه بل انما فيه اجمال أو مفرغ في الاجال تدبر (قوله ان انحصر المفعول) قال اللقاني ان قلت المحصور هو فصل الفاعل وأما المفعول المذكور فمحصور فيه لا محصور قلت اذا حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور فمحصر المفعول أي من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول في كلامه مفهوم أي من وقع عليه فعل الفاعل فليتلل (قوله عند الجزولي) قال اللقاني الذي أوجب الاتفاق في انما دون الا هو انه لا دل على ان عمل المحصر هو التباسا في ذلك المفعول مع الازدقع

الاراض الواهية (عجبا بان العرب تحير تصغير عمرو وعمر) على غير وجود اللس (وبان الاجمال من مقاصد العقلاء) فان لم يفر ضا في الاجال كان لهم غرض في البيان (وبانه يجوز) أن يقال زيد وعمر (ضرب أحدهما الآخر) اذ لا يبعد ان يقصد ضرب أحدهما من غير تعيين فيا في باللفظ المحتمل (وبان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا بما تفاق) عند الاصوليين ولغة عند النحويين فلا يمنع أن يتكلم بالمثل ويتأخر البيان الى وقت الحاجة كخيار ومقاد فاتهمما مجلان لتردهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة (لما) (جائز) (شرعا على الاصح) خلافا للعترة وكثير من اصحاب في خيفة واصحاب النظار واني اسحق المروزي واني بكر الصبر في لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك لا عند تعيين الامتثال فاما قبل ذلك فلا (وبان الزاج نقل) في معانيه (انه خلاف) بين النحويين في انه يجوز في نحو فازالت تلك دعواهم كون تلك اسمها أي اسم زال (ودعواهم الخبر والعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى ولا يلزم من اجازة الزاج الوجهين في الآية ما زاز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال الخبر ها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقي فلوزال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدني أو معنوية كما كتلت الكمثرى المحلى حاز التقديم بالاخلاق المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (ان يحصر المفعول ما يتخوفا من غير محض) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لا موقفا على قلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمر ومع جواز أن يكون عمر ومضرب والشخص آخر فاذا انقضت قبل انما ضرب عمرا زيد جاز أن يكون زيد مضربا بالشخص آخر ولم يجوز أن يكون عمر ومضرب والشخص آخر (وكذا المحصر بالاعتد) (أي موسى) (الجزولي وجماعة) من المتأخرين فاتهم اوجبوا تأخير المفعول المحصور بالانحصار ضرب زيد الاعرا (وأجاز الصبرون والكسائي والفرماوين الا تباري) من الكوفيين (تقديمه) أي المفعول مع الا على الفاعل (قوله) وهو يدل على ان الخبر

(ولما في الانحاضا فؤاده) \* ولم يسل عن ليلى وبال ولا أهل تقدم المفعول المحصور بالاو هو جاعل الفاعل وهو فؤاده وجماع هنا الاسراع والجمع من الرجال الذي ركب هو ا فلا يرد معنى (قوله) وهو جعيتون بني عامر تزودت عن ليلى يتكلم ساعة \* فجازا لا الضعف ما في كلامها) تقدم المفعول المحصور بالاو هو ضعف على الفاعل وهو كلامها (قوله) وهو زهير بن أبي سلمى يضم السين وهل ينبت الحنطى الاوشيج \* (ويغرس الا في منابتها النخل) تقدم الجار والمجرور وهو منابت المفعول المحصور بالا على تأنيب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع أنبت والحنطى يفتح الحاء المعجمة وتشديد الطاء الراء النسب الى الحنطة

اليس وهذا المقدار متفق في انما (قوله وأجاز الصبرون الخ) هذا يستلزم جواز ان يستثنى بادا أو واحدة دون عطف شيان وهو لان التقدير في مضارب الامر زيد مضارب احدا احدا لا عمر ازيد كما قاله في المطول آخر باب القصص والمصنف كابن مالك لا يستبعد ولهذا زوق المتنى في الباب الخامس قول أبي القاسم بلعون من قوله تعالى ملعونين أنهما قطعوا أحذا حال من فاعل ويجاورونك (قوله وهو حصبل) في القاموس حصبل كز برج يعيض الضد فع ان قال وشاعر خزاعي رافضى (قوله قد قدم الجار والمجرور الخ) انما احتاج الى هذا لان المصنف انما استشهد به ليعبر عن الثاني من البيت ولو استشهد بالاول كان ظاهرا غنيا عن التكلف اذ المفعول وهو الحنطى قد علم

الفاعل وهو وشجته (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصاح الشبيخ بالحجيم شجر الرماح والمخطوطة موضعها بياضه وهو خط هجر تنسبا اليه الرماح الخطية لا يحتمل من الهند فتقوم به (قوله يدعي تقدير عامل في المرفوع) فيه كمال في المطلق في آخر باب القصر بحث لأن الفعل الاول يتي بلا فاعل واعتبار المضارع لا يتحولون نصف انتهى أي لا به يلزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة قال نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وأخر المنصوب وذكر كلاما يتعلق بذلك وسياقي (قوله قال في التسهيل الخ) ٢٨٣ قال الدونوشي عبارة الرضي في هذا المقام أكثر النحويين منعوا

وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم وشجيم اثنين المعجمة والحجيم جمع وشجته وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ونفس السنان المفعول والتخل نائب الفاعل والمانع تقدم المفعول المحصور مع الاعلى الفاعل يدعي تقدير عامل في المرفوع قال في التسهيل وتبعه في المعنى ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الآن يكون مستثنى بخوم ما قام الاز يدأ ومستثنى منه خوم ما قام الاز يدأ أحد أو ثانيا له خوم ما قام أحد الاز بدافضل وما من من غير هذه الثلاثة معمولة لما قبلها قدره عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الايات ليس وانعاق مكرر الاصل لا مؤخر من تقدم فهو واقع قبل التقدير الابعدها لم يعدوا لكنهم لم ينظروا الى ذلك حتى بين ان الشئ اخا على في موضعه لا ينوي غيره والابجاز ضرب غلامه زيد او الى هذه المسئلة أو ثانيا لم ينظروا

وما بالآراء انما انحصر \* أثر وقد سبق ان قصد منهم (و) ما توسط المفعول بين الفعل والفاعل (جواز ان تحولت قبله آل فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء والفرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قوله (خاف ربهم) فمفعول فاعله و به مفعول (قال) جر بر مدح عمر بن عبد العزيز

جاء بخلافه أو كانت قد قدرا \* (كأن فيهم موسى هل قدر) غوسي فاعل ورسمه مفعول به متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتاخر تقدمه في الرتبة واليه أشار النظم بقوله \* وشاخ نحو خاف ربهم عمر \* والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (و) ما وجوه أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (في مستثنى احدهما) أن ينصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه (فما ابراهيم مفعول مقدم ور به فاعل مؤخر وجوبه) (يوم لانفع الظالمين معذرتهم) فمعدرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبه (واو انما وجب تقدم المفعول فيما لا يعود الضمير على المفعول وهو متاخر لفظا ورتبة) (و) لاجل ذلك (لايجوز أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (لا في ثرو لا) في (شعروا) جاز فيه ما لا يخفى وابن

جني (من البصرين) (و) (أو عبد الله) الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في التسهيل في باب الضمير (استحبا) في الشرع قولهم ضربوني وضربت قولك اعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه البصريون في ضربته زيد بالبدل فيمن الما باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيهما في ضرب غلامه زيد ما من تقدم ضمير على مقدم مؤخر الرتبة في الشعر (بشعر قوله) وهو النابغة أو أبو الاسود أو عبد الله بن همام في اختلاف فيه

(خزي به عني عدي بن حاتم) \* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فر به فاعل وهو متصل بضمير عائدة الى عدي وهو مفعول ور تيمنا لتخبر و جزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب ف قيل هو الضرب والى بالحجارة وقال الاعلم ليس بشئ وانما هو دعه عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلعت الفساق ولها من ألطف الهجو (والاصح جواز في الشعر فقط) للضر وهو الانصاف لأن ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه أو ما الاعمال والبدل فستثنيان

ضاحكا مفعول رأيت العامل في الموت لم يمت (قوله في مستثنى) قياس ما يأتي في التثنية أن تكون ثلاثة فانهما أن يكون المفعول ضمير امتلا والفاعل ظاهر انما هو ضمير بل زبد (قوله ان ينصل) قال اللغاني بر دعيلمان هذا الاتصال انما يمنع من التاخر أو ما هو وجب التوسط فلا يلزم يجوز ويجوز التقدم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن انظر هل يجوز في خصوص هذا الامثلة المذكورة في التوضيح وهي قوله واذا ابتلى ابراهيم ربه وهو لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل انما لا يمنع من التقديم أو لا عليها وعلى الفعل فقط

واجب هذا وهو قول الدكتورى: يمكن ان يقال الواجب حينئذ اما التوسط واما التقدم فالوسط واجب بخبر فصح ان يقال ان التوسط واجب (قوله ان يحصر الفاعل) قال الاثنان أى يكون محصورا فيه (قوله عند غير الكسائي) قال الاتفاق مقتضاه ان البصر بين عنون التقدم هنا وان اجازوه فى المفعول المحصور بالاكثر والفرق ان تقدم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد وهو حصر فعل الفاعل فى المفعول المذكور وتقدم الفاعل ٢٨٤ المحصور بغير المعنى المراد وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور كورقى الفاعل المذكور

لجميعهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثيرا الشائع تقدم مفعول ضمير الفاعل باعتبار ان ابن مالك وغيره حتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه فى قياس ما ليس من باب عليه كما استثنى بين العرب ايا يحصر صهاقرا الى الجذ اذا عاها وخارج عن القواعد الى ذلك أشار فى النظم فقال \* وشذخوزان زوره الشجره \* (والمسئلة الثانية) من مسئلتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ان يحصر الفاعل بالما) باتفاق (تجوزا) بحيثئ الله من عباده العلماء (فالعالم افعال محصوره فى الحصة فوجب تأخيرها فزنت توسط المفعول والمعنى ما يحصى الله من عباده الا العلماء) وكذا المحصر بالاعتدال الكسائي (فانه يجب تأخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيدا) واحتج الكسائي (على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بالا) بقوله

ما عاب الاثم فعل ذى كرم \* ولا حقاظ الاجبا بطلا  
تقدم الفاعل المحصور بالما فى الموضعين والاصل ما عاب فعل ذى كرم الاثم ولا حقاظا بطلا الاجبا وعاب بالعين المهمة من العيب والاثم هنا البخل مقابل الكرم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء ما وحسنه فى آخرهمزة غير محذوف الجبا ومقابلها البطل وهو الشجاع (وقوله)  
فتبهم مذبا النار جارهم \* (وهل يعذب الا القبا النار)

تقدم الفاعل المحصور بالما الى المفعول وذكر المفعول وهل معنى ما والاصل ما يعذب أحد أحد النار الا الله ونبتهم مبنى للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثانى وجمله مذبو فى موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول مذبو الا المفعول الثالث خلافا للعينى (وقوله) فلم يدرك الله ما هيبت لنا \* عشيئانا الله الدار وشماسها  
تقدم الفاعل المحصور بالما الى المفعول وهو ما هيبت والاصل فلم يدرك ما هيبت لنا الا الله وعشيئان مفعول على الظرفية والانا بكسر الهمزة وسكون التاء وقع الهمزة المجرودة كالاعادوزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشعر والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم بنمو شما اذا غرزاها بالبرق ثم ذر عليها النيلة ثم فو على الفاعل عليه يجب وغير الكسائي قدرا لضموب والمهر وغير المحصورين فى هذه الايات ونحوها مما لا تقدر قبل فعل ذى كرم عاب وقبل بطلا حقا وقبل النار يعذب وقبل ما هيبت درى يتامى ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا فى مستثنى او مستثنى منه أو تابع له كما تقدم تنبيهه وتقرروا على غيرى فى التسهيل وخالف هنا فقال

وما بالاول بالما انحصر \* أشهر وقد يشق ان تصدظهر  
(وأما تقدم المفعول على الفعل والفاعل) (جواز) فصح فبقا كذا ثم وفر بقاقتون) ففر بقاقيهما مفعول مقدم للفعل الذى بعده ويجوز فى غير القرآن تأخير (وأما جواب) أى وجوب تقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (فى) مسئلتين أحدهما ان يكون (المفعول) (عالمه المصدر) كأن يكون اسم استفهام (تخوف) (آيات الله تنكرون) فإى مفعول مقدم لتكرونا أو اسم شرط نحو (أيا ما تدعوا) فله الاسماء الخمسة فإيا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا أو ماصلة وتدعوا مجزوم بإيا فكل منهما عامل فى

اذا بصير المعنى مع تقدم الفاعل حصر الفعل فى الفاعل المعين للضمين بالمفعول المعين فمعنى ما ضرب عمرا الا زيدا ان عمر المضر به الا زيد ومعنى ما ضرب الا زيد عمر ان الضرب يقع من أحد الامن زيدناه وقدمناه ما نسبنا بعمرو (قوله وغير الكسائي) قد لا لضموب والمهر والى) قال فى المظلول آخر باب القصر بعد ان اعترض تقدير عامل المرفوع كما نرى بصرح هذا فيما اذا قدر المرفوع وآخر المنصوب ومن هذا قيل ان غمرا فى قولنا ما ضرب بالا زيد عمر امضوب بضمير كانه قيل ما وقع ضرب الامن زيد ثم قيل من ضرب فقبل عمرا أى ضرب عمرا قال المصنف وقه نظرا لقتضائه القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لاجسامه استغفاهم عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا ويكر اقبل

للمن ضرب بسلامته الجواب حتى تاقى بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو فى المثال المذكور مضر وبالزيد لم يقع ضرب الامن زيدا فليكون القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فنعموا ذلك الاقتضاء فالتين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن أين يلزم القصر فى المفعول نعم كمن ان يقال اننا نلزم اقتضاء القصر فى الفاعل والمفعول جميعا ونعم محققا الكلام فى غير هذا المقام انتهى وانت خبير بان تقدير السؤال لا يدمنه فى دعوى الخلف وان لم يدركه الشانخ هنا

عالمه

فتدبر (قوله إن يقع عامله الخ) قال القاني هذا الضابط شامل لنحو أمار بدق ضرب عمر أو لأحب تقدم المفعول فيه انتهى قال الشهاب  
لوزي في الضابط ولتحصل الفصل بين أمار والغائب شيء آخر لم يرد هذا قليلاً انتهى وكان الأخص أن يقول فلو قال المصنف بدل قوله  
وليس له منصوب بل يحصل الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر له فائدة فإن محضه الذي ذكره هو أمار اليوم فاضرب زيد أو أوفيه  
اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لابعنه وأعلم أنه لا فرق في المنصوب المتعارف للمفعول المذكور بين كونه  
طرفاً كاملاً للمصنف أو غيره كما في أمار يذبح كسبجة والأصل أمار كسز يذبحه وإنه إذا كان ظرفاً يجوز تقديم المفعول به وتأخير  
الطرف كما أشرنا إليه وهو الذي دل عليه قول الشارح فإنه يكتب في الفصل بذلك قوله فلا ٢٨٥ يجب تقدم المفعول به لأن الغرض

الفصل بين أمار الغاء وأما  
نبتها على ذلك التردد  
بعضهم فيه (قوله فالجواب  
إنها المتأخر في ما بعدها  
الخ) الظاهر أن يقال أنها  
المتأخر على ما بعدها فما  
قبلها حقيقة وهذا ليس  
قبلها حقيقة لأن رتبة  
التأخر ونظر ذلك أن  
المفعول إذا كان له الصلوة  
يتقدم على عامله وأما  
دعوى أن حقها أن تدخل  
على المفعول المتقدم فيه  
نظر لأن حقها أن تأخرو  
الدخول على صورة الجملة  
وتقدم المفعول لا يتأخر  
صداقتها كما علمت فتدبر  
(قوله متصليين) لا يظهر  
فرق بين المتصليين  
والمتفصلين بل قد يقال  
لا يتصور اشتراط كونه  
لاحص في أحدهما إلا إذا  
عمم في الضمير لأن الضمير  
أما يكون في المتصليين  
أو المتفصل أحدهما وهو  
المختص به فكان الأولى  
لشارح أن يجعل قيد

عامله من جهتين مختلفتين (المسألة الثانية) من وجوب تقديم المفعول على عامله (أن يقع عامله بعد  
الغاء المحررية في جواب أمار ظاهرة أو مقترنة) وليس له (أي لعامل المفعول) (منصوب غيره) أي غير  
المفعول (مقدم) نعم منصوب (عليها) أي على الفاعل أو المقدرة (نحو ويرك فكبر) فتقديره وأما  
ويرك فكبر (و) مثال أمار الظاهرة (نحو فاما لا يتم فلتظهر) وأما وجوب تقدم المفعول فيهما أخذوا  
من أن تلي الغاء أمار المقدرة أو المقدرة تفصل بينهما بالمفعول فإن قيل ما بعد فاما المحررية لا بد من عمل فيها  
قبلها فكيف على ههنا في المفعول \* فالجواب إنها المتأخر ما بعد أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في  
مركزها الأولى وهي ههنا ليست فيه لاهلها مؤخر من تقديم وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم  
لطلبها الصلوة ما أمكن ولكن تأخر حلقته إلى الفعل حذر من إيلائها أمار (تخالف) ما إذا كان للفعل  
منصوب غير المفعول به مقدم على الغائبه يكتب في الفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقدم المفعول (نحو  
أما اليوم فاضرب يداً) فالعامل وهو فعل الأثره منصوبان وهما الطرف والمفعول به وتقدم الطرف  
وحصل الفصل به فاستعني عن تقديم المفعول به (تنبيه) يدرك بالتأمل فيما تقدم (إذا كان الفاعل  
والمفعول به) (ضمير بن متصليين) (ولا حصر في أحدهما) وجب تقدم الفاعل على المفعول كما هو  
الأصل فيهما (كضربته) فالفاعل والمفعول هما المفعول على الفعل ههنا نرا الاتصال في  
الفاعل (وإذا كان المضمر المتصل) (أحدهما) كان (المضمر مفعولاً) والظاهر فاعلاً (واجب)  
في المضمر (وصله) بالفعل (وتأخر الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضربني زيد) لانه لو قدم الفاعل  
والحالة هندو وجب أن يذوق الضمير مقصوداً مع إمكان اتصاله (وان كان) المضمر (فأعلا) والظاهر  
مفعولاً (وجب في المضمر) (وصله) بالفعل (و) وجب أمار (تأخر المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو  
تقدمه) على (على الفعل) بما (كضربت زيداً وزيداً ضربت) حذر من ارتكاب الانفصال مع  
التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) في النظم (وهو امتناع التقديم) للفعل على الفعل كزيد  
ضربت (لانه سوي) في النظم (بين هذه المسألة) وهي مسئلة ضربت زيداً (ومسئله ضرب يوحى  
عيسى) في وجوب تأخر المفعول فيهما عن الفاعل فقال  
وأخر المفعول إن ليس حذر \* أو أضر الفاعل غير منحصر  
فاقتضى أنه لا يجوز زيداً ضربت كلاً يجوز على ضرب يوحى بتقديم المفعول على الفعل (والصواب  
ما ذكرنا) من جواز تأخر زيداً ضربت فلا ليس وامتناع نحو عيسى ضرب يوحى ثلاثيهم أن عيسى  
متداون الفعل متشبه لضيمه وإن موسى ومفعول وحاصل ما ذكره الموضوع من أول الحكم المناسب  
إلى ههنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل أن يثنى اللبس وأن

كونهما منفصلين مستقداً من قول المصنف ولا حصر في أحدهما فيقول: وهو يلزم من ذلك أن يكونا متصليين (قوله) وكلام الناظم  
الخ يمكن أن يجاب عنه بأن كلامه كما ينفرد معطوف قد دل عليه المقام والتقدير أضر الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع  
وسياق في باب العطف أن الواو قد تحذف مع ما حفظت ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر في أحدهما غير بنقوله وما لا أو بل ما لا  
أخر لا غير منحصر في الفاعل فقط فلا رد عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل قوله أو أضر الفاعل غير منحصر ما كان من  
الفاعل ضميراً منفصلاً غير محصوراً فالتأخر فيه يذوق ما عموماً أو أمار إذا كان يذوق قلت أن كلاً من زيداً أو أهانك  
لهو هذا كلاً هو أشبه قد أضر فيه الفاعل غير منحصر من أنه لا يلزم فيه تأخر المفعول بل لا يجوز وقد يجاب بأشياء أوردها المصنف بأن  
م إذا ناظم بالتأخر عدم التوسط فقط لانه معدم التقديم بدليل في انصبه التقديم بقوله وقد يجبي والمفعول قبل الفعل مع شـ ولى

ماتبله لما فعل هذا هو مراد الشهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم بوجه الخ قد يقال عموم قول الناظم أو ضم الخ مخصوص بقوله وقد يحكي المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى أن ما ذكر من الجوابين عن الناظم لا ينافي دعوى المصنف بأن في كلامه إنباط التساوي لاهمالا ليقيدان عدم الإيهام بل عدم الصراحة والقتضاء فهما مصححان لتعريب المصنف بالإيهام دون الدلالة والافتضاء قائل (قوله) وأنه يجب تأخير الفاعل (الخ) لا يخفى أنه إذا وجب تأخير الفاعل وكان المفعول ضميرا متصلا وجب توطئة المفعول كما هو ظاهر فالأولى أن تنضم هذه الصورة إلى مسئلتى وجوب توطئة وتركبن مسأله ثلاثه كما أكثرنا إليه سابقا ولا تعد قسما مستقلا والله أعلم بالصواب (هذا باب النائب عن الفاعل) (قوله) قد يحذف الفاعل (قال اللطفي) قدم في أحكام الفاعل أنه لا بد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل ٢٨٦ يوجب تأويل ما تقدم بما اقتضاه بقاء الفعل على صيغته الأصلية (قوله) لا يحذف به

يكون المفعول محصورا فيه وإن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وأنه يجب توطئة المفعول في مسئلتين أن يكون الفاعل ضميرا متصلا بالمفعول وأن يكون الفاعل محصورا فيه وأنه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون معمولا لما بعد الغاية بشرط طمأنينه يجب تأخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما إذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما متظاهرا أو أنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخبر في المفعول بين تنديعه على الفعل وتأخير عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما إذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما متظاهرا والجواز فيما عدا ذلك (هذا باب النائب عن الفاعل) \*

قال أبو حيان لم أر مثله هذه الترجمة تقريباً من المثلث المعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله (قد يحذف الفاعل للجهل به كسر في المتاع) إذا لم يعلم السارق من هو (أو لغرض لفظي) كالأخبار فهو قوله تعالى عثل ما عوفيت به من كمال صلاح السجع كقولهم من طاب تسيرته جدت سيرته فإنه لو قال جد الناس سيرته لاستلقت السجعة قاله الموضع في شرح القطر وغيره (كتمصيع النظم) كما وقع للأعشى ميمون ابن قيس (في قوله) في قنة كانت لرجل من آل عمرو بن رند (علقت أعرضا وعلقت رجلا \* غري وعلقي أخرى ذلك الرجل)

فخبر على في المواضع الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو أنه تعالى في تصحيح النظم إذا لو قال خلقني الله أيها وهلقها الله رجلا غيري وعلقي الله أخرى ذلك الرجل لا تحتل النظم والتعليق هنا الخبطة وعرضا بالعين المهملة وتفتح الراء مفعول مطلق أي تعليقا على ضامن غير قصد في الصراح وقولهم علقت أعرضا ذلك أي اعترضتني فعلت بتمام غير قصد انتهى واسم هذه القنة هريرة كما مر ج به في بيت أول القصيدة في قوله ودع هريرة أن الركب رقت \* وهل تطيق وداعا لها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيري وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها (أو لغرض معنوي) كان لا يتعلق بذكر غرض (أي قصد نحو فإن أحضرتم وإذا حجت إذا قيل لكم تفسحوا) أن دلست الغرض من هذه الأفعال أسندا لها إلى فاعل مخصوص بل إلى أي فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فينبو عنه في رفعه عديته وجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاستعاليه) وصيرورة كالجزم منه وعدم حذفه

تظرف به المصنف بأن الجمل به انما يقتضي أن لا يصح جاسم الفاعل لأن يحذف وتقصيره وما يتعلق به بطلمين عاشت على الفاعل (قوله) أو لغرض لفظي قال اللطفي أعلم أن الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصد الفاعل أولا فتصا فأن في الفائدة المقصودة بالفاعل كعمل المخلوق لمحصل عصبه الذهن عن الخلق في الفكر ومنقر ذلك منه ما إذا قصد بالفاعل غير فائدته جهلا بالمقصود غرض لا فائدة والمتو بتصل الفعل فائدة لا غرض كعمل النحو للعصبة المذكورة فهي غرض غير فائدة وعصبة

اللسان عن الخطأ في الفاعل فائدة لا غرض إذا تعذر ذلك علم أن عطف الغرض من الحسن يمكن (وتأنت) إذ جهل المتكلم الفاعل ليس غرضه من المحذف بل ولا فائدته (قوله) أو معنوي (قال اللطفي) أي معنى يشار إليه ثم ذكر هذه العلل الثلاث لا يقيدان بمصر فلا بد من التنصيص بغيرها علم الفاعل بالسامع إذا كان الفعل لا يصلح إلا له كافي قوله تعالى وخلق الإنسان ضعيفا (قوله) كان لا يتعلق (قال اللطفي) أن قيل عدم تعلق الغرض بذلك أمر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على المحذف فلا يكون غرضا قلت المراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضا (قوله) وجوب التأخير (الخ) قال الفوتوشري لم يعبر في الأولى بالوجوب وكان الأولى ذلك ولو قال في وجوب الرفع كان أحسن لأن الرفع الذي في نائب الفاعل ليس عن الرفع الذي في الفعل بل وأشار بقوله واحد إلى أنه لا يجوز تعدد نائب الفاعل والاستناد إلى غير المفعول له أسندا مجازي كاستناد الفعل المبني للفاعل إليها فإنه مجازي كما صرح به علماء المعاني انتهى وهو ما عود من كلام اللطفي فإنه قال لو كان في وجوب الرفع والعينية والتاخر كان أحسن إذ كل من التسلط بالوجوب والنسابة في مطلق الرفع والعينية في رفع الفاعل وعدميته (قال قوله) واحدة إشارة إلى معنى آت بآب عنه



فيه وهو متع التعداد لثالث كالفعل ثم ان كلامه مشعر باستواء الاربع في النيابة أي في كون كل تابعين الفاعل وكلام أهل المعاني  
 صريح في أن اسناد الفعل المبني للجهول إلى المفعول به حقيق والى غيره مجازي لأنهم قالوا اسناد الفعل إلى ما بين له من فاعل ومفعول به  
 حقيقة وإلى غير الثلاث مجازوه ملائمة شتى بلايس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكن والسبب فاسناد الفعل إلى ما بين  
 له من الفاعل أو المفعول به حقيقة وإلى المصدر وما بعده مجاز والسبب فيه ان اسناد الفعل إلى غير ما بين له يستلزم ترتيبه مرتبة ما بين له فيجعل  
 فاعلا أو مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة متخالف اسناد الفعل المبني للجهول إلى المفعول به فاعله إلى ما بين له وهذا حقيقة لا يخار  
 (قوله بيان لواحد) قال الشهاب القاسمي فيه نظرو الوجه التبعيض ٢٨٧ وقديقال مراد الشارح البيان القوي وهو لا ينافي

التبعيض انتهى وقال  
 الزرقاني ان قلنا لبيان  
 غير المبني فيكون الثالث  
 الاربعة وليس كذلك  
 فكان المناسب لوقال  
 صفة واحدا في جواب من  
 ثلاثة أو خمسة أحدها ان  
 من يأتى وهو التبعيض  
 الثاني ان المراد البيان  
 القوي والتبعيض  
 للبعوت الثالث على  
 تقدير كون من ليست  
 للتبعيض ان المراد بنباتة  
 الاربع نباتات على سبيل  
 البديل (قوله والمعلل  
 العين أو الهمزة مثلها  
 مثل الفاعل أو المفعول  
 الشارح بالذكر لاقتضاه  
 المصنف عليهما (قوله  
 الثاني المجرور) قال الشهاب  
 القاسمي رحمه الله تعالى  
 بالحرف القابل للنباتة وهو  
 الذي يلزم المحال على طريقة  
 واحدة في الاستعمال

(وكانت الفعل لتأنيده) ان كان مؤنثا غير مجزور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد (الاول)  
 منها (المفعول به) لانه كالفعل في كون الفعل حدثا عنه وفي جواز إضافة المصدر اليه لا فرق في الفعل  
 بين الصحيح كضرب زيد والمعلل العين أو الهمزة (وتحذف من الماوقضي الهمزة) والاصل أنماض الفعل  
 وقضي الله الأمر فغذف الفاعل للمعلل هو أنيب المفعول به مناه فصار مفعول به كان منصوبا وعده  
 بعد ان كان فضله وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان حائزا للتقدم عليه وإلى ذلك اشار الناظم بقوله  
 « ينوبه مفعول به عن فاعل » فمأله (الثاني المجرور) كعبرية المصدرين سواء كان الفعل لازما  
 للبناء للمفعول أو لا (ولاحظوا) (وتحذف من الماوقضي الهمزة) الثاني نحو (قوله السير يزيد) لأن المجرور بالحرف  
 مفعول به معنى فصع نيابة عن الفاعل هذا مذهب المحجور (وقال ابن درستويه والسبيل وتلميذه)  
 أبو علي (الزندي) (أو الهمزة) (الثاني ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستقر في التقدير والمقطع  
 هو أي السقوط وسير هو أي السير (لأن المجرور) بالحرف المعلى (لانه لا يتبع على المحل) أي محل المجرور  
 اذا تاب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال من هذا الطرف ولا ذهب إلى يد عور ورفق التابع فيجاء ولو كان  
 المجرور تابعا عن الفاعل لمجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله « طلب  
 المعتق حقه المظالم » رفع المظالم على محل المعتق فلما يتبع على المحل علمناه ليس هو الثالث  
 (ولانه) أي المجرور قد يتقدم على ماله (نحو) كان عنه مسؤولا فلو كان هو الثالث لما تقدم على  
 ماله وهو مسؤولا والفاعل لا يتقدم على ماله فثابته كذلك فلا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل  
 (ولانه) أي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ (نحو  
 أريت كسبل ورمضان صبح وضرب بشيد مضرب كان الفعل اذا تقدم كان مبتدأ (نحو) يقدم وأجاز  
 الكوفيين تقدم الفاعل وثابته ما بين على حالهما (ولان الفعل لا يؤنثله) أي لا يجوز للمؤنث اذا تاب  
 عن الفعل في (نحو) مرهند وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فلان الفعل يؤنثله نحو ضربت هند فثبت  
 بهذا العمل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال المجرور (لنا) من الأدلة على نيابة  
 المجرور في لسان العرب (قوله سير يزيد يسيرا) بالتصغير فانه المجرور ولم يسموا المصدر  
 لأبسامه بل أيقوه منصوبا ولو أتوا به فغوا وإذا أنيب المصدر انشأه فصحته أو لا يمنع لكونه  
 أشد لها ما منه وأما كونه يرجع إلى المعهود فالأصل عنه (و) لساننا الاجوت (انه غير أي محل  
 يظهر) امر به (في القصص) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد وغير زائد ومخوله طرف فالاول

كذلك وبلا اختص بضم ولا استعملوا لعل على تحليل و ذكر ان اياها ان البناء الحالية في نحو خرج زيد نباتا لا يقوم مقام الفاعل فكان  
 الاصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك التبعيض اذا كان معصين قولنا طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفي المثال الثاني  
 نظر فان دخول من في هذا المثال غير جائز كما ستره في ما انتهى وأقول سبقت في كلام الشارح عند قوله ولا يقال بالتابع المجرور  
 لكونه مفعولا به ان التبعيض مطلقا لا ينوب عنه (قوله ما راه) أي المضمومة نسبة إلى زيد فمن يلاذ الاندلس كما تقيده النون شري  
 عن الشهاب في الباب الزندي بالضم والسكون ومهمله نسبة إلى زيد فخصص بالاندلس (قوله) فلا يتقدم الفرع (الخ) فتدبر لا يلزم له  
 قدمه من ان المصدرين أجازا زيدا محروضا به مع عدم جواز تقدم الفعل (قوله) وأما كونه يرجع إلى المعهود فالأصل علمه (أشاره  
 إلى رد ما تاله المحمدين عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه وان الثالث ضمير المصدر المختص لكن رد على ما دعا المحجور الرجوع  
 إلى المعهود فمما جاز في قوله « وقاله شتي » يدخل عامل على متعلل « فتدبر (قوله) وهو المجرور (الخ) قال النون شري فيه نظر ظاهر لانه يوم

المحصر فيما ذكر كإشهاد بذلك التباين بالجملة معرفة الطرفين مع أن ذلك غير محقق من مالم يصح حوائف بأبالمه مدر أنه يجوز اتباع الفاعل  
 والمفعول المضاف إليهما المذهب در محلا وماصر حواله في باب النداء ويلاب لا الناقية للجنس أنه يجوز اتباع النادى محلا واتباع اسم لا كذلك  
 وماصر حواله في باب اسم الفاعل أنه يجوز اتباع مفعوله المحرور محلا بالنصب وغير ذلك من الأبواب كما علم من تصحيحها فاقول بقيد  
 الشارح بذلك كان حسنا قوله نحولت فقام الخ ونحو ما تقدم من طلب المعجب حقه المظالم فان الرفع يظهر في الفاعل اذا  
 أضيف الماصه الى المفعول ثم ذكر ٢٨٨ الفاعل قوله الاشدوا قال الدونشري المجمع بنعمين قوله قبله في الفصيح فيمركا كذا لا تخفى

(نحولت فقام ولا فاعدا) بالنصب اتباعا لعل فقام فانه يظهر اعراب عمله في فصيح الكلام فيقال لست  
 قائما والثاني نحو قوله فان لم تجدن دون عدنان والدا \* ودون معد فترعت العواذل  
 بنصت دون الثانية اتباعا لعل دون الاولى فان اعرابها بالنصب يتجدد ويظهر في الفصيح نصه فيقال  
 فان لم تجدن دون عدنان (مخلاف) المحرور بحرف أصلى مفرد بتخویر رث بد الفاضل بالنصب اتباعا  
 لعل المحرور والنصب على المفعولية (أورر بد الفاضل بالرفع) اتباعا لعل المحرور والمفعول على التباين  
 عن الفاضل (لا يجوز ان) خلافا لابن جني (لأنه لا يجوز) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه  
 بنفسه مع دون أن وان دى الاشدوا فلا تقل (ترزت بد) بالنصب على المفعولية (ولا رز بد) بالرفع  
 على التباين عن الفاعل واذا لم يكن فصيحاً فلا يجوز رعايته وأما قوله \* يسكن في تجو غورا فاعلم  
 بالنصب فالصحيح الممنسوب بفعل محذوف أي ويسكن غورا بالاعطف على محل تحذف فقط قوله لانه  
 لا يتبع على المحل بالرفع وأما قوله ولا به يتقدم نحو كان عنه مسؤولا فنه ليس هو النائب عن الفاعل  
 خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) إنما (النائب في) هذه الآية ضمير راجع الى ما  
 رجح اليه المام كان وهو المكلف (الدلول عليه المعنى والتقدير سئلا هو أي المكلف وإنما لم يقدّر ضمير  
 كان راجعا لكل لا يتصل بمسؤولا من ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم وأما قوله ولا به  
 اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذلك حيث يلحق مانع (وامتناع الابتداء) في المحرور بحرف أصلى (لعدم  
 التجرّد) من العوامل الغفظة فصر المر بدوشها هكذا جاب ابن عصفور وأجاب الخفاف بأنه قد يتلقى  
 في بعض القائلين أنه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ النائب أحق وأجدر وذلك لقولهم امرأه نذا ذلولي هي  
 نعم امرأتكم جزلان المتداخلة بـ بر عائدا على شيء من الخبر فخر انتهى (وقد) يتلقى بعض ما ينوب عن  
 الفاعل أنه لا يجوز أن يتقدم الكليّة فضلا عن أن يكون مبتدأ ذلك أنهم (أجازوا التباين) فلم يضر به من  
 أحد اتفاق الان الجرم بالحرف الزائد كلاج (مع امتناع من أحمل يضر) لأن من لا توافق الايجاب  
 لوقوع أحدي الأبيات لان في ضمير مفعول ذلك كقوله \* اذا أحمل يغتمشان طارق \* نص عليه ابن  
 مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء وأما قوله ولان الفعل لا يؤنث له  
 في تخویر بهند فانه لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لانه بحرف الجر نزلت القضية فلم يؤنث الفعل له  
 فاما قوله تعالى ان تعفن طائفة منك من التام المشاة فوق في قرعة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى  
 ان تسامع طائفة بتدليل تعنيط طائفة (و) لئن سلمنا ذلك فلا سلم وجوب التانيث في الفعل المستدلى  
 المؤنث المحرور بالحرف فقد (قالوا في) بانه شهدا ان المحرور فاعل مع امتناع كفت بهند) بتانيث  
 الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فالك اذا كان مجرور اعرف أصلى هذا تقرر كلام الموضع  
 وهو معارض بنحو ما سبق من ثمة وما تخرج من ثمة بتانيث الفعل مع ان فاعله

على أرباب النوق ويمكن  
 أن يكون قوله الاشدوا  
 استثناء منقضا والمعنى  
 لكن لا يجوز ذلك شدوا  
 (قوله) وأما قوله الخ قال  
 الدونشري فيه نظر ظاهر  
 ووجه ما يمكن أن يكون  
 ذلك من باب \* فان لم  
 تجدن دون عدنان والدا  
 \* ودون مفرد الخ ردي  
 ان الظرف يشمل نحو  
 تجدون حيث فلا حاجة الى  
 اذعان نصب محو غورا  
 بفعل محذوف بل هو  
 منصوب بالاعطف على تجد  
 لكن نصه يظهر في الفصيح  
 تقول سلكت فخذاني  
 الفصيح قائل (قوله) وإنما  
 لم يقدّر الخ قال الدونشري  
 لا يقال عليه يجوز حيث  
 أن يكون في مسؤولا ضمير  
 يعود الى المكلف لانه يقول  
 لو كان كذلك لوجب ابرار  
 الضمير بجر بيان الصفة على  
 غير من هي له أما على  
 مذهب البصريين فظاهر  
 وأما على مذهب الكوفيين

فليس لانه محتمل أن يكون عنه نائب عن الفاعل وقد علم على رأيهم لا لهم لا تتجاوز عن ذلك محتمل أن يكون  
 النائب ضميراً يتحمله مسؤولا لا لباس حاصل كذا قال الدماميني قال الشمرى وأقول ليس الذي يبرز لاجله الضمير المستتر في الصفة هو  
 احتمال يعود على غير من حوت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلقا ليس بأي شيء كان (قوله) وأجاب الخفاف الخ الظاهر  
 ان جواب الخفاف من مادة قول المصنف قد أجازوا التباين الخ فكان ينبغي للشارح أن يربطه بما يبان بقوله بعد فترعت من كلام  
 الخفاف وإلى هذا أشار المصنف بقوله وقد أجازوا بان يقول بعد كلام المصنف المذكور هذا إشارة الى جواب ذكر الخفاف وهو انه متحقق  
 الخ ومثله بنظير لم يضر بمن أجدهم ثم امر آخذ بقوله وهو معارض بنحو ما سبق من ثمة وما تخرج من ثمة بتانيث الفعل مع ان فاعله

تحتجب وروده فان المصنف لم يدع أن كل مجرور يتصرف زائد لا يؤث له الفعل وانما أراد استدلال الخالف بان الفعل لا يؤث  
للمجروبانه لا ينم اذا كان المسند اليه مؤثا ان يؤث له الفعل دليله انه لا يقال قمت عند بالتأنيث فلا يضر ان المجرور المؤنث أث له  
الفعل في هذا الموضع ولهذا قال الاشعري عقب اجوبة المصنف بيان ان التأنيث ليس كل حكم ثبت للفعل وانما ثبت اذا كان غير مجرور ويجب  
ان يثبت له اذا كان مجرورا اه قال الدونشري وقال بعضهم انه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بان نائبه القضي عليه ثابتة وصد  
عنه الفعل ظاهر اقوت الفضيلة فتم يؤث له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدونشري في مثله في ثالث اسمه  
ونعنه المصدر المتصرف ببعجان الله فيمسحها فانه لم يمتد ولا مصدر (قوله مختص) قال الاشعري المراد بالمختص ما يكون لتغير  
مجرد التوكيد اه وقضيت ان المختص في المثال كون نفعه لتغير توكيد لا لانه لا عدد ولا وصفها ٢٨٩ بواحد وهو خلاف كلام الشارح

فليس مرد يقي ان شرط  
الاختصاص محله ما لم يرد  
الاجام فتعوض عن حق من  
التعويض بعبارة المنكث  
وفيه نظرا فأنظر حاشيتنا  
على الاقضية (قوله المؤكد)  
قال الدونشري بالنصب  
صفة لضمير المصدر وفهم  
منه ان ضمير المصدر اذا  
لم يكن مؤكدا يجوز نيابة  
عن الفاعل لعدم اجماعه  
حينئذ وليس صفة للمصدر  
كما توهم (قوله وتبعهما  
ابوحيان فقال الخ) قال  
الدونشري قد يقال ليس  
في عبارة أبي حيان ما يدل  
على ذلك لان جرمان  
المصدر يجري مظهره لا يزم  
منه مجاوز نيابة ضمير  
المصدر اليهم بل يفهم انه  
لا يوجب لان مظهره لا يوجب  
ويدل على ذلك قوله  
فيجوز ان يقول قيم وقعد

مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع قلت يندفع قال الزحاج لان كفي مضمن معنى اكثف  
وفعل الامر لا يؤث لتأنيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفي ضمير مستتر يعود على الاكتفاء الباء  
متعلقة بالمضمر أي كفي الاكتفاء به وندور بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا  
للكوفيين (الثالث) بما يتوابع الفاعل (مصدر متصرف) (مختص) بمفعلة وغيرها (تخوفا اذا نفع في  
الصورة نفعها وحده) فتفخه نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه فوعا ومختص لكونه موصوفا  
بواحد وغير المتصرف من المصادر ما لم ينصب على المصدرية فهو سبحانه الله وغير المختص اليهم فهو غير  
في ممتنع سبحانه الله بالضم على أن يكون نائب فاعل فعله المتقدر على ان الاصل يسبح سبحانه الله لعدم  
نصرفه (ومتنع سير سير لعدم الفاعلية) اذا المصدر اليهم مستلزم من الفعل فيتعلم معنى المسند المسند اليه  
ولا بد من تعاريفها بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد بتقارن فتحصل  
الفائدة واذا امتنع سير مع اظهار المصدر (فامتنع سير) بالبناء لا ليعول (على اضمار) ضمير (المصدر  
أحق) بالتمتع لان ضمير المصدر المؤكد أكثر اجماعا من مظهره (خلافا لمن أجاز) كالكسائي وهشام فيما  
نقل ابن السيد انها أجازوا جلس بالبناء لا ليعول وفيه ضمير مجهول قال غلب أراد ان فيه ضمير المصدر  
وتبعهما أبو حيان في النكت الحسن فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز أن تقول قيم  
وقعد فتضمير المصدر كانت قلت قيم القيام وقعد القعود اه والاصح المتع (واما قوله) وهو امر القيس  
الكندى (وقالتمني يخل عليك ويغفل) \* يسؤك وان يكشف فراكم تدرب  
(فا) لتائب عن الفاعل يمتنع ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة مخدوقا (لغني ويغفل) هو  
أي (الاعتلال) الملهود أو اعتلال ثم خصه بعلم أي ترى في موضع الحال من الضمير لتعديها فيقيد  
ما لم يقده الفعل لانه انما يدل على مصدر تكرر مخدوقه في حال (مخدوقه دليل) الدال عليها وهو عليك  
المذكور قبل الفعل وحذف (كاختدق الصفات الخاصة) للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا تقم  
لهم يوم القيامه ونأى ناعا لان أعمالهم توزن بدليل ومن خفيته وازينه الا بقوله في المغني واضمار  
ضمير المصدر النوعي أجاز مسبو به لان الفعل لا يدل عليه قوله ابن توفيق في شرح كتاب سيبويه يسؤك  
من الاساقه جواب الشرط الاول وتدرب بالهاله المسماة من الدورية وهي الصادق جواب الشرط الثاني

(٢٧ تصرح ل) فتضمير المصدر كانت قلت قيم القيام وقعد القعود فتضمير بالمعرف قد دل على انه غير مهموم وان كان غير مهموم  
فتجوز نيابته اتفاقا (قوله فالتائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون التائب في البيت المجرور وعلى وحذف  
من الثاني دلالة الاول قال الدونشري يوزن عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كالفاعل اللهم الآن يقال يجوز ذلك لدليل لا سيما  
اذا كان عائلا لا محذوف فكأنه لا حذف (قوله النوعي) قال الدونشري ينظر هل النوعي صفة لضمير أو المصدر والظاهر الاول اه  
فالظاهر ان قول الشارح واضمار ضمير المصدر الخ تمة لجواب المصنف عن البيت ولا يحسن الشارح حل هذا الموضوع وكان الظاهر  
ان يدخل على قول المصنف واما قوله وبما قبله والمصدر المجهول في اضمار ضمير المصدر المؤكد بقوله ويغفل أشاء والمصنف الى جوابه  
بقوله واما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب ان التائب ضمير المصدر النوعي لا المؤكد فتأمل (قوله وتدرب بالهاله المهمة) قال الدونشري  
ينظر ضبط هذا الفعل وفي جعله جواب الشرط وقفلان التقدير وان يكشف فراكم تدرب هذا يجري دلا فيفيد مظهره فيفيد المغني

وإن يكشف غرامك بالوصول عند ذلك وتجهل عاقل ولا تصير على تركه ولا تقدر عليه وتطلبه منك حين وعظم الخطب اه وفي الصباح رب من باب تعب (قوله أو حول بينهم) المحول يضم المحامض الواد كذا ضبطه الاشعري في خطه بالفتح قاله الشهاب (قوله وقال غيرهما حقيقة بناء) أي لأصاقته ٢٩٠ المبني كافي لقد قطع بينهم على قراءة الفتح وهذا رد الاشعري قول المحو في قام الظرف وهو

بينهم مقام الفاعل بأنه كان يلزم رفعه لقرائنه قرأ لقد قطع بينهم ثم قال لا يقال بي لأصاقته إلى مضموم وموضعه رفع لأن الإضافة إلى المضموم لا تنوع البناء مطلقا والجماز مررت بغلامك والأفائل به بل هو موضع مخصوصة أه ووجه الرادان هذان تلك المواضع وإذا قرئ قطع بينهم بالفتح (قوله بالهامية في الأول) قال المتن شري ظاهره أن رمضان وحده لم على الشهر وهو خلاف ما صرح به البياض في تفسير قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن والشهر من الشهر ورمضان مصدر مريض إذا احترق فأضيف إليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف العلمية والألف والتون وانحلتا ظاهره الخ لاحتقاله أنه موافق للبياض في قيامه قال أنه جزء العلم وأعلم واكتسب ما لكل للجزء حيث قال بالعلمية في الأول فنسب العلمية إليه وهو وصف شهر رمضان لا رمضان ولكن ذكر بعض المشايخ

أن الشهر له علمان شهر رمضان ومضاهي رمضان ومما قاله البياض أي أنه قد فليتأمل (قوله لا امتناع رفعهن) قال المتن شري أي لا امتناع تصرفهن وتقول الشارح لأنهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لغيره من مصدر ونظف ومجوز (وأي ذلك أشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذين أن وجهه في اللفظ مفعول به لأن غير المفعول إنما ينوب بعد أن يقدم مفعولا به مجازا فإذا وجه المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غير لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب (وأجاز الكوفي) أي أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقا) أي من غير شرطه تأخر التائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالأول (قراءة أي

فيما بين من مهابته) \* فأيكم الأحاديث ينتم فيكون المعنى بغض الأعضاء المهود أو أعضا من مهابته (ولا يقال التائب الهرو) (من وهو مهابته (لكنه مفعول) قال ابن جني فيما كتب على الجملة متبوعه أبو البقاء في شرح مع ابن جني فقال والمجهول على منع نيابة المفعول به خلافا للاختصاص وضعفه قال الخفاف بوجهه لا يمنع أن المفعول له معنى على سؤال مقدر فكأنه من جهة أخرى اه وهذا يدل على منع نيابة المحال لأنه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا لفرع (الاربع) عما ينوب عن الفاعل (ظرف) زمان أو مكاني (متصرف مختص) فالزمان (تخصص رمضان) المكاني (تخصص مجلس أمام الأمير) فرمضان وأمام طرفان متصرفان لهما خبر جان عن الظرفية إلى القاعلية والمفعولية والأضافات وغيرها وخصان بالهامية في الأول والأضافة في الثاني (ويجتمع نيابة فحوصدك ومعلتوهم) قطع الثلاثة فلا يقال جلس عندك ولا معلتوهم (لا امتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لأنهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لأن من تدخل عليهن فلا يتصرفن بحال كقطع وعوض أولى بالمنع (و) يتمتع نيابة (تخصص مكانا وزمانا إذا لم يقيد) بتقدير تخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صم زمان لعدم الفائدة لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان أما في الأول ووضعا في الثاني فإن قينا بوصف مجازا نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصم زمان طويل لمحصل الفائدة لا اختصاص بالوصف لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف وإلى جواز نيابة الهرو والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله

وقابل من ظرف أو من مصدر \* أو حرف جر نيابة شري

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر ونظف ومجوز (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذين أن وجهه في اللفظ مفعول به لأن غير المفعول إنما ينوب بعد أن يقدم مفعولا به مجازا فإذا وجه المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غير لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب (وأجاز الكوفي) أي أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقا) أي من غير شرطه تأخر التائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالأول (قراءة أي

فيما بين من مهابته) \* فأيكم الأحاديث ينتم فيكون المعنى بغض الأعضاء المهود أو أعضا من مهابته (ولا يقال التائب الهرو) (من وهو مهابته (لكنه مفعول) قال ابن جني فيما كتب على الجملة متبوعه أبو البقاء في شرح مع ابن جني فقال والمجهول على منع نيابة المفعول به خلافا للاختصاص وضعفه قال الخفاف بوجهه لا يمنع أن المفعول له معنى على سؤال مقدر فكأنه من جهة أخرى اه وهذا يدل على منع نيابة المحال لأنه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا لفرع (الاربع) عما ينوب عن الفاعل (ظرف) زمان أو مكاني (متصرف مختص) فالزمان (تخصص رمضان) المكاني (تخصص مجلس أمام الأمير) فرمضان وأمام طرفان متصرفان لهما خبر جان عن الظرفية إلى القاعلية والمفعولية والأضافات وغيرها وخصان بالهامية في الأول والأضافة في الثاني (ويجتمع نيابة فحوصدك ومعلتوهم) قطع الثلاثة فلا يقال جلس عندك ولا معلتوهم (لا امتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لأنهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لأن من تدخل عليهن فلا يتصرفن بحال كقطع وعوض أولى بالمنع (و) يتمتع نيابة (تخصص مكانا وزمانا إذا لم يقيد) بتقدير تخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صم زمان لعدم الفائدة لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان أما في الأول ووضعا في الثاني فإن قينا بوصف مجازا نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصم زمان طويل لمحصل الفائدة لا اختصاص بالوصف لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف وإلى جواز نيابة الهرو والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله

وقابل من ظرف أو من مصدر \* أو حرف جر نيابة شري

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر ونظف ومجوز (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذين أن وجهه في اللفظ مفعول به لأن غير المفعول إنما ينوب بعد أن يقدم مفعولا به مجازا فإذا وجه المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غير لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب (وأجاز الكوفي) أي أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقا) أي من غير شرطه تأخر التائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالأول (قراءة أي

فيما بين من مهابته) \* فأيكم الأحاديث ينتم فيكون المعنى بغض الأعضاء المهود أو أعضا من مهابته (ولا يقال التائب الهرو) (من وهو مهابته (لكنه مفعول) قال ابن جني فيما كتب على الجملة متبوعه أبو البقاء في شرح مع ابن جني فقال والمجهول على منع نيابة المفعول به خلافا للاختصاص وضعفه قال الخفاف بوجهه لا يمنع أن المفعول له معنى على سؤال مقدر فكأنه من جهة أخرى اه وهذا يدل على منع نيابة المحال لأنه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا لفرع (الاربع) عما ينوب عن الفاعل (ظرف) زمان أو مكاني (متصرف مختص) فالزمان (تخصص رمضان) المكاني (تخصص مجلس أمام الأمير) فرمضان وأمام طرفان متصرفان لهما خبر جان عن الظرفية إلى القاعلية والمفعولية والأضافات وغيرها وخصان بالهامية في الأول والأضافة في الثاني (ويجتمع نيابة فحوصدك ومعلتوهم) قطع الثلاثة فلا يقال جلس عندك ولا معلتوهم (لا امتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لأنهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لأن من تدخل عليهن فلا يتصرفن بحال كقطع وعوض أولى بالمنع (و) يتمتع نيابة (تخصص مكانا وزمانا إذا لم يقيد) بتقدير تخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صم زمان لعدم الفائدة لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان أما في الأول ووضعا في الثاني فإن قينا بوصف مجازا نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصم زمان طويل لمحصل الفائدة لا اختصاص بالوصف لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف وإلى جواز نيابة الهرو والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله

وقابل من ظرف أو من مصدر \* أو حرف جر نيابة شري

وأجاز ذلك ابن المثلث وأغفر كلامه في التسهيل بشيئ الخلاف فيها فشق ما للاماني ونظر انه لا وجه لرد الشهاب في انه هل يقام  
مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أولا (قوله قال الموضع في شرح القطر الخ) قال الدونشري وأوضح من معاقلة في شرح  
الشواهد فاما القراءات لا دليل لهم فيها نحو وان كان يكون الاصل ليجزى الله عز ان قوما كانوا عاكفين ثم حذف الفاعل ليعلم به  
وأصغر الفقران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى ونفقر والذين لا يرجون أيام العار فارتفع واستتر في الفعل وإنما النائب المفعول  
به لا الجار والمجرور وإنما المفعول الثاني في باب كساجزة عند من الألبس وهذا متما ٢٩١ (قوله نظرف المكان) لا الزمان لان دلالة

الفعل على المكان الالتزام

وعلى الزمان بالتضمن

والأولى أن تعذر ذلك

شبهه بالمفعول في بعد

دلالة الفعل عليه (قوله

وغير النائب الخ) قال

الاقاضي رد على عومه

النائب كتحصنوا كيد

وعطفه مع ان رفعها

واجب قال الدونشري

وأجاب شيخنا الشوافي بأنه

يمكن أن يقال ان ذلك معلوم

من باب التوابع فانه ذكر

فيه انه يحسب متبوعه

في التسهيل وغير الفاعل

وشبهه النائب واجب نصه

والمصنف اقتصصر على ما ذكر

لعم كل من بابه ثم رأيت

بعضهم قال في شرحه على

الافية فان قلت كان

ينبغي أن يقول وما سوى

الفاعل والمشبّه والنائب

منه كما ذكر في التسهيل

فان هذه الثلاثة مرفوعة

فالجواب انتهى بالرفع

ورافع النائب لا الفعل مطلقا

فلم يتجنى ذكر الفاعل

ولأنه مشبه (قوله لفظا)

قال الاقاضي يقابل محلا

جعفر ليجزى قوما كانوا عاكفين) فني يجزى للمفعول وأجاب الجهرور بالياء عن الفاعل مع وجود  
المفعول به وهو قوما مقدم على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا (و) أجازة (الانفص) بشرط تقدم  
النائب على المفعول به كالتال الثاني (و) (قوله)

وانما رضي المصنف به \* (امادام معنيا بذكر قلبه)

فغنما اسم مفعول من عني مجازا أصله معنوي كضرب أهل بقلب الراوي او ادغامه في اليا هو قلب

الضمه كسر قونا نائب فاعله هو الجهرور بالياء هو ذكر مع وجود المفعول به مؤثر او هو قلبه (و) (قوله)

وهو روية (المعين بالعلاء الاسد) \* (ولاشي ذا التي الا فوهدي

ثيعين مضارع مبني للمفعول من عني بكذا والعليا نائب الفاعل وسيد المفعول به مؤخر واختاره الناظم في

التسهيل وظاهر قول النظم وتقدر يشمل مذهب الكوفيين والانفص وأجاب جهرور البصرين عن

اليتين بينهما امر وورفع عن القراءات بما شاذ قال الموضع في شرح القطر ويحتمل أن يكون النائب عن

الفاعل في الآية ضمير استتر في الفعل عائد على الفقران المفهوم من قوله ونفقر وا أي ليجزى

الفقران قوما وانما أقيم المفعول به بما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز اه وان لم يوجد المفعول به

فقال الجهرور في تساوق البقية واختار ابن عصفور راقمة المصدر أو بحيان نظرف المكان وابن عطي

الجهرور (مسئلة هو غير النائب علمنا متعلق بالرفع) للنائب عن الفاعل (واجب نصه لفظا كان

غير جار ومجرور كضرب يوم الخميس أعلمت ضربا شديدا) فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب

الظرفين والمصدر (ومن ثم) أي من أجل انه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذي لم ينب)

عن الفاعل سواء كان الأول أم الثاني (في نحو أعطى زيد ديناراً وأعطى ديناراً زيدا) ويسمى المفعول

المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله (أو واجب نصبه محلا ان كان) غير النائب (جارو ومجرورا

نحو فانما نخفق في الصور نفخة واحدة) فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو

في الصور (وعلة ذلك) النصب الواجب لفظاً ومحلاً ما عدا النائب (ان الفاعل لا يكون الا واحدا

فكذلك نائبه) لا يكون الا واحدا فنصب ما عدا هو الى هذا أشار الناظم بقوله

وما سوى النائب محالفا \* (الرفع النصب له محققا

وهل نصبه بالرفع النائب فيكون متجددا أو رافع الفاعل المحذوف فيكون مستهجا بابه منذهبان

أصحهما الأول ونرى لسيبويه

\* (فصل) واذ تعدى الفعل لأكثر من مفعول (واحد) فتباية الأولى حائرة اتفاقا وتباية الثالث عسرة

اتفاقا (قوله) ابن هشام (الحضر اوى) وابن أبي الربيع (وابن الناظم) في شرح النظم (والجواب ان بعضهم

أجازوا ان لم يلبس) (غيره) (نحو أعلمت زيدا كنبش سميثا) فنقول اعلم زيدا كنبش سميثا فانه أبو حيان

فندخله في التقدير كما علمت موسى قائما لكنه تنقص بالبنات نحو أعلمت هذا قائما (قوله) ويسمى المفعول المنصوب بالرفع

الدونشري كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر هل محله اذا كان المنصوب من المفعولين خبرا في الاصل نحو علم زيد قائما وهو أعلم

فلتأمل والظاهر انه أعلم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا متاحة في الاصطلاح (قوله) أو رافع الفاعل المحذوف الخ) قال الدونشري

المحذوف صفة للفاعل ونظرماعني هذا القول اذ رافع الفاعل الذي حذف لا يتحتم أن يكون محذوفا من الكلام أو مذكورا ويمكن

أن يقال كالأول ولا يجب أن يراههم هلمبني على قول الكوفيين الذي ذهبوا الى صفة المبني للمفعول بأصل برأه غير مفرقة على غيرهما

ويكون ذلك من قبل العامل ٢٩٢ المحذوف فيلماثل (قوله فيكون المقدم هو المسند اليه) قال الدونشري ان أراد به ان المسند اليه

في ضرب مريض عيسى هو  
المقدم فواضح وان أراد  
به ان المقدم في نحو وأعلى  
زيداعمر ونصب الاول  
ورفع الثاني هو المسند اليه  
فلا وضوح له فليماثل  
(قوله ورفعه عاز) قال  
الدونشري ينظر هل يجوز  
حيث ان اتباع المنصوب  
مرفوعا او المرفوع منصوبا  
لا يجوز ذلك (قوله وان كانا  
معرفتين) قال الدونشري  
الظاهر انهما اذا كانا  
نكرتين كان الامر كذلك  
(قوله ولعود الضمير على  
المؤخر) قال الدونشري  
يمكن دفع الاحتجاج على  
منع نيابة الثاني بزمود  
الضمير منه الى الاول المتأخر  
وتيقه وهو مجموع بيان يقال  
تقدم المفعول الثاني قبل  
النيابة وتيقه كاف في رجوع  
الضمير على المتأخر وان كان  
بعد النيابة رتبته التأخير  
على ان لا تسلم انه مؤخر  
رتبة بكل اعتبار فيلماثل  
وربما عاز ان ابن طلحة  
أجاز نيابة الثاني بشرطه  
ولم ينظر الى انه يلزم عليه  
عود الضمير الى الاول  
المتأخر (قوله ولم يكن جملة)  
قال الدونشري ينظر هل  
مثل الجملة المحذورة  
والظرف أو لا ثم رأيت في  
كلام بعضهم ان شبه الجملة

في التركت الحسان وقال الشامي أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث لكن مع حذف الاول وأجرى فيه  
المخلاف في الثاني وأجاز ابن الحاج من قال بإقامة الثاني ان قول بإقامة الثالث اطلاقا فارق بينهما قال  
الشامي وهو الزام صحيح اهـ وانما يبدى الناطق حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فبقي في نفسه  
المخلاف الا في فيه ويكون العصب فيه المحو ازان لم يلبس وهو قضية كلام الشهيل (وأما الثاني ففي  
باب كسا) وهو الماس خبرا في الاصل من الاول (ان اليبس نحو أعطيت زيدا عار المتع) نيابته (اتفاقا)  
للا لباس تقدم أو تأخر لان كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يبين الماخوذ من اتخاذ الا بالاعراب  
فلو قبل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو وتوهم أن عمرا أخذ زيدا ماخوذاً للفرض العكس وقال  
بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اليبس بحفظ الربة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو  
المسند اليه (وان لم يلبس نحو أعطيت زيدا عارهما حاز) نيابته (مطلقا) أي سواء اعتقد القلب أم لا  
وسواء كان الثاني في الاول معرفة أم لا لان زيدا أخذ زيدا ودرهما ماخوذاً (وقيل) بجمع (مطلقا)  
طرد الباب في عين نيابة الاول لانه فاعل معنى (وقيل بجمع) نيابة الثاني (ان لم يعتقد القلب) في  
الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب حاز وانما في الحقيقة فهو  
الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب حاز صوري ورفعه حاز كان نصب الاول محاذ فوهم من اعطاء  
المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند أمن اليبس كقولهم خرق الثوب بالمسحور وكسر الزجاج بالحجر  
وهو من ملع كلامهم (وقيل) بجمع نيابة الثاني (ان كان نكرة) الاول معرفة (قوله الفارسي) فلا يقال  
أعطى درهم زيدا وشعين أعطى زيدا درهم لان المعرفة أحق بالاستناد اليها من النكرة (وحديث قيل  
بالمحو في الثاني) (قال البصريون) إقامة الاول أولى (لانه فاعل معنى) (وقيل) عن الكوفيين انهم قالوا  
(ان كان) الثاني (نكرة) الاول معرفة (فأقامته قبيحة) عنوانا كما معرفتين استحقوا في الحسن) (قوله  
المرادى) فقلان الكوفيين في شرح الشهيل وقال أبو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا  
بأعطى أم لا من جعله منصوبا بغيره أعطى وقدره فلا آخر تقديره باخذ درهما فصار على مذهبه إقامة  
الدرهم معمو لا اعطى لانه مجمل لغيره اهـ (و) المفعول الثاني (في باب ظن) وهو ما كان خبرا في  
الاصل عن الاول (قال قوم) كثيرون بجمع نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس وسواء أكان جملة  
أم لا وسواء أكان نكرة أو الاول معرفة أم لا (للا لباس في النكرتين) نحو ظن أفضل منك أفضل  
من زيد اذا كان أفضل من زيد هو الاول (و) (في المعرفة) نحو ظن صدقت زيدا اذا كان زيدا هو  
الاول (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (ان كان الثاني نكرة) (والاول معرفة) (لان الغالب)  
في الثاني (كونه مشعرا وهو حيث) أي حين اختار عن الفاعل (شبهه فاعل لانه مسند اليه) الفعل  
للمخي للمفعول (فرتبته التقديم) نحو ظن قائم زيدا في قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متاخر لقفا  
ورتبة للمفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم لانه نائب عن الفاعل ولا يصح أن يعود  
من المرفوع ضمير على المنصوب في الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (المجزي) (و) ابن  
هشام (المختصر) (ويؤيد قول مجز) نيابة الثاني في باب ظن (ان لم يلبس) نحو ظن قائم زيدا بجمع  
اللبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا (ولم يكن جملة) (اسم أو فعلية لان الفاعل ونائبه  
لا يكونا جملة على الاصح) (و) هذا القول (اختاره ابن طلحة) (والسبب) في الاقتناع (ابن الانباري)  
(وابن عصفور) (وابن مالك) (وجاء عن المتأخرين) (وقيل يشترط) في إقامة الثاني (أن لا يكون  
نكرة) (والاول معرفة) (فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة  
وقد ذكر قوض في الكثير (واسمع منه جملة) (جاء على القلب) وقد نص على هذا المعنى سيويه

في كماله في الاستماع على هذا المذهب (قوله لانه يؤدي الى) قال الدونشري فسيقال هذا ممنوع لانه مع نيابته  
باق على كونه مفعولا ثانيا مسند الى الاول الذي لم ينسبوا ما قبله وقد نص على هذا المعنى ان فهو مرفوعون باسم كان مسند اليه يكل

اعتبار على أن الاخبار عن الشكره بالعرفه في باب السخ جاز في تمام (قوله) أصح إطلاق الخ قال الدوشري ظاهره بل صريحه ان  
المفعول في إطلاق على الثاني والثالث وليس كذلك لولا لان الاول مفعول حقيقي والثاني والثالث ليسا في الحقيقة مفعولين وإنما  
المفعول في الحقيقة النسبة بينهما فإذا كانت خلفت زيداً فإطلاق المفعول في الحقيقة النسبة إلى هي قيام زيد بذلك جواز أن يكون  
القاعل والمفعول ضميرين اسمي واحد كل أولي لا يعلم صوابه لهما لا يقال لهما مفعولان اصطلاحاً وليس كذلك بل إطلاق المفعولين  
عليهما حقيقة عرفية غير معاشي غفاني عرفهم وأما في نفس الامر فليسا مفعولين ٢٩٤ وإنما المفعول النسبة بينهما كما أسلفنا تماماً

(قوله) بما كان متساوية  
قال الدوشري أي من  
كونه عمدة وجوب رفعه  
وتأخيره وغير ذلك من  
الاحكام التابعة للقاعل  
(قوله) كآت تسمى جوا  
قال الدوشري بما يفهم

ان تسميتها بذلك هجرت  
فليتأمل (قوله) والمراد  
أعيان القيداء قال  
الدوشري أي والمراد به  
أي بصميمها (قوله) الاولان  
مسلمان قال الدوشري  
غير مسلم بقيدته قال دعواه  
الاتفاق على نيابة الثاني

من باب كاشاشته عن عدم  
الاعداد بالخالف وكثيرا  
ما يقع ذلك للمصنفين وعدم  
اشتراط أن لا يكون الثاني  
من باب ظن جلف ولا شبهها  
للاستغناء عنه بما تقرروا في  
باب الفاعل انه لا يكون  
الاسما امامه يحاوما  
مؤولا ونائبه مثله (قوله)  
أحسنهما الخ قال  
الدوشري قد يقال عليه  
ان عدم تعرض الناطم  
موهوم كما ذكره

في كان وجل زيدوا البيان واحداً قاله الشامي (و) المفعول الثاني (في باب) اعلم آجازه قوم منهم الجزوي  
والنابون في التوطئة وتلم هذا في الحماج في الرد على ابن صفوري في المقرب اذا لم يلبس فمتمم اعلم زيداً  
عمرو قائماً (ومنه) قوم منهم المحض اوى والابدي يضم المضمون تشديد الموحدة نسبة الى ابيته ياد  
بالندس (وابن صفوري) المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو (مفعول صحيح) لجهة إطلاق  
المفعول فعليه حقيقة ولان أصله الفاعلية فهو آخر بما كان متساوية (و) اما المفعولان (الاخيران)  
فاصلهما (مبتدأ وخبر شها) في صحتها (بفعولي اعطى) كإطلاق المفعول عليه ما عجز (ولان السماع  
انما جاء بأقامة الاول قال) الفرزدق

(ونثبت عبد الله بالجوا أصبحت) \* كلما مواليا صميمها  
فاتا هي المفعول الاول نائبه عن القاعل وعبد الله فعل قيله المفعول الثاني وجله أصبحت المفعول  
الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيما يعود الى عبد الله أو أنها باعتبار القيدية توكراً ما خبر أصبحت  
ومواليا فاعل كإماولة جابر بن عبد الله وصميمها فاعل لثا جوا الجوا بفتح الجيم وتشديد الواو واليامة  
كانت تسمى جوا والكرام الشريف والشمم ضمير موصم الشيء خالصه والمراد أعيان القيدية ورواها  
والعنى أخبرت ان القيدية للخدمة عبد الله الكاتب اليامة مفعولها كرام ورواها التمام (وقديين) بما  
ذكر من جريان الخلاف في ثانی كما واشترط كون الثاني في باب ظن ليس جله وحرمان الخلاف في الثالث  
باب أعل (ان في) ان التظلم امورا غير مناسبة (وهي) حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كاشيت  
للباس خانه قال  
(وبعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جله) حيث قال

في باب ظن وأرى المانع أشهر \* وأرى منعا اذا قصد نظهر  
(واجبا ان اقامة الثالث) من باب أعل (غير جائز) فلا اتفاق ان لم يذكر مع المتفق عليه (وهو اقامة الاول  
(ولامع المختلف فيه) (وهو اقامة الثاني) (ولعل هذا) الصنيع الموهوم (هو الذي غلط ولنه) في شرح النظم  
(حتى) حتى الاجماع على الامتناع) فلهذا ثلاثة امور الاولان مسلمان والثالث منطوق فيمن وجوه  
أحدهما ان الناطم وان لم تعرض الثالث مرة واحدة تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب أعل هو  
الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان تصحيحا لما عمل التزاما فيه شائبة تكرار والثاني  
ان ابن الناطم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضوع أول الفصل عن  
الحضرة اوى فلا ينسب كما كماله الخاطا في باب ان حكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف  
\* (فصل) يضم أول فصل (المفعول) الذي لم يسم فاعله (مطلقا) سواء كان ماضيا أو مضارعا وإلى ذلك  
أشار الناطم بقوله \* (فأول الفعل اضمين) \* (ويشركه) في الضم (ثاني الماضي المدحوب متاخر ائدة)  
معادة سواء كانت المطاوعة أم لا فالثاني (كتضارير) الاول نحو (علم) وتدرج رويته نال انما بالمعادة

الموضوع وان كان تعرضه له التزاما فاعله هذا الاجماع على أن لا نسلم ذلك (قوله) والثاني الخ قال الدوشري قد ورد بان حكاية ابن الناطم  
الاتفاق على منع اقامة الثاني يدل على عدم ثبوت الذي أوقعه في الغلط وكونه مسبوقا بما ذكر لا بدقمه عن موصمة الغلط وروى ذلك ما نقل  
بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر \* (فصل) \* (قوله) ثانی الماضي الخ قال بعضهم بانضامه والثاني ماؤه نازر يده لانه  
لو بقي مفتوحا مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لا تنس المضارع المستند الى القاعل المدحوب التام فحوا أنت تعلم زيد العلم مضارع علم  
العلم المضارع (قوله) رويته نال انما بالمعادة قال الدوشري لعل المراد بالتام ان ائدة المدة تاتي الى الماضى بخلاف تامه ترمس فان زيانها

غير معتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هي التي تصير الفعل للمعنى لازما والتام في ترمز ليست كذلك لان الفعل معايق على التمدى (قوله وفي جل الزجاج الخ) فيه اشارة الى ان تمثيل المصنف بانطلق مخالف لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله يقامو مجلس) فيه نظر لانهما يتعديان بحرف الجر تقول قلت اني زيدو جلست في المسجد كيف والتعدي يتجوز بحرف الجر مطردة (قوله وعمله بانه لو بنى الخ) قال الدنوشري ٢٩٤ لانتم ذلك تقول جلست في الدار او جلست المجلس المجلس المعهود اه وفي جمع الجوامع اذ انبني

الفعل اللازم للفعول في النصاب ثلاثة اقوال

أحدها ضمير المصدر (قوله وتسكينه وقضه) قال الدنوشري ينظر هل يفتقد في هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر (قوله اذا اعتلت) قال الدنوشري أحسن منه قول الالفية اعل عيننا لآخر اجتمعوا وبخلاف هذا لان المعتل ما أحد أصوله حرف علة وان لم يعل أي بوقع عليه الاعلال يختلف المعتل فانه الذي أوقع عليه الاعلال (قوله في العين) قال الدنوشري لو حذف فاعل كان حسنا كما

بدرنا بالنطق بالسلم (قوله أو اشنام الضم الخ) قال الدنوشري يمكن شموله للذهنين الأخيرين من المذهب الثلاثة الهكمية عن الشاطبي وينظر هل يمكن احوال على المذهب الاول منها والظاهر الثاني لان الالف لا تقلب بعد حركة متقدمة بين الضم والكسر اللهم الا اذا كان

بغير المعتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هي التي تصير الفعل للمعنى لازما والتام في ترمز ليست كذلك لان الفعل معايق على التمدى (قوله وفي جل الزجاج الخ) فيه اشارة الى ان تمثيل المصنف بانطلق مخالف لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله يقامو مجلس) فيه نظر لانهما يتعديان بحرف الجر تقول قلت اني زيدو جلست في المسجد كيف والتعدي يتجوز بحرف الجر مطردة (قوله وعمله بانه لو بنى الخ) قال الدنوشري ٢٩٤ لانتم ذلك تقول جلست في الدار او جلست المجلس المجلس المعهود اه وفي جمع الجوامع اذ انبني

أحدها ضمير المصدر (قوله وتسكينه وقضه) قال الدنوشري ينظر هل يفتقد في هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر (قوله اذا اعتلت) قال الدنوشري أحسن منه قول الالفية اعل عيننا لآخر اجتمعوا وبخلاف هذا لان المعتل ما أحد أصوله حرف علة وان لم يعل أي بوقع عليه الاعلال يختلف المعتل فانه الذي أوقع عليه الاعلال (قوله في العين) قال الدنوشري لو حذف فاعل كان حسنا كما

بدرنا بالنطق بالسلم (قوله أو اشنام الضم الخ) قال الدنوشري يمكن شموله للذهنين الأخيرين من المذهب الثلاثة الهكمية عن الشاطبي وينظر هل يمكن احوال على المذهب الاول منها والظاهر الثاني لان الالف لا تقلب بعد حركة متقدمة بين الضم والكسر اللهم الا اذا كان

بغير المعتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هي التي تصير الفعل للمعنى لازما والتام في ترمز ليست كذلك لان الفعل معايق على التمدى (قوله وفي جل الزجاج الخ) فيه اشارة الى ان تمثيل المصنف بانطلق مخالف لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله يقامو مجلس) فيه نظر لانهما يتعديان بحرف الجر تقول قلت اني زيدو جلست في المسجد كيف والتعدي يتجوز بحرف الجر مطردة (قوله وعمله بانه لو بنى الخ) قال الدنوشري ٢٩٤ لانتم ذلك تقول جلست في الدار او جلست المجلس المجلس المعهود اه وفي جمع الجوامع اذ انبني

أحدها ضمير المصدر (قوله وتسكينه وقضه) قال الدنوشري ينظر هل يفتقد في هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر (قوله اذا اعتلت) قال الدنوشري أحسن منه قول الالفية اعل عيننا لآخر اجتمعوا وبخلاف هذا لان المعتل ما أحد أصوله حرف علة وان لم يعل أي بوقع عليه الاعلال يختلف المعتل فانه الذي أوقع عليه الاعلال (قوله في العين) قال الدنوشري لو حذف فاعل كان حسنا كما

بدرنا بالنطق بالسلم (قوله أو اشنام الضم الخ) قال الدنوشري يمكن شموله للذهنين الأخيرين من المذهب الثلاثة الهكمية عن الشاطبي وينظر هل يمكن احوال على المذهب الاول منها والظاهر الثاني لان الالف لا تقلب بعد حركة متقدمة بين الضم والكسر اللهم الا اذا كان

بغير المعتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هي التي تصير الفعل للمعنى لازما والتام في ترمز ليست كذلك لان الفعل معايق على التمدى (قوله وفي جل الزجاج الخ) فيه اشارة الى ان تمثيل المصنف بانطلق مخالف لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله يقامو مجلس) فيه نظر لانهما يتعديان بحرف الجر تقول قلت اني زيدو جلست في المسجد كيف والتعدي يتجوز بحرف الجر مطردة (قوله وعمله بانه لو بنى الخ) قال الدنوشري ٢٩٤ لانتم ذلك تقول جلست في الدار او جلست المجلس المجلس المعهود اه وفي جمع الجوامع اذ انبني

أحدها ضمير المصدر (قوله وتسكينه وقضه) قال الدنوشري ينظر هل يفتقد في هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر (قوله اذا اعتلت) قال الدنوشري أحسن منه قول الالفية اعل عيننا لآخر اجتمعوا وبخلاف هذا لان المعتل ما أحد أصوله حرف علة وان لم يعل أي بوقع عليه الاعلال يختلف المعتل فانه الذي أوقع عليه الاعلال (قوله في العين) قال الدنوشري لو حذف فاعل كان حسنا كما

بدرنا بالنطق بالسلم (قوله أو اشنام الضم الخ) قال الدنوشري يمكن شموله للذهنين الأخيرين من المذهب الثلاثة الهكمية عن الشاطبي وينظر هل يمكن احوال على المذهب الاول منها والظاهر الثاني لان الالف لا تقلب بعد حركة متقدمة بين الضم والكسر اللهم الا اذا كان



(قوله وليت الأخيرة الخ) قال النونشري قدية ال لايتعين كونهما نو كيد الأولى بل يجوز ٢٥٩ كونهما نو كيد الثانية إلا أن يقال إن

عناقلها الثانية في حركة  
الحرمان من كونها  
نو كيد الحروفية نظير  
(قوله ومحته أيضا) قال  
النونشري بما يفهم من  
قوله أيضا بطلن نارة  
على العلم وتارة على الجملة  
وينظر حينئذ ما معنى كون  
الحركة تحال على علمين أو  
تجهتين (قوله وديير) قال  
النونشري ينظر ضبطه  
وهو عجيب في القاموس  
في فصل الدال المجهلة من  
باب ال او ذير كثرير أبو  
قبيصة من أسد (قوله  
وادي ابن مالك الخ) قال  
النونشري يفهم من سبابة  
ان ابن مالك أسلفه في  
استناع ما ذكر وقد يقال  
ان جعل المقابلة مر جوحا  
سلفه لان الوجه  
المرجوع منوع مختل  
بالقصاحة أو ما قوله منوعا  
فهو من قصره ومخالفة  
ابن مالك سيبويه غير  
ضارة لانه كثير اما يقع  
بل بل يقع لمن هو أخط  
درجة من ابن مالك مخالفة  
نحو مختار فليس من باب  
الاباس أي يتقاع خلاف  
المراد في الفهم بل هو من  
باب الاجال ونين اللبس  
والاجال من بعيد (قوله  
ونص سيبويه على المراد)  
قال النونشري ينظر ما

قبوع مني للفعول وهو خبر ليت الأولى وشباب اسمها وليت الأخيرة نو كيد الأولى فلا اسم لها ولا خبر  
وليت الوسطى فاعل ينقع وشباب مفعول مطلق أي ينقع وفاعلها لا مفعول به خلا للعبني والجهل من  
الفعول والفاعل محترضين المؤكدوا كونه للشيء بدليل انه روى وما ينقع شيئا ليت والواو  
للاعتراض (وقال آخر (حوكت على تبرن اذتحاك) \* تحتبط الشوك ولا تبالك  
حوكت من الحيا كوهي التسع مني للفعول وتالب الفاعل ضمير مستتر فيه رجع الى المحلة يبرن  
تنبية يبر بكم التوب وسكون الباء المتناة تحت وفي آخر ما علم التوب ومحته أيضا فاذا نسج على تبرن  
كان أصغر ولصفا فاق تحتبط الشوك ولا يؤثر فيها شيا وهذه اللفظة (وهي) الضم المحالصة (قليلة)  
موجودة في كلام هذيل (وتعزى لفتة وسدير) الجميع وهما من قصصه أي أسد الف المراد في شرح  
التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضيق قال الموضع حكيت عن بعض تميم (وادي ابن عذرة)  
وطائفة من مشاهير المغاربة (استناعها في افعال) كاختار (وانفعل) كاتقاد عاز اذ على التثنية فلا يقال  
اختور ولا اتعود (و) المشهور (الأول) وهو (قول ابن عصفور والابن مالك) وينطق بالحزرة في  
نحو اختاروا وانفعلوا على حسب ما يتعلق بالحرف الثالث قاله ابن مالك (وادي ابن مالك) استناع ما للبس  
من كسم كغضوبت أو ضم كعتت) بنيات للفعول والى ذلك أشار النظم بقوله  
\* وان شكل خيف ليس يجتنب \* (واصل المسئلة) قبل يناهز للفعول (خافق زينو باغي لعمر و  
وعاقي عن كذا) غذفت الفاعل (ثم يتهين للفعول) وأبدلت من بادا التكميل بأخو فانية لا شرا لهما في  
الدلالة على التكميل (فلو قلت خفتو بعت بالكسر) في الخنا والبلام (وعقت بالضم) في أوله (التوهم  
أنهم فعل وفاعل وانعكس) المعنى المراد تقعن انه لا يجوز فيه ان الاشياء أو الضم في (خفتو بعت  
الاولين (والكسرى) عقت (الثالث) تعين ان عقت الوجه الملبس) وهو الكسرى في الاولين والضم في  
الثالث (وجعلته المغاربة رجوحا لا معنوا) فقالوا ان العرب تختار الكسرى في القاء اذا كانت فيما يسمى  
فاعله مضمومة وتختار الضم في القاء اذا كانت فيما يسمى فاعله مكسورة فربما ينهوا هو ظاهر (و) (لهذا لم  
يلتفت سيبويه) في ذلك (للالباس) بل اجاز الوجه الثلاثي تمام ما اكتفاهما الفرق التقديرى لان اللباس  
غير مانع (محصوله في) الاسم والفعل فالاسم فهو (مختار) اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل أو للفعول  
ومع ذلك اعلاه قلب البناء لقاوا كتحوا فيها لقرق التقديرى فلي تقدر كونه وصفا للفاعل تكون البناء  
مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) (الشعل نحو) (ضار) اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل  
وان يكون مبنيا للفعول ومع ذلك ادغم فعل تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة وعلى  
تقدير البناء للفعول تكون مفتوحة (وأوجب الجمهور ضم فاما الثلاثي الضعيف) وهو ما كان عنه ولامه  
من جنس واحد (نحو شومد) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما (والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر)  
في الفاء (جائز) ونص سيبويه على امراده فقالوا على لغة مطردة لغير مجرى فيها فعل من المضارع  
الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر أوله فيقال ردك قال قيل نقله الموضع عنه في الحواشي ومن خطه  
نقلت (و) (الكسر) (هولقة بني ضية) ضياء مصبغة مفتوحة فوحدت مشددها ثابت وهو ان ادغم  
بني مرة قاله اللذان بنى وقال أبو محمد السيد البليوي ضياء لصادا العجوة والنون بالياء وهو يعنى  
من قضاء ينسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب اه ويمكن ان يكونا قبيلا من ضبط كل منهما واحدة  
(و) (لغة) بعض تميم وقرأه لكمة ويحيى بن وثاب (ردت البنا ولوردوا بالكسر) فيها ما ينقل كسرة العين  
الى القاء جلالة على المعتل (وجوز ابن مالك الاشياء أيضا) قال في التسهيل وقد تسم فاعل المدغم (وقال  
المهاباذي من أشم) من العرب (في قيل ويصح) من المعتل (أشم هنا) يعنى في المضعف فتحصل في فاء

معنى الاطراد هنا هل هو معنى ان لئان تقيس على ذلك أولا وينظر هذا مع اضافة كلامه ان البصري لا يرى الكسبة

﴿ هذا باب الاشتغال ﴾ (قوله وحده) ظاهره ان ما ذكره المصنف ليس بخدو قال القرافي قوله اذا اشتغل الخ هذا قصده المصنف الخ  
والصواب انقسام الاشتغال ولذا اتراه صرح بآية صاطة وقاية حدوكلا الامر لا يصح فيه لان شرط كل منهما شمول الاخر ادوهو  
متفرقه من غير وجوب بعض افراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فقام له اه وعكس ان نجاب بان المصنف  
يجري على القول بخروج التعريف بالخاص وأيضا اقتصر على ما هو الاصل كما يعلم مما عاين في التمامات (قوله ناصب لضميره) مبي على  
اختصاص الاشتغال بالنصوصات وبما في قريبها من النكت له يكون في المرفوعات وتحقيق السكالات على ذلك يطلب من طائفتنا على  
الفاكي (قوله اسم مقدم) قال الدينوري المراد به الجنس فيتمثل الواحد والمعدن يجوز بدو عمره فترجموا ونظر هل يجوز للزائد  
الدرهم اعطيت ما من باب الاشتغال ولا اه وأقول قال ابن هشام ان الاشتغال على ما يقضي القياس فانظر ما شغلني الالفية  
ثم قال الدينوري وفي نكت السوطي بخود اذا السمة اشتغل من باب الاشتغال وانه يكون في المرفوع كما يكون في المنصوب وفيه أيضا  
ان شرط الاشتغال ان لا يكون الفعل ٢٩٦ مستدالي ضمير الاسم وفي فهمه غموض فيراجع وينقهم له الذي ذكره (فائدة) \*

فحق قوله تعالى وإبای  
فأرهون وإبای فأصدون  
من باب الاشتغال وإبایه  
منصوبة بفعل محذوف  
يقسمه المذكور والتقدير  
وإبای فأرهون وأرهون  
ولیمنع القياس فلک  
أذهی صله ولا یصح ان  
تکون معقولا مقدما  
لأرهون لانه نصب الضمیر  
الذی یعنون الوفاة  
المحذوف للتخفيف قاله  
یلانی البحاتی فی شرحه  
على البحر ومبة فی باب  
الفعل وهذا مسئلة  
نفست قال الراوی فی  
حاشيته علی البحاتی قوله  
هذا من باب الاشتغال قال  
السعدی حاشية للسلف  
قد نسبوا إلى بعض الاوهام

المضارع ما ثبت في فاعل المفعول من الكسر الخالص والاشباع والضم الخالص كما أشار اليه الناظم بقوله  
 \* وما بالقدح يري نحو ج \* وعلى الكسر يفر فقال ما وجه رفع الماعى قولهم ان الماء بكسر الهمزة  
 ورفع الماعى جوابان اصله ان زيد الماعى المحوض اذا صبغ فذف الفاعل واُتيب عنه المفعول وكسر  
 الهمز على حذف زنة الينا بكسر الراءوا استفدنا من تغيير الفعل اذ انبنى للقول ان صبغته مفرعة عن صبغة  
 المبنى للفاعل وبقال جهور البصريين وذهب الكوفيون والبردا الى انها صبغة أصلية مستقلة بنفسها  
 غير مفرقة عن شئ وسما فى التصريف ترجيعه كل من القولين  
 \* (هذا باب الاستغفال) \*

• (هذا باب الاشتغال) •

وحدته ان يتقدم اسم ويتلو منه فعل متصرف أو اسم شبه مناصب الضميره أو الما ليس ضميره واسطه أو غير هاء ويكون ذلك العامل بحيث لو غر عن ذلك المعمول واسط على الاسم المتقدم نصبه اذا غر ذلك فنقول (اذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لم ضمير اسم متقدم عن نصبه لفظ ذلك الاسم) المتقدم (كريد) ضميرته أو هاءه (أى محل ذلك الاسم المتقدم) (كذا ضربته) والى هذا أشار الناظم بقوله ان ضمير اسم سابق فلا شغل \* عنه نصب لفظه أو المحل

وذهب جمهور النصارى إلى أن نصب القنصل أو المثل إنما هو للضمير المشتغل به العامل مدعيه أن العامل  
أفاضل إلى الضمير نفسه يتصحب لفظه وإذا وصل إليه بحر فالحجر ينتصب عنه والتحقيق أن نصب  
القنصل أو المثل إنما هو للاسم المتقدم كشرح الموضوع وإن الضمير لا ينصبه فقط (فالاصل) جواب إذا  
(إن ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه ومكان أخذه) جار مجازع لسلامته من التقدير (العامل) (وهو الرفع  
بالابتداء) (من الجملة الفعلية) (في موضع رفع على الحزبية) (للبتداء) (والرابط بينهما) (المعامل المتصلة  
بالفعل) (وجه الكلام) (من مبتدأ والخبر) (جيشنا) (أي حين أن جعل الاسم المتقدم مبتدأ لجملة) (اسمية)  
تصديربها بالاسم (و) (الوجه) (الثاني) (من الوجهين) (عرجوح لاحتياجه إلى التقدير) (العامل) (وهو)

ان قوله وایای فارهيون من باب الاضمار علی

ان قوله واماى فارهبون من باب الاضمار على  
شريطة التفسير وهو وهم لان حرف النطق لا يتوسط بين المقسم والمقسم وأيضا من شرط باب الاضمار ان يكون الفعل مشغولا عن  
الاسم السابق بضميره أو متعلقا بفعل انما يكون مشغولا بضمير الاسم اذا كان بحيث لو لم يكن مشغولا به لكان يعمل فيموهنا ولم  
يكن فارهبون مشغولا بضمير التكلم بل كان عاملا في اياى اذا افتاحه وسطه سبها من المبال ان توسط الفأين المفعول والفعل بل  
الواجبان يقال في اياى فارهبون ونحوه انه ليس من باب الاضمار بل اياى منصوب بالفعل مضمير يدل عليه فارهبون كقاي باب  
الاضمار لانه قد مر من ذلك الباب ان التقدير واماى ارهبون فارهبون وانما يقدر الفعل مؤخر او هو وكفى الاختصاص لان  
قد علمنا ان الضمير المتصل منفصلا وهو لا يجوز الاعتدال عند التعذر وهو هنا متفق وفي وجهان للتخصيص أحدهما تقديم المفعول والآخر  
تكرار متعاقب الهمزة التكلم فان تكرار الفعل شئ يدل على خبره بخصوصه به اه والى أوقع الشارح في ذلك عبارة الكشف  
فانه قال اياى فارهبون من باب قولك في مداره متهمة فتهمة ذلك اه كلامه موقفة بنظر قوله رجوع قال اليونشرى ينظر هل ذلك

## التصويب

مشكل على ما ساق في مسائل ترجع النصب على الرفع وعلى مسائل استواء الأثرين وعلى مسائل وجوب النصب كما في بقصلا ثم  
 ظهر ان ذلك ليس مشكلا عليه لان الكلام هنا على التركيب بحسب ذاته مع قطع النظر عما يطرأ كما مر من ذلك بقوله ثم يدعبرض  
 لهذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه لكن منشا ما ذكر من عدم النظر في كلامه (قوله خلافاً لما أجاز الخ) قال الذنوشي اعلم ان هذا  
 كلام اجالي ونقصه ان يقال ان النصب اذا كان باي حاز الجمع بينهما وكذلك اذا كان النصب بالحكمة التفسيرية التي لا محل لها من  
 الاعراب وكذلك اذا كان التفسير يعطف البيان بها يعطف التفسيرى بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التي جمع فيها بين المفسر  
 والمفسر والظاهر كما قال بعضهم ان منع الجمع بين المفسر والمفسر الذي وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر للعامل بخوضه فاجازه  
 بعضهم الصحيح منعوه بعد فالتسليم على الحاجة الى التحرز فلتحرز (قوله والحكمة المفسرة لا محل لها) لا يخفى ان المفسر الفعل وحده لا  
 الجملة بدليل ظهور الجزم في الفعل في قوله فمن نحن نؤمنه بفت وهو آمن فالحكم يعلم ٢٩٧ محلياً الجملة لكون الفعل مفسراً  
 لا محلاً وعن نظر (قوله

النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور) فيما لا يمت (محذوف وجوبا) لان الفعل المذكور مفسر له  
 ولا يجمع بينهما ما واما قوله تعالى ان ربنا احدثهم كوكبا والشمس والقمر اوتهم في ما جد من قنوكيد  
 خلافاً لما أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (فابعد) أي بعد الاسم المتقدم (لا محل له لانه مفسر) الفعل  
 المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المعنى ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي  
 تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اه (وجه الكلام) من الفعل المحذوف وما  
 بعده (حينئذ) أي حين افعال الاسم المتقدم منصوباً بفعل محذوف (وجه فعلية) لتصدرها بالفعل  
 المحذوف وهذا الوجه المرجوح راجع الى متخالف النصب في نحو زيد اضرته أقوى من النصب في نحو  
 زيد اضرته اأحوا النصب في زيد اضرته اأحسن من النصب في زيد اضرته و النصب في زيد اضرته  
 مررت به أحسن من النصب في زيد اضرته وخبره قاله المراد في تلخيص شرح أي حيان على التسهيل  
 وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فالسابق أنصبه بفعل أضمره \* ختموا وفق لما قد أظهر  
 وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وأني الضمير وزعم تلميذه الفراء انها  
 منصوبان بالفعل المذكور لانها في المعنى لشي واحد ويرد عليها أن زيد اضرته وأزيد اهدمت داره (ثم  
 قد يعرض لهذا الاسم المتقدم) ما لو جسد نصبه فمما رجع هو ما نسوى (فيه) بين الرفع والنصب ولم  
 نذكر (نحن) من الاقسام ما يجب رفعه كاذي الناظم بقوله  
 وان تلاً السابق ما لا يابدا \* يختص بالرفع التزمه أبدا  
 كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد \* ما قبل معمولاً ما بعد وجد  
 (لان حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لانه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو  
 فرغ الفعل من الضمير وسلط على نصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيشية (وسيتضح ذلك) في التنبيه  
 الأول الآتي (فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم) بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضوض (بجاء  
 مهملة وضاد معجمتين) نحو هلا زيد أكرمه وأهمله في الارشاد (وادوات الاستهزاء غير المهمة  
 نحو هل زيد أكرمه) فيجب نصبه بيقول محذوف يسهل المذكور وهو أن يتلوا ويجوز رفعه لان  
 هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجر تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد اضرته الآتي السفسر هذا

أحسن من النصب الخ  
 قال الذنوشي ينظر هل  
 لتبصر هذا وفيما بعده  
 باحسن وفيما قبله  
 بأقوى سر غير المتفق أولاً  
 (فائدة) \* كون النصب  
 في زيد اضرته أفاض  
 أحسن من النصب في  
 زيد اضرته بده بعضهم  
 بقوله وليس الأمر كذلك  
 فنذري لان الحاجة فيها  
 للتقدير من غير اللفظ  
 واحد وتزيد السببي  
 يتجوز وهو ما يلزم النصب  
 من وقوع فعل بريد ولم  
 يقع في الحقيقة فعمله الا  
 بوجه التجوز بخلاف زيد  
 في زيد اضرته وبمن نص  
 على ان النصب في الأول  
 أرجح من الثاني ايهن  
 كسان في الحقائق وهو  
 ظاهر كلام سيبويه

(٣٨ تصحيح ل)  
 زيداً أكرمت أباه وزيداً أهدمت داره (قوله وأني الضمير) قال الذنوشي ينظر هل معنى القائمة علم  
 على الفعل فيكون زائداً لا عراباً له ولا قرأه سيبويه الكسائي أن يجيها عما أورد عليها بالارتباط هناك علماً بعد فمما وافقة  
 لغيره هو الخالف في غير ذلك خلافاً لم (قوله لا يصدق عليه) قال الله في بل هو صادق عليه فتعلم النظر عما يعرض له من وقوعه بعد  
 ما يختص بالاسم ثلاثاً في قوله لا يصدق عليه فمما وافقة خلافاً لاشتغال انما يصدق على الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله نحو هل زيد اضرته)  
 رأيت قال الذنوشي رجع الله في بعض المشايخ في نحو هل زيد اضرته في الدار هل يجوز أن يتلوا الجار بفعل محذوف وتكون هل داخلة  
 على البناء ويكون مدامهم يكون الفعل في غيرهما أن يكون مع ذلك ظاهر المقتدر أو تبين تقدير المتعلق اسماً لا اختياراً بعجوم

كلامهم وهو محل نظر (قوله الاصرح الفعل) قال القاتل أي الفعل الصريح أي المصريح به لا المقدرة انه لا يلزم ما لا يقع بعدهما متصلا بهما او منفصلا بمجمله ٢٩٨ كقولنا ان زيد القيت فاكر ممقدرا ان الاصل ان زيد القيت لقيته فاكرمه ولولا هذا التعميم

لماصح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما واذا قرر ان هذا ظاهر لك اشكاله لقوله تعالى وما محمود فهديناهاهم نصب وقدناه منصوب على الاشتغال بمقدور بعدهما من أدوات الشرط كما لا يخفى (قوله وهو الامر والدعاء) فان القاتل لم يذكر النهي من انما به لان الطالب فيه بلا لا بالفعل لكن الانتماس خارج وهو طلب غير الامر والدعاء (قوله ولو بصيغة الخبر) قال القاتل في متعلق في المعنى بكل من الامر والدعاء لان كلا منهما مرد بصيغة الخبر فان قلت تعلقبهما شكل لان الامر والدعاء فعلان بقرينة تقسيم الطلب اليهما والطالب فعل بصرح قوله ان يكون الفعل ملابا فتلعببهما يقضى الى ان الفعلين كائنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة قلت الصيغة عيشية تعرض للحرور باعتبار كائنا وسكتاها وتقديم بعضها وتأخيرها والباء للابسة والمغنى ولو التمس التلذذ بالصيغة المذكورة ولو لم ان الصيغة هي المحرور باعتبار الهيئة

مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يلها الامر الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فلي قوله يجوز الاشتغال في النشر ولا يجب النصب بل يرجع وما تقدم في صدر الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مفيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في خبرها فعل نحو هل (زيد اخوك) فانها اذا لم يكن في خبرها فعل تسلت عندهما هل بخلاف ما اذا كانا الفعل في خبرها فلا تدخل الاعليه ولم ترص باقتراح الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره (ومضى عمر القيت) فيجب النصب لما ذكر في هل وسياقي الكلام على الممزة في المسئلة الثالثة (وأدوات الشرط نحو حيثما زيد القيت فاكرمه) فوجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (الان هذين النوعين) وهما أدوات الاستفهام غير الممزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر) عند سيبويه (وأما في) (نشر) (الكلام فلا يلزم الاصرح الفعل) فلا يجوز في الكلام متى عمر القيت وحيثما زيد القيت فاكرمه (الان كانت أدوات الشرط اذا ملقا) سواء كان الفعل ماضيا أم لا (وان) بكسر الميم وسكون النون (والفعل ماض) لفظا ومعنى (فيقع) الاشتغال بهما (في) (نشر) (الكلام) نحو اذا زيد القيت فاكرمه (أو) اذ (زيد) (تلقاه) فاكرمه (لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذ) (نقول في ان والفعل ماض لفظا) (ان زيد القيت فاكرمه) ومعنى فقط ان زيد القيت فاكرمه (ويجوز الاشتغال في) (نشر) (الكلام) بعد ان المحازمة لفعل التفسير لفظا ونحو (ان زيد تلقاه) (تخفف الالف) (فاكرمه) لان ان لما حرمت الفعل قوى طلبه فلا يلزم فيه بخلاف ما اذا لم يخزمه لفظا ماضيه واما محزومه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبه بالفعل فيلزم فيه (ويجوز الاشتغال في الشعر) بعد ان المحازمة لفعل التفسير نحو ان زيد تلقاه فاكرمه (وسوية النظم) في النظم (بين ان وحيثما مردود) لان الاشتغال به حيثما لا يقع في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا ومعنى يقع الاشتغال بعدهما في الكلام والشعر وان كان مضارعا نحو وما بها فالاشتغال بعدهما يختص بالشعر وجوابه ان القرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جرح الوجود فليست لازمة وعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها (والنصب حتم ان تال السابق ما) يختص بالفعل كان وحيثما (و يرجع النصب في ست مسائل احدها ان يكون الفعل) (المشتغل) (طابا وهو الامر والدعاء) (خبر أو شر) (ولو) (كان الدعاء) (بصفة الخبر) (المقابل) (للاشغال) (الامر) (نحو زيد اضربه) (و الدعاء بصفة الطلب) (نحو اللهم عبدك ارجمه) (و الدعاء بصفة الخبر) (نحو زيد اغفر الله) (فالنصب في خبر الفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث نقصوه والتقدير اضرب زيد وارجم عبدك وارحم زيد اغفر الله وانما يرجع النصب في خبر عن الرفع لان الطالب انما يكون بالفعل فكل جل الكلام عليه أولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محذولا للصدق والكذب قال ابن السجري ونوقس فيهم وقال أبو علي كتب استبعدا جاز سيبويه الاخبار بمحلى الامر والنهي حتى مرق قوله ان الذين قتلتم آمنس سيدهم \* لا تحسبون انكم يمكن ليلهم ناما (وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير) (المرور) (باله) (في فعل رفع) على القاطعية عند سيبويه وزيدت الباء لصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا ان الضمير في فعل نصب لان فعل التخصيص ملحق بعمل فيما قبله ولا يعمل لا يقصر عملا (وانما اتفق السبعة عليه) (أي على الرفع) (في نحو الزانية والراني فاجلدوا) (كله) (اجتمعوا ملما في جلد) (لان) (القام) (تتمتع من جملته على الاشتغال فان) (تقديره عند سيبويه) (بما يتلى عليكم حكم الزانية والراني) (خفف المضاف الذي هو حكمه وقيم المضاف اليه

للمذكورة فالامر والدعاء ماضيا بالصيغة مدلولان لما افدها الطالبان والطلب مدلول عليه لادال وقوله ان كان الفعل ملابا على حذف مضاف أي في طلب كقاي النظم (قوله ونوقس فيه) وجهه الناقصة ان الخبر المضمحل لما ذكره يقابل الانشائي مقامه

الكلام المنهري لأخبر المبتدأ (قوله ثم استؤنف) قال الثاني أشار إلى أن القاء استئنافاً طائفة لأن الزاجح استماعه حذف الإشياء على المنهري عكسه (قوله ولم يستقم على الخ) شرط الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من العمل في الضمير وسط على الاسم المقدم لعمل فيه وذلك منه في الأخيرة (قوله أطلقني وأطلقه) قال الدكتور في بعض النسخ أطلقني بلان ونوا الظاهر أن موسى اسم فاعل من أسامو ينظر ما حل جله أطلقني وما معاصو هل هو من الظلم أو لا وما معنى قوله أطلقني وما ينظر ٢٩٩ هل موسى علم ويكون رب منادى حذف عنه المضاف

منادى حذف عنه المضاف اليه اذ رب مضاف إلى موسى اه وهذا ما يتبع منه لأن أطلقني لا يستقيم الوزن معه الا بعدم التثنية وهكذا الرواية وهذا البيت مشهور فلا وجه لأبطاله بل ما مثل قال الزرقاني رب منادى مضاف وموسى مضاف اليه فحي محذور بقعة مقدرة بتأني عن الكسرة وأطلقني أقبل تقصيل مبتدأ وأطلقه معطوف عليه وجملة فاصب عليه خبره ويجوز أن يكون أطلقني منصوباً بفعل محذوف من معنى أصيب أي أهك أطلقني وأوسمته سياق الشرح لهذا البيت أبو ربان نصبه فاعله بالنصب معطوف على أطلقني ولا يضرب في الوزن تحريك الاسم بالقبح في الأول والاضم في الثاني أي الزائمتان في الظلم قال في باب أقبل التقصيل من التسهيل وإذا قدمت أصاقته أي فعل التقصيل يتضمن معنى من جاز أن يأتى وأن يستعمل

قامه وهو الزائفة والرافى وحذف المحرور والمحرور المحرور (ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا قصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الأخيار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدأ وهو الزائفة والرافى ولم يستقم على فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ غير عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير مع عند سدو به (وذلك لأن القاء لا تدخل عنده في المنهري في نحو هذا) المثال فانه ينجم زيادة الفاعل خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصلاً بفعل أو بظرف واصله آل غير ذلك (ولذا) أي ولا جل متع سينويه زيادة الفاعل خبر المبتدأ اذ لم يكن موصلاً بفعل أو بظرف قال في قوله وقائلة خولان فأنكح قاتهم \* وأكرمهم المحبين خلو كاهيا (ان التقدير هذه خولان) هذا مقول قول سدو به ففعل خولان خبر مبتدأ محذوف ووجه فأنكح قاتهم مستأنفة بغير ما من زيادة القاء في خبر المبتدأ غير الوصول أو أجاز الاختصاص زادتها في المنهري مطلقاً وقوله ابن المازني نتيجة المطابقة بأضهان الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيد القراءوا العلم وجامعة المحور أن يكون المنهري أمراً أو نهياً أو خولان بفتح الحاء المعجمة قبيلة من اليمن والذخ الترويض والفتاة الشابة أو أكرمهم بضم الحز من الكرم كالخو به من العجب مبتدأ والمحبين تثنية هي والمراد حياً أي بها وحى أمها يعني أن كرمها ثاب من جهتي نسبها والمخول بكسر الحاء المعجمة وسكون اللام المخالفة من الأزواج خبر أكرمهم أو كجاءو محذور خبر بغيره وهو المحرور بالالكاف اسم موصول وكلمته هي مبتدأ محذوف والخبر الجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف يعني على والتقدير على ما هي عليه (وقال المبرد اناء) في فاجلدوا (لمعى الشرط) لأن الموصول فيه معنى الشرط فدخل القاء خبره كانه دخل في جواب الشرط والمعنى أن زنا فاجلدوا هما (ولا يعمل الجواب في الشرط كذلك ما شبههما) معاهم منزلة بئله الشرط والجواب فكلا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط (وما لا يعمل لا يشترط عملاً) فعلى قول سدو به والمبرد ليست الآية بمن الاشتغال (فالرفع) على الابتداء (عندهما واجب) والخبر على قول سدو به محذوف وهو عايتي عليكم وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال أبو علي الفارسي من جعل القاء زائدة أجاز النصب في هذا خبره وأشد نعلب أحد بن يحيى باب موسى أطلقني وأطلقه \* فاصب عليه مكالارجه المعنى أطلقني وأفرع عيسى بن عمر بن أبي عتبة والبارق والبارقة بالنصب (وقال أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر محروف وهو البطولي (و) أو الحسن طاهر بن أحمد (بن) باشداً بالتركيب كلمة أعجمية تتضمن معناها الفرح والسرور (هـ) يختار (الرفعي) الاسم المنظور فيه إلى (العموم) باللام (كلاية) ونحوها كالسارق والبارقة فاقطعوا عنها الشرط في العموم والأبهم (و) يختار (النصب) الاسم المنظور فيه إلى (المخصوص) باللام (كزبد آخره) لعدم مشابهته للشرط المشبهة (الثانية) ما يترجح فيه النصب (أن يكون الفعل) للشتغال (مقروناً باللام) أو لا الطالبين نحو عمر البصر به بغيره خالد إلا نهه) فان قيل كيف جاز ذلك لو قد قسم العامل ما لا يعمل لأن اللام ولا

استعمال العاري ولا يتعين الثاني خلافاً لأن الزجاج لا يكون حينئذ إلا بعض ما صيف اليموثد أطلقني وأطلقه اه وقال ابن يثرون في المصباح في شرح أبيات الأضاح بعد أن أنشد هذا البيت معناه أطلقنا فاصب عليه كقولهم أخرجني الله الكاف مني ومنه ثم قال فان قلت أضمر المبتدأ كما أضمرت في قولك خولان فأنكح قاتهم قلت ذلك لا يسبول لأنه لا تكلف في كلا تشبه هذا أناعل أشار إلى الحكم التي قسمه غير أن يترتب عنه القالب كذلك لا يحسن إشارته هذا فها هنا قلت ان قوله أطلقني مضاف إلى لفظة الغيبة فليس مثل هذا أنه قلت فاعولان كان كذلك فان المراد به بعض التكمين ولا يمنع ذلك ألا ترى أنهم قالوا باسم كلهم فجاؤوه على

القصة لما كان اللفظ له وان جعله على هذا كما نكح قلت انك لما نكح قلت انك مستعبد (قوله لا يعمل ما بعدهما الخ) قال الدونشري عندي في لا الطبية ووقفه ينبغي مراعاة اعراب قول ابن مالك \* والبا اذا ما انشئت التثنية \* والوقف في لام الامر اقوى فقد صرح شراح التسهيل بعدم صدارتها (قوله ومنه زيد لا يعنيه الله) قال الدونشري أى من الفعل المقرون بلا الطبية أى في المعنى وان كانت في اللفظ نافية قيدت قول الشارح هنا يشمل الذائب ما للفظه لفظا مخبر فيكون ذلك على كلامه من تعلقات المسئلة الاولى ويكون تكرار مع قوله ولو بصيغة المخبر ٣٠٠ فليشمل (قوله تقدير ما الخ) قال الدونشري قد يقان هذا لا يتعين وما المانع أن يقبل ولا يعذب

اللفظ زيد لا اذا أمكن  
تقدر مثل المذكور ولا  
ينبغي العدول عنه (قوله  
لأن الغالب في المهمة الخ)  
ان قلت هذا لا يقتضي  
النصب يجوز تقديم فعل  
مبنى للجوهول واجب بان  
الأصل موافقة المفسر  
للفهم وذلك انما يكون  
بالنصب (قوله كباي  
أخواتها) أى غير هل  
لما تقدم من التخصيص  
فيها (قوله واختار الرفع)  
قال القافي قد يقال  
مقتضى ما ساقى من أن  
الاسم بعد المهمة فاعل  
يفعل محذوف على المختار  
في نحو اسم تخلفونه  
أرجحية النصب هنا  
بالقيل فتامه (قوله لأن  
الفضل بالظرف كالفصل)  
قال الدونشري هل يشمل  
الظرف المحاور المحرور  
نحو أفي الدار زيد اضربه  
أولا والفصل له صورة  
وله أحكام كثيرة منها  
الفصل بين اخن والفعل  
والفصل بين المتضامين  
والفصل بالجملة المعترضة

الطليبين لا يعمل ما بعدهما أقبله ما قاسيا \* قلت أحاب ابن عصفور بانهم أحرر الامر بالام مجرى  
الامر بغيره وأحرر النهي بالبحر في النفي بها وشمل الطاب ما للفظه لفظا مخبر (ومنه زيد لا يعنيه الله)  
رفع يعذب (لأنه نفي بمعنى الطلب) فزيد منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيد لأن عدم  
التعذيب رتبة (ويجوز المستثنى) وهذه التي قبلها (قوله التام) وهو اختير نصب قبل (فعل ذي طلب  
\* فان ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شقين (على الفعل الذي هو طلب) كلاما والبناء  
(وعلى الفعل المقرون احاد طلب) كالمقرون بالام ولا الطليبين المستثنى (الثالثة أن يكون الاسم)  
المستثنى عنه واقعا (بعدي الغالب) في ذلك النفي (أن يليه فعل) واليه أشار التام في قوله  
\* وبهذا لاؤه الفعل غلب \* (ولذلك أمنا فمنا مهمة الاستعظام نحو أشرنا واحدنا تنع) فترجع  
نصب شبه الفعل محذوف بغيره المذكور لأن الغالب في المهمة أن تدخل على الأفعال وانما يجب دخولها  
على الأفعال كباي أخواتها لاها أم الباء وهم يتوسعون في أمهات الأواب عالم يتوسعون في غيرها (فان  
فصلت المهمة) من الاسم المستقل عنه (واختار الرفع نحو) أنت زيد تنصير به لأن الاستعظام حينئذ داخل  
على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت أنت مبتدأ كما هو رأي سيويه وأن جعلته فاعلا بفعل مقدر  
وانفصل بعده حذفه كما هو رأي الاخفش واختار النصب لأن المهمة داخلية في التقدير على الفعل (الافى  
نحو أكل يوم زيد اضربه) فيترجع النصب (لأن الفعل بالظرف) وهو كل يوم ينصب كل (كالفصل)  
وحرف الاستعظام داخل في الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة ان كان الاستعظام عن الاسم فالرفع)  
واجب (نحو زيد اضربه أم عمرو) لأن الضرب محقق وانما الشك في المفعول والاستعظام عن تعيينه  
(وحكم) ابن الطراوة (يشذوذ النصب في قوله) وهو جرم يردح ثعلبوني باحوا بدم طوية والخشاش  
(أعطي القوارس أم رباحا \* عدلت بهم طوية والخشاش)  
بنصب طوية بفعل محذوف تقديره أحقرت ثعلبوني بخوارضها وعدلت لعدمة الباء قاله الموضع في  
الخواشي وتعليق ثامثة وعين مهملة وبالموحدة والقوارس نعت وان كان جعنا نظرا الى معنى أهل  
القبيلة ور باحنا ثامن تحت وحاصه طوية بضم الطاء المهمة وفتح الحاء وتشديد الباء آخر  
الحروف والخشاش بكسر الخاء المعجمة وبالثمن المعجمة كلها قبائل قاله الموضع في الخواشي وفي مسائل  
الزجاجي قال المازني مال فرعان الاخفش عن أزيد اضربه أم عمر افتال الاخفش المختار النصب لاجل  
الافتقار فقال انما المستفهم عنه هذا الاسم لا الفعل وانما ينبغي أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال  
المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان مع صرف الاستعظام الذي  
هو في الأصل للفعل فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة شاذ فبدل قول العرب أزيد اضربه أم عمر بالنصب  
اه (وقال الاخفش أخوات المهمة) في ترجيح النصب (كالمترية) في ذلك (نحو أزيد اضربه) فاعلم

والفصل بين التابع ومبوجوه والفصل بين الاستعظام وقول المجازي مجرى الظن وغير ذلك وان شاء الله فعمل ذلك وتضييقه مبدءا  
الى ذيل المعنى وفي الاشياء والنظائر النحوية للسيوطي ما في معقن في ذلك وغيره وهي أحد مواد كتابنا ذيل المعنى الذي هو عديم النفاذ  
اه وقوله كالفصل يقع منه كثير اوتوجيه اما بان لامع ما بعدهما راء وكذا الأعراب جار على الأحرار وان لا اسم معنى فظهر اعرابها  
فيما بعدهما ور فعليه الاشكال المشهور (قوله فالرفع) قال القافي لأن النصب مخرج الى الاستعظام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر  
انك في تقدير الفصل بعد الاسم فيبقى الاستعظام عن الاسم وهو المراد (قوله فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة الخ) قال الدونشري كلام  
ابن الطراوة وجه وجهه لان الاستعظام عن الاسم غير مراد الى الفعل بالكلية فليس الاستعظام طالبا لجسده الفعل فلا يكون به



أو بوجه (قوله ثلاثا في الفصل الخ) كذا جعل الهمامني وهو أولى من قول المصنف في المعنى لأن أمانيه عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلبى الفعل ثلاثا سمى لها ثمانية شيء أصله لوسم كاذب اليه بعضهم فأمانيه عن جملة الشر ما يسهر هالاعن فعل فقطظم يحاو والفعل فعلا ولا يتابع فعل (قوله كالعاطف) فيملاء إلى أن المحروف السلاطة ليست عاطفة كقائل الشارح بل هي حروف ابتداء (قوله حتى يداضرت) ٣٠٢ قال اللغوي هذا الكلام صريح في أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف

على المنصوب قبله خلافا لما صرح به في قوله من أن نصب الاسم بالعطف انتهى قال الشهاب القاسمي قد يحاربهم انما صرحوا هناك بما ذكره لا يمكن حمل انما على التاكيد لقوله أني الصفة ولا كذلك هنا ما لم (قوله لأن الصفة الخ) قال الدونشري قد يقال كان الأولى أن يقول لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ولا في المضاف للموصوف أن جعلت الصفة مقفلة لكل (قوله أي من أجل أن) الصفة (الخ) الأنسب بقوله الاتي أو صلة الخ أن يقول أي ومن أجل أن لا يعمل لا يشعر عملا لأن المصنف رحمه الله تعالى عمل به وجوب الرفع في الجميع والفعل ليس حصة إلا في الأولى في الأخير من (قوله ولا يصح نصب كل لأن الخ) هذا يخالف ما أفاده كلام المصنف لأن صريحه أن عدم النصب لأن الفعل في الآية تدعي كونه صفة أو الصفة لا تعمل في الموصوف كإدلال عليه قوله ومن ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة (والتبليغ يوهم ذلك مع النصب لكل لانه معقول وفعل محذوف بغير مخلوقا مجتمع جعله صفة لكل شيء (لأن الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يشعر عملا ومن ثم) يفتح المثناة أي من أجل أن الصفة لا تعمل في الموصوف (وجوب الرفع) لكل (أن كان الفعل) المتصل بالضمير (صفة) لكل شيء (تخو كل شيء) فعلا في الزر) أي الكتب ولا يصح نصب كل لأن تقدير تسليط الفعل عليها إنما يكون على جنب المعنى المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وإنما المعنى وكل شيء يفعلون لم يثبت في الزر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتنازع صفة أو شيء في الزر خبر كل (أو) إن كان الفعل (صلة) لموصول (محذوف بالذي ضربته أو) إن كان الفعل (مضافا) لمحذوف يديم تراه (فخرج) فز يد فيسبوا واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل بغيره بتم في الأولى وترامق الثاني لا كانها لا يعمل فيما قبله أما الأولى فلاه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلاه مضاف اليه وهو شبهه بالصلة في تنجيم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل بغير عملا (أو) إن (وقع الاسم بعد المقتضى بالابتداء كذا الفجائية على الأصح) متعلق بيمتص وفي المسئلة ثلاثة أقوال أحدها هذا مطلقا

في الآية تدعي كونه صفة أو الصفة لا تعمل في الموصوف كإدلال عليه قوله ومن ثم المحموا والثاني ذكره الشارح جامع آخر فكن الارتفاع ذكره بدتقرر بر أن المانع من النصب كونه صفة (قوله لا تقدير تسليط الخ) قال الدونشري هذا واضح إذا ريد بالرفع العموم لا بصح أعماله أما إذا ريد بها صح أعماله فلامع من النصب ويكون التقدير فعلا كل شيء هو في صح أعماله وهذا محذوف فيملاء لا يصح فيها ذلك ونظر هل في قول الموضع أن كان الفعل صفة أشارا إلى أنه لم يكن صفة بل جعل مفسر يصح ذلك أو لا (قوله متعلق بيمتص) قال الدونشري فيه نظر بل هو متعلق بآلة الفجائية فمن حيث المعنى لأن



الخراف الذي ذكره مختص بما قلنا من انما يختص بالابتداء لا بالانتهاء ايضا (قوله يجوز بدما أحسنه) قال الدونشري جعل المانع  
ما ذكر ولا ينافي ذلك ان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله لضعفه بالجوهر فبقية ما نفعنا على هذا ٣٠٣ (قوله اثنان) قال الدونشري صرح

بما اشار الى انهم لا يجمعون

فقد ينس لان النون

كثيرا ما تشبه بالياء

(قوله بوهم ذلك) قال

الدونشري قد يخالف

ما سبق من قوله ولم يذكر

من الاقسام ما يجب رفعه

كذلك ان الناطم فان سبق

صرح في ان الناطم ذكره

من الاشتغال وهذا ليس

بصرح حيث عير فيه

بالايهام هذا ولكن قال

بعضهم ان ذلك من باب

الاشتغال لان العامل في

حد ذاته بحيث لو فرغ

من الضمير لنصب الاسم

السابق وان عرّض له ما يفتح

ذلك كقوله بعد اذ اوما

أوهل الى غير ذلك لان

هذا الجواب غير متأتي في

يجوز بدما أحسنه لان

الفعل بحسب ذاته لا يعمل

فيما قبله ويشكل على

ذلك ما ذكر في الوصف

من ان هذا كان فيه ما تم

لا يكون من الاشتغال

الهم لان يقول مرادهم انه

لا يجوز فيما قبله لنصب

فانما المانع شرط لنصب

لا يلحق الاشتغال يقال

عليه الفعل كالوصف ولم

يصرح فيه بمثل ذلك

فما قلنا انتهى وهو ما خوذ

والثاني جواز دخوله على الفعلية مطلقا والثالث التقرقيرين أن يقرن الفعل بقدر فيجوز دخوله عليه

وان لا يقرن فيمنع كحكاها في المقي وعلى الاصح فوجب الرفع (تخرجت فاذا زيد يضربه عمرو)

ويجوز النصب على الثاني ويمنع على الثالث لفتق ان قد اوردنا في انما لا ينظم بقوله

وان تلا السابقي ما لا يبدأ ه مختص فالرفع الترتيب ابدأ

(أو) ان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا ما بعده (والية) اشارة الناطم بقوله

كذا اذا الفعل تلا ما يرد ما قبل معمولا ما بعده

(تجوز بدما أحسنه أو) زيد (ان رأته فأكرمه أو) زيد (هل رأته أو) زيد (هل رأته) أو ما زيد لا

يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعدهما التعجيب وان الشرطية وهل الاستفهامية وهما

التخصيصية والالاستثنائية لا تعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يشرع عامله وقاس على ذلك سائر أدوات

الصدور (شديان) ه اثنان الاول ليس من أقسام مسائل الباب ما يحكيه الرفع كقبي مسئلة اذا

الفعائية (المتقدمة) لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث

لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك متضمن اذا الفعائية وما ذكر معها (وكلام الناطم) في

البين السابقين وهما قوله وان تلا السابق الى آخرهما (بوهم ذلك) لا يجعله من جملة أقسام الباب

لكن ضرورة تتمم الاقسام الخمسة الى ذلك وهذا التنبه تقدم التنبه عليه فلا حاجة الى ذكر التنبه

(الثاني) م. ترسيده اياهام الصفة من جعل النصب كفاعل الناطم في شرح التسهيل حيث قال ومن

المرجمات للنصب ان يكون مخلصا من اياهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا اكل شئ

خلقناه بقدر شئ خلقناه من غير ان يجرى عليه (النصب في الآية) المذكورة جوبا (مثله

في زيد اضربه فانه) (قال) في اثناء كلامه اذ اكل شئ خلقناه بقدر فانه اكل شئ خلقناه

زيد اضربه (وهو عري كثير) انتهى كلامه سيده فيكون الرفع احسن من النصب قال ابن السجزي

أجمع البصريون في هذه الآية على ان الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال الكوفيون

النصب فيما لا يجر له قد تقدم على كل عامل نصب وهو ان فاقضى ذلك اضممار خلقنا انتهى المسئلة

(السابعة) مما يرجع نصه (ان يكون الاسم) المشتغل عند جواب الاستفهام منصوب) لفظا ومعلا

بما يليه كزيد اضربه جوابا بان قال ايهم ضربت أم من ضربت) فزيد يرجع نصبه لكونه جوابا

الاستفهام منصوب لفظا في الاول وخلاف في الثاني لطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان

الاستفهام رفوعا نحو ايهم ضربته فرفع ايهم فانما يجب الرفع فتقول زيد ضربته رفع زيد ارجحا

لطباق الجواب السؤال في الاستفهام جواز الانخفاض مراعاة الصغرى والكبرى بعد ايهم ضربته

كايهمز الوجهين في زيد ضربته وعرا اكرمه أجرى الجواب مجرى العطف وانما يحيز

سيبويه في ذلك النصب على حذف زيد اضربه وقال هل رأته زيد اقول لا ولكن عبد الله

لقية تنزل ذلك منزلة الجواب بان يكن جوابا عن المسؤول عنه وكذا لو عطفته فاقبل لا بل عر القية

أو وعر القية ماله الموضع في المحاشي ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان في

مثل الصورة الرابعة) وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفعول بامتنع بقول (اذني الفعل)

السابق (على اسم) بان أخبر الفعل عن اسم (غير ما التعجيبية وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة

على الجملة المبني فعلها على مبتدئها (ضميره أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المعطوفة للسببية

من نحو اشئ الشهاب القاسمي (قوله مرجحا) قال الدونشري هو مفعول ثان لقوله يعتبر لانه عني بصره ويحمله وينظر هل يجوز كونه

حالا أولا (قوله اذني الفعل الخ) قال المرادى وحكم شبه الفعل اذ وقع خبرا في هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب بعد الله وعمر ومكرم

(قوله معطوفة بالفاء) اختصت بذلك لانهما ضمير الجملةتين في معنى جملة واحدة شرطية فهذا وقال الدمامي في بحثه روابط الجملة

بعد كلام نقله فيجب على هذا ان يدعى ان القاعده اخذت معنى السيدتواخرت عن العطف (قوله لمحصل المشاكاة الخ) قال الدونشري  
قال بعضهم هو الاول العطف على الصغرى أو على الكبرى والاول اولى قال شيخنا بل الاولى الثانية لاستقلال الجملة وهذا لان في  
الشواى كما هو ظاهر ويجوز العطف على الكبرى رفعت أو نصبت والعطف على الصغرى كذلك (قوله وكنت قد عطفت جملة  
فعلية على جملة فعلية لعلها) (فعل على الخبرية) هذا في المعطوف قبل الواو واضح وأما المعطوفة بالفاء في بحث الجملة السادسة عماله محل  
من المتعين ان الخبر مجموعهما كفى ٣٤ جملة الشرط والخبر والواقعين خبرا والخبر لذلك المجموع وكل منهما خبر بالخبر فلا

محله (قوله فلا أثر للعطف) قال الدونشري  
قل بعضهم هو قال فلا أثر للنصب لكان أحسن فلا ينظر ما وجهه ثم ظهران قوله ولا أثر للعطف أحسن من أن ية الولا أثر للنصب لأن العطف على الجملة الصغرى له أثر وهو النص فظاهر هنا انه لا أثر للعطف عليها فلا يؤثر نصبا وما قوله ولا أثر للنصب فلا معنى له ولا يلتفت اليه وأقول على تقدير النصب يكون العطف على الجملة الكبرى ولا يصح العطف على الصغرى لان ما التعجيبة تمنع من ذلك اذ لا يقع بعدها الا فعل انتهى وهو عجب فان البعض الذي قل عنه هو اللانقي وقد وجه كلامه وبما ربه يعني ان العطف على فعل التعجب متعذر اذ لا معنى له فنعين أن العطف على الجملة كلها ينال على جواز عطف الاشياء على الخبر وعكس كلوه

(محصل المشاكاة) معاني يستويان على انه عماله (دفع أو نصبت) الاسم المشتغل عنه الضمير في الجملة الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تلام المعطوف فعلا خبرا \* بهن اسم فاعطفن خبرا وذلك بخوضه بتمام وعمر اكرمه لاجله أو فعمرا كرمته فيجوز في عمر الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في معناها جملة مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فاعية العجز بالنظر الى خبرها فان را عيت صدورها رفعت عمرا أو كنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما محل لمن الاعراب وان را عيت صغرها فانصبت وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية عملها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها أ. الضمير من لاجله العائد على صدر الجملة الاولى والفاء التالفة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في السبأ ان ابا على دج الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن السجري ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض معاصر ينال صريح سيمويه بانهم على حملوه وانما ذلك قول الجوزي والظاهر ترجيح النصب لان الجملة على الصغرى أثر بوجه برعون الجوار ما مكن نحو هذا جهر ضربت بوعورض بان الرفع ترجح لعدم الاضمار فلكل منهما مرجع فشاوبا (تخلاف) ما اذ اني الفعل على ما التعجيبة فهو (ما أحسن زيدا أو عمرا) كرمته عند فلا أثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمر وفي هذا هو التفسير ذكر ذلك سيمويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء فمحمود وذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكاه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجع الرفع لعدم الاضمار (فان لم يكن في) الجملة الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء لاختصاص السيرافي بجمان النصب) بناء على العطف على الصغرى (وهو المختار) لان المعطوف على الخبر لا يندفع من رابطوه موقوف على رفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حذو زيد ما ضمير بتما يندفع من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بخلاف قوله المراسي في التلخيص (والفارسى وجاعة) كثيرة من المتقدمين (يجوزونه) أى النصب وهو ظاهر كلام سيمويه فام قال وقد ذكر المسألة فذلك نحو قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان جملة الكلام على الاول وان جملة على الاخر قلت عمرو لقيته وزيد كلمته انتهى معنى بالنصب تصرح بانك ان جملة على الاخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضى كون ما بعد الفاء خبرا وتقل ابن عصفور أن سيمويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا بذلك باجتماع الفراء على نصب والسامع ففعلوهى معطوفة على سبحان في قوله تعالى والتجيم والشجر سبحان وليس فيها ضمير يعود على التجيم والشجر (وقال هشام) الضمير من الكوفيين (الواو كافاة) في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذا زيد وعمرو ودين الواو وانما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذا ان يقوم به وقد وقال ابن خروف تبعا

وأى جماعة اذ كان العطف على وجه واحد فلا أثر له لا ثمرة اذا شمره انما يظهر مع اختلاف وجهين فاكثر ثم لا يخفى لطائفة انه لو قال فلا أثر للنصب كان أظهر لان النصب فيما قبله أثره ان الجملة معطوفة على الجملة الخبرية من المبتدأ تكون هي ايضا خبرا بها عنه والرفع أثره انه ساعدت على جملة المبتدأ والخبر فلا تكون هذه خبرا بها عن المبتدأ بخلاف مسألة ما التعجيبة فان الجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر رفعت الاسم أو نصبت (قوله ولا يندفع من رابطوه موقوف) لهم بقول التقدير خلاف الاصل والا الضمير قد يقدر اذ لم يجد في القلق (قوله وهو جائز بخلاف) فيه نظر فقد حكى في ذلك في التثنية ان لا أتوال نالها الجواز في او والجمع

في غيرها (قوله كذلك يكون اسما) قال الدونشري كذلك تأكيد لقوله كما يكون فعلا (قوله والثالث ان يكون الوصف) قال الدونشري ان  
 اقتصر على الشرط الثالث لا يخفى عن الشرط من قبله فكان يقول ان يكون اسما صالحا (قوله يجوز بدا اناضاوبه) قال الدونشري صريحه  
 انه من باب الاشتغال وفيه نظر فان ضابطه غير صادق عليه لان شرطه ان يكون بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير لنصب الاسم السابق  
 وههنا لا يصح نصبه لو فرغ عن الضمير لان المتداخلة لا تصلح بين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومعطوفها بالاجنبي  
 كما هو حوا به في قوله تعالى اراغاب انت عن التي بالترهيم واذا قلنا انه من باب الاشتغال على ما صرح به قوله الناصب ان لا يوصف  
 محذوف مع مبدئها التقدير اناضاوبه بدا اناضاوبه قال شيخنا ويجوز ان يقدروا وصفه على انصب للاسم السابق وهو خبر عن انما المذكور  
 وحينئذ يضاهيه المذكور في نظرهما الرافعه ومن أي نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد اجبتنا ذلك في حاشية الالفة (قوله والقدر  
 أنت حذره) قال الدونشري فيه نظرا فانه قدم انه يشترط في الوصف ان لا يكون صفة مبهمة فتوحذر صفة مبهمة اللهم الا ان يقال ان حذرا  
 من اثلة المبالغة وقد اجاز الجهور وتقدم الظرف على المصدر في نظر هل يجوز الاشتغال به ٢٠٠ أو لا على مذهبهم انتهى ولا يخفى انه  
 لا يترجم ان قصد الشارح

يحذر التمثيل للصفة المشبهة  
 لعدم ذكرها أولا واقتضاه  
 على اسم الفاعل والمفعول  
 وأمثله المبالغة (قوله  
 وخبر ما بعده) كأنه لم  
 يجعل الخبر عليه لما تقدم  
 من ان اسم الفعل لا يهراب  
 له لفظا ولا محلا وقد يقال  
 الواقع خبر اسم الفعل وما  
 عمل فيه ولا يرام منه وقوع  
 اسم الفعل وحده في محل  
 رفع على ان يمتد في باب  
 اسما لا افعال ما يشعر بان  
 اسما لا افعال تقع معمولة  
 لفاعل لغني لا يقتضي  
 فاعله ولا مفعولة وقد  
 اشترنا في ذلك في باب المعرب  
 والجنس ثم الحكم على ما ناب  
 عنه اسم الفعل بالخبرة

لما ثقفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت أئندة شلب  
 فذرى أجول في البلاد لعلي \* أسم صديقا أو بيا محسودا  
 نرج على ان التقدير أو يساعى حسودا وهذه أمور ملأت لما تقدم وفي بعض النسخ تنبيهات (أحدها  
 ان العامل) المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشرط ثلاثة أحدها ان  
 يكون وضعا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (الثاني ان يكون) الوصف (علما) عمل الفعل فلا يكون  
 وصفا غير عامل الشرط (الثالث ان يكون) الوصف العامل (صالحا العمل فيه اقبله) فلا يكون وصفا  
 مقروبا بالولا لصفة مشبهة قولنا اسم تفضل والى ذلك أشار الناطم بقوله  
 وسوفى ذالبايوصنا ذاعل \* ما لفاعل لم يلبث ما حصل  
 (وقد) الاسم المستوفى للشرط الثلاثة يمثل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثله المبالغة فالاول (نحو  
 زيدا اناضاوبه) والثاني نحو الدرهم أنت معطافا والثالث نحو العسل أنت شر لهما والتم أنت متعارها  
 والبعث أنت ضربه أو ضرب يسمو القدر أنت حذره (الان أو غنا) في الجميع فلا اسم السابق فيمن منصوب  
 بوصف محذوف بقسم الوصف المذكور والقدرة اناضاوبه يزيدا أو أنت معطى الدرهم أنت شراب  
 العمل وأنت متعارفتم وأنت ضربه أو ضرب العبد وأنت حذره (تختلف في يعليكه موز يدربا  
 اياه) بالياء الملة تحت فلا يجوز نصبه يدربا (الهما) أي عليك وضربا (غير صفة) لان الاول اسم  
 فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما أو لا يعمل لا بشرط عامل فيبقى المثالين  
 واجب الرفع على الابتداء أو خبر ما بعده من الفعل التائب عنه اسم الفعل والمصدر (نعم يجوز انصب)  
 فيم عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي) عند من جوز تقديم معمول المصدر الذي  
 لا ينحل بحرف مصدرى) كضرب بالتائب عنه فعله الطائي (وهو المبرور والسيرافي) عند من جوز عمل  
 اسم الفعل والمصدر محذوفين (وتختلف في بدأ اناضاوبه) أس لا يغير عامل على الاصح لا يعني الماضي

(٢٩ تصحيح ل) يقتضي ان الأفعال التي نابت عنها الاسما صلاحية في الكلام مثل الأفعال التي سدت المصادر  
 مسددا وهو بعينهم كلامهم والفرق واضح لان المصادر معمولات تلك الأفعال فلها الوحش في الكلام وقال الدونشري قوله من  
 الفعل التائب عنه ينظر بالنسبة الى اسم الفعل فان الظاهر انهم فاعله خبر لا الفعل الذي ناب عنه اسم الفعل (قوله نعم يجوز انصب  
 الخ) قال القاني بهذا تنبيه ان المتع فيهما ليس لاجل كونهما غير صفة بل لان معمولهما لا يتقدم عليهما فانها غير صالحين للعمل  
 فيهما قبلهما وحينئذ لا شرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المصنف في الجواشي فان قلت بقي عليه المصدر المبدل  
 من فعل يجوز بدا ضربا بالياء قبله فيه نظر من وجهين أحدهما ان الناطم يختار في هذا الكتاب انه لا جعل المصدر حتى يحل محل فعل مع  
 ان أو ما وعلى هذا العمل للفعل المحذوف لا المصدر فان قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف فقلت مقتضى كون جعل  
 عوضا ان لا يجوز لئلا يلزم حذف العوض والمعوض متبعا وهو في الفساد نظير اجتماع العوض والمعوض ومقتضى كون المصدر ثابتا  
 عنه في اللفظ لا يجوز له ان يحذف اليه بغير شيء بل أتى مقامه غيره فكان له يحذف (قوله الذي لا ينحل الخ) قال الاشعري أما المصنف

الذي شغل إلى الحرف المصدري فلا يجوز أن تصب فيه. اتفاقاً للمران الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عمله إلا (قوله لا يعمل في مقوله ما اتفاقاً) تسحب في هذا المصنف باب المقول وأما عندهم فقال ونقل عن أبي حنبل وغيره جواز ذلك (قوله لا بد) قال القافي لا يحسن عندهم شرط الاشتغال إلا بعد من شروط الشيء إلا يختص ذلك الشيء بأشراطه والعلة لا يلزمها أو نصبت (قوله كذلك تحصل بضمه) الخ السبعة ٣٠٦ والذين كفروا فاعلموا أنهم لم يتعلّقوا بمسألة محذوف كما ينبغي فحاشية الألفية قال

ابن هشام قال بعض  
العصرين بمحتل ان يقال  
اللام في سبيل نحووه  
مقولة تعدية العامل  
لكونه فاعا يكون عاملا  
فيما بعده وهذا خطأ لان  
لام التقوية لا تكون لازمة  
قوله أو باسم أجنبي  
قال الدونشري قصد  
المصنف ما يستفاد أقسام  
التعلق وما ذكره في  
مستوعب لم يخرج نحو  
منه في بعض تكامه

وهذا يبين ان الضمير  
الذي به العلة يكون  
مرفوعا وهو منصوب  
ووجه عدم الاستيعاب ان  
هذا المثال خارج عن  
الاقسام التي ذكرها المصنف  
كلاصفي ووجه التبيين  
ان الضمير الذي به العلة  
في المثال مرفوع وهو  
المستتر في تكلمه لعوده  
على هندو اما المنصوب  
فعائدا لموصوله وقد رُفِعَ  
العامل المحذوف من لازم  
المدكور أي اهنت هذا  
ضميرتهن تكلمه قوله  
الاولا) اشار الى اختصاص

الواو يعطف الذي لا يعي به موعه كاسم مجيء ، قاله اللقاني وتعبه ما نقل عن الرضي من التعميم لاسرار روف العطف وذلك قوله فان قدرت الان بدلا الخ ) قال اللقاني هذا موضع يصح عن بقدر الاسمعيه بيان الان لا يفر ادعى الموضوعين حيث قالوا اكل ماصع ان يكون بيانا ماصع ان يكون بدلا في موضعين ( قوله فخالوا الجملة الخ ) ان اراد لفظا فاعلم لكن لا يجوز ان يقدر وان اراد لفظا وتقديرا فغير مسلم ثم ان هذا خبر دامت احواله الله ثم وجود كماله في ماضيتهم الاما تبي به ان اعيى الله الله ( قوله والالم يكن من بدل المقر داخل ) فيه ينزل لانه وان كان على تقدير زعم البطل لكنه ليس مقصود الان سنا فلا يقال ان جعله وان قيل بتقدير حقيقة وتفسير في

التوكيد القلبي احسن واحسن وسبأني ايضا فيه ان نحوقت وقت توكيد الضمير فقط الا ترى ان العامل قد ظهر في بعض الصور كقوله تعالى تكون لنا عينا الاولنا واخرنا وقد صرح الشارح في باب البدل بان لا اولنا واخرنا بل من الضمير المحرور باللام وانه اذا عيشت اللام مع البدل (قوله لان الضمير المتصل بالحاء) هذا في التوكيد المعنوي واما القلبي فلا ضمير يربطه المؤكد أصلا (قوله يجب كون المقدرا الح) قال النوشري ويقدري نحو زيد اشكرته المائل لا يتعدى بنفسه قال بعضهم وفيه تغرير بل يجب ان يتقدم من المثنى مثلا يحيى بالضم أقوى من المظهر قال بعضهم وهذه واحدة لا أثر لها في ظاهر ولوحل الزغري في ذلك من جهة ان نصحت زيد النسة ونصحت زيد أخرى كذا في ذهني من كلام ابن الحارثي قلنا عن أبي اليعاقبة (قوله جازت زيد امرت به) قال القاتبي هكذا في الرضى وغيره وقیمت لان في كون الممازجة بمعنى المحرور ونظر الان مفهوم المرور بضم مثله هو مما اذا وقت السير فيصدق على الممازجة انهما غير زيد لا بما هو في كيف يكون المرور والممازجة في قول الشاعر امر على الدمار ديار ليلى \* اقبل ذال الجدار وذال الجدارا وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجازتها (قوله واهتت زيد اضربت أخاه) نفاها من الالهاته من معنى ٣٠٧ الضرب وهو مشكل ولذلك أخرج الشارح الكلام من ظاهر موقعه المثال لما

وذلك بما مل بال اتفاق وبني من التوابع التو كيد نحو زيد اضربت عمر انفعه ولا يصح مجبته هنا لان الضمير المتصل به عائذ على المؤكد أي اذا فلا يصح عود على الاسم السابق قاله الشارح الامر الثالث يجب كون المقدري نحو زيد اضرب بضمين معنى العامل المذكور ولعله في تقديره ضربت زيد اضربه (وفي بقية الصور من معناه) أولأزمه (دون لفظه فيقدر) في نحو زيد امرت به (جاءت زيد امرت به) ولا يقدر مرت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدري نحو زيد السمت لانه خالفته هو معنى لست قاله أبو البقاء (و) يقدر في نحو زيد اضربت أخاه (اهتت زيد اضربت أخاه) ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيد وانما اضربت أخاه من لازمه اهتت زيد لان من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدمه ما على الامم المنصوب الا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدم متاخر اصطلاحا (الابع) ما تقدم من الواجه الحقة فيما انضبط فعل ضمير اسم سابق أو ملبا الضمير ويجري (اذن فعل ضمير اسم سابق) لفظا (نحو زيد قام أو) تقدر نحو زيد (غضب عليه) فالما والمرورة على في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب (أو) رفع (ملاسا الضمير ونحو زيد قام أو) فقد يكون ذلك الاسم السابق (واجب) الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد (قد) قام (لان اذا الفعالة لا تدخل على الافعال على الاصح السابق (وليتماجر وقد اذا قدرت ما كانه) لا يستغن العمل فعمر وميتد او قد خبر ولا يجوز أن يكون محروفا فاعلا المحذوف لانه لم يسمح لتمامه وعرف ان قدرت ما زائدة غير كافية بل يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من انها اذا اتصل بها ما زائدة حازا اعمالها وانما هو العدم زوال اختصاصها بالمحل الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب أن يليها فعل نفاها (أو)

الظاهر موقعه المثال لما يظهر موقعه المحذوف من لازم المذكور وقال القاتبي في كون الالهاته من معنى الضرب بنظر لا يخفى نعم هي لازمة فان أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالاطابقة أو بالاتزام أو بهما كانت الالهاته من معنى الضرب ولو قال المصنف وفي بقية الصور من معناه أولأزمه أو قال من مناسبه كما قيل صح ثم قوله من معناه تفصيل ان اتحد منه ما نظر إلى جميع مفاهيمه ومقتضياته

قد ركب كزيد مرت فان المرور معناه في نفسه ومع أي مقول قدر هو الممازجة وليس الا وان اختلف باختلاف الفاعل قدر المعنى المماثل لتمامه ذلك المفعول الخاص فيقدر في زيد اضربت أخاه اهتت في زيد اضربت بصلوه أكرمت وهكذا وان لم يكن تقدير أحد هذين المعنيين قدرت الممازجة كقافي زيد امرت بسلامه وهذا لا يفهم من كلام المصنف الا انه مصرح به في الرضى وغيره وان الاقسام الثلاثة تحت معنى العامل (قوله من حصر أو غيره) المحصر نحو انما زيد ضربته لا يلو قد مر مقدما وقيل انما ضربت زيد اضربه انعكس المعنى المراد هو قصر الضاربة على زيد أو صار المعنى قصير يدعي كونه مضروبا أو غير المحصر اما كون الاسم السابق لازم الصدرة أو موصولا بالمعدي الفاعل أو مأمورا وفهد بناه لانه يلزم على تقديره مقدما الفصل بين اما الفاعل محله تامة أو قوله اذ ارفع قبل ضمير اسم) قال القاتبي يريد بالضرب المتصل واما انفصل فيجوز معني الاسم السابق المنصوب قال الرضى بعد ان قرر وجوب الرفع في نحو زيد ملته منطلقا والزائد ان مله من متعلقين وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المذكور قلت زيد مل منطلقا المجزول ان المفعول في المقدم على الفعل لا يشتر الضمير المستند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيد اضرب على ان الضمير عائذ على زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيد يضرب الالهو (قوله لفظا) المراد برفع لفظا ومجلا ما في نصه لفظا ومجلا (قوله لانه لم يسمح له) أقصد محروفا أي فليت مع الكافة ما يقتضي الاختصاص بالمحل الاسمية (قوله لم يكن الرفع واجبا) في نحو زيد اضرب قال القاتبي فان قلت ما زائدة غير كافية والنصب واجب كما لو تحذف عنها لاجل جواز التقديرين جاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعدها انتهى وفي قول الشارح ما تقدم

نظر لانه لم يتقدم له ذلك (قوله وان احدم من المشر كين) قال الالف في هنا بحث وهو ان ادا الشرط دائما فتضي فعلا اعم من ان يكون فاعصا  
 او رافعا كون استجارك تعغير الا تعين يجوز ان ينصب احد وجبت مثل ارفع في المقام فاستعارك تحت لا تعغير (قوله لانه لا يتحمل  
 الصدق الخ) فيه نظر كما اشرنا اليه سابقا لان احتمال الصدق والكذب لاخر اقل ايل للاشياء لاخير للبشر (قوله والفاعلية سالمتين  
 ذلك فخرجت) اعترض بها وان ترجعت من هذه الحجة بل كنهها محتاج الى تدبر بخلاف الابتدائية فترجع الابتدائية لعدم الاحتياج  
 الى تعغير ثم ان في ذلك التماس البتة المفاعل (قوله وفيه نظر لان رفع الخ) قال الدكتور في فيه نظر فان ابن مالك صرح في قوله تعالى  
 اسكن آنت و زوجك فان التقدير فليسكن زوجك وخالف ابن هشام له لا تضره ولا تسلم ان ذلك شاذ ولو سلم فاشذوذ في القرآن  
 لاسما اذا كان خلاصا من محذور كما هنا (تمة) قال في المصع شرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يضيغ الاشتغال عن حال وتغيير ومصدر  
 مؤكد ويجزوه لا يحير المضمر كحي ٣٠٨ والكاف جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له الجزوه

واجب الرفع (بالفاعلية فتحوون احدم من المشر كين استجارك ولا يزيد قام) لان أدوات الشرط  
 والتضيض تخص بالافعال بخلاف الكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح (وقدي يكون)  
 الاسم السابق (راجع الابتدائية على الفاعلية فتحوون بدمام عند المراد وما تبعه فانهم اجازوا وضعه بفعل  
 محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في اشد كونه نقلة ابن الحاج عنه في التقد على مقرب ابن  
 عصفور فقط ما قبله ان لا يرفع من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن اهر بف الترجيع فرجع الفاعلية  
 على الابتدائية (وغيرهم) من البصريين (وجوزوا ابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل) من نفي أو  
 استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة بتقديم الفاعل في باب (وقدي يكون) الاسم السابق (راجع الفاعلية  
 على الابتدائية فتحوون بديلم) لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخر اربا بحجة الطلبة عن البتة واهو  
 خلاف القياس لانها لا يتحمل الصدق والكذب والفاعلية سالمتين ذلك فخرجت هذا تقرير كلامه  
 وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مفعول بلام الامر كفسره وقد قال  
 في باب التعدي من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فديلم يكون واجماع كونه  
 شاذ (وتحذفون زيدو عمرو قصد) فيترجع رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف بفسره فعلى تناسب  
 العطف على الجملة الفعلية (وتحووا بشر يهدوننا أو أنت تخلقونه) فيترجع رفع بشر وأنت على الفاعلية  
 بفعل محذوف لان الغالب في المعز دخوله على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما ينبغي عن اعادته هنا  
 الرفع على الفاعلية في بشر يهدوننا ترجع من الرفع على الفاعلية في أنت تخلقونه وتقدر الاممية في أنت  
 تخلقونه أرجع منه في بشر يهدوننا المعادتها الاسمية وهي أم نحن الخائنون صرح بذلك في المعنى (و)  
 الابتدائية على الفاعلية (قد يستويان في محذور بدمام وعمرو قد عده) في الفاعلية امر اعادة الصغرى ففيه  
 عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية امر اعادة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلهما والتناسيب حاصيل  
 على كلا التعدي (هذا باب التعدي بالزوم) في الافعال  
 (الفعل ثلاثة أنواع أحدها ما لا يوصف به نولا لزوم وهو كان وأخواتها) في حال نقصها فان منصوبا خبر  
 لها على قول البصريين وحال أو شبهه على قول الكوفيين (وقد تقدمت) عقب باب البتة (والثاني

والمفعول معه فيجوز  
 الاشتغال عنها (قوله  
 فالتناسب حاصل على كلا  
 التقديرين) أي يرجع  
 الاول القسري والثاني  
 بالسلامة من المحذف  
 (باب التعدي بالزوم)  
 (قوله الفعل ثلاثة أنواع)  
 قال الدكتور في دخل فيه  
 شكره وشكرته الاول في  
 التعدي والثاني في اللازم  
 وقال السعد التتاراني ان  
 الثاني من التعدي أيضا  
 والام زائدة انتهى وكلام  
 المصنف الاتي صريح في  
 ان نهضة لازم والجواب  
 محذوف سماعا مع الجواز  
 في الشر وقد اعترض  
 اللغاني في حواشي التصريف  
 ما قاله السعد فأنظر حاشيتنا  
 على الالف واعلم ان دخول  
 نحو شكرته وشكرته انه

ليس قسما برأسه ورأيت خطأ لصف في هوامش ألفيها بن على ما نصه في هذا النوع قولان أحدهما انه قسم برأسه التعدي  
 وذلك لتساوي الاستعمال فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعدي وجوز ان هذا النوع لا يصور لانه محال كون الفعل قويا  
 ضعيفا معهما بن عصفور وقال بنيني ان يجعل الاصل فيه التعدي بالجار ثم حذف توسعا وكثر الاصل والفرع وأجاب الشلوبين الصغير  
 بان بعض العرب يمكن ان يلحق الفعل قويا باحطه آخر ضعيفا ثم اختلطت اللغات بل تصور ذلك من شخص في وقتين وقيل ان الاصل  
 التعدي بالجار لان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل قاله ابن بابشاذ وقال أبو حيان فتاخص ثلاثة ما هن قسم برأسه الاصل التعدي بالجار  
 الاصل التعدي بنفسه محرف بالجر زائدة انتهى وهذا يحكمه عن أحدوكا ثم غلط في فهم كلام ابن بابشاذ فلو كان قلت انه لما حكم  
 عن ابن عصفور ما ذكرت قال عنه فان كان الفعل يحصل بنفس المفعول ووجدت ارجح في قارة بديله جعلنا الاصل حصوله بنفسه  
 والجار زائدة نحو مشعت برأسه ورأسي وحسنت بطرده ومصدره لان التحسين يحصل بالصدر فكذا يكون رادعه قلت فكان يجب ان

يجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصب ولب نصب (قوله أن يصح أن تصل الخ) قال اللقاني هذه مقوضة بكان وأخواتها لاجتماع اتصال النساء المذكور فيها كقولك الصديق كانه في ندمتها غير متعدي كما مر حة أو لا مقوضة أيضا لأفعال القاصرة لاجتماع اتصال هاء الظرف فيها كقولك اليوم صمتته انتهى وقد أشاد إلى النقص الأول الشارح بقوله على وجه لا يكون خيرا وقال الشهاب القاسمي جواب الأول أن المصنف أراد أن يصل به هاء غير المصدر هاء غير خبر كل وحذف هنا لانه لا يعمل به من مقابلة متعدي الأفعال الناقصة وكونه قسيما لهما مع ما مر حة في بحث الضمائر اتصال هاء الخبر بكان وتثنيه بنحو الصديق كانه زيد والحاصل أنه حذف هذا البعيد لقرينته الخذوف لقرينة كذلك كونه لا ينقص ولا اشكال ويدفع الثاني بأن هذا الاتصال على التوسع ولما ردمن الاتصال ما كان على سبيل التوسع انتهى وقال النوشري وما يشك على ذلك الأفعال اللازمة بنائوا للفعول فاتها الاتصال بها الهاء المذكورة لأن ذلك يخرجها عن متناول شيوخنا العلامة أبو بكر الشنوافي عن هذا الباب في أصلها ويجيب ذاتها بصح أن تصل به الهاء المذكورة وإن عرض لها في استعجالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح أن لم يقل ابن الجني للفعول أصل ٣٠٩ رأسه وفي هامشه نسخة غير خطه

قوله أن يصح أن تصل الخ  
يقضي أن نحو صام وحلس  
متعدا دائما ولم تصل  
به الهاء المذكورة لانه  
صح أن تصل به نحو اليوم  
صمته والمكان جلسته  
ويجاب بأن المراد اللاحقة  
في كل وقت وهذا من صحة  
اتصال ضمير غير المصدر  
بهما مقيدة بحال ترابطهما  
منزلة متعدي ونحو أفعال  
الاستعانة صحة اتصال  
الهاء المذكورة بها عارض  
قوله أن يبنى منه اسم  
مفعول تام قال اللقاني  
ظاهر عبارته أنه يبنى  
من فعل الفاعل المتعدى  
والتعارف بنائوه من  
فعل الجهول والتحقيق  
بنائوه من المصدر ابتداء

المتعدى وله علامتان أحدهما أن يصل به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خيرا وعلى هذه العلامة أقصر الناظم بقوله هاء الفاعل المتعدى أن يصل به هاء غير مصدر به العلامة (الثانية) أن يصل به (أن يبنى منه اسم مفعول تام) بأن يستقي من حرف خبر كقوله في شرح الكفاية واذق التسهيل ما طراد (وذلك كضرب) فيخرج (إلا) الأثرى أنك تقول زيد ضرب به غير متصل به أي يضرب (هـ) ضمير غير المصدر وهو زيد) وتخرج بقوله على وجه لا يكون خيرا نحو الصديق كنه فاته يصعد على كل أنه اتصل به هـ ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر (و) الأثرى أنك (تقول) هو مضرب (فيكون) مضرب (تاما) غير متقرر إلى حرف جر واختر بالأمارة من نحو عرون الدمار فاته يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الدمار عرونة ولكنه ليس بمضرب فلا يكون متعديا (و) الأثرى (حكمه) أن ينصب المفعول به كضرب زيد وتدرت الكتب أي تأملتها (الان باب) المفعول به (عن الفاعل) فاته ورفع على التثنية عن الفاعل (كضرب زيد وتدرت الكتب) برفعهما بناء الفعلين للفعول وإلى ذلك أشاد الناظم بقوله فتنصبه مفعوله أن لم ينب \* عن فاعل وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده وهو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام التامص به الفاعل وقال القرأه كلاهما وقال الخليل الأجر معنى المفعولية ولكل حقيقة البصرين أن أصل العمل للأفعال وحده هشام أن نصبه بدور الفاعل وجودا وعدمه والوردان بقيد العلية وحجة القرأه أن الفعل والفاعل كائنا الواحد لا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة الخليل أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها وزاد البصريون ههنا المحجب عما يطول ذكره ولم يخصص الفعل المتعدى بنصب المفعول به أن يبنى للمفاعيل بنصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فاته لا ينصبه إلا متعدي النوع (الثالث) الأول وهما اثنتا عشرة فعلا (اثنتان عدميتان وعشرة وجودية) مطردتها الأولى والثانية (أن لا يصل به هاء ضمير المصدر وإن لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج الأثرى أنه لا يقال

انتهى وتام مرفوع صفة لا اسم مفعول قال النوشري ونظر له يجوز على الجوار أو لا (قوله الان باب) قال اللقاني معناه أن فعل الجهول متعدي بالنسبة إلى مرفوعه وفيه نظر لأنه متعدي إلى شيء هو نصبه بأمر مرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا لالشهاب كل من هذا النظر ودعوى أنه مقتضى كلام المصنف ساقط لأن المتعدي المقابل لللازم ما يصح نصبه للفعول بسواء نصبه أولا كما يصرح به تعبير المصنف في العلامة الأولى بالجملة نعم قد يطلق المتعدى على ما نصبه بالفعل وليس الكلام فيه (قوله ورد البصريون هذه الخرج) وردوا قول هشام بقوله وقول جميع الكوفيين أنه ينوب غير المفعول به مع وجوده والقرأه أنها ملسا كائنا الواحد من كل الوجوه والألحيز للفعل بينهما وحلف بضرب زيد ولم أضرب زيد وأقول إن عمرو بن برد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع أن الفاعل غير منصرف ونحو أو أظاهري يوم ذي سبغة بينهما أن الفاعل هنا ونحو ضرب زيد وأضرب ليعمل والقرأه ما مر حة على هشام وأنه يقع بينهما نحو جاء أفرعون التذو المأمول لا يتوسط العامل وعلى خلافه في نحو ضرب زيد ومعنى المفعولية تأتي بدليل مبرز بد غير أن النصب لبقا بمعنى المفعولية (قوله أن لا يصل الخ) قال النوشري يشمل ذلك صام وقعد الذين لم يعمل بهما إيمان والمكان

فهما متلاحيان عندلاران انتهى وقال الثاني رحمه الله أعلم أن كلامه مرص في أن علامتي اتصال الهاء المذكورين بقاها اسم المفعول  
 مطردتان أي متى وجدتا أو أحدهما في فعل كان متجذبا مستعكسا أي متى انتقامن فعل لم يكن غير متجذبا وكان لازما ولا يخفى عليك  
 أن كل فعل إما أن يصح فمذلك أو لا ولا واسطة فإذا كان الأول متجذبا والثاني لازما فإن الواسطة التي لا توصف بتعدوا لزوم وهي القسم  
 الذي صدره أولا وقال الشهاب رحمه الله أعلم أن قول المصنف أن متصل بهاء ضمير غير المصدر قيد آخر وهو غير الخبر وحذفه للعلم  
 به من جعل المتعدي مقابلا للأفعال الناقصة وتسميته اسم ماصر فيه في بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر بكان  
 وقته به خبر والصدق كتبه أو كما هو بدو الحاصل أنه حذف هذا القيد لقرينة الخوف أقر ينقطة المذكور وحينئذ فالعلامتان  
 مطردتان ثمان قوله أن لا يصل إلخ قيد آخر حذفه لعل به من مقابلة هذا القسم أيضا بالأفعال الناقصة لتقدير أن لا يصل به هاء  
 المذكورة ولا هاء الخبر وحينئذ فالعلامتان منه كستان والواسطة في غاية الوضوح انتهى وفيه تكرار للعلم به عما أسلفه لكن كلامه  
 بنصه لاختلاف التامين وإن أمكن الحوالة هنا على ما تقدم وفيه مائة للابحاح (قوله لا يقال زيد خرج) قال الثاني في بحثه لأن  
 المحققين من النحويين على أن الفعل القاصر الذي يهدي إلى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيصل إليه الفعل بنفسه وسعا  
 وهو الذي يسمى منصوبا على إسقاط ٣١٠ الخافض كاف في واختار موسى قوله لكن المصنف سيذكر أنه سماه مفعولا (قوله من

وصف ملازم للذات غير منفك عنها) قال الدونشري  
 مشكل بنحو حسن زيد إذ  
 حسن من أفعال السجاء كما  
 قيل وهو زول المرض بنحو  
 ويحلب به استر ولم يزل  
 بنحو المرض أو المراد  
 باللازم غير المنفك وبما به  
 تعبيرا الشارح المذكور  
 كذا قال بعض المتأخرين  
 والقاهران حسن ليس  
 من أفعال السجاء لأن  
 فعل السجدة بمنزلة كما  
 قال الشارح الصادرة عن  
 الطبيعة التي لا شعور لها  
 بما يصور عنها والحسن ليس  
 كذلك (قوله أو أن يدل على

زيد بنحوه عرو) فيصل بحرف ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو عرو) ج) فتنى منه اسم مفعول تام  
 (وأما يقال الخبر وجنحه عرو) فيصل به هاء ضمير المصدر وهو الخرج (وهو عرو) ج) وأما (وهو عرو) ج) وأما (وهو عرو) ج)  
 بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لا احتياجه إلى حرف الجر (و) الثالثة (أن يدل على سجيحة)  
 بالسبب المهمة أي الطبيعة والسليقة (وهي ما ليس حركتها من وصف ملازم) للذات غير منفك  
 عنها (فهو جرح وشجع) من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصور عنها وضم  
 عين الفعل المناسبة انضمام الطبيعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال منها قاله شارح القصاري واليهما  
 الإشارة بقوله وحسن \* لزوم أفعال السجاء والعلامة الرابعة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على  
 عرض) بفتح العين والراء المهملة (وهو) أي العرض (ما ليس حركتها من وصف غير ثابت)  
 دائما (كعرض وكسل ونهم) إذ اشبع بكسر العين فين بخلاف فهمها فصار كولا فليس لازما  
 واليهما الإشارة بقوله أو عرضا والخامسة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على نطقه كظف وطهر  
 ووضو) بضم العين فين ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على دنس  
 نحو خسر وقذر) بالذات المعجمة كسروضها فين وما إليه ما الإشارة بقوله وما تقتضي نطقه  
 أو دنس السابعة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على مطاوعة فاعله لفعل فعل متعد واحد نحو  
 كسرت فأنكسر ومعدته فامتد) واليهما الإشارة بقوله أو طاع أو المعدي واحد والمطاوعة قبول الأثر  
 ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل الفعل المتعدي (فطاعوا معي ففعلها لاثنين  
 تعدي) المطاوع بكسر الواو (واحد كعلمته الحساب ففعله) ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل تعلم

عرض) قال الدونشري يقتضي أن سائر الأفعال لا تنل على عرض وليس كذلك بل كها تامل عليه وبحسب بيان العرض الثامنة  
 هنا خصوص ونظر هل الأفعال الدالة على النطق أو الدنس داخل في قوله أو أن يدل على عرض أولا (قوله وهو ما ليس حركتها من وصف غير ثابت)  
 من وصف غير ثابت) قال الدونشري هذا يشمل نحو علم وفهم مع أنه متعدي اللهم الآن قال العلم والفهم ثابتان أو متزلزلان  
 الثابت أو قول فينئذ شكل على تعريف أفعال السجاء وشكل بنحو الحسن والقيع (قوله ونهم) في عدمه من أمثلة العرض تنكيب  
 على الناطق حيث علم من أفعال السجاء فاقترن من الأوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) أنظر هذا مع  
 الناطق في أفعال السجاء وقول شارح القصاري المار في كلام الشارح الدال على أن أفعال السجاء ما ينهم عنها (قوله فليس لازما) قال  
 الدونشري مردودانه حيث نمن أفعال السجاء وليس قاصر أولو عرو يدل صار بكان كان أصوب يدل لا يخفى (قوله أو أن يدل على  
 مطاوعة) من ثم لم يكن المطاوعة الامتدعا لتمكن المطاوعة وذكر القارئ أن اللازم قد يكون مطاوعا ونحو قول زيد بن الحكم  
 يا امرؤ من قلة النطق فهو \* وفي الشعر أعضا متعدي وهم لمن هوى وبغوى وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعا عن لاهوته  
 وأغنى بهما كقول أدهم فاندخل قال ابن هشام قال الجوهري يوقد يقال اندخل في الشعر وليس يخصص (قوله والمطاوعة قبول الأثر  
 الخ) قال الدونشري المطاوعة قبول فاعل فعل أو فاعل فعل آخر قال ابن السجكي وجدت خطا والذي به يقال كسرت فأنكسر ولا يقال



خا انكسر وبقال علمته فعمل يقال فاعلم وقرق بينهما ان التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمر من جانب المتعلم وهو  
 موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسر فإنه عقب الانكسار من غير توقف على شيء آخر ينظر في فهمه وحفظه  
 وجعته الماء هل هو من قبيل كسره أو من قبيل علمته وعبارة الشيخ بها الذين السبكي ورايت بخط الوالد يقال علمته فاعلم وبقال  
 كسره فأنكسر والفرق بينهما ان العلم في القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء  
 الذي من المعلم فقط لعدم إمكان جعل من الخلق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فإن أثره لا واسطة بينهما وبين الانكسار انتهى وقد  
 بسطت القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الجاجبة انتهى كلامه هذا كلام الدونشري وكأنه أراد أن الذي نقل عنه أولا  
 المولى تاج الدين صاحب جميع المجموع والافا الشيخ بها الذين أخوه صاحب عروس الاقارح واصل التاج ونقل كلام والده بالمعنى  
 والبها باللفظ بدليل قوله انتهى وما ذكر من أنه لا يقال فاعلم انكسر بخلاف نقله الناصر اللقاني عن البيضاوي في تفسيره وعلم آدم  
 الاسماء كلها من انه يقال كسره نه فلم ينكسر وعلمته فلم يعلم وقال ان حصول الأثر واجب لا لازم (قوله بان حكم الملحق قال الدونشري  
 عرف بعضهم الألفاق بقوله جعل مثال أنقص من آخر على وزنه ليس مما يواليه ٣١١ في التكسير والتصغير وغير ذلك  
 (قوله كا كوهذا الفرخ)

مثل به للملحق وداعلى آف  
 حينان حيث قال وكذا  
 اشماز واطمان واللاحق  
 بفاندر نحو ابيضض وأما  
 ا كوهذا الفرخ وا كوال  
 الرجل فوزنهما أفعال  
 والواو فيها أصل انتهى  
 ووجه الدران الواو تكون  
 أصلا في نبات الاربعة  
 قوله قد جعل الناس  
 الخ قال الدونشري قال  
 الزيدى أحسب هذا  
 الشعر مصنوعا (قوله  
 أن يتعدى بالجار) قال  
 الدونشري ان قيل لم  
 اقتصر على الجار ولم

الثامنة المذكورة في قوله (أو) أن (يكون موازنا لافعل) بفتح اللام الأولى وتشديد الثانية (كاقشعر  
 واشماز) معجزة من وهو بناه مقصوب وقيل ملحق بأشعر وأصلهما اقشعر واشماز يسكون العين  
 والمهمزة ذكرهما اجتماعا مثلن متحررين فاستكروا الأولى وتلاوا كنه الى ما قبله ثم ادغموا أحد  
 المثلي في الآخر قاله أبو القاسم واعترض بان حكم الملحق أن لا يدغم ثلث ثبوت الموازنة ولهذا وجب  
 القلق في اتعسس والاستناد الى اتحاد المصدرين ممنوع والثامنة المذكورة في قوله (أو) (يكون موازنا  
 لما ملحق به) أى بافعل (وهو أقوم) يسكون القاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام (كا كوهذا  
 الفرخ اذا ارتعد) العاشر قاله كورة في قوله (أو) (يكون موازنا لافعل) يسكون القاء وفتح العين  
 وسكون النون وفتح اللام الأولى وهو ما كانت فيه النون زائدة من حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين  
 (كاجرحم) الحادى عشر والثانية عشر المذكورة في قوله (أو) (يكون موازنا لما ملحق به) أى  
 بافعل (بأصالة اللامين وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائدا للتضعيف أو من  
 حرفين سالتصويتا فالاول نحو (افعل) بزائدة واحدة اللامين وهل هي الأولى أو الثانية قولان  
 (كاقتعس الجمل اذا أتى بنداو) الثاني نحو (افعلنى) يفتح العين وسكون النون وزائدة الالف في  
 آخره وهى من حروف سالتصويتا (كاسرى الديك) يسكون الحاء الممهلة وفتح الراء وسكون النون وفتح  
 الواو (اذا انشغل للقتال) فإن قلت نعم ابن جنى وأبو عبيدة أن افعلنى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه  
 قول الرابض قد جعل النعاس يعرندنى \* أدفععنى ويسرندنى  
 قال أبو عبيدة المعرندى والمسرندى الذى يقلبت ويعلوك قلت أجيب عنه بأنه شاذ والمعمد اطلاق  
 سيموه بأنه غير مستسا وقصر النظم على افعال واتعلل بقوله \* كذا افعلى والمضاهى اتعسساء  
 (وحكم الفعل) (اللازم أن يتعدى بالجار) وذلك مستفاد من قول النظم وعد لا يجر قبحه ويختلف

بذكر الهمزة والتضعيف أحسب ان الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعدد وأما الفعل المصاحب للجار فهو قاصر  
 على المصاحب والتعدى بالجار غير خاص بالقاصر بل يكون في التعدى بالنسبة الى متعدى به متحضر بشرط ما سوط لم يذكره الموضوع  
 لان التعدى بالنسبة الى متعدى له قاصر فقد بدى دخوله فيه مراد ما تعدى به هنا اتصال الفعل بالمتحضر حرف الجر وأما التعدى في  
 قولهم الباء لا تعدى فهو ذهبت برضاها ادبها تصير الفاعل مفعولا ولما كان المراد الا فى عددا لا مثله انتهى واعلم ان الأمر الى متعدى  
 به القاصر سبعة وقد بين اللقاني في حاشيته التصريف وجه اقتصار ابن مالك على التعدى بحرف والفرا على ذلك الهمزة والتضعيف  
 ووجه من ذكر السبعة فانظر حاشيتى على الالفية بقى هنا شئ لا بد من التنبيه عليه وهو ان لا تعدى أسيا غير السبعة قال ابن كمال ما شاق  
 رسالة من رسائل الفرائد ما لم أعثر المتعدى يجرى التعدى فعلى وجوده الى أن قال ومنه اعتبار ما فى اللازم من معنى الباقى فان ذلك  
 قد يصلح سببا لتعدي من غير أن ينقل اللازم من صيغته الى صيغة التعدى وتغير معناه وهذا لما فى نظر العلامة العنشرى  
 حيث قال فى تلخيص سورة الفرقان ظهورا بليغا فى طهارة وهن محمد بن يحيى هو ما كان ظاهرا فى نفسه مظهر الغيرة فان كان مقاله شرعا  
 لبلاتعة فى الطهارة كان سديدا بعصده قوله تعالى ونزل عليك من السماء ماء ليطهركم عنه ويطهرهم من النجس فى شئ وقال  
 صاحب الكشف قوله ان كان شرطا خافيه ليعلم الى أن الطهارة قسما تكن قابلية بالزيادة لا شأى واحد يرجع الى التفتيح الى انضيام

التظهير اليه الان اللازم صار متعديا بمقال ومنها جل النظر كعده تنويعهم على نبواهم قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى لنبواهم من الجنة غرة فاقرئ لشويعهم من الثواب هو الزول والاقامة يقال نبى في القتل واوى غيرم والوجه في تعدية أى لشويعهم الى ضمير المظاهرين والى القرف املأوا بحرى لنبتهم تنبواهم أو حذف الجار واصل الفعل أو تشبيه الظرف المؤقت بالديمى انتهى وجه النظر على النظام شائع حمل النقيض على النقيض ومنه تعدية وانطب بنفسه في قول صاحب الافتتاح واقتداروا انطبها فان وانطب نظرا لازما لتعدي بنفسه فقول السعد قدس سره موقوف تعدية الموانية بنفسها نظرا والصواب بالوانية عليها فيه نظرا وقال السيد انه من الحذف والايصال والاول ملأوا وانطب عليها لانه نزع الخافض وفيما ان الحذف والايصال في مثل هذا ليس يقبلى كما بان وقال في رسالة التخصيص ان منها جل النقيض على النقيض ولم يمتثل له وقال ان ذلك في عكسه وهو ارجاء المتعدي بحرى الى لازم كما ذكر في الكشف في تفسير سورة التوبة حيث ٣١٢ قال عدى فعل الايمان بالبالا لانه قصد التصديق بالله الذي هو تقيض وأقول يشهد

له أيضا ما بان في باب حروف الجر عن الكسائي من تعدية رضي في قوله اذا وضعت على بنوق شره مجمله على تقيضه وهو وسط وما بان في باب علامة التانيث وهو كسرى في كلامهم وان شاع الله تعرض له فيما بان في (تنبيه) وقول التامم بحرف جر وأولى من قول المصنف بالجار لصراحتة وشمول الجار المضاف وان لم يكن متأنيها (قوله) وقد حذف وبنى الجار شذوذا لا يخفى ان هذه قضيه ثمة فلا تفيد عموم الحكم بل تشمر بانه قد حذف وبنى الجار ومجمله من غير شذوذ فلا بد على كلامه ما بان في باب حروف الجر من أن الجار قد يحذف وبنى عليه ككثير الارب بعد

الجار باختلاف المعنى (كعبية منه مورزته وغضبت عليه وقد يحذف) الجار (ويبقى الجار) محالة (شذوذا) لان حرف الجر لا يعمل بحذوف (كقوله) وهو الفرزدق (اذا قيل أى الناس شر قبيلة) أشارت كليب بالا كف الاصابع) حذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن روع بن خثعة أو قبيلة حرير والاصابع فاعل أشارت وبالا كف حال منها والبايع معنى أى أشارت الاصابع في حال كونها ماصحة لا كف فلاشارة وقعت بالمصروع وقيل هذا مقول وبالا كلف أشارت لا كف بالاصابع (وقد يحذف) الجار في تعدي الفعل بنفسه (وينصب الجار) ان كان في موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (سماعي جازي في الكلام المنثور نحو نعمته وشكرته) وكلت ووزنته (والاكثر ذكر الالام) الجار مخوض (ونعمتكم ان اشكرلى) وكلت ووزنته وقال التقطاز في الالام زائدة لان معنى نصحت زيدنا ونعمت له مستويان انتهى وفي التثنية واذا كلوهم ووزنوهم بخير ذكر الالام (والتاني) سماعي خاص بالشر كقوله) وهو ساعدة بن جؤنة

لكن جز الكف يعمل مثته (فيه) كاعمل الطريق الثعلب قلن يفتح الالام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف أى هو لدن أى لدن وهز متعلق بيعسيل البعن والسكن المهملة أى يضطرب بهز الكف ومثته فاعل يعمل والمثنى الصدر وضمر فيه يعود الى أفزوفى للصاحبة بقول هذا الارب يضطرب صدره بسبب الجز معه وذلك دليل على كثرة قلينه وأثعلب فاعل عمل (وقوله) وهو التامم بن ربيع بن عبد المسبح (ألبت حب العراق الدهر أطعمه) والحب ما كلفه القربة السوسن ألبت خلقت ويحتمل أن يكون اخبارا عن نفسه فيكون التامم صومعة وأن يكون خطابا بالملك الحيرة فتكون مفتوحا وذلك ان شخصا بملك الحيرة قبلته ذلك خلف الملكانه لا يطعمه حب العراق وهو التامم وأطعمه على تقدير لأطعمه لا جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شرطه كما التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يغفر عملا والسوسن بمس قبل القمع ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل ذكر

الرواين بعد كذا خبره بالاخو بكرهم وهو قياس نعم قول الشارح لان حرف الجر لا يعمل بحذوف على اطلاقه في كل (قوله) في وبالا كف حال منها) قال الدونشري يجوز أن يتعلق بالفعل الذي هو أشارت (قوله وقال التقطاز في) قال الدونشري على كلامه يصح للعطف فيه بالنصب اذا لازم زائدة تقول نصحت ابنك ونصبوا ما على كلام غيره فيل يجوز نصب عمرو وأوالا الذي قاله شيخنا انه يجوز والذي يقتضيه النظر عدم الجواز لان ظهور النصب في النصيح انما هو على تقدير تعديه والتكلم بين كلامه على هذا التقدير انما بناء على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل بالنصب فليتامل ويمثل المصنف حذف الجار ونصب الجار وشكرته ونصحه غلط فانها يتبدلان بانفسهما فاذا نصب الفعل بعدهما فلا بدعى انه حذف قبل حرف الجر (قوله) ولذا امتنع أن يكون حب منصوبا على شرطه التفسير أى مع كون الاستعمال مقبولا ونزع الخافض سماعي وقد ذهب بعضهم الى نصب حب على شرطه التفسير كما بينه في المعنى وقد تكلم على البيت في ثلاثة مواضع في بحث اذا اوجهته الحجابية والجملة العاشر من الباب الخامس

(قوله والثالث قياسي وذلك الخ) قصر القياسي على ما ذكر فيه فتصور كما يعلم من تصنع كلامهم في مبحث حرف الجر (قوله وذلك في أن وإن) قبل بشكل على قياسته فيها ما ساق في كلام الشارح من اختصاص ان الحقة اذا كانت مع صلتها معهما من حيث الجار نحو  
 \* وأحب البيان تكون المقدما \* ويجيبان الكلام في حروف الجر المتعدية بواب ٣١٣ الجارة للتعجب منه زائدة لا متعدي

(قوله لطوفن بالصلة)  
 ان قبل هذا يقتضي جواز حذفه مع الموصولات الاسمية وليس كذلك اجيب بان الموصول المحرف عهد سلمه جملة نحو علمت ان زيد قائم ولم يعهد في الاسمي فعلم ان للحرف في بداهته في الطول وقال السهيلي حذف الجار مع المحرف دون الاسمي استقيما لدخول الحرف على الحرف (قوله نحو رغبته في أن تفعل الخ) قال الدونشري صريح كلام جم هنا أنك اذا قلت رغبته أن تفعل ولم تصرح بي ولا عن يكون لسا هذا بخلاف ماص حواه في مواضع من ذلك اجمال ليس قل ينظر هل الخلق اللسان عليه محاز أو حقيقة صرفية (قوله وقد آجاز المفسرون التقدير بن) قال الدونشري قد يتوقف في تخويل ذلك من جهة أن القدر حرف واحد اما في وما عن ولا يجوز أن يقدد رأسا فليتمسك (قوله) لكان قولوا (قوبا) استدلل

في لان الطريق اسم مكان محتص كالبيت والدار (أي في الطريق) وقول ابن الطراوة ان الطريق طرف مردود به غير بهم وقوله انه اسم لكل ما قبل الاستطراق فهو بهم لصلاحيته لكل موضع متازع فيه بل هو اسم للموضع متطرق قاه في المعنى (و) الشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حسب (أي على حب العراق) والى ههنا القسمين أشار الناظم بقوله \* وان حذف خالصا للجر \* (قوله الثالث قياسي وذلك في أن) يفتح الحمزة فيها وتندب النون في الاولى وسكونها في الثانية (قوله والى الطوفن بالصلة) نحو شهد الله أنه لا اله الا هو ونحو اوعبتم ان جاء كنحو كيا يكون دولة (أي يا اله الا اله وامن ان جاء كواكب ولا ذلك اذا قدرت في مصدرية) لدخول اللام عليها تقديرا (و) اعمل النحويون هنا ذكر في مع تجوز ههنا في نحو جئت في تكرمي ان تكون في مصدر تنو الامم قدوة لقلها والمعنى لكن تكرمي قاه في المعنى (واشترط ان مالكا في النظم وغيره) (في) حذف الجار من (ان وان آمن اللسان) فقال في النظم وفي ان وان بطر دمع من ليس فخم المحذف في نحو رغبته في أن تفعل أو عن أن تفعل (لا شكال المراد بعد المحذف) هل هو على معنى في أو عن لان رغب يتعدى بكل منهما او معناه ما يختلف (و) بشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون أن تنكحوهن) فحذف الحرف (الجار) (مع أن) اللبس موجود بدليل أن (المفسرين اختلفوا في المراد) بعضهم قدوة في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه ووجب عنه يهاين ذكره المراد في شرح النظم أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الواقعة للسان وقد أشار الى هذا في منج السالوا لا تر أن يكون حذف لقصد الابهام ليرتفع بذلك من رغب فيهن بجاهلن وما لهن ومن رغب عنهن لعدم متبهن وقهرهن وقد آجاز بعض المفسرين التقدير بن انتهى وفي الكشف يحتمل في أن تنكحوهن بجاهلن وعن أن تنكحوهن لعدم متبهن وتبعه البصاوي والجواب الاول عوافي لقول الموضع في المعنى وانما حذف الجار في أن تنكحوهن قرينة وانما اختلف العلماء في المقدور من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فاختلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضع من أن محل ان وان نصب بعد المحذف هو مذهب الخليل وأما مسيوه فقال هذا أورد أنه تضمن المحذف ولو قال فاعل ان الموضع لكان قولوا ما وه نفاظر فهو قوله لا أولئك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا أن ما نقله ان مالكا تبعا لارن العليم من ان الخليل بقول المحر سهو ولا يقاس على ان غير هذا فلا يقال بريت الممكن انتم والاصل بالسين خيلافا للاخفش الاصغر على بن سليمان البغدادي فليتم نعلاب والمرد تشا بعد الاخفش الصغير أي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ مسيوه والاخش الأكبر غير هيا وهو أبو الخطاب شيخ مسيوه والاخفش الآخر فظهر فهو بالسنويون أربعة

(٤٠) (تصريح ل) له ابن مالكا بقوله تعالى وان الساجدة فلا تدعوهم الله أحد وان هذه اسم كلمة واحدة وانما يكمن عابدون وتقرير ذلك ان يجب تأخير منصوب الفعل اذا كان من شدة أو تخفيفه لا لا يتبدلها كلام كلمت أنك منطق وعلت أن استعمل فاه اهابان الايتان فقال الاخفش التقدير لان جواز هذا لما تو بعلى تقدير الجر المألوف قدر النصب وانه يكون مثل علمت أنك منطق وان المنصوب باستقاط المحرف فرج عن المنصوب بتعدي فلا يقع الاحيث (قوله خلا لا لا حفش)

(قوله واخترت قومه عمرا)

قال الدكتور في المنظر

ظاهر والمثال المطابق

للحکم المدکور اختارت

العموم احدهم والدليل  
ما ليس في هذا المثال

قوله فَمَا سَبَقَ وَمِنْ رَجْعِهِ

يقال اخذت قومه عمرا

الخ وقوله في ما سياتي أما

الامتناع في الاولى الخ

(وصل) (قوله لغرض)

قال المدون شري مشكل في  
حاشية: انشأه الى الان

بجواب الله تعالى من  
الغيب وهو الحامل

للفاعل على الفعل والله

تعالیٰ لایحجامہ شیخ فاضل

شيء (قوله أي العودة)

قال اللہ نوشری بنظرہل

يَصْعَقُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ  
الْجَنَّةِ وَالْجَنَّةِ وَالْجَنَّةِ

باب المزارع في الحدود  
وهذا باب التنازع فيه

أولاً وهل يصح أن يكون

لكل من الفاعل مفعول

محذوف تقدیره ما را ی

## منى العورة ولا رأيت

منه العود أولاً قوله

وہی ہے جس نے (خدا کے نام سے) کہا کہ

من الخائف كضيق

وضو نہ دینا توہم و لعل

المـراد أنه إذا أريد

## التنازع وأهل الثاني في

الظاهر والاولى

ضمير والنصب واجب

يخطف الصمير لئلا يلزم  
الأمم ما قبله بالذك

و تعذ اندر فو ما قال الحمد

عن المصنف في إيقاظه

000000

(وأعطيت زيدادرمها) فتقدم زيداعلى درهمه لان زيدافاعل معنى لانه لا تخلو القابل للدرهم ومن ثم جاء أعطيت درهمه زيدامتم أعطيت صاحبه الدرهم الاعلى قول من أحاز ضرب غلامه زيداقاله ابن مالك فى شرح التسهيل (واخترت زيدالقوم أو من القوم) فتقدم زيدالامه مسح ضمير متعدي لفظا وتقدير اوالقوم معيد بتقدير ومن القوم معيد لفظا والمسح مقدم على المقيد لان علاقة متعدي اليه العمل بنفسه أقوى من علاقة ما بعدعدي اليه بواسطه قومن ثم يقال اخترت قومهم عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الاعلى لقمن أحاز ضرب غلامه زيداقاله ابن مالك فى شرح التسهيل أيضا والتقديم فى ذلك كله جائز واليه يشير قول النظم والاصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الاصل) فيجب التقديم كما اشار اليه النظم بقوله هو يلزم الاصل لموجب رعاه (كأذا خيف اللبس) كلنت زيداعمر (وأعطيت زيداعمر) واخترت الشجعان المحندون بآى فيه البعث المتقدم فى باب الفاعل عن ابن الحاج (أو كان الثانى محصورا) كلنت زيدالانعام (أو كأعطيت زيدالادرمها) وما اخترت زيدالالاتوم وبآى فيه الخلاف المتقدم فى باب الفاعل (أو) كان المفعول الثانى اسما (ظاهرا أو) المفعول (الاول ضمير انھو) العالم كلنته مجتهدا (وأعطيت الكوثر) والفروسان اخترتهم القوم وبآى فيه ما ذكر من المناقش مع ابن مالك فى آراء ارباب الناعل من ان الضمير يجب صواب الفعل وأنت المتبحر فى الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت أخرته فلهما (وقد يتبع) الاصل فيجب التأخير واليه أشار النظم بقوله وترك ذلك الاصل حتما قدرى (كأذا اتصل) المفعول (الاول بضمير) المفعول (الثانى) كلنت زيداعلامه (وأعطيت المال ماله) واخترت قومهم عمرا (أو كان) الاول (محصورا) كلنت قائما الاعمر (أو كأعطيه الدرهم الارزدا) وما اخترت القوم الا بكرا (أو) كان الثانى (مضمر اوالظاهرا) كالفاضل كلنته زيداعمر (أو كأدرهم أعطيت زيداعمر) واخترتهم عمرا اما الاستماع فى الاولى فلا يعود فيه على متابع لفظا وروية وأما فى الثانية فلا نال المحصور فيه موجب التأخير وأما فى الثالثة فلا يمكن الاتصال لا بعدل عنه الى الاتصال الانفعال لانها مبتنى وليس هذامنه (فصل يجوز حذف المفعول لقرض اما لفظى كتأنيب القواصل) جمع فاعلة والمراد بهاروس الاتى وذلك (فى نحو ما وعدك ربك وما لى) والاصل وما أنال كحذف المفعول لينا سب سعى والاولى (و) فى نحو (الان لا كرم من يخشى) والاصل يخشاه أى القرأز ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تزيلا والمعنى ان يخشى تنزيل الله قال فى الكشف وهو معنى حسن واعراب بن اتنى (وكلاهما) والاختصار ذلك (فى نحو فان لم تقبلوا ولن تقبلوا) والاصل فان لم تقبلوا ولن تقبلوا أى الاتيان بسورة من مثله (واما) لقرض (معنوى) كاحتماره فهو كتب الله لاقبلن أى الكافرين) حذف المفعول لاحتماره (أو لاستعجانه) أى لاستعجابه التصريح بذكره (قوله عائشة رضى الله عنها ما رى منى ولا رأيت منه) تعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم حذف المفعول لاستعجابه ذكره (أى الموروقد يتبع حذفه) أى المفعول كان يكون محصورا) فيه (فهو انما ضرب) تزيلا) لان الحذف ينافى المحصر (أو) يكون (جوابا) لسؤال (كضرب زيداجوابا لان قال من ضربت) لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستقادم قول النظم وحذف فاعله أجاز ان يضرب \* كحذف ما سبق جوابا أو جزم

❖ (فصل) وقد يحذف ناصبه أى ناصب المفعول المعبر عنه فى النظم بقوله ويحذف الناصبه (ان علم كقولك لن نسد) بالمهمة (سهما) القرباس ولان ناصبه لم يركم قولن قال من ضرب (المضارع) (شر) الناس) قال قرباس منصوب (باضار نصب) ودل عليه المتأخدة (و) كمكتمنصوب بياضار (تريد) ودل

و بهذا يتبين مع ما يقال المحقق ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضري من يداوض بني زيد وقد يعقد  
عن المصنف في إقامه هذا القم به أنه إذا جاز حذف المفعول أنه لا يتم دليل القامه فتمتلل الواجب (فصل)

[illegible]

(قوله وفيه ما جرى الخ) قال القناني الفرق بينه وبين المثل أن المثل كلام شبه ما استعمل فيه ما وضح له ودرأى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شاع الاستعمال أي كثير الدور وعلى الالاستة (قوله فلو قدر العامل قبله) قال النوشري فيه نظر فإن العامل محذوف وإذا حذف وجب الانفصال كما ذكر ما بن الحاجب في كافيه في معجته الضمير فقد بصر قبل الضمير لا يوجب اتصاله (هذا باب التنازع في العمل) (قوله مذكروا أن) قال النوشري يقتضي أن لا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف ٢١٥ أحدهما وذلك بمنوع كما قال شيخنا

عائيه قريته الحال (و) شر الناس منصوب باضمار (اضرب) ودل عليه قوله بنيت المقام (وتدحج ذلك)  
الحذف كما اشار اليه النظم بقوله \* وقد يكون حذفه متروكاً \* وذلك (كما) تقدم (في باب الاشتغال  
تكر بداضربته) لانه لا يجمع بين المصروف والمصرف (و) باب (التداء) فيمسايق (ك) يابدها (لان يا عوض  
عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوذ (وفي الامثال) العرب يتوهى كل كلام مر كبت مشهور شبه  
مصر به يجوز (نحو الكلاب على البقر) فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا أي أرسل ولا يجوز  
ذكر ملان ذكره بغير امثال والامثال لا تغير لانه لا يشبه مصر بملان ودره زان ملان فيها اصلها قتلهم  
الضيف ضيعت العين يقال بكر التاملك مخاطب والمراد بالقر في المثل التقديم بقر الوحش (وفى)  
جرى بجرى الامثال (في كثره الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فسيب شهرته جرى بجرى المثل فاعطى  
حكمه في اغلايغ (نحو اتوا خير الهم) فغير امفعول بفعل محذوف وجوبا (أي وأتوا خيرا) ولا يجوز  
ذكر ملان تقدم ذهب بعضهم الى ان خير انبرل كان محذوفاً والتقدير اتوا خير الهم وهو فخر به  
على قوله لان كان لا تحذف مع اسمها ويبنى خبرها كثيرا الا بدان ولو انشربتين (وفي التحذير بابا)  
واخواتها) من ضمائر الخطاب المتصلة بنحو (اياك والاسد) فبالا منصوب بامل بفعل محذوف وجوبا  
وبه قدرت ان (عن اياك أي اياك ابد) على أحد التقديرين الا تبين في باب التحذير والاسد منصوب  
بفعل محذوف وجوبا بقدره متعدي الى الاسد (أي وأخذ الاسد) والقرق ان اياك ضمير متفصل فلو  
قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد (وفي التحذير بغيرها) أي بغير اياك واخواتها (بشر طعظ  
أو تكرار) فالعطف (فخور أسك والسيف) فأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (أي  
باعد) وأسك (وأخذ) السيف (و) التكرار (نحو الاسد الاسد) بتقدير اخذ (وفي الاقراء) بشرط  
(أحدهما) وهو العطف أو التكرار فالعطف (نحو ارمقوا النجد) التكرار (نحو السلاح السلاح)  
بتقدير ارمقوا في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيه لان لا من العطف والتكرار اذ قائم مقام  
العامل فالتزم حذفه لذلك \* (هذا باب التثنية في العمل وسمى أيضا باب الاعمال) \*

بكر الهمزة عند الكوفيين (وحقيقته أن يتقدم فعلاً) مذكووان (متصرفان أو اسمان يشبهانهما) في التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف) ويتأخر عنهما أى عن العاملين (مفعول غير سبقي مرفوع) وغير مرفوع واقم بدلاً على الاصح فيها (وهو) أى المفعول المتأخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب اما على جهة التأخر في الفاعلية أو المفعولية أو مع التأخر في الفعل والاعمالان اما فعلاً أو اسمان أو مختلفان أو مثلثا التأخره ثلاثا لا الفاعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثلهما في طلب المنصوب ضربت واكرمته زيدا ومثلهما في طلب أحداهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثلهما في طلب العكس ضربت بوقام زيد ومثل الامين في طلب المرفوع أقام وقعد الزيدان ومثلهما في طلب المنصوب زيد ضارب وقعد عمر ومثل اختلافهما في الصورتين زيد قام وضارب أبوبه وعكس زيد ضارب وقام أبو أمثال الاسم والفعل في

قبل التمر بالصرف أو وشبهه التمر في قلبي وأن أول كان ينبغي ذكر قوله ولا بد أن يكون صندوق  
 حلالاً في الاستعدين أمثلة الموضع التمر المحاصل أن التمر ما كان في البلب إلا أن يكون بينهما ارتباط أما عطف نحو  
 أرجو وأخشى وأعد الله أو يكون الثاني جواباً للاول أو جوامعاً بنحو نستغفر الله في الصلاة أو جوامعاً بنحو  
 أتوفى أمر عليه فطر أو كونه معاً للاول نحو والله كان قول سفيان بن عيينة لم يظفر هاهنا أمراً أو كتاباً

فقال يقال ان الثاني مسبب عن الاول وقال بعضهم شبه اسم الفعل للتصرف ان مدلوله الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد يكون الاسم مشبه للفعل انهما ماثباتهما في العمل لا في التصرف كقَالَ الشارح وحيث فلا اشكال في التنازع على اسم الفعل لانه شبه الفعل في العمل فليحذر (قوله ٣١٦) اقامت اوقعت الانسب بعباده العطف بالاول (قوله والاصل آتونه) قدره ان يخشى

آتوني فطر او هو الصواب لان الموضوع لا يجوز فيه الاضمار وانما هو المحذف (قوله ويجوز في المفعول معه) قال السنباطي وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق كاسياني التصريح به في كلام الموضوع في الحديث الاتي وقياس بجواز في المفعول فيه كما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا باني يقدر في المفعول مقترنا باللام (قوله وقد ينشأ عن في ثلاثة فيه) اشارة الى انه لم يسمع في أكثر من الثلاثة ولهذا قال في الحواشي لا يقال عاملان متضاد كقَالَ ابن هصرون انه لم يسمع في أكثر من ثلاثه ووثقه في الرادى واهقرض يانه سمع في أكثر من ثلاثة كما في قول المحلى طلبت فلم أدركه بوجهي ولينى

• عتقت فلم أبع التدي •  
• صنب سائب •

وفي البخارى في باب امر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتركوه فصل في جهاد فسلم فقال ارجع فصل فان لم تصل ثلاثا قال

طلب المرفوع اقامت اوقعت يدوم ما له ما في طلب المتصوب زيد ضارب ويكره غر او مثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقامت ويضرب غر او عكسه ضربت واقامت زيدوا الناطم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوعين فقال كحسان ويسى ما بناكا • وقد بني واعتد بعبادك والموضع اقتصر في الاثر في الثلاثة في التمثيل على طلب المتصوب فقال (مثال الفحلين آتوني أفرغ عليه قطرا) فأتوني بطلب قطر اعلى انتم مفعول ثان له واقرغ بطلبه على انه مفعوله واعمل الثاني وهو أفرغ في قطر او عمل آتوني في ضمير موحذف لانه فضله على الاصل آتونه ولو عمل الاول لم يل أفرغه (ومثال الاسمين قوله عهدت غيثها غنيله من آجره) • فلم أقتض الاغتنام لم يحوثا

فغنيانم الاغتناما ثلثة وغنيانم الاغتناما ثلثة تنازع لمن الموصولة تكمل منهما بطلبها من جهة المعنى على المفعول وقوا عمل الثاني لقربه وعمل الاول في ضمير موحذفه والاصل غيثها وعهدت معني المفعول مستدالي تاخا لمخاطب ومغنيانم الاغتناما ثلثة وقرى والمثل الملبا (ومثال المتقين هاؤم اقرؤا كتابه) فهو اسم فعل بمعنى خذوا لم يقر على الجمع اقرؤا فعمل امر تنازعا كتابه وعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤم وهو اصل هاؤم ها ك أنبل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو هز في الجز الاول من شرح البحر من عن صفوان بن عسال ان النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم هاؤم فقام الرجل بحسب القوم ولم يلبق بهم فقال المرء من أحب حديث حسن يحذر رواه الشافعي في مسنده وما لك وسيفان وشعبة بن الحجاج والجمادى ومعنى هاؤم تعالوا اه قال الموضع في الحواشي فان صرح انه يدقاصر اعني تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الآية ويخرج حينئذ عن استدلال البصر بين وهذا المعنى متعين وظاهر في الآية وليكن لا استحضار الآن أحد قال بغير هذا الرجل في هذا الحديث اه قلت قال به المحرف في الآية نفسها وظاهر كلام الموضوع ان التنازع يكون في جميع الامور لا تنفي في النهاية بل ان الجزا لا يقع التنازع في المفعول ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قلت ومترتوز بدان اعلمت الثاني وقت ومترتوا به وفي بدان اعلمت الاول اه وسياقي الكا • في الواقع بعد الاواسه ندان أمثله الموضوع انه لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفا على الآخر خلا للجرمي وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد (وقد يتنازع في ثلاثه وقد يكون التنازع قيمة معدا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون في كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثه) وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون (في اثنين ظرف وهو يدرو) نائب (مصدر) وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب بدري الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لتباين المصدر وعمل الاولين في ضميرهما وحذفهما لانهما ماضيان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكر من جواز افعال الاول والثاني والثالث حكمي بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت افعال الثالث والاعمال افعال ابن مالك وهو كما قال واعتزى بانه سمع من كلامهم افعال الاول من الثلاثة

فقول أبي الاسود كساك ولم تكسه فاشكرن له • أنت لك تعطيل الجز بل وناسر

الكرمان ثلاثا معاني بصل وجاه وقال سلم فهوم تنازع أربعة أفعال (قوله ولم تكسه) كذا في النسخ قال الفوشري والصواب العلم استقامة الوزن لا بدله في البيت من الطويل هو أو أنظر منه كما بر شدالي للمعنى ان الصواب تسكسه أي طلبه منه الكسوة كذا رأيت بخط المصنف (قوله وناسر) في جميع النسخ التي وقت عليها من نسخ الشرح ناسر بالنون والذي في نسخة بخط المصنف في الحواشي ناسر بالياء المتناهية تجب في الصحاح أمره بياسر وحسبه اه والباقي أنت لم يملك الجز بل ويجعل غنيله

قال

ولا يمانر ذلك وفيه مدح به المحقق المودع (قوله لان الحروف لا دلالة لها على المحدث حتى يطلب الخ) هذا التماسية لو كانت على اختصاص  
 التنازع بالفعلن وما أشبههما لا دلالة على المحدث ولا دليل على ذلك ولا أسلف في الكلام على تعريف التنازع الذي اقتصر فيه على  
 الفعلن وما أشبههما ذلك ليكون توطئة ولا تأنص وغيره من يقول معنى النصان عدم الدلالة على المحدث وقد قررنا في غير موضع  
 ان العمل للطلب ولهذا يعمل الجمادى كالمستد اذا كان جامدا يعمل في الخبر (قوله مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا) انما يحسن هذا  
 حال أو لا عدم التنازع في الحرفين بعدم السماع والتناسب لسأله ان يقول ومنع التنازع لا يكون الا فيما يدل على المحدث أو  
 عارض الدليل بكذا نحو كون العمل للطلب (قوله ورد بان يطلب الخ) لا ينبغي ما في ذلك من مقتضاه ان لا يصح أن تعمل في عمل لم تفعلوا  
 وليس كذلك كان لا يظهر في الرد ان يقال لا يجب تلذصوى التنازع لان لم يطلبه لتفعلوا وان لم تفعلوا وقد ينفى حاشية الالفية ان  
 العامل في تفعلوا لان كما قد يشوههم أحسن بيان (قوله وشرط التنازع الاتحاد الخ) قال ٣١٧ البوشهرى مر جود بان المصرح به ان  
 ذلك غير شرط (قوله ورد

بان منصوب على المحذوف  
 قال السباطى أى على  
 افعال الاول لانه ينضم  
 في نفس المرفوع ويزم  
 حذف المنصوب بى انه  
 اذا عمل الثاني يزم حذف  
 منصوب اول ورفوعها  
 اذ هي حرف لا ينضم فيها  
 وأيضا لان ضم المرفوع  
 واسم لعل منصوب وحيد  
 ليس هذا تنازعا بالمعنى  
 المتقدم (قوله لان التنازع  
 يقع في الفصل الخ) قال  
 السباطى أى اذا عمل  
 الاول واطل اعمال  
 الاول بطل التنازع اذ من  
 شرط مجواز اعمال كل  
 منهما كما سيأتي في كلام  
 الشارح ولا ينافى في هذا  
 قول ابن الجبازى سرنى  
 اكر املك المثال وجب

قال المرادى قد دل على ان استقراره غير تام ولا يحفظ من كلامهم افعال الثاني اه (وقد علمنا كونه في)  
 حقيقة التنازع من أن التنازع لا بد أن يكونا فاعن أو اسمين أو مختلفين في الاسم بقوله (ان التنازع  
 لا يقع بين حرفين) لان الحروف لا دلالة لها على المحدث حتى يطلب المعصولات وأجاز ابن العلق التنازع  
 بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع وان لم تفعلوا ورد بان ان يطلب مستدلا ولم  
 يطلب مستدلا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل الشاطى عن الفارسي انه أجاز في التذكر التنازع في  
 قوله حتى تراها وكان وكان أعناقها مشددات بقرن  
 ومنع التوكيد للعطف بالواو اه وسبب الكلام عليه في باب التوكيد (ولا يقع التنازع بين حرف  
 وغيره) من فصل واسم من أجاز التنازع بين حرفين أجاز به بين الحرف وغيره كما نقل ابن عرون عن  
 بعضهم انه يجوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدان يخبر على افعال الثاني ولعل وعسى زيدان خارج  
 على افعال الاول ورد بان منصوب على المحذوف (و) علم من تقييد العاملان بالتصرف انه (لا يقع  
 التنازع بين عاملين) جامدين (فعلن أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل  
 ومعموله والجمادى لا يفصل بينهما وبين معموله قال أجد بن الجباز في النهاية فاذا قلت سرفى اكر املك  
 فزيدانك عمر اوجب نصب عمر الثاني بالاول والفصل بين المصدر ومعموله اه (ولا يقع التنازع  
 بين جامد وغيره) من فصل واسم متصرف (وعن البرد) في كتابه المدخل (أجازته في فعل التعجب  
 مع جودهما سوا) كما يلاحظ المصنف أو يلاحظ الامر بالاول (نحو ما أحسن وأجل زيدا) فتعمل الثاني في  
 الاسم الظاهر وتعمل الاول في ضميره وتنفذه لانه فضلة (و) الثاني نحو (أحسن بمواجل بعمر) فتعمل  
 الثاني في الظاهر والمهر ووتعمل الاول في ضميره والمهر وولا ينفذه لانه فاعل والمفعول لا يحذف عنه لانه  
 بصري ويحذف على القول بان المهر ورفوع عمل نصب على المفعولية عند الفراء والمجهور على المنع فرارا  
 عن الفصل بينهما وبين معموله اذا عمل الاول واذ كان يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه مجواز  
 اعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالتأخير انه (لا يقع التنازع في معمول مقدم نحو أحسنهم  
 ضربت وكرمت أو شتمته) لان الثاني لما أتى اجدان أخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله أو شتمته

نصب عمر الثاني بالاول لا ينافى لاحتمال جملة على حذف معمول الاول لدلالة الثاني لانه من باب التنازع (قوله والجمادى لا يفصل الخ)  
 عبارة القاني يعني ان الجمادى لا يقوى على كونه مفصولا ولا مقصولا عن تقدم الاول والا فالثاني (قوله ولا بين جامد وغيره) قال  
 السباطى تزعم من التحليل السابق تقييد ذلك اذا كان الجمادى أو فاعن فان كان تأنيها مطلقا لمتنازع لا يتقدمه الخ والاولى فليست  
 (قوله وعن البرد أجازته في فعل التعجب الخ) قال القاني فان قلت فاحكم على التعجب في التركيبين المذكورين على الاول قلت المنع  
 وان يقال فيهما أحسن زيدوا وجه وأحسن زيدوا أجل موقال الشهاب التامى هذا من غير عمل التركيب الاول لان فيه محذوف  
 المتعجب منه في الفعل الاول وهو جازم لقرينة كما في الالفية وحذف مامته تعجبت استيع \* ان كان عندنا الحذف معناه يوضع  
 والقرينة هنا ذكر في الثاني وقوله وأحسن زيدوا أجل به لا يشين ذلك بمجواز الحذف عن أحدهما وان كان المحذوف فاعلا كما صرحوا  
 به وجه مامته قوله تعالى أسمع بهم وأسمع أى بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال القاني أضافه الى المنع سواء عمل الثاني كفى أو

فرضت وكرمت أم عمل الاول كافي بهم فرضت وشتمت على ماسيجي قال المشهاب التاسمي هذا يقتضي ان الواقع في كلام المصنف  
 تركيما من أحدهما إليهم ضربت وكرمت والا فخر بهم ضربت وشتمت وانما أتى ذلك لولا كان لفظ المصنف هكذا أو شتمت مع أنه  
 ليس كذلك فينبغي أن وجهه بأنه أشار إلى أنه لا فرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضيم أو لا وعبر بإشارته إلى أنه لا فرق  
 بين أن يتعد العاطف أو يختلف فلينأمل (قوله خلافا للفارسي) ناهية أن التنازع يجوز في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط وأن  
 الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليجبر الفرق واخر على قول الفارسي اذا تنازع ثالث متأخر الاثنين منها أو الظاهر أنه يضمر في  
 الأخير ولا يحدف لعدم المحذور وكذا يجوز الاضمار في الثاني أو لا كان أو غير وعند مجوز في المتقدم لعدم لزوم الاضمار قبل الذي  
 هو المحذور (قوله متى نصب الخ) ٣١٨ رواه في المغني بنص مهمو وجعله شاهد ابن سعون عن علي بن مهمو

هدل مدخول الاستفهام (خلافا لبعضهم) في اجازة التنازع في المتقدم كقوله بعض المغاير بمسئلا  
 بقوله تعالى يا المؤمنين وقرب حريم ولا حجة له لأن الثاني لا يجيئ حتى استوفى الاول ومحول الثاني  
 محذوف لدلالة معمول الاول عليه ومقاله بعض المغاير قال به الرضي وصاربه وقد يتنازع العاملان ما  
 قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيد اضربت وقتلت وتوبك فتوقفه وتوقفه البدل الدامني فقال يلزم  
 عليه عند افعال الثاني تقدم ما في خبر حرف العطف عليه وهو متعجم ثم اعترض على نفسه بان المحذور  
 قد ار تكبو في نحو أفلر سبروا في الأرض فجعلوا المزمز واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت  
 عليه لفظا وأوجب بان هذا الحكم ليس يتعد إلى غير المزمز بل هو مقصور عليها عندهم اه (ولا) يقع  
 التنازع (في) معمول متوسط نحو ضربت زيدا أو كرمت لأن الاول استقل به قبل مجيئ الثاني (خلافا  
 للفارسي) فإنه أجاز في قوله \* متى نصب أفعال من يارقي ثم \* ان تكون من زائدة وبارقي موضع  
 نصب يشتم ومفعول نصب محذوف وهو ضمير طائفة يارقي ومال المراد في شرح التسهيل إلى  
 جواز التنازع في المتوسط والتقدم فقال وأقول الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز  
 التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز على كل من العاملان فيه اه (و) علم من اشتراط كون  
 المعمول مطلوب بالكل من العاملان من حيث المعنى التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جوير  
 (هيبت هيبت العتيق ومن به) \* وهيبتا تامل بالعقيق نواصله  
 (خلافا) أي الفارسي (والجرجاني لأن الطالب للمعول وهو العتيق (انما هو) هيبتا (الاول وأما)  
 هيبتا (الثاني فلم يؤت به للاسناد) إلى العتيق (بل لم يؤت به للتقوية) والتو كيد هيبتا (الاول فلا تامل له)  
 أصلا (ولمذا قال الشاعر) فان إلى أين التجاء يغتلى \* (أناك أذاك الاحقون احبس احبس)  
 فلا احقون فاعل أذاك الاول وأذاك الثاني لم يؤت به للتقوية فلا تامل له لأنه ليس من التنازع (ولو كان  
 من التنازع لقال أذاك أذك) على أعمال الاول (وأذك أذاك) على أعمال الثاني وليس بعين مجواز  
 ان يضمر مفردا في المجهول منها ما يستحق كاحي يسويه ضربت وضربت قومك بالتصويب قيل المرفوع  
 في البيتين فاعل بالعاملان لهما باللفظ واحد ومعنى واحد فكما هما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال  
 أحصاها عند ابن مالك ما ذكره الموضوع (و) علم من تقييد المعمول بكونه غير سبني مرفوعه (لا) تنازع (في)  
 (نحو) قول كثير عزة قضي كل ذي دين فوق غريمه \* (وعزة مطوول هي غريمها)

فمطلوب خبره عزه ومعنى خبرنا انما على ثلاثة اقسام لا يكون في أحدها أن يكون أفعال القرم كما يقول القرطبي قام وقعد  
 أخواله الثاني أن يكون الأصل هي وهو غنق كما يقول الكسائي الثالث أن يكون فاعله ضمير استمرأ على قولهم ان الصفعة اذا حوت  
 على غير من هي له ونظير المراد اجازة استنار ضمير هاء على هذين المذهبين عدا الضمير على المؤخر لا تعني نية التقديم وارتبط معنى بغيره  
 لأن الضمير قبله أصناف الهم ضمير مبتدأ كما يقال غريمها وجما نحو غير هذا التلا ثم وذلك ان قال وانما استمر الضمير  
 مع جرياته على غير من هو له لانهم أجروا ضمير سبب التي تجرى ضمير في السبب في ان رطلوه فذلك أجروا ضمير في الاستنار وان  
 قدرت تامل معنى فوجه ذلك أن يكون على قول القرطبي أو على قول الكسائي على أن يكون الفاعل عند محذوف وهو اسم ظاهر أي  
 محطول غير عزمها هي فريعهما الا على أنه يضمر لأن الكسائي لا يجوز في بلب التنازع الاضمار قبل الذكر ولينذا لا يجوز أن يكون

وبينه ثم قال أنه مفعول  
 ينصب واقطار فاعل من  
 يارقي نفسير لهما أو  
 \* تعلق ينصب انماها  
 التبعيض والمعنى أي  
 متى نصب في أنق من  
 البوارق تشتم فليراجع  
 (قوله ولو كان من  
 التنازع لقال الخ) قد  
 يقال بل هو منه وعدم  
 قوله ما ذكر لا يمنع أمه  
 بنا على مذهب القرءاء  
 فينبغي أن توجه بان  
 الثاني لا يمكن له فائدة  
 الا التوكيد لموقفه  
 الاول لفظا ومعنى واتحاد  
 للمعول لفظا ومعنى لم  
 يكن مقتضيا للمعول فلم  
 يكن من التنازع  
 فليأمل (قوله في نحو)  
 وهو متعطل الخ قال ابن  
 صفور في شرح الابيات  
 يجوز التنازع فيه ثم انه  
 قدر كونه نائب عن  
 الفاعل وفاعله محطول



هذا على قول بقية الكوفيين في استئثار الضمير في الصفة بخوض التنازع في البيت فخذ البصر من أفعال حصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالضمير على ما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله لأن هذا ما في الخ) فدم هذا الثاني بان نحو ز يد ضربت وأكرممت أخاه لا يجوز أن يكون من التنازع بل يجب أن يقدر الأصل ز يد ضربت وأكرممت أخاه وحذف المفعول الظاهر من أحدهما للدلالة الآخر عليه والمنصف انما قال ولا يمتنع في نحو ز يد ضربت وأكرممت أخاه ولا أشكال فيه فليست له اه قال الشهاب قوله والمنصف انما قال ولا يمتنع الخ لكنه بقوله لأن السبي منصوب فدل على أن المراد على نصبه مطلقا ولا يصح ٣١٩ هذا التعليل بمجردها لا شك

بجمله فليست له اه واعلم ان التحق في ان المراد على الارتباط كما أشار اليه المنصف في الحواشي فيجوز في السبي المرفوع في نحو زيد قام بعدد ما لا جله أخوه ويمنع في السبي المنصوب في ز يد ضربت وأكرممت أخاه وز يد ضربت عمرا وأكرممت بكر أخاه وهذا يمكن ان يستفاد من كلامه هنا بان يكون مراده بقوله ولا في نحو وزه الخ مما لا ارتباط فيه وقوله في نحو ز يد ضربت الخ معناه ارتباط لكن يبعد اطلاق قوله في التعريف غير سبي مرفوع (قوله لأن الوصف الخ) أي فكونه صفة مبنى على ان الوصف العامل بوصفويه مذهب تأمله بوصف بقدر العمل لا قبله ومحضه وعلى القول المنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يجوز إطلاق الشرح بوجه عدم الفرق

لأنه لو قدر في التنازع لاندأ أحدهما إلى السبي والآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط واقع الضمير بالمبتدأ لأنه لم يرفع ضميره ولا ما النسب ضميره قاله المرادى تبعاً لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لأن هذا ما في السبي من مذهبهم بان نحو ز يد ضربت وأكرممت أخاه لأن أحد العاملين يعمل في السبي والآخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتقييد السبي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد ابن السيد البطلوسي من ان غرضه ان يرفع معنى يكون محمولاً قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع محمول فهو خطا لأنه قد وصف معنى واللام الذي يعمل على الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز ز يد ضربت بكر أخاه زيد اه وأقول ما ذكره أبو محمد يقال بعلمه فيما إذا كان السبي منصوباً بنحو غلام زيد ضربت بهن أخاه إذا كان الضارب والمهين زيدا فإن كان الناصب للسبي الثاني وجب ايراد الضمير في الأول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الأول فهو خطا لأنه قد وصف بهن والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول عز قسمة أوليس محمول ومغنى خبر من لما (بل غررهما مبتدأ) نان مؤخر عن خبره (وعطول ومغنى خبران) لفرعها خبر بغيره (أو محمول خبر) وحده (ومغنى صفة) لأن الوصف يجوز وصفه على الأصح ووجه المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستتر فيه المرفوع على التباين بين الفاعل العائد إلى الفرع وما هو غيرهما خبره عز قول الربط بينهما الضمير المضاف إليه فرم (و) يعلم من تقييد السبي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السبي المنصوب (يخوض بـ) يد ضربت وأكرممت أخاه (لأن السبي) وهو أخاه (منصوب) بأحد العاملين والربط هو جود الناصب المستر أو المضاف إليه السبي ومنع الشاعلي التنازع في السبي المنصوب وعلمنا ان أن عملت الأول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السبي وضمير السبي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لأنه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف إليه وهذا لا يسيل إليه اه فالوجه امتناع التنازع في السبي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الأعلى الصحيح كقوله

ما صلب قلبي وأضناه وتيممه • الاكواع من ذهل بن شيثانا  
والمانع من كونه من التنازع أن يكون من مذهبهم إجماع العامل الملغى من الإيجاب ولزم في نحو ما قام وقد  
الآن أنه قد ضمير غائب على حاضر قاله المرادى في شرح التسهيل ووجه في التسهيل على الحذف وقال في  
شرحه على تأويل ما قام أحد وقد الآن الحذف أحد لفظا واكتفى بقصد دلالته للغنى والاستثناء عليه  
وعلم من قولنا مذكوران أنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور  
• (فصل إذا تنازع العاملان جازأ عما انهما اشتبا بتوافق) من البصريين والكوفيين لأن أعمال

بين العامل وغيره ان كونه صفة مبنى على ان المشتق بوصف وفيه مذهب ابن (قوله أو حال من ضميره) أي لا يمتنع في الاعراب فجاز كونه منصوبا ولا يكون حالين نفس محمول خلافاً لما غلط لأن المبتدأ لا يعمل في الحال أو العامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه توكيداً وما يدل على فسادهم يجوزوا كونه خبراً أو خبراً لا يكون توكيداً (قوله وهذا لا يسيل إليه) فيلزم جواز في باب الاخبار بالذي ظنوا ظنهم مالا لوفى من أيا ز يد ضربت بكر أخاه وأكرممت بكر أخاه (قوله وعلم من قولنا مذكوران الخ) قال الدكتورى شقيق ما فيهم من المناقشة وأنه ما المانع من ذلك • (فصل) • (قوله جازأ أعمال أيهم شئت) قال الدكتورى فيه نظر لأنه يسأل عن الفراء في نحو قام وقد أخواله أن أخواله

وللعالملين معاً فليأمل اهـ ولأن تقول ما يأتي عن القراءة انما هو على سبيل الجواز لا على وجوب كما يشعر به ما نقله الشارح عن الرضي فيما يأتي فلا تنافي فيه واقع على جواز افعال الاول أو الثاني (قوله وسكتوا عن المتوسط الخ) عبارة التسهيل والاحق بالعمل الاقرب لا الأسبق قال الدماغيني وما أحسن تغيير المصغبات الاقربوا الأسبق لكونهم عاقد الحكم شعر بشبهه كل من أهل البلدين ولشموله ما اذا كان التنازع على أكثر من عاملين وان كان يصدد ذكر العاملين على الخصوص اهـ فافادنا الثاني أولى بالأعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين وهذه الاولوية تشكل على ما أسلفه الشارح من انه لا يمحظ من كلامهم افعال الثاني وقال الذنوشي قوله فهل يلحق ٣٢٠ فيه نظير بل يقال على طريقة البصريين الاخير أولى بالعمل من غيره ثم أقبله أولى عما

قبله وهكذا على طريقة الكوفيين الاول أولى بالعمل بمساواة الثاني أولى بما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله لا متنازع حذف العمد) قال الثاني هذا التيسيل لا يفيد وجوب الاضمار لا يمكن وجوب الظاهر وجواز نقل الشهاب رحمه الله تعالى جوابه ان المقصود بهذا الدليل اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى المحذف وأما بالنسبة لمحجوز الظاهر فله دليل آخر وهو التكرار كقوله شرع الكافية فراجعهم (قوله ولان الاضمار الخ) قال الثاني فيه أيضاً بحث لان جواز الاضمار فيه يفرض اراد النسي محلاً مفصلاً ليكون أوقع في النفس لا يفيد جواز مطلقاً قال الشهاب القاسمي جواب هذا البحث ان هذا لا يضر لان المقصود الاستدلال على ان الاضمار قبل الذكر في حذفاته ليس أمراً اعتياداً لشيء ان ورود في غير هذا الباب لو انما الغرض فيه ذلك فلو كان في نفسه اعتياداً لم يلزم مطلقاً فاصل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب دل على ان ليس عمنه في نفسه وسجته لا يمنع ان تكتبه فيما نحن فيه لوجود اللفظ اليه وهو امتناع حذف العمد واستيعاب التكرار بالظهور فاعتقنا الاضمار وهو واضح فتمامه (قوله وفي الباب) قال الثاني لا يفيد اطراح الجواز لا يمكن ان يكون سلباً والمطلوب انه مظهر قال الشهاب القاسمي جوابه انه لم يوضح هذا في البيت في العربية حكاهم الاحكام لو ورد ذلك في كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراح بل دليل على خلافه بل هنائي على خلاف ذلك لا يقال بمسئله الكسائي ومن بعده يدل على خلافه قطعاً فذلك لا يثبت شعره على ما يليه اختياراً للرد فلا يقاوم الشعر والنظم

كل منهما مسموع من العرب (و) الخلاف بين من في المختار هل هو الاول أو الثاني أوهما على حمل سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الاول لسبقه) (اختار البصريون الاخير لقربه) والى هذا أشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل \* قبل فلو أحدهما العمل والثاني أولى عند أهل البصرة \* واختار عكس ما عرفت هذا أسره وقيل هما سايان لان لكل منهما صاحباً كما بين المصنف في السبوط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث أو الثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوي فيه الامران اذ في ذلك تقلا (فان) تنازع اثنان أو (اعلنا الاول في المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين (اعلنا الاخير في ضميره) فروعاً كان أو منصوباً أو مجروراً (نحو قام قعداً) أخواله (أو) قام (وضربهما) أخواله (أو) قام (ورثتهما) أخواله (وبعضهم) كالسرياني (يجوز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب بالجرور (لانه فضلة) وهو الذي يفهم من كلام التسهيل (قوله) وهو الشخص المسمى بعامة بنت عبد المطلب (يؤكد بعنى التناظر بين اذاهم ونحو اشاعه) فأعلنت الاول وهو بعنى فرغت شاعوا وأعلنت لهما في ضميره وحذفه والتقدير هو موجودا بضم العين المهملة وتخفيف الكاف والفاء المشددة موضع قرب مكة كان سوقاً في الجاهلية وبعنى مضارع أعنى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشاعوا الشين المعجمة ضمير المضاف اليه الضمير المضاف اليه الضمير المضاف اليه (ولنا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع ان في حذفه شبهة العامل) وهو نحو (العمل) في شاعوا (قطعه عنه) برفع يعنى بغير معارض قاله بعض المغاربة (و) هذا (البيت ضروره) عند الجمهور (وان أعلنا الثاني) على اختيار البصريين (فان احتاج الاول لرفعه فليضربون بضمير ربه) ولا يحذفونه (لا متنازع حذف العمد) عندهم (و) ان رتبته الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة (لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحاً به في غير هذا الباب نحو ربه رجلاً ونم رجلاً) فربحاً فيهما تميز للضمير بالجرور برب والمرفوع على القاعلية بنعم ورتبة التميز التأخير فقد جاء الضمير على التميز وهو متاخر لفظاً ورتبة (و) جاء الاضمار قبل الذكر (في) هذا (الباب) الذي نحن فيه وهو باب التنازع شرعاً وشعر (نحو) قول بعض العرب (ضربوني وضرب قومك بالنصب) حكاه سيبويه (فقد عمل الثاني وضرب في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المغفور ليقول المغفور بربته

القاسمي جواب هذا البحث ان هذا لا يضر لان المقصود الاستدلال على ان الاضمار قبل الذكر في حذفاته ليس أمراً اعتياداً لشيء ان ورود في غير هذا الباب لو انما الغرض فيه ذلك فلو كان في نفسه اعتياداً لم يلزم مطلقاً فاصل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب دل على ان ليس عمنه في نفسه وسجته لا يمنع ان تكتبه فيما نحن فيه لوجود اللفظ اليه وهو امتناع حذف العمد واستيعاب التكرار بالظهور فاعتقنا الاضمار وهو واضح فتمامه (قوله وفي الباب) قال الثاني لا يفيد اطراح الجواز لا يمكن ان يكون سلباً والمطلوب انه مظهر قال الشهاب القاسمي جوابه انه لم يوضح هذا في البيت في العربية حكاهم الاحكام لو ورد ذلك في كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراح بل دليل على خلافه بل هنائي على خلاف ذلك لا يقال بمسئله الكسائي ومن بعده يدل على خلافه قطعاً فذلك لا يثبت شعره على ما يليه اختياراً للرد فلا يقاوم الشعر والنظم

الضمير مخفي في الأصناف قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الأحنس أن يقدم هذا فعل قول المصنف والسهيل لأنه لا يقال أنه من الكوفيين بل من المعارضة وبعبارة بعضهم والكسائي وهشام من الكوفيين والسهيل وابن ٣٢١ مضاعف المعارضة (قوله لا يجوز

التأخير فعاد لضيق على متأخر لفظا ورتبة (وقال الشاعر

جفونی ولم أجف الاخلاء) اتی • لغیر جیل من خلیل مہمل

فاجعل الثاني ونصب الاخلاص على الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموصولة على الفاعلية فتقدم  
الضمير على الاخلاص المنصوب على الفعولية والاخلاص جمع خليل والجميل الشيء الحسن ومبهم اسم  
فاعل من الالهام وهو الترتل (والكسائي وشام) والضرب (والتمهيلي) من الكوفيين (وبوجوب  
الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر) (تسكا) ظاهر قوله وهو عطفة  
ابن عبد يوحى الحرث بن جبلة الضاني (تعق الاولي لها وادعاه ه رجال) فثبت نيلهم وكليب  
اذا لم يقل تعقوقدا على تر اعمال الثاني (ولا وادعاه) على تقدير اعلال الاول ويمكن أن يجاب عنه بأنه  
اعمال الثاني ولعل تعقوقا على لفظ الجمع لانه يجوز أن ينوي مفعلا على مذهب البصريين باعتبار  
تاويله بالذكور ولهذا قول الموضع ظاهر قوله ولعل يعقوبه وتعق بفتح العين المهملة وتعد بد الفاء  
وبالقاف أي استعوا الاولي شير وبنت بابا الموحدة وقول الالهجة المتشبهة أي غلبت ونيلهم  
بكون الموحدة سهمهم فاعل بنت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كسبج عبد  
والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيموجب العمل للمهمل في ضميره وسواء تعلق بمطلوبه ما  
اختلف (والقراء يقولون ان استوى العاملين في مالم المرفوع) وكان العطف بالواو كافي المعنى (والعمل  
لها) لانهما الماكن مطلوبهما واحد انا كالعامل الواحد (فمطلوبهم وقد اخواك) فاعل المرفوع عنه  
بقام وقد يكون الاسم واحدا فعلا لفتن مختلطين لفظا ومعنى وهو متشكك فان التحويين يجعلون  
العوامل كالنثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضى ثم  
قال وجاز عند القراء موجه آخر وهو ان باقي فاعل الاول ضمير متفصلا بعلة المتنازع فيه لتعذر التوصل  
بازدحام الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن القراء اه (وان اختلفا) أي العاملين في طلب  
المعمول فان كانا ولهما مطلب مرفوعا (أشعره مؤثرا) ووجوب (تضريه وضربته بدها) اتبث  
مقالة الفراء فهو فاعل تضريه وانما آخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من  
حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني (وان) اعلمنا الثاني (احتاج  
الاول لمنصوب لفظا) وهو ما يصل اليه العامل بنفسه (او خلا) وهو ما يصل اليه العامل بواسطة  
حرف جر (فان أوقع حذفه) أي المنصوب (في ليس) ظاهر (أو) لم يوقع في ليس ولكن (كان  
العامل من باب كان أو من باب غن وجب اضمار المعمول مؤثرا) عن المتنازع فيه في المسائل الثلاث  
فالاولى (نحو استعنت واستعان على زيد ه) فالاول مطلبه زيد باعجروا بابا الواو التي يطلبه فاعلا لانه  
استوفى معمولة المهرور على فاعلنا الثاني (واضمر ناضمير ذي الجحر و بابا الواو التي يطلبه فاعلا لانه  
جلبنا على ذلك التاويل فانه مقدم على استعان ثم الاضمار قبل الذكر ولو حذفنا ما أوقع في ليس فلا يلزم  
هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية نحو (كنت و كان زيد صديقا) فكنت و كان تنازعا صديقا  
على الخبر به لما فاعلنا الثاني فيه و اعلمنا الاول في ضميره مؤثرا (و) الثالثة نحو (لنتي وطنيت زيد  
فانما اياه) فنتي بضم نى يطلبه زيد فاعلا فاعلا ومفعولا تاني و فنتي يطلبه فاعلا فاعلا فاعلنا الثاني  
ونضمت زيد فاعلا وبقي الاول محتاجا الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدم استرا واضمرنا  
المفعول الثاني مؤثرا وقتلنا ما لم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة به محقق الاصل لانه خبر

(۴۱ تصدیق ل)

(٤١) **تصريح بـ** الشهاب القاسمي فإنه موجب اللبس بان المتبادر ان ثبت على زيد قدر ينعمول الفعل الثاني يعني مع ان المراد اسعفت من دما او اريد اسعفت على زيد يعني جواز الحذف اذ المتبادر هو المراد وقوعه واقل قدر حواله كلام لا يناسب المقام فان المصنف صرح بحذفه لانه دليل قوله لا محذوف في الاصل قال الشهاب القاسمي ان نحو زل الخلف بره على ما صار فضيلة اوفي

شود بها (قوله وقيل في باب ظن وكان) وعدم عقيل الشارح لكان دليل على اسقاطها من نسخة وانظر ماوجه ذلك وعدم ضمها لظن مع ان التعليل الاول مطرد فيها لان خبرها ر فروع في الاصل والقول الثاني باق فيها تم تعليل الاخير لا يجرى فيها فان الحذف لدليل انما هو في باب ظن وحذف خبر كان قليل في السماع ضعيف في القياس كابر (قوله وقيل يظهر) ظاهره ان القائل بذلك بعينه وبنيي تضييع خبره بل بعينه كلام ابن مالك في شرح التسهيل وقد يقال انها ر يخرج عنه التنازع قليل فيما اذ لم يطابق المفسر (قوله لانه حذف الخ) قال القافي ان قلت هذا الدليل يجرى في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منه موديل المنع من الثاني وهو تهية العامل وقطعه ما في الحذف من الاول ٣٣٢ فيمنع وقد تبين انه جائز قلت التهمة متباعدة عن ايلاء العامل اما هو معموله معنى وقطعه

عن العمل فيه هو عدم عمله في انقائه وفيما ر ادفعه ولا يخفى انه انما يجرى في الثاني دون الاول لقضاه من المعمول بالعامل الثاني وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفصلة مع ان عاملها متين للعمل فيها لان التهمة للمعنى الذي ذكرناه متيقن من عامل الفصلة (قوله فتعول على الخ) قال الدونشري اذا علمنا فيه الثاني فمن ان يقال علمائي وعلمت الزيدان قائمين اماه فليست ام قال السبأ في هذا المثال من افراد المسئلة الثانية كما يظهر بالتأمل فقول الشارح قبله لا عن أي حنان فلا بد ان يقال اماه متقدما وامتنار الاوافق كلا المذهبين الا تبين في المسئلة المذكورة (قوله

ابتدا وقيل في باب ظن وكان) (يضم مقدما) كالمر فروع لانه ر فروع في الاصل فيقال فلنفي اماه وطلنت زيدا قائما هكذا مثل اوجيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو طلنته على ما تقدم من اختلاف الترجيع وقول الشارح تبعالا به في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع بخلاف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضم ولا يحذف بل (يظهر) كافي المسئلة الثانية في تخالف صاحب الضمير ومفسر فيقال فلنفي قائما وطلنت زيدا قائما (وقيل) لا يضم ولا يظهر بل (يحذف وهو الصحيح) لانه حذف دليل فان المفسر بدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أحد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افراد او ذكر او مفعول وعهما فان لم يكن مثله لم يجر حذفه فتعول على علمت الزيدان قائمين فلا بد ان تقول اماه متقدما لئلا يمتنع او لا يجوز حذفه قاله اوجيان في النكت الحسان (وان كان العامل من غير بابي كان وظن) ولم يلبس (وجب حذف المتصوب) لفتاوى محلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر (كضمير مفعول في زيد) ومرتضى في زيد (وقيل يجوز واضماره بقوله اذا كنت ترضي مفعول ضل صاحب) \* جهار امكن في الغيب أحفظ للود فاعمل الثاني وأضمير في الاول ضمير للمفعول (وهذا) اليت (ضرورة عندا بجهور) ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جده أولى والى ما تقدم أشار الناظم بقوله

وأعمل المهل في ضميرها \* تنازعا والسترهما التزما  
ولا يخفى مع أول قداه مالا \* بمضمير لغير رفع أو هلا  
بل حذفه لزم ان يكن غير خبر \* واخره ان يكن هو الخبر

ثم قال

(مسئلة اذا) اختلف الخبر عنه ومفسر الضمير و (احتاج العامل المهل الى ضمير وكان ذلك الضمير) المحتاج اليه (خبر اعراسم وكان ذلك الاسم) الخبر عنه (مخالفات في الافراد المذكورة او غيرهما) من التائب والتثنية والجمع (الاسم المفسر له وهو) الاسم (المتنازع فيه وجب العود) من الاضمار (الى الاظهار) والى ذلك أشار الناظم بقوله وانظر ان يكن ضمير اخبارا \* لغير ما يطابق المفسر (نحو وطن ومطافى اعا الزيدان اخو برهون ذلك لان الاصل) قبل الاعمال (اظن وظننى الزيدان اخو برهون) بالتثنية فيهما (ظنن يطلب الزيدان اخو برهون مفعولين وظنننى يطلب الزيدان فاعلا واخو برهون

اختلف الخبر عنه الخ) قال الدونشري يعني عنه قول المعتز رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليست ام (قوله خبر اعراسم الخ) مفعولا قال بالقافي تبين فيه النظم وهو تطويل بلا طائل وأخبر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخافة المفسر له لانه جعل الخالف هو الاسم الخبر عنه دون الضمير لان مخالفتها تحصل باقراده وهو يعلم يحصل (قوله المفسر له) أى الضمير بدليل التصريح فيها سيجي (قوله وهو المتنازع فيه) قال القافي بعيدا فصلا المتنازع في جميع ان المتنازع في اسمين معا والجواب ان المحصر بالاضافة الى الاسم الخبر عنه قوله وجب العود الى الاظهار وكان لا يمتنع كون المعمول ضمير اقل ان يعطى في شرح الجزولية تقول ان تزنى اقلن فان علمت الاول قلت ان تزنى اقلن في هذا المعنى اكلأى ان تزنى راكبا اقلن راكبا ولا يجوز الكتابة معها لان المحال لا يضر ولا يجوز ايجاد لفظ المحال كالا وفي كتاب المسائل وهو شرح الاصل لابن الدهان لا يجوز التنازع في المحال لاها لا يكتفى بها

(قوله وجوابه) قال الاتفاق الحق انه لا قسادي ذلك ان طلب العمل انما هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه أو ماصوره لفظه فوجهها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط وظن واعماله اه وهو أظهر من جواب الشارح وبه يتقدم النظر الذي قاله الشارح وكذلك قال الشهاب يجب منع أنه لزم التنازع في معيهم لان مطلق الاخوة الصادق بالثني والمفرد لا يهاجم فيه بل هو أمر معلوم وايضا حمان المتكلمها قصد ان ياتي بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه القعلان وطلب كل منهما ان يعطاه مكتفي بالصيغة الثالثة \* (هذا باب المفعول المطلق) \* أترو عن المفعول به المتقدم في باب تعدى الفعل ولزمه نظر الان ذلك أخرج للأمر بلا نه لولا لا تنسب بالفاعل وقدم ابن الحامص المفعول المطلق قال الرضي لا نه المفعول الحقيقي الذي أوجدها فعل الفعل الماذر كورفعه ولاجل قيامه صار فعلا انتهى وقضيته ان صيغ المفعول المطلق التي هي ٣٢٣ صيغ المصادر بعضها الاثر

الحاصل بتأثير الفاعل  
المسمى بلفظ المصدر كما  
ساقه عن السيد وقال  
السيد أمير بادشاه في رسالته  
في الحاصل بالمصدر بعد  
ان نقل كلام الرضي وأتينا  
خبره بأنه لا يعمل في  
مثل المحسن والموت اذا  
يعقل تأخير وإيجاده  
قال قال المراد بـ  
حقيقته ما وجدته بتأثير  
من قام به لا بيان حقيقته  
مطلقة قلت مقام التعريف  
بأنه من الخصيص  
على أنهم صرحوا بان  
ما شتم عليه الفعل  
مطلقة انما هو التأثير وانما  
كون المفعول المطلق بعينه  
مبنى على عدم الفرق بين  
التأثير والآخر فلم يوجد  
التأثير الاثر في كل مصدر  
حاشيته فعل فالوجه ان  
قال أريد بالتأثير ما  
تحقق ومازله منزله

مفعولا ثانيا له أخف مفعولا الاول وهو ما المتكلم المتصلة به (فاعلمنا الاول) وهو أن (فصننا  
الاسمين وهما الزين اخون) على انهم مفعولان (الان) وأضمرنا في الثاني (وهو يظنني) ضمير  
الزدين وهو (الان) في يظننا فياستوق فاعله ومفعوله الاول (وبقي علينا المفعول الثاني) ليظننا في  
(يحتاج الى اضماره وهو خبر) في الاصل (عن ما المتكلم) المتصلة به التي هي (الان المفعول الاول بعد  
دخول يظن) (والياء محذوف عن اخون) الذي هو مفعول الضمير الذي ياتي به فلان الياء مفعول اخون من تنية  
فدار الامر بين اضماره مفعول اليوافي الضمير عنه) وهو الياء (وبين اضماره مثنى ليوافي الضمير) وهو  
الاخون (وفي كل منهما محذور) لا يحسن عنه (فوجب العدول الى الاظهار فقلنا انما هو في الخبر  
عنه) وهو الياء في الاظهار (ولم يضره محذوفه لاخون لانه) أي (أما) (اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا  
نظر مما قالوا) في هذه المسئلة قال الموضوع تعالجه على سبيل البحث (والذي يظهر في سادس دعوى  
التنازع في الاخون لان يظنني لا يما لمكنه مثنى والمفعول الاول مفرد) وجوابه ان التنازع فيه  
مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا أو مثنى قاله صاحب التوسط بعينه وفيه نظر لان التنازع  
لا يكون في معيهم (وعن الكوفيين انهم أجازوا فموجب حذفه واضماره) مقدما (على وفق الضمير عنه)  
فيقولون على المحذف أظن ويظننا في الزدين اخون ويجذون أظن لانه اخون عليه ويقولون على  
الاضمار أظن ويظننا اما الزدين اخون كذا منه في شرح الكافية مقدما لان العلة الحقيقية لتأخيره  
وهي تأخير الضمير مفقودة هنا وان أعمنا الثاني فالحكم فيه كسابق من وجوب الاظهار ومن اجزاء  
الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن ضمير مؤثر قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث السابق  
\* (هذا باب المفعول المطلق أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول) \*

بغير صلة (صدقا) منصوب يصدق (غير مقيد) صفة صدقا (بالحجاز) حرف أو اسم متعلق بمقيد  
يختلف بقية المفاهيم فان صدق المفعولية على ما مقيد بالحجاز كلف مفعول به والمفعول به والمفعول فيه  
والمفعول معه وهذه التسمية بضميرين وأما غيرهما فلا يسمى مفعولا لا المفعول به خاصة ويقول في  
غيره مشبه بالمفعول قاله الموضوع في المحواشي (و المفعول المطلق) (وهو اسم ذو كعامله) فيغيره ما أتاده  
العامل من المحدث غير ما ادعتي ذلك (أو بين نوعه) أي نوع العامل فيغيره ما ادعتي التوكيد

لمشاركتها بما في كونه تسمية بين الفاعل وحديث قام به محبت صار فعلا لا لاجل قيامه (قوله أي الذي) أشار الى وجه تسميته بذلك فان  
قيل لا شيء قيل للمصدر مفعول ولم يقيد بشيء فالجواب لانه الذي فعل حقيقة قد ورد عليه تحققات اجلا لا وقطعت قياحي وقيل وجه  
تسميته بذلك كون العامل يصل اليه لا يحذف لا لفظا ولا قدرا انما (قوله ذو كعامله) (الجم) قال الدكتور في قال الله ما مني شعا لمرضى  
المراد انه ذو كد مصدر عمله ولا يصح جعل العبارة على ظاهرها فان الفعل دال على الزمان والنسبة والمحدث والمصدر لا يدل الاعلى المحدث  
فلم يتعدوا الاتحاده شروعا في التأكيد اللفظي الذي هو هذا ما نفعتي قول الضمير ضمير ما حدث ضمير ما وما قال الاندي ليس هذا من  
التأكيد اللفظي بل من التأكيد الدال على التجوز كالنفس والعين انتهى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالقية (قوله أو بين نوعه)  
قال الدكتور يرى يؤخذ من كون المصدر متبعا لنوعه رد قول ابن حجر في شرح المنهاج في باب الاطلاق رد على امام الحرم من انه لا يصح أن  
يكون ثلاثا في قولك أنت طاهر لانها مفعول لا مطلقا لمعين ولا يكون التمييز بين وجهه الرادان المفعول والمطلق مبين أيضا



فشرح آداب البحث وحواشيه ( قوله والفرق بين المصدر الخ ) هم الا يناسب صنيع المصنف لانه يظهر في انهما يدلان على شئ واحد  
واذا استأثر بالجزء بان على الفعل وعدمه الا ان يحمل قوله اسم الحدث على ما هو اعم من اسم الحدث بلا واسطه وقبوا اسطه فيدخل اسم  
المصدر لانه اسم للمصدر الذي هو اسم للحدث انما هو على ظاهره فيحمل قوله الحجازي في اخراج اسم المصدر بل كان يقول خرج اسم  
المصدر لانه اسم لفظ المصدر واسم الحدث لان معنى اسم الحدث اسم مذكوله للحدث كان معنى اسم المصدر اسم مذكوله لفظ المصدر قائل  
( قوله فان جهنم جزاؤكم جزا سو فورا ) قال الثاني في التشبيه بما يعمل في مصدر مثله نظرا لقوله جزاؤكم ان كان لفظه مصدرا  
معناه الجزية بل لجهنم معنى الاية ان جهنم هي الشئ الذي اتم جزؤكم به وفي الكشف ما قصه واستصحب جزا سو فورا ايا فان  
جهنم جزاؤكم معنى يجازون اولى الحال لان الجزا سو فورا للمؤفرا انتهى قلت جعل الاول جعل التصبغ معنى الفعل الذي تضمنه  
الكلام لان لفظ المصدر قد اتم متصلا ( قوله بل يطبخ ) السرا ل التمييز ٣٢٥ ( قوله اصلان ) قال الفتوشى ينظر على

وخرجه قولنا وليس علمنا نحو جاهدنا المعجدة وبقولنا ليس مبدوا بحكم زائدة تغير المقابلة نحو مقتل  
يعني القتل فانها من أسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم  
المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فذلول المصدر يدل على مبدوا وبتدول اسم المصدر لفظا المصدر وسمى  
المصدر مصدرا لان فعله مبدوعه أي اخذ منه كذا يدل على المكان الذي ترد منه تصد عنه (و) المصدر  
المستوفى على المعنوية المطلق (وله ما أمصدره مثل) لفظنا ومعنى (تخوفا) منه خبر أو كرم خبر فورا  
خبر اسم فاعول مطلق وعنا خبر أو كرم مصدر مثله أو معنى لفظنا نحو أعجبني ايمانك تصد وقا قول  
الحجرى لا تسبل الصدري في المصدر ودجلا وأتة وفحوا (أوما شتى) لفظه (منهم فعل) غير تعجب ولا  
ناقص ولا ماضي عن العمل (تخووا كلم الله موسى شكيا) وخرجه فعل التعجب فلا يقال أحسن  
زيد أحسنا والأفعال الناقصة فلا يقال كنز يدعى كذا كونا والأفعال المفاعلة لا يقال يدعى فلان فلان  
(أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو بالاعتدال اسم التعضيل والصفة المشبهة ظلم الفاعل  
نحو (الصفات صفاء) واسم المفعول نحو الخنزير ما كولا وكلا وأمثله البالغة تفوز بذكر خبر ما ولا يجوز  
زيد حسن وجهه حسنا ولا أو قوم مثل قباها أو ما قوله

أما الملوك فانت اليوم ألامهم \* كوماوا يصهم سمر الطباح  
فلو ما منصوبه حذف قاله صاحب البديع والى نائب المفعول المطلق أشار النظم بقوله  
\* مثله أو فعل أو وصف نصب وما ذكر من أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من  
مذهب البصر من وانه يرشد قول النظم وكونه أصلا لمن انتخب \* (وزعم بعض الصبريين)  
كالقارئ وأخاؤه الشيخ عبدالقاهر (أن الفعل أصل للوصف فيكون فرع الفرع \* (وزعم الكوكبيون  
أن الفعل أصل لهما) أي المصدر والوصف وزعم ابن طاعة أن الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما  
مشتقان الآخر والصحيح الأول لأن الفرع لا يندرج من معنى الأصل وزيادته الفعل يدل على الحدث  
والزمان والصفة تدل على الحدث والوصف ولا دلالة له على الزمان المعن  
\* (فصل) \* ينبعن المصدر في الاستعاضة بالمفعول المطلق ما ينال في المصدر من صفة) له (كسرت  
أحسن السير) والأصل سرت السير أحسن السير حذف الموصوف لادلالة إضافة صفة إلى مثله عليه

(قوله بنوب عن المصدر الخ) قال النوشري يشعر بان الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا وإن كان إطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة غير فيتم (قوله ما يدل على المصدر) قال النوشري المراد به المحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على المصدر معنى المصدر وهو أضع في غير مخصوص بمسؤولان السو مائس دال على المصدر الأهم لأن يقال المراد بـ (أدب) أنه عليه إشارة به أو يقال هو دال عليه لأنه ما قبله تأمل (قوله والأصل صرت السبر أحسن السبر) فقد المصدر معرفة وقدره ابن النافخ: ثم قال التقدير سبر سبرا أحسن السبر وقال الخطابي إنهم على تقدير ذكر توصف النكرة فيلزم قوة على تقديم معرف قال أبو حنيفة لم يعرف بالانصاف وأوجب بأنه لا يصح نفي الثاني قال ابن الحاجب قدس السعديون ثم هي من أجل أن الموصوف أحسن أو مساو أو يوصف خذ اللام الأمثلة أو بالانصاف إلى أنه لا يجوز أن البواقي كلها أعلى من ذي اللام فلا يصح أن يوصف بها وقال النعماني القاسمي رحمه الله تعالى قوله لزم وصف المعروف أنما نخر خلفا لزم على هذا لأن قول الغنوشي لا يشكل على قوله وإلا الخ الخ قال القاضي أنه يلزم وصف ما قبله الخ الخ

منها وهو محذور لان كلامه مردود ويجوز وصفه بما فيه ال أو بالضاف لما هي فيه انتهى فلي تأمل (قوله واشتمل الصماء) في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين أهل اللغة والقول بالامتثال لا يطيل وذكره الدونشري ورايت بخط المصنف ما همش ألفتان مع عطى الصماء أن يتخلل شيوت على جميع بينهما بضم طر فيه (قوله وضرب الامير الاص) قال الدونشري قال القاني التمثيل غير مطابق لان صفة المصدر تقع في مفعول الجواب ان التمثيل باعتبار مثل الذي هو صفة محذوفة كما كانت عبارته أن تنطبق في نهاية الامر ان هذه الصفة محذوفة وأنيب ما أضف اليه هنا يعني أن زاد نحو ضرب الامير على ما قولاه ليس واحدا مما ذكره ما ينوب (قوله اذا الاصل الخ) انما كان الاصل ذلك لان لا يتعلل فعل غير له (قوله اذا أضيفت اليه) قال الزقاق أي اذا أضيفت الصفة الى المصدر فان أضيدضاف الى السمر والسمر مضاف اليه أشد فان قلت الصفة لم تضاف الى المصدر الذي هو موصوف فانها جواب انه لما كان مثله في كونه مصدرا قبل انها مضافة اليه (قوله رغدا) الرغدا العيش الطيب والخصب (قوله ومذهب سيمويه ان ذلك انما هو حال الخ) قال الدونشري هو واضح في تخوف كلامه انما هو محسوس من حسن السمر عما الصفة فيه معرفة فالحال التي فيه غير متأتية لانه لا يقع معرف فعل مذهب فينبغي أن يقول على وجهه المحال يقال تعرب ٢٢٦

قد رد بانه لا يلزم من علم وقوعه عدم جواز فلينأمل (قوله أو ضميره) قال الدونشري ينظر ماوجه مخالفة الاسلوب حيث تكر الاول ويعرف الثاني بالاضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدونشري احتراز بالنصب عن الرفع فان الضمير حينئذ مفعول اول وجال مفعول ثان والفاعل مسترور والجواب خبر عبدا لله ويجوز انما بالنصب أن يكون من باب الاشتغال ويكون مفعول العامل المحذوف الثاني محذوف وقع رفع جالس

ونائب عنها واقتصب واشتمل الصماء) والاصل التهمة الصماء ذنبا الموصوف ونائب صفة متناهية وضرب ضرب الامير الاص اذا الاصل ضرب ما مثل ضرب الامير الاص غنفا الموصوف وهو ضرا (ثم المضاف) وهو مثل وضع وقوعه تعالى ذكره وان أضيف لمعرف فلا يلزم كسب التعريف من المضاف اليه لا توغله في الاجام وقيد بالبقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا أضيفت اليه محسوس أشد السر لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضع من اقامة الصفة مقام الموصوف في الاتصاف على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس ما ينوب عن المصدر صفة تخوف كلامه انما هو غدا خلافا للعر بن زعوا ان الاصل اكل رغا وانما حذف الموصوف ونائب صفة متناهية وانصب انصبه ومذهب سيمويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفعول منه والتقدير فكلا حال كون الاكل رغا ويدل على ذلك انهم يقولون سمر عليه طوبى لاقصمون المحاور وهو مقام الفاعل ولا يقولون طوبى لارفع قتل على انه حال لا مصدر والاحجاز اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل بانما هي (أو من ضميره) أي ضمير المصدر (نحو عبدا لله) بالنصب (أظنه حالنا) فعبده مفعول اول واظن وجال مفعول الثاني وانما هي اظنه ضمير المصدر نائبه عنه في الاتصاف على المفعول المطلق قوله هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا أو عن نوعي فيكون التقدير اظن ظني كما قدره الشارح تبعا للفصل فيه بحث قال الموضع في المحاشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكدا صفة ذلك من كل مائل القى قد نلتها لا التحبة هذاسر افة لقرآن يدويه والمرء عند الرثان بلفظ اذنب

ورفع عبدا لله على الالتفات لوسط العامل ويكون الضمير منصوبا على انه مفعول مطلق ووجه قبحه ان الفتحة تعني عدم اعتبارها وتا كيد يقتضي اعتبارها فغنا فيان اه وجوز الشهاب القاسمي النصب على الاشتغال اذا كان الماه لبعدها تعويضا عنه انظر هل الحكم بان الماه المصدر على سبيل الوجوب أو لا فيجوز أن يكون لبعدها على انه من باب الاشتغال وأي مانع من ذلك والذي يظهر الثاني فانه اه وفيه رد على القاني حيث عن كون الضمير المصدر (قوله قال الموضع في المحاشي) قال الدونشري يعلم من كلامه الماذ كور في المحاشي ان الضمير العائد الى المصدر يجوز أن يكون مؤكدا وان يكون نوعيا فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكدا خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان له حالتين فلي تأمل (قوله الا الاتية) قال الدونشري الم اذ الاتية الملائكة (قوله هذاسر افة لقرآن يدويه) في حواشي التسهيل ولوزعم ان القرآن من مبتدأ وان الادم زائدة مثله في محسب بل لا يمكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سر اقتصر اول لهذا وقوله لقرآن يدويه من انما هي انا تيا لكن في ذلك دعوى زائدة الادم لم يرد ذكره اه وينظر هل مراد دعوى زائدة الادم مطلقا ودعوى زائدة في المبتدأ فان كان المراد الاول أشكل بغير حواشي في باب نواصب الفعل انما ترادوه لوالذلك بنحو انما يربطه ليدفعكم الرجس وانما جعل الشرح والموضع الضمير في يدرسه مفعولا مطلقا لا مفعولا بانه يلزم عليه تعني الفعل الى الاسم الظاهر ومضمر معا وهو غشع ومعني البيت



كما قاله الشيخ داخل الدمامني هجوز جمل من القراء ستمى من اقربانه راقى وقيل الزشوا انما صير ذميا لمجر صعل اخذها فاقضى  
ان قوله ذنب النال المعجمة والمجر والباو وشا ضم الراجح رشوة والدمامي فالمرافقة بضم السين اعظمه سراقه الصنائ وقال ان  
قوله عند الرامة ثاني بذنب لسانه من معنى التار فاقضى ان ذنب النال المعجمة والنون وشا بكسر الراء هو الحمل وان الضمير  
في جماعه ادعى الرشا وانه لان الرشا في معنى الا لا وان معنى اليتان سراقته من القرآن فقدم المرء وشا عند اشتغاله عالا بهم  
كن امتهن قبيح السقي وارعى الاشية في الا بار قوله فتقدمه لا اعذب هذا التعذيب الخاص الخ قال الدونشري يرد ذلك على  
من يزعم ان الكلام في ضمير المصدر والضمير في الا فتعادل في عذابا فله وهو ليس بمصدر تعذيب ووجه الدان الضمير عائد الى  
التعذيب وهو معناه فان قيل يلزم على ذلك خلوا الصفة يعني لا اعذبه اعداه من العالمين من ضمير الموصوف اعني هذا باقت قال شيخنا  
الامام علامة الامام ابو بكر هذا نظير محمد جاء بعد اذ كان ابو عبدالله كتيبه فيكون اشتغال جهة الصفة على اسم بمعنى الموصوف  
كافي في الرطلان الضمير معنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رأيت أبا حيان ٣٢٧ صرح بذلك في اعرايه فليراجع اه وراده

بن زعم الاقاني (قوله)  
ونهب ابن مالك في شرح  
التسهيل الخ الذي خطه  
من حل قول المتبي  
هذي برزت لنا فهبجت  
رسيسا

على انه أراد غنمة البراة  
لان مثل ذلك لا يستعمله  
العرب (قوله شئ) قال  
الدونشري يكسر السين  
له خمسة مصدرا فيها  
السفاسي في قوله تعالى  
ولا يحرم منكم شأن  
وق حقيق انه قال ليس  
للفعل له خمسة عشر  
مصدرا سواء فليراجع  
وفي القاموس شئ كظم  
ومنع فاقصهار الشاوح  
على الاول قصوره اه

أي يدرس الدرس وقد نالت النيل ولزم صرح بالظاهر لم يقدرا لا التوكيد فكذلك ضمير (و) أما (تحو)  
فأق اعذبه عذابا (لا اعذبه أحد) فتقدمه لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر  
النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الجواشي ومن محطه نقلا وينبغي ان تكون آل في النيل  
والدرس للجنس لا للعهد الا كان نوعيا ايضا (أو) من (اشارة اليه) أي الى المصدر سواء كان اسم  
الاشارة متبوعا بالمصدر أم لا فالاول (كضمير بهذا الضرب) بالنصب والثاني كضمير بهذا هذا الضرب  
الثالث مفعول مطلق نائب عن المصدر ونذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر  
تابعاً لاسم الاشارة المقصود به المصدر ونذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب  
غلنت ذلك يثرون على الفلن قاله الرازي في التلخيص (أو) من (مراد به) معنى (تحوشنته  
بضما) فيضام مفعول مطلق نائب عن شئ فان التلخيص مصدر شئ يكسر النون مرادف للفضض (وأجيدته  
مقة) فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان التلخيص الميم مصدر ومن مرادف الجبة (وفرحت هذا)  
بغلا مفعول مطلق نائب عن فرح فان الحمل فيضمين (وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر)  
مرادف للفرح وظاهر كلام الموضع تعالى بن مالك ان المراد من مصوب الفعل المذ كور وهو مذهب  
المازني والمتقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عذبه في الأمثلة المذ كور وعذنته  
وبغضته بغضا أو عذبت موقفة مقفورة حو حذلت هذا (أو) من (شاركه) أي المصدر المذخوف  
(في مادته) كور و فم (وهو) أقسام (ثلاثة) مصدر غير علم (كأتقدم) من نحو اغتسل غلا وتوضأ وضوا  
وأعطى عطاه في شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبنيا (واسم عين ومصدر لفعل  
آخي) فاسم العين (نحو والله أنت بكم من الارض نباتا) فنبات اسم عين لنبات وهو ما ينبت من زرع وغيره  
ومنه زكاة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الاية مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن انباتا قاله

وقد أسلف كلام السفاسي في باب لا النافعة للجنس (قوله) والمتقول عن الجمهور (الخ) اقتصر على مذهبين وفي المسألة ثلاثة مذاهب  
هذان والثالث مذهب ابن جني وظاهر كلام أبي علي وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمر من لفظه وبين النوع فيعمل  
فيه الظاهر واستدل بذهب سيبويه بقوله السالك الترة البقطان سالهما متى الماولك عليها المحل الغض  
فمضى الماولك منصوب بفعل مضمر أي متى متى الماولك لا بالسالك لأن في معنى السالكي لانه قد وصف البقطان فيزوم موقفة قبل  
استفادته وهو موقف حائر لان العمل من عام الصلة واستدل المازني بأنه لما كان في معناه تعدي اليه كما تعدي الى ما هو من لفظه  
واستدل ابن جني بأن المؤكد مع فعله غير التاكيد اللفظي فيزوم ان يكون فعله الناصبه من لفظه بخلاف النوعي وينبغي للمحق  
العدي بهذا دخلا لصامتة لفظه الدونشري عن بعض شروح الفقه ابن معطي (قوله كأتقدم) قال الاقاني أي من قوله اغتسل غسلا  
وتوضأ وضوا وأعطى عطاه لكن لقائل ان يقول ان كان مراد بسم المصدر ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل  
آخر كافي وتنتل اليه تبشلا فكيف ينبغي ان يدخل فيه تبشلا لو ان كان مراد به ليس جاريا على فعل أصلا فأتقدم من الأمثلة الاول  
كذلك لمجرى ان الغسل على غسل والوضوء على وضوء وعطاه على عطاه أي أخذ الا ان يجازيان مراد بسم ليس جاريا على فعله مادخله نقص  
لبعض المحزوف (قوله مصدر جار الخ) قال الدونشري في تحفه من كلام الجاهلي أنه أي نباتا مصدر نبت وعيانه وأما بحسب الباب فنفو

أُنشئناه نباتاً جاحشاً وسيدويه بخدره علملاً من يابه أي فُتحت وجلت جلوساً وأُنشئ الله فُتحت ١٥ وقال الشهرابي القاسمي فُتحتان  
تقل كلاً عن الرضوي لا يخفى أنه يعيدان نباتاً مصدرنت ١٦ وفي حواشي ابن النظم ليُجهد من القسم الأول وهو اسم المصدر نحو  
افشل الفشل أولاً فلا إشارة إلى أن المراد مصدر فعل آخر أعين أن يكون اسم مصدر فذا الفعل كقبي أنت ذم من الأرض نباتاً أولاً  
كقبي وقيل اليه بتبلياً وأنه يصح في التنبية ملاحظة كل من الجمعتين كقبي جعل نباتاً من الملاتي في الاشتقاق مع أمكان جعله اسم  
مصدر إشارة إلى كفاية ملاحظة ٣٢٨ الملاحظة المذكورة وهذا سبغ قول القافي أنه لا يصح في نباتي إلا أنه أن يكون مصدراً

الفعل آخره مددت  
الثنت فالثبات اسم  
لثبات وبها نعلم أن  
يصل عن أشكال الثنائي  
المتقدم قدس  
بابه واقتصر قال  
الزرقاني القرفصا بكم  
الثاني والفاصل صورا  
وبعضها ممدود واجلبة  
التي يليه لا بثبوته  
فيل تحرق فتب فلا إذا  
شدت تصاعدا يند تحت  
وكيف قاله ابن النقي  
نخلة المودود وقال ابن  
ولا دل الفراء قال قد  
القرفصا إذا ضمت أوله  
مددت وإذا كسرت أولها  
قصرت يكتب الياء وهو  
أن يقل على قد وهو مس  
للمتلا الأرض اه وقال  
المعالي زادته على ابن  
ولا شك الحمير في كتاب  
الآية ابن القرفصا بالض  
يد وبعض اه ونحوه  
لقد شغرتي وقال كلام  
الشاعر حسن على قول  
الجرى وبها يمتد على  
ان القرفصا مثلت في أو  
وثالثه هذا وقال الثنائي

الشاطي فعل هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدر الفعل آخر نحو (وتنسل اليه تنبلا)  
فإنما نائب عن إنباا وتنبلا نائب عن تنبلا (والاصل) في مصدر أنت وتنبل (إنباا وتنبلا) لأن  
قياس مصدر أنت الاتباع للنبات لا مصدر أنت قال ابن القطاع ثبت البقل نباتا وقياس مصدر  
تنبل التنبل لا تنبلا لأن التنبيل مصدر بل بالتشديد (أو من لفظ (دال على نوعه) أي من المصدر  
(تقعد القصر) فالمدوا والقصر (ورجع القهقري) بالقصر فقط فإن القصر خاص من القعود  
والقهقري نوع من الرجوع والاصل فقد التقعد القصر وأرجع الرجوع القهقري فحذف المصدر  
وأثبت عنه لفظ دال على نوعه فإن قلت القصر والقعود القهقري مصدران فكيف يقال تابعا من المصدر  
قلت أجيب بأنهما تابعا من المصدر الأصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لأنه يقتضي أن  
انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قال به عاقل معناه الموضع في الحواشي (أو من لفظ (دال على  
عده) أي المصدر (كضر بضمه ضم ضربات) فحضر نائب عن المصدر والاصل ضرب بضمه ضم ضربات  
فحذف المصدر وأثبت منه عدمه منه (فأجلدهم ثمانين جلدة) والاصل فأجلدهم جلدا ثمانين  
جلدة فحذف المصدر وأثبت عنه ثمانين جلدة بغير (أو من لفظ دال (على آت) أي آت المصدر  
(كضر بضمه صوطا أو أصلا) أو الأكل ضرب بضمه ضار بضمه أو أصلا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأثبت  
الآلة مقامه وأصلها آلة من اعرابا وافر أدوة ثنية ووجه تقول ضرب بضمه صوطا وأصولا والاصل  
ضربتين بضمه صوطا ضربات بضمه صوطا فالمراد في التلخيص أصل ضرب بضمه صوطا ضرب بضمه  
صوطا فحذف الضاف وأقيم الضافي بالمقامه وذلك مطرد في كل آتة موهودة للفعل فالوقت ضرب بضمه  
خسمة بمنزلة لا مع بعد كون ذلك آتة لهذا الفعل اه (أو من كل وماق معناها مضافا إلى المصدر  
نحو فلا تملوا كل الميل) فكل مغلول مطلق نائب عن مصدر عذوف والاصل فلا تملوا أميلا كل الميل  
(و) نحو (قوله) وهو قسم من الملح

و قد يجمع انفة الشئين بعدما \* (ينظنان كل الظن ان لا تلاقيا)  
والاصل ينظنان نظنا كل الظن وتكون ضربا بجميع الضرب أو علمة الضرب (أو) من (بعض) أو ما قد معناها  
مضاطعة إلى المصدر (كضرب به بعض الضرب) فيجوز منه قول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل  
ضرب به ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الأقاويل وتكون ضربا به ينسب الضرب في  
التنزيل لا تضرب به شيئا والاصل ما ذكره الموضع ان النائب عن المصدر زمان نائب عن مؤد كذا نائب  
عن معين فالنائب عن المؤد كذا المضاف والمضاف له في الساندة أقسامه اثلاثا والثو النائب عن المين ما بقى  
وهو الوصف والضمير ولا إشارة والنوع والعدول لا تؤكل وبعض ذلك يدخل في قول النظم  
\* وقد ينوب عنه ما على محل \* (نسبة المصدر المؤد) إعماله (لا شيء) ولا يجزم مرئاف

ان قلته الفرق بين اشتمل الصما وقعدا القر فصاحتى كان الاول من نيابة الضم والقوة الثاني من نيابة الال على نوع  
قلت هو ان الصما حار يعلو موصوف بحذوف والقر ضا صام لهذا القعدا المخصوصة فسمى حامدا فموصوف بقوله والضمير قال  
السنابلى تقدم انه يكون من النوع الاول ايضا فخلوا لأعديه أحد (قوله المصدر المؤكدا لعلامة لا يخرج الخ) قال البوشرى هو ظاهر في  
ضم الحاء على المؤكد والظاهر انه غير مقصود عليه بل هو أنهم في ذلك تحويز بل حسن والحاصل كقول بعضهم ان المصدر افعال وان  
يكون مبهما او مغمضا فان كان مبهما فلا شئ ولا يصح لان التسوية التي اليه منه والجميع فيه الشئ الى أكثر منه المصدر المبهما لا يتاني  
فيه منه الشئ لانه على غير الحقيقة والقوة من حيث هي حقيقة تدل على الضم والضمير في حق ضم اليه التامع

فيها التسمية والجمع وهذا أمر عقل وأما أحار تسمية المصدر المجرى وما كان ذلك فجعله لا يندرج في التأنيل بل على من أراد أن يندرج في المصدر فيصع صفة إلى ما المارة الواحدة تسمى فين ويجمع (قوله فلا يقال ضربتين) ٣٢٩ (ق) وضربت ضرباً ضربتين صريح

بناضل أن النبل ينصب  
 أكثر من مضد على ما  
 ويكون ضربين فلا من  
 ضرب إلا ضربا مضد للقد  
 المعنى والجمع فالبدال  
 منه نفي أن المضد  
 ضرب بأن البذل بين ما  
 أراد المتكلم بقوله ضرب  
 أن قلت ضربت ضربتين  
 ضرب بالمضد فذلت وإن  
 وصفت ضربا مضد سواء  
 غلبت قلت ضربت ضربا  
 شديدا ضربين أو أخر به  
 فقلت ضربت ضربتين  
 ضربا شديدا (قوله كعوله  
 عالي وتظنون بالله الظنونا)  
 قال أبو شمر في المناجس  
 الثمن لاختلاف أنواعه  
 لأن من خلص إيمانه ظن  
 من ماله عنده الله من النعم  
 حق ومن ضعف إيمانه  
 اضطرب ظنه ومن كان  
 ناقضا ظن أن الذات تكون  
 على المؤمنين فاختلعت  
 ظنونهم والآخر ثلاثة  
 من باب غيب علاقه وجب  
 تعلقا وجب هو القتل  
 \* (فصل) \*  
 (قوله في شرح الكافية)  
 له ليعلمنا ما دلل على الكافية  
 فنقل المصنف عنه الدليل  
 وفي الخلاصة لم يتعرض  
 له (قوله ليعلمنا ما دلل  
 عنه) قال المصنف

فلا يقال ضرب بت (ضربن) بالثنية (ولا) ضرب بت (ضربوا) بالجمع (لأنه) اسم جنس مبهم محتمل  
القلل والكثير (كما عوبل) كونه قى ولا بمنزلة تكرير الفعل والقول لا تقي ولا يجمع اتفاق فكذلك  
ما كان بمنزلة (و) المصدر العدي وهو المتهوم بقاء الوعدة كضرب بت عكسه فليتقن ويجمع (بالتفاق  
فيقال) ضرب بت ضرب بتين (وضرب بانه) فرد لمجنس (كتمرة وكلمة نحو اختلاف في) المصدر التوعى  
فاشتهور (من اختلاف في تلقينهم جمعة (الجواز) قياسا يقال ضرب بت ضربتين ضرب باعينا وضرب بأقينا  
وضرب بت ضرب باعتبار الفرق ونظاير ما ذهب سيبويه (المنع) وانه لا يقال منه إلا ما سمع (واستأذنه) أي المنع  
(الشلو بين) وأحسب العجز ينبغي في الفصح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والآخر في ريدته تشبيها  
للقواصل بالقوافي والى المنع في المؤكدوا الجواز في غيره أشار الناظم بقوله  
وما التوكيد فوجدنا أننا • ونن واهم غير مؤذن

وما لتوكيد فوجد ألبدا • وثن واجمع غرمو أفرذا

٥ (فصل) ٥ النجاة (انفقوا على ما يحجزون لادليل مقال) أو حلى حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو  
الذين للتويع أو المدح والدليل المقال ما جمع إلى القول (كان) يقال ما جلت عقله بل جلاها  
طوباً أو بلا جلتين (فلما أصدرت دعوى بوصفها الطويل يحذف عامله جزاء الدليل مقال وهو قول  
الفاعل ما جلت عقله والتقدير بل جلت جلوسها طوباً ولا جلتين مصدر عددي خلق عقله لذلك  
والتقدير بل جلت جلتين (و) الدليل الحالى ما جمع إلى الحالى من مشاهد أو غيرها (كقولهم  
قدم من سفر قدوماً مباركا) وإن تكرره أصابه الغرض أصابتن فقوماً مصدر دعوى وأصابتن  
مصدر عددي محذوف عاملها جزاء الدليل حالى وهو الحال الشاهد والقدرة قدمت قدوماً مباركا  
أو أصابتن أصابتن (وأم) المصدر المؤكد كقوله من مال) في شرح الكافية (أنه لا يحذف عامله لأنه  
أخصيحي به لتويعه وتكرره ومعناه والحذف هنا) فلم يحذفه بخلاف المصدرين نوال وعددا  
فانه يدل على معنى التخصيص مع الفعل فاشبه الفعلونه فحذف عامله كما جاز حذف عامل الفعلونه  
انتهى كلامي في شرح الكافية من ذلك في النظم فقال

وحذف عامل المؤكداً من مع \* وفي سواه دليل متعم

(ورد بانه) في شرحه ان ايراد ان المصدر الموقد يقصد به تقويمه وتقريره بمرئاه دائما فلا خلاف ان حذفه منافق لذلك التقصص ولكنه منوع ولا دليل عليه بل ايراد ان المصدر الموقد يقصد به التقويم والتقويم بالتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فربما ولكن لا تسلط ان المحقق منافق لذلك التقصص لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذکور بشو كيد بالمصدر فلا يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف بل لالة قرينة على أحق وأولى (بانه قد حذف جوارزا) اذا كان خبرا سمع عن غير ذكره ولا حصر (في نحو أنت سير او جوب) مع التكرير بألف المحصر (في نحو أنت سير اسيرا) وما أنت الاسير (وفي غير ذلك) نحو سقيا (ورد عيا) وجدوا شكري الا كتحريف معمل هذا المصنف وهو ورد ورواها النساء عن ابن السويع تحذف العامل فيه تيمنا بالخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقصنها لغوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه وأجاب الشافعي بان ما قاله ابن النائم غير لازم لما إذا زعم بقدر معنى العامل فقد قصد الا بيان لفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر أو كذا في حذفه مع هذا التقصص نقض للقرينة وأما ما استدل به فلا دليل فيه لان ثالث المصادر لم تأت كيد أصلا وانما هي مصادر جعلت بدلان لافعالها وعوضت عنها

(۴۴ تصریح ل)

(٤٦) (نصر ج ل) في حواشي ابن الناطم الم ابا القوية الخشديد والتثبت في النفس فان ذكر الشيء مرتين  
انتبه لمن ان يذكر مرة والم ابا القوية رفع الحذر (قوله فاعز حلال عامه) في اعتلا نظر لان من جملة المبين للنوع كذا ذكره الشارح  
فقد نصرت الم ابا القوية ونحوه في كل ما اختلف حصوله والى كل المصنف تحقيق المقام (قوله نية التخصيص) اي فيجعل مصادره غير متغير

لما خصصنا تحتها أي سيقا عليها وأتبعها وهكذا (قوله بل قال ابن عقيل) هو مثل كلام الساطعي في تعميم الحكم بأنها ليست من المؤكدة (قوله من قسم المصدر المؤكد) أي بحسب الأصل وأما بحسب الحال فهي بطل من أفعالها وبموجب عين كلام الناظم ومن اعترضه ثم إن إطلاق كونها من المؤكد بحسب الأصل مشكل فإنها من النوع كإساق في كلام الشارح وقد رأيت بخط المصنف بها من ابن الناظم عند قوله والمخفف حتم ماضيه الحكم صحيح والمثل فاسد لأنه لا يمتنع أن يدل لا واجب المخفف في مواضع أحدها ما أهمل فله نحو ويحوي به ولو يلزم بدور ويدعروا وسبحان الله الثاني ما كان للطلب ويكرر قوله \* قصير في مجال الموت صرا \* بخلاف ضربا من ماض عليه ابن عقيل قوله الثالث ما أضيف إلى معمول الفعل فاعلا فمضوع الله وأفعولا نحو ضرب الرقاب الرابع ما كثر استعمالهم إياه ما كان هذا السماع نحو سقيا ورعا وجدنا وخمسة ما قرئ بحرف التوسيع نحو أو ما قرأنا أو المصدر فين \* يؤكد في الأصل وأما الآن فانه صار جملة الفعل الذي لم يمسد وذلك لا يكون مؤكدا ولا مبينا للنوع ولا عدو في النظم جنس مسائل فتلك هشة كاملة لا في أحد قوله مكرور وفوضر واحدة وإنما اختلف الشرط وأعد كلام من المؤكد لنفسه وغيره وأخذوا والخمسة الباقية المصدر فين في الأصل مؤكدا لا الأخير فين للنوع والعشر فمستثناة من قوله \* وخفف عامل المؤكد امتنع \* ومن مفهوم قوله \* وفي سواها دليل متسع \* ٣٠ لأن معناه يجوز ذلك الاسماع فان شئت لم تخفف هذا الذي يفهم منه وارتفع التناقض

وقد أجد وإنما الاعتراض في التمثيل وهو لازم للشارح المقصود لانه موافق عليه (قوله ما لأفعل له) قال الدونشري ومن هذا النوع وهو ما لأفعل له ذكره أفاو تضا قال بعضهم التقدير أن معناه ذكر الخ وهو يقتضي أنه مفعول به لا مفعول مطلق والذكر بالعدل المبهمة الثن والاف وسخ الاذن والتف وسخ الاقتر (قوله لا يقدره عامل من معناه) قال الدونشري ينظر كل العامل الذي قد رموه واخرن معناه معني ويحوي بل فانه ما يعني الحزن كما ذكر اولوا كذا يقال فيما بعده (قوله ما قال) قال الدونشري وبعضهم رواه بقوله فلا قال (قوله في الطلب) وصيا قال الدونشري يفهم منه أنه مستعمل فيهم معناه الأصلي فيكون مجازا أو حقيقة (قوله كقيا ورعا) قال الدونشري ومن ذلك منكر أي عقر معناه أي بعد ماض وسحقا به البين أي سحق وسحقا ونهض الحمة يقال سحق الشيء فهو سحق إذا بعد وتساى نفس لا يتعش من حشرته وتساى من النور وقد يفتح نونه ما في لغة قليلة ولما أتبعها تساق تقول تساعوا وتساقفح النور والتسك هود المرض ويؤس أي ينس ويؤس أي اشتد حاجته وخيبة أي غلب خيبة وجوعا ورعا أي باع وجوعا ورعا أي باعها وجوعا وقيل معناه العطش فيكون قد عد عليه الجمع والعطش وتبا أي تب تبا أي خسر واعلم ان هذه المصادر على اختلاف أنواعها منها ما رفع على الابتداء سمعا لا ليقاس فان كانت معارف فين وان كانت نكرات فليما فيها من معنى الدعاء أو شبهة ففعلوا أو بس له وخيبة ويؤيل له ولم يقولوا سقي له ورعا والذنب في هذا أكثر فلا كان معسر فتقوا ويؤيل له لكان الرقع أكثر ودخل والاف واللام على هذا المصدر سماعي لا قياسي قالوا ويؤيل له والخيبة ولم يقولوا سقي للثغال سيبويه تولت الشيء الثور العي لم يجز والمجاور والمجور والواقع بعد نحو سقيما متعلق بفعل خرج مخرج البيان التقدير أعني الثورات متعلق بالمصدر فنحو سقيا على هذا جنانا وذهب الكوفيون إلى أنه كلام واحد انتهى وما ذكره من متعلق التبيين اختار المصنف خلافة فتنظر المعنى في بحث لأم التبيين (قوله وجدنا) قال المصنف في

وقد أجد وإنما الاعتراض في التمثيل وهو لازم للشارح المقصود لانه موافق عليه (قوله ما لأفعل له) قال الدونشري ومن هذا النوع وهو ما لأفعل له ذكره أفاو تضا قال بعضهم التقدير أن معناه ذكر الخ وهو يقتضي أنه مفعول به لا مفعول مطلق والذكر بالعدل المبهمة الثن والاف وسخ الاذن والتف وسخ الاقتر (قوله لا يقدره عامل من معناه) قال الدونشري ينظر كل العامل الذي قد رموه واخرن معناه معني ويحوي بل فانه ما يعني الحزن كما ذكر اولوا كذا يقال فيما بعده (قوله ما قال) قال الدونشري وبعضهم رواه بقوله فلا قال (قوله في الطلب) وصيا قال الدونشري يفهم منه أنه مستعمل فيهم معناه الأصلي فيكون مجازا أو حقيقة (قوله كقيا ورعا) قال الدونشري ومن ذلك منكر أي عقر معناه أي بعد ماض وسحقا به البين أي سحق وسحقا ونهض الحمة يقال سحق الشيء فهو سحق إذا بعد وتساى نفس لا يتعش من حشرته وتساى من النور وقد يفتح نونه ما في لغة قليلة ولما أتبعها تساق تقول تساعوا وتساقفح النور والتسك هود المرض ويؤس أي ينس ويؤس أي اشتد حاجته وخيبة أي غلب خيبة وجوعا ورعا أي باع وجوعا ورعا أي باعها وجوعا وقيل معناه العطش فيكون قد عد عليه الجمع والعطش وتبا أي تب تبا أي خسر واعلم ان هذه المصادر على اختلاف أنواعها منها ما رفع على الابتداء سمعا لا ليقاس فان كانت معارف فين وان كانت نكرات فليما فيها من معنى الدعاء أو شبهة ففعلوا أو بس له وخيبة ويؤيل له ولم يقولوا سقي له ورعا والذنب في هذا أكثر فلا كان معسر فتقوا ويؤيل له لكان الرقع أكثر ودخل والاف واللام على هذا المصدر سماعي لا قياسي قالوا ويؤيل له والخيبة ولم يقولوا سقي للثغال سيبويه تولت الشيء الثور العي لم يجز والمجاور والمجور والواقع بعد نحو سقيما متعلق بفعل خرج مخرج البيان التقدير أعني الثورات متعلق بالمصدر فنحو سقيا على هذا جنانا وذهب الكوفيون إلى أنه كلام واحد انتهى وما ذكره من متعلق التبيين اختار المصنف خلافة فتنظر المعنى في بحث لأم التبيين (قوله وجدنا) قال المصنف في

نحو اني اشفه ابن مصلى الجمدع بال الالهة قال اجدت شعبل في الانفة الاذن ومنه القطع قوله نحو قيام الاعداد قال الدنوشري  
 جعله الشارح كما فهم من قوله أي قم قياما لا تعدد عددا من غير عطف وينظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى ضد المصنف الفصل ولما  
 قال قائل ان مثل ذلك الاول مقول به لعامل محذوف ولا عاطفة والتقدير اعمل قياما لاعداد السكان مذهبها وهو وجهه لما يلزم على  
 الاول من حذف المحذوف وبقاء المحذوف من ترك العطف مع وجود الجماع كقوله تعالى يا عبيد الله ولا تشركوا به شيئا وقوله من حذف  
 المحذوف الخ بناء على ان لانا هي قوله كما قال صريح قول الشارح لا تعدد عددا وزعم أبو حيان ٣٣١ انها تاقية للجنس وقعود اسمها  
 وقد يقال انه ورد دعونا

دعوا وكواه الله كيا وجد مع جندا والجمدع قطع طرف الانف أو الشقفة أو الانف أو غير ذلك (أو) الوارد  
 (أو) أو نهى لقوم قياما لا تعدد (أو) أي قم قياما لا تعدد عددا (و) كذلك النوى (نحو ضرب الرقاب) أي  
 فاضربوا ضرب الرقاب ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك خصه بقوله (و) نحو قوله  
 على حين ألمي الناس جل أمورهم \* (فتدلا زريق المال نبل الثعالب)  
 أي اقبل ما زريق المال نبل الثعالب أي شقخته بسرعة كخطف الثعالب وزريق برأي فرامه صغر  
 علم رجل والمال مقول به والي ذلك أشار النامم بقوله

والحذف حتم مع ابتلا \* من فعله كند لا الذكرا  
 (كذا أطلق ابن مالك) القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب به المحذوف في تقديمه التكرار  
 (ونخص ابن عصفور بالوجوب) المحذف (بالتكرار) كقوله وهو القطري بن الصفا الحجازي  
 (فصيراني بحال الموت صبرا) \* هاتيل المحذوف استطاع

أي اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الصائغ ونصه واعلم انه  
 يجري مجرى هذا في التزام اضمار المصدر في الامثلة كقوله لم الحمد المحذوف والنجاة النجاة وضربا  
 ضربا انتهى قال الموضوع في حاشية التسهيل وأشار بقوله هذا الى التحذير بغير او مثل قوله قال ابن  
 عصفور وكلها مع اختلاف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي أتى مقام عامله في الطلب يلزم معه  
 المحذف انتهى كلام الموضوع (أو) الوارد (مقروبا) لفهمه (توبيخي) وهو ثلاثة اقسام توبيخ مستكمل  
 لنفسه كقوله صابر بن الطويل يخاطب نفسه أفدعة كغدة البعير وموافق بيت امرئ القيس فتوبخ فخطب  
 (نحو أو انيا وقد جرد ناولك) أي أنت أو انيا (وقوله) وهو جري مجرى قوله نريد الكندي  
 أعدا اخل في شعري غريبا \* (الزوم الأبالج واقترابا)

أي أتوم الزوما وتقترب اغترابا وعبد أمنا دي الممزة وشعبي يضم الشين المعجمة وفتح العين  
 المهملة والباء الكو حذفت موضع توبيخ غائب في حكم حاضر كقوله الشيخ غائب وقد يظن أنه  
 يلحق العبا وقد عاك الشيب أي أتلبس بها (و) نوع (واقعة في الخبر وذلك في) نخس (مسائل  
 احداها مصدر مسموعة كترابستما وادلت القرآن على عاملها) المحذوف (كقولهم عند  
 تد كرمعة وشدة جدا وشكر الا كفرا) وهي من أمثلة تسيو به وقد رده أحمد الله جدا وأشكره  
 شكر الا كفرة كفرا كذا تكلم بهذه الامثلة تحتجعة قال ابن عصفور ولا يستعمل كفرا الا مع  
 جدا وشكر او لا يقال جدا وحده أو شكرا الا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع  
 لا كفرا فنه الامور من مجرى المثل ينبغي أن يلزم فيها ما التزم العرب انتهى (وصير الاجزاء)  
 والتقدير اصبر صبرا الا فرغ عا ولا يخفى ما في كلامه من القف والقشر المرتب (و) كقولهم  
 (عند نظروا أمر عجيب عجبنا) أي أعجب عجبنا (وعند خطاب) شخص (عرضي عنه) ومغضوب

وعلى كلامه يكون خيرا  
 بمعنى الاشياء وقوله وكذلك  
 النوى عطف على قوله  
 المؤ كد بعد قول المصنف  
 وقد يقال المصدر  
 نحو ضرب الرقاب قال  
 الدنوشري عرفوا الضرب  
 بانه اساس جسم يعنف  
 والضرب هنا معناه قطع  
 العنق فينظر هل هو حقيقة  
 أو مجاز (قوله علم رجل)  
 قال الدنوشري زعم الشيخ  
 زكريا بانه علم قيله وقد ر  
 العامل انبى وينظر هل  
 نبل الثعالب يدل من ندلا  
 أو تو كيد أو هو مفعول  
 لهذا وف آخر ظهر انه  
 نعمته ولا يضر كونه  
 معرفت قد ندلا تكرة على  
 حذف مضاف والتقدير  
 مثل نبل الثعالب ومثل  
 لا تعرف بالاضافة الى  
 معرفة هذا وقال بعضهم  
 ان المعروف بال التسمية  
 يقع حقيقة للتكرار فجعل  
 هذا منه (قوله واقفي  
 الخبر) قال اللغاني أراد ان يخبر

ما ليس بطلب والاعلاش ان قوله جدا وشكر الا كفرا وضرب الاجزاء وعجبنا الاشياء الذي لا يحتمل الصلوق والكتب (قوله الا ان  
 يظهر على الجواز) قال الزقاق في مستقي من قوله ولا يقال جدا وحده الخ أي انه لا يقال جدا مجردا عن لا كفرا الا ان يظهر معه العمل  
 فيقال على جهة الجواز بان يقال جدا وشكر اشكرا او بيل على هذا قوله ولا يلزم الاضمار الخ وعلم من قول الشارح الا ان يظهر الخ  
 ان جدا ليس غا اضمارا عليه وجوب وقال اللغاني قال في المتوسط فان قيل قلنا فنقل هذا النوع واجب المحذف وقد يستعمل فعله  
 نحو حديث جدا وسقالاته في الجواب بان يقال المراد بانها واجب المحذف عند استعمال مصدر مع اللام نحو جلا له وشكر له أو تقول

انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب جون بعض (قوله لا كذا ولا همها) قال النون شريهما بضم  
 أولهما ببيان الفعل (قوله أي النافعة) قال النون شري بنظر ما يخرج على ذلك وقاد ان يحذف وعلى هذا يكون الحذف مجزئاً أي ولا كذا  
 أقارب الفعل (قوله ان يكون تفصيلاً) المراد كإبدال أو حيان أن يكون في موضع تفصيل أي واقع بعد أدائه لان التفصيل إنما جازم  
 أدائه لان المصدر وقوله لما قبله ٣٣٢ ما قبله العائنه هي الغرض وفي الكلام حذف مصاف أي عاقبة مضمون ما قبله فخرج

قوله ان المجامع ما وقع  
 تفصيلاً لا مضمون جملة  
 مقدمة وقيل نحائي  
 المضمون بمصدر الجملة  
 المضاف الى الفاعل أو  
 المفعول ولا يخفى انه لا يظهر  
 في الجملة الاسمية الآن  
 برتبة الفاعل ما يشمل  
 الفاعل في المعنى والمبتدا  
 كذلك مضمون زيد قائم  
 قيام زيد ومنه الجملة  
 المستوفية مضمون كان  
 زيد قائم قائم ببناء الماضي  
 اذ كان قيد الخبر وانظر  
 هلا قيل المضمون المصدر  
 المضاف للفاعل مطلقان  
 ومضمون شد الوفاق شكم  
 الوفاق وعبارة بعضهم  
 المضمون هو الماخوف من  
 مادة الكلام وهي متمم  
 حيث دلالتها على الاستناد  
 فقط بقيام زيد من زيد  
 قائم واختصاص الماهم  
 بالله من الحمد لله (قوله  
 والتقدير دير الخ) قال  
 النون شري قد زرع منهم  
 قائم عنوايدون ان وحذف  
 التوزن وهو لغة جامعها  
 قول الشاعر  
 أيتأسرى ويبتلى  
 هوجهاك الغير والمك

عليه (أفعله) أنا (وكرر أمومة) أي أفعل ما تريد أو كرمك كرم أو أمز لمسة ولا تستعمل مسرة إلا بعد  
 كرم أو كرم أمم مسمى كرم (ولا أفعله ولا كيدا ولا همها) أي لا كذا كيدا ولا همها هذا بقدر كلام  
 سيبويه واختلاف في تقديره كاد فقال الإله هي النافعة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة  
 وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشيء ولا يخفى ما في كلام الموضوع من ألف والنشر  
 المرتب فالتثنية للمرضى عنه المنفى للخصوب عليه المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (تفصيلاً عاقبة  
 ما قبله) من طلب أو خبره فالأول (تخوف شد الوفاق) فاما ما بعدوا أمم (فانقذ) ما ذكر تفصيلاً عاقبة  
 الأمر شد الوفاق والتقدير فاما أن غنوا مائنا واما أن تغادوا أمم الثاني كقوله  
 لاجهين فاما در واقعة \* تحشى واما بلوغ السؤل والامل  
 فدرمو بلوغ ذكر تفصيل عاقبة المجهود أي اما أدروا أمم ابلغ والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله  
 ومات تفصيل كلامنا \* طالع مجزئ حيث عانا  
 المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (مكرراً أو محصوراً أو مستقهما معناه وعلمه خبرين اسم عين في  
 الأنواع الثلاثة وشري مطهر أربعة أمورا أحدها التكرير أو المحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه أو الثاني  
 كون المصدر مستمر الحال لا منقطعاً ولا مستقبلاً نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر  
 خبراً والرابع كون الخبر مضافاً عن فاعله (فخواتم سراسر) (والقدير أنت تسر سراسر الحذف تسر  
 وجوب القيام التكرير مقامه) (والمحصر بالاً أو الخواتم) (ما أنت الأسير أو إنما أنت تسر بالبرد) (والقدير  
 ما أنت الأسير سراً) (وإنما أنت تسر سراً البريد الحذف تسر لما في المحصر من التاكيد انما مقام التكرير  
 والمطوف عليه فخواتم أو كلاً وشرياً والتقدير أنت تاكل أو تشر بشر بالان العطف كالتكرار  
 نصوا عليه هنا وفي باب الأخرى أو التكرير ولكن يقدح هنا علان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل  
 هنا يجب أن يكون من معنى المعمول والمتماثلان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل  
 الثاني مطوف على الأول وكلهما خبر عن أنت قاله الموضوع في الخواتم (والمستفهم عن مجزئ) (أنت  
 سراً) (والقدير أنت تسر سراً من عاين سيبويه بوجه ان الفعل شديد المطلوبة للاستفهام ومعنى  
 الاستفهام الطائل للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المعنى أن يكون العامل المحذوف وصفاً هو غير  
 مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر بمقام فعله فليست امل والتمسك بالنظم على المكيروا المحصور فقال  
 كذا مكررو فوجوه ورد \* يثبت فعل لاسم عين السئل  
 فان لم يكن المصدر مكرراً أو محصوراً أو مستقهما معناه ولا مطوفاً عليه لم يجب إجماعاً وطاهر فخواتم تسر  
 سراً وان ثبت حذفه فثبت أنت سراً ولو كان العامل خبراً عن اسم معني لم ينجح الى اضمار فعل بل يشع  
 وقع المصدر على الخبرية فهو انما سراً تسر البريد بخلاف كونه خبراً عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يثبت  
 معه اعتقاد الخبرية اذ لا معنى لا يخبر بمن اسم العين لا يخبر كقوله \* فاقمها أقبال واداء \* أي  
 ذات اقبال واداء قال في شرح الكافية المسئلة (الرابعة أن يكون) المصدر (مؤكداً لنفسه أو مؤكداً

الذكي وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحبوا وغير ذلك (قوله لان الكلام في) (لغيره)  
 قيام المصدر مقام الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد الفعل العامل في المصدر التام للوصف خصوصاً وقد اعتدوا ليس المراد  
 خصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وان شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين يتوفون منك ويذرون أزواجاً وصية أي موصون  
 ويصوناً ما وصية لا في غير هذا أهل وصية أو واجبك الذين يتوفون (قوله أي ذات اقبال) هذا قال الشيخ عبد القاهر انه معني معمول

وانما جعلها نفس الإقبال والادبارية التي كانت حقيقتها في الطول في بحث الهاء العلى (قوله هي نص في معناه) ان أرادوا انها لا تتحمل غير ممنوع وان أرادوا انها تتحمل غير فهو مساو ولاول فهو متكل (قوله زيداني حقا) قال القاني أي أحق حقا وأما قوله وهذا زيد الحق لا الباطل فلفظ الحق فيه الاظهر انه صفة متصلة لا مصدر لها تبا للباطل فنصبه حينئذ على أنه متعول به وعلمه بحذف أي أضي الحق أو على الحال بتأويله بغيره وانتهى وقال الشهاب القاسمي حقا من حق اذا ثبت والمعنى الهاء يصف بالاثبات لكن التاكيد اثباتا مناسب المعاني الحقيقية لانها التي يعتد برفع التجوز عنها التاكيد صير اللفظ نصا ٣٣٣ في المعنى الحقيقي فليتامل (قوله

قائده صوت) قال القاني قالوا في تقديره وتقدير ما شبهه فأذا هو بصوت صوت جواروا ذاهو سكي بكاء ذات داهية صرح بهذا التقدير في المتوسط وفيه إيماء إلى ان الدال على الفعل المقدر الناصب انما هو الجملة ليس له لا المصدر كما هو ظاهر ما هنا وبديل على ذلك أيضا قول الموضع في التشبيه في على الحمل لان ما قبله بمنزلة له أي ما قبل المصدر من الجملة السابقة في تأويل جملة تدل على الفعل المقدر اه واعلم ان صوتهم يقع بلا ابتداء لا الفاعلية لان الاضمح ان الراجع حينئذ فعل الاستقرار واذا الفاعلية مختصة بالحمل الاسمية ولا اوان قلنا العمل للظرف فاعلموا بالنية عن الفعل الذي كل واحدنا فاعلموا الاعتماد (قوله لانه لا يعمل الخ) حاصه ان ان والفعل لا يعمل محله

(الغير فلاول) وهو الماكد لنفسه هو (الواقع بعد جله هي نص في معناه بحوله على ألف غير أي أعرفا) فلهذه على ألف نص في الاعتراف لانها لا تتحمل غير ومسمى مؤ كذا التعليل به غير انما جعلها قبله فكان الذي قبله نفسه (والثاني) وهو الماكد لغيره هو (الواقع بعد جله تتحمل معناه وغيره) موقع منكرا ومرة فلاول (يخوز زيداني حقا) فلهذه زيداني تتحمل الحقيقة والهاز ولكنها صارت نصا للمصدر لان قولنا سقاير فاعلموا ثبت الحقيقة ومسمى مؤ كذا الغير لا يمكن جعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤ كد مستانر والمؤثر غير الماثر (و) الثاني فسيان ما هو جاز التبرع به ما هو واجب فالاول نحو (هذا زيد الحق لا الباطل) فلهذه هذا زيد يتحمل الصديق والكذب اذا قلت الحق فقد حقت أحد الاشياء البتة ورفعت الاحتمال الا حركوا ثلثات أحق فذلك الحق أو حقا فان كان الخطاب بعقد خلاف ماذكرت شأرت فصر القلب قلنا لا الباطل بالنصب على اعلى الحق (و) الثاني (لا تفعل كذا البتة) فلهذه لا تفعل كذا تتحمل استمرار الشيء وانقطاعه اذا قلت البتة حقيقت استمرار الرائي ورفعت انقطاعه البتة القطع بقال لا فعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه فله في الجراح وإلى البتة لازمة الذكر قاله الموضع في المحاشي وفي حاشية العلامة مقصد القادر المكي على هذا الكتاب بقال لا فعله بتمه البتة أي بتمه البتة والبتة وفي الباب لم يسمع في البتة الا بفتح المصدر والقياس وصلها إلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومنه ما يجرى به موكدا \* لئلا يسهو أو يغيره فليستدا

بقوله على ألف غيرا \* والثان كأي أنت حقا صرا

المسئلة (الخامسة ان يكون المصدر (فعل لا جلية تنجيبا) و (فعل) بعد جله مشتبه عليه) أي على اسم معناه (و) مشتبه (على صاحبه) أي المصدر فلهذا ان يعجز عن طراز الامر ادى شرا على ما سيروا ان يكون ما شئت عليه جملة غير صالح للعمل (كررت فاذاه صوت صوت جواروا) اذاله (يكما بكاء ذات داهية) فلهذا الثاني فيهما فعل على جواروا وقع بعد جله هو له موقوفه بكماء تلك الجملة مشتبه على اسم معناه وهو المصدر الاول ومشتبه أيضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يعمل محله فعل لا مع حرف مصدرى ولا طوبى لانه المعنى ياتي ذلك لان المراد انك تفرق به في حال تصويت بكماء لانه أحدث التصويت واليكام عند دروك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوب الضمن الكلام معنى الفعل لان معنى اذاه صوت هو بصوت فاحتمل انتصاب ما بعده لوجه تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما تصب هذا لانك تتردته في حال تصويت ولم تر ان يعمل الا آخر صفة لاول لا لانه لو كانت له صوت علم ان ثم مصروف انصار قولنا صوت غنة ففعل فافهم بصوت فعل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشرط البديلة والصيغة ان كان تكررت كما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف ويتبع الصيغة

لا يمس لحدث وقيل وجه ذلك ان المصدر لا يعمل في المصدر وقيل لان ان والفعل بعد جله بقيد لا انما حو ليست المراد قوله تعين ان يكون الخ) أي عند الجمهور وقيل منصوب بصوت وقيل محتمل ان يكون منصوبا محذوف وتحتمل الجمالية هو اختيار النحويين قال المصنف في المحاشي وتعين الخالفة عندي ولا يرد يحكم بها لا تقدر مثل أو تووه بمنكر ولا يتكبر صاحبها الا بالتردد قول س أو يقدر تنبه ويجوز على الاول فاعلم الاستقرار (قوله هو بصوت) هذا قوله الا في غنة قولنا فاذاه صوت يعني ان المصدر محذوف الزائد أي نصوت جواروا الآن يضبط بصوت يتردد صوت (قوله ولم تر ان يعمل الخ) اذالم يكن هذا ردد المخرج الرصقة ولا البديلة

بالعلاجي ما يقابل المعنوي بان يكون من الاعمال الظاهرة وان لم يكن له علاج وحركة كالبي حتى يجزئ الجمع والمجنز على تسليم ان لاعلاج فيه فليجروا وفيه اشارة الى حضور تقسيم الشاح للعلاجي ويجوز الرفع استيفاء الشروط على البلدية أو الوحيية

هذا باب المفعوله

(قوله والذوات لا تكون عللا الخ) يراد به ان هذا يقتضي عدم التحليل بها مع الجرح بحرف الفعل فتأمل (قوله أي هما يذكر شخص الخ) أي ان ماناقية عن اسم الشرط توصله والمفعول له علة لذلك الفعل لان العلة لابد لها من مفعول وليس في لفظ الكلام بحسب الظاهر ما يصلح لان يعطل

(قوله اذا لم يرد عبيدا باحياتهم) ينتظر ما وجهه وكون غير المعيشين في معنى المصدر بسبب الابهام فيسبب من المرام لان علة اشتراط المصدر عدم صلاحية الذوات لتعليل الاعمال والفرق بين افعالها والذوات وتعيينها (قوله وأوله الزاج على

ان كانت معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال التحليل يجوز اضافة نصاعلي تقدر مثل وهل الرفع والنصب متكافئان أولا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مروج لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المحذور وهذا بن بعضه فوالى انهما متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عنده (ويجيب الرفع في نحو) قولك (له ذكاه كما كما يحكم لانه) أي الذكاه فعل (معنوي لاعلاجي) والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احدا منه الى علاج يتحرر به من العضوض من الاعضاء كالضرب والسم والسم المعنوي بخلافه كالطرد والذكاه وانما وجب الرفع مع غير العلاج لان الذكاه فعل فليس ترتيبه فعل شيئا بل انه ذو ذكاه فكل كان بمنزلة له في بداهة فكل ما ينصب به فكذا هذا ويجب الرفع أيضا في نحو له صوت صوت حسن لا غير تشبيهي (وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة) لان صوته مبتدأ وصوت حمار خبر (وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا علي صوت فوج الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما أما الاول فلان الضمير المنقول الى الحمار والحمار للصدر لا صاحبه وأما الثاني فلان الضمير الجوزر وبلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو لنوح عليه السلام لان النوح فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر (وربما نصب نحو هذين المثالين (لكن على المحال) من الضمير لاعي المفعول المطلق لانه ليس منه) فتبين ان له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق (قوله) وهو آثر كبير بالامام الوحدة الذكوة وقواسمه صابر بن المجلس المذلي يصف فرسا

(مالا عيس الارض الامنك \* منه عرف الساق طي الحمل) فطى مفعول مطلق وانما نصبه مخوف تقديره يطوى (لان ما قبله) وهو ما ان عيس الارض الامنك (بمثله طي) فمعنى جملة شاملة على المصدر وعلى صاحبه (قال سيبويه) بمعناه ونصبه صار ما ان عيس الارض بمنزلة طي على انتهى وما تافى قوا زائدة وعرف الساق مرفوع بالظرف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير الى حد يصل بطنه الى الارض اذا اضطلع وانما عيس الارض منه منكب وعرف الساق واراد بطن الحمل انه مدح الخناق كل طي الحمل وان له تحقيا كاستجابا في الحمل بكسر السين الاول وفتح الثانية فهو علة السيوف اقصر في النظم على بعض شروط المسئلة وأحال بقية الشروط على المثال فقال كذا في قوله تشبيهه بقدره \* كل بي بكام ذات عضله

(هذا باب المفعوله \* ويسمى للمفعول لاجله) والمفعول (من أجله) وهو ما قبل لاجله فعل (مثاله جئت رغبة فيك) فغربة اسم فعل لاجله فعل وهو اهي موحكمه النصب بشرط (وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور) الاول (كونه مصدرا) لان المصدر يشعر بالعلة والذوات لا تكون عللا للافعال الخاليا (فلا يجوز جئتك السن والسن) بالنصب لانه اسم عن لا مصدر وهذا الشرط (قاله المحمدي وروا حازون بن) ابن حبيب (أم العبيد) بالنصب (فدعبيد) زاعم قالن قوامان العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالنكرين فليومعه غير العبيد وتأول نصب العبيد على انه مفعوله وان كان غير مصدر (بمعنى مهمما يذكر شخص لاجل العبيد فاذا ذكر ذو عبيد) لا غير العبيد علة لذلك (وهذا النصب) انكره سيبويه (وقد حووه) انه لتعنيته قبله وتوافقا لجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيدا باحياتهم وأوله الزاج على تقدير اتماع العبيد أي مهمما يذكر شخص من أجل تلك العبيد فدعبيد وهذا كله مراعاة للمصدر (و) الشرط الثاني (كونه قليا) أي من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء تقدم عليه مفاعل الجوارح ليست كذلك (فلا يجوز جئتك قراة لعلك) من أفعال اللسان (ولا قتلا لكافرين) من أفعال اليد وهذا الشرط (قاله ابن الحجاز وغيره) كالرندى ويجوز اراة قراة العالم وابتداءه قبل الكفر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان

تقدير اتماع الخ أي مطلقا له المصدر المذوق وهو علة



(قوله وجوابه بان هذه شروط الخ) الاولى أن يجاب بفتح ان العلية محل الشرط (قوله بفتح العين واذا المهملة من الخ) وأيضاً بفتح المصنف في المحواشي ما نصه قوله تعليلاً لاولى من قول بعضهم ان دل على غرض لان الغرض ٢٢٥ انخص من العلية لا بمصارعة عن

العلقة المطلوبة المحصول فيخرج منه فعلت عن الحرب جينتان قيل اذا ضربت ما دينا الضرب هو العلة المقضية لمحصل التاديب فكيف يقال ان التاديب هو الضرب قلت معنى التاديب ارايته فهو من باب اذقم الى الصلاة وقد تؤول على حذف المضاف ولاشك ان اراد حصول التاديب هو العلة الباعثة على الضرب او هو يعلم انه يتعين ان يكون قوله هنا غرضاً كان كربة بالعين المهملة لا المهملة كما قال السارح واما قول المعترض ان الغرض ما كان باعثة على الفعل ووجوه متنازع فيها فخذ عمل قوله المصنف فتقدير جئت رغبة انهار رغبة فتأمل (قوله أو بالعكس)

قد يقال من العكس ناهيت الشرع لم منع وقد يقال ناهيت الشرع فيما تعان آثر ان كون الشرع ليس قلياً وعدم الاتحاد في الزمان (قوله وأعطى ضمه ان المأخوذ) فانه قلت ما صنعت قوله تعالى أولئك هم الراشدون

أفعال الجوارح لا تتجمع في الزمان مع الفعل المطلق فانه الشاطي (وأجاز الفارسي جئت ضرب زيد أي لتضرب زيداً) وروى خدمه ان الفارسي لا شرط للاتحاد في الفاعل أيضاً لان فاعل الضرب هو الضرب وهو مذهب ابن خروف كإسباني (و الشرط الثالث ) كونه علة لا بامه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلية شرطاً للاتحاد في الشرط وعمل الشرط لا يجعل شرطاً لجوابه بان هذه شروط منصبه لا لتحقيق ماهيته (عرضا كان) بفتح العين واللام المهملة وهو ما ليس هو كجسم من وصف غير ثابت كما تقدم في باب التعدي وال لزوم فسقط ما قيل ان الغرض بالعين المعجمة ما كان باعثة على الفعل ووجوده متنازع فيه فلا يصح تشبيهه بقوله ( كربة ) بفتح الراء وسكون العين المعجمة وقع الموحد (وأعرض) وهو ما كان جلياً من الأوصاف اللازمة (كقوله من الحرب جينتا) فان الجسمين وصف جلي لازم (و الشرط الرابع) الاتحاد بالعلل به وقتاً بان يكون وقت الفعل المطلق بفتح اللام الاولى والمصدر المطلق بكسر ها واحداً وذلك صادقاً بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئت رغبة وقعت عن الحرب جينتا ويكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر فهو حسبت خوفها من فراول أو بالعكس فهو حسبت اصلاً لحالها فان لم يتعد وقتا امتنع النصب (فلا يجوز ناهيت) اليوم (الشعر) عند الان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط (قوله الاعلى) يوسف الشنمري (والتائرون) كالتائرين وقال تليدنا بن الفاضل عايجام الصادق اهل العين لم يشترط سيدي به ولا حدم المتقدمين فعل هذا يجوز جئت أمس طمعاً في معرفتي (و الشرط الخامس) الاتحاد بالعلل به وقتاً (بان) يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحداً وقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواقع حذر الموتى ان الحذر مصدر ذكره ليجعل الاصابع في الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد هو الكفار فان اختلفت الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جئت كجئت اناي) لان فاعل الجي ما تملكه وفاعل الهبة المأخوذ وهذا الشرط (قوله المتائرون) أيضاً ظاهر في خوف (فاجاز النصب مع انه لا فاعل الفاعل محتاجاً نحو قوله تعالى هو الذي يركب البرق خوفاً وطمعاً فاعل الاراءه هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المأخوذ وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يركب يحيط كزبون ففاعل الرتبة على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أي ارادنا الخوف والطمع وجعل الخشعي الخوف والطمع حالين واقصر في النظم على بعض الشرط ووكمل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولاً له المصدران \* امان تعليلاً كجئت شكر اودن

وهو مما يعمل فيه متحدث وقتاً وفاقلاً يقي عليه شرط ماهية المفعول به وقد ذكره هالو البقاء في شرح اللع لاجن جى فقال للمفعول به شر واحد هان يصلح في جواب لم الثاني أن يصح عمله غير ان الفعل العامل فيه كقولك زرتك سلمه على برأى الذي جئ على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع جئ على زيارتي اناك الثالث أن يصح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيمن غير لفظه فلا يجوز ان يجعل زيارتي في قوله لزررتك زيارته مفعولاً لان المصدر هو الفعل في المعنى والتي لا يكون علة لوجود نفسه انتهى (ومنى فقد المطلق) بكسر اللام الاولى من شرط جواز النصب (شرطاً ما هو واجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجزى بحرف التعديل) وهو أربعة اللام والباء في ومن واقصر الناظم على اللام لاها الملام فقال وان شر مطلقاً جازم باللام (فما قد) الشرط (الاول) وهو المصدرية (فخرو والارض

فضلاً قلت انما تنصب مع ان الفضل ليس من فعلهم ولكن من فعل الله تعالى لان ربه هم لما حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفضل كما هم مستندان الى الله تعالى (قوله خيرا عن الفعل) قال الديوشري فيه بقران قوله الذي جئ على زيارتي فيمنعنا التامل الصادق وكذا يقال فيما يعلم (قوله والتي لا يكون علة لوجود نفسه) هذا يعني ما في اشتراط كون علة الشيء لا يكون علة لنفسه

(قوله وليس مقصودا) قال الدونشري في معناه تدرك بالامل (قوله والثاني الخ) قال القاني لم يذكر الشيخ الثالث فحضر الاله ليس من هذا الباب والحق لم يذكره لانه بقوله متى فقد العمل فخرج الماعل مالم يس بعده فلا يجوز له لامها (قوله وقد نصت) قال الدونشري يقال نصوت وثوي اقصوا داخل معنوت سيف اقصوا اذ اسلمته من عنده (قوله وهو الاتحاد في الفاعل) قال الدونشري اقول وفيه اضعاف كون ٣٣٦ الفرقة فلا قليلا (قوله فظاهر التحالف) قال الدونشري قد يقال بل نصه وصير محبة التحالف

قال بعضهم وفيه ايضا عدم كون الدلو قليلا انتهى وهذا البعض هو القاني (قوله والدلو الميسل) قال الدونشري وربما يخالف قول بعض القويين وعلت الشمس تدلك دلو كغسرت وقيل اذ ان اليت من كبد السماء أو اصفرت وتلك للغروب انتهى في ما ذكره السناخ قتييل (قوله ويجوز ان المستوفى للشرط) فيه اشارة الى ان الشرط شروط لجواز الغيب لا يجوز فيه هذا بل على ان الجمر هو الاصل لجوازه مطلقا وبطله انه يقع جواب السؤال بل والاصل مطابق الجواب والسؤال وانه اذا كان ضميرا كان المحذوف واجبا والضمائر تزد الاشياء الى اصولها (قوله ادعوا وانكم خوف وطاعا) الثلاثة واخوه نحو فاطمة (قوله وان منها ما يحيط من خشية الله) قال القاني ان قلت

وضعه الاثم فالأما علة للوضع وليس مصداق لثلاثه باللام (و) فاذا الشرط (الثاني) وهو القلبية (فحولا تقتلوا اولادكم من اطلاق) فاما ق وهو الغرض لثلاثه للقتل وهو ليس قليلا فذلك خفض عن التعليلية (بخلاف) ولاقتلوا اولادكم (خشية اطلاق) فالحقيقة صدوقه فذلك جاء منضا واثباته الشرط الثالث وهو كونه علة فتوقفته مضرا فيجتمع برهان الجرح بخلاف التعليل بقية العلية والغرض عندهما فذلك أسقطه (و) فاذا الشرط (الزابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي (جئت وقد نصت لنوم بها) \* لدى السرا لينة المتفضل فالنوم ان كان علة لحلم الثياب لكن وقت الحلم سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت سبب باللام ونصت بتعريف الصاد المعجم من النص وهو الحلق ولبسته بكسر اللام هيئته من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلعي ثيابا لاجل النوم وليبق عليها الاثوب واضع واحد تنوع به (و) فاذا الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل (نحو) قول أبي صخر المذلي (واني تعرفون ذلك كذا مرة) \* كائنات الصغرى ربك القنظر فاذ كرى علمه مرة ومرة فاعلمها مختلف ففعل العر والمرة فاعل الذي كرى وهو المتكلم لان المعنى لذكرى ما لك فلذلك سبب بالامو الفرقة بالكم التماس والارتاج (وقد اتفق الاتحادان معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (في آثم الصلاة لولا الشمس) ففاعل القيام المحاط وفاعل الدلو هو الشمس وزمنهما مختلف فمن الاقامة تاتر عن زمن الدلو فلذلك سبب بالام التعليل وقال في المعنى اللام في الدلو بمعنى فظاهر التحالف والدلو الميسل يقال دلكت الشمس دلو كما اذا ملئت من وسط السجاء (ويجوز ان المستوفى للشرط) والى ذلك يشير قول النظم وليس يتبع مع الشرط (بكثره ان كان) مقرونا بالموثقة ان كان مجردا منها والى ذلك اشارة النظم بقوله \* وقل ان يقبحه الجمر وهو العكس في محسوب ال (وشاهدنا القليل فيها) أي في المقرون بالموثقة (قوله) لا أقصد الجمن عن المجهاد \* ولولو التزم الاعداء فاجمع معقول له وهو مقرون بالموثقة باعلى قلة والاكثر فيه أن يكون مجرورا (قوله) من أمكم (رضية فكم جيد) \* ومن تكونوا اخر به ينصم فربما معقول له وهو مجرور من الوجود مجرور واقبه راعى الجزولي في منتهى الجرح والاكثر فيه أن يكون منصوبا وان كان مجرورا بخلاف المقرون بالام لا شبهة حال التمييز فيمنه التثنية فيمنه التثنية وكونه شكر وشاهدنا الكثير قوله تعالى ادعوا وانكم خوفوا طمعا (و) التنبؤ والجرح (يتو بان في المقصود) فالتنبؤ (نحو) ينقون اموالهم ابتغاء من الله فاعلمنا معقول له وهو مضاف منصوب (و) الجمر (نحو) وان منها ما يحيط من خشية الله) أي لاجل خشية الله فمعقول له وهو مضاف مجرور (قوله) في حله معقول له المضاعف (لا يلاف قمرش) فايلاف معقول له وهو مضاف مجرور بالاموهي متعلق

ان الضمير فيها الجبار وخشيته اقرب فليقل ذلك من في المستوفى للشرط قلت ان الراد القاني في ما ذكره من بعيدا بالقلب (قوله قيل ومثله الخ) قال القاني يحتمل انه اشار بقوله الى ان لا يلاق بمصداق الرابي المتعدي الى اثنين أي القيت زبد عرا الى حربه باله فهو مضاف في الآية الى معوله الاول وفاعله محذوف أي لا يلاق الله تعالى في مشاكلة الشاكلة الضيف فلا يخدم العامل المذكور في الفاعل فافعل الا يلاق هو الله تعالى يوافق الغلبة فريش على ان لا يلاق حيثما ليس غلبا وانما الذي الالف فتأمل ذلك فانه جيد انتهى قال السناخ ويحتمل انه اشار به الى ان لا يلاق به بقوله والجرح في هذه الايتوات اول ما اشار اليه من اختلاف

الزمان (هذا باب المفعول فيه) (قوله ما ضمن معني في) قال اللغائي ان قلت هذا يقتضي بناء تضمن معني الحرف كما قلت المقتضي للبناء تضمنه ما يوصفوه هذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والامداد وتحقيق المقام يطلب من حاشيته على الالفية هذا وقال الشهاب ان قلت لم يجز في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا مفعولا لان اليوم في معنى اليوم لا يسمى ظرفا اصطلاحا حاشيتي قوله ضمن الظاهر في تضمنه بالهـ عمل لان تضمنه بالفعل لا يكون الا اذا كان منصوبا لان المفعول كالיום في المثال ليس مضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمن نعم قد يقال لاكتفي في التعريف بما يؤول من كان قاتل هذا اليوم هنا واضح أم لا (قوله باطراد) قال اللغائي معناه حصول التضمن مع كل فعل عمل فلهو وقوع معناه في معناه انتهى قال النوبختي قال ابن غازي فان لا عن بعضهم كل ما كان من الاسماء مضمنا معني في لكن على غير اطراد فليس بظرف وذلك ان العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظهور والبطن فمعني في لان المعني في السهل والجبل وفي الظهور والبطن لكنها ليست بظروف لان تضمنها معني في ليس بظرف فيها الوقت اخصنا أو احدثنا السهل والجبل أو مطرنا القيعان ٣٢٧ والتول أو ضرب زيد اليد والرجل

أو الرأس والجسد لم يجز ثم قال الا ان قوله باطراد يخرج ظروفا كثيرة متفقا عليها فها قولهم هو مني منزلة الشفاف وهو مني منزلة الولد ومعد القابلة وخرج الكلب وهو مني مدرج السيول فكذلك لا تضمن معني في باطراد فلا تقول أحلسته منزلة الشفاف كما تقول أحلسته قري يامني ولا تقول قد خرج الكلب كما تقول قد بعيد امي ولا مكانك دوح السيول مما الظرف فيسماعني فصار متبذرا مطرنا السهل والجبل فاقضى كلامه انها غير ظروفا وليس كذلك انتهى

يبعدوا (أي غلبه دوارب هذا البيت لا يلائمهم الرحلتين) رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت القامع في الكلام من معني الشمر اذا المعني ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعدوه لسانهم نعمه فليجعلوه لاجل ايلانهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا يحترمن فيهما لانهم خدمه بيت الله بخلاف غيرهما فانهم يخافون عليهم من القطاع والمنتبين (والحرف) الجار (في هذه الالف) وقابض عند من اشترط في نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الاعمال والمتانرون لان زمن الالف سابق على زمن الاعمال والعبادة ولا زمن العبادة مستقبل وزمن الالف ثابت في الحال وقال الكسائي والاقحس اللام في الالف متعلقة باعجبوا مقدر اوقال الزاجح متعلقة بقوله تعالى فعملهم كصف ما قول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجمه انهما حان في مصحف في سورة واحدة ويضعفان جعلهم كصف انما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت والله اعلم بكنايه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزاجح والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزاجح ناصبه فعل مقدر من لفظوا التقدير حيثك اكرمنا اوقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه مفعول له في المعني وان خالف في الاشتقاق مثل قد جئنا جئنا

(هذا باب المفعول فيه) (وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوجود وهو متناهى الاقطار كالجواب والعقل الذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماء الفراء وعلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (الظرف ما ضمن معني) (الظرفية) (باطراد من اسم وقت أو من اسم مكان أو من اسم عرض دلالة على احدهما أو من اسم جار مجزأ) أي مجزئ أحدهما (فالمكان والزمان كما مكث ههنا زمانا) فهنا اسم اشار من أسماء المكان أو زمانا جمع زمن

(٤٣) (تصريح ل) وفي حاشيته على الالفية في هذا المقام هو هنا بالمرام (قوله كما مكث ههنا زمانا) كذا وقع في كلام الناطق وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لاختلاف نوعهما وتفصيل الكلام ذكرنا في حاشية الالفية ولا بأس بالتنبيه هنا على شيء وهو ان كلام الكشاف يشعر بعطف الزمان على المكان فانه قال في تفسير قوله تعالى ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى مواطن يوم حنين أو في أيام مواطن يوم حنين ويوم حنين أو ان الزمان هو الوقت كمثل الحنين على ان الواجب ان يكون يوم حنين منصوبا بالفعل مضرا لهذا الظاهر وموجب ذلك ان قوله تعالى اذا غلبتم بلد من يوم حنين فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر ليرفع ذلك لان كثير منهم لم يفسحهم في تلك المواطن فلم يكونوا كثيرا في جميعها فيكون ان يكون ناصبه فعلا خاصا به اذا غلب اذا صار اذكري انتهى قال السقا في ظاهر كلامه أولا منع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظر وأما وجوب اضممار الفعل فهو مني في اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في متعلقا الفعل وهو ممنوع وقد اشار الى منعه ابن الحاجب في مختصره في الأصول انتهى وفي حاشيته على المختصر في الترتيب خاتمة الفصل والوصل ما يشاع بذلك وقال بعض الأفاضل تحقيق الكلام بونديقه ان قوله ويوم حنين ان جعلته معطافا على مواطن فالأوقات مقام حرف الجرح وهو في كذا قال لقد

نصر كم الله في مواطن كثيرة في يوم حنين وهذا المعنى باطل لأنه يعين مكان التصرف وماتها ولاشك أنه ليس زمان التصرف في المواطن الكثيرة يوم حنين سواء أجهلت أذاعتكم بدلا أم لا وأما إذا عرفت يوم حنين فعلى محل في مواطن تكاها والتاشر عرفت العطف قائم مقام نصر كم الله في مواطن فكذلك قال لنصر كم الله في مواطن كثيرة يوم حنين خصوصا ويثبت خاؤان يكون إذا عجبكم ندما يوم هو هذا كما تقول رأيتكم أرا في مصر وليلة العبدرة إذا فاض الناس من عرفه هذا هو الضد الحق الذي لأضطاع على وجه المنبر فلا تجش من قعقة سلاح الزنجشري فاتها جمعة من غير طين ولكل جواد كبير قوله والأصل مقدار حلب ناقه لعل المقدار هنا ضارعهن الزمان حتى يكون بعد ذلك من أناب المصروف من الزمان فالعني في زمانه فالتعني زمانه مقدار حلب ناقه ويحذف زور أي وقتا قدر حلب ناقه ويحذف زور

من أسماء الزمان (و) اسم الذي عرفت دلالة على أحدهما أي الزمان أو المكان أربعة أحدها (أ) أسماء الحد للميزنهما أي الزمان والمكان (ك) كسر عشرين يوما ثلاثين فرسخا) فحشر بن مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لأنه لم يميز بيومًا وهر من أسماء الزمان عرفت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيمنصوب نصب ظرف المكان لأنه لم يميز بفرسخًا وهو من أسماء المكان عرفت له اسمية المكان (و) الثاني (ما أقيده كلية أحدهما) أي الزمان والمكان (أ) وجزئته كسرت جميع اليوم جميع القرسخ أو كل اليوم كل القرسخ) فجاء وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان ونظرف المكان لأنهما أضيفا إلى الزمان والمكان عرفت لهما اسمية الزمان والمكان وصاروا دالين على كليتهما لأنهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة (أو بعض اليوم بعض القرسخ أو نصف اليوم نصف القرسخ) فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان ونظرف المكان لأنهما أضيفا إلى الزمان والمكان عرفت لهما اسمية الزمان والمكان وصاروا دالين على جزئيهما الزمان والمكان لأنهما من الالفاظ الدالة على الجزئية إلا أن بعض يدل على جزء منهم ونصف يدل على نصف من جهة المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لأحدهما) أي الزمان والمكان (ك) جالس على بلا من الدهر شرقي الدار) فطو بلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لأنهما الموصوف بهما الزمان والمكان عرفت لهما اسمية الزمان والمكان فطو بلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي صفة للمكان وذكر الدار معناه الأصل زمانا وطو بلا مكانا شرقي (و) الرابع (ما كان مخفوضا إضافة أحدهما) أي الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف (و) أنيب عنه المضاف إليه بعد (تحذف) أي المضاف (و) الثاني (في) المضاف المحذوف (المنوب عنه) أن يكون زمانا لا بمن كونه معينًا لوقت أو مقدار فالعني الوقت (نحو) جئتكم صلاة العصر أو قدوم الحاج) فصلا وقدم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لأنهما لما تابعا الزمان عرفت لهما اسمية الزمان فانتصبا والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعلن لوقت الجي وأنب عنه المصدر وهو صلاة وقدم (و) المعسن للقدار (نحو) انتظر تلك حبة ناقة أو فخر جزر (و) فخر جزر مفعول فيه أو الأصل مقدار حلب ناقه ومقدار فخر جزر مفعول فيهما ما تقدم (وقد يكون النائب عن الزمان (اسم عن نحو) قوله في المثل (لا أكلمه القارظين) بالتثنية والاصل مدة قية القارظين) فحذف مدو وأنيب عنه لفظة ثم قية وأنيب عنها القارظين وهو شبه قارظ القارظ والظا المسألة وهو الذي يحني القرظ بفنح القاف والراء وهو شئ يذبح بمقال الجوهري لا تيك أو يث القارظ الغري وهو قارظان كلاهما من عترة حرا في طلب القرظ ظم رحما وطالت فيجتمعا (وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جئت قريب زيد أي مكانا قريبه) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه المصدر وهو قرب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد ينوب عن مكانه مصدر • وذلك في ظرف الزمان يكثر

وانما كان ذلك كثيرا في ظرف الزمان وتقليل في ظرف المكان لقر بظرف الزمان من المصدر وبعد ظرف المكان منه الاتري ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليمًا لأن الفعل يدل على المصدر بحر وقه وعلى الزمان يصيغه بخلاف ظرف المكان فإن دلالة الفعل عليه التزام الحارحي إذ كل فعل لابد له من مكان يقع فيه فلم يرق في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبة كانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة (والجاري مجرى أحدهما) أي الزمان والمكان (أ) ألقنا مسموعا وسعوا فيها فنصوبها على تضمن معنى في كقولهم أحقا نك لاذهب (أ) لاحقا منصوبة على الظرف متعلقة بالاستقراء

(قوله تعالى وهو احدث سبيلا) كذا في النسخ والتلاوة مؤلا ههنا من الذين ٣٣٩ آمنوا سبيلا كذا قيل والنظار ان

الشارح اراه الاسراء

الآن الواو ليست من

التلاوة (قوله لانه ليس

فاصل في المعنى) قال

الدوشري قد يقال ان

التميم لا يجب أن يكون

فاعلا في المعنى بل قد يكون

كفا طاب زيد نفسا وقد

يكون مفعولا في المعنى كما

في غيرنا الارض عيوننا

وقد لا يكون فاعلا ولا

مفعولا كما في املا الاناء

ما لا ان يقال ان التمييز

بعدهم التفضيل لا يكون

الافعال معنى كذا قيل

وهو متعوض بمثل زيد

أكرم الناس رجلا قوله

وسكت) قال المصنف

في الحواشي الظاهر ان

سكن متعوض بمثل بني نعم

سكن ضد فقرك فاصر

وليس الكلام فيه ولهذا

حاصره على السكون

ولم يحى مصدر هذا الاعلى

الكنى مثل الرجى

والشرى (قوله انما هو

على التوسع) أى وجره

اللازم بحرى المتعدى

وحينئذ فلا حاجة لزيد

الاطراد لان ما ذكره يخرج

بقوله ضمن معنى فى ان

المنصوب على معنى الكلام

منصوب بوقوع الفعل

عليه لا بوقوعه فليس

مضمنا معنى فو به يعلم

ما في كلام المصنف

وتحقيق المقام طلب من حاشيتنا على الاقوى

على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر رفوع بالابتداء عند سبويه والجمهور على حدومن

آياته انك ترى الارض (والاصل انى حق) ذهابك فذنت في وانتصب حقا على الظرفية (وقد انقوا

بذلك) الحرف الجار في قوله \* انى حق وما ساقى أحكم هو (قال) فائذ القامان المنذر القشيري

(افى الحق انى معزى بك هاتم) \* وانك لاخل هو لا تهر

فصرح بنى وشبه هو من هو معزى بها فى كونه غير ثابت ولا مستقر على حاله تمام العنب المتردين

الحياة والمخمر يعلقا هو جل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو مخمر صرف حتى يستعمل خمر اذن كان حال

هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من أغرم بها قولا ما كان قول للموضع والجارى مجرى أحدهما

شاملا للزمان والمكان خصه بقوله (وهى جارية تجري طرف الزمان دون طرف المكان ولهذا يقع

خبرها عن المصادر) كما تقدم فى أحها انك ذاهب (دون الجنب) فلا يقال أحجاز بدو ذهب البرد بوجه ابن

مالا الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدهما ان ومفعولها فى تاويل مصدر رفوع على

الفاعلية على حد أولئك فكيف ما أنزلنا ورد أبو حيان (ومثله) أى مثل أحقا انك ذاهب فى الاتصاف على

الظرفية الهاجزة غير شاك انك قائم أو جهر داني انك قائم أو غلظنا انك قائم فغير شك وجه

رأى وغلظنا منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط فى والاصل فى غير شك وفى جهر داني

وفى ظن منى على وزان أحقا (وخرج من الحد) المذكور فى النظم بقوله \* الطرف وقت أو مكان ضمنا \*

فى باطن ادبه وتبعه الموضوع (ثلاثة أمور أحدها رفوع) \* ان تنكحوهن اذا قدر بنى) فانه يصدق عليه

انه اسم ضمن معنى فى اذا التقدير رفوع بنى فى تنكحهن وهو ليس بظرف (فان النكاح ليس بواحد مما

ذكرنا) لانه ليس باسم زمان ولا مكان أما اذا قدر بنى فليس بمفعول فيه (والامر) الثالث فهو يتخافون

(يوما) من أسماء الزمان (وتخو الله اعلم حيث يجعل رسالته) من أسماء المكان فان بواو حيث وان كانا

من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين (فانهم ليسا على معنى فى) اذ ليس المراد ان الخوف واقع فى ذلك

اليوم والعلم واقع فى ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان

المستحق لوضع الرسالة (فانصا بهما على المفعول به) لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وانما نصب لفظ يوما

يخافون (وناصب) محل (حيث) فعل مضارع منتر عن لفظ اعلم متقدر به (يعلم) حال كونه (مخنوقا)

لدلالة علم عليه لا اعلم المذكور الذى هو اسم تفضيل (لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجاءا)

هذا وقد قال الموضع فى الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكى فى كتاب البديع غلط من

قال ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك قوله تعالى وهو احدث سبيلا وليس

تخيير لانه ليس فاعلا فى المعنى كما هو فى زيد احسن وجهها وقول العباس بن مرداس

\* واضربها ثابا بالسيف القوا نسا \* انتهى وفى الارشاف لافى حيان وقال محمد بن مسعود التفرنى

أفعل التفضيل بنصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو اعلم من يصل عن سبيلها انتهى وفى جمل

حيث مفعولا بظاهر لان هذا ضرب من التصرف وفى التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه جمل ادى

بقوله لم يحى حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الهمام بنى ولو قيل ان المراد يعلم الفضل

الذى هو فى محل الرسالة لم يعدو فيه بما فيه حيث على ما عهدنا من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى ان

يؤتمك مثل ما وفى رساله من الايات لانه يعلم ما فيه من الفكاك الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال

ولستم كذلك انتهى (و) الامر (ان قلت) نحو خلت الدار وسكنت البيت فانتصبا (هما) أى الدار والبيت

(انما هو على التوسع اسقاط الخافض) وهو فى الاصل دخلت فى الدار وسكنت فى البيت فلما حذف

الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينصب بعده قوله غرور الديار (الا) انتصبا

كما يحذف الجار وينصب بعده قوله غرور الديار (الا) انتصبا

(قوله فانه لا يطرر دعوى الاعمال الى النادر والبيت الخ) فيه انه يلزم أن يخرج عنه النسبة الى المكان أسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فاما انما ينصبها لاعمال السبر والنسبة الى الزمان أمود ما يقع جوابا بالك خاصة وهو العدى المتكرر غير الموصوف وما يقع جوابا لما إذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهرة والثالث الابدو الدهر والليل والنهار إذا كن بالظاهر لا يعمل فيها الاما يتناول لان العمل واقم في جميعه اما تعجب ما كصمت مومن أو قسبطا كذنت مومن فان لم يكن عابثا طول لم يكن استمراري في جميع الظروف لا يقال ماتت في ثلاثة ايام هذا وقال الشهاب القاسمي اذا كان التعدي المنفي بحسب الاستعمال بان لم يستعمل مع سائر الاعمال فالآخر مسلم الآن الكلام في ان ماهو ٣٤٠ عطف قد استعمل مع سائر الاعمال الآن يقال لا يشترط استعماله مع سائر افعال الفعل لكن

(على الظرفية فانه لا يطرر دعوى) سائر (الاعمال الى الدار والبيت على معني في لا تقول صليت الدار ولا تحت البيت) لان الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لانها مصدرة وحدودها محدودة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان الا بالمهمز أو ما التحدث مادته وما دعت له كما سيحى  
 (فصل و) هـ الظرف الزماني والمكاني (حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفاً مصدر أو هذا أشمل من قول النظم فانصبا بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات ايجادها ان يكون مذكورا) واليه أشار الناظم بقوله مظهر (كأنك هنا زمانا وهذا هو الاصل) لان الاصل في العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة الثانية أن يكون محذوفا جوازا (للدليل مقال) (وذلك كقولك فرسخين أو يوم الجمعة) ينصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا بان قال كسرت أو متى صمت) أي سر تخسر سخن وصمت يوم الجمعة والفرق بين كومتى في الاستفهام ان ك يطلب به تعيين المصدور معطافا زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب به تعيين الزمان خاصة (و) الحالة الثالثة أن يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يقع صفة كررت بظاهر فوق غصن) ففوق صفة لظاهر (أوصلة ك رأت الذي عندك) فعندك صلة الذي (أو حالا ك رأت الهلال بين السحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا ك رأت الذي عندك) فعندك خبر زيد وناصب في الجميع محذوف وجوبا بقدره استقر أو مستقر الى الصلة فيعين استقر وهذه الأمثلة الاربع من ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافه وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا قال مرتب رجل امام ولا حاد الذي امام ولا رأت الهلال امام ولا رأت امام لا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء وقوعها موقعا شي آخر ومثل للزمان مثالان أحدهما قياسي والآخر سماعي فقال (أو مستغلا عنه) العامل ينصب محل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا بقدره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمت لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية قبل بحسبه بقر كمثل (أو مسموعا بالحد في لا غير كقولهم) في المثالين ذكر أمر اقد تقدم عهده (حينئذ الآن) فين منصوبه لفظا بفعل محذوف عن غرضه وأضيفت الى اضافة بيان أو اضافة أهم الى أخص والآن منصوب محذوف وقته فتحة بنا لانه معنى تضمنه معنى آل وأل الموجود في قوله اشد له علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصب بفعل محذوف (أي كان ذلك حينئذ) مع الآن) فوفا جعلنا وأصلهما أن يقول المتكلم بان يقول كذا أو كذا حينئذ لأن أي كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا واسمع

يكني انما الواضع في ذلك ولو بقاعدون كان المراد التعدي بحسب المعنى فنحو صليت الدار بحسب لان المعنى صليت في الدار ولا شك في صحته فامل (فصل) هـ (قوله وهذا أشمل من قول الناظم فانصبا بالواقع فيه) لا يتخلو دعوى المشمول عن نظر والظاهر مساواة قول الناظم لقول المصنف نعم في النظم حذف مضاف لان الواقع في الظرف الحديث الذي هو معنى من المعاني وهو لا ينصب وانما ينصب ما يدل عليه اما مطابقة وهو المصدر أو تضامنا وهو الفعل والوصف وكان الشارح رحمه الله فهم أن كلام الناظم مقاصر على المصدر لانه الواقع في الظرف ورد عليه أن الواقع فيه معناه (قوله) وهي أن يقع صفة) قال

القافي فاعل يقع ضمير صاعدا على الظرف لا العامل بدليل قوله أو مستغلا عنه (قوله فانه لا يقع مضافا) لهذا في الآن الخفي في الفصل الذي عقده للتدريب في اتباعه الى بيان قوله من جعل من قبل في قوله تعالى ومن قبل ما قرط في يوسف غير افع ما يانه على انهاء صدرية وهي وصلتها في موضع دفعها ابتداء قال وبشكل عليهم كيف كان نقابة الذين من قبل انتهى قال الدميني وهذا الاشكال مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو مجموع بل الصلة هي كل ما أكثرهم مشر كن ومن قبل ظرف لتو ممتعلق بخبر كل لا يستقر على انه صلة انتهى وأجاب الاستاذ أن معتمد بيان المنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع في الا يقتصر اوصلة تساهو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لان أبا حيان نص على انه لا ظرف في المنع بين أن يجبر بالحرف أو لا يؤثر بدعوتهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقوله الورد في ايار والربط في غور والحق في الجوابين ان محل النعم اذ لم يكن الضماني اليه

معلوم العدم الفائد وهو في الايتين معلوم هذا حاصل ما جابه الشئ عن ردائي حيان على الزمخري وابن عطية وقال بعد ان نقل عنه انه نقل عنهم اعراب من قبل خبر اعراب ما وقال وقد دخل عن قاعدة هـ بيتوتحي لهما ان ينهلا عنها وهي ان هذه الظروف الخ ماضية هذا التحامل على الرجلين وموضعهم من العلم معروف \* (فصل) ٣٤١ \* (قوله والاضافة فيها بانية) رأيت بخط

المصنف في حواشي ابن الناطم ماضية في بيان شخص مسماة فان نحو البيت والدار تحتل صورة مسماة اعني الصورة الكائنة من غير افتقار الى شئ يختلف شخص مسماها انتهى وهذا يدل على ان الاضافة ليست بانية وان افعال صورة للاحتراز عما ذكر فلست امل (قوله ومكان) هذا اذا لم يرد به معنى يدل فان ارد به ذلك فلا يستعمل الاطراف نحو هذا مكان هذا أي بـله (قوله وأشار الى مثاله الخ) قال الشبلي فيه اشارة الى ان قوله ماضية الخ معطوف على الجهات فيكون المصوغ من الفعل من قسم المهم وهو ظاهر في نفسه بل هو المتعين في عبارة الناطم اذ لا يجوز عطفه على مهم ما لاه حال وقوله وما صيغ لا يصح كونه هالا لا وما سادته الشارح مخالف لصريح الموضع اذا ظاهر انه ليس مهم انتهى وقال الزرقاني قوله وأشار الى مثاله غير حسن وذلك انه يقيم كما صرح به في اعراب

الان ما اقول لك في شئ مقطوع من جهة والآن مقطوع من جهة اخرى وكان ينبغي للوضع ان يقول ليس اغترلاه يرى ان قولهم لا غير لهما لما صرح به في القتي والبالغ في انكاره في شرح شلورد والحق جواز ولورود السماع به كما ووضعه في باب الاضافة يستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل بحذفه كالصدر وواسم لفعل وما جرى مجراهما وشمل مثلثي الحذف قول الناطم والا فانه معتذر ان ذلك مع الحائز والواجب \* (فصل أسماء الزمان كلها صالحة لا تنصب على الظرف في سواء في ذلك مهمها كحين ودة ومختصها كيوم الخمس ومعه دودها كيومين وأربع) والى ذلك أشار الناطم بقوله وكل وقت قابل ذلك والمراد بالمتخصص ما يقع جوابا للمتي كيوم الخمس كمثل وبالعدد ما يقع جوابا لكم كيومين وأربع كمثل وللمهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كمثل تقول صمت مدة أو يوم الخمس أو يومين ويوق عليه ظرف الزمان المشتق نحو تعدت معقذ بدتر يد الزمان كما تفعل ذلك اذا أردت المكان اختلف بينه في صحة تقدير في وجهه على الظرف في قوله الساطي (والصالح لذلك) التنصب على الظرفية (من أسماء المكان نوعان أحدهما المهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماة كـ أسماء الجهات) الست فاته مقفزة في بيان صورة مسماها الى غير ما هو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة أخذها من الشارح والاضافة فيها بانية أي صورة هي مسماة والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقة متبوعه الى قولنا ما لا تعرف حقيقةه بنقطة بل بما يضاف اليه كمكان فانه لا تعرف حقيقةه الا بذكر المضاف اليه قال أبو الباق في شرح ح ل ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين أحدهما ان لا يلزم مسماة الا ترى ان خلقك قد اقبلت وقد تمحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خالف جهة أخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهات له وليس لكل واحد منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا آمد لها معلوم فخالق اسم لما واراه ظهر لك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو أيام ورواوي ومن وشمال وفوق وتحت) تقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فانه ست جهات (وشبهها في الشياخ كالحب وحق وجانب ومكان) تقول جلست ناحية حجر وجانبه يدوم مكان بكر واعترض جانب فانه مما يتبين التصريح معه بقى (وكأسماء المقادير كليل وفرسخ وبريد) تقول سرت ميلافر سخا ويريد النوع (الثاني) ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل (واختل مادته ومادته كذهب زيدور ميت حرمي عمرو) لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل (ولا بين المقدر كمثل) والوجه نحو (قوله تعالى وأنتا كنا تعد منها مقادير السمع) فذهب حرمي ومقاده منصوب على الظرف في قوله ما دعه لهما حديثان عامل مذهب ذهب وعامل مري ومعامل مقادير تعدد وقس على ذلك فعل الامر في قوله مقام زيد الوصف نحو انا قام مقامك والمصدر نحو عجب من مقام زيد مقامك والى هذين النوعين أشار الناطم بقوله وما يقبله المكان الا به ما وأشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل وأشار الى شرطه بقوله وشرطا كون ذا مقسم ان يقع \* نظرا لما في أصله مع المجتمع فلو ان لفت مادته ومادته لم يتصور ميت حرمي لم يتصور ميت حرمي ولم يجز في القياس أن يجعل ظرفا بل يجب التصريح مع بني (وأما قولهم هو مني مقعد القاباة وترحرر الكلب ومناط الشر يا شاذ) تنصبه

الالفة ان قوله وما عطف على الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على بهما كما فهم من كلام ابن المصنف والموضع وهو ظاهر (قوله فتذا نضبه) لا يخفى ان قول المصنف فتذا خبر عن قوله في فتذا نضبه مستتر يعود اليه هو الفاعل وبسبب شذوذ القول التنصب فكان الاثر في الشارح أن يقول بعد قوله فتذا بسبب التنصب وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل في غير مواضعه

﴿فصل﴾ (قوله وأخيرا) ٣٤٢ في ما غير المتصرف يختبر به نحو تدوى سحر ولذا قال في التسهيل فان جازان يختبر عنه

أو يجز غير من متصرف  
﴿هذا باب المفعول معه﴾  
(قوله وهو اسم فاعل الخ)  
يرده ليضحو  
ويزججن المحواجب  
والعبونا

لان الواو بمعنى مع كسباني  
غايته انه لا فائدة في  
الاخبار بالمعية فاحتج  
للحذف أو التضمن ولهذا  
قال في المحواشي ان أولى  
ما أحده المفعول معه  
الاسم الفضله الواقع  
بعوادة الاء على المصاحبة  
المقصودة ليخرج بالاصحوة  
ما ذكر (قوله كبرت  
والنيل) مثله فاجعوا  
أم كبر وشكاه كذا الم بقدر  
عادل ثلاثي ولا مضاف  
ثم وهو الاسم قال  
المصنف في المحواشي  
وقول بعضهم ان جمع  
يخص الفوات من زوديل  
يعهم ما أو أجم يخص  
المعاني وقد قيل قول بعضهم  
فرق بين الابدان وقر  
بالتخفيف بين المعاني  
بدليل قولهم ما الفرق  
ولا يقولون الفرق  
والصواب ان الثلاثي  
مشترك كان جمع مشترك  
ودليله واذا قرناكم البحر  
فاقرق بينا وبين القوم  
الفاقين انتهى وهذا  
البعض هو المشتهر  
الفرق في كاسه كاصدر

لها قلعة مادته لمادة عاملة (اذ التقدر هو مني مستقر في مقعد القابلة) وفي زجر الكلب وفي مناط الثريا  
(فعله الاستقرار) المتعلق به في الواقع خبر اعراب هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط  
والمعنى هو مني في القرب بعد التقابل من النشاء وفي العلم مناط الثريا من الدوران وفي التوسط ومزجر  
الكلب من الزاخر في الاولي منه لانه لا استقرار كإبر ومن الثانية الداخلة على النفس هو الدوران والزاخر  
متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق (ولو أعمل في المقعد تعطف في المزجر وفي مناط لم يكن شاذاً)  
لاتحاد المادة وبصر المعنى هو متصرف في مقعد بعد القابلة وفي زجر الكلب وناط مناط الثريا وانما  
استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهمة أو المخصوص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل  
القول ولما تعل على الزمان أقوى من دلالة على المكان لا يميل على الزمان تضمنوا على المكان التزاماً  
﴿فصل الظرف﴾ الزمان والمكان (نوعان متصرف وهو ما يشارك الظرفية في الحالة لا يشبهها كان  
يستعمل مبتدأ أو خبر أو فاعلاً أو مفعولاً به (أو مضافاً إليه كالـ يوم) فانه يستعمل مبتدأ أو خبراً (يقول  
اليوم يوم مبارك) (يرفعهما و) فاعلاً تقول (أعجبتني اليوم) مفعولاً به تقول (أحببت يوم قدومك  
(و) مضافاً إليه تقول (مرت نصف اليوم) والى خلت أشار النظم بقوله

وما يرى طرفاً وغير طرف \* فذاك ذو متصرف في العرف

(وغير متصرف وهو نوعان مالا يشارك الظرفية أصلاً قطعاً في استقرار الماضي (وهو) في استقرار  
المستقبل ولا يستعملان إلا بعد تنقي (يقول ما فعلته مفعولاً لأفعله عوض) والمعنى ما فعلته في الزمان الماضي  
ولا أفعله في الزمن المستقبل وقط مستقيمة قطعت الشيء أي قطعت معني ما فعلته قط ما فعلته فيملا  
انقطع من عزى لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال هو مبنية بوعدها فانهما متضمنة معني حرفي  
ابتداءً لما يقع وانتهائها الذال المعنى ما فعلته منذ خلقني الله تعالى الى الآن وينبت على كره قرار من التقاء  
السكنين وكانت شمة في بعض لغاتها جاعلاً على قبل وبعد عوض مستقمن عوض وسمى الزمان  
عوض لأن الدهر كلما مضى منصرفه أخافه آخر فكان عوضاً عنه وينبى على الحركات الثلاث اذ لم يكن  
مضافاً (و) النوع الثاني (ما لا يخرج عنها) أي عن الظرفية (لا يدخل الجار والمجرى) وهو من خاصة قال  
في درة العواص وانحصرت من بذلك لأن الجار والمجرى باب أم يمتاز بخاصة دون أخواتها (نحو قيل  
وبعد من أسماء الزمان (ولكن وعند من أسماء المكان) (فيحكم علي من بعدم التصرف مع ان من  
فدخل علي من) نحو قوله الامر من قبل ومن بعداً يتناهى رحمة من عندنا وهاهنا من لدنا علماً (انما يخرج من  
عن الظرفية الا في حالة تشبيهها) أي بالظرفية (لان الظرفية والجار والمجرى في التوسع فيما  
والمتعلق بالاستقرار اذ هو قاصرة أوصلة أو خبراً أو حالاً فان جري من الظروف غير من كان متصرفاً نحو  
عن اليمين والشمال من بين والفرق ان من كونها أم الباب كبريت زادها ظم بعدها بل قال ابن مالك  
ان من الداخلة على قبل وبعد أخواتها زائد على هذين النوعين أشار النظم بقوله

وغيري التصرف الذي لم \* ظرفية أو شبهها من الكلام

﴿هذا باب المفعول معه﴾

(وهو اسم فضله تال الواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو ذات اسم في معنى الفعل وحروفه) الرفع ذات  
الفعل (كبرت والنيل و) قلت الاسم الذي في معنى الفعل وحروفه ففغو (اناساثر والنيل) فيصدق  
على النيل في المثال ان اسم لدخول آل علي هو انه فضله لانه منصوب وانه تال الواو وتلك الواو بمعنى مع  
والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم في معنى الفعل وحروفه وهو مائر في المثال  
الثاني فان في معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهي السين والياء والواو سمي النيل مفعولاً لانه

الكتاب (قوله لانه منصوب) يقتضي ان كل ما كان منصوباً يكون فضله وليس كذلك ليدليل خبر كان ومفعولاً لنه فعل



(قوله بنما الخ) قال الدونشري هذا غير ظاهر وكان الظاهر والأولى أن يقول ولا يجوز ٣٤٣ أن يكون ان والفعل مفعولاً مفعلاً

لبعضهم وكتب مالت  
قلعاً ما شاع البصر عن  
وجه المنع في بدو اجوابا  
شاقيا ونظره ان قصد  
العطف على المصدر  
المتمم من الكلام السابق  
منع من الحمل على المفعول  
معه وهذا غير مطرد في  
كل اسم مؤول فليتامل  
ذلك قوله ولو قال بدل  
الخ هذا اعتراض ضعيف  
لان المراد ان عرافي المثال  
يتشعب فنيبه وان كان  
حينئذ ففصل لما ذكر  
(قوله قدروا الضمير الخ)  
هذا التقدير على تسليم  
ان النصب على المفعول  
معه وقنع ذلك يقال  
انه مفعول به بتقدير  
ولا يستلزم هذا (قوله  
وبتبع ذلك) أي يكون  
الضمير فاعلا في الثاني أي  
كيف آئت وزيد الاله  
بتقدير كيف تصنع فضمير  
تصنع فاعل لا غير دون  
الاول لانه بتقدير ما تكون  
فضمير تكون يحتمل  
الفاعلية ان كانت تامة  
والاسمية ان كانت ناقصة  
هذان ادمعا يظهر وهو  
مبنى على ان الاصل في  
كلام الموضع المذكور  
متعين وقنه نظر لان  
سيدوه قدره من مادة  
الكون فهم ما قال بعض  
وهو فاسد لانه يعنى انه

فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل (خرج اللفظ الاول) وهو قوله اسم (فحو لانا كل الحمل  
وتشرب اللبن) ينصب تشرب كقيد الموضع بذات في شرح الحمزة (وتحوسرت الشمس طالعة) برفعهما  
(فان الواو) وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح في شرح القطر (لانها اخلة في) المثال (الاول) في اللفظ  
(على فعل) وهو تشرب (و) داخلة في المثال (الثاني) على جملة (وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا  
معه يتامل ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا مفعولا البعض وعلى ان جهة والشمس طالعة  
ليست مفعولا مفعولا فالصدر الافاضل فليسا لا يخشى كائنه عنه في المعنى (و) خرج (ب) اللفظ  
(الثاني) وهو قوله فضلة (فحو اشترك زيد وعرو) فانه عمدة (و) خرج (ب) اللفظ (الثالث) وهو قوله قال  
لنا (و) فحو جئت مع زيد) فانه قال لنفس مع لا الواو التي معناها (و) خرج (ب) اللفظ (الرابع) وهو قوله بمعنى  
مع (فحو جاز بدو عمرو قوله أو بعده) فان التثنية القليلة أو العديدة ينال في المعية ولو لولا بدل حار آيت  
حتى يكون عمرو منصوبا كان أولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال خرج بقيد (و) خرج  
(ب) اللفظ (الخامس) وهو قوله فليسا جملة (فحو كل رجل وضعيته) بالرفع عطفا على كل (فلا يجوز فيه  
النصب) على المفعول معه لعدم تقدم الجملة (خلا للعيسري) بفتح الهمزة ضمها فانه يغير نصب المفعول  
معه عن تمام الاسم كالتميز (و) خرج (ب) اللفظ (السادس) وهو قوله ذلك فعل واسم في معنى الفعل  
وحر وقه (فحو هذا الشؤ بأك) بالوحدة (فلا يتكلم به) قال سيبويه وأما هذا الشؤ بأك فتصحيح ذلك لم  
تذكر فعلا ولا اسما بمعنى فعل قال ابن مالك أراد اذما تصحيح المستمع وقد كثرت كلامه التعبير بالقياس من  
عدم الجواز وعلى من هذا ان اسم الاشارة في الجرح المضمن معنى الاستقراء لا يعملان في المفعول معه  
(خلا فلا في على) القامري فانه أجاز في قوله وهذا رد في ما سورا \* اعمال الاشارة أجاز بعضهم  
اعمال الظرف في حرف الجرح اه كلام ابن مالك ولم يتوقف جميع الشروط في النظام اعتمادا على المثال  
بقصص ثالي الواو مفعولا معه \* في نحو سري بالطريق مبرعه  
(فان قلت فقد ظاهرا أنت وزيد لو كيف أنت وزيد) ينصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم في معنى  
الفعل وحر وقه (قلت أكثرهم يرفع العطف على أنت ولا اشكال فيهم) والذين نصبوا قدروا الضمير  
وهو أنت (فاعلا بمحذوف لا مبتدأ) واسم الاستفهام قبله خبره ويعنى ذلك في الثاني دون الاول  
(والاصل ما تكون وكيف تصنع) ففي تكون وتصنع ضمير مستقر وجوبه فروع على الفاعلية (قلما  
حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضميره واتفصل) لتعذر اتصاله وتدرسيو به من لفظ  
الكون في المثالين وقدره المضارع مع كيف والماسخ مع ما قال الاصل كيف تكون وزيد او ما كنت  
وزيدا واختلف في تقدير ذلك هل هو مقصوده او غير مقصوده فزعم السير في انه غير مقصود ولو عكس  
لجاز وزعم ابن بلاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال ذلك ان ما دخلها معنى التعجير والتكازر وليست  
سؤالا عن مسألة بمجهر ولو كانت مجرد الاستفهام لجاز رفع الماسخ والمضارع واختلف في كان المقدرة  
فقص القامري وغيره على انها التامع على هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا تكون  
حالا وزعم بعضهم انها خرجت عن أصلها السؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصا وكيف وما في موضع  
نصب خبرها والتقدير على أي حال تكون أو كتبت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذا المسئلة  
أشاروا ناعلم بقوله \* ويعلمنا استفهام أو كيف نصب \* بفعل كون مضمرة بعض العرب  
(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) وينقل جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم  
اختلفوا فقال سيبويه والقامري وجعلتانه كالمفعول به في المعنى يعني سررت النبل سررت النبل وزعم

أفاضل البصريين وجه قوله دون الاول ان الاستفهامية تستدعي تقدير الفعل لاجابا لافعال أولى اه وهو فاسد لانه يعنى انه  
مع ما يجوز كون الجملة اسمية (قوله فلا يكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف في الحواشي

(قوله لا الواو الخ) في علمه التبرع لمذهب الانحس فانه زعم ان اصل فتوز يد اذ فت مع ز يد فذ فت مع و وضعت الواو موضعها فانتزعت مع الى ما بعد الواو وقال ابن الجارز وأبطل التحويون ذلك بان قالوا مع ظرف وما بعد الواو اذ ليس بظرف قال المصنف هذا الا بطل ما طعن بنحو جملتك قدوم الحماج وعكسه لم يعمد مع عينك ليلة ارمدا وقال الزجاج في اما العبيد تغدو امة عاتلها العبيد (قوله ورد بان الواو الخ) بهذا رد على من قال في حروف النداء ما العاطفة في المتأدي لقوله بالاء دون اناك وعلى من قال العامل في المستثنى الا لقوله بالاء دون الاك الان التام على المخرج قال المصنف وعلة الفصل في هذا الباب على قول الجرح جاني ان الواو جلت على الواو العطف التي هي اصلها نحو ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلك وما كما هكذا اظهر لي انه منصرف الجرح جاني وقيل في الرده عليه ٣٤٤ ايضا لم يرد في نصب الا وهو يرفع ويرد هذا الا ايضا (قوله وهو عطف ما بعد الواو لما قبلها

الخ) اي مخالفة المفعول مع الاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة المعطوف المشار يدل على ذلك قول الموضع في باب التعجب ان افعال في ما أحسن زيد امثلا عند الكوفيين اسم فقال ففتحته كالشعة في زيد عندك وفلان فلان مخالفة الخبر للبتدا تقتضي عندهم نصبه وأحسن في المعنى وصف زيد بالضجيرة اه فانت تراه كيف فسر مخالفة بان أحسن الجارى على ضمير ما قلنا انما هو في المعنى وصف زيد (قوله لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كقائم بذو عمرو) مثال المعنى وهو ما يصلح لا للنسب وهو ما يصلح وهما لا استوى الماء والخشبة وما ت زيد وعلو الخ المس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للار من كليات في الفصل على الثبوت وكان الظاهر أن يقول لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله في بعض الاحوال وعل الباقي على ذلك فتدبر (قوله وهذا من جرح الخ) قال الدونشري الاشارة الى اعراضه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للنسب لا للنسب فليست له وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز في الشعر فليجز في المفعول معه (قوله) \* (قوله للاسم بعد الواو خمس حالات) قال المحققين ان هذه الاحوال انما هي على رأي من يقول المفعول معه قياسا لاسماعي ما من يقصر على السماع فلا يثبت على مذهبه (قوله كجاء بذو عمرو) قال المحققين ان معنى الرفع والنصب مخالفة لانه مع النصب يكونان ما اما وفي الرفع يحتمل أن يكونا معا هاء او منفردين والثاني قبل الاول أو بالعكس فكيف يحكم مرجحان الرفع مع اختلاف المعنى والذي يظهر أن يقال ان قصد المحقق

الانحس وجامعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظر ومثله النصب بالفاء انصب الاسم بعد الواو كما انصب بعد الا (الا) الناصبة (الواو) خلا للجر جاني (عبد القاهر) ورد بان الواو لو كانت عاملة لا تصلح ان يكون فيها اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة الى هذين المذهبين أشار التامم بقوله بما من الفعل وتنبه سبق \* ذا النصب لا بالواو في القول الا حق (ولا) الناصبة (الخلاف) أي مخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضع في شرح الاحقة فاهم ذهبوا الى أن الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كقائم بذو عمرو ولم يخالفه في المعنى انصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب خبره وذلك لا يجوز (ولا) الناصبة فعل (مخذوف) بعد الواو (والتقدير) في سرت والنيل (سرت) ولا يست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج) ورده السيراني بما يطول ذكره وانما قد فعل الماسة لانها اعم الافعال اذ لا يشق فعل بدونها ولو تخذمن قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه ان المفعول معه لا يقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط خصوصاً والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها أن تكون عاملة في كذا لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا الاول متفق عليها والثانية طرقها خلاف لابي القحطع ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستلنا بنحو قوله

جعت وشفاعة ونعمة \* خصالا ثلاثا لست بها غير عوى

وهذا خرج على أن خلفا معطوف على غيبة وقد علم عليه الضرورة كقوله

ألا تضلن ذات عرق \* عليك ورجع الله السلام

والاصل عليك السلام ورجع الله

(فصل للاسم) الواقع بعد الواو خمس حالات (احداها) وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضعفه ونحو اشتد زيدو عمرو ونحو جاء بذو عمرو وقيله أو بعد ما بيننا من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم اللزلة في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يثبت الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث (و) ثانيا (وجاهه) أي العطف على المفعول معه كجاء بذو عمرو فترجع العطف (لانه الاصل وقد

والخشبة وما ت زيد وعلو الخ المس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للار من كليات في الفصل على الثبوت وكان الظاهر أن يقول لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله في بعض الاحوال وعل الباقي على ذلك فتدبر (قوله وهذا من جرح الخ) قال الدونشري الاشارة الى اعراضه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للنسب لا للنسب فليست له وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز في الشعر فليجز في المفعول معه (قوله) \* (قوله للاسم بعد الواو خمس حالات) قال المحققين ان هذه الاحوال انما هي على رأي من يقول المفعول معه قياسا لاسماعي ما من يقصر على السماع فلا يثبت على مذهبه (قوله كجاء بذو عمرو) قال المحققين ان معنى الرفع والنصب مخالفة لانه مع النصب يكونان ما اما وفي الرفع يحتمل أن يكونا معا هاء او منفردين والثاني قبل الاول أو بالعكس فكيف يحكم مرجحان الرفع مع اختلاف المعنى والذي يظهر أن يقال ان قصد المحقق

يُصَنَّبُ لِأَخِيهِ وَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ الْمَعْنَى صَارَ رَفْعٌ لِأَخِيهِ أَوْ قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ الْمَعْنَى فَالْجَمْعُ الشَّابُّ التَّاسِي فِي جِهَتِهِ نَزَاعِي هَذَا إِنْ هُوَ قَصْدُ نِسْبَتِهِ لَهَا فِي حَيْثُ يَحْتَمِلُ الْمَعْنَى وَغَيْرُهَا وَتَمَيُّنُ الْمَعْنَى نَسْبُ أَوْ رَفْعٌ فَكُلَامُ الْمُصَنِّفِ بِاعْتِبَارِ مَجْدَدِ الْكَلَامِ فِي الْجُمْلَةِ فَإِنْ أُرِيدَ بِخُصُوصِ الرُّفْعِ أَوْ التَّنْصِبِ تَمَيُّنُ الرُّفْعِ أَوْ التَّنْصِبِ فَلَيْسَ بِأَمَلٍ قَوْلُهُ وَرَأَى سَهَارَ جَدِّهِ أَيْ قَالَ مُحَمَّدٌ إِذَا عَلِمَ الرُّجْحَانُ فِي النَّسَبِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْغُفِّ أَنْتَاهُ وَفُطِحَ النَّظَرُ عَنْ رَأْيِ الْكَلَامِ لَمْ يَنْعَى التَّنْصِبَ وَرَفْعُ الْمُخْتَلَفِ لِأَنَّ النَّسَبَ قَدْ يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْمَعْنَى خِلَافَ الرُّفْعِ لَا يَحْتَمِلُ أُمُورًا ثَلَاثَةً بَلِ الْهَقِيقَةُ الْإِلْتَخَارُ أَمَّا تَكْلَامُ لَمْ يَتَحَقَّقْ هَذِهِ الصُّورَةُ لِأَنَّ مَا أَمَانَ قَصْدُ التَّنْصِيبِ عَلَى الْعَمِيَّةِ أَوَّلًا بِقَصْدِ قَانِ الْأَوَّلِ نَسْبَ قِطْعًا أَوْ رَفْعًا مَقَابِلَ جَوَازِ الْأَمْرِ مَعَ رُجْحَانِ الْمَفْعُولِ بِهِ فَاتَّقَى مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا أَنْهُ قَطَعَ النَّظَرَ عَنْ رَأْيِ الْكَلَامِ أَوْ قَوْلُهُ لِأَنَّ مَا أَمَانَ قَصْدُ الْخَلِّ الشَّابِّ هَذَا غَيْرُ حَاصِلٍ لِأَنَّهُ تَارَةً بِقَصْدِ الْمَعْنَى تَصَاوُتًا ٣٤٤ بِقَصْدِ إِحْتِمَالِ الْمَعْنَى دُونَ نَسْبِهَا

أمكن بلاضع (و) إليه أشار الناظم بقوله \* والطف ان يمكن بلاضع حق \* ويجوز النصب على  
المفعول معه (و) التأمل (وجوب المفعول معه) وذلك في نحو ما لوزيدا ومات زيد وطولع الشمس لا متناع  
الطف في المثال الأول وهو ما لوزيدا (من جهة الصنعة) لأنه لا يجوز الطف على الصغير المحرور  
وهو الكاف في المثال البعدي لاعتاده نحو وعليه الفاعل يحلون وأجاز الكافي فيه المحرور  
لما وضع في الحاشية وبه أتول لاعلى اللفظ بل على اضمار الجار لتقدم ذكره اه وفيه نظر لان الجار في  
الاراعاع المطر إذا خفف زال فعله فان قلت كان ينبغي ان يتبع ما كان وزيدا كما امتنع هذا التأويل على  
العصب لعدم تقدم فعل أوام فيه معني الفعل وهو قتل الشتم لا لوزيدا على ما يشتم عليه  
لفعل وهو الاستهامة الانكار به تقدير اعمال بعد هذا لشد طلبة اللفظ والتقدير ما كان لوزيدا  
وهو أحد الوجهين في التسهيل (و) لا متناع الطف في المثال الثاني (وهو مات زيد وطولع الشمس)  
من جهة المعنى لأن الطف يقتضي التبريك في المعنى وطولع الشمس لا يقوم بالموت والى هذا أشار  
الناظم بقوله \* والنصب ان يجوز الطف يجب \* (و) راعها (رحمها) أي المفعول معه (وذلك في نحو  
قوله فكونوا آتية ونبي آتكم \* مكان الكلستين من الطعام)

والسكيتان يضم : كذا فكيتان جروا وان لا تقاتل يعظم القلب عند الحاضر من عليه ما محم عيط بهما  
كالغلاف لهما والاحمال بكسر الطاء الذي عليه كسر القلب وهو الصلب (وهو قوت وزيد الضعف العطف  
في الاول) وهو فكونوا آثم وبني ابيكم (من جهة المعنى) انك اذا قلت ان كنت وزيد كالاخ وعظمت زيدا  
على الضمير في كن لزم ان يكون زيدا محمورا وانت لا تريد ان تار وما تار يدان تام غاططيت بلن يكون  
معه كالاخ قاله الموضع في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك اللان المراد كونوا بني ابيكم فاطناطون هم  
الماضون بذلك وانما عطف كان التقدير كونوا محمورا وليكونوا الكون ذلك خلاف المقصود اهـ وقل أبو البقاء  
كان ينبغي ان النسب يجب اذ ليس المعنى انه اثم في ابيهم بل في اثمهم وفاقته بني ابيهم ويدل على ذلك  
انه اذا ضمير بقوله آثم ولو كان الماتين من الرفع كون المعطوف عليه ضمير لما جازها اهـ وبقوله اقول  
(و) اضعف العطف (في الثاني) وهو قوت وزيد (من جهة الصناعة لانه لا يحسن العطف على الضمير  
المرفوع المتصل الا بعين كيد ضمير متفصل أو بأي فاصل كان والى ذلك أشار الناطق بقوله  
\* والنسب يختار اذ يضعف النسب \* (و) خامسا (امتاعهما) أي العطف والمفعول منه (تقوله

(٤٤ تصريح لـ) الوجه المذكور على كل من الوجهين يترجم النصب لمحصل المقصود الذات عليه من غير زيادة ويضعف اللطف لجورده في المقصود الذات وهو غير الغاطين بمصاحبة الغاطين على ذلك الوجه فليتل (قوله) مكان الكليتين قال الدونوشي فائدة الكليتان ثنائية كلية يضم الكف والكاف والاولا لغة فليتل ابن السكيت وغيره ولا يقال كلوة بكسر هاءواجمع كليات وكلى وسياق انه لا يجوز كليات يضم هيمه لا كلباع كالباقع هين زيات (قوله) معظم القلب قال الدونوشي ينظر معناه فان القلب يعصبه من اوعظمه (قوله) وقال ابو البقاء كان ينبغي الخ) فاعلم جوابه عما اسلفناه فتل وقال الشهابي القاسمي ودخل قوله ليس المعنى على انه امرني بفتح الخان المصنف في شرح الطرير معرق به ليس المعنى ذلك الان المعنى لما كان حاصله من القدم من اذصر القول المعقول معه على قوله محارره انه لا نسبة في جواز ولا علم يقع ولا يلزم من

الحواز الوفوع (قوله هلقنا الخ) قال الدونشري هومن بحر الكامل (٢) ودخل الحرم في أوله ويخوز كونه بحر مخبول وأورد في غدت  
مكان شئت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناطم الاستئذان الذي من المنصوبات التي الكلام فيها ألفاهاو المستثنى فيحتاج  
كلام الناطم الى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل ان المصنف أشار الى ذلك لكن قال السعد في حواشي الصدو ينبغي ان يعلم اننا  
اذا قلنا جاء في القوم الاريدنا الاستثناء يطلق على اخراج زيد على زيد الفرج على جموع لفظ الاريد اوجه الاعتبارات اختلفت  
العبارات في تقديره فيجعل كل تفسير على ٣٤٦ ما يناسب من المعاني الاربع وقول الاستثناء استعمال من ثبت فهو في الاصل الاستثنائي

فجعل فيه ما قل في رده  
ومعناه انك تنسب الحكم  
عن الوصول لمباعد ادلة  
الاستثناء أي رجعت به  
من قولك ثبتت عزي  
هذه (قوله أو تقدير)  
ذكر في شرح السهيل  
أمثلة للخروج تقدرا  
منها ج زيد الاعراب  
قال واذا قلت جازي دالا  
فمرافكا نكثت عزم  
السابع عوافقه زيد  
لمعروف وقد قدرت انه فهم  
انك اقتضت على زيد  
الانك لا على علمه يتوقف  
فانزلت توهبه بالاستثناء  
ثم قال في الكلام على  
الفرع قد تقام المستثنى  
مقام المستثنى منه اذ لم  
يذكر وقوع العامل لما  
بعد الواو حزن التقرين  
من محصور ما لا زيد الا  
عمر ومقام زيد الاعراب  
فان الاصل فيهما مقام  
احد الاريد الاعراب وما  
قام زيد ولا غير الاعراب  
(قوله بشرط الفائدة)  
ظاهره انه من جهة الحمد

علقتها بنا وما باردا \* حتى شئت هما افعلا  
(وقوله) اذا ما القانيات برزن يوما \* (وزججن الحواجب والعيون  
أما امتناع العطف) فيهما (فلا تنفاه المشاركة) لان الماء لا يشار كنه التبن في العلف والعيون لا تشارك  
الحواجب في الترجيع لان ترجيع الحواجب تدقيقها وتطويعها يقال رجل أزج وافرأه اذا كان  
حاجبا ممدقين طوبلين (وأما امتناع المفعول به) فيهما (فلا تنفاه المعية في البيت) (الاول) لان  
الماء لا صاحب التبن في العلف (واتفاقا فائدة الاعلام بها) أي بصاحبة العيون للحواجب (في البيت  
(الثاني) انهن العلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك (ويجب في ذلك انصار  
فعل ناصب لا ملام) الواقع بعد الواو وهو ما في البيت الاول والعيون في البيت الثاني (على انه مفعول به)  
والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أي) علقتها بنا (وسقيتها ماء) وزججن الحواجب  
(وكلمن العيون هذا قول الفراءو الفارسي ومن تبعهما) واليه أشار الناطم بقوله  
\* أو اعتد انصارا مل تصب \* (وهذه الجرمي) يقع الجرم نسبة الى بني جرم ويقب بالنبايح اكثر  
منافرت به في النخوض صياحه قال ابن درسيه (والمازني) بكسر الزاي نسبة الى بني مازن (والبردي) يقع  
الرافع ابن جني وسبب تسميته بذلك ان المازني في سائل فاجابها واهو حسن فقال أنت المبرد  
بكسر الراء أي المبتدع لعن قال المبرد في الكوفيين اسمي فلهو يقع الراء (أو بصيغة) بضم العين  
(والا ممي) يقع الميم نسبة الى جند أصم (أو محمد) (البردي) يقع الراء الما الما تفتت وكسر الزاي  
(الى انه لا حذف وان ما بعد الواو) في البيت (معطوف) على ما قبله (وقل على ناويل العامل المذكور)  
قبلهما (عامل يصح انصبا عليهما) معاً انصباة واحد (فيقول وزججن بحسن) يشهدنا السنين لان  
التحسين يصح تسلط على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب (و) يقول (علقتها  
بانلتها) لان الامالة يصح تسلطها على التبن والماء فيقال انلتها بنا وما فخرهم من باب التضمن واحتج  
الأولون القائلون بالحذف بأنه لو كان على التضمن مجاز علقتها بنا ما يتناكساع علقتها بنا وما فخرهم  
غير ساقط وأجيب بان منفعه مسموع من العرب كقول طرفة \* لها سب ترعى به المساء والشجر \*  
واختلف في التضمن أهو قياسي أم سماعي والاكثر ومن على انه قياسي وضابطه أن يكون الاول والثاني  
يجمعان في معنى عام كالمراذني في تلخيصه  
(هذا باب المستثنى) \*  
وهو المخرج حقيقة أو تقدير من مذكور أو مفروق لا أوما في معناها بشرط الفائدة قاله في السهيل بقوله  
المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرقيق ثلثه ما بالصفة نحو أعتق رقيقه مؤمنة وبالشرط  
نحو أكلت الذي ان حارب وبالقيا فتحو أقموا الصيام الى الليل والاستثناء نحو فشر بوا منه الا

وقال الدمامي انه حكم وليس من  
المحذوف ان يقول بشرط حصول  
باب الكلام ففيه نظر وأقول قد قال لاحاقه قد الشرط علم من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على احد المذهب الثلاثان  
(٢) قوله هومن بحر الكامل الخ فيه ان الحرم اسقاط أول الوند الجموع ولا يدخل الانجسة البحر ليس منها الكامل كانه على  
الاعتين كونه من الرخا الخيون كما هو ظاهر اه

القائه يقتضي اخرج ما بعدها (قوله عن نحو جاعى ناس الاريداء) المراد بنحوه ما كان المستثنى منه في سابق اثبات لم يقتضض  
فلا كان المستثنى منه متكرراً في نحو ما جاعى أحد الارجل أو الاريداء أو خصصته بنحو ما رجال كانوا في دارك الارجل أو بنحو ما في القوم  
الارجل ما كان المستثنى منه متكرراً في نحو ما جاعى ناس الاريداء أو خصصته بنحو ما رجال كانوا في دارك الارجل أو بنحو ما في القوم  
والسبب عدم الفائدة في الاول أن المستثنى منه لا يتحقق الدخول لولا الاستثناء. وفي الثاني كون النكرة مجعولة عند السامع  
وتوقف بعضهم في عدم الفائدة في جميع ذلك وقال انه لا يتقاع عن جاعى رجل ونحوه مع عدم مقيدها (قوله ويزول الاشكال) قال  
الدنوشي أراد بالاشكال ما ورد من المجاميع في الاستثناء المتصل وهو أن فيه تناقضاً ٢٤٧ من حيث ان في قولنا زيد  
على عشرة الاثلاثة اثباتاً

على عشرة الاثلاثة اثباتاً  
لثلاثة في ضمن العشرة  
ونفيها لخاصة بما وجاب  
بما حصله يرجع الى  
جواب الشايعي المذكور  
ويانزه عليه أن لا يكون  
الاستثناء من النفي اثباتاً  
ولان الاثبات نفياً اهـ  
وجبه القزوم ان يثبت  
انه لم يدخل المستثنى  
في المستثنى منه لاجتنان  
حكم المستثنى بمقارن حكم  
المستثنى منه لمجوز ان  
يكون غير معلوم الحكم  
(قوله للاستثناء أدوات)  
أي من حيث هو ولا يلزم  
استعمال الادوات كلها  
في كل استثناء متصل  
كان أو منقطعاً وقال أبو  
حيان ولا يستوي المتصل  
والمنقطع في الادوات فان  
الافعال التي يستثنى بها  
لا تقع في المنقطع لا تقول  
ما في الدار أحد جلا جارا

قليل منهم وقوله تحقيقاً أو تقدير الإشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور أو مسترور إشارة  
الى قسمي التام والمترغ وقوله بالاشارة الى المترغ وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله أو  
ما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاعى ناس الاريداء  
وجاعى القوم الارجل فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخرجاه أن ذكره بعد الامين انه لم يدخله فيها  
تقدم فيه في ذلك السامع تلك القرينة لانه كان مراد التكليم ثم اخرجها من حاشية التحقيق الاخراج عند أئمة  
اللسان سيوي وغيره اهـ وبه ينقض المحال يزول الاشكال (و) الاستثناء  
أدوات ثمان) وهي أربعة اقسام الاول (حرفان وهما الا عند الجميع) من النحوين (وحاشا عند سيوي  
وأكثر البصريين) وذهب الجرجي والمازني والبرد والزهري والاحفش وأبو زيد والقصر وأبو عمرو  
الشيبي الى أنها تسعمل كثيرا جارا وقليلاً فعلا متعديا جامداً التضمن مع معنى الاذهب جهور  
الكوفيين الى أنها فعل دائماً (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الأخيرة (وحاشا) بحذف الالف الاولى  
والهما أشار الناطق بقوله هـ وقيل حاش وحاشا فحفظهما واعتراض بان حاشا حرفية الاستثنائية  
لا تصرف فيها بالمحذف وانما حذف في حاش التنزيه فيحذف حاش فهو عند المبرد وابن جني والكوفيين  
فعل قالوا التصرف فهم فيها بالمحذف ولا دخلهم انا على المحرف وهذا ان الدليلان ينفيان المحرفية قتاله في  
المنفي (و) الثاني (فعلان وهما اللسان) عند الجمهور وذهب القزومى وسبه أبو بكر بن شقير الى حروفها  
مطلقاً وذهب بعضهم الى اتفاق باب الاستثناء تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمعنى (لا) (لا يكون) واعتراض  
بان المر كب من حرف وفعل لا يكون فعلاً ويجاب بان المر كب ناصباً على المحرف فشرع الفعل  
قسمي الجميع فعلاً (و) الثالث (مترددان بين المحرفية والفعلية) فستعملان فارة حرفين وفارة فعليين  
(وهما عند الجميع) من النحوين (وعند غير سيوي) فانه لم يحفظ فيها الالف الفعلية (و) الرابع  
(اسمان وهما غير وسوي يلقاها فانه يقال فيها) (سوي) بكسر السين والقصر (كرضاسوي) بضم  
السين والقصر (كهدي وسواء) بفتح السين والمد (كسواء سواء) بكسر السين والمد (كبناء) هذه  
الاخيرة (هي أغربها) وقيل من ذكرها ومن نص عليها القزومى في الحجة وتبعه ابن الجوزي في النهاية  
ومنه أخذ ابن ابي عمير والاحمال الى أنها تسعمل الفتح وتقص مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قتاله في المنفي  
(فانما استثنى بالاولى وكان الكلام) قبلها غير تام وهو الذي لم يذكر مع المستثنى منه فلا عمل لال لا يكون  
الحكم عند وجودها بالنسبة الى العمل (مثلها عند قدها) فان كان ما قبلها يطلب رفعه فارتفع

قوله واعتراض بان حاشا محرفة الخ ان كان المراد منه لم سمع من العرب الا في حاشا التنزيه يقولون ذلك قوله وانما حذفنا منهم ما  
الاستثناء القامه حرفة عليها والقياس ممنوع فهو واضع وان كان سنده ان ثبت المحذف في حاشا المحرفة الاستثنائية السامع فلا وجه  
لهذا الاعتراض (قوله وهذا ان الدليلان الخ) زعمنا يقتضي ذلك جواز المحذف في حاشا الاستثنائية اذا كانت فعلاً (قوله لا يكون فعلاً)  
أي كلاً لا يكون حرفاً (قوله غير تام) أي من حيث المستثنى منه بان يذكر فيه كإشارته بقوله وهو الذي انسخوا كان غير تام في اللفظ  
لعدم تحقق أصل الكلام كإتمام الازيداء ونحوه لا تقولوا له الله الا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثلها عند قدها) قال  
الدنوشي فيمبحث لانه رده على نحو ما محمد الا رسول قد ثبت ان الحكم فيه عند وجودها غير الحكم عند فقد هذا الحكم عند  
وجودها وجوب رفعه رسول لا يقتضي النفي بالا فلا عمل لها عند قدها النسب على المجاز يعني انه خبر لها اهـ وقد يقال

المراد أنه مثله في مطلق عمل ما قبلها من غير نظر مخصوص العامل (قوله ويسمى استثناء مغرغا) فله معنى التام لقوله الكلام عليه وعكس الناطق لان التام أنساب الباب المقصود للتصويب لان الكلام في التصويبات وتغير ذلك كما ينطبق في حواشي الاقضية هذه او كان أصل مغرغ مغرغ غيه أي فرغ فيه العامل للعمل فيما بعد الا اذا استثناء نفسه اس مفعلا (قوله فما قبل الا وهو مجد الخ) قياس ما بعده أن يقول وتقدر المستثنى منه وما محذوئ و كذا يوجد في بعض النسخ (قوله لانه يؤدي الى الاستبعاد) هذا لا يظهر في تحققات القرآن الا يوم كذا أيضا الاستبعاد يتأني في النسبي نحو مملات الا يزيدو تفصيل المقام في حواشينا (قوله فلا فرق في النبي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى) قال الدونشري حال بعضهم لا فرق أي اضاف في النبي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى نحو قوله تعالى يوم من يومه يومئذ يدره الامتحرا فالتقل هذا شرطا في معنى النبي أي لا تولو الادبار المتحرفين (قوله وان يفرغ حياقب) قال الدونشري انما قال السابق ولم يقل عامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا ٣٤٨ نحو ما في الدار الا يزيد (قوله وجب نصف المستثنى) أي في لغة الجمهور فلا يتأني جواز دفعه في نفسه كما هو أبو

حيان ونرج عليها بعضهم حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعمله انجحة الا ان رآه أو سافر أو عيّد أو مرض أو راه الدار قطعي وغيره وظاهر كلام ابن مالك أن ذلك جائز في لغة الجمهور فانه قال أبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذي قبل الامو وجبا ما في الامم الواقع بعد الا وجهان أنقصهما التنب على الاستثناء والاخر أن تنقصه مع الا تابعه للاسم الذي قبله فيقول قام القوم الا زيد بنصبه ووجهه عليه يجعل قرأته من تسر أفسر بواضحه الا قليل بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا أخرجوا كلهم الا أبو قتادة اه كذا في شرح المنهاج للشمس الرمي ومانقله عن ابن مالك أنه أنظره في كلامه وانما الذي في التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرفون هذا النوع الانسب وقد أغفلوا ورودهم فوعا لا يتدأ ثابتا مخبر ومخووفه من الثابت المخبر قوله ابن أبي قتادة كلهم أخرجوا الا أبو قتادة لم يخرج فالأعني لكن وأبو قتادة مبتدأ أول لم يخرج خبره ثم قال من المحذوف المخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمي معاني الانهاضون أي لكن المجاهر ومن المماضي لا يافون اه وجاز جل الاستثناء على المنقطع وسأني عن المتغير مافيه وما في كلام ابن عصفور ومانقاله ابن عصفور وسبقه اليه القراءة كانته عنه ابن الناطق في الكلام على قوله تعالى فشر بواضحه الا قليل وتقله ابن عمار المالكي في رسالة لطيفة سماها التاج المنذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر ان جل الاستثناء في مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فانه رد قول صاحب المنزل السائر ان أبانواس لمجن في أمر ظاهر فقال لحد الامين ياخير من كان ومن يكون هال انبي الطاهر الميخون فرغ هذا الاستثناء في الموجب بل ان أبانواس يستعمل في شرع ومذهب الكوفيين

ما بعده وان كان يطلب منصو بالظان نصب وان كان يطلب منصو باحلام بخار متعلق به نحو ما قام الازيد وما وابت الازيد وما ورت الازيد (ويسمى استثناء مغرغا) لان ما قبل الا تفرغ على طلب ما بعدها ولم يشغل عنه العمل في غيره والاستثناء في الحقيقة مضمّن عام محذوف وما بعد الا يدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام أحد الازيد وما وابت أحد الازيد وما ورت باحد الازيد لانهم محذوفو المستثنى منه وأغفلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مغرغا (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير انجيب) وهو أن يتقدم عليه ما يشرحه من الانجيب (وهو النبي نحو وما محمد الا رسول) فما قبل الا وهو محمد مبتدأ يطلب المخبر فرغم ما بعد الا وهو رسول على المخبرية (والنبي نحو لا تقولوا لى الله الا الحق) فما قبل الا وهو تقولوا لى الله لاهر محذوف ما بعد الا وهو الحق على المعطية وتقدر المستثنى منه ولا تقولوا لى الله شيئا الا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالياء خبرها ما بعد الا وهو اتي وتقدر المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشي الا بالتي هي أحسن (والاستفهام) الانكارى لما قيم من معنى النبي (نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون) فما قبل الا وهو يهلك المبني للفعول يطلب فوعا تابعا عن الفاعل فرغم ما بعد الا وهو القوم على النسيب عن الفاعل وتقدر المستثنى منه فهل يهلك أحد القوم الفاسقون والعني ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتأني التفرغ في الانجيب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا يقول رأيت الازيد لانه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الازيد وانك فعل جادة فاما قوله تعالى ويأني الله الا أن يتم نوره فعمل ما في (في افادة النبي على لا يريد لاهنا) أي لان ما في ولا يريد معناها النبي فهما (معني) واحدا والمعني لا يريد الله الانعام نوره فلا فرق في النسبي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى والى مسئلة التفرغ أشار الناطق بقوله وان يفرغ سابق الاما \* بعيد كن كالأعداد

(وان كان الكلام تاما) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه فية تفصيل (فان كان) الكلام (موجبا) ينتج الجيم وهو الذي لا يتقدم عليه نفي ولا شبه (وجب نصب المستثنى) بالا الى ذلك أشار الناطق بقوله البخاري فلما تفرقوا أخرجوا كلهم الا أبو قتادة اه كذا في شرح المنهاج للشمس الرمي ومانقله عن ابن مالك أنه أنظره في كلامه وانما الذي في التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرفون هذا النوع الانسب وقد أغفلوا ورودهم فوعا لا يتدأ ثابتا مخبر ومخووفه من الثابت المخبر قوله ابن أبي قتادة كلهم أخرجوا الا أبو قتادة لم يخرج فالأعني لكن وأبو قتادة مبتدأ أول لم يخرج خبره ثم قال من المحذوف المخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمي معاني الانهاضون أي لكن المجاهر ومن المماضي لا يافون اه وجاز جل الاستثناء على المنقطع وسأني عن المتغير مافيه وما في كلام ابن عصفور ومانقاله ابن عصفور وسبقه اليه القراءة كانته عنه ابن الناطق في الكلام على قوله تعالى فشر بواضحه الا قليل وتقله ابن عمار المالكي في رسالة لطيفة سماها التاج المنذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر ان جل الاستثناء في مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فانه رد قول صاحب المنزل السائر ان أبانواس لمجن في أمر ظاهر فقال لحد الامين ياخير من كان ومن يكون هال انبي الطاهر الميخون فرغ هذا الاستثناء في الموجب بل ان أبانواس يستعمل في شرع ومذهب الكوفيين

كثيرا وهذا الموضع من حلقه مناهجهم بوقته قال ان طالع في الحمل ذقن \* عقاة الاخوان الذجون فابتدأ بقوله اخوان الذجون  
 وحذف الخبر وتقدر لم تغفوك ذلك التي ابتداء بوحذف الخبر وتقدر فان الامن لا يفضل له وحيث جعل مبتدا وخبر فاجمعة  
 في محل نصب على الاستثناء كما بينه عليه في المغني وقال انه فاعلم زائدة على الجملة في الجملة التي لها محل (قوله ولا يجوز رفعه الا بتأويل)  
 قال الزرقاني في معجم كلام المصنف اشارة الى ان محل جواز الرفع والنصب وتراجع البديل حيث وجد النحل صراحة واما اذا كان المعنى عليه  
 فالمتطور اليه الايات ولذا احكم المصنف بوجوب النصب في قوله تعالى فسر بوامته الاقليل ٣٤٩ منهم وحيث قطع النظر عن معنى  
 التي واذا روي معناه جاز  
 الرفع بالنظر الى ما لا يرجح  
 وكلام المصنف في المغني  
 يدل على هذا وقد وقع  
 لبعض شراح الايقان  
 معنى التي كالتي الصريح  
 وفيه نظر لانه يلزم عليه  
 ترجيح الرفع في قوله تعالى  
 فسر بوامته الاقليل  
 انه يقرأ باحد من السبعة  
 انظر كلام المغني في بحث  
 لولا (قوله ولكن تغل  
 الاعراب منها) لا يخفى  
 انه يرد عليه فحواها  
 القائل من نقل اعراب  
 آل الموصولة الى ما بعدها  
 ويجعلها اجاب به  
 فلا يرجع باب الموصول (قوله  
 وهو ما يكون فيه المستثنى  
 بعض المستثنى منه) وعلى  
 غيره (١) فاعلم ان  
 يصداق عليه وان لا يصداق  
 اذ لم يرجع لاعتبار احدهما  
 على الآخر وبمجرد التقديم  
 في العبارة بقيد الاعتبار  
 هنا ويمكن جعله واسطة  
 بين المتصل والمقطع كما  
 قيل بذلك في كتب علمهم

\* ما استثنى الامع تمام بنصب \* (تخوفه بوامته الاقليل) فاقبل الاوهو شر بها كلام تمام  
 لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شروبو او موجب لانه لم يتقدم عليه في ولاشبهه ما بعد الاوهو  
 قبله واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بتأويل كما يسجي فاعلم قوله تعالى لو كان فيهما آفة  
 الا آفة لفي ذاتها لولا فلا ليست الاستثناء وانما هي بمعنى غرضي صفة لا آفة ولكن نقل الاعراب  
 منها لما بعدها لكونها على صورة المجرى (واما قوله) وهو الاخطل  
 وبالسرعة عنهم منزل خلق \* عاف (تغير التثوي والوند)  
 برفع التثوي والوند على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبه لان الكلام موجب (محمل  
 تغير) في اضافة التي (على ان يبق على حاله لانها) اي ان تغير ولم يبق معناها التي فهمه (معنى) واحد  
 والصيغة بالصاد والراء المهملة من كل رمة اذ صرحت من معظم الجمل وخلق يقتضين بمعنى بالوعاف  
 بمعنى دارس يقال عفا المثل اذ درس وعفته المرجح درسته بتعدي ولا يتعدي والتثوي بنون مضومة  
 فهم رمة كقوله وزن قتل حجره حول الحياه تصنع لئلا يندخلها ما المطر والوند بكسر التاء المخاروق ينفق في  
 الارض واختلاف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الاوحدها واليه ذهب ابن  
 مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمردود الثاني تمام الكلام كما انتصب جرهما بعد عشر بن والثالث  
 الفعل المتقدم بواسطة الاو واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش الرابع الفعل المتقدم بغير  
 بواسطة الاو واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى التقدير واستثنى زيدوا به ذهب  
 الزجاج والسادس الخافضة وحكى عن الكسائي والسابغ ان وقع المميز وتشدت النون محذوفة في  
 وخبرها واو تقدير الا ان زيد لم يحم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الامة كقمة من ان ولا تم خففت  
 ان واذا لم يتنصب فعلي تغليب حكم الامة ما طعة (وان كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل  
 ان واذا لم يتنصب فعلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكل غير مردود به كلام  
 تضمن معنى الاستثناء وهو مترجح المستثنى عن المستثنى منه ولا تقدم عليه (فلا يرجع اتباع المستثنى  
 المستثنى منه) في اعرابه لاشك (يدل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لان  
 الاعتدال من حروف العطف في باب الاستثناء ناسخة قاله ابو حيان وهي عندهم منزلة لا لا طاعة في ان ما  
 بعدها عطف بالقبول اقاله في المغني وردت طلب كلا المذهبين فقال في الرعي البصريين كيف يكون بدلا  
 وهو موجب ومبوع معني وبالدل لا بد ان يكون على وفق البديل منه في المعنى واجاب الاندي بان يدل  
 البعض يكون الثاني في معناه لا الاول في المعنى الا ترى انك اذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك  
 اولاً رأيت القوم مجازاً ثم ينبت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز في التثنية الخافضة تخوررت برحل

عسطر الامن وتولى و كفر فليحذر (قوله الا ترى انك اذا قلت رأيت القوم الخ) أي قد عرفت الخافضة بنما وفيه لا يلزم من الخافضة  
 ينمى في ذلك جواز الخافضة في التي والابنات ولو كان ثلث برى ان الخافضة التي حالها الاندي تنافي في التلخيص يدل البعض من الكل  
 مطلقا كما لا يخفى (قوله برجل لا شجاع ولا كريم) أي فلا رائدة في اللغة تتخلى العامل لما ومناها هر اك في قولهم جئت بلا زادا وان  
 جعلت لا بمعنى غير فلا دليل في معناه بعض من شائخنا وفيه نظر لان الخالف حاصل وان كانت بمعنى غير لان غير نافية لما بعدها قبل لو  
 (١) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالنسخ التي يابدين لعل هنا سقطا كما في سطر التام

استدل بتخالف المعطوف والمعطوف عليه في النفي والاشبات كان أولى وفيما به من شبهة متعارضة تطالب ان البدل لا توجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد انقصر الرضى في جواب ثعلب على قياس البدل على النعت كقوله الدمامي (قوله ولم يصرح مع بعضه بالخ) قال الدمامي في المنتهى لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوا من حيث هو رابط فاذا وجد الرابط يكون حصل القرض من غير وجود على اشتراط وجوده وهذا لم يتحقق، بدونه وذلك لان الاوابعدها من تمام الكلام الاول والآخر لا يخرج الثاني من الاول فلهذا انما بعضه فصل الرابط بالثبوت ليحتمل على الضمير (قوله والنصب عن جدي) لكن تخالف المنتخب الراجع الذي قرئ به في امر آتاك اكثر فيلزم يحى قرأته على الوجه المروج ولا ينبغي ذلك ومن هنا جعل الزمخشري النصب على الاستثناء من أهالك ليكون من تمام موجب الرفع على الاستثناء من أحدوا عترض بأنه يستلزم التناقض بين القراءتين فان المرأة تكون مسر بابها على قراءة الرفع وغير مسر بها على قراءة النصب وأجيب بأن انراهما من جهة النهى لا يدل على انها مسر بها بل على انها معهود قد روى أنها تبعتهما وانها لما سمعت ٣٥٠ هذه العذاب القشت فصاحت فاصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال في الجملة

الثامن من الباب الخامس  
لا كرم ولا شجاع حاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الاول كانت عاطفة لم تبشر العامل في نحو  
ما قام الازيد ولم يمس شي من أسرف العطف بياشر العوامل قال في المفتي وقد يجب ان يلبس قالها في  
التقدير اذا لاصل ما قام أحد الازيداء والى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله  
\* وبعدني أو كنتي اشخب \* اتباع ما تاضل مثال النفي (نحو ما فعلوه الاقليل منهم) بالرفع في قراءة  
السبعة غير ابن عامر قليل بدله من الواو في فعلوه بدل بعض من كل هذا البصر بين وهو في نية تكرير  
العامل والتقدير ما فعلوه الاقليل قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبهه النفي والى الاستفهام  
مثال النهى (ولا يلتفت منكم أحد الا امر آتاك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامر آتاك بدل من أحد  
بدل بعض من كل ولم يصرح مع بعضه لان قوة تعلق بالاستثنى بالمستثنى منه يقتضي عن الضمير انما  
ومثال الاستفهام (ومن يقطع من رجعة ربه الا الصائون) بالرفع في قراءة المجسج والصائون بدله من  
الضمير المستتر في يقطع بدل بعض من كل ولم يوثقه بعضه بياشر ما قلنا (والنصب عن جدي) وقد قرئ به  
في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه الاقليل منهم (و) في (امر آتاك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم  
أحد الا امر آتاك ولا يلتفت منكم في الواو في قوله تعالى ولا يلتفت منكم في الواو في قوله تعالى ولا يلتفت منكم  
على ان شروا في معنى لم يكونوا شروا منه بدليل فن شرب منه فليس منى قاله في المفتي وخرج بالمقتضى  
المنقطع وسيا في تفسير المردود نحو ما قام القوم الازيد بالنصب وجوابا وداعا على من قال تمام القوم  
الازيد اقصد المتطابقين من الكلامين ولم يجوز الابدال نقوله المرادى من ابن السراج ورد ابن عصفور  
ونرج ضمير المتراخي ما قام أحد منكم كنت جالسا هنا الازيد بان البدل فيه يفسر بختار لان  
البدل انما كان مختارا قصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق  
قاله الرضى وغيره وخرج بقيد التقدم ما قام الازيد القوم فانه لا يجوز الابدال كاسمجي (و اذا تعدد  
البدل على اللفظ) لمائع (أبدل على الموضوع نحو لاله الا الله ونحو ما فيها من أحد الازيد بدلهما

من المفتي والأظهر ان  
الاستثناء من جهة الآخر  
على القراءتين الاستثناء  
منقطع ووجه الرفع انه  
على الاستثناء وما بعده  
المجرور المستثنى الجملة  
وقد استوفينا الكلام  
على ذلك في رسالة معمولة  
في تحقيق الاستثناء في  
الآية الشريفة (قوله  
فما قاما به بعضه الخ) به  
يعلم ان مراد المفسر  
بقوله في المسائل السفريه  
انهم اجعوا هل النصب  
في هذه الآية اجماع  
العشرة (قوله في معنى  
لم يكونوا شروا منه) قال  
الزرقاني في من طالوت  
وجه الدلالة بظاهر ذلك

لانه قال فن شرب منه أي من الزهر فليس منى فاذا شرب منه أحد لم يكن منه أي من شياعه (قوله  
قاله في المفتي) أي في القاعدة الأولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر مقاله الشارح وقبل الاوابعدها فاقول ان الضمير توصف في  
هذا الباب وقيل مرادهم بالصيغة متطابق البيان وهذا لا يتخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالتعب فلا يتبع الضمير  
وقيل قليل مبتدا حذف خبره أي لم يشروا اه وعلى هذا الآخر والاستثناية قطع ويكون ذلك من محض مقر الدكن الظاهر انه  
متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضمير هو والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليه وهو هذا شأن المتصل (قوله بالنصب  
وجوبا) فتعبيد الشارح بقوله فصار وكان غير مرد ولا جل جواز الوجهين اتفاقا وأرجحية الاتباع وأما المردود للمذكور فبعضهم  
يوجب فيه النصب وبعضهم يجوز ولا أقل من أن يكون عنده أرجح (قوله وخرج ضمير المتراخي الخ) في التسهيل واختير فيه متراخيا  
النصب قال الدمامي والاصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحتل خلاها ولا يعششوها كعاقلة العباس ما رسول الله الا لاخر  
فقال عليه الصلاة والسلام الا لاخر وعكن أن يكون من هذا المبدئي المؤمن جزا اذا قضيت حقهم من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة  
وودع الزمخشري ما يخالف هذا وذلك انه قال في الكشاف في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملائ الا على يقدون

وليس



من كل جانب دحو راو لمع هذاب واصب الامن خلف الخطفه فان من في موضع رفع بدل من الواو لا يستعملون أى لا يسمعون الشياطين  
 الا الشيطان الذى خطف هذا كلاما مولى يذكر النصب البتة لان الاستثناء تراخ (قوله قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل الخ)  
 هـ اذا انناسب قوله الا فيوزن في المثال الثاني الخوا المناسبة ان يقول هنا فانه في المثال الاول بدل من اسم الاله في موضع رفع  
 بالابتداء كقوله ان مالك الخوا لا يخفى موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لانه مثل ثلاثة أمثلة ثم ذكر تعليلها فتدبر (قوله لا يتوجه  
 عليه تقدير دخول الاله الخ) أى وحيداً فهو التني والابتاء وبيان عدم توجه تقدير دخول الاله الخى الخ لانه ان الجملة على هذا  
 التقدير بدل من لام اسمها الامن الاسم فقط فانه اخل على الجملة انما هو الابتداء الذى هو العامل في محل لام اسمها لان البدل على  
 ذية تكرر العامل (قوله لا يسمعون جيان بدخول الاعراب) قال بعض المشايخ ٣٥١ كان الاولى ان لم يكن متعباً كما خبر هذا عن  
 قول المصنف كذلك تأمل

واقول تأملناه فوجدناه  
 لا يصح ان لا يحسن أن  
 يقول الشارح مثل قول  
 المصنفون الخ ولا يجوز  
 تخفضهما على اللفظ  
 والشارح قصد أن يكون  
 ما قاله موطئة لكلام  
 المصنف لبيان وجه  
 التشبيه في قوله كذلك  
 وليكون قوله ومن الخ  
 عطفاً على ما قبله  
 انه يلزم عطف الشيء على  
 نفسه كالانجي ولوان  
 الشارح خرج قوله لا يجوز  
 تخفضهما بعد الواو الى  
 في قول المصنف ومن الخ  
 لكن احسن كما لا يخفى  
 على العارف بالساليب  
 الكلام هذا وكلام  
 المصنف مشكل لان  
 قوله كذلك بدو قوله ان  
 لا تعمل في معرفة ولا في  
 موجب يقتضى أن

وليس زيد بنى الاشياء ليعابه بالنصب قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل ببنى الجملة من  
 اسم الاله في موضع رفع بالاستدراك فعمله على اللفظ فتنبه (لان لا الجنسية لا تصل في معرفة ولا في  
 موجب) وتنبه على ذلك أبو حيان والمزادى وتأمل الجرح والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا  
 على انه مبتدأ قبل دخول لاف قد زال بدخول الناسخ كقوله في موضع في بيان واعتبار محل لام اسمها على  
 انها في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول الاله الخى الخ لانه ان الجملة على هذا  
 الجملة بدل من الضمير المستتر في الخبر المذهب والعائد على اسم الاله في المثال الثاني في رفعه على البدلية  
 من محل أحد لاف في موضع رفعه لا ابتداءً وسياق المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لانه في  
 موضع نصب على الخبر وليس بلفظ خضفهما جلا على اللفظ لانهما جيان بدخول الاعراب (و)  
 لان (من والياء الزائدة) بعدن أو شبهه لا يدلان في موجب (كذلك) فان قلت مقتضى قوله فلا دمج  
 الاتباع ان النصب على الاستئناف هذه الأمثلة مرجوح قلت أما الأخير ان قواضيه فليخبر بما يجوز  
 فيها الجرح على الصفة أنشد الكسائي ابني ليني لسمايد \* الابد ليست لها ضد  
 بالتحضف وأما الاول فقد قال أبو القاسم السهلي في أماليه لا يجوز في قوله لا اله الا الله من نصب المستثنى ما  
 حاز في نحو ما فعله الاقليل كالجرح في قوله لم يكن لهم شهادة الا انهم الا ارفع وظل انك تذهب بعلمه  
 عليهم من حذاق النحو بين الاقليل وهو ان النصب انما حقه الاحباب فاذا دخل النفي على كلام تام  
 بنفسه حازك من النصب ما حاز قبل دخول النفي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره راعه تعين  
 اعتبار حكم النفي وانتم اعتبار حكم الاحباب اه (فان قلت لاله الا الله واحد) فالرفع يضاف الى الواحد  
 على البدل من اهل ولا يجوز النصب جلا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة (لانها) موجبة  
 لوقوعها بعد الاول الجنسية لا تعمل في موجب ولا ترجع النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه  
 على المستثنى نحو ما فيها راجل الاعوج صالح خلافه (الشارح) فانه قال اذا تأخر صفة المستثنى منه على  
 المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها راجل الانحالك صالح فرجل مبتدأ تقدم خبره في الخبر وبقوله  
 وصالح نعت راجل المستثنى فهو انك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما  
 فيها راجل صالح الانحالك وتقول ان الجواز في النهاية عن المازي انه موجب النصب وانتهى بزل التقدم على  
 الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل عنه ملحق في بعض الوجوه والموصوف على الجانب  
 قد افعلوا الصواب ما نقله للوضع عنه فقد قال أبو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازي غلط وقال

من والبناء كذلك ونحوه من مسلم دون الاله الا ما جعل في المعرفة فتعمل في موجب كما تقرر في باب ما ولا العاملين على ليس في الكلام  
 على زيادة اليماوان قال بعض الفضلاء معناه لا يشترط في زيارتها الامر ان فانه خفية عما ذكرنا وكان الشارح حال الجواب عن هذا  
 يجعل التشبيه خاصا بالنسبة لا شراط كون مجرد هامتدوا يلزمه عدم إسقاطه اشتراط تشكيك مجرد ومن والظاهر أن قول المصنف  
 كذلك بالفتحة لمجوع من والبالقية تغليب فلي تأمل (قوله ابني ليني الخ) ابني صيغة التثنية يدل على لسماء وهو منادى خذني منه  
 بحرف النداء وليست في قوله الا يوصف الشيء بنفسه لان المعتد الصفة ليد الاول صفة بدلتا ثانياً وثبتا الثانية صفة موطئة (قوله ما جاز  
 في نحو افعالهم الاقليل) أى لا يضر ان يقال فعلوا الاقليل ولا يضره الا الله ولا يمكن له شهادة الا انفسهم (قوله قد افعلوا) اذا افعلوا  
 جميع النصب على الاستثناء لان النصب عليه ليس فيه ما يتقدم مع الصفة بيان التدافع في المثال على تقدير الرفع في المستثنى على

الاتباع أن المشتكى منه وهو رجل من حيث ابدال المشتكى وهو أخوك منه يصير في نية الطرح لأن ذلك حقوه وان لم يكن لازماً من حيث أن وصفه صالح يدل على ربايته جازية لأن وصف الشيء يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله إذا تقدم المشتكى على صفة الخ) قال الدونشري نحو زعم هذا البديل فما إذا تقدم المشتكى يلزم منه تقديم البديل على التعت عند الاجتماع وهو مخالف لما صرحوا به وجوب تقديم التعبد على البديل فليتام ثم عزت ذلك على شيتخاشع الإسلام أبي بكر الشوافي فتوقف فيه وقد قال هذا مبني على عدم وجوب الترتيب (قوله فان لم يكن الخ) قال الدونشري قدّم هذا القسم ليكون فيه عدم ما لو عدم قبل الوجود (قوله نحو ما زاد هذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لا عامم اليوم من أمر الله إلا من رحم كملت به ابن النخلمو كتب المصنف في مائه مناهج قالوا في قولنا لا اله الا الله ان اسم الله عز وجل يدل من محل لامع اسمها ومنعوا هذا البديل كآثرى وقال ابن عروون بمحمل أن يحمل عامم على شيء وإطلاق البعض وإرادة الكل شائع عقل وحيتن يمكن أن يكون من رحم على الموضوع مثل لا اله الا الله قال نفع المناجح لا يمكن هنا البديل لأنه لا يقال لشيء اليوم من أمر الله إلا من رحم ولور دلخنوف منه أي المنجبر لم يجز أيضاً الابدال لأنه لا يقال لالم اليوم إلا من رحم لأنه لا معنى له وقد قيل عامم بمعنى معصوم ٣٢ وهو ضعيف لا يعتبه وأجود منه أن يقال من رحم هو الله تعالى لأنه الأرحم

فكانه قيل الله  
فلا استثناء متصل ومثل  
الأي على الانقطاع أن  
يقول عند يحيى سئل  
عقابه لا عامم اليوم من  
هذا السبل إلا من أقام  
في الجبل ولا يمكن في ذلك  
البديل به ويمكن أن يكون  
من ذلك قوله تعالى لا  
يحب الله الجهر بالسوء  
بين القول إلا من ظلم على  
قراءته ببناء الفاعل  
وأما قراءة ظالم بالبناء  
لفعل فاعل بالبناء منقطع  
وقد قيل بأنه متصل على  
حذف مضاف أي الأجر  
من ظلم وقول ابن عطية

ابن مالك في شرح الكافية إذا تقدم المشتكى منه فیه مذهب ابن أحد هما أن لا يكثر ما لصفة بل يكون البديل كما يكون إذا لم يزد في الصفة وذلك كقولك ما فعل رجل الأول صالح كأنك لم يزد كصالحاً هذا رأي يمينيو به والثاني أن لا يكثر بتقديم الموصوف بل بقدر المشتكى مقدماً بالكلية على المشتكى منه فيكون نصبه إجماعاً وهذا اختيار المبرد ونصه أن النصب والبديل عند ذلك مستويان لأن لكل واحد منهما ما جازى كذا له فلو أوزعت المشتكى بين صفتي المشتكى منه فتعومرت واحد خير من ز بديلاً ابنك ربوب الله فالظاهر أن الخلاف قائم فليتام قاله البوصفي في الجواشي (وإن كان الاستثناء منقطعاً) وهو لا يكون المشتكى بعض المشتكى منه بشرط أن يكون ما قبل الادلا على ما سئلت فيعوز ما قام القوم الأجار وجميع قام القوم الاستثناء في ذلك تفصيل فانه تأريفي عن تسلط العامل على المشتكى وتارة لا يمكن (فإن لم يكن تسلط العامل على المشتكى وجب النصب في المشتكى اتفاقاً) من المحجاز بين واليمين (نحو ما زاد هذا المال إلا ما اتقى) فاما صديقه وتخص صلاته وهو مضموعاً من الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لأنه لا يصح تسلط العامل عليه (إذاً بقال زاد النقص ومثله في القياس) مانع زيد الأماضر إذا يقال نعم الضم وزعم السير في مبرمان في حواشيه من المصدر المنسك من ماو الفعل هنا في موضع رفع على الابتداع وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد بسكن الضم شأنه وزعم الشلو بين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال رشيلاً إلا النقصان ثم فرعه وجهه متصلاً ورده لأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة وتوزعم ابن الطراوة أن ما زاد النقصان واستثنى عن الواو كما في قولك ما قام زيداً وقد عرو (وإن أمكن تسليطه) أي العامل على المشتكى نحو

على قرأ البناء الفاعل أنه محتمل أن من في موضع رفع على البديل من أحد القدر مرفوعة لأنه لا يصح في هذا القسم الرابع إذا يصح فيه تسلط العامل على المشتكى وقال الزمخشري يجوز أن يكون مرفوعة كما هي قبل لا يحب الله أن يجهر بالسوء إلا الظالم على لغة من يقول ما حاضري زيد الأمر ورده أو بيان بأنه لا يمكن أن يكون الفاعل لتوازئاً ولا يمكن أن يكون الظالم بدلاً من أقوال الأمر ومن زيد لان البديل راجع في هذا السبب إلى كونه بديل بعض من كل أما حقيقة نحو ما قام القوم إلا زيداً وأجازاً نحو ما قام القوم الأجار وكلاهما لا يمكن هنا لأن الله علو كذا زيداً لا يتخيل في المشتكى منه عموم وليس في كلامه شيء مما يقتضي أن ما حاضري زيد الأمر ولغة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة تتعلق بالآية الشعرية وقال المصنف في الجواشي من أمثلة تفسيره للاستثناء المنقطع ما تأتي زيد الأمر وما قام أجواته إلا أجواتك قيل وذلك على وضع الخاص موضع العام أي ما تأتي أجود هذا عكس ما في الأول لم تأخر في وضع العام موضع الخاص (قوله ما نفع هذا المال الخ) المشتكى في الحقيقة مادة المال لأنه المال كما هو ظاهر العبارة (قوله ومثله ما نفع زيد الخ) قال الدونشري الظاهر أن نفعه فعله أن الأول وارد عن العرب الثاني قيس عليهم أو قول قد أنما الشارح الخلف بقوله في القياس وعبر الدونشري أنه صاقط من نسبتهم أو ظهر به في هذا المثال والذي قبله ما قال اللغوي في ما يأتي في غير ما نفع هذا المثال غير الضرر من أن الاستثناء

مقطع مد الأفعال فراجعهم مثلاً (قوله ولا يجوز أن يقرأ بالتحضف الخ) قد يقال يشترط في التابع ما لا يشترط في المتبوع ويحاج به أنما  
يرتكب جندا لمحاجة اليه (قوله وقد ذكر سيديو الخ) أفعال محتاج لتوجيه أفعاله على الاتباع كما تقدم ووجه الاتباع أنه بدل بعض من  
كل وذلك مشكل لأنه عند الانقطاع لا يكون المشتق بعض المشتق منه (قوله الثاني أنه جعل الجار الخ) حاصل هذا الوجه أن المثال  
من أقسام أخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوعان يدعي تسمى هذا القوم بالتبويج وهو ادعاء ما يسمى اللفظ نوعان  
متعارف وغير متعارف على طريق التخييل وهو نوعان عوسع يجري في أبواب كثيرة منه أن ينزل ما يقع في موقع شيء بلا عنتر لم يكون  
تسمية ولا استعارة قنولهم \* تحية بينهم ضرب بوجيع \* وقولهم عتابه السيف قد يشيرون إليه بالمثال ويكتفون بذلك عن تسمية  
فيه ولون من باب تحية بينهم ضرب بوجيع \* قال في دلائل الإعجاز لا يجوز أن يكون سبيل قوله \* لعاب الأفعالي القاتلات لعابه وسبيل  
قوله عتابه السيف لأن المعنى في بيت أبي تمام على أنك تشبهه بشيء يحلم بينه ما في وصف وليس المعنى في عتابه السيف على أنك  
تشبهه بالسيف ولكن على أن نزعنا أن يجعل السيف بدلاً من العتاب الأخرى أنه يصح أن يقول مداد فله قاتل كسم الأفعالي ولا  
يصح أن يقول صائب كالسيف لأن يخرج إلى باب آخر ليس هو غرضهم هذا الكلام قد مر فيه أنه عاتب عتاباً خشناً مؤثماً قد بلغ في الإنابة  
وآثاره مبالغ بحيث صار كالسيف اه ملخصاً وليس من التشبيه الذي ذكره ٣٥٣ ما جعل دخول الأداة كقوله

أسد دم الأسد المرز برخصاه  
موت فو يص الموت عنه  
رعد  
فانه لا سبل فيه الى  
دخول أداة التشبيه لانه  
التشبيه على أنه دون  
الاسد دلالة الوصف  
على أنه قنوله لما قال في  
دلائل الإعجاز أنه يقرأ ب  
من اطلاق اسم الاستعارة  
زاد في بدل لانهم جعلوه  
قسيماً للتشبيه لان  
التشبيه يعكس المعنى  
المراد وليس فيه ولا في  
شئ من أطرافه تجوز

ما قام القوم الاجار اذ يصح ان يقال قام جار (فالجواز يون وجوب النصب) لا لا يصح فيه الابدال  
حقيقة من جهة ان المشتق ليس من جنس المشتق منه (و) النصب عليه قراءة البعثة الملم به من  
علم الاتباع الظن) ينصب اتباع (وتعبر بهم وتجهيز الاتباع) ويقرؤون الاتباع الظن بالرغم على أنه بدل  
من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز أن يقرأ بالتحضف على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من أنه معرفة  
موجبة ومن الزائد لا تعمل فيها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله  
وانصب ما انقطع \* وغن تيم فيه ابدال وقع  
(قوله) وهو من العود على مرز الحمرث  
(وبلغة ليس بها أنيس \* الا العياقير والا العيس)  
فابدل العياقير والعيس من أنيس والا الثاني تعقؤ كدة الأولى والعياقير جمع يعقور وهو ولد البقرة  
الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالعيس جمع عيساء وهي ابل البض يخاطبها ضاهي من  
الشقرة وذكر سيديو في توجيهه أن وقع وجه من أحدهما أنهم جعلوا ذلك على المعنى لأن المقصود هو المشتق  
فالتألف مافي الدار أحد الأجار المعنى فيه مافي الدار الأجار ومار ذكر أحد تو كيد العلم أنه ليس ثم آدمي ثم  
أبدل من أحدهما كل مقصود من ذكر الجار الوجه الثاني أنه جعل الجار انسان الدار أي الذي يقوم مقامه  
في الانس كقوله \* تحية بينهم ضرب بوجيع \* جعلوا الضرب تحية لهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم  
(٥٠) (تصريح ل)

ووقع في كلام بعضهم أنه مجاز ولا عبرة في حاشية الاقترا مراد به مجاز عقلي  
إذا تصرف في النسبة الأخرى أنك لو قلت ان كان الضرب تحية فقه وتحية هم كان حقيقة قطعاً لعل القرض المقدور كالظاهر وهذا  
يطم مافي قول السيد في شرح المقام فإن قيل على قياس ما ذكر أن يجوز إذا استدعيته لاستعارة أن يكون هذا تشبيهاً أيضاً وحرف  
التشبيه محذوف فلا تنوع قلنا نعم لكن لا يخفى أنه ليس المعنى تحية بينهم كضرب بوجيع بل الضرب نوع من التحية غير متعارف  
قصداً إلى التحية كما تقول أسدنا زدي غير التحية لظهور أن تقدير الأداة محذوف وقت الكلام اه فان في قوله قلنا نعم نظرنا ظاهره وقوله  
لكن الخ جار على التحية فان قلت فنية كلام الكشف في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى بشر من فليحشوه أن ذلك من باب  
الاستعارة وهو مجاز فانه قال فلان المنيوة تحضها لاسان فكيف حامت في الاسماء قلت وضعيب المتبوع وضعيب المتبوع على طريقة  
قوله \* تحية بينهم ضرب بوجيع \* ومنه فشرهم عذاب ألم اه قلت ليس مراد ما ذكر في تأنيده ان الالق من باب الإعجاز وان  
في السكالم تنوعاً بماء استدراؤ التقديران نعمت منهم ادعيتهم المعقوبة تضعو بتهم للقتل بتوقد صرخه في صورة ترم وهذا أمان  
يجمع في محل ويغفل في آخره قال في تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند بل نوابا كانه قيل بل واهم النار على طريقة قوله  
فاحشوا بالاصل وقوله شجاعا برتها الذليل نلوكة \* أصلاً اذا راجعنا قوله وقوله \* تحية بينهم ضرب بوجيع \* ثم يمين عليه  
خير نوابا وفيه ضرب التحية الذي هو أغنى التبدل من أن يقال عتابك النار اه والمراد ان بعض التوبيخ قد يستعمل في التحية

وليس بالأمر فيه لعدم تصوره في قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا به وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقراة الامام قرأه فقد جاهد بعضهم من التنويح وقوله فاعبوا بالصلم من بيت لبشر من حازم من قصيدة أوردها في الفضليات والبيت خضبت حنيقة ان تقتل عامر \* يوم السار فاعبوا بالصلم والصلم الداهية وهي فعل من الصلم وهو القطع وقال البيضاوي في سورة البقرة في تفسير فشرهم بهذا الم على التهم أو من باب تحية بينهم ضرب وجيع يعني انه استعارة تهكمية استعيرت البشارة بالانذار والمحذر المحزن للسار أو من باب التنويح الضرب فيكون حقيقة وقوع الارباب حواشيه خط في المقام لا يخفى على من له بالتأويل مع المام واعلم ان ما ذكر من كون تحية بينهم ضرب وجيع ونحوه فيه جعل الضرب تحية فخيلا هو المذكور في كلام الشيخ عبد القاهر في بعض المواضع وقال في بعضها ان المقصود به في ماصد به يعني لا تحية بينهم وعليه مصر في الكشف في تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وما ثوابه الا السيف وبنايه ان يقال هل ازيد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة قلبه تريد في المال والبنين عنهما بان سلامة القلب بدلا من ذلك وقال في موضع آخر انه يدل على اثبات النبي في ليس بها أنيس الا لليعاقرة انه لا أنيس بها قطعا لانه جعل أنيسها لليعاقرة دون غيره هو هي ليس بها أنيس قطعا فدل على انها لا أنيس بها وهو قرير بما لو قلت ان كانت اليعاقرة أنيسا فلها أنيس وجوه دلت على بقاء النبي ان العرب استعملته ادا به المحصر فان الكلام قد يدل على نحو الجواز بدو الكرم في العرب وقال السدي في شرح المفتاح دخول المستثنى في المستثنى منه لا يتعين بناء على التنويح لاحتتمال ان ينفي على التمليق كما صرح به في الكشف أي انما يكون فيما أنيس ان لو كان هذا أنيسا (قوله وحمل عليه الزمخشري الخ) أي وفي ذلك عذور وهو جعل قرأه السبعة على لغة جوحه ٣٥٤ وهي ايدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينفي للشارح ان يتعرض لهذا

(وحمل عليه) أي على اتباع المنقطع (الزمخشري) قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله) فن في محل رفع على الفاعلة يعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدليتين من على لفظي وهو استثناء منقطع لعدم اندراجي في مدلول لفظي لان تعالي لا يحويه مكان وجوز الصفا في ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى بجاز يوفي جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية على هذا فغير تقع على البدل أو عطف البيان وكلاهما ضيق فابن مالك والخلص من هذا المحذورون ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض اه وفي الا بقوجه آخر ذكر في المعنى وهو ان يقدر من مفعول به والغيب يدل اشتمال الله فاعل والاستثناء مفرغ اه

فصل \* واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه هند البصر بين (مطابقا)

ليكون توطئة لقوله الآتي قال ابن مالك والخلص من هذا المحذورين الخ كلا يخفى على العارف بالاساليب الكلامية (قوله وجوز الصفا في) (الخ) نقل هذا من الصفا في لا يناسب قوله بدق ابن مالك الخ

لتأخر الصفا في عن ابن مالك كان ينبغي له أن يتعرض ليكون الجمع بين الحقيقة والمجاز محذور عند سواه بعضهم ليكون أيضا توطئة للكلام ابن مالك نظير ما مر ولو قل الشارح عبارة ابن مالك التي نقلها المصنف في الباب الثالث من المعنى وما زاد من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كامة واحتج بقولهم التلم احدا للسانين لم يحتج الى ذلك أي الى تقدير قل لا يعلم من يذكر لكن خبره والجمهور لا اجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم اهل الاصول من اتباع امامنا الشافعي كرم الله وجهه فقاموا بشرطون في المجاز القرينة المانعة من ادخال المعنى الحقيقي هذا وقال ابن كمال باشا ان قلت كيف استثنى الله تعالى من مفعول متعال عن أن يكون في السموات والارض قلت كما استثنى غير ان سوف فهم من قوله ولا عين عليهم غير ان سوف فهم يعني ان كان الله تعالى بمن في السموات والارض كان فهم من يعلم الغيب والقرص المبالغة في نفي العلم بالغيب عنهم وسد الطريق الى ذلك الاستثناء متصل كما في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف فان شراح الكشف طلبة صرحوا بان الاستثناء فيه متصل وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لاننا في تقطاعه في نفس الامر وفيه نظر والعجب ان الامام البيضاوي جوز اتصال الاستثناء في آية النكاح على الوجه المذكور وخبرنا بتقطعه والقاهر من كلام صاحب الكشف أيضا القطع بالانقطاع حيث قال جاز وفي اسم الله تعالى على لغة بني حنظلة حيث يقولون ما في ادراك احد الاحرار كان أحد المذكر فقامه على تقدير الكلام على النسق للمذكور وضع وفي اسم الله تعالى لغة اهل الحجاز أيضا وهاهنا من الاتي من نوع التنويح (قوله والغيب يدل اشتمال) فيه نظير ان يدل الاشتمال محتاج الى ضمير يكون زائدا ولا ضمير هنا وليس البدل بعد اداة الاستثناء ليقال ان قوة تعالي المستثنى للمستثنى منه فتفي عنه (فصل) (قوله هل المستثنى منه) (اشارة الى ان مراد النائم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقا بل يجوز تقبيح اول الكلام لا يقال الابد اقام التعميم لان المشبهة بلا العاطفة تذهب الكسافي الى جواز ذلك قياسا على كثير من الفضلات وقد يدل قوله خلا لاف لا رجوسوا واذا

فأعد على شعبين عيال كما وأما تقدم على العامل في المستنى منه فقبه زاهب بآلتها التفصيل من كونه مصر فافقوا خوتك  
 الأزديا قاموا بغير زأوغير مصرف نحو خوتك الأزديا في الدار فمستع وانما السماع بالتقدم على العامل المتصرف كقوله  
 «الأكمل شيء من خلا القباطل» (قوله سواء أكان متصلا ومنقطعا) أي فلا ملاق في مقابلة التفصيل السابق في الفصل قبله لأن  
 الباب واحد ومعلوم أن المتصل والنقطع قسمان من غير الموجب والكلام هنا مقروض فيه فلا يصح تفسير الإطلاق بما تقدمه من  
 أولا كآبهم وإنه في مقابلة قوله «الآن» ويصعب تغيير الخ حيث كان الكلام مقروضا في غير الموجب فلا حاجة لقول المصنف في  
 المسبوق بالثاني وانما ذكره متاعا لقول التام في الثاني وعلمه ما قصد ادفع توهم عموم آواز غير النصب عند البعض لذلك ذكره بالغلة عن  
 موضوع المسئلة والاشارة إلى أنه لا يجوز غير النصب عند أحد فلا يقال قام الأزدي أحد (قوله كقوله ومالي الخ) قال ابن عمرون هذا  
 البيت مثلك لان العامل في شعبة لا يتدأ وهو لا يعمل في المستنى وانما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور وفيه تقدم  
 المستثنى ووجه كلامهم تكلفته لم يفي به فهو حشاطل \* اذ قالوا ان الحال من النكرة قال المصنف بزمه بكون شعبة معينة  
 مردوب لان الأرجح ما فعل لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شيء في موضع (قوله ٢٥٥ غير النصب) شمل الرفع كما شمل  
 والمجرور نحو ما رت الأزدي  
 ما حذاه على ظاهر كلامه

سواء أكان متصلا ومنقطعا وامتنع اتباعه لان التامع لا يتقدم على المتبوع (قوله) وهو الدكيت  
 يردني هاشم (ومالي الآل أحد شعبة \* ومالي الأشعب الخ) شعب  
 والاصل ومالي شعبة الآل أحد ومالي شعب الأشعب الخ فلما تقدم المستثنى على المستثنى منه  
 وجب نصبه وأما أحد الذي صلى الله عليه وسلم (وبعضهم) وهم الكوفيون والبغداديون (يحيى) في  
 المستثنى لذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الاتباع (في المسبوق بالنصب) فيقول مقام الأزدي  
 (أحد) قال سيبويه (سمع يونس) بعض العرب الموثوق بهم يقول (مالي الآل بكامله) بالرفع (وقال)  
 حسان رضي الله عنه  
 لانهم بجزء منه فاشاعة \* (انما يكن الآل النيون شافع)  
 بالرفع (وجهه أن العامل) وهو الآل يتدأ في المثال ويكن التامة في البيت (فرع لما بعد الآل) وهو آيل  
 في المثال والنيون في البيت (وان المؤخر) وهو ناصر في المثال وشافع في البيت (عام) لوقوعه في سياق  
 الثاني (أوليه خاص) فصم ليله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا يدل بعض (ونظيره في أن  
 المتبوع آخر) من تقديم (وصار تابعا) بعدما كان متبوعا (ما روت بذلك أحد) بالمجرور والاصل ما روت  
 ما حذاه فذلك تابع لأحد على أنه تحتها فلما تقدم التعت على المنعوت أعرب التعت بحسب العامل  
 وأعرب المنعوت بلامن التعت كقوله تعالى إلى صراط العزيز الخميذ الله في قرأنا المجرور وانما المجرور إلى  
 دهوى ان المؤخر عام أو يلبه خاص ولم يبقوه على عموم لان الأعم لا يدل من الأخص وقال ابن الصائغ  
 الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع الجمع ومن يكون بدل شيء من شيء واحد وإلى ذلك أشار  
 الناظم بقوله  
 وغير نصب سابق في الثاني قد \* يأتي ولكن نصبه اخترا نورد

بالاجمال والتفصيل اه وقال الشهاب انظر هل يأتي مقاله المصنفون كل المؤخر جمعا واسم جمع كالقوم والمفر دهن في الواحد  
 كزبد ظاهر كلامهم نعم فليتمل (قوله منه) قال السبائي الصواب اسما عليها اه أي لان الضمير في قوله فصع ابد العائدة على  
 المؤخر وهو المستثنى منه فلا يدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لا يدل بعض) أي من كل كآل يحصل تقديم وتأخير  
 وقيل مالي ناصر الآيل هذان ادومان كان المناسب لقوله وان المؤخر عام الخ أن يقول لا يدل كل من بعض لان ذلك هو الآل ولم يرد  
 بالمؤخر المخصوص والباقي لإرادة المخصوص يدفع ذلك كآبته الشارح (قوله وانما المجرور الخ) يفي في المقام إشكالان أحدهما عدم  
 القائفة في البدل نحو ما حفي الأزدي إذا ذاق قديم ان زيد من جنس الأعدا نأيه مائه يلزم كون الاستثنا من غير مذ كوز لا مقدر في  
 المثال الثاني لامان أمكن تقدير المستثنى منه في نحو مالي الآيل كما صرنا يقال مالي أحد لا يمكن في المثال الأول لوجود أحد فيه فلو  
 قدم لم التكرار الآن يمنع التكرار لان أحد المقدوم لا يصح الآخر منه والمذ كوز خاص كما قرره (قوله وقال ابن الصائغ الوجه الخ) قال  
 ذلك بعد ان رد قول ابن عصفور الذي مشي عليه المصنف بأنه يلزم عليه وقوع أحد في اليجبال يعني في نحو مقام الأزدي أحد لان البدل  
 على نية تكرار العامل ولو حاز ذلك الجار ما حفي الآيل أحد زيدو مجابيان لزوم أحد لغير اليجبال إذا كان عام الا إذا رده المجرور (قوله بدل  
 من الاسم مع الجمع) قال ابن مقام الأزدي في معنى مقام غير زيدو غير زيدو أي بدلي لاني أردت بأحد هذا الخاص يعني بهذا

معنى قول الدنوشري معناه أن يعتبر أن الاعمى غير يصدق على المستثنى منه المتأخر الواقع بدلا من المتقدم المعنى في مالى الاراك انما امر  
بما في غير ابيك انما هو غير ابيك يصدق على الناصر اه وقال المصنف بعد أن نقل كلام ابن الصانع ويرد عليه انه كيف ينزل الاسم  
من الحرقة والاسم وأي تظير لهذا (فصل) ه (قوله تلت واوا عاطفة) قال الدنوشري أى سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله  
كجساقى صريحاً في قوله الاعمى الارسيم هو الارسيمه فاقهه وقال أيضاً ينبغي أن يكون هذا من خصوصيات الواو فليحذر اه وقد  
أشار الشارح الى ذلك بتيسيد تعالته سهل بالواو وان أطلق المصنف (قوله أو بعضاً) عطف على قول المصنف عائل لما قبلها  
الصريح في بدل الكل من الكل ولذا قال القاتنى أن في كلام المصنف قصور على بدل الكل من الكل وعطف البيان فيه يدعو قولك  
سرق القوم الازيد الاثنيون أو عجبني القوم الازيد الاوجه فلو قال اسم عائل لما قبلها أو مة صودجكم ما قبلها شمل البدل بما قسمه  
ولا يخفى أن لا الثانية فيما ذكرناه من المثاليين كذا لان البدل قسم فادق من الاتباع كما به صريحه قوله سابقاً ووجهه واثبات ذلك في  
غير بابي العطف والبدل فليتام اه ٣٥٦ وسياتي في كلام الشارح التعميل لاقسام البدل التي أشار اليها وهذا مبني على عدم

اختصاص البدل ببذل  
كل من كل وفيه كلام  
للمصنف ينما في حواشي  
الاقية (قوله التبت)  
قال القاتنى فيه بحثان  
الناسب عند في  
الاستثناء والاكابر  
به فيما ياتي بقوله ونصبت  
الباقى بالا على الاستثناء  
والبدل على تقدير العامل  
فالاهى عامل البدل قدوت  
معه أو صرح بها معه فلا  
يكنى انشؤا وقت  
بعد العاطف أم لا لان  
العاطف اذا ذكر معه  
العامل السابق لا يلغى  
كقولك سرق زيد  
وبعرو وعامل المبدل  
منه يجب تقديره مع  
البدل ليكون العمل به  
فيه فكيف يبنى اذا صرح

ه (فصل) ه واذا تكررت الاغان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت واوا عاطفاً أو تلاها اسم عائل  
لما قبلها) أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب اليه معناه (القيت) جواب الشرط الثاني وهو جواب جواب  
الشرط الاول بشلهم ما قول النائم ه والغ اذا توكيد ه (قالوا) وهو العطف (تجوماً) جاني  
زيدوا اعرو فاعيد الا الثانية) وهو عرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زبد عطف نسق (والا)  
الثانية (زائدة للتوكيد) والاصل ما جاني الاريدو عرو (والثاني) وهو البدل بما قسمه الاريدو فبدل  
المائل وهو بدل الكل من الكل (قوله أى التاكيد) لا تفردهم الا القاتنى الا لعلها فالتى مستثنى  
من الضمير المحرور باليه وهو الماعو الميم (فلا يرجع) فى القى (كونه تاجاه فى جره) وعلامة كسرة  
مقدورة على الالف (ومحوز) على مروج (كونه أى القى منصوباً) بلا (على الاستثناء) وعلامة  
نصبه حقيقة مقدورة على الالف (والعالم بدل من القى بدل كل من كل لانها لسمى واحداً الا الثانية)  
زائدة (مؤكدة) الا لا الاولى وبدل البعض من كل تجوماً أعجبني أحد الا زبد الاوجه فزبد يستثنى من  
أحد لا يرجع فيه كونه تاجاه ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زبد بدل البعض من كل وبدل  
الاستثناء تجوماً أعجبني ثنى الا زبد الا علمه فزبد مستثنى من شئ فقيه الوجهان وعلمه بدل من زبد بدل  
استثناء وبدل الا ضرب تجوماً أعجبني أحد الا زبد الا علمه فزبد مستثنى من أحد وعرو وبدل من زبد  
بدل اضرب المعنى بل عرو (وقد اجتمع العطف والبدل في قوله

مال من شيخك الاعمى ه الارسيم هو الارم

فريسيه) بفتح الراء وكسر السين المهملة (بدل) من علمه بدل بعض من كل عند السير لى (ورمى)  
بفتح الراء والميم (معطوف) على رسيمه ذهب بن خروف الى ان رسيمه ورمى بدل تفصيل من علمه وهما  
كل العمل (والا المقترن بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرسم والرم ضربان من السير والرسم الى السى  
الركض والرم الى الطواف الاسراع (ولن كان التكرار لتعريف توكيد) وهو التأسيس (ونظير غير بابي

العطف

به فيه واما مثال المصنف هو قوله ما جانا لا زبد فلهذا عمل فيه لا البتة

اه أى لان الاستثناء فيه مقرر غ فاعمل ما قبل الا الواجب بالنظر لعموم المحكم شموله للاستثناء التام كالمثله الا (تبع) قوله فبدل  
المائل الخ قال الدنوشري ينبغي أن لا يحد عطف البيان بالبدل فانه عائل لما قبله اه وقد أمر القاتنى جعل كلام المصنف شاملاً  
له (قوله فلا يرجع كونه تاجاه فى جره) قال القاتنى فيه حذف حرف الجر من البدل واچه رسيمه وذلك لما عصى في غير ان وان (قوله والعلاء  
بدل من القى) قال الدنوشري اذا كان العلاء بدلا من القى المتروك وقولنا ان البدل على نية تكرار العامل فهل ينوب الاقيه أو يقال لا  
موجوده فيه حلاً فتقدر على نظر اه وأقول يلزم على عدم تقديره أن تكون الا الواو موجودة فلهذا تكون مؤكدة كما قال  
المصنف بل قيل لا يظهر كونه مؤكدة على البدل على الوجه الثاني مطلقاً لان العامل في البدل ليس البدل منه بل نظيره فكان الانتهر  
جعل العلاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مال من شيخك) المراد ما لم يكل في شرح الشواهد فتقول بعض مشايخنا الظاهر  
أن المراد به التقوية لا غير انفسهم الشارح الرسيم فلان المراد السى في الجمع قطعاً (قوله على رسيمه) قيمانه اذا كان معطوفاً على رسيمه

فريسيه مبذل والمطوف على البدله حكمه حيث قلنا في مجتمعه المحقق البدل بل تكرار البدل العطف وانما يكون من الاجتماع اذا كان رتبه معطوفا على عمله وبدل ذلك كلام ابن خروف انه مصرح في انه اذا عطف العمل على الرسم لا يكون من اجتماع العطف والبدل قائل (قوله) ونصب وجوب على الاستثناء ما عدا ذلك قال الشهابان قبل ما عدا ذلك الواحدا مستثنا من كلام تام غمره وجب فيلزم أن يجوز الوجهان أما كونه ما قبله ما مما مستثنى الاول لانه الفاعل وأما كونه غمره وجب فظاهر فالجواب ان وجه الرفع على البدل بعض ولنا في هذا الالتماس تقدم ما عدا ذلك الواحد عموم شبهه ليكون بدل بعض منه ٣٥٧ (قوله نحو ما قاموا الزيد الخ)

العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الامفرغا) بان ثمة عمل قبل الامفرغا) بان ثمة عمل  
يعمل قبل الال) تركته يؤثر في احدى المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر (ونصبت)  
ويجوز على الاستثناء (معاد ذلك الواحد) الذي اثر فيه العامل (شعوا مقام الازيد الاعرا الاكرا  
وقعت الاول) وهو زيد (بالفعل) وهو قائم (على انه فاعل) له (ونصب الباقي) من المستثنيات وهو  
عمرو ويكره على الاستثناء (ولا يمين) المستثنى (الاول لتاثير العامل) فيه (بل يرجع) لقرينه من  
العامل (وتقول مارأيت الاتر زيدا الاعرا الاكرا فتصبا وادخلتها الفعل على انهما مقولان وتوصب  
الباقى) من المستثنيات (بالاعلى الاستثناء) ولا يمين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يرجع فيما كان  
منصوبا بالفعل لا طره له الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء طره  
الخلاف (وتقول مارت الا يزيد الاعرا الاكرا فتخفض واحد منهما بالياء وتعلقها بالفعل وتنصب  
الباقى) ولا يمين الاول لا جرم بل يرجع وذلك مستفاد من قول التمام

وان تذكر لا التوكيد مع \* تغريغ التأثير بالعامل مع

في واحد مما لا استثنى • وليس عن نعت سوامقني  
(وان كان العامل غير مفرغ) بان استقبل بما يتقدم قبل الا فان تقدمت المستثنيات كلها على  
المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء وجوابا (فهو ما قام زيد الاعمال الاكبر احد) فاحد قاعل قام  
وهو المستثنى منه تقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من أن التابع لا يتقدم  
على المتبوع وعلى ذلك أشار الناظم بقوله

وودون تفريغ مع التقدم \* فعبء الجميع احكم والتزم

(وان تأخرت) المستثنيات كلها على المشتق منه (فان كان الكلام ايجابا نصب افعالها) وجوبا (فما  
 قاموا الازيد الاعرا الاكثر) لما مر من أن جواز الاتباع يخص بغير الايجاب (وان كان) الكلام (غير  
 ايجاب اعطى واحدهما) أي من المستثنيات (ما مضى) وانفرد (من نصب واتباع) (ونصب ما مضى)  
 وجوبا (فما قاموا الازيد الاعرا الاكثر) في واحد منهما (الفرق) ارجاءه والنصب خروجاً وتعين في  
 (الباقى) من المستثنيات (النصب ولا تبين الاول لجواز الوجهين بل يرجح) (والى ذلك أشار الناطق  
 وانصب لتأخر وجوب واحد \* منها كلوا كان دون تأتد  
 بقوله

مع على الامدال (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ)

(وأما بالنظر إلى المعنى) من حيث المهوم (فهو نوعان) لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزبد وعرو  
 وبكر) في الأمثلة السابقة فإن كل واحد منهما لا يدخل في مقهور فلا يستثنى منه شيء (وما يمكن الاستثناء

أولها الثالث والخامس، والسادس والتاسع والحادى عشر وع

مذكور وتسمى بالوتر الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا الشفع الثاني والرابع والسادس والثامن  
والعاشر وخمسا وكل وتر متنى خارج هو كل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قدما لمن المكيين غير قريش مع جميع نفي هاشم إلا  
عقلا وتقول في غير الموجب ما عانى المكيون الأقرش الأهاش مما اعتقلا للقياس أن يجوز للفقير كل وتر التصب على الاستثناء  
والبدل لا غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الانتصاف على الاستثناء لا غير موجب ثم قال الذى في العدد شق  
له عشرة الاستثناء الى الزاحف فى الموجب فكل وتر متنى خارج هو كل شفع موجب داخل كافى موجب غير العدد والاعراب في الشفع  
والوتر كامضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما على عشرة الاستثناء الى الواحد للقياس أن يكون كل وتر داخلا

وكل شئ خارجا جوا الأمر أبقي الشئ هو الترتيب في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس له قلت قد صرح في توجيه الوجهين بان ما جازا فيه مستثنى من غير موجب المعنى فلا خلافة يظهر بالتأمل (قوله في الحكم) عبارة اللغوي أي في مفهوم المستثنى المستثنى منه سواء كان الاستناد إيجابيا أو سلبيا (قوله في النوع الثاني الخ) قال اللغوي هذا النوع شامل لتحوجا القوم لا يبيح الأثر يدا منقسم والقول الأول لا يخفى فيه كالاختصاص في أصل العدد بخصوص المسئلة المتنازع فيها كما اذا كان المستثنى منقسم داويا في نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين (قوله فيقول الحكم كذلك) أعلم أنه مبني هذا الموضوع على قواعد أحداهلان الاستثناء من الثاني أثبت ومن الأثبات في هذه القاعدة على أن تراعى فيه عند النحاة واختلف أهل الأصول فيها قال السعد ليس الاستثناء من الأثبات فنيان ومن الثاني أثبتا عند الحنفية بل هو تكلم بالباقي بعد التثنية معناه أنه أخرج المستثنى وحكمه على الباقي من غير حكم المستثنى ففي مثل على عشرة الأثبات لا يثبت الثلاثة بحكم البراءة الأصلية لعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت وفي مثل ليس على الأربعة لا يثبت شئ فيجب دلالة اللفظ لغوا فيثبت بحسب العرف وطريق الإشارة كقوله كانا واحد وحديث يحصل بها الإيمان من الشرك ومن القائل ببنى الصانع بحسب عرف الشرع ويؤيدون كلام أهل العريفة بأنهم من الأثبات في بابه مجاز تغييرا عن عدم الحكم بالحكم بالعدم لكونه لازما له ومن ٣٥٨ هنا وفي شئنا العلامة أجد القنبي انصارى عليه رحمة الله الباري في قول ابن فرشتة في شرح

المناز في بحث العلم ان الحكم اذا كان متعلقا بالجميع من غير أن يثبت لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كقوله يطق رفق هذا الحجر القوم الاثر يدا وهذا كما يصح أن يقال عندي عشرة الاو واحد او يصح العشرة ورج الواحد اذا ليس الحكم على الاحاد بل على المجموع الثانية أنه لا يجمع بين الاو والواحد واللفظ فان لا يقتضي الخارج والمباينة والواو يقتضي الضم والمباينة الثالثة ان الاستثناء المستغرق باطل

بعضه من بعض كالاعداد (نحو له عندي عشرة الاو أربعة الاثني الا واحد) فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فبستثنى منه (في النوع الاول) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (ان كان المستثنى الاول داخلا في الحكم) وذلك اذا كان المستثنى من غير موجب فابعد من المستثنيات (داخل) في الحكم كذلك نحو ما قام أحد الاثر يدا الامر الا بكذا (في النوع الاول) وهو داخلا في الأثبات القيام لان الاستثناء من الثاني أثبتا وعرو ووكرا داخلا كذلك (وان كان) المستثنى الاول خارجا عن الحكم (وذلك اذا كان مستثنى من موجب فابعد خارج) نحو ما قام القوم الاثر يدا الامر الا بكذا (في النوع الاول) وهو خارج عن الحكم لان الاستثناء من الثاني أثبتا في وعرو ووكرا خارجا عن الحكم كذا في ذلك أشار التلخيص بقوله \* وحكمها في التصديح الاول \* (وفي النوع الثاني) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال (فبقي الحكم كذلك) وهو ان كان المستثنى الاول داخلا فابعد داخلا وان كان خارجا فابعد خارج (وان اجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الصيرفي وتبعه القاضي أبو يوسف ويمكن ادراكه في قول التانم \* وحكمها في التصديح الاول \* (وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أي من الذي قبله والذي قبله مستثنى عن الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول (و) هذا القول (هو الصحيح لان الحمل على الاقرب يمتنع عند التردد فيقول المذهب ان المتقدمان

الاربعة ان الحمل على الاقرب أولى ما لم يرد معارض فيعمل بمقتضى المعارض فاذا قيل له على عشرة الاثلاثة الا (بمحملان) أربعة أو ثلاثة تعين عود الثاني لاصل الكلام ضرورة قد استغرقوا الزائدو كذلك ان قال الاثلاثة الاثني لطف الثاني بالواو فان قيل عشرة الاثلاثة الاثني فان أعيد الثاني لاصل الكلام لزم ترجيح البعيد لا مرجع وهو ممنوع للقاعدة: الرابع عنوان أعيد الى الاول فهو المادعي وقال البصريون وبشرط في هذا أن يكون الثاني أقل من الاول لبيان الخارج ولا بشرط عند من يجعل الاستثناء من الاصل (قوله لان الحمل على الاقرب الخ) قال المصنف في المحاشي ونظيره قوله تعالى انارسلنا الى قوم مجرمين الا لوطا نالنجوهم أجمعين الامر أنه فالمرأة مستثناة من الاول والا مستثنون من القوم المجرمين وهو متقطع والثاني متصل كذا ظهر في وبعد فلتعني عندي في مثل عشرة الا أربعة الاثني أن يستثنى الاثنان من الاصل لان الحمل على الاقرب أرجح لامتنع وكفي باب التنزع شاهدان وكلام من الفريقين يبيح اعمال كل من العاطلين الاما المستثنى لعارض والعارض يوجبها ايضا فنحو عشرة الاثلاثة الا أربعة \* فان قلت ما المانع أن يكون في الآية الاستثناء الثاني من القوم المجرمين ورجحه الاتصال على هذا أيضا لانهم من الاول ومن المجرمين \* قلت متى قيل هذا فقد أعيد القائل وأحال أما الاول فواضح وأما الثاني فلان معنى أرسلنا أرسلنا بالعذاب فلا يصح إخراجهم من العدين \* فان قلت فما المانع من أن يستثنى من هم في النجوه وهو حينئذ تكون معدته يكون حمل على أقرب معاذركه فيخرج الا من الاستثناء في الاستثناء \* قلت هو قول الزمخشري وليس عندي كذا في قوله الامر اربعة الا ان النجوهم أجمعين انما ذكرته كيبدأ



لأننا استأذناهم من الأجر من حكم المعذين وعن الكسائي اتصال فألوسف عن قال أصلي مائة درهم الأربعة الاثنى  
 فقال يلزمه ثمانية عشر فقال الكسائي بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية علقه قوله اه ومن غيره ثلث وقوله ان الاكل  
 مستثنون من القوم المجرمين معناه انه مستثنى من لفظ قوم المتصدع من لكون مجرمين ووصفاه فلا يشاؤل قوم من لم يتصف  
 بالاجرام ولو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى عن الحكم باستثناء فهو مستقطع لاختلاف الجنس وهذا ما قاله في النكاح وقعه  
 القاضي ونوقش اياه كان الاتصال بقلب المتصف بالاجرام على غير المتصف بقلبه وهذا الاصل على كون الاستثناء مستقلا خاصا  
 بالخص لا قال لو لم يرسل اليهم أصلا وقوله ان المتجدد منهم متصل باللو لم يجرى مجرى خبره لكن لا يشترط له محذوف لان المقاسب الحكم  
 المتقدم أن يكون التقدير لكن الالو ما أرسلنا اليهم ولذا كور يدل عليه فلا تزم بينهما واعتقد من أن قوم نكرة موصوفة اندفع  
 قول ابن المنبر قبل أن يستثنى من النكرة الا في سياق النفي لانها تهم فيشعق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوما الا يزيدا  
 ويحسن ما رأيت أحد الا يزيد الا في ذلك في نكرة موصوفة كما مر في بيان قول الشارح في تعريف الاستثناء بشرط القاد قوماها ليس  
 من قبيل ما ذكره بل من قبيل رأيت قوما أساوا الا يزيدا وهذا يقتضي عموم النكرة ٣٥٩ اذا وصفت قوما ما ذكره بعض  
 الأصوليين من المحففة

والكلام المتعلق باب المبتدأ  
 والمجرى بخالقه وقدرنا  
 ذلك في حواشي حفيد  
 السعد على المختصر واعلم  
 أنه جوز في الكشف أن  
 يكون الالو متصليا  
 من الضمير في مجرمين  
 وقال ان الاستثناء مستند  
 متصل والارسل شامل  
 لهلاك والتجاء والقوم  
 شامل للمجرمين ولا  
 لو وقوله ان المتجدد  
 استئناف والمعنى اننا أرسلنا  
 الى قوم أكرم كلهم الال  
 لو منهم انهم المجرمين  
 ونسحق الالو واقصر  
 على أن الأمر أنه مستثنى

(محملان) أي محتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجمع مستثنى من أصل العدودو يحتمل  
 فود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول ويصح بعض المقاربة وقال ان الظاهر فيه أن يكون  
 استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالقرينة في المثال) المذكور وهو على عشرة الاربعة  
 الاثنى والاواحد (ثلاثة على القول الاول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الاربعة  
 والاثنان والواحد موجه على سبعة فخرج من أصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة (وسبعة على القول  
 الثاني) وهو أن كلام من الاعداد مستثنى عما يليه فاذا استثنى واحدا من اثنين بقي واحد اذا استثنى  
 الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة فاذا استثنى الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ويحتمل لهما)  
 أي الثلاثة والسبعة (على القول الثالث) وتوجيهه يعرف عما تقدم (والف معرفة قوله المحصل على  
 القول الباقي) البصرين والكسائي (طريقان احدهما أن تسقط) المستثنى (الاول وتغيير الباقي)  
 بالمستثنى (الثاني) أي ترديه عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وان كان معك) مستثنى (واحد فانك  
 تغيره) الثالث (وهكذا) تحمل (الى) أن تنتهي الى المستثنى (الاخير) فالمستثنى الاول في المثال  
 المذكور أو بقسطهما من العشرة يبقى ستة فاجرمها بالمستثنى الثاني وهو اثنان وصغر ثمانية فبسط  
 منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تقطع) المستثنى (الآخر)  
 عما يليه ثم راقبه عما يليه وهكذا) تفعل حتى تنتهي (الى الاول) فما تحصل فهو الباقي في المثال المذكور  
 تحط واحد من اثنين بقي واحد فحط من الاربعة بقي ثلاثة فحط من العشرة بقي سبعة بقي طريق  
 ثالثة وهي أن تحذف كل وتر خارجا كل شفع داخل وما اجتمع فهو المحاصل في المثال المتقدم آخر ج

من ضمير متجوزهم وليس استثناء من الالو لاختلاف الحكمين لأن الالو متعلق بالارسل والامر متعلق بمتجوزهم اه وتبعه  
 القاضي في جميع ذلك الا في الاقمار على أن الامر أنه مستثنى من ضمير متجوزهم لا يجوز على تقدير كون الالو استثناء مستقلا كون  
 الامر أنه استثناء من الالو وعلى اطلاق التعليق لاختلاف الحكمين فزاد بعد لأن يجعل ان المتجدد منهم غير متجوزهم اعترضا فلو استثنى كل  
 كون الالو متصلا على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بان الضمير متعلقهم بجمع قوم نكرة فكذلك ضميره فلا يكون متصلا  
 انما لم يدخل المستثنى في المستثنى متصلا يشعق الاجراء واجب بان قوم وان نكرة تعوق حكم المعرفة لان المراد قوم لو لم يدل آية  
 هو وقوله في النكاح حكايه عن ابراهيم عليه السلام ان في الالو بعد حكايه يقول الملائكة انهم لم يكلوا اهل هذا القرية فأيضا  
 وصفه بغير من دليل على ذلك لان المراد بالامر انهم لم يكلوا الشيعه وليس ذلك في غيرهم اذ ذلك لقوله ما يسقطهم هاهن أحد العالمين  
 وأقول ليس مناط الاقطاع على تقدير الاستثناء من قوم كونه نكرة بل وصفه بصفة اخرج المستثنى وهذا لا يصح على تقدير كونه  
 الاستثناء من ضمير مجرمين لاننا في الصفة نفسها فلا يتقيد بتقيدها كما لا يخفى على ان الصبحان ضمير النكر متعلقا بغيره فعارضه  
 على صاحب الكشف في تقيده عدم كون الامر أنه مستثنى من الالو باختلاف الحكمين أما اول قائله انما يتيم عنه على تقدير  
 أن كون الالو متصلا لا ينقطع مع تجوز الاقطاع فيتموه فمر أن القاضي أشار للناس ما تأتينا قلنا ان الالو اذا كان بمعنى الاهلية

فلا خلاف اذا تقدر الالو لم يلهيكم فهو بمعنى منجوبهم واما ثالثا فلا يمكن تصحيح كونه استثناء من الالو و يكون استثناء من استثناء من الاول ما اشار اليه المصنف من ان النجوبهم انما ذكرت كيدا وقد ذكره أبو حيان والثاني وقد ذكره أبو حيان ايضا انه ما كان الضمير في نجوبهم عائدا على الالو وقد استثنى منه المرأة صار كانه مستثنى من الالو لان الضمير هو الظاهر في المعنى نعم قال في التقر بشرط الاستثناء من الاستثناء ان لا يتخلل بين الاستثناءين متعدد يصلح مستثنى منوهة فانه يتخلل انما نجوبهم فلو قال الالو الام انه جاز ذلك قال الطيبي لاسيما ان قوله انما نجوبهم على تقدير ان يكون الاستثناء متصلا بجملة مفعلة فاعلم على تقدير سؤال سائل فيعلم ان البيع ان يتخلل ما في حيزه متعلقا بما قبله وقال ولا تسان في حواشي البضاي قوله لاختلاف الحكمين الاولى ان يقول لزوم الفصل بين الاستثناءين وهو كتحليل الشيء بين العصا ونحوها واما ويل ما قاله ان هنا حكمين الاجام والاعتناء فيجبر الثاني الاستثناء الى نفسه لئلا يلزم الفصل الا اذا جعل باعتراضا فان فيه مسحة حتى يتخلل بين الصفة وموصوفها فيجوز ان يكون استثناء من الالو ولهذا جاز الرضى أن يقال ٣٦٠ أكرم القوم والنحاة بصرون الازيد لكن لا يخفى ان الاعتراض بحاله

تعلق بطريقه غير بعيد ولهذا في بكلمة الاستعانة بالله هي هنا هي وهو انه تقدم ان المراد الاجرام ذلك الفعل الشنيع فكيف يقول المصنف في السؤال الاول ان المرأة من الال ومن المجرمين وذلك لازم على كونها مستثناة من الالو وهم مستثنون من ضمير مجرمين كالا يخفى وذلك القبر لا يتصور منها قلت الدلالة على الشيء كقوله وانما ظلمنا الكلام لان هذه الآية مما كثر فيه الكلام وقل من أصاب القرض من الائمة الاغلام وسئل عنها الجلال السيوطي في الفتاوى

أربعون واحدا ودخل اثنين بقي سبعة وايضا حقه أن تقول له عندي مائة لاجئين الا عشرين الا عشرة الاجنة أخرج المستثنى الاول والثالث وما شبههما في الوترية ودخل الثاني والاربع وما شبههما في التثنية فالباقى بعد الاستثناء العمل المذكور خمسة وستون وذلك لان آخر جملة من الكتب تنسب لهما أول المستثنيات فهي اثنان وتروا دخلا عشرين لهما ثمانية المستثنيات فهي اثنان شفع وآخر جناحيه فلاها ثالثة المستثنيات فهي اثنان وتروا فصا الباقى ستين ثم دخلنا جناحيه لهما رابعة المستثنيات فهي اثنان شفع فصا الباقى خمسة وستون وما زاد من المستثنيات عمل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل (فصل واحد من غير أن يوصف بها) \* لما قدم من معنى الاسم الفاعل الا ترى ان قولك زيد غير عمرو معناه غير لعمرو والموصوف بها (امانة) محضه (نحو ما بغاير الذي كنا نعمل) فغيره وصف صالح ولا اثر لضافته الى الموصول لاهل التعريف الاضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالنكرة) معنى (نحو) صراط الذين أنعمت عليهم (غير المقضوب عليهم) على القول بان غير المقضوب صفة الذين أنعمت عليهم (فان موصوفها الذين وهم جنس) مبهم (لاقواما عياهم) ونذهب الى ان غير التعريف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحر كغير السكون فعلى قوله غير الاثنين بدل لاصفة (وقد خرج) غير (عن الصفة) وتضمن معنى والايستثنى بها اسم مجرور بواضافته اليه (كأن يخرج الاعن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها بجمع منكر قبلها لتحويل كان فيما آله الله أي غير الله فلما جلت الاله غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعده لا كما انتقل اعراب الله الذي بعده الى غير في الاستثناء فيعراب الاسم الذي بعده لا بما يستحقه (وتعرب هي) أي غير نفسها (بما يستحقه المستثنى) بالفي ذلك الكلام فيجب تصبها في أربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في (فخو قاموا غير يلو) الثانية اذا كان الاستثناء متطعنا ولم يكن سلبط العامل على المستثنى كما في (نحو ما نفع هذا

فما أتى بالمراد \* (فصل) \* (قوله وهم جنس الخ) قال القاتل المعروف ان المعرفة المشبهة بالانكر هي القرون الى الموضوعه للجنس أي الحقيقة فمرا داه فردمهم من أفراد كقولك اثنان من السوق أي دخل سوقا فردا من أفراد ما هي السوق واما الموصول فانه معين بالاعتبار صلة المعهود وان كان مبهما باعتبار عينه من أعراب غير في الآية صفة فلا يتعرف عند الاضافة فاذا وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما ولم يتعرف عنده بذلك أعرابها بل من الذين بدل نكرة من معرفة (قوله انتقل اعراب غير الخ) أي فهي بمنزلة آل الموصولة وما بعدها بمنزلة صلة التي في دعوى نقل الأعراب الاشكال المشهور وكلام الشارح صريح في أن لا يحدث لأعرابها ونقل بعض الفضلاء عن الشهاب انه قال يحتمل خلافه وان كون الاعمى غير يقتضي أن تكون مضافة الى الاسم الذي بعده وعلى هذا فاهل هو في محل روي يجوز العطف على مجملها مجر أو يعمد من ذلك اعرابه ناهيها ونقل اليه اه (قوله وتعرب هي الخ) وان أشبهت بحرف لمعروض فليعلم زعمها الاضافة والكلام في غير والاستثنى بهما الى الموصوف بهما وفي الاحكام القليلة لا في الترجيح ومما ليسو به في مستثنى الاو كلمة غير المستثنى بهما أفضل لاعتناء به كما ينشأ في حواشي الآية فلا يرد على المصنف ولا يرد قول الآية \* وابتن منصوبا بغير معرأ به الخ في فراجع خواشيان ان أردت

المال

(قوله غير الضرر) قال القرافي أي يجب نصبه لأن الضرر مستثنى من المانع متعلق انهم من غير جنس المال ولا يصح تسلط العامل  
وهو نفع عليه فلا يقال نفع الضرر فلا يمكن أن يباين على أن العمل لا يدل على قيمة تكرار العامل فالضرر لا يستثنى بالأوجب نصبه اتفاقا فغير كذلك  
\* وأقول المستثنى المنقطع هو الضرر من لفظ لا يتناوله متغايضا عما أثبت المستثنى منه كقلموا الإجار أو مشناه ما بقي عن المستثنى منه  
كقلموا الإجار فالضرر رقي المال لا يصح استثناء من المال متصلا ولا منقطع فلا يمكن أن يشتهل النفع المتني عن المال فليس المعنى  
ما نفع للمال لكن نفع الضرر ولا وجه لنصب غير على المحال من المال ولا رخصة على أنه يدل منه لأنه أهم المال فالصواب بشهادة  
الذوق أن من باب تأكيد النفع بما يشبه المانع وهو أن يستثنى من صفته من متغايضا عن الشيء صفة قد يتغير دخولها فيها كقولك فلان  
لا يغير في الأثر يبي على من أحسن اليقظة الاستثناء في هذا منقطع مقدرا اتصاله أي لا يغير فيه إلا الساعات كانت من المحرور ليست منه  
فلا استثناء لشي من المحرور المتني عنه فلا استثناء في مثال المصنف منقطع مقدرا اتصاله مفرغ في المفعول أي ما يقع هذا المال شيامن  
أفراد النفع إلا الضرر أن كان فيها غير منصوب على أنها مفعول به كنفع وحينئذ فيصير تسلط نفع على الضرر ولا يتغير كونهم النفع  
فليتأمل أتبي وهذا نظير ما مر من ابن كمال باشا في الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وحاصله  
يرجع إلى أن ذلك من التنوع المتقدم (قوله نحو ما فيها أحد الخ) قال القرافي لقال أن ٣٦١ يمنع أن النصب عندهم فيه واجب  
لمحوه أو رفعه غير صفة كاشفة

لاحد (قوله وعندا لاكثر  
في نحو ما فيها غير زيد  
أحد) قال القرافي لقال  
أن يمنع وجوب النصب  
في غير على الاستثناء  
عندهم لا مكان نصب  
غير على المحال من أحد  
أومن ضمه المستثنى  
الطرف ورفعهما إلى أنه  
مبتدأ خبر الطرف واحد  
بدل من غيره على حذف  
الضمير الفاعل من البدل  
على المبدل منه أي ما فيها  
غير زيد أحد منهم أي

المال غير الضرر وعند الجميع في المستثنى (و) الثالثة إذا كان الاستثناء متغايضا وأمكن تسلط العامل  
على المستثنى كالنصب نحو ما فيها أحد غير جار وعند الجميع (و) الرابعة إذا قدم المستثنى على المستثنى منه  
(عندنا لاكثر في نحو ما فيها غير زيد أحد وجميع) نصبه في مستثنى أحدهما (عند قوم) من الكوفيين  
والبنديين (في نحو هذا المثال) المتقدم وهو ما فيها غير زيد أحد (و) الثانية (عند قوم) في الاستثناء  
المنقطع الذي يمكن فيه تسلط العامل على المستثنى (نحو ما فيها أحد غير جار وجميع) نصبه (في)  
مسئله واحد وهو ما إذا كان الكلام تاما غير موجب (نحو ما فيها غير زيد) وحيث نصبت فخاصها  
ما قبلها من العوالم على المحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيدهم واليه ذهب الفاروق في  
التذكرة (و) يمتنع نصب (في) مسئلة واحد وهو ما إذا كان العامل مفرغا (نحو ما فيها غير زيد) وفي  
العصاح قال القراء بعض بني أسد وقاعة يعضون غير إذا كانت في معنى الاتم الكلام قبلها لم يمتنع  
يقولون ما فيها غيرك وما حاق أحد غيرك انتهى بلفظه وإذا كان القراء نقل ذلك من العرب فكيف  
يسوغ منعها في الموضوع في الجواشي وأقول لا شاهد في غيره لمحوه أن تكون القصة في غيرك فبعض  
بناء لضافته إلى المبني وإلى مسند غير أشار الناظم بقوله

واسم من محروم بغير معر ما \* بما مستثنى بالاسما  
وتعارف غير الأفي خمس مسائل أحدها أن يقع بعدها الجمل دون غير الثانية أنه يجوز أن يقال عندي

(٤٦ تصريح ل) من غير زيد (قوله وعند قوم الخ) قال القرافي قد عتد أن النصب عندهم فيمراجع لأن الرفع على أن غيرا  
صفة كاشفة لا حار جاعل على النصب على الاستثناء المنقطع الذي هو خلاف الأصل أو مساو له وكذا يمنع ضعف النصب في نحو ما  
فما غير زيد لمحوه كونه على المحال من ضمير قاموا (قوله وتعارف غير الأفي خمس مسائل) مفهوم العدد لا يشيد حصرا على الصحيح  
فلا ينافي أنها تعارفها في أكثر من ذلك كابتنا في حواشي الألفية (قوله يقع بعدها الجمل) أي الاسمية أو الفعلية أن سبقت الابتنى لأن  
ذلك إنما يكون في الاستثناء المفرغ وكان الفعل أمام صار لنحو ما زيد الفعل المحرور وأما ما من مسبوق بقله أو موقر بقدو تفصيل  
المقام يطلب من حواشي الألفية فأنزلنا هنا في القواعد أو حجاب على هذه القاعدة لا أنافي الآية وقال بعد الآية  
تلاها الشرط وهو إذا خفي التي وقال المحوفي ونص النسخة الخ ثم قال كان صريح ما نصوه عليه يقول على أن أذبرت للظرفية ولا شرط  
فيها وفصل ما بين الأول والفعل الذي هو التي وهو فصل جاز فيكون الأول فعل ما من في التقدير وجه شرطه وهو تقدم فصل قبل  
الأو هو أرسلنا انتهى قال المصنف في الجواشي والذي يظهر أنما هو فيما إذا ولى اللفظ لفعل وهذا لم يقع في الألفاظ لا في الكلام ولا حاجة  
لتأويل إذا بانها رجت عن الشرطية لأن ذلك غاية البعد من التقدير ما أرسلنا من رسول الأفي حال القاء الشيطان في أن من يدع وقت  
تتميم ما على ما تقدمه الشرطية كلها المحال أي الأوطال هذه الجملة الشرطية أنه إذا خفي التي الشيطان في أن من يدع (قوله دون غير)  
أي لأم احتسبا لا مضافا إلى المرفوع (قوله الثانية أنه يجوز أن يقال الخ) أي أن غير ما من صنف ما حيسلا يصور الاستثناء بغير ما لا

وذلك لان الاستثناء بغير على شبيه تضمنه معنى الاوتنا اصلها الوصف وأورد على هذا قوله تعالى لو كان فيها الله الا الله لفسدنا فان  
 الاصقولا بتصور الاستثناء وجب انهم متصور صناعه والمأنع في الا يتشعري (قوله الثالثة انه يجوز الخ) أي ان الا اذا كانت مع  
 ما بعدها مصفة لم يجز حذف الموصوف واذا كانت مقامه مختلفا غير لاصالها في الوصفية (قوله الرابعة انه يجوز الخ) لا يشكل عليه قول  
 التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بما جاء به وبغيره والا جاز لان ذلك كما في شرحه مذهب بعض والصحيح المنع في  
 المعطوف على المستثنى بالآثم ظاهر كلامه سيويه ان ذلك عطف على الموضع وظاهر كلام الشارح ما ذهب اليه السلاويين من انهم  
 باب العطف على المعنى المسمى بالتوهم (قوله الخامسة انه يجوز ان يقال الخ) أي اذا فرغت العامل لما بعد الاعلى ان يكون مفعولا له  
 صرح نصبه بخلاف غير لانهم ج ٣٦٢ باللام لان من شرط المفعول له ان يكون مصدرا او غير ليس مصدرا (فصل) (قوله)

وقال سيويه الخ قال  
 اللقاني قال الرضى وانما  
 انتصب سوى لان في  
 الاصل صفة تنظر في مكان  
 وهو مكانا قال الله تعالى  
 مكانا سوى أي مستويا  
 ثم حذف الموصوف  
 واقترنت الصفة مقامه مع  
 قطع النظر عن معنى  
 الوصف أي وصف  
 الاستواء الذي كان في  
 سواء فصار سوى بمعنى  
 مكانا فاقطعت استعمال  
 سوى استعمال لفظ  
 مكان لما قام مقامه في  
 افادة معنى البذل تقول  
 أبتلى مكان عسرواى  
 بده لان البذل ما دسد  
 المبطل وكان مكانه ثم  
 استعمل بمعنى البذل في  
 الاستثناء لانك اذا قلبت  
 حاشي القوم بدل زيد  
 أفاد ان زيد بالما تترك فرد

درهم غير جدي على الصفة ويمتنع عندي درهم الاجد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز ان  
 زيد الاربعة انه يجوز ان يقال مقام القوم غير زيد وعمر ويجز عمر وعلى لفظا يدور فعه جلا على المعنى لان  
 المعنى مقام الاندلس وعمر واللا يجوز ان راعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ان يقال ما جئتك الا بتمام  
 مهر وقلت ما انتصب ولا يجوز مع غير الياجر نحو ما جئتك لغيرا بتمام مهر وقلت  
 (فصل والمستثنى بسوى) بلطاعتها كالمستثنى بغير في وجوب المحقق ولم يذكر سيويه الاستثناء بها  
 قاله أبو حيان (ثم قال) أبو القاسم (الرجاج) في الجمل (وابن مالك سوى كغيره في واعرابا) واليه أشار في  
 النظم بقوله  
 وسوى سوى سواء اجعلا \* على الاصح ما القير جعلا  
 (وبدلها حكاية الفراء أنا في سواك) وقوله \* فتسوا بالباعها وانت المشتري (وقال سيويه والجمهور  
 هي ظرف) المكان بمعنى وسط غير متصرف (بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك) فليست هنا  
 بمعنى غير لان غير الاندلس \* هنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك قلما وصلوا سوى بغير ضمير  
 ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك (قوله والوا لا يخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر  
 كقوله) وهو شهل بالمعجمة ابن سنان (ولم سوى العلوا \* نذاهم كذا نوا)  
 فحذفوا فلا في الشعر والعدوان يضم العين المهملة الظلم الصريح ونذاهم بكسر الهمزة جازي نذاهم ودانوا  
 جازوا ولمنه كذا بن تداين وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما و ظرفا في غير ن في السعة تأتي سواك  
 قاله الطبري (وقال الرازي) أبو البقاء (العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا) قال الموضع (والى  
 هذا) المذهب (أذهب) لانه أخلص  
 (فصل والمستثنى ليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما أهر الدم وذكر اسم الله  
 عليه فكلوا) أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السن والظفر) بنصبهما لانهما مستثنان من فاعل أهر  
 المستتر فيهما وينهما اعتراض والاهما والاسالة شبهة من وجع الدم يحرق الما في النهر (وتقول أتوفى لا يكون  
 زيدا) بالنصب فالسن في الحديث وزيدا في المثال خبران ليس ولا يكون (واسمه ضمير مستتر) فيها  
 (عائذ على اسم القائل القوم ومن الفعل السابق) فتدسيه كقوله الموضع في المحاشي (أو عائذ  
 على (البعض المدلول عليه بكلمة السابق) عند جمهور البصريين أو: تد على المصدر المدلول عليه بالفعل

عن البلية أيضا لفظا معني الاستثناء سوى في الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى  
 بده ثم بمعنى الاستثناء ثم قال وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة تنظر في مكان وفي اذا  
 حذف موصوفاتها انتصب ونصبه على كونه ظرفا في الاصل والاقص فيه لان معنى الظرفية (قوله والوا لا يخرج الخ) قال اللقاني  
 هذا قول الجمهور لا يجعهم قال الرضى وزعم الاخفش ان سوى اذا خرجت عن الظرفية أضانصه واستنكارا لرفعته فتقول حاشي  
 سواك وفي الدار سواك \* ومن هذا في استنكارا في رفعه ما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم من ذلك لقد قطع بينكم وتقول  
 في جبل فوق السلمي ودون السباعي (فصل) (قوله أو البعض) قال اللقاني برفع عليه المعنى حيث لا ليس بعضهم المستثنى  
 منه وهو يدعي البطان فان أحبيها ليس بعضهم المستثنى منه النصب بالفعل كان هو الوجه الاول بجعله انتهى وهذا غير الرد  
 الا في كلام الشارح كذا يعني

(قوله وزيدنا غير مطر دل تخلفه الخ) أحببت ان دعوى أنهم اسم الفاعل من الفعل السابق على وجه التفسير بنو قد يكون مقهوما من قوة الكلام كالانصاف بالآخر في المثال المذكور قدس (قوله وردنا ربه الاول) يحاط بها اجابا عن الاول فالقدير ليس هو اى الانساب اليك بالاحوة انساب زيد (قوله يجرى في الصفة والخبر والمحال) قال شيخنا الحنفى فيما كتبه على الشارح حرر مثال ذلك في الخبر انتهى ومن خطه نقلت وأقول مثاله الآية المذكورة لان ناسخبر كن لقوله فوق اثنين ومثاله ايضا قوله نعالى بل انتم قوم تجهلون كما ينهى المصنف في السابع من معنى اليبس ومرتضى في باب الجواب ما يتصل بـ ٢٦٣ بذلك (قوله في موضع نصب على الحال) قال القفاي يرد

انضمنا عند الكوفيين (فتقدير قاموا ليس زيد ليس هو اى ليس القائم) زيد على القول الاول وردنا به غير مطر دل تخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيد (اوليس) هو اى ليس (نضمه) زيد على القول الثاني وفيه بعد لا طاقهم حينئذ البعض على الجميع الا واحد اياه الموضع في شرح المصنف على الكلام على هذا خلا اوليس هو اى ليس قامهم قيام زيد بخلف المضاف اليه المقام على القول الثالث وردنا ربه الاول وان فيه تقدير محذوف بلفظه قط (وعلى القول الثاني) وهو كونه ضمير يعود على البعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد) الشامل للذكور والاناث فان كن كن اسماء وهو عائذ على الاناث اللاتي هن بعض الاولاد لا تقدم ذكرهم في قوله تعالى وصيكم التقي اولاد كنه في قوة اولاد كذا كور والاناث ونسأ خبر كن فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نساء قلت الفائدة حصلت وصفه بالنظر بعده \* فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فاذا ذكر النساء قلت فائدة التوطئة لوصف بعده وباب التوطئة يجرى في الصفة والخبر والمحال (وجلتا الاستثناء من ليس زيد) ولا يكون زيد في موضع نصب على الحال (من المستثنى منه) \* فان قلت كيف حكمه على جلس بها حال والفعل الماضي لا يقع حالا امع قد ظاهرا ومقدرة قلت هذه مستثناة كقوله اوحيا في النكت الحسنان بحثا (ومستثنان فلا موضع لهما) من الاعراب \* فان قلت دعوى الاستئناف يحل بالمقصود \* قلت لا يعنون بالاستئناف علم تعلقاتها قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الازيد فكأن الازيد لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه اليا اشر الناطم بقوله واستثنى ناصبا ليس ثم قال ويكون بعدلا

(فصل) وفي المستثنى فقال وعدا وجهان أحدهما المجرى اليها المارة (و) واليا الاشارة بقول التائب (و) وسابق يكون أن ترد (وهو قليل) ولقائه (لم يحفظه صوبه في عدلوا من شوا هذه قوله) تركنا في الحضيض نبات عوج \* عواكف قد خضعن الى النور

احتاجهم قتلوا أسرا \* عدا السبطا والطفل الصغير) والقوافي مجرورة بالسبطا مجرورة بعدا وهي أنشئ السبط وهو الذي يحاط سواد شعره بياض وحريم بالياء المنة تحت مفعول احتاجنا من الاحاق قتلنا غير مفعول عن المفعول وقول الآخر خلا الله ارجوسا والذواغا \* أعد على شعبته عمالكا

مجر الحلالة (و) خلا وعدا (موضعها) جازن (نصب) ثم اختلف (فيل هو نصبه من تمام الكلام) فيكون الناصب لموضعها المحملة المتقدمة عليها الى انصافها عامها كما قيل به في التمييز الرفع الاجسام النسبة أن العامل فيه هو الجملة التي انصب عن تمامها حكاية المراد في باب التمييز عن قوم (وقيل لا يعمد لعامل بالفاعل) أوشبهه (المذكور) قبلها على قاعدة أرف الجري فيكونان في موضع

على الحال قال القفاي يرد عليه ان الجملة الحالفة يجب ضبطها بصاحبها بالواو أو بالضمر أو بهما وصاحب الحال هـ بـ المستثنى منه وليس ثم رابط به اذا الضمير ليس ويكون اما البعض أو لوصف مشتق من الفعل المتعلق به وكل منهما غيره وتقدر ضميرا آخر بابا وكون المرجع اى بعضهم مشتملا على الرابط لا يحصل به الرابط كافتوا عليه في والذين يتوفون منك الا يقاه وانظر له يمكن الجواب بان قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها انفى من الضمير في قياس ما من توجهه الى تعلق التام المتصل وظاهر كلامهم كون جملة الاستثناء حالية وان كان المستثنى منه تكة تليزم مخالفة القاعدة المشهورة وهي ان الجمل بعد النكرات صفات وتحتل تخصيص اطلاقها جميعا اذا كان

المستثنى منه معرفة (فصل) (قوله بلك عوج) اى نبات خيول عوج يضم العين جمع أعوج وهو قرص مشهور (قوله أبجنا حريم) اى القوم المحدث عنهم (قوله والقوافي كلها مجرورة) لا وردنا الشارح البيت الاول وان لم يكن فيشاهد (قوله فيكون الناصب) لموضعها المحملة قال الدوشري ان الفرق ذلك صاحبنا العلامة على اليناري بقوله ابن أبي جلة قلت \* ولا اسماء قد نصبت فاجبت ارتقا لا قولي خلا وعدا انجرا \* عواكف في العلوم نعت وليجز ذلك ونظن من اى المنصوبات هذا المنصوب (قوله وقيل لا يعمد لعامل بالفاعل) قال الدوشري في نظري قولنا القوم اخوتك فلا زيدا خبرهم على الاول ويستمع على الثاني لانه

لا فعل فيه ولا شبه (قوله وعلمه بامر بن وردا) قال النوشري الأمران هما ما تصدق به قوله بعد قوله والصواب عندى الأول لانه لا يعتد  
 الاتصال الى الاسماء أى لاتصل معها الهمائل تزل معناها فاشتبهت في عدم التعدية المحروف الزائدة ولاها بعتد الاوهى غير متعلقة  
 اه قال الشنقى في حاشيته المحارب عن هذا أى الأول أن تعدية المحرف اتصال معنى الفعل الى المحروف وعلى الوجه الذى يقتضيه ذلك  
 المحرف وقد صرح المصنف بذلك فى الاستدراك حيث قالوا على عدا هذا بما قبلها كتحقق حاشا بما قبلها عند من قاله لانه لا وصلت  
 فنهض الى ما بعد ما على وجه الاضراب والانتزاع (قوله في ليس ولا يكون) هذا أحسن من قول الشهاب القاسمى أن المراد السابق  
 بالنسبة لموضع الجملة وهو النصب عن تمام الكلام أو التعلق بالفعل المذكور لانه أو رد عليه أنه كيف يتعلق بالفعل قال الآن  
 بزيادة يمكن فى البحث السابق اه ٣٦٤ وهذا كما يقال زنا وحده (قوله وفيه نظر لان المقصود الخ) هذا النظر للرضى وأجابه

المفعول به كرت زيدا الآن تعدىتهما على جهة الساسقة الجرجانى قال الموضوع فى المعنى والصواب  
 عندى الأول وعلمه بامر بن وردا (و) الوجه (الثانى النصب على أنهم فعلان) ماضيان (جامدان)  
 لوقوعهما موقع ال (لان الفعل اذا وقع موقع المحرف ينصب جامدا كان الاسم اذا وقع موقع المحرف  
 ينصب مبنيا قال الموضوع فى شرح الله محققا معنى النصب ان صرح فى عدال كونها كانت متعديّة قبل  
 الاستثناء كقولك هذا فلان طوره أى تجاوز لم يصح فى خللكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت  
 ضمونها فى الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شئ فقد جاوزه انتهى (وفاعلها  
 ضمير مستتر) فهما (وقى مفسر وفى موضع الجملة) فهما (البحث السابق) فى ليس ولا يكون  
 فىكون فاعلها المضمرا ما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا  
 فالتقدير عدا هو أى الفاعل زيدا وأما على مصدر الفعل أى عدا القيام زيدا وأما على البعض الدائر عليه  
 بكاه السابق أى عدا هو أى بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قاموا عدا زيدا أن زيدا  
 لم يكن معهم أصلا ولا يزم من خلو بعض القوم منه مجاوزة بعضهم اما دخول الكل ولا مجاوزة الكل  
 بخلاف قولك قاموا ليس زيدا أى ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا فى سياق النفي فشم كل بعض  
 من القوم ففصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجعلنا الاستثناء فى موضع نصب على الحال  
 أو مستثناة فلا دخل فيها (وتدخل عليها) أى على خلا وعدا (ما المصدرة) وهو متشكل على ما تقدم  
 من ان خلا وعدا جامدان والمصدرة لاتوصل بفعل جامد كانه غلبه فى التسهيل وعلى القول بمجاوزة  
 دخول ما عليها (ففيه من النصب) فى الشنقى عندا الجمود (التعين الفعلية سيند) وبالاعلاشارة بقوله  
 وبعد ما نصب (قوله) وهو ليد (الاكل شئ) ما خلا الله تعالى أى ذاهب فان أخذ من قوله تعالى  
 كل شئ ما خلا الاوجه وهو جملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل أن تكون صفته لضاف والمضاف اليه وما  
 زائدة والتقدير كل شئ غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر (وقوله  
 قل التذامى ما عادنى) فأتى \* بكل الذى يهوى فى معنى مولى  
 فعدا فعل ماضى (وهذا دخلت) عليه (نون الوقاية) وما موصول حرفى وعدا صلتة (وموضع الموصول  
 وصلته نصب) بلا خلاف (أما على الظرفية) الزمانية (على حذف مضاف او على الحالية على التاويل ما سمع  
 النصب كما جعلت زائدة مع المحرف شأن دخول المصدرة على الفعل جائز بقياس وزائدة ما بعد الفعل

بعضهم عنه مان البعض  
 الذى هو الفاعل بعض  
 مبهم مجاوزة البعض  
 المهم زينة مثلا وذلك  
 البعض عنه لا يتحقق الا  
 مجاوزة الكل وخلوه عنه  
 وقرب من هذا قول  
 النوشري قد يقال جوابا  
 عن هذا النظر ان هذا  
 الضمير العائد الى البعض  
 المذكور طام لكونه فى قوة  
 المفرد المضاف والمفرد  
 المضاف يقيد العموم فهذا  
 يقيد العموم فاذا خلا كل  
 بعض من القوم من زيد  
 كان غير داخل فى الحكم  
 عليهم فاقبل اه وقد  
 يقال لا حاجة لهذا التكلف  
 لان المراد البعض كإمر  
 من عدا زيدا فقدر (قوله)  
 وتدخل علم ما  
 المصدرة) قال أبو حيان  
 فى شرح التسهيل فان قلت  
 هلا جعلت ما زائدة مع

النصب كما جعلت زائدة مع المحرف شأن دخول المصدرة على الفعل جائز بقياس وزائدة ما بعد الفعل  
 لاتنقاس فكان جعلها على ما تنقاس أوفى (قوله وهو متشكل على ما تقدم الخ) قد يحيا باستثنائهما وقال الشنباغى قد يحيا بل فعل  
 امتناع وصلها بما جامدا لما دأبوا به من أن لا يصل كإفهامه كلاما ما اه وكلامه السابق ما مر من أن عدا  
 بمعنى فعل متعد وهو تجاوز وخلا فعل قاصر (قوله كقوله الاكل شئ الخ) قال بعض الفضلاء قد يقال لا تعين فيه الفعلية لمجاوز كون  
 ما زائدة وخلا حرف اه وهذا سهو لانه لا يصح كون خلا حرف لانه لا يبعد ما نصب كإحوال رواية (قوله أخذ من قوله تعالى قد  
 يقال ليدفع تقدم على أنزال القرآن فكيف يأخذ منه (قوله صفة لضاف والمضاف اليه) أى صفتى لاساعة لاختلاف اعراب المضاف  
 والمضاف اليه ولا يصح إرادة أنه صفة لاحدهما التفسير للموصوف بهما (قوله أو على الحالية) فيها اشكال القول الرضى فى أن الواو اقترن  
 الخ لا حيث قال الواو يجب كمر هو انما يميز الفصح ليكون يتلو بل المصدرة فان المصدر يتم حالان المصدر انما يكون جلا اذا كان مرفعا

لامؤوليه (قوله وقت مجاوزتهم) أي القوم ولا ينافي إفراد الضمير في هذا جمعا لانه ٣٦٠ بمعنى ما يد كثرتم انه سبيل المهند من

معنى هذا لعدم سبكه من

لفظها لاجلها جامعة

(فصل ٥) (قوله فان

قلت الخ) قال الدونشري

هذا لا ينافي الا في حاشا

الترجيبة لا الاستثنائية

التي الكلام فيها قائلها اه

وفيه ان الذي يقتضيه

حاشا الترجيبة تنزيه المشتق

بها عما قبلها وعما قبل عليه

الكلام لا تنزيه ما قبلها

عن المشتق بها كما ذكر في

السؤال قدبر (قوله رايت

الناس الخ) قال الدونشري

رايت في هذا البيت من

الراي فلذا اكتفى بمفعول

واحد وقعا بفتح الفاء

تيمر اى كمر او يروى فاما

الناس وهو الاصح والفاء

في فاعلى توههم اما في

الكلام على رواية رايت

(هذا باب الحال ٥)

(قوله واشتقاقها من

التحول) سابقا انه ينقل

عن ابي القاسم انها مأخوذة

عما ذكره في هذا انما

يتاني في المشتقات وهذا

لفظها مفعلا معني لكونه

مشتقا ومأخوذا عما ذكر

(قوله ويجوز فيه التذكير

والثالث) قال الدونشري

قال الشارح في امره

الحال بالتذكير ويجوز

في العائد عليها التذكير

والثالث وفي لفظها

الفاعل (وتلك الحال فيما معني الاستثناء) (فهي قاموا ما عدا زيد اقلوا وقت مجاوزتهم زيدا) على الاول (او مجاوز زيدا) على الثاني (وقال السراي) (وعلى الاستثناء كاشتبا غبر في قاموا غبر زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المستر كما تقدم في باب (وقد يجيز ان على تقدير ما زائدة) (وبه قال الحمري والربيعي والكسائي والفراسي وابن جني وشاروا اليه الناطم بقوله وانجزا وقد برد قال في المعنى فان قالوا بان مادة ما ساقا فلا بد ان لا تاراد قبل الجار والجرور بل بعده نحو عاقليل وان قالوا انك سماعا فهو من الشذوذ فيجيب لا يقياس عليه اه وهو عاقليل ساهنا

(فصل ٥) والمشتق بحاشا عند سيقويه مجرور لا غير) بالناس على الضم مع لا وفي المعنى ان ذلك محتمل وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التفرقة قوله عن العرب وان شذويه لا غير اجل (وسمع غيره) أي غريبه (به) (النصب) (رواه الاخفش وغيره) (قوله اللهم اغفر لي ولن يستحق حاشا الشيطان وابا الاصم) (ينصب الشيطان وابا الاصم بفتح الهزرة واهمال الصادو اعجام العين وليس غنظوم كما قد برهم فان قلت المغفرة مرحل لا ينتزه احد منه قل استثنى بحاشا قلت تنبيه على ان الشيطان لشذوذه ساسته واقر اطلق في حق الحال وسواء الصنيع تنزه المغفرة عنه وسقط شأنه ان يتعلق به وجعل ابا الاصم قرنا للشيطان تنبيه على التحاقه به في خبائسه القدر وقبح الفعل مباغتي في الدم قاله الدماميني وقد ثبت النصب ينقل ابي زيد والفراسي والاشعث والبياني وابن خروف واحراز الحمري والمازني والمبرد والزجاج والناظم حيث قالوا كخلا حاشا (والكلام في موضعها) حال كونها حارة وناصية وفي فاعلها كالكلام في احتيا) عدا خلا تقدم شرحا (ولا يجوز دخول ما عليها) كما فاده الناطم بقوله ولا تصعب ما (اخلاقا لبعضهم) واستدل به ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة بنما على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس يدرج وروى في المعنى بان نافية لاد صديقه والمعنى انه عليه الصلاة والسلام يستثنى فاطمة توبان ما حاشا فاطمة مذكر من كلام الراوي ويؤيد ان في عجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ما قول الا دخل

رايت الناس ما حاشا قريشا \* فان نحن اخذناهم فعلا فنادر قال الموضوع في شرح الحاشا ويجعل ان يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنائه واشتقاقه من الحاشية كلن المراد انك انجزته منه وعز لثمنه اه (ولا يجوز دخول الا) على حاشا (اخلاقا للكسائي) في اجازة ذلك اخبر شيوخنا ان القوم الاحشار يدومونه اذا قصت وحكاها أعضاء الحسن عن العرب ومنعه البصر بون مطلقا وجاهلوا ماورد من ذلك عن الشذوذ قاله المرادني في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فتوجب لا كما في قولك لكن العاطفة بالاولى وقوعها غير عاطفة وكما هو ثبت بل على الاستقامتهم نحو ما هل

(هذا باب الحال ٥) والفاء متعلقة عن واو لقوله في جمعها احوال وفي بعضها حوالة واشتقاقها من التحول وهو التحول ويجوز فيه التذكير والتثنية لفظا ومعني والذ كور في هذا الباب حدها صفتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينه وبين صاحبها بينه وبين عاملها ثم تعددها ثم تركها ثم انصافها الى مفرد وطرف فوجه ثم حذف فعلها (الحال) (نوعان مؤنث وكذا وهي التي يستفاد منها ما يدون ذكرها) (وستأتي ومؤنثة) (ويقال لها المينة) (وهي التي لا يستفاد منها ما يدون ذكرها) (وصف فضلة مذكرة

كذلك لكن الراي في اللفظ التذكير وفي المعنى التثنية (قوله ثم صلاتها) منها كونها مؤنثة ومؤنثة فقوله نعمت توكيدها غيرها داخل في الصفات (قوله وهي وصف الخ) لانها هنا تسمى بالثنية فقولها لبيان الهيئة وهو لا يشبه المؤنثة

(قوله والمفعول) قال الفوسري مراده المفعول به ولا شك بل جئت أنا وزيدارا كبتن مع أن زيد أو الحال وهو مفعول معه لا مفعول  
 معنى فلذلك الحال منه قاله في المتوسط وأورد على قوله لا يكون لغير الفاعل والمفعول أنها تكون من المجرور وبالجر ومن المضاف اليه  
 ومن المبتدأ على ما تقدمه كلام الشارح في فصل أصل صاحب الحال التعريف وأجيب عن المجرور بالجر من المفعول به كمثل  
 عليه ما ذكره في هذا على ما يشاء ويحبهم من المضاف الاله لا يشتهان من المحاب أو أسمعهم منهم من المضاف شرح اقرار الشارح لا شك  
 لا من اتباع المصنف وابن مالك أو ما يأتي من مجيئهم من المبتدأ في الظاهر وهو في الحقيقة من الفاعل معنى (قوله لا من المبتدأ  
 على الأصح) فيه نص يرجح المبتدأ لا يقال فيه فاعل معنى ووجه عدم مجيئ الحال من المبتدأ في فصل أصل صاحب الحال التعريف  
 وهل من التعريف كان فير على المحصر في مجيئهم من الفاعل والمفعول لا يغيرهما أو يقال هو فاعل معنى هذا مبني على الخلاف في  
 دلالة على المحدث وعدمه وقد ذكرنا في حاشية القاموس ما ينبغي مراجعته وذكر المصنف في الحواشي هذا البحث فقال قال الفوسري  
 فإن كانت لكم الدار الآخرة ٣٦٦ عنده خالصة لا يتناصطها من الدار أو تعرض بان الوجه أنها حال من ضمير الخبر لان

بيان الهيئ (الفاعل أو المفعول أو المضاف الأول) (كجئت راكباً) فراكب مبني هيئته الفاعل وهو  
 الثاني (و) الثاني يجوز زيد (من يمشي كذا) فمشي مبني هيئته المفعول وهو المضاف (و) الثالث يجوز زيد  
 (قمتوا كبتن) فراكب مبني هيئته الفاعل وهو تاء التكملة وهيئته المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون  
 لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يقول بما يجوز في الدار حالها حال من ضمير التعريف  
 المستقيم وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح وهذا على شيخنا فتشخال من يعلى وهو مفعول  
 معنى قد تدره أتبع على يعلى أو أشير إلى يعلى في المتوسط) ونرجح بذكر الوصف في قوله تعلى  
 قد رجعت الفهري فإنه وإن كان مبني هيئته الفاعل إلا أنه مصدر لا وصف والمراد الوصف  
 ما كان صريحاً أو مؤولاً به تدخل الجملة فيه من الظرف والجار والمجرور أو لا تدخلت حالاً فيها  
 في تأويل الوصف (و) نرجح (بذكر الفصلة الخبر في يجوز بدخال) فإن ضاحك وإن كان  
 مبني هيئته فهو معدلة لصفة والمراد بالصفة هنا ما يأتي بعد ضم الجملة لا ما يستثنى الكلام عنه  
 ليسهل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فإن كسالى حال ولا يستثنى الكلام عنه (و)  
 نرجح (بالباقى) وهو قوله مذ كورة لبيان الهيئ (التمييز في نحو قد تدره فارسا والنعث في نحو جاني  
 رجل راكب فان) فأصولاً كب وان حصل بهما بيان الهيئ فليساه ذكورين لئلا يخل  
 التمييز لبيان جنس المتعجب عنه وهو القروسية (وذكر النعت تخصيص النعت) وهو رجل  
 بالنعت (وأنما وقع ببيان الهيئ بما ضمت لا تصاد) أو بثنى بقصد للخصائص وإن لزم منه معنى آخر  
 (وقال الناطم) في نظم (الحال وصف فضله متعجب في حال كذا) بزيادة كذا البيان المراد  
 (فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضله) فصل أول (مخرج الخبر) في يجوز بدخال فإنه  
 معدلة (ومتعجب) فصل ثان (مخرج لثني المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب يوم رث رجل راكب)  
 فأنهما وإن قبلتا لثنتين ليس لثنتين (ومفهم في حال كذا) فصل ثالث (مخرج لثنت المنصوب  
 كرايت رجلاً راكباً) أي النعت (فما سبق) بكسر السين وسكون الياء لثنتاً تحت (لثنت المنعوت)

اسم كان لا يقع منه الحال  
 لأن الأفعال الناقصة  
 يوثقها لنسبة حدث  
 عتق إلى فاعلها حتى  
 يقتضي متعلقات يعنى  
 فكان زيداً على إرادته  
 أن زيداً ثبت بل أن القيام  
 المنسوب إليه ثبت لا غير  
 وذلك حاصل زيدون لم  
 تذكر كان ولهذا توهم  
 كثرة أنها لا تسهل على المحدث  
 بل وضعها للادلة على  
 غير ذلك زمان فلهذا لم تعمل  
 إلا في الاسم والخبر وفي  
 القامح ما يشي بهذا قال  
 الخبر نفس المستدل لا تعيد  
 للسند إنما تعيد كان  
 قبل ودليل أن اسم كان  
 فاعلان الزعشري وابن  
 المحاسب لم يذكرا اسم كان

في المرفوعات وذكر الخبر في المتصوبات وقال ابن خني  
 في المشقيات يدل على نصب كان وأخواتها الأجوال فكونوا أنتم أو أيكم مكان البيت وقال ابن السجري من منع أعمال كان في  
 الحال غير ما خذ به لأنه لا فاضلة لمذكورة ثم انفع العمل تعمل فيها فانفلت بفعل متصرف رفوع ونصب وليست أسوا حالاً من  
 حرف التثنية واسم الإشارة (قوله ونرجح بذكر الوصف) فيه الاحتراز بالجنس لأن ينعين فصله عموماً خصوصاً وخبراً كلاً لا ينعني  
 وساقى في الكلام على تعريف المصنف أنه جعله للاختلاف فوجه ذلك (قوله متعجب) قال المراد ذكر في التسهيل والكافية أن  
 الحال قد تغير بزمان أو غيره في عملها ومثله في شرح التسهيل يقرأ ما كان ينبغي لنا أن نستخدمه دونك من أو يا سبني المفعول وفيه  
 كلام ذكرناه في حاشية الألفية (قوله ومتعجب مخرج لثني المرفوع والمجرور الخ) بهذا ندفع اعتراض ابن الناطم أن المحدث مانع  
 لثمنه النعت لأن قولاً مرتباً بـ رجل راكب في حال ركون وجه الدفع أن هذا خارج بقيد النصب وكان الظاهر إيراد  
 محبة المنصوب ويحجب عنه بما قاله المحدث من أنه لا يفهم من حال كذا على غير قصد وأجاب المرادى عما أورد ابن الناطم أنه خارج



يقيد لزوم النصب وكأنه أراد لزوم غالباً فلا نفاق في ما أسلفتم أنه قد يحجز بالبا والرائد ثم إنه إنما يحتاج إلى الإخراج بقيد لزوم أو رد  
نعت المنصوب بكونه في الجواب عما أوردناه من ذلك سبعون حل على الجواز فتدبر (قوله) فهو لا يفهم في حال كذا بطريق الوصف وإنما  
أفهمه بطريق الزوم أي فلا تتم على ذلك الالتزام في دالة عقلية عند أهل البيان والاصول لا يقال فيما دل العقل على شيء أنه  
يفهمه وإنما يقال يفهمه في الدال عليه بالوضع فلا لا يجعل المصنف ذلك من جهة الاعتراض على التعليل له ليس في كلامه أنه يفهم  
كذا قصداً (قوله بخلاف الدور) قال الدونشري اعلم أن هذا الدور إنما يلزم تغيير حقيقة تمييز عند المنشي للكلام يعطيه بعد تعمله النصب  
لأنه إنما يعطيه النصب بعد معرفة كونه حالاً فلا يجعل التصديق المحقق توقف كل من جعل في الاعتراض لا يشغله حتى يكون منصوباً  
ولا يعطيه النصب حتى يتعمله فأن أفاخره ما هو موضوع عوفيما تسلك به مستحكم فلا يلزم دور اه وأقول في دعوى لزوم الدور  
على الوجه الأول نظر قال القرافي قوله فرع التصور أن أود فرع تصور المحاكم وهو المحاد مع الدور إذا التصور المتوقف عليه الحكم  
التصوري وجه ما هو التصور المتوقف على المحر وهو التصور بالكنهه وأذن قد يكون حصوله التصور يشعر بمنزعة الحكم وإن أراد  
فرع تصورنا لتأخر في هذا المحاد مع الدور وبالوجه الأول وضع أن النصب بالنسبة إليه ص ٣٦٧ لأن المراد التعريف بمن حيث أنه

نه (قوله) لا يفهم في حال كذا بطريق القصود لو أنها فهمه بطريق الزوم لأن المقصود بالذات التقيد  
بالتصديق لزومه بين المصلحة العرض (وفي هذا المحمد) الذي ذكره الناظم (نظر لأن المقصود من المحمد  
تصور ما هيته المحمدية لا تصور الإجماع أجزاً المحمدية قد جعل (النصب) جزءاً من المحمدية أنه (حكم)  
من أحكام المحمود (والمحمد فرع التصور) إذا لا يحكم على شيء إلا بتصوره (والتصور) لما هيته المحمود  
(متوقف على) جميع أجزأ (المحمد) من حيثها النصب وهو حكم (فيما لا يدور) وهو متوقف الشيء على ما  
يتوقف عليه أما بمرتبة كتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (أ) أو بمراتب كتوقف (أ) على (ب) و(ب) على (أ) على  
(ج) و(ج) على (أ) والودور مبطل للبعد وأجبت باختلاف الجهة فإن الحكم ليس متوقفاً على التصور  
بكنهه الحقيقة المتوقفة على المحمد حتى يلزم البطان وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف  
على المحمد فلا يلزم البطان وفيه نظر لأن القرض من المحمد فرعاً له لا بد بكنهه حقيقة تمييزه عليه  
والتصوري وجه ما لا يكفي في ذلك

فصل ١٠ (الحال) من حيث هي (أربعة أوصاف) أحدها أن تكون مستقلة وهو الأصل في الأجزاء  
ماخوذة من التحول وهو الانتقال قال أبو الباقم (الثابتة) دائماً والمراد أن تقسم باعتبار انتقال معناها  
ولزومها في قسمين مستقلة (وذلك) الانتقال (غائبة) فيها (اللازم) كجاءت بدلاً لحاكم الأخرى أن الضحك  
زابل ز يداو بفارق ثابتة وذلك غائبة فيها فذلك حال (وتقو صفاً ثابتاً في ثلاث مسائل أحدها أن  
تكون مؤكدة لا ضمنونة قبلها (تحو زيد أوله عطوفاً) أو لعاملها نحو (ويوم أجت حياً) أو لصاحبها  
نحو لا من من في الأرض كلها جميعاً فإن الأبو من شأنها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم

بل النصب المطلق فليتأمل ولسوف يكفي في المحمد التصور بوجه آخر غير المحمد فليتأمل اه وفيه نظر لأن تصور نصب الحال يتوقف  
على تصور النصب المطلق (قوله وفيه نظر) قال الدونشري كلامه ممنوع كما قاله بعض المشايخ اه ووجه منعنا القرض من المحمد  
ما ذكره من القرافي وهو مشهور أنه يكفي في الحكم على الشيء تصور وجه ما وإن الاتفاق في بعض أجزأ المحمدية تصور المحمدية وجه ما  
لا ينافي إفاة المحمد بكنهه قاطمة تصرفه (فصل ١١) (قوله من حيث هي) قدع بما يقال كلامه في الحال المؤسسة فلا يصح قوله  
ويصح في ثلاث الخ يلزم في مسئلتين وسقط المؤكدة لأنها ليست عامه بصدور (قوله والمراد) قال شيخنا المحامي أقي به لأن المصنف كان  
من حقاً أن يقول وثابتة لا مستقلة اه وهذا تعجب إذ كيف يصح أن يقول المصنف قلت الوصف الأصل الحال الانتقال لا الثبوت  
والانتقال هو الغالب كما خرج من الثبوت قليل فكيف يجعل القليل هو الأصل ونفي الغالب فإن قيل المخرج بذلك قول المصنف  
وذلك لأنه إشارة لا انتقال فيكون له أبعاضاً لما ذكره قلنا ذلك إشارة لا إعياداً بعضاً من العلوم بالذبح عن الإشارة إليه هو الحكم الثابت  
بطريق الأصل لا المنفي والمخرج أن الشارع إنما قصد الإيضاح والدخول على قول المصنف وذلك الوطئة لقوله وتقع وصفها العاداة  
أنه لا يقصد بقوله والمراد إزالة متطابق الكلام ولا كونه على خلاف الظاهر في المقام فتدبر (قوله ثابتاً) قال القرافي أي لا زماماً وجود علاقة  
بينها وبين صاحبها وإعماله عقلاً أو جوداً أو طبعاً وإن لم تكن ملازمة أي غائصة (قوله فإن الأبو من شأنها العطف) وذلك مستفاد من  
جسبيون الجملة (قوله) والبعث من لازمه الحياة) فبماها مستفاد يدون ذكرها (قوله والعموم

من مقتضياته الجمعية) فالجمعية متعادلة بدون ذكرها (قوله بفتح الزاي أقصع من ضمها) أي قالهم فصيح وليس من لحن العامة  
ففيه إشارة لردماتة المصنف من الجواب التي في شرح الشذور من أن الهم من لحنهم (قوله والثاني) أي ما دل على علمه على بحدصة  
أصلها (قوله فالكتاب قديم والآنزال حادث) أي فلا يحسن أن يكون ما دل على علمه على بحدصات صاحبها بل على بحدصة وهو  
الآنزال (قوله وهو أحد ما يفسر به الخ) وقيل المراد بذلك الرسول قال الله تعالى قد أنزل الله اليك ذكر أرسولا (قوله من ربهم محدث) أي  
قالر محدث الآنزال لأحدث الوجود (قوله قاله الموضوع) أي قال أن من الثانية ما يدل على علمه على بحدص صاحبها وأولى بحدصه  
تدليل قوله فجعله ماله ضابط وسياق له ما يخالف في هذا الكتاب حيث حكم على أن المحال التي لا تقيدنا كيدوا لا يدل على علمه على بحدص  
صاحبها الضابط لما وانه يقتصر فيها على ما سمع وحيث كان المناسبتا شارح أن يبقى المتن على ظاهره ثم يذكر كلامه في شرح الغمتم  
أن هذا فقدان كل ما دل على علمه على بحدص صاحبها يكون حالاً ما يتوفيه منظر (قوله بخوة قائما بالقط) قال المصنف في الحواشي التحقيق  
في قائما بالقط أنه نصب على ٣٦٨ المدح كما لو أني قوله إذا قلت هاتي توليتي بما قلت وعلى هضم الكشح بالخلخل أن هضم

بقدرة أمجد لا حال لها  
صفة لازمة ولعل الشارح  
أشار بقوله إذا عرّب  
قائما بالأمن فاعل شهد  
للاحتراز عن هذا (قوله  
وان كان مثل جازيد  
وعمروراً كبا لا يجوز)  
اعترضه أبوحيان بأن ما  
ذكره من عدم جواز ذلك  
ليس كاذ كبريل هو جازر  
ويحمل على أقرب بعد كور  
فيكون راجعا لما يليه  
(قوله على ما عرفت نبتما)  
أي الملائكة وأولى العلم  
بحيث قرأه تعالى من غير  
فصل (قوله فإن القرآن  
قديم) أي الذي هو  
صاحب المحال وإذا كان  
قدما فلا يمكن أن يكون  
متجددا حادثا فتمثيل

من مقتضياته الجمعية) المسئلة (الثانية أن يدل على علمه على بحدص ذات صاحبها) وحده أو بحدصة  
له فالأول (فخو خلق الله الزافة) بفتح الزاي أقصع من ضمها (يدى أطول من رجله أقيدها) يدل من  
الزافة (يدل بعض من كل) وأطول حال ملزمة) من يده يساوي من رجله يستعاق أطول لأنه اسم  
تفضيل وعمل المحال خلق وهو يدل على بحدص الخلق قال أبو القادو بعقهم يقول بدها أطول بالرفع  
فيدها مبتدأ وأطول خبره والجملة خالية اه ولا تبين الخالية لمجواز الوصفية لأن الزافة متعرفة بال  
بالنسبة والثاني فخو وهو الذي أنزل اليك الكتاب مفسلا فالكتاب قديم والآنزال حادث وهو أحدهما  
فسره المحدث في قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضوع في شرح الآية فجعله ماله  
ضابط وسياق له ما يخالفه المسئلة (الثالثة) أن يكون ترجمها إلى السمع (فخوة قائما بالقط) من قوله  
تعالى شهداقه أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقط إذا عرّب قائما بالعلم من فاعل شهوده  
الله تعالى واعتدوا الخشعي عن افراده بالمال دون المعطوفين عليهم وان كان مثل جازر يدعرو  
والكبا لا يجوز بان هذا النماذج لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تأخيرها عن المعطوفين قال التتازاني  
كانها للدلالة على علو رتبتهما (فخو أنزل اليك الكتاب مفسلا) أي مبنيا على الحق والباطل بحيث  
ينفي التخليط والالباس (ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع) فلا يقاس عليه (وربهم  
ابن الناطم) في شرح النظم (فصل بخصلا في الآية) المذكورة (الحال التي تجدد صاحبها)  
قال في المعنى وهذا سهو منه فان القرآن قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه والسهو  
انما هو منه أي من الموضوع فان الآنزال بقضي الائتمال والتقديم لا يقبله انتهى وقال  
الشمخي المحبوب من هذا أن أنزل الذي هو علم في المحال يدل على بحدصه قوله الذي هو  
صاحب المحال ولا يلزم من دلائله على بحدصه قيام الدليل القطع على قدمه على  
صرف الدلالة عن ظاهره على أن الذي يتبع تجديده هو الكلام النفس القائم بذاته تعالى

ابن الناطم سهو بل الآية ما ملأنا من ربه السماع أو ما دل على علمه على بحدص صاحبها  
على بحدصه صاحب الآذنه والاقرب الأول بل هو المتعين فينبغي أن يشرح به كلامه فلم يذكر في المعنى ما دل فيه العامل على بحدص  
صفة صاحب المحال وعلى هذا تبين أن يكون مراد الدماميني منع قول المعنى أن القرآن قديم لأن المراد منه العبارة ولا الصفة التسمية  
والعبارة متجددة وقال شينئ المعنى أن رادته لا يصح وصف القديم بالآنزال فكما يصح أن يكون ما دل على علمه على بحدصات  
صاحبها لا يصح أن يكون ما دل على علمه على بحدصات ما انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله الجواب عن هذا) أي عن اعتراض صاحب  
المعنى على أن الناطم فكلامه تصحيح لكلام ابن الناطم لأن الكلام المعنى كما هو طبعه وحاصل جوابه يرجع لآخر الأول تسليم قول  
المعنى فان القرآن قديم وانه لا يلزم سهو ابن الناطم لأن المراد بدلالة العامل على ماذر الدلالة الوضعية وهي لا تخالف لما عارض  
وهذا ما أشار إليه بقوله أن أنزل الخ الثاني منع قوله فان القرآن قديم لأن المراد به هنا العبارة وحادثا متخلفا للسنابذة وقد يكون  
المصنف يتبعه لأنه صار في آخر عمره محتجبا على الأمر الثاني أقصر القافي فقال قديما قال لا وهم في ذلك إنما المراد بالكتاب النظم المؤلف  
بالإيمان العربي ولا مانع من القول بتجديده بدليل وصفه بالآنزال على ما عرفت في محله ثم إن أراد ابن الناطم أن الآنزال يدل على

فخذ المثل أي خذوه وقت الانزال فالهم ثابت لا يتغير (قوله الثاني أن تكون مشتقة) يستفاد من ذلك أنه لا بد من مطابقتها إذا كانت حقيقة لصاحب الحال المذكور أو ابتاعوا أو ادأروا وتبين وجها ضروريا أن اشتقاقها يقتضي تحملها ضمير وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفا لصاحبها كإياي قطباني صاحبها قيميا يطلق به النعت الحقيقي معونه إلا علم تخافوه هو الأعراب والتعريف ضرورة أن الحال واجبة النصب والتذكير وإن كانت سببية واقعة لأنهم ظاهر مضاف لضمير صاحبها المعرف في المذكور والتأنيب والأفراد وفرغ به الظاهر كافي النعت فيقول جازم بدقائه أموحاه هندا فالحال هو أي الجمع ما بقا ويستفاد منه أن الجمع لا بد أن يكون مطابقا لأفعال وغيره وكأهم سكتوا عن بيان ذلك حالة على النعت كما سكتوا عن أنقسام الحال إلى حقيقة قوسية ذلك لشمولها لغيرها لئلا يكون ذلك لا بد من تأويله ولهذا أشكل قول المولى أي اليهود العبادي في تفسير قوله تعالى في سورة الفرقان لهم فيما يشاؤون خالدين إن خالدين حال من الضمير المستكن في الحمار والمحرور لا اعتمادا على المشتد قبل من فاعل يشاؤون انتهى ووجه الاشكال أن الضمير المذكور يعود على ما الواقع على الأنواع المستلذه التي يشاؤها وهي لا تعقل وهو ضمير مقرر فكيف جسم الحال جمع العقلاء أو ما أصل الوصف المخلو فلا تشكل فيمخلو فلان وهو أعلي جان المراد به عدم الاقتطاع ولا شك أن تعميم الجملة دائم بالنوع غير منقطع والجواب أن الحال جمع رعاة القظها وجمع جمع العقلاء لأن الأنواع للمستلذه الولدان والمحور وهو ما من العقلاء فقلب العاقل على غيره لشرفه وأنه يجازر من أعطى النعم فيه حكم النعم عليهم فصار في حكم العقلاء وأنها حال سببية في الأصل خالدا أهلها ولم يذكر في الاشكال كون الجمع مذكوره ولازم ويحتاج في الجواب عنه إلى تهليل المحور عن غيرهم لأن المشتكل نظر إلى أن الأنواع للمستلذه من الممولات والمشروبات لا تنصف بذلك ولا غيره فلا فرقة لاحدهما على الآخر حتى يستشكل أحدهما بخصوصه واعلم أن بعض الفضلاء قال إن الذي أوقع المولى المذكور قول بعض المعربين خالدين حال من الضمير فيهم هو أمر هذا البعض أنه حال من الضمير المشتمل عليه فظنوه هوهم لا الضمير المستره منهم قال مراد الجار والمجرور وقوله تعالى ٣٦٩ فيها الواقع حال من الضمير فيهم

أومن فاعل يشاؤون وسأخ  
تدعيه مع كونه في  
غير الموصوف التوسع فيه  
والقدر لهم ما يشاؤون  
حال كونهم كائنا فيها  
على سبيل المخلو انتهى  
وجمع من هذا قوله لا اعتمادا

لا العبارة الدالة عليه والمصنف بالتزول هو الثاني لا الأول انتهى الوصف (الثاني أن تكون مشتقة) من المصدر (لاحمد وذلك أيضا غائب لا لازم) كما هو بدعا حكما كان ضاحكا مستق من الضحك وإلى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله \* وكونه مشتقا \* فليس \* وتقع جامدة \* وقوله المشتق في ثلاث مسائل أحدها أن تدل على تشبيهه كزبد أسديت الحمار بقرة أو تشبها بأسد حال من زيد وقرأ حال من الحمار في موضعنا حال من فاعل تشب المسترف فيهم أي أحوال حامدة متوالة مشتق فاسدا مؤول بشجاع وقرأ مؤول بضميته وعنه نامؤول بمعدلة (أي شجاعا ومضيتة معدلة) والمعنى فيمن

(٤٧) (تصريح) على المشتد إذا اعتمد عليه هو قوله لهم لوقوع خبر الهم منه ومتعلق الخبر لا فيها فانه حال من أحد الأعراب إن استغفبه بقاله لفظا حال من الضمير فيهم الذي هو جزم الخبر من المعتمد على المشتد أي كون معتمدا على المشتد بهذا الاعتبار في هنا شيء وهو أن حكاية المولى المذكور كون خالدين حال من فاعل يشاؤون المشعر بضميه فيكونه مخالفة للظاهر وأجاب بعض أهل الوجوه منع فائدة مخلو النعم مطابقا لمذكور في غير هذا الموضع ويلزم من مخلو أنه لمع كون مخلوهم مذكور في مواضع متعددة وأجيب أيضا بأن الحال ينفذ على ما هو أمارة في الزمان الواقع فيمخلو أن المخلو عبارة عن وصف مستمر بغير غير محصور بنهاية وزمانه مستمر وزمان المشتقة المفهوم من يشاؤون موافق لقدار المشتقة فلا استمرار في فعله وافي زمان المخلو على أنه ليس في تقييده فعل المشتد بالمخلو كغيره فانه (قوله إن تدل على تشبيه) أي ضمنا يدل قوله أي شجاعا على أنه لا يملك هذا التقدير بكون استعارته هي حلاقتها المشابهة فيسقط قول المحققين قوله أي شجاعا باطل لأنه منافي للتشبيه وسأخ له ولتأني في هذا قول المصنف لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ما يتعلق بذلك فإن قيل الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وتارة يجمع بينهما فالقربان اللفظي مستعمل في معناه الحقيقي وأنه تشبيه بليغ قلت قد حقق العلق الطويل أول بحث الاستعارة أن ما يسميه السكاكي وأجابته تشبيها بليغا استعاره وأنه لا يجمع فيه بين الطرفين لأن أصل مثل زبد أسد زيد رجل شجاع كالأسد وكلام المصنف الثاني يقتضي أنه استعاره نصر بجمه بأن اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي وقال الشهاب القاسمي إن قول المصنف أي شجاعا إنما يناسب التجوز لا التشبيه إذ لمع يكون الأسد مثلا مستعملا في حقيقة وقال النوشري قوله إن يدل مراد به أن يدل دلالة التزمية لأن الدلالة المطابقة خاصة مادة التشبيه وتفسيره أسد شجاعا وقرأ بضميته وعنه نامؤول بمعدلة يقتضي أن يكون ذلك استعاره ولا يضر وجود المشبه في ذلك لأنه جار على أحد القولين في نفسه انتهى في قوله إن ذلك باطل على أحد القولين نظرا لأنه لا يجمع في الاستعارة بين الطرفين قول واحد (قوله ومعدلة) تفسير لتثنية



الى (قوله غير مؤولة بالمشق) قال الثاني ينافي قوله في المخصوص والمحق ان كل ذلك مؤول بالوصف كالاختي انتهي (قوله قرأنا عربيا) قال الثاني مصدر بمعنى القراءة تهى مؤولة بقراءه ر يا فهو مصدر والمصدر والمحال يؤول بشرق كاسمي (قوله فتمثل لها بشرا) قال الثاني دعوى المحال يقتضي ان المعنى فتمثل لها في حال كونه بشرا ولا يختي انه وقت التمثل مثلا لبشر فلا قربا منه منصوب عليه السلام بصورة شاب أم حسوى المحقق لسانا س بكلامه وله له ليبيع شهواته فتمثل نطقها الى رجها انتهى فقوله لبيع الخ عبارة غير لافقة بمقام مريم مع ان التحقيق ان عيسى عليه السلام كان من عالم الامر أى أمر التكوين الممثل بقوله تعالى انما أمرنا بشي اذا أردناه ان نقوله كن فيكون اذ ليس ثم قول ولا كان ولا يكون وهذا وجه المماثلة بين عيسى وأدم في قوله تعالى اني انما امثل عيسى عند الله كمثل آدم أى في التكوين بالامر من غير واسطة ولا نطقه والذئع المدلول عليه بقوله تعالى فيفخنا فيه من ر وحنان من قبيل التمثيل استعير لافاضة مما به الحيا بال الفعل على المادة القابلة للمادة الحقيقية النفع الذي هي اجراء ٢٧١ الرجح الى خوف فالحام لا مساكيا والامتلا بها كالمسرة

تقدر حذف الفاء والمعنى رجلا فرجالا كان مذهبا حنا ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا لافاضة خاصة انتهى قال الرضى أو ثم نحو معوضا ككبكة ثم كبكة (أى متربين وقسم) المحال (حاشي) فغير مؤولة بالمشق في سبع مسائل وهي أن تكون موصوفة بمشتق أو شبهه فالاول (بحق قرأنا عربيا) فقرأنا حال من القرآن في قوله تعالى ولقد نضر بنالنا س في هذا القرآن والاعتماد على الصفة هو عربيا (فتمثل لها بشرا سويا) فتمثل حال من فاعل فتمثل وهو المالم لا الاعتماد على الصفة هو سواها والثاني بخوفها يفرق كل أمر حكيم أمرنا عن عندنا قاله أبو حيان (وتسمى) المحال الحاشية الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء الملهاد كرت موطئة للتعجب بالمشق أو شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المعنى فقال وانما ذكر بشرا موطئة كرسوا انتهى وقال ابن ريشا في هذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لا به لسانا لسان يعنى والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت محال مشبهة بالمشق وصور عربيا هو الموطئة لتكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا ولا مازدا كمن الصفة انتهى فقتضاه ان الموطئة هي صفة المحال لا المحال الموصوف والموطئة لغة الماهية (أو دالة على سحر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (هسته مدا بكذا) فذا حال من الماهية وكذا بيان لمدا (أو دالة على) عند خوفهم ميقات به أو بعين ليلة فاربعين حال من ميقاته وليتغير (أو دالة على) (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أى حاله قاله ابن الأثير (واقم فيه تفضل) بالضاد المعجمة (نحو هذا بسرا) يضم اللوح وهو سكون المهملة (أطيب عن طيب) يضم الراء ففتح الطاء فسم حال من فاعل أطيب المستقر في طور طيبا حال من الضمير المحرور بين والمعنى هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه وطيبا وسيا في أواسع من هذا (أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذعبا) فذعبا حال من مالك وهو نوع غنمه فان الذهب نوع من المال (أو فرعاه) أى لصاحبها

وه المولى أبو السعود في سورة ص ولا يصح الاعتذار عن القاضى بأنه نظر للعادة الالهية الجارية بخلق المسببات عقب الاسباب لان السبب لابد أن يكون تاما ونطقة المرآت وحدها ليست بسبب تام محمول الولوه وانما تمثل لها بصورة حسنة تانس به ولا تفر منه وتصفى لسماع الدشرى وكان بصورة أمر دلائل النساء الى الاطفال ومن قرب منهم وعدم الاحتشام منهم (قوله وهو المالك أى

ضمير المالك) قوله لا يهاد كرت موطئة للتعجب بالمشق) قال الصفا في صورة التزمر ان معنى الموطئة على هذا ان المحال صفة معنوية تقسم للموصوف تجري على تشبيه الصفة الفعلية (قوله وقال ابن ريشا في) قال الصفا في سورة الزمر في الكلام على هذه الآية قيل المحال قرأنا وهو بيا موطئة بمعنى التوطئة ان الاسم المحال الموصوف بما يجوز أن يكون حالا لا يتبى وبه يعلم ان قول الشارح لا في في نقل كلام ابن ريشا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا ولا موصوفاً أن يكون حالا لا يتبى لسياق الكلام كدليل عليه كلام الصفا قسبي لان لفظ اللسان جامد لا ينس من المشتقات فكيف يبنى جوده فتدبر (قوله فقتضاه ان الموطئة هي صفة المحال) مقتضاه ايضا ان المحال نفسه تسمى موطئة بفتح الطاء وكان الاقرب بالشارح التنبية على ذلك الثلاث وتوهم ان ما ينطبعه أولامن كسر الطاء محال على كلام ابن ريشا (قوله هذا البر) اشارة الى ان الضمير في بعته دالة على البر الماهوم من المقام وانضاحه ما قاله الثاني ونصه الضمير في بعته أى المنصوب عائد على الشيء المبيع كالمبيع مثلا ومنه منصوب على المحال والشاهد في بيان هذا ما حيد فقيده شعوره وكذا لا يجوز ان يعود الضمير المذكور الى المشتري بعته مبدأ يخرج حيث نفع هذا الحكم فتأمل (قوله فاربعين حال) وقيل مفعول به لان تم معنى بلغ (قوله تفضل) قال البوشري أنهم من أن يكون الاول هو المفضل على نفسه

باعتبار ما لو ومن أطوار أو يكون مقصلا على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا بسر أليط من هذا اعتبارا مل (قوله وهو شبهه) قال  
 الثاني قد يقال إن من هي المفعول بنا على أنها بعض معنى وأعرابا كعليه الزمخشري وما تقدم من المحققين أو نعت بل قد رآى شي من  
 الجبال فيبوء تأخا من من أو من المندره هذا أولى من دعوى السهو (قوله وأأسجد الخ) قال الثاني طينا حال من الضمير المحذوف  
 المنصوب تخلفت لا من من إذا حال قيد في علمها والطين ليس قيدا في أسجد لعدم مقارنته على أنه ليس مقارنا أيضا كذا قتاد الطين  
 سابق على ایجاد آدم بصورته البشرية فلو قيل أنه منصوب ومفعول به على استقام الحافض أي خفقت من طين لكان أظهر انتهى وبه  
 يعلم ما في قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فله موقوف على السماع أن هذا ماسمع (قوله وأهنا لا تؤول المشتق) قال الثاني  
 فيه نظر إذا المفهوم أنها تؤول بتكلف إذا التقيد في قوله لا بتكلف هو محل التخلف بين المنظوق والمفهوم وإذا ثبت أنها تؤول بتكلف  
 فلا بد من أن تركه بالدليل فقوله ٣٧٢ في رد على الناظم ومن تكلف قلنا نعم ولا محذور في ذلك (قوله لأن اللفظ فيها الخ) قال الحميد

قال وأول أحداهما أدخل على  
 تشبيهه ولا شك أن المراد  
 معنى الكلام الحقيقي حال  
 التشبيه ولا تنافي بينهما  
 لأن كل واحد من زيد أو أسد  
 استعمال في معناه الحقيقي  
 في قولهم كز زيد أسد أنهم  
 إذا أراد من أسد شجاع  
 يكون مجازا لأنه لا تشبيه  
 فيه وهذا يظهر بطلان  
 قوله أي شجاعا لأنه مناف  
 للتشبيه وكذلك الكلام  
 في بيت الجمار بقوله وأما  
 ما دخل على مقابلة فهو  
 حقيقة أيضا لأن معنى  
 قولهم بعثه أبدا زايد  
 يبدى أي شيأ صاحب  
 يبدى شيأ صاحب يفتل  
 من البدن أو بدنه معناه  
 الحقيقي فلا يكون مجازا  
 وكذلك ما دخل على ترتيب  
 نحو أدخلوا رجلا فرجلا

(نحو هذا حديثك خاتما) فقاما حال من حديثك وهو فرع له فإن الخاتم فرع من الحديد (وتحتون  
 الجبال بيوتا) فيبوء تأخا من الجبال والبيت فرع الجبال الوفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو شبه  
 فان بيوتا على هذه مقول به لا حال (أو أصالة) أي لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديثا) فخذ بها حال من  
 خاتمتك وهو أصل له فان الحديث أصل للخاتم (وأأسجدن خلقت طينا) فطينا حال آمن من ضمير  
 المحذوف العائد على الموصول بنا على جواز حذف صاحب الحال أو من الموصوف الجهور باللام وعلى  
 التقدير بن فالظن أن أصل الخلق وهذا أحسن من جعله طينا منصوبا بترفع الحافض فله موقوف على  
 السماع في غير أن وإن وفي هذه المسائل العشر غير مسئلة العدد ما خوف من التسهيل ونصوه يعني عن  
 اشتقاقه موصفة أو بتقدير مضاف قبله أو دلالة على مقابلة أو سعة أو ترتيب أو أصالة أو ترتيب أو تنويع  
 أو طورا واق فيه تفصيل (١) تشبيه (٢) أكثر هذه الأنواع (٣) العشرة (٤) وقوعا مسئلة الشعر والمسائل الثلاث  
 الأول (جمع أولى وهي ما دخل على تشبيه أو مقابلة أو ترتيب (والى ذلك بشر قوله) في النظم  
 (وكنز الجود في سروق \* مبدي قائل لا بتكلف

وفهم منه أنها تقع جامدة بقلة في مواضع أخرى وأنها لا تؤول بالمشتق كالأقول الواقعة في الشعر وقد  
 بينها كلها) بقول أول تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل ويقول ثانيا أو تقع جامدة بغير مؤولة  
 بالمشتق في سبع مسائل إلى قول في التشبيه وإلى ذلك يشير (وزعم) بدو الدين (أبنة) أي ابن الناظم في  
 شرح النظم (أن المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف) منه (وأنما قلنا) نحن (به) أي  
 بالتأويل (في المسائل الثلاث الأول) وهو ما دخل على تشبيه أو مقابلة أو ترتيب (لأن اللفظ فيها أدي غير  
 معناه الحقيقي والتأويل فيها واجب) وقد تقدم كيفية تأويل السبع الباقي على القول به  
 فإن الأولى على معنى سوا في صفة البشر والثانية على معنى مسرور أو التائه على معنى معدودا والرابعة  
 على معنى مطورا أو الخامسة على معنى منوعا أو السادسة على معنى مصوغا أو السابعة على معنى متأسلا أو  
 منوعا أو العاشر (الثالث) من أو صاف الحال (إن تكون نكرة لا مفعول فذلك لازم) لأن الغالب كونها

أو غير جلا أو جلا فإن المراد من الرجل معناه الحقيقي والترتيب مستقادم من القاء أو ثم عند ذكرها وعند عدمها من مقدرة مشتقة  
 ولكن حذف للاعتصار انتهى ورماف دعواه بطلان قول المصنف أي شجاعا أو قال الثاني في قوله مراد به غير معناه الحقيقي نظر لأنه  
 في الأول حينئذ استعاره لتحقيقه وشرحه أن لا شمر لأجته من لفظه وذلك منتف هنا كالمعنى فالصواب أن اللفظ مستعمل في معناه  
 الحقيقي وأن من التشبيه الحقيقي المبلغ بحذف الأول وهذا هو التأويل المشار إليه في النظم قوله \* وكز زيد أسدا أي كاسد فامل  
 وشبهه المصنف أن الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تأويل بصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها أن التأويل كاف في ذلك إذ  
 الحال حينئذ هو ما تلا أو كانتا مثل كذا انتهى وفي قوله وذلك منتف هنا نظر إذ ليس في كز زيد أسدا انتفاء التشبيه نعم لو قيل كز زيد  
 أسدا شدة كان فيه الانتفاء قال الشهاب القاسمي لقاتل أن يمنع كون المراد غير معناه الحقيقي في المسئلة الأولى من الثلاث بأن يقدر  
 مضاف فاصل كز زيد أسدا مثل أسدا لا سد مستعمل في معناه كذا قرأ أصله مثل قرو كذا فعلوا وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لأن  
 الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة فتسويح أو غيره فقليل فلا يراد أن اللبس بالنعته كاف في تكثيرها ولهذا قال المصنف في المعنى إن

تقدم المحال في الحقيقة وحشا طلل لدفع إيهام أنه نعت لا تشوبه كسباني قهله عنه في كلام الشارع قريبا (قوله لثلاثيهم الخ)  
 مباركة المصنف في الحواشي إنما التزم تنكيره ثلاثيهم الصفة التابعة إن كان لخصوب كضربت اللص المكتوف والمعلقة  
 إن كان لمرفوع أو مخفوض كجاءت دار الأكسور وتبين دار الكسول لثلاثيهم الصفة فاستغنى عن لزوم التحقيق بالتجريد عما  
 يقتضي التعريف وتحوطه بخلاف المفعول وتحوطه فاما المفعول له ومعهما على المتفاعيل الثلاث لان المفعولية باب واحد انتهى وبقوله  
 والمعلقة يستغنى عما ذكره الشارع من المحل في ذلك (قوله وذلك ان العربي قالوا ٣٧٣ جامو حده) أن أراد أن المحال تلك

الزكرة مفعول نوع إذا معرفة  
 المؤولة منصوبة ولا وجه  
 لنصبها إلا على المحال وأن  
 أراد أن المحال هي المعرفة  
 فتناولها بالزكرة لا يخرجها  
 عن كونها معرفة فقد  
 وقعت المحال معرفة فابن  
 الزوم فكان الظاهر أن  
 يقول وتكون المحال نكرة  
 غالباً ومعرفة فمفعولة بنكرة  
 كقوله تكون مشتقة  
 وجامدة مفعولة ثم إنه  
 يستغنى عما ذكره من  
 التأويل بان وحد مفعوله  
 محالاً يعرف بالإضافة  
 كغيره ومثل وإن المراد  
 مفعول لاجله وبأن الباقي  
 آل فيمزا إية كإنا في عن  
 شرح الشذور قد است  
 المحال بلفظ المعرفة وهذا  
 أنسب بقوله وذلك لازم  
 (قوله أولى متركة) أوله  
 ابن الحجاز بماء كهو وهو  
 أحسن (قوله وصف  
 البلا) قال المصنف في  
 المستوفى قال ليدي وصف  
 عبراً وأنتا انتهى ومثله

مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيره هال ثلاثيهم كونها متاعاً إذا كان صاحبها منصوباً وأجل غيره عليه  
 (فان وزدت بلفظ المعرفة أولت بنكرة) محاذة لفظ على المستقر لمن لزوم التنكير وعمل عن قول التسهيل  
 وقد يجي معر فإلى قوله بلفظ المعرفة فلا يفسر معرفة عند الجمهور وإنما هو على صورة المعرفة وإلى ذلك  
 يشير قول النظم والمحال أن عرفاً افتقاراً عند تنكيره معنى \* وذلك أن العرب (قالوا جاءه  
 وحده) فوجد محال من فاعل جامد المستر فيه وهو معرفة بلا مفعول في قول بنكرة من لفظه أو من  
 معناه (أي) متوحداً أو (منفرداً) (قالوا) رجع عودى على بدته فعوده بفتح العين حال من فاعل ورجع  
 المستر فيه وهو معرفة فبالإضافة إلى الضمير فيقول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي) جاعداً أو راجعاً وعلى  
 بدته بيان والمعنى رجع آخره على أوله قاله الجرجي وقال أبو اليقاسم أنه جمع ثلثي المحال وقال الشافعي  
 معناه راجعاً على طريقته (و) (قالوا) ادخلوا الأول فالأول (قالوا) لا أول المبتدأ من الواو في ادخلوا والأول  
 الثاني معطوف بالقاموس بلفظ المعرفة بالفتحة ولا بنكرة (أي) مترتين (واحدان) (و) (قالوا)  
 (جاءوا) الجماء الغفير (قالوا) جاءوا وهو بلفظ المعرفة بالفتحة ولا بنكرة (أي) جيعاً والغفير  
 بفتح العين المدحمة كسر الفاعل الغفير بمعنى السرة التقطية فعل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء الجهم  
 والمذكاة كالتحجر وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جاو وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو  
 الجماء الغفير ولكنهم أتوا الموصوف على معنى الجماعة وذكر الوصف جلالاً للفعيل بمعنى الفاعل على  
 الفعل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض بكثرتها (و) (قالوا) الأيل (أرسلها  
 الرعاء) قاله الرعاء بكسر العين للمهمة حال من المهاد في أرسلها وهو بلفظ المعرفة بالفتحة ولا بنكرة (أي)  
 معتركة) قال ليدي فأرسلها الرعاء ولم يدها \* ولم يشق على نفس الدخال  
 والنقص بفتح النون والعين المعجمة بالصاد المهملة نصب مدر نص الرجل إذا لم يترده أو الدخال بكسر  
 الباء المهملة والخاء المعجمة من الدخالة والرعاء مصدر عاولة معاركة وهو أكاى ازدهم وصف ابلا  
 أو ردها المسارح فتعجزت عنها والتي قبلها في شرح الشذور على زيادة آل وما هنا أولى ليكون التأويل في  
 الجميع على نسق واحد الوصف (الرابع) من أو صاف المحال (أن تكون نفس صاحبها في المعنى) لاها  
 وصفه وخبر عنه ووصف نفس الموصوف والخبر نفس الخبر عنه (فذلك) الاتحاد جاز أن يقال جاء  
 زيداً بحسبك لأن الضاحك هو زيد في المعنى (ولم ينع) أن يقال جائز بضم حكا لأن الضحك مصدر  
 وزيد ذات المصدر بيان الذات (وقد جاءت مصادر أحوال بقية في المعارف كجاءت بضم حاء أو أرسلها  
 الرعاء) وفيه إشذوران المصدر يتوالت التعريف بالإضافة في الأول والآفاق الثاني فهو زعم يسوء به أن  
 الذي جوز تعريفها أنها شبيهة بالمصادر المنصبة بأفعالها كجاءته والعجزان يدرج كاست مصدر

في الحامي وقد شرح البيت أحسن من الشارع وبصارته يصف جبار الوحش والآن يقول أرسل جبار الوحش الآن وكان المراد  
 بالارسل البعث أو التخليط بين المرسل وما يراد أرسلها معتركة بضم زحمة ولم يدها ولم ينعها عن الرعاء ولم يشق على  
 نفس الدخال أي على أنها لم تتم الشرب لنفسها لئلا يخال والدخال هو أن يشرب البعير شر من العطش إلى الخوض ويدخل بين  
 بعيرين عطشانين ليشر بهما معاً لم يكن شره بمنزلة شره المراد به هنا تعريض مدخلية بعضهما في بعض والمعنى أنقص مثل نقص  
 الدخال (قوله الرابع) أن تكون نفس صاحبها في المعنى (الرابع) المعنى الخافى يعني أن ذات المحال وذات صاحبها في الخارج  
 واحداً بترزا في اللفظ وعن المفهوم لأن مفهوم المحال ومفهوم صاحبها متغايران

(قوله وكانت غير الاول الخ) يتأمل ٣٧٤ ما معنى ذلك (قوله يقتضيه كذا وصيرا) قال الباقى التمثيل بها لاجل لا يدل على نعين

ذلك خيال بل يجوز جعلها  
مفاعيل مطلقه اذ هي نوع  
من عاملها فهي كرجع  
القمحى وكذلك شعرا  
وعشاق الاشبه يصح  
جعلها غيرا انتهى وقد  
أشار الشارح لذلك بل أفاد  
وقتل ما جوزه اللغتان عن  
الاقه وقال المصنف في  
المحاشي وضدى انه ينبغي  
ان يجوز ما ورد من ذلك  
على المبالغة كما جاز في باب  
الاستدراك صوم على ذلك  
أو على حذف مضاف  
فما نريد ركضا في معنى  
فأركض وكان ينبغي أن  
يأتى هنا الخلاف الذى  
في باب التعت فلا يرى  
ما الفرق والبيان سماع  
وسايق الشارح حكايه  
القول بأنه على حذف  
مضاف (قوله لأن السرعة  
نوع الخ) فيه يجوز اذ  
السرعة البطء وصفان  
للجى لا نوعان منه والا  
كلام كين من الجى مومن  
شئ آخر هو فصل والنوع  
انما هو الحركة السريعه  
فالسريعه فصل لا نوع  
(قوله والميرد يرى انه معقول  
مطلق حذف عامله لدليل)  
أى وهو العامل السابق  
وفيه ان العامل لا يدل على  
الخاص وان جعل الدليل  
المصدر وروان كل مصدر  
يدل على فعله فيزمن ان  
يقسبه الميرد مطلقا وهم انما يقسبه في نوع الفعل وقدره المصنف كلام الميرد بغير هذا فانظر حاشية الاقيه

مثلا وكانت غير الاول وغير ماهي له صفات انتهى وقال ابن السجري الاصل نعتك العراء ثم اتى  
المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في ما هو حده فبهذا وقع الاحوال الاحوال  
انتهى وحكى الاصمعي وحيد كونه فعل هذا يقال وخذو حدة صدران لفعل مستعمل وهو وحيد  
كما يقال وعهده صدران لوعده وأجاز يونس والخندان ان تأتى الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو  
ادخلوا الاول فالاول وأجاز الكوفيون تحيها على صورته المعرفه فاذا كان فيه معنى الشرط نحو عبد الله  
الحسن افضل منه المسمى والمحسن والمسمى حالان وصح بجيشهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط والتقدير  
عبد الله اذا أحسن أحسن منه اذا أساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد  
الله الحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان أحسن (و) جاءت مصدرا (و) لا (بكثره) في النكرات وفيها شذوذ  
واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع أحوال الانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون  
بالمصادر عن الثوات كثير أو اساعل نحو زيد عدل فعلا مثل ذلك لانها خبر عن الاخبار والى ذلك الإشارة  
بقول النظم • ومصدر منكر لا يقع • بكثرة (كطلع زيد بقتة) بقتة حال من فاعل طلع (وجاء  
ركضا) فركضا حال من فاعل جاء (وقلته صبرا) فصبرا وهو ان يجسه حياته برى حتى يقتل حال من  
مفعول قلته (وذلك) كلمع كثرته (على التأويل بالوصف) فيقول بقتة توصف من يافتها لاها بمعنى  
مفاجأة (أى مياغتا) وقدره ان يحيل باغة لمن يفت يقال بقتة أى يغامو البقتة فجاءه قال الشاعر  
ولكنهم كانوا ولم أدر بقتة • وأعظم من حين يفجؤك البقت  
(و) يؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض أى (راكضا) والركض فى الاصل تحريك الرجل ومنه  
أركض برجله ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذ قلده وليس بالاصل (و) يؤول صبرا بوصف المفعول  
من صبرا (مصبورا) أى مجبوسا ووقع المصدر التكره لا كثيرا (ومع كثرة ذلك) سبويه  
(و) (الجمهور لا ينقاس مطلقا) سواء كان نوعان العامل أم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا لاجتماع  
الصفة المعنوية (وقاسه الميرد فيما كان نوعان العامل) في لا محذور بدلى على الهيئة بنفسه (فأجاز)  
قياسا (جاء) زيد (سرعة) لأن السرعة نوع من الجى (ومعناه جاء ضحكا) لأن الضحك ليس نوعا من الجى  
قال الموضع في المحاشي وانما قاسه الميرد بغيره سبويه لأن سبويه يرى أنه حال على التأويل ووضع  
المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والميرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل  
فهو عند مفسس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف ينبغي على الخلاف في أنه حال أو  
مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت ونظائر كلامه معناه انه عند الميرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه  
الناظم في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (بعد ما) يفتح المعزة وتوسد الم (فجاء) أماعلما فعالم  
والاصل في هذا ان رجلا وصف عند شخص يعلم وغيره فقال لواء صاف أماعلما فعالم (أى مما يذكر  
شخص في حال علمه فإلذ كور عالم) كما منهكر ما وصف به من غير العلم فصار الحال على هذا التقدير  
نائب الفاعل ويذكر ناسب الحال لما تقرران العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز أن  
يكون ناسب الحال ما بعد الفاعل ما كان صاحب العمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على  
هذا مؤكدة والتقدير مهميا يكن من شئ فإلذ كور على حال علمه فلو كان ما بعد الفاعل لا يعمل فيما قبلها  
تعين أن يكون منصوب بأفعل الشرط لا يقدم فلو كان المصدر والتالى أماعلما فقال أماعلما فان لم يعلم وأما  
مفعول هو ذهب الاحقش الى أن المعروف بالمتكر كاي ما بعد أماعلما مفعول مطلق وذهب الكوفيون  
الى أنه ما مفعول به بفعل مقدروا والتقدير مهميا ذكر علمنا الذى وصفته قال ابن مالك في شرح



(قوله ويجوز أن يكون شعر التميز الخ) فهو خدمته جواز حذف صاحب التميز وإن صاحب الحال يحذف عند بعضهم في الكلام على  
 أسجلن خانت طيناهما من أوجه اتفاق الحال والتمييز ولم يذكره المصنف فيما اتفقاه ولا في بحث الحذف وقال اللغافي الاظهر أن  
 المنسوب قوله وبعد خبر الخ لوفيهما بعدية يزجول عن الفاعل والاصل زيد عما ثل شعر شعر زهير و أنت الكامل علمه حول الاسناد  
 عن المصدر وأخر ونصب غيراً \* (فصل) \* (قوله فالسوغ في المثل لتقديم الخبر) هذا مخالف لما تقدمه في البيت والآخر بقلا  
 عن المعنى من أن التقديم لا يدخل له في تسوية الابتداء بالتركز (قوله لثلاثين ٣٧٥ بالصقة) فيه ان هذا الالتباس جار  
 فيه اذا كان فوا الحال

تكره تخصصه لمحو  
 الصفة بعد الصفة فيلزم  
 أن يجب تقديمها عليه أيضاً  
 والأخا لفرق الآن يقال  
 الالتباس فيما اذا كان  
 فوا الحال تكرة أشد لان  
 الحال بين الهيئة والوصف  
 بين الذات والتكره الى  
 بيان الذات أخرج صحتها  
 الى بيان الصفة فالجمل على  
 الوصف حينئذ أوجع وأما  
 اذا وصف مرة فقد فصل  
 تبين الذات وناسبان تبين  
 الهيئة بعده فالجمل على الحال  
 جمع قوله وقيل من الضمير  
 المستكن في الظرف أي  
 الذي هو فاعل الظرف  
 وهذا هو المناسب لما  
 تقدم من الحال انما  
 تأتي من الفاعل أو من  
 لفعل أو المناسب للشارح  
 أن يقول والصحيح انه حال  
 من الضمير الخ والالتباس  
 للصف أن يمثل بتقديمها  
 بقوله تعالى ويوح جعلنا فيها  
 فجاءت لئلا لان العجاج  
 صفة للسبل مدليل قوله

التسهيل وهذا القول غندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب (و) فاسأله أيضاً (بعد خبر  
 شبهه مبتدؤه كز يزهو شعرا) فزهو بالتصغير خبر شبهه مبتدؤه وهو ز يزهو التقدير ز يله مثل زهير  
 في الشعر وانما حذف مثل لزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أبلغ وشعر حال في تقدير الصفة أي شاعرا  
 والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه عجم وصاحب الحال ضمير مستقر في زهير لما تقرر من  
 أن الحمد المؤول بالمشق يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعر التميز لما تنبه في مثل الحذف وهي  
 العاملة فيه قاله المحصاف في الاضاح واستظهره أبو حيان في الارشاف والموضع في المعنى (أو قرن هو)  
 أي الخبر (بال الدالة على الكمال نحو انت الراجل علما) فعلمنا حال العامل فيها ما في الراجل من معنى  
 الفعل اذ معناه الكمال وفي الحمايات لابن جني أنت الراجل فهموا أدبا ويحتمل وجهين أحدهما أن  
 يكون في قولك أنت الراجل معنى الفعل أي أنت الكامل فهموا أدبا والثاني أن يكون على معنى  
 تفهم فهموا أدبا انما تنهى قال في الارشاف يحتمل غندي أن يكون تميز اكلمه قال أنت الكامل أدبا  
 أي أدبه فهو محمول عن الفاعل انتهى فحصل فيه ثلاث آراء خال مغلول بغيره ويتحصل من  
 الخلاف في المصدر المتصوب أقوال مذهب شيبويه أن المصدر هو الحال ومذهب البرزخ الاخفش انه  
 معقول مطابق غير متصوب العامل فيه هو اكلمه الحذف من الغنم ذلك الحذف هو الحال ومذهب  
 الكوفي انه معقول مطابق وعمله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر  
 على حذف مضاف وتقدر جاز كضاحا ز كض وكذا بقاها على القول بالحالة فذهب شيبويه بعدم  
 القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من علمه وقامه الناطم ابنته في ثلاث مسائل بعد ما وبعد  
 خبر شبهه مبتدؤه وفيما اذا كان الخبر مفعولاً وبال الدالة على الكمال  
 \* (فصل) هو أصل صاحب الحال التعريف (لانه محكوم علمها محال وحتى انه محكوم عليه أن يكون  
 معزقاً لان المحركة في الجهول لا يقيدها ليا (ويقع) صاحب الحال (تكره تسوغ) يقر به من المعرفة  
 (كان) يتقدم عليه الحال نحو في الدوا جازل قوله) وهو كثيرة عزلة (ليتموه وحاشا طلل) وتقامه عند  
 الاعلى بلوح كانه خال وروى  
 فجاء في المثال حال من رجل وموحش في البيت حال من طلل وسوغ على ما كان من التكره تقديم الحال  
 على صاحبها وفي المعنى أن تقديم حال التكره عليها ليس لاجل تسوية الحال فيما قبل الثلاثينس الحال  
 بالصفة حال كون صاحبها منصوباً في الرضى ما وافقه على هذا فالسوغ في المثال تقديم الخبر في البيت  
 هو أو الوصف وما ذكر من ان حال من التكره مفعول ظاهر كلام شيبويه وقيل من الضمير المستكن في  
 الظرف وهذا القول منبني على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب  
 أن يكون عاملها واحداً وجمع ابن مالك شرح التسهيل قول شيبويه موعلة ان الحال خبر فعملها

تعالى لتساكوا منها سلاخا فظن حقها ان تكون تابعة فلما أقدمت انتصبت على الحال وهي من المفعول (قوله على جواز الاختلاف  
 بين عاملي الحال وصاحبها) أي وفهم جواز ذلك من جواز جعل الحال من التكره وتا نسبته الاستعارة التي تتعلق بالظرف ومن  
 منتهى جمل الضمير المستكن في الظرف به بهذا لانه لا يار من جمل الحال من المبتدأ أن يكون قيد الاستعارة وهو معنوي لاها انما  
 تكون قيداً له لو كان هو العامل فيها فاحتمل ان بعضهم يعلم منع جمل الحال من المبتدأ بذلك (قوله ولكن التعريف أولى) هذا  
 يقتضي ان الابتداء معرفة وانه لا يتم جمل الحال منه (قوله لا يجب ان يكون عاملها واحداً) هذا ليس يلزم عند شيبويه وقد ذكر

للمنف وجوب كون عامل الحال هو العامل في صاحبها في الباب السابع الذي ذكر فيه ما اشترى من النحل واستوفى بخله واستشهد  
 لسيده بما هو عليه بعد ذلك أجاب عنها واقضى صنعته انما اشترى (قوله وتعتب من العطف بقول ابن جني) مقاله ابن جني  
 أي اذا جاز العطف فالتركيب لا يدل عليه ذلك الا قال بالفرق هذا وقد يقال بالزام ابن خروف لاحتمال ان يرى ان البيت من تقديم  
 المظوف على المظوف عليه الذي اراد ان جني التخصيص منه وقد اعترض عليه ما يتخلص من ضرورة بان يرى وهو العطف على ضمير  
 الرفع المتصل من غير فعل لكن اوجب بان عدم الفصل اسهل (قوله اما بوصف) ان قلت قل قال في الكشف ان جملة ليس له ولد ليست  
 حالاً من امر وقع ان بعده هلك قلت لا مفسرة لا مفسرة في ان الجملة الثانية مفعلة والمراد بالولد العموم لا الابن كما قال الزمخشري والحاصل  
 ان فرض الاختصاص عند عدم الولد هو كقطع فاعلم ان ولد الولد فان كان ابناً او بنتاً فلا شيء للاختصاص او اختين فليس للاختصاص  
 النصف وكذا ان كان له بنت لان الاختصاص عند انما اخذت بالعصوبة ما بقي لا النصف وقد هو في ذلك الزمخشري والامام والاية ايضا  
 مقيدة بان لا يكون لبيت ايضا ٣٧٦ وبان تكون الاختصاصية اولاً (قوله امر) من عندنا جوز في الكشف ان يكون واحد

لاظهر الاسم من اولى من جعلها لا غرضها قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح وهو من  
 خروف ان الخبر اذا كان ظرفاً او مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفرع اما اذا كان ضميراً فاذ تقدم  
 ولهذا لا تدل على العطف عليه ولا يدل منه وتعتب من العطف بقول ابن جني في \* علياً وتورج الله  
 السلام فان العطف على الضمير في الظرف والظن يقع الطاء الملهمة واللام الاولى ما شئ من آثار  
 الدمار والموحش هو التفرع الذي لا ينس فيهِ ويخلل بكم الحاء المعجمة جمع خلة بكسر الحاء هو بطانة  
 تغشي بها أحجار السور منقوشة الذهب (أو يكون) صاحبها (مخصوصاً) ما بوصف كقراءة بعضهم  
 وهو ابراهيم بن أبي عيسى (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً) فصدق حالاً من كتاب التخصيص  
 بالوصف الجار والمجرور بعده وهذا دليل فيه لحوال ان يكون مصدقاً حالاً من الضمير في الجار والمجرور  
 الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار له ما يصح في باب البتة (وقول الشاعر  
 نحيب يارب نوحاً واستحيته \* في ذلك ما نرى اليه مشجونا)  
 فنحن نأخذ من قولك موضعاً نحو ويحتمل ان يكون حالاً من الضمير المستتر في ما نرى وهو الحاء المعجمة  
 الذي يشق المشاق واليه يقع الياء المتناقلة وتشد الياء الدجول والشدون بالسين المعجمة والحاء  
 المعجمة المملوءة وليس منه أي من المختص بالوصف قوله تعالى (فيما يفرق كل أمر حكيم) أمر اخلافاً  
 للناظم في شرح التسهيل (وابنه) في شرح التلخيص هما أمر بالمر المخصوص حالاً من أمر المجرور والاضافة  
 لكونه مختصاً بالوصف بجمع مع قولهم انه لا ياتي في الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض  
 المضاف اليه أو كعضه أو عاملاً في الحال وذلك مقعود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية ففعله  
 من التخصيص بالاضافة في نصب أمر أو وجه أحد هاتين الا حصة ان الثاني على المفعول له الثالث  
 على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل أو من ضمير انما فعل في آخرنا أي ترن أو من ضمير  
 المفعول وهو الماعز في آخرنا أو من الضمير المستتر في حكم الخامس ان المفعول منذر (أو) مخصوصاً

الامر وان يكون ضد  
 النبي (قوله مع قولها  
 انه لا ياتي) أي هذا وجه  
 قول المصنف وليس منه زاد  
 الثاني وان الحال وصف  
 وأمر اجامه قال الان هذا  
 قد عني بان الاسم اذا وصف  
 كان المشتق انتهى أي  
 الاسم هنا وصف بقوله من  
 هذا (قوله وذلك مقعود  
 هنا) مجموع لانه كعضه  
 في صحة حذف المضاف  
 واقامه المضاف اليه مقامه  
 لخصه بقرآن النكرة  
 في الآيات قد تولى كل  
 معنى الامر لا نه كحسب  
 ما تضاف اليه (قوله ففعله  
 من التخصيص بالاضافة)  
 أي فهو حال من المضاف  
 وهو كل لانه الذي يتخصص  
 بالاضافة لان أمر الذي

هو المضاف اليه وانهم صنيع الشارع خلافه لا يجعل الخافعة في المسوغ اسم فاعلم لا المسوغ اسم مفعول ولانه (باضافة  
 سيذكر من الاقوال الاية انه حال من كل يتي ان عبارة الشارع في مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف أو اضافة لقوله  
 تعالى فيما يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا وهو ظاهر في جواز الامر من قبل مخالف ما هنا بل أشار الى عدم تعيين قوله وفي نصب أمر  
 أو وجه (أي غير ما ذكرنا) (قوله على الاختصاص) قال بعض الفضلاء ليس المراد الاختصاص الحقيقي حتى يرد أنه لا يكون نكرة كما  
 ما في قوله بل المراد انه منصوب باخص محذوف ونحوه قال في الكشف أي أعني بذلك أمر كائن من هذا وذلك تفخيم لشأنه ويقويه  
 قراءة من يدين على أمره ومن المصنف في الكلام على قائمها بالقسط ما هنا القوم الاختصاص الحقيقي يكون نكرة (قوله الرابع على  
 الحال من كل الخ) جعل الحال توجهاً واحداً لا غير تالفاً لها وما بعدها أو أشار الى اختصاصها باصنافها بالقسيم ولا يلزم أن يكون  
 القائل به واحداً فيجعل ان القائل بالحالة واحد جواز ذلك ويحتمل ان بعضهم قال انه حال من كل وأخر قال انه من القائل وهكذا  
 (قوله الخامس ان المفعول منذر) قال البوشري في موضع من جهة المعنى اهـ لان البتة ارادة المفعول به ولا معنى لتعلق الانذار بالامر

(قوله غير مضاف اليه) أشار الى دفع ما يقال بخصوصه بالاضافة انه من أقسام الخصوص بالمعول كإدخال عليه صنيعه في باب البشافة  
 لما جعل من المسوغات كون النكر متعلقا قال ومن العامة المضافة فلا يصح جعلها تقسيمية له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صنيعه  
 عطف العام على الخاص ولا مانع منه لأن العطف بالواو وليس فيه جعل التسمي قسما (قوله من ضرب) بالتضمن (قوله أو بخصوصا  
 بعطف) أي بخصوص بعطف المعرفة عليها كما مثل أو يعطف على المعرفة كعكس المثال قياسا على مسوغات الابتداء بالنكرة (قوله  
 ورده ابن المثلث خمسة أوجه بطول ذكرها) قد نقلها الدماميني في شرح المعنى فقال اعترض ابن المثلث ثلاثا قال لا تذهب اليه جازاته  
 من توسط الواو بين الصفتين الموصوفين فلا بد من هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يقول عليه فوجب  
 أن لا يلتفت اليه وأيضا أنه معلل بالاناس وبذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد ما  
 يراد من التوكيد فلا يضح أن يقال للعاطف مؤكدا وأيضا أن الواو فصلت الأول من الثاني ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال إنها أكت  
 لتوصفها وأيضا أن الواو اولو صلت التوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها ٣٧٧ موضع الحال نحو ان جارا لآيه

سددت له عيني فأمره  
 سددت بهما ولا يجوز  
 أفترتها بالواو لعدم  
 صلاحيتها للحال بخلاف  
 ولما كتاب معلوم فاتها  
 جملة تصلح في موضعها  
 انما لا يبعد متنى  
 والمتنى صالح لأن يجعل  
 صاحب حاله ما هو  
 صالح لأن يجعل مبتدا  
 قال نعم الذين سعيدين  
 شرح الكافية أقول على  
 الوجه الأول أن جازاته  
 العلامة تعرف بالانتماع  
 أنه لا يلزم من عدم  
 العرفان بالمعول عليه  
 عدمه فليت قوله أعرف  
 باللقية محذوف دعوى مع أنها  
 نولست لم تصلح لردان

(بإضافة نحو في أربعة أيام سواء) للسائلين فهو عمل من أربعة لا اختصاصا بها بالاضافة الى أيام (أو)  
 خصوصاً (بمعول) غير مضاف اليه نحو عيب من ضرب أخوك شديدا فحسبنا حال من ضرب  
 لا اختصاصا بالعمل في الفاعل وهو أخوك أو خصوصاً بـ عطف نحو هو لا أناس وعبد الله منطلقين قاله  
 النائم في شرح العمدة (أو مسبوقة بنحو مؤاخذة) لأننا من قرينة لا ولما كتاب معلوم) فحسبها ولما كتاب  
 معلوم حال من قرينة لكونها مسبوقه بالتثنية وزعم الزخشي أنها صفة لقربة والحق وسقط الواو بينهما  
 لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتأنيده صاحب البدع وابن هشام المحض أو يورده ابن المثلث  
 خمسة أوجه بطول ذكرها فإن قلت فقد ذكر المراد أن من المسوغات كون الحال جملة مقرر فتعوار الحال  
 قلت أنها محتاج إلى ذلك في الإيجاب فتعوار كالنفي على قرينة على عروضا أمافي التثنية فلا  
 (أنه في نحو قول النائم هلا يبع أمرو على امرئ مستهلا) فحسبها حال من امرؤ الأول لكونه مسبوقا  
 بالنهي والبي التعميد والاستسبال الاستغفار والمعنى لا يستعذر على امرئ مستغفابه (وقوله)  
 وهو قطري بن القحطاني نحاسي قاله ابن المثلث في شرح العمدة لا الطرماع خلافا لابن النائم  
 (الاركنن أجد إلى الالهام • يوم الوشى متخوفاً نجام)  
 فتعوار حال من أحد لكونه مسبوقا بالنهي والاحتجاج بكسر الميم توسكون الحما المهمة • والنجيم  
 النكوص والتأمر والوشى بالمعجزة الحرب والنجام بكسر الحاء المهمة وتخفيف الميم الموت (أو استغفارهم)  
 كقوله (وهو رجل من بني طيحي) كما قال ابن مالك  
 (بإصاح هل حم عيش بأقيا فترى) • لتفصل العنبر في إبعادها لا املا  
 فبأقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستغفار بل هو أصح من حم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء  
 المهمة بمعنى قسرو الإبعاد بكسر الميم مضرا بضمه الإحل مع قوله وإلى ذلك أشار النائم بقوله

(٤٨) (نصريح ل) هذا المذهب معروف للبصري ولا كوفي وإنما جواز ردان يقال به وهو معروف وبين من قاله به منهم  
 والزخشي لم يبين نقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال أنه أعرف باللغة عن ادعى عدم العرفان بوجوده  
 فيجوز أن يكون ذلك أمر اختاره ولم يسبقه إليه أحد قال على الثاني أن تغاير الشئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لهما  
 التصاق بالموصوف والواو أكت الاتصال بما تارة انتهى أقصاه للجمع المناسب للإصاقل لأنها لا تنافي عاطفة على الثالث أن المراد  
 من الإصاقل ليس الاتصال العقلي فكيفهما من مذهب المعنوي والواو تأكيد الثاني وإن اتقى الأول على الرابع أن لا يمتنع أن تلك  
 المواضع وقد قرنتها الواو للتوكيد قلت متباين في زمانهم وهذا من كلام المصنف اه والذى يأتي في بيان مانع الوصفية فيها أمران  
 الواو واقتران الجملة بالاختصاص لا يجوز التقرير في الصفات (قوله أمافي التثنية فلا) أي فلا يحتاج اليوان جازا اعتبارا ولا لا يمتنع أن يكون  
 للشيئين شيوان (قوله نحو قول النظم لا يبع أمرو على امرئ مستهلا) لا يجوز أن يكون منه قوله تعالى ولا آمن البيت الحرام يستون قال أبو البقاء جملة  
 يستون ليست صفة لأن الوصف لا ينعى إذا عمل بل هي حال من آمن قال المصنف والسويع أما تقدم النسي وأما التبيين بالمعول ولا  
 يمتنع الوصف لأن تعميل العمل هو المتع على الصحيح فاما بعد العمل فثابت له ذلك وقدر أبو البقاء مضافا أي ولا قال آمين وهو

فحسن لأن الأجبال لا تعلق بالذات وقد رد المصنف على أقي البتة أقي النوع العاشر من الجهة السادسة (قوله تقولهم عليه ما تبيضا) فيمن هنا سوغ الحال وهو المسوغ للإبتداء على السكر وتوفاك الأخبار عما يظن عرف مختص مقدم (قوله لا يقال التخصيص بالحكم كاف الخ) السؤال غير محير لأن التخصيص بالحكم أغناك في فيما تقدم زوما كتقدم الحكم على الفاعل والحكم المتقدم على صاحب الحال لا يلزم تقديمه لأنه قد يكون مفعولا وأما الجواب فليجوز أن يكون هذا المسوغ ضعيفا لا يكتفي به الاعتد الحاجة للبعد أنه لا مانع من تعدد المسوغ (فصل) (قوله ان يتأخر) هو الراجع فلا صفي هذا الأصل هو التأخر (قوله وذلك) أي الوجوب أو التأخر الواجب (قوله كأن تكون محصورة الخ) ما يجب فيه أيضا تأخره عن صاحبها عند المتأخرة إذا كانت جملة مقروعة بالواو وعبارة بالاصل الواو التي هو العطف كذا نقله القرني في بحث الجملة الجمالية آخر الفصل والوصل عن الدمايني وان ابن أصمغ نص على جوازه عند المحذور الظاهر أنه غير موقوف وكلام ابن أصمغ انما هو في تقديمه على علمه انما على الصائب فلم يترك جوازه خلافا أو وجوبه في الخبر إذا تعدد نحو الزمان خلوصا مضى ٣٧٨ تأخيره وقبيل من الحال كذلك (قوله وما نرسل المرسلين المبعشرين ومن ذرين الخ)

من قصر الموصوف على  
الصفة قصر اضافيا أي  
المقصودين على التبشير  
والانذار لا يتجاوزونه إلى  
ما اقتبح التكفار عليه من  
الأمور التي أخبر الله بها  
عنه (قوله والمقصود  
بجنتنا غيرهم بين علة  
ذلك كانه حاله على ما سبق  
في باب المبتدأ من ان تقدمه  
يؤدي إلى انعكاس المعنى  
المراد ولذا قال انه يحجب  
فيه خلاف الكسافي اذ  
المعنى الرادع الاظهار  
وعليه بعضهم بأنه يلزم  
على تقدمه قصر الصفة  
قبل تمامها وعلمنا يظهر  
كلام الكسافي هناك  
وهنا (قوله كرت بنجد  
حالة) انما الممثل بندي

الحال المذكور المحمور وتواكبا في احتمال ان يكون  
من الفاعل (قوله بان يتعلق العامل الخ) وبان الحال لا يتقدم صاحبها وصاحبها لا يتقدم على حرف الجر وهذا يقتضي عدم اختصاص  
الحكم بغير الزائد بخلاف ما عالج به الفارسي لان الزائد غير معدل لكن قد يراد على تعويل الشارح ان يتعلق العامل بالتوابع من التعتب  
واخوانه فان تعليقه بالتبوع وقد تعدى اليها من غير الواسطة التي تعدى اليها الى التوابع تلك الواسطة وان لم تأخيرها ايضا عوض لان التوابع  
او نفسه او غيره وهكذا ويجوز التزام ان حقه بان يتعدى الى التوابع تلك الواسطة وان لم تأخيرها ايضا عوض لان التوابع  
لا يتقدم على متبوعها واذا علمت هذا عرفنا ما في قول النهاب من حواشي الاشعري في انظر روث بزبد الكرم فان العامل في التعت  
العامل في المنعوت الان يقال التعت والمنعوت كالشي الواحد لان القصد في التعت تتم المنعوت او يقال المراد لا يتعدى مع  
النصر بح الواسطة انتهى وعلى بعضهم المنعوت بان اليمين حروف الصفات تتعلق بالحدث وكان الحدث مفعولا لقصد صراحه  
لغذاء لافقا واضحا كمن قال جئتو قيدا فاقدا جئت معن ان احدهما بالماضي والآخر بالحال المقيد فندون في مثل ذلك

لا يجوز ان تلي صفة أحد هاتين موصوفيهما بل تلي كل صفة موصوفيهما كررت برجل عاقل على فرس أشهب أو تلي صفة الموصوف الثاني صاحبها وتلي صفة الأول صفة الثاني ولا يجوز ان تلي صفة الأول الموصوف الثاني وتلي صفة الثاني صفة الأول (قوله لا تعدى بحرف واحد الخ) أي لأنه يلزم تعلق حرف جر بعامل واحدا وذلك لا يجوز إذا كانا بمعنى واحد كررت بر يد بعرو أو بالاختلاف المعنى فيجوز تعدى الفعل بهما كررت بر يد المادية أي خيم وأظهر كلام الزنجشري في تفسير قوله تعالى كلما زرع قوتها من ثمرة زرعها والجواز مع كون المعنى واحدا لأن الثاني إنما يتعلق بالفعل بعد تقديمه بالأول والأول يتعلق به في حال الاختلاف (قوله وخالف في هذه الأخيرة الفارسي الخ) ان قلت يثبت الخلافان الحال مشبهة بالنظر في الطرف يجوز فيه ذلك بخبر روت اليوم بنسبة فينبغي ان يجوز ذلك في الحال فالجواب ان الطرف بمقدري وهو متعلق بالمرور وليس بصفة لتغيره والحال هي هندو التسمية الذي بينهما ما هو في المعنى لا في اللفظ والتسمية بالشي لا يكون كالشبهه من كل وجه (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) وقال في شرح الكافية لان المرور مفعول به في المعنى فلا يمنع تقدم حاله عليه كالأشياء تقدم حال المفعول به (قوله لورود الخ) من وروده قوله تعالى و جاؤا على قبضه بدم كذب فان قوله على قبضه حال من دوا التقدير جاؤا بدم كذب على قبضه كما فاداه أبو القاسم هو الحق والمعنى ٣٧٩ يرشد الله وأما قول الزنجشري كما حو في انه في محل نصب

بواسطة ان تعدى اليه بذلك الوساطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين لمخاوع واضع الاشتراك في الوساطة الترام التأخير واليه الاشارة بقوله والنظم وسبق حال الحرف جر قد أبوا (وخالف في هذه) المسئلة الأخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن بلكون وبعض الكوفيين (فأجازوا والتقديم) الضعف دليل المنع (قال التائلم) في النظم ولا آمنه فتدور وقال في شرح التسهيل (و التقديم) هو الصحيح لورود في الضميمة (قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المرور باللام (و تصور قول الشاعر تسليت طرا عنكم عديتكم) \* بذكر ا كحتى كأنكم عديتكم

فطر اجمعي جميعا حال من الكافة والميم وقد تقدم على صاحبه المرور بعن (و المحق أن) هذا (البيت) نحوه (مروءة) أو طرأ حال من عنكم عنده وقد دلوا عليها بفتح المذ كورة (وان كافة) في الآية (حال من الكافة) في أرسلناك (و) ان (التائلم بالعلقة لا تانث) (قوله الزاجح ورد ابن مالك بان الحاق التاء للبا للفتقة مقصود على السماع ولا يثنى غالباً الا في أبنية الباقية) كلامه وكافة مختلف في ذلك فان جعل على روايه فهو محل على شاذة له الموضع عنه في الجواشي ولم يتبعه موقول الزنجشري الا رساله كافة مصادم لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالاً وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتمداً ذكرها معه (و) قول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس يلزمه تقديم الحال المحصورة بالاعلى صاحبها (و) يلزمه (تعدى أرسل باللام) والاكثر تعديها بالي (والأول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها (عنتم) كما تقدم (والثاني) وهو تعدى أرسل باللام (خلاف الأكثر) ويدفع الأول بان تقديم المحصور بالاليس معتمداً للجميع كيف وقد قال الموضع في باب الفاعل في المفعول المحصور بالأو أجاز الزنجشري

على الطرف كأنه تيسل  
و جاؤا فوق قبضه بدم  
كذب كما تقول جابلي  
جاءه باجمل وأنه ليس  
بجاء لان حال الجسر ولا  
يتقدم فيهما المعنى لا  
يساعد على نصبه على  
الطرف بمعنى لان العامل  
فيه اذنك جاؤا وليس  
القوق طرفاً بل يستحيل  
أن يكون ظرفاً لهم (قوله  
وما أرسلناك الا كافة  
لناس) القصر اضافي لأنه  
لارد على من زعم ان الرسالة  
الغريب خاصة فلا يلزم  
قصر الرسالة على الناس

وعدم تجاوزها لحن وغيرهم وأعلم ان ع و رسالتهم الى اقمه عليهم وسلم للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة في معناها قوله تعالى قل ما أياها الناس اني رسول الله اجمعين العصب نقل بعضهم انه ناظر في معاني ذلك فاستبدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فقال الذي هذا لا يثبت الانباء على تقديم الحال على صاحبها المرور والحرف أو لا أقول به فاستدل عليه بالحدث فقال هذا غير قطعي لعدم تواتره فلم يرجعوا به وادام القصور وقد بينا ذلك في حاشية أم الهمين في العائدات آتم بيان (قوله من عنكم) قال الذنوشي في معناه متناظرة اه أي لان الحال اتاهي من الضمير وهو الكافة (قوله ورد ابن مالك ان الحاق الخ) ارده بهذا فيه تسكاً ذالمعنى على الحالية من الكافة واضع وقد توقف فيه لان المعنى خيئت أرسلناك جيناً عوا في شفاء (قوله ان كافة لا تستعمل الا حالاً) قال في المعنى في الباب الخامس وانه لا يستعمل الا فيما يتقبل (قوله ورد ابن مالك الخ) قد يقال الزاجح لم يشبهها بالقياس بل هو في مقام المنع فكيفه أن يقول لا سلم ان الحال من الناس لا يجوز أن يكون من كافة أرسلناك وتكون التاء للبا للفتقة قوله ويدفع الأول بان تقديم المحصور باللام (قال الشهاب) بعد أن ذكر هذا على انه يمكن أن يجعل المحصور ورسله المحصور فيه كونه للناس كافة وكل في مذهب منع الثاني كلام المصنف أيضاً بان المنصوح عليه انما هو مع تقديم صاحبها المحصور في ولا يقاس هذا عليه محصور

والكفاي والفرع وابن التبارى تقديمه على الفاعل وأى فرق بين الحال والمفعول لأن الاقتراح بالإبدال على المقصود يدفع الثاني بان مخالفة الأكثر لا تصرفان تعالى أو سلب اللام كبر فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيين فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المحرور بالحرف إن كان مضمرا كروى ضاحكة بك أو اسمين أحدهما محرور وبحرف محو مرت مسرعين يزيد وعبر وأو كان الحال فعلا محو مرت تضمة لم ينو معناه أذا لم يكن كذلك واحتز بقوله أو لا يحرف غير زائد عن الزائد فله محو وتقديم الحال على صاحبها المحرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو وما جافى أو كبا من أحد وما أو يترا كبا من أحد (وأمّا محرورا) (بإضافة) بمعنى مضاف من إطلاق المصدر على اسم المفعول (كأن يجنى وجهه لمسفرة) وهذا شارب السويق ملوثا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها وأقعة بعد المضاف للآيانه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولا قبله لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلح من الموصول فكما لا يتقدم ما على ما بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلل بالمضاف إليه على المضاف قاله ابن الناطم وفصل والده في شرح التسهيل فقال إن كانت الإضافة غير محضة حاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملوثا السويق بالحقص لأن الإضافة فيه نية الانفصال فلا يعتد بها وإن كانت محضة لم يجوز باجماع ونزاعه أبو حيان في التسمين ورد عليه الموضوع ذلك في المحو أي والاشتغال بذلك خروج عن المقصود (وإنما تجي) الحال من المضاف إذا كان المضاف بعضه هذا المثال المتقدم وهو وأعجبنى وجهه مسفرة (وقوله تعالى وتروى من صدورهم من قل أخوانا) فإخوانا حال من المضاف إليه وهو الحال والملم والصدور بعضه كقوله تعالى (أحبب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) فيتأهل من الأخ المضاف إليه اللحم واللحم بعض الأخ (أو كبعض منقو) أن أتبع (ملة) انزاهيه خفيفا (فحينئذ قال من إبراهيم المضاف) إليه الله والله كبعضه في تحت حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الأخرى أنه لو قيل ونزعهما ما قيمهم من غل وما بكل أخاء المضاف إليه المصوب (و) أعجبنى انطلاقت حنفردا (فنفر د) حال من الكاف المضاف إليها انطلاقت وانطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال المصوب (و) الثاني فهو هذا شارب السويق ملوثا (أو غدا) ملوثا كحال من السويق المضاف إليه شارب وسواب اسم فاعل عامل في الحال المصوب لا نه يجي الحال أو الاستقبال واعتمادا على الخبر عنه وإلى ذلك الإشارة بقول الناطم

ولا تجزى حال من المضاف \* إلا إذا قضى المضاف عمله

أو كان بزعمه أضيفا \* أو مثل جزؤه فلا تحيها

وإن اشتروا أو أحدهم الشروط الثلاثة فلا تنضم قاعدتهم هي إن العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها إذا كان مضافا إليه يكون معصولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل فإذا كان المضاف مصدرا أو صفة فاقاعدة وقاعدة الحال وصاحبها معصولا عن شيء واحد وإذا كان المضاف جزأ من المضاف إليه أو كجزء فله اشتغال اتصال الجزء بكاه أو بمنزلة من له صار المضاف كاه صاحب الحال يكون العامل فيه هو الملم في الحال بخلاف ما إذا لم يكن كذلك فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب الحال إذ لو قلت ضربت غلاما هند حالي أو نحو ذلك لم يجوز قال ابن مالك بخلاف ونقل غيره عن بعض البصريين أحارة ذلك قال أبو حيان والذي تختاره أن المحرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليمزأة أو كجزئه أولم يكن لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد

الاتباس بالاول دون الثاني يعرف بالتأمل اه  
وهذا التماثل يظهر بناء على ان عدة متع تقديم المصور فيه حصول الالباس (قوله وفصل الكوفيين فاجازوا الخ)  
قال الدكتور شري ينظر ما وجه اجازتهم تقديم الحال فيما ذكر دون غيره (قوله كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول) أى غير المحرورين بحرف زائد فلا بردان ههنا تقديم على الفاعل والمفعول فيلزم تشبيه الشيء بنفسه لأن ما هنا المحرورين بحرف زائد (قوله واما بإضافة) كان وجه المتع أن الحال إنما تقدم حيث يتقدم صاحبها وهو هنا لا يتقدم لأن المضاف اليعلا يتقدم على المضاف (قوله في البعض الحقيقي) أى الذى يصح مجي الحال منه (قوله لا بد من اتحاد

الحال وما فيها) أي حقيقة التوجه ما تقدمت الخائفة استحسانا كقوله (كأن) قال الثاني إشارة إلى نحو تقديم الحال في جله  
 واكبار جله اه بقي أن المصنف أشار بالكاف إلى عدم المحصر فيما مثل به لأن مثله ما ذكره مثله إذا أضف صاحب الحال إلى ضمير  
 ما لا يسها نحو جاز أن اترأه أخذوها (فصل) (قوله وهي الأصل) الحكم بالاصالة على جواز التقديم والآخر بالاضافة إلى  
 وجوب أخذها فلا ينافي أن الأصل التأخير بالاضافة إلى التقديم (قوله وإنما يكون ذلك إذا كان العامل الخ) قال الثاني المحصر  
 منقوض بالصدر الثاني عن فعله كضربا زيدا مجردا كما يعلم من احترازه عنه فيما سياتي ٣٨١ بقوله المتدبر بالفعل وخوف مصدرى  
 ثم لا بد من تقدير الفعل

الحال وما فيها في العامل وأما ما يتحقق من أن يكون حال من ثم أو أن يتحقق أن يكون منصوبا  
 على المدح وحينما يحتمل أن يكون حال من المفعول لأن المفعول الذي بمعنى أو من الضمير في أتبع اه  
 بمعناه (الحالة الثالثة) من الحالات الثلاث (أن تقدم) الحال (عليه) أي على صاحبها (وجوا) كأنذا  
 كان صاحبها منصوبا) فيه (فقد وما حاربا) كما لا يزيد بوقبه البحث السابق  
 (فصل) (والحال مع عاملها ثلاث حالات) أيضا أحدها وهي الأصل أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه (كجاء  
 زيدرا كبا) وأن تقدم عليه (كرا كبا جازيد) وإنما يكون ذلك إذا كان العامل (فيها) فعلا (صرفا)  
 وتصرفه يكون يشتهل في الآزمنة الثلاث أي يكون ماضيا ومستقبلا وحالاه أو إلى التام الماضي (كجاء  
 زيدرا كبا) والمستقبل تقوم مصرعها والحال يقوم زيد مصرعها (أو صفة تشبه الفعل المتصرف) في  
 تضمن معنى الفعل وهو فاعل علامته الظرفية وهي علامة التانيث والتثنية والمجموع وشواقي ذلك  
 اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (كزيد منطلق مصرعها) فسر حال من فاعل منطلق المستتر فيه  
 (قال في را كبا) في جاز زيدرا كبا في المثال الأول (و) في (مصرعها) في زيد منطلق مصرعها في المثال الثاني  
 (أن تقدم) مع عاملها جاعل على منطلق (فتقول) كبا جازيد مصرعها زيد منطلق أو زيد مصرعها فاعلها  
 هذا مذهب الصريحين إلا الجري فانه لا يجهز تقدم الحال على عاملها أو لا لا يخفى فانه لا يجوز تقديمها  
 على الفعل في نحو (كبا زيدرا كبا) لأنها على العامل وزيد هو البصر بين على الجري والاختصاص بالسماح  
 في الفصح (كقال الله تعالى ناسعا) يصارهم يخفرون) فحاشا حال من الواو في يخفرون وقد تقدم  
 على عامله الفعل وأجيب بان هذا لا يتعين لجواز أن يكون ناسعا صفة مفعول نحو وف والتقدير يوم  
 يدع الداعي إلى شيء تذكر قوما ناسعا أه أدهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويجب بان الأصل  
 عدم الخذف (وقالت العرب شئ توب الخلبة) فتشبع شئ من الخلبة هو اسم ظاهر وتقدمت  
 فيه على عاملها والخلبة جمع الحلو توب بمعنى ترجع (أي متفرقين يرجع الحالبون) وفيه رد على  
 الكوفيين في منعهم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي أن تعليلنا في هذه المسألة أنه انقطع  
 بقوله شئ توب الحرب أي متفرقين ترجع الحرب أي إلى تفرق الكلمة ترجع الحرب (وقال الشاعر)  
 وهو زيد من مفرج البحرى يخاطب بقلته

هذه من المعاديل أمارة (أمنت وهذا تخمين طليق  
 تخمين) جملة (في موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاملها طليق وهو صفة  
 مشبهة) وقد تقدمت عليه (فان قلت) مع مول الصفة المشبهة لا يكون الاسم مؤنثا فكيف جاز تقدمه  
 وكونه مفرجا (قلت) المراد بالمفعول المذكور ما لا يوافق في تشبهه وأعمالها في الحال فيما أقبلها من  
 معنى الفعل كما صرح به في موضع في بابها واستغنينا عن تخيله أنه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا وجملة

ظاهر في شرح كلام المصنف (قوله في نحو را كبا زيدرا) أي من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفواصل أو أن من قوله  
 لبعدها عن العامل وإنما يعتد بالفواصل فيجوز عند زيدرا كبا جاعل أن را كبا حال من فاعل جاز فظاهر الاطلاق أنه لا فرق بين أن  
 يكون الفاصل أجنيا أو لا يصح الرد عليه ناسعا يصارهم يخفرون لأن الفاصل وهو يصارهم فاعل ناسعا (قوله وقالت العرب  
 الخ) هذا رد على الجري دون الاختصاص (قوله وفيه رد على الكوفيين) فلا ينعى عليهم أولا كما ينه على مذهب الجري ولا يخفى  
 (قوله وحكي أن نه لبا الخ) أي تخيل كان يرى رأى الجري

(قوله كيف جاز) قال الذنوشي ينظر هل له نظير أولا (قوله أو اسم) أي غير ظرف فلا مردان الترف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله) وعلى القول بالنظر فبلا تقتر الخ) أي لأن الترف فبلا تقتر المستقصود بخلاف أن وصي وسقط قول بعض الفضلاء أن أراد بعدم افتقارها إلى الاستعانة بالاعتناء بشي فهذا خلاف شأن الترف وإن كان المراد أنها لا تقتر بخصوص الاستعانة بغيرها كذلك (قوله في ست مسائل) قال المحفدي عليه أن بعد الحال التي هي جملة مصدرها أو من الحال التي لا تستعمل على عاملها نحو والشمس طالعتها حيث ظاهرا لا يقال وإنما تقدم مراعاة ٣٨٢ لاصل الواو فإن أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم اه ومر في كلام الشارح

بعد الكلام على وهذا  
تحميلين مطلق أن الجمهور  
على جواز تقديمها ثم قال  
المحفدي في الكلام على الحال  
الأو كذا تضمنون جملة  
قبلها أن ما لك قال  
العامل فيها الجملة ما فيها  
من معنى الاستناد وعلى  
هذا يكون من الأحوال  
التي يجب تأخيرها عن  
عاملها أو ما على قول  
المصنف أن العامل  
محذوف فالظاهر أن ما منع  
من تقديم مؤثراته فعل  
مصروف لم يعرض له مانع  
اه وفيه أن المصنف قال  
إنها واجبة للتأخير وعمله  
الشارح بما في فني  
أن تضم إلى الشيء  
قوله أيضا (قوله) هي أن  
يكون العامل فعلا جامدا  
قال الذنوشي فائدة قال  
بعضهم جميع الأفعال  
الجامدة تعمل في الحال  
الاعلى وليس فاعلها  
لا يعملان فيه (قوله متدرا  
بالفعل وحرف مصدر)  
قال الأشموني فإن كان

ومنع القراء بعض المتأخرين بتقديم الجملة الحالية المصدرية أو لا يقال والشمس طالعتها جاز بد  
والجمهور على الجواز والحق أن هذا البيت لا يخص في الزدعي وأبي السكونيين لاهم يقولون بأن هذا  
اسم موصول وتحميلين صلتهم وعائده محذوف والتقدير والذي يحملونه مطلق كما في باب الموصول وإلى  
ذلك أشار الناظم بقوله والحال أن نصب بفعل صرفا \* أو صفة أثبتت المصرفا  
فأكثر تقديمه الحالية (الثانية أن تقدم) الحال عليه أي على عاملها (وجوبها إذا كان لها مصدر الكلام  
نحو كيف جاز) يد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما أنها ظرف  
شبه باسم المكان كما كان سواك كذلك ويعزى إلى سيبويه والثاني أنها ليست ظرفا وإنما هي اسم ويعزى  
إلى الأنخس وعلى القولين يستقيم به عن الأحوال فعلى الأول يكون معناها في المثال المذكور في أي  
حال جاز يد وعلى الثاني على أي حال جاز يد وعلى القول بالنظر فبلا تقتر الخ إلى الاستعانة بخلاف أن  
ومتى قاله أعجز من الخيارات في النهاية الحالية (الثالثة أن تسمى) الحال (عنه) أي عن عاملها (وجوبها وذلك  
في ست مسائل وهي أن يكون العامل فعلا جامدا متحكما أو حسم متقبلا) قبلها حال من المعاني واجبة  
التأخير عن عاملها الكونه فعلا جامدا لا ينصرف في نفسه فلا يشترط في معوله بالتقديم عليه (أو)  
يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامة القرعية (وهو اسم التفضيل) فإنه لما  
لم يقبل علامة التانيث والتشبيها لم يجمع تحتها من فاعل أو فاعل والمفعول والصفة المشبهة بفعل  
مواضع الجامد (فهو هذا أفصح الناس خطيبا) فخطيبا حال من فاعل أفصح المسترفه ولا يجوز أن  
يتقدم على أفصح لما تقدم (أو) يكون العامل (مصدرا مقدرًا بالفعل وحرف مصدر) فهو يعجبي  
اعتكاف أخوك صائغا) فصاعدا حال من أخوك أو العامل فيه المصدر المقدربان والفعل ومعول المصدر  
المقدربان أن والفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل مخوف أو مبرعا) فمسرعا حال من  
فاعل نزال المسترفه ومعوله اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا مضما معنى الفعل  
دون حرفه) كاسم الإشارة (نحو ذلك سيوتهم خاوية) فخاوية يقال من يوتهم هو العامل فيه اسم الإشارة  
وهو ذلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حرفه هان قلت العامل في الجملة ليس بفاعل لصاحبها لأن  
يكون واحدا عند الجمهور وهذا قد اختلف فإن العامل في الجملة معنى الإشارة أو العامل في صاحبها  
المبتدأ هان قلت العامل في الجملة حقيقة أم هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره أشير إليها خاوية  
والضهير لهر ورو هو صاحب الجملة والعامل في معنى الجملة الواحد وهذه التمهيلي إلى أن اسم الإشارة  
لا يعمل وإنما العامل فعل محذوف تقديره نظر إليها خاوية (ز) حرف التثنية (قوله) وهو امرؤ  
القيس (كان قلوب الطير رطبا وباسا \* لدى وكرها العناب والحشف البالي)

المصدر غير مقدر بها جاز التقديم عليه نحو فاعلها ثم زيد أفعالا (قوله أو) يكون العامل لفظا  
مضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الفاضل رحمه الله تعالى لم يدخل فيه اسم الفعل وأقول لا بد أن يكون مضمنا معنى الفعل وهو حرفه كامل  
فإن نزال كذلك وقد لا يكون كذلك نحو صومعه وهذا يدخل فيما ذكر وقد أشار المحفدي في ذلك (قوله) فإن قلت العامل في الجملة الخ  
قال الذنوشي السؤال جوابه مردودان لأن اسم الإشارة عامل في الخبر التي هو صاحب الجملة وعامل في الجملة فاعلها متجدد (قوله)  
وعرف التثنية) ظاهر صنيع المصنف الضمارة في كل واحد من الحواشي ضم اللفظ المضمين معنى الفعل دون حرفه في  
هشمة إشياء ولم يعد كافي التثنية موصوف في الباب الثالث من المعنى بأن حرف التثنية مع حذفه عمل في حاله في قوله





مذهبهم بكمز اللون ولها أسماء أخرى يقال في الواحد يسر فاسكان السين وضهاو يسر النخل صار غروبسرا (قوله ان الناصب كان مخدوفة) قال ابن خروف الدليل على انهم ليس على اصمار كان قوله **وهو** ارمق الزمة أشهر منه غيلانا **لانه** خوالهم وغيلان على كل حال فلا وجلا اصمار اذ كان او اواذ كان وقال الخضر اوى التقدير اذا دعي فيكون حقيقته مفعولا به لا حالا ولا خبر الكان (قوله المضممر ان كان) اى اولوا وثانيا قالته بن هذا اذا واذا كان يسر اطيع منه اذ كان او اواذ كان وطبا (قوله وقبم الطرف الخ) رد لقول ابن الناطم ويعد تسليم الاصمار يلزم اعمال افضل في اذ واواذ فيكون ما وقع فيه يعنى السير في شجها ما فر منه (قوله اكل يوم ثوب) مبتدأ لاخبار عنه المجرور المحمى والتقدم هو وقت العمل في كل يوم الاستمرار الذى يتعلق بالمخبر (قوله انه يجوز تقدير كان ناقصة) فسر او طبيا خبر ان كان المقدرة اولوا وثانيا (قوله وانما تعدد المحال الخ) قال في الارشاف ولا ينصب المحال مع افضل التفضيل المختلفي الذات مختلفي المحال نحو زيد ٣٨٤ مفرد انهم من عرومها انما متفق المحال نحو زيد مفرد انهم من عرومها او متجدي

من نفسه في حال كونه رطباً يمد أن يفضل السم على الرطب قال طائفة نابت عابداً من أن التقدير  
يزيد عليه في حال كونه سم أعلى طيبة في حال كونه رطباً وأشار بذلك إلى التمر والمعنى بسمه أطيب من  
رطبته انتهى وفي ذلك تصريح بحاج اسم التفصيل عامل في حالين معا وبه قال الماتري في أظهر قولييه  
والفارسي في تذكره وابن كيسان وابن جني وزعم المبدوا جاج وابن السراج والسيراق في والفارسي في  
حليته أنه ان الناصب كان محذوفة تامقة لا ذوا فان قلت ذلك فهو وليج ما مقدرا ذا أو هو عمر فالقدر  
اذوا الصاحبان المضمران في كان لا المضمر في أطيب والمجروحين وقد م الطرف على أطيب لا باهم في  
الظروف ولهذا جازا كل يوم لك ثوبه الا فاقول يجوز بدينا في الازار عند الجمهور وحتى أبو حيان عن  
بعض أصحابه أنه يجوز تقدم كان ناصفة دليل زيد الحسن أفضل منه المسمى بها اسم فتن وإنما تعدد  
الحال مع أفضل اذا كانتا فتنين فان كان الغاضل واحدا رفعا فهو هذا بسمه أطيب منه غنبا قاله الموضع  
في المحاشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسمه هو هذا أي اسم الإشارة أو حرف  
التنبيه (و) الثاني نحو (قولك زيد مفردا) نعم من عمرو معانا فغردا حال من الضمير المستتر في أنعم  
الراجع الى زيد معانا حال من عمرو والعامل في الجمال أنعم أو كان المحذوف على القولين السابقين وفي  
هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول ماها التنبيه أو اسم الإشارة لتتخلف هنا وكان  
القياس وجوب تأخر الجمالي في المثالين على أفضل كما في الحال الواحد ولو كان أغتر تقدم الحال الغاضلة  
فرا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو تأخر الاتساق ان قيل اجعل احدا ما تأليا لافعل ولا ليس قلنا يؤدي  
الى فصل أفضل من من مجرورها وهما كالمرصول والصلتان قيل قد فصل بين الطرفين وعدله والتمييز  
قلنا ذلك فصل جاز وهذا أفضل واجيب في نوع خاص اذ لم يجوز تقديمه قاله في المحاشي وفي ذلك أشار  
النظم بقوله ونحو زيد مفردا أنعم من • عمرو معانا مستجاز لن بين  
(ويستثنى من المضمن مفعلي الفعل دون مفعوله أن يكون) العامل (لنرفا أو جرح وراهم جرحا)  
متأخر عن عن الخبر عنه (فيجوز بقلة توسط الحال بين الخبر عنه والخبر به قوله

عن ابن العربي الغنيب أن أطيع منه وشروع الابتداء عنب ما فيه من معنى العموم مثل قوله مخبر من حرارة انتهى وقد  
قال أن أطيع هو المتبادر من غا ابتداءه على في معناه المخبر عنه والحجة صفة لقوله بمر انتهى كلام الدونشري ولو وقف على كلام  
الارتشاف لم يحتاج لهذا القول الارتشاف ولو أشرت إلى المختلفين في هذا كما لا يخفى وبه يعلم أن هذا اقتيد في القسم الثاني في كلام المصنف  
لا الأول كما فعله الشارح ثم أنه لا يخفى ما في عبارة الشارح من الحفاء وقوله أذا كانا فاضلين منافي لقول المصنف واحداهما مفضلة على  
الأخرى (قوله زيد مفرد الخ) فإن قلت هل جعل اختيار ذات ليسا من قسميهما لهما ليسا من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولا من  
المنتصبة عن علم الجملة (قوله أو اسم الإشارة) هذه الرضى في كنفها القائل بأن العامل الجمال مقيد به فلو كان هذا على في بمر لقيت  
الإشارة البسر فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البسر ونحن نعلم ضرورة ما يصح أن يقال في غير حال البسر به انتهى وقوله  
لقد نبت الإشارة أي هو عليها التنبه وسياق في الشارح رد على ما لا في على الآخر (قوله وسنتي من المضم من الخ) ينبغي أن يستقأ أيضا  
كتاب التنبه على ما مر عن المغني في قوله ونحن ضاليل أنتم ملوكا كما تنقل (قوله فيجوز قوله توسط الخ) لا يخفى أنه يلزم من توسط الجمال

تقدمها على علمها وجرها توسط التقدم على الجملة فلا يجوز نحو قائلنا يندى الدار ٣٨٥ أجاز الاخفش في قولهم قدما ملكا أي

وأني أن يكون قدما محلا  
والعامل فيه لك (قوله  
لصفا) قال القاني فيه  
نظرا إذا المعنى حينئذ وقالوا  
الذي استقر في بطون  
الانعام حال كونه خالصا  
لذكورنا ومعلوم انه لم  
يستقر في البطون خالفا  
لما خلاص أي لذكورهم  
لأنهم هذا القول والمحل  
منهم (قوله وان السموات  
عطف) لا يتعين هذا بل  
يجوز عطفها على الارض  
على انها مخرجة من تقديم  
والاصل والارض جميعا  
والسموات مقبوضة  
(فصل) (قوله  
ولشبهه المحال بالخبر)  
لشبهه المذكور لا يقع  
اسم الزمان حال اوصافه  
اسم ذات كما لا يخبر  
قاله الدماميني في الكلام  
هنا أقسام المحال  
من البليات الأربع (قوله  
جازان يتعدد) أراد  
بما يجوز عدم الاستماع  
فبصرف الواجب قال  
الرضي تكرر المحال بعدا  
واحد وجوب تكرر بما  
نحو ضرب زيد اما قائل  
واما قائلوا كذلك فلا  
لا تكثر في الغلب  
نحو جازان يذلا كما لا  
ماشيا (قوله) ويجوز

بما عدا عوف وهو بادي فلة \* فليكن \* فلم يعدم ولا وانصرا  
فوسط المحال وهو بادي فلة بين الخبر وعنه وهو الضمير المنفصل والخبر به وهو ليدى بكم  
بادي فلة وصاحب المحال الضمير المنقول الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف  
والخبر بالتأخير ليلين محل الخلاف فلو تقدم مع الخبر عن عوف في الدار وعندك جازان يذلا  
التوسط بلا خلاف لان المحال تقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف  
المتقدم حارفي المحال المفرد والمصدر بالواو غير ها والظرف والجار والخبر وروا لفرق في المفردة  
بين المضافة كالتقدم في البيت (و) غير المضافة كقرا ع بعضهم في بطون هذه الانعام خالصة كورنا  
ينصب خالصة على المحال المتوسطة بين الخبر وعنه وهو ما الموصولة والخبر به هو لذكورنا والاصل والله  
أعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما اوتاه على الاجتهاد صاحب المحال الضمير المنقول الى  
الجار والخبر وبه يحذف الاستقرار (و) كقرا ع الحسن البصري (والسموات مطلوبات بيمينه)  
ينصب مطلوبات على المحال المتوسطة بين الخبر وعنه وهو السموات والخبر به هو بيمينه والاصل والله  
أعلم والسموات بيمينه وصاحب المحال الضمير المنقول الى الجار والخبر وفي هذه الدلالة على  
جواز تقدم المحال على عاملها الظرف والجار والخبر (وهو قول الاخفش) وسبقه الى ذلك القراء  
(وتبعه النظم) في التسهيل وشرحوا اشار اليه في النظم بقوله ونذر \* نحو سعيد مستقر في هجر \*  
(والحق) المنع وهو قول جمهور البصريين (ان البيت) المتقدم (ضرورته) خاصة في الآية الاولى  
(ومطلوبات) في الثانية (معمولان) لصفا \* وهي في بطون (ولقبضته) خالصة معمولة للجار والخبر  
قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطلوبات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير  
المستقر فيها والتأني في خالصة لما ثبت باعتبار ما وقعت عليه مامن الاجنة وقول البيضاوي التأني فيه  
للمبالغة كأي زواجة ومصدر كالعاقبة وقع موقع التامس فيستعمل لان تأمل المبالغة في غير أبنية المبالغة  
والمصدر لا على وزن فاعلة موقوف على السماع فلا يقاس عليهما (و) الحق (ان السموات عطف  
على ضمير مستقر في قبضته) لتأويلها بالاشتقاق (لا بها) بمعنى مقبوضة (والصدا) كأن بمعنى المشتق  
يتحمل الضمير (لا) السموات (متبادر) بيمينه خبره كما قال الاخفش بل بيمينه (معمول المحال  
لتعلقها بالامام) أي لا عامل المحال  
(فصل ولشبهه المحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقيد (جازان يتعدد) لغرضه (كاتبه) عدد الخبر  
والنعت والى ذلك اشار النظم بقوله والمحال تدعى ذاتا يتعدد \* لمفرد فاعلم وغير مفرد  
(فالاول) وهو ان يتعدد لمفرد (قوله

على اذا ما جئت ليلي بخفية \* زيادة تبت الله رجلا حافيا)  
فرجلان حافيا حالان من فاعل الزبارة المندفع والتقدير على زيارته بيت الله حال كونه رجلا حافيا  
أي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالان من ماملتكم المحرورة بلى ورجلان يسكنون الجيم وفي  
آخره ون قد جمعه بعض الاعجميين فقرأه رجلاي الاضافة الى ما لا تكلم وأقره فاعلا بزاره وحافيا  
حالان من ضمير التكم في رجلاي نية عليه الموضع في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح السيد  
المرحاني فانه قال في موقد صحف جامعة رجلا برجلاي الخ (وليس منه) أي من تعدد المحال المفرد (نحو  
ان الله بشركي مصداق بكلمة من الله وسيدنا وحضورا) لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف  
هنا الموضع (والثاني) وهو ان يتعدد تعدد في تفضيل في نظر في المحال المتعدد (ان اتخذ لفظه ومعناه

(٤٩) (تصريح ل) ان يكونا حالين قال الدكتور في هذا رد وعند التأمل الصادق لان صفة التزم مقدمة على رجلا  
حافيا فيعين التوجيه الاول كما ملأ ايتي وفيه نظر اذ لا مانع من جعل المحال على هذا الوجه مقبوضة

(قوله مني أوجع) قال النونشري ظاهرة أن ذلك واجتسأ الذي في الرضى أن ذلك هو الأول وبصارته وأما الحالان من الفاعل المفعول معاً فإن كانتا متعقبتين فلا أولى الجمع بينهما لأنه أخصر نحو لقيت زيداً راكبين ولا مانع من التفرق نحو لقيت زيداً راكباً كبيراً وقال أيضاً وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما حازر وقوعهما كما كان نحو لقيت هنداً مصعداً من مجردة وإن لم يكن فلا أولى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منعدراً زيدا مصعداً ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجانبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعداً منعدراً والصنف زيداً فذلك لأنه لما كان منتهى المفعول أقدم من رتبة الحال أخرت الحالين وقد تمت حال المفعول أولاً قل من أن يكون أحد الحالين بجانب صاحبه ولا منافاة بين قوله ويجوز على ضعف بين قول المعنى ويجب كون الأول في أي في المثال من المفعول والثاني من الفاعل تقليلاً للفصل كما زعمه البدوي اللامعني حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجباً به حازر على ضعف وبينهما وبينه لأن كلام الرضى يفيد أن تأخيرهما ضعيف وكلام المعنى يفيد أن تأخيرها هذا الضعف وأخرها ما يتبع عنينا ويجب عند عدم القرينة جعل الأول من الحالين للثاني الاسمين والثانية منهما الأول الاسمين تقليلاً للفصل كما قال فليس بينهما وبينه بعدل ولا قرينة انتهى وفي شرح التسهيل للدماميني وهذا بحث وهو أن مسألة الجمع مثله أي التثنية لا تدخل تحت تعدد الحال إذا محال ٣٨٦ ثم واحدة كما يحذف الرضون قائمون انتهى وأيضا إذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها

ون كل حال واجبة إلى صاحبها فلا تعدد في الاحوال كما قاله ابن الناطم في ذلك بخبرها البيت وأجبت الجمع والتثنية قائمان مقام المتعدد للقرن بالعطف وهو عند المصنف هـا ليس من التعدد (قوله والاصل دأبة ودأبا) قال الشهاب القاسمي فيه بحث إذ لو كان الأصل ودأبا بالعطف لم يكن من تعدد الحال على ما افاده هو انتهى والذي افاده ما ليس من التعدد ان الله يشرك الخ لكن ساقى في بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالاولى واختلافه في حاشية (تخرجت الاكسية) (قوله وان اختلف) كل الأولي استغناء عن شرح الكلام على ما لا يتناسب وكان الظاهر أن يقول أي كل من اللفظ والمعنى أو ما يذكر من اللفظ والمعنى ليقيد انفراد الضمير مع عوده على مني بالتأويل (قوله قلت انما يجوز الخ) أنت خبير بان هذا لا يصلح جواباً للسؤال لأنه لم يبين سر اختلاف الاصطلاحين ولعل في الكلام سقط قبل قوله فإذا اتصل ووضع ذلك قول اللامعني في شرح التسهيل بعد أن نقل عن قوم أن الأول للاول والثاني للثاني قياساً على أحسن وجهي القف والنشر وحجة لا أكثر من أن فصلاً واحداً أسهل من فصلين وإن النشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى ومختنفاً هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا في الجملة من رجوع وهو ما ذكرناه فبقيدان هذا التقرير أن على الخلاف فيما يجعل عليه عند الرد أو ما اذا ظهر المعنى فلان أن تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق انتهى وقوله ومختنفاً الخ يخالف لقول المصنف وقد يأتي الخ لا مخرج في أن الأول أعظم من أن يكون ثم ليس أولاً وبذلك على هذا يجعله عهدتاً هذا السكت (قوله وعادسلوا ناهوا) قال النونشري حاشي من أنشأت كان الناقصة والسلوان نسيان الشيء وتركه وفي القاموس سلاسلوا وسلواناً وفيه وفي الصلح والسلواناً الضمزة كانوا يقولون اذا صلب عليه ما الما المطر فشره العاشق سلا قال خبرت على سلواناً مارة به \* فلا تخشع العيش يا مأسالوا واسم ذلك الجمال السلوان قال ذلك جميعاً اللامعني (قوله والمعنى اني الخ)

ون كل حال واجبة إلى صاحبها فلا تعدد في الاحوال كما قاله ابن الناطم في ذلك بخبرها البيت وأجبت الجمع والتثنية قائمان مقام المتعدد للقرن بالعطف وهو عند المصنف هـا ليس من التعدد (قوله والاصل دأبة ودأبا) قال الشهاب القاسمي فيه بحث إذ لو كان الأصل ودأبا بالعطف لم يكن من تعدد الحال على ما افاده هو انتهى والذي افاده ما ليس من التعدد ان الله يشرك الخ لكن ساقى في بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالاولى واختلافه في حاشية (تخرجت الاكسية) (قوله وان اختلف) كل الأولي استغناء عن شرح الكلام على ما لا يتناسب وكان الظاهر أن يقول أي كل من اللفظ والمعنى أو ما يذكر من اللفظ والمعنى ليقيد انفراد الضمير مع عوده على مني بالتأويل (قوله قلت انما يجوز الخ) أنت خبير بان هذا لا يصلح جواباً للسؤال لأنه لم يبين سر اختلاف الاصطلاحين ولعل في الكلام سقط قبل قوله فإذا اتصل ووضع ذلك قول اللامعني في شرح التسهيل بعد أن نقل عن قوم أن الأول للاول والثاني للثاني قياساً على أحسن وجهي القف والنشر وحجة لا أكثر من أن فصلاً واحداً أسهل من فصلين وإن النشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى ومختنفاً هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا في الجملة من رجوع وهو ما ذكرناه فبقيدان هذا التقرير أن على الخلاف فيما يجعل عليه عند الرد أو ما اذا ظهر المعنى فلان أن تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق انتهى وقوله ومختنفاً الخ يخالف لقول المصنف وقد يأتي الخ لا مخرج في أن الأول أعظم من أن يكون ثم ليس أولاً وبذلك على هذا يجعله عهدتاً هذا السكت (قوله وعادسلوا ناهوا) قال النونشري حاشي من أنشأت كان الناقصة والسلوان نسيان الشيء وتركه وفي القاموس سلاسلوا وسلواناً وفيه وفي الصلح والسلواناً الضمزة كانوا يقولون اذا صلب عليه ما الما المطر فشره العاشق سلا قال خبرت على سلواناً مارة به \* فلا تخشع العيش يا مأسالوا واسم ذلك الجمال السلوان قال ذلك جميعاً اللامعني (قوله والمعنى اني الخ)

في مدعى المعنى حيث قال والتقدير زنت أنا سؤة وزانت هي خرا ما وهذا من عكس الزمان حيث يأتي دائما بعد المقصود (قوله على  
أثرنا) أي أثر قدمه وأثر قدمها (قوله وسلموا الخ) أي جواز تعدد الحال وظاهر أنهم سئلوا جواز التعدد فرد في بحث لأن نسرا  
حال من الضمير في أطيع وربط بالحال من الضمير في منه قل تعدد الحال لغيره بل تعددوا كان واحدا في المعنى فلم يسموا الجواز  
الذي وقع التنازع فيه تقدير (فصل) (قوله دعوه إلى المبينة) قال الزرقاني أي ٣٨٧ فيقول العامل بأوجه ثلاثة قالوا  
لأنه لا يمكن تحدد فائدة

عند ذكر الحال انتهى أي  
في أو أرسلنا القناس رسولا  
عما كانت الحال فأكيدا  
لعاملها وأما المؤكدة  
لصاحبها فيذكرها النعاة  
المتقدمون ليحتاجوا  
إلى تأويلها وفي الارتشاف  
ما يقيدان تأويلهم أنهم  
يخفون المنصوب فيما  
استبعد المعنى مما قبله  
منصوبا على القطع (قوله  
لأن التسم نوع من  
الضحك) قال الشهاب  
القاسمي هذا بناء على أن  
التسم والضحك بمعنى أما  
بناء على أن التسم الاخت  
في أوائل الضحك فهي  
مؤسفة انتهى وفي كون  
مقاله الشارح بناء على  
أنهم بمعنى نظر لأن  
الشارح جعل التسم  
نوعا من الضحك فالضحك  
أعم فلا يكونان بمعنى  
قال الفوشري ومثل  
فتسم ضاحكا لا تعشوا  
في الأرض مفسدين يقال  
فداثي فداثي وقصودا  
كإيقال في ضده صليح  
يصلح صلاحا وصلاحا

(خرجت بها أمي ثم وردنا) \* على أثر يناذير مرطاحل  
فعله أمي حال من التنازع خرجت وجهه تحير حال من الما المجرورة والباء والمبنى أن رجعتا من خبرها  
حال كوفي ما شياو حال كونها جارة على أثرى قدي وقدمها دل مرطاحل التخي الأثر عن الاتفاق قصد السسر  
والمرطاحل بكسر الميم وسكون الراء كسام من خز أو صوف والمرحل الما المهمة ما في علم (ومنع الفارسي  
وجاعة النوع الأول) وهو تعدد الحال لغيره فثلاثين بان صاحب الحال إذا كان واحدا فلا يقتضي العامل  
الأحلا واحدة (تقدروا نحو قوله خافيا) في البنت (صفة الحلال) أو حال من ضمير رجلا أن فيكون  
حالا متداخلة لا مترادفة وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم تفضيل أو اتحاد صاحب الحال (فخو هذا  
بسم الطبيب من رجا) وتقدم الكلام فيه  
(فصل) \* الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام مقارن وهي التالف نحو هذا بلى شيئا ومقدر وهي  
المستقبله نحو ادخلوها خالدين وبحكيه وهي الماضية نحو جازي دأمن را كبا  
(فصل) \* الحال خبر بان مؤسسة) وتسمى مبنية أيضا لأنها تبين هيئة صاحبها (وهي التي لا يستفاد  
معناها بدونها) أي بدون ذكرها (كجاء زيد را كبا) فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر را كبا (وقدمت)  
أول الباب (ومؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ونحوها القرامير ودوال السهيل إلى انكار  
المؤكدة وما ورد من نقل خبره إلى المبينة والصحيح الأول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لآها  
(أما) مؤكدة (لعاملها) القناس والمعنى فخو أو أرسلنا القناس رسولا (فروا) حال من الكاف وهي مؤكدة  
لعاملها وهو أرسلنا القناس والمعنى لتوافقه ما في اللفظ والمعنى (قوله  
أصبح مصيحا) أي أبدى نصيحته \* والزوم توقي خطا المحب العلب  
فخصيها حال من فاعل أصبح المستتر به وهي مؤكدة لعاملها القناس والمعنى لتوافقه ما في اللفظ والمعنى وذلك  
لأن الحدث المستفاد من الوصف كذا لحدث المستفاد من الفعل وأصبحا صاد المهمة والخاصة المعجمة  
من الأصغار وهو الاستماع والمعنى أصبح حال كونك مضغيبان أظهر نصيحة متحفظ من  
خطا المحب لفرل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) (واللفظ مختلف) (نحو فتسم ضاحكا) فضا حكا حال  
من فاعل تسم وهي مؤكدة لعاملها المعنى ففعلان التسم نوع من الضحك وللفظ مختلفا ومثله (ولي  
مذرا) فإن الأنيار نوع من التوليد يجمع هذين النوعين قول النظم \* وعسل الحال به أتد كذا  
(وأنا) مؤكدة (لصاحبها) تقولنا من من في الأرض كلهم جيها فجيها حال من فاعل آمن وهو من  
الموصولة مؤكدة لأن جعبا يدل على الإحاطة فهي مؤكدة للمعموم الذي في من الموصولة وهذا القسم  
من استدراك الموضوع قال في المعنى وغيره وأهل النحو يرون ذكر المؤكدة لصاحبها (وأما) مؤكدة  
(لضمون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) قالوا كيديها مالبينان يقين  
كرو زبط معلوما وغيره وكانا فلان أو تعظم كرو فلان جليلها ما أو تحقير كرو فلان ما خوصة مقهورة  
أو تصغير كرو فلان أو عيدا كرو فلان متعكضا شك أو لعني غير ذلك (كزيد أبول عطوفا)

وكان الأصل في مصدر عبالا صلوح والفسود لا مقياس فعل اللازم مثل تعدد دمار زوني (قوله وأما المضمون الخ) قال القاني  
أن قاتل هل يتناول هذا الصراط نحو قولك يتوهم خاوية قلت لأن المتداق معنى المشتق إذ تل في معنى المشار إليه معناه أشير إلى  
يتوهم في حالة كونها خاوية (قوله لمضمون جملة) هو بثبوت المحمول بوضع أو سلبه عنه ابن قاسم كذا يخط بعض الفضلاء وفيه  
أن هذا المعنى الجملة وأما مضمونها فهي مصدر مضاعف إلى الفاعل أو المفعول على ما في باب المفعول المطلق (قوله كزيد أبول عطوفا)

مضمونه ثبوت الاوتار بد و يلزمه العطف شخنا كذا بخط الفاضل المذكور وهو مبني على تفسير المضمون وعلى ما قلنا مضمون  
 زبد أبوك أبوة زبد (قوله لا هامؤ كدة) ولا هم يجوزوا حذف عاملها فلا يضمن اليمتجوز أكثر بالقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم  
 المؤكدة لعاملها أو صاحبها ومقتضى تعليل الشارح من تقديمها ومقتضى التعليل الذي ذكرنا الجواز فلجزم (قوله لمخذوف  
 وجوبا) لأن الجملة كالعوض من المخذوف ولا يصح بين العوض والمعوض (قوله تقديره أحقة الخ) أن قلت مقتضى هذا أن صاحب  
 الحال هو المفعول المخذوف فواجه كونه هامؤ كدة لمضمون الجملة وقلت لاشك أن الأبوة يلزمها عاقبة غالبيا العطف والمخوف كون  
 الأب عطوف فاستفاد من قولنا زبد أبوك فالمستفاد من عطوف فاستفاد عاقبه فلذلك كان مؤكدا وقال بعضهم عطوف فاحال من المفعول  
 المخذوف وهو ضمير أحقة أي أثبتوه ولست بمؤكدة لمضمون أحقة إذا لاثبات لا يدل على العطف ولا يستلزم كنهامؤ كدة لمضمون  
 الجملة التي هي كالعوض من عامل الحال وهو أحقة (قوله أحقني أو أعرفني) وقع في عبارة غيره وإن كان أنا قدر أحق أو أعرف أو  
 أعرفني انتهى وضبط بعض أرباب المحواشي الأولين بصيغة المضارع البناء للمفعول والثالث بصيغة الامر (قوله لتأوله بمعنى) هذا  
 لا يظهر في كل مثال وإنما يظهر إذا كان ٣٨٨ الخبر علما كزبد في مثال المصنف وفي نحو هو زبد بمعروفا وكذلك قول ابن

قاله ابن الناطق في شرح النظم زاد أبو في التسهيل جودا محض احترازا من أن يكون أحد الاسمين في  
 حكم المشتق فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة كجملة ولا تحتاج إلى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك  
 زبد أبوك عطوف من المؤكدة لعاملها على ما قبل لا يثبت في فاعلها الأب لما فيه من معنى الاشتقاق  
 وإنما قلنا لموضع في هذا المثال تعالى للشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التأخير  
 عن الجملة المذكرة) لا هامؤ كدة لمخوف المؤكدة أن يتأخر عن المؤكدة (وهي معمولية) عنسيويه  
 (لمخذوف وجوبا) مقدرا بعد الخبر (تقديره أحقة مخوفه) كاعرف من كان للبتداعرة أنا فان كان أنا فالتقدير  
 أحقني أو أعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر وتأوله بمعنى وقال ابن خروف العامل هو مبتدأ التضمة  
 معنى أثبتة وكلا القولين ضعيف لاستلزام الأول المحذور الثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو متع  
 لعدم تمام الجملة فاعلم إذا مخذوف وجوبا لتزول الجملة المذكرة منزلة البدل عن اللفظ وإلى ذلك أشار  
 الناطق بقوله وان تؤكده فمضمر عاملها لفظها تؤثر  
 (فصل) يقع الحال اسما مقدرا عن الجملة وشبهها (كلمضي) من نحو جئت را كبا وضربت الاص  
 مكتوبا (و) يقع ظرفا كآيت اللال بين السحاب فيبين ظرف مكان في موضع الحال من اللال (وجارا  
 ويجرور نحو خرج على قومه في زبته) ففي زبته مجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر  
 فيه العائد على فاروق (و) اذا وقع الظرف وعديله حالا فاعلم ان ثلثة في بسمتقر (ان قد را في موضع المفرد  
 (أو استقر) ان قد را في موضع الجملة وعليها لا تشرع حال كون مستقر أو استقر (مخوفين وجوبا)  
 لكونهما كونا مطلقا وأما قوله تعالى فلما رأه مستقرا عندهم فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لانه  
 كون مطلقا وشروط الظرف والمهرور أن يكونا مقيمين كما تقدم فلو كانا باقسين لم يجز أن يكونا حالين فلا  
 يقال هذا زبد اليوم ولا يقال قاله أبو حيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية فذلك مفهوم من إطلاق

خروف وإنما يظهر إذا كان  
 مبتدأ اسم إشارة مفعول  
 بهاء التثنية (قوله لا استلزام  
 الأول المحذور) فنه ان المحذور  
 أجمع الباع على انه خبر  
 من الحقيقة  
 (فصل)  
 (قوله عن الجملة وشبهها)  
 أي وليس المراد به عن  
 الجملة فقط لأن المصنف  
 قابله بالظرف والمهرور  
 (قوله واذا وقع الظرف  
 وعديله حالا) كذا في  
 النسخ حلا بصيغة المفرد  
 والقاهر حالين والتأويل  
 وقع كل منهما بآله قوله  
 فأنهما يتعلقان (قوله  
 وأما قوله تعالى فلما رآه  
 الخ) أي وأما مستقرا في

قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بطل قوله فمحمول الخ فنه عدم التزلزل والانتقال لا يوجد  
 والكيونة الصادق بالتزلزل لا بمعنى زبد كان في الدار انه موجود فيها سواء كان متحركا أو ساكنا ويرى على ما قلنا ان الجملة على  
 ما ذكرنا لا ينافي اعادة الكون المطلق لأن العام قد را فيه الخاص فتدبر (قوله وتقع الحال جملة) قال التاج السبكي في الاشباه والنظائر  
 وقد يتغير المعنى عند موضع الجملة موضع الحال ألا ترى أن من نذر أن يعتكف صاحب الزمة الجمع بين الاعتكاف والصوم المنذورين  
 على الجمع ولا يفتنه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف ما لو قال وأنا صائم لا يلزمه الصوم وإنما نذر الاعتكاف بصفتها أو وجدت  
 صعبا أو المنذور وهو الاعتكاف فيما انتهى ولزوم الجمع في الأول لخصوصية المثال لا في كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد  
 رأيت فخط المصنف في ذكره ما نصه فرع فقهي قال الله على أن يعتكف صاحب الزمة ذلك ولو قال الله على أن يعتكف صاحب الزمة  
 الاعتكاف والصلاة لا يقيد الجمع مع اعتكاف الحال فيه صافا الفرق الجواب ان الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلقا للشارح  
 والاعتكاف مع الصلاة لا يقيد دليل على مطلو يتم في الأول لزوم الجمع بينهما من حيث انه نذر في فوجبه الوفا بما هو في الثاني  
 لا يلزمه الجمع لا يندرج ما ليس بقرينة فلا يلزمه ألا ترى انه إذا قال الله على أن يعتكف يوم الثلاثاء لم يلزمه الاعتكاف ولغا اليوم فقدك تلجو

الحال في المسئلة الثانية يقوم هذا بسبل اشكال الخفئة ان الاعتكاف مشروط بالصوم لان الصوم في الاعتكاف يجب بالنظر في دل على انه شرط فيه والا يجب بدليل الصلاة قلنا انما يجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية) واما ما ورد في الحديث لا يتبعوا الذهب بالذهب الا ما هو ما خفي وعلى اصحاب القول ان لا ياكلن هاهنا من جهة البائع والمشتري ومنه حديث وجئت الناس ان أخبر يقه ان كان وجد يعني اصاب فان كان يعني فعل قلبي فليست التجارة حلالا بل مقعولا لانها باصا والقول وهذا يعلم ان تغليظ الامين الهلي الما لعدم اصداره القول اولان الاضمار انما يشار اليه اذا تعينت التجارة لكونها طلبية قال الشهاب القاسمي وفي شرح التسهيل للردائي ان الخبرية تتناول الشرطية وله يجوز وقوعها حال في حاشية السيد لاكتشاف ما رواه لکن كلام القتي بخالف ما اقول لس لردائي ان الخبرية تكون الشرطية خبرية او غير خبرية فتوافية ما فيه انه ذكر ان التجارة المعترضة تنسبها للحالية وتعين هاهنا امور احدها انها تكون غير خبرية الثانية في يجوز تصديرها بدليل الاستقبال الى ان قالوا انها حال لا خبرية وان ذهبوا ان مكث لان المعنى على كل حال انتهى فتقوله لكن في المعنى الخ استدراك في قوله وله يجوز وقوعها حال وقال الجلال السيوطي ومن الخبرية الشرطية فتقع حال خلافا للطريزي اه والحقيق ان الكلام في التجارة الشرطية ان كان هو الجزا او الشرط قيد له فجزا اما ان كان خبرا فالتجارة الشرطية خبرية وان كان انشاء فاشائية لان معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب والاشائية في مخالفتها وان كان الكلام مجموع الشرط والجزاء فليست خبرية لان الاداة

خرجتها عن ذلك وتحرر بذلك في الطول والاختصار في بحث تقيد المذهب الشرطي ان الشرطية وان اندرجت في الخبرية ففيها ما تم من الوقوع حال اما التصدير في الاستقبال على ما سياتي في كلام الشارح واما التصدير بالحرف الذي له صدر الكلام قال في الموطأ أول التذنبات المتعلقة بالتجارة الحالية فان قلت قد تقع التجارة الشرطية حالاً ولا قلت قد تقع خبرية

قول النظم \* وموضع الحال في جهة \* بثلاثه شرطاً واحدا كونها خبرية) وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال ثابتة النعت وهو لا يكون بحيلة انشائية \* فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه المحرور والنعت والمحرر يكون بالانشائية فلم غلبت شبه النعت على شبه المحرر \* قلنا المحال وان كان خبرا المبتدأ في المعنى الاتهام فيقولون قد تكون ثابتة بغير ما يتيها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ وزول نزوله فلا يصح للتعبير ولذا لم يقع الانشاء في طوالاتها هذا حاصل جواب المحمدي (وعلم من قال) وهو الامين الهلي في كتابه الفتاوى من خطه نقلت (في قوله) وهو بعض المولدين (المطلب ولا تصير من مطلب \* فاقطع الطالب ان يضجر اما ترى المحب ليشكره \* في الصخرة الصماء قد انرا (ان لا تاهيه وان) (الواو الحال) قال في المعنى وهذا خطأ (والصواب) في الواو (انها ملطقة) اما مصدرا بيل من ان الفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أي ليكن مثلك طلب وعدم ضمير أو جملة على جهة وعلى الاو ففتحة تضجرا عرب ولا تافيو العطف مثل قولك ائتني ولا أجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بالفتح كيب والاصل ولا تضجرون بنون التوكيد الخفيفة حذف الضمير ورواها تافيو العطف (مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيا) انتهى كلامه في المعنى قبيل التجارة المقسمة ثم أعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة بمعنى فتحة تضجرا عرب مثلها في كل السلك

انه اذا ارد ذلك ان ان تحمل الشرطية خبرا عن ضمير ما ارد الحال عنه نحو جاز يدوه وان يسال بيط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا ان يكون له فضل قوة ويزيد ان تضام ذلك في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استقامته من الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده ما فيه ان في صلاح ذلك وكذا النعت لما ينتمو بين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن حاجتها انتهى وقال المصنف في الحواشي قال ابو حيان بان ان يقال غير تعجبية قلت ان كانت التعجبية غير خبرية فلم يجعل ذلك لان كانت خبرية ففيها ما تاب لا متقبل فانهما ذلك وقد علمنا تقدم اشتراط الاستقبال في جميع لاشترط ان لا تكون تعجبية كذا قال طالب فرده آخر ما الذي مضى من كلامه ان الاستقبال لا لازم انتهى وورق في كلام الشارح في باب الموصل لما يقضي ان في التعجبية جلا في انها خبرية بآوا نشائية في الاول هي مستثناة ثم منها وما فيه (قوله والخبر يكون بالاشائية) أي من غير اصدار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن التبراري والسيد (قوله والصواب انها ملطقة مثل الخ) قال الثاني غير معين من مجاوز كونها حال ولا اقية ويعني مع ولا تاهية ايضا (قوله ولا تاهية) هل المصنف هذا في الحواشي عن بعض الطلبة قال وهذا الوصف كان حسنا ولكن لا النافية انما تدخل على الجملة لا المفعول فتضجر مفعول اضافتك ولا تاهية بمعنى لا تغال زيد بكرة العجب والترك وانما اتى هنا لاشاعة فيقال لا ترك لان لا تني والواو الجميع والاجتماع بين مثبتيه الحكم ومثني ضمه الحكم هو هذا الرأفة من الاول لانه يقال في رده

ككيف قيل زيد لا شاعر ولا كاتب فادخلت لا على المقرضان قيل فيه نسبة الى ضمير المستر في النسبة في تصغير أظهر لانه فعل فهو  
موضوع للنسبة الى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد او لم يزد لا عمر ووالذي يتحرر في ان لا انساب تدخل على ذي نسبة مفردا كان او جملة  
وان لا في قولك بلا زاد في غير موضعها واصل الكلام ما جئت بزا دغليا كان جني انبأت الهى موتني الزاد جعل النفي في آخر  
الجملة وان من يقول ما جئت بزا دغيا اراد او لا في الهى بزا دلا انبأت الهى موته بغير زاد فلم يتجس لتأخير النفي بل لم يجزله ذلك بخلاف  
الاول واما ما في زيد لا عمر وفلاننا ثانية عن العامل أو مقدر بعدها العامل كما يقولون في جازيدو عمر وان العاطف يقدر بعده عامل أو  
هو نفسه نائب عن العامل (قوله دليل استقبال) قال النوني شري يشمل غذا فلا يصح أن يقال جازيدو غذا مع صقر صائبه على أن  
يكون غذا معقول لصا لا ولا يشمله وعلى الاول فقد يفرق بين تقديمه وتأخيره بان الداعاة اقدم موجوده بخلاف حال تأخيره فليست  
ثم تأملناه فوجدنا تقديم غذا معناه ان ما في حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف فان الظاهر ان صائبه صفة متروكة لو كان الترتيب  
زبدعه صقر صائبه غذا الكن حسنا (قوله وذلك يناق الاستقبال) أو رده على انه يجوز تصديرها بحرف الدال على المضى كقولنا  
مع تحقيق المنافاة وايضا جازة احوال المقدوة يقتضى جواز التصدير بدليل استقبال لان في المقدرة استقبالا لا تقدرا في الآية مقدرا  
هذيانا الهى (قوله وأوجب ٣٩٠ بان الافعال الخ) هذا الجواب للسيد قدس سره في حواشي المطول لكن ذكر في بحث اقتران الجملة

الحالية المقدرة بالماضى  
وقد وان علة ذلك انها  
تقصر به من المحال  
واعترض بنظر  
الاغراض المذكور هنا  
والذي في نسخة النظر الى  
ذلك التقيد وأكثر نسخ  
الشراح القيد في مقترى  
وقية عبارته بعده قوله كما  
في معانيها الحقيقية نفسها  
وليس ذلك محسب عطف  
صرح النفاة في مباحث  
حتى يكون الفعل مستقبلا  
نظر الى ما قبله وان كان  
ماضية نظرا الى زمان  
التكلم على هذا فاذا

وتشرب اللبن لبناء لاجل نون تو كيد عذوقا انتهى الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (غير مصدرة بدليل  
استقبال) لان الغرض من المحال تخصيص وتوقع مضمون فعلها وتوصل مضمون المحال وذلك  
ينافي الاستقبال واعترض بان المحال بالمعنى الذي نحن هذه تصامع كلام من الآونة الثلاثة على السواء  
ولا يناسب المحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ المحال على كل منهما اشتراكا  
لفظيا وذلك لا يقتضى امتناع تصدير المحال بلم الاستقبال وأوجب بان الافعال اذا وقعت في قوله والماله  
اختصاص باحد الزمات فنهى عنها استقبالها وحاليها وما ضوئها بالنظر الى ذلك المقيلا بالنظر الى زمن  
التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجرد عن علامة الاستقبال اذ لو  
صدرت بها الفهم كونه مستقبلا بالنظر الى عملها (وغلط من أعرب) كالحوق (سديد من قوله تعالى  
انني ذاهب الى ربي سديدن حالا) مفعول أعرب وبيان غلطهم جهة الصناعة فظاهر وأما من جهة المعنى  
فلا به صريح الا بتساذهب بهاد يفسر الى الذهاب وهو في الاية لهذيانا وأوجب بان  
مهذيانا وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس فيزمن أيضا ان يكون فيه تنفيس كالقيد الهادى الى  
قوله لا ضربه ان ذهب وان مكث قائما حار وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل استقبال  
وهو ان لان المعنى لا ضربه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعينه لشي واحد قال في المعنى  
وقال المطر في طريق جعل الجملة الشرطية حالا لان فعلها خبر الى المحال له يقول في جازيدان تساله  
يعطك جازيدو هو ان تساله يعطك ويكون المحال حينئذ هي الجملة الاسمية الشرطية (الثالث أن تكون)

قلت خافي زيد ك كان المفهوم منه ان الر كوب ماض بالنسبة الى الهى مستقدا على فلا  
فصل مقارنته المحال اها ملها واذا دخلت عليه قد قدر بضم زمان الهى موتهم المقارنته بينهما فكان ابتداء الر كوب كان مستقدا على  
الهى لكنه قارنه دواما واذا قلت خافي زيد ك ط على كون الر كوب في حال الهى وحينئذ يظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي  
وجوب قصر الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونه مستقبلا لقيام اللفظ لها ونظير ايضا صحة ما ذكره  
السخاوي من أنك اذا قلت جئت وقد كسب زيد فلا يجوز أن يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت أي حال الهى ملا حال التكلم  
ويجوز أن يكون حالا اذا شري في الكتابة وقدم في منها بزا لا ممتلئس بها يعني في حال الهى وحينئذ يرجع كلامنا لما ذكرناه  
وأنت اذا وجدت لكلام أعجل مجالا لا تقدم على تخطئه فتخطي ابن أخت خاتك اه ورد عليه الحفيد في الحواشي (قوله فانما  
حار وقوع الشرطية فيه حالا) افهم أنها لا تقع حالا في غير وقت ذلك اذا كانت شرطية لفظا ومعنى لان حامل قوله لان المعنى الخ ان الشرطية  
في القول المذكور شرطية لفظا ومعنى وعن البيهقي ما يخالفه وهذا ظاهر في ان الشرطية داخلية في الخبرية والافكان الاثنان ان يورد  
القول المذكور على اشتراط الخبرية فيجب ان الجواب المذكور الجواب عن بيان الشرطية في خبره بمعنى (قوله وقال المطر في الخ) كلام  
المطر في طريق في كل شرطية لفظا في القول المذكور وايضا المطر في طريق ما ذكر تصدو الشرطية قبله لان الاستقبال بل



تعدو هيا المحرف المشغى لصدارة كابر عن المطول (قوله اما الواو الخ) قال الدوشري ينظر ما الفرق بين الحال والمجر حيث جوزوا في  
 المجر الربط بالاشارة ومنعوا ذلك هنا وهل التثنية كالمجر او الحال فليست تلك كلمة اه وكان يحسن أن يزيد بقوله حيث جوزوا الخ  
 ومنعوا الربط بالواو في باب البتد والجوزوا الربط به هنا وقوله وهل التثنية الخ لا ينبغي منعه في المفتي ان الجملة الواقعة تحت الاربطها  
 الا الضمير ملفوظ عليه او مقدر او اعلم ان الاشياء التي تحتاج الى الربط احدثت كافي المفتي وحالها في الربط تختلف ولعل المرجع الى السماع  
 ومخالفة الفرق بينهما دون شرط التقاديب انه ذكر في الجملة السابقة ما لم يحل من المفتي ما يقتضي أن الربط في باب الحال يكون باعادة  
 صاحب الحال بعد اعادة جوز في قوله ذكر تلك الخطي بخاطر بيتنا \* وقد نلت من الثقة السمر أن تكون جملة وقد نلت حالا  
 وربطها ما ذكر فرجعه (قوله ابطوا بعضهم لبعض عدو) قال الدوشري توقف بعضهم في جعل هذه الجملة حالا فان التعادى ليس  
 مقارنا للبط ولا يصح جعلها حالا مقدرة لان المقدور للحال صاحبها وحوادثه لا يقدران للمعادة واما اذا لم يخص الخطاب بهما فالامر  
 واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارناتو التعادى بينهما يقارن باعتبار ما لم يسم من الذم التي كاذبة (قوله او بالواو فقط) أي  
 خلافا لآن حتى في قوله لا بد من الضمير وانه اذ قيل جاز بدو الشمس طالعة لا بد أن يقدر العطف بحيث جعله قال الدوشري واولو الحال  
 يعني اذ قال ابن معطي في الفتيه كيف للاستفهام عن احوال \* الوافي تقدير اذ قال ٣٩١ فاذا قلت جاز بدو الشمس طالعة  
 فالعنى جاز بد وقت طلوع الشمس قال بعضهم فان قيل الحال وصف بين هيئة الفاعل او المفعول فكيف ذلك في الشمس اه (تنبيه) \*  
 مثل ابن الناطم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون أزواجهن لم يكن لهن شهادة انفسهم قال الشهاب القاسمي للآن تقول ههنا الضمير ايضا وهو المضاف لهما يقال هذا

الجملة (مرتبطة اما الواو الضمير) مع القوة الربط (نحو) ألم ترالى الذين (يرجمون خيارهم وهم أدف) خذ الموت فجملة هم أدف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (او بالضمير فقط) دون الواو (نحو ابطوا بعضهم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره مولى بعض متعلق به ذو والجملة حال من الواو في ابطوا (أي متعادين) يصل بضمك بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والياء والمخاطبات لا تدمر حواضد ليل ابطوا مناجمهم ضمير هما لانها املا الشرح فكما جميع الجنس والضمير ضمير لهما وليس والمحيطوصح الى الضمير الاول (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو) لئن أكله القتب ونحن عصبة (فعله ونحن عصبة حال من الذمير مرتبطة بالواو فقط ولا تدخل نحن في الربط لانها ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تبدل على الجمع والعرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (وتجيب الواو) في موضعين أحدهما أن يفقد الضمير نحو جاز بد وما ملئت الشمس والثاني (قبل قد) حال كونها (داخله على مضارع) مثبت (نحو لم تؤفوني وقد تعلمون) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلمون حال من الواو في تؤفوني وهي حال مقدره لانها تكاد ان قد لتحقيق العلم والعمل بنبوته بوجوب تعظيمه موعظ من ايذائه قاله البضاوي (وتجيب الواو) في سبع صور احداها الواقعة بعد عاطف) حالها في حال كقول المرادي (نحو فاما ما سبانا يا أوهيما تالون) فجملة هم قائلون من الآية قوله حال معطوف على بنانا وهو مصدر في موضع الحال والمفتي جازعا لينا حال كونهم باتين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أوهيما تالون كراهية اجتماع حرف عطف صيغة الصورة (الثانية)

الضمير ليس عائد الذي الحال وهو الواو يرمون بل المهوده لا تقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه اذ قل ما فيه كلاهما بقوله تعالى أوقال أوسى الى ولم يوح اليه شي \* الجواب أن صاحب الحال الازواج أي النساء الواو يرمون وضمير لهما لازواج (قوله فجملة ونحن عصبة حال من الذمير) أي فهي حال من فاعل أكلوه ويصح أن تكون حالا من مفعوله وهو الضمير المنصوب ويصح أن تكون حالا منهما (قوله أن يفقد الضمير) أي لا تقولوا قد علمون اذ قد علمون الضمير لفظا ولا يكون مقدر نحو مرت بالبرق في يدهم أي منه (قوله نحو جاء رؤس ما ملئت الشمس) وشذ قوله \* نصف النهار المضافه \* تحذف الواو والاصل والمضاف هو يرمون مقدره وان أوهيهم كلام التسهيل خلافا (قوله قبل قد) لم يسم الشارح وجوبها هنا (قوله مثبت) تصرح بما علم من اشتراط قديلا لخاصتها بالثبوت كافي المفتي فقولهم قد لا يكون ليس يعرف (قوله لم تؤفوني وقد تعلمون) يجعل السعد في شرحه على التلخيص هذه الآية محذوف فيسالم مبتدأ أي وأنت تعلمون فمضى من أمر اذ قول الناطم وذا تروا بعد انوميتا (قوله في سبع صور) ذكر السعدى الكلام على قوله تعالى قل ان قفتموا في صدوركم الآية انما لا تخفى الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي تضمن علمها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عاطف) فيه اعتراف بان الواقعة بعد عاطف حال لا معطوف فقط نسق عليه وهو خلاف ما صرح به في ما من في مثله تعدد الحال وصرح بتظهير في المجرور التنبيه على ذلك (قوله اجتماع حرف عطف صيغة) انما لا يقولوا (قوله لا يستحاطة وانما هي على صيغة

لكن هل أصلها العطف قال أبو حيان ليس أصلها ذلك وودع على الخشري وتعب على أي حيان بان أصلها العطف ثم استعرت  
 لربط الحمال بعاملها كما إن الغاء أصلها العطف ثم استعرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لمضمون الجملة) خرج المأوكدة لعاملها فأنما تقترب  
 بالواو نحو قوله تعالى ثم توليتم الاقليل منكم و أنتم معرضون (قوله نحو هو الحق الخ) يستفاد منه ان الحمال المؤكدة لمضمون جملة قبلها  
 تكون جملة كاتكون مفردة لكن ٣٩٢ أورد على المثال ان الحق هو الثابت في نفس الامر أعين أن يقع فيه شك في الظاهر أولا

فالحال (المؤكدة لمضمون الجملة) قبلها (فهو هو الحق لاشك فيه وذلك الكتاب لا يربط فيه) فكل من  
 جاتي لاشك فيه ولا يربط فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكذا لا تدخل الواو في التوكيد نحو جازد  
 نفسه لا تدخل هنالان المؤكدة نفس المؤكدة كفي المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على  
 نفسه الصورة (انما الثالثة لماضي التالى الا) لا يجابية (نحو) وما ياتيه من رسول (الاكتوابه يستهزؤن)  
 بضمه كاتوبه يستهزؤن حال من الما و الما في ياتيه ولا تقترب بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب  
 بجواز الواو وتركها قيميا انما كان الماضي قابلا للاقولة

نعم امرأهم لم تعرفانية \* الاو كان لم راعها وزوا  
 الصورة (الرابعة الماضي التالوا ونحو لا ضرر ينفعهم أو مكث) جملة ذهب حال من الما و هي متكوة  
 باو ولا تقترب بالواو لانها في تقدير شرطى ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترب بالواو فكذلك ما كان  
 في تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفى) لا نحو وما لنا الا نؤمن بالله) جملة تؤمن بالله حال من الضمير  
 المبرور باللام ولم تقترب بالواو لان المضارع المنفى بلا مبتدأ اسم الفاعل المضاف اليه غير ظاهرى مجرأ في  
 الاستغناء عن الواو الا ترى أن معناها ما لا غير مؤمن فكلاهما التالوا غير مؤمنين لا يقال ما لنا  
 ولا تؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن النظم ترك الواو قبل لا كثيرا واشتد على مجيء  
 الواو قول ما للتين رقية \* وكتب ولا يهنئ الوعيد \* وقول مسكين الدارمي  
 اكسبه الزرق البيض أبا \* وقد كان ولا يدعى لآب

الصورة (السادسة المضارع المنفى) بما كقوله  
 ههنا ذلك ما تصبر وفيل سبية \* فالك بعد الشيت صابميا)  
 انشد ابن مالك في شرح التسهيل جملة تصبرو حال من الكاف في عهد تلك ولم تقترب بالواو لما تقدم في لا  
 وصباحا والمعنى كنت حاله الصبا غير لاموصرت في حالة الشخصوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس  
 ذلك الصورة (السابعة المضارع المبتدأ) المبر من قد كقوله تعالى ولا يغنن تستكشر) جملة تستكشر  
 حال من فاعل غنن المسترفيه ولم تقترب بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزوال والمعنى والواو لا تدخل اسم  
 الفاعل فكذلك ما أشبهوا اليه أشار النظم بقوله

وقات يد مضارع ثبت \* حوت ضمير او من الواو دخلت  
 (واما نحو قوله) وهو عنوة العبي

(علقها عن صا و ا قتل قومها) \* زعم العنبر أيبك ليس بمزعم  
 جملة واقتل قومها حال من التام في علقها وهي مقترنة بالواو والمضارع المبتدأ واختلف في تخريجها  
 (فقتل ضرور وقول الواو عاطفة) لا واو الحال (والمضارع مؤول بالماضي) او اقتدر وقتلت قومها بعدل  
 عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحمال الماضي قومها هان بقرض ما كان في الزمن  
 الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني الى

فالحال فيهم مؤسسة تلامؤدة  
 (قوله بجواز الواو و تركها)  
 جوازها هو القياس على  
 جوازها مع الاسمية  
 الواقعة بعد الاضحوها  
 ككتاب معلوم (قوله وجعل  
 ابن النظم ترك الواو  
 الخ) جعل في التلخيص  
 الآخر من جازين ومثل  
 للواو بقرامان ذكران  
 فاستقيما ولا تبجان  
 بالتخفيف قال السعد  
 فتكون لا للشيء دون  
 النفي لثبوت النون التي  
 هي علامة الرفع فتكون  
 الواو للحال اه وسأني  
 للتأخر في باب نوني  
 التوكيد فهو لكن قال في  
 التسهيل انها مخرجة على  
 حذف المبتدأ أي واتما  
 لا تبجان ونقل الغزوي  
 في حواشي المطول من  
 أي البقاء احتمال ان  
 لانها في حذف نون الرفع  
 والنون الاولى من نوني  
 التوكيد لا تثبتة ويجب  
 احتمال انها لنون  
 الحقيقة على مذهب  
 بونس أو ان لاتاق والواو  
 للعطف وصرح عطف

المعبر على الامر لا خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وتولوا الناس حسنا على الخبر الذي في معناه الشيخ  
 في قوله تعالى لا تسبوا الانبياء (قوله اكسبه الزرق الخ) قال النوني معنى هذا البيت ان المقول فيهم هذا الشعر كان قبل ذلك غير  
 معروفا ولا مشهور ولا بلغت اليهم صار بعد ذلك يجوز زلورق وهي القصة مشهور وامرؤ (قوله انني هنا) مثله الا واما الثاني  
 بلان فلا يصح وقوعها لاجل الاستقبال والمنفى بل واما في معنى فلا يشبه اسم الفاعل ولذا جاز في أبو حيان كلف التلخيص

• (فصل) • قوله وقد يحذف عامل الحال قال الدونشري قال الحلال السيوطي في شرح الفقيه يستثنى ما إذا كان العامل ظرفاً أو مجروراً أو اسم إشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه فهم أولاً الضعفة اهـ وأقول من القتي وابن مالك ما يقتضي أن حرف التشبيه يعمل محذوفاً فتنظير له ثم أنه تحصل أن لعامل الحال ثلاثة أحوال جواز الحذف ووجوبه ٣٩٣ ووجوب الذكر (قوله أو جواب في نحو

بلى قادرين) قال الدونشري قد يقال بل هو جواب للاستفهام في قوله أحسب الإنسان أن لن نجوع عظامه • (فائدة) يجوز حذف الحال وهذا هو الأصل وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً محذوفاً كما لن قال كيف جئت أو جواب في نحو بلى قادرين أو جواباً بشرط نحو (فلن نجوع فمجرولاً أو زكياً) فهذه أحوال منضوية به عامل محذوف جواز إفرادها منصوب (باضمار ساقدرو) ما جاورها منصوب بـ يا ضمار (رب هت) فأدرك منصوب بـ يا ضمار (تجمعها) رجالاً منصوب بـ يا ضمار (صلاً) ولو قيل تسافر راشداً ورجعت ماجوراً أو ففهمها فأدرك وصالها رجالاً محذوفاً ولكن القرأة شتمت شعة ووجوباً قياسي في أربع صور (أ) إذا حالاً لصدقة المحبر (ب) محذوف في زيدنا قاتماً والأصل حاصل إذا كن قاتماً وضربه قاتماً على المحذوف في قدره ولا يجوز ذكره كذا في الجمع بين العوض والعوض (و) الثانية الحال المؤكدة المضمون جملة قبلها (يجوز زيداً) عطفها والأصل أحق ولا يجوز ذكره لتثنية الجملة قبله منزلة البذل من اللفظ (و) هاتان الصورتان (قدمت) فالأولى في باب المبتدأ والثانية قريبانها (و) الصورة الثالثة هي (التي بين بها الزيد) في القدر (أو نقص) فيه (بتدريج) فيهما فالأول (كصدق زيدنا) وقاصداً (و) الثانية في نحو (أشقره) ديناراً فإلحاقاً (ساقلاً) وساقلاً (لأنه) وإلقاء الداخلية عليه اعطف صاعداً محذوف ويقع معوله من عطف الأخبار على الاستشمار الأصل تصديق زيدنا فذهب التصديق به صاعداً واشترطه ديناراً فخطب المشتري به ساقلاً فالأول أو القامول لا يجوز هنا من حرف العطف إلا التام (و) الصورة الرابعة (ما ذكر) بـ لامن اللفظ بالفعل (توبيخ نحو أقتل قد تعد الناس) ولكن لا يغت على حال (الجميعة) وقريباً (أترى) فقاماً محذوفاً بفعل محذوف جواباً (أي أوجد) وتكميلاً قسماً حالاً منصوباً بفعل محذوف وجوباً (أي أتعول) محذوف (بما عا في غير ذلك فهو هنالك) فهنا حال محتملة للتأسيس والتاكيد منصوب بفعل محذوف (أي شئت لك المحرئاً) على التأسيس (أو هنالك) (ذلك) (هنا) على التاكيد وهذا التقدير ما نحن من قول سيبويه أو غاصت من هنا لأنه ذكر أن خيراً أوصاه أنسان فقلت هنياً كأنك قلت شئت لك هنياً أو هنالك ذلك هنياً اهـ حذف الفعل وقلب الحال مقامه قاله ابن السكيت وهنأ بتخفيف التثنية والمعزى يقال هنأ هنياً كعلم ولم وهنأ يهنأ كثر في نظر والى حذف عامل الحال إشارة للتألم بقوله

الشيخ عبد القاهر (وقيل هي أو الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف أي وأنا أقتل) قوموا والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال وذات أو بعداً أو مبتدأ • له المضارع اجعلن مستنداً وعلقت مبني الفعل وعرضاً بفتح العين للمهملة والعروض بما يفتح الزاوي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين بزعم وفتحها زعماً بفتحين أي طمع طمع طمعاً كقرح بقرح فخر خالوا المزعمة المأمع • (فصل) وقد يحذف عامل الحال • إذا كان فعلاً (جواز الدليل) كقولك تقاعد السرور أشداً (قوله) (للقادم من حج ماجوراً) (لدليل) (مقال) كأن يقع في جواب استفهام كقولك را كبلان قال لك كيف جئت أو جواب في نحو بلى قادرين أو جواباً بشرط نحو (فلن نجوع فمجرولاً أو زكياً) فهذه أحوال منضوية به عامل محذوف جواز إفرادها منصوب (باضمار ساقدرو) ما جاورها منصوب بـ يا ضمار (رب هت) فأدرك منصوب بـ يا ضمار (تجمعها) رجالاً منصوب بـ يا ضمار (صلاً) ولو قيل تسافر راشداً ورجعت ماجوراً أو ففهمها فأدرك وصالها رجالاً محذوفاً ولكن القرأة شتمت شعة ووجوباً قياسي في أربع صور (أ) إذا حالاً لصدقة المحبر (ب) محذوف في زيدنا قاتماً والأصل حاصل إذا كن قاتماً وضربه قاتماً على المحذوف في قدره ولا يجوز ذكره كذا في الجمع بين العوض والعوض (و) الثانية الحال المؤكدة المضمون جملة قبلها (يجوز زيداً) عطفها والأصل أحق ولا يجوز ذكره لتثنية الجملة قبله منزلة البذل من اللفظ (و) هاتان الصورتان (قدمت) فالأولى في باب المبتدأ والثانية قريبانها (و) الصورة الثالثة هي (التي بين بها الزيد) في القدر (أو نقص) فيه (بتدريج) فيهما فالأول (كصدق زيدنا) وقاصداً (و) الثانية في نحو (أشقره) ديناراً فإلحاقاً (ساقلاً) وساقلاً (لأنه) وإلقاء الداخلية عليه اعطف صاعداً محذوف ويقع معوله من عطف الأخبار على الاستشمار الأصل تصديق زيدنا فذهب التصديق به صاعداً واشترطه ديناراً فخطب المشتري به ساقلاً فالأول أو القامول لا يجوز هنا من حرف العطف إلا التام (و) الصورة الرابعة (ما ذكر) بـ لامن اللفظ بالفعل (توبيخ نحو أقتل قد تعد الناس) ولكن لا يغت على حال (الجميعة) وقريباً (أترى) فقاماً محذوفاً بفعل محذوف جواباً (أي أوجد) وتكميلاً قسماً حالاً منصوباً بفعل محذوف وجوباً (أي أتعول) محذوف (بما عا في غير ذلك فهو هنالك) فهنا حال محتملة للتأسيس والتاكيد منصوب بفعل محذوف (أي شئت لك المحرئاً) على التأسيس (أو هنالك) (ذلك) (هنا) على التاكيد وهذا التقدير ما نحن من قول سيبويه أو غاصت من هنا لأنه ذكر أن خيراً أوصاه أنسان فقلت هنياً كأنك قلت شئت لك هنياً أو هنالك ذلك هنياً اهـ حذف الفعل وقلب الحال مقامه قاله ابن السكيت وهنأ بتخفيف التثنية والمعزى يقال هنأ هنياً كعلم ولم وهنأ يهنأ كثر في نظر والى حذف عامل الحال إشارة للتألم بقوله

والحال قد يحذف ما بها عمل • وبعض ما يحذف ذكره محذوف

• (هذا باب التمييز) • وهو في الأصل مصدر ماز إذا خلص شيان وفارق بين مثليتين وقولهم في الأسماء المميز تمييز مجاز من نفس التوبيخ (قوله التوبيخ ما) كذا مثل الزخري قال المصنف في

(٠٠) (نصرح ل) المحوashi وفيه تنزيلاً لمزادته يتحول في حالة كونه تمييزاً لأنه يتحول هذا التحول المخصوص من التمييز إلى التسمية فهو مصدر ليعال هو ذهب سيبويه • (هذا باب التمييز) • (قوله مجاز) قال الدونشري أي تقوي وإن كان هو حقيقة قصر فيه

(قوله على اسم الفاعل) قال الذنوبى لوقال الله معنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضاً هو أمثل بقوله معنى الطالع والناجم (قوله معنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحارثى لعل المراد أنه كان حقاً من مقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه إلى الطالع والناجم اه ولا أدري ما الخرج إلى هذا وأى تخافى كلام الشارح فإن قوله كاطلع أى فى أى قى أى ما مصدران بمعنى اسم الفاعل كما تنطق به العبارة وقوله لاهاهم (الح) قال الذنوبى ضمن مبين معنى فربل يخرج من هذا الحد التمييز الذى كلفناه لا بيان فيه فلا يكون الحد ما عوراه من البينة كما سيصرح به وهى التى يكون عوراه من المدين بها لهذا لا يجوز مجزأه أحد عشر لعدم صدقه على الأحد عشر ولا التميز وتخطوا ما لم يزيد نفساً إذا انفس ليس زيدوا كذا علما واداروا أبو وقيل هذا فقهه التمييزات ليست بمعنى من البينة فلا يكون منطقة علمها فلا يكون منعكسا وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع أفهمه السبعين من كتاب زيد نفسا ومرت رجل حسن أو حسن وجهوا أنت أعلى منزلا اه وقوله ضمن مبين أى لأنه عدا باللام وهو متعدي بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لأن مبينا على بالفرعية عن الفعل وقوله يخرج من هذا الحد فى نظر لان التعريف كإقال الشهاب القاسمى متناول للذى كلفناه بمعنى من مبين على وجه التاكيد لكن قال المصنف أن قوله مبين اقتضى أنه لا يكون مؤكدا وهو قول سيده وقد بينا ذلك فى الحواشى على أن المصنف كالتأليف بغير ضافى هذا الباب لكون التمييز مؤكدا فاعلموا تبعاسيويه وقوله وعرا دعى إلى قوله وقال بعضهم كلام القافى وأبناه فى قوله فقهه التمييزات الخ غيب فسباقى فى كلام الشارح عن المصنف ما يردوا علم أن قول المصنف مبين بالرفق صفة لا مبدل أنه جعله فيما قى فصلا ثالثا ولو كان بالجر صفة لم يكن كذلك ٣٩٤ بل قيد الفصل الثانى كى لا يخفى وكان الظاهر حينئذ أن يقول البينة تحصيل الغرض

من أخرج ما تخرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف كما يفيد كلامه لكن قوله لا فى فاهما وإن كانا على معنى من لكم البست فيما البيان قد يوهى بظهور أن قوله هنا مبين بالجر صفة لأن ومن ثم قال الشارح فى أعراب اللقية أنه وقع فى التوضيح ما يقيدان قول التأليف مبين بالجر وقد علمت أن جعله فصلا ثالثا باه وأما قوله الآتى قال رحمه الله هو أن الاسم لا يكونان ميبين كما أشار إليه الشارح فيما ساقى وعادة المصنف فى الحواشى قوله مبين بالرفق يخرج بذلك لرجل وذمها فاهما وإن كانا على معنى من لكن لم يوثق بهما البيان على مهمم سقمهما انتهت وهى أحسن من كلامه هنا (قوله فخرج الفصل الأول) قال شيخنا الحارثى ليجزأه من كان حقاً من يخرج به غير الاسم كالحجة والنظر فإن كلاً منهما لا يقع تميزاً وذلك أحدهما فخرج فيه الحال والتميز فأنظر المعنى اه وفى قوله وكان حقاً يخرج به الخ فتنظر لأن الاحتجاج ليس من شأنه الأخراج نعم يصح الأخراج بالجنس إذا كان ينتمون فيه عموم وخصوص من وجوه فى حقيقة هنا فتنظر فتنظر (قوله فخرج لرجل) يخرج به أيضاً الجهم (قوله أستغفر الله ذنباً) قال الشهاب القاسمى لقال أن يقول ففعلوا السنين من العبادات ففعلوا ما هم هناك تكون فعلت الفعل إلى مفعول آخر وهو ذنباً اه وفى المعنى بعد ذكر أن ما يتعدى به القاصم الصوغ على استعمل وقد نقل ذلك المفعول الواحد إلى اثنين فهو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب واتخاذاً استغفرت الله من الذنوب لتضمنه معنى استغفرت ولو استعمل على أصله لم يخرج فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأقول أكثرهم أن استغفرت من باب أخرج فخرج وود (قوله والذنبى اسم لهما) أعترض بأن بناء اسم لهما هو لتضمنه معنى من التى هى فى الواقع لا استغفرت الجنس فليس استغفرت الجنس هو المقضى للبناء إنما المقضى له تضمن معنى الحرف من حيث هو قد دير (قوله كما تسمى أزيد الاستغفار الخ) قال الذنوبى شىء كلام فيه تأمل والظاهر أن معنى الكلام أن الاستغفار مبتدأ من الذنوب والذنب عسى الذنوب اه

من أطلاق المصدر على اسم الفاعل كالتامع والناجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء (التميز) فى الاصطلاح (اسم نكرة تعنى من مبين لاهاهم اسم أو) إلهام (نسبة) وإلى ذلك أشار التأليف بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة (خرج الفصل الأول) وهو نكرة المشبه بالمفعول به (تحوذ به حسن وجهه) بالنسب فإن فيه ما فى حسن وجهه والاتكبر فلا يكون تميز لعدم تميز (وقدمى) فى باب المعرفة بالآداة (أن قوله) وهو رشيد التشكرى رأيتك لما نعرفت حوحنها \* (صدت وطبت النفس) بأقرب من عر (محول على زيادة آل) عند البصرين كازيدتى \* بأعدام العمر وعن أسرها \* ونال فى ذلك الكوفيين وابن الطراوة طاروا وتعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولاه (خرج (ب) الفصل (الثانى) وهو معنى من (الحال) فهو حوازة أكا (فاهم معنى فى حال كذا المعنى من) (خرج (ب) الفصل (الثالث) وهو مبين لاهاهم اسم أو نسبة اسم لا التبركة (تحوذ لرجل) (ثانى مفعول على استغفر (تحو) أستغفر الله ذنباً) است بحصيه \* ربا العباد إلى الوجه والعمل (فاهما) أى رجلا وذنباً (وإن كانا على معنى من) بديل صحة اقتراحهما بالتحول من رجل وأستغفر الله من ذنب (لكنها) أى (من) (لست فى مالبين) فلا يكونان ميبين (بل) هى (فى الأول) (وهو لرجل) (الاستغفار) (الجنس) ولذلك بنى اسم لهما (وفى الثانى) وهو أستغفر الله ذنباً (للاشهاد) كما تملأ أراد الاستغفار وأبداً

والأمل للشهاب فإنه قال قوله لا يتبدل المعنى أستغفر الله مبتدئا لغفرته من ذنب وفيه صعوبة أفدا معني كون المتغفر مبتدئا من ذنبه  
 فالأولى أن يجعل ذنبا نصاعلي ترع الخافض (قوله وانما المراتج) هذا يقتضي بناء التمييز على ما قرر في باب البناء من الفرق بين  
 التضمن للبناء والتضمن الذي لا يقتضيه بان الأول هو الذي يكون معه الاسم حاملة المعنى المحرف وليس المحرف ملاحظا لخلاف الثاني  
 فإنه الذي يكون المحرف فيه لا يقتضيه بان الأول هو الذي يكون معه الاسم حاملة المعنى المحرف وليس المحرف ملاحظا لخلاف الثاني  
 لا فائدة في إغناء قوله معني من عنه فالأولى أن يكون المراد به معني من المطلق الشامل لا يتبدل المعنى المستقر في حيث يكون شاملا لافصولا  
 وجعل واستغفر الله بما في محتاج إلى إخراجها بقوله معني الخ لا بد من تعبد ذلك المعنى المطلق بكونه مشهورا بالمبدع فيه بناء على عرف  
 عن غيره ولا تأويل فلا يراد من معني من المطلق شامل لمعني ولا يصح إخراج الحال بقوله معني من وقد أثر جوهه لأن كون معني في غير  
 مشهور وبعض شواهدهم مؤول لا يقال قوله معني أفاد تقسيم التمييز إلى هذين القسمين وهو لا يستفاد من قوله معني من لا نقول هذا  
 حكيم من أحكام التمييز لا توقف عليه حقيقة ولم يجعل المصنف الغرض منه ذلك بل إخراج ٣٩٥ ما ذكره لا يقال الاحتياج إلى قوله  
 معني الخ نظر إلى عموم

منه الجانب المتناهي وهو الأول وترك الجانب الأعلى الذي لا ينشأ له كونه غير محدود فكأنه قال  
 أستغفر الله مبتدئا من أول الذنب إلى ما يقيناهي قال الموضع في المحاشي وليس المراد من قوله معني  
 في التمييز معني من أن تكون من مقدرة قبله للإفراج عنه الهول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ والتمييز  
 العدد وانما المراد من الاسم معني التبيين الجنس كإجماع المبتدئ للجنس لأن ثم من مقدرة أها (وحكم  
 التمييز بالنصب) لأن من الفضلات والنائبين الاسم هو ذلك الاسم المهم واختلاف في صفاته  
 مع أنه ما قد قيل شبه باسم الفاعل لأنه طالبا في المعنى (كعشرين درهما) فإنه شبيهه بضميرين زيدا  
 وطلال زينا فإنه شبه بضمير عراقي الاسم والطلب للمعنى بوجوده ما التمام وهو التنوين والنون  
 وقيل شبهه بفاعل من ذلك في خامس مرتبة فإن الفعل أصل لاسم الفاعل لأنه يعمل به عمدا وغير  
 معتمدا واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا وهو أصل للصيغة المشبهة لأنه يعمل في السبي والأجنبي وهي  
 لا تعمل إلا في السبي دون الأجنبي وهي أصل لفاعل من لها ترفع الظاهر وهو لا يرفع إلا في مسئلة  
 واحدة وهو أصل للفاعل لأنه يشتمل الضمير وهي لا تشتمل على هذا القول لأن جل التي على ما هو  
 به أشبه الأولى (والنائبين النسبة) فتدبر به والمآثر والمبرود متابعين (المستمن فعل أو شبهه)  
 فالفعل (كتابيز يدنسا) فتصانصوب بطلب (و) شبه الفعل نحو (هو طيب أبوه) فأبوه منصوب  
 بطيب وهو صفة شبهة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (جلان عموم قوله) في النظم (ينصب تمييزا لما  
 قدسره) فإنه يقتضي أن التمييز ينصب عا قدسره سواء كان مقام الإبهام اسم أو نسبة وليس كذلك  
 وأجاب عنه المراسي بأن التمييز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه  
 فأنذر به هذا الاعتبار تحت قوله بما قدسره وذهب قوم إلى أن العامل في غير النسبة هو الجملة التي  
 انتصب عن تمامها الإفعال ولا ما شبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه إلى المحققين ولولأن النظم  
 صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بان نصب الفعل كجمل كلامه تعالى ما اختاره ابن عصفور

التسهيل اسم لا قوله فضله (قوله وحكم التمييز بالنصب) قال الاتفاق أي حكمه الأصلي النصب والافتقار إلى أن المحرك له (قوله)  
 واختلف في صحة أفعاله (أي في توجيه ذلك) (قوله لأنه طالبا في المعنى) قال شيخنا الحلبي فيه أن هذا موجود في اسم المفعول المتبدئي  
 لمفعولين والصيغة المشبهة أو الفعل التفصيل وأمثله المبالغة تاه وأقول نعم هو موجود في كل عامل طالبا لمفعوله ولكن لا يحتاج إليه  
 ويعرأ عليه الاعتدال لما جوه المحمود والمشتقات المذكورة فنية عنه ثم لا أدري وجه تخصيصه باسم المفعول المتبدئي لاثنين  
 قدسره (قوله كعشرين درهما) هذا واضح في العدد المفعول مثل هذا وأما المبرك فتعوي تسع وتسعون فبما قال المصنف في المحاشي  
 الناصب العدد والاصل تسع تعجات وتسعون تعجوت قد يقال العددان ككلمة واحدة وقد تدبر وليس هذا بالبعد من جاز زيد وأتى عمر  
 والعاقلان اه وذهب هذا إلى عشرين كوا كذا لا يظهر فيه تقدير لأن يخص السؤال المبرك كالمحطوف (قوله من فعل أو شبهه) أنظر  
 لو كان المستند ما دنا هذا أبوك حنوا ما ناصب التمييز (قوله وأجاب عنه المراسي الخ) أجيب أيضا بأن قوله ان نصب بفاعل وقوله  
 وعامل التمييز الخ وقوله والفعل خوا التصريح يدل على أن العامل الفعل أو شبهه فهو مختص بما هنا

﴿فصل﴾ (قوله رطل زنتا) قال الدنوشري الرطل قد يستعمل في غير الصنعة والظاهر انه حينئذ مجاز (قوله اما مساحة) قال الدنوشري أي ذو مساحة ونظر ما تريف المساحة والظاهر أنها لقياس الأرض وأما اصطلاحاً فقال بعضهم المساحة طلب كمية ما في السطح أو الجسم من أمثال ربع المقدار المصوحه أو مكعبه أي ربع المقدار المصوح به من الجسم والمكعب ما يحسب به من ذراع أو قصبة أو غير ذلك والمكعب والكم والقدار والسطح والجسم والمرجع معلومة عند أرباب المساحة وغيرهم وقوله في التعريف ما في السطح والجسم يخرج عنه ما في الخط من الأجزاء ولعلهم لم يعتنوا بإدخاله لسهولة طريق العلم بما هو جعل التعريف قاصراً على ما ذكر وظاهر أن المراد بالجسم الواقع ٣٩٦ في التعريف الجسم الطبيعي دون التعليمي فليتأمل (قوله ما يشبه المقدار) لعل المراد

انه يعرف به قدر الشيء وليس منه لانه لموضع التقدير به قال الرضى والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة لتقديره كقولهم لعل الأرض ذهبا وقولهم عندى مثل زبد وجلا (قوله لواء السمن) قال الدنوشري ينظر له هو خاص به أو لا وهل هو خاص بالجدول أو لا اه وفي شرح الأشموني لنبى الزن وأما كان السمن خاصة قال في القاموس (قوله في الدلالة على المائنة) قال الدنوشري ظاهره ان نحوان لتأخيرها أبدالاً على المائنة وهو باطل ويمكن ان يكون في كلامه تعليلية أي لاجل الدلالة الخ ويكون المحمول فيه صحة النسب يعلم على التمييز كذا قال

﴿فصل﴾ والاسم المجرى أربعة أنواع أحدها العدد وهو قسمان صريح وكنية فالصريح كاحد عشر كوكبا والكنية ككم الاستفهامية نحو كم عبد الملك وقدم الاسم على النسبة لان المجرى مقدم على المربوب وقدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما انه يميز بالمقادير نحو واحد عشر رطلاً أو شراً أو قنبراً ولا يعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية أو قدرا للعدد من المقادير ينأصل له ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالعدد ما هو حقيقة قبله بقدره حتى انه يصبح إضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألا ترى انك تقول عندى عدة دار رطل زنتا ولا تقول عندى عدة دار عشرين رجلاً قاله الموضع في شرح القطر (و) النوع (الثاني المقدار وهو) ما يعرف به مقدار الشيء وينقسم ثلاثة أقسام لانه (أ) مساحة كشر أرضاً ودرعاً وسجلاً (أو كيل كقنبراً) (ب) نوع في شرح لمع ابن جني لاني البقاء ومن المصوح عندى قنبران شعر الان القنبر عبارة عن ضرب بقصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجرب اه ولم أره لغيره (أو وزن كخنون صلاً) و(أو ثنية مناً) يتخفيف النون والتقصير (كصاً) والزن يعرف به المقدار الموزون فيقال في ثنيته عنوان كذا يقال في ثنيته عصة مصون (أو يقال فيه من بالتشديد) كضب (و ثنية منان) بالتشديد كيقال في ثنيته ضب ضبان (و) النوع (الثالث ما يشبه المقدار) في الوزن والكيل والمساحة فالول (نحو مثقال ذرة خيراً) يرفع قال الذرة شبيهة بالوزن به وليس اسماً الشئ يوزن به عرفاً (و) الثاني نحو (نحى سناً) فالتحى بكسر النون واسكان الحاء الملهمة بعدها باسم لواء السمن وهو ما يشبه الكيل وليس بكل حقيقة ويكون كبيراً وصغيراً والثالث نحو (ولو جئناك بمدا) فقل شبيهة بالمساحة وليس بمساحة حقيقة وانما هو دل على المائنة من غير ضبط (و) وجعل على هذا في الدلالة على المائنة ما يفيد البرية (نحو ان لتأخيرها بالاً) ووجه جله عليه انه غير وهم يحتملون التبر على المثل كما يحتملون المثل على الشئ ولم يحمل على غير ما لا وجه للمائنة بالمقدار الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع ما كان فرعاً للتمييز نحو) هذا خاتم جديد فان الخاتم فرع الحميد فمن جهة انه مصوغ منه فيكون الحميد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرع بهذا الاعتبار ضابطه كل فرع حمل له بالتفرع اسم خاص بلبه أصله ويكون ما يصح إطلاق الاسم عليه (ومثله) أي مثل خاتم جديد في ذلك (باب ساجاً) فان الباب فرع الساج والساج فرع من الخشب (و) جبراً فان الجبر فرع الخبز والخبز فرع من الحربر (وقيل في المنسوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الخبز) (انه حال) ونبني عليه الخلاف في الاتباع فرع النصب على التمييز قال ان اتع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعمت والاول أولى لا بما جدد ودحضاً فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتاً

شيعنا أبو بكر الشوناني بعدد إلى عنه (قوله فرع التمييز) قال الدنوشري صحح هذا الاصل بعد الفرع عتيز (والنسبة خلاف ما صححه في باب الحال انه حال فلنأمل اه وأقول سياتى حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سيبويه انه حال والقول بالتمييز مذهب البردوعز ابن السراج انه ان كان قبله معرف فحق هو هذا خاتماً حديثاً نعتاً الحالية ولن يرجع التمييز إلى جوده وزعمه وتكرار ما قبله وحسن ظهوره من معمولين يرجع الحالية بانه قديم نعتاً بالاول ولا سبيل للبيان للخلاف في التعريف ولا لبطلان المعنى ليس عليه بل على سبيل الاول جنى ان يكون نعتاً على كل شئ تبع التكرار نعتاً لما لا تنصب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا خاتم جديد) قال الدنوشري يجوز فيه ما عني هذا التبر كيب ثلاثة أوجهه النصب كذا كروا الاتباع والا إضافة قال شيعنا العلامة أبو بكر وهو أوجهها المافية

من التحقيف بحذف التون وينظر هل الاتباع أولى أو النصب امل على الجمال أو التمييز (قوله والنسبة المبهمة نوعان) قال القاني يرد عليه امتلاً الاناء ما هنا لا فاعل ولا مفعول في الاصل ويجاب بما قاله الرضى عن بعضهم انه في الاصل فاعل فعل متعد بول به الفاعل المذكور والاصل ملا الاناء ما واول الذي يصح ان ماسعوله بالتمييز هو الافق قوله سلاً ان الاناء ما لا يكون التمييز فيه محمولاً عن الفاعل ولا عن المفعول قدس (قوله ورد في الموضع في شرح اللحة) قال النوشري ٣٩٧ لم ييسر لي مراجعة الشيخ المذكور

(والنسبة المبهمة فتعني نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا) فان نسبة اشتعل الى الرأس مبهمة  
وشبها بين ذلك الابهام وهذا التمييز محمول عن الفاعل والاصل واشتعل شيبا الرأس محمول الاستناد  
من المضاف وهو شب الى المضاف اليه وهو الرأس فان ارتفاع شيء عن ذلك المضاف الذي يحول عنه الاستناد  
فما يرفع به (واستعمله للمفعول نحو وغرنا الارض عيوونا) فان نسبة غرنا الى الارض مبهمة وعيوونا بين  
لذلك الابهام والاصل وغرنا عيون الارض محمول المضاف وقام المضاف الى مقامه وحل بالمضاف تميزا  
هذا مذهب الجرجوزي وابن عصفور وابن مالكوا كثر المتأخرون وانكره الشاويين وحجة ان سيوونه لم  
يحمل بالمفعول عن المفعول وتبعه تاميذه الابدني وابن ابي الريح وتاول الشاويين عيوونا في الابقى  
انها حال مقدرة لانها حال التجريح تكن عيوونا وانما حاصرت عيوونا بذلك أو لمكان في الريح على  
وجهين أحدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيوونها مثل أكلت الرغيف ثلثا  
أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على اسقاط المحار أي عيون ورد في الموضوع في شرح اللغة (والثاني عيز  
الاسم) المفرد (ان تحذف باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به مقادير من تنوين ظاهر أو مقلد أو نون تشبهه  
(كثير أرض) من المسوحات (وقثير من) من المكيلات (ومنوى عسل) من الموزونات والى ذلك أشار  
الناظم بقوله وبعد ذي نحو هو حال زمانه انما أضفتها (الا ان كان الاسم عددا) من احد عشر الى تسعة  
وتسعين فان تميزه واجب النصب لم السابق بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما مماثلة وما فوقها مقيمة  
واجب الجحر بلاضافة الاما شد خمسة أو اقلوا ما بين طما فلا يدخل الجواز شيان ووجب النصب  
وواجب الجحر فلا اعتراض على ما في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان ككثيرين درهما وامتنع  
سواء يضاف الى غير التمييز بنحو عشرين يزيد أو لا أو ضيف الى التمييز وزعم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز  
أولاً لم يعكس الامر دفعا لضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسطا وزعم انه  
الصواب (أو مضافا نحو) ولو خشنا بئله مرددا ولم بالارض ذهابا فكذا تميز ثلث ذهباً تميز لال مولاي يجوز  
سواء بالاضافة لان مثل ومل بعضا فان مرتفعة عن اضافته مارة أخرى والى ذلك أشار الناظم بقوله

والنصب لهما أضف فرجيا ١٢ إن كان مثل مل الأرض ذهبا  
١٣ (فصل من غير النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يقيد التعجب) اما بصيغة الموضوعه أو لا فالاول  
(نحو) أبو بكر (أكرم به) أو ما أشبهه (جلا) الثاني نحو (قد در فارس) أو باور جلا و فارس تمييز لبيان  
جنس التعجب عنه المبهم في النسبة والدر رفع الدال المهمه لتوشيد الرافع الاصل مصدر در التي يدر  
ويدر بكم الدال موضعها و در و را كثر و سمى الين نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل المفعول  
الصادر عنه و افأضاف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار التعجب منه لانه تعالى معني العبادت في  
قولهم لله در فارس اما أعجب فعله و محتمل أن يكون التعجب من لينة الذي ارضعه من ندى أمه أي  
ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفو كون فارس من غير النسبة انما

وأيضا قللس الشجر مغروساه ولا العينون مغير إيهابيل هي نفس التي المغروس والمغير اه يحروجه. (قوله ولم يعكس الاسم)  
قال الدونشري عكس ذلك أن يضاف له دالي تميز وأن ينصب شعر التمييز وعال ذلك إذ كرمولا أحسن الأولوى (قوله دقما  
لإضافة الخ) هذا يقتضي امتناع إضافة العدد التالي عزيز مع أن تميز الثلاثة والتسعون ما جاءه ما جاءه لاضافة واجب (فصل) \*  
(قوله بعدما شيد العجب) قال الثاني هذا لكي يقتضيه قولك بالخاصة وهو ما يقع بعد العجب عيز الضمير بهم فانه مقر  
لأنية (قوله الذي نزل به مثل هذا الولد) قال الدونشري يجهل أن الباقي كلامه يعني مع احتمال أن تكون سبيبة وأن كان الولد ليس

مستبأ عن اللين بل الآخر بالعكس وإنما سمي بعينه لما قلناه في اقتضاهما مقام التفضيل فانه مولا خاسن الاولى وعبد الهادي المالكي  
 قوله والواقع بعد اسم التفضيل قال اللقاني ما يخص كلامه ان الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلا فخصص وتارة فلا وان مال زيد  
 كثر مال وزيد كرم الناس رجلا من التمييز الواقع بعد التفضيل وحتمه المحض لعدم كونه فاعلا معني لكنه نصب في المثال للتعذر  
 الاضافة والحق ان كل تمييز بعد التفضيل فاعل معني وهو منصوب لا غير وأما مال في المثال الاول ففصل عليه لا تمييز ورجلا في الثاني  
 تمييز منصوب فاعل معني اذ زيد كرم الناس رجلا معناه قال الناس في الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول النظم  
 والفاعل المعني انصبت فاعلا مفعلا قوله بخلاف مال زيد كثر مال قال اللقاني قضية ان مال في كثر مال تمييز مخفوض لانتفاء  
 شرط النصب أعني كونه فاعلا ٣٩٨ معني ولا يخفى عليه انه لا يصح فيه معني التمييز انما تمييز في كثر ولا في زيد مال الذي هو مسند

اليه كثر ولا في اسناد  
 كثر الى الضمير المذكور  
 فلا يصح كونه تمييزا بل هو  
 مفضل عليه أي هو أكثر  
 من كل مال سواه قوله  
 وانما جاز الخ قد يقال انه  
 واجب لما ذكره ويحجب  
 بان الجواز لا ينافي الوجوب  
 أو ان التركيب في حد ذاته  
 يجوز فيه ازالة المضاف اليه  
 والاثنيان مكنه بالتمييز  
 قوله للتعذر اضافة افعال  
 مرتين قال الشهاب  
 التامسي قد يقال للتعذر  
 لا يستلزم النصب لان الجرح  
 يمكن يعني اضافة كثر  
 مقدوره وهو يحجب بان جرح  
 حرف الجرح مقدور ان  
 لا يطرد الا في أماكن ليس  
 هذا منها فاقوله (فصل)  
 قوله واذا تعدد تشبويه  
 المعنى التبعيض قال  
 الدونوشي قد يقال كونها  
 زائدة ينافي كونها المعنى

يشمى اذا كان الضمير المضاف اليه المعلوم المرجع اما اذا كان مجهولا كان من غير الاسم لان من غير  
 النسبة لان الضمير مهم فيحتاج الى ما يميزه فانه في الحواشي والى ذلك أشار النظم بقوله  
 هو بعد كل ما قدضى تعجيبا ميمز (و) من غير النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله حالتان  
 تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا (وشم ما نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببا وذلك  
 اذا كان (فاعلا معني) فتوزيد كثر مالا وعلا مفعلا أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظة  
 ومعناه وترفع التمييز بهم جملة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة أشار النظم بقوله  
 هو والفاعل المعني انصبت فاعلا مفعلا (بخلاف) ما اذا لم يكن فاعلا معني وهو ما كان اسم التفضيل  
 بعينه فهو (مال زيد كثر مال) بالمخفض وعلا مفعلا أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل  
 ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ويستقيم في هذا المثال أن  
 يكون مال فاعلا معني لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لأنه يؤدي الى أن المال له مال وانما لو يجب  
 نصبه في الاولى ويرفع في الثانية لان اسم التفضيل في التانيص مضاف الى ما هو بعينه دون الاولى (وانما)  
 جاز هو كرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا في المعنى اذ لا  
 يقال هو كرم رجل فتجبر عن هو يقول كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجرح وانما نصب  
 (للتعذر اضافة افعال مرتين) لانه أضيف أولا الى الناس فلو أضيف ثانيا الى رجل لم يضافت مرتين وذلك  
 مجتمع لان المضاف الى شيء يمنع اضافته الى غيره  
 (فصل) ويجوز تمييز عن كثر من زيت) وانه تلف في معني من التي يصرح بهام التمييز فتقبل  
 للتبعيض ولذا لم تدخل في طاب نقبالا ن فبالست أهم من المهم الذي أعطت عليه الجملة وقال  
 الشلو بن زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قال في الارشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها  
 نصبا قال المحطية طاقا أم أم بال بيان أوتة \* باحسنة من قوام ما ومتقيا  
 ويبحث الموضوع في الحواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا  
 الانحسار من من لا ترداد (الاف) غير الاحباب ويعتبر بتر التمييز عن في ثلاث مسائل احداها تمييز العدد  
 كتحسين درهما لماسيا في الثانية التمييز لحوال عن المفعول كترمت الارض شجرا وانه أي من  
 الحول عن المفعول (ما احسن زيدا أدبا) فانه محمول عن المفعول وأصله ما احسن أدب زيد بخلاف  
 ما احسنه (أي زيد) (رجلا) فانه ليس محمولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجلا زيد مع أن المراد

التمييز قوله طاقا أم أم الخ) أم أم تضم المزة واسم امر أو أوتة بال نصب على الظرف والشاهد في من قوام فانه بالرجل  
 تمييز من الزائد في الكلام الموجب ولمس اعطى على موضعها بالنصب (قوله متقيا) وقع التقاف واصله لاقو كيد قوله لان  
 المشهور من مذاهب النحويين الخ قال الدونوشي هذا الدليل لا يثبت أنها لبيان الجنس بل ينفى عنها زائدة فقط ولا يبيط كونها  
 للتبعيض قوله بخلاف ما احسنه رجلا قال اللقاني فيه نظر فان أصله ما احسن رجلا زيد فخر جلا مفعول يجوز زيد بيان وليس من شرط  
 التحول أن يقدّر التمييز في الاصل مضافا الى الاسم الذي انصب عنه حتى يمنع ذلك في المثال بل تارة يضاف اذا كان التمييز متعلقا  
 بالاسم كطابق زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيان للتمييز اذا كان عينه كما في المثال نص عليه الرضي ثم يقال للصف اذا لم يكن  
 رجلا تمييزا محمولا عن المفعول ومعلوم انه ليس محمولا عن الفاعل وقد حصر فيهما النسبة في نتيجة الفعل الى الفاعل ونسبته الى المفعول



فأى نسبة هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكانه التزم كون التمييز مضافا الى الاسم الذي انصب عنه فقال قد يقال انه محمول عن  
 المفعول أى ما أحسن رجولته اه (قوله ان كان محمولا عن الفاعل) قال اللقاني برذليمة نحو كفى زيد جلا فان أصله كفى رجل زيد  
 فرجل ناهل وزيد بيان له ثم آخر رجل ونصب تمييزا ويجوز من الديانة اذ كل تمييز كان عين الاسم الذي انصب هو عنه ويجوز  
 بين (قوله اذا لمعني عظمت فارسا وعظمت جارا) ناهرا أه أن قوله وأبرحت جارا مستعمل في التعجب وبأن ماقية (قوله منها انه قيد  
 الفاعل المعنوي بان يكون محمولا) قال شيخنا الحلبي فيه انه لم يقيد بذلك قال ما ذلك أو يكون محمولا عن مضاف غيره اه وهذا  
 سهو فان قوله أن يكون محمولا عن مضاف قسم لقوله ان كان محمولا عن الفاعل لا لكون الفاعل فاعلا صناعة وهذا ظاهر من قول الشارح  
 قيد الفاعل المعنوي بان يكون الخو لا يقل قيد المحول بان يكون محمولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم ان المصنف انما قيد ذلك لارجاع الله دره  
 فارسا ونحوه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا بغيره حيث كان محمولا بل محتاجا اليه فهو من محاسنه ٢٩٩ (قوله واعتزضه المرادى بانه  
 تمييز مفرد لا تمييز جملة)

ما قاله المرادى هو الذي  
 ذكره الرضي فانه قال ولا  
 ريب في ان التمييز جملة  
 في نعم ونا بعد هاء المجرّد  
 وهو الضمير ثم قال بعد  
 ذلك فلا تقتل ان الناصب  
 للتمييز في نعم ورجلا  
 وشس رجلا وساحتلا  
 وحيدار جلا هو الفعل  
 بل هو الضمير كما في نعم  
 زيد رجلا اه وبما قاله  
 الرضي اعتراض اللقاني  
 كلام المصنف وبين  
 الشهان القاسمي صحة  
 الامر فنقال ما حاصله ان  
 كان الضمير مبهما لا يعرف  
 المقصود منه كان التمييز  
 عن المفرد لا عن النسبة  
 لأن الضمير في نحو ما بال رجلا  
 يحتمل أن يكون المراد  
 منه رجلا وامرأه وضمينا

بالرجل نفس زيدو (الثالث ما كان فاعلا في المعنى ان كان محمولا عن الفاعل صناعة كطال زيد نفسا)  
 اذا صله ما بابت نفس زيد (أو محمولا عن مضاف غيره) كان يكون مبتدأ (نحو زيد أكثر مالا) فمالا  
 محمول عن مبتدأ (اذا صله مال زيد أكثر) محمول المضاف وجعل غيرا وأتم المضاف اليه مقامه ما رقع  
 على الابتداء مكملة (مخلاف) ما إذا كان فاعلا في المعنى ولم يكن محمولا نحو (فهذه فارسا وأبرحت جارا)  
 يكسر التاء خطا بالتؤنث أخذ من قول الاعشى  
 أقول لها حين جد الرحيل أبرحت وما وأبرحت جارا  
 (فأتمها) أى فارسا جارا (وان كانا فاعلين معنى اذا لمعني عظمت فارسا وعظمت جارا الا انه ما غير  
 محمولين عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليهما) فتقول من فارس ومن جار كقوله  
 ماسدا ما تشمن سيد \* موطا الاكاف رخص الذراع  
 (ومن ذلك) الفاعل في المعنى الغير المحول (ثم رجلا زيد) فرجلا وان كان فاعلا معنى اذا لمعني ثم الرجل  
 زيد الا انه غير محمول فذلك (يجوز) دخول من عليه مققول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الاسود  
 فخير فاعل سوله \* (فتم المر من رجل تهاى)  
 يقع التاء كمان واقصر في الظن على استئناس مثلين فقال \* وأبرحت ان شئت غير في عدد \*  
 والفاعل المعنى وانما استعمل دخول من في المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المينة أن يسرها  
 ويصحبها اسم شخص سابق صالح لمجل ما جعلها عليه نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم  
 صحة الحمل لكون العدد لا على متعدد او التمييز مفعول في المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفعول  
 النسبة لا لفظ المذكور وارجاز دخولها في غير ذلك لان التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا أمور  
 منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محمولا صناعة ولم أقف عليه لغيره ومنه انه تبع الشارح في جعل  
 لله دره فارسا ونعم المر من رجل من غير الجمله واعتزضه المرادى بالتمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم  
 على أبرحت جارا انه غير محمول والمفعول عن الاسم انه ما انصب عن تمام الكلام وانهم يقولون عن  
 فاعل وتقديره أبرحت جارا كفاستد الفعل لا غير ثم نصبه تفسير او ذهب ابن خروف الى انه ما انصب

وان عرفت المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو ما جاء في زيد فاعله رجلا وقت زيد افقده فارسا او كان كاف الخطاب  
 لشخص معين أو اسم مظهر نحو الله فزيد رجلا فزيد رجلا كان التمييز عن النسبة في الاضافة لا بحالة اه وهذا الذي قاله قد قفله  
 الشارح في تمام قريباته عن الموضوع في الخواشي في التعجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرحت جارك) ناهرا اه أن رجلا لازم لا فعل  
 يفضل ولا فعل متعلق في الصحاح وهذا الامر أبرحت من هذا أى أشدو متلوهم أبرحت قل وأبرحت أى أعجبه يقال ما أبرحت هذا الامر قال  
 الاعشى وأشد البيت وقال أى عيبتا بالفتح أبرحتا ايضا بمعنى أكره به وعلماه ومثل في القاموس وفيه ذلك الجواز كونه أفعلا  
 تفضيل وكونه فعلا متعلبا واستعمل في التعجب وغيره وحينئذ لا يشين أن يكون قوله أبرحت جارا محمولا عن الفاعل في المعنى بل  
 لا يكون تمييزا بالكلية بل هو مفعول لا فعل اما مستعمل في التعجب وهو ما أقصر على تخرج البيت عليه أو غير مستعمل فيه فله جرد  
 وفي الإيضاح واختلاف في اشتقاق أبرحت فقال الا لاهل من البراح أى صرت في برح لاشهار أرك وقال السيرافي من البرح وهو الشدة

عن تعلم الاسم قاله ولا يميز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا  
 زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك في شرح اللحن فقال ولا تدخل من على ما كان متولا أو مشبها  
 بالمتقول أو بعد عدد أو قدم قبل ذلك أن المشبه بالمتقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمتقول أن المعنى  
 نعم الرجل زيد فكان هذا هو الأصل ثم خول الأسانيد الظاهر إلى المضمر وجعل المرفوع يميز ذلك  
 الضمير اهـ فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها أن قوله إذا لمعني عظمت فارسا وعظمت جارا ليس  
 فيه بيان أن فارسا وجارا فاعلان معني وكان حقه أن يرفعهما أو يقول إذا لمعني عظمت فارسا وعظمت جارا  
 جوارك فيسند الفعل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز فيقول عظمت فارسا وعظمت جارا  
 \* (فصل لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما) \* جامدا (كظل زينا وفعلا جامدا فمحموما أحسنه  
 رجلا) لأن الجامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معنونه بتقديمه عليه (وندر تقديمه على) (الفعل  
 المتصرف كقوله) وهو رجل من طيبي

(أنفسا تطيب بنيل المتى) \* وداعى المتون ينادى جهارا  
 فنفسا تميز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف (وقاس على ذلك الماضي والمبرود الكسائي)  
 قال الناطق في شرح العيون بقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في  
 النظم قليلا فقال

وعامل التمييز قدم مطلقا \* والفعل فوا التصريف نرا سبعا  
 ولم يميز شيويه والمجهور ذلك لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل  
 وقد تحول الأسانيد عنه إلى غيره لتعدد المبالغة فلا يفر عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من  
 الاختلال بالأصل وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك المشبه به قاله  
 الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كإفالي المعنى ويجعل أن يكون نفسا منصوبة  
 بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير أظيب نفسا تطيب أو أمان كان العامل وصفا  
 فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يميزه مع الوصف الإمع اسم التفضيل  
 واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل  
 متقدما نحو طلب نفسا زيد قاله ابن الصائغ وهذا  
 يرد قول الفارسي أن التمييز كالنعت  
 لأن النعت لا يتقدم على  
 المفعول قاله ابن  
 صفور وراه  
 أعلم

المتعجب منها أي صرت  
 ذابرخ أي جئت بمالم  
 يحكي بدغيرك وقيل معناه  
 تناهيت واشتهرت وقيل  
 عظمت وقيل دهوت  
 (قوله) وكان حقه أن  
 يرفعهما أو يقول إذا لمعني  
 عظمت فارسا وعظمت جارا  
 كيف يصح أن يقول ذلك  
 وقد قال إن التمييز ليس  
 محولا عن الفاعل صناعة  
 ولو كان المعنى على ما قال  
 كانا محولين عنه فتدبر  
 \* (فصل) \*  
 (قوله) فمحموما أحسنه  
 ظاهره أنه لا يتقدم على  
 ما أحسنه ولا على أحسنه  
 (قوله) طاب نفسا  
 الخ) قال الدونوري في  
 كونه تمييزا مقدما على  
 المميز نظر ظاهر فليأمل  
 وصلى الله على سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه وسلم

\* (ثم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله هذا بله حرف الجزم) \*

\*( الجزء الثاني )\*

من شرح التصريح للشيخ الإمام العلامة المعظم

خالد بن عبد الله الأزهرى على التوضيح

لافية ابن مالك فى النحو للشيخ

الإمام العلامة جمال الدين أبى

محمد بن عبد الله بن يوسف بن

هشام الانصارى

تعمدهم الله برحمته

ورضوانه

آمين

٢

\*( وبهامشه حاشية للعلامة المتقن )\*

\*( الأمامى المتقن الشيخ نيس بن زين )\*

\*( الدين العلبنى المحمى رحمه الله )\*

\*( طبع )\*

( على نمة أكرام العائلة المهدية )

( وشركاء )

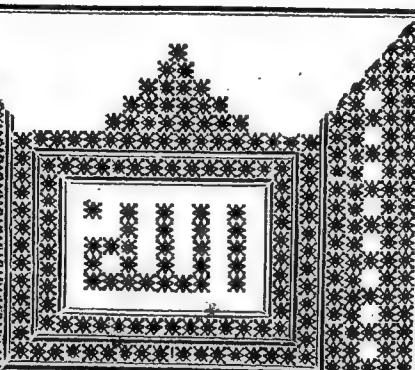
\*( الطبعة الثانية )\*

( بالطبعة الأولى سنة ١٣٠٠ هـ )

( ١٣٠٠ هـ جبرنة )

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولا نبيه وآله وسلم وعلينا وعلى آله وصحبه أجمعين ونسأل الله سبحانه وتعالى بغير أسباب الخير وحسن الخاتمة أن أكرم الأكرمين ﴿هذا باب حروف البحر﴾ قيل انما سميت بذلك لانها تفرع معاني الافعال الى الاسماء ٢ والاعلم انها سميت بذلك لانها تعمل اعراب البحر كما سنبين بعض الحروف حروف النصب وبعضها

حروف الجزم وعملها البحر على الاصل من كون ما اختص بقبيل حقه ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل فلا حاجة لقول السوطي في الجمع لم تعمل رفعا لانه اعراب المعلوم مدخولها فاضله ولا نصب لان محل مدخولها نصب بذليل الرجوع اليه ولو نصب لاحتمل انما الفعل ودخول الحرف لاضافة معناه الى الاسم (قوله وهي عشرون حرفا) بقي طبع حروف ذكرها شرح الالفية منها والاولا دخلت على ضمير غير مرفوع فتحو لولاى ولولاك ولولا فاتها جارة للضمير عند الجمحور ولا تتعلق بشئ وموضع البحر ورفع بالابتداء والخبر محذوف ولعله يختار مذهب الاخفش انها غير جارة والضمير مبتدأ وانما الضمير المحفوض من المرفوع لكن رد في الغنى بان الالفية انما وقعت في الضمائر المنفصلة (قوله) بمعنى من الابتدائية قال الدونشري قال المحفيد



(بسم الله الرحمن الرحيم)

هذا (باب حروف البحر)

وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أى تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها (وهي عشرون حرفا) كما في التظلم (ثلاث قمصت في) باب (الاستئذان) وهي خلا وعدا وحاشا البحار ان خلا حاجة لاعادتها (ولثلاثمائة) في عمل البحر (أحدها منى في لغته ذيل) بالتصغير (وهي) عندهم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم (واسمع من بعضهم أن رجها منى كه) أى من كه (وقال شاعرهم) وهو أبو ذؤيب اللخمي في وصف السحاب (شرب نساء البحر ثم ترفت • متى لمج خضر لمن تشيع) أى من لمج والجمع جمع لمج بضم اللام وهي معظم الماء والتشيع قطع النون وكسر المعزة وسكون الياء أن رجهم المر السربيع مع الصوت يقال ان السحابة في بعض الاماكن تدنو من البحر الملح فيمتد بها خرطوم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم فرجع ثم تذهب صاعدة الى الجوف فاطف ذلك الماء وبعيد ماذن الله تعالى في زمن صعودها وتضعها ثم تملح حيث شاء الله تعالى (والثاني لعل في لغة عقيل) بالتصغير (قال شاعرهم (لعل الله فضلكم علينا) • بئى أن أمكم شريم

قال ابن ولادى في لغة عقيل بمعنى وسط يقولون جعلته منى كه أى في وسطه اه فعلى هذا تكون اسماء الجرف بحر فليتامل وينظر أى معربة أو مبنية حينئذ اه وأقول الظاهر ان ما قاله ابن ولادى لم يطرعه عند لم يدم ظهور كونها بمعنى وسط في معنى لمج فليعلمنا مشتركة والظاهر حينئذ ان الاسم مبنية لما بينهما الحرفية كما قالوا حاشا التزعة بنيت لما بينهما حاشا الاستئذان فان فرض انما انما بمعنى وسط ففى معربة افلا مقتضى لبنائها (قوله له ل الله) قال الدونشري هى راقية على التبرجى ولا تتعلق بشئ

بحر الحلالة بلعل وشربم بفتح الشين المعجمة المزة المفضاة (ولم في لامها الاولى اثبات) كما  
 (والحرف) كقوله \* عل صروف الدهر اودولتها \* اشد القرامير صروف (و) لم (في) لامها  
 (الثانية الفتح والكسر) واشدوا عليها \* جهران زهير او اسيد  
 فهدأ أربع لغات ويجوز المحرفية فاهات لعل (واشالت كي) لا تجوز مع را ولا اسامير يحا (واشاجر  
 ثلاثة لا رابع لها) (أحدها ما الاستغماية بكون اذسا لواعن حلة الشئ كيمه) والاصل كما خذفت  
 ألف ما وجوابي بها الساكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة (والاكثر) عندهم (ان  
 يفتولوله) باللام والمعنى لا شيء كان كذا (الثاني ما المصدر بقوصلتها) فاتها في تاويل الاسم (كقوله)  
 وهو النابتة اذا أنت تنقع فضر قلنا \* (براد الفتى كيماض وبنغم)  
 فكى جازا قصده وؤل من ما وصلتها وهي حرف تعديل بزنة اللام (أي) انشأ اذ الفتى (الضر والنفع)  
 أى الضر من يستحق الضر ونفعه من يستحق النفع ويرى برضى الفتى وكون ما فيه مصدرة (قوله)  
 الاخضض وهو قليل (وقيل ما) فيدر (كأنه) لى من عمل الجرم مثله اقد بما وقول قريب الموضح في  
 حاشيته وان المصدر بمضرة بعدها سهو (الثالث ان المصدر) المضرة (وصلتها نحو جئت كي  
 تكمضى اذا قدرت ان بعدها) والاصل كي ان تكمضى فخذت ان استغنا عنها بنيتها (بديل ظهورها في  
 الضرورة كقوله) وهو جيل بن عبد الله

فقال آكل الناس أصبحت نفعاً \* (لسانك كيمان تفر وتخدعنا)

فتفر وتخدع ليمانيان للأفعال والمنع الأعطامتلا شين أولهما آكل الناس وثانيه ما لسانك على حذف  
 مضاف والمعنى أصبحت مضافا لكل الناس حاله لسانك والفرور الخداع فهو عطف تقصير وهو اودة  
 المكره بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهرا ان بعد كي تليلا لم يجعله ضرورة كما  
 فعل الموضح (والاولى) فيما ظنم ذكر ان بعد كي (ان تقديره) كى مصدرية (ناصبه للضارع بنفسها) فتقدر  
 اللام قبلها) استغنا عن ذكر ما بينها (بديل كثر ظهورها معها نحو كليا ساوا) فهدسته أرف  
 (والاربعة عشر الباقية) من العشرين (فمن سبع متجبر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي  
 والباء واللام) وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة أقسامها موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام  
 وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثين وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعلى  
 وبدا منها ثمان لاها أم حرف الجر قاله صاحب درة القواص وغيره مثال حرفها المضمر والظاهر (تخو ومنك  
 ومن نوح) ومثال (الى الله) جعكم الله جعكم (و) والى عن لتر كين (طبقا من طبق رضى الله عنهم)  
 ومثال على (وعليها وعلى الفلك تخملون) ومثال (في الأرض) آتات فيها ما تشهى الانفس (ومثال  
 الباء) آمنوا بالله وآمنوا به) ومثال اللام (فهماق السماوات له ما فى السماوات وسبعة تخصص بالظاهر)  
 وهي المشار اليها في التلخيص بقوله \* بالظاهر اخص من مذموحى \* والكاف والواو ورب والتا  
 وهي بالنسبة للوضع أربعة أقسامها موضوع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتا وما وضع على  
 حرفين وهو مذموحى وما وضع على ثلاثة أحرف وهو مذموب وما وضع على أربعة أحرف وهو حى خاصة  
 (وتنقسم) بالنسبة الى عملها في الظاهر (أربعة أقسام) ايضا (لا يختص بظواهر عينيه وهو) ثلاثة (حتى  
 والكاف والواو) نحو حتى مطلع الفجر ليس كذلك في الطوز (وقد تنزل) حتى (والكاف في الضرورة  
 على الضحير) فالاول كقوله \* أنت حائل تفصل كل فج \* ترحى منك اتم الانحيس  
 والكوفيون والفرع الاختصاص ذلك ما لضرورة قاله في المعنى والثاني (كقول العجيج) يصف حمارا وحشيا  
 تخلى الذئبات شملا كنيا \* (وأم أو عال كسا أو أربا)

ولكن الظاهر انها في هذا  
 البيت معناها الاشتقاق  
 مثل لعل باع نفسك  
 (قوله بحر الحلالة) هي  
 مرفوعة محل على المشهور  
 فيساج يحرف زائد أو شبهة  
 وتقدر ا على ما يقتضيه  
 الفرق بين الاء رب الهلى  
 والتقدير ي وما قر روه في  
 معنى الاعراب الهلى  
 والتقدير ي فانظر حاشيتنا  
 على القاموس وقوله  
 فضلكم خير للبدا (قوله)  
 ولا يجوز الجرج (قال)  
 الزقاق أى ان لعل فيها  
 لغات غير هذه الاربعة  
 والجرجان هو يهذون  
 تلك هنده اه وما ذكره  
 الشارح مستلادم قول  
 المصنف وفيه في لامها الخ  
 فانه ظاهر في ان هنده  
 اللغات خاصة بلع البحارة  
 فكأن على الشارح ان  
 ينبع على ذلك (قوله ان  
 تقدر كى مصدرية) على  
 هذا ينبغي ان اظهرت ان  
 بعد هان تفر بعد لان  
 كى (قوله وسبعة تخصص  
 بالظاهر) قد ينفق  
 الحواشي وجه ذلك  
 وحكمة اقسام هذه  
 السبعة الى الاقسام  
 الاربعة راجعها

﴿فصل﴾ (قوله وأما على تضمين الفعل الخ) ظاهر منبغية أن التضمن ليس تأويل للعطف على التاويل بأول ما يخفى أنه تأويل فكان  
الاحسن أن يقول مؤول أما عمله على الاستعارة وأما عمله على التضمن ثم هذا ظاهر أن كان التضمن قياساً فإن كان سماعياً كما هو  
المختار على ما قرى باب المفعول منه فلا يخفى أنه على أنه تصرف عن آخر لكون كل منهما قريناً وسواء كون التجوز في الفعل أسهل كإنصاف  
عليه في المعنى لا يقتضي غربة ٤ التضمن المطبوعة هنا خارج الكلام عن كونه غير قياسي فتدبر واعلم أن كلام المصنف في المعنى

في تقريره التضمن في مواضع يقتضي أن أحد اللفظين يستعمل في معنى الآخر لأنه قال في وما تفعلوا من خير فلن نكفركم به أي فلن نحرمدكم وفي لا تضرروا عقدة النكاح أي لا تقهروا وحينئذ نفهم قوله أنه اشتراب لفظ معنى آخر أن اللفظين يستعمل في معنى الآخر فقط فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير وإن احتمل أنه يستعمل في معناه بمعنى الآخر وقول ابن جني في الخصائص أن العرب قد تتسع فتوقم أحداً حرفين في موقع الآخر إذ أنان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فذلك جنى معهما حرف المعتاد مع ما هو عنده صريح في أنه يستعمل في معنى الآخر فقط وعلى هذا فإن التضمن مجاز يرسل لأنه يستعمل اللفظ في غير معناه لعلامة بينهما وقرينة كما يستعمل ذلك وهذا أحد أقوال فيه هو قول ابن قتيبة جماً بين الحقيقة والمجاز لئلا

فاندخل الكاف على المساء العائد على الذنابات والذنابات تقع الدال المعجمة والنون وبعد الألف بباء موحدة جمع ذناب وهي في الأصل شبه الخطاط يقع من آتوف الأوبل وهنما اسم موضع يعنيته وأم وأعمال اسم عضهه بعينها وهي في الأصل جبل منبسطة على وجه الأرض وشمالاً طرف وكتاباً يقع الكاف والثاء المثلثة صفتاً ومعناه قرى وأورف عطف والمعنى أن هذا الجمار الوحشي ترك الذنابات ناحيته شمهاله قريباً منه وترك أم وأعمال كالذنابات وأقرب منها (وقول الآخر) وهو رؤية يصف جماراً وحشياً أو أننا وحشيات فلأترى بعلا ولا حلالاً \* (كهو لكن الاحاطل) فاندخل الكاف في الأول على ضمير الجمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاناث الوحشيات والبعل الزوج والمحال لجمع حلية وهي امرأت الرجل والمحال على الجمار المملوكة لظلم المالك من التزويج كالعادل والمعنى لا ترى علاماً مثل الجمار الوحشي ولا زوجات مثل الإجن الوحشيات الامانة (وما يختص بالزمان وهو مذكور مذكور) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله \* وأخصن بمذو مذكورنا \* (فاما قولهم ما رأيت مذناً الله خلقه) بفتح الحزة على أنها مصدرية وهي وصلت في تأويل مصدر مجرور وعلى الصورة الظاهرة (فتقديره مذكور من أن الله خلقه) فذقي الحقيقة انما جرت زماناً مذكوراً مضافاً إلى المصدر لا المصدر (أي مذكور زمن خات الله ما به) فاندفع بهذا التقدير السؤال وأما على رواية من كسر الحزب في قوله مذكور لمسا على الكلمة (وما يختص بالذكور وهو رب) يضم الراء إليه الإشارة بقول الناظم ورب منكر المحذور رجل كرم لقيته (وقد تدخل في الكلام) النشر (على ضمير غيبة ملازم للأفراد) إذ كبروا تفسير تميمين بعده مطابق للمعنى (من أفراد) إذ كبروا فروعهما كقوله ربه رجلا ورب رجلا ورب رجلا ورب رجلا ورب رجلا ورب رجلا (أمر آتين وره نساء كل ذلك باقراد الضمير استقنا بمطابقة التمييز للمعنى المراد (قال) الشاعر (به فتيحة) دعوت إلى ما \* تورث الهدى ما فاجابوا فاقى بالضمير مقرر داهية تمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتيحة هذا مذهب البصر بين وحكي الكوفيون جواز مطابقتها لفظاً لمخبر بها أمراً أو رجلاً أو بهيمة رجلاً أو بهيمة نساء أو مختلف في الضمير المهرور رب فقيل معرفة أو إليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكر وتواختره الزغشري وابن عصفور أنه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول ربوا الكاف على الضمير نادوا فقال ومارو وامن بخور به قتي \* نرز كذا كما ونحوه قتي (وما يختص بالله ورب) بفتح الراء حال كونه (مضافاً للكعبة أو لآلهة المتكلمين وهو التاء) في القسم واليه أشار الناظم بقوله والتاء لله ورب (فقد وثاقه لا كيدن) أصدانكم (وترتيب الكعبة وترتيبها لا فعلن) حكاية الاخفش (وتدرا تاجر ونحسانك) حكاية سديوه ﴿فصل﴾ (في ذكر معاني الحروف المجازة) والأصيح عند البصر بين أن حروف الجر لا تنوب بغضها عن بعض بقياس كالأنوب أحرف الجزم وأحرف التضمن وما أوهم ذلك فهو عندهم أمارة تأويل ولا يقبله اللفظ وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وأما على شذوذ ثابته كلمة تمن أخرى وهذا

الآخر المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المذخور بالقرينة وهذا انما يقوله من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ظاهر قول المعنى أن فائدة أن تؤدي كلمة مؤدى كامين فظاهر تبريقه عتافاً لما ذكره من فائدة غلبته لذلك وعلى هذا القول يرى سلطان العلماء الغزني عبد السلام فقال في كتاب مجاز القرآن الفصل الثاني والأربعون في مجاز التضمن وهو أن يضم اسم معنى اسم لا فاد معني الاسمين فتعديبه تعديبه في بعض المواضع كقوله

حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق فبعض حقيق معنى حرص ليفيد أنه محقق بقول الحق وحرص على موافقة فعل معنى فعل  
 قعده أيضا تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر قد قتل الله زبانا على من قتل معنى صرفه لأفاده صرفه حكما بالقتل دون  
 ما عاده من الأساليب فأفاده معنى القتل والصرف جميعا اه المقصود منه وفيه تصريح ببيان التضمين بجري في الأسماء بل صدره وقول  
 المتني اشرب لظيبي شمله ما فاق تصار السعدو السد على بيانه في الأفعال جار مجرى التمثيل لا التقيد ودعوى أصالة في الأفعال بجره  
 عن الدليل وقيل إن المذكور مستعمل في حقيقة تلم بشر معنى فهو وعليه مري صاحب الكشف ويعجب للصنف في المتني حيث  
 نقل كلامه بعد تعريب التضمين بما رآه فهمه يرى بما تقتضيه ذلك التعريف فخطن له وقال السعدى تقرير كلام الكشف وبيان  
 أنه لا يرى أن في التضمين مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وإنما مع استعماله في المذكور يدل على الخوف من انصاف حقيقة التضمين أن  
 يقصد بالفعل معناه المحقق مع فعل آخر ناسبه ثم قال إن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ملحق من الفعل  
 الآخر بمفعولة التقريرية اللفظية نحو أجد اليك فلا معناه أجد به اليك جدمو قد يعكس كما قال في يؤمنون بالقياس يعترفون به مؤمنين  
 أهوى قوله مع فعل آخر حذف مضاف أى مع حذف فعل فإن كانت المناسبة قائلها بين الفعل المخوف ومفعولة المذكور لا بين الفعلين  
 قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يلزم ضرب اليك بدأ أى معنى اليك ضرب ولا تخفى القرينة ما عارض عليه ما في كلامه ناقضا  
 لأن قوله مع فعل آخر ناسبه غير ملائم لقوله مع حذف حال فإن الثاني يدل على أن المذهب اسم هو حال لا فعل بخلاف الأول وأجيب  
 بأن في كلامه تعليلًا واطلا على الفعل عليه معنى الاسم أو أوجب الفعل معناه القوي وكذا في قوله أن يقصد بالفعل ولا يخفى سقوله على هذا  
 الكلام وبعده عن المذود ذلك أن الداعي السعدى على ما قاله الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز والاصل تضمين الفعل لثمة فلا ملاحظة  
 في تضمين المذكور مفعوله وأشهر بالحال عند بيان المعنى إلى ذلك التضمين ولو قدر نفس الفعل كان من المذهب الجرد ولم يكن المذهب في  
 تضمين المذكور وأيضاً في تدرجه كثرة المذهب وهذا يظهر من أن قال لا تنحصر طرق التضمين في ما قاله وإن مما العطف نحو الوقت  
 إلى نساءكم أى الوقت والافضاء إلى نساءكم فتدفع عن الباعث على هذا القول على أنه لم يدع أحد المحصر وقال السيد ذهب بعضهم  
 إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط والمعنى الآخر ادبلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته  
 في معناه الحقيقي

**الآخر وهو محل الباب كله**

فتارة يجعل المذكور أصلا في الكلام المخوف قد أتى به على أنه حال كافى قوله وتكبروا الله  
 على ما هداكم إركانه قال وتكبروا الله محسنين على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل المخوف  
 أصلا والمذكور مفعولا كقولك أجد اليك فلا كما نك قلت أتى اليك جدمو حالا كما يدل عليه قوله يعنى الكشف عند الكلام  
 على قوله تعالى يؤمنون بالقياس أى يعترفون بأنه لا يمن تقدير الحال أى يعترفون به مؤمنين أقول بقدر إمكان مجازا عن الاعتراف  
 لا تضميناه وقوله على أنه حال وقوله والمذكور مفعولا بمعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيد قول السعدى مع حذف حال مأخوذ  
 من الفعل الآخر والظاهر أن السيد أفتى على ذلك لأنه لم يشر له عليه كما هو به عند دخالته فاندفع قول بعضهم أن في جفله  
 المذكور مفعولا للمخوف نظر انما هو الآن الفعل والمجمل لا يقع واحتملنا مفعولا لتفسير القول والمخوف فالتصواب كون جملة  
 أجد حالا من فاعل أتى والمعنى أتى جده اليك حال كوفى حامدا له ورفضه إياه أن أراد أن جملة أجد حال في التركيب فمأذوق  
 المعنى فالذي وقع فيه حالانها هو اسم الفاعل المخوف بدلالة الفعل للمذكور عليه كما يشهد به قوله حال كوفى حامدا وقد ذكر السعد  
 أن هذا التركيب محاذ في الحال والظاهر أن السيد يقصد رد دعياه وإنما أراد بيان وجه آخر ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر  
 فيما قاله السعدون من العجب بعضهم بعد ذكر كلام السعدو السيد قال أنه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق أخرى منها أن يكون  
 مفعولا كافى قولهم أجد اليك الله أى أتى جده اليك ومن العجب أضاقه في الجواب عن كلام البعض المتقدم أن هذا من السيد  
 بلاسبك كتاب التوسيع وأنت قد صرفت أن هذا حذف كائن عليه السعدا لسلكت هذا وقد اتفق هذان الحقان السعدو السيد على أن  
 في أحد اليك زيداضمينما وقع لولوى أى السعدو في أول تفسير الفرق بين المجدو المدح بان المجدو بشره بتوجه النعت بالمجدل إلى  
 المنعوت بخلاف المدح وأنه يرشد إلى ذلك اشتغالها بالمفعول في كيفية التعلق في جملته ومذخته فإن تعلق الثاني بتعاى عامة الأفعال  
 بمفعولها ولاولى معنى على معنى الإهداء كافي قولك كما منته ظنه عرب غايتهم لا م التليخ في قولك قلت له ولا يخفى أن هذا يخالف  
 الكلام التمود ولم يشهد من معقول أو منة قول من العجائب قل شيخنا الدنوشى له في رسالة التضمين وقوله وهو كلام حسن ربما  
 يؤخذ منه أن الإحسان مفهوم المجدو تعلق إلى به النظر لذلك فلا حاجة إلى إحسان التضمين في تعليل تلك الحال أن أراد بكونه حسنا  
 حسن ترا كيه فلا شك في ذلك وإن أراد حسنة من جهة المعنى فلم يظهر فيه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه بيان المرام  
 بقى هنا أمر الأول ما أشار إليه السعدو السيد من أن هذا محال من المخوف أو المذكور لأشأنهما وجهان متغايران عند من له في

التحقيق يدان وإنما الكلام في أنهم أهل يستويان دائماً ويرجع أحدهما في بعض الأحيان والذي يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم  
 رجباً أحدهما على الآخر بحسب المقام بل تعيينه كالأختي على من له بالقوا عدل المأم فترجع أحدهما من الخوف في قوله كبر والله  
 على ما هذا كروان جرى السبيل على خلافه كما قد قال صاحب الكشف المعنى لتكبروا الله حامدين ولم يقل تسجدوا الله فكبرين قال  
 بهنهم لأن الحمد دائماً يستحق ويطلب لما في من التعظيم وكافي حديث أن تكون بالقضاء المعنى أن تكون معترفاً بالقضاء لأن تعترفاً  
 بالقضاء مؤمناً لأن أنو الفعل يسبب بعضه معرف وهو لا يقع حالاً كما له الرضى في الكلام على أن أن تكسر وجوباً إذا وقعت حالاً وأن  
 كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر السبوك مرفوعة كما في وتنايد لأن عليه من اسم الفاعل حكمهما وفي بعضها يرجع  
 أحدهما من المذكر كروك إذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله أن لعل فإلغى أقسم بالله عالماً لافعل لا عكسه لأن أقسم جملة انشائية لا تقع  
 حالاً إلا بتأويل واسم الفاعل الواقع حالاً قائم مقامه في حيل حكمها ونحو فامانة الله مضمناً لأن التقدير ألبسته الله مائة عام بما لا أماته  
 الله مائة عام مثلاً لأنه لازم منه أن لا تكون الحالة مارة قبل مقدرة الأصل كونها مارة وتوأماتها مائة عام بهنهم من أن صلة المتروك تدل  
 على أنه المقصود أصالة فرديتها إنما تتبدل على كونه مراد في الجملة فإذ لو لاهل يمكن مراد أصلاً بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للترك كإ  
 دل عليه كلام البيضاوي في تفسيره إذا ثبتت من أهلها مكانا ثم قضاها فسر ان ثبتت باعتبارت وذكر أنه مضمّن معنى آتت ومكانا ظرف  
 أو مفعول ولا شك أن قوله من أهلها حينئذ متعلق بالثبوت الذي يعني اعتزلت لا آتت وما يغفل عن أن المراد به إمالة له دلالة على  
 التضمن لا ارتباط بالخوف الذي في ضمن المذكر فيشمل ما إذا ضمن الإلزام معنى التعدي فإن التعدي حينئذ رتبة التضمن لا ذكر  
 الصلة أو ما إذا ضمن فعله متعللاً واحده معنى متعللاً لأن وبالعكس كضمن العلم معنى القسم كما مر فإن القرينة إنما هو الجواب الثاني هل  
 الخلاف في كون التضمن سماعياً وقياً سماعياً على الخلاف في أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما عاين من المذهب وهل ذلك في المأز  
 ميني على كون المأز سماعياً أولاً والذي يحظر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا يترفع على سماع واشتراط المناسبة بين اللفظين  
 لا يقتضي ذلك كالأختي وأنه يلزم من كون مطلق المأز قياساً على قياسه هذا المأز الخاص خلافاً لبعضهم في أن التلويع المعنى في المأز  
 وجوداً للعلة المقصود اعتباراً بوجهها في استعمال العربي فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم ٦ في أحاد المأز أن تنقل

عند الكوفيين وبعض

بأصلها عن أهل اللغة وذلك لاجتماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البدعية التي لم تسمع  
 بأصلها من أهل اللغة وهي من طرق البلاغة وشبهها التي يترفع طبقة الكلام فلو لم يصح لها  
 كان كذلك وهذا بدو المأز يتو بهما اتفاقاً وبمسك الخفاف بأنهم لو جازة لتجوز بغير وجود  
 العلة إنما تجوز لطلو بل غير أنسان المشابهة وشبكة للصيد لله جائرة وألا لأن السببية والإلزام بالان اتفاقاً وأجيب بمنع المأز من أن  
 العلاقة مقضية للصحة والتخلف عن المقضي ليس بقادر مجازاً أن يكون مانع خصوصاً فإن عدم المانع ليس جزءاً من المقضي وفيه  
 المصنف رحمه الله إلى أنه لم يحز نحو تخلف لطلو بل غير أنسان لا تتقاسم الاستعارة وهو المشابهة في أحد الأوصاف أي فيماله ثم يد  
 اختصاص بالمشبهة كالشجاعة لا لأنسان قيل الطول للخلقة كذلك قلنا لعل الجامع ليس مجرد الطول بل مفعول أو عاين في  
 أعاليها وطراوة قابل فيها له ولا شك أنه على القول بأن التضمن مجاز فهو مجاز في علاقته تدور على المناسبة وهي مع أهل البيت  
 بما نصوصه في العلامات أمر مشترك بين أفراد لكن الذي يرجعها في كل موضع إلى ما يليق به عاين من العلاقات المعبرة وبذلك  
 يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر والتخلف في بعض الأفراد فرض لا يضر كما علمت هكذا ينبغي أن يحقق المقام وكل من حققه مع  
 انطالته الكلام ولتأثره في التضمن فدمر زناه في مبادئ الاشتغال قبل الوقوف على أفرادها والتصنيف عن شيقا وقصدنا عما مرنا  
 هنا تتم الكلام عليه فإذاً خينا عاين التلويع هو الذي في هذا التطويل ولعله لا يلائم عند أرباب التحصيل وحيث كان الام كذلك  
 فتشتم الكلام على بقية الأقوال فنقول تقدم ثلاثه أرواها وهو الذي ارتضاه السيدان اللفظ مستعمل في معناه الأصلي فيكون هو  
 المقصود أصالة لكن قصد به معنى آخر مناسباً لوجهه ومثله مجتنبات التراكيب فذلك أن الكلام قد يتبادر من عرض معني ليس  
 بل من الحقيقة التي قصد بها معنى آخر مناسباً لوجهه في الارتفاع حينئذ يكون واضحاً بالتكافؤ وهذا ميني في أن التقليل على  
 المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازاً ولا كناية والسيد جوزه ومثله مجتنبات التراكيب فذلك أن الكلام قد يتبادر من عرض معني ليس  
 ذا لعلها بأحد الوجه الثلاث المأز كونه كما يفيد قولك آتيتي فسعر في التهديد وأن زيداً قائم أنكار الخاطب والسعد وغيره جعلوا ذلك  
 كناية اه والمراد من التبعية في قوله لكن قصد به التبعية في اللفظ كما صرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند  
 الكلام على قوله أسد في الحرب تعاملاً لا ينافي تعالى الجار به إذا الوضوح مع ذلك المعنى ما هو لازم له ومفعولهم من المجرأة  
 والصلة في الفرق بين هذا الوجهين التضمنين أن في التضمن لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعاً لمعناه في المقام أصالة وبه يفارق



التضمن الكتاب في هذا الوجه لا يكون المعنى المحلوظ تابعاً لمقتضى المقام أصلاً كيف والمقام مقام التضمن الأسدي على وجه الباقية  
وذلك يعني عن القصد إلى وصف الجرارة والصولة مرة أخرى اهـ وبذلك يتدفع قول ابن كمال بأن مقتضى رسالة التضمن ان قيد بقصد  
الارادة يخرج المعنى الآخر عن حد الاصل في القصد والارادة في التضمن ليس كذلك بل قد تكون العناية اليه أوفر اهـ ومن العجب  
انه نقل كلام حاشية المطول في ثالث الرسالة وأما الاعتراض على ما قاله السبيلانة كيف يعمل اللفظ باعتباره معني لا يدل عليه ٣ لأن  
الافتقار عليه لكنه يستعمل فيه والخاص من المعنيين مراد ان على طريق الكتابه في غير اداء المعنى الاصل في قولنا الى المقصود ولا حاجة  
الى التقدير الاتصوير المعنى قال السيد وفيه ضعف لان المعنى المكتبي به قد لا يقصد وفي التضمن يجب القصد الى كل من المضمن والمضمن  
فيه اهـ ولا يخفى ان قد علم القلة في عرف المصنفين وجعلها المناطقة مشروطة بالجر ثم غلبت القرية بقول بعضهم ان ارادته لا يقصد أصلاً  
فمنعوا عن تصريحهم بخلافه وان ارادوا التعليل أو التكميل ثبت المطلوب لان عدم ارادته في بعض المواضع لا ينافي ارادته في بعضي آخر  
وحاصل ما أشار اليه السيد ان الكناية في بعض الاحيان لا يقصد منها المعنى الاصل ولو كان التضمن منها لاستعمل استعمالها في وقتها  
ويجب كقول العاصم بانه قد يجب في بعض الكناية ثني لا يجب في جنسها وذلك سمي باسم خاص اهـ فان قيل اذا ما شرط التضمن  
وجوب ارادة المعنيين نافي الكناية لان المشر وطبقه احوال ارادته اوجب ان ارادها الجواز لا الامكان العام المقيد بحائب الوجود لا خارج  
الهواز لا الجواز يعني الامكان الخاص فلهذا ان عدم ارادته الموضوع له لا يمتنع له في خروج الجواز حتى ولو وجب ارادته خرج ايضا وأورد  
بعضهم على قول السيد ان التضمن يجب فيه القصد الى المعنيين انه ممنوع وادعى انه اراد على طريق الكناية قال الا ترى ان معنى  
الايحان جعله في الامان و بعد تضمنه معنى التصديق لا يقصد به انما الاصل وأرى أنك يعني اخبرني اهـ وهو باطل لما تقدمت  
لقائده التضمن من اداء كلمة مؤدى كلمتين وجعل أرى أنك يعني اخبرني عن التضمن غير ظاهر والسادس ان المعنيين مراد ان على  
طريق عموم الهواز كابتداء رسالتنا وذكر بعضهم في التضمن قولاً آخر لوصف كان ساجداً وهو ان دلالة غير حقيقة ولا تجوز في اللفظ  
وانما التجوز في انضائه الى المعمول وفي ٧ النسبة الغير التامة ونقل ذلك عن ابن جني وقال الا ترى انهم جلاو النقص

المختار من ولا يجمعون ذلك شاذاً وذهبهم أقل تصفاً  
قاله في المعنى (من سبعة معان أخذها التبعيض) عند  
الفارسي والجمهور ووجهه أن عصفور وعلمته  
الخصائص وأصله بل مذهبي في التضمن جعله مغايراً لهذا وجعل التبعيض ليس من التضمن ولا فرق بينهما لفرق بينهما  
ولما قاله بعضهم فإنه قال في المعنى في بحث على وقد تكلم على قوله • أذا وضعت على شوقير • • • • •  
معنى عطف وقال الكسائي جعل على نفسه وهو سقط فقال الله تعالى الرضا بغرسه سقط فيه وهو كرمي قول آخر أن ثبت كان  
ثامناً واختاره المولى أن كمالاً ناشئاً بحال وبالجملة لا بد في التضمن من أودع معنيين من الفعل الواحد على وجه يكون كل منهما بعض  
الرادوي به يوافق في الكتاب بيان أحد المتين تمام الرادوا لا تحسوساً إلى لا يكون مقصوداً وبعينه وأما قوله في المقابلة الفعل  
المذكور أن كان في معناه المحتمل في فلا دلالة على الفعل الاتصاف كان في معنى الفعل الاتصاف فلا دلالة على المعنى الحقيقي وإن كان  
فيه ما زوم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في ضرورة التبعيض لأن كل من المعنيين ههنا  
فرداً خصوصاً أنه المفهوم منه ولا يخفى أنه يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز في التضمن لما اعترف به من أن كل من المعنيين  
مرداً خصوصاً ثم قال إن التضمن على المعنى الذي قرره فلا اشتباه بينه وبين المازر المرسل لأنه مذهب وطبعه أن المعنى الحقيقي وهو في غير  
متعذر ثم يلزم أن لا يمتنع حلق المازر بين أن المعنى أنه ذكر مستعمل من أركان البيان كالكتبة والمجاز المرسل وأن قيمته متدنية  
عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز وقوله أن المعنى الحقيقي في التضمن غير مستعمل نظر لأنه متعذر أبسطه القريب منه كما عرف ما  
مروا بل من المصير إلى المازر أو الجمع بين الحقيقة والمجاز لأن القريب شق المازر أنما يتبع من إرادة الحقيقة فيقطع حافظه فإنه ما يقع فيه  
الغلط من أنه من كلامه في المذهب التي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز إلا أن بعض الأقوال وهو القول الثاني  
المتقدم كما عرفته حقيقة مما قد دعوى من شبهة الجمع في التضمن مغلطاً وأما دعوى ما طاول من ذلك على السيد كما لا يخفى على من  
راجح كلامه وإن كلام السيد لا يتوهم فيه مغلط الجمع من قال أنه اعترض عليه بذلك فقد أقرى وحسن الله ونعم الوكيل (قوله ولا  
يجمعون ذلك شاذاً) قال الزرقاني لعل الإوزا ثمة أه • • • • • ولم يظهر لي وجهه العطف هو الظاهر والمطوف عليه قوله بحمل الباب كاه  
• • • • • قوله لا أن الفاعل في التضمن التضمن الذي ما يد تناول فيه مغلطاً والتدوير فلا ريب أن الخ

(قوله وجل المسعون هذه الأدلة الخ) قال في الجني الذي كان قلبها صنع بشجوة الأمر من قبل ومن بعد قلت ذكر ابن أبي البغ  
في شرح الأيضاح أن محل الخلاف التمسوق في الموضوع الذي يصلح فيه دخول عند فلا يقع خلاف في صحوق وقوع من هنا اه و رأيت بخط  
المصنف ما صد ذكر ابن انا في شجوة القواعد قيل ويجديت عملان الزمان والمكان وان شجوة نقل عن بعضهم ان الاولى بهما  
المكان ثلاثة اوجه متباينهم من اضافتهما ٨ الى الفعل غير سابق لثبوت قبل أن تأتيوا والاخبار بهما عن المجتهدين نحو الجبل بعد

الراوى والراوى قبل  
الجبل وانهما الاصل  
في الغايات وكما ظهروا  
مكان كقوف وتحت  
اه والجواب عن الاول  
انهما ليس اسمين  
لشي من اوقات الدنيا  
كالليل والنهار والظهر  
والعصر وانما استعمال  
للدلالة على التقديم  
والتاخير فلم يكونا أصلي  
للموضع للزمان فلذلك  
يصرف فيهما بالاضافة  
الى الفعل وعن الثالث  
انهم قبلوا عليه محكم  
الضغاث حين ترك  
موصوفها وهجر وهذا  
يصلح جوابا عن الاول  
أيضا (قوله من تأسيس  
اول) قال في المغني ورده  
السهيل بأنه لو قيل هكذا  
لاحتج الى تقدير زمان  
اه بقي ان التأسيس  
مكافئ للمغني التاويل  
به الا ان يقال المقصود ان  
لا يكون الابتداء في الزمان  
وذلك صادق بان لا يكون  
في زمان ولا مكان (قوله  
من صلاة الجمعة) قال  
الدوشرى صحة هذا

جواز الاستغناء عنها ببعض (نحو) لن تناول البر (حتى تنفقوا على المحبون) أي بعض متحبين (ولهذا  
قرئ بعد متحبون) قرأ ذلك ابن مسعود (و) المغني (الثاني بيان الجنس) عند جامع من المتقدمين  
والتأخير وعلاقتها بصحة وقوع موصول موضعها اذا بنيت معرفة نحو فاجتنبوا الرخص من الاوثان أي  
الذي هو الاوثان فان بنيت نكرة فهي مجرورة هي موضع جلة (نحو) يحلون فيها (من أساور من ذهب)  
فمن ذهب بيان لاساور أي ذهب ومن الاولى للاستدانة عند الجمهور وأو زائدة على رأى الاخفش  
وبدله قوله تعالى وحلوا أساور (و) للمغني (الثالث ابتداء الغاية المكتوبة بما تفاق) من البصر بين  
والركوبين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) سبحانه الذي أسرى عبده لعل (من المسجد الحرام) الى  
المسجد الأقصى (و) ابتداء الغاية الزمانية وفاقا للركوبين والاختفاء والمردوبان درسته (و) خلافا  
لاكثر البصريين (في منهم ذلك) (و) يدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى من أول يوم) أحق أن  
يقوم فيه فيمر جال (والمحدث) وهو قول أنس رضي الله عنه (فطرنا من الجمعة الى الجمعة) رواه  
البخاري من حديث شريك بن عبد الله عن أنس عن أنس رضي الله تعالى عنه وقول بعض العرب من  
الآن الى الفدج كما لا يخفى في المعاني (وقول الشاعر) التابعة الذي ياتي يصف السيوف  
(تختر من أزمان يوم حليلة) \* الى اليوم قد جرت كل التجارب  
من أزمان لا يتناهى الغاية الزمانية وتختر من مينا للفقول والنون المتناهية ما تائب الفاعل وهي  
واجبة الى السيوف المحدث عنها في البيت قبله وتختر من اصطفين من اخترين يوم حليلة يوم مشهور  
من أيام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الأعرج العنابي وحليلة هي بنت الحارث  
ابن أبي شمر وخفة والتجارب جمع تجربة وجعل المسعون هذه الأدلة على حذف مضاف والتقدير في الآية  
من تأسيس أول يوم في الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من أسمر ارا زمان وكلت ما أسمرها  
وأجيب بان الأصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان فهو من محمول رسول الله  
الى هرقل عظيم الروم (و) المغني (الرابع التنصيص على العموم أو تو كيدا للتنصيص عليه وهي الزائدة)  
فالاول الداخل على نكرة لا يختص بالتسبيح فهو جامع في من جمل ففي التنصيص على العموم الأخرى  
انه قبل دخول من يحتمل في الوجه وفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح أن يقال بل رجال وبعد  
دخولها بصير نصا في بني الجنس على سبيل العموم فيمتنع أن يقال بل رجال والثاني الداخل على نكرة  
مختصة بالتسبيح وشبهه فهو جامع في من أحد فهي لتأكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملائمة للثاني  
تدل على العموم نصا فإذ من انما أفادت مجرد التوكيد لان ما جاء أحدهما جامع أحديهما في افهام  
العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من قيد التنصيص فكيف تكون زائدة اجيب بان المراد  
من زائدتها كونها تأتي في موضع يطلبه العمل بل هو ناتية صير مقحمة بين مالم يطلب وان كان  
سقوطها مختلا بالمغني المراد كما لو في لاه زائدة في قولهم جئت بلا زعم ان سقوطها يتخلل بالمغني (و) من  
الزائدة (لما لا تشروا) عند الجمهور أحدها (أن يسبقها نفي) بلأى أداة كانت (أو نفي) بلا (أو استفهام)

موقوفه على ان معنى الحديث ان المطر كان ابتداء صلاة الجمعة لأول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر  
ابتداء أو أول يوم الجمعة فلا يتأتى هذا التقدير فليتأمل اه وأقول في الحديث الذي في البخاري ما يدل على ابتداء المطر وانها صلاة  
الجمعة لان فيه أن أبا تمام والنبي صلى الله عليه وسلم بخطبوشى أو ألقا المطر وتأتيا كثرته أو شي غيره الكثرة فراجع (قوله)  
يختر من أزمان يمكن ردها في مثل ذلك لا يتأدى الى المكان كما ينال في المحاولى (قوله ولما لا تشروا) لم يشترطوا في زيادة نصها

فلا كلام الباء فاشترطوا في زاداتها ذلك لثقل زاداتها (قوله بهل خاصة) كذا قيد أبو حيان في الارشاف وانصف في المعنى لكن لم يقيد ابن الناجم بهل والاطلاق قضية كلام السمين والسفامي فانهما نقل في الكلام على قوله تعالى سل بني اسرائيل كما آتيناهم من اية نبيمة كلاما عن ابن عطية ونظر افيهما ان كان ثابت خبرية فلا تزامن في الخبر وان كانت استفهامية فتعلق الاستفهام المفعول الاول بالان في الآن يقال يجوز الاستفهام على الجملة اه وهذا صريح في جواز زادته من بعد ك لاستفهامية كلا يخفى (قوله ولعل الفرق الخ) قال الدونشري قد يتوقف فيه بان كون هل دائما للطلب التصديق لا يقتضي أن يكون ذلك خاصا بما في استامال (قوله اما فعلا) قال الدونشري قال بعضهم اعلم أن زادا يحشوف الجرح مع المنصوب أحسن من زاداتهم المرفوع فقوله اما أنت من أحد أحسن من قولك ما علم من أحد والعلة في ذلك ان زاداتهم مع المنصوب في محلها لان حروف الجرح انما تدخل لتعدي الفعل الى الاسماء والتعدي انما هي للمنصوب واذا زادت في المرفوع أو وقعت في غير محلها لان حرف الجرح لا يعدي الفعل الى المرفوع فكذلك ان زادا مع المنصوب أحسن (قوله أو مفعولا به) يدخل فيه ما قاله أبو حيان من انه انما في ظرف أو مصدر أو متع فيهما نحو ما نسبر من سر شددت وما يصعد علم من يوم ووجه دخول ذلك ان كلاهما مفعول به على الاسماع واعلم انه قال في المعنى تقييد المفعول بقوله لانه صار قابلا لما لا يخرج بقة الفاعيل وكان وجهه من زاداتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيعانه في المعنى بمنزلة المجرور جمع وباللام وبي. ولا يحتاج من من ولكن لا يظهر للمعنى في المفعول المطلق وجهه ذكر ان ابا القاسم جرح على زاداتها في المفعول المطلق قوله تعالى ما قرطنا في الكتاب من شيء وتكمل على ذلك خراجها قال الدمامي وقد يشك قوله انه في المعنى بمنزلة المجرور نعم ان جرحه قد سمع دخول من على مع كاحكامه سيويه ذهبت من معوقه انهم قرأه اذ كان من هي بكسر ميم من ويجاب بان مع المفعول لانه يعني عند التي يراد بهل كان الاجتماع أو زمنا ولا شأن مع التي تجعل الواو بمنها في المفعول ٩ معك مسته في عند بل معنى

الاجتماع وقد صرح أبو الفاء ب زاداتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضر وولت من شيء وقال ان من شيء بمعنى ضرر فاعل المصنف اطلاق المفعول ليشمل المفعول المطلق والشارح

بهل) خاصة في الحق المسد زهنا فترق في الارشاف لو قلت كيف نصرب من رجل أو متى نصرب من رجل لم يجز اه ١ ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دائما (و) الثاني (أن يكون مجرورا) (نكرة) كاه (و) الثالث (أن يكون) مجرورا بالنكرة (اما فعلا بالنكرة) من ذكر فذكر فاعل باتهم (أو مفعولا به) (نحو هل تحسن منهم أحد) فاحد مفعول تحسن (أو مبتدأ نحو هل من خالق غير الله) الخ اتي مبتدأ غير الله نعمته على المل والمجرر محذوف تقديره لكم وليس برزكم المجرران هل لا تدخل على مبتدأ خبر عنه بفعل على الاصح وأجاز بعضهم زاداتها شرط تنكير مجرور ها فاقطعوه قد كان من مطر وأجازها الاخفش والكسائي وشما بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلم في

(٢ نصريح في) قيد بقوله بهل ليكون في المفهوم تفصيلا تاما (قوله أو مبتدأ) قال الدونشري قال بعضهم زادته في الاشتغال في الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي أول مفعول ظننت وفي أول مفاعيل أعامت وفي أول مفعول أعطيت وفي ثانيه أو في مفعول ما لم يسم فاعله فهذه تسعة مواضع اه أقول من زاداتها في اسم كان قوله تعالى ما كان على التي من خرج الآية فكان ناقصة ومن زائدة دخلت على اسمها والمجرور قوله فيما قرض الله أي ليس على التي اتم فيما قدر الله ولا يبعد أن يكون الخبر قوله على التي وقوله فيما قرض الله ظر فاو قول المولى أي السعداى ماصح وما استقام في الحكمة أن يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامت والابان بقيد متعني عنه وهو الحكمة وتفسير الجرح بجملا يناسب المقام وهو الضيق فان المناسبات أن يكون بمعنى الاتم فتدبر (قوله نعمته على المل) هذا ابتداء على المجرور بحرف زاداته اه وان الأعراب المحلى لا يتحتم بالبنيات وهو وان وقع التصريح بمعنى كلام كثير من مشكل كما ينال في حاشية الفا كهي (قوله قد كان من مطر) قال الدونشري هذا سمع كلامهم وسمع أيضا قد كان من حديث غفل حتى قيل من في الموضعين زائدة في الفاعل ولادليل فيه لا احتمال أن يكون الفاعل في الموضعين ضميرا يعود على اسم الفاعل أي قد كان هو أي كان من مطر ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية كأنه قال لا بل كان من مطر وهل كان من حديث فقيل في الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وقدر ذلك إضاهي ان التقدير قد كان شيء من مطر خذف الفاعل وأقيم المجرور مقامه فهو من اقامة الصفة مقام الموصوف وهذا الترخيع فاسد لانه يلزم منه أن يكون المجرور مجرور بغير زاداته فلا يجوز فتدبر ان هذا انما نقله بعض اصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى ولعلنا لم نسل من نبال المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المبرورة فمن ان ذلك محله ما لم يقم بغير مقامه من دون ذلك استامال وقوله فهذا الترخيع فاسد الى آخر ما علم به الصواب قد عني بان هذا المخرج لا يدعي ان المجرور فاعل بل يمكن أن يكون زادا عن هذا المجرور والمجرور صفة قامت مقام

قصورها بعد تحفه ولعل هذا رادونه ١٥ أقول كانه أراد به بعض المشايخ الشهاب القاسمي فبعد قال ذلك فما كتبهم امس ابن  
 الناطم في آخرب التعت واعتبر منه بعض الفضلاء بان اراد به سنده ما يصلح للفاعلة فاجار والمهور ليس كذلك وان اراد  
 ما يحل عمله مطلقا أشكل انهم في قوله تعالى ثم بدأهم الآية احتاجوا الى التويل ما يمكن ووصف ما ادعاهما احتاجوا اليه ووجب  
 باختيار الثاني ليكن المراد مقام مقامه مع كونه فيه اشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كأي الآية (قوله) والثاني نحو اذ انوى  
 للصلاة من يوم الجمعة قال النووي كونه في هذه الآية لظرفية بخلاف قول البياضوي انها في البيان اذ ان في تذكون من لبيان  
 الجنس (قوله وزاد في المعنى) ١٠ لم ير اذ ذلك على وجه يقتضي اختياره لانه نظري كثيره في كلام الشارح ايها ما لا ينبغي

(قوله وهو الفصل الخ)  
 قال في المعنى بعد ان نقله  
 عن ابن مالك وفيه نظر  
 لان الفصل مستقادم  
 العامل فان ما زوم في معنى  
 فصل والعلم مضمرة  
 التبعيز والظاهر ان في  
 الآية ابتداء أو بمعنى  
 من (قوله نحو ينظرون  
 من طرف خفي الخ) قال  
 في المعنى والظاهر انها  
 لا ابتداء وقال الدمامي  
 ان أريد يكون الظرف  
 آية للظرفين يعني الباء كما  
 قال بونس وليس الظاهر  
 حيثئذ كونها لا ابتداء  
 كما ظن المصنف وان أريد  
 ان الظرف وقع ابتداء النظر  
 منه فن ابتداء الفاعلة  
 لا بمعنى الباء فمعنا غيبان  
 متخبران موكولان الى  
 ارادة المستعمل فتأمل  
 (قوله نحو لن تفتي عنهم  
 أموالم الخ) قال في المعنى  
 وقدم في القول بانها في  
 ذلك البدل وتقدم في بحث

شرحه بثبوت السماع بذلك نشر وانظما (الخامس معنى البدل نحو أَرْضِيتُ بِالحَيَةِ الدَّيْمَانِ الآخِرَةِ) أي  
 بدل الآخرة أو أنكروا قوم يحيى من البدل وقالوا الخقد رَأَضِيتُ بِالحَيَةِ الدَّيْمَانِ الآخِرَةِ فالتعبد  
 للديمية متعلقها المحذوف وأما هي فلا ابتداء فقه في المعنى وأقره المعنى (السادس الظرفية) عند  
 الكوفيين مكانية أو زمانية فالاول (نحو ما دخلوا من الارض) أي في الارض والظاهر انها البيان  
 الخامس وثلاثا ما ننسج من آية قوله في المعنى (و) الثاني نحو (اذ انوى للصلاة من يوم الجمعة) أي في يوم  
 الجمعة (السامع التعليل) عند جماعة (قوله تعالى ما خطبناهم أقرقوا) أي أقرقوا والاحل خطبناهم  
 ففقدت الفاعلة على المعلوم الاختصاص (وقال الفرزدق) يمدح زرين العابد بن علي بن الحسن بن علي  
 ابن أبي الطبري رضي الله تعالى عنهم (بغض حياء ونغض من مهابة) \* فباكم الا حين ينشم  
 أي يغض من لاجل مهابة والاغصاء بالغبن والاضاءة جيتن ارجا الجمعون وانصرف في النظم على  
 بعض وبين وابتدى في الامكنة \* بمن وقد تاتي لبه الا زمه  
 وز يدني في وشبهه غفر \* نكرت وزاد في المعنى ناهوا وهو الجوز نحو قول القاسمي تلوسهم من ذكر الله  
 أي عن ذكر الله ناهوا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه ما وقولك قربت اليه قاله ابن مالك وناسرا  
 وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفي نحو ونصرناهم من القوم أي عليهم وخرجها الماتعون على  
 التضمين أي نعتناهم بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد الماهل وهي الداخلة على ثاني  
 المتضادين وشعرها نحو والله يعلم المسلم الملع حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا  
 من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من  
 طرف خفي أي بطرف نقله الاخفش عن بونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تفتي عنهم أموالم  
 ولا اولادهم من الله شيئا قاله أبو صيدق رابع عشر مراد فقر بما كوله  
 \* وانالما ضرب الكس ضربة \* قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخامس عشر  
 للفا قاله سيبويه وتقول رأيتهم في ذلك الموضوع فقلت غيا لرويتك وأسقطها هنا لما في بعضها من  
 الرملة (والام اثناعشر معنى أحدها الملك نحو قوله في السموات) المعنى (الثاني شبه الملك بغير عنه  
 بالاختصاص) والاستحقاق فالاول (نحو المرحل الدابة) والثاني نحو العمارة للدار لان الدابة والدار  
 لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما ان التي لا تستحق هي الواقعة بين معنى وذات والتي للاختصاص  
 بخلاف ذلك المعنى (الثالث التعدية) الى المفعول به (نحو ما ضرب بيد العرو) لان ضربا متعد  
 في الاصل ولكنهما في منع فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصر افعلي المجرمة  
 الى زيد باللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعدية

البدل ان المفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فلا ابتداء (قوله وانالما ضرب  
 الخ) قوله \* على رأسه تلقى اللسان الغم من \* قال في المعنى والظاهر ان من فيها ابتداءية أو مصدرية وانهم جعلوا كاهم  
 خلقوا من الضرب (قوله فقلت غيا لرويتك) قال الزرقاني اقتصم الشيخ على هذا وترك ما فيه التراجع وهو ان جعل الابتداء هو  
 شي آخر او جعل الانتهاء (قوله وأسقطها هنا الخ) قال الزرقاني هذا غير ظاهر بل أسقطها لان غرضه محاذاة كلام الناطم لا اتراءه  
 بغيره فبما ذكره مع انه مستظهر خلاف ما ذكر (قوله بين معنى وذات) لا يراد به نحو النار لا كبر من مع كونها للاستحقاق  
 للاختصاص لان النار لا تختص بالكفار بل دخول العصاة فيها وذلك لان الاصل هذاب النار والعناني معنى

(قوله وانما هي مقوية الخ) قال الدوشري قد يقال عليه ان العامل هنا ليس في الفعل وليس مؤخر او محاب ان الكوفيين قد لا يسمون هذا الشرط ويلحق بذلك اذا ضعف العامل بنحو تنصب بمعنى التعجب كما هنا في المثال (قوله وشرى) قال الدوشري اطلاق يشرى على المدينة ثم قال بعضهم ومن دعاهما يشرى يستغفر (قوله يا بؤس الحارب) ١١ تعجب من شدة الحارب والبؤس

الشدته موزون ويخفف ما يدل الواو (قوله وهو) مشكل لان من شأن الخ قال الزرقي هذا الاشكال منوع لانه لا يزم من الاضافة كون العامل المضاف (قوله ووبقوله ولا الله يعطى الخ) قال الزرقي محاب بان هذا اذا لقوة العامل وحيث كان شاذ فكيف ساقى الرد به انظر المعنى يظهر للثان ما هنا خبر حسن والذي أوقعه في ذلك ان المصنف ذكر هذا بكلام ابن مالك فاعتقدا الشارح انه مرتبط به وليس كذلك هو مرتبط بأول الكلام (قوله وهو) مشكل فان الزائدة المحضة الخ قال الزرقي المحاب عنه اننا لانسميها متعلقة أو غير متعلقة في آن واحد بل يجوز ان تتعلق نظر الى كونها مقوية ويجوز ان لاتعلق نظر الى كونها زائدة فلم يجمع الاثران في وقت واحد وهذا محاب عن قولهم معذرة وقوم معذرة أي يجوز أن تكون معذرة نظر الى كونها مقوية ويجوز أن تكون غير معذرة نظرا الى كونها زائدة قاله بعض شيوخنا اه وقوله فلم

ولم ينقل وان اللام ليست للتعدي وانما هي مقوية للعامل لما ضعف استعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان التعجب اذا صيغ من متعدل يبقى على تعديته أولا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناطم للتعدي في شرح السكاكية بقوله تعالى فهب من لدنك وليا وبعه ابنه قال الموضع في المعنى والاولى عندى أن يمثل للتعدي بنحو ما ضرب زيد العمره كما مثل هنا ووجه الاول انه أن ابن المثل مثل بالامثلة المثل في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضع ليس متفقا على فكيف يكون أولى ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما اسقطه في التسهيل وشرحه المعنى (الرابع التعليل كقوله وهو أبو صخرة المذلى واني لتعروفي لذلك هرة) \* كالتنقض الصغور بالله القطر  
أى لاجل ذكرى اياك المعنى (الخامس التوكيد في الزائدة) وهي أنواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله (نحو قوله وهو ابن ميادة) (الخامس) عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين العرق وشرى \* (ملكاً أحراراً لمسلم ومعاذ)  
أى أحراراً مسلماً وهي بالجزم وقال الدمامي لاتسب الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أحراراً عن فعل الاحارة واللام صلة اه (وأما رد الكفا للظاهر انه) أى ردف (ضمن معنى اقرب) فاللام صلته زائدة وقوله جزم في المعنى فقال وليس منه ردف لكم خلا للردف ومنه ردف معنى اقرب (فهو مثل اقرب للناس حياهم) اه ومنها المعترضة بين المتصايف كقولهم يا بؤس الحارب والاصل يا بؤس الحارب فاقترنت اللام بقوة للاختصاص وهل يجوز اربا بعدها بها أو بالمضاف وتولان قال في المعنى أوجهه الاول لان اللام اقرب وتولان الجار لا يعلق اه وهو مشكل لان من شأن المضاف أن يجر المضاف اليه والافلا اضافة ومنها اللام المستثناة فانها زائدة عند المدح والثناء تارة من عروف بديل صحة اسقاطها المعنى (السادس) تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرقا في العمل (كالمصدر واسمى الفاعل والمفعول وأمثله المبالغة نحو صيبت من ضرب زيد العمرو) (نحو مصلحنا معهم) ونحو زيد معطى للدرهم ونحو (فعل لما زيد) ومع ابن مالك زادة تمام عامل يتعدى لمفعولن ودقوله \* ولا الله يعطى للصفاة منها \* (وأما بيانها عن المعمول) مع اصالتها في العمل (نحو ان كتم للرويا تعبرون) ولا صل والله أعلم ان كتم تعبرون الرويا فلما أثار الفعل وقدم مفعوله عليه ضعف عمله فقوى باللام (وليس) اللام (المقوية زائدة محضة) لا تخيل في العامل من الضعف الذي تزل منزلة اللازم (ولا معذرة محضة) لا طرأ مدحها اسقاطها (بل هي بينهما) فله منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لاتعلق بشئ وغیر الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضع فتكون متعلقة بغيره متعلقة في آن واخذ هو متعلق لاداءه الى الجمع بين متصايف المعنى (السابع) انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى أي الى أجل مسمى المعنى (الثامن القسم) ونحو قدس بالحلا لاها خلف عن التاء التثنية (نحو قوله لا يؤخر الاجل) أي تأخر المعنى (التاسع) التعجب نحو قدرك أي ما كدرتك بالاداء المهمة المعنى (العاشر) الصيرورة عند الاخفص وتسمى ايضا بالام العاقبة ولا بالمال (نحو

يجتمع الاثران في وقت واحد محل نظر وكان الظاهر ان يقول فلم يجمع الاثران من جهة واحد وقبارة الدوشري برديان جهة الزيادة من جهة ان العامل يتعدى بنفسه وجهة الاعمال اتم اعتبار ضعفه بما ذكر (قوله الثامن القسم) قال الدوشري أي من التعجب وهي حينئذ مكسورة على أصلها لا مهم قالو الام الجرم مكسورة لامع الضمة ما عدا الياء لامع المتصلة به وقوله ان اللام للتعجب بانيقها ما مر جوابه في طلب التعجب بان الضمة كلها للتعجب وتوجب ان التزم ما لا يوافق باب التعجب ويكون نسبتهم هذا للتعجب كنسبتهم الطلب لامين

على ما حققه السيد من أنه يحاز من نسبة ما لكل الجزء تامه (قوله عليه السلام) قال الزرقاني له لولا لامة (قوله أتم الصلاة ذلك الشمس) أي بعد لان الوقت انما يدخل وتعلم ما للدلالة فلا تقام الصلاة الا به الدلالة وهو ميل الشمس عن الاستواء وقال الدكتور من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الرؤى وما فطره الرؤيته وقول تميم بن نيرة فلما تقرا قنكاً في يوم الكاه لطلول اجماع ان ثبت له معا (قوله وللمتلىك وشبهه) قال الدكتور في هذا تقدم في أول بحث الكلام فليست تامل ثم ظهر ان الاول للثلاث وشبهه وهذا التمثيل وشبهه وفريقين للمثل والتمثيل اه والفرق ان الاول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كذا ذكره السيد في شرح المفتاح ان العلم والتعليم بالذات ١٢ واحدا وبالاختبار اثنان فان شيئا واحدا هو انسياق ما الى تحصيل مجهول معلوم يسمى القياس الى الذي يحصل فيه

تعلما وبالقاس الى الذي يحصل منه تعلما وقال السعدي في شرح آداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا بقبيل فتأمل وأنظر ما فيه يظهر لك ما فيه اه ووجه التامل في المحاشية بانه يلزم عليه اما قيام الصفة الواحدة بالذات بالهاتين واما محل التي على شيء اجمع انتقام مبدأ المجهول عنه وكلاهما ظاهر البطلان اه وفيه يجب ان قيام الصفة الواحدة بالذات محلين لا يكون محليين لو كانت الصفة واحدة بالشخص وانها ليست كذلك واما اذا كانت واحدة بالنوع فيجوز ان يقوم بعض جزئياته محل والآخر على آخر واما انتقام مبدأ المجهول فليس بمس لان من يجعل كليهما واحدا لذات كيف يعلم

للموت وابنو الخراب) \* فكذلك يصير الى الذهب

فان الموت ليس له للولد والخز ان ليس له للبناء ولكن صارت عاقبتهم ما وما لمسالى ذلك ومن منع الضرورة في الامم ردها الى التعليل بخلاف السبب واما قامة المذهب فامه المعنى (الحامدي عشر البعدية) بالياء الموحدة فتكون مراد قبل بعد (نحو أتم الصلاة ذلك الشمس أي بعده) وبحملها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلالة المعنى (الثاني عشر الاستعلاء) حقيقة (نحو يجفون للذقان) جمع ذقن (أي عليها) وبجواز نحو وان اسامته فله أي عليها فله في المعنى وتأتي النسب نحو وان يدعمه ولعمرو وخاله وتبليغ نحو قول لعبدى قاله ابن مالك وللتبين نحو سقيا له سببه ولا نظرية نحو وضع الموازين القسط اليوم القيامة أي فيه موضع عن كثرة اراء المجتهدين بل كذبوا الحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم أي عند مجيئها يا هم قاله أبو الفتح ويعني من نحو \* ونحن لكم يوم القيامة أفضل \* أي نحن أفضل منكم يوم القيامة ويعني عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا والذين آمنوا أي عن الذين آمنوا قاله ابن الحارث والمجيب والتمثيل وشبهه نحو وهبنا زيدا ونحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضع في المعنى واقصر في النظم على قوله

وزيد

والام للث وشبهه وفي \* تعديا أيضا وتعليل في

(وللباء) الموحدة اثناعشر معنى أيضا أحدها الاستعانة اوهى الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو كتبت بالقلم) وتجرت بالقدم أو بجاز نحو ديم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتأق على هذا الوجه الا كحل الا بها حكافي المعنى وهو احدث في النحوي في البسطة والقول الثاني انها للصاحبة والاظهر عنده المعنى (الثاني التعديا) بالاء المتناهة فوق وتسمى بالانقل وهي العاقبة للمهززة في تصغير الفاعل مفعولا أو أكثر ما تعدي الفعل القاصر (نحو ذهب الله بنورهم أي أنزهه) وقرئ أذهب الله بنورهم وبهذه الآية رد على المارد السعيلي حيث زعم ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت يزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المعنى المعنى (الثالث التعويض) وتسمى بالمقابلته وهي الداخلة على الاعراض والاشمان حسنا (كيعتلك هذا) التوب (بهذا) العبد فدخل الباء هو الثمن أو معنى نحو كانت احسانه بضعف فدخل الباء هو العوض قال في المعنى ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما يقدر بآه السببية كقَالَ المعتزلة وكقَالَ النجاشي يعني من أهل السنة قلن يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى يعوض قد يعطى بجانا أو أما المسبب فلا يوجد جليليون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لا خلاف على الباءين

جعا

ان من يكون محكوما عليه بالتعلم لا يشغف بالتعلم أو التعليم كامل وأيضا لما منع من قيام الشيء شيئا

آخروم انتقام مبدأ المجهول لا ترى انه يقال الضومض مع انتقام مبدأ المجهول والالزام الدور (قوله الاستعانة) وتسمى بالآلة والظاهر ان المراد بالاستعانة الاعانة لا طلبها فالسبب لتو كيد لا لطلب (قوله التعويض) الاوضع العوضية وكأنه أراد ان المصدر الحاصل به (قوله يعني من أهل السنة) كذا قال الله آمين قالوا لا فلو أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا شكل ان المعتزلة قائلون باستحقاق الطاعة الذي لا ذنب له والذي له ذنوب مات تأقبا لدخول الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجبا لذلك سببا فيه فكيف يتأق على قولهم أن تكون الباسية في الحديث وقال النعمي وأقول للمعتزلة انما يقولون يجب على الله ان ياتى الطائع ومن مات تابيا وأما ان ياتى بمشول الجنة فيقتل الله روحه وأيضاهم لا يذكر ان قد راعا على خلق الله الملم وتوفيقهم لمحلقها بخلاف الله

تعالى وبالحجادة فيصحب في سبب دخول الجنة عندهم عن الاعمال والاثبات ارجع الله تعالى (قوله وهي التي يصلح في موضعها مع) قال  
الدونشري في رسالة التضمن والظاهر ان الباء بمعنى مع على العكس من ذلك أي من ان ١٣ الاصل دخول مع على المتبوع

نحو ما زعم الامر فان قيل جاء الامر زيد كان على خلاف الاصل كافي المطول في بحث الكناية فالاصل في الباء ان تدخل على التابع نحو بيت العبد يا وانه ابط بسلام مناورق ابن مالك في شرح المنار بين استعمال الباء التي للصاحبة وبين مع ان لا يشدها للصاحبة والبال للاستدماها (قوله أي معه) وليست للتعدي فليس المراد ادخلوا الكفر بل ادخلوا مصاحبين له ومنصفين به (قوله فاسأل به خبيراً) فالسؤال لتجاوله الى الخبير حيث كان الخبر هو المسئول والضمير في هذا راجع للرجل ويرى في الكلام على الذي يلحق ما يتعلق بمعلق به فراجع (قوله وتاولوا ماورد من ذلك) أي على ان الباقي الآية الاولى سببية كافي الغني أو تفسيره كما قاله الرضي والتقدير واسأل بسؤاله خبيراً وفي الثانية بمعنى مع (قوله البدن) فرق الشهاب القاسمي بينه وبين البدن فانظر حواشينا على الالفية (قوله) ما يمر في الخ) أي بل الذي

جاءين الأدلة اه المعنى (الرايع الاصلاق) وهو اصل معانيها قال سيدي واما المعنى للاصلاق والاختلاط ثم قال واما منع من هذا في الكلام فهذا اصله قال في المعنى ثم في الاصلاق حقيقة (نحو) امسكت زيدا أي قبضت على شيء من جسمه أو على ما يجب به من نوب أو نحوه ولو قلت امسكته أحتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ويجازي نحو زيدا أي الصقت زيدا أي يمكن يقرب من زيد اه بل الاصلاق بما يقرب عنه كالاصلاق به ثم الحقيقة نوعان ما لا يصلح الفعل الجمله كسلطوت زيد وما ينصل الفعل بلونه نحو امسكت زيدا فان ادان امساك زيد كان مباشرة مثله بخلاف امسكت زيدا فانما يفيد منه التصرف ووجهه المعنى (الحامس التبعيض) أثبتة الاصلح في الفارسي والفتي وابن مالك قيل والكوفون وجعلوا منه (نحو) وحينئذ يشرب بهاء الله أي منها) فامسحوا برؤسكم وعليه بني الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة المعنى (السادس المصاحبة) وهي التي يصلح في موضعها مع أو يفتي عنها ومن مذهبها الحال (نحو) وقد دخلوا بال كقر أي معه) أو كافر في المعنى (السابع المازورة) وهي التي يحسن في مكانها عن قبل ويختص بالسؤال (نحو) فاسأل به خبير أي عنه) بديل بالون عن أبنائك وقيل لا تختص بالسؤال بديل يوم تشرق السماء بالنعام أي عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن أصلها وتاولوا ماورد من ذلك المعنى (الثامن الظرفية) وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية فتوزمانية فلا كناية (نحو) وما كنت بجانب الغربي أي في (قوله الزمانية) (نحو) تحييتهم بصر) أي في المعنى (التاسع البدل) وهي التي يحسن في مكانها بديل (يقول بعضهم) وهو واقع من خارج الصلح رضى الله تعالى عنه (ما يمر في أي في شهدت بدرابا العقبة أي بدنا) المعنى (العاشر الاستعلاء) وهي التي يحسن في موضعها على (نحو) ومن أهل الكتاب (من ان ثامنه بطرا أي على قنطار) قاله الاخفش وبديل له هل كنتم عليه الا كما استعمل على أخيه ونحوه واداروا بهم يتقارون أي روى عليهم بديل وانكم لتمرؤن عليهم مصححين المعنى (الحادي عشر السببية) وهي الداخلة على سبب الفعل (نحو) ما يقصهم ميتا قهم لانهم) أي لانهم بسبب تقصهم ميتا قهم كان ما الاستعانة في الداخلة على آفة الفعل كما تقدم فلا يندرج أحد ههنا في الآخر فلا ين مالته فانه أدرج له الاستعانة في ما السببية وعلم من مقر داته المعنى (الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة) وترادف الفاعل (نحو) كوني بالله شهيداً) مع المفعول (نحو) ولا تقوا يا أيديكم الى التهلكة) مع المبتدأ (نحو) يحسب درهم) مع خبره ليس (نحو) ليس زيد قائماً) ونافي الباء للقسم وهي أصل أقصوت استعمال في القسم الاستعطاف وهو المأذون كدعيه اطلبية نحو بالله هل قام زيد أي أسألك بالله قسمه بغير غير الاستعطاف وهو المأذون كدعيه خبر بنحو بالله لتعلمن وللغاية نحو قد أحسن في أي الى وقيل ضمن أحسن معنى لطف والتعدي نحو باي أنت وأمي أي ذلك أبي وأمي واقصر الناظم على قوله

والظرفية استبين يا \* وفي وقد بينان السبا بالباستن وعوض الصق \* ومثل مع ومن ومنها انطق (ولقي ستمه فان) أحدها الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية) فالاولى (نحو) في أدنى الارض) الثانية (نحو) في بعض سنن) فالثاني وضرا كنبها الظرفية من المضاف اليها فان أدنى اسم تفصيل من الدنو ويضع اسم ما بين اثلاث الى التسع (أو مجازية) أما يكون الظرف والمظهر ومعنيين نحو ولو كفي

يسرى في شهود العقبة (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد قائماً) هذا في الخبر الغير الموحى بوزاد نافية قياسه فقد ترادف الخبر الموحى فيوقوف على السماع نحو زامنيتها بلها \* ومنعكها مني يستطاع \* وزاد في المعنى انها ترادف في الحال التي قام عليها كقوله فإوجعت خنجره تركاباً والتوكيد قال وجعل منه بعضه من برصن باشه من (قوله حقيقة أو مجازية) قد يجتمعان نحو ان المتقين

في جنات وعيون وفواكه ونعيم ٢ استعمال الظرف في حقيقة نسبة الجنات في مجازه بالنسبة الى العيون والفواكه والنعم ومن لا يرى ذلك قد روي عن عيون وفواكه كما تكون في الثانية مجازا عن بعضها في كثير من الظرف المصطلح بالظروف لكن فيه حذف حرف الجر ويقاد عليه وهو شاذ لا يولى ان يحمل الجمع مجازا او التقدير في لذات جنات أو في نعيم جنات عيون وفواكه هذا قوله أو مجازا به يفهم انه نوع خارج عن النوع السابق وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول أو مجازا به كذلك أي مكانية أو زمانية (قوله بسبب ما أضمت) أي لا يبعد هذا من في الحديث والكلام (قوله ولكن شبه المصلوب) حاصله ان في النظم الشريف استعاره تبعه عبرت في متعلق الحرف لكن الشارح تعالى الصنف في المعنى على ما في حرف الباطن يحسن تقريرها ولا يباينها كما لا يخفى على العارف بالبيان لان المراد بمتعلق الحرف في معاني الاسماء الكلية التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف المجردة وهم صاحب المخلص فغيره بالجرور بالحرف وكلام الشارح لا يوافق واحدا منهم فالحق في ١٤ تقرير الاستعارة انه شبه استعمال المصلوب على الجوزع بنظر فية المقبور في قوله ثم استعمال

في المشبه في الموضوع على شبهه  
 به أعني الظرفية فحرف  
 الاستعارة في الاستعلاء  
 والظرفية وبمعنيها في  
 على وفي (قوله المقابلة)  
 لمرادها الاضافة والنسبة  
 فقوله في الآخرة أي  
 بالاضافة والنسبة اليها  
 (قوله فامتاع) أي تمتع  
 أي التمتع بالحياة الدنيا  
 وليست في هذا الظرفية  
 التمتع بالحياة الدنيا  
 لا يكون بالآخرة (قوله)  
 جمع كلوة قال الدونشري  
 هو بالواو لغة في كلمة بالياء  
 كما قال الجوهري (قوله)  
 أجازها ابن مالك وحده قال  
 الزرقاني عبارة أني أجازها  
 ابن مالك وحده بالقياس  
 على نحو قوله فانظر عين تنق  
 على جعله في ظاهر موفيه  
 نظر اقال الدمايني قوله  
 وفيه نظر الضمير يرجع الى القياس أو الى قول ابن مالك توجه النظر الى القياس عليه وهو ظاهر من تنق لا تعين الياء مؤنثا  
 فيه لا زيادة على أن يكون الاصل فانظر من تنق في حذف موعوض من هذا الياء المجازة للضمير ياء أخرى داخلية على من ان يجوز كإمر  
 ان تكون استعارة لأموصولة والكلام ثم قوله فانظر ثم ابتدأ مستقهما بقوله عن تنق فلا حذف ولا موعوض (قوله وجعل منه  
 وقال اركبوا فيها) في اعراب الساقية وعدي اركبوا في انضمامه معي صر وأو ادخلوا وقيل التقدير اركبوا فيها فاعمل اركبوا  
 محذوف وقيل في زائدة لتوكيد الداعي الى هذا الكلام اركب متعدبته لانه متصل بهاء غير المضد نحو الجوارد كتمه ويني  
 منه اسم مفعول تام نحو الجوارد كوي جميع ما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى حتى اذا كنات في السفينة (قوله الاستعلاء) أي  
 العلو بالنسبة للثوب كيد الالطاب (قوله على مجرورها) أي حقيقة كمثل أو مخازن نحو أو لثوب على هدى وانك لعل خلق عظيم شبه التمكن  
 من المدي والخلق العظيم الشرف والنبوة على ما في على داية صر فيها كيف شامو كذلك قولهم عليه دين قال س كان شيئا اعتلله  
 ٣ قوله نحو ان التمتيع بالآخرة ليس كلفظ آية أم

القصص حياة أو الظرف معنى والظرف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رجة الله أو بالعكس (نحو لقد كان  
 لكم في رسول الله أسوة حسنة) وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الآية (و) الثاني السبعة نحو لم يكن فيها  
 أضمت فيه عذاب عظيم أي لم يكن عذاب عظيم بسبب ما أضمت أي خصمت فيه (و) الثالث (المصاحبة)  
 عند الكوفيين والفتي وهو التي يحسن موضعها مع (نحو قال ادخلوا في أم) أي مع أمهم (و) الرابع  
 (الاستعلاء) عند الكوفيين والفتي وهو التي يحسن موضعها على (نحو لا صليتم في جذوع النخل)  
 أي عليها وقيل ان هنالك نسبت بمعنى على ولكن شبه المصلوب لم تكن من الجوزع بالحال في الشيء كالقبر  
 لاقتبور (و) الخامس (المقابلة) وهي الداخلة بين مفصول سابق ومفصول لاحق (نحو فامتاع الحياة  
 الدنيا في الآخرة لا قبل) أي بالقياس الى الآخرة (و) السادس (بمعنى الياء) عند الكوفيين والفتي  
 (قوله) وترك بوم الروع منا قواوس \* (بصيرون في طعن الأبرار والكلال)  
 أي بصيرون بطعن وهو بالياء الموحدة كمر الصاد الممهلة جمع بصيرت فواوس والابرار جمع الأبر  
 وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة وقافي في معني من نحو في سبع آيات أي منها قاله الحوفي  
 والتعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فحين دغبت أصله ضربت من دغبت  
 فيه أجازها ابن مالك وحده قال في المعنى وفيه نظر وللوكيد وهي الزائدة تفسر تعويض أجازها الفارسي في  
 الضرورة وأجازها بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها أي اركبوا وهو واقصر الناظم على  
 الظرفية والسببية كما تؤخذ من قوله والظرفية استبين \* وفي وقد بينان السببا  
 (ولعل أربعة معان أجد هذا الاستعلاء) على مجرورها وهو القالب (نحو وعليها وعلى الفلك قهملون)  
 أو على ما يقر به من نحو أو أجد على النار هني (والثاني الظرفية) كفي قاله الكوفيون (نحو) وضغل  
 المدينة (على حين غفلة أي في حين غفلة والثالث المجاوزة) كمن (قوله) وهو تخفيف العاري  
 (اذا رصيت على بنو قشير) \* لعمر الله أعجبت رصاها  
 (أي) اذا رصيت (عني) أو بنو قشير ضم القاف وقع الشين المعجمة اسم قبيلة وذلك أعاد الضمير إليها



فاشار الى عجز الشبهة (قوله وقال الكسائي جل على تقيضه الخ) الحمل على التقيض كثير في كلامهم كالحمل على النظر كالحمل على باب التعدي والزم وما في باب علامة التائب (قوله وقال أبو صبيدة الخ) فديق قال هذا واجح لاحتمال التضمن الذي قاله في المغني فانه ان الفعل المضمن قد مره اقبلت وقولهم التضمن اشرب اقبله حتى آخر شتمل ذلك فذكر (قوله نحو ولتكبروا الله على ما هداكم قال) ان الفعل المضمن لا يمكن ان يكون في التضمن كاشعره الزخشي أي ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم قالوا وعرضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يعده قول الداعي على الصفا والمراد الله اكبر على ما هداكم الله حامدين على ما لا فاقى في الحمد بعد تعدي التكبير على اه وايضا حاه انه لو كان وقوعه على الالة تضمن التكبير معنى الحمد لكان في الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور على مثله ولم يذكر الحمد لله في الين قال الدمايني وفيه أي في الاعتراض نظرا لان ١٥ المستغفار من الاول غير المستغفار من الثاني اه ولعل ادمان ذكر الحمد لميل لتعلق الظروف به بل لتسهيل الشواهد لا لبعال لفظ قال أبو حيان ثم ما قبله الزخشي معنى لا اعراب اذ لو كان اسرا بالما تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التي قدرها

مؤثرا ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي جل على تقيضه أي في التعدي وهو وسط وقال أبو صبيدة فاساغ هذا الآن معناه اقبلت على (الرابع المصاحبة) كم عند الكوفيين (نحو وان ربك ذو مغفرة للناس على ظلمهم أي مع ظلمهم) وما في معنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم أي لم يداكم بما كرهتموه يعني عند نحو فعله في ذنب أي عندي و مرادهم نحو اذا اكتبوا على الناس أي منهم وهو موافقة الباب نحو تحقيق على أن لا أقول على الله لا الحق أي بان لا أقول وبذلك قرأ أبي وزائدة ليعوض وغيره قالوا قوله ان الكريم أو ييك يعمل \* ان لم يحيدوا ما على من يتكل أي عليه غنط عليه وادخل قبل الموصول تعويضا قاله ان ما لا قالوا الثاني تقول جدين نور أي الله الان مرحبة ذلك \* على كل أفنان العضاء تروق زاد على لان راق متعدي بنفسها تقول راقى حسن الحاربة ونص سيبويه على أن على لا تراد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمن تروق شرق ولا استراة كقولنا فلان لا يدخل الجنة لوه صمعه على أنه لا يباس من رجاء الله أي لكنوا قصر الناظم على قوله \* على للاستعلاء معنى في وعنه \* ولعن أبو عتق عن أيضا أحدها الهاوزة ولم ذكر البصرون سواء (نحو سرت عن البلور ميت عن القوس) والمال الاول متق عليه والثاني يختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لهم بقولون ربيت القوس وعن القوس حكاهما الغراء وفيه دخل الحرري في انكاره أن يقال ذلك اذا كانت القوس هي المرمية وحكي أيضا ربيت على القوس قاله في المغني (الثاني الودية) بالياء ما وحده (نحو) لتركين (طبقا عن طه أو أي بالجدال) ويحتمل أن تكون من على بابها والتقدير طبقا معا على الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله قاله الدمايني (الثالث الاستعلاء) كقوله تعالى ومن يخل فاعلم ما سئل عن نفسه أي غلبا) ويحتمل التضمن والمغني فاعلم بعد الخبر عن نفسه بالبل قاله الدمايني (وقول الشاعر) وهو ذو الاصبع العدو في واسمه الحمد ثان بن الجمرث ابن مجزب (لادان علك لا أفضلت في حسب \* عني) ولا أنت داني فتخزوني (أي على) لان المعروف أن يقال أفضلت عليه قاله في المغني ولا أصله فذقت الامان الجارة والاخرى شذوذ او المحسب بفتح السين الدن وما بعده الانسان من مقارن باهو الدان المالك فتخزوني تسوسني والمغني لله در ابن علك لا أفضلت في حسب على ولا أنت مالكي فتسوسني (الرابع التعليل نحو

مؤثرا ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي جل على تقيضه أي في التعدي وهو وسط وقال أبو صبيدة فاساغ هذا الآن معناه اقبلت على (الرابع المصاحبة) كم عند الكوفيين (نحو وان ربك ذو مغفرة للناس على ظلمهم أي مع ظلمهم) وما في معنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم أي لم يداكم بما كرهتموه يعني عند نحو فعله في ذنب أي عندي و مرادهم نحو اذا اكتبوا على الناس أي منهم وهو موافقة الباب نحو تحقيق على أن لا أقول على الله لا الحق أي بان لا أقول وبذلك قرأ أبي وزائدة ليعوض وغيره قالوا قوله ان الكريم أو ييك يعمل \* ان لم يحيدوا ما على من يتكل أي عليه غنط عليه وادخل قبل الموصول تعويضا قاله ان ما لا قالوا الثاني تقول جدين نور أي الله الان مرحبة ذلك \* على كل أفنان العضاء تروق زاد على لان راق متعدي بنفسها تقول راقى حسن الحاربة ونص سيبويه على أن على لا تراد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمن تروق شرق ولا استراة كقولنا فلان لا يدخل الجنة لوه صمعه على أنه لا يباس من رجاء الله أي لكنوا قصر الناظم على قوله \* على للاستعلاء معنى في وعنه \* ولعن أبو عتق عن أيضا أحدها الهاوزة ولم ذكر البصرون سواء (نحو سرت عن البلور ميت عن القوس) والمال الاول متق عليه والثاني يختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لهم بقولون ربيت القوس وعن القوس حكاهما الغراء وفيه دخل الحرري في انكاره أن يقال ذلك اذا كانت القوس هي المرمية وحكي أيضا ربيت على القوس قاله في المغني (الثاني الودية) بالياء ما وحده (نحو) لتركين (طبقا عن طه أو أي بالجدال) ويحتمل أن تكون من على بابها والتقدير طبقا معا على الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله قاله الدمايني (الثالث الاستعلاء) كقوله تعالى ومن يخل فاعلم ما سئل عن نفسه أي غلبا) ويحتمل التضمن والمغني فاعلم بعد الخبر عن نفسه بالبل قاله الدمايني (وقول الشاعر) وهو ذو الاصبع العدو في واسمه الحمد ثان بن الجمرث ابن مجزب (لادان علك لا أفضلت في حسب \* عني) ولا أنت داني فتخزوني (أي على) لان المعروف أن يقال أفضلت عليه قاله في المغني ولا أصله فذقت الامان الجارة والاخرى شذوذ او المحسب بفتح السين الدن وما بعده الانسان من مقارن باهو الدان المالك فتخزوني تسوسني والمغني لله در ابن علك لا أفضلت في حسب على ولا أنت مالكي فتسوسني (الرابع التعليل نحو

مجاوزة جرم عن جرم وتعليبه عنه وقد تستعمل في المعاني على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا شيا نصير في البصر عن غامل ذكر ما نصير افي الهاوزة مما يجاوزه (قوله والتقدير طبقا معا دافع طبق) هذا هو التضمن على طريق الحقين فضمن الر كوي بمعنى التباعوا أخذته لم فاعل نصب على الحال وسقط على الصلة المذكورة التي هي عن طبق غاية الاعران الجمل عندهم يكون من فاعل الفعل المذكور فلما نسب أن يقول متباعدن عن طبق (قوله ولا أنت مالكي فتسوسني) قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب كأنه في كلام الشاعر يحتملها معنوا ما بنا فتدنا رافعا ونصبا أي ولا أنت مالكي فكيف تسوسني أوليس ملك فبساوة على تقدير النصب في البيت فالقصة مقبزة كافي قوله فاسودتني عار عن وراثة تقي الله أن أسوم ما ولا أب \* وليس بضرورة تقدير في الشواذ لأن يهتفون أو يعرفون الذي يبدعه عقد النكاح ساكن الوار من يعرفوا الذي اهن الدمايني

(قوله أي مآثره صادرة عن الخ) هذا هو التضمن على طريق الحقيقة وهو الذي أراد الخشعري (قوله وتكون من ادق من نحو وهو الذي الخ) قال بعضهم ولو قيل ان من في الآية يعني عن دليل قوله تعالى وهو الذي قبل التوبة عن عباده ما بعد (قوله وما ينطق عن الهوى) قال في المغني والظاهر انها على حقيقة وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى (قوله ولا تلك عن جل الخ) عزيريت صدره وأس سرادة المعنى حيث لقيتهم و الرابطة بكسر الراء قال في المغني تقوم الجملة اه والجملة انقسام المغامر (قوله بدليل ولا تنافي ذكرى) قال في المغني والظاهر ان معنى وفي من كذا حاور ولم يدخل فيه وفي فيه دخل في موقفة (قوله ان نفس آتاه الخ) نفس من روع فعل قل عليه قوله آتاه أي ان هلك نفس لأن من آتاه جامه اهلك (قوله تحقو فكانت وردة كالدهان) قال السجستاني أي صارت كالون الورود يقال معنى وردة أي جرافة لون الفرس ازرد والدهان جمع دهن أي تمور كالدهن صافية وقال الدهان الاديم الاجز اه وشهد الاول يوم تكون السماء كالمهل ١٦ وهو درى الزيت وقيل ماذيب من النحاس وشبه مورأيت

مخطا المصنف في التذكرة مانصه وقال المحدثون ماوجه التشبيه في فكانت وردة كالدهان وبكسر القوس أي به كاتقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا يخزي نفس من نفس شيأ أي بدل نفس وفي الحديث صوي عن أمك أي بدل أمك والظرفية كقوله ولا تلك عن جل الراحة وانها أي في جل بدليل ولا تنافي ذكرى وفائدة التوضيح من أخرى محذوفة كقوله اقتزع ان نفس آتاه جامها \* فهلا التي عن بن جنبيك قد دفع قال ابن جني أراد فها لتدفع عن التي بن جنبيك محذوفة من أول للوصول وزيت بعده واقتصر في النظم على قوله \* بين تجاوزاخي من قد فعلن هو قد فعل موضع بعد مولى (والكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيه نحو) قوله تعالى فكانت (وردة كالدهان الثاني التلليل) أنه قوم وفناء الاكثرون (فخروا ذكره كاهدا كم) فالكاف تعليلية وما مصدرية (ألي هدايته اكم) وأجاب الاكثرون بانهم من وضع الخاص موضع العام إذ ذكره والمداية مشتركان في أنزوهو الاحسان فهذا في الأصل غير له واجسن كأحسن الله اليك والكاف التشبيهية صدل عن ذلك لا علا بخصوصية المطلوب (والثالث الاستعلاء) ذكره الاخفش والكوفيون (قبل لبعضهم) وهو رؤي كيف أصبحت قال خير أي على خير) وقيل المعنى بخبر ولم يشب بغيره السكاف يعني الباقوقيل هي التشبيهية على حذف مضاف أي كصاحب خبر (وجعل منه) أي من الاستعلاء (الاخفش قوله لم كانت أي على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على وما موصولة وأنت مبتدأ حذف خبره هذا أحد الاعراب والثاني أن ما موصولة وأنت خبر حذف مبتدؤه أي كالذي هو أنت والثالث ان ما زائدة لمعناه والكاف حارة وأنت ضمير مرفوع أي تب عن الجور والمعنى كن فيما ستقبل مما لا لنفس قيامضي الرابع ان ما كافه وأنت مبتدأ حذف خبره أي عليه أو كائن والخامس ان ما كافه أيضا وأنت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فأنفصل الضمير والسادس ان ما زائدة وشبه التي بنفسه في حالين المعنى (الرابع) من معاني الكاف

الارجمة للعالمين وقد علمنا انه انما بعث بشير المن آمن ونذير المن كفر بفعل الانذار رحمة كما جعل التبشير وكذا (التوكيد) كل من علم فان فاذا انشئت السماعية اعلم على الخاف حيث اعلمهم كما زابجوا لونه وحذرهم يا بصرون اليوم قد جعل سبحانه التحذير رافة بقوله ويحذر كما لله نفسه والله رؤي بالعباد (قوله من وضع الخاص موضع العام) الظاهر ان الخاص هو الذي ذكره العام الهداية والاصل اهتدوا كاهدا (قوله ثم عدل عن ذلك) أي عن العام وهو اهتدوا (قوله بخصوصية المطلوب) وهو الذي ذكر (قوله) وقيل هي التشبيهية على حذف مضاف (هذا هو الاصح) قوله حذف خبره أي كما أنت عليه وفيه حذف العائد الجور ويحذر لم يحذر مثله للوصول (قوله أي الذي هو أنت) في حذف صدر الصلة وهو العائد ولم تطل الصلة (قوله والمعنى كن فيما ستقبل الخ) أي فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه (قوله والسادس ان ما زائدة) لم يذكر هذا في المتن وهو غير الثالث وتفسير بعضهم الخافين بالسطر والرضا يقتضي المغاير لان تفسيرهما قايما مآثر المستقبل والماضي ليس على جهة التقييد

(التو كيدوهي الزائدة تقول ليس كمثل شي أي ليس مثله شي) كذا قدره الاثرون اذ لم يقدره كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شي فيزوم الحال وهو انبات المثل وانما بيت الكاف لتوكيد في المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا في قيل الزائد مثل كاز بدت في ان آمنوا مثل ما آمن به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المعنى والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل معنى الذات والمعنى ليس كذا أنه شي وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفتي شي وقيل الكاف اسم مؤكدة مثل كاعكس ذلك من قال قصير ومثل كعصف ما كوك \* زاد في المعنى في معاني الكاف المبادر وذلك اذا اتصلت بها في فهو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الجباز في النهاية وبوسعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اه واقتصر الناظم على قوله

شبه مكاف وبه التعليل قد \* يعني وزائدة التوكيد ورد

(ومعنى الى وحى انتهاء القافية مكانة أو زمانية) مثالها في المكان (فهو من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى) ومثالها في الزمان (فهو) (ثم) (أعوا الصيام الى الليل) ومثال حتى في المكان (نحو) (كانت السمكة حتى رأسها) ومثالها في الزمان (نحو) (سلام هي حتى مطلع الفجر) وتقدم من معاني الالام الاتهام وذلك لاجتماعها للناظم بقوله \* (لا تنها حتى ولا مولى) (وانما يجزى حتى في الغالب آخر) (نحو حتى رأسها) (أو تصل باخر) (نحو حتى مطلع الفجر) (كلثنا) (واذا ثبت انها لا تنجر آخر أو متصلا به فلا يقال سهزت البار حتى نصفها) لان النصف ليس آخر ولا متصلا بالآخر قاله المغار بة قال في المعنى وتوهم ابن مالك ان ذلك يقل به الا ان يخشى وحده فاعترض عليه بقوله

حينئذ ليله فخرت حتى \* نصفها احياء فعدت نوما

وهذا ليس محل الاشرط اذ لم يقل فخرت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليهم ولكن لم يصرح به اه وانفسه الدماء حتى بانها في حكم المفعول. واولا اثر مخصوصية النطق بها في ذلك ومعنى كي التعليل) (نحو) (حتى كي أقر أي القراء) (ومعنى الواو والهاء) (المتناهية) (وق) (القسم) (نحو) (واقفوا لله) (ومعنى مذومند ابتداء القافية) (في الزمان فيكونان بمعنى من) (ان كان الزمان ماضيا كقوله) (وهو زهير بن أبي سلمى) (بضم السين) (لن الدمار بقنة الحجر) \* (أقو بن مذحج ومذهر)

أي من جميع ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسر هاء يضا وهي السنن والدر الزمان والدار مبتدأ يتقدم خبر في الجار والحرز وقبله وقته بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المعجمة وسكون الجيم حجر نحو دوما زلم بناحية الشام عند وادي القري وأقو بن يسكون القاف وقع الواو خالون من سكانه (وقوله) (وهو وارو القيس الكندي)

فكانت من ذكرى خيب وعرفان \* (وربع عقت آثاره منذ أزمان)

أي من أزمان وقتا أمر الواو حد يلفظ الاثنين على حد القافية جهتم أو بلفظ الواحد الا ان بدل من نون التوكيد الحقيقه آخر المفعول مجرى الوقف أو له قن وعرفان بكسر العين مصدر في معرفة وعرفانا والربع المتزل وعقت حرسه وانحسرت آثاره جمع أثر (ومعنى مذومند) (الظرفية) (فيكونان بمعنى في) (ان كان) (الزمن) (حاضر) (نحو) (ما رأيتهم ذوا منديونا) أي في يومنا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يجزى في مضى فكمن \* هما وفي المحض ومعنى في استين

(وايكونان) (بمعنى من والى معا) (فيلدنا على ابتداء القافية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع

(توله وقيل الكاف اسم)  
أي بناء على ان اسميتها  
لا تختص بالشعر (قوله)  
انتها القافية) اقتصر هنا  
على معنى واحد لا يقال  
في المعنى انها ثمانية  
معان وزاد في حرف الفاء  
انها تأتي بمعنى الفاء كقوله  
وانت الذي حبيت شغيا

الى بدا  
الى واوطاني بلاد سواهما  
اذ المعنى شغيا فبدا وهما  
موضعان قالوا يدل على  
ارادة الترتيب قوله بعده  
حلت بهذا حلة يعد حلة  
\* بهذا فاطبال واديان  
كلاهما

وهذا معنى غريب لاني  
لم أر من ذكره اه وبهذا  
يندفع ما يقال لا يظهر  
معنى الانتهاء في الاولى  
وكيف تتعلق الى بالفعل  
ترين لكن أحسن من ذلك  
ما قاله في المحواشي ان  
المعنى شغيا مضافا الى بدا  
وقد أوما اليه العلماء في  
وجوز أن تكون الاولى  
بمعنى مع (قوله) (واذا ثبت)  
انها لا تنجر الا آخر) فيه  
ان المصنف ذكر ان جرهما  
ذلك في الغالب ويشهد  
في قول المصنف فلا  
يقال الخ فتنظر أيضا

(قوله بل ترد لكثير كثيرا) قال الدونشري قال تردون فحذو بل هي موضوعا لان الكثرة والقلة لا يتعلقان بالوضع كما هو ظاهر (قوله) يارب كاسية في الدنيا عار يقوم القيامة يجوز في عار من حيث العربية الرفع على انه خبر كاسية وانه في محل رفع على انه مبتدأ والجار والمجرور بعده مفعلي ما هو الغالب من وصف حجر وزرب وان جعل خبرا على غير الغالب فعار يتغير بعد خبره او صفة لكاسية أو يدل على المحل وان توسط الخبر والجور على انه صفة أو يدل على اللفظ بنا على غير الغالب أو على انه خبر وزرب محذوف وان لم يتقدمها الواو والقائه يدل يجوز النصب على الحالية ١٨ من الضمير المستتر في الجار والمجرور بنا على انه الخبر وهي حال منتظرة (قوله) بل يصومون يقومه) قال الدونشري

قد متوقف فيما ذكر من حيث ان لنبي المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال انه استعمل نبي الصوم والقيام في نبي لازمه وهو الثواب فهو كناية أو مجاز يرسل أو هو من باب اطلاق السبب على السبب وقال بعضهم المراد لن يصومون يقومه في المستقبل بان يحصل له عارض يمنع من ذلك موت أو مرض فليتامل (قوله) وهو عاتسك به الكسافي (الح) وجهه التمسك انه ماض فلو كان غير ماض في الضمير التصب لكان مضافا اليه وامتزج به وزرب حيث دل ان اضافته محضة من اضافة الوصف الى غير معموله وزرب محضة في غير الشاذ بالكرات وقال الدونشري قد رد تمسكه به محكاة حال ماضية فلا يتعرف وان قلت دخلت عليه رب الخاصة بالسكرات (قوله) ولا يناسب واحد منهما

فيه ابتداء الفعل واتهاؤه (ان كان) الزمان (معدودا) نكرة (نحو) ما اذ يتعمد أو (منذ يومين) أي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (وزرب) ليست للتقليل دائما خلافا للآكثرين ولا للتكثير دائما خلافا للآلئين درسته وجاعلة بل ترد (للكثير كثيرا) والتقليل قليلا (قوله في المعنى) (فالاول) (قوله) تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين و (قوله) عليه الصلوة والسلام يارب كاسية في الدنيا عار يقوم القيامة وقول بعض العرب عند اقتضاه رمضان يارب صائمه لن يصوموا فقامت له يقومه) باضافة صائم وقائم الى ضمير رمضان وهو عاتسك به الكسافي على احوال اسم الفاعل المحرر يعني الماضي وقول الشاعر يارب يوم قد لغوت ولبلة \* ما نسة كانهما غطت غملا ووجه الدليل ان الاية والمحدث والمثال مسوقان لخواص البيت مسوق للافتقار ولا يناسب واحد منهما التقليل (قوله في المعنى) (والثاني) وهو التقليل (قوله) وهو رجل من ازيد السراة (الارب) ولود لو ليس له أب \* وذو ولد لم يلبده أبوان وذو شامة سودا على حروجه \* مجللة لا تنجب لي زمان ويكمل في سم وخمس شياه \* ويهرم في سبع معاوتان وعن الفارسي ان عمر الحنفي قال امر القيس بن مراد الشاعر فقال (رب يغفل عني وادم عياها الصلاة والسلام) والقمر ويلده سكون الادم وقع الدال وضما هو اصله لم يلده بكسر الهمزة وسكون الدال فكسر الادم تشبيها لما يشاء كلف خالتي ما كتلت فركت الدال بالفتح اقباها للشفعة الياء أو بالضم اقباها للشفعة الماء والنامة الخال وهي النكة السوداء في الجسم الخالف للون هاري رواه يقاتمه قرا او هو غير منقلب للنامة اذ القرا اليضاها للنامة سودا هو المحرم من الوجه مما يلانم الوجهة وهو ما تقع من الخفلة الداعية ومجلة أي ذات عرج جلا زوري جملة بتقديم الجيم على الحاء الملهمة أي منكدة ويهرم أي تشيب قاله الحلبي \* (فصل من هذه المحر وف ما قلتم مشتركة) بين المحر فية والاسمية وهو خمسة أحدها الكاف (وهل اسميت في التثنية الشعر معا وفي الشعر فقط قولان) (والاصح) منهما (ان اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله) وهو العالج يصف نسوة بيض ثلاث كنعاج جم \* (يضحك من كالدراهم) فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حرف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع يضاها والتعاج جمع نعمة وهي هنا البقرة الوحشية ولا يقال تغير البقر من الوحش تعاج وجمع الجيم جمع جناس هو التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضكن خبر بيض والبرد يقتضين مطر منعتنوا منهم ضم الميم الاولى ويشدد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب لطافتها وقفاة ومقابل الاصح انه لا يختص الشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناطم واستعمل اسم (والثاني والثالث من وعلى) يستعملان اسمين (وذلك اذا دخلت عليهما من) فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول (قوله) وهو

التقليل (قال) الدماميني الاقتضار بالقليل قد يقع لامن حيث قلته بل من حيث كونه غير المثال لا يصل اليه الا قفري يشق الاكس فقول المصنف لا ينسب الاقتضار لحدادتهما لا يصح (قوله) وليس له أب (قال) الدونشري صفة في المعنى لم يولد ولم يلد له أو بان صفة لذى ولده ينظر ما التكتة في الايمان بالواو في الاول دون الثاني \* (فصل) \* (قوله) أحدها الكاف (قال) الدونشري من وقوع الكاف اسما فاعا قول الاعشى أنتهون ولا ينهي خوشطه كالطنم يذهب فيه الزيت والقتل والشلطه التعدي وشحاو والمحد (قوله) مختصة بالاسماء أي وقد دخلت عن على الكاف قبل ذلك على اسميتها (قوله) وذلك في ما اذا دخلت عليهما من) ظاهر ان ذلك

صابطا لاسميتها وقال في المحواشي ان قول الناظم \* من أجل ذاعلها من دخلا \* شاهد على الاسمية صابطا فلا تقيد اسميتها  
 قد خول من وذكر ان على دخلت على عن في قوله وعلى عن يني مرت الطير سحاه (قوله ولا يجوز ان يكون تعازل زناه) أي لانه جامد  
 ليس بما يؤول بالمشق لكنه اسم جنس كإدله عليه قول الجمل التفر وفي هذا رد على الفيني حيث قال ويجعل صفتها اما مصدر مبيتي  
 للبالغة أو اسم مكان (قوله وقد تكون علاقلا ماضيا) أي فتكمل لما جئت الأحوال الثلاثة المحرقة والاسمية والفعلية بشارتها  
 في ذلك من على ما ينه في حواشي الفاكهى وحتى على ما قال بعضهم في رد كتاب أم مكتوم ذكر بعضهم ان حتى تكون حرفا واسما  
 لامرأة وأنشد ماذا عرفت حتى إلى حل العرا \* أحسبني قنجهت من وادى القري واسما للموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن  
 دريد في شعره حيث قال فما لك ان لم تقطوا فنامرك \* غوام ولا دار بجنى ودامت وفلا وذلك بان تخبر عن فعل اثنين من تحت  
 انتهى فان كان مقالة صحيحا فلا كلام وكون حتى اسم موضع غير سب فان البكرى والحامزى ١٩ لهذا كراهوان لم يكن صحيحا فلا

يسمان يكون ذلك مصفا  
 من حي بضم الحاء  
 وتشديد الباء الموحدة وقد  
 سمو أناسا حي وقالوا  
 في المثل المعروف أشنق  
 من حي وهي امرأوا  
 في اسم الموضع فقد ذكر  
 البكرى حيا بفتح الحاء  
 المهمة وتشديد الباء آخر  
 الحروف وفتحها هو بلد  
 في جوزان يكون الذي في  
 البيت هذا وقصره وذكر  
 الحامزى حيا بضم الحاء  
 المهمة ودها تاسنة  
 مفتوحة قال من مدن  
 باب الأواب وحيما بضم  
 الحيم وبعدها ما مفتوحة  
 مشددة وقال ناحية  
 بخوزستان في جوزان  
 يكون أحدهما (قوله في  
 الطارقة) هو كتاب  
 أصرب فيه سورة  
 الفاتحة ومن والسماء

قضى الحامزى فقلت أرا في رواج رديته \* (من عن يني رقا ماضيا)  
 فمن هنا اسم جاسلان حروف الجر مختصة بالاسماء رديته بفتح الال المهمة وكسر الراء وقع  
 المميز وهي الحلقة التي يتعلم فيها اللحن والرى ومرتة صدر (و) الثاني (قوله) وهو زاحم بن الحرث  
 القليل بضم القاف غلبت من عليه بفتحهم علموها \* فصل عن قض زير المعمل  
 فعل هنا اسم معنى فوق الدخول من عليها أو كونهما بمعنى فوق هو قول الأصمى وقال أبو عبدة يعني عند  
 والضمير المحرور بها يعود إلى فرخها وغلبت بالمعجمة من أخوات كل واسمها مستتر فيها يعود إلى القفا  
 وتصل خبرها وهو يتبع حرف المضارعة وكسر الصاد المهمة أي تصورت من جو فها من شد العطن قال  
 أبو حاتم قلت للأصمى كيف قال غلبت القفا تذهب إلى المائلة قتال لم يرد العدو وانما هذا مثل  
 لا تعجل والعرب تقول بكر إلى الحية ولا بكر هوالة قاله ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق أي كل  
 ونظمها بكسر الظاء المشددة التوسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدمامي ما بين الوردين يستعمل في الأبل  
 ولكنه استعاره للظا وقال ابن السيمدة صبرها عن الما وهو ما بين الشرب إلى الشرب ولا تثنى بينهما  
 والقيص بفتح القاف وسكون الياء آخر المحرور والظاد المهملة قال الدمامي القشر الأعلى من البيض  
 وقال العيني أراد به الفرخ ههنا زير ابن من معجنتين مكسور أولهما بينهما مائة سنة تحت وبالد  
 القلظة من الأرض ويروي ببدا المالد المهمة والأهمل التفر الذي ليس فيه أعلام تدعى بها وهو  
 مجزور بواضعة زير الما ولا يجوز أن يكون تعازل زير المعتمد البصري قاله ابن السيف شرح أبيات الجمل  
 وإلى استعماله عن وعلى اسمين أشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى \* من أجل ذاعلها من دخلا  
 وقد تكون علاقلا ماضيا تقول علاقلا علوا وعلى على علاقه ابن خالويه في الطارق وقد تكون  
 اسما واحدا لآل الله وهي نعمه تقول إلى أو لاقاه أو الباقى في شرح ابن جنى (والإسم والخامس)  
 مما يستعمل اسما (مؤتمدة ذلك في موضعين) أشار إليها الناظم بقوله  
 هو مؤتمدة من اسمان حيث رفعها أو أوليا الفعل \* (أحدهما أن دخلا على اسم رفوع) نكرة أو معرفة  
 معدود أو لا (ثمومار آية مذيونان) في ميان (منكر معدود) أي مذيونان الجمعة (ثموم الجمعة زرف)

والطارق إلى آخر القرآن والذي رأيت فيه أعند قوله تعالى أنعمت عليهم ما نصه وقد يكون علاقلا ماضيا قوله تعالى ولعل بعضهم  
 على بعض قول ولا خلا يدل على الجمل بل علوا أو عليت في المكارم أعلى علاقاتي ويمكن أن يكون قوله وعليت بكسر اللام لا يتبعها كما  
 هو قضية كلام الشارح أذهو صريح في أن ماضى يعلوه على ليس واخذا وهذا هو الموافق للصاح حيث قال وعلا في المكان يعلوه علوا  
 وعلى في الشرف على علوا ولهم الشارح ذلك لم ينجح إلى أن ينفذ ذلك إلى ابن خالويه (قوله مار آية مذيونان) قال الزرقاني قال الرضى  
 قال الأخفش لا تقول مار آية مذيونان وقد رأيت أنه ميان ويحوزان يقال مار آية مذيونان وقد رأيت أنه أول من أمس أما إذا كان وقت  
 التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل الانتهاء أو يقومان وأما إذا كان التكلم في أوله أخى وقت الفجر فأنما يجوز ذلك إذا  
 جعلت بعض اليوم أي يوم انقطاع الرؤية يوما محاروا كذا إن كان في وسطه يجعل البعض يوم الانقطاع أو بعض يوم الاخبار يوما  
 ولا يحسب بعض اليوم الاتحوا وان أعندت بهما معا جازا لئلا تقول منذ ثلاثة أيام قال ويحوزان تقول في يوم الاثنين مثلاما ربه

متد يومان وقد رأيت يوم الجمعة ولا يتد يوم الأخبار ولا يوم الاقطاع قال ويجوز ان تقول مارا يتد متد يومان وانت لم تره منذ عشرة  
 أيام قال لا نلت تكون قد أخبرت عن بعض ملامتي أقول وعلى ما بينا وهو ان متد لا يفي من معنى الابتدائي في جميع موافقه لا يجوز ذلك  
 وقال انهم يقولون متد اليوم ولا يقولون متد الشهر ولا متد السنة ويقولون متد العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال متد يوم  
 استغنا عن قولهم متد أمس ولا يقولون متد الساعة قصر هاتان كان جميع ما قال مستندا الى السماع عهدا ونعتا والاف القياس جواز  
 الجميع والقصر ليس بما تم لا يجوز متد أقل من ساعة قوله وهما جيتد متدان اعترض ان فيه ابتداء بكرة بلا مسوغ ان ادعى  
 الشكر ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف واجب باختيار الاول وتقدم النفي صورة مسوغ كافي قوله تعالى أو لم ير وان الله  
 الذي خلق السموات والارض بقادر و باختيار الثاني وهو نظير تعريف اجمع واخوانه أو هو تعريف معنوي كما لو أخذ عما يأتي عن  
 الثاني (قوله ابراءه لرفع بحري الجر) جواب عن سؤال حكمه وجوب تأخير الخبر على هذا القول وقد يقال ايراد السؤال على القول الثاني  
 أظهر لان تقدم المتدوا تأخير الخبر هو الأصل بخلاف تقدم خبر وجوب تأخير الخبر على هذا القول وقد يقال ايراد السؤال على القول الثاني  
 الواقع بعدهما قد يكون معرفة كافي منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن متد أو متد لا عما نكرنا وكأثره على القول الاول لو حظ في  
 مذوم متد التعريف بالمعنوي اضعى مارا يتد يوم الجمعة أول زمن علم الروية يوم الجمعة (قوله وقيل بالعكس) قال الدماميني في شرح  
 التسهيل اعترض مذهب القائل بالخبرة ٢٠ بأنه يلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه لان يتيقن لقائه هو اليومان واجب بخواب

جلبى وهو ان يرى وبين  
 لقائه يومان تركب  
 صحيح اتفاق وهذا لازم  
 عليه ما كان جوابا فهو  
 جوابنا (قوله مضافن)  
 خالف بين وبين (قوله  
 ولا يخفى ما فيه من  
 التسبف) قال في الجمع  
 لانه بتقدير ما لم يصرحوا به  
 في موضع ما (قوله والتقدير  
 مسن الزمان الذي هو  
 يومان) قال الزرقاني قال  
 الرضي وينبغي ان يكون

التقدير من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف انتهى فان ادان استقامة المعنى انما تحصل بتقدير الرو  
 مضاف هو ابتداء من ان لا يتد ما لقا به وبيان ذلك اننا اذا لم تقدر المضاف يكون مفادا تركب ان انتفاء الروية مبتدأ من اليومين  
 وذلك صادق بالولها وما تحرفا فلا يقدر المراد هو كون انتفاء الروية بمن أول اليومين الا ترى انك اذا قلت سرت عن البصرة كان  
 المعنى ان السير مبتدأ من البصرة وذلك صادق يكون السير من أولها أو وسطها ومن أي زمنها وحيث صدق بغير المراد كان غير مستقيم  
 فتعين تقدير المضاف ليقدر عدم صدقه بغير المراد اذا تقر هذا على ان قوله ينبغي معناه يجب (ينبيه) قال الرضي قال البصريون بناء  
 على مذهبه وهو ان الزمان مقدور قبل الجملة التي بعد متد يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو متد قام زيد يوم الجمعة أما الرفع  
 والجر فعلى الزمان المقدور والنصب على معنى متد قام زيد لان متد من زمان قيامه بدا وعلى تقدير فعل آخر تقدير يومارأيتة أي مارأيتة  
 متد قام زيد يومارأيتة يوم الجمعة (قوله أو متداه من اد) قال الزرقاني معطوف على قوله من من الجار والمجرور بناؤه على الاول ظاهر وأما  
 على هذا فتغير ظاهر لانه تقدير الذي يدل على ان خطا يثقل الرضي وقال بعض الكوفيين أصل متد من اذفر كما يوضع الدالسا كين  
 قال فروع بعد مفاعل فعل مقدر فتد يوم الجمعة من اضمضي يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عند في نحو مارأيتة متد يومان  
 من اذا ابتداء ومان انتهى قوله وينبغي ان لا يتقدم من اضمضي وذلك لان مقادما رأيتة من اضمضي يوم الجمعة ان انتفاء الروية بمن  
 وقتضي يومين فيصدق بوجوبها في جماعه من المراد فيها في جميعها فتعين تقدير ابتداء اذا تقرره هذا على ما في قول ابن الحناز  
 والثاني ان الأصل من اضمضي يومان (قوله وهو يومان مبتدأ وخبر) لا يخفى انهم لم يعترض في هذه العبارة المتولدة عن النهاية لكون

الواو المستند وضمت الميم اتباعا والثاني ان الامل من اخفضي يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى  
(و) الموضوع (الثاني ان بدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله) وهو الغرض الذي يرثى بزبدن  
المهاب (ما زال منقضت بده ازاره) \* فسماعك خمسة الاشبار  
فادخل مذلي الجملة الفعلية وهي عتقت وخبر زل بدني في البيت بعده وسماز تقع وأدرك لمح والمراد  
بخسة الاشبار ازارتفاعه أو موضع قبره قاله الدماميني (أو اسمية كقوله) وهو يموت الاعشى  
(وما زلت أبقى المسألة أنا باقم) \* ولبد او كهل حين شئت وأمر دا

فادخل مذلي الجملة الاسمية والياقاع بالياء النحبة الغلام الذي راق العشر من سنة يقال يفع وأيقع  
فهو يافع ولا يقال موقع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الأربعين إلى  
الجنسين أو السنين والأرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يحاوز حداً لا يتأخران ما وزع ولم ينبت  
فهو النبط بالمشقة والمعملة المشددة قاله الزركشي (وهما حينئذ) أي حين اذ دخل على الجملة (ظرفان  
باعتقاف) مضافان ففصل إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن  
مضاف إلى الجملة يكون هو المخبر به في القتي وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق  
السابقة منه وأصل مذمنذ فحذفت النون بدل رجوعهم إلى ضم الذال عند ملاقة السا كن نحو مذ  
اليوم ولول لأن الأصل الضم لكسر واولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهباً كما قالوا في انهم أهله ابن  
فزيدت الميم وقال ابن مسكون هما أصلان لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهة ورد تخفيفهم ان وكان  
قاله في المعنى وقال الماتلي اذا كانت هذا سماً فاصلا منها واذا كانت حرفاً فهي أصل نظر إلى أن الحرف  
لا يتصرف فيه وفيه ما رد السابق وقد تكسر ميمها عند عكل وسكون ذال فمذبل متحرك أعرف من  
ضمها وضمتها قبل سا كن أعرف من كسر هالان القريب أولى من الغريب والمثرف خير من المنكسر  
وضم ذال مذلة بني غني وبنو غني من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم أنهم قدروا النون محذوفة  
لفظاً لا تليق به حذفه ومن قبل نادى بالكسر بلا تونين

(فصل) \* تزداد كلما بعد من وعن والباء) كثيرا بعد اللام قليلا (فلا تكفهن عن عمل الجحر) وإلى ذلك  
أشار الناظم بقوله \* ويقدم من وعن وما يزديما \* فلم تقع عن عمل قدمها  
فن (نحو) خطاهاهم) وقرئ خطيئتهم وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الأعراب فيه وبمثل في المعنى  
وعن نحو (بما قليل) والباء نحو (فبما نقصهم ميثاقهم) واللام كقول الاعشى

إلى ملك خبر أربابه \* فان لما كل شيء قرارا

يريد فان لكل شيء وإذا دخل شيء من هذه الأحراف المقترنة بعل فعل أو جلة اسمية أولت ما بها  
موصول حرفي والجملة صلتها (و) تزداد ما بعد رب والكاف فيصي العمل قليلا) وتكفيها كثيرا وإلى ذلك  
أشار الناظم بقوله \* وزيد بعد رب والكاف فكف \* وقد تلهم ما وجب بكف  
فالعمل (كقوله) وهو وعدى من الرعاء التثاني

(د) ما غن به سيف) صقيل \* بين بصري وطعنة فخله

بحر رب ضمة مع اقترانها مع طعنة مجزور العطف على ضرب من تعليل ما يحج والمذا السعة البينة الاتساع  
صفة طعنة وأضيفت بين إلى بصري لاشتغالها على أما كن أو على تقدير مضاف أي أما كن بصري  
وهي بضم الباء بلدة بالشام كمنى حوران (وقوله) وهو عمرو بن البراءة التميمي بالنون المكسورة  
(تنصر مولانا ونعلمه) \* كالناس مجرور عليه وما جرم

فهم الناس بالكاف المقترنة بعل الرأفتو المجرور بالحج من المجرور بروي مظلوم عليه ونظام (والغالب)

أصل ما لقيته منه ذيومان في  
الزمان الذي هو يومان  
فلا يحسن قوله يومان  
مبتدأ وخبر وكان الظاهر  
أن يقول ويومان خبر  
لمبتدأ محذوف والتقدير  
وهو يومان فتدبر (قوله  
وضم ذال مذلة) قال  
الزركشي أي سواء كان  
بعده سا كن نحو هذا اليوم  
أو لم يكن

(فصل) \*

(قوله قيل وهو على المحكاة بحال ماضية مجازاً) قال الزرقاني لأن الماضوع يكون للحال فيكي به الآن ماض وقال أيضاً ماض هذا ان المضارع عبر به عن حالة ماضية ٢٢ بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة وهي وادتهم لو كانوا مسلمين وهذا القول أشار إليه

في المعنى بقوله وقيل هو ما أول بالماضي على حد ونفع في الصورة ورده بقوله وفيه تكلف لا تقتضيه ان الفصل المستعمل عبر به عن ماض متجزئ به عن المستقبل اه وأقول نظيره التثنية باله لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذا الحال المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي لتحقيق المستعمل معها رب المقتضى الماضي (قوله وكان شانية) قال الزرقاني وجه ذلك ان كان لا تدخل الاعلى الاسماء فيكون تدخل هنا على الفعل احسب الى أن يقال انها شانية أي اسمها ضمير شان محذوف فان قيل لم قدرت كان مع ان بعدها المضارع فالجواب انه انما قدرت ذلك نظر إلى أن رب لا تدخل الاعلى لفظا ماضى (قوله ورد في المعنى) قال في بحث رب وما انما ذكره في بحث ناقلا مائه وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم انحر حينئذ وهو بد مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان وقال أ. ضالم تعرض المصنف لتعلق رب لانهما ثالثتته في الاعراب فلا تعلق بشئ خلاف

فيما اذا زينت فغدر وبالكاف (أن تكفه ما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل) قال سيبويه جيلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (قوله) وهو نزل بن جري ربي أنا، أخ ما حذل مخزفي يوم مشهد \* (كما سيف عمرو لم تخنه مضار به) سيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة وأراد يوم مشهد يوم صنفين لما قبل أخوه مالك بهامع على رضى الله تعالى عنه وأراد بعد عمرو بن معد كبر بن يوسف وهو الصمصامة والمشهد مصد ر ميمى ومضارب جمع مضرب بكسر الراء ومضرب بالسين فهو ضرب من طرفه وجمعه على حدثا ثبت مفاقة وانما الانسان مفرق واحد والعرب يقدرون تسمية الجزع باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد (قوله) وهو حذيفة الارثن ربما أوفيت في علم \* (ترصن ثوى شمالات) فكفر رب عن المحر وأدخلها على الجملة الفعلية وهي أوفيت أى زلت وعلى أى جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال وريح تهب من ناحية القطب فاعل ترصن (والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض لهذا البيت) لأن التكرير والتقليل انما يكونان فيما عرف حذوه والمستعمل مجهول (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقيق وقوعه محمداً بالذين كفروا) لو كانوا مسلمين قال الرامى انما أجاز ذلك لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضى وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازاً وقيل التقدير ربما كان يودون كان شانية ورد في المعنى (وتدربوا على الجملة الاسمية) خلافاً للفارسي في المنع من الدخول (قوله) وهو أبو داود الأديب الذين مهملة من المهملة ومدة بعدها واو فالف (ربما الجمال المؤثر فيهم) \* وضاعج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجمال مبتدأ والمؤثر مفعولهم خبره والجمال بالجم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحدة من لفظه والمؤثر ضم الميم وفتح الميمزة والباء الواحدة المشددة المعدلة للثنية والعناجيع بعين مهملة فتون فالف غيمين بينهم ماضاة تخشعية جياذ الخيل واحدتها جوزج كعصو وروى الخيل الطويلة الاضافه للمهار بكسر الميم جمع مهر ضمها وهو ولد الفرس والاثني مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية متأخر جداً (حتى قال) أبو على (الفارسي يجب أن تغدرا اسما) نكرة (محزور اربى يعني شئ) يقدر (الجمال خبر الضمير محذوف والجملة مفعلة) وفيهم معلق بحال محذوفة (أى ربى شئ هو الجمال المؤثر) كائنا قايهم وانما قدر الفارسي ضمير المحذوف ولم يجعل الجملة على حالها صفة ليحصل الابطال بين الصفة والموصوف \* (فصل تحذف ربي يبنى عملها بعد الفاء كثيرا) قوله) وهو امر والقسن المكتدى (هناك جلى قنطرت وورض) \* فالتمتاهن ذى غمام محمول بحر مثل رب الهذوقة بعد الفاء معنى طرقتا ينما لليلة أليتها شافها والامام التعاون يذوا احدها بنية وهي العودة التي تعلق على الصي وقايتم العين أو السحرو ومحول من أحول الصي فهو محول اذا تم له حول أى سنة أو ما يخص المحلى والمرع بذلك لانهما زهد النساء في الرجال وأظهن شغفاهم (وبعد الواو كثر) لأن العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لاشاراً كهما في العطف (قوله) وهو امر والقسن أيضاً (وليل كوج البحر أرخى سدوله) \* على انوار المعلوم ليتلى بحر ليل رب الهذوقة بعد الواو وشبه غلام الليل في هوله وصعوه يتون كارة ربح البحر واستعاره سدوا وهي السور وادراك البصر وادراك البصريات وعلى متعلق بربى والباء

ما قاله السعدانها متعلقة بفعل مقدّر تقدّر وتحقيق وثبتت له في معطوفه في بحثه \* (فصل) (قوله واستعاره سدوله) في قوله قال في بحث رب هكذا في النسخة التي بآيدتنا وله في بحث رب



أي استعاره قصر بحجة لانه شبه نالام الليل بالشوربحاجمع علم ظهور ما يترأوه واطلاق اسم ٢٣ المشبه وهو السدول على المشبه

وهو الظلام (قوله فقيل من أجهل الخ) رأيت في المصنف ما نصه في كتاب اقتصاد الاضداد للزجاج قالوا ومن الاضداد اجمل وانه يقال امرجل للشديد والمسن وانما الجمل ما عظم في النفس فيباه فقد عظم في الكبر وقد عظم في القلة وقالوا في قوله رسم دار البيت من عظم هو ليس يريد هنا عظم الرسم في نفسه كما زعموا وانما العظم في نفسه الواحد لا الرسم وقالوا فيه قولا آخران معناه من أجمله وهذا هو الصواب يقال غلته من أجمل وغلته (قوله لانها قاتق مقام عدد م. ب.) قال العزني جماعة هذا الدليل يحتسم القلب بأن كم الاستفهامية مقام عدد مركب والعدد المركب لا يحمر عمنه فكذا مقام مقامه (قوله مختلفين) قال الزجاني ليس لا احتراز بل لبيان الواقع وذلك لان العاطفين لو انتقل كان الثاني مؤكدا للاول فلم يكن الاطلام واحدا (قوله) وقد تدره ان لا امر الخ) قال الثاني أي لان ان الشرطية لا تتبع كل (هذا باب الاضافة) \*

في انواع الصاحبة وينتجى مختبر يقول رب ليل بهذه الصفة أرني على شئ وظلامه مع أنواع الاثران ليختبر في أصبر على الشدائد أم أخرج عنها (وبعد قليل) بعده من الواو (قوله) وهو روية أو العجاج (بل مهمه قطعت بعدمهمه) فمهمه رب المحذوفة بعد بل والمهمه المفاضة البعيدا لاطراف والى حذف رب وبقاها بعد هذه الحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله وحذفت رب فترت بعد بل \* والقابو بقدا والواشاعنا العمل

(وبدون أن أقل كقوله) وهو جميل بن معمر (رسم دار وفتت في مله) \* كدت أفضى الحماية من جلله فرسم بحر وروى محذوفة ورسم الدار ما كان لا صلتا من آثارها بالاربع كالما دونه وهو الطلل ما شخص من آثار الدار وأفضى أموت وروى بدل الحماية القعدة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من أجهل وقيل من عظم أرفق هين والجليل العظيم (وقد يحذف) حرف الجر (غير وروى بيتي) واليه لا يشارة بقول الناظم \* وقد يحمر بسوى رب ليل \* حذف (وهو ضربان) سماعى كقول روية) يضم الرادوسكون المحذوفين العجاج بن روية (خير) بالجر (والجملته) جوابا (لأن) قاله كيف أصبحت (والاصل) بحر أو على خير يحذف الجار وأبقى عمله ورؤية هذا من قصص العرب قال الرثمي شري وهو من أمضغ العرب للشيوخ القيصوم يزيد ذلك تحقيق أنه يدوى لاحقية الصنع لأن هذين التبتين لا يمتصهما الا تميميون ومن قرأه ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا بهوضه يرفع بعوضه (وقياسى) واليه أشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا (كقوله) بكم درهم استقرت ثوبك فدرهم بحر وروى من مقدرة عند الجمهور (أي بكم من درهم مثلا) قال زجاج في تقديره بالجر بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين أحدهما أن استعماله لا يصلح أن تعمل بالجر لانها قاتق مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل بالجر فكذا مقامه وقامه والثاني أن الجر بعد كم الاستفهامية ولو كان بالاضافة لم يترتب دخول حرف الجر على كفاشته اطلاق دليل على أن الجر بمن مضمره تكون حرف الجر الداخلة على كم عوضا من اللغتين بخلاف كم المحبوبة فانه لما لم يترتب دخول حرف الجر عليها كان غيرهما بحر وروى بالاضافة لاجن مضمره بخلاف الفراء (وقوله) لم أن في الدار زيدوا المحبرة عمرا) فالمحبرة بحر وروى بحر محذوف (أي وفي المحبرة عمرا) انقلو عطف على الجر وروى في زمن العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك متبع عند سيبويه ومتابعه لمصنف العاطفين ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافه) لا يخفى ان قدر العطف على معمولي عاملين) فعلى المحبرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفة على زيدوا الدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيدان (وقوله) مرت برجل صالح (الصالح) عطف على حكاه بنس) بحر صالح محذوف بحرف محذوف (وقدره ان لا امر) أنا (بصالح) فقد مرت برجل صالح هذا تقديره ان ما لم يقدره سيبويه ان لا كن مرت برت بصالح فبطل محذوف تقديره سيبويه هو الصواب قال الظليوسي في شرح كتاب سيبويه ان قلت ان لا امر تقتض المعنى فأنك قد قلت مرت بصالح ثم تقول ان لا امر بصالح فيصا مستقبل وانما المرور واقع فلا بد من ضمها لتكون تقول ان لا كن فيصا مستقبل موصوفا بكوني مرت بصالح فان قلت مرت بصالح فلهذا المراد في شرح التسهيل عنه في باب كان وأقره

وهي لتعطلان الاستدلال روا القيس فلما دخلنا أرى ضغنا ظهورنا \* الى كل حارى جدي مشطب يريدنا اخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الى كل رجل منسوب الى المحيرة بخط في مطرأق واصطلاحا من شرطها وجوابها الاجلة

(قوله) استناد اسم الى غيره (قال) النوشري المضاف لا يكون الاسماء عاقبة التنوين والتون ولان الغرض الاهم من الاضافة تعريف المضاف والفعل لا يعترف وكذلك المضاف اليه لا يكون الاسماء لانه محكوم عليه ولا يحكم الا على الاسماء فان قلت وجد في كلام الله اضافة الزمان الى الفعل قلت هو مقدر والمصدر مقدر وموم ينفع الصادقين ويصل الى ذلك لفظ العشرة حيث قال وتضاف اسماء الزمان الى الفعل وعلى ذلك ما ن اسماء الزمان بينهما وبين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفاعل والافعال حركة الفاعلين فتناسب مضافاتها الى الافعال لذلك انتهى وقد يقال ايضا ما جاز ذلك لان الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التزاما أو طريقا الجمل على الزمان وقوله ان الفعل حركة الخ غير مطرد في كل نحو وعدم موات العلم والموت غير حركتين كما هو ظاهر (قوله) تحذف أنت) أمشوا النارج بقوله أنت ان تحذف مضارع مبدوء بمتا الخطاب لا يبيد التسمية وكان وجهه أنه المنسب لقول التناظم حذف (قوله) ما فيه من تنوين الخ) وكذلك تحذف ٢٤ آل زوايا مشرط كون الاضافة تحضة أو غير محضة والمضاف غير متني ولا جرح على حده والثاني

قولي الضجيع اذا تبهموهنا

كالا فحو ان من الرشاش

المستوى

وقبل الثلاثة الأرباع

وَقَوْمٌ بَعْدَهُم بِلَا إِلَهِ إِلَّا اللَّهُ يَتَذَكَّرُونَ

زائله فيها و بناء المائيت

بجواز ان لم یوقع خذ فهاقی

ليس فحوا واقام الصلاة

## فخلاق ما اذا ألسن فبحو

شعرة زبد و هذا العلم ان

تَقَرُّبُ الْعَمَلِ إِلَى الْقَوْلِ

يعلم المبعوث في قول

المناسم نونالح لیس

للإختصاص ولذا قدم

المصنف العامل قدير

وما ألفت قول بعضهم

أَزَالُ اللّٰهَ عَنْكُمْ كُلَّ آفَةٍ

وسدرد بكم سبل الخفاه

ولاذ التمه ائسك جمعا

وَالَّذِينَ آمَنُوا بِحَبْلِ اللَّهِ  
وَالْحَبْلِ الْأَمَلِ

استنادا إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يعقوب مقام تنوينه قاله الموضعي في شرح  
الشذور (تحذف) أنت (من الاسم الذي تردها ضافة معاق من تنوين ظاهر) كتثوين ثوب (أو) تنوين  
(مقدور) كتثوين دراهم لأن غير المنصرف فيه تنوين مقدور من ظهوره مشابة الفعل والذي يدل  
على أن فيه تنويناً مقدوراً نصب التمييز في شذوه أو أخسن وجهاً إذ لا ينصب شذوهذا إلا عن تمام الاسم  
بالتثوين (قولك في ثوب دراهم ثوب زبدور درهمه) فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم  
تنوينه المقدور لأن التثوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يصح بينهما (و) تحذف  
ما فيه (من ثوب) على علامة الأعراب وهي (أربعة الأول والثاني (نون التثنية وشبهها) فالاول (نحو ثبت  
يد إلى الحب) فيه تثنية بدو الأصل يدلان تحذف نون التثنية للاضافة لأنها تأتي علامة الأعراب وهي  
الألف (و) الثاني نحو (هذان اثنا عشر) فالتثنية بالتثنية في الأعراب المحرّوف وليست تثنية حقيقة فإذا  
لا يقال في مفردها نون والأصل اثنا عشر تحذف نون الأضافة كما ذكرنا (و) الثالث والرابع (نون جمع  
المذكر المألوف) فالأول (نحو والمقيم الصلاة) فالمقيم جمع معي جمع مذكر سالم والأصل والمقيم  
تحذف نون الجمع للاضافة لأنها تأتي علامة الأعراب وهي الياء (و) الثاني نحو (عشر وعمر) فحشر شبه  
بجمع المذكر السالم في الأعراب المحرّوف وليس بجمع حقيقة إلا لأنه لا مفرده أو ما تحذف نون التثنية  
والجمع وشبههما لأنها أشبهت التثوين في كونها تأتي علامة الأعراب فكان التثوين على علامة الأعراب  
(و) لهذا (لا تحذف النون التي تلها علامة الأعراب نحو سائرين زيدو شياطين الأتسن) لأنها لا تشبه  
التثوين فيما ذكر لأن النون في هذين المثالين تلها علامة الأعراب وهي الحرة كما يتبين من أن الأعراب  
واقع بغلام الكلمة من غير فاصل فكأن الحرة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين في المشتق والقول  
الثاني أن الأعراب معقار لا تخر العرب بلا بعد والى حذف النون والتثوين من المضاف إشارة للتأني  
بقوله  
نونا إلى الأعراب أو تنويناً • مما تصيف الحذف  
(ويحذف المضاف إليه المضاف وفاء السبويه) وهو الأصل اتصال الضمير به والضمير لا يتصل بالأفعال

المصنف في التذكرة أن قيل لم حذف التنوين في الإضافة فالجواب أنه حرف من حروف المعاني فهو كلمة  
 كواو العطف واء الجر فلا يفصل به بين ما جعل كالشيء الواحد وهذا الراء دعان التنوين ساكن فان الاء التي التعرّف حرف وضع لهذا  
 المعنى مع الساكن وقال ابن الخزاز في شرح الجمع ان بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الأعراب وان كان يجب حذفه وردّه أقبح  
 ودولم يبين توجه الحق تحقيق الراء عندى ما فهمه \* فعند حجة الخبر اليقين \* وهو ما قدمته من ان التنوين كلمة توال الأعراب سر  
 وهو صوت يحدث على الحرف وكيفية تحدث له في حالة النطق بممدح أو غير كقوله الإجماع ومن ثم كان عندى هذا بن حنى وغيره  
 في التصريفون التنوينون الجمع وبنون الأمثلة الخمسة مشكلا أما الأول فلاها كلمة ترأسها وقد أجمع على ان التنوين لا يعد النون  
 كذلك لأنها التامة والثاني فلاها تباع عن الضم وهو غير معتبر في بنية الكلمة فكيف تأتيا التي ومن خطه نقلت (قوله وهذا  
 أعيد قولين) بل أحد أقوال قال الجعبري في نوته  
 ونقد كرات وجهه في حلية الفا كفى في بحث الأعراب  
 والشكل سابق رقه أو بعده \* قولان والتحقق مقترنا

(قوله لا بمعنى اللام) قال الدوشري ينظر ما معناه هل هو ان الملك مثلا عمل البحر فليأمل (قوله ولا يحجر مفقود) قال الدوشري يرد هذا المذهب بأنه يلزم عليه تقديم متعلق الجار المقترن لكل حرف جر غير زائد ولا شبهه لانه من متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جر مفقود فليأمل \* (فصل) \* (قوله وعلى معنى من) من ذلك اضافة العدلى المعبودات والمقدورات عند ابن مالك وجاعة فاذا قلت ثلاثة انواب فالثالث انتهى الانواب وذلك اسمها وما تدرهم أصله ودوامهم كما ثبت قلت ماتت من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لامن حيث هي عدد بل من جهة المعدود والعرب تقيم العدم مقام المعدود ومن ذلك اضافة العدلى عدد آخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلاثمائة لان مائة بمعنى مئتين وثلاث من المئتين مئتين وقبل اضافة العدلى المعدود فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه (قوله ان يكون الثاني ظر فالاول) قال اللقاني هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقديده اه وادمان الضابط لا يكون مانعا لانه يساقى التمثيل بخصير المسجد لانه اضافة في معنى الاختصاص ويحايى به لانه مانع من جواز الامر بختلاف قصد المتكلم واداءته ببيان معنى الظرفية والاختصاص كما بيناه في المحاشي وباعتبار القصد ٢٥ لا يتناول أحد الضابطين الآخر فتدبر (قوله نحو مكر الليل) أى يتلعل على ان الاضافة حقيقة امان على القون بها مجاز عقلى فانه كما يكون في النسب الاسنادية يكون في الاضافة والاقامية فلا تكون الاضافة على معنى في بل جعل الليل ما را مجازا لودع الكرفه (قوله ما صاحب السجن) قال اللقاني أى لان المراد وصفهما به بصفتها في السجن ولو قيل ان الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار لمستاجرها ما بعد فان قلت لام الاختصاص تقتضى ان ما قبلها مقصور على ما بعدها وهذا بالكس

(لا بمعنى اللام خلافا لاجاز) ولا الاضافة خلافا للسهمى وأبى حيان في النكت الحسان ولا يحجر مفقود ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش \* (فصل وتكون الاضافة على معنى اللام باكرية) لانها الاصل ولذلك انقصر عليها الزجاج (وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة) ولهذا يذكره الابن مالك تبعاً لطائفة قليلة (وضابط الاضافة) (التي) تكون (بمعنى في ان يكون الثاني) وهو المضاف اليه (ظرفا للاول) وهو المضاف سواء كان زمانا ومكانا فالزمان (نحو مكر الليل) وترى اربعة اشهر (و) المكان (نحو ما صاحب السجن) وشهد الدار لليل ظرف للكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل وما صاحب في السجن (و) ضابط الاضافة (التي) تكون (بمعنى من ان يكون) الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه (و) ان يكون المضاف اليه (صاحب الدار) (بمعنى) أى عن المضاف (كخاتم فمعة اخرى ان الخاتم الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) (المضاف اليه) (وانه) يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فيجبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته (فان اتقى شرما القسم الاول أو الشرطان معا) في القسم الثاني (نحو توبى زيد قلامه) بما الاضافة فيفيد الملك (وحصر المسجد وقديده) بما الاضافة فيفيد اقتداء الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها لظرف المضاف (أو اتقى الشرط الاول) من شرطى القسم الثاني (فقط نحو يوم الخميس) فان اليوم وان كان يهضج ان يحضر عنه الخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (أو اتقى الشرط الثاني) من الشرطين (فقط نحو زيد) فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يحضر عنها زيد فلا يقال هذا اليد زيد فاضافة من اضافة الجوز الى كذا هو اذا اتقى ان تكون الاضافة بمعنى من او في (فالاضافة بمعنى لام الملك) كما في توبى زيد قلامه (أو اللام) (الاختصاص)

(٤ تصحيح في) قلت لاسلم ذلك بل الاختصاص أهمهم أن يكون لقصر الاول على الثاني أو بالعكس أو يقال ان القصر هنا اضافى أى مقصور على صاحبة السجن دون صاحبة الاطلاق اه وقدرت عما أسلفناه لانه لا مانع من جواز كون الاضافة على معنى حرفين بخلاف الاعتبارين ولو لا ذلك كانت الاضافة قطعا بمعنى لام الاختصاص لان كلامنا في الظرف والبعض يصح فيه الاختصاص (قوله وان يكون المضاف اليه صاحباً) أشار الى ان قول المصنف صاحباً مقطوع على بعض والضمير في به المضاف اليه وفي عنه للمضاف وقال اللقاني وهذا المعنى مع ظهوره خفى على بعضهم فاعبر بما لا يصح (قوله شرط القسم الاول) زاهد الصبح قول المصنف الاتى فالاضافة بمعنى لام الملك لانه يلزم كما قال المحققين انتفاء كونها بمعنى اللام ٢ مع وجود الاتى بمعنى في لكن كان عليه ان يعطف قوله أو الشرطان معا لولا ما وقدر قول المحقق لا يلزم كما قال المحققين انتفاء كونها بمعنى اللام ٢ مع وجود الاتى

(قوله) ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب يذفها بمعنى (الام) في شرح الكافية للحاجي عند قولها المضاف اليه كل اسم  
 نسب اليه شيء واسطة حرف الجر لفظاً او تقديره اما ضمته المتبادر من هذا التعريف نظر الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير  
 حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه الاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه  
 له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية اسماء للاضافة بتقدير حرف الجر قيمها لكن لم يبين بتقدير حرف الجر قيمها مالا في المتن  
 ولا في شرحه ولم ينقل عن شيء في مسائل مصنفاته وقد تكلم بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب يذف بتقدير لام لتوبة  
 العمل أي ضارب يذف في اضافتها الى فعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البينة فان ذكر الوجه في قولنا حاجي يذف بالحسن  
 الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد ٢٦ الحسن الذي يذهبها فانه لا يعلم أي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث

كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب يذفها بمعنى (الام) كما صرح به ابن جني  
 والشاويين والى ذلك يشير قول النظم

والثاني أحرر وواو من أوفى اذا لم يصلح الاذلال واللام خذا

الاسوي ذنك فعمل منه ان كل اضافة متممة فيها ان تكون بمعنى من أوفى فهي بمعنى (اللام) تحقيقاً حيث  
 يمكن النطق بها كغلام يذف بتقدير بحيث لا يمكن النطق بها فتعوض مال وصنذ بدوهم عمرو وامتحان  
 هذا بان تأني كان المضاف بما رادفه أو بقاؤه نحو صاحب ومكلن ومصاحب وذهب الجموز الى  
 ان الاضافة قسمان بمعنى (اللام) بمعنى من ولا ثالث لهما وما أوهم معنى في فهو على معنى (اللام) مجازاً قاله  
 الشارح وذهب أبو الحسن بن الصائغ الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى (اللام) على كل حال وكان يذهب في  
 ثوبت و نحوه ويقول التوبي يستحق الخبز لمعناه أصله وذهب أبو حيان الى ان الاضافة ليست على  
 تقدير حرف مجاز كرو ولا على نته

فصل والاضافة على ثلاثة أنواع نوع يعيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه  
 معرفة كغلام يذف فغلام قبل الاضافة نكرة فلما أضيف الى المعرفة كتب التبرع يف منها  
 (وتخصيصه) أي تخصيص المضاف بالمضاف اليه (ان كان) المضاف اليه نكرة كغلام امرأه فغلام  
 قبل الاضافة نكرة خالية من التخصيص فلما أضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص مالا  
 يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأه أخض من غلام ولكن لم يميز بعينه كغلام يذفه قاله في المغني  
 والى ذلك يشير قول النظم وأخصص أولاً أو أعطه التعريف بالذي تلاه (وهذا النوع هو الغالب)

ولذلك صد به الكلام فكل من المتضامين مؤثر في الآخر فالاول يؤثر في الثاني والآخر في الأول  
 الاول التعريف أو التخصيص (نوع يعيد تخصص المضاف دون تعريفه) وذلك قسمان قسم يقبل  
 التعريف ولا يقبل لكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا يقبله أصلاً فالاول ضابطه أن يقع موقعه مالا يكون معرفة  
 كقوله أبلوت الذي لا يداني ملاقاً بالآل تخوفيني ونحورب

رجل وأخيه وكم ناقض فصيلها و جاء وحده فذه المضافات الى المعرفة فجب تأويلها بنكرة لأن لا تعمل  
 في المعارف ويرى وك لا يجر ان المعارف والحال لا يكون معرفة فالاضافة ههنا نحوها بتقدير التخصيص  
 دون التعريف (و) الثاني (ضابطه أن يكون المضاف متوغلاقاً أي شديد الدخول في الإبهام) يقال  
 وغفل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا (كتهير ومثل) اذا رآه بديهما مطلق المعاملة والتغاير ولا كالمعاملة

أقوى أمية التعريف وأجاب الدمامني بان التخصيص في عرفهم لتقليل الاشتراك التكرات  
 والتعريف رفع الاحتمال في المعارف (قوله والى ذلك يشير قول النظم وأخصص أولاً) فيه انه لم يتعرض للنوع الذي يقيد بهما معا  
 ولا يصح جعل أوامعة خولان المحل جاز كافي النوع الثالث (قوله وهذا النوع هو الغالب) أي وليس له ضابط وجودي بل ضابطه  
 انتفاء ضابطي التقسيمين (قوله أبلوت الذي لا يداني) ترجمان مالك على انه دعاء على الخضا ط به لايام الموت فغله ما ضيأ  
 والكاف مقول به وضعه وروده حيث لم يذكر الموت وقوله لا يابى ولو كان فعلا لا يي بنون الوفاة وقوله ونحورب رجل الخ جعل  
 في الباب الثامن من المغني ههنا معاً تغفر في الثواني مالا يغفر في الاوائل فالاضافة ههنا مبهمة للتعريف (قوله لا كالمعاملة) قال الثاني  
 أي لان صفات الخاطب التي قيل هو عليها معلومة فاذا رآه يدبرت كالمبالغة الشخص أو بنوت ضابطها كالمبالغة الشخص فقد نعت به

الوجه فان قلت هذا في الحقيقة يخص فلا يصح ان الاضافة لا تقيد التحقيقاً في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واتعاقب الاضافة فلا يكون مما يقيد الاضافة اه بجره (قوله وذهب الجمهور الخ) قال النونشري قال بعضهم هو الصحيح لان الجمل على الجواز أولى من الاشتراك وأيضاً فان الاضافة على تقدير (اللام) متفق عليها فعمله على يلتقي عليه أولى (فصل)

(قوله والمراد بالتخصيص الخ) جواب عن قول أبي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى ما يقيد التعريف وما يقيد التخصيص ليس بصحيح لانه من جعل القسم سيما وذلك لان التعريف تخصيص فالاضافة تقيد التخصيص لكن

(قوله فعل المقضي الخ) فيه نظرا فيه جعل المقضي للتعريف بأرادة المغار من كل وجه ومثله بالتوغل من الضدين ولم يحضر في ذلك  
 فياز من وقوعها بينهما ارادة كمال المغارة ولا يلزم من عدم وقوعها بينهما عدم ارادة المغارة فكذا ارادة كمال المصنف  
 فتدبر (قوله وهذا النوع من جمعه الى السماع) انظر هدام ان المصنف جعل لها صافيا فانه بقياسيته (قوله وشركك) قطع الشين  
 قال في السماع وقال شرعك هذا أي حبسك (قوله اذ لمس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام زيد مثلك) انظر هدام مع ما تقدم ان  
 الاضافة في ذلك على معنى اللام لقتدش على من شرط قولنا معنى لكونها على معناها لا التقدير بها بها وقد صرحوا بان الاضافة  
 الغنوية بمقدرة بالحرف وليس هناك ضمير فاضل كافي اللفظية وهو الموافق ٢٧ الحاساني في توجيه كون اللفظية

تسمى غير محضة (قوله  
 في كونها مرادها الحال  
 الخ) بيان لوجه المشابهة  
 في قول الناظم وأن  
 يشابه المضاف الخ وفيه  
 زعمي أن حيان حيث  
 نلن ان المراد المشابهة  
 في الترتيب اعترض بان  
 كلام الناظم لا يشمل  
 الاسم الفاعل (قوله  
 بدليل نعت الخ)  
 استدلل ابن مالك في  
 تعريفه بالصدر واقع  
 موقعه مفرد مصدرى  
 موصول بالفاعل  
 والموصول المشار اليه  
 محكوم بشرطه فليكن  
 الواقع موقعه كذلك  
 وحاصله ان المصدر  
 المبني من الموصول  
 المحرف وصانته في مثل  
 أعجبنى ما صنعت  
 محكوم به بالتعريف لانه  
 بمنزلة صنعتك وهذا وان  
 قاله النحاة لا ينظر  
 الدليل عليه كمال  
 الداميني لان المصدر

من كل وجه قال الباقه اذا اريد تغير المغارة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحرة كغير  
 السكون وان اريد بها غير ذلك لم تعرف لان المغارة بين الشين لا تخص وجهها بعينه اه ففعل  
 المقضي للتعريف وقوعه بين متضادين وبه قال السرا في وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه  
 قال ابن السراج وارتقاء الشلوين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيد فهو كل  
 ما صدق وصفه بالمغارة صدق وصفه بالمائة اذا كان الجنس واحدا واشتركا في وصف من الاوصاف  
 ولا تكاد جهات المائة تنحصر ونهبت سيويه والمردى الى أن سبب تشكيكهما ان اضافةهما للتحقيق  
 لم يشبهتهما اسم الفاعل معنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بقوله مغارك ومثلك واخترارك اوجيان في  
 التكرار الحسن وهذا النوع من جمعه الى السماع ومنه شبهك وخذتك وشركك وشركك وشركك  
 وحيك وشركك وأمهاتك وغيرك فاذا اريد بها مطلق المائة والمغارة لا يشتركان بالاضافة (ولذلك  
 صرح وصف التكرار بما في) فهو (ررت رجل مثلك وغيرك) والتكرار لا يوصف بالمعرفة (وتسمى  
 الاضافة في هذين النوعين) وهما ما يحدد تعريف المضاف أو يخصه وما يشيد تخصيص المضاف دون  
 نعت به (معنوية لانها تأتت امر معنوية) وهو تعريف المضاف أو تخصيصه (و) تسمى أيضا (محضة أي  
 خالصة من تقدير الانفعال) اذ لمس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام زيد مثلك (ونوع لا يفيد شيئا  
 من ذلك) التعريف أو التخصص (وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادها  
 الحال أو الاستقبال) واليه أشار الناظم بقوله

وأن يشابه المضاف فعل \* وصفاً من تشكبه لا يعزل  
 يخرج بالصفة المصدر المقتران والفعل فان اضافته محضة خلافاً لـ ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة  
 بدليل نعتهم بالمعرف فتعزوه

ان وحدي بك الشد يد أرى في عافوا من عهدت فيك عذولا  
 فوصف وحدي وهو مصدر مضاف الى ما يتكلمها الشديد ومثله المصدر الواقع مفعولاً له نحو جئتكم  
 اكرامك فان اضافته محضة خلافاً لما يشرى ونحو شبه المضارع الخ اسم التفضيل نحو أفضل القوم فان  
 اضافته محضة عند اكثر من خلافاً بين السراج والفارسي وأبو القياق الكوفي وجماعة من المتأخرين  
 كالجوزي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيويه وقال انه انهم بدليل قولهم ررت رجل  
 أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف التكرار بالمعرف وان الخالف نزع ذلك على السبل  
 فيكون من بدلي المعرف من التكرار وقال بذلك باطل لان البدل المشتق يقل اه كلام ابن عصفور في شرح  
 الجمل وهذا الذي حكمه من سيويه واختاره انما حكمه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافاً وزعم ان

لا يجب اضافته بل يجوز أن يذكر المعمول بعدم وقوعه نحو ما عجبني ضرب زيد بوزن ضرب بوزن زيد او تعبه في لا يجوز  
 بتقدير هذا المصدر متكرراً أو فاعل الفعل الذي كان مرفوعاً بهذا السبب بالمصدر المبني التكرار ودعوى الداميني ان النعت لا يغير  
 مسلمة ان أراد كلهم فقد صرح بعضهم بان المصدر المبني يكون تكرر فوجز بعضهم في أو برسل رسولاً في قراءة النصب أن يكون في  
 تأويل السلا وتقدم في باب كان ما يتعلق بذلك (قوله فوصف وحدي الخ) هذا لا ينص دليلاً لا احتمال أن يكون الشديد بدلاً من  
 وحدي لا يتناول ليس بمسلم فيجمل أن يكون ال في الشديد الحسن ومعه ما في حكم التكرار (قوله نحو جئتكم اكرامك) قال الدون شرى  
 في كون اكرامك مفعولاً نظر لعدم الاتحاد في الفاعل مع عمله ويجوز بان مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله فاعله ما واحد

(قوله هذيانا لك السكبة) قال الدوشري الهدي يفتح أوله وسكون ثانيه ويحذف الهدي بكسر ثانيه وتشديد الباء وقرأهم جميعا  
القرء حتى يبلغ الهدي محله الواحد حدة وهدية بكسر الهمزة وتشديد الباء (قوله والهاء) أي وضع الهاء (قوله إنما تشديد هذه الاضافة  
التخفيف) قال اللقاني قد يقال ٢٨ هذا مقوض بنحو قوله \* الودأت المستحقة صفوه \* فان الاضافة فيه لم

تقد تخفيفا ولا وقع فيه  
اه وقال الدوشري حصر  
التخفيف في هـ  
الاشياء الثلاثة بشكل  
ثلاث مسائل فان  
اضافتها غير محضة ولم  
يخذف منها تنوين ولا  
نون ولا ضمير الأولى  
قولك الضارب الرجل  
فان هذه الاضافة غير  
محضة ولم يخرس منها  
تنوين ولا نون ولا ضمير  
وأجيب بان هذه الاضافة  
مجمولة على المحسن الوجه  
كان المحسن الوجه  
محصول في التصب على  
الضارب الرجل وذلك  
لأنه المحاصل فيها في  
المضاف والمضاف اليه  
لان المضاف فيهما صفة  
محسنة بالالف واللام  
والمضاف اليه محسنة  
معمول معرف بالالف  
واللام الثانية قولك  
هذا ضاربك لان الكلف  
مفعول في المعنى وليس  
ثم في محاذ كذا لان  
التنوين يصاد الضمير  
المتفصل لما بين الاتصال  
والانفصال من التنافي  
وأجيب بان التنوين في  
ضاربك في حكم الظهور  
الثالثة زيد الضاربك

ذلك قول سيبويه وخرج أيضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد أمس فان اضافته محضة على  
الصحيح خلاف الكسائي وخرج أيضا الصفة التي تعمل نحو كاتب القاضي وكسب عبدا فان اضافتها محضة  
(وهذه الصفة) الشبهة للضارع في ارادة الحال أو الاستقبال (ثلاثة أنواع) كما يؤخذ من أمثلة النظم (اسم  
الفاعل) المضاف لمعوله الظاهر أو المضمرة فالاول (كضارب زيد) الا أن أوغدا (و) الثاني نحو (راجبتا)  
الا أن أوغدا ومنه أمثلة المبالغة كثر ابن العسل (واسم المفعول) المضاف لمعوله سواء كان من ثلاثي  
أول فالاول (كضروب العبد) الا أن أوغدا (و) الثاني نحو (روع القلب) يقع هو او المشددة (و) الثالث  
(الصيغة المشبهة باسم الفاعل) المضافة لمعوله مجردة كانت أو لا فالاول (كعسن الوجه) الا أن (وعلم  
الامل) الا أن (وقيل المحمل) الا أن الثاني كاستقيم القائمة ومعدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى  
منصوب بمعنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مفعولهما معنى واصله هذه الصفات الى  
معومول المعرفة لا يفيد هاتر بها (والدليل على ان هذه الاضافة لا تشدد المضاف تعريفا وصف التكررة  
به) أي الوصف المضاف (في نحو هذيانا لك السكبة) فهذا تكرر من منصوبة على الحال ويان لك السكبة تعنها  
ولا توصف التكررة بالمعرفة (ووقعه على نحو ثاني عطفه) فثاني حال من الضمير المستتر في محاذل من  
قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله ضيعر علم والحال واجب التذكير والاصل عدم التناول (وقوله)  
وهو أبو كبير الهذلي مدح بابط شراو كان زوج أمه  
(فانت بحوش القوا مضطرا) \* سهد اذا نام ليل الموجل  
بحوش يضم الحاء المهملة وسكون الواو والسين المعجمة صفة مشبهة حال من الماء المجرورة بالباء العائدة  
الى ما تشرأب وبعدها حديثا القوا وادوا المظن الضمار البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهل يضم السين  
المهملة والهاء القليل النون والموجل الاجق (ودخل رب عليه في قوله) وهو جري بهجوا الا دخل  
(بارب باطننا لو كان بطلكم) \* لا في مباحة منكم كجر مانا  
فادخل رب على باطننا ولو كان معرفة لما صحت ذلك وهو من الضمير وهو ان يعني مثل حال المفعول من غير  
ارادة تروا المعانعة عكس الحمد (والدليل على انها) أي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعومولها (لا تشدد  
تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالتحفص (ضارب زيدا) بالنصب (فالاختصاص) بالمعومول  
(موجود قبل الاضافة) فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب  
في قوله ولا تشدد الاضافة فقال بل تشدد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أعرض من ضارب قال في  
الغني وهذا سهو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضارب زيدا فالتخصيص حاصل  
بالمعومول قبل أن تأتي بالاضافة اه وما قاله ابن مالك تباع فيه ابن الضائع في اهتراضه على ابن عصفور  
حيث قال وأما قوله ولا تختصيص فغير صحيح لانه لا دخل في هذا ضارب اهتراضه فقد خصصت المضاف  
بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اه (وانما تشدد هذه الاضافة التخفيف) لان الاصل في الصفة  
أن تعمل التصب ولكن المحقق أخف منه اذا تنوين معه ولا نون قاله في المعنى (أو) تشدد (رفع القبح  
أما التخفيف فيحذف التنوين الظاهر) من المضاف (كأي ضارب زيد وضارب عسرو) ومضروب  
العبد (وحسن الوجه) ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حرف في الاضافة (أو) يحذف التنوين (المقدر كأي  
ضارب زيد وضارب عسرو) في ضارب وضارب عسرو تنوين مقدر حذف الاضافة بدليل تعبهما المفعول

على ان الكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فلا اضافة غير محضة صوما يقع بحذفه التخفيف مقفود هنا وأجيب  
بان الضاربك محمول كأي الاضافة على ضاربك اذا المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل فاذا كان تعذرا للنطق بالتنوين فغتر في  
ضاربك وانما فيه شيء واحد هو اتصال الضمير بالاولى أن يغتر في الضاربك لان المانع في شيان الالف واللام والباء الضمير

قاله الموضع في المحاوئي (أو) بحذف (نون) التثنية كافي ضارباً بذاو (نون) الجمع) السالم (كافي ضاربو  
زيد) ففي التثنية والجمع نون حذف للاضافة (وأما رفع القيس في محو ريباً جل الحسن الوجه)  
بالجر (فان في رفع الوجه) على الفاعلية (قدح خلو الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظاً  
كأن قال في المعنى (وفي نصبه) على التشبيه بالمفعول به (قبح اجراء وصف) الفعل (القاصر) وهو حسن  
(بحري) يضم الميم (وصف) الفعل (المتعدي) في نصبه المفعول به في رفع الوجه قدح وفي نصبه قبح  
(وفي الجرح يخص منهما) مع الا ان الصفة لا تنافي لرفعها حتى يقدر بحول اسنادها عنه الى ضمير  
موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجر (لا تنافي قبح  
الرفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لظافته يعود على الموصوف (و) امتنع (نحو  
الحسن وجهه) بالجر أيضاً (لا تنافي قبح النص لان النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة وسيأتي  
ان الصفة المفردة المروية بالانضاف الى المحا في منها ومن الاضافة الى البابا (وتسمى الاضافة في هذا  
النوع) وهو اضافة الوصف لمفعوله (لفظية لانهما ظلت أمر الفظلية) وهو حذف التنوين ونون التثنية  
والجمع ورفع التبسيع وم فهم على اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقوله (وذي الاضافة قاسمها لفظية  
(ذ) تسمى أيضاً (غير محصنة لانهما في تقدير الانفعال) لان نحو ضارب بزيد لم ينع في تقدير ضارب هو  
زيد بالضمير المستتر في الصفة فاصل بينهما وبين جرحه وتقديره

(فصل) \* تختص الاضافة اللفظية (لكنها غير محصنة) بحواز دخول آل على المضاف في خمس مسائل  
احداها أن يكون المضاف اليه (مقروناً) (بال) واليه أشار الناظم بقوله

ووصل لهذا المضاف مقتر \* ان وصلت بالثاني (كالمجدد الثغر)

فالمجدد مفعول مقتر من جرحه مشعر بجموده ضد سبطه وطو الشعر قطع العين مضاف اليه (وقوله) وهو  
الفرزدق \* أنابها بقسلى وما في دماها \* شفاء (وهن الشاقيات المحاوئي)

بحر المحاوئي باضافة الشاقيات وأبانا بقسم المزمة الاولى والى الموحدة ويكون المزمة الثانية قتلتها والضمير في بها  
وهي للسيوف وفي دماها القتلى والمحاوئي العطاش التي تقوم حول الماء جمع طائفة بالحاء المهملة من الحوم  
وهو الطوافي حول الماء غير والشاقيات جمع شاقية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلتها السيوف وليس  
في دماها القتلى التي تهرقها السيوف شفاء بل الشاقيات هي الشاقيات لانها آلة السفل ولولاها ما حصل  
السفل المسئلة (الثانية ان يكون) المضاف اليه (مضافاً لمانية آل) واليه أشار الناظم بقوله

أوباذي له أضيف الثاني \* كالضارب رأس الجاني

فالضارب مفعول مقتر بآل مضافة الى رأس و رأس مضاف الى الجاني المقرون بال (و) نحو (قوله)  
لقد نظف الزوار أقيام العدا \* بما حاوز الآمال ملامر والقتل

فالزوار جمع زائر مفعول مقتر وبآل مضافة الى أقيام جمع قفا وأقيام مضافة الى العدا المقرون بآل والآمال  
بالجمع أمل وهو الرامو ملامر أصلهم من الاسر مخدفتون من على لغز يبدون يختم من قبائل  
اليمين المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف اليه (مضافاً الى ضمير ماقية آل كقوله)  
الودأت المستحقة صفوه \* منى وان أراج صلت نوالا

فالمستحقة صفة مفردة مقتر وبآل مضافة الى صفوه مفعول مضاف الى ضمير ماقية آل وهو الود يضم الواو  
والنوال العطاء (ومنه المبرد منه) الاخيرة لمسايق ولم تعرض لمسايق النظم المسئلة (الرابعة أن يكون  
الوصف المضاف مثني كقوله

ان يغنياني المصوطناعلن) \* فأتى لست يوماعهم ما يغني

لفظان الضمير مقتر  
ونابت آل عنه كافي  
الترجمة التي فيها الاشياء  
التي تحتاج الى رابط من  
ذلك الباب وانه قال فيها  
واختلف في رجل حسن  
الوجه بالرفع فقيل  
التقدير منه وقيل آل  
خلف عن الضمير (قوله)  
ومن ثم امتنع الحسن  
وجهه) قال اللساني ان  
قلت هذه العلة تطرد في  
حسن وجهه وقد تقدم  
جوازه قلت انما حاز فيه  
لافادة الاضافة التخفيف  
بحذف التنوين بخلاف  
هذا

(فصل) \* قوله  
بحواز دخول آل الخ  
كان يحسن ان يوطى لهذا  
الفصل بأن آل مخدفت  
من المضاف في غير هذه  
الصورة وان لم ذلك في  
كلامه لم يقبل اداة  
التعريف لتشمل آل  
الموصولة (قوله) والضمير  
في بها ومن للسيوف  
الخ) رأيت بخط المصنف  
ما يعضد أي قبلنا بقتلنا  
قتلى منهم ليكنهم ليسوا  
كلما عندنا فلا وفاق  
فما همم والناس  
الا تحسدون بالشار  
الحائثون حول الدماء  
يستشفون اذا قتلا  
مثلهم ضمير ومن  
للبما لا يقيد الاضافة بل ذكر

(قوله فانها الاصل في ذلك) لهذا مثل المصنف تبعا لئلا نعلم بالجمد الشعر دون الضارب الرجل (قوله فانهم يروى على الجواز) في حواشي  
 اللغاتي فانه نزل هنا ضميره تركته كثير بل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدأ من تركته في قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا  
 يتربصن أي يتربصن أزواجهم فيوز ٣٠ كون يتربصن خبرا مبتدأ منع كونه خبرا بالجمهور منع هنا اه فاقطعه عن الجمهور

فالمستوفى مناصفة مثله مضاف الى عدن ولذلك حذف التون منها وغيثا مضارع غشي بكسر التون في  
 الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة التنوين على لغة كلوفي البراغيث والمستوفى طاعة وهي  
 حلة شرطية وجوابها فاشي لسو المعنى ان يستقن على المستوفى طاعة ن في لسو غنيابها منها من  
 الآلام المسئلة (الخامسة أن يكون) الوصف المضاف (جعا تبسديل المتني) وطريقه (وهو جمع المذكر  
 السالم فانه معرب بحر فتن وبتلف فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات (ويجتم ذنون زائدة) بعد علامة  
 الاعراب (تحذف للاضافة كإل المتني كذلك كقوله

ليس الاخلاء ملاصقي مسامعهم \* الى الوشاة ولو كانوا نوى رحم  
 فالصنيضة جمعة جمع المذكر السالم مضاف الى مسامعهم ولذلك حذف التون منها والاختلاء الاصدقاء  
 والوشاة جمع واش وهو التلم بين الاخلاء والرمح القرأمو الى مشتاق المتني والجمعوع أشار التانم بقوله

وكونها في الوصف كاف ان وقع \* متني او جعاسية اتبع  
 فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة أما المسئلة الأولى وهي مسئلة الضف المشبهة فانها  
 الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها يحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور لان الاصل في الجمدة التعر  
 الجمد شعرة أو شعيرته فاما أضيفت حذف الضمير المجرور والاضافة على الأول أو بالمجرور على الثاني  
 حصل لتخفيف ذلك اذا تنوين م م وجود ال وقرن المضاف اليه بال عوض عما فهم من الضمير او من  
 التنوين لان التنوين وال تعاقبان على الاسم فولى المضاف ال كاليه التنوين وحل على الصفة المشبهة  
 نحو الضارب الرجل لما شبهت لهما من حيث ان المضاف في صورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه  
 مقرونها وأما المسئلة الثانية فلان اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قر يمين كونها في  
 المضاف لان المضاف والمضاف اليه كثنى واحد ولذلك جتمع اذا كان بينهما كثر من مضاف واحد فلا  
 يجوز الضارب ابن أخت القوم كما جاز ابن أخت القوم وأما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل  
 ينزل الضمير العائد الى ما فيه أم مثله الاسم المقرون بال أم لا بالجمهور على الجواز والمبرد على المنع وأما  
 الرابعة والخامسة فلان التنوين فيها لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كحذف من الصلة لغير اضافة  
 كقوله المحافظ وعورة العشرة في رواية عن نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شي مما تقدم قاله  
 الشاطبي معناه وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث السالم حكم المقتدر (وجوز القرأما مضافة الوصف المحلى  
 بال الى المعارف كلها) سواء كان تعرفها العلمية أم الإشارة أم غيرها (كالضارب زيد الضارب هذا)  
 والضارب القتيب والضاربك والضارب غلامك أو ما سائر المعارف مجرى الماعرف بال (تخالف)  
 المضاف الى المنكر نحو (الضارب وحل) لا متاع اضافة المعرفة الى النكرة (وقال المبرد والمنازق  
 والرامي في الضاربك وضاربك) مما الوصف فيه مقرون بال أو مجر منه (موضع الضمير خضض لان  
 الضمير ناسخ الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بال الوصف فكذلك ثابته  
 (وقال الاخفش) وهشام موضع الضمير (نصب لان موجب النصب المفعولية وهي حقيقة وموجب  
 الخفض الاضافة وهي غير حقيقة ولا دليل عليها الا حذف التنوين ونحوه فب آخ غير الاضافة وهو  
 صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعه ابن مالك (وقال سيدي به الضمير ك) الاسم (الظاهر  
 فهو منصوب في الضاربك لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا لافيه ال أو الى المضاف

نقل الشارح عكسه عنهم  
 وكلام الشارح هو موقفي  
 نقل المصنف عن المبرد  
 وصنيع المصنف في  
 المتني في مباحث روابط  
 المجلة رعا يرد الثاني  
 (قوله فلان التون فيها  
 لم تحذف الخ) قد قال  
 حذفها من الصلة لغير  
 اضافة لا يقتضي ان  
 الحذف للطول دائما لانه  
 اذا لم يوجد الاضافة  
 فالاصل ان الحذف  
 لاجلها لما ثبت من منافية  
 التون للاضافة ثم انظر  
 ما معنى تعليل جواز  
 الجمع بين ال والاضافة  
 في المسئلة الرابعة  
 والخامسة بقوله لان  
 التنوين فيها لم تحذف  
 للاضافة الا لسلك ان  
 الاضافة موجودة والجمع  
 بينهما بين ال حاصل  
 ولان حذف التنوين  
 للاضافة والاطول في  
 جواز ذلك (قوله  
 المحفوظ الخ) هذا بعض  
 بيت القيس بن الخطيم  
 الانصاري وعمره  
 سنيوه لر جيل من  
 الانصار وتتمته  
 لا ما تبهم ورائنا وف  
 والعورة لم يحج وقيل

عورة القوم تعمر هذا جوهة ليس بعورة والوكف الائم وقيل العيب وروى نطق وهي التهمة يقول هؤلاء يحفظون  
 عورهم فغيرتهم فيحاولوا فلان تبهم عيب من أمهم ولان ورائهم (قوله وقال الاخفش نصب) استدلال الاخفش بقوله تعالى انا  
 منجولك أهالك ألا ترى ان الكاف لم تكن منصوبة لمجر نصب أهالك وأوجب ما به منصوب بتقدير وتنجي أهالك \* (مسئلة)



(قوله قد يكتب) فيه اشعار بقية ذلك ولا ينفك ذلك كونه قياسا كما هو ظاهر عبارة المعنى والكشاف وكلامه يشعر باستواء المسئلة في القلة وكلام التسهيل يشعر بان القلة لها في مسئلة العكس لانه بعد ان قال لو وثقت المضاف لتابث المضاف اليه قال وقد ورد مثل ذلك في التذكرة فليزاد في الثاني وقد قال استواءهما في القلة لا تنافي ان أحدهما أقل والمصنف أمرا لا يروى مالك لا تحرقه المسئلة الأولى لعدم اكتساب الذي هو الاصل لا تنافي كثرهما في ذاتهما كما نص عليه التاليف في شرح الكافية (قوله وشرا ذلك في الصور) من صلاحية المضاف (الخ) زاد في التسهيل شرا طأ وهو كون المضاف بعضه أو كعضو ليس التقيد الأول بمن عنه كما قال الدماسيني في شرحه مخالفا لما قاله في حواشي المعنى الآتري انه لا يصح ان تقول أعجبتني يوم عروبة وان صبح الاستثناء يمكن المضاف ليس بعض المضاف اليه ولا بعضه لان اليوم نفس عروبة وانما عدلنا التمثيل بيوم الجمعة الى ما قلنا لان الجمعة كما تنطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف الاسبوع وقع اللبس وتبع السيوطي التسهيل في زيادته هذا التقيد ومثل بيوم الجمعة (قوله مع صحة المعنى في الجملة) أي مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازا وفيه إشارة الى ان المصنف يعني بصلاحية المضاف للاستثناء كما قال الاتفاقية صحة ارادته في المضاف ولو مجازا ولا خلاف في ان الكلام مع اسقاط المضاف معناه الحقيقي ٣١ العموم والمحل عليه عند المتأخرين

القرينة واجب (قوله قطعت بعض أصابعه) قال الاتفاق ان أريد البعض أصبع كما شرفنا تشبه أصل اذا لامع مؤنثة وان أريد بعض الأصبع فاكسائي انتهى وبيان الثاني ان بعض الأصبع يصدق عليه بعض الأصابع (قوله تلتقطه بعض السيارة) قال الاتفاق يحتمل ان المراد السيارة جنسها أي الجماعات السيارة فبعضها جماعت سيارة فتأتيها ليس بمكتسب (قوله لانه اكتسب التائب من اليالي) الاظهر

لما قيل آل أو الى المضاف الى ضمير ما فيه آل والضمير ليس واحدا منها (مخفوض في ضاربك) لان حذف التنوين دليل على الاضافة ولا مانع منها الاقران الوصف باليه وهو مجر دعه (ويجوز في الضاربك) والضاوية (الوجهان) المحقق والنصب لا يمكن ان يكون حذف التنوين للاضافة فيكون الضمير في محل خفض وان يكون للتحقيق وتقصير الضمة فيكون في محل نصب وذهب الجرجي والمازني والمرد وغيرهم الى ان الضمير قيم ما في محل خفض لا غير لان حذف التنوين للاضافة هو الاصل وحذفها للظول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه ان نصب أحوج الى ذلك قوله المراد في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال وأما الضمير في نحو جاء الزائر والمكرمك فاختار فيه الوجهان باجاء لانهما جائزان في الظاهر الواقعة انتهى (مسئلة) وقد يكتب المضاف المذكور من المضاف اليه المؤنث (تائبته والعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكور (قوله وشرا ذلك في الصور) من صلاحية المضاف للاستثناء عنه عند سقوطه (بالمضاف اليه) مع صحة المعنى في الجملة (فن) التصور (الأول) قوله قطعت بعض أصابعه (فبعض نائب فاعل قطعت وأنت الفعل المستدلة لكونه اكتسب التائب من المضاف اليه وهي الأصابع لصلاحية الاستثناء عنه لظلاله اليه قال قطعت أصابعه نصرا عن الخ مالكا مجازا (وقوله بعضهم) وهو الحسن البصري (تلقطه بعض السيارة) نباتت تلتقطها التاء المتناهية فوق (قوله) وهو الأغلب العجلي وهو من المعمرين (طول اليالي) أمر عت في نقضي \* نقض كلى ونقض بعضي فانت أمر عت مع انه خبر عن مذ كره وهو طول لانها كتبت التائب من اليالي ونقض في الموضوعين بقاى وضاع معجمه قوا حصل ما ذكره الموضوع ثلاثة أنواع الأول ما كان المضاف بعضا وهو

ان يقول لانه اكتسب هذا وقال الاتفاق اعلم ان اليالي جمع ليله كقولهم موامى فيمكن ان المراد بطول اليالي طوالها من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع راعى في ضمير المعنى قوله تعالى هل آتاك بالتخيم اذ تصوروا المحراب (قوله وحاصل ما ذكره الموضوع ثلاثة أنواع الأول ما كان المضاف بعضا (الخ) ليس مراده من كونه بعضا هنا لفظا بعض بديل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظا كقول ليس وصفا وانما هو وصفي المعنى اليالي فالمراد كونه بعضا من المضاف اليه في المعنى وبذلك ان كان من أمثلة هذه المسئلة \* كلقطه حصرا لثنا من الدم \* وقوله \* ومحاب الدمار شفتن قلبي \* وجدعت أنف هندو نحو ذلك واذا كان الامر كذلك فالوضع لم يشعر كلامه بتخصر بل هو صريح في عدمه حيث قال فن ذلك الشارح فهم ان في كلامه حصرا بدليل قوله وبق الختم ما الداء الشارح من ان البعض في الأول وثبت وكان مراده ان بعض الأصابع أصعب والأصبع مؤنث يخرج المسئلة من موضوعها من كون التائب اكتسابا لانه حينئذ يكون أصلا كما هو عن الاتفاقية ومن التسهيل ان شرط المسئلة ان يكون المضاف بعض المضاف اليه أو بعضه ومثل شرا حمله كما لبعض طول اليالي أمر عت وقوله اجتبهت أهل اليمامة وهو داخل هنا في كلام الموضوع لان المضاف صالح للاستثناء عنه لانهم جاءوا فائدة الشرط الثاني اخرج أعجبتني يوم عروبة يوم عاشورا كما قرأ في قوله الشارح وشمل كلام المصنف كذا وكذا كان أظهر فهمه مسئلة كل خارج نقض كلامه وكلام التسهيل وقال في التذكرة في اكتساب التائب قد بسط

الناس هذا فقالوا انهم يحصر في أربعة أنواع فبعض المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى والمفعل الثاني وأنت تريد نحو قطعت بعض أصابعه إذا بعض السنين تعرفتنا وتقطع بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث ونلفظ بالثاني وأنت تريد لأنه ليس مؤنثا وذلك نحو شوقت صدر القناة وقلنا أنه غير مؤنث لأن صدر القناة ليس قناتا بخلاف بعض الأصابع فإنه قد يكون أصابع وقسم تلفظ بالثاني وأنت تريد لأنه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت أهل البصرة والقسم الرابع زاده الفارسي وهو أن يكون المضاف كلا للمؤنث نحو ولدت عليه كـ مصفة \* هيا فليس لها زبر فانت كلالا للمصفاة في المعنى أو به يظهر ما في عبارة الشارح وأنه لا فرق بين البعضين المذكورين في كلام الموضوع وأن كلاهما بعض المؤنث وهو مؤنث ووجه أن المراد بالسيارة أفعالها وبعضها جماعة كآثر من اللقاني لكن بردان التائيت حينئذ ليس بمكتسب أو ما يتيم له الفرق لو كان أمثال الثاني ككثيرت صدر القناة واستقيد منه أن المراد البعض في المعنى كالمسألة (قوله فالي ابن أم أناس الخ) هو صدور بيت عجزه \* عمر وقتيلح حاجتي أو تزحف \* وبعده ملاذ أنزل الوفود يباه \* ٣٢ عروا مواردر فيلا تفرق أشده سيمويه شاهد على ابداله ملثو هو نكرة من عروا المعرفة

قال ويجوز رفعه على القطع وقال بعض شراح آياته أم أناس بعض جذات عمرو بن هند في الصحاح ورحلت البعير أرحله وحلا ناشدت على ظهره الرحيل فغنى أرحل نأتي أضع على ظهورها الرجل للسفر إلى ابن أم أناس والضمير في تليخ راجع إلى التائفة وكذا في تزحف قال في الصحاح الزحف الجحش يزحفون إلى العدو والضي يزحف على الأرض قبل أن يمشي والبعير إذا أعيا فجر فرسه (قوله أنارة العقل مكسوف) قال اللقاني قد قيل لأدليل فيه لأن المؤنث المجازي قد يذكر ضميره في الشعر كقوله \* ولا أرض أبقر أقالما \* (قوله وقبل التذكير ناب في الآية الخ) أي فذلك حال الموضح ويحتمل أنه انقال ذلك لأن قربها كمال الثاني يحتمل الخبر بقوله وصف لشيء محذوف أي شيء قريب أو ما قول المحقق دائما في محتمله لأن كونه مبرجوح لأن القليل يطلق على مذكر ففيه نظر لأن المراد أن لفظ الله مذكر وأما إن المصنف رسالة في هذا لا يشرع في تفسيره منها أقوال الأئمة أو وصلها إلى ست عشرة وهي مذكورة في الأشباه والنظائر للبيهقي (قوله لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ) قال اللقاني كيف هذا وقد وجهوا ما زيد في نفسه مرفوع احتمال أن الجماعي غلامه أو كتابه مثلا وأقول تصحيل الكلام أنهما أن يريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فهو ممتنع هنا فلا مانع من جواز قام زيد بجازع أن أنه مثلا ورويه مسئلة التوكيد وأن يريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو ممتنع في مسائل الجواز إذا سادها البعض الأصابع من القطع تحتها بجاز وإذا عم الشارح فيما تقدم الآن يقال المراد الاستغناء على وجهه مبول بجاز أو على وجهه يمكن منه الحقيقة باعتبار أن أسناد القطع إلى جملة الأصابع يمكن أن يحصل حقيقة إذا زبد المحموم من حيث هو مجموع أو على وجهه يكون المضاف كثر التحذف فيه مع إرادته أو نحو ذلك قد سبر (قوله ومن ثم رد ابن مالك الخ) أي بل التائيت لأن الإيمان يعني المعرف القوية (قوله بتأنيث الفعل) أي

مؤنث والثاني ما كان به ضا وهو مذكور الثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجبد كل نفس ونفس وكل مالم يكن شيئا من ذلك فتوهم اجتمعت أهل البصرة ومن الغريب أن المضاف إليه قد اكتسب التائيت من المضاف كقوله \* فالي ابن أم أناس أرحل نأتي \* فتم صرف أناس لكونه مسمى اليمعنى التائيت من الام ولا يعدد جملة على الضرورة قاله في المحواشي (ومن) التصوير (الثاني) وهو أن يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر كقوله (قوله أنارة العقل مكسوف) يطوع هوى \* وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع الضمير عن مؤنث وهو أنارة لأنها اكتسبت التذكير من اضافتها إلى العقل (ويحتمله أن رجعت الله قريب من الحسنين) ويعددها على الساقية قريب خذ كقررب حيث لا إضافة وذكر القراء أنهم الترموز قد كقررب إذا لم يرد قرب القسب قصد الفرق هذه أنه في المعنى ونقل من القراء إذا كان القرب في النسب كان التائيت واجبا لا خلاف يقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان وإذا كان القرب في الساقية كان التذكير والتائيت وقيل التذكير لا يفتي على المعنى لأن الراجحة معنى الفقران والعفو واختاره الزجاء وقيل يعني المطرقة الاخفش وأيا أن تظن أن التذكير لكون التائيت مجازيا لأن ذلك هو موجب التائيت في نحو الشمس طالعة وإنما يفرق حكم المجازي والتحقيق في الظاهر من لا الضمير من قاله في المعنى رد على الجوهري (ولا يجوز قامت غلام هند) بتأنيث الفعل (ولا قام امرأة زيد) بتذكيره (لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه) فلا يقال قامت هند إذا كان القائم غلامها ولا قام زيد إذا كان القائم أمه ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول أبي الفتح في توجيهه فراءه أني العالية لا تنفع نفسها لجمها بتأنيث الفعل أنه من باب قطعت بعض أصابعه لأن المضاف لو سقط هنا لتبطل نفسها لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إلى الضمير المستتر المرفوع الذي

فيه لأن المؤنث المجازي قد يذكر ضميره في الشعر كقوله \* ولا أرض أبقر أقالما \* (قوله وقبل التذكير ناب في الآية الخ) أي فذلك حال الموضح ويحتمل أنه انقال ذلك لأن قربها كمال الثاني يحتمل الخبر بقوله وصف لشيء محذوف أي شيء قريب أو ما قول المحقق دائما في محتمله لأن كونه مبرجوح لأن القليل يطلق على مذكر ففيه نظر لأن المراد أن لفظ الله مذكر وأما إن المصنف رسالة في هذا لا يشرع في تفسيره منها أقوال الأئمة أو وصلها إلى ست عشرة وهي مذكورة في الأشباه والنظائر للبيهقي (قوله لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ) قال اللقاني كيف هذا وقد وجهوا ما زيد في نفسه مرفوع احتمال أن الجماعي غلامه أو كتابه مثلا وأقول تصحيل الكلام أنهما أن يريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فهو ممتنع هنا فلا مانع من جواز قام زيد بجازع أن أنه مثلا ورويه مسئلة التوكيد وأن يريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو ممتنع في مسائل الجواز إذا سادها البعض الأصابع من القطع تحتها بجاز وإذا عم الشارح فيما تقدم الآن يقال المراد الاستغناء على وجهه مبول بجاز أو على وجهه يمكن منه الحقيقة باعتبار أن أسناد القطع إلى جملة الأصابع يمكن أن يحصل حقيقة إذا زبد المحموم من حيث هو مجموع أو على وجهه يكون المضاف كثر التحذف فيه مع إرادته أو نحو ذلك قد سبر (قوله ومن ثم رد ابن مالك الخ) أي بل التائيت لأن الإيمان يعني المعرف القوية (قوله بتأنيث الفعل) أي

بما عمل انه لا فرق في المضاف اليه المؤنثين أن يكون ظاهر أو ضمير خلافا للقرءاء كما ينافي في الجواشي (مسئلة) (قوله وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف الخ) أي لانه أراد ان لا يضاف اليه ما يشمل الترادف والتساوي موضعاً كالسان والتالوق وأوجب المراءد كافي الموصوف والصفة (قوله لان العرض الخ) لأن ان تقول المصوت يتخصص بنسبته انه ليس غيره في المعنى ورافقها لا تكتفي بالمغايرة بحسب المفهوم وعمل بعضهم منع اضافة الموصوف الى صفة ما بان الصفة تابعة لموصوف في اعرابه فلو وقعت مضافاً اليه لكانت مجرورة انما لم تنصو ومتابعته في الاعراب ومنع اضافة الصفة الى الموصوف بان الصفة يجب ان تكون تابعة للموصوف ومثورة عنه فلا يمكن أن تضاف اليه الا لكانت متقدمة مقول تنصو المضافة أيضاً ومنع اضافة أحد المترادفين الى الآخر لعدم القاطدة (قوله ماوهم شيان ذلك الخ) قال اللقاني الوهم احتمال الرجوع التاويل جل الظاهر على المحتمل المرجوح وعلى هذا فقولهم بوجه معناه بل دلالة ترجوحه وثبوت معناه يحمل على المعنى المرجوح ظالموهم والتاويل به واحد ٣٣ ولا يخفى عدم صحته فالصواب ان الموهوم هنامعناه الموقوف في الوهم أي العقل وتخييرا ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله موقوف أي لتدني اضافة الشيء الى نفسه في المعنى التي بابها بالنظر العقلي فان قلت قد تقرر ان العقل يمتنع هذه الاضافة وانها منتفية فكيف قال النظم تبعاً للمصرين بوجوبها في الاسم والقبول المقتدين كما في أول الكتاب وقال بوجوب التاويل هنا قلت انما أوجبوا اضافة بوجه هذه الاضافة الممتنعة فوجوب التاويل لازم وجوب الاضافة لا نافيها نعم يتجه ان يقال لا يجب ماوهم معتادوه الذي في الموضوع بقوله

ناب عن الامعان في الغامضية ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيداً ظلم تريد ان تظلم نفسه وذلك لا يجوز واقصر التناظم على التصور برالاول فقال  
وربعاً كتب ثان أولاً \* ثانياً ثان كان لحذفه وهلا  
(مسئلة) ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لم رادفه كليث اسد لولا يضاف (موصوف الى صفة كرجل فاضل ولا) تضاف (صفة لموصوفها كفاضل رجلاً) وشمل ذلك قول النظم  
ولا يضاف اسم لم رادفه معنى لان العرض من الاضافة التعريف والتخصيص والثي لا يعرف لنفسه ولا يتخصص بها (فان سمع ماوهم شيان ذلك يقول) وهذا معنى قول النظم وأول موهمها اذا ورد (فن) ورود (الاول) وهو اضافة الاسم لم رادفه (قولهم جاني سعيد كرز) فيعيدو كرز مترادفان لكونهما مسمى واحد وأضيف أحدهما الآخر (وتأويله أن يراد بالاول) وهو المضاف (المسمى وبالثاني) وهو المضاف اليه (الاسم) أي اللفظ الدال على المسمى (أي جاني مسمى هذا الاسم) وتوجيه ان الاسم قبل التصفى الوضع تقدم عليه في اللفظ وقصد ما تقدم المسمى تعرضه الى مالا يليق بمجرد اللفظ من تداء أو اسناد فان من يقصد الثاني مجرد اللفظ لتحصل بذلك ما غير متما حتى كان قائل جاني سعيد كرز فقال جاني مسمى كرز هذا اذا نسبنا الى الاول ما ينسب الى الثاني أما اذا نسبت اليه ما ينسب الى الاول فانه يجب تأويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين أن تقول كتبت اسم هذا فانه قريب الموضوع (ومن) ورود (الثاني) وهو اضافة الموصوف الى صفة (قولهم حجة الحقارة) المبدوءة وصفوها بالحق لا نها تنبت في مجازي السبل فيبصر السبل بها فيقطعها فتقطعها الاقدام قاله الرضي (و) قولهم صلاة الاولى ومسجد الجامع وتأويله ان يقدر موصوف) أضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان (أي حجة البقرة الحجازية صلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع) وعمل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع الماذكور (ومن) ورود (الثالث) وهو اضافة الصفة الى موصوفها (قولهم دقيقة)

(نصر في) ورده النظر فتدبر (قوله أن يراد بالاول الخ) قال اللقاني هذا التاويل لا يخبر جها عن اضافة الاسم الى رادفه نعم يخبر جها عن اضافة الاسم الى ما زار بعده معناه كافي النظم قدس روعاً يقول اذا ريب اللقاني الاسم فليس مراداً يقول هذا الراء لا يستوعب في الموضوع له اللفظ ومعنى الاول ظاهر اذفة ثابتة (قوله أي جاني مسمى هذا الاسم) قال اللقاني ومثله جئت فاصباح وذات يوم أي قاصدا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبه هذا الاسم رضى (قوله هذا اذا نسبنا الى الاول الخ) فيهرد تقول الرضى ولا ينعكس التاويل لان اسناد العروامل الى لفظ الاسماء متعين وقد نقل اللقاني كلامه وأقره (قوله وانما وصفوها بالحق الخ) خاصه ان قولهم الحقما استعادة تبعية لاهم شبهة انتزاع في الهاري الحق بحكم ترسيمها بضر عليهما واشتقوا من الحق الحقما فعدت ب (قوله وصلاة الساعة الاولى) قال اللقاني الساعة الاولى أول ساعة بعد الزوال (قوله ومسجد المكان الجامع) قال اللقاني في الرضى ومسجد الوقت الجامع الوقت يوم الجمعة اهـ وسياق ان الشارح بين حجة عدلو المصنف عن تقدير الرضى (قوله لما ذكرنا أي من انه يقدري كل مثال غير ما قدر في الآخر فيكون اشار المصنف بتكرير المثال لذلك (قوله ومن الثالث قولهم دقيقة) مته قوله تعالى

خاتمة الاعين قال السقاقي الظاهر انهم اضافة الصفة الى موصفها أي الاعين الخاتمة كقوله واذا سميت كرام الناس وجوزوا ان تكون خاتمة مصدر كالعاقبة أي يعلم خباية الاعين (قوله أن بقدر موصوف) قال اللقاني الداعي الى تقديره ان المضاف صفة والصفة تجري على موصوف لا محالة الا أن يطلب عليها الاسمية كصاحب وراكب واذا ليس موجودا في اللفظ فلا يمكن تقديره (قوله محتمل) بنحو قوله (أي من الامثلة المتقدمة والبصريون يقولون هذا كاف لواقعا تقدم ورعا) وهم كلام الشارع خلاف ذلك قالوا لا تقدر حق الامر اليقين ولذا لم يحالوا الاخر فوما كتب بجانب السكان القرى (ثانيه) استج الكوفيون ايضا بان العرب اجازت ان تعطف الشيء على نفسه اذا اختلف اللفظان وان كان الاصل في العطف المتعارف والمضاف والمضاف اليه كالعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك في العطف فالتى قولها كما ومما بها والمجمل انهم استدلوا بالسماح والقياس ووافقهم في التسهيل فجعل الاضافة على ثلاثة اقسام محضة وغير محضة وشبهية بالخصه وهي سبعة انواع منها اضافة الموصوف الى الصفة والعكس والمسمى الى الاسم (فصل) (قوله الغالب على الاسماء الخ) قال اللقاني الغالب راديه تارة ما منع غير من المغلوب عليه ويعدى على كقوله تعالى والله غالب على امره وتارة ما هو كسبر بالاضافة الى غيره ويعدى بقى كقوله الغالب في الناس الشعر ومنها ما امتنع اضافته ليعلم ان مفهوم قول النظم هو بعض الاسماء يضاف ابناء فانه يفهم ان بعضها لا يضاف ابناء وتحتها قسمان ما لا يضاف اصلا وما يضاف وقتا دون وقت وتقدم المصنف الكلام ٣٤ على هذين القسمين مع انه ما شرح لفهمه النظم لقلة الكلام عليه ما ولان اخذهما و

يقع المحسم وسكون الر او وقع القاف وكسر الطاء (وتشقق عمامة) بفتح السين وسكون الحاء المولتين وكسر العين (وتأويله أن بقدر موصوف ايضا) بقدر (اضافة الصفة الى جنسها) ويجوز جنسها من لان الاضافة قيم بما معنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف (أي شيء من جنس القطيعة وشيئ محقق من جنس العمامة) فشيئ موصوف ووجد اوسحق صفتها والصفة فيها مضافة الى جنسها معني وصرح من معها لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتمل بنحو قوله تعالى حق اليقين ولذا لا اخر بجانب القرى وغير ذلك (فصل الغالب على الاسماء ان تكون سالمة للاضافة والافراد) عنها (كقلام من العقلاء وثوب من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد ووه تارة لا يضافان فتقول غلام ثوب ومنها ما يمنع اضافته) للمازلة التبريف (كالضميرات) خلافا لخليل في نحو ما قاله يقول انهما ضميران اضيف أحدهما الى الآخر وبه التناظم (والاشارات) وأما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه (وكثير أي من الموصولات) النصبة والمشتكة (و) كقبر أي من أسماء الشرط (و) كقبر أي (من أسماء الاستفهام) وانما نصف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيفت أي في الجميع لنصف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مقدر تضاف اليه (ومنها ما هو واجب الاضافة

الغالب فله در وما أدق نظره (قوله من العقلاء الخ) أشار الى حكمة تكرار المثال وأظهر منه قول اللقاني أشار بالاول الى ما في معنى المشتق وبالتالي الى ما يبدل على الذات لا باعتبار ووضف (قوله الما زلته التعريف) أي وضعا فلا يراد ان الضمير قد يراد بغيره من الموصول قد يراد به في الجنس وكذا اسم الإشارة ثم هذا التعليل لا يجري في أسماء

الشرط والاستفهام وكان الشارع جعله توطئة لقول المصنف كالمضمرات والاشارات الى دون ما بعدهما وان اقتضى العطف فيما المشار كة لاحادة الكف فيه لكن يراد ان الموصولات كالمضمرات (قوله كالمضمرات) قال اللقاني لم يعمد بالاضافة في قوله واه واما الشواب (قوله فالكاف حرف خطاب) قال الدوشري يقدر فيها تارة على المتبدل تقديره فيه اه يعني ان جلة فالكاف الخ غير المتبدل وهو ذلك ولا يطق اللفظ فلا يمكن تقديره (قوله وكثير أي من الموصولات) قال اللقاني كرر الكاف مع غير دون الاشارات تنبيه على ان المضمرات والاشارات نوع واحد في عموم منع الاضافة وكرر مع أسماء الشرط لاشتقاقها تنديها على استثناء أي من النوعين ايضا لان اسماطها بهم عطفها على غير وهما جنس وهما من المنان مع اضافة الموصولات غير أي ان كان تعربها بالصلة فلا اضيفت ما جتمع معرفان على معرف واحد انتقض بأي فان أحجب بان الصلة تعرب فهمان وجهه الاضافة من آخر فغيرها كذلك اه ورفي باب التكرار المعرفه تعالى هذا اثر اجمعه ولا يفيد كلام الشارع جواب هذا البحث كما تعرفه (قوله وانما نصف هذه المذكورات لشبهها بالحرف لا يضاف وانما اضيفت أي في الجميع لنصف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مقدر تضاف اليه (ومنها ما هو واجب الاضافة

بنائها وكان الشارح أراد بسببه المحرف عطاف التسمية فشمع غير الموصولة ثم إن كلامه لا يفيد الجواب عن إيراد الموصولة على التعليل  
 الأول هذا وقال الدنوشري هذا التعليل كآثر مصادرتي المطلوب (قوله ما يجوز قطيعه في اللفظ) قدم الكلام على هذا النوع لقلته  
 الكلام على ما بالنسبة للثاني ولأنه شرح منطوق النظم كما سلف فقال اللغافي والمراد اللفظ ما يعاين المعنى في تناول المنطوق والقدر ولما  
 نوبت هذه الأسماء اقتطع عن الإضافة ويعلم أن الواجب في هذا القسم هو الإضافة في المعنى وإن الفرق بينهما أن الملحوظ في  
 اللفظية هو اللفظ تحقيقاً وتقدراً وفي المعنى المقصود هو اللفظية في هذا القسم تنوين التمكن لا التعويض  
 عن المضاف إليه إذ الموجب للثاني مع الاسم إضافة تعالى لفظ المضاف إليه لا إلى معناه اه وفيه تحقيق لما اختاره الشارح في  
 هذا الكتاب وفي شرح الأزهري من أن تنوين كل وبعض للتمكن لا التعويض وإنما يبين هذا النوع على أساني في بحث قبل وبعد  
 (قوله نحو كل) قال الدنوشري لا تقطع كل عن الإضافة إلا إذا لم تكن تأكيداً ولا اعتافاً كان تأكيداً أخذهما وجبت الإضافة لفظاً نحو جاء  
 القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل اه وهو عجيب لأن الشارح قيد كلامه إذ لم تكن تأكيداً ولا اعتافاً لا حاجة لتفسيره وكان ينبغي  
 له الاقتصاد على تخيل ما قبله الشارح (قوله قال الله كل في ظلك) لا بد من تقدير المضاف إليه من جملة الأسماء على كل ما جمع في قوله  
 يسعون قال العزيز بن عبد السلام في الأما في الآية ثلاثة أسئلة أحدها كيف قال في ظلك الشمس والقر في ظلك سما الدنيا والربع  
 والثاني لم آتى بصيغة الجمع وهما اثنتان والثالث آتى بالواو في الجمع وهي لا يتصح بها الأمن يعقل ٣٠ والجواب عن الأول أنها لو كانا

في فلكين فالأفلاك كلها  
 في الحقيقة قصارت كمال في  
 صندوق والصندوق في  
 بيت فيصدق أن المال  
 في البيت نوعان الثاني أن  
 الضمير وإن وصلهما مع  
 الليل والنهار وذلك لأن  
 الليل والنهار يسبحان  
 أيضاً لأن الليل ظل  
 الأرض وهو يدور على  
 محيط كرة الأرض على  
 حسب دوران الأرض  
 وكذلك النهار يدور أيضاً  
 لأنه يختلف الليل في المحيط

إلى المقر وهو نوعان الأول (ما يجوز قه من الإضافة في اللفظ) فينوي وهو المشار إليه في النظم بقوله  
 \* وبعض ذاتي بلفظ مفرداه (نحو كل) إذ لم يقع نعمت ولا تو كيد (و بعض وأى قال الله تعالى وكل  
 في ظلك فخلنا بعضهم على بعض) وهل هما أو أحدهما معرفتان أو نكرتان ذهب في جوابه وأجمعه وروى  
 أنهم ما معرفتان بنية الإضافة وذلك بأن في الجمال منها كقولهم رت كل قائماً وبعض جاساً أو أصل  
 صاحب الجمال التفرع وهو ذهب الفارسي إلى أنها نكرتان وأزعم من قال بغير فهم أن يقول إن نصفاً  
 وسدساً وثلاثاً وباركوا في معارف لها في المعنى مضافات هي نكرات اجتماع وروى ابن العربى نحو في  
 المضاف إليه يوترق قد لا يتردد ولا يجيء الجمال بعد كل وبعض على إرادته (أما ما أتدعوا) فأيا اسم شرط  
 مفعول مقدم وموصلة (و) النوع الثاني (ما يلزم الإضافة لفظاً) وهو المشار إليه بقول النظم  
 \* وبعض الأسماء بضاف أبداً \* (وهو ثلاثة أنواع) الأول (ما مضاف للظاهر) برة (والضمير)  
 أخرى (نحو كل) الرجلين وكلهما (وكلتا المرأتين وكلتا هما) (عند زيد وعندك) (ولدى) الباب  
 ولد بكت (وقصاري) الأمر وقصاره بضم القاف أي غايته (وسوى) زيد وسواك (و) الثاني (ما يختص  
 بالظاهر) دون المضمّن (كأوى) بمعنى أصحاب (وأولات) بمعنى صاحبات (وذى) بمعنى صاحب (وذات)  
 بمعنى صاحبة (قال الله تعالى نحن أولو قوة) أي أصحاب قوة (وأولات الأجلال) أي صاحبات الأجلال

ومن الثالث أنها ما موصوفها بما لا يتنوع وهو لا يوصف بحقيقة الأمن يعقل جميع العاقل (قوله وقد غلب الفارسي الخ) قال الدنوشري  
 رجح مذهب الفارسي بحجة أحاديث لا تخش فرت بهم كلاً فجاءت حالا (قوله ورد بيان العرب) أي رد الإزام أو أجاب المصنف عن  
 الإزام أيضاً بأن كلاماً من النصف والسدس ونحوهما له معنى صحيح في نفسه أو ما كماله كل فلا معنى لها إلا أن أضيق إلى أنها  
 وضعت لتعميم شيء فكل معناها في غيرهما قال الدماميني وفيه نظر (قوله ودل على الجمال الخ) فيه أن الجمال قد تأتي من النكرة بلا  
 مسوغ الآن يقال الأصل تعرف صاحب الجمال أو أيضاً تذكره قليل واثبات الجمال من كل كثير (قوله لفظاً) قال اللغافي منضوب على  
 التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر بمعنى التلفظ والأصل ما يلزم التلفظ بالإضافة لا بكتي معناه ولا يقتدرها (قوله وهو المشار  
 إليه بقول النظم بعض الأسماء الخ) فيه نظر وأنبأ الإشارة إلى هذا النوع بمفهوم قوله \* وبعض ذاتي بلفظ مفرداه (و ما قوله  
 وبعض الأسماء الخ) فأنما هو إشارة إلى موضوع النوعين وهو ما يجب إضافته إلى مفرد لان المراد من قوله بضاف أبداً بضاف إلى مفرد  
 دليل قوله بعد والزموا الإضافة إلى الجملة (قوله ولدى) قال اللغافي قال الرضي وأمالدي فهو بمعنى تحت ولا يلزم معنى الابتداء وعند  
 أعم تصرفاً من لدى لأن عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزة وإن كان بعيد الاختلاف لدى فإنه لا يستعمل في البعيد  
 ثم قال بعده يقرى بـ وأمالدي وهو بمعنى عند فلا دليل على بيانه (قوله أي غايته) قال اللغافي قد أرى الشيء ما يقصر الشيء عليه فلا  
 يتجاوز له إلى ما فوقه وذلك لثبته الشيء (قوله وذى بمعنى صاحب) قال الله تعالى في كتاب الأعلام في قوله تعالى يؤذون هو يؤنس بن ممتي

أضاف ذاك إلى النون وهو المحوت فقال سبحانه ولا تكن كصاحب المحوت وبينهما قوف وذلك أنه حين ذكر في معرض الثناء على ما قبل ذا النون ولم يقل صاحب النون والاضافة قد اشترفت من الاضافة بصاحب لان قولك ذو يضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول أبو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب أي هزيرة الأعلى وجهه ما أو ما ذوقك تقول فيها ذوق الملك وذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الاول متبوعا غير تابع وذلك سميت اقبال حمير ذو جدين وذو وزن وذو عرين وذو كراع وفي الاسلام ذو الشهادة وذو الشمالين وذو اليمين وذلك كلمة تنجيم للسمي بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب وانما فيه تعريض لا يقترب بشئ من هذا المعنى ولفظ النون اشرف لوجوده في أوائل السور نحو ن والقلم و قد قيل ان هذا قسم بالنون وان لم يكن قسما فقد غلبه الله سبحانه بهطف اسم القسم به عليه قوله وهو مصدر قيل لا فعل له كالمعموم متوالتولة الابوة وقيل له فعل اذ يقال وحده يحمد وحدا ومعنى مرتبه وحده عند التحليل آخر دته بالمرور اذ اذ عند المبرد مرتبه من غير داوه هو أولى لا طرأه في تحوالة الا الله وحده لا تلم تفرده بل هو سبحانه انقر دين نفسه وقال سيبويه اسم موضوع موضع المصدر فوحده نائب محاد ومحاد نائب عناب ومحود فوحده حال فحى مرتبه وحده مرتبه ٣٦ في حال كوني محودا له بمروري وقال يونس انه ظرف فوضعه على الظرفية ومعنى وحده جامع

(وذا النون) أي صاحب النون وهو المحوت (وذا تبهجة) أي صاحبة تبهجة (و) الثالث (ما يختص بالضمير) ذون الظاهر واليه أشار النظم بقوله وبعض ما يضاف حتما امتنع \* ابتداء ما ساقها هرا حيث وقع (وهو نونان) أحدهما (ما يضاف لكل مضمرة) متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أو متي أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا (وهو وحده) وهو معدوم لازم للآخر ادوات التذكير على المشهور في إقامته إلى ضمير القسمة (نحو) وإذا دعي الله وحده من إضافة ما إلى ضمير الخطاب نحو (قوله) وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي (وكنيت اذ كنت الهى وحدا) \* لم يثن شيء الهى قلنا كما قاله الأول حنا دى سقط منه حرف النداء لانه الثاني عليه (و) من إضافته إلى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الازبيع بن ضبع الفزاري أصحبت لأجل السلاح ولا \* أمك رأس البشير ان نفرا (والذهب أخشاه ان مرتبه \* وحدي) أخشى الرياح والمطرا قال ذلك لكبر سنهم وقد عاش ثلثمائة وأربعين سنة على ما قيل (و) النوع الثالث في النون (ما يختص بضمير الخطاب وهو مصدر مشناه لفظا ومعناها التكرار) لانهم لما قصدوا بها التكرار جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكريره (وهي لبيك) يقع اللام وتشديد الواو وحده (معنى إقامة على اجابتك بعد اقامته وتضعيفك بمعنى اسعادك بعد اسعادك ولا تستعمل) سعديك (الاجد لبيك) لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالنوع كيف قال المرادي اراضيت به بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد وحده كان حاله متعلقا

انقر ادوا الاصل جامع وحده وده بن عصفور بان وحده بنظر في زمان ولا مكان فلا يكون نظرا قال القدماني في شرح التسهيل والظاهر ان يونس انما قصد تسير المعنى وانما المعنى جاء في وقت سر خدمه على التي قد وهما بمعنى في مثلهما في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وانما يقدر في لاجلنا لنخل على وحده بخلافه على وبذلك يندفع أيضا ان تقديره يقتضي أن النصب على المفعول به لانك لو قلت جامع على وحده كان حاله متعلقا

بمحدوف فاذا حذف الجار ان نصب مفعولا به كيف يتصور ان يكون ظرفا والجار على رايه على قائل (قوله على المشهور) اجابة بمجمل عدو على قوله وهو مصدر قلنا به قوله يونس انه ظرف كبر ويحتمل عوده أيضا لقوله ملازم للآخر ادواته قال في التسهيل وربما يثنى مضافا إلى ضمير من في راجع شراره (قوله لم يثن شيء الخ) ذكر المصنف في بحث لسان المعنى ان ابن مالك عمل بهذا البيت للمعنى المنقطع قالو يتبعانه فيما كتبه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه انه قال انما يكون من ذلك لو كان الشعر لم يثن شيء الهى معك \* وعنه أيضا وفيه نظر اذ يستعذر ان يكون تقديره لم يثن شيء قبل ثم كان شي قبله وانعترض بان هذا لا يلزم اذ لا تأخذ وحده ذلك الشيء مقيدا بالقبيلة بل مطلقا أي لم يثن شيء الهى قبل ثم كان شي قبله وانعترض بان هذا لا يلزم اذ لا تأخذ وحده ذلك الشيء تعالى فغيبت المعية فإلهى لم يثن شيء الهى معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى وبذلك يكون القبيلة بمعنى المعية متعاقباتها بقوله وحدا كقدر (قوله ومعناها التكرار) قال اللطائف المطاوع في تاسع أبيه ان يقولوا التكرار وهو أخص من التكرار الصادق بمرتين (قوله بمعنى إقامة الخ) قال اللطائف في تفسير لبيك بصدور من معناه وما بعده بمصدر من لفظه إشارة إلى ما صرح به من ان لبيك لم ينطق به بفعل وهو خلاف قولهم يقال لبيك لبيك أقام به والى ان السكاف في غير دو اليك مفعول المصدر المتصانف وفي الدوايل تارة كذلك كقولك لبيك وسعديك ودو لبيك أي تبارك ولا مالا ما عبتك بعد تدلول ولو لم يثن بعد لبيك بأسعادك بعد اسعاد وجانبك بجانبنا

منك بقدر خنان ودو اليك بمادة منك بعد اداله ليكون من اضافة المصدر لقاعه كان أليق بالمقام أو فسر خنانك بضعنا اليك بعد تخنن كان أوفق للواقع إذ هو عليه الرب تعالى ثم لا يخفى ان في قوله دو اليك في البيت على تقديره بدو لاجل اللام على ان الكاف حرف خبر في الخطاب اذ لم يكن كونها فعلا للتداول ولا مفعولا له اذ فعله التكلم وجاعته ومفعوله شق الاراد فتقنى اسميتها انقاده لانها ما وبما فسرنا من اداله منك بعد اداله يتدفع ذلك اذهى فاعل الاداله والتدوير قائلين يا الله اداله منك بعد اداله والله سبحانه أعلم وأحكم انتهى وقوله خلاف قوله يقال لب كذا في الفسخ لبه بن غير همز قولنا لم كلامه الأعلى ذلك لكون الذي قاله غيره انما هو ألب بالهمز فوق اطلاق قوله وما بعد مصدر من لفظه نظر لانه لم يفسر هذا ذيك بمصدر من لفظه وقال بقدر ان علمه من معناه وقوله وهذا أنقسم قول ابن الناطم الخ فيه ان قول ابن الناطم لا يليق بالمقام كذا كره اللقاني وقد فسر بل رحمه الله الكلام وروى في المرام وقول الشارح ان الاداله الخ لا يثبت مدعا اذ لم يبرهن على انه لم يستعمل الا كذلك (قوله وهذا ذيك الخ) ٣٧ قال الدونوري قال بعضهم وأما هذا ذيك بذالن

اجابة انتهى (وخنانك) بفتح الحاء المهملة والنون (يعنى تخنننا عليك بعد تخنن) قال طر فسن العبد خنانك بعض الشر أهون من بعض ما أقدمه يستجوبه (ودو اليك) بفتح الدال المهملة (يعنى تداولا بعد تداول) وهذا أنقسم قول ابن الناطم اداله بعد اداله لأن الاداله الغلبة يقال اللهم أدلى على فلان واتصرى عليه (وهذا ذيك بذالن معجمتين يعنى اسراكك بعد اسراعك) قال العجاج (ضر با هذا ذيك وطعنا وخصنا) والمعنى ضرب بضر با هذا بعد هذا على التكرير وروا طعننا طعنا جائفوا لهذا السرعة في القطع وغيره وروا طعننا وطعنا لاجل الاداله العجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء مفت الطعن (وعالمه) أى هذا ذيك (وعامل ليليك من معناها) على حد قصته جالوسا والتقدير أسرع وأجيب (وعامل الباقي) من الامثلة (من لفظها) والتقدير أسرع وأختنن وأتداول (وتجوز سيمويه) مبتدأ ومضاف اليه (فهذا ذيك في البيت) السابق للعجاج (وقد هو اليك من قوله) وهو سيم بن الحبحر

أذا شق بردش في البرمته \* (دو اليك حتى كنا غير لابس

الحالية) لم يولد تجوز بـ (تقدير ففعله متداولين وهذا من أى مصر عن ضعيف) خبر تجوز (التعريف) بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التكرير وجوابه انه مؤول بنكرة كلفى جازي بدو حلم (ولان المصدر الموضوع للتكرير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا) لا جابوا به ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه صبر وسعي بالتصغير ومهملتين والمجسما مهملات أربح قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد ان كيد المودة يئنه وبين من يحبه شق كل منهما بـ (دصاحبه) بن أى ذلك بـ (لؤدة بينهما) وتجوز لانه لم وهو يوسف الشذرى لقلب بالاعلام لانه كان مشقوقا للفة العليا (في هذا ذيك في البيت) السابق للعجاج (الوصيفة) لضر با (مردود) خبر تجوز (ذلك) وهو التكرير بـ (لفظها) بـ (نكرة) فلام صفة بـ (قوله) وان المصدر الموضوع للتكرير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعر بـ (ان الهملا يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما يصرح به والجواب عن الثاني يعرف عما تقدم (وقوله) أى الاعلم بمبتدأ ومضاف اليه (فيه) أى في هذا ذيك (وقى أخواته) وهى ليليك وسعديك

معجمتين فلما رآته الكف قال الأصمعي يقول الناس اذا أرادوا ان يقرأوا هذا ذيك انتهى وقيل المراد به الاسراع قال الشاعر ضرب با هذا ذيك وطعنا وخصنا والطعن الوخز الذى لاصل الى الجوف انتهى كلامه وهو رد قول الشارح الطعن الجائف فليأمل انتهى وهذا يجب اذ لا مدخل للتلامل في هذا الهمز غرضي ثم لا مرجع لكلام هذا البعض على كلام الشارح حتى يرد كلام الشارح بكلامه وقد مرح الجوهري بما قاله (قوله) وعالمه أى هذا ذيك قد يقال قسمة قول الشارح هذا هذا بعد هذا

أن عامه من لفظه وان المعنى هذا لك بعد هذا ولا بد في الترجيع من نقل كلام أئمة اللغوة الشارح تابع للعين (قوله) وطامل ليليك من معناها) قال اللقاني اذ لا علم من لفظها ما أو ما قولهم لى فاما أخوهم قولهم ليليك ومصدره التلييم أو ما ليك فعامله لوطق به انما هو لب ومصدره لب بـ (دليلك) انتهى وقد علمناه نطقه بـ (بعل) وهو قولهم لب بالمكان وتقدم ما فيه وان الذي نطق به انما هو ألب بالهمزة وكلام الموضوع بدل علمه ولا ينافي كون عامه من معناه قولهم ليليك من لب بالمكان أقام به لان أخذ من هذه المادة باعتبار روع المعنى لا يقتضى ان فعلها فعله (قوله) والحال واجبة التكرير) كانه ينبغي أن يقول غالب اليلام قول المصنف ضعيف لم يقل غير صحيح فادق من قول اللقاني أى وهو خلاف الغالب فإما تكلمه مع امكان غيره ضعيف بخلاف ظاهر بدو حده لا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم إنمكن في وجهه أيضا أن يكون مفعولا للمعنى يتقرر اداه (قوله) وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام قد يدع هذا يقول اللقاني يعنى ثبت كونه مفعولا مطلقا ليدل ظاهره في كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه (قوله) ان الكاف

بهره الخطاب الخ قال ان لم يكن على ما ذكره فساد لان الناصبه يكون تشبها كضرب ضربك فكون المعنى تداولا مثل تداولت  
 وأجبتك أجابك لغويك والزم طاعتك لزومك طاعتك وكذا البواقي وليس المعنى على شيء من ذلك قلت لا يجتمع أن يكون المعنى  
 اجابته لغويك أجبت وكذا البواقي ٣٨ قوله لقولهم حنانيه ولي زيدا الخ أنقص من هذا قول القاني قد يقال ان الماء والظاهر

مثلها في ايامها والشباب  
 فما كان جوابك فيها  
 فهو جوابنا ثم انه أجاب  
 عن الشبهة الثانية بنحو  
 جواب الشارح وأجاب  
 عن الثالثة بقوله قد  
 يقال له برى ان ليبيك  
 واخوانه أسماء أفعال  
 منقولة من مصادر مثناة  
 مضافة الى الكاف  
 فالكاف حوت لهرد  
 الخطاب كما في رويدك  
 زيد اسم فعل معناه أمهل  
 قوله وفي شرح المواقف  
 ان يدي الخ يبنى أن  
 يؤخر هذا عن الكلام  
 على معنى البيت ويذكره  
 بعد قوله خص به  
 ليكون مقابلا له وقوله  
 الا في قول كان عادة  
 العرب الخ فانه المناسب  
 كما لا يخفى نذكره هنا  
 بهم انه مقابل لكلام  
 المصنف وليس كذلك  
 فان يدي مضاف الى  
 مسور وان كانت زائدة  
 تدل على ظهور جر مسور  
 فلا سبب له في البيت  
 الاضافة ليدى اليه قوله  
 لاجها اللسان أعطاه  
 المعطى حقيقة انما هو  
 وحنايتك ودوايك ان الكاف المتصلة بها حرف (بهره الخطاب عليها) الكاف (في ذلك مردود) خبر  
 قوله (أيضا لقولهم) بلام التحليل متعلق بجر مردود (حنانيه) اضافة متلى ضمير الغيبة (ولي زيد) اضافة  
 الى الظاهر فتعين أن تكون الكاف في ليبيك واخوانه اسما للقيام الاسم مقامه لان الاسم انما يقوم مقام  
 مثله (ولم نفعهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذانك) وثان في ذلك دليل على انها اسم مضاف اليه  
 (وبانها) أي الكاف المحرقة لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف (وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه  
 الكاف المحرقة) فالكاف المحرقة لا تلحق ليبيك واخوانه لانها لا تشبه الحرف في هذه ثلاث على الرد  
 على الاعمال علمتان وجوديتان وعلة تعليمية فاستعمل مع الوجودي اللام لانها الاصل في التعليل  
 واستعمل مع العدمي الباء تعاريا اي بما وقعنا في التعبير والحجاب عن الاولى ان حنانيه ولي زيد شاذان  
 وخارجا عن القياس كما ساقى فلا يصلح ان للردود على حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيها  
 باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها أشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما  
 في التي عشر وانما يحذف في ذانك وتانك للالاس بالمفرد (وشئت اضافة لي الى ضمير القاني) بنحو  
 قوله انك لو دعوتني ودوني \* زورا مذات ترع بيون \* (قلت لبيد لمن يدعوني) \*  
 فدوني زورا لما راى ثم ارجاه لثقتن بياه المتكلم وزورا الارض البعيدة وذات مترع عصفها والمترع  
 من قولهم حوض ترع فتح التاء المشناة فوق والراء أي على وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء المشناة  
 تحت أي واسعة بعيدة الامراف وكان مقتضى الظاهر أن يقول ليبيك ولكنه التفت من الخطاب الى  
 الغيبة مثل حتى اذا كنتم في الغلابة بر بنهم (و) شئت اضافة لي الى الظاهر في قوله (وهو اعرابي  
 من بني أسد دعوتك لاني مسورا \* فلي فلي يدي مسورا)  
 واليه أشار الناطم بقوله وشذا بلا يدي لي وفي شرح المواقف ان يدي في البيت زائدة انتهى ومسور  
 علم منصوب على المعنوية بدعوتك ولما كسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوتك وناني بمعنى أصابني  
 صلة ما وجلة فلي معطوف على جلة دعوتك والاصل فلياني أي قال لي ليبيك حذف المفعول وهو الباء  
 والمعنى دعوت مسور اللام الذي ناني من نواب الدني فلياني وأصل هذا ان رجلا دعا اسمه مسور  
 ليغرم عنده زمته فاجابه الى ذلك وخض بيده بالذ كراهما اللتان أعطياه المال حتى يخص من ثأنته  
 وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فاما انتهى فن ذلك يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا  
 دعا أحدكم أخاه فقال ليبيك فليقل لي يديك وليقل أجابك الله بخطب قاله الشاطبي (و) قال سيدي به  
 هذا البيت (فيمر على بنوس في زعمه انه) أي لي (مفرد واصله لي) بالفاء بعد الموحدة على وزن فعلى  
 بسكون العين (فقلت أله بالاجل الضمير ك) قلت (في) لني وعلى اتصال الضمير بهما اذ يقال  
 فيهما (الديك وعليك) ووجه الزم من البيت ان الباء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت أله كأنه ليدى  
 وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال ليدى الباء على زيد بقاء الالف على حالها وقول ابن الناطم في شرح  
 النظم (ان خلاف بنوس) جار (في ليبيك واخوانه وهم) بفتح الهاء أي غلط وانما هو خاص بليبيك  
 (ومنها هو واجب الاضافة الى الجمل) مطلقا (اسمية كانت أو فعلية وهو اذ) من أسماء الزمان

الشخص ونسبة الاعطاء اليها مجاز وكان الظاهر أن يقول لان اعطاه يكون بهما قد تر (قوله كما في يدي) أشار (وحيث)  
 الى انه كان التمثيل بليدي ولدي أعصد كما قاله القاني (قوله وهم) قال القاني لانه لا يمكنه دعوى الاف في اخوانه لانطق بهما مجردة  
 عن الالف والياء كحنان وسعد ودوال ولم يقولوا الب (قوله الى الجمل) أي في اللفظ فلا ينافي ان الجملة في ناول المفرد اذ قوله كانت  
 منازلة الاف عهدتهم \* افحن انذاك دون الناس اخوانا فاذا الاولى ظرف لعهدهم ولانها مفعول ثان له ونحن بهتدا



خفف خبره أي أضعف من القول ومثله قول الآخر \* والعش منقلب اذناك اخناك \* والتقدير اذناك كذلك فانظر المنة في قوله  
وحيث قال الرضي اعراب حيث لغة تعجبه (قوله من أسماء المكان) فتداني للزمان كما في قوله \* حيثما تستقيم بقدرك \*  
الله تعالى في غار الانزاس فانظر المعنى (قوله اذنتم قليل) سيأتي ان السارد قال في حيث لما كانت اضافته الى الفعلية أكثر قدم  
مثال الفعلية ولم يقل هناك اضافة الى الاسمية أكثر وان تقدم المثال لذلك وقال الناصر اللقي في قدم حيث مثال الفعلية ومما إذا  
مثال الاسمية اشارة الى استوائها مع اذنتم لثمة في حواشيها وترجع القطيعة مع حيث وإذا كان النصب بعدها أرجح من الرفع في  
باب الاستعمال (قوله أن لا يكون خبر المند أقم افعل) فانه من ذلك منع وقال غيره انه قبيح قال السوطي ووجهه فيه ان اذنا كانت  
للمضى وكان الفعل الماضي متبعا للمضي الزمان وكما في جهة واحدة لمحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذنته يقوم (قوله  
أو معنى لاقتنا نحو واذ نرفع الخ) بان يكون مضارعا فصد به حكاية الحال الماضية كقائل انخسر في الا بمقال المصنف في الحواشي  
قال أبو حيان في تفسيره وفيه نظر فانه هو نظر كليل (قوله اذهما في الغار) ينبغي أن يتعين ٣٩ في اذهما في الغارة تدبر عامل الجار

(وحيث) خاصة من أسماء المكان واليهما أشار الناظم بقوله \* وأزمووا أفغلى الجمل \* حيث واذا  
 (فاما ان قد جردوا ذكر واذا تكم قليل) بإضافة اذ الى الجملة الاسمية (واذا تكم قليل) لا (فاما ان قد جردوا ذكر)  
 الجملة الفعلية وان قد هذين المثالين مفعول به لا ذكر وزعم الجمهور ان طرف لمفعول محذوف أى واذا كروا  
 نعمة الله عليكم اذ تكم قليل واذا تكم قليلا بشرط الاسم أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا نص  
 على ذلك سيديوه بشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا فعلا كاملا مثل أومعنى لا لفظا فتجوز واذا نزع ابراهيم  
 القواعل من البيت وقد اجتمع افتقار الاسم والفعلية بقسميهما في قوله تعالى اذ تكم حة الذين كفروا  
 ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن (وقد يحذف ما أضيف) اذ (اليه) من الجملة ناسرها  
 (العلم به فيجاء بالتثنية عوضا منه) أى من المضاف اليه (قوله تعالى يو مئذ يفرح المؤمنون) أى يوم  
 انقضت الروم ففرح المؤمنون فحذف حة فليست الروم وعوض منها التثنية وكسرت لذل لانلقا  
 الساكنين واذا بقية على ثنائها على الاصح واليه أشار الناظم بقوله \* وان يتوزن يحتمل \* افراد اذ  
 (واما حيث فبحو جلست حيث جلس زيد) بإضافة حيث الى الجملة الفعلية (وحيث زيد حالس)  
 بإضافة حيث الى الجملة الاسمية نحو كان اضا فتبا الى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية  
 وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيديويه (ورعما أضيفت) حيث (الى المفرد)  
 كعند (قوله) ونظمتهم تحت الحجاب عذرتهم \* ببعض المواضع (حيث على العمائم)  
 فاضاف حيث الى لى وهو مصدر مفر د لا يقاس عليه خلافا لكسائي فانه فاس عليه ونظمتهم بضم  
 العين يقال طعنه بالرمح بطعنه بالضم وطعن في شبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحجاب بضم الحاء  
 المهملة وتخفيف الموحدة جمع جود يكر الحامو المراد أوساطهم وبعض المواضع السوق القواطع ولى  
 العمائم ضلعا على الرؤس (ومنها ما يخص بالجملة الفعلية وهولما) الموجودة (عند من قال باسميتها)  
 كلب السراج ونبهه الفارسى وتبعها ابن حنبل وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجاءه فقال انها اسم وهى

لتمكن وجهه على ذلك أنه جعل بناءه هائلا شاعرا ضاحقا إلى الجملة فلما زلت من القبط صارت معربة وورد لها منها البناء وما بها كسرت حيث لا ينبغي فيجزي الجرحو نهيت عن ملائكة أم هرو \* عاقبة وأنت اذ تصبح \* وبأن العرب بنت الظرف المضاف لأنواعه له الكون مضافا لغيره وإليه والواو مضافا لغيره فبفتح الهمزة وبقائه لو كان معربا ليجزى قوله لا مضاف إليه فدل على أنه بني على الكسرة تارة على أصل التخفيف من التثاق لساكن وعلى القبح أخرى التخفيف قوله وريعا ضيق حيث إلى المفسر قال الزرقاني قال الرضي ومع إضافة حيث إلى المفرد دبر \* بعضهم زال الهمزة أي الإضافة إلى الجملة ولا أشهر ماؤه لشدة الإضافة إلى المفرد وتارة إضافة حيث مطلقا إلى جملة \* والى مفرد اندر وطر فيها تالفة لا زمة قال \* لى حيث ألفت رجلة أم شمع \* وكذا في قوله إضافة حيث مطلقا إلى جملة \* وأما ترى حيث سهل طالعا \* وهو مفعول به وكذا قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته وحكي هي أحسن الناس حيث نظر ناظر أى وجهها فغيره وقال الاخفش قد راءه الحين كفى قوله لى عقل يعيش \* \* حيث يلى ساقه قدمه ولا يتمتع هنا جملة على السكان انتهى وفي حاشيته على الألفية من المصنف كلام يتعلق بأمر أبي حيث بعد الإضافة للمفرد ديني ثم راجعه (قوله ما يحقق المجل العقيلة) قال الثاني أى الإضافة إليها وفي قوله وهو ما عني من قال باسميتها انظر أقواله باسميتها لا يازم منه إضافة إلى الجملة

العملية بعده أو أي مائع منع من كونها منصوب بقا الفعل بعدها كالطرف في معنى ما تثنى أكرمك على ما هو التحقيق عندهم وكذا تقول في إذا انهم منصوب بشرطها الخاص (قوله وذلك يقتضي الحرورية) أي لان الأصل في الاسماء الاعراب وأما ضمير الفصل عند الجمهور ونحوه عن قياس فلا يقاس عليه (قوله ويجاب بان العامل قضينا الخ) هذا الجواب باختيار الشق الأول قال شيخنا العلامة الغنيمي ويمكن أن يجاب باختيار الثاني لكن كون العامل جوابا لمقتضى ما منع من كونهما أخذاعا أجابه الدمامي عن الاعتراض على كون ناصب اذا جوابا انتهى وأقول الكلام في ناصب اذا مطلقا هل هو شرطها أو جوابا غير مقتضاة معينة والمصنف فرض الكلام في لما في مادته معينة وهي الآية الشرع نقول جوابا مقرونا في الآية بما يمنع فع القول بان الناصب فيها هو الجواب لا يصح التقييد ثم اعلم ان ٤٠ المصنف في الحواشي لما أورد على القول بان الناصب اذا في جوابها من فعل أو شبهه انه

قد جاء الجواب بغيره  
بالفاء وبأذا التعجيبة  
فقل ان قائله أجاب بان  
الطرف الجائز التأخير  
يشع فيه التقديم حيث  
لا يقدم غيره فخالطك  
بالمشعوبه يعلم ان يمكن  
في مسألة لما ان العامل في  
الآية يدل لكن قال في  
المعنى ان مثل هذا  
التوسع بابيه الشعر نحو  
وتحس عن ضلك ما استغنىنا  
(قوله لا يقولون باضافتها  
الى ما بعدها) هذا صادق  
بقوله باضافتها الى جوابها  
وليس مر اذا وانما المراد  
حفظا لميل التنظير اذا  
ولانه لا يفصل بين المضاف  
والمضاف اليه بمثل جملة  
الشرط (قوله لان اذا  
عنده ولا يميزه مضافة)  
ظاهره انهم مرون  
بذلك وعبارته في

طرف بمعنى حين وقال ابن مالك يعني اذا استحسنه في المعنى لانها مختصة بالماضي (نحو لما في أكرمته)  
والصحيح عند سيديه انه طرف وجود لوجود استدله الموضوع في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا  
عليه الموت ما علمه وجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك  
العامل اما قضينا أو دهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا من دودان الثالين بانها اسم مضمون  
انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دهم من دودان ما الناقية لا يعمل  
ما بعدها فيما قبلها واذا بطل أن يكون لها هنا عامل تبين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي  
الحرورية اتبى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القائلين باسميتها يقولون  
باضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المعنى بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان  
اذا عند هؤلاء بغير مضافة كما يقول الجميع فيها اذ جرمت اتبى (واذا عند غير الاخفش والكوفيين) فانها  
تختص بالجل العملية واليهما اشار الناطم بقوله \* وألزموا اذا مضافة الى \* جبل الافعال \* ويقع  
شرطها جوابا ما مبين بنحوه اذا انعمنا على الانسان أعرض ومضارع بنحوه اذا يلقى عليهم يحزون  
ومختلفين بنحوه اذا سمعوا ما أتى الى الرسول الآية فاذا أتى عليهم آيات الرحمن عزوا وما ضاوا وما (نحو)  
اذا ملأتم النساء فطعنوهن وأما بنحوه اذا السماء انشقت) مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز  
دخول اذا على الجملة الاسمية (قتل وان أحدمن المشركين استجارك في التأويل فاسماء فاعل بفعل  
محذوف بغيره المذكور والأصل اذا انشقت السماء انشقت كان أحد فاعل بفعل محذوف بغيره  
استجارك والأصل وان استجارك أحد لان السماء مبتدأ أو الفعل الذي بعدها خبره وفي هذا القياس  
نظرا لان شرط التمس علمه أن يكون متفقا على ما عند المحققين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش  
والكوفيين لم يوافقوا على أن أحد في الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجوز ان ابتدأته  
لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كقوله الموضوع وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم  
الاختصاص بالجل العملية (وأما قوله) وهو القرزق  
(اذا باهلي تحته حنظلية) \* له ولدهم فانك لا المدرع  
عالم ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتعبير (فعل انصارا كن) وباهلي مرفوع بها والجملة بعده خبرها  
والتعدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوف وباهلي فاعل بمحذوف بغيره

الحواشي ولزم هؤلاء أن يدعوا أن لا مضافة وأن  
يقربوا بان اذا شرط يكونا شرطاً كافياً أين وأق وأما النوح حيث قالوا لا مضافة ما حصل ارتباط انتهى ومن خطه نقلت والتبادر من  
قوله ولزم انهم لم ينصروا بذلك وانظر هل قوله وان يفرقوا الخ يشكك على جواب الشارح لان لما شرط في معنى حين أو اذا فلا يحصل بها  
ارتباط لولا لا مضافة ويقال لا يلزم من ذلك أن لا يحصل بها ارتباط لانها تقتضي جليين ففيها معنى الشرط وهذا يسمى بالباشروطا وما  
بعد جوابا ويرى بالفاء اذا كان جملة اسمية قوله ويقع شرطها وجوابها ما مبين الخ) هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافي أن جملة اذا  
لا تكون حالية ولا ماضية كما قاله المصنف في الحواشي فان قلت فما صنعت في اذا السماء انشقت قلت الماضي صيغة الفعل لا الزمان  
ونظيره ان دخلت الدار لكتبه ذكر في المعنى أن اذا قد صرح عن الاستقبال فتحي ما ضي كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوا بك تحملهم

العامل

قلت لا أجدها أحكامها ولا حالها وذلك بعد التعميم بخلافه إذا غشي على ما ينهى ثم رده فراجعته (فصل) (قوله لما مضى) قال  
 قال اللغوي نعمت لاسم الزمان والتقدير موضوع لما مضى ولو قال ببله وبذلك ما بعد ما مضى أو مستقبل كان أحصر وأظهر (قوله فانه)  
 أي ما كان بمنزلة أنفذا فيما تقدم (قوله بمنزلة) أي أنفذا إذا قال اللغوي شي ضمن المتعاطفين لأن القصد منه دل الحكم لما على حد قوله  
 تعالى فانه أولى بهما انتهى وصاحبه أن وهما للتشويق لا لحد الشين وقوله لم أن وفر د الضمير بعدها محمول على التانيدين الأولى  
 كائن عليه الابدى ونقله المصنف عنه في بحث الجملة المحترقة (قوله فيما يضافان إليه) قال اللغوي يضافان صلتهم في غير ما هي إليه  
 فان ما واقعة على الجملة المضاف إليها ولا مضافه فثبت المضاف وقد أبرز الضمير الماتن على صاحب الصلة المحقق فلا حاجة

إلى أن يقول يضافان  
 هما اليه قدس (قوله)  
 ويستمع من الحاج فاقدم  
 قال اللغوي لقاتل أن يقول  
 كونه بمنزلة أن يقتضي  
 تأويلها ما ماركان الثانية  
 واسمها الامتناع وهو جوابه  
 ان التأويل المذكور  
 سائق فيما ضم ولا  
 يسوغ أن يتكلم به من  
 غير سماع (قوله وواقعه  
 الناطم) أي في غير النظم  
 بدليل قوله محض الخ  
 وأما في النظم فكلامه  
 محتمل قال المصنف في  
 الحواشي فان قلت فهلا  
 قال وما كان معني كاذفلة  
 محتمل وجه واحد هما  
 أن يكون أراد ذلك وتروا  
 ذكر ما كنهه بمتنسه  
 عليه فيما كان معني إذ  
 وهذا الذي رأيناه والثاني  
 أن يكون الحكم حينه  
 ثابتا في موافق آذون إذا  
 وهو الظاهر فانه رد على من  
 بقوله يوم بارزون وقوله  
 الصافي يوم لا ذو شفاعة

العام في حنظلية وديان فيه حذف التعميم ومقصر جميعا ويسهل ان التفرق يدل على التعميم فكأنه  
 لم يحذف واليه منسوب إلى ما هله تبيسه لمن قسم عيلان بالعين المهمة والحظلية ممتسو بقالي  
 حنظلة وهي أكرم قبيلة من قوم والمدرع الذي يكس الدرع بالذال المهمة عني أنه أذول للرجل  
 الباهلي من امرأته حنظلة قوله فذل الوليد النجيب الشجاع الذي يتأهل للدرع لشرف أبو به وقال  
 الدمامي والظاهر أنه المدرع بالذال المعجمة وهو الذي أمه أشرف من أبيه وهذا شتران حنظلة  
 أشرف من باهله أتتسى والقول بالضمارة كان معهود (كما ضمير تهي وضمير الشأن في قوله) وهو  
 قيس بن الملوح والصمة القسري وأبان الدمينه

ونشت ليلى أرسلت شفاعة \* إلى (فهل نفس ليلى شفيعا)

فنفس ليلى خير مقدم وشفيعا مبتدأ مؤخر على حده ولكن مل عين حبيبا \* والخبر هنا واجب  
 التقديم لثلا بعد ضمير من مبتدأ على الخبر المؤخر لفظا وبقا والجملة خبر كان المحذوف هي واسمها  
 ضمير شأن والتقدير فهلا كان هو أي الشأن وقيل التعمير فهلا شفت نفس ليلى لان الاضمار من  
 جنس المذكور أنس وشفيعا على هذا خبر مبتدأ محذوف أي هي شفيعا قلت صور جمع من وجه آخر  
 وهوان ضمير الشأن موضوع لقوية الكلام فلا يناسب الحذف ويحذف عنه ما حذف في الفعل فاعقر  
 (فصل وما كان من) \* أسماء الزمان (بمنزلة أذواذ في كونه اسم زمان مهم لما مضى) كان إذ كذلك  
 (أوليا باقي) كان إذ كذلك (فانه بمنزلة أفيما يضافان إليه) فما كان بمنزلة أذواذ أن يضاف للجملة  
 الاسمية والفعلية واليه أشار الناطم بقوله وما كان معني كاذف جوارا (فلذلك تقول جئت من  
 الحجاج أمير) (الرفع على الابتداء والخبر) (أوز من كان الحجاج أمير الله) أي لأن زمن (بمنزلة أذ في إعادة  
 معني الماضي والتناصه جئت لا معني الماضي فلا يعمل فيه إلا الماضي (و) ما كان بمنزلة أذواذ أن  
 يضاف إلى الجمل الفعلية دون الاسمية فذلك (تقول آتيت زمن يقدم الحجاج) فزمن مضاف إلى الجملة  
 الفعلية والتناصب آتيت لا معني مستقبل ولا يعمل في المستقبل إلا مستقبل (ويجتمع) آتيت (زمن  
 الحجاج قادم) على الابتداء والخبر (الله) أي لأن زمن (بمنزلة أذ) وأذ الانصاف إلى الجمل الاسمية فكذلك  
 ما كان معناها (هذا قول سيوفه) في شبهه أذواذ (وواقعه الناطم في شبهه أذ) وأقصر عليه في النظم  
 (دون شبهه أذواذ) بقوله تعالى يوم هم على النار يقتنون) فاضيف يوم وهو شبهه أذواذ في الاستقبال  
 إلى الجملة الاسمية وأذ الانصاف إليها (وقوله) وهو سوادين قارب  
 وكن لي شفيعا (يوم لا ذو شفاعة \* بجن) فتيلان سوادين قارب

(٦) تصريح في) بجن والدليل ان يمكن منازعة فمهما يكن الذي يظهر في ان غير اذواذ لا يلتحق به الا ان يختص بالجملة الفعلية الا لا  
 فيها من معنى الشرط الا لا من سواها فغيرها من الظروف المستقبلية المبهمة على أن الذي نصره الناطم في اذا لا يلزمه الجمل الفعلية  
 مستلدا بقوله اذ هو لم يخفى في أن عني وهو ان لغة الرجل الظواهر وعلى الاحتمال الثاني جرى الشارح فقال واقتصر عليه في النظم  
 وانظر قول المصنف لهما المختص الخ الظاهر في أن غيرهما من الظروف لا يشابهها الظروف فانه صريح في أن الظروف مضمرة معني  
 الشرط (قوله محضها بقوله تعالى يوم هم الخ) اللغوي في ردا حجاجهما ذلك ليس من محل النزاع وهو انهم اذ اليوم موضوع زمان  
 محدود واستعماله في مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى وأتوا حقهم خضاه انتهى وأقول صرح في شرح الكافية بان اليوم مهم مهم وعمله  
 بانه عند العرب لا يختص بالهنا (قوله وهذا وهو ما خ) قال اللغوي يعني فهو من شبهه فلا مثية أذواذ (قوله وكن لي شفيعا الخ) قال اللغوي

ان قلت فيه جمع بين النقيضين فانه مطلق أولا الشفاعة وهو يستلزم الاخبار بانه لا تنفع فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فان الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادر عنها الفرق وجداني فان الشفاعة مقترنة بالذلل والخنوع وذلك بما يقرب القبول  
 (فصل ٤) (قوله جل جلاله) ٤٢ قال اللطيف الخبير هذا ان الحمل على المبني سبب البناء فتريد الاسباب على العدد المذکور أول

فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا انضاف اليها (وهذا) المذکور من الآية والبيت (ومحرو) عن سببويه (عائذ في المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع وضفي) فيوم فيه مشبه اذ لا شبه اذا قلنا ان اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان مفعولا كما في سبع و يومين ونهمل ان يضاف الى الحمل خلا بعض المقاربة

(فصل ٥) ويجوز في الزمان الحمل على اذوا (اذا) اذ اضيف الى جملة الاعراب على الاصل في الاسماء (والبناء) على الفتح (جل جلاله) أي على اذوا اذا لا يما بين انشئه الحرف في الافتكا كما انما لعل الى جملة واقصر في النظم على مشبه ان قال (واين أو اعراب ما كاذبا أريا) (فان كان ما عليه فعلا مبنيا) بناء أصليا أو عارضا (فالبناء أرفع) واليه أشار الناظم بقوله (واختر بنا متلو فعل شيا واختلف في علته فقال البصريون (التناسب) وقال ابن مالك بل شبه الظرف حينئذ يحرف الشرط في جعل الجملة التي تليها مقترنة بالموالي غيره وذلك ان وقت من قولك حين وقتت كان كلاما ما قبل دخول حين عليه وبعد نحو ما حدث له افتقار شبه حين وأمثاله بان فالبناء الاصل (قوله) وهو النافعة الزباني

(على حين ما قبلت المشيب على الصبا) \* وقلت ألم أسمع والشيء وازع  
 بر على حين ما تحضض على الاعراب وعلى حين ما فتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبني أصالة وهو ما قبلت (و) البناء العارض بنحو (قوله)

لا جسد من مخرج قلبي تحملا \* (على حين ستمين كل حلیم)  
 يزوي بخفض حين على الاعراب وفتح على البناء لكونه مضافا الى مبني وهو ستمين فانه مضارع مبني على السكون لا يصلح بنون الاناث وما ضيه استصبت فلا اذا أعدته صينيا أي جعلته في عدد اذ الصبان (وان كان) ما قبله (فعلا) مضارعا معربا ووجه اسمية فالاعراب أرفع (من البناء عند الكوفيين) والاختصاص (وواجب عند) جمهور (البصريين) لعدم التناسب (واعرض عليهم) في دعوى الوجوب (بقرا مقادير هذا يوم ينفع بالفتح) على الشفاعة على الاعراب لان الإشارة الى اليوم كما في قراءة الرافعي فلا يكون ظروفا أو توقيني بين القراءتين ألقى وأجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها في صمت يوم الخميس والترمو لا اجل فلان تكون الإشارة ليست لليوم واللازم كون التي ظروفا لنفسه (و) أعرض عليهم أيضا بنحو (قوله)

نذكر ما نذكر من تسليمي \* (على حين التوصل غير ديان)  
 يروي بفتح حين على البناء والكم على الاعراب أرفع عند الكوفيين ومال الى منههم أبو علي الفارسي من البصريين وبتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم

وقيل فعل معرب أو مبتدأ \* أعرب ومن نافعان يغندا

(فصل ٦) مما يلزم الاضافة (لنظاومعني) (كلا وكتا) فاتهم باضافان للظاهر والمضمر كما تقدم (ولا) يضافان الى ما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا يضافان لذكره مطلقا لاجب زكلا رجلين ولاكتا لثلاثة (عند البصريين) خلافا للكوفيين فاتهم أحازوا اضافتهم الى الذكر والمختصة بنحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصت بوضعها بالظرف وحكاها ككلماتين عندك

(قوله مثلها في صمت يوم الخميس) أي فالنصب على الظرفية (قوله ليست اليوم) أي بل لا كذا كقول من كلامه مقطوعة مع عيني وكلام عيني معه أي هذا المذکور كان في هذا اليوم (قوله واللازم كون الشيء الخ) أي خلاص على قراءة الرافعي ثم روجه من الترفية (قوله وأعرض عليهم أيضا) يجب بانه على اضمار كان الشانية واسمها (فصل ٧) (قوله أحدها التعريف) قال اللطاني وجهه أنهم ما في المعنى تو كيدا أضيف اليه سياق أن المنكورا لا تو كذا عند البصريين من أن أفادتو كيدا وتوخذ من هذا ترجيح مذهبيهم

الكتاب ولو جعل سبب البناء اعتدالا لافتقار العارض تزيده منزلة الاصل كان أضيفا انتهى وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة أول الكتاب انما هي لبناء الواجب لا لما ذكره فان له اسبابا انتم ما همتا (قوله) أوجه اسمية (قال اللطاني) يعني ولو كان الاسم المصدره مبنيا اذ الاصل فيه الاعراب بخلاف القبول فان قيل ينبغي ان المضارع المعرب يرتفع معه البناء نظرا الى أصله كالا سم فلم ترجع الاعراب فلما نظرا لاهتمامه للاصل في اسم الزمان وهو الاعراب قتل (قوله وأجاب جمهور البصريين بان الفتحة الخ) رأيت بخط المصنف في التذكرة يمكن أن يكون من لغسليم في أعمال القول لمطالع قال الله هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا جعله فحيا وانما شئ هذا على أنه لا يجب أن يشرب بمعنى النكن و يدل له قالت وكنت رجلا فطينا هذا العمر اللهاسر اثنا



أى كلا هذين الحصانين أو الجوادين وقول العيني في بحث المتن الفرسين فيه نظر لان الفرس مؤنث سماعي وكان يحسان يقول  
 كلاهما وان يقول أفعنا (قوله وتضاف للذكر مطلقا) قال اللقاني أى تضاف من حيث هى أى في الجملة لاني كل حالة من أحوالها  
 لماسيجي من ان الموصولة لا تضاف للذكر انتهى وحاصله ان الضمير عاد على أى باعتبار بعض أحوالها فهو شبهه بالاستخدام ولو  
 قال المصنف بعد قوله ومنها أى فان كانت كذا أضيفت الى التكرار لم كان أظهر ومطلقا حالن التكرار كما أشار اليه الشارح (قوله  
 الا ان كان بينهما ج) قال اللقاني هذا الاستثناء في التحقيق منقطع لاحاجة اليه اذا مضى اليه حقيقة فهو ذلك الجمع المقدر ولذا لو  
 قال المصنف اذا تقدر أى أجزاء كان أحسن من قوله اذ العني (قوله أو عطف مثلها) أى المضافة للمعرفة بجملة حيث كان الجبرود باى  
 أولا ضمير المتكلم نحو أى زى يدلنا فلا يقال أيلت أى زيد انضل ولا زى زيدواى عمر وأفضل وعبدارة التسهيل تقضى العموم  
 كذا نقله الشهاب القاسمي عن ٤٤ السيوطي وأب بخت المصنف في الحواشي ويظهر لي انه لا إشكال في جواز أى زيدواى عمر ولاها

فالحق أذا ضمير التثنية ثم أعاد العني وأقروا في راحة اللفظ (ومنها أى) بفتح الهمزة وتشدد الباء  
 (وتضاف للذكر مطلقا) سواء كانت التكرار مفردة أم متشعبة أم مجموعة (نحو أى رجل وأى رجلين وأى  
 رجال) وتضاف (للمعرفة اذا كانت) المعرفة متشعبة نحو أى الرقبين أحق أو) كانت المعرفة (مجموعة  
 نحو أىك أحسن عملا وتضاف) أى (اليها) أى الى المعرفة حال كونها (معرفة) عن التثنية والجمع (الا  
 ان كان بينهما) أى بين أى والمعرفة المفردة (جمع) مقدر نحو أى زيد أحسن اذ العني أى أجزاء زيد  
 أحسن) فبين أى زيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها على ما هو الالوة) (قوله)  
 قلن لقيتكم خالين لتعلمن \* (أى أو يلك فارس الا خراب

اذ العني أيننا) فارس الا خراب والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله  
 ولا تضف للمعرفة عرف \* أما وان كروتها فأضف \* أو تنولوا زرا

والسر في ذلك كله ان الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو ما ان رادها تعميم  
 أوصاف بعض الانحاس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف فان كان  
 الرادها الاول أضيفت الى مذكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصفة دلالة المنكر  
 على العموم مفردا أو متنى أو مجموعا بحيث ما راد من العموم فيقال أى رجل وأى رجلين  
 وأى رجال على معنى أى واحد من الرجال وأى اثنين منهم وأى جماعة منهم وان كان الثاني أضيفت  
 الى معرف وامتنع ان تطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرفة على  
 العموم ولذلك وجب كونه امامتى أو مجموعا وامكرامع أى بالاولان للفردين مع الواو في حكم  
 المتنى لكونها المطلق المجموعا على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا تضاف أى الموصولة الى المعرفة  
 نحو أيهم أشد لان معناها معنى الذى وهو معرف فولا يجوز ان تضاف الى تكرة لاتقول أضرأى رجل  
 هو أفضل (خلافا لآن عصفور) في اجازته ذلك (ولا) تضاف (أى المنوعة بها والواو تارة حالالا  
 للكرة) فالاولى (كررت بفارس أى فارس) تخفف أى نعتا الفارس (و) الثانية كررت (زيد أى  
 فارس) بتصب أى على الحال بمن زيدا وانما يجب اضافتها الى التكرار فيهما لان نعت التكرار

انتهى وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز ان الظاهر اسقاط لا انقاية ما دل عليه كلام الزخشي ان ايا اذا أضيفت الى  
 ضمير وجب تكرارها (قوله بالاول) قال اللقاني ليس قيد الا حترار عن المعطوفات فاما أو ثم لا متناع عطف ذلك بنحوه غير الواو لهما  
 تختص بعطف الذى لا يستغنى عنه بوجه كإياي (قوله ان الاستفهامية) لا وجه لتقييد الاستفهامية فانظر حواشينا على الآية (قوله)  
 و كانت معه بمنزلة بعض) أى من كل والبعض لا يطابق الكمال فلذا كان خبرها مفردا وان أضيفت الى متنى أو جمع (قوله لعدم صحة دلالة  
 الخ) فيه نظر في المعرفة بال فانه من صيغ العموم كما حقق في الاصول اذا ان يريد الم عرف بغير أل أو بها اذا كانت العهد للعموم (قوله)  
 ولا تضاف أى الموصولة الخ) سكت عن أى التى هى وصلة قطعها لا تدخل في باب الاضافة لتحال (قوله لان معناها معنى الذى الخ) في  
 هذا التحليل خفاو كان رادها ما قاله اللقاني وعبدارة لان الموصولة رادها واحد بعينه والصلة لا تستقل بطلب معنى أى توغها في الأهم  
 فلا يعين اضافتها للمعرفة (قوله لان نعت التكرار الخ) فيه نظر لانه لا يقدح مع اضافتها للمعرفة فونعت المعرفة بها وعلى اللقاني بقوله لان  
 الوصف والحال مشتبان حقيقة أو بالاول المشتق كلى والمضاف الى معرفة جزئي اذ المعرفة كإل بضمهم ما أشبهه الى شئ بعينه اه

مضافة لتعدد أفعالها متع  
 ذلك في كلاهما ذكر ابن  
 المحاجب في شرح المفضل  
 انتهى قلت وهذا يقتضى  
 تعليلهما هنا في هذه الحالة  
 بمنزلة بعض من كل  
 والبعض لا تصور الا  
 في متعدد المضاف اليه  
 حيث متعدد ولا دخل  
 لتعدد أى ورأيت بخطه  
 أيضا وفي شرح المفضل  
 لابن المحاجب نظير  
 الزخشي في قولهم أى  
 وأيلت بقولهم أخرى الله  
 الكاذبين ومنك وهذا  
 فرائق بيني وبينك وانما  
 كررت أى ليمكن العطف  
 على الضمير المنفوض  
 انتهى فعلى هذا لا يجوز  
 أى زيدواى عمر ولا  
 يكون أى وأيلت ضرورة

وفيها ان الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف في الحواشي لا أجدها تعالى يقال مررت بالرجل أي الرجل والغلام أي الغلام كما جاز  
أطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فاضيفت إلى النكرة والمعرفه (قوله وهي بمعنى عند) في مفرقات الراغبان لدن أخص من  
هذه لانه يدل على ابتداء ونهايتها فتحوّل عند من لدن طلوع الشمس إلى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية الفعل وقد توضع موضع  
عند يقال ما أصبت عنده ملازمه مال وقال بعضهم لدن أبغ من عندوا أخص قال تعالى لينذرنا بأسا شديدا من لدنه اه وسبقنا عن  
الحرف إلى ما يقتضي تبينا مما قاله الثاني في الرضى ولدن بمعنى لدن الان لدن ولعناها المذ كورة يلزمها معنى الابتداء ويلزمها من اما  
ظاهر وهو الغالب أو مقدره فمضى بمعنى عندوا والمضى فهو بمعنى عندوا لا يلزم معنى الابتداء وعندوا أعم تصرفا من لدن لان عند  
تستعمل في الحاضرة وفيما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدن اه وحاصله ان لدن بمعنى من عند لازمه ابتداء العاقبة  
فتبين لتضمنها معنى الحرف الذي هو من وهو اشارة إلى مخالفة ابن الحاجب في عمله بنائها التي هي الوضع على حرفين في بعض لغاتها  
فقول الموضع بمعنى عند محل هذه النكته (قوله كما ان عند كذلك) أي لا هم التي بالزمان نحو كان الصبر عند الصلوة الاولى وان  
اقضى كلام بعضهم انها المكان (أبد) (قوله ملازمه قبلها الغايات) ٤٥ قال الثاني أي لا يطلق الاعلى أمكنته هي

مدافعل مفعبا أي هي  
ابتداء غاية وكذا الزمانية  
(قوله الزمانية أو  
الكانية الاولى نحو لدن  
صباح والثاني نحو من  
لدن حكم وهذا حيث  
لم يقصص بحسلة والا  
فقد نصت للسرمان لان  
غرف المكان لا يضاف  
إلى الجملة منها الا حيث  
كان قوله الثاني عن  
الرضى (قوله وفي التنزيل  
آتنا درجة من عندنا  
الخ) قال البقاعي في نظم  
الدرر في ساست الامم  
والسورى قال الأستاذ  
أو المحسن البحر إلى ان  
عند في لسان العرب لما

والحال يجب ان يكونا كثرين ومعنى أي فارس كامل في القروسية واليه أشار الناظم بقوله  
\* وأخص بالمعرفة \* موصولة أو بالنعكس الصفه \* (وأما) أي الاستعظامية والشرطية  
فيضافان إليها) أي إلى المعرفة والنكرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
وان تكن شرطاً واستفهاماً \* فطلقا ككلها الكلام  
لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة وهما آراء اربعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة إلى  
معرفة (نحو) بكما تبنى برشها) ومثال الشرطية المضافة إلى معرفة (أما) الجليل فثبتت فلا عدوان  
على ومثال الاستفهامية المضافة إلى نكرة (فما حدث) ومثال الشرطية المضافة إلى نكرة (قوله) أي  
رجل حالك فأكبره) والمحصل ان أقسام أي خمسة هي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ  
وهو اثنتان المنعوت بهما والواقعة حالاً وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى نحو  
اضرباً أو أفضل والثانية فتحوّل ثم أي والثالثة نحو ما ما تفعوا (وهنا لدن) وهي (بمعنى عند) فتكون  
اسماء المكان المحصور وزمانه كما ان عند كذلك واليه أشار الناظم بقوله \* وآزمو اضافة لدن فمعه (الا  
أنا) أي لدن (تختص) عن عند ستة أمور أحدها انها ملازمه قبلها الغايات (الزمانية والمكانية جميع  
غالبه وهي المسافة وعند غير ملازمه قبلها الغايات (فمن ثم) أي من أجل ان لدن وعند يكونان قبلها الغايات  
وان اختلفا في الزموم وعدمه (بتعاقبان) أي يتداولان على شيء واحد (في نحو حشمت من عندنا من  
لدن) وقد اجتمع (التي تزيل) قال الله تعالى في حق المحضر (آتنا درجة من عندنا وعلمنا من لدنا  
علما ولو نحى) بعند فيها أو ولدن اصعب ذلك ولكن ترك دفع التكرار اللفظ (بمخال) (نحو) جلست عنده  
فلا يجوز فيه جلست لانه لعدم معنى الابتداء هنا لان حرف الابتداء هو من غير موجود هنا (والامر  
الثاني ان الغالب في لدن (استعمالها مجرور بتم) (ونصبه) قليل حتى انها لم تاتي في التنزيل منصوبة

ظهر ولدن لما بطن فيكون المراد بالجهة ما ظهر من كراماته وبالعلم بالامان الخفي المعلوم قطعا بانه خاص بمخاضه اه وهذا يقتضي ان  
لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المقررون المراد بالجهة النبوة وكان بعضهم يقول الحق في بابها وقد ذكرها احترا با لما في من  
قوله حتى اذا قيل غلاما فقهه وقوله الغلام يومهم اتصافه بالطلاقة والحفام (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) قال الزرقاني فيه نظرا فان من اذالم  
تكن موجودة تكون مقدره كما في الرضى ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب للشارح ان يقول هذا التعليل  
أو يقول لانه لا معنى لابتداء المجلس من مكانه اذا لمبتدأ ليدل من متبني ولا ينتهي هنا وأجاب بعض شيوخنا بان في كلامه حذف  
مضاف أي لان معنى حرف الابتداء هو قوله غير موجود أي غير حاصل لعدم تايده أو يقال معنى قوله غير موجود غير متأتم (قوله ان  
الغالب استعمالها الخ) فيقيد ان استعماله منصوبه غير غالب فهو قليل كقول الشارح واخصاص لدن بما ذكره مفيد لكون عند  
ليست كذلك وذلك صادق بصورته اجددها ان الغالب في عند استعماله منصوبه ويقل استعماله مجرور وثانيها انها تستعمل  
منصوبه ومجرور فان في غالب استعمالها الحرف صادق بغلبة النصب وعدم غلبة احوال من لا لا تحترق فان قيل اذا كانت لدن ملازمة  
لبدا الغايات في قاعدة نحو لدن عليها فاجواب بان اذ انها لم تاتي في التنزيل كالف الاستفهام والشرط من الامم أي من تكون

كالداله على ذلك ولذا لم يمتق الغالب وقوله محروقة وقال اللقاني أي محروقة الخجل على اللغة المشهورة أو اللفظ على لغة قيس (قوله في لزوم استعمال الواحد) قال الزرقاني أي والاستعمال الواحد ما ذكرنا ظاهر كلامه ان الظرفية وعدم التصرف كافيان في البناء وقوله فظفر فان بعض الظروف غير المتصرف فمعركة كما تقدم فكان المناسب ان لو زاد على ذلك ما قاله الرضي وهو ملازمها المعنى الابتداء أي ابتداء الغلبة ونصه قال وجه في بناءه ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرف في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء وقيل في مشابهة الحرف دونها اه وهذا المعنى منتف في ليدى ولذلك كان معربا كحضر به في المعنى خلاف ما عند ابن المحجب من انه متل لدن ولذلك قال الرضي وأما ليدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بناءه اه وقال اللقاني قال ابن المحجب الوجه في بناءه ان من لغاتهم ما وضعه وضع الحروف فعمل الباقي عليها تشبيها بها ولولم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجهلا لها مثل عند وهو مغرب بالانفاق اه وتقدم ان الرضي أشار لذلك (قوله وفي أمالي ابن السجزي الخ) قال الزرقاني أشار به الى مخالفة ما عند الموضع وجه كلامه على ان لدن باسكن الدال وكسر النون من جهة لغات لدن المشهورة قال الرضي وكان لدن خففت بحذف الضم كما في عند فالتقى ما كانا فخر كتب النون كسرا اه والجواب ان المصنف رأى ان اشمام الضم ليس من جهة اللغات وخيث كان شما صادرا كانه موجود ٤٦ فظهر ان الكسر حينئذ اعراب الذي رآه أبو علي ان الاشمام فيه موهول عليه

وتبعه الرضي حيث قال واعر اباء لدن المشهورة لغة قيسية اه فغندمان المعرب لدن المشهورة وهي مضمومة الدال واعر ابها بان يقال من لئنه ضم الدال وكسر النون وما لدن المقر فهو من جهة لغات لدن (قوله الرابع جواز اضافتها الى الجمل) هي خيفة من متحصة الزمان كما عن الرضي (قوله لدن شت) تنازعوا لعمول الثلاثة قبله أي هو مصرع راقهن ووقف من ذلك الوقت (قوله حتى شاب) واعر عبد بن دون جرد لدن في الكثرة (و) الامر (الثالث انها مبنية) على السكون وعلة بنائها تشبيها بالجر في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (الاف لغة قيس) فانها معربة عندهم تشبيها بعند (وباعتهم قرئ) ليتذبرا سائديا (من لدن) باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والمأمور وصلها بما في الواصل وهي قرعة أي بكر عن عاصم وفي أمالي ابن السجزي قال أروى على فاما ما روى عن عاصم من قرعة لئنه بكسر النون فان ذلك لا يتواءم الساكنين حيث سكنت الدال اسكان الباء من سبع وليس كسرها عراب اه فظهر هذا ان لدن مبنية دائما بخلاف عند فاه معربة دائما (و) الامر (الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله) وهو التقاوى صريح غوايل راقهن ورقته \* (لدى شبح حتى شاب سود الدوايب) فاضاف لدن الى جهة تشبيها الصريح المصروع وهو المظروع على الأرض غلبة وفغان يغين معجمة مقحوقة جمع غانية وهي الجارية التي غيب أي استغقت محسنها عن الجمل وراقهن ورقته أعجبهن وأعجبته والدوايب جمع ذوايب من الشعر بسمة بعد الدال المعجمة في المفرد وكان حقه ان تثبت في الجمع لكنهم استعملوا وقوع ألف بين همزتين فابطلت الأولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه ان فصحت أن يكون على اضمار أن نليل انها تظهر بعدها أحيانا قاله ابن السجزي وروى به تقديره في لدن لدشولان كانت شولا عوز ديان في محذف الموصول المحرقي وابقاء صلتها (و) الامر (الخامس جواز اقرارها) عن الاضافة (قبل غدوة) كقوله وما زال المهري مزج الكلب فيهم \* لدن غدوة حتى دنت لغروب

وتبعه الرضي حيث قال واعر اباء لدن المشهورة لغة قيسية اه فغندمان المعرب لدن المشهورة وهي مضمومة الدال واعر ابها بان يقال من لئنه ضم الدال وكسر النون وما لدن المقر فهو من جهة لغات لدن (قوله الرابع جواز اضافتها الى الجمل) هي خيفة من متحصة الزمان كما عن الرضي (قوله لدن شت) تنازعوا لعمول الثلاثة قبله أي هو مصرع راقهن ووقف من ذلك الوقت (قوله حتى شاب)

قال الزرقاني غاية أي خاتمت الامور الثلاثة ثم تنو ذلك لاجل يعرض عنه بسبب شذوذه فيعرض بنصب غنم قهرا اليه وهذا أولى من أن يراد بالذوايب ذوايب كافي شرح الشواهد للعين وذلك لاجل اذا غابت ذوايبهن السود ينقل الى غيرهن وهكذا قاله بعض شيوخنا (قوله سود الدوايب) من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله والصريع المصروع الخ) ففي البيت تشبيه الغوا في الجمان الذين يصرعون الناس أو بالشخص الذي يصرع غيره (قوله جواز اقرارها) قال الدونشري بشكل ذلك على خذها في الملامر للاضافة اه ويجاب بان ذلك العددا اعتبار الغالب (قوله فنصبها لدن) لا يخفى أن قول الشارح لدن بيان للضمير المستتر في نصبها على حذف أداة التفسير والضمير البارز عائذ على غدوة ولو أعيد الضمير المستر الى المخاطب اندفع الاشكال الا في من عطف قوله أو على اضمار كان واسمها فينبغي ان تركبها هنا ذلك وقدر تكبها الشارح فيما ناتي لاحد في ذلك تستلزم الضمير وبارك كاهه هنا يدفع ذلك ولا تثبت في الضمير وذلك هو الاصل عند تعدد الضمائر وان كان الحق انه ليس من التنازع ولا يخل بالفصاحة حيث لا سخر خلافا لغيره في تفسير سورة قل هو ان أقر كلامه المصنف في شرحه بان سعاد عند قوله \* ولن يلقاها الا عذرة \* وقد حقتنا ذلك في حاشية اننا لم في بحث الضمير هذا ونسب المصنف النص للدن لاجل العلم له وقوله ان النصيب من تمام الكلام معناه ان الاسم هو النصيب عند تمامه لا أنهم عبروا بذلك اشارة الى أنه لا لتمام النجم بالاضافة



١ قوله اما على التمييز قال القافى قال الرضى اما التصب فانه وان كان شاذا فوجه كثر استعماله ليدل مع غلوة دون سائر الظروف  
كبكرة وعشيه فكون دل الين قبل النون الساكنة تنفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتهم وقد حذف فونه فشا به حركات الدال حركات  
الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غلوة نحو ضارب زيد وغلوة بدلين لاسكون الا  
منونة وان كانت معرفة ايضا وهه نظمه لان قول الموضع اما على التمييز ليس على ما ينبغي فان قضته انه متحركة بقول ليس مينا  
بحقيقة لدن ولا نسبها فالصواب ان يقول على التشبيه بالتمييز والله اعلم (قوله لا لدن في آخرها الخ) هذا نفع الجواب عما قال ما وجه  
اختصاص لدن بنصب غلوة دون اخواته الخالفون فقود في اخواتها واما ما قال المختص غلوة بالتصبي بلدن فلم يجز لدن سحرة  
فخواه ان غلوة كثر تصرفه فامن سحره فخواه واجاب بعضهم بان مدلول لدن مبدل ازمان منهم فقصره بغلوة وهو لا يقتضي الاختصاص  
(قوله في لغاتنا العشر) لان في المالحمة كانت الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والاربع والحادثة لادن ولدن بفتح اللام وكسر النون  
فيهما وسكون الدال في الاولى ونصها في الثانية والسادسة لدن بفتح اللام وسكون الدال وفتح الـ والنون والسادسة لادن بفتح  
اللام وفيه ما وضع الدال في

بنصب غلوة (فتصبها) لدن اما (على التمييز) لان لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تنفتح وتضم  
وتكسر كما هو معروف في لغاتنا العشر وقد حذف فونها فشا به حركات الدال حركات الاعراب من جهة  
تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غلوة في القفا كزاد دخلا فتصب  
غلوة على التمييز بلدن كنصبه لادرا (قود) او على التشبيه بالمفعول به في نحو ضارب زيد فان نونها تفتت  
تارة وتحدف اخرى كفي اسم الفاعل فعملت عمله بل قال ابو على النون في لدن زائدة تغل ذلك عنه ابن  
الشرجي يوه بنفع تشبيه لدن بضارب منواتي نصبت بعدها غلوة والهما اشار الناظم بقوله ونصب  
غلوة بها (او) تنصبها انت (على اسمها) كان واسمها وابقا خبرها والاصل لدن كان الوقت غلوة والذي  
دل على الوقت كامة لدن قاله ابن المالك وقال هذا حسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لهما من الاضافة  
ويؤيده من لدن لولا فان نصب على هذا ليس بلدن وانما هو مكان الهنوزة فلا يصح عطفه على ما قبله بلدون  
تقدير (وحكي الكوفيون) في غلوة (فجاء بعدها) اي بعد لدن (على اسمها) كان تامة اي لدن كانت  
غلوة وقال ابن جني لشبهها بالفاعل فرفع قال المرادي فظاهرها مناهر فوعة بلدن (والمراد القياس) كما يخبر  
سائر الظروف (و) (هو) (الغالب في الاستعمال) ولا تكون غلوة بعد لدن الامنونة وان كاتب معرفة قولا  
تنصب غلوة لادرا وجود النون في لدن دون حذفها وعندنا لا ينصب شي من المفردات بعدها (و) الامر  
(السادس انها) اي لدن (لا تقع الاضافة) بخلاف عند فلان قد تكون عمدة (يقول السمرقندي  
البصرة) فتجعل عند خبرا عن السر والخبر عمدة وهذا مخالف لتعريفه في باب المبتدأ ان الخبر متعلقها  
لخروف الان يقال لسانه مدسدا اعطى ماله من العمدية (ولا تقول) (السفر) (من لدن البصرة) لان ذلك  
يخرجهما استقر لهما من ملازمة الفضيلة (ومنها) (والغالب استعماله المضافة فتكون ظرفا (وهي)  
حينئذ اسم لكان الاجتماع) ولهذا يخبر بها عن التواتر فحوز يلعب كل زمان الاجتماع نحو

وان كانت معرفة قال الزقاقى المراد ان يعرف التمييز اي وان كانت ذللة على معنى كما في سحره وذلك لان غلوة تستعمل تارة وتغير مراد  
بها معنى فتشون ولا اشكال في ذلك وتاثر ادبها معنى فتشع الصرف للتعريف والاعلان القدوة والاعراب والتأنيث وحينئذ  
فتكون منه مشكل لكونه غير متمم فواجب عن هذا الاشكال ما برز احدهما انما اشيء التمييز لكونه مبتدأ ذات ما يليه نون  
هله فتكون متغيرا للمناسبة الثاني انه لم ينون لا لتبعية جالة التصب بحالة الجر اذ كثر حقيقة تانية عن كسر فعله بل كونه منصوبا  
فيكون مفعلا موحدا وواو يكون مينا والواو اضطر في بيان ذلك ذقمة الجر ثقيلة لغونها تانية عن قيل بخلاف ذقمة التصب  
فاتها حقيقة انظر الرضى اه وانظر ما وجه قوله المراد ان يعرف التمييز فانه يفهم ثمة لغتها بمرقة اصطلاحهم انما يعلم على الوقت  
المخصوص لسر دليل منع الصرف ومعلوم ان التعريف المانع منه يعرفه الطبع فيقول لكونه مبتدأ ذات ما يليه نون مخالفا لمراد  
القافى في بيان ان التصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من اهل ليس مينا حقيقة لدن ولا نسبها (قوله والغالب الخ) لوقال  
نبل هذا في غالب استعماله لكان لاني لان كلام المصنف يقتضي انها تاتي من الاضافة لفظا ومعنى لقوله ومنها وهو مشكل لما  
سبق من انها قد تغر دول قال الشاعر ماذكر كان جوابا لانه يفيد ان كونها ماذكر باعتبار الغالب (قوله ولزمان الاجتماع) فيه اشارة  
الى ان اختصار المصنف على انها لكان قصوره وقد نقل القافى عن الرضى انها ظرف زمان ايضا

(قوله لانه ثلاثي) أي فهو ونظير أبواخ وأخواتهما وبدوم وقال الحفيد لما أعر بثم نعم أنهما وضوغة وضوغة وضع الحرف بحسب الأصل  
لها ما لا ضرورة للاضافة فتضعف مشابهة الحرف اه وهو انما يظهر على القول بأنها ثنائية وضوغة ولا رد له ان الشبه الصوري  
لا يعارض كقوله الشهاب في قدر زيد درهم على لغة بنائها مع الاضافة لان الشبه الصوري ضعيف يجوز للبناء لا موجب فلا يحتاج  
معه لدعوى المعارضة كما حققنا في حواشي الافية في بحث أساليب البناء ونقل اللغوي عن الرضي انه عدل اعربها بدخول التنوين  
في نحو كنعانما والفجر اربعين وان كان شاذا في نحو جيب من معصاة ثم قال والالف في معاندا التحليل يدل من التنوين ان الف لا له في  
الأصل وهي عند يونس والأخفش ٤٨ وهو الحق مثل ألف قتي يدل من الالف أن شكاك الأعراب الموضوع

جئت مع العصر وم أدقة عندك تجر عن كثر اتبع بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيمويه  
ذهبت من معهما بحر (وهي اسم بدل لجرها من وتنو بنها عندك دها عن الاضافة نحو حاء آ معا  
(مغرب) لانه ثلاثي الأصل (الاف لغة وبيعة) من فرار من معدن عدنان أبو قبيلة (وقيم) بفتح القين  
المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حنيفة (فتني على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة  
وضع أم لم يضع قاله الشاطبي كقوله وهو الراي كقوله الشاطبي أوجر بكاف العيني  
(فر بشي منكم وهو اى معكم \* وان كانت زار تركيها)  
الرواية يشكك من معكم ولم يشك سيمويه ذلك لغة بل حكم عليها ضرورة وتوافقها الآخرون محتجين  
بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي ان وبيعة تقول ذهبت مع أخيت وحيث مع أيلك السكون  
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والرش اللباس القلحز أو المال ونحوها ما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا  
بعد وقت (واذالتي مع السالكه) العين (ساكن) آخر (جاز كسرهما) على أصل التقاء الساكنين  
(وقتها) استحسانا بالأصل أو اتباعا لنحوهم القوم بكسر العين وقتها وعبارة القهليل وتسكن  
عينها قبل ك كوكس هاتيل سكون لغة وبيعة فاذا لم يغمضه الموضع وهو ان عنها تسكن قبل زنة  
نحو يمشي معك وتسكن قبل سكون نحو حيث مع الرجل ولكن الموضع حاول شرح قول النظم  
ومع مع فيها قليل ونقل \* فتسكن كسر لسكون ينقل  
(وقد نفرد) مع عن الاضافة فتنون وتبصر (يعني جيعا فتتصب على الحال) من الاتنين (نحو حاء آ معا)  
قال فلما نفرقتا كافي وما لك \* لطول اشتياق لم تبت لي لمعما  
أومن الجماعة المذكرين والمؤنثات كقول الخنساء

وأفني رجالي فبادوا معا \* فاصح قلبي بهم مستغفر  
يفتح المقادير الراي اسم مفعول من استغفر الخوف اذا زعموا الثاني يقول منهم من نورة  
\* اذا حنت الأولى شجعن لما معا \* أي اذا صوبت الجماعة الأولى يهدون جميعا لاجل نصو بنها واختلف  
في حركة معاذ اذا نوت فذهب التحليل وسيمويه الى انها فتحة اعربوا بالكلمة ثنائية في حال الأفراد كما  
كانت في حال الاضافة وذهب يونس والأخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة تافتي لانهما افرقت ردت  
اليها لهما المخذوفة فصارت اسماء متصو را متقوصا في الاضافة تافتي الأفراد ولكن حذف الفها في  
الوصل للساكنين الالف والتنوين كما حذف الف في ذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم  
الزبدان معا والزبدون معا في موضعين كقوله الاسماء المقصورة نحوهم عدى ولو كان

فأذا جاء قال الزرقاني قد يقال فيه نظر لان قوله الافي لغة وبيعة وضم ثمنني على السكون شامل لما  
اذا قبلها متحرك أول بقها شئ فاستقدمته تسكينها اذا قبلها متحرك ولعل مرادها فاصراحة (قوله وقد نفرد) قال  
الرضي تارك اضافة مع ان ذكره أحد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قوله المصطحبان لم يبق ما تضاف اليه فينصب منوناه في  
الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا اجتماعا ما يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا يعني كلنا سواء اجتمعوا أم لا اه ولا حقا به  
مخالف ما عليه الموضع الذي يقوى في النفس ان مع اسم لها صاحب مطلقا أي سواء أضيف أو فراداه منه منصوب مطلقا وان لا مع ضرورة  
مطلقا ما مع الآخر ادلا لتقاسما كتمه التنوين وما مع الاضافة فتتحقق أو لتقيام المضاف اليه مقامها (قوله والكلمة ثنائية في حال  
الأفراد) قال الزرقاني هذا القول مشكل فان مع عندها موضوع على حرفين أقطر الرضي وأقول ليس في كلام الشارح ما يدل على انها

على حرفين وقع عندهما  
عكس أخوك ترد لهما  
في غير الاضافة وتحذف  
في الاضافة لقوم المضاف  
اليه مقام لهما (قوله فتني  
همل السكون) قال  
الزرقاني قال الرضي قال  
بعضهم هي على هذه اللغة  
حرف حر وذلك لان  
موجب البناء في الساكنة  
ليس معدوما من التحركة  
فلا شاق التفرق بين  
المتحرك كقوله الساكنة قال  
وهذا القول هو الحق اه  
ياختصار (قوله وان  
كانت الخ) قال الزرقاني  
ان واصلة بما قبلها وهي  
معطوفة على مقدور أي  
ان لم يكن وان كانت  
وجواب الشرط محذوف  
دله عليه الشرط الأول  
اه وهذا ينحى على ان مثل  
هذا الشرط جوازا بوقية  
اضطرر السعد ببناء في  
حواشي المختصر (قوله

عندهما موضوع على حرفين لاحتمال ان المراد انهما ثنائية استعمالا على انه قد مر عن المحقق توجيه اعرابها على القول بانها ثنائية  
 (قوله واعترض بان معالج) المعترض اوجبان وبعبارة بعضهم وزده اوجبان بان شأن الظرف غير المتصرف اذ اخبر به ان يبقى على  
 نفسه ولا يرفع بقول الزيدان عندك اه وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية اذا افرزت كما في كلام المصنف انها حادثة تنصب على  
 الحال لكن ادعى بعضهم انها لازمة للظرف فيسمى عليه الثاني فعل بل كلام ابي حيان مبني على ذلك (قوله اما بالذات فتخوثر  
 برجل غيرك) في كون المغايرة في هذا المثال بالذات نظرا لان حقيقة الرجل واحد والاختلاف انما هو بالعوارض المشقة كما تقرر في  
 بحث النوع من علم المنطق والاحسن التمثيل كما يأتي عن الثاني بالحر كة غير السكن أو نحو كالاتسان غير الفرس (قوله وليس  
 المراد بالحقيقة هنا) المبين المراد بها قوله والانتقص الخ لا يكفي في ذلك بل هو كالمصدره لان ٩٤ المتبادر من الحقيقة ما ينفاه وورد

هذا التركيب على المصنف

فالاحسن ما قاله الاتفاق  
 وبعبارة حقيقة الشيء  
 وما هيته ما به الشيء هو هو  
 ولا يخفى ان التغاير بين  
 شئين متحقق بينهما  
 في الماهية تارة كقولك  
 الحر كة غير السكن وفي  
 الصفات العارضة أخرى  
 كقولك زيد غير عمرو ولعل  
 المصنف أراد بالحقيقة  
 المفهوم (قوله وخبرها  
 محذوف) المعترض بان من  
 شروط المحذف كافي معنى  
 اليبان لا يكون عوضا  
 عن شئ قالوا من هنا  
 لا يحذف خبر كان لانه  
 عوض أو كالعوض من  
 مصدرها ومن ثم  
 لا يجتمعان اه ومثل  
 كان بقية أخواتها بل  
 ليست أحق بذلك لعدم  
 دلالتها في الاستعمال

بأنها على التقص لقيد الزيدون مع كافي هم بدوا على من سواهم واعترض بان معان في موضع  
 الخبر فلا يلزم ما قاله (ومنها غير وهو اسم دل على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) اما بالذات فتخوثر  
 برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت وجهه صغير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا  
 الماهية والانتقص بتخوثر بغير عمرو فان ما هيتهما واحد فهو الحيوان الناطق والتركيب صحيح  
 (واذا وقع غير) بعد ليس وفي المضاف اليه ما ذكره كقبضت عشرة دنانير غير) برفع غير على انها اسم  
 ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير ما قبضوا ونصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف  
 والتقدير ليس المقبوض غيرها (وجاز حذفه لفظا فيضم غير) بغير تنوين ثم اختلف في ضمة (فقال  
 المبرد) والجزمي وأكثر المتأخرين (ضمة بناء لها) أي غيبا (كقيل) وبعد (في الإبهام) والقطع عن  
 الإضافة وتبعية المضاف اليه ونسب إلى سيبويه (فهي اسم) ليس (أو خبر) لمساو الجزم لا تخفى محذوف  
 فعل تقدير الاسمية فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لاهذه الضمة الموجودة لانها  
 ضمة بناء على الخبر يهفي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غير ما قبضوا على النصب  
 ليس المقبوض غير ما حذف من الاول والخبر ومن الثاني الاسم والى بناءه على الضم أشار الناظم بقوله  
 وضمهم بناء على ان عدمت ما له أضيف فلو ما ما عدما  
 (وقال الاخفش) ضمة مقبوضه اعراب وحذف التنوين للإضافة تقدير الان المضاف اليه ثابت في  
 التقدير منكم لانها اسم ككل وبعض في جواز القطع عن الإضافة لفظا (لا ظرف) للزمان (كقيل  
 وبعد) ولا لكان كقوله وتحت وعلى هذا (فهي اسم) ليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (لا خبر) لان  
 خبر ليس لا يرفع (و) هذان القولان في الضمة (عوضهما عن حرف) فعل البناء هي اسم أو خبر وعلى  
 الاعراب هي اسم لا خبر (ويجوز قليلا التقسيم مع التنوين) لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى (ودونه) لنية  
 لفظ المضاف اليه (فهي خبر) لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا أو غير  
 (والحر كة على هذا) اعرابا اتفاقا واعترض بان غير يجوز بناؤه على الضم اذا أضيف إلى مبني  
 فيحتمل انها بنيت حال الإضافة ثم حذف المضاف اليه موقعا البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان  
 تكون اسما وان تكون خبرا ثم القمع مع التنوين (كالضم مع التنوين) فالحر كة اعرابا اتفاقا لان

(٧٠ تصحيح في) على الحديث دون بقية أفعالها كائن عليه في الباب الثالث من المعنى ولذا قيل بحر فيها بخلاف أخواتها فان  
 الصحيح انها تدل على المحدث ولا يظهر القول بان خبرها عوض من مصدرها الأعلى القول الضعيف فلا ينعش ما يمتنع حذف خبرها  
 وقد يجاب بان ما ذكر في المعنى في ذلك الشرط ما يجوز على شرط المحذف القوي وقد صرحوا في باب كان بمحذف الخبر وأنه ضعيف كافي  
 بعض أوجه ان خبره غير ذلك اذ ظرف الاول ونصب الثاني لان التدبران كان في علمه خير فيجوزون خيرا (قوله فيضم بشر تنوين)  
 قال اللغوي هو مرفوع على كلا الوجهين (قوله في الإبهام) قال الثاني أي الشيع لان غيرا شاع في كل غير وقبل شاع في كل قبل وان  
 تخالفا في الاسمية والظرفية (قوله وتبعية المضاف اليه) أي في المعنى دون اللفظ كما قاله الثاني وهو ظاهر (قوله وعلامة رفعها ضمة  
 مقدرة في محلها) لا يخفى ما في هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة يقتضي ان غير مرفوع بقوله في محلها يقتضي انها مبنيّة وهذا هو  
 الموافق لقوله بغير لانها ضمة بناء الصواب اسما قاله مقدرة (قوله اعراب) قال الثاني بناء على نية اللفظ والوجه رفع اعراب لا يرفع

لاستزاه حذف المضاف وبقاء عمله غير شمله (قوله ولا يختصان بالزمان الخ) مرأول حروف الجر عن ابن اياز وعن المصنف ما ينبغي  
 مراجعته (قوله والفاصل الخ) لان من عندهم حقيقة في ابتداء الغاية في المكان (قوله فاعطفت مولى عليه العواطف) قال العيني  
 مولى بدل من الضمير في علمه ولكنه قدم للضرورة (قوله فساغ) قال الدنوشي معنى ساغ حلا كما قال بعضهم قال وقوله تعالى ساغ  
 شرابه أي حواه وفي شرح الشواهد للعيني أي استمرأ الشرب وهو المناسب لقوله تعالى يتجرعون الماء كذا في نسخة وفي نسخة السجستانى  
 ساغ يسهل وقد يقال يلزم من كونه حلا استمراره وسهولة اساقفته (قوله أسد خفية) قال العيني يفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء  
 وتثنية اليا آخر الحروف قال ابن سيدة  
 ٥٠  
 علم الموضع (قوله تنوينه مرفوعا) قال الزرقاني أي وحيه نثنه موبنى

التنوين اما التمكن فهو خاص بالمعرب أو بالتعويض فكان المضاف اليه مذكور وقيل حذف  
 ما مضاف اليه غير بقوله بعد ليس بنا على انه لا يجوز به دلا الناقية كما صرح به في المغني وقال انه لم يكن  
 وبالغ في الانتكاز على تركيبة في شرح الشذور وروى ان أبا العباس كان يقول لا غير البناء على الضم كقول  
 ويعدو كذا قال الزنخري وابن الحاجب وابن مالك أو تشديدا في باب القسم من شرح التسهيل  
 جوابه تنجوا عن تشديد قورينا \* لمن عمل أسلفت لا غير تشل  
 وتبعهم صاحب القاموس (ومنا قبل ويعدو محذرا) فصاعلى الظرفية أو خفضا من فقط (في  
 ثلاث صورا أحدها ان يصح المضاف اليه كقبيل بعد الظهور وقبل العصر ومن قبله ومن بعده) ولا  
 يختصان بالزمان فقد يكونان المكان كقولك دارى قبل دارك أو بعدها قل هذا سهل دخول من عليهما  
 عند البصر بين قاله الدماميني الصورة (الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى بفتح لفظه فيبقى  
 الاعراب وترك التنوين على حالهما) كالواذكر المضاف اليه كقوله  
 ومن قبل نادى كل مولى قربة \* فاعطفت مولى عليه العواطف  
 تخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه (أي ومن قبل ذلك) حذف ذلك من اللفظ وقدره نابا  
 (وقرى) في التناوذاً انه الامر من قبل ومن بعدا تخفض من غير تنوين أي من قبل القلب ومن بعده  
 وهى قراءة المجدلى والعقيل الصورة (الثالثة ان يحذف المضاف اليه ولا ينوى شي) لا انقلبه ولا  
 معناه (فيبقى الاعراب) المذكور بحاله من التصب على الظرفية أو التخفيض (ولكن يرجع التنوين)  
 الذى كان حذف للاضافة (لروا ما يعارضه) من الاضافة (في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم) لله الام  
 (من قبل ومن بعدا محذورا) وهو عبدالله بن عمر  
 (فصاعلى الشرب أو كنت قبلا) \* أكاد أعرض بالماء القران  
 ينصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة لما ذهبوا اليه والذى رواه الثعالبي بالماء القران قال الموضع وهو  
 الانسب لانه العذب والحجم المحارومنه اشتقاق الحما وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد (قوله)  
 ونحن قلنا لاسد أسد خفية \* (فاشر بواعدا على لغة خيرا)  
 ينصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهى المسئلة المشهورة  
 قال المرادى منتهى اذا نوت التناوت للاضطرار واختار سيبويه وأصحها تنوينه مرفوعا وعليه قوله  
 \* فاشر بواعدا على لغة خيرا \* ويختار الخليل وأصحها تنوينه منصوبا كقوله  
 فساغلى الشرب أو كنت قبلا اه (وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرًا ولذلك  
 نونا) كما ينون ساغر الاسماء النكرات تنوين التمكن وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما  
 تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندى حسن وهما (معرفةتان في الوجهين

على ضم مقدرا محذوف  
 المضاف اليه ونية معناه  
 منع منه تنوين لفظه فهو  
 معربونون ضرورة اه  
 وأقول اذا كانت المسئلة  
 المشهورة مرفوعة فيما  
 حذف منه المضاف اليه  
 فنوى كان الظرف مبنيا  
 على الضم التظاهر في حمل  
 نصب على الظرفية ولا  
 وجه لتقدير الضم قال  
 الرضى يجوز تنوين هذه  
 الظروف المقطوعة عن  
 الاضافة في حال بنائها  
 لضرورة الشعر مرفوعة  
 ومنصوبة نحو جئتك  
 قبل وقبلنا كقيل في  
 المنادى المضموم يا مظر  
 وبامظر اه فقول في  
 حال بنائها صريح فيما  
 قلناه وقوله مرفوعة على  
 التسامع وادغم مضمومة  
 لكن عبر بالرفع لمناسبة  
 قوله ومنصوبة ويؤخذ  
 بيان مراده من التشبيه  
 بالمنادى اذ علم انه  
 مبنى على الضم التظاهر

لوجود المقضى للبناء ولا أدري ما استدركه زرقاني فيما قاله (قوله لعدم الاضافة لفظا وتقديرًا) قال اللغاني قد  
 يعارض ذلك يجعله معازم الاضافة اه ويمكن ان يجاب بان ذلك الجعل باعتبار أكثر الاحوال أو باعتبار الأصل في وضعهما  
 وتشكيهما بخلاف الأصل هذا وقال بعض الفضلاء جلا في الحالة المذكورة معارض عنه التنوين والمضاف معرفة ككل  
 وبعض كما هو منصرف بونس وتلوه فلا فرق في المعنى بين ما عرب منها وما بنى قال الرضى وهو الحق (قوله معرفةتان في الوجهين الخ) قال  
 اللغاني بخلاف جهة التقييد باعتبار ان كل المضاف اليه معرفة فتم كونهما نكرتين في الوجه الثالث شعبى على ابن اللغنى تقدير قال الرضى قاله

بعضهم إنما أعرث لعدم تضمن معنى الاضافة معني كنت قبل أي فعل أو ما بدأ به أو لا في مقدمه ومعني من قبل ومن بعد أي متقدما ومتأخرا لان من زائدة اه يعني ان القائل بالتشكيك لعدم تضمن الاضافة في انهما غير واقعين على الزمان بل معناهما اسم مشتق منكرة تواقع على ذات أو معني غير زمان منصوب على الحال أو غيرها والذي يراه هو أي الرضي ان سب اهرابها وجود التنوين عوضا خلاف قول المصنف ولكن يرجع التنوين لان قضاة ثمانية تنوين التمكن فتأمله (قوله لا افتقار ههنا إلى المضاف اليه ما لا يقال هذا لا صدق عليه صراط الشبه الافتقار إلى المتقدم في باب المعرب والمبني وهو أن يكون افتقارا متبعا لصلاحيته لانه لا يقول ذلك صراط البناء الواجب للزمن للسمكة بناؤه قبل وبعد ليس كذلك وقد علل بناؤه ما يفرض ذلك فاعلم حواشينا على الألفية (قوله قرار من التقاء الساكنين) قال المصنف في الحواشي بناءه على حر كسبطل لتعليل قبل وبعد بحسبة التقاء الساكنين اه وأقول فيه نظر لان البناء على الحر كة أسما ولا يلزم من تعليل قبل وبعد اذكر اطرا في كل مبني على حر كة فكل مقام متال (قوله بنياعلى الضم) قال اللقاني قال الرضي انما بينت هذه الظروف عند قطعها عن الاضافة لمشايتها بالحرف بأحيتها إلى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لجميع وجود المضاف إليه فلا يثبت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتهما قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لانضمامها بالاسماء أم بحيث وإذا واذا فها وان كانت اه مضافة إلى الجملة بعدها الا ان اضاعتها بالنسب بظاهرة اذا الاضافة في الحقيقة المضاد تلك الجملة فكان المضاف إليه محذوف ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبيننا اذا المضاف اليه كان ثابت بشئ من ذلك اه ثم قال وبناء انما على الحركات ليعلم ان لها عر فاقى الاعراب وعلى الضم جريا باقوى الحركات المحققة من الوهم بخذف المحتاج اليه اه معني المضاف اليه اه وما عليه بناؤه على الحر كة وعلى الضم غير ما عليه الشارح ومعني

قوله بالاضافة لفظا في الاول وتقدر في الثاني (فان نوى معني المضاف اليه دون لفظه بنيا) لا فتقارهما إلى المضاف اليه ما معني كما تقار الحروف الغير هو بنياعلى حر كة قرار من التقاء الساكنين (وعلى الضم) لتخالف حر كة البناء مع كى الاعراب (فحقوه الاخر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة) السبعة بالضم غير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة إلى معرف قسوية والاصل والله اعلم انه لا امر من قبل القلب ومن بعده وقال الحوفي انما بيننا على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة فاما اذا كان نكرة فتأمله ايعربان وسأوت معناه أولا اه واذا بينت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه يشبه انه نعر يفقه اذا حذف المضاف اليه فوضعت المضاف صارا آخر المضاف فأنته قاله الديقاني (ومنها أول) مقابل آخر (ودون) وأسماء الجهات (الست) كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت وهى على التفصيل المذكور في قبل (وبعد) من انها اذا ضيفت لفظا عربت ضميا على الظرفية أو خضعضين واذا لم يضاف لفظا ولا تقدير اعربت الاعراب المذكورون وت اذا حذف المضاف اليها فان نوى لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنوين وان نوى معناه ثبت على الضم (تقول حاد القوم وأخوك خلف أو أمام) بالضم فيهما (ترديد خلفهم أو أمامهم) بول كك حذف المضاف اليه لونه يتبعه فو ينتم ما على الضم (قال) رجل من بني تميم لعن الله تلعب من مسافر \* لعنا (يشن عليه من قدام) بالضم والاصل من قدامه مخفف المضاف اليه ونوى معناه فبناء على الضم وتعليل بفتح التاء المشددة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل وروى ابن خرازم وشن يضم الياء المشددة تحت وفتح الشين المعجمة تصب (وقال) مع بن أوس لعمر ك ما أدري وافي لا وجل \* (على أين تعدو للثبة أول)

قوله عر فاقى أصلا ورد عليه ان كل اسم له أصل في الاعراب (قوله ومنها أول ودون الخ) قال اللقاني قال الرضي اعلم ان المسحوع عن الظروف المبطوعة عن الاضافة قبل وبعد تحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن مغل ولا يقاس عليها ما هو بمعناه نحو عمن وشمال وأخو وغير ذلك اه فقول المصنف كمين وشمال وغيره مسحوع اه ولا يخفى ما فيه فان كلام الرضي لا يقتضي على المصنف وليس المصنف عن رد عليه بكلام الرضي فانه كان يخوي عصره وشهادته أنقصه كالتاج السبي صاحب جمع الحوامع ثم قال اللقاني اعلم ان أول نصع فيه أن يعر فاقى على زمان قدر يعني فيكون معني قبل فينصب على الظرفية معر فاقا ومنكر امنونا كجئت أول الناس أو لا أي في أول أو زمن معني الناس أو يضم كجئت أول وان يعتبر صفة لموصوف به من زمان أو غيره فمعني من الضم فيعرب بالحق فتنصب على الحال أو غيره ومعني مقدم كجئت أول الناس أو لا أي متقدمهم أو متقدمه أو رأيت أول أي شخص متقدمه فأول بهذا المعني أوليته ما عتبار عمله أو غير ذلك أو ان اضداد ظرف مكان اسم لا دني مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الترتيب للتفاوتة كزيد دون عمرو ثم في مطلق التجاوز عن حكم إلى آخر نحو فعلت بزيد لا كرام دون الاهة أو عن محكوم إلى آخر نحو أكرميت بزيد دون عمرو اه فعلى هذا الاستعمال الأخير يكون فيه

بما ذكر في المرتبة الثانية (قوله) وبالحذف على نية (الح) قال القافى قال الرضى لما لم يكن لفظ أول مستغما شي يستعمل على القول  
 الصحيح يعنى انه اقل من قول لامعا استعمال منه اسم كالحذف في معنى الوصفة اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف  
 ذلك المشتق به كما علم أى ذوعلم أكثر من علم غيره وأحذف أى ذوحذف أشد من حذف غيره وانما تظهر وصفة أول بسبب تأويله وهو  
 أسبق فصار مثل حرت برجل أسدى جرى ولا يجوز لم يعتبر وصفة الامع ذكر الموصوف قبله ظاهر انحوها وأول أذكر من التفضيلة  
 بعده ظاهرة اذ هي دليل على أن اقل ليس اسما صريحا كما نكل فان خلافهما مع أول يمكن مع اللام الاضافة تدخل فيه التوزيع مع  
 المحر لمخالف وصفته كما يقال ماتر كتله أو لا أو آخر ويجوز حذف المضاف اليه من أول و بناؤه على الضم اذا كان مؤنثا وبطرف زمان  
 نحو قوله وعلى انابتا وعدو المنة أول أى أول وأوقات عدوها ويقال ما لتيتمه مذعام أول برقع أول صفة لعام أى عام أول من هذا العام  
 وبعض العرب يقول مذعام أول يفتح أول وهو قليل حتى سبوه به انهم جعلوه مظهرا كما نه قبل مذعام قبل عامك وفى تأويل أول يقبل  
 اشكال لان أول النسب أسبق آخره فغنى أول عامك أسبق آخره اما من اللبابة أو الأيام أو الأوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى يتقدم  
 جميع آخره ولو كان بمعنى قبل ذلك ٥٢ لكن محذوف المضاف اليه فوجب بؤه على الضم وتقول اذا ترزيبا وما قبل أس

باضم والاصل أول الوقتين وذلك لأن لكل منهما وقتا يمتد فيه بقدر أحدهما سابقا ولا يعرف عدو المنة  
 فى أول الوقتين المقدسين لهما على أى الرجلين والمنة الموت (وحي أبوعلى) الفارسي (ه) ابدأ من أول  
 بالضم على نية معنى المضاف اليه) والاصل من أول الامر (وبالحذف على نية التفضيل) والفتح على نية  
 تركهما ومعنى من الصرف الوزن والوصف لانه اسم تفضيل معنى الأسبق واستقيد من حكاية أى على  
 ان أوله استعمالان أحدهما أن يكون اسما كقولم لا تأكل إلا من عليك ولم يكن \* لتأكل إلا من واه وراه  
 بالضم وأشد سمي به لا يحمل الفارس إلا الملبون \* المحض من أمهه ومن دون  
 بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروى لكان مبنيا على الضم لانه فى نية الاضافة قاله الشاطبي  
 وتقول جالسيتين وشال وفوق وتحت بالضم فيمن والاصل عينك وشمالك وفوقك وتحتك (ومنها  
 حسب) يسكنون السين (ولها) فى العربية (استعمالان أحدهما أن تكون بمعنى كاف) اسم فاعل كفى  
 (فتسعمل) مضافة (استعمال الصفات) المضافة (تكون زنا لكثرة) لاجل ما تعرف بالاضافة على  
 ما هي بمعناه (كررت برجل حبل من رجل أى كاف لك من غيره وهو لا يعرفه كذا عبد الله حبل من  
 رجل) ينصب حسب على الحال من عبد الله أى كافيا لك من غيره (و) تسعمل (استعمال الاسماء)  
 المحمودة فترفع على الابتداء (نحو حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء الاختصاص بالاضافة  
 وجنهم خبر ويجوز العكس وهو أولى لأن جهنم معرفة بالعلمية وحسب تكراره ونصب اسم الان نحو  
 (فان حبل الله) حسب اسم ان واقفه خبرها وهذا يؤيد الاجراء الاول ويجوز بالحرف نحو (بحسبك  
 درهم) فحبل مبتدأ ودرهم خبر ولا يجوز العكس لان حبل تكرار مفعلة ودرهم غير مخصص (وبهذا)

ما رواه محمد أول من أس  
 فان لم تره مذوم من قبل  
 أس قلت ما رواه أنت مذ  
 أول من أس ولا يتجاوز  
 ذلك اه وقصته انه  
 قد يعرب منصوبا وليس  
 يتطرق (قوله على نية  
 تركهما) قال القافى اعم  
 ان اعتبار الوزن والوصف  
 يوجب منع الصرف وان  
 توى لفظ المضاف اليه أو  
 صريحه كقولك زيد أول  
 الناس خروا على الساقى  
 ن لا ينصرف اذا أضيف  
 باقى على منعه اذا بقيت  
 فيه اللفظان وكلامه موهم  
 القافى بين النسب والمنع  
 (قوله ان أول استعمالان)

قال الذنوشى قال بعضهم ثلاث اسماء عملات الاول أن يكون صفة بمعنى أسبق فيكون من أفعال التفضيل ويقرن بمن الاستعمال  
 نحو قوله تعالى وأول المؤمنين وبالالف واللام وبنى ويجمعون وثبت تقول الاولان والاولون والاول والاولى والاوليات  
 والاول له حكم مختص به دون أفعال التفضيل وهو انه اذا أضيف جاز حذف المضاف اليه يبنى على الضم جلا على قبل وبعد الثاني ان  
 يدخله معنى الظرفية أو الصفة فيه باقية على حالها وهذا منع الصرف الثالث ان يجرد عن الوصفة فيجرى مجرى الاسماء فيوصف لانه  
 لم يسبق فيه الا وزن كذا فكل للردة قال أبو عبيد وفى محققى ان مؤنثة أوله (قوله لا يحمل الفارس إلا الملبون) الفارس مفعول مقدم  
 والملبون أى الفارس أى تسقى اللين لكنهما فاعل (قوله استعمال الصفات) قال القافى من اقتراره الى موصوف تجرى على ما (قوله  
 من رجل) تغيير بحسب قال فى الارشاف ويجوز دخول من على ما كان تغييرا بعد تمام الاسم نحو أردب من فاع الى ان قال وحسبك من رجل  
 (قوله واستعمال الاسماء) قال القافى من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية يعنى غير اعتبارها موصوف اه وبه يعم ما فى قول الذنوشى  
 الظاهر ان هذا القم ليس معناه الاول اعلان حاصل ما اشار اليه انما فى القم الاول تباشر العوامل ورواها وانما تباشرها لكن بقدر  
 لها موصوفات هي الباشرة فى الحقيقة (قوله وهو أولى) قال الذنوشى قال بعض المحققين قد يشين هذا الاجراء بديل فان حذفك  
 أقبوى كلام الشارح اشارة اليه (قوله لان جهنم معرف فالح) ولان المعنى على الاخبار عن جهنم أى كافيتهم (قوله ودرهم غير مختص)

فيه نظر لان من مسوغات الاخبار عن النكرة الغير المختصة الاخبار عنها بنظر أو يجوز وعرض وهو هنا كذلك فتأمل (قوله لا يدخل على اسماء الاعمال) قال اللغائي لانهما ثابت من الفعل فلا يدخل عليهما لا يدخل على الفعل وأما الابتداء فعنوى على ان القياس عدم دخوله اهـ ولا يخفى ان كونها ثابتة عن الفعل انما يقتضي أنه لا يدخل عليها عمل يقتضى ٥٣ رفعا أو نصبا لا مطلقا في قوله على ان

القياس وقول الشارح ولا المعنوية على الاصح ونظروا في باب المغرب والنجى ما يتعاقب ذلك (قوله بمنزلة لا غير) قال اللغائي هذا المعنى مراد منها عم المعنى الاصلى كما يفهم من قوله اشرابها (قوله وينوى لفظ المضاف الخ) قال بعض الافاضل يتأمل هذامع قوله بعد وينوى معناه

الاعمال التي (يرد على من زعم انها اسم فعل) بمعنى يكتفى (فان العوامل اللفظية) تحوان واليهاء في الثمان الاخير من (لا يدخل على اسماء الاعمال بما نق) ولا العوامل المعنوية على الاصح (و) الاستعمال (الثاني) من أصل التقسيم (ان تكون) حسب (منزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة) عن الاضافة في اللغائي وينوى لفظ المضاف اليه (و) حسب (هذه هي حسب المتقدمة في الاستعمالين السابقين) ولكنها عند قطعها عن الاضافة تتحدد اشرابها هذا المعنى (الدال على النفي) (و) تتحدد لما ملازمها الوصفية أو الحالية أو الابتدائية (و) بعد ان كانت هــ بحسب العوامل (تقول في الوصفية) رأيت رجلا حينئذ في الحالة (رأيت رجلا بحسب) فحذف المضاف اليه معناه وينوى معناه فثبتت على الضم (قال الجوهري) كانت تلك قلت حسبي أو حسبت فاضمرت ذلك ولم تنون اهـ وفي الاخبار ما يحذف فكأنه قال فحذف المضاف اليه معناه أو ضمته في نفسك ولم تنون لانك ثبت معنى المضاف اليه فثبتتها على الضم قبل وبعد (وتقول في الابتدائية) قبضت عشر مقسب) بحسب مبتدأ حذف خبره (أي في ذلك) والمعنى رأيت رجلا لا غير ورأيت رجلا لا غير وقبضت عشر لا غير ودخلت الغاية في الاخرية ترين اللفظ كانه دخل على حقي في قوله قبضت عشر فقط (وانتضي كلام ابن مالك) في قوله في

قبل تكبير بعد حسب أول \* ودون والمجمل أيضا وهل  
النظم  
وأمر بواضعا اذا ما نكرا \* قبلوا ومن بعده ذكرنا

ما هنا بحسب أصل وضعها والمذكور بعد متجديها كما قاله في المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن الاضافة تتحدد لما الخ اهـ فيه نظر (قوله تتحدد لما اشرابها الخ) قال اللغائي فاعتبار المعنى المتحدد لازم تذكره وذكر باعتبار المعنى الاصلى أي نية زمت البناء فتأمل ودعوى الاشرب لا دليل عليه عدم الاقتدار اليه بل كلام الجوهري دليل عدهما فتأمل (قوله الدال على النفي) قال الدونشري فيه نظر فان الدال على النفي لفظها

(انها) أي حسب (تعرب نصبا اذا نكرت قبل وبعد على أبو حيان ولا وجه لنصبها لا غير بنظر) وقد ذكر همام الظروف (الان نقل عنهم نصبها حال اذا كانت نكرة اهـ) كلامه (فان أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعها عن الاضافة) لفظا (اقتضى ان استعمالها حينئذ) أي حين اقتطعت عن الاضافة (منصوب) شائع في كلامهم (و) اقتضى (انها كانت مع الاضافة معرفة) بالاضافة (و) هذان الاقتضآن (كلاهما متعرج) أما الاول فلاها اذا قطعتم عن الاضافة وجب بناؤها على الضم وأما الثاني فلاها نكرة دائما فصيغت لم تصف (وان أراد) أبو حيان (بتعرب همام عن الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) أي حين اذا كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم (الا) نكرة (كذلك) لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هي في تقدير الافصا كاصرح به ابن مالك في شرح العقدة (وأضافا لوجه لتوقفه) أي توقف أبو حيان (في تجويز استعمالها على الحال حينئذ) أي حين اذا كانت مضافة (فانه) أي فان نصبها على الحال (مشهور في غالب الكتب) حتى انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كونه تداول الايدي له قديما وحديثا (قال) صاحب الصحاح فيه (قوله هذا رجل حسبت من رجل) وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبت من رجل فتصحب حسبت على الحال اهـ) نصه فحسبت في الاول وقت بعد نكرة وقد فقت على انها فقت لما وفي الثاني وقتت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهي في صورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرف فلما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف (وأضافا لوجه الاعتذار عن ابن مالك بذلك) أي بنصبها على الحال اذا تراءونا قلنا ان لها حالة تعرف بحالة تنكير (لان مراده) بقوله \* وأمر بواضعا اذا ما نكرا \* (التكبير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان يقطع عن الاضافة لفظا

لامعناها (قوله أو الابتداء) قال الدونشري هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون خبرا (قوله اذا نكرت) قال اللغائي أي نوبت أي قطعت عن الاضافة أي وليست كذلك لوجوب بناؤها كما مر (قوله اقتضى ان استعمالها الخ) قال اللغائي قد يجب منع الاقتضاء له على ذلك على النقل عنهم كانه مرصح كلامه والتعريف بالتكبير مع القطع عن الاضافة اعتبارا بالصوره لان صورتهما مع الاضافة ومع القطع نكرة فتأمل فذلك فانه قريب وان كان في المعنى نكرة في الجملة (قوله مع كثرة تداول الايدي له الخ) اجل اللغائي العبارة على غير هذا فقال يعني انه

بلغ في الشهرة الى ان ذكره ائمة اللغة الذين هم بصدد بيان الاوضاع اللغوية دون احوال الكلم فضلا عن الاعراب (قوله) وأما  
 حل قال اللغائي لم يقل ومتهاعل كما قال في غيرهما ليس ذلك من انها لا تستعمل مضافة فلا وجه لذلك كما في عداد الاسماء اللازمة  
 للاضافة وان توى معنى المضاف اليه في بعض صورها (قوله) وفي بنائها على الضم قال اللغائي قال الرضي ان ثبتت على حل الضم وجبت  
 حذف اللام أي الياء نسيا اذا قلت على لاستعملت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت على لم يثبت كونها مبنية على الضم كما خواه وأما  
 نحو يافاضي فاطر اذا الضم في المنادى المعرفة المقرردشدا اليه اه وكان الدون شري لم يره فقال فائدة على المذكورة مخوفة كيدوم  
 ولا مهاوا وحذفت اعتبارا طواجرى الارباب والبنائع على بنائها التي هي اللام (قوله) اذا كانت معرفة (قال اللغائي لا وجه لاستعماله  
 اذا البناء متوقف على حذف المضاف اليه العلم به بقرينة في معناه سواء كان معرفة أم منكرة حتى لو قيل حله السيل من حل لم يمنع  
 (قوله) مكرم مفر الخ قال العيني مكرم بكسر الميم لا يسبق في الكرم مجرور لانه صفة لمجرد قيد الاوابديكل فيما قبله ومكرم بالكر  
 أيضا لا يسبق في الفرافرة أخرى وكذا مقبل مذكر صفتان يعني اذا استقبلته أحسن واذا استدرته أحسن وقال الدميني مقبل  
 اذا أريد منه اقباله ومدير اذا أريد منه ادارته ومعنى قوله معان هذه الصفات مجتمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من  
 التضاد وأطال الدون شري هنا ٤٤ بما لا طائل تحته (قوله) والثاني انها لا تستعمل مضافة (قديقال اذا كانت لا تستعمل مضافة

فكيف قالوا انها قطعت  
 عن الاضافة وان سركها  
 تارضة ومنعوا المحاق هاه  
 السكت بها وجعلوا قوله  
 وأضحي من علة ضرورة  
 (قوله) منهم ابن أبي الربيع  
 أي فاته كما قال المصنف في  
 المحواشي قال في كتاب  
 الافصح عن مسائل  
 كتاب الافصح هل منزلة  
 فوق ولا تستعمل مضافة  
 ولا تكون المقطوعة عن  
 الاضافة وينبت على  
 س كة تشبها بالانصرف  
 في المعرفة ونصرف في  
 النكرة لان على اذ لم تكن  
 مفرقة فلا يلحقها تنوين  
 وتقدير (و) وينصب على الظرف فيبحث يقال ربت زيدا حبسا أو قسما ولم يسمح ذلك لامطلاق التنكير كما  
 توجهت أبو حيان وما ذكره الموضع من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالضواب أن يحمل عموم قوله  
 \* وما من بعده قد ذكره على الضموع لا على كل فرد فدرحتي لا ردي عليه حسب وعلى الآية (و) وأما محل  
 فاتها توافق فوق في (افادة) معناها وهو العلو (وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة) فيما اذا رديها  
 صلومعين كقولك أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من على أي من فوق الدار  
 (و) كقوله (وهو الفرزدق يهجو جريرا) ولقد سددت عليك كل شئ \* (وأنت تحويني كليب من على  
 أي من فوقهم) (و) التثنية برفي العقبة (و) توافق فوق أيضا (في اعرابها اذا كانت منكرة) فيما اذا أريد  
 بها علو ويجوز (قوله) (وهو الرقيس الكندي يصف فرسا  
 مكرم مفر مقبل مذكر معا \* (كعلمو وصغر حله السيل من على)  
 بكسر اللام (أي من شيء عال وخالفها) أي وخالف فعل فوق (في أرين) أحدهما (انها) أي على  
 (لا تستعمل الا بجرورين) (دائما) (و) الثاني (انها لا تستعمل مضافة) بخلاف فوق فيهما (كذا قال  
 جماعة منهم ابن أبي الربيع وهو الحق) وظاهر ذكر ابن مالك الثاني في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها  
 وقد صرح المحوذي بذلك في الافصح (فقال) يقال آتيت من على الدار بكسر اللام أي من عال وهو  
 سهوالة في شرح السطور ومقتضى قوله في النظم  
 وأعر بواضبا اذا ما تنكرا \* قبلنا وبما من بعده قد ذكرنا  
 (انه يجوز اتصاها على الظرفية أو غيرها) كالحالية (وما أنش شيان) هذين (المرين) وهما جواز

واذا انكرت تحقها التنوين فصارت منزلة الى اجل ولا يال فيها ما قيل في قبل لان قبلا لا يستعمل مضافة  
 من الاضافة وغير مقطوعة فان كانت غير مقطوعة أعر بت واذا قطعت بنيت فعدا أنت ما حذر كعضد اعرابا فكري هو الذي هو هان  
 تزول عن الحجر كقول لا تستعمل الامنية قالوا لا شبهة التي ذكره كانت عينية على السكن قال المصنف و يظهر في انه لو لم يكن  
 هذا الشبه لزم أن تكون مبنية على حركة لانه لم يوضع وضع الحرف الا ترى انها في حالة التنكير معرب وبما ووضوع الحرف لا يكون  
 الامتياز وحضت بالضام لانها ظرف بمنزلة قبل وبعده بنيت لباينة واستهتت الحجر كمالا استعماله واذا كانا بنوا حيث على  
 الضم تشبها بقبل وبعده فعل أولى اه ولم تعرض لسبب بنائها ولا كونه على حر كقولا كون الحجر كضمه (قوله) ومقتضى قوله  
 (الخ) قال اللغائي لثقل ان يقول كون ذلك مقصدا مبنيا على ان تصبها لمفعول مطلق لا عروا لكونه نوعا منه وذلك لا يشعين لجواز  
 كونه حال من قبل ومله مع مقصدا عليه والاصل وأعر بواضبا لكونه منصوبا لفظا أو محلا اذا نكر فالحق المقصود على النكرة وهو  
 الاعراب لا النصب \* فان قلت قد يدخل الاعراب النكرة غير المقصودة كضرب قبل وبعده \* قلت غير المقصود من الظروف  
 لا ينوب عن الفاعل (قوله) وما أنش الخ قال اللغائي اعلم ان المسموع من الظروف والمقطوعة عن الاضافة قبل وبعدا أي ان قال ومن  
 حل وبين علوهم قالوا يقول جيت من على معربا أيضا كقبول من على كفاي ومن معال كرام ومن علا كفاي ومن علو مقبوح



القائمة الثلاث الالام اذا قصبت بناسا كنه العين وجب فتح فاتها وكان مع الاعراب يجوز ضمهم كسرة تقول علو الدار كما تقول سفلها أما جواز بناه على الفتح فهو من علوم من دون سائر النمايات فشق للواو المضمومة وأما الكسرة فيه فاما التقدير المضاف اليه فعل هذا لا يكون هذا الكسر الامع جارقه له أو مع الإضافة إلى ما الضمير أو ما البنا على الكسر استعنا بالاضمة وأما الضم فهو من علوم على قياس سائر النمايات اه قوله فعلى هذا لا يكون الكسر الامع جارقه قضيتان الضم والفتح يكونان مع الجارح وعدمه وعلة تقي على اه والعجيب من الدوثرى انه كتب هنا كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها اخوات لعل وقال انه يطلب وجه التفتح على علو

**فصل** (قوله يجوز أن يحذف ما لم) فلا يجوز جليست زبداتريد جلوس زيد خلا لا في الفتح لانه لا يتبع أن يكون التقدير الى زيد ولا يجوز حذف المضاف اذا كان المضاف اليه جملة قال في الباب الرابع من المعنى شرط حذف المضاف أن لا يكون مضافا لجملة قال وأما المضاف لجملة فلا يعلم انه حذف اه وعلى بعضهم امتناع الحذف حيث كان المضاف اليه حيث لا يقبل الاعراب (قوله من مضاف) أي ولو بواسطة فلا ردانه حذف مضافا فاكثر وقيام الثالث فاقول على انه لا حاجة لذكر الالام في الارجح ان الحذف تدريجي (قوله في اعرابه) وفي غيره كما ينما في حواشينا قال الثاني هذا عليه جمع من البياتين ه هتم من جعله مجازا في الاعراب

المذكور و منهم جعله مجازا في الكلمة المعربة قال صاحب التلخيص قد نطق المجاز على كلمة تعبر حكم اعرابها بحذف لفظا أو زيادة لفظ ومثل بالآيتين والمحقق من الأصوليين على ان القرية مجاز في أهلها والاستناد إليها حقيق فلا يجوز في الاعراب على انه لا ينبغي كون الاستناد في الآيتين مجازا فلا يجوز اه وقوله فلا يجوز أي لا في الاعراب ولا في الكلمة المعربة (قوله فالسماعي ما يصح الخ) لا ينافي قصر هذا

أضافته أو جواز نصبها على الظرفية أو غيرها (أو جودا) في كلامهم (وأنما بسط القول قليلا في شرح هاتين الفتوتين) وهما حسب قول (لأن) أو (أحدا) من الشراح (وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية) لن بدبره (والجملته) على يسير ذلك

**فصل** يجوز أن يحذف ما لم من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف هو المضاف فالعالم أن تخلفه في اعرابه المضاف اليه وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمر بن أبي ربيعة

لأنمي متيق حسبي الذي بي \* أن في عاتق ما قد كفاي

أراد ان أن عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل (فحو) و جاور بك أي أمر بك) أو نائب عن الفاعل نحو وتزل الملاثة تزل يلاي وتزل الملاثة قاله ابن جني وفيه نظر أو مستأخرو ولكن البر من آمن بالله أي بمن آمن قاله الشاطبي وفيه نظر وأخبر عن المبتدأ نحو شر المنايا ميت بن أمه ه

أي عتيق ميت أو مفعول بنحو وأشر بواقي قلوبهم العجل أي حب العجل أو مفعول مطلق كقول الأعشى ميخون أم تتقمض عينك ليل أم رمد أي اغتمض ليله أو رمد أو مفعول فيه نحو قومهم استأنا طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس أو مفعول له نحو حيث زبد أفضله أي أفضله قاله ابن الجني أو مفعول مع مفعول جازيد وطلوع الشمس أو حال نحو تغرقوا بأبادي سبأ أي مثل أبادي سبأ أو مجرور بالحرف نحو كالذي يغشي عليهم الموت أي كدوران عين الذي يغشي عليهم الموت أو بالاضافة نحو ولا يحول عطاء اليوم دون غده أي دون عطاء غدهم تارة يكون المحذوف معرا

على السماع قوله في التوكيدان جازي بحيث يمكن أن أصله غلام زيد لان الاحتياط في دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جواز قياسا (قوله أي أمر بك) الضواب أن يقول أي رسول بك لان الداعي الى تقدير المضاف ان نسبة الجني الى الله تعالى مستحيلة لان من عوارض الأجسام وهو تعالى منزوع ذلك الامر من المعاني لا يتصف بالجني ومن هنا تنبأ ان في قول الشارح والقياسي ما لا يصح فيه ذلك أي استناد القائم مقام المضاف في الاعراب المعنى نظر بالنسبة لقول المصنف ان المضاف وهو أمر لا يتصدق المعنى فلا يظهر في الاستدناد من المضاف اليه المقضي لكونه مخالف المضاف في ذلك (قوله قاله ابن جني) وفيه نظر قال الدوثرى وجهان ذلك المضاف الذي قدره غير محتاج اليه بل لا يصح تقديره وقرض صحة تقديره بكون من القسم الاول (قوله ولكن الب) أي في قرا عاتق وابن عامر يستغني لكن ورفع البرقان البر غير مقدم ورمز من آمن مبتدأ لان المعنى على الاخبار عن بر من آمن بالله البر الكامل وأما على قرا عاتق الباقين من السبعة بنصب البر وتشديد بدل لكن المحذوف خبر لكن ويحتمل ان الاصل ولكن البر ورفيد بقوله لكن البر ويرد على ما ذكره الشاطبي ووجهه كلاهما ان المناسبات لقرا عاتق الباقين من السبعة ان المحذوف في قرا عاتق وابن عامر المحذوف أيضا يجوز على قرا عاتق أن يتقدر ولكن ذوالبر من آمن وهذا وجه النظر الذي ذكره الشارح في كلام الشاطبي على ما في بعض النسخ (قوله أي حب العجل) قيل لا يخفى وان الكلام عليه السلام بر العجل ويرد على ما في كتابهم فيمن جيت بر ادلة ذهب على فيه قاله ابن جني وروا السدي

ورد بقوله سبحانه في علومهم (قوله ٥٦ وثارة يكون ملتقنا اليه) اجتماع الاعراب في قوله تعالى وكمن قرية أهلكناها فجاءها بأسنا نياما

أوههم قائلون الأصل وكمن  
من أهل قرية يقول ملتفت  
إلى المحذوف أو لاختلال  
أهلكناها ثم التفت إليه  
ثانيا فاعاد الضمير عليه  
وقال أوههم قائلون (قوله  
وشرط ذلك في الغالب)  
قال اللقاني قد يراد به أن  
الشرط ما يبرز من علمه  
العدم فلا يجمع الغالب  
لانتفاء الثبوت بدونه  
في الجملة وبحسب باب  
المقصود أن ذلك شرط في  
كونه غالبا وذلك على  
حقيقة الشرط اه وهذا  
نحو ما أجيب به عن قول  
النظام  
وبعد لولا غالبا حذف  
المجرر \* حتم وقول  
التلخيص والاختصاص  
لازم للتقديم غالبا هذا  
وشرط في التسهيل أن  
يكون العطف بلا فصل  
نحو ما مثل أبيت وأخيت  
يقولان ذلك أو مع الفصل  
بلا نحو ما كل سودا قرة  
ولا يضا شحمية ومنه  
مثال المصنف (قوله  
بالتثنية) قال اللقاني  
معلق بقولهم وفائدة  
التثنية على أنهم يقولون  
أيضا في الجمع ما مثل  
عبد الله ولا أخيه ولا أياه  
يقولون ذلك وأنه دليل  
أيضا (قوله ومن قدر  
عرض الآخرة فقد

وما يلي المضاف تأتي خلفا \* عنه في الاعراب إذا ما حذفنا

(و) من غير الغالب أن المضاف إليه لا يختلف المضاف في أعرابه بل (قديني على جره وشرط ذلك  
في الغالب أن يكون) المضاف (المحذوف معطوفا على مضاف بعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه  
يقولان ذلك) فاقوا أخيه على جرمه مع المضاف إليه مثل عذوبا ومثل المحذوف معطوف على مثل  
الذكور (أي ولا مثل أخيه بدليل قولهم ية ولان بالتثنية) نظر إلى المذكر والمحذوف ولو كان أخيه  
معطوفا على عباده لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب أن يقولوا يقول بالآخر ادله خبر  
اسم ما هو مفرد (قوله) وهو أبو دؤاد حارث بن الحجاج

(أ) كل امرئ تحسبن امرأ \* وثارة توفد في الليل نارا

فابق ناره على جرمه مع المضاف إليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة (أي وكل ناره) وإنما قدرناه  
بمجرور بكل محذوف بقوله بفعل مجرور وإيا العطف على امرئ المجرور بزيادة كل إليه (لأن ما يبرز من علمه  
معمول على عاملين) مختلفين لأن امرأ المجرور معمول للكل و امرأ المصنوع به معمول لتحسبن على أنه  
مفعول ثان له ومفعوله الأول كل امرئ مقدم عليه فلو ضفنا نارا المجرور على امرئ المضاف إليه كل  
وعطفنا نارا المصنوع به على امرأ المصنوع به لم نر عطف بحرف واحد شين على معمولي عاملين  
مختلفين وذلك مستلزم لأن العطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جوا وتضايلا بقوى أن يتوب  
مناب عاملين هذان مذهب يرموه والمبرد وابن السكيت والحقص والكسائي والقرافي  
والزجاج إلى الجمواز والتقدير تحسبن كل امرئ أو كل نارا نارا غذف المضاف وأبقى المضاف إليه على  
جره واختير المحذوف دون العطف لأن حذف ما يدل عليه دليل يجمع على جوازه والعطف على معمولي  
عاملين مختلفين كما قدمنا نوا الجمل على المتفق عليه أو على من الجمل على المختلف فيه والى ذلك أشار  
النظام بقوله ووبعبروا الذي أبقوا كما \* قد كان قبل حذف ما تقدمنا

لكن بشرط أن يكون محذوف \* مما تلاها عليه قد عطف

وهذا الشرط أغلبي كما تقدم (ومن غير الغالب قراءة ابن جازر والجمهور والرازي يريدون عرض الدنيا والله  
يريد الآخرة) بجزر الآخرة على حذف مضاف (أي على الآخرة فإن المضاف) المحذوف وهو عمل (ليس  
معطوفا) على حذنه (بل المعطوف جملة) من مبتدأ وخبر (فما المضاف) وهو عمل على جملة فعلية فيها  
مضاف غير عامل المحذوف والأصل والله أعلم تريدون عرض الدنيا وأقصر بدعمل الآخرة ومن قدر  
عرض الآخرة فقد تجاوز (وإن كان المحذوف المضاف إليه) وهو الجزء الثاني (فهو على ثلاثة أقسام لأنه  
ثارة يزال من المضاف) وهو الجزء الأول (ما يتحقق من أعراب وتوويني على الضم نحو) قبضت  
عشرة (ليس غير) مما هو شبيه بالغايات (ونحو من قبل ومن بعد) مما هو غايات (كأمر في الفصل قبله  
وثارة يتي أعرابه ويرد إليه تنوينه هو الغالب نحو وكلا ضربا له الأثام) من ألفاظ الإحاطة ونحو  
(أيا ما ندعو) من أسماء الشرط (وثارة يتي أعرابه يترك تنوينه كما كان في الإضافة وشرط ذلك في  
الغالب أن يعطف عليه) أي على المضاف (اسم عامل في مثل) المضاف إليه (المحذوف وهذا العامل إما  
مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل) والأصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فخذوا ما حصل  
الأول المضاف إليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف إليه نصف وأبقوا المضاف الأول وهو ربح على

فأما أي فلا حقوق شيء عليهم قال الثاني غير متعين يجوز أن تكون لأماقية الجنس وقسمة حقوق بناء ٥١ وفيه نظر لأن الكلام في قرأه خوف مضموم لا مفتوحاً (خاتمة) قال الزرقاني قال الرضي وقرب سبعين الظروف ٥٧ المبينة قولهم لم يأت أولك بفتح

اللام وسكون الهمزة قطع

الْبَاءُ أَيُّ قَهْ أُولَ لَان

أضلعها روعه ورقظف

خوف البحر وفوقه

طريق السفر يتغير باستمرار  
المحور دفة لا أولك

منه تضمنت الحروف

وہی نص من اعترافہام  
حصا فی الکلمۃ قال

مكافئهم وإنهوا

مكاني وهو انه جعل  
الاول في هذه الايام

المناهج في موضوع الآلاف  
٢٠٠٠: انظر الى...

وسلّمنا لوفوعها موقةها

وجعلت الألف موضع

الماء ورجعت لاصلها

من الياء ونركب لاجل

سكون الماء وكون الياقوت

أصلها أحمد زهي

حَسْبُكَ فِي اللَّهِ وَهُوَ أَنَّهُ

من لا يلبه أي يستمر

وفتحت المياه الخفية

الفتحة على الياضون

الكسرة والضممة قال

وقد تحذف فيقال له اه

بالغنى باختصار

• (فصل) • (قوله انه

لا يفصل بين المتضايقين)

قال المصنف في الحواشي

المصطفى بن أشد امتزاجاً

من الموصوف وصيقتة

ومن ثم أجاز الجميع وأميز.

المؤمنين به واختلقوا في

وأزید الطویلہ (قوله)

ثلاث جوائز في السعة

کلامہ یوہم استوا مہا قی

حاله فليزول ان المضاف اليمعنى لفظه وعطف عليه نصفه وهو اسم مضاف عامل فيما حصل  
الجمع بالاضافة اليه وما حصل المذ كور مثل ما حصل الخذوق لفظا ومعنى وهذه المسئلة فاشبهه بياض  
التنازع فان رجع ونصف يتنازعان فالحاصل فاعل الثاني اقر به وحذف معمول الاول لانه قضاه  
وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه الاصل خبر رجع ما حصل ونصفه  
ثم افرجه ونصفه بين المضاف والمضاف اليه قصار رجع ونصفه ما حصل ثم حذف المضاف اصلا لالفاظ  
قصار رجع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه وبوجهه ولا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه  
من المحذف من الاول لانه الثاني عليه فلا فصل فهي عند حاقه قياسا وسماوا اليها اشار بقوله  
في النظم  
ويحذف الثاني فيمق الاول \* كحاله اذا به متصل

ويحذف الثاني فيمؤ، الاول \* كحاله اذا به يتصل

شرط عطف وإضافة إلى هـ مثل الذي له أضفت الأول

(أو غيره) بالرفع أي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف (كقوله)

عَلَّقْتُ أَمَامِي فَعَمِتَ النِّعَمَ \* (عَمِلْتُ أَوْ أَنْفَعْتُ مِنْ وَبِلِ الدِّمِ)

فقل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل قول الديم أو أنفع من قول الديم فحذف  
 وبل الديم من الاول دلالة الثاني عليه والعمل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل  
 الحرور والباء المتعلة بعلة والو بل يكون البناء موصفاً للمطر الشديد الديم بكسر الدال جمع دمة  
 وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق (ومن غير الطالب قولهم) فيما حكاه أبو علي (إذا أنذا من  
 أول يوم الخضم من غير تنوين) على نية لفظ المضاف اليه أي من أول الامر (وقراءة بعضهم) وهو  
 ابن يحيى (فلا خوف عليهم) بالرفع من غير تنوين على الإهمال (أي فلا خوف شيء عليهم) وأما  
 قراءة يعقوب فلا خوف بالفتحة من غير تنوين فعلى الاعمال

٥ (فصل ٦) زعم كثير من النحويين أنما يفصل بين المتضامين الاقبي الشعر خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزله فلهذا وقع موقع تنوينه كالمضامين بين أجزاء الاسم لا يفصل بينهما وبين منزل منزله المحزم منه وقول البصريين (والحق) عند الكوفيين (ان سائل الفصل سبع) منها ثلاث حائرة في السعة) يفتح السين وهي التنزير وضابطها ان يكون المضاف اما اسميا شبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معلوما للمضاد وأن يكون منصوبا او ماضيا لا يشبه الفعل والفاصل القسم (احداها) ان يكون المضاف مصدرا او المضاف اليه فاعلا والفاصل اما مفعوله كقراءة ان عام) وكذلك زين لكثير من المشركين (قتل اولادهم) مشركا (كاهنهم) برفع قتل على التباين من الفاعل بـ من المبنى للفعول ونصب اولادهم وحشر كاهنهم فقتل مصدر مضاف وحشر كاهنهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاد بالموحن ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضلا فان ذلك مسوغ لعدم الاعتدال به وكونه غير اجني لتعلقه بالمضاد وكونه مقدرا لآخر من اجل ان المضاف اليه بمقدار التقديم يقتضي الفاعلية للمعنونة فحسب بذلك قول الزمخشري في الكشف واما قراءته ابن عامر فبئى لو كان في مكان الضمير ورات وهو الشعر كان معجم دودا فكيف في الكلام المشو وكيف به في القرآن المعجز بحسب نظامه وحياته اه (وقول الشاعر)

عزوا اذا جئناهم الى السراة \* (فصحتهم سوق الخا الاحل)

عشوا إذا أجبناهم إلى السلام رافة • (فستقناهم سوق البغاث الاحادل)

فسوق مصدر مضاف والاحاد مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبخاب مفعول وفصل به بين

(۸ تصریح فی)

(٨ نمرج في) ان في قول التلثم شبه فعل اجالا فانه ان كان صادرا كان حسنا وان كان وصفا كان دون ذلك (قوله بفتح السين) قال البوشري اقتصر عليه لانه اقصع ويجوز للكسر قتله وقلت في ذلك وسعة التشفي الا وزن الكسر محكي عن الصائغاني وتفسير السعة الشئ نظرا له وهو الفاتحة تفسيره في قوله لا ينفق دوسعة



(قوله وندي مفعوله الاول الخ) قال الدونشري الضوابط أن يقال المسوال مفعوله الاول وندي مفعوله الثاني على خط استعيت  
عمر اما ضمير هو المفعول الاول في باب أعطي لانه الفاعل في المعنى فليتامل وذكر بعض المشايخ أن مراده بقوله وندي مفعوله الاول  
وبقوله والمسوال مفعول الثاني مراده فيه الاول لفظا وقوله الثاني لفظا (قوله فالماجور الخ) قال الدونشري ما قاله ترد وبتع ان  
الماجور ووردته لاجل محله انصب اذ وقع ونكاح مضاف الى مطر فليتامل لكن على تقدير كون الماخا على يلزم عليه الاستعارة وفي كونه  
مقياسا نظر انتهى وقوله يلزم عليه الاستعارة أي استعارة غير ضمير الرفع له لان الما ليست من ٩٩ ضمائر الرفع والاستعارة انما

وقعت في الضمير المفصل  
بشر ومفعولها انما كانت لا  
في المتصل كما هنا وعلى  
ما قاله من ان الما ليست  
مجرورة لاشكال في خفض  
مطر لانه الذي أضيف  
اليه نكاح ولم يضاف الى  
الما تقدير (قوله نعتنا  
للمضاف) هو أضعفها  
لان فيه فصلا وتقديرا  
للتابع على بعض المتبوع  
(قوله كقوله من ابن أبي  
الخ) لا يقال ان أبي  
في البيت أضيف الى

شيخ الاطامع وأبدل منه  
طالب لاننا نقل شيخ  
الاطامع هو أبو طالب في  
أضيف الاب الى شيخ  
الاطامع أقضى ابن أبي  
طالب له ابن هو شيخ  
الاطامع وان ذلك الابن  
غيره على وليس كذلك  
ان أبدل طالب من شيخ  
الاطامع أقضى انه عينه  
أؤمن الاب كان ذلك  
مقتضى ان عليا رضي الله  
عنه ابن لطالب ولان ابا  
طالب صار لقباً (قوله  
وانما هو نعت للمضاف

فستفي مضار عشق متعدلاتين وقاعله ضمير يرجع الى أم هر وفي البيت قبله وندي مفعوله الاول  
وهو مضاف في نعتها مضاف اليه والمسوال مفعوله الثاني فحصل به بين المضاف والمضاف اليه (أي  
تسقى ندي مفعول المسوال) والمسوال أجني من ندي لانه ليس معمولا له وان كان عام لهما واحدا وهو  
تسقى والامتياع بمقتضى قوله فستفي الثانية فاستعارة الاستعانة المزمعة السهل والرفيع بقصتين جمع  
وصفة وهي حجازة موصوف بضمها الى بعض واما الموصوف أرق وأصفي (وأظن اقول) وهو أبو  
حبة النمرى (كما نط الكتاب بكف بوما \* يهودى) يقار بأو يزيل  
فأضاف كف الى يهودى ووصل بينهما التلطف وهو أجني من المضاف لانه ليس معمولا له وخطم في  
المفعول بكف متعاقبه ويقار بأو يزيل نعتان يهودى \* المسئلة (الثانية) من الارب (الفصل بفعل  
المضاف كقوله) مان وجدنا له يهودى من طب \* (ولا عدنا فخر وجدنا ص) (فان نسكاها مطر مرام)

في رواية الخفيف لمطر باضافة النكاح اليه الفصل الما هو عينه الفاعل في المفعول لانه يدل على انه  
يروي ينصب مطر برفعه (فان كان بالرفع (فالتقدير فان نكاح مطر اياها) فهمون الفعل بالمفعول وان  
كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر في فهمون الفعل بالفاعل والحاصل ان الما المتصلة بالنكاح  
اما ان تكون مفعولة فتكون في تقدير (أو) فاعلة فتكون في تقدير (هي) فعلى الاول فاعل النكاح  
مطر وعلى الثاني المرأة فانه يقال نكحتهم ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وهو في التقديرين  
فالماء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر الى النكاح  
لا يضاف لشخصين وسبب قبول الاحوص ذلك ان مطر اكان أقبح الناس منظرأ و كان تحسنه امرأ آمن  
أجل النساء وكانت تر يدق اقره وهو ابى ذلك للمسئلة (الثالثة) الفصل نعت المضاف كقوله (وهو  
معاو بن أبي سفيان لما اتقى ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدا من على بن أبي طالب  
وعمر بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم فقتل على وسلم عمرو ومعاوية  
بجوت وقد قبل المراد سيفه \* (من ابن أبي شيخ الاطامع طالب)

فحصل بين المتضاميين وهما أبو طالب بنعت المضاف وهو شيخ الاطامع (أي من ابن أبي طالب شيخ  
الاطامع) وتجووز في جعل شيخ الاطامع نعتا للمضاف وهو أبي دون المضاف اليه وانما هو نعت لألف  
والمضاف اليه معاو الرادى وهو عبد الرحمن بن عرو والشعر بابن ملجم يضم الميم وقصع الجمع على صيغة اسم  
المفعول كما في تذيب الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه هو الاطامع جمع بطحاء والمرادى بهما كقوله ان ابا

والمضاف اليه معا) أي لانه كتبه وهو بقم من العلم الذي معنا افرادى وكلا الجزأين فيه بغير دلا يدل على معنى وقد اشار العفدي الى  
هذا التجوز ووردته لانه في نظر لان ابا طالب كتبه فتكون شيخ الاطامع نعتا لجموعه لا لجزءه في هذا النظر نظر لان نعت اللفظية انما  
يشتمل على الاول في الاعراب لا الثاني قوله نعت المضاف اليه أي من جهة الصورة اللفظية وان كان هو في المعنى نعتا لجموع وانما  
جعله نعتا للمضاف لانه في اعرابه كان النعت الحقيقي كذلك وانما كان كذلك لان اعراب المنقول بالنظر الى ما كان قبل النقل  
انتهى وذكر نحو الثاني باختصار (قوله والمرادى) يتبع الميم نسبة الى مراد بن من منحج كما في الباب (قوله على صيغة اسم المفعول)

يقول بعض الفضلاء هذا التصبيط عن خط التبريزي وقال يقول القاموس وملجم ككرم ليس بذال البين في المراد احتمال  
مكرم لاسم الفاعل ولا اسم المفعول وكثير ما يتكرر متعشلك ذلك والمراد اسم المفعول فيجعل عليه كلاً (معناه نظراً إلى الأكثر  
فليظروا ليتدبر وأقول ذكر القريزي في شرحه أنه بكسر الجيم وفتحها معاً وقدم الكسر في الذا كرفعل صاحب القاموس قصد  
البيان بما يحتمل الوجهين (قوله كان برزوخ الخ) قال المصنف في الحواشي يحتمل أن يكون ما هو المضاف إليه على لغة القصر  
وزيد بدل أو عطف بيان ٦٠ (قوله الفصل بفعل ماضى) قال الدونشري فيه نظر فإن الفعل وهو تراهم ليس ماضى فنبال هو

صالح في المفعول الأول  
وهو هم وفي المفعول  
الثاني وهو حواشيه  
الامر أن متعلق الفعل  
وهو باي تقدم عليه  
وفصل بين أى وبين  
الأرضين بالفعل ومفعوله  
قوله

(فصل) \*  
(قوله لأنه أصل ما بيني  
وهو على حرف واحد)  
فيه نظر لأن أصل ما هو  
على حرف واحد البناء  
على الحركة المطلقة لا  
المخصوصة بل ليل  
ما ذكر ومن أسباب البناء  
على متعلق الحركة ومن  
أسباب كل حركة مخصوصة  
من فتح أو كسر أو ضم  
(قوله بالذال المعجمة)  
هو كما قال في الصحاح في  
العين والثاء ما سقط  
فيه (قوله ونذر اسكانها  
بعد الألف في قراءة نافع)  
قال الدونشري يلزم على  
قراءة نافع التقاء  
الساكنين على غير حده  
فيه تفرقة (قوله في لغة  
نبي يروع) قال شاعرهم  
وهو الأغصان العجلى

طالب كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرفها \* المستثة (الرابعة الفصل بالتداء) بمعنى المنادى  
(قوله) \* كان برزوخ أباعصام \* زيد جوارق بالاجام  
فأضاف برزوخ إلى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط فهو جوارق كأن (أى كان برزوخ زيد) جاراً  
(بأباعصام) وحيث خامسة وهى الفصل بفعل ماضى كقوله \* باي تراهم الأرضين حلو \* أراد باي  
الأرضين تراهم وسادسة وهى الفصل بالمفعول لاجله كقوله \* معاوية أوقفت الحواشي \* أراد  
معاوية وقت الحواشي أو إلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله  
فصل مضاف فيه فعل ماضى \* مفعولاً وطرأ آخر ولم يعب  
فصل بين واضطراراً وجداً \* ما جنسى أو نعت أو ندا

(فصل في أحكام المضاف للياء) \* الدال على التكلم (بحسب كسر آخره) أى المضاف للمناسبة الياء سواء  
كان صحيحاً (كفلاي) وعبدى أو شديداً بالعصم كدلى وظلى (ويجوز فتح الياء واسكانها) واختلف في  
أيهما أصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بأن الاسكان هو الأصل الأول لأنه أصل كل مبنى  
والساقطة والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بيني وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان أكثر  
(ولستى من هذين المحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها (أربع مسائل)  
لا باقى فيها ذلك وهى المقصور وكفى (وقضى) بالذال المعجمة (والمقصود كرام وقاضى والمتى) وشبهه  
(كائنين) بالموحدة (وعلا من) واثنين بالثالثة (وجمع المذكر السالم) وشبهه (كزيدين ومسلمين) وشبهه  
(فهذه الأربعة آخرها) واجب الاسكان لأن آخر المصور والمتى المرفوع آخر المنقوص والمتى  
المرفوع والمقصود جمع المذكر السالم لتمامه في ما لا يسكن ما ليس شئ من الألف والمحرّف المذموم  
قابلاً للاحتر (والياسمها واجبة الفتح) للتحفة والحرث لالتقاء الساكنين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

آخر ما يضاف للياء اكسرا اذا \* لم يك \* متسللاً كرام وقد  
أو بك كائنين وزيد بن فدى \* جميعها الياء بعد فتحها احتدى  
(ونذر اسكانها بعد الألف في قراءة نافع ونجى وعماتى) في الوصول بسكون ما يحياى وليسان أن ذلك في  
الوصل عطف عليه وعماتى والألف حاجة لذكر (و) نذر (كسر ما بعدها) أى بعد الألف في قراءة الأعشى  
والحسن (الصبرى) قال (هى عصا) بكسر الياء على أصل التقاء الساكنين (وهو) أى الكسر مطرد في  
لغة نبي يروع في الياء المضاف إليها المذكر السالم عليه (قراءة حمزة) والأعشى ويحيى بن وثاب وما أنت  
(بمعنى نبي) بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه ما في هذا، اللفظ تحكما للفرق بين ما جازأه أو عمرو  
ابن العلاء (الناطج) وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما  
أنت بمعصرى بكسر فى الموضع في الحواشي والمعري له تصديق الطعن على علماء الاسلام ولعل الذين  
كروا لفتحهم اسكان ما لا إضافة فأتى معيهم ساكناً ونظيره الكسر في شدوق مع القوم وإن كان الكسر  
فى الياء أثقل انتهى (وتدغم ياء المنقوص والمتى) فى حالتى الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة

قال لاهل الشانافى \* قالت له ما أنت بالمرضى وقول النخشرى هى ضعيفة واستشهدوا لها بيت مجهول مردود بل غير مقال (فى  
الغلا غلب) قال أبو شامقور أمة أنا فى أول دنواها فاول هذا الخ \* أقبل فى ثوبى معافى \* عند احتلاط الليل والعشى \*  
يجرئوا بالنس بالحقى \* (قوله قاله الشايفى) قاله المرادى أضافى شرح التسهيل وقال أنصاؤهم القاصم بن معين أنها صواب وكان ثقة  
يصير لولا التفات إلى من طعن فى قراءة حمزة فقال الكسائى كان نصير النحو يحتمل قراءة حمزة على اللحن وكان أهل النحو يحسبونه  
من حمزة غلطاً انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ هذا كلام المرادى به يعلم لأن المعري لم يذكر دجاء قاله فى رسالته ما قاله المصنف

بحامل عليه وان كان ممن روى بالاحاد وانما هو مبني من معوم ذكر على اصل فاسد وهو ان ٦١ الترتيب الى رأى والحق انها مستعملة

وقدر قري باردا في حيان  
على الزخري فراجعه  
(قوله أودى بنى الخ) قال  
الدونشوى بعده  
فالعين بعدهم كان  
حدا فها سملت شوك

ففى عور ندع  
فاطلق الجمع في قوله  
حدا فها وأراد الاثنين  
وقوله عند الرقادى رقاد  
الناس (قوله هوى) يفتح  
المساو الواد (قوله ورويت  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم) حيث قرأ بها  
عاصم المحمدي ومن  
ذكر بأنهم تكون موية  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم ان القرابة متبعة

كما علمت وانما تظهر  
الحاجة الى قوله ورويت  
الخ على ما هو محقق الحق  
فتعقل له (قوله فان بعض  
العرب لا يقلب) ان كان  
عدم القلب لازما عنده  
فتعقل له عوى المصنف  
الاتفاق ظاهرة وان كان  
حائزا ويجوز القلب عنده  
أيضا فلا تخالفا

(هذا باب افعال المصدر) \*  
(قوله فدخل المصدر الخ)  
في الاشياء والظواهر  
السيوطى قال الشيخ بها  
الذين بن النحاس الفرق  
بينهما ان المصدر في الحقيقة  
هو الفعل الصادر عن  
الإنسان وغيره كقولنا

(في ما لا إضافة) الاجتماع المثلث (قاضي) وفعوا نصبا وحر (ورأيت ابني) يفتح النون (وزيدى)  
بكسر الدال (ومررت ابني زيدا) وتقلبوا بالجمع (السلم في حالة الرفع) (يا) لان الواو والياء اذا اجتمعا  
وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء فتسبعت أو تأخرت (ثم ندع) الياء المقلبة عن الواو في ياء  
المستكمل لاجتماع المثلث (قوله) وهو أودى بنى شيبه النجسة حين هلكوا جميعا في طاعون واحد  
(أودى بنى) وأعقبوا في حسرة \* عند الرقادى وغيره لا تفتح  
فأودى معناه هلك بنى فاعله هو جمع ابن مضاف الى ياء المستكمل وأصله بنوى عمل فيما تقدم (وان  
كان) الواو (قبلها ضمة قلبت) الضمة (كسرة كافى) أودى (بنى و) جاء (مسلمى) وعشرى وظاهر  
سياقنا انه يبدأ بقلب الواو ما على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب الذي في قول النظم  
وندع اليه في باب الواو وان \* ما قبل واو ضم فاكسره بين  
واختار ابن جني ان يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كافي آخر جمع جر وأصله آخر فاقسم قلبوا الضمة  
كسرة أو لا لأنها أضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو بالاجتماع فقدموا على الحرف الاقوى الابدال  
قدموا على الجرح كالف الضمة ولو عكسوا السكون اقدموا على الاقوى من غير تدرج قلت لا يمكنهم العكس  
في آخر لانه يؤدى الى قلب الواو ما من غير موجب بخلافه في مسلمي فلان موجب قلب الواو اجتماع  
الواو والياء وسبق احدهما بالسكون وانما تقدم قلب الضمة في آخر الواو في مسلمي لان قلب الواو ما في  
آخر ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ما (أو) كان قبل الواو  
(فتحة أقيمت) لتدل على الالف المذخوفة لا لتقام الساكن (كصطفى) يفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر  
وأما مصطفى بكسر الفاء فانه جمع مصطفى بالنقص (وسلم ألف التثنية من القلب) (أو) اتفاقا كسلة اى  
افلا موجب لقلبها يا أو أطلق الناظم فقالوا في الفاء (وأجازت هذا في ألف المقصور قلبها ياء) عوضا  
عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك أشار الناظم بقوله هو عن هذا ان تلازم ياء  
حين \* (قوله) وهو أودى بنى الحلى (سبقوا هوى واعتقوا هواهم) \* فخر ما واكل جنبه مصرع  
فهوى اصله هوى فقلب الالف ما وادغمها في ياء المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه النجسة في قوله  
أودى بنى واعتقوا تبع بعضهم بعضا في الموت وفخر ما واكل جنبه المعجبة توارى عنى لمفعول أى ختمتهم  
المنية واحدا بعدوا هذا بالمتنصر قال ابن السكيت يجوز أن يكون تنصير هذا لول وهو المرفوع من  
الارض ويجوز أن يكون تنصير مهذول وهو المضطر بن تنصير الترخيم فيه انتهى وهذا بل حى من  
مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر أخو خزيم بن مدركة أمهم هند بنت برة أخت كلب بن  
بررة ولا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاه عيسى بن عمر عن قريش وحكاها  
الواحدى في السبط عن طبري في قوله تعالى بن أبع هداى وبها قرأ أبو عاصم المحمدي وابن اسحق  
وعيسى بن عمرو هداى وهى عوى ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبي (واتقى الجميع)  
من العرب (على ذلك) وهو قلب الالف ما مع ياء المتكلم (في على ولدى) النظر فيمن كأيديهم الماردى  
وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تصاف وفي دعوا الاتفاق نظر فان  
بعض العرب لا يقلب فيقول لداى وعلاى قاله الماردى في شرح التسهيل (ولا يخص) قلب الالف  
ما (تتبعه) المكمل بل هو عام في كل ضمير نحو فعله ولده وعلمنا ولد بناو كذا المحكى (الى) نحو الى وظاهر  
كلام الماردى السابق أن من يقول لداى يقول الاى فانه قال بعد أن قال خلقو كذلك انتهى وأورد  
الى عن اخوانه لاهل الاستعمال نظر فوا ان كانت تقع اسما لاهلا لا وهى التم

هكذا (باب افعال المصدر) افعال (اسم) \*  
ومدلوله ما يختلف فدخل المصدر المحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على المحدث  
فدلالة اسم المصدر على المحدث انتهى بواسطه لا على المصدر وتحقيق ما هيته ان يقال (الاسم)

ان ضم بامه في قولنا يعينى ضرب يذعمر ان يكون مدلوله معنى وسهوا ما يصير عنه مصدر مجازا نحو ضرب يذعمر في قولنا ان ضرب بامه صدر

منصوب اذا قلت ضربت ضربا يكون حسما لفظا واسم المصدر اسم للعين الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسبح به السيد  
الذي هو صادر عن السيد لا لفظا سبى ح ل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه العراة والتمتزه انتهى وقال ابن المحجب في أماليه  
الفرق بين قول النحويين مصدر واسم المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس  
له فعل يجري عليه كالتفكير فانه نوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشئتين  
المتغايرين لفظا أحدهما للفعل والآخر للدلالة التي يستعملها الفعل كالظهور والظهور والاكل والاكل فالظهور المصدر والظهور  
اسم ما يظهر بهوالاكل المصدر والاكل ما يؤكل اهوف معناه لفظا قاله الشارح بما تقرر مرق (ك) مع باب المفعول المطلق ومضى  
ما فيه وكون اسم المصدر الاعلى ٦٣ الحمد لاعلى لفظ المصدر هو المناسب لعمه كقوله المصنف في المحواشي وهو المناسب لقول

الذال على جند المحدث من غير تعرض لزمان (ان كان علما) موضوعا على معنى (كفجار وجراد)  
علمين (الفجرة) بسكون الجيم (والهجرة) بفتح الجيم الاولى وكسر الثانية (أو) كان مبدوا بفتح زائدة  
لغير المقابلة (كضرب ومقتل) بفتح أو لمباو ثالثة (أو) كان (متجاوزا) فاعله الثالثة وهو بفتح اسم  
حدث الثلاثي كغسل ووضوء بضم أو لغما في قولنا اغتسل غسلا ووضوا وضوا (فالهما) أى فأن  
التفصيل (بترقة القرب) الوضوء بترقة (الدخول في) قولنا (قرب قرا) ودخل دخولا فاعله واسم مصدر  
جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله أو لا الاسم الدال والواجب في مثل هذا  
التركيب كقوله الموضع في المحواشي حذف الفاعل وجعل ما بعده خبر المبتدأ والشرط متعرض بينهما  
وجوابه محذوف على حد قول النظم والامران لم يك النون محمل فيه هو اسم وما ذكره ههنا من ان  
المبدوء بفتح زائدة لغير المقابلة اسم مصدر بفتح في ما بين النظم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمى  
المصدر المسمى وانما سموه أحيانا اسم مصدر بفتح زائدة (والا) يكن كذلك (فصدر) يفعل المصدر محمل  
فعله (في التعدي والوزم) ان كان يحل محله فعل امامه (ان) المصدر يقول الزمان ماض أو مستقبل فالاول  
(كعبث من ضربك زيد أعمس) الثاني نحو (يعجنى ضربك زيد اغدا) فالمصدر في هذين  
المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول (أى ان ضربته) أعمس (و) أن وفعل مضارع في الثاني (أى  
ان تضربه) غدا (وأما مع) المصدر يقول الزمان حال فقط (كيعجنى ضربك زيد الا أنى ما تضربه)  
الآن (ولا يجوز في نحو ضربت ضربا) من المصدر المؤكد لفاعله (كون زيد امنصوبا بالمصدر  
لاتقاء هذا الشرط) لا لما يحل محله فعل من أو ما وانما هو متصوب بضرب اتفاقا لا لصدور المؤكد  
لا يعمل وأم المصدر النائب عن فعله نحو ضربت بضربه خلاقا فذهب ابن مالك في التسهيل الى  
جواز اعماله وصحح الموضع في شرح القطر المتع وعلل بان المصدر انما يحل محل الفعل وحده بدون  
ان وما انتهى فزيدا في المثال منصوبا بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر  
عند الموضع الى اعمال المصدر عمل فعله أشار النظم بقوله

فعله المصدر المحقق في العمل \* ان كان فعله من أو ما يحل  
محله وفق من شرط اعمال المصدر شرطه العدم وتوحي أن لا يكون منصوبا فلا يجوز أن يعجنى ضربك زيد  
ولا مضرا فلا يجوز ضربى زيد احسن وهو عر وأقبح خلافا للكوفيين ولا يعودوا فلا يجوز أعجنى ضربك

المصنف الاسم الدال على  
مجرد المحدث لانه ظاهر  
في دلالة اسم المصدر على  
المحدث الآن يقال المراد  
الدلالة على المحدث ولو  
بواسطة (قوله من غير  
تعرض لزمان) قال  
الدونشوى أى أوقات (قوله  
ان كان يحل محله الخ) هذا  
انما هو شرط لعمه في غير  
الطرف والمجاز والمجرور  
وأما ما جعل المصدر  
فيما هو ان كان لا يحل  
ما ذكر محله كما اذا كان معنى  
الجبوت ويجوز حينئذ  
تقديمه ما عليه كقوله  
المصنف في شرح نبات  
تبعاد وينادى المحواشي  
(قوله والزمان حال فقط)  
قد تحل محل الفعل وما يحل  
المصدر والمقصود بالتبديد  
ما أو القرض أنه اذا كان  
الزمان حالا لا يكون أن  
خالق مع الفعل محمل  
المصدر بل ما ليس

العرض ان ما لا يحل محل الفعل كان الزمان حالا انما يحل مع الفعل محله مطلقا فانه الامر أن  
أم الحروف المصدرية فلا يدل عنها الى غير هاجع امكانها وهى اذا كان الزمان حال غير ممكنة لمناقضتها بخلاف ما فاتها لا تنافيه (قوله  
ولا يجوز في ضربت ضربا) قال المصنف بل وقلت ضربت ضربا في الدار أو عندك لم يجز منعها وهما ما هما في التقابل بكل  
غادور اعم الا ان هذا المصدر يد كذا في المثال في قام قام زيد لم يؤت به الاستاد (قوله خلافا للكوفيين) اختجوا بقوله  
وما الحرب الاما علمت وذكمت \* وما هو عنها الحديث المرجح فان ظاهره ان من علمت انى هو الضمير المضمر أى ضمير الحرب  
وأول الضميرون ذلك على انى علمت انى مقدار أولها رجم وهو يضم الموضع الراو ا جميع المشددة الذى لا يؤلف على حقه  
واذا جعل بمقامه فتنه عليه المضروفة ويجوز أن يكون متعلقا محذوف دلالة المجرم أى رجمها على تنذر وما هو الحديث  
عنه الحديث يدل من هو ثم حذف (قوله ولا محدودا) فاما قوله يخاف به الجمل الذى هو حاتم \* بضربه كفيه الملائس راكب



وأعمل الضر بقوصبها المألوأما نصبها أكب فقصوب يساعيا والجلد بفتح الجيم وسكون اللام الحجاز والملا بقصر الضمزة  
والغني أن هذا المسافر عدل عن الموضوع فهو مشي بذلك المسار كما عرفت فاحسانا نفسه فشاذا يقاس عليه والمراد من كونه  
محدودا أن يكون مردودا إلى فعله قصد التوحيد والدلالة على المدققان كان فعله مصدرا غير مقصود بها التوحيد بخبره ساوي  
العاري من التأني في صحة العمل كقوله فلولا رجا التصرف منك وربة \* عقابك قد كانوا لنا كالأورد فاعمل ربه في عقابك لأن التأني  
فيه ليست للأرد بل هو مصدر مرنى على فعله كرجوعه وأما قبل على الواحد فالوصف كربة واحدة فهو كالعاري منها ومعنى كانوا  
لنا كانوا رديا عنهم كقولنا الموارد (قوله ولا موصوفات العمل) الأولى ولا متبعيا أعين أن يتبع التبع أو غيره فلا يجوز عجيبت  
من تنال نفسه زيدوا لعجبت من أتيناك مشكلا إلى بكر ولا عجيبت عن شريك وأكلت العين فأقول المحطية  
أزمنت بأساسين من نوالكم \* ولن ترى طاردا للحم كالأس فقوله من نوالكم ليس متعلقا بالمصدر وهو بأسانته بقوله ميزنا بل هو  
متعلق بفعل محذوف تقديره يستعن نوالكم فإن قلت قد جاز السير في قوله أرواح ١٣ مودع أم بكور أنت فانتظر لا يذالك تصير  
كون أنت فاعل المصدر

قلت قد رد دعاء الفارسي  
بان المصدر قد وصف بقوله  
مودع وخرجه بعضهم  
على أن أنت فاعل بفعل  
محذوف بضمه فانتظر  
ويجوز كونه مبتدأ آخره  
قوله رواح أم المبالغة  
والمعنى معنى فوز وراح  
قوله ولا مقصود لأن  
معموله (ياخي) ولو كان  
المعمول نظرا كما في الآية  
الشرية فوالفصل طرفا  
أو جاروا مجرورا كما في  
قوله تعالى كتب عليكم  
الصيام كما كتب على  
الذين من قبلكم لعلكم  
تتقون أم المبالغة  
ولها اعتراض في الغني

زيدوا لاموصوفات العمل فلا يجوز أعجبت ضربك الشدين زيدوا لا محذوف فلا يقال إنباء السهلة  
متعلقة بمصدر محذوف تقديره يا بني خلافا لقوم ولا مقصود لأن معموله ياخي فلا يقال إن يوم تبلى  
السر اثر معمولا لرجعه لا قد تفصل بينهما بالخبر ولا مؤخر أعين معمولا فلا يجوز أعجبت زيدوا ضربك  
قوله في شرح القطر أخذ من التسهيل (وعمل المصدر مضافا كثر) من عمله غير مضاف وهو متعلق عليه  
ويضاف إلى الفاعل تاروا إلى المفعول آخرى الأول (نحو ولولا دفع الله الناس) والثاني كقوله  
الآن ظلم نفسه المرهين \* انذار يصح أن هو يظلم العتلا  
(و) عمله (متوفاً نفس) من عمله مضافا لأنه يشبه الفعل بالتكثير (نحو وأطعم في يوم ذي نعمة يسما)  
فأطعم مصدر وفعاله محذوف ويضمه مفعوله والتقدير أو أطعمه يديما والمسخة المأخوذة من مقب إذا  
جاء ومعنى الكرفون أعمال المصدر المتون وجعلوا ما بعد من مفعول ومنصوب على اضمار فعل (و) عمله  
معرفا (بال قليل) في السماع (ضعيف) في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخوله آل عليه كقوله  
ضعف البكاة أعداء \* بخال القرار برأى لأجل  
فالتكابة مصدر مقرون بالفعاله محذوف وأعداء مفعوله والمعنى ضعف تكابته أعداءه يظن أن  
القرار من الموت يبعد الأجل وفي التنزيل أن الموت الذي نفر من منه فله ملائكة واختلاف في المصدر  
المقرون بال على أربعة أقوال فسيبويه بعمه والكوفي لا بعمه كالأعمال المتون وجوز الفارسي على  
قيس وابن طلحة أن كاتب آل فيه معاينة الضمير كافي البيت ومنع عجيبت عن الضرر بذا عرأ ووافقه  
أبو حيان ويرد عليهم ما قوله عجيبت من الرزق للشيء والله \* وللقرك بعض الصالحين فقيرا  
أي عجيبت من أن يرزق الشيء المضمون أن ترك بعض الصالحين فقيرا وفي أعمال المصدر في أحواله  
الثلاثة أشار الناظم بقوله \* مضافا أو مجردا أوع آل \* (واسم المصدر أن كان علما لم يعمل اتفاقا)  
لتعريفه بالعلمة والأعلام لا تحمل (وإن كان ميميا كالمصدر) في العمل (اتفاقا) لأنه مصدر حقيقة

على الزمخشري انصلي أم المبالغة الصيام فإن فيه العمل بمعمول كتب هو كما كتب فإن قيل له بقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون  
متعلقا بكتب قلنا يلزم محذوف آخر وهو اتباع المصدر قيل أن يكمل بمعموله (قوله فلا يقال إن يوم تبلى السرائر الخ) أعلن المصنف  
تكميل على هذه الآية في الجهة الثانية مع الباب الخامس من المعنى وقال إن الظرف أيضا لا يتعلق بقدره لأن قدرته لا تتحدد بذلك  
اليوم ولا يفعله بل يتعلق بمحذوف أي رجعه يوم تبلى السرائر انتهى وقد تكلم ابن جني أيضا في الخصائص عليها في الترجمة التي  
نصها باب في مخادب المعاني والأهز أبودكر ما حاصره أن الظرف في المعنى متعلق برجعه لأنك إذا جئت على هذا الزم الفصل بين المصدر  
ومعموله وإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الأعراب عنه أضمرت ما يتناول الظرف ويصل بالمصدر ويطيه وانما ثبت على هذا ليقطن  
من هذه الترجمة ما سدر رجعتهم من المؤثرات وأنه لا يلزم كون الأعراب تابع المعنى وقد ثبتنا على ذلك في حواشينا على الألفية في أول  
باب من وأخواتها (قوله نحو وأطعم آل) قال الدونشري ولا أكثر في المصدر المتون حذف الفاعل والأفعال كالأية وعكسه ما ذكره  
قليل (قوله في كالمصدر في العمل) الواردة في أعمال اسم المصدر كونه مضافا فالناظم في بيان فيما أحفظ متونا ولا معر فبالويليات

الناظمه في كتيبه في الايه قال في التمهيد ان اسم المصدر يعمل على فعله ونظامه افعاله في جميع احواله والامر مختص (قوله)  
خصاب مصدره ميمى قال الدوشى ٦٤ مشكل فان المصنف ذكر انه اسم مصدر انتهى ويحيى بان الشارح راى ما هو الحق عند

المصنف لما أسلفه من شرح الشذور من ان المبدوء  
يم زائدة لتغير الفاعلة  
مضند وتديه اسم  
مصدر مجاز ولذا قال انفا  
بعد قول المصنف فكذا المصدر  
لا انه مصدر حقيقة (قوله)  
وتحبة معقول مطلق قال  
الدوشى مشكل الصواب  
انه حال من السلام مؤكد  
اتى ولم يبين وجه  
الاشكال واحتمال الناحية  
لا ينافى جواز المعنوية  
للملقة فتأمل (قوله)  
فالتعسل موضوع عالج  
قال المصنف في المحاشي  
الاحسن ان يقال في مثل  
العوالم الكلام والذهب  
انها اسما مصدر وفي  
نحو التعسل انه مصدر  
محذوف الزوائد ولا يقال  
ذلك في الاول لا ينافيهم  
فيما زادوا قال ايضا قال  
ابن السبكي كتابه على  
هو طال الامام مالك المسمى  
بالشك المتعصمين  
المتعصب في شرح هو طال  
مالك بن انس التعسل  
المصدر هو فعل التعاسل  
والتعسل المما الذي يشغل  
به الدوز من صابون  
وطفل وغيرهما وكثير  
من العامة والفقهاء  
يقولون تعسل يعنون

كما تقدم عن شرح الشذور (قوله) وهو المحرث بن خالد الخزرجي ونسبه الموضع في المتن العربي  
تبع البحر ي  
خصاب مصدر ميمى مضاف الى فاعله وزجلا معقوله وجهه اهدى السلام نعت رجلا وتحيه معقول  
مطلق على حد تعديت جلاسا ونظم خزان وظلوم منادى بالمسرة (وان كان اسم المصدر غيرهما) اى  
غير العلم والميمى وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بنزعة حدث الثلاثي (لم يعمل عند البصرين) لان اصل  
وضعه لغز المصدر فالتعسل موضوع لما يغفل به والوضو ملأ يتوضا به ثم استعمل في الحدث (ويعمل  
عند الكوفيين والبتدادين) لانه الآن دالى على الحدث (وعليه قوله) وهو القطاى  
(اكثر بعدد الموتى) \* ويعد عطاءك المائة (ارباعا)

فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة معقوله الثاني وحذف الاول اى عطائك اى المائة على  
حد حتى تغطوا الجزه اى يعطوك الجزية والرابع بكسر الهمزة وتاء وهى الابل التى ترتى نعت  
مائه والمخاطب لفر بن الحرث الكللى وكان من خبره ان القطاى أسر فخلصه فرور وعليه ماله واعطاه  
مائه بصر من غنائم القوم الذين أسروه وما ذكر الموضع من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا  
ينافي معقول النظم ولا اسم مصدر على التاكيد لان ذلك صادق عليه (ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله)  
لشدة اتصافه به (ثم ياتي معقوله) منصوبا (نحو ولولا دفع الله الناس) قد دفع مصدر مضاف الى فاعله وهو  
الله الناس معقوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لقلب المشركون وتغطت المصالح  
(ويقل عكسه) وهوان يضاف المصدر الى معقوله ثم ياتي فاعله فروقا (قوله) وهو الاقيش الاسدي  
افى تلامدى وناجعت من نسب \* (قرع القواقر افرأوا الابرار) (قرع القواقر افرأوا الابرار)

فقرع القواقر والعين المهملة فروع على الفاعلية افعى وهو مصدر مضاف الى معقوله وهو القواقر  
يقاقر وزاى معجمة اقداح يشربها المخمر واحد هاققوز وهو اما قوزة ترأين معجمتين فجمعها قواقر  
كقوارير معجمتين جمع قارور وهو اقواقر فاعل المصدر وهو جمع فهو اصله فهو فلذا ثبت في الجمع  
والابرار جمع ابرار يروى بنصب الاقواقر فيكون من القسم الاول وتلامدى بكسر التاء لثلاثة قواقر  
المال القديم من ترأى وغيره وجعت بشدة اللحم والنسب بفتح النون والثمن المعجمة اسم يقع على  
المضايغ والدور والاموال الشائبة التى لا يقدر الانسان ان يرحل بها (وقيل تختص) اضافة المصدر  
الى معقوله (بالشعر) كهذا البيت (ورديا حديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (وجع البيت من  
استطاع اليه سبيلا) فجع مصدر محل محله ان والفعل وهو مضاف الى معقوله وهو البيت ومن الموصولة  
فاعله (اى وان يجمع البيت المستطعم) ولما ان من يجب بان الحديث يشتمل ان يكون مرويا بالمتى فلا  
دليل فيه (واما اضافة الى الفاعل ثم لا يذ كر المفعول في اللفظ (وبالعكس) وهوان يضاف الى  
المفعول ثم لا يذ كر الفاعل في اللفظ (كثير) فجمعها فالاول (نحو ربنا وتقبل دعائى) والثاني (نحو)  
لا يسألم الانسان من دعائه الخير) فدعائى مصدر مضاف الى الفاعل وهو باء التكلم ودعائه الخير مصدر  
مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل (ولو ذ كر قيل دعائى اياك  
ومن دعائه الخير) وهو احد المواطن الاربعة التى يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله

ويحذفه الذى اضيفه \* كل ينصب أو رفع له

(وتابع الجرور) لا علا كان الجرور أو مفعولا (يجر على اللفظ أو يحل على المحل غير رفع) ان كان الجرور

فاعلا  
به فعل التعاسل ولا يعرف احد من أهل اللغة قاله (قوله) ولما منع أن يجيب بان الحديث يشتمل الخ هذا مبنى على  
كلام أبي جيان ومضى باب المبتدأ والخبر لم يتعلق بذلك (قوله) ومن دعائه الخير) قال القاتنى الاتى بقوله وعكسه أن لا يذ كر الفاعل

(قوله كقوله خفاة الافلاس والليانا) قال في المعنى يجوز ان يكون الليان مفعولا مع هو ان يكون معطوفا على حذف مضاف أي وخفاة  
 الليان ولو لم يبق هذا المضاف لم يصح لان الليان فعل لغیر المتكلم اذا لم اذنه ما دبر حسن خشيعة من افلاس غيره ومطله ولا يبق المفعول له  
 من موافقة لعلامه في القاعل (قوله بكسر اللام وقتعها) عبارة قاله صنف في الحواشي بروي بكسر اللام وهو اقبس كجر من وعرفان  
 وبفتحها قيل مصدر كالشئان فيمن سكن نونه وقيل صفة للفاعل أي خفاة الرجل الذي يلوي من حق قاله الفارسي وراى ان  
 ذلك أحق من تقدير مصدر الكثرة تعلقان في الصفات وتندور في المصادر (قوله ومذهب سيمويه والجمهور) منع الاتباع على المحل لان  
 شرطه ان يكون مجزوا لا يتغير عند التصريح به وهنالك صرح برفع الفاعل ونصب المفعول ٦٥ تغير العامل بزيادة التثنية  
 شرطه ان يكون مجزوا لا يتغير عند التصريح به وهنالك صرح برفع الفاعل ونصب المفعول ٦٥ تغير العامل بزيادة التثنية  
 \* هذاباب اعمال اسم

(الفاعل)

(قوله وهو ما دل الخ) قال

اللقاني لا يخفى صدقه على

أمثلة المبالغة وان اسم

الفاعل يقع (قوله

والفعل انما يدل على الخ)

علل اللقاني خروج الفعل

يقوله لانه انما يدل على

نسبة المحدث الى فاعله ما

(قوله لان الفصل لا

يتقدم الخ) الحقنون

هم على جواز تقديمه وقد

قدمه السدقي تعريف

المخاضقة التهذيب وينما

ذلك في حواشي شرحه

للخبيص ولعل مكتة

التقديم هاتلا يوههم

رجوع ضمير فاعله للحدث

لواخر لقرنه حينئذ (قوله

مضمر او موصوفا (قوله

أحدهما ان لا يوصف)

ظاهر ولو بعد العمل

وان الكسافي أجاز عله

فاعلا كقوله (وهو ليدل العامري بصف آثارا وجارا وحسين

حتى تهجر في الرواح وهاجها) \* (مطلب المعقب - فاعله المظالم)

فطلب بالنصب مصدر مفعول معلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر الصاد وهو الغريم

الطالب لانه ما أتى عقبه بغير محقق مفعول المصدر والمظالم بالرفع تحت لفة بي على محله أي كالمطلب

المعقب المظالم محقق (ويصحب) ان كان المفعول مفعولا (قوله) وهو زبادا لعنترى لأروبة

قد كنت دايت به لحسانا) \* (خفاة الافلاس والليانا)

خفاة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف أي خفاة الافلاس والليان بكسر

اللام وقتعها وهو الاكثر المثل بالذين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار التلخيص بقوله

وجو ما يشع ملر ومن \* راعى في الاتباع المحل حسن

هذا مذهب الكوفيون وبعض البصريين ومذهب سيمويه والجمهور والى منع الاتباع على المحل وما جاء

من ذلك قول قال المرادي والظاهر المحو لكثره التواهد على ذلك والتوايل خلاف الظاهر

\* (هذاباب اعمال اسم الفاعل)

عمل فعله في التعدي والالزام (وهو ما دل على المحدث والمحدث فاعله) قال الدال على المحدث بمنزلة الجنس

يشمل جميع الاوصاف والافعال (مخرج) (نحو) (المحدث) (اسم التفضيل) (نحو) (أفضل) (و) الصفة المشبهة

(نحو) (حسن فاعله) لا يدلان على المحدث (و) (انما يدلان على الثبوت ونحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو)

(مضرب) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو)

(المحدث) (و) (الزمان) (الوضع) (الفاعل) (و) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو) (نحو)

(و) (الاصواب) (خلافه) (لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الميزان) (فان كان) (اسم الفاعل

(صلة لال عمل) (عمل فعله) (مطلقا) ما ضيا كان أو غير معتمد أو غير متبذ قول جاء الضاربين بلا أمس

أولا ان أو عدا ذلك لان الهمزة موصولة بضمير محذوف أو غير معتمد أو غير متبذ قول جاء الضاربين بلا أمس

غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذلك الماحل محذوف الى ذلك اشار التلخيص بقوله

وان يكن صلة ال فاعلي الضي \* وغيره اعماله قد ارضى

(وان لم يكن) (اسم الفاعل (صلة لال عمل) (عمل فعله) (بشرطين) (حذرين) (وشرطين) (وجودين) (فالعلميان

أحدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر بخلاف الكسافي فيهما والوجوديان) (أحدهما كونه للحال أو

(٩ تصريح في)

ضارب دون آثار ضارب أي ضاربين أو معتق قوله دون كذا لا يعمل الا اذا كان وصفه بعد العمل وأول بان مالك أجاز يا ضارب  
 أي ضارب على ان لا يخبر بان وليس بشئ لان الالاء يحذف موصوفا الاشياء موصوفا لا يمكن تذكير الصفات وصح المصنف  
 في المعنى جواز وصفه بعد العمل بخلاف النوع اعاشر من الجهة الخامسة ان يكون يتعق من قوله تعالى ولا آمن البيت الحرام  
 يدعون فضلا لا آمن ورد على أي البقاء منه ذلك وقوله ان يتعقون حال من آمن ولم يبين مسموع الحال من الذكر وهو تقدم  
 النبي واتقوا بل المعلوم أيضا على كلام المصنف وقد رآه الباقى مضافا أي لا قتال آمن وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذوات على  
 ما قاله جماعة من المحققين وان نزع بعضهم في ذلك كما بينا في حواشي المختصر في باب الالاء والاعقاب والمساواة علم ان محل اشتراط

قدّم الوصف انما هو في افعال اسم الفاعل في المفعول به اذ لم يكن ظرفا أو جار أو مجرورا أما ان كان كذلك فمفعول فيه مطلقا لا به اما  
 يتوسّع فيه ما هو به يعلم انه يعمل في المفعول به مطلقا فلا شاهد لكسائي فيه ما حكم من سور افرسخا واما استدل به من قوله  
 اذا فاقه خطا فرحين رجعت وذكر تسليم في الخط المزيل فاجاب عنه ما به بقدر فقدت فرحين قال المصنف في الحواشي وقالوا  
 لاجل مخالفتهم الا تخش التقدير اذا رجعت فاقدت فرحين فقدت فرحين رجعت فتشعل في التقدير بين  
 الجملة المفسرة والمفسر بمجمله أو خشيته وأخف الأخرين عندي أو كتاب الابتداء في فاقدا أما افعاله فلا تله لس أهلالة لتجرده من علامة  
 التأكيد ثم انه لو ثبت دليل خطبوا لا يكون الخبر فقدت فرحين لأنه من ريل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وثالث جملة معترضة بين  
 المتبدا والخبر مبنية للمفعول وما هو على طريق الاستئناف انتهى وظاهر كلام الشارح انه لا يشترط في افعال اسم الفاعل ان يكون ظاهرا  
 ولا غير ذلك انما تقدم في شروط عمل ٦٦ المصدور كن سائي في باب المصدر ان معموله يتقدم وانه يعمل محذوف وانوه يعقل بالظرف

والعبد ولم يذكر انه يجوز  
 فصل الاجنبي فعليه من  
 شروط علمه ان لا يفصل  
 بالاجنبي فليحذر قوله  
 على حكاية الحال قال  
 اللطافي أي يقدر الهيئة  
 الواقعة في الزمن الماضي  
 واقعة في حال التكلم انتهى  
 وهذا أحد الطريقتين في  
 معنى حكاية الحال قوله  
 خاترا اتفاقا قال الدونشري  
 هو ما يحاكمه ابن عصفور  
 وحكي غيره من ابن ظاهر  
 وابن خروف المتع وهو بعيد  
 قاله الاسموني وهو رد  
 مقال الشارح من دعوى  
 الاتفاق انتهى وما يحاكمه  
 من ابن عصفور وعن ذكر  
 نقله المصنف عنهم في  
 الحواشي كينيات في حواشينا  
 وذكرنا في المقام ما ينبغي  
 مراجعته (قوله أودى

الاستقبال) لانه انما عمل جلا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي (الماضي) لانه لم يشبه  
 لفظ الفعل الذي هو بعينه (خلافا لكسائي) في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام أبو جعفر  
 وجماعة واستدوا به وله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد وجا له لا تمتنه ان باسط بمعنى الماضي وعمل  
 في ذراعيه النصب (و) قال المانعون (لا جملته) (و) لم (في باسط ذراعيه لانه على) ارادة (حكاية الحال)  
 الماضية (والمعنى يسط ذراعيه) فيصع وقوع المضارع وقعه (بديل) ان الواو في كلهم وادو الحال اذ  
 يحسن ان يقال حاز يدو أبوه بضجت ولا يحسن و أبوه ضعت ولا قال سبحانه وتعالى (ونقلهم) بالمضارع  
 الدال على الحال (ولم يقل وقلناهم) بالمضارع وعمل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أمارع  
 الوصف الضمير المستتر خاترا اتفاقا (و) الشرط الثاني (الاعتماد على استقحام أودى أو تخبر عنه أو  
 موصوف) أو ذي حال فلا استقحام والنفي (تخو) ضارب زيد عمر أو ما ضارب زيد عمر (الخبر عنه نحو  
 زيد ضارب أبوه عمر) الموصوف نحو (موت رجل ضارب أبوه عمر) وذا الحال نحو حاز يدو ابا أبوه  
 فرسا (والاعتماد على التقدير) من الاستقحام والنفي والخبر عنه الموصوف وذو الحال (كلا) اعتمادا على  
 المفعول به (من ذلك) (تخو) مهن زيد عمر أمكرمه (فهن) فغ زيدوا ونصب عمر اعتمادا على الاستقحام  
 التقدير (أي أمهن) ونحو مختلف ألوانه (فختلف) رفع ألوانه اعتمادا على الموصوف المقدر (أي صنف  
 مختلف ألوانه وقوله هو الواعني ميجون  
 (كناطع صخرة يومالو هنها) \* فلم يضرها واهي قرنه الوعل  
 كناطع نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر (أي كوعل ناطع) والوصل بفتح الواو مع فتح العين  
 المهملة أو كرها كقرس أو كثر وقيد يقال يضم الواو كسر العين كمثل وهو نادر والمراد هنا تيسر  
 الجبل هجيم وموحدة مفتوحة حتى يقال له الايل بفتح المعزة وتشديد الياء المتنة آخر المحرور في المكسورة  
 وبوهنها نزعها (ومنه) أي من الاعتماد على الموصوف المقدر (باطا العاجيل) فطالعنا نصب بجسلا  
 اعتمادا على الموصوف التقدير (أي راجلا طالعنا بجسلا) قول ابن مالك (في النظم) وأورف ندا تصرع منه  
 (انه) اعتمادا على حرف النداء وذلك (سهو) لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء  
 لا يصلح

الحال) لعل المصنف أودى به في الموصوف لان الحال صفة في المعنى وقد قال في الحواشي أدرج  
 الحال تحت الصفة ونظيره قوله في باب الاضافة والعكس الصفة قد جاوز الوحدان في قوله تعالى ودانية عليهم ظلالا فقل دانية صفة  
 هي خروف أي وجدندانية وقال ابن جني دانية عطف على متكئين انتهى والاعتماد على الـ "ة" انما يحتاج اليه من يشترطه في المرفوع (قوله  
 ونحو مختلف ألوانه) التمثيل بذلك معني على ان الاعتماد بشرط العمل حتى في المرفوع و يأتي عن المتني خلافه (قوله وقول ابن مالك  
 الخ) رأيت بخط الدونشري في بعض مجاميعه بعد ان نقل كلام المصنف أقول الساهي في هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على  
 الالفية لان قول ابن مالك وولي استقهاما الخ ليس في نصه يحبانه اعتمادا على ما لم يعمل اذ لو لم يكن معتمدا على حرف  
 النداء فبانه ذكر مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت الخ قلت صرح به لا في قولهم ان اسم الفاعل لا يعمل للتقريب من الاسم لكن يلزم  
 انه لا يعمل كونه معتمدا على الاستقحام والتي وجب بيان ذلك معلوم عندهم فلا يترض به هذا ما ظهر فاعتمد عليه ولا تستر بحالاة  
 المعترضين فان قلت أي كتبت في حذف المضاف من الاستقحام والتي والتصرع مع حرف في قوله وأورف ندا قلت سره انه قد شاع

اطلاق الاصطفاة والنفي على اذناهما بخلاف النفاذ فان قول ان ما لا قد يكون الخ داخل في قوله أو صفة قلت عرجه رفع قصر  
 الصفة على الصفة التي صرح بوصفها معها والظاهر ان الحال المحذوف صاحبها كذلك وقد يقال ان هذا داخل في قوله وقد يكون نعت  
 محذوف الخ لكن اطلاق النعت على ما يشمل الحال في هذا بخلاف اطلاق الصفة كما لم انتهى وأوله الذي ادعى انه ظهر له ما خور من  
 كلام الشهاب القاسمي برهته (قوله بدليلين أحدهما انه يصح الخ) قال الزرقاني هذا دليلان انما يدلان على كون الشرط الثاني  
 لعمل النصب دون الاول كما لا يخفى انتهى وذلك بان ما قبله من قوله لا يقتضي ان الاعتداء شرط للعمل وبذلك يشعر بمقتضى فيما مضى  
 مختلف لأنه ما أقول الشارح السابق ومحل الخلاف الخ فخره ان الخلاف بين الجمهور والكسائي أو تابعه في اشتراط الحال أو  
 الاستقبال فلا ينافي ان الاعتداء شرط للعمل مطلقا حتى في الضمير (قوله وذهب الاخفش الخ) مقابل ما في المتن من قوله واعتاده  
 على استقامته الخ وقد نقل عن المفتي انفا ان الاعتداء ما شرط في عمل النصب والوصف في البيت انما لمحل في رفوع كما لا يخفى فكيف  
 يستدل به الاخفش على الجمهور وكيف يحتج به الى ما قبله من هذا ظاهره على القول بان الاعتداء عند الجمهور شرط للعمل مطلقا  
 وتقدم للشارح في باب المبتدأ والخبر كلامه مشكل كما يراه هناك والتحقيق ان الخلاف بين الجمهور والاكشف انما هو في ان رفوع  
 الصفة لا يستدعي خبرا لا اذا اعتد منهم خلافه واستدل بالبيت وأوله فتدبر ٦٧ (قوله تحول صيغة فاعل) فيه اشارة الى انها

انما تحول عن اسم فاعل  
 الثلاثي وهذا اعتبار  
 الغالب كما اشار اليه في  
 التسهيل فقال ورجائي  
 فعال ومفعال وفعل  
 وقيل من افعال بشر  
 الى قولهم دراهم وسائل  
 ومعاون ومهوان ونذر  
 وسميع وزهوق فان دفع  
 قول المفتي قوله يحول  
 بدل على ان غيرها  
 لا تحول ومعلوم ان شبهه  
 محمول عن شبهه لان  
 فعلها أشبه انتهى وفيه  
 اشارة ايضا الى الاعتذار  
 عن علمها مع انها غير

لا يصح لذلك (لانه مختص بالاسم) لكونه من علاماته (فكيف يكون مقربا من الفعل) قاله ابن النانم  
 بمعناه والى هذين الشرطين أشار النانم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه معزل  
 وولى استقامته ما ورفعتا \* أو نفي الواجبة صفة أو مستندا

وأشار الى الاعتداء على المقتر بقوله

وقد يكون نعت محذوف عرّف \* فاستحق العمل الذي وصف

وفي المفتي ان اشتراط الاعتداء كون الوصف معني الحال أو الاستقبال انما هو للمحل في المنصوب  
 لا لاطلاق العمل بدليلين أحدهما انه يصح بلفظ ما أو ماس والثاني انهم بشرط ما أو ماسة نحو أفاقم  
 الزبدان كون الوصف معني الحال أو الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يصح على  
 شيء من ذلك واستدل بنحو قوله خبر بنو لوط البيت وتقدم في باب المبتدأ انه محمول على التقديم والتأخير  
 \* (فصل) تحول صيغة فاعل للباقة في الفعل (والكثير) فيه (الى) خمسة أو زان (فعال) بفتح الفاء  
 وتشديد العين كضرب (أوفعل) بفتح الفاء كضرب (أو مفعال) بكسر الميم كضرب (بكرة)  
 واليهما أشار النانم بقوله فعال أو مفعال أو فاعول \* في كثرة عن فاعل بدل

(والفعل) بفتح الفاء كسر العين وبعدها ما كضرب (أوفعل) بفتح الفاء كسر العين من غير ما  
 كضرب (بقلة) واليهما أشار النانم بقوله وفي فعل قل ذا فاعل \* وتسمى هذه الخمسة أمثلة البالغة  
 (فيعملان عليه بشر وطه) المتقدمة والى ذلك يشير قول النانم \* فيستحق ما له من عمل \* (قال) الفلاح

حار بقل الفعل وكذا قال فيما ساقى \* يعملان عليه ولم يقل عمل الفعل وقال النونشري ينظر هل التحويل الى الخمسة المذكورة فيما  
 أو سماعى أو قياسي في الثلاثة الاول سماعى في الاخيرين وقال بعده هذه الأمثلة على مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعدد ثلاثي  
 نحو ضرب بقول ضرب اب وضرب وضرب وضرب وضرب بضرب كذا قال أبو حيان وتبديله مذهب البصريين فيه نظر \* (تنبيه) هم  
 العجيبان ابن الاثير في المثل السابق قال ذهب جمهور علماء العرب الى ان علميا بالغ في معنى العلم من عالم ولا يرى ذلك صوابا لان  
 الحرز وفي الموضعين عدوا واحدا قبل الذي يوجب القياس ينقض ما قالوه لان فعل لا في وزن ظرف وكرم وأما الملمان أفعال الطبايع  
 التي لا تقع الا قاصرة فونما فاعل محيي من التعدي واللازم وما لا يكون الا قاصرا أضعف عما يكون له ولتعدي انتهى وكان الاولى به  
 ان يقول انهم جعلوا فعلا بلان من فاعله لا مقل هو فاعله ان ذلك ليس بلامر كون زيادة البناء تدل على زيادة المعنى قاعدة أغلبية  
 والمراجع في ذلك لاستقراء كلام العرب يقال في القتل الدائر ان العرب تنهوا باستعمال فعل خراعن الجحاش عتقويه على المذكور  
 والمؤنث على انه كالصادر الواقعة على الجنس وانه أشبه بفعله لانه صفة فهو نال التعريف مدونا كما استعماله فعلا لكثرة لانه على  
 لفظه ول الذي يقع مصدر نحو الدخول والخروج (قوله للبالغة في الفعل) قال النونشري في حال شيخنا بن قاسم في الفعل والمفعول  
 وهو بخلاف كلام الشارح (قوله أوفعل بقلة) صريح كلامه ان التثنية والكثرة يحسب التحويل وقال بعضهم بحسب الاعمال قال  
 النونشري والظاهر انه لا مخالفة (قوله في عملان عمله) من هنا استشكل قول الفقهاء مظهر بمعنى مظهر لغيره وهو محمول عن  
 ظاهر وهو لا يتعدى لان فعله مظهر يضم العين وأوجب عاقد معناه في باب تعدي الفعل ولزومه فراجع (قوله بشر وطه) قال الثاني

قال الرضي لا يشترط فيه كون من الحال أو الاستقبال واستشهد بالآيات المثبتة للعقل وأقول قال المصنف في المحواشي زعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجرد من آل لقوتها بالماضي والقولان السامع ورد بذلك قوله  
 \* بكتبت أخلا وأحمد قومه \* الأخرى أنه يرثى أو يجب بانه على حكاية الحال (قوله في م ر ث ختته) الرثية تشغيف اليأس عذر كجدة وتشديد اليأس من محض وهذا المصدر يضاف تارة إلى الفاعل فيقال م ر ثية فلان الشاعر وتارة إلى المفعول فيقال م ر ثية فلان المعروف وأما القصيدة فهي م ر ثية ٦٨ بها والفتوشى في ضبط م ر ثية في باب عمل المصدر عند قول المصنف وكجدة فقال

بالقاف المضمومة وبالحاء المعجمة (أنا الحرب لباسا إليها جالها) \* وليس بولاج المحوالت أعقلا  
 فنصب جلالها لباسا لاعتاده على صاحب الحال وذلك لأن أنا الحرب بوليا سحلا ن تقدم صاحبها  
 في البيت قبله وأرادنا جلالها الجسم ما يليق في الحرب من الدروع والمجواشن والولاج مبالغة في وارجح  
 الولوج وهو الدخول والخارج الحذاء المعجمة جمع خالفتوهي في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت  
 نفسه وأقبل بالعين المهملة والقاف من العقل قال أعقل الرجل إذا اضطر بترجله من القرع  
 ونزع به على الحال أي على الخبز بقلاص ان لم يجمع تعداد خبره هو المراد أنه ثابت القدم في الحرب وبينه  
 وبينه مؤانسة وإذا قامت الحرب يلبس البيت ويستريح به بل يظهر ويحارب (وقال) أبو طالب عم النبي  
 صلى الله عليه وسلم في م ر ثية عنته أميقن للغيره الفتوشى  
 (ضروب ينصل السيف سوق سماتها) \* أنا فعدموا إذا فانت فاقتر  
 فنصب سوق جمع ساق يضرب لاعتاده على ذي خبره عن ذنوب أي هو ضرب أو أنت ضر وبوبنصل  
 السيف شفرته ولذلك أضافه إلى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد أنه كان يعرب الأبل  
 السماء للضيقان عندهم الزاد (وحكى سيدييه) بعندنا (أنا بخاربو الكها) فنصب بواو الكها جمع بكاء  
 وهي السمنة الحسنات من النوق بمنحاربها الماهية بالفتح في م ر ثية فاقتر على خبر عنه وهو اسم ان  
 (وقال) عبد الله بن قيس الرقيات (فأنا ان أمان من مافشدة \* هلالا) وأخرى منها تشبه البدر  
 فنصب هلالا تشبيهه بالفتح في م ر ثية فاقتر على ذي خبره عن ذنوب فاقتره أمانا تشبهه بالبدر  
 (وقال) زيد النخيل سمي بذلك لأنه كان له نجمة أفراس مشهوره فاقتره الباهوسه ورسول الله صلى  
 الله عليه وسلم زيد النخيل بالراء (أناف أنهم مرقون عرضي) \* جحاش الكرمين لما فند  
 فنصب عرضي مرقون جمع مرق بالراء في م ر ثية فاقتر على اسم ان المقصود حجة على الأطفال  
 لأناف وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامي عنه والجحاش يحيم ثم حاشمه  
 وأخوه من معجمه جمع جحش وهو الصقر من الخمر خبر مبتدأ عرضي أي هم جحاش والكرم من  
 يكسر الكاف وفتح اللام اسم مافق جبل طين والقد يدب الفاء الصياح والتصوير يقول ان هؤلاء القوم  
 عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي تصوت عنده وأعمال أشقلا العفة قول سيديوه وأصحابه  
 وخجتم في ذلك السماع والجمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها تحوله عنه قصد المبالغة ولجيز  
 الكوفيون أعمال شي منها لفظها الاوزان المضارع ولعنا وجلا المنسوب بسدها على تقدير فعل  
 ومنعوا تعديعه علموا ويرطعهم قول العرب أما العسل فأنشرب ولجيز بعض البصريين أعمال ففيل  
 وفعل وأجاز الجري أعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن

وكالجدة من حيث الوزن  
 م ر ثية وقد نغمت ذلك  
 يقول  
 ويرثية بلا تشديد  
 كجدة ومن شدد فخطي  
 انتهى ولو ذكره هنا كان  
 أنسب وسخن الرجل فوج  
 ينتم (قوله) أو أنت ضروب  
 هذا متعين بقولك فانت  
 جاقتر (قوله) فشيبة هلالا  
 الظاهر أنه على اسقاط  
 الجناص أي بهلال تلك  
 تقول ما زيد كعصرو ولا  
 شبهه قال الفتوشى  
 ومن أعمال ففيل أيضا  
 قول الشاعر  
 حتى شاهها كليل موهنا  
 عمل  
 نابت طرا وابات الليل لم ينم  
 فاعمل كليل في موهن انتهى  
 وهذا البيت استدله  
 سيديوه على أعمال فعيل  
 ورويان موهنا ظرف زمان  
 والنظر في عمل فوهنا  
 الفعل بخلاف المفعول به  
 قال في الباب الثالث من  
 المفتي وبوضع كون  
 الموهن مفعولان كليلان كل فعله لا يتعدى واعتذر عن س بان كليل على مكل وكان البرق بكل الوقت يدوامه فيه (فصل  
 كما يقال استعجول أو أنه انما استعجده على أن فاعلا بعد الالف وليست بدل على الأعمال وهذا أقرب قال الأول حمل  
 الكلام على الهازم مع إمكان جملة على الحقيقة انتهى ولا يخفى ما في قوله فان الأول الخ لأن البلغة أبلغ مقول على ان الهازم خبر من الحقيقة  
 (قوله) والجمل على أصلها) قال بعضهم انما فعلت لانها واقعة موقوفة على هواسم فاعل الفعل المصنف وهو فعل بتشديد لانه  
 الموضوع لقاعدة المبالغة والتقدير هذا حاصل مافيه \* (قاعدة) \* مما كتبه الفتوشى هنا قوله ويرطعهم قول العرب أما العسل فأنشرب ولجيز  
 أمارد عليهم في منم التقديم فظاهر وأمارد عليهم في تقدير الفعل فوجهه ان لا يصح التقدير هنا لان الما يفضل بينهما وبين الفعل بحجة

الموهن مفعولان كليلان كل فعله لا يتعدى واعتذر عن س بان كليل على مكل وكان البرق بكل الوقت يدوامه فيه (فصل  
 كما يقال استعجول أو أنه انما استعجده على أن فاعلا بعد الالف وليست بدل على الأعمال وهذا أقرب قال الأول حمل  
 الكلام على الهازم مع إمكان جملة على الحقيقة انتهى ولا يخفى ما في قوله فان الأول الخ لأن البلغة أبلغ مقول على ان الهازم خبر من الحقيقة  
 (قوله) والجمل على أصلها) قال بعضهم انما فعلت لانها واقعة موقوفة على هواسم فاعل الفعل المصنف وهو فعل بتشديد لانه  
 الموضوع لقاعدة المبالغة والتقدير هذا حاصل مافيه \* (قاعدة) \* مما كتبه الفتوشى هنا قوله ويرطعهم قول العرب أما العسل فأنشرب ولجيز  
 أمارد عليهم في منم التقديم فظاهر وأمارد عليهم في تقدير الفعل فوجهه ان لا يصح التقدير هنا لان الما يفضل بينهما وبين الفعل بحجة

❖ (فصل) ❖ قوله كغدرهن في العمل لا يخفى انه لا يلزم من علمها ذكر المفعول فقد حذف ليعرض أو لتزيل الوصل من قوله اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الرجون برحهم الرجن غدرهم الرجون اما عندنا لعموم أى كل أحد والمردان من وجد منهم الرجون في الحديث سؤال مشهور وهو ما للحكمة في الاتيان بالراجح وهو جمع راجح دون ارجاء الذي هو جمع راجح وغالب ما ورد في الرحمة انه حال زعيم وأجلب بعضهم بأن الرجم صيغة مبالغة فلو أنى مجدها اقتضى الاقتصاد عليه وأنه لا رجم إلا آمن كان عنده رجمة فالتقوا فأنى برحها في قوله وإنما رجم الله من عباده الرجال لأن لفظ الجلالة دل على العظمة والكبر بما لا يؤول إلى الرجم دال على العروة بالاستمرار من ورد لفظ الجلالة يكون الكلام منسوقاً للتعظيم فلما ذكر ناسب ان يذكر معهم غدرتهم رجمة فلو اذكر لفظ رجم الدال على المبالغة في المعنى ذكر معه ما يدل على كل رجم وان قلت قال بعضهم هو حق هذا ٦٩ الجواب ان يكتب عباده الذهب على صدى حبات القلوب

❖ (فصل) ❖

(قوله ويجوز في الاسم الفضلة) التسمية بالفضلة يفهم من قول الماظم وانصلا به يفهم منه ان لا يضاف للفاعل ولا يمدن تخصيص الفضلة بالمفعول به وما أشبهه وهو المحرر في باب كان أما الحال والتمييز نحو وهما فلا يضاف الوصف المذكور إليها ولا يمدن تقييد الاسم الفضلة بكونه مظهر افان كان ضميرهما متصلا تعين جره خلافاً لاخرش وهشام أو متصلاً وجب نصبه ولا بد من تقييد الظاهر بكونه مفعولاً بالحرركات وهو بال والمضاف اليه يحذف منها والاديس الا النصب فتخص ان التالى لوصف تارة يجب

❖ (فصل) ❖ تنبيه اسم الفاعل وجهه تجميع جوار كسره اذ كبروا أو أنبأوا وتنبية أمثلة المبالغة وجعلها كغدرهن في العمل والشروط أو الى ذلك أشار النظم بقوله وما سوى المفرد منه جعل ❖ في الحكم والشروط ❖ ما عمل (قال الله تعالى والذين في الله غافلون) فالذاكر من جمع ذاك وقطاع لم يستقر فيه والحالة منصوبة به لاحتياج الى شرط لا تقترانه بال (وقال تعالى هل هن كاشفات خمره) فكاشفات جمع كاشف فقولها على ما يستقر فيها وضرر مفعولها وهي معتمد على الخبر عنه وهو هن (وقال الله تعالى خشا بأبصارهم) فخشاع جمع خاشع جمع تكسيري في قراءة غير أمي وعرو وجزة والكسائي بأبصارهم فاعل به لا اعتماد على صاحب الحال (وقال) عنتر العنسي الشامي صريحي ولم أشتمهما ❖ (والناذر بن اذالم القهمادي) قدعي منصوب بالناذر بن وهما تنبيه اذ بال المفعول وأراد بهما اني ضممت حصينا وروا اذ بدعي قتلى والمعنى انهما يندران على أنفسهما في المحال انهما اذا القيامة قتلا ما اذا القيامة أمساكنه عيسى له وجبنا منهما (وقال) طرفة بن العبد (تمزادوا أنهم في قومهم ❖ غفر ذنبهم غير غفر غفر) يضم الغن والفاء (جمع مقبور) من أمثلة المبالغة وأما مستقر فيه (وذنبهم مفعول) واعتماد على اسم المنبوذة على تقدير الباء وخبر الحاء المعجمة جمع غفور من الاقبحا ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يبقون بشر فهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للتاسر ويروي غير الجميع جمع غفور من الغفور وهو الكثير الغنى ويقع على القليل والكثير يقال غفر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يبقون ولا يكونون قاله ابن السدي في شرح آيات النحل ❖ (فصل) ❖ ويجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل ان ينصبه (أي الوصف) وان يخفض (بإضافته) اليه لا يخفف مقرر ذلك الوصف أو جوا (وقد قرئ) في السبع (ان الله الخ أمر هو هل هن كاشفات خمره بالوجهين) النصب والخفض بالنصب على المفعول وأما خفضه بالاضافة فالأولى قرأها خفض بالخفض والباقون بالنصب والثانية قرأها غير أمي وعرو بالخفض أو عرو وحده بالنصب واليه أشار النظم بقوله ❖ وانضمتني الاعمال لنواوا خضت ❖ (وأما ما عدا الثاني) لا وصف (فيجب نصبه) لتعذر الاضافة الفصل بالتالى واليه يشير قول النظم ❖ وهو لنصب علما ومقتضى ❖ (محو خليفته من قوله تعالى انى جاء على فى الارض خليفة) وفي بعض النسخ وسكنان وجاعل الليل

سواء تارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الامران فاطلاق المصنف تبعاً لما علم جوازهما معاً لا ينفق وتقصيل القول في جواشنا على الالفة (قوله الوصف العامل) أما غيره فخفض ما يليه بغير ما به أنه مشكل لانه لا يضاف اليه الاضاف من تن ولا ينصبه اذ ليس فيه أهلية ذلك الاعلى رأى الظاهر أنه يكون معجولاً للحدوف ولا يرد هذا طمان زيدا متظالاً لكونه اذالم بقدر المفعول الاول يلزم المحذوف اقتصاراً وهو لا يجوز في باب ظن وان قد قرأناه ❖ لا يختار الاول ويجعل امتناع المحذوف المذكور اذالم يكن المفعولان المذكورين ومن أمثلة ذلك ما عمل الليل سكتا فسكتا منصوب محذوف (قوله ان ينصب الخ) انه لاف في أيهما أولى فقيل النصب واليه ذهب سيبويه وقيل المحرر وقيل هما سائبان (قوله وأما ما عدا الثاني فيجب نصبه) قال اللطاني أنظر مع ما قبله من جواز فصل الوصف المضاف الى مفعوله الاول مفعوله الثاني اذ مقتضاه جواز خبر خلقه في الآية الثانية بإضافة جاعل الائمة مفعولاً بينهما في الارض يمكن الجواب بان المحرر بالاضافة هو التالى حكوا غير مفعول وان تقدم لفظاً (قوله وفي بعض النسخ وسكتا) من هذا البعض نسخة اللطاني قال سيبان ان جاعلا

في الآية غير عامل فقصته ان العمل وعلمه معتبران بالنسبة الى المفعول الاول ففاعل هذا عامل فيمكننا ان الذي هو غير عامل له وصية  
عامل في الليل وفي الشمس الذي يتوهم أنه معطوف على محله وهو تصفوا الذي نصع هو ان يتدرع له الاعتبار استمراره أو حالته  
الحكيمة فالجزءان كلاهما معمولان والفاعل الثاني معمول لقدر التابع مطافا فالاول شرط التسمية للعل وجوده غير زائد لا غير والاول  
الذي هو قضية كلام الموضوع هو قول السرا في والثاني الذي قلنا الاصح هو قول الصريون والبخاري نقله السمين في اعراب الآية  
انتهى وقد عرفت فمما أنفأ ان يمكن معمول لمخوف عند من يقول بان الوصف غير عامل (قوله واذا انبع الحارور) خرج المجرور والمنصوب  
فلا يجوز ان يابعه لان شرط العطف على المجرور عند المحققين أن يكون الموضوع بحق الاصله والوصف المستوفى لشرط العمل الاصل  
اعماله لا اضافته لتحاته بالفعل وأجاز البغداديون ذلك لتسكبا بقوله فقال طلبة العلم ما بين مضجع و ضعيف سواء وقد رجع  
بغير قدر عطف على محل ضعيف وأجيب بان الاصل وأما بغير تقدير فغير المضاف وأبقى جز المضاف اليه (قوله فالوجه ما التابع)  
محمول أن شمل نحو الضارب ٧٠ الرجل وزيدانه لا يتعقرف التواني فلا يتعقرف الاوائل ويحتمل أن يخص غير ذلك بقية

اللقائي أي الماسخ لان الوصف بعناه الا ان بدليل على المراد في قدر غيره كقولنا زيد ضارب عمرا أمس وبكرا  
غدا (قوله أو بالعطف على المحل) قال اللقائي كتاب المهور والمصدر عند بعضهم خلافه واليه بين والفرق ان المصدر يحزر  
محله ما بعده فلا بد من اضافته اذا خلا من أو التوسين واصنافه معنوقوام الفاعل فانه عند خلو معن ما يضاف اضافة لفظية في  
تقدير الانفصال فليست انتهى ولعل في العبارة تحيز بقا والذى في المعنى ان للعطف على المحل عند الحقن شر وطائها وذلك المحل  
في القصيص وان يكون الموضوع في الاصالة موجودا دهر الطالب لذلك المحل قال وانني على هذا امتناع مسائل وذكر منها مسئلة  
اسم الفاعل ومسئلة المصدر ثم قال لان الاسم المشبه للفاعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال أو مومتوا أو مضافا قبله على ان من تشترط  
بقاء المهرز يؤول بين اسم الفاعل والمصدر وأورد على قوله لان الاسم الخ لا يظهر في المصدر الا على القول بان عمله لشبهه الفعل  
(قوله عول معاملة الصفة المشبهة) ظاهره انه حينئذ ليس منها ولا يظهر خلافه بدليل ما يأتي في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات  
المشبهة بان فاعلا اذا أريد منه التبع وأضيف الى مرفوعه يكون مفعولهم فهو دليل انهم ليسوا مفعول واسم الفاعل



الدلالة على الحدوث وأن جوابه الصفة المشبهة تقع من صرح به حيث ذكر صفة مشبهة الشايطي ولا يراد بها التثنية الا من اللازم لانه يكفي  
الازم اما وضعا او كونه بالتحويل أو التزويل \* (هذا باب افعال اسم المفعول) \* قوله وهو ما دل على حدث ومفعوله قال  
الدونشري إنما يقل ما دل على حدث وحوادثه لا يلائم ذلك الحدوث في حمله ليس من المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله  
غيره حتى لا يذكر لأجل الاحتراز به عن شيء آخر بخلاف اسم الفاعل فإنه يشارك في الدلالة ٧١ وفاعله الصفة المشبهة وأقبل فلا بد

من ذكره في حقه ليعتبر  
منهما انتهى وهو كلام  
المحقق در منه قوله  
كتسج (ج) قال الدونشري  
فيه نظر وأهل الصلة  
مخوفة أي متحرج به  
(قوله وينفسر باسم  
المفعول بجواز الخ) قال

القاضي يعني من غير قبح  
لانه سيذكر جواز  
الاضافة في نحو كانت  
الاب وخرجاه من حد  
الصفة المشبهة انتهى ولا  
يجوز ان يصنع المصنف  
كالنظم يقتضي ثبوت  
الانفرادين باسم المفعول  
واسم الفاعل والشارح

أخرج الكلام عن الظاهر  
وجعل الانفراديين كل  
من قسمي اسم الفاعل  
واسم المفعول وأحوجه  
الى ذلك ما أسلفه من انه  
اذا قصد باسم الفاعل  
الثبوت أضيق الى امر قومه

وانه باق على كونه اسم  
فاعل وخرمانيه قوله  
والاصح أن يجعل الخ  
ظاهرا من اسم المفعول  
حينئذ يصير صفة مشبهة

ما يتعدى الواحدة قال الاخفش يجوز مطلقا وبعضهم المنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن أثير  
ان حذف مفعوله اقتصارا جازا ولا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال بشرط ان  
مالا فيه آمن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد أي ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قولك القاتل  
ليس عبيد فلان ظالمين فينشد يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كافي  
الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه من شاهد من اللازم قول عبد الله بن رواحة  
نباركت في من هذا بلك خائف \* وفي البيت نائب النفس بانع  
وشاهد من المتعدي الواحد قول الآخر

الارحام القلب ظلاما وان ظلمنا \* ولا الكريم غنا وان حرما

\*(هذا باب افعال اسم المفعول) \*

(وهو ما دل على حدث ومفعوله) يخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر  
والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرى (كضربو) من المز بدفع نحو (مكرم)  
بفتح الراء من الرباعي المجرى ككتسج من المز بدفع كتسج (ج) (وعمل على فعل المفعول) أي  
الفعل المبني للمفعول (وهو كاسم الفاعل في اثنان كان) مفعولا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع  
موقع الفعل لكونه صلة أو الفعل يعمل مطلقا (وان كان مجردا) من آل (عمل بشرط الاعتماد) على  
الاستفهام أو التثنية أو الخبر عنه أو الموصوف أو ذي المحال (و) بشرط (كونه لجال أو للاستقبال) لا  
لماضي كما في اسم الفاعل من الجرف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكل ما قرر لاسم فاعل \* يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

\* فهو كعمل صريح للمفعول في \* معناه (تقول في المجرى من آل المعتمد على الخبر عنه (زيد يعطى أبوه  
درهما الآن أو غدا) فزيد مبتدأ يعطى خبره وهو واسم مفعول متعذلا ثنين وأبو فاعل الفاعل به وهو  
مفعوله الاول ودرهمه مفعوله الثاني (كما تقول في الفعل المبني للمفعول (زيد يعطى أبوه درهمين) بلا  
فروق (وتقول في المقرون بال المعطى كفا فاكنتي) كمال التناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول  
الذي يعطى (ان أردت المحال والاستقبال (أو أعطى) (ان أردت الماضي (فالمعطى مبتدأ) وهو متعذ  
لاثنين (ومفعوله الاول) لقائم مقام الفاعل ضمير (مستتر) فيه (عائد الى آل) الموصولة به (وكفا فاكنتي  
مفعول (ان يو) بجمله (يكني) من الفعل والفاعل (خبر) المبتدأ (وينفسر باسم المفعول) المتعدي الى  
واحد اذا أر بدنه معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد باسم الفاعل المراد به الثبوت  
(عن اسم الفاعل) المراد به الحدوث (بجواز) معاملة معاملة الصفة المشبهة فالفي التسهيل في آداب  
الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عموم ماملة الصفة المشبهة والاصح أن يجعل اسم  
مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل  
مستتر في قيل هذا الباب واسم المفعول الذي يجري الصفة المشبهة فإنه برفع السبي على الفاعلة

وبه صرح المصنف في الجواز أي والشايطي وهو المناسبت لكون المرفوع الذي بعده فاعلا نائب فاعل وظاهر قول الشارح وأما اسم  
المفعول اذا آخرى يجري الصفة متخالف ذلك فهو خارج لكلام القسويل عن ظاهره وعلى الاول بشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر  
من الانفراد الذي ظاهره وخبره القائم بظلمة من حواشينا على الالفية (قوله المتعدي الى واحد) قضيت المنع في المتعدي الى أكثر من  
واحد سواء لم يذكر غير القائم مقام الفاعل نحو مرت رجل معطى الاب أو معطى الاخ أو كان مذكورا مع حضور زيد معطى الاب ودرهما  
و معطى الاخ زيد فاعلم (قوله فإنه برفع السبي على الفاعلية) في بعض الشروح أنه برفع في النيابة عن الفاعل وبما استشهد به بجوابه



من ان علما بكسر العين تخالف للقياس والقاس فتجها قوله ولا يشعدي الا يتضمن أو نحو (ول) التضمن نحو رجبتم الطاعة أي  
وسعتم وإن شأنا قد قطع اليمين أي بالغ والتحويل نحو قلته قصيدة قوله والشم قال الدونشري ينظر هل هو بالياء المثلثة أو بالياء  
القوية فان كان الأول فهو مفتوح العين لا بكسر ها الذي الكلام فيموان كل الثاني فاعناه انتهى وأقول هذا عجب فان لهم بالياء يجوز  
فيه كسر العين وفتحها وظهر كلام الصحاح ان الكسر أكثر فانه قال وقد ثبتت فهاها بالكسر اذا ٧٣ قبلها ورعاها بالفتح وفي

المصباح ثبت الفم  
لثامن باب ضرب قلبه  
ومن باب تعب لفتال  
فلمت فهاها اتخذ بقروها  
قال ابن كسان سمعت  
المردنيش يقطع الساء  
وكسر ها انتهى فالتشديد  
على كلام الصحاح ظاهر  
وعلى كلام المصباح على  
هذه الفتوى الصحاح ان  
السم بالياء الظن في  
التحرر مثل التضم فكيف  
يسأل الدونشري والصحاح  
من الكتب المتداولة ولا  
حاجة لاثبات بعضها معناه  
الى النقل من غير كتب  
الفتح حيث قال في شرح  
مختصر التسيخ خليل  
للتاني ان السهم بالياء  
الضرب في الية قوله الا  
ان دخل على لوني ينبغي ان  
يزاد الا ان دخل على معنى  
ثابت بقياسه الفعولة  
كاليسوسة قوله وقال ابن  
الحاج (الخ) ما قاله ابن  
الحاج موافق لكلام ابن  
مالك في العدة فانه قد  
اخذ ادخل على فعل بشرط  
صحته عنه قال المصنف  
في الحواشي فكان ينبغي

والمكسور على غير الغالب فيهما (و) فعمل بالضم في عينه (ولا يكون الا قاصرا) ولا يشعدي الا يتضمن أو  
نحو (ول) (كظرف) يضم (راء) فاما (فعل) المفتوح العين (و) فعل المكسور العين المتعديان فقياس  
مصدرهما الفعل يفتح القاموسكون العين والى ذلك أشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من  
ذى ثلاثه والراء القياس هنائه اذا ورد شئ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدر فالتقسيم على هذا لانك  
تقدس مع وجود السماع قال ذلك سيوسه والاخفش والتجهور (فالاول) وهو فعل المفتوح العين  
المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز فلههموز (كالاكل) مصدر  
أكل (و) الصحيح نحو (الضرب) مصدر ضرب (و) المضاعف نحو (الرد) مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد  
مصدر وعود ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالري مصدر رى (والثاني) وهو فعل المكسور  
العين المتعدى كذلك فاصح (كالفهم) مصدر فهم (والثالث) مصدر لم (و) مهموز القاموس (الام)  
مصدر آمن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالطود ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الغنى  
يقال فني خبأه فنيانزله وأطلق ذلك تبعالسيوسه والاخفش وقيد ابن مالك في التسهيل بان يفهم علا  
بالثم نحو شرب شر بالثم لعم (وأما فعل) المكسور العين (القاصر) فقياس مصدره الفعل يفتح الفاء  
والعين واليه أشار الناظم بقوله وهو فعل اللازم به فعل ه ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه  
والمضاعف بالصح (كالفرج) مصدر فرج (و) المهموز نحو (الاشتر) مصدر أشرو ومعتل الفاء كالوجع  
ومعتل العين كالغور (ومعتل اللام نحو) (الحجوى) المضاعف نحو (النال) مصدر نال (الان دل)  
فعل القاصر (على حقه) أولا بفتح باه الفعل (بكر الفاء) كولى عليه ولا ية وعدا على تصحيح  
التسهيل أما اذا تعدى بنفسه فهو لى أمرهم فلا ن السكلا في القاصر لى المتعدى وليلة لى لحرقة  
استغنائه بتشديد الية لان الية فى معنى الحسرى لكنه لم يكتف بنقل فعل المفتوح بل مثل لما كان  
سياتى وبقى عليه ان يقول والان دل على لوني فقياسه فعلة كالمجرى السمرقو الاذمة وقال ابن الحاج ان  
كان علا حاو وضعه على فاعل فقياس مصدره القول نحو القدم والازوق والسول والصغور مصدر  
قدم من السرو وأرف الشئ وعسل الشئ أى زعمه لوصقه وصعد على الجبل قال وهذا مقتضى قول  
سينويه وقد فعل عنه أكثرهم انتهى (وأما فعل) المفتوح العين (القاصر) فقياس مصدره الفعل (يضم)  
يضم القاموس العين (كالعودو الجلولوس والخروج) والدخول وفي انقياسه ثلاثه ما ذهب اليه ثلثه  
ينفاس فيهما ليسوع وهو الصحيح واليه يشير قول الناظم وهو فعل اللازم مثل قعداه فعل باطر ادوقال  
ابن الحاج يقل فمعتل العين كقارو سزو غاب وآب وانما يفرق من ذلك الى الفعل كالضوم والعود  
والادوب والخم وهو الجمين والجيمض والغيم انتهى (الان دل على امتناع قياس مصدره الفعل) بكسر  
الباء (كالياه) مصدر أذى (والنفار) مصدر نفر (والجماح) مصدر جرح (والاباق) مصدر أباق واغرض  
الاباياهامه متشدد قول أبت الشئ اذا كرهته والكلام على اللازم (أو دل على قلب) واكثر (أقواس)  
مصدره الفعلان يفتح القاموس العين (كالجولان) مصدر جال (والغلبان) مصدر غلا (أو دل على دا)  
بالل (قياسه الفعل) يضم الفاء (كشئ بطنه مشاء أو دل على سيع قتياسه الفعل) يفتح الفاء

(١٠) (تصريح في) ان يقول أو اللام انتهى أى يخرج نحو دواسى لكن هذا لا يناسب جعله فيما ساقى معناه وانما باباه  
النقل ادعى كلام العدة ذلك هو القياس (قوله واغرض الياه) قال الدونشري قد يجب بان أى اذا كان معنى امتنع فهو قاصر واذا  
كان معنى كره فهو متعدي على كل كلام المصنف على الاول فلا اشكال (قوله واكثر) إشارة الى انه ليس المراد بالقلب مطلقا كالحركة  
الشائعة لضرب ومشي بل كتحصيله بوجه اشتغالها بالاضطراب واكثر اذا

(قوله والذميل) هو بالذال المعجمة ضرب من سبي الابل قال ابو عبيدة اذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو البريد فاذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم (سبح) يقال فعل يفعل فملا قال الاصمعي ولا يذمل بغير يوم وليلة الامهرى (قوله مصدره صل الفرس) قال الدونشري قال في الصحاح الصهيل والصها ٧٤ صوت الفرس مثل التيق والناق وقد صهل الفرس يصهل بالكسر صهيلا فهو صهال

(قوله وليس منه تجر الخ) فيه تنكير على المصنف في تحذيره بخطا وجعل الكلام على تجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن التوجيه بكلام المصنف (قوله امر عليهم) قال الدونشري يفتح اوله وتانيه وحكي فيه اضافة المجرم ولذلك مصدران الامارة كإمر المرأة وأمرت زيدا بكذا مصدره الامر والامر من أمر عليهم ومن أمرت زيدا بكذا ولا تكتب ههنا الاعم والاعطف كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة ومثل نخذ وكل ولارباع لما قلنا مل (قوله كقولهم في فعل المفتوح العين) قال الدونشري وسعت سبابا بكم العين مصدر سب سبابا وسبابا شتم وقسمه الى اقسام ثلث الوجس ومنه المحدث سباب المسلم الخ أي سبقه الزد شتم (قوله ورضى الخ) انظر عروضي وسخط اللازمين مع قولهم رضيه وسخطه (قوله وقد ذكرت أمثله في شرعي على التسهيل) قال الدونشري

(أو) دل (على صوت فقياسه الفعالي) يضم الفاء (أو) الفاعل (يقع الفاعل الاول) كالصراخ (مصدر صرخ) والاعواء بالمد مصدر وعوى (و) الثاني نحو (الصهيل) مصدره صل الفرس (والتيق) مصدره تيق الحمار (والزبر) يرى ههنا مذكور مصدر زار الاسد والى هذه المستثنيات أشار النظم بقوله ما لم يكن مستوجبا للاحكام الثلاثة (أو) دل (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالية) بكسر الفاء مخففة (تجر) في المساء (تجارة) بالثناة القوقبية أوله وليس منه تجر الخ شمس القدوم تجارة بكسر النون (وخطا) انثوب خبيطة لاجلها متعبان والكلاد في القاصر والولاية نحو امر عليهم اماره اذا حكم وسفر بينهم سفارة اذا صلح) وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل باله اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفوران فعالة مقيس في الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر بطرق مصدره فعول الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والمخرقة والولاية والغالب في الامتناع فعول وفي التقلب فعولان وفي الداء فعول وفي الصوت والسير والمخرقة فعولان وقد سمعنا نحو تنق نعاق ونوعيا وقد ينفر فعول نحو تنق نعاق وقد ينفر فعول نحو صهيل وامر اذا نقر اذا فعل في السر وامر في الولايات وامر في فعالة (وامر فعول بالضم) في عينه (قياس مصدره الفعولة) يضم الفاء (كالصعوبة) مصدر صعب ضمه سهل (والسهولة) مصدر سهل الامر (والعدوية) مصدر عدب المساء (والمالوحة) مصدر ملح (والفعالة) يفتح الفاء (كالبلاغه) مصدر باخ (والفصاحة) مصدر فصع (والصراحة) هم لسان مصدر صرح والى ذلك يشير قول النظم في فعولة فعلة للعلاه (وما عاها فعلا لذكرناه من المصادر القياسية) فبانه السماع وهذا معنى قول النظم وما في مخالفة السامعي فبانه النقل وأراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه (كقولهم في فعل) المفتوح العين (المتعدي) جعل جحودا وشكرا وشكورا وشكرا (انا) والقياس جعل جحودا وشكرا (وقالوا جعلوا على القياس) (كقولهم في فعل) المفتوح العين (القاصر) مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة وتم تجمعة وفهم ذهابا) يفتح الذال المعجمة والقياس فيما فعل (و) كقولهم في فعل المكسور العين (المتعدي) علم علميا بكم العين والقياس فصحها وكقولهم (في فعل المكسور العين) (القاصر) رغب (رغبة) بزادة الواو والاعوا القياس رغبيا (ورضى رضيا) بكسر الزاء (وتجمل تجملا وسخط سخطا) يضم أولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهن يفتح الاول والثاني (وأما البخل والسخط) فمتحيزين فعلى القياس كالرغب يفتح الراء والعين المعجمة (و) كقولهم (في فعل) المضوم العين (فحوصن حسنا وفتح قبحا) يضم أولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة (والفعالة) (وذكر الرأى وابن عصفوران الفعولة) يضم الفاء وسكون العين (قياس في مصدر فعل) المفعول (وهو خلاف ما قاله سيديوه) فهذه بذمة المصادر وهي كثيرة لا تكاد تضبط وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها أحد عشر وبن تتقسم ثلاث كل ثلاثة متواترة فيباعداد كذا القاموس ذكر أمثله في شرعي على التسهيل فليتنظر خة

هـ (هذا باب مصادر غير الثلاثي) هـ

وهي مصادر الرباعي الجرد ولا يزيد فيه والمزيد من الثلاثي اعلم انه لا بد لكل فعل (ماض غير ثلاثي من

وبما شرح التسهيل الاول مفتوح العين نحو طلب وسمن وشرى والثاني ذوالالف بعدها نحو ذهب وجامع مصدر وصراح الثاني مؤنثه بالتاء نحو فصاحة وهذا في نحو خافه الرابع ساكن العين نحو ضرب وبهمل وشرى الخامس مؤنثه بالتاء نحو رجوتشدة ونذره السادس ذوالالف المقصور نحو دعوى وذكرى ورجى والسابع للزبد ألف وونون نحو ليلان مصدر لوى وشفران وجرمان انتهى

هـ (هذا باب مصادر غير الثلاثي) هـ

مصدر مقس قياسي مصدر فعل (بالتثنية) من زيد الثلاثي (إذا كان صحيح اللام التفصيل كالعلم)  
 مصدر سل (والتكليم) مصدر كلم (والطهير) مصدر طهر (والتوحيد) مصدر وحد (والتحويل) مصدر واه  
 أشار الناظم بقوله **وغير فري ثلاث مقس** \* مصدره قدس التقديس  
 (ومعته) أي معتل اللام قياسي التفعيل (كذلك) أي قياس صحيح اللام في التقدير (ولكن تحذف  
 ما التفعيل) التي بعد العين وجوبا (وتعوض منها التاء) الدالة على التانيث لكونها أقوى على قبول  
 الحركات من حرف العلة (فوضي) بعد الحذف والتعويض (وزنه التفعلة كالتوصية) الصاد المهيمة  
 مصدر وصي على أولاده (والثنية) مصدر سمي (والتركية) مصدر زكى ماله واليه الإشارة بقول النظم  
 وزكه تركبة وقد فعل مثل ذلك في صحيح اللام تحوذكركة وحرب تحربة وقد يستغنون غالباً  
 عن التفعيل بتفعلة فما لاهمزة تحوخط تحطبة وهتات تحيت تحوخط تحوخط وهو وجه من مثل تحطبا  
 يجوز فيه إبداء الهمزة بـاء قياساً طرداً لا بهمزة متحركة بعد ما زائدة كخطبة تلمأ لمراد الإبدال  
 المذكور صارت اللام كـها وضعت ما خلف التحريك باب التعزيتة ومن غير الغالب تحطبا وتنبوا تحوخط  
 حكما غير سبويه وحكي سبويه بناءً على ما زعم أبو زيد أن التفعيل فيه أكثر من التفعلة في كلام العرب  
 ونظائر كلام سبويه أنه لا يجوز فيه إلا ما سمع بهذا أخذ الشلوين فيما حكى ابن عصفور (وقياس  
 أفعل إذا كان صحيح العين الأفعال) بكسر الهمزة (كالكرام) مصدر أكرم (والإحسان) مصدر أحسن  
 والإياد مصدر أودع وأدوا بالاصدراً (من زوجته واليه أشار الناظم بقوله وأجل أجال) (ومعته)  
 أي ومعته العين قياسه الأفعال (كذلك) أي قياس صحيح العين (ولكن تنقلح كـها) أي حركة العين  
 (إلى الفاء) الساكنة قبلها (فتقلب) العين (ألفاً) لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها لأن فيلتقي  
 ساكنان وهما الألف المتقلبة عن العين وألف المصدر (ثم تحذف الألف الثانية) عند التحليل وسبويه  
 ذهب الأخفش والفرعاء إلى أن المحذوف إنما هي الألف الأولى لا الثانية وقال الجوهري ومذهب  
 سبويه وأولى زنادتها وقريبهما من الظرف (و) على القولين (تعوض عنها التاء) كقام إقامة وأعان إعانة  
 وأصلها أقواماً وأعانها فعلاً بالقل والقلب والحذف والتعويض واليه الإشارة بقول النظم  
 \* ثم أقامه وقابلها التناز \* (وقد تحذف التاء) للاضافة فمن ابن مالك (تحو وأقام الصلاة) وفي  
 الحديث كاستناروا بدرو الأصل وإقامة الصلاة واستنارة البدن تحذف التاء لصد المضاف إليه مصدرها وقد  
 تحذف في غير الإضافة حكى الأخفش (أجاب أجا) (وقياس ما أوله همزة وصل) من الفعل الماضي  
 الخجاسي والسداسي (أن تكسر) أنت (ثم تله وتزيد قبل آخره الفاء فيقلح مصدرها نحو اقتدر واقتدارا  
 واصطفي اصطفاً) وهما من باب الأفعال سامت التانيث في الأولى وقبلت طاء في الثاني لما شيجي (وانطلق  
 انطلاقا) وهما من باب الأفعال (واستخرج استخرجا) وهما من باب الاستفعال في ذلك أشار  
 الناظم بقوله **وما يلي الآخر مدوا فمتما** \* مع كسر تاء التان عما افتتعا  
 بهمزة وصل ولا يمين فتبينما أوله همزة وصل بان لا يكون أصله متفاعلاً كطائر ولا تفاعل كطير إذا  
 أذغم التانيث في الطاء واجتلبت همزة وصل فإن مصدر ذلك لا يكسر تاءه ولا تاء قبل آخره بل يضم  
 الحرف التالية الأخيرة نظر إلى الأصل نحو أطائر يطاير أطائر يطاير يطاير أطاير يطاير أطاير يطاير  
 التي أولها همزة وصل وفاؤها لا تخسع وعشرون بناءً ولا تكون الانجاسية أو سداسية فإن كان  
 استفعال معتل العين عمل فيهما (عمل في مصدر أو فعل المعتل العين) من نقل حركة العين إلى الفاء  
 الساكنة قبلها وقلب العين ألفاً وحذفها لاتقاء الساكنين وتعويض ما التانيث عنها (فقول استقام  
 استقامة واستعاناً استعانة) والأصل استقاموا واستعانوا إذا فعل فيهما ما قرأوا إليه أشار الناظم بقوله

قوله فتقلب العين ألفاً  
 ثم تحذف الألف قضية  
 كلامه أن قلبها ألفاً قبل  
 حذف الألف التي بعدها  
 واستشكل بأن شرط قلبها  
 ألفاً أن لا يكون بعدها  
 ألف ويريد أن هذا الشرط  
 إنما ذكره في معتل اللام  
 ليخرج به نحو عز واورميا  
 إذا القلب فيه يستلزم  
 المحذف فيلندس ينحو  
 عز ووري بخلافه في معتل  
 العين الذي الكلام فيه  
 قوله لاها بمنزلة وقال  
 الجوهري أي لأن المحذوف  
 لاتقاء الساكنين ألف  
 قالوا هي ضمير المشي ثم  
 بعد حذفها حذفت  
 ألف الحمد لأنها همزة  
 وصل ثبتت في الابتداء  
 وتعتق في الوصل والدرج



٥ (فصل) ٥ (قوله من مصدر الفعل الثلاثي) قال الدونشري ظاهر مشموله لكل ٧٧ فعل وليس كذلك فقول بعض

والقياس حوقلة وأشد منه حوقلا بالفتح لانه مخصوص بالمضارع (واقشع) جلده (تقعر بر) ضم القاف وتقع السين (والقياس) في مصدر فعل بالثبديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب (ركذباو) في مصدر معتلها (تزيغو) في مصدر تفعل نحو تحمّل (تحملاو) في مصدر تفاعل المعتل اللام نحو تراى (ترامياو) في مصدر فاعل نحو حوقل (حوقلةو) في مصدر فاعل نحو اقشع (اقشعراو) ولا يخفى ما في كلامهم من القسوس على الترتيب

٥ (فصل) ٥ (وبدل على المرتبة من مصدر الفعل الثلاثي) المتصرف التام (بفعله بالفتح) في الفاء كما في فعلها (كجلس جلسة وليس لبسة) وفيه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا أولا كجلس لجلسا فإن يكن زيادة قواضع انك تصر على زيادة التاء مع فتح أوله وان كان ثم زيادة فالتاء تطرح هاءا في مصدرين مصدران ثلثي وغيره وشذ لفته لفتا واحدة وأثبتة اثباتا واحدة حكاها سيبويه واذا طرحت الزيادة فالتاء تبقى فعله من الباقي وتختص بها بالتاء فارقا بين الواحد والجلس لان منزلة الجلسة من المجلس منزلة التمر من التمر والاصل في المجلس واحد أن يفرق بينهما بالتاء (الاذا كان بناء المصدر العام) أي المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها) أي على محلها التاء (فيبدل على المرتبة) أي من المصدر العام المبني على فعله (بالوصف) بالوحدة وشبهها (كمخرج واحدة) أو فردة (وبدل على الهيئة) وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل (بفعله بالكسر) في القاف رايته اوبن القرية والحجامة والركبة والقتلة) بكسر أولها وفيما العمل المتقدم (الان كان بناء المصدر العام عليها) أي على فعله بكسر الفاء (فيبدل على الهيئة) منه (بالصفة ونحوها) كشذ الصلابة تشد عظمية (أو تشد الماهو) (و) يبدل على (المرتبة من غير الثلاثي) رايها كان أو غيره (من زيادة التاء على مصدره القياسي) كانه لا توافقه واستخرجنا كان بناء المصدر العام (أي المطلق) على التامد على المرتبة بالوصف) بالوحدة (كافعة واحدة واستقامة واحدة) وفردة واحدة ولا يقال دراجته لا غير قياسي بل قيل غير مسدوع كاتقدم من الصمري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدر ان قياسي وسماحي محقق القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسان أو سماعان لم تحق الاغلبة منهما قاله الشاطبي (ولا يخفى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بناء الفعل لثباتا في فيه اذ يازم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ساقها اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الأصلي (الاما شذ من قولهم اجتمعت) المرات (حجرة) بالعجمة والراء غطت رأسها بالبحار (واقشعت قبعة) أي غطت وجهها بالغطاء (وتعمم) الرجل (عجة) غطي رأسه بالعمامة (وتقص قصه) غطي جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف لانهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفعل حواسل البيان والى ذلك آثار النظم بقوله وفعله لمرة كجلسة \* وفعله للهيئة كجلسة

في غير الثلاثي الثلاث بالتأخرة \* وشذ فيه بهية كالحجرة

٥ (هذا باب) كيفية (بنية أسماء الفاعلين) ٥

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ (والصفات المنجبة بها ما في وصف الفاعل من) مضارع (الفعل الثلاثي المجرى من الزوائد على) وزن فاعل بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة (بكسر في فعل بالفتح) كان كونه متعددا (الى الفاعل) كضربه فهو ضارب (وقته) فهو قاتل (أو لازما) للفاعل (كذهب) فهو ذاهب (وشذ القين والذال المعجمين) يعني سا (فهو غاف) يقال غذا الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا قطع وغذا الشب اذا سرع يستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصبي وغذوه انا الذين فيكون من قسم المتعدي (وفي فعل بالكسر) كان كونه متعددا (الى المفعول) (كأمنه) هو آمن (وشربه) فهو شارب (وركبه) فهو راكب وذلك مستغدا من قول النظم

(قوله تقدم ان هذا الجمع غير سائغ) تقديم في باب ما يصبى فاعل ثلاثا به لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا

شرح القية ابن معطى  
ما نصه وهذا تنبيه به  
عليه الشيخ أبو حيان  
وهو ان هذا التاء الدالة  
على المرتبة الواحدة لا تدخل  
على كل مصدر بل على  
المصادر الصادرة عن  
الجوارح المدركة بالحس  
نحو قوم وضوء وقعدة  
وأكلوا وأما مصادر الأفعال  
الباطنة والحاصل المجلية  
الناشئة نحو الظرف  
والحسن والجمين والعلم  
والجهل فلا يقال من ذلك  
عائته بل لا يفهمه فوهة  
ولا يصير صبرة وهذا  
الذي تبعه الشيخ أبو  
حيان قال انه أمر متقول  
عنه يعني ان أكثر  
التعويين لم يذهبوا عليه  
افل يستنبطه هومن عند  
نفسه لان الأحكام التعويية  
اليوم قد تقررت فليس  
لاحد ان يزيد فيها الكون  
العرى المسدوع منهم قد  
انقرضوا وأما الاستقراء  
فلم يترك المتقدم للثأنو  
استقراء اه كلامه موقف  
آخوه نوع محامل على  
أبي حيان وقوله وأما  
الاستقراء الخ ردودها  
هي بآول مسئلة أنادها  
أبو حيان  
هـ (هذا باب) بنية أسماء  
الفاعلين والصفات  
المنجبة بها

اسم اللفظ وهو غير ناقص وفيه للشهاب مناقشة فأنظر حواشيها في الالفية (قوله بطل) قال الدونشري فعله بطل بطل بطل كحشر بخشن ومصدره بطولة وأما بطل الرجل ضد جعل قصده البطالة ويقال بطل العقد بطلانا (قوله وفي القاموس الخ) قال الدونشري قد يقال إن ماقى القاموس هو الصواب لأنه أدري باللغة من ابن هشام وأضرابه لاسيما وقد وافقه غيره من أمته للغة وقد يقال إن الصغرة معنيان ذكر ابن هشام أحدهما وذكر في القاموس الآخر وأعلنا تزداد في المستعملا ما هو ولا يخفى ما فيه من التحامل أو لا في جعل ماقى القاموس هو الصواب وثانيا ٧٨ في قوله إن صاحب القاموس أدري الخ ودلائل على هذه التصوي وبمجرد تصنيف القاموس

لا يقضى بها وقد أخذ عليه في مواضع منها ابن هشام قال القاضي تاج الدين السبكي أنه أعلم أهل هذه الديار بالفنون الأدبية (قوله وودع ووداع) بناء على ما قاله بعضهم والحق أنهم استعملوا وودع ومنه قول أبي الأسود

ليست شري من جيبى  
ما الذى  
خاله في الحب حتى ودعه  
وقرى كقائه ابن جنى  
وغيره ما ودهك ريلك  
بالتخفيف وحسن الموافقة  
بين الكامتين كأنه قيل  
ما ترك وما قلائك وقال  
صلى الله عليه وسلم دعوا  
الحشمة ما ودعوا وأتركوها  
الترك ما تركوكم وحسنه  
ما فيه من رد العجز على  
المصدر والتصریح (قوله  
بالاذا قصد بها المحذوف)  
قصدته أن تلك الصيغ  
تستعمل بالحدث وإن لم  
يحول إلى فاعل فتقولهم  
إذا قصدوا المحذوف

كفعل صغ اسم فاعل إذا \* من ذى ثلاثة يكون \* (ويقال فاعل (في) فعل بالكسر (القاموس)  
على الفاعل (كلم) فهو سالم (وفي فعل بالضم كفرة) بمعنى حقيق فهو فاعله أى حاذق وإلى ذلك أشار الناظم  
بقوله وهو قليل في فعلت وفعل \* غير مفدى \* (وأيما قياس الوصف من فعل) المكسور العين (اللازم  
فعل) بفتح القاموس كسر العين (في الأعراض) جمع عرض بفتح العين المهملة والراء (كفره) أشهر  
بالتوسين فيهما والاشرا الذى لا يخفى على النعمة والعافية (وأفعل في الألوان والخلق) فاللون "كأخضر  
وأسود وأرجل" أى أسود العينين من غيرهما كتحليل (والى) أى أسود جرة الشفتين (و) الحنطة نحو  
(أعور وأعمى) وأجهرو وهو الذى لا يبصر في الشمس (وغلان) بفتح القاموس يكون العين (فيما دل على  
الامتلا حواره بالباطن) فالاول (كشيعان ورويان) والثاني نحو (عقلان) وصيدان بمعنى عقلان وإلى  
ذلك يشير قول الناظم \* بل قياسه فعل \* وأفعل فعلان نحو أشهر \* ونحو صيدان ونحو الأجهرو  
(وقياس الوصف من فعل بالضم فيل كظرف وشرف ودونه) أى دون فيسيل (فعل) بفتح الفاء  
وسكون العين (كشهم) بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة (وضخم) بالضاد المعجمة من  
من ضخيم الشيء إذا غلظ (ودونهما) أى دون فعل وفعل (أفعل كأنه) بضم الفاء والطاء المعجمتين  
يقال أفخط اللون إذا كان أجرا إلى الكثرة وفعل) بفتح الشين (كطل وحسن وفعل بالفتح) في الفاء  
(كجبان وفعل بالضم كشجاع وفعل) بضم الشين (كجبن) بضم الجيم والتون (وفعل) بكسر الفاء  
وسكون العين (كعفر) بالعين المهملة والفاء (أى شجاع ماز) وفي القاموس أنه الحنث الماز وإلى ذلك  
يشير قول الناظم وفعل لوى وفعل بفعل \* كالضخيم والجمل والفعل جل \* وأفعل فيه قليل وفعل  
(وقد يستعملون على صيغة فاعل من فعل بالفتح) بغير هاء من الضمير فيكون القياس الطرود يستعملون  
غيره (كشيخ وأشيب وطيب وعفيف) ولم يقولوا شيخ وشائب وطائب وعاف بالتشديد كما استعملوا بتركه  
وتألف عن وزر ووزر وودع ووداع واليه يشير قول الناظم \* وسوى القاعل قدتي فعل \* وعمل  
الاستغناء ما لم يستعمل له قياس أما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو ما  
يل في فهو مائل وأميل قاله الشاطبي (تنبيه) (جمع هذه الصفات) المتقدمة الدالة على الثبوت (صفات  
مشبهة) باسم الفاعل إذا قصد بها المحذوف فى أسماء فاعلين (الأفلاحة غراب) من المعذى (وقام)  
من اللازم (فانه) في الاصطلاح (اسم فاعل إذا أضيف) فاعل (إلى مرفوعة) في المعنى (وذلك فيما دل  
على الثبوت كظاهر القلب وشاخط الدار) بالشين المعجمة والحاء الطاء المهملتين (أى بعددها)  
والاصل طاهر قلبه وشاخطه داره (فصفة مشبهة أيضا) وقد أشبعنا الكلام فيه في باب أعماله وكان ينبغي  
أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لئلا يتوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي الجرد لا يكون صفة مشبهة

حولت إلى فاعل ليس بواجب إلا أن رأينا النص على المحذوف كقيل له قول الرضى  
استدلالا لشيء ذكره وهذا أمر محذوف الصفة المشبهة إلى فاعل كحاشن وضائق عند قصد النص على المحذوف (قوله إذا أضيف إلى  
مرفوعة) أى إضافة حسنة دليل ما يأتي أول باب الصفة المشبهة من أن كاتب الاسم فاعل لصفة مشبهة لأن إضافته قبيحة (قوله  
قبيحة مشبهة) أى يتناعل أنها تكون مجازية للضارع وما في ما فيه (قوله وقد أشبعنا الكلام الخ) فيه أن ما أشبعه من الكلام متاف  
لنا هنا كما تقدم (قوله وكان ينبغي أن يؤخر الخ) لأنهم اقتضى أن جميع الأوزان من غير الثلاثة صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل  
هي اسم فاعل مطلقا عند ابن الجاحظ والزمخشري لأن الصفة المشبهة عندهم لا يكون مجازية للضارع وإن لم يقصد بها المحذوف



(قوله ومن أمثلة الموضع في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي) أي وذلك صريح في أن الوصف من غير الثلاثي يكون صفة مشبهة  
 (فصل) \* (قوله وبأني وصف الخ) شذأ فيع الغلام إذا شب فهو باقم وأورس التبت والبشر إذا أصغر لونه فهو وارس وأقرب  
 القوم فهو قاربون إذا كانت ألبهم قوارب وقالوا أعقت الفرس فهي عقوق إذا جلت وأحصرت التناقت فهي حضو وإذا ضاق  
 مجرى لبنها أصبح بقم وورس فيكون باقم ووارس ما استقي فيه باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره (قوله من غير الثلاثي) أي  
 منه فلا شذبه فهو محب ولما يقولوا أحب (قوله وشذ كسر هاء في معن الخ) قال الدكتور يزداد عليه منتن بكسر أوله وسكون ثانيه في  
 منتن يضم أوله يقال منتن وأنتن ولكن ينظر هل كسر ميم منتن شاذ أو لا فليأتنا (قوله وكسر ما قبل الآخر) فلما قولهم أنتن فهو منتن  
 يضم التاء وهو من جذر الجبل يضم الدال الخابغ الأول وفي الأول ولا آخر في الثاني (قوله من الفج) بالفاء الجيم بمعنى أناس وفي الحديث  
 أرجوا لمفجيك وهذه الثلاثة قال الجوهري جاءت الفجع نوادر وقال اللقاني في حواشي ٧٩ التصريف قد يقال إن مقبل

يضم العين من هذه  
 الثلاثة باسم مقبول من  
 فعل ينطق به في غير  
 محضين يقال أحضنت  
 المرأة أقر جهافهي محضين  
 اتهم وزاد ابن خالويه  
 في كتابه ليس وأبعاهو  
 أحشت الأبل سميت  
 فهي محش أشبه بفتح  
 الحزة

هـ (هذا باب أبنية أسماء  
 المفعولين) هـ

(قوله ومن اللازم  
 كدخول عليه وورود  
 هـ) أي سأري أن اسم  
 المفعول من اللازم لا يتم  
 إلا بالصفة كما تقدم في  
 باب التعدي والتعريف  
 ومن هنا قال بعض الفضلاء  
 إن النطق بلفظ محمول  
 غير جائز لأنه لا يصح  
 أن ضمن حصل لأنه قاصر

وليس كذلك ومن أمثلة الموضع في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي ومعدل القمة  
 هـ (فصل وبأني وصف الفاعل من غير هـ) الفعل (الثلاثي المزدوج) حروف مضارعة بشرط  
 الأنيان يجمع مضوم ومكان حروف المضارعة) وشذ كسر هاء في معن من أعان ومغير من أغار ومبين من  
 أبان بكسر الميم فيمن أبنا على امرأته ما بعد لها (و) بشرط (كسر ما قبل الآخر) تنبيه باسم الفاعل من  
 الثلاثي وثمنه من أسهب ومحض من أحسن ومله من ألحق بفتح ما قبل الآخر فحين (مطلقا  
 سواء كان مكسورا في المضارع كخطلق ومستخرج) فكسر هاء كونه اسم فاعل غير كسر هاء كونه  
 مضارعا (أو مقتوحا في المضارع) كختم ولمسح أو أمانحو مختار ومنقاد ومنجأ بالادغام فكسر  
 ما قبل الآخر فحين مقدر إذا كان اسم فاعل والى بناء باسم الفاعل من غير الثلاثي أنشأ الناطم بقوله  
 وزنة المضارع اسم فاعل هـ من غير ذي الثلاث كالواصل  
 مع كسر متلوا الأخير مطلقا هـ وفيه مسج زائد قدس بقا  
 واختبرت الميم للز بانه تعدى ز بانه أعرف العلة لأن لولا لا تراد وألا واليا والالف وحق في التماس  
 اسم الفاعل المضارع وليكون خرج الميم قريمان مخرج الواو لهما من الشقين وركب باسم  
 دون الفتح والكسر لأن الفتح يؤدي إلى التماس باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم  
 والكسر يؤدي إلى الالتباس باسم الالف منه

هـ (هذا باب كيفية أبنية أسماء المفعولين) هـ  
 تقدم أن هذا الجمع غير سائغ (بأني وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثي المزدوج) التام المتصرف  
 (على زنة مفعول) من المتعدي (كضرب ومقصود) ومعلوم (و) من اللازم كدخول عليه  
 (و) (معموده) زينت الميم لما في اسم الفاعل فتحته بالخفض وضع ما قبل الآخر خوف أن المكان ثم  
 أشبهت الضمة فتولد منها الواو والثلاث لا يرد وقوع مفعول في كلامهم (ومنه) أي من اسم المفعول الثلاثي  
 الآتي على زنة مفعول (مبني ومقول وورسي) ومدعو (الأخا غيرت) عن صفة مفعول في اللفظ  
 فاصل مبني مبيوع وتلت كة الياء إلى السا كن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة فلتسم الياء حذفت

ولأن حصل بالتشديد لأن اسم المفعول منه حصل لا يحصل ولا من تحصل لأنه قاصر أيضا وقال الدكتور ي في رسالته تتعلق بذلك  
 هو صواب وقد سمي الأمام بعض كتبها يحصل وفي الأماوس حصل حصولا وحصولا فعل محموله صدرا كاليسور واليسور  
 فنقل من المصدر وجعل اسماء وقبه أيضا وتحصل فجمع وثبت والحصول الحاصل انتهى فهو اسم فاعل أي بصفة اسم المفعول  
 على خلاف القياس وفي الصحاح وتضميل الكلام رده إلى محموله ويجوز أن يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من سعيه  
 على ماثل أي فائدة التي حصل له محمول عليه فحذف الحرف واتصل به الضمير ومعنى حصل في هذا لتركيب ظفر وباب الحذف  
 والايصال واسع والدخول فيه شائع انتهى ملخصا من خطه وفي الآخر نظر لأن الحذف والايصال في هذا لا نظر دخل ما حرزناه في باب  
 التعدي واللازم (قوله ثلاثا يرد وقوع مفعول في كلامهم) قال التقطازي في شرح قصير يق العزى لرضهم مفعول في كلامهم إلا  
 مبكر ما موعونا انتهى وقال بعضهم إنه محتمل ذلك نسبة ألفاظ هذا من الألفاظ في رسالة قوله هـ أبلغ النعمان هي ما لي بها  
 وغير بمعنى البعة والفق كافر في نظر قالي يسير فباعتقته إلى ضمير المديان ولا دليل في ذلك كلاحتمال أن يكون أصل هذه

الانقاط مغلة باثبات التأو وقد سمع فيها ضم العن ثم حذف التأو ذلك لما هرفى قر اعتميسر قوله عن الفعل قال الدوشى مراده  
 به عين الكلمة (قوله لا فيمالة فعل) فيه اصلح لآلت لان صندجه يقتضى ان كلاما رحيق وقدر ليس معنى فاعل فقطن له  
 (هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى الواحد) \* (قوله وجه الشبه بينهما ما هنا تؤنث الخ) قال المصنفان لم  
 تكن صفتهم تشبه قول بعضهم حررت برجل أسد أو بهو وسر ج خ صفتهم بحكاه الاخفش وان لم تش ولم تجمع ولم تآ ك ولم تؤنث فلا  
 تشبه ايضا وشذ قول بعضهم لا عهدى بالآ لم تضامنه ولا أوضعه بالقص أى أوضع قفامنه فحذفت من دلالة المقدمة ونصبها  
 المضمر لاسيعة ولو كان مجر والاعطف بالحقض ٨٠ وقول بعضهم فى أى شى كبرهانة أن شهادة منصوب على التشبيه

بالفعل ولعل به خطا لأن  
 أفعل من لا شى ولا يجمع  
 ولا تؤنث وكذا تشديه  
 ما لا تؤنث قليل كعائض  
 الان جعلها فى هذا الباب  
 أقوى من جعل أفعل  
 من فى هذا الباب وليس  
 شرط الجمع أن يكون جمع  
 سلامة خلافا لى على  
 لا جعلنا على ان منه أجيب  
 الظاهر ليس له سنام  
 (قوله وهى الصفة  
 المصوغة الخ) هذا حد  
 ابن النانم وقال المصنف  
 فى المحواشى فيه نظر  
 لاقتضائه ان نحو زبد  
 حين صفة مشبهة  
 والنحا لا يسمونها صفة  
 الا اذا خضت أو نصبت  
 وهو وارد على حد النظم  
 أيضا قوله وخاصتها أنها  
 التى الخ أخرج كلام  
 المصنف عن تظاهره ولا  
 تظهر له وجه فان أهل  
 هذا الفن لا يفرقون بين

التعريف بالخاصة وغيره وهذا الذى جعله الخارج خاصة سماه المصنف فى المحواشى حدا كما علمت واعترضه بانه غير  
 صادق على بعض المحدث لان منه يراق الدوا مفر بال الابهام ونحو مجر والخاصة وليس فى الاول ولا الثانى وصف بولا فى الثالث  
 فاعل والجواب عن الاول ان التشبيه فى الفعل متوجع وان الما مضمون بالوصف فهو وصف بالقوت وان المراد بالفاعل المرفوع  
 يساند الوصف اليهودى باسمه والتائب عن الفاعل فاعلا بالماز وهو مشهور فى كلام الرخشوى والمتقدمين انتهى رسامى  
 ما فى كون نحو مجر والخاصة من الصفة المشبهة ونظر من هذا ان اسقاط المصنف قول لانظم المشبهة باسم الفاعل يخل لان الاعتراض  
 الاول انما اندفع به فتدبر لكن لا يخفى ان الاعتراض به غير متجه لان يراق فعل مضارع لا صفة مشبهة كما اعتذر به فى الجواب  
 خلايتهم انهم اقراد المحدث ودون قوله فى المتى بعد ان ذكر انها تختلف اسم الفاعل فتصيب مع قصور فعلها قال وأما المحدث

ان امره ان كانت شراق الدماغ الدماغي غير على زيادة الى آخر ما ذكر مواعيره بعض اولاد شيخ ٨١ الاسلام السبكي وغاية ما حلب  
الشيخ ان ذكر ذلك

استطرد وبعده كلامه  
هنا ثم المراد من استحسان  
اضافتها للفاعل استحسان  
ذلك في نوع مادتها لا بها  
نفسها ولا برسمائل  
امتناع المحرر ومبائل  
ضعفه كما تقدمنا في حواشي  
الافية (قوله) وخرج اسم  
الفاعل القاصر (أي  
الذي يقع على الذات  
كما اشار اليه الشارح بعد  
فلا بد ان كتب متعدد فهو  
كتب الكتاب (قوله  
لعدم اللبس) قد يمنع لانه  
يحتمل انه معني يرتب  
الكتابة لانيه كما يقال  
كاتب السلطان (قوله  
حسن ان يستند الحسن  
الى جملة مجاز) ظاهر في  
ان التوضيح في الاسناد فهو  
مجاز عقلي وكذا قول  
الشارح فهو من الاسناد  
الان جعل العلاقة  
الكلمية والمجازية مناقية  
فانها ليست من العلاقات  
التي ذكرت لجواز العقلي كما  
صرح به العصامي في  
الاطول والسبكي حاشية  
الطولي في مباحث تأكيد  
المستداليه (قوله) وقبح  
أن يقال الخ) قال القافي  
اعلم أن أخرج الموضع  
لنحو كاتب الاب من  
الصفة المشبهة مناقيا  
قدم من أن فاعلا اذا

لا يمكن انفا كما كطويل الانف وعريض الجواب وواسع القم أم يمكن انفا كما (حسن الوجه في  
التعريف طاهر العرض) فان الحسن والنقا في الطهارة مما هو جدو بقدر (فخرج) باستحسان الاضافة الى  
الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي (تخوز زيد ضارب) أي فاعل (اضافة الوصف) وهو ضارب (فيه) أي  
في هذا التركيب (الى الفاعل) وهو أبوه (متنعقة) اذ لا يقال ضارب أبيه (ثلاثتهم) الاضافة فيه  
(الاضافة الى المفعول) وان الاصل زيد ضارب أباه (و) خرج اسم الفاعل القاصر (تخوز زيد كاتب أبوه) فان  
اضافة الوصف (وهو كاتب) (فيه) الى الفاعل وهو أبوه (وان كانت لا تخم) على قوله (لعدم اللبس)  
بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذات (لكنها) على قلتها لا تخم لان الصفة (الدالة على  
النبوت) لا تضاف لمفعولها حتى يقدح نحو بل اسنادها عنه (أي عن مفعولها الى ضمير موصوفها  
فستبقى الصفة بدل قبلين أحدهما انه لم يقدر الامر) كذلك انما اضافة الشيء الى نفسه (لان الصفة نفس  
مفعولها في المعنى) واللازم ما لم يظلم لزم مثله (والدليل) الثاني انهم يؤثرون الصفة (التي) في نحو هند  
حسنة الوجه) فلو لم تكن الصفة مستندة الى ضمير هند لكنت كما ذكر مفعولها عن قوله ابن عصفور  
(فهذا) التحويل (حسن أن قال) في زيد حسن وجهه ما رفع (زيد حسن الوجه) بالاضافة الى حسن  
مستدالي ضمير زيد فيكون مستدالي جملة بعد ان كان مستدالي وجهه وذلك حسن (لان من حسن  
وجهه حسن أن يستند الحسن الى) جميع (جملة مجازا) عن الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى  
الكل وادارة البعض فهو مجاز في باب الباعث على ارتكابه عرض التخفيف قال ابن ابي الربيع اذا قلت  
مررت برجل حسن وجهه حصل عدة أمور كل اثنين منها بعتلة شيء واحد لان المحرر والمحرور كالشيء الواحد  
وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاد والمضاف اليه فلما أرادوا التخفيف في علمهم أن  
يزيلوا من اللفظ الا لضمير فاعله وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانت جارية على من  
هي له حيث رفعت ضمير مفسر أن قال ذلكا وقبح أن يقال في زيد كاتب أبوه (زيد كاتب الاب لان  
من كتب أبوه لا يحسن أن تستد الكتابة اليه لا بمجاز بعيد) سري من المضاف وهو الاب في كاتب أبوه الى  
المضاف اليه وهو الماهة فهو من الاسناد الى المضاف اليه وادارة المضاف وجهه قرب الاول وبعدها ان  
الجزء بعض الكل فيصيح اطلاق كل منهما وادارة الاختلاف الابوة والنبوة (وقد تبين مما شرحنا أن  
العلم بحسن الاضافة) في الصفة التي مفعولها (موقوف على النظر في معناها) وهو نسبة المحدث الى  
موصوفها على سبيل النبوت فما حاز من الصفات أن يستد الى ضمير موصوفها فضافة الى مفعولها حسنة  
وما فلا (لا) موقوف (على معرفة كونها صفة متشبهة) وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور (في قول  
النظم  
صفتا حسن بر فاعل \* معني بها المشبهة اسم الفاعل  
(كما توهمة ابن النظم) حيث قال في الشرح وهذا الخاص لا يصلح لتعريف الصفة المشبهة وتوقيع زاعما  
عليها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة متشبهة فهو متأخر عنه  
وأنت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرر بالدور من ان العلم بالصفة المشبهة  
موقوف على استحسان اضافة الفاعل واستحسان اضافة الفاعل الى الفاعل موقوف على العلم بكونها  
صفة متشبهة فاما الدور ودفعه الموضع بانفا كما لمحه فتوقره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على  
استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفة على معرفة كونها صفة  
مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت للفاعل بحيث لو تحول اسنادها عنه الى ضميره  
لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل  
(فصل) وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحذف وظاهره والتأكيد والتأنيث والتثنية

(١١) (تصريح في) أضيف الى مفعولها كان صفة متشبهة الا ان يحمل قوله اذا أضيف الى مفعولها على ما يحسن فيه ذلك (فصل)



الذي يشرى يرى كلامه فقوله ذاهل اعم اشار اليه الشارح وذكر القاني مثل كلام الشارح ونؤخذ من كلام المحقق جواب آخر وهو انه لا مانع من تعدد المانع (قوله الخامس انه يلزم كون معمولها سببا في الخ) قال المصنف عندى ذكر هذا فيما تنصت فيه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل غلط لا يلبق ان يذكر في ذلك الا ما خالف لان الصفة المشبهة لا تحتمل لغير عتبات ولا امره بتخلف ذلك هنالام آخر وهو انها مأخوذة من فعل لازم وقد ثبت صحة على الاسم فلا تضي الاضمره واسببه كما تقول في اسم الفاعل القاصر فزرت القاتم أو القاتم أبوه (قوله أى اسمها هرا) فقيده أخذ من قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقصته انها لا تعمل في الضمير وليس كذلك فتد ذكر في التسهيل ان معمولها يكون ضمير البارز متصلا بقوله حسن الوجه مطلقه أنت ٨٣ فيجوز في الضمير المتصل وهو

المهان ان يكون في محل نصب أو حرفا لاوى ان يقال المراد بالاسمي ما عدا الاجنسي أو يجب ان مدلول الضمير سببي لاشكل اشتراط السببية في عمله بالنصب والجر واقتضى كلام التسهيل انها لا تسجل في ضمير متصل لا تقول هو حسن أباه موصوفه في المحل وحينئذ في مفعول كلام الشارح تفصيل فلا يعترض عليه (قوله كقوله رحيب قطاب الخ) هو من معلقة طرفين العبد والقطاب جمع قطب وهو كقطب الرجل بين عينيه وقوله بحسن الندى أى بلسمهم وقوله بهتبع بالما الموحدة وتشدد الصاد المعجمة أى رقيقة المجلد المتجرد المعرى عن الثيلاب

وجهه) فلا يجوز نصب الابي صفة مخذوفة معتمدة على زيد بغيرها الصفة المذكورة المستغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في مقدم وما لا يعمل لا يغير عامله وجبر فعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما استع ان يقال وجهه الابي حسنه بنصب الوجه هو الامر الخامس انه يلزم كون معمولها سببا في الخ اسمها هرا (مقتضى بضمير موصوفها اما ان لا يجوز زيد حسن وجهه) فوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد (واما متصل بضمير موصوفها) معنى يجوز زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى (أى) الوجه منه (أى) من زيد هذا رأى البصريين (وقيل) لا حذف (وان أل) في الوجه (خلف عن) الضمير (المضاف اليه) وهو رأى الكوفيين وروى التصريح بالضمير مع آل كقوله رحيب قطاب المحب منارقيقة بحسن الندى بصفة المتجرد (وقول ابن النانم) في شرح النظم ما معناه (ان جواز) يجوز (زيد بك فرح) مقدم المفعول وهو يك مع انه غير سببي على الصفة وهي فرح (مبطل لمعوم قوله) يعنى النانم (ان المفعول للصفة) المشبهة (لا يكون الاسمية) ولا يكون (لا مؤخر اود) خبر قول ابن النانم (ان المراد بالمفعول) في قول النظم وسبق ما تعمل فيه محبت \* وكونه فاسدية وجب (ما عملها في محق الشبه) اسم الفاعل كما افهمه قول النانم وعمل اسم فاعل المعنى \* لماعلى الحد الذي قد حذا (واستعماله في الظرف) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل) لان الظرف عما يكتفى برائعة الفعل كما قاله التتارزاني (وكذا عملها في المحال) يجوز زيد حسن وجهه مطلقه (و) في (التمييز) نحو حسن وجهه (وتخو ذلك من الفضلات التي ينصبها القاصر والمعدى) بخلاف اسم الفاعل فانه قوى الشبه بالفعل فيعمل في متاخر ومقدم وفي سببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها انه لا يراعى معمولها محل بالعطف وغيره ومنها ان لا تعمل محدودة وقتومنها انها تؤثر ومنها انها تتخالف فعلها اقتصب مع حضوره ومنها دالاتها على الثبوت الاستمرارى من غير تحلل كحسن الوجه ومع التخلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يتبع حذف موصوفها و اضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو زرت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يقصص بينهما وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمحور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها الاستعراف بالاضافة مطلقا بخلاف

والشاهد في قوله المحب منها (قوله ما عملها في محق الشبه) يؤخذ منه ان الكلام في غير عمل الرق أو النصيب على طريق المفعول به فلا ردى اطلاقهم اشتراط كون المفعول سببا في العمل في غير السبي اذا كان في مفعول آخر لضمير صاحبها رجل طيب في داره نومت أو اعتدى على استقامته نحو الحسن الزيدان وانه لا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببه (قوله يجوز زيد حسن وجهه مطلقه) قال الذي يشرى قد يقال ان مطلقه غير تامة لاجال اتمى ويحاج بان المثال ينكته الاحتمال وقوله يجوز ذلك من الفضلات من صرح المصنف في الجواشي بانها لا تعمل في المفعول المطلق وذكر من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل (قوله منها انه لا يراعى معمولها محل) أى على الاصح وأجاز الفراء ان يبيع الجهر وبالرفع فهو بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا أقوى البدل والرجل وأجاز البغداديون التحفص في العطف على المنصوب كحسن وجهه (قوله تزنت بالان) أى قد تزنت بالان فتعجب بالوجه (قوله ومنها انه لا يجوز ان يهمل الخ)

أي الألف الضرورة كقوله هو الطيرون إذا ما ينسون أبا (فصل هـ) قوله قال الفارسي قال اللغاني في محبة هذا الوجه في نحو زيد حسن أبوه نظر انتهى ووجه النظر أن هذا السبيل كل ولا بعض ولا اشتباه فهو نظير المثال الثاني الذي حكاه الكوفيون كما قاله الشارح وقد زاد الشارح على اللغاني في الرد على الفارسي بحكاية القراء والمثال الأول الذي حكاه الكوفيون ووجه الرد فيه حاله لو كان المرفوع بديلاً وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف لوجب قائلها وأن يقال حسنة الوجه موقوفة لأن الصفة إذا رفعت ضمير المؤنث ووجب تأنيها (قوله والحذف بالاضافة) لعل تقديم الحذف على النصب لسلامة ممن التجوز الذي في النصب من إجراء الوصف للقاصر مجرى المتعدى إذا كان ٨٤ المعمول معرفة أو نكرة وقيل أنه شبه بالمفعول به (قوله وعليه أو على التمييز) أشار إلى أن

في اقتصار المصنف على كون النكرة تميز أقصوا (قوله فالجائز أنسان وثلاثون) منها أربع قبيلة ومنها ست ضعيفة ومنها اثنان وعشرون صورة كما سيأتي جميع ذلك (قوله والامتنع منها أربعة) في نسخة الدونشري بخط كاتب الأصل حسنة والمحاصل أن صدور الامتناع أربع وستون (قوله ولا يتخلص من قبح حذف الرابط) أي رفع المعمول وقوله أو التجوز في العمل أي إذا نصب المعمول ووجه التجوز إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى وقوله كما في الحسن الوجه مثالهما أي لأن الوجه أن رفع كان مثلاً للاول وأوجب كان مثلاً للثاني (قوله ووجه ضعه أنه من إجراء الوصف الخ) قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناطم قد ردد عليه ما ساق في القسم الحسن من نحو الحسن الوجه بنصب الوجه من جريان هذا التوجيه فيه الآن يفرق بأن هذا انضم إلى الإجراء المذكور نقل تبوين الصفة مع إمكان دفعه بالاضافة قليلاً ما انتهى وقرئ في حواشي الأشموني أيضاً بأن في الصفة المعرفة اعتماداً على آل وإن كانت معرفة لا موصولة لأنه قد قيل بأنهما موصولة فتزوي ذلك القول قال لکنه ناف لما رآه أول باب الاضافة من قبح الرفع والنصب في مرتب الرجل الحسن الوجه (قوله وجر الصفة الخ) قال الدونشري معطوف على قوله نصب الصفة وسأني في كلامه تعليل ضعف الجر الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف (قوله وهي حسن الوجه) قال الشهاب سيأتي في هذا المثال مع الرفع من الحسن مع أن في النصب إجراء الوصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفي الرفع خلو البقطن من الرابط لأن يقال يحذف الأول أقوى إذا جائز له بخلاف الثاني له جائز وهو تقدير الضمير

الحديث  
في حواشي ابن الناطم قد ردد عليه ما ساق في القسم الحسن من نحو الحسن الوجه بنصب الوجه من جريان هذا التوجيه فيه الآن يفرق بأن هذا انضم إلى الإجراء المذكور نقل تبوين الصفة مع إمكان دفعه بالاضافة قليلاً ما انتهى وقرئ في حواشي الأشموني أيضاً بأن في الصفة المعرفة اعتماداً على آل وإن كانت معرفة لا موصولة لأنه قد قيل بأنهما موصولة فتزوي ذلك القول قال لکنه ناف لما رآه أول باب الاضافة من قبح الرفع والنصب في مرتب الرجل الحسن الوجه (قوله وجر الصفة الخ) قال الدونشري معطوف على قوله نصب الصفة وسأني في كلامه تعليل ضعف الجر الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف (قوله وهي حسن الوجه) قال الشهاب سيأتي في هذا المثال مع الرفع من الحسن مع أن في النصب إجراء الوصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفي الرفع خلو البقطن من الرابط لأن يقال يحذف الأول أقوى إذا جائز له بخلاف الثاني له جائز وهو تقدير الضمير

(قوله ثمن أصابعه) بالثاء المثلثة كما في الأساس وكذا ضبطه شرح السبائك قال امرؤ القيس وتطوّر برخص غير ثمن كأنه \*  
 أساربع ظي أو سواك أسجل وجاء في صفة صلى الله عليه وسلم ثمن الكفين والقديمين قال أبو عبيد يعني أنهم إلى الغلط والتقصير  
 أميل قال بعضهم وهذا الوصف محمود في الرجال وقيل معنى ثمن الكفين لأن في أنامله غلظا بلا قصر بديل ما روي أنه كان سائل الأطراف  
 (قوله وفي حديث أم زرع صفرو وشاحها) أي في بعض الروايات وفي بعض صفرو داثوا والمعنى أنها ضاربة البطن فكان رداءها صفرا في  
 خال من شدته فهو رداءها والرداء يتبى إلى البطن فيقع عليه والصفري بكسر الصاد وكون الفاء الخالي (قوله لانه يشبهه إضافة الشيء  
 إلى نفسه) أوردتهم عدوانا من صور الحسن حتى الوجه وحسن وجه الأب ٨٥ وحسن وجهه وكل ذلك يشبهه إضافة

الشيء إلى نفسه ويمكن  
 الجواب بأنه يمكن في  
 صورتين المذكورتين  
 في مسائل التبع العدول  
 إلى الرفع ولا محذور فيه  
 بخلافه في تلك الصور  
 العُدولة في صور الحسن  
 لكن رداه يمكن في  
 الصورة الأخيرة العدول  
 إلى النقص على التمييز بل  
 يمكن في الأولين العدول  
 إلى الرفع بناء على أن ال  
 فائدة مقام الإضافة إلى  
 الضمير فليحذر (قوله  
 وحسن وجه الأب) قد  
 تقدم أول الباب الحكم  
 بقبح زيد كاتب الأب  
 بالإضافة فكأن من كتب  
 أنه لا يحسن أن يضاف  
 (الكتابة) لا يجوز بعد  
 ويرد عليه نحو هذا الجريان  
 هذا التوجيه فإن  
 حسن وجه الأب لا يقوم  
 زيد لا كلا ولا بعضا  
 كالكتابة فكيف حكموا

المحدث كقوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم ثمن أصابعه وفي حديث أم زرع صفرو وشاحها وفي  
 حديث الدجال أعور عينه اليمنى ومع جواز فيه ضعف لانه شبه إضافة الشيء إلى نفسه وأما الحسن  
 فهو رفع الصفة المجرى من آل المعرفة بها والمضاف إلى المعرفة بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف  
 إلى ضميره ونصب الصفة المجرى من آل الإضافة والمضاف إلى المجرى منهما مخرج الصفة المعرفة بال  
 والمضاف إلى المعرفة بها والمجرى من آل الإضافة والمضاف إلى المجرى منهما مخرج الصفة المعرفة بال  
 بها والمضاف إلى المعرفة بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضمير الموصوف المعرفة بال  
 والمضاف إلى المعرفة بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضمير الموصوف المعرفة بال  
 والمضاف إلى المجرى منها مخرج الصفة المعرفة بال والمضاف إلى المعرفة بها فلهذا اثنان وهو من صورة  
 وهي حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن وجهها وحسن وجه أبيه  
 وحسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن وجهها وحسن وجه أبيه  
 والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجهه وحسن وجه أبيه والحسن وجهه وحسن وجه أبيه  
 والحسن وجهها والحسن وجه أبيه والحسن وجهه وحسن وجه أبيه والحسن وجهه وحسن وجه أبيه  
 فإرفع بها وأنصب وجمع آل \* ودون آل مذهب آل وما اتصل  
 بها مضافا أو مجردا ولا \* تجزئ جميع آل سمان آل خلا  
 ومن إضافة أبا إليها وما \* لم يحصل فهو بالمجواز وسما  
 وأوصل بعض المتأخرين الصور المحاصلة من الصفة ومعه ولها إلى أربع عشرة ألف صور قوسا اثنين وست  
 وخمسين صورة وذلك جعل الصفة اما بال أول أو في هذه الحالات ومعه واما بال أو مضاف أو مجرد  
 والمقرن بال نوع واحد كالحسن والوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو  
 حسن وجهه والثاني مضاف إلى مضاف إلى ضمير مفتوح وحسن وجه أبيه والثالث مضاف إلى المعرفة بال  
 نحو حسن وجه الأب والرابع مضاف إلى مجرد نحو حسن وجه أبيه والخامس مضاف إلى ضمير مضاف  
 إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جيدة أنفه من قول امرئ القيس وجهها يتباهى به أنفه  
 والسادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قول امرئ القيس رجل حسن الوجهة  
 جميل خالها والسابع مضاف إلى موصول نحو الطيب كل ما التائبه الأزهر من قوله  
 فجع بها قبل الأخيار ممترة \* والطيب كل ما التائبه الأزهر

بحسن هذا يمكن أن وجه القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لانه لا يحتل معنى أنه ترتيب الكتابة كما يقال كاتب كل  
 اثر إليه سابقا وإن ادعوا هناك عدم اللبس (قوله أو مجرد) قال السبائك المجرى داثر مجرد من الإضافة دون آل وقد تقدم أو من آل دون  
 الإضافة أو من آل والإضافة وهو رداءه قوله أو مجرد أي المجرى دوما أضيف هو اليمن آل والإضافة أو من آل دون الإضافة أي إلى الضمير  
 فقط (قوله نحو الطيب كل ما التائبه الأزهر) فان كلامه معمول للصفة وهو الطيب وكل مضاف إلى ما لا صورة وليس الشاهد في الطيب  
 كما قال العيني لانه لا يناسب موضع الكلام لانه في أقسام معمول للصفة لا فيها قدس (قوله من قوله فعجبنا الخ) البيت المفسر زدق  
 والضمير في عجبنا التناقض من عجبنا البعير اذا عطفت رأسه بالزمام فهو متباعد بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف برسم ما وجدته على أن  
 وجد قبل ماض والماء غير نصيب عقوله أو أمانا في نسخ الشارح من رسمه ففجع بالحلي أنه قد فعل أمرها والضمير مجزور بالياء فلا يناسب

تفسير عاج بما تقدم (قوله نحو قوله أسيلات أبدان الخ) البيت لعشرين ألف مرة وأسيلات جمع أسيلة وهي الطويلة والشاهد في  
 وثيرات ما التفت فان وثيرات صفة تشبهه أضيفت الى الموصول وهو جمع وثيرة يقع الواو كسر التاء المثلثة أراد طيات الارداث  
 والاعجاز وارتقا على انه خبر بعد خبره أسيلات خبر مبتدأ محذوف أي هن (قوله نحو جئوا نال أعده) أي فان نوال مرفوع بجماع  
 انه غير ما تبس بضمير صاحب الصفة لفظا وفي التقدير الضمير موجود لان المعنى جئوا ناله عليه ما عطاوه (قوله من قوله تزور أجا  
 الخ) جأ حال من امر أوجه أعد من الأعداد ٨٦ قالوا صفة لنوال قال العيني والصواب أن يكون صفة لام أو الضمير المنصوب

والثامن مضاف الى الموصوف بجملة نحو رأيت رجلا حديثا ندمت على ما فعلت به والجر من الاضافة قال  
 يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله  
 أسيلات أبدان رفاق حضورها \* وثيرات ما التفت عليه المزارر  
 والموصوف نحو جئوا نال أعده \* لمن أمه مست كفا أزمة الدهر  
 وغيرهما نحو زرت رجل حسن وجه هذا اثنا عشرة صورة مضرورة في حالي تشكير الصفة وتعر بها  
 تصير أربعا وعشرين وكل من هذا الأربع والعشرين مضرورة في ثلاثة أحوال الاعراب تبلغ اثنين  
 وسعين صور وفي بعض الهيا صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الاولى أن يكون مجرورا  
 وذلك اذا ما شرته الصفة المرددة من آل نحو قوله لثرت برجل حسن الوجه جملة الثانية أن تفصل الصفة  
 من الضمير وهي مجردة من آل نحو قرئش نجبا الناس ذرية نوكر أمهم هو الثالثة أن تتصل به ولكن  
 تكون اضافة بال نحو زيد الحسن الوجه الجملة والضمير في هاتين الصورتين منصوب بالانضمام  
 التي الى نفسه فصارت خمسا وسعين والصفة اما أن تكون مفردة كزرت أو ثمانية أو هجره جمع سلامة  
 أو جمع تكسیر أو مفرده مؤنث أو ثمانية أو هجره جمع سلامة أو جمع تكسیر هذه ثمان في خمس وسعين  
 تصير ستمائة واذا نعت نفس الصفة الى مرفوعة منصوبة ومجرورة ووضعت في الستمائة تصير ألفا  
 وخمسمائة واذا نعت الصفة بضمير وجه آخر الى مفردة كزرت أو ثمانية أو هجره جمع سلامة  
 وجمعه كانت ثمانية فاذا ضرب فيها الالف والتمائة تصير أربع عشرة ألفا أو أربع مائة وأربع  
 من هذه الصور الضمير فله لا يكون مجموعا جمع تكسیر ولا جمع سلامة فله صور مائة وأربع واربعون  
 فالباقى أربع عشرة ألفا وثمان مائة وست وخمسون بعضها حائز وبعضها ممتنع فيخرج عنها الممتنع على  
 ما تقدم انتهى  
 وهواستعظام زبادة في وصف الفاعل حتى سبها وتوحيها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره قاله ابن  
 عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما ضرب زيد تعجبا من الضرب الواقع على زيد  
 ويحذف سبها الامور الظاهرة الاسباب فلا تعجب في شيء منها التلمذ اذا ظهر السبت بطل التعجب بقرينة  
 الظاهر والمخرج عنها ما يكثر نظائره في الوجود فلا يستعظم فلا تعجب منه (و) التعجب له عبارات  
 كثيرة واردة في الكتابين السنوي والسنوي العرب في الكتاب (نحو) قوله تعالى كيف تكفرون بالله  
 وكنتم أمواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لا يهرق دمي الا يهرق دمي الله عنه (سبحان الله ان  
 المؤمن لا ينحس) ومن كلام العرب قولهم (لقد دره فارسا) أو كما لا يوجب في النحول اهلام تدل على  
 التعجب بالوضع بل بالقرينة (والقرينة) والمعنى صيغتان (اننتان) موضوعتان له (أحدهما  
 ما فعله نحو ما أحسن زيدا) والباء اشارة النظم بقوله \* باقل انطق بعدما تعجبا \* والكلام فيهما في

رجوع السهولة بمعنى  
 قصده ومستقيمة فعول  
 ثان لا عده واللام في لمن  
 يتعلق به وأزمة الدهر  
 منصوب بمسكتة أي شدته  
 (هذا باب التعجب)  
 (قوله وهو استعظام  
 الخ) قال الفوسري حد  
 يقضهم التعجب بأنه  
 انفعال يحدث في النفس  
 عند الشعور بالمرحى  
 سببه وهذا يقال اذا ظهر  
 السبب بطل التعجب  
 ولا يطلق على الله انه  
 متعجب الا يخفى عليه  
 شيء وما وقع ما عايناه  
 ذلك في القرآن فصرف  
 الى مخاطب نحو قوله  
 تعالى يا أيها صبرهم  
 على النار أي ان حاسم  
 في ذلك اليوم ينبغي لك  
 أيها المخاطب ان  
 تعجب من أوفى  
 بعضهم التعجب بأنه  
 استعظام فعل فاعل  
 ظاهر المزية فيه  
 (فائدة) توقف  
 بعضهم في صحة قولنا

مثلا أعظم الله ما أجله لا يعقظ ظاهره ان المعنى ذي عظم أعظم الله أي جعله  
 عظيما وهذا ان لم يكن كثر افهقر بربعه وقد بعضهم مضافا قبل الله فيكون التدبر في عظم قدرة الله وهذا الشيء هو الله وفيه  
 اطلاق ما على الله تعالى له وأقول صرح ابن الانباري بصحة ما أعظم الله وسط شيخ الاسلام السبكي الكلام على المسئلة وذكرنا  
 ما يتعلق به في حاشية الالفة (قوله سبحان الله الخ) ان قلت ما معنى التعجب في كلمة التسبيح قلت اصل ذلك ان يسبح الله بعد ندوة  
 العجب من صلاتهم كثر حتى استعمل في كل مرة تعجب منه (قوله والمجوب في الندوة صيغتان) ذكر في الشذور ثلاثا وثلاثا

شئين



فعل وسبأني في هذا الكتاب في باب نغو باني آخر هذا الباب في كلام الشارح (قوله لا في أحسن الخ) فيه نظيران الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بأن في أحسن ضمير أكابعلم من كلامهم إلا في أحسن وهذا الضمير المستر لا يجوز العطف عليه ولو مع الفصل ولأن يبدل منه ولأن يخبر عنه قاله ابن الصائغ و ينظر هل التاكيد كالعطف أولا (قوله عجبت لتلك قضية الخ) قال الشهاب القاسمي في خواشي شرح القطر للصف عجبت عند أول تلك خبر وقضية محتمل أنه مجرور بـ من قوله تلك أن لم يشرط في إبدال النكرة من المعرفة بـ بدل كل وصفها ويحتمل أنه منصوب حالاً فلجذر اه وأقول في الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجبت مبتدأ والخبر في تلك وقضية تمييزاً وحال وقيل التقدير أرى عجيباً للتوبيخ يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية توعم الأهل أن عجبت لتلك فرفع على الأهمال (قوله أي الذي أوتى الخ) أشار إلى أن قول المصنف أي شيء عظيم نفسه الخبر المحدث سواء ٨٧ قدرتم ما يعني الذي أو بمعنى شيء

شديتين في ما وافعل (فاماما) التعجيبه (فاجعوا على اسميت بالان في احسن ضمير ايعود عليا) انذافا  
والضمير ايعود لاعل الاسماء (واجمعوا) ايضا على انها. تبدد الايام هجدة عن العوالم القظية  
(الاستاد اليها) واماماروي عن الخسائي انها لاموضع لها من الاعراب فتذا بقى في الاجاع (ثم)  
بعد الانفاق على انها اسم مرتبة. اختلاف في معناها (قال السيوطي) وجهه والبرصين (هي نكرة عامة  
بشيء وايتديها لضمها معنى التعجب) كتابه في قول الشاعر

يعلمه مفعول به قال المصنف لا خلافاً أعرف أن حمزة أو فعل في التعجب التعدية بديل تعدى ما أحسن زيداً وما أصبر وما اختلف فيه قبل دخول حمزة بعد الإجماع على أنه قبله مقدره قصوره أو الاعتدلى نحو ما أصبر زيداً لاثنين بأي شيء حصل له القصور وقال النحاة بتقدير وعلى فعل وحالهما أن ما لا يقال بل تضمنته ما لا يتعدى من أفعال الغرائز كقولك ضعيف وكول وقتص وردي عليه وجهين أحدهما أن فعل وفعل اللذين كجرحه وأصبر وسأوا من فعل في علم التعدى وقبول حمزة التعدى فتقديره دهما إلى فعل لا حاجة لانيه الثاني أن من الأفعال ما رقت العرب صوره على فعل وهو الماضف والياق العين أو اللام نحو حيي ويحي فلا يصح في ذلك تقدير فعل وقد يقال في جواب الأول أناته مجتبا إلى دعوى القصور في الفعل فمن قدرنا نحويل الوزن وأنت قدرت تضمنين المعنى الزائد الذي لم يكن ولا هما مجازاً فأنقلت لا حاجة إلى هذا بعينه قلنا والى ما ذكره في تبعيته وفي جواب الثاني أنهم أهمه موامن النطق في ذلك بفعل لانه

أمر لفتى وهو النقل فلا يمنع فيه التقدير لزال المانع وكلهم من شئ يصح تقديره ولا يصح النطاق به (قوله ففتحته معاً راب) قال اللقاني  
 أي ومنع الصرف لما فيه من الصفة ٨٨ ووزن الفعل (قوله كالفتحه في ز يدعندك) قال اللقاني دلالة على أن بقية الكوفيين

واقفوا سبوا على أن ما  
 مبتدأ أو فعل خبر (قوله  
 وأحسن انما هو في المعنى  
 الخ) قال اللقاني مقتضاه  
 جواز انهم عنده في  
 زبد أقصبل أو لا يحويه  
 (قوله لفظ الامر) وحيد  
 فيدعي أن يكون مثنياً  
 على السكون ان كان صحيح  
 الآخر وعلى حذف الآخر  
 ان كان معته وقيل مبنى  
 على فسخه مقدرة نظر الى  
 الاصل من كونه ماضياً  
 (قوله ومعناه الخبر) قال  
 النونشري فيه نظر فان  
 معنى الصيغة مع ما بعدها  
 التعجب والتعجب من  
 قبيل الانشاف كيف يحكم  
 على ذلك بأنه خبر اه  
 وتقصيل هذا الفعل  
 الرفع للظاهر مفرد  
 لا يصف حقيقة خبر  
 ولا انشاء لانها موصوفان  
 للكلام وان أريد انصاف  
 المفرد بوصف جلته  
 مجازاً فالجمله انشاء فتقدير  
 (قوله ذا يقل) قال  
 النونشري صوابه ذات  
 يقل اه أي لان الأرض  
 مؤنثة وهذا على ما في  
 بعض النسخ وأكثر النسخ  
 ذات بالتانيث (قوله  
 حميرة ودع الخ) حميرة  
 منصوب بوجد وهو اسم  
 محبوبته وعاداً من

بقية الكوفيين) غير الكسائي وهشام (اسم لقولهم) أي العرب (ما أحسنه) وما أحسنها التصغير  
 ولم يصغر واخبرهما والتصغير من خصائص الاسماء (فتفتح) التي في آخره (العرب) لانها (كالفتحه  
 في) عندك من قولك (ز يدعندك) وذلك لان مخالفاً للخبر لئلا في المعنى (تقتضي عندهم نصبه) أي  
 نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كقوله بنأ أمش بهما نحو وأزواجه أمهاتهم فمبته  
 يرتفع لارتفاعه ولما كان مخالفاً له بحيث لا يحتمل عليه حقيقة قولاً حكماً قاله في الاعراب والناصب به  
 عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي انصفت بها ولا يحتاج إلى شيء يتعلق به الخبر (وأحسن انما هو في  
 المعنى وصفه) بل لا يصح (ما) فلذلك نصب (وزيد) عندهم مع ما للمفعول به (لان ناصب وصف قاصر  
 فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأجيب بان التصغير في فعل شاذ ووجه تصغيره أنه أشبه  
 الاسماء عموماً لمجوده ولأنه لا مضدر له أو أنهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لم يصغره واحدة  
 قاله أبو البقاء أشبهه بفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه وبداً لتعنى الزيادة وبكونه ماضياً  
 الاعمال استكمل شرطاً ما في ذكرها ونذر حذف همزة أفعل سمع ماخره وماشر معني ما أخره وما أخره  
 والمصدر هو همزة أخير كوالخامس كماله والياء ومنهم من لم يحركها وحذف ألف ما وقول غيره وسمع  
 الكسائي تحبته (الصيغة الثانية) من صيغتي التعجب (أفعل به) بكسر العين (تخو أحسن بزبد) والياء  
 الاشارة بقول النظم \* أوجي بقاقل قبل بحرورينا \* (وأجوعا على فعلية أفعل) لانه على صيغة  
 لا تكون الا لأفعل فاما أضعف فبادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على أن أفعل اسم قال المراهي ولا  
 وجه له (ثم) بعد اتفاقهم على فعلية أضعف فاختلوا في حقيقة (قال البصريون) جهوهم (اللفظ لفظ الامر  
 ومعناه الخبر) فدخلوه ومدلول أحسن في ما أحسن زيد من حيث التعجب واحد (وهو في الاصل فعل  
 ماض) (صيغة) على صيغة أفعل (يقع العين وهمزة للصوره) بمعنى صاودا كذا (فأصل أحسن بزبد  
 أحسن زيد أي صار ذا حسن) كما عند البصري أي صار ذا غنة أو أقلت الأرض أي صارت ذات بقل (ثم  
 غيرت الصيغة) الماضية إلى الصيغة الآخرة فصار أحسن زبد لرفع (فقع اسناداً) لفظ (صيغة الامر  
 الاسم الظاهر) لان صيغة الامر ترفع الاسم الظاهر (فزبدت الباء في الفاعل ليسر على صورة المفعول  
 به) المحرور بالياء كالمزبدول ذلك (التميم) (الزمت) زيادتها خصوصاً للفظ عن الاستقبح (بخلافها)  
 أي بخلاف زيادتها (في) فاهل الفعل الماضي فجو (كفي بالتميمه في جواز تركها) لعدم الاستقبح  
 (قوله) (وهو صحيح بمثلين يعني المحسوس بمهمات أرفع

حميرة ودع ان تجهزت عاداً \* (كفي الشيب والاسلام للرمناهما)  
 فحذف الياء من فاعل كفي (وقال القرامو الزجاج والخشري وأبنا كسان وخروف) أفعل بكسر العين في  
 التعجب (لفظه ومعناه الامر) حقيقة (وقبه ضمير) مستمر فوجع على القاعلية (والياء بالتعدي) داخله على  
 المفعول به لا زائد (ثم) (اختلوا في مرجع الضمير المستتر في) (قال ابن كسان) من الكوفيين (الضمير  
 للحسن) المدلول عليه باحسن كما أنه قيل أحسن يا حسن بزبد أي دبه وأزعمه ولذلك كان الضمير مفرد  
 على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلاحه (وقال غيره) أي غير ابن  
 كسان من المتقدم ذكرهم وهو القرامو الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزخشري  
 من المتأخرين الضمير المستتر في فعل (للتعاطب) المستدعي منه التعجب وكان القياس أن يقال في  
 التانيث أحسن وفي التثنية أحسنوا في الجمع أحسنوا وأحسن (وانما التزم اقرانه) وتذكرهم واستلزمه

(لا) التقدير (قوله والياء بالتعدي) قال بعضهم وعلى أنه أمر حقيقة فدخل المحرور نصب على المفعول به والهمزة  
 للنقل كهي فيما أفعل فالباء زائدة اه فليحذر لكان رأيت بخط المصنف لا خلاف أمز فحق أن همزة أفعل للصيرورة والاصل فيه

أفعل ولكن حوّل من صيغة الماضي الى صيغة الآخر والمعنى الاصل باق (قوله وهو على العهد) لعل المراد عنده عهد حصص استعمال  
 الارقي خصوص معنى الماضي فلا مردان صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لانها تستعمل في الاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين  
 والنسوية وغير ذلك معاذ كرفي علم المعاني (قوله والمعهد وعكسه) نحو مات فلان رحمه الله (قوله ما ربعة وجه) قال الدوشري بما يرد  
 على من زعم انه أمر لا يجب بالقول لو كان أمر الاجيب بما علاته يقول أحسن يزيد فيحسن بك اه (قوله لم يربوا ضميره) قد يجب ان يانه  
 جرى مجرى المثال (قوله لم يربوا ضمير الخطاب) لان ذلك لا يجوز لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن  
 وقد وعلم لا يقال ضربتني وقرحتني (قوله لو كان أمر الوجبة الخ) عبارة الشاطبي الرابع انه كان يجب اعلاؤه اذا كانت عنه ما أو  
 واوا كالجواب حيث لا ين وأتم ولم يجز أين به ولا أقوم به كما تأمر بذلك فكالم يكن كذلك ٨٩ لم يصح أن يكون أمر أو هذا مشتركا

ال لازم في ما أفعله انه هو  
 عذره في فعل ماض والماض  
 يحذف فيه أقام وأبان  
 فكان يتبع فيهما أقومه  
 وأبناه كالتبع في المعاني  
 فالجواب عن هذا هو  
 جوابنا والافلا يصح  
 اعتراضه فلا يقتصر الى  
 جواب وإذا تقر هذا  
 كله سهل الارقي فاعل  
 الفعل وانه مضمر وفي  
 المبرور انه في موضع  
 نصب وان الباعض زائدة  
 وهو ظاهر (قوله ويجوز  
 حذف الباء) قال  
 الدوشري انها اذا حذفت  
 لا تسد (قوله ويجوز  
 حذف المتعجب منه)  
 قال الدوشري يفهم منه  
 ان زيدا في قولنا ما أحسن  
 زيدا متعجب منه وفي  
 الحقيقة المتعجب منه  
 حسنه لا زيد (قوله وهو  
 على) في القاموس في

(لانه) أي أفعل المستتر فيه الضمير (كلام جرى مجرى المثل) والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب  
 جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو على العهد والمعهد وعكسه والثاني  
 استعمال أفعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زائدة الباقى الفاعل وردا من ما تقول الفراء وهو واقفيه  
 بأربعة أوجه أحدها انه لو كان أمر الزم امره ضميره الثاني انه لو كان أمر الم يكن الناطق به متعجبا كالا  
 يكون الا أمر بالخطب ونحوه حالها فلا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسند الى ضمير الخطاب  
 لم يه ضمير الخطاب في نحو أحسن بك الرابع انه لو كان أمر الوجبة من الاعلال ماوجب لأتم وان  
 ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدر بقوصلتها كقوله واجب النيان أن تكون المقدمة  
 أي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به عن أن ونظيره  
 عسى أن يقوم قاله الموضوع في الحواشي وزاد به ضمهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين  
 نحو كبرت كلمتوا الدكوفيون رابعوهي أفعل بغير ما فاجازوا ونحوه في الثلاث الى صيغة أفعل فتقول  
 أحسنت رجلا أو كرمتم رجلا بمعنى ما أحسنتك أو ما كرمتك وزاد به ضمهم اسم التفضيل متمسكا بقول  
 سيبويه أن أفعل وما أفعله ما فعل به في معنى واحد (مسئلة) لا يجب الأمن معرفة أو تذكر مختصة  
 بنحو ما أحسن زيد أو ما أسعد رجلا في الله لان المتعجب منه متعجب من المعنى فلا يقال ما أسعد رجلا من  
 الناس لانه لا ينفك في ذلك (ويجوز حذف المتعجب منه) اذا كان ضميرا (في مثل ما أحسنه ان ظل عليه  
 دليل) والى ذلك أشار النظم بقوله وحذف ما منه تعجيب استصح \* ان كان مندا لحذف معناه يصح  
 (قوله) وهو على بن أبي طالب كرم الله وجهه

جزى الله في والجز لم يقضه \* زبعة خبرا (ما أعفوا كراما)  
 أي ما أعفوا كرمها (وفي) مثل (أفعل به ان كان أفعل) بكسر العين (معطوف على أخوذ كور  
 منه مثل ذلك المندوف نحو ما سمعهم أو بصري أي هم وتوله  
 أعز زينا وكف ان دعينا \* يومالي نصره من يليا  
 أي وكف بنا وما نحذف للدليل مع كونه فاعلا لان زومه لجر كسائه صورة الفعل خلا للفقاري  
 وجاعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استترى الفعل حين حذف الباء كما في قولك زيد كفي به كاتبا

(١٢ تصريح في) ما موقوف قتيلا عن المازني وصوبه الزحشرى انه لم يصح انه تكلم بشئ من الشعر غير بيتين وهما قوله  
 تلكم قرش تخافن لتعنتي \* فلا وربك لار واولا تفرروا وان هلكت فرهن دمتي لهم \* بذات دوقن لا يعغو لها أثر  
 (قوله معطوف على آخر) قال الدوشري الظاهر ان ذلك من عطف الجمل في العبارة مسامحة لانهما تعنتى اتيان عطف المفردات  
 (قوله وكف ان دعينا) قال الدوشري هذا ليس من باب التعجب وقال أيضا هو بيان لهذا ما نصه ان كان من الاكتفاء فلا شاهد  
 فيه لانه على هذا التقدير فعل أمر لا فعل تعجب وقلعه مستتر هو جواب اه وهذا مبني على ما في النسخ من رسم اكتفاء متعجبين  
 الكاف والغاؤه لا يتوهم انه فعل تعجب لانه ليس على وزن أفعل والذي رأيته في خط المصنف في التذكرة كفي بغير ياء  
 وضبطه بفتح الهاء وتشارة لكونها مفعول فمفعول الكاف (قوله لان زومه الخ) قال الدوشري على ذلك سمي جلي بقوله لانه  
 للارزمة لجر لكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجرور بعده مفعول أشبه الفعل في جاز حذفها كتمام ما تقدم

(قوله زيد كني كاتبا) قال الدونشري يتأمل ٩٠ في هذا التركيب (قوله فاعر واذنك عن القائدة) هذا يتخلف فيه اذا فيه

الكلام بغير المفعول عما  
تحصل معه القائدة من  
ظرف أو غيره مع أن  
مقتضى كلامهم أنه لا  
فرق (قوله صير الحسن)  
قال الدونشري كان ينبغي  
أن يقول أو الجمل اه  
لأن ذلك المناسب لقوله  
أولا (قوله وعله جودها  
تضمنه الخ) وشبهها اسم  
التقصيل أصلا ووزنا  
ودلالة على زائد ما حدث  
ومن ثم اعطيا حكمه  
أيضا في جواز التصغير  
وفي وجوب التصحيح  
فهو ما أقوله وأقوم به هذا  
وقال اللقي في ما علمه  
المصنف دلالة على أن  
تضمن معنى الحرف كما  
يقضي منع الأعراب  
على ما تقدم يقتضي علم  
التصرف (قوله أعز  
على أبا القظان الخ) أبو  
القظان كنية عمار بن  
ياسر رضي الله عنه (قوله  
وقوله وأخر أضافا لثياب  
أنحولا) هذا أظهر من  
الاستهزاء بقوله  
خيلسلى ما أرى بنى  
اللب أن يرى  
صبورا ولكن لا سبيل  
إلى الصبر  
لأنه يحتمل القلب  
والعنى ما أرى ذا اللب  
أي صاحب العقل بأن  
يرى صبورا فالباقي غير  
موضعها والتعجب منه هو اللب لأن يرى فذلك جاز هنا

زيد كني كاتبا ودهان المثلث وجه من أحد همار وم ابراز حينئذ في التثنية والجمع والثاني أن من  
الضماير ما لا يتقبل الاستتار كنهان أكرم بنافان لم يدل عليه دليل لم يحذف عنه ما في ما فعله فاعر وه  
اذنك عن القائدة طائف لوفات ما أحسن أو ما أجل لم يكن كلاما لأن معناه ما ينشأ صير الحسن واقعها  
على مجهول وهذا لما أنكر وجوده ولا يفيد التحدث به أو ما نحو فاعل به فلا يتخلف منه المعجب  
منه لغير دليل لأنه فاعل (وأمّا قوله) وهو عر وذن الورد

فذلك أن يلي المنة معها \* حمدا (وان يستغن يوما فاجدر)  
فخفف التعجب منه ولم يكن معناه فاعلى مثله (أي) فاجدر (به) حمدا (فشاذ) أو قليل (مستلزم وكل  
من هذين الفعلين) وهما ما فعله وأقبل به (منوع التصرف) أتفاقا له ابن مالك وأليه أشار في النظم  
بقوله وفي كلا الفعلين قدما زما \* منع تصرف في حكم حتما

وأجاز هشام أن يرقى عصار ما فعله فتة ولم يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الإجماع  
وليس أن فعل أمر من أن فعل لاختلاف مدلولي الحزوة عند الجهور ولا لها في التعجب للصبر ورفق غيره  
للتنقل (فالاول) وهو ما فعله (نظير تبارك وعسى وليس) في الجهور وفي ملازمة المضى (والثاني) وهو  
أقبل به (نظير هب عني اعتقدو تعلم عني اعلم) في الجهور وفي ملازمة المضى (وعليه جوهه ما تضمنه ما  
معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضوح) ولم يوضع (مستلزم لعدم تصرف هذين الفعلين)  
الدالين على التعجب (امتنع أن يتقدم عليهما معمولة ما) امتنع (أن يفصل بينهما) وبين معمولة ما  
(بغير ظرف وبغير) ولا يقول ما زيدا أحسن) يتقدم معمول أحسن عليه (ولا) تقول (زيد أحسن)  
يتقدم معمول أحسن عليه (وان قيل أن زيد معمول) به كما يقوله القراءوا يصح لعدم التصرف  
والى ذلك أشار الناظم بقوله وهو فعل هذا الباب أن يتقدم معمولة (وكذا لا تقول ما أحسن ما عبد الله  
زيدا) بالفصل بالمناذرين أحسن ومعموله بالاختلاف كما ذكره من كلام الشارح والى ذلك أشار  
الناظم بقوله ووصله به الزما وفي الكلام الفصل ما يدل على جوازه كقوله على رضى الله عنه لما رأى  
عمار بن ياسر مقتولا أعز زعي أبا القظان أن أراك صريحا جلا لى رى ما على المجدلة يتبع الجموع وهى  
الأرض قال ابن مالك وهذا صحيح للفصل بالمناذرين (ولا) تقول (أحسن لولا لاختلاف زيد) بالفصل بـ  
الامتناعية ومعه جوازا ذلك ابن كسان قال المرادى ولا حجة له على ذلك وأجاز الجمرى وهشام  
الفصل بالمصدر فحرموا أحسن احسانا زيدا ومنعه الجهور ونعمه أن يكون له مصدر وأجاز الجمرى وهشام  
الفصل بالحال فهو ما أحسن را كما زيدا أو أحسن را كما زيدا واختلاف في الفصل بظرف أو مجرور  
حال كونها (معقلين بالفعل) الدال على التعجب (والاصح الجواز) للتوسع فيما عليه أنشأ الناظم  
بقوله وقضه بظرف أو بحرف جر \* مستعمل والخلف في ذلك استمر

وذهب الاخفش والمبرد إلى أكثر البصر بين إلى المنع وذهب القراءوا الجمرى والمازنى وأجاز القارصى  
وإن خروف والشاويين إلى الجواز (كقولهم ما أحسن الرجل أن يصدق وما أفسح به أن يكذب وقوله)  
وهو أوس من حجير آفيم بدار الحزم مادام حزمها \* (وأحر إذا حالت مان أنحولا)  
فصل باذا الظرفية بين آخر ومعمولة وهوان وصلتها وليس لسيو به في ذلك نص (ولو تعلق الظرف  
والمرور بمعمول فعل التعجب لم يحذف الفصل به اتفاقا) كما قال ابن مالك في شرح التسهيل (نحو  
ما أحسن معتكفا في المسجد أحسن بحال س عندك) فلا يقال فيها ما أحسن في المسجد معتكفا  
وأحسن عندك بحال ثلاثا يزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معمولة  
(فصل) وانا بنى هذان الفعلان ما اجتمعت فيه ثمانية شروما أحدها أن يكون فعلا فلا يبينان من  
الاسم نحو (الجلف) بالجمع وهو في الأصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر إلى الجلف

قوله لغات الدلالة على معنى المشاركة الخ) لف ونشر من تنويع قول الدوشرى بنظر لو كانت السين لثا كيد مثلاً وكان الفعل المزيد  
 لأصل الفعل هل يجوز البناء منه ما حينئذ لعدم قووات الدلالة على معنى مقصود ولا يجوز ذلك ٩١ لغوات التا كيد وحصول اللام  
 تأمل وسبأى ذلك في كلام الشارح تأمل قوله

و يكتفى في رد هذا القسمة  
 للأجاءع) أى بناء على  
 أن أجاءع التحاق على الأمور  
 اللغو يسميها لا يجوز خرقه  
 قال الدمامي وهذا مما  
 تردده بعض المتأخرين  
 وأقول هذا عجيب من  
 الدمامي فإن الكلام  
 في المسئلة قد مر وقد أطل  
 ابن جنى في الخصائص  
 الكلام فيه بما يكون حجة  
 إذا لم يخالف النصوص  
 ولا التمس على النصوص  
 والاقتلا لانه لم يرد في  
 القرآن ولا في الستاتهم  
 لا يحتمل من على الخطا وقد  
 تخص الحلال السيولى  
 بعضه في الاقتراح وقال  
 غيره انه معتبر خلافا لمن  
 تردده (قوله ببناء على  
 ان احداث قول خرق  
 للأجاءع) يتأمل ما معنى  
 ذلك ولعل في الكلام  
 صفة لقوله مقدرا لاصل  
 قول ملفق من قولين  
 قائل (قوله بمحذوف  
 عند البصريين) أى لان  
 هذا لا يقال ليست عما  
 ينصب مقابيل ثلاثة  
 (قوله والمذكور عند  
 الكوفيين) أى لانه يجوز  
 عندهم (قوله بدليل

وقد جازف كفر حلقا وجلافة اهما بنته فعلا فبني من فعله (والجاء) وهو الحيوان المعروف فلا  
 يقال ما أجاءه أى أجماعا وفيه ما تقدم عن القاموس (ولا) يقال (ما أجره) أى أباه (وشذما أفرع  
 المرأة أى ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة أفرع) يفتح أوله قال في القاموس والذراع  
 كسحاب الخفيفة البدن بالغزل ويكسر واقتصر في الضياء على القسم وقال ابن القطاع في الاعمال ذرعت  
 المرأة خفت يدها في العمل فهي أفرع وعلى هذا الشذوذ في قولهم ما أفرع المرأة (ومثله في الشذوذ (ما  
 ألقته) بكذا (وما أحسده بكذا) فالأول بنوه من قولهم هو قن بكذا والثاني من قولهم هو جدر بكذا  
 والمعنى فيما ما أحقه بكذا ولا فعل لهما ٥ الشرط (الثاني ان يكون) الفعل (ثلاثيا فلا يثنان من)  
 رباعي بحر دولان ينفه ولا ثلاثي زيد فآخر فين أو ثلاثة نحو (مخرج) وتخرج (وضارب) وانطلق  
 (واستخرج) لان بناءهما من ذلك بقوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما أصوله أربعة فلا نه تؤدي  
 الى حذف بعض الاصول ولا تخافا في اخلاها بالدلالة وأما الزيادة الدالة على  
 معنى مقصود ألا ترى انك لو بنيت الفعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وألقه وما أخرجه  
 لغات الدلالة على معنى المشاركة والمطوعة والطلب (الأفعل تقييل يجوز) بناؤهما منه قياسا  
 (مطلقا) سواء كانت الحزمة فيه لقلل أم لا وهو مذموم به والمحققين من أحمله واختاره في  
 التسهيل وشرحه (وقيل يمنع مطلقا) لان شذمه شئ فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني  
 والاختف والمردوان السراج والفارسي ومن وافقهم (وقيل يجوز ان كانت الحزمة لتغير النقل نحو ما  
 أنظم الليل وما أفرع هذا المكان) ويعتمد ان كانت للقل نحو ما ذهب نورموا اليه فبني من أحضر وقال  
 الشامي وهذه التفرقة قبل بقاء أحد ولا ذهب اليها نحوى ويكفي في رد هذا القسمة لأجاءع بناء على ان  
 احداث قول شوق للأجاءع ثم اطل في ردع عليه (وشذلى هذين القولين) وهما اللغز ومطالاة المنع في  
 أحديهما التخصيص (ما أعطاه الدرهم وما أؤلاه لغيره) هما اللغز تقييل نقل من المعنى الواحد الى  
 المتعدى لانه قبل التعجب فاذا تعجب كان كل ثلاثة أوجه أحدها الاقتصار على الذي كان فعلا  
 فتقول ما أعطى زيدا وما أؤلاه الثاني أن ترد عليه ما أحد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما أعطاه الدرهم  
 وما أؤلاه لغيره والثالث ان ترد عليها المفعول الآخر منصوبا محذوف عند البصريين وبالمذكور  
 عند الكوفيين فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدرهم وما أؤلاه الفقراء المعروف وان شئت نصبت  
 الثلاثة إذا لم يكن لس فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدرهم وما أؤلاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف  
 عند البصريين أعطاهم الدرهم وأؤلاه المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد  
 الآخرى مجرى الثلاثي نحو اتى وأمتلا واقتصر واستغنى وذهب ابن السراج ومطابقة الى الجواز لانهم  
 أجروهم مجرى الثلاثي المجرى من الزوائد المجرى المزيد دليل قولهم في الوصف منه تقي وعلى وقبحه وتقي  
 وذهب ابن خروف وجماعة الى المذم لان العلة التي من أجلها المنع بناؤه من المزيد غير المجازى مجرى  
 المجرى وجودة قضاوى هدم البنية وحذف زوائدها لغيره موجب وجود التقي من ذلك ما شذوذ أشد  
 ونحوه (و) شذ على كل قول من أقوال المانحين (ما أنقاه) الله (وما ألاما أقر بئلهما من اتقى)  
 بتشديد اللاء (وامتلات) وما أقرق الى عفو الله وما أغنى عن الناس ان تغتبت لاهما من اقتقر  
 واستغنى وان كان قد شذ في معنى خاف ويؤلف معنى امتلا وفقر بضم القاف وكسر هاءه في افتقر وتقي  
 بمعنى استغنى لندوره (و) شذ (ما أخصر لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سبأى) وهو انه مبنى للقول

قوله في الوصف تقي الخ) أى لولا الا حراما المذكور لقال امتنى وعمل ومقتصر على ما تقدم في بناءه من الفعل في قاعدة بناءه من المزيد على  
 الثلاثي (قوله من أقوال المانحين) الظاهر ان هذا خلاف ما دام المصنف لان الأرباب غرضه الشذوذ عند المانحين والمجوزين للبناء من  
 أفعل لان هذا اختلاف في شرط كونه ثانيا رايان ذوق علمي (قوله لندوره) قال الدوشرى أى المذكور ولقال لندوره والكان

حسن اه يعني ان مرجع الضمير جمع ما لا يعقل فكان الظاهر الايان ضمير الجمع . فتاويل ضمير المقدراته باعتبار الماذ كورولوقان  
 أي ما ذكر كان أولى لما تقدم في باب الاضافة فلا تغفل (قوله وهما باقيان على معناهما الخ) اما اذا خرجا عن ذلك كانا تصريفين كما يأتي  
 قريباً (قوله أو تأصيلاً) قال ٩٢ الدوشري فديقال فيه نظراً لأنه يأتي في الاعلى مذهب من يقول أنه أصل برأسه والجواب ان مراده

بالتأصيل عدم استعماله  
 مبنيا للفاعل (قوله وحري  
 على ذلك ابن مالك) (قوله  
 وغير سالتسبيل فعلا  
 ولم يقل وغير فعل المفعول  
 لان معنى السالتسبيل  
 فعل انه لا يكون لازماً  
 البناء للمفعول بل يكون  
 جائزاً (قوله ولا تجزى باللام  
 لتفسير المعنى) أي لانه  
 يخرج من البعض (قوله  
 وذهب الكوفون الى  
 جواز الخ) حاصله انهم  
 أجازوا الخبر ان كان  
 جامداً في المثال الاول  
 بخلاف ما لو كان مشتقاً  
 كالمثال الثاني هذا هو  
 المطابق لما في الارشاف  
 ووجود في النسخ دون  
 ما كون زيد قائماً على  
 ان القائم معرف بالوالمعنى  
 انهم لم يجوزوا النصب  
 وهذا يعين سياق  
 الكلام كما يشعر به قوله  
 دون لانه ظاهر في انه عا  
 كان مجزواً (قوله أنه)  
 قال الدوشري ينظر  
 ضبط أنه اه وأقول في  
 المصاحف الذي يضمن  
 باب تعب لذاذا ولذاذا  
 بالفتح صار شياً فهو ليد  
 ولذاذا ليد منه ليد وجده

ه الشرط (الثالث ان يكون) الفعل (متصرفاً) لان التصرف فيما لا يتصرف نقص لوضعه وعدم  
 التصرف على وجهه من أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الاعمال من الدلالة على الحدث  
 والزمان كنعم وبش وإنشائي يكون مجرد الاستغناء عن تصرفه يتصرف غيره وان كان باقياً على أصله  
 من الدلالة على الحدث والزمان كيدز ويدع حيث انه تخفى عن ماضيه بما عاضى بتركه وكلا القسمين مراد  
 هنا (فلا يبدان من تخوفه وبش) ويدز ويدع فلا يقال ما نعمة أو بأمة وانعم به أو بش به وهما باقيان  
 على معناهما من انشاء الملاح والدم ولا مأ وذره ولا مأ ودعه وشذ ما أعساه وأعسه به ه الشرط (الرابع ان  
 يكون معناه قابلاً للتفاضل) في الصفات الاضافة التي تختلف بها أحوال الناس سواء كان النسبة الى  
 شخص واحد في حالين كالعلم والجهل أو شخصين كالحسن والقبح فتقول ما علمه يوم الخميس وما أجهله  
 يوم الاربعاء وما أحسنه وما أفسده بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (فلا يبدان من نحو  
 فني ومات) لانه لاخرية لمع بعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط (الخامس أن لا يكون)  
 الفعل (مبنياً للمفعول) نحو بلا أو تأصيلاً (فلا يبدان من نحو ضرب) زيد بضم اوله وكسر ما قبل آخره  
 فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا ينسب التعجب منه  
 بالتعجب من فعل الفاعل (وشذ ما أخصر من وجهين) الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول (وبعضهم  
 يستثنى من الفعل المبني للمفعول) ما كان ملازماً لصيغة (فعل) بضم اوله وكسر ثانيه (فخصصت  
 بمحاجلتك وزهي علينا) بمعنى تكبر (فيحجب) التعجب منه لعدم اليأس فتقول (ما أعاده بخاجلتك وما أزهاه  
 علينا) وحري على ذلك ابن مالك وولده بنامه على أن عمله المنع خوف الالتباس وأما من جعله المنع  
 التشبيه بما فعل الخلق بمحاجلتك ان كلامهم الا كسب للمفعول فمعنيته أن لا يستثنى شيئاً وتقول ما ورد من  
 ذلك على أن التعجب فيمن فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينعني به الشرط (السادس أن يكون)  
 الفعل (تاماً فلا يبدان من نحو كان وظل ويات وصادروكاد) لانهم ناقص فلا يقال ما كون زيد قائماً  
 بنصب المجزى ولا يجزى باللام لتقدير المعنى هذا مذهب الصريين وذهب الكوفون الى جواز ما كون  
 زيداً لا يخيل دون ما كون زيداً قائماً وحكي ابن السراج ان حاج عنهم ما كون زيداً قائماً وهو مبني على  
 أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فعمل الامر عليهم ويات بذلك السماع ه الشرط (السابع أن يكون)  
 الفعل (مشتقاً فلا يبدان من فعل) مني (سواء كان ملازماً للمعنى فهو ما عاج بالد أو أي ما انتفع به)  
 ومضارعه يصح ملازماً للمعنى أيضاً قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعتراضه بقوله جافق الايات قال أبو  
 علي القالي في نوادره انشدنا تعجب عن ابن الاعرابي

ولم أر شيئاً بعد ليلى الله \* ولا مشراً زوي به فأعجب  
 أي أنتفع به وما عاج بعرج بمعنى ما لي عجل فان العرب استعماله مشتقاً من معاً (أم غير ملازم للمعنى) كما  
 قام زيد) وما عاج أي مال فلا يقال ما أقومه وما أعوم مثل لا يلبس المعنى بالثبت ه الشرط (الثامن  
 ان لا يكون اسم فاعله على) وزن (افعل فعلاً) بالمد (فلا يبدان من نحو مخرج فهو أخرج من العيوب  
 (وشهل) فهو أشهل من الحسن وهو بالسين المعجمة وخضر الزرع) فهو أخضر من الألوان ولبي  
 فهو ألى من الحلى واختلاف في المنع من ذلك فحيل لان حق صيغة التعجب ان تنفي من الثلاثي الهض  
 وأكثر أفعال الألوان والحق انما تحجب على أفعول بشكين الفاويز يا فاعل الالام نحو أخضر

كذلك يتعدى ولا يتعدى (قوله لئلا يلبس المعنى بالثبت) لان صيغة التعجب اثبات  
 اذ ليس فيها أداة نفي وليست الصيغة صالحة للمعنى وبهذا يظهر الفرق بين الملازم للمعنى والملازم للبناء للمفعول عند ابن مالك حيث جاز  
 التعجب من الثاني دون الاول لان صيغة التعجب صالحة للمعنى للمفعول وملازمة الفعل للبناء به يعني ارادته فتأمل

(قوله وقيل لان الالوان الخ) وهذا ابن الحاجب بانه ما اشد سوداوه كثر جرته ٩٣ قال فان قيل انا تعجبنا من اشد قلنا القصد

في التعجب ليس الاسود  
وتعليك انما كان من جهة  
المعنى لا من جهة اللفظ  
\*(فصل)\*

(قوله ما أكثر ان لا يقوم)  
قال الشهاب القاسمي

لا يخفى ان المقصود  
التعويض، عدم قيامه

مثلا في الزمن الماضي  
فكيف، وقد، ذلك وان

للإستقبال وقد يحاي  
باز الصيغة صارت

للانثاء وانما عنهما معنى  
الانثاء (قوله انما عنهما)

الزمان (قوله فليمنان فيه بحث اذا استعمل النفي

• تصور مع المصداق  
الصرح نحو ما أقرب علم

قیام زید فلم وجب کون  
المصدر مؤولاً ثم کان وجهه

تعبير مع النبي باكثر  
دون اشد ان النبي لا

تفاوت فيه بنحو الشدة  
(قوله وان يعمل فيه الفعل

المتقى الخ) قال الدنوشرى  
ينظر مامعناه وما دل عليه

مبناه (قوله نحو ما أسرع  
نقاس هند) قال الشهاب

القاسمي قد يقال لم يؤمن  
النفس هنا لان النفاس

يطلق بمعنى المحيض  
وقوله مني الفاعل الآن

يُصور هذا إذا دلت  
قربة على إرادة الولادة

الحَيْضُ يَبْقَى أَنْ يَوْضَعَهُمْ  
نَقْلُ النَّاءِ الْقَاعَ رُفُ

نفتبعه نى ولدت فلم  
المنادى

بين فعلا التعجب في الغالب عما كان منها ثانياً بعد الاقل مجرى الاكثر وقبل ان الاوان والعيوب  
تأخره حتى مجرى الحيلة الثالثة التي لا تزيد لانه تنص كالسوارحل وسائر الاعضاء في عدم التعجب

فإنما قيل لأن بناء الوصف من هذا النوع على أفعل ولم يبن منه أفعل تفضيل ثلاثين أحدهما

مور کثیر و تساوی اوزن و المعنی و هذا الشرط مع مقتضاه من قول النظم  
و صغیرا من ذی ثلاث صفا \* قابل فضل ترغری ذی اعتقا

وغير ذی وصف بضاہی اشہلا \* وغیر سالک سبیل فعلا

هذه هي الحجة التي استعملها المصوغون في غير خوفة العن القائله فانهم لا يقولون ما يقوله

استغاثه و هم‌ها کتر فاعله (د سینه‌وې وگوسکرو وقلو جس هدا اقام مېلمه) بقول ماسرر  
 و اقله و ا جاسه استغاثه بقول هم‌ها اشد سکر و ا کتر قوده و جاسه که ا ب برهان و ز ا د ا ب عصفور

فام وغضب ونام ووقی عدنام منها انظر قدح حبی سیدو به ما اوموه واث العرب وناووم من فهد  
 (فصل ۴) ویتوصل الی التعجب من الزائعی ثلاثه واما وصف علی افعّل فعلا بما اشد و نحوه) کما

أقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه  
 ذلك (وينصب مصدرهما) أي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وضعه على أفعال فعلا (بعده) أي بعد أشد

وَنُحْوِهْ (وَبَاشْدُو نُحْوِهْ) كَا ضَعْفَوْ اَكْثَرُو اَقْلَلَهْ اَعْظَمُو اَكْبَرُو اَصْغَرُو اَحْسَنُو اَاجَسْ وَمَا اَشْبَهْ نَالْ  
(وَبِجَرِ مَصْدَرِ هِمَا بَعْدَهْ) اَيْ بَعْدَ اَشْدُو نُحْوِهْ (بَابَاهْ) لَوْ مَا (فَقُولْ عَلَي الْاَوَّلْ) مَا اَشْدُو اَعْظَمْ

سُـرِجَهُ وَأُـنْطَلِقَهُ فِي الرَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثِ (أَوْ جَزْئِهِ) أَوْ عِـرْجَهُ عِـرْجًا أَوْ رُفْصًا مِنْهُ عَلَى أَفْعَلَ فَعْلَاهُ (و) يَقُولُ عَلَى الثَّانِي (أَنْتَدُوا وَأَعْظِمُوا) إِلَى مَنِ سُرِجَهُ مَوْضِعُ أَنْطَلِقَ وَجِزْئِهِ وَعِـرْجَهُ وَفُلْكَ سَتَقْدَمُنْ قَوْلَ النِّظَمِ

واشداداً وأشدًا وشبههما \* يخلف ما بعض الشرع وادما  
ومصدر العادم بعد تنصب \* وبعد أفعل حم بالبايحب

(وكذا المنى والمبنى للفعول) يتوصل الى التعجب منهما بأشد ونحوه أو بأشد ونحوه (الان مصدرهما) في مصدر الفعل المنى، والفعل المنى للفعول (يكون مؤنثا) بان الفعل المنى وما والفعل المنى للفعول

(لاصم) يحاكما كثيرا لا يقوم وأما عظم ما ضرب (بالبناء للفعول) (وأشدهما) أي بان لا يقوم و

[illegible]

لئلا يذهب مصدره ويصير الجاسي للفاعل ولو آمن بالنس جازا، يذهب المصدر ويخرج نحو ما شرح

هـند وأشرح بنفسها قاله الشارح (وأما الفعل الناقض فإن ثلثه مصدر) وهو الصحيح (فإن التوضيح

على الأول (ما أشد كونه جيلًا أو) تقول على الثاني (ما أكثر ما كان محسنًا وأشد داءً أكثر بقلبك) أكاد

بكره جملوا كما كن محسنوا (وأما الحامد) كونهم ونش ويدع ويلز (وأي لا يعاون معناه)  
 مات وفي (فلا تعجب منهما البتة) فلا تومل إلى أن تعجب منهما بشئ (أما الحامد) فلا لا يصدر

فإنه يصعب أو يحرجو، أما الذي لا يتفاوت معناه فله وإن كان له مصدر فليس فاعله المتفاضل لأن الألف وابدؤا صيغة  
 زائدة عليه فيقال في نحو مات زيد أفع محوته وأفع محوته كما مرشد إليه كلام الشارح ولا يختص

الموصول بالشدءا فقد بعض الثمروط بل يجوز في الاستوفى الثمروطا فقول ما أشد صبر زيد لعمرو

(هذا باب نعم و بشم) \* قوله وفي الحديث من توشأ الخ) هذا الحديث وواه أبو داود والترمذي والنسائي والإمام أحمد في المسند من حديث سمرقوفي شرح الكترا الحنفى للأصراى هكذا في أكثر كتب الحديث فيها ونعمت فالحاء الحسن وأهل النحو يقولون فيها بكسر الميم يقولون ونعمت من قولك نعمت المرأة هند اه ملخصا وفي المغرب يقولهم فيها ونعمت المقتضيان فيه متر وكان المعنى فعليا بها عا وبقا السنة أخذت ونعمت المحصلة السنوية وأومر بولته والممدودة خطأ كذا المدع الغنى بها اه ورايت بخط المصنف في التذكرة قد بلغنا الذين بن مالك الخ السنة ونعمت السنة والنجاة بقدرونه فيال خصه أخوه هو الحق لان الوضوء المذكور في الحديث هو الوضوء للصلاة لا في بقا أحد بان من السنة الوضوء لراواح وقلك الوضوء واجب لاسنة وقد قال أخذ السنة لاجني مقابل الواجب بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية ٩٤ وبالجملة فتقول النجاة أجود اه وقال بعضهم التقدير فيال خصه أخذوا السنة التي تركها

وردمن ينشأ على التعجب من غير استيفاء الشرط فنادرا لا يقاس عليه وتقدمت أمثلة في كلام الموضوع وحكم عليها بالشذوق فيه عليها في النظم بقوله  
وبالندور احكم لغير ما ذكر \* ولا تقاس على الذي منه أثر

(هذا باب نعم و بشم وهما الانشاء المادح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية الخلاف في حقتهما طريقتان احدهما نعم (فعلان هند) جميع (البصريين والكسائي) من الكوفيون (بديل) افعال  
ثالثا التائب الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توشأوم الجمعة (فيها ونعمت) ومن اقتسل  
فالتسل أفضل وتقول بنسبت المرأة جملة المحط (واسمان عندنا في الكوفيين بديل) دخول سوف  
الحجر عليها في قول بعض العرب قد بشر بينت واللقام هي (بنم الولد) نصرها بكاء وهراسه فقول  
الآن خرو قدسار الى محبوبته على جارحى والسير نعم السير على بشم العبر وأوجب بان الاصل ما هي بولد  
مقول فيه نعم الولد ونم السير على غير مقول فيه بشم العبر فخذف الموصوف ومقتبه وأقيم معمولا الصفة  
مقامها فحرف الجرح الحقيقة انما دخل على اسم مجذوف الطريقة الثانية وهي التي سرها بن عصفور  
في نصائفه المتأخرة فقال لم يختلف أحلمن البصريين والكوفيين في أن نعم و بشم فعلان وإنما الخلاف  
بين البصريين والكوفيين فيهما هذا استنادهما الى الفعل فذهب البصريون الى أن نعم الرجل جملة  
فعله وكذلك بشم الرجل وذهب الكسائي الى أن قولك نعم الرجل اسمان عكبان بمنزلة ما يطرأ فنع  
الرجل عندنا مسم للمدح و بشم الرجل اسم للذم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمى  
بهما وذهب القراء الى أن الاصل في نعم الرجل زيد و بشم الرجل عمرو ورجل نعم الرجل زيد ورجل بشم  
الرجل عمرو وخذف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم و بشم و فاعلها  
مقامه فحذف له حكمه فنع الرجل و بشم الرجل عندنا فاعان لزيد ورجل كالمقول مدح و زيد و مدحوم  
عمرو ورجل الكسائي والقراء أنهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق  
الاولى هي المشهورة ووافقها ان نعم و بشم فعلان (جامدان) وعلى ذلك جرى الناظم بقوله فعلان غير  
متصرفين \* نعم و بشم وأعلم بصرف فالنوع انشاء المادح والذم على سبيل المبالغة  
فنتقلنا عما وضعناه من الدلالة على المعنى وصارنا الانشاء فنع من مقولة من قولك نعم الرجل  
اذا صاب نعمت و بشم من قولك بشم الرجل اذا صاب يؤسول ويحوي وبقا أربع لغات  
فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وقبح الاول أو كسره مخ سكوت الثاني

أى الغسل فالذين العرب  
في شرح المصايب وهذا  
وان قوى معنى ضعيف  
لفظا واختلاف مرجع  
الضمير من مع علم بابل  
على مرجع الثاني (قوله  
ورها سرة) محتمل أنه  
بالإلهام للمعنى انما  
تقدر على الكتب بقا بابه  
والد هاسر قمتن زو بها  
ويحتمل بالراى العجبة  
أى سلم أو المعنى انما  
تقدر على التسمية  
والجملة (قوله وذهب  
القراء الى أن الاصل الخ)  
خاصل الفرق بنمويين  
مذهب الكسائي مع  
الاتفاق على الاسميان  
الاسميعة عند الكسائي  
بطريق الاصل وعند  
القراء من قبيل أسماء  
الاجناس (قوله ويرد  
قول الكسائي الخ) حاصله  
أن يرد عليها تقدم

دخول النواسخ عليها وقد يقال عدم الدخول لا يقتضى فعليهما لان النواسخ لا تدخل على ما كان غير متصرف وكسرها  
كطوق الثؤمن وذا نضع عليها بهما يلزمهما جعل المعرف فخير اهن التكررة غير المخصصة الا أن يكونا قائلين بجواز ذلك كما حازه س ولو  
قيل بان نعم الرجل خير مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا و كروا فيما سياتى ان بعضهم جوز في جواز يدعى القول بالتركيب كون  
حذف الخبر مقدم وهذا الدالما يظهر ان جعل كل من الجملة مبتدأ مؤخر أو خبر أو ما ان جعل مبتدأ و نائب فاعل كما هو المتبادر فلا ما هذا الرد  
فعدم ظهوره حينئذ واضح وأما رد الشارح فلان النواسخ لا تدخل على مبتدأه من وقوع نفي عن الخبر فليحذف (قوله ويجوز فيهما ارفع  
لغات) أى في نعم و بشم المستعملين لانشاء المادح والذم وذكر الشاطي في باب ان كيد انهما ما زان وجهها واجدا واللغات أنشأ في  
الاصل المنقول عنه (قوله ولا يجهز الحجازيون الخ) أنظر هذا مع استعماله ما في التنزيل الذي هو بلفظة الحجاز على خلاف ذلك الاصل



(قوله بالجنسية) بديل انهم لا يقولون نعم زيدوا نعم رجل والقوموا الفحال ان يكون ذلك الشعر عرف مطلقا والمجاز نعم زيد بل لما احتضنهم من افادة التوكيد بديل نعم المرأة هلنلو كانت المرأة هلنلو هندی في العهد يجر كلا يجوز قام هندو قول بعضهم ان ذلك مجود الفعلين غفوس بليس وعسى مم المؤنث (قوله بالجنسية حقيقة) قال أبو موسى يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرجل زيدوا فاضل الناس داخلين في بش الرجل زيد (قوله وردبته الى التكذيب يمكن ان يجاب ٩٥ بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال وذه

بعض أنواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك (قوله) والثاني انها الجنس مجازا) قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا الجنسية مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذا نحو نعم الرجل زيد ويش الرجل عزو كما به قيل نعم الجامع لحاصل المدح زيد ويش الجامع لحاصل الذم عزو و يكون العموم قد قصص على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال نعم ناشة كل شاعر ورجل كل رجل أي جامع لكل خصلة تمدحهم بال حال اه وهما وجهان فالاول حاصله انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لحاصل الرجال المدح والثناء فاحسن جعل الرجل نفس الجنس كله يمتدحهم به او وجه واحد ان اللفظ في قوله او يكون العموم زائدة (قوله ومثلا نحو الخ) قال الدونش في قوله

وكسرهما عديني عجم ولا يجر المحجازون فيهما الا الاصل قاله المحض اوى في أول شرح الايضاح (رافعا لفاعلين) عند البصريين والكسائي وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميهما فقال ابن الملح في السبطيني ان يكون المرفوع بعدهما باعا عندهم لنعم امانلا أو عطف بيان ونعم اسم مراد به الممدوح فكانت قلت الممدوح الرجل زيد (معرفة بالجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما انها الجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو ممدوم والمخصوص ممدوح تحتها لا فرد من أفراد ثم نص عليه كما نص على الخاص بعد العام الشامل له وغيره ونسب الى ضمير يعود بادائه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد ويش الرجل عمرو والثاني انها الجنس مجازا لا تلتزم قصدا لمدح معين ولكنك جعله جميع الجنس مبالغة واختلاف القائلين بالعهد على قولين أيضا أحدهما انها المعهود ذم في نفس مشار بها الى ماقى الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشترى الحولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها العهد في الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجواب الثاني ومثلهما (نحو نعم العبد ويش الشراب أو) معرفة (بالإضافة الى ما قارنها) أي أكل (نحو ونعم دار المتقين ولبس مثوى المتكبرين أو) معرفة بالإضافة الى مضاف لما قارنها (قوله) وهو أبو طالب هم النبي صلى الله عليه وسلم (فتع ابن أخت القوم غير مكذب) \* زهير حسان مفرد من جائل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ماقوله أو خبرا لبدا محذوف وخسام مفرد خبران لبدا محذوف أي هو خسام مفرد لا تعان زهير لان المعرفة لا نعت بالندرة واقصر النظم على قوله هرا فاعان اسمين مقارن أي ألو مضافين لما قارنها (أو) رافعا لفاعلين (ضمير مستتر) وجوابي نعم ويش (مفسر بن شميز) لكل منهما مطابق لما في المعنى قابل له كوز غابا والى ذلك أشار النظم بقوله ورفغان ضمير مفعول مبرز (نحو ويش للظالمين بلا) في نفس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية ويبدأ بغير مفسر له والتقدير يش هو أي البذل (وقوله) في مدح هرم بن سنان (نعم أم أهرم) لم تعرن نائبة \* الاوكان لم تاعها وزرا

في نعم ضمير مستتر فيهما مرفوع على الفاعلية وأمر أتميز مفسر له والتقدير نعم هو أي الممدوح وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قوله لم فعلت كذا فيهما ونعمت بحال ابن عصفور التقدير نعمت فعله فعلت كذا في التميز والتخصيص وقال في تفسير الحديث خبرا خاصة أخذت نعمت رخصة الموضوع في البسيط لا يحدف التميز لبقاء الأبهام ولعدم مفسر الضمير حيث شئولاه كالعوض من الفاعل ثم قال الآن ينحصر منه شي كالتأني في الحديث اه وأرادنا بحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توساوم الجماعة فيهما ونعمت ويندل على ان التميز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون ما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيره أو أقل من ذلك لا مالا خلا للفراد والاشترى ومن واقفهما ولا يكاد يجتمع بينهما (وأجاز البردوان السراج والفارسي أن يجتمع بين التميز والفاعل الظاهر) تو كيدا (قوله) نعم الفتاة فتاة هند (لو بدلت) \* رد الحجة نطقا أو بوجه

ظاهرة اه ووجه الراكه جمع الشارح بين قوله ومثلا هو وقول المصنف نحو (قوله مستتر وجوبا) أي غالبا ومن غير الغالب نعمار جليل ونعموار جال من الغالب نعم امر أن حاتم وكعب كلاهما غيب وسيف غضب وقد رفعا علما أو مضافا لعلم أو نكرة أو مضافا لذكر أو غير ذلك فانظر جوابا ينفع في اللفية (قوله مطابق لما في المعنى) هذا ما بعد شرحه ان له باعتبار فله وشروط ما يستلزم محله تأخير مع الفعل وتقديمه على المخصوص ونعم زيد جلا شاذ (قوله نطقا أو بوجه) قال العيني نطقا بتميز ويا عطف عليه اه

وفيه نظر لان التمييز ليس على معنى الباليه يعطف عليه المحرور بها والاقربان نقطتا نصب بشرع الخافض وان لم يكن فيا سادليل قوله  
باليه هو الاصل ينطبق وقوله بايحاء ٩٦ عطف على معناه قوله علمت بان دين محمد (الباز ائمة) قوله لانه من التمييز المؤكد وليس

الكلام فيه) فيه نظر لان  
س والسر في احتجالي  
منع الجمع بان التمييز رفع  
الاهام ولا ياهام مع ظاهر  
الفاعل وحاصل رد ابن  
مالك ان التمييز لا يلزم  
فيه الرقم المذكور لانه  
ما في مؤكدا في باب العدد  
فيجوز ان يكون ما هنا  
منه متماثل وقوله المعروف  
بان شعوب قال العيني  
هي أمه (قوله فتم المرأة  
الح) قال المحيد لا يقال  
التمييز رجل وهو  
لا يقيد وحده فكيف  
يحمل بها أفاد فيه  
التمييز معنى زائد لانا  
نقول التمييز باعتبار  
يقيد معنى زائدا باعتبار  
الصفة وهي تهامي ونسب  
اليه الافاد بانه تارة هو  
المقصود وقوله وقيل هي  
تمييز أي بناء على جواز  
وقسوع مقيما كما هو  
مذهب الزنجرى ومن  
تبعه كما قدمه الشارح قريبا  
(قوله والى الخلاف في  
المتلوة بحجة فعلية أشار  
الناظم بقوله والى) قصر  
كلام الناظم على الإشارة  
الى ذلك قصور مشهور  
الوقوف على ظاهر مثال  
الناظم وقد بدى ان  
مراده بنحو نعم ما يقول كل  
ما وقعت فيه ما متلوة

جمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة (ومنع من يويه والسر في مطلقا) سواء أفاد  
معنى زائدا على الفاعل أم لا وحتجتها ان التمييز رفع لاهام ولا ياهام مع ظهور الفاعل ونقصه بان  
مالك الثمار من الاجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي الترتيل ان عدة الشهور عند الله  
اثنا عشر شهرا وقال أبو طالب وقد علمت بان دين محمد \* من خير أدبان البرية ديننا  
والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل  
والثغليون يش الفحل فحلهم \* فلا وأهمهم زلا منطق  
وما قاله سيبويه معين ولا حقيقة فيما أورده عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه  
وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة (وقيل ان افاد) التمييز (معنى زائدا) على  
الفاعل الظاهر (جاز) الجمع بينهما (والفلا) يجوز وصحبه ابن عصفور (الاول) (قوله) وهو أبو بكر  
ابن الاسود المعروف بان شعوب فخره فلم يعدل سواء \* (فتم المرحمن رجل تهامي)  
جمع بين الفاعل الظاهر وهو المرحوا التمييز وهو رجل المحرور عن وقد أفاد التمييز معنى زائدا على  
الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما تزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي  
النسبة اليه الفتان تهامي بكسر التاء وهي بقية جهان كسر شدة ياء النسب وان فتمت حمل تشديدها  
والثاني كقوله في الفتاة فتاة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجمع تميز وفاعل ظهر \* فيه خلاف عنهم قد اشتر  
(واختلف في كلمة ما بعد فتم ونسب) اذ وقع بعدها جلة فعلية أو اسم مفرد على قولين (وقيل هي  
(فاعل) فيها ثم ان وقع بعدها جلة فعلية (فهي معرفة ناقصة أي موصولة) والفاعل بعدها صلتها  
والخصوص محذوف كافي نحو نعمما يعظكم به أي نعم الذي يعظكم به) وهو متقول عن القارسي (و) ان  
وقع بعدها مفرد (معرفة تامة كافي نحو نعمما هي أي فتم التي هي) فكلمة هي المخصوص وهو  
منقول عن سيبويه والاصل فتم التي ابدأوها لان الكلام في الابداء في الضدات ثم حذف المضاد  
وأنب عنه المضاد اليه فانفصل وارفع (وقيل هي) (تيميز) فيها (فهي) نكرة موصوفة بالجملة  
الفعلية (في) المثال (الاول) وهو مذهب الاخفش (و) نكرة (تامة في) المثال (الثاني) وهو نعمما هي  
لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بحجة فعلية أشار الناظم بقوله

وما يميز وقيل فاعل \* في نحو نعم ما يقول الفاضل  
وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما بعده على ثلاثة أقسام مفردة أي غير متلوة بشئ ومتلوة  
بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دقتته دقنا نعمما فيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تميز  
وعليها فالتخصص محذوف أي نعم التي الذي أو نعمما الذي والثانية المتلوة بمفرد نحو نعمما  
هي وبشما تزوج ولا مهر وقيل ثلاثة أقوال المعرفة تامة فاعل نكرة تامة تميز مركبة مع الفعل  
قبلها مركبة ذامع حجب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول القراء وموافقته والثالثة  
المتلوة بجملة فعلية نحو نعمما يعظكم به شمس ما شتر واه وفيما شعر أقوال ورجعها الى أربعة  
أحدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية  
والثالث انها المخصوص والرابع انها كافتها القائلون بها في موضع نصب على التمييز  
فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو  
مذهب الاخفش والراجح والقارسي في أحد قوليهما الزنجرى وكثير من المتأخرين والثاني انها نكرة

بشي غير مفرد نحو دقتته دقنا نعمما فتم (قوله مركبة مع الفعل)  
هذا أراد الأقوال لان نحو تزوج ويحيى في المثال والاية لم يثبت بدون ما فاعل ثم لو كان نحوحي فاعلا لزم استناده ووجب تمييزه

(قوله الفعل صالحة الموصولة المحذوفة) هذا شاعلي غرضه (آخر) قوله والرابع انهما مصدرية (الخ) هذه انما هي جوازوة مهم من مالا يشترط في بعض كتبه ان يعطف عليه جواز حذف الموصولة الاسمي وفي الغني ذهب الكوفون والاعفون والاعفون والاعفون من ان حلا فعل الآن يقال انهما ليست حسدا للفاعل اطلق عليهما اسمه توصعا (فصل ٩٧) قوله وقيل بدل اعترض بانه لازم

والبدل لا يلزم وبانه لا يصلح لبيان شئ وتعم وأجيب عن الاول بانه قد يلزم بعض السوابح كتابه بحر وررب وبانه قد يجوز في الشئ تابعا لما لا يجوز فيه اذ اولي العوامل باتهم اجمعوا على حمل انك انت قائم على البدل ولا يجوز ان انت في شئ سابق في خصوص هذا حكاية قول انه عطف ببيان ولعله افتارك حكاية هذا لان البدل والبيان اخوان لان كل ما جاز كونه بيانا يجوز كونه بدلا وان كان لا يعكس لان ما عدا بدل كل من كل لا يجوز فيه ان يكون بيانا فتدبر قوله لتعلمد كرايوب (الخ) هذا بهيتم كلام المصنف كذا يخفى على من له داية باساليب الكلام فان قوله نحو انا وجدناه دون الاقتصاد على نعم المبدودون ذكر صدر الآية فيهم ان الاشعار انما هي في انا وجدناه وما اواذ كرايوب فالتد كور فيه نفس الخوص لا لا لشعر به كما يأتي نظيره (قوله) اما اذا

غير موصوفة والفعل بعدها صفة مخصوص محذوف والثالث انها تميز والمخصوص ما تسمى موصولة والفعل صلة الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المادى ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها في موضع رفع على القاعلية فخذ القواعلي خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تمام أي غير معتق الى صلة والفعل بعدها صفة محذوفة نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها ما كتمتها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها الاشتغال على المسند والمبتدأ والمبتدأ هو المسمى للفاعل والاسم المخصوص جميعا وال الخامس انها تكملة موصوفة والمخصوص محذوف واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستقر وما تسمى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المادى عن الفراء واما القائل بانها كافة فقال ان ما كتمت نعم عن العمل كما كتمت قل وما لا عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية (فصل ٩٨) ويذكر المخصوص (وهو المقصود) بالمدح والذم به لفاعل نعم وبش الظاهر أو بعد التمييز (فيقال نعم الرجل) أو (جلا) أو (يذكر وبش الرجل) أو (جلا) أو (يحب) هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبش للذم العام والذم العام لثلاثين في كل خصلة مجودة ومنه ومما لم يشهد تحقيقه ما سلكوا به في الامر العام بل بقي الاجال واشتقيل لتصدر به بالقرربا وا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به أو لأعلى سبيل الاجال لكونه فردا من الخمس ثم عبقوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه تانيا على سبيل التفصيل فحصل من تقرير المحكم وبذكر بالقرربا بذلك الاستبعاد (و) اخشاف في رفع المخصوص فتدبر (هو مبتدأ والجملة قبله خبره) ولا يجوز فيه ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذق وقيل يجوز هذا (ويجوز ان يكون خبر المبتدأ واجبا محذوف أي المدح أو يكر والمعلوم أو يوب) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجري والمبرد وابن السراج والفارسي وابن خروف وغيرهم وقيل بتعيين الثاني وقيل مبتدأ محذوف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص به مبتدأ أو خبر اسم ليس يندوا (و) من غير الغالب بانه (قد يتقدم المخصوص) على نعم وبش (تعيين كونه مبتدأ) على القول بفعليتها والجملة بعده خبره (نحو) يندم الرجل وعمر وبش الرجل وجوز واعي القول باسميها ان يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس (وقد يتقدم) في الكلام (ما) أي شئ (يشعر به) أي المخصوص بالمدح أو الذم (فيحذف) المخصوص جواز العلم به (نحو) انا وجدناه صابرا نعم العبد أي هو أي أيوب محذوف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى واذا كرايوب وبالي ذلك اشارة الناظم بقوله وان يقدم مشعر به كني (وليس منه) أي من حذف المخصوص قول الناظم (العلم نعم المقتنى) والمقتنى (ولنا ذلك من التقديم) للمخصوص لان حذف هذا اذا عرفنا العلم على الابتدأ اما اذا جملناه خبر المبتدأ نعم ونوف تقدر بهذا العلم على حدسورة آثرناها أي هذسورة ومفعولا لفعل محذوف تقديره ازم العلم ونحوه فيكون من المحذف لامن التقديم كذا كر الناظم

(١٣ تصريح في) (الخ) كذلك اذا جملناه مبتدأ محذوف خبره لانه لا مابه عليه والتقدير نعم المقتنى والمقتنى أي العلم كما تقول زيد حسن الاطفال نعم الرجل أي زيد كما قاله الشارح في اعراب لانه لا لغة لكن برده على جميع ذلك كما انار اليه ابن غازي ان قول الناظم مشعر به يا ابا هذا لشعره الثاني حلا فهو على ما قاله الشارح يكون المخصوص نفسه مذكورا وان لم يسم حيث حذفه فمصدق

٩٨ (فصل) (قوله متصرف تام) قال الدونشري صرح بهم عليه من قول الموضوع صالح التعجب زيادة في الأيضاح فلأجناح اه  
والظاهر أن الشارح انما قصد بذلك شرح قول المصنف صالح التعجب وجعل ذلك توطئة له وأخر الشرح في أقبل التفضيل كما يأتي  
قتأمل (قوله اما بالاصالة) قال الدونشري قديرة عليه ان يحظر وشرف اذا استعمل للدخ أو الذم تكون حركته غير حركته الاصلية  
ويمكن التعبير بقدر ما يكفي ٩٨ فلك وفلك (قوله ولتصير قاصرة) الظاهر انه عطف لازم على ما زوم لان أفعال القرائن لا تكون

الافاصرة وكما صارت قاصرة صارت جامدة بدليل ما يأتي من أن سألنا قضمه بمعنى يش صار جامدا وقول الشارح فيما يأتي والمعنى نعم الفاهم زيد فاشتق من فهم الفاهم نظرا لاصله قيل لتضمين معنى يش فليجرد (قوله ولا يندغم) قال الدونشري أي بعد القلب كما هو ظاهر (قوله ومن أمثله فصله من تحفا التحويل فيه كما أشار إليه بقوله فانه في الاصل الخوه حكم أفراد الناطقه بالذ كرو قيل في حكمته غير ذلك فأنظر حواشينا (قوله فانه في الاصل سو) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت (قوله لا يد وأن يكون) قال الدونشري ذكر بعضهم أن الواو زائدة وكر آخر غير ذلك فاسترجع المسئلة من حواش المطول اه أقول ذكر الشهاب القاسمي في حواش مختصر المعاني أول التنبيه المنة لاسق يتعريف صدق الخبر وكذا نهائيا كيد له وقيل غير الحق انها زائدة كما بيناه في حواش المختصر (قوله يجوز الفاعل للث في فاعل فعل المذ كوراخ) منسافة فتقول الاشمو في عند قول الالفية واجعل كشس سامعني وحكامه كل لان حكمه مخالف حكم بشر في ذلك ومن فعل المذ كوراب اذا لم تقترن بهذا كإقتضاء كلام المصنف الا في وجه مخالفته نعم وأحسن الاشمو في ذلك فقال عند قوله ومثل نعم حسب المعنى ولم يقل في الحكم لكن بحث الدما ميني انه يلزم في فاعل سامعا لترك في فاعل بشر ومن الساطي بان فاعل جبا اذا لم يكن فاعل يلزم فيه الما يلزم في فاعل نعم (قوله لما قبله) قديسه محرم قوله وان تاتي جواز مطا بقوله بعد ولو ليس كذلك

(فصل) (قوله وكل فعل ثلاثي) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ليس الوصف منه على أقبل فعلا (صاح) لا تعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف أو بالتحويل) بان يكون في الاصل مفتوح العين (كضرب) وقيل أو مكسورا كعلم (وفهم) بضم العين فيهم وانما حولت لتلحق بغير انزول وتصير قاصرة كنتم وحكم المضاعف أن يندغم نحو حب ويجوز التثنية كاسمائي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فقلب الواو الثانية باء نحو قوى أو من باب شويت قلب الياء أو الضمة قبلها ثم بفعل فيهما فاعل في قوه ويجوز فيهما الاسكان نحو قوى وشوى ولا يندغم أعروض الاسكان والاحرف قدره الضم نحو طال وباع والتاقص المضموم العين نحو سر ويجوز تركه والفتح وح المكسور رقيقا لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز نحو بل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعلم السماع (ثم) بعدضم العين اصالة أو نحو بلا قال الفارسي والاكثر (يجرى حينئذ مجرى نعم و يش في فائدة المدح والذم وفي حكم الفاعل) الظاهر والمضمر (وحكم المضموم) من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه (تقول في المدح فهم الرجل زيد) وفهم رجلا زيد (وفي الذم خيث الر جل عمرو) وخيث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد ويش الخبيث عمر ووالى ذلك أشار الناطم بقوله واجعل فعلاه من ذى ثلاثة كنهم مسلحاه (ومن أمثله ساء) بالمدح وهو المنه عليه في النظم بقوله واجعل كبش ساء (فانه في الاصل سوا بالفتح) من السوء ضد السرور ومن ساءه الامر سوءه اذا أجزبه فهو متصرف (فحول الى فعل بالضم قصارة صرا ثم ضمن معنى يش فصار جامدا فاعرا محكما ولفاعله عاذ كرنا) في يش (تقول) في الفاعل المقرون بال (ساء الرجل أبو جهم) وفي المضاف الى المقرون بال (ساء حطب النار أبو جهم) في المضمر المقرب بال (سواء رجلا) في التثنية وساعت مرتقا) في ساء ضمير مستتر مرفوع على القاملية يعود على النار ويرتقا بضم على حذف مضاف أي نازع تقى لان التميز لا بد وأن يكون عين المعنى والمترقى المتكسرا (و) بما جعل الفاعلة والتبيز (ساعة يحكمون) فيجوز في ما الخلاف المتقدم فان جعلنا فاعلا فهي معرفة ناقصة أي ساء الذي يحكمونه وان جعلنا هاتين فهي نكرة موصوفة أي ساء ما يحكمونه وعليهما الفاعل خصوص بالذم بخلاف وقال الاخفش والمبرد يجرى فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله آل والأضمار وهو الصحيح (و) على هذا يجوز (لث في فاعل المذ كوراخ) تأتي به اسما ظاهر الجرد من آل وان تجر ما باله) الزائد تشبيها بفاعل في التعجب (وان تأتي به ضمير امطابقا) مانته فالظاهر الجرد من آل (نحو فهم زيد) جملته ما فهم زيد والجر هو وبال وهو الا كثر نحو حسن بربندج على أحسن زيد (وسمع) من العرب مررت بآيات جادبن آياتا وجدن آياتا حكاه الكسائي بزيادة الباقي الفاعل أولا ويجرد منها آياتا وأصل جادبن آياتا من جاد الشيء جودة ذاتار جيد أو أصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضمها لتقصد المبالغة والتعجب وزيد الباء في

(قوله وقال الطرمح حب الزور الخ) فيه إشارة بكافة نعمنا إلى ان حب اذا لم تقفون بذمان افراد فعل المتقدم ولا يحتاج حينئذ لمخصوص  
 وصرح المصنف في المحو اثنى بانها تتجدد ما حينئذ ما هو منها الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص لكل سياتي في التنبيه انه يذ كر حيث  
 قال اذا قيل حب الرجل زيد واسم فقيدهم كونه من افراد فعل انه لا يجب في فاعله ما وجب فاعل نعم من كونه مقارنا لال انخوب افقه ان  
 بعضهم مثل محب زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه (قوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ٩٩ وما سوى الخ) كلام الناظم قاصر على حب

• (فصل) • (قوله  
 و يقال في المدح الخ) أي  
 في المدح والذم العالمين  
 واشعارها بان المدح  
 محبوب والمذموم غير  
 محبوب لا ينافي ذلك اذا  
 لم تقفون بذمان كانه من  
 افراد فعل المتقدم كما  
 وكانت للمدح أو ذم خاصين  
 كما بينه المرادى وهو  
 ظاهر اذا كانت حينئذ  
 لا يذ كر لمخصص (قوله

الفاعل وهو من ضمير الزور ضمير المحرف قيل بين ويا بما تميز وجعلنا ايانا على الاصل من علم زيادة  
 البناء فذلك ثبت ضمير الزور ويا بما تميز في كل منهما الجمع بين الفاعل والتميز (وقال الطرمح  
 حب الزور الذي لا يرى) • منه الاصفحة أو لماس  
 (أصله حب الزور) بفتح الزاى معنى الزائر (فزااد البناء) في الفاعل جلا على احب بالزور (وضم المحام  
 لان فعل للمذكور يجوز فيه ان تسكن عنه وان تنقلح كنه الى فائه) ولو كانت الفاعل حقيقة خفلا  
 لتظاهر التسهيل (فتقول ضرب الرجل) بفتح الضاد وسكون الراء (وضرب الرجل) بضم الضاد وسكون  
 الراء وصفة كل ذى جانبها الماس بكسر اللام جمع لبا كسر وتشديد الميم وهو الشعر يحيا وشحمة  
 الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله • وما سوى ذلك اذ لم يحجب أو فجر • بالياء وهو مثال الضمير المماثل  
 ما قبله اليدان كرماء جلين والزبدون كرموار جلا جلا على ما كرمهمار جلين وما كرمهمار جلا  
 • (فصل) • هو يقال في المدح حبذا وفى الذم لا حبذا قال الشاعر  
 (لا حبذا عاذرى في الغوى • ولا حبذا الجاهل العاذل)

لأنه يذ كر لمخصص (قوله  
 والى ذلك اشار الناظم  
 بقوله ومثل نعم الخ) براده  
 المماثلة في افادة المدح  
 والذم وان كان بين نعم  
 وحبذا مخالفة من وجوه  
 كما بيناه في المحو اثنى وعلله  
 لذلك قال الفاعل ذا وان  
 كان فيه اشارة أيضا للرد  
 على مدعى التركيب كما قاله  
 الشارح (قوله والمخصوص  
 الخ) لما سكت المصنف  
 عن اعرابه على هذا  
 القول وتعرض له على  
 القولين بعدم تمام الشارح  
 الفائدة به انه على هذا  
 القول أيضا (قوله وقيل  
 مبتدا الخ) ظاهره ان قوله

فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر  
 ألا حبذا أهل الملاقيرة • اذا ذكرتى فلاحبذا هيا  
 والى ذلك اشار الناظم بقوله • ومثل نعم حبذا • ثم قال • وان تردد ما قبل لاحدا • ودخول لا في الذم  
 على حبذا لا يتناول من اشكال لان لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون  
 غير مكره واذ لم تعمل في الاسم الذى دخلت عليه الاعلى قول أنى الحسن وأنى العباس وهو ضعيف  
 (وهذه سببوه ان حب فعل ماض (وذا فاعل) واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا (وانه ما بان ان  
 على اصلهما) من كونهما محالة فعليه ماضية لان الاصل علم التغيير ولا تقصيرهم على حب اذا عطف  
 على حبذا كقوله • فحبذا باو حبه دينا • أى وحبذا دينا تخفف داو لم يتغير المعنى ولا يفعل فحلت بنحو  
 اذا ما واخواته من المركبات التى تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستوه وابن برهان وابن خروف  
 وابن كيسان وابن مالك ولا يصح نداء لظاهر كلام سببوه والتحليل لان سببوه قال حكاية عن  
 الخليل ولكن ذا وجب بغيره كلمة واحدة فحولا وهو اسم فروع الا ترى انك لا تولى لاؤن حبذا اه  
 والمخصوص على هذا المذهب مبتدا والمجته في الفعل والفاعل خبره والاراط بينهما اسم الاشارة وقيل  
 مبتدا محذوف الخبر وقيل عكس وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركيبا وعطف الفعلية لتقدم الفعل  
 قصار الجميع فعلا ماضيا (وما بينه) من المخصوص (فاعل) والجملة فعلية (وقيل ركيبا وعطف الاسم  
 لشرف الاسم قصار الجميع اسماء متداو ما بينه) من المخصوص (خبره) والجملة اسمية واصل الخلاف  
 قولان التركيب وعندهم وينشأ عن التركيب قولان فعلية الجميع أو اسمية ولكل دليل على مدعاه  
 فاستدل مدعى التركيب بما قرأ الاشارة ويروم الاقراء والتذكير وما منع الفصل ثم استدل مدعى غلبة

مقرر والذى في المعنى ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدا محذوف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم (قوله وقيل  
 عطف بيان) قال في المعنى ويردونه لا يجب على الاول وانه لا يجوز الاستثناء من رعاية • تأنيلا من قبل الزمان أحيانا ولا تبين المعرفة بالذكرة (قوله  
 وقيل بدل) قال في المعنى ويردونه لا يجب على الاول وانه لا يجوز الاستثناء من رعاية • تأنيلا من قبل الزمان أحيانا ولا تبين المعرفة بالذكرة (قوله  
 المعنى وهذا ضعف ما قيل لمجواز حذف المخصوص كقوله • ألا حبذا الولا الميامين • منعت الموى باليس بالمعقوب  
 والفاعل لا يحذف (قوله مبتدا وما بعد خبره) قال في المعنى والعكس عندهم يجوز في قولنا زيد بالفاضل وجهين

قوله مخالف الخبر والخبر عنه) أي أفراد أو تركيباً (قوله ومن غير ما ليس بهم) أي لا يقدِّد كثيراً مع جملتهما معاً أو قبل المخصوص أو بعده كقوله ألا حيناً قوموا سالم فأنه و. وقولنا أصوباً لا عانة والصبر وقوله جذاً الصبر شبه تلامذته و. رام مبارأة فعل المعالي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأولاً أي جعل المخصوص والياء بالنا (قوله فقال ابن مالك لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل) رأيت بخط المصنف ما نصه عندي أن سبب ذلك إرادتهم الإيهام ثم البيان كأنهم قالوا أحب شيء ففعلوا ذلك إشارة إلى كل من أثار إليه من حيث هو شيء يتدبره بعد هذا كما قالوا ١٠٠ وبه رجلا وتدل والله أحذفهم فأنك لا ترى مثله ثم قال خاماً قول الشيخ فهو يضاهي المثل

الفعلية وهو الأخفش وخطاب بتعليب الخبر الأول وتعليب الآخر وهو فاسلقة مدحها بما لا يمدح الأسمية من شذوذ تخالف الخبر والخبر عنه ومن غير ما ليس بهم وهو الممدوح ويقولهم لتجديدها و. يضارع واستدل مدعي غلبة الاسميه وهو الممدوح في مقاضيه وابن السراج في أصوله والسيرافي في شرح الكتاب بيان الاسم اشرف ويستقبله الكلام ويقع فيه التركيب كثيراً ما تجبده فصار عجبته اذا قال له جذاً (و) اخذت الفاعلون يعلم التركيب في علة كونه لا يتغير فاعن الأفراد التذكير بل يقال جذاً هندان (و) جذاً (انزيان) في ثنية المذكر والمهندنان في ثنية المؤنث (أو) جذاً (انزيون) في جمع الذكور (أو المهندات) في جمع الاناث على ثلاثة أقوال فقال ابن مالك (لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل) السائر الذي لا يغير من حالته في الاستعمال الاول (كأن في قولهم الصيف ضيعت البين يقال لكل احد) مذكر اكان أو مؤنث تامقراً أو مؤنثي أو مجموعاً (بكر التاء وافرادها) لانه في الاصل خطاب لام إذ كانت تحت رجل مؤنث ففكره تمكبره من فطنتها فتزوجه رجل شاب فقير فبعثت إلى زوجها الاول تستر فده فقال لها ذاك الصيف منصوص على الترفيق قالها الجوهري والمثل يشتم المئانة قول من ركب مشهور شبه مضره بمجوده وقال ابن كيسان لأن المشار اليه (بمصدر مضاف) إلى المخصوص (محذوف) أي جذاً حسن هند أو كذا الباقي ورده ابن العلي أنه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات لأن جافس شافع فأنتم فيه الأفراد كفاعل نعم وشي المضر وكذا الجامع التمييز فيقال جذاً زيد رجلاً (ولا يتقدم المخصوص على جذاً) فلا يقال زيد جذاً كما قال زيدتم الرجل (لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل) أو إلى ذلك أشار الناظم بقوله

وأولذا المخصوص أما كان لا \* تعذر بذاهو يضاهي المثل

(وقال ابن بادشاذ) إنما امتنع تقديم المخصوص على جذاً (لأنه لو هم أن في حب ضمير) رفوعاً على الفاعلية يعود على المخصوص (وأن خامعول) يقال ابن مالك توهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ثم علمه بجزائه مجرى المثل كما تقدم (تنبيه) إذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب (فعل) المضموم العين (المقدم ذكره) في الفصل قبله (ويجوز في حقه الفتح) مع التخفيف وعده (والضم) ينقله من العين إليها (كما تقدم) من أنه يجوز أن تسكن عينه وأن تنقل حركته إلى فاعله وأن لم تكن الفاعلية فإياك بها إذا كانت حلقية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (وودون فأنضم الحما كثره) (فان قلت جذاً فتح الحما واجب) للتركيب (ان جعلتهما كالكلمة الواحدة) والافجائز (هذا باب أفعال التفضيل) \*

وهو الوصف المبني على أفعال زيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل وأما خبر وشرفي التفضيل فأصلهما

ينبغي أن يمدح أو أن يكون كالصفة الرتبة للحد والذم لا يغيرونه كما أنهم يريدون في الأمثال الثبوت وهذا التغير فهو يضاهيه من هذه الأرادات لهم يريدون استعماله كثيراً فل يعقبوا عليه التغيير لأن استعمال شيء أخف من استعمال أشياء وهذه هي العلة في الأمثال ثم إن المثل فيه امرأته وهو أنك إذا أتيت به كأميل أولاً فكانت قلت هذه الواقعة تستحق أن يقال فيها اللفظ الذي قيل قد يقال في الواقعة المشهورة وليس ذلك في صيغة جذاً التاعدم التغيير لمعني آخر وهذا معنى قوله فهو يضاهي المثل أي من حيث فيه علة تقتضي أن لا يغير لانه مثل من كل وجه فهذان تأويلان حسنان فالجذ لله الذي هذان لفظاً وأظن أني عشت على تفسير كلام النحاة قولهم أنه يضاهي المثل

أحسن معاشراً واعلم أنه انتهى وما ذكره أولاً سابق في كلام الشارح نقله عن الفارسي (قوله لتلا اخبر يتوهم) قال القاني إنما يظهر هذا التعديل في المخصوص المفرد المائى والمجم والمؤنث فلا تنبى وقد يقال طرد الحكم إلى غير المفرد (باب أفعال التفضيل) \* حكمه ذكر هذا الباب بعدما قبله أن المتكلم قاربه بالمدح والذم عموماً والموضوع لذلك نعم وشي وجذا أنبأناه فبأقاربه يمدح خصوصاً غير تعرض لغير الممدوح والمذموم والموضوع لذلك فعل وتارة يمدح التعرض لغير الموضوع لذلك أفعال التفضيل (قوله المبني على أفعال) قال الزرقاني خرج ليعاد بعض صريح لم الفاعل والمعاد بعض صريح التعجب وقوله زيادة صاحبه على غيره يخرج ذلك كما ينبغي وأحسن انتهى وقد يقال صريح التعجب خارج بقوله وهو الوصف لأن الصريح أن

أحسن فعل لا وصف ويمكن أن يحل بانه أو ادخل التعريف شامل لكل قول (قوله ليس الوصف منه على أقبل) هذا ما اشتهر وقيدته  
 الرضي كما انصهر عن ذلك ابن كمال ما شاق القراند بينهم حيث قال شاع فيه ان اسم التفضيل لا يبنى مما نه فعل لغيره حتى قالوا للفاضل  
 التفاضل في تفسير قوله تعالى ألد الخصام والمعنى أنه أشد انحصام خصوصية لامن جهة ان ألد أقبل تفضيل بل من جهة أن اللدشدة  
 المحصورة فكان شديد بالانسيبة الى مادونه أشد دفعي الاعناق فنهنا الاختصاص كما في تولد حسن الناس وجهوا لذلان اللدشدة  
 يبنى منه أقبل صفة بدليل لد في جمع ولداء في مؤنثه فلا يبنى منه اسم التفضيل الى هنا كلامه ١٠١ وليس الامر كما شاع كما أقصع عنه

رضي الدين حيث قال في  
 شرح الكافية يبنى أن  
 يقال في الألوان والعيوب  
 الظاهر فبان الباطنة يبنى  
 منها أقبل التفضيل نحو  
 فلان أبهمن فلان  
 وأخو من فلان وأربع  
 وأهوج وأخو أخو والد  
 وأعم وأول مع انها  
 تبنى منها أقبل لغير  
 التفضيل كما حقق وجها  
 وأهوج وهو حاد وأخو  
 وخرقاء وأعم وعماء  
 وأولون وكاه فلا يطرده  
 أيضا تعالى له بان منها  
 أقبل لغيره الى هنا كلامه  
 ومن هنا تبين ان الفاضل  
 التفاضل في كماله في  
 دعوى ان ألد ليس أقبل  
 تفضيل كذلك لم يصح  
 في الاستدلال عليه باللد  
 مما يبنى منه أقبل لغير  
 تفضيل (قوله خوات بن  
 جبير) قال النووي رحمه  
 الله هو يفتح الجاهلية  
 وتشد الراء وقال وهو  
 أحد فرسان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وصاحب

آخر وأشر فخذت المزة بدليل ثبوته في قراءته في قلابه من الكذاب الاشر قطع الشين وتشد الراء  
 وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واختلف في سب حذف الهمزة منها فقبل أكثره  
 الاستعمال وقال الاخفش لانها لم تستقام في فعل خولف لفظا ما فعل هذا فمما شذوذ ان حذف  
 الهمزة وكونهما أقبل لهما وأما قوله وسب شي الى الانسان ما معنا فضرور (انما صاغ) أقبل  
 التفضيل (مما صيغ منه فعلا التعجب) وهو كل فعل ثلاثي تصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى  
 للفاعل ليس الوصف منه على أقبل فعلا (يقال) من باب ضرب يضرب (هو ضرب ب) من باب علم  
 يعلم دو (أعلم) من باب فضيل يفضل هو (أفضل كما يقال) في التعجب منها (ما أضر به) ما أعلمه  
 (و) ما أفضله (وأضر به) ما أعلم به وأفضل به والى ذلك أشار النائم بقوله  
 صغ من صوغ منه للتعجب أقبل للتفضيل واب الذي  
 (وشذ بناؤه) اسم عين نحو هو أحفل البعير بنوه من الخنثى وهو اسم عين والمعنى أكلهما أي  
 أشدهما كلا ومن (وصف فاعله) كهو أقم به أي أحق بنو من قولهم هو فن أي حقيق (و) هو  
 (الص من شظا) بنوه من قولهم هو لص وكسر اللام أي سارق وشظا طلبة كسر الشين وظا من معجمين  
 اسم لص معروف من بني ضبة وقول ابن القماح فاعله لقال لص اذا أخذ المال خفية فعلى هذا  
 لا شذوذ (و) شذوذؤه (مجازا) في ثلاثة كهذا الكلام أعصر من غير بنوه من اختصر فيه شذوذان  
 كونه مبنيا للفعول وكونه فاعلا في الثلاثة كما تقدم في التعجب منه (وفي) بناؤه من الفعل الماضي الذي  
 على وزن (أفعل المذهب الثلاثة) المتقدمة في التعجب قبل يجوز مطلقا وقبل يتع مطا وقبل يجوز  
 ان كانت الهمزة لغير النقل (وسم) شذوذ فاعل القول بالتم مطا وقبل المنع في أحشى التفضيل (هو)  
 أعطاهم الدرهم) أو أواهم للعرف (وسم) شذوذ فاعل الثاني (هذا المكان أقفر من غيره) سمع بناؤه  
 (من فعل المفعول كهو أزهى من ذلك) بنوه من زهى بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تكاهم به العرب الا  
 مبنيا للفعول وان كان معنى الفاعل وحكي ابن دريد زهايز هو أي تكبر فاعل ملحا كما بن دريد لا شذوذ فيه  
 لأنه من المبنى للفاعل (وسم) هو (أشغل من ذات النحين) بنوه من شغل بالنبا للفعول والتعجب  
 تشبيهه بغير النور وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحين امر آمن بنى سم آقه من نغابة  
 كانت تبسح السمن في الجاهلية فاني خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه نسوا معها فخذت فجا منها  
 علوا فقال لها أمسيك حتى انظر الى غيرهم حل الاثر وقال أمسيك فلما شغل بيدها حاورها حتى قضى  
 منها ما أراد وهو بتم أسلم فشبه بطرا رضى الله عنه (و) سمع هو (أهني) محتاجتك بنوه من عني بالبناء  
 للفعول وسمه فيه عني كرضي بالنبا للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه (وما توصل به الى التعجب ما

ذات النحين في الجاهلية هو امر آمن بنى تيم اللات وفي الاصطلاح جبر وذر ابن أبي خيثمة القصص من طريق ابن سيرين قال كانت  
 امرأة تبسح سمن في الجاهلية فتدخل رجل فخذها خالقة فارتفع فتنكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت  
 نعم قلت زافذاه فقال أر يد أطيب منه فاسكتي وحلت آخر فذاه فقال أمسيك فقدا نكحت بغيري فقالت امر حتى أوثق الاول  
 قال لا والآخر كتمت يدي يهرق فاني لا أجد بغيري فاسكتي بيدها الاخرى فانقض عليها فلما قضى حاجتها قالت له لاهناك فذاه فقال  
 نزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم عبر الظهار قال فخرجت من حياي فاذا بنفوة يتحدثن فاعلميني فخرجت فاخذت حلتي فلست بها  
 وجمعت اليهن وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبة فلهما رأيت بهتة فقلتا يا رسول الله جئ شري فانا ابغين له قيدا الحديث بطوله

(قوله لان المثل بالمصدر معرفة) قد حقت فيهما من ذلك لئلا يفسد بلازمه وان قد يكون تكرار دليل تجوز المصنف أو برسل وسلا في  
قراءة النصيب أن يكون بتأويل أو سلا ١٠٢ \* (فصل) \* (قوله اما أن يكون مجردا من الالح) لا يتصلوا به مجردا بالامن مشاركة

المفضل عليه في المعنى  
لفظا أو تقدير أو المراد  
بقوله أو تقدير أو اشارته  
بوجه ما تقولهم في  
الغرض من هذا أحب إلى  
من هذا وفي الشعر من هذا  
خير من هذا وفي التبريل  
قال رب السجن أحب إلى  
مما يدعوتني اليه أو ويل  
فإن هذا أقل بغضا أو أقل  
شر أو من غير الغالب  
قولهم العسل أحلى من  
الحل والصيف أحسن من  
الشتاء فانظر حواشيها

(وحيثما يصدر ذلك الفعل بغير افعال هو أشد استرخا وجرة أو يستثنى من ذلك فائدة الصوغ  
للفاعل والغالب لا لا شئان أشد يأتي هنا فذلك مستقام من قول الموضع ويحيى مصدر  
ذلك الفعل بـ لان المثل بالمصدر معرفة والتمييز واجب التكرير كانه عليه الموضع في الحواشي

\* (فصل) \* ولا سم التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من ال والاضافة فيجب له حكم  
(أحدهما) في نفسه وهو (أن يكون مجردا مذكرا دائما) ولو كان مسندا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع (نحو)

قولك زيد أفضل من عمرو وهذا أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو  
والزيدون أفضل من عمرو والمندبات أفضل من عمرو ونحو قول الله تعالى (ليوسف وأخوه أحب) إلى  
أبيئنا (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي

بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي

بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي

بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي

بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي

بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي

بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي

بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي

بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي

بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي

بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي

بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي  
بالدين) (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وآلؤكم كانوا على غير دين فقل لا شأن لي



والذي في العيني أسود العين وأنه اسم جبل لا دخل كآتهم والمعنى أنهم ثلث أمداً لأن الجبل لا يغيب (قوله أحجب من الجراح) هو صياغة  
رضي الله عنه على ما مره ابن جرير في الإصابة وداعى ابن عبد البر وقال أحببتهما لثنتين ١٠٣ مصغراً والجراح يضم الجيم وتخفيف اللام

وأخره ملة وقال القنري

في حواشي المثلث له

يشدب اللام وهو عجب

في الصاحح ما يوافق كلام

الحافظ ابن حجر والمتبادر

من كلام ابن جرير

أحببته بيا محققه فهو

فصيل في جامع الأصول

أنه بيا مشددة فهو فصيل

وذلك صرح الفريزي

(قوله وقال العيني أن

الحظاب للفصيل) أي يقع

القامد كسر السين المهملة

(قوله وادعي أن السوايق

الخ) ادعي أيضاً أن جملة

من الشرايح حتى الأفاضل

الذين قد صعدوا الشرح مثل

الكشاف وهو ما يشبه

وغيره لفظ الترويح وظنوا

أنه لا يستعمل إلا بمعنى

الرواح وقت الشيء

(قوله لأن ذلك أغلغلت

بالنسبة إلى العامل فيه

فقط) المحصر ممنوع لأنه

يتبع أن يتقدم عليه أيضاً

ما هو أحد أركان جلته كما

استمع تقديم خبرها

النافعة عليها ولا رد على

ما قاله تقديم العامل

فما له الصديق مثله

الإضافة نحو غلام أي

بوم سفره لأن الصدارة

في صورة الإضافة صارت

لضاف وأعلم أنه قد

كان وان وثاني مفعول طن وثالث مفعول أعلم نحو زيد أفضل وكان زيد أفضل وان زيد أفضل

وظننت زيداً أفضل وأعلمت عمراً زيداً أفضل (ويقول الحذف إذا كان) أفعال (حالا) كقوله

دوت فوق ذلك (كالدر أجلا) \* فظل فؤادي في هواك مضلاً

فاجل حال من نال المحاطبة في دوت وكالدر مفعول ثانٍ لحنك (أي دوت) أجل من البدر) وقد خلصناك

مثله قاله ابن مالك في شرح التبيين (أو) إذا كان أفعال (صفة) كقوله (وهو أحجب من الجراح

(تروحي أجدر أن تغيب) \* غدا يجني باد زليل

فاجدر صفة لهذف وهو عام له المعطوف على تروحي (أي تروحي) والتي مكاناً أجدر من غيره بأن تغيب

(فيه) غدا قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه إشارة إلى أن الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح

وقت الشيء وأجدر بالجيم أي أحق وتبقى من القيد أوله وهو الترويح وقت الظهير وقال العيني أن

الخطاب للفصيل وهو صغار النخل من تروح الثبت إذا نماز وأنه كفي القيلولة عن غمها وزهوها وادعي

أن السوايق والأواقي تشبه ذلك ووجدي تشبيه جنب مضاف إلى البارز وتلليل وهو وصفان

لوصف من محدوفين والاصل يجني ما بارز ومكان تليل وحذف العامل (ويجب تقديم من

ومجرورها عليه) أي على أفعال (أن كان الجور) (بين) (استقهما) لأن الاستقهما له صدور الكلام (نحو

أنت من أفضل) والاصل أنت أفضل عن تقدم على عامه وهو أفضل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تكن باقون مستقهما \* فلهما كن أبداً مقدما

وتمثيل الموضوع أحسن من تمثيل النظام بقوله مثل عن أنت خبر لما قيم من الفصل بين العامل وبعمله

باجني لأن المستدأ اجني من الخبر بمعنى أنه ليس معمولاً له على الصنيع وسباق في أنه لا يفصل بين أفعال

ومن بالابتداء لأنها منزلة المضاف والمضاف إليه ولا يزم من تمثيل الموضوع تأخير ما صدر الكلام عن

صدره تملأن ذلك أغلغلت بالنسبة إلى العامل فيه فقط لا مطلقاً (أو) كان الجور (بين) (مضافاً إلى

الاستقهما) نحو أنت من غلام من أفضل) والاصل أنت أفضل من غلام من تقدمت من ومجرورها على

أفضل لأن ما أنضيف إلى ما له الصديق حتى التصدير وما أحسن قول لا من المهي في الفتح

عليك يا رب الصدور في غدا \* مضافاً لا رب الصدور تصدرا

(وقد تقدم) من مع مجرورها على أفعال (في غير الاستقهما) وهو الأخبار (كقوله) وهو سب

أذا سارت أسماء بواطة فينة \* (فاسما من تلك الطعنة أملح)

والاصل فاسما أملح من تلك الطعنة فقدم من ومجرورها على أملح (وهو ضرورة) عند الجمهور ونداد

عند الناظم حيث قال ولدي \* أخبار التقديم نزار وردا \* وذلك لأن أفعال عامل غير متصرف في نفسه

فلم يكن أن يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة أفعالاً الثانية أن يكون

أفعال مقروناً بالفيجب له حكماً أحدها أن يكون معاً بقا موصوفه في التذكير والتأنيث والأفراد

والشبهة والجو إلى ذلك أشار الناظم بقوله \* وتلواطبق (نحو زيد أفضل وهذا الفضلي والزبدان

أفضلان) والفتندان الفضليان (والزبدان الأفضلون) أو الأفاضل (والهندات الفضليات أو الفضل)

بضم القاء وفتح الصاد المحققة كالكبيرة فيطبق موصوفه لزوم لانه نقص شبه ما فعل المتعجب لا قتر أمال

ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال أبو سعيد عن بن سعيد في كفاية المستوفى ما ملخصه ولا يستغنى

في الجمع والتأنيث عن السماع فإن الأشراف والأخرف لم يقبل فيهما الأشراف والشرق والأخلاف

تعارض في هذه المسئلة أن ما تأخير ما له الصدران آخر معمول أفعال عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفضل فيما قبله أن قدس ما بن

مالم يرجع التقديم محققاً على تقديم ما له الصدر وفيما اختار المصنف ما الهجرتورين (قوله فيجبله حكمان) لا ينبغي أن أحيد

الحكمين له باعتبار نفسه وانما في باعتبار ما بعده وكان اشار على ربه على ذلك العلم به على سبق قوله ولست بالاكثر) الثاني للخطاب  
 زائد قوله محذوف ما يدل الخ فيه حذف البتل قال انداميني في الباب الثاني وينبغي تحريك النقل فيه قوله اومه علة لمس الخ هذا  
 ما قاله المصنف في المعنى في النوع الثاني من الجملة السادسة من الباب الخامس وقال الدونشري قوله اومه علة لمس الخ نفسه ونظر لميسين  
 وجهه قوله بمعنى الكثير قال الدونشري فيه نظرا وانما معناه الغالب في الكثيره قوله ان يكون مضافا قالوا المضاف لا يضاف الى  
 جنس وهنما سأل عن قوله عز وجل احسن الخالقين وارحم الراحمين واحكم الحاكمين لان الخلق من انفعلي والايحاديون من غير معني  
 الكسب وهما متباينان والرحمة من الله ان جعلت على الارادة صنع المعنى لانه يصير اكثر ارادة من سائر المريدين وان جعلت من مجاز  
 التشبيه وهو ان معاملة تشبه معاملة الراحم مع المعنى ايضا لان ذلك مشترك بينهما وبين عباد الله ان ربه ايجاد فعل الرحمة كان  
 مشكلا فلا موجد الا الله عز وجل واجاب السيف الا مدي بان معناه اعظم من يسمى بهذا الاسم قال العز بن عبد السلام وهذا  
 مشكل لانه جعل التفاضل في غير ما وقع اللقب باز انمو هذا بساها المعترضة وصنع على مذهبهم لان الغالبين عندهم كثيرون واقول  
 الاقرب في الجواب ان فعل انما يلزم كونه مضافا الى جنسه اذا اضيف الى نكرة او مفعول مقصده حقيقة المفاضلة اما اذا قصد به الزيادة  
 المطلقة او الاولى لا تفصيل فيه فلا كان مضافا عليه والا تات مقصده الزيادة المطلقة (تدبره) \* وايت بخط المصنف مانه مسئلة  
 قول النحاة لا يضاف فعل الى ما هو مفعوله وهذا شرطه ان يكون المضاف اليه هو المفضل فاما اذا لم يكن مفعولا فخص فهو يوسف  
 احسن اخوته وهو اولاد الخصاص في أحد ١٠٤ التاويلات ولولا رجل ذكره او مرفا كون اولاد الخصاص من باب التفضيل وقوله لاولي

والترقي كاقبل ذلك في الافضل والاملو كذلك الاكرم والاعجوب لهما الا كرم والامجاد ولم يسمع  
 فيها الكرمي والهدى (و) الحكم (الثاني ان لا يوثق معنيين) الامن واليقاقتان (فلا يسميان كال  
 والاضافة (فاما قول) ميسون (الاغني) ولست بالاكثر منهم حصا) \* وانما العزلة لكثير  
 (مخرج) جهه بين الومين (على زيادة ال) في اكثر (او على انها) أي من ليست متعلقة بالاكثر المعرف  
 بال وانما هي (متعلقة باكثر نكرة) حال كونه محذوف ما دلا من اكثر المذكور بدل نكرة من معرفة  
 والاصل بالاكثر اكثر منهم وعلى ان بمعنى في أي فيهم اوليان الجنس أي من بينهم اومه متعلقة بليس لما  
 فيه من راحة قولك انتي واقتفر الفصل بين اقل وعيدته لافضوره وحصى عي أي عسدا وانكاثر  
 بمعنى الكثير (الحال: ثلثة ان يكون) اقل (مضافا فان كانت اضافته الى نكرة زمه امر ان التذكير  
 والتوحيد كما يلزم المجرور من الولاضافة) لاسواتهما في التنكير) ولكنهما على معنى من والى ذلك  
 اشار الناظم بقوله  
 وان لمذكور نصف او جرد \* ازم تذ كبر او ان يوجد  
 (ويلاحظ في المضاف اليه ان يطابق) الموصوف (نحو) زيد افضل رجل (و) (الزيدان افضل رجلين

رجل ذكر اعلم ان هذا  
 الحديث الشر يف فيه  
 سواء ان الاول ما اشير اليه  
 في كلام المصنف هنا هو  
 انه كيف اضيف اقل  
 الى ما ليس جزأ منه وجوابه  
 ما عرفت الثاني ان قوله  
 رجل يقتضى أن لا يدخل  
 الطفل الذي ليس بـ رجل  
 لانه لا يقال له عرف  
 اللغة رجل وأجاب عن  
 هذه الفقهاء في كتاب

الفرق بين المراد بالرجل ما ليس امرأة بقرينة وصفه بذكر ويحتاج حينئذ الى سر هذا الاطلاق هو لاقبل لاولي ذكر والزيدون  
 والاطهر ان يقال ان اولي افضل مضاف الى رجل اضافته بسبب المعنى ان الرجل هو الواسطة بين هذا الاول وبين الميت فهو بسبب  
 قرينه لانه لا يرث الا اذا كانت قرينه في هذه الجهة كما انه لو قيل اولي الميت كانت الاضافة اضافته نسب والتقدير اولي رجل بالميت أي  
 اقرب رجل لشخص اقرب رجل من الميت ونظيره هو اخوك اخوال خالها اخوال الشدة اضيف الاخ الى خالها بسبب الاختصاص فاذا  
 قوله اولي رجل نفي الميراث عن الاول الذي هو من قبل الام كالمحال ونحوه لان الحال اولي الميت يعني من ابن عمهم المثلث لا هو لانه  
 يظن لا ولا يعلو فاذا بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء وان كن من الاولين بالميت من قبل صلب لانه انما تذكر نعت لا ولي ولذا  
 كانت عفو مضاف الى اللفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوى السهام لقلت اولي رجل ذكر بالغ الرافع ولو قيل  
 من يعلى المال لقلت اولي رجل ذكر انما نصب (قوله فان كانت اضافته الى نكرة) قال في الترشيع واذا عطف على النكرة المضاف  
 اليها قلت هذا افضل رجل واعقه وهو لا عقل نسوا عتقه وافضل رجلا عتقه تذ في الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر  
 والمؤنث على التوهم كما نلت قلت من اول الكلام فان اضيفت الى معرفة ثبت وجعت وهو القياس وأجاز بسببه الافراد على مقوله  
 وممة احسن الثقلين جيدا \* وسالفة واحسنه قد لا كما قالوا احسن من ذكرنا اها وحاصلا ان افراد الضمير مع عود على تغير  
 مفرد لئلا يلهي بالوصول وعليه يتخرج ما سبق في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه قوله لاسواتهما في التنكير قال اللغاني يؤخذ  
 منه ان اضافته لعرقه تفيد التعرف وان اضافته في الوجهين معنونه هو كذلك اها وقد تقدم في باب الاضافة الكلام على ذلك في

كلام الشارح (قوله اذا فضلا) هو وما بعده المضاد المعجمة كما هو المناسب للتمام وفي بعض المواضع انه بالصاد المهملة ولا داعي له  
وانتشر فساد حتى ألحق بالاصل في كثير من النسخ (قوله لاتم) أي عوماشتمو ليا واتمتم عوماشدليا وقوله فمن أين جاء العموم أي  
الشعور في حيث قال أولا والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلا رجلا رجلا قوله ان تقول على التفضيل فيه وقوله بعدوان  
كان على أصله من افادة المفاضلة) تغيير حسن بين ممراد المصنف وأوبه إلى ان تغييره بشكل لا يلهي بصح كون الاضافة على معنى من  
الاتي لبيان الجنس لتعريف ضابطها ولا الجارح للفضول لان افضل لا بد أن يكون بعض ١٠٥ مضاف اليه والثاني كلاله والمجرور  
بين لا بد أن يكون غيره

وتفضيل المقال في  
حواسنا على الالفية  
واعلم انه يختلف في نحو  
الله أكبر والله أعظم فقيل  
ان أفضل على حقيقته  
وحذف المفضل عليه  
أي أكبر من كل كبير  
وأعظم من كل عظيم  
وقيل أفضل بمعنى فاعل  
قال المصنف والسرفي  
هذا ان اطلاق الكبير  
والعظيم الموجود ونحو  
ذلك على القديم والحادث  
هل هو طريق التواطؤ  
أو بطريق الاشتراك  
اللفظي أو المعنوي فان  
قلنا بالاشتراك اللفظي  
امتنع في هذه الاشياء ان  
تكون للمفاضلة لعدم  
المشاركة في المعنى وان  
قلنا بالاشتراك المعنوي  
جاز والحق الاول فانه  
لائق من بين القديم  
والحادث في معنى من  
المعاني وانما الاسم واحد  
والصانع مختلفه وأما  
قولهم في دعائه أعز وأطول

والربون أفضل رجال وهند أفضل امرأة) والمندان أفضل امرأة والمندان أفضل من جميع الرجال اذا فضلا رجلا رجلا  
ثبوت المزة في الاول على جنس المضاف اليه واحد او اثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد  
أفضل من جميع الرجال اذا فضلا رجلا رجلا والبيان افضل من جميع الرجال اذا فضلا رجلا رجلا  
والربون أفضل من جميع الرجال اذا فضلا رجلا رجلا وهند أفضل من جميع النساء اذا فضلا امرأة امرأة  
والمندان أفضل من جميع النساء اذا فضلا امرأة امرأة والمندان أفضل من جميع النساء اذا فضلا  
نساء نساء فان قلت النكرة في سياق الاثبات لاتم فمن أين جاء العموم قلت أجيب عنه بان العموم  
فيه باعتبار أصله اذا أصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك  
صحبت الاضافة لان افضل لا يضاف الا للمعوم بعضه (فاما) قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافرين) بالافراد  
ومقتضى القاعدة كافر من يجمع ليطابق الواو فيكونوا (فا) لجواب ما قبله المبرر على حذف الموصوف  
(وال تقدير أول كافرين) وقال فريق آخر (فاما) قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافرين) بالافراد  
للمجوز الاول وقال محمد بن مسعود في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب  
اقرارها نحو انت افضل رجل وأنتما افضل رجل و أنتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافرين وذلك  
هو القياس لان النكرة تتميز له وقد خففت الاضافة فانه مفعول واحد جازوا و قبلنا لا ما عا ان يثنى  
وان يجمع نحو أنتما افضل رجلين و أنتم افضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة  
في الاضافة الى النكرة (وان كانت الاضافة الى معرفة) فهو ثلاثة أقسام قسم يقصد به زباده على  
ما أضيف اليه وقسم يقصد به زباده مطروقة وقسم يقصد به زباده على (فان أول) افضل على التفضيل  
فيه) أو قصد به زباده مطروقة (وجبت المطابقة للموصوف فيه تشبيها بالمعرف بالاف الاطلاق لفظ من  
ومعناها قد ينواردان على مثال واحد (كقوله الناقص والاشع اعدلا لبي مروان) فيجوز اعدلا ان  
يؤول على التفضيل فيه (أي اعدلاهم) لاسم المشاركة ما اعد من بني مروان في العلل ويحتمل ان زباده  
زباده مطروقة الناقص هو زيد بن الوليد بن زيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق  
الحند والاشع بالشرين المعجمة والمحم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لان بحبته أثر شدة  
من دابة ضره نحو في ذلك آثار التام لم يقله وان لم ينو فهو طبق ما هو قرون (وان كان) افضل (على أصله  
من افادة المفاضلة) على ما أضيف اليه (جارت المطابقة) لشيء بالمعرف بال (كقوله تعالى) وكذا جعلنا  
في كل قرية أكابر مجرميها فأكابر مفعول أول جعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني وبمجرمها  
مضاف اليه أكابر اولي بطايق لقل أكابر مجرميها وفي بعض النسخ (هم أراذلنا) اولي بطايق لقل أراذلنا  
(و) (جاز) (تركها) أي ترك المطابقة لشيء بالمعرف دلتيه معنى من (كقوله تعالى) ولتجدنهم أحرص الناس  
فأحرص من هولئان لتجدوا بطايق لقل أحرص بالياء (وهذا) الوجه هو ترك المطابقة (هو الغالب)

(١٤ مصرح في) ان افضل بمعنى فاعل أي عز زباده فان كان معناه هم انهم لم يذكر مفضل عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس  
بشيء لانه يكون مثل ولا تخيرين ان في فان الاول هناك الدليل على ان المراد خبر من الدنيا لوها ليس كذلك فقلنا قنوه عا ما فان  
قيل لا يستقيم أحرص من غيره لعلمنا اننا اشبهه بغيره أحرص من فان ذلك ساقط بل بقدر ذلك العالم أعز وأطول من غيره من البيوت لامن  
غيره مطلقا فان قيل لم يذكر الفرق في هذا في معرض بيوتهم بقدر تفضيل هذا على اقله ذاتيها التفضيل قلنا انه في تمام المدح  
والاجتناف فصحت ان يقول اننا يئس أعز وأطول من بيوتكم ليس لكم بيت عيشه فان قيل لم ير ان يثبت انهم يئسوا وعز زباده  
وهذا أحرص منها لاجتناب العلم بهم ليس من دعوى فهذا جليح حسن فقام له اه ومن خطه نقلت

(قوله فان قدر) قال اللقائي أي ابن السراج وهو جواب عن سؤاله بقدره أن يقال كيف توجه ابن السراج وقد جاءت المطابقة في أكاره مجرمها وهو مضاف إلى معرفة وتقدير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك أن أكاره ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرمها مفعولا أول وورد الشارح هذا الجواب بان التقدير يلزم منه المطابقة في الجهر من آل الأضافة وقد تقدم منها ما هو واجب على التقدير المذكور أن يكون مجرمها مفعولا أول لا مفعول ثانٍ وهو في الأصل مبتدأ وأكاره خبر ولا يجوز كون المبتدأ مذكرا والمجرم معرفة على ما قرر في موضعه (قوله على نحو تعلقه الخ) قال ابن مالك في شرح التسهيل يقال زيد أرغب في الخير من عرو وأجمع لئلا من زيد محمد أدرف بك اه واعترض عليه بأن أجمع لئلا ليس من هذا القبيل بل بما عدي إلى الواحد (قوله أن كان المحفوض كالأخ) وذلك إذا أضيف إلى معرفة وقوله وعكسه كما في النسخ الصحيحة فيما إذا كان مضافا لنكرة قال المرادى الفعل التفضيل بمعنى بعض أن أضيف إلى معرفة وقومعني كل أن أضيف ١٠٦ إلى نكرة ولهذا يقال أفضل الرحلين وأفضل وجلين الزيدان (قوله فيه شنع منه المفعول به)

في الاستعمال (وابن السراج بوجه) ويجعل فعل فيه كالمجرد أو يلزم فيه الأفراد والتذكير وورد أكاره مجرمها (فان قدر أكاره مفعولا ثانيا) لمجملنا (و مجرمها مفعولا أول) كما قال ابن عطية (فيازمه المطابقة في الجهر) من آل الأضافة كما قال أبو حيان وإلى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله  
 والمعرفة \* أضيف ذو وجهين من ذي معرفة \* هذا إذا نويت معنى من  
 وذكر صاحب الأملثال السائرة أن الفعل يأتي في اللغة لثني المعنى عن الشئ نحو قوله تعالى أهم خير أم قوم تبع أي لا خير في القريتين اه \* (مسئلة) \* يتعلق بالفعل التفضيل حرف الجر على نحو تعلقه بالفعل التعميد وأما المحفوض به فيجوز أن كان المحفوض كالأفضل بعكسه وأما النصب فيمتنع منه المفعول به ومعهم والمطلق مطلقا والتعديد إذا لم يكن فاعلا معني الان كان أفضل مضافا إلى غيره ويجوز الباقى وأما الرفع به فانه (رفع الفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغفوز زيد أفضل) في أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى زيد (و) (رفع الضمير المفعول والاسم الظاهر في تعلقه قليلا) حكاه سيبويه وأشار إليها الناظم بقوله \* ورفع الظاهر ترز \* (كررت برجل أفضل منه أي أو) أفضل منه (أنت) تختص أفضل بالفتح حتى أنه صفة رجل و رفع الأبوانت على الفاعلية أفضل على معنى فاقه في الفضل أي أو أنت أو أكثر العرب و جبر رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم أو أي أو أنت مستند مؤخر فاعل أفضل ضمير مستتر فيه ما تدعى المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل و رابطها الضمير المرفوع و ين و يطرد (ذلك) الرفع الظاهر (إذا حل) الفعل التفضيل (عمل الفعل) مع موافقة المعنى والفعل رفع الظاهر وكذلك ما حل عمله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله هو متى عاقب فعلا فكثر اثنا (وذلك إذا) كان أفضل صفة لاسم جنس (و سبقه في) وكان مرفوعة أجنبيا وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف به (مفضلا) ذلك الأجنبي (على نفسه باعتبار ابن) بخلافه (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فاحسن أفضل تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسوق بنى مرفوعة الكحل وهو أجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار ابن مختلفين فباعتبار كونه في

ليوافق ما في باب التعيير من أنه نصب ما كان فاعلا في المعنى وما لم يكن كذلك إذا كان مضافا لغيره والتعذر أضافه من عين (قوله وأشار إليها الناظم بقوله ورفع الظاهر) لا يخفى أنه ليس فيه رفع للضمير البارز في ذلك ولم يتعرض له أيضا في التسهيل قال ابن الصائغ فينبغي أن يزداد ضمير متفصلا أو قول يمكن أن يربط الظاهر باليس ضمير استمرا (قوله إذا حل عمل الفعل) إشارة إلى أن عمله في الظاهر في هذه الصورة محاولة عمل الفعل إذا كان الموجب لتقصو زه عن الأوصاف العامة هو أنه لا يوجد له فعل معناه وسبق أن قيل في تعليله غير ذلك (قوله إذا كان أفضل صفة) قيل اشتراط ذلك لثبات التفضيل وهو دعوى وقيل لأن الأسماء العامة لا يلزمها الاعتماد على تصرف بان ذلك يكفي فيه لثني. وأجيب بان أفضل لم يرق قوتاسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وإن وجدت شرط ورفع الظاهر (قوله وكان مرفوعة أجنبيا) كذا اشتراط ابن الناظم و مراده الاحتراز عن السبي بالمعنى المذكور لينخرج نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أي أو من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقوله مفضلا على نفسه باعتبار ابن وحيث أريد بالسبي المحترضة ما ذكره لا ينافي اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببا بمعنى الموصوف به متعلقا

ادعى المصنف في باب المفعول به إلا ما جاء على ذلك وهو ما يتعلق بذلك في كلام الشارح (قوله والمطلق) فاما قوله أما الملوكة فانت اليوم الأمام لثما أو أياضهم سر بالبطاح فنضوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور كما إذا وقع بعده المفعول بنحو فانتفرت نفس امرئ متبني إلى ما يدل من يحيى بن رسل المواعيد وحكمة كونه لا ينصب المفعول المطلق أعطاه حكم فعل التعجب لأن معناه المبالغة (قوله إلا أن كان مضافا إلى غيره) الاظهر أن يقول أو كان مضافا إلى غيره

عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غير مفصول والمعنى ان الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في

عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصولين الواحد الشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار

المقصود والسبب اطرافه فعمل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال حيثما بالقرآن التي

قارنته لمطابقة الفعل على وجه لا يكون ملتبساً (فانه يجوز ان يقال لما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل

كحسه في عين زيد) فيؤتى بالفعل وهو يحسنه كحل فعل التفضيل وهو أحسن ولا يتغير المدح في قوله

ابن مالك ونافسه أبو حيان في ذلك (والاصل ان يقع هذا) الاسم (الظاهر) المرفوع فعمل التفضيل

(بين ضميرين أو لهما الموصوف) بأفعل التفضيل وهو الماه في عينه (وثانيهما المظهر) وهو الماه في منه

فيكون المفضول مذكورا (كاملنا) وقد حذف الضمير الاول العائد الى الموصوف العلم به نحو ما رأيت

وجلا حسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالنظون (وقد حذف الضمير الثاني) العائد الى الكحل

فيكون المفعول مقدرا (وتدخل من) الحار المفعول (اماعلى الاسم الظاهر) وهو الكحل في مثالا (أو)

تدخل (على محله) أي عمل الكحل وهو العين (أو) تدخل (على ذي المحل) وهو زيد (فتقول) ما رأيت

رجلاً أحسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد) بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل (أو) ما

رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل (من عين زيد) بدخول من على محل الكحل وهو العين (أو) ما

رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل (من زيد) بدخول من على ذي المحل وهو زيد (فتحذف مضافاً) اذا

أدخلت من على المحل وهو العين (أو مضافين) اذا أدخلت من على ذي المحل وهو زيد (وقد لا يؤتى بعد)

الاسم الظاهر (المرفوع شئ) أصلاً وذلك اذا تقدم المفضل على الفعل التفضيل فيستغنى عما بعد

المرفوع (فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيما الكحل) فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله

اختصاراً وما أدخلوا من على غير المفضول لفظاً (وقالوا ما أحسن به الجميل من زيد الاصل ما أحسن

أحسن به الجميل من حسن الجميل زيد) فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول (ثم اتهم ما أضافوا

الجميل الى زيد الاستهانة في المعنى) فصار التقدير من جميل زيد (ثم حذفوا المضاف) وهو جميل وأقاموا

المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله (قول النظم

(لن ترى في الناس من رفيق \* أولى به الفضل من الصديق

والاصل من ولاية الفضل بالصديق) فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول (ثم) اتهم ما أضافوا

الفضل الى الصديق للاستهانة في المعنى فصار التقدير (من فضل الصديق ثم) حذفوا المضاف وهو

فضل وأقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار (من الصديق) وهذا المثال داخل تحت القاعدة

فان الاسم الظاهر وهو النصل أغنى مسبق بنفي بل مكتشف ضمير من أولهما ضمير الموصوف وهو

المساكين هو الثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل أولى به الفضل منه بالصديق والمحاصل ان

الضميرين تأتيا يكونان مذكورين وتأتيا يكونان مخفوفين وتأتيا يذكر أحدهما ويحذف الآخر واذا حذف

ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس والممكن ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأً لثلاث

يقع لهما به بين أفعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز فعمله في الفاعلية وشملوا أقدم التي عليهم فاس

ابن مالك في شرح التسهيل النحوي والاستهانة بهما وبمعالم الوضع في شرح القطر ويردب سماع عليه

فالاولى الإقتصار على ما قاله العرب

﴿هذا باب النعت﴾

ويراد به الصفة والوصف (الاشياء التي تكتب ما قبلها في الاعراب) لفظاً وتقدير أو محلاً (خمس)

ذلك هناك وهذا (قوله في شرح التسهيل) هو في مثله أيضاً (قوله فالاولى الإقتصار على ما قاله العرب) أجاب به قد استقران النحوي

والاستهانة بالانكارى يجرى بان مجرى النفي في مواضع كثيرة ﴿هذا باب النعت﴾ (قوله ويراد به الصفة والوصف)

قال الدنوشي قال ابن امان في شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعت لا يطلق الا على ما يتغير  
 فقط ولذا يقال صفات الله لا يقال نعوتة اه وآقول فيه وان آثره الدنوشي نظر لان اطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع في  
 كلام الامة (قوله النعت والتوكيد الخ) قال القاني جمع الشارح تعالى انظم بين التوابع معطوفه والواو اشارة الى ما قبل في التسهيل  
 وتبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم يطف البیان ثم التوكيد ثم بالنسق اه وفيه حيث اعترف بان العطف بالواو نظر  
 لانها لا تلبس على الترتيب كما لا يخفى (قوله ولا تبعية في شيء منها) قال الزرقاني أي من أنواع الاعراب سوى بعض النسخ منه أي من الاعراب  
 اه ويحتمل ان الضمير في مهابرج الخ الى ١٠٨ الامثلة وكذا في منه يتاويل ما ذكر هذا ويحاجب عن الاشكال بان المراد يتبع في

النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل (و) يشكل على نحو قوام زيد نعم ولا فانها مستهمة  
 على التوكيد ولا تبعية في شيء منها ودليل المحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أو لا الاول  
 عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل أو لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالغا  
 مخصوصة أو لا الاول التوكيد والثاني اما ان يكون بالمشق أو لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها  
 أبواب واذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان ثم التوكيد ثم بالنسق فانه في التسهيل واختلف  
 في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في الموضوع ونسب الى  
 سيبويه وقيل العامل فيها بتعين المجازت عليه وهو قول الخليل والخنس وأما البدل فقيل عامله  
 محذوف وهو قول الجمهور وبديل لهم ظهره جار اجزاء مع الظاهر ووجوه المضمهر نحو زيد نعم وقال  
 قوم منهم المبرع عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن  
 هشام وقوله عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لانه عامل بالاصالة وأما النسق فقيل  
 الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة المحرف وقيل المحرف وقيل محذوف واليه اشار النظم بقوله  
 يتبع في الاعراب الاسماء الاول \* نعمتو توكيد وعطف وبدل  
 (فالتع عند النظم) المشار اليه بقوله في النظم

فالتع تابع ممت ماسبق \* بوسمه أو وسيم مابه اعتلاني  
 (هو التابع الذي يكمل متبوعه لانه على معنى فيه أو فمعه اتفاق به فخرج بقيد التكميل النسق  
 والبدل) فانه لما اكملان متبوعهما لانها لم يوصفها لصدقها لايضاح والتخصيص ويجوز البدل لايضاح  
 في بعض الصور عرضي (و) خرج (بقيد الدلالة) المذكورة البيان والتوكيد) فانه مما لا بد ان على معنى في  
 متبوعه مما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشئ  
 هو الشئ لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة (والمراد بأكمل الموضوع للفرقة كما في زيد التاجر) في  
 النعت الحقيقي (أو التاجر أبوه) في النعت السببي (والتخصص للكرة كجاء في رجل تاجر) في الحقيقي (أو  
 تاجر أبوه) في النعت السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي  
 الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو مجرى مجرى بيان الحمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي  
 الواقع في التكررات على سبيل الوضع فهو مجرى مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال  
 في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في التكررات (وهذا المحدث) ليس بجامع لانه (غير شامل لانواع  
 النعت فان النعت) قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل (قد يكون للمدح والمذموم كالحمد لله رب العالمين أو  
 الحمد لله رب العالمين) أو للتعظيم نحو ان الله رب رب عباده الغائبين والعالمين أو

الاعراب وجودا وعدما  
 وقرئ منه ان يقال  
 المراد يتبع في الاعراب  
 ان كان هناك اعراب  
 (قوله ودليل المحصر في  
 الخمسة ان التابع الخ)  
 هذا الدليل لا يتناول  
 التوكيد اللفظي كما لا يخفى  
 (قوله ولها أبواب) قال  
 الزرقاني أي لكل منها  
 فان مقابلة الجمع بالجمع  
 تقتضي اقسام الاحاد  
 على الاحاد (قوله يبدأ  
 بالنعت الخ) قال الزرقاني  
 وجهه ان النعت كجزء  
 من متبوعه وعطف  
 البيان جار مجرره والتوكيد  
 كعطف البيان في جرائمه  
 مجرى النعت والبدل  
 تابع كالتابع لانه  
 كالمتبوع وأثر النسق  
 لتخل الواصلة (قوله  
 وقيل الايضاح الخ) فانه  
 السعدي المطول تقلص  
 لتجاءزه وقوله رفع الاحتمال  
 في المعارف بيانه ان زيدا

في قوله كجاء زيد مثله مشاركا في هذا الاسم فلا يدرى من الجماع  
 منهم فاذا قلت العالم فقد رعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يحصل الاشتراك في الاسم وصفته ايضا فلا يرتفع الاشتراك  
 بل يقل كافي التكررات \* يجب عليهم قطعوا النظر عن ذلك لقلة اذا تقرر ذلك فالمراد احدا لاحتتمال هو الاشتراك والتعريف بالاول  
 في جانب المعارف وبالتالي في جانب التكررات لمراد التفتن لا الفرق معنوي كالتعريف في الاول ورفع والثاني بتقليل فلا يرتفع هذا  
 القول للقول الاول (قوله وهذا المحدث شامل الخ) قال القاني انما يشمل ذلك تفسيره التكميل عاذا ذكر في التوضيح  
 والتخصيص ولو لم يذكر ما هو من تمامه وتكملته التي هي اوصافه أو اوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لشمس ذلك اه وهذا

التفصيل

أحسن من جواب الشارح الآتي (قوله مجاز الخ) قال الدونشري فيه نظر فليتأمل ١٠٩ ووجه النظران دعوى عدم وضع النعت لغير  
 الإيضاح أو التخصيص مما لا دليل عليه وكان الواجب أن يقولوا كونه غيرهما بخلاف الأصل أي الغالب (فصل) (قوله) فلا يجوز  
 نزحها فيهما في الأعراب لا يرده في هذا جرح ضيق بحر خبره لانه تابع للنعت في أعرابه قد راعى ما حذر الدواعي ولا  
 يرده على عدم جواز التخالف في الأعراب والتعريف والتكرير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيها لانه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة  
 بل مجازا باعتبار ما كان نعم يستثنى من الأخير ما سياتي في التذاهن نحو ما حيلما لا يعجل وبارجلا كرا قبل لمعبن (قوله لان  
 التعريف يقتضي الخ) أو رده على ذلك لان البدل والمبدل منه يجوز نزحها فيهما مع انه قد بقصد رفعهما الإيضاح وأجبتان النعت والمذعنوت  
 واحدا لذات دائما بخلاف البدل والمبدل منه لتغايرهما إذا ما قايما عند ابدل كل من كل سجل هو على أخوانه وأيضا البدل على نية تكرار  
 العامل وكأنه من جملة أخرى (قوله أو المجازي) لا ينافي هذا ما اشتهر من ان النعت اما حقيقي ١٠٩ أو سببي وجعل كل ما رفع الضمير  
 حقيقيا لان المراد بالحقيقي

للتفصيل نحو روت برجلين عري وعجمي أو لالهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة (أو لترجم نحو  
 اللهم أناعبدك المسكين أو لتر كيد نحو) فإذا نفغ في الصور (نقطة واحدة) وجوابه ان الأصل في النعت  
 ان يكون للإيضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما ناهوا بطريق العرض مجازا عن استعمال المعنى في  
 غير ما وضع له (فصل) ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الأعراب الثلاثة  
 الرفع والنصب والمجر (ومن التعريف والتكرير (تقول) في التعريف (جاء في زيد الفاضل) برقهما  
 (ورأيت زيد الفاضل) بنصبهما (وروت زيد الفاضل) بجرهما (و) (تقول) في التكرير (جاء في رجل  
 فاضل) ورأيت رجلا فاضلا روت برجل فاضل (كذلك) فلا يجوز نزحها فيهما في الأعراب لان ذلك  
 يحصل بالتبعية ولا نزحها فيهما في التعريف والتكرير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلول عليه  
 يجب تعيينه والتكرير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعديها لجمع بينهما ما جمع بين  
 الشيء والاثبات وهو محال فلهذا الغرض الرازي والي ذلك أشار الناظم بقوله وليعطى في التعريف والتكرير ما  
 لم يتلا (وأما الأعراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان وضع الوصف (الحقيقي أو المجازي) ضمير  
 الموصوف المستتر وافقه فيها) أيضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له (كجاءتني امرأة  
 كريمة) أو رجل كريم (ورجلان كريمان ورجل كرام) ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على  
 الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والجمع (وكذلك) (تقول) في التعريف جاءتني المرأة  
 الكريمة (رجلان كريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول  
 الاستناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وهو الظاهر لا إضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان  
 نكرة نحو (جاءتني امرأة كريمة الأب) بالإضافة (أو كريمة أبا) بالتمييز (وحادي رجلان كريمي الأب)  
 بالإضافة (أو كريمي أبا) بالتمييز (وحادي رجل كرام الأب) بالإضافة (أو كرام أبا) بالتمييز فيوافق  
 النعت منوعة في الأعراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقته في أوجه الأعراب الثلاثة  
 وفي التعريف والتكرير وتكمل الموافقة في أربعة من عشرة (لان الوصف في ذلك كله واقع ضمير  
 الموصوف المستتر) أصالة أو نحو ولا يستثنى من ذلك شيان أحدهما الوصف باسم التفضيل اذا

مقابل السبي سواء كان  
 الاسناد فيه حقيقيا أو  
 مجازيا كما بينه الشارح  
 بعد (قوله باعتبار حاله  
 في التذكير الخ) قال  
 الدونشري كان ينبغي له  
 ان يقول والا فراء أيضا  
 (قوله ويستثنى من ذلك  
 شيان) في المحصر نظر لان  
 مفهوم العدد يتبدل مع مقام  
 البيان وينبغي ان يمتثل  
 كما بيناه في حواشي الألفية  
 ومن ذلك صفة مذكر مالا  
 يعقل قال ابن الحاجب في  
 إلماع القرآن أنت فيها  
 بالخيار ان شئت علمتها  
 معاملة الجمع المؤنث وان  
 شئت علمتها معاملة المفرد  
 المؤنث فتقول هذه الكتب  
 الأفاضل والفضائل  
 والنضل والفضلى بالأفاضل

على لفظه في التذكير والفضائل بالفضل اجماله يجري جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى اجماله يجري الجماع وهذا جار في  
 الصفات والانباء والاحوال ولذلك جاء في قوله تعالى فعد من أيام آخر ولولا ذلك لم يستعمل ولولا ذلك لما قيل في قوله تعالى  
 ورجل آخر لم يخرج حتى يقول أو آخر أو آخرق لانه ممن يعقل ١١٠ ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث بقوله تعالى  
 أمه وكره الى جعل الله في قراءة الجهور وقراءة الفواتي شذوذا من معاملة معاملة جمع المؤنث ونظير الآية على قراءة الجهور وقول ابن  
 الحاجب في الشافعية انصر على ما يصول يعرف بها أحوال أبيه الكلام التي ليعت باعراي وانذ بمعاها إستشكال الدواعي بعدم  
 تعاطي الموصوف والصفة لان الأحوال جمع حال والى الواحد ولم يستعز الدواعي هذه الآية على قراءة الجهور والاشتداد بها  
 ونظير كلام ابن الحاجب قول الشخص علم المنة في علم يعرفه أحوال اللفظ العرفي التي بها يتبين مقتضى الحال واذا عرفت هذا  
 عرفت حسن قولي وان كان فيه محمول كنهه سكر جميع المذكر محالين يعقل في (قوله في السبان الخ) الص العربي

يجوز صاح وجوه كلها سمعت \* وكل وجه له ميل الى سبب فان نظرت الى لفظ جفت افن \* جمع المذكر اذا بالفضل والاحتياج  
 وللمجموعة ان راعيت حيثته \* كما يجيى مع الاثنى بالاعجب فيا التي نعتت أموالكم وآتت \* معدودة بعد أيام وأربع  
 وان تعامله كالجمع المؤنث لم \* بخلاف ما حكمه ان كثرت غري فاجع على فعلين ان أردت وان \* ترد على فعل يا على الزب  
 ومن هنا فعل المدول جى به \* ١١٠ نعتا لفظة أيام بالارب وجع معدودة بالماجي به \* نعتا لما وارد في أشرف الكتب

والحال كالنعت والاختيار  
 مثلها  
 فاحفظ ولا تعتمد يا ذاعلى  
 الكتب  
 قوله ولكنهم خالفوا الخ  
 فيه اشارة الى الاعتراض  
 على اطلاق قول النظم  
 كالفعل المقضى لانه  
 لا يجمع جمع تكسير  
 لتكون الفعل كذلك مع ان  
 جمع التكسير أقصع من  
 الأفراد - قوله اذا كان  
 الاسم المرفوع بالوصف  
 الخ قال الزرقاني وسواء كان  
 الموصوف جمعا أو مفردا  
 فهو رجل تعود غلظاته  
 وقاعدتين - قوله وفصل  
 آخرون قال الزرقاني  
 ظاهر هذا القول المفصل ان  
 القول الاول يرى ان جمع  
 التكسير حيث رفع الوصف  
 جمعا أقصع سواء كان  
 الموصوف جمعا أو مفردا  
 وهو ظاهر فان المراسي  
 المرفوع قوله وتقول في  
 الوصف اذا رفع الضمير  
 البارز قوله مرت بامر  
 ما قام الاهى لان الضمير  
 مرفوع بشام والتعغير

استعمل بمن أو أضيف الى مكرهاته يلزمه الايراد والاذكر ولم يوافق في التانيث والتثنية والجمع نحو  
 مرت بمرجل أفضل من زيدو بمرجل أفضل من زيدو بمرجل أفضل من زيدو بامرأة أفضل من زيد  
 وبارأين أفضل من زيدو بنساء أفضل من زيدو كذلك مرت بمرجل أفضل شخص ورجل أفضل  
 شخصين ورجل أفضل شخص الى آخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من  
 الاوصاف الا تية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعل بمعنى مفعول اذا كان جارها على موصوفه نحو رجل  
 صبور و امرأة صبور ورجل قتل و امرأة قتل (وان رفع) الوصف الاسم (الظاهر أو) رفع (الضمير  
 البارز أعطى) الوصف (حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الايراد والاذكر كيز والتانيث والتثنية  
 والجمع (تقول في الوصف اذا رفع الظاهر (مرت بمرجل فاقه أمه) بتأنيث فاقه لانها مسندة الى الام  
 وان كان الموصوف مذكرا (أو بارأين فاقهم أبوها) بتذكير فاقه لانها مسندة الى الابوان كان الموصوف  
 مؤنثا (كما تقول في الفعل (قامت أمه) في المثال الاول (وقام أبوها) في المثال الثاني (و) تقول (مرت  
 بمرجل فقام أبوها) باقرا فاقهم وان كان المنعوت مثنى (كما تقول في الفعل (قامت أبوها) باقرا  
 الفعل (ومن قال من العرب كطيش واذا شئوا (قاما أبوها) بالحقاق علامة التثنية في الفعل المسند  
 الى المثنى الظاهر (قال في الوصف اذا أسند الى المثنى الظاهر (قامت أبوها) بتثنية الوصف (وتقول  
 في جمع التذكير (مرت بمرجل فقام أباهم) باقرا فاقهم وان كان الموصوف جمعا (كما تقول في الفعل  
 (قام أباهم) باقرا فاقهم عن علامة الجمع (ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم (قاموا أباهم)  
 بالحقاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كافي أو كوني الراجح (قال في الوصف اذا  
 أسند الى الجمع الظاهر (قامت أباهم) بجمع الوصف جمع السلامة (و) لكنهم خالفوا حكم الفعل  
 اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاحازوا تكسير الوصف ثم قال سيويه والمبرد وأبو موسى (جمع  
 التكسير في الوصف (أقصع من الأفراد كقيام أباهم) وقال اللمدي والشلو بين وطائفة أفراد  
 الوصف أقصع من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمرت بمرجل قيام أباهم  
 فالتكسير أقصع وان كان المفردا ومثني كمرت بمرجل فاقه أمه ورجل فاقه غلظاته فاما الأفراد  
 أقصع وانما في الجميع على ان الأفراد أقصع من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز  
 جاني غلام أمه أو ضاربته هي وأمة ورجل ضاربها هو كما تقول ضاربته هي وضربها هو جاني غلام  
 ورجل ضاربها هو كما تقول ضاربها من قال ضاربها هو قال ضاربها هو كما تقول جاني غلام رجل  
 ضاربهم كما تقول ضاربهم ومن قال ضاربهم قال ضاربهم وجمع التكسير كضاربهم أقصع  
 من الأفراد كما تقدم في الجرح وفلذلك مستقادم قول النظم

وهو لذي التوحيد والاذكر أو \* سواءها كالفضل  
 \* (فصل والاشياء التي تعت بها أربعة) \* كافي النظم (أحداهما المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله  
 وانعت بمشتق وهو في الاصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر (والمراد به هنا

سبي لانه مسند في الحقيقة الى المذوق قبل الاقتدار (قوله ضاربته هي) قال الزرقاني ضاربته ارفع صفة  
 للضاف وهو ليس له اذا الضارب هو المرأة فهو وصف جري على غير من هو له والنقل وجوب ارباز الضمير واربازها واجب اتفاق  
 البصر بين والكوفيين اذ لم يبرز حمل الالتباس لان الوصف ظاهر في كونه للضاف اليه مع ان القرض كونه للضاف فان قلت الرفع  
 يني الالتباس كالنصب فالجواب لانه لا شك في حصوله حاز الجرح لم يشبه الاحوال عليه أو يقال قد يتغير من المجرى \* (فصل \*  
 (قوله للدلالة على معنى منسوب الى المصدر) قال الزرقاني فالفعل متلاذمه لانه لا يحدث والزمان غير متلاذمه منسوب الى المصدر لانه لا يمتد



(قوله من قام به الفعل) قال الزرقاني أي انصفه أو وقع منه القياس ثارة بما في مقابل وقوعه عليه فشمع القسم وثارة بطلاق في مقابل وقوع منه (قوله فلا بد نقضا) ناعلي أن المراد بدفع الإرادة إذا كان عليه مقرنة كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الخ إذا لا يحصل الوسم اسم المصدر والزمان والمكان واللاتوب هذا شد دفع قول القائل ويردها الجواب بان المراد لا بدخ الإرادة في الجواب ما نقل عن النظم من أنه قال المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به متضمنة معني فعل ونحوه فوهي حيثما قلت له اطلاقا اه  
وظاهره وان الاطلاق الثاني حقيقي وفيه نظر والظاهر أنه عازي من اطلاق العلم وأراد الخاص وحيثما فلا فرق بينه وبين ما قاله المصنف (قوله الثاني المحامد) قال القائل في تلخيص القول أن يقال المنعوت به ما مقرر داو جملته والمقرر داما مشتق أو شبهه وشبهه المشتق امامه طريق بحر المشتق أبدا كذا يعني صاحب أو في حال دون حال كاسماء الاشارة بغير ١١١ الكناية وقوله الموصولة وفروعها وأحوالها البدوأة بهمة

(ما دل على حدث وصاحبه) من قام به الفعل أو وقع عليه (كصواب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين وما كان معناها ما معناه ومعني اسم الفاعل أمثلة للمباعدة كضرب (و) الصفة المشبهة بنحو (حسن و) اسم التفضيل المبني من فعل الفاعل بنحو (أفضل) ومعناه معنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول بنحو (أحسن) من عمرو ونحوه عن ذلك ما شئت في زمان أو مكان أو ألقاه لا نعت به فلا بد نقضا (الثاني) عما نعت به (الحامد المشبه للمشتق في المعنى) واليه أشار النظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد المعنى ما يفيد المشتق (كلمة الاشارة بغير الكناية) وذى معنى صاحب وكفر وعها (وأسماء النسب) وهى المنية عليها في النظم بقوله كذا وذى النسب فاسم الاشارة ينعت به المعارف (تقول مرتب في هذا) ذى معنى صاحب ينعت بها التكررات وتقول مرتب (مرجل) ذى مال (و) أسماء النسب ينعت بها التكررات والمعارف (تقول مرتب) مرجل مشتق (والمرجل المشتق) لفتح الميم واما قلنا ان هذه الأنواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيد المشتق (لان) لفظة هذا (معناها) الحاضر (ولفظة ذى ماله هنا) (صاحب مال) (ولفظة مشتق معناها) (منسوب الى دمشق) فلما أفادت ما يفيد المشتق من المعنى صاع التفت بها و يقاس على هذه الامثلة ما أثبتناه فيا يقاس على اسم الاشارة بجميع الموصولات الامن وما وعلى ذى الصاحبة ذوا المائنة وفروعها وعلى المنسوب الى ما نحو تبارك وتعالى وتقرعها ومنسوب الى التفرقة ومن أسماء الاشارة الكناية فتقرع مرجل هنا وهناك أو ثمرة متعلقة بتخريف صفة لجل لاظهار وفو ليست صفات (الثالث) عما نعت به (الجملة) واليه أشار النظم بقوله \* ونعتو ابجملته منكر \* (والنعت بها ثلاثية وتشرط شرط المنعوت وهو أن يكون نكرة تاما لفظا ومعنى بنحو وتقرعوا مواتر جعرون فيه الى الله) جملة ترجعون في موضع نصب نعت ليوم ما هو نكرة لفظا ومعنى والابط بينهما الضمير المحرور (أو) نكرة (معنى لا لفظا وهو) الاسم (المعرف بالجنسية كقوله) وهو مرجل من بني ساول

(ولقد أمر على النبي بسبي) \* فاعف ثم أقول لا يعنني

بفعله يسبني في موضع نعت للشم وهو الذي في الاصل الشجع النفس وضع نعتا لجملة نظر الى معناه فان المعرف بالجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال أبو حيان في الارشاد ولا ينعى بالجملة المعرف بالجنسية خلافا لمن أجاز ذلك اه ويجوز أن تكون الجملة حالا

ههنا التسهيل وسائر الموصولات المبسوأة بهمزة وصل اه فخرج ما ليس بسدوا بهمزة كمن أو سدوا بهمزة قطع كما (قوله وفروعها) قال الزرقاني الفروع ذوا وذوى ونو وذوى الباقونات وذاتا وذوات (قوله وهو المعرف بالجنسية) في فاعل من نسخة الذنوبى يخطب فيها العلامة أحمد الغنصى رحمه الله ما نصه أى الذى أشير به الى فى ردق معن أخذاهم من قولهم ان معناه نكرة بذلك صحت بعضهم يمكن أن يجمع بذلك بين كلام أبى حيان وقوله فليست أمثلة (قوله ولقد أمر على الخ) قيل ان المراد ضمير غير التكميل فى أمر غير معين على خلاف أصل الوضع لأنه المناسبت لكون المراد بالشم الجنس لا بد ذكر أئمة المعاني ذلك لا فى ضمير الخطاب بنحو ولترى اذ وقوعا الى النار ولا يظهر له خص وصيقوا أظهر من ذلك قوله \* والمحل كالماء يسدى فى ضمائره \* من الصفاء ويخضعها مع الكدر فالضمير فى ليس المراد به معينا كان المحل كذلك وقد يقال للفرق بين ضمير الخطاب والتكميل قد يرد ويجوز أن تكون الجملة حالا قيل هذا الأرجح لظاهر لأن الرغبة تقتل ما هو المقصود وهو أن هذا وصف بدأ به وديده من أوليهم ويحتمل غير وهو أن هذا

وصل وأما غير مطرد كالصدر والعدد (قوله وأسماء النسب) قال فى التسهيل المنصود وترجمه غيره كما قال ابن عثيل فى شرحه قرى ونحوه من الاسماء المنسوبة فى الاصل وغلبت على أخفاس لا تعرض فيها النسب (قوله بفتح الميم) يجوز الكسر أيضا (قوله ويقاس على هذه الامثلة الخ) قال الزرقاني معنى القياس هنا المحل اذا المشابهة متفية فى بعضها (قوله جميع الموصولات) لا يختص ان من جملة الموصولات ذوا الطائفة وهى قد ألفت بذى الصاحبة للمناسبة اللفظة فالأولى جعل باقى الموصولات مثلها (قوله من وما)

الوصف ثابتة في الجملة ولادوامه بل ينقطع وأما الحالية فلا تحتمل تخلاف المقصود لأن معناها انه يمر حال السنت وهو يعرض عنه  
 تكراً فلا ينبغي العدول عنه لأنه ينبغي عن الاعتذار عن الأوصاف بالجملة واعتراض بان الحالية لا تقيدان الوصف المذكور بأنه يجعلها  
 واجباً ولا وكذا لأن كونه لثبوتها فيقيدوا اسمها لا يقيد بحال المروءة فبدر قوله وهو أن يكون مذكورا وفي نسخة الدونشري بخط  
 كاتب الأصل برص عليه قول الشاعر أنا بن جلا وملاع الثنا \* متى أضع العلمة تعرفوني فان جملة حلا صفة له ونوف أي  
 وجل جلا الأوراه وكتب عليه شيخنا الفقيه رحمه الله قلت لا بد له من ضرر وقوا عما طرد المحقق في حقه قوله الشارح فقط كما صرح به  
 الحلال السيوطي وغيره (قوله أن تكون مشتقة على ضمير) قال الثاني اختلاف هل تقي أن عن الضمير وأما ذلك النظم كما في قوله  
 كان حفيف الندى من نزعهما ١١٢ \* عواذب تحمل أخطا الغار منطوق أي غارها له وقال المراد أي فهم قوله ما أعطيت خبرا

انها لا تميز بالواو بخلاف  
 الحالية فاذ لم يقل ما  
 أعطيت حالاً ولا رد عليه  
 كما هو بعضهم جواز  
 اقترانها بواو اللصوق  
 لأن تلك ليست رابطة  
 بل الرابط الضمير الذي  
 في الجملة فهو وما أهلكنا  
 قرية الأولى كتاب معلوم  
 (قوله أو مقدر) قال  
 الدونشري قال المراد  
 ليس حذف العائد من  
 النعتية كحذف من  
 الخبر في في القلة والكنزة  
 بل ذكر في التسهيل أن  
 المحذف من الخبر بتقليل  
 ومن الصفة كثيراً ومن  
 الصلة كثيراً وكتب  
 شيخنا الفقيه بعضه  
 فليتو نظر بقية الجمل  
 التي تحتاج إلى رابط (قوله  
 اذا كان المنعوت بالجملة  
 اسم زمان) قال الزرقاني  
 خرج باسم الزمان فهو  
 وأيت بد جلا رغب فيه فلا يحذف ذكره ابن الدهان ومحل الخلاف في اسم الزمان اذا لم يوصف الظرف  
 التي  
 يحذفه غير الجملة المستقلة على الرابط أما اذا وصف فلا يجوز المحذف وذلك نحو قولنا لا تكلم يوماً تسوء لغيره احتل فان الظرف وصف  
 جملة تسوء المستقلة على الضمير المتروك وصف بالجملة المستقلة على الرابط فلا يجوز حذف الضمير حينئذ (قوله أو ويجوز) قال الزرقاني  
 يشترط أن يكون متبوعاً كما في المثال المذكور بخلاف مرفوعه حيث منته محذف لاحتمال صمته (قوله وإلى ذلك أشار النظم بقوله  
 وأمنع الخ) قال الدونشري عبارة النظم لا تشمل الانشائية فتصنع الموضع وأمنع اه ووجه ذلك أن النظم عبر بالطلب وهو  
 لا يشمل الانشائية بخلاف العكس لأن الطلب قسم من الانشاء وقد يقال استعمل النظم الطلب في لازم وهو الانشاء لأن ذلك لا يشبه  
 انشاءه فالوضع ليسياً حسن (قوله جازاً بقى الخ) قال المصنف في الذكره وما أدري ما الذي دلل النجاة على أن هذا وصف ويمكن أن

نظرا إلى لفظه وبقي شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو أن يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم مقدم ويجوز  
 عن أوفى كاسياً في (وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مستقلة على ضمير يربطها بالوصف وأما ما قلنا  
 به كاتقدم في قوله تعالى واتقوا ربكم ترجعون فيه إلى الله أو مقدر) أما فخرج كقوله  
 ان يتلو فان قلت لم يكن \* عا عليك ورب قتل عار  
 أي هو عار ومنصوب كقوله \* ومانى حيث يستباح \* أي حيث أوجع وربني اذا كان المنعوت  
 بالجملة اسم زمان (قوله تعالى واتقوا ربكم) يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه وهل حذف  
 النجار والمجرور معاً وحذف النجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبه بقولنا الاول  
 عن سيبويه والثاني عن الاخفش أو ويجزى ورب عن قائم على ظرف أو غيره فالاول نحو شهر صحت يوم مبارك  
 أي منه والثاني نحو عدي برك بذرهم أي منه (و الشرط الثاني أن تكون الجملة خبرية أي محتملة  
 للصدق والكذب) واليه أشار النظم بقوله \* فأعطيت ما أعطيت خبراً \* (فلا يجوز) النعت بالجملة  
 الطليقية والانشائية فلا يقال حررت رجل أضربه ولا حررت بعبديتك فاصدا انشاء البسح (لا الأخبار  
 بذلك لأن الطلب والانشاء لا يجري لهما معاً في المحاط في تخصص به المنعوت وإلى ذلك أشار النظم  
 بقوله \* وأمنع هنا بقا ذات الطلب \* (فان جاء) من لسان العرب (ما ظاهر ذلك يقول على أضمار  
 القول) وإلى ذلك أشار النظم بقوله \* وان آت فاقول أضمر نصب \* لأن القول كتر اضماره في  
 الكلام (قوله وهو العجاج على ما قبل) ذكر أن قوماً أضاروه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا  
 بلبن مخلوط بالماح حتى صار لونه في العشة شبه لون الذهب  
 حتى اذا نحن الظلام واختلط \* (جاؤا) أي هل رأيت الذهب قط  
 فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذهب نعت لمذوق فوجب تأويلها على ان الصفة قول محذوف  
 وجملة الاستفهام مع قول الصفة (أي جاؤا) بلبن مخلوط بالماح قول عند رؤيته هل رأيت الذهب قط  
 وقال ابن عربون الأصل عذق مثل لون الذهب هل رأيت الذهب يقولون حررت رجل مثل كذا هل رأيت  
 كذا وفي الحديث كلاله مثل شوك السعدان هل رأيت شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فاتها  
 مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذهب وبقي هل رأيت الذهب فتأولوه بقوله عند رؤيته (هذا  
 الكلام) فيقول هو الصفة وجملة الاستفهام مع قوله لما والذوق يقع الموصوفون والذال العجبة مصدر  
 قولك صدقت الابن اذا عرجته بالماح والمراد به هنا المذوق بما العفو المعنى جاؤا بلبن سما فيه لون الورقة

يكون مستأنفاً ولا ن فالتأقال ما صفت مغفل هل رأيت الذهب على أي هو شبه (قوله والسما واللب الرقيق) السمار رقيق السن وتخفيف الم (قوله بشر وط أحدها الخ) هذا أحسن وأعم من قول التلقا أو وعلى أطلاق المصدر البدو بمعزاة كزار ومب فانه لا يعت به اه وقال الزرقاني اذا كان مقصورا على السماع كان المنطق منه الشرط غير مسموع فافان فانه هذه الشروط فالحجواب ان قائدها ضبط ماسم (قوله ان لا يؤث) يخرج فعه لا رة وقعه للهية وقوله ولا يثنى الخ يخرج ح اذا قصده النوع عشى ويجمع (قوله أو بنة مصدر ثلاثى) قال الزرقاني أى أو يكون غير مصدر لكنه بنة مصدر ثلاثى كقطر وانظر هذا (قوله والى ذلك أنشأ الناظم بقوله ونحو الخ) قال الزرقاني فيه نظر لكون ظاهر ان الناظم أشار للشرط المذكور وليس كذلك لا يخفى فان اسم المصدر يطلق عليه المصدر والناظر جعل هذا لونه لتمثيل المصنف فيما بأتى بقطر ويضيه عليه بأتى ما فيه (قوله وال اربع اسم مصدر) قال الدونشوى مثل به اشارة الى أن المراد بالمصدر ما شبهه اما تغليباً أو غير ذلك (قوله على التأويل بالمشتق الخ) قال الدونشوى قد خالف القر بقان هنا ما قاله باب الخالق قولنا حان بذر كضاق البصر بين مر حوا هنا ان المصدر على التأويل بالمشتق وصرح الكوفيون بانه مفعول مطلق لفعل محذوف اه وهذا تبعه عليه المصنف فى الجواشى ١١٣ وقال الشهاب القاسمى يمكن ان يكون

التي هي لون الذهب والسمار اللين الرقيق والورق يبيض بضرب الى سواد (الابع) عما يثبت به (المصدر)  
سماها بشروط ما أحدها لان لا وثق ولا شئ ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي أو بزرقة مصدر ثلاثي  
والثالث ان لا يكون مسميا والى ذلك أشار الناظم بقوله

ويعتقوا بمصدر كثيرا \* فالتمزوا الاثر اذ التذ كرا  
 (قالوا هذا رجل هذل) يفتح العين (ورضا) بكسر الراء (وزورا) يفتح الزاي (وفظرا) بكسر الفاء واللام  
 الثلاثة  
 الاول مصدر حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعله اظطر (د) هو كثير ومع كثرة يفتقر فعمل السماع  
 فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعم ان ذلك انما صحح ذلك عند الكوفيين على التأويل المستقيم  
 اسم فاعل او مفعول (اي عادل) اسم فاعل هذل (ورضي) اسم مفعول رضا (وزائر) اسم فاعل زار  
 وهذا على ما عليه

(ومعظم) اسم فاعل أطرو بدل لهم ما جاء من ذلك الصفاة إضافة بر مغنو به محو مرتب جل ذلك  
 وشعره وحسب فدل على تحطاف معنى الصفة (وعند البصريين على تقدير مضاف أي ذو كذا ولهذا التزم  
 أفراد دونته كبره كايته زمان لوصح جند) وفروعه فيقال هذا جل عدل وأمة بدل ورجل عدل ورجل  
 عدل ونساءه كما يقال هذا جل فعدل وأمة هذا عدل ورجل فعدل ورجل ذو عدل ونساء  
 ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى بما للقبجاز وأما وإن التزم  
 أفراد وتذ كبره على القول الأول والاخير لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يصحح ولا يؤنث  
 فأحروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجل أضيفا فوضياف وضيفان وأمة أضيفة فغير  
 (فصل) وإذا تعددت النعوت فثلاثة تكون لاحد أو ثمانية تكون لغيره فإن كانت لواحد فسبأ في الكلام  
 عليها في فصل يخصها وإن كانت لغير واحد فهي على ضربين أحدهما أن يكون النعوت متنى أو محمدا  
 من غير تفرق والثاني أن يكون مفرقا وتفرعها المكون التثنية والجمع لا يتأنيان فيه فيقوم العطف

(١٥٠) (تصريح في) المنعوت واحد أو بهذين علم وجه فرض الناطق الكلام فيما إذا تعدد المنعوت حيث قال ونسب  
 غير واحد أو مراد المصنف ذلك والشارح خطأ أحد الحكمين بالآخر كما تقرر فهو مراد الناطق بغير واحد ما دل على مستند بمنفعة أو جمع  
 أو بغيره مع عطف أو غير مودر على منطوق مسئلة وهي إذا فرق في المنعوت واختلاف نسبته وأنه لا يجب التفرق بالعطف بل يجوز ذكر  
 نعمت كل بحائنه على مفهومه مسئلة وهي إذا فرق في المنعوت واختلاف تعريفاتكم أو اختلف نعمة الآن يقال كلامه مفرغ من مآذم  
 يمنع من التبعية مانع وأما إذا فرق في المنعوت واختلاف امره فلا بد أن يصرح كلام الشارح إلا في في مسئلة الاتباع والقطع بدل على  
 هدم وجوب التفرق إذا لم يقتض ذلك وان وجب القطع لأنهم من التبعية واشتبه على بعضهم ذلك (قوله فسيأتي الكلام عليها) الذي  
 باقى أنفاهم من جهة الاتباع والقطع لا من جهة التفرق وعنده الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لن مفهوم قول الناطق غير  
 واحد ومعلوم أنه لا يكون الاعتقلا وحكمة التفرق بعطف أو غير مخصوصا بزيادة العلم بالفاضل أو الفاضل (قوله أن يكون المنعوت  
 متى أوجعا) قال الزرقاني إذا دل على اثنين وتامهم الدال على جماعة ولذا زاد في غير تفرق ولو ترك قوله من غير تفرق كان  
 أحسن فإن المتن والمجموع على الاصطلاح غير مفرق (قوله لا يتأتان فيه) لا اختلاف المعنى



(قوله معنى العامل وعمله) قال الزرقاني المتبادر من ان العامل متعد كجاءه عليه السراح ويحتمل شموله للعامل الواحد بضما كقوله  
 شخصنا اللغافي انظر حاشيته وعبارة اللغافي قوله واذا تعدد المنعوت الخ يشعر في الموضوع لاتحاد العامل ولا تعدد وهو صميم يدوم لان  
 قوله فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع شامل للعاملين كذا كرر للعامل الواحد كقوام زيد وعمرو والعاملان وقوله وان اختلفا فيهما  
 أو في أحدهما أو في كليهما ان اختلفا عمل العامل الواحد في معموليهما وجب القطع سواء اختلفت نسبتة اليهما كضرب زيد عرا أو  
 اتحدت كخاصه زيد عرا وكل ذلك منصوص عليه (قوله ولفظه أو جنسه) فثبت ان الاتحاد في أحدهما شرط للاتحاد في المعنى والعمل  
 فلا بد من الاتحاد في ثلاثة أمور المعنى والعمل واما اللفظ واما الجنس والاتحاد في الثلاثة ١١٠ له صورتان ومن ههنا كرمثالين  
 وأوفي قواه أو جنسه

مانع خلو أو معنى يمنع  
 الخلو عن الاتحاد في أحد  
 هذين فلا ينافي اجتماعهما  
 ان الاتحاد في اللفظ أو  
 الجنس قد يجتمعان وما  
 أفاده كلامه من اشتراط  
 الاتحاد في الجنس أو  
 اللفظ بلفظه اطلاق  
 السارح في النظم وكلام  
 السارح في المحاصل  
 الآتي يقتضي ان  
 الجمهور لم يعتبروا  
 الاتحاد في الجنس فكان  
 الانسب ان يقول هنا  
 وجنسه سواء اتحد  
 اللفظ أولا (قوله ومثال  
 ما اتحد الخ) لا يخفى ان  
 قوله ومثال لا يليق بمزج  
 الكلام بقول المصنف  
 كجاء بكاف التمثيل (قوله  
 كجاء زيد وأبي عرو الخ)  
 قال اللغافي مثال المهرور  
 ومرت يزيد ومرت  
 على عمرو والكريمين

كان العامل متعد أو (التجدد لفظا) اتحدت فان اتحد معنى العامل وعمله ولفظه أو جنسه (جاز الاتباع  
 مطلقا) سواء كان المتبوعان مرفوعين بغيرين أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو محذوفين مثال ما اتحد  
 عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو والعاملان وهذان زيد وعمرو هذان عرا والفاصلان ومرت زيد  
 ومرت عرا انظر قمين ومرت زيد ومرت عمرو والكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه  
 (كجاء زيد وأبي عرو والظري فان وهذان زيد وذاك عمرو والعاملان ومرت زيد) يعني (وأبصرت خالدا  
 الشاعرين) وسقت النفع إلى خالدا وسبق بهما بدل الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني  
 وقصل في الأول فقال ان قدر الثاني عاملا لقطع أو نأ كيدوا الأول هو العامل جاز الاتباع (وخصص  
 بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوع من فاعل فعلان) كجاء زيد وأبي عرو والظري فان (أو خبري  
 مبتدأين) كجاء زيد وذاك عمرو والعاملان أخذ من كلامه سيديوه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فلوهم  
 الاختصاص قاله ابن مالك في شرح انسهل ثم قال والظاهر تعميم الحكم لاختلاف في القياس بين قولك  
 ذهب زيد وأطلق عمرو والعاملان وقولك أحببت زيداً ووددت عمرو والعاملين وقولك مرت زيد ومرت  
 وعمرو والعاملين فاذا جاز الأول جاز هذا اه وحزم به في النظم فقال

ونعت معمولي وحيدى معنى \* وعمل اتبع بغير اسئنا  
 (وان اختلفا في المعنى والعمل واللفظ) كجاء زيد ومرت عرا (أو اختلفا في المعنى والعمل  
 والجنس) كجاء تامر زيد ويحذف عرا والعاملان (أو اختلفا في المعنى فقط) كجاء زيد ومضى عمرو والكاتبان  
 (أو اختلفا في العمل فقط) كجاء تامر زيد (بالجر (وموجع عرا) بالنصب (الشاهر لنوجب القطع)  
 عن المتبوع اما الرفع على اضمار مبتدأ أو بالنصب على اضمار فعل. يتمتع الاتباع لانه يؤدي إلى تسليط  
 عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو  
 العامل في النعت وهو الصحيح أما اذا اتحد العاملان معنى وعلاقا انحصر في الاتباع لان العاملين من  
 جهة المعنى شيء واحد فتر لا منزلة له لامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج ان اختلفا لفظا كان الثاني  
 توكيد الأول والمحاصل ان صور العاملان أربع احدهما ان يختلفا العاملان في المعنى والعمل كرايت  
 زيداً ومرت وعمرو الصورة الثانية أن يختلفا في العمل فقط كمرت زيد ومرت عرا وفيهما أربعة  
 أنواع فالجمهور على منع الاتباع فيهما وان اطراوة على جواز الاتباع فيهما الثاني دون الأول والكسائي  
 والقرطبي منع الاتباع في الأولى وجواز في الثانية يمكن الكسائي في منع الثاني فيهما دون الأول والقرطبي  
 يعكس ذلك الصورة الثالثة أن يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو والصاله أجاز قوم فيها

مثل ما بن عقيل (قوله والعمل واللفظ) قال الزرقاني قصد السارح بذلك اللفظ والجنس ما شبهه كلام الموضوع وظاهر كلامه أن  
 العاملين في الأول متفقان في الجنس وفيه نظر (قوله من جهة واحدة) قال الزرقاني احترازاً عما التزمه عاملان على معمول واحد من  
 جهتين كاضافة المصدر إلى فاعله ومعقولة تبرز بلا اعتبار الجهتين منزلة فغير اللذان فيكان هنا عاملين (قوله كرايت زيداً ومرت  
 بضمرو) قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعنى ان الزم بغير المرو فليأتك من غير وجه اختلافهما في العمل ان الأول  
 عامل في اللفظ والثاني غير عامل فيه (قوله كمرت زيد ومرت عرا) قال الزرقاني وجه اختلاف العمل ما تقدم وأما معنى العاملين  
 فواجب ان المرو وهو الذي (قوله ان يختلف المعنى فقط) قال الزرقاني أي ان يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما وجه عدم

﴿فصل﴾

﴿قوله حقيقة أو ادعاء﴾ قال الزرقاني قال المصنف في شرح القطر أما الاول فتشهور وأما الثاني فنص عليه من في كتابه فقال وقد يجوز أن تقول مررت بقومك الكرام يعني بالنصب أو الرفع إذا جعلت الخطاب كانه قد عرفهم ثم قال ترتب هذه المنزلة وإن كنت لم تعرفهم وأما انه يؤخذ من قول الشارح وكان المنعوت معلوماً للكلام في المنعوت المعرفة فإن نعت الكرة إذا لم يتكرر لم يجز قطعه اختياراً كالتع الاول عند التكرار ﴿قوله﴾ ما لم يكن مجرداً يعني صوراً فإن ذكرهما المنكث إذا كان خاصاً بمن جرى عليه أو إذا بني المتكلم كلامه على ذكر الصفة وقال الزرقاني أن قوله ما لم يكن مجرداً التوكيد ظاهره أن هذا القيد بالنسبة لما تكرر النعوت فقط مع انه معتبراً لتحديد النعوت أو تكرر لذلك قيد الشيخ القفاني كلام المصنف لا في هذا القيد ﴿قوله﴾ أو جارياً على مشار اليه قال الدوشري لو قال على مشاره لكان حسناً كما هي عبارة المراسدي

الاتباع وهم القائلون بأن العامل التبعية ومنعوه وموهم القائلون بأن عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة أن يتعدا معني وعلا وتحت صوراً أن يتحد القضا ولا فالول نحو جاز ينوحه عزرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيداً من السراج بأن يقدر الثاني فوقيداً أو الثانية نحو جاز ينوحه عزرو النظر يقان فجازاً الجهور فيها الاتباع ومنعوه من السراج مطلقاً هكذا كلف مع اتحاد جنس العاملان فإن اختلف كهذا ينوحه عزرو النظر يقان وممرت ينوحه عزرو النظر يقان ولقيت زيداً وإن عرأتى الدار القاعان فذهب الجهور إلى منع الاتباع والاختفاء والجرى إلى جواز

﴿فصل﴾ إذا لم تذكر النعوت وكان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاء جازاً اتباعه وقطعه ما لم يكن مجرداً التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملزم الذكر فنحو جاز أو الحماة أو جازياً على مشار اليه نحو هذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها (وإذا تكررت النعوت الواحد فإن نعتين مسمياتها جاز اتباعها) كلها (وظنهما) كلها (والجمع بينهما) أي بين العلم والاتباع (شرط تقديم) النعت (الاتباع) على النعت المقطوع (وذلك كقول خرقة) بكسر الحاء المعجمة والنون بينهما ماساً كنهت هنا القيسية أخت طرفة بن العبد لا مه ترضى زوجها بشرين عربوين مرثدوس قتل معصن بنيه وقومه (لا يبعدن قومي الذين هم) ضم العداوة أو القحجوز (الساؤولون بكل معسرك) والطيون معاقدة الأزر

فقوى فاعل يغندن يقع الياء والعين وهو دعاء تخرج النهى أي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بها كقبح يفرح فرحاً إذا هلا في التزليل كما يبعد تخود فان قلت كيف جعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا أو أجيب بان العرب قد عرفت على عادتها في استعمال هذا اللفظ في الدعاء ولم في ذلك ضرورة أن أحدهما منهم يريدون بذلك استظام موت الرجل المجلس وكانهم لا يصدقون بموته والثاني أنهم يريدون الدعاء بأن يبقى ذكره ولا يذهب لأن يقادير الانبياء بعد موته بمنزلة أحيائه والعداء جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز أن يكون جمع عدوان فقولاً لا يجمع على فعله ولا يجوز جمع جزور وهي الناقة التي تتخذ للحر والمعترك موضع القتال وما قد جمع معقولاً لا رجعاً أو زوالاً المعنى لا يهلكن قومي الذين هم سمي على أعدائهم وأقلاً بلهم لانهم كانوا ينجرونها لأضيافهم والثرى في الحرب على ضربين أحدهما في أول الحرب وهو أن ينزلوا عن إبلهم ويكرهوا خيلهم والثاني في آخرها وهو أن ينزلوا عن خيلهم ويقالوا على أعدائهم إذا كان القتال في موضع غير إبلهم للخيل فيه والطيون معاقدة الأزر وتسمية عن عفة الفرج تريدانهم لا يعقدون ما ذكرهم على فرج زانية كانت العرب إذا وصفتوا الرجل بطهارة الأزر والذليل أرادوا أنه لا يرضى وإذا وصفوه بطهارة الكرم أرادوا أنه لا يخون ولا يسرق وإذا وصفوه بطهارة الحبيب أرادوا أن قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر (والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيون على الاتباع لقوى أو على القطع بأضمار) مبتدأ تقديره (هم) يجوز (نصبها) على القطع أيضاً (بأضمار) فعل تقديره (امدح) أو أذكر (يجوز) (رفع الاول) وهو النازلون على الاتباع لقوى أو على القطع بأضمارهم (و) يجوز (نصب الثاني) وهو الطييون على القطع بأضمار أمدح أو أذكر (على ما ذكرنا) يجوز (عكسه) وهو نصب الاول ورفع الثاني (على القطع فيهما) لا على الاتباع في الثاني لانه مسبق بنعت مقطوعه والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيمن الفصل بين النعت والمنعوت بحمله أجنبية أو لما فيمن الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه أو لما فيمن التصور بعد الكمال لان القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتباراً بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لمخاطبته فيتم ان اتبع الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فإن اتبع بعضاً وقطعت بعضاً فليس فيه الا الاتباع

(قوله اذا كان هذا الموصوف نشار كفي اسمه ثلاثا) قال الثاني فان قلت اذا لم يكن الا واحد نشار كفي اسمه موصوفه الاولين أي التجار والغفقه هل يكون من هذا القبيل قلت أما قبل التكلم فلم تكلم بهما يأتي بالآخر أولا لا توضيح ثم في الباقين الوجه الثلاثة أما بعد التكلم بذلك على الترتيب المذكور في الشرح فبمعنيين فيها كلها الابواب ١١٧ لأن الموصوف وان تعين بالآخر فقط

لأن القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقديم المتبع والى جواز القطع والاتباع أشار الناظم بقوله \* واقطع وأتبع ان يكن \* معينا لديونها (وان لم يصرف) مسمى المنعوت (الاجمعيه) وجبا تباعها كلها) للمنعوت (لتزيليها منه نزله الشيء الواحد) واليه أشار الناظم بقوله وان نعوت كثر توقدنت \* مقترن الذي كره ان يبعث

(وذلك كقول حررت بزيد التجار الفقيه الكاتب اذا كان) زيد (هذا الموصوف) بهذه الصفات (نشار كفي اسمه ثلاثة) من الناس اسم كل واحد منهم زيد (أحدهم تاجر كاتبه الآخر تاجر فقيهه الآخر فقيه كاتبه) فلا يعين زيد الاول من الآخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها جاز فيها عند البعض) الذي تعين به (الأول جملة الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفق أو الى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح واليه الإشارة بقول النظم \* بعضها اقطع معلنا (واذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الاتباع) لاجل التخصص بخلاف ما اذا كان معرف ففاته غنى عن التخصص (وحاز في الباقي) من نعوته (القطع) عن المتبوع سواء تعين مسما لديونها أو لا لأن المقصود من النعت التخصص وتحصل بعبارة الأول (قوله) وهو أو أمة الهنلي يصف صائدا (ويأوي الى نسوة عطل \* وشعثا راضيع مثل السعال)

فاتبعت النعت الأول وهو عطل يضم العين وتشديد الطاء المهملة نين قال عطلت المرأه اذا خلا جديدها من القلاء وقطع الثاني وهو شعثا يضم الشين المعجمة وتسكن العين المهملة وفي آخره مثاء تفتح شثاء بلد وهي المغيرة أو رأس وهو مضروب بفعل محذوف تقديره أخض شعثا وفحوا والمراضيع جمع مرضع والسعال جمع سفلة وهي أخبث الفيلان فان لم يقدم نعت آخر لم يحجز القطع الا في الشعر (وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا للبند محذوف أو مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع خبر ممدوح أو مذموم ترجمه بوجوب حذف البندا) ان رفعت النعت وقدرت هو (والفعل) ان نصبت النعت وقدرت الممدوح أمدح وفي الذم أذم وفي الترحم أرحم وعلى ذلك يحمل قول النظم

وارفع أو انصب ان قطعت مقصرا \* مبتدأ وانصب ان يظهر (كقوله) في الممدح (المجمل المجد بالرفع اضماد هو) فهو مبتدأ والمجمل خبره (وقوله تعالى) في الذم (وامرأته جملة الحطب النصب) الجملة (يا ضماد أرم) وامرأته رفوع بالعطف على فاعل يصل المستتر فيه وكقول غزرت بهذا المسكين برقع المسكين ونصب جملة النعت المقطوع مبتدأ فقال لا املح لان الصفة مع المقدرة تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب اه ووجه وجوب حذف الرفع والنصب انهم لما قصدوا انشاء الممدح أو الذم أو الترحم جعلوا اضمادا عاما على ذلك كما فعلوا في النداء اذ قالوا أظهروا العامل وقالوا ادعوا عبد الله مثلا لمخلى معنى الاشاموهم كونه خير امسنا فلما (وان كان) النعت المقطوع (لتغير ذلك) أي لتغير الممدح والذم والترحم (جاز ذكره) أي ذكر العامل وهو المبتدأ أو الفعل (تقول مرتب زيدا التجار بالوجه الثلاثة) فالمرجع الى الاتباع والرفق على الخبر بليدنا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف (ولان) تظهر كلاما للبند أو الفعل (وتقول هو التجار وأعني التجار) كأنه على تقدير سؤال سائل يقول من هو أومن تعني

الان لا يجوز فيما تقدمه القطع لما تقدم من انه يتمتع بتقديم المقطوع على المتبوع (قوله) واذا كان المنعوت نكرة قال الشهاب القاسمي هل مثل النكرة المعرف بالجنسية لانه تكرر في المعنى فيه نظرا فليدر (قوله) والمراضيع جمع مرضع (قال الزرقاني قال العيني في شرح الشواهد الكبرى والمراضيع أصله المراضع بدون اليا لملا جمع مرضع فالملل شبايع الكسرة ويحتمل ان يكون جمع مرضاع والمدة فياسية كما صابح جمع مصباح (قوله) وعلى ذلك يحمل (الخ) قال الزرقاني عني قوله يحمل لان ظاهره مشمول ما يأتي مما يجوز فيما ذكر وليس مجرد (قوله) وجملة النعت المقطوع مستأنفة سواء قرنت بالواو أولا قال الرضي والواو في النعت المقطوع اعتراضية فصلته أو رفعته اه ووجه بعضهم كون الجملة في محل نصب على الحائية اللازمة ويدخل في قولهم المحمل بعد المعارف المحضة أحوال وبعد

التكرات المحضة صفات (قوله لما قصدوا الخ) قال السعدى حواشي الكشف فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفق على ما قصد من ممدح أو مذموم قلت ان في الاثنان مخالفة لاعتبارين غير المألوف زيادة تنبيهه وإيقاظ السامع وتحرير بل من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ فانه أدل دليل على الاهتمام (قوله من تعني أومن هو) قال الزرقاني في بعض النسخ

من هو) أو نفي من وهذه أحسن من الأولى \* (فصل) \* (قوله ويجوز كثرة الخ) قال المحمدي لم يتعرض لزجوب حذف المنعوت مع أنه قد يجب أن يقول جاء الفارس أي الرجل الرابك القرس ولا يقول جاء الرجل الفارس وتقول جاء صاحب أي الرجل صاحب ولا تقول جاء رجل المصاحب (قوله أما باختصاص الخ) قال الدوشري هذا بيان لما يحصل به اللفظ لا يكون النعت صالحا مباشرة العامل قال الدمامي اشتراط العلم على الإطلاق غير حسن فإنه قد يراد بالإنهاج محو رأيت طولا أي شيا طولا اه وحيث كان قوله أما باختصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد قول المصنف ان لم ثلاثيتهم من ذكره بعد الصلاح مباشرة أنه تفصيل له ومن أسباب العلم تقدم المنعوت نحو الاماء ولوبار أو واختصاص الوصف بالعمل بخلاف ضحكوا قليلا وليكوا كثيرا (قوله كسرت برجل واكب صاهلا) ونحو وعنده قاصرات الطرف لان قاصرات الطرف للنساء قطعا (قوله أي نأ الخ) قال الدوشري هذا الكلام مردود اذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير المواضع التي يجوز حذفه فالتعين كون الفاعل ضميرا واجعا الى التبا المعلوم من السياق وقوله من نبا المرسلين حال منه اه وكتب ١١٨ شيخنا العلامة أحد الغنيمة رحمه الله بخطه بعده قلت قوله فالتعين غير صحيح كما يلزم من الوقوف

على كلام العربي لا ية  
 على ان ظاهر كلام الكشف  
 ان من فاعل يعنى بعض فلا  
 حذف ولا ضمير مستتر  
 فتأمل ثم رأيت شيخنا  
 استشكل ذلك بما وقع في  
 وهمه ويجاب عنه بان  
 للمنعوت هو حذف الفاعل  
 من غير شيء يقوم مقامه في  
 اللفظ وان لم يتصل للفاصلة  
 بنفسه فقلت انه اه ولعله  
 انما امر التأمل لان في كلام  
 للمعرب ما يشكل عليه  
 فليراجع اه ما كتبه  
 شيخنا الغنيمة وعاده  
 شيخنا التهالبي القاسمي  
 ثم كتب الدوشري  
 بعده ثم رأيت في بعض  
 شروح الفقيه ابن عطية  
 مانحه وذهب الاخفش  
 وواقعه ابن مالك الى ان

فصل \* ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا (صالحا مباشرة العامل) اما باختصاص النعت بالمنعوت كسرت برجل راكب صاهلا أي فرسا صاهلا أو مصاحبا معا يعين (نحو) وألناه المحمدي أن اعلم ما جلت أي اعلم (دروسا جات) حذف المنعوت لعلم به مع أن النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر المحمدي لغيره حديث حذف الموصوف أقيمت صفتهم مقامه اكونها صالحا مباشرة فما كان المنعوت مباشرة فان لم يصلح مباشرة العامل امتنع حذفه فبالا ومن غير الغالب ولقد جاء من نبا المرسلين أي نبأ نبأ من المرسلين بنا على ان من لا تزداد في الإيجاب ولا تدخل على معرفة (أو) كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت رفوعا كما قال الفارسي وكان بعض اسم مقدم مخفوض عن أوفى فلا ولا كقولهم من ناطق (أي سافر) ومنا أقام فظنن وأقام جلتان في موضع رفع نعمتان لمنعوتين مخفوضين رفوعين على الاشتراك (أي من أقرق نطق ومن أقرق أقام) والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور ومن هذا تقدير البصريين وقدرة الكوفيين المحذوفين وهو لاى الذى ظنن والذى أقام وما قدره البصريون أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصلته لتلازمهما (والثاني) أن قولهم ما فى الناس الاشكر أو تكفى الازجل شكر أو رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بنى وهو الناس و (قوله وهو أبو الاسود الجاهلي يصف امرأة) (ولدت ما فى قومها نيتهم \* يفضلهما فى حسب ومهنتهم) فقيه حذف وتفسير وتقديم وتأخير و (أصله) قلت ما فى قومها أحدي فضلهما (تأثم) فى الثالث (حذف الموصوف) بحملة يفضلهما (وهو أحد) وهو بعض اسم مقدم مجرور بنى وهو قومها وكسرت حرف المضارعة (ن تأثم) على لفتح غير الحجاز بين (وأبدل الهمزة ناء) وقعوها كتنبيه كسرة تشبها بالالف (وقدم جوابا) وهو لم يتهم على جملة النعت وهو يفضلهما حال كون الجواب (فأصا لين الخبر المتقدم وهو) فى قومها الذى هو (التجار والنجار) والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف (وأما قدر متأخر الان كشرة الغدير

من تراجمه طلقا فى الواجب وغيره فى المعرفة واستدلوا على مذهبه بطواهر من القرآن والحديث عنها  
 وكلام العرب وأنا أسوق لك شبيهه والافتصال عندنا عيبه شبه معن ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين قبل من قبيلنا اذ تقى  
 الفاعل أى ولقد جاءك نبا المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل مضمرا أى ولقد جاءك هذا النبأ من نبا المرسلين والبحار  
 والمجرور فى موضع الحال أى كائنا من نبا المرسلين والمعنى ناس مجاميرى لمرسل قبيلك فهذا النبأ الذى جاءك هم من قبيلك فمن قبيلك تبين  
 وهو صريح فيما ذكره أولا ولا ذكر لى فى بعض الافاضل عن العلامة الرضى عنه فى باب روف الجحرا الفاعل مستتر وراجع للقرآن ومن  
 نبا المرسلين حال منه وهو صريح أيضا فيما قلته أولا اه وقد قدم أيضا الكلام لحل ذلك فى باب روف الجحرا (قوله وكان النعت جملة  
 الخ) هذا مقابل تقدير الشارح بمجرى ذميا تقدم ولقد أحسن رحمه الله تعالى فى حل المتن هنا فقد أصلح خله لان ظاهر صنعه ان ضمير  
 كان المنعوت فى الكلام مع العاطف جاء على النعت لان قوله أو بعض اسم يقابل اما صا محمدا أو أثار المحمدي ذلك (قوله أو كان المنعوت  
 محذوف) انهم ان شرط هذا المستلزام ان يكون المنعوت رفوعا ولم يتعرض غيرهم لاشتراط ذلك (قوله وانما قدر متأخر الخ) قال



الدوشرى فيه نظران التكره هنا موصوفة اه وقال الزرقاني ان كلام الشارح هو من معان المسوخ لا لشارها لكونه موجود هو  
تقدم النبي وكذا الوصف وانما قد مر من التلازم مع تقدرة الفصل بين الصفة والموصوف باجتناب وهي جملة الجواب اه وقد ذكره  
من ان الشارح اشار بالسوخ لا لتداهم التكره لا يتبع لاحتمال ان غرضه ان وجوب تقديم الجرح لئلا يلتبس بالصفة فهو يؤيده ان التحقيق  
القديم لا يدخل في التلويح كقديم لكن مرد ان محل ذلك ما لم يوصف التكره والا جاز تأخر الجرح فهو واجل مسمى عنده وقد  
وصفت التكره هنا بجملة (قوله ومثال شبه الجملة) مثل الناطم بقوله تعالى وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته قال المصنف  
ان كانت الصفة الا ليؤمنن فهي مقرونة بما لا وعندها انما تعرض بين الصفة والموصوف وايضا ١١٩

قال الجواب مع القسم قلنا  
الانسان لا يكون مصقوان  
كانت من اهل والتقدير  
ما احسن اهل فلم يوجد  
الشرا ما لا شئ مقدم (قوله  
لحذف الا في الضرورة)  
قياس ما روي في المصطلح  
لمشارة العامل ان يقول  
امتنع حذف غائبوا ويجعل  
البيت من غير الغائب اذا  
الاصل عدم الضرورة  
(قوله ارمي البشر) قال  
الزرقاني افضل تفضل  
والجار والمجرور خبر (قوله  
كان ويجوز حذف النعت)  
بقي الهمي وحذف  
النعت والنعت مع  
قوله تعالى لا يموت فيها  
ولا يحيى اى حيا باقية  
وقد يحذفان اذا قام مقام  
النعت معموله كقائوا في  
ماهى يتم الولد وكاعلم  
بغير ضوا هذا لان  
النعت كانه لم يحذف لقيام  
معموله مقامه وفي شرح  
الطبرستان المعمول قام  
مقامهما وعليه فكما علم

عنها بنظر أوجار ويجوز يختص يجب تقديم خبرها علم أو المحب بقسم المحامدين المهمة من ما بعده  
الانسان من مقارناته والمبسم بكسر الميم الأولى وقع السين المهمة الجمال وأصله موسم قلبت الواو  
ما لم يوقعها بعد كسر ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك اى فريق دون ذلك وقوله ما في بني عجم الا فوق  
ما تريد اى الارجل فوق ما تريد قولك ما مننا الا على امة أو ما فيها الا على امة اى الارجل على امة  
فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوف عن اوق لم يحذف الا في الضرورة كقوله  
ه يرمى بكفى كان من ارمي البشر ه اى بكفى رجل كان ويجوز حذف النعت ان علم قوله تعالى ياخذ  
كل سيفينة فصبها) حذف النعت وبقي المنعوت (اى كل سيفينة صالحة) بدليل انه قرئ كذلك فان  
تعميدها لا يخبر جاعل كونها سيفينة فلا فائدة فيه حذف النعت في المعنى وقول الشاعر وهو عباس بن  
مرداس وقد كنت في الحرب ذا مقدرا ه (فلم أعط شيئا ولم امنع)  
حذف النعت وبقي المنعوت (اى شيئا مذكرا) والذى اوجع الى تقدير هذا النعت تحرى الصدق فان  
الواقع انه اعطى شيئا بدليل قوله ولم امنع ولم يكتم ولم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة بكفى بها الكلام  
جواب الصدق وشكى بزنة الحق وهاله في المعنى يدفع التناقض وامترض بان عدم الاعطاء لا يناقض  
عدم المنع وسب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين اعطى المولفة قال لهم من نفل  
حينئذ ما تمائة اعطاه اياهم فسخطوا وقال

أفجعل نهي ونهي العبيد ندين عبيتنا والاقرب  
وقد كنت في الحرب ذا مقدرا ه فلم أعط شيئا ولم امنع  
وما كان حصن ولا حابس ه يفوتان فواس في جمع  
وما كنت دون امرئ منهم ه ومن تضع اليوم لا رفح  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا السامع عن فزادوه حتى رضى والعيد يا تصغيروا من فرسهم ونهى  
عبيته بن حصن والاقرب بن حابس والتدرايض التاء الفوقانية المتناقضة كان الدال المهمة وتفتح الراء  
سابقا على همزة القوم والعدو (قوله وهو المرفق الاكبر  
ورب أسئلة المحدثين بكر ه (مفهومة فخر عوجيد)

حذف النعت فيهما وبقي المنعوت (اى فرع فاحم وجيد مطوول) بدليل ان البيت للحدوح وهو لا يحصل  
بأثبات الفرع والجيد مطلقي بل بانهما موصوفين بصفتين محبوتين والفرع بالفاو العين الشعر

يحذفان لتمام (قوله كقوله تعالى ياخذ كل سيفينة) قال اللقاني مثل ابن الناطم لنتعت المحذوف بقوله تعالى فضل الله الهادين بنامو الهام  
وانفسهم على القاهدين اى أولى الضرر دحر حقو كلا وعد الله المحسن وفضل الله الهادين على القاهدين اى غير أولى الضرر اى اعطيا  
درجات وغير ابن الناطم من المفسرين حكى ذلك بقيل وصدرا بان المراد بالقاهدين فيهما هو القيد بالصفة المتقدمة اى غير أولى الضرر  
وجع بين التفضيل والاولاد جرة وتناوبت باوجه انتظارها في الكشف والبيان (قوله واعترض بان عدم الاعطاء الخ) قال  
الشهاب القاسمي ومثل ذلك في حطية فان عدم المنع لا يقتضى انه اعطى شيئا حتى يكون قرينة على ان المراد لم أعط شيئا فلا كراهة  
ويجوز بان مراد صاحب المعنى بان عدم المنع المراد به انه اعطى شيئا قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الاعطاء ثلاثة  
فياهم (قوله أفجعل الخ) هذه الايات رواها الامام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة منظر معنى قوله بن عينة والاقرب والذى تقتضيه

القصة ان يقول دون ومنه صرف مرداس في قوله يغوثان مرداس والظاهر مرداس الصخرة وقوله ويجوز عطف بعض النعوت على  
 المختلفة المعاني فان اتفقت فلا يجوز العطف لانه يؤدي الى عطف الشيء على نفسه ولا فرق في المتعقبات ان تكون متبعية أو مقطوعة  
 وناظر كلامهم الجواز ولو قيل الجمل ونقل الدماميني عن الواحدى ما يدل على الوجوب في الجمل بخلافه وتبرجل بحفظ القرآني يعرف  
 القوم يتق الله قوله بجميع حروف العطف الخ ما لم يكن تحت غير واحد مختلف فلا يعطف الا بالواو كاره (هذا باب التوكيد)  
 قوله رفع الهاء قال الثاني أي رفع احتمال الجزاء بدل قوله بعد ارتفاع احتمال الهاء وقال الزقاني اذا قيل جافى القوم ثلاثهم ولو  
 جافى ثلاثهم بنصب ثلاثهم فهو حال وان رفع فهو توكيد كقوله الرضى ثم قال ولا يؤكده ثلاثا نحو اوتها الابدان يعرف الخطاب بكية  
 العدد قبل ذكر لفظ التاكيد واللام يكن تاكيدا بخلاف الوصف نحو جافى رجال ثلاثة اه ووجه ذلك ان التاكيد لرفع الاحتمال ولو لم  
 يعلم الخطاب العدد لكن التاكيد مفيد المعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت اه وانظر هل برداتو كيد بن على قول  
 المصنف وله سبعة ألفاظ وهل يتعين في الجواب قول الشارح وغيرها كالاتباع لها قوله انه على تقدير مضاف هذا لا يناسب حذف  
 المصنف لانه عبره بانرفع الهاء عن الذات وقال في الالفاظ الالهية انه يؤكدها لرفع احتمال تقدير مضاف قللى ان لها ما ليس من  
 حذف المضاف وأيضاً اذا كان ١٢٥  
 ما هنا على حذف المضاف فلا يجوز في اسم الذات البتة لانه على قلت التقدير

مستعمل في معناه غابة  
 الامر انه ليس هو المسند  
 اليه بل المسند اليه  
 مضاف حذف توسعا  
 فالوجه ان التجوز في الذات  
 استعمالها في غيره معناه  
 الموضوع عنه بان تريد  
 بالتحقيقة مثلا فتعلمه لكن  
 بشكل على ذلك اذا كان  
 المستند اليه عاما لقول  
 الأصوليين ان الالفاظ  
 من الصرائع التي لا تحتل  
 غير ما استعملت له  
 والحاصل انه اذا قيل جاء  
 الخليفة تحتل انه من  
 حذف المضاف والمسند  
 والقاحها فالعام والخاص والمهمة الاسود والمحيد بكسر الحيم واسكان الياء مخففة العتق وكأله قال الحاشم  
 أسود عن قطلو يل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله  
 وامن المنعوت والنعت عقل \* يجوز حذفه فوق النعت بقل  
 \* (فصل) \* ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الآم وحش قاله ابن خروف  
 ووصبه الموضوع في الجواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة  
 العامل جعل المنعوت تبديلا من النعت فتحو الى صراط العزيز المحيد بالله في قراءة الجرجان كانا كترين نصب  
 النعت على الحال نحو \* لم يعمو حشاطل \* واذا نعت بغير دو ظرف وجه قدم المفرد على الظرف  
 والظرف على الجملة كالباقين \* (هذا باب التوكيد)  
 والتاكيد ايضا لقوله لم يعمو فاعدهما يتصرف فيجعل أصليا بقوله كدو كيدا أو كذا كيدا والواو أكثر  
 ولذا شاع استعماله بالواو عند النحاة والمراد به التتابع (وهو ضربان لفظي وسباني) آخر الباب  
 (ومعنى) وهو ألقاظ خصوصية ولذلك استغنى عن حده (وله سبعة ألفاظ) محصور وتوغيرها كالاتباع  
 لها اللفظ (الاول والثاني النفس والعين) ويؤكد بهما رفع الهاء عن الذات) والى التوكيد بهما اشار  
 الناظم بقوله \* بالنفس أو بالعين الاسم كذا \* (تقول جاء الخليفة تحتل) انه على تقدير مضاف  
 وان الجافي خبره أو تعقه \* بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الانتقال ويقتضيهما منع المسافر وحشمة  
 (فاذا كذب بالنفس) فقط (أو بالعين) فقط (أو بهما) معاشر متقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه

اليمستعمل في حقيقة التجوز في الكلمة بل في أعرابها يسمى مجازا المحذف ويحتمل  
 أن من الهاء النعوتية ان استعمل المسند اليه في غير ما وضمه لعلاقة لا حذف ولا تجوز في الاسنادو يحتمل ان من الهاء العطفية بان  
 يكون التجوز في الاسنادو المسند اليه مستعمل في حقيقة لا حذف ولا كلام الشارح تعالى ان الناظم ناظر للاول والمسند الثاني وقول  
 ابن الحاجب التوكيد تابع لقرار المتبوع في النسبة أو الشمول للثالث وهذه الاحتمالات لا ترفع بالتوكيد النفس والعين بل  
 بالتوكيد اللفظي الاحتمال الثالث في رفع بالتوكيد بهما أيضا ويجري في نحو جاء القوم عما كان المسند اليه من ألقاظ العموم  
 ويرتفع بالتوكيد اللفظي فقط الاعلى احتمال الهاء العطفية في رفع بالتوكيد النفس والعين أيضا ولا يرتفع شي منها بالالفاظ الالهية  
 ويجري فيه على وجه آخر وتصروا عليه وهو ان القوم استعمل في البعض مجازا القوم أو المسند اليه على حذف مضاف بتقديره بعض  
 أو تجوز في اسنادها البعض الكل وهذه الاحتمالات انما ترفع بالتوكيد بالالفاظ الالهية فالتمثيل في مثل هذا المقام بنحو جاء  
 الخليفة وقما بان بالقوم ليس للتقدير وحيد فالنفس والعين مجتمع مع كل في نحو جاء القوم ولذا قالوا ان ألقاظ التوكيد اذا جمعت  
 قدمتا الخ والمحصل ان المؤكدان لم يكن من ألقاظ العموم احتمل مجازات لا تقول لكل توحيون كان من ألقاظ العموم احتملها  
 ولكل توحيون وفي هذا مجتمع النفس والعين مع الالفاظ الالهية (قوله أو بهما) قال السباني يمكن ادخاله في عبارة الناظم فيجوز أو

لأباحة لان المعنى كدالاسم بالنفس أو بالعين اه وهو ظاهر ان كان قوله كدبضعة الامر ان كان بضمعة لما مضى المجهول فهي لاحد الشئين قال الزرقاني وظاهر كلامهم ان التا كيدساقوه لوعطف على المؤ كدوهو الذي ارتضا الرضى ونصه وقطع هشام اذا صلت على شيء لم يجز الى تا كيدوله ونظر الى ان العطف عليه ان على التا كيد بضمعة وهو الاول الجواز نحو ضرب زيد بدمعمر ولا يجوز في نسبة الضرب الى زيد او بامعطف في ذ كز يدو أو تد ضرب بكرة عطف بناء على ان المذ كز بكرة اه وظاهر قوله اذا عطف على شيء ان الحكم للمذ كور في التا كيد للفظي والمعنوي وهو ظاهر وقوله والاولى الجواز يدل على ان الاول يمنع ذلك ولا يناق ذلك قوله لم يجز لان لا يحتاج الى مستغنى عنه والاثان بالمستغنى عنه عيب (قوله ويجب اتصال المصالح) قال المحقق ذلك ان تقول بزم من هذا الذي ذكره اضافته التي الى تقسمها الاشهاب القاسمي يمكن أن يدفع هذا بوجه وانما يلزم اضافته التي الى نفسه وكنا مترادين وهو ممنوع عن النفس المضاف اعم من المضاف اليه (تنبيه) في نفي النفس والعين بجوازهما ينافي ائدة كافي التسهيل قال ابن عقيل وأما قوله ما القوم باجمعهم بضم الميم وقوله فليس من القاطن التوكيد وان أعطى به دليلا لالتزام الباعه اه قال الزرقاني وفي الرضى ما نصه وقد يضاف أجمع اض فظاهر يقو كدله لكن ينافي ائدة نحو جاف في القوم باجمعهم بضم الميم ولا يقال جاف في القوم أجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكدها مع الباعه ويؤيدونه بخلافه بضم الميم وبعينه اه وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزم الباعه على كلام الرضى ان التا كيد باجمع لما كان الغالب فيه عدم الاضافة فموقع الاضافة يستبعد ١٢١ كونه تا كيد التزم فيه دفع هذا

أوعينه أو نفسه عينه (ارتفع ذلك الاحتمال) عن الذات وصار الكلام نصاعلي ما هو الظاهر منه وارتفع الجواز ثبت الحقيقة ونص ابن عقيل قوله ان التا كيد يضعف احتمال الجواز ولا يرفع احتمال البه (ويجب) في النفس والعين (انه المصاح) لفظا بضمير مطابق للؤكد) يفتح الكاف ليرتبط به (ويجب) ان يكون لفظها مطابقة في الاداء والجمع) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومع ضمير مطابق المؤ كداه تقول جاف في زيد نفسه عينه وهذا نفسه جافا في زيدون أنفسهم أجمعهم والهندات أنفسهم أعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا بدوهم ولا أعينهم في التوكيد (وأما في التنبيه فالأصح) في النفس والعين (جمعهما) جمع (قوله على اقل) بضم العين فيقال جاف في لزيدان أو لزيدان أنفسهم أجمعهم أو يجوز في غير الأصح نفسه أجمعهم بالافراد ونفسها عيناها بما بالثنية عند ابن كيسان سماها وأحاز ذلك ابن ابازي في شرح الفصول تبعاً لابن مطي ووافقهم الرضى واقترع في النظم على الجمع وقال أجمعها باقل ان دعما ليس واحداً وانما ذكره الاصل في التي كرها اجتماع ثنتين وعدل الى الجمع لان باب الثنية جمع في المعنى (ويترجع) افرادها على ثنتيها عند الناظم) كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التنبيه وجمعي التجميع ويحذف في التضييق لفظاً ومعنى الى متضمنيها لفظ الاداء الى لفظ الثنية ولفظ الجمع على

(١٦ تصريح في) على قوله ويجب ان يكون الخ (قوله أجمعها على اقل) قال اللغاني أحسن منه قوله في التسهيل جمع قل لان عيناً بجمع على أعيان أيضاً ولا يعتب بها في المعنى ولا في الجمع كالاعتب فيها بجمع الكثرة وهو عينون ونفوس اه وظاهر ان قوله ولا يعتب وقوله كالاعتب في قوا الصواب ولا يؤكد كدوا لا يؤكد (قوله في التضييقين) قال الزرقاني ثنية مضاف ومضاف اليه هو هذا في معنى مضاف للتضييقين وذلك لان الاختيار انما هو بالنسبة للمضاف كالاختياري ومعنى كلامه ان المضاف اذا كان معناه متعديا كان المضاف اليه متممته له سواء أضيف لفظاً أو معنى فانه يختار في المضاف الجمع على الافراد والأفراد على التنبيه فقولك قطعت رؤس الكيشين ومن الكيشين الرأس قطعت رأس الكيشين والكيشان قطعت منهما الرأس مختار على رأسي والرأسين ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى وذلك لان قولك الرأس من سلامته رأسه هما أنظر شرح التسهيل اه وأما في تخطي المصنف في التذكر من بحر به كل مني واحداً لا يكون في الواحد منه الا واحد وضاع أو قصداً اه اذا أضيف لفظاً أو تعدد الى لفظ واحد متضمنينها بالجزئية أو شبهها لم يلتزم جعل لفظها بجمعاً معي كان الراجع فيه الجمع ثم الافراد ثم التنبيه ومثال ذلك قد صغت قلوبكم كذا معني واحد قلب وهو لا يكون في الواحد منه الا واحد ما جعل الله لرجل من قلوب في جوفه وقد أضيف الى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما بأنهما معاً وكذلك حكم النفس والعين المقصود بهما النفس في الانف واللسان وما أشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون في الواحد منه الا واحد من قولنا قطعت أعينها فهاذا اذا أردت به قطعت عينان كل منهما وجبت التنبيه ولم يجز الجمع لللسان ولا بعد ان يجوز الافراد لان اللسان ولا استحضرا ما قولنا الحماة في ذلك وقولي موضعاً نحو قولك بكما أو قصداً

استظهر اراعي نحو اعيانهم اذا ردت به النفس من قوله سبحانه عني اليقين على نحو فاقطعوا ايديهم فان اليد ينظر في الوضوع في الواحد منهما اكثر من واحد ولكن بطريق القصد ليس كذلك لانه قصد اليد اليمنى واليسرى لا يكون في الواحد منهما الا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود اياها ما هو قولنا فانه اذا ضيف لفظا واضح او تقدير الاستظهار اراعي نحو قول الشاعر

رايت ابني البكرين في حومة الرخي \* لعافري الاقوام عند عرين

فان التقدير لعافري افعوهم ما قولنا الى لفظ واحد يتضمنهما احترازا من ان يضافا للفرق نحو على اسنان داود وعيسى بن مريم قوله حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدورى بى بكر وعبر فقبذ النوع يختار فيه الا فرادى لوجى فيه بلفظ الجمع او التثنية فيمتنع وقولنا الجزئية واضع وقد مضت أمثلة وهو متفق عليه وقولنا أو شبههما كقوله صلى الله عليه وسلم لا يكره رضى الله عنه اما أخرجكم كما من يرونكم أو قوله لعلى وفاطمة رضى الله عنها اذا أو بشما الى مضاعفها وفي حديث آخر هذه غلاة ولا تبالا نك عن اتفاقهما على أزواجهما فمما أجروا في حديث على وحزرة فصر باه ياشيافهما وهذا كله شاهد للفرادى ومن وافقه وهو ابن مالك عن ابن شهاب الجزئية وأزواجهما على أزواجهما فمما أجروا في حديث على وحزرة فصر باه فانه يجب فيه مطابقة ما ردت والاليس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار الافراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك فتدقق الفارسي في الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعمه بنون انهم يقولون رأسي ما وقال همنان بن قعقعة جمع بين اللغتين في بيت

\* ظهرهما مثل ظهور الترسين \* ولم يذكر في الايضاح الافراد اساسا في شرح القافية التثنية فصبيحة في نحو فتعسا لسانها هما والافراد قليل ثم اعلم ان ابى على قد قرب جواز جمع هذا النوع في التثنية فانه قال انك تقول نحن فعلنا اذا كنتم اثنين كما تقول ذلك في الجماعة وعملنا هذا فمما بان أكثر ما وقع ذلك في الاضمار ١٢ وهى الاصل فيه وكثير من الاعضاء كاليدين والرجلين اذا ضم زوج مثنى الى الاضمار

الجمع حقيقة فمن حيث  
تصير اربعة فاطلاق لفظ  
الجمع على كل شيء من اثنين  
كأربعين امرأة الباب بجرى  
واحد قال عبد القاهر  
وهذا يصحى عن بغداديين  
وكان شيخنا يرتضيه  
واعلم انه يجوز به جنى  
الجمع اعادة لفظه ومراعاة  
معناه من الاول قوله  
تحلى لي تهاك نفوسك ابنى

لفظ الافراد اه كلام الناطم (وغیره بعكس ذلك فخرج التثنية على الافراد اول آقف عليه فهو قول غريب كيف وقد قيل ان التثنية ترد في الشعر (والالفاظ الباقية من السبعة) كلا وكذا (التي) نحو حال الزندان كلاهما أو المرأان كتابهما وكل وجمع أو صامة (غيره) أى لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزأ ينقسمه أو يعامله نحو حال القوم كلهم أو جمعهم أو أوعامتهم والمهندات كلهن أو جيعهن أو أوعامتهن واشتربت العبد كله أو جيعه أو أوعامته ويحجب اتصاله بضمير المؤكد) لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

وكلا ذكر في الشمول وكلا \* كتابا جيعا بالضمير موصلا

(فليس منه) أى من التوكيد (خلق لكم ما فى الارض جميعا) لعدم الضمير (خلاطان وهم) وهو ابن عقيل فانه قال جيعا هو توكيد الاصل والواقع معنوا لخلق ولو كان كذلك لقلل جيعه ثم التوكيد يجمع قابل فلا يحل عليه التثنية بل قاله في المثنى (ولا قرأتم بعضهم نا كذا فمما) لعدم الضمير (خلاطان الغراء

فان لما فيه ما به ذهبت أسا  
اذا تمك الابطال يشاهم الزهر  
فاعد الضمير المضاف اليه المصطل على الاطلاق لاها مشامته من حيث المعنى وهو تو جيمع من اه ومن خطه قلات وسبقه مع طوله لنفسه  
(قوله نحو حال الزندان الخ) أى فكلا المذكور وكلا المؤنث قل القافى وقد رد كلا جعتي كتابا كقوله تمت بقرى الزينين كتابا وهو نوجه  
ابن عصفور على تأ كيد المعنى أى بقرى الشخصين كلاما وقد نعتي كلتهما عن كلهما ما وكلهما كقولك حال الزندان أو أوهندان كلاهما  
(قوله لفظا) هذا مستفاد من قول المصنف اتصاله لان الاتصال لا يكون الا في اللفظ وكذا قال القافى ان قوله ويجب اتصالهما بضمير المؤكد أشار به الى منع حذف من كل استثناء وينته خلاطان أحازره الى منع اضافتها الى ظاهر خلاطان لفظا في بعض كتبهم حيث أحازر اضافتها الى ظاهر مثل المؤ كدهما مستدلا بقوله يا أشبه الناس كل الناس بالتمر وهو خرج على ان كلا نعت أى أشبه الناس الكاملين  
وقول الناطم بالضمير موصلا يفيد وجوب مطابقة الضمير للمؤ كذا ذأل فيه العهد الذي ارجع لقوله ضمير مطابق للمؤ كذا اه وصرح في المعنى ان اللفظ التوكيد انما يرتبطها الضمير المقطوع وترتب على ذلك الاعتراض على من يأتى والاعتراض الا فى بدل ايضا على ان المراد الاتصال لفظا وقول القافى وخرج على ان كلا نعت الخ المخرج لذلك أو حيان ورد في المعنى بان التثنية مهاداة على الكمال لا على عموم الافراد وقوله وقول الناطم الخ فيه تنسيك على المصنف وأنه أدخل بالعادة ذلك لانه باليات قدس (قوله نا كذا فمما) قال

الدونشوى قال الضاوى وقرئ كلا على التوكيد لانه معنى كذا أو تو بنوع من المضاف اليه ولا يجوز جعله حالا من المستكن في الظرف فانه لا يعمل في الحال المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوب اه وما ضعه في قولنا لا يحشرى والفرادى يقال

فيه نظر من حيث ان الاتصال به بقدر كالاتصال به لفظا اه ولا يخفى ما في هذا التلزم من الضعف لما علمت انه لا بد منه لفظا وانه لا يتدر كاصرح به المصنف في المعنى ودل عليه كلامه هناك يمكن ان يقال ان ابن عقيل والقرءاء والخشري لا يوافقون على اشتراطه ان يكون مفعول غايه (قواه حال) الظاهر انها من قبيل الحال المؤكد لان الموصول من أدوات العموم خصوصاً والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف في الحالية باقتضاءها ان الحائق وقع على ما في الارض حال الاجتماع وبجوابه ان خلقه يعني قدر (قوله وكلا في الآية الثانية بدل) قال المصنف في الحواشي وقول أبي حنبل يدل كل من كل لكونه مفيد للاحاطة ١٢٣ الخ فيل يحتمل ما في أحد البدل الذي من هذا النوع

الذي من هذا النوع  
الاتصال بضمير المبدل  
منه فان قال مقدوقنا  
فاجعله تأكيداً على ذلك  
اه ومن خطه نقلت  
وقوله قلنا اجعله تو كيدا  
على ذلك انما يظهر لو كان  
الضمير في ألفاظ التوكيد  
يقدركا بدله وهو لا يوافق  
كلام المصنف في المعنى  
وهنا (قوله لرفع احتمال  
الخ) يمكن بحى كلام ابن  
عصفور هنا قواه لمجواز  
ان يكون الاصل الخ قال  
الزرقاني استشكل ذلك  
بان تأكيداً بدين بما  
ذكر لا ينسب الاحتمال  
المذكور لان ما في ذلك  
الى قول الزيدان كلاهما  
جاء في أحدهما (قوله  
لا متناع التقدير المذكور)  
أى وان أمكن تقدير غيره  
وهو اختصم وكلا الزيدان  
لكن هذا لا يؤكد فيه  
بكليل بالنفس والعين  
والكلام في التأكيد بكلا  
(قوله واشترت العبد  
كله) قال الزرقاني قال  
الرضي وقد كان يحتمل

والخشري في قولهما ان كلا تو كيد لاسم ان (بل) الصواب ان (جميعاً) في الآية الاولى (حال) من  
ما لا موصولة (وكلا) في الآية الثانية (بدل) من اسم ان وايدان الظاهر من ضمير المحاضر يدل كل جائز  
اذا كان مفيداً للاحاطة نحو قمت ثلاثكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل أن تلى العوامل اذا لم  
تتصل بالضمير نحو جاء في كل القوم ويجوز بحسبها لا يختلف جاء في كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وقاله  
في المعنى قال ابن مالك (ويجوز كونه أى كلا) لا من ضمير الاستقرار لا ينتقل الى (الظرف) بمعنى  
فجاء فيه ضعفان تنكير كل قطعاً عن الاضافة لفظاً ومعنى وتقديم الحال على عاملها (الظرف) قاله في  
المعنى (و) كلا وكلا وكل وجيع وعامة (و) كدهن برفع احتمال تقرير بعض مضاف الى متبوعه  
قن ثم (أى من أجل الاحتمال المذكور) (جاء في الزيدان كلاهما والمرأان كلاهما) وأر بدنه واحد (كما قال)  
الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من أحدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبر الدر  
والمرجان صفاره (وامتنع على الاصح) أن يقال (انضم الزيدان كلاهما والمزيدان كلاهما) امتناع  
التقدير المذكور لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك ما طبعه في منع جاز به  
كله لعدم القائده هـ قول الاخفش وهشام والقرءاء أى على وجه الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن  
مالك في السهيل واحتج البخريان العرب قد تأتي التوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون  
أكتعون (وجاز) أن يقال (جاء القوم كلهم واشترت العبد كله) لرفع الاحتمال المذكور (وامتنع)  
أن يقال (جاء يد كله) لعدم القائده لا يستحيل نسبة الجمل الى جزءه المتصل به دون البعض الآخر  
(والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة من العرب وهي ترقص ولدها

(فداك حتى خولان \* جميعهم وهدان) وكل آل قحطان \* والاكرمون عدنان  
فجميعهم تو كيد حتى خولان وقد انك من التقدير بما دلل الممهلة ويجوز في الفاء الكسرية كون مبتدأ وحى  
خير به ويجوز فتحها فيكون فعلاً ماضياً وحى فاعله وخولان بفتح الحاء المعجمة وسكون ازاو وهدان  
بفتح الهاء وسكون الميم واهمال الدال قبلتان من اليمن وقحطان أبو اليق وعبدان أبو معلوهو  
عطف بيان على الاكرهون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع صدمه فرق فلا يفيد تو كيدا لقوله  
هـ فاني هـ نهيتك عن هذا وانتهج هـ (وكذا التوكيد عامة) غير رب وذلك لأنه أكثر المصنفين  
(والتاء فيها) لازمة (عن زنجاني) الزرقاني (النافية) فصل مع المؤنث والمذكورة قول اشتريت الامة  
عامتها (العبد عامته) بالتامع المذكور (كما قال الله تعالى ويعقوب ناقة) بالتامع في ذلك تعريض بالرد على  
الشارح حيث حل قول والده في النظم

واسموا ايضاً ككل فاعله \* من عطف التوكيد على الناقلة

نحو اشتريت العبدتين واشترت العبدات في الاخر محكما كما احتمله الفرداني اشتريت العبد كله لكن يمكن دفع ذلك الاحتمال  
بما كيدا فلو قلت اشتريت العبدات كلهم لرفع احتمال افتراق الاخر محكما لا يشبه برفع احتمال افتراق الاخر محسوا والاحتمال الثاني  
أنه لو كان افتراق الثاني أشهر فيسبب الفهم اليغلا بمحتمل المقصود فاذا أوتى متفرق أول الاحتمالين قلت اشتريت جميع أجزاء  
العبدتين وجميع أجزاء العبدتين وقوله وفي ذلك تعريض الخ قال السباطي لأن قول لمزيد الموضوع التعريض بذلك وانما أراد وجهها  
آخر في تقدير المتن ويجوز ان يقدركا قاله الشارح وجوابه انه مثل الزائد على ما ذكره النحويون من حيث ان أكثرهم أعفله وليس هو

واشدا حقيقة وهذا معنى حسن دقيق والاعتراض بأنه كل ينبغي على هذا أن تعرض لمجمع الضيافة كذا لا وجه له \* (فصل) \*  
 قوله ويجوز إذا زيد تقوية التأكيذ الخ قال الزرقاني في رافعة معناه ليس القرض من اتباع كل باجع البحر التقوية يمكن أن  
 يقال القرض منه دفع توهم براد الكمال البعض كما في قوله تعالى ولقد آتيناك ما كان الله تعالى لم يطلع على جميع آياته كذا قاله  
 بعض شيوخنا وهذا وادعى قولهم أن التوكيد يدل للاحاطة والشمول اهـ وروى معناه بعض الشيوخ قول الأصوليين أن كلا  
 تأتي للكل الجعبي وللحال الجمعي فتدبر (قوله أن يشع كله باجمد الخ) قال الناصر اللغاني يقتضى تأخير أجمع وفروعهما على كل وهو  
 كذلك وقدر انفراد التقوية بتيسر أجمع وفروعهما كنع وأخواته ويشع كنع وأخواته باصع وأخواته ويشع أبصع وأخواته  
 باصع وأخواته وترك ذلك هاتبة للنظم لقله استعماه وبحسب هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها أنها إذا اجتمعت  
 بأما كلها أي كيد الاول ولا يجوز ١٢٤ قطع شيء هنا أو لفاظا التوكيد كلها معارف أبا لاضافة إلى الضمير نحو كلهم وأما العالمية

نحو أجمعون ومن ثم امتنع  
 نصب شيء منها على الحالية  
 ونسب عطف بعضها على  
 بعض وزعم بعضهم أن  
 أجمعين مفيد اتحاد الوقت  
 والصحيح لا وإنه تنقيد  
 مطلق للعموم بدليل  
 لا غويزهم أجمعين فتأمل  
 اهـ وقوله والحكم عليها  
 أنها إذا اجتمعت الخ  
 خالف فيه ابن برهان قال  
 إذا قلت جاني القوم كلهم  
 أجمعون أكتون أجمعون  
 أبصعون فكلمة تأكيذ  
 للعموم وأجمعون تأكيذ  
 لكلهم وهكذا البواقي  
 وقال بعضهم إنما يفيد  
 أجمعين الاتحاد في الوقت  
 إذا وقت بعد كل فلا  
 دليل على عدم الافادة  
 في لاغويزهم أجمعين  
 على الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب فإن أكثرهم أغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الاثر فاقلة  
 على ما ذكره وفان من أجلهم سيبويه ولم يغفله اهـ وفي الانصاح أن المراد خالف سيبويه فزعم أن عامتهم  
 بمعنى أكثرهم فمفهومه يكون من بدل البصر عكس معنى التوكيد فله تخصيصه بالتوكيد تعميم  
 \* (فصل) \* ويجوز إذا زيد تقوية التوكيد أن يشع كله باجمد وكما يجزمه لو كلهم باجمعين وكما هو (جمع)  
 فتقول جاء المحسن كله أجمع والقبيلة كلها جمعوا القوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع (قال الله تعالى  
 فسجدن لآدم) كيد أجمعون) وإلى ذلك أشار الناطم بقوله  
 وبعد كل أكدوا باجمعا \* جمعاء أجمعين ثم جمعا  
 (وقد يؤيد كنهن) استقلالاً (وإن لم يتقدم) عليهن (كل نحو) قولك جاء المحسن أجمع والقبيلة جمعا  
 والقوم أجمعون والنساء جمع قال الله تعالى (لاغويزهم أجمعين) أن جهنم (لوعدهم أجمعين) واليه أشار  
 الناطم بقوله  
 ودون كل قد يجمع أجمع \* جمعاء أجمعون ثم جمع  
 (ولا يجوز تنقية أجمع ولا جمعا) عند جمهور البصريين (استغناء بكلا وكلتا) عن تنقية أجمع وجمعا وإلى  
 ذلك أشار الناطم بقوله وأغن بكلتا في معنى وكلا \* عن وزن فعلا ووزن فعلا  
 (كما استغنوا) غالباً (بثنية سى) بكسر السين المهملة وقد تبدل الياء (عن ثنية سواه) بالمدقة الواو: إن ولم  
 يه ولو لسوا أن الأناذر (وأجاز الاخفش والكوفيين ذلك) أي ثنية أجمع وجمعا (فقد قول) على رأيهم  
 (حال الزيدان أجمعان) بثنية أجمع (والمتندان جمعا وان) بثنية جمعا قال ابن زوف ومن منع ثنيتهما  
 فقد تركه وكف وأدعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار في ما وزنهما نحو أكنع وكنعاء (وإذا لم يقدتو كيد  
 النكر لم يجز اتفاق) لأن القرض من التوكيد إزالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك أن بعض  
 الكوفيين أجازوا توكيد النكرة مطلقاً في دعوى الالة ق (وإن أفاضل عند الاخفش وعند الكوفيين  
 وهو الصحيح) لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقاً واليه أشار الناطم بقوله  
 وإن يقدتو كيد منكر قبل \* وعن نسخة البصرة المنع شمل

(قوله وإن لم يتقدم كل) قال الزرقاني الأولى أن تكون الواو وال حال لوجهين أحدهما أنها إذا كانت بالالة تدخل (وتحصل  
 القسم السابق فيكون فيه نوع تكراراً بينهما أن التغيير بلفظ قد يشعر بالالة وهي إنما تكون عند الاستقلال لا مطلقاً وأعلن انتفاء  
 التقدم لاستمرار عدم الوجود لا احتمال التأخر مع أن هذا غير راديل المراد عدم وجدانها وكان المصنف اتكل في ذلك على أنها اتباع كل  
 فلا تتأخر (قوله ولا يجوز تنقية أجمع الخ) قال اللغاني فتدبر لا يجوز اتباعها للكل وكلتا ككل وقال الغياصع الاستغناء بذلك إذا قصد  
 شمول الأفراد كما في جاء الزيدان أو المراد أن ما إذا قصد شمول أجزاء الأفراد كما في اشترى ثوب العبدان أو الأمتين فإن كل واحد كانا لا يفيد  
 فتأمل ذلك وقوله كما استغنى الخ الفرق بينهما أن سواه نطاق بمجاله على المتى كقولنا ز بدوع وسواها كذلك أجمع وجمعا وقوله  
 وإذا انفذ الخ) قال الزرقاني قال الرضي وأما قوله  
 أولاً بنوخير وشركهم ما \* جمعا ومعروف أبو منكر  
 فحمل كلهم على البدل عند أهل المصر أو لأن بنوخير وشركهم ليسا وقتين اهـ وقوله ومعروف معطوف على بنوخير أي هم متصفون  
 بالوصف لا بغيره وقوله أولى أي من جملة الشؤف (قوله في قدح في دعوى الاتفاق) قال الدوشري وقد يجب بيان دعوى المصنف

تقدم بالخالف فقال المال (قوله) وتحصل القائمة (الخ) قال الثاني فيه نظر لأن الكوفيين يشترطون العودة في جواز التأكيد  
لأنه لو راجعوا بعد ذلك هل بشرط تأييد التكرار أو لا على قولهم فعملان القائمة عندهم غير متحصرة في التأييد بل السها غيره  
وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم أراد أن القول بشرط القائمة بدون تأييد (قوله لمد) هذا يناهض على تنقيده ما زعم قال الزرقاني  
حصره المحدثون كما ذكره وقد مر من الظاهر بل المراد ما كان معلوم المقدار كدروهم دينكار وما كان موضوعاً للآلة المذكورة ولذلك  
لم يعبر المصنف بقوله مؤقتاً الظاهر في ما فيه الشرح وعمل المحدثين كمنزوعاً قال الرضي وقد حاز الكوفيين تركيداً المنكر  
إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كدروهم ذروهم أو يومه أو ليلة أو شهر بكل وأخوه أو ليلة أو شهر بكل والعين وليس فاذ هو إليه يجب أخذ المال  
تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا لا بشرط تأييد كدروهم أو ليلة أو شهر بكل وأخوه أو ليلة أو شهر بكل والعين وليس فاذ هو إليه يجب أخذ المال  
أي كمر (الخ) قال الزرقاني معنى صرت صوتاً بالكثرة وقع الكثرة أو ساكنها الفتان كما حكاه صاحب الماشرق وقال ابن مكي الصواب  
الساكن وهي التي ينسب إليها (هـ) من الإشارة إلى العيني أراد صرت بكثرة الشر بومان أو إلى آخره (قوله رجب) قال النوشهري  
هل رجب منصرف أو كذا صفر أو لا قاله ابن السكيت في حاشيته على الكشاف أن أربدها بمعنى فهاقه منصرفين والاختصار فإن  
قال ناصر الدين الثاني وكان وجه ذلك أن المصلح معدول عن الرجب وعن الصفر كما قال في سحرنا معدول عن الشعر فيما أربده  
شعر بعينه ففهم العلمية والمصلح و قد يقال إن المانع العلمية والتأنيث اعتبار الامة (قوله زمانا) قدره تعالى الرادي وابن النائم  
لكن مثل الرضي والشاذلي يدينارودهم فعملنا لا يشترط كونه زماناً قال الهب القاسمي ١٢٥ وانظر هل يشمل المقيد إذا كان  
العامل في قول الشر أحد نحو

(وتحصل الفائدة بان يكون الشكر المؤكد زنا (محدودا) وهو ما كان موضوع المدعى به) وأنتاه كيمو وأسبوع وشهر وحول (و) يكون الشكر لغير الفاضل (الاحاطة) والشمول كقوله قد صرت البكر يوما جماعا (كأنك كفت أسبوعا كل يومه)  
 لكنك مشافئة أن قيل دار حب \* (بالسبب عدة حول كله رجب  
 ومن أنشد) كاذم وأبنة شهر مكان حول فقد خرفه من الشعر يف وهو التفسير لان المعنى قد صد  
 عليه لان الشاعر يعني أن يكون عدة حول من أوألى آخره جالما رأى فيه من الخبرات ولا يصح  
 أن يتعين ان عدة شهر كل رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه جباو بعضه غير رجب  
 حتى يتعين ان يكون كامر جبا (ولا يجوز زمة زمانا كله) لان الشكره غير محدودة فان الزمن  
 يصلح للقليل والكثير (ولا) صحت (شهر انفسه) لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة  
 ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا أسد انفسه ضد ان هصوفه لا فلا ينال ماك اقل من من فوائد  
 التوكيد المعنوي يرفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي لان النسبة تاتي الشمول خاصة وقد  
 اعترف ابن مالك بذلك كما جاء في نفسه فانه رفع انجاز العقل لا اللغوي بخلاف ما أسد  
 نفسه فانه رفع المجاز اللغوي قاله الموضع في المحاشي (واذا أ كضمر مرفوع متصل بالنفس

الصيد كما يشعر بـ العبد اشكال الان الكلام في النكرة الان يقال آل فـهـ الجـنـس فهو نكرة بمعنى وقوله وكذا الرضـي غـضـافـة لـتـقـانـهـ  
قبل من اتمثل بدنيار ودرهم وياتي عن الزراني (قوله ولا يجوز هذا) (أردنا) قال الدونشري كلام فيه تكرار لفظة زره وآخوه  
اه وأقول لا تكرار فيمنع تأخير الشارح ذلك الى هنا لا يظهر الا تدخل اللفظة التي ذكرها المصنف هنا فيه على ما علم من غير لعل عدم  
جواز ان المؤكد نكرة غير محدودة والتوكيد ليس من ألفاظ الاطالة حسن وموقعها من ما علم به انما يظهر على ما علم عليه كلام  
المصنف من ان وقع المحازم في الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع له كان براديا لاسد هنا الشجاع لعل ما علم عليه الشارح  
من انه على حذف مصنف اذ لا يحال هنا المحذف المضاف لوجود الاشارة المحسوسة وما اقتضا كلامهم من عدم امكان انجاز الغوري في جاء  
رد نفسه مظاهر على ما قلنا سابقا من عدم مجيء في الاعلام اذ لم يحل انجاز المحذف عنه عندنا فيكون الاصل غلازيم لا لا يخفى ومن عدم  
امكان انجاز العلي في جاء اسد نفسه ممنوع لا يمكن ان يكون التي في الحقيقة لصادقه أو ما شبهه أو نحو ذلك نعم لا يكون فيه ما ذهب  
عندهم من شرطية كون المستند فعلا ومخدا لان المسند هنا هو اسم الاشارة ليس كذلك وقد يقال وجد ما تقرر في الاطالة مواقع  
لاستعمال من التجوز عا لابي لفظ الادب يكون الاسناد اليه قوله اذ ليس من فوائدنا (قال الزراني في تعليق له مع الجواز) (قوله واذنا) (كد)  
قال الدونشري هو على حذف فعل الازاحة بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن اوعى المحازم اطلاق اسم المسبب على السبب قوله ضمير  
مرفوع متصل قال الثاني سكت عن الضمير المرفوع المتفضل بـ الظاهر اهـ كالظاهر نحو اتمت أنفسكم قوموا اهـ لا يخفى ان المصنف  
لم يكت عنه لان تبيينه بالم متصل بفعلان المتفضل كالظاهر نعم لا بد من قول الشارح في الهزات وكان ينبغي بالشارح ان يعمم به فيقول

بعد قول المصنف وقاموا كلهم وأنتم أنفسكم قوموا فأنامل (قوله وجبتو كيد الخ) قال الدنوشري قال في التسهيل إن ذلك خالسا لا لزوم  
وقد صرح الدماميني في بحث الباب الزائد من الواجب أحد الأمرين أما التوكيد أو الفاعل وقال نص عليه أبو حيان فصعب أن يقال فيتم  
يوم الجمعة أنفسكم وياقي عن المرادى مثله (قوله كراهة أنهم الفاعل ما الخ) عليه وجوب التوكيد أولا بالمنفصل كما أنصح عنه الحنفية  
والحق أنه لتعليل لا تخصص هذا الحكم بالنفس والعين وإن عليه وجوب التوكيد بالمنفصل أولا لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزم  
فكروهوا إن يؤكدوا الجزم بجاه مستقل من الظاهر قصدوا أن يؤكدوا أولا بصغير بمعنى الأول مستقلا ثم بصغير وهذا المستقل الذي  
هو النفس والعين عليه لفظا وإن كان في المعنى توكيد المرفوع المتصل لانه المقصود كإسكاه الدماميني وإن نوزع فيه ومنه يؤخذ علة  
التخصيص بالصغير وتخصيصه بالمتصل المرفوع ولم يتعرض الشارح لتعليل الآخر وعلة بعضهم بأنه الذي يقع فيه الاستئثار (قوله  
للمؤنث) ظاهره أنه لو كان لذك كر يخرج نفسه أو عينه لا تنس وفيه إن كان المنافع من اللبس علم التائيد أن المؤنث هنا مجازي  
يحوز فيه التجربة بضم العلاقة لللس حاصل ومثل التحفيل لللس بالذك كروجهل منشاء وقوع النفس والعين غير توكيد (قوله والتفريق  
بين أعراب الفاعل الخ) قال الزرقاني يعني أن التفريق بين أعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لحذف اللبس في البعض وحل  
الباقى عليه في ذلك (قوله وما ذكرناه من التعليل الخ) قال الدنوشري قال المرادى فرع إذا قلنا هم لكم أنفسكم حازون توكيد الفصل  
الذي هو لكم وهذا بلا خلاف فلا ١٢٦ يتوهم أنه لا بد من التأكيد كرم في الارتشاف وهذا الفرع يبطل قول الشارح وما ذكرناه من

التعليل الخ اه وقال  
الزرقاني محصل اعتراض  
الصغار أن ضمير الفصل  
كالآتي كيدنا فيه وذلك  
إنما يكون في العطف  
على ضمير الرفع المتصل  
لامثل هذا فلا احتياج  
لضمير الفصل هنا  
والصغار بالصاد والماء  
أحد شرح كتاب سيويه  
اه وفي كون ذلك محصل  
اعتراض الصغار نظر لانه  
ليس مراد الفصل ضمير  
الفصل بين المؤكد والمؤكّد

أو بالعين وجبتو كيد أولا بالصغير المتصل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تؤكّد الصّغير المتصل بالنفس والعين بعد المتصل

عنيت ذا الرفع (فهو) قمت أنت نفسك وقوما أنتما أنفسكم وقاموا نهمهماء (قوموا أنتم أنفسكم)  
وقاموا هم أنفسهم وقمن هن أنفسهن وقمن أنتن أنفسكن كراهة أنهم الفاعلة عند استئثار الضمير  
المؤنث أفقوا لمرأته خرجت عيناها وهما الباصرة أو نفسها وهما نفس الحياة وحملوا باللس  
فيصلي مألوس كافي مسئلة أعراب الضمير والتفريق بين أعراب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من  
التعليل يبطل قول الصغار أن الفصل كالتوكيد أو التام في العطف (تخلف قام الزيدون أنفسهم  
فيمتنع الضمير) المتفصل لأن الضمير لا يؤكّد الظاهر لكون الضمير أقوى من الظاهر الأخرى  
فيمتنع أن يكون تكلمة لها أو أضعف منه (وتخلف ضربتهم أنفسهم مرت بهم أنفسهم وقاموا  
كلهم) التوكيد (الضمير) المتفصل فيهن (جائز ولا واجب) أما الأولان فلأن الضمير المؤكّد غير  
مرفوع وأما الثالث فلأن التوكيد بغير النفس والعين ولا بلس لأن كلهم المتصل بالضمير لا يلي  
العوامل اللفظية في الاختيار وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وأكدوا بما سواهما والقيدين بقرنا (وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المذكور به ما قبله) من لفظه زاد في

التسهيل

وقمتم في كتابة أخرى لفصل بالرفع الذي ذكره المرادى وقال هم هنا قاصر واللام زائدة

مقو يقول المعنى أنتما أنفسكم (قوله لكون الضمير أقوى من الظاهر) قال الدنوشري هذا مخالف لما سبق له في قوله لأن الضمير  
لا يؤكّد الظاهر لأن الظاهر أقوى منه وقد يجاب بأن الضمير أقوى من حيث الأعراف كقوله هنا والظاهر أقوى من حيث الدلالة  
لعدم احتياجه إلى تفسير بخلاف الضمير اه ولا يخفى ما في فهم المخالف من البعد بعد قول الشارح في الأعراف فن العجب إيراد الجواب  
بما هوام الاستبعاد وليت توقف في التعليل بأنه تشكل عليهم جواز توكيد التكرار بشرطه من التاكيد مع فقد كل ما هو أضعف  
منه وأيضاً لا نعت بكمل المنعوت مع جواز اختلافهما في رتبة التعريف (قوله أما الأولان الخ) سكت عن علة التفريق بين المرفوع  
 وغيره وقد بيناها آنفاً لا تغفل (قوله ولا لللس) هذا إنما يناسب لو جعل على اللبس والعين بإلاعهما العوامل وهو لم يرج  
 على ذلك وجه لللس بالمؤنث مع أن العلة في اللبس مطاعاً ما ذكر (قوله فهو اللفظ المذكور الخ) قال الزرقاني أعلم أن تعريف المصنف  
 للتاكيد يعني على أن المراد به المؤكّد كدخيت قال اللفظ الخجواً ما في التسهيل من قوله إعادة اللفظ أو توكيدهم أضعف معنى فحسب على أن  
للمراد ظاهره من المصدر وقوله ما قبله أي معنى ما قبله فيمثل التاكيد بالمراد فيقال شجنا إذا تكرر هذا ظهر لك أن في كلام الشارح نظراً  
 من وجهين أولهما أنه قصر كلام المصنف على أحد النوعين حيث بين ما قبله من لفظه وقال زاد في التسهيل فعل منه إن ما في التسهيل زائد  
 على ما لم نفع من أمهنا شامل له ثانيهما أن زيادة التقوية لا تناسب كلام المصنف لما بين اللسان أن تعريف المصنف للمؤكّد كدولة التقوية  
 تعريفه باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما ما ذكره الجواب عن الاعتراض الثاني بأن التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو هو لم يوفق على





العاطف بشم والحكم على الواو: ثم اغير عاطفة عالم يقيموا الرهان عليه ولا يخفى انه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هي والواو القسم بدليل اعادة القسمة به (قوله ثلاث مرات) قال الدونشري ذكر ثلاث مرات اللهم الآن بثوول وكذا في الجماعه اه اي لا يملك امر ثلاثا يكون المكرر راجعا (قوله وان كان المؤكد) قال الدونشري هو بكسر الكاف على سبيل ما في (قوله منصوب) قال اللقاني الظاهر انه لا مفهوم له لان المرفوع مثله نحو مقام الأنت أنت (قوله فواضح) انه لا يكون واضحا اذا كان مثله على ما جعل عليه الشارح الكلام وانس في العبارة ما مرشد اليه ان المؤكد والمؤكدة قد يختلفان اتصالا وانفصالا كما في المسئلة التي تميم موم كلاما معناه يشمل تأكيد المتصل وتفصيل ذلك انه اذا كان منصوبا بخورا مثل ما في المثال الكوفيون وابن مالك بخورا وهو ذهب البصريون الى ان المتع وان مثل ذلك بدل وان كان مرفوعا بخورا فلا يجوز اتفاقا واعلم ان المصنف لم يشرح مسئلة الضمير شرحا جامعاً وقد أومضنا في حواشي الألفية وينبغي على مذهب البصريين ١٢٨ حكمة وقوع المنصوب المتصل بدلا وعدم وقوعه توكيده (قوله فإياك يا اياك) حكموا بان التوكيد للضمير

قربا والله لا تخون قريشا كرها (ثلاث مرات ويجب الترك للعاطف (هذه) اللبس و) ايهام التعدد نحو ضربت زيداً ضربت زيداً اذ لو قيل ثم ضربت زيداً التوهم ان الضرب تكرر ومنك مرتين تراخت احدا مع اخر الاخرى والقرض انه لم يقع الضرب بمنك الامر واحدة (وان كان) المؤكد (اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح) ثم انه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم يا ايها الرعاة فكيف تفسرها بغير ولي (فنكاحها ما بطل بطل) كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات (وقوله) فإياك يا اياك (المراء) فانه \* الى التردد والاشم جالب فكرر الضمير المتصل المنصوب مرتين والمراد بكسر الميم والمد الهاء في المنصوب على التعذيب ودعاء بشديد العين من أمثلة الالباقية (وان كان) المؤكد (ضمير منفصلا مرفوعا حاز ان توكيده كل ضمير متصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي قد انفصل \* أكد به كل ضمير انفصل (نحو) أحسنت أنت وأكرمتك أنت ومرت بك أنت (فقع ضمير الرفع توكيدها لجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الموضوع وجه ذلك ان الضمير المتصل أصله المرفوع ودون المنصوب هو المجرول وان أول الأحوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلي يكن بمن انفصال ضميره وأما المنصوب المجرور فلا يلزم ان يلفظ يعمل فيه ما قيل اتصالا به فاذا احتجنا الى توكيدها لتحقيق الفعل الثالث للشيء بعين دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا ضمير متصل في الأصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نحو قتلنا أكرمنا وغلاما هو القياس لان أصل الضمائر ان تأتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا لتعليل السيرافي وبق عليه ان يقول واستعبر المرفوع للنصوب والمفوض في حالة التبعية اذ المرفوع لا يبيع المنصوب ولا المفوض (وان كان) المؤكد (ضمير متصل لا وصل له المؤكد) والى ذلك أشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل \* الاعم للفظ الذي هو وصل (نحو) جعلت جعلت وأكرمك أكرمك (وعجبت منك منك) لان اعادته مجرد اعادة وصل به فخرجه

منه سبب مع انه لا بد له من عامل ولا بد للعامل من فاعل (قوله حاز ان يتركبه) قال الزرقاني التعبير بالخورا إشارة الى أن الامر في قول الناظم أكد لا لاجابة اذ يجوز أيضا ان يؤكده المنصوب المتصل بالمنصوب المتصل قال الرضي وأما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكده الا بالمنصوب اذ المنصوب ضمير متصل فقال رأيتك يا لوراء يشهدا به لكانهم لما أجازوا توكيده بالمنصوب المتصل المتصل أجازوا توكيده بالمرفوع المتصل اه وهذا يقتضى ان تاركه

بالمرفوع هو الأصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيوجبون من رأيك اياه ونحوه البدل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما توكيده المتصل فيجوز ان كل مرفوعا كره عن اللقاني ويصح ان كان منصوبا فلا يجوز ان يؤكده أكرمت أو ما أكرمت يا اياك أنت (قوله ان الضمير المتصل) قال الدونشري صوابه المنفصل وان كان في أصل نسخة الأشار لفظ المتصل (قوله أول الأحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فان أول الأحوال الرفع لخصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات الابتداء أو الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدونشري الاضافة بيانية او هو بمعنى المبتداء (قوله احتجنا الى ضمير منفصل الخ) بين المفيد وجه الاحتجاج حيث قال معصمه انه لا يمكن تكرار المتصل بلا عائد او الاصل المتصل غير متصل ولا جعلهما متصلين بالعمل لا متاع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جارا من العامل به ولا جعل التأكيد متصلا بالمؤكدة لان الضمير انما يصل بعامله أو يعملوا كالمزمنة (قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقاني انما اتفق على المجرول لان المنصوب والمرفوع انما بينهما العمل كان من تأكيد الجملة وقد قلعت اه وأقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يختص واحتمال

كونه من الجملة لا ينعى له اجمال لئلا يسلب بالجملة في مقامه وانما علم الشارع وكل الامثلة (قوله او حرفا جوابيا) ان قلت المبحى  
في الجواب الى الامران من اشتراكهما في الحقيقة قلت لان الحرف الجوابي قائم مقام الجملة وكان التوكيد كناية لا شترط فيه شي فكذلك  
ما هنا (قوله لا انا وح) قال اللغوي ان قلت الجوابي ما وقع جوابا بالسؤال المتقدم كالا ونع جوابا بان قال انما زيد بولا في البيت  
ناحية للتعديل بعدها قلت كونها نافية لا يمنع ان تكون جوابية اذهى رد الكلام سابق عليها كما قيل فيجب الجواب او انهم افعال لا انا وح  
الح (قوله حذف ما مؤشورة) هذا نظر السكونه بمعنى ميثاق اما اذا نظر الى لفظه فمعناه على موافق هو القياس كسب جلوه ساجد  
والظاهرة انه نقل كلام العيني وحصل في عبارة سقط فان نص عبارة العيني والموافق جمع موثق بمعنى الميثاق او اوصاف له موثوق جمع  
ميثاق خذفت الياء المؤشورة (قوله لا بعد) كذا اذمت الح (قال الدونشري جوزا ينحصر في كشافه في هذه الآية اعدار بالاوليان  
انكم الثانية تا كيد لا انكم الاولى قال وحسن ذلك الفصل الاولى من الثانية النظر فخر جون خبر ان الاولى واذا تم الح نظر في مقدم  
فخر جون اوهي شرطية وجوابها محذوف وهي مترضة الثاني ان انكم خبر جون مبتدأ والظرف خبر مقدم والجملة خبر ان الاولى الثالث  
ان انكم خبر جون فاعل لعل وقع محذوف اوها جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ان ١٢٩ الاولى يكون الفصل بحسبنا كيد  
فيه نظر اذا اصل عدم

الفصل بين التابع  
والمبتدوع وقد يقال معنى  
كلامه انه من حيث  
الفصل صغ ان يشبه  
التأسيس الى اصل  
وظاهر كلامه ان جملة  
وانكم مؤ كذا انكم وكلام  
الموضع بضم الفهاته  
جعل المؤ كذا الحرف  
(قوله مفعولا ثانيا) قال  
الدونشري فيه مسأحة  
وقوله وهو الكاف والميم  
مبنى على مذهب الصحيح  
خلافة اه ووجه  
المسأحة في الاول ان  
المفعول انما هو المصذر  
المثول (قوله ووجوب  
قال السباطي قد روي

من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل (وان كان) المؤ كذا (فعلا او حرفا جوابيا) يؤتى به في جواب  
نفي او اثبات (قواضع) امرهما فيكر الفعل والحرف بغير شرط (كقولنا مقام زيد) ولي يلى بنوع نعم  
(وقوله) وهو جبل بن عبد الله (لا انا وح) كسب شدة انها \* اخذت على موافقها وها  
فكر حرف الجواب وهو لام تين وشدة بفتح الباء الموحدة وسكون المثة وفي آخرها التانيث اسم  
محمو يتو صغيره شينقويه اشهرت وموافق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله موثوق كصايح خذفت  
ياؤه مؤشورة (وان كان) المؤ كذا (نظرا) غير جوابي ووجب امر ان يفضل بينهما اي بين الحرفين المؤ كذا  
والمؤ كذا (وان بعدا مع التوكيد) كما اتصل بالمؤ كذا ان كان ما اتصل بالحرف المؤ كذا (مضرا) لكونه كالمجزء  
منه الى الامر الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحرف في غير ما تفصلا \* بجواب (نحو) قوله تعالى (لا بعدكم  
انكم افاهتم وكنتم ترابا وعظاما انكم خسر جون فان المقترحة الثانية مؤ كذا ان المقترحة الاولى انوافعة  
مفعولا ثانيا ليعتدو فصل بينهما بالنظر في واما بعدوا اعينهم ان الثانية الضمير المتصل به ان الاولى وهو  
الكاف والميم (ووجب) ان بعدوا اي لفظ المتصل بالحرف المؤ كذا (اوضه) اي ضمير المتصل  
بالحرف المؤ كذا (ان كان) ما اتصل بالحرف المؤ كذا اسما (ظاهر اخوان زيدان زيدنا فاضل) فان الثانية  
مؤ كذا لان الاولى واعينهم ان الثانية ما انفصل بان الاولى وهو لفظ زيد (او ان زيدنا فاضل) فان  
الثانية مؤ كذا الاولى واعينهم الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى (و) عود ضمير (هو  
الاولى) من اعادته بافعله وجاء التثنية لان الله تعالى في رجة اللههم في انما لدون في الثانية تو كيداني  
الاولى واعينهم في الثانية ضمير رجة ولا يكون الجار والمجرور تو كيد الجار والمجرور لان الضمير لا يؤك  
الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون الجهر وريدا لان الجهر وريادة الجار لان العرب لا تبدل مضمرا من

(١٧) (نعم في) (١٧) اشارة الى ان بعدا مطلق على امر ان لا على ان يعادله حيث قد دشرط الفصل عاذا كروا ليس  
كذلك وهذا قد نفى قول اللغوي (قوله وان بعدا مع الح) قال الزرقاني ظاهر ان الفصل بمعمول المنحصر مثلا لا يكون من اعادته ما اتصل  
بالحرف فلا يكون ان يقال ان في العاد ان زيدنا قائم وطريقا لرضي خلاف كلام المصنف اذ قال وان لا يكون غير المستقل على حرف ولا  
واجب الاتصال لجاز تكرير موحده بخوان زيدنا قائم والاحسن الفصل بخوان في العاد ان زيدنا قائم (قوله بخوان زيد الح) ان قلت  
هذا المثال ليس فيه الاضافة للتصل دون الفصل بغير اعاد فظاهر قوله ان يفضل وان بعدا وجوب الفصل بغير اعاد قلت كانه قصد  
التشثيل لما اعيدوه وضميره والمثال لا شترط فيه استبقاء التروط والاولى التشثيل لما اعيد ضميره بقوله تعالى في رجة اللههم فيها  
خالدون لحصول الفاصل (قوله انه فاضل) قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه انه اسم ان ولا يتصف ما في محل نصب بل لا محل له لانه  
اقي به قصد محاكاة ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم ان المؤ كذا غير ما مل وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد ان الثانية تحكمه حكم الضمير المذكور  
قله بعض شيوخنا عن ابن هشام (قوله فان الثانية الح) لانما تلزم العرب اعادته ما اتصل بالحرف بل اعادوه تارة واعادوا ضميره اخرى  
علم النعانة ليس مؤ كيد الجمع الحرف وما اتصل به لان الضمير لا يؤكذا الظاهر فالتامل (قوله وهو الاولى) قال المحيد لاجل عدم  
التكرير ضرورة وقال الزرقاني في جعل المثال اعادته ظاهرا رعايهم بغيره (قوله لان الضمير لا يؤكذا الظاهر) اسلف هذا ايضا آخر

بحث التوكيد المعنوي وسيأتي في باب البدل ما يخالفه لا ما قال ونحو رأيت زيدا الماء ليس بمسقة ولو وضع كان توكيدا (قوله وظاهر كلام الموضع خلافه) أي في هذا الكتاب وقال في المحاشي الحرفان كان جوابا إما مفعولا بسكتة أو باعتبار أنه أو يعاطف فلا شرط نحو لا أوجب بحسب شئتاهما ونحوهما ما علم من حجام أجدعه تصما ونحو ليت وهل يقع شيئا ليت ونحو ليت شعري هل ثم هل آتيتهم (قوله والمؤكد الثاني) قال الزرقاني ظاهره أنه معطوف على التوكيد الأول وفيه نظر فإن المؤكد الثاني ليس فاصلا بالنسبة إلى مؤكده فعمل الأصل من المؤكد الثاني ١٣٠ (قوله لا يباعنها) قال الدونشري ومن يحجب الباععني عن قوله تعالى ويوم تشقق

السما بالعام أي عنه (فائدة) قال الزرقاني قال في التسهيل ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح قال شارح ابن عقيل وهذا مذهب الأنخس والقاسمي وتعلب وغيرهم فلا يقال الذي ضربت نفسه بذي ضربته نفسه فإن التوكيد ينافي المحذف نظرية كلاهما وقد اتفق الرضى القول الثاني فقال وقد يحذف المؤكد وأكثر ذلك في الأصل كقوله والحق الذي ضربت نفسه أي ضربته نفسه وبعدها الضمة نحو جاء قوم ضربت كلهم أجمعين وبعدها خبر المبتدأ ونحو القليلة أعطيت كلهم أجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه في الضمة وخبر المبتدأ ومن الضمة أولى منه في خبر المبتدأ وبعضه منع من حذف المؤكد لأن المحذف الاختصار والتوكيد التطويل فتناقيا له وظاهر قوله للتطوير أن الغرض بالأكيد التطويل وفيه نظر بل نفسه الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء حذف المؤكد أو حذف له وأقول نقل في المتن في مباحث المحذف أن مذهب سيبويه والتحليل جواز حذف المؤكد كدونه في المسئلة في حواشينا \* (هذا باب العطف) \* (قوله على قرنه) بكسر القاف يعني كفته ومسا به في الشجاعة (قوله بغرض) قال الدونشري مرادها الحرف وأحدها الحروف الالتيبة المتبعة فلا يشك أن عطف البيان يأتي نحو هذا جدي أي ذهب (قوله برادفة) قال الدونشري غير واضح إذ يأتي أن صدق قوله من ماصدبه عطف بيان وليس مرادها العطف هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد العطفى المرادف نحو عندي لبت أسد وقد قال إن هذا يشترط فيه التوضيح أو التخصيص

مظهر لا يولون قام زدهوا وأجاز ذلك بعضهم لقياسه قاله في المغني وكذا إذا عطف ظاهر مضاف لظاهر فإنه يختار أصاقته التوكيد لضمير نحو وان كان من قبل أن ينزل عليهم من قبله ليس من ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤيده من كلام التسهيل أن الفصل بين الحرفين قائم مقام إعادة اتصال به وظاهر كلام الموضع خلافه (وشذ اتصال الحرفين) المؤكد والمؤكد من غير فصل (قوله أن الكريم يحلم ما لم يرين) من إجاره قد ضمنا فأكيدان الأولى أن الثانية من غير فصل بينهما وإجازة التخشعي اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني التخشعي مرادو لعلم أمام يستند إليه وسماع يقول عليه ولا حجة في هذا البيت فإنه من الضرورات (وأسهل منه) أي من هذا البيت في اتصال الحرفين (قوله) وهو عظام المشاجي وقيل الأغلب العجلى (حتى تراها وكان وكان) \* أعناقها شدت ذات بقرن (لأن المؤكد حرفان) وهو الواو وكان (فليتم لفظه) بل بغيره لأن التوكيد الأول وهو الواو والثانية مفعول للمؤكد الثاني وهو كان والتوكيد الثاني مقصود بالأكيد الأول والمؤكد الثاني قاله الموضع في المحاشي وخففت كان الثانية للغايفة وقال القاسمي في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز أن يكون على الزيادة يعني التوكيد ليس كان العطف الواو لأن هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنزع وأقرمو الضمير في تراها وأعناقها يرجع إلى المطى المذكورة قبله والقرن بفتح ن جبل بقرن به البعير (وأشد منه) أي من البيت الأول (قوله) وهو رجل من بني أسد فلا والله لا يلقي لسانى \* (ولا لسانهم أبدا دواء لكون الحرف المؤكد) وهو اللام موضوعا (على حرف واحد) فاقبل لفظه (وأسهل من هذا) البيت (قوله) هو الأسود بن جعفر (فأصبح لسانهم عن عابه) \* أصعق عابوا أموا تصوبا (لأن المؤكد) يقع الكاف وهو عن (على حرفين) والمؤكد وهو الباء على حرف واحد (ولا اختلاف اللفظين) وهما عن الباء موضع توكيد عن الباء لا يباعنها فهو توكيد بالمرادف وليس مسهلان أحدهما أن من دي حرفين والثاني أن لفظا المؤكد كخالف لفظا المؤكد كخلاف للبايم قاله في شرح الكافية \* (هذا باب العطف) \*

وهو في الأصل مفسد مصطف الشيء إذا تيبس وعطف القارس على قرنه إذا التفت إليه (وهو في الاصطلاح) ضربان عطف تنقيح حرف (وسياقي) في باب بل هذا (وعطف بيان) بغير حرف واليهما أشار النظم بقوله العطف ما ذوي بيان أو تنقيح والكلام الآن في عطف البيان وإلى ذلك أشار النظم بقوله والغرض الآن بيان ما سبق وهو يسمى بياناً لأنه تكرر الأول برادفة زيادة البيان فكانت عطفه على المحذف الاختصار والتوكيد التطويل فتناقيا له وظاهر قوله للتطوير أن الغرض بالأكيد التطويل وفيه نظر بل نفسه الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء حذف المؤكد أو حذف له وأقول نقل في المتن في مباحث المحذف أن مذهب سيبويه والتحليل جواز حذف المؤكد كدونه في المسئلة في حواشينا \* (هذا باب العطف) \* (قوله على قرنه) بكسر القاف يعني كفته ومسا به في الشجاعة (قوله بغرض) قال الدونشري مرادها الحرف وأحدها الحروف الالتيبة المتبعة فلا يشك أن عطف البيان يأتي نحو هذا جدي أي ذهب (قوله برادفة) قال الدونشري غير واضح إذ يأتي أن صدق قوله من ماصدبه عطف بيان وليس مرادها العطف هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد العطفى المرادف نحو عندي لبت أسد وقد قال إن هذا يشترط فيه التوضيح أو التخصيص

(قوله ونحو هذا) (الايضاح الخ) قال الدمشقي ان عطف النسق اذا كان رادفاً للعطف عليه فهو كقولك علم صلوات من ربه ورحمة لا يتخلو عن ايضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الفقيه رحمه الله الاله ليست كذلك فان الرحمة اعم من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش المختصر فان الله عن شيخه العلامة الطبرسي في لا تسلم حصول الايضاح بما ذكره وان صلواته فليس مقصوداً بخلاف عطف البيان فتأملهم صفاً (قوله ومنكر التنكير واحد الخ) كذا في نسخ والصواب معرفة والتعريف (قوله تخالف لاجاعهم) قال الدمشقي قديماً يقال عليه ان الزخشي يجهل دقلا ياتي به الفاعل لاجاع وقد ين البضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدأ محذوف خبره أي ههنا مقام ابراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان اذ ان المراد بالآيات أثار القدم في الصخرة للصالحين وغرضها مقام الكعبين وتخصيصها بهذه الآيات من دون الصغار ٢٤١ وادعوا ودون آثارنا سائر الانبياء وحققناه مع كثرة أعدائه ألوف سسته ويؤيده انه قرئ آية بيته على التوحيد

نفسه (وهو التابع المشبه للصفة في موضع متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة) هذه هي قول النظم - فذو البيان تابع شبه الصفة \* حقيقة المقصود منه كقوله  
 يخرج بالمشبه للصفة ألنبت بالان المشبه بالنسب غير ذلك النسب فكأنه قال تابع غير صفة يخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسب والبدل (والاول) وهو ايضاح المعرفة (متفق عليه) عند البصريين والكوفيين (قوله أقسم بالله أو جفص عمر) \* ما سها من نسب ولا دبر  
 فعبر عطف بيان على أي حفص الايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبباً تشاده وقصة قائلهم سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (والثاني) وهو تخصيص النكرة بغيره وهو الهمزة في التنكير (والثاني) من البصريين من جعله من المتأخرين منهم (الزخشي وابن مسعود وابن مالك وولده وأشار اليه في النظم بقوله  
 وقديم كانوا يمتكرون \* كما يكونان معرفين  
 (وجوزوا أن يكون منه) أي من عطف البيان للنكرة (أو كفارة طعامها كمن فيمن نون كفارة) فطعامها كمن عطف بيان على كفارة (وتحوم من ما صديد) فصد يد عطف بيان على ما (والباقون) من البصريين وغيرهم (يوجبون في ذلك البدلية) بدل كل من كل (ويحسون عطف البيان بالعارف) محتمل بان البيان بيان كاسمه والنكرة بجهولة والجهول لا يبين الجهول وقد يران بعض النكرا قد يكون أحص من بعض والاخص بين غير الاخص (و) عطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في أربعة من عشرين أوجه (الاحد اربع الثلاث) وهي الرفع والنصب والحجر (والآخر اذ التذكير والتذكير وفروعهن) فرفع الآخر اذ التثنية والجمع ورفع التذكير التانيث ورفع التكرار تقول حافى محمد أو سهل فابو سهل مرفوع والرفع واحد من ثلاث وهي الرفع والنصب والحجر ومقدول الآخر اذ واحد من ثلاثه أيضاً وهي الآخر اذ التثنية والجمع مذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومنكر والتذكير واحد من اثنين أيضاً وهما التنكير والتعريف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
 فالويليه من وفاء الاول \* ما من وفاء الاول والعتوى  
 (وقول الزخشي ان مقام ابراهيم عطف) بيان (على آيات بيته) تخالف لاجاعهم) لان البصريين

اه كلام البضاوي ووجه حكاية عطف البيان بقيل مع تعديله بما ذكر كونه ليس موافقاً لتبوعه في التنكير والظاهر ان قول المصنف تخالف لاجاعهم ضعيف وأشار الى ضعفه المراد أي حيث قال به تدل كلام الزخشي قيل وهذا تخالف لاجاع الغربيين ووجهه فمما أشربنا له في أول الحاشية وأنا لانسجم الاجماع لذلك كقول قائل ثم رأيت الشمني في حاشية المغني قال وفيما نقلنا عن الرضي من تحوير التخالف في عطف البيان بالتعريف والتذكير جواب عنه أيضاً أي عن الزخشي

فيكون مذهبه جواز التخالف في عطف البيان تعريفاً وتذكيراً وفي حاشية العلامة السيوطي على تفسير البضاوي قوله مبتدأ محذوف خبره أي احدهما قال المحلي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قاله الزخشي ورد في بيان آيات شكره ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز التخالف في عطف البيان باجماع البصريين والوافيين وقال الصفاقى في محتمل أن يكون الزخشي أطلق عطف البيان وأما وجه البدل كالمجموعه جاز كذا قال ابن هشام في المغني قد يكون عبر من البدل بعطف البيان لما أحجم ما يؤيده قوله في أسكتوه من حيث سكتهم من وجد كمن من وجد كعطف بيان لقوله من حيث سكتهم وتفسيره وانما يدل البدل لان الحائض لا يعاد لامعه قال وهذا امام الصنع تسنيبه يعني التوكيد صفة عطف البيان صفة اه كلام السيوطي وأقول دعوى المصنف هنا في اجماع على عدم جواز تخالف عطف البيان بصحبه ومجرد دعوى ان الزخشي يجهل دقلا تقتضي ضعفها على ان تلك الدعوى غير مسماة عند المصنف وأبي حنبل وابن مالك ومالك كره الرضي ليس تنفيذ لنقل وانما قوا وقروا فيهما يعني البدل بعطف البيان وعدم وجوب توافق

البدل والبديل منه تعرفوا وتمكنوا اختلاف عطف البيان والجواب بحجور التخالف في المعنى عطف البيان أيضا اهـ ثم الاظهر ان يقال في الكلام مع الزخشي انه كان يشترط في عطف البيان التوافق كما اجمع عليه أهل المصنوع فاقاله في آيات بينات مقام ابراهيم خاطوا ان كان لا يشترط فيه ذلك فخالف للاجماع وأما قصر المخالفة على خصوص كلامه في الآية الشريفة التي هي من اقراد ابدان عطف البيان فيما لا يتقيد ثم الاظهر الجواب عنه باذهب اليه ابراهيم جني من جواز ترقى الاجماع في القنون الادبية كما رو الجواب عن الزخشي بانه اذا اريد البيان البدل ذكره المصنف في الجملة السادسة من الباب الخامس من المعنى وارجع عليه هنا وفي الباب الرابع ان في الآية ما تمنا من البيان والبدل وهو التخالف لا الفرق اذ اجماع كما اشار اليه النجاشي بقوله وجع المؤنث لا يسمن المفرد لما ذكره وقد يجب من هذا المانع يتناول احدهما بما وافق الاخر فذلكان يعتبر في مقام ابراهيم جهات يكون باعتبارها متعددا على انه لا يتعين ان يكون بدل كل من كل بل يجوز ان يكون بدل بعض من كل كما مر عن البيضاوي وهذا تعرف ما في قول الشارح ولا يجوز ان يكون بدلا قاطنا (قوله واهض) قال الزرقاني ان قلت ١٣٢ الاختصاص بالنسبة للفكرات كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب ان

والكوفين أجعوا على أن التكررة لا تبين المعرف فوجه المؤنث لا يبين ما فراد المذكر ولا يجوز أن يكون بدلا لهم نصوا على أن البدل منه إذا كان متعددا وكان البدل غير وافي بالعدد معين القطع وإنما التقدير منهما مقام أراهم أو بعضها مقام أراهم فهو مبتدأ وخبر مبتدأ (وقوله) أي الخشخشي (وقول الجرجاني بشرط) في عطف البدل (أن كونه أوضح) وأخص (من متبوعه مخالف لقول سيبويه) ما هذا إذا الجملة أن ذا المحط عطف بيان على هذا (مع أن الإشارة أوضح) وأخص (من المضاف إلى ذي الأداة) لأن تخصيص الإشارة زائدة على تخصيص ذي الأداة ومخالف للقياس أيضا لأن عطف البدل في الجملة بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت بما نفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح فنبهوا قبل بشرط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه أركان مذهبان الحلي بين الحنفى (ويصح في عطف البيان) إذا قصد بهما قصد البدل (أن عر ب بدل كل) من كل ما قسم من البيان (لأن) امتنع الاستغناء عنه فيمتنع أن يكون بدلا بدلا منه لأنه لا يصح الاستغناء عنه للاستغناء على ضمير رابطة للجملة بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لأنه لا يصح الاستغناء عنه للاستغناء على ضمير رابطة للجملة الواقعة خبر المفرد إذا الجملة الواقعة خبر البدل من رابط رابطة ما خبر عنه والرباط هنا هو الضمير المضاف إليه الآخر الذي هو تابع (زيدوا) سقط ثم يصح الكلام فوجب أن يعرب أخوها بيانا لا بدلا لأن البدل على أنه تكرر والعمل فكأنه من جملة أخرى فتدخلوا الجملة الخبر بها عن رابط (أو) امتنع (أحلاه) محل الأول نحو ما زيد المحرث (فالمحرث يتبين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع أحلاه محل الأول أو قبل المحرث لا يجوز لأن ما أو لا يستعملان هنا) (وقوله) وهو طالبين أى طالب (أما) أخو تابعه شمس ونون فلا • أعيد كما قاله أن تجدنا حراما فعند شمس ونون يتبين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوين أو متبوعين فيهما البدلية لا بها على تقدير البدلية يحصلان محل أخو يتناقض كون التقدير بعبء شمس ونون فلا بالنسب وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا فرق بين أوضح وأجلى

وهل يكون الاجل غير واضح حتى يعترض على من يشترط كونه اوضح ولا يعترض على من يشترط كونه اجلي  
ولاشك ان كون الشيء اوضح واجلي انما هو باعتبار الاعرفية (قوله اذا قصده الخ) قال الدونشري قد يقال اذا قصده ذلك عين كونه  
بدلا وكسب شيئا العلامة الغنمية بعد ذلك نعم يتعين كونه بدلا ولا ضرر ذلك وقد صرح بعضهم هذا بقول الشارح اذا قصده الخ  
في محله بل متعين والله اعلم اهـ والاقرب عندى ان ما اذا الشارح بقوله اذا قصد الخ دفع ما قال كف يصح في عطف البيان ان يكون  
بدلا من معارفه في الحقيقة بدليل تعريف كل منها بخديج خرج الترتيد (قوله فلو اسقط لم يصح الكلام) قد يقال ليس المراد  
بقولهم في قوة السقوط اسقاط ولا بد وانما هو معنى اعتبارى يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سياتى في أول باب البدل  
وقد أجاب المصنف في المعنى والقواعد عن جعل أن يعبدوا الله بدلا من الضمير في ما اعترضه بأنه يلزم عليه خلو الصلة من العائد  
بقوله والعائد هو جود (قوله فكأن من جعله الخ) قال الدونشري لا يناسب قوله لان البدل الخ اهـ أى لئلا المناسب لقوله لان  
البدل الخ تركه كأن يراد ان يقول فهو من جهة أخرى لا من حيث كان على نية التكرار فهو جهة ولا بد وقد يجاب بان كأن لا يتحقق كافي  
قوله \* كأن الأرض ليس بها هاشم \* (قوله وهو طالب بن أبي طالب) كفى أبو طالب لان استخذه على المشهور وعبد

متاف وقيل اسمه كنيته قاله التوروي في تذييل اسماء الالفاظ في ترجمة الامام علي رضي الله تعالى عنه (قوله عليه الطير ترقبه وقوعا  
قال التورائي) قال الرضي عليه الطير ثاني في معنى التارك ان جعلناه يعني المصير والافه وحال و ترقبه حال من الطيران كان فاعلا لعليه  
وان كان مبتداه وحال من المستكن في عليه اه واسم شكل جعله حال من الضمير المستكن في عليه ما به يلزم على ذلك الفصل بين  
العامل الذي هو عليه ومعموله وهو الجمله تاجني وهو المبتدأ لانه ليس من معمولا لتاخير والجواب عنه ان هذا الاعراب يعني على  
القول بان المبتدأ والتاخير تفاعلي كل منهما عامل في الاخر واما في القول بان العامل ١٣٣ في المبتدأ ابتداء الطير مبتداه وجمله  
ترقبه خبره وجمله المبتدأ

عطف عليه اسم مجر من آل وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان صاد يوفى ولو كان منادى لقليل فيه  
يأنفول بالضيم لا يأنفول بالنصب (قوله) وهو المراد الاسدي  
(أنا بن التارك البكري بشر) \* عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر بمعنى كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز أن يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل  
الاول ولا يجوز أن يقال أنا بن التارك بشر لان الصفة المتروكة يقال كالتارك لانها في الالفاظية آل  
كالبكري (ويجوز البدلية في هذا) البتة (عند الفراء لاجازته) اضافة الصفة المقترنة يقال الجمع  
المعارف نحو (الضارب يبدولس) منهجه (عري) عند الجوهري وروى ذلك اشار الناظم بقوله  
وصالح البدلية يرى \* في غير نحو فاعلام بعمر ونحو بشر تابع البكري \* وليس أن يدل بالمرضى  
ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل العام وينبع بقسميه نحو يدا أفضل الناس الرجال والنساء  
لانه لو نوى احلال الرجل عمل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء عمل الناس فيكون التقدير  
زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف له يشترط فيه أن  
يكون مضمونهم ثم حطى من قال أنا بشر الأس ومنها أن تتبع صفة أي عطف نحو ما أي الرجل  
غلام زيد بنصب الفاعل لان الكلام لو نوى احلاله على الرجل (رفع لان الرجل في هذا التركيب واجب  
الرفع لانه صفة أي ومنها أن يتبع مجر وراي يفصل نحو ما أي الرجل زيد وعمر ومرت لانه لو نوى  
احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمر وعمل الرجل لجلين لزم اضافة أي إلى المعرفة المقترنة وهي لانضاف  
اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن بمعنى أي أجزأه أحسن أو عطف على أي عملها نحو  
\* أي وأليك فارس الأرب \* ومنها أن يتبع مجر وكلا يفصل نحو كلا أخوك زيد وعمر وعندى  
لانه لو نوى احلال زيد مع عطف عليه وهو عمر وعمل أخو زيد لزم اضافة كلا إلى مفرق وهي انما  
تضاف إلى مثنى غير مفرق وشذ كلا أي وحلي قال الموضوع في الحواشي وهذه المسائل المستثبات مبينة  
على ان البدل لا بد وأن يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يتفقون في التوافق مالا  
يتفقون في الاوائل وجوزوا في انك أنت كون أنت كيدا وكونه بدلا من ان لا يجوز أن أنت وقال أبو  
سعيد على ابن مسعود في كتابه المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيدان زيد بن زيد من الرجل ولا يلزم أن  
يجوز زعم زيد له وقال الفراء في هذا الاستثنائي على ان البدل منه في حكم الطرح والبدل هو  
اللعير ومذهب سيبويه البدل منه ليس مهدرا بالكتابة لانه قد يحتاج اليه لغير آخر كقولك زيد  
رايت غلاما رجلا صالحا فلو نعت به الرجل الاول لم يصح كلاما له وفترق البيان من البدل بوجوده منها  
ان البيان لا يبع ضمير او لا تابع لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتوكيد

على البدل اشكل الفرق بين البدل والمعطوف على مع جريان المعنى الذي نظر اليه فيما الآن يفرق بضعف استقلال المعطوف  
على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جاوز زمان ما معني أنت مع اعرابه يجوز  
أن يل أن مع استقامة المعنى ولا كذلك كما نحن فيه (قوله) ويترق البيان الخ من أوجه الاقتران ان بعض أقيام البدل وهو يدل  
البداية بتعدد بخلاف بقية أقسامه على كلامه بيناه في حواشي الالفاظية في الدراجة وعطف البيان لا يتعدو جواز الزيادة في البيان  
تعدد ذكر ذلك في قوله تعالى ملك الناس الا انه يقال انهم مع عطف بيان لرب الناس لكن قال أبو حيان لا تقل شيئا عن النحاة في عطف  
البيان هل يجوز أن يتعدأ لأم من أوجه الاقتران ان البدل منه محذوف كافي المعنى في مباحث الخلف ولم يذكر فيها ان المعطوف  
عليه عطف البيان محذوف وقال في بحث الجمله التفسير يتولى ثبت حذف المعطوف عليه عطف بيان (قوله) مهال لانه لا يقع ضميرا (قال  
في المعنى لا يظف البيان في الجوامع بمرئاة التبع في الشبهة فكأن الضمير لا ينعكس لا يعطف

عليه عطف بيان وقد كان الزخشي زهل عن هذه النكتة طار أن يكون أن أعيد: يا الله ربنا اللهم في الامم تنبيه قال الدلمه سني  
ولست هذه النكتة ماتي فصل في القوم والى حديث بوصف الزخشي بالذهول عنها وانما اها غير معتبرة بنا على ان ما نزل منزلة التي  
لا نلزم أن نثبت جميع أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد المعين من منزلة الضمير وإذ لا يبي والضمير لا يعتد مطلقا على المشهور  
ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اهـ وإن أن نقول الأصل فيه منزلة التي أن نثبت له جميع أحكامه وقول القوم  
عطف البيان في الجملة ومنزلة النعت في المشتقات يضي أنه لا يمتاز عنه إلا في ذلك لقصر هم المتأخرة بينهم على الجمود والاشتقاق ولو  
لم يكن الزخشي زاهلا لانه على مقارنة البيان لثقت في ذلك الحكم كالمختص ولما ذكر القوم ان المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير  
وانما يقول انه يبي فوقعه قومه قائل بالانصاف (قوله ومنها انه لا يقع جاز) في المعنى في الباب الثاني عند الكلام على الجملة  
التفسير ما نصول في شتات الجمهور وقوع البدل والبيان جملة وفيه أيضا عند الكلام على الجملة التي لما حصل ان الجملة التابعة لجملة لها  
محل وإن ذلك يقع في النسخ والبدل ١٣٤ خاصة وقد صرح أهل المعاني والبيان بان البيان يكون في الجملة وقومته لونه بنوس

اليه الشيطان قال  
ما آدم فانظر شرح المعنى  
(هذا باب عطف النسق)  
قيل المناسب لقوله سابقا  
نجد الترجمة بباب العطف  
وهو ضر بيان الخ أن يقول  
هنا والنسق تابع بتوسط  
الخ (قوله يفتح السين الخ)  
قال الدنوشي قال الشيخ  
فاج الدين بن عمر الخمي  
السكندري في كتابه  
تلخيص الجارية في شرح  
الاشارة في مبطل عطف  
النسق يقال نسق ونسق  
يفتح السين واسكنها  
على اختلاف المعنى قال  
الجمهورى فترسق اذا  
كانت الاسنان مستوية  
ونوز نسق منتظما والنسق  
خارجا من الكلام على

ومنها انه لا يقع جملة ولا تابع الجملة ولا فعلا ولا تابعا للفعل ومنها ان ليس في لغة احلامه محل الاول وليس  
من جملة اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجمع  
(هذا باب عطف النسق)

يفتح السين معنى المنسوق من نسق التي نسقا للتسكين اذا اتبعت متبوعا وكثيرا ما سمي بمسبو به  
باب الشركة (وهو تابع بتوسط يتبعه بين متبوعه أحد الا حرف الا في ذكرها) وهو معنى قول الناطم  
قال بحرف متبع عطف النسق \* فخرج بالتوسط المذ كور ما عدا المحدود بتقييد الحرف بالا في  
ذكر ما بعد أى التفسير يمين نحو قولهم رت بعضن فرأى أسد فان أسدا تابع لبعضن بتوسط حرف  
التفسير وهو أى وليس من الاحرف الا في ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلي  
على الاخرى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الاء هذا ذهب الكوفيون الى ان أى عاطفة (وهي أى  
الاحرف الموعو بها) (نوعان) أحدهما ما يقضى التثنية في اللفظ) (بوجه الاعراب) (و) (في المعنى) اما  
مطلقا) من غير قيد (وهو) أربعة (الواو والفاء ونحوه) (قوله جاء القوم زيداً وفز يد ونم زيداً وحتى  
زيدن يشارك القوم في اللفظ بالضم متوفى المعنى وهو الخى موالى ذلك أشار الناطم بقوله  
هذا العطف مطلق أو مواعفا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة (وأما مقيدا) بقيد  
(وهو) (ثان) (أو) أم فشرعها في اقتضاء التثنية في اللفظ ومعنى (أن لا يقتضيا ضمرا) (ان القائل أزيد  
في الدار أم عمر وعلم بان الذي في الدار هو أحد المذ كورين وغير عام بعينه فاذي بعد أم مساو لذي قبلها  
في الصلاحية تثبوت الاستقرار في الدار واستقامته حصول المساواة انما هو بواسطة أم فقد شر كنهما في  
المعنى كاشر كنهما في اللفظ وكذلك أو مشر كنهما بعد هالما قبلها فيه لوجهها لاجلهم من شك أو تخيير أو  
غيرهما فان اقتضاء ضمرا كانا كنهما كين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل وسأني بيان ذلك وذهب  
الجمهور الى ان أو أو أم مشر كنه في اللفظ لا في المعنى وانما هو العصب عند ابن مالك الاول (و) (في ما يقضى

نظام واحد والنسق بالتسكين مصلو نسقت الكلام اذا عطف بعضه على بعض فعلى هذا يبنى التثنية  
أن يقال عطف النسق باسكن السين وهو خلاف استعمال التنوين اذ لم تدول بينهم انما هو والنسق بالفتح اهـ وأقول في قوله  
فعلى هذا يبنى أن يقال الخ فظهر اما أو فلا ن قولهم عطف النسق يفتح السين من جازم الاصطلاحات ولا مشاحة في الاصطلاح واما  
ثانيا فاما النسبة محاصلة اذا أخذنا من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما من الكلام على نظام واحد (قوله ما يقضى التثنية في الخ)  
فان قلت ما بين التثنية في قام زيد ولم يقرعهم وقلت انما التثنية في المفرد فان قلت فما تصنع بقولهم قام زيد لم يكن عز وقامه بطوف  
هنا مقرر على مقرر قلت انما هو من عطف الجمول ولكن حذف الفعل (قوله تقول جاء القوم زيد الخ) قال الدنوشي في بطل الشارح  
بيد القوم هو زيد الخ فحذف عطف الخاص على العام والقامو ونحوه وان ذلك خاص بالواو وحى كأي المعنى ونعيب من الشارح ذلك  
مقتصر بوجه المسألة فمأني وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواي بأنه في القامو نمراد بالقوم معهود وليس فيه مريد على أن المثال  
يشامع فيه (قوله والعصم عند ابن مالك الاول) أي لما تقدم من التعليل قال الشاطبي وأقول لم يتوارد مع التنوين على قصد  
واحد بل التنوين انما أتاكم واهل التثنية بك في معنى العلم المتقدم ولا يشك أحد ان يبي العمل في محل النزاع انما هو



لا أحدهما دون الآخر لكن غورهم من عدم التعيين لا يضر في التصديق ما لم يكن تكاملاً فيما يؤل اليع هذا الكلام إذا قصد المتكلم منه عدم التعيين وعدم التعيين لغير العامل قدساوى فيه ما قبل أو أومأ بما بعدهما (قوله بل عند الجميع) ظاهر كلام السعدان هذا مذهب ابن المحاسب فقط فانه قال وهو في الضراب عن المتوسع أن يجعل في حكم المسكوت عملاً لأن ينفي عنه الحكم قطعاً لا فلا يلزم المحاسب وسياق تحقيق ذلك (قوله والاصل ليسه الجمل) فقدره العيني بقوله ليس الجمل بحزياً ١٣٥ \* (فصل) \* (قوله لطلب

(المجم) قال الدوز شري محل كونها لطلب في المجم ما لم تقع قبل أمال الشائبة (قوله ولا التثان على غير) (بهما) هو المصنف في المتن قال وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقوله اطلاق وانما هي للجمع بلائذ اه ولا يخفى أن معنى المطلق هو الجمع بالقيود لا محالة من معينة أو غير هاته التقييد بالماضي اطلاقاً في المعنى فزعم أنه غير سديد (قوله وهو تحقيق الخ) تعريضاً بالحيان حيث قال وهذا ليس مذهب البصر بين ولا الكوفي بين بل وقول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه (قوله وتنفر داخ) تبع الناظم في ذكر ذلك هنا ويبنى تأخير الفصل الآتي آخر الباب أو ذكر اختصاصها بعطف عامل مراداً بقوله هنا مراداً أنها تنفر ديك

النشر بل في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت ما بعدهما تنفي عما قبله وهو بل عند الجميع) من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو (ولكن عند سيبويه وموافقيه) نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حر وف العطف على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة الا إذا تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل الواو الا إذا تدخل عليها الواو وهو مذهب ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث أنها عاطفة تقدمتها الواو أو لا وهو مذهب ابن كيسان ومذهب يونس اني أنها حرف استدراك وليست بعاطفة (وأما لكونه بالعكس) وهو أن ينفي عما بعده ما ثبت لنا قبله (وهو لا عند النحاة) (الجميع) نحو ما قام زيد بل عمرو (وليس عند البغداديين) كما نقله ابن عصفور ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وسرى عليه في التسهيل (قوله وهو وليد) وإذا أنقضت قرصاً فانه \* (انما يحزى القتي ليس الجمل) برقم الجمل عطفاً على القتي ونحوه ما منعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك أشار الناظم بقوله \* وأتبع لفظاً بحسب بل ولا \* لكن \* (فصل) \* في كيفية استعمال حرف العطف وبيان معانيها (أما الواو فمطلق المجمع) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب أو عده على الصحيح خلافاً للفرادوسهام وتعلم من الكوفيين من قطر بمن البصر بين فزعم أنها تفيد الترتيب والتعريف بطلب المجمع مساوٍ للتعريف بالمجمع المطلق من حيث المعنى ولا التثان لمن غاب بينهما بالاطلاق والتقييد وقد أطال الناس الاختلاف في ذلك حتى أفرده بالتصنيف وإذا ثبت أن المطلق الاجتماعي في الحكم (فتعطف متأخر في الحكم) على مقدم عليه (نحو) ولقد أرسلنا نوحاً وأبراهيم (فأبراهيم عطف على نوح عطف متأخر على مقدم (و) تعطف (متقدماً) في الحكم على متأخر (نحو) كذلك موسى اليث والى الذين من قبلك (الذين من قبلك) عطف على الكاف مع إعادة الجار عطفه مقدم على متأخر (و) تعطف (مصحاباً) للعطوف عليه في الحكم (نحو) فاستجيبناهم وأصحاب السفينة (فأصحاب السفينة معطوف على الماعطفه صاحبوا إلى ذلك بشر قول الناظم فاعطفوا بالحقاً وأما بقا \* في الحكم أو مصاحباً موقفاً فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلّة فحيثما للصاحبة أكثر والترتيب كثير والعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن العلمية بأرجح احتمالاً للتقديم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (وتنفر دالوا) من بين متأخر حرف العطف (بأنها) تختص بأحد عشر من حكمها الأول أنها تعطف اسماعلى اسم لا يكتفى الكلام به) أي بالاسم المعطوف عليه (كأختم زيد وعمرو) وتنضار زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو) وسواها من نحو عمرو وجلس بين زيد وعمرو (فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة هو زيد لا يكتفى به فلا يقال أختم زيد وتنضار عمرو واصطف زيد وسواها من زيد) (إذا الاختصاص والتنضار والاصطفاف) (والاستواء) (والاستيفان المعاني

وأحد من تلك الأمور لا بالجميع على ما مره الدمامي واستشكل عبارة المعنى لعدم ما نفردته احتمال معطوفها المعاني الثلاثة القليلة والبعيدة والمصاحبة لأن حتى يشار هنا في ذلك ولهذا لم يذكره المصنف هنا ولا السارح فظن أنه وكلام السارح صريح في ذلك لأنه ذكر الاسم السابق وقوله بعد ذكر الاسم الخامس عشر وأصله كسرة الى قوله فتشاره كافي حتى إذا علمت ذلك عرف أن قول الزهري أنفرادها بذلك يعني أنه لو جدي فيه ما جسد ذلك وان كان يوجد حقيقه بعضها فلا تشكل اه معزل عن المقام (قوله وجلس بين الخ) قال الدوز شري ويجوز أن يقال بين زيد وبين عمرو زيادة بين الثانية لئلا يكد كماله ابن بري وغيره وهذا يدل على منجز الحر يرى ذلك

قوله أما كن الدخول قال الحفيد يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُمْ أَنَّ فِي الْكَلَامِ مَصَافًا مَحْدُوفًا وَبِهِ نَزُولُ الْأَشْكَالِ وَأَنْ يَكُونَ هَذَا تَفْسِيرًا  
مَعْنِيًا وَلَا مَصَافٍ مَحْدُوفَةٍ فِي الْكَلَامِ وَلَكِنَّهُمَا كَانِ كُلُّهُمَا مِنَ الدَّخُولِ فَيُحْمَلُ مُشْتَمَلًا عَلَى مَنَازِلِ مَحْصُوفَةٍ جَازِ دُخُولِ بَيْنَ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ  
اِضْتِمَاعِ شَيْءٍ آخِرَ لَهُ مُتَعَدِّدٌ أَهْ وَهُوَ شَرَحُ حَسَنِ الْكَلَامِ الْمُصَنَّفِ لِأَنَّهُ نَسِبَهُ لِلْجَمَاعَةِ بِعُقُوبِ وَخُطَابِ بَيْنَ بَعْضِهِمَا فَيَحْمَلُ كَلَامَهُ عَلَى  
تَقْدِيرِ خُطَابٍ وَقَصَرٍ عَلَيْهِ قَصْرٌ وَكَالِخَفِيِّ (قوله إذا كان كل فريق الخ) قال الدنوشي صواب العبارة أن يقال إذا كان كل فرد من كل  
فريق خصصا لمن هوم من فريقه يكون اختصام المعبرين بعضهم ببعض عقب أخذ صام الزيدون بعضهم ببعض (قوله قلت أعجب  
عنه الخ) قال الدنوشي الجواب غير ظاهر عند التأمل (قوله عطف سببي على أجنبي الخ) لم يكتبوا بالفاء كما كتبوا بها عند الاحتياج  
إلى الربط في الجملة وهو ما يجعل الجملة من واحدة تكون مشتملة على الربط فقد يقال إذا كتبوا بها في الجملة ففي الواحدة أولى  
لأقسامها التي تبيخلف الواو فأنها لا تنقضه كما ينافيها فان قصد الترتيب فالظاهر أنها كالأو في الربط ههنا (قوله عطف ما تضمنه  
الأول) قال الدنوشي الظاهر أنه من عطف الخاص على العام وسيأتي ذكره فيكون مكررا فليتأمل مع شارح كنه في لمافي ذلك فكيف  
يكون من خواص الواو أه وأقول ١٣٦ الظاهر أن هذا من عطف الخاص على العام ألا في لانه يشمل مثله كما هو متوكل

النسبة التي لا تقوم إلا اثنين فصاعدا (والواو اطلق الجمع فلذلك أخذت بها لخلاف غيرها من حروف  
العطف والى ذلك أشار الناظم بقوله \* وأخصص بها عطف الذي لا ينفى \* متبوعه (ومن هنا) أي  
من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الاصمعي) يفتح الميم في قول امرئ القيس  
\* بنقط الأولى بين الدخول فحول \* بالفاء في إحدى الروايتين (الصواب أن يقال بين الدخول  
وحول (بالواو) على الرواية المشهورة وهي القياس لأن الينية لا يعطف فيها بالفاء لأنها تبدل على الترتيب  
(وجهة الجملة) السماع واختلاف في التخرج يقال يعقوب بن السكيت أنه على حذف مضاف وإن  
التقدير بين أهل الدخول فحول وقال خطاب المرادى أنه على اعتبار التمدد كما كان الدخول مكان  
يخوز أن يشمل على أمكنة متعددة كما تقول قلت بين الكوفة وبين ديور ههنا (أما كنهوا) أن التقدير  
بين أما كن الدخول فاما كن حول فهو منزلة اختصم الزيدون فالعمرون) إذا كان كل فريق منهم  
خصصا بالصيغة قال وهذا عندي أصح من أن يجعل شاذا إذا ثبتت الرواية أه والدخول يفتح الدال  
وحول يفتح الحاء موضعان وسقط بكر السين المهمة ما سقط من الرمل والووى بكر الألام والقصر  
رمل يعوج ويلى فان قلت قد قدمت المساواة من المعاني النسبة التي لا يعطف فيها إلا بالواو وقد جاء  
العطف فيها بك قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أعجب عنه ما هذا الكلام منظور  
فيه إلى حالته الأصلية إذا لا صل سوا علمهم الأنداء وعدمه فالعطف بطريق الأصلية إنما هو الواو قاله  
الموضح في المحواشي الثاني عما نغرد به الواو عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه يجوز بداهة  
عمر أو أخاه وزيد مرت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا رتبة نحو  
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شربهم من الحامض  
عطف عامل قد حذف وبقى معموله نحو والذين تبوءوا الدار والأيمان السادس جواز فصلها من

ورمان وإن الأول ليس  
عاما لأن التكرار في سياق  
الإنشاء لا يعم جميعا مشموليا  
وقال أنه مضمّن لصدقه  
به وعبّر بعضهم عن هذا  
بعطف الاختصاص على العام  
وهذا بناء على إرادة العام  
الأصولى لكن كان  
ينبغي للشارح أن يشرح  
بنحو هذا لا بالية  
الشرية لأن المعطوف  
عليه فيها عام لغيره  
بالو في الإشارة إلى  
الطوق في الكلام على  
قوله تعالى فيهما كلمة  
وتحمل ورمز أن يمتحبه  
على جواز عطف الخاص  
على العام وهو المثال  
المشهور فيه وقال بعض

الفضلاء ليس هذان أمثلة ذلك لأن شرطه أن يكون المعطوف عليه عاما يتناول المعطوف به معومه  
ثم يعطف بعد ذلك تحفه بماله بالذكر كبير لم يمتكأ ثيل عطف على عموم ملائكتهم وليس هذا كذلك لأن فامة تنكره في سياق  
الإنشاء فهو مطلق لا عام فلا يتناول النخل والمان حتى يكون عطفهما عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح عطف غنه أكثر  
الناس بل كل من أثنى كلامه فيه وما غناه عليه الشيخ الإمام الفاضل شهاب الدين القرأى المالكي (قوله عطف حاصل قد حذف الخ)  
هذا سبقي في كلام المصنف فكان ينبغي التنبيه على ذلك ثم المراد أنها انفردت بذلك إذا كان جمع العاملين معنى واحدا لاورد  
أشتر يشبههم فصاعدا التقدير ذهب الثمن صاعدا قاله في المعنى (قوله السادس جواز فصلها) قال الزقاقى قال الرضى وأما الفصل  
بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه منهم من الكسائي والفرأب أو على السعة وذلك إذا لم يكن الفاعل  
معطوفا بل يكون معمولاً من غير عطف لعمال المعطوف المرفوع أو المنصوب الذي بعده نحو ضربت زيدا وعمر أو بكر أو جاني زيد  
واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال  
فما زلت أرى أشر حتى كآبها \* مغملة برقي رديع نجلا  
فإن كان الفاعل أيضا معطوفا على مثله لم يختلف في جواز في المرفوع

والمنصوب وفي عدم جواز في المحرور نحو ما أسس عمرو واليوم زيد ضرب زيد عمرو أو بكر خالد أو لا يجوز نزلت اليوم زيد أو أسس  
 عمرو أو لا يجوز نزلت زيد أو أسس خالد قال أبو علي انما يقع الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع والمنصوب بعين الـ في معطوف لان  
 العاطف كانه ثبوت عن العامل فلا يشع فيما الفصل بينهما بين معطوفة كما يقبل بين العامل ومعطوفه وأما ذلك فغيرهم في السبعة نحو ان  
 الفصل بين الناصب والمرفوع ومعطوفه لا يمتنع ذلك بين المحار ومعطوفه ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المحرور والقسم  
 فهو قائم يذهب والله عز واذ لم يكن المعطوف جملة فلا يقول ثم وانه قد عرولانه تكون الجملة اخذ جوابا للقسم فيلزمها حذف الجواب  
 فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو اكرم زيد ان  
 اكرمته عمرو او انظر نحو خرج مجملو الظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف القاموا والواو كنهما على حرف واحد فلا ينفسلان من  
 معطوفهما ولا ان لم ان أم العاطفة أي المتصلة بينهما مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كاسي جى في حروف العطف (قوله  
 السام جواز تقديم الخ) قال الزرقاني اقتصر الرضى على ما عند التقطاز في واشترط في جواز ذلك في الضرورة امورا ان لا يكون العامل  
 حرفا وان لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف على مسمر ونابا لا اوما منها هو ونصه ويجوز تقديم المعطوف بالواو والقاه  
 وثمره او لا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او عمرو او لا عز واذ يدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف  
 على العامل فلا يجوز زيد بقدام عمرو ولا رتوز زيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالاتعمال  
 ورتبة الالة بعد المستعمل ما لا يستشاع كون الاسم مقدما على متبوعه وعلى متبوعه متبوعه أي العامل في المتبوع ومن ثم لم  
 يتقدم على معطوفه لما لم اتصال عامله فلا يقال وزيد ضربت انت بالهطف على التاويل يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مجسدا  
 مؤثرا الخبر دخله حرف ناسخ أو لا فلا يجوز ان وعمر او زيد اقامتان وما وزيد عمر وقائعا لضعف ١٣٧ المحرف فلا يعلن مع الفصل  
 بغير الظرف وكذا لا تقول

معطوفها يظرف أو بعده نحو ومن خلفهم هذا السام جواز تقديمها معطوفها في الضرورة نحو  
 قوله جعت وعشاشية ونخيمة ه خذ انا ثلاثا لست عنها بعروى  
 وقيل لا تختص الواو بذلك بل القامو ثم واو لا كذلك قاله التمام اني الثامن جواز العطف على الجوارق  
 المحرر خاصة نحو وان حرك في قرأته أي عمرو واى بكر وابن كثير و قوله التاسع جواز حذفه ان أمن اللبس  
 كقوله كيف أصبحت كيف أصبحت العاشرا يلازها لا اعطفت مفردا بعد نهي نحو ولا المسدى ولا  
 القلائد أو نبي نحو فلا رقت ولا خوف أو مؤول بنى نحو ولا الضالين المحادى عشر الالافها ما مسبوقة

(١٨ تصريح في) المحرر على المذهبين فاذا تقدم المحرر نحو قاتمان وزيد عمرو جاز اضطرار التأخير عن العامل على  
 المذهبين وبشرط ان اضافي تقديم المعطوف اضطرار ان لا يكون مقرونا بالواو معناها فلا تقول ما جاني وزيد الاعر و وانما جاني  
 وزيد عمرو وذلك لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الاق حيز غير ما قبلها تخالفهما انفيوا اثباتا كما في باب الفاعل فلا يعر قباهما  
 المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها وقوله كالاتا مثالا انه ليس آله حقيقية وهو كذلك لان العامل ليس مؤثرا حقيقة فواتها  
 المؤثر هو الفاعل فكذا آله ليست آله حقيقية وقوله لانه يكون اخذ مقدما الخ أي لان العامل امان ان يقدم مؤثرا لافادة الاختصاص  
 كما هو رأي بعض أو يقدم مقدما عليه فقط ولا وجه لتقدير مقدما على العامل وقوله كذا لم يتقدم الخ أي لانه يلزم تقديمه على العامل  
 وذلك لان الفرض ان المعطوف عليه لم اتصاله بهامه وحيث كان لازم الاتصال لم التقدم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف  
 عليه الخ معطوف على يتقدم به ونسبه في الامتناع خاصة تعليله بغير تبليل السابق والملاحق ومن هذا التقيد ان شرط ان لا يكون  
 العامل حرفا وقوله لتأخيره عن العامل على المذهبين فيه نظر لانه لم يتأخر عن العامل الذي هو والابتداء بل تقدم عليه (قوله قاله  
 التقطاز في) أي في شرح المفتاح بقلعن الحقين (قوله عطف الجوارق) أي ينبغي ان يكون في النسق وفي الباب الثامن من المفتاح انه  
 لا يكون فيه عندا الحقين وانما يكون في التعت قليلا وفي التو كيد نادرا (قوله جواز حذفها) في المفتاح ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك  
 لانه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكي أو ما أحسن أعظم درهماد درهمين ثلاثون خرج في اضمار او ويحتمل البديل المذكور يعني  
 الاضمار انتهى وقال الرضى وقد تحذف أو أي دون معطوفها كما تقول لن قال أكل الفين والسمل كل سمل البناى أوله نون وذلك لقيام  
 قرن بقدالة على ان المراد أحدهما انتهى قال الزرقاني بقلعن قتلان بعض مشايخه القرنه انكارا لجمع بينهما (قوله ولا القلائد) قال  
 الدينوري كان الاولى ان يقول ولا الشهر الحرام الخ انتهى أي لتقدمه في التلاوة على ما ذكره فهو أولى معاصلة لانها من ما قبلها  
 لا شأنا فيه (قوله ولا الضالين) أي فان في غير معنى النقي وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو نقي حقيقة كما صرح به في باب البتداء والمحرر

(قوله العقد على النصف) المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئتين أو الألف والمراد بالنصف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد إلى ما هو مخفف وهو وادى العين من ثلث بنوف إذا زرعها المحكم مجله عند اعادة تعلق العامل بالعقد والنصف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب والإفلا ما تم من أن يقال قبضت منه ثلاثة عشر من أوثم عشر من إذا قصد الترتيب بلاهلة أو بها قاله الشيخ (قوله عطف النعوت) أراد ما يجمع بقوت الواحد إذا مذ كورهما اثنتان (قوله كقوله أن الرتبة الخ) مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول أبي نواس أقتابها يوم ما وثا ثا \* ويومها يوم الترحل خامس والحق أن مدة الإقامة ثمانية لأن ما بعد الثالث خمسة أيام ويوم الحيل فأنظر المعنى وشروحه (قوله امتناع الحكم بما فيها) فيه نظر لأن الناطق أطلق أن اقتران العاطف عن يطل الحكاية ولم يزد ولا شراحه الوافق قط بل هو غالب الشراح أطلقوا وبعضهم قدموا الوافق الصواب أن يجعل بدل هذا أنه لا يطل حكاية التابع بها نحو من يزداد وعمر افرج باب ١٢٨ الحكاية (قوله المعنوي) جل الترتيب عليه لأنه الأكثر كما بينى عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب

الذكرى والمبادر أنه جعلهما داخلين في كلام المصنف وقد ذكر المصنف في المعنى أن الترتيب نوعان ولم ينسبه على قلة الذكرى لكن الظاهر أنه هنا المراد باللعنوى فلا ينبغي ادخال الذكرى في كلامه والدليل على أنه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية ويشعر بتوضيحه فصل الخ وجوابه بان المعنى أراد فله لأراد الترتيب مطلقا لم يصح إلا إرادته محتاج إلى ذلك الجواب ويؤيد هذا أن الشارح جعل كون الغاء للترتيب الذي كرى فيها جوابا ثانيا وهذا المراد كلام الشارح أولا وثانيا شعر مناسب الذي أوقعه في خلق الصنيع كلام المعنى وهو مشكل كما يعلم بالمرجة ولأن الشارح اقتصر على تقييد الترتيب في كلام المصنف بالمعنوي ثم قال بعد إراد المصنف ألا يقول الحديث وهذا في بناء على تخصيصه الترتيب بالمعنوي ولو جعلته والذكرى وجعل ما في ألا يقول الحديث على الذي كرى به الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق في المقال مقتضى القيام كالأختي على العارف بالسلب الكلام والحاصل أن ألا يقول هو ما اتما بعرضهما إذا لم تكن القاطلة للترتيب الذي كرى بل كانت للمعنوي فقط (قوله وتعب كل شيء بحسبه) كذا في المعنى قال الدمامي يشير إلى ما ظاهرا من المجاميع أن المعنوي ما يعنى العادة تمام غير مهلة فقد بطول الزمان والعادة تقضى في مثله انتفاء المهلة وقد قصر والعادة تقتضى بالعكس فإن الزمان الطويل قد يقرب بالنسبة إلى عظم الأثر فتستعمل القاعود بعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول أثره في العرف بحصوله في زمان أقل منه والذي يظهر من كلام الجماعة أن استعمال القاعود إما ترخي زمانه وهو وقع من الأول وسوا قصر في العرف أولا وأما بطريق المراد ظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما بعد بحسب العادة بتقييد الزمان استعمال حقيقي

بمثله غالبا إذا عطفت معر دلتقوا ما العذاب وما الساعة الثاني بشر عطف العقد على النصف نحو أخذ وعيرون الثالث عشر عطف النعوت المقر فجمع اجتماع منعوتها كقوله \* على سبعين مطلوب وبالي \* الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول القرزقي ان الرتبة لأزمنة بعدها \* فخذ ان مثل محمد محمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب أغفر لي ولوالدي ولبن دخل يدتي مؤمنا ولؤمسن والمؤمنات وأما عطف نحو إذا فخذ ان الذين بينناهم ومنك ومن نوح ففسار كما فيه نحو مات الناس حتى الانبياء فظاهرا عطفه حاصل على عام قاله في المعنى السادس عشر اقترابها بل كن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية بقوله ما قال ومن زيد بالصنيع حكاية قال رابن زيد الثامن عشر العطف التثنيي نحو قوله تعالى من آمن بالله اليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في الشذوذ والافراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو الروم والنجد العشرة عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك الله الحادي والعشرون عطف أي على مثله نحو \* أي وأبلى نارس الاحزاب \* (وأما التماثل للترتيب) المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك قوال وقد تكون للترتيب الذي كرى والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذي كرى لفظا لان معنى الثاني وقع بعد من وقوع الاول وكثيرا ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو قدس أواموسي \* كرم من ذلك فقالوا زان الله جهره (والتعقيب) وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلاهلة (نحو أماته فآقره) وتعقيب كل شيء بحسبه الآثرى أنه قال تزوج فلان فلو له إذ لم يكن بينهما الامة الحمل وان كانت عنه متطولة ودخل البصرة فبغداد ان لم يبق في البصرة ولا بين البلدين (وكثيرا ما تقتضي) الغاء (أيضا التسبب) وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (ان كان المعطوف) بها (جلة) أو صفة فالاول (نحو فوكره مرسى قضى عليه) والثاني نحو لا تكون من شجر من زقوم فالثون منها البطون فثباربون عليهم السلام (واعترض على المعنى الاول) وهو الترتيب المعنوي (قوله تعالى أهلكناه فقامها بأسنا) فإن الملاك متنازع بين المعنى وهو متعدي في التلاوة وذلك يناقض الترتيب الذي

الذكرى والمبادر أنه جعلهما داخلين في كلام المصنف وقد ذكر المصنف في المعنى أن الترتيب نوعان ولم ينسبه على قلة الذكرى لكن الظاهر أنه هنا المراد باللعنوى فلا ينبغي ادخال الذكرى في كلامه والدليل على أنه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية ويشعر بتوضيحه فصل الخ وجوابه بان المعنى أراد فله لأراد الترتيب مطلقا لم يصح إلا إرادته محتاج إلى ذلك الجواب ويؤيد هذا أن الشارح جعل كون الغاء للترتيب الذي كرى فيها جوابا ثانيا وهذا المراد كلام الشارح أولا وثانيا شعر مناسب الذي أوقعه في خلق الصنيع كلام المعنى وهو مشكل كما يعلم بالمرجة ولأن الشارح اقتصر على تقييد الترتيب في كلام المصنف بالمعنوي ثم قال بعد إراد المصنف ألا يقول الحديث وهذا في بناء على تخصيصه الترتيب بالمعنوي ولو جعلته والذكرى وجعل ما في ألا يقول الحديث على الذي كرى به الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق في المقال مقتضى القيام كالأختي على العارف بالسلب الكلام والحاصل أن ألا يقول هو ما اتما بعرضهما إذا لم تكن القاطلة للترتيب الذي كرى بل كانت للمعنوي فقط (قوله وتعب كل شيء بحسبه) كذا في المعنى قال الدمامي يشير إلى ما ظاهرا من المجاميع أن المعنوي ما يعنى العادة تمام غير مهلة فقد بطول الزمان والعادة تقضى في مثله انتفاء المهلة وقد قصر والعادة تقتضى بالعكس فإن الزمان الطويل قد يقرب بالنسبة إلى عظم الأثر فتستعمل القاعود بعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول أثره في العرف بحصوله في زمان أقل منه والذي يظهر من كلام الجماعة أن استعمال القاعود إما ترخي زمانه وهو وقع من الأول وسوا قصر في العرف أولا وأما بطريق المراد ظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما بعد بحسب العادة بتقييد الزمان استعمال حقيقي

فتأمل انتهى ولا يخفى أن كلام المصنف هنا من أجل استعقب على هذا المعنى والظاهر أنه أراد ما يشاد منه بدليل اعتراضه ألا في عليه وما ذكره من جوابه كما أثرنا في التالفة (قوله ورجليه) بحيث لا أن يكون رجليه منصوباً باضمار غسل فيه يكون من عطف الجمل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخباراً عن المسح على الخفين (قوله أي يابساً أسود) هذا ينابع أن أحوى يعني يابس من الخفاف وعليه يعني أحوى صفة لغتها وقيل أنه يعني الأسود من شدة الخضرة وكثرة الري بحيث يمددها مئتان وأحوى حال من المري المقدم وأثر لتسايب الفواصل وجعله حينئذ صفة لغناء كجبل يماس صفة لغو حاقه في الباب الخامس ١٣٩ من الغني (قوله فغضب مدة) قال

الغنى في هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لأن معنى الغضب لا يعقب ما قبله انتهى وفي الرضي إعراب إفادة الغضب للترتيب بلا مهلة لا ينافي ما كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمن طويل إذا كان أول أمره متعقباً لما تقدم كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فصنع الأرض مخضرة

في القاء قوله الفراء (و) اعترض أيضاً بنحو مؤلفه وفصل وجهه وبه وبمع رأسه ورجليه (الحديث) فان غسل الأعضاء لا يرتفع مقدم في المعنى ومناظر في الحديث فلو كانت القاء لترتيب أحسن ذلك (والجواب) من وجهين أحدهما (أن المعنى) على اضمار الأداة والتقدير (أردنا أهلاً بها) فهاها بأستاذ في لباس مرتب على الأداة (وأراد الوضوء) ففصل وجهه الخ ففصل الأعضاء لا يرتفع ترتيب على إرادة الوضوء الوجه الثاني أن القاء في ما لا ترتيب الذي كرى المعنى والحاصل أن الجمهور يقولون بأفادتها الترتيب معاً والقوا الفراء مجتمع ذلك معاً وقال الحمري لا يفيد الترتيب في البقاء ولا في الأمطار بدليلين الدخول في قولهم مطر نامكن كذا إذا كان وقوع المطر فيه ما في وقت واحد (و) اعترض (على) المعنى (الثاني) وهو التحقيق بقوله تعالى الذي أخرج المري (جعله غشاء) أحوى فان أخرج المري لا يعقبه غشاء أحوى أي يابساً أسود (والجواب) من وجهين أحدهما (أن) جلة لجعله غشاء معطوفة على جلة محذوفة وان (التقدير) غضبت مدة فجعله غشاء (الثاني) بأن القاء ثابت عن ثم (و) المعنى ثم جعله غشاء (كما عكسه) وهو بناء ثم على الغاء كقوله جري في الأيابس ثم اضطرب أي فاضطرب (وسأني) فمرنا إلى إفادة القاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله والفاء للترتيب اتصال (وتخص الغاء ما تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة محذوف من العائد على الموصول وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم

واختص بما عطف مائس صله على الذي استقر أنه الصلة  
نحو (الذان) يقومان فيغضب زيد أخواك (الذان) مبتدأ وهما موصولو جلة يقومان صلة وجلة  
يغضب زيد معطوفه على جلة يقومان الواقعة صلة وكان القياس أن لا يصح العطف لمحوها عن ضمير  
يؤدي إلى الموصول لا تها رفعت الظاهر وهو زيد لكانها لم تعطف بالقاء صاع ذلك لأن ما في القياس  
معنى السبب أفق من الضمير لأن الفاعل ما به دها مع ما قبلها في حكم جلة واحدة لا شعارها بالسبب  
فكان ذلك قلت الذان يقومان فيغضب زيد أخواك وأخواك خبر الذان (وعكسه) وهو أن القاء  
تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة (نحو الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد)  
فالذي مبتدأ يقوم أخواك جلة تعلية صلة الذي وهي لا تصلح أن تكون صلة لمحوها عن ضمير عائد  
على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جلة يغضب هو عليها لاشتغالها على القاء إلى الموصول وهو  
الضمير المرفوع عطف وانما أثر زلزال الفعل كالوصف إذا جرى على غير من هو و رفع ضمير واجب  
إبرازاً و زيد خبر الذي (ومثل ذلك حارق الخبز والصفوة الحال) فيعطف على جلة الخبز ما لا يصلح كونه  
خبر المحذوف من عائد على المبتدأ وعكسه فالاول (نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فصنع الأرض  
مخضرة) فجملة تصنع الأرض بالرفع معطوفة على جلة أنزل الواقعة خبران وكان القياس أن لا يصح  
العطف لمحوها عن ضمير يعود على اسم أن إذ العطف فعلى الخبر خبر ولكن الماقر نسا القاء صاع ذلك (و)  
الثاني نحو (قوله) وهو ذو المة فيلان (وانسان عني يحصر المانارة فيبدو) ونواتا يحيم فيعرف

ففي القاء ما قيل ثم يصح  
نظر إلى قيام الاختصار  
جاز انتهى وبه يسند  
ما قاله الغنى وقد يستغنى  
عن جواب المصنف بما  
تعلق في كلام الشارع بما  
لغير من أن التعقيب في  
كل شيء بحسبه الأثرى  
أعجبوا تزوج فلان  
قوله لمن التعقيب (قوله)  
لا تها رفعت الظاهر (الخ)  
قال الغنى في فيه مساعة  
(قوله) وانما أثر زلزال الضمير  
لأن الفعل (الخ) قال  
الغنى في جلة ذلك من

ذلك القبول محل نظر كما لا يخفى بل قد يقال أن الفعل جرى هنا على من هو له وانما كذا الضمير زيادة لا يصلح (قوله فالاول نحو ألم تر  
الخ) هذا ينابع على ما بحثت الرباط من الباب الرابع من الغني وفي الجملة السادسة مما لا محل من الباب الثاني أنه يجب أن يدي القاء  
القاء حصلت لمعنى السبب وأثر جت من العطف في هذا لا يتوحد ما قول إلى الباقي في هذه الأياتها ما عطفه نحو زأوس هو وباني  
نقل كلامه هذا أثر البحث في كلام الشارع قدس (قوله يحصر) قال في المصباح من باب ضرب بوقل

(قوله أي ينكشف) يؤخذ منه ان يحسر مبنى للفعل وفي شرح الاشموقي على هذا الكتاب يحسر مجهول والماء رفع بالنيابة (قوله) واستشهد به هذا البيت قال الدونشري كون هذا البيت من حذف ان الشرطية محل نظر فليتأمل وجهه ان الفاء في قوله فيسند ويأتي دلالتها لتقرن بالجواب اذا صلح بالشرط الاداة كما هنا (قوله اذا غاب) قال الدونشري بانيته قوله بهضمهم في قول الشاعر فعينك ملو را تفرقان من البكا \* فاعني وطودا وتحسران فايصر وقوله تحسر ان يجوز ان يكون من قولهم حسر البحر اذا تضرب الماعن ساحله ويجوز ان يكون من حسرت الفخاخ ويكون على هذا مفعوله محذوف انتهى فقرأ قال اذا تضرب الماعن ساحله والشارح قال اذا غاب فليتأمل انتهى ولا يخفى ١٤٠ ما قبله اذا غاب تضرب كما هو ظاهر (قوله واما ثم) صرح الشمني في بحث الجمل ذوات اهل

فانسان عني مبتدا ومضاف اليه يحسر المااء رفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبر المحذوف من عائد يعود على المبتدا لرفع الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيسند عليه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدا هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدا التحقيق ان المحذوف ان اذا عطف احداهما على الاخرى بالفاء التي للسببية تنزلت منزلة الشرط والخبر اذ اتفق بضمير واحد في احدهما كما يكتفي بضمير واحد في جملة الشرط والخبر فاذا قلنا بدينا خبر وفاء كما في الارتباط وقع الضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لا يمانر لتأنيده بدينا ساء عروا كما في الاخبار وان اسما هو مجمع وعهما والرباط انما هو الضمير اه كلام المرادي وقال الموضع في المفتي كذا قالوا والبيت يحتمل ان يكون اصله يحسر الماعنه أي ينكشف عنه ونقل المكدودي في باب الاضافة عن بعض النحاة انه اجاز حذف ان الشرطية قوله اذا حذفنا ارتفاع المضارع واستشهد بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهمله يعود من قولهم حسر البحر اذا غاب ويحسر بالحج من الهجوم وهو الكثرة ويفرق معطوف على يحسر المعني ان الماء اذا غاب ظهر انسان العين واذا كثرت غرق واستتر وتعطف على المفعول لا يصلح كونه صفة محذوف من عائد يعود على الموصوف وعكسه فلاول يحومر رت رجل يبي فيضلك عمو روا الثاني يحومر رت رجل يبي عمو فيضلك هو وتعطف على المحال لا يصلح كونه خالا محذوف من عائد يعود على صاحب المحال وعكسه فلاول يحومر رت زيدا تضرب قطيع الزباب الثاني نحو عهده بغير الزباب في غضب هو هذا وقد قال في المفتي ويجب ان يدعي ان الفاء في ذلك كنه قد اخلصت المعنى السميقي آخر جت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى (واما ثم فلا ترتب والترانخي) على الاصح فيه اوالى ذلك اشار في التلخيص بقوله \* وتم الترتيب بانفضال \* (فحقوا فيه ثم اذا شاء انشره) وزعم قوم انه لا قيد للترتيب كما تدعو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الرز \* واجيب بان ثم فيما معنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها الواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تختلف عن الترانخي بدليل قولك اعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اصعب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا ترانخي بين الاخبار بن وجعل منها ثم ما لك ثم آتنا موسى الكتاب الآية قال في المفتي والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء (وقد موضع) ثم آتنا موسى الكتاب كقوله (وهو ابو داود حار ثقب المحاج كهر الدين تحت العجاج \* جرى في الانابيب ثم اضطرب) اذا لمز متى جرى في انابيب المربع بتمه الاضطراب ولم يترانخ عهده في المفتي واعتبره قريه فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والمجرى في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في مختلف الطبقة

بأنها تلحقها التاء لا نثبت اللفظ وتختص بغيره الجمل (قوله وزعم قوم) اني قوله وزعم الاخفش كما لم يقل واهترض على المعنى الاول بقوله تعالى ثم جعل منها زوجها وعلى الثاني بنحو اعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجبان يحسر دالاهراض لا تفضي انكار الحكم أو تخلفه والذهاب الى خلافه كما في الفاء فانه لم يذهب أحد الى عدم افادتها للترتيب وتختلف التعقيب منها والمقصود بيان ان بعضهم ذهب الى ذلك هنا فلو يرى هنا في التعبير على نظير ما في في القام لم يذا انقصود (قوله) واجيب بان ثم (الح) اجاب في المفتي بخمسة اجوبة ولم يذكر هذا الجواب ومن جملة اجوبته ان الذرية آخر جت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصواء (قوله لترتيب الاخبار)

أي وليست للترتيب المعنوي والترتيب في الاخبار والمعبر عنه بالترتيب المذكور وقد جعله من جملة الاجوبة والردني عن آية الزمر في المفتي انها لترتيب المذكور (قوله ولا ترانخي بين الاخبار بن) أي لا يصور والترانخي بينهم ما تختلف في هذه الحالة فن ثم (قوله قال في المفتي) قال الدونشري فيه نظر اذ الذي فيه قوله والظاهر انها واقعة موقع الفاء في قوله كهر الدين الح انتهى واقول كون ثم بمعنى الفاعل يدفع الاعتراض لان الفاء ايضا لترتيب ثم ان قول المصنف وقد تقع موضع الغامض ان يجعل هذا اشارت الى الرد على الاخفش فلوقال الشارح عهده قوله كهر البيت وقوله تعالى ثم آتنا موسى الكتاب وقوله اعجبتني الح وهذا رد على الاخفش حيث زعم اني ثم الح وعلى ابن مالك حيث جعل منه الح كان سنا على فهمه في الآية فتأمل (قوله وجوابه ان الترتيب الح) قال الدونشري توقف

بعضهم في فهمه (قوله وأما حتى) لم يتعرض لبيان معناها والمناسبتا فعل في أخواتها السابقة لبيان ذلك هو ترتيب أجزائها قبلها  
فهذا (قوله) ويحملون نحو جواب القوم (الخ) فمما يقتضي صنعهم في باب الاشتغال حيث قالوا يرجع في الاسم الواقع بعد حتى أن يكون  
متصوبا بفعل بغير ما مذكو روثه العلة في هنالك على أنه المحقق خلافه لما عرفت به بأن الكلام في الخليل مبني على اعتبار أن كماله  
في حوائش الفاعل حتى في باب الاشتغال (قوله شرطه أربعة أمور) زاد في المعنى اشتراط حصول الافادة فلو قال أنتك الانام حتى يومالم  
يجوز واعتراض بأن هذا معلوم من بحث الكلام وأيضا فالتأنيته متعينة عن ذلك لان معناها كون ١٤١ المطوف متصفا بمراداة وقتقص

بأن يزيد ذكره تعجبا  
ومما علة في المعنى بحيث  
لولا يذكى يحصل الشعور به  
(قوله وأما فردان جمع)  
قال المتن في شرحه  
الظاهر ان المشاء اخر من  
كل فهو داخل في الاول  
فلما لم انتهى وكتب  
شعنا العلامة الغنمي  
رحم الله بعده تاما اذ ذلك  
فوجدنا غير ناشئ عن  
تحرير في المسئلة وهو ان  
الحجاج ان أريد به  
المجموع اتجه كلامه  
والشارح لم يرد ذلك بتدليل  
مطلقه على ما قبله فلا  
تطرق في كلامه اذ لم يدخل  
في الاول كما زعم ثم كتب  
المتن في شرحه ثم رأيت  
الشعني قال في حاشيته على  
المعنى قوله الثاني ان يكون  
بعضان جمع قبلها تقدم  
الحاج حتى المشاء أو جزأ  
من كل نحو كانت السمكة  
حتى رأسها يعني بعضان  
جمع في المعنى سواء كان  
جمعا للفظ أو لم يكن وفي  
الشرح أراد ما يكون

والإدنى صفة للمع بالمراد مع ردي وقناة ردينية قال الجوهرى زعموا انه منسوب الى أم آتسمى ردينية  
كانت تقوم القناة بمحض هجر والعجاج بفتح العين القصار والنايب جمع أنبو وهو ما بين كل عقدتين  
من القصب (وأما حتى فالعطف بها قليل) عند البصر بين (والكو فيون يشكرونه) بالكساية ويحملون  
نحو جواب القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك وررت بالقوم حتى أبيلك على أن حتى فيها ابتدائية وان  
ما بعدها على أصحها زاعل (و) العطف بحتى (شرطه أربعة أمور وأحدهما كون المطوف اسما) لا فعلا  
لأنه متعقبة من حتى المجازة وهي لا تدخل على الأفعال ولا يجوز زعي العطف أكرمت زيداً بكل ما أقدر  
على حيتي أقت نفسي خادماً له ويحل على زيد بكل شيء حتى منعي دانتوا أجازة ابن السكيت (والثاني كونه  
ظاهراً) لا مضمر كما كان ذلك شرطاً مجزواً (فلا يجوز زعم الناس حتى أنا) ولا ضربت القوم حتى أباك  
وهذا الشرط (ذكره ابن هشام) (المختصر أوى) قال في المعنى ولم أقف عليه لره (والثالث كونه بعضان  
المطوف عليه ما بالتحقيق) بأن يكون جزأ من كل (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فردان جمع  
نحو قدم الحجاج حتى المشاء أو نوأمنه جنس نحو أعجبتني التمر حتى السبر في (أو) بعضاً (التأويل  
كقوله) وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله

(التي الصيغة في يخفف رحله \* والزاد حتى نعه ألقاها

فيمر نصب نعه فان ما قبلها) وهو أن في الصيغة والزاد (في تأويل ألقى ما قبله) ونعله بعض ما قبله  
قال أبو البقاء فيكون معناه لو فاعلى الأصغف وتوحيتم أن يكون منصوباً بفعل محذوف بغيره ألقاها  
فألقاها على الاول توحيده على الثاني تفسير وأما من رفع نعه فعل في الابتداء وألقاها خبره وأما من جرها  
فعل في ان حتى جارة ألقاها توحيدها لو كان من فضة المتلمس أنه وطرفه جميعاً وعبر عن هذمه مدحاه بعد ذلك  
فكتب لكل منهما صيغة في الجملة بالجر فوأمراً في باب تلتها وختمها وأوهما أنه كتب لهما بصله  
فلما دخل الجارة تقع المتلمس الصيغة فوأمراً في باب تلتها في نهر الجيرة وقر الى الشام وأما طرفة فاني ان  
يفتحها ودفعها الى العامل ففعله (أو شديها البعض) في شدة الاتصال (كقوله أعجبتني المجازة حتى  
كلامها ويمتنع) ان يقال أعجبتني المجازة (حتى ولدها) لان ولد ليس جزأ منها ولا شديها بمختلف  
كلامها فانه لشدة اتصاله بها اركبتهما (وضابط ذلك انه ان حسن الاستاء) المتصل (حسن دخول  
حتى) وان لم يحسن امتنع الا ترى ما يحسن ان تقول أعجبتني المجازة الاكلاما تنزى بالكلها ماضية  
بعضها ويمتنع ان يقال أعجبتني المجازة بالاولى هاعلى ارادة الاتصال لان معنى المجازة لا يشاؤن ولها  
لان شرط الاستئناء للمتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها وهذا ليس كذلك فلا يحسن استئناؤه  
فلا يصح عطفه بحتى (والرابع كونه غاية) لما قبلها (في زيادة حية) مرجعها الى الحسن والمشاهدة (نحو

جزأ من كلى بدليله قابلة بالجز من الكل والافعال يبدل البعض ما هو أهم من التداخل بين الأقسام المتقابلة وليس المراد بالجميع  
المجموع من حيث هو مجموع والالكان المشاهدة فجزأ لا جزأ انتهى والفرق بين الجزأ والجزأ في الكل والكل في الجزأ متقابل الكل  
والجزأ في مقابل الكل والكل هو المجموع أو ألدركس شديين أو أكثر والكل هو المفهوم الذي لا يمتنع نفس تصوره وقوع الشرة  
فيه انتهى كلام الشعني وتبين به ان ما قلناه ولا نشأ عن تحرير فقط قول المتعصب وهو أجد الغنمي انتهى وأقول الذي تبين ان  
الشارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلام المعنى فما قاله الغنمي وجهه نعم ما حاوله الشارح غير متعين (قوله وضابط ذلك انه الخ)  
من هذا امتنع ضربت الرجلين الأفضلهما لانه لا يجوز الافضلهما بالذكرة الشارح من ان شرط الاستئناء المتعصب ان يتناول الخ

(قوله في غاية النقص المعنوي) أي كإحقرضة كلام المصنف وقال الثاني أن قول القائل هل حتى الصبيان من النقص المحسوس كحتى  
 مثقال الذرة المعنوي (قوله وبقي شرط آخر) قال شيخنا العلامة التميمي رحمه الله أنظر هل يعني في هذا الاشتراط اشتراط العاقبة في  
 المعطوف وأيضاً هذا المثال الذي مثل به المانع فيه شرعي والكلام في حتى أغلظ على طريق اللغة كما قيل بذلك في أو إذا كانت التخيير  
 أو الإباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لفظة الصوم لفظة المسالك وكان يمكن التمثيل بنحومات الناس حتى عجب الذنب ولعله أوضح  
 من أمثاله وإن كان لا يتخلو عن شيء اهـ وكان قد سهرتهم أن المثال حتى عبيد الفطر والاقوم الفطر لا يمكن صومه لئلا يبعد  
 التعبير عنه بأنه يوم فطر يستعمل صومه فتأمل (قوله سواء وجدت لفظة سواء أوالا) أي أو لم توجد لكن لابد من وجود ما يشبهها من  
 ما أدى وما بالي ويوحهما (قوله ١٤٢) بحيث تكون الخ) فيها إشارة إلى الاعتراض على المصنف لأن قوله هي الداخلة على جملة في

فلأن يجب الأعداد الكثيرة حتى (الالف) فإن (الالف) غاية في الزيادة الحسية (أو) في زيادة (معنوية)  
 مرجعها إلى المعنى (نحومات الناس حتى الانبياء أو الملوك) فإن الانبياء والملوك غاية للناس في الزيادة  
 المعنوية وهي الإضافة النبوة والملك (أو في نقص) حتى أو معنوي (كذلك) فالأول (نحو المؤمن)  
 يجوز به المحنة حتى مثقال الذرة) فإن مثقال الذرة غاية في النقص المحسوس (و) الثاني (نحو غلبك الناس  
 حتى الصبيان أو النساء) فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الإضافة الألو فتوافق الصبا  
 والتحقيق كما قال في المطول أن المعنى حتى حتى ترتيباً أجراماً قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو  
 بالعكس ولا يعتبر الترتيب المخارجي مجوازاً أن تكون ملازمة الفعل لما بعدها قبل ملازمة الأجزاء  
 فنحومات كل أبي حتى آدم وفي أثنائها فنحومات الناس حتى الانبياء وفي زمن واحد نحو جاني القوم  
 حتى زيداً ذاك أو كما عرفت أضعفهم وعلم من كلام الموضوع أنه لم يكن ما بعده حتى من جنس ما قبلها  
 تحقيقاً أو تأويلاً أو تشبيهاً أو كان كذلك ولو كنتم لم يكن غاية له أو كان غاية لم يكن يدل على زيادة أو نقص  
 حسيين أو معنويين امتنع العطف بحسب فلا يجوز كتابته بالعربي حتى العجم لا اختلاف الجنس ولا خرج  
 الفرسان حتى ينو فلان وبهم من وسط الفرسان لفظة العاقبة لأن الغاية لا تكون إلا في الأطراف العالية أو  
 السافلة ولا جاد القوم حتى زيداً لم يشف بزائد ولا نقص من رفعة أو ضعفه وإلى ذلك أشار الأناضام  
 بقوله  
 بعضا حتى اعطف على كل ولا \* يكون الأغاية الذي تلا  
 وبقي عليهم شرط آخر وهو أن يكون شرط العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر بالنصب  
 قاله الموضوع في الحواشي (وأما أم فضران منقطعاً وسياقي ومنفصلة وهي المسبوقه أما جملة التسوية)  
 سواء وجدت لفظة سواء أوالا (و) المسبوقه تسوية هي الداخلة على جملة بحيث تكون المعززة  
 مع الجملة (في محل المصدر وتكون) الجملة المسبوقه تسوية هي (و) الجملة (المعطوفة عليها فعليتين  
 نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لا) أي أم تنذرتهم أي سواء عليهم الأندار وعدمه (أو اسميتين كقوله)  
 ولست بأبلى بعد فقدي مالكا \* (أو قى ناء أم هو الآن واقع)  
 أي لست بأبلى بعد فقدي أم وقوقه الآن (أو محتملتين) بأن تكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة  
 اسمية (نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم أنتم ضامون) أي سواء عليهم أأنذرتهم أم أنتم ضامون أم لا  
 نحو سواء أبلى أزيد بعد أم أم أبلى بعد عدمه (أو مسبوقة) بمزمنة تطلب بها أيام

محل المصدر ظاهره أن  
 الذي في تأويل المصدر  
 الجملة الداخلة عليها المعززة  
 تقطع مع أنها المعززة جميعاً  
 في تأويل المصدر وأعلم  
 أن المتبادر من صنيع  
 المصنف أن هي الثانية  
 عائدة على معززة التسوية  
 لا على أي كهي الأولى ولا  
 لم يوجب إلى إعادة هي ولا  
 العطف بل كان ينبغي أن  
 يقول الداخلة والشارح  
 جعلها عائدة على أم حيث  
 قدر بعد العطف قوله  
 المسبوقه لأن المسبوقه  
 به مزمرة التسوية أم ولم  
 يظهر وجه ذلك وإن كان  
 صريحاً لأن كلاماً الجملتين  
 في محل المصدر (قوله أو)  
 اسميتين قال الدونشري  
 خالف بعضهم في وقوع  
 الجملة الاسمية بعد أم  
 الواقعة بعدهم بالتسوية  
 والصحيح المجواز كما مشي  
 عليه الموضوع قال المرادي

وقد عادت بين مفرد وجهه كقوله \* سواء عليك النصر أم بيت ليلية \* (قوله أي لست بأبلى الخ) (التعين)  
 قال الدونشري كان الأولى الانبياء بعد ناء هو التأي كما في عصره وقع وهو الوقوع وقد يقال قد فرقك بينا للغي وأنه جاز أن تسمى  
 وأعلم أن الدامني قال في هذا المثال قولهم لا أبلى ألفت أم فقدت الذي يظهر في فيه أن الجملة الواقعة بعده في محل نصب الفعل معلق  
 قال الجوهري وقولهم لا أبلى أي لا أكثرته انتهى فهو فعل متعد بنفسه وتقريباً من معنى الفعل القلي لأن معنى لا أكثره لا أكثر  
 فيما زدرابه فماذا تعلق من هذه الجهة هذا وعدى الشارح إلى ما هنا نفسه حيث قال أي لست بأبلى بعد وعدها بعد أبلى بحيث  
 قال أي ما أبلى يتعدو نحو في تهذيب الاسماء واللغات أن الفقهاء استعملوا الألباليه وهو صحيح وإن زعم بعضهم أنه من وأن  
 الصواب لا بآله فانه لم يسم من العرب إلا هكذا غلطاً فانه ثبت في الصحيحين كل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي بتأخير العشاء  
 وبسبب الكلام في ذلك (قوله أم مـ) قال الدونشري فيه ينظر وكان ينبغي أن يقول بوصمكم كالم في قوله أي سواء عليكم الأندار



وعدمه فحفظ بالواو وكذا يقال في قوله أم فيلحه (قوله بحكم الخ) فيه نظر يظهر التامل في قولنا أقام زيد أم قاعدته ووجه الثاني  
المطلوب في هذا المثال التعيين لاحداث الشئين لحكمه عليه وهو زيد لأنه هو المعلوم الثبوت ١٤٣ (قوله أو متاخر اعنها) قال اللغافي

التعيين لاحداث الشئين بحكم معلوم الثبوت فاذ قيل أم زيد عندنا أم عمرو قيل في الجواب زيد أو عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (وتقع) أم المسبوقة بمنزلة التعيين (بين مفردين متوسط بينهما مالا  
يسئل عنه نحو أنتم أشد خلقا أم السامطو متاخر اعنها) مالا يسئل عنه (نحو وان أدري أقرب أم بعيد  
ما توعدون) فالسؤال في الآية الأولى وقع عن المسند اليه لم يسئل عن المسند في الثانية بل عكس فوسط  
مالا يسئل عنه في الأولى وهو أشد خلقا وأخر في الثانية فهو سائر أو عدون وذلك لأن شرط الهمزة للمعادلة لا  
ان ياتي احد الامر بن المطلوب تعيين احدهما ولي أم المعادل الا ترليفهم السامع من اول الامر الشئ  
المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أم زيد قائم أم عمرو وان شئت قلت أم زيد  
أم عمرو قائم فوسط الخبر أو توخره لا يفرض مسؤول عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ  
أقام زيد أم قاعد (وان شئت قلت أقام أم قاعدان بدقوسط المبتدأ أو توخره لا يفرض مسؤول عنه) (وقع  
(بين) جهتين (فعليتين) ليستاقى نأويل مفردين (كقوله) وهو زائد من اجل يقع الهمزة والميم  
فتمت الطيف مرعا عافرتي \* (تقلت) أي مرت أم عافرتي حلم

لان الارجح كون هي الواقعة بعد الهمزة (فلا يعقل محذوف) يفرض مرتان همة الاستفهام  
بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عاين في نفسه وهو الاحوال لانها متجددة واماعن الذات فقليل  
ومن ثم رجح النص في باب الاشتغال نحو زيد اضربه والمراد باللفظ هنا جبال المحبوبة الذي رآه  
في النوم والارتفاع الخافض أو رقي اسه في واهي يسكون الماء بعد الهمزة وسر تشارت ليلاد عافرتي حافتي  
بعد اضراره حتى والحلم بضمتين رؤا النوم قال ابن المحاجر يرد في قسم من أجل الطيف منها  
مذخور القامه فارق في الماحصل اجتماع محقق ثم ارتبته كل الاجتماع على التحقيق او كان  
في المنام (واسميتين كقوله) وهو الاسود بن بقر الميمى

لعمركم لأدري وان كنت جارا \* (شعيب ابن سهم أم شعيب ابن منقر)

فشعيت في الموضوعين بالتصغير واوله شين مجعوا آخره ثاثة اسم قبيلة وهو مستأد أو ابن خيرة ولهذا  
يكتب بالالف والجمة في موضع التصغير الذي وهو معلق عنها بالاستفهام (والاصل) أشعيت (الهمزة في  
أوله والنون في آخره) (لقد) الهمزة والنون من منه الضرورة بنا على انه مصروف نظر الى الحى  
بدل الاخيار عنه بان ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف فنظر الى القبيلة والاعبار بان لا يمنع من ذلك  
لجواز رعاية التذكير وضد اعتبار بن قال السرا في انه يخرج هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان  
بعضايع وهما التي معتق وبعضايع وهما التي سهم اه ولغني لا ادري أي النسب هو الصحيح نسب شعيت  
ابن سهم ام نسب شعيب بن منقر وسهم وقع الهمزة يسكون الماهو معتق بكر الميم يسكون النون  
وكسر القاف وبالراء قبلتان واستق في الموضوع بحذف الهمزة في هذا البيت من شرح قول النظم

ورع لحذف الهمزة ان \* كان خفا المعنى محذوفا من

مختلفين نحو أنتم تحفونه أم نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفرضه المذكور  
قوله في المتن والحاصل ان أم المتصلة منه حرة في نوعين لانها المأل من تقدم عليها همزة النسب واهمزة  
يطلبها ويام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها ليستى باحدهما  
عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صار كافي فإعادة الاستفهام ثابته كلمة واحدة لاجتماع جعابني

هذه فاقبل أم فيسفر (قوله لان الارجح كون أنتم الخ) قال الصامني لان الاستفهام بالفعل أحق منه الاسم وقد يقال لا ينبغي في  
هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامر ان في نظر التجوي على حساواو ذلك لان الفعلية ترجحوا وهو كثره بالاء  
الفعل الهمزة كما تقدم والاسم غير جملوه وناسب المتعاطفين فسطو أو اضافتان الاستفهام المعادل الهمزة ليس حقيقة فلا

ينبغي على رآه أن تكون أم فيه متصلة ١٤٤ (قوله إنما لا بل أم شاء) قال اللغوي جري أول كلامه على التعيين فلما تبين له الخطأ

أضرب عنه مقابلة بالشك  
ورجع هذا على الأول بان اعتبار هذا المعنى راجع إليها ففسها إلى آخرها جمعها بخلاف الأول فان  
الاتصال فيها إنما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها وإنها باعتبار متعاطفها المتصلين بها  
ففسيتها بذلك إنما هو لام خارج عنها ووضوح بان الوجه الثاني إنما يتأني في المسبوق بجملة الاستفهام  
لاهمزة النسب ولا يفترج الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المعنى وتسمى ايضا في النوعين معاداة  
لمعاداة الهمزة في افتاد النسب في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ويقتصر النوعان من أربعة  
أوجه أولها وثانيهما ان الواقعة بعدهمزة النسب فلا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام  
وإنما الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لا خبر وإنما هو ان الواقعة بعدهمزة النسب  
لا تقع إلا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل مقدرين كالمزولت تلك كذلك والى نوعي  
الاتصال أشار الناظم بقوله وأمها اعطف بعدهمزة النسب \* واهمزة عن لفظ أى معنيته  
(و) أم (المنقطعة هي الحالية من ذلك) المذكور في المتصلة فلا تقدم عليها همزة النسب بقوله همزة يطلب  
بها وبأم التعيين وسببت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقتلين (ولا يفارقها معنى الاضراب) عند  
الجمهور والى ذلك أشار الناظم بقوله وبما يقطع ويصحب بل وقت \* ان تلك ما عاينت به خلقت  
(وقد تقتضي مع ذلك) الاضراب (استفهاما حقيقيا) وهو الطلح (نحو) قول العرب (إنها لا بل أم شاء)  
بالد واللا بل اسم جمع والشاهد ليس جمع شاذ في اللفظ ولكنه جمع لا واحد من لفظ قاله أبو عثمان وشاهد  
خبره لئلا يحذف (أى بل أمي شاء) فالهمزة داخلية على جملة (وإنما قد رزنا بعد ما مبتدأ أنها لا بل أم شاء)  
على المقرد لا على المعنى بل الابتدائية وسرى الابتدأ لا يدخل الالهى جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند  
الجمهور خلافا لآل جنى وادعى ابن مالك أنها قد تدخل على المقرد وحل قوله إنما لا بل أم شاء على ظاهره  
دون تقدير مبتدأ واستبدل بانه قد قسم ان هناك الام شامها نصب وهذا لا يعرف الا من جهته وان سلم  
فالتأويل يمكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة أوه منقطعة وانتصب شاهد محذوف أى أمى شام (أو)  
استفهاما (انكارا) كما قوله تعالى ام له انات) ولكم البنون (أى بل أله البنات) ان فوق قدرت للاضراب  
المحض ازم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك (وقد لا تقتضيه) أى لا تقتضى ام  
المنقطعة الاستفهام (البته) لاحقا قويا ولا انكاريا (نحو) هل يستوى الاعشى والبصير (أم هل تستوى  
الظلمة والنور أى بل) هل (تستوى) ولا يقدر بل اهل الا لا يدخل استفهام على استفهام وقول  
الشاعر  
فليت سليمي في المنام ضجيعى \* هنالك (أم في جنة ام جهنم)  
أى بل في جهنم ولا يقدر بل في جهنم (اذ لا معنى للاستفهام هنا) لانه للمعنى وتلى ابن الشجري عن جميع  
البصريين ان ام ابتلي بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين جالفوهم في ذلك انه وهذه الآية والبيت  
يشهدان للكوفيين فان ام فيها معنى بل خاصة كما انها معنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل  
كذبت عينك ام رأيت واسط \* غلس الظلام من الرابى خيالا  
قال أبو عبيدة ان المعنى هل رأيت (وأما وفاتها بعد الطلب للتخبر) بين المتعاطفين بخبر تزوج زينب او  
أختها او لاداة كجالت العلماء او الزهاد (والفرق بينهما) أى بين التخبر والاداة (ام اتعاجل الجمع بين  
المتعاطفين في التخبر) فلا يجوز ان يجمع بين زينب وأختها في التزويج لامتناع الجمع بين الاثنين  
(وجوازه) أى الجمع بين المتعاطفين (في الاداة) فيجوز ان يجمع بين العلماء او الزهاد في الاداة (وبعد  
الخبر) وهو مقابل الطلب أى الكلام المخبرى الذى من شأنه ان يحتمل التصديق والتكذيب  
(الشك) من المتكلم (نحو) لئن لم يأتوا ما أو بعض يوم) فلبنا كلام خبرى واولئك من القائلين ذلك

أضرب عنه مقابلة بالشك  
(قوله وإن شاء ليس جمع  
شاذ الخ) قال الدونشوى  
ينظر ما لم يمنع من جعل  
شاذ مقرد الشاذ (قوله  
خلافا لآل جنى) قال  
الدونشوى قال الساماني  
ان مذهب ابن جنى  
والغاريق ان أم المنقطعة  
غير عاطفة خلاف ما حكى  
عنه الشارح (قوله  
وادعى ابن مالك الخ) قال  
الدونشوى وتكون ام  
المنقطعة عاطفة عند ابن  
مالك (قوله وحذفت  
الهمزة) قال الدونشوى  
مرادها محذوفة قبل ان  
والقدرة ان هناك الخ  
وينظر ما قد أتت التوكيد  
بان (قوله وانتصب شاهد  
الخ) قال الدونشوى  
ويدهم منه ان في محذوفة  
قبل جهنم ولا يجوز ان  
يعطف جنة لان أم  
المنقطعة ليست عاطفة  
الاصلى وأى تقدم وقوله  
في جنة من جملة التثنية  
والاستدراك لبيتها  
ضرب معني في جنة وكذا  
يقال قديما بعده والشاهد  
في ام الاولى والثانية كما  
يفهمه ظاهر كلام  
الشارح (قوله كأنها  
الخ) قال الدونشوى هذا  
قول أبو عبيدة فقط كفى  
المعنى (قوله بعد له لب)

أى بعد صيغة الطلب لا لا طلب في التخبر والاداة والظاهر ان المراد بالطلب الامراء الاستفهام لا يتأني في تخبر ولا اداة (أو  
وكذا باقى أنواع الطلب فلي تأمل في الرضى من مخالفة في غير الاستفهام (قوله ولا لاداة) ليس مرادهم الاداة الشريفة لان الكلام في



المذ كورات أو كاهها أو الثرى يقع في المذ كورات (قوله أذهب إلى زيد الخ) قال الدنوشى فيه وقوع أو بعد غير المحر والعطف به على خلاف ذلك فإن قوله وللأضراب معطوف على قوله قبل للثالث المشترك فيه وقوع أو بعد المحر فيكون معطوف عليه كذلك ويمكن أن يقدره عامل يكون به منقطعاً عما قبله كان يقدّر تاني بعد الواو وقال الرضى والسعد كما نقله بعد المشايخ إن أو الأضراب ليست بإضافة وهو بعدم معرفة ما قبله من الشايط غير محروك وكان ينبغي الجزم بتقدير العامل وتقديره في قول المصنف والتفصيل لأنها الموهوم اشتراك التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم المحر بتقدير (قوله ويحتمل الخ) قال الدنوشى قد يقال إن ذلك موهوم أنهم ما فرق ملجم وأما فرق ساقع والترض الحكم عليهم بها جمع الوصفين وذلك عناف لا بقاء وعلى معناها كتب شيخنا الفقيه رحمه الله بعده أقول لا منافاة لأن المقام يقتضى ١٤٦ المحصر في القسمين ثم كتب الدنوشى قال بعض المشايخ لا مانع أن تكون أو حينئذ التفصيل

أو يقال أنه لا مانع من كون القوم أماً لمجموع فقط أو ساقعون فقط (قوله هذا) أى على معنى التفصيل والمحال المقدرة هي التي يكون حضور مضمونها متواتراً من حصول مضمونها طامها والعامل فيها هذينها والهداية نصت الدليل ولا شك في تأخر الشكر والكفر عنه لأن المراكبات شكر العمل بما بينه وبالكفر ضده وليس بمقارن نصيب الدليل (نكتة) سأل الصاحب ابن عباد القاضي عبيد الجبار عن هذه الآية فقال كيف قرئ بين لفظي فاعل وفعل واحد هما للبالغتون الآخر فقال نعم الله تعالى على عباده كشيرة فكل شكر بازائها قبل لكل كفر عظيم فهاشاً كرفع لفظا بالماتقو كقور لفظها (قوله وإلى ذلك أشار الخ) قال الدنوشى قد يقال أن كلام التائلم وان صريح في أنها مثل أو في المعنى لا في العطف (قوله وأما لكن) قال الزرقاني أى المحففة وأما المحففة من التثنية فهي حرف التثنية أعرف عامل بخلافه للأخفش ويونس فأنما يرى أن أفعالها واسمها ضمير شأن معذوف والمجمل خبرها قال في المعنى وأنما تعمل بالدخولها على الجملة إن ما بالمعنى وظاهر كلام الدماميني أنها حينئذ تعيد الاستدراك وذلك لأنه نظير الفرق بين الحقيقة والحقيقة حيث جعلت جملة فقال أنظر (قوله خلافاً ليونس) قال الزرقاني قال ابن عقيل في شرح التسهيل فهي عند الاستدراك لا للعطف والعطف بما قبلها من أو أو فان قلت فالذي يقوله في ما قام زيد بكذا من قولك أو يجوز فاعلم جوابه أن يجوز قال الرضى وذهب يونس إلى أن لكن في حين مجرورها محففة من التثنية وليست بحرف عطف وليها مفرداً بجملته وذلك نحو الإدخول الواو على ساقى المفرد

المخرج ثم أنبت الإقامة فكأنك قلت لا يل أقيم (حتى الفراء أذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا يبرخ اليوم) نقله عنه في شرح الكافية وتقول ابن عصفور عن سيبويه أنه أنبت لا والأضراب بشرطين تقدم في أو نبي وتكرر العامل نحو لست زيدا أو لست عمر أو لا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا (و) تكون أو بمعنى الواو عند الكوفيين (والأخفش والجرجري) وذلك عند أمن اللبس بقوله (وهو ج) بدين ثور الهاللي قوم إذا سمعوا الصرخ رآيتهم \* (مابين ملجم مهره أو ساقع) أى وساقع لأن السين فيمن المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم ويحتمل أن تكون أو لأحد الآخر من على ياءها المراد بين فريقين ملجم وفريق ساقع على حد ما جلس بين العامة والأزهاد والصرخ صوت المستصرخ والمجمع هو عامل اللجام في عمله من القرس والساقع بالسين المهملة هو الأخذ بناصية فرسه من التثنية بالناسية وإلى هذا في أو أشارنا للتأمل بقوله خير أبع قسم بأولابهم \* واشككوا ضرابيها بئسما في ورعاً عاقبت الواو إذا \* لم يلف ذو النطق لللس منعذا (وزعم أكثر النحويين أن أماً الثانية في الطلب والمخير) فالأول (نحو خرج أماً هند أو أماً اختها) الثاني نحو (جاءني أماً زوايا عمر وعزلة أو في العطف والمعنى) فتكون بعد الطلب التثنية واللاحقة بعد المخير للثالث والأبهام والتفصيل نحو أمانا كراوا ما كفروا وانتهاجها على هذا على الحال المقدرة وإلى ذلك أشارنا للتأمل بقوله \* ومثل أو في التصديا الثانية \* (وقال أبو علي وأبنا كسان وبرهان) يقع الباء وأشارنا للتأمل بقوله (هي تلها في المعنى فقط) لا في العطف وإنما ذكر هو في باب العطف أما حيثما حرفه والمنع من الصرف (هو بدقوله) أنها مجامعة (لواو) العاطفة (لزووا) العاطف لا يدخل على عاطف وأما قوله (وهو سعد بن فروط) لا لأحوص خلافاً للجوهري

باليتما أمانا شالت نعماتها \* (أيما إلى حجة أياً إلى نار فتاذ) حذف الواو (وكذلك فتح همزها واو) السبعة الأولى (فأشارنا) إضافي سبيل الاجتماع والافترق فتح همزها لتعظيمه وقديمة وأند بقوات نعماتها كتابتها عن موهبها أن النعامة طامن القوم وثالث ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلا ما أنكسر رأسه مظهرت نعمة قدمه ولا خلاف في أن أماً الأولى غير عاطفة لا اعتراضها بين العامل والمعمول بخلاف ما زيدا وأما عمر وفور أيت أماً زيدا وأما عمر (وأما لكن) فماتة خلافاً ليونس (وتبين ما للث في التسهيل) وإنما تعطف بشرط ثلاثة (أفراد معطوفها

بقدر العامل بعدها اه المقصود منه اذا تقرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضي انهما عند من عطف من التثنية ومع ذلك  
تفيد الاستدراك (قوله وان سبق بنى) هل التي خاص المحروف او لو كان بالاعمال النافية والاسماء وان كان المحروف فهل عام في  
جميعها وخاص بما وانظر لم يذكر الاستعمال مع انه ملحق بالتي في العالف وصرح في التسهيل بانها اذا انتهت لاجل لا تكون بعد الاستفهام  
(قوله وان لا تقرر بالواو) الاقتران يشمل ما اذا كانت تالية او غير تالية والظاهر ان المردان تكون تالية بقرينة ما أتى وخصوصا  
الاقتران بالواو لم يسموا العاطف كافي بل الظاهر لعدم تأتي غير الواو وهذا (قوله فقتل عطف على صالح) قال الزرقاني أي فقتل الجز  
عطف على صالح وهذا هو الذي يحول عليه هنا فجعله ماذر مثلا للعطف والمقدور وقوله وقيل بجواز مقدر أي وقيل بالجر بجواز مقدر كما بينه  
وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور ان العطف حينئذ من عطف الجمل ويحتمل ان المعطوف حينئذ الجار والمجرور وهو ليس  
جمله وتقدر العامل لكون الجار والمجرور وبذلك قاله ابن المصنف (قوله لكن وقامعهما) قال الزرقاني لما كان عدم خشيعة حده بما يتوهم  
منها انه كذلك في قوله استدركه على ذلك وبين انه في الحرب ليس كذلك (قوله بخلاف ١٤٧) المجملين الخ وذلك لاستقلال الجمل

استقلالاما (قوله وزعم  
ابن أبي الربيع) ينبغي على  
قوله ان تكون الواو قبلها  
زائدة (قوله افسراد  
معطوفها) خالف فيه  
بعضهم وفي الرضى واما  
بل فاما بما مر فادوا جلة  
والتي تليها جلة فالتدوير  
الانتقال الى جلة أخرى  
أهم من الأولى وقد تكون  
للتدوير العطف ومثله في  
الفصل والوصل وعلى  
يجي بدل عاطفة في الجمل  
جري الامام النـ ووي في  
المنهاج في مسئلة الاجتهاد  
حيث قال او ما و بول  
لم يحتج على الصحيح بل  
يخلطان ونقل شراحه  
هناك ان ابن مالك  
يقول بانها تعطف

وان سبق بنى او نهي عند البصريين واليه اشار الناظم بقوله \* وأول لكن فنيا او نهي \* (وان  
لا تقرر بالواو) عند الفارسي والاكثرين فالتنوين (نحو ما مر بتبرج صالحي لكن طالح) بالجر مسما عطف  
عطف على صالح محمول بجواز مقدر أي لكن يرتبطا على جازا فقام على الجواز بعد حذفه وقلة الدلالة عليه  
بتقدم ذكره (و) النهي (نحو لا يقيم زيد لكن عـ وروهي حرف ابتداء) هي به لجر دافعة الاستدراك  
وليست عاطفة (ان لنما جلة) لعدم افرام معطوفها (قوله) وهو زهير بن أبي سلمى يضم السين  
(ان ابن وروقه لا تخشى بواو) \* لكن وقامعه في الحرب تنظر  
فوقامعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذا الجمل حرف ابتداء وان وروقه بالمد هو المحرر  
الصداوي وورقه او بواو البوار جـ م بار و هي المحذورة (لكن) (واو) فهي حرف ابتداء أيضا  
وليست عاطفة لان من شرط معطوفها ان لا تقرر بالواو (نحو) ما كان محمداً بأحد من رجالكم (ولكن  
رسول الله) فليكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكن محذوفة (أي ولكن كان رسول الله وليس) رسول  
الله المنصوب معطوفاً بالواو الداخلة على لكن على ان أأ أحد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب  
يونس من قول لكن حرف استدراك والعاطف الواو (لان ما عطف الواو المفرد على الجملين لا يختلطان بالسلب  
والإيجاب) لان المعطوف عليه هنا متني والمعطوف موجب بخلاف المجملين المتعاطفين بالواو فيجوز  
اختلافهما بالإيجاب وسلبا نحو قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقيم عمرو وزعم ابن أبي الربيع ان لكن حين  
اقتراها بالواو عاطفة جملته على جلة وانه ظاهر قول سيبويه (أوسبقه بإيجاب نحو قام زيد ولكن عمرو لم  
يقيم) فليكن حرف ابتداء واستدراك وعمر ومبتدأ ولم يقيم خبره (ولايحوز لكن عمرو) بالافراد (على انه  
معطوف) على زيد لغوات شرطه وهو التي أو النهي (خلافاً للكويتين) في اجازتهم ذلك وليس ذلك  
بمجموع ما بل في عطف مباشر ملين افرام معطوفها وان سبق بإيجاب أو أوفى او نهي ومعناها (بعد  
الأولين) وهما الإيجاب والامر (سلب الحكم عاقبتها) حتى كانه مسكوت عنه لم يحكم عليه شيء (وجهه

المجمل والذي ذكره ابن هشام انه لم يقل بذلك الا بما نظر حواشينا على الالفيه هذا ولم يبين حكمها قالوا فمرد معطوفها كما فصل في  
لكن فاعظم الغنى (قوله بإيجاب) هل الاستفهام داخل في الإيجاب (قوله) وهذا بعد الأولين الخ (المحصل) هذا تعقيب بعد الأولين أم من  
فاسين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لها بعدها وبذلك لا خبرين أم من تاكيد وهو تقرر بما قبلها وتأسيب وهو إثبات تعقبه لما  
بعدها (قوله حتى كان الخ) ما سببه هذه العبارة المؤذنة بعدم تحقق ماذ كروها لاسقاط الكاف وقد يجعل كان لتحقيق (قوله حتى  
كانه مسكوت عنه الخ) قال الزنوشي ليس هذا معنى سلب الحكم وكل الشارح أراد ان يجعل كلام الموضوع على ما قاله الشيخ عند  
الذين في المطول فانه قال معنى الاضراب ان يجعل التبيين في حكم المسكوت عنه فيجعل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاعني  
زيد بل عمرو ويحتمل على زيد وعظماء فيشعوى كلام ابن الحاجب بانتهى به عدم العمل بطلانها انما اذهب الى لا نحو خادق زيد بل  
عمرو فهو يفيد عدم محمي في ذلك فاما في كلام الموضوع فيصير فيها قاله ابن الحاجب فلا يصح جعل الشارح على ما قاله البدوي ان  
كانت عبارته في المعنى قد قدموا فتعده اه وغيره فليحتمل ما ضاع وقال السيد في حاشيته على هذا المثل فتوقع في كلام ابن الحاجب  
ان الحكم على الاول كان غلطاً وأراد ان يواقع التسمية عليه والاختراع كان غلطاً كما يدل عليه كلامه صريحاً ومخبراً به أيضاً فاشار حوا

كلامه وامانه يدل على انتفاء المسند عن الاول فمالم يقل به أحد ولا يرضى به فوأنه يوجب خطئه أيضا نقل كلام السيد في شرح المفتاح وهذا ينبغي عن نقله لا يعمده اهـ وأقول قد أشار المصنف في المحواشي كما ينشأ في حاشية الالفية الى ان المراد بالحكم المسلوب عما قيل بل انبثاشاره اوفيقه عنه لا المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتا عنه لا بدخل في تقيض الحكم وهو لا يحكم به بدليل في تقيض المحكوم به وهو القيام مثلا في زيد قائم بل عرو وهو لا قيام وعلى هذا فالمصنف تابع للجمهور ولا يان المحاجب وشرح الشارح لكلامه مطابقا لشرح خلاف ما قاله الذنوشي لكن قول الشارح فالقياس الخ لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به وكان لا يظهر ان يقول فثبتت القيام في المثالين لعرو ولا يندفد بر (قوله فالقيام في المثالين) قال الذنوشي فيه نظر اذا ثبتت لعمر وفي الثاني الامر بالقيام فلماذا لم اهـ بقى ان قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله اولا حتى كانه مسكوت عنه لا به لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشئ سلب الحكم المقصود بالعطف عنه (قوله وأجاز المراد عبد الوارث مع هذا الخ) قال الذنوشي ظاهره انها تفيد الفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفي اوتنهي لمقابلها وهذا لا يقول به المراد عبد الوارث وانما يقول ان الانجوع حيث دل السكوت عنه أو الحكم منه حقيقة له وعبرة المطول تقييد ١٤٨

لما بعدها كقيام زيد بل عرو وليقم زيد بل عرو فالقيام في المثالين ثابت لعمر ومسلوب عن زيد (و) معناها (بعد الاخيرين) وهما النفي والنهي (تقرر حكم ما قبلها) من نفي أو نهى على حاله (وجعل ضده لما بعدها لكن كذلك كقول ما كنت في منزل يبيع بل ارض لا يبتدي بها) والى ذلك اشار الناظم بقوله بل ولكن، عدمه صوبها \* كلف كمن في مريع بل تبها  
تقرر نفي الكون في منزل الريح عن نفسه وتثبت لكالكون في ارض لا يبتدي بها (ولا يقيم زيد بل عرو) فتقرر نفي زيد عن القيام وانما عرو بالقيام (وأجاز المراد) وعبد الوارث مع هذا (كونها قاطبة معنى النفي والنهي لما بعدها في جوزه على قوله) وقول عبد الوارث (ما زيد قائم بل عرو) بالنصب (على معنى بل ما هو قائم) واستعمال العرب على خلاف ما أجازوه ولا يلزمهما ان لا تعمل ما في قائم شاشي لأن شرط علمها بقائه النفي في المعمول وقد انتقل عنه مذهب الجمهور وانها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها لا بعد الإيجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله  
وانتقل بها المثالان حكم الاول \* في المنجز المثبت والامر المحلى  
فخو قام زيد بل عرو (واضرب يدا بل عرا) قال المرادى تبع الشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اهـ فالقائم عرو دون زيد والامور بضربه عرو دون زيد وتزاد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الإيجاب لتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لولم \* يقض للشخص كسفة أو أقول  
والثاني كقوله وما هجر تلك لا بل زادت شغفا \* هجره وتدرت الخ الى اجل

أو الحكم متحقق الثبوت له فغنى ما حاق في زيد بل عرو بل ما حاق في عرو فعدم محقق ويحيى من عدم محييه على الاحتمال أو محييه محقق اهـ والحق ان قول الشارح مع هذا مراده انها تفيد ما قاله في بعض التراكيب مع افادتها في النقص الاسرار التقدير المسبوز ولا يختص به عندهما بل يجوز خروجه عنه لما ذكر وتقبل في المطول عن الجمهور انها بعد النفي تقييد ثبوت الحكم للتابع مع

السكوت عن ثبوته وانتفاءه عن التبعوع فغنى ما حاق في زيد بل عرو وثبوت الجهي ولعمر ومع احتمال محيى زيد (واما وعدم محييه هو هذا الاوافق ما هنا من انها بعد النفي والنهي لتقرير الحكم على غير مذهب المراداه ولا يخفى ان قول الشارح مع هذا قضية قول المصنف وأجاز فانه صريح في اجازتها ما قاله الجمهور والاقوال وقعب المراد في ان ثبت مخالفا المطول للشارح وحده (قوله وتزاد الخ) هكذا في المتن قال الامامي وهو على نظر فقد قال الرضى واذا ضمت لا الى بل بعد الإيجاب فلو قام زيد لا بل عرو واضرب يدا بل عرا اقتبت بالقيام عن زيد او ثبت لعرو ولم ينجى بل لا لكان قيامه في حكم المسكوت عنه محتمل ان ثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب يدا بل عرا أى لا تضرب يدا بل عرا ولو لا ذلك لاحتل ان يكون أم اضرب يدوان لا يكون مع الامر بضرب عرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل ليست بزايدة بل انها التأسيس معنى لم يكن (قوله كسفة) بفتح الكاف التغيير الى السواد أو القول الغيبي (قوله والثاني كقوله وما هجر تلك الخ) لا يخفى ان بل في هذا البيت غير عاطفة لان شرطها افراد مغلوظها وزاد في جهة قوله أو لا وتزاد لا قبل بل المراد بل من حيث هي أعم من ان تكون عاطفة أو لا لكان على الشارح ان يتعرض لمفهوم الشرط الاول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة والمصنف في المتن اتساذ كر هذا بعد الكلام على حكم بل اذا دخلت على الجمل يمكن للاضراب ما مع الإبطال أو التيقيل

(قوله وأما لادب طبعها الخ) قال الزرقاني قال الرضي اعلم أن لادبني الحكم عن مفرد بعد ما يجاب بالجوهر ولا يجب إلا بعد خبره وجب أو أم ولا يجب بعد الاستفهام والعرض والتخي والمضيض وبحرفك ولا بعد التي اه وقوله ولا يحب أي لا تشب وفي كلام بعض شراح الألفاظ في اختلاف هذا واستعمل المصنف في قوله شرط وجع الكثرة موضع جمع القلة لأن شرط لدس له جمع فلو جئنا بشرط فليس هذا من القليل لأن محل ذلك ما إذا كان جملة وبي عليه من الشرط أن لا يقترب من عاطف وقد ذكر في المعنى فقال الثاني أن لا يقترب من عاطف فإذا قيل لا يقترب من عاطف فلو لم يستطع عاطف أن يذهب إلى ما في زبد لا عمر وقال العاطف الواو ولا تو كذا في وفي هذا المثال ما تدل عليه من العطف بلا وهو تقدم التي وقد اجتمعوا في أنها في ولا الضال في وسيد كر الشارح هذا اه وقوله واستعمل الصنف الخ مبنى على خلاف ما حققه السعد في أن الجمع في باب الفاعل لا في المبتدأ وقوله أن شرط ليس له جمع فلو لا يعترض بقوله تعالى فقد جاء أثر أمها وأفعال من جوع القلة لأن ذلك جمع شرط بفتح الراء يعني علامة لاجتماع شرط يسكون الراء يعني الزام الشيء والتزامه (قوله أفراده مطوفا) قال السامد في حواشي المطول في باب الفصل والوصل لاسم موضوعه لأن ينفي بها ما أوجبته للتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمه نحو قولنا زيد قائم ناقض زيد ليس بقائم وليس بقاتم وليس بقاتم ولا يتصور في أجل التي لا تخل لثمان الأرباب أو ما قولنا زيد وجهه حسن لافعله قبيح ١٤٩ لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله

ولا بعد محبة قياسا لانه  
بمعنى قولك حسن الوجه  
لا يجمع الفعل (قوله  
بالحج) قال الزرقاني  
أي بالثبات خبري لأن  
الامر أيضا لا يحب لكن  
غير خبري فقد ظهر التعارض  
بين المعطوف والمعطوف  
عليه ثمة الدما مبنى  
استظهر فيما إذا انتقض  
النفي بالأن يكون مما  
تقدمه لا يحب نحو ما قام  
القوم إلا زيدا لا غيره قال  
إذا التقدير قام زيدا لا غيره  
ونقل عن السكاكي ومن  
تبعه أنهم يعنون مثل  
هذا التركيب فانظروا

وأما لادب طبعها بشرط (ثلاثة) أفراد معطوفها وأن تسبق بالحجب أو أمر أو نداء (قالوا) (كذا زيد لا عمر و) الثاني نحو (أضرب زيدا لا عمر) أو نداء (أنا فلا أن سعدان) بفتح السين في منعه ذلك لزوجه أنه ليس من كلام العرب (نحو ما بين أي لا نعي) وأن لا يصدق أحدهما طعنا على الآخر خصوص عليه السهلي في نتائج الفخر فقال بشرط لأن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن مفهوم الخطاب في ما بعده ما نوص عليه أيضا لا بد في شرح الجز وليقوزا فيكون الأول لا يشاغل الثاني وتبعهما أبو حيان قال الموضع (وهو حق فلا يجوز جاني رجل الأزيد) لأن الرجل يصدق على زيد (ويجوز جاني رجل الأثرة) فلا يصدق أحدهما على الآخر قال البدردلاميني ماذكر السهلي والابدي مبني على صحة مفهوم التقب وقد تفرق في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل من مثل قام رجل لا زيدا مع مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فاستأخ قام رجل وزيد في غاية البعد فلذلك إذا أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه كيد أقلاما منع من إذا قصد الاطناب أو أردت بالرجل غير زيدا كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه في هذا التقدير مثل قام رجل لا زيدا في صحة التركيب وإن كان معنيهما معا كسين والبعث في ذلك جمال اه (وقال الزجاجي في كتابه ما في الحروف) (وأن لا يكون المعطوف عليه معجول فعمل ماض فلا يجوز) عنده (جاني زيدا لا عمر) قال لأن العامل يقتدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمر والأعلى الدعاء (ويرده) أنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بهذا العاطف لا يمنع ليس زيدا قائما ولا هذا قاله في المعنى وجوابه أنه لا مانع عنه توجع إلى الباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا ينافي في مسئلة ليس

(قوله فلا يجوز جاني رجل لا زيد) قال الزرقاني قد وقع البحث فيما إذا قيل جاني رجل لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو موشل لفسد جال على زيدوا استشكل ذلك في الاستثناء جاز الذي يظهر أن التعاطفين هنا متعارفان باعتبار الأفراد والجمعية (قوله مع أن بعض المتأخرين الخ) هو الفاضل أبو حامد أحمد بن الدين بن الشيخ الإمام أبي الحسن على في القرن السبعي وأجابه والده بجا حمله أن معنى قام رجل وزيد بقام رجل غير زيدا واستفيد التقييد من العطف لانه يقتضي المغايرة والتسليم مقصود صحيح في إبهام الأول وتعين الثاني ولا محذور في الدخول المغايرة المحالة بدون العطف في قام رجل غير زيدا إذا أمكنت الفائدة المقصود بدون العطف يظهر أن يمنع العطف لأن مبني كلام العرب على الإيجاز والاختصار وإنما بعدل إلى الاطناب بقصود لا يحصل بنبوه فإذا حصل بمقصوده فيظهر امتناعه ولا بعدل إلى الجمعتين ما قدر على واحدة ولا إلى العطف ما قدر عليه بذوه واعلم أن مما استشكل به البناء السبكي الشرط المذكور مخالفة لقول البائين شرط قصر الموصوف على الصفة أفرادا عدم تنافي الوصفين يجوز بدكاست لا شاعرا وأجاب والده بأن معنى هدم تنافي الوصفين أنه كان مدرجتهما على ذات واحدة بخلاف المتناهيين كالعلم والجاهل لأن الوصف باحدهما ينفي الوصف الآخر لاستحالة اجتماعهما وأما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وإن كان معناهما متباينا والبيان أهم من التناقض فيكمل متناقضين متباينين ولا عكس والبيانون ليس بشرط أو عدم التباين والسهلي ومن تبعه لم يشترطوا التثني إلى آخر ما رزق في رسالة سماها نيل العلا

في العطف بلا (قوله بدليل جواز اختصم الخ) قال الزرقاني العامل في الاول اختصم وفي الثاني مبتدأ مقدر تقديره هما وفي الثالث ان ولا يصح أن يقال اختصم عمرو وهما عمرو ولا نعر (قوله وان زيد الاعراف اثنان) قال الزرقاني كذا في النسخ مع ان الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب افراده فيطابق أحدهما قاله الرضي في آخر باب العطف وفي التسهيل أيضا انه يطابق أحدهما قال ابن عقيل والذي يظهر كون الحكم الاول نحو زيد لا هند قائم (قوله في تفسيره) أي قال الجماعة في تفسيره ذلك قاله بدليل بقوله لم ينفس المثل فاندفع قول المصنف لادليل فيجوز كون التقدير اقبل جلدك او ينفك جلدك (قوله فانه في القاموس) قال الزرقاني أي قال انه ثنية الخ ولم يذكر انه مقصود ضرورة اه وهذا أثر ظاهر لان صاحب القاموس يحدد بين لفظ تنوفا من حيث هي لا بتقدير كونه في البيت (قوله لعدم ارتفاعها) أي الجبال ١٥٠ الصغار (قوله ولم يكن مدخولها مفردا الخ) يعني ان جملة شروط كون لا

طائفة أن لا يكون مدخولها مذكور فان كان مدخولها ذلك فهي غير عاطفة وذلك لان مدخولها لا الاولى ما ذكر مع انها مشروطة للشروط كلها حتى لا تنفاد العاطف فاستدرك الشارح على المصنف بذكر هذا الشرط والذي قبله ظاهر (قوله وليست طائفة) لثان قول حيث شئت ما سب جعل بل العاطفة وانفصال لا وقوله ولا دخل قبلها صريح في انها ليست بزايدة لانها حينئذ مقيدة للقي ولذا قال الدماميني ان مقاله فلما معارض لقوله في سبل ان لا تزداد قبلها التوكيد الاضراب بعد الاحباب والتوكيد تقرر وما قبلها بعد التقي اه قال الزرقاني ويمكن أن يقال المعنى ردا قبلها المتبادر من بل وحينئذ

والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعرو وروايت ابن زيد وعرو وان زيد الاعراف اثنان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب بجلدك لا كذا قيل في تفسيره فعمل جلدك (قوله) وهما والقيس السكندى (كان دنار اخلقت بلبونه \* عقاب تنوفا لعقاب القواعل) نعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل فعل ماض وهو حلق وتوفا بالثلاثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه الاضافة لا بل ذات الين وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفا بفتح التاء المثناة فوق كجولاء مقصور للضرورة تنوفا عن قرب القواعل قاله في القاموس وقال في المفتي انه جعل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبل صفار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابه التي رعىها عقاب من عقاب تنوفا فطارت بها وارفعت فجهو لا يستطيع ردها ولا يطعم فيها لعقاب هذا الجبل الصغار اهدم ارتفاعها وانحصرت الناطم على قوله ولا هندا أو أم أو ابنا أتالا فنداء وماعطف عليه مفعول مقدم يتلوا تلا خيرا والتقدير ولا تلبدا أو أم أو ابنا أو ابنا لا أن تلقن ان لا معطوف على لكن كلن المرادى ختل هذا اذالم تفرن بماعطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة له وصف مذكر أو خيرا أو حالا فان اقترنت بماعطف نحو جائز بدليل عمر والقاعطف بل ولا دخل قبلها وليست طائفة قاله في المفتي وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق أو خيرا أو حالا فليست طائفة فتوجب تكرارها نحو وانها بقرة فلا فرض ولا بكرة ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب جائز بدلا من انا حكايا كما قاله في المفتي ه (فصل \* يعطف على الظاهر والضمير المنفصل) رفوعا كان أو منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا شرط (فالعطف على الظاهر) كقام زيد وعرو (والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا وأنت قاتلان والمنصوب نحو اياك والأسد) على الضمير المتصل المنصوب (نحو جعنا كرا والاولين) فالاولين معطوف على الكاف والتميم (ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بازرا كان أو مستترا لا بعد تو كيد) بنو كيد لفظي مرادف له بان يكون (بضمير منفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباءكم) ونحو اسكن أنت وزوجك في أحد الوجهين أو بنو كيد معنوي وقوله ذعرت أجمعون ومن يليكم • برؤ شئنا كنا الظاهر بنا (أو) بعد (وجود فاصل أي فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه (والتابع) وهو المعطوف (نحو يدخلونها من صلح) فن صلح معطوف على الواو يدخلونها والفاصل بينهما الملام (أو) وجود (فصل بلا)

فهى مقيدة لما آتاه به بل وحيث كانت مقيدة لذلك كانت مؤكدة (فصل) \* (قوله ولا الناقبة يحسن الخ) فيه إشارة إلى أن لا فرق قول الناطم فاصل ليس للايجاب وان كان ذلك هو الاصل فيه في عرف الصنفين والقربة قوله وبلا فاصل بدو لم ينه على ترتيب الفاصل وأحسنه الفصل بالتوكيد وأقوله بلا وبينهما الواو في حسن الفصل بالتوكيد بالتبصيص عليه مع شمول قوله فاصل له وذكر الخاص بعد العام يشعر بمرتبته (قوله في أحد الوجهين) وهو ان زو جلت عطف على الضمير المستتر في اسكن والوجه الثاني ما يأتي قرى ما من انه معمول العامل هو المعطوف والتقدير وليسكن والعطف على الاول من عطف المفردات وعلى الثاني من عطف الجملة (قوله والفاصل الخ) قال الدونوري قد يقال كان الاول أن يقول هالا الهاء كذا لا يخفى وكان الاولى أيضا أن يضمن الياء التوئين اللهم إلا أن يقال ان الفصل بها كذا فصل لكونها علامة مقارن لغيرها (قوله أو وجود فاصل بلا الخ) قال



الدونشري هذا داخل في قوله ما قيل أو يتلوه وجوده فاصل أي فاصل كان الخ إلا أن يخص الأول ما إن يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف المعطوف قول الشاعر فيكتفى بذلك في ظاهره في أنه لا فصل حيث يذهب فيه وليس كذلك لوجوده لا حسابا لم يكن بين المعطوف عليه والمعطوف اهـ ولا يخفى أنه عطف عن ظاهر الكلام وان قول المصنف أول ما يلي التاب وقوله ثانيا بين العاطف والمعطوف صريح في مغايرة القسمين وأنه لا ينفق الأول من تقدم الفاصل على حرف المعطوف ثم فائدة النص على هذا الأخير الرعي مكي حيث قال ان لا يتم قيل العطف بلا فصل ولا جفة في دخول لانها انما دخلت بعد الواو والعطف الذي يفصل به انما يأتي قبل الواو والعطف (قوله) (الابادة المحاقض) قيل هذا استثناء منقطع لان العطف حيث تدعى المحاقض والمفوض لا على المفوض ولا يخفى أن ما قاله من العطف على المحاقض والمفوض خلاف صريح كلام المصنف كالناظم والمحق أن

١٥١

العامل في الأرض اللام الأولى والثانية كالعدم أو الثانية يجري فيه ما يأتي عن الجاهلي في عود الاسم (قوله) قال لها والارض) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فقال وهو التلاوة والاول جافز كانه عليه الابهاء السبي في شرح مختصر ابن الحارثي وقوله الدمايني في بحث من الجار وقاطال في ذلك واستدل على خصوص هذا الذي وقع هنا قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الحجر ما أنزل الله على فيها شأنا الا هذ لا آية الجماعة الفاضل من عمل مثقال ذرة خيرا به كذا روينا في صحيح البخاري كذلك في مسلم وروايت بخط النووي غير ما (قوله) (له الماء) قال الدونشري كان

الثانية (بين العاطف) وهو حرف المعطوف (والمعطوف) فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين (نحو) ما شمر كتا ولا تأوتا فاما تأوتاه معطوف على ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو تأوتا (وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتوكيد بين التاب والتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما تعلموا انتم ولا تأوتا (فاما) ما ذكره معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو وتأوتا كقولك تأوتا في ذلك أشار الناظم بقوله

وان على ضمير وقع متصل \* عطف فافصل بالضمير المتصل

أو فاصل ما (وتصنف) العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) لانه يوم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل يترجم من عامله منزلة المحرر كررت رجل سواء والعدم) الرق عطا على الضمير المستتر في سواء لا يترجم (أي مستو وهو والعدم) وليس بينهما فصل (وهو فاش في الشعر) واليه أشار الناظم قوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا (كقوله) وهو حرف في هجو الاخطل ورجلا الاخطل من سفاهة رأيه \* (ما لم يكن وأب له لئلا)

فالعطف أب على الضمير المستتر يكن ولم يكن بينهما فاصل وأما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كتبوا بكر وعمر فعملت أبو بكر وعمر وانطلقت أبو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل أنه مروي بالمعنى (ولا يكثر العطف على الضمير المفوض الابادة المحاقض) واليه أشار الناظم بقوله وعودا خافض لذي عطف على \* ضمير خافض لازما لا جعل

(حرفا كان) المحاقض (أو اسما) سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المثل كقيامك أو منصوبه كضربك اذا قدرت الكف فمفعولاه أو كان لا محل له من رفع أو نصب كغلامك فالحرف (نحو) فقال لها وللارض فالارض معطوف على الماء المخفوضه واللام أو عبت مع المعطوف والاسم نحو (طالوا عبت الماء) وآتاك (فاما) تلك معطوف على الكافي المخفوض فإضافة اليها أو عبت المضاف وهو الاء مع المعطوف والأصل فقال لها وللارض ونبيك الماء وآتاك وآتاك أعيد المحاقض فيها لان الضمير المفوض كالنور في شدة الزوم فله المحرف وكلا لا يعطف على التنوين لشدة زومه لا يعطف على ما أشبهه (وليس) عودا المحاقض (بلازم) فاقال بنونس والخنس والكوفين كونهم الناظم فقال وليس عتدي لازما اذ قد أتى في النظم والشر الضمير مبتدئا (بدليل) قراءة ابن عباس والحسن البصري (وغيرهما) كحمر (سالمون) والارحام بالخفض

الأولى أن يقول له بالآذان يقل ان الضمير هو الماء وحده والاقبل لست من الضمير (قوله) (وأعيد المضاف) حرم حيث بدأ الاول قاله الجاهلي قال والثاني كالعدم معني بدليل قوله بين وبينك اذ بين لا تصنف الا التي متعدد وقيل حرمه الثاني كما في المحرف في الزائد في كفى بالله (قوله) (وقال الخ) قال الدونشري واستدل به في ذلك وتخرج القرآن على خلاف مذهب الجمهور بما ينافيه قول السعدان التحريم على خلاف مذهب الجمهور وبنا في الفصاحة الا ان يقال محل ذلك المعنى لا دليل غير الجمهور اهـ وأقول هذا الذي فيه كلام السعديين انه امر ادعوا لمعنى ما قاله لان اتصال قوة دليل الجمهور ولكن ينبغي ان المصنف صرح بان الموضع قد لا يتخرج الا على وجه جرح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك نحن المؤمنون في ادعائهم واستدلالهم بما ينافي بكلام السعد والمحق انه يكتفى في الفصاحه ما اقتضاه وجهها فهو بالمعنى شذوذا (قوله) (كحمر) فيه تنكير على المصنف لان كلامهم يوم انها غير سبعة

لكن جزءة يقرأ آتسألون بالتخفيف فهل ابن عباس والحسن كذلك كما يعضه صديق الشارح (قوله خلافاً للزحشرى) قال التفتازانى كتب صاحب الكشاف هنا حاشية حاصلها ان عطفو كفرة على صديق سبيل الله اتماماً لقل عامه بصلته الى من جلتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله وجهين الاول ان الكفر بالله والاعذار عن سبيله متحدان معنى فكأنه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولان عطف الكفر على الصديق بتمامه بمنزلة أن يقال وصلتن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم لقرط العناية ومنه لا يعد فصلاً والاول اوجه (قوله عليه) قال الدونشرى ناقضاً فعلى عطف والضمير للمصدر وضميراته عائداً الى المسجد (قوله والتقدير ارج) قال الدونشرى ١٥٢ فيه انه يلزم عليه أيضاً عمل الجار محذوفاً في غير المواضع المشهورة اللهم الا

عطفاً على الماء المحفوضه بالياء (وحكا مقطوب) عن العرب (ما يبا غيرهم وفسره) بالتحفّض عطفاً على الماء المحفوضه باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة ناقض لاحرف في الاولى ولا مناضف في الثانية (قيل و) يحتمل ان يكون (منه) أى من العطف على الفعل مجرد المحفوض من غير اعادة ناقض (وصديق سبيل الله وكفره والمسجد الحرام) فالمسجد الحرام عطف على الماء المحفوضه بالياء ولو اعتبرت ثقل والمسجد الحرام (اذ ليس العطف على السبيل) المحفوضه بين خلافاً للزحشرى (لانه صلة المصدر) وهو صديقاً متعلق به (وقد عطف عليه) أى على المصدر (كفرو) القاعدة انه لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صديق الله عطفها عليه لا بعدتها فليحذف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وأنه معطوف على الماء من به اذ ليس مغناصوا هما وقد اتقى أحدهما البتة ان لا يحذف المحصر ممنوع مجواز أن يكون معمولاً للمصدر محذوف والتقدير وصديق المسجد الحرام لا تقول المصدر لا يعمل محذوفاً عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه قال في الغني والصواب ان خفض المسجد بالياء محذوفاً لانه لا مقابلة عليه الا العطف ومجموع الجار والمجرور عطف على اه (وعطف الفعل على الفعل بشرط الاتحاد بينهما) في الماضي والاستقبال (سواء اتحدتا زماناً) في الغيبة كان يكونا مضارعين أو ماضين ولا يشترط اتحادهما في المادة (تحوضي به ببلد متواتر نسبه) فتسمى معطوف على تحضي بدليل ظهور النص في الغنم (وتحويان تؤمنوا وتنفقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) فعطف فتقوى على تؤمنوا وسألكم على تؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما محذوفاً وقعد أخواك (أم اختلفاً) نوعاً في عطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول (تحوي) يقدم قومهم يوم القيامة فأوردتهم النار) فأورد معطوف على يقدم وزمانه مستقبل (و) الثاني (تحوي) تبارك الذي أنشأه جعل لك خيراً من ذلك جنات الآية) وقامه تحضي من تحتها الاشجار ويجعل لك قصوراً فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماضٍ لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك أشار الناظم بقوله (وعطفك الفعل على الفعل بضع) (وعطف الفعل الماضي أو المضارع على الاسم المشبه في المعنى تخوفاً للمغريات صحفاً ثراً وتحوي صافات بيقض) فعطف في الاولى ثراً وهو ماضٍ على المغريات وهو ماضٍ فاعل مشبه للفعل في المعنى لا في تأويله والآخر (وعطف في الثانية بيقض وهو مضارع على صافات لانها في معنى بيقض قبل والذي حسن ذلك تأويل بيقض بقاضيات وأثرن غيرات (ويجوز العكس) وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي أو المضارع (كقوله) يارب ييضامن العواهي \* (أم صي قحبا أو دارج)

أن يقال محل المنع اذا حذف استعلا لا وما بطريق التبعية فلا (قوله والصواب ارج) قال الدونشرى هو مخالف لقوله هنا وليس بلازم ارج اه أى لان قول الصواب يقتضى لزوم ذلك ثم انظر هلا أو رده يلزم حذف الجار مع قاعدته ويجازى بما تقدم ما روت بصلح لكن طالع من قوة الدلالة عليه بتقديم ذكره هذا أو ورد بعضهم ان مقاله في الغني يؤدى الى تعطيل مشبهة العطف على المجرور فيكون اعادة الجار اذ تقدم الجار تكن في كل جزء من جزئياتها كقراءته وهو يجب بان الاصل عدم حذف الجار فلا ترتكب الاعند قوة الداعي كالعطف على المصدر قبل استكمال (قوله في الماضي والاستقبال) قال

الدونشرى ينظر ماوجه الاقتصار على المعنى والاستقبال دون ذكر الحال ثم واقفني على التوقف في كلام الشارح فضعف شيخنا أبو بكر الشونافى (قوله فعطف في الاولى أنرن ارج) كتب شيخنا العلامة الغنيمي هاشم نسخة الدونشرى قديماً قال ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاصح على الاول فلم يقل الشارح فعطف في الاولى أنرن على العاديات ويحجب عن ذلك بان محل قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول مقيد اذا لم يكن العاطف مؤثراً بما قبله ذلك بعض مشايخنا عن السكالك الماهم ثم ينظر بكل تقدير محل أنرن من الاعراب لا حائر ان يكون البحر لعدم دخول الاعمال ولا جاز ان يكون غيرة لعدم وجوده هنا اذ القرض انه معطوف على مجرور فقط اللهم الا ان يقال محل قولهم البحر لا يدخل الاعمال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما اذا كان

على سبيل التبع كلفته فدخل فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم يكن فاعل في محل جر ولا اشكال قلت الغرض ان المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لانه لا جملة تامه هاقليتها لم (قوله قطعف ذان ج الخ) قال الدونشري قد يقال لفظ ذان ج مع معطوف على محل جملة لكونها خاصة بالتكرير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما شبهه وكتب شيخنا الغني بعد وقديجاب انه لما كان المقصود من الجملة والحدث صيغ ذلك ثم تردد النظر حتى في ذان ج المحر في ذان ج ما هو فليجرب ثم كتب الدونشري بعد هذا النظر في ذلك الذي استقر عليه ان العامل فيه ام لا معطوف على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في موصوفها ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مساعده لمما قبلنا ثم كتب الغني بعد اقول لم تحرر المسئلة كما ينبغي فان مشتركا في النظر هو قولهم ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع مع قولهم هانذا المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتضى لان لا يكون العامل هانذا لم لا يعمل في المتبوع اذ هو جزء الجملة المعمول لام وهو من حيث كذلك ليس معمولا لام ودعوى ان العطف عليه هانها هو الجملة وان قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مساعده كما لا يخفى ثم كتب ١٥٣ الدونشري لم يبين سند المنع ولا يشك عاقل ان قوله ذان ج من

عطف الصفة على مثلها  
اه اصل السؤال والجواب  
ماخوذ من كلام  
الشهاب القاسمي كايته  
في حواشينا على الاقنية  
(قوله سهو) قال الدونشري  
وانما الساهي هو مجاوز  
كون يضام معول لفعل  
محذوف بفسره معدي  
وب المحذوف على وزان  
رب رجل صالح اقسمه وان  
كان المفسر فيما نحن فيه  
محذوفه وهو مشكل اذ  
يلزم عليه حذف المفسر  
والمفسر جميعا وكتب  
شيخنا الغني بعد  
وقال العين لم يسمه  
وانما ام عطف بيان  
نقطوع فتنصب ان عطف

قطعف دار على حاله اول دار جدرج او جابح والوارج جمع عو هو في الاصل الطويلة  
العتق من الظلم والنوق والمراد به انما المرأة التامة الخلق ويجوز في المجر على الدليق من بيضاء  
والرفع على الخبر بليد اعذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول الغني ام هي بالنصب عطف  
بيان لبيضاء سهو لان بيضاء مجرور برب لا منصوب فوجهها ثالثة عن الكسر ولا فاعية منصرفه لالف  
التائت المودة (وجعل منه) أي جعل الناطم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل (يخرج  
الحج من الميت ويخرج الميت من الحج) فقد خرج معطوفه في يخرج اول يخرج يخرج (وقدر  
الزخمشري عطف مخرج على فائق) فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما جتان فخرج  
الاول سلامه من الفصل بين المعطوفين بحمله وذكر الشيء وما قبله فخرج الثاني عدم التأويل  
والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار الناطم بقوله

ولعطف على اسم شبه فعل فعلا \* وعكنا استعمل تجدسه لا

\* (فصل في تخلص الفاو الواو بحوزة حذفه ام معطوفه ما للدليل) وتشاركهما في ذلك ام المتصلة  
(مثاله في الفاء اضرب بعصاك الحجر فانجست أي ضربت فانجست وهذا الفعل المحذوف  
معطوف على أوحى امن قوله تعالى في سورة الاحراف وأوحينا الى موسى اذا استسقى قومه ان اضرب  
بعصاك الحجر فانجست وانجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان  
فانجست فانفجرت (أي ضربت فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا) وهو هو لان  
انفجرت في البقر وليس في آيتنا ولا أوحينا وتلاوتها واذا استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب  
بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدره صيغة (ومثاله في الواو قوله) وهو النابتة  
الذبياني

(ما كان بين المحرر لاجمالا \* أوحجر الايال فلائيل)  
حذف الواو ومعطوفها (أي بين الخير وبين) وأوحجر بضم الواو الجيم كنية لتنعمان بن المحرر

(٢٠ تصريح في) البيان كالنعت في جواز القطع في صرحوا به وحيد فقوله ولا يجوز نصب الخ هو عين كلام الصفي  
(فصل) \* (قوله وتشاركهما في ذلك ام) كذلك كما في التفسير حيث قال كذا أو أبى ثم أو أبى آخره أو  
هذا الذي رزنا من قبل وقال الدونشري وانما لم يذكر المصنف ام قلته ذلك بالنسبة الى الفاو الواو اه وسبق ان الشارح حلل  
اقتصار المصنف بالتبعية للناطق وكان الاولى للشارح ان يعتذر عن اقتصار المصنف والناطق بما قال الدونشري والاولى بالدونشري ان  
يكتب ما هانها ذلك (قوله وهذا الفعل المحذوف الخ) قال الدونشري فيه نظر فان الظاهر ان من عطف الجمل لا من عطف المقدرات  
وان كانت عبارة الشارح محتملة لذلك كذا قضا بعد (قوله وتسمى الفاء العاطفة على مقدره صيغة) في التخصيص ان المحذوف قد  
يكون جاسما لذكره نحو فانفجرت ان قدر ضرب به او يجوز ان يقدر قلن ضربت به فاذا انفجرت تعال السعدو ظاهر كلام صاحب  
الكشاف ان تسمية ما فيه صيغة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف طوا ظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انما  
فصحة على التقديرين اه وسبب تسمية ما فيه صيغة انما هي لذكر عقب الامر بالضرب بالانفعال على ان المطلوب بالامر الانفعال فلذا  
حذف الضرب وانما على هذه الفائدة الفصح وفيه أيضا على تقدير ضرب به اذ لا تعني ان الامر ونسبة ما فيه صيغة

من الجاز العلى (قوله معطوف ١٥٤ على اسكن) قال الدوشري فيه نظر اذ الـ من عطف الجمل وكذا يقال فيه أشبه (قوله

فهو من عطف الام) أى  
دال الام اذ قوله ليسكن  
ليس يامر بل الامر مستفاد  
من الام (قوله نحو  
والذين تبوءوا الدار  
والايمان) نقل السيد  
السهودي في تاريخ  
الدينسة عن صاحب  
القاموس وأقره ان من  
أسماء المدينة الايمان  
واستدل بالآية حينئذ  
فالعطف بلا تقدير مع  
التبوي بمعنى التهيئ  
(قوله فهو من عطف جملة  
على جملة) قال الدوشري  
فيه رد على قول المتن سابقا  
يجوز عطفها على ما لا يتطابق  
ظاهر في ان المعطوف  
العامل وحده لا الجملة  
فليتأمل وقد يقال انما  
قال ذلك على سبيل التجوز  
أو تغليظا فانه في مسألة  
المعمول والمعمول المعطوف  
المجاز وحده لا هو مع  
الحرور (قوله وفي التسهيل  
لا يشترط الخ) فيه بعد  
ما نقله الشارح انه يشترط  
صلاحية المعطوف أو ما  
هو بمعاملة مباشرة العامل  
وفي أنسام العطف من  
الباب الرابع من المعنى  
وشرطه أى العطف  
امكان توجه العامل الى  
المعطوف (قوله الانصار)  
فيه إشارة الى ان ما  
اقتضاه صنيع المصنف

العماني (وقوله ركب النافذة على الجان) فطال جان خبر المبدأ بحذف وما عطف عليه في التقدير (أى)  
راكب النافذة (والنافذة) طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تشبته بالخبر والآخر ويحتمل ان  
يكون الاصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضع في شرحه كانت  
فلا دليل فيه والطليح يقع الطاء الممهلة وكسر اللام وأخوها مهملته من قولهم طليح العير اذا أعيا  
وشابه في أم قول أنى ذوب وقال صحابي قد غبت وخولتي \* غبت فادري أشككم شكلي  
قال أبو الفتح أى فادري أى طرقتكم طريقي أم غير معطوف وأقصر الموضع على ذكر القامو والواو تبعها  
نقول النظم والفاء قد تحذف مع ما عطفقت \* والواو اذا للس \* وتختص الواو بجواز عطفها على ما لا يند  
حذف ويقي معمولة روموا كان نحو أسكن أنت وزوجك الجنة \* فز وجك فاعل بفعل محذوف  
معطوف على اسكن (أى وليسكن زوجك) فهو من عطف الاخر على الامر (أو منصوبا نحو والذين  
تبوءوا الدار والايمان) فالايان مقول بفعل محذوف معطوف على تبوءوا (أى وأقروا الايمان) فهو  
من عطف جملة على جملة (أو مجرور نحو ما كل سودا فترقولا ييضاح شجرة) فيه ضمير مجرور بمضاف  
محذوف معطوف على كل (أى ولا كل ييضاح ما لم يحصل العطف فيمن) أى في الاثنية الثلاثة (على  
الوجود في الكلام) بدون حذف (لثلاثين في) المثال (الاول) وهو اسكن أنت وزوجك (رفع فعل  
الامر) وهو اسكن (الاسم الظاهر) وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل معطوفا على فاعل اسكن  
المستتر به لكان شرا نكته في عامه والامر بالصيغة لا يرفع فاعله فلا يطف على فاعله فظاهر وقد يقال  
يفتقر في التوازي ما لا يفتقر في الاوائل ورب شئ يصح بعبولا يصح استقلالها كالحاج عن غيره يصلى عنه  
ركعتي الطواف ولو لم يحد من غيره ما ابتدأ لم يصح على الصحيح فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف  
في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه انه لو لم يجمع فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف  
الامر شاذ كما سبق في باب التحذير فلا يحسن تخرجه الترتيل عليم (و) المثالين (في) المثال (الثاني)  
وهو الذين تبوءوا الدار والايمان (كون الايمان متبوعا) بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على  
الدار لكان معمولا وتبوءوا لان المعطوف شاركا المعطوف عليه في عامه وهو فاسد من جهة المعنى لان  
الايمان لا يتبوءا وإنما تبوءوا المنزل اذا تبوءوا التمسك وقاله من لا يهتدى به في اعراب المحقق  
في سورة آل عمران قال تبوءوا فلان الدار اذا لزمها اه فاعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل  
آخر (و) المثالين (في) المثال (الثالث) وهو ما كل سودا فترقولا ييضاح شجرة (العطف على معمولي  
عاملين) مختلفين بيان الملازمة ان سودا معمول كل وقتر معمول ما فلو عطف ييضاح على سودا أو  
شجرة على قتر لازم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح هندسيه ولا كثرين وأجاز  
الاختصاص العطف على معمولي عاملين ان كان أحدهما بارا أو اصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا  
كذلك المثال وقيل يجوز مطلقا حكماء الفارسي وابن الحاجب عن القراء لا يصح في التسهيل المنع مطلقا  
لان العاطف حرف ضعيف لا يوجب عن عاملين قال في المعنى والحق جواز العطف على معمولي عاملين  
في نحو في الدار زيدوا الحجر عمروا وثقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تأخر  
المرور عن المرفوع أو المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو ويكره الدار زيد الى الفار وغير الحجر  
للفصل بين نائب المجرور والعاطف والمجرورة السيلعبدان (و) ويجوز في المثال (الثاني) كون  
الايمان مقولا لغيره لعدم الفائدة في تقييد لا تصار المعطوف على (المباين بمصاحبة الايمان اذ هو  
أمر معلوم) والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وهي أغربت  
بعطف عامل زائدة بتي \* معمول دفعوا لهم اتقي  
(ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء) وأم المتصلة (فالاول) وهو حذف المعطوف عليه بالواو

(نقول)

من ان لا يقتضيه لئلا يعلى المباين غير صحيح (قوله بالواو والفاء) في المعنى في بحث ثم في

الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ان ثم عطف على محذوف أي من نفس واحدة انشاء ما ثم خلق منها زوجها ويخبر عن مشاركة الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه وموجب الحذف ١٥٥ في الآية دفع لزوم ان تكون الذرية

قبل خلق الزوج ويمكن دفع يجعل ثم للتعقيب في الاختيار (قوله وهو قول الزخشي) حيث اختار المصنف قول الزخشي فكان عليه ان لا يخص هذا الحكم بالقاء والواو لان ثم كذلك كافي المغني (هذا باب البذل) (قوله ولذلك يقولون البذل الخ) اشعر قوله في حكم تكرير العامل انه ليس تكريرا حقيقة وهو كذلك قال الشارح في بحث الاشتغال حاصل البذل ليس كاللفظ منه من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا غيره وانما هو تقدير معنوي والام يمكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل اه لكن سياق قوله تعالى تكون لنا عبيد الاولنا وآخرنا ما يدل على ذلك (قوله اذ لم يعد زيد الخ) قد يقال بكي الضمير ما يعود على ما ذكره في اللفظ وان كان من جملة أخرى وليس ذلك باحد من عود على ما استلزمه المقام ونحو ذلك (قوله وفي بعض النسخ ذكر لكن الخ)

(يقول بعضهم بك وأهلا وسهلا جوابا بان قال له رحبا) بك الواو الاولى لم تطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عطفة على رحبا المقدره فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في المحواشي (والقدير ورحبا بك أهلا) قبل متعاقب رحبا او أهلا معطوف على رحبا (والثاني) وهو حذف المعطوف عليه القاء وهو خاص بالجملة (نحو) فنضرب عنكم الذكر عفا (فما) تنصب معطوفة على جملة محذوفة (أي أنهم ملكم) بتقديم الماء على الميم (فنضرب ونحو) فربوا الى ما بين أيديهم وما خلقهم في قبيلهم وروا معطوفة على جملة محذوفة (أي أعوا فربوا) وظاهره ان القاء طغيت على جملة مقدرة بينها وبين الميزة وان الميزة في محلها الاصل وهو قول الزخشي ومطابقة مذهب سيبويه والجمهور ان الميزة قدمت من تأخير تنبيه على اصلها في التصدير وعملها الاصل جدا القاء والاصل فانضرب يظهر وروا الثالث وهو حذف المعطوف عليه مالم المتصلة نحو ام حسبت أن تدخلوا الجنة أي أعلمتم ان الجنة حق بالمكانة ثم حسبت والى ذلك اشار التائلم بقوله وحذف متبوع بئها استبح (هذا باب البذل) (هذا التسمية للصبرين واختلاف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والعرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة فقد ذكره بالتحريج تلك التسمية الى ما قبله لا فائدة في كيد المحكم وقرر بذلك يقولون البذل في حكم تكرير العامل وقوله البذل منه في حكم الطرح انما يعنون بمن جهة للمغني غايبا دون اللفظ بدليل جواز ضرب زيد بانه اذ لم يعد زيد اصلا لما كان الضمير ما يعود عليه والبذل لغة العوض (و) اصطلاحا (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه نفيًا أو اثباتا بلا واسطة) هذا معنى قوله النظم

التابع المقصود بالحكم كذا • واسطة هو المسمى بدلا (تخرج بالفضل الاول) وهو المقصود بالحكم ثلاثة اقسام (النفص والبيان والتوكيد) فاتها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم (واما بالنسبة فثلاثة انواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم) اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب ويبدل وكن بعد النفي (كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو) ولكن عمرو واما الاول) وهو المعطوف بلا (قواضح) (أمره) (لان الحكم السابق) وهو اثبات الهى (زيد مني عنه) (بلا) واما الاخران) وهما المعطوف بيل والمعطوف بيلكن بعد النفي (فلان المحكم السابق هو نفي الهى) المقصود به انما هو الاول (دون الثاني) (النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لانه) (هو) المقصود بوحده (وذلك كالمعطوف بالواو) اثباتا أو نفيًا (نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد لا عمرو وهذا النوعان) وهما الاول والثاني (خارجان عما خرج به النعت والتوكيد والبيان) اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده (والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون متبوعه) وهذا هو المعطوف بيل بعد الاثبات (نحو جاء زيد بل عمرو) وفي بعض النسخ ذكر لكن يعدل وهو انما يستعمل على قول الكوفيين (وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحديث بالبذل واذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحديث ما ذكره التائلم واشنعون قلدهما من شرار النظم وغيره) علمت بانهم من اصابة العرض بمنزل وأقسام البذل أربعة (أشار اليها التائلم بقوله

قال القفاي ذكر لكن مشكل حتى على مذهب الكوفيين التائلمين بانها عطفة بعد الاثبات والمقصود به انما هو الاول (قوله واقسام البذل أربعة) زائد عنهم خاصا وهو يدل كل من بعض قال السيوطي وقنودته شاهد في التزليل هو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا عن عذاب ولائلك البذل كل من بعض رحيمة فذكرته البيان بقرينة عودهم واقسامهم فيكون ما هنا وانما هم

تعود الرجاء الذي لا يحذف وعده أو لتقرر رايها جنات كثيرة لاجته واحدة كإراء البخاري من حديث أنس قال أصيب حارثة قوم  
بدر فقالت أمه يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة تسمى بان يكن في الجنة صبر وان يكن غير ذلك ترى ما صنعت فقال حنة واحدة أنها  
جنات كثيرة وأنه في الفردوس الأعلى (قوله بديل مطابق) قال الدوشري هو بديل من قول بديل الخ (قوله) وإنما يطلق كل على ذي  
أجزاء قال الزرقاني أجيب عن ذلك ما نال الشئ هنا هو اللفظ دون المعنى والسمية اصطلاحية مقولة بعد التغليب يعني أنه غالب  
الألفاظ التي تدل على ذي أجزاء على ما يدل على ذلك وهو أسماء الله تعالى لكثرة الأولى فقبيل في الجمع كل ثم سميت تلك الألفاظ  
ببديل الكل من الكل (قوله فلا يسمى) أكلت الرغيف نصفه الخ قال الزرقاني أنظر ما الذي يسمى به عندنا حنة وقولنا لعلمها بسمياتها  
بديل اضرب (قوله ولا بد من اتصاله الخ) قال الدوشري وقال الناظم في شرح كافيته اشتراط أكثر النحوي من صاحبة بديل البعض  
والاشتغال ضمير أعاد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه والمسئلة مذكور في المرادى بمسئلة  
فلتراجع اه وتقدم كلام ١٥٦ الشارح في باب الاستئناس ما يشعر بالاستعانة عن الضمير لفظاً وتقديرافاته قال في قوله تعالى

ولا يلتفت منكم أحد

أمر أن لا تفتأ منكم أحد

أمر بديل كل من كل

أمر بديل بعض من كل

ولم يصح مع ضمير لأن

قوة تعالى المستثنى بالمتن

منه تعني عن الضمير غالباً

اه فان قوله لأن قوة الخ

يشعر بعدم الاحتياج

إليه هنا وإن كان قوله ولم

يصح يشعر بتقديره

بقي أن ظاهر كلامهم أن

الربط في هذا الباب لا

يكون إلا بالضمير وبذلك

صرح في الغني (قوله

متصل بالمبدل أو بغيره)

قال الدوشري ينافي ظاهر

قول المتن ولا بد من اتصاله

بضمير يرجع إلى المبدل

منه وقد يجب أن الاتصال

في كلام المتن ليس على

حقيقته والاتصال في

مطابقاً وبعضاً أو ما يشتمل عليه يلقي أو كحطوف بيل

(الاول بديل كل من كل وهو بديل الشئ عما هو طبق معناه نحو هذا الصراط المستقيم مراد الخ) انعمت

عليهم فصراط الذين بديل من الصراط المستقيم بديل كل من كل (وسواء الناظم في النظم (البديل

المطابق) وخالف المحقق في تسميته بديل كل من كل (لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الصراط العزيز

المجيد الله في قرآن الجبر) فالبديل من العزيز مطابق ولا يقال في بديل كل من كل (وأما) لم يقل

ذلك لأن كلاهما (يطابق) على ما قيل التجزي فعند الإطلاق بديل (كل على ذي أجزاء) ذلك متع (هنا)

لأن الله تعالى مراد عن ذلك ولا يحتاج البديل المطابق إلى ضمير بطله بالمبدل منه لأنه نفس المبدل منه

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

بالنفس (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ (قوله) لا بد من اتصاله الخ

والنظر يقان وينظر ما المات في غيره وفي غير العري يتبعو زينة الاثر الواحد الى اكثر من واحد ولهذا وحز جماعة رتبة واحد قتلوا  
 به (قوله لان الله عز وجل لا يكاف الخ) قال الدوشري فيه نظر لمخصا بن هشام حيث قال لان الكلام احرأ الخ (قوله ولا ضمير) قال  
 الدوشري الظاهر انه ولا ضمير بالياء بعد الضاد وان صخر اذ انه لا ضمير لفظا أو يكون ماضيا على عدم اشتراطه اه وهذا بناء على ما  
 في بعض النسخ الذي في النسخ العجوة ومنها نسخة عليها خط المصنف ما قاله انه الظاهر وهو ولا ضمير (قوله والحق انها الخ) قال  
 الدوشري مر اذ الوجهان المتقدمان أي انه عام اريد به المخصوص كالما ابن اناز أوعام مخصوص أي بالبدل (قوله وقال الكسائي من  
 شرطية) قال الدوشري الذي في المتن وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة فغيرها محذوف أو شرطية فالحذف وجوابها  
 والتقدير عليها ما من استطاع فليجع قال وعليه ما في العموم مختص اما بالبدل أو الجملة ولم يرد (قوله وقال ابن السمين فاعل حج الخ)  
 قال الدوشري كونه باطلا لشيء على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونهما العهد الكري والمرا حديثا  
 بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون وبنيانه حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله ١٥٧ على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو

سقدم رتبة لان رتبته  
 التقديم واذ قدمت  
 المبتدأ وهو من متعلقاته  
 كان التقديم حج البيت  
 المستطيعون حق ثابت  
 لله على الناس أي هؤلاء  
 الناس المذكورون  
 وبدل عليه انك لو أتيت  
 بالضمير في هذا التركيب  
 فقلت حق لله عليهم لصح  
 فقد سد الضمير مسدأل  
 ومضجوها وهو علامة  
 آل التي للعهد الكري  
 بل جعلها ذلك مقدم  
 فقد صرح كثير وبنيانه  
 متى دارت الأداة بين  
 العهد وغيره كالجنس  
 وغيره فاتها فحمل على  
 العهد نظر القرينة  
 المرشدة الى ذلك قاله  
 الداميني في حاشية المتن

والثاني انه يجب ان يقدري العمل الماهل ضمير مستتر راجع الى كثرو وجوب استقار الضمير في فعل  
 الثالث من غير الماهل بية كانه في المتن وان جعلناه ضمير مبتدأ محذوف والتقدير العمى والعمى كثير  
 منهم فهو تكلف (أو مصدر قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليسيل) فن استطاع  
 يدل من الناس يدل بعض من كل والضمير العائد على المبتدأ منه مقدر (أي منهم) قال ابن اناز قال  
 النحويون من استطاع يدل بعض وقال ابن برهان يدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام  
 اريد به خاص لان الله عز وجل لا يكاف الخ (أي منهم) قال ابن اناز قال  
 يقولون عام مخصوص ولا ضمير لان الكلام احرأ وهو مقصود وليس بظاهره المحض من غير نظر الى  
 مقصود هو الحق انها محتملان اه وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع  
 فليجع ورد بنيانه لاجابة الى الخ فمع امكان تمام الكلام وقال ابن السمين فاعل حج والمصدر مضاف  
 الى مفعوله ورد بنيانه يقتضي انه يجب على جميع الناس أن يستطيعهم بحج وذلك ما مل (والثالث بدل  
 الاستعمال أو اختلاف في المشتمل في بدل الاستعمال فقال الرافعي هو الاول واختاره في التسهيل وعمله  
 الجزولي بان الثاني اضافة الاول كاعبثي الجارية حسنة أو مكنته بن صفة فهو ساس زيد ما له فان  
 الاول اكتسب من الثاني كونه مال كاورديانه يلزم منه ان يجيز ضرب زيد اعبد على الاستعمال وهم قد  
 منه ما خالفه أبو حيان في التذكري فقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه  
 ورد سرق زيد فسر هو قيل لا استعمال لاحد ما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان  
 الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما اسند اليه على فصل غيره عما يتعلق بهو يكون المعنى  
 محضة صاغير الاول وهذا القول أفصح عنه السيرافي وأبو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبدا على  
 الاشتمال لا لكفاء المسند الاول وهذا المذهب قيل انه التحقق وانه الذي نصره الاستاذ أبو اسحق بن  
 ملكون وقال ان النحويين يعني أكثرهم يلصقوا عنه كل الاصحاح ولم يوضحوه كل الاصحاح فلذلك  
 اختاره الموضوع وقال (وهو يدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال) وقال

جمعا وقال أيضا اذا جعل من في الاية بدل بعض من الناس في الاية لزم عليه الفصل بين البدل والمبتدأ منه لاجتناب وهو المبتدأ اه  
 وتناظره بل صرح بوجه الفصل المذكور في حاشية قسائل اه وللتايب السبكي في بعض مجاميعه كلام في هذه الاية أجاب به عبارته  
 على ابن السيدولا مانع أن يكون في المحجج مشن فرض كفاية على كل الناس ان يحجج مستطيعهم فان لم يحجج أمم الخلق فكهم وفرض  
 عين على المستطيع ثم اورد دله انه يلزم عنه انه يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستقيم لا عموم حج البيت قال وظهر ان  
 اعراب الكسائي أرجح لان حاصله ان الله على الناس أن يكون محججوا له على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه و ينبغي ان يقدري  
 الجواب هكذا فليعلم ان يباشر الحج بنفسه قال وظهر ان الاية ليست من العام المخصوص ولا الذي اريد به المخصوص وقد سبقنا في  
 حواشي القاموس في باب افعال المصدر كانه مرتمه (قوله وانما المشتمل المسند الخ) قال الدوشري وينظر في بدل الفعل من الفعل  
 والجملة من الجملة هل المشتمل الاول والثاني أو الفاعل و ينبغي تحيز هذه المسئلة فان قوله وانما اسند اليه على قصد غير غيره ثابت  
 هنا (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) قال الدوشري قال المراد لا بدق بدل الاستعمال من ارجاء من أن أحدهما امكان فهمه

هذا المحذف ومن ثم جعل نحو أعجبتني زيد أخوه بدل اضربا لبدل الاشتغال فلا يصح الاستغناء عنه بالاول والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فسرجه لا نهوان فهم معناه في المحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ودمثل هذا في الكلام لكان بدلا غلط (قوله وكذلك سرق زيد ثوبه أو فرسه) وكذلك سلب زيد ثوبه كما مثل به جمهم منهم صاحب التلخيص المتفتح واعتبره البهائي السبكي في العروس كما بيناه في حواشي التلخيص وحاصله أن سلب يتعدى لمفعولين فخلل ثوبه بدلا يقتضي حذف المفعول الثاني وإن التقدير مثلا سلب زيد ثوبه بعبارة وذلخل بالمعنى المقصود من الكلام وبهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه أعوان النصر عن ابن الزمكاني وحاصله أنه أحار ما في قول الحريري فلم يزل يترده ١٠٨ ما فيه من بطش وعود صليب (قوله الآن يقول الخ) كتب شيخنا الغني بهامش نسخة الدونشري فيه نظر ظاهر لأن الجواز والحقيقة ١٠٨ من صفات اللغات والابتداء كما لا يخفى ليس من اللفاظ (قوله قيل والاصل نارة) قال الزرقاني

هذا يدل على جواز جاني زيد الآن أي أخوه عند الكوفيين وفي الرضي قال ابن الخليل لا يجوز جاني زيد الآن (نقله الطيفي) نظير الآية فيمادكر قول الحريري في مقامه حتى إذا لا الاق ذنب السرحان وأن ابتلاج العجرو حان وقد مثل ابن يعيش الكندي عن ذلك فاشكل عليه الجواب حتى ذلك ابن خلكان وذكر أن بعضهم جوز رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه قال المصنف في قوله السراج السبكي في الطبقات منه وأنه لا يحطه كان رفعهما على حذف مفعول لا لا وقد رتب بدلا أي حتى إذا لا لوجود الاق ذنب السرحان وهو بدل اشتغال ونظير سرق زيد ثوبه يضعفه أو يردعه من الضمير وقد يقال أن خلف هو الضمير أي ذنبه سرحانه ومثله قوله تعالى قتل أصحاب الاخذل النار وما ذنبهم ما في أن الفاعل ضمير اسمه تعالى والاق مفعول به وذنوب بدل منه أي لا لا والله الاق ذنب السرحان أي سرحانه أو السرحان منه ورفع الذنب ونصب الاق واضح وعكسه مشكل إذا لا في بنو الزنب نعم ان كان يجوز رفعه أنه من باب القلب كقوله أكر الزجاج الحجر (قوله والاخذل شق الخ) قال الزرقاني والاخذل من الاخذل وهو الشق في الارض ونحوها (قوله والا لقي فيه) قال الزرقاني هذا مثل قول صاحب البردة والاقيل ياله التقدم وقد أحاب قتلان غير مجبورين ثانياً سماعه مناسب ما هو ان تقديره ان لم يكن أخذاً يسدي والياخذ يبدى وهو ما يسد للشرط الاول ثم اعتبره فقال سعت من يقول بين القطة والماتم قوله والازائد في الكلام له وما هو ج لا تركابه فلا يهنا وكان للناسيب اسبغ طاهره ليعمل الاثنيان في اسبق فلم والله أعلم وعبارته الكواشي وقاوان لم يذكره في

في الحواشي هذا هو الذي يظهر به قال المبرد والسمر في وابن جني وابن اليادش وابن اليريش وابن أبي العافق واما ما لمكون وذلك (كما عني زيد علمه أو حسنه أو كلامه) الا ترى ان الاعراب مشتمل على زيد بطريق الجواز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة (و) كذلك (سرق زيد ثوبه أو فرسه) فان زيداً سرق وقحاز أو الثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا مقرر فان ثابتاً فصنع بقوله تعالى يستوفون عن الشهر الحرام قتال فيه قتلت كلمة عن دالة على الجواز والسؤال متجاوزاً عنه الى الشهر والى القتال بطريق الحقيقة والله زكياً بنافلاً اشكل فيها أومع ذلك ثم عدل عن زيد ماله كثيراً أعرب ماله بدلا من زيد الآن يقول أن الابتداء مشتمل على زيد جازاً وعلى ماله حقيقة وقاد بهذا الامثلة ان بدل الاشتغال نارة يكون مصدراً وتارة يكون غيره وإذا كان مصدراً افتراضاً يكون كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازماً كما تحسن وتارة يكون مقارفاً كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملاً على الظرف على الظرف كالتوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدلاً للمصدر لانه الأكثر (و) بدل الاشتغال (أمر في الضمير) الرباط له بالبدل بمعنى (كلمة بدل العلم) ثم تارة يكون مذكوراً وتارة يكون مقدر (في المذكور) الفصل البذل (ما تقدم من الاضغطة) مثال الفصل بغير البذل (قوله تعالى يستوفون عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل اشتغال من الشهر والرباط بينهما في البذل (وما لا ضرر في) (ومثال الضمير) المقدرة قتل أصحاب الاخذل النار) فالنار بدل من الاخذل ثم اختلف الماها المروية في (ومثال الضمير) المقدرة قتل أصحاب الاخذل النار) فالنار بدل من الاخذل ثم اختلف في الرباط فقيل محذوف متصل بغير البذل (أي النار فيه) وهو قول البصريين (وقيل لا تقدير والاصل نارة ثم نابت ال عن الضمير) وهو قول الكوفيين وبوسف ذنوب اس بنجران شق كل واحد منهم شقاً عظيماً في الارض الرومي بالشام وبختصر بفارس وبوسف ذنوب اس بنجران شق كل واحد منهم شقاً عظيماً في الارض طوله أربعون ذراعاً وعرضه ثمان عشرة ذراعاً وهو الاخذل ودوماً نارا وقالوا لم يذكره والاق فيمن كفر تركه الكواشي وهذه الابدال الثلاثة موعودة وزعم السهلي أن بدل البعض والاشتغال من بدل الكل وذلك أن العرب تحذف المضاف فإذا قالوا أكلت الرقيق ثلثمائة عني زيد علمه فاعني أكلت الرقيق وأعني وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذف الدليل عليهم (والارباع البذل المبين) البذل منه (وهو ثلاثة أقسام) لا بد أن يكون مقصوداً بالحكم (ما تقدم في المحذوم الاول)



ومن كثر تركه ومن أتى فيه اه كذا رشيعة بأشعار الألبانباتها كما هنا (قوله رشي من عن اللفظ الخ) قال الزرقاني هذا حل معني وذلك لان الاضافة لا تكون على معني عن بل هي هنا على معني اللام اي منسوب الى القاطن ونسبته اليه لكونه مديبا عنه فيقوم من اضافته المسبب السبب قاله ملاحي قال الرضي ومعني بدل القاطن البدل الذي كان سببا لاتيانه القاطن في ذكر البدل هنا لان يكون البدل هو القاطن (قوله وان كان قصدا الخ) قال الثاني اي لو كانه ضرب من الاول وصيره كالترك اه وبهذا يندفع ما يتوهم من أن كلام المصنف هنا من انما تقدم من أن البدل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الرفع أن معني صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان الى الاول وعدم قصد بقية المتأخر وهذا لاننا في اعادة الاعراض عنه كافي في هذا الضرب وبذلك يصدق عليهما تقدم وقال الزرقاني قال الرضي وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولنا هذبحهم بدر (قوله في حكم ١٥٩ التروك) قال الدنوشي قد بيناه فيه ظاهرا قوله وان كان قصد كل منهما صحيحا الخ الان يقال صحة قصد كل منهما لا ينافي كون الاول في حكم التروك وان كان قوله فيما سبق قال في الجواشي وهو الواو لابل يعكر عليه فليتأمل

وهو المبدل منه (ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل القاطن اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لان البدل نفسه هو القاطن كما نديتوهم من ظاهر اللفظ (وان كان) الاول مقصودا فان (سبب) بعد ذكره فساد قصد بدل نسيان اي بدل شيء ذكره سببا وقد ظهر من هذا التقرير (ان) القاطن متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان) وهو القلب (والناظم) في قوله في النظم هو دون قصد غلط به سلبه (و كثير من النحويين لا يفرقوا بينهما فسموا الذويعين بدلا غلطاً) قال ابن عصفور وهذا النوع جائز ان قاسا ولم يرد بهما سماع (وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا قبل اضرب) واليه أشار الناظم بقوله وهذا لا يضرب اعزان قصدا احصيه (ويسمى ايضا بدلا) بالذال المهملة والمذلل ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه قيل بداه وقيل معطوف حذف عاطفة قال في الجواشي وهو الواو لابل لا يثبت حذفها (وقول الناظم) في النظم اخذ بلامدى يحتمل الثلاثة وهي القاطن والنسيان والبداه (وذلك ما خالف التقادير) بحسب الازادات (وذلك لان النيل اسم جمع للسم والذى) بالقصر (جمع مدحوي الكبر فان كان المتكلم) بقوله اخذ بلامدى (انما أراد الامر بأخذ المدي فسميته لسانه الى النيل قبل غلط وان كان الامر بأخذ النيل) ابتداء (ثم تبين له فساد ذلك الازاد وان الصواب الامر بأخذ المدي قبل نسيان وان كان أراد الاول) وهو الامر بأخذ النيل (ثم اضرب عنه الى الامر بأخذ المدي وجعل الاول) وهو الامر بأخذ النيل (في حكم التروك قبل اضرب و بداه) لانه اضرب عن الامر الاول حين بداه الامر الثاني (والاحسن فيهن أن تقول يدل) للتأنيدهم ارادة الصفة اي بلاحادة كما تقول رأيت رجلا حارثا بدها لاولا يدي

ف (فصل هـ) يدل الظاهر من الظاهر كما تقدم ذهب ابن مالك في التسهيل الى انه (لا يدل المضمير من المضمير) وقوفامع السماع (وهو وقت أنت) وورأيتك أنت (وربرتك أنت) أنت تو كيدا (تفقا) من البصريين والكوفيين (و كذلك يجوز رأيتك امك) تو كيد (هذه الكوفيين والناظم لا يدل غلطا) للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل بخوف قضا أنت والمرفوع تو كيدا باجاء فليكن المنصوب تو كيدا فان الفرق بينهما محكم لا يدل على قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت من العرب انها اذا أرادت ان تو كيدا أتت بالضم المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت وورأيتك

تقل نسبو به الخ قد يقال ان الكوفيين ايضا لقوا ما اتهم عن العرب وتلقى غير سبويه كلاما يقول لا يوجب عدم مخالفة ابن مالك البصريين ويعارض قوله وهم المؤثرون الخ بالمثل (قوله وورأيتك امك) قال الزرقاني مقتضى كلام المصنف فيما سبق ومقتضى كلام الرضي أن يجوز ربتك بك تأكيده عند النحويين خلافا لخرشي فقط في قوله بالدليل والفرق عند البصريين بين المنصوب والمحرور أن الضمير المحرور لو كان بدلا ليد مع العمل فاعادته دليل على التاكيد بخلاف المنصوب فاعادته ليعمل به في العمل جعل بدلا اه وأقول حياقي أن الشاطبي جعل ردت به بدلا وبأى الاستعهاد به بين أعيندهما العامل واعادته لتأنيق الدلية في المنهل الصافي وشرحه وقد يذكر طالع لعل كونه حرف جر لا حصار هو متوهم به من معموله منزلة الخبز مخفوق قال الذين يستكبرون الذين استضعفوا والذين آمن منهم ونحوان هرا لا ذكر للعالمين شامشكم أن يستقيم اه المقصود منه ما لحق ما قاله الخنثري المحرور بدل للمنصوب لا تو كيدا

لما لم من عادة العرب كماله الشاطي (قوله في حذف اللفظ البدل والتوكيد) قضت مجاز البدل في وقت أنت وهو كذا لوان انتصر  
 المصنف على قوله تو كيدا فقد نقل الحمد عنهم نحو يز البدل فيه (قوله ولوسع كان تو كيدا) برده عليه أنه تقدم في باب التوكيد أنه  
 لا يؤيد كذا الظاهر بالضمير لأن الضمير أقوى منه ومن رجحات المحمّد ذكر في بابها وقد أشرنا فيما مر من أن ما هنا (قوله سواء كان كلا  
 أو بعضا الخ) قد ذكر الكل ومثال البعض ز بدضر بمرأسه والاشتمال ز بداستجده عقله واللفظ ز بدركته فرسه وكان اللاحق  
 بمعادة الشارح أنه يقول بعد التتميم بوجه لفظي لفظ اللفظ في قوله المصنف نحو وأسروا الخ فبدل الكل الخ ثم يعمم بإمالة الأقسام (قوله الثلاثة) الأولى  
 تركه فقد ذكر اللفظ في الخ في حرف الواو في الآية: أحد عشر وجها وأنها بعضهم إلى تسعة عشر (قوله بشرط أن يكون الخ) قال  
 الزرقاني فيه نظر بخروج بدل اللفظ من معنائه حكمه حكم ما ذكر قال الرضي اهمل أن بدل البعض والاشتمال واللفظ إذا كان ظاهرا  
 يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب اه وهذا الاعتراض وارد على حصص النظم أيضا كأن بدل اللفظ لعدم الاعتناء بشأنه لم  
 يعتبر اه وكتب الدونشري ما يحصله أن سكوت المصنف عن بدل الأضرب يفهم عدم جوازها ذكره بتلك جملته ثم ذكر أن الجملي  
 وغيره صرحوا بالمجاز (قوله فرجلى) ١٦٠ قال الزرقاني هو بالظاهر بالواو وعلى الأول فالظاهر عليه وعلى الثاني فالواو لاجل

أنت ومرت بك أنت وإذا أراحت البدل واقتت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت وورثك أباك  
 ومرت به في حذف اللفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب  
 وتلقاها منه غيره بالقبول وهم الموقنون على ما ينقلون لأنهم شافوه والعرب يعرفون ما قد لا يعلمون  
 هذا بقياس بان يقال فإن نسبة المتفصل إلى المتصل إلى آخر قوله ابن مالك السابقة (و) ذهب أيضا  
 في التسهيل إلى أنه لا يبدل مضمير من ظاهر (وقال في شرحه (و) الصحيح عندي أن يكون نحو رأيت  
 زيد أباي من وضع النحويين وليس بمسحوع) من كلام العرب لا تقرأ أو لا تسمع كان تو كيدا  
 (ويجوز زكسه) هو هو بال الظاهر من الضمير (مطلقا) في جميع أنواع البدل سواء كان كلام بعضا أم  
 اشتعلا أم امرأا (إن كان الضمير) المبدل منه لغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) فالذين  
 ظلموا يبدل من الواو في أسروا يبدل كل من كل (في أحد الأوجه) الثلاثة وقيل الذين ظلموا ما ابتدأ مؤخر  
 وأسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل وأسروا والواو حرف يدل على الجمع لا ضمير كما تقدم  
 في باب الفاعل (وكذا) يجوز ببدال الظاهر من المضمير (إن كان) الضمير المبدل منه (لما حضر) متكلم  
 أو مخاطب (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض من كل) كقوله  
 أوعدني بالبحر والأداهم \* رجلى فرجلى شئت النظم  
 فرجلى الأولى بدل من ما يتكلم بدل بعض من كل (كأعجيتني وجهك) فوجهك مرفوع على البدلية  
 من تاء الخطاب بدل بعض من كل (وقوله تعالى لقد كان لك في رسول الله أسوة حسنة) لأن ير جواب الله  
 واليوم الآخر (فن الموصولة المجرورة باللام يبدل من ضمير الخطاب من المجرورة باللام وأعيدت اللام مع  
 السبل المتفصل (أو) يكون (بدلا) اشتعلا كأعجيتني كلامك) في كلامك مرفوع بدل اشتعلا من تاء  
 الخطاب (وقول الشاعر) وهو النابتة لمعدي

ورجلى مبتدأ خبره شئت  
 ومعنى ذلك أن رجلى  
 لفظها المشابه لفظ  
 البعول لا تأتي بما ذكر  
 واستشكلت البدلية هنا  
 بأن الرجل لا يوجد  
 بالبحر وأجيب بأنها لما  
 كانت بسيما للدخول  
 ناسبت وعد هان ذلك  
 اه وذكر الاشكال  
 المصنف في التذكرة ثم  
 قال فإن قلت أجبر على  
 شئت أباي ومن وألف  
 قلنا شرطه تأخر المتجاوز  
 فيهم حق أن البيت  
 من العطف على معنوي  
 عاملين وبيانه في حواشينا  
 على الألفية (قوله شئت  
 الناسم) قال الدونشري

قال في القاموس شئت كنه كثر جو كرم شئنا أي خشيت وغالطت (قوله وقوله تعالى لقد كان لكم) بدل  
 الدونشري هذا مبني على غير كلام الاختصاص في الآية إذ تضمن أن كان تر جو بدل كل ولا يجوز في ذلك أن يجعل بدل بعض والألزم  
 انقسام الصيغة إلى من ير جوابه ومن لا ير جوابه ولا يجوز ذلك على الصيغة الجوابية بانه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد بعث الله  
 الموعوقين منهم قوصهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المخاطبون بالصيغة من المناقضين اه من شرح لب الباب  
 (قوله وأعيدت اللام الخ) قال الدونشري الظاهر أن هذه الألفاظ غير واجبة بل هي حائزة بالمرح واللام الأولى ولا يخفى مقدرة كما  
 هو ظاهر وقد يقال أنها موكدة لا في العمل الأولى بتاعلي أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كإرجاء من مالك لوان قلنا  
 أن العامل مقدرة فيكون في غير هذه الصورة أزيد من التقدير مع وجود العامل حيا اه وأورد بعض الفضلاء أنه كيف يكون بدلا مع  
 وجود العامل مطلقا وبالدل على نية تقدير العامل خصوصا مع قول الشارح في باب الاشتغال عامل البدل ليس كاللفظ وبه من كل  
 وجه وإجماعهم تقدير معنوي وجوابه أن وجود العامل على سبيل التوكيد لا ينافي البدلية وكون البدل على نية تقدير العامل  
 بل يحقق ذلك كالإختصاص هذا وإن الشارح بقوله وأعيدت اللام مع البدل المتفصل أن الفصل بحسن للاعتناء بالإيجاز والألفاظ لا يتوقف

عليه يدل ان هو الازكر العالمين من شامكنكم أن يستقيم (قوله بلغنا السماء الخ) في الحاضر والمجاور والتراتب والجمع في النبي صلى الله عليه وسلم بلغنا السماء الخ فقال عليه الصلاة والسلام الى ابن فقال الى الجنة فقال صلى الله عليه وسلم لا اقص فوله (قوله مفيد لا حاجة) مثله المفيد للبيان وذلك اذا كان لا شك من معناه وان علم من جهة المتكلم فمفيد في من جهة من يريد ادخاله معه كذا فخلعنا من زبد كذا وقوله بنا بما يكشف الضباب بنصبه جاعلي للمح والاختصاص ولو خفض جمعاً على البدل لم يقع من البيان مجاز عندني ولم أر هذا الاحتمال المصنف في التذكرة (قوله ولذلك اعيدت اللام) أي لكونه بدلاً من المجرور باللام فانه انما بعد العامل اذا كان حرف رولاً يتيقض خصوص اللام وانما قيد الشارح بها خصوص القيام (قوله ويمتخ الخ) قال الفوسري فيه اقتصار على حكايته من فقط أحدهما الامتناع والثاني المجاوز وهناك مذهب ثالث يقتضي بوجه المجاوز في الاستثناء دون غيره نحو ما مضى يتم الازكر كما هكذا نقله الاشعري وغيره في المثال فنظر اذ بدليس بدل كل من ضمير المخاطبين فليست له ولعل الشارح أسقطه لعدم ظهور وجه الامتناع ان لم يقدح في اللاحقة عدم الافادة في مثله قوله خلافاً لا أخفش قال السدي في حواشي المأول في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الابدال يعني ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل بان البدل يذني أن يفيد ما لم يفده البدل منه ومن ثم يجوز موت زيد بديل وبدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلا بد فيه الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص من المبدل منه ١٦١ في التعريف فيكون أنقص منه في الافادة لان مدلولهما واحد وفي الاول زيادة تعريف

(بلغنا السماء مجدنا وسنانا) وانما تر جوفوق ذلك مظهرا  
فمجدنا وسنانا دليل اشتمال من ضمير المتكلم وهو (أو) يكون (بدل كل مفيد لا حاجة) والشمول  
كالتركيد (نحو) وبناتزل علينا ما تدين من السماء (تكون لنا عيد الاولناو غنا) فأولناو غنا دليل  
كل من الضمير المجرور باللام وذلك أعيدت اللام مع البدل والى ذلك أشار الناقض وقوله  
ومن ضمير المحاضر الظاهر لا \* بدله الاما لاحاطة جلا  
أو اقضى بعضاً أو اشتتلا \* (و) يتم ابدال الظاهر من الضمير بدل كل (ان لم يفدها) أي الاحاطة  
(خلافاً لا أخفش فانه أحاز) تبعاً للكوفين (وأبتل زيدا) على ان زيدا بدل من الكاف (و) يأتي  
(عمر) على ان عمر ابدال من الياوم مع الكسائي الى أبي عبد الله وقال الشاعر  
بكم قرش كفينا كل معضلة \* وأم نهب المدي من كان ضليلاً  
فصل \* يدل كل من الاسم والفعل والمجمل من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة (والفعل)  
كذلك عند الناطق اذا أفاد زيادة بيان الاول فبدل الكل (قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق انما  
بعضا) فبعضا فعل يدل على بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الانام وبدل البعض  
فحوان فصل تسجيلة رجعت ففسجيد بدل من فصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله  
ان على الله ان ياتيها \* تؤخذ كرها أو يحجب ما طامعا

الاول زيادة تعريف  
تخلل البعض والاشتمال  
والغلط فان مدلول الثاني  
فيه ما غير مدلول الاول  
وأجيب لا أخفش عن  
ذلك عن اتحاد المدلولين  
في بدل الكل اذ لو تعدد  
مفهوم ما حمل كان الثاني  
نا كيد الاول لا بدلا عنه  
واحد الذات لا الثاني  
كون البدل مفيداً فائدة  
زائدة كما في المثالين  
الذين كورين يغني بلك  
المسكين مرتز وعليك

(٢١ تصريح في) الكريم المفعول فان الثاني فيهما يدل على صفته المسكتة لكرم دون الاول وأما نقصان تعريف الثاني من تعريف الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة للموصوفين المعرفة فمخومرت بزيد رجل عاقل أقرب بكرة تعيد ما لا تعيد المعرفة ففوان اشتملت المعرفة في فائدة التعريف التي خلاصتها النكرة (فصل) \* (قوله يدل كل من الاسم الخ) ينبغي جواز ابدال الفعل من الاسم والعكس كما جاز في العطف نحو يمتحني محقر به أو يخاف الله متق (قوله اذا أفاد زيادة بيان الاول) وهذا واضح في بدل الكل وأما في غيره فلا وهذا غير موجود في بعض النسخ اه وقال الزرقي انه احتراز عما اذا كان مساوفاً فانه تركه لا بدلاً بل الرضي وقد نبذ الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجع البيان على الاول ولو كان الثاني يعني الاول سواء كان تأكيدياً لا بدلاً لا نحو ان تصبر تنصر كقوله كقوله ومن يفعل ذلك الخ قال اللغوي ان قلت الذي يظهر ان ابدال في الآية لمجمل من جهة لا فعل فقط من مثله قلت لما كان المقصود بيان المراد من التي المضاعفة هوها معنياً للقبولين لا بيان الانام بالذات جعل ابدال من الفعل دون المجمل (قوله يدل كل) قال الفوسري يخالف لجعل المراد ذلك من بدل الاشتمال وكلام الموضح محتمل لكن الاول أخذه الشارح من كلام الخليل وينظر في ذلك لا انما جزءاً لا ثم أزهو لا ثم نصفه فيكون على حذف مضاف أي زاماته التي يظهر ان بدل اشتمال كما قاله المراد لابدل كل (قوله ان على الله الخ) قال الزرقي ان الله منصوب على نزع الخافض أي والله ان تبايع اسم ان وعلى متعلق الخبر والاف في تبايع الاطلاق وهو من رابع أي عاهد قال في الشواهد ومعناه في شخص تتعاقب مباحة الملك اه وتؤخذ ما عطف عليه بدل من حيث المعنى لكن قديراً في الثاني باعتبار اللفظ معطوف على البدل كما يقال في الخبر والمحال وما

أشبه ذلك (قوله لان الأخذ كماله) قال الدنوشري فنية هذا ان يكون مضاعف في الالة بدل اشتغال لان المضاعفة من صفات اني  
 الاتمام فليأمل (قوله انتهى كلام الشاطي الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه حكاية الاتفاق كما نقله المرادي على تجوز بدل الكل من  
 الكل وحكاية الخلاف في بدل الاشتغال هل يجوز أو لا وقهمن صريح كلام المرادي ان بدل البعض غير حائز وهو ظاهر ومثل  
 المرادي لبديل الكل بوله متى تأملتم متافيا بدارنا نجد خطبا جزلا وانا عاججا وقيل المرادي من بعضهم ان بدل الغلط  
 يقتضي القياس جوازه ومقالة المرادي به غير مطابقة لالفاظ الشاطي فليأمل الطريقتان اه وصرح السمو على بعدم الخلاف في بدل  
 البعض فقال لا بد لبديل البعض بل لا خلاف لان الفعل لا يتبعض اه وفيه ثلث لانه ان أراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك أو معناه  
 فلا شك في تبعيضه (قوله والجملة كذلك) قال الدنوشري لا تبدل الجملة من الجملة الا اذا كانت الثانية تأتي في الاولى بتأدية المراد  
 (قوله لانه انما يتبع من التوكيد الخ) قال الدنوشري ينبغي التأمل في ذلك فانهم قد سعدوا لفظا كقوله تعالى بالنصية ناصية وقوله  
 تعالى وتري كل أممية جانية كل أممية تدعي الى كتابها ينصب كل الثانية (قوله وهو لا يتحقق في الجملة الخ) بيته السيد بمالم تحصنه ان  
 التأكيد المعبر في الجملة لا بد ان يغاير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأدية كد الجملة هنا تكررها لافلا يحصل تميز البديل عن التأكيد  
 بقيد المغاير ثم الجملة التي لا محل لها من الاعراب ١٦٢ لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة اذ لا نسبة هنا فلا امتياز ايضا هذا القول

وانما حصل ان التمييز لا يتحصل الا بمجموع الام من والجملة التي لا محل لها تأتي عن الامران والتي لا محل لها تتقونها أحدهما (قوله لا اختلاف لفظيما) قال الدنوشري قد يقال انه كيد بالمصادف وقد قال ان طلب الرحيل غير انتهى من الإقامة فليس منه فلا يكون توكيد القول والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل (الخ) قضية هذا الاله يتصور في الفعل المرفوع ان يكون بدلا من فعل مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوقف مع قطع النظر عن التبعيه وهو مجرد مع التناصب والجازم فرقة لتجريد الجملة لالكونه تابع للغير فكيف يكون بدلا مع انتفاء التبعيه لا تنفك الاعراب باعربا سبب فلهذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله ومما يشكل في البديل قول البضاوي وغيره ان يترك في سؤره والليل اذا غشي بدل من قوله يوقى ماله يترك مرفوع لتجريد فعله بغير باعربا سابقه أو جاب بعضهم ان المراد ان البديل جملة من جملة يوقى ماله وهذا يدع الاشكال من كلام البضاوي لانه ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والقرم الاستاذ الصفوي ان ذلك لا يمكن في المرفوع وقد يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعيه مرفوعا بالتبعيه وان كان فيه مقتضى آخر لرفع وهو التجريد بناء على جواز تعدد السبب في الجبر (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز زعمه أعني ابدال المفرد من الجملة أو لا وانتصار الشارع على بدل الكل بفهم ان بقية الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحذر ولا تسلم ان الجملة هذه المؤولة بالمفرد من البذ كورين وانما الظاهر انها بديل اشتغال منها لا بديل كل كما كاد أن يجمع عليه اه وأقول صرح أبو حيان في البحر بان المفرد يبدل من الجملة كقوله تعالى ويحمل لعل هو جالسا في معنى المفرد أي جعله مستقيما وقد ذكره ابن قاسم العباسي في شرحه على الألفية لكن لم ينته ليعن أي حيان لكنه جزم به وذكر ان الناطق كتب عنه ثم أقول صرح في البحر بان بدل الجملة من المفرد بديل اشتغال في معنى في بحث كيف ان جملة كيف حلفت بديل من

وانما حصل ان التمييز لا يتحصل الا بمجموع الام من والجملة التي لا محل لها تأتي عن الامران والتي لا محل لها تتقونها أحدهما (قوله لا اختلاف لفظيما) قال الدنوشري قد يقال انه كيد بالمصادف وقد قال ان طلب الرحيل غير انتهى من الإقامة فليس منه فلا يكون توكيد القول والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل (الخ) قضية هذا الاله يتصور في الفعل المرفوع ان يكون بدلا من فعل مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوقف مع قطع النظر عن التبعيه وهو مجرد مع التناصب والجازم فرقة لتجريد الجملة لالكونه تابع للغير فكيف يكون بدلا مع انتفاء التبعيه لا تنفك الاعراب باعربا سبب فلهذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله ومما يشكل في البديل قول البضاوي وغيره ان يترك في سؤره والليل اذا غشي بدل من قوله يوقى ماله يترك مرفوع لتجريد فعله بغير باعربا سابقه أو جاب بعضهم ان المراد ان البديل جملة من جملة يوقى ماله وهذا يدع الاشكال من كلام البضاوي لانه ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والقرم الاستاذ الصفوي ان ذلك لا يمكن في المرفوع وقد يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعيه مرفوعا بالتبعيه وان كان فيه مقتضى آخر لرفع وهو التجريد بناء على جواز تعدد السبب في الجبر (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز زعمه أعني ابدال المفرد من الجملة أو لا وانتصار الشارع على بدل الكل بفهم ان بقية الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحذر ولا تسلم ان الجملة هذه المؤولة بالمفرد من البذ كورين وانما الظاهر انها بديل اشتغال منها لا بديل كل كما كاد أن يجمع عليه اه وأقول صرح أبو حيان في البحر بان المفرد يبدل من الجملة كقوله تعالى ويحمل لعل هو جالسا في معنى المفرد أي جعله مستقيما وقد ذكره ابن قاسم العباسي في شرحه على الألفية لكن لم ينته ليعن أي حيان لكنه جزم به وذكر ان الناطق كتب عنه ثم أقول صرح في البحر بان بدل الجملة من المفرد بديل اشتغال في معنى في بحث كيف ان جملة كيف حلفت بديل من

لان الأخذ كماله هو الوجهي مطاوعا من صفات المباحة وبديل الاضراب واللفظ يتحوان تطعم يدا تكسه أكرم اه كلام الشاطي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول النظم وبديل الفعل من الفعل (والجملة) كذلك لا في بدل الكل نحو قدمت جلست في دار زيد فلهذا لا يتبعه لانه انما يتبع من التوكيد عفاة الفظن وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجملة لانه لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبديل البعض (قوله تعالى أمم كم بما تعلمون أممكم بانعامو بنين) وجنات وعيون في أممكم الثانية أخيه من الاولى باعتبارها حلقهما فتكون داخله في الاولى لأن ما تعلمون يشمل الانعام وغيره او بدل الاشتغال كقوله أقوله ارحل لاتقمن عندنا \* والافكن في السر والجهر سلمنا فلا تقمين عندنا بديل اشتغال من ارحل ما بينهما من المناسبة الزميمة وليس تو كيد لاختلاف لفظيما أو لا بديل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بديل كل لعدم اعتدائه كاتقدم ولا غلط لو وقع في الفصحح وبديل الغلط كقوله تعدو الفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا أو تعدو والجملة تتبع ما قبله اعلانا كان له محل أو لا فإطلاق التبعيه عليها مجاز اذا تابع كل ثان أخر باعتبار سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتغال في الافعال والجملة لتعذر دعو الضمير عليها (وقد تبدل الجملة من المفرد) بدل كل (قوله) وهو المفرد في (الى الله أشكو ملدنة حاجة \* والمالم أخرى كيف يلتقيان ابدل جملة) (كيف يلتقيان من حاجتوا أخرى) وهما مفردان قاله ابن جني وانما صاع ذلك الرجوع

مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوقف مع قطع النظر عن التبعيه وهو مجرد مع التناصب والجازم فرقة لتجريد الجملة لالكونه تابع للغير فكيف يكون بدلا مع انتفاء التبعيه لا تنفك الاعراب باعربا سبب فلهذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله ومما يشكل في البديل قول البضاوي وغيره ان يترك في سؤره والليل اذا غشي بدل من قوله يوقى ماله يترك مرفوع لتجريد فعله بغير باعربا سابقه أو جاب بعضهم ان المراد ان البديل جملة من جملة يوقى ماله وهذا يدع الاشكال من كلام البضاوي لانه ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والقرم الاستاذ الصفوي ان ذلك لا يمكن في المرفوع وقد يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعيه مرفوعا بالتبعيه وان كان فيه مقتضى آخر لرفع وهو التجريد بناء على جواز تعدد السبب في الجبر (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز زعمه أعني ابدال المفرد من الجملة أو لا وانتصار الشارع على بدل الكل بفهم ان بقية الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحذر ولا تسلم ان الجملة هذه المؤولة بالمفرد من البذ كورين وانما الظاهر انها بديل اشتغال منها لا بديل كل كما كاد أن يجمع عليه اه وأقول صرح أبو حيان في البحر بان المفرد يبدل من الجملة كقوله تعالى ويحمل لعل هو جالسا في معنى المفرد أي جعله مستقيما وقد ذكره ابن قاسم العباسي في شرحه على الألفية لكن لم ينته ليعن أي حيان لكنه جزم به وذكر ان الناطق كتب عنه ثم أقول صرح في البحر بان بدل الجملة من المفرد بديل اشتغال في معنى في بحث كيف ان جملة كيف حلفت بديل من

الابل بدل اسم مال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثلها الى التراب كيف هذا الظل وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد  
 (فصل) \* قوله من من معنى حرف) تخرج المضمون ماصر خصة المحرف فلا يلبس بذلك نحو هل احد ما كثر زيد او عمرو وان  
 تضرب احذار جلا او اداء غيره (قوله بدل تفصيل) فخذ منه انحصار في بدل الكل اذا التفصيل يقتضي ان كلام من البدل والمبدل  
 منه مقصود قصدا بقا مطابقة الاخر لخرج بدل الغلط لان الاول غير مقصود والنسيان لان الاول غير مقصود قصدا بقا التين فإداه  
 وبدل البعض والاشتمال اذ ليس البدل والمبدل منه فيهما مطابقة ونحو ما أكلت اثنتا عشرة رغيفاً ثم نصفه من بدل الكل لان  
 المراد بالالفهم المشامل  
 ثلاث الرغبة ونصفه  
 فيها متطابقان والثاني  
 تفصيل الاول وبما تقر  
 من ان بدل التفصيل بدل  
 كل من كل علم ان لا يحتاج  
 لضمير كاذب فيوهم ان كل  
 واحد بعض (قوله عن  
 معرفة الكميات) قال  
 النوشري لو حذف لفظ  
 معرفة لكان أحسن ولو قال  
 لمعرفة لكان جيدا وتكون  
 اللام لافادة (قوله وعن  
 بيان المعاني) قال النوشري  
 حذف لفظ البيان أبين  
 (قوله وللزمان والمكان)  
 قال النوشري هو  
 داخل في غير السائل  
 فيكون من عطف الخاص  
 على العام (قوله وقد  
 يختلف الخ) قال النوشري  
 قد يقال لا نسلم ان اذا  
 شرطية معنا فلا تختلف  
 (قوله على ان مسئلة  
 الشرط لا تقسم على  
 اشكال الخ) يجب ان  
 ان الشرطية لا تمنع  
 دخولها على المبتدأ اذا

الجملة الى التقدير مفرد (أي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر انتقامهما) تعذر مصد ومضاف الى  
 فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف لمقتضى جملة مستأنفة تبه بها على  
 سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلا سميت بشام بن نوح فانه الشين  
 المعجمة السامانية أولان أرضها شامات يصور وودوعلى هذا لا يجوز وقد ذكر كذا في التماموس  
 (فصل) \* وأذا أبدل اسم من اسم مضمون معنى حرف استفهام) وهو المزة (أو حرف شرط) وهوان  
 بدل تفصيل (ذكر ذلك المحرف) المفيد للاستفهام أو الشرط (مع البدل) ليوافق المبدل منه في تاديه  
 المعنى (فالاول) وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين القنات وعن بيان المعاني  
 فالاول (كقوله) عشرة وثمانون ثلاثون وعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل (و)  
 الثاني (كقوله) من رأيت أزيد أم عرا) فزبداد وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل (و) الثالث  
 (كقوله) ما صنعت أخيرا أم شرا) فخر او ما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع  
 لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام (والثاني) وهو الشرط ويكون للعالم بغيره وللزمان والمكان فالاول  
 (نحو من يمان زيد وان عمرو وأمه قمه) فزيد وعمر وبدل من من بدل تفصيل (و) الثاني (نحو) ما صنعت  
 ان خيرا وان شرا (نحو) فغير او شرا بدل من ما الشرطية بدل تفصيل (و) الثالث (نحو) متى تسافر ان  
 غدا وان بعد غد أو ما قبله) فغدا وبعده بدل من متى بدل تفصيل والرابع خيشم الخاشم ان يبين  
 المهرب وان يساره أو جلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد تبخلف كل  
 من التفصيل وأعاد تحريف الشرط في الكشاف ان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض  
 زلزالا وكذا قال أبو الباقا وهذا انصرف في النظم على الاستفهام فقال هو بدل المضمون المفرد هو هذا  
 وكذا فصل في التسهيل مع كثرة جهة فيه على ان مسئلة الشرط لا تختلف اشكال لانك اذا قلت ان  
 يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط فوعا بالابتداء فيكون البدل فوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا  
 البدل على نية تكرير العامل أم لا فيزوم دخول ان الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز على الاصح وان  
 جعلنا ما بعد ان فوعا على النهاية امتنع المسئلة لتخالف العامل لان الاضمر الفعل بعد هالا  
 اذا كان هناك ما يفسر ونحوه وان امرأته فاختصت وجوابه ان انما جى بها لبيان المعنى لا للعامل فلا يلزم  
 المنذور

### (باب النداء) \*

بالدوبكر التون ويجوز منه ما هو الداء ما يعرف خصوصه (وقد فصول) أربعة (الفصل الاول في)  
 ذكر (الاحرف التي ينصبها المادى) اذ ادعى (و) في ذكر (أحكامها وهذه الاحرف) وفاقا خلافا (ثمانية  
 الهمزة) وحدها (واي) يقع الهمزة وسكون اليا مع ال كون الهمزة (واي) مقصورين ومعدولين

استعملت في معناها أما اذا لم تستعمل فيها تذكرت على فعل ان ما بعد هاتين لان الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن ان هذا  
 مقصود من جوابه وان أوهم خلافه قوله لبيان المعنى لانه يومئذ استعملت في الشرطية وهو ممنوع وهذا ويمكن ان يتخلص عما في  
 الكشاف ما يمنع البدلية فانه أعرب بغير بدل وامان الكلام في الاستعمال الكثير واما بعدم تسليم ان اذا شرطية  
 (باب النداء) \* (قوله وهو الداء الخ) أي اصطلاحا وما في التقفه والداء على لفظ كان (قوله الاحرف) قال النوشري عبر  
 بالاحرف لانه جمع قلة دون المحروف وبالسلب دعوى بعضهم انها أسماء أفعال له ورعا يومئذ قوله عبر الخ ان جمع الكثرة يحتاج

نعم القلة في المبدأ والحق في خلافة كافر (قوله وآي) قال الدنوشي بالحزمة المدودة والياء الساكنة في لزوم التقاء الساكنين على غير هذه (قوله وهيا) لم يجعل هيا ملة من ايا اذا لبدال تصرف والحرف يرى عنه لكنه قال في المفتي في بحث ابا وقد تبدل همنزهاها قال فاصح رجوا ان يكون حيا \* ويقول من فرج هيا ربا (قوله الحقني) لعل هذا بالية فهو حو و ف النداء فان ياتكون للبعد حقيقة أو حكما في المفتي بالحرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد بنادى بها القريب توكيدا (قوله وذهب المبدأ الخ) قال الدنوشي ينظر ما حكم آي مدودتين ١٦٤ عندهل بنادى بهما البعيد أو القريب أو يكونان لما اللهم الآن يقال انهما

مدودتين ما دخلتا في كلامه فيكونان القريب وكذا يقال في كلام ابن برهان فان قيل ان بالبعد وهو تعالى اقرب الى كل شخص من جبل الورد فالحجاب ان ذلك لا يستغنى الداعي نفسه وابعداه من رتبة المدعو وتعالى قاله الرضى رضى الله عنه ويفهم من قوله فله بنية الاحرف ان واستعمل للقريب المتزل منزلة البعيد في غير التذنية وهو خلاف مذهب سيبويه والمجهور وأجاز بعضهم استعمالها في غير التذنية وان كان قليلا (قوله وتعين في نداء اسم الله تعالى قال الدنوشي وتعين بالياء في ايتها قاله في المفتي (قوله والثاني سنفرغ الخ) المراد بالثاني الجارى مجرى المفرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مفرد حقيقة اذا لم يرد في هذا الباب باليس مضافا ولا شبهة وانما يظهر جعل هذا من الشبهة بالمضاف

فقول ازيدواى زيد بقصر الحزمة فيهما وايزيدواى زيد بالحزمة فيهما (ويا ويا ويا ويا ويا) وأما أحكامها (فالحزمة المقصورة للقريب) المسافة وليس مثلها في ذلك الحزمة المدودة خلافا لصاحب المقرب ولاى خلافا لجامع من التأخرين (الآن ينزل) القريب (منزلة البعيد) كالساحى (فله بنية الاحرف كما هنا) أى بنية الاحرف (البعيد) الحقنى والى ذلك اشار الناظم وقوله ولنادى النداء وكانا هما \* واى وكذا اياهما هيا والمزمز للنادى وذهب المبردى الى ان ايا وهيا البعيدواى والمزمز للقريب والياء والمما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا البعيدواى والقريبواى لا وسطا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بالبعيد توكيدا وعلى منع العكس قاله الشارح (واعيها) لانها لم الباب (فانها تدخل في كل نداء) خلاص من التسمية والاستغناء ومعصوب بهما (و) تعين باوحدها (في نداء اسم الله تعالى) نحو يا الله (و) تعين ايضا (في باب الاستغناء) نحو يا الله للسلمين وتعين هي اوا (دون غيرهما) في باب التسمية (والى ذلك اشار الناظم بقوله ووالان نذب \* أو يا \* ووا) أكثر استعمالها في ذلك الباب (لانها الاصل فيه) وانما تدخل (يا) في باب التذنية (اذا آمن الناس) بالمنادى (قوله) وهو حو ر بندي عمن عبد العزيز (جاءت آخر اعظيما فاصطبرته \* وقتخيه بام الله ما عبرا)

فتثبت ألف التذنية دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عر بالضم لا بفتح منادى مفرد وهذا مفهوم من قول الناظم \* وغمر اللى ليس اجتنب \* (ويجوز حذف الحرف) المنادى به وهو ما خصه سواء كان المنادى مفردا أو جارا مجزأ أو مضافا فالاول (نحو يوسف اعرض عن هذا) أى يا يوسف والثاني نحو (سنفرغ لكم ايعا الثقلان) أى يا ايعا الثقلان والثالث نحو (ان ادوا الى عباد الله) أى يا عباد الله على أحد الوجهين (الاقى فان مسائل) فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احداها (المنادى بنحو عرا و) الثانية (المستغاث نحو يا الله) ومنه المتعجب منه نحو يا الله وللعجب اذا تعجبوا من كثرتهما (و) الثالثة (المنادى البعيد) نحو يا زيدا اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاثة (لان المراد من اية الطول الصوت) بحرف النداء (والحذف بتأخيره) (الرابعة) اسم الجنس غير المعين كقول الاعبي يا رجلا غدي يذى قاله ابن مالك في الكافية وشرحها وأجاز بعضهم الحذف وليس بشئ لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا على المنادى ومتمم لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون التذكير (و) الخامسة (المضمر) المخاطب لان الحذف معه بقوت الدلالة على النداء (و) المضمر (نداؤه) وظاهر ذكر الناظم في عداد هذه الكلمات انه مظهر وقصر ما بين مصغور على الشعر واختار أبو حيان انه لا ينادى البتة فلا قال حينئذ لا تنوح محل الخلاف ضمير المخاطب (وباقى على صيغة المنصوب والمرفوع) فالاول (كقول بعضهم يا مالك قد قتلتك) والثاني نحو (قول الآخر) وهو الاحوص (يا أجبرن يا أجبر يا أنتا) \* أنت الذى طلعت عام جمعا \* قد أحسن الله وقد أساتا \*

لانها عوض عماضاف اليه أى (قوله على احد الوجهين) قال الدنوشي والوجه الثاني ان يكون عباد الله فاجبر مفعول ادوا (قوله وظاهر ذكر الناظم الخ) قال الدنوشي انما قال لظاهر لانه لا يلزم من ذكره في عدادا كون نداء مظهر دا (قوله وباقى على صيغة الخ) اما يجيب على صيغة المرفوع فانه لا له لستعذر بتأويله على الضم عدل الى ما هو قريبا منه وهو الصيغة الموضوعة لرفع واما يجيبه بصيغة المنصوب فلعل وجهه انه يشبه الشبهة بالمضاف لان الضمير المنادى هو ايا على الصحيح واتصل به شئ من تمام معناه وهو الكاف (قوله كقول بعضهم) هو الاحوص اليربوعى قال ذلك لما قدم على منتهى معاوله فخطب ووثب أبوه ليه طيب وكفه

عن ذلك (قوله وكان القياس ان يقول يا ايها الخ) يلزم من هذا ان يقال في ما يلي از يدالاه مفعول به ايضا حذف عامله (قوله اذالم يعرض الخ) سكت عن حزمزه وهو اذ اعوض والحذف حيث تنو واجب (قوله وواضيا ١٦٠ منصوب برصدت) قال الدونشري يجوز

ان يكون حال من فاعل  
أذن (قوله اسم الإشارة)  
قال الدونشري في هه منه  
جواز زنده اسم الإشارة  
وعمله اذالم بمصل به كاف  
الخطاب فان اتصلت به  
ففي جواز زنده خلاف  
الصحيح المنع لاستزافه  
اجتماع النقيضين لان  
العام مخاطب من حيث  
انه منادى وغير مخاطب  
من حيث انه مضاف الى  
المخاطب وجوب تباينها  
(قوله وهو ما اجتمع فيه  
الخ) قال الدونشري قال ابن  
الانباري في باب الترخيم مع  
ما ملحة الفتح واختلف  
فيه فقيل بوجه التقدير  
باطل ثم اجمعت التاء في  
معدبها ووقعت لوقوعها  
موقع ما سكت القنع  
وهو ما قبل هاء التأنيث  
وهو ظاهر كلام سيبويه  
فكون على هه مقحمة  
بين الحاء والتاء المحذوفة  
الثبوت وقيل ليس بمرخم  
وعلى هذا قيل هو مرخم  
منصوب على أصل  
المنادى ولم ينون لانه  
لا ينصرف وقيل يعني على  
الفتح لان مهم من يني  
المنادى المفرغ على الفتح  
لشاكل حركة امرائه لو  
أعرب فهو نظير لا رجل  
في الدار أو نذهب في الغائل

فاخبر بسكون الموحدة وقع الجمع منادى وانت الاول منادى وكان القياس أن يقول يا ايها الله  
مفعول حذف عامله ولكنه آتيا بضمير الرفع عن ضمير النصب أولا لملاطمة دمجته لفظ المرقي عجاز  
مجته لفظ ضمير الرفع واجاب انه عن افعال البيت بان يفهم التثنية لا التثنية لان التثنية في المثال من باب  
الاشتغال وانت الاول في البيت مبتدأ وانما في ذلك أو تو كيدا وبذلك وصل والموصول خبرا ونقوا  
على ان ضمير التكلم والتأنيب لا يجوز زندها مقالا قال لا يا ايها ولا يا هو ولا يا ماه (و) السادسة  
(اسم الله تعالى) نحو يا الله (اذالم يعرض في آخر عالم المنددة) عن حرف النداء لان زندها اسم الله تعالى  
على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يبدل عليه دليل والحذف لئلا يكون الدليل (و) الحازم بعضهم  
وعليه قول أمية بن أبي الصلت (الثنى) (رضيت بك اللهم ربنا على رأي) (أدين المسألة بك اللهم واضيا)  
أي بالله وأرى من الرأي في الأمور وأدين مضارع دان بالشي إذا اتخذ ديننا ودينناى عاقبة الاصل ان  
أذن حذف فان فارتفع المضارع بعدها على حذف لم يسمع بالبعدى والهاء مفعوله وراضيا منصوب  
برضيت اما على المحاذية من فاه له اولى للمفعولية المطلقة على حذف لم يسمع فاعلم ان قياما و على الوجهين  
فهو مذكور وما بينهما اعتراض وراضيا مفعول رضيت والمعنى رضيت برضى بك يا ايها الله فان أرى أن اتخذ  
المسألة بك يا الله (و) السابعة والثامنة (اسم الإشارة واسم الجنس لمعين) لان حرف النداء في اسم الجنس  
كالعوض من أداة التعريف في حقها لا يحذف كالحذف في الادقواسم الإشارة في معنى اسم الجنس  
يخرى بجراه قاله الشارح (خلافا للكثيرين فيها احتجوا) بقوله تعالى ثم أنت هؤلاء تتلون أنفسكم أي  
يا هؤلاء (بقوله) وهو قوله (اذالم يعرض) لعلها على صاحبي (عشاك هذا لوعة وغرام)  
يريد يا هؤلاء لوعة مقبلة أو تقدم خبر في المجرور وقوله (أطرق كرا) \* ان النعام في القرى  
وهو مثل ضرب بيان تكبر وقواض من هو أشرف معناه طاطي باكر وان أرسلت وانقض ههك الصيد  
فان اكبر منك وأطول فتعاقوا النعام قد صلت وجئت من البدو الى القرى (واقصد حقوق) وهو مثل  
يضرب لكل منظر وقع في شدة هو يخل باقتدائه نفسه به (وأصبح ليل) وهو مثل يضرب بيان  
يظهر الكراهة للشي وأصله ان امرأته قد علمت الرأى والقيس وكانت تكرر هه فقلت له أصبحت أصبحت  
يا قلم فلم ياتك اليها فرجعت الى خطاب الليل لانهما تستطفا على سر صبيعا بالليل كقوله  
\* يقولون نور صبيح والليل عام وهو الاصل فيها الطرق ما كر وان فرخهم على لقمة لا ينتظر فقلت الواو  
أفوا وقد اغتنق وأصبح بالليل نور واصبح (وقلت نند البصر بين ضرورة في النظم) (وشنود)  
في الشر قال المرادى في شرح النظم والاندفاع القياس على اسم الجنس لكثرة نطقا وشر وأقصر اسم  
الإشارة على السماع اذ لم يوجد الا في الشعر وما نحو ثم أنت هؤلاء تأول على ان كنتم مبتدأ وهو لا خبرا و  
بالعكس وجهه فتكون حالا واقصر في النظم على قوله

وغدير مندوب ومضرموا \* جامعتا ناديعرى فاعلها  
وذلك في اسم الجنس والمشارة \* قل ومن يعبه فاذصر علفه  
(الفصل الثاني في أقسام المنادى) فتح الدال (و) ذكر (أحكامه) للمنادى على أربعة أقسام احدها  
ما يجب فيه ان يبنى على ما روي في من كة أو حرف (لو كان معربا) على سبيل الفرض (وهو ما اجتمع  
فيه أم ان احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو (زيدني قولك) (زيد  
معرفة بالعلمية قبل النداء واستحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وبعده الناعم  
ما روي عن نحو الشمال هي \* بالفتح (قوله واستحب ذلك التعريف) فان قلت العلم اذا رداه فته تكرر في الفرق قلت  
الفرق انه ليس المقصود في الاضافة الا التعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة فلو اضيف مع بقائه تعريفة  
كانت الاضافة له اذ لا فائدة فيها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاشارة الى الكلام اليه فلا حاجة الى تكرير المنادى

(قوله المرحي) هل يدخل فيه العذبي كعشرة عشر (قوله وغيره) قال الدنوشي يحتمل أن يكون معطوفا على حله فيكون المراد  
 المجموع على غير حده وهو جمع التكسير ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله المرحي وأقراد الضمير باعتبار المذكر ويشمل جمع  
 التكسير ويحوز بدو عمرو (قوله في انضمام) قال الدنوشي ليس الاحتراز عن لغة الكسروية كما ذكره أسامة فلا يقسم إلى سواء  
 كان مبتدأ قبل التناضح أو الفتح أو الضم أو السكون أو الكسر نحو أنت وهو ولا وهو لا وحدام وكتب شيخنا القنبري بعده يعني بتناضح ان  
 الضمير مجموع أنت إما على الأصح من أنه انقطاع فلا تظهر هذه النكتة أنه مبنى على السكون والضم مقدر على النون (قوله اتفاقا) في  
 دعوى الاتفاق أنظر ظاهره فان الظاهر أن من يجعل أعرابهم لغة الضمة مقدره هنا وفي شرح الفصل للاندلسي بعد أن ذكر  
 أن بناءه على الالف والواو يقال ١٦٦ الضمة مقدره عليهم ما عند من يجعلها محرفا عن أعراب (قوله كقوى وقاض) قال الدنوشي قال

وقيل سلب تعريف العلم مقوت عرف بالاقبال وهو مذهب المبرم والفراسي ورد بنده اسم الله تعالى واسم  
 الإشارة فلهذا لا يمكن سلب تعريفهما الكونيهما لافلان التكرار (أو) كان التعريف (أو) عاوضا في النداء  
 بسبب قصد الإقبال نحو ما رجل تريد به معنا) وأليه ذهب ابن الناطم وقيل تعريفه بالحدوث ونات  
 باعتبار (أو) الامر (الثاني الآخر) ادونعني به أن لا يكون مضافا ولا شذوذا به فدخل في ذلك المركب المرحي  
 والمثنى والمجموع على حده وغيره نذكر أن نأينها فالحري (نحو ما معذب كبر) ومعناه في ما قال أعذب  
 يحيى عدا الكبرياء تجاوزه حتى قلت أبو الفتح عن الفارسي (و) المثنى (نحو ما زيد بن) والجمع على حده  
 وهو جمع المذكر السالم (نحو ما زيد بن) وتنبية للتكرار وجهه السالم (نحو ما زيد بن) والجمع على حده  
 المكسرة في التذكير (نحو ما زيد بن) والجمع السالم في التانيث (نحو ما زيد بن) والجمع على حده  
 كان به في قبيل النداء) سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث فالاول (كسبويه) في لغة من بناء (و) الثاني (نحو  
 حدام في لغة أهل الحجاز) أم غير علم (نحو هو لا في لغة الضم وهو لا كقوى أنت) فما كان معربا أصبح  
 إلا محرفا عن مثنى ولا مجموع على حده أظهر فيه الضمة وما كان من مثنى أو مجموع على حده ذبته على تأنيب  
 الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معنلا كقوى وقاض أو مبتدأ قبل النداء (قد رت  
 فيه الضمة) ففي نحو ما سبويه ما هو لا وماذا ما أنت ضمة مقدره في آخره مجدد للنداء (و) يظهر أثر  
 (قلت) التقدير (في) يامه منقول ما سبويه العالم برفع العالم) مراعاة لضمة مقدره في آخره (ونصبه) مراعاة  
 له فان محله نصب على المنعولية (كأن فعل في) نادم ما يجدد بناءه ونحو ما زيد بالفاضل) برفع الفاضل  
 مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبا مراعاة لظله (و) العلم المركب الاسنادي (الحكي) ما كان عليه قبل العلامة  
 (كلابتي) في تقدير الضم في آخره (تقول ما نابط شر المقدام) بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره (والمقدام)  
 بالنصب مراعاة لظله ومقتضى التشبيه ان الحكي ليس مبتدأ والمقول له معنى وهذه التبعوت مقصود فحذف  
 سبويه بناسبه العلم وزيد بناسبه الفضل وتأنيبها في انسابه الأقدام ومعناه جعل السلاح تحت أبطه  
 وأخر قوله الحكي من لغة من أعمره أعراب المتضامين فانه ينصب الأول ويحذف الثاني بالاضافة ويصير  
 من قسم المضاف وفي باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية جعلته معلما للغير ذلك اللفظ والواجب  
 الأعراب اه فعلى هذا تقول في كيف وهو لا وما كومتا اعلاما ما كيف وهو لا وما كومتا منضممة  
 ظاهرة فهي متجددة للنداء إلى هذا القسم أشار الناطم وقوله وان العرف للمنادي المقداد البينين

في التسهيل ويحذف  
 تنوين المقصود المعين  
 بالنداء وتثبت ياءه عند  
 التحليل لا عند نون قال  
 الدماميني فهما متفقان  
 على ترك التنوين والخطاف  
 بينهما اتفاقا في ثبوت  
 الياء وحذفها أو وجه  
 الأول انه لما بني حذف  
 تنوينه فثبتت الياء  
 لزوال موجب حذفها  
 وهو التنوين وقد رت  
 الضمة على البناء لثقلها  
 ووجه الثاني ان النداء  
 داخل على اسم منون  
 محذوف الياء فذهب  
 التنوين وبقي الاسم على  
 حاله وقد رت الضمة على  
 البناء محذوفة هذا الزكان  
 المقصود معنى بالنداء وما  
 غيره فيقال فيه يا قاضيا  
 بالياء والتنوين ويسدل  
 التنوين في الوقف الفاء  
 وقوله فهما متفقان على

ترك التنوين بخلاف سائفة الرضى عن بونس ونصه وونس يحذف ياء المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض (و)  
 لأنه بعد لام المنقوص انبساط السكون بالألم أو إضافة اه وظاهر كلام التسهيل كقول الرضى ان بونس يخالف في الوجهين ثم  
 قال في التسهيل فان كان المنقوص أصل واحد ثبت البناء لاجتماع قال الدماميني كما في مرسم فاعل من أرى اثنوي فانه يبقى على أصل  
 واحد وهو الالف تقول يامى يامسا كنه اذا وقت عليه (قوله نحو ما زيد بالفاضل) قال الدنوشي ويعتدل الكوين كيا ياتي يجوز بناء  
 العلم على الفتح في نحو ما زيد بالفاضل فيعلم ان ساذ كرهامة بغير مذهبهم (قوله والمقول أنه مبنى) الذي ذكره السيد في حاشية  
 المتوسط في موضعين من عمر ب (قوله من لغة من أعمره الخ) كتب شيخنا القنبري ما من نسخة الدنوشي ينظر فيما اذا كان العلم  
 مركبا من أكثر من جزأين هل غلبت هذه اللغة فيه أو تجوز به عليه فهل يضاف الجزأين الا باللفظ أو كيف الحال وينظر أيضا فيما اذا  
 كان الجزأين الاول غير قابل للاضافة كاسم الإشارة أو نحو (قوله اذا نقلت الكلمة المبنية) شامل للضمير واسم الإشارة



(قوله النكر قفرا المقصودة) ينبغي ان يشمل المتي والمجوع كما لو قال لا عني بارجلين خذا يني ولم يقصد اثنين معينين أو ما سلبين خذوا يدي ولم يقصد جماعة معينة (قوله ما غافلا الخ) قال الدوشري هو شبه المضاف أيضا لعمله النصب في الجملة به وهو في حال من ضمير غافلا المستوفى (قوله وانما ذكر الشواهد الخ) قال الدوشري فيه نظر اذ يذكر الشواهد واحدا وهو اليقين وأما قوله فهما مثلالا لانهما دان وكتب شيخنا الغني بعد موقدة ال أطلق على الجمع شواهد من باب التغليب كالنعرين شرف الشاهد على المثال (قوله الثاني المضاف) سكتوا هنا على كان المضاف مبنيا لصاله قبل التداء كيانسويه الزمان أو عروضا بسبب الاضافة نحو ياوم لا ينشع مال ولا يبنون ونظائرهم منصوب محلا ولا يقال انهم بنى على ضم مقدولان المنادى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا له لكونه مبنيا فان قلت ههنا ان يقال انهم منصوب بفتح مقدرتهم من ظهورها ١٦٧ اشتغال الا يخرج كذا البناء علة

لا يمكن ذلك لانه مبني والاهراب انما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كالإختفى (قوله اما بعد الخ) لا يختفى ان الاتصال المذكور أعني من العمل والعطف قبل التداء لشموله الاتصال الوصول بصلته والموصوف بصفته نحو ما من خط يكذا وقصته ان تكون من فيها في محل نصب وهو خلاف ظاهر قول التهيل لاعمال فيه بعده ولا يكمل قبل التداء يعطف نسق اه فان ظاهر ان الوصول من المفرد في قدر فيه الضم ويؤيده ما ذكره الشارح في باجواد لا يدخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا معمولا لعظيمها والموصوفة

(و القسم الثاني) من أقسام المنادى (ما يجب نصبه هو ثلاثة أنواع أحدها النكر دهر المقصودة) جامدة كانت أو متحركة بشر أو شجر (قوله الواعظ باغافلا والموت يطلبه وقول الاعني بارجلين يدي وقول الشاعر) وهو عبيد يشون بن وقاص المحارفي (قيارا كالماء حرضت فيلقن) \* نداهي من نجران أن لا تلاقيا لان الواعظ والاعني والشاعر لم يقصدوا أحد بعينه (و) اغاز والشواهد رد الما نقل (عن المازني انه أحال وجود هذا القسم) مدعيان ان نداهي المعين لا يمكن وان التثوين في ذلك شاذ أو ضرر وهو عرض أي آتيت العروض وهو مكتوب والمذكور مأخوذ من نجران بادالين النوع (الثاني) مما يجب نصبه (المضاف سواء كانت الاضافة محضة) وهي المضافة من شائبة الاتصال (نحو ربنا اغفر لنا أي باربنا) وغير محضة وهي اضافة الصفة للمعمول (نحو يا حسن الوجه) قل (عن غلب) وهو أحد بنجي (أجازه الضم في غير المحضة) فيجوز يا حسن الوجه ضم الصفة لان اضافتها في تقدير الاتصال ولنا ان البناء ناشئ عن مشابهة الضم وهو مقفود هنا وأنه لا سماع يقتضي ذلك فلان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة ما حسن فيلحق بل في قوة ما حسنا الوجه هذه التسمية قد عرفت ان قال ان هذه الاضافة تعيد التخصيص نظر الى ان حسن الوجه أخص من حسن النوع (الثالث) الشبه المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه) اما بعد أو عطف قبل التداء والعمل اما في فاعل أو مفعول أو مجرور فالاول (نحو يا حسنا وجهه) فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن (و) الثاني نحو (يا طالع الجبل) قبل منصوب على المفعولية بطالع (و) الثالث نحو (يا رفيقا العباد) قبل العبادية على رفيقا (و) المعطوف نحو (يا ثلاثة وثلاثين) فمن سميت بذلك أي بالمعطوف والمعطوف عليه مع اقتراب نصبهما الاطول بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلا شبهة بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكاملين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم على في آخر فاشبهه ضاربا زيدا أو ما نصب ثلاثين قبل العطف على ثلاثة (و) يمنع ادخال ما على ثلاثين لانه الجزأ الثاني من العلم فاشبهه شمس من عبس شمس ولا تدخل على (و) خلافا لبعضهم في اجازة ذلك بالتخلف الشبه في بعض الاحكام عن المشبه (و) ان ناديت جماعة هذه (العدة عندنا) فلا يخفى

كله وصورة وكان الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به الخ وشموله الاتصال الوصول بصلته والموصوف بصفته على العمل والعطف مع افعلة التهيل (قوله يا طالع الجبل) فيه اشكال اذ لم يوجد اعتمادا وهو شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفا ويوجب تعريف الطالع (قوله يا ثلاثة وثلاثين الخ) أتت خبرها به حيث وقعت التسمية بالكاملين فاعراب كل واحدة على حدة مشكل الآن يقال اعراب كل بالاعراب الذي استحقته المجموعة دفعا لتعكم قولهم الزمان حلو ما مضى (قوله وان ناديت جماعة هذه عندنا الخ) قال الدوشري فاذا ذكره المتن الشرح في مسألة ثلاثة وثلاثين اذا لم يكن على ما طرقت في بعض طرق بقية الاخفش وفصل الاخفش فقال ان أريد بذلك جماعة سلبها هذا العدد فلا يجوز الانصب الاسمين لهما اذ إذا وقع على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة الثلاثون على حدة كما لم يحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل و ينبغي أن يفصل فيما اذا كان كل منهما على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالتداء فالحكم كذلك وبين ان يقصد ثلاثة متباعدة فيضاهيها ما انتهت وكتب شيخنا الغني بعد

وظاهره هو وجوب نصب الاسمين ولو اراد بهما معين وهو محال وقصة معنى قوله حكمه بحكم المعطوف الخ أنهم لما نزل ذلك وراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما أو ما قوله قيل وينبغي الخ فحل نظر اذ كونها كاللحطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على قصد هما كونهما غير معين ومما عايناه ان هذا قد لا يتبعه محال نظر ايضا لانه لو كان مقصودا ان الظاهر عدم نصبه وله انما زاد في المسئلة عما هو متجدد لانه فيها فهمه والله الموفق للاصواب اه وأقول ذكر المحمدين محل ضم الاول اذا اراد بثلاثة معنيين لان المنادى انما يبنى اذا كان مقرا للمعني وكذا يجوز في ثابته اذا كان مع الوجهان الا اذا اراد به معين أما اذا اراد بهما لمع معنيين فالظاهر نصبهما كما توسمى رجل ثلاثة ثلاثين اه ملخصا واعلم انه لا يلزم من ارادة ثلاثة معنية ارادة ثلاثة معنيين وان كان تعيينها حاصل لا لا يلزم من حصول الشيء ايرادته (قوله لانه اسم ١٦٨ جنس اراد به معين الخ) أفاد أنه لا يفي عرف النداء لانه لا يباشره وقضية امتناع ان

يقال ما يذو رجل وفيه خلاف فانظر حواشينا على الالقية (قوله فيجب ضمه) قال الدونشري فيه نظر بل هو مبني على الواو نابتة عن الضمة اه وأقول ذكر واعند قول الالقية ناع في الضم له شمل المثني والجمع كيان بدان صاحبي عزو باريضون أصحاب عمرو لان بعضهم يجعل الالف والواو نفس الضم (قوله لا يجب بان النداء الخ) قضية هذا الجواب أن المنصوب لا يعرف فقه لانه تعينه قبل التعريف وهذا في الجواب نظر ولعل المقصود منه ان التركيب في جلداته يجوز فيه الوجهان (قوله قلما اختلف الخ) قال الدونشري فيه نظر لانه ان اعتبر ورود النداء على الصفة مع موصوفها كان النصب واجبا وان اعتبر وروده على الموصوف وحده كان الضم واجبا فاني بآتي جواز الوجهين وقوله سابقا للعرب تؤثر نصبها على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر رأي ترجح ما ذكر رأيي بان على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال ان مثل هذا التركيب في جلداته يجوز فيه الوجهان (قوله واخبر سيبويه بذلك) قال الدونشري فاعل اخبر راجع الى نونس وسيبويه مع قوله وكنت سبختنا القنيمي بعدهم يحتمل ان المعنى ان سيبويه قال ان النكرة المذكورة هو وصف المعرفة فاحتمل بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب وهذا ولكن الاحتمال الاول اقرب او متعنه (قوله اوجب الخ) قال الدونشري هذا الجواب متضمن منع قوله وانما وصف المعرفة لا يلزم من حكايته نفس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة في غير ذلك فيقال ما يعرف صفة موصوفها بكرة (قوله والقيم الثالث الخ) قال الدونشري قد يقال عليه كيف يصح جعل هذا اقسامها في الاول والثاني اذ اقسام الالبيين تغايرها مع ان هذا مبني على الضم تقدير اعند من يجعل حجة متقدمة اتباعا لبا بعده فهو نظير ما موسى مثلا ولا

الصفحة موصوفها كان النصب واجبا وان اعتبر وروده على الموصوف وحده كان الضم واجبا فاني بآتي جواز الوجهين وقوله سابقا للعرب تؤثر نصبها على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر رأي ترجح ما ذكر رأيي بان على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال ان مثل هذا التركيب في جلداته يجوز فيه الوجهان (قوله واخبر سيبويه بذلك) قال الدونشري فاعل اخبر راجع الى نونس وسيبويه مع قوله وكنت سبختنا القنيمي بعدهم يحتمل ان المعنى ان سيبويه قال ان النكرة المذكورة هو وصف المعرفة فاحتمل بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب وهذا ولكن الاحتمال الاول اقرب او متعنه (قوله اوجب الخ) قال الدونشري هذا الجواب متضمن منع قوله وانما وصف المعرفة لا يلزم من حكايته نفس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة في غير ذلك فيقال ما يعرف صفة موصوفها بكرة (قوله والقيم الثالث الخ) قال الدونشري قد يقال عليه كيف يصح جعل هذا اقسامها في الاول والثاني اذ اقسام الالبيين تغايرها مع ان هذا مبني على الضم تقدير اعند من يجعل حجة متقدمة اتباعا لبا بعده فهو نظير ما موسى مثلا ولا

يصح حقه قسمه برأسه الا عند من يجعل فتحته فتحه بنما لفتحته اتباع (قوله مبطل مضاف) قال الدنوشري لاجاز ان يكون مضافا بن  
 لغيره لان المراد لفظه فيكون ان يدللنا منه ولا يصح كونهم عاطف ببيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثاني المضاف اليه ان يذكر  
 وان اشترط به ضمهم وقلان ابن فلان لا يجوز فيه الا ضم خلافا لما يجوز فيه الوجه ان أيضا وعلى بعض اختيار الفتح بقوله وذلك للكثره  
 استعمال المنادى حيث يندمج كونه في الاصل مغفول لفتح تحفة الفتح مع انها ماضية كمره ١٦٩ صفة وهو واضح القول في

الاصل فتأمل (قوله وفتحته  
 اما على الاتباع) قال  
 الدنوشري وعلى كون  
 الفتحه لا اتباع تقدر  
 الضمة فيه المناسك من  
 ظهورها حركة الاتباع  
 وعلى اقحام ابن فيكون  
 زيد مضافا الى سعيد كما قال  
 الشارح وينظر ماوجه  
 فتح ابن وقد يقال انه فتح  
 تحفة او هوئا كيدولا  
 ينافي التأكيد الاقحام كما  
 صرح بذلك المرادى نقل  
 من بعضهم في ما بعد عند  
 الاوس على قول سيدويه  
 من ان الاول مضاف  
 للاوس والثاني مقسم  
 عند الفتح (قوله أو منادى  
 سئل عنه الخ) قال الدنوشري  
 قد يقال لاقر ينسب على  
 حذف حرف النداء  
 فكيف حاز حذفه وقد  
 يحجب عنه بعدم تسليم ان  
 لاقر ينسب (قوله وأنشدوا  
 الخ) قال الدنوشري ورد  
 استدلال الكوفيين بأن  
 عمر محذوف الالف بناء  
 على جواز المحاق في غير  
 تعجب أو استعجاب أو نداء

وهو نون أحد هـ المان يكون المنادى (علما مغفول موصوفان مبطل به) أي العلم (مضاف) الابن  
 (الى علم) آخر (تحويزا يدين معبد) يضم بذيل الاصل وفتحته اما على الاتباع لفتحته ابن اذا لما حاز  
 بينهما ما كان فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما  
 شيئا واحدا كخمس عشر وعليه أقصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن  
 وافتاقه زيدا الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلائمه حكاية في البسيط مع الوجهين  
 السابقين فعلى الوجه الاول فتحته زيدا بفتح الاتباع وعلى الثاني فتحته بناء وعلى الثالث فتحته اعراب  
 وفتحته ابن على الاول فتحته اعرابا وعلى الثاني بناوعا على الثالث غيرهما (والثاني عند البصر بين غير  
 المبرد الفتح) تحفة فكان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابنه وان كان على التركيب فهو نظير لا زجل  
 ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يازيد بـالـعملات اذا فتحت الاول على قول  
 سيدويه وذهب المبردة الى ان الضم أجود وهو الة اس وضم ابن كسان ان الفتح أكثر (ومنه قوله) وهو  
 روية عند المحوهرى أو رجل من بني الحرث عند العيني وضمه انه الصواب  
 (يا حاكم بن المنذر بن الحارود) \* سر ادق لغير تعليق عمود  
 بفتح حكم وقال المبردة لو قال يا حاكم بالضم لكان أولى لانه الاصل (و يتعين الضم) اذا كان الابن غير صفة  
 بان كان بدلا أو بياناً أو منادى سقط متصرف النداء أو مغفول لا فعل محذوف أو تقدره أعني ونحوه  
 ويتعين الضم أيضا اذا كان المنادى غير علم أو كان الابن مضافا لغير علم كما في (تحويزا) رجل ابن عمرو يا  
 زيد بن أخينا لفتحاً علمية المنادى (وهو رجل في) الصورة (الاولى) انتقاء (علمية المضاف اليه في)  
 الصورة (الثانية) يتعين الضم أيضا اذا ضل بين العلم والابن كما في (تحويزا) زيد الفاضل ابن عمر والوجود  
 الفصل (بالفاضل) (و) يتعين الضم اذا كان الوصف غير ابن كما في (تحويزا) زيد الفاضل لان الصفة (وهي  
 الفاضل (غير ابن) وإلى ذلك الاشارة بقول النظم \* وتحويزا ضم واقتصر \* البين (وليشترط ذلك  
 الكوفيين) (وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علمه الفتح التركيب قد حاد في باب لا تحوّل لاجل  
 ظريف بفتحهما يجوز واذلثنا (وأنشدوا) عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز  
 فلما كعب بن مامة وابن سعدى \* (يا جود منك يا عمر الجواد)  
 الرواية بفتح عمر والجواد والقرافي منصوبه وكعب بن مامة هو كعب الانادي الذي أشر رقيقه على  
 نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارث بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى أمه  
 و يروي أودى مكان سعدى قبيل والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكى الاخفش ان بعض  
 العرب يضم ابن اتباعا للضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل سر كتمان من الاتباع في  
 كون قلظ من كلبين وفي تبعية الثاني للاول ولكنه مخالف في كونه اتباعا مع بيليني والحمد لله بالعكس  
 (والوصف نائبة) في جواز فتح المنادى معها (كالوصف بابن) في ذلك لان ابنة هي ابن بـانـة التاء (تحو  
 يا هند ابنة عمرو) بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجر غير حصين وتاء التانيث

(٢٢ مصرح في) ذكره الانباسي في شرحه للالفية والمرادى كذلك وزاد انه محتمل ان يروى ضرورة وحذف  
 التنوين لانتقاء الساكنين وحذف الف مائة في البيت للضرورة (قوله رقيقه) هو الفقي النمرى صاحبها الذي كان معه في السفر  
 (قوله وحكى الاخفش الخ) قال الدنوشري وعلى حكاية الاخفش يكون ابن منصوبا بتقدير امع من ظهور فتحته ضمة الاتباع (قوله  
 في جواز فتح المنادى معها) قال الدنوشري ظاهره انها ليست مثله في غير ذلك كحذف ألفها وقد يقال انها ليست كذلك لانه الذي قدمه  
 الموضع فلي تأمل (قوله اتباعا) مقصود عليه فيه نظر اذا اوجبه السلاطة المذكورة تأتي أيضا هنا (قوله وتاء التانيث)

في حكم الانفصال) جواب عما يقال الاحكام انما تبني على حركة الاخر ونون اية التي اتبعت ليس آخر او انما يجعل الاتباع لتمام اية لان النون تكون جزءا من اجزاء حركته ينتمى ما وانما احتاج الشارح لذلك لئلا يجعل الفتح للاتباع للتركيب واللازم الفتح في بنت كما يعلم مما قلناه في عمرو بن العلاء بهذا يعرف ما في قول الشهاب القاسمي قضية قول الشارح واما التام في ان الاتباع محرم كقول ابن تيمون التام لانه من ذلك وقضية قول الشاطبي في تعليل فتح العلم الموصوف بآب ووجه الفتح الاتباع محرم كقول ابن لان الاسم من اكثر استعماله ماصارا كالاسم الواحد فيكون في الاتباع مما جاز في الاسم الواحد انتهى انه لا يباح الى ان يقال ان التام في اية تحبب انما يحتمل ما بين في حكم الانفصال انتهى وقوله ولا مانع يحتمل ان معناه ولا مانع من اتباع حركة النون وان لم تكن آخر الالها آخر حكما يحتمل ان معناه لا مانع من اتباع حركة التاء وروان النون حازر حصين لغيرها فقدر (قوله في النهاية الخ) قال الدونشري فيه نظر لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضي كسر التاء اتباعا بل عليه في الفتح وفي فهم من كلام الشارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر واما نحو زيد بن زيد بن مسمى بما هما بالتاء على قياس ما زيد بن سعيد بالفتح لتعذر الفتح هنا بخلافه في مسلمات فيقول قول الشارح ولا في المثنى ١٧٠ والجموع على حده وقوله وهذا مبنى على القول بالتركيب فيه ونظر ما في المثنى

في حكم الانفصال (ولا أثر للوصف في بنت) عند جمهور العرب فنفخوا بهند بنت عمرو وجواب الضم ومنتقم الفتح لتعذر الاتباع لان عينها جازر احصينا وهو محرك الباء الموحدة جوزه عمرو بن العلاء شماعنا على ان الفتح للتركيب ومثله ما زيد بن عمرو بن تغلب ان تعذر الاتباع ويجوز للتركيب وشبل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والجموع مسمى بهما في النهاية اذ اسميت مسلمات وبن زيد بن وبن زيد بن حاكما اعرابا قلت فيمن قال ما زيد بن عمرو بن تغلب ويام مسلمات بن عمرو بالكسر وما زيد بن عمرو وبن زيد بن عمرو بن عمرو على من ضم نقول يا مسلمات بن عمرو وما زيد بن عمرو وبن زيد بن عمرو ومن أخرى الاعراب في النون أخرى النون بحرى الدال فيفتحها الواضحة انتهى وهذا مبنى على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا خلاف في مسلمات اذا كسر التام ولا في المثنى والجموع على حده ولذا قال في التسهيل ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا عنه وباعيسى بن مريم لا يقدريه الا الضم خلافا للقرء او النحشى واذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة ما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطأ كما في السنداء تقول جافى زيد بن عمرو يحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول

حاروق بن قيس بن تميم \* تروحت شيعة اغلظ الرقبة  
وان كان الابن خبرا انكمس الحكم فينون الخبر عنه وثبت ألف ابن عطلا تقول زيد بن عمرو بن ثوبان زيد  
وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جافى زيد بن اخينا بن ثوبان زيد واثبت ألف ابن عطلا فالحكم  
المذكور متعلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله حتى زال أحد  
الشرطين عاد الاسم الى أصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع (الثاني ان يذكر) المنادى حال

المثنى والجموع على حده معناه اذا حكى اعرابا فلا يراد عليه الاعتراف واعلم ان كون  
كلام النهاية مبني على القول بالتركيب متعين بالنظر لما خصه على حكاية الاعراب لمساينه في وجهه واما بالنظر لقوله ومن أخرى  
الاعراب الخ لكن المناسب ان يكون على مثال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وان حازر ان يكون للاتباع فقوله واما  
على الاتباع فلا يخفى فاعلم انما خصه على حكاية الاعراب (قوله حاكما اعرابا) قال الدونشري ضم اعرابا راجع لذلك (قوله في فتحها)  
أي ان ركب وقوله أو يفضه أي ان لم يركب (قوله واما على القول بالاتباع فلا) لان القياس على هذا ان يقع آخره (قوله فنفخوا بعيسى  
الخ) قال الدونشري على في شرح التفسير عدم صحة تقدير القصة في نحو باعيسى مدم القائمة (قوله ان يحذف التنوين الخ) قال  
الدونشري وحذف التنوين وما بعده واجب لاحراز (قوله والالف الخ) قال الدونشري فيه بعضهم بان لا يكون أول سطر وجميع ما  
قبل في ابن ياتي في اية نداء وغيره وفيه وقفة (قوله الثاني الخ) قال الدونشري وقد قبل قوله ان يكون مضافا وكذا في النوع الاول أي  
ذوان يكون مضافا لجواز الوجهين في الاول على اختلاف الاعتبار من الضم على انه مفرد ويصير من القسم الاول واذ في قسمه أربع  
نوعيات كما ذكره الشارح وفي بعضها يكون مضافا لكون من القسم الثاني فلا يخفى عن القسم الاول أو الثاني قد ذكره ما زاد انضاح  
انتهى وأشار الى انصافه الى أنه كان ينبغي للناظم ذكر هذه المسئلة هنا لما اشار كتم المسئلة الوصف بآب في جواز الفتح والضم وتأخيرها الى فصل

والجموع فلما علمت  
ولما في نحو مسلمات  
فالتركيب يقتضي الفتح  
لا الكسر كما علمت أيضا  
اه وأقول وجه كسر نحو  
مسلمات على القول  
بالتركيب ان القائل به  
يجرئ المندى بجر كة  
نفسه وركبهم المؤنث  
في النسب الكسرة وقوله  
وأما نحو زيد بن اخ فان  
أرادته مع كونه بالياء  
على القول بالاتباع ثم  
بطلان قول الشارح لكنه  
ممنوع وان أراد انه على  
القول بالتركيب فهو عين  
كلام الشارح والظاهر  
ان قول الشارح ولا في

قائم المنادى مالا وجهه (قوله مضافاً) قال الدنوشري غير واضح لانه اذا ضم لا يكون مضافاً فلا يصح فرض المسئلة في المنادى المضاف  
(قوله باسعد الخ) قال الدنوشري اشير بسعد الاوس الى بيت من جملة آيات سمعها أهل مكتمن هاتفت هتف بهم قبل اسلام سعد  
ابن معاذ وسعد بن عباد وهن قوله  
فباسعد الاوس كن انتباهراً \* وباسعد سعد الحزرجين القطايف \* أجابني الى داعي الهدى وغنيا \*

على الله في الفردوس منية عارف  
يا حن الحسن الوجه والاحازر في (أيضاً) قوله وهو الاكثر) قال الدنوشري الظاهر انه لا يتأتى في هذه الخلاف المارقي بأزيد من سعيد انتهى  
واراد الخلاف المارقي من المبرور بان كيسان فالضم هنا كثيراً ما تعاقبهما قال الدنوشري وشمل ١٧١ قوله نحو باسعد الاوس الخ

العلم واسم الجنس والصفة  
نحو يا صاحبت صاحب  
زيد وخالف الكوفيون

في اسم الجنس فنعوا انصبه  
وفي الوصف فذهبوا الى انه  
لا ينصب الا منوناً تقولون

يا صاحباً صاحب زيد ولم  
يختفوا في جواز الضم في  
جميع ذلك وينظروا وجه

مذهبهم (قوله يا صاحباً)  
الفرق بين هذا الوجه  
وما قبله ان هذا يجوز معه

ذكر حرف النداء ولا يجوز  
على الاول وان قيل ان  
البدل على نية تكرار

العامل اذ هو تقدير  
معنوي (قوله واعترضه  
أوجيان الخ) اعترضه

واعترض المصنف انما  
يراد من ابن مالك ذلك  
والا فذهب مستند بظاهر

تعريف التأنييد اللفظي  
فانه صادق مع اختلاف  
وجهي التعريف ومعه

اتصال الثاني بما لا يتصل به الاول (قوله والثاني بالاضافة) لانه لم يصف حتى يسلب ثم يف العلميه (قوله وكان يلزم أن ينون  
الثاني) قال الدنوشري فيه نظر انقال به ضمهم ان ترك تنوينه راعا لما شاكه لم يقبله اولئك وهو ممن ذكر انمو كيد على رأي سيبويه  
المرادى (قوله وسعد الثاني الخ) قال الدنوشري يجوز فيه كونه مفعولاً للحنوف على قياس ما سبق و يؤخذ بما ذكره ان البدل والبيان  
يكونان بلفظ الاول من غير ما ذكره لان قال الحذف المضاف اليه الاول جارحاً (قوله وهو ضعيف الخ) قال الدنوشري قد

يراد ان العلمان ههنا يعني واحداً لفظهما متحد فكأنهما واحد فهو نظير قولك حازب يدق أي عمرو والمعاقلان (قوله وهو أخو الحزرج)  
الضمر راجع الى الاوس (قوله وهو المنادى الخ) قال الدنوشري نحو قائلين اذا أردت جمعاً بيني على الواو والاضمة الداء وهل يجوز في  
المعين الا ان الباء المصروفة (قوله وقوله اجد حال في شعبي الخ) الحاجة الى جعل ذلك بمنحرف فيملا عرج في التسهيل ان المراد

كونه مضافاً نحو باسعد الاوس فالثاني من السعدين (واجب الت نصب والوجهان) وهما الضم  
والفتح جاريان (في) سعد (الاول) والى ذلك أشار النظم بقوله

في نحو سعد سعد الاوس ينصب \* ناز وض واقنع اول انصب  
(فان ضمته) وهو الاكثر لانه منسادي مقدر (فالثاني بيان) الاول (او بدل) منه (أو) منادى ثان

(ياضار يا أو) مقعول ياضار (اعني) أو كيد قاله ابن مالك واعرضه أبو حيان انه لا يجوز والتوكيد  
لاختلاف وجهي التعريف لان تسمى الاول بالعلميه أو بالنداء الثاني بالاضافة وقيل في الموضوع في

الحواشي ومما منع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لا يتصل به الاول (وان فحقة) أي الاول (فقال  
سعيو به مضاف لما بعد الثاني والثاني مقدم) أي زائد (بينهما) وهما ضمناً على جواز اقحام الاسماء

وأشهر ما ياء على جواز فحقة فصل بين المضافين وهما كائناً الواحد كونه يلزم أن ينون الثاني  
لعدم اضافته (وقال المبرد مضافاً لحنوف محال لما أضف اليه الثاني) والاصل باسعد الاوس سعد

الاوس حذف من الاول دلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يدورجل من ظالمها وهو  
قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ بيان أو بدل أو كيد لان المضاف اليه الاول مراد

أو منسادي ثان (وقال الفراء الاسمان) الاول والثاني (مضافان للذكور) ولا حذف ولا اقحام وهو  
ضعيف لسابق من تواردها على معمول واحد (وقال بعضهم) وهو الاعمى (الاسمان) مركبان تركيب

خمس عشر ثم أضفنا الى الاوس خمسة عشر يدق فيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وسعد الاوس هو  
سعد بن معاذ رضي الله عنه وهو وسعد بن معاذ بن النعمان بن ارمي القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن خثعم

ابن الحرث بن الحزرج بن عمرو بن مالك وهو أخو الحزرج - القسم (الرابع) من أقسام المنادى (ما يجوز  
ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه) سواء كان علماً وتكرره مقصوده

فالعلم (قوله) وهو الاحوص (سلام الله ماطر عليها) \* وليس عليك يا ماطر السلام  
ينون من ماطر الاول مع ضمهم على البناء (و) التكررة المقصودة نحو (قوله) وهو جرب

(أجد حال في شعبي غريباً) \* أو لما لا يأتى واقترباً  
ينون من عبد الله نصبه على الاعراب اجراء لتكررة المقصودة بحري التكررة المقصودة وحاز في سيبويه

الموصوف يجوز نصبه أو نفاؤه من الرضى على أن هذا من الشبهة المصطف فنصبه لذلك الضرورة وهي بضم السين المعجمة وفتح العين المهملة وتوضع كجاسياتي في أوزان الألف المقصورة وتقدم في باب المفعول المطلق قوله بحذف الثانية قطعاً قال الدوشري ولا يجوز عكس الثالثة وهو حذف ١٧٢ ألف يا واثبات ألف الله انتهى وأقول مقتضى كلام الشارح جواز العكس لا محال

الثالثة نأزاه المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة يعني حتى جاء التثنية الساكنين للأز على الثالثة والأصل عدم الإجراء وعدم التثنية الساكنين حذف ألف يا واثبات ألف الله صار على القياس وقد تضمن كلام الشارح ألا جواز حذف ألف الله واثباتها مطلقاً واثباتها صادق على ما إذا حذف ألف يا (قوله ووجه حذف ألف يا) أي مع حذف ألف الله كالألف في قوله فقل اللهم قال في الجمع مذهب الخليل وسيبويه أن هذا الاسم لا يوصف له صار عندهم مع الهمزة الصوت أي غير ممكن في الاستعمال وذهب المبرد والراجح إلى جواز وضعه برفع على المفعول منصوب على الهمل وجعل فاعله قوله اللهم فاعله للسووات والأرض صفة قال أبو حيان والأصح ذهب سيبويه لأنه لم يسمع مثل اللهم الرحيم أو رحنا الآية ونحوها محتملة للتداء

ابن العلاء (وعيسى) بن عمرو بنس والجري والمبرد (النصب) مطلقاً (ووافق النظم والاعلم سيبويه في ضم العلم) كطرف البيت الأول (و) واقفاً (أبا عمرو وعيسى في) نصب (اسم الجنس) كجسد في البيت الثاني قال ابن مالك إن بقاء الضم راجع في العلم لثبته الضم مخرج في اسم الجنس لضعف شبهة الضم واختلاف في ثبوت المضموم فقيل ثبوت في ثبوت لأن هذا المبنى شبه العرب وقيل ثبوت ضرورة أنه ذهب ابن الجوزي قال في القتي وبقوله أقول لأن الألف مبنية على الضم وخبر في النظم بين الضم والنصب فقال واضم أو انصب الماضطر أنوثاً \* محله استحقاق ضم بنا وتظهر فائدتهما في التابع فتابع المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المضمون المنصوب يجب نصبه ويجزئ منه \* (مسئلة \* ولا يجوز زنادعا فيه آل) لأن زندهاء فيه التعريف وأل تغيد التثنية ولا يجمع بين معرفين فلا يقال بالرجل عند البصريين (الآي) أو بصورا أحدا هاء الله تعالى أجمعوا على ذلك تقول يا أيتها ثبات الألفين ألف يا ألف الله (و) والله بحذفها (معاً) والله بحذف الثانية قطعاً واثبات الأولى وعلل سيبويه جواز زندهاء الجملة بأن آل لا تغار قهواي عوض من هزلة أنه فصارت بذلك كلها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات ألف الجملة في النداء كان الفعل البدوي هزلة الوصل إذا سمي به قطعت هزلة تقول جاء في أنصر وأضر بضم الهزلة في الأول وكسر هاء في الثاني ووجه حذفها في الوصل النظر إلى أصلها ووجه حذف ألف يا أن اثباتها يؤدي إلى التثنية الساكنين على غير حدهم لكونهم من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية إعراف المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة (والأكثر أن يحذف حرف النداء) وهو يا خاصة (وتعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم) بحذف حرف النداء و بادة الميم في آخره ولم يزد مكان المعوض منه لئلا يجمع بادة الميم وأل في الأول وخصت الميم بذلك لأن الهمزة زادت آخر أكرم زرقه قاله السيرافي وما ذكره من أن الهم عوض عن ياء هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أمنا متجبر فيجوزون بالله في السعة ويطل ذلك أنه حذف على غير قياس وقد التزم وأنه لا يمتنع اللهم أمنا متجبر والاصل عدم التكرار (وقد يجمع بينهما) أي بين ياء الميم المشددة في الضرورة النادرة فتقوله (وهو أبو خراش الهذلي إلى إذا ما حدث أيا \* (أقول يا اللهم يا الهما) وإلى ذلك أشار النظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض \* وشد بالله في قرين وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين أحدهما أن يذكرها الجيب فكيف الجواب في نفس السامع وذلك أن زندهاء فتقول أنت اللهم نعم أو اللهم لا الثاني أن تستعمل دليلة الندرة وقلة وقوع المذكور فتقول أنا لا زندهاء الآن تدعوني أي ترى أن وقوع الزندهاء مقرونة بتقديم الدعاء قليل قاله في النهاية الصورة (الثانية الجمل المحكية) البدوي بال (نحو الما لطلق زندهاء سمي بذلك نص على ذلك سيبويه) وقال لا يمتزلة تأبط شرا لأنه لا يتغير عن حاله إذ قد عمل به في بعضه انتهى ومقتضى ما قدمنا في أنصر قطع الهزلة في هاتين أشار النظم بقوله \* (وامع الله وعجى الجمل \* (وزاد عليه المبرز ماسمي به من موصول مبتدوء بال نحو يا (الذي) قام

(قوله لئلا يجمع الخ) وترى كالأبداء باسم الله تعالى (قوله زرقم) في القتاموس الزرقم يعني للزاي (و) والتفاف الشدائد الزرق لثبوتها وذكر وفيه الزرق وال زرقون (قوله وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أمنا متجبر) أي أقصدناه خذفت الميم زرقاً وجعلنا شيئاً واحداً كما تعمل كذلك في علمي القول بأن أصلها هـ لأم (قوله ويطل ذلك أنه الخ) يطله أنضائه بخلاف المعنى بدليل أنهم يقولون اللهم أغفر وليس المعنى يا الله أقصد اغفر (قوله وقد تخرج الخ) قال الدوشري المراد أنها تخرج

عن النداء المحض فلا ينافي انتهى في الاستعمالين الآخرين في تقديرهم غير مودلاته على الغير هل هي بطريق التضمن أو لا هل نظر انتهى  
ولا يخفى ما في دعوى دلالة على النداء في هذين الاستعمالين من البهلا ولم يخلو وهو كون دلالة على الغير بطريق التضمن لا أدري  
ما معناه الأقرب في فهم كلام الشارح ان استعمالهما في ذكر مجاز غزل والقربة استعماله النداء في خبره العلاقة قوله لانه قد  
عمل بمضغ في بعض أي لان قام عامل في فاعله وهو الضمير المستتر قوله محكي بحالته ١٧٣ التي ثبتت له في التسمية هذا

لامدخل له في القسرق  
لوجوده في المنطق زيد  
وكان الظاهر أن يقول  
القسرق ان الذي قام  
المانع من بقائه قبل  
التسمية وجود آل وهو  
باق الخ وهو المناسب  
لقوله نحو المنطق الخ  
فقدسرق قوله وآما الذي  
الخ قال الدونشري  
فيه نظر اذ لا تسلم ان  
نحو الذي فيه حكاية  
أصلا الا باعتبار ذكر  
الحجة بعده وبأفعالها على  
حافظا قوله والاعراب يندر  
في آخر الذي قال الدونشري  
نظاها ان الحركات الثلاث  
تقدر وهذا ظاهر في  
الحكاية قوله حكيته  
الاسم المفرد الخ قال  
الدونشري حكاية باعتبار  
بقائه على ما بعده وآما هو  
تفنيه فهو معرب بالحركات  
الظاهرة فإن الحكاية  
قوله وليس محل النزاع  
قال الدونشري ضمير ليس  
يعود الى الموصول مجردا  
عن الصلاة أي فاذا سمى  
به وحده امتنع ندائه  
قولا واحدا القيام المانع

(و) يا (أى) قامت (وصوبه الناطم) في شرح التسهيل ومع تصويبه لم يثبت في بقية كتبه \* فان  
قلت لم قال سيبويه فيمن سمي بالذي تام له ان ينادى مع أنه أيضا محكي لانه قد عمل بعض في بعض كافي  
الحجة \* قلت الفرق بينهما ان الذي قام محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى  
لوجود آل وذلك المانع باق ونحو المنطق بل ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود آل بل كونه  
جاء وذلك المانع قد زال بالتسمية \* فان قلت المانع شيان الجملة وآل فاذا زال أحدهما بقي الآخر  
قلت لوصف هذا امتنع ندائه وانت لم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وآل  
ليس داخله على المجموع بل على جزء الاسم فاشبهه ما لو سميت بقوله عبدنا المنطق وآما الذي وصلته  
فأنا محكي حكاية المفردات لا حكاية الجمل فلما نادى انما هو الذي دون صلته والاعراب يندر في آخر  
الذي وهذا اذا سميت ما به ضمير متساوي موصولة نحو اعراب الرفع في أي بل تعرب به المحبب  
العوامل فتقول رأيت ابيهم ضربتو فزرت ابيهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فبهاه  
حكيت الاسم المفرد العامل فبهاه فقول رأيت ضاربنا يد او مررت بضاربنا وما كانت الصلة  
لا دخل لها في ذلك مثل الموضوع بالمرصول مجرد عن الصلة وليس محل النزاع وكأني أشار بذلك الى  
الفرق (و) الصورة الثالثة اسم الجنس المشبهه كقوله يا الخ فبهاه نص على ذلك ابن سعدان قال  
الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخ فبهاه فلذلك حسن دخول ما به لانه لا ينافي التقدير داخله على  
غير آل قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقديره مثل عز بل القيع الجمع بين ما وال آل والجاريا القربة لانه  
في تقديره بال أهل القربة وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على أنه غير صحيح انتهى وعندى ان  
تقديره ابن مالك صحيح ومنزل القيع بدليل قولهم قضه قولا أنا حسن لما ظن تقديره ولا مثل أي حسن فلو  
ان تقديره مثل منزل القيع دخول على المعرفة لما كان له هذا التقدير وجهه ولامر على لاني المعرفة  
والشاطبي لا يقول بعمل لاني المعارف (و) الصورة الرابعة ضرورة الشعر واليا أشار الناظم بقوله

\* وباضطرار خص جمع ما وآل \* كقوله  
عباس بالملك المتوج والذى \* عرفته بيت الملا عنان  
يجمع بين ما وآل في الشعر ضرورة (ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين) والكوفيون في اجازتهم  
ذلك يحتمل بالقياس والسماع أما القياس فقد حازوا اليه الاجماع فيجوز بالرجل قياسا على مجامع  
ان كلامه مافية آل وليست من أصل الكلمة وآما السماع فقد أشدوا  
فيا العلمان اللذان فرا \* اما كان تركبنا ناشر  
وهذا الا ضرورة فيه لتسكن قائله من ان يقول فبهاه لاما ان اللذان فرا وأجاب المازدون عن القياس  
بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ  
الفصل الثالث في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه وأقسامه أربعة أحدها محب نصبره راعاه لعل  
المنادى فان عمله نصب (وهو ما اجتمع فيه أمر أن أحدهما ان يكون) التابع (نعتا أو بياناً أو توكيدا

وقوله وكان الخ معناه ان الموضوع مثل بهجره لا ينبغي على ان ليس كالحجة لعدم عمل بمضغ في بعض قوله بدليل قولهم الخ) هذا الدليل  
انما يكون قاله الشاطبي لونهن تقديره مثل في قولك المذكور وليس كذلك فقد قالوا فيه انما على تقدير مثل أو ان بأحسن في  
تاويل فيصل أي ولا يفصل لما نطقت الشاطبي يرى تعيين هذا الوجه (قوله وهذا الا ضرورة فيه الخ) قال الدونشري مبني على تفسير  
الضرورة بما لا مندوحة عنه وهو ضعيف (الفصل الثالث) \* (قوله المبني) قال الدونشري هذه العبارة وقع نحوها  
لأن المحابيب قال الرضي كان عليه أن يقول توابع المنادى المبني غير المحبته التي في آخره زيادة الاستعانة بآيه لا ترفع نحو

بأنه لا يجوز ولا يجوز وعمر ولا المتبوع مني على التقهوه كذا توابع المنادى المحرور باللام لا تكون المحرورة تقول باليد وعمر ولا يجوز رفعها ونصبها بالظهور والأعراب في المتبوع انتهى وأقول قوله المنحى بيان لما نوق قول النظم ذي الضم وحكم مفهوه ومعهوه المنادى المحرور أن يوافق غير البدل والنسق فيجب نصب أوله بضمه المصنف على هذا وحكم البدل والنسق كحكمهما إذا كانا تابعين لمبنى كالمصنف المصنف (قوله أن يكون مضافاً) ولم تكن إلا مضافاً غير محضة فيجوز رفعه كالمضاف شبه كالحزم به السيوطي لكن صرح الرضي بأنه غير واجب ولعل الفرق بين ذلك وهو أن المتبوع متبوع لا حيث يجب نصبه أنه في حكم المقر وهو تابع فيعتقر فيه ما لا يعتقر في المستقل (قوله جواز رفع المضاف الخ) قال الدونشري قال الرضي أنما جازأ رفع في المقر دجلا على اللفظ ويجزى في المضاف عند غير ابن الأنباري لأن النصب في توابع المنادى الضموم كان هو القياس لأن التوابع المحضة إنما وضعت لرفعها في غير ابن الأنباري في بناءه ألا ترى أنك لا تقول ١٧٤ جامتي هؤلاء الكرام بجر الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها جلا على الحال لكن لما كانت

الصفة التي هي الحركة الباقية تحدث بحذوت جوف التنداء وتزيل نزولها صارت كالرفع وما زحف النداء كاملاً لما وكذلك فتحة لارجل فلم تنأه (قوله من نعم الخ) قال الدونشري ظاهر الاقتضاء على ذلك أن البيان ليس مثلهما وينظر ما وجهه وقد يقال أنه قريب للشيء من البدل وهو إذا كان مضافاً فيجب نصبه كذا ما شبهه (قوله فإن رفعوه الخ) فقصته بجا وأنقطع التوكيد ونحط المصارع به في شرح الأزهري تبعاً للضنن في بعض كتبه أن ألفاظ التوكيد لا تنقطع بخلاف التعوت (و) الأمر (الثاني أن يكون) التابع (مضافاً بجر دامن آل) فالنعت (نحو ما يزيد صاحب عمرو) البيان (نحو ما يزيد أبا عبد الله) (أو كيد نحو) (بأنهم كلهم أو كد) ينصب صاحب وأبو وكل وجواباً وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والقراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد توابعه ابن الأنباري وإن كان مع تابع المنادى ضمير حي منه دال على التيقية باعتبار الأصل نحو ما يتم كلهم وعلى المحذور باعتبار الحال نحو ما يتم كلهم وقد اجتمعاني قوله

فيا أيها المهدي الخنمان كلامه • كانك بضغوف أزارك خرق ويضغوف بضاد وشين معجمتين يصوتون خرق بكر الخنمان المعجمة والنون وله التعليل وفيه رد على الأخفش حيث منع مراعاة الحال وقال وأما قوله ما يتم كلهم كانك بيان رفعه فهو مبتدأ وخبره محذوف أي كلهم يدعوون نصبه فيفعل محذوف أي كلهم دعوتهم إلى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله • تابع ذي الضم المضاف دون آل • أزمه نصباً (و) القسم (الثاني ما يجب رفعه مراعاة لفظ المنادى وهو نعت أي) في التذكير (وأية) في التأنيث (ونعت اسم الإشارة) فيها إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه أي لا دافسته (نحو ما يأس وأيايتها النفس) فأى وأية مبتدآن على الضم لكون كل منهما منادى مفر دأواها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أي أو بقا وعوضا عن المضاف اليمعقو حة المعامو يجوز منادى على التبع في جواب ما علة لفظ أي أو أية وإلحاقاً لرفع مراعاة لفظ معان المتبوع مني لأنه مشبهه من نوعان على التبع في جواب ما علة لفظ أي أو أية وإلحاقاً لرفع مراعاة لفظ معان المتبوع مني لأنه مشبهه للمعرب في حدوث ضممه بسبب إدخال عليه وكذا القول في أمثاله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وإجماعهم بآل بعد ضميه • يازم بالرفع • (و) نحو (قولك با هذا الرجل) وبأهذه المرأة (أن كان المراد أولاً نداء الرجل والمرأة وإنما أتيت باسم الإشارة فصلة لنداءهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الإشارة وإنما زعم رفعه إجماع المقصود أن النداء للمنادى المقر لا ينصب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وخوشارة كأي في الصفة • إن كان تركها بقيت المعرفة

(قوله فيفعل محذوف) قال الدونشري رده أنه يازم عليه بلاء كل مضافة لضمير العوالم اللفظية (و) وغير جائز (قوله الثاني ما يجب الخ) قدم هذا على ما بعده عكس ما في النظم لأنه القسم الأول أشبهه بساطته بخلاف الثالث لتركبه من أمرين الرفع والنصب وآخر النسق والبدل لهما في حكم المستقل (قوله فيهما) أي التذكير والتأنيث (قوله ويجوز ضمها الخ) حاصل هذا أن ضمة المضافين تقوضه أي ضمة أجمع وهذا عكس ما يتغيره الناس وإن الشيء فزل لم أي منزلة التي الواحد المقر دالمعرفة المنادى فاستحققت المضاف بعد حذف ألف ضمة النداء واستحققت التاء عدم الضم ولكنهم أتبعوا (قوله وقد قرئ بها) هي قرأها بن عامر ابن النعمان فوجه أن هذا الحرف إذا تقدم كالحزم من الكلمة حتى دخل عليه العوالم نحو بهذا فلما جرى أولاً مجرى الحزم جرى ذلك المجرى آخر إذ خذفت أله فإن قيل قد سكت البابا فمضة قلنا أتباع كإمارة (قوله وإنما جازأ) أي ولم ينع فلا ينافي الوجوب (قوله مراعاة لفظ) علة لكونها مرفوعة لا لوجوب الرفع لعدم اقتضا ذلك المراعاة كالأختي لكن كلامه من مخالفة قوله الوجوب بأن المقصود لنداءها التابع واسم الإشارة فصلة إلى ندائه بأنى هنا به على بعضهم (قوله لندائهما) أي الرجل والمرأة (قوله لهما) أي الرجل والمرأة ولا يخفى ما في كلامه من تشبيه الضمائر ولو قال وأغلامهم رفعها جاع الضمير إلى التعتنا



لترى في قوله فيصير رفع نعمتها السلم من ذلك هذا ومع انهما المقصودان بالنداء في ان لا يكون محلها تعبلا لهما بالتحسنت الضمارة  
 لسماعه ليرى بل قال حامد (قوله واستشكلوا بنه صغور الخ) هذا الاشكال وجوابه نقله بهذا النص في المتن في بحث آل وزاد في الجملة  
 السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكل ان الـ ان اعرف من المدين وهو  
 حامد الـ تحت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجمع في الـ أن يكون بياناً وتكميلاً لأجل ما اذ قد رتبنا  
 فاللام للعهد والاسم مؤول بقوله الحاضر أو المشار اليه اذ قد رتبنا باللام تعريف المحضور فساوى المشار اليه اذ قد رتبنا  
 المعنى فكان أخص قال وهذا معنى قول س اتى وفيما قاله نظر لان الذي يؤول النحويون بالمحاضر أو المشار اليه اذ قد رتبنا واسم الإشارة  
 نفسه اذ وقع رتبنا كرتبنا وهذا أو ما تعتمد اسم الإشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله نفسه ان انتهى  
 ولا يخفى انه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم مؤول بقوله الحاضر الخ جواب الاشكالين لانه حيث كان مؤولاً بذلك كان مسلوياً  
 لاسم الإشارة لكن قضية ما في بحث آل انه على ذلك التقدير غير مساو بل دون حيث قال واذا قدر رتبنا قدرت آل فيه للعهد الخ وانظر قوله  
 في بحث آل لادلاله فيه على المحضور مع قوله هنا والاسم مؤول بقوله الحاضر والوجه لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المرز به هنا ان مجرد  
 جعله الـ لا يكتفي في الجواب بعينه لانه يصير المعنى على مجرد جعل آل للعهد ما في بحث آل ١٧٥ فلا يحصل الجواب عن الاشتقاق

بني انه في عطف البيان  
 ان قول المحر جاني  
 والضميرى ان البيان  
 اعرف في مخالفت لقول  
 س في هذا اذا الجملة  
 فلا شك انما يتبعه على  
 قولهما وليأتمل ذلك مع  
 قول ابن عصفور ان ما ذكره  
 في الجواب معنى قول س  
 وقد يؤخذ منه أن ما ذكره  
 س لئلا في كلام المحر جاني  
 والضميرى بناء على  
 هذا التفصيل فلا يتم  
 لا عطف الرد عليهما  
 بكلام س كانهما عليه  
 هناك (قوله أو موصول)  
 الموصول حيث شئت في محل  
 رفع وكذلك اسم الإشارة

وان كان المراد انداء اسم الإشارة فوجه احاد فيهما الرفع والنصب على ما سفي (ولا توصف اسم الإشارة  
 اندا) في هذا الباب وغيره (الابنافية آل) نحو رتبنا هذا الرجل وجوزوا فيه أن يكون بياناً لاسم الإشارة  
 واستشكل ابن عصفور وان البيان يشترط فيه ان يكون أعرف من المدين والتعلا لا يكون أعرف من  
 المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف غير أعرف وأجل ما اذ قد رتبنا رتبنا آل في تعريف المحضور  
 فهو يفيد الجملة من بذاته والمحضور بدخول آل الإشارة انما يتدل على المحضور دون الجنس واذا قدر رتبنا  
 قدرت آل فيه للعهد فالعنى رتبنا هذا الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على المحضور والاشارة بتدل  
 عليه كانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه (ولا توصف أى وأية في هذا الباب) المعهود للنداء  
 (الابنافية آل) من معرفها أو موصول فيقال بانها الرجل وبانها المرأة وبانها الذي نزل عليه الذكر  
 وبانها التي قامت ولا يقال بانها الحمرن أو الصق بمحاي فيه لالح الاصل أو الغلبة (أو باسم الإشارة)  
 العار من كاف الخطاب (نحو ماى هذا الرجل) ولا يجوز بانها هذا الرجل خلافاً لابن كيسان والى  
 ذلك أشار النظم بقوله وأيضاً آل الذي ورد ووصف أى يسوى هذا ريد  
 (و) القسم (الثالث ما يجوز رفعه ونصبه) كالنصب اتباعاً لمحل النداء والرفع على تشبيه لفظ النداء  
 بالرفع تترى بالمر كة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء متل كة الاعراب بسبب دخول  
 العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرفع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو  
 العامل في المنوع في غير البدل والاخران الرفع والقول بان الرفع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخرج  
 عليه والمخلص من رتبة هذا الاشكال ان يحاول في المادى المضمون ان يكون نائباً على المعنى

في المسئلة بعد وجوبها كما صرح به الشاطبي (قوله العار من كاف الخطاب) قال الدوشري كان وجه اشتراط العرو من الكاف عدم  
 توالي خطاين اذا لمادى متضمن له (قوله تترى بالمر كة البناء الخ) قال الدوشري وقال العلامة القاضى شهاب الدين الهندى المصنف  
 شرحه على كافية ان المحاصير في بيان الرفع التابع للمادى والرفع ما بالشبه ما بالرفع في كون أثر كل عارضة مظهر أو لم يظهر أثره في هذا الشبه في  
 المتادى لمكان البناء وظهور في التابع لا حاجة الى المتادى وقوله في كون أثر كل عارضة مظهر فانه ينظر لان الضمة تنافي في انداءى  
 ليست آثار البناء وانما هي آثار علة بناء المتادى التي قررناها وقوله ولم يظهر الخ لا وجه لان ما على ما قرره انا اثرت الرفع في التابع لتأثيرها  
 ضمة البناء في المنوع فقد تقرر بناء المتبوع فكيف يقال ان عدم ظهور الرفع في المنوع لمكان البناء مظهر للشيخ على العصا مع  
 مشاركة كانه عبد الله (قوله والمخلص الخ) قال الدوشري لا أن تقول علة لا يظهر الخ المعنى كون العامل في التابع لفظياً أو معنوياً  
 وظاهره ليس معنوياً في أن يكون لفظياً أو تبعه عليه ان العامل اللفظي انما هو لفظه أو مقدره لا جاز أن يكون ملفوظه وهو ظاهر  
 ولا حائل ان يكون مقدره لان المقدر في النداء يدعو نحو ولا غير ولا يخص عن هذا الاشكال الا بان يقال فية رانه لفظي ولا يتم التخصيص  
 اللفظي في الملقوظ في الكلام والمقدر في بل هو لفظي لا حظ في المقام من دون التفاضل ومن دون تقدير فية ومظهر العامل في عطف  
 التوهم مثل قولنا ليس زيدا قادراً ولا قاماً بغير قائم فان العامل في الملقوظ البناء التوهم هو ليس بلفظها في الكلام ولا مقدرة

فيه بل هي ملاحظة لأجل العمل فإن قلت المتأدى ومفعوله وقد اعتبرا بإعان الفاعل كذا كر فلم يترك مفعوله متابعاً للفاعل ويجوز الرفع في تابعه فقلنا الخروج إلى ملاحظة هذا الاستدعاء للرفع في تابع المتأدى دون مساعفه في تابع المفعول على الإطلاق فهي نكتة اعتبر بعد الوقوع ولا يلزم اضطرابها ولذهب فذهب إلى أن حركة تابع المتأدى حركة متابع لاحقة إعراباً بلزم عليه من التبعيلات لكان له وجه وجيه لكننا لم نطع على أخذ نذهب إليه وعليه فيكون النصب مقدراً فيه معتم من ظهوره أشغال الحال بحركة الاتباع قالت لايصح الذهاب إلى ما ذكر من الاتباع لعدم تأتية فيما إذا كان إعراب المتبوع بالحركة وإعراب التابع بالحرف وعكسه الآن قال دة: تابع الحرف للحركة والعكس لولا أناعلى الضمى وكانه عبد الله (قوله) والتقدير معزز (بد) قال الدوشري لوقال نله نوبى زبدتلا لكان أوى ١٧٦ وأظهر لانه لا يظهر وجه لرفع مفعوله الأعلى مذهب من لا شترط اعتماد الوصف الرفع المكتفى

به قوله المضاف المقرون  
بال قال الشهاب وكذا  
الشبه بالمضاف كذا كره  
الرضي ووجهه واذا لم يكن  
فيه ما للحاقه كما بالمفرد  
لان اضافة المقرون بال  
كلا اضافة ولم يلحقاه  
اذ تودي مستقلين محافضة  
على اعرابه الذي هو  
الاصل فلحقاه تابعين  
لشابهة له لعدم فوات  
الاعراب لان رفعهما  
اعراباً ولم يلحقاه مستقلين  
محافظ على الاعراب  
فروع الاعراب في الحالين

اه وانظر كيف يتبادى  
 المضائق المقرون بال  
 مستقلا مع انه ليس بما  
 تقدم مما يجوز تناؤه (قوله)  
 والمطوق المقرون (بال)  
 فان قيل كيف جاز ان  
 يعطف ما لا يصح ان يكون  
 متبادى على ما هو متبادى  
 وانتم تقولون العاطف  
 انما يتوحد عن العامل في

وان يكن مصحوباً بالعائقة فيصير وجهه ورفع ينتقى  
 (و) القسم (الابع ما يطى) حال كونه (تابعاً ما يستحقه اذا كان متبادى مستقلاً وهو البدل والمنسوق  
 المحرر من آل) فيضم ان كان مقرداً وينصب ان كان متبادى والى ذلك أشار الناظم بقوله (واحصلا  
 كسقل نسقوا بدلا) وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تقول  
 في البدل المقرد (ماز يدبشر بالضم) من غير تنوين كما تقول يا بشر (وكذلك) تقول في المنسوق المقرد  
 المحرر من آل (ماز يدبشر) بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر (وتقول) في البدل المضاف (ماز يدبأ  
 عبد الله بالنصب) كما تقول يا ابا عبد الله (وكذلك) في المنسوق المضاف المحرر من آل (ماز يدبأ عبد الله)  
 بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله (وهكذا حكمهما) أى البدل والمنسوق المحرر من آل (مع المتبادى  
 المنصوب) فيضمان ان كانا مقردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا ابا عبد الله بشر وابعد الله وشر  
 بضم وشر فهما يا عبد الله آخا زيدا وعبد الله آخا زيدا بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافاً للآخا في

العمل خاص قوبوجه ذلك نسبة المعنى الأول ولا ينزل منزلة تمن كل وجهه ووجه هذا  
أنك تقول ليس زيد خا جوالا عمرو ذاعا عا العاطف ناب عن ليس في العمل وليس بمنزلة الأثرى أنه لا يجوز وليس لا عمرو ذاعا (قوله  
وهو البذل) لم يقمده أما بالخلاص من آل قاضي جواز بدل الذي آل فانه لا فرق في المحرك وفي المفعول خلاصه ووجهه ان البذل  
على نية تكرار العامل وهو المحرف وهو لا يدخل على ما به آل لكن ابن مالك جعل للبذل حالتين كما يأتي (قوله ان كان مضافا) قال  
الدينوري كان ينبغي أن يذكر ما به قوله أو شيئا بالمضاف (قوله وهكذا حكمها) (فيه) تنكبت على قول النظم واجلا  
كستقل في مقابله لأنه بهم اختصاص ذلك بتابع ذي الضر وليس كذلك هو جائز فيه مطلقا (قوله بضم بشر) (فيه) نظم  
لأن البذل والعطف أحد التوابع والتابع إما تابع على اللفظ أو الموضع وكل منهما متصف هنا أما اللفظ فلان لفظ التوابع مع منصوبه

الموضع فلان عبد الله لا موضع له لأخيه (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) قال بعد هذا ما منه نحو حست وبدا وعمر حاضر بن ويجوز عندي أن يعبر في البذل حالان حال يجعل فيها كسقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب شبه فيها بالتركيب والتعجب والبيان والنسبة في ألف عدم صحة تقدير حرف قبله نحو ما تم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة ثم على أن العامل في البذل منه عامل في البذل (الفصل الرابع في المبادئ المضاف اليها) (قوله بالالف) قال الدوشري قد يقال إن المدخل بالياء الساكن ما قبلها كظني كالمصير وكذا ما كان معتلا بالواو الساكن ما قبلها كدلوو كان ينبغي للشرح التنبيه على ذلك (قوله للالياس) قال الدوشري مراده أنه إذا حذف واو وي لي بافتي مثلاً لتبس بغير المضاف (قوله وفي يائه الخ) قال الدوشري الظاهر أن اللغات الست في المضاف للياء لا في الياء نفسها كما هو صريح عبارته فلي تأمل (قوله المتقدم القسمين) يعني أن أفراد اسم ١٧٧ الاشارة مع المشار اليه معني لتأويله بالمتقدم وقد أسلفنا أن

والكوفيين في نحو من بازيد وعمر وقال في شرح التسهيل إجراء المنسوق العارضي من آل مجرى القرون بها قال ومروا وغيره بعد من العلة إذا لم ينو إعادة يافان المتكلم قد قصد بقا علينا واحدا على اسمين كما قصدنا بشر كافي عامل واحد اه  
 هـ (الفصل الرابع في المبادئ المضاف اليها) هـ الدالة على التكلم (وهو أربعة أقسام أحدها ما فعله واحدة وهو) المادي (المعتل) بالالف أو الياء (فان ياءه) المضاف هو الياء (وأجرة الثبوت والفتح نحو ما فتى وما فاض) فلا يجوز حذفها للالياس ولا استبدالها ليا في ساكنان ولا تحذف الياء ما لم يضم أو الكسر لتقلها على الياء (و) القسم (الثاني ما فعله) تان وهو الوصف المشبه للفعل (المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (فان ياءه ثانية لا غير) فاتها في حكم الانفصال فلم تجز ما اتصلت به فلست كياء فاض (وهي امام مفتوحة أسما كنه نحو ما كرى يا ضاوي) وهل أصلها السكون أو الفتح قولان تقدمنا في باب المضاف الى ما المتكلم واحترز بالشبه للفعل من الوصف يعني الماضى فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الست الآتية (و) القسم (الثالث ما فعله) ست لغات وهي ما عدناك) انهم من القسمين (وليس أبوا ولا أمخو) اغلغلي فلا تشر فيه (حذف الياء أو لا كتحذف الياء كسرة نحو يا عبادي فاتقون) أخرى المفعول من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو (والليل اناسر) ثم ثبوتهما ساكن على الأصل في البناء نحو يا عبادي لا خوف عليكم أو) ثبوتهما (مفتوحة) للتخفيف (نحو يا عبادي الذين أسر فوا) وإنما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظر الى اختلافهما في أصل وضعهما كما تقدم (ثم قلب الكسرة فتحه و) قلب (الياء ألفا) لانه كها وانفتاح ما قبلها لأن الألف أخف من الياء (نحو ما حمرنا) والأصل ما حمر في كسر التامو فتح الياء ثم قبل ما حمر في فتحهما ثم قبل ما حمرنا بقلب الياء ألفا (وأجاز الاخفش) والغارسي والمزازني (حذف الألف) المنقلبة عن الياء (والاجتزاء بالفتح) عنها فتقول ما حمرنا (قوله) ولست تراجع ما فات مني هـ (بلهف ولا يلبث ولا يولي) في

المتقدم والحق في أن اسم الاشارة في نحو ذلك لا يحتاج لتأويل بل إذا أقر الضمير مع عود على معنى أول به أو بالوصول ثم ان على تسليم الاحتياج الى التأويل كان المناسب أن يقول أى المتقدم أذال في المتقدم يحتمل أن تكون معرفه لا موصولة لأن المراده الثبوت قوله نحو والليل اذاسر) مثال للتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه لظهور قياس المنفصل عليه واه أخرى مجزأ وفي شرح عقود الحمان للجلال السيوطي أن بوج السدوسي سأل الاخفش عن هذه الآية فقال لا أحييت حتى تنام على باي ليله ففعل فقال ان فائدة العرب انهم اذا عدلت بالتي من معناه نقصت حروفه والليل لما

(٢٣ - تصريح في) كان لا يدري وانما يدري فيه نقص من حرف كما قال تعالى وما كانت أمك بغيا الاصل فيه بغية فلما حوّل عن فاعل نقص منصرف وأشار الى ذلك الطيبي (قوله في مرتبة واحدة) قال الدوشري خالف بعضهم في ذلك فجعل الفتح أقل من السكون فلما تأمل (قوله وقلب الياء ألفا) قال الدوشري والألف المنقلبة فعل هي مضاف اليه أو لا محل لتأمل اه وأقول قال الشهاب القاسمي الظاهر أن الألف اسم لا همزة من اسم وبنيت ان يحكم على ما قبلها من مضاف اليه وانها في محل جر وظاهر أثره في التابع بل قد يدعي أن هذه الألف ما المتكلم غاية الأمر انه تغيرت صفة ما قبلها لتصل (قوله المنقلبة عن الياء) أي فهي بدل عنها لا عوض فاندفع أن في هذا جمع بين حذف العوض والعوض ولا يجوز (قوله أصله بقولي ما هنا) هذا لا يأتى كون قوله بلهف بالياء الموحدة أوله الا ان يقال حرف النداء معنوف منه (قوله ولا يقولن بالتي) قال الدوشري لا يحتاج في التقدير الى ما كما هو واضح (قوله ونظم الاسم الخ) قال الدوشري ظاهره انه ينبغي على القسم وهو اختيار المصنف والمصنف به تقدير النصب ومنع من ظهوره الاشتغال

بحركة المشابهة أى مشابهة للسكر المقصودة كذا قيل اه وأقول ياتى على الأمر بمحقق الكلام وفى حواشى المحمد ما تراه نظهران  
 هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لغا المضاف اليه مقدرا وانما قلنا  
 انه يحذف الياء والكسرة لان المصنف فرض الكلام فى المنادى المضاف اليه المتكلم (قوله لان الام والاب الخ) قال الدونشورى فيه  
 نظر فان الظاهر ان هذه اللفظة لا تنصرف فيها على هذين اللفظين والمدار فيه على القرينة التى على الياء المضافة والذوقه ولذلك قال أبو على  
 الشلوبين وهذا الذى ليس يعنى ١٧٨ بالنادى المعتل عليه (قوله تشبيها للسكره) قال الدونشورى قديقال وجه الشبه انه ليس

علمه وليس فيه ألولا  
 اضافة ظاهرة (قوله وظاهر  
 كلام الموضع الخ) الاقرب  
 عندى ان الخلاف بين  
 الموضع وصاحب النهاية  
 معنوى وانه على كلام  
 الموضع نصيبه مقدركفى  
 سائر المضافات للهاء منع  
 من ظهورها الاشتغال  
 بحركة مشابهة للسكره  
 المقصودة وان حكمه فى  
 الاتباع حكم المضاف وعلى  
 كلام صاحب النهاية هو  
 فى محل نصب وحكمه فى  
 الاتباع حكم المبنى على الضم  
 ودعوى انه على طريقة  
 الموضع هو محل معاملة  
 المقصد فاعطى حكمه  
 وان لم يكن منه حقيقة  
 فيه مخفا وقول الشهاب  
 القلبى ان يهتزوزان  
 يجرى حكمه فى الاتباع  
 على ما عارضه من البناء  
 على الضم تشبها وان كان  
 من اقسام المضاف أى فلا  
 يلزم فى تابعه على طريقة  
 الموضع النصيب محل نظر  
 هذا وجه المرادى القول

المضاف اليه (كانضم المفردات) فى غير الاضافة (وانما بفعل خلك) الضم (وما بكثرة فيه ان لا ينادى  
 الا مضافا) كلام والاب والرب جلالا للقليل على الكثير (كقول بعضهم بأى لا تفعل) يضم الميم حكا  
 بونس (وقراءة آخر ب السجى أحب الى) يضم رب لان الام والاب لاكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا  
 للياء الاصل بأى وبارى فحذف الياء تخفيفا وباعلى الضم تشبيها للسكره المقصودة بخلاف  
 ما دعوى فلا يجوز ما دعوى بخذف الياء (قوله شارح الباب لان نداء مضافا للياء لم يكثر وظاهر  
 كلام الموضع ان تعرف المضموم على هذه اللفظة بالاضافة المعنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح فى  
 النهاية بالثانى فقال جعلوه معرفة بالقصد فهو على الضم وهذه الضمة كبرى فى راجل اذا قصدت رجلا  
 فبينة انه لو عمل هذا هو الذى حل الناطم على اسقاطه واقصاره على خمس لغات فى قوله  
 واجعل منادى صرح ان يضاف ليا \* كمد بمدى بعد عدا عديا  
 والاطهران تعرفه بالاضافة المعنوية لا بالضم جعلوه لغا فى المضاف الى الياء لو كان تعرفه بالقصد لم يكن  
 لغا فيه (و) القسم (الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام فجمع مع اللغات الست) المقدمة أربع آخر  
 بأتى ذكرها وأقصص الست حذف الياء وبقاء الكسرة نحو بأى أو بأى بكمسرها ثم اثبت الياء الساكنة  
 أو متحركة بالقسم نحو بأى وبأى ثم قلبها للقسم بأى أو بأى ثم حذف الألف وبقاء الفتحة نحو بأى  
 وبأى ثم شفه أو قلها الضم نحو بأى أو بأى يضمهما أو الأربعة الباقية (ان عوض) أنت (ناه) أنت  
 من ياء المتكلم وركسها وهى الأكثر فى كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذى كان يستعقبه  
 قبل ياء المتكلم وزال حين حامت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء المفتوحا وتوجهه الفراء بان الياء فى النية  
 ردها إلى حاشى ناله لا يقال بأى (أو تفتحها وهو الاقرب) لان التاء بعد من ما قبلها القسح فتحركها  
 بحركة أصلها هو الاصل فى القياس وقيل لان الاصل ما تابور دمار وقول الفراء (أو تضمها على  
 التشديد بنحوية وهى وهو شاذ) حكى سيبويه عن التحليل انه سمع بأى أمت بالضم وأحازه الفراء  
 والنحاس ومنعه الزجاج (وقد قرئ بهن) فبى الكسر قرأ الجميع (ابن عامر) بالفتح قرأ ابن عامر بالضم  
 قرئ فى الشواذ (وربما جمع من التاء الألف فقل بأى أو بأى) وعلمه قوله \* بأى أعلك أو سلكا  
 (وهو) جمع بين العوض والمعووض فهو (كقوله \* أقول بالهاء بالهما \* وسيل خلك الشعر) (فردم  
 ابن مالك) الألف فى ما أتبعها التى وصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانما ليست  
 بدلان للياء الاولى قول ابن جنى وربما جمع من الياء الياء فقل بأى وبأى وعلمه قوله  
 \* أبا بى لا زلت فىنا فاعلم \* لنا فى العيش ما دمنا حاشا

وهو ضرورة خلافا لكثير من الكوفيين والاول أسهل من هذا الذهاب صرورة للعوض منه وهو الياء وربما  
 قيل بأى أو بأت وعلمه قوله \* كأنك فىنا يا بأت قريب \* فقيل أراد يا بأت ثم أشبه وقيل أراد يا بأت قلب  
 الذى هو ظاهر كلام الموضع بثلاثة أوجه ثالثها انه لو كان غير منوى الاضافة لكان فى الاصل صلة لى وأسماء القلائد وصف  
 بها أى فبين كون الاصل بارى ثم حذف المضاف الى تخفيفا وباعلى الضم تشبيها للسكره المقصودة اه قائله فانه غير  
 ظاهر (قوله ان عوض تاء التانيث الخ) قال المحفدة اعوضت تاء التانيث عن الياء اذا ضيف اليها الام لانها مظهنة التخفيف  
 والتانيث عليه كفى معلوما ونسأله اه وقال الشهاب للنادى فى هذه الحماة منصوبه فانه معزب لان من اقسام المضافات بفتح مقدرة على  
 ما قبل التامع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستعانتها فتح ما قبلها لاجل التاء لانها فى موضع الياء التى يسبقها اعراب  
 المضاف اليها وهذا ظاهر (قوله وربما جمع الخ) قال الدونشورى يفهم منه ان خلك لثمة حادية عشره (قوله ثم قلب) أى قلبا ما كانا بان فسم

الالف على التاء وأثر التاء عن الالف وليس ذلك قلبا اعلالياه (فصل) \* (قوله فلا كثر) قال الدونشري يعلم منه انه يأتي فيه الالوجه المارة بعد الضم وبذلك صرح شرح كافية ابن الحجاب وغيرهم ولكن هذا يخالف كلامه فيما يأتي (قوله حذف الباء) ذكر الحذف هو مقتضى سوق الكلام لان قول المصنف الا ان كان الخ استغننا عن قوله فالتاء غايبة ١٧٩ لا غير الا ان الحذف لازم لما ذكره المصنف فتركه اختصارا

ثم ان في كلام الشارح والمصنف وضع الظاهر موضع المضمر لان الظاهر ان يقول الشارح حذفها أي الباء لتقدم ذكرها وكان الظاهر ان يقول للمصنف عنها (قوله ثم قال الزحاجي الخ) ظاهر هذا ان الزحاجي وأصحابه أي حيان متفقون على موضع المسئلة وهو الكلام على المضاف الى المضاف الى الباء وفيه نظر ادعى التبركيب ليس هنالك اضافتان فتدبر (قوله وقال في الارتشاف الخ) قال الدونشري وينظر على كلامهما كما في موضعهما كخمسة عشر في البناء أولا \* هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء \* ولنا أسماء لازمت غير النداء منها غا غلام كات تقدم في كلام الدونشري وسباني في كلام الشارح أول التذية (قوله ولاه مقولة) أي في غير النداء (قوله كتابة عن نكرة الخ) قال الدونشري هذا غير واضح لانه من المعلوم انه دلالة له

وقيل أراد يا بأعلى لغة القصر ثم قدر الحاق الباء وأبدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله وفي النداء أبنت تاء تعرض \* واكسر واقتصر من الباء التاء عوض (ولا يجوز تعريض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء) خاصة (فلا يجوز جاف أبنت ولا رأيت أبنت) ولا مررت بابت (والدليل على ان التاء في ياء بتونا امتعوض من الباء انها لا يكادان يجتمعان) عند البصر بين وطافقه من الكوفيين (و) (الدليل على ان التاء لا يجرى زائدا للمضاف في الوقف) عند جهور والبصر بين وذهب الفراء الى انه يوقف التاء وحجة البصر بين انها تشبه تاء صياقته وحجة الفراء انها عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصر بين ووسمت في المصنف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء (فصل) \* وإذا كان المنادي مضافا الى مضاف الى الباء (فغزو يا غلام غلامي) (قالبه ثابتا لا غير) ولا يجوز حذفها بعد هاء المنادي وهي اما سكتة أو مقوحة (كقولك يا ابن أخي ويا ابن خالي) \* (يا بنت أخي ويا بنت خالي) (الاذا كان المنادي (ابن عم وابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم) (فلا تكثر) حذف الباء (والاجتزاء الكثرة عن الباء) كقولك يا ابن عمي وابن أم بكسر الميم فيها ثم قال الزحاجي لا تبركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف تغلغ عن أصحابه انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوا الياء فليس الاضافة واحدة اه (أو أن يفتحا) ثم قيل (لتر كيب المزجي) كقولك يا ابن عمي ويا ابن أم يفتح الميم في ما قبل الاصل عما وما قبل الباء ألفا في ذوات الالف وبقيت الفتحة ذلي اعليها والاول قبل هو منه بسمويه والبصر بين والثاني قول الكسائي والقراء وأبي عبيد بن جريح عن الاخفش (و قد قرئ) في السبع (قال ابن أمه والوجهين) الكسر والفتح واليهما أشارة بالنظم بقوله واقترع واكسر وحذف الياء استمر \* في يا ابن أمه يا ابن عمه لا غير (و) (العرب لا يكادون يثبتون الالف ولا الالف) فيهما (الا في الضرورة) كقوله (وهو أبو زيد الطائي واسمه حمزة بن المنذر في غزوة أخيه (يا ابن أبي) ويا شقيق نفسي) \* أنتبه لفتي لدهر شديد (قوله) وهو أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة (يا بنته عمالانومي واهجعي) \* وانمي كاي نومي خضاب الاشجع وروى \* لا يخرق النوم حجاب سمعي \* (هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء) \* فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مقولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة (منها قل) بصمتين (قوله) وضيم الفاء هو ما عند سميويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان فقل (يعني رجل) فله بمعنى (امرأة) وقال ابن مالك (وجهة) منهم ابن عصفور وابن الطنج قل وقلة كناية عن علم من يعقل فقل (يعني زيد) فله بمعنى (هتو فحومها) من اعلام الانامى ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما علم من قوله ويقال يا فلان للرجل وبالله لا أعني فلان وبالله فظاهر انه قل وقلة كناية عن علم من يعقل لانه جعله ما يعني فلان فلا توهما كنيان عن علم من يعقل قاله المرادي (و) (ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (وهي)

على اللفظ وكذا فيما يأتي وأخبر في بعض الافاضل ان الدمامي صرح بانها مدالان على اللفظ فليست له نافية ظاهر قولهم بمعنى رجل وامرأة اه واعلم ان ظاهرها تقدم من ان قل كناية عن رجل وقلة كناية عن امرأة انهم ما يستعملان استعمال النكرة المقصودة فيجوز حذف حرف النداء فيما واتباعها على اللفظ والخل والاخر ان لا يتصرف فيها بالاضافة فلا يقال يا فلان له المناسب لقصرهما على السماع (قوله هو الجماعة) الظاهر انه جعل هو كيد الان مالك أو بدلا منه هو غير جائز فلو بقي المتن على حاله كان أولى اذ

يقع الحاء صدوره بالكسر اذا غلط (واغدا ذلك) الذي هو (بمعنى) زبد وهند (فلان وفلانة) لاقبل  
وفلانة والحق ان مقاله ابن مالك مبني على ان اصل فل وفلانة فلان وفلانة وهما مذهب الكوفيين وقد صرح  
بذلك فلا درهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصله فلان وفلانة وهما مذهب الكوفيين ان لامة تون واصله فلان ثم  
يا محذوفة كيدومادته في لى وتصغيره على اداسميه به مذهب الكوفيين ان لامة تون واصله فلان ثم  
زخم يحذف الالف والنون وما حذفته ل ن وتصغيره في ودياته لو كان اصله فلانا لقل في ترخيمه فلا  
ولما قيل في التانيث فله ولما اختص بالنداء كان فلانا كذلك (واما قرله) وهو أبو النجم العجلي  
تصل منه إلى الموحل \* (في حجة اصل فلان على فل

فقال ابن مالك هو قل الخاص بالنداء استعمال في غير النداء (مجرورا) بمن (الضروبة) وصرح بذلك في  
النظم ايضا فقال وجوز في الشعر قل وليس كذلك (والصواب ان اصل قل) (هذا) المجرور بمن (فلان  
وانه حذف منه الالف والنون) والتقدير اصل فلان على فلان أي عن ذكر في حجة بفتح اللام أي اختلاط  
الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وإنما هو (الضروبة) كقوله (وهو وليد  
(درس المنامات) فاما ن \* فتقدمت بالحس والسويان

(أي درس المنازل) فحذف الزاوي واللام ضم الهمزة بالتاء المشناة وقوق اسم  
موضع وقيل جبل وكذلك أبان بالموحذ والمجس يقع الحاء الملهمة واسكان الموحدة وفي آخره سين  
مهملة والسويان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالياء الموحدة وفي آخره نون أسماها واضع (ومنها  
لؤمان بضم أوله وهمزة ثانية بمعنى كثير النوم) والنجث (ونومان بفتح أوله وواو ساكنة ثانية  
بمعنى كثير النوم) ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناطم

وقل بعض ما يخص بالندا \* لؤمان نومان كذا

(و) هما (فعل) بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل (تقدم) بالعين المعجمة (وقس) باللام (أي  
يا غادر يا فاسق) واختار ابن عصفور كونه قياسيا في قياس عليه ما شبهه (و) اختار (ابن مالك) كونه  
سماعيا (واله) أشار في النظم بقوله وشاع في سب الله كور فعل ولا تقس (و) منها (فعل) بفتح الفاء  
وكسر اللام المعدول عن فاعله أو تعمله (كفساق وخيانت سب اللوث) بمعنى يا فاسقة يا خبيثة (وقوله)  
وهو المحذوفة بجوارحه أطوف ما أطوف ثم أوى \* (الي) بيت تعبدته لكاع

فتعبدته مبتدأ ولكاع خبره (فاستعمله) في غير النداء مخبرا (ضروبة) وقيل لا ضروبة والمجرور قول محذوف  
والتقدير تعبدته يقال لها بالكاع فحذف المجرور فالدعوة تعبدته الرجل أمر أنه سميت بذلك للزومها  
البيت ومعنى لكاع خسية (و) يقاس (فعل) (هذا) الذي هو سب اللوث (وفعل) بمعنى الأمر كترال  
بمعنى انزل وتترك بمعنى اترك (من كل فعل ثلاثي) مجرد (تأم مقصوف) تصرفا كاملا (فخرج نحو دسرج  
لاهر باي وشذذ راك من أدرك) (و) خرج نحو (كان) لا ناقص (و) خرج نحو (نعم وبس) لا نهما  
جامدان خرج نحو يتر ويدع لا نهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه (و) خالفه (المبرد) في البابين

فقال لا يقال نهما الاسم (و) لا يقس فيهما والاول أصح واليه أشار الناطم وقوله

\* وأطر دأ \* في سب الأشياء وزن باخيات \* والامر هكذا من الثلاثي

(هذا باب الاستغاثة)

وهي نداء من مخلص من شدة أو يعين على مشقة اذا استغاث اسم منادى وجب كون الحرف الذي  
ينادى به المستغاث (يا) لانها أم حروف النداء (و) وجب (كونها مذكورة) لان الغرض من ذكرها المالة  
الصوت كما تقدم والمحذوف مناف لذلك (وغلب) في المنادى المستغاث (جوه بلام واجبة القسح) لانه واقع

هو في المتن راجع الى  
القول والشارح راجعه  
الى القائل (قوله  
الموحل) المراد هنا  
الفلا التي لا اعلام بها  
ويطلق على الرجل  
الاهوج كما في قوله شهذا  
اذما نام ليل الموحل  
(قوله وفصل) قال  
الذو نوري المراد موازنه  
وكذا يقال فيما يأتي (قوله  
والخبر قول محذوف) فيه  
نظر لان المحذوف جزء  
الخبر لا الخبر كما هو واضح  
(قوله وخالفه المبرد) فيه  
حذف الفعل وبقائه  
في غير المسائل المشهورة  
ثم قوله فقال لا يقال فيهما  
الاسم لا يحسن يزوج  
كلام المصنف لان عليه  
لا يظهر حسن قوله  
لا يقس وإنما كان الالات  
به ان يقال لا يقاس وكان  
الأنظر ان يبقى قول المبرد  
على انه مبتدأ خبره  
لا يقس ويقول بعده ولا  
يجوز ان يقال فيهما  
الاسم  
\* (هذا باب الاستغاثة)  
(قوله وغلب جوه) صرح  
بانه ليس في تروا بمخيت  
الانجور في النهاية لا يعد  
نصب الصفة جلا على  
الموضع

(قوله ان يحتم بالالف) صرح الجاهلي كلارضي بالهجين ثم نبني على القبح وان تواجعه 481 لاتفهم مقصده ان الف الاستغناء

اذما حقت المني والجمع على  
حده صار امة بنين على  
الباء (قوله العجيب) قال  
الدنوشري صفة العجيب  
ويقال اضع عجب بضم  
أوله كما يقال رجل طويل  
وطول ونوعيل وفعال  
بمعاقبان في المعنى نحو كبير  
وكبار فان قصد المبالغة  
شدد نحو كبار في قوله  
تعالى ومكروا مكرا كبيرا  
مرزوق (قوله يا عجيبا)  
قال الدنوشري ينظر هل  
هو من القمم الاول أو  
الثاني أو ليس واحدا  
منهما فيشكل الحال (قوله  
القوباء) هي الداء الذي  
يظهر بالجسد ويسمى  
خزاوا جمعها قوباوات  
ويقول قوبا بسكون الواو  
والصرف وجعها قوبا  
(قوله وقد يتحول المعجب  
منه) قال الدنوشري ينافيه  
ظاهر قول المرادي جاء  
عن العرب في نحو  
بالعجب فتح اللام  
باعتبار استغناؤه وكثرها  
باعتبار الاستغناء من  
أجله وكون المستغاث  
مخوفا فيعلم منه ان ذلك  
مستغاث أو مستغاث به  
لا متعجب منه فليتم  
(هذا باب التنبية) \*  
(قوله وهو المتعجب عليه  
الخ) أي بيا والادخل  
المهروفي نحو تقيعت

موقع المضمر ولا مخرج فتفتح معه والى ذلك أشار الناظم بقوله \* اذا استغيت اسم منادى خفضا \*  
باللام مقسوحا (كقول عمر رضى الله عنه بالله للاسمين) (وقول الشاعر  
بالقوى وبالامثال قوي) \* لا تأس عتوه في ازدياد  
(الان كان) المستغاث بالاسم نحو بيا أو (معطوفا) على مستغاث (ولم تعد له ما يقتصر) اللام نحو  
باز يدلعمر وللسمين فان أعيدت معه ما فحتم اللام نحو بيا يدلعمر وللسمين وعليه البيت  
الآتي والى ذلك أشار الناظم بقوله وافتتح مع المعطوف ان كرر بيا \* وفي سوي ذلك بالكسر انشا  
(ولام المستغاث) له (مكسورة دائما) على الاصل (كقوله) وهو عمر رضى الله عنه (بالله للاسمين) بكسر لام  
للسمين (وقول الشاعر) يبكىك ناء بعد الدار مغرب \* (باللهول والشتان للعجيب)  
بكسر لام العجب الآن يكون المستغاث به ضمير اغرب بيا الاسم فتفتح لام نحو بيا ذلك أوله ويجوز  
أن يكون المستغاث به ضمير ن تقول بالك في تستغيت المحاطب لنفسه في النهاية (ويجوز أن  
لا يبتدأ المستغاث باللام فلا كثر حينئذ يحتم بالالف) عوضا عن اللام ومن ثم لا يحتم معان واليه أشار  
الناظم بقوله \* ولام ما استغيت عاقبت ألف \* (كقوله

يا زيدا لا مل نيل عز \* وفي) بعد فاقه وهو ان  
فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض عن اللام ولا مل بكسر اللام مستغاث وهو اسير فاعل أمل ونيل  
يقبح النون مصدر نال معقول أمل والعز مقابل الموان والقي مقابل الفاقه والفاقه الفقر والموان النذل  
(وقد يتحول) المستغاث (منها) أي من اللام والالف يعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث  
كقولك يا زيد لعمر و (كقوله) ألا يا قوم للعجب العجيب \* والفتلات تعرض للارباب  
فلا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف ليا الاسم فتفتح لام الكسر اجتراما للكسر والعجب مستغاث  
له والفتلات عطف عليه والارباب العالم بالامور (ويجوز نداء المتعجب من فعله معاملة المستغاث) من  
غير فرق والى ذلك أشار الناظم بقوله ومثله اسم ذو تعجب ألف \* وهو على قسمين أحدهما ان يرى  
أمر عظيما فينادي جنسه (كقولهم يا بالادواهي اذا تعجبوا من كثرهما) والثاني ان يرى أمرا  
يستعظمه فينادي من له نسبة اليه ومكة فيمضون بالاعلام ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله  
يا عجيبا هذه الفليقة \* هل تذهبن القوبا الى رقة  
وهذا البيت لا عرائض فيه قوبا فقل له اجعل عليا شيئا من رقتك وتعهدها بذلك فانها ستذهب  
فتعجب من ذلك الفليقة الداهية وقد يتحول المعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب

(هذا باب التنبية) \*  
بضم النون (حكم المندوب وهو المتعجب عليه) حقيقة كقول جرير بن عبد العزيز  
\* وقت فيهم امر الله يا عرا \* أو حكما كقول جرير بن الخطاب رضى الله عنه وقد أنجب مجيب شديد أصاب  
قوما من العرب واعمر او اعمره (أو التوجع منه) لكونه محل ألم كقول قيس العامري  
قوا اكبدن حب من لا يجيبني \* ومن عبرات ما لن فناء  
أو لكونه سبب ألم كقول قيس الرقيات

يبيكم الدهم امعولة \* وتقول سلمى واز زينة  
وكقول القائل ولم يصيبناه لان الرزية والمصيبة سببا للآل الذي حصل له وصورة المندوب صورة المندوب  
المخاطب وليس منادى الا ترى انك لا ترى بمنان يبيحك وقبل عليك ومن ثم منعوا في النداء ما غلامك  
لان خطاب أحد السمعين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في التنبية وأغلامك  
على ز يقول الدنوشري والتعجب انظار المخبر ونقطة الصبر تدنر وللمصيبة (قوله معولة) قال الدنوشري من العويل وهو الصياح

(قوله فضم) أي لفتنا أو تقدر أو ذلك أن كان به. فاقبل التذنية كل موصول إذا لم يجعل من التسمية المضاف وبأي تفصيل الكلام فيه قريباً قوله أو موطلاً كما في نحو أو صار باعراً) يؤخذ من قوله لا في فاعله لا ينسب إلى المعرفة أو موطلاً على المسمى به كما قد بذلك الشاطبي (قوله واقتضاها) قال الدونشري وبمده أبلي بأخذها كروس وكروس اسم رجل أغار على أبي النادب اه والشاهد في قوله واقتضاها حيث نونه ونصبه فهو شاهد على قوله ونصبه وتترك شاهد الضم لظهوره لأنه الأصل في المنسوب المنفرد والضرورة تدفع بالتون مع الية أي الأصل وأما قوله وابن مني فقص فلا شاهد فيه لا غير مندوب (قوله إلا أنه لا يكون نكرة) هذا التناهي في المتفجع عليه أما المتوجع منه فالتقول وإمضيه أهوان لم تكن المصيبة معلومة (قوله فلا يقال وأيهام) أي في فائدة أي وهاء التذنية حتى يباعضها مع المضاف إليه أي وحذفت ألفها لا لتقاء الساكنين بينهما وبين ألف التذنية (قوله وصلته مشهورة) هذا شرح القول بالنظم بالذي اشتهر على ظاهره من غير حذف وقيل في حذفه والأصل بالذي اشتهر به لكن فيه حذف العائد المحرور مثل ما هو به الموصول مع عدم اتحاد المتعلق لأن الأول متعلق بيبند والثاني باشتهر وكان المصنف رأى هذا الأمر اللفظي لسكن برد عليه أنه لا يلزم من اشتهار الأصل ١٨٢ اشتهار الموصول بما في الذي اختاره فهو يتوعا المعنى في إعادة الصنعة اللفظية مع

امكان أن يدعى ان العائد انما حذف بعد التوسع وايضا الالف الفعل اليه (قوله واه من حفر الخ) الظاهر ان الموصول هنا مبني على ضم مقدر من مع ظهوره واشتغال الفعل بسكون البناء الاصل في جعل نصب وهذا الموصول من التسمية المضاف والا فهو منصوب بفتح مقدرة ذلك ومحاق الالف هنا لم يؤثر في الموصول شيئا لعدم اتصال الالف به وهي انما تؤثر في الذي تلحقه كترجم ولهذا فتح وان

فذلك فالواحد المنسوب حكم المنادي وقال الناطم مالنادي اجعل لمنسوب (فيضم) ان كان مقروا كما (في نحو وايدو ينصب) ان كان مضافا كما (في نحو وامر المؤمنين) أو موطلاً كما في نحو وازار باعرا واذا اضطر شاعر الى تونيه حازمه ونصبه كقوله \* واقتضاها وابن مني فقص \* (الا أنه لا يكون نكرة كرجل) فلا يقال وازار باعرا فلا يراد به دعيا لها في الحديث واجلها فان صح فهو ناد (ولا) معرفة (مبهما كأي) والمضمر (واسم الإشارة والموصول) فلا يقال وازار باعرا ولا اتناه ولا واهذا ولا وامن ذهابه لان القصص من التذنية الاعلام وقلمة المصاب فلذلك لا ينسب الى المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك اشار الناطم بقوله واه نكر لم ينسب ولا لمبهما (الا ما كان موضوعا لغير مبدوء بالواو صلتها مشهورة فينصب) عند الكوكبين خلافا للبصريين (ونحو وامن حفر بشر زمره ما فانه في شهرته) (نكرة) وابعبد الطلياء وذلك شافعه من البصريين واتفق الجميع على منع تسمية الموصول المبدوء بالواو وان اشتهرت صلتها فلا يقال والذى حفر بشر زمره اذا لجمع بين حرف التذنية والواو وبذلك يقيد قول النظم \* وينسب الموصول بالذي اشتهر به \* وتقدم الخلاف في نداه موصول زمره لم يلبس الميم الثاني في اياه في الفردوس (الان الغالب ان يختم بالالف) اطالة للاصوت (قوله) وهو جر (وقته فيه ما لله باعرا) والى ذلك اشار الناطم بقوله \* ومنتهى المنسوب صله بالالف \* وأما محاقها تون ابع المنسوب فقال ابن الجبازي في النهاية انه لا خلاف في جواز محاقها آخر الصفة اذا كانت بانين عامين نحو وازار باعرا وأما البذل والبيان والتوكيد قياس قول لم يبدوه والتحليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندي أنها تدخل آخر البذل لانه قائم مقام البذل منه فقوله واغلا منازيداه وتدخل العطف النسقي ونحو وايدو بعرا اه وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عرا وعرا وعرا (ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ألف نحو

كان مصر وفاه وعبر بمقدرا الجر ان كان منصرفا أو الفتح ثابتا ان كان غير منصرف نحو وكذا المطلب في عبد الطلياء مقدرا الجر على قياس ما قاله النهاب القاسمي في عبد الملك كأي (قوله) اذا لجمع بين حرف التذنية وقال هل يستحق اسمه الله تعالى والمجمل الحكمة واعم الجنس المشبهه كما تقدم في المنادى حقيقة (قوله) الان الغالب ان يختم بالالف ذكر الجامي انه نظير المستغاث بالالف وقضيت انه مبني على الفتح وان تواجبه ترفع ولا يقدم فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبني قبل النداء ان البناء فيه ما سمع النداء فهو محقق لبناء آخر بخلاف المبني قبل النداء وهو الشاطبي بقدر الضم مع ألف التذنية انه أراد اذ لا آخر ما يشمل الآخر حكما للمضاف اليه والتابع وان لم يكن منه حاد ودوا بالانها في حكمه قال الدونشري وأطلق هناك الالف تلحق آخر المنسوب وشروط في التسهيل أن لا يكون في آخره ألف وهاء فلا يقال في عبد الله واجهاه واعد للاه واه واجهاه واه واجهاه وأما بعض المغار بتوان معطى (قوله) اذا كانت ابتداء الخ قال الدونشري انما لم تحذف في حاد ذكر آخر الاسم المضاف اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة لأن يقال المضاف والمضاف اليه كالشي الواحد ثم انتم متقول في التوسط وأما الصفة اذا كانت غير ان فيها خلاف التحليل وبونس فيونس يجوز والتحليل يمنع (قوله) قياس فقول س الخ قال الدونشري ينظر ما وجه كون عدم محاقها المعاقص قولنا وما الماعين عليه فليبين ذلك (قوله) آخر البذل) ظاهر مدون البذل منه ولا يعد نحو لماعلي كل منها وكذا يقال في عطف النسقي



وقوله (تخروا أموساه) ينبغي أن يكون تخومساه مبني على فتحه مقدر على الألف المحذوفة لأعلى السين لأن آخر الاسم انحاهو الألف والنساء كالأعراس من أحوال الأعراس وليس المقدور الضم كإفاله الشهاب القاسمي لأن المندوب ١٨٣ المحموب بالالف مبني على الفتح

والى ذلك أشار الناطق بقوله ومتوالمه كان مثلها حذف هو أحزاب الكوفون قسا قلب  
(من تنوين) ظاهرا ومقدرا (في) آخر صله تنخوا ومن حفر شز زمره  
من زمر فله منصرف باعتبار أنه علم على القلب وان اعتبر أنه علم على البشر فهو غير  
تنوين مقدر كإصريحه في أول باب الإضافة (أو) تنوين (في مضاف اليه تنخوا وأعلام  
محكي نحو وأقام زيداه فمن اسمه قام زيد) والى ذلك أشار الناطق بقوله

الذي به كل من صلة أو غيرها وأجاز الكوفيون حذف التوسين وأباهم فحذفه  
زيدناه بحفاظته على قباء ألف التذموم كسر وقلب الألف يا فحقولون واغلام زيدنيه  
والساكنين وأجاز الفرع حذف التوسين مع إبقاء الكسر وقلب الألف يا فحقولون واغلام  
البصريون الأحذف التوسين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الألفين (و) يحذف لهذه  
(من ضمة) بنائية فتحو وا زبداه) واما نداء فيمن اسم معن (أو كسر) اعرابية (فتحو  
أو) ائمة فتحو (وا حزامه) لأن ما قبل الألف لا يكون مضموما ولا مكسورا (فان أوقع  
مرة أو الفضة في بس احتيا وجعلت الألف يا بعد الكسر فتحو واغلام كي) اذ لو قيل  
تمس بالمذكر (ووا) ا بعد الضمة فتحو واغلام هو أو واغلام كم (و) اذ لو قيل واغلامها  
تمس بالمذكر بال مؤنث في الأولى والمحجج للمتن في الثالثة والى ذلك انما اتخذه بقوله

والشكل حتما اولا بحائسا \* ان يكن القمع وهم لايت  
من مائة هاء السكت بعد حرف الد التثنية وصل الى مائة المنقوص واز بده واغلامه  
الى ذلك أشار الناطم بقوله \* ووافقاز دها سكت ان ترد \* فان وصلت حذفها الا في  
زباياتها يقول المتن \* واسر قلبها عن قلبه شمس \* والتثنية تدفعها تشبها بها  
ها على أصل التقاء الساكنين \* وأجاز القراء ما فيها في الوصل بالوجهين  
دب المضاف الى هاء \* والمجاز فيه اللغات الست (فعل) لغة من قال باعبد بالكرم أو باعبد  
بالتعظيم مع حذف اليا فيهن (أو باعبد بالالف المنقلبة عن اليا) (أو باعبد بالاسكان)  
في هذه اللغات الخمس (واعبد) وعلى لغة من قال باعبد بالفتح في اليا (أو باعبد  
بالياء) يقال واعبد يا باء الفتح على الاول) وهو باعبد بالفتح (واجتله على الثاني)  
الاسكان (وقد تبين) من جواز واعبد أو باعبد أو باعبد يا عبد بالاسكان (ان لم  
يحذف) في التثنية يقول واعبد (أو بفتحها) ويقول واعبد (والى ذلك أشار الناطم  
وقال واعبد يا عبا \* من في الندى بالاسكان أيضا

يعني به) وهو أقرس وأقل علا (والحذف أي المرد) والحاصل هذا أن الذين على لغتهم  
كان كأن ما قبله أمقوت حاقرت الفتححة على حالها وأتى بالف التديعوان كأن مكسورا أو  
لبدل البكرة والضمه فتحه فوزيت الالف وعلى لغتهم أبذل الياء القفا حذفت الالف  
فت ألّف التديع كما فعل ذلك المصوّر وعلى لغتهم أثبت الياء المقفوحة وزيت الالف ولم  
لأن الياء صميّة الفتححة لمباشرة الإلف وعلى لغتهم ثبت الياء كما ثبتها حذف الياء  
بين الباقوا مقفوحة (واقبل يا غلام غلاي بحرفي التديع حقي يا أمان المضاف

وقوله واغلامى) قياس ما ذكر واعبد الملوك ان يكون غلام في هذه الامثلة منضوا واولاد  
(فضل) (قوله واعبدنا) قال الثعالب القاسمى القاهران عبد  
وهنا الفتحة لاجل الالف لانهما الفتحة الظاهر ولا لاجل الالف وهما لانهما

فليتأمل هـ (هذه آيات الترخيم) هـ (قوله وذلك بشرط الخ) فأجاب هذا الصنيع أن الترخيم المنادي شروطاً عامة في المعلوم بأن الترخيم إنما هو  
 وتزعم وأما خاصة بالمجرد ما فهمه أي معنى قول التزعم وجوز به معلقاً أنه لا يشترط في المؤنث المذكور الشروط التي تقتضيهما الحال بمنه إلا أنه  
 لا يشترط فيه أصلاً على هذا فكان ينبغي أن يذكر في محتملات الشروط العامة المؤنث بالهاء إضافة قول ولا يرخم قول الإجماع بالانسان أخذ  
 ببسلي يامر أو أخذ في بسلي وقوله بالجمعر وبالعمره فإن المؤنث بالهاء هو الذي يغفل عن اشتراط ذلك فيه ولا يتقطن كل أحد  
 لتعميم المصنف أو لا ثم تخصصه مدعى قوله ثم إن كان الخ فخذ بر (قوله كونه معرفة) أي العلمانية أن كل من عجز دامن التام هو بالو أو لا بقصد  
 في ذي التام دليل قوله الآخر في جارية ١٨٤

يُجوز ترقيم المتادى فله غير  
متادى كقائمة الشارح  
المتادى من اضافة افعال

وقع له في باب الإضافة إلى الحكاية قال فإذا أضفت إلى الحكاية حذف شئ تركت الصدر منزلة عند  
 التيسر وخمسة عشر فلزمه الحذف كالزعم وهذا في باب شئ رايا بطي قال ويدل على ذلك أن من العرب  
 من يقرء يقول يا باط أقبل فيجعل الأول مرفعا فكذلك يقرء في الإضافة يعني في النسب هذا نصه  
 في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترجيح على المنع فقال واعلم أن الحكاية لا تزعم لأنك تريد أن  
 تزعم غير منادى وليس مما يفعله النداء ذلك نحو يا باط شر اقل ولوروى هذا راخت رجلا يسمى  
 يا باط ارجله الجواد تسمى يا ا ه وإذا كان الجحد في مسئلة واحدة متعاضدا متعاضدا في بابين فالعمل  
 على المنع كور في ما لا به صدق في قوله أيضا بخلاف ما يذكر في غير ما قلناه يعني كاعتنا به الأول  
 لكونه ذكر ما استمرادنا الذي يشتد المرجع عن أحصاها لم يكن هذا التاخر وحده في قول النظم وقل  
 تزعم جملة وادعمر وقل به يوم انهم ينقل منه غيره وقد عرفت سابقه (وعمر ورج) المذكور في النظم  
 (هو ام) الخو بن رجاء الله وسيدوه (قيد) وهو لفظ فارسي معناه لائحة التفاح قال البطيموسي في  
 شرح الفصحح الإضافة لفظا الجمع مقابله والسبب التفاح وروية لائحة والتقدير رائمة التفاح وقيل  
 كانت أمه ترصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه من منة لائحة التفاح وقيل كان يعتادهم  
 التفاح وقيل لقب بذلك لظائق ملان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لأنه كان أبيه مريض بالحجر وكان  
 يحدوه لولن التفاح (وكنية أبو بشر) ولكن غلب القلب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه وإن كان  
 لقب بسيدوه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز الحميري ومحمد بن عبد العزيز بن الأصغاني وأبو  
 الحسن علي بن عبد الله الكرخي القري (ثم إن كان المنادى مختوما بالآتاء جاز تزعمه مطلقا)  
 سواء أكان مرفعا بالعلمية فأما المقصود الإقبال سواء أكان على أربعة أم أقل وإلى ذلك أشار  
 الناظم بقوله \* وجوز به مطلقا في كل ما ه أنت المبالغة تقول في حصة علمه ما هب (بحذف التاء (وفي)  
 جار يباعه ما حاري) بحذف الما مع المنع من المد تزعم ما فيه التامع النكرات المقصودة وردة السماع  
 قالوا ما هنا اختي بالحجم المضموه وبالنون أي بأشياء أسمى ولا تسري يقال شاة داخن إذا ألقا البيوت  
 واستأثمت قاله أن الأسكت (قال) العجاج

(جاری لائسنس کری عذری) \* سری واشاقی علی بنی

أراد ما حاربه غطفى رعى النداء وجمه بحذف الناء وقدم ان حذف حرف النداء ليحجز من اسم المحسن  
المعنى الأعداء الكوفيين والعذر بفتح العين المهملة وكسر الالف المعجمة تعوق الامر الذى يحاوله الإنسان  
عما يحذر عليه وسرى واشغافى بدل تفصيل من عذرى (وان كان) المتأذى بخبر دامن التأاشرط  
لحواز ترخمه كونه علما زائلا (أحرف ثلاثة) والذالك بشرقول النظم : واحتلا

ترسيم ما من هذه المسألة خلافاً للأراعى سابقاً العلم (كجعفر) علم رجل (وسعاد) علم أرققال  
فيهما بجعفر وبساعاً (ولا يجوز ذلك) الترخيم (في نحو انسان لمين) لأن تعريفة بغير العلية وأجاز  
بعضهم ترسيمه قياساً على قولهم أطرف كرى وباساح وهو قياس على شاذ (ولا يجوز ذلك) (في نحو زيد)  
من كل ثلاثى ساكن الوسط (ولاف نحوكم) من كل ثلاثى محرك الوسط لانها ساكنان كاتنا علمين فلنسا  
زائدين على ثلاثة أحراف وهذا محقق هذا هو منهج الجمهور (وقيل يجوز) الترخيم (في  
محرك الوسط) كنكم وسنن فيقال يا حلف وباساح (دون ساكنه) كزيد وعمر وهذا التخصيص للفرق  
أخرى كالموسط بحرفي الحرف قياساً على إعرابهم نحو سقر كوسطه بحرفي زيد في الحجاب منع  
الصرف لامجري هتساق إجازة الصرف وعلمهم (وقيل يجوز) الترخيم (فيهما) وهو قول بعض  
الكوفيين أما المحرك الوسط فلما لم وأما الساكن الوسط فقياساً على نحو زيد في غير الترخيم فإن أصلها  
بدي سكون الدال ودخلها الحذف وجواز قولهم

(۲۴ تصریح فی)

قال الدونشوي بين قوله  
ورتب الخ وقوله ولا  
خلاف نوع وثقة (قوله)  
واذا كلن للجهت الخ ذكر  
الداميني في المنهل الصافي  
انه لتعارض بين المحلن  
اذما نقل في أبواب الترخيم  
محمول على المستعمل عند  
أكثر العرب يومنا نقل في  
بعض أبواب الاضافة الى  
النسب محمول على  
المستعمل عند بعضهم  
وقوله ويدل على ذلك ان  
من العرب من يقرئ  
ويقول بانه لا يقل  
يشعر عاشرنا اليه اه  
ونقل اول كلام المصنف  
واعترض على تعبيره  
بازعم لان المسئلة مبسطة  
في كلام س ثم قال ولعل  
ابن هشام رأى كلامه في  
باب الترخيم فاستعصب  
نقل ابن مالك خلاقه  
(قوله قياسا على اجرائهم  
الخ) قال الدونشوي قد  
قال ابن تزنبا الحركة  
قوله المحرف الرابع لان  
في حذف الاء كما جازا  
كأذكره الشارح

﴿فصل﴾ (قوله والذي حسن الترخيم الخ) قال الدوشري لا يخفى ان أهل النار لم يرجعوا الى الان وانما ذلك حكماء بينهم أي يقع لهم ذلك في النار ولم يظهر قول الشارح لانهم في غيبة الخ لان الفهم من نحو قولك غل في غنية عن كذا انه يستغن عنه غير محتاج اليه وهذا غير واضح لان أهل النار يحتاجون الى الترخيم لانه في حقيقة فليسوا في غنية عنه ونظر ما المعلق بقوله لانهم الخ والظاهر ان الممزة سقطت بعد لانها في ٨٠ وايضا قال ابن جني وللترخيم في هذا الموضع سر وذلك انهم لم يظلم ما هم عليه مخفت قواهم وذلت أنفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة وقال الطبري قلت هذا اعتذارا من لقراءة ابن مسعود حديث رد هان بن عباس بقوله ما شغل أهل النار عن الترخيم فان ما لتعجب وفيه معنى الصبغة في القولين كان في شدته واشتغل عما ابالايعه مما يشغلك عن هذا لما يصلح عن هذا ما أنت فيه من ١٨٦ الاول والشدوة خلاصة اعتذار ابن جني ان هذا الترخيم لم يصدر عنهم من التكافيل بل من الضجر

هـ فصل هـ والهنوف للترخيم امارف) واحد (وهو الغالب نحو) يا جعفر (و يا معاوية بعضهم) وهو اب مسعود و نادوا (يا مال) والذي حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غيبة عن الترخيم (واما حرفان وذلك اذا كانا) الحرف (الذي قبل الآخر من ا ح ف السين) وهي الالف والواو والياء ا ط ل كون حرف السين (ساكتا) بنا على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء ا كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخفون ا ح ف اللين بالسكينة فالتقيد على الاول تخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من ا ح ف العلة وهي اصول لان الاصل في القيد التخصص (زائدا) لا اصليا (مكملا) اربعة تصاعدا) والى ذلك اشار التاليف بقوله ومع الاثر ا حذف الذي تلا \* ان زيد يبدل ناسا كتمامه لا اربعة تصاعدا) وقيل له كتمن جنسه) على الاصح (لفظا) كروان ومسكين ومنصور (او قد درا) كصطفون ومصطفين علمين سواء كانا الحرف الاخير زائدا ام اصليا (وذلك نحو مروان) فان الالف والنون فيه زائدان (واسماء) باللام لم يمتد لان جرس اسم فغيرته ا أصلية لانها بدلت من لام الكلمة واسألها اسماء وابدلت الواو هجرا فلتطرقها اثر الف زائدة فوزنه افعال (ومنصور) علما (ومسكين علما) متبولين من وصفي المفعول والفعل فالر من الاول والنون من الثاني ا أصليتان وما قبلهما زائد فيجذف عند الترخيم من مروان الالف والنون وتقول مارو ومن اسماء الالف والهمزة وتقول باسم ومن منصور الرا) والراوة تقول باسم ومن مسكين الياس والنون وتقول باسمك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء وتقول فيها مصطف كاسياني (قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك (ماروان مطقي عبوسة) \* ترجوا الحباود بهام يباس

زيد غلام ولا عبد سيدة قاض وهذا واضح اذا عرّب خبر الكلن بعد خبره وما اذا عرّب حالا  
 فتكون مؤنثة (قوله لان الاصل في القيد التخصيص) قال الدونشري هذا مخالف لقول الحقين ان الاصل في القيود ان تكون لبيان  
 الماهية لا للتخصيص (قوله فهد منه اصلية الخ) قال الدونشري هذا هو الحق فلا يغتر بقول الاندلسي انها الف التانيث للمدودة ذكر في  
 شرح المفصل الا ان يكون غلاما من الواسعة كما قال الجلي في فصيح (قوله فان بعضها) قال الدونشري اشار به الى ان ماتي ومنظر خبران  
 لمبتدأين محذوفين بين الخبر عنهما والخبر وبعضهم جعلهما مبتدأين خبرهما محذوفان وقال التقدير ماتي ومهما منتظر (قوله قال في  
 النهاية الخ) قال الدونشري كان ينبغي ادناخ هذه المسئلة عن جميع ما يتعلق بالمسئلة الاولى وهي كالتفسير لقوله وذلك اذا كان الذي  
 قبل الاسترخا ولكن يلزم من قوله ثم حذف الذي قبله بقا الاسم على حرفين وقوله لان لغته كافله يعني ان يعنى اليه في التعليل واذا  
 حذف الاصل مع اصالته حذف الزائد والاصل الثاني قد يقال بحذف الاول ايضا لان لغته كافله الثاني

(قوله واختر الفراء الخ) قال النوشري يفهم من ان الفراء يحذف الباء والالف وابايتها وقوله وحذف الواو الخ عطف على قوله حذف الياء يفهم جواز ابقاء الواو على لغة من لا يتنظر وقوله فيما يندفون جيب الخ صريح وجوب حذف الواو على لغة من يتنظر وكون الواو واجبة المحذف على لغة من يتنظر مع انها نحو غير واجبة ١٨٧ على لغة من لا يتنظر مع انها غريبة

غير معقول المعنى فالحق قول ابن المصنف تبعا لايه نقلا عن الفراء في جوديلتم حذف الحرفين معا اذ لو بقيت الواو لم منه عدم النظر وتقل بعضهم عن الفراء ان الوجهين في جود وعدم الحذف في جود وعدم (قوله نحو فروع) قال النوشري قال في القاموس الفروع انما سلب ولا لام لقب الوليد بن مصنف صاحب موسى عليه الصلاة والسلام ووالد الحضرة ابيه فيما حكاه النقاش واما الفراء في تفسيرهما لقب كل من ملأ مصر اوعات ممتلئة كفرعون كزبور وتفتح عينه وتقرعن تخاف بخلاف الفرائعة والفرغة الدهاب والنكر (قوله بضم العين المعجمة الخ) في القاموس بالعين كعريق بلدة بمصر منها صاحب تاريخ الدين عز ابن رسلان ولا يضبط في الكلام على عريق الا العين وانها مضمومة وكأثم يضبط قبحها الشهيرة بقطه الذي ذكره الشارح ومقتضى ذلك ان القاف

معادل الراء فيه الاول والثاني فن قال لانه الاول حذف الآخر لظرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزد الثاني حذفه وابق ما قبله وهذا المسئلة ذكرها سيبويه في حجر ومسود (و) بخلاف (نحو هيبخ) بفتح الهاء والباء الموحدة والمنثاة السابعة المشددة وفي آخرها معجمة الغلام المتلثي (وقور) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء معجمة الصعبة اليوس من كل شيء طاء كون هج مخنور (علمين) فتقول في ترخيمهما باهي ويا فتقول في آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لتحرك حرف اللين) فيهما وهو الباء في هيبخ والواو في قور (و) بخلاف نحو (تخار) ومنقاده (علمين) فتقول في ترخيمهما ما اختاروا ما منقاد يحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (الاصالة اللين) فيهما فانها متقلبان عن أصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقاد يفتح الباء والواو أو كسهما فاما ما فتح كاء او فتح ما قبلهما قلما اللين والمثقل عن الأصل أصل وأجاز الاخفش أن يقال في ترخيمهما ما تحت وما فوق يحذف الالف من كل منهما سمع لا تزد نزل الى الحلة الراهنة (و) بخلاف نحو (مخيد ومخود وعاد) فتقول في ترخيمهما ما سمي وما مخود وما عا محذف الدال فهن فقط ولا يحذف ما قبلهما من الباء والواو والالف وان كان كل منهما حرف لين زائد (لان الساق على حرف اللين حرفان ثلاثة) وهذا محتمل وقوله مكمل أربعة وأجاز الفراء حذف الباء والالف مع الآخر من نحو سعيد وعاد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو عود في لغة من يجعله اسما راسه ولا يتنظر المحذوف فيقول باسمه ما عود باسمه وأما على لغة من يتنظر في نحو عود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز باو يحذف الدال فقط لان قاء الواو يستلزم عدم النظر الدلس في العربي باسمه مستمكن في آخره واولا لغة قبلها مضمومة بيا لم يبقاء الاسم المتكمن على حرفين وذلك بخلاف القياس والواو حينئذ لا يحذف كما لا يحذف الآخر بل يحذف المحذوف فلا يلزم ما قاله (وبخلاف نحو فروع وعريق) بضم العين المعجمة وسكون الراء فتع التون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه (علما) فتقول في ترخيمهما ما فرعو ما غري يحذف آخرهما فقط ولا يحذف الواو والياء (لعدم محاسبة المحركة) لهما (والجرى والجرى والجرى والجرى) فيحذفان حذف اللين ان كان قبله فتحة فيقولان يا فرع يا غري لبقاء الاسم المتكمن على ثلاثة أحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله هـ والخلف هـ واو ويا بهما فتح نفي هـ (ولخلاف في) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من (نحو مصطفون ومصطفين علمين) فتقول فيهما ما مصطف يحذف الواو والتون من الاول والياء والنون من الثاني (لان أصلهما مصطفون ومصطفين) بضم الياء في الاول وكسها في الثاني ولكلهم تليوها الفا لتعركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لاتصالها ساكنين (والجرى كالمحركة المحاسبة) وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي (مقدرة) والمحركة المحاسبة في التقدير كالحة نة في اللفظ كما سبق في قوله وقوله حركتهم بضمه لفظا وتقديره ما هو آخر فمن قول التسهيل مسبوقة بحر كحاسبة ملفوظة ومقدرة والمحدوف والترخيم ما حرف واحد أو حرفان كما تقدم (أما كأثر أسها ذلك في المركب المزجي) واليه أشار الناظم بقوله هـ والعجز اخذف من مركب هـ (تقول في) ترخيم (معد كركب) وودليلك وسبويه وخمسة عشر علما (يا معدى) ويا بعل ويا سب ويا جسمه منع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنهم أكثر الكوفيين ترخيم المحبوم به والمقول ان العرب لم ترخيم المركب المزجي وانما أجازوه نحوون قياسا (واما كما تعرف ذلك في اثناعشر علما تقول) اذارجته (ياان) يحذف

من بفتح مقبوحة وهو المشهور على الاسئلة لكن في مراد الاطلاع على أسماء الامكنة والباق ان القاف مكسورة ومثله في لسب الباب لسبوى (قوله واما كلمة ترأسها) قال النوشري تسميتها كلمة باعتبار ما قبل التسمية واما ما بعدها في جزء كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع الفراء الترخيم المركب البدي بن في ترخيمها بجعلها المحذف معترف العطاف فلا يليق أن يضم

اليه حذف آخره ونظر ما وجهه من أكثر الكوفيين ترخيم المصنوع به (قوله في اثنان علما) رأيت بخط المصنف في التذكرة قال  
يعني ابن عصفور اذا رخصت مسمى ما عشرين قلت ما يتي حذف عشرين مع الالف لان عشرين موقعا في التون من متسكن حذف وحذف  
ما قبله كما في سكتن قلت هذا مشكل في تعليله في باب الاضافة في الاعداد وقوله في اثناعشر اضافة لان اثنان اثنيت عشر اثنيت ما هو  
بمثلة التون وان حذفها اثنس باضافة اثنان فعلى هذا يلزم هنا بالباس هذا بذا ما اثنان وكذلك يقال اذا ناديت خمسة عشر فقلت  
ما بس فانه ما بس بندا خمسة وسألت بعض اصحابنا عن هذا فقال الجواب انهم قالوا اذا وقع الهمزة على الهمزة فهو كسب ترخيم  
فهم ما حذف فكذا ما هنا كانت والعلة في ذلك ما ذكره في المرخم بحذف الماهو وانهم استبحروا حذف كلمة تامة رأسا فذوقها في  
الوصل دون الوقف اه فاعتزفت على نفسي بعد ان قبلت كلامه بان الالباس حاصل في الوصل ثم اجبت بانه لا يلزم من رعاتهم في  
الالباس مطقة نافية في حاله دون حاله وحكي لي هذا السؤال عن تذكرة الفارسي انك تغف على خمسة عشر على الهاء فتقول يا خمسة فتي  
ثبت ان غير الفارسي يقول بذلك وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكال في قوئهم ما خطر لي ان يقال انا اذا قلنا يا خمسة فتي فتي ان  
لا ينطق به الهمزة فيقولون المحذوف فتقول ١٨٨ يا خمسة لئلا يتبس بندا خمسة المفعلة التي لم ترخمو هذا لازم لهم فانهم

فصل في معرفة الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تر كبه نص على ذلك سيبويه (لان عشر في موضع التون فنزلت هي  
والالف عشرة في الزيادة في اثنان علما) ولذلك اخرجوه بحذف المضاف اليه و آخر المضاف جميعا نحو  
يا صاحب اصله يا صاحب قاله ابن خروف والجوهري وابن بري و جماعة وقال غيره هم و ترخيم صاحب على  
غير قياس (فصل في الاكثر في لسان العرب (ان بنوي المحذوف فلا يغير ما بي) عن حاله من حركة  
أو سكون بل يبقى على فتحه ان كان مقنونا (تقول في جعفر باجف الفتح) على كسر هاء ان كان  
مكسورا تقول (في حارث باحار بالكسرة) على ضم هاء ان كان مضموما تقول (في منصور يا منصور  
بثلاث الضمة) للوجود قبل الترخيم (و) على سكونه ان كان ساكنا تقول (في هر كل ياهر في السكون  
(و) تقول (في جود هلا وقوكران) اعلاما بانهم ياءوا بعلوا و ما كرو) باقواء الواو على صورته في المسائل  
الثلاث من غير ابدال الهمزة لست مطرف في التقدير لان الحرف المحذوف هنا في نية المفعول به وتسمى  
لغمة لا ينتظر والياء اشارة لانهم بقوله وان نويت به حذف ما حذف فالباقى استعمل بغيره ألف  
(و يجوز ان لا ينوي) المنوف (فيجعل الباقي) بعد المحذف اسماء رأسه ويجعل الحرف الذي قبل  
المحذوف (كأنه آخر الاسم في أصل الوضع) من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغمة من  
لا ينتظر والياء اشارة لانهم بقوله واجعل ان لم تنوع حقا كما لو كان بالآخر وضعاقما  
(فتقول يا جعف يا حار و ياهر في ضم فيه) وكذا تقول يا منصور بضم حاءه لثناه) فغير تلك الضمة التي  
كانت قبل الترخيم يدل ان هذا يجوز ان ياءوا بها ولا يجوز ان ياءوا بها (وتقول ما غي بادل الضمة كسرة  
والواو يا كما تقول في جمع جود) بثلاث الحميم (ولو) على افعال بضم العين (الأجرى والادلى) والاصل  
الأجر والادلى بضم الراء واللام فقبلوا الضمة كسرة والواو يا لئلا يلزم منه عدم النظير (لا تلبس في العربية

ما حذف الواو الجمع من نحو فاضون فانه يسود على مذهب الاكثرين زوال سبب المحذف لانه اختار في التسهيل  
عدم العود ثم يرجع على ما كان مدغم في الحروف وهو بعد الف نحو مضار الكسر ان كان اسم فاعل والفتح ان كان اسم مفعول  
وكذلك يحتاج الهمزة لعلها ان كان السكون عارضا فان كان أصليا نحو اسبح اسر اسم لذت سرك بالفتح لعلها اقرب  
الحركات المقتضية وقال الزجاج بالكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالراء والالف فيصير (باسح) قوله  
وكر وان قال الدونشري الكروان مفرد وجمعه كروان بكسر الكاف كالطرقان والطرقات قال ذوالرمة  
من الالف يوسى برى القوم قوله \* كاشهم الكروان اذ صرن يا زما (قوله لعلها لست مطرف في التقدير) قال الدونشري كونه هاء  
لنحو عو وعلا واضع وأما كونه هاء لكرو فلا يعمل بقاء الواو في كروان شرط فيها حيث تحركت وانفتح ما قبلها ان لا يكون  
بعدها ساكن وهذا ليس كذلك وهذا هو الالف المحذوف مع التون (قوله وتسمى لغة الفتح) قال الدونشري وتسمى لغمة من بنوي  
المحذوف لغمة من ينتظر ولغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو قيل ان الاول تسمى لغمة من بنوي المحذوف  
والثانية لغمة من لا ينتظر لكان أحسن كما لا يخفى على ذي لب (قوله العربية) قال الدونشري هاء موصوف محذوف تقديره في اللغة  
العربية يسود والله أعلم فريد التعليل بخلاف ما أتى في قبلها كسرة ثم ينتظر ما الفرق بين الاسم والفعل لم يحذف في الاول و جاز

فصل في معرفة الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تر كبه نص على ذلك سيبويه (لان عشر في موضع التون فنزلت هي  
والالف عشرة في الزيادة في اثنان علما) ولذلك اخرجوه بحذف المضاف اليه و آخر المضاف جميعا نحو  
يا صاحب اصله يا صاحب قاله ابن خروف والجوهري وابن بري و جماعة وقال غيره هم و ترخيم صاحب على  
غير قياس (فصل في الاكثر في لسان العرب (ان بنوي المحذوف فلا يغير ما بي) عن حاله من حركة  
أو سكون بل يبقى على فتحه ان كان مقنونا (تقول في جعفر باجف الفتح) على كسر هاء ان كان  
مكسورا تقول (في حارث باحار بالكسرة) على ضم هاء ان كان مضموما تقول (في منصور يا منصور  
بثلاث الضمة) للوجود قبل الترخيم (و) على سكونه ان كان ساكنا تقول (في هر كل ياهر في السكون  
(و) تقول (في جود هلا وقوكران) اعلاما بانهم ياءوا بعلوا و ما كرو) باقواء الواو على صورته في المسائل  
الثلاث من غير ابدال الهمزة لست مطرف في التقدير لان الحرف المحذوف هنا في نية المفعول به وتسمى  
لغمة لا ينتظر والياء اشارة لانهم بقوله وان نويت به حذف ما حذف فالباقى استعمل بغيره ألف  
(و يجوز ان لا ينوي) المنوف (فيجعل الباقي) بعد المحذف اسماء رأسه ويجعل الحرف الذي قبل  
المحذوف (كأنه آخر الاسم في أصل الوضع) من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغمة من  
لا ينتظر والياء اشارة لانهم بقوله واجعل ان لم تنوع حقا كما لو كان بالآخر وضعاقما  
(فتقول يا جعف يا حار و ياهر في ضم فيه) وكذا تقول يا منصور بضم حاءه لثناه) فغير تلك الضمة التي  
كانت قبل الترخيم يدل ان هذا يجوز ان ياءوا بها ولا يجوز ان ياءوا بها (وتقول ما غي بادل الضمة كسرة  
والواو يا كما تقول في جمع جود) بثلاث الحميم (ولو) على افعال بضم العين (الأجرى والادلى) والاصل  
الأجر والادلى بضم الراء واللام فقبلوا الضمة كسرة والواو يا لئلا يلزم منه عدم النظير (لا تلبس في العربية

في الثاني مع انه انقل من الاسم وكذا يقال في المبني (قوله لمواثيقه ديناؤه) جواب عما يقال ١٨٩ ان التعديل بقوله لانه ليس الخ

ظاهر في الاخرى والادنى  
لا في يائي لانه مبني والمبني  
يجوز ان يكون في آخره  
الواو المذكورة حاصل  
الحساب ان المبني بناء  
مشجدا غير لازم للعرب  
(قوله ولم يكن بعدها  
ساكن) جواب عما يقال  
مقتضى ما قبله قلب  
الواو الفاعلي هذه الحالة ان  
تقلب الفاعلي لفة من  
ينتظر وياضح الجواب  
ان من شروط القلب ان  
لا يلزم ساكن وهو موجود  
تقدر اعلى لغتهم ينتظر  
لا على لغتهم لا ينتظر  
\*(فصل)\*  
(قوله عالم) قال الدونشري  
فيه نظر لانه يفهم ان اذا  
كان غير علم لا يكون الحكم  
كذلك وليس كذلك (قوله  
مهلا) قال الدونشري  
منصوب بحذف أى  
امهلى مهلا ومعناه كنى  
عن اهو ونصب بعضا  
لان مهلا منصوب متبادر  
والتدلل ان شئ الانسان  
بحسب غيره ما به فيؤذنه  
على حسب ثقته به والاسم  
الدل والدالة والدلال  
(قوله أى) أحكمت  
عز مذك (عبار شرح  
المعلقات) وأرعت الامر  
وأرعت عليه ومولت  
تلقى عليه (قوله والصرم  
\*(فصل)\*

اسم عرب آخره واو لازمه ضم وهو ما قبلها) وما تجد بناؤه حكمه حكم العرب (خرج بالاسم الفعل  
مخو يدع) وجعله علما عارضا (و) خرج (بالعرب المبني) اصاله (مخو هو) وأما أسماء البلدان فمخو  
سنبو والبديوي في الاقليم الصعدي فظاهر انها غير عربية كسندو (و) خرج (بذكر الضم مخو دل) فان  
ما قبل الواو ساكن (و) خرج (بالزوم مخو هذا أوله) فان الواو فيه ليست لازمة ظاهرا قلب الفاعلي  
النصب وما في الجمر (و) تقول ما عا لما بدل الواو همزة تنطر فيها بعد ألف زائدة كافي كساء) فان أصله  
كساوا لانه من كسوت فابدل الواو همزة تنطر فيها بعد ألف زائدة كافي كساء) فان أصله  
ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كافي العاص) والعلامة بكسر العين للمهمة ما عا فتمت على البعير بعد تمام  
الوقر والكروان بفتح الكاف والاعطاء شرط بل العقوب وهو ذكر الجباري  
\*(فصل)\* يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق التعريف  
فيه كاف ولو بالاصد (ولا ياد على ثلاثة أسرف كافر) في قوله ثم ان كان المنادى مضمونا متبادرا التانيث  
حاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما ما يبني في حارة قلعية ما جاري (و) منها (انه اذا حذف منه التاء  
توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف قبلها) لان تاء التانيث في حكم كلمة مفصلة عما قبلها والى  
ذلك اشار الناظم بقوله \* والذي قد رجا \* بخذوها وخر بعد \* (فتقول في) ترخيم (عقبية) بفتح  
العين المهمة والاف وسكون النون بعدهم وحذف الف فتا م تانيث صفة للعباب وقال عقاب عقبة  
أى ذو الخالب حداد (باعتد بالالف) ولا تحذف الحاء (و) منها (انه لا يرخم الا على نية الحذف)  
خوف الالتباس بالذكر (وتقول في) ترخيم (مسلمة) بضم الميم (وخارنه) بالحاء المهمة والتاء الماثلة  
(وحفصة) بضم الحاء (يا حارثو يا حفص بالفتح) فينزل وتقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فين  
على لغتهم لا ينتظر الحذف (لثلاث ليس بذات مدرك لا ترخيم فيه) والى ذلك اشار الناظم بقوله  
\* والترنم الأول في كسلمه \* (فان لم يخفى ليس جاز) ترخيم على لغتهم لا ينتظر الحذف (كافي مخو  
همزة) علما بضم الفاء وقع الميم وبارزى وهو للفتاب يستوى فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة  
وامرأة همزة وفي التنزيل رجل لكل همزة (ومسلمة) بفتح الميم علم رجل وليست التاء فيه لفرق بين  
المذكر والمؤنث فتقول اذا رجمت على لغتهم لا ينتظر ما همز وباسم الضم فيها فلا دل على ذلك والى  
ذلك اشار الناظم بقوله \* وجوز الوجهين في كسلمه \* (و) منها (ان قد امر نجا) كثر من ندائه  
قاما من غير ترخيم (تقوله) وهو امر والقسم الكندي  
(أطعم مهلا بعض هذا التدلل) \* فان كنت قد أرعت صرى طاجلى  
أراد افاطمه وأرعت نراى وبعين مهمة أى أحكمت عز ملك والصرم القطم والاجال الاحسان  
(لكن بشار كفى في هذا) المحكم الأخير (ما لا عوام وحارث فترخيمه) كثر من ترك الترخيم لكثرة  
استعماله (في النداء) وجعل له خصا صا مائة تاء التانيث بذلك انه لا يوقف على كثرة استعماله فاقتصر  
\*(فصل)\* ويجوز ترخيم غير المنادى مثلا بشرط أحدها ان يكون ذلك في الضرورة (الشرط الثاني أن  
يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة) (لقداه) أى مباشرة عرف النداء والى ما اشار الناظم بقوله  
\* ولا ضرر ان رجا وادون نداه \* (ما لا يصلح) لانه فلا يجوز (ترخيم الضرورة) (في مخو والعلام) عما  
فيه ألا لا يصلح لمباشرة عرف النداء من ثم خطى من جعل من ترخيم الضرورة قول الصالح  
\* أو الفاء كقمن ورق الحمى \* بفتح الحاء المهمة وكسر الميم وأصله الحما بالتحقيق فحذف الميم الثانية  
وقلبت الالف بالفتا فتوقيل حذف الالف وأبدلت الميم ما يحتمل أن يكون حذف منه الالف

القطم) قال في الصحاح وصرت رجل صر ماذا قطعت كلاهما والصرم الاسم  
(قوله وقلب الالف) كان ينبغي أن يضم اليه وقلب الغتية كسر تو كما يقال في قوله وقيل حذف الخ

(قوله للمهلين) فيه نظر فقد قال النعمون انه لما جمعتوا الصادقة البردوا أحسن قول إلى العلاء المعري  
لواختصرتم من الاحسان زركم \* والعبد جبر للافراط في المحصر (قوله وراما) أي بكسر الراء (قوله يضم الراء) أي من رمة  
(هذه ابواب المنصوب على الاختصاص) \* ١٩٠ (قوله وهو تبراخ) قال الدوشري الضمير راجع إلى الكلام المشتمل على المنصوب

والمنصوب ضرورة قوله درس المتى بمثل عو كسر تالم الأولى للقافية والياء اشباع و و ر ق و ضم الواو جمع  
ور ق و هو هي التي في لونها يضاف الى سواد الشرط (الثالث أن يكون) المرتخم في الضرورة (امازا) انداغ في  
الثالثة) وذلك ما خوذ من قول الناطم نحو أحمد (أو) مختوما (بتاء التانيث) فالاول (قوله) وهو  
أرو القيس الكندي (لتم القتي بعشوا في ضوء ناره \* طريفان مال ليلة المحجوع والمحصر)  
أراد ابن مالك خرجته في غير النداء ضرو و ترك ما بقي كانه امر برأسه و نوبه على لقمن لا ينتظر بعش  
يسير في الضام وهو الظلال والمحصر ففتح الحامو الصاد الماهل من شدة البرد وانما في قول الاسود بن يعقوب  
وهذا ردا في عنده يستعير \* ليسلبي حتى آمال من حنظل  
أراد ابن حنظلة خرجته في غير النداء ضرو و ولا يمتنع الترخيم في الضرورة (على لقمن من ينظر الهذوف)  
عند سيبويه وجهه والبصر بين (خلافا للبرد) قالوا (ودليلنا) القياس على النداء السماع ومنه قول  
أوس التميمي ان ابن حارث ان أشق لروثته \* أو امتدحه فان الناس قد علموا  
أراد ابن حارثه فخرجها محذوف التاء على لقمن ينظرو (قوله) وهو جبر  
الأصحت حبا لكراما \* (وأصحت منك شاعرة اماما)

أراد امامة تضم المجرع على أرفق جها محذوف التاء على لقمن ينظرو وراما جمع رمة يضم الراء الماهلة  
وهي القطعة الباقية من الجمل وأنشد المبرد \* وما عهدى كهملك يا أعمام \* قال ابن مالك في شرح  
الكافية: الانصاف يقتضي تقرير الراء وانه لا ترفع احدا عليها الا ترى اه وفهم من عدم اشتراط  
التعريف في ترخيم الضرورة انه يبي في النكرات كقوله ليس حتى على المنون يتخلل أي يتخلل  
(هذه ابواب المنصوب على الاختصاص) \*  
والاختصاص في الاصل مصدر اخصه بكذا أي خصه به وفي الاصطلاح تخصيص حكمه على  
بضمير ما تارة ضمن اسم ظاهر معروف الباء تارة مفعولا أو تارة بيان فالاول فمفعول على أنها  
الجمادى يعتمد الفقير والثاني نحو في أيها البعد فقير أي عفو الله: انشأت نحو فحن العرب أفرى الناس  
للضيف وهو خبر استعمال بصورة النداء فوسعا كما يستعمل الحسرة وصيغة الامر نحو أحسن زيد والام  
والاخر بصيغة مجر نحو والوالدات يرضعن (و) المنصوب على الاختصاص (هو اسم) ظاهر غير نكرة  
ولامهم (معمول لافع) مضارع خص (واجب المحذف) كالتحذف حذف ناصب المتأدى (فان كان)  
المنصوب على الاختصاص (أها) في التذكير أفردا وتنبهو جمعا (أو أيها) في التانيث افرادا وتنبه  
وجعا (استعملنا في الاختصاص) (كان استعمالنا في النداء خصمان) لفظا ونصبان محلا وتفضل  
بها ماها التنبهو جوابا (و) يوصعان أرو ما يسم لازم الرفع) مراعاة للفظ لهما (محلى بال) المحسنة  
(نحونا) فعل كذا أي الرجل) فانا فعل مبتدأ وخبر وأجاف في موضع نصب على الاختصاص  
يفعل محذوف تقديره أخض والرجل نعت أي على اللفظ (واللهم اغفر لنا أيها العاصية)  
بكم العن فابتا ضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والعصاة  
نعت أي نعت على اللفظ وجلة الاختصاص في المثاليين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل كذا  
مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصاة سواء ذكره من أن أها وأيتها  
مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوف هو مذهب المحجوع وذهب الاخفش  
إلى أن كلامه ما متأدى قال ولا ينكر أن ينادى الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه

تقلا لهما عن البنا و استعملنا في غير فليست (قوله المحسنة) قال الدوشري فيه نظر اذا انظرنا  
للهذا المحضوري (قوله في المثاليين) فيه إشارة الى ان الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن الناطم وهو في  
الحقيقة بمنصوب خاص لازم الإضرار في موضع جعل أعرابا قال شيخ الاسلام الأعرابي في حاشيته أي بل يكون في محله نحو ارجوني

الذكور وليس كلمة  
كذلك (قوا) معمول  
الاخص فهو مفعول به  
ولذا قال السوطي كغيره  
من المنصوب مفعولا به  
يفعل واجب الاضمار  
الاختصاص قدره من  
بالمعنى ولا ينافي كونه  
منصوبا على المفعولة  
قول ابن الناطم على  
معنى اللهم اغفر لنا  
مختصين من بين  
العصاة الخ حيث دل  
على النصب على الحال  
وصرح به الشارح فيما  
بأن لان المنصوب على  
ألف مفعولة هو اسم  
الاختصاص والمنصوب  
على الحان جملة الاختصاص  
وهي الفعل المحذوف مع  
اسم الاختصاص يكون  
الجملة حالا ليس يلزم  
فقد تكون معترضة كاستنبه  
عليه (قوله فيضمان) قال  
الشواب: ينبغي ان اباؤنا  
اذا لم يكن هناك تداء أصلا  
لا لفظا ولا معنى وكانا  
معمولين لخاص لم يكن  
معهما ما يقتضي البناء  
على الضم و رفع تابعهما  
فلا يكون هذا الضم  
وهذا الرفع الاحكامية  
لحالهما في الضمادان



أيها النبي إذ جعله الاختصاص فيه حال وقد لا يكون في محله فجوحن العرب أسخى من بذل إذ جعله الاختصاص فيه معترضة بين المبتدأ والخبر فلا محل لمانن الأعراب (قوله) وإثاني فتحوته صلى الله عليه وسلم (الخ) أشار به إلى الصنيع إلى الاعتراض على المصنف لأن قوله نحن معاشر الأنبياء لا تورث ليس لفظاً الحديث وإنما لفظة أنا معاشر الأنبياء كأيضا عليه المحققان كذا كره النارج ورواه ابن الزبير كإثباتي بلفظ نحن وتسمية الحديث بآثار كنه صدقة وهو موصولة بمعنى الذي محله رفع الابتداء وتر كنه صدقة والماء مدحوظ أي تركناه وصدقة خبر ماعلى رواه بإرفعه وهي أوجوا واقته لروايتها تركناه صدقة وأما النصب فقديره ١٩١ مآثر كنه مبدول صدقة فلفظ الخبر لسد المحال منه مثل

ونحن عصبة ويحوز في ما أن تكون موصولا اسميا وأن تكون شرطية وهي عن الأول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أي نحن فهو صدقة (هـ) تنبيه على الحكمة في أن الأنبياء لا يرثون أنه قد وقع في قلب الإنسان شهوة وموت مورثه فليأخذ ماله فترث الله أنبياءه وأهاليهم عن ذلك وثلاثا يظن بهم مبطل أنهم يجمعون المال لو رثتهم ولأنهم كالأبائهم فيكون ما لهم بجميع الأمة وهو معنى الصدقة العامة وأما قوله تعالى في عبثي من ذلك ولو يارثني ورث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد آل راته في العلم والتبوة بهذا يتدفق أن عدم الارث مختص بذينا صلى الله عليه وسلم فإن قيل إن الله أخبر عن

كل الناس إفقه منك بآمر وذهب السير إلى أن باقي الاختصاص معترضة وزعم أنها تامل وجه أحدهما أن تكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أن أقول كذا هو أي الرجل أي المخصوص به والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أي الرجل المخصوص أنا المذكور (وإن كان) المنصوب على الاختصاص (غيرهما) أي غير أيها النبي (نصب) لفظنا سواء كان لفظ مفردا أو مضافا فالأول (نحو نحن) العرب أقرى الناس للضم فإثاني فتحوته صلى الله عليه وسلم أنا (معاشر الأنبياء) لأننا ورثنا العرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص العرب وأخص معاشر الأنبياء إلى هذا البين أشار الناطق بقوله الاختصاص كذلكه النبيين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام أحدها فائدة الاختصاص بالتكلم كأن المنادى يفيد الاختصاص بالخطاب والثاني أن كل واحد منهما لا يكون اللاحض والثالث أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد ولذا قد يكون كذلك قولنا من هو مصغ اليك كان الأمر كذا فإلنا (ويفارق المنادى في الأحكام) لفظية ومعنوية فاما الأحكام اللفظية فلهذا (أحدنا) ليس معترضة فإلنا (لا لفظا ولا تقديرا) بخلاف المنادى فإنه لا يتخلو عن ذلك (الثاني) أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه أي وسطه (كالواقع بعد نحن) في قوله (ويعتدنا) في الحديث المتقدم وهذا الحديث بلفظ نحن قال اللفظ غير موجود وأما الموجود في سبيل النبي الكبري أنه معاشر الأنبياء كآثر خذا (أو بدلتنا) أي الكلام (كالواقع) بعدنا وثاني المثالين قبله (وهما) أن أقول كذا أي الرجل والله اغفر لنا أي العصابة فالمخصوص هو أيها النبي المثال الأول واثني في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لأن كلاما قولنا أقول كذا والله اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فإنه يقع في أول الكلام فمخوما الله اغفر لنا والثالث أنه يشترط أن يكون المتقدم عليه اسماعنه في التكلم والخطاب (والغالب كونه) أي كون المتقدم على المخصوص (ضمير تكلم) يخصه أو يشارك فيه فالأول نحو أنا أقول كذا أي الرجل والثاني نحو والله اغفر لنا أي العصابة (وقد يكون) للمتقدم (ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجوا الفضل) قبل متعلق بترجوا والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي هذا المثال شذوذ أن كونه مدح ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذوذ ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسم ظاهر فلا يجوز زعمهم معترضة العرب ختمت المحاكم ولا يرثها العالم بقسدى الناس (والرابع والخامس) أنه يقل كونه علما وأنه يقتضيه كونه مفردا معرفة (كأني هذا المثال) وهو بك الله نرجوا الفضل ومثله سبحانه الله العظيم والمنادى بكثير كونه علما ونضم مع كونه مفردا (والسادس) أن يكون بالقياس كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضمين (والمنادى) لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر أن لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارشاد والمنادى يكون كذلك الحادي عشر أن إياها

بعضهم بقوله وثاني خفي الموالى إذ لا يخفى الموالى على النبوة واجب به تخاف من الموالى الاختلاف من بعده الرجوع عن الحق فتمنى ولدانه بأقرب منهم فيهم في هنا حتى لا بأس بالتنبيه عليه وهو أن الأنبياء أهل برثون قضية كلام أهل الفرائض ذلك لأنهم قسموا الناس إلى أقسام منهم من يرث ولا يرث وهم الأنبياء وقال الرزكى أنه لا يقرب لكن قال صاحب التسمية أن النبوة مائة من الارث وذكر أبو الحسن الزرار الواعظ في كتاب النصيحة الثقة أنه روى نحن معاشر الأنبياء لا يرث ولا يرثون يعارضه ما ذكره الماوردي في الأحكام السلطانية أنه صلى الله عليه وسلم ورث من أبيه أم أيمن الحبيشة واسمه أبر كتمته أجال فحقه من ختمه ومولاه شقران واسمه صالح وقته يدبروا ورث من أبيه مدارها ومن خبيجة تارها (قوله في المثال وبعدنا الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره أنه يلزم عليه أن

يكون في الحذف والتأنيب وهو خلاف ما ذكره الحفاظ (قوله لا توصف باسم الإشارة) الاتصاف على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول وقال الدونشري وأما في توصف هنا باسم الإشارة لأن المراد بها التكلم وهو لا يشترى لنفسه (قوله والتأنيب عشراته لا يكون تأنيب الحذف النداء) هذا قد تقدم في قول المصنف أحده أنه ليس مع صرف النداء لا لفظاً ولا تقديرًا (هذا باب الحذف) (قوله ما هو حذر) أي خوف فالتحذير بمعنى انشؤ (قوله وهو تنبيه الخطاطب الخ) قال الدونشري ظاهره بل صريحه أن ما ذكره هو معنى التحذير اصطلاحاً لا الذي ذكره ابن الجاحظ في كافيته مع عليه الشرح أنه الاسم المنصوب بنفسه وعبارته الملاحى وهو أن التحذير في اللغة تحقير شيء من شيء في اصطلاح النحاة معمول الخ انتهى ولا يخفى أن هذا هو المناسب لما في الباب المتقدم فكان على المصنف أن يقول وهو اسم معمول لا حذر محذوفاً وهو الموافق للعرض النحوي الباحث عن أحوال الكلام أعراباً وبناءً كإفعل ابن الجاحظ والمنادى لذلك أن يقول في الترجمة حذف اب المنصوب على التحذير (قوله تنبيه الخطاطب) فإدراكه لأن التعريف للتحذير المنعقد ويحذر التكلم والغائب ٩٢؛ شاذ (قوله باباً) أي يذكر الحذر وحينئذ ما إن يعطف عليه المحذور نحو يا ك والاسد أو

لا توصف باسم الإشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر أن صفة ما هنا وأجابه الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي التداخر قها خلاف أجاز المازني في بعضها الثالث عشر أن أها هنا اختلفت في ضمها هل هي إعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في التداخر في الخامس عشر أن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء أو الداس عشر والسابع عشر والتأنيب عشر أنه لا يكون تأنيب الحذف النداء ما هنا لا يعني به الانقاس التكلم وأنه لا يجوز فيه الترخيم والتابع عشر والعشرون أنه لا يستتبع به أنه لا يستتبعه أو ما الأحكام المعنوية فأمور أحدها أن الكلام مع الاختصاص بمرجع النداء إنشاء والثاني أن الفرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما يناسب إليه والثالث أنه مفيد لغرض أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء غيرها (هذا باب التحذير) \*

(وهو) في الأصل مصدر حذر بالتحذير وهو المراد به هنا تنبيه الخطاطب على أمر مكرره ليجتنبه (و) يكون بثلاثة أشباه باباً وأخواته وبما يناسب عنها من الأسماء المضافات في ضمير الخطاطب نحو نفسك وذكر الحذر منه نحو الاسد (فان ذكر) الحذر (يلفظ أفعالاً) في محلها نصب فعل (محذوف زوماً) لأنه لما كثر التحذير يلفظ أفعالاً من اللفظ بالفعل والتزاماً معاً ضميراً للعامل (سواء عطف عليه) الحذر منه نحو يا ك والشر (أم كرته) نحو يا ك يا ك المرام (أم لم تعطف ولم تكرر) نحو يا ك الاسد والى ذلك أشار القاطم بقوله ابك والشر ونحوه نصب \* محذراً عما استأنوه جب ودون عطف دلالة أن نسب (يقول) إذا عطف عليه الحذر منه (يا ك) والاسد فابك في محل نصب بفعل محذوف تقديره أحذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بياك والأصل يا ك أحذر لأنه لو قدر قبله لا اتصل به فقبل أحذر لم يفتقر تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وذلك لاختصاص إعمال القلوب وما لم يحذف بها (و) قيل (الأصل أحذر تلاقى نفسك والاسد ثم حذف الفعل) وهو أحذر (وقال) وهو ضمير الخطاطب

على جواز هذا التركيب ما في تحقيق الكلام فيه (قوله ونحوه) كتنجوع (قوله ثم قيل الخ) المستتر قال الدونشري قد يقال كيف يأنه ما ذكره الفرض أن العامل محذوف وجواباً لما تقدم مع حذفه بحسب انفصال الضمير فلم يلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل بل إلى المقصود بسبب الحذف فليست أم في هذا القول لا يعني لار الخطاطب بأن يحذر نفسه كما يدل عليه الكلام فلا يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض النسخ من قوله إلى ضميره المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن في أكثر النسخ ومنها ما عليه خط الشارح إلى ضميره المتصل وقد يجب عما أورده الدونشري بأن المراد بالزوم بحسب الأصل ثم قد يدعى أن ذلك أمر تقديرى فلا يضر اللفظه ولا يخفى أنه لا يلزم إرجاع هذا القول إلى واحد من الأقوال الآتية لأنه انشأها في تقدير العامل مؤخر لأن الفرض بيان التركيب المشتمل على العطف فاما أن يجعل من عطف المقدرات أو الجمل أذبحه فالأصل للمذكور ولا معنى له إذ يصير التركيب هكذا ابك أحذر والاسد وهذا يظهر أنه في الحقيقة لا يلزم تعدى فعل المضمر الخ لأن الأصل أحذر تلاقى نفسك والاسد وأحذر نفسك أن تدن من الاسد لا ولا فلا معنى له كما علم من الأقوال الآتية في الكلام على إعراب ما بعد الواو فتدبر (قوله وما لم تحذفها) هو علم وقد (قوله والأصل أحذر الخ) أي في غير مقدمها

محذوف عن هو باباً من الاسد وقد يحذف إذا كان المحذوران وصلتهما كما يأتي (قوله وبما يناسب عنها من الأسماء المضافات الخ) أي يذكر أهل الخوف عليه ضمناً كما في ضمير المحذور ومعهطاً فأنشده المحذور على أهل الخوف عليه نحو ما ذكر وأسلت والسيف (قوله فان ذكر يلفظ أياً) هي من الضمائر المنصوبة وذكرها مجردة من لاحق يشتمل على ما كان (قوله والتأنيب وأمعنه أضماراً للعامل) قال الدونشري وصل بعضهم لزوم المحذف بضيق الوقت من ذكره (قوله نحو يا ك الاسد) هذا بناء

(قوله ان تلثون من الاسد الخ) قال الدونشري فيه حذف البدل اذ قوله ان تلثون من الاسد في الاول وان تلثون منك في الثاني من بدل الاشتغال والظاهر انه غير جائز لكونه المقصود كسحب هذه القوله وقوله والظاهر انه غير جائز بدو فان البدل يحذف في كافي المعنى في بحث الحذف آخره انتهى وفيه نظر فليس في المعنى في هذا البحث ان البدل يحذف ولا تعرض لذلك وانما المصنف تعرض للكلام على حذف البدل منه نعم وقع في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة ما يقتضي ان البدل يحذف وتوقف الدامم في جواز وقال ينبغي تحرير النقل فيه (قوله و اجيب الخ) قال الدونشري توضيحه ان معنى الحذف هنا هو الواو اجمع في معنى العامل وكل ما ساط على الخوف والاقفاء (قوله منصوب بفعل آخر) قال الدونشري تقديره مواحد الاسد وقد يقال للمعنى الاول حذفت هو واحد نفسك اللهم الا ان يقدمه ان تلثون من الاسد يلزم عليه ما تقدم (قوله حذفت المضاف) قال الدونشري ١٩٣ مرادها الجنس فيشمل المتعدد (قوله

وظاهر صنيع الموضع  
موافقته) قال الدونشري

قد يقال بل ذلك صريح  
صنيعه فايأمل (قوله

والقدير أحذر ك) فيه  
تقدير الفعل مسند الى

صنيع المتكلم وهو ان يصح  
في هذا التركيب لم يصح

في اياك والاسد يذكر الواو  
ولم يصح ان تؤكد باث

في قوله فايأك أنت وسند  
المسيح اليك (قوله

فخو اياك الاسد الخ)  
ظاهرا وان امتنع عنها

التركيب جواز معني  
على التقديرين المذكورين

وانه لا يصح على احدهما  
وقال المصنف في الحواشي

انهم نصوا على المنع وأنه اذا  
ذكر المحذر لابن العطف

عليه المحذور أو يخفف من  
ظاهرة أو يحذف فان كان

ان وصلته كما أسلفنا وفي

المستتر في فصار تلاقى نفسك والاسد (ثم) حذفت المضاف الاول وهو تلاقى (وأنتب عنه الثاني) وهو نفسك (فانتصب) فصار نفسك والاسد (ثم) حذفت المضاف الثاني وهو نفسك (وأنتب عنه الثالث) في انتر كسب وهو الكساف (فانتصب) بعد ان كان مجرورا بالاضافة (وانفصل) لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تلثون من الاسد والاسد ان تلثون منك وهذا مذهب كثير من منهم السرا في آخره ان عصفوروا اعتراض بان اياك محذر والاسد محذوره والعطف يقتضي المشاركة في المعنى وأجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف فلا يمنع ان يكون أحدهما عاطفا والاخر محذورا فانه قاله الفخر الرازي في شرح الفصل وقبض ابن طاهر وابن خروف الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف وهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك القول الثالث وهو ان يكون معطوفا على مفعول تقدير الاول بل على تقدير اثنى تلاقى نفسك والاسد حذفت المضاف واقسم المضاف اليه مقامه قال ولاشك في ان هذا أقل تسكفا انتهى وظاهر صنيع الموضع موافقة (وتقول) اذ لم تعطف لم تكرر (اياك من الاسد) اختلاف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور طالع فعل متعدلوا اصل ما بعد نفسك من الاسد ثم حذفت بالمعطوف (المستتر في فصار نفسك من الاسد) (و) حذفت (المضاف) وهو نفسك فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فايأك منصوب بيا بعد محذوف ومن الاسد مع ان ذلك المحذوف (وقيل) عامله فعل متعدل اثنين (والتقدير احذر ك) قاله ابن النحلم بعبا في البقاء حذفت أحذر وقاعه وانفصل الضمير لتعذر اتصاله (فخو اياك الاسد) يحذف من وعصب الاسد (بفتح على التقدير الاول وهو قول الجمهور) لا يلزم من حذف من نصب المحذور وهو غير مطرد لا مع ان وان وكى كما تقدم في باب التعدي والوزوم (وحاظر على) التقدير الثاني وهو رأي ابن النحلم (وأي البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذر ك الله نفسه بالكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن النحلم خبري (ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل) على التقديرين فجواز على الاول (اصلانية تقدير من) أي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان في اسما مطردا كما تقدم وجواز على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة (ولا يكون اياك في هذا الباب لتكلم) لان المتكلم لا يحذر نفسه (وشذوق عررضي الله عنه لتذك) من التذكية (لكم الاسل) بفتح

(٢٥ نصريح في)

الارتشاف ولا يحذف العاطف بعد الاو والمحذور منصوب باعتمارنا عيب آخر أو مجرور بمن فلا يجوز رأسك الجمدار حتى تقول لمن الجمدار أو الجمدار و عمو ان بالسحق أحاز في اشعر فايأك اياك المراد قال س فانه قال اياك ثم أضمر بعد اياك خلافا لاتباع الراعي حتى وقى كلام س دلالة على انه لا يشترط ان يكون عامل المحذور وعامل المحذور وان المحذور يذكر بعد المحذر بلا عطف ولا ن وهذا يدل على جواز اياك الاسد وان سح فسهل كلام ابن النحلم لا حيث حاز التركيب لا يلزم تحريمه على وجه معني وقال المصنف في الجامع والمحذر منه بعد من امام معطوف أو مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشذوق اياك المراد وسوله انه معني ان تأوى ويتبع اياك الاسد (قوله بفتح على التقدير الاول) قال المحقداي اذا كان نائبا على معناه اياك اذا ضمن معنى فعل متعدي لاثنين بنفسه مظهر الجواز (قوله لان المتكلم لا يحذر نفسه) قال الدونشري وانما امتنع ذلك لا يلزم من عليه اتحاد المحذور والمحذر اه فان قيل هلا يل باختصاص التحذير بالمخاطب كاقول فيما يأتي عند قول المصنف ولا يكون الغائب قلت قد يقال هذا التعليل أظهر

لان فيها ملحق به فيما يأتي نوع مصادره لان اختصاص التحذير بالمخاطب هو الذي دعوى (قوله مخفف من جملة) أي ففيه النوع البديهي  
المسمى بالاحتياط وفي مقابلة كلام الزاجح لكلام الجهور خفا لان الظاهر انه يصح ان يفرع على كل من القولين ما فرع على الآخر  
لان ذكر الفعل في كلام الجهور لا يخل به اذا يابى وما كمل على كلام الزاجح لا يخله من عامل فصح ان يقال على قول الجهور حذف من  
كل جملة ما أتيت في الأخرى وعلى قول الزاجح حذف من الأول المخذور ومن الثاني المخذور من الزاجح جملة ما عطف فيه المخذور بخلاف  
الجهور حيث قدروا من حذف الأرنب (قوله وابعدا أنفسكم) أي عن ان يحذف قياسا على ما قبله (قوله مقبدا) أي بحرف الجر  
(قوله وما عطف الخ) هو عني (قوله شيئا) هما الفعل والفعل وأما المفعول وهو الابعاد فيحذف بل لمساحف العامل بروز انفصل  
وصار ما ي (قوله فان فيه حذف ايم) ١٩٤ هذا يقتضي ان تقدير الجهور وابعدا أنفسكم دون ايا كإعاده مقصود لهذا الزكاة

والظاهر ان التقدير  
النفس لبيان الأصل  
وان الزاجح لا ينكر ذلك  
الأصل لكنه لما حذف لفظ  
نفس انفصل الضمير  
والمناسب لذكر اياي  
وتقدير العامل بعد هان  
يقدر المخذوف ايا كوقدر  
الفعل بعدهما الأصل  
نفس وأنفسكم (قوله  
وهو قليل) قيد يقل محل  
ذلك كما يندر مع في سلك  
النوع البديهي المسمى  
بالاحتياط (قوله  
لأختصاص التحذير  
بالمخاطب) فيه مصادرة  
تأمر والأظهر ان يقال  
على قياس ما فرع في كونه لا  
يكون للتبكيكم بقوله لان  
الغائب لا يحذر نفسه لما  
يلزم له من اتحاد المخذر  
والمخذر (قوله آخران)  
أي غير كون الأقران  
الغائب فان قيل شذوذ

المهمزة والسين المهملة في آخر ملام وهو هنا مارق وأزهد من الحديد كالسيف والسكين ونحوه ما وفي  
الضياء الأصل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طوبى (والمراح) جمع رمح (والسهم) جمع سهم  
(واياي وان يحذف أحدكم لا ارنب) قبل الكلام جلتان ثم قال الزاجح أنه اياي وحذف الأرنب واياكم  
وحذف الأرنب مخفف من كل جملة ما أتيت في الأخرى (و قال الجهور) أصله اياي وابعدا من حذف  
الأرنب وابعدا أنفسكم ان يحذف أحدكم الأرنب ثم حذف (من الأول المخذور) وهو حذف الأرنب (و)  
حذف (من الثاني المخذر) وهو وابعدا أنفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم عطف قبل حذف أربعة  
أشياء وأصله اياي وابعدا من حذف الأرنب وحذف الأرنب عني مخفف فعل وفاعل ومفعول بمقتد  
وما عطف على هذا المفعول القيد فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السرياني حذف شيئا ن فقط  
وأصله يا عذوبى وحذف الأرنب ولا يخفى ما في هذه الأقوال من الضعف أمّا قول الزاجح فان فيه دعوى  
حذف اياكم ولا يليق حذفها المستقر لما في هذا السبب من أنها بدل من اللفظ بالفعل وأما ما اختاره  
الموضع ففيه حذف من الأول له لالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من ضيعه في اياكم والاسد  
انها جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان ما عطف به من حذف الأرنب  
مباعدة حذف الأرنب عنه كذا هو في قول السرياني وان لم يصرح فان يا عذوبى ليس أمر بالمباعدة  
للمنطقة بل بالمباعدة عن شيء خاص وكذا مباعدة حذف الأرنب انتهى عنه فراجع القولين الآخرين  
الى قول واحد وان ظن شارحون انها غير ان (ولا يكون) اياي في هذا الباب (الغائب) لأختصاص  
التحذير بالمخاطب (وشذوق بعضهم) أي العرب (اذ بلغ الرجل السن فاما ما الشواب) قال سيمويه  
حدثني من لا أتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب بالسن المعجمة وفي آخره واحدة شذوذة  
جمع شابه وروى السواتج بالسن المهملة جمع سواة والمعنى اذا بلغ الرجل سن سنة فلا تروى بشابه أولا  
يفعل سواة أو الكلام جملة واحدة (والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) حذف الفعل  
وظاهره المضاف الأول وأنفس عنه الثاني ثم الثاني وأنفس عنه الثالث فانتصب وانفصل وأقبل  
أنفس اياها المعنى تلاقىها (وفي شذوذان) آخران (أحدهما اجتماع حذف الفعل) الجوزوم  
بلام الأرم (وحذف صرف الأرم) وهو اللام مع ان لام الأرم لا تحذف الا في الضرورة كقوله  
محمد تغد نفسك كل نفس أي لتغد فذ فها مع مجزومها أشذ (و) الشذوذ الثاني اقامة الضمير وهو

أما  
أقران الغائب هو المدعي ولا سبب لاهذان الوجهان فلا ينبغي ان يعدوجهما للشذوذ به قلت المدعي ان التحذير  
لا يكون لغائب والهمكوم عليه بالشذوذ لفظا اياه يصح ان يعدمن أسباب شذوذه مخالفة للحدك المدعي من ان التحذير لا يكون  
لغائب وله تلك الدعوى ما أسلفناه لاما أسلفه الشارح على ما فرقتوا بل ان المقصود من قول المصنف وفيه شذوذ ان بيان الأشذبة  
في قول النظم واما أشذف كان ينبغي التذ على ذلك ولذلك صار أشذمن اياي هذا وفيه في الاقاصار على أولها ما لم يرجع بالأشذبة  
إلى لفظ اياه وأما الثاني فلما رجع الى جميع المثال وهو خلاف الظاهر (قوله حذف الفعل الجوزوم بلام الأرم) الأظهر ان المراد به فعل  
التحذير واما الجوزوم بلام الأرم فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف صرف الأرم يدل على هذا قول المصنف في الخواشي قوله لا يقيم بذفيه  
على فعل والتقدير وان يذبا ان يقوم فاذا قيل فيه اياه كان فيه على فعل التحذير وعلى الأرم بالتبليغ وذلك لان الأصل بلفوه

وجئت بخط شيعتنا شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ماصوره في ذكر النسق في تفسيره ان قوله تعالى باقة الله وسقيا ما غر اوليا شك في اشكاله بحسب الظاهر لان الاغراء لا يصدق عليه بحسب الظاهر بل الصادق عليه انما هو التحذير وهو الذي يذكر غالب المغر من قبل استئذنا المذكور فكلام النسق على المساحة والمراد الاغراء على ترك الناقة وسقياها

قال فالأغراء على الشيء أعم من أن يكون فعلها وتركه (هذا باب الأغراء) (قوله تنبيه الخطاطب الخ) فيه نظر ما مر من أن الازعاج ان يقول هو اسم منصوب بالزم محذوف (قوله وحذف الخبر) تنديره يحضر اليها (قوله ونصب جامعة على الحال) أي من فاعل الخبر المحذوف (قوله لمبشدا محذوف) تقديره هي (هذا باب أسماء الأفعال) (قوله أو أسماء المصادر) يحتاج على هذا الفرق بينهما حيث يثبتون المصدر حيث أمرت وفي المرادى تثبت الفعل القول (قوله أو هي أفعال) وإذا

أما الثاني مقام الظاهر وهو الانفس) أو اضافتها إلى الشواب (لان المستحق للاضائة إلى الاسماء الظاهرة) اتفاقا وإلى المضمرات على الاصح (انما هو المظهر لا المضمر) لان الاضائة اما التعريف واما للتخصيص والضم غير غي عن ذلك لانه أعرف المعارف وذهب الخليل إلى ان انا ضمير ان أضيف أحدهما إلى الآخر إلى الشذوذ أشار الناطق بقوله وهذا ما ياباه أشده وان ذكر المحذر بفتح الذال المعجمة (تفسير لفظ ابا أو اقصر على ذكر المحذر منه فالتحجب المحذر) (ان كرت أو عطفت فالاول) وهو ذكر المحذر بغير لفظ ابا أو امع التكرار (نحو نفسك نفسك) ومع العطف نحو نفسك وعينك (والثاني) وهو الاقتصاد على ذكر المحذر منه بغير لفظ ابا أو امع التكرار (نحو الأسد الأسد) مع العطف نحو (ناقة الله وسقياها) فالعامل في هذه الامثلة لا يعتد محذوف وجوب لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف (وفي غير ذلك يجوز الظاهر) للعامل (كقوله) وهو جري (خل الطريق لمن يني المناربه) \* وبرز بيزة حيث اضطر لك القدر فظاهر العامل وهو نخل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والتأنيق مع الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة لباا للظرفية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله ان يلزم \* اذع العطف أو التكرار

### (هذا باب الأغراء)

البدل (وهو في الأصل من محذوف آخر يث والمراية هنا) تنبيه الخطاطب على امر محذوف بفعله وحكم الاسم المنصوب (فيه حكم الاسم في) التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف أو تكرر لما تقدم (كقوله في) العطف (المروءة والنجدة) بنصبهما (بتقدير الزم وقوله) وهو مسكن الدار في التكرار (أخاك أخاك) ان من لأخاله \* كساع إلى الميحاب بغير سراح بنصب أخاك بتقدير اوجوب أو أخاك الثاني تو كيدوا الميحاب ما أقصر هنا والاكثر فيها المداخر بولاء يعطى في التحذير أو الأغراء بالاولا وخاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم أخاك (و يقال الصلاة جامعة) بنصبهما (فتنصب الصلاة بتقدير الحضر أو جامعة على الحال) من الصلاة وانصبها الحضر والمحذوف (ولو مرص بالعامل) في الصلاة (لجواز) لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتداء أو المحذوف رفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الأغراء ورفع الثاني على الخبر به فتبدل محذوف وإلى حكم الأغراء أشار الناظم بقوله وكحذر بلا ابا محذوف \* مغري به في كل ما قد فصلا

### (هذا باب أسماء الأفعال)

وهل هي أسماء لألفاظ النائية عن الأفعال أو لمعانها من الأحداث والأزمنة أو أسماء للمصادر النائية عن الأفعال أو هي أفعال أقوال قال الاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بآنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الأعراب عند الأخفش وطائفة وأخبر ابن مالك شوب على القول بآنها أسماء لآني الأفعال موضعها رفع لا ابتداء أو أغنى رفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بآنها أسماء للمصادر النائية عن الأفعال موضعها نصب فأفعالها النائية عنها لرفعها أو وقوعها أو وقوعها في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة أو الصحيح ان كلا منها اسم لفعل وأنه لا موضع لها من

كانت أفعالها سبب تسميتها حيث تسمى أسماء الأفعال (قوله وأغنى رفوعها عن الخبر) أمر يحمله أغنى عنوان لم يعد عليه فما الفرق بين هذا وما تقدم (قوله النائية عنها) قال الدكتور في حديثنا هي نائية عما بها وهو المصدر الا ان يقال

ان نائب النائب غائب (قوله واسم الفعل مائب الخ) قال الدونشري ظاهره بل صريحه ان المصنف ماض على القول الثاني انما اذاعه على الحدث والزمان لكن لا يناسبه تفسيره استعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ قاله قد قدمنا على الثاني مبتدأ فلا بد من دلالة على الامر الان يقال انما عليه لا يحل لها كما مر عليه قول الشارح وهو مذهب بعض البصريين انتهى وفيه بحث لانه لا يلزم من دلالتها على الحدث والزمان ان تكون موضوعه ذلك الجواز ان تكون موضوعه لفظ الفعل بوسطه تبدل على الحدث والزمان وهذا يحل كلام المصنف فلا إشكال عليه ثم ان الشارح قد فسره قوله والمراد الخ بما يفهم انها تكون معموله لا لا يقتضي فاعلية ولا معمولية كالابتداء والمبتدأ فلا يتأني ما قدمه لكن في باب الاضافة في الكلام على حيث ان اسما الاعمال لا تدخل عليها العوامل اللفظية مطلقا والمعنوية على الاصح ويرد على قوله كما مر شد ١٩٦ اليه قول الشارح الخ ان قوله المذکور راجع للقول بانها اسما لمعاني الاعمال لا لما قرعه عليه بدليل مقابلة لغيره

من الاقوال (قوله كونه أبدا عاملا غيره معه) اي لان الاعمال كذلك والمراد انها غير معمولة للاسم والفعل والاهسى تكون معمولة للحرف الناصب والجازم ولا يرد ان الفعل يكون معمولاً للاسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل الاجاميه من معنى الحرف فهو واجمع للحرف ويحتمل ان قول الشارح لعامل يقتضي الخ اشارة لذل الانما أسلفنا وعلى هذا فالجواب ان اسما الاعمال لا تكون فاعلة ولا معمولة فليتأمل (قوله فاتها وان تابت عن الفعل الخ) قال الدونشري هذا مشكل لان المراد بالنيابة في المعنى ان تدل على معنى ما دل عليه

الاعراب (اسم الفعل مائب الخ) فانه اسم نائب عن فعل ماض وهو افترق (وصه) فانه اسم نائب عن فعل أمر وهو اسكت (واوه) فانه اسم نائب عن فعل مضارع وهو أتو جمع والمراد بالمعنى كونه يعيد ما يفعله الفعل الذي هو نائبه من الحدث والزمان (والمراد بالاستعمال كونه) أبدا (عاملا غيره معمول) لعامل يقتضي الفاعلية او المفعولية (خفرت) المحرور في نحو وان خفرتا فاتها وان تابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اعتلت بهما الكافة فليست أبداعامة وتوخت (المصادر والصفات) النابتة عن أفعالها (في نحو ضربا زيدا) فانه نائب عن ضرب (واقام الزيدان) فانه نائب عن يقوم (فان العوامل) اللفظية والمعنوية (تدخل عليها) فتعمل فيها ألا ترى ان ضربا منصوب بعبانابه وهو اضرب واقام رفوع بالابتداء (و) اسم الفعل (ورود بمعنى الام كثير كصه وموامين) فصح بمعنى اسكت (معجى) انكف (لا معنى) لكف لان كفف بتعدي ولا يتعدي (قوله في شرح النذور تبع الفعور وديان ذلك غير مطر فدان أمين لا يتعدي واستجب بتعدي) (و) أمين بالمد وبالقصر وبالاالة بتشديد الميم بمعنى (استجب ونزال) بالنون والزاي واليناع على الكسر بمعنى انزل (وبابه) وهو ينقاس في كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذرت الأمن أدرل وبادر من بادر قاله بادر هامن ابل بدارها و أجاز ابن طلحة بنادم من أقفل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعلى التعجب من أقفل وشذرت قارب بمعنى قر قرأى صوت من قر قر بطنه وأجاز الاخفش أن يقال دراج وقر ماس قياسا على قر قار ولا يجوز من هب وودع وهاب ووداع الجمود ولا كوان قائما للنقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيئا من الباب لانه ابتداء على الرفع من الاسماء وديان باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد كان حقيقا بالاسماع وان فقد السماع وبنوؤه على المحركة لا لقاء الساكنين وكانت كسر على الادل وبنوأسد ففتحته تباعا وتخفيفا (و) وروده (بمعنى الماضى والمضارع) المبدوءة بالحمة (قيل كشتان وهيمات) فشتان بفتح النون وفي فصيح ثاب ان القراء كلن بكسر هاء (بمعنى افترق) كذا اطلق المحجور وروقه الخ مشري يكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عسرون كالعالم والمجهول والصحوة والسقم قال ولا يتشمل في غير ذلك لانه لا يشان الحظمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقدة يعني افتراقه انتهى وهيمات حكى الصفاق فيها سائتا وثلاثين لغة هيئات وأهيات وهيمان وأيمان وهيماء وأهماء كل واحد من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورة وكل

الفعل من الحدث والزمان ولا شأن للمحروف لا دلالة له على زمان أصلا قل تذب عنه في المعنى وهو واضح ولا اذعة في الاستعمال كما ذكر وفي كلامه نظر ظاهر حيث أثبت انها ثابت في الاستعمال ثم نفاه اذ المراد بالاستعمال ان تكون أبداعامة وهذه ليست كذلك اذ نزل العمل بالكف (قوله واقام رفوع بالابتداء) قال الدونشري في معاصفة ظاهرة فلا تامل انتهى يعني ان المرفوع بالابتداء قائم وحدود الحمة لا لا استفهام (قوله وديان ذلك غير مطر دالخ) يجاب بان أمين خرج عن القالب لانه لم يكن جعله بمعنى فعل موافقه في الزموم لعدم وجوده مع وجوده فعل موافقه في الزموم فاما كمن جعله من القالب فلا داعي لمخالفة (قوله وديان بادر) قال الدونشري ينظر ما لنا من كونه مأخوذا من يدرافا يقال بديرة بكذا (قوله وعلى بنائهم فعلى التعجب الخ) قال الدونشري يفهم ان بنائهم ماضه انتقائي وليس كذلك (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الدونشري كان الحسن تقديمه عند قوله وشذرت الأمن ادرل في بنوأسد ففتحته

اتباعا قال الدوشري انظر هل يعنون الفتح أولا وراؤه الاتباع لما قبل الالف اذا الف خارج غير حصين (قوله وايها بكاف الخطاب) قال الزرقاني قال الرضي وقد تحذف التامخوهوا وايها وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو ايها اه قرئت تحوق الكاف للغة ايها فلو ان هذا الشارح كان احسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف التام (قوله وايها) قال الدوشري مقصود ما في اعمدة للغة وايها بمعنى اتوجع واف الخ قال الدوشري جعل الشارح كلام المصنف من باب الالف والنثر المرتب وفيه نظر اذا التام ان اويه واف كل منهما بمعنى اتوجع ويكون تضجر عطا تفسير باقيا تامل وكسب شيئا العلامة القمي يسمى بعده قد تاملنا في هذا الظاهر مع الشارح وهو رقيقو الفقه امر مرجعه الى النقل عن الائمة فلا يثبت بغيره والاستظهار (قوله وواها) قال الدوشري قال الرزوقي هذا اي واهما مقارن لآخوانه لان اسماء الاعمال اكثرها في الامر والهي وهذا في التعجب والتعجب خبر اه قوله والتعجب خبر ممنوع ويؤيده ما ياتي عن الجوهري (قوله وقيل الكاف للتشبيه) قال الدوشري الظاهر ان ١٩٧ الضواب ان يقال وكان للتشبيه (قوله

كاهان) قال الدوشري في نسخة عليها خط المصنف

مكان كلمتان جملتان والظاهر ان حذف اللام ضرورة تغريج القرآن عليه لا يجوز (قوله مخوف من وبك) قال الدوشري كان الاحسن ان يقال ما خذوا ونحوه (قوله اقدم) ضبطه بعض الفضلاء بفتح الهمزة وكسر الدال وفي الصحاح قدم بالفتح يقدم قدوما اي تقدم قال الله عز وجل يقدم قومه يوم القيامة وقال والاقدام الشجاعة ويقال اقدم وهو زير القفسر كانه يؤمر بالاقدام وفي حديث المغازي اقدم حبر وم بالهمزة والصواب فتح الهمزة اه فان كان اقدم

واحدة منها من غير متونة قلنا است وثلاثون وحكي غيرهما وايها بكاف الخطاب وايها في اسم يعني (و) كلها بمعنى (بعيد واهو اف) فاهو (يعني اتوجع) (اف وفيها) يعنون لفتة كرتها في صدر الكتاب وبكاه بمعنى (اتضجر وواوي وواها) للثلاثة كلها (يعني أعجب) بفتح الهمزة (قوله تعالى وي كاه لا يفلح الكافرون) قرئ اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وان مصدره متو كذا (اي أعجب لعدم فلاح الكافرين) هذا قول الخليل وسيبويه وقال أبو الحسن وي بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى التثنية فها كلمتان وقال الكسائي وي مخوف من وبك قال عنترة واقدش فانسى وأبرأ سقمها \* قول القوارس ويك عنترة اقدم

فهما كلمة واحدة وقول الشارح ويا اي أنت وفولك (الاشتب) كما نادر عليه الزرب \* أوزنجبل وهو عندي أطيب فوا اسم بمعنى أعجب وبالي جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفولك بكسر الكاف مبتدأ والاشتب من الشب بفتح الشين المعجمة والتون حدث في الاستان وبقال يردوه بوه كذا قاله الجوهري وكاه نادر بالياء مفعول خبر فولك وهو من ذورت الحبس الدال المعجمة والازرب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة كزاحة الانج وورقه كورق الطرفا وقيل كورق الخفاف (وقول الآخر) وهو أبو النجم على ما قال الجوهري

(واها السلمي ثم واهواها) \* هي التي لواننا ثلثها فواها اسم فعل بمعنى أعجب قال الجوهري اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاه أي ما طيبه والى ذلك أشار الناظم بقوله \* مانا عن فعل \* البيت (فصل \* اسم الفعل ضربان أحدهما تم بحل وهو (ماوض من أول الامر كذلك) أي اسما للفعل (كستان وصبهوي) فاتها موضوع من أول الامر أسماء تلك الأفعال (والثاني منقول وهو (ما) وضع من أول الامر لغير اسم الفعل ثم (تقل من غيره اليهودي) أي المنقول بالنسبة الى المنقول عنه (نوعان) أحدهما منقول (من ظرف) للكل (أوجار ومجرور) فالمنقول من الجار والمجرور (نحو عايك) زيدا

في البيت معنى تقدم فهو بضم المعجمة والدال وان كان أمرا بالاقدام فهو كاضبطه ذلك المعنى واستعمل في أمره ما سبب جعل في زير القفسر (قوله كما نادر) قال الدوشري كان ينبغي ان يضم الى ذلك قوله عليه الزرب اذا انجز الجميع لاما ذكره \* (فصل) (قوله كستان) قال الدوشري من اسم الفعل وشكان اسم لوشل بمعنى قرب أو سرع وقصر واهو وتفتح وتكسر ومن أمثالهم وشكان ذا خروجا فاعل وشكان ونحو جايه يقال بعضهم ينظر ما معنى هذا المثل ومصرعان اسم المبرع وفي أوله ثلاث لغات فتحه موضعه وكسر مومن كلامه مصرعان اذا هذا فاعل مصرعان واهاله تميز مومن أسماء الفعل هيت قال في المغني في بحث لأم التبين انه معنى تهيأت في قوله تعالى وقالت هيت لثو ينظر هل ضمير المتكلم تستر في اسم الفعل الماضي أولا ويجوز في ثانيا التفتح والكسر والضم ويجوز في الثالث التفتح مع فتح الياء أو الكسر مع ضمها ومن اسم الفعل لما اسم لتعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سمى سرب الميث تعشالاه رقع على رؤس الناس والتبون في لما للتذكير ودعدعا في معنى لما اه ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ ان المعهود في اسم الفعل الماضي استأثر ضمير الغائب والمستتر في هيت في الاية ضمير المتكلم على ما هو المتبادر ويجوز ان يكون

ضمير غيبة تقديره هي فماتت في قوله بمعنى تهيات يسكون التاء يكون حكاية لكلامها وليس هنا العلامة أجد الغنيمي رحمه الله  
 كلام في ذلك يطلب من حواسنا على الالغية (قوله بمعنى الزم) عبارة ابن الناطم وشذ على معنى أوتى اه فعله بمعنى الأمر وهو أنسب  
 لكنه قال يعدو إلى معنى أتى وقال المصنف ١٩٨ في حواشيه قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب لأنني أن يؤتى بالأم فيقال فحني

(قوله نصب على المفعولة) قوله فعله عليه لم يتو بدا  
 بمعنى خذ وخذنا  
 يتعدى لواحد (قوله رفع  
 على الفاعلية) أي  
 استعارة ضمير غير الرفع  
 له وأهل القراءة لا يقصر  
 نيابة ضمير عن ضمير في  
 المتصل على الضرورة فلا  
 يدخله من شروطها  
 ذلك فلا يكون في  
 الاختيار من يلزمه إن  
 ضمائر الرفع غير مستقرة  
 في أسماء الأفعال (قوله  
 وقيل الجر بالإضافة)  
 انظر مع إطلاق قسم أن  
 أسماء الأفعال لا تعمل  
 الجر بالإضافة المتبادر  
 منه أن ذلك خارج على  
 القول بأن مدلولها  
 المصدر وإن كان وجه  
 منع عملها ذلك إنما يظهر  
 على القول بأن مدلولها  
 لفظ الفعل أو معناه  
 أو على أنها أفعال (قوله  
 أسماء للمصادر) أي  
 والمعنى الزامك (قوله  
 قلبك موضع خفض  
 ورفع) فضيعة أنها  
 غير متحملة لضمائر  
 الرفع وهو خلاف ما قاله  
 من أن أسماء الأفعال

قوله نقل عن موضوعه الأصلي واستعمل اسم فعل (بمعنى الزم) أو زيدا (ومنه عليكم أنفسكم) ففعلكم اسم  
 فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا أو أنفسكم مفعول به على حذف مضاف (أي الزموا شأن أنفسكم) والمفعول  
 من ظرف المكان (نحو ذلك زيد) بمعنى خذوه مما كانك بمعنى أنت وأما لمك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى  
 تأخرو) من المنقول من المحار والمجور (اليلك بمعنى تنع) وكان المناسب أن يذكره مع عليك ولكنه ذكر  
 المتعدي من الظرف البحار والبحر وعلى خذوه والقاصر منه ما على خذوه ذكر آر بعدة ظروف واحد  
 م تعدى وهو دونك وثلاثة قاصره وهي مكانك وأما لمك ووراءك وهي منقصة بالنسبة لما أنت فيه  
 ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر كراين ومجرون من أحدهم امتدوهو عليك والثاني قاصر وهو  
 اليك وتوهم الكوفيون أن اليك تأتي بمعنى أسكت فتعدي بنفسها قبل وقد يتعدى عليك بالباء  
 تقول لا تخفل فعلك بالحاج لا تعدل به أحدًا إذا نزلت عليك أمور  
 وفيه بحث لاحتمال أن تكون الباء زائدة وتشدج على اسم فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل  
 يلزم والباء كاسمها عند البصريين والكسائي يقص بغيبة الظرف على ما سبق بشرط الخطاب  
 نحو عليك يا مختلف في الكاف المتصلة بعلبك وأخواته فقال ابن باشا خرف خطاب وقال الجمهور  
 ضمير الخطاب ثم اختلفوا في موضعهما من الأعراب فقال الكسائي نصب على المفعولة وقال القراء  
 رفع على الفاعلية وقال البصريون برفع قيل على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناء على أنها أسماء  
 للأفعال وقيل الجر بالإضافة بناء على أنها أسماء للأفعال واختاروا الموضوع في الحواشي فقال إن على  
 مثلاً اسم لزم وتقول عليك بمعنى الزامك فالكاف موضع خفض ورفع اه واستقيده أنه اسم  
 الفعل انتهى اهو الجار فقط والبحر وخرج عنه فذلك خلاف ما صرح به هنا (و) النوع الثاني (متقول  
 من مصدر وهو يونان مصدر استعمل فعله ومصدر عمله فلهذا) النوع الأول نحو رويد زيد فأنهم قالوا  
 أرودها واد بعني أمهله اهالته صغروا (الادوا) الذي هو مصدر أروذ (تصغير الترخيم) فشدقوا  
 الميزة والالف الزائدة تين وأوقعوا التصغير على أصله فقالوا رويدا وصغروا تصغير تخريم لما فيه من  
 حذف الزوائد والتخيم حذف (وأقاموه مقام فعله) الدال على الأمر (واستعملوا تارة مضافا إلى مفعوله  
 فقالوا رويدا وتارة مفعولنا صبا للمفعول) به (فقالوا رويدا) خبر وفيها ضمير جاعلي أروذ فاعله  
 مستتر فيه وجوبا بالانه ناقص عن فعل أروذ زيد مفعول به مجرور في الأول منصوب في الثاني وتارة مفعولنا  
 غير مناسب لفعل فقالوا رويدا يروذ لا يقيمونه مقام فعله فيستعملون منصوبا لا لا ضد  
 شيئا فهو سوار وادو أي مردودين أو حال كون السير رويدا أو تفتت فلهذا كروا ومقدر الأول  
 نحو سوار وسيرارويدا أو الثاني نحو سوار وادو (ثم انهم نقوله) من المصدرية (وسواء فعله  
 قالوا رويدا) بفتح الدال من رويدا نصبا من زيد (والدليل على أن) رويدا (هذا)  
 المقتوح (اسم فعل) لا مصدر (كونه مبنيا) ولو كان مصدرا كان معربا (والدليل على بئانه  
 كونه غير مبني) ولو كان معربا كان منونا والدليل على أنه مصدر ضم أوله وقع ثابته واجتلاب  
 ما ناكه والدليل على أنه تصغير رويدا تصغير تخريم كما قال البصريون بحجة متعديا ولو كان  
 تصغيرا لوجب على المولى والرق من قولهم يعني على رويدا على مهل كما قال القراء كان قاصرا (و) النوع

(الثاني) لغیر الماضي يستعمل الضمير وجوبا (قوله واستعملوا تارة) ظاهره ورود ذلك عن العرب  
 ووروده مفعولنا صبا للمفعول مشكل على اشتراط كونه معكرا لا مصغرا في عمله ولذا منع المبرد التصبيه الا ان يقال انه مشتق من ذلك  
 الاشتراط (قوله والدليل على بئانه) قال الزقاق قال الرضي وانما فتح رعايه لاصل الجر كالأعرابية (قوله ولو كان تصغيرا رويد) قال  
 الزقاق قال الرضي ويحوي أن يكون تصغيرا ووجه في الرقي عني إلى المفعول بمصغرا أو اسم فعل لتضمنه الأفعال وجعله بئانه



« (فصل) » (قوله في التعدي والازم) قصر العمل على ذلك مع انه أعم لشموله لاجرا بالاضافة على القول بان مسماها المصدر لكن مرآتهم اطلتوا انها تعمل الجمر بالاضافة قال الزرقاني وقال الرضي واسماء الافعال حكمها في التعدي للزم حكم الافعال التي هي بمعناها الآن الباء تزدق معقول كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عائدته اتصال المتعدي الى المفعول (قوله تقول هيئات) قال الدونشري هيئات بفتح الهاء للتخفيف وهي لغة أهل الحجاز وقد تكسر ١٩٩ وهي لغة أسد وتقدم وقد تضرع عن أناس من العزب وقد قرئ بين جميعا وتنبون لارادة

التذكير قال الشاعر  
تذكرت أبا ماضن وواجه  
فهيات هيئات الينا  
وجوعها  
فتون هيئات الثانية مع  
الكسر وجوعها فاعل  
بهيئات الاول ان جعل  
هيئات الثاني تأكيدها  
وفاعل الثاني على الاصح  
ان يجعل تأكيدها  
ويكون ذلك من باب  
التنازع واعمل الثاني  
لقربه واضمر الفاعل  
في الاول والصواب أن  
الثاني تأكيده وجوعها  
فاعل الاول اه ولا يخفى  
ما في هذه القواعد من عدم  
وضعها في محلها اندحها  
أن تذكر في الفصل  
السابق ومن التكرار مع  
كلام الشارح فانه أسلف  
ما ذكره الدونشري من  
جهة لغاتها وما فيه من  
عدم الحرير في اعراب  
البيت فان تردد في اعرابه  
على الينى والصواب  
الاقتصار على ما قاله انه  
الصواب فاعترى بالوئي

(الثاني) المهل فله نحو (قولهم بله زيدا) أي دعه (فانه في الاصل مصدر فعل مهمل) وذلك الفعل المفعول (مراد فاعله) او دعه لمصدره من لفظه وما غاله مصدره من معناه وهو الترك يقال له زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة الى المفعول واما ما جاء في الحديث من وضعهم الجمجمة فتأدو (ثم قيل) وهذا انقلوبه وسماه فعله (بله زيدا) ينصب المفعول وبناء به على الفتح وفاعله ضمير المستتر فيه وجوبه بالانه نائب عن فعل آخر (و) (بله) هذا اسم فعل والندليل انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضع عن هذا التعليل لانه لا يتم به التقرير بان به المراد فاعله فكيف تشاركت في البناء وعدم التنوين يقال به زيد بفتح ز يدعي الابتداء وبله خبر مقدم أي كيف زيد وبذلك يتم بله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم ادى فكيف وقد روي بالوجه الثلاثة قول الشاعر وصف السيوف  
تذرا لجامح ضاحيا لها مياها \* بله الكف كانهما الخنق  
وقد تأتي تغير ذلك والى ذلك أشار النظم بقوله

والفعل من أسمائه هديكا \* وهكذا دونك مع اليكا

كذارو يديله ناصين \* ويعلمان الخفض مصدرين

« (فصل) » يعمل اسم الفاعل على مسما في التعدي والازم غالبان كان مسما لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل (تقول هيئات تحيدكا) تقول بعلت تقول (مر بر هيئات هيئات العقيق ومن به) \* وهيئات تخر بالعتيق نواصه

فالعقيق فاعل هيئات الاول وخر فاعل هيئات الثالث وهيئات الثاني لا فاعل له لانه لم يوثقه للاستبدال لهرم التقوية والتوكيد الاول (و) اذا كان مسما عمالا يكتفي برفع واحد كان اسم فعله كذلك تقول شتان ز يدوعر وكما تقول افترق ز يدوعر (لان الافتراق من المعاني الذميمة التي لا تقوم الا بالنسب فصاعدا (و) ان كان مسما متعبدا كان اسم فعله كذلك تقول (دارك زيدا) ينصب المفعول (كما تقول أدرك زيدا) بالنصب وفي بعض النسخ ترك زيدا بالاعمال والركن وهي أحسن لان درك شاذ لانه من أدرك وترك مقبس لانه من ترك ومن غير الغالب أمين وابه فانه ما يحفظ له مفعول ومسماها متعقوب واستحب دعائي وزدي علما والى ذلك أشار النظم بقوله \* وما لما تنوب عنهم من عمل لها (وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتبارها) فعمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعقوب يحرف عن ان كان بمعنى فعل لازم (قالوا حمل الثريد بالنصب) بمعنى أثبت الثريد وهو خير مغمور بحر اللحم (و) قالوا (حمل على الخير) فعدهو على (أي أقبل على الخير) وهو ضد الثريد (و) قالوا (اذا ذكر الصالحون في الآخرة) فعدهو بالاب وحذقوا المضاف (أي أسر عواذكم) والمراد به عن الخطاب رضي الله عنه كما قال الحريري في القامة التاسعة قال وهو أثر يروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ولكن اسم الفاعل يحذف لفه مسما فان الفعل يجوز تقديم معموله المتصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور وجهه عن الفعل لكونه فرع عن العمل

الالباب (قوله لان الافتراق الخ) لذلك كان الاضغ أن يوثق له باسمين رفعونه به أحدهما بالواسطة والآخر بوسط الواو ويزاها ما كقولهم شتان ما يوي على كودها \* ويوم حيان أنى جابر (قوله أي أسر عواذكم) قال في الصحاح وفي الحديث اذا ذكر الصالحون في قبرهم يرفع الارواح نحو خمسة عشر ومعناه عليك بغير واحد غير فانه من أهل هذه الصفوة يجوز فيها الانون بجعلها نكرة واما غير الانون في الماضي في الازم فاعلة قديمة وانما قول ليدبك كصاحبه في المفر كان أمره بالرحيل يتماري في الذي قلبته \* ولقد يسمع قول من على \* فانما كنهه لافقية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان

المعمول ظرفاً و جارواً مجروراً (قوله وهي جار يضمن بني مازن) في عروس الأفراس لاهاء السبكي في بحث الحمد والكلام على أنه هل  
يحمد غير الله أولاً مانصه وقد يحدد من فعل خير كما تضمن كان كقول تلك المرأة في المحمدية **يا أيها المائح دلوي دونكا** \*  
أي رأيت الناس يحدونك وهذا البيت ذكره ابن اسحق في السير قوطاظهر كلامه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن السجري في  
أماله لروية وأنه في مال لا في ما ذكره الدوح حيث استعاره وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على أن المرأة في المحمدية أنشدته من  
كلام غيرها (قوله التي قاله) قال الدوشري ينظر ما مر مع المضاف إليه هل هو المصدر والفعل (قوله لأن التمرحيم الخ) قال الدوشري  
لا يتحول الحال أما أن يراد بالكتابة ٢٠٠ الفرض والتقدير كما في قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد أو يراد

بها الرقم في اللوح المحفور  
إلى ذلك أشار التائلم بقوله \* وأخر ما الذي فيه العمل \* خلافاً للكافي في إجازته بتقديم مومله عليه  
مما لا فإن كان الأول فلا  
فلم الاستظام المستلزم  
للتأخرية بينهما ذهي عين  
التحريم حيث أن كان  
الثاني فليس ذلك  
الاستظام عقيماً وإنما ذلك  
باعتبار الوقوع (قوله  
لأن المعنى ليس على الخبر)  
قال الدوشري فيمنظر  
والمانع من أن يكون  
ذلك خبراً محضاً قصد به  
تبيينه على أن دلوه هادونه  
ويكون الدال على أمره  
مقدوراً بقدره فتساوله كما  
قاله بعض المحققين (قوله  
وفيما قاله فنظر) قال  
الدوشري فيمنظر لأن  
ابن مالك قد لا يكون  
مختاراً لما قاله في متن  
القطر أو يكون مجله عالم  
يقرب شي مقامه لاسيما إذا  
كان القائم مقامه عينه  
وأما استندالية الخ فهو  
في محصل المنع فليأمل

(قوله وسكت عن دونك) قال الدوشري معناه أن القائل يكونه مقولاً للحدوف لم يتعرض  
لأعراب دونك والناظر أنه حال من دلوي وغير ذلك \* (فصل) \* (قوله وله استعمالان الخ) نقل الشهاب القاسمي في حواشي ابن  
التائلم هذا الكلام وقال فليميزه أربع من الثالث اه \* ويكن أن يقال في التمييز أن الرابع أعم لأن من يعقل يشمل الملائكة والجن  
(قوله فهو معرفة) أي من قبيل المعرفة بالعهود يقوم مقامه في كلام الشارح في صدر الكتاب في بحث التنوين (قوله وهو كل فعل  
الخ) قال الدوشري المراد كل ما خوخ من فعل الخ على وزنها أو طر يقتضا (قوله المعينة) فيقول في الموصولات كليل عليه بقية كلامه  
والأولى إرجاءه من محج ما قبله لأن الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الإشارة فتكونكم لتخبرون بهذا السواد (قوله أما إذا أريد بها)  
الخ) قال الدوشري ظاهر أنها باقية على تعريفها فأن قوله استعمال التكرار يقتضي ذلك وقوله إذا أريد بها غير معين يقتضي أنها

وليس نظلمني في حثانية \* الاكهم وروما ع ومن الاحد  
قاله الموضوع في الحواشي (وملم نون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك) التعريف (في زوال) بالنون والراي  
(وتراك) بالنون والراء (وبالهما) وهو كل فصل ثلاثي تام متصرف (كالتزم التعريف في المضمرات  
والاشارات والموصولات) المعينة أما إذا أريد بها غير معين فأنها تستعمل استعمال التكرار فتوصف  
بالتكر فتوصفاً الذي أنعمت عليهم غير الغضوب عليهم قاله الموضوع في باب الاستناده في ضمير  
الغائب أقوالاً لتلها أن دمج إلى واجب التذكير به بدلالة كثره وان رجح إلى جائز التعريف كجاء

تكره اه وأقول هي بأقصى على ثمر بها نظر الوضعها وذلك لانها في استعمال التكرات (قوله ومه) قال الدونشري قال بعضهم وامامه فاضل لا تكلف الكلف المعهود فان تكرنوا وكبر لا تتأه الساكنين (قوله معنوية) قال الدونشري فيه نظر اذا ظاهر انه مبنى على ان مدلولها الاحداث وذلك قبل بدأ أحد كما يعلم من تصحيق الاقوال لكن ذكر الرضى ان مسماها الاحداث (قوله وقال ينبغي الخ) قال الدونشري كان ينبغي له القطع بذلك لانه لو كان معر بالتون اذ لا مانع من التتوين \* (هـ ذاباب أسماء الاصوات) \* (قوله والدليل الخ) قال الدونشري قال بعضهم هي أصوات وليست من أقسام الكلمة لعدم وضعها الشيء واعترض على ابن الحاجب في ذكر هامن البنات وأجيب بأنها ملحقه بالاسماء على ما يعبر افاق البنات وان تكن ٢٠١ أسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا

يشكل ذكرها في الاسماء المنبئة تأمل وقال أيضا والدليل يفهم من كلام ابن الحاجب في كاشفته ان أسماء الاصوات ليست أسماء وهو يناقض ما هنا فليراجع ذلك (قوله واذا ثبت النوع الخ) الاوضح ان يقول واذا ثبتت اسمية النوع ثبت اسمية الجنس لانه يصدد اثبات الاسمية هذا وقال الدونشري كون ما فيه التتوين نوعا فيه وقفة وانما هو جزء والتعبير بالنوع والجنس غير ظاهر لان مطلق الاسم نوع من الكلمة وهو لم يرد هذا في التعبير واذا ثبت الصف ثبت النوع اه وهو مبنى على ارادة النوع والجنس المنطقيين وليست ارادتهما هنا بلازمة (قوله وقد

رجل فأكرمه فهو معرفة كالراجح الى معرفة والاصحح انه معر فمطلقا (وما استعمل بالوجهين) بالتتوين وتر كنه (فعلى معنيين) التذكير والتعريف (وقد جاء على ذلك صه ومعمو وألفاظ آخر) نحو أف فانتون منها فهو تكر توما ليرتوتن فهو معرفة (كما جاء التعريف والتذكير في نحو كتاب ورجل وفرس) فمع التتوين تكرات و بدونه مع ال أو الاضافة معارف والى ذلك أشار الناظم بقوله واحكم بتكر الذي يتنون \* منها وتعرف سواها

وذهب بعضهم الى ان أسماء الأفعال كلها معارف مانون منها وما لم يتنون وانها أعلام أجناس معنوية كسبحان قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبنى على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها ظر فآخر كنه اعرابية نقله الموضع في المحاشي وقال ينبغي أن لا يقول به فيما كان مصدرا فهو ورو بدوله اه \* (هـ ذاباب أسماء الاصوات) \*

والدليل على اسميتها وجود التتوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يشكك صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى معر لان المخاطب بها لم لا يعقل فهي غزلة التعيق للجنس والمحواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذا كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ بحيث يتخاطب به من يعقل لانها معناه حتى يرد ما ذكره التعيق لأحرفه فلا لفظ فيه قاله الموضع في خواشيه ومن خطه قلت (وهي نوعان أحدهما ان هو يطلب به ما لا يعقل عما يشبه اسم الفعل) في الاكشاهيه ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت معر لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان أحدهما ان يكون لعل ما لا يعقل والثاني في جوده الدعاء (كقولهم في دعاء الابل لتشرب حتى جئ) بكسر الجيم فيهما مكررين (معموزين) كالآمن من حاقاله السمين وفي الحكم اتهماء أمرا للابل بورود الماء اه يقال بأجأت الابل اذا دعوتها لتشرب فقلت جئ حتى نقله الجوهري عن الاموي وأقره والاسم المحي على مثل البيع والاصل جابهزتين سا كنه فتمت كنه أدلت الحمزة الاولى ياء ويقال في الابل اذا دعيت لعلفها ها والاسم المحي قال أبو عمر والمحى والطعام والمحى الشرب قال وما كان على المحي \* والأي أمنا حيك

(و) كقولهم (في دعاء الضأن حاحوا) في دعاء المعز عا) بالماء الملهمة في الاول والبعين الملهمة في الثاني حال كونهما (غير معموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت) قال سيبويه وأبدلوا الالف من الياء لشبهها بالان قول حاحيت انما هو صوت يثبت منه فعلا يعي على فعالت وليست فاعلت قال والذى

(٣٦ قمر يج في) بسشكل الخ) كان ينبغي أن يمهلهذا انه يلزم من اسميتها أن تكون كلمات كالأجناس على العارف بأساليب الكلام (قوله في الاكشاهيه) قال الدونشري فيمنظر اذ اسم الفعل لا يكتفي به وحده بل لابد من ضم مفعوله اليه (قوله مكررين) قال الدونشري فيه نظر فلا يكرر الا الاول وينظر هل ينطق به وحده (قوله وفي الحكم الخ) قال الدونشري ظاهره ان ذلك فعل آخر يرد انه لو كان كذلك لا فصلت بهاء المخاطبة (قوله والاسم المحي) قال الدونشري أي يابدل الحمزة الاولى بأعلى قياس ما سبق (قوله قال سيبويه الخ) قال الدونشري هو تابع للخليل في ذلك فانه قال كما قال ابن انا في شرح الفصول الاصل حيث عرفت فقلت الياء والقوا المازني يقول الاصل جوحوت فقلت الواو الاولى انفا والواو الثانية ما طر فوعها رابعتو وجه استعان قولنا للخليل ان قلت الياء الساكنة الثانية أولى من قلب الواو الساكنة لان الياء الى الالف أقرب منها الى الواو وينظر ما علة قلب الواو والياء اللتان غير سبب ظاهر (قوله لعلفها صوت)

قال النوبختي فيه نظرا فلا تسلم ذلك بل هو فعل (قوله لا يكون غير مكتفي به) فيه نظر لانه مكتفي به بدليل ان صيغة النداء كلام اصطلاحي او نائب عنه (قوله ولذلك احتاج الى قوله اقوت) فيه ما يأتي (قوله ولهذا احتاج الى قوله انجلي) قال الشهاب القاسمي فيه نظرا فان احتياجه لما ذكر ان كان لكونه ٢٠٢ منادى والمنادى ليس مكتفي به فيلزم عليه ان قولنا ياز يدليس مكتفي به وهو

منوع فان قابضه ما فيه انه ليس الكلام في الحقيقة بل نائب ومضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفي به وان كان لكونه خطا لما لا يعقل فيلزم ان يكون قوله ايضا انجلي غير مكتفي به لانه لا يعقل وهو منوع لان الظاهر انه مكتفي به وان كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل اظهار التام والرجوع بطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفي به لانه بمنزلة قولك طالع الليل على وزاد أي وهذا مكتفي به (قوله لا يحكي صوته) هذا فيما أجدى الحكاية وقوله أو للصوت به في الذي خطوبه لا يعقل والضمير في له راجع للذي وفيه لاسم الصوت والتقدير الذي صوته باسم الصوت (قوله مثل جناح خاق) انظر ما دلل على اعراب خاق في البيت مع احتمال ان كسره بتهاء (قوله فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب) لان خاق صوت الغراب قبل الرضي خاق بكسر الغاف وقد بنون وهو صوت الغراب واذا كان خاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه في الاعراب ولا يخفى ما في هذا من النظر اذ لا يمتحون كون اللفظ بمنزلة آخر ان يعطى حكمه مود الشاعر من قوله مثل جناح خاق ان التسوداء لا شتار جناح الغراب بالسود واللفظ بكسر الشعر الذي يحيا وزحمته لا تاذي بلغت المنكبين فهي حق ومفعلي الكلام حينئذ ظاهر وفي نسخة ما يحيط الشارح معجمه بعض تلازمه ضبط حتى على صيغة الماضي من لم وضبط من مثله النون

بدلت على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الجيعاء والعيعاء بالفتح فيما اه (والله خريجا وبعيا) بكسر أولهما وأصلهما محاي وبعيا أي أدلت الياء منه تطرفها أثر الفزائفة (قال) الراجز وقد نظى الفعل والمصدر جمعا (يا عتري هذا شجر روماء) طاعت لو يتقني العيعاء (و) الزجر كقولهم (في زجر البغل عدس) بفتح العين والذال المهملتين وباهمال السين (قال) يزيد بن مفرغ الحميري يجر عبياد بن زياد بن أبي سفيان (عدس ما لعباد عليك اماراة) \* أمئت وهذا فتحلين طليق فعدس صوت زجره البغل وقد سمي البغل به والتقدير على التسمية بآء عدس تخفف حرف النداء وامارة بكسر الحمة أي أمر وحكم (وقولنا ما يه اسم الفعل احتراز من نحو قوله) وهو التابعة للذي يأتي (بادارية بالعليا فالسند) \* أقوت وطال عليها سالف الامد فان قوله بادارية خطاب لما لا يعقل ولكنه يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفي به ولذلك احتاج الى قوله أقوت وخطب الدار توجهاته لما رأى من تغيرها ونهب الكوفيين الى أن قوله بادارية باسم موصول وبالعليا صلة والعليا ما رآه من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجمل اشارة فاعه حيث سند فيه أي يصعدوا الفاء فيه يعني الواو أو أقوت بالقاف حلت والسالف الماضي والامد الدهر (وقوله) وهو أمر والنفس المكتدى (الآباء الليل الطويل ألا انجلي) \* نصبح وما الاصبح منك بامثل فاعيا الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفي به ولهذا احتاج الى قوله انجلي النوع (الثاني ما حكي به صوت) مسموع والحق صوته فسمان حيان وغيره فالاول (كغاق) بالغين المعجمة والقاف (حكاية صوت الغراب) أو شيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب (و) الثاني نحو (طاف) بالطاء المهملة والقاف حكاية (لصوت الضرب طوق) بفتح الطاء المهملة حكاية (لصوت وقع المجارة) بعضها على بعض (وقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) وهي الدرة (والنوعان) من أسماء الاصوات (مبينان لشبههما بالحر وفي المهملة) كلام الابتداء (في أنها لاعامة ولا معمولية) كأن أسماء الافعال بنيت لشبهها بالحر وفي المهملة) كلت (في أنها عاملة غير معمولية وقد فضي ذلك في أول هذا) (الكتاب) بخلاف أسماء الاصوات فإنه لم يتقدم لبنائها ذكر فيمن جعل قول النظم \* الزم بنات النوعين فهو قد وجب \* على نوعي أسماء الاصوات وهما المذكوران في قوله \* وما به خطوبه لا يعقل \* من مثله اسم الفعل صوتا يحيل \* كذا الذي أجدى حكاية كعب \* وربما أعرب بعض أسماء الاصوات لتركيبه فقط أول تركيبه مع نقله عن معنا جعله اسم الحكي صوته أو للصوت به فيكون حينئذ نرفا الاسم مشكرا فالاول كقوله \* كارت بالحبوب بالظلمة الصواديا \* بروي الحبوب بأوجهين على الحكاية وعدمها أي كارت بهذا اللفظ الذي بصوته وهو حوب بفتح الحاء المهملة وباء الموحدة وهو زجر الابل وأما حوت بضم الجيم وبالتاء المشددة فوق المفتوحة ولذا الابل لا زجرها والثاني كقوله \* اختلي مثل جناح خاق \* فهذا بمنزلة قوله مثل جناح غراب أو الثالث كقوله \* ووقعت في عدس كافي لم أزل \* قال الموضح

في وهو صوت الغراب واذا كان خاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه في الاعراب ولا يخفى ما في هذا من النظر اذ لا يمتحون كون اللفظ بمنزلة آخر ان يعطى حكمه مود الشاعر من قوله مثل جناح خاق ان التسوداء لا شتار جناح الغراب بالسود واللفظ بكسر الشعر الذي يحيا وزحمته لا تاذي بلغت المنكبين فهي حق ومفعلي الكلام حينئذ ظاهر وفي نسخة ما يحيط الشارح معجمه بعض تلازمه ضبط حتى على صيغة الماضي من لم وضبط من مثله النون

على انه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فليحذر (قوله لا يجوز فيه ما الاعراب) لعل وجهه انه ما خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن قد يقال هلا جاز ان يذ ان اعادة لصلها واما النوع الاول فوجه بناءه ان التركيب لا يقتضي الاعراب لان جميع الابدان تتركب مع العوامل وبنائها على ما هو من ههنا بنائها السؤال من وجهه ما عر ايهما مجرد التركيب مع قيام موجب البناء (هذا باب نوفي التوكيد) (قوله ان الخفيفة فرع) يتحمل ان الفرع يمتن حيث اختصار الخفيف من الثقل كما نيل بذلك في مذمونه ونحوه لانه من حيث ان التاكيد في الثقل ابلغ واما قول الشهاب القاسمي وانظر هلا قيل بان الثقل فرع لان الاصل البساطة وعدم التركيب اه وهذا منه لعدم وقوع فعل القول بذلك وما في عن شرح نصريف العزى لاشارته قاله وقال الدونشري ويؤخذ من كلام ابن اماران ههنا قولنا باصلة الخفيفة وفرعية الثقلية وعبارة ههنا قل فاعلم ما الاصل قبل الخفيفة هي الاصل لان الثقلية ازيد لفظا واكثر معنى والزائدة عارضة متارة والعارية منها هو الاصل (قوله وذلك اذا كان مثبتا الخ) اقتصر الشارح على ٢٠٣ لتعليل اشتراط كونه مستقبلا ولم يعلل اشتراط كونه مثبتا ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن ان يقال لان في ادوات التي ما يختص الفعل للحال فيشافي التوكيد بالنون الخاص الفعل للاستقبال وعم في الباقي طر دالباب والفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك ينافي التاكيد فلا يجمع بينهما لانتافي ما يفرقت عليهما (فسوله لا ينعض) قال الدونشري يضم اواه وكثر ثلثه من الغض قدس الحب قال في الضاموس الغض بالضم ضد الحب والغضة بالكسر والغضاء شدة وغض ككرم ووضر وفرح وفاضة فهو يغض ويقال بغض جلد كغض جلد ونعم الله على من عينا و يغض بدموك عينا

في حواشيه وهذا النوعان الاخيران ينبغي ان لا يجوز فيهما الاعراب اه

(هذا باب نوفي التوكيد)

الثقلية والخفيفة (لتوكيد الفعل نونان ثقلية وخفيفة فتجوز ليسحق وليكونا) وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة للعاق في تحوّل يكونا وحذفها في تحوّلها من القمير وكلاهما يمتنع في الثقلية فله سببه ووجه عرض بان الفرع قد يخص بماليس الاصل احيانا وقد قال سببه نفسه في ان المفتوحة اتم افرح المكسرة قولنا اذا خففت احكام تخصها ومذهب الكوفي ان الخفيفة فرع الثقلية وذكر الخليل ان التوكيد بالثقلية اشد من التوكيد بالخفيفة اهويد له لسجن وليكونان امرأة العزير كانت اشدر صاعلي سجنه من كينوته صاغرا (ويؤكدهما الام مطلقا) من غير شرط لا من مستقبل دائما وسواء في ذلك الامر بالصيغة فتجوز من والامر باللام فتجوز من زيد بكسر اللام والدعاء نحو فأتزلن سكنية علينا (ولا يؤكدهما لاغى) لفظا ومعنى (مطلقا) لانهما يختصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضى واما قوله صلى الله عليه وسلم فاما ادر كن احد امسكن الدجال وقول الشاعر ودامن سعدك لورجت شيما فهذان الملان مستقبلان معنى (وا المصارع) المرد من لا الام (فه حالات احداها ان يكون توكيدهما واجبا) اى لا بد منه (وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جواب القسم غير مفصول من لاه) اى لا ام القسم (بفواصل نحو والله كيدن اصنامكم) فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو والله وليس مفصولا من لام القسم بفواصل (ولا يجوز توكيدهما اذا كان متغيا) لفظا او تقدير افاول نحو والله لا قوموا الثاني (نحو والله تمتونذ كرو سوف فتقتو مني لا محدوفة) اذا التقدر لا تقتو) وحذف لاق جواب القسم مطرد (او كان المصارع حالا كقراءه ابن كثير لا قسم يوم القامة قول الشاعر

عينا لا يغض كل امرئ \* تحرف قول ولا يفعل

فأقسم في الايتوا يغض في البيت عندهما الحال المدخول اللام عليهما وانما يؤكدا بالنون لكونهما يخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال (او كان المضارع مفصولا من اللام بضمومه او بحرف

واينغضه ويغضض بالضم لغزديتوما اذ فعل في شاذوا بغضوه مقتوه يغض بن ريث بن غطفان أبو حي التبعيض والتباغض والتبعيض ضد التعجب والتعجب والتعجب والتعجب غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسم تعجب اه فتواه واينغضه ويسغضني لغزديتولا يغض في كل كلام الفصل عليها واما الحب والغض في نظام مصدر (الطيفة) في معنى هذا البيت قول الشاعر وراك فعل ما تقول ووضههم \* مذق الحديث يقول لا تفعل قال المصنف في موقف الاذهان وموقف الرسنان ومن ذلك اى الاشارات الخفية ان رجلا يسار للضرورة وكان لا يتكلم الا اذا سئل واذا اجاب اجاب عن غير زيادة تينما همارا كيان اذرى بيت عاتكة فقال المتصور هذا بيت من فعال هو بيت عاتكة الذي يقول فيه الشاعر

عاتكة عاتكة الذي اتقول \*

حذر العدا وبه القوام وكل فقال له هل اعتذرتا سمنا لله فقال لا افران بيطاه قتل عن ذلك فقال هذا رجل لا يتكلم الا بحكمة وقد زاد على الجواب الاستهزاء فعملت انه يشتر الى قول الشاعر في القصيدة

وراك فعل ما يقول وبعضهم \*

مَدَّقُ المحدث يقول لا يفعل (قوله ولسوف يعطيك ربك) قال الدنوشري قال بعضهم وانما لم يعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لئلا يمتزله أحد فجزأته كلام التعريف مع الاسماء وبل عليه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لان هذه الام افادتدخل على الفعل المضارع ٣٠٤ والاسم فاولا لان سوف قد صار كاحد حرفي الفعل لا متبع دخول الام عليها (قوله وذلك اذا كان

شرطا الخ) قال الدنوشري تنفس فلاول (مثل) قوله تعالى (ولئن هم اوتوا تم لابي الله تحشرون) فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لاي مؤ كد للعباب وهو تحشرون والاصل والله لئن هم اوتوا تم تحشرون الى الله (و) الثاني (نحو ولسوف يعطيك ربك) فترضى في يعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما وعدك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول اليبساوي تبع للزعرى واللام في ولسوف يعطيك للابتداء محذوف على الخبر ومنه حذف المبتدأ والتقدير لا تمت سوف يعطيك لالا قسم فانها لا تدخل على المضارع الامع النون المؤ كد بخلاف ما عليه الجمهور من أن ذلك من اتصال اللام بالفعل لا مع انصافه عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وبثت لام القسم وحدها قوله فوردى لسوف يحجزى الذي أس \* لفظ المرء ميثا أو جيلأ أشده ابن مالك شاهد على ذلك (و) الحالة (الثانية أن يكون) تو كيد بهما (فريسان الواجب وذلك اذا كان) المضارع (شرطان) الشرطية (المؤ كد) (نحو واما تخافن) من الاجوف (فاما تذهبن) من السلام (فاما ترين) من الناقص (ومن ترك تو كيد قوله باصاح أما تجد في غردى جدد) \* قال التلخي عن الخلان من شى أراد اصاحي حذف المضاف اليه وانه المضاف معاقاله ابن خروف والمشهور انه ترخم صاحب فقط وترك وتوسن تحذف فيقف النون (وهو قليل في النشر) وقيل يحذف بالضرور (الحالة (الثالثة أن يكون) تو كيد بهما (كثيرا وذلك اذا وقع) المضارع (بعد اداة طلب) نهي أو دعاء أو عرض أو تمن أو استعظام فالاول (كقوله تعالى ولا تحسن الله خلافا عما يعمل الظالمون) (و) الثاني (كقول ترقن لا يبعثن قومي الذين هم) سم العداوة أو افتاحر فا كدت يعبد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعا أو الثالث نحو (قول الشاعر) مخاطب امرأة (هاتين بوعذرتي مخلعة) \* كما عهدت في أيام سلم فأكديتن بكسر النون الاولى وحذف العرض وأصله غنيتين حذف تنون الرفع مع الخفيفة جملا على حذفها مع التعلية لتوالي النونات وحذف الياء لالتقاء الساكنين وغير حاله من باء المظاهرة ومخلقة ببناء التانيث مضاف اليها واذى سلم موضع الشام (و) الرابع نحو (قول الآخر) مخاطب امرأة أيضا (فأبليت يوم الملتقى ترميتي) \* لكي تعلمي اني امرؤ بك هائم فأ كد ترميتي بشديد النون الاولى على حذفها ترمين بعد حرف التمني (و) الخامس نحو (قوله) \* أقيد كنت غنمين قليلا \* فا كدت غنمين بعد حرف الاستعظام وكنت بكسر الكاف وسكون النون اسم قيلة في ذلك وقيل لا ترخم قيلة للضرورة \* الحالة (الرابعة أن يكون) تو كيد بهما (فأبليت وذلك بعد اداة النافية أو) (بعد ما الزائدة التي لم تسبق بان) الشرطية فالاول (كقوله تعالى وانما افقتنه لتصبين الذين ظلموا منكم خاصة) فا كدت تصبين بعد اداة النافية تشديدا لما بناهاه صورة وجه لا تصبين غير بقى موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لاهما قد وصفت بانها تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لانه اية أقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تعرضوا للفتنة فتصيبكم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مصيبة عن التعرض وأسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قايلا

ولكن ذهب المسيرد) والزواج الى لزوم نون التوكيد بعد ما ورنما ان حذفها ضرورة ادى (قوله نهي أو دعاء الخ) قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ما ذكره التحضيض أيضا اللهم الا ان يكون اكتفى عنه بالعرض أو سماه رضائيا وتعلما ونظر هل وقوعه بعد اداة الترحى مسوغ لتوكيد بكثرة كما شبه قول المصنف ومنه اداة طلب أو لا كما قد شعر به عند ذكر الشارح وكذا يقال في التحضيض (قوله يوم الملتقى) قال الدنوشري هو يوم الحرب ومن طعنهم ان الواحد منهم يشمله نشاطا تاما يذكر محبوبته (قوله وذلك بعد اداة النافية) قال الزرقاني في المفتي جعله شاذ وهو خلاف ما هنا انظره في مبحث لا (قوله فكيف تسكون) قال الزرقاني أي الاصابة (قوله وأسند المسبب الى فاعله) قال الزرقاني المسبب هو الاصابة فان قيل الاستناد الى الفتنة كان حاصلا قبل العدول فالجواب ان المراد بقوله أسندني مسندا أو يقال المراد أسند الى فاعله وصار النهي عن ذلك وقيل العدول لم يكن للنهي عن ذلك قاله بعض شيوخنا اه وقال الدنوشري الضمير بل في قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذي هو الاصابة اذ فاعله الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل الى فاعله السبب الذي هو التعرض وقامه ضمير مخاطبين فيكون على متوال قوله تعالى فاذا قرأت القرآن اني ارا دنتهم أسند الفعل الى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

المراد أسند الى فاعله وصار النهي عن ذلك وقيل العدول لم يكن للنهي عن ذلك قاله بعض شيوخنا اه وقال الدنوشري الضمير بل في قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذي هو الاصابة اذ فاعله الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل الى فاعله السبب الذي هو التعرض وقامه ضمير مخاطبين فيكون على متوال قوله تعالى فاذا قرأت القرآن اني ارا دنتهم أسند الفعل الى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

أي القول الثاني (قوله بل كثيرا) قال الزرقاني أي بل يكون كثيرا لاعتباره بحرف الطلب (قوله شخص والده) قال الدنوشري لو قال صفات والده كان أولى (قوله قاله العيني) قال الدنوشري فيه نظر إذ عبارة العيني أن الابن يشبه أباه فن رأى هذا أنه هذا فكأن الابن مسروق وهي تخالف ما نقله الشارح عنه من ذلك التام (قوله والعصاة شجرة) قال الدنوشري أصل العصاة عصاة حذف من المساهوي وأحدة العصاة وهي كل شجرة يعلمون شوك (قوله وشكرها شوكة) قال الدنوشري الشكر مفتوح الشين المعجمة وكسر الكاف بدلها الياء آخر الحروف وفي آخرها اسمها وهو ما ينبت حول الشجرة من أصلها (قوله يعني ٢٠٥) ان كبار الخ (قال الدنوشري ينظر هل هو جار على ما فهمه

عن العيني وغيرهم أنه مثل يضرب لمن كان أصلا

تفرع منه ما يشبهه أو هو جار على ما فهمه ابن هشام من أنه يضرب لمن

أظهر خيلاق ما أبطن وتفسيره الشكر بما ذكر

أخص من تفسير العيني له عند التام والظاهر أنه

جار على الأول (قوله قليلا) أي قال الدنوشري قبله

أن الذي يهوى التلاذذ أنه إذا تمت كان المسال بهما

مقسما (قوله ومازائدة في الأماكن الخمسة) نازع الأماكن

في قصوى الزيادة في الأخيرين وقال لا أدري

الوجه الذي عين ذلك (٢) أي تحت عمل ما ماسين أن

تكون مصدر وتقدر قليلا بعد الوارث

وقال النحوي الوجه الذي عين ذلك في أولها أنه مثل لم

يستعمل إلا بمعنى النبات لا الذي كونه معزفت

بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة لا كركب متعقد وجب إضمار القول أي واقفوا فتعقدوا لاقبها ذلك (و) الثاني (كقولهم) في مثل نظما

إذا مات منهم ميت سرق أبوه (ومن عصاة ما يزين شيكرها) فأكد يزين بعد ما أتت قوله هذا مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه والعني ههنا إذا مات الابن سرق الولد شخص والده فيصير كأنه هو قاله العيني وأتصر الموضع في المحو أي على عجزه فقال هذا مثل

لمن أظهر خلاف ما أبطن والعصاة شجرة وشكرها شوكة كما قيل صغار ورقيها يعني أن كبار الورق أنما تنبت من صغارها أي ما ظهر من الصغار على كبارها وقولهم بالما تحذنه مثال لمن يفعل فعلا تام

به ولا بد له منه وهو غلاب لا راق في الأصل والمال است وقولهم لمجد ما يبلن يقال لمن جلته فعلا أعياه أي لا بد لك من فعله عيشة وقولهم بعين مآر ينك قوله لمن يخفى عنك أمرا أنت بصيره أي أني أراك

بعين بصيرة (وقوله) وهو حاتم الطائي (قليله ما يحمذك وارث) إذا نال ما كنت تجمعه مغنما ومازائدة في الأماكن الخمسة وهي على معنى التي أي ما يحمذك وكذلك الباقي ولا يقاس عليهم ولا تحذف

ما للشرطية من المحالة (الخامسة) أن يكون التوكيد بهما (أقل وظل يعلم وهو بعد أجزاء غيرهما) الشرطية فالاول (قوله) وهو أبو حيان الفقهني يصف جبلا قد عده المحصب وحقه النبات

(يحبسها الجاهل ما لم يعلم) شيخنا على كرسية معهما أراد ما لم يعلم ينون التوكيد الخفية المبدلة في الوقف (و) الثاني (قوله) من تتحقق منهم فليس بأب

فأكد تتحقق بنون التوكيد الخفية بعد من الشرطية تتحقق بمعنى تجد والابن الراجع بنو قتيبة من باهلة وإنما اتصفت ههنا بالان في خمسة وأجبوا كثروا كثير وقيل وأقل لأن آخرها مشبه بها

قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا إلى الأول وظل أن التوكيد بالتونين إنما يؤتى بماسين المحاجة إليه

أما في المحالة الأولى وهي المشار إليها في النظم بقوله أو منذ نافي قسم مستقبلا فلان القسم إنما يؤتى به

للتحقق فهو أشد احتياجا إلى التوكيد وأما المحالة الثانية وهي المشار إليها في النظم بقوله أو شربا أما

تالي فلان أن الشرطية لما أكتبت جازا زائدة أشبهت القسم في توكيد اللام وأما المحالة الثالثة وهي المشار

إليها في النظم بقوله أو كذا فاعل وفعل آتيا أو ما ظلم فلان ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد أن في استدعاء الجواب وأما المحالة الرابعة وهي المشار إليها في النظم بقوله أو قل بعد ما ولو بعد ما فلان

لا الناقية أشبهت لا الناهية ضرورة وما الزائدة أشبهت ما الناقية كذلك أو ما المحالة الخامسة وهي المشار

إليها في النظم بقوله وغير ما من طول البجز أو فلان للتي والتي أشبه التي معنى وغير أن من

لا ينفذ ذلك في قول المصنف كقولهم دون أن يقول كقوله إشارة إلى ذلك الوجه الذي عين كون ما في محمدك زائدة لا مصدرية أنها

لو كانت مصدرية لا ترتفع قليلا لو كانت النون داخلية على المضارع ما ملخصا (قوله على معنى النبي) قال الدنوشري غير مسلمة إذا تامل

(قوله لأن آخره الخ) قال الدنوشري هذا مشكل لأن القسم الثاني من المحالة الخامسة وهو أن يكون بعد أجزاء غيرهما قال الشارح

فيما سمي أنه أشبه بل في الجزم فهو لم يشبه الأشياء في ترتبها ما قبله من المرتبة الرابعة كذلك القسم الأول منها لا يشبه ما قبله بل أشبه

النفي بل النفي كما قال الشارح فيما يأتي فلان للنفي والتي أشبه النفي معنى وأما الناقية فبما الزائدة تذكر الشارح فيما إن لا الناقية

(٢) قوله أي تحت عمل ما ماسين أن تكون مصدر وتقدر قليلا بعد الوارث وقال النحوي الوجه الذي عين ذلك في أولها أنه مثل لم

يستعمل إلا بمعنى النبات لا الذي كونه معزفت

تشبه الناهية صورة فهو واضح وذكر ان ما لا ائدة اشبهت ما الناقية كذلك هو متوكل بقوله ان كل مرتبة تشبه ما قبلها من ما الناقية  
لاذ لك ان كلام الموضوع أصلاً (قوله غير واجب) قال الدنوشري ينظر على قوله غير واجب هل معناه ان الجواب غير ثابت أي  
غير موجود في الحال فاقبضه النبي انه المطلب فيصعد به جود المنه عنه أو معناه ان تغافل في هذا الشر يشبه النبي لما يمين المنع  
هو جود الشرط والاول اقله مرمه ٢٠٦ (فصل) ٥ (قوله واختلف في هذه الفتحة ما) قال الدنوشري يؤخذ مما حكاها

سبويه ومن معناه  
الفعل جازئاً ضارماً  
أو أمر مبنى على السكون  
المقدر وحرك آخر الفعل  
لالتقاء الساكنين المبنين  
في كلام الشارح وقول  
الشارح المضارع بعد  
قول المصنف أن يكون  
مردوداً في ذلك لا يخص  
بالمضارع بل الامر كذلك  
ولو أن في كلام المصنف  
بلا تبيده كان صواباً  
واستثناء المصنف  
الفعل المسند للالف من  
فتح الآخر غير ظاهر  
فان آخر الفعل مفتوح  
مع كشمه قوله فانه  
محسرك آخره حينئذ  
تجر كة تخانس ذلك  
وتقدير اشرح في قول  
المصنف ثانياً ويستثنى  
الح الفصل بالمضارع  
مردود أيضاً فان الامر  
كذلك أيضاً كما يصح به  
قول المصنف فتقول يا قوم  
لنفسون الخ واحترز  
بقوله أن يكون آخر  
الفعل اتقاءاً آخره واو  
واو الفاعل كالصحيح في حذف  
واو الضمير وانه مع

أدوات الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يؤد كدهما في غير ذلك الا ضرورة بقوله

رعا أو فبت في علم ٥ ترفعن ثوبى شمالات

والذي سهل ذلك أن رعا الفاعل والرفع تناسب النبي والعدم النبي شديد المنه كذا على اشتغافاً في وقد  
يؤ كدان جواب الشرط بقوله ٥ ومهما شأتمه فز ازقنعا ٥ أي تغنن وهو قليل في الشعر نص عليه  
سبويه وقال شبهه ما النبي بحيث كان مجزوماً غير واجب

٥ (فصل في حكم آخر) ٥ الفعل (المؤكد) بالنون (اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما مسألة)  
واحدة (الاصل الاول ان آخر الفعل) (المؤكد يفتح) كما أشار الناظم بقوله وأخر المؤكد افتح (تقول) في  
المضارع (ليضربن زيد) (و في الامر) (انضربن) يارب نونوا تختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد  
والفارسى بناءً لا تريبه وقال سبويه والسر افي والزجاءى عارضة الساكنين وهما آخر الفعل والنون

الاولى (ويستثنى من ذلك) (الاصل الاول) (أن يكون) (المضارع) (مسنداً الى ضمير) (بالتنون) (ذي لين)  
ألف أو واو أو ياء (فانه محسرك آخره حينئذ يجر كة تخانس ذلك اللين) من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما  
نشرحه) قريباً الى ما أشار الناظم بقوله وأشكلك قبل مضمر لين بما ٥ حانس من محسرك قد علما

(والاصل الثاني ان ذلك) (الضمير) (اللين) يجب حذفه ان كان ياء أو واو (والى ذلك أشار الناظم بقوله  
٥ والمضارع حذفته الا الالف) (تقول آخر من يا قوم يرضم الباءواضربن يا هاند بكسر هاو الاصل اضر بون

واضربن يشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الثاني (ثم حذف الواو) في  
الاول (والياء) في الثاني (لالتقاء الساكنين) اما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين أن يكون

حرف اللين المدغمة في كما هو احدى قواضيه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حذفه واما من  
ليشترط ذلك فلا نالكه لما نقلت واسطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفاً

هذه ام الثقيلة وأما علم الحقيقة فالتقاء الساكنين على غير هذه اتفاقاً (ويستثنى من ذلك) (الاصل)  
الثاني (أن يكون آخر الفعل) (المضارع) (ألفاً) كخشي فانك تحذف آخر الفعل (وهو الالف) (وتثبت  
الواو مضمومة والياء مكسورة) لعدم التقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحذف من راقع هاتين وفي ٥ واووا وما شكل مجانس في  
(فتقول يا قوم اخشون) يرضم الواو (ويا هاند نخش) بكسر الباءواو الاصل اخشون واخشين حذف

الضمير والكسرة لا تستقلهما على حرف العلة ثم حذف الباء لاتقاء الساكنين وهما الباءواو في الاول  
والياء في الثاني وان شئت قلت تحركت الباء فيهما وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً تحذف الالف لاتقاء

السكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين الباء والنون المدغمة في الثاني فلم  
يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما غير كت الواو بما يناسبها وهو الضم وخ كت الباء بما يناسبها

وهو الكسر تخصاً من التقاء الساكنين (فان استند هذا الفعل) (الذي آخره) ألف (الى غير الواو والياء)  
وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والفتحة والنون (المحذوف آخره) وهو الالف (بل تقلبه ياء) والى ذلك

فقول اغزن يا زيد واغزن يا هاند كاتقول اخرين واغزن وان كان آخر الفعل جازئاً يحذف لاتقاء الساكنين (قوله أشار  
وقال سبويه) قال الدنوشري نسب القول الاول الى سبويه أيضاً (قوله عارضة قلسا كتن) قال الشهاب القاسمي هذا لا يتأق في

المضارع الخائى من ناصب وجازم نحو والله ليقمرن زيدان آخره قبل التا كيد يستحق الحرك كلامه معرب وفقاً اذا اتصل به نون  
التاكيد فيسا كتن حينئذ يلتقيان وحينئذ فلا تنقض هذا بما يقرى القول الاول اللهم الا أن يراد به كان حقه البناء على السكون  
ليكن هذا من جهة لا يلتقي ساكنان ولا يلحق في ما فيه ثم رأيت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب في طالع (قوله والنون الاولى)



قال الدوشري لو حذف لفظ الاول كان اولى لشمع النون المحققة فليقل (فصل) هـ (قوله على غير حدما) كذا في النسخ بالتثنية والتعريف الشائع غير خدما لفراد الضمير عائد على التقاء وهذا جواب عما يقال التقاء الساكنين موجود مع الثقلية وحاصل الجواب ان الالف والنون فيهما اجزاء الكلمة الذي اتصاله فيكون المجموع كلمة واحدة والتقاء الساكنين اولهما حرف مد ولما نازجا مدغم في كلمة واحدة كما نرى فكذا فيهما هو كلمة واحدة بخلاف المحققة فان فيه التقاء ٢٠٧ الساكنين فيهما هو كالكلمة الواحدة

وليس مدغما في غير الوقف فان قل فليجزا ضربان في غير الوقف قلت اجاب الامام المحدث بان الوقف تابع لانه عارض فقبل ان كانت اللام متحركة يلزم الخروج عن اصلها من السكون وان كان ساكتا يلزم التقاء الساكنين في غير الوقف والمدغم (قوله وحجبتهم الخ) قال الدوشري كان ينبغي تأخير عن قوله ثم صرح الفارسي الخ (قوله والتقت حلته الباطن) أي ما ثبت الالف في حلتهما شذوذ والقياس خذفها كما تقول غلاما الامر اذلا يلفظا بغير الالف قال أوس واخذت حلقة البطان باقوام وكاشت نفوسهم جزعوا البطان الحزرام الذي تحت بطن البعير وفيه حلقتان فاذا التقتا دخل على نهاية الحزمال وهذا مثل يضرب لشدة الامر متفادع الشر كلهم ليجذوا فيه الالف التثنية تقطعا للمعادة يستحق التثنية في اللفظ المذكور

اشار التاعلم بقوله هـ وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رفعا غير الياء والواو ياء (فتقول) اذا سنده الى الظاهر (ليخشن زبده) الى الضمير المستتر (تخشن يازيدو) الى الالف (تخشان يازيدان) الى النون (تخشان ياهندان)

هـ (فصل) تنفرد النون المحققة بغير افعالها بعد الالف نحو قوموا واقعدوا فلا يقال قوموا واقعدان يسكون النون (ثلاثا يلقى ساكنان) على غيرهما (د) نقل عن يونس والكوفيين اجازته) وحجبتهم كما قال الحضري انه قد يلقى ساكنان في الوصل نحو يحياي وعماي ونحو انظرهم ونحو هؤلاء ان كنتوا التقت حلقة البطان ونحو لأم وأوكاف هـ وعن صاد (ثم صرح الفارسي في) كتابه (المحبة يان يونس يلقى النون ساكتة ونظر ذلك بقرامتا فمحميا) يسكون الياء وصل (وذكر التاعلم) في شرح التسهيل عن يونس (انه يكسر النون وحل على ذلك) الكسر (قرامتا بعضهم قد مرناهم تدميرا) على انه أمر للاثنتين والنون المكسورة تونن توكيد خفيفة (وجوز) التاعلم (في قراءة ابن ذكوان ولا تبغيان بتخفيف النون) مكسورة تناء على كون الواو اللطيفة واللام في قال الشارح ويجوز أن تكون الواو للحال واللام في النون علامة الرفع (وأما الشديدة فتقع بعدها) أي بعد الالف (تلقاها) من البصريين والكوفيين (ويجب كسرهما) والى امتناع المحققة بعد الالف وجواز الثقلية بعدها اشارة التاعلم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدا وكسرها ألف

(كقراءة تاتي السبعة ولا تبغيان) شديدا النون وانما كسرت وكان أصلها الفتحة لانهما زائدة بعد ألف زائدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانهما حرفان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحتون ابن هذا لتعليل شيعوه بالحكم (الثاني) من أحكام المحققة (انه لا توكيد الفعل المسند الى نون الاثنتين وذلك لان الفعل المذكور يجب أن يثوق بعد ما لفت فاصلة بين النونين) وهما نون الاثنتين ونون التوكيد قصد التخفيف والى ذلك يشير قول التاعلم الفا زاد قبلها مؤكدا

هـ فعلا الى نون الاثنتين أسندا (فيقال اضربان) ياء سوتة (وقلمضي) قرسا (أن المحققة لا تقع بعد الالف) وعود في التعليل عن تعليل تصريف العزى الفصل بين النونتين يعني الثلاث نون جماعة الاثنتين والمدغم والمدغم فيهما يرتب عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيين (فيما تقدم أجازها بشرط كسر النون) قرارا من التقاء الساكنين على غير حدما انفس هنا ثلاث نون وتاعتز بان يحرك يكملها عن وضعها فالوجه منعها بعد الالف واشار ابن الحاجب الى جوابها بان الثقلية هي الاصل والمحققة فرعها وادخلت الالف مع الثقلية فتزاد مع المحققة فموان تجتمع النون ثلاثا يلزم للرفع في معنى الاصل واعتز به التفتا زاني بان اصاله الثقلية تسمى عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب أن يحرك على الاصل في جميع الاحكام أمه ولك أن تقول نصرة لابن الحاجب المجيب بوقوع المحققة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم

(قوله انه يكسر النون) فيه خروج عن وضعها وهو لزوم السكون ولقد كتحذف الساكنين في نحو ضربان الرجل ولا تحرك (قوله قال الشارح الخ) كتب العلامة القيسية يهاش نسخة الدوشري ما نصه المنقول ان الجملة المصدرية المضارع المنفي لا يحرك من الواو ويلزمها الضمير قال المرامدي فان وردت الواو وقد التبت على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيموا ولا تبغيان نص على ذلك في التسهيل وقول الشارح وقد قيح بالضمير والواو ظاهر عن التاويل وهو ظاهر كلام الشارح منه (قوله وانما كسرت) قال الدوشري ما ظهروا انها مبنية على الكسر حينئذ (قوله بالفتحة فاصلة بين النونين) لا يقال لانه لا يرد زيادة هذه الالف وحذف النون الاولى لتوالي الامثال كما

في غير هذا المثل لا تقول هذه التون فاعل ولا تحذف خاتم (قوله أن تر كم) قال الدونشيري خبر لعل على حذف مضاف اما قبل الاسم  
أوقبل أن تر كم ولا ينحذف لأن لم تصد بالمائة لعدم صحة جعل المعنى على الذات كما قالوا في عسى زيد أن يقوم وانما دخلت ان في خبر  
لعل جملا على عسى (قوله تحذف نون التوكيد الخ) انما يحذف التون مع التقاءهما في نحو عطلوا أنظر بل حرك انهما بالشرقة  
على التون لكونه من خواص الشريفة وهو الاسم وقال الشهابي خان قلت هلا حركتوا وابتقت كسرهما من الحروف اذا كانت  
ساكنة ولقيت ساكنة قلت أشار السدقي شرح التصر يفي الى أن السدب أن تحرك يكرها لاف وضعهما من السكون وأقول في نثذ  
ما الفرق بينهما من غيرهما على ما وضع ساكننا وعن قتامل (قوله من واو اياه) قال الدونشيري اقتصاره على ما يفهم منه أن نون  
الرفع لا ترد ايضا فلا تقول في هل ٢٠٨ تضر بن هل تضر بن باعاقون الرفع مع الواو والذي في شرح المرادى انها ترد ايضا وعبارته

وتقول في هل تضر بن وهل  
تضر بن اذا وقعت هل  
تضر بن وهل تضر بن  
برداو واليا ونون الرفع  
لزال سبب المحذف واذا  
أبعدت النون تكون ساكنة  
ولا يضر التقاء الساكنين  
على غير حله لكونه في  
الوقف اه وانما جسد  
المحذوف المذكور لم يرد في  
تصوفا في الاكثر وان  
زال العلة ولذا ردها  
قله لان المحذوف هنا  
كله موقوف على كونه الاعتناء  
بالكلمة التي من غيرتها  
(قوله ان يقول هنا  
الخ) قال الدونشيري صريحه  
عدم اعادة التون التي  
هي الرفع فيكون مخالفا  
لقولهم انها تدعو بحال  
بعدم مخالفة وجهه  
أن بدل النون حكمه  
حكم النون في حذف  
نون الرفع معه وان كانت  
العله التي حذفت نون

القائلون باصالة الشديد: وخرجة الحقيقة قال الشاطبي والمحجة لم يمازها الى ان الحقيقة مخففة  
من الثقيلة وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الحقيقة اه فهذا فرع حار على  
أصلهم الحكم الثالث (من أحكام الحقيقة) انها تحذف قبل الساكن (والى ذلك يشير قول النظم  
واحد خفيفة لساكن ردف) (قوله وهو الاضبط بن فربع وهو حالي قديم قبل الاسلام  
تبعو حشمتا تسمنة) (لا تين القبر طاك أن) (تر كم وما ادهر قدر فعه)  
حذف نون التوكيد المحففة لا لتقاء الساكنين وأبقى الفحة دليلا على ما (وأصله لا تين) من الاهانة  
وكي بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع (من أحكام الحقيقة) انها تعلى في الوقف حكم التون  
فان وقعت بعد فتحة قلت ألفا (والى ذلك يشير قول النظم) وأبدلها بعد فتحة ألفا (وقفا) (قوله  
تعالى لنسغما وليكونا قول الشاعر) وهو الأعشى ميمون  
واباك والميتات لا تقربها (ولا تبد الشيطان والله عابدا)  
والاصل فيمن لتسغين وليكونا وعبد بن النون المحففة فابدل في الوقف ألفا بعد فتحة كان تونين  
المنصوب ببدل في الوقف ألفا نحو رأيت زيدا ومن ثم كتب الالف كما كتب رأيت زيدا بالالف وقياس  
من قال رأيت زيدا يحذف الالف على لغة ربيعة أن: يقول في الوقف على أضر بن اضر بن السكون (وان  
وقت بعده ضمة أو كسرة وحذف ويحب حينئذ أن يرد ما حذف في الومل) من واو أو ياء (لاجلها) والى  
ذلك يشير قول النظم هو بعد غير فتحة اذا تفت وأرددا حذفها في الوقف ما من أجلها في الومل  
كل عدم) تقول في الومل اضر بن يا قوم واضر بن (هاند) يضم الياء في الاول وهو كها في الثاني (والاصل  
اضر بن واضر بن) يسكون التون فيهما تحذف الواو والياء لا لتقاء الساكنين (كأمر) في الفصل قبله  
(فاذا وقعت حذفت النون لشبهها بالتونين) الواقعة بعده ضمة أو كسرة (في نحو طاهر بدو عرت بن بد) في  
اللغة القهقي (ثم ترجع الواو والياء زوالا لتقاء الساكنين) يحذف النون (فتقول اضر بن واو اضر بن)  
وفي شرح المحضر اوى ذكر سيبويه أن التحليل قال وقياس من قال حان في بدو عرت بن بد لا شباع على  
لغة أزد شنوة أن يقول هنا هل تضر بن واو هل تضر بن فيقبل من التون واو ياء ثم تحذف كما تحذف مع  
المبدل منه وتون الاعراب تقول في المعتل على هذا الحال اخشوا والراء أخشى كما تقول من التون  
لا تخشون ولا تخشبن ثم يتعقل واو ان ولاهما مضمومتا تحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة لساكنين  
ويبقى بدل التون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجعل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل

الرفع لاجلها مع النون معقوفة بعد ما هو قوله ثم تحذف الخ القلان في مستندان لضمير الخطاب ومفعولا هما  
محدثان والتقدير ثم تحذف أنشوا والجمع واما الخطابة كما تحذفها مع المبدل منه هو نون التوكيد المحففة ولا يشع كونه  
مستند الضمير الخطاب بل يجوز كونه مستندا للضمير الواو والياء مبنيان على قول (قوله وتردون الاعراب) قال الدونشيري وجه  
بما تقدم (قوله وتقول الخ) قال الدونشيري أى قولنا غير مستقر لما بناى بعده (قوله ويجعل التوكيد) قال الدونشيري بعينه ان  
الخطاب لا يعرف حينئذ في الزملا هو مؤكدا ولا لعدم ما يدل على ذلك الواو والياء في نون التوكيد كما قال فان قيل  
يلزم على ذلك اللسان اذ يفهم السامع خلاف المراد وهو عطلوا ويجعل بان اللسان في مثل ذلك يجوز قلته وتندرته وقوله لا يجعل  
التوكيد معناه ان السامع يعرف ان الفعل مؤكدا ليدل على حذف نون الرفع أي لا يجوز ما قيل انها تحذف من غير علة ناصية

وجازم لفظها (هذا باب ما لا ينصرف) قال الدونشري وجه ذكر ما لا ينصرف عطف بحيث توفى التوكيد أن ما لا ينصرف فيه شبه الفعل فله تعلق بالفعل كالمعاني به وان تون التوكيد معان تعمله وخفيفة وهذا ذكر في المصنف قسمين أحدهما قليل وهو غير المنصرف والآخر كثير وهو المنصرف وأحدهما فرع الآخر كنون التوكيد على قول وان تون التوكيد الخفيفة تشبه التون وذكر هنا التون من فعل المشابهة بين البابين (قوله واختلف في اشتقاقه) قال الدونشري الضمير المضاف إليه فيه عائدا إلى المنصرف المعروف بالانصراف وليس عائدا إلى ما لا ينصرف كما هو واضح وأوافق قول المرادى وغيره واختلف في اشتقاق المنصرف إليه برشد قول الشارح والمنصرف خالص الخ وهناطر يقان الأولى أن بعضهم قال واختلف في اشتقاق المنصرف إلى آخر ما قالوا والثاني أن بعضهم قال اختلف في اشتقاق المنصرف إلى آخر ما قالوا والطريق الثانية إلى ما لا ينصرف على أنه أدنى تأمل وقول الشارح إلى جهات المحركات فيه نظر ولوحظ لفظ المحركات كان أولى لأنه يصدق بيان المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاح فإن أماز تنبئه لهذا فذهبنا (قوله هل هو من الصرف الخ) قال الدونشري قال المرادى وقال في شرح الكافي تسمى منصرفة فلا تقيدها إلى ما ينصرف من عدم تنون إلى تنون ومن وجهه من وجوه الأعراب إلى غيره وقال بعضهم المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل لأن له فضلا على غير المنصرف (قوله أو من الصرف وهو الصوت) قال الدونشري أي صوت ٢٠٩ الباب والبكرة والقلم وهو الذي يجمع لها قال النابتة

تخمين ياهند ثم أبدلت ثم حذف الضمة ثم الواو والياء يجعل التوكيد لعدم تون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضع في حواشيه من التحليل وبونس قال انخفض أوى وإذا وقفت على أضرمان وأضرمان هندن جو زهما أبدلت التون أنفا لتي ألفان فتبدل الثانية حمزة كلفي جمر اختفى على حمزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصوه يقولون في الوقف أضرمان وأضرمان فيقولون وهو قيسا قولهم لفظها نصير ألفا فاذا اجتمعت ألفان مداحرف

تخمين ياهند ثم أبدلت ثم حذف الضمة ثم الواو والياء يجعل التوكيد لعدم تون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضع في حواشيه من التحليل وبونس قال انخفض أوى وإذا وقفت على أضرمان وأضرمان هندن جو زهما أبدلت التون أنفا لتي ألفان فتبدل الثانية حمزة كلفي جمر اختفى على حمزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصوه يقولون في الوقف أضرمان وأضرمان فيقولون وهو قيسا قولهم لفظها نصير ألفا فاذا اجتمعت ألفان مداحرف

(هذا باب ما لا ينصرف)

واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من البين والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصرف وهو الصوت لأن الصرف وهو التنون صوت في الآخر أو من الأنصراف وهو الرجوع فكان الاسم ضربا من ضرب أو قبل على شبه الفعل فتح ما بين منه وضرب انصرف عنه أو من الأنصراف إلى جهات المحركات أو من الصرف الذي هو القلب أقوال (الاسم أن أشبه بالحرف) في الوضع أو المعنى أو الاستعمال (بني كافر في بحث المعرب والمبني) وسعى غيرهم كمن لعدم تمكنه في باب اللاحقة (والا) يشبه الحرف (أعرب ثم المعربان أشبه الفعل) في فرعين من تسع أحدهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو في واحدة يقوم مقامها وذلك لأن الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاق من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه إلى الاسم في الاستناد (منع الصرف كإسياتي) بيانه

(٢٧ تصرح في) وجوز أن يكون مأخوذا من قولهم صرفت من كذا لأن العرب صرفوا المنصرف عن حكم التعليل وهو الفعل (قوله الذي هو القلب) أي القلب فهو قريب مما قبله (قوله في فرعين) قال الدونشري يشير به إلى أن العلة الواحدة لا تأمل لها لأنها يعارضها أصالة الاسم فيمنعهما من التأثير فاذا انضم إليها علة ثانية قوى جانب الشبه فخرج قولوا ونظيره شاهد الواحد تعارضه براءة اللفة فإن انضم إليها شاهد آخر ترجع جانبوه قوى جانب شغل اللفظ على البراءة أيضا الأسماء التي تشبه الأفعال من وجوه واحد كثيرة قولوا راعينا الشبه الواحد جعلناه أثر كان أكثر الأسماء غير منصرفة وخيئت تكثر مخالفة الأصل وأيضا لا ينبغي أن يجعله الأصل إلى حيز الفرع إلا بالاصل قوى (قوله أحدهما من جهة اللفظ الخ) احتراز عما ذكرنا من جهة واحدة كما يقال تصغير التعليل جمع جمل فان فيه فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الأفراد وجههما اللفظ وكذا نض وطامث فان فيها فرعية التأنث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجههما المعنى كذا قالوا برمتي ولا يخفى مائه لانه ينبغي أن يكون الاحتراز عفا في فرعين من التسع المذكور فلاها المعبر ولذا قيد الشارح بها والتصغير ليس منها وفرعية التأنث نهاها من جهة اللفظ وان لم توجد علامته في اللفظ وأد كسمية تأنث نحو زنبع معنوا بغير معنى آخر كإتي فيالحق أن قولهم خرج الخ احتراز عما تعددت فرعيته اللفظية من التسع كاذر بيجان وأما تعدد الغنوية فلا ينصير ولا يختصاها في العلمية والوصف ثم هو مما لا يجتمعان (قوله وهي اشتقاق من المصدر) قال الدونشري هذا على رأي البصريين وأعلى رأي الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم مفردا والمر كين

فرع عن المفرد قاله الشارح في شرح الأزهريه ويمكن دعيان أنكرت جاء للفعل من حيث المعنى لامن حيث اللفظ على أن كثيراً من  
الاسماء بدل على شئين بل أشياء كضبوح وغربوق وضاربوا كرام فليست بل قال الاشعري بعد كلام نقله ومن ثم صرف ما جاء على  
الاصل كالمفرد والجماد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين والمعنى به ما قرع به اللفظ والمعنى فيه من جهة  
واحدة كدريهم وما تعددت قرعته من جهة اللفظ كاجيال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم ينصر بذلك القرعية كامل  
الشبه أمدادهم قرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير فرع الكبر وقرعية المعنى التحقير وجهه ما واحد وهي التصغير وأما  
أجيمال ففرع عنه من جهة التصغير لامن من جهة الجمع لانه فرع الآحاد وأما حائض وطامث ففرع عنهما من جهة أن التانيث فرع  
التذكير والوصف فرع الموصوف ٢١٠ وجهه حال المعنى اه وقد عرفت ما فيه من أن التصغير والتحقيق ليسا من العلل المعتمدة

وإن التانيث راجع إلى  
اللفظ وأما فلهذا للتنبية  
على أن الدون شري آخره  
مع اشكاله وأبى أن أنه كتب  
في غير موضعه وأما  
حقه أن يكتب عند قول  
الشارح أحداها ما الخ  
كأنه لا يفتي قوله ويستثنى  
من ذلك نحو مسلماته فانه  
منصرف الخ فيه بحث  
لانه أسلف أن الصرف  
التنوين الدال الخ ولا يفتي  
أن المنصرف هو الذي قام  
به الصرف وهو لم يفتي  
في جمع المؤنث فكيف  
يكون منصرفاً فاليعقل  
الاستثناء لأن حاصله  
الحكم على جمع المؤنث  
بأنه مشتق مع اتصافه  
بمبدأ الاشتقاق اللهم  
الآن يحمل قوله الصرف  
هو التنوين على المسامحة  
والمراد أنه التنوين وأمر  
آخر يصدق على جمع

(ويسمى غير أمكن) لعدم أمكنيته (والا) يشبه الفعل (صرف) ويسمى (التمكنه في باب الاسمية  
وأمكن اسم تفضيل وبتأويل من مكن مكانة فابالغ القافية في التمكن لامن يمكن خلافاً لا في حيان وذن  
قوله لأن يتألف من التفضيل من غير الثلاثي المردشاذ قد أمكن غيره فلا حاجة إلى إيراد كتابه (والصرف  
هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن) واليه أشار الناظم بقوله  
الصرف تنوين أقيمين \* معنى به يكون الاسم أمكننا  
(وذلك المعنى) الدلول عليه هذا التنوين (هو عدم مشابهته) أي الاسم (للعرف والفعل كزبد من  
المعارف (وفرس) من النكرات (وقد علم من هذا) التقدير (أن غير المنصرف هو) الاسم (العرب  
(الفاقد لهذا التنوين) المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار واعيم تصغير أعيم (ويستثنى من ذلك نحو  
مسلمات) مما جمع بالف وتامز بدتين (فانه منصرف مع أنه فاعله اذ تنوينه لم يقابل تنوين جمع المذكور  
السالم) وكجزم ابن مالك في شرح الكافية بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم وذكر  
أنه لا أجل فلا يحد على تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف اه وقال ابن معز وروضع  
كتاباً غلاماً الزخشي ما عدد تنوين القوافي يسمى صرفاً وكذا أن من خالف ذلك لم يفهم كلام  
سيبويه اه وحيث منع التنوين منع الجرح تبعاله عند الجمود وروضع الزجج والرافع إلى أن العائنين  
اقتضت اجتماعها والعلل المأتمنة من الصرف تسع جمعها إلى النحاس في بيتها وحذف قال  
اجمع وزن عادلا تبت معرفة \* ركبوز بحمته فالوصف قد كلاً

(ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان أحدهما ما يشتمل صرفه لانه واحد وهو شيئاً أحده ألف التانيث  
مطلقاً أي مقصورة كانت أو ممدودة) واليه الإشارة بقول النظم

قاله التانيث مطلقاً \* صرف الذي حواه كقما وقع  
لأن وجود ألف التانيث في الكلمة عليه وزنه ما يجزله تانيث ثان فهو بجزلة عليه تانية وهو الذي عبر عنه  
الزخشي في مقصده بتكرير السبب الواحد (ويتم صرف مصحوبها كقما وقع أي سواء وقع نكرة  
كذكرى أو بالقصر مصدر ذكرى (ونحراه) بالمد (أم معرفة كضوى) بفتح الراء القصر اسم جبل بالديانة  
(وذكرى) بالمد علم نبي (أم مفردة كآدم) بفتحه (أم جمعا كجرحى) بالقصر جمع جرح (وأصداً) بالمد

المؤنث واقتصر على التنوين اكتفاء بالتعريف بالخاص وأما من قال أن المراد أنه  
علامته لأنفسه والعلامة لا يجب اطرافها فليست لا يحتاج للاستثناء وتفضيل الكلام طلب من حواشينا على الاثنية (قوله) وكجزم  
ابن مالك الخ قال الدون شري هذا هو الاول لأن ما خذلاً لا اشتقاق وجوده حيث قد جمع المؤنث السالم بخلافه على الاول لكنه يقتضي  
تسمية كل ما وجد فيه تنوين من الأربعة بمنصرف فالوجود الصرف في عوقبه ما فيه (قوله) لأن وجود ألف التانيث الخ فيه أن  
المتبادر من قولهم أو واحدة تقوم مقامهما أن يكون في اللفظ جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل الازم ومثله تانيث ثان  
لا يوافق ذلك (قوله) وذكرى (قال الدون شري ظاهره بل صح به أن ألف التانيث وفي كلام الأندلسي ما يدل على أن فيه اعتبارين  
وبعبارة مبسطة مسئلة لا يجوز فيه إلا أن يا جوج وما جوج أن أخذ من أج صرفاً وإن لم تنسبتهما لم تنصرفهما ومن ذلك ذكرى

٣ من اشتق من ذكر أو نكر كانت الحزمة للتائين فلا ينصرف حزمة ولا نكر فهو زنه فعليا وفيه أربع لغات المدوالمعز والقصر وهو أيضا غير مصروف والعجمة والقصر يف في القصر أولان آخره ألف التائين ان قلنا انه مشتق وزكري بالتشديد والصرف لان علامة التائين قد زالت وقال أيضا زكري بحذف احدى اليامين فصير مثل عهد وشع متقوصا مصر وفا اه قليتا مل ٢ (قوله من اشتقه الخ) ليدرك مقابله أي ومن اشتقه مصر فعلى قياس قرينه السابقة وهو مودوخا فعلى هذا التقر غير مصروف أيضا والعجمة والعلمية يدل على ذلك وجدانه غير مصروف وقول ابن فلاح في كافيته وزكري باقى ٢١١ العلمية والعجمة وقيل انه مشتق من تزكري بن الصبي اذا

امتلا وهمزة للتائين  
ووزنه فعليا وقال ابن  
فلاح وواجوج وواجوج  
فيهما العلمية والعجمة  
وقيل العلمية والتائين  
لاهما اسمان اقيمتين  
ومن همز فلما فيها من  
الاجمعي شدة الحرف قتل  
بذلك الالف والندى المار  
فليتأمل كلامهما (قوله  
وجراء) قال الدونشري  
تسمية ألف جراء المدونة  
لاجل تجاورتها ما قبلها  
المدو والاقليس فيها مد  
كاهو ظاهرا وهذا مع  
قتسور لادقصاره على  
خصوص لفظ جراء  
مستقام قول الشارح  
الاقلى فلم يبق الا قلب  
الثانية همزة ليدل منه  
ان قوله ألف التائين  
المدونة مسماحة فان  
الممدود ما قبلها (قوله فان  
الجمع مع كان الخ) فيه ان  
هذا يقتضى ان من صيغة  
متنى المجموع عتين لا ما  
يقوم مقامهما ثم ان جعله

جمع صديق (أم أسماء كما تقدم) بمثيله (أم صفة كجلى) بالقصر (وجراء) بالمدو أصلها عند سيبويه  
جرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المذادوا قبل ألفها الفاء أخرى والجمع بينهما محال وحذف  
أحدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لغات المدو لو حذفوا الثانية لغات  
الدالة على التائين وقلب الاولى أيضا غلبت بالمدو المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم  
الى ان الالف الاولى للتائين والثانية غير مقفلة فربما مؤنث أو فعل مؤنث فعلان ويضعف بأنه يقتضى  
الى وقوع علامة التائين حشا وذهب بعضهم الى ان الالف مع التائين هو مدوهم النظر اذ ليس لنا  
علامة تائين على حرفين (و) التى (الثاني) اجم الموازن لمفاعل أو مفاعل (في كون أوله حرفا مفتوحا  
وثالثه انفاغى عوض يليا كسر أصل ما نونه أو مقدر على أول حرفين بعد الالف والآخر بين الحرف  
الأول من الكلمة بين الميم وغيرهما (كدرهم) ومساعد بكسر ما بعد الالف لثقلها وواجوب ومدارى بكسر  
ما بعد الالف تقديرا اذ أصلها مدو وابست ومدارى بالكسر فيهما أو ثلاثة أو سطحا ما كن غير مبنوى بهو ما  
بعد الالف اتصال كصايح (ودنانير) فان الجمع معى كان بهذا الصفة كان في مقربة اللفظ مخروجه من  
صحيح اللفظ العر بوقرعية المعنى الدالة على الجمعية فاستحق المقع من الصرف والى دل على ان هذا  
الجمع خارج عن صيغة الاحاد العربية فان لا تخفى مدو دأ ثلثة ألف مدو هاء فان أو ثلاثة أو أوله مضموم  
كعذارى بالعين المهملة والاقال المعجمة والقافوا الراء الجمل التشديد والالف عوض عن من احدى يامى  
النسب تحقيقا كيما وشام وأصلهما ميمى وشامى أو تقديرا كتمام فان الالف في تمامه هو جوده قبل  
النسب ففى كالمعوض فكانت نسبة الى فعل مثل شامو سكن العين أو فعل كمين رفع العين أو ما يلى  
الالف ساكن كجبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهى الثقيل على لآلى  
على معبالة أى ثقلة أو مفتوح كبرا كافتح الموحدة والراء وهى الثبات فى الحرب أو مضموم كسدراك  
مصدر تدارك أو عارض الكسر لاجل اعتلال الآخر أو ان وندان وأصلهما قوافى ونادى بضم النون  
فيهما قابلية الضمة كسر أو علا لال قاض أو فى الثلاثى محرك كطوا عيقو كرا هيته مصدري أو  
الثاني والة اشعار ضان لآسى سبى نوى بهما الانفصال وضابطه ان لا يسبق الالف فى الوجود سواء كانا  
مببوقين بها كطافى وروى باري نسبة الى نطفا وروا قيسيتين أو غير منفكين عن الالف كجوادى وهو  
الناسر وحوالى وهو الهتال بخلاف نحو قارى وكراى فان الياء فى فيهما ممدودتان فى المفرد وهو  
قارى وكراى فليست الياءان عارضتين فى الجمع فقمارى ونحوه بمنزلة مصايح والى ذلك أشار الناظم  
بقوله  
وكن مجمع مشبه مفاعلا أو المفاعيل بمنه كافلا  
(واذا كان مفاعلا) مع مثلا (منقوصا فقد يدل كسرة فتحة فتقلب ماؤا ألفا) لثقلها وانفتاح ما قبلها  
ويجوز مجرى الصيغ (فلا زون) محال اتفاقا وقد راعى به فى الالف (كعدارى) جمع عند راء المدو

فرعية المعنى الدالة على الجمعية لاوافق حصر ما يرجع الى المعنى فى العلمية والوصفية ثم المناسب لما روى فى ألف التائين ان تجعل العلة  
الثانية تكرارا للجمع تحقيقا أو تقديرا (قوله جمع عبالة) قال الدونشري مشكل فان الكلام فى المفرد وكلامه ان الناظم ليس فيه انه جمع  
ووجدت بخط شيخ الاسلام آجدين فاسم ان عبالة معناه الثقيل فيقتضى انه مفرد فليتأمل (قوله فقد تبدل الخ) قال الدونشري الظاهر  
ان هذا الحكم سامعى فلا يجوز فى نحو جوارى وغواشى بل يقتصر فيه على ما ورد ثم رأيت انه مطرد فيهما مفردة  
ألف التائين دون غير فلا يجوز فيه ثم رأيت ايضا انه لا يجوز التخفيف الى خطاى بالفتح الا فى فعلا ما سماه محض الامد كره كصعراء  
فلا يجوز فى سكرى سكرى لان له مذكرا قاله الشارح في مبحث البذل (قوله ويجزى مجرى الصيغ) قال الدونشري المراد بالصيغ

نوعه كساجدة لا تطلق الصرخ والمراد انه جار مجزأ في عدم التنوين كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح ان عذاري ونحوه  
كعصاري اصابه يما مشددة قال واصله ٢١٢ أى عصارى بالفتح عصارى بالتشديد وقدا في الشعر لانك اذا جعت فحصر امحبت بالف

قبل الواو وكسرت الراء كما  
تكر ما بعد ألف كل جمع  
كساجد فقلب ألف  
الاولى التي بعد الراء  
لكسر ما قبلها وكذا الثانية  
التي للتأنيث فتدغم ثم  
حذفوا الياء الاولى  
وأبدلوا الثانية ألفا قالوا  
عصارى لتسلم الالف من  
الحذف عند التنوين  
ولما فعلوا ذلك يفرقوا  
بين الياء المنقلبة عن ألف  
التأنيث والياء المنقلبة  
عن ألف ليست للتأنيث  
نحو ألف عرى ومغزى اذا  
قالوا اراى ومغزى  
وبعض العرب لا يحذف  
الياء الاولى لكن يحذف  
الثانية فيقول عصارى بكسر  
الراء وهذه عصارى كما تقول  
جوارى وكذا يقال  
فيما قبل ألف التأنيث  
المقصورة لكن لا تشديد  
فيه ولا يسمون مائة ألف  
التأنيث كجوارى لا يجوز  
فيه هذا التحفيف (قوله  
على حاله) قال الدكتورى  
قد شكك بان الياء تحذف  
كما قاله سدوراده انها  
لا تقلب ألفا كما قلت  
في الاستعمال الاول فلا  
ينافي فيها تحذف (قوله  
وقيل انه منقول عن جمع  
سروالة) أى وهو عربى  
كما قال ابن المحاسب

البكر (ومدارى) جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوك فتحذف الياء المرأة رأسها وهذا الاستعمال  
غير عالى (والغالب أن يبنى كسرة) ويأو على حاله (فأخذا من ألو) من (الاضافة أخرى في)  
حالى (الرفع والجرجى قاض وسار) ونحوهما من المنقوص المتصرف (في حذف ياء ماثية وثبوته  
نحو) هؤلاء جوارى ورتب جوارى قال الله تعالى (ومن فوقهم غواشٍ والغبر ليل) فغواش رفوع على  
الابتداء ليل جوارى والعطف على الغجر والى ذلك أشار الناطم بقوله  
وذا اعتلال منه كالجوارى \* رفعا جوارى كسارى

(و) جرى (في) حالة (النصب جرى ذراعه في سلامة) جره وظهو وقصته (من غير تنوين) (نحو) وأيت  
جوارى قال الله تعالى (سيرة واقبالى) وسبب ذلك ان في آخره جوارى يد قبل لكونه ياء في آخر  
اسم لا ينصرف فاذا اخلا ما هي فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التحفيف  
بالجذف مع التعويض فحذف الياء عوض عن التنوين لئلا يكون في اللفظ اختلال بصيغة الجمع  
وقد راعى امره فحذفوا استقلا للضم والفتحة التابعتن الكسرة على الياء المكسورة ما قبلها ولم تحذف  
في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجمع الالف  
واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذفت تحذف باقي الاسم في اللفظ كسالمه وكلام  
وزالت صيغة منتهى المجموع فدخله تنوين الصرف ومان الحذف في قوة الموجود والكان كوما في  
حرف اعراب واللازم باطل فاللزم مشله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض عن نهاء الجر كفعلى  
الياء وان الياء محذوفة لا لتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو وضع التعويض عن حركة الياء لكان  
التعويض عن حركة الالف في نحو موسى أولى لانها لا تظهر بحال واللازم متنفذ فاللزم كذلك وذهب  
المبرد الى ان قيمه لا ينصرف تنويناً مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فكماله في جوارى ونحوه يحكم  
الموجود وحذفوا الاجه الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذفت التنوين النظار  
وهو بعيد لان الحذف لا يقاء ساكن متوهم الوجود لا يجله نظير فلا يحسن ارتكابه له قال الشارح  
وقال المرادى المشهور عن المبرد ان تنوين عند عوض عن الجر كما تنقل في شرح الكافية (وسراويل  
ممنوع الصرف مع انهم فردوا واختلف في سبب منع صرفه (تقييل) انه (أعجمى) جعل على موازنه من  
العربى) كذا نثر (وقل انه منقول عن جرذروالة) سمي به المفرد الجنس واختلف في سماع جرذروالة  
فقال ابو العباس انها مسبوقة وقد ادخلها عليه من القوم سرورالة \* فليس برق مستعطف  
وقيل لجرذروالة البيت مصنوع فلا حقيقة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من  
العرب سرورالة وقال ابو حاتم عن العرب بن يقول له وال وقيل سروراة جمع سروراة كسالمه اليل جمع  
شمال كسالمه الحريرى في المقامات (وقال ابن المحاسب ان من العرب من يصرفه وانكر ان مال ذلك  
عليه) ووردناه ناقلا ومن نقل حقيقة عن لم ينقل والى المنع من الصرف أشار الناطم بقوله

وسراويل هذا الجمع \* شبه اقضى عموم المنع  
(وان سمي) شخص (هذا الجمع) الذى هو على زنة مفاعل ومفاعيل (او موازنه من لفظ أعجمى مثل  
سراويل وشراحييل) بمجموعة موهملتين (او) من (لفظ تجل العلمية مثل كساجم) بالكاف والسين  
المعجمة والهمزة اسم شاعر وظاهر سياقه انه ينفع الكاف في القاموس زيادة على الصحاح كساجم كعلاط  
اسم اه ولا خلاف ان علاط ضم العين وكسر اللوح وهو الضم (منع الصرف) والى ذلك أشار

وقال انه جمع سرورالة تقديره وانما احتاج الى ذلك ليمجعل مجعولا على موازنه من الالفاظ العربية كما قبل بذلك على كونه  
مجموعا لان الجمعى غير يقيق لغة العرب فلا يصدق فيه على ماله اصابه في لغة العرب وبالعربى لا يشيع ما هو عاقل له (قوله ورد داخ) قال

الدنوشري قدبر الدويقال ان ماتهله ابن الحاجب انفر ديهولم يحفظ عن غيره فلم يدول عليه ٢١٣ قوله وهو ما وضع صفة) قال

الدنوشري قال الهندسي

للمراد بالاصلي الاصلي

ولو خكا كمثلت أو

تقدير اكا جمع أو بناء

على قانون وضى كادير

نصغرا دور) قوله وهو

وزن أفعليل) أى ذو

وزن أفعليل والاصلي

الاجل كاهو ظاهر) قوله

يقع الغاء قيد بذلك

لان الالف والنون

في الصفة لا تكون على

وزن فعلان بكسر الغاء

وضم الفاء لا تكون

الامع فعلاية كعربان

فان مؤنثه ربانة) قوله

ان لا يقبل التاء لابد

أيضا ان تكون الوصفة

أصلية تليزم ما يلي مع

وزن الفعل ليخرج نحو

صقلوا بمعنى قاس وهذا

مستفاد من قوله السابق

وهو ما وضع صفة) قوله

فالاول الخ) قال الدنوشري

قد بنايهم ماسياى عن

بني أسد من اتهم

يصرفون باب سكران

ويجب بان ذلك غير

معتدله ماسياى) قوله

وقال أبو حاتم الخ) وجه

كونها ما كبرنا خلفا

للفاعل القصيصوقد يقال

كيف ينكر عليهم ما هو

لنهم الى ملعهم الله

عليها) قوله لانه وجب اسم الخ) قال الدنوشري قال شيخنا العلامة جدين قاسم العبادي ومن خطه قلت فان قلت ما معني

أربع مستعمل في الوصفية العارضة ومعناها هذا لم تستعمل فيما يلي في معنى الهجر العادي قلت معناه الاول ذوات وعداى ذواتها

الناتلم بقوله وان سعى او ما لمحق \* بنفالا تصرف منه يحق والعلية في تصرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فالو طر أنكره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لقوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب مينيوبه وعن الاخفش القولان والجميع قول سيبويه لا يهمن معواسر او يل من انصرف وهو ذكره وليس جماعا على الجميع (النوع الثاني ما يمتص صر فبعلين وهو نوعان احدهما ما يمتص صر ف) حال كونه (ينكره ومغفر فهو ما وضع صفة وهو امر يند في آخره ألف ونون او موازن للفعل) وهو وزن أفعل في المكبر أو فعل في المصغر (او معدول) عن لفظ آخر (اما ذو الزادتين فهو فعلان) يقع الغاء بشرط ان لا يقبل التاء الدالة على التانث (املاان مؤنثه فعل) بانف التانث المقصورة (سكران وغنغان وعطشان) فان مؤنثاتها سكرى وغنشى وعطشى (ولكونه لا مؤنث له) اصلا (كحبيان) للكبر اللاحقة فالاول مشتق على منع صر ف لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك ما تعاقبه تحقق الفرعيتين بفرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن المجمود لان الصفة تخرج الى المعوصوف بنسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزادتين المضارعين لاني التانث في نحو جراه في انما هي بناء يخص المذكر كان ألفي التانث في جراه في بناء يخص المؤنث وفي انما لا تلحقهم التاء فلا يقال سكرانة كمالا يقال جراه وانما يند فرع عن المبرد فلما اجمعت في فعلان المذكر الفرعتين استتم من الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون سكران فبصرفون سكران فقال الزيدى ذكره قوبان ذلك ضعيف رديء وقال أبو حاتم بنى اسد ما كبر لا يؤخذ بها والثاني وهو املا مؤنثه كحبيان يختلف فيعو الجميع معنه من الصرف لانه وان لم يكن له فعل وجودا فله فعل تقدير الاول فرضنا له مؤنثا لكان فعلى لولى بهمن فعلاية لان باب سكرى اوسع من باب ثمانه والقدر في حكم الموجود دليل للاجماع على منع صرف اكر مع انه لا مؤنث له وحكى ان من العرب من يصرف محبان جملا على بنما على ان لو كان له مؤنث لكان بالتاء (بخلاف نحو مصان) تشديد الصاد المهملة (الشيء يهجر بعد اللام وسفيان) بسين مهملة قيام مؤنثا تحتانثا (الطويل) الممشوق الضامر البطن (والبيان) بفتح الهجمة وسكون اللام وبالهاء المشنة تحت (الكبرى) لا آلية من ذكور التسم وتند من المناجمة) وهي المكاملة (الامن التندم) على ما فالت فان مؤنثاتها فعلاية فذلك صر فت) واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلا كجراه أو فعلى يضم الغاء او لكونه لا مؤنث له) اصلا (كا كر) العظم الكمرة وهي المشقة (واذرب) بالكبر اللاحقة فهذه الانواع الثلاثة متنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن فعلان وزن أفعل لولى بالفضل لان اوله زائد متبدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زادته لغنى اولى عازيادته لمعنى وانما شرط ان لا تلحقه التانث لان ما تلحقه من الصفات كاول وهو الفعير ضعيف الشبه بنقل المضارع لان تاء التانث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله \* ووصف اصلى ووزن افعلا \* ممنوع تانث بتاء (وانما صرف أرب في نحو ررت بنسوة أرب) مع كونه صفة لتسوية وفيه وزن الفعل لانه وضع اسمها (العدد) قبل يلفظ سطر الامن الوصفية وايضا فانه قابل للتاء في نحو ررت برجال اربية والى ذلك اشار الناظم بقوله \* والذين ماض الوصفية كارب \* (وانما صنع صرف باب اطلع) وهو المكان المنبسط من الوادي وأيسر وهو المكان المستوي وأرفق وهو المكان الذي فيه لوان (و) باب (انهم) القيد (أسود) لعبة السوداء (وأرقم) اللعبة التي فيها نقط سود ويبيض كالرتم (مع انها اسماء لها وضعت صفات فلم يثبتت الى ما طر الغامان الاسمية)

عليها) قوله لانه وجب اسم الخ) قال الدنوشري قال شيخنا العلامة جدين قاسم العبادي ومن خطه قلت فان قلت ما معني أربع مستعمل في الوصفية العارضة ومعناها هذا لم تستعمل فيما يلي في معنى الهجر العادي قلت معناه الاول ذوات وعداى ذواتها

العدد أى الكمية  
المخصوصة كضارب  
معناه ذات وضرب  
الثاني مجرد العدد أى  
الكمية المخصوصة  
(قوله بعضهم) قال  
الدونشوى ينظر ما يرجع  
الضمير في قوله بعضهم  
هل هو العرب أو النحاة  
فإن كان العرب ناتي  
قوس من المتقدم (قوله  
والإبذاء) قال الدونشوى  
في القاموس ولا تقل  
إبذاء بل تقول إبذية  
فالإبذاء غير مستعمل  
لكن ذكر بعض العلماء  
أن كلام القساموس  
مردود وكان المرحوم أبو  
السعود مفتي الديار  
الرومية ابن الشيخ محمد  
العمادى يقول قولوا  
إبذاء إبذاء للإسترايادى  
صاحب القساموس  
مستشهد بما ذكره  
العلامة حسين الزوزنى  
في كتابه المصادر أنه  
مستبعد. وذكر في  
القاموس أيضا أن  
التشويش والمشوش  
والتشويش كلها محكي  
قال ووهم الجوهرى  
والصواب التوشيش  
والمهوش والتوشوش  
وهو مود أيضا  
ذكره الزوزنى في مصادره  
كذلك قال بعضهم وفيه نظر

وفي الإفصاح أن سبويه ذكر أن جميع الأمر يفتتح حرف خة أدهم القيد أو سودا مخ وأرقم نوعين من  
الحمايت وأجرع وأبطم وأرقق وإلى ذلك أشار الناطم بقوله وعارض الاسمى أى القين (وربما اعتد  
بعضهم اسميتها الطارئة قصر فيها) وصرح ابن جنى بأن هذه الأسماء كلها تنصرف وتقرق باب أبطح  
وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالامكنة الموجد معها فهم ذلك المعنى وباب أدهم  
صفات عامة وتقرق هذان البابان وباب أجدل في الصرف وعلمه نياما أدهم وأبطح فاصلهما الوصفية  
ثم طرأت عليهما الاسم فلهذا امتنع من الصرف (وأما أجدل لصغر واخيل لطارى خيلان) بكسر  
الخاء المعجمة وسكون الياء مع خال وهو النقط الخائفة لبقية البدن قال القرامهوا الشقراق وسعى  
أخيل لانه تدخل في لونه الحضر فمن غير خلوصها (وأخى لأخية) واختلف في اشتقاقها فقال أبو علي  
مشقة من باقع فاصلها الفاعل وقال ابن جنى من فوعة الم حارته فاصلها أفوع فتقلت فافوع على الأول  
وعينه على الثاني إلى موطن لاه وقال غيره همام مادة الأعوان فلا نقل أقولم أرض مقعاة أى كثيرة  
الافاعي (فأخى أسامعى الأصل) وفي (الحمال) فلهذا صرفت في لغة الأكره بعضهم منصرفها (والى  
ذلك أشار الناطم بقوله وأجدل واخيل وأخى \* مصر فقه وقد بين المنها  
الطبع معنى الصفة فيها وهى القوة) في أجدل (والتلون) في أخيل (والإبذاء) في الأفى لكن المنع في أفى  
أبعد منه في أخيل وأجدل لهما من المحلول وهو الكثير الخيلان ومن المجدل وهو الشدة وما أفى فلا  
مادة لافى الاشتقاق لكن ذكرهما يقارن تصورا إذ هما فاشبهت المشتق قاله المرادى تبع الشارح (قال)  
القطاى كان القيد بين يوم لقيتهم \* (فراخ القطاى لافى أجدل ما ربا)  
فتنصرف أجدل وهو مفعول لافى وباز يمحوزان يكون صفة أجدل ويجوز أن يكون مفعول فاعلى  
أجدل بإسقاط العاطف وهو من ترى إذا تطاول (وقال) حسان بن ثابت الأضرارى رضى الله عنه  
ذرىنى وعلمى بالأمور وشيئى \* (فأطائر وما علمت يا خيل)  
فتنصرف أخيل والعرب تشاءم أخيل تقول هو أشأم من أخيل ويجمع على أخايل ومن غير الغالب  
أفيعل نحو أخير وأفضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فاعلى وزن أبيطر فاعله  
للمرادى تبع الشارح (وأما) الوصف (فوالعدل فتوعان أحدهما وازن فعال) بضم الفاء (ومفعول) بفتح  
الميم والعين وهما مسموعان (من الواحد إلى الأربعة اتفاق وفي الباقي) من العشرة (على الأصح) وقيل  
في العشرة والخمسة قد وثقها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لانه  
أكثر والأصح كما قال في الموضع هنا وفي المحواشى إن البناء من مسموعان في الألفاظ العشرة كما حكاه  
السيباني ولا يعارض بقول أبى عبيد بن الخارى في صحيحه إن العرب لا تتجاوز الأربعة لأن غيرها  
سمع ملأ سمعا ونقل السخاوى أنه يعدل أيضا إلى فعال بضم الفاء من الواحد إلى العشرة كقوله طاروا  
البيزويج \* ووجدنا (وهى معدولة عن الفاظ العدد الأصول) حال كونها (مكررة فاصل جاء القوم أحاد  
جاءوا واحدا واحدا) فعدل عن واحد واحدا إلى أحاد تنقضا للفظ (وكذا الباقي ولا تستعمل هذه  
الألفاظ إلا تعويجا أو أولى أجنسة مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع ذوات لجنسة (أو أحوالها  
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع أحوال من النساء (أو أخبارها نحو  
صلاة الليل مثنى مثنى) فمثنى الأول خبر ملاقاة مثنى الثاني ذكر براه (ولما كرر قصد التوكيد لا الإفادة  
التركيب بالاسم) لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكان في المقصود وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف  
أبنة الألف واللام فعل هذا أفى في الآية بسن بدل كمال المحو في ذلك انتعت النكرة بالمعرفة قولاً يبيح  
الحال معرفة الابتداء بل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات  
في التبعية كقوله



(قوله بمعنى متعارف) قال الدكتور في مع قول من باب اسم التفضيل ليس بظاهر هذا التامل اذ تفسيره باسم الفاعل تشعني اسلاخه من معنى التفضيل والصواب ما في الجاهي ان آخر كلان في الاصل اسم تفضيل بمعنى أشد معارفة بمعنى متعارف يمكن الجمع بين قول من قال انه اسم تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل بان الاول راعى الاصل والثاني راعى المحالة تراعى ان قال شيخنا العلامة مشافدا على احوال الله عمه وبه يبطل قول الموضع الصواب ان آخر مشابه الخ فليتامل (قوله فتد كر ٢١٥) احداهما الاخرى قال التفازاني في حواشي الكشف عما

وخيل كفاها ولم يكفها \* ثناء الرجال ووحداها

النوع (الثاني آخر) بضم الحزة وفتح الخاء في نحو روت بنسوة آخر والى مع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر \* في لفظ مبتني وثلاث وآخر (التم اجمع لاخرى وأخرى انتهى آخر الفتح) الخاء بمعنى معارف آخر) بالفتح (من باب اسم التفضيل) فان اصله آخر بهزتين مفتوحة فحسا كذا أثبتت الساكنة ألفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال تجرده من آل والاضافة مقدر امدد كرا ولو كان جاريا على معنى أو مجموع أو وثق فالاول (نحو ليوستف وأخوه أحب) الى أيبنا ممداد) الثاني (نحو قول ان كان أباؤك وأبناؤك الى قوله أحب اليكم) من الله ورسوله والثالث (نحو همد أحب الى من عرو) فكان القياس ان يقال روت رتبة آخر وبسبب آخر وبرجال آخر بفتح الحزة للمدونة قديم (ولكنهم في التانيث قالوا لاخرى) في جمع المؤنث المتكسر قالوا (آخر) بضم الحزة (و) في جمع المذكر السالم قالوا (آخرون) في المثنى قالوا (آخران) وذلك جاء التبريل (قال الله تعالى فتد كر احداهما الاخرى فعدت من أمام آخر وأخرون اعتبروا فاختارن يقومان وانما خص النحويون آخر) بضم الحزة (بالذ كر) دون ما عداه (لان في أخرى ألف التانيث وهي أوضع من العدل) في معن الصرف (واما آخرون وأخرون فمراد بالمرحوف فلامدخل لهما في هذا الباب) لان أعرابه بالمرحركات (واما آخر) بفتح الحزة (فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه) وهي المؤنث والمثنى والجمع (وانما استعمل مع الصرف فالوصفية والوزن) وفي جعل آخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المقارنة ومن ثم قال الموضع في الحواشي الصواب ان آخر مشابه افضل من جهات ثلاث احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتوهم معاداة الاثنين معارف ومعارف كان افضل انما تقوم معناه اثنين مفضل ومفضل عليه فلما أشبه من هذا الجهان استحق أحكامه في جميع تصاريه فعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريه مع التنكير بل مع الالاضافة لمعرفة فلما خالف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل روت بنسوة آخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمدول لا تقول من الاخر لانه تنكرة لمجر به على تنكرة وتعدا لآخرين لما بينا من اتفاه حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة اه (وان كانت أخرى بمعنى آخره) بكسر الخاء وهي المقابلة لا لولى (فتحوا قالت) آخرها لا ولاهم وقالت (أولاهم لاخرهم جميع على آخر مصروفا) لانه غير معدول وذ كر ذلك القرامو (لان مذ كرها آخرها لكسر) مقابل أول (بديل وان عليه النشاة الاخرى) أى الاخر بديل (ثم الله غنى النشاة الاخره) والقصة واحدة (فليست) أخرى بمعنى آخره (من باب اسم التفضيل) والفرق ان انتهى المتوحد لا يدل على انتهاء كماله لا يدل عليه مذ كرها فلا لا يعطف عليها مثلها من جنس واحد فتقول عندى رجل وأخروا عندى افرأوأخرى وأخرى وأشى المكسور تدل على الاتهام ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كان مذ كرها كذلك واذا سمي بشئ

ينبغي أن يتعرض له وجه تكرار احداها ولا خلاف في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر اذ نسبت المذكورة هي المناسبة الا أن يجعل احداها الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس يتم يصح أن يقول فتد كر الاخرى فلا يلحقه عدول من تنكرة وه في أمالي ابن الحاجب ان المقصود هو افادة كون التذ كير من احداها للاخرى كيما قد رولا يستقيم الا كذلك لاخرى انه لو قيل ان تغفل احداها فتد كرها الاخرى وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا على الضالفة فيستعين لها وذلك محض بالمعنى المقصود لان الضالفة الا ان في الشهادة قد تكون هي الذ كر تلقا في زمان آخر فالذ كر حينئذ هي الضالفة فاذا قيل فتد كرها الاخرى لم يفسد ذلك

لانه عود الضمير الى الضالفة واذا قيل فتد كر احداها الاخرى كان مبهما في واحدة منهما فلو صلت احداها مذ كرها الاخرى فذكرت كان داخلها لم تكن كس الا والاشادة بعينها في وقت آخر اندرج ايضا تحتها وقوع قوله فتد كر احداها الاخرى فغير معين فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتد كر الى فتد كر احداها كذا قيل وفيه محبت كذا في شرح المثنى للمرج الدمايني في بحث أن المفتوحة الحزة الساكنة التون وقال بعضهم ان فصل احداها أى احدي الشهادة تن أى تضيق بالانسان فتد كر احدي المرأتين الاخرى ثلاثا يكرر لفظ احداها على معنى وما يؤيد ذلك انما لا يسمى ناسبي الشهادة ضالا ويجوز أن يقال صلت الشهادة اذا ضاعفت

كما قال عز وجل قالوا لو اعياى ضاهوا (قوله) وانما ارادهم بذلك العدل الخ قال الدونشوى يفتح هذا التاء ويل ما جاك المرادى من  
 القراءات تنبيه اجاز القراء صرف هذه الالفاظا منه وبها ما ذهب الاسماء وقال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاثا او ثلاثا ثلاثا (قوله)  
 تركيب المزج قال الدونشوى يخرج المربك بالاضافى والاسنادى فالاول يكون اعرابه على آخر الجزء الاول والاسنادى يحكى على  
 ما هو عليه وهل هو مربك او مبنى يختلف والمربك العددي نحو خمسة عشر متعم البناء عند البصريين و اجاز الكوفيين اضافة  
 صدره الى الجزء دوساى فى باه فان سعى به فقيه ثلاثه توجه الاول ان يقر على حالة البناء الثانى ان يعزب اعرابه لا ينصرف الثالث  
 ان يضاف صدره الى هجره والمربك من الاحوال والظروف نحو شعر يغير بيت بيت وصباح سماء اذ اسمى به اضيف صدره الى  
 هجره وزال التركيب عنده يتيه وقال ٢١٦ يجوز الزر تركيب البناء (قوله وحضرموت) قال الدونشوى ويضعهم يقول

من هذه الانواع الثلاثة وهى الوصف ذو الزادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول (بنى  
 على منع الصرف) عند الجمهور (لان الصفة لما ذهبت بالتسمية فعلتها العلمية) وبقى كل من الزيادة  
 والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش فى المعانى و ابو العباس ان لوسى يثنى أو أحد أخوانه انصرف  
 لانه اذا كان اسما قلنس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة قلنس فيه الا التعريف خاصة  
 وتعمها على ذلك الفارسى وارتضا من عصفور ورجان هذا مذهبنا نظيره اذا لوبد بنا فى صرف  
 فى المعرفة ولا ينصرف فى الذكر فوا انما المعروف والعكس وعاء الفارسى فى التذكير تخالف هذا فانه  
 قال الوصف ينزل فيخلقه التعريف الذى للعلم والعدل الخ فى الحالين جميعا انتهى ووجه الجمع ورن  
 شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محقة فشب المنع موجودا توجه امتناع الصرف واما قول  
 ثعلب والقراء وغيرهما من الكوفيين ثنى وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم انصرف فى الحقيقة  
 وانما ارادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة فى الاصطلاح (النوع الثانى مالا  
 ينصرف معرفة ونكره ينصرف فى الجمع كالبهجة كانه منصرف منصرفا فليس مرادهم انصرف فى الحقيقة  
 بقوله ه والعلم المنع صرفه كانه تركيب مزج (كعبك وحضرموت) علمين بلدين ويسمونه به لغة  
 من اعرابه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى العلمية وفرعية اللفظ بالتركيب (وقد  
 يضاف اول جزائه الى ثانىها) تشبيها بجد الله فيعرب الجزاء الاول بحسب الدوامل ويجوز الثانى  
 بالاضافة ثم ان كان فى الجزاء الثانى ما يمنع صرفه كالبهجة كانه منصرف منصرفا ولا مشاحة فى الاصطلاح (النوع الثالث  
 كحضرموت وان كان آخر الجزاء الاول به كعديك فانه تقديره المحركات الثلاث ولا تظهر فيه  
 الفتحة تشبيها بالالف فلازم فى التركيب زيادة الثقل ما كان جائزا فى الافراد قال ابن مالك حكوا وتعلوا  
 وقال غيره يفتح فى التصبويسكن فى الرفع والجر كقاضى القوم والمشهور فى لغة الاضافة صرف كرب  
 وبر بالسكره وسمجج بالفتحة فقال السيبويه والفارسى ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبنى على  
 الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يثنى فيه الصرف لانه محرك  
 الوساو ودفع به يانه قد تكون كالمؤنثه عند قوم ذكره عند آخر بنى و اجاز الفارسى الوجهين لاجتماع  
 الامر بن (وقد بينان على الفتح) تشبيها بخمسة عشرة حكمه سيبويه و غيره فيفتح آخر الجزاء الثانى فى نحو  
 معد كيرى فيفتح آخر الثانى فقط وفى البسيط ليس بالناظر داعدا لغيره البصريين والكوفيين وعلى  
 اللغات الثلاث (وهى اعرابه اعرابا لا ينصرف و اضافة لجزائه الى ثانيها و بناؤه على الفتح  
 فان كان آخر) الجزاء (الاول معتلا) بالياء (كعديك وبكى ولا وجب سكنه مطلقا) فى الرفع

حضرموت بضم الميم قوله  
 ابن ابا زعن البربرى  
 (قوله فان هذا النوع)  
 قال الدونشوى ليس  
 مرادهم التسويغ الثانى  
 لعدم صحة التعديل بما  
 ذكره بل مراد التسويغ  
 الاول من السبعة (قوله)  
 ثم ان كان الخ قال  
 الدونشوى قضيه ان  
 هر منصرفه للعلمية  
 والعلمية مع لاء علمية  
 فيه وانما المجموع هو  
 العلم ويجازيان جز  
 العلم كالعلم (قوله ولا  
 تظهر فيه الفتحة) قال  
 الدونشوى ويلغز بذلك  
 ويقال لانس مقوص  
 تقديره المحركات الثلاث  
 ولا تظهر الفتحة ونظمه  
 فى قولى  
 اذنى أى مقوص  
 وفيه التصبىم يظهر  
 (قوله والا صرف  
 كحضرموت) قال  
 الدونشوى قال المرادى

واما كرب من مديكرب بغير صرف وفى اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مؤنثا (قوله وقال والنصب  
 غيره) قال الدونشوى ينظر هل الاصطلاح طرقتان مالا أو غيره (قوله وسمجج بالفتحة) قال الدونشوى لا يلائمه قوله بعد وقال قوم  
 مبنى على الفتح فلو قال وسمجج فتحة كان أولى فان قلت كيف يقول سيبويه والفارسى انه ممنوع من الصرف للعلمية والتائب مع ان  
 شرط صرف المؤنث اذا سعى به ذكر زبانه على ثلاثة اعراف قلت يجازيان العلم لانهما المجموع و اجزى حكم العلمية على جزائه  
 فى الزيادة موجود فى الجملة (قوله و اجاز الفارسى الوجهين الخ) قال الدونشوى الظاهر ان الوجهين هما كون الفتح فتح اعرابه و كونه  
 بناء فكون الفارسى وافق الامام سيبويه فى كونه معربا وافق القوم فيما قالوا والظاهر انه لا يصح ان يراد الوجهين الجرب بالسكره  
 فى معنى القولين فيه (قوله كعديكرب) قال الزخشرى معدي ما خرم من عداه أى تجاوزه والركب الفساد وكلاه قيل عداه

الاسماء وفيه شذوذ وهو انما على مفعول بكسر العين مع الهمزة على الالف والمفعول باللام ياتي على المفعول بفتح العين كالرمي والمنزى وقال  
 الاندلسي يجوز ان يكون أصله معدى بفتح العين على القياس فنسب اليه وحذف الالف فقبل معدى بيا مشددة ثم خففت الياء  
 فيبقى معدى بيا واحدا حسدا كنعقو زمني على هذا معني لانه محذوف الالف (قوله وغيره لا يجوز غطفان) قال الدونشري مشكل فانه علم  
 على الاناسي ايضا اللهم الان يقال ان القبيلة من حيث هي كذلك يقال في الهمان الاناسي أو يقدر قبل قول الشارح الاناسي لفظ  
 افراد قصص بالمغايرة أو يكون المراد بالاناسي كونه موضوعا لماعلى انه علم شخص بخلاف ما ذكرناه علم جنس ان صح عنه علم جنس  
 (قوله زيد نامعا) قال الدونشري أي فاشبهنا بالفي حرام (قوله وفيه وجهان) قال الدونشري وهل يقال الاولى الصنف لاصالته في الاسماء  
 او منعه محل نظر والاولة هو الاولى فيما يظهر ولكن كلام الشارح فيما ياتي في مناقق ذلك (قوله من ذلك زمان) قال الدونشري فيه  
 نظران زمانا فعال لانه لعلنا وما قرطاس بالضم تقليل كما قال علماء الصنف فاناسمي به وجميعه من الصنف لوجوب الحكم  
 بزيادة اللفه ونحوه وقال انصار زمان عند شيويه والخيل ممنوع من الصنف لكثرة ٢١٧ زيادة الالف والنون في نحو ذلك  
 ومصرف عند الاخفش

لان فعالا في النبات أكثر  
 وثبوته قول بعضهم  
 أرض رمنة قال  
 الاشموني وعليه يشك  
 كلام الشارح (قوله فان  
 اعتقدت الخ) قال  
 الدونشري الظاهر انه  
 عند الاعتقاد الذي ذكره  
 يجب العمل بمقتضاه  
 والاعتقاد ان معاجلات ان  
 لكن ينظر ما الارجح  
 منهما وقال ابن مالك في  
 حسان والجوهري في  
 جارتان لدويسة انه لم  
 نسمع فيهما الامنع  
 الصنف لكن قال الشيخ  
 ذكر يا ولا يؤثر ذلك فيما  
 قاله ابن المحجب من  
 جواز الوجهين لان

والنصب والمجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة أم مبنا كما في غيرهما وقد تقدم ذلك في الشرح (الثاني)  
 العلم ذو الزادتين الالف والنون) واليه أشار الناظم بقوله كذلك حاورنا زائد فلنا سواء كان أوله  
 مفتوحا أم مكسورا أم مضموما (كر وان وعمران وعثمان) لافرق بين أعلام الاناسي كما تقدم  
 وغيره انصو (غطفان) بفتح الحجمة والطاء المهملة والفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم  
 أبيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان (واصبهان) بكسر المعز وتوقع الموحدة علم  
 بلد سميت بذلك لان أول من ترقا أصحابها بن فلو بن لطي بن نافت فهذه اللفاظ ممنوعة  
 الصنف اتفاقا لان الالف والنون فيها زائد ما عموما كان من الاسماء في آخره ألف ونون واحتملت  
 النون في الالف والزيادة ففيه وجهان الصنف وعنده اعتبارا باصالتا وزادتها فن ذلك  
 زمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحسن والذهب والشيط  
 لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن والنون والذهقة والشيطنة تصرفها واذا اعتضت  
 لجهة الالف صرفت كما إذا سميت بطعان من الطعن أو بقيان من التين أو بسمان من السمن  
 ونحو ذلك واختلف في أمان تصغير الباء علم اخر صفر رأي ان وزنه فعال فلهزة والباء والنون  
 أصول ومن منعه الصنف رأي ان وزنه فعل وانه منقول من أمان الشيء بين وجهه وعلى المنع كما قال  
 ابن عيسى واذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصنف اعطاء الباء ليدل على الباء منه وذلك نحو  
 أصبال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصل على غير قياس ولو أبدل من صرف أصلي نون صرف وذلك  
 بنحو حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزة نونا (الثالث العلم المؤنث) ويختص منه من الصنف ان  
 كان بالهاء واليه أشار الناظم بقوله كذا مؤنث بها سطلقا سواء كان علم مؤنث أم ذكر (كفاطمة  
 وطلحة) وانما يصرفه لوجود العلمية في معناه لزوم علامة التأنيث في لفظه وهي لازمة ومن ثم لم  
 تؤثر في الصفه نحو قاتله في حكم الانصاف فانها تارة تخرج منها وتارة تقترب بها (أوز انداعلى) أعرف  
 ثلاثة كزيب وسعاد تنزلا للحرف الرابع منزلة قاء التأنيث (أو ثلاثيا بحرك الوسط) لفظا

(٢٨. تفرج في) المنتهية مقدم على التاني في نظر لان مثل صاحب الصحاح تتبعه ام (قوله من الرم الخ) قال الدونشري الرم  
 الاصلاج والحسن والعقل والذهب الاعطاء (قوله أو بسمان من السمن) قال الدونشري ينظر هل هو السمن بفتح أوله وشكون تانيه  
 أو بكسر أوله وفتح تانيه وعلى كل فهو منصرف كما قال الشارح لتبديده النون وجعلها في تيان متحضة للافال بنافيه ما صرح به  
 ابن قلاق في الكافي من جواز الوجهين الصنف باعتبار الماذكره الشارح ومنعه اعتبار الالف ما خوذ من التبعي الحسا ومنه ثبت بدا  
 أي لم يبق قال بعض الأفاضل والاسماء من ان يكون سنيان كحسان فيجوز أخذ من السمن فيكون مصرفا ويجوز أخذه من السمن  
 فيكون غير مصرف (قوله واختلف في تيان الخ) قال الدونشري وذهب الفرما إلى منع الصنف العلمية بزيادة ألف قبل تون أصلية  
 تشبهها بالزائدة نحو سنان وبيان وأصحح صرف ذلك أشموني (قوله وذلك بنحو حنان الخ) قال الدونشري حنان بكسر الحاء وتشديد  
 النون وابدال همزة نونا لكن المعز فاستمر فاصيلا بل من أصل (قوله أو جحر لك الوسط الخ) قال الدونشري وان تزولا الحرك كق  
 نحو سقر منزلة الحرف الرابع لان الاسم خرج بها عن الاسماء وهو الشلاقي اليسا كز الحشوفصار كراعي في النقل ولا يحاق

اللسان كالحرف الخامس فلونست الى جزى قلت جزى تحذف الالف لا غير ولو كان الوسط سا كنا لحذفه الامران (قوله بلذن) أشار بذلك الوجه ثايف العلمين فان أسماء الاماكن قد يلزم ما ينشأ من بل البلد وقد يلزم من كرهها بناو بل المكان وقد يحذف السكام في اعتبار ما شاع المراجع السماع وما لم يسمعوا في مشيئنا من كلام العرب يجوز وافه الوجهين وكذا أسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والجمي قال العصام أقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي أن يصرف لا غير لان الأصل في الاسم الصرف لكن كان الظاهر أن يقول المصنف علمي بلذن قال الدنوشي اعلم ان ما وجوز وانما يكونان من هذا القليل اذا اعتبرتم مسماها بلدنا واما اذا اعتبره بلدا فيكونان كنح ووطو قاله الجوهري (قوله وانما أثر تحتهم) بقي اهلهم يعتبر المانع من ما وجوز والعجمة بشرط التانيث ويحجب بترجيح التانيث على العجمة ٢١٨ لقوته بظهور علامته المقدرة في بعض التصريفات (قوله في نحو هوند).

قال الدنوشي ذكر الاندلسي ان لفظ هوند منقول من مذ كرمي به مؤنث فكان كزيد مسمى به امرأة فكان الظاهر تحتمل منه مثله خلافا لما هو به كلام الموضع (قوله أو تقديرا) قيده المرادى بقوله كاللفظ قال ابن هاني يعني به ما كان حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كاللفظ به ومنه جوب تحقيق جواب اسم بفتح وشبهل تحقيق شمال واحترز به ما هو على غير قياس كما هي في أي من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كاللفظ به وانما لا يتقو هونا بتعرج الوسط كما تقدم لما كان المسمى هنا مذكرا ضعف معنى التانيث

(كسقر ولظى) اقامة محركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كند وأما محرك الوسط تقدرا كدارونار علمي امرأتين فيلحق بيب هند (أو) ثلاثيا (أعجميا كما وجوز) يضم الحميم علمي بلذن لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية فتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها تنال مؤثر منع الصرف وانما أثر تحتهم موقيل هو فوجوهن كند (أو) ثلاثيا (منقولان المذكري الى المؤنث كز بداس امرأة) لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا من مذهب سيبويه والجوهري وذلك ما حوز من قول النظم \* وشرط منع العار كونه ارتقى \* فوق الثلاث أو كجورا وسقر \* أوز بداس امرأة الاسم ذكر (ويجوز في نحو هوند وعد) وجعل من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن أعجميا ولا واد كرا الاصل (الصرف وتركه) فنصرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت أحد السببين ومن لم يصرفه (وهو أولي) نظرا الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكري اسبق \* وبجعة كهند والمنع أحق (والزاج بوجه) أي المنع وعلمه بان السكون لا يغير حكما أو جبه اجتماع عاينين تمنعان الصرف اه (وقال عيسى بن عمر التقي (و) أبو عمرو (الجزري) أبو العباس (البردي) أو بوز بد في نحو بداس امرأة انه كند في جزوا الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائيا للفظ كيد حار فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكري مؤنث وجب منه صرفه ما بعده شرط أحداه كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظا كز بد أو تقدرا كجول تخفف جش ل الثاني أن لا يكون مسبوقا بذكريا فنقد كرا انقرد به تحقيقا كرا ب علم أقاتها مقوله من مذكري فلو سمي بهامذ كز صرفت أو تقدرا كجول ب جنوب وشمال فاهما صفتان المذكورة قد شرط الثالث أن لا يكون مسبوقا بذكريا غالب كذراع فاهم مؤنث بداء ل ذراع رأيتها فاضا سمي بهمذ كز انصرف لقلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم أنت ذراعي وهضدي يعني أنت ناصري ومن جدي الشرط الرابع أن لا يكون التانيث موقفا على تاويل غير لازم وذلك كتانيث الجسوع كرا ل فان كانتا يندسني على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكرا فاضا سمي بهمذ كز انصرف (الرابع العلم الأعجمي) فان فيه فرعية للعلمي العلمية وفرعية لللفظ بكونه من الأوضاع الأعجمية فسمع من الصرف (ان كانت علمية في اللغة العجمة) كما هو ظاهره مذهب سيبويه ووزع الشاويين

هذا فاحتاجوا الى تقوية معنى التانيث باقوى الامور لانه مقام علامته وهو الحرف الرابع وما يدل على قوته منعه من رد العلامة في التصغير كما في عقرب بخلاف حركة الوسط كما في تدعيه وبهذا يعلم الجواب عن عدم كنفائهم هتا العجمة (قوله ان كانت علمية في اللغة العجمة) قال الدنوشي فان قبل لوسميت رجلا با حرق فمن خفف الراء تصرفه الى الوجه في ذلك قيل هذه غلطة وذلك لانصرفه لان فيه التعريف يوزن الفعل نحو أخذوا كل فل يصرف بهذين السببين والعجمة فيه غير معتد بها فالرد على قولهم ان العجمي اذ لم يكن علميا في لغة العجم انصرف (قوله كما هو ظاهره مذهب سيبويه) قال الدنوشي انما اعتبر بقوله ظاهره لانه ليس في كلام سيبويه تصريح بجمع سيبويه فيه وفي ذلك ابن عصفور والشاويين تبعهما غيرهما وقد يقال ان صرف العرب بحجاء وقالون مسمى بهما قالوا جبه ما قاله سيبويه وان لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور ولعلمهم لم يحفظوا عن العرب شيئا في ذلك فوقهم الخلاف

أوتكون العرب باختلاف في ذلك \* (فائدة) قال الاندلسي اوسميت بحائض وطائق انصرف وان كان على أربعة أحرف مختصا  
 بالثبوت لان أصله التذكير لكونه صفة وصف بها مؤنث بلغة مذكر ووسميت نساء انصرف اذا سميت به ذكر لان ثابته ثابت  
 جمع بمنزلة كلاب وثابتا يجمع غير حقيقي اه وراعي في الاول انك لو سميت مذكر ابحائض ونحوه انصرف لما ذكره (قوله ان يعرى  
 عن حروف الذلاقة) قال الدنوشري قال المرادى فان كان في الربياع السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل (قوله ونحو نوح)  
 قال الدنوشري فيمختصا من مقول (قوله وشتر الخ) قال الدنوشري هذا مكل بما تقدم في ما وجور علمين على يادى فانه ذكر هناك ان  
 العجمة لما انضمت الى العلمية والتأنيث فتح المتع وكذا يقال في شتر على انه أولى لتحرك وسطه منضما الى العلمية والتأنيث قال الشيخ  
 شيوخنا الملا عيسى الصغوي في شرحه على الكافية بعد ان ذكر ابن المحجب ان شتر ٢١٩ ممنوع من الصرف وأما على مذهب

الاكثر فصريح ابن هشام  
 بان شتر منصرف ونقله  
 الشارح عن السيرافي  
 وغيره وقال الشيخ يجوز  
 ان يكون امتناع صرفه  
 لاجل التأويل بالقلعة  
 فهو علم مؤنث وعلى هذا  
 لا ينظر ظاهر التقرير  
 قتالاه اه وقال ايضا  
 ذكر ابن المحجب الاتفاق  
 على منصرفه في شرح  
 المفصل وهو فاسد فقد  
 نص ابن هشام على صرفه  
 وقال ايضا فان قلبت في  
 هندو عسجد سببان مع  
 سكن الوسط وقد جاز  
 فيهما الصرف ومنعه  
 فينبغي ان يجوز الصرف  
 ومنعه في نوح ووط  
 لوجود السين فيهما  
 أيضا قلبت ان التأنيث  
 سبب محقق قوي فيمكن  
 اعتباره مع سكن الوسط  
 وأما العجمة فهي سبب

وابن عصفور انه لا يشترط ظهور أثر الاختلاف في نحو فاولون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوا علمه وانما  
 استعماله صفة بمعنى جدد ومنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمي به (وزاد  
 على) أحرف ثلاثة كبراهيم واسماعيل فلو كان لتأنيده عن فيه فربما لفظ به على أصل ما ينسب  
 عليه الا حاد العربية فلاتؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولوا وحدا في لغة جميع العرب ولا  
 التثاقب الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العربى بلغة  
 كانت وتعرف بجملة الاسم بوجود أحد هاتقل الألف والثاني خروج عن أوزان الاسماء العربية كبراهيم  
 والثالث أن يعرى عن حروف الذلاقة وهو نحو اسمى أوروبا وحروف الذلاقة ستهوى الميم الزا والواو السا  
 الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها ميم وبفل والراءع أن يجمع فيهم الحروف مالا يجمع في كلام  
 العرب كالجم والقف ونسب فافصل نحو قوج وقوج والصادوا لجمع نحو الصولج والوكاف لجمع نحو  
 السكرجة والراءع النون أول كلف نحو نرجس والراءع الدال نحو مهندزه اليه اشار الناظم بقوله

والعجمي الوضوء والتعريف مع \* زيد على الثلاث صرفه امتنع  
 (واذا سمى بنحو مجام) بل يسم وهو لا يتجمل في فهم الفرس ونحوه (وقرند) بكسر الفاء والراءع يكون  
 النون قال المجوليني فارسي معرب وهو جوهر السيف (صرف) محسوس علمية بنحو نوح ووط (من  
 الثلاثة) السا كنة الوسط (وشتر) يقع الشين المعجمة والتاء المنة فوق اسم فاعتمنان أعمان أران يقع  
 المعزة وتشديد الراءع فيمجان (مصرورة) لكونها ثلاثية والعجمة مقلقة فصارح بذلك السيرافي  
 وابن برهان وابن خروف (وقيل السا كن الوسط) كنوح ووط (ذو وجهين) الصرف وعدمه كند  
 (والهركة) أى الوسط كسفر (متجتم المنع) كزئب لقامة مكرمة الوسط مقام الحرف الرابع وهو هذا  
 التفصيل قاله عيسى بن عمر اللخمي وابن قتيبة والحارثي والرخيمى (الخامس العلم الموازن للفعل)  
 الماضى أو المضارع أو الآخر (المعتبر من وزن الفعل أنواع) ثلاثة (أحدها الوزن الذى يخص الفعل)  
 والمراد به مالا يوجد في غير الفعل الا في علم أو أعجمى أو ندور فالعلم (كخضم) بالحاء وتشديد الضاد  
 المعجمتين علمهما كان وقال المجهورى اسم له من عربون يميم وقد غلب على القبيلة قال  
 لولا لاء ما سكن احضا به أى بلاد خضم (وشتر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما (الفرس) والاعجمى  
 كقبح نصبحو بذر لماء (و) الناردما كان على صيغة الماضى المبني للفعل نحو (دثل) اسما (القبيلة)

سبب مقدر ضعيف لان معناها ان هذا اللفظ كان مسجولا في لغة العجم (قوله باذريجان) قال في مطالع التواريخ المعززة وسكون  
 الدال وقبح الرامع قصر المعزة هذا المشهور ومدا الاصلي والمهاب المعززة وقبح عبدالله بن سليمان وغيره بالواو حتى فيها ابن مكي الى  
 آخر ما ذكره (قوله وقيل السا كن الوسط الخ) قال الدنوشري قبل قياسا على هندو مفرق بينهما بان قدس العجمة لا بعد التسمية  
 وجنس التأنيث بعد التسمية به قال ابن فلاح الجعفي في كافيته وذكر ان المؤنث الثلاثي السا كن الوسط صرفه أولى من تركه عكس  
 ما قاله المصنف سابقا وهو اللغة الفصحى قاله الاندلسي وذكر ابن فلاح في كافيته ايضا ان اللغة الفصحى منع من الصرف فليظن رأى  
 الكلام من أصح (قوله وقال المجهورى) قال الدنوشري الذى في شرح ابن اياز للفصول انه لقب لعنبر بن تميم بن تميم (قوله وندراهم)  
 قال الدنوشري فيه نظر وفي كلام ابن اياز انه اسم لموضع ولا نسلم انه أعجمى بل منقول من الفعل (قوله ودثل القبيلة) قال الدنوشري قال



وهو وزن لا ينصرف في النصب والمجرور ينصرف في الرفع (قوله يكون حرفه عينه تنبع ٢٢١ حركة كلامه) قال في المحواري

لا تلم أن يجوز فيه من  
الابحار ما كان يجوز قبل  
التسمية لأن ذلك ثبت  
على خلاف الأصل  
والتسمية كوضع  
مستأنف فينبغي أن  
يجري على القياس ألا  
تري أنهم لما سجدوا ضرب  
قطعوهم هزبه فقد يقال  
لوصح ذلك لزم قطع امرئ  
ونحوه في العلية فإذا ترك  
هنا ذكر النظر في حالة  
الرفع وفات ذلك الشرح  
(قوله انما هو في المشترك)  
قال الدونشري مراد به  
الذي هو فيهما على السواء  
والا فالقالب في الاسم  
مشترك بينهما أيضا  
فليتأمل (قوله الا اذا  
كان الخ) قال الدونشري  
رد هـ شيخنا العلامة أبو  
يكر بان الشرط المذكور  
غير معتبر كما ينسبه عليه  
السيد التقطازاني اهـ  
أي في بحث الانحياز حيث  
حكاه قبيل وأقر أن في  
البيت حذف الموصوف  
وكذا أقر المصنف ذلك  
في المتن في مباحث  
الحذف هذا وقد أسلف  
الشارح في باب النعت  
ان هذا التمرط خاص  
بما اذا كان الموصوف  
مرفوعا ولا يخفى انه في  
البيت محذور فتأمل

اضربة لم يلزم وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة والميق على حالة واحدة فتفارق الفعل ويكون حركة  
عينه تنبع حركة كلامه والفعل لا يتابع فيه (و) خرج (با) لقيدا (الثاني) وهو البقاء على حاله الاصلية  
(تجوز دوقيل ويصح) مبدان الفعل ظاهرا يتبع على حالتها الاصلية (فان اصلها فعل) يضم الفاعل وضم الفاعل وكسر  
العين (ثم دخلها الاضمار والاعلال فلا دخل في ردوا الاعلال والنقل والقلب في قلبه بالنقل فقط في بيع  
و (صارت) حذفت (مترجلة) صيغة (فعل) يضم الفاعل وسكون الفاعل (و) صيغة قبل وبيع بمنزلة صيغة  
(دبلت) بكسر الدال وسكون الباء آخر الحروف بالكاف (فوجب صرفها) لذلك (ولو سمت بضر) ب  
يضم الضاد وسكون الراء حال كونه (مخفيا من ضرب) بضم الضاد وسكون الراء (انصرف اتفاقا) لان  
التخفيف ساد على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض وهذا التسمية هل ينزل منزلة الاصل  
أم لا (و) ذلك كما (وسميت بضر) بضم أوله وكسر ما قبل آخره (ثم حقيقته) بتسكين ما قبل آخره فاذا  
فعلت ذلك (انصرف) أيضا عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصل واختار ابن مالك وخالفه المبرد  
والمازني ومن واقفهم اخبرهم عن انصرف (لانه تغيير عارض) وهذا التسمية (و) خرج (با) لقيدا (الثالث)  
وهو كونه غير مخالف لمر يقية الفعل (نحو البلب بالضم) في الباء الموحدة فيما رواه الفراء (جمع لب)  
يضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو الفعل وجمع لب على البسبيل والا كسر أن يجمع على ألباب  
أو قال بنات البسبيل وفي القلب تكون منها الرفة وألباب حال كونه (علما) ينصرف (لانه قد بين  
الفعل بالفتحة قاله أبو الحسن) الانخس (وخولف) فمن سيبويه منع الصرف (لوجود الموازنة)  
لكن كتبوا لان الفعل رجوع الى الاصل متروك فهو كمنصعب استحق قوليس بماعن من اعتبار وزن  
الفعل اجاعا ولا ان الفتحة قد قبل الفعل لرواها كما شدد في التعجب وجواز اكاره دون مجرد وشذوذا  
كضرب البلد أو لك السقاء اذا تغيرت رتحتة ولا يؤثر وزن هو الاسم أولى كفاعل نحو كاهل علماته  
وان وجد في الفعل كضارب أمر من ضارب الا انه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر (ولا) يؤثر (وزن هو)  
موجود (فيهما على السواء) مخوف فعل يقع العين وفعل نحو شجر وضرب وجعفر ودرج (وقال  
عيسى بن عمر اشقي البصري شيخ الحليل وسبويه (الأن يكونا متعينين من الفعل) فانهم يؤثرون  
فلاول (كلام من ضارب) بفتح الراء (و) الثاني (كضرب ودرج علما) وظاهر كلام الشاطبي تبعا  
للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو في المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى فكان لا ينصرف الوزن المشترك  
المتقول من فعل ويقول كل فعل ماضى سمي بمقابلة لا ينصرف الا اذا كان فارعا من فاعله (واحتج) على  
ذلك (بقوله) وهو محم بن وثيل البرنوي (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) متى أضغ العمامة تعرفوني  
وجه الحقنة ان جلا فعل ماضى خال من فاعله وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه  
(وأجيب) عنه (بانه يحتمل أن يكون سمي بجلا من قولك بجل) أي هو (ففيه ضمير) مستتر يعود  
على زيد (وهو من باب المحكيات) فهو وفاعله جله محكية (قوله) ثبت أعو الى بني زيد هـ (يزيد  
مسمي بمن قولك الساليز يدفعه ضمير مستر والدليل على ذلك رفعه على المحكية والاولو كان مجردا  
عن الضمير مجرما بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمة ووزن الفعل المضارع (و) يحتمل (أن يكون لئس  
بلم بن) هو وفاعله جله في موضع خفض (صفة لمخوف أي) أنا (ابن رجل جلا والمرو) أي كشفها  
وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فخلل الاصل عدم استئثار الضمير واما الثاني فخلله لا يخفى الموصوف  
بالجمله الا اذا كان بعض اسم مقدر مخفوض بمن أوفى كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول  
هـ في خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكسرهم وهو فصل من الكسبة وهو

(قوله ابن وثيل) قال الدونشري الذي في كلام غيره بدل وثيل وائل وكان صاحب غارات يطع فيهما من تبة الجبل على أهله قال ثعلب  
العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم قال ابن الاعراب يقال السيد ابن جلا وقيل غيره يقال ابن جلا اذا كان جلي الشرف واضح الامر

(قوله كعلقي باتفاق) قال الدكتورى أقول كيف الاتفاق مع قول الاندلسى فى شرح المفصل مسئلة ألف علق وهو اسم ثبت ان جعلها للتأنيث لتصرفه وان جعلها للاتحاق مرفقه ان لم تسمها اه فقيه كاترى نحو وان يكون ألفا التأنيث اه وأقول نحو ب ذلك سياتى فى المتن فى باب ألف التأنيث ٢٢٢ فلا حاجة لتفقه عن شرح المفصل ولا اشكال فى دعوى الاتفاق لان المراد انه قد وقع

العدوا الشديع تقارب الخطا) السادس العلم المحترم بالف الاتحاق المقصورة كعلقي) باتفاق (وأرطى) على الاصح حال كونها (علمين) فانه ماملحان بجعفر والمانع لعدم الصرف العلمية وشبه ألف الاتحاق بالف التأنيث فى الزيادة والموافقة لمثال ماهى فيفتها على وزن سكرى وشبهه الشئ بالشئ كثير امل الحق به كاحم اسم رجل فانه عند ستيوبه ممنوع الصرف لشبهه به ايل فى الوزن والامتناع من الالف واللام فلما أشبهه الاعجمى عومل مع امات على ذلك أشار الناظم بقوله وما يصير علمه من ذى ألف \* زيلت للاتحاق فليس ينصرف

وقيل ان أرطى أقفل فانه من الصرف العلمية وزن الفعل ولذلك خلت على الاصح وانما لم يمنع الصرفه ألف الاتحاق الممدودة كعلياه فانه ملحوق بقرطاس لتخلف شبهها بالف التأنيث الممدودة لان همزة الاتحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة ان همزة متقلبة عن ألف لاعترا فافترقا فى الحكم لاجل اقترافهما فى التقدير بهذا عل ابن ابي الربيع وايضا حان الحرف اذا كان متقلبا عن ما منع كهمزة على اسوا العلقى نبت والأرطى شجرو بى عليه ألف الكثير كقبيش وى ومن أدخله فى ألف الاتحاق فقد سدوا ذللس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به (السابع) المعرفة المعدولة (عن أصلها) (هى خمسة أنواع) أحدها (فعل) يضم الفاء وقع العين (فى التوكيد) وهى جمع وكى من تنبع الجملاد اجتماع (ويصير) بالصاد المهملة من الصبح وهو العرف فاجتمع (و) مع حدة فتنة أو فانية من البيع وهو طول المنق والمانع لمن الصرف التعريف والعدل أما التعريف (فانها) على الصحيح (معارف) بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فتشابهت بذلك العلم لكونه معرف فغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سدس وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك فقال أول ساجان السدس من أصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهى أعلام على الاطاعة لبعته وأند بعضهم بجمعها باو والتون مع انها ليست بصفت وند فى شرح الكافية فقال وليس يعنى جمع وعل لان العلم اما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص بغض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع يتخلف ذلك فالحكم بعلمية مما طرأ اه قلت علم الاطاعة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان فلتسبيح وفى ارتكابه توقيفية بالقاعدة وهى انه لا يعترف بمنع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظر وجها لكسرة كما تقدم فى أول الكتاب وأما العدل فانها (معدولة عن فعلوات فان مفرداتها جماع وتعالى بها وبعاء وانما قياس فعلها اذا كان اسما) كصهراء (أن يجمع على فعلوات كصهراء أو صحر اوات) واختار الناظم وايته غير هذا العلل فقال لان جمعا مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والتون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء فلما جاءوا على فعل لم أنه معدول بها والقياس فيه هو جمعاوات وقال الاخفش والقاسى وابن عصفور معدولة عن فعل يضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردا فعلاء أفضل كصهراء وأجر فانهما يجتمعان على جر وقال آخرون معدولة عن فعلى من جهة ان مفردا اسم على فعلاء كصهراء أو الصبح مما قاله الموضع لان جمع المذكر بالواو والتون مشروط فيه اما العلمية أو الوصفية وكلاهما ممنوع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه سنها وأما الوصفية فلانها معارية للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل

الاتفاق مع العلمية على اعتبار ان الفعلا للاتحاق اذا لم يصب وحده الاستقل بالمتع ولو اعتبر ان ألفه للتأنيث لم يجمع لاعتبار العلمية فتقدير (قوله كاحم اسم رجل) قال الدكتورى وكحمدون قيساره أبو على من انه لا ينصرف للتعريف والعجمة بنى شبه العجمة بالزيادة التى لا يكون للاتحاد العربية فلما أشبهه الاعجمى عومل معاء له قاله ابن المصنف (قوله كعلياه) قال الدكتورى الطياصضب العلقى (قوله المعرفة المعدولة) قال الدكتورى العدل فى الاصل مصدره لعل تعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها التسوية ويشعدي بنفسه كقوله تعالى فى فعلك على قراءة التحقير أى فصوله وانماها الاضمار ويشعدي بى يقال عدل فى حكمه أى أقسط ولم يجبر ونالها المييل ويشعدي عن يقال عدل عن الطريق أى مال عنه ومن هذا نقل النحويون العدل الى صناعتهم (قوله بنية الاضافة) قال الدكتورى عبارة أراضى فى هذا المقام وأما السبب الاخر فقيه أى فى أجمع وفى جمع فعن التحليل انه تعريف اضافى لان المشروط الأصل فى جافى القوم أجعون أى جميعهم فقرأت الكتاب أجمع أى جمعه قبل هو وضعف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وله أن يقول انما يعتبر مع وجود الضائفة اليه لان حكم منع الصرف لا يتعين فيه كإيجي مع اعتباره (قوله واذا بطل الشرط الخ)

المشروط الأصل فى جافى القوم أجعون أى جميعهم فقرأت الكتاب أجمع أى جمعه قبل هو وضعف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وله أن يقول انما يعتبر مع وجود الضائفة اليه لان حكم منع الصرف لا يتعين فيه كإيجي مع اعتباره (قوله واذا بطل الشرط الخ)



قال الشهاب القاسمي قد يحيا به نطقاً لأن الشرط يتامع على أن الشرط العلمية أو الوصفية أو شبههما وانها كذلك لأن فيه شبه العلمية أو الوصفية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه محض لأن الشرط الذي يطل شرط ما يجمع بالواو والنون لا كما عنوا علمان الصرف والجمع والواو والنون لا يكتفي فيه شبه العلمية والوصفية فليتامل (قوله الا اذا كان مؤثراً لأفعل صفة) أي وأفعل هنا ليس صفة قال الشهاب الآن يقال يشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل اه وفيه ما عرفه قوله الا اذا كان اسما محضاً الخ قال الشهاب صرح بعضهم بأن ذلك في الصفة فالاسم فلا ريب بين مذكرة مؤنثه فانه لا يجمع بتر بالواو والنون ويجمع بتر بالالف والياء اه والى هذا الصنيع أشار بان المراد بكونه اسما محضاً انه لا يذكر له فقوله الشارح لا يذكر له تفسير لما قبله لكن عبر السبوحى في النقل عن التانم بقوله لا يجمع على فعلى الا اذا لم يكن مذكرة على أفعل وكان اسما محضاً اه ولا يكتفي ان المتبادر من محضه بالاسمية ان لا يكون فيه شبه الوصفية وقد أشار في التسهيل الى أن فيهما شبه وصفية وقد يحيا بان الناق في المحضة شائبة الوصفية لاشبه الوصفية فليتامل (قوله وجمع واخواته الخ) قال الدونشري الذي في شرح الكفاية لشيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوري ان جمع واخواته منع صفة العدل والصفة الاصلية قال شيخ الاسلام أحمد بن حنبل رحمه الله نقلت نصريح الملا عيسى بثبوت الوصفية فيها بحسب الاصل مع عدم كونها معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين يدل على انه لا يكتفي في جمع فعله على فعل كونه صفة بحسب الاصل بل لا بد من الوصفية في الحال (قوله انذا ربيدب الخ) هذه القيود لتحقيق العدل فيه المترتب عليه المنع من الصرف لا لانع من الصرف فلا ريدانه لاختصاص لسحر بالآخرين اذ كل اسم لا ينصرف شرطه التجرد ٢٢٣ من آل والاضافة وتفسير سحر أمس الا في هذا وقال

المشرط ما يجمع بالواو والنون شاذ عندنا فكيف يقاس عليه الجمع بالالف ولا فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤثراً لأفعل صفة كحمر او على فعلى الا اذا كان اسما محضاً لا يذكر له كحمر او جمع واخواته ليس كذلك والى اشار التانم: قوله هو العلم المنع صفة ان لا يكون فعلا كالتوكيد (الثاني) من المعدول (سحر اذا ربيدب سحر يوم يعني ما استعمل طر فاجبر دامن آل والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل أما التعريف ففيه خلاف فقيل هو (معرفة) بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح في التسهيل وقيل يشبه العلمية لانه يعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور في كلامه في موضع ايماء اليه وأما العدل فان صيغته (معدولة عن السحر) المرون بال لامه لا ربيدب معين كل الأصل فيمان يذكروا قال فعدل عن اللفظ بالوقضية التعريف فنع من الصرف وقال السهيلي والشوليين الصغير مغرب بمصرف واختلاف في منع تنونه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشوليين على نية آل (وقال صدر الافاضل) أبو الفتح ناصر بن أبي

الدونشري لم يشترطوا هنا ان لا يصغروا ان لا يكثر كقوله الوالي أمس (قوله كجئت يوم الجمعة سحر) قال الدونشري قال في المعنى في مبحث اذا وعلى العامل في ظرف زمان يجوز اذا كل أحدهما أعين من الآخر فهو أنتك يوم الجمعة سحر

قال الدمامي أقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما يصدق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الآن يقال أطلق السحر على أول الفجر لقرينه منه من باب اطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئت في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شأن في جزء من الجمعة أعين من سحره فاما اه قال السهيلي وأقول قوله اللهم الخ مذهبنا ان سحر معني أول الفجر ليس ميبنا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو ميبان له لان التباين هما الكليان الا ان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر من يوم الجمعة كذلك لا يصدق على شيء من آخره يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من آخره سحر غايه الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة وأما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتامل اه وأقول ليس مراد الدمامي بالتباين ما ذكره السهيلي حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور فاجزه والكل كسما متباينين معني انهما يوجدان بلا منافاة بينهما في الوجود فتراد الدمامي بالول الفجر في قوله أطلق السحر الخ أول جزء مما بعد الفجر والاضافة الى الفجر لادنى ملاسوق قول السهيلي وأما مطلق السحر الخ يفهم من زيادته لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد صدق عليه سحر جزء مما صدق عليه يوم الجمعة اذ هو كله حيز فذكيون عن قوله غايه الامر الخ قال السهيلي رتبنا للاعين من الآخر الشامل له ولغيره مشمول الكل لجزءه أو الكل لجزءه ولا ريب فيه المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك اه وقول الدمامي فيكون المراد الخ أحسن منه ان يقال فيكون المراد جئت يوم الجمعة جزءاً منه والجزء مدلول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيه كاذ كروبي في اليوم على حاله ولم يشر صلا عراب سحر حيث نذر الظاهر انه يدل بعض من كل لان القرص ان سحر اربيدب أول جزء من أول يوم الجمعة فيكون نحواً كآب الرقيق ثلثه أو ربعه ولكن بناه في قول المعنى

وليس بدلا محذورا سري عليه يوم الجمعة سحر رفع الأول ونصب الثاني ولو كان بدلا لتسعه ولم يظهر في منع البدل مع فرض أن سحر مرآته الجزة الأولى من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما ظاهرا فلا يتبع عدم تبعه أحدهما إلا آخر كما في قول الشاعر متى تردن يوم سفارا إلى آخر ما ينه في المفتي فائتامل وإنا اعتبر الدمايين التجوز في سحر بان أراده الجز والاول بدلا للجز ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة بل يجعل ٢٢٤ شاملا لما قبل القبر ويبقى سحر على معناه لا يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والمحذور بعضهم

بابه (قوله على القتح) قال الدونشري الظاهر ان القتح على مذهب المطرزي ليس نائبان الكسر فيقول المحلل السيوطي في أوائل كتاب النكت ان القتح على مذهب نائب عن الكسر اللهم الآن يصح نقل عن المطرزي بذلك على انه ان صح نظر فيه فليتأمل (قوله ومنها أنه لو كان مبنيا الخ) فيه كما قال المرادي في شرح التسهيل نظر لان تضمن

معنى الحرف سبب موجب البناء ولا يضر كونه طارضا (قوله وادعى صيغته الاصلية ومعناها الخ) قال الدونشري يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة وهما التعريف والتكثير (قوله فهو عراج) قال الدونشري فائدة من العلم الموازن للفعل المعدول عن فاعل بخاسم رجل فانه معدول عن جايح وهو عندهم ما تخرج من حجاب المكان اذا أقام به الجاح قبل الجمع

فهو على هذا مقول ووجهه على قول هو ما خرج من الحجاب الذي هو العقل فيكون مقابلا أيضا له من بعض الاسماء شرح الفقه ابن معطي ولا يخفى انه كان المناسب ان يكتب ذلك على غميل الشارح بحجابه جعل ذلك شرعا له لان الشارح مثل به كما في نسخة الدونشري وغيره وأما ما في بعض النسخ من رسمه بتقديم الجاح إلى الجمع فخرى فأنه ذكر أحدان ذلك علم معدول (قوله فانهم قد ردوا الخ) قال الدونشري انما قد ردوا ذلك لاجل المحذور غير مصر وف ظاهرا من سائر المواضع العلمية اضطررنا الى تقدير المعدول وبيان الخلفي جميع المواضع أن المتن مع العلم ستة المعدول وزيادته آلاف والنون والعجبة ووزن الفعل والتركيب والتأنيث وهذه النسخة متفقة

المكرم المطرزي تلميذا الخشري هو (مبنى) على القتح (لتضمنه معنى اللام) كما مس ورد ما مور منها انه لو كان مبنيا كان غير القتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة قبل التلازم كما كتبت في قبل وبعدها انه لو كان مبنيا كان جائزا لارباب جواز حين في قوله على حين عانتب لتساويهما في ضعف السبب المقضي للبناء لكونه عارضا ومنا دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء أبعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل أرجع من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبنى ثبت انه غير مضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما قيمه في التعريف والفرق بين التضمن والعدل ان التضمن استعمال الكلمة في معناها الاصل فريدا عليه معنى آخر والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه فسر لئذ كور عند الجاهل به غير عن لفظ السحر من غير تغيير للمعنا وعند صدر الافاضل وادعى صيغته الاصلية ومعناها وهو التكثير فريدا عليه معنى حرف التعريف واحترزنا بقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه (من المجرم) فانه يصرف اتفاقا (نحو نجيبناهم سحر) أي من الاسحار (وبا لقيدا الثاني) وهو ان يستعمل ظرفا (من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بالاول والاضافة) للدلالة على التضمن (نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبا لقيدا الثالث) وهو ان يجرد من الاول والاضافة (من) ان يكون بالاول والاضافة فانه يصرف اتفاقا (نحو جعلت يوم الجمعة السحر وسحره) واليه أشار الناظم بقوله والعدل والتعريف ما تعاسر اذ اذهبه التعيين قصدا بغير

(الثالث) من المعدول (فعل) بضم الفاء فتح العين (علما للذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير الطمية) وهو المشار اليه في النظم بقوله أو كفعلا (نحو عمر) عما ليس بصيغة في الاصل والمحمول من ذلك عمر ومضر (وزفر) ووقم (وزحل) ووجم (ووج) وقزج وعصم وجطاول وهذلو وبلغ وشعل (فانهم قد ردوه معدولا) عن فاعل غالبا (لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف) وأمكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عارفان عارثا ثابت في الاحاد النكرات بخلاف عمر (مع ان صيغة فعل قد كثرت فيها العدل) التحققي (كعدروفتي) فانهم معدولان عن عارثا وفاستي (وأجمعو كنتم) فانهم معدولان عن جماعات وكنتماوات (وكأخرا) فانها معدولة عن آخر جمع الخاضع للدعوة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية وتوفي الوصية وبضمها منقول عن فاعل نحو شعل فان ورد فعل مصر وفا حكم بعدم عدوله كما دد (وأما طوى فمن مصر فاعلمت فيه التانيث باعتبار البتعة العدل عن طاولاته) أي العدل (قد أمكن غيره) وهو التانيث (فلا وجه لتكلفه) أي العدل (ووثيد) أي اعتبار التانيث (انه) أي طوى (يصرف باعتبار المكان) فلو كان العدل معتبرا قبل انصرف اذا اعتبر به المكان واحترز بقوله علما عن فعل الورد جمع كغرف وقرب أو اسم جنس كصرد ونعصر أو صفة كطام ولبدو مصدرا كهدي وتوفي فانها مصر وقفا اتفاقا بقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصر وفا كاددوعا لم يسمع فيه مصر ولا عدله فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف جملا على الاصل في

الاسماء فهو على هذا مقول ووجهه على قول هو ما خرج من الحجاب الذي هو العقل فيكون مقابلا أيضا له من بعض الاسماء شرح الفقه ابن معطي ولا يخفى انه كان المناسب ان يكتب ذلك على غميل الشارح بحجابه جعل ذلك شرعا له لان الشارح مثل به كما في نسخة الدونشري وغيره وأما ما في بعض النسخ من رسمه بتقديم الجاح إلى الجمع فخرى فأنه ذكر أحدان ذلك علم معدول (قوله فانهم قد ردوا الخ) قال الدونشري انما قد ردوا ذلك لاجل المحذور غير مصر وف ظاهرا من سائر المواضع العلمية اضطررنا الى تقدير المعدول وبيان الخلفي جميع المواضع أن المتن مع العلم ستة المعدول وزيادته آلاف والنون والعجبة ووزن الفعل والتركيب والتأنيث وهذه النسخة متفقة

فتعين بتقدير العدل (قوله قال الفرزدق شئ تردن الخ) قال الدونشري قال الدمايني أقول وور ودالماء الشرب منه أو الوصول اليه وسقاراسم بشر لبني مازن بن مالك والادهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجير بالجميع والراي طالب الماء الارض أو ماشية يقال استجرت فلانا حازني اذا طلبت منه ماء لاروض أو ماشيتك غاططك وأما المعوق فبفتح العين المهملة والواو المنددة لسم معقول عن قولك عورة عن الامر صفة من قال أو عيدة قال المستجير الذي يطلب الماء اذا لم ينقه قد عورت ثم به أو أشد للفرزدق متى تردن يوم اسفار كذا في الصحاح اه كلام الدمايني وذكر السيوطي ان اديهم في البيهزرجل من ٢٢٥ أخبت الشعر اه (قوله وقد

اجتمعت اللغتان الخ) قال الدونشري قد يقال ان هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني تميم أو منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يتخلون أن يكون من الكثير منهم أو من القليل الذين يعرفون ما آخره وان كان الاول أشكل الحال وعلى الاول من الثاني شكل بان الكثير لا يعرفون وعلى الثاني منه تشكل بان القليل لا يدنون اه وكتب شيخنا العلامة القنصري بعده أقول على كل تقدير لا أشكل ان العربي يجوز له أن يتكلم بغير لغته وهذا بدليل انه عرني وانه يحتج بكلامه والله أعلم بالصواب ثم كتب الدونشري بعده قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا أشكل كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل اما أولا فلان العرني

الاسماء وقال غيره يمنع صرفه جلا على الغالب في فعل عام وليس بجيد قاله المنحضر اري ويقول له وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل ماوى وتقدم شرحه (الراي) من المعدادول (فعال) بفتح الفاء (علما المؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم) وتيمم أبو قبيلة وهو تميم بن مر بن أد بن طابخين الياس بن مضر فاتهم بمنع صرفه واختلف في عين ذلك (فقال سيبويه للعلمية العلة عن فاعله) ويرجحه ان الغالب على الاعلام أن تكون منقولة (وقال المبرد للعلمية التانيث المعنوي كزئب) ويرجحه انهم لا يدعون العدل في نحو ماوى كما تقدم (فان جنم) فعال علما المؤنث (باراه كسقاراه مالماء) من مياه العرب لمعوظا فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه اسم لما وقال الجوهري اسم لبشر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والماء ذكر (وكو باراه لقبيلة بنو هلال الكسر الاقليل منهم) أي من تميم قال الفرزدق متى تردن يوم اسفار تجد بها اديهم برى المستجير المعقورا وانما كان الكثير الكسر فندهم لان مذهبه انما فاذا كسر واتوصلوا اليها ولو منعوه الصرف لاجتمعت قاله الخليل (وقد اجتمعت اللغتان) أي الاعراب والبناء (في قوله) وهو الاعشى ميمون (التمز والمواعدا) اودى بها الليل والنهار ويرد على وباراه فهاكك جهه وباراه فيى وباراه الاولى على الكسر واعرب وباراه الثانية تفعلا لى الفاعلية بهلكتو بمحتمل أن تكون الواو الاولى باطة والثانية ضمير الارف اطلاق وباراه فعلا ماضيا من البوار والجمجمة معطوفة على هلككت وفاعل هلككت ضمير متعديا عائد على وباراه المكسور والمعنى هلككت وباراه وقال أولاهلكت على القبيلة وثانيو باراه على أهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب على هذا يكتب باراه وباراه والاف كما يكتب باراه واسم قبيلة عاد اودى بها أهلها (وأهل الحجاز يبنون القباب كلعلى الكسر تديها له يزال) في التمر يفو العدل والوزن والتانيث (قوله) وهو تميم بن صعبي فمراته (اذنالك حذام قصد حذوها) فان القول ما قالت حذام

فتناها على الكسر مع انها فاعلة قالت في الموضوعين وانما سمى باب حذام مذكر زال وجبت البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الآن مؤنثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه له سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيماذا كراعيتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال مغلول عن مصدر معروف مؤنث وبنى لتضمنه لى لام الارو ظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل والوزن والى ذلك أشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشما عند قديم (الخامس أمس) من المعدادول اذ كان مراد به اليوم الذي يليه يوم لم يوصف ولم يقرن بالالف

(٢٩ تصحيح في) لا يتكلم بغير لغته ولو قطع اربابا كما في مسألة الكسائي وسيبويه وأما نانا فلان الاعشى ميمونا لانكر أحد الاجتهاد بكلامه وانما عرني فخالص اه والحق ان العرني يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطا وسيبويه فظن ان مقاله الكسائي في مسألة الزينو خطأ كما حقتنا ذلك في حواشي الالفية وقد رأيت بخطه ولا الفاضل تاج الدين السبكي رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسئلة ومن جملته والذي يظهر ان العرني لا يلحن ولكنه يكتنه أنه ينطق بغير لغته فتعين تأويلها وذلك كرمسلة ليس الباب الا المسئلة وان الاجز واليزيدى لقناب بعض الحجاز بين الرفع وجهه اقل بفعل وبعض التميميين النصب وجهه اقل بفعل وقال ليس فيها انهم اعلم بغير لغتهم بل انهم اقل بفعل وقرئ بن عدم التحن وعدم الفعل بان عدم الفعل في جميع القسدة وأما ان الاعشى ميمونا لانكر أحدا للاجتهاد بكلامه قد عوي خالية عن الدليل اخوة لكثير من الآفة الانكار على بعض العرب كزئب

والعجاج وأنى يجنبه ويحتمل أن الأعني من هذه الطقة (قوله فان بعض بني عجم الخ) ويزن ما وجه اختلاف العرب في أمس دون  
سعر بل وقع الجزم في سعر عند استيفاء الشرط بأنه ممنوع الصرف أو مصروف أو مبيى على الاختلاف السابق وقيل أوها في أمس  
إذا كان نظراً فإما أنه معني بنى باجاءهم وما للمانع من أن يقال به في سعر أيضاً والفرق بينهما مع أن كلا منهما ملطف يمكن أن  
يكون معدولاً عما فيه ألف واللام يمكن ادعاء العلمية فيه (قوله حسا) قال الدنوشري قال العيني ونجسا صفة لعجائر أو بدل أو عطف  
بيان وينظر هل يصح كونه حالاً منها (قوله للمتنوع الصرف) قال الدنوشري ما سئل إذا لم تنوع إلى الضمير الأعراب فيه يجوز أو المنوع  
في الحقيقة هو أمس في حالة الرفع والافتقار إلى التمييز والحجاز بين في أمس وبالحجاز دون غيرهما في القائل لا بد له من  
نكتة وما حكم بقية القبائل فليس ذلك فانه مهم (قوله والحجاز يون ينوبه على الكسر مطلقاً) قال الزرقاني فانه يقال الرضي إذا سميت  
بأمس وجلا على لغة الحجاز بين صرفته كما تصرف غاق إذا سميت به وذلك أن كل مفرح مبيى يسمى به خصافاً والواجب فيه الأعراب  
مع الصرف كما يجيى في باب الأعلام ٢٢٦ وان سميت به على لغة بني عجم صرفته أيضاً في الأحوال كلها لأنه لا بد من صرفته

في النسب والجرا لانه مبيى  
واللام) ولم يصرفه لم يكرم (ولم يقع نظراً فان بعض بني عجم يجمع صرفه مطلقاً) وكذا وصبوا جراً (لانه) علم  
على اليوم الذي يليه يومك (معدول عن الأمس) المعروف باليقولون مضي أمس بالرفع بلا تنوين  
وشاهدت أمس وما رأيت زيداً أمس بالفتح فيه ما (قوله  
لقد رأيت عجماً مذاً أمس) \* عجائز أمثل السعال حسا  
فأمسى بحر ورايا الفتحة والألف فيه للاطلاق وليس فتحه هنا فتحة بنامه خالفاً للزجاء وهو همه  
الموضع في ذلك في شرح القطر والشذور وزعم بعضهم أن أمسى هنا فاعل ماض وفاعله مستتر فيه  
مائد على المصدر المفهوم منه أي مذاً أمسى هو أي المساء وفيه بعد وهذا الإطلاق للقليل من بني عجم  
(وجهورهم يخص ذلك) الأعراب المنوع الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حالي النسب والبحر  
ففيه يهمل على الكسر فيه ما (قوله اعقبهم بأرجاءه) عن ابن عباس \* وتناس الذي تضمن أمس)  
فرفع أمس على الغائية يتضمن ولم ينوبه عن بالتون من عن إذا عرض ويرى عزازي أي معنى  
غلب وتناس أن من التناهي وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه (والحجاز يون ينوبه على الكسر مطلقاً)  
في الرفع والنصب والبحر (على تقدير متضمناً معنى اللام) للعرفة (قال) أسقف بغير أن أتبع بن  
الأقرن  
منع البقاء قلب الشمس \* وطلوعها من حيث لا تحصى  
وطلوعها جراه صاقية \* وغروبها صفراء كالورس  
اليوم اعلم ما يجيى به \* (ومضي بفضل قضائه أمس)  
فأمس فاعل مضي وهو مكسور كما ترى (والقوافي بحر ورة) ومكسورة كأنشدتها ولا يعارض هذا رفع  
أمس يتضمن في البيت السابق لأن إحدى اللغتين لا تصادم الأخرى (فان أردت بما سمع يوماً من الأيام  
الماضي قبهما) أي أسماهما من الأموس (أو عرفت به بالاضافة) فهو أمس يوم الخميس (أو) عرفت به  
(بالأداة) نحو اللام أو صفته فهو أمس أو كسرته فهو أمس (فهو معرب باجاءاً) أعراباً المنصرف  
(وإذا استعملت الجرد) من الألف والاضافة (الراية مبيى نظراً فهو مبيى اجاءاً) تتضمنه معنى الحرف

في النسب والجرا لانه مبيى  
على الكسر عندهم  
فيما واداً صفة في  
الحالين وجب الصرف  
في الرفع أيضاً إذا سئل في  
الكلام اسم منصرف  
في البحر والنصب بغير  
منصرف في الرفع (قوله  
أو صفته) قال الدنوشري  
يلهم منه جواز التصغير  
وهو مذهب ومثله  
بعضهم فقالوا لا يصغر  
والأول ذهب إليه المبرد  
والقارسي وابن مالك  
والحريري والثاني عن  
س وقوله فمنع السماء  
والأولون اعتمدوا على  
التكسير فإن التكسير  
والتصغير أنحوا على  
الصالح ولا يصغر أمس  
انتهى وذكر نحوه

الزرقاني وقال ان الرضي اقتصر على كلام س فقال  
ولا يصغر أمس كلاً لا يصغر غدا وان تبي أو جمع فلا مرأى لان اللام أغما قدرت لتبادر ذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين  
اشباهه فاذا تبي أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المتي والمجموع من هذا الجنس شهرة لواحد انتهى  
وقوله فتظهر اللام أي إذا رأيت بياضاً مسان معيناً وبالجمع أموس معينة فإن اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف ما إذا رأيت  
واحد معين لما ذكر من الاشتهار وأما إذا رأيت المتي مسان غير معين وبالجمع أموس غير معينة فذلك كالغرد المذكر  
فبمعلمان كاستعماله انتهى ويستفاد من أن شرط بنائه أن لا يثنى (قوله فهو معرب باجاءاً) قال الزرقاني أي لزوال علته  
البناء أي تقدير اللام قال الرضي مانصور بما بني المقارن اللام ولعل ذلك التقدير زيادة اللام (قوله تتضمنه معنى الحرف) قال  
الدنوشري فتظهر ان الحرف المضمن معناه هو في لان الظرف على معناه وقال أيضاً قال القاموس أمس مثلاً لا خربنية  
اليوم الذي قبل يومك يليه تبي معرفة فاذا دخلها الرفع يتوسم رأيتيه أسما من واهي شاذة تجمع أمس وأموس وأمان

فصل

\* (فصل) \* قوله

وخالف الاخفش (الخ)

قال الدونشري الذي

يتضمنه النظر صحة ما قاله

الاخفش وكونه هو

الصواب لانه عند قصد

التسكير لا يعود بالوصف

ولا الدلالة عليه لان

معنى أجر خيتمه

شخص مسمى بهذا

الاسم ولا تسلم ان الرائل

عاد قوله واذا زال المانع

الخ غير مسلم (قوله اذا

ليكن معنادا) قال

الدونشري الضمير

المستتر في يكن راجع

للمزول المفهوم من

قوله لا يزال شيئا ابضاح

ذلك ان المصرة في نحو

أجد اعتد زوالها

لاجل التصغير بخلاف

العدل في نحو عمر فانه

ليعتد زواله لاجله

فتأمل (قوله خدر

عنبرة) يدل من الخدر

والو يلات متبدا ولك

مقدما خبر وهو معترضة

بين القول ومقوله قاله

العيني وأقول لا تسلم ذلك

بل الكل مقول القول

وكان شبهه كسر ان بعد

القول و يربها مأكسرة

لكونها جملة استثنائية

قبل دخول القول

(قوله ينبغي ان يجعل

(الخ) قال الدونشري

أقول هذا المحل لا حاجة

\* (فصل) \* يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد أربعة أسباب الاولى أن يكون أحد سببه (الماتمين له من الصرف) (العلمية ثم ينكر) فتزول منه العلمية وينتسب السبب الثاني وهو اما التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف اللحاق المقصورة (تقول رب فاطمة وعمران وعمر وين وديارهم ومعدي بكر وبارطى) لغيتهم الحجر والتنوين في هذه الأنواع السبعة فذهب أحد موجبي منع صرفها وهو العلمية قاله أشار الناطق بقوله

واصرفن ماتكرا \* من كل ما التعريف فيه أثرا

(ويستثنى من ذلك) المصروف (ما كل صفة قبل العلمية كأجر وسكران) اذا نكر (اقسموه به يبقه غير منصرف) للوزن أو الزيادة أو عدو الموصوف الاصل ينال على ان الرائل العائد كالذي لم يزل (وخالف الاخفش في الحواشي) على كتاب سيبويه فقال بصرفه بما على ان الصفة اذا زالت لا تعود ودان زوال الصفة كان المانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه (وواقع في) كتابه (الواسط) وان أكثر الصنفين لم يذكروا الاختلاف فيه وذكر موافقته أولى لانها آخر قول به انتهى \* السبب (الثاني) التصغير للمزول لأحد السببين (الماتمين من الصرف) (كحميد وعمر) تصغير (أجد وعمر) فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فصرفان الزوال أحد السببين أما زوال الوزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا فيه بأنه معلول الصيغة والتصغير لا يزال شيئا عابثا اذا لم يكن معنادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل الحقيقي أما العدل التقديري فلا يلزم ان لا يكون مضافا لقاعدة تهملا أو غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره (وعكس ذلك) وهو ان ينصرف في كبرها ولا ينصرف في مصغرها (نحو حنظل) يكسر التام المائلة فوق ويسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالمهزة آخر وهو النشر الذي على وجه الادم بحال منبت الشعر حال كونه (علما فانه) ينصرف في كبرها ولا ينصرف في مصغرها الاستكمال العلتين بالتصغير (وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغير تحيلى يضم أو له وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعة فهو على زنة تدريج وينظر \* السبب (الثالث) الزيادة (التناسب) للمصرف (كقراءة وقافع والكسائي سلاسل) بالصرف لتناسبه اغلالا (وقواديرا) قواديرا بصرفهما وصل إلى تناسب الاول آخر سائر الالات الثلاث في الاول هند صرفة قاله الخبزي (و) نحو (قراءة الاخفش ولا يغنونوا بوقا) بصرفهما لتناسب وداو وعوا ولسرا وأجابها بن القرامطين انه لا فرق في ما بينهم من جهة ان يكون بعد له واحدة أو بعثتين وان الصرف في ذلك لتناسبه لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد خاتما را ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جازم مطلقا على لغة \* السبب (الرابع) الضرورة (امابا الكسرة) كقوله

اذا ما غزا في الجحش خلق قوقهم \* عصائب طير تهدي بعصائب

والقوافي مجرورة أو بالتنوين (قوله) وهو امر والقس

(ويوم دخلت الخدر عنبرة) \* فقال تلك الولا تانك رجلي فصرف عنبرة بالتنوين وهي بضم العين المهملة فتون فياء تصغير فزاي فتأنيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غير هاوا الحمر بكسر الحاء المعجمة وسكون الدال المودج قاله الاعلم وفي الصحيح الخدر والستر ومعنى انك رجل في الجحش انك تصير في راحلة أي ماشية لتعقر لها غير يعمرى قال الدماميني ينبغي ان يجعل كلامهم في أمثال ذلك على انه يجوز للضرورة ان يجعل غير المنصرف كالمصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين صرف لئلا ينافيه لوجود العلتين الهاتمتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى (وعن بعضهم) ان ذلك في لغة حكاها

اليه بل هو تنوين صرف فيمكن ان تنقبت فاذنه من الدلالة على يمكن الاسم في باب الاسمية

(قوله يدل من غائله) قال الدنوشري وأخوه مبتدأ محذوف كما قال العيني (قوله فاحاز الخ) قال الدنوشري يؤخذ من التعليل أن غيـ<sup>ر</sup>  
العامة من الأسباب ملأها الوجود أحد السببين كالوصفة في طعام انتهى وكذا بشيخنا الغني، ي بعده وإن تقول هذا الأخذ لا يصح  
أنه هذا التناول مصرح بالأحازع العامة ٢٢٨ دون غيرهما فلا يصح أن يؤخذ من تعليله معنى يعود عليه بالانطلاق وإنما يقال إن

فمن صرف شعب للضرر وهو على مصروف وهو شيب بن زبدراس الخوارج الزارة قوبالغ في آخر اليمين فذا وجد حازم مع ذلك ونحو قائم الذي أورد ليس كذلك فليتمل مع التحرير والله أعلم انتهى ثم كتب النوشري بعده قول هذا المحشي فلا يصح المخردود وكان الصواب أن يقول مثل المزمرة العلمية على غيرها وبين وجه المسئلة

هذا قوله يعقوبه والحلل وأبي عمرو وابن أبي اسحق وجوه البصر بين (خلافا للبصر وغيره) بين  
عمر من البصر بين (والكسائي) : أن يزيد البغداديين (فهم يشقون اليأسا كنهه فعا ومقحوة حرا  
فيه قولون في القح جاني جوارى وأعمى وقاضى ويرى بابيات اليأسا كنهه فحين مقدروا فيها الضم  
وبقولون في البحر مرتب جوارى وأعمى وقاضى ويرى بفتح الباء فيهن (كما) تنقح (في النصب  
احتجا بما يقوله) وهو القرزقي (قد عجبته من يعيليا) \* لما رأتني خلقتني فلو لي  
بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينه له لا ينصرف في العلمية وزنا فعمل كيبطروا ألفه

(قوله ان الفرزدق خطأ) نذير هذا قول الجرجاني ان قوله الفرزدق ما انت الملم ٢١٩ الترضي حكومته علما جاعا وفي ذلك

دليل على انه ليس بكل  
عربي يحسن بكلامه وقد  
مر قريبا ما يتعلق بذلك

(هذا باب اعراب الفعل)

(وهو) وله وسلم من نوني

التوكيد هذا انما يحتاج

اليه اذا نزل بك نون رفوعا

لفظا اذا نزل برفوعا وهو

الذي يترتب تصرون عليه في

تعريف الاعراب والمغرب

فان اريد ما هو اعم من

ذلك ومن الرفع محلا فلا

ويجوز هذا التفسير لان

المضارع الموقر كيتوني

التوكيد الذي اتصلت

به نون الالف اذا تجردت من

النصب وبالحرف فمرفوع

محلا (قوله ان التناقض

يدكر اليوم) قال النون شري

قد يقال ان محل افادتها

التأنيديا غا هو عند

الاطلاق (قوله لا تقسم الخ) قال

النون شري ينظر عليه

هل ان دلالة النبي

تضمنها او اتماما والظاهر

الثاني حتى تكون دلالتها

على التقي كدلالة العمى

على البصر في الآية

المذكورة بل فالله على

طاب عدم الكون نظيرا

لغيره من فهي موضوعة

لطلب الصفات لانه مع عدم

الكون ظهورا ومن ادعى

دلتها على النبي تضمنية

ولم يجز كونها الترابية

وادعى بذلك فذلك

للإطلاق وخلفا في معجم المعجم واللام وفي آخره قاف العتيق جدا والمراد هنا التهمة والمقولي

بفتح الميم المتجاني المنكس وقال عبد الله بن أبي اسحق المحضري النحوي ان الفرزدق أخطأ في فتح

الياء من بعليا ورد بانه من اجراء المعتل بحرفي الصحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة بقوله) وهو

الفرزدق (في غير العلم) لسانه متالة عبد الله المذكور

فلو كان عبد الله مولى هجونه (ولكن عبد الله مولى حواليا)

فأظهر الفتحة في حالة الجرح ضرورة وكان القياس ان يقول مولى حوال على حد الفجر ولبال

(هذا باب اعراب الفعل المضارع)

اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والمجازم وسلم نوني التوكيد والالف كان مرفوعا كيتوم

وانما لا تقوى في تحقيق الرفع له على أقوال أصحابنا قوله (رفع المضارع تجرد من الناصب

والمجازم وقال القراء) وغيره من حذاف الكوفيين والاشعث واليه أشار الناظم بقوله

رفع مضارعا لا تجرد من ناصب مجازم كنسند

(لا) رفعه (حلوله) محل الاسم خلافا للبصريين (غير الانعش) والراجح والاولى هذا اذا دخل عليه ان ولم

امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حذافا لا محل الاسم ولا رفعه معروف المضارع خلافا

للكسائي ولا مضارعة الاسم خلافا للعليين والراجح من البصريين واعترض قول القراء

بان التجرد اعم عدي والعدم لا يكون سببا لوجوده فوجب بان التجرد اعم وجودي وهو كونه خاليا

من ناصب مجازم لعدم الناصب والمجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد لا يتناضيه بنحوه لا

تفعل (وسوف) تفعل فان المضارع فيه مرفوع وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع بعده حرف

التخصيص ولا بعده حرف التنغيس وأوجب بان الرفع استقر قبل دخول حرف التخصيص والتنغيس فلم

ينبغيه اذا اثر العامل لا يغيره الاعمال آخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول

عليه بان المضارعة انما اقتضت اعرابها من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل

يقضيه وأوجب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارعة بالاصالة لا بالحل على الاسم ومضارعة اياه

(وناصبه) اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين (أحدها) ان وهي انني سيفعل (أي انني الفعل

المستقبل اما الى غاية مذى البها يتحول نبرح عليه ما كفي حتى يرجع اليناموسى فلن في البراح مستمر

محال وانما المحال مؤبد قطعا والاسكان عكسا لا محالا (ولا تقضى) ان (تأيد النوني) خلافا للزهري

في أنموذجه لانهما كانتا تبدلن التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم

التكرار بذكر اني في قوله تعالى ولن يمتنعوا أبدا ولا يتحتم مع ما هو لا تبادلا متخوفا قوله تعالى فلن

أرجح الأرض حتى يأذن لي أو تأييدا للنفي في لن يتخلقوا اذا بالار خارجي لان مقتضيات ان (ولا

تقتضي) (توكيده) أي النفي (خلافا للزهري) في كشافه في تفسيره ان في بل قولك ان أقوم محتمل

لان زيدا ما لا تقوم أبدا وانك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم

افادتها كيتو التأيد (ولا تمن) (حذائية) بان يكون الفعل بدهادعا (خلافا لالنسراج) وابن

عصفور وآخر من مستدلن بقوله تعالى فلن اكون ظهير الجبر من مدعين ان غناه فاجعني لا اكون

ولا جفتم فيها لا يمكن جعلها على النفي الخوض ويكون ذلك معاد منه لله تعالى ان لا يظهر جبر ما وراء

لك تلك النعمة التي أنعم الله بها عليه قاله الموضع في شرح القطر واختار في المعنى غيره فقال وتأتي لن الدعاء

كما كانت لا كذلك وقالوا جمعا والجمعة في قوله

تسببه فليجذر عبد الله وعلى العصامي انتهى وكتبه شيخنا العلامة النجفي رحمه الله تعالى في هذا الموضع

في مدلولات الالفاظ انما هو اللفظ ولا تثبت بعجز والاستظهار الذي لم يشأ عن دليل بل ظاهر كلام آتة اللغة ان مدلولها للمطابق انما هو الثاني على ما فيه من المسامحة المشهورة وان هذا المعاني الزائدة انما نشأت عن التراكيب بجعونة القرائن ومثل ذلك لا يسمى التزاما على ما حرق عليه وكان الشارح اشارة الى ذلك بقوله بان يكون الفعل بعدها دعاء وبقوله مدعي ان معناه الخلفيهم (قوله لن ترالوا الخ) قال الزرقاني هو دعاءهم بان يستمر اعلی ما هم عليه من الانعام وقوله ثم لازالت الخ دعاء بان يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم هو قوله ثم لازالت الخ أي لا نأمنكم وقوله خالد الخ أي باقية بها الخ جمال قال الدماميني البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخره اللام الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن ترالوا كذلك خبر لدعاء ولا يمتنه كون المعطوف عليه بشم دعاء يتبعه ٢٣٠ جواز عطف الاتساع على الخبر (قوله كافي ويلمه) قال الزرقاني أصله بل أمه فحذفت الهمزة (قوله

خلافا للخليل والكسائي) قال الدنوشري رد من مذهب الخليل والكسائي بجواز تقدم معمول معموها غلبا نحو زبدان لضرب وأوجب بأنه قد يحدث بعد التراكيب سالم يكن قبله ومنع الأخفش الأصغر تقدم معمول معموها عليها ونهض الفراء الى أن لن هي لأبدلت ألفها وتا وهو ضعيف قاله المرادي (قوله وتر كنا الثلاثة الباقية الخ) مرأى الثلاثة وجوابه في كلام الدنوشري والثنائي ان التركيب فرع عن الساطعة فلا يدعى الا بدليل قاطع والثالث أنها لو كانت كسمة معاذ كرك كانت لا داخله على مصدره مقدر من ان والفعل ومعنى أن يقوم زيد لا قيامه زيد فتدخل الأصل العرفية من

لن ترالوا كذلك ثم لازالت لكم خالد اخلاود الجمال انتهى وهي بسيطة على وضعها الأصلي عند سيبويه والجمهور (وليس أصلها) الذقية (فأبدلت الالف نونا خلافا للفراء) وحجته انها حرفان ناقيان ثنائيان ولا تراكب استعمالا وبرهان الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعلها مهملا وان المعهود انما هو ابدال النون ألفا كسغلا العكس (ولا) أصلها (لان) فتكون كسمة من لا النامية نظر معناها ومن ان المصدرية نظر العمل (فحذفت الهمزة تخفيفا) (كافي ويلمه) والالف الساكنة من خلافا للخليل والكسائي (والخازن رجي وحجته قرب لفظا منها وان معناها من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الأصل في الضرورة أنشد أبو زيد بخابر الانصاري فان أمسك فان العيش حلو \* الى كانه عسل مشوب برحي المسر \* ما لان يلاقي \* ويعرض دون أرمه الخاطوب أي لن يلاقي وزد عليهم باربعة أمور أو قاله انما أصبح التركيب اذا كان الحرفان ظاهر من كل ولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الثلوثيون وتر كنا الثلاثة الباقية تخوف الاطالة الناصب (الثاني في المصدرية) وهي الداخل عليها اللام لفتا نحو لكلا تأسوا أو تقدير ان نحو حشك في تكرمي اذا قدرت ان الاصل لكى وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت في تعليلية (فاما) المصدرية فتناصب بنفسها كما ان المصدرية كذلك أو (التعليلية فخارة) والناصب بعدها من مضمرة (لزوفاي الشر) (وقد تظهر في الشعر) كقوله \* كيما ن تفر وتخلص \* وضياقي بما ذكره من ان في مشتر كعين الناصب والمجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجته قولهم حشك لكى أنعم وقولهم كيما وعن الأخفش ان في جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة وظاهرة ورد بقوله تعالى لكلا تأسوا فان زعم ان كي تا كيد اللام كقوله \* ولا لا بهم \* أبدا دوا \* رديان القصيع القيس لا يجرح على الشاذ عن الكوفيين ان في ناصبة دائما ويرد قول العرب كيما كيما يقولون لمعان أحبا وان الأصل كي تفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف وإخراجهما الاستقامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجرح وحذف الفعل المنصوب مع بقا تعامل النصب وكل ذلك ثبت فان ادعوا ان حذف المنصوب وبقا ناصبة قد ثبت في جميع البناي في تفسير وجوهه فذاضرة كيما يعود أي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غير مبالا قياس عليه على ان الحافظ الشهاب بن حجر قال لم أقف على حذفه (وتعين المصدرية ان سبقت اللام نحو

غير تكرير مع انه يكون مبتدأ لا جره ولا في الكلام ما ينوب عنه وانما ذكرناها الثلاث في النفس مشقوقة لها (قوله واخراج لكلا ما الاستقامية عن الصدر) قال ابن مالك في التوضيح ان ما الاستقامية اذ اركبت مع ذال يلزم صدره فيا فعل ما قبلها فيها رفع نحو كان ماذا ونصبا كقولنا المؤمن أقول ماذا ولان المراد المعرف في ذلك رسالة (قوله وتعين المصدرية) قال الدنوشري قال في التسهيل وتعين أي في المصدرية بعد اللام على رأي وهو رأي سيبويه ومطالع على رأي أي وهو رأي الكوفيين فلها ناصبة عندهم مطلقا فذمتها اللام أول تقدمها وتعين الثانية أي وهي المجارة مطلقا أي على رأي أي وهو رأي قوم من النحويين يردها المجارة على كل حال فتذمت اللام أول تقدمه وترجع مع اظهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان قال شارحه كالدماميني كقولك حشك لكى أن تكوني فيترجع ان تكون في خوف جرؤ كذا اللام ويحتمل ان تكون مصدرية مرادفة لان فتكون في تركبة والاولا ترجيح الاول بوجوه



أما الأول فإني إن أم الباء فلا أولى الاعتناء بها أم إذا جعلت في تعليل عظم أن يكون في هي الناصبة فغيره فإني أشتبه من الاعتناء  
بشأنها حيث تعزل عن علمها وأما الثاني فإني إن ما كان أصلا في بابه لا يجعله كيد الغيره وأما الثالث فإني إن وليت الفعل فكانت لقر بها  
وبجوارها أحق بالأعمال من البعد انتهى فان قلت قوله وترجع مع اظهار أن مرادفة اللام الخ لوقوله ومثله ويعني الثانية مطلقا  
الخ فيجد جواز إدخال حرف الجر على مثله ومباشرة به في غير ضرورة بخلاف قول الأناج للتدخل الجمار على الجماران خص بغير ذلك  
سئل عن المعنى القاروق وانجهمين ثم أن يقال ما غلط في بعض المواضع فليس مطلقا للبين أمكانه قلت لا نسلم الخ الفقه هذه  
الجهة لان معنى كلام الشارح أن الحرف الذي جوا بعده لا يجوز أن يدخل عليه حرف جوهذا لابتاق انه يجوز أن يدخل الحرف الجوهرف  
جر آخر وهذا عمل ما ذكره من التسهيل وشروحه لكن يتوجه حيث تدعى الشارح أن هذا لا ينتج مطلوبه من تعين المصدر به بعد  
اللام الذي هو مذهب من والمجهول لا يمكن حل في على أنها حرف جر مؤ كداللام والنصب بان مقدرة بعدها كما قالوه في عكسه  
فجوه حيث في لآخر الخ حاصل أنه أن يدخل الحرف الجوهرف الجوهرف مطلقا اجتماعهما أشكل عليه ما تقتضاه عن التسهيل وشروحه  
وان أراد ما إذا كان الثاني هو الجمار الأول داخل عليه فلهذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها حرف جر مؤ كداللام قبلها كما في عكسه  
فليتأمل من خط ابن قاسم العبادي (قوله لكيلا تأسوا) قال الدنوشي ما خوض من الأمي ٢٣١ وهو المحزن قال وعضهم والناسي  
عند الأثم أن تنظر إلى

لكيلا تأسوا) لتلايدخل الجمار على الجمار (و) تتعين (التعليلية أن تأخر عنها اللام وأن) فالأول (نحو  
قوله) هو عهد الفقه من قس الرقيات (في التقضي رقيقة ما \* وعدتي غير محتسب)  
ففي هنا تعليلية لتأخر اللام من التقضي عنها وتقضي منصوب بان مضمره وأما حكاية الاخفش لكي  
لما أمر بك الرفع فخر جع في جعل ما موصولة وكى حارقه مؤ كداللام كما كدت الكاف بتدل في ليس  
كشله في ومثل بالكاف في مثل كصفا كقول (و) الثاني (نحو) قوله (وهو جيل بن عبد الله لاحتسان  
خلافا للزحشري فقالت أكل الناس أصبحنا \* لسانك) كما ما تقرر وتجدعا  
ففي هنا تعليلية لتأخر عن هذا وكل الناس معقول أول لما تخا ولسانك معقولة الثاني وتقرر بضم العين  
المعجبة وبالراء المعجمة (ويجوز الإعران) المصدر بقر والتعليلية أن تقدس في اللام وتأخر أن أو جذا  
فالأول (ك) في (نحو) كيلا يكون دولة) فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي  
تعليلية فيكون على الأول منصوب بنفس في وعلى الثاني منصوب بان مضمره بقر كداللام الأولى ان  
تكون مصدرية كما ذكره الموضع في باب حرف الجر (و) الثاني كما في قوله  
أردت لكيما ان تطير بقرتي \* فتر كما شأنا ببداء بقرع  
ففي تحتمل أن تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتمل أن تكون تعليلية لتأخر أن بعدها فان كانت  
مصدرية فان مؤ كداللام المعنى السلك وان كانت تعليلية فتأخر اللام مؤ كداللام المعنى التعليل وكونها تعليلية  
أولى من كونها مصدرية لآز تا كيد الجمار بجوار أسهل من أن كيد حرف مصدرية بحرف مصدرية قاله

هو يسكن الباء من تقضي لا بمن بحر المدد وغير النصب صفة مصدر محذوف والتقدير قضاء غير محتسب \* فتر كما شأنا ببداء بقرع  
مصدرية بمعنى أي قضاء غير احتساب أي ذي اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه (قوله) وأما حكاية الاخفش الخ) قال الدنوشي  
مرادهم أن ما موصولة في هو الفعل اسم تأويل لا يجوز باللام والتقدير لضر بك ونظر ما متعلق الجمار والجور وهو مقيد لقول  
المتن وتعين المصدرية أن سبقها اللام وقوله كما كدت اللام بمثل الخ هذا مبني على أن الكاف أصلية ومثل زائدة مؤ كداللام  
المعنى وان كانت الكاف مضافا إليها أو حرفا جاريا وأما إذا قلنا أن الكاف زائدة فهي المؤ كداللام زائدة فلا كيد لاحدها  
بالأخر فإني تأمل (قوله) ويجوز الإعران الخ) قال الدنوشي قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم العبادي تنبيه فحصل أن في إذا تجردت لغضا  
عن اللام حازان تكون مصدرية وان تكون حرف جوهذا لا تظهر إلا في الضرورة وان تقدمتها اللام ونظرتان بعدها  
ترجع كونها حارقه بمعنى اللام وبقي ما إذا تأخرت عنها اللام فنحو جئت في لآخر أو تتعين حيث تنها حرف جر اللام كما كيد ما وان مضمره  
بعدها ولا يجوز أن تكون هي ناصبة للفصل بينهما وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز أن تكون  
في زائدة لانه لم يثبت زائدتها في غير هذا الموضع فيحصل هذا عليه كذا في شرح جمع الجوامع للسيوطي ثم قال أبو حيان وأجروا  
على أنها يجوز الفصل بينهما وبين محمولها بالنافية وما الزائدة وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند الضرر بين وهما ومن واقعهم

الكوفيين في الاختيار وجوز الكسائي معه ول الفعل الذي دخلت عليه وبالفتح وبالثم في بطل علمها واختار ابن مالك وولده جواز الـ صل عنه كرمع العمل وعبار التسهيل ولا يتقدم معول معها ولما فلا يجوز جئت النحوي أنتم قال ولا يبطل علمها الفصل أي قولة جئتكم في النحوي أتم تصب الفعل ثم قال خلافا للكسائي في المسئلة من قوله في الابتداء قال النحوي في لو حذف في لكان أحسن كما لا يخفى وفي قوله فيكون الخ مسأله كما في المعاني (فائدة) \* ان المصدرية الداخلة على الماضي والامر وما المصدرية مثلا كيف يصدق علم واحد الحرف ولم يلد على معنى التثنية من زعم ان لهما معنى فعلية بانه موقد يقال في أن انه يكفي في صدق حذف الحرف علمه ادلتها على الاستقبال حين دخولها على المضارع فان صدق المحذوف انما الحذف بالاطلاق العام دون الدوام ومعنى الاطلاق العام انصاف الموضوع المحذوف ٢٢٢ في وقت ما انتهى ولك أن تقول يكفي في صدق حذف الحرف علمه اذ لا تتم له على السبيل

الموضع في الجواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة المحلقة معقول ثاب لتروك والبداية بفتح الباء الموحدة والمد الأرض القفر التي يبدأ أي تهلك من يدخل فيها والباء الباع الأرض القفر التي لا شيء فيها الناصب (الثالث ان) المصدرية تقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء (في نحو وان تصوموا خير لكم) والثاني بعد لفظ دال على معنى غير الية فتكون في موضع رفع على الفعلية في نحو ألم بان الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المعنوية في نحو فارت أن أعياها وفي موضع جر في نحو من قبل أن تأتي يوم ومحذوف ما في نحو (والذي أطعمه ان يغفر لي) خطبتني أصله في أن يغفر لي فحذف في فصبه بعندها وأبقي على جر هو كثر العرب على ويحوب اءالها (وبعضهم يملأها) جواز (جاء على ما اختار أي المصدرية) بجماع ان كلامها حرف مصدرى ثنائى واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أهمل أن جاعل \* ما اختار حيث استحققت علما (كقراءة من يحسن لمن أراد أن يتم الرضاعة) برفع يتم والقول بان أصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذف الواو والساكتين لفظا واستصحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف (وقوله ان تقرأن على أسماء ويحك \* مني السلام وان لا تشعرا أحدا)

فان الاولى والثانية مصدرى بان غير مخففتين من الثقيلة ودأهملت الاولى وأعلنت الثانية وبعضهم أعمل المصدرية جاعل ان المصدرية نحو كاتكونوا بولي عليكم قاله ابن المحاسب وما ذكره الموضوع تبعنا الناظم من ان ان هذه مصدرية بضمها هو قول البصريين بزعيم الكوفيين انها مخففة من الثقيلة شذأ اتصالها بـ الفعل المنصرف الخبرى والقياس فصله منها بقا واحدتها (وأتى ان مفسرة بمنزلة أي (وزائدة) دخولها نحو وجه أسوأ (ومخففة من ان) الشدة (فلا تصب) الفعل المضارع) في هذه الاحوال الثلاثة وتول كل ضابط يضبطها (فالمفسرة هي السبوقه بجملة فيها معنى القول دون حرفه) المتأخر منها جملة ولم تقتصر بجماد (نحو فوا وحينا اليه ان اصنع الفاك) أي اصنع (وانطلق الملا) منهم ان امشوا أي امشوا الذين المراد ان لا تطلق هذا المشى بل انطلق السننهم بهذا الكلام كانه ليس المراد بالمشى المتعارف بل الاستمرار على الشى فخرجوا خردوا هم ان الحمد مقرب العالمين لعدم تقدم الجملة وقتله ان الفعل كذلك الجملة السابقة فيها حرف القول وفي شرح ابن عسقور والصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة أو مصدرية القول ولا يجوز ذكر كرت صجدا ان ذهب لعدم تأخر الجملة بل يجب الانيان بآي أو ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضوع في القواعد الصغرى

دألها هي من المعاني كما تقدم في كلام الشارح في بحث كفي في قوله لتأكيد معنى السبيل (قوله) ومحتله لهما أي موضع النصب والجر ووجه الاحتمال ان أهمل أن وصلنا بعد حذف الجار هل هو نصب أو جر كما تقدم في آخر باب حرف الجر (قوله يملأها) قال النحوي في غير المضارع دون الماضي الذي عبر به ابن مالك بقوله وبعضهم أهمل الخ ويحتاج الى تكملة وقد يقال في عبارته اشارة الى قوله ذلك (قوله) والقول بان أصله يتمون الخ قال النحوي في جعل الباء يني كون الاصل يتمون منصوبا بان بولي من أهمل ان وجهه بان جعل ان الناصبة على ان المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياسي وناقض في شذوذ

من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير مفسر وقوعه في فصيح الكلام شائبا فالصواب ان التخريج وعن على هذا أظهر (قوله نحو كاتكونوا الخ) في فتاوى الحلال السيوطي مسئلة هل ورد في الحديث كاتكونوا بولي عليكم الجواب نعم وادان جميع في مجمعه من حديث الحسن بن أبي بكر وفيها بعد ذلك انه سئل عن لفظ حديث كاتكونوا بولي عليكم حذف النون من تكونوا دون ناصب وحازم فاجاب بان هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الايمان باقضا كاتكونوا بالآتون وقد خرج على ثلاثة أوجه أحدها على لقمه من يحذف النون دون ناصب وحازم الثاني وهو رأى الكوفيين والمراد منه منصوب أو رده شيئا على مذهبه من ان ناصب الثالث انهم من تعيرات الرواة (قوله لان الجملة السابقة الخ) قال النحوي في نظر اذ لم تكن مفسرة

هل هي مصدرية أو زائدة؟ وحققنا في تأمل (قوله واعترضه الدماميني الخ) قال الدونشري قال الدماميني فهم رجه انه ان الجماعة أرادوا ان قدم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فاطمه بخارهما وليس الامر كما فهمنا: التفسير لتعلق كُتِبَ وهو الشئ المكتوب وقم هو في نفسه ذلك الشئ قال الرضى وان لا يفسر الامع ولا مقدر اللفظ الدال على معنى القول كقوله تعالى ونادى ناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادى ناه القدر اى نادى ناه بلطفه وقولنا يا ابراهيم كذلك قوله كُتِبَ اليه ان قم اى كُتِبَ اليه الشاهد وقم فان حرف دال على ان قم تفسير لمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله ٢٣٣ تعالى اذ وحينا اى املت ما يوحى

ان اذ فيه انتهى وقال الشمني واقول هذا اختيار الرضى وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع (قوله وهو باغت) اى كما قال المصنف وقال باغت منقول من بَغَتْه بالاراء فاجاه ويشكر منقول من مضارع شكر وقيل قاله ارقم بن عبيد الشكري (قوله فامهله) بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدماميني الا ترى (قوله حتى اذا كانه قال الدونشري ينظر هل اذا شرطية اى هل شرطية عن الشرط اى هل فائتية فان قلنا بالاول فحين شرطها وجوبها وبالثاني فان الجملة الفعلية المترتبة بعدها او بالثالث فيلزم وقوع الفجائية عند حتى وقد يقال انها ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفاعل محذوف بعدها تقديره

وعن الكوفي انكار ان التفسير به البتة قال في المعنى وهو متجه لانك اذا قلت كُتِبَ اليه ان افعَل لم يكن افعَل نفس كُتِبَ كما كان الذهب نفس العبد في قولك هذا عسجدى ذهبت ولهذا الوجه باى مكان ان لم يجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره (والزائدة هي التالية للباء التوقفية (بحذفها ان جاء البشير) الدال على وجهه (والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله) وهو باغت الشكري (كان غلبة شطو الى اوارق السلم) فمن حُرْية أى كُتِبَتْ وتعطو تتناول الى الشجر لتتناول منه واورق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل اوراق السلم مفتحتين شجره شوك (او الواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله فاقسم ان لو اتقينا وانتم) \* لكن لكره من الشرع المظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو كنت سرا واما محررا انت ولا العتيق اى اقسم والله ان كنت سرا هذا قول مسيوه وغيره في مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف هي مهمل بط الجواب بالقسم وبعدها لا تكثر ثمرها والمحرف الى ابطه ليست كذلك قاله في المعنى أو الواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه \* معاملة يصدق لجة المسامحة فهذه اربع معروضات وكثرها الواقعة بعد الباء واقفها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزداد غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تميز من والباء الزائدة ان الاسم جعل منه وما لتان لا تتوكل على الله واجيب بان مصدره فلا زائدة ولا اصل وما لتان في ان لا تتوكل وانما العمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدة تنفها لما اختص بالاسم عملانية المجر (والحقيقة من ان) المشددة (هي الواقعة غالباً بعد علم) خالص سواء دل عليه بمادة علم أم لا فالاول (نحو علم ان سيكون) والثاني (نحو اقلارون ان لا يرجع) وقيل العلم بالمخالص احتراز من امره مجرى الاشارة نحو قولهم ماعلمت الان بان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج من جرح الاشارة فخرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن امراته مجرى الظن كقراءتهم اقلارون ان لا يرجع بالنصب (او بعد ظن) مؤول بالعلم (نحو وحسبوا ان لا تكون) فتنة في قراءة الفاعل (ويجوز في ثالثة الظن ان تكون ناصبة) امره لظن على اصله من غير ما قبل (و) النصب (هو الارجع) لان التأويل على خلاف الاصل (ولمذا) الترجيع (اجعوا عليه) اى على النصب (في) (الرجع) الناس ان يتركوا (بحذف التون) واختلقوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فخرى غير اخرى وعرو الاخيرين) حجة والكسائي (النصب) وقرأ ابو عمرو وحزقوا الكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا تأمل وقرأوا بالرفع في تركوا لعدم الفصل فعمل ان التعليل في كون ناصبة او مخففة بعد افعال التلويق بين على اعتبار المعنى دون اللفظ لا ترى انك تعرف في ارباب ان لا يقوم زيد اذا اردت اليقين مثل اقلارون ان لا يرجع وتصبان اردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون فتنة خلافاً للزاد في لا يجوز امره العلم مجرى خلافتك تنصب في الواقعة بعده الفعل

(٣٠ تصريح في) حتى اذا قال فيه كانه الخ المعطاة للتأويل والجملة باللام المضمومة والجمعة المعطاة للمعطى وهو معنى الفعل واستدلى المفعول كراضية في قوله تعالى عشرة ارضية قاله الشمني فعليه يكون ظاهراً بعد خبر لكن اوصفة المعطى ان صرح وصف الوصف وقال الدماميني والمعنى انه ترك هذا الرجل وقيل في افتاداً كما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه بها من هو مغمور في الاجفة يخرج بدليلنا والحيان يتقدم هذه حالة الغريق ويؤخذ منه ان في لجة المسامحة في ظاهر وهو غير متعين (قوله فتصبان الواقعة) قال الزرقاني مرتب على المعنى وكذا قوله وترفع

(قوله والنوعان الخ) قال الدنوشي لو عبر قوله والامران كان أولى (قوله بعد العلم الصريح) قال الدنوشي الباقي في معناه (قوله وعلى القول بالحرية) قال الدنوشي مقابله أنها اسم واليهذه بعض الكوفيين وأصلها إذا والاصل ان يقول اذا جئتني أكرمك فذف ما تصاف اليه وعرض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور قاله المرادى (قوله بان اعتدل الخ) ظاهر محصور وقوعها خشوا في ذلك وأنه ليس من وقوعها خشوا بخلافه اذا نكرمك ويؤخذ من كلام أبي حيان خلافا له بعد ان نقل فيما لو تقدم معمول الفعل على اذن تخوذا اذن أكرم بطلان العمل عن الفراء وحازته عن الكسائي قال ولا تضيأ حفظه عن النصارى بين مقتضى اشتراطهم التصديق في عملهم لان العمل والحالة ٢٣٤ هذه لانها غير مصدرة ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تصدرف لفظا فهي مصدرة

في التيقان التية للقول  
التاخير اه فقله لان  
النبة الخ يفيد عدم  
التقدم قطعا عند  
الصرى من فيما تقدم فيه  
التداعى وذى فى ان  
يكون المقصود حصر  
الحشوا الذى يعمل معه  
وجوابه الاقسياتى فيما  
اذ سبقها العاطف انها  
تعمل فى غير هذه المسائل  
الثلاث (قوله أو مقدر  
الخ) قال الدنوشي ينافه  
ما صرح به العيني فى شرح  
الشواهد ان ذلك جواب  
للقسم المذكور فى البيت قبله  
خلفت برب الرافعات  
الى معنى

يقول القياى نصها وضميها  
لكن العيني تناقض كلامه  
فانه قال قبل ما ذكرناه  
عنه ولا أقبلها فى موضع  
جزم على جواب الشرط طال  
والرافعات ابل الجميع  
الى يشتركون فى مشيئة  
كأنهم برقصن ويغول

ولا اجره غير مجر اه فترفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعمل عند لا يحصى بحرى وغيره ولا يحصى  
غيره مجر اه والنوعان عند سيبويه جازان والفراء وابن التبارى نصبان بعد العلم الصريح والى  
النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله وبل انضيمه وكى كذا بان • لا يعلم والى من بعد ان  
فانصب بها الرفع صحيح واعتقد • تخفيها من ان فهو مطرد  
ومن غير الغالب وأتردعوهم ان المجدد رب العالمين فانها مخفية من التثنية ولم ترفع بعد علم وان  
التايب (الرابع اذن) والصحيح انها بسيطة لامركية من اذوان أو اذوا وان على الساطعة فالصحيح انها  
التايب بنفسه لان مضمر بعدها (وهى) على القول بالحرية (سوف جواب وزاء) عند سيبويه وقال  
الشلوبى هى كذلك فى كل موضع وقال الفارسي فى الاكثر وقد تمة بعض الجواب بدليل انه يقال أحيث  
فتقول اذن أنشئت صادقا فلا يجازأ عنها قال الرضى لان الشرط والجواب فى الاستقبال أو فى الماضى  
ولا بد من الجزاء فى الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع فى كلام يجابه به كلام آخر ملغوظ به أو مقدر  
سواء وقعت فى صدره أو فى حشوه أو فى آخره المراد بكونها للجواب ان يكون مضمون الكلام الذى هو  
فيهم المضمون كلام آخر وكان القياس الفاعل العلم اختصاصا ومن ثم قالوا (وشرط أعمال ثلاثة  
أمورا أحدها ان تصدق فى أول الجواب لانه حينئذى أشرف محالها) فان وقت خشوا فى الكلام  
بان اعتدما بعدها على ما قبلها (أهملت) وذلك فى ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خيرا عاقلها  
نحو أن اذن أكرمك الثانية ان يكون جواب الشرط قبلها نحو ان اذن أكرمك الثالثة ان يكون جواب  
قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا أنزع أو مقدر (قوله) وهو كثيرة  
(لئن عادلى عبدالعزى عنثها • وأمكنى منها إذا أقبلها)

برفع أقبلها لان اذن لم تصدق لكونها جواب قسم مقدر والتقدير وانه لئن وجواب الشرط محذوف  
وأهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع فى المعنى تبع للشارح  
وضمير مثلها عائد على المقالة التى قالها عبدالعزى بن زين وان لكثير وذلك ان كثير امتدح عبدالعزى بن  
بقيصة فاعجب بها فقال له بمن على أعطك فحتمى أن يكون كتابه فيه علم الى ذلك وأعطاه جائزة  
والعنى ان عاد الامير الى يمنى وأمكنى منها لترك مقالتى الاولى وأتقى عليه ان اكون كتابه كافتلت  
أولا وعبدالعزى بن زهد هو أبو السيد عمر بن عبدالعزى بن زى الله فمضمر وأما قوله  
لا تتركى فيه خطيرا • انى اذا هلك أو أطرا  
بنصب أه لئبان من مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها (فضرورة أو) لا ضرورة (الخبر) أى خبر ان

يقع والنص السير الشديو التميل بفتح الذا ال المعجمة فتوع من السير والضمير فى مثلها  
ولا أقبلها يرجع الى خطة الرشد المذكورة فيما قبله وينظر هل هذا شافى قول الشارح انه وراجع الى المقالة وما معنى خطة الرشد  
وأقول لا يتافى لجهة الامرين وذلك لان الشاعر طلب من عبدالعزى بن زين مروان فى الخليفة عمر وكان نائب مصر عن ابن أخيه سليمان  
الخليفة ولم يل عبدالعزى بن الخليفة وان وقع للامامى ذلك وكان مدحه فاعجب بفناءه فطلب منه ان يكون كتابه فلا حاشته القبول  
وأعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله  
ثم تدم على ذلك يقول الدامىنى انه يجيبه بيمين الكلام وظهر به ذا معنى خطة الرشد ويرى خطة الجد  
محذوف  
يجب ترك خطة الرشد بعد ما • بدلى من عبدالعزى بن زين

(قوله ووجهه في) قال الدنوشي إضافة الجملة الآن لادنى ملازمة (قوله لاحال) قال الدنوشي إثارة اليرحالة العيني انه حال ذكره في شرح الشواهد (قوله واو اوفاه) قال الدنوشي ظاهر ان ذلك شخص بهما وان غيرهما ليس مثلهما فاذا قلت أنا نترجى الى البغاة ثم اذن اقالهم تعين الرفع ولا يجوز النصب وظاهر اطلاق الالفية يقتضي النسبة ٢٣٥ فانه قال \* وانصب وارفعها \*

اذا اذن من بعد عطف وقعا

(قوله أو يفصل) قال الدنوشي ان عطف على متصلا كان وكيف كان جعل منصوبا بعد او بمعنى الا كان حسنا قاله بعض الافاضل انتهى ووجه قوله كان وكيف كان اذا عطف على قوله ان يتصلا اقضي ان الشرط الثالث أحد الامر ان اما ان يتصلا أو ان يفصل بينهما بالقيم الشرط انما هو الاتصال غاية الامر ان الفصل بالقيم مقفّر بحق الكلام ان يقال ان يتصلا ولا يضر الفصل القسم (قوله تشيب الطفل) قال الدنوشي جملة تشيب بالتاء اوله صفة محمّدية عني انتهى ووجه كونه تاءا يعني المثناة فوق لا بالمشناة من تحت ان الحرب مؤنثة بدليل عود ضمير المؤنث اليها في قوله تعالى حتى تضع الحرب اوزارها وهذا بناء على ان فاعل تشيب مضارع شاب وهو الظاهر لعدم احتياج محذوف الرابط من جهة الصفة ويجوز أن يكون تشيب بالياء المثناة تحت والطفل

(محذوف أي اني لا استطع ذلك) أو لا أقدر عليه ثم استأنف بان نصب جملة اني على هذا معترضة بين اذن وما هي جوابيه والاحال لا تتركي اذن أهلا وخفها القرأني عدم اشتراط التصديق والشرطين معجبة القرى وقال الأصمعي البيه وهو مقول بان تتركي لاحال والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله \* ان صدرت \* (فان كان السابق عليها) أي على اذن (واو اوفاه) النصب والرفع باعتبار ما في الرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ووجهه في الكلام ببعض النصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها مدحان غير معتمد على ما قبلها (وقد قرئ في الشواهد) واذن لا يلبثوا فاذن لا يثبتون بالنصب محذوف التثنية فيهما والاولى قراءة ابن مسعود الثانية قراءة أبي بن كعب والغالب الرفع وبقراءة السبعة) فيها والى ذلك أشار الناظم بقوله \* وانصب وارفعها \* اذا اذن من بعد عطف وقعا \* قال في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان ترزقني أزورك واذا احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب رخت وبطل عمل اذن لو توهمها حشا أو على الجملة من مغايرة الرفع والنصب لتقدم العاطف وقبله بتعين النصب لان ما بعدهما استأنف أو لان المعطوف على الاول أول انتهى \* الامر (الثاني أن يكون المضارع بعدهما) مستقبلا قياسا على بقية النواصب واليه الاشارة بقول النظم \* ونصبوا فذن المستقبلا \* (فوجب الرفع في نحو اذن تصدق جربا لما قال أنا أحب زيداً) لانه حال ولا مدخل للجزاء في المحال كما تقدم \* الامر (الثالث أن يتصلا) أي أن يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدهما واليه الاشارة بقول النظم \* والفعل بعد موصلا \* (أو يفصل بينهما القسم) وهو المشار اليه بقول النظم \* أو تله اليمين \* (قوله اذن والله نومي مع محض رب) \* تشيب الطفل من قبل المشذب

فنصب نومي بهما بان مع وجود الفصل بالقيم لا ينافي مع كونهما مع الفصل بهما من النصب هنا كما يمنع من المحرر في قولهم ان الشاة لتجتر فتشحم صوتها وقررها حكاية أبو عبيدة واشترى بها الله ألف حكاية ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القيم ولو كان ظرفا أو عديلا فانه حر من الجملة فلا تعوي اذن معه على العمل فيما بعدهما واعتقروا في المعنى الفصل بلا التافية وابن عصفور الفصل بالخرف وابن بابشاذ الفصل بالتداء والدعاء والكسائي هو هشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكي سيبويه عن بعض العرب الغناء اذن مع استيفاء شرط العمل وهو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها اكثر من جملة على غلظ لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأها كما جاز ما على ليس لانها مثلها في نفي المحال والمرجع في ذلك كلامنا الى السماع

\* (فصل) بنصب المضارع بان مضمره جوابي خمسة مواضع أحدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص (ماض) (اقتطوعه عني أو معني لاقتطاعه مضي) (الاولى عا والثاني بل دون غيرهما من أدوات النفي) (نحو وما كان الله ليغيبهم لئلا يفتخروا) فحذف ويغفر منصوبان بان مضمره بعد اللام عند البصرين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائد وذلك لانه مخوف وهو الجبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيمن وقد صرح الجبر الذي زعمه البصريون من قال سموت ولم تكن أهلا للتسبؤ \* ولكن المصنوع قديساب

فأجل و تشيب مضارع شاب بخرف المضارع صفة محمّدية والعماء محذوف والتقدير تشيب الطفل منهم (قوله بالخرف) قال الدنوشي أي و الجار والمجرور اذا افترا واجتماعا واذا اجتمعما افترا (فصل) \* (قوله ووجوا) أو ترعن قوله بان مضمره كان أو لاني الوجوب قدي في الاضمار لاني النصب (قوله وعالفهم الكوفيون) أي فاعلموا الا انما نصب فقال الجبراني ويزام عمل عامل الاسم في الفعل

(قوله والجواب واحد الخ) قال الدنوشي لعل ان ذلك ضروري لكن التقديم في الثاني اخف منه في الاول لكونه جارا او مجرورا او بصريا  
ان يقول انها ضعفت بالترام حذفها فآخرة تقدم معمول صلتها عليها فيكون هذا جوابا باننا انتهى وبحت فيه بعض الفضلاء بان ضعفها  
يقضي عدم تقديم معمولها لما انعم من التصرف (قوله وزعم بعضهم) قال الدنوشي الظاهر ان هذا البعض هو الشيخ الرضي  
وبعبارة الدماميني تغلظه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى من قبله لعلنا نعلم ان  
حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جازاظهار ان الواجبة الاضمار وذلك لانها كانت ثابتة عن ان اه ونظرا لمعنى  
قوله جازاظهار ان هل معناه وما حذفها ايضا لا (قوله والحق الخ) قال الدنوشي ردل زعم بعضهم التقديم بعد ان رد ما رده قوله بما  
تقدم وتعليقه بقوله لان الكلام الخ تقديره وما ٢٣٦ المأذون من ان الخبر هنا محصور بدأى وما كان القرآن محلا للاقتراع على

قياس ولم تكن اهلا  
لشمس المار وأنا أقول  
بما قاله هذا الزاعم غير  
متعين ويكون ان وصلها  
خبر اعم كان على تأويل  
المصدر المأذون باسم المفعول  
أى وما كان هذا القرآن  
اقتراعى أى مقروى أو على  
حذف مضاف انتهى وما  
قاله ذكره المصنف في  
المعنى قال في القاعدة  
السابعة من الباب الثامن  
ان اللفظ قد يكون على  
تقدير وذلك التقدير على  
تقدير آخر ومثل الآية  
ثم قال فان يفتى مؤول  
بالاقتراء والاقتراح مؤول  
بمفتى (قوله تقدمه نفي)  
قال الدنوشي ظاهره  
عدم تقييد جواز بل كل  
أدوات النفي كذلك ونظر  
ما وجهه الاقول وما وجه  
اختصاص هذا المحكي بل

فهذا لغزلة ما قدر ومن قولك ما كان زيد يريد الفعل أو مقدره واحتج الكوفيون بقوله  
لقد عدلتى أم عمره ولم أكن \* مقاتلها ما كنت حيا لاسما  
اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسم لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك بمنع وهو رضى عجى ذلك في  
صرح ان في قوله \* كان جازي بالعصا أن أجابا وادعوا له تنازع ذكر أن بعلام المحجود ان  
ما كان يفعل ردعى من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين في الجملة ذكر أن مع السين كذلك لا ذكر  
مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان بشرط حذف اللام مجتبا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن  
يفترى ويرد بان أن يفترى في تأويل مصدر مخبر عن القرآن وهو مصدر منه وفي هذا الرد نظر لان المراد  
بالقرآن المأثور ولا القراءة والحق ان هذا ليس عما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه ربنا ونحوه وزعم  
بعضهم ان هذا المحكي لا يخص بكن بل يجوز في سائر أحوالها نحو ما أصبح زيد يفعل وزعم بعضهم انه  
يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيد يفعل ووسع بعضهم الدائرة فحذف ذلك في كل فعل تقدمه  
نفي نحو ما كان زيد يفعل كذا (وتسمى هذه اللام المحجود) من تسمية العام بالخاص فان المحجود عبارة  
عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني والى هذه المسئلة أشار لناظم بقوله  
\* وبعدنى كان حتما أمسرا \* الموضع (الذي يدعوا) العاطفة (اذا صلح في موضعها) حتى المرادقة  
الى (نحو لا زمنك أو تقضى حتى) أى حتى تقضى (وقوله

لا تسهلهن الصب أو أدرك المتى) \* فانتاقت الامال الاصاب  
أى حتى أدرك (أو) صلح في موضعها (الا) الاستثنائية (نحو لا قلته) أى الكافر (أو سلم) أى الا أن  
يسلم (وقوله) وهو زبادا لا اعجم \* وكنت اذا تجررت قنات قوم \* (كسرت كعوبها أو تسقيما)  
أى الا أن تستقيم فلا كسر كعوبها ولا يصلح هنا معنى الى ان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وبغزت  
بالعين والراى المعجبتين عصرت والفتاة بالافاء والنون الرمع والكعوب النواشر في أطراف الانايدب  
وهذه استعارة تليق بشبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصوا بالافساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشا  
عن افسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غررت قنات عوجت حيث بكسر ما ترتفع من أطرافها ارتفاعا  
يمنع من اعتدالها ولا يفرق ذلك الا أن تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف

يكن وما كان وما المنع من أن يكون النفي ولما وان وبلا كما ولم وهل يصح لا كان زيد يفعل أولا  
(قوله لام المحجود) قال الدنوشي يقال جحد بجحد جحدا أو يقال أيضا جحد الرجل فهو بجحد اذا كان ضيقا قليل الخبز (قوله  
اذا صلح في موضعها الخ) قال الدنوشي تبسج فيه لناظم قال الشيخ برهان الدين الانبائي وهو أجود من قول ولده بعدد أو بمعنى الا أو  
والى لانه هوهم ترادف الحرفين وليس كذلك واخر زبه مما اذا يصلح واحدا من في موضعها فانه اذا انتصب المضارع بعد جاز  
اظهار ان انتهى كلامه \* ومثال ذلك وما كان لنشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وقوله المرادفة الى تبسج فيه  
ابن النابلس هو الصواب أن يقول المرادفة الى أو كى يصلح للتقدير ان الثلاث قوله لا أن زمنك أو تقضى حتى فانه صلح  
لتجليل بكي ولغاية بالي والاستئناس من الأزمان بالو يتبع الاول في لا طعين الله أو يفتقرى لوانا في لا تنظره أو يحيى والمثلث  
في لانتان الكافر أو يسلم وما ذكرى بر دعى من زعم ان تقديرها بالامطر دوى من قال أيضا ان تقديرها بكي أو بالي بغير

على

والعلة في نصب الفعل بعد هذه اتم قصدوا التفرقة بين أو الى يقتضي مساواة ما قبلها لما بعده في الشكويين أو الى يقتضي مخالفة ما قبلها لما بعده في كون الاول محقق الوقوع أو مرجح والثاني مشكوك فيهما فاذ قصدوا المساواة رفعوا تقول فاعل كذا أو ترك كذا رفع ترك عند المساواة فن قصدوا عدم المساواة ونصبوا الميزابين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا الى عامل للنصب وليس أو صالحة لعدم اختصامها فاعتبر أن يكون لقوتها مومن أو خواتها مومن النصب به أو قول الشاعر لا جلد لسلك أمة لا يعتدي بي  
 \* يدي صغار طراف وتليدا والنصب ما عند الكسائي وقال القرامون واتفقه من الكوفيين ان نصب ما خلف القول المحذور على ان النصب بان مضمر بعد أو لا بالخالف القول لا بانها حرف عطف ولا عمل لما وراءها عطف مصدر أمر ولا على مصدر متوهم فهاذا قلت لا تنظر انه أو يوجب مولا قتلن الكافر أو يسلم فتقديره ليكون تنظاري ٢٣٧ أو يوجب منه وليكون قتل مني للكافر

أو اسلام منه (فائدة) \*  
 إذا كان ما قبل أو يقتضي شأنا صاع في موضعها حتى يعني الى والا فلا (قوله وتحى التي الخ)  
 قال الدونشري اقتصر على ما ذكر ولم يدل بما قال في انه سهل انها قد تكون انصباء يعني الا كقول الشاعر ليس العطاء من الفضول سماحة

حتى يجوز وما اليك قليل لما قبل انه لا يدل في البت لا مكان جمل حتى فيه على انها معني الى وذ كر فيه ان الغالب كونها للتعليل فينظر ما الاصح (قوله وقارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها) كذا في الذخ وفيه قلب وصوابه اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر (قوله

على مصدر متصلي من الفعل المتقدم أي لا يكون لزوم من أو قضاء منه لمحق وليكون استسهال المعنى للصعب أو ادراك الذي وليكون تلي في الكافر أو اسلام منه وليكون كسري للكوهب أو استسهال تمهنا واليه أشار الناظم بقوله \* كذلك بعد أو اذا يصلح في \* موضعها حتى أو لا \* الموضوع (الثالث بعد حتى) الجارة (ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم) بما قبلها (فحرف تاء التي تبي حتى تقي) قتي \* مستقبل باعتبار زمن التكلم بالار وما قبلها والقائد الى الخطا طلب به (أو) مستقبلا (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلم (فحرف زلوا حتى يقول الرسول) فان قول الرسول وان كان ماضيا فتمت الى زمن الانباء وقصه علينا الا ان مستقبل بالنسبة الى نزولهم لمجي التي ينصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى حتى التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعده فها هو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعده فها هو أسلم حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فاما الاول من أمثلة الموضوع بما يصلح المعنيين معا فيحتمل أن يكون المعنى حتى أو الى أن تقي والمثال الثاني حتى فيه معنى الى خاصة أي الى أن يقول الرسول والى هذا الموضوع أشار الناظم بقوله \* وبه حتى هكذا ضمائر \* حتم \* (و يرفع الفعل بعدها ان كان حالا) أو و لا بالاحمال (مسبدا) بما قبلها (فصله) تم الكلام قبله (فحرف ز يذ حتى لا يرجوه) فلا يرجوه حال لأنه في قوة قولك فهو الآن لا يرجو وسببا عما قبلها لان عدم الرجاء سبب عن المرض وقضيه لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (ومنه حتى يقول الرسول) يرفع يقول (في قراءة تاقم له مؤول بالاحمال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا به) أنهم يقولون ذلك (حيث قد والحال المؤول تفسير آخر وهو أن يقرض ما كان واتعاقب الزمن الماضي واتعاقب هذا الزمان فيه برغمه بالمصارع المرفوعة وفائدة ما عليه بالاحمال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ايراد الاحمال حقيقة أو مجاز لان نصبه يؤدي الى تقدير أن وهي للاستقبال والاحمال بنائي للاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط بيني وذلك لانه لما يتعلق ما بعدها بما قبلها للفظا زال الاتصال للفتى فشرطت السببية الواجبة للاتصال المعنوي جبر المفاصل من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضيلة لثلاثي المبتدأ بالآخر وذلك لانه اذا رفع الفعل كانت حرف ابتداء فاجبة الواقعة بعدها مستأنفة فان قد شرط من التلا تلو وجب النصب فوجب النصب في مثل لن يرح عليه كقبح حتى يرجع اليها موصى لاتقاء الاحمال (ويجب النصب في مثل لا سيرن حتى تطلع الشمس) خلافا للكوفيين

فاما الاول الخ فيه نظر اذ اذا كر شاهد لا مثال وقوله من أمثلة يقتضي انه أتى بجمع منها وهو انما أتى ماثن ويحاجب عن الاول بانه لا مانع من كونه مثلا لا ذراجه الايضاح وان كان يصح أن يراد الاثبات فيكون شاهدا وعن الثاني بان أقل الجمع اثنتان عند بعضهم ولو ذكر المثال التي تعين فيه حتى للتعليل فحواطر حتى تدخل الجنة لكان أحسن (قوله وبسبا) قال الدونشري كان الاولى رفعه عطف على قوله حال (قوله وللحال المؤول الخ) قال الدونشري فظاهر بل صرح بان ما ذكر كر فيه ما ذكر كره المصنف وليس كذلك فل تأمل (قوله وانما وجب رفع الخ) قال الدونشري وجوب الرفع بعد ايراد الاحمال مجاز الا ان في جواز النصب عندهم اذ ارادته كما قدمه فل تأمل (قوله لا تتعاقب الاحمال) قال الدونشري ينظر الماخذ من الرفع فان ما بعدها ماض بالنسبة الى زمن التكلم وتزول الالة تنظر حتى يقول الرسول في كما جاز فيه الرفع يجوز في هذا وقد يقال انما وجب النصب هنا لان الله تعالى في حكمهم ما قالوا وهم انطقوا

الانصب لكون الفعل مستقبلا اذ ذاك والحكي لا يغير فيكون تحليل الشارح وجوب النصب بما ذكره غيره اوضح فليتام انتهى  
وكلمنا ومن كلام الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناطم (قوله بعد فاء السبيوة والمعية) قال الدنوشي كون النصب ضمرا  
ان بعدهما وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان منصوبيه الفتح بعضهم ذهب الى انه منصوب بالواو ونفسها كما في  
أوقاله ابن الاتيبي فها هو مشهور عن الخوفيين ان الواو ناصبة بنفسها لا أصل له في حذف وان كثرة اقله لو لم جل متلقوه (فاثمة)  
قال بعضهم ان الواو المعية ليست واقعة في جوابي ونهاهي واقعة بعد الامور المذكرة وليس ما بعدها جوازا لما قبلها كما في الفاء  
(قوله حال كونها مسبوبة) الخ ٢٣٨ أشار الى أن مسبوبة حال من فاء السبيوة وواو المعية لكن فيه محي والمحال من

(ومسرت) الى البلدة حتى أدخلها وأمرت حتى تدخلها انتقاء السببية) فحين أما الاول فلان طلوع  
الشمس لا يسبب عن السير وأما الثاني فلان الدخول لا يسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السير  
لم يتحقق وجوده فلو رجع لم أن يكون مستأنفا طوعا أو قهرا وما قبلها سببه وذلك لا يصح لان  
ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع السبب في السبب أو الشك فيه قاله المراسي (خلاف أبي مسرحتي  
يدخلها) ومضى مسرحتي حتى تدخلها ترفعهما فان السير ثابت بحقق (وانما الشك في) عين (الفاعل في)  
الاول وفي عين الزمان في الثاني وأجاز الانقش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم  
أخضت أذا نأني على الكلام بانه لا على ما قبل حتى خاصه ولو عرفت هذه المسئلة بهذا المعنى على  
سببه ولم يجمع الرفع فيها وانما معه اذا كان النفي مساطعا على السبب خاصه وكل أحد يجمع فلان (و)  
يجب النصب (في نحو سيري) بفتح السين (حتى أدخلها عدم الفضيلة) فسيري مبتدأ وحتى أدخلها  
خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بالاعبر (وكذلك) يجب النصب في مثل (كان سيري أمس حتى  
أدخلها ان قدرت كان ناصفة) وحتى أدخلها الخبر (ولم تقدر الظرف) وهو أمس (خبرا) لكان بدل قدرته  
متعلقا بنفس السير فان قدرت كان ناصفة وأمس متعلقا بسيري أو ناصفة وأمس متعلقا باستقرار  
مخدوف على ان خبر كان رفعت لان ما بعده حتى حال مسند فضله وحتى فيه ابدائية وعلامة كونه حالا  
أو مؤولا به صلاحية جعل الفاعل موضع حتى واليه أشار الناطم بقوله

وتلوح حتى حالا أو مؤولا \* بما رخص وانصب المستقبلا

الموضع (الراجع والمخمس بعد فاء السبيوة) بعد (واو المعية) حال كونها (مسبوبة) نفي أو طلب  
محضين واليه أشار الناطم بقوله \* وبعد فاجاب في أو طلب \* محضين والواو كالفان تقدم مفهوم  
مع فالتن في شمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقديرا اذ اياه النفي فالاول (نحو) لا يقضى عليهم  
فموتوا والثاني نحو ليس زيد حاضر افيك كمل والثالث نحو ائت فغير آت فتجدتنا والاربع نحو فلما  
تأبنا فتجدتنا والنفي مع الواو كذلك (ولما يعلم الله الذين جاءده وامنكمو يعلم الصابر بن) وقس  
الباقى والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والنهي والاستعظام فهذه سبعة  
مع النفي صارت ثمانية وزاد القراء الترجي مثال الفاء بعد التمني (باليتي كنت معهم فأفوز) ومثال  
الواو بعده (ما بالثائر ولا تكتب) ما مات بتاوتكون النصب في قراءة حمزة وحقق (و) مثال الفاء  
بعد النهي (لا تظفوا في فعل ما يكفضي) (و) مثال الواو بعده (قوله) وهو أو الاسود الدؤلي  
(لانه عن خلق وتأت مثله) \* عار عليك اذا فعلت عظيم

المضاف اليه ولعله لانه  
كجزء المضاف اليه لانه  
لو أسقط لفظ بعد استقام  
الكلام وفهم المعنى  
قماثل (قوله وما كان  
تقليلا الخ) قال الدنوشي  
هذا شمله قوله أو فعل  
فليتامل وقوله كان  
بحرف يعني أن تكون  
فيه كان تامة اذ لو كانت  
ناقصة لوجب حذفها كما  
لا يفتي أي لانه اذا وقع  
الجار والجر ووصلة أو  
صيغة وجب تعطفه  
محذوف وجوبا انما يجوز  
أن تكون موصولة  
أو موصوفة ثم ظهر ان  
شرطا الوصل بالجار  
والجر ور والتشرف  
كونها تامين وهنا  
الجار والجر وافتى قوله  
بحرف ليسا من قبيل  
التم فلاذ كر المتعلق  
(قوله) ولما يعلم الله الذين  
جاءده الخ) نفي العلم  
في هذه الآية يستعمل

في نفي العلم كما قاله ابن عبد السلام في مجاز القرآن وبينه المصنف في شرح الشنودة ما حاصله  
ان اخبر عنهم جاهدوا ولم يصبر واقل يتعلق علم الله بمجاهدهم وصبرهم لعدم وقوعه العلم وان كان عام يتعلق فالتعلق  
بالاشباع على ما هي عليه وانما يتعلق بمجاهده هؤلاء وعدم صبرهم (قوله باليتي كنت معهم) قال الدنوشي يمكن التمني  
أيضا بالانحوا أو لا رسول منافي خبرنا وبلا قوله لونهان فنشهد ومنه ان ما لا وقال جواب عن انشائي قد بدرو ودناو نغيا الخ  
وما ذكره المصنف والشارح من ان التمني والترجي من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر التفتا في في المعلوم ان الترجي لا طلب فيه  
وانما هو ان تقابل الأمر لا يوفق بحصوله انتهى واختل في التمني ففهم من قال انه حالة تفانية يلزمها الطلب ذكر جميع ذلك شيخ  
الاسلام أحمد بن حنبل في العبادي في حاشية جميع المجموع وشرحه لعل (قوله في قراءة حمزة وحقق) قال الدنوشي قد قدر ان النصب



في تكذيب وفي كون بعده معا ووافقهما ابن عمر في نصب نكحون ففعلوا بالاقون قرؤا بالرفع فيه (قوله وشرط النبي الخ) ينظر هل ذلك خارج بقوله أولا يحضن (قوله ما نافي سري الخ) قال الدوشري في هذا البيت رد على العلامة في سبابة حيث نصب فندس في محالته جواب بالقائه وهو محجوج به قال العيني في شرح الشواهد قلت له ان يقول هذا ضرر ورد انتهى وفيه نظر (قوله وهو بعد الصوت الخ) قال الدوشري قال العيني وهو بعد هذان الصوت فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت والشارح حذفه فليتام له (قوله انما حذفه الشارح لظهور وان معنى بعد الصوت بعدهما وليس هذا مما يحتاج لتام (قوله بعض الروح) ٢٣٩ قال الدوشري قال الشيخ الاسلام زكرا

في حاشية شرح ابن المصنف

وشرط النبي عدم التقص بالا فلو نقصت النبي بالامحيز التصيب نحو لا تضرب الامعر افي غضب فيجب في غضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعه السيوطي (و) مثال القاء بعد الامر (قوله) وهو أبو النجم العجلى (ما نافي سري) عن قاضيها \* الى سليمان فندس (جحا) والغنى بقية من ضرب من البر والفسح الواسع (و) مثال الواو بعد (قوله) وهو الاعشى او المحطشة فيما زعم ابن عيسى أو يبعة بن جهم فيما زعم الزمخشري أو دنا بن شيان العمري فيما زعم ابن بري (قلت ادعي وادعوا) ان اندي \* لصوت ان ينادي داعيان فانقوم مضارع منصوب بان مضمر وجوه يا بعد الواو واندي فعل من النداء بقية من وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعاق به وان ينادي يفتح الهمزة وكسر الدال خبران وداعيان تثنية فاعل ينادي والمعنى قلت لما ينادي ان يجتمع دعائي ودعائك فان أرفع صوت وأبعد دعاء داعيين معا (وقد اجتمع النصيب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يلعبون بهم الآية) وتماها بالقاء والعشري يردون وجهه ما عليه من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فقطر دم فتكون من الظالمين (لان قطر دمهم جواب النفي) وهو ما عليه من حسابهم من شيء (وتكون جواب النفي) وهو لا تطرد على طريق الفاء والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذا لا يتطاهر هان فتكون جواب قطر دمهم وهما جوابان للطلب أو النفي والجواب لا يجب والنفي الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال القاء بعد الدعاء قوله رب وقتني فلا أعدل من \* سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض قوله بالان الكرام ألا تدنو اقتصر ما \* قد حدثوك فخارا \* كن سمعا وبعد التحضيض قولك هلا تقيت الله فغفر الله وهو والعرض متقاربان يحجمهما التبيين على الفعل الآن في التحضيض زيادته كيودحت وفي العرض ليناور فقا به الاستفهام قوله هل تعرفون لباقي فار جوان \* تقضى فيريد بعض الروح للجد

وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضرب بفتح الجاء ذلك فان الضرب اذا وقع بتعديريك مصدر مستقبل منه والترجي سائي قال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو ولا بعدوا احد من أربعة وهو النفي والأروا والحق وذلك اقتصر الموضوع في التمثيل عليه وقال أبو حيان ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الاستماع له (واختر) النظم (تشييد النفي والطلب معضن من النفي التالي تقرأ بالهمزة (و) من النفي (التلويح) آخر (و) من النفي (المتنصص) بالاول (فخواما تقي فاحسن اليك) بالرفع (انذار الاستفهام المحقق) وانما أردت أن تحمل مخاطبتك على الاقرار والاعتراف بآبائه اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح

الصحة (قوله يحضن الخ) قال الدوشري أي فرفع الفعل حيث كان الاولي ان يقول يكونهما محضن مثلا أو بتحصنهما ومثل ابن مالك في شرح الكافية للنفى غير الخاض باربعة أمثلة وتبعه عليه اولده وهي ما انتا الابدان قد خدنا ما تزال اتنا قد خدنا وما قام فياكل الاطعمه وقوله وما قام فاما ثم في دنيا \* فيطبق الالباتي هي أعرف وفي الاخيرين نظر فان النفي اذا انتقص بالابعد القاء حاز النصيب على سيده واشتد عليه فينطق الالباتي هي أعرف قاله ابن الانباضي في شرح الالفية واحتراز يكون الطلب معضن المصدر نحو متقاورضيا وعن لفظ الخبر نحو رحم الله زيد او غفر الله عن نحو قوله تعالى كن فيكون لان الطلب انما يكون من متكلم مخاطب وهو معلوم في الاول والمراد بالمتكلم انما هو الثاني قاله ابن الانباضي واحتراز قوله فاما الجواب عما اذا

كانت لغيره العطف نحو ما أتينا فحدثنا يعني نفى الفعلين وعما إذا كان ما بعدهما مستقفا أو أعيا نصب إذا قطعه بهما في الخبر أو  
السببية (قوله) ثبت بهذا أن الاستفهام التقريري (الخ) قال الدونشري وقع للزحشري بأنه قال في قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل  
هذا الغراب فأورأى سرأ: أي أن انتصاب ٢٤٠ أوراى بأن في جواب الاستفهام قال في المغني وهو فاسلان جواب الشيء مسبب عنه

والمواد إذا تسبب عن  
العجز قال الدماميني أقول  
قال التفتازاني في محتمل  
أن يكون الاستفهام فيه  
لأنكار الإبطالي فيفيد  
الشيء وهو سبب أي أن  
لم أعجز وأرأى وقيل هو  
من قبل أعصى ربك  
فيعفوك عنك بالنصب  
لنفسه سبب الانكار  
التوبيخ على الآخرين  
وبشعر بأنه في العصبان  
وتوقع العفو من ربك  
بخلاف العقل حيث يحتمل  
سبب العقوبة سبب العفو  
ويكون التوبيخ على هذا  
المحل فكذلك هنا نزل نفسه  
منزلة من جعل العجز  
منزلة للمؤاكلة على  
التعكيس المؤكد للعجز  
والقصود عما يهدي إليه  
غراب (قوله) فلان زال  
للفني قال الدونشري  
لوقال فلان زال الخ لكان  
أحسن (قوله) فلا يعتدون  
قال الدونشري برده قول  
الإنشائي أن الفعل في  
الاعتذار على ضمير  
مبتدأ والمقتدر فهم  
يعتدون ووجه إرادته  
لنفس المعنى على الأبيات  
ثم رأيت الشيخ زكرا

تخصر معنى قولنا الممزة للقر ربنا الخ الحيات الخطاب إلى الإقرار بما قد كان تقول أضربت زيداً ولا  
يكون غرضك أن يعلمك أمر لم تكن تعلمه ولكن أردت أن تقره أي تخبره على أن يعرف فعل قد فعله  
أه والمعنى أنت أتيتني فأحسنت إليك على حد قوله تعالى أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده لأن  
في النفي إثبات قال في التلخيص وهذا من أدمن قال أن الممزة مفعلة للقر رباً أي عا دخله النفي بالناهي اه  
ثبت بهذا أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا نصب المضارع في جوابه لعدم محض  
النفي وما ورد منه من نصب ما امرأه ضرورة النفي وإن كان تقرر بالأول أنه جواب الاستفهام (و) الثاني (نحو)  
ما زال ما يتناقض ثنائياً الثالث (نحو) ما أتينا إلا ونجدنا فان معناه ما الأبيات فلا تلزم وجوب رفع  
الفعل بعدها ما الأول فلان زال للفني وقد دخل عليه النفي ونفى النفي إثبات وأما الثاني فلا يتناقض  
النفي بالأول في نحو ما أتيتني فأكرمك أربعة أوجه أحدها أن تقدير القاء لغيره عطف النفي للفعل على  
نقط ما قبلها فيكون شركه في إعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبله مرفوع والمعطوف شرك  
المعطوف طبعه وكانت قلت ما أتيتني فأكرمك فهو شركه في النفي الداخل عليه الثاني أن تقدير القاء  
لغيره بالسببية وتقدر الفعل الذي بعدهما متعاقبا ومعنى استثناءه أن تقديره خير المبتدأ محذوف فيجب  
الرفع أيضاً فيحاول الفعل من الناصب والجار والمفعول ما أتيتني فأكرمك لكونك ما أتيتني وذلك إذا كنت  
كارها لآتيانه والفرق بين هذا الوجه الذي قبله في النفي أن النفي في الذي قبله يشمل ما قبل القاء وما  
بعدها وفي هذا الوجه نصب النفي إلى ما قبل القاء خاصة الثالث أن تقدير القاء لمعطوف مصدر الفعل  
الذي بعدهما على المصدر المؤول عما قبلها يتقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب  
حينئذ النصب والمعنى ما يكون منك أتيان يعقبه مني أكرام بل يكون منك أتيان ولا يكون مني أكرام  
الرابع أن تقدير القاء أيضاً لمعطوف مصدر الفعل الذي بعدهما على المصدر المؤول عما قبلها ولكن بتقدير النفي  
منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لأنه مسبب عنه وقد تنفي ويكون المعنى ما يكون منك  
أتيان فكيف يكون مني أكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان (و) احتراز (من الطلب  
باسم الفعل و) من الطلب (عالمه الخبر وسياق) الكلام عليهم ما بعد أن سطر (و) احتراز بتقيد القاء  
بالسببية (و) تقييد (الواو بالمعينة) فالقاء العاطفة على صريح الفعل (نحو) ولا يؤذن لهم فيعتدون فانها  
معية (ومن الاستثنائيتين) فالقاء العاطفة على صريح الفعل (نحو) ولا يؤذن لهم فيعتدون فانها  
للعطف) فطعنت يعتدون على لفظ يؤذن فهو شركه في رفعه وفي النفي الداخل عليه وكأنه قيل  
لا يؤذن لهم فلا يعتدون ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفي لم يتعجب المعنى لأنهم لا يعتدون ولا مثل  
لا يقضى عليهم فيصيروا ولكنه أوفى الرفع لتناسير رُوس الأسماء القوام فوق ابن عصفور بان الأذن  
والاعتذار متغايران بالقصد أو اتقاء الموت لا زعم من اتقاء القضاء عليهم ولم يقصد نفه كما يقصد نفى  
الاعتذار وبأنه لو وقع القضاء عليهم لم يوافق الأذن سبب الاعتذار (و) القاء الاستثنائية (نحو) (قوله)  
وهو جميل صاحب بيشة (ألم نسال الرب القوام فينطق) • وهل يجزئك اليوم بيد اسماني  
فينطق مرفوع وهو مني على مبتدأ محذوف أي فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالقاء (فاتها) فيه  
(الاستثنائية) (لا للعطف ولا للسببية) (إذا العطف يقتضي الجزم) لما بهما لكونه معطوفا على مجزوم وهو

قال في حاشيته قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتدون أي فهم يعتدون قال البيضاوي  
عطف يعتدون على يؤذن ليدل على نفي الإذن والاعتذار عقبه مطاوعا وجعله جوابا لدل على أن عدم اعتذارهم لعدم الإذن وأؤمر  
فلان لم يعتذر لكن لا يؤذن لهم فيه ومن ثم مثل ما بن هشام للعاطفة وهذا الركن الخارج في جملته مثالا للاستثنائية لأنه يقتضي  
ثبوت الاعتذار مع اتقاء الإذن كافي قولنا تؤذنا فاعتذرنا بالرفع (قوله) ولو قرئ (الخ) قال الدونشري أي ويكون حينئذ المعنى

تسال

على الوجه الرابع المار في كلامه (قوله لينتون) كذا في كثير من النسخ أثبت النون والضواب حذفها كما في بعض النسخ لان الفعل منصوب بـ مضمرة ودل على التعليق (قوله والسما في الخ) قال الدونشري وعبارة العيني والسما في الارض لا يتبشيا (هـ) تنبيهه  
الحق الكوفيون بالواو ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحد في الماء الا دأب ثم يغسل منه وجوز ان المالك فيه الرفع والنصب  
وردا به نصير المعنى التي عن الجمع بين البول والاغسال وليس المحرك خاصا به بل لوال في المالم فقط كان داخل تحت النهي ويجوز  
فيه الجزم أيضا اهـ من شرح ابن الانباري وفيما رده على ابن مالك نظر لان الرفع يلزم عليه أيضا ان النهي عنه بول فيه يكون بعده  
اغسال منه لا مطلقا لا يكون مطلق البول فيه داخل تحت النهي وقد يقال فائدة قوله ثم يغسل منه الاشارة الى حكمة النهي عن  
البول وفي حفظه ان حكمة النهي منه ما هو للشياطين فحديت أن يكون من يبول فيحصل له الصرع فهو نهي ارشاد اهـ وما  
اعترض به ابن الانباري على ابن مالك ما عوذ من كلام التبروي في شرح مسلم ٢٤١ وقد أجيب عنه فأنظر حاشيتنا على الافية

في باب الجواز (قوله  
واذا سقطت الغاء) أي  
لم يوث بها (قوله المحض)  
قال الدونشري التقييد  
بغير واضح لما سيجيء  
من قوله ولا خلاف في  
جواز الجمع بعدهما اهـ  
ووجه كلام الشارح جل  
آله على العهد الذي كرى  
وكون القالب في النكرة  
إذا أصبحت معرفة ان  
تكون عينا (قوله معنى  
الجزاء) يحتمل ان  
الاضافة بيانية أي  
معنى هو الجزاء والمراد  
بالجزاء المسببة عن  
الطلب ويحتمل أن  
الاضافة حقيقة وهي  
على معنى اللام والمراد  
بالجزاء فعل الجزاء لان  
الجزاء يطلق عليه كما  
يطلق على المسببة وقول

تأمل (والسببية تقتضي النصب) له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب بانه قد  
جاء الرفع مع تحقيق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذر عن كإصرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها النصب  
صحيح على قول الأكثر قال في المني والاحتج ان القافية للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل  
وحده وانما بقدر النجوى بون كذا وليسوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف اهـ والرفع المنزل والقواء  
بفتح القاف ومذهبا كثر من قصره الخالي الذي لا يتبعه وبالبداء الفقر الذي يبيح من سلكه  
أي يهلكه المولى بفتح السين المهمل القاع المخلص الصنف (وتقول) مع الواو (لا) كل  
السكوت وشرب اللبن بالرفع على الاستثناف (اذلهمته عن الاول فقط) وأختله الثاني  
وكأنك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن (فان قدرت النهي عن الجمع) بينهما (فصحت) على  
ارادة العدة وكأنك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن (أو) قدرت النهي (عن كل منهما) على  
حدته (جزمت) على العطف وكأنك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب  
والجزم في حالتى العطف انه في النصب من عطف مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد  
من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل (واذا  
سقطت الغاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) المحض (وقصد) بالفعل الذي سقطت منه الغاء (معنى  
الجزاء) الطلب السابق عليه (جزم الفعل) والمراد بقصد الجزاء انك تقدر مسددا عن ذلك الطلب  
المتعمد كما ان جزاء الشرط مسدود عن فعل الشرط واختلف في تحقير حازه فافهموه ويجهلونه (جوابا  
لشرط مقدر) فيكون مجز وما عندهم باداة شرطه ومقدره وفي فعل الشرط (لا) جوابا (لطلب) المتقدم  
فيكون مجز وما بنفس الطلب وهو قول التحليل وسيدويه والسيوطي والفارسي ثم اختلفوا في علمه فقال  
التحليل وسيدويه انما جزم الطلب (لتنصنه معنى) حرف (الشرط) كان أسما الشرط انما جزم لذلك  
وقال الفارسي والسيوطي انما يتعين الجزاء الذي هو حرف الشرط المقدر كان النصب بضر باي قولك  
ضر باي بدالتية تعني اضرب لا تنصنه معناه (خلافا لراعي ذلك) ومذهب الجمهور رأى جع لان المحذف  
والنصنه وان اشركا في انها خلاف الاصل لكن في النصنه تغير معنى الاصل ولا كذلك المحذف  
ولان نائب الشيء يؤدي معناه الطلب لا يؤدي معنى الشرط لان الارجع في ضر بايذا ان زيدا

(٣١ تصرح في)

الشارح والمراد بقصد الجزاء بشر لا ولا واد الثاني لقدر لفظ فعل كما  
قدر بعد حذف حرف ولعله غير الاسلوب اشارة ويجوز كل (قوله معنى الشرط) الشرط ثلاثة اطلاقا حرف الشرط فعل الشرط عقد  
السببية والمسببية والشارح اختار الاول فقد عرف فلاضافة على معنى اللام ويجوز ارادة الثالث فلاضافة بيانية قوما الثاني فلا يتصور  
ارادته هنا قد تكرر (قوله) ولان نائب الشيء الخ قال الدونشري مردود بان ما يتأقصد اسم الشرط وعن جهة الشرط ولستد له على ما دلا  
عليه قطعا وحرف النداء ليس متدال على المحذور الزمان الذين هم امدلول الفعل التي هي نائب عنه موضع قوله والطلب الخ اهـ ويمكن  
أن يجاب بان المراد ان نائب الشيء يؤدي معناه المقصود قوله ولان الارجع في ضر بايذا الخ قال الزرقاني هذا بالنسبة الى القول  
الثالث القائل بان الجزم بالطلب لانيا يتعين الجزاء كان النصب بضر بالخ وكون الارجع ان النصب بالطلب الفعل المحذوف مبني على  
راي المصنف قال في شرح القطر ولا يجوز في قولك ضر بايذا أن تعتقد ان زيدا معمول لضر باي خلافا لقوم النحويين لان المصدر

هذا التامحل محل الفعل وخده بنون ان وماتة اول اخر بيز بدا وانما يدا منصوب الفعل المحذوف الياصب للصدر اه واعتزض عليه في ذلك بان الشرط المذكور وهو ان يحل محله فعل مع ان أو ما غناه في المصدر غير النائب عن الفعل اما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الاصح قال في التسهيل فصل يحى بعد المصدر الكائن بديلا من الفعل معه ولعله على الاصح البديل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والاختصاص اه قال ابن عقيل في شرحه ذلك الجمل هو ايضا قول الزاج والقارى وخشب المبرد والسيرافى وجاعة الى ان عامله نائب المصدر المبدل من لفظه والصحيح الاول بديل اضافة المصدر اليه قال تعالى فضرى بالرباب اه والفرق بين المصدر النائب عن الفعل وغير النائب عنه ان النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدر بل بجهة نيابة عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع ان أو ما غناه بخلاف غير النائب فانه عمل بجهة المصدر ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور (قوله نحو تعالوا آت) قال الدنوشى قال في المغنى وأما قول بعضهم في قل تعالوا آت ما حرم بكم ٢٤٢ عليكم أن لا تشر كوايه شيان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغرامفسن وبه

يتخلص من اشكال ظاهر محجوج للتاويل قال الدمامي الاشكال هو ان ما من ما حرم موصولة وان لا تشر كوا بكذا واخر مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لان انهم الاشرع لا علمه فيجوز ذلك الى التاويل باذعان لا زائدة لا ثانية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم (قوله خذ) قال الدنوشى امر من أخذ صفوف القاء شذوذ او نظيره من امر وكل من اكل وقدوت الميزة التي هي الغافق في خاصة مع او العطف قال الله تعالى وأمر اهلب بالصلاة وهذه الاعمال لادراج لها (قوله صفة

منصوب الفعل المحذوف الى المصدر لعدم حوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك (نحو تعالوا آت) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع الجر من القام هو آت وقصده الحزم بجزم بحرف شرط مقدروا التقدير تعالوا ان تأتوا آت عليكم فالتلاوة عليهم مسبقة عن مجيئهم وعلامة جزم محذوف الواو ومثله وهزى اليك يجزع النخلة تساقط فانه جزم وما يتناق السبعة بخلاف) خذ من أموالهم مذكاة تظهرهم قططهم هم فروع يتناق السبعون كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تظهرهم وانما يأخذ منهم صدقة تظهرهم قططهم هم صفة لصدقه ولو قرى بالجزم على معنى الجزم على عتق في القياس وبخلاف (نحو فقهى من لذل ولبارئى في قراءة الرنغ فانه قدر مع فاعله حلة في موضع نصب) صفة قوليا لاجواب الملب كاقدر من جزم) وقس على ذلك بقية أنواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله

وبعد غير النفي جزم اعتمد • ان تسقط ألفا والجزء اقد قصد

وأما النفي فلا يحزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتوا بحد ثنا يحزم بحد ثنا خلافا لجازى والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على النسبية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتعديت (وشرط غير الكسافى) من النحويين (لصحة الجزم بعد النفى صحه وقوعه ان لا في موضعه) وهو ان تضع موضع النهى شرعا مقرونا بالانافية مع صحة المعنى قاله الموضوع في شرح القطر والمرادى في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهى ان تضع • ان قيل لادون تخالف يقع انك تضع ان قيل لا لانهية بالمأوشر حملى ذلك الشامى (فن شم) يقع اناء المثلثة أى من أجل هذا الشرط (جاز لا ند من الاسد تسل الجزم) لصحة قوله ان لا ند من الاسد تسل لان السلامة مسبقة عن عدم الدنو (ووجب الرفع في نحو لا ند من الاسد أكل) لعدم صحة قول لا ند من الاسد أكل لان الاجدى أكل لان الاكل لا يتبع عن عدم الدنو وانما يتبع عن الدنو نفسه وهذا الشرط ما جعت البعثة على الرفع في قوله ولا تثنى تستكثر (وأما قوله) صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة (فلا يقرب مسجدنا يؤت) (قوله صفة

لولا) قال الزا فى استشكل جعله صفة بناء على ان نبي الله صلى الله عليه وسلم مات قبل والده ان دعاه التي قد يختلف فلا تلبس بموته قبله لم يرم ثم معلوم ما يورث من الاتيان وراى هذا المستشكل ان الجملة مستأنفة لا صفة واجب ان دعاه الاتيان قد يختلف وقد وقع لتبنيته محمد صلى الله عليه وسلم انه سأل في ثلاثه أمور واستجبت له في اثنين وتأخرت الاجابة في الثالث وقد اعترض من القول بالاستئناف بيان مفاد الجملة حينئذ الاخبار واخبار الاتيان لا يستطفت قطعوا واجب بان هذا الاخبار باعتبار غلبة الظن لان نبي الله ذكر ما كان مستغلب على ظنه ما عتقى وبه ولا يرمه اه وذكرا لجمال السيولى الاشكال في شرح عقود الجمان في باب الانشاء ونقل جوابه المذكور عن الطيحي ثم قال وأجاب الشيخ بهاء الدين بان المراد ان النبوة والعلم قد حصل في حياته وقد ذكرنا في حاشية الفاكهى ما يندب الى الرجوع اليه (قوله وهو ان تضع الخ) قال الدنوشى ينظر ما رجع الضمير في قوله وهو الخ (قوله عن عدم الدنو) لا يخفى ان هذا التامسب من كون لانا قية وانما لكونها ناهية أن يقال لان الاكل لا يتبع من الانتهاء عن الدنو به يعلم ان هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لانا قية وانما لكونها ناهية لان تعين أخذها ولما لا يستدل بها أحدها مدعاة

(قوله ونزال) قال الدنوشي مشكل في نزال وأخوانه فإنها مستقمن التزول (قوله ٢٤٣ وحشاش الجحيم) قال الدنوشي عبارة

الشواهد وحشاش الجحيم  
والشبن المعجبة يقال  
حشاش نفسي جشوا إذا  
هضبت اليك وهو مهووز  
اللام وحشاش الجحيم  
والشبن المعجبة أيضاً  
من الجحش وقال حاشاش  
نفسى بمعنى قشت (قوله)  
ومذهب البصريين أن  
الترجى (الخ) قال الدنوشي  
الهمهم الى الآن وجه  
منع البصريين النصب  
بعد الترجى وما الفرق  
بينهم وبين التثني ثم رأيت  
الشيخ زكريا حاشية  
بدر الدين بن مالك قال  
قوله أو لتقدم ترج يقتضى  
أن الترجى ليس يطلب  
وليس كذلك بل هو  
كالثنى من كل منهما مطلب  
باللازم لا بالوضع وعليه  
يقال فالترجى بالطلب  
الوضعي التثني دون الترجى  
وعلى مذهب الفراء  
الترجى وهو اختيار الناطم  
للاشكال اه وهو  
صريح مما توقفت فيه  
(قوله لكثرة استعمالها  
الخ) على الادمىنى في  
المثل الصافي ذلك بقوله  
بعد المرجوع المحصول  
وهذا أشبه الحالات  
والمكانات التى لا طماعية  
في وقوعها (قوله وفي  
الأزناش وسماح الجحزم  
الخ) فيه نظراً لأنه يلزم من  
(فصل) \*

يرجع التثوم (فالبحزم) في ثؤنفاً تحذف الياء (على الابدال) من يقر ببدل اشتمال (لا) على (الجواب)  
لنهي لعدم صحة أن لا قرب ثؤنفاً لان الابدال إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولا يشترط الكسائي  
قيل والكوقيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لادن من الاسديا كلك  
بالنصب وفي التزول لا تحذف والى الله كذا فيصحبكم بعذاب يقول أى طاعة للنبي صلى الله عليه وسلم  
لا تشرف بصيبتهم مهورى ولا تتناول بصيبتهم بالحديث لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب  
بعض وأجاب البصريون بأنه لو صرح القياس على النصب لم يصح الجحزم بعد التثني قياساً له على النصب  
و بصيبتهم من تشرف أو تتناول ويضرب بعدكم وفي رد القياس ذكر فاتهم قائلاً يجوز الجحزم بعد  
التثني كما تقدم (والحق الكسائي في جواز النصب باللام) بالفعل (ما دل على معناه) أى الأمر (من اسم  
فعل) مطلقاً سواء كان فيه لفظ الفعل أم لا (تحوزال فخركم) وصفه عندك وواختصاراً جى وابن  
عصفور بعد التزول وترك وتحوها فيما فيه معنى الفعل وهو رفعه ومعناه بعد صومه وتحوها ما فيه  
معنى الفعل دون حرفه (أو) ما دل على الأمر من (خير) مثبت (تحو حبسك حديث فينام الناس)  
نصب ينام عند الكسائي خاصة فيسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة لغيره كقوله صير  
الموضع بحرودن كقولهم لان المجموع حبسك ينام الناس واختلاف في اعرابه فقال المرادى مبتدأ  
وخبره محذوف أى حبسك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في  
معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثلث لان النصب انما هو  
باضماران والفاصل طعنى مصدر متروهم ونزال وحسبك وتحوها ما لا دل على مصدر لانها غير مشتقة  
(ولا خلافة في جواز الجحزم بعدها) أى بعد اسم الفعل والخبر المثلث (اذ سقطت الفاء) لعدم مقتضى  
السبيل والى ذلك اشار الناطم بقوله والاعران كان بغير اقل فلا \* تنصب جوابه وخبره مقبلاً  
(قوله) وهو عمرو بن الاطناية الانصاري  
وقولى كما حشاش وحاش \* (مكانك تحمى أو تستريحى)  
فحزم تحمى في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثنى وقولى مصدر مبتدأ خبره مكانك  
تحمى على حد قولى لا اله الا الله وحشاش الجحيم والشبن المعجبة والمهزة ارتفعت وحاشاش الجحيم والشبن  
المعجبة فقتل من الثنيان (وقولهم) أى العرب (اتقى الله ما فعل خيراً شى عليه) الجحزم يشب لان اتقى  
وفعل وان كانا هين ماضيين تظاهروا بالخبر لان المراد بهما الطالب (أى ليتنى الله وليفعل) فلذلك  
يجزم في جوابيهما (والحق الفراء الترجى بالتثني) في نصب الفعل المقرون بالفاء مدله مضمره وجوبا  
(بدليل قراءة حفص) عن عاصم (فاطما النصب) في جواب لى أبلغ الأسباب والى ذلك اشار الناطم  
بقوله والفعل بعد الفاء في الرجاء نصب \* كتصبا الى التثني ينصب  
ومذهب البصريين أن الترجى ليس له جواب منصوب وما ولو اقراء النصب بان فعل أشربت معنى  
ليت لكثرة استعمالها في وقوع المرجوع وتوقع المرجو لا تزم التثني وفي الأزناش وسماح الجحزم بعد الترجى  
يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين  
\* (فصل) \* (نصب المضارع) (بان مضمره جواز ادم) (أحرف) (خمس أيضاً) مضمره أرض اذا عا (أحدها  
اللام) الجارة اذا لم يسهلها كون ناقص ماضى منى ولم يقرن الفعل بلا وهو المشار اليه بقول الناطم  
\* وان عدمه \* لان اعمل مظفر أو مضمره (تحوها ما نالهم) (أرب العالمين) (وأمرت) لان كون أول  
المسلمين) فاضرت في نفسهم وأظهرت في كون وما ذكره الموضع من ان الناصب هو أن هو مذهب جمهور  
البصريين ومذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها تو كيداً وقال  
سماح الجحزم النصب بدليل ما من الجحزم بعد اسم الفعل والخبر المثلث اتفاقاً والخلاف في النصب بعدمها

(فصل) \*

(قوله لتباعدن ان المحذوفة) قال الدوشري يؤخذ منه ان اذا ظهرت بعدها تكون هي الناصبة (قوله علقما) قال الدوشري من نادى خيم عني (قوله فاسوله معطوف) قال الدوشري قيمه مساعده او وجعل المسامحة المعطوف في الحقيقة المصدر المؤول من ان والفعل الذي هو اسوله ٢٤٤ (قوله حتى من غيم) قال الدوشري وفي بعض النسخ من غير (قوله او ارسالا) فيه دليل على ان

المصدر المقدر من ان  
والفعل يكون نكرة وقوله  
في المعنى أنهم حكموا المصدر  
لان وان المقدرين للمصدر  
معرف بحكم الضمير في انه  
لا يذهب معناه اذا قدر  
للمعرف لاقتضاء الاسم  
ذلك لانه يجب كونه  
معرفة كالضمير وقدرنا  
ذلك سابقا (قوله وتقر  
عيني) قال الدوشري  
فاثمة يقال قررت عينه تقر  
اذا كان معها باردا ولا  
يكون ذلك الا في القرع  
وهو مشتق من القرو يقال  
سخت عينه اذا كان  
دمها حار ولا يكون الا في  
الترخ وهو مشتق من  
الخنوفه جاسخن من  
باب ظرف ومن باب نصر  
(قوله ابن مدركة) قال  
الدوشري الذي في شرح  
ديوان الحماسة للتبريزي  
ان هذا البيت لانس بن  
مدرک غيرهما وروي  
البيت على غير هذا الوجه  
هكذا  
انى وقلى سليك بعد مقتله  
كاثور يضرب سلكا فافت  
البحر  
فعل هذا الاشهاد فيه (قوله  
أعقله) قال الدوشري

من عقلت القتل اعطيت دية (قوله معطوف على قتل) قال الدوشري فيه نظر ظاهر لان  
الصحيح ان المعطوف وان كثر معطوف على الاول لكن قد ذلك بعضهم غير بخوفهم اي يعني المعطوف عليه بناء على ان الصحيح مطلق  
منه الياء من والى والبعض المقتضيه الكمال بن الممام كالمعطوف الدوشري في باب العطف (قوله وقلى ليس في تاويل الفعل) اشترط  
تعلب الناصب اللام كما قالوا لكن لتباعدن ان المحذوفة قال ابن كسان والسبب في يجوز ان يكون  
الناصب ان المقدره بعد ها وان يكون كي ولا تبعدن ان ذلك دليلهم صحة اظهار كي بعدها فتصل لنا  
قولان اذا قلنا اللام ناصبة وتولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام العاقبة نحو قوله القطه  
ال فرعون ليكون لهم عدوا وخرنا ولا ما لا ويسد هي الزائدة نحو انما يريد الله ليهذه عتكم الرجس  
(فان سبقت) اللام (بالكون المذکور وجب اضممار ان كثر) حكمه وتعليله (وان قرن الفعل بلا نافية  
او زائدة مؤكدة وجب انماها) الثلاث في مثلان وهما اللام كي ولا من غير ادغام وهو ركيك في  
الكلام والى ذلك اشار النظم بقوله ذوبين لا ولا من جر التزمه انماها وان (تحو لا يكون للناس عليكم  
حجة) بادغام النون في لا الناقية لتعاقب غير جيمها (لثلاث اهل الكتاب) بادغام النون في لا المؤكدة  
والحاصل ان لا بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضممار وذلك بعد لام المحذوف وجوب الاظهار وذلك  
اذا اقترنت الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كي ولا من العاقبة ولا ما لا التوكيد (و) الاحرف (الاربعة  
الباقية) من الاحرف الخمسة التي تضمن ان بعدها جواز او الواو والقوا ثم اذا كان العطف بها (على  
اسم) صريح (ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن جهم المري  
ولولا رجال من رزام امرأة \* واكر سبيح او اسوله علقما  
فاصوله معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل وزدام هي من غير المصدر (نحو) وما كان  
لشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا في قرأة غير نافع بالنصب) باضمار ان بعد  
أو والتقدير وان يرسل وان يرسل في تاويل مصدر منصوب (معطافا على وحيا) وأما تقدير الواو  
ارسالوا وحيا مصدر ليس في تاويل الفعل (وقوله) وهو الشخص المسحى ميسون الكلابية زوج  
معارة ابن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنة يزيد  
(وليس عبادة وتقر عيني \* أحب الى من ليس الشفوف)  
فتقر منصوب بان مضمره جواز او هي والفعل في تاويل مصدر مرفوع العطف على ليس بالواو العاطفة  
على قولها قبله ليست تخفف الارواح فيه \* أحب الى من قصر متبني  
وفي بعض النسخ ليس باللام وهو مخفف بنه عليه الموضح في شرح بانت سعاد (قوله  
لولا تو وقع معتر فارضيه) \* ما كنت أوثر أترابا على تربي  
فارضيه منصوب بان مضمره جواز او بعد القامون وأرضي في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير  
لولا تو وقع معتر فارضاني اياه وتوقع ليس في تاويل الفعل والمعتبر بالعين المهملة والتاء المشنة توقع المعترض  
للمعروفه الاتراب جمع تريب بكسر التاء لا توقع وسكون الراء تريب الرجل من يولد في الوقت الذي يولد  
فيه فيساويه في سنه المعنى لولا تو وقع من تصرف عن فعل المعروف وارضاوه ما أثر الشاهر المساوي لغيره  
في السن على المساوي له في سنه (وقوله) وهو اتس بن مدركة المحتشمي  
(انى وقلى سليك أم عقله) \* كاثر يضرب سلكا فافت البحر  
فاعله مضارع عقل منصوب بان مضمره جواز او دمته وان أعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلى  
والتقدير وقلى سليك أم عقلى اياه وقلى ليس في تاويل الفعل وسليكا بفتح الصغیر اسم رجل مقول قتلى

من عقلت القتل اعطيت دية (قوله معطوف على قتل) قال الدوشري فيه نظر ظاهر لان  
الصحيح ان المعطوف وان كثر معطوف على الاول لكن قد ذلك بعضهم غير بخوفهم اي يعني المعطوف عليه بناء على ان الصحيح مطلق  
منه الياء من والى والبعض المقتضيه الكمال بن الممام كالمعطوف الدوشري في باب العطف (قوله وقلى ليس في تاويل الفعل) اشترط

محتل أول أن والفعل محل المصدر في عمله كما هلان قتل على في سلك لا يقتضي تاويله بالفعل فإنه إن التمثيل بهذا البيت هنا مناف لما لو في باب أعمال المصدر قوله فإعاف الماء أي لكدرته أو لثقله العطش والعرب ٢٤٥ ترجمان الرحمن هي التي تصد

وكالو وخبران والمراد بالثور ذكر البقر لأن البقر تبه فماذا أعاف المسامحة فيضرب بليد المسامحة وقد معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعاول على المسامحة صدر البقر عنه فيضرب به صاحب القربة فيخص عن المسامحة وهو المناسب للتبعية الأولى لأن القرض من وقوع الفعل به نحو من غيره (و) أحسن والموضع بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع مسلة لا لا والام فانه في تاويل الفعل (وقول الطائر فيضرب بليد الذباب بالرفع) في نصب (وجو بالان الاسم) وهو طائر (في تاويل الفعل) وأل الدخالة عليه اسم موصول في وقوعه لا ابتدأ فاعلها أعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف في نصب بوجه معطوف على صلة آل واعطفها بالقاء لم تحتاج إلى ربط والذباب خبر المبتدأ وصح عطف الفعل على الاسم لأن الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صلة الموصول (أي الذي يظفر) فيضرب بليد الذباب فيحصل من كلامه أو لا أو آخر أن لغاها الواو حالتين خاليتين فيها: أحدهما أن يعدلن وحالة يجوز فيجب إذا كانت الفاعل مسبوقة الواو والجملة بعد في أو طلب محضين أو معنى إلى أو لا ويجوز إذا عطف على اسم خالص من التأويل بالفعل وأن ثم تشارك في الجموز دون الوجوب وأسلم في النظم العاطف فقال وإن على اسم خالص فعل عطف \* نصيبان ثاباً أعرف حذف (ولا نصب الفعل) المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة) وهي النجسة المذكورة في وجوب اضمار أن والنجسة المذكورة في جوازها (الأشاذ) وهي في ذلك على قسمين فارة بكون في الكلام مذكراً فيجس حذفها وفارة لا يكون فالأول (كقول بعضهم سمع بالمعدي خير من أن تراه) نصب سمع باضمارة والذي حسن حذفها من سمع ذكره في أن تراه فالة الموضوع في شرح الشذور وقول طرفة ألا بهذا الزجرى أحضر الوحي \* وإن أشهد الذات هل أنت غلدي

ينصب أحضر بان مضمرة وثوبه وان أشهد (و) الثاني كقول عامر الغدلي \* ونهنت نفسي بعدما كنت أفعله \* بالنصب (وقول آخر خذ الص قبل ياخذك) بالنصب (وقراءة بعضهم بل تقذف الحق على الباطل فسلمته) نصب بدمعوراء الحسن تأمر وفي أعيد بالنصب فحذفت أن فيمن وليس معها ما يحسن حذفها والمجرب شاذ واليه أشار الناظم بقوله وشذ حذف أن ونصب في سوى \* ما رفاق قبل منه ما عدل روى وفيه إرشاد إلى أنه لا يقاس عليه بذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين إلى أنه يقاس عليه وأجاز الأخفش حذف أن قياساً ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمر وفي أعيد وسمع بالمعدي في رواية الرفع فيها وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفه إلا في الأما كن العشرة المذكورة فحذف أو نصبت (فصل) وهو حازم الفعل نوعان حازم بالفعل واحد هو (أعرف) أربعة) أحدها لا الظلية فيها كانت نحو لا تشرك بالله أو دعاً نحو لا تؤنخذنا) أو الاتماس نحو لا تفعل فأنهى من الأعلى والدعاء من الأدنى والاتماس من المساوي (وخرجهما على المتكلم) المبدوء بالمعز قوال المبدوء بالنون حال كونهما (مبينين للفاعل نادر كقوله) وهو التابغة القيناني

(لا أعرف من بر باحوراً مدامعها \* عرفات على أعقاب أكارو) فلا نهاية وأعرف مجزئاً ومؤكداً بالتون الخفيفة مسبوقة في ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه المسببة قام السبب أي لا يكن رب فاعر فهو الرب بر من مهملة تنوابع من موحدتين القطيع من البقر الوحشية في الجور يضم الحاء المهملة جمع حوراء من المحورقة جتن وهو شدة بياض العين في

المساواة نفس الاعرف كونه التماساً (قوله) وهو شدة بياض العين (الخ) أو شدة بياضها وسوادها أو سادرة حذقتها أو سواد العين كلها مثل الظلام لا يكون في بني آدم بل يستعار لها كذا في القاموس قال اللغامي والمراقد البيت الأخير - زهر في وصف بقر الوحش وانما هي مسودة كل العين الآن يكون أو أود الألبان طارقي الاستيعارة اهـ وعلى هذا فكان ينبغي للشارح ذكر المعنى الأخير

(قوله الواسع البطن) قال الزرقاني فظاهره أن المراد الواسع المحقق وهو ظاهر قوله العيني العظيم البطن وفي كلام الشارح نظر لان الدماميني اعترض على المعنى بأنه لم يقصر في القاموس والصحيح الا بالاكول فكيف يجمع الشارح بين الاخرين لكن قال شيوعنا يمكن أن يقال لا تخالفه لانه ليس المراد العظيم كبر الجرم الذي يشبه الحمل بل المراد العظيم المعنوي وهو الاكول أو لا وكان الشارح فهم ان ما قلنا واحدا فجمع بينهما (قوله قليل) قال الدونشري ينظر ما الفرق بين القليل والتادر الذي عبر به في الاقصار والظاهر ان القليل يقع في القرآن بخلاف التادر ٢٤٦ (قوله وأقل منه جزمها الخ) قال الدونشري جعل هذا في المعنى ضعيفا واقتصر على قول

الشاعر لتقم أنت الخ  
ورأيت فيه فلتقتضي  
بالفعل لا يقي قبل اللام  
قال الدونشري اقتصر  
على التمثيل بالبيت  
ليرجح دعوى الضعف  
ولا يستكبر وقد ذكره  
في حرف اللام انه قرأ جماعة  
فذلك فلتقروا وفي  
الحديث التاخذوا بما فكر  
(قوله فلتقتضي حوائج  
المسلمين) في هذا تصريح  
بجميع حاجه على حوائج  
قال المصنف في التذكرة  
مسئله في درة الغواص ان  
لفظة الحوائج بما غلط  
الناس في استعمالها  
وعلمني أن الحريري  
لم يحفظ لتصحیح هذه  
اللفظة شاهدا بل أنشد  
لبديع الزمان  
فسيان بين العنكبوت  
وجوسق  
وقم اذا لم تقض فيه الحوائج  
ولم يسمع قوله صلى الله عليه  
وسلم استعينوا على قضاء  
الحوائج بالكتمان وقوله

شده وسادها وما معهما فروع مجرور أو أراد بها العميون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال وأراد الفعل  
مر ذات حال من رر بالوصف بما بعده والاعتقاد جمع عقب وعقب كل شيء آخره والا كوار جمع كور  
يضم الكاف وهو الرحل بادانه (وقوله) وهو الوليد بن عقبة لا القر زدي  
(اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد) \* لما بدأ ما دام فيها المحراض  
فلا نهاية أو دعائية كما في المعنى ونعد مجزومها وهو مستدالي المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر  
لان المتكلم لا ينهي نفسه الا على المخازن بلام منزلة الاخيه ودمشق تكسر الذا لالمهمة وقطع الميم  
وقد تكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والمحراض يضم الحيم وبالضاد المعجمة الاكول  
الواسع البطن وعني به معا وتقرض الله عنه (ويكثر) جزمها فعل المتكلم بمن في الفعل (تجولوا) خرج  
ولا يخرج لان المنهي غير المتكلم (وهو) انما هو الضيق المناسب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرج حتى  
أحد ولا يخرجنا حذف الفاعل وانبت عنه ضمير المتكلم وهدل عن الفعل المدعو بهاء الغيبة الى  
المدعو بالحزم والتمسك من الاستناد الى ضمير المتكلم على حدالاتفتان الغيبة الى المتكلم  
وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للفعل طرقة لبعضهم عبارة الشارح وتجب فعل  
المخاطب والغائب كثيرا وقد نصب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب في الكثير ولم يفضل في  
المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق الظاهر الكافي في التسهيل وليس أصل لا الطلبية  
لام الامر زيدت عليها الالف فانتفعت خلافا لبعضهم وليس لان الالف لا تجز ومان بلام الامر ضميرة  
قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكبائي (و) الثاني (اللام الطلبية) أو كانت فتقولين في ذو  
سعة أو دعاء فتقولن عليا (بك) أو التماسا فتقولن يا امرئ الاعلى والدعاه من الادنى والالتماس  
من المساوى (و) جزمها فعل المتكلم المدعو بالخزم والمدعو بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل  
قليل) لان المتكلم لا يامر نفسه (فتجو) قوله صلى الله عليه وسلم (قوموا فاصلا لكم) أي لا حاكم والباء  
زائدة وقوله تعالى (ولنعلم خفاكم) فاصل وتحمّل مجزومان بلام الامر فعلا من مجزوم الاول حذف  
الباء ملامح من الثاني السكون (وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب فتجو) قوله تعالى (فبذلك  
فلقروا) بالياء المتناهية فوق (في قراءة) لعثمان وآبى وأنس وزيد (وتجو) قوله صلى الله عليه وسلم  
(لتاخذوا ما صافكم) وقول الشاعر

لتقم أنت بالبن خير قريش \* فلتقتضي حوائج المسلمين  
وزعم الزاجي انها لغة جديدة والتجهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب أقل من جزمها فعل المتكلم (و)  
قالوا (الاكثر الاستعانة هنا) وهو جزم فعل المخاطب (بفعل الامر) فتجوا فزجوا واخذوا وقموا أصل لام

ان الله عبدا خلقهم لحوائج الناس وقوله اطلبوا الحوائج عند حسان الوجه الى أن قال وقال ابن السكيت في كتاب الطلب  
الالفاظ ان حاجتهم على حاجات وحاج وحج وحوائج فذهب قوم الى أن حوائج مجزوم أن يكون جمع حواء كبحار ثم قدمت  
الياء على الجمع ودليل حوائج قوله من كان في نفسه حوائج يطلبها \* عتلى فان له نهارا بحار وغلط الاصمعي في  
هذه اللفظة فعلمها مولده نحو وجها من القياس لان نحو جارة وقارة لا يجمع على أن الرائي والسجبة ثلثي حكياعن  
عبد الرحمن عن الاصمعي أنه رجح عن هذا القول وكان الحريري يجر به الا القول الاول (قوله في قراءة لعثمان) قال الدماميني من  
قرا في التاخذوا الفوتية يعقوب وليس قرا منه شاهدا اذا اصبحت في الشاذانه ما واء القاء التاء العشر وقرأ يعقوب من العشر



فيستلزم لا شيء انتمس الشارع في مروهذه التمر على ذكره ولم يذكر يعقوب كجعل الدماميني (قوله خلافا لابي موسى الخ) قال الزرقاني  
قال الدماميني وذهب قوم الى انها تدخل على لفظ الماضي فتصر في لفظ المضارع ومعنى المضى باق فيه ونسبه بعضهم الى سيبويه  
وجوهه بان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال في المحنى الداني والاول هو الصحيح لان نظيره هو المضارع الواقع بعد  
واقول الثاني لا نظيره (قوله لان الشرط الخ) هذا احسن من قول الرضي وكان ذلك ٢٤٧ لكونها فاصلة قوبة بين العامل  
المحرفي واشبهه ومعه عمله

الطلب السكون لان الأصل عدم المحركة لكن منع منها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن  
معتذر فكسرت وقد فتحت عند سلبها فاذا ضل علم الواو أو الفاء أو ثم رجعت الى سكونها الاصل غالباً  
(و) الثالث والاربع (ولم) احتجنا (ويشتركان في) أمور في (المحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفي)  
والجزم والقلب للضمي (وجوز) دخول همزة الاستفهام عليهم ما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه  
ويبنى معناه ويقلب زمانه الى الماضي وفاقا لرد لا نه قلب اللفظ الماضي الى المضارع خلافاً لابي موسى  
وقسب الى سيبويه (وتنفر) لم (من) لا (بمضاحه) أدام (الشرط) نحو وان لم تفعل فابليت رسالتك ولا  
يجوز ان لا تفعل لان الشرط لم يمتثل تقول ان قام زيد قام عمر ولا يلزم مثلاً القول ان قد قام زيد  
فصرد بين النفي والاثبات وانما تقع بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقر بيمين المحال  
والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعنده قلبه الى الاستقبال (و) تنفر لم أيضاً بجواز انقطاع نفي  
منغيباً فيجوز هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ مذكوراً لان المعنى انه قد كان وهذا ان قيل هل أتى على  
مذكور قاله الموضع في شرح القطر تبعاً لان ما لا يقال في المحاشي لا دليل في هذا ان قبله هل أتى على  
الانسان حين من الدهر فالتى انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك المحل لا مطلقاً له بخلاف ما كان نفي منغيباً  
مستمر الى زمن المحال (ومن ثم) أي ومن أجل ان نفي نفي لم يجوز انقطاعه (حاز) أن قال في لم (لم يكن)  
الانسان شيأ مذكوراً (ثم كان) شيأ مذكوراً (وامتنع) لم (أن يقال) لما يكن ثم كان فافيه من التناقض  
لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر تفيد جدي في الماضي  
نفيها لاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في المحال قاله الدماميني (وتنفر) لم  
عن لم (بجواز حذف جزمهما كقاربت المدينة ولم) بحذف الجزم (وأي) ولم (ان دخلها) وذلك لانها نفي لقد  
فعل والفعل قد بحذف بعد قد كقوله وكان قد (فاما قوله) وهو ابراهيم بن علي بن محمد المرعي  
أحفظوا بعدك الى استودعها \* (يوم الاعراب ان وصلت وان لم)

أي وان لم تصل (فضرورة) بالاعراب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة والقاف المهملة التبعاء  
(و) تنفر لم أيضاً (بتوقع ثبوته) أي بتوقع نفيها (فحوى) بل لا يتوقعوا عذاب أي الى الآن ماذا قوله  
وسوف يذوقونه (ولما يدخل الايمان في قلوبكم) أي الى الآن ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا  
تقتضي ذلك والعلة فيه أن لما نفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فها نفي فعل ولا دلالة فيه على  
التوقع والتوقع في الماضي لا لازم كان التوقع بعد ذلك ومن غير الغالب ندم بليس ولسا ينفعه الندم  
(ومن ثم) أي من أجل ان لما ضل عليها التوقع (امتنع) أن يقال (لجميع الضمندان) لاستحالة  
اجتماعها وتوقع الاستيعال محال وقد تنقارض ان المصدر يقول فيجزم بان وينصب لم وقد تهمل لم  
جلا على لا الثانية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالمحار من ثم قال الفراء أصل لم لا فاندلت الالف  
مبهما كجاء في ان أصلها فاندلت الالف فزاد الهمزة في النظر الى الخلاف في حقيقة تها وعنده  
(و) النوع الثاني (حازم) لفعلين (وهو) إحدى همزة كلفوهي بالنظر الى الخلاف في حقيقة تها وعنده  
(أربعة) أنواع حرفي باقيا وهوان) بكسر الميم وتسكون النون وهي أم البواب (وحرف على الاصح وهو

بعد ذلك حاصل قيل اخبار الله تعالى بذلك (قوله في المحال) لوقال يدل في الى كان أظهر (قوله وتنفر) خلافاً (أو) الدماميني أن لم النفي  
فعل وهو بما يجوز حذفه للدليل (قوله وتوقع المتعطل محال) فيه نظر لان المحال وقوع المتعطل لا وقوعه الا ترى أنه قد شئ (قوله في جزم  
بان) كقوله اذا ما غدا وقال ولدان أهلنا \* فمالوا الى أن ما لنا الصين فخطب وقوله وينصب لم كقراءتهم لم نشرح وانما  
جعل التقارض بين أن ولم لاين لمول لان لن تنقصر كقوله لن نجيب الا من من وحاتل من \* سلك من دون بانك الحجة



من ذلك فإذا فصل الشرط فيه كلمة كان (و) تارة يكونان (عكسه) مضارعاً فاضياً (وهو قليل) حتى  
 خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء من تبعه جواز في الاختيار (فجوز) قوله صلى الله عليه وسلم (من  
 يعمل ليله القدر أيماناً واحشاً بالغفر له) رواه البخاري (ومنه ان نشأ نزل عليهم من السماء أية فظلت)  
 أعناقهم لها خاضعون فظلت ماضٍ وهو معطوف على الجواب وهو تنزل فيكون جواباً (لأن تادم الجواب  
 جواب ورد النظم) في شرح التسهيل (بهذين) الحديث والآية (وتجوزهما على الأكثر من ادخسوا  
 هذا النوع بالضرورة) وقالوا لا تاذأ عملنا الاداء في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضياً كنا قد هيأنا العامل  
 للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز ولا أكثر من أن يجيىء عن الحديث بأنه تجوز روايته بالمعنى فليس  
 نصافي الدليل وعن الآية بأنه يقتضي التامع لا يتغير في المتبوع ويتحصل من قول النظم وما مضى  
 أو مضارعين تلقيهما أو متخالفين تسع صور لأن الشرط له ثلاثة أحوال فإنه يكون ماضياً للفظ أو  
 مضارعاً أو يامن لم أو هو مجزى بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعاً منها ثمان تجوز  
 في الاختيار اتفاقاً واحدة تختلف فيها وهي أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً أو يامن لم كافي  
 الحديث والآية (ورفع الجواب المبني بماضٍ أو مضارع منفي بل قوي كقوله) وهو زهير عديج  
 هرم ابن سنان (وإن أتاك خليل يوم مسئلة \* يقول لأعائب مالي لا حرم)

يرفع بقوله وإلى ذلك أشار النظم بقوله \* وبعد ماضٍ دفع الجزاء حسن ذلك أن الاداة  
 لم تمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قرينه فلا تعمل في الجواب مع بعده المراد بالتحليل هنا القصر  
 المختل الحال وليس المراد به الصدق والمسئلة مصدر سأل يقال سألته سؤالاً ومسئلة ويرى مسئلة  
 مكان مسئلة وعلى هذا أشبه الجمهوري والمسخة والمخافة والمجرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر  
 كالمجرم ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره أي لأعائب مالي ولا عني حرمان على أحد الاحتمالات  
 (وتجوز أن تعبر أتم) يرفع أقوم لأن مجزى لم لا عمل للاداء فيه فهو كالماضي (ورفع الجواب غير ذلك  
 ضعيف) واليه أشار النظم بقوله \* ورفعه بعدمضارع وهن \* (كقوله) وهو أبو ذؤيب الغنلي  
 فقلت تحمّل فوق طوقك أنها \* مطبعة (من ياتها لا تضيرها)

يرفع بضميرها (وهليه قرأه طلمعة بن شليمان) في الشواذ (أي أنها تكونوا يدرككم الموت) يرفع يدرككم  
 ووجه ضعفه أن الاداة قد علمت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب متغير بوجه هندسي وبه  
 على زمة التقديم والتأخير أو اضمار الفاعل الأول عنده أولى أن تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع  
 المذكور كقوله \* إنك أن بصرع أخوك تصرع \* والبرد يقطع بتقدير الفاء فيها لأن ما يحل محلها يمكن  
 أن يكون له لا ينوي به غيره وهذا التخريجان ضعيفان لأن التقديم والتأخير يجوز في الجواب  
 ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلاً خلاف الأصل وخلاف فرض المسئلة لأن الغرض أنه الجواب  
 واضمار الفاعل غير القول مختص بالضرورة

(فصل) بشرط في الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلاً غير ماضٍ المعنى فلا يجوز أن قام زيد أمس  
 فب وأما قوله تعالى إن كنت قلته فقد علمته فالعنى أن ثبت أني كنت قلته والثاني أن لا يكون طلباً  
 فلا يجوز أن قام ولان لا تقسم والثالث أن لا يكون جامداً فلا يجوز أن عسى ولان ليس والارابع أن  
 لا يكون مقروناً بتجرب تنفيس فلا يجوز أن سوف يقيم والحامس أن لا يكون مقروناً بتأنيد فلا يجوز أن  
 قد قام ولان قد يقم السادس أن لا يكون مقروناً بتجرب تنفي غير ولا فلا يجوز أن ياتي بما يقم ولان لا يقوم  
 انما قد ذلك فتقول كل جواب يصح جعله شرطاً بأن كان ماضياً اللفظ دون المعنى جبر دامن قدومه  
 أو مضارعاً جبر دأ أو لا فالاكثر خلوه من الفاعل ويجوز تأنيدها وسبق الماضي على حاله ويرفع

(قوله فقلت تحمّل)  
 خطاب للسمعي وقوله  
 انها أي القرية مطبعة  
 أي مملوءة بالطعام  
 (فصل) \*

(قوله وكل جواب الخ) ضابط ذلك أي لا يصح ابتداء الجواب أداة الشرط وجميع ذلك ابن المصنف بقوله فاعل جواب الشرط حتم قرأته \*  
 بقا اذا ما فعله طالبا في كذا حامدا أو مقصدا كان أو بقا \* ورب وسين أو بسوف أو بآق كذا اسمية أو كان منفي ما وان  
 من يحد عا بعدنا قد عدنا قال الدونشري ولو قال بدل الشطر الثاني من البيت الاول بقا اذا ما كان ذا طلب آق كان أشمل اذلا  
 فرب بين الطلب بالفعل وغيره كما صرح به ٢٥٠ الشارح وزاد عليه بقوله كذا ان يكون مجوعا مع الجزاء \*

المضارع نحو ومن جاء بالسنة فكبت وجوههم في النار وتوحيق يؤمن به فلا يخاف قاله الشارح  
 وقال غيره اذا رفع المضارع فاجواب جملته اسمية والتقدير فهو لا يخاف قال المرادى وهذا هو التحقيق  
 اه بعدنا (وكل جواب مجتمع جعله شرطا) نحو وعما شرط (فان القام محبة) لتربطه بشرطه لان  
 الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وحصلت القام ذلك لما فيها من معنى السببية  
 ولناستبنا الجزاء معنى (وذلك) من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يستعقب على  
 الشرط كذلك والاستعقب جعله شرطا (الجملة الاسمية) نحو وان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير  
 فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت قد ير صفة مشبهة فكيف تقدم معومها  
 عليها قلت قدمضي في بابها ان عملها في الظرف وبعديها لسانها من راحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم  
 (و) الجملة (الطلبية) نحو ان كنت تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهي  
 والدعاء ولو بصيغة المخبر والاستعظام والعرض والتحضيض والنهي والترجي ولا تطيل أمثلتها فان ذلك  
 مثال للمثال الواحد لا بنائه التي بالشاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد  
 (وقد أجمعنا في قوله تعالى) وان تحذركم في ذلك الذي ينصركم من بعده فجملة من ذا الذي ينصركم  
 اسمية لان صدرها اسم وهو من طلبية لان من فيها الاستفهامية وهي مبتدأ وذا اسم اشارت خبرها والذي  
 نعت به أو بيان ويجعل ان تكون ذا ملغاة والخبر الموصول بالجملة جواب الشرط (والتي فعلها) ما مضى  
 اللغني نحو ان كان قبضه قد مضى قبل فصدقت قاله الموضف في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على  
 اضمار قد مضى فقد صدقت والتي فعلها (جامد) نحو ان ترفي أنا أقل منك ملا ودا فعسى ربي أن يؤتي  
 خيرا من حيثك (أو مقررون) بقدر نحو ان سرق قد مضى في قوله من قبل (أو تنفيس) نحو وان تعاسرتم  
 فستر ضعه أخرى (وان خفتم علة صوف بغني الله) من فضله (أو لن) نحو وما تفعلون من خير فلن  
 تكفره أو ما تخفون ان توليت فحسأ لتكفرن (أو) أو ان نحو ان تقيم ان أقوم والمحال ان القام تدخل  
 لا متاع الجملة من أن تقع شرطا لما اذا ما أو لما اقترن بهما من في أو انبات فلا ولا ثلاثة أنواع الجملة  
 الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة أنواع أيضا ما وان الناقبات والثالث  
 ثلاثة أنواع أيضا قد لفظا وقد تدبرا أو السين وسوف (وقد تحذف الغاء في الندرة) قوله صلى الله عليه  
 وسلم لا في من كسب لسانه عن اللقطة فان جامد صاحبها أو الاستعجم بها أخرجه البخاري أو (في الضرورة)  
 بقوله (وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله تعالى عنهم  
 (من يفعل الحسنات الله يشكرها) \* والشر الشر عند الله مثلال  
 أراد الله يشكره ما هو عن المبرر ان منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية بمن يفعل الخير فالرحن يشكره ويرد  
 بالحديث المتقدم (و) بنحو (قوله)  
 ومن لا يزال يتقاد لفي والصبا \* سيلقي على طول السلامة ما  
 أراد فيسليق بالفاء أي سيو جدم أن في معنى وجدا إلى الربط بالفاء أشار الناظم بقوله  
 واقرن بفاحته اجوابا لجعل \* شرطا لان أو غيره هالم ينجعل

وفي سورة الانعام قد  
 جاسمتنا  
 وكالها اذا في اسمية  
 وأداتهم  
 يكون اذا أو ان تكن متبنا  
 وبين اذا والقام مجتمع بأن في  
 ومع اجتماع قيل فاسمه  
 منصتا  
 وقوله في سورة الانعام  
 الخ هو قوله تعالى وان كان  
 كبر عيلك الى آخر الآية  
 (قوله وقد أجمعنا) قال  
 الدونشري قد يقال عليه  
 لان ان جملة في ذا الذي  
 ينصركم من بعده غير طلبية  
 اذا الاستعظام فيها ليس  
 حقيقة لان المعنى فلا  
 أحد ينصركم من بعده  
 فهو معنى التي وقد يقال  
 انها طلبية لفظا وفيه  
 نظر (قوله أو ان) قال  
 الدونشري قال بعضهم  
 يستثنى من ذلك جواب  
 اذا المقترن به فانه  
 يجوز عدم اقترانه بالفاء  
 كما قال سبحانه وتعالى واذا  
 وآل الذين كفر وان  
 يتخذونك الاهزوا  
 فليتل (قوله والجملة  
 الطلبية) قال الدونشري

صطفا على الجملة الاسمية من عطف ما بينهما وبين المعطوف عموم وخصوص وجهي فاهما يجتمعان في نحو (ويجوز  
 قوله تعالى وان تحذركم الخ وتنفرد الاسمية في نحو وان يمسك الخ وتنفرد الطلبية في نحو ان كنت تحبون الله (قوله والثالث  
 ثلاثة أنواع الخ) قال الدونشري فيه جعل قد السين وسوف اثباتا ومعناها اثباتا وهو ممنوع اذ قد يقال ما قد قام زيد ما  
 سوف يقوم وما سيقوم فليتل ثم تاملت خروج حدث الصواب ما قاله الشارح ومعناه ان قد السين وسوف في ظرف اثبات لا يكون

الفعل بعدها الامتثال قوله والجواب جلة اسمية) قال الدونشري مثال الطلبة التي لا تدخل عليها اذا الفعائية ان عضي زيد اذا و  
له وانما يقال قول له ولا يقال ايضا ان يعز بذا لما عرو قائم وانما يقال فاعمر وقائم (قوله وقيل يجمع بين القاء واذا الخ) رأيت  
بخط المصنف قال الرعشري في تفسيره حتى انما فتحت بأجوج وما جوج لا يتفاوت بعتف على فتحت جواب الشرط فاذا هي  
واذا الاولى في موضع نصب المعنى الذي دل عليه فاذا هي شائعة وفيه نظر لانه كمن تكون القاء الجوابية واذا الفعائية مجتمعتين  
على محل واحد للجوابية ويكن توجهه على ان يكون أراد ان جواب اذا ساقط من التقدير ٢٥١ والتعذر اذا فتحت وافتتحت  
ذهلت ابصارهم يدل

على ذلك قوله ان ناصب  
اذا ما دل عليه فاذا هي  
شائعة وعلى هذا فيكون  
تجوز في قوله ان فاذا هي  
جواب الشرط وانما  
حقيقته انه دليل الجواب  
في هذا كما وجواب القسم  
المقتضى عن الشرط جوابا  
للشرط لاجل ما ذكرنا  
وقرر به منه تسمية نائب  
الفاعل فاعلا وانما يصح  
ان تجعل شائعة هي  
الفاعل لان ما بعد القاء  
لا يعمل فيما قبلها الا في  
باب اموا ما بعد اذا الفعائية  
لا يعمل فيما قبلها مطلقا  
(فصل) \* قوله وهو  
قيل في السذورانه  
ضعيف والرفع جائز  
والجزم قوي وقد بحث  
الموضع الجزم والرفع  
نحو فان يشاء الله يختم على  
قلبك وبيد الله الباطل  
ويدل على الرفع استئناف  
الظاهر وهو اسم الله معه  
مع تقدم ذكره وعدم  
التعريض به في ويحق وهو

(و يجوز ان تفتي اذا الفعائية عن القاء) في الربط لهما اشبهت القائمة كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الابد  
ما هو معقب عما بعدها فافتتحت مقامها (ان كانت الاداة) الجازمة (ان) لهما باب الجوازم الشرطية  
او كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لهما تبيين في كونها لهم باب الشروط غير الجوازم (والجواب)  
فيهما (جلة اسمية) موجبة (غير طلبة) وغير مقرونتان التوكيدية (نحو وان) تصبهم شيعة بما قدمت  
أيديهم اذا هم يقتلون) في محلهم بفتح ملون جواب ان والربط اذا الفعائية فتعذر اذا دعا كم دعوة من  
الارض اذا انتم تخرجون فانت تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة اذا الفعائية فتعذر يجمع بين القاء  
واذا الفعائية تأكيذا داخلان من ذلك قال الله تعالى فاذا هي شائعة ادسار الذين كفر وقال  
الرعشري اذا هذ هي الفعائية وقد تقع في الجازمة اضافة مسد القاء فاذا جازم القاء مع ما تواتر على  
وصل الجزاء فيتاكد قول اذ هي شائعة او فهي شائعة كان سديدا اه والى خلف اذا الفعائية  
لقاء أشار الناطم بقوله \* وتختلف القاء اذا المفاجأة  
\* (فصل) \* واذا انتقضت الجملتان (جلة الشرط وجلة الجواب) ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء او  
بالواو فلا يجزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا أو جلة  
(و دفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمره وجوبا لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع  
بعده الواقع بعد الاستفهام (وهو قليل قرع اعاصير عينه في غير السور) على الاستئناف (وبما فهم  
بالجزم) عطف على لفظ محاسنكم (و) قرأ (ابن عباس) وأبو حيوة والاعرج في غير السبعة (بالنصب)  
بان مضمره وجوبا بعد القاء (وقرئ يهن) أي بالرفع والنصب والجزم (أضاف قوله تعالى من يفضل  
الله فلا هادي له وينزههم) فالرفع على الاستئناف وبه قرأ أبو عمرو وعاصم مع الباقين مع التثنية  
والجزم بالعطف على محل جلة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وجزم مع الباقين بالنصب بان مضمره وجوبا  
بعد الواو ولم أقف على من قرأ به والى ذلك أشار الناطم بقوله  
والفعل من بعد الجزاء ان يقرن \* بالفاء أو الواو بثلاث فـ  
(واذا توسط المضارع المنفرد بالفاء أو الواو بين الجملتين) جلة الشرط وجلة الجواب (فالوجه الجزم)  
بالعطف على الشرط بالجرم والفتاوى محلا (و يجوز بالنصب) بان مضمره وجوبا بعد القاء أو الواو واليه  
أشار الناطم بقوله وجزم أن نصب لفعل أنرفا \* أو أو ان بالجملتين كنتفا  
وامتنع الرفع الا يصح الاستئناف قبل الجواب قال سيويه سألت الخليل عن قولك ان تأتي فتحدثني  
أو وتحدثني أجد ذلك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه هو بالنصب مصرح به (كقوله  
ومن يقتر بنا ويخضع فؤوه) \* ولا يتجس ظلمنا أقم ولا هضما  
الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الابه والمضمر بالصاد المعجمة من قولهم هضم أخاه اذا لم ينصفه ووجه

عده بغير ضم لغو القوى ما رجحه كارجح النصب في يعلم الذين لانه وجد نصب آخر وهو فتح اللام قبل الميم واذا قرأه الكوفيون  
وأبو عمرو وابن كثير ولم يقرأ أحد من السبعة بالنصب في خفي (قوله ودفعه على الاستئناف) معنى الاستئناف البناء على مبتدأ  
مخدوف وذلك لان في كون الواو عاطفة لجلة اسمية على فعلية لكن صرح في الخفي بان الواو الاستئنافية ليست عاطفة (قوله وامتنع  
الرفع) قال الدونشري كان شيئا الامام ابن قاسم يقول لما سئل عن الرفع وتكون الجملة متعترضة تنوي كلامهم إشارة اليه فاجابهم انما  
منعوا الرفع على الاستئناف لا الاعتراض اه أقول يؤيدان ابن خروف أجاز الرفع مع الواو خاصة على الحال بوجه ما في باب المحال

من حوز وقوع المقارعة المذمومة على الواو على اعضاء المبتدأ (قوله) والنصب في مسئلة التوسط (الخ) قال الدنوشي تعليقه بما ذكر من قوله لان العطف الخ غير ظاهر لانه يعينه يحيى فيما بعد الجواب أى لان العطف الخ فليتأمل (قوله) ونقل عن الكوفيين انهم أجازوا الخ) قال الاشمونى وزاد بعضهم أو قال الشهاب القاسمى لم يذكر كروا زيادة أو الايماء بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وأطلاق عبارة السيوطى يقتضى عدم الفرق فليحذر رأى يوز كفى مسئلة ما بعد الجزاء انه يستعمل النصب ولعل وجه امتناعه ان وجهه في مسئلة الواو والغاشية الواقع بعد الجزاء الواقع بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد الواو والغاء وبذلك يعلم وجه اقتصاد البصريين ٢٥٢ في مسئلة الواقع بين الشرط والجزاء على ما لان وجه النصب فيها ان فعل الشرط

حقه وقابل الظالم بالضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا تخاف ظاما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط أمثل منه في مسئلة المتأخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قرىبان الاستفهام والامر والنهى ونحوهما قال الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم أجازوا الخ مجرى القاء الواو في قولون أن تاتى ثم تجدنى أو كملت بنصب تجدنى واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بينهم هاجر الى الله ورسوله ثم يدرك الموت ثم يدنو فقرأه على الله بنصب يدنو كما هو في قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهى قراءة مطابقة من سليمان وابراهيم النخعي والجراح قراءة بالجماعة وهذه القراءات لم تثبت البصر بوجوبها حكما للدورها  
 (فصل) يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان حال كونها (مقرونة بلا) الناقية (قوله) وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مازد في الحلقه تحت امره اجملة فطناها فاستطاع بكف \* (والايل مفرق الحسام)  
 حذف الشرط لدلالة قوله فطناها عليه وأبقى جوابه (أى أو لا تطفئها يعل) وقد يتخلف واحد من ان والاتقان بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانبارى في الانصاف عن العربيين يسل عليك فلم عليه ومن لا فلا تعباً له أى ومن لا يسل عليك فلا تعباً له قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو جواز امر أخافيت من فعلها وحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله متى تأخذوا قسرا بظنة عامر \* ولم ينج الاقى الصغادريد  
 أى متى تتفقوا وتؤخذوا وحذف الشرط مع انتفاء الامر بن والقسر والقهر والثقة بكسر المشالة التهمة والصادد بكسر المهملة ملو قبه الاسير من قيد وغيره (و) يجوز حذف (ما علم من جواب) شرطه فبماض (نحو) وان كان كبير عليك اعراضهم (فان استطعت أن تدنى نفا لاية) وعاءها في الارض أو سلما في السماء فتابيها \* فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمضى ان استطعت منفذ تحت الارض تنفذية قطع لهم بماية أو سلما تصعبه الى الساعات من بابا يتفاهل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وبقاء الاداة كقول النمر بن تولب فان التيقن يحشها \* خسوف تصادفها ينما أى أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب شرط قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والاستمتاع بها وحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فرددنا اليه وان لم يجئ فاستمتع بها (ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم بما هو جواب في المضى) ولا يصح جعله جوابا صناعا اما لكونه جملة اسمية مجردة من الغاء (نحو أنت ظالم ان فعلت) أى فانت ظالم اما لكونه جملة منفعية

قريب من الاستفهام (قوله) وقد قرئ بالرفع قال الدنوشي ريبا من كل على قول فيما مضى ان لا يصح الخ وان كان ذلك في الواو والغاء وهذا في قول وهذ القرائات الخ فليقال الذى لم يثبت من البصريين حكما قراءة النصب بعد ثم في هذه الآية أتى اقصر الشارح عليها وهى قراءة واحدة لا قرأت ثم رأيت في نسخة عليها بخط المؤلف القراءات لا افراد  
 (فصل) (قوله) كانت الاداة الخ) قال الحفيل لا بد من العطف أيضا كفى البيت (قوله) والثاني نحو وان امرأة خافت من فعلها (فيه ان الكلام كما قال الهمامى في المحذف بلا تفسير وقال انه مقصود القوم (قوله) وما علم من جواب) لم يقيد بكونه جوابا لان كما قيد الشرط بعدم تقيد

حذف الجواب بذلك بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور في هذا الباب لشمل نحو ولو لافضل الله عليكم ورجته وكلام المصنف يوهم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب أكثر كإقتضاه صريح النظم لان المحذف من الاواخر أكثر ولان الشرط سبب والجواب مسبب ودلالة السبب أقوى لان الشئ الواحد قد تتعدد أسبابه (قوله) ويجوز حذف الشرط والجزاء معا) وقع لما شروه من كلام المصنف من انه انما يتخلف أحدهما فقط وهذا لما نظر ان لم يتخلف حذفه ما بالضرورة وقال المصنف في الحواشى انه خاص بالضرورة والامع أن يقال لا لاى الامير لانه حاضر فيقول انتم وان الاداة في البيت الذى ذكره الشارح أن بما وكتبت عن حذف الاداة وحدها لا لا يجوز الاعتد بعضهم وتفصيل المقام يطلب من حواشينا على الآية

(قوله ولا ترام العرب الخ) قال النوشري قد بنى فيه وقوع المضارع ومد الاداة في قوله فلم أره ان ينجم منها (قوله فانه ينال في جعله جوابا فيه نظر لانه يجوز رفع الجواب اذا كان الشرط ماضيا ويجوز بان المنافي لجمعه جوابا لزوم رفعه كما سألناه انما (قوله راجا واعن الاول الخ) قال النوشري لم يعرض لرد الدليل الاول وهو قوله لان أداة الشرط الخ لولا ذلك لكان في هو قوله ولا ترام العرب الخ وهو قد تضمن قوله ولا عمل مع التقديم ان المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكن لا لعل الاداة فيه ٢٥٣ وصرح بذلك قوله لضعف المحرف فان

يعمل مؤخر او قوله وعن الثاني الخ يصلح الرتبة على البصريين فان الزخشيري لا ينهض قوله حجة عليهم على انه يحتمل أن يقدر المبتدأ بعد الفاء الداخلة على ما الى ما قلناه بشر قول الشارح وجميع ذلك ضعيف (قوله والذي يدل الخ) قد يجمع ما قاله اذ الكلام بالآخر (قوله استغنى بجواب المتقدم الخ) من هنا يظهر ما في قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الافعال كلها غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لانها راجعة الى حكم القسم لاني حكم الشرط وفيه نظر اه من الاشكال وان لا نظريه لان يحذفها غير مجزومة على الاصل من انضافا تقدم القسم على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن ابي الاصم في البرهان في انجاز القرآن في باب التوهم ان الآية من أقسامه

بم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم أره ان ينجم منها وما لكونه مضارعا مفعول ما نحو أقوم ان قت والجواب في ذلك كله مخوف وجوب الاداة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان أداة الشرط لها مصدر الكلام فلا يتقدم عليها والجواب ولا ترام العرب حيث كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلزم ذلك حيث يحذف الجواب لان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلهنم اقترانها بالفاء او اما الفعلية لا يجوز فلهنم بالمقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي لم لا تدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا ونهيب الكوفون والمبرد وأبو زيد الى أنه لا حذف والمتقدم هو الجواب وأجابوا عن الاول بان الفاء اذا لم تدخل لانها لا تناسب الضرر ولاها خالف عن العمل ولا لعل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي لم اجاز الزخشيري في قلتم قوله لانه ان يكون التقديم ان اقتصرتم بقتله فلم يقتلوه وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف المحرف أن يعمل مؤخر وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان التسليم أخبر جازما ثم بدله التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من يفي كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه أجاز الناظم بقوله والشرط يغني عن جواب قد فعل \* والعكس قد يأتي ان المعنى فهم (أو) كان الدال على جواب الشرط (ما تأخر من جواب قسم سابق عليه) أي على الشرط (نحو لئن اجتمعت الانس والجن الآية) ونعما هي على أن ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله فلهنم لا ياتون جواب قسم سابق على الشرط وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطنة القسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم (كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تارخه نحو ان تقوم الله اتم) تحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو أقوم فلهنم الحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب التأخر لشدة الاعتناء بالتقدم والى ذلك الاشارة بقول الناظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم \* جواب ما أخرت فهو ملزم هذا اذا لم يتقدم عليه ما هو خير (واذا تقدمه ما هو خير جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك) في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال

وان تو الباقيل ذو خير \* فالشرط رجوع مطلقا لا حذر

(نحو زبد الله ان يتم اتم) وجاز جعل الجواب القسم لانه يجوز زبد الله ان يتم لا توهم والار رجوع اعادة الشرط تقدم أو تأخر كاذكر ان من خصه وور غيره موصى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجوع جعل الجواب للشرط مع تقدمه ذي خبر لان شرطه لا يتخلل معنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مستوفى خبر المتر كيد المراد بنى خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان نحوه (ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم) ان لم يتقدمه ما \* ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد اتم (خلافا له)

لان ظاهرها يوجب عن قواعد العربية لعطف بالنسب مجزوم على الجزوم والنكتة في ذلك تبشيرا للتوهم بان هذا العدول لا ينصر أبدا ما قاتل المسلمين ليتكلم بسروهم بخلاف عدوهم في الحال والاستقبال ولو عطف على الجزوم لما أفاد انه لا ينصر الا من انما قبله ووقت التولية وذكر أن النجاة قالوا انه من عطف الجملة على الجملة والتقدير ثم هم لا ينصرون وانه قد علم انهما الداعي العدول عن عدة النحو الى ما يحتاج لالاول ويل وأقول هذا عجب فان كلاما من عطف المقررات والجملة من قاعدة النحو وكيفية النكتة عن العدول عن عطف المقررات ما قاله ويازم على كل أن يكون نظما لا يعطى راجع قاعدة انما هو ما نال في رجمه انما عطف على الجزوم من عطف

المقدرات لاجل تلك التكتية وهذا اعلا يجوز القول به فقدر (قوله لئن كان ما حدثته الخ) قال الدنوشي قال الدمامي اقول هذا الشاعر ينصّل للخطاسو معتذر اليهم ذنب حكى عنهم كذا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق مع لقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيط باحاف والظاء المعجمة جار الصيغ كذا في الصحاح وقال في القاموس ان القيط صمغ الصفي من طلع الثريا الى طالع سهيل قلت حاصلها ان القيط شد حر الصيف وبدا يحال من غل أصم ثم قال وقال الفرما هذا ان البيتان لآمرأة من عتيل والسر ج قيل معرب من سوك الفارسية والقروة ٢٥٤ ما يلبس بجلدة الرأس والقروة قطعة ثياب يجتمعها باسوة والخاتام لغة في الخاتم اه

اي لا ين مال في قول النظم وربما رجع بعد قسم \* شرط بلاذى خبر مقدم  
(و) خلافا للبراء في اجازته ذلك (و) ما استدله وهو (قوله)  
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا \* أصم في نهار القيط للشمس باديا  
واركب جارا ابن سرج وفروة \* وأعر من الخاتام صغرى شماليا  
فهو عند البصر بين ضرورة أو الألام من لئن (زائدة) لا موثقة للقسم وهذا البيتان قالتهما امرأة  
عقيلة (وحيت حذف الجواب) جواز أو وجوب (اشترط في غير الضرورة معنى الشرط) لفظا ومعنى  
كأمثكنا (فلا يجوز أنت ظالمان تفعل ولا والله لا تفعل لا تومن) لكون الشرط مضارعا غير منفي بل عند  
البصريين والفرما أو اجازة به الكوفيين قيسا واخرزة قوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله  
لئن تلت قد ضاقت عليك بيوتكم \* ليعلم ربي ان يدي واسع  
يغذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بل واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة  
يكون بغيره فان كان بعطف فاطلق ابن مالك ان الجواب لا ولهما السبق وهو فصل غير فقال ان كان  
العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو وان تفتي وان تقسن الى احسن اليك وان كان العطف  
بواو فالجواب لاحدهما لان الواو لاحد الشئين نحو ان جازيها وان جاءت هندا كرهه او فاكرها وان كان  
العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجواب الجواب للاول وان كان بغير عطف فالجواب لا ولهما  
والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعة كقوله  
ان تستغيثوا بان تذر واتخذوا \* منام قد عذر انهما كرم  
فتجدوا جوابا ان تستغيثوا وان تذر وبالباء المفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بان  
مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط فغن نون ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط  
قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد تقوم

(فصل في أوجه (و) للولادة أوجه) وضعفها فتكون ستة (أ) حدها ان تكون مصدرية فترادف  
(أن) المصدر بفي المعنى والملك الانتهاء لت نصب (وأ) كتر وقوعها في الماضي والمضارع (ب) بعد ونحو  
ودو الودتهن (أي الادهان) (أو) بعد (يودنحو يودأ) حدها هو (يعمر) أي التعمير (ومن القليل قول  
قبيله) مصغر قوله بالقاف والياء المشنة فوق بنت النضر بن الحرث الاسديدة فتخاطب النبي صلى الله  
عليه وسلم حين قتل أباهما النضر صرايا الصفر اعدان انصرف من فرة وتذر  
(ما كلن شرك لومنتورما \* من القى وهو المقيط المحقق)  
أي ما كان شرك منك يوجب قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباهاته كان يقرأ أخبار العجم على العرب  
ويقول محمد يا نيك يا خبار خادو غودو أنا آتيك بخبر الاكسرة والقياسرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله

وينظر ما معنى قولها  
واركب جارا الخ فان  
ظاهره يقتضي انه بين  
السر ج والقروة فغامنى  
البنية فليتأمل (قوله)  
واذا دخل الاستفهام  
قال الدنوشي ينظر هل  
مثل الاستفهام في ذلك  
غير من أنواع الطلب  
(قوله فغن يونس الخ)  
ودم سيبويه رحمه الله  
تعالى بقوله تعالى فان  
متفهم الخاللون لان  
دخول الفاء على الجواب  
دليل على انه جواب  
لشرط

(فصل)  
(قوله وأ) كتر وقوعها  
بعد ود الخ قال  
الدنوشي قال الدمامي  
وقع في صراحة ابن أم  
قاسم في شرح التسهيل  
عند قوله لولائية غالبا  
مفهم من قال فعل أحب  
وأختار ونحو وورد يود  
والسمع ثابت بعدهذين  
وهذا أحب واختار من

أولى ما يفهم عنده امتداذ لآرادف بينهما وبين نفي ولا تلازم في المعنى لان الايمان قد تحب  
الشي ولا يمتنى حصوله ام لا يحصل له أو لعارض له في طلبه (قوله ما كان شرك الخ) قال الدنوشي قوله أحمد ولا تفتل نجية \*  
في قومها الفعل فعل معرف قال الدمامي واستدل بهذا أي قوله صلى الله عليه وسلم لوسعه قبل قتله ما قبلته ولعلوت عنه بعض  
الاضوليين على جواز تفرغ الحكم الى المحتر فقال له احكم عاشت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام قبل  
قتله ما قبلته يدل على أن القتل وعدمه موقوفان اليه والماتعون من الوقوع يحسبون بانه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خير فيها  
معا قبل له لك أن نأمر بقتله وأن لا نأمر بنحو ذلك ويجوز ان وحياتل بانه لو شفع في ما قتله ونحوه النجية الكريمة المحسنة والفعل  
عليه



الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من أعرق الر جل صارع رفا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لومنت لو أنعمت وأحسنيت ثم قال الدماميني لومنت يحتمل أن يكون اسم كل وضرك لشجرها أي ما كان منك ضرك على ما هو الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بصرك والجملة خبر كان واسمها ضريح الشان اه لكن قال المعيني ان ما استقهما في شكل حينئذ أعرب الله الماميني فليأمل وقال ايضا ظاهر قول الشارح أي ما كان ضرك لمنت أن لو وصلت فاعل ضر والظاهر انها وصلت ما معقول ضرك على اسقاط الحافض وكان يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون فعلى الاول تكون جملة ضر لشجر اعرب ما لا استقهما معقولا الثاني تكون خبر كان والتقدير ما ضرك في المن أو ما كان ضاراك فيعول جعلت ثور طيبة وما تقدم دليل الجواب كان حسنا (قوله فله اسمع الذي صلى الله عليه وسلم هذا البيت الخ) هذا ذكره ابن هشام في السيرة على وجه التفسير بضم وعبارته فيقال والله أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الايات قال لو بلغني هذا قبل قتله لكانت عليه وكثيرا ما سئل عن وجه انشاد أبي عامر الطائي بعد ذكر هذه القطعة في المحاسن قول النابتة

فتى كنت أخلقه غير انه جوادا فأتى على المالباقيا وأجلب ابن المنبر في كتاب المقتضى بان أبا عامر أراد أن ينفي عن مقام النبوة ما لا يجوز نسبتها من القسوة في النضر فيبين أن الاساطير في العدوم من كرام الاخلاق ولا سيما ٢٥٥ العذوق الذين ومن لم يسمعوه

لم نصر صدقته \* هل ان فيه ما سوا الاعادما  
فتى كنت أخلقه غير انه جوادا فأتى على المالباقيا  
وأجلب ابن المنبر في كتاب المقتضى بان أبا عامر أراد أن ينفي عن مقام النبوة  
ما لا يجوز نسبتها من القسوة في النضر فيبين أن الاساطير في العدوم من كرام الاخلاق ولا سيما ٢٥٥  
العذوق الذين ومن لم يسمعوه لم نصر صدقته (قوله ولا خفاء بما في ذلك من التكلف قال الزرقاني الباء مقبولة والخبر محذوف أي وعدم خفاء ما في ذلك حاصل وغدم ثوب بن اسم لامع حله قليل (قوله وشهد الخ) قال النوشري في حقيقتي أن هذه القراءة يجوز تخريجها على أن يذهبوا منصوب بان مضرة جواز أن والفعل معطوف على لو وصلتها على حدلول توقع معتر الخ والتقدير ودوا دهانت فادعاهن ثم رأيت الدماميني قال بعد قول

عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من أبيات أنشدتها بين يديه قال لومنته قبل قتله ما قتله ولعنف عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صراها المقيظ بفتح الميم اسم معقول من فاعله بغيره ما لغين والظاهر المعجمن وفي القاموس الغظ الغضب وأشدته أسورة أوله والحنق بضم الحاء وفتح النون اسم معقول من أحنقه ما لحاء المهمة إذا غاظه فهو توكيد للفظ ولو المصدر بفتح الجاء لها وعن ذهب الى مصدر بقول الفرع أو على الفارسي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك ذهبوا لا تكترون الى المنع ويدعون أن لوفى نحو بودأ أحدهم ويعمر شرطية وأن معقول بودو جواب لو محذوفان والتقدير بودأ أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لمر ذلك قال في المعنى ولا خفاء بما في ذلك من التكلف وشهد ثلثين قرأ بعضهم ودوا الدهن فيذهبوا يحذف النون تحذف يذهبوا انصب على يذهب ما كان معناه ان تذهب ويشكل عليهم دخول المعنى ان في نحو ما علمت من سومت ودوا ينها وينه أمدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر به ولو تقرر تولدت ان يذهب اه (و) لو المصدرية (اذ لو ليها) الفعل (الماضي) بفتح الميم (أو) الفعل (المضارع) مختص بالاستقبال كان ان المصدرية كذلك (الوجه الثاني) من ان نحو ان تكون للتعليق أي لتعليق الجواب على الشرط (في المستقبل فترادف ان) الشرطية لانها لا تجزم على الاقص (قوله) وهو قيس بن الملوح مجنون ليلي (ولو تلتني أضدا وتلعنوني) هو من دون ومنه من الارض بسبب لظل صدى صوتي وان كنت رمته صوت صدى ليلى يشوي ويظرب

المعنى وشهد الخ أقول الذي يظهر ان يذهبوا منصوب بان مضرة جواز الجوع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها وهو من باب حطفت مصدر آخر ذاهو الذي ينبغي أن يقال فانه يخرج ما ش على القراءات بخلاف تخريج المصنف (قوله لما كان معناه ان تذهب) قال الزرقاني الذي عند السمع ان حطفت المعنى هو عطف التوهم فكان يوههم أن تذهب في كلام المعنى ما يشهد بذلك نواز ع ذلك بعض شيوخنا بان حطفت المعنى ملاحظة المعنى بخلاف عطف التوهم فانه رأى فيه توههم جود أن لما كان يطلب وقوعها في ذلك الموضع (قوله فترادف ان الشرطية) قال الزرقاني هذا يدل على اتعاد الة على المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل على انها لا دلالة لها على الاستناع وهو كذلك أنظر المبردي (قوله الاتها لا تجزم على الاقص) قال الزرقاني في هذا على انها لا تجزم بها على غير الاقص قال الرضي ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لا تجزم بها الا اضطرار لان الجزم من خواص العرب الماضي مبنى قال لوشا طار بها ذوميمة \* لاحق الا طال نهذ فو حصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات اه وأقول بسط الكلام على ذلك في المعنى فراجع (قوله ومن دون ومنه) قال الزرقاني هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتني وقوله وان كتبت رمة حال من صدى صوتي وجواب ان محذوف ويحس خبر نيل قال الدماميني والظاهر أن قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقول من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله أولا ولو تلتني أضدا وتلعنوني ثانيا لظل صدى صوتي اه وقوله وجواب أن محذوف أي ضام على أن لان هذبه وهي الوصلية جواب

وفي خلافه في الحواشي (قوله وهو الذي يحيط بكل صوتك) ما أحسن قول بعضهم  
 ليكون الجبل رد اليك قدراً أتنا الصدى والاحجام \* كل شيء تقول رد عليك وأطلق الجهاد على الصدى يجوز أو بناء على أن  
 التقابل يتم بين الحيوان من تقابل السلب واليجاب لا العدم والمكسبة (قوله والطرب الخ) قال الزرقاني أي وهو المراد بالطرب هنا  
 والافا طرب كما قال الدماعني خفة تكون لسرور أو زجر وإلزامها الأول (قوله أي أن شارفوا) قال الزرقاني قال في الكشف وذلك عند  
 اختصارهم اه وسبأني نصحان قيل الخوف على القدرة حاصل دائماً قبل مجالها للمشاركة في الحجاب أن الخوف في هذه الحالة أشد من  
 الخوف في غير هاتلأمر أو أن يخافوا خوفاً فهم على ذمتهم في هذه الحالة (قوله لأن الخطاب للأوصياء) قال الزرقاني التاويل المذكور  
 لا يتعبد به كون الخطاب للأوصياء بل هو جار ولوقلتنا للورثة وللجالسين عند الميرض أيضاً كما يدل على ذلك كلام الشارح وحينئذ  
 قد ذكر الأوصياء ليس للاحتراز ٢٥٦ بل هو اقتصار على أحد المعاني وقد أشار صاحب الكشف إلى أنه لابد من حمل

فقلتني شرطاً ولعل جوابه والاصداً المجمع صدى بالتصريح وهو الذي يحيط بكل صوتك في الجبال  
 وغيره أو الصدى أضداد كرا اليوم والمرس القبر أو ترابه والاول من القاموس والثاني من الاصاح  
 والسبب بمحملتين وموحدتين المفاضة والرمية بكسر الراء انظام الياليقوي عيش برقا من هشت بكسر  
 العين قال في الصحاح هشت لفلان الكسر أمش هشا شاذ إذا ارتحت اه والطرب خفة لسرور  
 ولصوت بكسر اللام متعلق بعيش ومتعلق بطرب محذوف عائل متعلق بعيش والتقدير عيش بصوت  
 صدى ليلى ويطرب له (وإذا) كانت لوللتعليق في المستقبل (ولها) فعل (ماض) لفظاً (أول) بالفعل  
 (المستقبل) معنى كأن ان كذلك (نحو) وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم أي  
 ان شارفوا ان يتركوا أولاً وانما أول التركي مشارفة الترك لان الخطاب للأوصياء وانما يتوجه اليهم قبل  
 الترك لانهم بعده أموات قاله في الغني وأنكر ابن المحجاج في نقده على المقرئ وبقية ابن الناطم يحيى لو  
 للتعلق في المستقبل قال ابن المحجاج ولهذا لا يوقعه في دفعه ومطلق كما تقول ذلك مع ان وقال  
 ابن الناطم وعندى ان لو لا تكون تغير الشرط في الماضي وما عكسوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين  
 لو تركوا الاحقاق فيه لصحة جعله في الماضي اه ورد عليه الموضع في الغني بآيات ومثال وشاهد فليظنظر  
 منه (أو) تلاها (مضارع مختص بالاستقبال) قوله

لا يلقك الرجوك الأمظهر \* خلق الكرام ولو تكون عديماً  
 (كأن ان الشرطية كذلك الوجه (الثالث أن تكون للتعلق) أي لتعلق الجواب على الشرط (في)  
 الزمن (الماضي) وهذا القسم (هو أقلب أقسام) واليه أشار الناطم بقوله  
 لو عرف شرط في مضي ويقبل \* وإلا وهما مستقبلا لكن قبل  
 ثم هي مع الماضي مقيدة لثلاثة أمور أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين المحلتين بدها  
 وإثباتي تعبد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذ كر بعد فارقته فان ان لعقد السببية  
 والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بأن سابق على الشرط بل هو ولقد كان الزمن المستقبل سابق على  
 الزمن الماضي ألا ترى أنك تقول ان جئتني غداً كرمك فاذ انقضى الغد لم تجئني قلت لو جئتني أمس

وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم  
 الضياع بدهم لذهاب كلهم وكسبهم اه قال التفتازاني في معنى السؤال والجواب أنه يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية  
 معلومة للخطاب ثابتة للوصول كالصفة لوصف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة خطابان كون حال الأوصياء والجالسين أو  
 الورقة وصفتهم بهذه الشرطية قضية معلومة (قوله ولهذا لا تقول الخ) قال الزرقاني انما امتنع المثال المذكور لدخول القام في الجواب وقال  
 الدماعني لئس امتناع هذا التركيب قاصداً ببقاء كونها للتعلق في المستقبل أدرب صرف يكون يعني آخر لا سوا به في جميع أحكامه  
 (قوله بآيات ومثال وشاهد) أم لا آيات فيها قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وآما المثال بقوله أعطوا السائل ولو جاء على  
 غرس وآما الشاهد بقوله قوم اذا جازوا واشدوا ما تروهم \* دون التسامع ولو كانت باطهار (قوله لا يلقك الرجوك الخ) قال الزرقاني  
 استعاط إلياس بن يلقك يدل على أنه ليس خبراً اه فان قيل يحتمل ان يكون خبراً أو الياء محذوفة للضرورة قيل الاصل علم الضرورة حينئذ

تركوا على المشاركة لما  
 ذكره المصنف بل يصح  
 وقوع خافوا جازاً وذلك  
 لكون الخوف منتبهاً بعد  
 الموت فلا يتأني خوف  
 بعد الترك وأما المصنف  
 فجعل الباءت على فلك  
 تنصيح الخطاب للأوصياء  
 بعد الموت قال الدماعني  
 والاول الظاهر قائله اه  
 وقوله لان الخطاب  
 لا خطاب هنا فكيف  
 صير الخطاب فالجواب  
 ان المراد بالخطاب هنا  
 الاعوام الغائب ثباته  
 الخطاب قال في الكشف  
 \* فان قلت ما معنى  
 وقوع لو تركوا جوابه  
 صلة للذين \* قلت معناه  
 وليخش الذين صفتهم  
 وحاطم انهم لو شارفوا ان  
 يتركوا خلفهم ذرية

اكرمك

فهو يهوى وأستثكل كونه نهبا بل المني هو الفاعل والقاعل هو الرابي وهو ليس منه بالوعدا سئل النبي (قوله والحق قول الزجاج الخ) التحقيق ان الماضي مقدم بحسب الوجود لان ذات الزمن الماضى الذي يتحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو موجود أو ماضى بحسب الانصاف بالمضى والاستقبال فلا راء العكس لانه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضاءه بالمضى قاله الغاللى فى حواشى التصريف (قوله وكيفية افادتها) أى وعلى ٢٥٧ افادة اختلفت فى كيفية افادتها

(قوله من التلازم العقلى)

قال الزرقانى أى لا الشرعى لان النهار فى الشرع من طلوع الفجر لامن مالموع الشمس (قوله ثم تارة يكون ثبوته بالاولى فى جمع الجوامع ثم ينتفى التالى ان ناسب ولم يخلف المقدم غير ونحو لو كان فيهما آلهة الا الله لقد سئل ان لان خلفه كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لم يناسب بالاولى كقولك يخلف لم بعض أو المساواة كقولك تكن ربيبة لمحت لم رضاع وهذا المثال انقلب سهوا وصوابه ليكون للادون لو انشأخوة الرضاع لماحت للنسب اه وهى هذا الامر اذ ان ثبوت الجز اعلى تقدير امتناع الشرط تارة يكون بسبب أولى وتارة يكون بمساو و تارة بانون ولو جعل مراد الشارح ان ثبوت الجواب على تقدير امتناع الشرط أولى أشكل جعل ثبوته الجزا فى المثال بالاولى

أ كرتك وفى الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازى والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضر فاذا انقضى صار ماضيا اه الثالث الامتناع وقد اختلفا فى النجاة فى افادتها وكيفية افادتها على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تفيد وجوه وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثانى انها فى امتناع الشرط وامتناع الجواب جعلا وردهما فى المضى (و) الثالث انها (تقتضى امتناع شرطها دائما) مثلا كان أو متغيا (خلافا للشلوبين) و (لا) تقتضى امتناع (جوابها خلافا للفخرين ثم ان لم يكن الجواب سبب غير ذلك الشرط لمز امتناعه) أيضا للآزم، ثم له شرعا وعقلا أو عادة أو لا (ونحو) قوله تعالى فى يلزم بن باعوا راء (ولو شئنا لرفعناهم) قالوه فنادى الله على ان مشيئة الله تعالى رفع هذا المنساع منقبة و يلزم من ثبوتها ان يكون رفع المنساع منقبا فلا بد بالرفع الا للمشقة وقد انتفى فيكون منقبا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء السبب ضرورة فكان ثبوت السبب يستلزم ثبوت السبب كذلك السبب من التلازم الشرعى (و) الثانى (قوله ولو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد اتفق بخلوعها فيقتضى وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد اتفق فيكون منقبا لان انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء السبب من التلازم العقلى والثالث كقوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لقد سئل أى السموات والأرض فقاسها ما هو وجوها عن نظلهما المشابهة لتعدد الالهة لآزم ومعه على وفق العادة عند تعدد الدالما من التماثل فى الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفى الفساد انتفاء التعدد لمعاذ يلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سبقت لاثبات الوحد اتفقوا فى التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لان انتفاء الفساد لما ينجم من التلازم العادى (والا) بان كان الجواب سبب غير شرطها (لم يلزم) من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى (نحو) لو كانت الشمس طالعة بالفعل (كان الضوء موجودا) فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى (ومنه) الاثر المروى عن عمر رضى الله تعالى عنه نعم العبد صعب (ولم يخف الله لم يصعبه) فانه لا يلزم من انتفاء تخلف انتفاء بعض حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثانى الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيما رضى الله تعالى عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خاوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف واخوف حاصل له وانما القيد لوعلى انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم الخافعة لم مفهوم الشرط من أقسام مفهوم الخافعة فمفهوم الخافعة بان يكون المسكوت عنه موافقا للحكم المذكور وفى هذا اثر لم مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفى المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا

(٣٣ تصريح فى ) وقوله بعد ثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى وأشكل ما قدره الاثر لانه مخالف لغرض الكلام وأيضا هذا التعريف يجرى فيما ذكر انه يكون المساوى وبالادون لانه يقال ان ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط أولى لتعدد جهة المنع من المحل وتفرقه بين المثال الاول والاخيرين تحكما وأيضا على كلام لا يكون ثبوت الجواب فى المثال الاخير أدون بل بالاولى لان التعریم بالنسب أقوى وانما يظهر عكس الترتيب (قوله لان دلالتها على ذلك انها هو من باب مفهوم الخافعة) قال الزرقانى فيه نظر لان الكلام هنا مبني على القول الثالث وهو انه لا دلائل كقول على امتناع الجواب ولا ثبوته فكيف أثبت لها هنا الدلالة على انتفاء وهذا يتناقض

والجواب عن ذلك ان اثبات الدلالة هنا معني على القول بذلك لاعلى هذا القول اه وفي الجواب نثار لان كلام الشارح انما هو على هذا القول (قوله) كقوله صلى الله عليه وسلم في (درة) قال الزرقاني قال ذلك حين بلغه تحدث الرجل انه يريد ان ينكحها والنساء حيث تحدثن لما قام عندهن ببارادته نكاحها جوز ان يكون حلها له من خصائصه صلى الله عليه وسلم ودره في الدال الماهلة (قوله بنت أم سامة) قال الزرقاني في المعنى بنت أبي سلمة وهو موافق لما هنالك اذ كانت أمها أم سلمة كان أبوها أبو سلمة قال الحلال الهلي ويصح بين ما تقدم في اسمها من انه درو بين ما في مسلم عن كنان اسمى برقة صفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بن بوق والآخر كذا أنفسكم الله أعلم باحل البرم كنان لما سمع من قبل التغير اه (قوله في حجرى) التقييده خرج مخرج الطالب لان الغالب كون الراتب في حجر أو راج أمها عن (قوله كقولك فيمن عرض الخ) قال الزرقاني اغفال كقولك لعل ابن السبي لم ينجحوه في ما يشهد به من القرآن أو غيره قاله الحلال الهلي (قوله المأخوذ) قال الزرقاني حذف اللام فيما تقدم من قوله حلب وأنها إشارة الى جواز الأمر ولو حذفها من هنا ضاوتنى الاستعمال الكثير (قوله لو غرك فالها أنا عبيدة) قال الدوشري ضمير قالها المنصوب يعود الى كلمة أنى عبيدة وذلك ان عرض الله عنه الموجه في زمن خلافة الجحش الى الشام بلغه في أثناء الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها أو باه فاستشار في الترجه اليها أو الرجوع الى المدينة فاستخبروا عليه ثم أجمع رأيهم على الرجوع بعد ان أشار به جماعة من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة بن الجراح أفرأى ان من قدر الله تعالى ٢٥٨ فقال له عرض الله عنه لو غرك قالها يا أبا عبد الله فتم نعم من قدر الله الى قدره والقصة

مشهوره وجوابه محذوف أى لعذرناه ولا مجال للتخى قاله الدماميني في حاشيته اه وفي حاشية الزركشى على البخارى وجوابه محذوف وفي مقدمه جهان أحدهما لو قالنا غيرك لادبته في اعتراضه على مسئلة اجتهاد بواقفي عليها الا كثروا الثاني لو قالنا غيرك لم تعجب نهانما العجب من قولك مع فضلك اه وهذا الثاني

التر هذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد هو وانما الوارد ما رواه أبو نعيم في الحلية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أى حذيفة انه شديد المحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما ضاع ما تارة يكون بالمساوى كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت أم سلمة لو لم تكن ريبة في حجرى ما حلت لي اهل الانة أنعى من الرضا عترواه الشيخان فان حلها عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ريبة وكونها ابنة اخيه من الرضا وعما مضى وان منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها وانتقت اخوة الرضا عترواه النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضا والنسب الا ان حرمة الرضا أدون من حرمة النسب (واذا) كانت لولته عليك في الماضي (ولها مضارع أول الماضي) والى ذلك أشار الناظم بقوله \* وان مضارع تلاها صفا \* الى المضارع (تحوّلوا يعيكم في كثير من الأمر لعم) أى لو أطاقكم لعم (وتخص لمطلقا) شرطية كانت أو مصدرية (بالفعل) على الاسم والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهى في الاختصاص بالفضل كان (ويجوز ان يلاحظ اسم) مرفوع (معمول لفعل محذوف) وجوبا (بقر ما بعده) أو اسم منصوب كذلك أو غير كان محذوف أو اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة رضى الله عنه لو غرك قالها يا أبا عبيدة (قوله) وهو العاصم الطي

أشار اليه الدماميني وفي محاضرات الامام الراغب قال أبو عبيدة رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه حين كره طواعين الشام ورجع الى المدينة أنقر من قضاء الله قال نعم أفر من قضاء الله تعالى الى قدر الله تعالى فقال لا ينبغي المحذور من القدر فقال لستنا بمهائناك في شيء ان الله لا يعر على ما يقع ولا ينهى عما لا يضروه وقال تعالى ولا تلعبوا بديكم الى التل كقول تعالى ويخونوا خذركم الى هنا كلامه قال ابن كمال باشا في قوله أفر من قضاء الله الى قدر الله تنبيه على ان القدر ما لم يكن قضاء فمن حق القدر ان يدفعه الله تعالى فاذا قضى فلا يدفع ويشهد لذلك ان أرام قضيا فان قلت ليس في قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار ان فرتم من الموت أو القتل دلالة على ان الفرار لا ينفع شيئا \* قلت لان المعنى والله أعلم لن ينفعكم الفرار في دفع الامر من الذكور من الكليّة اذ لا بد لخص من حيف أنه أو قتل في وقت من لا ماسق به القدر لانه تابع للارادة التابعة لاهم التابع للعلوم وهو المقدور فلا يكون عمله بل لانه يقتضى ترتيب الاسباب والمسببات بحسب العادة الجارية فعلى وفق الحكمة فلا بد ان يفعل ان الفرار لا يغيب شيئا حتى يشكل هذا النبي الوارد في الكتابين القاء النفس بالماء كقول بالمر الوارد في السنة بالفرار عن مظان المضار كيف هو قد دل قوله تعالى واذا لا تموتون الا قليلا على ان الفرار نفع في الجملة اذ المعنى لا تموتون على تقدير الفرار الا متنا قليلا اه ودل كلام الراغب ما قرره المولى المذكور ان عبارة عمر رضى الله عنه في الجواب أفر من قضاء الله الى قدر الله لا أفر من قدر الله كقالب الدماميني واعلم ان جواب عمر رضى الله عنه ما يجوز من جوابه صلى الله عليه وسلم حين قال من عندنا لما طالمنا لى قال أنقر من قضاء الله تعالى صلى الله عليه وسلم فرأى أيضا



والأولى أن يقدر الخبر مؤثرا على الأصل (قوله كما قال الجميع الخ) قد يفرق بين الموصول الخبر في أحوال الفعل (قوله واختصت ان من بين سائر الخ) قال الزرقاني يعني جميع ٢٦٠ لا يعني باقى ذلك لانها كلها متوولة بالاسم اه ولا يخفى ما في استعمال سائر بمعنى جميع

فان كثيرا من النسخة أنكرها وقد يقال لا مانع من جعلها هنا بمعنى باقى والمراد من بين باقى ما يؤيد لغيرها وقوله لانها كلها الخ لا ينافي ذلك فمثل ذلك (قوله بالوقوع) قال الزرقاني الباء داخله على المقصور اه أى على ما هو الكثير الشائع في الاستعمال وهو مجاز مشهور أولئك من الاختصاص معنى الانفراد وأصل الوضع دخولها على المقصور وعليه وبعضهم فلن وجوه وتدرجنا ذلك في حواشي المختصر وغيرها (قوله غدوة) قال الزرقاني يحتمل أن يكون بمعنى وعاء من الصرف لأرادة لفظه ويحتمل نصبه على حكاية ما وقع في البيت (قوله ولهذا دخلت في لونها جعلناه حطاما الخ) في السريان في إعجاز القرآن لابن أبي الأصم ٥ فان قيل لم كذا الفعل باللام في الزرع ولم يثر كذا في الماء ٥ قلت لان الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود حطاما مما يحتمل انه من فعل الزراع ولهذا

فادخل اللام على ما لا ينافي ولا يتدخل اللام على نافي غير هاء وتقدم في باب ان توجيه ذلك (قيل وقد تجاب) لورجملة اسمية) مقرونة باللام (نحو) ولوا أنهم آمنوا وتوا (المثوبة من عند الله خير) صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في نحو تجواب لولو وان بين الماضي والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزحمرى ونما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء (وقيل الجملة مستأنفة) صرح به أبو حيان في البحر فقال اللام في مثوبة قلم الابدال الواقعة في جواب لولو هو أحد احتمالي الخشري (أوجواب لقسم مقدر) صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فتعفى جوابه وقدم وارضاه في المعنى فقال والاولى أن تكون لام مثوبة لا جواب القيم بدليل كون الجملة اسمية وأما القول بانها لام جواب لولو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف اه (وان لوفى) هذين (الوجهين) الآخرين وهما الاستثنائي وجواب القسم (للمعنى فلا جواب لها) على الاصح الا في الوجه الرابع من أوجه لوان تكون للمعنى نحو لو تأتني فتعذبني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الصائغ وابن هشام هي قسم برأسها فلا يحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لوالشرطية أشرف معنى ليت الوجه الخامس أن تكون للعرض نحو لو تزل بعندنا فتصعب خير اذكره في التسهيل الوجه السادس أن تكون للتعليل نحو تعذ قوا ولو يظلم محرق ذكره ابن هشام الخمي وغيره (فصل في أما) بدفع المعزوة تشديد الملم (وهي حرف شرط) أى متضمن معنى شرط (و) حرف (توكيد دائم) (حرف) (تفصيل غالبا يدل على) المعنى (الاول) وهو الشرط (يجى والقاء بعده) غالبا (نحو فلما الذين آمنوا فعملون أنه الحق من ربهم) والذين كفروا فيقولون لو كانت الفاء العطفية لم تدخل على الخبر فلا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لتصلح الاستثناء عنها ولم يصح الاستثناء عنها ولا عطفها على الخبر على مبتدئه تعين انها فالجزء وان أما الشرط (و) يدل على) المعنى (الثالث) وهو التفصيل

(استقراء)

قال تعالى أأنتم زرعونه أم نحن الزارعون أو انه

من سقى الماء وجفافه من عدم السقى وحرارة الشمس أو ورود الأعصار فاخبر سبحانه انه الفاعل لذلك على الحقيقة وأنه قادر على جعله بخلاف ما في حال غوبلوا وانا انزل المساءني السحابا ليشروهم أن لا حد قدرة عليه غير الله تعالى اه ما يخصا وهو كلام حسن ٥ (فصل ٥)

(قوله الآيات) انما قال ذلك لان ما استشهد به من كل لا تفصيل فيتموهذا تم الشارح غايته التفصيل (قوله والثاني منه هو الذي الخ)  
 جعل الآيتين الثاني مع قول المصنف وقسمه في المعنى الخ لا يخلو عن نظر وانما كان يظهر جعل الآيتين الثاني لوقال المصنف قسمته  
 في المعنى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه انهم لم يكن أقام مقاهم ما يدل عليه ٢٦١ وهو الراسخون الخ وقد علم من قول  
 الشارح وقد ينزل الخ حكمه

قول المصنف ومنه لان  
 التفصيل في ذلك غير ظاهر  
 (قوله بالمهمل) المراد به  
 ما لا يفهم اذ اخطت معناه  
 لا المامعني له لعدم معناه  
 هنا كما يفهم من كلام  
 الشارح (قوله وأما المعنى  
 الثاني الخ) قال الدكتور  
 آخره عن الاول والثالث  
 لانه ليس مشهورا الا عن  
 الزنجشري فانه المستخرج  
 له (قوله وهي نائبة عن  
 أداة شرط وجملته) قال  
 الدكتور شري ربحا لخالف  
 بحسب الظاهر قوله أولا  
 فهي حرف شرط والمختول  
 في كافي ابن الحاجب انها  
 شرطية وأن شرطها فعل  
 محذوف وجوابه هو لا  
 يضر في ذلك كونها مقسمة  
 بهما يمكن من شيء قال  
 بعض المحققين واعلم أن  
 أمأوف مرفوع فعل الاصنع  
 وفيها معنى الشرط يدل  
 لزوم القام والمأوف ذلك قدرها  
 سيمويه بها فانه قال  
 ان قلت أما زبد فطلق  
 فكأن قلت مهما يكن  
 من شيء فزبد مطلق فلو  
 لم يكن معناه الشرط لما

(استقر أمأوفها) وعطف مثلها عليها (تحوطها البعث فلا تفر) وأما السائل فلا تفر (وأما الذين  
 اسودت وجوههم) وأما الذين ابيضت وجوههم (فأما من أعطى واتقى) وأما من نحل واستغنى  
 (الآيات) الثلاث فبغير ترك تكرارها استغننا كذا كذا القسمين عن الآخر أو بكلامه كذا كذا  
 فلا أول نحو ما فيها الناس قد جاء كبرها من ربكم وأمرنا اليكم نور أمينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا  
 به فسيدخلهم في رحمة من فضل وقسمه في المعنى (وأما الذين كفر وأفلح كذا كذا) (و) الثاني (منه)  
 هو الذي أنزل عليك الكتاب بمنايات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات (فأما الذين في قلوبهم  
 زيغ الآية وقسمه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الآية فالوقف حونه) وهو وقف  
 تام يفيد التأييد لهذه الآية على قوله تعالى الآية يندى عاصم له (والعنى) وأما الراسخون في  
 العلم (فيعلمون) أمناه (وذلك) مبنى (على ان المراد بالثبته) من القرآن (ما استأنر الله تعالى بعلمه)  
 أي اختص به فلا يشك فيه غيره ولا طريق لخلق إلى معرفته الا بشوقه عنه سبحانه وتعالى وهذا  
 التقدير الذي قدره الموضع في الآية لا هو أحد أدلة المشوية على جواز الخطب بالمهمل  
 وقرر مراد ليدل منه أنهم سموا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله وأوجب حتى يكون  
 قوله والراسخون كلاما مستقلا لا يخلو عن وقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون  
 عطفا على قوله الا الله فإذا ابتدأ بقوله يقولون أمناه كان المراد به ثبته قلن أمناه فيكون حالا وهو ما مل  
 لانه لا يخلو ما أن يكون حاله عن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم  
 قالوا أمناه كل من عند ربنا وذلك في حقه تعالى محال أو يكون حاله عن الراسخين في العلم فقط  
 وحينئذ يخص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو ما يضاهي جاز لا به منافق لثبته المقررة  
 في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت أن الوقف على قوله تعالى أمناه واجب واذا كان  
 الوقف عليه واجبا فقد خالفنا الله تعالى عنهم وهو المهمل وأوجب عنه بهيجو تخصيص المعطوف  
 بالحال حيث لا ادس كقوله تعالى يوهنا اه اسحقو ويعقوبنا فانه نافية حال من المعطوف فقط  
 وهو يعقوب لان النافية ولولا ولد اه واسحقو يعقوب دون اسحق قاله العبري (ومن تخالف التفصيل  
 قولك أما زبد فمطلق) هذا هو المختول وبحث فيه الموضع في المحاشي فقال والظاهر أن أما زبد  
 فمطلق لان يقال اذ وقع تردد في شخص نسب أو أحد هذا إلى ذلك فهو على هذا التفصيل أي وأما غيره  
 فهو ليس كذلك اه (وأما للمعنى الثاني) وهو التوكيد (فذكر الزنجشري فقال أمأوف يعطى  
 الكلام فضل) بالمعجمة أي زادة أو توكيد قول زبد فمطلق فاذا قصت أو كيد ذلك (انه لا حاجة  
 ذاهب) وأيه صدق ذلك هاهنا أمناه معزفة (قلت أما زبد فمطلق) اه (وزعم أن ذلك) التوكيد  
 (مستخرج من كلام سيمويه) حيث فسر أمأوفها من شيء قال الزنجشري وهذا التفسير مدل  
 بغادرين بيان كونه توكيدا أو أنه في معنى الشرط اه وقال الطيبي ما معناه وقرر به مهما قدر من الموانع  
 والحوادث فانه لا يمنع من ذلك ذاهب فانه بضد الذاهب لا حاجة اه (وهي نائبة عن أداة شرط وجملته)  
 وموضعها صلح لمأوفها فقامت مقامها لتضمن معنى الشرط وليست أمأوفها معنى وموضعها صلح لمأوفها  
 حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي (ولهذا) المذكور من النياية (توول بهما)

صح تفسير هاهنا وفي معناها ولا يقال يلزم من تفسير هاهنا أن تكون اسما لا تجيب بجمع الزموم فان المحرف يفسر بالاسم ولا يلزم  
 كون المحرف اسما لاننا نقول معنى ان التوكيد وليست التسمية ولا يلزم أن يكون اسمين اه وبه يطل ما نقله الشارح عن المرادي  
 معتمده وليست أمأوفها معنى مهما وشرطها الخ أما ولا فلا نسيويه كقوله هذا الحق انما فسر أمأوفها فقط وبقرض انه فسر بهما يمكن  
 من شيء فهو يلاحظ شرطها المحذوف بعدها وأما نائبة فانه لا يلزم من التفسير التراخي من كل وجه (قوله المذكور من النياية) انما

احتاج التأويل بذلك لان المشار اليه مؤنث وهو التباية ومما في ذلك قوله عام براده الخ قال الدونشري مخالف لقول غيره انه باق على عمومته ويكون الانطلاق حينئذ منعقلا على محقق فيكون ايضا محققا قوله وكان تامة فاعلمنا ان من شئ على ان من زائدة على القول بزيادة تافق نحو ذلك وما مضى ٢٦٢ مستررراجع لاسم الشرط ومن لبيان الجندس واستشكله الدانسي بما لم يجر على

يكن من شئ كما قد خذ من تفسيره سيبويه السابق قال الموضوع في الجواشي فشي في كلامه سيبويه عام براد  
 به خاص وكان تامة والمعنى معهما جدي من انواع مصدر جوابها ثابت للسند اليه فانطلق اذا  
 انتقلت المواضع وانما سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانهم قسمها باعتبار كل ما معين بل  
 قسمها بما يشمل جميع موارد هاء وبتلخيص انها بعيدة لانه امر واحد لها التوكيد فاذ معنى قولك اماز يد  
 فخطلي انهم منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذا المراد منهم ما قد رمانع  
 من الانطلاق فانطلاقه واقع ومن هنا كل الانطلاق وانطلاقه الثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر  
 به معهما وهذا لا يكاد يغير عليها الا ردة في بترى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا لئلا يدل قولهم اما  
 العسل فان اشرب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه او كون اما تقدير مجمل هو قول الجمهور  
 وقال بعضهم اذا قلت اماز بدفخطلي فالاصل ان أردت معرفة حاله بدف بدف خطلي حذف أداة  
 الشرط وقيل الشرط وان ثبت اما اناب ذلك وعلى القولين لا بدلا من جملة (ولابد لها) (من فاء تالية  
 لتاليها) نحو اماز بدفخطلي والاصل ان يقال اما في بدف خطلي فجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير  
 اما من أدوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرا من بدف خطلي لكونه في صورة معطوف بدلا  
 معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة أحدها ابتدأ كما تلونا والثاني  
 الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقر بين فروح والاربع  
 اسم منصوب لفظا ومجلا نحو واما السائل فلتأخره واما ابتداء بربك فحذف والتخامس اسم منصوب  
 بمحذوف يقسم به ما بعد الفاء نحو اماز يد فاضرب به والسادس ظرف نحو واما اليوم فاضرب زيد والي  
 ذلك أشار الناظم بقوله أما كنهما يكتفي بشئ رفا \* تلو تلوها وجوبا لافا  
 (الان دخلت) الفاء (على قول قد طرح) أي حذف (استغناء عنه) أي عن القول (المقول فيجب  
 حذفها معه) (لا استغناء عنه ما بالقول) كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم بعد ايمانكم  
 ف كفرتم يقول القول بمحذوف والقول ومقوله جواب اما (أي فيقال لهم أ كفرتم ولا تحذف) (الفاء في  
 غير ذلك الا في ضرورة) كقوله فاما انا فلان لا قتال لديكم \* ولكن سيرا في عراض المراكب  
 والاصل فلا قتال تحذف الفاء ضرورة قال أبو الفرج هذا البيت مما هجى به قديم بنو أسد بن أبي العيص  
 ابن أمية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والصاد المعجمة الشق والتاخية لاجع مرصعة بهجته  
 وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم راكوب على الابل (أو) (في تدبره) قوله صلى الله  
 عليه وسلم (اما بعد يا ايها رجال بشرطون شرطوا لست في كتاب الله) الحديث ترجمه البخاري  
 والاصل فابال رجال وما استقامية مبتدأ وبال معنى شان خبرها والى حذف الفاء اشار الناظم بقوله  
 وحذف ذي القائل في ثرا اذا \* لم يكتف قول معا قد نبذا  
 (فصل في) \* ذكر وجهي (لولا ولوما) على ما في النظم (لولا ولوما وجهان أحدهما أن يدل على  
 امتناع جوابها لوجود تاليها فيختص بالجل الاسمية) واليه أشار الناظم بقوله  
 لولا ولوما يزمان الابتداء \* اذا امتناع وجوده قد

جنس بعينه وأجيب  
 بان المقصود من البيان  
 هنا التعميم ودفع ارادة  
 نوع بعينه (قوله مصدر)  
 قال الدونشري بمعنى  
 صدور (قوله مجزء من  
 الجواب) قال الدونشري  
 فيه نظر بالنسبة الى جملة  
 الشرط وبالنسبة الى  
 الطرف أي موطنه الجار  
 والجرور فان الظاهر  
 ان جملة الشرط المفصول  
 بهما بين اما والفاء ليست  
 جزا من الجواب وانما  
 هي مع جوابها المحذوف  
 المذكور عليه ما بعد الفاء  
 جملة اعتراضية لا محل  
 لها من الاعراب واما  
 الظرف المذكور فقد  
 قال في المعنى والسادس  
 ظرف معمول لاما  
 فيمن معنى الفعل  
 الذي ثابت عنه أو لفعل  
 المحذوف الى آخرها  
 قال فيسوس مصرح بان  
 الظرف ليس جزا من  
 الجواب وقد نظمت هذه  
 الامور الستة في جوف ثقت  
 وبعد اما فاقصان واحد  
 من ستة ولا تفراد  
 مبتدأ والشرط ثم الخبر  
 معمول فعل بعدهما يذكر  
 كذلك معمول الفعل فصره \* ما بعدهما بعدهما مؤخره والتطرف والجرور تالست \* قد ظاهرا كل امام ثبت (نحو  
 وأشار بقوله واحد الى انه لا يفضل به لان الضرورة داعية الى الفصل بين اما والفاء لاستكرام دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه  
 الضرورة تندفع بالواحد فلا يراد به قاله الشمني معناه اه ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفاء الآن يقال لها  
 كان يقسم جزا من الجواب كان هو كجزء وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي انها جز من الجواب

كان يقسم جزا من الجواب كان هو كجزء وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي انها جز من الجواب  
 (فصل) \*



(قوله وقيل رفوع بالواصلة) قال الزرقاني هو قول القراء قال الدمامي ونقل عنه انه عل ذلك باختصاصها بالاسماء وروى ان ذلك  
 ليس مقتضيا لمخصوص الرفع أيضا فان الحرف المختص بالاسم اما يعمل المحرقة كحروف الجر واما يعمل النصب والرفع كان  
 وأخواتها واما الحجاز فبأنواعه الرفع فقط فلا نظيره (قوله وقيل رفوع هائية) قال الزرقاني أي عن الفعل المحذوف قال الدمامي وهذا  
 القول أمراه إلى الآن والذي رأيته في الخي الداني قال بعضهم هو رفوع بلولا ثبائية هائية لم يولدوا بحكمه القراء من بعضهم وورد ابن  
 مالك بانك تقول لا زيدا عرولا وتلك ولا يطف بلا بعد التي وهذا ليس موافق للقول المذكور أي لا هائي هذا ثبائية عن الحرف  
 والقول اه وأقول رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه في كتاب وصف المباني ٢٣٦ في حروف المعاني له من بعد الرحمن  
 ابن عبد التور المالحني

(نحو لولا أنتم لكننا مؤمنين) وقوله

لوما الأصل قالوا له لكان لي من بعده خطك في رضاك رحمه  
 وبهذا رد على المالحني حيث زعم ان لوما تأتي الالتهضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح  
 وهو قول سيبويه وقيل رفوع بالواصلة وهو قول القراء وقيل رفوع هائية وهو قول حكمه القراء  
 عن بعضهم وقيل رفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور ويجب في  
 الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم إلى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالحجود والمحصل  
 فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالتيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله ولا حار حذفه  
 وذكره والخبر في هذه الآية محتمل أن يكون كونا مطلقا والتقدير لولا أنتم موجودون ويحتمل أن يكون  
 كونا مقيدا والتقدير لولا أنتم صدقتموا عن الهدى بعد انجاننا بذليل أنتم صدقنا كعن الهدى بعد ان  
 جاء كروم أقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما لم يعد مجيء (و الوجه الثاني ان يلا على التحضيض)  
 مجيء ومعه مجيء واليه أشار الناظم بقوله وبهما التحضيض (فيختصان به) الجمل (الفعلية) لان  
 التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث مجدد فيعلق الطالب به فيختلف  
 الاسمية فانهما للثبوت وعدم الحدوث (نحو لولا أنزل علينا الملائكة) (نحو لوما تأتينا باللائكة) وساو بها  
 في افتادة (التحضيض والاختصاص بالافعال هلا ولا لا) يقع أو هلا أو تشديد اللام في الأولين  
 وتختفيها في الثالث نحو هلا فترت زيدا وألا هنته وألا شمتة فتأنيده إلى ذلك أشار الناظم بقوله  
 \* وهلا لا لا وأولينا الفاعلا \* وأما قوله \* فلا نفس لي شيعها \* فقد ردها كان هو أي الشان  
 (وقد قيل حرف التحضيض اسم معلق بفعل) على جهة كون الاسم معمولا لفعل وذلك الفعل (اما  
 مضمون نحو) قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين أخبره بأنه تزوج شيب (فها لباكر اتلاعهما أو تلاعبت)  
 فبكر معلق بفعل محذوف (أي فلا تزوجت بباكر أو مظهر مؤخر) عن حرف التحضيض (نحو) قوله  
 تعالى (ولولا أن اسمه مسموه فاتم) فلولوا بمعنى هلا وفي المعنى يجوز انهما هلا للوبيخ وانتم معلقة بقلتم وقلتم فعل  
 مظهر مؤخر من تقديم وسميته ومعروضا إضافة ذال (أي هلا قلتم أنفسه مسموه) واليه ما أشار الناظم  
 بقوله  
 وقد قيل باسم بفعل مضمون \* علق أو بظاهر مؤخر

(هذا باب الأخبار بالذی وفروعه)

التي والذين والذين واللاتي (وبالأنف واللام) وكثيرا ما يصار إلى الأخبار لقصد الاختصاص أو

الكوفيين وان لا ثبائية عن فصل فقط لاهن فعل وعرف بوجه قول المصنف أن قوله ولا تقع في موضع المبتدأ الخ ثم لا يقال ان  
 المكسورة لا تقع في موضع المبتدأ بل يجب ختم الواقعة في موضعه وانما تكسر ان في الابتداء بمعنى أول الكلام (قوله ويحتمل ان يكون  
 كونا مقيدا) قال الدنوشي في نظر هل يأتي الخلاف بعد لوما هل يكون كونا مطلقا فقط أو يجوز ان يكون كونا مقيدا أو مطلقا (قوله  
 فقد ردها كان هو أي الشان) قال في المعنى وقيل التقدير فها لا شفت لي لاني الانضمار من جنس المذكور أقيس وشقيع معلى  
 هذا خبر محذوف أي هي شقيعها (هذا باب الأخبار بالذی وفروعه) (قوله وكثيرا ما يصار إليه) قال الزرقاني كذا قال المصنف  
 وفيه تنبيه لانه اذا قصد من المعاني الثلاثة أعني قصد الاختصاص وتقوى المحكوتشويق السامع ثوبى تركيب دال عليه كذا  
 التركيب من غير تغيير له من أصله وأما التغيير على هذا الوجه فالتعرض منه بالتركيب أو الاستحسان (قوله لقصد الاختصاص الخ)

تتوي الحكم أو تشويق السامع أو إجابة ألم تحن أو قوة ملكة في التصرف في الكلام (و) لذلك (يسميه بعضهم) في الصدر الأول (باب البين) أي سبيل النحو وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيها نحويون ووضوه على أبواب النحو كيب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواضعها جميع المفعولات والتوابع والأعمال وغير ذلك ليحصل للطلاب بالامتثال في ملكة يتقوى بها على التصرف (وهو باب) واسع (وضعه النحويون للتدرب في الأحكام النحوية كما وضع الضمير فيقول مسائل التمرين) الآية وهي كيف تبنى من كذا مثل كذا (في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين) أحدهما في بيان حقيقة وثانيهما في بيان شروطها وتجربته

§ (الفصل الأول في بيان حقيقة) \* وهي أن تدخل الموصول على أول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه وواقع على معنى ذلك الاسم ثم تعوض من ذلك الاسم ضمير أمكانه على حسبه في الأعراب والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ويكون ذلك الضمير عائد على ذلك الموصول ويكون الموصول أيضا مطابقة للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذي أريدت الأخبار عنه خبرا عن الموصول ويا في الجملة صلة الموصول ويتبين ذلك أنك (إذا قيل لك كيف تخبر عن زيد) المبتدأ (من قولنا زيد منطلق بالذي) متعلق بتخبر (فاعدا على ذلك الكلام) الذي فيه زيد (فاعل فيه أربعة أعمال أحدها أن يتقدمه موصول) يكون في موضع رفع بالابتداء (مطابق) ذلك الموصول (لزيد) فإفرا دونه كرهه) ذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر (هو الذي) الواقع في الابتداء العمل (الثاني أن تؤخر زيد إلى آخر التركيب) لأنك تريد أن تجعله خيرا عن الموصول العمل (الثالث أن ترفعه) أي زيدا (على أنه خبر للذي) العمل (الرابع أن تجعل في مكانه) أي ممكن زيد (الذي نقلته عنه ضمير مطابقة في معناه) في (أعرابه) يقول الذي هو منطقي

زيدنا الموصول وهو الذي يتقدمه (فن حيث كونه موصولا يحتاج إلى صلة وعائد من حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر (و) جملة (هو منطقي مبتدأ وخبر) على الترتيب (والجملة) من المبتدأ والخبر (صلة) للذي والعائد من (إلى) الموصول (الضمير) المرفوع على الابتداء (الذي جعلته خلفا عن زيد) في أعرابه (الذي هو الآن) وهو زيد (كلال الكلام) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

ما قبل أخبر عنه بالذي خبر \* عن الذي مبتدأ قبل استقر

وماسواهما قوسه صلة \* عائد أخاف معطى التكملة

(وقد بين بامشأه أن زيدا في المثال المذكور (خبره) لا هتوان الذي بالعكس) أي تخبر عنه لاه (وذلك خلاف ظاهر السؤال) وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال أن زيدا خبر عنوان الذي تخبر به (فوجب تأويل كلامه على) أوجه أحدها أن عصفا رهم أرادوا بقولهم الأخبار والذي أن تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وث الأخبار الذي خبر عن المسمى بالذي فاذا قيل أخبر عن زيد بالذي كان على (معنى) أخبر عن مسمى زيد في حال تعبير (لكنه بالذي) وثانها لأن الضام مع جملة فمهمة الأقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك أن زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وأن كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه به مخبر عنه نظر إلى الحقيقة فتوالتا على القلب وأن عن معنى الباء ورباها لهما كان المخبر هو المبتدأ في المعنى صرح أن يطلق عليه أنه مخبر عنه (و) إذا كان المخبر عنه مثنى أو مجرور على حده مؤنثا على الموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

و بالذين والذين والي \* أخبر أعياناً في المثبت

(تقول في نحو بلغت من أخوك إلى العمرين) بكسر الراء (رسالة) إذا أخبرت عن الساء من بلغت (بالذي الذي بلغ من أخوك إلى العمرين رسالة أنا) فالذي مبتدأ وأخبره وما بينهما صلة وعائد أخبر

الآخران نحو بان والثلاثة قبله بيانية أو الأولى كقولك الذي قام زيد وداعلى من قال قام عمرو وخالد والثاني ظاهر لأن في هذا الخبر استنادين فهو أقوى مما فيه استناد واحد الثالث كقول أبي العلاء المعري مشر البعاد المحماني والذي حارت البر به فيه حيوان مستحدث من جماد ويجمعها قول بعضهم قصدنا تصاص أو تقوى الحكم أو

تشويها أو سربا البلب هنا

(قوله ثم تعوض من ذلك الاسم ضمير أمكانه) أي خالبا لمسايق من أنه قد تقدم لقصد الاتصال (قوله وإن عن معنى الباء) قال الزقاقى والباعنى

من أم أي لأن تمام التوجيه لئلا كوراما يحصل بذلك ولذا ادعى الشهاب القاسمي أن ذلك ساقط من كلام الشارح يعني أن كلام الشارح يقتضي أن ذلك من تمام وجه القلب وفي كلام ابن جماعة ما يقتضي أنه وجه مستقل كإيناف في حواشي الألفية

مستتر في بلغ لانه لا يمكن اتصاله فلا يعمل الى انفصاله (فاذا أخبرت عن أخوك بالثنية قلت للذان  
 بلغت منهم الى العمر من رساله أخوك) فالذان مبتدأ وأخوال الخبر وما بينهما ماصلة وعائد هاضمير  
 الثنية الخبر ورمي (أو) أخبرت (عن العمر من) بالجمع (قلت الذين) بلغت من أخوك اليهم رساله  
 العمر (ون) فالذين مبتدأ والعمر وخبر وما بينهما ماصلة وعائد هاضمير الجمع المحرور (أو) أخبرت  
 (عن الرساله قلت التي) بلغت من أخوك الى العمر من رساله (بالرفع تأتي مبتدأ ورساله خبر وما بينهما  
 صله وعائد هاضمير بلغتها) وكان حق ضمير الرساله ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير اني  
 بلغت من أخوك الى العمر من اياها رساله لكن حيث أمكنك الانصال (فتقدم الضمير وتصله)  
 بالفعل (لانه اذا لم يكن الوصل لم يميز الدلول عنه) (الى الفصل) (الافى الضرورة) (وحينئذ) أي حين اذ  
 قدمته وصلته (فيجوز لك) حذفه (واثباته) لانه عائد متصل منصوب بالفعل (وتقدم في باب  
 الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه محو وما عملت أليدهم بشرط الضمير العائد  
 الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير فيية ولو كان خلفا عن حاضر أو جازا بقر أو نحو في المطابقة  
 في الخطاب فيقول في الاخبار عن تأملها طلس الذي ضربت أنت ويلزمه جازة ذلك في التكلم نحو الذي  
 قلت أنا لا فرق ودياه يلزم ان تكون قائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب  
 التأخير عند الجمح ووروقل ابن العاج عن البراءة يجوز تقديمه خبرا عن الذي أو مبتدأ  
 (الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه) فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار (اعلم ان الاخبار ان  
 كان بالذي أو أحد فرعه من التأنس والثنية والجمع) اشترط للخبر عنه سبعة شروط أحدها ان يكون  
 قابلا للتأخير لما مر من انه يجب تأخير خبره (فلا يخبر عن أيم) في الاستفهام (من قولك أيم في الدار لاني  
 تقول حينئذ الذي هو في الدار أيم قيرل الاستفهام عن صدرته) وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه  
 نحو أيم الذي هو في الدار فخير مقدم الذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل أيم مبتدأ والذي خبره  
 والاقرب قول ابن عصفور ان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا (وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام  
 و) أسماء الشرط كـ الخبر بقوما التعجبية وضمير الشأن على القول بان له صدر الكلام (لا يخبر عن شيء  
 منها لما ذكرنا) من قوله ماله صدر الكلام عن صدرته ويان ذلكا نك تقول في الاخبار عن اسم الشرط  
 من قولنا أيم يكرمني أكرمه الذي هو يكرمني أكرمه أيم وعن كـ الخبر بمن قولنا كم علم ملك الذي  
 اياه عبد ملك كم وعن ما التعجبية من قولنا ما أحسن زيد الذي هو أحسن زيد ما وعن ضمير الشأن  
 من قولنا هو ز بلغنا الذي هو ز بلغنا هو قيرل ماله صدر الكلام عن صدرته وشم مانع آخر وهو ان  
 الضمير المحال محل الخبر عنه لا ضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مثله الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم  
 به وأما في مثله الشرط فلان الضمير لا يجوز أن يأتي في مثله كـ فلان الضمير لا يضاف وأما في مثله  
 ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه ما فعل في التعجب وأما في مثله ضمير الشأن فلان ضمير الشأن  
 لا يتقدم على الجملة الواقعة صله الموصول (وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك  
 لان الضمائر المتصلة كالنات من قيت يخبر عنها مأنها لا تتأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل  
 تقول) اذا أخبرت عن التام من قيت (الذي قام أنا) فلي اضمير المتصل من نفس لا يكون خبرا ولا يصير  
 التكلم غائبا يعود على الذي فلذلك عزه التسهيل الشرط (الثاني ان يكون) الخبر عنه قابل للتعريف  
 فلا يخبر عن المحال والتمييز محله ولازم للتكثير (لاني لو قلت في حاضره ضاحكا) وفي ملكك تسعين  
 نعجة (الذي جاز بدا به ضاحكا) والتي ملكك تسعين اياها نعجة (لكنك قد نصبت الضمير) في الاول  
 (على الحال) وفي الثاني على التميز (ولذلك تمنع لان المحال) والتمييز كل منهما (واجب التكثير وكذا

\*( الفصل الثاني ) \*

( قوله من التاني الخ )

قال الدونشري فيه مساححة

ظاهرة وهو غلى حذف

مضاف أى من موصول

التاني الخ ( قوله سبعة

شروما ) نيه الشاطبي على

انه لا حاجة الى الشرطين

الاولين للاستغناء عنهما

بقبول الاستغناء عما

لان ما يخرج بهما يخرج به

ولذلك لم يذكر في التسهيل

الشرط الثاني استغناء عنه

الرابع ( قوله على القول

بان له صدر الكلام ) أى

وهو خلاف الاصح بذييل

انهم قالوا في قوله اقامت

كان الناس صفنان ان

اسم كان ضمير الشأن وفي

قوله تعالى ان الحمد لله

رب العالمين اسم ان ضمير

الشأن ولو كان له صدر

الكلام لم يتقدم العوامل

عليه ( قوله فلان ضمير

الشأن الخ ) قال الدونشري

قديقال ان ضمير الشأن

الذي جعل له مكان الخبر

ضمير له اصله لانه تقدم

عن الصلوة

(قوله قال شرحه أبو يحيى الخ) ٣٦٦ لا يخفى أن الموضوع لا يرضى ما قاله الشراخ فلا يترض عليه بكلامه لأن قول التسهيل

منو باعته بضمير مثل  
قوله في النظم أو بضمير  
أى أو ألقى عنه بضمير  
وسياق أنه يجعل للاختراز  
عن الجبرود حتى وقد  
ولو كان رادق التسهيل  
الاختراز عن المحال لم يكن  
لاشراطه في اللفظة  
قبول التعرير بقاعدة  
وهذا معنى على أن هذه  
الشرط وحصل يحتاج  
لهم بها أو بعضها من  
عن بعض وقد فصلنا ذلك  
في حواشينا على اللفظة  
(قوله الفاهمة جارية  
صاحبها) انتقد عليه  
بعضهم بأن جارية  
مضافا قول الأضافة تكون  
بأدنى ملاسة فلا تبدل  
أضافة الجارية على أنها  
ملكه قبل قد تكون جارية  
ساحرة مضافها باعتبار  
انتمائها قال صاحبها  
فأفادتها ملكه وقد قلنا  
فذلك في باب أن وأخواتها  
(قوله فلا يخبر عن الجبرود  
لحقى أو عذا ومنه) قال  
أزرقاني فوزا وشكوهن  
كان أولى بل دخل ما أشبه  
ذلك كوا والقسم وأنه  
والكاف ولا يخبر بالرفع  
بعد ذلك ومنه قال الرضى  
لأن شرطه لفظ الزمان أى  
وإذا أخبر عنه ينتفى ذلك  
لوقوع الضمير حينئذ  
بعدهما (قوله أباه زيد)  
قال الدوشري صوابه

القول في نحوه وهذا التعرير وهو قبول التعرير المذكور في النظم في قوله

قبول تأخير وتعرير فى

(لم يذكره) النظم (في التسهيل) بهذا اللفظ وقد كرهه بلطف غير وقال بنو باعته بضمير قال شرحه أبو  
حيان ومناجيه والمرادى وابن عقيل ونظر المحبس والسمين والفظ له قوله منو باعته بضمير أى عن  
ذلك الاسم الذى تريد أن تخبر عنه وتخبر بذلك من الأسماء التى لا يجوز ضمها لها كالحال والضمير  
والأسماء العاملة على الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثال المبالغة والمصدر والصفات المشبهة  
وأسماء الأفعال له الشرط (الثالث أن يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عن الجاني) في صحة وقوعه  
موقه قبل الأخبار كزبد من ضربت زبداه فانه يصح وقوع عمر ومثلا موقه في تركيب آخر فتقول  
ضربت عمر بخلاف الفاعل يذرى بضمه فلا يصح وقوع جاني موقه القوات العائد إلى المبتدأ (فلا تخبر  
عن المعان بخبر يذرى بتمهاتها الاستغنى عنها بالجاني كعمر ورو بكر) لما ذكرنا (وأما امتنع الأخبار عما  
هو كذلك لانت أو أخبر عنه تغلب الذى يذرى بتمهاتها الضمير المنفصل) وهو هو المتأخر في آخر  
التركيب (هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الأخبار والضمير المتصل الآن) وهو (الخلف عن ذلك  
الضمير الذى كان متصلا بالفعل) فصلته وأخرته ثم هذا الضمير المنصوب (المبتدل) وهو الماهمن  
ضربته (أن قدرته رابطا بالخبر بالمبتدأ الذى هو زيد في الموصول) وهو الذى (بلا عا بدوان قدرته عائدا  
على الموصول بقى الخبر بلا رابط) ولا سبل إلى كونه عائدا عليهما انعدو ضمير مقرر فعل شيئين محال  
من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال القارصى (لأنه في هذا الأخبار لأن الخبر حينئذ لا يذرى بتمهاته  
على المبتدأ فهو كقولك أذهب جاريته صاحبها الماهمن) (الرابع أن يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء  
عنه بالضمير فلا يخبر عن الجبرود حتى أو عذا ومنه) لا يخبر عن الأناظر والأخبار يستدعى إقامة  
مضمر مقام المخبر عنه (كأنهم) أول الباب فلا يخبر عن رأسهم قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجر  
فلا يقال الذى أكلت السمكة حماره وأسها ولا عن يومين من قولنا ما رأيت منذ أو منذ يومين فلا نقل اللذان  
مارأيت منذهما أو منذها يومان لأن حتى ومنه ومنه لا يخبر عن ضمير أو إلى هذين الشرطين أشار الناظم  
بقوله كذا للقى عنه بجاني أو بضمير شرط وكذلك لا يجوز الأخبار عن مضاف دون مضاف إليه ولا  
عن مصدر عام دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعل هذا (إذا  
قبل سر أباه يذرى بمن عمرو والكريم جاز الأخبار عن زيد) خاصة (وامتنع الأخبار عن الباقي لأن  
الضمير) (يختلف زبد أو لا يختلفون) تقول في الأخبار عن زيد الذى سر أباه يذرى بمن عمرو والكريم زيد ولا  
تقل في الأخبار عن الأب بخبر الذى سر أباه يذرى بمن عمرو والكريم أب ولا عن قرب الذى سر أباه زيد  
ومن عمرو والكريم قرب ولا عن عمرو الذى سر أباه يذرى بمن عمرو والكريم عمرو ولا عن الكرم الذى سر أباه  
زيد يذرى بمن عمرو وهو الكرم (أما الأب فلان الضمير) (الحال محله) لا يضاف وأما القرب فلان  
الضمير (الحال محله) لا يتعلق به جازر ويجرور ولا غيره (من المعهولات عند البصر بين وهب  
الكوفيون إلى أن ضمير المصدر يعمل عمل المصدر) (وأما عمرو والكريم فلان الضمير) (الحال محله)  
عمرو (لا يوصف) الضمير الحال عمل الكرم (لا يوصف به نعم أن أخبر عن المضاف والمضاف  
إلى معاً) وهما أباه زيد (أو عن العامل ومعموله معاً) وهما يذرى بمن عمرو (أو عن الموصوف وصفته  
معاً) وهما عمرو والكريم (فأنت ذلك) المخبر عنه برمت (وجعلت مكانه ضميراً) مطابقاً في معناها  
وأعبر به (جان) ذلك فتقول في الأخبار عن المتضامين (وهما أباه زيد) الذى سره يذرى بمن عمرو  
الكريم أب يوزيد وكذا الباقي فتقول في الأخبار عن العامل ومعموله الذى سر أباه يذرى بمن عمرو

جبره يذرى بتمهاتها إذا أمكن الاتصال لا يجوز الانفصال (قوله هو) قال الدوشري كان الأنسب وصل هذا الضمير لافصله الكرم

يقوله في هذا الباب

لان المبتدا والخبر

مطلقا لا بدان بمحذ

ما صدقا وتختلفا معهما

فهي عنوع هنا لان

مفهوم المبتدا وهو

الموصول غير مفهوم

الخبر وهو الاسم الذي

يخبر عنه سواء كان

ظاهرا او مضمرا

كما يخفى وقد مضى

اشكال اللغائي في باب

المبتدا والخبر في قولهم ان

الحجة اذا كانت نفس

المبتدا في المعنى لا تحتاج

لربط و جوابه والظاهر

انه لا ياتي في تفسير الجواب

هنا فاقبل قوله وان

يكون فعلها متصرفا

قال الزرقاني أي سواء

كان ماضيا او مضارعا

قوله ليصاغ منه قال

الزرقاني أي من الفعل

وذلك لان الصوغ انما

هو منه اذا القاعل موجود

مع الوصف كانه موجود

في الجملة وحينئذ في قول

الشارح تغييره لانه في جملة

اسمية لا يصاغ منه صلة

ال يجوز لان الصوغ ليس

من الجملة بل من الفعل

كعلمت قوله وفي بعض

النسخة ممتدا ان كان

المسراذ ما ذعلى قوله

مقدما لم أن يكون

الشرط أحد عشر وان

الكرم في سر ضمير مستتر فوقع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس أن يوضع في محله  
لكن ضرورة الاتصال بالجملة التي تنقيدها اتصاله بعاملها فاستقر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف  
وصفته معا ومعمرو الكرم الذي سر أن يقر بمتنه عمر والكرم الشرط الخامس جواز ورود  
في الاثنان فلا يخبر عن أحد من نحو ما في أحد له ما قيل الذي ما في أحد من وقوع أحد في  
الاحتياج فانه خبر الذي وفاعل حان في ضمير متصرفه وهو ضمير أحد ونص في التمهيل في باب العدد  
على أن في ضمير أحد لم يوضع وقوع أحد في الاحتياج كقوله إذا أحد لم يفته شأن طارق فان قلت  
الضمير في حان في يعود على الموصول لا على أحد قلت أحد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا  
الشرط السادس كونه في جملة خبره فلا يخبر عن الاسم الموصول لفعل طلب كالواقع في مثل اضرب  
زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضرب زيدا لان الطلب لا يقع صلة للموصول لما في بانه  
الشرط السابع أن لا يكون الخبر عنه في إحدى جملتين مستقلتين ليس في الأخرى منها ضمير ولا  
بين الجملتين عطف بالفاء وذلك يجوز بمن قولك قام زيد وقد عدروا فلا يقال الذي قام وقد عدروا  
زيد لان جملة قد عدروا وليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا تصح أن تكون  
معطوفة على جملة الصلة بخلاف ما اذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزء والخو ان  
قام زيد قد عدروا فيجوز الاخبار عن زيد بقول الذي ان قام قد عدروا زيد لان الشرط والجزء كالجملة  
الواحدة بخلاف ما اذا كان في إحدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء  
فانه يجوز الاخبار بحصول الرابط بين الجملة بين الضمير أو بالفاء الاول كالمتنازع فيمن نحو ضرب  
ضرب زيد بضربوا كرمي وأكرمه عمر وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب زيد وضرب زيد  
عمر والذي كرمي وأكرمه عمر وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب زيد وضرب زيد  
الاخبار عن الذباب الذي يطير فيضرب بالذباب في الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيضرب  
ويكتب في ضمير واحد في الجملة الموصول به لان ما في القاعل معنى السببية فلما منزلة الشرط  
والجزء اهنا ذلك جواز قول الذي ان يطير فيضرب بالذباب وان كان الاخبار بالان واللام اشترط  
عشرة أمور هذه السبعة وثلاثة أخرى أن يكون الخبر عنه من جملة تعلية وأن يكون فعلها متصرفا  
ليصاغ منه الوصف الصريح وأن يكون الفعل مقدا غير مبيوق بشي وفي بعض النسخ ممتدا فلا  
يخبر بال عن زيد من قولك زيد أخوك لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة ال ولا من قولك صدي  
أن يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك عازل زيد عازلا لان الفعل غير مقدم بل التني متقدم عليه  
وال لا يفضل بينهما بين ضلها بشي ولا غيره وال ذلك اشار الناظم بقوله

وأخبروا ههنا عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدم

ان صبح صوغ صلة لال

في خبر عن المفعول النائب عن القاعل من نحو ضرب زيد بقول المضرب زيد ويخبر عن كل من الفاعل  
والمفعول في نحو قولك في الله البطل فتقول اذا أخبرت عن الفاعل (الواقي البطل الله) تقول اذا  
أخبرت عن المفعول (الواقية الله البطل) برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز ذلك أن  
تحذف (الماء) من الواقعة خلافا للشارح (لان عاها بالالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله

ما المستقر المودى محمود عاقبة) ولو أتى بخلافه صفو بلا كدر أي المستقره

فصل اذا رفعت صلة ال اسم الظاهر كالثالث المتقدم فلا اشكال في ما اذا رفعت (ضمير) فلا تخلو

اما أن يكون (ادجعا الى نفس ال) واما أن يكون راجعا الى غير هان كان راجعا الى نفس ال (استر)

كان يدل قوله مقدما فلا يناسب ترك شرط التقديم الذي نص عليه الناظم

بأنشراح ان يقول الى  
ضمير التكلم لان التكلم  
غيره كدور في التركيب  
(قوله ولا لافرق في ذلك  
الخ) أي في انه اذا رعت  
صلة آل ضمير راجعا  
الى نفس آل استترفى  
الصلة وان رقت ضمير  
الغير آل وجب ابرازه  
وانما احتاج الشارح  
للتنبية على ذلك لما في  
ذلك من الخلاف الا في  
فيما اذا خبر بالعن غير  
المتنازع فيه (قوله على  
رأى الاخفش الخ) لا يخفى  
ان هذا انما يحسن  
لويين أولا من ذهب  
الاخفش وغيره وكان  
اكتفى بما تفرع من ذلك  
في باب التنزع (قوله  
قدمت زيدا) كان يحسن  
ان يقول ونصبه لان  
مجرد تقديمه بهم بقاء  
عسلى رفته وان كان  
لا يتصور الرفع مع كون  
الوصف متعديا ولا  
أظهر في تمديد التعليق  
بقوله لانه كان يطلب  
منصوبا فنص على انه  
(قوله الفوقائية) لم  
اشتمل على ما المتكلم  
التحذير فواته الفوقا  
من بينهما ضبط الفوقا  
لأنها تكونه وللخاطلة  
والخاطبة والتجانبية  
لا تكون الا للتكلم

الى

﴿هذاب العدد﴾ قال ابن أبي الربيع العدد المعدود والعدا مصدر قال المصنف وهو ظاهر في قوله سبحانه كلبتم في الأرض عدد سنين انما ساعدكم عدا (قوله فان حاشيته السفلى الخ) قال الزرقاني أي لان الحاشية السفلى ما دونها والعدا ما فوقه وسأول اثنين واحد وما فوقهما ثلاثة والعشر مثل حاشيتها السفلى تسعة والعليا أحد عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتين وهذا من لان الحاشيتا قوريتان ومثل ما حاشيتاه بعيدتان ما اذا قلت في العشرة حاشيتها السفلى ستة والعليا أربعة عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع حاشيتها البعديتين (قوله لا يجمع ٢٦٩ بينهما) أي لا على طريق الاضافة كما مثل ولا على طريق الوصفة مالم يقصد بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعدود لا بالجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الله واحد حيث قال انما جعلوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقط الواعدين رجال ثلاثة فافراس

التي فصلتها ضمير اشارة في المعنى والاعراب لكن تجعله غائبا يعود على الموصول ويجعله مستترا لان الهمزة نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فخرت الصفة على صاحبها واتي للوصف الثاني بالهاء مكان ما بالمتكلم وهو المفعول والعائد وزيد الفاعل وانا الخبر اه

### ﴿هذاب العدد﴾

فمشتبه وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريتين أو البعديتين على السواء كالاثنتين فان حاشيته السفلى واحدة والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة وعشرون وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا اللفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة (اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انها مذكرة ان مع المذكر فتقول واحد اثنان وثلاثون ثمان مع المؤنث فتقول واحدة اثنتان) على لغة المحجازيين وثنتان على لغة بني عجم ويشاركه ما في ذلك ما وازن فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الحزم ثلاث والثالث عشر والمقالة الثالثة عشرة والثلاثة نحو اخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (فتقول ثلاث رجال بالثاء وثلاث امهات بكاء قال الله تعالى سخرها علمهم سبع ليال وثمانية ايام) قال ابن مالك وانما حذفت التام من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة نحو اخواتها اسماء جماعات كزمر وائمة وفرقة فلا يصل ان تكون بالثاء لتوافق نظامها فاستحب الاصطلاح مع المذكر لتقدم رتبة وحذف ميم المؤنث فراقا لآخر رتبة اه (و) الحكم (الثاني) من حكمي واحد واثنين (انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنان رجلان لان قولك رجل بقية الحنسية والوحدة قولك رجلان بقية الحنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما) فاما قوله ثنتا حنظل قليل (واما الواو) وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلهما ثلاثة احوال الأول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا بد كرو الثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما لو قصد بها العدد المطلق فاما كلها بالثاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة فلا فاعل بعضهم واما اذا ريد بها معدود ولا بد كرفي اللفظ فانه مع ان تكون بالثاء المذكر ويحذفها المؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تدر يا ما وسهرت خمسة تدي يا لي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كما يحدث ثم اتبع يست من شوال واما اذا قصد بها معدود و ذكر (فلا تستفاد العدد والجنس الامن العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدد دون الجنس وقولك رجال تفيد الجنس دون العدد فاخذت الا فاذنتين وهما العدد والجنس (جمع بين الكلمتين) وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث امهات مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك اشار الناظم بقوله ثلاثة بالثاء فاعل للعشرة في عدم اتمامه ذكره في الضمير

كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الله واحد حيث قال انما جعلوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقط الواعدين رجال ثلاثة فافراس

ساق اليه الحديث هو العدد شفع عيايث كد قبله على القصد اليه والعناية به لا ترى انك لو قلت انما هو واحد ولم تذكر كد هو واحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهيته بالواحدة انية (قوله فلا حاجة الخ) قال الدوسري قد يقال انه يحتاج الى ذلك اذا يستفاد من واحد الا انه مذكر واما كونه من جنس الرجال فلا يحتاج الى الجمع بينهما واذكر ابن الحاجب وغيره انه لا بد من العدد حينئذ يقتصر على المعدود المقرر والاشي وهو معنى كلامهم (قوله ويجوز ان تحذف التاء في المذكر) قد بدلت الشبهة الامام في الدين السبكي يكون المعدود مطلقا ايام كافي الحديث وقد بدلت في خواشي الفا كهي (قوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ثلاثة ثلاثة الخ) قال الزرقاني ظاهره الى جميع ما تقدم مع ان الحكم الثاني لا يفيد كلام الناظم بخلاف الاول فانه يفيد بهما والمطوق والمفهوم

﴿فصل﴾ قوله وهو ما يقر في بنه وبين مقره بالتعاليب أي ما يكون التام في المقر فحقيق وبنقة أو يكونها في اسم الجنس نحو كوك وكاء ومن غير الغالب أنه يفرق ٢٧٠ بينه وبين مقره بما السب نحو روم ورومي (قوله من غير الغالب ركب) فإن له

مقره داو ليس له مقر من لفظه غالباً من لفظه وهو وا كب (قوله ولا يضاف هـ هذا الجمع الخ) قال الدونشري تسمية ذلك جمعاً فيه نظر (قوله يميز اسمي الجنس والجمع) قال الدونشري إضافة يميز إلى ما بعده بيانية وقال بعض الفضلاء صوابه المميز من اسمي الجنس والجمع قال فتاهل وما تعلقه أولى (قوله كان تخصيه الخ) قال التمشيل به لما نحن فيه ونظر ظاهر أذا الكلام في الثلاثة والعشرة لا يضافوا أهم من ذلك وقالوا رأيت في بعض كتب اللغة كأن تخصيه من التمدل مكان التمدل وروى سحق جواب وكان حقاً أن يقول يمتدلتان ونخص العجوز لأنها لا تستعمل الطبيب حتى يكون في طرفها ما تزين به ولا لكنها تسمى المختل ونحوه من الأدوية ميسني (قوله خفض بضافة الخ) قال الدونشري ظاهره أنه لا يجوز بن فلا يقال هندي عشرة من العبيد وهو مجموع (قوله لأنك تقول قسم كبير

﴿فصل﴾ ألقاظ الأعداد بالنسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع مقره عشرة ألقاظ واحدواثنان وعشرون وتكون وما بينهما ومضافوه ألقاظ عشرة ألقاظ ثمانون وثلاثة عشرة وما بينهما وما يضاف وهو تسعة ألقاظ أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومغضوف وهو واحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمخمس العشر بن والتسعين وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة عشر وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مغضوب ومميز المائة والالف مقره دجيمر وبالإضافة (وميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ما كان اسم جنس) وهو ما يقر في بنه وبين مقره بالتعاليب (كشجر وقمر أو اسم جمع) وهو ما دل على الجمع وليس له مقر من لفظه غالباً (تقوم ورهط خفض بن تقول ثلاثة) من الشجر فمرستها وخسعة (من التمر) أكلتها (وعشر من القوم) لقبهم وتسعة من الرهط محبتهم (قال الله تعالى فخذ أربع من الطير) وعلى الاختصاص متاع الإضافة إلى اسم الجنس بأنه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد فكذلك ما أسهمه قال الموضع في الحواشي قلت كذا اسم الجمع بالنسبة إلى الصيغة فإن صيغته كصيغة الواحد دون أن لا ينطق على الواحد والدليل على أنه يعمل لفظاً معاملة الواحد أنه قد يعود عليه ضمير الواحد يقره الخبر عنه نحو الركب سائر اه (وقد ينخفض) يميز اسمي الجنس والجمع (بإضافة العدد) إليه فاسم الجمع (نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر

ثلاثة أنفس وثلاث ذود) \* لقد حاز الزمان على عيالي

والقود من الأبل ما بين الثلاثة إلى العشرة وهي مؤنثة ولا واحد لها من لفظها مذ في الصحاح وذاته الأولى معجمة والثانية مهملة والآنفس جمع نفس وهي مؤنثة فوأنث عدد ذال الآنفس كثر استعمالها مقصودا بها إنسان قاله المرادي واسم الجنس كقول جندل بن النقي

كأن خصم من التمدل \* طرف عجز فيه بنتا حنظل

في نخل اسم جنس مخفوض بالإضافة على جذعة رهط قاله الموضع واتفق الجمع على التخفيض بمن وإما بالإضافة ففيه مذهب أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضع تعالى بن عصفور وإنشائي الاقتصاد على ما سمع وهو مذهب الأكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير تقوم ونسوة فيجوز حكمه الفارسي عن أبي عمير أن المازني وعليه المردبان العدد لا يضاف لواحداً لا يدل على الكثرة وإما الثلاثة فروه شمسوخ اه (وإن كان) يميزها (جمعاً خفض بضافة العدد ليس نحو ثلاثة رجال) وثلاث امه (ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب علمها) باعتبار ورود الضمير عليها مذهب كبر أو تأنث (فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرها) فإن كان ضميرها مذكر أنت العدد وإن كان مؤنثاً ذكر (فتقول في اسم الجنس) (ثلاث من الغنم) هندي (بالتاء) في ثلاثة (لأنك تقول غنم كثير بالتذكير) للضمير المستقر في كثير (وثلاث من البقر) بالتاء (من ثلاث) (لأنك تقول بط كثير بالتأنيث) للضمير المستقر في كثيرة (و) (تقول ثلاثة من البقر) بالتاء (أو ثلاث) (بتركا) (لأن ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبار ما يرون) فقلت أن (في البقر) لفتن التذكير والتأنيث قال الله تعالى إن البقر تشابه علينا) بتذكير الضمير (وقرى تشابهت) بتأنيثه وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاث أنواع ما فيه لغة

بالتذكير تسع صاحب الصحاح وفي المصباح أنه يجوز في غنم تذكير ضميره وتأنثه (قوله) التذكير وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس الخ) هذا يخالف ما ألقاه في باب الكلام إطلاق أن الاقصر في اسم الجنس التذكير كما نبهنا عليه هناك ثم ما اقتضاه كلامه من أن الغنم مذكورة فالب ما اقتضاه كلام ابن المصنف والصحاح من أنه مؤنث فانتظر حاشية الالقية



وميل على ثابته رد الما في تصغيره كما في الحديث روي في حقيقة في غنية الخ قوله حكمه حكم المذكور الخ قال الدنوشي في نظر  
 لأن نسوة مع جمع وحكمه حكم المؤنث فيقال ثلاث نسوة يذكروا والتذكير العدد قوله والتذكير والتذكير انثى تعتبران مع الجمع كحال مفردة الخ  
 قال الدنوشي ينظر هل ذلك مخالف لقول بعضهم المذكر يذكروا تأنيث على اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور  
 وثلاث جامات ذكور ورويت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان ثلاث سجلات فتؤنث على اللفظ والواحد سجل مذكور ومرت على  
 ثلاث جامات فتؤنث والواحد جام وتقول له خمس من الغنم ذكور وثلاث من ٢٧١ الأبل قول فتؤنث العدد إذا كان يليه

الأبل والنعم لهما لفظان  
 مؤنثان موضوعان للجمع  
 ولا واحد لثني منهما من  
 من لفظه وهما يقعان  
 على الذكور والاناث  
 وعليهما جميعا وتقول له  
 ثلاثة ذكور من الأبل لما  
 فرقت بين الثلاثة وبين  
 الأبل ذكر وتقول صار  
 فلان خمس عشرة من بين  
 يوم وليلة العدد يقع على  
 الأبي والعم يحيط بأن  
 الأيام قد دخلت معها قال  
 المعدي تصف بقرة  
 فطافت ثلاثاً بين يوم وليلة  
 يريد ثلاثة أيام وثلاث  
 ليال ولا تغلب المؤنث  
 على المذكر إلا في اليماني  
 خاصة تقول من راعها  
 فيعلم أن مع كل ليلة يوماً  
 وهو إذا تأملت مع ما في  
 الشرح والمثل وجبت  
 الحقيقة ظاهر قليله رفاق  
 قوله خلافاً للبغداديين  
 قال الدنوشي الظاهر  
 أنهم لا يعتبرون راعاً الجمع  
 بل يجوزون راعاً المفرد  
 أيضاً قوله بل ينظر إلى

التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البقر وما فيه لفظان التذكير والتانيث وهو البقر  
 ولم يمتل لأمم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال إن كان من يعقل حكمه حكم المذكر كالقوم والرهط  
 والنقروان كان لا يعقل حكمه حكم المؤنث كالجمل والبقرة (و) التذكير التانيث يعتبران مع الجمع  
 كحال مفردة فإن كان مفردة مذكر أنثى عددان كان مؤنثاً ذكر (فذلك يقول ثلاثاً اصطبلات) جمع  
 اصطبل يقطع الهمة المكسورة (وثلاثة جامات) جمع جام يشديد الميم (بالتاء فيها اعتباراً بالاصطبل  
 والجام فانهما ذكران ولا تغلب ثلاثاً مذكرهما اعتباراً بالجمع خلافاً للبغداديين) والكسائي ونقل سيبويه  
 والقرطبي أن كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابت ترك الساعية بالساخبة فيها مؤنثة  
 (ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه) في التانيث والتذكير (حتى يقال ثلاث طلحات ترك النساء) ينظر  
 إلى تانيث لفظ واحد وهو طلحة (ولا) يعتبر (حال معناه) تذكير أو تانيثاً حتى يقال ثلاث أشخص  
 بتر كما أيضاً) ينظر إلى تانيث معني واحد وهو شخص (يريد نسوة) لأن الشخص يقع على المذكر  
 والمؤنث (بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضمير مفعول عكس حكمه في العدد كما تقول ملأته حضرة  
 وهند شخص جميل بالتذكير فيهما وتقول ثلاثه طلحات وثلاثه أشخص بالتاء فيهما فاما قوله وهو عمر بن  
 أبي ربيعة

فكان يعني دوزن من كنت أتقى \* (ثلاث شخص كلعبان ومغص  
 فضرورة) وكان القياس فيه ثلاثة أشخاص بالتأويل لكنه كثر بالشخص على النساء والذي سهل ذلك  
 قوله كلعبان ومغص أي هن كلعبان ومغص (فانصل باللفظ ما بعد المعنى المراد) وهو التانيث (ومع  
 ذلك فليس بقياس خلافاً للناظم) بل قالان اقترن باللفظ ما جمع جانب المعنى ترجع والكاهب الجارية  
 حين يسدون بها النهود والعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية أول ما أدركت سميت بذلك  
 لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل (وإذا كان العدد وصفة) فهو موصوفها (فالمعتبر في  
 التذكير والتانيث (حال الموصوف المتوكل لا حاله) فإن كان الموصوف مذكراً أنثى العددان كان  
 مؤنثاً ذكر (قال الله تعالى) من جاما حسنة (فله عشر أمثالها) بترك التاء لأن الموصوف مؤنث (أي عشر  
 حسنة أمثالها) ولولا ذلك (الاعتبار (قليل عشرة) بترك التاء (لأن المثل) الذي هو واحد الأمثال (مذكر)  
 وتقدم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرد (وتقول عندي ثلاث بعات بآله في ثلاثة (إن قدرت) (الموصوف  
 رجلاً أو بتر كما إن قدرت) (الموصوف) (نساء) لأن زبعت يقع الياق في الأصل اسم ثم استعملت في الصفة  
 وهي جمع ربعة يسكنونها وصفت بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة أو ربعة وهي المربوعة لا طول  
 ولا قصر واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نبتة (وهذا) ترى العرب (يقولون ثلاثة بعات بالآله إذا قصدوا  
 ذكوراً لأن الدابة) وهي لغة كل ما يبدى على الأرض (صفة في الأصل) غلبت عليها الاسم (فكأنهم

فما يستحقه المفرد باعتبار ضمير الخ) منه يؤخذ أنه لا يجوز تذكير العدد إذا كان المفرد مذكراً أو مؤنثاً فواجبه الكرماء في ساق  
 ومن روايات حديث أبي هريرة في فضل الجماعات صلاة الرجل في الجماعة تضعف خمسا وشر من ضعفا بترك التاء في خمس من أنه  
 تأويل الضعيف بالدرجة أو الصلاة محل نظراً لأنه إذا كان اللفظ الموضوع للمؤنث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص إذا أريد به  
 المؤنث الحقيقي لا تترك التامس عدده فكيف المذكر المؤنث بالمؤنث المتأخر ترك التامس عدده (قوله قليل عشرة) هذا القوم متنوعة  
 فقد جاب بعضهم بأن الأمثال حسنة وبأن المضاف اكتسب من المضاف اليه

العقد ليس بجاءا ولا وائون

(فصل) \* قوله ليطابق العدد المعدود لفظا قال الدونشري هذا غير ظاهر اذا العددين ليس جعما مكررا حتى يتطابقا قول مراده ان العدد ليس بجاءا ولا وائون

لتختلف التثنية معا  
ولتختلف اثنين منها  
وتختلف واحدتها كما هو  
ظاهر وقول الشارح في  
مستثنى الاول الخ هذا  
معلوم سبق في قوله وقد  
يخفف باضافة العدد اليه  
وقوله والثانية في لفظ واحد  
لوحذف اللفظة في صبح  
وهذا يستقيم من اسم  
الجمع فانه لا شاك في ان مائة  
اسم جمع ويضاف العدد  
اليه كثير الا قليلا فيقيد  
بذلك قوله فيما مر ان  
أضافة العدد الى اسم الجمع  
قليلة قليلا مل (قوله فان  
جمع قرم بالقياس على اقراء  
شاذ) فبان قرأ له بناء قلته  
ليس بشاذ وهو اقراء كما  
سبق في باب جمع التكسير  
ان افعال يطر في فعل  
يفتح الفاء اذا كان يصح  
العين (قوله كان قياسا)  
لا يخفى الضمير المستتر في  
كان على اسمها على  
اقراء لا على قرأ أي كان  
اقراء قياسا لاشاذ اوله بقل  
فبان جعل اقراء الخ لانه  
يصدد الكلام على  
استعمال قرو في الآية  
الذي هو بناء كثر لان  
مقرده وان كان له بناء قلته  
الا أنه شاذ فكأنه قال  
انما يكون الآية من

قالوا ثلاثة أجرة) جمع جار (دواب وسوم) من كلامهم ثلاث دواب ذكور بترك التاثير لانهم اعتبروا  
تأنيث اللفظ (وأي والدابة تجري) الاسم (الجماد) نذر الى المحال (فلا يجوز هنا على موصوف) قاله  
ابن مالك اخذ من قول ابن عصفور واما ثلاث دواب فقل جعل الدابة اسما  
\* (فصل الاعداد التي تصاف للعدو عشرة وهي نوعان احدهما الثلاث والاعشرة وما بينهما) \* وذلك  
ثمانية ألفاظ (وحق ما تصاف اليه ان يكون جعما مكررا) ليطابق العدد المعدود لفظا (من اثنيتا قلته)  
ليطبقا معني والى ذلك اشار الناظم بقوله والمميز لير \* جمعا بلفظة قلته في الاكثر (تحو ثلاثة اقلس)  
من الجوامد (وأربعة أعبد) من المشتقات المجاورة بجري الجوامد (وسبعة أبحر) من المسانعات وثلاثة  
احمال وتسعة صديقه عشرة (أو غفة) وقد تختلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير  
والقلته (فيضاف للفردي في مستثنى احدهما ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود  
لانهما عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضع في الحواشي) (وشذ في الضر ورة قوله) وهو الفرزدق  
(ثلاث مئين للولك وفيها) \* وداني وجلت عن وجوه الالهات  
ووجه شذونه ان المائة اذا جعلت كان اقل مفهوماتها مائة وهو ما يفيد الكثرة فكل غير مناسب  
(ويضاف لجمع التصحيح في مستثنى احدهما ان يعمل تكبير الكامة نحو سبع سموات وخمس صلوات  
وسبع بقرات) فان سما وصلاته بقر لم يسمع لما جعل تكبير أصلا فضلا عن ان يكون قلته فلما يسم  
لما جعل تكبير أصنافا إليها وهي جمع تصحيح لانه يفيد القلة فتدسيو به وأتباعه (والثانية ان يجاور)  
بالرأسماء (لما أهمل تكبيره) وان كان هو مسومع التكسير (نحو سبع سنبلات فانه) كسر عن سنابل  
ولكنه (في التعريل جاور لسم بقرات) للمهل تكبيره فلذلك حسن (تصحيحه وقبحا في التعريل مكررا  
نحو سبع سنابل وبقي مستثنى احدهما ان يكون تكبير الكامة مقرر مقس نحو ثلاث سعادات فان  
جمع سعاد على سعاد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبنى على ان فعلا انما يطر في المؤنث  
بالاعلام نحو رسالة ورسل وان نحو عجائز يحفظوا بقاس عليها والثانية ان يكون تكبير الكامة  
قابيل الاستعمال نحو في تسع آيات قال الموضع كذا ظهر لي فان تكسير آية على أي جائز لكنه ليس  
بالقاضي وجعلها ابن مالك مع أهمل تكبيره قال وفيه نظر (وتضاف لبناء الكثرة في مستثنى  
احدهما ان يعمل بناء قلته نحو ثلاث جوار ورأ بعقر جال ونحوه درهم) فان جار بقور جلا ودرهما  
لم يستعمل لما جعل قلته وأما ر جل فجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم (والثانية ان يكون له بناء  
قلته لكنه شاذ قياسا وسما فاقبل لذلك منزلة المعلوم) و يعدل بمنه الى جمع الكثرة (فالاول) وهو  
الشاذ قياسا (نحو ثلاثه فقر وفان جمع قرم بالفتح على اقراء شاذ) كما سبق في باب جمع التكسير  
نعم ان جعل قرو وجعل فقر بالضم كان قياسا لقرم بالفتح والضم يطلق على الظهور والمحض  
(والثاني) وهو الشاذ سمعا (نحو ثلاثة قسوع) بمجموعة فقهه (فان اشياء) وان كان قياسا  
لان مقرده سبع بكسر أوله وسكون ثانيه أحسنه والنعل وفعال قياس فيه كعمل وأجال بالحاء  
المهولة ولكنسه (قليل الاستعمال النوع الثاني) من النوعين (المائة والالف وحقههما ان  
يضافا الى مقرد نحو) فاجلوا كل واحد منهما (مائتين) نحو فلبت فيهم (ألف سنة) وانما  
كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افرق في عشر قوعشر من بن الاضافة والافراد لانهما مشتقة  
عليهما فاختلفت من العشرة الخفض ومن العشر بن الافراد والالف عوض من عشر مائة وهي

ذلك ان كان قرم في الآية مفتوحا فان كان مضموما فالان بناء قلته خيئت قياسا (قوله)  
فاختلفت من العشرة الخفض (الخ) وجهه ان هذا الخفض ولو عكس حصل الثقل بالجمع والتونين

(قوله لانه يقتضى الخ) قال الدونشري بيانه ان كل واحد منها ثلاثة فالحمد وعنه مائة والشيعة ففهم من قوله تعالى وازدادوا نسعا  
 لامن التمييز كما توهمه بعضهم فليتامل (قوله فاعرى الخ) قال الدونشري يريد ان الاسم لا ينصب به لمدعى التمييز حتى يتم بثبوته  
 أو يثبت وجعل ابن كيسان تمامه بال كذلك قاله الشارح \* (فصل) \* (قوله وقد يخفف) قال الدونشري أى يخفف بانه الاول  
 المزيل واصله بنوف اجتماعت اليها والو او بسقت احداها بالكون فقلت الواو يا مؤدغمت اليها (قوله وهو التثنية) فاما  
 دونها) قال الدونشري والظاهر انه لا يؤتى بالظن مع العشرة فلا يقال نيف عشرة ٢٧٣ ويؤتى به مع العشر بن وما بعده  
 فقول نيف وعشرون  
 رجل اعندى (قوله الا  
 انك تاتي باحد واحد)  
 لا تستعمل احدى  
 الامر كية او معطوف عليها  
 او مضافة نحو انها لحدى  
 الكبير (قوله من النيف  
 والعقد) قال الدونشري  
 كلام مردود وانما مراده

غير مقرر مخفوض فعولت الالف معاملة ما عولت منه (وقد نضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين)  
 حجة والسكاني (ثلاثا تفسرين) بخفف التنوين للاضافة قبل وجهه تشبها بالمائة بالعشرة اذ  
 كانت تعشير العشرات والعشرة تعشير اللاحق وقيل انه من وضع الجمع موضع لفرد ومن نون فقيلا  
 هو عطف بيان او بدل من ثلث مائة وربعان السدل على نية طرح الاول وعلى تقدير ما ربه يكون المعنى  
 وليشوا في كفه مئتين فيقوت التنصيص على كية العدد ويجاب بان نية طرح غالبية الامة ولا يكون  
 سنين بغير الامة يقتضى انهم أقل مائة وتسعمائة وتسعين سنين قاله الموضع في الحواشي والى ذلك اشار  
 الناظم بقوله مائة والالف لفرد اضعف \* ومائة بالجمع ترزاق فردف

(وقد غمز) المائة بمقرر منصوب بقوله وهو الربيع بن ضبيح الفزاري  
 (اذعاس الفتى مائتين عاما) \* فقد ذهب المسر والفتا  
 فعامة بغير منصوب به مائتين قال ابن مالك ذلك بقوى ما اجاز ما بن كيسان من نحو الالف درهمها  
 والمائة دينار بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضى الله عنه ونحن ما بين السمة اقل السبع مائة بالنصب  
 فاعرى الالف في جميع نصد التمييز بغير التنوين والنون وروى يخفف مائة على زياد األ أو تقدير  
 مضاعف مماثل ليعوب آل أو ابدال مائة من المفعول على انابة المفرد عن الجمع مثل في جنات ونهر  
 والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة

\* (فصل فاذا تجاوزت العشرة حثت بكلمتين الاولى النيف) \* يفتح النون وتشديد الياء مكسورة وقد  
 يخفف كهن واصله الواو ومن ناف بنوف اذا دخل أو زبد (وهو التسعة فدونها) وقال ابو جعفر  
 النحاس في شرح المعاني النيف من العدد ما جاوز العقد الى الثلاثة هذا قول أهل اللغة وفي الصحاح  
 والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه والعقد ما كان من رتبة العشرات  
 أو المئات أو الألف (وهكملت لها) أى الحكمة الاولى وهى النيف (في التذكرة) والتائب ما تلتها  
 قبل ذلك التركيب (فأمر يسأل الثلاثة التسعة وما يندمج على خلاف القياس) أى يستأدرون  
 ذلك وهو الاحد والاثنيان (على القياس) انك تاتي باحد واحد (باب ابدال الواو همزة تيممها الآن  
 الاول شاذ لا تمعنا بالواو الثاني مطرد على الاصح كاشاح أو كاف ولهذا تم وأعلى الاصل في احدث قالوا وحده  
 ولم يذهبوا عليه في احدى أو أو واحد واحد مع التركيب (مكان واحد واحد) مع الافراد خوف  
 الالتباس بالصيغة (وتبنى الجميع) من النيف والعقد بعد التركيب (على القنع) لتعادل خفة ثقل  
 التركيب ما بينا بال الكلمة الاولى فلا تميز لثمة تصدرا الكلمة من عجزها أو ما بينا الثانية فلتعادلها  
 حرف العطف وقيل لوقوعهما مع التنوين (الاثنين واثنين فترهما) بالالف رفعوا بالياء او زعها  
 (كالمثنى) لوقوع ما بعدهما مع التنوين ولما مضى قبل للعقد وقيل مضان اليه وعطفها فاعلمت من  
 لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن دوسويه الى ان اثنين واثنين مبينان مر كيان مع

(٣٥ تصريح في)  
 لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاغراب على ما بين في محله وتفصيل المقال في المقام يطلب من حواشي الالفيه والفا كهي (قوله  
 وقيل لوقوعها مع التنوين) فيه وفي قوله الاتي ما بيناؤها مع اثنين واثنين الخ نظر لما حقه ان النسألهم من ان  
 التنوين انما يكون في الاعراب الموقوف على الاستناده والتركيب الاستنادى في الرتبة الناتجة أو احدى عشر واثنا عشر من المركبات  
 المزججة في الرتبة الثانية والمتبدا يقال ان حال محل المتأخر (قوله لتضمنه معنى حرف العطف) فيه نظير لان الاضافة متعقبة من

بالجميع جميع ألفاظ  
 النيف فقط وأما العقد  
 فبإتي في كلام المصنف  
 انه يبنى على القنع فلو جعل  
 كلامه هنا شاملا لكان  
 فيه تكرر (قوله لتعادل  
 خفة ما الخ) لا يخص في ان  
 البناء على القنع يستلزم  
 ان البناء على كونه هذا  
 لتعادل لكون المركبة  
 قيمة وأما على البناء على  
 حركة مع ان أصل البناء  
 السكن ففوان لهذه  
 الكلمة حالة التعراب  
 كالنادى والاسم (قوله  
 فلا تميز لثمة تصدرا  
 الكلمة من عجزها)  
 أى وصدر الكلمة ليس  
 محلا للاعراب لان محله



(قوله وجهه على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه) لأن قول خرج عليه ٢٧٠ قراءة الاخيرين ثلاثا فمسن وما بالهجة

من قدم قديم الموضوعين  
قربا ليحتمل زلة القدم  
\*(فصل)\* (قوله الى  
مستحق الممدود) قال  
الدونشري لو عبر بقوله  
ماله تعلق بالممدود كان  
أحسن ليشمل نحو هذه  
إشارة الى جماعة لم يزيد  
تعلق وليس مال الكالم ولا  
مستحق فاقسم ثلاثا عشر  
زيد (قوله فيستغنى عن  
التمييز) فديقال لعمري  
الاستغناء عن ان اضافته  
الى مستحقة لا تفيد حسن  
الممدود كما يفيد التمييز  
(قوله فكما ان الخ) قال  
الدونشري ينظر ما عراه  
وهل قوله كذلك كيدأم  
لا (قوله بقاء البناء) قال  
الدونشري قال تبيخنا  
ابن قاسم ولم تقرر الاضافة  
الاعراب لتبنا والاخر  
للتعاب (قوله ترد الاسماء  
الى أصلها الخ) بدليل مالا  
ينصرف والاسماء السمة  
(قوله نحو ك رجل  
عندك) ونحو من لدن  
حكيم خبير (قوله وقد  
يفرق الخ) برده لانه أى  
شرطية أو استفهامية  
بناؤها أصلى وردت الى  
الاعراب عند الاضافة  
نعم قد يفرق بين كوالعد  
أن بناء ك ليس له ورى  
وقد يقال أنه لا يعارض كما

إسباطا لكونه وصفا بما جمع أمه (كارجحه) أى التأنث في شخص (ذكر كاعيان ومعه صرف  
قوله) فكان بمعنى دون من كنت أتقى \* (ثلاث شخص كاعيان ومعه صرف)  
وكان القياس ثلاثا لشخص لان الشخص مذكر ولكن لما قرى بكاعيان ومعه صرف وثنان  
رجع تأنيده وما ذكره الناطم في الايضاح في قوله في شرح التسهيل ان أسباطا لبطل لا يميز اه والقول  
بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في تية الطرح غالباً لا وبقول وقطعناهم أسباطا  
لغات فائدة كة الحدود وجهه على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه والقول بأنه غير مشكل على  
قولهم ان تمييز العدد المربك مع رؤسها ما جمع وقال المحوفي يجوز أن يكون أسباطا لتع لقرقة ثم  
حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وانما سميت أسباطا لأن العدد هو واقع على الأسباط وهو  
مذكر لانه بمعنى فرقة وأمة وقوله ثلاثة نفس يعني رجلا اه فارتكس الوصف بالمحمد والكثير خلافه  
وذهب القرأ الى جواز ترجع التمييز وظاهر الاية يشهد له وشهد أيضاً ما روى من قول ابن مسعود  
رضي الله تعالى عنه قضى في ديننا الحظا عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض ونخري إلى حيان على ان  
بنى مخاض حال من عشرين أو نعت لموا التمييز بخلاف الاصل والى تمييز المربك أشار الناطم  
بقوله وميز وارب كباين لما \* ميز عشرين نفسينهما  
\*(فصل ويجوز في العدد المربك غير اثني عشر واثني عشرة ان يضاف الى مستحق الممدود فيستغنى  
عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد) فهذه مبتدأ وأحد عشر خبره زيد مضاف الى الحيوان المضاف انما يضاف  
عشر واثنا عشر لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تتمتع مع النون فكذلك  
تتمتع مع ما وقع مفعولاً وتفعلاً كذلك الباقي (ويجب) حيث نذر عند البصريين بقاء البناء في الجزأين معا كما  
يبنى مع التمييز (وحكى سيبويه الاعراب في آخر) الجزأ (الثاني) بحسب العوامل وبقاء الجزأ الاول  
على بناء على الفتح (كما يعلك) فبقول هذه أحد عشر زيد رأيت أحد عشر زيد وررت بأحد عشر  
زيد يفتح أحد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني ووجه في الثالث والفتح في النصب على هذه  
ال لغة غير الفتح في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناؤها هذه فتحة اعراب (وقال) سيبويه في هذه اللغة اه  
انتهر دينة) وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى وو جه ذلك بان الاضافة ترد  
الاسماء الى أصلها من الاعراب ووجه ان ما في شرح التسهيل بأن المبنى قد يضاف نحو كرجل عندك  
اه وقد يفرق بين ما بناؤها أصلى فلا ترد الى الاعراب وما بناؤها عارض بسبب التركيب فيرد الى ما بناؤها  
ملا بسوق الى ذلك أشار الناطم بقوله  
وان أضيف عدد ك \* سبق البناء وعجز قد يعرب  
(وحكى الكوفيون وجهاً ثانوا هو ان يضاف) الجزأ (الاول الى) الجزأ (الثاني) فيعرب الجزأ الاول  
بحسب العوامل ويجزأ الجزأ الثاني بالاضافة (كما في عبد الله نحو) ما حكى الاخفش انهم سمع من  
أبي قحسب الاسدي وابن النسيم العجلي (ما فعلت خمسة عشر ك) برفع خمسة وعشر ك أو أجازوا أيضاً  
هذا الوجه) وهو اعراب المتضامين (دون اضافته) الى مستحق الممدود ونحو هذه خمسة عشر رأيت  
خمس عشر وررت بخمس عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة وعراب خمسة بحسب العوامل (استدلوا  
بقوله) وهو تقيع بن طارق على ما قيل  
(كاف من صناعته وشقوبه \* بنت مخاض وخمسة عشر خبته)  
فبنت مفعول ثان بكاف ومفعوله الاول مستتر فيه فقام مقام الفاعل وتما في مضاف اليها وعشر بالانثون

مرجبه الشباب القاسمي في الكلام على قد الاسمية وان كنا قد بحثنا فيه في حواشي الاية في باب المعرب  
والبنية (قوله وهو تقيع) قال الدونشري هذا كحكي قيل في شرح النواهد ليعني وقال تيسله بجر ليدردا بجره



وان ترد جعل الامل مثل ما \* فوق في جاعل له احكاما

(فقول هذا رابع ثلاثة) يتو بن رابع ونصب ثلاثة (أي جاعل الثلاثة بنفسه) أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو وانهم ولا خمسة الا هو سادسهم (أي الا هو ومصيرهم أربعة ومصيرهم ستة) (ويجوز حينئذ) أي حين اذا كان معنى مصر (اصنافه) التي مادونه (واماله) بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتمد على نفي أو استعظام أو ذي خبر أو حال أو موصوف (كأيجوز الوجهان) وهما الإضافة والأعمال (في جاعل ومصير ونحوهما) من أفعال التحويل والانتقال (ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحد) نص على ذلك سيويه (وأجاز بعضهم) وهو الكسائي (وحكامه عن العرب) فقال تقول ثاني واحد وحكي الجوهري ثان واحد وأغماص على فاعل من العدد لأن له فعلا كأن جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلاثة أي فصرتهم ثلاثين أنثمتهم فأنثمتهم وهكذا إلى كانوا تسعة وثمانين فثقتهم أي فصرتهم تسعين أنثمتهم فأنثمتهم لأن المضارع من وجرهم وسعتهم وتسعتهم معقود العين لا مكسور هاءا فإذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فأما بهم على وزن أنثمتهم وكذلك كانوا تسعة وتسعين فالثمة فأنثمتهم ومثلهما من التثنية أو وقع في شرح موجز ابن السراج إلى الحسن بن الأهوازي كان القوم عشرة فخذ عشرة إلى تسعة منهم وهم مائة وعشرون وأتبعه عشرين وتسعين قال وكذا العدد يقال بعشرين ومثلث ومن المائة والألف مئتي ومثلث لأن فعلها ما أي أو ألف اه الوجه (الرابع) أن تستعمل مع العشرة ليقيد الانصاف بعندها حال كونه مقيدا بمصاحبة العشرة (وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة) (فقول حادي عشر) بتد كيرهما على القياس (وحادية عشر) أي اثنتهما على القياس (أيضا) وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكور وتوثقهما مع المؤنث فتقول الحزب الخماس عشر (بتد كيرهما) والمقامة السادسة عشرة (بتد اثنتهما) وحيث استعملت الواحدة أو الواحدة مع العشرة أو مائة أو غيرها كالعشرين فالثمة فأنثمتهم (وهي الواو) (إلى موطن لهما) وهي الدال وتقول حاد وواحدة (وتصيرها) أي الواو (باء) لأن الواو إذا تكرر أثر الكسرة قبلت ما بواو ثالثة في حكم الانفصال لأنك تعمل حاديا لعل قاض فتخذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتثنية ولا تلح حادية لتحرك الياء (فقول خاد) بخذف الياء ووزنها كف (وحادية) بأبواب الياء ووزنها كف لانها من الوحدة وحكي الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلزم القلب كل العرب الوجه الخامس ان تستعمل معها (أي مع العشرة) (ليقيم معنى ثاني اثنين وهو انحصار العدد فيما ذكره) والثاني في هذه الحالة ثلاثة أوجه أحدها وهو الاصل ان تأتي بأربعة ألفاظ أو فاصلا (وصف) وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف (مربك مع العشرة) اللفظ (الثالث) ما شئت منه الوصف (والرابع) العشرة حال كون ما شئت منه الوصف (مربك مع العشرة) وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة (إلى جملة التركيب الثاني) وهو ما شئت منه الوصف المركب مع العشرة (فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر) فالوصف هو ثالث وما شئت منه ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الألفاظ الأربع مائة على الفتح وجملة التركيب الاول مصدقة وجملة التركيب الثاني مضاف إليها الوجه (الثاني) من هذه الحالة (ان تخذف عشرين) التركيب (الاول) استغناءه في التركيب (الثاني) وتعرب (الحزب الاول) من أول التركيبين (لزال التركيب) منه (وتضيفه إلى) جملة (التركيب الثاني) فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وباء وثلاثة عشر قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا حائزا اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس من أجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزه هنا اه الوجه (الثالث) من هذه الحالة (ان تخذف العشرة) وهو العشرة (من) التركيب (الاول) (تخذف) (النيف) وهو الة لا تفي مثالنا (من) التركيب (الثاني) (والتالي)

(قوله فتقول حادي عشر)  
بتد كيرهما أي يبناه  
الحزب أن على الفتح كأنص  
عليه شرح التسهيل وهو  
معلوم بما أتى في الوجه  
الخامس

في هذا الوجه) المشتمل على المحذفين المذكورين (وجهان أحدهما أن تعربهما زوال مقتضى البناء) وهو التركيب (فهما تعجى الأول) وهو الوصف (بمقتضى حكم العوالم) في الرفع والنصب والجر (وتجوز الثاني) وهو العقد (بالإضافة) ذاتا فتقول جاءني ثالث عشر ورأيت ثالث عشر وموت بئس ثالث عشر تجوز عشرين في الأحوال الثلاثة وتعالراب ثالث بحسب العوالم خرم بذلك ابن عصفور قال أبو حيان وينبغي أن لا يقدم على هذا الإسماع لما فيه من الإجحاف (الوجه الثاني) من هذين الوجهين (أن تعرب) الجزء (الأول) وهو الوصف بحسب العوالم (ونبنى) الجزء (الثاني) وهو العقد على القتح (حكمه الكسائي) (ويعقوب) (ابن السكيت) وابن كيسان (ووجهه أنه) أعرب الأول لزوال التركيب (وقدر ما حذف من الثاني بقي البناء محال) (لنية المقدور وقطير ما حول ولا قوة إلا بالله فيمن قفع قوة فاته بقي مع كلمة أخرى ثم حذفها وبقي البناء محال) قاله ابن مالك قال أبو حيان (ولا تقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم) وهو أبو محمد ابن السيد (أنه يجوز بناؤهما محلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه) فتقول جاء ثالث عشر ورأيت ثالث عشر وموت بئس ثالث عشر بفناء الجزأين على القتح في الأحوال الثلاثة (وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ على أي حين إذ بنينا على أن هذين الاسمين مترعان من تركيبين بخلاف ما إذا عراب الجزء (الأول) فانه يدل على أن هذين الاسمين مترعان من تركيبين (ولم يذكر النظم في التسهيل) (وأبنته) في شرح النظم (هذا الاستعمال الثالث) وهو أن يحذف العقد من الأول والنصف من الثاني (بل ذكر أمكانه) في (الكتابين المذكورين) (أنك تقتصر على التركيب الأول بأقبا بناء صدره ذكر) أي النظم (وأبنته) (أن بعض العرب يعرب به) زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضع (والنحرير ما قدمته من الاستعمال الثالث بوجهيه وأن محاكمه ابن السكيت وابن كيسان من أعراب الأول ألفاهو فيما إذا حذف العقد من الأول والنصف من الثاني لأقبا إذا قصر على التركيب الأول خاصة وما ذكره النظم وأبنته يجب جله على تركيب واحد أو الاقتصار على أبو حيان أنه باطل لانه يفتس بما ليس أصله تركيبين ورد الموضع في الحواشي بأن الذي أجاز ابن مالك في التسهيل لا يمنع بشره وأنه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي أنه مترع من تركيبين ١٤ وبعبارة النظم ناطقة قال أبو حيان فان قوله هو شاع الاستغناء عن حادي عشر معناه استغنى بمخادى عشر عن بقية التركيب وتأخذ من هذه المسئلة خمسة أوجه الأول الاتيان بأربعة ألقاظ واليه يشير قول النظم في تركيبين وهو قليل الاستعمال حتى أن بعضهم منه الثاني أن تحذف عقد الأول واليه يشير قول النظم

أوفاعلا بحالته أصف \* المتركيب الثالث حذف هذا ونيف الثاني ونما بقي الرابع حذفهما وأعراب ما بقي الخامس أعراب الوصف قد صدقوا عنه عشر مع حذف نيفه الوجه (السادس) من أوجه استعمال القاموس (أن تستعمله معها) أي مع العشرة (لأفادته معنى رابع ثلاثة) فيكون يعني جاعل وليس بمجموع (فتأتى أيضا أربعة ألقاظ ولكن يكون اللفظ (الثالث) منها دون ما استغنى منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر أجاز ذلك السيد (وبجاءه من المتقدمين قياسا) (ومنعها بعضهم) وهم الكوفيون وأكثر البصريين وقوامع السماع (وعلى الجواز فيعتين بالاجماع أن يكون التركيب الثاني) من التركيبين (في موضع خفض) بأضافة التركيب الأول اليه ويجمع النصب وإن كان الوصف فيه بمعنى جاعل لأن عمل الوصف أعني إتاق مع تنوينه أو اقترانه بالوهما متفقان مع التركيب ومن ثم أجاز بعض النحويين هذا أن أحد عشر وثالث اثني عشر يقتضون الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة (ولك) إذا أتيت بتركيبين أن تحذف العشرة من) التركيب (الأول) فتقول رابع ثلاثة عشر (ليس لك مع ذلك) المحذف للعشرة من الأول (أن تحذف النصف من) التركيب (الثاني) وتقول رابع عشر بقتضيهما (للاباس) بما ليس أصله تركيبين ومقتضى البناء في

عشر الخ) يجب منع أن معناه ذلك بدل يجوز أن معناه استغنى به في الدلالة على المعنى من مجموع التركيبين فليتامل (قوله بقتضيهما) أنت خبير بأنه عند حذف العشرة والنصف يكون كالأوجه الثالث من الوجه الخامس فيأتي فيه الوجهان السابقان من أعراب الجزأين وأعراب الأول وبناء الثاني وقياس ما عر ابن السيد من بناءهما الجزأين هنا فاجل الشارح الكلام هنا على ما قال ابن السيد حتى احتاج إلى اتباعه بقوله ومقتضى الخ وكان الظاهر أن يقر فيه الأوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضى كلامه المنع للاباس وإن أعرابا الأول وفيه نظر لانه زول الاباس الخ لكن هذا ألفا وقعه فيه فلهذه ان الاباس هنا كلاباس المتقدم الذي رده كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد الباس الوصف المصير بالوصف الدال على أنه بعض جماعة كأم حبه المحقود وهذا التباس حصل من فهم الاباس وكتب الشهاب السبائي هنا ما هوهم أن يسكن الاباس بمثلنا غير



بأمر الرب الأول ناشئ من نفسه أن المبدأ بالآباس الآباس بالآباس بالتركيب الذي بمعنى نقص  
 أذ يحتمل أن أربع عشر مأخوفاً من أربع أو بعشر لأن رابع ثلاثة عشر وحيد لا يزول الآباس المذكور بالأعراب خلتا من ثم أن  
 بعض مشايخنا راجع في المسئلة كلام أبي حيان فراه نقل ما ذكره عن بعض مشايخه فقله المجد والمدة \* (هذه باب كتابات العدد) \*  
 (قوله من عدد) قال الزرقاني المراد العدد هنا المعدود وحيد ثم يضع تحليل الشارح الاحتياج ٢٧٩ إلى التمييز بقوله لأن كلامهما

عدد مجهول فاحتاج  
 إلى التمييز قال الرضى  
 الاستغماية والخبرية  
 يدلان على معدود و عدد  
 فالاستغماية لعدمهم

الخبرية الباقين حاول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وزول الآباس بأمر الرب الأول كما ذكر في  
 الوجه الخامس ولم أره مسطوراً الوجه (السابع) أن تستعمل مع العشر بن وأخواتها إلى التسعين  
 (فتقدمه في اللفظ) وتعطف عليه العقباء (ولو) خاصة فتقول حادو عشر ونوحاديه وعشرون وكذا  
 الباقي وإلى ذلك أشار الناطم بقوله وقبل عشر بن اذكر

وبابه الفاعل من لفظ العدد \* بحالته قبل واو بعدد  
 وهذا المختص باسم الفاعل بل للعشر بن وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام وجوب تأخيرها عنه لأن الأقل  
 سابق للأكثر مبدعاً وجوب عطفا عليها على لفظها وجوب كون العاطف الواو لأنه معدود واحد ولو  
 للجمع \* (هذه باب كتابات العدد وهي ثلاثة كما وكأى وكذا) \*

والكل منها كلام مخصصا وشرح يكشف عن حقيقة أمرها (أما كم فتقسم إلى استغماية بمعنى أى عدد)  
 قليلاً وكثيراً يستعملها من يسأل عن كمية الشيء (و) إلى (خبرية بمعنى عدد) (كثير) ويستعملها من  
 يريد الإختصار والتكثير (ويشتركان في خمسة أمور) أحدها (كونها كتابتين عن عدد مجهول الجنس)  
 والحقيقة (والمقدار) والكمية (و) الثاني (كونها مبينين) وبسبب ثباتها مشابهة الحرف في المعنى  
 وهو في الاستغماية حرف الاستغماية وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع أو في الوضع  
 على حرفين (و) الثالث (كون البناء) فيهما (على السكون) وهو الأصل في البناء (و) الرابع (الزوم  
 التصدير) فكل منهما صدر الكلام (و) الخامس (الاحتياج إلى التمييز) لأن كلامهما عدد مجهول  
 (ويشتركان في خمسة أمور) أيضاً أحدها أن الاستغماية تميز بنصب مفرد (و) إلى ذلك أشار الناطم بقوله  
 هم في الاستغماية كم يمثل ما ميزت عشر بن (بحكم عبد الملك) بفتح قاه الخطاب ما فراه فدلزم  
 خلافاً للكوفيين فأنهم يحذفون جعه نحو كم شوهذا الثالث الأصح مذهب جمهور البصريين وما أفردهم الجمع  
 جهل على الحال ويجعل التمييز محذوفاً وذهب الأخفش إلى جواز جعنه أن كان السؤال عن الجماعات  
 نحو كم قلما نالك إذا ردت أصنافاً من العلمان وأما نصبه ففيه أيضاً ثلاثة أذهب أحدها أنه لا زوم ولا  
 يجوز جره مطلقاً وهو مذهب بعض النحويين والثاني أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقاً جمل على  
 الخبر بقوله ذهب القراءون أراجح والقادسي (و) الثالث أنه يجوز جره بن مضمرة جواز أن جرت كم  
 بحرف) وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

وأجزان تجسر من مضرا \* أوليت كم حرف مظهر  
 (نحو بك درهم اشتريت ثوبك) هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر ليكون  
 حرف الجر الداخل على كم عوضاً من اللفظين المضمرة وذهب أراجح إلى أن حرف التمييز إنما هو إضافة كم  
 إليه وورد بأن كم يجره عدد كم كالأعداد المربكة لا يعمل الحرف في جره فكذلك ما كان غير لته قال ابن خروف  
 (وتجوز الخبر به بمجرد) بإضافتها إليه جمل على كم ما هي مشابهة من العدد وقال القراء على أنصاره من  
 لأنهم أكثره دخوله على تميز كم بالخبر به بخلاف أنصاره هالدا لاله الحال عليه وهذا القول نقله ابن الجباز في

عند التكلم معلوم في ظنه  
 عند الخطاب والخبرية  
 لعدم مبهم عند الخطاب  
 وبما يعرفه التكلم وأما  
 المعدود فهو مجهول عند  
 الخطاب في الاستغماية  
 والخبرية فلذا احتج إلى  
 التمييز المبين للمعدود  
 (قواه والحقيقة) قال  
 الزرقاني تفسير الجنس  
 قال وقوله والكمية تفسير  
 للقدار ومعنى جهل  
 الجنس أنه لا يدري أنه  
 من الأحاد أو غيرها  
 ومعنى جهل المقدار أنه  
 لا يدري هل هو خمسة مثلاً  
 أو غيرها (قوله يستحق  
 الوضع) قال الدونشري  
 فأنه راء أن التكثير لموضع  
 له حرف وليس كذلك  
 إذ بوضوحه كما يأتي  
 في كلام الشارح في قوله  
 بجماع التكثير (قوله أوفى  
 الوضع على حرفين) أى  
 بناء على أنه لا يشترط كون

الثاني حرف لين ومر أول الكتاب عن الشاطبي خلاقه (قوله تميز بنصب مفرد) قال الزرقاني قال الرضى وإذا كان الفصل بين كم والخبرية  
 ويميزها بفعل متعدو حبب الأنياب بين الثلاث ليس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جناتكم أهلكنا من  
 قر يقول حال كم الاستغماية الجهر ويميزها مع الفصل كحال الخبرية في جميع ما ذكرنا (قوله جوازاً) مقتضى كونها كالعوض منه  
 أيهما الأصح معان فيكون الأضمار واجباً ويكون واجباً صريحاً في المعنى

(قوله والاخبار يحتمل الصدق والكذب) قال الزرقاني أي وذلك لأنه إذا قال كرجل فليت بضم أن يقال له ما لقيت أحمدا (قوله تنبيه بزي الخ) حاصل هذا التنبيه ٢٨٠ أن الكلام السابق دل على أن تكون خبره بضمها واسطة فهمية توافوا الكلام على هذا البيت

بل على أنها تكون  
تحتلها ما واختلف  
حكمها في التمييز  
لأن في ذلك قد يشوبهم  
لا مكان التأويل (قوله بحر  
عمه وخاله) على هذا  
الفتحة في فدعاء فتحة  
خفف وعلى رواية  
النسب فالفتحة فتحة  
نصب وعلى رواية الرفع  
فقد جاء الرفع كما لا يخفى  
لأن فدعاء صفة نامة  
لوصفها غاية الأمر أنه  
إذا كان بحرورا كان بحر  
بالفتحة لا بها لا تنصرف  
(قوله فقيل أن تبما الخ)  
قال الزرقاني قال الرضي  
وبعض العرب ينصب  
ميز كالمخبر بضمها كان  
أو جاء بلا فصل أيضا  
اعتادا في التمييز بينها  
وبين الاستفهامية على  
قربة الحال فيجوز على  
هذا أن يكون عمه بالنصب  
وكحبرية (قوله وإفرد  
الضمير الخ) أشار بهذا  
المرجع الطليق إلى أن  
قول المصنف والتاء  
للجماعة سؤال عن جواب  
تقديره كيف يصح أن  
يكون قد حليت خبرا عن  
كوهي وأقعة على متعدد  
والتاء في حليت للوحدة  
وحاصل ما أشار إليه  
المصنف في الجواب

شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن التحليل (مفردا ومجوع) لأن كم بغيره عدد مفرد يصاف  
إلى عيزة قارة إلى جمع كالعشر فقد أدونها وقارة إلى مفرد كالسافوق فاستعمل بالوجهين إجماله  
يجري الضربين (نحو كم رجال جاؤك) كما يقال عشرة رجال جاؤك (وكم امرأه جاؤك) كما تقول مائة امرأة  
جاءتك (والأفراد أكثر) في الاستعمال (وأبأن) في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية  
بمعنى الواحد فكمر رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدى معنى الجمع نحو كم قوم  
صدقوني وإلى ذلك أشار التاليف بقوله واستعملنا خبرا كعشرة أو مائة (و) الأمر (الثاني أن الخبرية  
تختص بها) زمن (الماضي كرب) بجماع التكثير فيها فلهذا لا يجوز كم غلمان سألهم كمالا يجوز ب  
غلمان سألهم (كم) لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرفت حله والمستقبل بحول (و) يجوز في  
الاستفهامية (كم بعد استنثريه) لأن الاستفهام تعيين المجهول (و) الأمر (الثالث) بما تختص به الخبرية  
(أن المتكلم بها لا يستدعي) أي لا يطلب (جوابا من مخاطبه) لأنه خبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية  
فانه مستح (و) الأمر (الرابع أنه) أي المتكلم بالخبرية (يؤوجه إليه التصديق والتكذيب) لأنه  
خبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لأنه مثنى والانشاء لا يحتمل  
ذلك (و) الأمر (الخامس) بما تختص به الخبرية (أن المبدل منها لا يقترن بجملة الاستفهام) لأنه خبر  
والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام (تقول كم رجال في الدار عشر ون بل ثلاثون) بخلاف المبدل من  
الاستفهامية فانه يجب اقترانه بجملة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام (و) لهذا (يقال كمها لك  
أعشرون أم ثلاثون) فكيف في موضع رفع لا ابتداء بالخبر وعند سيبويه وعند الأخفش بالكسر  
وأعشرون بضم كم أو ما طرفة فوجها معنى الاستفهام وتسمى معادلة المجرى وثلاثون معطوف على  
عشرون (تنبيه يروى قول الفرزدق) وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير  
(كم عمه وخاله ياجر بروخالة) فدعاء قد حليت على عشاري  
بحر عمه وخاله على أن كحبرية وينصبها فقيل أن تبما تجيز نصب خبر الخبرية بمفعول (أي كثير من عباتك  
وخالاتك من جملة خدمي) (وقيل على الاستفهام التكمي) أي أخبرني بعدد عباتك وخالاتك اللاتي كن  
تخدمني فقد نسيت (وعليها أي الجمر والنصب فهي) أي كم (مبتدأ) جملة (قد حليت خبره) (أفرد  
الضمير جلا على لفظ كم أو التاء) في حليت (للجماعة علاتها) في معنى (علات وخالات) (ويروى برفعها  
على الابتداء) لتخصيص المعطوف عليه برفعها (وقد جاء محذوفه لدول عليها بالمد كورة أذ ليس المراد  
تخصيص المخالفة وصفها بالرفع كما حذف الخالة استدلالا عليها بالمد الأولى) (و) قد (حليت خبر للعمه  
أو الخالة وخبر الأخرى محذوف والاقبل قد حليت) لأن الخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى فظهر  
زنب وبهذه فقامت (والتاء في حليت على هذا) للوحدة لأنه ما عمته واحدة وخالة واحدة (كم على هذا  
الوجه محله) (نصب على المصدر بقاء) على (الظرفية) الزمانية (أي كحلية) على المصدرية (أو) كم  
(وقتا) على الظرفية والفتحة تكون الدال المهملة من الفتحة بفتح الفاء والدال هو واو جاج الريح من  
اليد أو الرجل حتى يتقلب الكف والقدم إلى أن يسبها بكسر المعز قوالسن المهملة و بالتون الساكنة والياء  
المتنعة تحت المشددة وهو الجاثب اليسرى على رأى أي يزيدو الأيمن على رأى الأصمعي والشارب بكسر العين  
جمع عشر أموهى الناقلة إلى أي عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر ومعنى على كرهى لأن

منع أن التاء لوحدة بل هي للجماعة وأشار الشاعر إلى جواب آخر حاصله تسام أن التاء لوحدة والأفرد انظر إلى لفظ  
كم فتأمل (قوله والاقبل قد حليت) قال الدوشري فيه نظر أذ قد يقال ما لم يمنع من كون قد حليت خبرا هما أو الإفراد على تأويله بكل  
منهما كما قيل الأذان والأما مئة أي كل منهما (قوله على المصدرية) قال الدوشري فيه نظر ولول على القولية المطلقة لكان أحسن

(قوله وأما كأي) \* (فائدة) \* في كأي خمس ثلث قال ابن مالك في الكافية الشافية وفي كأي قيل كلان وكثن \* وهكذا ابن زوكيش فاستثنى وقال في شرحها أصلها كأي وهي أشهرها وبقراءة السبعة إلا ابن كثير وتلها كائن وقراءها ابن كثير وقرأ الأعش وابن عيصن وكأي بن همزة ساكنة بعد الكاف وبعد ما مكسورة حقيقة فتوغلها تون ساكنة في وزن كعين ولا عرفا أحدا قرأ بالعتين الباقيتين (قوله بن ظاهرة) قال الدونشري كان وجهان كأي نونه تونين ٢٨١ في الأصل شغعت من الإضافة

نظر الأصل (قوله ومنها ان خبره لا يقع مقردا) قال الدونشري كون خبر كأي لا يكون الاجمالة يحتاج إلى تأمل ويمكن ان يكون ذلك لغز أو قد نطقت ذلك بقولي بين لنا يا طاملا

غدا ما مارحله مبتدأ ذا خبر غدا وما مارحله والشرط الآخر من نظم صاحبنا العلامة طاهر الرزني ويمكن ان يكون أيضا في أسماء الشرط اذا وقعت مبتدآت تأمل اه وأقول قد يجب كون الخبر جملة في غير ما ذكر كأي خبر ضمير الشأن ومرتبصيل ذلك في باب المبتدأ والخبر (قوله وأما كذا فيكي بها عن العدد) قال الزرقاني وقد تكون لغير العدد نحو قال فلان كذا (قوله على ضربا) قال الدونشري ينظر ما معناه قال شيخنا الامام شاذان الحلبي يمكن ان يكون معناه ان كذا

على يستعمل في الضمير كان اللام تستعمل في النفع نحو علما كسبت وعلما ما كسبت (وأما كأي فيمترلة كم الجبرية) في خمسة أمور (في إفاضة التكميل) وفي الإبهام (وفي لزوم التصدير) وفي البناء (وفي انجرا التمييز) إلا ان مرعبين ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم (قال الله تعالى وكأي من دابة لا تحمل زرقها وقد ينصب) تمييز كأي (قوله) اطرد بالأس بالزحاف كأي \* (المحتمس به بطعصر)

فأما الحمد المزمع على وزن فاعلان ألم يألم اذا وجع منصوب على التمييز لكأي وأطرد أمر من طرد يطرد يقتل يقتل والياس بالياء المثنى تحت القنوط والرجاء القصير للضرورة والامل وحيم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر بقول لا تقط وتخرج حصول الفرق بعد الشدة فكمن عديم قدر الله فانه بعد فقره وكأي يخالف في أمور منها انها كم كمن كاف التشبيه وأي المنونة وكسيسة على الاصبع وقيل مر كمن الكاف والاضافة فيمترلة ثم حذفت ألفها للدخول المحاروسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتر كيب ومنها أنها لا تقع استفهامية عند الجهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها أنها لا تقع مجرور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانه ما أجاز ابوكأي ينبع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مقردا (وأما كذا فيكي بها عن العدد التقليل والكثير) وتوافق كأي في أربعة أمور التريب فانها كم كمن كاف التشبيه والاضافة في البناء والاهام والافتقار الى التمييز مقرد (و) تخالفها في ثلاثة أمور أحدها انه (يجب في تمييزها النصب) فلا يجوز مرعبين اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها سيم يكن له قبل التريب نصب في الاضافة فابق على ما كان عليه خلافا لابي قتيبة ابن عصفور وغير تكرار ولا اعطاف ان يقال كذا ثوب وكذا ثياب البحر قياسا على العدد الصريح يقال الزجاجة يجوز البحر على ضرب من الحكاية وقال المحو على البدل من ذا (و) الثاني انها (ليس لها الصدر فذلك تقول قبضت كذا وكذا وهما) والثالث انها لا تستعمل غالبا لامعطو فاعلمها كقوله عدا النفس نعي بعد ثوب ساكرا \* كذا وكذا الظغاب نسي الجهد والى كأي وكذا أشار الناطم بقوله

كم كأي وكذا وينصب \* تمييز ذن أو به صل من نصب \* (هذا باب الحكاية)

وهي اراد لفظ المتكلم على حسنة أو ردوهي ثلاثة أنواع (حكاية الجمل) وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بأي ومن الاستفهامية في حكاية الجمل (مطرقة بعد القول) وفروعه من الفاعل والوصف بانواعهما (نحو) وقولهم اننا قتلنا المسيح (قال ابن عبد الله) أم يقولون ان ابراهيم الا يقول ان ربي يقذف بالحصى والقلائل لآخواتهم هم اليافعة حكى الجمل على

(٣٦ تصحيح في)

تمييزها (قوله وأشار الناطم بقوله كم كأي الخ) فيه ان كلام الناطم يقتضي انه يجوز في تمييز كذا المحرمين لانه جعل الوجهين اكل من كأي وكذا والموضع أو جب في تمييز كذا النصب \* (هذا باب الحكاية) \* (قوله وتختص بالعلم) في الاختصاص به ونظرو كذا أقوله بعدو تختص بأي ومن في الاختصاص بهما نظرو فتدري انه لما أشد كعب قنوا في حرفها البيت طار النبي صلى الله عليه وسلم لا لصحابه ما حر تبا وفيه الحكاية بقوله كذا المعرف غير العلم (قوله تقول ان ربي يقذف بالحصى) في صديق تعرف الحكاية التقديم على هذا نظر ظاهر ان ليس فيها الايراد المذكور في التعريف إلا ان يقال انه ابراهيم فتدونه ان قال ذلك فخذ أو رد على حبيب ما أو رد المتكلم

(قولا ويجوز حكايته على المعنى) المراد المعنى مقابل لفظ المحكي بهيته فيصدق على تقديم اللفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير أعراسها حكاية معنى لانه لا يقال ان مع التقدّم والتأخير حكاية اللفظ أيضا (قوله وحكاية المفرد) أي حاله (قوله وتقول في الرمة الخ) قال الدونشري جعل بيت ذي الرمة من حكاية المفرد فيه نظر والظاهر انه من حكاية الجملة بعد ذكر القول وقد كثرت أسس شكه فكشتم رأيت بعضهم ذكر كلاما يقتضي ان جملة الناس ينتجعون بحكمة بقول مخدوف فانه قال أي سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون غيثا فعول سمعت مخدوف وجهه يقولون حاله من الناس الذي هو معمول سمعت أو معمّل قاله على الخلاف في ذلك فعلى هذا جملة الناس ينتجعون غيثا بحكاية باله ول على القياس لكنه مخدوف ومراد بيلال بن أبي بردة القاضي وصيغة غيثا مخدوفة أي مرعا فاعاقتلت لناقتي لاسمعت قولهم ٢٨٢ المذكور لا تنتجعي الغيث وانتجعي بلا لافهوا جدي من الغيث والانتجاع طلب الغيث

وقيل طلب الكلا وهو قبول أي عيبدو مع صيد حبيبتك للعلمية والتأنيث (قوله ويمكن ان يكون من هذا) أي من حكاية المفرد في غير الاستفهام (قوله فالتحار الخ) قال الدونشري هو جواب شرط مقدر تقدّمه وإذا عرفت ما ذكر فالتحار الخوالا فكان المناسب للواو الا فقامت شيئا العلامة شحافة التحلي وقول الشارح وعند الخ هو بعينه صدر كلام ابن مالك المقابل لختار المحققين وتأنيده الاول واضح والثاني فيه نظر ظاهرا لانه ينافي القرض المذكور فليتأمل فان قلت كيف يكون محكيها ومعاذ احكي قلت يعتبر محكيها من رفوع وقد يقال فرق بين اعتبار الحكاية والحكاية فكيف قالوا انه

ترتيب اللفظ) ويجوز حكايته على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمر وقائم زيد) بعكس الترتيب (فان كانت الجملة ملحونة بعين المعنى في حكايتها (على الاصح) صنوانه ارتكاب اللحن ولثلاثتهم ان اللحن نشأ من المحكي فعلى هذا اذا قال شخص جازي يدا بحر وأردت حكاية كلامه قالت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه مخفّف زيد التسمية بالاستدراك على مخفّفه والالتزيم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني فتقول قال فلان جازي يدا بحر إعادة اللفظه (وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة فتقول بعضهم ليس بقرش ياردا على من قال ان في الدار قرشيا) وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا \* فقلت لصيد ح انتجعي بلا

فانسمع قولهم يقولون الناس ينتجعون غيثا فيكي ذلك كما سمع رفع الناس وصيد ح اسم ناقسه قاله الزجاج في جملة قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتبوا في خط الصحابة رضي الله عنهم فلان ابن أبو فلان بالواو كما نعت قبل فلان ابن المقول فيه أبو فلان فاختار فيه عند المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلاوة قال كاتبة لالف وان كانت مكتوبة بين بالواو تنديها على ان المطبوع به منقلب عن واو اه وعندى انه يقرأ بالواو لوجهين أحدهما ان القرض انه محكي وقرعته بالياء بقوة ذلك بخلاف الصلاة والزاك فانها مغيرة محكيته والثاني انه يستعمل ان يكون وضع الواو أو فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله وذلك لانفسه (وأما حكاية حال المفرد في الاستفهام فان كان المسؤول عنه نكرة) مذكورة (والسؤال بالياء أو بين حكي في لفظ أي وفي لفظ من ماثبت لك النكرة المسؤول عنهما من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيت وإفرا دونية حقيقة أو صالحة لوصفها بها (وجمع) سالم موجود فيه أو صالح لوصفقه (تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأه أو غلامين ورجلين وبين وبينات أيا) في حكاية رجلا (وأية) في حكاية امرأة (وأين) بالثنية في حكاية غلامين (وأين) في حكاية رجلا (وأين) بالجمع في حكاية بنين (وأما) في حكاية بنات قولنا في الثنية أو صالحة لوصفها بالشمول مثل رأيت شاعرا أو كاتباً فانك تقول في حكاية تهما بين مع انهما ليسا مثنيتين صالحة لوصفها بالشمول مثل رأيت فتقول الظرفين وقولنا في الجمع سالم أو صالح لوصفقه بالشمول مثل رأيت رجلا أو نساء فانك تقول في حكاية الاول أو بين في حكاية الثاني أبات مع انهما ليسا جمعيا صالحة لوصفها بالشمول مثل رأيت فتقول رأيت رجلا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالعالية والجرور

واختلف محكي وقد يجب ان يحكي اعتبارا (قوله مذكورة) قال الدونشري قد يقال فيه نظر اذ لم يلاحظ المنع ان المخدوف لا يعلم حتى يحكي ما فيه فلو كانت معلومة كان قيل هل ضربت رجلا فقال الخطأ ضربت فتقول مريد التحمين المحكي أي أيا فتعني ما فيها مع حذفها للظاهر ان مثل هذا لا يمنع فليتأمل (قوله الظرفين) قال الدونشري في قولك بده ظرفين كان أولى اه أي بطابق الصفة الموصوف في التذكير (قوله أو نساء) يعلم من قوله أو نساء ان المراد بالجمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقولهم ورجل ونساء (قوله وقس على ذلك حكاية المرفوع بالعالية والجرور) في المرفوع ما نضوه ولا نضمن اختلاط حرف الجر على من وأي اذا استثنى بهما عن مخفّفين ويكون الجرور متعلقا بفعل مضمر ويقدّر بعدها اه وظاهر قوله وقل منان ومنين وقوله وقل منون ومنين أنك تقول منين بغير ادخال الجار قال المصنف وينبغي لا ينحصر تقدير المتعلق قبلهما لانه يرى ان الاستفهام اذا كان استنباطا لم

يكن له الصدز وما ذكره ابن عصفور من انه لا بد من انشاء الجرح متعين على القول بان الجرح كات اعرابوا لا لزوم اضمار الجار وايقاع جملة  
 (قوله في الجرح كات) قال الدونشري لو قال والجرح وف كن احسن ولم يخص واحدا من القولين ولعل الاصح انهما كات جرح وفي حكاية  
 لا اعراب (قوله وهو سابق الخ) قد يقال ان الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على عمله فلهذا قالوا بذلك (قوله مؤخر) قال السنباطي  
 ويجوز انظاره مقدما ايضا على كلام الكوفيين كما مر حده المرامى ومقتضى قول الشارح الا في الكوفيين يجيزونه ما نه ويجوز ان  
 يصرح به أو يقدر الفعل مقدما ومؤخر ا على ان افعال به أو مبتدا والفعل خبرها وقوله تو كيدا قال الدونشري معه قول قوله يصرح  
 فيكون التصريح على محذوف التاكيد وان كان العامل المصريح به ليس مؤكدا بل هو التامس وهو عامل مؤخر (قوله ومقتضى قواعد  
 البصريين الخ) نفاهاه انه لا يتقف على نص فهمه في المصنف عنهم ان ايا مبتدا والجرح محذوف أى أهم فعل (قوله فان سالت بها عن  
 منصوب) قال السنباطي هذا قسم قوله وان وقعت سؤالا عن مرفوع فهو على القول بان الجرح كات اعراب  
 ٢٨٣

واختلف في الجرح كات اللاحقة لاي فقيل جرح كات حكاية واي نزله من في موضع رفع بلا ابتداء والجرح  
 محذوف وقيل هي جرح كات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوعها فاعلم في نحو قدام رجل فقيل أى فأى  
 فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقديم لان الاستثبات قبل الصدز فكأنك اهدت ما قاله السائل  
 وكأنك انما ذكرت بافقط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخر أو كيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد  
 البصريين انه يتعين كونها مبتدا والجرح محذوف تقديره أى قام لان الفاعل لا يتقدم والاستقهام  
 لا يتأخر والكوفيون يجيزونه ما فان سالت بها عن منصوب أو مجرور فقياس قول البصريين انه مبتدا  
 والجرح محذوف والجرح كات للحكاية أو معموله المحذوف متاخر ولأن تصرح به تو كيدا مع التأخر فتقول  
 أنا رأيت أو باي مررت وعند الكوفيين معهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو أولى للطريقة  
 (و كذلك تقول في من) اذا حكيت بها النكرة فعاو نصبا مجرورا او اداؤا تندية وجعلها في حدتها تذكيرا  
 وتائيدا كما تقدم من الأمثلة (الان ينهم اقرامن أربعة أوجه أحدها ان ايا عامية في السؤال فيسئل بها  
 عن العاقل كما مثلنا) من قولنا رأيت رجلا الخ (وعن غيره كقول القائل رأيت جارا أو جارين) أو  
 أنا رأيت أو أنا رأيت أو أنا رأيت (ومن خاصة بالسؤال عن العاقل) الفرف (الثاني ان الحكاية في أى عامية  
 في الوقف والوصل يقال حادي رجلا فتقول بأن بالوقف) (أو امانا هذا) بالوصل  
 (والحكاية في من خاصة بالوقف تقول) لمن قال حادي رجلا فتقول (منان بالوقف والاسكان) في النون (وان  
 وصلت قلت من با هذا) بالسكون (وبطلت الحكاية) لما ساقى انك تقول في حكاية المذكور منا  
 ومعنى وهذه الحرف كات في الاطلاق لا تكون الا في الوقف (فاما قوله) وهو شعر بن الجرح الضبي أو  
 ناطط شرا (أنا رأيت قلت عنون انتم) \* فة والواحد قلنت عنون انظاما .

والقياس من انتم (فنادى في الشعر) وجهه سيبويه على لغته من قال ضرب عنوننا قال انما يجوز منون على  
 هذا فهو عندهم عرب كأي مجموع بالواو والنون وقال الكسائي بملاحاة الشاعر فزاده هذا الرواية  
 في الوصل قال ابن خروف وتو جيه سيبويه أجود وهو أن يكون معربا وجعله كأي وحكي الكوفيون  
 للاستثبات نزع من عا التزم فيه ولا يجوز ذلك في بقية أفعال الاستقهام لا يقال نزع من ان قال نزع جرح وتو جرح اذا انظرت  
 متعلقا بالجرح ان تقدمه وان تؤخره كأي الناصب اه وفيها نص على ان حكاية حال المرفوع لا تختص باي ومن كاسلفنا (قوله المحذوف  
 متاخر) أى ولو بواسطة حرف الجرح فيقال باي من قال مررت برجل ولكن قول الشارح فقياس الخ يقتضي انه لا يحكي بها ما في النكرة  
 المحرورة لا بد من الجار اذا ابتداء مع متاخر (قوله وعند الكوفيين معهما) قال السنباطي اذا اراد منع الابتداء أو المعه والية  
 للمحذوف والتصرح به توكيدا فاشكل على كلا التقديرين ان مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفى بل هو أولى من الجواز في  
 المرفوع وبذلك ان شراح التسهيل ذكر واثباتي النصب والجرح على القول بانها اعراب ولم يتعرضوا للخلاف أصلا اه وقال  
 الدونشري ضمير المتني في قوله معهما عا تداي كونها مبتدا والى كونها معموله المحذوف متاخر (قوله أنا رأيت الخ) وقبل هذا البيت  
 وناقد حضنت سيبويه \* بدار لا أريد بها مقاما سوى تخليل راحتي وعيني \* أكألتها مخافة ان تناما وروى

فقاتب الي الطعام فقال منهم \* زعمي فخصد الانس الطعاما .

ان منهم من يقول متواضعون متواضعون انتم فيكون البيت على هذا (ولا يقاس عليه خلافا  
 لليونس) وحجة انه سمع بعض العرب يقول ضرب من مذابح ومن قال ضرب رجل رجلا حكاية عنه  
 سبوه وهو وجهه انه ازال الاستفهام عن صدره وشهو أعرب أحدهما فاعلا والآخر مفعولا في الأولين  
 وحكماهما في الوصل في الباقيين واستبعده سبوه وفي هذا البيت شذوذا آخر ان أحدهما منه جكي  
 الضمير في أتوا وهو مفعول في وليس وجيشه شذوذ انه حكى مقدار خلافا لا شراح والثاني انه حرك النون  
 وحكمه هالك السكون وعما يكسر العين الملهة أى أنعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا أى أنعموا  
 في ظلامكم كونه تمييزا أى من جهة ظلامكم اه والاول أولى ويؤيد انه ينشد عواصبا حيا وهو انشاد  
 صحيح وقع في قصيدة حاتبة منسوبة الى جندع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي على انه  
 لا يحسن أن يكون ظرفا اذ ليس المراد أنهم هم وهم في ظلام أو في صباح وانما المراد انهم في ظلامهم  
 وصباحهم اه الفرق (الثالث ان أبا حكي في أخبار كات الاعراب غير مشعة فقول) في حكاية المفرد  
 المرفوع (أى) في حكاية المنصوب (أناو) في حكاية المجرور (أى) يحب في من الاشباع) لاجر كانت في  
 حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى (فقتول) لمن قال جافرجل (منو) لمن قال رأيت  
 رجلا (مناو) لمن قال مرت برجل (منى) ومن العرب من يحكى بمن لراب المسؤول عنه فقط ولم يدع الامة  
 التانيث أو التثنية وما يجمع فقتول لمن قال قام رجل أو رجلا أو امرأة أو امرأة أو أن أو نسامة منى  
 الجميع وفي النصب منى وما ذكره من ان الواو والالف والياء نشأت من حركات الاشباع وان  
 المجرورات حكاية هو قول السيرافى زعم ان المجرورات حكاية متواترة سمعوا بياسا لاجر كفة في الوقف  
 اذ لا يوفى على متحرك وروبان المجرورات انما تبين بها السكت والالف في أناو حيا خلاصة توبان  
 الموضوع للوقف ولا حركته وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة لاعراب المجرور فاجتلبت أولا  
 للحكاية فقامت بحركتها فاقبلها ووضو به ابن خروف في صححه أبو حيان وقال بعضهم المجرور عوض عن  
 التثنية فاذا قبل منو للحكاية بالضم والواو بدل التثنية وكذا ما ومنى وده أبو حيان بان ذلك  
 لغة قليلة وهذه المجرور يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم المجرور عوض عن لام العهد لان  
 قياس النكرة اذا أعيدت ان تعاد بلفظ المعروفة لثلاثتهم انها غير هال الفرق (الرابع ان ما قبل تاء  
 التانيث في أى واجب الفتح بقول أى أو يتان) كما تقول أى أو يتان (ويجوز الفتح والاسكان في من)  
 اذا اتصل بها تاء الحكاية (تقول منه) ففتح النون وقلب التاء هاء (ومنث) يسكون النون وسلامة  
 التام من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تغلب مع سكونه باعتبار التحالة للوقف (ومنثان)  
 بفتح النون الأولى (ومنثان) يسكونها (والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية) وانما صيرنا  
 بيتا للحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضوع في الحواشي وهو الحق  
 وظاهر كلامه ههنا التانيث والقول بانها في أية للتانيث وفي منه للحكاية بجر دعائية وانما كان  
 الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه منطرفة ففى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها للتاليثي ساكنان  
 ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتام منثان اسكان التاء للوقف هذا حكم غير  
 العطف أو ما العطف فاذا قال جافرجل فأنك تقول من ومنو واذا قبل جافرجل واما راءة فأنك  
 تقول من ومنه تالحي العلامة آخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال  
 جافرجل ونا فقلت من ومنث فاذا قال مرت بسوقه رجل قلت من ومنى واذا خلط ما لا يعقل عن  
 يعقل جعلت السؤال عمليا يعقل باى وعن يعقل عن فاذا قال رأيت رجلا وجار قلت من رأيا واذا  
 قال مرت بجمارور رجل قلت أى ومنى واذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت أى ومنو وكذا ما أتت به  
 ذكره لاجبى ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله تسيما اقله أو لافان كان

(قوله خلافا لليونس) قال  
 الشهاب بن قاسم هو  
 ممنوع متعوا واضعا بل  
 هو سهو لان قوله أتوا  
 ناري وقد ذلك اخبار  
 بالحالة الواقعة معهم  
 في ما مضى (قوله نشأت  
 من حركات الاشباع)  
 لو قال بدله نشأت من  
 اشباع حركات الحكاية



(قوله وان جنحو السلم فاجنح لها) ذكر في الكشف في تفسير هذه الآية مقتضى ان السلم مذ كرامه قال والسلم مؤنث تأنث  
تقيضها وهي الحرب قال السلم تأخذهما مرضيته \* والحرب بتقيل في أنفاسها جرع انتهى وعندها ان كمال باشافي  
وسال المؤلف عما ذكر ويؤنس وسبقه الى ذلك ابن الانباري وقال الصفاقسي والسلم مذ كرو وتؤنس فقيل التأنث لغوة على  
معنى المسالبة وقيل جلا على التقيض وهو الحرب (قوله من الاعضاء المزوجة) أشار الى اقاعدة الشهور وهي ان ما كان من الاعضاء  
مزدوجا فالغالب عليه التأنث الا لما جبين والمنخر بن والحند فانه مذ كرو فما رجع السماع وعده المنخر من من المزوج لا ينافي  
عده الأنف من غير لان التأنث اسم للمنخر بن معا وكل واحد يسمى منخر الا فلو كلام شيئا الغنيمي في شرح الشعر او يقولهم  
التناقض من المزوج الكف فهي مؤنثة وزعم المبردا انها مذ كرو وأشد ولو كفي المين تقيل خوفا فله قدرت اليمين عن الشمال  
ولم يقبل اليمين وهو ولام اليمين مؤنثة بكرة اليمين وقال ابن يسعون ذ كرو جلا على العضو ثم رجع الى التأنث فقال تقيل  
وما كان من الاعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذ كرو ومن غير الغالب اللسان والقفا فانهما قد يؤنثان (قوله وهي ثلاث أذرع) الروا  
ق وهي الحال يقال توس فرع اذا غلث ٢٨٦ من رأس القضيبي ليست بقلق ولم يدقوله وأصبح حقيقة مقدار الاربعين ولكنه

أشار بذلك الى كمال القوس

كما يقال اثوب سبع  
أذرع وزائد تر يدانها  
مودة هذا العدد يني  
\* (فصل) \* (قوله وفي  
الصفات الخ) قال  
الذو شري ينظر كيف  
ارتباطه من حيث  
العطف ولا يوضح الابان  
يكون كاف كعاض  
اسما فليتامل انتهى  
وأقول تاملنا فوجنا  
قوله وفي الصفات مطفا  
على قوله في الاسماء وكلا  
الظرفين متعلق بحذف  
فل عليه كلام المصنف  
والتقدير ومن غير  
الغالب أن تكون في  
الاسماء الخ وفي الصفات  
هذا وقال في الفصل

التاء والاف أشار الناظم بقوله \* علامة التأنث تاء وألف \* ولا يجمع بينهما فلا يقال حيلة  
واما علة التاء لاف مع وجود التاء لا محاق بحذف ر مع عدهما التأنث (و) العرب قد أنشأوا أسماء كثيرة  
بما مقدروا سدل على ذلك) التقدير (بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كرموا حتى  
تضع الحرب أو زارها وان جنحو السلم فاجنح لها) فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير  
المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الابات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالصالحمة من الطباق  
(و) بالاشارة اليها نحو هذه جهنم) فنهتم مؤنثة بدليل الاشارة اليها بالاشارة المؤنث وهي هذه (و) بشوئها  
أي التاء (في تصغير متخو عينية وأذنية) مصغري عين وأذن من الاعضاء المزوجة فان التصغير يرد  
الاشياء الى أصولها غير المزوجة مذ كرو كالرأس والقلب (أو) بنوئها (في قوله نحو ولما فصلت العير)  
فالعير مؤنثة بدليل تأنث فعلها (وبسقوطها من عده كقوله) وهو جديلا رقط يصنف قوسا عرية  
أرى عليها وهي فرع أجمع \* (وهي ثلاث أذرع وأصبح)  
فأخرج جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عدها وهو ثلاث والى ذلك أشار الناظم بقوله  
\* وفي أسام قدر والانا كالكتف \*

ويعرف التقدير بالضمير \* ونحوه كالرد في التصغير  
\* (فصل) \* الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذ كرو كقائه وقام) ومن غير  
الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامه وفي الصفات التي تنزل على مقصدين  
وهي الصفات المختصة بالمؤنث كعائض وطامث فان قصدها المحدث في أحد الأزمانه محققا التاء فقل  
حائضه وطامثه وان لم يقصد به ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات أهلية للحيض والطمث  
(ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذ كرو (في حصة أو زان أحدها فعول) بفتح الفاء

للصبر بن في نحو حائض وطامث مذهبان فعند التحليل انه على النسب كلان وتام كانه قال ذات حائض وذات طامث (بمعنى  
وعند سيبويه انه مؤول ما سان أوشى طامث كقولهم غلام بربعة على تاول النفس وانما يكون ذلك في الصفة التامة أو ما لم تحاذة  
فلا يلزم من علامة التأنث فتقول حائضه وطامته الآن أو غدا انتهى وقد أوضح في الكشف الفرق بين الصفة المحاذة والتامة  
في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت بيان المرضع هي التي من شأنها الارضاع والمرضعة هي التي في حالة  
الارضاع ملقمة ثديا للمصبي وذ كرو ان سبب اختيار المرضع على المرضع ان المراد تظلم شأن الزالة وهي أدخل فيها وقال في  
المفضل ان مذهب الكوفيين ان حذف التاء من حائض لا يستغناء عنها وهذا هو جبايات التاء في محل الالتباس كضام وحاشق  
وأهم ونسب وعائض وهذا الاعتراض بنو وأما الاعتراض بما قبل التاء في الصفات المختصة بالاناث من امر أمصبة وكلمة بحر به على  
ما في الصحاح فليس بسد يدلان ماذ كرو ويجوز لآمو جبالهم يقولون الاثيان بالاناث في ضوء الاستئناس على الاصل كحاله في  
الجزء قال في الصحاح يقال امرأة حامل وحامله اذا كانت حبلى فن قال حامل قال هذا نعت لا يكون الا للاناث ومن قال حامله بنا على  
جبلت فهي حامله في أنشد لهم روي عن جبان  
تجصبت المنون له بيوم \* أي ولكل حامله نقام



فأما جلت شياعا على ظهرها وعلى رأسها فهي حمله لا غير (قوله ومنه وما كانت أملت بغيا) أشار إلى دعوى الإمام ابن جني حيث قال أنه فعل ولو كان فعولا لقليل بقوله لا كقيل فهو ورويان فهو أشا فوالا الدنوشي قال اليبضاوي وهو فعول من البني فقلت وأوه وأدغمت ثم كسرت العين ابتاعا ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لانه لا ينافي أو للنسب كطابق أهو توقف بعضهم في قوله لانه لا ينافي لانه فضاء كان للناطقة محمول على فاعل لا تلحقه التاء وينبغي مراعاة النقل في ذلك وقوله أو للنسب يقتضي ان صبيغ النسب لا تؤنث مع المؤنث فيقال رجل عمار أو امرأة عمار وينبغي مراعاة النقل في ذلك أيضا فالسعدى جلي في حاشيته قوله وهو فعول من البني وفي الكشف قال ابن جني في كتاب التمام ولو كانت فعولا لقليل بقوله كقيل فلان فهو من المنكر انتهى ورد ما ذكره ابن جني بأنه شاذ لان القياس فيماذا الجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن قلب الواو ياء ٢٨٧ وانما هي في الياء الشاذ لا يقاس عليه قوله ولذلك لم تلحقه

التاء لان فعولا لا يعني فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبر وقوله لانه لا ينافي ويجوز ان يكون تشبيها بفعول كقيل ملحقه جديده وردا لقطب كونه لا ينافي في الابعان لا يستلزم النسب مطلقا وجوابه انه من باب في المقيد وقيد انتهى كلام سعدى جلي بحرفه وقال بعضهم البني خاص بالمؤنث فلا يقال رجل بني انما يقال امرأتين بني لكن نقل بعضهم عن المصباح أنه يقال رجل بني كما يقال امرأة بني وفي شرح الاربديلي ما وافقه انتهى ويرى عن الفصل ما هو صريح في ان صبيغ المؤنث لا تؤنث وقال الطيبي عن محي السنة كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصر وفا عن اخواته قوله تعالى وما كانت أملت بغيا سقط الما لها كانت مصر وقعة عن باغي سقوط صاحب الكشف على نقل بغية ربه لغوا اصله ولان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او رتبته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجبا كما قال في قوله تعالى هو رمي (قوله والاوايح) قال الدنوشي كان الصواب قرن لو بالفاء لان جواب الشرط اذا كان جملة شرط وجواب قرن بالفاء قوله تعالى وان كان كبر عليك الخ انتهى وغرض الشارح تبين ما اشار به المصنف من الرد على ابن جني بما حاصله ان فعولا كان فعليا لا يعني فاعل لمحملة التاء مع ما جاب اليضاوي وما جاب غيره وكان على الشارح ان يشتم بنقل ما استدله به ابن جني ورده قدس (قوله على عدوة) كان الاصول بان يقول على عدوة فليتل (قوله جواز) قال السباني يقتضي ظاهره ان فعولا لا يعني مقعول يجوز فيه حقوق التام وعلمه في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلامه شرح التسهيل وغيره ان حقوق التاء انما هي على وجه التدوير في اسمها مع خصوصية انتهى وقال الدنوشي يشبههم من ان التام ليس لانه لا يمكن نص الشيخ زكريا بلزومها كما لا يخفى

(بمعنى فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (و امرأة صبور) بمعنى صابرة أو انما لم تلحقه التاء لعدم جوازها على الفعل ودخول التام على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي (ومنه) أي من فعول بمعنى فاعل (وما كانت أملت بغيا) أصله بغويا) اجتمعت فيه الواو والياء وسقط احدهما بالساكن فقلت الواو ياء (ثم ادغم) الياء في الياء والواو كان فعليا لا يعني فاعل لمحملة التاء وسأل المازني جماعة عن تحذال كوفعة عن هذه الآية يحضرة الواو بالله في ياء الواو وجه الصواب فانه الواو عطفها على عطفه (و ما قوله امرأة مملو) من الممل بمعنى ماله وقد كتمته التاء (فالتاء) فيه ليست للفعل ولانها هي (للبانة دليل) دخولها في المذكر نحو (رجل مملو) و امرأة (عدوة) أصله عدوة وهو رجل صديق على عدوة قوله لم يخجل وان كنت صديق والقياس صديقه وهم يحملون الضم على كتمهم الضم على نظيره (ولو كان فعولا لا يعني مقعول لمحملة التاء) الفاصلة جواز (نحو رجل ركوب وناقة ركوبة) وانما لمحملة التاء من يجر على الفعل فرقا بين المقصد من (و) الوزن (الثاني) فعل بمعنى مقعول نحو رجل ركوب (و امرأة ركوب) بمعنى يجر وحقة والعلة فيه ما تقدم (و شد ملحقه جديدة) بالتاء فاعل بمعنى فاعل لمحملة التاء (فان كان فعلا لا يعني فاعل لمحملة التاء) الفاصلة (نحو امرأة ركوب) حكمة وتلحقه (و انما لمحملة فعلا لا يعني فاعل دون فعيل بمعنى مقعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجر على الفعل لان الوصف من وجه ونظر فاقى على فعيل اطرا اذا قصر كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مقعول (فان قلت مرتبته بتي فلان لمحملة التام انشائية (الالباس) بالذكر (لانك لا تذكر الموصوف) الملعون معه (الباس) (و) الوزن (الثالث) مفعول (بكسر الميم) (كشمار) يقال رجل منشار و امرأة منشار رأى كثير النحر بالحمام المملو (و شمع قنات) بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل يقين لا يمانع شيئا الا يقنه و امرأة يقنه أو انما لم تلحقه التاء لانه لا ينافي هنالاه صفة لا يجرى على فعل ولا يشبه المصائر الميمية من زيادة الميم في أوله قاله ابن الأثير (و) الوزن (الرابع) مقعول (بكسر الميم) (كطيم) من العطر (و شذر أمرأة مسكينة) ونحو جمع القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة (وسمع) (أمرأة) (مسكين على القياس) حكاه سيدي (و) الوزن (الخامس) مقعول (بكسر الميم) (فتح العين) (كخشم) (بالعين) والشين المعجمين وهو الذي لا يشين عاري يمدو يهواه من شجاعته

معدولا عن وجهه ووزنه كان مصر وفا عن اخواته قوله تعالى وما كانت أملت بغيا سقط الما لها كانت مصر وقعة عن باغي سقوط صاحب الكشف على نقل بغية ربه لغوا اصله ولان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او رتبته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجبا كما قال في قوله تعالى هو رمي (قوله والاوايح) قال الدنوشي كان الصواب قرن لو بالفاء لان جواب الشرط اذا كان جملة شرط وجواب قرن بالفاء قوله تعالى وان كان كبر عليك الخ انتهى وغرض الشارح تبين ما اشار به المصنف من الرد على ابن جني بما حاصله ان فعولا كان فعليا لا يعني فاعل لمحملة التاء مع ما جاب اليضاوي وما جاب غيره وكان على الشارح ان يشتم بنقل ما استدله به ابن جني ورده قدس (قوله على عدوة) كان الاصول بان يقول على عدوة فليتل (قوله جواز) قال السباني يقتضي ظاهره ان فعولا لا يعني مقعول يجوز فيه حقوق التام وعلمه في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلامه شرح التسهيل وغيره ان حقوق التاء انما هي على وجه التدوير في اسمها مع خصوصية انتهى وقال الدنوشي يشبههم من ان التام ليس لانه لا يمكن نص الشيخ زكريا بلزومها كما لا يخفى

(قوله والزنديق هو الذي لا يتحمل الخ) في لغة المناهج لابن الملقن بعد أن ذكر أن كلام الرافعي أنه لم يبق حقيقة مانعه وهو ادعى صاحب المستعذب على المذهب أن المشهور فيه أنه الذي يظهر الإسلام ويخفى الكفر لكن هذا هو المتأفق فالأقرب أنه من لا يتحمل ديناً انتهى ونقل ابن كمال باشا في رسالة الزنديق عن ٢٨٨ العلامة في شرح الملة أن حان تفسيره بالباطن للكفر اصطلاح الفقهاء وأنه في لسان

العرب يطلق على من يتبنى الباطن وعلى من ثبت الشريك له وعلى من ينكر حكمته غير مخصوص بالأول كازمه تغلب ولا بالثاني كما هو الظاهر من كلام الجوهري ونقل عن بعضهم أن الكفار اسم لمن لا الإيمان له فإن أظهر الإيمان خُص باسم المتأفق وإن قال يقدم البهسر واستاد المحوثة إليه خُص باسم الدهري وإن كان مع اعتراجه بنوعه التي صلي الله عليه وسلم وأظهره عقائد الإسلام يبين الكفر خص باسم المتأفق وقال إن اعتبار هذا التقيدها هو في الزنديق الإسلامي والافتقار يكون من المؤمنين وقد يكون من أهل الذمة ثم ذكر أن بهذا التقدوان لم يكن معتبراً فيه ويقتد باعتراجه بوجود الضام المختار بفارق الملاحظة من حال من المنهج المستقيم إلى أي جهة من جهات الكفر قال في الكشف في تفسير قوله تعالى إن الذين يلحدون في آياتنا قال

(ومعنى) بالدال والعين والسين المهملة من اللعس وهو الطعن يقال مع من يسس به وعمله عدم الخ التأفق هذين الورتين ما تقدم في الثالث وإلى هذه الأوزان الخمسة أشار التأفق بقوله يول إلى فارقه فعروا به الآيات الثلاثة (وتأني التام الفصل الواحد من الجنس) الحمادة الذي لا يصنع مخلوق (كثيراً كتمرة) وتزعمه المنة فوق وسكون الميم (ولعكسه) أي لفصل الجنس من واحد (في جبة) يفتح الجيم وسكون الواو بعدها همزة عرب من الكاء أحرر (وكاء) يفتح الكاف وسكون الميم يفتح الهمزة وهي التي قبل إلى العبرة بالسوا ودوقال الموضوع (خاصة) يخرج لسيارة ومارة فانه ما جعلها سيارة ومارة لا من أسماء الأجناس لخلقة التأنيث عليه ما قال الله تعالى وحاطت سيارة وعلى تقدر كونها من أسماء الأجناس فالتقدير صرف إلى الحمادة وهذا مشتقان وتأني التام الفصل الواحد من الجنس الذي يصنعها المخلوق قليل لا يخلو من ولادة وقد تكون التام لامة فيما يشترك فيه المذكور المؤنث كربة وهو المحتدل والمعتدل من الرجال والنساء بالاطويل والبالعصر (و) تأني التام عوضاً من غاء كعدة وأصلها وعكس الواو فكر هو ابتداء الكلمة وواو مكسورة فتقلوا كسرة الواو إلى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التأفق غير محل المحوض منه لأن تاء التأنيث لا تقع صدراً وتأتي عوضاً من عين كقائمة (أو) من (لام كسنة) وأصلها سنا وأوسندليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات أو سنات فكر هو أتعاقب كالتأنيث على الواو لاعتلالها على الهاء كتحققها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التأفق محل المعوض منه على القياس (أو) عوضاً (من) حرف (زائد لغنى) وهو واو النسب (كاشعني وأشاعته) وأزرق وأزارق ومهلي ومهالية نسبة إلى أشعث وأزرق ومهلب فالتاء فيه عوض من واو النسب الأتري لهم الأسماء (عما نوا) يقال الأشعثون والأشاعنة وكذا الباقي (أو) عوضاً (من) حرف (زائد لغنى) وهو واو معاً عسل (كزنديق وزادقة) فالتاء عوض من واو زنديق فاذا جىء بالياء يجب التأنيل يقال زنديق قالوا التائعات أحياناً فانه في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا يتحمل ديناً قيل هو الذي يظهر الإسلام ويخفى الكفر (و) تأني التاء (للعرب) بالعين المهملة أي تعريب الأسماء الأعجمية (كوازجة) جمع موزج يفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو المخف وقيل المحووب والقياس موزج وقد دخلت التاء في جعله ليدل على أن أصله أعجمي فعربوا الفرق بين العرب وغيره أن العرب إذا استعملت الأعجمي فإن حالفته بن الغائلة فقد عربتوا الأفعال (و) تأني التاء (للبالغة) في الوصف (كرواية) لكثير الرواية وإنما أتوا المذكور لاسم أرادوا أنها غاية في ذلك الوصف والعاية مؤنثة (ولتا كيدها) أي المبالغة المحاصلة بتفسير التاء (كنساة) وذلك لأن فعلا يعيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء أفادت كيداً بالمبالغة لأن التاء بالباء (و) تأني التاء (لتاكيد التأنيث كنعجة) لأن أنفراد المؤنث باسم غير المذكور يفيد التأنيث كعبور وأنان فكان ينبغي أن يقال نعل لانه يفيد التأنيث بنفسه فدخل التاء فيه لتأكيد التأنيث (فصل) لكل واحد من ألفي التأنيث المتصورة المودودة (أوزان نادر ولا يتعرض لخاصة هذا المختصر) لكون التأنيث لم يذكرها (وأوزان مشهورة) في الاستعمال وتقدم باب ما لا ينصرف أن المتصورة أصل المودودة فلذلك قدمها (مشهوراً) أوزان المتصورة (تعاشر) وزناً أحدها في ضم الأول وفتح الثاني (كاري) بالراء المهملة والياء الموحدة (اسما) للذاهية (بالدال المهملة) وجعلها دواء

عن الاستقامة فخر في شق فاستعمل للأخفاف في تأويل آيات القرآن من جهة الجهة والاستقامة انتهى وإنما يصح في تقديره المستعاره بقوله في آيات القرآن فانه في الآية الكريمة متعارفة للأخفاف عن جهة الجهة والاستقامة مطلقاً للأخفاف عنها في آيات الله والاسماء احتجبت إلى قوله في آياتنا وهذا بان الفرق بين الملحد والزنديق والدهري والمتأفق وإن الزنديق ليس الملحد والدهري كما نحن صاحب المذهب (فصل)

وأعظمها

(قوله أبعدا الخ) بعده قوله فضل الطرف انك من غير \* فلا كعبا لغت ولا كلابا وذكر بعضهم ان شعبي اسم بلدته وهو لا يخالف قول الشارح لموضعين (قوله بشرط أن يكون اما جمعا لا يشكل عليه نحو كسرى علمنا له معرب قال الامام المروزي وكسرى معرب ومنهم من يفتح الكاف فاختار كسره وفعلي في الاسم موجود نحو دفعي وليس في الصفات والبصريون يختارون القتح في أوله بدلالة أن النسبة اليه كسروى باتفاق يفتح الكاف وأن فعلي أكثر في الكلام من فعلي بكسر أوله ٢٨٩ وان هذا ليس بما يغير النسب وجمعه أكثر فعلي غير قياس انتهى وأقول على كلام

البصر بين يشمله قول المصنف بشرط أن يكون اما جمعا الخ (قوله حكاه في الصحاح) عبارة الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل وهو اقل من وجهه وقيل من وجهه لا هم يقولون أديم ماروط اذا دبغ بورقوه يقولون أديم رطى اتبوه به يعلم ما في عبارة الشارح ووجه ما أشار اليه في الصحاح ان قولهم ماروط يدل على انه الهمة أصلية والالف زائدة وقولهم رطى يدل على ان رطى افعال والالف في آخره منقلبة عن ياء ورطى كرمى من رميت وتبين ان كلام الصحاح لغو وشعر غير تبيان الدليل ليس على ترتيب المدي فاقبل (قوله ولا ثالث لما في المجموع) في القاموس انها اسم جمع قال الفونشري وما لنا نخرج رزون فعلي بكسر فاء غير نظر في حلي

وأعظمه الموت (وأدى وشعبي) بجمجمة فهملة فوحدة اسمين (لموضعين قال) جبر (أبعدا حل في شعبي غريبا) \* أو لمال بالالف أو غرابا (وزعم ابن قتيبة انه لا راد لها في لسان العربي) (وبردعيه أرفي بالنون) (اسما) (لحب) (من البقل) (يجين به اللبن وجني) (بالجيم والنون والفاء اسما) (لموضع وجني) (بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما) (للعظام النمل) (جمع عظم) (لأعظم المزاجية كبار النمل الثلاثي) (يعضض ولحن أفوا أو اسعة طاله القتالي) (ورجى الراو) (الحاء المهملة والياء الموحدة موضع وحكي بالحاء المهملة) (دوينة قال أبو علي الفارسي هي مقصورة وحكاه عن ابن جني في القند) (وقد تبين من عدم اشتها ما ذكر) (ان عدم النظم لفعلي في الأوزان المشهورة شكل) (لانها من الأوزان النادرة) (بل قال خطاب المرادي انها شاذة لوزن) (الثاني فعلي) (وضم الأول وسكون اشائي اسما كان كبهمي) (بالموحدة اسمان) (لثابت المحوهرى يقال أجهت الأرض كثر بهما) (أوصفة) (لا مذكر لها) (كجلى) (أو) (المال فمذكر نحو) (طولى) (أشئ الاطول) (أو مصدرا كرجي) (مصدر رجع الوزن) (الثالث فعلي يفتحين اسما كان كبرى) (بالموحدة) (لنهر دمشق أو مصدرا كرمطى) (الطاء المهملة) (لشبة) (أوصفة كحيدى) (بالحاء والادال المهملتين بينهما مائة مثناة تحتانية يقال جار حيدى أى يجيد من ظله اذا قيل منه الوزن) (الرابع فعلي يفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون اسما) (جمع قتل) (جمع قتل) (ورجى) (جمع رجي) (أو مصدرا كدعوى) (مصدر دعا) (أوصفة كرمى وسبى مؤنثى سكران وسفان للوطى بل فان كان فعلي اسما كرمطى وعلى في ألفه وجهان) (مبينان على الصرف وعدمه) (من صرف قدر الالف للحاق ومن منع قدره لالتئام) (والارطى شجر الرمل يدبغ به الأديم يقال أديم ماروط أى مدبوغ وقد يكون رطى اقل لانه يقال أديم رطى حكاه في الصحاح والعلى ثبت الوزن) (الخامس فعلى بضم أوله) (وتحقيق ثانيه) (كحيدى) (بالحاء المهملة والياء الموحدة) (الراء المهملة) (وسمائي) (بالسين المهملة والنون) (الطائرين) (ذكر بن أواشيين) (وفي الصحاح ان ألف حيدارى ليست للتائين وهو وهم) (يفتح لها من صاحب الصحاح) (فانه قد وافق على انه منوع) (الصرف) (ومنع الصرف دليل ان ألفه للتائين) (الوزن) (السادس فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه معقوفا كسمهى) (بالهمزة الباطل) (والكسبية لله واديين السماو الارض الوزن) (السادس فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبى) (بهملا تومو حدة) (ودفعي) (بالدال والفاء والقاف) (لضر بين منى) (فلا والواو مشبة فيما يتختره الثاني مشبة فيما تدفق وأسر اع الوزن) (الثامن فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه) (أمام مصدرا كذكرى) (مصدر ذكر) (ذكرى ما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التائين) (أو جمعا وذلك) (شيان حلى) (بالحاء المهملة والجيم) (جمعا للجمع يفتحين اسما الطائرون في انشاء المسألة) (والراء الباء الموحدة) (جمعا للظربان يفتح أوله وكسر ثانيه اسما للويسة ولا ثالث لما في المجموع) (وقد لمعلوم من عدم الايمان معهم بالالف والكاف ولكن ذكره تأكيد الوزن) (التشع فعلى بكسر أوله وثانيه مشددة نحو وحشى) (بحاء مهملة وثانين مثلثين بينهما مائة مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشيء اذا خض عليه) (وخلقي) (بالحاء

(٣٧ تصرح في) (وقال في القاموس) \* هذان اسم جمع \* وهذا القول عندى اسما قال بعض الفضلاء والظاهر انهما من الجمع لوجود المفرود لانه على المتداول لعل وجه كلام القاموس انه لا يحكم على وزن فعلى بانه جمع غير موجود لفظين منه موجودا للمفرود لا يصلح دليلا على الجمع فيبدل عرقه وقرنه بالجملة لا تمر قلة الخلاف (قوله اسم مصدر الخ) قد يقال لانه قبل هو مصدر وهو صريح قول المراد لمجي الامصدر او ذكر ان خصيصا صيغة رقه وهو قد يقال ان اسم



(قوله فعلا بمحض كنهه) فيه نظر فقد قال ابن نقاش الحلي في شرح الفصل ومن ذلك أي الجمع في زمانان في فعل واحد فعلا بضم الفاء والواو جمعاً وقوماً ولم يأت صفة الجمع فعلاً اسم ما لا يؤمن عام قال الشاعر  
 بالقاموس هو تصديق المأهول العاق  
 اختفنا منه لب الخال وقوماً بالاقاف وتحرى العين موضع والجوهري ذكره ٢٩١

وقد قال في الصفة الشاذة  
 بمعنى الامة يقال ناداه  
 أوداً نامقلوب منه قال  
 ابن السكيت ليس في  
 الكلام فعلاً بالتحريك  
 يعرف واحدوه والهاء  
 يعني في الصفات له وهو  
 مخالف للكلام المصنف  
 من وجوه كآزى فتأمل  
 وأنصف عبد الله فهم  
 من كلام ابن بعش كما  
 يعلم من تصنع كلامه  
 فعلاً هاذم أوله وضم  
 ثانيه تامه سل وقال في  
 صجاح وجنى على فعله  
 بضم الفاء وقع العين اسم  
 موضع عن ابن السكيت  
 انتهى وقال في القاموس  
 في مادة خف وكجزي  
 وأزى ويبدان وكجراه  
 ما لا نقرا لام موضع وهم  
 الجوهري انتهى وقال  
 الجوهري في مادة ذات  
 والهاء الامة وقيل  
 تحرف الحلق وهو نادر  
 فنملاً بفتح العين لمجيئ  
 في الصفات وأما  
 حان في الاسماء فقط  
 هو رماو جئنا فوهما  
 موضعان انتهى وهذا  
 البحث يحتاج إلى مزيد  
 تحرر فلهذا تم

قاله القالى الوزن (الثالث عشر فعلا بفتح أوله وكسر ثانيه شخو قرئنا موكرناه) بمثلين و رامين  
مجهلتن فيهما و بالقاف فى الاول و الكاف فى الثانى (نوعان من البسر) بضم الموحدة و سكون المهملة  
تال الكسائى بسم قرئنا عدوه و هو أعيب المر دسر اوقال أبو الجراح قرق ربا غير محمود الوزن (الرابع  
عشر فعلا بفتح أوله و ضم ثانيه شخو قرءا) بابدال المهملة و الباء الموحدة و القاف الذرة بفتح العين  
المهملة و كسر الدال المعجمة الوزن (الخامس عشر فعلا بفتح جتين كخفقاء) بالحاء المعجمة و الفاء  
و القاف اسماء (الموضع قاله ابن الناطم) فى بعض نسخ الشرح (و انما هو بالحجم و النون و القاء) كما هو  
القالب فى نسخ ابن الناطم و نصه و هو فعلا مخفقا لم يكن (ولا تنبئ له الاذناه) بفتح الدال المهملة  
و المعجمة و الناء الثلاثة اسماء (اللامه و قرءا) بالقاف و الراء اسماء (الموضع) ذكر فى الصحاح فى مادة القاء  
و لم يذكره فى مادة القاف قال فى القاموس فى فضل القاء و قول الجوهري فى مادة موضع سهو و انما هو  
بالقاف و قال فى فصل القاف و قرئى كجمرى و يعلم موضع الياء مع لى امرئ القيس و موضع بين مكة  
و المدينة (وعلى هذا) التقدير (فعلا الناطم الذى فى المشهور من أوزان الممدودة (مشكل) لانه وزن  
نادر جدا (وفى الحكم) لابن سبويه (ان جفعا بالحجم و النون و القاء القصر و موضع ياءه بالمد ايضا موضع)  
فذكره فى ما يختص بالمد مشكل الوزن (السادس عشر فعلا بكسر أوله و فتح ثانيه شخو قرءا) بالسين  
المهملة و الباء المشنة تحت ثوب مخلوط بحر بوقل ما عامل من القرو تيل بر دفيه حلو ط صغرو ايضا تحت  
و ايضا الذهب الوزن (السابع عشر فعلا بضم أوله و فتح ثانيه كخيلا) بالحاء المعجمة و الباء المشنة  
التحتانية الكسرة العصب

المقصود هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه ألف ملازمة كالقوى والصالحين والخالدين رأيت أحاك فلا  
 يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة تعدد ألفا في القميص وكساء وردا في مختلف  
 أولها وهاهنا فلا يسمى ممدودا (قصر الاسم أو مدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو  
 وظيفة القوي وقد اعتنى اللغويون بهما حتى وضعوا في ذلك كتباً وضابطاً الباب عند النحويين)  
 ليرجع اليه (إن الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام أحدها ماله نظير من الصحيح) الآخر (محبب فتحها  
 قبل آخره) قياسا وهذا النوع مقصور قياسا على ذلك أشار الناظم بقوله

(وله أمثلة منها كونه مصدر فاعل) بكسر العين (اللازم نحو جوى جوى) بالجيم (وهوى هوى وعوى  
عوى) فان نظيره امان الصحيح الآخر (فرح فرحا) وبطرا (وأشرا أشرا) وفتح ما قبل آخرها واجب

مطر لان فعل اللازم قياس مصدره فعل، فمتعين (قال ابن عصفور وغيره) تبعاً لشيء به والقراء (وشذ القراء) العين المعجمة المارة تحتها (المد مصدر غري) بكسر الراء (فهو غري) وفي الصحاح في فصل العين المعجمة قال ان غري بالشيء بالكسر أى أولع به الاسم القراما لفتح والمدا (وأشدوا) لكثير (إذا قلت) ههنا غارت العين باليكما \* غرامو مدته لم يحل

هذا قول ابن عصفور وموافقيه وفيه ما قالوه نظراً لأن أباعبيدة حكى عن خالد بن مكرم (غاريت بين النشئين غراء أى واليت) بينهما (ثم أشده) أى بيت كثير المتقدم (وعلى) قول أبي عبيدة (هنا فالد قياسي) كلسياً لأن غارت غراء) بالكسرة: نغيز من الصحيح يجب قبل آخره ألف (فقلت قتالا) ثم قال أبو عبيدة (وغارت فاعلت من غريت) بالشيء أغرى (به وأشد) أبو عبيدة والجوهري (أسودل) مهلاً وفاضت عدل غارت وحفل بدل نهل) يضم النون وتشديد الهاء أى كثيرة متناهية عدل عليه رواية حفل يضم الحاء المهملة وتشديد الفاء أى: تملأ ولا يبعد عدل أن يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلاطون قياس المصدر غري بالقصر وما حكه أبو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب عارواه وقد جزم الجوهري بأن القراء بالفتح والمد اسم مصدر غري والقراء بالكسر والمد مصدر غارت واخترافوا في القراء في بيت كثير قال ابن عصفور يرى أنه بالفتح والمد أبو عبيدة يرى أنها بالكسر والمدوناً تبعه على ذلك الجوهري فلم يواردا على محل واحد (ومنهما فعل بكسر أوله وفتح ثانيه) جعل الفعل بكسر أوله وسكون ثانيه مخوف بغيري بالقراء الراء الكذب (وربة وري) بالراء الجبدال (فان نظيره) من الصحيح (قربة وقرب) بكسر القاف فيهما (ومنهما فعل يضم أوله وفتح ثانيه) جعل الفعل يضم أوله وسكون ثانيه مخوفية ومدى) بالذال المهملة الصورا الموقوفة في الحائط وتطابق على الصور انجملة على سبيل التشبيه (ومذيق ومدى) بالذال المهملة السكن (وزينة وزنى) بالزاي المضمومة وسكون الواو حدة الحذف مخوف للاسد (وكسوة وكسى) بالكاف والسين المهملة (فان نظيره) من الصحيح (مخوق وخوق وقرب وقرب) يضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

\* كفعول فعل في جمع ما \* كفعول وفعله \* (ومنهما اسم مفعول ما زاد على ثلاثة مخوف عظمى) من الرباعي ومقتضى من الخامس (ومستدعى) من السداسى (فان نظيره) من الصحيح (مكرم) ومخترم (ومستخرج) بفتح ما قبل الاخر فين \* القسم (الثاني) من أقسام المعتل بالألف (أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف وهذا النوع محمود بقياس) والى ذلك أشار الناظم بقوله وما استحق قبل آخر ألف \* فالمد في نظيره حتما عرف

(وله أمثلة منها) أن يكون الاسم مصدر الأفعول بسكون القاء وفتح العين (أول فعل) بكسر الفاء وسكون العين (أوله همز وتوصل) فالأول (كأعطى أعطاه) الثاني نحو (ارتأى ارتأه) قال الجوهري ارتأى اقتعل من الرأى والتدبر اه والاصل ارتأى ارتأه فأقبلت اليافى الفعل القائل التحركها وانفتاح ما قبلها وفى المصدر قلبت همزة لتطر فها أنز ألف زائدة (واستقصى) الامر (استقصاء) تشبهه والى ذلك أشار الناظم بقوله

لمصدر الفعل الذى قد بدأ \* بهمز وصل كارعوى وكارتأى (فان نظيره ذلك) أى نظيره ما كان مصدر الأفعول من الصحيح (أكرم) كراما (نظيره ما كان مصدر الفعل أوله همز وتوصل من الصحيح) ككسب كسباً فانه من اقتعل (واستخرج) استخراجاً فانه من استعمل (ومنهما أن يكون مفعول الأفعول) سواء كانت الهمزة مضمومة أو واو أو ياء أو لا (نحو كسبوا كسبوا) كسبوا) التاني نحو (رداء رديه) والاصل كساو رداى (فان نظيره) من الصحيح (جاءوا جروا) وسلاحة (ومن ثم) أى من أجل أن أفعله حقها أن تكون جعالممدود ولا تكون جعالمقصور (قال الاخفش أرحية)

(قوله غارت الخ) قال العين وغارت من غار التثنية الأرض تغيرها أى سفلها وقبل من غارت عينه تعود غورا إذا دخلت في الرأس وغارت تعار لفة فيه والأول أنسب وغراء نصب على الحال بمعنى متغاربة ولو قال بمعنى غريبة كان أولى لأن الوصف غرو ينظر معنى قول المصنف وغارت فاعلت من غريت مع قوله قبله قتالا عن أى عبيدة الحاء كى له من تقدم غارت بين النشئين الخ فان الأول يقتضى أنه بمعنى الموالاة والتساقى يقتضى أنه من غرى بالشيء أى أولع به (قوله ولا يبعد الخ) كونه اسم مصدر فيه نظر لاستيفاء همز وفى الفعل بخلاف ما نظيره وقول الشارح وتابعا الخ وفيه نظيران الجوهري مصرح بأن القراء بالفتح والمد مصدر غري كما حكاه الشارح غنه بقوله وفى الصحاح الخ بحسب ما رواه ينظر هل العبارة بحسب ما رواه

ج جمع رجي من السائق (واقفية) جمع فني من الواوي (من كلام المولدين لأن رجي وقفي مقصوران)  
 والرجى الطاحون ممتوثة القمامة والعتق بذكر ووثث (وأما قوله) وهو رجي من محكان التيمني  
 (في ليلة من جنادي ذات أندية) \* لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا  
 (والمراد ندي بالقصر فضرورة وقيل) ليس بضرورة ولكنه (جمع) بالبناء المقبول (ندي) بالقصر (على  
 نداء) بالمد (كجمل وجمال) بالجمع (ثم جمع نداء) المملود (على أندية) فأنديت على هذا جمع الجمع (و) هذا  
 القول (يبيحه أنه لم يسمع نداء جمعا) ولو لم يسمع لنقل واللازم منتف ظالم لزوم كذلك (ومن أن يكون مصدرا  
 لفعل بالتخفيف) والفتح حال كونه (دالا على صوت كالزغاة والغناء) بضم المهملة والمثناة أولهما وفتح  
 ثانيهما وانغمسا والغناء صوت ذوات الخف والغناء صوت الشاة من الضأن والعز (فان نظيره) من  
 الصبح (الصراخ أو دالا) (على دأخو المشاء) يقال مشى بطنه مشاء (فان نظيره) من الصحيح (الدوار)  
 بضم الدال وفي آخره مهملة راد في القاموس فتح الدال قال وهو شبهه لدوران ما خذ في الراس (والركام)  
 بضم الزاي القيم (الثالث ان يكون لا نظيره) من الصحيح (فهذا انما يبرك قصره) وهو مد بالسمع فـ  
 المقصور ضمعا للفـ (واحد القيان والسائل الضوء الثري) بالثناة (الشراب والحجى) بكسر الحاء  
 المهملة والجمع (العقل) وهو صفة يميز بها بين الحسن والتبيح (ومن المدود ضمعا للفتاة المداة السن  
 والثناء للشرف) بالثين المعجمة (والثراء) بالثناة (سكرة المال والحذاء) بكسر الحاء المهملة وبالدال  
 المحجمة (لنقل) بالنون والغبن المهملة والى ذلك أشار الناظم بقوله  
 والعامد النظير ذاق ضررنا \* مد ينقل كالحجى وكالحنا  
 \* (مسئلة) أجعوا على جواز قصر المدود للضرورة (والى ذلك أشار الناظم بقوله  
 \* وقصر ندى المد اضطرابا لجمع \* عليه \* (كقوله  
 لا بد من صنعا وان طال السفر) \* وان تخنى كل عدو دبر  
 بقصر صنعا للضرورة وجواب الشرط مخوف أى لا بد منه وتخنى من خنى ظهره اذا احسودب والعود  
 بفتح العين المهملة وسكون الواو والمن من الابل يدبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر  
 يدبر دبرة ودبر اذا عقر ظهره (وقوله  
 فهم مثل الناس الذى تعرفونه \* (وأهل الوفا من حادثي وقديم)  
 فقصر الوفا للضرورة وهو محذوف أو أراد ان هؤلاء القوم الذين مدحتهم مثل الناس يعرفونهم يضربون  
 بهم مثلا في كل نوع من أنواع الخير وانهم مع هذا أهل الوفا بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض وضع  
 الفراء قصر المدود للضرورة فله قياس بوجبه مد مخوف فعلا لان فعلا فأنيت فاعبل لا يكون  
 الاممودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة وقدر بقول الاقشر  
 فقلوبنا كرت مشموله \* صغرا كاون الفرس الاشقر  
 فقصر صغرا للضرورة وهي فعلا أنيت فقل فلهذا المبتدأ متحلا صوحى الاجماع على الجواز تبعا للناظم  
 (واستغلقوا في جواز مد المدود للضرورة وقهازاه الكوفيون متمسكين بنحو قوله)  
 شيخنا في الذى أفتناك عنى \* (فلا تقصر يديوم ولا تغناه)  
 ذر عنى للضرورة وهم انهم مقصور وورد في الاختيار كقراءة طاحه بن مصرف يكاد سائر قه بلود واقفهم  
 ابن ولاد وابن خروف (ومنه البصر بن) وقالوا القراء متشابهة (وقصر والغناء في) هذا البيت مصدر  
 الغائب لانه يقال غابت غناه كقالت قتالا (لامصدر الغيت) فنى كضيت رضى (وهو تعسف)  
 والى الخلاف في ذلك أشار الناظم بقوله \* والعكس بخلاف يقع \*

(هذاباب كيفية التثنية) \* (قوله والقاضية) صدق من المنعوص عليه نظر الان تا التانيث ما رثه عليه ينويها الانفصال فلا يتناقى كون آخره باء كما ان فتح الياء قبلها الاجلها لان في كون التماسا كنه اصة (قوله متى ما تلتقي الخ) الخطاب في تلتقي اعمارة بن زياد وفردين حال من القاعل والمفعول جيعا ورجوعا جواب الشرط (قوله وتستطارا) من استطاع الشيء اذا طهر وقهر جوازا لمخرجه عن النون والاصل تستطاران فالضمير للرواف لاها التثنية في المعنى لان كل الياء لها رافعة فمن قيل فتد صفت قلوبكم واللائل ان يوافد على الخطاطب والالف بدل من نون التوكيد والاصل تستطارن ورافعة الى الزايف معنى تستطارن هي أو النصب باعتبار في تاول المصداق أي يكن مثله رجف الرواف والاسطرارة (قوله كطى الخ) كون ألف معطى خامسة فيه نظروا وقد يقال انه بالنون المعجمة المفتوحة والهاء المشددة اسم ٢٩٤ مفعول من غطى من الغطاء (قوله كفى) قال اللطوشى م صدر الفتى انهاء يقال ففى بين القتلاء

### هذاباب كيفية التثنية \*

وهي جعل الاسم القابل لمادليل اثنين يرافقه آخره (الاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع احدها الصحين وهو ما ليس آخره حرف علة كرجل وامرأوا الثاني المتزايعة الصحيح) وهو ما كان آخره ما أو واو قبلها يسكون (كظي ودلوا والثالث المعتل المنعوص) وهو ما كان آخره ما ساكنة قبلها كسرة لازمة من العرب (كالقاضي) والقاضية (وهذه الأنواع الثلاثة يجب ان لا يفر عن حالها في التثنية تقول رجلان وامرأتان وطيان وطلوان والقاضيان) والقاضيات (ان وشئ) تثنية (ألية) يقع المعجمة (وخضية) بضم الحاء المعجمة (أليان وخضيان) بحذف التاء والقياس ليس التان وخضيتان قال عنزة متى ما تلتقي فردين ترجف \* روافع التثنية وتستطارا

والروافع اموال النون والقاء اطراف الالية (وقيل) أليان وخضيان ليستا تثنية بالية وخصبة المؤنثين وانما (ها تثنية الى وخصي) المذكورين \* النوع (الرابع) المعتل المقصور وهو ما كان آخره ألف لازمة من العرب (وهو نونان احدهما ما يجب قلبه ألفاء في التثنية) وذلك في ثلاث مسائل احدها ان تجاوز ألفه ثلاثة أحرف) بان تكون ألفه رابعة كحلي وحليان وملهي وملهيان) يقع المعجم يسكون اللام وهو ما يليه أو خامسة كطى ومعطيان وأساسه كندعي ومستديان (وشذ قوله متى تثنية فمقرى) وهو الرجوع الى الخلف (وخوزي) يقع الحاء المعجمة يسكون الواو وقع الزايف هي مشبة فيها نونان وقيل مشبة بشعتر (فقران وخوزان بالحذف) (اللاف دون قلبها بالمسئلة) (الثانية ان تكون) (الألف) (تثنية من ياء كفى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان) بقلب الألف ياء (وشذ في) تثنية (حى) بكسر الحاء المعجمة (جوان بالواو) حكاه الفراء مع ان الفهمبلة من ياء تقول حيث المكان حانة والقياس حيان المسئلة (الثالثة ان تكون) (الألف) (غير مبسلة) من شئ وهي المهولة الاصل (وقد أميلت كنى لوسميت بها قلت في تثنية تميان) اما قلب الألف في الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما آخره ألف لا يمكن فتح يكملان الألف لا تقبل الحسرة ولا يمكن حذف الألف لا تماس المتى بالفتح عند الاضافة أو ما وقع قبلها ما في المسئلة الاولى فيما يجمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل وانت لو تثبت فعلا ما زاد على الثلاثة انقلب الألف الى

وهو من المصادر التي لا أفعال لها وألف الفتى متقلبة عن بالانك تقول قيسة وقتيان كذا ذكر الموضع فان قيل القوة تبدل على ان أصل ألف الفتى واو \* قلت قال ينفضهم الواو في القوة متقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على التاء كما قالوا فاضوا الرجل بقلب الياء واو الاجل الضمة قبلها لا بد من قضيت فلما كان هذا القلب طارضا لم يكن فيه دلالة على اصابة الواو وتظهير ذلك نحو غار بتوسميت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصابها فليتامل (قوله غير مبسلة) قال السبعملى هو شامل للاصلية وهي التي في حرف أو شبهه وللجوهلة الاصل

وهي التي في اسم لا يعلم أصله بخوفه الله واذا لم يكن ان تكون الألف في الاسماء أصلية بل هي اما متقلبة عن واو أو ياء ثم تارة يعلم من المتقلب عن تارة لا يعلم من المتقلب عنه اذا تفر هذا فتقول الشارح وهي المهولة الاصل اقتصار على أحد الشقين ولم أعلم ما المحامل له على هذا لاسيما لو ليس في أمثلة النوضع ما يصلح للتثنية لها هو من أمثلة الاصلية ثم رأيت ما له هو المحامل للشارح وجه الله على الاقتصار على المهولة الاصل فانه اعترض على قول الناطم والجمادى بما حصله ان اطلاق الجمادى على المحرف وشبهه ان كان قيل التسمية قد جميع في نفسه لكن لا يصح تخفيفه حينئذ اذا تثنية من خصائص الاسماء وان كان بعدها صحت تثنيته لكن لا يصح اطلاق الجمادى عليه باجماع النحاة فعاده لا يطابقهم على ان الجمادى اذا سمى بصار متصرفا فان كان على حرفين لم يكن وقد صار بعد التسمية منزلة بدوهم ثلاثي الاصل محذوف الآخر ولذا لم يرد في التصريف والتكسیر ونحوه ما وان كان في آخره ألف كنى صارت بهذا التسمية غير أصلية قبله من واو حسيما يطيه الدليل فالاصل الياء في أميل دون ما لم يعل



(قوله فلان الامالة) قال الشاطبي الامالة تكون في ذوات الياقوت والياقوت ثلث الياقوتها ثلث واب الياقوت الامالات اثنا عشر من الواو كما  
صرح به سفيان وغيره فكثر تعلق الامالات في اللامات دليل على الياء وانما قلبت واو لعدم ٢٩٥ الامالة وان كانت الياقوت على

الياء سواء كان أصلها الواو أم لا وأما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل وأما في المسئلة الثالثة  
فلان الامالة انما يحصل بنحو الالف الى الياء فحدث الياء في التنزيه في هذه المسائل الثلاث وأشار النظم  
بقوله  
آخر مقصور يثنى اجعلها \* ان كان عن ثلاثة مرتبها  
كذا الذي الياء أصله نحو الفتى \* والحامد الذي أميل كتي  
(و) النوع (الثاني) من نوع المقصور (ما يجب قلب ألفه واو او ذلك في مسلتين واحداهما ان تكون  
مبدلة من الواو) ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (كعصا) وعصوان (وقضا) وقضوان (ومنا) بالتخفيف ومنوان  
(وهو لغة في المن) بالتشديد (الذي يوزن به قال الشاعر  
وقد أعددت العذال عذبي \* عصاف رأسيها من واحد  
وشذ قولهم في) تشبيه (وضارضان بالياقوت انه من الرضوان) وقاس عليه الكسائي وأجيب بأنه نادر  
لا يقاس عليه المسئلة (الثانية) من المسلتين (ان تكون) الالف (غير مبدلة من شيء) (ولم يقل نحو لها  
واذا تقول اذا سميت بهما ثم تشبهتهما بالواو واخوان) وانما قلبت الالف في هاتين المسلتين واو الان  
التثنية ثم زاد الاشياء الى أصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء الى هاتين المسلتين وأشار  
النظم بقوله  
في غير ذات قلب واو الالف \* وأولهما ما كان قبل قد ألف  
(و) النوع (الثامن) المعدود وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة (وهو أربعة أنواع أحدها  
ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته أصلية كقراء) بضم القاف وتشديد الاء المهملة (ووضاء) بضم  
الواو وتشديد الصاد المعجمة (تقول في تشبيها) (قرأ أن ووضا أن) يتخضع الهمزة وسلامتها من  
القلب واو والى ذلك أشار النظم بقوله وغير ما ذكر صحح (واقراء الناسك والوضاء الوضي) (الوجه  
ما خوذان من قرأ ووضوا وانما قلبت الهمزة قهوما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع  
(الثاني) ما يجب تغيير همزته بقلها واو او هو ما همزته بدل من ألف التانيث كحمراء) عند الجمهور  
(وجراوان) وانما قلبت هنا لان قاعها على صورتهما يؤدي الى وقوع همزة بين ألفين وذلك كقول  
ثلاث لغات واختر قلبها واو والبعض بها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما التانيث قاله  
البردوه وهو نقوض بظنا والاجودان يقال انما قلبت واو الاجلا على النسب لان التشبيه وجب في التخصيص  
والنسب يجري مجرى واحد اقاله الشاطبي والى هذا أشار النظم بقوله هو ما كحمراء بواو تاء (وزعم  
السيرافي انه اذا كان قبل ألفه واو وجب تغيير الهمزة لتلاصقهما واو ان ليس بينهما الالف فتقول  
في عشوا) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر لايلا تبصر نهارا (عشوا أن  
بالهمز وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين) التخصيص والقلب واو (وشذ) عند القريين (جران  
بقلب الهمزة فاق) شذ (قرصان) في تشبيه قرصاء بضم القاف وسكون الراء وض الفاء بعد هاء  
مهملة ضرب من القعود (وخنفسان) تشبيه خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجمهور  
وفتح الفاء ومقتضى الضياء ضمه ومقتضى القاموس جوازهما وسببها مهملة دو يستقوداه  
(وعاشوران) تشبيه عاشوراء العاشر أو التاسع من الهمز قاله في القاموس (بجذف الالف والهمزة معها)  
والى ذلك أشار النظم بقوله \* وما شذ على نقل قصر \* النوع (الثالث) ما ترجع فيه التخصيص  
وهو اقرار الهمزة على حالها (على الاعلال) وهو قلب الهمزة واو (وهو ما همزته بدل من أصل نحو  
كساو حياء) بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية (أصلهما كساو وحياء) قلبت الواو والياء فيهما  
همزة فظهر فيهما أثر ألف زائد متواتر يرجع التخصيص لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف

اللامات لا يه لنس شيء من  
بنات الياء تخرج ان قد عدم  
الامالة بل اتعاقدة ان كل  
ما أصلها الياء فالامالة فيه  
جائز وقالوا تسارهم عدم  
الامالة في هذه الاشياء  
يدل على عدم اعتبار  
الياء فيها و يظهر للناظر كـ  
تخصيص كلام س بما صـ  
ماز و اقيه عدم الامالة  
(قوله وحياء) قال  
البنو شري هو بالمعتبر  
وانكسار يغتري الانسان  
من خوف ما عاب به وذيـ  
و بما عرف بأنه انحصار  
النفس خوفا من تركها  
البائع واشتقاقه من  
الحياة يقال حي الرجل  
تقصص حياته كنسي  
اذا اعتل نساء وهو عرق  
في الفخذ وحشي اعتل  
حشاه فكأنه يخوف المذمة  
تنقص حياته ونضعف  
كذا قرره الزنجشري  
وعكس الواحدى  
ذلك فقال استميا الرجل  
قويت حياته لشدة علمه  
بمواقع العيب والذم قال  
والحمية من قوة النفس  
اه من شرح الرموى  
على البخارى وقال العيني  
وحقيقته أى الحمية خلق  
ينعت على اجتناب القبيح  
ومنع من التصبر في  
حق ذى الحق ونحوه

وأولى الحمية الحياء من الله وهو ان يراك حيث نهاك اه وهذا التعريف قد يقال شامل لنحو الامتنان والودع والزهد وتعريفه  
الحيامن الله بقوله وهو ان يراك الخ قد يتوقف فيه بأنه قد من أقر ان يطلق الحياء الذي يعرفه سابق فان الروى ليست من الاخلاق

وموسى الاجمى غير مشتق وقول

٢٩٦

فليأمل ذلك (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) (قوله علماءؤه أصليا الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله أنظر هل ذلك لأجل شرح المتن فقط ويتصور فيها أن تكون زائدة أو ليست مضافة على شيء مخوف في المحرف فيسمى بها من يعقل كما قيل بذلك في ألف المقصور وفي متى وإذا ورده (قوله والاصل فيهما القاضون الخ) اقتصر على الاعلال في حالة الرفع لا لتقصير المصنف على الرفع وتقول في النصب والجر الاصل القاضين الاولى بالاء المقنوص والثانية بالاء الاعراب فقبل بالاء المقنوص مكسور وناسبة الياء فلا ضم هناك فتقول فيم حذفت كسرة الياء للثقل ثم بالاء المقنوص لالتقاء الساكنين (قوله في جمع موسى علماء الخ) قال بعضهم وموسى الاجمى غير مشتق وقول

و ردا بن السراج هذا  
كله وقال من اشتق شيئا  
من لغة العجم من لغة  
الحرب كان بمنزلة من ادعى  
أن الظير ولد الحوت ومع  
كون موسى أعجميا  
اختلف في وزنه فقال  
سيبويه وزنه معقل وهو  
قول أبي عمرو وقال  
الكسائي وزنه فعلى واحتج  
لسيبويه بأن زائدة الاسم  
أولا أكثر من زيادة الالف  
آدم واد الغارسي على  
الكسائي بصرفه في  
النكرة ولو كانت فعلى  
لكانت ألفه للتانيث  
ولا يصرف نكرة أيضا ومن  
جوز فعلى في الانية كما  
ضار الياء الاخفش يجوز  
هنا كون ألفه للاتحاد  
فيصرف في النكرة  
وقول في وجهه بالواو  
والنون موسون وموسين  
يقع السين عند البصريين  
والكوفيين أن كان  
وزنه معقلا وتقول على  
طريقة الكسائي موسون

الاعلال (وشد على الوجهين) (كسايان) بإبدال الواو ما لا نوع (الرابع ما يرجع فيه الاعلال) وهو  
قلب الممزق واو (على التهخيص) وهو عدم القلب (وهو ما همزته بدل من حرف الاتحاد كعلباء) بكسر  
العين المهملة وسكون اللام وبالياء الموحدة عصبة مفرقة العنق قال أبو النجم يمر في الحلق على علمائه  
(وقوباء) بضم القاف وسكون الواو وبالياء الموحدة صمعر وفي تنقش و يشع يعالج بالريق (اصلهما  
علباى وقوباء يمايز أئدة فيهما التلحقهما بقرطاس) بكسر القاف وسكون الواو وهو ما يكتب فيه أو  
يرى اليه (وقرناس) بضم القاف وسكون الراء بعد هاء نون فسين مهملة شبه الانف ما يتقدم من الجمل  
(ثم أبدلت الياء) فيهما (همزة) لتطرقها أثر الف زائدة فعلى ما ملحق بقرطاس وقوباء ملحق  
بقرناس وانما ترجع الاعلال على التصحيح فيهما تنبيه المعززة ما همزة جر امن جهة ان كلاهما  
يبدل من حرف زائد غير أصلي (وزعم الاخفش وتبعه) أبو موسى (المجزول ان لا وجع في هذا الباب)  
أيضا (التصحيح) على الاعلال (و) ان (سبويه انحطاط ان القلب في علماء أكثر منه في كساء) مع  
اشتراكهما في القلة فذلك قال النظم \* ونحو علماء كسايوحيا \* وبالواو همز ترجع  
\* (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) يسمى الجمع الذي على هجاءين \*  
وهما الواو والنون رفعا وبالياء والنون نصبا و (و) يسمى أيضا (الجمع الذي على حدائتي) أي على  
طريقة التانيث (لانه أعرب بحر فبن) الواو وبالياء (وسل فيه بناء الواو ختم بنون زائدة تحذف للاضافة)  
كما ان التانيث أعرب بحر فبن الف والياء وسل فيه بناء الواو ختم بنون زائدة تحذف للاضافة (اعلم انه  
يحذف لهذا الجمع) المذكر السالم (بالياء المقنوص وكسرتها) التي قبلها (فتقول) في جمع القاضى علماءؤه  
أصلية والذاني علماءؤه منقلبة عن واو (القاضون والداهون) والاصل فيهما القاضيون واداهيون  
حذفت ضمة الباء للاستئصال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل  
الياء لئلا يلزم قلب الواو ما وقعها ساكنة أكثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو  
وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فاقبلت ههنا الى ما قبلها ما بعد سلب كسرة ما قبلها ثم  
حذفت الياء لالتقاء الساكنين (و) يحذف لهذا الجمع (الف المقصور دون فتحها) التي قبلها (فتقول)  
في جمع موسى علماء (الموسون) والاصل للموسون حذفت الف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة  
لئلا يعل الياء المحذوفة والياء أشار النظم بقوله

واحذف من المقصور في جمع على \* حدائتي ما نه تكمل  
\* والفتح أبق مشعر انحلف \* وقبب الكوفون الى قلب الفتحة ضمة فيما ألغز أئدة فجازوا في

بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله في موسى اسم لواحد من بني آدم وأما الموسى التي يحلق بها جمع  
الشعر فغير بيتهم قبل اتهامه مشتقة من أموت التي أصلها واو وموسى الممزق فبذلك الممزق واو قيل من أوسيت حلقته  
وهذا أشهر ولا أصل لراو على هذا في الممزق المشهور زائدها وقيل هو مذ كرو وزنه على الباءت فعلى قيمته الضرف سواء سميت  
بها أو لم تسم الا اذا نبت فعلى فيصرف في النكرة والله أعلم فليأمل مع كلام الشارح (قوله الى قلب الفتحة ضمة) وكان عليه أن  
يقول الى قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه أن يحذف لغة قلب قال الجوهري في صحاحه عيسى اسم  
هزارى أو سري فاني ووجه عيسون بفتح السين تقول جاء عيسون يوم ربنا عيسين ورايت العيسين يقول أيضا أجاز الكوفيون

فمن السن قبل الواو وكمر هاقبل الياء ولم يحجزه البصر نون قالوا لان الالف انما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب ان يبقى السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الالف أصلية أم غير هاء النسبة اليه فيسوي بقلب الالف واو او ان شئت حذفها فقلت عيسى وموسى اه في يبع بالقلب كما ترى (قوله فالفتح الخ) عبارة لا وفي المقصود الاعنائه وحق العبارة ان يقول ان قلنا ان الفزة رائدة تجز الوجهان عندهم وان قلنا انها أصلية تعين الفتح عند الجميع (قوله من الف الحاقا) الموافق لما سبق ٢٩٧ في عبارة المصنف والواقع ان

يقول من حرف الحاقا لان الفزة في عليها بدل من ياء والاصل عليها لامن الالف

هـ هذباب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم (قوله الاما ختمت بـ التانيث) أي أو ما شبهها كتابة تشرخت فانها ليست للتانيث فكان القياس اثباتها في الجمع وأن يقال بـتان وأختان لان التافهيهما كناه ملكوت من جهة تكون ما قبلها في ابن جني في صر الصناعة ولينت التاء فيهما بعلامته تانيث لسكون ما قبلها كائن عليه سيمويه في باب ما لا ينصرف وان وقع له في موضع آخر تجوز في اللفظ فقال انه للتانيث ووجه تجزؤه انها لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما الاسم للمؤنث صارتا كانهما علامتا تانيث وعلامته التانيث في بنت وأخت الصيغة أي بناؤهما على فعل وقفل وأصلهما فعل وابدال الواو فيهما

جمع موسى وموسون وبنوع السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه فعل وألفه أصلية فمن أوسيت رأسه اذا حلقته بالوسى والضم بناء على ان وزنه فعلى وألفه انتم من ماس رأسه موسوا حلقته واتفق الجميع على ابقاء الفتحه فيما ألفه من قبله من أصل ما أو واو فتقول الفتون والاعلون (وفي التزليل وائتم الاعلون وانهم عندنا المصطفين) وأصلهما الأهلون والمصطفين ثم حركت ما هما المبدلان من واو الأصل لانهما من العلوا الصغوة وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين ثم حذفنا التاء الساكنين وبقيت الفتحه قبلهما دليلا عليهم (ويعطى المبدود) في جمعه جمع المذكر السالم (حكمه في التثنية) من وجوب التصحيح فيما همز به أصل ما ومن وجوب القلب الى الواو فيما همز به بدل من ألف التانيث ومن جواز الامر بن فيما همز به بدل من ألف الحاقا أو بدل من أصل (فتقول في) جمع (وضاء) وقراءه وصفين لمذكر (وضاؤون) وقرأون (بالصحیح) سلامة همزة لاصالتها (و) تقول (في) جمع (جره) اصلها لمذكر (عاقل) (جرارون بالواو) لان همزة بدل من ألف التانيث واحترز بقوله علما لان جره اضافة لجمع جمع السلامة (ويجوز الوجهان) التصحيح والاعلال (في نحو علما و كساه علمين لمذكر بن) عاقلن فتقول علما قون وكاؤون بالتصحيح وعلبا وون وكساؤون بابدال همزة واو لانها في عليها للاحاق بقرطاس وفي كساه بدل من أصل وفي الأرجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيهما والتقييد بالعلمية بشرط صحة الجمع

هـ هذباب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم هـ

من التثنية (يسلم في هذا الجمع) للمؤنث السالم (ماسلم في التثنية) لان التثنية وجمع السلامة خوان (فتقول في جمع هند) علم المؤنث (هندات) بزادة الف وهاه (كما تقول في تثنية اهندان) بزادة ألف ونون من غير حذف شيء منهما (الاما ختمت التانيث فان تاء تحذف في الجمع) بالالف والتاء لثلاث جمع بين علامتي تانيث (وتعلم في التثنية) لفقدها لعلها لمذكورة (تقول في جمع مسلمة مسلمات) ولا تقول مسلمسات لتمام (و) تقول (في تثنية مسلمتان) باثبات التاء لا تقول مسلمتان بخذفها للالياس بتثنية المذكر (و) جمع المقصور والممدود (يتغير فيه ما تغير في التثنية) تقول (في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة) (جليات بالياء) المثناة التحتانية: (و) بالممدودة (صحراوات بالواو) كما تقول في تثنية ما جليات بالياء (صحراوان) بازاوا واثاقيلو المقصورة ما عاقلها لجمعها بين ألفين والحذف متعذرا لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء مؤنث بها كقصورها وانما قبلها الممدودة والاولى بقاها يؤدي الى اجتماع ثلاث ألغات فان همزة من خرج الالف وخصت بالقلب والاولى الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلاث ألغات (واذا كان ما قبل التاء) الدالة على التانيث في المفرد (حرف عله) أي على حرف العلة (بعد حذف التاء ما استحقه) من تصحيح واعلال (لو كان آخر في أصل الرفع) قبل جيمه تاء التانيث (فتقول في) جمع (نحو طلبة وغرة وطيبت وغرات بسلامة) حرف العلة (الياء والواو) من القلب الالف ليكون ما بعدها (و) تقول (في) جمع (نحو مصطفاة وقتاة) بالفاء

(٣٨ تصحيح في) لازم لان هذا عمل اخص به المؤنث ولتثنيه التافيهما بـ التانيث حذف في الجمع لكن ردت اللاحق اخوات كنسوات دون بنات لئسكة تظهر التأمل وسيتا في باب النسميات تعلق بهذا البحث على وجه الاضاح والوسط (قوله لئلا يجمع بين علامتي تانيث) هذا يدل على ان التاف في الجمع للتانيث وقد يشرف فيه انه قديم يكون لمذكر كجماعات واصغليات (قوله لان الياء مؤنث بها) فيمما سمعة ظاهرة ولو قال لان التاء بدل على التانيث لكان حسنا (قوله لادى الى اجتماع الخ) لوقال لادى الى

والتمام المشاة فوق (مصطفيات) وتوقيتات بقلب الالف باء) فيم خارجوا الى الاصل في فتاتوا ز بادتها على  
الثلاث في مصطفات لانها من الصفوة (قال الله تعالى ولا تكرر هواته انكم على البقاء) (و) تقول (في)  
جمع (نحو قنات) القاف والنون وهي الرفع والحجيرة (تقول بالواو) رد الى اصلها لانها ثالثة (و) تقول  
(في) جمع (نحو بنات) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهززة تبدل من واو قال الجوهري  
النسوة والنبوة ما رفع من الارض وضبطها الشيخ عبد القادر للكي بفتح النون وسكون الموحدة  
بعدها همزة بناء فانث الصوت الحقي اه وفيه نظر (بنات) باقرا الممزة (و) بانوات) بقلب الواو والسا  
من ان ما همزة تبدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد  
النون مؤنث بناءة بنات وبنات لان الممزة فيه تبدل من باء لا من يني بني (و) تقول (في) جمع (نحو  
قراة) بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسكة (قراة) بالهمزة لا غير) لما من ان الممزة الاصلية يجب  
سلامتها الى ذلك أشار الناظم بقوله \* وان جعلته بشارا ألف \*

شبه اجتماع ثلاث اللغات  
لكان أولى (قوله) وفيه  
نظر) وجهه ان ذلك على  
ضبط الشيخ عبد القادر  
لا يناسب قول المتن بعد  
ذلك بنات وبنات  
وكان يقال عليه بنات لا غير  
(فصل)

فالالف اقلب قلبها في الثنية \* وانما في التا الزمن تنجيه  
\* (فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثانيا) كن العين غير معتلها ولا مدغها فان كانت فاقوه  
مفتوحة لم تفتح عنه \* اتباعا لفتح فاقه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاعل اللام أو أحدهما  
مؤنث بالتاء أو المني (نحو سبعة وودع) علم امرأة (تقول) في جمعها بالالف والتاء (سجدة  
ودعدات) بفتح هيم (قال الله تعالى كذلك يسم الله أعمالكم حسرات عليهم) بفتح السين جمع  
حسرة يسكونها (وقال) عبد الله بن عمرو العريحي

(قوله كان المجموع)  
مراد بالمجموع الذي يراد  
جمع كاه وظاهر فليتام  
(قوله الفتح وسلاسان)  
ينظر هل الاكثر الاسكان  
أو الفتح يختص بالقله  
قد يقال ان جمع السلامة  
يكون مؤنث نحو فارات  
وهو غير مختص بالقله  
فكلامه مشكل الان  
يكون مراد المذكور (قوله  
على احدي اللغات  
الثلاث) عبارة الصالح  
الحجر ويكره الجمع وضما  
ولد الكتاب والسماع  
والجمع آخر من اوجه  
الحجر أو نحو الحجر والحجر  
والصغير من التاء وفي  
المحدث أن النبي صلى  
الله عليه وسلم يأنز زعب اه

(بالله يا طيبات الفاعل قلنا) \* ليلاي منكن أم ليلي من البشر  
بفتح الباء الموحدة جمع نطية يسكونها الفاعل المستوي من الارض ويليلا بالاضافة الى ما المتكلم  
مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادتها بام ومكن خبر اليلندا وعمل من الاضمار الى التصريح  
باسمها ثانيا للاستدلال (وأما قوله) وهو اعراض من بني عدرة  
(وجلت زفرات الضحى فاطفتها \* ومالي بزفرات العشي يبان)

بشكن الفاعل من زفرات في الموضع (فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد  
والتذكير كقوله \* باعروا ابن لا ترمين سبا) يسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد في الجمع  
أولى والزفرات من زفر بزفر اذا خرج ثقب باين وانما أضاف الزفرات الى وقى الضحى والعشي لأن  
من عادتهما ان يقوى به المياح في هذين الوقتين (وان كان) الاسم المستوفى للشرط الخمسة  
(مضموم الفاقضو خطوقه جل) بالجمع علم امرأة (أو مكسورة هاتجو كسرة وهند جازك في حية الفتح  
والاسكان مطلقا) عن القيد الآتي (والاتباع) محركة لتمام ان لم تكن الفاء مضمومة واللام باء  
كذمية بالقال الممزة والباء المشاة تحت وهي الصورة من العاج (وزبية) بالزاي والياء الموحدة  
والياء المشاة تحت وهي حفرة للاستدلال في جمعها ميات وزيات بفتح هيم واسكانها واذا  
فتحتم بقلب الباء الفاعل لا يلتقي ما كانا وامتتاع الاتباع فيها التثنية الياء بعد الضمة (ولا مكسورة  
واللام واو كذرة) بكسر الذا الممزة وقد تنضم يسكون الراء أعلى السنام (ورشوة) بكسر  
الراء في أحد اللغات الثلاث يسكون الشين المعجمة وهي الجعل فلا يقال في جمعها ذرات ورات وراتوات  
بكسر هيمها اتباعا لفتحها المتقل الواو بعد الكسرة (و) على إحدى اللغات (شذرة) وات بالكسر  
في الراء اتباعا للجمع جمع ر و بكسر الحيم على إحدى اللغات الثلاث ويسكون الراء الاشي من  
ولد الكلب والجمع والصغير من التاء الى ذلك أشار الناظم بقوله \* والسا العين الايات الاربعة  
(ويستع التغير) في العين (في خمسة أنواع) لم تستوف الشروط الخمسة (أحدها) فاقد الثلاثة (نحو

ازينات وسعدات لانهار باءان لا ثلاثيان) \* النوع (الثاني) فاقد الاسمية المقابلة لوصفية (نحو ضحبات) بالصادو الحما للمجتمين جمع ضخمه وهى القليظة (وعجلات) بفتح العين المهملة وسكون الواو جمع عجلة وهى التامية الخافى (لانهم ما وصفان لاسمان وشذ كهلات بالفتح) فى المساجع كهلة وهى النجاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة (ولان نقاس) فتحه (خلافا لقطرب) \* النوع (الثالث) فاقد سكون العين (نحو شجرات) بفتح الجيم (وشجرات) بضم الميم (وغرات) بكسر الميم (لانهم غر كات الوسط) ومغر ذهن شجرة وسمرة وعمرة النون أى النمر (نعم يجوز الاسكان) يتخفيفا (فى نحو سمرات) مما كانت عينه مضمومة (وغرات) مما كانت عينه مكسورة (كما كان) الاسكان (جائزا) تحقيقا (فى المفرد) نحو سمره ساكن الميم فاستعصبه مع الجمع (لان ذلك) الاسكان (حكم) يتحدد له (حالة الجمع) حتى يقال ان التغير حاصل بسبب الجمع \* النوع (الرابع) فاقد صفة العين (نحو جوزات) من الواوى (وبيضات) من الباقى عاقل حرف العين فيه فتحة فلا يغير (لاعتلال العين قال الله تعالى فى روضات الجنات) يسكون الواو (وهذيل تحرك نحو ذلك) بالفتح ولم تستعمل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم (وعليه قراءة بعضهم ثلاث عودات) بفتح الواو (وقول الشاعر) المذلى فى مدح جملة (أخو بيضات) رابع متأرب) \* رقيق جمع المنكين يسوح

بفتح الياء من بيضات يقول جلى قمره عسيرة كالظلم الذى به بيضات يسير ليلا ونهارا يصل اليها والرائع من الراح هو الذهاب والمتاوب من تأوب اذا جاء أول الليل والرفيق يجمع المنكين هو العالم بشركهما فى السير والسروج حسن الجرى يوفى من المعتل ضربا ترو وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة فتحاسه نحو تارودولة ودية فهذا يبنى على حاله وهذيل تفتح على جميع الباب فاقاله فى المصباح (واتمق جمع العرب على الفتح فى عيرات جمع عرب) بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء (وهى الال التى تحمل الميرة) بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام (وهو شاذ فى القياس لانه) مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو (كبيعه وبغات فحقه الاسكان) واختلف الناس فى عيرات اذ اختلفا كثيرا وحامله هل هى بكسرة فتحة أو بفتحين على قولين الاول قول الجمهور ثم اختلفوا فى المفرد فقال أكثرهم غير بكسرة أصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعبر أى تذهب ونحى وقيل غير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسیر لعرب بالفتح وهو الحمار كسفت وسقفت فعل ما سفل بديص من قلب الضمة كسرة قالوا أصل القافلة قافلة الحبر ثم توسعوا فاطلقت وهى على كل قافلة والقول الثانى اختلف القائلون به أيضا على قولين أحدهما المفرد وهو أنه جمع غير وهو الحمار والثانى للمبذة أى اسحق وهو أنه جمع غير وهو الذى فى الكتف أو القدم ف قيل له أذلت مؤنث قال نعم فان يونس قال ان كل شئ من منفصلين فى الانسان يؤنثان كاليدن والجلين \* النوع (الخامس) فاقد عدم الاندام (نحو حجات) جمع حجة بفتح الحاء المرفة من الحج (وحجات) جمع حجة بكسر الحاء المهملة ثم من الحج (وحجات) جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تكسر العين عن سكنها (لاندام عينه فلو لم نقل ادغامه فكان يشقل) فتقوت (قائمة الاندام) \* (هذا باب جمع التكسير)

ويقال رجع السلامة فى أربعة اشياء أحدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والآخر انه سلم فيه بناءه المفرد لا سلم فى التكسير والثالث انه يعرف بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله أبو البقاء (و) جمع التكسير لفظا (وهو ما تعبر فيه صيغة الواحد ابا نى يادة) ليست عوضا عن شئ من غير تبديل شكل (كصنو للمفرد

(هذا باب جمع التكسير)  
(قوله ان جمع السلامة مختص بالعقلاء) قد يقال ان جمع السلامة يكون مؤنث وهو غير مختص بالعقلاء نحو فارات فكلامة مثل الان يكون مراده المذكور اه  
وأقول كون مراده المذكور متعين لاشبهه فيه لانه لا يظهر جميع ما ذكره من الفروق الا فيه وبه تعسرف ما فى كلام الدوشرى الا فى (قوله) ولا سلم فى التكسير) قال الدوشرى قد يقال ان ذلك غير مطرد بدليل نحو صنوان اه وفيه نظرا لانه متغير بالزيادة (قوله يعرب بالبحر وف) قال الدوشرى هذا اذا كان جمع مذكرا اما اذا كان جمع السلامة مؤنث فانه يعرب بالبحر كات لابل بالحروف صلى ان جمع المذكر السالم يقول بعضهم اعرابه بالحر كات (قوله ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث) قال الدوشرى قد يقال انه يؤنث اذا أسند الى جمع المؤنث السالم

(قوله وصنوان) هو بكسر الصاد ويجوز ضمها وبها قرئ في السبعة في قوله تعالى زرع ونخل صنوان وينظر هل المراد الذي يجوز فيها كسر الصاد ضمها أولا ٣٠ (قوله اذخر ج ثلثان أو ثلاث) أي مثلا (قوله كخمة) التاء في كخمة مبدلة من الواو وأصلها

(وصنوان) مجعته قال في الصحاح اذا خرج ثلثان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة من صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان يرفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين (أو ينقص) من غير تبديل شكل (كخمة) بضم التاء وتسحق الحاء المعجمة للقرد (وتخم) مجعته (أو تبديل شكل) من غير زيادة ولا نقص (كأسد) بفتح الحاء وتسحق السين للقرد (وأسد) بضم الحاء وتسكون السين لمجعته (أو زيادة وتبديل شكل كحال) ورجل (أو ينقص وتبديل شكل كرسل) ورسول (أو ين) أي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل (كغلمان) وغلام فان غلاما نازدا في آخره ألف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم بعد اللام في غلام وتبديل شكله بكسرة فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واكثر من انه لا يتغير برفيع لان صنوان من باب ز ياء وتبديل شكله وباب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد فله المراتب ويحاجب عنه ما نظر الى ظاهر اللفظ والله لا يرى تقدير التغيير كما ترى نحن كلامه الا في والمشهور بتقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقدير في اللفظ ما تقدمه والتقدير في نحو قولك ولاص وهجان ومذ هيسيدو به ان فلكا واخوته جوع تكسير فيقدر في فلكا والضمه الواحد وتبديلها بضمه مشعر بالجمع ففلكا اذا كان واحدا كقولك واذا كان جمعا كيدن وكذا القول في اخوانه والباعث على ذلك انهم قالوا في تنزيهه فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بحجب ونحوه مما شترل فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنس وهذا ان جنس هو لا محجب والفرق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجد ان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيان عن تقدير التغيير (و) التغيير اللفظي (له سبعة وعشرون بنامها اربعة موضوعه للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة) يدخلون العشرة على القول بدخول الغاية في الغيبة وقولك وهو الثلثا فهو العشرة وما بينهما كان اولى (وهي افعال) بضم العين (كأكل) جمع كلب (وافعال كالجال) بالجمع جمع جبل (وأفعاله) بكسر العين (كأجرة) جمع حمار (وفعله) بكسر الفاء وسكون العين (كعبية) جمع صبي وخضت هذه الازمان الاربعه بالثاني انها تصرف على لفظها نحو أكلي وأحيما وأحيمة وصية تختلف غير هامن المجموع فانها تزداد في واحد هاء في التصغير وتضغير الجمع يدل على التقليل والهاء اشارة الناظم بقوله

أفعاله أفعال ثم فعله \* ثم أفعال جوع قل

وليس من جوع القلة فعل بضم الفاء موقع العين تكسر في الفعل بكسر الفاء موقع العين كنعيم ولا فعلة بكسر الفاء موقع العين كقردة خلا للفرأ (ولثا توهشرون) موضوعه للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة (وسائق) قرينه (وقد يشتق بعض أبنية القلة عن بناء الكثرة) موضعا أو استعمله لا تكلا على القرينة بقوله في التسهيل قال الشاطبي وحققة الوضع ان تكون العرب لم تضع أحد البنائين استثناء عنه بالآخر والاستعمال ان تكون وضعتهما معا ولكنها استغنى في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر اه فالأول كالرجل (جمع رجرجل يسكون الجسم) (وأشاق) جمع حق (وأشقة) جمع فؤاد قال الله تعالى وأرجلكم الى الكعين فاضربوا فوق الاعناق وأفقدتهم هو وأخاستني فيها بناء القلة عن بناء الكثير تلاها لم يستعمل لها بناء كثيرة والثاني كالقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة أعلام والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعها وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه موزون كثره وهو قلام (وقد يعكس) فيستغنى

وجه والوجهة الثقيل ويقال كلاً وخم وفي كلامهم النخير تعه وخم وفي القاموس التخوم بالضم الفصل بين الارضين من المعالم والمحذوموتة الجمع مخموم أيضا وتخم كعق والواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها وأرضنا تتاخم أرضكم تحادها والتخم المال الذي تريده (قوله رجل ورجل) في نسخة كحال ورجل (قوله) لان صنوان كان الاولى تنوينه ونقصه لانه اسم ان وكذا يقال في تخم بعده (قوله موضوعه للعدد القليل) قد يقال انها موضوعه للعدد لا للعدد وقد يقال انه على حذف مضاف وكذا يقال فيما يأتي هذا لجوع القلة كما ذكر اربعة هي جوع تكسير ذكرها المصنف عنها أيضا جوع السلامة قال النوشري وقد جمعها بعضهم في قوله بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعله يعرف الا في من العدد وما لم يجمع أيضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزداد اه أقول ذكر العلامة

العلاقة بين البيت الاول لبعض المتقدمين والثاني لابي الحسن الداجي من جهة تشبيهية واعلم ان ما ذكره النحاة من ان بعض جوع القلة لغرض فسادها لا ينافي في تصحيح أمثلة الاصول بل من صيغ العموم لان كلام النحاة كإكمال أمام المحرم من جمول على حالة التبرع عن التعريف وتفصيل الكلام بتلخيص الاصول (قوله قال الشاطبي وحققة الوضع الخ) في مبالغة ظاهرة تليق بامل

[illegible]

بعض أبنية الكثرة عن بناء القلعة وضعا واستعمالا انكالا على القرنين فلاول ( كرجال ) جمع رجل  
وضم الحجم ( وقولوب ) جمع قلب ( و مردان ) بكسر الصاد جمع مردبضها وقع الراء اسما الطائر تقول  
خمس رجل بخمس قلوب معهم خمسة مردان فستجني بجمع الكثرة عن جمع القلعة لادم وضعه ( وليس  
منه ) أي من هذا القسم وهو ما نصح العربيه ببناء قلعة ( ما مثل به الناطم وابنه من قولهم في جمع قلعتها ( أصفا محكا  
وهي الصخرة المساءصني ) بضم الصادو كسر الفاء وتشديد الياء ( كقولهم في جمع قلعتها ( أصفا محكا  
الجوهري وغيره ) بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العربيه ببناء قلعة ولكنها استغنت ببناء الأشرة  
عنه كقوله تعالى فتر بصن بانسهن ثلاثة قروء وفسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلعة كقوله  
صلى الله عليه وشي دعي الصلاة أمام أقرئت وعلى ذلك يحمل قول الناطم

والقياس أنوَابَا أو نِيَابَا (وقال) آخر

(كانهم أسيف يعض يمانية) \* عضب مضاره باق بالامر

والقياس سيوف أو أسياق والبيض بكسر الباء جمع أبيض وبمائية نسبة إلى بمان وعصب فاع  
والمضارب جمع مضرب يومضرب السيف نحو ضرب من طرف أو الأثر بضم المعزة والتاء المثلثة أنثر الجرح  
يبقى بعد التروال العنى وشدا وجهه وجعلناه واهو شد كلف جمع كف لأن لاهم مائة لعينه يحفظ  
في أفعل ثانية أوز أن فعل كثر اسماء وحلف صفة وفعله بكسر القاء اسم كتمعة وصفة كشدة  
وفعل بكسر أوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم أوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمين كعق وفعل  
بفتحين كجبل وفعله بفتحين كما كتم فعمل بفتح فضمة كضبع ثلاثة أمثلة في ففتح القاء وثلاثة

الذود قوس وأقوس و ينظر هل هومن الشاذيا سا فقط أولا وشذ أيضا أي بجمع ناب (قوله وشذ ذيا سا وسماعا أنوب) فان قلت كيف يكون أنوب وأسيف شاذسا عاما انه سمع من كلام العرب بقلت وجوده في الشعر قليلا لا يتناقى شذوذ وسماعا وأما المتناقى فوجوده في غير الشعر لا سيما مع مخالفة القاعدة المشهورة وهي ان حرف العلة اذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته اليه فليأمل (قوله والارواح) الان في السيف مجاز فكلمه ظاهر (قوله كذب) مثله رجل قال الله تعالى وما سجدوا ربكم وأركبكم مثل فضل ركن وأر كن وحكي أيضا عيصن وأغصن ومنل جبل من زمان \* هل الارضم اللاتي مصين وواجح \* وقباسان بجمع على ازان

(قوله ألف أوباء) قال السبأ على لا يخفى أن الواو كذلك كعمود اذا سمى به انتهى والتقدير هذين أخذنا الشارع من تمثيل المصنف ولكن المثال لا يخص فلا وجه للتقدير ٢٠٣ (قوله وعضد) مثل عضدوا عضدا وعجزوا عجزا وزجر جرحا وسبع على سبع

ولم يحكم على أفعال ومثل  
عصب وأعصاب ضلع  
واضلاع ومعنى وأمعاه  
ومثل غروا وأمعاه  
وا كبادو فخذ وأخذ  
ووعل وأوعال (قوله نحو  
جل) مثل جمل وأجمال  
جبل وأجبال وأسود وأسود  
وباع وأبوع وباع وباع  
ورباع وأرباع والرجا  
الناحية (قوله وجل)  
بالهاء المهملة مثل جل  
وأجال وبشروا بأبوع  
وأرباع وجسدوا أجساد  
(قائمه) قال الاخفش  
من جموع التكسير فعل  
جمعا فاعل كعب وعبيد  
ولفعل بكسر وسكون  
كضرس وضرس وهو  
اسم جمع هندسيويه  
كالجمال والباقر ومعنى  
ابن معطى على انه جمع  
تكسير فقال

ثم فعيل كالعبيد قيسوا  
قالوا الكليب وكذا الفرس  
(قوله وابلى) ومثل ابل  
وأبال وابل وأبالوا  
الخاصة (قوله وتغل)  
مثل تغل وأتغل جند  
وابتجاد وخفوا وخفاف  
وعودوا وعادوا وفسول  
وأغول ومدى لكيال  
وامدها ومثل عتق وأعناق  
أفنى وأفان وطنبوا أطناب  
وسمع طنبه ونظر ماعنى

في مكسورها أو اثنان في مضمومها والجميع انما يقع في الاسماء الا فعلا بكسر أوله وسكون ثانيه ومثله  
يقع فيها وفي الصفات النوع (الثاني) على الجميع على فعل (الرباعي المؤنث) بلا علامة (الذي قبل آخره  
مدة) ألف أو باسوا مع أوله أو كسر أو ضم فافتح (كعناق) أنثى الحمى (و) المكسور ونحو (ذراع)  
بالذال المعجمة (و) المضموم ونحو (عقاب) طائر معروف (و) الياء نحو (يمين) فتقول في جمعها أعني  
وأذرع وأعقب وأيمن (وشد) أفعل (في نحو) مكان (وشهاب) وغباب وحبش (من المذكر) فخرج  
بالرباعي نحو دار ونار فأدور وأتور ليس بغير عند سيمويه وخرج بالثاني نحو جاور وعور وغرب ولا  
علامة نحو سحابة ورسالة وبعده قبل الآخر نحو زنب والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

لفعل اسماء صغرى أفعل \* والرباعي اسماء أيضا يجعل

ان كان كالعناق والذراع في \* مدونائيت وعدا لأحرف

البناء (الثاني) من أبنية القلة (أفعال وهو) جمع (لأسم ثلاثي لا يستحق الفعل) السابق (امالاه على  
فعل) يقع أوله وسكون ثانيه (ولكنه معتل العين) بالياء أو بالواو (نحو سيف) وأسباب (وثوب)  
وأثواب (أولاه على غير فعل) يقع القاموسكون العين فيشمل ثمانية أوزان ثلاثة مع فتح الفاء (نحو  
جل وغرو وعضد) ثلاثة مع كسر هاء نحو (جل وعصبوا بل) اثنان مع ضم الفاء نحو (فعل وعنى)  
فتقول في جمعها أجمال وأتجار واضدادا جال بالحاء المهملة وأعصاب بالباء الباء الحزمية الثانية ألفا  
وأقال وأعناق والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ما فعل في معطر \* من الثلاثي اسماء أفعال ورد

(ولكن الغالب في فعل يضم الأول وقع الثاني أن يجرى) جمعه (على فعلان) بكسر أوله وسكون ثانيه  
(كسر) بالصاد أو الراء المهملة وهو طائر ضخم الرأس يصطاد بالعصافير قيل هو أول طائر صام لله  
(ورج) بالهمزة والراء المهملة المعجمة قال الجوهري ضرب من الفأر (ونفر) بالنون والعين المعجمة والراء  
المهملة جمع نفر قال الجوهري كمن قوه وطائر كالصافير جمر المسافر (ونز) بضم النون المعجمة وزامن  
معجمتين قال الجوهري ذكر الأرناب فيقال في جمعها صردان وجرذان ونفران ونززان واليه أشار الناظم  
بقوله

وغالب أغناهم فعلا \* في فعل كقولهم صردان

(وشد نحو أراط) جمع رطب (كأنش في فعل المفتوح الفاء المعجم العين الساكنة نحو أجمال) جمع جل  
يفتح الحاء المهملة وسكون الميم (وأفراخ) جمع فرخ القاموا الراء الحاء المعجمة وأحبار جمع حبر بالحاء  
المهملة والياء الموحدة (وازياد) جمع زيدا الرأى المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الأعلى الذي يندح  
به النار والزبدته السقى (قال الله تعالى وأولات الأجال) أجلهن أن يضعن جنهن يقال أجل بالهمزة  
في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر والوجهين يحمل النخل قاله الفراء وقال تعالى اتخذوا أحبارهم  
(وقال الحطيطه) يضم الحاء وقع الطاء المهملة وفي آخره همزة تصغير حطاة يقع الحاء وسكون الطاء  
وهي الضرطة والحطاة أيضا العرصة يقال حطأت الرجل اذا صرعت بالارض واختلطت في تلقيه بذلك  
ف قيل لقصر مويل لانه صرط في يومين قوم ف قيل له ما هذا فقال حطيطه وقيل لانه كان يحطو بالرجل

والرجل المخطوته التي لا تخلص لها واسم بول بن أوس ويكنى بأبى ليكة قاله ابن السيد

(ماذا تقول لا فريدي مرخ) \* ذهب الحواصل لا ما ولا شجر

يخطب بذلك عن الخطاب رضي الله تعالى عنه وكان قد سجنه فنجوه يامو أرباذا لا فريدي مرخ

الاولاد (قوله نحو أراط) شمل قوله نحو أراط أو باع جمع ربح (قوله وأفراخ جمع فرخ) مثل سطر وأسطار (قوله) الاولاد  
الجوزاء (فيه نظر قال الصقلي في كتابه مختصر تنقيح اللسان وتلقيح الجنان أن عمر حبيسه لاجل بيت قاله في الزرقان بن بدر وهو



دفع المكارم لا ترحل لبعثها \* وأعتدنا لك أنت الطاعم الكاسي يريد أنب الأكل اللابس وقاله الامام عمر ما خبت لا مشغل لك  
عن اعراض الناس فقال وهو محبوس ماذا تقول الخ ويعد \* ألقيت كاسهم في قعر مظلمة \* فأغفر عليك سلام الله ما عر فرق له  
عمر رضي الله عنه وأخرجه وفيه مكال زغبه وقوله لا ماعولا شجر من ذي رخ واد كثير الشجر كغال الشارخ ولم يباله كره  
في مقام التلطف بعمر وان كان عمر عالما بكثرة شجره (قوله وهو الشعرات الخ) يخالف ٣٠٣ بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين  
الزغب أول ما ينبت من

الريش وليست الشعرات  
الصفرة على ريش الفرخ  
كأهو ظاهره قليلا تامل

وان قلنا بحسب الظاهر  
لان الشعرات الصفرة هي  
أول ما ينبت من الريش

الآن قوله على ريش  
الفرخ غير واضح وقال  
بعضهم الزغب الريش

الاصفر (قوله فحطو طعام)  
مثل طعام وأطعمه فقال  
وأقله وهو مؤخر الرأس

وجوابه وأجوبه وفقدان  
وأقده تفوز مان وأزمنة  
وتدغزال وأغزله (قوله

نحو جمار الخ) مثل جمار  
وأجرة لسان والسنت في  
لغة من ذكره ومن أنه

قال لسان والسن واحترز  
منه الموضع بقوله مذكر  
(قوله نحو غراب الخ)

مثل غراب وأغربة  
حوار واحورة وسمع  
نجد وأنجد ورحى

وأرجحة وجاء فعال على  
فعلة قليلا كغلام وغلمة  
(قوله والترنم بناء أقفلة

الخ) واقفا الترنم أقفلة  
في فعال وفعال المذكر كورين  
اللايق حرفان من جنس

الأولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ أو فرخ و فرخ يفتح الميم والراء بالحاء المعجمة  
واد كثير الشجر قر بمن فلك وزغب بضم الزاي ويكون العين المعجمة من الزغب وهو الشعرات  
الصفرة على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير أراد ما قول الشقي أولاد صغار جدا الامام عندهم  
ولا شجر اذا شكوا اليك عالم (وقال آخر وهو الاعمشى  
وجدت اذا أصلحوا خيرهم \* وزنك أثبت ازادها)

فجمع زندي أزناد وقاسه أزندوسمهم أيضا فعل أو فاعل في شكل وسمع ولفظ ومحط ومحل ورأى  
وزأ أو هو أصل اللعين وسطل وجفن ولحن ويجدو فر دوجلدوا ألف وأنف وتاج وليس منه أفنان من  
قوله تعالى ذوات أنفان إنما هو جمع فتن وهو القنص فاما القن وهو النوع فجمع فنون على القياس  
كصل وصكوك البناء (الثالث) من أبنية القلة (أفعلة) بكسر العين (وهو) جمع (لاسم مذ كرابعى  
بمدة) ألف أو ما أو واو (قبيل) الحرف (الأخر) سواء كان مقترحا القاء أم مكسورا هاء مضمومة  
فلا لاف مع فتح القاء (فحطو طعام) مع كسر هاء نحو (جمارو) مع ضمها نحو (غرابو) (اليابحو  
ورغبو) والواو نحو (عمود) فتقول في جمعها على أفعلة طعام وأطعمه وجار وأجرة وغرابو وأغربة  
ورغبو وأرغفة وعمود وعمدة وشذ كتاب وكتب والقياس أكتبة ولم يقله قوله المهابذى وقوع في  
الصاحبانك اذا جمعت النيران في كثير منهن وفي فليسله أهر والصواب أهر كافي الحكم لان النهار

مذكر والى هذا البناء أشار الناظم بقوله في اسم مذكر باعى بمد \* ثالث أفعلة عنهم اطرد  
(والترنم) بناء أفعلة (في فعال) الفتح وفعال بالكسر) حال كونهما (مضغى اللام أو معتليا فاعلا) وهو  
مضاعف اللام وأراد بضغفهما ثلث اللعين ومضاعف الثلاثي ما كان عنه ولا ممن جنس واحد  
(كبنات) يفتح الباء الواحدة ونامين مشائين فوق قال المحور هو الزاد أو جهاز وقال أبو عبيدة مع  
البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم هشم النبات (وزمام) بكسر الزاي قال المحور هي هو المحيط الذي يشد  
في البرية أو في الخشاش ثم يشد في طرفه القود وقد يسمى المقود زماما أو زمام النعل ما يشد فيه السبع  
والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم أنف البعير وهو من خشب والترنم من صفير فتقول في جمع نباتات  
أبتو في جمع زمام أو زمة أو أصل أبتو أو زمة فالتثنية ملان فتكسر كة أو لهما إلى الساكن قبلهما ثم  
أدغم أحد المتلئين في الآخر (والثاني) وهو معتل اللام ما كان لامعا أو أياها (كقباء) يفتح القاف والباء  
الموحدة (واناه) بكسر الهزة الأولى فتقول في جمعها على أفعلة أقبية أو أبنية بالف بعد الهزة أو الأصل  
أأبنية بهز ثين مفتوحة فكة أبنيت الساكنة ألقا من جنس كة كما قبلها وأليه أشار الناظم بقوله  
وأزمه في فعال أو فاعل \* مصاحبي تضعيف أو أعلال

ويحفظ أفعلة في شحيح ونحيي ونجد وهو ما ارتفع من الأرض وهو مصدروى السماء اذا انفرق  
وسدوسد بالنسب المهمة تدحا وضحا كل يناسبه موضع وقدحوقن وخال وبابوقفا واطر بالجم  
والزاي الخشبية الكبيرة في وسط البيت ووادونية وفلنن بالظا المشابهة بمعنى منهم ونضضة بنون  
وضادين معجمة من المطر القليل ويعي يفتح العين المهمة وكسر الياء الأولى وتشد ثنية الثانية وتجره بكسر

واحد من غير ادغام لوقيل أثبت فجمع على افعال وهو مستنقل وأما النعل اللام فثلاثا يروى إلى ما ليس به وجود في اللغة وهو أن يكون  
في آخر الاسم أو قبلها ضمة فتجوز كدوان لم تغره وان أبديت الضمة كسر صا منقوصا أو على حرفين اذا قبله بضمها ساكن  
كالنورين فلا يجمع على فعل بضمه من لئلا كراه (قوله وزمام) مثل زمام وأز منخل وأخلة وهو عدو يجعل في عروى الجوارح  
وعنان وأمنة ونباب وأنب (قوله كقواء) ومثل قباء أو قبية كقواء كسنة ققاء أو قبية ووشاب أو زينة قال الشاعر

اضطراب القوم اضطراب الارشيد (قوله مع انما ازائدة) قال الدوشري موقود في خوان فانه ناعى فهو كجمادى و آخر فهو وما بعد  
تدليها الطعام ومثله وان واصفوه ٢٠٤ وفيه نظر في شرح التسهيل ان حوانا بتشديد الواو اسم لبيع الاول فهو ازاد على اربعة

الجرم وتشديد الاء المهملة وعمل بفتح العين وتشديد الباء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لبيع  
الاول فلما جمع ونحى وطنين وعى فقالوا فيها اشجة وانحبة وانطمة وعصم انها صفات اما عقاب فقالوا  
فيه افعلة مع انه مؤنثا واشفجده وهى وسدودح وقرن وخال وقفا وبابورة فقالوا فيها اشجدة او هبة  
واسدودح افعلة واشفجده او فحولة واوبوة وانفعه او فحوة مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان ونصبة ففحولة  
فيها اربعة وصفا واخوة وانضصة مع انها ازائدة على اربعة ارف واما عيل فقالوا فيه اءو لمع خالوم من مدة  
قبل اخره واما حانز وناحية فقالوا فيها حوزة وانحبة مع ان المدة فيها ليست قبل الاخر البناء (الرايع)  
من ابناء القيلة ففحولة بكسر اوله وسكون ثانيه لم يطر دى من الابنية بل (هو محفوظا) في ستة اوزان  
فعل بفتح ثين (فحولة ولفوتى) فعل بفتح اوله وسكون ثانيه (فحوشوخ وور) فعل بكسر اوله وفتح  
ثانيه (فحوشى) بكسر التاء المثناة فوق فتح النون والقصر كهدى حكما القارصى وهو الامر الذى يعاد مرتين  
وفي الحديث لاثني في الله دقة اى لا تؤخذ في السنة من والى ايضا الثاني في السادة وهو الثنيان يضم  
المثناة وهو الذى يكون دون السدى في المربعة ابن مالك (و) فقال بفتح اوله (فحوشو الزو) فقال بضم  
اوله (فحوشو لاو) فعل بفتح اوله وكسر ثانيه (فحوشى وحشى) وجعل فقول في جمعها على فحولة و  
فحوشة وشوخة وثرة وثنية وزغلة وغامة وصحة وخصوة وحلة والى ذلك اشار الناظم بقوله  
وفعله جعل بقل يدري (ولعمد امر اءه قال أبو بكر) ابن المراج (هو اسم جمع لاجم) البناء (الاول)  
من ابناء الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه (وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجر داسا كن  
الوسط (وهو جمع لشئين اءدهما اقل مقابل فعلاء) بالاء (كاجر) وافيض (او مفعلة بالهاء) اى  
لفعلاء (لما فتح خلى فحولا) كرفع الكثرة بفتح الكاف وهى حشمة لذكر (واذر) بفتح الهجمة  
للمدونة والال المهملة لعظيم الادرة يضم الهجمة وتوسكون الدال وهى الحصة المنتخبة (تخلف نحو الى)  
مد الهجمة (الكبر الالة) والاصل االى همزتين مقبوحة فسا كنة قلبت الياء كنة افا لكا دم (فان  
المانع من الاء) بفتح الهمزة وتوسكون اللام وفي اخره همزة قبلها ألف مسبوبة بياء مشابة تحتانية  
(تخلف الاستعمال) فاتهم قالوا في المذكر الى على وزن افعول بفتح الواو المثناة على الياء على وزن فعلاء  
(والثاني) مما يجمع على فعل (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين (مقابلة فعل كجمره) ويصاء  
(او مكنة مقابلة تاله) اى لا فعل (لما فتح خلى كرقاء) بالاء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرق  
وهو انسداد الفرج بالحم (وعفلا ما بعين) المهملة والقاف من العفل بفتح العين والقاف هو شى يجمع في  
قبل المرأة يشبه الادرة للرجل (تخلف فحوشو زاه) بالهمز والراى (الكبرة العجز) فان المانع من اءعز  
تخلف الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عزا اوله بفتح الواو المثناة في المذكر عجز فلا يقال رجال الى ولا نساء  
عجز الا اذا سمع ثلث حفظ ولا فاش عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادى  
وابن عقيل في شرحه ما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا يطر في هذا النوع  
كا طر ادى في آخر وجر اوبى ذكره من انهم لا يقولون امرأة الاء ولا رجل اءعز وهو على اشهر اللغات  
وفصحى امر اءه الياء ورجل اءعز فعلى هذا يقال رجال الى ونساء الى ورجل عجز ونساء عجز وتقول في  
جمع نحو ابيض ببيض بكسر الاول بضم العين لثلاث لثقل الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل  
بالكسر والى فعل اشار الناظم بقوله فعل لنحو اءعز ورجا البناء (الثاني) من ابناء  
الكثرة (فعل بضم ثين) وهو ندر يجمع حسن لانه ما فرغ من فعل بالاسكان افعله بفعل بالتحريك

(تنبه) اسم جار وجدة  
وواقع وقعة وفي التنزيل  
كسر اب ببيعة (قوله ولادة)  
قال بعضهم مسئلة ولدة  
القول فيه ما نجمع ولد  
لان الولد وان كان قد  
يستعمل للكثرة فلا  
يتكران يقع على الواحد  
نقمع على فعلة كما جمع  
آخ على اخوة في العدد  
الفاظل وفي الكثرة على  
فعلان قال تعالى يوما  
فجعل الولدان شيئا كخوان  
في قوله تعالى اخوانا على  
سرروا مالهم فقصه دق  
الاصل ثم جعل دالا على  
المتخصص وقالوا لدون  
بالواو والتون اه (قوله  
نحو صي) يتدخل فيه  
على وصة فاجمع على  
علة بكسر اوله وسكون  
ثانيه وتقولون فسلان من  
عالية الناس اى من  
رؤسائهم وكبرائهم والعامة  
تقول من علمتهم تشديد  
الباء كسر اللام قبلها  
وزعم بعضهم ان ذلك  
لغة الصواب الاول (قوله)  
فعل بضم اوله الخ) ما كان  
منه بضم العين او  
بفتحها بالواو سدت صوته  
وما بهتة واو قلبت ضمته  
كسر نحو ببيض وعيس  
وعين وسأني في كلام

الشارح التنبه عليه (قوله وهو جمع لشئين) لم يذكر المصنف ولا الشارح المحفوظ من فعل لهما كفعل فيما سبق وقال لانها  
المصنف في الحواشي يحفظ في سقط وورد حشمة لفر من وغير ذلك مما ينافي حواشي الالقية (قوله بضم ثين) اى في الاصل ارف في  
الحال فالاول ككتب يسكون ثانيه مخفف ككتب بضم ثين واضح وان كان فعل معدل العين فان كان بالواو وجب التخفيف

استطاع الصمعة على الواو نحو خروان وتكون وقد جاء الضم في الشق قال \* وفي الألف اللامعات سور \* وهو جمع سوار وإن كان  
بالياء أو التثنية أو التثنية مطلقا لأن الياء تخفف من الواو نحو عيان وعين المحمودة تكون في متاع الفدان بضم الفاء على وزن فعال  
ويجوز العن بالساكن وأبدال الكسر فمن الصمعة للالتفات الياء أو (قوله فعول) ومن ذلك عروب أي حبيبة إلى زوجها وعرب  
بضم أوه وثانيه قال تعالى إياك أعربا (قوله في اسم) أحترز به عن الصفة وشذ صناع ٣٠٥ وصنع وكانوا كثرة من الوصف المؤنث

وبعضهم جعله مقياسا  
الصفة أيضا وسباني  
بعض ذلك في كلام الشارح  
ومثل صنعا وصنع  
عوان وعون قال الشاعر

\* بين إياك وعون \*  
(قوله للمؤنث من التثنية)  
قال في الصحاح الأتاني  
الحجارة ولا تقل آتاة وفي  
القاموس الأتاني الحجارة  
والآتاة قليلة إياه وظاهر  
كلامهما أنه لا فرق  
في الحجارة بين كونها أهلية  
أو وحشية وقد ذكره أروبة  
جسوع ونظام ذلك  
الدونش في رسالة قتال  
أنتى الحيرة سميت آتانا  
بغير تاء وبتاء آتانا  
والأكبر التحصير ترك التاء  
وجعله أن بلا حاء  
وآ تين وآ تين والرابع  
بوزن مفعولاً وزن شائع  
تصغيرها أنتى بغير تاء  
وان تشاء آتينة كذا في

لاهما وزان لم يتخلفا إلا بالحركة والساكن (وهو مطرد في شين) أحدهما (في وصف على فعول)  
بفتح الفاء (بمعنى فاعل كضبور) وصبر (وغفور) وغيره بخلاف حلوب و كويط هما بمعنى مفعول  
(و) الثاني (في اسم رباعي) في العدد (عدة) ألف أرباء أو أو (قبل لام) صحيحة (غير معشلة مطلقا) من  
غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة (أو غير مضاعفة) كانت المدة ألفا لا غير ومادته ألف ثلاثة  
أوزان مفتوح الأول (نحو قذال) للذكر وهو جاعل مؤخر الرأس ومعدن العذار من الفرس خلف الناصية  
(و) ثانياً بالثنية القوافية للمؤنث من الحميم (و) كسور الفاعل (نحو حمار) للذكر (وذراع) للمؤنث  
(و) مضموم الفاعل (نحو قراد) للذكر (و) كراع للمؤنث (و) مامدته ياء (نحو قضيب) للذكر (و) كئيب  
للمؤنث (و) مامدته واو (نحو عود) للذكر (و) قلوب (و) للمؤنث وهي الشاهقين التوق (و) مامدته ياء أو  
واو مع الضعيف (نحو سبر) للذكر (وذول) للمؤنث (و) خرج بقوله لا غير معلة (نحو كساء وقباء)  
فلا يجمعان على فعل (لأجل استتال اللام) لاهما لجمعاهما على فعل لم قلب الصمعة كسرة لتقلب واو  
كسبانيا مولس لم يا غبا فيصير على وزن فعل بضم الفاعل كسر العين وهو بناء مقدروضه لما يجمعان نقل  
الخروج من ضم إلى كسر والحكي أن خلاصا باللام قد قال ابن عيش مانصه وقال في المعتل شي وثني  
والاصل نبي بضم النون فابدلوا من الصمعة كسرة للثنية لتساوي الياء أو (كما فعلوا ذلك في أجزا) وادخل (و) خرج  
بقوله غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا (نحو هلال وسنان) فلا يجمعان على فعل (لأجل تضاعفها) أي  
اللام (مع الألف) فلا يقال في جمعها هل ولاسن لما يجمعان نقل التضاعف مع الضم (وشذ عنان) بكسر  
العين لما يقاديه الفرس وبفتحها الطروفيه تناسب الأعلى للآعلى والأسفل للأسفل (وعن وجاج)  
بجمعها معلة مكسورة ووجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الأعلى الذي ينبت عليه المحاجب  
(و) حجاج (و) ووطواط بفتح الواو وبهمزة الضمير ووط (ويحفظ) فعل يستعمل (في) فعل بفتح  
الفاعل كسر العين اسم (نحو غرو) صفة نحو (خشن) (في) فعل صفة نحو (نذرو) (في) فعله مطلقا لاسما  
نحو (صحيقة) وصفة نحو حبيبة وفي فعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقوف ورهن وفي فاعل نحو نازل  
وشارف وفي فعل بفتح ثين نحو صوفي في فعال بكسر الفاعل فتحها صفة نحو كان بكسر الكاف  
وصناع بفتح الصاد أي حافق وفي فعله بفتح أوله وكسرة ثانياً نحو حرق وفي فعله بفتح ثين نحو خشبة  
وفي فعل بكسر أوله وسكون ثانياً نحو ستر وفي فعل بضم ثين أشار الناظم بقوله

وفعل لاسم رباعي عمد \* قد زيد قبل لام أعلا فقد  
في ما يضاعف في الألف هو البناء الثالث فعل بضم أوله وفتح ثانيه ولو قدم على فعل بضم ثين  
كان أولى لأنه أخفى منه (وهو مطرد في شين) أحدهما (في اسم على فعله) بضم أوله وتكون ثانيه  
ونستوي في ذلك جميع اللام ومعتلها ومضاعفها (صحيح) كقربة (أو قربة) وعرفة (و) غرق (و) المعتل  
اللام نحو (مدية) ومدية يوزن بوزن (و) المضاعف اللام نحو (هبة) وحب (و) مددة (و) الثاني

(قوله وكتب للمؤنث الخ)  
بنظر في كون الكتب  
مؤنثا لجمع أو لا (قوله  
وذلول الخ) مشكل فانه  
صغوق قد ذكر أولانه في

(٣٩ تصريح في) اسم رباعي الخ (قوله وفتحها الطر) وبعضهم قال إن العنان الشفع السحاب فليتأمل (قوله نحو  
خشبة) مثل خشبة وخشب نافق ونوقان أصله نوقة فأنقلب لتساووا ألفا التحرك أو انفتاح ما قبلها ووافقا في ناقة أيضا نياق وأنيق  
وأصله أنوق فقدموا الواوهر بامن نقل الصمعة عليها فاضاروا فقام قلب الواو ما قبلها للتصغير فوزنه أعقل (قوله وزينة نوري) الزني  
بالنصر جمع زينة وهي الحفيرة تحفر للأسود أو ما تحفر في الرأوي وليس ياتها الأسيل عظم يقال بلغ السيل الزبي يضرب بمنزلة الأثر  
الفتيح الجليل وكذلك جازوا الحزام الطيين اه قاله في متعة الأرويس الطيبان تنذية تلبي على رنة تفل وجذع وهو ولد وانما الجوافر

والسباع كالضرع لغيرها وقد يكون أيضا الذوات الخف والجمع أطباء ٨١ . لخصامن كتاب الصحاح (قوله بفتح أوله وسكون ثانيه) لو أدخل فيه قر به بغيره كان حسنا ٣٠٦ وتطو به بلا فائدة وقوله لم أنف الخ مردودان من حفظ حجة ثقل من الحفظ

(قوله) وهي عشرة آلاف درهم قال الشاعر  
 ما نوال الغمام يوم ربيع  
 كنوال الأمير يوم سناه  
 فنوال الأمير بكرة عين  
 ونوال الغمام قطرة ماء  
 (قوله) وفعله بضم أوله  
 وفتح ثانيه نحو فحمة  
 وتحم مثله ثمة وتحم  
 وأما قولهم طرب في رطبة  
 فهو اسم جنس وليس  
 يجمع بدليل تذكره  
 وثانيه (قوله) فانهما نقصا  
 (اللام) منوابة الفاء  
 (قوله) نحو حاجة ووجع  
 قد ذكرنا في باب الجوازم  
 ان حاجة تجمع على  
 حوائج فانظر رد (قوله)  
 وقامة مثل قامة وقم تارة  
 وتيرة (قوله) وهو شائع في  
 وصف الخيل لم يذكر انه  
 يحفظ في شيء (قوله) وفي  
 التسهيل برودة جمع بر على  
 غير القياس (في مفردات  
 الراقب يقال برابه فهو بار  
 و بر وجه البرأ برأ و برودة  
 قال تعالى ان الارامل  
 نعم وقال في صفته الملائكة  
 كرام بررتنخص بها الملائكة  
 في القرآن من حيث انه  
 أعلم من أمر الله به جمع بر  
 وأبرأ جمع نادر برأ بفتح  
 من أراك كان عدلا بفتح

(في الفعل) بضم الفاء (أنشأ يفعل) صفة (كالبركي) أنشأ الأكبر والوسطى أنشأ الأوسط (والضغري)  
 أنشأ الأصغر (تخلاف جلي) فانهما ليست أنشأ أفعل لانها صفة مذكر لها فلا تجمع على جمل (وشذ)  
 فعل (في) فعله صفة (نحو بومة) بضم الباء الموحدة وسكون الميم وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى  
 من أين يذوق لشدة بأسه والجمع بهم بقاله في الصحاح (و) فعل مصدر (نحو رؤيا) قال رأى في منامه رؤيا  
 على وزن فعل من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتثنية مثل رأى قاله الجوهري (و) فعله بفتح أوله  
 وسكون ثانيه (نحو بومة) بفتح النون والياء الموحدة وقاس عليها الفراء (و) فعله بفتح أوله وسكون  
 ثانيه معتل اللام (نحو قرية) وكقرى (و) فعله بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام (نحو بكرة) بفتح  
 الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بئور وبدر بكسر أوله وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها على فعل  
 بضم أوله وفتح ثانيه قد ذكرها هنا في نظره (و) فعله بكسر أوله وسكون ثانيه معتل نحو (نحية) ونحى  
 (و) فعله بضم أوله وفتح ثانيه نحو (فحمة) بالياء المتناقلة وفتح الحاء المعجمة والياء على فعل بضم أوله وفتح  
 ثانيه أشار الناظم بقوله \* وفعل جمع الفعل يعرف \* ونحو كبري البناء (الاربع) فعل بكسر أوله وفتح  
 ثانيه وهو (جمع) (الاسم) تام (على) زنة (فعله) بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعل (كحجة) وجمع  
 وفي التسهيل ثمانية صحيح (وكسرة) وكسر (و) فعله بالياء المتناقلة تحت (وهي الكذبة) وكفرى  
 وترج ذكر الاسم الصفة نحو صغر نو كبر وعجز فوالصالح نحو عدوة فنه من ناقص اللام وعوض منها  
 التماويله أشار الناظم بقوله والفعلة فعل (ويحفظ) فعل باتفاق (في فعله) واحد فعل بكسر الفاء وسكون  
 للعين نحو سدرة وسدرو لا يقال في ثنية واحدة التبعين جلا على سدر وفي المعوض من لاه ناء التائب  
 كغزة وعزى وفي فعله الأجوف بفتح أوله (نحو حاجة) ووجع وقامة وقوم (و) في فعل مصدر (نحو  
 ذكرى) وذكر (و) في فعله بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو (قصعة) وقصع وجفتة وجفن  
 (و) في فعله بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو (ذرية) بكسر الهمزة وسكون ثانيه المعجمة وسكون الراء والياء الموحدة  
 كافي الصحاح والضياء صفة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعها مذربوصم والذرب المارة المحدث  
 اللسان والصمة الرجل الشجاع (و) في فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو (هزم) بكسر الميم وسكون  
 الدال المهملة الثوب الخشن يجمع على هزم واه ابن سيد موفى فعله بضم أوله كصورة وصور والصور  
 بكسر الصاد لفتح في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البناء (الحامض) فعل بضم أوله وفتح ثانيه  
 وهو مفرق في وصف لعائل مذكر (على) زنة (فعل معتل اللام) بالياء أو الواو (كرام) ورماء (وقاض)  
 وقضاة (وعاز) وعزافوا الاصل فحين رمية وقضية وعز وقلمت الياء الواو أو الفس لتجربهما وانفتاح  
 ما قبلهما وقيل انها فعل بفتح الفاء وان الفتحة تحولت فحة للفرق بين معتل اللام وصحيحها اليه أشار  
 الناظم بقوله في نحو ذوا اضطرا دفعه بفتح جرحه بقوله وصف نحو وادو بالتذكير نحو عاذيقو بالعقل  
 نحو أسد صارو بوزن فاعل نحو ظريفو بالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعله وشد في  
 صفة على غير فاعل نحو كى وكأتوف فاعل اسماء نحو بارزو آذوا وادو وذاتو فاعل صحيح اللام هادر  
 وهدره بالذال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتبه البناء (السادس) فعله بفتح ثنية وهو شائع في وصف  
 لذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل (وكلة) وساحر وسحرة (وسافر) وسفرة (وارأ) و برودة قال الله  
 تعالى وجاء السحرة باليدى سفرة كرام بررتنوى التسهيل بر رة جمع بر على غير القياس واليه أشار الناظم

من عاجل ٨١ ويمكن ان يكون كلام المصنف كالناظم متناولا لرد خوله في قوله وصف لذكر عاقل صحيح اللام بقوله  
 وتقول نحو كامل لا يقتضي التخصيص بما وزن فاعلا وقول الرافض وخصها بالملائكة لا يناسب مذهب أهل السنة من تفضيل  
 خواص البشر على خواص الملائكة وهو ما البشر على عوامهم فتعظن له

(قوله وهل هو فعيل الخ) اقتصر في المسئلة السابعة من مسائل قلب الواو بما على نقل الاولين ونسب الاول للحققين من البصريين  
والثاني للبعداين وبين وجهه موضوعه فليراجع ولينظروا جهة الثالث المذكور هنا (قوله ٣٠٧ كس وكسي) لا يقال كس  
على وزن في فعل كيت فلهذا

بقوله \* وشاع نحو كامل وكمله \* نخرج بالوصف الاسم نحو واو يازو والتذكير نحو طاق وحائض  
والفعل نحو سابق ولاحق صرفي فريين وبصفة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة  
بفتحين باطراد وشد في غير فاعل نحو سد وسادة فوزن فاعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعلة  
وهو سهو وقوله شائع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يصرح بطلان لا يلزم من الشياخ الاطراء ان البناء  
(السابع فعلي بفتح اوله وسكون ثانيه وهو) (جمع (المائل على آفة) من هلك او توجع او نقص ما (من  
فمفعل) حال كونه (وصفا للفعول) فالتو جمع (كجرب) وجرى (واسير) واسرى (و) (المالك نحو  
(قتل) وقتل وصرى وصرى (وحمل عليه) سدة وزان معادل على آفمن) ذلك احدثها (فعل) وصرى  
للفاعل (لا للفعول) كرى وصرى (و) الثاني (فعل) بفتح اوله وكسر ثانيه (كزمن) وزمن وهذا  
الوصفان معادل على التو جمع (و) الثالث (فعل) كهالك وهلكي (و) الرابع (فعل) بفتح اوله  
وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كث) اصله ميوت فجمع فيه الواو والياء وسدتها احد هما بالكون  
فقلب الواو ياء ودغمت الياء في الاجتماع المثلن وهل هو فعل بكسر العين او بفتحها واُبدلت  
الفتحة كسرة وفعل كطويل اقوال بحكية في سيد اشهرها (و) الخامس (افعل كاجت) وجمعي  
(و) السادس (فعلان كسكران) وسكري وهذا الوصفان معادل على نقص ما ونذر كيس وكسي  
ودر بودر بي وجلدو جلدى والى فعل اشار النائم بقوله

فعل يوصف كقتل وزمن \* وهالك وميت به قن

البناء (الثامن فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل) جال كونه (اسما بضم الفاء) وسكون العين  
ويكون صحيح اللام (نحو قرط) او قرط الفاء والراء والطاء المهملة من ياء على في شعبة (الافن) (ودرج)  
بالجيم ودرجة (و) اجوف نحو (كوز) بالزاي وكوزة (و) مضاعف نحو (دب) ودببة (و) قليل في اسم على  
زنة (فعل بفتح الفاء) وسكون العين (نحو فرد) بالعين المعجمة والراء الغرغرة من الكسرة وهو عند الفراء  
بفتح الفاء وعند غيره بكسر ها وظاهر الاصحاح ان غردة جمع لكسرة الفاء (او بكسر ها نحو فرد) وفردة  
بالقاف والراء (وقل ايضا في نحو ذر) بفتحين ضد الانثى وكف (وهادر) وعالج ووقفه وخطوة واليه  
اشار النائم بقوله

لفعل اسما صرح لافعله \* والوضع في فعل وفعل قلله

ونخرج بقوله صحيح اللام نحو طاق ونحو ومدى فلا يجمع شيء منها على فعلة البناء (التاسع فعل بضم اوله  
وتشديد ثانيه وهو) (جمع (لوصف على) زنة (فعل او فاعلة) حال كونهما (صحيحي اللام) سواء صححت  
عينهما ام اعلتا كضارب وصائم وموتئما) ضارب وصائمة فتقول في جمعهما ضرب وصوم وشمل نحو  
حائض وحيمض ونخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين وحائزة البنت فلا يجمعان على فعل واليه  
اشار النائم بقوله \* وفعل لفاعل وفاعله \* وصنعه \* (ونذر نحو غار) وغزى (وعاف) بالعين المهملة  
والفاء اى سائل وعنى لاعتلال الهمما (كانذر) فعل (في نحو) امر آه (خريدة) بفتح الحاء المعجمة وكسر  
الراء المهملة وسكون الياء آخر المحرور في الحمية اى ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المشددة التثنية وقيل  
الغذراء جمعها نذر فاقوال آخر الدعي القياس (ونفسا) ونفس (ورجل اعزل) ورجل اعزل اذ لم يكن  
معهم سلاح وزعم الاصغها ان اعمل لا يجمع على فعل وردنا لسمع كقوله

وابقى رجلا ساقطه عزل \* مصاليت امثال الاسود الضراغم

على ما قبلها وغيره وانها قان وفي اسم على فعل او فاعل (قوله ونخرج بقوله صحيحي اللام) اى يقول النائم وانظر ترك المصنف  
التمرير بهذا الشرط واذكر محترزه (قوله ومدى) بضم الميم وباللهمجة مكمل كما يأتي في كلام الشارح (قوله ونذر ونغاز)  
المتساين يقول نذري في نحو غار لان المحكوم بنذره هو الجمع ولذا قال كان نذري في نحو خريدة ثم غزى التشبيه وهما عطف ما نذر ونضه

على بعض هذا وأوردنا بغيره قوله وقل تارة قوله ونذكر قولنا في ذلك حكمه فغير المتعين (قوله) وحكاية مشهورة (حاصلها) أن الأصمعي قال  
بعض الرشدان صاذا لجمع صادة خطأ ابن الأعرابي ووجه ذلك ما قاله المصنف (قوله) ولا يتخفى ضعف اعتبارهم في مخالف الضمائر  
قد عمدنا في باب الإضافة أن مخالفها ٣٠٨ ضيع لا ضعف فيه حيث لا لباس وأما وقع في القرآن الهيدفن بدل به بعد ما سمعنا مما أنامه

على الذين يمدونهم في  
الضمير الثالث وارجع الى  
الايضا وهو الى التبديل  
أولى الایضا المبسلة  
(قوله نحو كعب) ومثل  
كعب و كعاب وكعب و كلاب  
و كئس وكباش وكفل  
ومقال وفلوه ولا (قوله  
وقصعة) مثل قصعة  
وقصاع وجففة وجفان  
(قوله فاني العن) نحو  
بقواه فاني العن من تجوز  
حوض وثوب فانه يقال  
حياض ونياب وقليب  
الرواء في الجمع لاجل  
الكثرة (قوله نحو ضئيفة  
الرج) ساني التخصيص على  
ضئفان أيضا والضمف  
مصدر في الاصل يقال ضا  
ضئفا وضئافة وتضمف  
المذكر والمؤنث والمضمر  
والجمع بلفظ واحد وفي  
التأنيل هو لا ضئيفة  
تضمفون والمأثرك على  
لفظته في جميع الاحوال الكثر  
مصدر في الاصل وهو  
أضفع من أضمت وتضمف  
وجمعه على أي ضئيفة  
كانت (قوله رقية) مؤنث  
رقية ورقية وحمه وحمه  
(قوله) ونحو قوسا  
فيه ثلاث خصال احضار  
عن نحو حمرة يفتح  
الضمة من الضم فلا

وفارق باب آخر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو تناول عصا وسيفاً ورمحاً التعتنه الصفه \* البناء  
 (العاشر) قال يضم أوله وتشديد ثانيه وهو جمع (الوصف) لذكر (عل) زنة فاعل صحيح (اللام) سواء  
 كانت لامه حمزة أو لم تكن (كصائى) وصورام (وآدم) وقوام (وقاري) وقراء (قيل ونذر) فعلا (ق)  
 جمع (فاعله كقوله) وهو القائل  
 أنصاهن الى الشان مثله \* (وقد أراهن عن غير صداد)

قال الموضوع في المحواشي لأعلم أحد ذكر بحسبه في فاعله لأن ثبت في هذا الباب وحكاية معشهوره  
 الاصمعي وابن الاعرابي (والظاهران الضمير) المؤنث (للا صا ولا لالنساء) لانه يقال بصر صا كما يقال  
 بصر صا (فهو جمع صا لا جمع) صا (لانه) فاعل ان يكون جمع فاعل لافاعلة انتهى ولا يخفى  
 ضمه لما فيه من تخالف الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه (و) نذر فعال (في) فاعل (المعتل)  
 بالواو والياء (كغراه) جمع غار (وسرا) جمع سرا والاصل غزا وسراى قلت الواو والياء ههنا لا ينظر فيها  
 أنرا ألف زائدة (الحادي عشر فعال بكسر أوله وهو) يكون جمعا (ثلاثا تعشرو زنا الأول والثاني فعل  
 وفعله) يقع الفاء وسكون العين فيما حال كونهما (اسمين أو وصفين) غير باقي الفاء والعين فلا اسم  
 منهما (نحو كعب أو كعاب) (وفصحة) وقصاع (و) الصفة منهما نحو (صعب) بمهملةتين وصحاب  
 (وخلة) وخدال بالحاء المعجمة والدال المهملة ثلثة الساقين والذراعين (ونذر) فعال (في) جمع فعل  
 (بأق الفاعلو بصر) بالياء المثناة تحت والعين والراء المهملةتين المجدى بـ ط في الزينة لا سدلية فيها  
 وفي المثال أقل من بصر (أو) باقي (العين نحو ضيف) وضياف (وضعة) بالصاد المعجمة وضياع والياء  
 أشار الناظم بقوله فعل وفعله فعال لما وقل فماعنه الباشما

الوزن الثالث والرابع فعل وفعله \* ففتح أو لمع أو تابها حال كونها مسمن (غير معتلى اللام ولا مضعفاً ما كسب) ووجمال (وجبل) ووجمال بالجمع فهما (ورقة) وورق (وعرة) وثار (خرج نحو قوتى وعصى) لا اعتلال اللام ونحو طلال لتضعفها ونحو بطل لانه مصفوفة شذوذ. فظلال وحسان والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفعل أفضاه فعال \* ما لم يكن في لاهما اعتلال

\* أو بك مضعفاً ومثل فعل فوالثا \*

الوزن (الخامس والسادس فعل) بكسر أوله وسكون ثانيه (كثب) ووثاب (ويش) ووثار (وفعل) يضم الفاء وسكون العين (كذهن) وذهان (ورمع) ورمح وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين أحترازا من نحو جلف ولو بشرط ثانيهما أن لا يكونوا إيا العين كحوت ولا يائي اللام كى قاله المرادى أخذان التسهيل وإلى ذلك أشار التاغم بمقوله \* وفعل مع فعل قابل \* الوزن (السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه) يضحى اللام (كظريف) وظراف (وكرم) وكرام (وشراف) وشراف (ومؤنثاتها) كظريقة وظراف وكرمة وكرام وشراف فغوتشراف بخلاف غنى وولى ومؤنثهما لا اعتلال اللام وبخلاف نحو جرح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي بفعلهم جدا إذا بكسر الحيم قال القزاع والراجح هو جمع جذبه مثل تقييل وتقال والجذبه بمعنى الجذب فهو المكروه قاله الواحدي في البسيط فاتضى هذا أن فعلا لا وصف فيصح على فعال وإن كان معنى مفعولا قاله الواحدي في

تكسر وانما يجمع جمع مؤنث فيقال غرات وكل ما كان كذلك فانه لا يجمع الا بالالف والتاء كصدقة وصدقات وأمسر المحواني في شجرة الشجرة الأعضاء فاسم جنس كالتمر وليس يجمع ويجمع بالالف والتاء (قوله ودمع) مثل دمع ودماح فطرلو قراط (قوله كدى) أي يضم الميم ويكون الال المهملة سيأتي قريباً في كلام الشارح معناه يودي في بعض النسخ خطبه بفتح الميم والال المهملة وفيه انه

يكره مع نلي والغرض التمثيل لفعل مثلث القاء (قوله وهو يض) قال في المصباح عوض الشيء عوضا من باب تعب واعتاص صغته  
فهو عوض وكلامه عوض يعبر عنهم عناء (قوله وأنتم قيام) السلا وقاذاهم قيام (قوله وفي فعل يفتح أوله وكسر ثانيه الخ) قال  
النوشري قد جمع أيضا على فعال بضم أوله قال بعضهم والضم مقبيل من الكسر كالملافة في القوة كالأبليت القمحة في سكراري  
وفعال بالضم جمع عزير بضم الراء جمع ربي على وزن جلي وهي الشاة التي وضعت حديثا أو فرجهم فرب وهي البقرة الوحشية  
وقيل الفرار واحد مثل طول بل وطول الوثاق جمع روث أو هو معروف وعراق جمع عرف وهو الذي أخذ عنه اللحم وعوام  
جمع عائم اسم صنم كذا في القاموس ورجال جمع رخل كنهم وهو الاثنى من أولاد النضار ونظائر جمع نظروهي المرضعة والبنات  
جمع بسط بكسر الباء وهي الناقة التي تتخل مع ولدها لا يمنع منها أو الناعية جمع نبي وهو المحترق ٢٠٩ من الناس والنزال جمع نذل  
وهو المحسيس المحترق

المحاشي وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

وفي فصيل وصف فاعل ورد \* كذا في أنشاء أيضا طرد

(والخسة الباقية) من الثلاثة عشر بنما ليجمع على فعال (فعلان) يفتح القاء (صقوم مؤنثا فعل)  
بالالف (وعلاتة) بالياء (وفعالان) بضم القاء (صقوا أنشاء فعلاتة) بالياء لا غير ففح القاء (كغضبان)  
وغضاب (وغضبي) وغضاب (وندمان) وندمان (و) مضمر من القاء نحو (تجسان)  
ونخاص (ونخصانة) ونخاص وفي الحديث تعض ونخاصا وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

وساع في وصف على فعلانا \* أو أنشبه أو على فعلانا

ومثله فعلانة (و) العرب (الترمو في فعل) وأنشاء إذا كانوا أو في العنين يصيحى اللامين كطويل  
وطويل لأن لا يجمع إلا على فعال (تختلف غيرهما فانه لا يلزم فعلا بل يجمع عليه على غيره تقول كريم  
وكرامو كرام ونظري فوطر فامو نظراف وشري فوشرف فاموشراف والشار كشار كشار وطويل في ذلك  
لغة قال في المحكم قال ابن جني لم يأت ففعل صقعيتم أو فافو ولا منه صحيان إلا في ثلاث كلمات طويل  
وقومهم ص من قولهم سهم صوبى صائب قال وأما العويص فانه وان كان صفة إلا أنه صار  
اسما انتهى إليه أشار الناطم بقوله \* وألزم في نحو طويل وطويله تي (و) يحفظ فعال في وصف  
على فاعل (نحو راع) ورعا في التزبل حتى يصدر الرعاء (وقائم) وقيام في التزبل وأنتم قيام (وآدم)  
بهمز مملو وهو ميم مشددة من أجمعني فصدوا أصله أمم كضارب فادغم الميم في الميم لتماثل وجهه امام  
بكسر الميمزة كقيام قبل ونبه وجعلنا القين اماما أي قاصدين لهم (ومؤنثانهم) كراعية ورعاء وقائمة  
وقيام أو مقواما (و) يحفظ في وصف على فاعل نحو (أعجب) أي هزل وعجاف ومؤنثه عجفاء  
وعجاف ومثله سبع عجاف لأن مفرد بقره عجفاء وحكى الفارسي وأبو حاتم أجب وجراب إذا أبو حاتم  
أبطم ويطاح قاله ابن سبويه في شرح إصلاح المنطق فسقط ما قيل أن أعجب لا تأتي له (و) في وصف على  
ففعال يتخفف العين نحو (جواد) يفتح الجيم وتخفيف الواو وخياد الأصل جواديت الواو بـ  
لوقوعها أثر كسرة قاله وحكى الجباد ما يقدر أن يراه (و) في وصف على ففعل نحو (خير) يفتح الخاء  
وتشد البداءة لثلاثة تحت المكسورة وخيار (و) في وصف على فعلا نحو (بطحاء) ويطاح (و) في وصف  
على ففعل بضم الفاء نحو أمي وأناث وفي اسم على فعول يفتح القاء نحو (قلوص) وقلاص وفي فعل يفتح

والذال جمع رذلو هو  
ما يسترذل والرجال جمع  
رجل وجامعي فعال غير  
جمع لفظ كثيرة فنجو  
الراق والراق والفراب  
والعقاب والرخام والصراخ  
ولام طمع في حصرها وقد  
نظم جارا لله الزخشي  
الجموع التي أتت على  
ففعال بالضم بقوله  
ما سمعنا كلنا غير عثمان  
هي جمع وهي في الوزن  
فعال  
فرباب وفرار ووثام  
وعراق وهوام ورخال  
ونظوار جمع نظروهي بساط  
جمع بسط هكذا في  
يقال وليس كانه عبيد الله  
النوشري زيادة عليه  
وثنا ونزال ورذال  
ورجال بانضمام الراء  
قولا  
انتهى وله رسالة لطيفة

تتلوه بهذا المعنى وقال بعد ذكر أبيات الزخشي أنه ذيله أبيات وهي وثنا ونزال ورذال \* ورواها في برى ورجال

وجفاله وكتابه وأناس \* وقد ركدوا قبل ذال وقام في أي حقير \* وسماح ورواه وجمال

وكذا باب رابع ثم قدي \* في اسم جمع بعضها هذا احتمال وقال البراء جمع برى وقر السبعة أنابراه  
منه والجمال الكثير ومثله الكتابيأنا المثلثة ونظرمافردهما والانس بمعنى الناس وينظر مفرد وهو القراء جمع فريدة  
والذال جمع ذبالة الصراح والقصائد كرفي النظم تفسيره والسحاج جمع سع للطرور والراجموع راع والجمال جمع جعل ورايع وبابه  
في الاسماء المفعولة قال وقد ذيل السوطي في الزهر على أبيات الزخشي فقال قلت قد زبدتنا براء \* ونزال ورذال وجفاله  
وكشام في كتابي ليس مع \* كتب القاني فيها يا ربنا

(قوله الاثنى من ولد الضأن) والذ كرم قال: جل (قوله كسبح) مثل سبعم وسباع وجل ووجال (قوله ووجل) الوعل الكدش المجبلي (قوله غير القياس) فيه تامل ٣١٠ وعليه فيستثنى فعل يفتح الغامو كسر العين من قول الناطم وغير ما فعل فيه مطرد \*

من الثلاثي اسما بافعال

برد  
(قوله وضرس) مثل  
ضرس وضروس عرف  
وهروق وجذع وجذوع  
واص ولصوص وديك  
ودبوك وفيل وفيلو ونحى  
ونحى (قوله جندو جنود)  
ويجمع أيضا عليه فعل  
بكسر أوله وفتح ثانيه  
نحو ضام وضامو ويجمع  
عليه أيضا فعل نحو جعل  
وبعول وبعن وبعون  
ونسر ونسور ودلو ودلى  
وندى وندى ويجمع عليه  
دواء أيضا وماه أيضا دواء  
ودوى كدواء ونوى الظاهر  
انه ليس يجمع (قوله ويرد  
وبرود) مثله بروج وروج  
(قوله اذا ما السامطاطها  
ساختنا) قال في الصحاح  
في مادة سح سحاسخا يسخو  
وسخى يسخى قال عمرو  
ابن كلثوم اذا ما السامط  
خاططها سحينا أى جذنا  
باموالنا وتول من قال  
سحينا من السخونة  
تصب على الحال فليس  
يشي وقال في مادة سحن  
سحن وسحن قال ابن  
الاعرابي مثل سحل مبرم  
وبريم وأنشد  
مشبعة كأن الحصى فيها

أوله وكسر ثانيه مخوز وخل وزحال وهو بالزاي والحاء المعجمة الاثنى من ولد الضأن وفي فعله بفتح أوله  
وكسر ثانيه مخوزة ونسار وفي فعله تخوز عاصفة وعجاويف فعله يضم أوله وسكون ثانيه تخوز برمتو بام  
ونطقه وتطاف وفي فعل يضم أوله وفتح ثانيه كربع ودرع وفي فعل بضمتين تخوز جملو جملو وفي فعل  
نحو فصل وفصل وفي فعل يفتح أوله وضمت ثانيه كسبح وسباع وفي فعلان يفتح الغامو سكون العين  
كضمان وضباع البناء (الثاني عشر) من أبدية الكثرة (فعل بضمتين ويطردق) الفاظ (أربعة  
أحدها انتم على فعل) يفتح أوله وكسر ثانيه (نحو كبد) وكبد (وعل) ووعول (وهو) أى فحول  
(فيه) أى فى فعل (كالتلزم) واليه يشير قول النظم \* وبقول فعل نحو كبد \* يخص غالباً من غير  
الغالب نحو غمر ونسار (وجامق نحو غمر على القياس وغير) بضمتين على غير القياس (قال حكيم  
ابن مغيبة الرعي) فيها عايل أسود غمر (أنشد سيبويه فقال ابن الصائغ أراد غمر يسكون الميم ثم نقل  
أوابع (و) قال غيره) قد يكون مقصور (أى مختصراً (من غور) فخذفت الواو والضرو وقالوا  
أيضاً في جهة (انمار) على غير القياس فتحصل في جهة أربع أوزان واحدة قياسية وهو غور وثلاثة  
على غير القياس وهي غار ونامار وغمر والعيايل جمع عيل واحد العيال قاله الصغاني (والثلاثة  
الباقية) من الالاء المطر وفيها فحول (الاسم الثلاثي الساكن العين) حال كونه (مفتوح الفاء) ليس  
هينمو او (نحو كعب) وكعب (وقلس) وقلس (وفلوس) خرج عنه نحو حوس فلا يتقاس فيه فحول وشذق  
فوج فووج وهما الجماعتان الناس (ومكسورهما نحو جل) بالمهملة ووجل (وضرس) وضروس  
(ومضن ومهاضو جند) وجند (وبرد) وبرود واليه أشار الناطم بقوله كذلك يطرده في فعل اسما  
مطلق (انما الاثني ثلاثة) من مضموه القامط يطردها فحول (أحدها مثل العين كحوت) فان جمعه  
حيثان (والثاني مثل اللام كدى) فان جمعه امدافعل سيبويه لا يكثر على غير ذلك قال في المحكم  
المدى من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكاييل مشتمل لاهل النام واهل مصر والجمع امداء  
وقال الجوهري هو القفيرا الشامي وهو غير المذ (وشذق) جمع (نوى) بنون مضموه بفتحها همزة  
ساكنة (نوى) يضم النون وكسر همزة وتشديد الياء (قال الشاعر  
خلت الأياصر او ثوبا) \* محافرها كاشربة الاضين  
فلا حرف استثناء واما صر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التختانية والصاد المهملة يجمع انصر  
حبل قصير شذق أسفل الخباء الى ونندو النوى يضم النون وكسر همزة وتشديد الياء يجمع نوى وهي  
خبرة تجعل حول الخباء مثلاً يدخلها المطر وأصل الجمع نوى على زنة تقول اجتمع فيه الواو والياء  
وسبقت احدها بالساكن فقلت الواو بالواو الضمة كسرة تسلم الياء ثم ادغمت إحدى اليامين في  
الأخرى لتماثلها فصار نوىء يقال فيه أيضاً نى بكسر تن أتباع الكسرة همزة نوىء نوىء  
الهمزة ثم يقولون أنا فعل القامط لآباء وأبائهم الاضين بكسر همزة يجمع امدافعل الغدير (و)  
المستثنى (الثالث) من فعل يضم الفاء (الضاعف) فانه لا يجمع على فحول (كد) يضم الميم المكاييل فانه  
يجمع على امداد (وشذق) جمع (حصى بالماء المهملة) الضمة ومرة والصاد المهملة (وهو الورس) كما قال  
الجوهري وقال غيره (الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشبعة كأن الحصى فيها اذا ما السامطاطها سحينا  
(خصوص) فاعل شذ (وبحفظ) فحول (فى فعل) يقتضين اسما (كأمد) أو أود (وشجن) بالسين المعجمة  
والجيم المحاجه حيث كانت الواو والجمع شجون والشجن أيضاً الحزن والجمع أشجان (ونذب) يفتح النون

اذا ما السامطاطها سحينا قال وأما قول من قال جندنا باموالنا فليس يشي (قوله كأمد أو أود) مثله ساق والدال  
وسوق وعصا وعصى وقفاوقى (قوله والدال) الظاهر انها المعجمة وانما ليدكرها ككتابا تقدم تعضد الكلام على أفعال  
فانه ذكر هناك أنها معجمة (قوله كحوت حيتان) مثله عود عيدان وعول وعيلان وينظر هل مثل ذلك كوزو كيزان أولا



(قوله أو على فعل بفتحين الخ) قال الدونشري لم يشترط فيه اعتلال العين وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله يرشدا الى اشتراط اعتلال عينهما انتهى وأقول هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناطم وغيره وعبارة ابن الناطم وطرد فعلان أيضا في جمع ما عينه وامن فعل أو فعل نحو عود وعيدان وناج وتيجان (قوله كتابا وتيجان) قال الدونشري مثله قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان وينظر ما معناه وخرب وتو بن وحينئذ نظر اذ المصنف له الد كريمة انا في توصلي انه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر فليست اها فانظره مع قوله أو لا وقد يقال ان التمثيل يرشدا الى اشتراط اعتلال العين (قوله وجميعه صيران) ٣١١ يجمع أيضا على فعلان فعل كيدوعبدان ونور

وثيران وفعل بضم فتح كنغور هو والعصم غود وثيران وفي الاثر ابا جعفر ماضل التغير (قوله ظلم الظلم أيضا اللين قبل ان يروى يقال ظلمت الرجل اذ لم يقبته الظلم وظاهر كلام الشارح انه بهذا المعنى لا يجمع على ظلمان فليست امل وذكر بعضهم ان التمام ليس فيه الظلم بمعنى اللين قبل ان يروى فليحذر ذلك (قوله على فعل بفتح أوله الخ) هو شامل لعمل العين أو الفاء أو اللام فهو بيت وعبر وجدي وظاهر ان التجميع يجمع على فعلان فليست امل وقوله أو فعل بفتحين لم يشترط فيه أن لا يكون معتل اللام ولأن لا يكون معتل الفاء وكذلك لم يشترط في فعليل العين ولا صحة اللام ولا صحة الفاء فليست امل وليد اجمع الاسم وفي وغيره (قوله

والدال المهملة وبالياء الموحدة المحظور وأنز الجرح اذا لم يرفع عن الجمل والجمع مندوب (وذكر بفتحين مقابل أنشأ والجمع ذكر ووطل وطلول البناء) الثالث عشر فعلان بكسر أوله سكنون ثانيه وسو يطرد أيضا في ألفاظ (أو بفتح على فعال) بضم الفاء (كلام) وغلطان (وغراب) وغربان (أو على فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كسر د) لظاير وصران (وجرد) بالجمع والراء والذال نوع من الفئران والجمع خردان (أو فعل) بضم أوله وسكون ثانيه (كوه) أو (كوت) وكوت (وكوز) وكوزان (أو على (فعل) بفتحين (كتابا) بالجمع وتيجان (وساج) وسيجان (وخان) وخيلان وهي بالزاي (أو) على (فعل) بفتحين (كتابا) بالجمع وتيجان (وساج) وسيجان (وخان) وخيلان وهي بالنقط الحافة لبقية لون البدن (وجاد) وجبران (ونار) ونيران (وقاع) وقيعان والالف في التجميع قليلة من واو الا في حال فانها متقلبة عن يا واما الخال احوال (أو لعمنة قبله عن واو وجميعه احوال (وقل) فعلان (في) فعل بكسر أوله وسكون ثانيه (نحو) حمل وحسان وعرض وعرضان وخشف وخششان وخيط وخيطان ورتور رندان وشقد وشقدان وشيح وشيعان (وصنو) وصنوان وقنوان وهذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جنى ونظمها ابن مالك في بيتين فقال

الحمل والحصر في التكرير فقلان \* وهكذا قل خششان وخيطان

وثلثون قد وشيح هكذا جعت \* ومثل ذلك صنوان وقنوان

الحمل ولد الصب والمخرص ستان (المرع) والخنف التزل والالحيط طليم التمام الرثائل وأصافرع الشجرة وقيل ملان من أغصانها أو الشقد ولد الحر بامو الشيخ نبت والصنوا والقنوملان (و) في فعل بفتحين (نحو) (خرب) بفتح الحاء المعجمة والراء (الجارى) سمي بذلك لسكونه في الجراب وجميعه غيران بكسر الحاء فاه في الضمائم (و) في فعال بفتح أوله (نحو) (غزال) وغززان (و) في فعال بكسر أوله (نحو) (صراور) بكسر الصاد المهملة وحكى ضمها وهو القطع من بقر الوحش وجميعه صران قلبا أو واه لسكونها أو تكسار ما قبلها (و) في فاعل (نحو) (حائط) وخيطان (و) في فاعل (نحو) (ظلم) بفتح الظاء المشددة ذكر التمام وجميعه غلمان بكسر الظاء وضمها (و) في فاعل (نحو) (خروف) وخرفان وفي فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيغان أو على فعال نحو شجاع وشجعان البناء (الراء) مع عشر فعلان بضم أوله وسكون ثانيه ويكثر في ألفاظ (ثلاثة في اسم على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (كظهر) بالمشافة ونظهران (و) بطن (و) بطنان (أو فعل) بفتحين حال كونه (تجميع العين كذكر) و ذكران (و) جذع (لشئ من المعز ورجلنا قال الموضع في الجواشي هذا مثال أي حيان وهو خطالان جذع صفة لاسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصل لا باعتبار غلبة الاسم (أو) على (فعل) كغضب (وقضبان (ورقيق) ورغقان (وكثيب) وكثبان (وقل) فعلان بضم الفاء (في) فاعل (نحو) (راكب) وركبان وراكبل ورجلان ويجمع راكبل على رجل كصبي ورجاله ورجال (و) في فاعل (نحو

وذكر وركبان) مثل ذكر وركبان جل وجلان (قوله على رجل الخ) فيه نظران فعلا بفتح أوله لا يكون جمعا على الصحيح (قوله ورجالة) أي بفتح الراء وتشديد الجيم بالتابه وقوله ورجال أي بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاب أو أمار جلة بفتح الراء وسكون الجيم فلاس يجمع بل اسم جمع كل في الشافية ولا فعله ليسيعين أي نفاة الجمع وتقول ابن النجاشي عن ابن السراج انهم لم يأت جمعا الا لفظا الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر انه ليس المراد بالرجل خلاف المرأه لانه لم يرد جلة بمعنى رجال وانما ورد جلة بمعنى الرجال وهم بخلاف القريسان وحينئذ قدر جل بمعنى الرجل خلاف القارس

(قوله نحو أسود وسودان) يصحح أيضا على فعلان يكسر فسكون كذئب وذئبان وزق وزقان قال ابن معطي وجاء كالذئبان والزقان ودخل في قوله أو على فبعل طليح فانه يجمع على ظلمان بضم الظا كسرهما كآتيه عليه الشارح سابقا (قوله كحوار) هو ولد الناقة لم يقسم (قوله) ويستثنى من ذلك ضعيف كان يذبح ابن يستثنى نحو طويل فانه لا يجمع على فعلا ولا على أفعلا ما غا يجمع على فعال كآتمم وكأتم كسبي يتبعه (قوله فان العقل الخ) فيه نظرفانه قد يدعى ان العقل والشعر من الفرائز وكون الصلاح غير مكتسب مع تفسيره مما فسر به قبل مشكل قليلا مل (قوله كخاتم) مثل خاتم وخواتم دانق ودوانق فيمن فتح التون وانما قلبت آله في الجمع واوالا لآل ألف المجموع كان قلبه الى الواو أولى ليلظهر الفرق بين فاعل وفعل فحوصرف وحوارف او حلا على التصغير

(أسود) وسودان وأحمر وحران وزعم الغراء ان سودان وحران جمع سود وحر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ودبان فعلا صفة لا يجمع على فعلان (و) في فعال بضم الفاء كحوار بالحاء ملة وتحووران والكثير حيران (وزقاق) بزاي وقادير وهو السكة وتوزقان بانغام عينه في لاسه زوال المانع من التقاء المثنيين وغيره من المقسم بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يضاف التسهيل الاجدع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء (الحامس عشر فعلا بضم أوله وفتح ثانيه يطر في قول) وصفنا المذكور عاقل (بمعنى فاعل) أو بمعنى مفعول أو مفاعل حال كونه غير مضاعف ولا معتل (اللام) فالأول (كظرف) وفطر فاع (وكرم) وكرماه (وتجول) وتجلاوا الى ذلك أشار الناظم بقوله ولكرمه وتجول فعلا \* كذا لما ضاهاها ما قد جعلنا ويستثنى من ذلك صغير وصديق وسمين فقط فانهما استغنوا قبله فقال قال سيدي به ولا يقولون صغيرا ولا صبيحا ولا سميما والثاني كسميع بمعنى مسمع وأليم بمعنى مؤلف فانه يقال في جمعه ما سميما وألما قاله ابن مالك وشوح جمع فاعوال الثالث تجوليس وخليط بمعنى مجالس وعظا فانه يقال في جمعه ما جلساء وخطا طو شذ أسير واسر أو قتل أو قتلا لا هما بمعنى مفعول (وكرر) فعلا (في فاعل ولا على معنى) غير مكتسب (كالقربة بالفتح المعجمة والراء الزاي وهي الطبيعة التي طبع الانسان عليها) (كعاقل) وفعلا (وصالح) وصالح (وشاعر) وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف القريبة كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب (وشذ فعلا في نحو جبان وجبناء وخطيئة) وخطا فاعل سيدي به وقوله خلقا فاعل في المعنى على خلاف لانه لا يقع الا على مذكر والاعمال تدب في تكسيرة وقال أبو علي جمع خليفة فلا يفتى على حد كآتم أو ألهم جمع كرمعة (وسمع) بضم هاءه مفتوحة وسيم كآتم في آخر ما سمع ملة الكرم وجمعه سمع لا بالحاء المعجمة فلا يلى حيان (وودود) وودودا وروسلا لا بالياء ليست على فعل ولا على فاعل البناء (السادس عشر أفعلا بكسر ثالثة وهو ثابت عن فعلا في المضعف) من فاعل بمعنى فاعل (كشد) وأشداء (وعز يز) وأعزاه (وفي المعتل) اللام من فاعل بمعنى فاعل (كولي) أو أو ليام (وقضى) وأقضى أو أمنا ب (أفعلا عن فعلا في المعتل اللام والمضعف لا هم لوقالوا في غنى غنياء لتحرش حرف العلة وانفتح ما قبله في قلب ألفا قبلت في ألفان فتحذف إحدى الألفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده ألف فلا يعمل لاجلها ولو قالوا شذاء التي حرفا التضعيف لزال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلا يجوزن خاص بالاسم فلا يفتى بوشذت في وتوا أو سخي وسخواء (وشذ) أفعلا (في) غير المضعف والمعتل (بخصوص) وأنصبا (وصديق) أو أصدقاء (وهن) وأهوانا أو أمانا بنز أو أناء فشاخوان كل مضاعفا لانه بالهاء المشابهة بمعنى منهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل ولو بالطاء المعجمة اسم لاصقة والى ذلك أشار الناظم بقوله ونابعت أفعلا في المعتل \* لا ما موضع وغير ذلك النام السابع عشر فواهل ويطرد في الفاظ (سبعة) ثانيا ألفا زائدة أو أو غير ملحقه بضمها وذاك (في فاعلة اسما) كانت (أو صفة كناية كاذبة خاطئة) فناسبة اسم وكاذبة وخاطئة صفة فاعلة التي جمعها نواص وكواكب وخواطي (وفي اسم على فاعل كجهر) وجواهر (وكوثر) وكواثر (أو) اسم على (فوعلة كصومعة) وصوامع (وزوبع) وزوبع والصور مة بيت التصاري قاله في القاموس والزوبع الزاي والياء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمي الهضار زوبع وهو يربح بشير الثياب ويرتفع الى السماء كآتمه عود قاله في الصحاح (أو) اسم على (ففاعل بالفتح) في العين (كخاتم) على إحدى الغتين وخواتم (وقالب) على لغة الفتح وقوا البوطايع كذا بطوايع (أو) اسم على

(قوله وراهطاه) تقدم في باب المقصور والممدود نسبة الثلاثة فالتاء فعل له اسمين (قوله وكاهل) مثل كاهل وكواهل خالد وخوالد  
وخاتم وخواتم فيمن كسر نائه وقد يجمع فاعلا اسما على فعلان نحو حائط وحيطان والياء ٣١٢ فيمدون غلبة عن اولاده من حاط

بحوا سكرها وانكسار  
ما قبلها وناطة وغيطان  
وجان وجسان وجانز  
وجزان وهو ميسل الماء  
من شقة الوادي وقد يجمع  
على فعلان بضم الفاء نحو  
فائق وفلقان فطمش من  
الارض (قوله وهو  
يجمع السككين) حرفه  
غيره بقوله هو مغرز العنق  
من الظاهر (قوله فدوس)

(فاعلا لا كسر) في عينه بالمد (نحو قاصعا) وقواصع (وراهطاه) ووراهطاه ونافقا ونوافق والتلاثة  
اسماء محجور البروج قال الرازي اطاء المهناتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعها والقاصعا  
بالغاف والصاد والعين المهملتين تقصر بحرف هاء يأتي بالتراب الذي أخرجه من الرهاط فبضم  
الحجر ثلثا يدخل عليه والناقعا بالتون والقواصع حفره يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع  
برده فاذا أتى من قبل القاصعا ضرب الناقعا برأسه فخرج (أو) اسم على (فاعل) بكسر العين (كجائز)  
وجوايز وهو بالحجم والزاي الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائز العا حون وقبل الخشبة التي  
يحمل عليها خشب البيت (وكاهل) وهو يجمع الكتفين وكواهل (أو) وصف على فاعل بكسر  
العين (لأنه لا يندخل تاء الفرق) كعائض وحوائض (وطالق) وطواني (أو) وصف على فاعل  
(لغير تعلق) من المذكر (كصاهل) صفة قوس وصواهل (وشاهق) صفة سكان وشواهي وطالع صفة  
نجوم وطوالع (وشد) فواعل من وصف على فاعل لذكر عاقل فن ذلك قولهم (فوارس) في جمع فارس  
(فوارس) في جمع ناكس قال الفرزدق

وانا لجالد ارباب يدرأهم \* خضع للزايغوا كس الايصار

(و) في جمع سابق صفة لذكر (سوابق) في جمع هالك (هواك) قال

وأقيمت أفي عند ذلك نائير \* غداة اذلوا هالك في الهواك

وزعم بعضهم ان ذلك كلمة غير شاذة في جمع لفاعله وكأنه قيل طائفة هالكه مطوأت في الهواك وكذا الباقي  
تقله الموضع في الحواشي وأقره وقال ابن الجاحب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسنه اشتد  
الشكر كقوله بنو مينا المؤثر لا يهمل يقولون أمة قارسة وأما هوالك فاعلى مثل هالك في الهواك والاشكال  
كثيرا ما يخرج عن القياس وأما كس ففروقه وتخرج قولنا ثانيا ألف زائدة نحو آدم فإن ألفه غير  
زائدة فيقال في جمعه أو آدم بزنة فاعل لا فواعل وقولنا أو واو غير ملحقة بحضمي نحو فدوس فإنه  
ملحق بسفر جل فيقال في جمعه كس بزنة فعلى لا فواعل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

فواعل لفوعول وفاعل \* وفاعلا مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفاعله \* وشذ في الفارس مع مائه

البناء (الثامن عشر فعائل ونظر في كل رباعي مؤنث ثلثه ممد) سواء كانت المدة ألفا أو ايا أو او أو او أو او  
كان اسم أو صفة (سواء كان تائه مائة كجابه) وسحاب (وصحفة) وصحائف (وحلوبة) وحلائب  
ورسالة ورسائل وذوابة وذوالب وطير بقولنا فاعل (أو) كان تائه (بالغي كشال) بكسر الشين مقابل  
مين وبفتح هاء يجمع من ناحية القطب وجعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمال وحكي  
الأحيائي في جمع اسماء الربح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب (وعجوز) وعجائز (وسعد) أم أمة وسعائد  
وشذ دليل ودلائل أو كان تائه ألفا المقصورة كجباري وجباري أو بالملودة كجلول وجلائل بالحجم  
قربة ناحية فارس وشذ فوعول اثر وكنتي وكنتي فاعل ونظائر وحقوق اثر لاهن ثلاثيات واليه أشار  
الناظم بقوله

وبعائل أجمع فعاله \* وشبهه ذاتا أو عزاله

البناء (التاسع عشر فعلى بفتح أوله وكسر رابعه ونظر في) ألفاظ (سبعة) أحدها (فعلا) بفتح أوله  
وسكون ثانيه كومات وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موم قاله صاحب الضياء (و)  
الثاني (فعلة) بكسر أوله وسكون ثانيه (كسعلا) بالسين والعين المهملتين اخت الغيلان وجمعها  
سعالى قال \* بجائز امثل السعالى حسا \* (و) الثالث (فعلية) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه

مافى قوله وألم بروا الحيا  
خلق الله من شيء شيئا  
ظلاله وجمع ثانيا مراعاة  
لمعناها وقيل في الآية  
غير ذلك وقد أقر ذلك

(٤٠) (نصرح في) وعلى الآية الشريفة السهلي برسالة لطيفة (قوله اخت الغيلان) ضبط لفظا اخت في النسخة  
المصححة بخط الشارح بضم المعز وبعبارة مختارة ولفظ الغيلان بكسر التين فالمراد اخوة الغيلان في كونها موم من غير الجن كما

نيل عليه كلام القزويني في غائب الخوارق (قوله دقاق القطن) يفتح الـ والـ وتشديد القاف كذا ضبط في النسخة المعجمة بخطه (قوله وصحار) أصله صحارى بتشديد ٣١٤ قال في الصحاح وأصل الصحارى صحارى بالشا يدوقها ذلك في الشعر ثلاثا فاجتت صحراء

أدخلت بين الجماد والراء  
 ألفا وكسرت الراء كما يكسر  
 ما بعد ألف الجمع في كل  
 موضع خصوصا جودا حافر  
 فتقلب الألف الأولى  
 التي بعد الراء إلى الكسرة  
 التي قبلها وتقلب  
 الألف الثانية إلى التانيث  
 أيضا ما تقدم ثم حذفوا  
 الراء الأولى وأبدلوا من  
 الثانية الفاء والواو بحار  
 يفتح الـ والـ ألف  
 من الحذف عند التثنية  
 وأما فعلوا ذلك ليعرفوا بين  
 الاء المنقلبة من الألف  
 للتانيث وبين الاء المنقلبة  
 من الألف التي ليست  
 للتانيث فهو ألف فرعى  
 افتأرا أرمي ومغزأى  
 وبعض العرب لا يحذف  
 الاء الأولى ولكن يحذف  
 الثانية فيقول الصحارى  
 يكسر الاء وهذه صحاركا  
 فيقول جوادا انتهى كلام  
 الصحاح (قوله وهجرع)  
 قال في الصحاح المجرع  
 مثال الدرهم الطويل (قوله)  
 الأوصاف على فعلان أي  
 فاطلاق المصنف مقيد  
 بغير ذلك (قوله وحبط) أي  
 يكسر الباء يقال حبطت  
 الشاة وهي حبطا إذا كثرت  
 من الأكل حتى انتفخ  
 بطنها وفي الحديث إن  
 ما يندب الزبيح ما يقتل  
 حبطا ولم ومنه مسمى الحرث بن عمرو بن تم الحبط ولده يسمون الحبطان (قوله والقطبية ثياب بيض الخ) أي يكسر  
 القاف قال في الصحاح القطب أهل مصر إلى أن قال والقطبية ثياب بيض رفاق من كثبان تتخذ عصير وقد يسميهم بغير وزن في النسبة

(كبرية) بالياء الموحدة والراء المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتبع أصول الشعر مثل نخالة  
 الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعه ما بهاء (و) الرابع (فعلان) يفتح أوله وسكون ثانيه وضم  
 ثالثه وقعر رابعه (كعروة) بالعين والراء المهملة تن والقف وهي الخشبة العشرة على رأس الدلو  
 وجمعه عراقي (و) الخامس (ما حذف أول زائده من نحو حبطى) يفتح الحاء المهملة والباء الموحدة  
 وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظام البطن وزيد فيه النون والألف ليلحق بسفر رجل فاذا  
 حذف أول زائده وهو النون قيل في جمعه حباط (واقا سوة يفتح القاف واللام وسكون النون وضم  
 السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلحق بقمح حبة فاذا حذف أول  
 زائده وهو النون قيل في جمعه قبالا واحترز بحذف أول زائده من حذف ثانيه ما فاته يقال في  
 جمعه ما حباط وقلاسن على زينة فقال (و) السادس (فعلاء) يفتح أوله وسكون ثانيه (اسما) كانت  
 (كصراء) وصحار (أو صفلا من كرها كعداء) وهي البركة وعدار (و) السابع (ذوالالف المقصور  
 لتانيث كجلى) وحيال (أو الحاق كذفرى) بكسر الهمزة والالف المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو  
 الموضوع الذي يعرف من قفا البعير خلف الأذن والقهلا الحاق بقاف بدهم وهجرع والجمع فغار وعلاقي وعلاق  
 (تمام العشرين) من أبنية الكسرة (فعلال يفتح أوله وابعوه وشارك الفعالي بالكسر) في رابعه (في صحراء  
 وما ذكر بعده) من نحو عدرا وحبل وذفرى فتعول في جمعه ما صحارى وصحار وعدرا وذو حبال  
 وحبال وذفرى وذفرى وعلاق والفتح والكسر في الجميع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
 وبالفعالي والفعالي جمعا \* صحراو العذراو العليس انبعا  
 ونفرد فعلى بالكسر عن فعلى بالفتح عما ذكر قبل صحراء (وليس لفعالي بالفتح) ما ينفر عنه من  
 الفعالي بالكسر (الأوصاف) على فعلان أو فعلى يفتح أولهما نحو شكران وسكرى وغضبان وغضفى  
 فتعول في جمعهما سكرى وغضبان بالفتح ولا تلبسكارا وغضبان بالكسر ويترجع في هذين الوصفين فعلى  
 بضم الفاء وفتح اللام نحو كالى على فعلى بفتحهم ما يحفظ فعلى بفتح الفاء واللام في نحو حبط  
 وحباطى ونيم ونيام وأماى وطاره نبات بنى عون وطهارى ومهرى ومهارى وشاة بنى إذا  
 أصيب رأسها ورأسى ويحفظ فعلى بالضم في نحو قديم وقداى وأسير وأسارى والمحصل أن هذه الأوزان  
 بالنسبة إلى فعلى بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعلى بالضم أوجع فيه من فعلى بالفتح وهو شيان فعلان  
 وفعلى وصغين والثاني ما فعلى بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير والثالث ما فعلى فيه متمم وهو نيم وحبط  
 وأيم وطاهر ومهرى ورئس بمعنى مروس (الحادى والعشرون فعلى) الفتح في الفاو (التشديد) في  
 الياء (ويطرد) فعلى (في كل ثلاثى) ساكن العين (آخره ما مستدة) زائده على الثلاثة (غير مستدة  
 للنسب كبختى) بضم الموحدة وسكون الحاء المعجمة وفتح القاف (وكراسى) وكراسى (وقرى) بضم القاف  
 وقارى (تخلاف نحو) عربى وعجمى لانهما نحو كالعين ونحو (مصرى وبصرى) لأن باهما مستدة  
 للنسب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأجعل فعلى لغيرتى نسب جددو شذى قطى وقبلى نسبة إلى  
 قبط وفي الصحاح القبط أهل مصر ورجل قبطى والقبطية ثياب بيض رفاق من كثبان والجمع قباطى وفى  
 الصحاح أيضا البخت من الأبل مغربو بعضهم يقول مغربو ويوشد لاني قس الرقيات  
 يهب الخيل والالفو يسى \* لب البخت في فصاح الخننج  
 الواحلتى والاشى بخسة والجمع يخافى غير منصرف لأنه يرتب جمع الجمع ولتخفيف الياء فتعول

البحاقي

الخافي قال الموضح فالباء في البخافي متجددة للنسب وليس يمتحن في الخافي كقهرى وقارى الآتري ان  
 الباء في قهرى ليست بالنسب الى قهرى ولكنها في يمتحن في النسب الى يمتحن ويحتن ويحتن كترى وتتركف كما  
 لا يقال في ترى ترى كان القياس ان لا يقال في يمتحن في يمتحن اتنى وقد تكون الباء في الاصل للنسب  
 الحقيقي ثم يمتحن استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسياناً أو كالتدني فيعمال الاسم معاملة ما  
 ليس بنسبوا كما قولهم قهرى ومهاري وأصل المهري وهو منسوب الى مهرة فبالباء من قبائل اليمن ثم  
 كثر استعماله حتى صار اسماً للنسب من الابل قاله المرادى به تندفع شبهة الموضوع ويحفظ فعلى في  
 انسان ونظر بان فاهم قالوا في جمعهما أنسى ونظرا في ولما كان أنسى يبادر الى الفهم اجمع انسى حتى  
 قاله بعضهم وأشار الى جوابه بقوله (وأما أنسى فجمع انسان لا جمع انسى) لان أنسياً آخره ماء النسب  
 وتقدم ان ما خسر بقاء النسب لا يجمع على فعلى (و) أنسى (أصله) أنسى فابدلوا التوئي (ياء) وأدغوا الياء  
 المبذلة من ألف انسان فيها (كما قالوا نظر بان ونظرا في) وأصله نظر بان فابدلوا التوئي فابدلوا ان العرب  
 نظقت بذلك على الاصل فقالت أنسى ونظرا في ونظرا في (و) أنسى (أصله) أنسى فابدلوا التوئي فابدلوا ان العرب  
 توهم ابن عصفور ولو كان أنسى جمع أنسى لقل في جمع حتى جناني وفي جمع ترى ترى قاله ابن مالك  
 في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والنظر بان بفتح الظاء المشقة وكسر الراء المهملة  
 وبالباء الموحدة قال الجوهري دوسية كالمرة فثنته الى يجمع ترعى العرب انتهت نفسوى ثوب أحداهم اذا  
 صادها فلا تذهب واجتمعت حتى يبلى الثوب وقال في الحديثكم الظربان دوسية تشبه الكلب أصله الذين  
 طويل الخراطيم أسود الرأس أبيض الجسم منتن الريح كثير الفسواتى به البناء (الثاني والعشرون)  
 فعال وبطرد في أنواع (أربع) توهى (الرابع) والخامس مجرد من وزيداهم ما فى الاول (الرابع) الجرد  
 ويكون مقفوح الفاء واللام الاولى ومكسور هما وضموهما فاقفوح (كجعفر) وهو النهر الصغير  
 وجعه جمع عافى (و) المكسور نحو (زبرج) بالزاي والباء الموحدة والراء الواحيم وهومن اسماء الذهب  
 والسحاب الرقيق الذى فيه حروفه جمع زبارج والمضموم نحو برتن بالباء الموحدة وانرا المهملة والتاء  
 المنة قوق وهو خاليل الضئع كالاصباح للانسان وجمعه مراتن (والثاني) الخامس الجرد  
 (كسفرجل وجمعه مرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعد هاشين معجمة  
 العجوز الكبير فوالمرأة السمجة (ويجب) في جمع الخامس (حذف خاسه) تخفيفاً لان الثقل به  
 حصل (فتقول) في جمع سفرجل (سفارج) بحذف اللام (و) في جمع جمهرش (جهار) بحذف  
 الشين (وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس ان كان) الحرف (الرابع) من الخامس (مشها  
 للحروف) العشرة (التي تزداد) في الكلام وهى حروف سألتمونيها وشبهها (أما يكونه) بلافت أحدها  
 كخدرنق) بفتح الحاء المعجمة والتاء المهملة وسكون الراء وقبح التوئي وبعد هاقاف وهو العنكبوت  
 قال المتن قواض مواضع نسج داود عندها \* اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق  
 ورايه التوئي وهى حرف أصلى لانها لا يمتحن ترادتها متوسطة الاشرط تأتي ولكنها من لفظا الحروف  
 التي تزداد (أو يكونه من يخرجها) أى من يخرج الحرف الزائد (كفرزق) اجمع فرزقة وهى القطعة من  
 العجين لقبها من غالب بن مصعبه الشاعر (فان الدال) هى الحرف الرابع وليست بلفظ من  
 حروف الزيادة ولكنها (من يخرج التاء) المنة الفوقا تيقوهو طرف اللسان وأصولا التنتين العليتين  
 والمحاصل أنك اذا جمعت الخامس فان لم يكن رابعة شيها بالزاد تعين حذف خاسه وان كان رابعة  
 شيها بالحرف الزائد لا تعين حذف خامسه بل يتخير المحذف فان شاء حذف الرابع وأبقى الخامس  
 فيقول خدرنق وفرزاق وان شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدرنق وفرزاق وهو الاجود

(قوله والتاء المنة) صوابه  
 المنة كناية عن صنيع  
 الصالح والقاموس  
 وكذا رأى منه خط المصنف  
 (قوله والثاني الخامس)  
 قال بعضهم واما الخامس  
 فلا يكسر الاعلى استكراه  
 لانه مشقيل لكثرة  
 حروفه فلو جمع بجماعتها  
 لازداد ثقلاً قال سيبويه  
 لا يزال الاسم في سهولة  
 حتى يبلغ الخمسة فيزدفع  
 قال السيرافي معناه  
 لا يكسر الا اذا سئل عن  
 تكسيرة فاذا كسر حذف  
 منه حرف فيصير رباعياً

ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الالف الخامس ويجعل الخلاف إذا لم يكن الخامس شبه لفظ الزائد فان  
أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قتل على فقول في جمعه قذأهم (الثالث) الرأى المزيل نحو مخرج  
ومندرج (الرابع) الخامس المزيل نحو قتل بوس) قال ابن السيد بفتح الة فالأهية وبكسر ها  
الثانة العظيمة الشديدة (وخندريس) بفتح الحاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر  
الراء بعدها ما شئت فقل ثمانية فسين مهملة الخمر (ويجب) في الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الآخرين  
وهما الرأى المزيل والنجاسى المزيل في زيد الرأى بفتح الة على حذف زائد فقول في جمع مدرج  
ومندرج حارج يحذف الميم والتاء فقط وفي زيد النجاسى يحذف زائد، وخامسه فقول في جمع  
قربوس وخندريس قرطاب يحذف الواو والسين وخندرج يحذف الياء والسين (الأذا كان) زائد  
الرأى (لينا) رابعا (قبل الة) خرفيت (ويجمع ما هو فيه على فعاليل (ثم ان كان) الزائد (باص  
نحو قتل) وقناديل (أو) كان (واو أو ألقابا يامن) وقوعهما بعد الكسرة (نحو عصفر)  
وعصافير (وسراج) بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالذال والحاء المهملتين المسكان اللين والثانة  
الكثيرة (الجموع) قال القراء العظيمة ووجه عمر ادخ \* البناء (الثالث والعشرون شبه فعال) وهو  
ما مائه عدد وحيثه وان طافه فزته كقائل وقيل على فواصل (و يطرد في فدا التلا في غير ما تقدم  
من نحو آخر وسكران وصاعق ورأى وبكسر وسكرى فانه تقدم لما جمع تكسيرا فلا يجمع على  
فعال) ولا تحذف زائده ان كانت واحدة سواء كانت أو لا أو وسطا أو آخر الحاق أو غيره سواء  
كانت حرفا أو لا (كافضل) أو فاضل (ومسجد) أو مساجد (وجوهر) أو جواهر (ومسير)  
وصيارف (وعلى) وعلاق فالزائد في الاولين لغو الحاق وفي الباقي للحاق (ويحذف ما زاد عليها)  
أى على الزيادة الواحدة (فحذف زائد) واحدة (من نحو منطوق) (زادان) (انثان) من نحو  
مستخرج ومذكر (يشديد الكاف) (وتعني ابقاء) (الزائد) (الفاضل) على غيره ويحصل الفضل بواحد  
من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابله الاصول وهو كونه للحاق والخروج من  
حروف سالمتينها وأن لا يؤدي الى مثال غير موجود أن لا يؤدي حذفه الى حذف الآخر الذي سواه  
في جواز الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن  
لا يفي حذفه من حذف غيره فالز يمين جهة المعنى (كلم مطلقا) سواء كان معارف مماثل للاصل  
أم لا سواء كان نافي الزائد من ملحقاته لا ولا فرق في ذلك بين النجاسى والسداسى (فقول في) جمع (مستدع  
مطلق مطابق) يحذف النون وبقاء الميم (لانطابق) يحذف الميم وبقاء النون لان الميم تغض النون  
بدلالتها على الفاعل وتصدها وجوب بحر يكملها اختصاصها بالاسم (و) تقول (في) جمع (مستدع  
مداع) يحذف السين والتاء معالزا بقاءهما يحل بنية الجمع وبقاء الميم لان الحرف يمينه عليها ما تقدم  
لاسداع ولا تلاح (يحذف الميم والتامين الاول لانه بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان  
كان بناء وجودا كتناسب لكن حذف الميم بقوت الدلالة على اسم الفاعل (خلافا للبرد في نحو  
مقنعين) مما آخر زائده للحاق (فانه يقول) في جمعه (مقناس) ويحذف الميم والنون ويبقى  
السين (ترجى حالما نال الاصل لان السين زيد للحاق) نحو بقاء الملقق أولى من غيره وظافه  
سبويه في ذلك (وكالمهمز والياء) التثنية (المصدرتين) في أول الكلمة (كالندو يلدند)  
بفتح أو هما وثانيتها وسكون النون في ما هو بمعنى الله وهو الشد بدا الحصرمة نص عليه الجوهرى  
وصاحبه ايضا ومنه خصم الدوق التثنية المخلص (تقول) في جمعهما (الادو) (لاذو)  
يحذف النون وبقاء المهمز والياء تصدراهما وتحرر بكنهه ولو كنهما في موضع فغان فيه دليل على معنى  
بختلف النون فانها في موضع لا تدل على معنى أصلا والاصل الادودو لا بد فادغم أحد الثنتين في الآخر

للاشارح الاقتصار على انه  
لا يجمع على شبه فعال  
لانه ووضع المسئلة  
(قوله من سبعة) مفهوم  
العدلا لا يحد حصر افلا  
ينافي ان الشارح ذكر سبعا  
غيرها وهو الاختصاص  
بالاسم ذكره في جمع مستدع  
على مداع والوقوع في  
موضع يدل على المعنى  
ذكره في جمع التندد  
ويلدند فصل الادويلا  
وقد يقال هذا في حكم  
الدلالة على المعنى (قوله)  
وان لا يؤدي حذفه الخ  
الضوابط اسقاط لا كما  
يعلم بما يأتي في قوله تعين  
حذف المعنى حذفه لانه  
يحيى يكون الباقي مالا  
يغي وهو الفاضل الذى  
من أسباب الفضل ان  
يؤدى حذف الحرف  
الى حذف آخر فاعمل  
(قوله سواء كان معها)  
الخ هذا التفسير وان  
طابق المقام لا يطابق  
السبب لان الماضف  
جعل الاطلاق في مقابلة  
قوله وكالمهمز والياء الخ  
وهو يقتضى ان معنى  
الاطلاق سواء صدر أو لا  
(قوله وانتهى) صها  
بالاسم هذا ليس من  
السبعة فليأمل (قوله)  
كتناسب) كذا في السبعة  
المصححة بخطه بالقائه

المشاة لم أقص على هذه المسألة في الصحاح ولا في القاموس (قوله على اسم الفاعل) لو حذف لفظ اسم كان أولى والمزية

(قوله على معادل) فيه ثامن اذليس في حزان من مقابل بلغة لها في الميزان ويحاج ٣١٧ بان الوزن على انصرف عز وى (قوله

سرندى) ويقال ناقة  
سرنده أى جوب قال الشاعر  
كل سرندها جوب العيب  
سرنده كالنجل الاقرب  
قال بعضهم عيب هذا  
البيت السرندها المحرمة  
والعرب التى تزرأها  
في سرها والاقب الضامر

• (باب التصغير) •  
(قوله أما فوا الله فست)  
لا يخفى أنها ترجع للتصغير  
والتقليل (قوله تشبهه  
صيغة التصغير) يتأمل  
وجه ذلك فالظاهر أنه  
على صيغة التصغير وهو  
فعل لان يسيطر على  
ذلك في هذا الباب وان  
كان على وزن مقيل في  
التصريف (قوله وكل  
بعض) ينظر ما وجه  
عدم قبول كل وبعض هذه  
التصغير وقد يقال كقول  
مولانا الشيخ عبد الرحمن

الديبلى ان كلاتدلى على  
العموم والشمول والكثرة  
فصار كجمع الكثرة  
وان بعضا يدل بنفسه على  
التقليل فلا حاجة الى  
تصغيره المبدأ للتقليل  
وأما المحكى فلان تصغيره  
مناف لمحاكاة اللفظة  
انه لا يغير وأما أسماء  
الشهور والاسابيع فلاتها  
موضوعه لانه منسبة  
مخصوصة وهى بحسب

والزينة من جهة اللفظ كالثامن استخرج علما يقول في جمعه تخارج بحذف السين وابقاء التاء لان له  
نظرا وهو تائيل ولا تقل سغار بحذف التاء وابقاء السين لان مقادير معلوم والمزمن من جهة كون  
الحرف لا يبغي حذفه من حذف غيره ما ذكره بقوله (وأذا كان حذف إحدى الزائدين عنيما عن  
حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المتخفي حذفها كما يحذفون) يتبع المحاد المملة وسكون الياء  
المنشأة تحت وفتح الزاي وضع الياء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون (تقول في)  
جمعه (حزبان بحذف الياء وقلبا أو واو) لسكونها وانكسار ما قبلها وانما أو ثرتا واو والبقاء لان الياء  
أذا حذف أغنى حذفها عن حذف الواو لمتاها رادعة قبل الآخر فيعمل بها ما فعل يوا وعصفور من قاتها  
ياو (لا) تقل (حزبان بحذف الواو) وسكون الموحدة قبل النون (لان ذلك) وهو حذف الواو لا يبغي  
عن حذف الياء بل هو (موجو ح الى ان تحذف الياء) أيضا وتقول حزبان الصرورة على معادل (أذا وقع  
بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أو سطها ساكن الأوهو) حرف (معدل) كصا بيع وقنادل (فان تكافأت  
الزوائد) في الترجيح (فالحذف غير) إذا فرغ من أحادها على الأخرى (تخونو من سرندى) بفتح السين  
والراء المملتين وسكون النون وفتح الدال المملة وهو المحررى على الأمور وقال الجوهري الشدي  
وقيل القوى (وعلى) بفتح العين المملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل  
نبت وقيل القليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري (وألفيها) المقصودتين فان النون رجعت  
بالتقديم على الألف والألف رجعت بتقديم الحركات لهما تبا سقر جل فلما تكافأت الزوائد تان  
الحذف (تقول في جمع سرندى (سرنند) بحذف الألف وابقاء النون) (وسرأد) بحذف  
النون وابقاء الألف (و) (تقول في جمع علىندى (علاند) بحذف الألف وابقاء النون) (وعلاذ) بحذف  
النون وابقاء الألف فان حذف الألف يبقى سرنندو علىندى ينقل إلى سرنندو علىندى كجفر فيقال في جمعها  
سرنندو علىندى كجفاقروان حذف النون يبقى سرندى وعلىندى ينقل إلى سرندى وعلىندى كادلى فيقال  
في جمعها سرنادو علىندى بقاء الألف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف فعا سرنادو بعض منها التسوين كجوار  
والى التصغير أشار الناظم بقوله وخبروا في زائدى سرندى • وكل ما ضاهاه كالعلىندى  
• (هذا باب التصغير) •

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص بأى بيانه وله فوائد علامتوش وطوابة أما فوا الله  
فتقليل ذات الشيء نحو كليب وتغيير شأنه نحو جرجل وتقليل كية نحو دريهمات ونقر بزمانه نحو  
قبيل العصر وبعيد المغرب ونقر بعباسفة نحو فوق المرحلة ونحيث البريدو نقر بيسر منزله نحو  
صدى وزاد الكوفون معنى آخر وهو التظيم نحو دويبة فخر جها الدربون على التقليل لان الداهية  
إذا عظمت تسمى داهية فخر جها الداهية فخر جها الداهية فخر جها الداهية فخر جها الداهية فخر جها الداهية  
واجتلاب ياء نالته وأما شروطة فار بحدادها أن تكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذما  
أحسنه عند البصر بين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا يصغر المضمرات ولا من وكيف  
وتحوها الثالث ان يكون خالما من صيغة التصغير وشروها فلا يصغر نحو كيت لانه على صيغة التصغير  
ولا يسيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام باقى الرابع ان يكون قابلا لصيغة  
التصغير فلا يصغر الاسماء المعظمة كسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض  
ولا أسماء الشهور والاسابيع فليس يغيره والحقى وغيره وسوى والبارحة والفتوح والاسماء العامة وأما  
أبنية الموضوع (له) (فهى) (ثلاثة أبنية) (ألا ندعلها) (فعل وفعل وفعل) (فالاول لتصغير  
الثاني (كفاس) والثاني لتصغير الباى نحو (دريهم) (الثالث لتصغير الخامس نحو (دينير) وهذه

ذاتها تقل وأما الاسماء العامة فلان تصغيرها بعد ما عن شبه الفعل الذى علمت لاجله ولكن بشكل على ذلك رويده فانهم صرحوا  
بأنه اسم عامل مع ان متغير فيكون مستثنى من قولهم الاسماء العامة عمل الفعل لا تصغر

(قوله لان المدغم الخ)  
في انتظار ولوقال لان المشدد  
خر فان ادغم احد هما  
الخ لكان احسن (قوله)  
وهو كسر ما بعد ياء  
التصغير) هذا واضح اذا  
كان تصغير مكسورا نحو  
مصباح وعصفور واما  
اذا كان مكسورا فقد  
يقال انه يمتلئ كسرة  
غير الكسرة التي كانت  
في المكبر على وزن ما تقدم  
من ان الاول اذا كان  
مضموما فانه يقدر في  
المصغر زوال الضمة التي  
كانت في المكبر وكذا اذا  
كان الثاني مفتوحا كما  
قليتأمل

الاوزان الثلاثة ومن وضع التحليل فليل له لم ينبت المصغر على هذه الابنية فقال لا في وجدت معاملة  
الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت التون الاولى من دينير ليست في مكبره قلت اصل دينار  
دثار تشديد التون ابديت التون الاولى ما عدا صفر ورجع الى اصله لان التصغير بالاشياء الى اصولها  
ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص هذا الباب اعتبر فيه بحر اللفظ فقر بيا وليس بحار على  
مطلق التصريف الا ترى ان وزن احمدم ومكبرم وسفير في التصغير فاعيل ووزنها التصريف في افعال  
ومعجبل ومعجبل واصل هذه الابنية الثلاثة فاعيل (وذلك لانه لا بد في كل تصغير من ثلاثة افعال ضم)  
الحرف (الاول) ان لم يكن مضموما (وقفع) الحرف (الثاني) ان لم يكن مفتوحا (واجتلاب) ما ساكنه  
ثالثة) ونسعى بآء التصغير (ثم ان كان) الاسم (المصغر) ثلاثيا اقتصر على ذلك العمل (وهي بنية  
فاعيل كفليس) تصغير فليس (ورجبل) تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني  
كسر فقدر ان في مصغره كسر بيا الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فاكلمم فاعيل فاكلمم  
جزم به ابن امار ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كيمطر فانه يصغر بتقدير الحركات فكلم  
وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف الفم فاعل ثم تاقى بآء التصغير فيبقى  
اللفظ مجعلا ويختلف التقدير ثم اورد على نفسه سؤل او اجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذا يعمل  
مصغر على لفظ مكبر والافا الفرق فاجاب بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطرا المكبر  
على مباطر تحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذف ماؤه له تخاسي  
ثالثة زائدة فيزول على التصغير اه وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من ضم الاول وقفع الثاني لفظا  
او تقديره بوزن ما بعده ثلثة (ومن ثم) أي من اجل اشتراط قفع الثاني ووقوع الياء ثالثة (لم يكن يجوز ميل)  
بضم الزاوي وتشديد الميم المفتوح وهو سكون الياء المشددة تحت (ولغة بزي) بضم اللام وتشديد القين  
المعجمة المفتوحة وسكون الياء المشددة تحت وقفع الزاوي (تصغير الان) الحرف (الثاني) منها ما هو  
الميم في الاول والعين في الثاني (غير مفتوح) بل ساكن مدغم فيما بعده (ولان) (الياء ثالثة) بل رابعة  
لان المدغم حرفان ادغما احدهما في الآخر والزميل الجمان الضميف والغيري من الغر في كلامه اذا غي  
مراده والاسم الغر (وان كان) المصغر (متجاوزا للثلاثة) احتجيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعده ياء التصغير  
(ثم) ينظر (ان لم يكن) بعده الحرف المكسور حرف لين) ألف او او او ياء (قبل الآخر) في المكبر (فهى)  
بنية فاعيل كقول الشيخ) تصغير (جعفر جعيف وان كان بعده) أي بعد الحرف المكسور (حرف لين قبل  
الآخر) في المكبر (فهى) بنية فاعيل لان ذلك الحرف (اللين) الموجود قبل آخر المكبر ان كان ياء  
سلمت في التصغير لمناسبة للكسرة قبلها (كقنديل وقنديل وان كان) حرف (اللين) واوا او الفا قبلها  
بما لم يسكنوهما وانكسرا قبلهما كصفر وعصيفير) بلفظ الواو ياء (ومصباح ومضبيح) بلفظ  
الالف ما ولى ذلك اشاراتنا على قوله فعلا جعل الثلاث في البيتين (وتوصل) في التصغير  
(في هذا الباب) المقصود (الى مثالي فاعيل وضعيعل) مما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به)  
في التكسير (في باب الجمع) المقصود (في هذا الباب) (الى مثالي فاعيل وفعاليل) وللحاذق  
هنا من وجوب تخفيف ما له في التكسير (فتقول في تصغير سفير جل) مما يجب فيه حذف  
خامسه (وفرزق) مما قبله تصغير بين حذف رابعه وخامسه (ومستخرج) مما حذف  
منه زائدان وهم السين والتاويين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم (وانشدو بلاند)  
مما حذف منه زائد فقط وهي النون وتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء (وحيزون) مما  
يحذف منه الياء وتبقى الواو (سفيرج) يحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش  
سمعت من يقول سفيرج بل بكسر الجيم اه (وفرزق) يحذف خامسه وهو القاف (أوفرزق)





(قوله ما قبل علامة التانيث) شرطه أن يكون منه لأبها كما ذكره في التسهيل فلما كانت فيه ولم يتصل بها كسر كذا حرفه وحيرة  
 فزاد أو سم منزلة عنها وهو عجز المرب ٢٣٠ المزجي (قوله أن يبقى ما بعد ياء ما تصغيره متوحا) قال السيوطي في التبكت بعدان

ذكر أن مثل ما فيه تاء  
 التانيث ما نزل من زياتها  
 ذكرنا أن الواجب في الصور  
 المستثناة بقاؤها على  
 ما كانت عليه من فتح أو  
 سكون ولا يجب خصوص  
 القتح ونقطة الشهاب  
 القاسمي في الجواشي  
 وأقره وذكر أنه بقيد التانيث  
 تقول معديكرب يسكون  
 الياء بمعنى ما التصغير  
 وقبه ما التصغير ساكنة  
 دائما والكلام فيما بعدها  
 وهو لا يكون ساكنا محال  
 للتأنيث إلى ساكن بل  
 أما بكسور أو مفتوح  
 وفي معديكرب مكسور  
 والظاهر أن عبارة التبكت  
 محرفة وصوابه من كسر  
 أو فتح فقدر (قوله أي  
 باقية ما كان عليه)  
 لم يفهم هذا التفسير زيادة  
 على المفسر لأن قوله فيه  
 أن يبقى مفيد لذلك (قوله  
 فليقله ما على حاله)  
 إذ لو كسر ما قبله ما لازم  
 إتباعه ياء فتذهب  
 صورة العلامة وفي قوله  
 ألني التانيث يجوز أنه  
 بمعنى المدونة قبل ألف  
 التانيث المدونة باسمها  
 للجائز والمصنف راعى  
 المحقق فعملها مسئلة

ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تاء كشجرة وألف كحيلي) المسئلة الثانية ما قبل المدونة قبل  
 ألف التانيث كخمره) المسئلة (الثالثة ما قبل ألف أفعال كاحمال وأفراس) المسئلة (الرابعة ما قبل  
 ألف فعلان الذي يجمع على فعالين صفة كان أو اسم مفعول أو مفعولها أو مفعولها (كتمكران)  
 وعمران) وهما من هذه المسائل الأربع بحيث فيها أن يبقى ما بعد ياء ما تصغيره متوحا أي ما قبل ما كان  
 عليه من القتح قبل التصغير (أما فتح ما قبل تاء التانيث فالحذف أو ما فتح ما قبل ألف التانيث  
 فليقله ما على حاله أو ما فتح ما قبل ألف أفعال فليقله ما حفظ على الجمع أو ما فتح ما قبل ألف والنون  
 فليقله ما على التانيث (تقول شجرة متوحى وبجر أو اجيال وأفراس وسكران أو عمران  
 (وعثمان) لأنهم لم يجمعوهما على فعالين (وتقول في) تصغير (سرحان) بكسر السين وهو الذئب  
 (وسلطان) معناه على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى (سرحان  
 وسليمان) بقلب الألف فيهما ياء (لأنهم جمعوهما على) فعالين فقالوا (سرحان وسليمان) والتكسیر  
 والتصغير أخوان وانما لم يولدوا سكرين وعمران وعثمان لأن الألف والنون فيها شابهتا ألفي التانيث  
 فليقل مع الصرف فكما لا يتغير ألفا التانيث لا يتغير ما أشبههما ولم تكن الألف والنون في سرحان  
 وسليمان كذلك حصل التغيير وعلم من تعيد الألف التانيث أنها لو كانت لا لحاق كإلى وعلما أنه  
 لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما أبط وعلين قايين الألف والنون والتانيث واللدل على أن  
 ألفيهما لا لحاق للتانيث تنوينهما فأرغى ما لحق بجمعوهما على ما لحق بقرطاس وإلى ذلك أشار

الناظم بقوله لتلو ما التصغير البين

﴿فصل ٥٠﴾ وسنتي أيضا من قولنا يتوصل إلى مثال ففعل وفعليل ما يتوصل به من الحذف إلى  
 مثالي مفاعل ومفاعيل على مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكنها محتمة بشئ قد ارتفع  
 عن البنية وقد التصغير وارتفع على ما قبل ذلك الشيء) وكان ذلك الشيء غير متوحا حرفي المذكر (وذلك  
 المقدار رفعه (ما وقع بعد أربعة أحرف) سواء كانت كلها أو لا (من ألف تانيث) بيان لما  
 (معدودة) نعت ألف (كفرصاء) للنوع من القعود وسياق حكم المقصورة (أوتانه) أي التانيث  
 (كحفظلة) واحدة كحفظل (أو علامة نسب كعقري) نسبة إلى عقر تزع العرب أنه أهم بلد الحن  
 فينسبون إليه كل شئ عجيب (أو ألف ونون زائدتين كزعران وجلبان) بيمين (أو علامة  
 تنمية وهي الألف والنون أو الياء والنون (كعقيرين) بكسر الراء (أو) علامة جمع تخصيع (لثوث) وهي  
 الألف والنون أو الياء والنون (كعقيرين) بكسر الراء (أو) علامة جمع تخصيع (لثوث) وهي  
 اللز كوراة) كلها ثابتة في التصغير لتقديرها من منفصلة) فمأخوذها (وتقدير التصغير وتأفعلي ما قبلها)  
 فتقول تقدير مضاعف وحفظلة وعقيرين وجليجلان ومسيلمين وجمع عقرين ومسيلمان  
 وأمير القيس وعليل وانما تحذف ألف التانيث المدونة كما ذكر بعدها لأنها أشبهت كلمة  
 أخرى فلو حذفت لتيسر تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردا عنها (وأما) جمع (التكسير  
 فأنك تحذف) كل واحد منها فيهما أمكن تكسيره إذا لانس الألف والنون فان تكسيره تكصيره  
 كإسباقي (فتقول قرافس) بحذف الألف (وحناظل) بحذف التاء (وعماقر) بحذف ياء  
 النسب (وزفاقر وجلاجل) بحذف الألف والنون منها (ولوساغ تكسير البواقي) وهي التنمية

منسقة فتعطف له (قوله فليقله ما على الجمع) لم يقل فليقله ما على حاله كما قال فيما قبله لأن خصوص الألف في الجمع  
 أفعال دلالة لها على معنى وانما ألني ما تحصل بنية الجمع فليقله ما على حاله وانما ألني ما حصل بنية الجمع فليقله ما على حاله  
 (قوله وجلبان) هو السهم (قوله فلو حذفت لتيسر الخ) أي لأن اللفظ لا يثبت إلى أنه تصغير لغيره ولا يستوي عنده الأمران

والجمان المصححان والمضاف وصدر المركب (لوجب المحذف الآن المضاف بكسر بلا حذف  
كان في التصغير تقول) في تكسيرة (اسارى القيس كما تقول) في تصغيره (أميرى القيس) بالفرق (لأنهما  
كلمات كل منهما مخالفت اعراب يخصهما فكان ينبغي الناظم أن لا يستثنيه) في النظم والى ذلك أشار الناظم

بقوله \* وألف التانيث حيث عدا \* الآيات الاربعة

هـ (فصل وتثبت) في التصغير (ألف التانيث المقصود) أن كانت رابعة (لحققة الاسم) كجبل فتقول  
جبيل (وتحذف أن كانت سادسة) للاستعانة (كعيزي) فتقول لعيزي تحذف الألف وجوبا وتعود  
المساجرة (أوساغة كبرديا) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الهمزة والمهملة وبعدها راء تالف  
فيامته (تحتانية اسم موضع ووزنه فعل ما قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره بر يدرى وذلك انك لما  
حذفت ألف التانيث بقي بر دى فقلت الألف بالانكسار ما قبلها عند التصغير وأدغمت في الياء  
الآخرة عند حذف ألف التانيث وفي بعض النسخ بدل عيزي بعيزى وبديل بر دى لا يحكمهملة  
ومنه تحتانية اسم مكان وليس بصواب أما بعيزى فالفعل ليست التانيث بألفا صاحي الصحاح  
والقاموس وأما حولا فأن الألف سادسة لا سابعة ولم يذكر صاحب الصحاح والقاموس (وكذا) تحذف  
(الحامسة) أن لم يثبتها هامة (زائدة) (تقرقرى) بفتح زايين ورايين مهملة اسم موضع فتقول قرقرى لان  
بقاء الألف الحامسة قد عدا يخرج الحاء عن مثالي ففعل ففعل فان قيل ففعل ففعل وليست عن  
أبيته التصغير الثلاثة فلنا نعلم لكانت أوفى فعل ما قبله عدا الكسرة التى منع منها مانع الألف (فان تقدمتها  
مدة زائدة) حذفت (أفها مشئت) لتكافئها وعدهم بفتح الحاء على الأخرى (كجبارى) بضم الجيم المهملة  
وبالواحد هو الراء (وقرى) بفتح القاف وكسر الراء وبألف التانيث والمثلثة (تقول) في تصغير جبارى  
(جبرى) تحذف المدة الزائدة قبل الراء (أو جبر) تحذف ألف التانيث وقلب المدة ما لو وقعها في موضع  
يجب فتح كها فبه بالكسر وإدخالها في ياء التصغير أو عرو وعوض عن ألف التانيث هاء فيقول جبره  
(و) تقول في تصغير قرقرى (قرقرى) تحذف المددوهى (الياء) أو قررى (بفتح) تحذف ألف التانيث وإدخالها الياء  
في ياء التصغير والى ذلك أشار الناظم بقوله \* وألف التانيث ذات قصر \* البتين

هـ (فصل \* وان كان ثانيا في الصغير لينا) ألفا أو ياء (منقلبا عن لين ردة الى أصله) الذى انقلب عنه (فترد  
ثاني نحو قيمة وديمه ميزان وباب) (توحيدتين) (الى الواو) لأنها الأصل المنقلب عنه والأصل قومة من  
القوام ودومته من الدوام وموزان من الوزن وبوب ثلث الواو في الثلاثة الأولى ياء لسكونها وانكسار  
ما قبلها وفي الأربع ألفا لثمة وانفتح ما قبلها فاذا صغر تها قلت قومة ودومته وموزان وبوب ياء  
الواو الى أصلها لثمة وانفتح ما قبلها فالت ألف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها (و) ترد ثانيا نحو  
موقن وموسر وناب (بالنون وهو السن) (الى الياء) لأنها الأصل المنقلب عنه والأصل ميقن من اليقين  
وميسر من اليسر ونيب من النيب لبت الياء في الأولى والواو لسكونها وانضم ما قبلها وفي الثالث ألفا  
لثمة وانفتح ما قبلها فاذا صغر تها قلت ميقن وميسر ونيب ياء الى أصلها والى ذلك أشار  
الناظم بقوله \* وارد لاصل ثانيا لثمة لقلب (و) (مخلاف ثانيا نحو مفعفاه غير لين) لأنه تاسعة فوق مبدلة  
عن واو أصله مفعفاه لثمة الواو ناو أدغمت في التاء الأخرى لاجتماع المثلثين (فيقال) في تصغيره  
(مفعفاه) بعد دخال فالزجاج والفارسي فلهما يردانه الى أصله لزال موجب قبلها وهو تاء الافعال  
والاصح الاول وهو مذهب ينيويه وعلا ومبناه اذ قيل فيمور بعد وهمان مكبره موعر أو موعدا وموعدا  
ومفعفاه لثمة فيسمه ان ينيويه لم يفتح لثمة لياس في مواضع كثيرة (و) (مخلاف ثانيا نحو آدم فانه)  
منقلب (عن غير لين) لأنه منقلب عن همزة الى همزة والأصل آدم همزة ثنية مفتوحة فب كفت قلبت  
الساكنة ألفا (فتقلب) (الألف) (أو) (الألف الزائدة من نحو ضارب) (كالألف) (المجهولة الأصل كصاحب)

\* (فصل)

(قوله فتقول لتغزرة) أى  
يقول ادغام العين وإدخال  
ياء التصغير بين العينين  
لكن قد يقال المقضي  
لحذف الياء التى قبل  
الزى وقيل ليس ماسا  
بقاؤها وان يكون البناء  
على فاعيل لأعلى فاعيل  
(قوله بر يدرى) كذا في  
السخ والصواب اسقاط  
الراء الثانية إضمارا  
يتوصل الى بنية فاعيل كما  
لاختص (قوله وقرى) (قوله  
قال في الصحاح الكسائي  
تختل قرى) وقرى قرى  
ممدود بغير تنوين لضرب  
من التمر هو أطيب التمر  
بسر أو قال أبو الجراح تمر  
قرى شاعر ممدود هو على  
هذا الأخير جرى المصنف  
(قوله من النيب) ينظر  
هسل هو بفتح النون  
وسكون الياء ولا (قوله  
متبع) هو تحذف تاء  
الافتعال الثانية في متعدد  
مشددا (قوله أو همسان  
مكبره موعدا) أى فهو  
الياس بديل ما بعده  
وفيه نظرا لانه لاجل عدم  
تبادر أحد المذكرات

بالصاد للمهلة والباء الموحدة اسم بنت فتقول في تصغيرها أو يدم وضرب وضرب والى ذلك أشار  
الناظم بقوله  
والالف الثاني المزمع يجعل \* واوا كذا بالاصل فيه يجعل  
وإن كان ثاني المصغر لينه بدل من حرف صحيح فغير همزة أو همزة لاثلي همزة فانه مرد أنصالي أصله فرد  
ثاني دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول في تصغير همدان بنبر وقر يبط كما تقول في تكسیر همدان بنبر  
وقرار يبط وأصلهما دنانور وقراط والتاء فيهما بدل من أول المثلث فلما صغر همدان بالسين الابدال ورد  
ثاني نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان أصله ذيب الهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب  
بالهمزة وجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة قيا انما كان لا تكسار ما قبلها وقذف الالف بالتصغير والضابط ان  
ما أبدل له لا تزول بالتصغير لم يرد الى أصله وما أبدل له لم يزل بالتصغير يرد الى أصله (و) هلم برافان  
قلت فقد (قالوا في) تصغير (عبد عبيد) تصغره وعلى لفظه ولم يردوه الى أصله وقيا عو يبدلوا ولا من  
عاده ودف يردوا الياء الى أصلها وهو الواو \* قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهية لا تباينة بتصغير عود  
كما قالوا في تكسیره أعصابه فربما عو بين جمع عودوا والتكسیر والتصغير من واحد (وهذا الحكم) الذي  
ذكرناه في التصغير (ثابت في التكسیر الذي يتغير فيه الاول كوزن وأبواب وآداب وأعواد يختلف)  
ملاية يتغير فيه الاول من (نحو قويم وديم) والى ذلك أشار الناظم بقوله  
وشذو في عید عید وحتي \* للجمع من ذما التصغير علم  
\* (فصل) وهذا اذا صغر ما حذف أحد أصوله فاء أو عين أو لام أو شين منها (و) جب ودعوه فان كان قد  
بقى بعد الحذف على حرفين (فالحذفوف الفاء (نحو كل وخذ) وعدا اعلاما (و) المحذوف العين (نحو (مذ)  
وقل وبيع (لعلاما) وهو الدبر (و) المحذوف اللام (نحو (يد) ودم (و) يكسر الحاء الملهة وهو  
الفرج والمحذوف الفاء اللام (نحو قوله وشه اعلاما والمحذوف العين واللام (نحوه ولما (تقول في)  
تصغيرها (أكيل وأخيش) ووعيد (رد الفاعل منيذ) وتقول ويل وبيع (وشية برد العين ويدي) ودي  
(و) ع (رد اللام) وودي ووي وشي برد الفاعل اللام وروي برد العين واللام (و) إلى ذلك أشار الناظم بقوله  
وكل المنقوص الخ وانما يجب رد المحذوف في الجميع ليتكسار ما قبله من شاة فعمل ولا نه ولم ترد لو قعت ماء  
التصغير طر فاف كان يلزم تحريكها بفتح كالتاء لا عرابيها لا تكون الا ساكنة (واذا سمى ما وضع  
ثانيا) على حرفين (فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يرد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يصغر أو يزداد  
عليه (ه) وهو الاول (فيقال في) تصغير هل (هليل) بالتضعيف (أوهلي) بزيادة هاء وقيل ان شئت  
الحققت علاما ما دخل في هل أي علاما ما وقيل هل يوم ثم أعلاه علل سيد فيه بزيادة هـ  
فينبغي تعيين الاول وتخير به البدئي واقتضاء كلام التسهيل وجهه ان ما حذفت لامه أو أكثر مما  
حذفت لامه ما قاله الموضع في المحواشي (وان كان) ثانيه (معتلا وجب التضعيف قبل التصغير) لئلا  
يلزم اثبات اسم مغرب على حرفين ثم عرف لمن متحرل وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان  
نظيره من الاسماء المعربة يتوهم (فيقال في) قو كي وما (الحرفية) (علاما) وكي (بالشديد) فيهما وذلك  
لانك زدت على وواو او على ما كي ما ثم أدغمت أحدا مثلين في الآخر (وما) بالمد وذلك لانك زدت على  
الف افتاقا لثاني الفان فابدلت الثانية همزة) لاجل اجتماعها مع الف الاولى والتقاءهما ساكنين  
على حد ما أبدل في جر او قيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا صغرت) بهذا التضعيف (اعطيت حكم  
دو حوي) (يقع) أولهما وتشديد ثانيهما والياء البدئي والحي القيسية (وما) بالمد وهو الذي يشرب  
(فتقول في) تصغير لواء التشديد (لوي) كما تقول (في) تصغير دوى (دوى وأصلها) قبل الانضمام (لوي وودو) (و)  
اجتمع فيه الواو والياء السابقين منهما كما كن قلبت الواو يا مؤدغمت الياء (و) تقول (في) تصغير

سبق قول سيبويه انه  
يقال في تصغيره متعبد  
لامو بعد ف يرد الى  
أصله مع ان العلة زالت  
بالتصغير فالضابط انما  
يستقيم على مذهب  
الزجاج والفارسي (قوله)  
فرقا بينه وبين جمع  
هود) قال الدونشري  
\* (قائدة) \* قال بعضهم  
هود الغناء يجمع على  
اهود وهود والخشب  
يجمع على عيدان والعيد  
يجمع على اعياد (ه)  
أقول في المصباح وعود  
الهو وعود الخشب  
جمعه أعود وعيدان  
والاصل عودان لكن  
قلبت الواو بالهمزة  
السكونية قبلها وصود  
الطيب معروف والعيد  
للموسم جمعه أعياد على  
لفظ الواحد فربما عو  
وتين أعود والخشب (ه)  
والقائدة السبي قالها  
بعضهم تحتاج لنقل من  
أفقه اللغة (قوله وشه)  
ما عود من الوشي (قوله)  
وخجته الخ) قال  
الدونشري هذا بحسب  
الظاهر لا بدل للاول  
ويمكن ان يقال ان معنى  
كلامه ان الياء اذا كانت  
لاما فلا كسرها ثباتها  
ويقل حذفها فالحاقه  
بالاكثر أولى من الحاقه

كي بالتشديد (كي ثلاثيات) أولاها أصلية وثانيتها ما، التصغير وثالثتها المزبد للتضعيف  
(كما تقول في تصغير حي) ثلاثيات أولاها أولها أصليتان ووسطاها ما، التصغير  
(وتقول في تصغير ما بالمرموى) بالتشديد بقلب الالف الثانية المزبد لما وقعها بعد ما، التصغير  
وإدغامها فيها ولم تمز زوال علة الإدغام ضرورة بقلب الالف الأولى والكونها بعد التضعيف صارت  
بمجهولة الأصل (كما تقول في تصغير الماء المنور وبمويه) بقلب الالف واو إذا إلى أصلها (الان هذا)  
الماء المنور وب (لامه هاء غر داليها) وأصله موه بدل جمع على امواه فقلت الواو الفاعلى القياس  
وأبدلت الهاء همز على غير القياس

❖ (فصل) ❖ في تصغير الترخيم حقيقة أن تجعل المزبد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعل إن كان  
ثلاثي الأصول أو فعيل إن كان رباعي الأصول سمي بذلك لاقبائه من الحذف المفضى إلى الضعف يقال  
صوت رخيم إذا لم يكن قويا وطر بقة (أن تعمد) أنت (الى) الاسم (ذى الزيادة الصالحة للقاء) في تصغير  
غير الترخيم لعدم اختلاطها بالزنة (قد حذفوا ثم توقع التصغير على أصوله ومن ثم) أى من أجل أنه مختص  
بالمزبد (لا يأتى) تصغير الترخيم (في نحو جعفر) من رباعي الأصول (وسفر جل) من الجماسى  
الأصول (لجرحهما) من الزوائد (ولا) يأتى أيضا (في نحو مشرج) ومجر مجمل لا متنازع به أن زيادة  
فيهما في تصغير غير الترخيم (لا اختلاط بالزنة) فلا يكون تصغيرهما محذوفاً واندهما لأن حذف  
زوائدهما واجب في تصغير غير الترخيم ومقتضى إطلاقه أنه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفرع  
وعلب فاعمالا لا تصغر فاعمة ومالك وأسداء على فعيل ولا يعل ذلك فيهن صرعات (ولم يكن له إلا)  
صيتان (فقط) وهما فعيل كحيدى (تصغير) أجدو خلدو محو ووجدون وجدان (ووجدوا) لم يلق  
لللباس ثمة بالقرائن وزوائدها لا يخل (فأقوى) في تصغير غير الترخيم بدليل محقق قولك أجدو محو  
وحيدو وحيدون وجدان وحيدى (وفعيل كقرطس) تصغير قرطاس وأما قرطس فليست تصغير  
قرطاس فهو محذوف فيه مع زائد ما سبه فليس تصغير تخيم (لا فعيل لأنه فوز ياء) وهى الياء  
وقد يحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزند نحو بر به وسيم مصغرى إبراهيم واسمعيلى فان الميم واللام  
بلفظ الزائدون كالأصليين بلا خلاف ولما اختلوا في الهمزة فقال سيمو به زائدة بدليل سقوطها  
ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصلهما وإن همزهما كهمزة أصيل وانبنى على الخلاف في الهمزة  
اختلاف في كيفية تصغيرهما الغير تخيم فيقول سيمو به بر بهم وسيمعيل ويقول المبرد أغيره وأسيمع  
وانما حذف الميم واللام كالحذف الخامس والأول هو المسموع حكى أبو زيد بر بهم وسيمو به يقول  
يحذف الهمزة لأنها زائدة والمبرد يقول يحذف الأخير خمسة الأخيرة لأنه يشبه الزند قاله في الحوائى وإلى  
ذلك أشار الناظم بقوله ❖ ومن يترخيم تصغرا كثنى ❖ بالأصل ❖

❖ (فصل) ❖ ويلاحظ ما التانث تصغير ما ليس من مؤنث عارضها (لغظا) ثلاثى في الأصل وفي الحال  
الرائدة ثلاثا يجتمع فرعينان التصغير والتقدير (نحو دار) مما عينه واو (وسن) من المضاعف (وعين)  
عما عينها (وأذن) عما فاء الهمزة يقال في تصغير هادو برؤسنية وعينية وأذنته وهذا المحم مستمر  
بعد التسمية من ذلك عمرو بن أذينة وعينية بن حصن (أو) ثلاثى في الأصل دون الحال نحو (يد) وبديته  
(وكذا) إن عرفت ثلاثيته بسبب التصغير كسما (بالمد) مطلقا سواء صغره تصغير الترخيم أم لا  
فتقول في تصغير مسمية والأصل سمي ثلاثيات أولاها ما، التصغير وثانيتها بدل المد وثالثتها بدل لام  
الكلمة فحذف إحدى اليامين على القياس المقرر في هذا الباب حتى الاسم ثلاثيا فاعراضت ثلاثيته  
بسبب التصغير لمحملة التاء كما تلحق مع الثلاثى المبرد ولو سميت بسما مذكر الغلت في تصغيره سمي

❖ (فصل) ❖

(قوله فلا يكون الخ) مرادة  
أنه لا تحذف زوائدهما  
لأجل تصغير الترخيم وإن  
كانت تحذف لأجل  
(قوله فقط ما كيد) لأنه  
يعلم من الاستثناء قبله  
(قوله ولم يلق لللباس الخ)  
فيه نظرا لهذا  
أجل لا لباس كما (قوله)  
وقرطوس) هى الداهية  
(قوله واذا حذف الخ)  
هذا على قول المبردين  
الظاهر أنه يقول بإصالة  
الميم واللام وانما حذفنا  
تسديها بالخامس وإن لم  
يكونا خامسين كما هو ظاهر

❖ (فصل) ❖

❖ (قوله لثلاثا يجتمع)  
فرعينان (قالا الدونشري)  
قد يقال عليه الفرعينان  
يجتمعان فيما لا ينصرف  
وفي نحو ضو بر بهمض  
ضارب فتامله (قوله)  
فحذفنا إحدى اليامين)  
وفي نسخة من نسخ  
المرادى إحدى اليات  
بالجمع وكل صحيح كما  
هو ظاهر والأول أولى

(قوله والى ذلك أشار الناطم بقوله واختم بتا التاء شاخ) لا يتم البيت بقوله كمن لكان حسنا فانه يصير ثولثة لقول المصنف بخلاف  
 نحو شجر الخ (قوله والى ذلك الخ) لوقده على قول المصنف تحوز بنسب الخ لكان أولى كاهو ظاهر (قوله وجمع الآخر من ذلك  
 عشر من لفظا) اقتصر المصنف فى الحواش على عشرة ذكرها وقال جعت فى بيت فودوقوس وجرى وجرى عاقرس \*  
 باب كذا انصف عرس ضحى عرب وضطط عرس بضم العين اه وفى بعض شروح الشافعية والعرب بالكسر ام آله رجل والعرب  
 بالنض وليمه العرس يذكرون وثنا وانعام تلحق التاميه لان العرس فى الاصل ممدومس به والنظر فى عرس الى المصدر الذى هو  
 الاعراس وهو مذكر اه واعترض ٢٢٤ بان عربا اذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الاعراس وان كان

تصغير عرس بالنض فلا يكون شاذا لما ذكر من انه يذكرون وثنا وقال المصنف فى حواشى ألفه ابن معطى فى الصحاح ان فى القوس التذكير والتانيث وانها جاء بها قويس وقويسة فعلى هذا لا شذوذ قوله كشجر الخ قال الدونشورى فيه فطر اذ تقدم ان الحاق التاء لشجر وخمس ما ليس اه وأقول هذا مسمى على ان الاشارة فى قول الشارح كذا لراحة الى ما ليس مع مولا داعى لذلك بل هناك داع لمخاطبته وانما الاشارة لاشى الذى لا تلحقه التامه لئلا يسوءه كان الحاقا ملسا ولا قائل فعدم الحاقا ليس شاذا فليس ذلك كعرب وعربود وعرب ونعل الخ فليتأمل قوله وعرس بكسر العين

بغير تاء التذكير مسما (وجراءه وحلى) حال كونهما (مصغر من تصغير الترخيم) فقول فى تصغيرهما تصغير الترخيم جمة وحيلة للتاء عوضا عن ألف التانيث وتقول فى تصغيرهما غير تصغير الترخيم جبراء وحلى ولا تبنى التاء اذ لا يجمع بين علامتى تانيث والى ذلك أشار الناطم بقوله \* واختم بتاء التانيث ما صغرت من \* مؤنث عار لثاى \* (بخلاف نحو شجر وجرى) من أسماء الاحناس (فلا تلحقهما التامه من أثنهما) فلا يقال فى تصغيرهما مشجيرة وبقرة (لثلاثا ملسا المفرد) المصغر فاما من ذكرهما فلا شكال (وبخلاف نحو خمس وست) من أسماء العدد المؤنث فلا يقال فى تصغيرهما خمسة وسدية (لثلاثا ملسا بالعدد المذكور) المصغر (وبخلاف نحو زنب وسعد) فلا يقال فى تصغيرهما زنب وسبعيد (لجاء زهما الثلاثة) فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما ما فى ذلك من الاستثقال والى ذلك أشار الناطم بقوله \* ما لم يكن بالتانى ذاليس \* (وشذ ترك التاء فى تصغير حرب) بفتح الحاء المهملة وتسكون الراء المهملة والواو وحدة (وعرب) بفتح العين والراء المهملة (ودرع) بكسر الدال (ونعل) بفتح النون ونحوهن كذودوقوس وعرس وناب (مع ثلاثين) وانثهن (وعدم اليس) وجمع المتأخرون من ذلك عشر بن لفظا وهى اسم الجنس كشجر واسم الجمع كتنم وامم العدد كخمس وناب لثلاثة المسنوعة بوقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وفودوقوسى وطست وطس وسؤروقدرو نصف بفتح تين وحرف وضرب ونعل وسمعى بضمها التانيث والى ذلك أشار الناطم بقوله \* وشذ تركون لیس \* (وشذ (اجتلابها) أى التانيث فى تصغير راءها أمام وقد امدح زبانهن على الثلاثة) نقلا واوربقة بضم الواو وقع الراء بعدها تحت ثمانية مكسورة مشددة فهز مفتوحة قالوا الاولى ما التصغير والتامه المدة من المدة التى قبل الهززة وأيمه بضم الهززة وفتح الميم وبيا مشددة مكسورة بفتح المقوقه قالوا الاولى ما التصغير والتامه بضم المقوقه الباء وقد تبعه بضم القاف وفتح الدال وبيا سنا كنه دال مكسورة بعدها ما ممتناة تحت ثمانية بضم المقوقه الباء الاولى ما التصغير والتامه بفتح الميم بفتح المقوقه الباء الثانية بفتح الميم بفتح المقوقه الباء الثالثة بفتح الميم بفتح المقوقه الباء فاولم ينظروا والتأخيرا لظن انهم ذكره اذ لا يعلم تأنيثها باخبار عنعنا لانهم لازمة للظرفية ولا يوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتحقيقة والى ذلك أشار الناطم بقوله \* ونذر لحاق تأنيثا ثلثيا كثر \* (فصل) \* التصغير من جهة التصاري فى الاسم فيصغر المتكبر كالماء (ولا يصغر من غير المتكبر الا أربعة) أحدها (أفعل) بفتح العين (فى التعجب) الثانى (المركب المزجى) علما كان أو عددا فالعلم وعرس بضمهما قد عرفت معناهما أو قوله وفودا والاول من الثلاث الى انشع وقوله وضحى هو صدر (كعبلك

النار قال ابن خنيس المنصور وأهل الكوفة يصغرونها بغير تاء لثلاثا ملسا بضمه بضمه صغرا اه وظاهر ان أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحذر وقوله وطست هو الاء المعروف والطس لغة فيقال فى الصحاح الطست الطس بفتح طى وقوله وسؤرو هو بقية الماء المشروب وبوضعه فى بعض النسخ شول بالسين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله ونصف قال فى الصحاح النصف بالتحريك المرأة بين الحديث والمنسقة وقوله وحرف فى الناقاة المهزولة الصلبة وقوله ضرب هو المصل الايض وقوله ونعل هى معروفة (قوله وسمعى فى بعضها التانيث) من ذلك قدروقدرة \* (فصل) \* (قوله أفعل) قال الدونشورى ظاهرا ان أفعل يصغر من غير شذوذ ونظر فى ذلك اه وهو غيب فقد تقدم فى كلام الشارح فى الكلام على شوطه شذما أحسنه فعند البصر بين (قوله أو عددا) على حذف

مضاف إلى اسم عدد (قوله فقال التحليل الخ) قال اللغوي في هذا تعليل لتصغير أول في الحقيقة التصغير للقول لا للفعل وإن كان التصغير في الفعل ظاهر أكانها ظاهراً وقوله بالمخ لوقال لبدء الملاحقة كان أحسن اللهم ٢٢٥ إلا أن يكون مصدر اسماعياً وقوله

أما بضم أوله على التصغير

أه وضبط لفظ ملح في

نسخته صححة بخط

الشارح بـ كسر الميم وفتح

اللام وهو على هذا جمع

لامصدر وقد ذكر في

القاموس أنه يجمع عليه

وعلى ملحة وغير ذلك

فانظر ولم يذكر ما عكس

الميم وسكون اللام في

مصادر ملح قال أول المادة

الملح بالكسر المعروف

وقد ذكر الرضاع إلى

آخره بأقل وهو اسم جـ دس

للالحة ويمكن أن يكون

هو الواقع في كلام التحليل

(قوله منه) حال من جنس

قدمه لأن صفة النكرة

إذا تقدمت عليها أعربا

حالا وكذا يقال فيما بعده

(قوله وذان وتان) فيه

نظر اذ هما عـ ر بان

والكلام في المبني غير

التمكن وقد يجب أن

ذلك رمز به من زعم

بناهما وكذا يقال فيما

بعد (قوله في جمعهما) في

قوله جمعهما مساحبة

ظاهرة (قوله وجمع الذي

الخ) فيه مساحبة أذا الذين

ومبعده اسم جمع لاجتماع

(قوله زيادة ألف في

الآخر عوضاً من ضم

الأول) فيه نظر لأن

(كـ بـ عـ لـ و سـ يـ مـ يـ و يـ هـ) على الفتح في بـ عـ لـ و سـ يـ مـ يـ و يـ هـ (وأما عن  
أخرهما) أعراب ما لا ينصرف (فلا إشكال) في تصغيرهما إلا ما حثت من أناس المتكهن (و) العدد  
ثم خمسة عشر فاعل في التعجب والمر كبـ المـ رـ جـ (تصغيرهما تصغير المتكهن) في ضم أولهما وفتح  
ثانيهما واجد الألباء التصغير ثلثة (تخوماً أحسنه وبيدك وسيمويه) وخمسة عشر أما فعل في  
التعجب فقال التحليل في قولهما أي ما عجزنا عن أن نعلمه الذي ينصف بالملح كانهما لا يزالان يمدح  
وأما المر كبـ المـ رـ جـ فلان الجزء الثاني بمنزلة ناه التأنث والتثنية من حيث أنه نازل منه منزلة ذيله  
وتتميز ولهما بهاتين المنزلة خالف صغرو المصدر (و) الثالث (اسم الأشار) وضع ذلك منه في جنس  
كانت وهي (ذا) في التذكير (وتان) في التأنث (وذان) في التثنية المذكور (وتان) في تثنية المؤنث (وأولاه)  
في جمعهما (و) الرابع (الاسم الموصول) ومع ذلك منه أيضاً في جنس كله استوهى الذي ألفرد المذكور  
(والتى) ألفرد المؤنث (وتثنيتهما) الأذان والذان (وجمع الذي) الذين والأول (و) هذه الكلمات  
العشرين غير المتكهن (ووافق تصغير المتكهن في ثلاثة أمور) أحدها (اجتلاب الباء الساكنة)  
الثاني (التزام كون ما قبلها) أي الباء (مفتوحاً) الثالث (لزم تكميل ما تفتح منها من) الأحرار  
(الثلاثون) بخلافه أي تصغير المتكهن (في) أمور (ثلاثة أيضاً) أحدها (بقاء أولها على حركة  
الاصلية) التي كانت قبل التصغير من وقع أو نعم تنبأ على الفرق بين تصغير المتكهن وغيره (و)  
الثاني (زيادة ألف في الآخر) أن أمكن (عوضاً من ضم) الحرف (الأول) وذلك في غير الخ مـ ر زيادة  
تثنية (و) زيادة (و جمع) الثالث (أن الباء) التي للتصغير (قد تفتح ثانية) وذلك في ذوات القول في  
تصغيرهما (ذواتها) فينبغي الحرف الأول على فتحه ونائباً الباء التصغير ساكنة مدغمة في الباء المتقلبة  
عن ألف خلواتاً وتزيد ألفاً في الآخر عوضاً من ضم الحرف الأول (والأصل ذيباً وتيباً) ثلاث باآت  
أولاهما عن الكلمة وثانيها الباء التصغير وثالثها الم الكلمة فاستدلوا بذلك مع زيادة آلاف آخره فحذف  
الباء الأولى (لأن) الباء التصغير هي ما لم يفتح فلا يحدف ولا تحذف الثالثة لأن ذلك يقتضي وقوعه  
التصغير آخر إذا كانت الألف في زنته كوهي الضمة ووقوعه الباء التصغير مطر فاجتمع لهما أن بقيت  
ساكنة لم يمكن بقاء الألف بل كانت قلباً بانوف ذلك وقوعه فيما قرئناه وإزالة الألف الجمولة عوضاً  
ووقوعه الباء التصغير مطر فأنحر كتبها الباء التصغير كالف التكرير فلا تحرك فتعبدت الأولى للحدف  
وهذا التماس يتقيد على قول البصريين أن ذات لافي الوضع أن ألفه عن ما بعده من ما يحذفه أو ما على قول  
الكوفيين أن الألف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا (و) تقول في تصغير ذان وتان (ذيان  
وتيان) ببقاء أولهما على فتحه وإدغام الباء التصغير فيما بعده وأول وثالث ألف بعد التثنية لظول زيادة  
علامة التثنية (وتقول) في تصغير أولاه (أوليا) ببقاء أوله على ضمه في حال التكرير (ما قصر في  
لغة من قصر) وهم التميميون (و) بالمدغمة (لثمن من مد) وهم الحجازيون أما على لغة القصر فلا إشكال  
وأما على لغة المد فغال الفارسي المحقق الباء التصغير ثلثة نحو قلنا الألف بعدها ما يوزن ألف الألف قبل  
الآخر وتزيد على آخره أليس لنا تصغير نحاسي الأول قبل آخره مدة وقال المبرنوا نحننا ألف التصغير  
في آخر أوله على الناعدة في المدود ذات التثنية لغة المدغمة والقصر ويانه من وجهين أحدهما أن  
باء التصغير تقع ثلثة قبل الألف فتعبدت الألف وبعدها ما ثم تدغم فيها بقاء التصغير وتكسر كما في غزير  
فقلب الحمر ناء كما في عطاء فيجتمع ثلاث باآت فحذف الأخيرة ثم تدخل ألف التصغير والوجه

الألف في الباء بالمدغلة الآخر ولا تزدق جميع ما ذكر كائناً بكون الألف عوضاً من ضم الأول أو ضمة غير تصغير أو لا أو ما هو فأنه  
مضموم وكيف التعويض وقـ قال ألفه عوض عن الضمة التي كان ينبغي أن تكون في محل التصغير ولم تكن بل أقيمت الضمة  
الاصلية (قوله فيما قرئناه) هو التثنية (قوله وقلنا الألف الخ) لوقال ببعدها أو تدغمت بقاء التصغير فيها لمكان أحسن (قوله ماء) أي

تصغيره فانه فهو على حذف مضاف (قوله فاذا حات الالف الخ) فيه نادر ظاهر أما اولان الالف التي تراد بالتصغير انما تكون في  
المصغر لافي الكبير خلافا لساو ٣٢٦ صرح عبارة وآثانها فلا ينفك عن حذف الالف اذا وقع التصغير على ما سبق بلفظه بهذا الياه

الثاني ان اوله فعال فاذا جاءت الالف آخر اصاروا على فعلها كصارى فيجب حذفها لانهما حاسة  
وأما اذا وقعت فانها تصير رابعهما ما كل خمسة واربعةين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور والمذكور أدخلوا  
الالف بعد اليامين وقال الزاج همزة ولا مستقبلية عن ألف للفاذا قلبت ألف المد لما طوقوها بعد ياء  
التصغير رجعت الهمزة الى أصلها ثم تأتي ألف التصغير فتقلب همزة وتوقعها بعد ألف (وتقول في  
تصغير الذي والى (الذي والى) بابقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف  
واغناء ياء التصغير وفتح ياء الكبير لاجل الالف (و) تقول في تصغير الذان واللتان (الذيان واللتيان)  
فتح أولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يثبت تألف بعد النون لاطول بعلمة التشديد قال الموضح في  
الحواشي هذا الذي أراه من القول وهم يقولون ان التشديد ترد على المفرد المصغر ثم اختلف سيبويه  
والأخفش فسبويه به بحذف الالف حذفاً اعتبارياً لما جردت في السكامة لطولها بعلمة التشديد فلا  
يقدرها اليقوت والأخفش بحذفها للاتقاء الساكنين فيقدرها وأصل الخلاف بينهما اذا تبي المفرد المصغر  
فهل يقدران ألف التصغير اجتمعت مع ألف التشديد ثم حذفتهما كتن ولم يلقب بغير قايين تشديد  
المتكسر وغيره أو يعتقد انها حذف قبل مجيء ألف التشديد لهدر التخفيف الاول للأخفش والثاني  
لسبويه ويظهر أثر الخلاف في جمع المذكور فسبويه يضم ما قبل الواو ويسم ما قبل الياء أو الأخفش  
يفتحهما كما في الاعلون (و) تقول في تصغير الذين (الذون) رفعاً والذين جراً ونصباً يضم ما قبل الواو  
وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفاً كما تقدم في التشديد فكأنها  
لا وجود لها للأخفش ففتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للسكنتين والذال على القولين  
مفتوحة وفي شرح الشافية الجاردي وأما الذون فظاهر اذا وافي الذين قبل الياء ما وقبل النون  
أنفا فصار الذان ثم أدخلوا الفتحة ضموا الالف والالتباس بالتشديد اه (وأذا أردت تصغير  
اللاقي) فجمع المؤنث (صغرت التي) للمفرد (قلت التي) كما تقدم (ثم جعلت بالالف والياء غلقت  
اللتيان واستغنوا بذلك) الجمع المصغر فده (عن تصغير اللاقي واللاقي على الاصح) عن سيبويه فانه  
قال في اللاقي واللاقي لا يحقر ان استغنوا بجمع التي المحقر بيا لالف وائه كما في دراهم ودرهمات بل  
المؤنث أولى على ما يغفل هذا الجمع والأخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا لهما صاروا حين حقرا  
بمنزلة ضارب اذا جرى عليهم حكمه ويحذف الياء التي هي لهما من لان ألف التصغير تزداد فيبقى  
الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هي المحذوفة لاساطرف والمسا في بصغرهما  
ولكن يحذف الالف لانهما زائدة والياء أصلية فتصغير اللاقي اللاقي واللاقي اللتاوه هذا بليس  
بتصغير الواحد (ولا يصغري) من أسماء الاشارة (اتفاقاً عند الجمع (للإلباس) بتصغيرها وبشكل  
عليه تصغيرهم عروعر اعل عير مع الإلباس (ولا) يصغري (في الاشارة) للاستغناء عن  
تصغيرهما (بتصغير تاختالا لابن مالك) في قوله في النظم منها ما في قول المردى وظل ثوبهم أن في  
صغر كاصغر ما قد نصوص على انهم لم يصغروا من ألقاظ المؤنث الانا حة وهو المفهوم من التسهيل  
فانه قال ولا يصغر من غير المتكسر الاذوال الذي وفروعه مما لا في ذكره ولا يذكر من ألقاظ المؤنث  
غير تاحاة اه (والى جواز تصغير الاشارة الوصول أشار في النظم بقوله  
\* وصغروا شلوا الذي الى \* وذامع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما بوضفان ووضفهما  
والتصغير ووضف في المعنى ولهذا منعوا العمل اسم القاعل مصغرا كما منعوا العمل موصوفاً له أبو الحسن

بهمزة بعد الياء المشددة  
فلا يلبس بتصغير على  
لفظة القصر اذ لا همز  
فليتامل وقد يقال اللبس  
حاصل خطأ لاسيما اذا  
لم يشكل بالهمزة (قوله  
وقال الزاج الخ) قال ابن  
انارو وكلا القولين أى  
قول سيبويه وقول  
الزاج يخالفان للقياس  
أما الاول فلما فيه من  
زيادة الالف حشوا واما  
الثاني فلما فيه من دعوى  
انقلاب الهمزة عن الالف  
وكثرة التصغير وفي كلام  
بعضهم التصريح بان  
الالف عوض وقد يقال  
انها ليست عوضاً عن ضم  
الاول لوجود ضمها وانما  
خالف القياس لان  
اخواته أعني ذواتا زينت  
الالف في آخرهما لا قبله  
(قوله للالتباس الخ)  
فيه نظر لان النون مفتوحة  
في الجمع ومكسورة في  
التثنية الهم الآن يقال  
قد يغفل عن حركة النون  
(قوله ثم جمعت الخ)  
وحذفت الالف التي في  
المفرد لاتقاء الساكنين  
(قوله كما في دراهم الخ)  
دراهم تألف بعد الزاء  
جميعاً أي فلا توقع التصغير  
على لفظه كالألف على

لفظ اللاقي واللاقي بل اذا أردنا تصغيره صغرن ما قدره الذي هو درهم وجميع ما بالالف والتاء كما اذا أردنا تصغير اللاقي  
واللاقي فاننا صغرن ما قدره الذي هو التي ونجمه الالف والتاء في بعض النسخ كما في درهمها لا دراهمها في التنظير فليتامل  
(قوله مع الإلباس) هذا مشكل لان ذلك من باب الاجمال لان باب اللبس وقد يفرق بينهما في نادر ظاهري في أنه تصغير ذال لا في فلا يلبس



باب النسب \* (قوله النسبة) قال ابن ابي اناز النسبة بضم النون وكسر هاء جعي الاضافة وهي اضافة معكونة كالاضافة الفارسية فانهم يسمون المضاف اليه الآتري انب اذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف الى زيد واذا قلت يميمي فميم هو المنسوب اليه والياء المشددة قائمه مقام الرجل المنسوب (قوله وفائدتها فائدة الصفة) أي فيما ماتي من رفعه المضمر والظاهر وفي أنه يحتمل على من قام به كما تحتمل الصفة على الموصوف هل هو هو فبقا لزيد مصري كإيقال زيد صابر بوقى أنه يخصص ٣٢٧ ويوضح (قوله لتدل الخ) هذا التعليل لا يشتل المعنى

الاعلى بعد فليتأمل  
وعلى ابن اناز تشديدها  
بقوله لا تجرى بوجه  
الاعراب كقولك بصري  
وبصريا وبصري ولو  
كانت مجردة لاستثقلت  
عليها الضمة والكسرة  
(قوله قال في الصحاح  
الواحد ينجى الخ) قال في  
الصحاح والنجى من الابل  
معرب أيضا وبعضهم  
يقول هو عربى وينشد  
لبن البخت في قصاص  
الخنزير الواحد ينجى والانى

ابن الباذر وحكى ابن العجاج تصغير أو على أو به بوقى المتادى للنجى فهو يازيد فانه يصغر فيقال يازيد  
(هذا باب النسب) \*

وسماه يسيوبه باب الاضاف وان المجاميع بالنسبة والقرض منها ان يجعل المنسوب من آل المنسوب اليه أو من أهل تلك البلدة أو الضيقة وفائدتها فائدة الصفة وإنما افترت الى علامة لانها معني حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حرف اللين تحقها واكثرها وانما تحققت علامتها بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروص فوضع زائدتها هو الآخر وانما تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديرها والواو لئلا تعلقها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى المجرى دعواو يحدث بالنسب ثلاث تعبيرات أولها لفظى وهو ثلاثة أشياء المحاق به مشددة آخر المنسوب اليه كمر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وانما معنوى وهو صبر ورثة اسماء المالكين له وانما ثانيا حكيمى وهو معاملة معاملة الصفة المستترة في رفعه المضمر والظاهر باطراد اعلم انك (اذا أردت النسب الى شئ) من بلدة أو قبيلة أو غيرها (فلا بد لك من عين في آخره أحدهما ان تزيده عليه ما مشددة تصير تلك الياء حرف اعرابه فتدو له لسان كل الاعراب رفعها ونصبها جر الصبر ورتبها بمنزلة الآخر (و) العمل (الثاني أن تكسره) أي الآخر ما نسبة الياء كما في ماى المتكلم والمخاطبة (فتقول في النسب الى دمشق) فتعجب اسم (دمشق) والى ذلك أشار الناظم بقوله

يا دكيا الكرمى زائدوا النسب \* وكل ما تليه كسر وجبت

(ويحذف لهذه الياء) الزائدة بالنسب (أمور) رقى الآخر وأمره متصلة بالآخر (أما الامور) (التي لا آخر) فتبأخذها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعد اسواء كانت ازا ثنتين أو كانت احداهما زائدة والآخرى أصلية فالاول وهو ما آخره ما أن زائدتان سواء كانتا بالنسب أم لا (تخو كسى) عما آخره ما أن ليست بالنسب (وشافعى) عما آخره ما أن النسب (فتقول في النسب اليها كرسى وشافعى) فتحذف الياء المشددة منها وتجعل مكانها ياء النسب (فتحذف لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير) فيقدر أنهم علم الياء المهذبة بالنسب (فيعيد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير) الضائعة وذلك انه اذا كان يخافى جمع لفظى بياهمو حدث فقامت جمعة فقامت انة وقانية (علما لرجل) فانه يكون (غير منصرف) استصحب بالمكان عليه من الجمعية قيل العلامة قال في الصحاح الواحد ينجى والجمع يخافى غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع اه بتكر جمع (فانما نسب اليه انصرف) لزوال صيغة فتمتنى المجموع لان الياء التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلقتهما بآخرى غيرها وهي اجنبية لم تن الكسرة فليجوز فيه قبل النسب مفاعيل وبعد مفاعى وقيد بقوله علما لرجل تبعد بقوله فاذانست اليه لان جمع التكسرة اذ لم يكن علما لاجار ما جرى العمل بالنسب اليه على لفظه بل بردالى مفردة ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما معطل لا مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازا عما اذا كان لامرأان فانه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوى لا لصيغة فتمتنى المجموع (والثاني) وهو ما احدى ياءه زائدة والآخرى أصلية (فخو مرمى) بالتشديد باسم مفعول من (رمى) (أصله مرمى) كخضوب

بختية وجميعه يخافى غير  
مصرف لانه بزنة جمع  
الجمع ولك أن تخفف الياء  
فتقول البغافى والاثاني  
والهاري فاسما جدى  
ومداينى قصر وفان لان  
الياء فيها غير ثابتة في  
الواحد كما تصرف المهالبة  
والمسبعة اذا أدخلت  
عليها ياء النسب اه  
كلام الصحاح بخروفة  
(قوله بتكر جمع) قد  
يقال للموجود في عبارات  
القوم بزنة جمع الجمع تامل  
(قوله فوزنه قبل النسب  
الخ) قال الدونورى فيه

نظروجه ان اليامين آخره اذتان كما يصرجه كلامه قبله أصل بناء الكلمة بفتح فالياء هو المضاف اليه والياء فوزنه جمعا  
وصلما متع ولا منه فعلى لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فعلى أيضا هذا هو الوزن التصريفى ولكنهم ذكروا في باب عوانج الصرف فى  
مبحث صيغة فتمتنى المجموع كلاما ينفى مراجعته ثم ظهر ان قوله فوزنه قبل النسب مفاعيل كناية عن وجود صيغة تنبى المجموع لانهم  
اعتبروا به ان ال وزن العربى لا لا يصير فى وقوله ويعد مفاعى كناية عن عدم وجودها فليتأمل ذلك حتى التامل هذا هو الحق أن كلام

الشارح منظوره (قوله كافي غير) ٢٢٨ أي فانه عند النسب يشع ثابته كاسيا في قريبا (قوله وقول المتكلمين في ذات الخ) قال

الدنوشري وينبغي أن يكون قوله خلوتي في النسب إلى الخلو مختا أيها وقد قلت في ذلك وادخال تاء الخلو في من الخطا قيا على البصري قالوا تحذف (قوله تحذف التامعها) أي تحذف التامع خليفة أيضا لما شاع في قول والدليل على أنها اصطلاح الخ بهذا ينسفع ما أحب الفساري في شرح إيساغوجي أنه لا يلزم انفسايب التي إلى نفسه على تقدير أن التسمية لقوية لأن الذات ملاحق أحدهما حقيقة التي والثاني ماصدقها فالذات المصوبة بمعنى الحقيقة والنسب إلى الباعني الماصدق كما يكون نسبة جزأى الحقيقة إلى ماصدقها (قوله وإنما المعروف فيها ذات بعني صاحب) أي وإشارية وموضوعة (قوله تشبها بالف مملهى) فيه نظر فان قوله يجوز فيها القلب شامل لالف نحو مملهى فكيف يأتي التشبيه (قوله لأن تشبها بالف التامع) هكذا في بعض النسخ والصواب بقاء التامع (قوله خبر الأبرج) فيه نظر وإنما هو معطوف على الحذف كما

اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالكون (ثم قلت الواو ما الضمة كسرة) التسلل الياء من قايها واوا (وأدغمت الياء) المتقلبة عن الواو لزيادة (في الياء) الأصاغة لاجتماع التامع (فأذا نسبت إليه) حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب (قلت مرى) هذا هو الاقص (وبعض العرب تحذف) الياء (الاولى) لزيادة الواو يتي الثانية لاصالتها وقيلها (لأنها) تحركها وانفتاح ما قبلها (ثم قلبت الألف واوا) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركات ولم يلب الألف ياء التامع كسرة (والياء آت) (فتقول مر موى) وأطلق في النظم قوله ومثله لما حواها حذف وهو مذكور به بعد ثلاثة أسرف خصا عدا (وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط) قرار امن الاجفاف وتعين الحذف لكونها (وليت الثانية ألفا) تحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) قلت (الألف واوا) كراهة اجتماع الياء (تقول في أمية أموى) وجاءه أي ياء ياء مرى ياء آت اذ ليس قبلها كسرة (وان وقعت) الياء المشددة (بعدها) واحد (الحذف) واحد فمما قبل (فتح) الياء (الاولى) كافي غير (وتردها إلى الواو) كان أصلها الواو (والا يثبت على صورتها) (وليت) الياء (الثانية واوا) أشلا تجتمع الياء (تقول في طي وحى ما ووى وحوى) لأنها من طويت وحييت الامر (الثاني) عما يحذف لياء النسب (تاء التامع) تقول في مكعبة (يحذف التامع بقاءه ما وقع في ثبات تاء التامع في نسبة المذكر واجتماع تائتين في نسبة مؤنث إلى مؤنث فحوار أم مكتبة وابقاع تاء التامع خشوا (وقول المتكلمين) في علم الأصول الدينية (في) النسبة إلى (ذات ذاتي) بقول العامة (في) النسبة إلى (الحقيقة خلية) بآيات تاء التامع فيهما (لحن) أي خطأ لمجرد وجه من القاعدة يقال لخطي لأحنا لا به يعدل بالكلام عن الصواب (وصواب ما ذوى وحلى) (يحذف التامع ما هو ذا بعني على أن ذاتي نسبة إلى ذات لغتهم وهم لا يقولون ذلك قال الكافي في شرح إيساغوجي في المنطق لا يقال ذاتي نسب إلى الذات فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية والأزمان ذاتية التي إلى نفسه وهو ممنوع لأن تقول هذه النسبة ليست بقوية حتى يلزم ذلك بل أعماهي اصطلاحية فلا رد ذلك اهـ والدليل على أنها اصطلاحية أن استعمال ذات مرادها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قال ابن المشاء وابن برهان وإنما المعروف فيها ذات بعني صاحبة حيث نسبت إليها فلا بد من حذف ما قبلها ثم دلاهما الخلف فو اذ اردت عادت العين إلى الصيغة قصيرة على تقدير ذوم قلب الألف واوا فتقول ذوى الامر (الثالث) عما يحذف لياء النسب (الألف ان كانت متجاوزة للاربعة أو) كانت (اربعه) حركات كما في كاهتاها لا يقع في ثلاثة (في) ألف التامع كجباري بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء الطائفة (و) (في) ألف الاحاق كجبري (فتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال المحمدي القرادوق قال يزيد الطويل الظاهر القصير الرجلين) فانه ملحق بسفر رجل (و) (في) الألف المتقلبة عن أصل كصطفى) فانه متقلبة عن واو الصفر وفتح قول جباري وحركي ومصطفى تحذف الألف فيمن وجوب الطويل (والثاني) وهو ما ألفه اربعة وثاني كاهتا حرك (لا يقع في) ألف التامع كجبري (فتح الجيم والميم والراء صفة يقال جبار جري أي سريع من الجمر وهو ضرب من السير تقول في النسب إليها جري يحذف الألف وجوب لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالألف فيها في حكم الخامسة (وأما الساكن تأتي كاهتا يجوز فيها القلب) واوا تشبها بالفاء مملهى (والحذف) تشبها بياء التامع لزيادة (والارجع في التامع كجلى الحذف) لأن تشبها بالفاء التامع أقوى من تشبها بالمتقلبة فمن أصل (و) (الأرجع في التامع كجلى كاهتا) فانه ملحق بجعفر (و) (في) المنة لمعه من أصل كاهتا (من اللغو فانه متقلبة عن واو القلب) خبر الأبرج وإنما كان الأرجع فيهما القلب محافضة في الاول على حرف الاحاق ورجوعا إلى الأصل في الثاني (والقلب في نحو مملهى) مما لفظة متقلبة عن أصل (خبره) في نحو غلطي (عما لفظة تاء الاحاق

إني قوله في التامع عطف على قوله في التامع وهو عطف على معمولي عامل واحد وهو جائز والعذر له (والحذف

وقال بعضهم اذا قلنا  
الالف واوا في نحو ملهى  
وحبل وعلى جاز اليتان  
الف قبلها فتقول  
حبل لاوى وعلقاوى  
وملهاوى (قوله اسم  
الموضع حانية) هو  
بتخفيف الياء قال  
السرائق ذكر اصحابنا  
الموضع الذى يساغ فيه البحر  
يقال له حانية كحانية  
والمعروف حانة واصل  
الذى قال الحانوى جعل  
البقعة حانية لانه تعطف  
على الشراب بالطف  
والله وفى شرح الشواهد  
قال سيمويه الوجه الحانى  
لانه منسوب الى الحانة  
وهو بيت التجار وانما حاز  
ان يقال حانوى لانه بنى  
واحد على فاعلة من حنا  
يحنو واذا عطف بر دانه  
نسبة الى مقدر كما اشار  
اليه السراى فى الذى  
فى الصحاح والقاموس ان  
الحانية أى التشديد البحر  
منسوب الى الحانة فهو  
موضع بيعها (قوله فان  
قلت الخ) قد يقال ان  
الفتح لقصة لا توجد  
فى الصحيح فلا حاجة الى  
قوله فالجواب باخ و كثيرا  
ما يتخالف المعتل الصحيح  
فليتأمل (قوله بكسر تن)  
بل بثلاث كسرات كما هو  
ظاهر (قوله أمل عليها)  
فى شرح الشواهد وامل  
من املال الكتاب

(والحذف بالعكس) اللغوى فالحذف فى نحو على خير منه فى نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف  
الاصل الامر (الرابع) مما يحذف الياء النسب (ياء المنقوص المتجاوزة اربعة) خامسة اواساسه) كمحذ  
ومستعمل) تقول فى النسب اليها معتنى ومستعمل يحذف ياء المنقوص وجوباً بالطول (فأما) الياء  
(الرابعة) لتأخر فكأن لف المنقوص والاربع من نحو موسى وملهى) مما تانى ما هو فى ساء كن واللفه  
من قبله عن ياء او واو فيجوز فيها القلب والحذف (ولكن الحذف أرجح) من القلب بل قال به هم ان  
القلب عند سيبويه من شذوذ تغيرات النسب حتى قيل لم يسمع الا فى قوله  
فكيف اتينا بالشر بان لم يكن لنا \* دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه (وليس فى الثالث من ألف المقصور) المتقلبة عن ياء او واو (تقى  
وعصى) من (ياء المنقوص) الثلاثة (كم) يفتح العين المهملة من عى عليه الامر اذا التيسر ورجل  
عى القلب أى جاهل (وشع) بالثمن المعجمة والجم من شعى أى حزن (الالقبوا) فتقول فتوى  
وعصى وعوى وشجوى فاما قلبها فى فتوى او واو ان كان أصلها الياء فلا تلحقهم الكسرة الياءات وأما  
فى عصر افرجوع الى أصلها او اما فى هم وشع فلا تلامزنا هذا النسب اليها فحقنا عينا كما فى غرقا ت الياء  
ألفا لاجر كما وانما حاق قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت ألف فتى حكما وتعليل لا (وحيث قلنا الياء  
واوا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها) على قلبها ما تقرر ان قلبها واوا وسبق قلبها الفاء فان قلبت فسأوجه  
فتح العين فى نحو قاضى عندهم قال قاضى بقلب الياء واوا وتظهر من الصحيح لا تفتح عنه فالجواب انه  
نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب بقله المرادى عن بعض النحويين (ويجب قلب الكسرة فتحة) (فعل  
كل ثلاثى مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء أو مضموها م مكسور فاما مفتوح الفاء نحو (فعل  
كسر) بالتون (و) المضموه الفاعل نحو (فعل كد ولو) المكسور فاما مفتوح الفاء كد ولو (فتقول فى النسب  
اليها ترمى ودولى وابلى يفتح العين فيهن كراهة فتوى الى الياء من والكسرة تن وذهب بعض الى بقاء كسر  
العين فيما فاءه مكسورة كابل بكسر تن كسرة الانباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل فى جهة واحدة  
فلا تنقل الامر (الخامس السادس) مما يحذف الياء النسب (علامة التنوين علامة جمع تصحيح المذكر  
فتقول فى) النسب الى (زيدان وزيدون) حال كونهما (علمين مربين بالبحر وف زيدى) يحذف علامة  
التثنية وعلامة الجمع لئلا يجمع على الاسم الواحد اعرابا بحروف و لعراب بالجر كات فى ياء  
النسب وحذف التنوين تبعاً لقلبها لانها زائدان زيدان معا فيحذفان معا (فاما قبل التسمية) اليها  
(فأما) ينسب الى مفردهما (لا اليها) (ومن جرى زيدان علما بحرى سلمان) فى لزوم الالف والاعراب  
على التنوين اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزائد (وقال) وهو غير من أى قبل لا حذف من الآخر خلافاً

للموضع (الامام دارالحى بالبعان) \* أمل عليها بالباء الماوان

(قال) فى النسب (زيدانى) بابيات الالف والتنوين كما تقول علمانى والسبعان تنديسيع اسم موضع  
والمالوان الليل والنهار (ومن جرى زيدون علما بحرى عسلىنى) فى لزوم الياء والاعراب على التنوين منونة  
(قال) فى النسب (زيدى) بابيات الياء والتنوين كما تقول عسلىنى (ومن جرى) أى زيدون (بحرى  
هرون) فى لزوم الواو وجعل الاعراب على التنوين ومنع الصرف للعلمية تنوينه لعجمة (أو) اعرابا بحرى  
عربون) فى لزوم الواو والاعراب على التنوين منونة (أو) اعرابا بحرى (النون) كلما طرأ (قال) فى  
النسب على الثلاث (زيدون) بابيات الواو والتنوين كما تقول هارونى وعربونى وما طرأونى واما جمع  
تصحيح المؤنث ففيه تفصيل (فمنحدرات) بالمشقة كما كان جمع اسم مفتوح العين فى حالة التجمع (ان كان  
باقيا على جميعته) ولم ينقل الى العلمية (فالنسب الى مفرد) لتلايحه تانينان حين تنسبه فوشا له أبو

(قوله والغبار الساطع) الغبار بالرفع عطف على الذي من قوله الذي يدفوق الخ وكذا قوله بعد والغبار فالجاء ان السارد مشرك بين هذه المعاني الثلاثة والكرسف القطن (قوله وبخلاف فهو مهيم الخ) قال الدونشري تجوز فيه ان يكون تصغير مهيم واضح وأما تجوز فيه ان يكون تصغير مهوم اسم فاعل ففيه نظر لان الحاجب صرح في شرحه لشايقه وغيره ان اذنا صغرنا لفظ مهوم في صغر لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيم المحب ٣٣٠ لان مهوما اذا أريد تصغيره حذف منه إحدى الواو بن فصار بعد تصغيره مهيم وماشم

قلت الواو ياء لتوقع الياسا كقوله انصار مهيم امثل اسم الفاعل مهيم من هيم أيضا والنسبة الى مهيم المصغر مهيمى شلت يات قبل الميم آخرها عوض من الواو المحذوفة الياء انما جاءت عند النسب لاقبله فاندفع تجوز الشارح ان يكون مهيم تصغير مهوم وينظر هل تصغير مهيم كصغير مهوم أولا وانما انساب الى مهيم اسم فاعل قبل مهيمى يحذف الياء الثانية كطبي في طبيب فليتام وقال أيضا قوله تصغير مهوم الخ قد يقال اذا زينت ياء التصغير ثالثة فتجتمع الياء الواو وهما ساكنتان فتحرك الياء بالكسرة وتقلب الواو الأولى ما بعد ثالثة الأولى في الثانية ياء أيضا فيصير كاترى مهيم اه وأقول الذي قاله ابن الحاجب وشارحو كلامه ان مهوما اذا صغر حذف

حيان (فيقال غري بالاسكان في الميم لان مقدره ساكن العين قبل الجمع (وان كان علما من حكمي اعراه) جالة الجمع حذف الالف والتاء عا و تسب السبع لفظه) المفتوح حالة الجمع (ومن منع صرفه) لا تانبث والعلمية (تزل نامة تزل نامة تزل نامة) نزل (الفه تزل نامة ألف جزى) الساكن ثانی ما هي فيه متحركا (خذفهما) على التدرج خذف أول التاء كما في مكة ثم الالف كما في جزى (وقال غري بالفتح) في حكاية الأعراب ومنع الصرف وانما سكنت العين في جالة بقائه على الجمعية وقتحت في حال نقله الى العلمة لفرق بين النسب اليه وجاء النسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين (وأما نحو ضخمات) مما و جمع صفة فقال الموضوع بحثا (فني الله) وجهان (القلب) واوا (والحذف لاسهاما كالف حبل) بجماع ان كلامهما صفة ساكن ثانی ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول وضخموى وضخمى كما تقول حبلى وحبل (وليس في ألف نحو مسلمات) من المجموع القياسية (و) نحو (سرافات) من المجموع الشاذة (الاحذف) لكنونها مفعول مفعول مسلمى وسرافى يحذف الالف والتاء والسرافى قال في القاموس الذي يدفوق نحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والغبار المرتفع المبطاشى (وأما الامور المتصلة بالآخر فسة أيضا أحدها الياء) المثناة تحت (المكسورة والمدغمة فيها ياء أخرى) سواء كان ما هي فيه ياءى العين كطبيب أو ما هو بها كمين (فيقال في) النسب الى (طبيب) وهين طيبي وهين يحذف الياء الثانية) المدغم فيها وإبقاء الياء الأولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين وأربع ياءات ولم يحذفوا الأولى الثلاث لرجوع الى تحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم ان لا يلقى قلب ألفوا بزمز مائة التغيير مع اللس لو انقلب (بخلاف نحو هيبخ) بقع الهاو الياء الواو وحده وتشديد الياء المثناة تحت وانما المدغم فاعلا فاعلا للممتلى قبل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه هيبخى بانبث الياء الثانية (لانفتاح الياء) المدغم فيها (وبخلاف فهو مهيم) تصغير مهيم مفعول من هام على وجهه اذا ذهبن الشقى أو من هام اذا عطش أو تصغير مهوم اسم فاعل من هو الرجل اذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيم المحب اذا جعه هائم تقول في النسب الى ذلك كلمه هيمى بانبث الياء المكسورة والمدغمة فيها ياء أخرى (لانفصال الياء المكسورة عن الاخر الياء الساكنة) التى هي عوض من ألف مهيم أو من الواو الثانية فمن مهوم أو من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام أبى حيان وتام به الشهاب الحلى السمين (وكان القياس أن ياء الى) النسب الى (طبيى) بتشديد الياء وبالهمزة (طبيى) تحذف الياء الثانية فقط (ولكنهم بعدا تحذف قبل الياء اباقية) وهى الأولى (الفاعل غير قياس) لاسهاما كنة (فقالوا طاني) ولو قيل حذف الياء الأولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا فكان القلب على القياس \* الامر (الثاني) مما يحذف الياء النسب (يا هيبخ) بفتح أوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتهاء تصغيرها (كصيفة نحو صيفة تحذف منه ثا التانبث أولاه تحذف الياء) ثانيا فرقا بين المذكور الصحيح اللام والمؤنث (ثم تقلب الكسرة فتحة) كافي غمر (فتقول حسنى وصحنى وشذوهلمى) النسب الى (السليقة) وهى الطبيعية

منه الواو الأولى فصار مهوما ثم قلبت الواو بالواو ع الياء الساكنة قبلها ثم ادغمت قبل مهيم كلفظ اسم الفاعل من (سلمى) هم وانما اذا نسب الى المصغر ز يديه بالثلاث لا ينسب بالنسبة الى غير المصغر وخص بالياء لا بد له حذف منه إحدى العينين وعلى هذا قالوا انما جاءت عند النسب لاقبله ومنه كقول الغزى مصغره مهيم اسم فاعل هيم واظهار ان كلا الصنيين غير معنيين لانه يجوز في المصغر تعويض الياء قبل الاخر اذا حذف شئ من الاسم فتجوز الشارح تبعا لابي حيان وتلميذه السمين مبنى على ان التعويض يحصل في التصغير وان الحاجب عني على عدم حصوله فسقط كلام الدونشري (قوله المدغم فيها) بالوجه في الالف الياء الساكنة الأولى

(قوله واجتلابه فتحه الخ)

هذا أحسن من قول المتن  
ثم قلب الضمة فتحه وقد  
قال أن الضمة تقلب  
فتحاً تقلب الواو والياء  
ألفاً في نحو قال وباع  
فليأمل (قوله في مثل  
اللفظ به) مراده باللفظ  
التلفظ به أي فيمثل  
التلفظ به حال الفل  
فليأمل \* (فصل)  
(قوله لأن الالف) قال  
البنو شري بنظر ما وجه  
آتيه بالالف ههنا  
المهمزة لأنها قبلت بنوناً فيما  
نحن فيه فكان الأولى أن  
يقصر عايم بنظر في  
ذلك فظهر لي أن معنى  
كل ما مضى حواه به في باب  
منع الصرف من أن الالف  
والنون في نحو سكران  
يشبهان أني التانيث  
ووجه الشبه مذكور هناك  
فأما وجه المشابهة جاز  
إبدال المهمزة نوناً فليأمل  
أه وهو كلام غير واف  
بالمساراد أشكلا وحواس  
والجاسل أن القاعدة هنا  
قلب مهمزة التانيث واوا  
وقد قلبت فيما ذكر نونا  
ووجه الشارح ذلك بالمشابهة  
الذكر ومع أنها بحسب  
الظاهر غير واضحة  
والجواب أن المهمزة لما  
كانت متقلبة عن الالف  
والالف مشابهة للنون في  
الوجه كانت المهمزة أيضاً  
مشابهة للنون فتدبر

(سليقي وفي) النسب إلى (عميرة) كتاب وإلى سلامة الأزدي (عميري) وسليحي والقياس فيهن سابق  
وعمرى وسليحي تحذف الياء أو يبدال الكسرة فتحه كافي عميرة غير كتاب وسليمة غير ذوا لكتهم فرقوا  
بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته أي طبعه مع من غير نطق أعراب قال  
ولست بنحوي بلوك لسانه \* ولكن سليقي أقول يظهر  
(ولا يجوز حذف الياء في نحو ملو يله لأن العين معلة تحرك بلزم قلبها ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها  
وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير) مع اللبس ولولم يلقوا الزم الاستئصال قاله الجار بردي (ولا يجوز حذف  
في نحو جليله لأن العين مضعفة فليفتي بعد الحذف لأن فيمثل) لو أدغوا الزم زيادة التغيير مع  
اللبس \* الأمر (الثالث) مما يحذف الياء النسب (بما فعله) بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا تكون  
العين مضعفة (كجينة وقر بطة) بالمثالة (تحذف تاء التانيث أو لا ثم تحذف الياء) المسار (قوله  
جفي وقر نفي وشذ قولهم في) النسب إلى (ردينة) ومع (ردني) بإثبات الياء تقول في النسب إلى  
عينه وقوة تعني وقوى ولا بشرط هنا صحة العين لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفاً فلا يلزم  
الهدو والسابق (ولا يجوز ذلك) الحذف (في نحو قلية) بضم القاف (لأن العين مضعفة) وحذف الياء  
يؤدي إلى الثقل ولم يدغم أحد الثلثين في الآخر (الرابع) مما  
يحذف الياء النسب (واو فعلة) بفتح الفاء بشرط صحة عيناها وعدم تضعيفها (كشوة) أي من اليمين  
(تحذف تاء التانيث) أولاً (ثم تحذف الواو) ثانياً لا همزاً لما حذفوا تاء التانيث وهي حرف صحيح دال  
على معنى استعجوا أن يهتدوا بذلك لا في غير ما تلازمه (ثم قلب الضمة فتحه فتقول شئني)  
وأما قولهم شئني فعلى لغة من قال ازدشوة يشديد الواو قاله ابن السكيت وما ذكرناه في فعلة وفعيلة من  
وجوب حذف الياء غير ما قاله الكسرة فتحه في الأولى فلا نعلم فيه ما قالوا وأما فعلة فذهب سيبويه  
والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعاً واجتلابه فتحه مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي  
والبرذلي إلى وجوب بقائها معاً وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة تحالفاً (ولا  
يجوز ذلك) الحذف (في) نحو (قولة) بفتح القاف (لاعتلال العين) المسار في طوبه (ولا يجوز ذلك  
في نحو ملولة لأجل التضعيف) في العين وحذف الواو يؤدي إلى التماسه لأن والاندغام ممنوع لأن فعل  
يفتحين واجب الفل كطل فمثل اللفظة \* الأمر (الخامس) مما يحذف الياء النسب (بما فعل) بفتح  
بفتح أوله وكسر ثانيه (المعلل اللام) ما كاذ أو واو (نحو غني وعلى تحذف الياء الأولى ثم تقلب  
الكسرة فتحه) كما تقدم (ثم تقلب الياء الثانية ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا)  
كرهية اجتماع الياء مع الكسرة (ثم تقول غنوي وعلاوي) \* الأمر (السادس) مما يحذف الياء  
النسب (بما فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (المعلل اللام) تحذف الياء الأولى ثم تقلب الثانية  
ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا) المسار (نقول قصوي وهذا النوعان) وهما  
فعل وفعل (المعلل اللام) (مفهومان مما تقدم) في فعيلة وفعيلة (ولكنهما أنما ذكرهما استطراداً  
وهذا) الموضوع (موضعهما) كان فعيل (بفتح الفاء وفعل) بضمها (يحيى اللام) يحذف منهما  
شئ أو ذلك تحذفهم في فعيل وفعيل وعقلى وعقلى (وشذ قولهم في عيق وقر يش) وهذيل (نقح  
وقر شئ) وهذا

\* (فصل) حكم همزة المودود في النسب حكمهما في التثنية فهي إما التانيث أو أصاية أو منقلبة عن  
حرف أصل أو عين حرف الالتحاق (فإن كانت التانيث قلبت واوا كهمز أو) ليكون همزة نقل من  
الواو وقلب ياء التانيث جمع ثلاثاً أتمت الكسرة وشذ صنعاني في الذبحة إلى صنعاء اليمين وبهراني في  
النسبة إلى بهراء اسم قبيلة من قضاة فابذلوا من همزة النون لأن الالف والنون يشبهان أني التانيث



قوله لم افتتحها لم يبين وجهه ولا أنه في كلام احد هو كلام مشكل والذي في شرح الحمل لابن جني فاما شاة قوزنه فعليه ساكنة العين وكلمت بعض الشيوخ من أصحابنا باندنية السلافي العين منها هل هي ساكنة أو متحركة فتدعى انها متحركة كقوله من الدلالة على ذلك فقال انقلبا انقلبا لهما لو كانت ساكنة لوجب انباتها كما ثبتت في حوض وثوب فقلت نحن مجمعون على ان سكوت العين هو الاصل وان الحمر كزيادة ثلاثت الابدليل وانقلبا انقلبا لهما في غير ذلك دليل على ان اصلها الحمر كقوله لان الحمر دخلتها لهما ورثا التاء التانيث التي لا يكون ما قبلها الا متوحا فوقع هنا الفاصل شاة وشوهة قلما حذفق الهاء بقيت شوهة مخففة والواو التاء التانيث فاقبلت ألفا فان قيل يلزم ان اللام اخرجت وزالت الفاء ان تعود الى سكوتها قيل هذا يلزم لان الفتحة تترك بها ما عاقدس بدليل انه لم يخرج على بحر العين يدعنه في قوله بحر النسيان بالخبر اليقين لانه قد جاء منه ٣٣٣ فيما هو ساكن العين اتفاقا قوله

يدان يضوان عندكم  
قد تعناك أن تضام

وتصبرا

اه ملخصا ولم يبين وجه

حذف الهاء لعلها عابطا

بغير التحقير وبه

يعرف ما في كلام الشارع

وانه مشكل من وجهين

الاول ان يحاورة الهاء

ليس من اسباب تحريك

الواو الثاني ان التام موجودة

في شوهة باعتبارها فكيف

يقول انها عوض عن

الهاء المقضى لعدم وجودها

مع الهاء الا ان يقال ان

معناها قصد بها العوض

وقد رد الالف في حيث قال

عند قول المصنف

اصلها شوهة عبا أي

حذفت الهاء للتحقير

وقعت الواو لاجل تاء

التانيث بعدها فقلت ألفا

قوله وعلى القولين فليت

الخ فيه تأمل وصار

بعضهم واعلا غايته

نكون العين معتلة كشاة اصلها شوهة) يكون الواو كحقيقة لم تانيث الواو الهاء لم افتتحها فانقلبت ألفا وحذفت لامها وهي المما عوض منها التاء (بدليل قولهم في تكسيرا (شيء) بالهاء وقلب الواو ولا ينكسار ما قبلها والتكسيرا بالاشياء الى أصولها فاذا نسبت الى ما وردت لامها اتفاقا ثم اختلفت في عينها لبقى على فتحها العارض فتسمر ألفا وترد الى سكوتها الاصل في قسم من القلب ألفا مذهب سيبويه الى الاول ابو الحسن الانخش الى الثاني (فتقول شاهی) على مذهب سيبويه لانه لا رد الكلمة بعدد مدحوظها الى سكوتها الاصل بل يبقى العين مفتوحة فيقلبها الفاء لتحركها وانما شاح ما قبلها (واو الحسن بقول شوهي) يسكون الواو ولا يلقبها الفاء (لانه يرد الكلمة بعدد مدحوظها الى سكوتها الاصل) فتمتدح القلب والصحة مذهب سيبويه وبورد السماع في الوافي النسب الى غنة لوى وحكي عن أبي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه (الثانية) بما يجبر دلامه (ان تكون اللام قدردت في ثنية) كأبي اوان (في جمع تصحيح مؤنث) كسنة وسنوات (في لغة غير أهل المحجاز (أوسنات) في لغة أهل المحجاز (فتقول في النسب الى أبوسنة (أبوسنوي أو سني) يرد اللام كاردت في ثنية وقول الجمع بالالف والتاء لان النسب أقوى على الرحلة ارجل التغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب جرد في غيره وجوز فيه رد ما يجوز رد في غيره اظهار المز يتسه في الرد (وتقول في) النسب الى (ذو ذات ذوي) بالالف سيبويه في أبي الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولا هاء لان ماويأ أكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظر الى ان الاصل السكون والى ان لامها واو انه من باب قوة وعلى القولين قلبت ألفا وقلب الالف واو في النسب وذات هي ذو زيادة التام وانما قيل في النسب اليها ذوي (لار من اهتلال العين وورد اللام في ثنية ذات نحو وانا فننان) بالواو على الاصل وقال اذا تعالي اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال لا غير والالف الاولى من ذاتا غير منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رمة وثنية والتاء ثانيا ثبت كافي مسامتة وانما صحت العين حال التكميل واعلمت حال النقص للتلاخيم على اسلان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص (وتقول في) النسب الى (أخت أخوي كما تقول في) النسب الى (أخ) أخوي (وتقول في) النسب الى (بنت بنوي كما تقول في) النسب الى (ابن) بنوي (اذا رددت محلوفه لقولهم في الجمع بالالف والتاء (أخوات) وينت بحذف التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية (وتقدم ان ما وجب رد في الجمع يجب رده في النسب (وسره) أي وحكمه رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر (ان الصيغة) أي صيغة (أخت) وبنت

ذو على مذهب الخليل ان يقال ان الضمة على الواو مستقلة لاجتماعها مع الواو ين تحذف ثم الواو التي هي اللام لا تغاد السالكين ثم تضم الال المناسبة الواو على مذهب س يقال تحركت اليا ووافتم ما قبلها فليبت ألفا التي ساكنة فتحذف الالف لاجله ثم لما بقيت الكلمة على حرفين أصبحت المبني وتبين التمكن لا بدخلة فحذف التنوين ثم تحذف فتحة العين لتسلم من القلب فتضم الال لتساويتها (قوله غير منقلبة عن واو) قال الدونشري فيه نظر ظاهر وقوله وانما يجب يحتاج الى تأمل اه وقوله فيه نظر ظاهر منشوء التحصيف لان الذي في النسخ الصيغة عن منقلبة عن واو يعني ان الالف عن الكلمة وهي منقلبة عن واو ومعنى قوله تانيا وانما يجب أي لم تقلب ألفا كقلبت في ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها فلا اشكال (قوله) وتقدم ان ما وجب الخ قال الدونشري فيه نظر بالنسبة الى بنات فترد لامها في الجمع بخلاف أخوات وهذا النظر بان بعضهم صرح بان لام بنت أعيت في بنات

إلا أنها حذف لتقاء الساكنين بعد قلبها أو لغير ذلك البهق وان كان فيها طول ان قيل بناتوا خوات فيها بناء الواحد لهما .  
 بنت بكسر الباء وسكون النون وأخت بضم الميم توفد تغير ذلك في الجمع فحواه ان هذا ليس بتغير للفرديل رجوع الى الأصل وكان  
 الأصل ان يقولوا بنات لكن لم يجر ك ٣٢٤ الواو انة مع ما قبلها قلبوها انما التقت مع ألف الجمع فذوقها لتقاء الساكنين

ولم يفعلوا ذلك في اخوات  
 لان بنات أكثر استعمالا  
 تحفة ومثل ذلك اه وأقول  
 قديين الثاني أن الموضوع  
 اشار الى رد الواو في بنات  
 لانهم لما قالوا بنات بفتح  
 الباء تحريك النون مع  
 أن الباء في المفرد مكسورة  
 وتونه ساكنة دل على أنهم  
 ردوها في الجمع الى صيغة  
 المذكر وذلك لتأخر عود  
 اللام المحذوفة في قدردها  
 في الجمع لطريان حذفها  
 منه بعد ذلك وقال بعض  
 الفضلاء انما عديت  
 اللام في اخوات لانها ولو  
 وعقد اخوات أخت بضم  
 الميم وتوالوا بنت الصفة  
 فحسب رجوع الهم في  
 جمع ما أوله ففتح بالبت  
 ولا يخفى ان نكتة التمام  
 من زهر الادب الذي  
 لا يحتمل الفسك (قوله  
 يحذف التاء الخ) معناها  
 تحذف في النسب تاء أخت  
 وبنت ونردهما الى  
 صيغة المذكر كما فعل ذلك  
 اذا أردنا جمعها فانما تحذف  
 تاهما وتجب تاء الجمع  
 ونردهما الى صيغة المذكر  
 (قوله فعل في الصحيح عند  
 سيبويه) لان قولهم في جمعهم ما يدل  
 على أنه فعل يسكون العين لانه كلود لا غولي وتباو أو ما قوله يقطر الدما وقومهم الهميان فشاذا لاعتداده وقال ابن جني في شرح  
 الجمل ذهب الجليلي الى تحريك العين من دم لانه مصدر صيغته ما مثل هوي قال ابن السراج وايس بشي ان دما جوهر المصدر  
 جيت فهذا غير ذلك فويلهم دي دما فاعبر فعل ومصدره اشتق من الدم كما شق ترب من التراب فاعبره فاذا هي بعظام ودماء

المراد  
 على أنه فعل يسكون العين لانه كلود لا غولي وتباو أو ما قوله يقطر الدما وقومهم الهميان فشاذا لاعتداده وقال ابن جني في شرح  
 الجمل ذهب الجليلي الى تحريك العين من دم لانه مصدر صيغته ما مثل هوي قال ابن السراج وايس بشي ان دما جوهر المصدر  
 جيت فهذا غير ذلك فويلهم دي دما فاعبر فعل ومصدره اشتق من الدم كما شق ترب من التراب فاعبره فاذا هي بعظام ودماء



فعل خذف مضاف أي قد دامو كذا قوله بقطر الدما وليس في قوله جرى الدميان بالفتح اليقين دلالة على تحرك العين من دم لانها لما جرى عليها الاعراب في قولهم دم ودما ثم رددت اللام في التثنية بقيت الحركة في العين ٣٣٥ على ما كانت عليه كقائل دميان يضافون

وآجمعوا على سكن العين من يدها ملخصا به يعلم وجه تضعيف كلام البرد (قوله في الردالي السكن الأصلي وعدمه) يتامل ذلك فان لم يعرض لعينه تحرك حتى يقال بقي الحركة العارضة بخلاف شاذ (قوله أي القاء والعين) قال الدونشري هما تفسير ان للضمير المنصوب في قوله رددتها وصرحوا في نحو ذلك بان ما بعد أي عطف بيان على ما قبله وهذا يصح ذلك لان عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا فليتم له ولا يلحق سعة وهذا الاعتراض لا لهم قالوا ان ما بعد أي عطف بيان أو ملد وحيث تعذر كونه بيانا فويل ثم ان هنا اشكالاً أقوى مما قاله وهوان الضواب في الضمير الراجح للعطف بأول التوابعية وجوب المطابقة او هنا تنويع فكان الواجب ان يقول رددتها وعلى تسليم انه يرد بعدها كاتى للاهم فكان الواجب رددتها ونظير ما هنا قوله تعالى واذا رأت اقترابا أو لموا انفسوا اليها وقد استشكل ما في الآية وأوجب بان

البردالي انه فعل بفتح العين وضعفة الجار بردي وأما شقة قص صاحب الضياء على انها سكن القاء واذا ثبت انه هذه الثلاثة أصلها السكن فبأن فيها الخلاف بين سيبويه والآخر من الردالي السكن الأصلي وعدمه (وتقول في ابن واسم) مما حذف لانه عوض منه همزة الوصل (ابن واسم) بعدم رد اللام (فان رددت اللام) حذفتم همزة (قلت بنوي وسموي بإسقاط همزة) ولا تقول بنوي واسموي بالهمزة وردد اللام (لئلا يجمع بين العوض) وهو الهمزة (والعوض منه) وهو الواو أو يأتي الخلاف في الردالي السكن الأصلي وعدمه فيسوي به يقول سموي بكسر السين وضعه واوقع الميم والآخر من سكن الميم ويقولان بنوي بالفتح لا غير وتقول في ابن زيادة الميم ينوي بنوي ولا تقول ينوي لما ذكره في الأول فالتون تابعة في الكسر للميم كما تنبها في الاعراب (وإذا نسبت الى ما حذف فآؤه وعينه وددتها) أي القاء والعين (وجوابا مسئلة) واحدة (وهي أن تكون اللام معلة كبرى هلمبا) وأصل برى برأى تقلس كة الهمزة الى الراء ثم حذف الهمزة وهي عينه (وكشي) وهو كل لون يخاف معظم اللون وأصلها وشية بكسر الواو نقلت الكسرة الى الشين ثم حذف الواو وهي فاؤه وعوض منها ما التائب فتقول في النسب الى (برى) علما (برى) بفتح الشين على الياء أو الراء (فكسرة) قبل الياء بر والعين وهي الهمزة (على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الدال المحذوف) وذلك لانه (يصير) بعد الدال (برى) بفتح الياء أو الراء الهمزة (وزن جزى) بالجمع والراءى (فيجب حينئذ حذف الالف) لانه رابعة متحركة ثاني كائنا (وقياس قول أبي الحسن برى) سكن الراء كسر الهمزة وحذف الالف (أو برى) بقلب الالف واو (كما تقول في النسب الى هلمى) (هلمى) بحذف الالف (ولهوى) بقلبها واو الاله اذا رد المحذوف بر دالسا كن الى أصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت القاء الى سكنها الأصلي فيصير برأى بوزن جرى والمقصود اذا كانت الالف رابعة ثاني ما هي فيها كن كجلى ويجوز في الالف وجهان حذفها أو ثابها واو (وتقول في) النسب الى (شيعلى) قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الدال المحذوف (وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (وذلك لانه لما رددت الواو) الاولى المحذوفة وحذفت التاء (صار الوشي بكسر الشين) متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين (كابل) بكسر الهمزة والياء (فقلت) الكسرة (الثانية فتحة) كراهية لتوالي الكسرتين والياء (كما فعل في ابل) اذا نسبت اليه (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) انقلبت (الالف واو) لان الالف المقصورة الثالثة يجب ثابها واو (تقول على قول أبي الحسن وشي) بكسر الواو والياء الاولى يسكنون الشين بينهما لانه بر دالعين الى سكنها الأصلي وحيث عاد السكن الأصلي امتنع قلب الياء ألفا فلا مقتضى له (و) يمتنع (الرف غير ذلك) المذكور من الوجوب (تقول في) النسب الى (سه) بفتح السين المهملة والماء وهو الدالر مما حذف عينه (وعلة) بكسر العين مصدره مما حذف فاؤه (وأصلها ماسته ووجد) بكسر الواو وحذف من الأول عينه وهي التساو من الشان فاؤه هي الواو وعوض منها ما التائب (بدليل) رجوعه الى الأصل في (استاه) جمع سه (والوجد) بفتح الواو بغير فاه (سهى) بلارد (لاستهى) بر دالعين (وعلى) بلارد (لاوعلى) بر دالعين (لان لامها صحيحة) وانما لم يرد المحذوف منها جافا قايمن النسبة الى ما حذف منه اللام (وما حذف منه العين أو القاء لم ينعكس لان اللام محل التغيير فهو أو لى بالرد وطع عدوى في النسبة الى عدوه وليس هذا رد القاء المحذوفة والواجب أن يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف (وإذا سميت بشئنا في الوضع) حال كونه (محل الثاني متعقبة) أي الثاني (قبل النسب) فزدت عليه من خمسة مثله (فتقول في لوى على ملين لوى بالتشديد فيها) وذلك انك زدت على الواو وعلى

الضمير في الياء ائد الى الرتبة المفهوم من راء المد لاطعة على الامر كنينا في حواشي الفائق وغيرها (قوله وأصلها وشية الخ) قد قال لوقال وأصلها وشى بلا تاء كان أحسن كسائيا في هذه فينظر ما للفرق بينهما (قوله من الوجوب) لو أبده بقوله بما كاتيب لانه معجلة

(تصل) \*

(قوله كما يابيلي) قال  
الدونشري صرح البيضاوي  
بما يدل على انه واحد  
من لفظة فانه قال عقب  
أباييل أى جماعات أبايلة  
وهى الحزمة الكبيرة  
شبهت بها الجماعة من  
الطيرى تضامها وقيل لا  
واحد لها كعباديد  
وشماطيطاها وأقول ما  
صرحه البيضاوي سبقه  
اليه الزخشرى فقال  
أباييل حراتى الواحدة  
أبايلة وفى أمثالهم ضغث  
على أبايلة وهى الحزمة  
الكبيرة شبهت الحزمة  
من الطيرى تضامها بأبايلة  
وقيل أباييل مثل عباديد  
وشماطيط لا واحدا  
له هذا وقد سقط من  
خط الدونشري بين جماعات  
وأبايلة لفظ جمع وعبرة  
البيضاوي جماعات جمع  
أبايلة (قوله كالعلم) فيه  
تظاير فان الاصول علم على  
العلم المخصوص وقوله  
قوله لا اختصاصه بطائفة  
باعتبارهم يقتضى ان  
الاتصاف علم فيكون  
ككلايب وانما قيل تامل  
(قوله المذكور من اسم  
الجمع الخ) أشار الى توجيه  
اسم الإشارة مع تعدد  
المشار اليه يوم أنه لاحتياج  
الى تأويل وان ما أول

فيصير واضع في باب الاضافة

الباء ما هم أدغمت احداهما فى الاخرى (وتقول فى لاعلم بالامداد) وذلك انك زدت على الالف ألفه اخرى  
فاجتمع ألفان فاعلمت الثانية همزة هرا من نحو اورسا كتن وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا  
نسبت اليه قلت لوى) بتشديد الواو (وكبرى) لما تقرر أن حرف العلة المشددا كان بعد الحرف  
الأول ان كان ياترديا لاء الاولى الى أصلها وتفتح كفى غر وتقلب الثانية واو والتلاقي جمع اليها آتون  
كان واو أقيمت اذ ليس اجتماع الواو ين والياء فى الاستئصال كاجتماع الياء الآتية (ولا فى أو  
لاوى) لما تقرر أن الهمزة اذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التضعيف والقلب واو اهذا اذا تلتازد على  
الالف القافهم أبدلناهما همزة واما من قال زدنا همزة من أول الامر فانه يقول لا فى لا غير ولا يجوز لاوى الا  
على حد قول بعضهم قراوى قاله ابن الجباز (كما تقول فى النسب الى الدق) بفتح الدال المهملة وتشديد  
الواو وهو البادية (والحمى) بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء وهو القميعة (والكسافى) بالمد (دوى)  
بشديد الواو (وحوى) بفتح الواو (كسافى) بالتخفيف (أو كساوى) بقلب الهمزة واو ولا يخفى ما فى  
كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل ان النسب اربا محذوف اربا محذوف أحد اصوله  
ثلاثة أنواع محذوف القاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاو لا نوعان من حيث فيه (دور) يجمع  
فالأول مالا مع معلة شحوشية ويرى علما والثاني مالا مع صحبة فمحذوفه وعدة وسه واثالث نوعان واجب الرد  
وجائزه الاول ثلاثة أنواع مارجع لاه فى الثانية كما يوافق مارجع فى الجمع بالالف والتاء كما ثبت  
ويستوسمة وما عينه معلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو بدودم وشغفوا النسبة الى شئنا فى الوضع  
طابقه عن ذلك

(فصل) وينسب الى الكلمة الدالة على جماعات لفظها ان أشبهت الواحد بكونها اسم جمع (مفرد من  
لفظه أو لا) فالأول كصبي وركبى والثاني كقوى ورهطى ولا يرد الى مفرد فى اللفظ فلا يقال صاحبي  
وراكبى ولا الى مفرد فى المعنى فلا يقال رحلى لان اسم الجمع بمنزلة المفرد (أو) يكونها (اسم جنس  
كشجرى) لا يقال يحتمل ان يكونه نسوبا الى مفرد وهو شجره وحذف التاء كما فى كى لانا تقول ليس  
الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم فى النسب الى الشعر شعري بانبات الياء بعد العين  
ولو كان منسوب الى الشعيرة لقل شعري يحذف الياء لثلاثة تحت لان شعيرة فصيلة وقياس فى فعلية على  
كفرضى فى فريضة قاله خطاب الماوردى فى الترشيع (أو) يكونها (جمع تكسب) حال كونه (لاواحدله) من  
لفظه (كأباييل) بعباديدى والعباديد الفرق من الناس الذاهبون فى كل وجه أوله واحد ولكنه شاذ  
كاسمى جمع حسن حكاه أبو زيد نزول الشاذ بمنزلة المعلوم (أو) حال كونه جاريا مجرى العلم لا اختصاصه  
بطائفة باعتبارهم (كأنه أرى) نسبة الى الانتصار لانه مقلب على قوم باعتبارهم حتى التحق بالاعلام  
والاصولى نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه (وأما نحو كلاب وانما علمين)  
لقبيلتين وضباب ومذبان ومعافراهما (قاس) ملتصق فيه لا واحد) بالتحصن وانسلخ عنه الجمعية  
بواسطة العلية (فالنسب اليه لفظ من غير شبهة) ولا يرد دق يقال كلابى وانما رى وضبابى ومذاقنى  
ومعافارى وقد يرد بالجمع المسمى به الى الواحد ان آمن اللبس قاله فى التسهيل ومثله بالفر اهيدى الفاء  
والراو ابدال المهملة علم على بطن من الازدوال اليه ينيب النخيل ابن أحمد الفر اهيدى قالوا  
الفر اهيدى على لفظ الجمع والفر هو دى نسبا الى الواحد لا من اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفر هو دى  
وفيه نظر قال فى الصحاح الفر هيدى الضم القليل هو الفر هو دى من بنحو هو بطن من الازدوا للفس حاصل  
انما قيل فر هو دى فانه هو همزة منسوب الى الفر هو دى اذ قيل انه أبو بطن (وفى غير ذلك) المذكور من اسم  
الجمع والجنس والجمع الذى لا واحد له جاريا مجرى العلم (يرد) الجمع (المكسر الى مفرد ثم ينسب

(اليه) ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا  
 تعاليل سيديه وعلاه غير بيان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينهما ذلك الجنس ملاسة  
 وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جملا وبينه مسمى به (فتقول في النسب الى  
 فرائض) جمع فريضة (وقبائل) جمع قبيلة (وجر) بالسكون جمع اوجرا (فرضي) وقبلي بفتح أو لمها  
 وثانيهما (وذلك لان) رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما في ذمت الباء اثنتا تحت واء التانيث  
 وقلت الكسر ففتح كفاي غر (وأجرى وجر أوى) (وذلك لان) جر الما جمع أجر أوى جمع جر اعان كان  
 جمع أجر رددته اليه وقلت أجرى وان كان جمع جر اه رددته اليها وقلت جر أوى لان الممة ذية للتانيث  
 وهمة التانيث يجب قلبها أو اوفى النسب ولما قال بر المكسر الى مفردة ولم يقل بر الجمع الى مفردة لان  
 جمع التخصيص لا ير دالى مفردة وانما تحذف منه علامة الجمع ويظهر أثر ذلك في نحو ثمرات وعمار فان نسبت  
 الى ثمرات قلت ثمرى بفتح الميم وان نسبت الى عمار قلت ثمرى بالسكون

❖ (فصل) وقد يستغنى عن ما به النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال) بفتح أوله وتثنيده تانيه (وذلك  
 غالب في الحرف) جمع حرفة (كبراز) برازين معجمتين لبياح البر (وتجار) بالنون والجمع لمن حرفته  
 التجارة (وعواج) لبياح العاج (وعطار) لبياح العطر ومن غير الغالب ما أشار اليه بقوله (وشذ قوله)  
 وهو امرؤ القيس الكندي وليس بذى جمع فيه غنى به ❖ (وليس بذى سيف وليس بنبال  
 أى بذى نبل) بديل ما قبله فاستعمل في فعال في غير الحرف بمعنى ذى كذا (وجل عليه قوم) من  
 المحقة من كفال ابن المثلث (ومار بك بظلام العبيد) أى بذى ظلم والذي ظلمهم على ذلك ان النفي منصب  
 على المبالغة فيثبت أصل الفعل واثقه تعالى من عز ذلك وأثنه فعال كثير ومع كثرتها فعال سيويه  
 غير مقبلة فلا يقال لصاحب الدقيق ذاق ولا لصاحب الفاكهة فكه ولا لصاحب البر بالامهلة برأر  
 ولا لصاحب الشعر شعار اه والمبرد يفتس هذا (أو) يصوغ المنسوب اليه (على فاعل أو على فعل) بفتح  
 أوله وكسر تانيه (بمعنى ذى كذا فلاول كثار) أى ذى عمر (والبن) أى ذى أب (وطاعم) أى ذى طعام  
 (وكاس) أى ذى كساء (والثاني كطم) أى ذى طعام (والبن) أى ذى لبن (ونهر) أى ذى نهار (قال)  
 الرازي (سبب بليلى ولكنى نهر) ❖ (لأن) الليل ولكن ابتكر

أنشده سيمويه في كتابه ولكنى نهارى أى علم بالناهار

❖ (فصل) وما نرج في النسيب (عما قرنا في هذا الباب فشا) وذلك تسعة أقسام أحدها بالتحريف  
 فقط (كقولهم أموى بالفتح) في الممة تسعة إلى أمية تضم الممة (وبصرى بالكسر) في الباء نسبة إلى  
 البصرة بفتح الباء (وهجرى الشيخ الكبير بضم) في الدال نسبة إلى الدهر بفتح الدال (و) الثاني بالزيادة  
 فقط (كقولهم) (مرزوى بزيادة الزاء) نسبة إلى مرو ورو بالي وقوفانى وسقلا في ويختان نسبة إلى الرب وفوق  
 وسغل ويخت قاله طاهر بن أحمد القزويني (و) الثالث بالنقص فقط (كقولهم) (بنوى بحدف (الاف) نسبة  
 إلى البادية ونواسي بحدف (الالف) والنون نسبة إلى نراسان (وجلولي) بحدف (الالف) والممة نسبة إلى  
 جلولا بالميم والمدقرة بزيادة قارس (ومرورى بحدف (الالف) والممة) نسبة إلى حروراه بملات ولد  
 قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية (والرابع بالحدف والتحريف نحو عاله وصلاوى  
 وشاه وشوى وشوى بفتح وخرى بفتح فسكون وخرى بفتح حتن والخامس بالزيادة والتحريف نحو أنف  
 وأنافى والسادس بالزيادة والحدف نحو رازى نسبة إلى الرى والسادس بالتحذف فقط نحو طائى وصنعافى  
 وبهرافى وروخافى نسبة إلى طى وصنعافى وبهرافى وروخافى والسادس بالحدف والتحريف نحو ثوبى وحارى  
 نسبة إلى الحيرة بزيادة الهاء المهملة فاما الانسان فخيرى والتاسع بتوقيف ما يستحق التغيير نحو أميتى نسبة إلى

(قوله الى فرائض) فيه  
 نظر فصح ذكر بعض  
 الافاضل ان الفرائض  
 من قبيل العلم فهو مثل  
 أنبار وكتاب السابطين  
 فليتأمل (قوله في نحو  
 ثمرات وعمار) كل من  
 ثمرات وعمار جمع حرفة  
 بالهاء المشددة فوق والميم  
 الساكنة ولكنها تفتح في  
 الاول فعند النسب  
 تحذف علامة الجمع فقط  
 وتبقى الميم مفتوحة  
 ❖ (فصل) ❖

(قوله في قطعته) قال  
 العيني بالنصب لانه  
 جواب النفي (قوله ان  
 النفي منصب على  
 المبالغة) أى كما هو  
 الغالب والاف قد ينسب  
 الى أصل الفعل كقوله  
 على صاحب لايته دى  
 لما ر

ألا يا سجدوا بالتحفيف  
وقف مبتلى الأوابوا سجدوا  
ومنه انه اذا قيل لك قف  
على كل كلمة من كلمات  
هذه القراءه وقف على ألا  
لانها كلمة استقبح ثم على  
ألا انحراف نداء ثم على  
أسجدوا لانه فعل أمر  
وفاعل ونحو ذلك  
بالاختبار لانها كلمات  
لا يوقف عليها في الاختبار  
لا يقال كان ينبغي ان يقول  
ولا الاضطرار لا يات بقوله  
هذا خاص بالقراء لان  
الكلام اما ان يتم أو لا فإن  
تم كان اختيارا وبالاولا كان  
اضطرارا لانه لعدم ما  
لا يوقف عليه الا اضطرورة  
انقطاع النفس وقوله  
ولا الاختباري هو للوقف  
بزيادة مدة الانكار تابعة  
لحركة ما قبله ان لم يكن  
منونا فلهو أعمره وأعمره  
واحد امين من قال جاني  
عمر ورأيت عمر وررت  
بحذام ولأن كان منونا  
كسر التنوين وتعينت الياء  
فعود يدينه بضم الال  
وكسر التنوين المبدلة من  
التنوين وقوله ولا  
الذي كبرى وهي عبارة عن  
الوقف بمدته تلحق آخر  
الكلمة بخاتمة الحركة  
الحرف الاخر من الكلمة  
فمحو فلا يقولوا من العاصي  
وقوله ولا السري هو  
الوقف بالتنوين فمحو والعنان كالمرفق في بحث التنوين

أمير قبحا في نسبة الى البحر من اسم موضع ولذلك أسباب اقتصر الموضوع منها على أربعة أحدها  
الاستغناء بشئ عن شئ ومثله بمثابة أموي بصري فالاول كما منسوب الى الكبير وهو أمية والثاني  
كما منسوب الى البصر وهي عبارة ايضا توجع في البصرة وثالثها التفرقة بين نسبين الى لفظ واحد  
قصدا الى ازالة اللبس ومثله بمثابة دهرى وروى في الاول للفرق بينهما بين الدهري ويقع الال وهو  
القائل بالدهر من المجددة والثاني للفرق بينهما بين المذوب الى المرفوعة ثالثها العدول من التثنية الى  
الحقيقة ومثله الى واحد وهو بلوى واربعا تشبيه الشئ بالشيء ومثله بمثابة جاولي وروى في حذفوا  
الهمزة تشبيها للممدود بالمقصود  
وهو وقطع النطق عند آخر الكلمة المراد هنا الاختباري بالامانة التحتمية لا الاختباري بالموحدة ولا  
الاختباري ولا الذي كبرى ولا التي ونحوها ابتداء أو ابتداء على فيكون الوقف استراحة عن ذلك  
العمل ويتفرع عن قصدا لاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون تمام الغرض من الكلام وتتمام  
النظم في الشعر وتتمام السجع في النثر وهو أحد عشر نوعا الاول الاسكان المجرى الثاني الروم الثالث  
الاشتمال الرابع ابدال الالف الخامس ابدال تا التانيث هاء السادس زيادة الالف السابع الحاق هاء  
السكر الثامن اثبات الواو والياء وحذفهما التاسع ابدال الهمزة العاشر التضعيف الحادي عشر نقل  
الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها مضمة في بيت فقال  
نقل وحذف واسكان ويضعها ٥ تضعيف والروم والاشتمال والبدل  
وأما الحاق هاء السكر فليان الحركة ثم الموقف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما  
(اذا وقف على منون) غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون  
مطلقا وهو لغوي يعقوب ابدال التنوين مطلقا ألفا بعد الفتحه واوا بعد الضمة ويا بعد الكسرة وهي لغة  
الازدو والتفصيل بين المفتوح وغيره (فأرجح اللغات) الثلاث (وأكثرها) أن يحذف تنوينه بعد الضمة  
والكسرة) ويسكن ما قبل التنوين (لهذا زيد وررت زيد) يسكون الال في المثالين (وأن يبدل ألفا  
بعد الفتحه اعرابية كانت) الفتحه (كأيت زيد أو نباتية كاليها) بكسر الهمزة يسكون الياء التحتمية  
بمعنى انكف (وويها) يقف الواو بمعنى أعجب والى ذلك أشار النائم بقوله  
تنويننا ارفع اجعل ألفا ٥ وقفا ولو غير فزع احفظا  
وانما ابدال التنوين بعد الفتحه ألفا لان التنوين شبه الالف من حيث ان اللين في الالف تقاربه الفتحه  
في التنوين فابدلوه ألفا اي بينهما من المقاربه فليبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة تا لمكان نقل الواو  
والياء في أنفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء اذا نقل ولم يكن في الفتحه مع الالف  
نقل فتر كوهال حالها وأما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحه كما يحذف مع غير هاء يبدل التاء  
هاو من وقف بالتاء فانه يبدل من التنوين ألفا بعد الفتحه ويقول قائمان على إحدى اللغتين واذا وقف  
على المقصود والمنون وحسب اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وقية ثلاثة أقوال أحدها اعتبارا بما يصح  
فالالف في النصب يبدل من التنوين وفي الرفع والمجرى يبدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتي وررت فتي  
ووقفت عليه هذا فتي هي الاصله فظهر الال المن زيد واذا قلت رأيت فتي فالالف هي المبدلة من التنوين  
نظير الالف في رأيت زيد وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل  
أكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف يبدل من التنوين في الاحوال الثلاثة  
واسمح بحذف الالف المتقلبة وصلوا وقفا هذا مذهب أبي الحسن والفرافوا المازني والقول الثالث  
انها الالف المتقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبي

عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذن عن سيبويه والتحليل وفي الالف الموقوف عليها لغات أشهرها أن تقرأ على صورتها الثانية قلبها بالان الياء بين من الالف وهي لغة فزاره وبعض قيس والثالثة قلبها بالواو بين من الياء وهي لغة بعض طيبي والرابعة قلبها همزة لأن همزة تحت الالف وهي أبين المحروفة كلها وهي لغة بعض طيبي أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فحين أن يكون من الالف الأصلية وأن يكون من المبسطة من التنوين على الخلاف السابق (وشبهوا الذين بالنون المنصوب فابداؤنها في الوقت ألفا هذا قول الجمهور) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأشبهت الذين منون نصب \* فالألف في الوقت نونها قلب

(وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) في شرح الجمل ويبنى على ذلك أنها تنكتب بالنون قال الموضع وليس كما ذكر (واجتماع القراءة السبعة على خلافة) فاتهم أجمعوا على الوقف على نحو ولن تغلبوا إذا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عل الناس يعقون على أن الالف والمماز في محال فهم ويقول هي حرف عتزلتن وهي بطن أشبهتم بالاسماء قال وهذا قول حين وهو قول المبرد في الكافية وهذا محجة أبو سعيد على بن مسعود في المستوفى إلى أن أصل الالف إذا لم يستقبل ثم أحق النون عوضا عن المضاف إليه كما في مؤذول هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف (وأذا وقف على هاء الضمر) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فإن كانت) الهاء (مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف) تخفها (كرأيتها ومرتبتها) بانيات الالف بعد الهاء (وإن كانت) الهاء مضمومة أو مكسورة (وكان ما قبلها متحركا) حذفت صلتها وهي الواو (في المضمومة) (والياء) في المكسورة (كرأيتها) بحذف الواو بداله (ورثت به) بحذف الياء بداله لاستقلال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي أو أو ثمان للابشاع رجوع ابن الصائغ الأول والزجاج الثاني واختلاف النقل عن سيبويه قال زجاج نسب إليه الأول والمماز في نسب إليه الثاني فإن قلنا بالاول فلا بد من انتزاع هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصيها بالبحر كتمنع الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلا ذلك فيسند الكلام بقولنا س كن وإن قلنا بالثاني فلا يحتاج إلى ذلك واحترازنا بقولنا لو كان ما قبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء س كن ثابت أو محذوف للجزم أو للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار أو إثباتها فتقول منه ومنه هو عليه وعليه ولم يدعه ولم يدعه ولم يرمه ولم يرمه ودعه وادعه وارجعه وارمعه قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز إثبات صلة الضمير إذا كانت واو أو ياء (الاقضورة فيجوز إثباتها بقوله) وهو وثبة

(ومهمه بقرآن جاؤه \* كأن لون أرضه سماؤه)

بإثبات الواو فيها لفظا لأن صلة الضمير للرفع والجور ولا صورته في الخط كالنون قاله الموضع في الحواشي والمهمه المماز في الارجاء والنواحي والتشبيه مهمه مقولوب والاصل كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه محذوف المضاف وعكس التشبيه العنقر وقوله

تجاوزت هندارغة تمن قتاله \* إلى ملك أشمولى ضوماره

بإثبات الياء فيها لفظا لأخطا كما تقدم والضمير لمنه هو على رجل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واحذف لو وقف في سوى اضطرار \* صلة غير القفع في الاضمار

وذكر في التسهيل أنه قد حذف ألف ضمير الغائب متعذرا لاقبحة إلى ما قبله اختيارا كقوله

\* لست في لحم أخافه \* أراد أخافها فتقل حركتها إلى الغاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قبيح (وأذا وقف على النقص وجب

مقطعا من الاول كأن

أخضر وأظهر لأن إثباتها

أولا يؤهم أن كلالفة

وإن اندفع ألهم بقوله

بعدها وهو لغة ربيعة

(قوله فلا يحتاج إلى ذلك)

ينظر ما معني ذلك وما

للمشار إليه (قوله فتقول

منه ومنه) انظر رسم

الصلة في هذه المواضع

مع ما يأتي قريبا أن صلة

الضمير المرفوع والجور

لا صورة لغة في الخط (قوله

وأذا وقف على المنقوص)

لم يذ حكم الوقف على

ما آخره إاء المتكلم فإثباتها

أكثر من حذفها سواء

حركت أو سكت

فيقال جاعلا في وراثت

غلاي وضربني ويجوز

جاعلام وراثت غلام

وضربني وفي الفصل

والفتح ما يدل على أن

من بحرك إاء المتكلم

وصلا لا يحذفها وقلان

المقصود من حذفها

الفرق بين الوقف والوصل

وذلك حاصل بتعريفها

فلا حاجة إلى حذفها

والحق جواز حذفها فقد

جاء في الترتيل ما أتاني

اللهم وتحوصلنا لحذوفا

وقفاي قرأته في عمرو

وأن لون وجفص

البيات باقية في ثلاث مسائل احداها ان يكون) المقرص (محذوف الفاء كما اذا سميت مضارعة وفي)  
بالفاء أو التثنية (أو بمضارع (وعى) بالعين المهملة (فانك تقول) في الرفع (هذان بي وهذا بي) وفي الجر  
مرت بي وبيني (بالبيات) للبيات في مارقا وهو (لان أصلهما نون في وبي وحذف فاء وهما) لوقوعهما  
بين يام مقترحة وكسرة (فان حذفنا لهما) في الوقف (لسكان اجعافا) بما اذا لم يبق من أصولهما غير  
حرف واحد كما كن في المسئلة (الثانية ان يكون) المنقوص (محذوف العين نحو مر) حال كونه (اسم  
فاعل من رأى وأصله مرئى) يضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن مرعى ثقلب) الكسرة وهى  
(حركة عينه) عينه (هى الحمزة الى الراء) قبلها وهى ساكن صحيح (ثم أسقطت) الحمزة للتخفيف ثم  
أعل اعلال فاض (ولم يحذف الياء) وهى لامه (في الوقف ساكننا) من الاجحاف به من حذف عينه  
ولامه وابقا على أصل واحد كما كن والى هذا أشار الناطم بقوله \* وفي \* نحو مر زيم رد الياء انتفى \*  
المسئلة (الثالثة ان يكون) المنقوص (منصوبا بمنونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا وغير ممنون نحو  
كلا اذا بلغت التراقي) يجب ان يات الياء فيه ماوة فالانها تحذف في الاول يالف التنوين وفي الثاني بال  
(فان كان) المنقوص مرفوعا أو مجرورا جاز ان يات باءه في الوقف لانه كانت ثابتة حتى الوصول ولم  
يحدث ما يوجب حذفها (و) حاز (حذفها) فرقا بين الوصول والوقف (ولكن الارجح) من الوجهين  
مختلف فالارجح (في المنون المحذف) عند سببه (نحو هذا فاض ومررت بقاض) ويجوز هذا فاض  
ومررت بقاض بآيات الباء موجه بونس (و) بذلك (قرأ ابن كثير) ولكل قوم هادى) وما عند الله  
(بقى) والمهم من دونه من والى) بآيات الباء فيهن (والارجح في غير المنون) وهو المقرون بال (البيات)  
الياء) كهذا القاضي ومررت بالقاضى) والى ذلك أشار الناطم بقوله

(قوله فيجب ان يات الياء  
فيهما) خالف في المنصوب  
في الفصل

\* (فصل) \*

(قوله الذى ليس هاء  
الثانية) تسع في هذا  
التعبير الناطم ولوعبر بقوله  
الذى ليس تاء الثانية  
كان أجود لان الهاء انما  
تثبت وتقال لو كان النظر  
الى الوقف ثقلب ألف  
الصرف الى التنوين  
لا نقاب التنوين فيمؤد  
تقطن لذلك بعد فقال  
ويتعين ذلك في الوقف  
على تاء الثانية

وحذف بالمنقوص ذى التنوين ما \* لم ينصب الى من ثبوت فاعلا  
وغير ذى التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهم ما لم يحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك الوقف  
المجهور على المتعال والتلاق من قواه تعالى وهو الكبير المتعال ليندرب يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء  
على الوجه الارجح ووجه من أثبت الياء في المنون حالة الوقف ان الياء انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا  
تنوين في الوقف فوجب ان تعود ووجه من حذفها في غير المنون في الوقف انه قد روى الوقف على المنكر  
بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الالف واللام بعد حذفها أو خجعة الاول أقوى واعلم ان المنقوص  
غير المنون أربعة أنواع أحدها ماسقط تنوينه دخول ألفوة تقدم والثاني ماسقط تنوينه لاندائه نحو  
باقاضى فالتحليل يخالفه ان يات بالان المحذف مجاز ولم يكثر ويونس يجتزأ المحذف لان اندائه محصل  
حذف والثالث ماسقط تنوينه لمع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه بآيات الياء كما  
تقدم في المنصوب والاربع ماسقط تنوينه لاضافة نحو قاضى مكة فيجوز فيه الوجهان المجازان في  
المنون والى التمسك بالاضافة بالوقف عليه عادا فيعاد به ينسب ما هو التنوين بخاف فيه مجاز في  
المنون والى ذلك أشار الناطم بقوله \* وحذف بالمنقوص ذى التنوين \* البيتين

(فصل) والى ذلك في الوقف على الحركة الذى ليس هاء الثانية خمسة أوجه أحدها ان تقف بالسكون (المجرد  
عن الروم والاشم ام سواد في ذلك المنون وغيره) والمعرب والمبني هذا والاكثر والاغلب (وهو الاصل)  
لان سلب الحركة باق في تحصيل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلمته خافوا الحرف هكذا  
جعلها سيبويه والمراد خفاء وتخفيف وناقشه الموضح فقال انما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما  
مختص من أجزام انتهى والتظاهر لهما رأس طامه لانه مختص من استرجح الامر من ان الوقف استراحة  
وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة مقروء وهو الذى لا شئ فيه من المد وجعلها بعضهم الاو كما تهم



لا يتعذر فتح بكه فان المتعذر فتح بكه كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركه (و) ان يكون ذلك  
 الساكن (لا يستقل) فتح بكه فكل المستقل فتح بكه كالواو والياء لا تنقل الحركه اليه لا يستقل (وان  
 لا تكون الحركه) التي يراد نقلها (فتحة) على الاصح عند جمهور البصريين لان المقطوع ان كان متوازنا  
 من النقل فيه حذف ألف التنوين وحل عليه غير المنون قاله المارادي (وان لا يؤدي النقل الى بنا لا نظير  
 له) لان ذلك لا يجوز وان يكون للنقل منه صحيحا اذا علم ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر  
 لفتح ثمانية لان المتحرر لا يقبل حركه أخرى وعن هذا الحنابلة قوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا  
 (ولا في نحو انسان ويشد) لان ما قبل الاخر متعذر التحريك وعن هذا حنابلة قوله وان يكون ذلك  
 الساكن لا يتعذر فتح بكه (و) لا في نحو (يقول ويبيع) لان ما قبل الاخر مستقل فتح بكه وعنه حنابلة  
 بقوله ولا يستقل (لان الألف) في انسان (والمدغم) في يشد (لا يقبلان الحركه) لان الألف  
 والمدغم واجب السكون الا ان سكون الألف ذاتي وسكون المدغم عرضي (والواو المضموم ما قبلها) في  
 يقول (والياء المكسور ما قبلها) في يبيع (تستقل الحركه عليهما) لانهما متبليان في أنفسهما فلو  
 نقلت اليهما حركه فزاد نقلهما (ولا) يجوز النقل (في نحو سمعت العلم لان الحركه فتحة) لانهم انما  
 نقلوا الضمة والكسرة لقولهما فكل واحد منهما والفتحة خفيفة فاغفر واحد فهاهنا الحركه الماردي  
 وعنه وحنابلة قوله وان لا تكون الحركه فتحة (وأما ذلك) النقل في الفتحة (الكوفيون والاشعثون)  
 طرد الباب (ولا) يجوز النقل (في نحو هذاعلم) بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظيره  
 (لانه ليس في العربي فعل بكسر أوله وضم ثانيه) وعنه حنابلة بقوله وان لا يؤدي الى نحو لا يجوز النقل في  
 نحو غزوة وطى لان المنقول منه غير صحيح (ويختص الشرطان الاخيران) في كلامهما وان لا تكون  
 الحركه فتحة وان لا يؤدي النقل الى بنا لا نظيره (غير المهموز فيجوز النقل في نحو الله يخرج الخبث)  
 فتقول الخبث (وان كانت الحركه فتحة) لانك لو قلت الخبث بالاسكان من غير نقل وجئت استقلا  
 واضعوا لولا بديل الجلالة بالذى لوافق التلاوة (و) يجوز النقل (في نحو هذارد) فتقول ردو بكسر الراء وضم  
 الدال (وان أدى النقل الى صيغة فعل) بكسر أوله وضم ثانيه فتقول المزمور اذا سكن ما قبل المزمور كان  
 النطق بها أصعب (ومن لم يثبت في أوزان الاسم فعل بضمة) في أوله (فكسرة) في ثانيه (وعدم الدال  
 منقول عن الفعل لم يجوز في نحو تفعل) من قولك حررت تفعل (النقل) لانه بعد النقل يصير بفعل بضم  
 القاف وكسر القاف (ويجوز في نحو يبطه) من قولك حررت يبطه (لانه مهموز) وعدم النظر في النقل من  
 المزمور فتقول ثقل المزمور الا عند بعض قوم فيقولون متعالي فتح بكه الساكن فتح كالفاء انما يفتقرون  
 هذارد بكسر تين ومررت بضم ضمتين واذا نقلت حركه المزمور فالحجازيون يحذفون المزمور ويقفون  
 على عامل حركتها كما وقف عليه مستبدا بها فيقولون هذا الخبث النقل والحذف فيسكنون الباء أو  
 يروون أو يثبتون أو يصغفون وغير الحجازيين اذا نقل لا يحذف المزمور لانه انما راعى دفع اجتماع  
 الساكنين والحركه على الراء ارجح الزوال ثم منبته من حيث المزمور فيقول هذا البطه ورايت البطا  
 ومررت بالبطه يسكنون المزمور في الأخوال كلها ومنهم من يبدلها بما يحسن الحركه كالمثاقيل فيقول هذا  
 البطو ورايت البطا ومررت بالبطي والخبث بالحاء المعجمة والباء اللوحيه ما خفي في غير مرد الراء المعين  
 والبطه ضد المزمور وأما الوقف بالنقل الى متحرر فتلقه نحو أنشد عليها الجوهري لبعض الرجاز  
 ما زال الشيطان سيدا روصه • حتى أمانا فتره فوقه

(قوله وأن لا يكون  
 المنقول منه صحيحا) هذا  
 هو الشرط السادس  
 الذي زاده آخره هنا وقد  
 ما زاده سابقا يقينا  
 ولتاخر ما هنا خصص  
 قول المصنف والشرطان  
 الاخيران بقوله في كلامه

قال أرافوقه فلما وقف على الماء نقل ضمته الى الصاد قبلها فحر كها في النهاية تقول في ضربه ضربه  
 في الشعر وقد استعملتا العامة في الشر والى ذلك أشار الناطم بقوله وغيرها التايث الايات الخمسة



• (فصل) • (قوله لانه قد انتقل الخ) يؤخذ منه انه قبل التحقير ٣٤٣ يوقف عليه بالهاء لاجل النقل الى

الاسمية وتظاهر كلامه انه لا يوقف عليه بها ينظر ما الحكم اذا سمي شئت وديت ولعلت ولان فلهذا لم يوقف عليه بالهاء لان التحقير على ضربية لا يوقف عليه بالهاء لان جانب العقلية والمحرفية حينئذ في قوى قتيق على سكون التاء وفاقا لئلا يمل (قوله كانها الخ) مع قوله لا الحماق كالتأنيبين فان الاول دال على انها للتأنيب والثاني على انها الغيرة (قوله وقيل انها الغيرة الخ) وجهه انه قلبت الياء التي بعد الهاء التائسة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولكن قدر هذا القول بان الهاء الأخيرة كان ينبغي ان تكتب هاءا لاناء فلي تأمل (قوله وقولهم دفن البنات الخ) يوهم انه ليس بمحدث وكلام الشارح أشد في الإيهام وفي تميز الطبيب من الحديث حديث دفن البنات من المكررات ورواء الطبراني في الكبير والاسطوخودوس عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما هزى يابته مرقية قال الحمد لله وذكروهم غريب الان يقال راعى المصنف والشارح خصوص الوقف بالهاء

• (فصل) • (قوله لانه قد انتقل الخ) يؤخذ منه انه قبل التحقير ٣٤٣ يوقف عليه بالهاء لاجل النقل الى الاسمية وتظاهر كلامه انه لا يوقف عليه بها ينظر ما الحكم اذا سمي شئت وديت ولعلت ولان فلهذا لم يوقف عليه بالهاء لان التحقير على ضربية لا يوقف عليه بالهاء لان جانب العقلية والمحرفية حينئذ في قوى قتيق على سكون التاء وفاقا لئلا يمل (قوله كانها الخ) مع قوله لا الحماق كالتأنيبين فان الاول دال على انها للتأنيب والثاني على انها الغيرة (قوله وقيل انها الغيرة الخ) وجهه انه قلبت الياء التي بعد الهاء التائسة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولكن قدر هذا القول بان الهاء الأخيرة كان ينبغي ان تكتب هاءا لاناء فلي تأمل (قوله وقولهم دفن البنات الخ) يوهم انه ليس بمحدث وكلام الشارح أشد في الإيهام وفي تميز الطبيب من الحديث حديث دفن البنات من المكررات ورواء الطبراني في الكبير والاسطوخودوس عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما هزى يابته مرقية قال الحمد لله وذكروهم غريب الان يقال راعى المصنف والشارح خصوص الوقف بالهاء

في الوقف تاأنيب الاسم هاجعل • ان لم يكن بساكن صاع وصل (لكن الاد جمع في جمع التصحيح كسلمات) وهنداء (وفيما أشبهه وهو اسم الجمع) الذي لا واحد له من لفظه (وماسمى به من الجمع تحقيقا أو تدويرا فالاول وهو اسم الجمع تحقيقا (أولان) فاقبله لا واحدا من لفظه وانما له واحدا من معناه وهو ذات (والثاني) وهو ماسمى به من الجمع تحقيقا كمرقات واندواع فانهما جمع عرقه وأفرع تحقيقا وعرقه موقوف الحاج وأفرع مخرية من قرى الشام (والثالث) وهو ماسمى به من الجمع تقدرا (كحيات فانها في التقدير جمع هيبية) وأصلها هيبات حذف لامها وهي الياء ووزنها فعلا ت والاصل فعل ثلاث (ثم سمي بها الفعل) فصار معناها بعد وقيل هيبات مفر دواصل هيبية على وزن فعلة من المضاعف كالتأنيب (الوقف) خبر الار جمع (بالتاء) متعلق بالوقف وانما كان الار جمع الوقف بالتاء لانها لم يردوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادة ن لم يكنهم أن يزيدوا الواو والياء مع الالف لانهم لو زادوا هولا لقلبتا همزة فزادوا التاء لعلها تصير بدلا من الواو كما في تخبة فصار علامة التائيب وأقنعت عن أن يقال في مسلمة مسلمات فلما فادت هذه التاء الجمع والتائيب وأقنعت عن علامة التائيب الملقبة بالواحد أثبتت في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما لمحق بالجمع معاملة لا تهم لها آخره مجزأ في الاعراب آخره مجزأ في غيره (ومن الوقف بالابدال) هاء (قولهم كيف الاخوة والاخوان وقولهم دفن البنات من المكررات) حكاه قطرب عن طيبي ابدال تاء الجمع هاء في الوقف تنبيها على التائيب الخالص (وقرأ الكسائي والبرزى هيباء) بابدال التاء هاء والنقول عن الكسائي ان من كسر التاء ووقف عليها بالهاء ومن نصبها ووقف بالتاء هاءا في الجار بردي ان من قدر هيبات جمعها ووقف عليه بالتاء ومن قدره مفر دواوقف عليه بالهاء في الايضاح لابن الحماص هيبات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد او جمع واتخاذك لشبهه انما بالتائيب لفظا دون افراد او جمع (والار جمع في غيره) أي خرج عن التصحيح وغير ما أشبهه (الوقف بالابدال) هاءا فربما يهملون التاء الاصلية فتعرق موت هذا دليل شيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التائيب الا لاحقة للفعل نحو ضربت فليسوا بالواو اوضح به في ضربت التاء الضمير للمفعول قوله الجار بردي مقصور عليه (ومن الوقف بتركه) أي يترك الابدال هاء (فراعتا) وبن عامر وجره ان شجرت (بالتاء) (وقال) أبو النجم الشاعر

والله أنجلك بكني مساجت \* من يعلم ما بعد ما بعدت  
كانت نفوس الأتوم عند الغلصمت \* وكانت الحمر أن تدعى أمت

فلم تبدل الأتومين والمراد بقوله بعدت يعلم ما قبل في التقدير من الالف هاء ثم أبدل الالف هاء لتوافق  
بقية القوافي هذا لتعليل الجار بردي وذكر ابن جني في المخاطبات أنه أبدل الالف هاء ثم تبدلها  
بهاء التانيث فوقف عليها بالتاموز كراهه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله والعلصة رأس الحقوم  
وهو الموضع النائي في الحقوم واختلف في ذات من نحو علم بذات الصدور فقال الانخس والقراء ابن  
كسان يوقف عليها بالتامولها مضافته هي متوسطة أبدأ وقال الكسائي والجرجي يوقف عليها بالهاء  
لأنها تاء تانيث فتقول ذاه قاله المحوفي وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

وقل ذاق جيع تصحيح وما ضاهى وغير ذفن بالعكس انتمى

فصل \* ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت للتوصل إلى بقاء الحمر كنه في الوقف كما اجتلبت  
همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء وسببت هاء السكت لأنها سكت عليها دون آخر  
الكامة (ولما لا تقع مواضع أحدها الفعل المدل بحذف آخره سواء كان المحذف للجزء نحو لم يفته ولم يفته  
ولم يرمه) بالمخاف هاء السكت حين جواز (ومنه) أي من المحذف للجزء (لم يفته) على القول بأنه من  
السنة واحدة السنين وإن لامها واو محذوفة والاصل يفت نحو قلت الواو ألفا لتجر كها وانفتاح ما قبلها

وحذف الالف للجزء ثم محقة هاء السكت في الوقف وهذا اختار المرء وما إذا قلنا إن لام سنة هاء على  
رأى المجاز بين فالماضي يفت أهلية لأنها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون وأما على القول بأنه من  
الحما المسنون فاصله لم يفت ثلاث نونات أبدلت النون الثالثة ألفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في  
منه تقضي والاصل تقتر وفي نظيره تقضي البازي والاصل تقضض فالماضي هذا للسكت والافعال  
في الجميع ضميره مفرد مستقر عائد على الطعام والشراب لأنها كالجنس الواحد ومعنى لم يفت يفت

بمرور الزمان قيل كان طعامه يفت أو عينا وشراهه عصيرا أولينا وكان الكل على حاله (أو) كان المحذف  
(لأجل البناء) كافي فعل الأمر على قول البصري (ين نحو اغزوه واخشوه وارمونه) أي من المحذف  
للبناء (فبداهم اقتده) وهو أمر من يتقدي والمخافة للسكت ساكنة ومن كسر هاء في ضمير  
المصدر وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وغيره أشباع برواية هشام (والهاء) التي للسكت (في  
ذلك كله حارة ولا واجبة) تقول في الوقت لم يفت ولم يفت ولم يرم ولم يفت واخش وارم غير هاء سكت  
وهي لغز لبعض العرب قال سيدي بن حمد بن أبي العباس بن عمرو بنونس والوقف بالهاء لأن هذه  
الاتصال حذفت لامتدادها وبقيت سر كانه قبلها لا تعينها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحمر كانه

بسبب الوقف فذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء (الاف مسئلة واحدة وهي إن يكون  
الفعل قد) فحذف المحذف (بقي على حرف واحد) في اللفظ (كالامر من وعي يعني فالتفوت)

فيه (ع) بحذف فائه ولامه كضارعه المحزوم واجتلاب هاء السكت وجوباً لئلا يلزم الابتداء بالساكن  
أو الوقف على الحرك (قال الناطم) في النظم وغيره تبعاً لغيره (وكذا) بحب هاء السكت في الفعل  
(أخاف) بعد المحذف (على حرفين) أحدهما زائد نحو لم يفته انتهى) كلام الناطم (وهذا) الذي قاله الناطم  
(مردود) جامع المسلمين على وجوب الوقف إذا أرادوا أن يقولوا (على نحو لم يفتون) تنويعاً للماء  
خوف الالتباس بالتفسير منه ويرى على أن الموضع وافق الناطم في شرح القطر وقال يعقوب فصار  
مشتركاً للألفاظين جواباً له وهو قوله وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

\* وقفها السكت البتة الموضع الثاني لا الاستفهامية المحروزة بالمحرف أو بالماضي (وذلك أنه  
يجب حذف ألفها إذا جرت) ولم تتركب مع فاء المحروزة بالمحرف (نحو عوفو) الجبر ورتبها لبيان نحو

فصل \* (قوله المنون) المراد

بالمنون المصوب قوله  
وهي لفظة الخ قال  
الديلمشري القاه ركا  
يؤخذ مما في أن آخر الفعل  
حيثما كان أقل يوقف  
على متحركه وانظروا  
لما منع من الوقف بالروم  
قوله لئلا يلزم الابتداء  
بالساكن الخ ينظر ما  
معنى قوله لأنه يلزم  
الابتداء بالساكن لو لم يفته  
السكت فليتامس وقدر  
يقال معنى كلامه أنه  
يلزم الابتداء بالساكن  
لو سكن المحرف والوقف  
على متحرك أن لم يكن

(قوله) وأما قول حسان على ما قام الخ) هو حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه وهذا البيت من قصيدة جربان بن عائد بن عبد الله ابن عمر بن مخزوم وأولها ان تصالح فانك عائذي \* وصلح العائذي الى خاد ٢٤٥ والذي رأيته في ديوانه فقيم بقوم وقال

الدنوشري كسونا ما  
استقهما في قول حسان  
على ما قام الخ يحل نظر  
فلتأمل اه هذا وأما  
لم يصرح الشارح هنا بان  
حسان هو الصحابي لان  
حسان حيث أنطلق  
انصرف اليه الا يعرف  
شاعر في غيره يسمى  
حسانا ولا سيما كان في  
مقام المجدوكل من الادب  
عدم التصريح بكونه  
صحابيا وانما احتج  
الشارح فيما باقي بقوله  
الصحابي لقول المصنف  
الشاعر فان الشارح  
من الاختصار على وصفه  
بالشعر الذي يستوي فيه  
الفاضل والمفضل ورتل  
الوصف بالصحابي بها  
بلوغ المامول (قوله كياه  
الملك) قال القاني ان  
قلت في التمثيل بها انظر اذا  
كثيرا ما تكون ساكنة  
قلت هي مبنية على  
الحركة دائما ما تساو  
الاصل والسكون لها  
عارض اقصد التخفيف  
أو يقال البناء لها دائم ثم  
تارة تبنى على السكون  
وتارة على الفتحة (قوله  
وقال حسان الشاعر) قال  
بعضهم زعم حسان بن

(يجي) مع جئت وفيه تقديم وتأخير والاصل جئت مجي وهو هو والعن صفة الهجي أي على أي صفة  
جئت ثم آخر الفعل لان الاستفهام صدر الكلام ولم يكن تأخير المضاف وانما حذفت انفعالها اذا جرت  
بحرف أو عضاف (فرقا بينا وبين ما تجرية) وهي الموصولة والشروطية (في مثل سألت عما سألت عنه)  
أو عن مثل ما سألت عنه فاقفه موصولة وهو ما تفرح أو فرح وكلما جئتني أو كنت فاقفه ما شرطية  
ولم يعكسوا فيه نحو في الجبرية ونحو في الاستفهامية لان ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا  
بخلاف ألف الجبرية فانها ليست متطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشروطية موصولة المبردان حذف ألف  
الموصولة مع شئت لتعجز عن شئت (فاذا) حذف ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا  
أحقتها الحاء محظا الفتحة الدالة على (الان) المحذوفة (ووجبت) الحاء (ان كان الخافض) لما  
الاستفهامية (اسما) كقولك في مجي مع جئت واقتضاهم اقتضي مجي مع جئت واقتضاهم جئت الحاء  
(ان كان) الخافض لما (فرقا) نحو عي يسألون بها أي بهاء السكت (قر الذي) يخلف عنه والفرق  
ان المحرور وبها حرف متصل به حرف الجبر لا يستقل بمعناه فكأنه مع كياه فلذلك حازت الحاء وأما  
المضاف فيسقط فأنه في مدلوله الاقرا الذي لا اسم معه كلفه فعل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت  
معه الحاء وما ذكره الموضع من وجوب حذف ألف الاستفهامية اذا جرت فسلم في الجبر وبقا محرف وأما  
قول حسان على ما قام يشتمني لئيم \* كمن يترعرع في رمد  
قصر وزوجاه الاخفش لغوا والمحرف باللام فقال الشاطبي لنسح حذف الالف بلازم فيها بل يجوز  
ان تقول مجي مع جئت نص على ذلك سببه به الان الاحود المحذوف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله  
\* وما في الاستفهاميتين الموضع (الثالث) كل معنى على حرف بناء دائما ولم يشبهه العرب (فهذه) ثلاثة  
قيدون جرح بالاول المحرف والثاني ما بناؤه غير دائم والثالث ما شبهه العرب وسيصرح بذلك فاذا  
استوفيت القيدون حاز الخافض هاء السكت (وذلك) المستوفى لما (كياه) المتكلم وهو في حرفين فتحون  
في الوصل ككاف الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهو ما لم يحاق هاء السكت محافظا على الفتحة  
(وفي) التزيل ما هيه وما ليه وسلطانية (والاصل) مالى وسلطاني (وقال) حسان (الشاعر) الصحابي رضي  
الله تعالى عنه اذا مترعرع فينا الغلام \* (فان) يقال له من هوه  
ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يتجاء بهاء السكت لعدم فائدها قال الجار بردي وضربني مثل غلا في  
جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف أو كمنه بالسكان أو كمنه من الخ الحاء أثران لا يحذف  
بالكلمة فيجعل على حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن أسكن  
فلا مترجحه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى (ولا تدخل) هاء السكت (في نحو) جاز فزيد لانه عرب  
بالحرف كالحرف كالأعراب تعرف بالاعمال فلا تحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ أعطى ايضه محكا  
سبويه وقال أراد ايض فضعف والخ الحاء الموصلة في الجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه  
لان اعرابهم بالحرف وليس نحو كمنه النون بعراب قال ابن الضائع وعظا ابن خروف في المنع (ولا)  
تدخل هاء السكت (في نحو) ضرب ولم يضرب لانه ساكن وهاء السكت انما تدخل لبيان الحرف كمنه (ولا في)  
نحو لا رجل) بالفتح (وماز يدوم من قبل ومن بعد) بالضم في (لان) بناه من عارض) قبر دائم فحرف كمنه  
فيمن شبيه فحرف كالأعراب لعمرو ضيا بسبب شيء شبهه العامل فلا تدخلها هاء السكت (وشذ قوله)

(٤٤) (تصريح في) ثابت ان القول لقيته في بعض السكاك فلقته على ظهره وجلست على صدره وقالت لئن لم تقل شعرا  
على قافية واحدة لا قتلتك فقال اذا مترعرع فينا الغلام \* فحسان يقال له من هوه فقالت في خال  
اذا لم يشد قبل شد الازار \* فذلك غينا الذي لا هوه فقالت ثا فقال ولي صاحب من بني الشيبان \* فطورا أقول وطورا هوه

(قوله لا أناله) أصل أناله ٣٤٦ أمثال فيه غذف في ووصل الفعل اليه بنفسه وهو بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثه وضم رابعه

وهو أبو مروان  
أرض مسكونة آخره قول  
أرض مجهول من  
ومضت قدومه إذا حترقت  
من شدة الرضا وأصل  
من تحت من تحسني  
بالإضافة إلى ما لا تكلم  
وأضحي مجهول من  
ضحي بالكسر للشمس  
ضحي إذا رزت قال  
الفارسي الهاميه شكلة  
لاها لو كانت ضميرا  
لوجب الجر لان الظرف  
لا يثنى في الإضافة ولو  
كانت للسكت لا يجوز  
لاها لا تخفى ما حر كته  
تسبه حر كته لا عراب  
وأجيب بها بدل من  
الوارء والأصل علوا فاتهم  
(قوله المشور) تيمده لان  
مطلق الكلام لا يتقابل  
الشعر لانه كلام (قوله  
بأبقاء ثالثة) لا تظهر  
بأبدال تاء ثلثة هاء وتقل  
حركة همزة أربعة اليها  
لان في كلامه تسهجا في  
موضعين الاول قوله  
بأبقاء ثالثة ولم يبق  
على حلال بل قلت هاء  
الثاني قوله وتقل همزة  
أربعة المقول انما هو  
حر كها (قوله القصب)  
الثابت في أكثر النسخ  
بالضاد المهملة وفي بعضها  
بالضاد المعجمة وكل  
جميع من حيث المعنى  
(باب الالة) \*

باب يوم إلى لا أناله \* (أرض من تحت وأضحي من عله  
فلحقت ما بين بناء عرافان عل من باب قبل وبعد قاله الفارسي والتاظم وفيه بحث مذكور في باب  
الإضافة) فلما رجع أناله وأرض وأضحي مبنية للجعل وقيل الهاء في عليه بدل من الواو والأصل علو  
(ولا) تدخل هاء السكت (في الفعل الماضي كضرب) وركب من المتعدي (وقد وقام من اللازم لانه  
بنى على حركة (المشابهة للضارع) العرب (في وقوعه صفة) في نحو مرت رجل ضرب (وصلة) نحو جاء  
الذي ضرب (وخبر) نحو ضرب (وحال) نحو جاء زيدوقضرب (وشرط) نحو ان ضرب زيد  
ضربت كان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية بحري حر كته لا يجرأب تكون في أربعة  
أنواع في اسم لا والمنادي المفرد والظروف المقطوعة عن الإضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب  
المنع مطلقا وهو مذاهب سيبويه والجواز مطلقا لان حر كته لا زعموا اثبات أنها لجهة اذ لم يخف لبس  
نحو قد عده وتنع ان حصل لبس نحو ضربه لا لبس بالمفعول والى ذلك أشار التاظم بقوله  
\* ووصلها بغير تحريرك بناء البيت (مسئله قد يعطى الوصل حكم الوقف) من اسكن مجردا ومع الروم  
والاشمام ومن تضعيف وتقل ومن اجتلاب هاء السكت (وذلك قليل في الكلام) المشور بالنسبة الى  
علمه (كثير في الشعر) لانه محل الخروج من القياس (في الاول) وهو النشر (قراءة) بعضهم وجئت  
من شبايبا باسكان همزة في الوصل وقراءة (في غير جزة والكسائي لم يشنعوا انظر فيها همزة قبل  
بأبواب هاء السكت في الدرج) فيهما واقي الظرف في الاول وقل في الثاني (بين كيفية الوصل وحكاية  
سبويه ثلاثة أربعة بأبقاء ثالثة) على حاله وتقل همزة أربعة اليها (ومن الثاني) وهو الشعر (قوله)  
وهو روية كافي الكتاب أو أربعة من صديق كافي ابن سعون  
قد خست ثبات أرى جدا \* (مثل المحرق وائق القصب)  
جدا بالحجم تشديدا للموحدة فاجذب قبض المحض والقصب (أصله القصب بتخفيف الباء) الموحدة  
(قد عده الوقف علمنا قد عدها على حد قولهم في الوقف هذا خالدا بالتشديد ثم أتى بحرف الاطلاق وهو  
الالف وبقى تضعيف الباء) بحالة في الوصل تشديدا بالوقف في التضعيف واليه أشار التاظم بقوله  
وربما اعطى لفظ الوصل ما \* للوقف شر او فقام منتظما  
(هذا باب الالة) \*

(وهي) مصدر أملت التي ألهة اذا عدت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء ميل اذا انخرق  
عن التصديق الاصطلاح (أن تذهب الفتحة الى جهة الكسرة) ففتوح الفتحة شيئا من صوب الكسرة  
تقصير الفتحة بينهما بين الكسرة (فان كان بعدها) أي الفتحة (الف ذهبت) بالالف (الى جهة الياء)  
تقصير الف بينهما بين الياء (كالفتي) بالياء الفتحة والالف (والا) يكن بعد الف حة ألف (فالعمل  
الفتحة وحدها) سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث أم لا (كنعمه ويدر ولا مالة) فائدة حكم وحمل  
وأعجاب (أعجاب بتقصيرها وموانع تعارض تلك الأسباب وموانع لهذه الموانع تحول بينهما بين المنع) أما  
فائدة اقتباس الاصوات وصيرونها من غط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت صا كان لفظك بالفتحة  
والالف تصعدوا واستلغا فاذا عدت الى الكسرة كان انحدارا ونسلا فيكون في الصوت بعض اختلاف  
فاذا أملت الالف قرينه من الياء أو من غير الفتحة طرف من الكسرة وتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف  
وتصير الاصوات من غط واحد وقد ردا لالة للفتحة على أصل أو فغرة عسائني وأما حكمها فاتهاوجه  
جائز فلذا يجوز تفخيم كل ماله الاصل اذا لال انما لم كانت حقيقة فاذا أملت تردت بين الالف  
والياء الاصل في الحرف أن لا يمارح صوته صوت غيره قاله الجار بردي وأما حكمها فالاسماء المتحركة

والافعال

(قوله من صوب) ينظر هل صوب بالياء التحسية أو التاء القوقية

(قوله وعندى ان هذا الجواب الخ) قال الدكتورى قال مولانا شيخ الاسلام شحاته الحلبى ٣٤٧ أطال الله بقاءه قول الشارح وعندى

ان هذا الجواب لا يذم الاشكال الخ ممنوع لان محط الاشكال ان جعل التناسب سببا لا ماله فيما ذكر من تلا ونحوه غير محتاج اليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مدفوع بان مال لا يذم كالتناسب فيما ذكر لكونه محتاجا اليه بخصوصه واتخاذ كره لانه سبب متفق عليه بين القراء والنحويين وليس في كلامه ما ينفى ان يكون غير التناسب سببا آخر وفي جواب المرادى ما يشير الى ذلك وقوله فلم يتلأنا على اصطلاح واحد نوع لان كلامه القرينين قائل بالتناسب كما تقدم اه بجر وفه ويمكن ان يوجه اقتضار ابن مالك على ما ذكر لكونه تمسكا بقسوى السمين لكونه متفقا عليه وان كان غيره باعتبار امر في ذات الكلمة وهو كون الالف تنقلب باقى بعض التراكيب فليتأمل ثم رأيت في المرادى ان التناسب أضعف الاسباب اه ولا يخفى ما فى قول الحلبى وليس في كلامه ما ينفى ان يكون في غير التناسب الخ لان قوله بلا داع سواء صريح في

والافعال غالبا ما ياتي التثنية على غير الغالب وأما اصحابنا فتمم وقس وأسد وعامة تتحدوا لا يميل الحجازيون الامور صرح قديم (أما الاسباب) التي يقال لاجلها (فثمانية) أحدها كون الالف مبدلة من يا منطرفة في الاسماء والأفعال (مثاله في الاسماء الهندى والفتى) و (مثاله في الافعال هندى واشترى) فالالف فيهن مبدلة من يا مبدل للهديان والقيان وهديت واشترت أخذ من قول الشاطى القرى وثنية الاسماء تنكسها وان \* رددت اليك الفعل صادقت مثلا (والايمان نحو باب) البنون وهو السن (مع ان ألقه) مبدلة عن يا مبدل قولهم في تكسيرة (انياب لعدم التطرف) الا ان يكون بحرو ورافان من العرب من يميله نحو نظرت الى باب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضا قاله الشاطى النحوى (واغما يل نحو فتاة) مؤنث فتى (وونة) وان لم تكن الالف حرفة في اللفظ (لان تاء التانيث في تقدير الانفعال) فالالف فيهن مبدلة من يا وهى وان لم تطرف لفتا وهى منطرفة حكا (و) السبب (الثاني كون الباء تخلفها) أى الالف (في بعض التصاريح كالف ملهى) مما كان بدلا من واو (و) الف (أرطى) مما كان زائدا للالحاق (و) الف (حبلى) مما كان زائدا للتانيث (و) الف (غزا) مما كان بدلا من واو في الافعال (فهذه) الامثلة (وشبهها) تعالى (لان الباء تخلف الالف فيها في بعض التصاريح كالتثنية والجمع في الاسماء والبناء للمفعول في الافعال) فتوهم في التثنية عملها من وارطبان وجبذان وفي الجمع ملهيات وارطبات و (حبليات وفي البناء للمفعول غزى وعلى هذا) الاخير (فتشكل قول النانظم في النظم وغيره) ان امالة ألف تلافى البناء للمفعول غزى وعلى هذا (الامر اذا تلاها المناسبة امالة ألف جلاها وقوله) في شرح الكافية (وقول انه) في شرح النظم (ان) والقرء اذا تلاها المناسبة امالة ألف جلاها وقوله (في شرح الكافية) (وقول انه) في شرح النظم (ان) امالة الف سبب مناسب امالة ألف قبل اى امالها كقولك) اذا بنيت للمفعول (فتى وسجى) بضم أولهما وكسر مائلى آخرهما فتختلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا أمكن غيره وأجاب المرادى عن ذلك ما ذكر التناسب فقال ان السبب المتقضى الامالة نحو دعاءنا ألفه من واول يستمر القراء يعني بافتاق ولذلك لم يعملوا بهذا النوع بحيث وقع وانما امالوا منه ما جاز لالمال قلما اما وان تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعي الى امالتهنهم انما هو التناسب وقال هتاجوز الامالة في نحو دعاء غزى الا انه نول الى الباء اذ بنى للمفعول انتهى وعندى ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلأنا على اصطلاح واحد (ويستثنى من ذلك) المذكور وهو كون الباء تخلف الالف في بعض التصاريح (ما وجوهه الى الباء) يخص بلفظة شاذ أو (رجوعه الى الباء) (بسبب مما رجعت الالف لحرف زائد) فلا عمل شيء من ذلك (فالاول) وهو اختصاص رجوع الالف الى الباء بلفظة شاذة (كرجوع الف عساققا) المنقلبة عن واو (الى الباء في قول هذيل اذا أضافوها الى ماء المسكلم) حيث يقولون (عصى وفق) بتشديد الياء فيهما والاصل عصوى وقوى واجتمعت الواو والياء بسبقت احدهما بالكون قلبت الواو يا وادعغت الياء فى الياء (والثاني) وهو رجوع الالف الى الباء بسبب مما رجعت الالف لحرف زائد (كرجوعها) أى ألفى عساققا (الياء) أى الى الياء (اذا صغرا) عند الجمع (فقبل مصية وفق) بتشديد الياء فيهما والاصل مصية وفق وقوى بضم الفاء (فقبل عصى وفق) بتشديد الياء (بخطاطة والهاو رة) (أو جمعا) أى عساققا (على قول) بضم الفاء (فقبل عصى وفق) بتشديد الياء فيهما والاصل عصى وفق وقوى قلبت الواو الاخيرة بام كراهة اجتماع الواو بن فصار عصوى وقوى فاجتمعت الواو والياء بسبقت احدهما بالكون فقبلت الواو يا وادعغت الياء فى الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واو اتم كسر فتأخروا بامال كسر عينها ما قرأ المحسن فاذا احببهم وعصمهم بضم العين حيث وقع رد الى أصله فى الياء الثانية المدغم فيها ألف عساققا وقلبت ياء

اهلا سبب غير التناسب وكون كلا القرينين قائلين بالتناسب لا يصح ملاقة الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد فتدبر

(قوله لمازجتها الياء الخ) حق ٣٤٨ العباد لمازجتها الواو الزائدة لان انقلابها ياء انما هو لا انقلاب الثاني فلا يقال قلبت ياء

لمازجتها الياء لما قلبت عن واو فعول وهي حرف زائد \* السبب (الثالث كون الالف مدلة من عين فعل بول عند اسناده الى الياء) المثناة فوق (الى قولك قلت بكسر الفاء) وحذف العين (سواء كانت قبل الالف) المبدلة من عين الفعل (من قلبت ياء) مفتوحة أو مكسورة وقال اول (نحو ماوع كالو) انه في نحو (هاب أم عن واو مكسورة كخاف وكادومات) فقلت تقول فيها اذا أسندتها الى تاء الضمير بعث وكنت وهبت وخفت وكنت بكسر الفاء في لغة الجميع ومث (في لغة من قلبت بالكسر) في الميم بحذف عين الفعل فيصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصل ان كانا في هبت وخفت وكنت ومث واما بطريق التحويل كما في بعث وكنت فان أصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة في الجميع الى تاء الكلمة وتحذف العين لاتقاء الساكنين وقيل في ما في العين المفتوح لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة بحتمية للدلالة على ان العين نافية فحذفها ما أشبه بها لئلا يخل ما ذكرنا (تخلف) المتقلبة عن واو مفتوحة (نحو قالو) عن واو مضمومة (نحو طال) في لغة الجميع (ومات في لغة الضم) فهذا لئلا يخل لانك تقول اذا أسندتها الى تاء الضمير قلت ومثلت ومث بضم الفاء فين أم اقلت فبالتحويل ومثلت ومث فعلى الاصل وتبين ان ماتت على في لغة الكسرية ولا تخاف في لغة الضم \* السبب (الرابع وقوع الالف قبل الياء) المنة وحة متصلة (كبابه وسائرته) ذكر ما من الدهان ومثله باعة (وقد أهمله الناطم) في النظم (و) سيويه (والا كثرون) وذكره في التسهيل فقال أرادت مقدمة على ياء تليها \* السبب (الخامس وقوعها) أي الالف (بعد الياء) حال كونها (متصلة) بهامن غير جاز بينهما (كبيان) بتخفيف الياء وكال وبيع بثبوتها الان الامة مع التشديد أقوى لتكرار السبب (أو منفصلة) منها (بحرف) (واحد) (كشيان) علمان السبب (وحادث ياءه) والاول أقوى لان انخفاص الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة لقرבהما من حيث اللفظ (أو) منفصلة عنها (بحرفين أحدهما) وبعبارة التسهيل ثانياهما (الياء مخدخت) (هذه) بينهما (وشروطه) لا يفصل بين الياء والياء بحرف مضموم نحو هذا تسع بينهما قاله الموضح في الجواشي \* السبب (السادس وقوع الالف قبل الكسرة) متصلة (نحو ماوع كاتب) \* السبب (السابع وقوعها) أي الالف (بعدها) أي الكسرة (منفصلة) منها (ما بحرف) (واحد) (نحو كليب وسلاح) فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التاء وفي الثاني اللام (أو) منفصلة (بحرفين) كلاهما متحرك (واحدهما) وهو الثاني (هاء) وأوله غير مضموم فيمال (نحو برد أن يضربها) دون هو يضربها (أو) منفصلة بحرفين أولهما (ساكن) فيمال (نحو شلال) بالثنتين المعجمة وهي الناقصة الخفيفة (وسر ادح) بمجملات وهي الناقصة العظيمة دون رأيت عنها الأعلى وجهه شاذ (أو) منفصلة (بحرفين) الساكن فالتحرك (والياء) نحو درهك وهذا اسقاط من أصل التسهيل وفيه فصل ثلاثه أعرف ساكن وهما غيرهما ذكران المحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان أقل درجة الساكن والهاء ان يرفعانه أعرف واحد محرك غيرهما وذلك لامة معهما ولأن كرا الفارسي في الاضاح ان امالة درهمان النون شاذة مع تنصيصه على الامالة الكسرة السابقة أي لا لكسرة تون التنوين فذلك لثقله بالموضع مضافا الى كافي بعبارة القول النظم \* فدرهك من مجله لم يصد \* السبب (الثامن من ارادة التناسب) اذ لم يوجد سبب غيرهما والى ذلك أشار الناطم بقوله \* وقد أمالوا التناسب بلا \* داع \* (وقلت اذا وقعت الالف بعد ألف في كلمة) أي (وقعت في كلمة) أخرى (قد قارنتها قد أمالنا) أي الالفان (لسبب) من الاسباب المتقدمة (فالاول) هو الذي وقعت فيه الالف بعد الف في كلمة وقد أمليت الالف الاولى لسبب (كرايت عباد او قرأت كتابا) فان الالف الاولى فيهما قد أمليت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد

لمازجتها الياء الخ) قوله فيالتحويل (يل) نظره ليقال نظيره ما تقدم ان لا تحويل ولكن لما حذفت العين ضمت الفاء قوله حادث ياءه قال اللقاني لقاتل ان يقول ألف ياءه تخلفها الياء في غير الرفع ويمكن الجواب بان المراد تخلف الياء الياء في بعض التصاريق أي الكلمات المبينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك اذ الكلمة متحدة قوله وهو الثاني) فيه نظر اذ لو كانت الياء أولى بنحوهيات كان الحكم كذلك وان كانت الكسرة من كلمة أخرى وهي الياء فليأمل (قوله) وأولهما غير مضموم) ينظر ما وجه منع الامالة اذا كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما شئت الامالة حتى لا يخل فيها الرجوع الى المتن بعد الاغراض منه وتوضيح الاصوات غير متاسبة لما قبلها من التثقل بعد التصعد فليأمل (قوله) الساكن فالتحرك) ينظر ما حكمه ولو كان الاول متحركا وانما في ساكننا وبعده الفاء هل يعمل أو لا وما مثاله (قوله) أو وقعت في كلمة) أشعر الى ان قوله في كلمة معطوف على بعدا على في كلمة لو حيز فيكون قوله أو في كلمة قارنتها أعرف من كون الالف المعجمة للتناسب بعد الكلمة التي في الالف فصل

المائة ألفه، وأقبلها ونظر التمثيل بالمائة الضحية وقد أفصع عن هذه القافية فقال: أوفى كلمة معطوف على مائة كجاءت أي وقعت الألف بعد الألف في كلمة فارقت أي فارت الكلمة التي فيها الألف المائة للتناسب ويحذف فتكون الألف المائة للتناسب مسبوقة بالألف المائة لسبب كإندال عليه العبدية كاهو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بأن يقرأ أوفى كلمة معطوف على أي بعد الضمير في فارتها كأندل الألف ذات السبب أي وقعت الألف المائة للتناسب في كلمة فارت الألف ذات السبب وفيه قبيل لا يفتح أو كان وجه القبح أخـ ا لآلف الضمير ورجحه لأن الألف التي عاد عليها الضمير هي المائة للتناسب ذات السبب ٣٤٩ وليس الاستخدام مقبول في كل مقام

فصل بينهما حرف واحد وهو الهمزة في المثال الاول والثاني في المثال الثاني فتأمل الالف الاخيرة منهما المتقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى (والثاني) وهو ما أميلت فيه الالف لكونها واقعة في كلمة أخرى وقد أميلت بسبب (كقراءة في عمرو والآخرين والصحفي بالامالة مع ان الهمزة متقلبة (عن واو الضجوة لمناسبة سجي وقلى وما بعدها) فان رعاية التناسب في القواصل عندهم غرض مهم والمحصل من ريادة التناسب ان الالف المماثلة لسبب آما ان تكون شابعة على الالف التي اسبب فيها أو آية بعدها فان كانت شابعة عليها فتأمل كما في عاداتها الالف الاولى للكسرة العين ثم الثانية المتقلبة عن التنوين لاجل ثلاث الهمزة وان كانت آية بعدها فاما ان يقع ذلك في القواصل أو لافان وقع في القواصل فتأمل لتناسب القواصل فالصحي مثال مناسبة ما جعدوان لم يكن في القواصل فتأمل ولذلك اذا ما لوافحة فان عجزت للكسرة راءه لا يجيزون امالة الفمعة انهما في كله قواحد فكيف اذا كانا في كله شين (وأما الواو) لاسباب الامالة من الكسرة والماء الظاهرتين أو المقدرتين (فثمانيه ايضا) كعدد الاسباب (وهي الراء) غير المكسورة (وأحرف الاستعلاء السبعة وهي الحماو الفين المجعنان والصاد والضاد والطاء والظا والقاف) وانما نعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما ميل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعمل الى الحثك فلو أميلت الالف في صاعد لا تنحدرت بعدا صعدوا ولو انهما في هابط لصعدت بعدا تنحدروا كلاهما شاقا لكن الثاني أشق فذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف أقوى مانعا كما سيجي (وأما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة وشبهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها بل قيل هو أشد منها (وشرط المتعبد بالراء ان) أحدهما (كونه ما غير مكسورة) الثاني (اتصالها بالالف اميلها) ولا تكون الام مفتوحة (تخوفا من سوء الفهم) قالوا صنعت السبب المتقدم في الاول والمتأخر في الثاني (أو بعدها) وتكون مضمة ومفتوحة (تخوفا من جارور أو ابتجارا) أو بعضها ميل ولا يلتفت الى الراء (و بعضها يجعل المؤخرة المفصلة بحرف واحد (تخوفا من كافر كالمضمة) في منع الامالة (وشرط) المنع بحرف (الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها) أي بالالف (تخوفا من وضمان وطالبو نظام وغالب وخالف وقاسم أو يفصل بحرف واحد (تخوفا من) لان الفصل بحرف واحد كلافصل (الان كان) حرف الاستعلاء (مكسورا نحو طاب وعقاب) من المتصل (وخيام وصيام) من المتفصل بحرف (فان أهمل الامالة تميزا لونه) لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة في التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الالف للكسرة أولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفمعة تقوى المستعمل من حيث كان الفمعة معيها الامالة (وذلك) حرف الاستعلاء (الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواعة ومولات) بالقاف والهاء فوقانية (وهي التي لا يعيش لها ولد) فانه لا يمنع الامالة اعضاءا للكسرة فحالا ورثوهوسا كن قدرتها ان اتصلت به فنزل ذلك منزلة المكسور (ومن العرب من لا ينزل

مفصولا بحرف بخلاف الراء فإنه لا بد من اتصالهما مقدمة أو متاخرة أو اتحد بعضهما والمفهوم من قوله لأن الفصل أنه لا يضم الفصل بالحرف الواحق في كون المانع مانعا هو كل راء أو غيرهما قبل ما قد قيل يقال إن بعضهم ذهب إلى أن الراء لا تقع لاحالة مطلقا بخلاف جوف الاستعلاء فلا يعتد بها إذا اتصلت بالذات وإن كان بعضهم قال أنها أقوى ما فيها من التكرير (قوله من المتصل) قال الدكتور شري فيه نظر ظاهر فإن حرف الاستعلاء مفصول من الالف فيما ذكره باللازم وهو محسوس فهو كالذي بعده ثم رأيت بعضهم قال في قسوة من المتصل نظر لأن كل الهمزة منفصلة لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسورا فلا بد بعده من حرف فاصل لأجل الالف يقال له وأقول قد أشار اللطفي إلى ما لم نذكر في قوله إلا أن كان مكسورا استثنائهم الاستعلاء المنفصل بحرف دون المتصل إذا لم يسوز

هذا الساكن منزلة المكسور ويحذفها وطامن الامة (وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أي  
 عن الالف (كونه امة متصلا بالالف) كسائر الحاء المعجمة (حاطب وحاطل) بالحاء المعجمة فيهما  
 (واقف أو منفصلا) من الالف (بحرف) واحد (كناقص وناقص وناقص أو) منفصلا من الالف  
 (بحرفين) كواثيق ومنشيط وبعضهم يحيل هذا للمفصول بحرفين (لتراسخ الاستعلاء) والمتأخر أقوى  
 من المتع بالمتقدم ولذا قيل المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا سا كتابا لمكسور ولا مفصولا بحرفين  
 وأطلق في المتأخر وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كأن  
 التسفل بعد التصعد أسهل من العكس (وشرط) الامة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة  
 مقدره) كخاف فان الهمزة متقلبة عن واو مكسورة (ولا يامقدرة) كطاب خان آلهة متقلبة عن ياء فسد  
 امة آلف خاف الكسرة المقدره في الواو المتقلبة عنها الالف وسبب امة آلف طاب الياه المقدره المتقلبة  
 أالف اكسرة طاف واما طاب مقدره في ألفيها (فان السبب المقدره هنا) وهي الكسرة أو الياه (لكنه  
 موجودا في نفس الالف) المتقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (أقوى من) السبب (الظاهر) في  
 اللفظ وهو الكسرة والياه المقدره فيهما (لا) أي السبب الظاهر (امام تقدم عليها) أي على الالف نحو  
 كتابي بيان (أو متأخر عنها) نحو غاتم وياثع والنكتان في نفس الالف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها  
 (فن تم أميل نحو خاف وطاب) مع تقدم حرف الاستعلاء (وحاق وزاغ) مع تأخره لان السبب مقدره  
 نفس الالف بخلاف ما إذا كانت الكسرة مقدره بعد الالف كفي خادن جدد في الامر وجواد جمع حادة  
 وأصلها جاد وجواد فجمع لا اجتماع المثليين فلا تكون كالكسرة المقدره فلتأخرها عن الامة على  
 الأصح وبعضهم أجار امة اعتدادا بالكسرة المقدره كافي خاف ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفها لان  
 السبب المقدر متأخر عن الالف (مثله) يؤثر مانع الامة ان كان منفصلا في كلمة أخرى مستقلة  
 بنفسها كالوكان في كلمة واحد وهذا المنفصل تار يكون متصلا بالالف من غير حائز نحو مناسم فلا  
 يمال اتصال المستعلي في اللفظ اذا درجت فهذا مثل قولك شررت بغاضل وتارة يفصل بينهما بحرف  
 واحد نحو مناسم واما فاسم فهذا مثل قولك بناقص وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيد هاسوط فهذا  
 مثل قولك منشيط قاله الشاطبي (ولا يؤثر سببها) أي الامة (الامتصلا) في كلمة واحدة والفرق ان  
 المانع أقوى من السبب (فلا يمال نحو أقي فاسم لوجود العاقف) المستعلي وان كانت منفصلة عن الالف  
 في كلمة أخرى (ولا يمال نحو) (لزيغال لانفصال السبب) لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة أخرى  
 (وهذا ملخص كلام الناظم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (عليهما اعتراض من وجهين  
 أحدهما) في التمثيل وتأييد ما في المحذور ذلك (انهم امة لا ياتي فاسم مع اعترافهما بان الياء المقدره في  
 ألف المتقلبة عنها الالف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقرر من أن شرط الامة التي يكفها المانع أن لا يكون  
 سببها مقدره والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر فاما لاسم انفصالة (والمثال الحميد) السالم من  
 اللعين (كتابي فاسم) فان سبب الامة الكسرة الظاهرة فكيفها المانع وان كان منفصلا (والاعتراض  
 الثاني) أن نعرض النحويين (كأن عصفور وغيره) بخلافه لما ذكر من المحكمين (الذي كورين وهما  
 يؤثر مانع الامة ان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الامتصلا) قال ابن عصفور في مقربه بعد أن ذكر أسباب  
 الامة تانصه وسواء كانت الكسرة مقترنة أم منفصلة نحو لزيغال الآن امة المتصلة كانتهما كانت  
 أقوى وقال أيضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامة الا في امة أميل لكسرة متعارضة  
 نحو بعل فاسم أو في امة أميل من الالف التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن تعرفها قبل اه) يعني  
 لا يمال الالف لان العاقف بعد هان قبل مانع من الامة وان انفصلت وهذا النص بخروفي في المحكمين

قبل المتصل معتدولان  
 مثل الالف لا يكون الا  
 مقسوحا (قوة أو منفصلا  
 الخ) ينظر ما الفرق بينها  
 وبين الزا في ذلك حيث  
 اختلفا حكما وقد يقال  
 ان في كلام الشارح اشارة  
 الى الفرق



(قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) قال النور شري قد يقال عليه نصر محبة في شرح الكافية - بأنه يقال أني قاسم بترك الامالة لا يكون ما نعلمه جل كلامه في النظم على صورتين المذكورتين وان كان الظاهر أنهما من ذلك وانما قلنا ذلك لان خطأ الانسان في بعض كتبه لا وجب الحكم عليه بالخطأ في البعض الآخر الذي يمكن تصحيحه ونحن فيه كذلك تقبيل الخطأ ما لم يكن وخطؤه في البعض خير من خطئه في الكل فليست على أن المشاحة في المثال ليست من ذنب المحصلين وقد يقال انصار الان ما لان أني قاسم انما بقرأ بجمرة مدودة ونامكسورة وياسا كنة ولا يقرأ بجمرة ونام مفتوحة والفت بعدهما ٣٥١ حتى تكون الياء المقدرة فيه اه وأقول

قال النهاب القاسمي  
معتزاً على المصنف في  
اعتراضه الثاني بان مجرد  
كلام ابن عصفور ليس  
حجة على النظم ولا  
يقضي ان كلام النور بين  
تخلاف ما قال وعلى قوله  
ولولا ما في شرح الكافية  
الخ لان ما في شرح الكافية  
لا يجمع مع جعل كلام  
النظم على ما ذكره مجواز  
أن تكون ما في النظم  
مخالفاً لما في شرح الكافية  
اه وقد أشار إلى ما قد  
يدفع الأول بقوله وغيره  
ثم بين بعد ذلك أن الغير  
النفرى ولكن ذلك  
لا يقتضى أن نصوص  
النحو بين كذلك (قوله  
والنفرى) يسكون الفاء  
وزاى نسبة إلى نفرزة قبيلة  
من البربر كما في البزيادة  
على أصله (قوله جون  
الرباب) ضبط في النسخة  
المصحفة بنصب جون على  
الحال وكان وجه علمه جره  
نصره بالاضافة قبله  
ألا فلا يكون نملاً للكرة

وقع في شرح الجزولة لا في عبد الله محمد النفري بالنون والقافوا الزاى (ولولا ما في شرح الكافية) من قوله  
وان سبب المنع قد توتر من فصلا يقال أني أجدها بالامالة وأقي قاسم بترك الامالة (لمجملت قوله في النظم)  
للخلاصة والكافية (والكف قد وجب ما ينفصل على هاتين صورتين) المذكورتين في كلام ابن  
عصفور والنفرى وهما ما أميل للكسرة العارضة وما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر  
(لشعار قد يفعل) من قول النظم والكف قد وجب ما ينفصل (في عرف المصنفين بالتقليل) وانما أثر  
المنع منفصلاً ولم يؤثر السبب الامنة لان ترك الامالة هو الاصل فصلا هو المانع في سبب ولم يخرج  
عنه الاسباب محقق (وأما ما في المنع) الامالة (فهو الالمكسورة الجاورة لها تنم) الحرف (المستطلي  
(و) تنم (الزاه عن) الامالة لان الرامن شأنها التكرار فكان الحرف هنا في تقدير حرفين وكان الكسرة  
فيها في تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة (ولهذا أميل  
وعلى أخصارهم) غشارة (واذهما في التعارض وجود الصاد في الأول) والعين في الثاني (و) أميل (ان  
كتاب الارامع وجودا ام المفتوحة) قبل الالف (و) أميل (دار القرامع وجودهما) أى التقاف  
المستغنية والراء المفتوحة لان كلا من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة وفي  
ذلك كلمة متصلة (وبعضهم) أى العرب (يجعل المنفصلة) من الالف (بحرف كالمنفصلة) في كونها تنم  
المانع (سمع سيمويه الامالة في قواه) وهو سماعة النعماني بهجور جلام بن يمين بن قادر  
(هسى الله يعني عن بلاد بن قادر) \* منهم جرون الرباب سكوب

بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالعال  
\* فصل \* قال الفتحه قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقصصت شرطها ان لا تكون الفتحه في  
حرف ولا في اسم يشبهه لان الامالة تنوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا في اسم يشبهها لا ما يستثنى  
(فلا تمثال الا) بكسر الحزرة والتشديد (لاجل الكسرة) التي هي من اسباب الامالة (ولا) تمثال (لنحوه على  
لارجوع الى الياء في نحو علمك وعليه) وهو من اسباب الامالة (ولا) تمثال (الى اجتماع الامر) وهو  
الكسرة والرجوع الى الياء (فيها) في نحو البيل واليوغا امتنع الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع  
وجود السبب المقضى لما كونهما حرفا فاقسمت بشئ منها فان كانت اربعة كالا لم تنه لان الالف  
الزاد في الاسم يحكم عليها بانها عين يا وان كانت ثالثة كملى والى لم تنه اما لان التسمية تفصل الالف  
من بنات الواو لان بنات الواو أكثر من بنات الياء لذلك تقول في تنبيه ما علوان والوان قاله الجمار بردى  
(وستثنى من ذلك) أى المشبه للحرف (ها) للتأني (ونا) للتكلم المعظم نفسه أو وجهه غيره (خاصة بهم  
ملرود الامالة فيهما) لكثرة استعمالها اذا كان قبلهما كسرة أو ياء (فقالوا مر بنا) ونظر الينا والبا  
بالامالة فتوقع الالف مسبوبة قبل الكسرة أو الياء مفصلة بحرف فلذلك ذكر هاتين (وأما ما لستم في

وفيه أنه لا يتعين التثنية على تقدير الجز مجواز كونه بدلا لثمة يلزم على التثنية على الحال الفصل بين التثنية وهو سكوب المنعوت وهو  
منهم فليجره \* (فصل) \* (قوله فلو سميت الخ) قد يقال ان الاذاسمي به في سبب آخر وهو الكسرة التي في أوله والى اذاسمي به  
فيه سبب للامالة وقد مر أن الكسرة قبل الالف سبب للامالة ولم يفصلوا هناك بين الالف المنقلبة عن واو وغيره نحو سراج وشعلان  
فتنم الامالة الى بعد التسمية فيه نظروا فيجب عن ذلك ان شرط تأثير الكسرة فلا ماله أن لا تكون الالف منقلبة عن واو وصح المرادى  
بقوله في شرح الالفية قلت الكسرة لا توتر في المنقلبة عن واو وتامل

(قوله والذي يدل اسم الخ) نلاحظه ان ذلك حارق الجمع والذي في المرافقة وغيره ان ذلك اسم هو في بي وفي لاق بالام التي ثابت  
 من الجمل دون اتي ومضى (قوله قال الفتحه قبله الخ) نلاحظه انه لو كانت الفتحه بعد الراء المكسورة لمستحب الامالة فلا يقال فتحه الميم  
 من ربه هو ينظر ما الفرق بين الفتحه المتقدمه والفتح المتأخر (قوله ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف الخ) ينظر ما وجهه حرف  
 الاستعلاء المتأخر عن الراء المكسورة فوجدنا ان ذلك متقدما على ما قد يقال وجهه ان حرف الاستعلاء اذا كان متأثرا اشد في التثنية  
 في الامالة حيث ثمن التصديق بعد ٣٥٢ الانحدار وهو اشد من عكسه كما في كلام الشارح فليأمل (قوله مردود) هذا الزمردود

ومضى من الاسماء المبنية (وبلى) من احرف الجواب (ولا) النافية (في قولهم افعل هذا) اما لا فاشد من  
 وجهين عدم التمكن لكونها مبنية (وانتقام السبب) يجوز لا امالة لان الالف في غير التمكن اصل  
 غير منقلبة عن شيء فلا عن ان تكون منقلبة عن ما ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل  
 امالتها انما يتبعان الجمل فصلا بل ان ذلك مربة على غيرها (و) الحرف (الثاني) من الاحرف الثلاثة التي  
 تمل الفتحه قبلها (الراء) شرط كونها مكسورة وكون الفتحه في غيرها (هنا) تختاتية (وكونهما) أي  
 الفتحه والراء (متصلتين) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان تكون الفتحه في حرف  
 مستعمل نحوهم المطرا وفي رافخو بشر أو في غيرهما (نحوهم) الكبر والمنفصلتين يسكن غيرها (هنا) مختاتية  
 تختاتية (نحوهم) عرو (زاد المردى) أو عكس نحو أشر (تخلاف نحو أعوذ بالله من العرو من رقع السبر)  
 لان الفتحه قبلها على الياء نص على ذلك سيبويه (و) بخلاف (من غيرك) لكون الفصل بالياء المثناة  
 التختاتية الساكنة ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحوهم المشرق فانه مانع من الامالة  
 نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحه حرف استعلاء لان الراء المكسورة تقلب  
 المستعلى اذا وقع قبلها فتصل نحوهم الضر وقال المردى والتحرير ان يقال في كل فتحه في غير ما قبل  
 راء مكسورة متصل بها ومفصوله بمكسور أو ساكن غير ما وليس بعد الراء حرف استعلاء (و) انشراط  
 الناطم في النظم (حرف الراء) مردود بنص سيبويه على انهم فتحه الطامن قولك أيت خطي يا ح  
 بكسر الراء وكثيره لا يجوز امالة فتحه العين في نحو العرض والراء في ذلك ليست منطرفة ولعله انما  
 خص الطرف لكثرة ذلك فيه (و) الحرف (الثالث) من الاحرف الثلاثة التي تمل الفتحه قبلها (هـ)  
 التائت وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحه قبل الهاء (في الرفع خاصة كجوة نضمة) وانما املت  
 الفتحه قبل هاء التائت وان لم تكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا هاء التائت بالهاء (أي بالفاء  
 التائت المقصورة) لانها تقع في المخرج وهو أقصى الحلق (وفي) (في) (المنع) وهو الدلالة على التائت  
 (والزيادة) على اصول السكامة (والتطرف) في آخر الكلمة (والاختصاص بالاسماء) الحامدة والمشتقة  
 ولا فرق في ذلك بين هاء التائت وهاه المبالغة (وعن الكسائي امالة) الفتحه قبل (هـ) (السكت ايضا)  
 لهما هاء التائت في الرفع والخط (نحو كتابه والصبح المنع خلافا لعلم وابن الانباري) فانهما  
 يحتاجوا الى امالة فيما قبلها به قرأ أبو زحاحم الخفاف في قراءة الكسائي وفي غالب النسخ وقاله العلب  
 وابن الانباري وليس بصواب كما يشاهد

• (هذا باب التصريف) •

(وهو) في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة (تغيير) خاص (في بنية الكلمة لغير من معنوي أو لفظي)  
 فالتغيير جنس وباضافته الى البنية هو الصيغة التي تخرج النحوة فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض

بان المصنف أعني ابن  
 مالك النص على امالة الفتحه  
 قبل الراء المكسورة  
 المنطرفة وسكت عن غير  
 ذلك ولا يلزم من السكوت  
 عن الشيء نفيه وايضا  
 هو لم يأت في القيسه ان  
 ينص على جميع مسائل  
 النحوة قول الشارح ولعله  
 الخ يوهم أنه من عنده مع  
 انه مسطور في شرح  
 المردى والعجب منه  
 حيث نسب للرأدي قبله  
 ما نسبوا لم ينسب اليه  
 هذا ولكن هذا أبوجه  
 الله  
 • (هذا باب التصريف) •  
 (قوله وهو تغيير الخ) قال  
 اللقاني يدخل في هذا المجلد  
 الاعراب على انه معنوي  
 اه وفيه نظير يعلم من  
 كلام الشارح ثم ان هذا  
 التعريف للمصرف الذي  
 هو فعل المصرف وأما حده  
 بالمعنى العلمي فهو علم  
 باصول يعرف بها احوال  
 أبنية الكلام صحفوعلا  
 واليه أشار المصنف بقوله

وتسمى تلك الاحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريف العلم والعلمى (قوله تخرج النحو)  
 اللاحقة  
 فانه لا يتعلق الخ قال أبو بشرى المفهوم من سياق الكلام وسياقهما ان النحوة تغيير ليس في بنية الكلمة وليس متعلقا بها وانما هو  
 متعلق بعوارضها من فاعلية ومفعولية وغيرهما فلا يسمى تصرفا لعدم تعلقه بالبنية وأنت خير بيان النحوة اما سمى للقواعد المحصورة  
 أولادها كما أولئك المحصورة وليس واحد منها تغييرا كما هو ظاهر فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله ان النحوة  
 متعلق بالعوارض المذكورة ظاهر انه تعرف تلك العوارض ويدخل في قوله وغيرها الاعراب والناوما شبه ذلك لكون المرعيات

سعة المصنوعات مستعير والأضافة على معنى الام أو في أو من ووقع الخبر مفرد أو جملة إلى غير ذلك فليست أم له ويرد على قوله وأنت خبير الخ أن المصنف هو كل علم كذلك فالظاهر الاعتراض بأن المعرفة الضرف بالمعنى العملي وهو نفس التعبير والنحو اتعاهو التعبير إذا قيل جميعه لاهل الملائين (قوله التصحيف والتحريف) فرق بعضهم بينهما بأن التصحيف ما كان النطق فيه هو الفارق بين الكائنين والتحريف ما كان الشكل هو الفارق (قوله من حيث التعاقب بالمركات) ينظر ما معنى تعاقب ما ذكر بالمركات أن تصغير نحو فليس متعلق بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غير ما كذلك تكسیر فخور حال فانه متعلق بنفس الكلمة على أن التحريف متعلق بالمفرد كالأسماء قبل التركيب فانها مبنية فليست أم له (قوله ولهذا من التغييرين أحكام) قال التعاقب في هذا الكلام نظر لأن التصحيف والاعلال هما نفس التغيير الثاني لاحكامه والاول لأن الاعلال افعال فهو تغيير أيضا والحق أن التغيير الثاني هو حكم التغيير الاول لأنك إذا أردت بناء ما قال من القول تقول قول وهذا هو التغيير الاول ثم بنسأ حكم لهذا المبنى وهو اعلاله بقلب عينه ألفا وهنظهو التغيير الثاني فإن قيل قد وجد الثاني بدون الاول كإلى المصدر وحينئذ فلا يكون حكمه والاعلال ما قبل ذلك ممنوع لأن اعلال المصدر تابع لاعلال الفعل على أن ما ذكره شامل لما جعله حكما إذ يصدق على الصحيح والاعلال انهما تغييران في بنية الكلمة لغرض لفظي فاما أن يكون المحذوف جامع أو يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما ٣٥٢ باطل ثم إن مقتضى كلامه التعاريف بين التصريف وبين علمه.

اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها بالعرض المذكور والتصحيف والتحريف (فا) التغيير (الاول) المعنوي (كغير المفرد إلى التثنية والجمع المصحح وذلك بسحويل زيد مثلالا زيدان وزيدون) وتغيير المصدر إلى الفعل وبوصف بوزل الضرب مثلالا ضرب بوضرب بالتشديد للبالغة في الفعل واضطررب لوجود المحرك كفتح الفعل وتضربوا ضرب بوضارب ومضروب وكضرب مضرب بوضرب وضرب بوضرب بالبالغة في الوصف (و) التغيير (الثاني) اللفظي (كتغيير قول) من الاوجوف (وغزو) من الناقص (إلى قال وغزا) بقلب حرف العلة الفتح كره وافتتاح ما قبله والابدال في أقمت والمحذف في قل والاضاف في ردوليه والتصغير والتكسیر والسبب الوقوف والامالة يعلم النحو من حيث التعاقب بالمركات ذكرت تبعه وان المحاجبة ومثله فذكره في علم التصريف وهو (الاول) ولهذا من التغييرين الغرض من المذكورين (أحكام كالصفة) وهي اقرار الحرف على وضعه الاصل كالباء في بياض وأبيض والواو في سواد واسود (والاعلال) وهو تغيير الحرف في وضعه الاصل كقلب الياء في بان وأبان وموقن وناق وقلب الواو في قام وأقام وقيام وشبه ذلك قلب أحد الاصول من محله إلى آخر كإني جمع ناقه وجادي (وتسمى) معرفة تلك الاحكام علم التصريف) ولقاسمى هذا العلم تصريفا لما فيه من القلب بغير صرف الرجل في أرى إذا جعلته يتقلب فيه بالذهب واليا بوضرب الدهر تعلما فيه ونحو لانه من حال إلى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه انه متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفية في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء الاعجمية

(٤٥) تصريف في الفعل ومدلول علم التصريف الاحكام المتعلقة به إيقاعا وسلبا وهذا يتضمن ما ذكر من الحدود والاحكام وبه يتضح أيضا جعل الصلح من أحكام التغيير وتوضيحه أن قوله مثلاً كونها يجب ذاب عنها أن القاصول بسببه هو من علم التصريف والتغيير وهو القلب فيها الذي هو متعلق بالوجوب من نفس التصريف وجوب الصحة في لو إذا الحصول بسببه من عدم اعلاله وهو لا ذو علم التصريف ووقع الصحة الذي هو عدم التغيير ليس نصريفاً لأن التصريف تغيير فعل التصريف يبحث عن التصريف الذي هو تغيير سلبا وإيجابا به اختصارا لقلل يحتل في النسخة (قوله وتسمى معرفة تلك الاحكام الخ) قال البرنوشي رحمه الله إن معنى علم التصريف هو معنى التصريف فان التصريف كما مر تغيير في بنية الكلمة الخ والتغيير غير المعرفة كما هو ظاهر فليست أم له وأقول قد عرفنا أن المصنف أراد بالانارة معنى التصريف العملي والعلمي ومسمى كل منهما غير الآخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم التصريف والاضافة على الآخر من اضافة العلم إلى الخاص ثم إن علم التصريف وغيره من العلم يطلق على الإدراك والمملكة والقواعد والمصنف هنا يسمى على الأخلاق الأخيرة فتقدر المصنف لفظ معرفة فمع كونه فيه تغيير اللفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعنى (قوله وموضوعه الاسماء الخ) هو أنخص من موضوع النعوت فلذا أدرج فيه ومن أقره فنظر إلى إختلافهما العموم والتخصص لامتيازهما بذلك وتباين العلوم بتباين الموضوعات

(قوله كابرهم واهم) ينظر له معنى عدم دخول التصر في ذلك مع التماثليين ويجهعان وتقدم ان تغيير المقدر الى التثنية والجمع تصريف قليل (قوله ٣٥٤ موضوع وضع الاصوات) ينظر ما معنى قوله موضوع وضع الاصوات وينظر هل قوله

ليعدم معرفة الخ بذاقيه  
قوله بجهولة الاصل  
لاقتضاء البعد انه يمكن  
معرفة اصله (قوله ينقسم  
الاسم) أي المتصرف فلا  
يردان المبني قد يكون  
على حرف أو حرفين وقول  
الشارح لانه يحتاج الخ  
باعتبار الوضع الأصلي  
وما حق الكلمة أن تكون  
عليه (قوله وذكرها)  
المبادر انه مضد مبتدأ  
وقول المصنف لا يليق  
خبره وفيه تغيير لكلام  
المصنف لأن يليق في  
كلامه خبر عن قوله  
وأمثله مفهوم مبتدأ  
المتأخر وقول يلزم على  
كلام الشارح ان يقرأ بالياء  
المتأخر تحت ويحتمل  
ان يقرأ قوله وذكرها  
بصبغة الفعل الماضي  
المستند الى ضمير الزيدى  
(قوله قصير) في الصحاح  
القصير الضلع التي تلي  
الناكض وهي الراهية في  
أسنفل الاضلاع  
والقصير أيضا أفق  
اه واقصر في الصحاح  
٢ على الثاني فقال  
القصير مصغرا  
مقصودا بضم  
الافاق (قوله خبري) في

كابرهم واسم عيل قال ابن جنى وان كانت متمكنة لان التصر يف من خصائص لغة العرب (ولا  
يدخل التصر يف في المحروف) لانها بحرفه ولا الاصل موضوع وضع الاصوات لا تقابل بالفاء والعين  
واللام ليعدم معرفة اشتقاقها ولهذا كانت ألقاها اصولا غير زائدة ولا متقلبة عن حرف علة (ولا يدخل  
التصر يف في ما أشبهها) أي أشبه المحروف (وهي الاسماء المتوغل في البناء) كالضمائر وأسماء  
الاستفهام والثرما وأسماء الأفعال والموصولات وأسماء الإشارة (والأفعال المجامدة) وهي التي لم  
تختلف أبنيتها للاختلاف الأزمنة فتكون مع وبس وعسى وليس لانها أشبهت المحروف في الجود وما دخله  
التصر يف من المحروف وما أشبهها فهو شاذ وقف عند ما سمع متعفن ذلك مجي المحذف في سوف  
والابدال في حامتي عينا وهما ناهوا المحذف والابدال في اهل والتصغير في ذوال الذي وفر وعهما  
والابدال في لام عسى والمحذف في عين ليس عندنا اتصال ناه الفاعل (فلذلك) أي لاجل ان التصر يف  
لا يدخل المحروف ولا ما أشبهها من الاسماء أو الأفعال (لا يدخل فيما كان) من الاسماء موضوعا (على  
حرف) واحد (أو) على (حرفين) فلا يكون كذلك في الوضع على حرف أو حرفين (الاحرف كبا محرف  
ولامه) فانها موضوعان على حرف واحد (وقد بول) فانها موضوعان على حرفين (وما أشبهها محرف  
كناهت) فانها موضوع على حرف واحد (وناهنا) فانها موضوع على حرفين وهذا الحكم معلوم عما  
تقدم من ان التصر يف لا يدخل البنيات ولكن ذكر توطئة وتهدية القول (وأما ما وضع) في الأصل (على  
لامهما) في الاسماء نحو حق زيدا) المحذف فائه ولامه (وقد بول) المحذف عنها في (الأفعال) وقس على ذلك  
(فصل) ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد قوله الثلاثي كرجل لا يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف  
يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ والموقوف عليه ان يجب أن يكون المبتدأ به متحركا  
والموقوف عليه متحركا فلا تنافي في الصفة كرهوا ما رتبها فحصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يتخلون  
أن يكون متحركا أو ساكنا أو ما كان يلزم التنافي مع أحدهما أعجب بانها لما جازا الحرف كوا السكون على  
المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي (وغاية النجاسة كسفر رجل وبما بينهما) أي بين الثلاثي  
والنجاسي (الرباعي كجعفر) ولم يجوزوا أساسا لثلاثيته وهم انه كلمتان (والى زبديه) وأقله أربعة  
فقال (وغاية مسبة كاستخراج) وبنيهما ذوال نجسة كأكبرهم وذوال ستة كاتلاق (وأمثله كثيرة)  
بأنف (في قول سيبويه) ناسما في المثال وثنائية في أمثلة وفادرا يبدى عليه نفا وثمانين مثالا وذكرها  
(لا تليق بهذا القصير) فلان شغل بهار ولا اختصار بل نذكر أماكن الزائدة حفظا للضغط وتقليل  
للاشتغال بقول الزائدة تكون واحدة وثنتين وثلاثا وأربعاً وما وضعها من بعد ما قبل الفاء وما بين الفاء  
والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام لا يتخلون ان تقع متفرقة أو مجتمع على زائدة الواحدة قبل  
الفاء نحو أجند وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غفر الزوائد باللام نحو ما بين  
والزائدتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو أحادل وبينهما العين نحو عاتول وبينهما اللام نحو قصير  
وبينهما الفاء والعين نحو عاصرو وبينهما العين واللام نحو خيري وبينهما الفاء والعين واللام نحو أجلى  
والجتماع قبل الفاء نحو مطلق وبين الفاء والعين نحو حرجوب والعين واللام نحو خاف وبعد اللام  
نحو عليه أو الثلاث المتفرقات نحو ما قبل والجمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبين العين واللام نحو  
سلايم وبعد اللام نحو عفوان واجتماع اثنين وانفراد واحدة نحو آفة وان الاربعة نحو اشعياب

في النسخة المصححة على الشارح مضبوطا بالمجاهلة المعقوطة ولم أقف عليه ولم يذكر في القاموس في ما ذكره (قوله صفوان) في  
القاموس صفوان الشيبى وضعوه مشددا أوله وبجته  
قوله واقصر في الصحاح الخ في هذا النقل شئ فخره اه

(قوله طمع) من طمع يطمع طمعا فهو طامع : طمع (قوله يكسر ففتح) قال النوشري (فائدة) فعمل بكسر ففتح كثير في الاسماء قليلة في الصفات ومنها دروي أي كثير رقوم على يدين قيم ومحذرم أي متفرق ومكان سوى قيل ولم يغير ذلك واقتصم سيمو به على الثاني ونظر أهل زيم بازای أو باراه اه وأقول هو الزای (قوله نذل) كان بعده ٣٥٥ في النسخة المصححة ثم ضرب عليه بالقلم

ولا أدري وجهه والمناسبت

لصنعه اثنائه ليكون  
مثالا للصفة كسابقه  
ولاحقه وكونه متوقلا  
لا يقتضى اسقاطه لان ذلك  
كذلك بل عدم النقل في  
ثم اظهر كيا في كلامه  
(قوله لا تهم كروا  
الانتقال الخ) احسن منه  
كما قال بعضهم أن يقال  
في تعويل ذلك ان نقل  
الخروج من كسر لازم  
الى ضم لازم (قوله  
ووجه الجار بردي) قال  
الدونشري ينظر ما وجه  
الفرق بين كلام  
الجار بردي وكلام ابن جنى  
ويبنى أن ينظر ما رده  
ابن مالك اه وأقول  
عدم الفرق بين كلام  
الجار بردي وابن جنى من  
الذهول والغفلة عن كون  
الجار بردي اعترضه  
الجارى بعد تلمظ بالحاء  
المكسورة وابن جنى اعتبر  
ميله الى الترافة المشهورة  
وأما ما رده ابن مالك فهو  
قوله وهذا التوجيه لو  
اعترف به من عزيت  
الترافاة لهدل على عدم  
الضبط واداة التلاوة  
ومن هذا شأنه لا يعتمد  
على ما نسب منه لما كان

مصدرها باب (وأبينة الثلاثي) المحرف (أحد عشر) بنام (والقسمة) الباقية (تقتضي) أن تكون (أني عشر) بنامه (فذلك) لأن (الحرف) (الاول) واجب (المحركة) لا بنية ذاهبة ولا ابتداء بالساكن متعذرا فحواله ثلاثة (والحركات) الخالصة (ثلاث) الفتح والكسرة والضمة (و) (الحرف) (الثاني) يكون محركا وساكنا فحواله أربعة (فأذا ضربت ثلاثة أحوال) (الحرف) (الاول) في أربعة أحوال (الحرف) (الثاني) خرج من ذلك اثني عشر) بنامها (أما الحرف) (الأخير) فلا يصح فيه وزن الكلمة لا بحرف اعرابها (وأما ثلثها) في الأسماء (والصفة) (فلس) سهل بفتح أوله وسكون ثانيه (فرس) دخل بفتح حين (كنف) حذر بفتح ف كسرة (عضد) طمع بفتح فوضه (جزم) نكس بكسرة فسكون (عنب) زعم أى متفرق بكسرة ففتح (أبل) بلز بكسر تين (فقل) حلو بضمه فسكون (ضرد) حطم بضمه ففتح (دقل) بضمه فسكون (عقن) جنب بضمه تين فبدأ مفتوح الفاعم الاربعة في العين ثم بالياء ورمع الثلاثة ثم بالضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر أوله وضم ثانيه لا همز هو الارتفاع من الكسر إلى الضمة لأن الكسرة تقيله والضمة أثقل منها (وأما قراءة السهل) بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام (والساعات) الحيك بكسر الحاء وضم الباء) ونونها أبو الفتح بن جني في الحثب لاني مالت النفازي (فقل لم تثبت) هذه القراءة (و) على تقدير شوبها (قبل أتبع الحاء) من الحيك (تأمن ذات) في الكسر (والاصل حيك بضمه تين) فكسر الحاء أتباعا للكسر التاء قبلها ولا يعدا باللام الساكنة لأن الساكن غير خارج حصن كما أتبع من قرأ الحمد بضم اللام أتباعا لضم الدال قبلها (وقيل) لا أتباع (وإنما الكسر) على التداخل في حرفي الكلمة إذا ذيل حيك بضمه تين وحيك بكسر تين) فركب هذا القارئ منها هذه القراءة فآخذ من لغة الكسر تين كسر الحاء ومن لغة الضمة تين ضم الباء واعترض بأن التداخل اغناء كون بين حرفي كلمة تين لا بين حرفي كلمة واحدة وهو جهل الجار بردي بأنه لا يلتقط بالحال الكسرة من لغة الأولى غفل عنها وتأفلظ بالياء المعجمة ومن لغة الثانية وقال ابن جني أراد أن يقرأ بكسر الحاء والياء فيعد نقطة ما حاء كسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالياء مضمومة وردها بن مالت في شرح الكافية والحيك تسكر كل شيء كالزل والماء إذا زرت بهما الريح (وزعم قوم إهمال فعل) بضم الفاعل كسر العين (أيضا) لمساقيمن الانتقال من ضم إلى كسر (وأما جازع) (دقل) اسم ذو ية سميت به قبيلة من بني كنانة (ورم) بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس للأسب (بأنهما) للسامن أصول الاسم أو أنهما (منقولان من الفعل) (الجبني) للمعول واعترض بأن ذلك يمكن في الدل لأنه عمل قبيلة لا في الهمز لأنه اسم جنس والنقل لا يكون إلا في الأعلام دون أسماء الاجناس وأجيب بأن السرا في ذهب إلى أن النقل قدجي في أسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه (واحتج المثنون) (الفعل) في أصول الاسماء (بوعل) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة في الوعل) بفتح الواو وحكا المثل فثبت هذا أن فعل بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قولي (و) على القولين فإنه (أنما إهمل أو قل) عند العرب (لقد همز تخفيفه بفعل المعول) إذ أنما في الاول ونا على الثاني (والرابعي المجرى) خمسة أبينة (مفتوح الاول والثالث) (اسما كجهمر) ووصفة كسلهم للرجل الطويل (ومكسورهما) (اسما كزبرج) بكسر الزاي وسكون (الوحيد) كسر الراء بالجيم للذهب وصفة كزمل للراثة الخجاء (ومضمومها) (اسما كدملج) بالجيم

عروض ذلك له (قوله اسم دويبة) قال بعضهم شبهة بأن عرس فيما حكاه الانخفس وعن الايبان الوعل لسمته في الوعل وقيل عن الخليل كاقال الشارح (قوله ان فعل بضم أوله الخ) ينظر ماوجه تركب تنوين فعل (قوله والراعي) بالجر عطف على الثلاثي أي وأبينة الثلاثي وانظر إلى ذكر المصنف هنا العدد ولاجر الراعي اللام كفعل فيما يأتي في قوله وللخماسي الجهد داربعة

قوله (كقطعل) ومثل فطعل قطر اسم لوعاء الكتب (قوله وزاد الاخفش الخ) قال بعضهم وأما نحو جندب فغيره لم يشتهر ورواه الضم وروى الفراء برقع وطعل بالاجود ٣٥٦ فيهما ضم القاف واللام فيكونان كبرن وأما جود فانه أعجمي وأما جندب فالرواية

والجندبة ضم الدال على أنه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففاً من جندب كما قالوا ان عبطاً مخفف من عبطوا لاظهر مذهب اليه الاخفش والكوفيون لأن الفراء ثقة في روايته فلا وجه لدعواه بقويه انظار التضييف نحو سودد وعند دلارادة الاحاق بجندب ولو لم يكونا له قليل سودد عند دلارادة هذا البناء معدوم لا يمنع وجود ما هو ملحق به (قوله كالجندب) أي فانه اسم الجراد الاخضر الطويل الجلبين وجندب أيضاً من العنبر بن عمرو بن عجم (قوله للاخضر الذي يعمل الماء) أي الذي الاخضر وعبر بعض الناقية بقوله النبت الاخضر وصار القاموس الطحلط خضرة وتعلوا الماء اه ووصفها بانها تعلو يقتضى انه أراد الجرم الاخضر لا الوصف لانه لو كان تعلوا بالماء يقال انه تعلو وفي بعض كتب المائكية تفسير الطحلط بماق القاموس وان الذي ينبت في جوانب جبل الماء يسمى خرابا كما هو الزاى ولم يذكر ذلك في القاموس وانما سطر كسر دكر الارانب (قوله لاطويل) أي ولا يختص بالرحل كجرش (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم له المعجمة مثله في باب جوع التكسير وتقدم أيضاً فان الصواب بضم التاء المثناة (قوله وشعر دل) بالدال المهملة وعاجلها فاعلم في القاموس (قوله النبي اتافاه الحنف) ذكر بعضهم انه اسم السحابي بعضهم انه اسم دابة (قوله قد عمل) قال بعضهم والقذ على لا يستعمل إلا بعد التاني اما

وصفة كجرش للحمم العظمي (ومكسور الاول مفتوح الثاني) اسما (كقطعل) بالقاء والطاء والحاء المهملتين زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسب طر لاطويل (ومكسور الاول مفتوح الثالث) اسما (كدرهم) وهو معرب عن انما صاح التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كجرش لاطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد بن ضفيع وصندو هلم للاكل وقيل الهمازة (وزاد الاخفش والكوفيون) هم موم الاول مفتوح الثالث كجندب بضم الجيم وسكون الحاء المعجمة مفتوح الدال المهملة وهو الحمر الاخضر الطويل الرحلين كالجندب وقيل ذكر الحمراد أو الجسيم السمين من الابل (والحنثار) عند جمهور البصريين واستظهره في التنزيل (انه فرع من مضمومها) اسمة قال الضميني في رباعي ليس بينه ما حار حصين (و) لانه (لم يسمع) فتح الثالث (في شئ) من الرباعي (الاسم) فيه الضم من غير عكس (كجندب وطعل) باللام الاخضر الذي تعلوا الماء يرفع من الاسماء (وجرش) بالجيم والواو اللين المعجمة والعين المهملة للضم من الجمال ويقال لاطويل (ولم يسمع في برن) بضم الموحدة وسكون الراء وض التاء المثناة فوق أحد بران الاسد هو عنده للظفر للانسان (وبرجد) بضم الموحدة وسكون الراء وض الجيم والدال المهملة لكسب اعط (وعرط) بضم العين المهملة وسكون الراء وض القاء وبالطاء المهملة لتسجر البادية (الا الضم) بالرفع على التنبية عن فاعل يسمع (والحنثاري) الحمراد (بفتح) من الانية (اسمها) مفتوح الاول والثاني والراء اسم (بمفرجل) بوصفة شعر دل لاطويل وشعر طبل البنس الذي له أربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس لمحشة الذكر وصفة قنور (ججرش) بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة معجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الاصح العظيمة وقيل لم يات هذا الوزن الاصفهوان القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما (قرطع) بكسر القاف وسكون الراء وقع الطاء المهملة بالموحدة الشئ اتافاه الحنفير يقال ما عليه قرطعة وصفة جردل للجميل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو قرطع لاسد وصفة (عل) بضم القاف وقع الدال وسكون العين المهملة وكسر الميم للعين الضخم (بفتح) المة الاوزان المتفق عليها) عند الجميع (عشرون) وزنا أحد عشر للثلاثي وخسة للرباعي وأربعة للخماسي وجعل مضموم القاء مكسور العين متفعلية اما الضمف القول باه ماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما التغليب وما ذكره من اصابة جميع حروف الرباعي والخنثاسي هو مذهب البصريين وانما الكوفيون قد ذهبوا الى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاث فغيره ياء فان كان على أربعة كجعفر فغيره ياء واحدة وهل هي الحرف الاخير أو ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة أحرف كسفر جل فيه زادت تان قاله الشاطبي (وما نرجع عاذاكر) انما الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها المايز ياء في اوله (كنطاق) أو في وسطه كظريف (و) فيها نحو (عرجيم) أو في آخره كحلي (أو ينقص أصل كيدوم) أو أصلها يدي ودعي (أو ينقص حرف زائد كعلط) بضم العين المهملة وقع اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم (أصله) علاط بدليل أنهم نظروا به على أصله (و) الدليل على وجود الالف بهذا اللام (أهملا) الوون بين أربع متحررات في كلمة واحدة لأن نعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة (أو بتغيير شكل) أي حكة (كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثة في نحو جندب) بضم الجيم وسكون الحاء المعجمة وقع الدال (أو بكسر أوله في نحو عرق) بكسر الحاء

وانما سطر كسر دكر الارانب (قوله لاطويل) أي ولا يختص بالرحل كجرش (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم له المعجمة مثله في باب جوع التكسير وتقدم أيضاً فان الصواب بضم التاء المثناة (قوله وشعر دل) بالدال المهملة وعاجلها فاعلم في القاموس (قوله النبي اتافاه الحنف) ذكر بعضهم انه اسم السحابي بعضهم انه اسم دابة (قوله قد عمل) قال بعضهم والقذ على لا يستعمل إلا بعد التاني اما

بها أو يعبرها في نظر هل ذلك صحيح أم لا واذان السراج بانما ساهو هو دل على أنه لا يظهر امر باي الذنون زائدة (فصل هـ)  
 قوله (وافضل) أي بخفيف اللام الأولى وتثني الثانية ومن أمثلته اكفهر ٣٥٧ الرجل يخفهم وفي الحديث إذا

لقيت الكافر فاقفه  
 بوجه مكفهر أي غير  
 منسسط (قوله) وهو  
 افضل أي بتخفيف  
 اللام الأولى وتخفيف  
 الثانية (قوله نحو لوزن)  
 يقال اخرز الرجل  
 انقبض من الشيء وض  
 حرمه أي ما انشتر من  
 لباسه (قوله لا يكون  
 الا مقنونا) من لازم  
 ذلك انه لا يكون الا  
 متحر كقوله لرفضهم  
 الابتداء بالساكن علة  
 لمطلق حركته وكون  
 الفتحة أخف علة  
 لمخصوص كون الحركة  
 فتحة على قياسه كان  
 ينبغي أن يقول بعد قوله  
 واللام مقنونا دائما لأن  
 الماضي يفي على حركة  
 لمشاكلة العرب لا يكون  
 على الحركة اللام المطلقة  
 وقوله للفتحة مخصوص  
 كونها فتحة (قوله وأما  
 ما جاء في) جواب عن  
 سؤال وارد على قوله ان  
 الغاملا تكون الامتوحة  
 مع انه ساء كسورة فيها  
 ذكر وكان ينبغي أن  
 يقول والاصل فيه ما فتح  
 القانو كسر العين (قوله)  
 ونفست المرأة في الصبح  
 وقد نفست المرأة الكسر  
 وقال أيضا نفست  
 المرأة غلاما على ما لم يسم

المعجمة وسكون الراء وض القانو بالعين المهملة القن الفاسد (وكثير مكسورهما) أي الأولى  
 والثالث (بضم ثالثة في نحو زجر) بكسر الزاي وسكون المعجمة بعدهما وض الموحدة وأصلها الكسر وهو  
 ما يعا لثوبيا لمجند (وأما سخر) بفتح السين المهملة والراء وسكون الحاء المعجمة قوبالسين المهملة  
 لليلة (وبأش) بفتح الواو وسكون الحاء المعجمة قوبالسين المهملة المعجمة لنوع من الجواهر  
 (فانعميان) لا عبر بيان أفلس في أمثلة الرأى مفتوح الأولى والثاني  
 هـ (فصل هـ) وينقسم الفعل إلى مجرد (من الزوائد) وأقله ثلاثة كضرب (وقعد) وأكثره أربعة كدحرج  
 ودر بيج أي ذل (والى زيد نبيه) وأقله أربعة كآكرم (وغابت ستة كاستخرج) وبينهما الخنسي كاطناني  
 وزيد الرأى أقله خمسة كدحرج وغابت ستة كآكرم (وزيد الثاني) (أوزانه كثيرة) مشهورها  
 خمسة وعشرون وزنا وزيد الرأى أوزانه ثلاثة فاعقل كدحرج وافتعل كآكرم ونحوه وافتعل كآكرم  
 واخترت في هذا الثالث فاعقل هو بنافعة مقبض وقيل هو ملحق بآخره زاد فضهم في زيد الرأى  
 وزنا رابعا وهو افضل نحو اجوز (وأوزان الثلاثي) المجرى (ثلاثة) مقنونا العين ومكسورا ومضموها  
 (كضرب وعلم ونظف) لأن الغاملا يسكون الامتوحة لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف  
 واللام مفتوحة دائما لخدمة العين لا يسكون الامتوحة لثلاث لازم الاتقاء الساكنين في نحو ضربت  
 والمحركات منصرفة في القنح والكسر والضم وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح القانو كسرها مسكون  
 العين فزال عن الأصل لضرب من الفتحة الأصل فيه ما فعل بكسر العين (وأما نحو ضرب بضم أوله  
 وكسر ثمانية) ففيه قولان أحدهم انه أصل برأسه واية ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله  
 في شرح الكافية عن شيبويه والمالزي في الثانية أنه فرغ من فعل القافل واليه ذهب جهو والبصريين  
 ونقل عن سيبويه (من قال انه وزن أصلي مستلذان نحو جن وبهت وطل دمه وأهدر دمه) (وأول)  
 بكذا وقع يحتاج إلى معنى يلاو زهي علينا يعني تكبر) وحسن يدرز كروم وعك فليح وسقط في يده  
 ووهضت الدابة ونفست المرأة ونجت الناقه ونغم الحلال وأغنى على زيدوا خواتها (لم تستعمل الا  
 مبنية للمفعول) خبران (عنه) وزنا (رابعا) خبر في قاله بقرير الدليل منه أنه فعل المفعول لو كان فرعا  
 لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله واللازم  
 باطل فالمراد ومثله بيان الملازم أن الفرعية ثابتة للأصل ولا يوجد فرع بغير أصل ونحن وجدنا أفعالا  
 مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبنى للفاعل وجوابا بالنقض وهو أن لنا جوعا لم يسمع لها واحد كعبا يد  
 وأبا يبل والجمع فرع الاقرا اذا قفا فلو كان ما ذكرتم جميعا لم كون الجمع أصلا برأسه وأنتم لا تقولون به  
 فما كان جوابا عن هذا فهو جوابا عن ذلك (ومن قال انه فرع عن فعل القافل مستلذان بترك الانعام  
 في نحو سوبر) وترك الاندال في نحو ووري (لغيره) وزنا رابعا وقيل بر الدليل ان الواو والياء متى  
 اجتماعا وسقت احدهما بالكون فان الواو تقلب ما ونفست الباقى الياء وان الواو من متى اجتماعا  
 في أول الكلمة أبدلت الأولى هـ وتز ما فاما لم يحصل اندام ولا تبدل خط فاعلى أنهم لم يربوا عن  
 فعل الفاعل وهو سار وورى في كمال اندغام ألف من سار ولا هـ الواو من وارى في كمال اندغام  
 عنه ما وأجاب الأول عن ترك الاندام والاندال فقالوا أما ترك الاندام فلأن لا يتسبب مجهول فعل لانه  
 اذا قيل سار بالاندام لم يعلم انه مجهول سار ووسر وأما ترك الاندال فلان الواو والثانية في ووري ليست  
 متأصلة في الواو لانهما مبنية لمتن ألف وورى والراءى وزن واحد كدحرج (وزن لزل) (وباقى في حرج  
 بالضم) في أوله والكسر فيما قبل آخره (الخلاص) السابق (في فعل المفعول)

فأعله وفي شرح المنهاج العلامة الشمس الرملي يقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وكسر الفاء فيها والضم أفصح اه  
 (قوله بالنقض) هو بخلاف الحكم عن الدليل (قوله لا يلتبس الخ) هذا جال لا الالتباس (قوله وباقى في حرج بالضم الخ لاني السابق)

فصل في كيفية الوزن ويسمى التمثيل) اما ثمانية حروف الميزان محروف الموزون في تعداد الحروف وهما تاء واو الفاء الزين بيان احوال ابناء الكلام في ثمانية أمور المحركات والسنكات والاصول والزوائد والتقديم والتأخير والمخفف والمزاد لفظ فعل (تقابل الاصول بالقامطين واللام) على الترتيب المستفاد من الغامض كون حروف الميزان معطاة للموزون من تحرك وسكون أصليين (فيقال في وزن (قل) من الاسماء (فعل) يسكون العين (وفي وزن (ضرب) من الافعال (فعل) يفتح العين (وكذلك يقال في وزن (قام) من الاجوف (وشد) من المضاعف فعل يفتح العين فيهما (لان اصلهما) قبل ان يلبس الاذغام (قوم وشدد) يفتح العين فيهما فقلبت الواو الفاء لتحررهما وانفتاح ما قبلهما في الاول وادغمت الالف في الدال لاجتماع الثلثين في الثماني (و) يقال (في) وزن (علم فعل) بكسر العين (وكذلك) يقال (في) وزن (هاب) من الاجوف (ومل) من المضاعف فعل بكسر العين فيهما لان اصلهما هيب ومل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والاذغام (و) يقال (في) وزن (نظر فعل) بضم العين (وكذلك) يقال (في) وزن (طال وجب) فعل بضم العين فيهما لان اصلهما طول وجب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والاذغام ففصل بذلك بيان المحركات الاصلية والسنكات (فان بقي من اصول الحكمة شيء زدت) في الميزان (لاما ثمانية في) وزن (الرامي فقلت في) وزن (جعفر فعول) (زنت لاما) ثمانية وثلاثة في) وزن (النجاشي فقلت في) وزن (جحمرش فعلى) وما ذكره الموضع في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين أحدهما ما ذكر وهو قول البصريين بناء على ان اجمع اصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة زائداته الكوفيون بناء على قولهم ان منتبى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب أحدها انه لا وزن له لا يدري كيفية وزنه والثاني انه مو وزن ويقال آخره بلفظه والثالث انه وزن وقابل الذي قبل آخره بلفظه وهو مبنى على أن الزائد فعل هو الآخر أو ما قبله فالمراد على الاول والكسائي على الثاني فهل جعفر فعلى كما قول البصريون أو فعلى بزيادة الراء أو فعلى بزيادة الفاء أو لا يدري ما هو أو قال أربعة (وقابل) الحرف (الزائد لفظه) لتمييزه عن الاصل الا فيما يستثنى (فيقال في) وزن (أكرم) بزيادة المعجمة (و) يبطر بزيادة الياء (وجهور) بزيادة الواو (أفعل وفعل وفعل) على طريق الف والفتح على الترتيب (و) يقال (في) وزن (أقدر) بزيادة المعجمة (و) (أفعل) وكذلك يقال (في) وزن (اصطبر) بمخافاة صاد وقلبت تاء الفعل فيه فظه (وادكر) بمخافاة ذال معجمة وقلبت تاء الفعل فيه دال المهملة فافعل (لان الاصل) فيها (اصبر) واذكر (قلبت تاء الفعل في الاول طاء وفي الثاني دال الماسمي) (و) يقال (في) وزن (استخرج) بمخافاة سوي فيه عدد الزائدة والاصول (استعمل الان الزائد اذا كان تكرر الاصل) سواء كان للحاق أم لا (فانه يقابل عند الجمهور بما قبله بذلك الاصل) لان تكرار الاصل في علم الصرف منزلة التوكيد الحقيقي في علم النحو فكان ذلك يعطى حكم الاول فيشبهه في اعرابه فهذا يجوز بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار الماسبق (كقولك في) وزن (حلتبت) بكسر الحاء المهملة وهو صمغ التخيذ ان يفتح المعجمة وضم الجيم واعجاب الدال بنات جيد لوجع الغاصل (و) في وزن (سجنون) بضم السين المهملة والمهملة يقال اغدون الشعر اذا طالوا غدون النبت اذا اخضر (فعلى فعول) واضع (عل) لفا ونشرا عرتا فالتا في حلتبت اللام الحاق بقنديل والتون في سجنون اللام الحاق بغصوق والدال في اغدون لغير اللام الحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرر الاصل فيقال في وزن حلتبت فحلتبت وفي وزن سجنون فعولون وفي وزن اغدون فعول (واذا كان في الموزون تحوّل من مكان

أى لان الدليل دل على أن المبني للفعول من حيث هو أصل فلا يقال من قال باصالة المبني للفعول هناك استدلال بافعال ثلاثية لازمة للبناء للفعول فتدعى لايأتي ما قاله هنا

### فصل في

كيفية الوزن فله على ما بعده عكس النظم لان من فواتد الوزن معرفة الزائد من الاصل ووجهه ما في النظم ان بالفرق بين الزائد والاصل يتوصل الى طريق وزن الحكمة (قوله على الترتيب المستفاد من الغامض) أى العاطفة في قوله فالعين فاللام (قوله وهو مبنى) الاظهر وهما مبنيان لان البناء اتجاها على الذهين الآخرين كما لا يخفى وقوله فعلى جعفر الخ عائد لكل بدليل قوله أولا يبرى



الى مكان ويسمى القلب المكاني (أو حذف) لبعض الأصول (أثبت) أثبت (عنه في الميزان فتقول في وزن (ناه) بالمعاضي نأى (فاع لامه نأى) والاصل نأى فتقول اللاموهى الياء الى موضع العين وهى المزة فتصار نيا فتقلب الياء ألفا لتجر كها وانفتاح ما قبلها فصار ناه بالمد (و) تقول (في وزن (الحامى) وهومبدأ العدد (عالف لامه ن) الموحدة) والاصل الواحد فتقول الفاهوهى الواو الى موضع اللاموهى الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فتدغم الحاء عليه فصار الحامى وحقت الواو ما فوقها متطرفة أتركسره تصار الحامى (وتقول في وزن (يب) بما حذفت فاؤه (يعل) والاصل يوبه ب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه فى الأصل يفعل ففتح حرف الحاء فيكون الحذف من يفعل بالكسرة قاله التفتازانى فى يطاواخوه (و) تقول (في وزن (يسم) أكرم ناع (قل) والاصل يسع حذفت عينه لالتقاء الساكنين (و) تقول (في وزن (قاض) بما حذفت لامه (فاع) والاصل قاضى حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد تعدد وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لان تأخر الحركة والسكون باصلهما والقاص فى ذلك أصلها السكون والسين والهاء كنان فيسار فى المسير ان التقاء الساكنين فالصواب ان يقال فى وزنها فعل لان أصلها أطوع وأريق والسين والهاء اثنان

❖ (فصل) ❖ فيما تعرف به الأصول والزوائد مثل النظم فى النظم

(والمحرف ان يلزم فاصل والذى ❖ لا يلزم الزائد مثل ما احتذى)

فعرى المحرف فى الأصل بانه الذى يلزم فى جميع التصاريف وعرف الزائد بانه الذى لا يلزم فى جميع التصاريف ومثله بما احتذى فانها زائدة لانها تحذف فى بعض التصاريف تقول هذا حذوه والاحتذاء الاقتداء وليس الفعل (وفى) كلاً (التعريفين نظرهما) التعريف (الاول) وهو تعريف الأصل (فلان الواو من كوكب والنون من قرن فىل زائدان كما ستعرفه) قريبا (مع انهما لا يسقطان) فى جميع التصاريف (وأما) التعريف (الثانى) وهو تعريف الزائد (فلان الفاعل من علوا العين من قلب واللام من غرا أصول مع سقوطهن فى بعد قول (يلزم) فتعرف الأصل غير جامع وتعرف الزائد بغير مانع وأجاب عنه الماردى بان الأصل اذا سقط لعنه فقد راجع الى الأصل فلو جازم فمقدور السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو باق فى أصل الموضوع تحقيقاً أو تقدير (وتحذف القول فيما تعرفه الزوائد ان يقال اعلم انه لا يحكى حرف الزيادة حتى يزبدية) أصول (أحرف الكامة) عند التردد فيها على

أصليين ثم الزائد نوعان تكرار الأصل وغيره فالاول وهو تكرار الأصل (لا يختص بالحرف بعينها) بل يكون فى جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سالتهو نيا أم لا (و) الزائد لتكرار أصل (شرطه ان ياتى اللام تجلب) بزائدة الياء الثانية فلا محاق يجر (وجلباب) صدره ويطلق على الماحقة (أو) بمائل (العين امام اتصال كمثل) بالتشديد وزيادة إحدى التاءين على الخلاف فى انها الاولى أو الثانية (أو مع الانفصال بزائد) بينهما (كعقل) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ما كتبه وهو الكتب العظيم المتداخل فى الرمل (أو بمائل الفاعل كمرس) بفتح الميم وسكون الراء الاولى وكسر الثانية. وفى آخره من مهملة قبلها بامثلة تحتها نيسا كنهوه والاهية ومرمى لثغر ولا ثالث لهما (أو) بمائل العين (واللام كصمصح) بمهملات التشديد وقال الجرجى القليظ القصير وقال ثعلب رأس صمصح أى أصبل غليظ تشديد الحاصل انه متى تكرر حرفان فى كلمة أو فى أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين وفى تعيين الزائد خلاف وذكر فى التسهيل انه يحكى بزيادة تانى التماثلان وثالثها فى نحو صمصح يعنى الحما الاولى والميم الثانية بزيادة التماثلان وبها فى تحوير مرس يعنى الميم الثانية والراء الى ثلثها واستعمل بعضهم على زيادة الحما الاولى فى صمصح والميم الثانية فى

(قوله قاله التفتازانى فى

يطاواخوه) أى قاله

حذف الواو منها لوقوعها

بين ياء مفتوحة وكسرة

فى الأصل والمرد اذ اخوات

يطايع ويذر

❖ (فصل) ❖

(قوله فتعرف بالأصل

غير جامع الخ) فيه قلب

كما لا يخفى لان تعريف

الأصل غير مانع لانه يشبه

فيما ليس منه وتعرف

الزائد غير جامع لانه يخرج

منه بعض افراده وعند

التعريف كل منهما غير

جامع بغير مانع كما يظهر

بالتأمل لان ماورد على

طرد أحدهما وورد على

عكس الآخر والعكس

(قوله ومرمى للثغر)

فى النسخة المصححة ضبط

مرمى بالثاء المثلثة وضبط

الثر بالثاء المشددة وقضية

صنيع القاموس ان

مرمى بالثاء المشددة وقضية

بالداهية فهو مرادف

لمرمى ولينكر تقرير الراء

المثلثة وانما ذكر كثر

بالمثلثة وقال أنه السبعى

مؤخر السرج وانه

بالتحريك وقد يسكن

مر نس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمع ومر برس وتقل عن الكوفيين في صميمع ان وزنه  
 فعال وأصله صميمع أبداً الوسطى ميماً (وأما الذي بمائل القامو وحدها كقرف) بقاء في مفتوحين  
 بينه جاداً ما كتبه وهو الجحر (وسندس) وهو وريق الديساج (أو) بمائل (العين المقصورة) باصل  
 كعدود) بمهمات اسما جل وإيجي على قطع تكرار العين غيره (فاصل) جواباً وأما (واذا بنى الرابى  
 من حرفين فان لم يصع اسقاطاً ثالثاً لم يجز أصل كميم) بكسر السين المهملة وزنه فعلة لان اصله  
 الاثني متعققة ولا بد من ثالث مكمّل للأصول وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر فكم اصالتها  
 وحكى عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعقل تكررت فاؤه وهو بعيد (وان صم) اسقاط ثالثه (كاه) فانه  
 يصع اسقاط ثالثه (و) يقال (له) وهو أمر من الملتصقي لمت (فقال الكوفيون ذلك اثبات) الصالح  
 السقوط (زائد مبدل من حرف بمائل للثاني) فاصل لم على قولهم لم فاستقل توالى ثلاثة أمثال فابداً ومن  
 أحدها حرف فابداً القامو وحاشاهم قالوا في مصدره فعلة ولو كان مضاعفاً لا اصل لماعلى الفعل (وقال  
 الزجاج) من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط (زائد غير مبدل من شيء) وقال بقية البصريين (أصل)  
 واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه أولى من جعله ثانياً مكرراً موافقاً للمعنى للثلاثي المضاعف  
 كما يقول البصريون في أمثاله كقصقت وكفكت وكبكت اه (والنوع الثاني) من نوعي الزاء  
 وهو ما زيد لتفسير تكرار (مختص بالحرف عشرة) جمعت في كلمات مراراً وهي يثاء لون باهول استتم  
 اسلمني فانه هويت السماء أهوت سليمان سالتمو نهاراً (وجعلها الناطقة في بيت واحد أربع مرات فقال  
 هناء وتسلم ثلاثون أمته \* تنهاه مسؤول أمان وتوسيل)

وينبغي ان يعدوا الشين للمعجمة في نحو كز متكش في خطاب المثنى فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا  
 وهاء السكت كذلك وخصت هذه الحرف بالبادعة دون غيرها لان اول ما زيد من وقف المد واللين لهما  
 أخف الحروف وغيرهما من الحرف العشرة ترجع اليها فاهمزة مجاورة للالف في الخرج وتقلب الى حرف  
 اللين عند التثنية والفاء ايضا مجاورة للالف في الخرج والواو هو والثقة وفيها نحو التون  
 فيها غنة تدق في الخشوم امتداد الالف في الحلق والهاء حرف مهموس أبديت من الواو في تحاء والسين  
 حرف مهموس فيهم غير يقر بخرجه من خرج الياء واللام وان كانت حرفاً مجاوراً لكنها شبه التون  
 وقرية من خرجها وأسباب الزايدة بسبعة الحلق نحو كثر والذ لا تلى معنى كحرف المضارعة  
 وامكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت في نحو بيان المحركة كسلطانيه والمد ككتاب العوض  
 كزادقة والتكرير كعشرى قاله ابن عصفور ولها شرط (فتراد الالف بشرطان تعصب أكثر من أصلين)  
 ولا تكون في الأول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية (كضارب) ثالثة نحو (عمادو) رابعة نحو  
 (غضي) وخامسة نحو (سلاي) يضم السين المهملة عظام صغار في أصابع البدن والجرلين وسادسة  
 نحو قعشرى وسابعة نحو مرداباويستني من ذلك افا تعصب أكثر من أصلين من ضاعف الرابى نحو  
 ضوضي فانه فيه بدل من أصل لازادة (بختلاف نحو قال وغزا) لان الالف فيها ليست ائمة لكونها لم  
 تعصب أكثر من أصلين (وتراد الواو بالياء) آخنها بثلاثة شروط أحدها ما ذكر في الالف (وهي ان  
 تعصب أكثر من أصلين) (والثاني لا تكون الكلمة) التي هما فيها (من باب ميم) من الرابى المضاعف  
 (والثالث أن لا تصدروا مطلقاً) سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا (ولا) تصدروا (الياء قبل أربعة  
 أصول في غير مضارع) وذلك نحو صيرف وجوه في يادتها ثابتي (وقصيب وعجوز) في يادتها  
 ثالتي (وسدري بقو عروة) في يادتها رابعتي (والخزفة بكسر الحاء المهملة ويكون الالف المعجمة  
 وكسر الراء قطعة من الأرض غليظتها العر قوة يفتح العين المهملة وسكون الراء وض الفاقن الخشبية

(قوله حيث قالوا صميمع) أي بيسا التصغير بسين  
 الميم ثم جاء بعد الميم  
 الثانية وفي بعض النسخ  
 صميمع بحامين بعداء  
 التصغير وهو يقر  
 ناضي من الغفلة عن  
 موضوع الكلام (قوله)  
 قلنا وهاء السكت كذلك  
 انما قبل السكت مع انها  
 تراد فيه وفي غيره لانه  
 أظهر في حرفه من  
 انتقام بادة السين التي  
 لا تراد الا فيه لظهور الجمع  
 بين الشين والمهملة  
 وانظر هلا قال أنه ينبغي  
 ان تعدوا الشين فيمن  
 قال مذ كز ولمذا كز في  
 الشافعية ما تراد فيه السين  
 قال وعدسين الكسكة  
 غلظ لا استقام مشين  
 الكشكة (قوله فاتها  
 بدل من أصل) هو الواو  
 لأن الأصل ضوضو  
 والضوضا الصياح

المعترضة على رأس الدلو (بمخلاف نحو بيت وسوط) فان الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين  
 (و) بمخلاف نحو (يؤ يؤ ووعو عة) فانه ما من باب مسموع واليؤ يؤ ضم الياءين المتحنتين بعدهما  
 واوهموز قاسم طائر ذي تخالب يشبه الياء في الوجود مسموع السبع بعينين مهملتين اذا  
 صوت (و) ورتل ويستعور لتصدر الواو مطلقا والياء قبل أربعة أصول في غير مضارع الواو ورتل يفتح  
 الواو والراء مائة وتسكون الثمن وفتح التاء المقتضية في النسر وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف  
 اذا نظرت لذلك والصحيح ان الواو أصلية ولم يذكرها الجوهري واختلاف في الهمزة في زائدة واليعذهب  
 الفارسي وابن مالك وقيل أصلية وعلى القولين زنة تغنل الا ان اللام الأخيرة على الاول زائدة وعلى  
 الثاني أصلية واما يهور عشة تختانية فسين مهملة فتناو فانية فعين مهملة فتوافر امة مهملة فتوزنه  
 فعملول كعصر فوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق يبدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو  
 يدرج وهو شجر يسولك بعيدا فانه المراد في الجوهري اسم موضع عنبره المدينة وكساء  
 يجعل على عجز البعير واسم من أسماه الدواهي يقال ذهب في البستور اى في الباطل قاله الجار بردي  
 (وتراد الميم) بلا تشريط أيضا وهي ان تصدر وتساخر عنها ثلاثة أصول فقط وان لا تنم في الاشتقاق  
 وذلك نحو مسجد المكان السجود (ومبج) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة والميم قال  
 الجوهري اسم موضع (بمخلاف نحو ضرغام) لعدم تصد الميم (ومهد) لانها يتاخر عنها ثلاثة أصول  
 والضرمغام الاسد والمهد المصلي (ومر جوش) لانها يتاخر عنها ثلاثة أصول فقط بل ازديمن ذلك  
 وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي يوض الميم وفي آخره شين معجمة المردقوش الميم والراء والبدال  
 المهمة والافتاق وفي آخره شين معجمة بقله طيبة الرائحة (ومر عز) بكسر الميم والعين المهمة وفي آخره  
 زاي وهو ما لان من الصوف (فاهم قالوا) وبمر عفا فتوها) اى الميم زوما في الاشتقاق وبهذا رد ابن  
 مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة بشرط زيادة الميم أيضا لان تكون كمتار اعية متولفة  
 من حرفين كرم وميمه (وتراد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين) وهما ان تصدر وان يتاخر عنها  
 ثلاثة أصول فقط ولوقال بالشرط الثاني لئلا يفرض الكلام في الهمزة المصدرة بشرط تصدير  
 المصدرة (نحو أكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الربعة يقال أخذها لأكل اذا  
 أخذته الربعة (وأفضل) اسم تفضيل (بمخلاف) همزة كئابل بكاف مضمومة ونون مفتوحة  
 فهمزة ساكنة فباء موحدة فباء مشنة تحت كخر عيبيل اسم موضع اليمين لا تنفاد التصدير (وأكل) لان  
 المتاخر عنها أصلا لا ثلاثة (وأصطل) بقطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها أربعة أصول ثلاثة فان  
 اصطلح نجاسي كجرحل (وتراد الهمزة) المتطرفة بشرطين وهما ان تسبقها ألف وان تسبق تلك  
 الألف ما أكثر من أصلين) سواء فتح أول كلمتها أم كسر أم ضم فالأول (نحو جراو) الثاني نحو (علباء  
 و) الثالث نحو (قر فضاء) فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة أصول وفي الثالث باربعة أصول  
 (بمخلاف) همزة (نحو ما وشاء) فان الألف قبلها ماسبوبة فاصل واحد (وبتاوع أبناء) فان الألف  
 مسبوبة فاصلين لا أكثر وبمخلاف نحو بيا وهو الحرفان الهمزة لم تسبق بالف (وتراد النون متاخرة  
 بالشرطين) المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها ألف وان تسبق تلك الألف ما أكثر من  
 أصلين سواء في ذلك الاسم والصفة (نحو عثمان وقضبان) وتراد ثمة أيضا في المثني والمجموع على  
 حد موماجل عليهما (بمخلاف) نون (نحو أماني وسان) فان الألف فيهما سبقت بفاصلين لا أكثر منهما  
 (وتراد النون) متوسطة بلا تشريط أن يكون توسطها بين أربعة ساكنة وأن تكون ساكنة  
 وأن تكون غير مدغمه فذلك كضغفر وهو الاسد (وعتقل) بدين منهلة وقاين وهو كئيب الرمل  
 العظيم (وقر نفل) وهو نون عن العطر (وحنطى) وهو القصير (وورتل) وهو النسر (بمخلاف)

(قوله كعصر فوط) هو  
 ذكر المضاعف وهو دوشة  
 أكبر من الوزنة (قوله  
 كجرحل) كسر الشاوح  
 في قول الموضح  
 والخماسي المجر داربعة  
 أبنة بعد قوله قر طبع  
 بسطر واحد يقال  
 وصية عتق حور دحل  
 للجمل الضخم وفي  
 القاموس المجر دحل  
 بكسر الميم البعير الضخم  
 وفي شرح الجبل لابن جنى  
 انه الجمل القليلنا (قوله  
 فالهمزة في الاول) الاظهر  
 ان يقول ظالاف

(قوله كذا يس) هو الشد من الابل وغيره (قوله عشرين) ضبط في النسخة المحببة بالياء المتناو والصواب بالثاء (قوله وتزاد التافى التانيخ) قال الفوسري بما يفهم من اقتضاه على ما ذكر ومن اقتصار الشارح ان تاتر جان أصله فهو ابدال القولين قال في القاموس الزجاج كعنقوان وزعفران ورجع فان المفسر لسان وقد ترجمه عنه والفعل يصل على اصله التاء اه فوزه فعلان وهو معرب وقيل عرى وزعم ٣٦٢ بعضهم انه يجوز ان يكون مأخوذاً من الرجم بالحجارة لان المفسر رمى بالخطاب كإبري بالحجارة !

[illegible]

فَيُؤْتِيهِمْ تَكْوِيْنًا مَّا تَوَازَوْنَهُ  
 وَيَكُونُ زِينَةً لِّمَنْ يَّرْتَابِ  
 وَصَرَحَ هَذَا الْبَعْضُ بِأَنَّهُ  
 ضَمُّ تَائِهَاتٍ لِّضَمِّ جِهْمَةٍ  
 وَجُوزُ بَعْضِهِمْ أَنَّ يَكُونُ  
 مَأْخُذًا مِّنْ تَرْجِيمِ الظَّنِّ  
 وَهُوَ الْقَوْلُ بِالظَّنِّ يُقَالُ  
 حَدِيثٌ مَّرْجُومٌ يَقُولُ  
 بِالظَّنِّ وَأَقُولُ الْمَسْنِي  
 لَا شَهْدَ لَكَ وَالْقَائِلُ  
 لِنَا الْإِسْرَافِي وَالْبَيْهَقِيُّ  
 فَلْيَتَمَلَّ (قَوْلُهُ وَقَامَتْ)  
 فِيهِ أَتَرَ لَأَنَّ السَّاءَ فِي  
 قَامَتْ فِي تِلْكَ الْإِنْفَالِ لِمَ  
 تَمَزَلْ مَعْلَةٌ لِّلْجَزْءِ بِخِلَافِ  
 التَّاءِ فِي قَامَتْ مَوْلَا جَعَلَ  
 الْأَصْرَابَ عَلَيْهَا (قَوْلُهُ وَزَادَ  
 السِّينَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ) ذَكَرَ  
 أَبُو مَالِكٍ إِيجَازَ التَّعْرِيفِ  
 أَنَّهُ لَمْ تَزِدْ السِّينَ وَحْدَهَا  
 يَعْنِي بِجَرْدِهَا مِنَ التَّاءِ الْإِنْفَالِ  
 اسْتَطَاعَ وَبَسِطَ بِعِوَالِ  
 الْمُصَنِّفِ وَلَمَّا عُدِيَ  
 زَادَهَا فِي مَقْبُورٍ وَهُوَ  
 الصَّغِيرُ مِنَ الْقَتَاوَةِ يَسْتَدِلُّ  
 يَقُولُ الْعَرَبُ ضَعِيفُ الْمَرْأَةِ  
 إِذَا أَشْبَهَتْ الصَّغِيرَ  
 فَاسْتَطَاعَ السِّينَ فِي الْإِسْتِقْنَاءِ  
 وَأَعْلَمَ مِنْ ذَلِكَ زَادَهَا  
 فِي قَدَمٍ بِمَعْنَى قَدِيمٍ هـ  
 (قَوْلُهُ وَانْهَ فِي شَرْحِهَا)

قال الدكتور في قال سبحانه والحي نسيباً أهمل السنين إلى ولد التأمل سبق قبل أن كلامه في موضع آخر  
كالصريح في زيادة السنين (قوله بامانكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيها جمل على أنها زائد وصدوره إذا لامها فنحن الوجوه  
وأما هنا فمن قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم فقد أجزأ بكم أوله وكسر اللام المشددة وقرا الكسائي بكسر الالف وفتح اللام  
وقرأ بالاقوين بضم الالف وفتح اللام (قوله وفتح اللام) مشكل فانه يخالف لقوله تعالى فذروني في سبيله فانه بضم الالف اللام لأن

يكون قطع الماء لغة اقصر عليها الشارح (قوله واسطاع) وقع في نسخة اللغات في استطاع بالفتح بعد السين فقال ان قلت قدم ان السين  
ترادف الاستعمال وفروعه وهذا ما قالت المدا بالاسطاع وفروعه ما كان السين فيه ٣٦٣ للطلب كالاستخراج واستخرج وهذا

ليس كذلك اه ووجه  
السؤال ان الكلام  
مفروض فيما خلا من  
القيود المتقدمة  
والاستعمال لم يخل منها  
فتأمل (قوله هذا مذهب  
سيويه وجمهور  
البصريين) اعترضه  
المردبان القوض من  
الشيء انما هو اذا كان  
معدوما والفتحة ههنا  
موجودة تغلبت من العين  
الى الفاء فلا معنى للتوضيح

بل فيه جمع بين العوض  
والعوض وأجيب بأنه  
لتساوهم التعويض من  
ذهاب الحجر كمن العين  
لامن ذهاب الحركة  
بالكلية وذلك انهم لما  
نقلوا الحركة من العين  
الى الطاء الساكت قبلوا  
العين الفالحق الكلمة  
وهن وتغير وصار معرضا  
لالحذف اذا سكن ما بعده  
نحو اطع في الارفوض  
السين من هذا القدر من  
الوهن وهو جواز لا وجوب  
ولهذا لم يعوضوا فيما كان  
مثله نحو اطع (قوله اتباع  
لضم النون صوابه لضم  
الضاد (قوله قبل الخ)  
لعل وجهه تضييفه كما  
يشعر به الاتيان بقيل انه  
لا يسلم من كونه منقولاً  
من الفعل ان لا يستدل

آخره لا لحاق بحر فتح والمجبنطى الصغير البطن (وميمى دلامص) بضم الدال و كسر الميم وبالضاد  
المهملة ملحوق بعلاما (وابن) هو ابن والميم للبالغة (ونونى حنظل) بفتح الحاء المهملة والطاء المعجمة  
وبينهما نون ساكنة (وسيدل) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة (وتامى ملكوت) بفتح  
الميم واللام (وعفريت) بكسر العين وسكون الفاء (وسيفي قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال  
ساكنة وفي آخره من مهملة العظم وهو ملحوق بصغور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قريوس  
(واسطاع) بفتح الهمزة (لسقوطها في الشمول) بضم اللين مصدر شملت الريح تشمل شمولاً لا تحولات  
شمالاً في الاصحاح (و) في (الحطب) بفتح السين راجع الى احينطاً وهو مبنى على انها خلقت همزة فوزنه  
افعللاً وقيل هذا الوزن مقفود وانما هو فعلني كآخرني الدليل اذا انقش للقتال ثم تغلبت الالف همزة  
(و) في (الدلالة) راجع الى دلامص وهو الشيء البراق كقولهم درع دلاص ويقال فيه دالمص ودلمص  
ودملص وأبو الحسن وأبو عثمان ريان اصالة ميمهن وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيهاست  
لغات سادسها دلمص وهو اضاد دليل على الزيادة (و) في (البنة) راجع الى ابنه فهو ابن زيادة الميم (و)  
في (الملك) راجع الى ملكوت فالحق الاصحاح الملكوت من الملك كالمهوت من الهبة (و) في (العفر) بفتح  
أوله وهو التراب راجع الى عفرت بكسر العين (و) في (القدم) بكسر القاف وفتح الدال راجع الى  
قدموس وكان حقاً ان يقول وفي التقدم في كتاب التبريق لمجد من المعلى لا زدى التقدموس السيد  
المتقدم قومه موجهه قدامس وقال خالد القدموس ما تقدموا أشرف من أدف الخليل اه (و) في (الطاعة)  
راجع الى أسطاع واصلة أطوع كما كرم تغلبت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة وهي الطاء فغلبت  
أنفادعاً ان كانت واو او متحر كمنه فوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيويه وجمهور البصريين  
وبدل على ان أصله أطعاع وقولهم بسطيع بضم حرف المضارعة (و) في قولهم حنظلت الابل اذا ذاهأ كل  
الحنظل (راجع الى حنظل) (و) في قولهم (أسبل الزرع) راجع الى سبل (و) الدليل الثاني على الزيادة  
لزم عدم النظر بتقد الاصله في ثالث الكلمة التي ذلك الحرف منها فذلك (حكمز زيادة نون في جس)  
بفتح النون وكسر الميم نوع من الياحين فان قيل هذه الكلمة أعجمية فكيف حكمت بالزيادة قلنا  
تكلمت بها العرب ونصروا فيها بالثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربي ولهذا حكمنا  
على تمام بان ألفه زائد فكذا او او نو وزوايا ابراهيم كقولهم نجم ونوازروا باره (وهذليج) بضم الهاء  
وسكون النون وفتح الدال و كسر اللام اسم بقله (وتامى) بالمشناة القوقانية (تنضب) بفتح التاء المشناة  
فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تألفه الحراموروى بضم أوله وفتح  
ثالثه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة (وتحجب) بضم  
التاء المشناة وثوق والحاء المعجمة وكسر الباء المشناة تحت مع التشديد وفي آخر ما هو محذو هو الباطل  
يقال وتعو في وادى تحجب أي باطل قاله الكسائي (الانتفاء فعلل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع  
لترجس (و) فعلل بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندل (و) فعلل بفتح أوله وضم ثالثه راجع  
لتنضب (و) فعلل بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتحجب قيل وفي ذكر هذا نظراً لانه  
منقول من الفعل كنهل تصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل ان ثالثه سقوطه من فرع كسقوط  
ألف كتاب في جمعه على كسب الدليل الرابع سقوطه لغيره في نظير كسوما يا باطل من اطل والباطل  
الخاص والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تازم فيه زباده من الاشتقاق فهو  
عقنفس بالفاء المسكورة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا

على زيادة الدليل آخر وان كان كونه معقولا من الفعل كافياً في الدلالة على زيادتها ذهني فيه لا تسكن الزائدة (قوله عقنفس) لم  
يذكر في الصحاح وانما فيه في مادة عقنفس بالفاءم القاف والعقنفس العسر الاخلاق وكذا في القاموس زيادة على ما يأتي

٣٦٤ (قوله والعاشر الامتنال) لا يخفى انه مكرر مع الثامن فكان ينبغي الاقتصاد على العاشر ومثل له بالاحتمال

ثم يقول اتعنى سم ملحوظ  
بالرخص أو المحقق به  
الافتقار لاحتاجهما  
في الوزن ولذلك لم يذهب  
فيه المثلان (قوله قالوا في  
عشرة أسماء) انما نسبة  
اليهم وطول ما يذكر من  
قوله وينبغي الخ (قوله  
وأصله عند البصر بين  
سمو) أي فف يف بحذف  
عجزه ونسكن أوله ولما  
سكن أوله اجتمعت همزة  
الوصل وزاد بها التاني  
التخفيف بحذف اللام  
لحذف همزة في الديرج  
وذلك كاف في التخفيف  
(قوله واست) همزة في  
استبدال ن لام الكلمة  
وهي الهاء والدليل على  
ان اصلها ست تصغيرها  
على شئ مع وجعها على  
استام من حذف الهاء منها  
سكن أولها كافي اسم ثم  
أقوى بالالف ليوصل بها إلى  
التنطق بالسكنا وحذف  
الهاء ليس باصل لانه حرف  
صحيح لكنه شبه بحرف  
الدوالين ومن حذف  
التاء وهي العين لم يحل  
ألف الوصل ولم يسكن  
السين وقد جعل في الهاء  
في الحذف لتقار بهما في  
الخروج في قولهم سرألا  
تري انهم يقولون سرألا  
(قوله الا انه لما كان الخ)  
منه كقوله بعض الافاضل

تكون فيه مع الاشتقاق الا اذا تفرقت جفتل من الجملة وهي الذي الحاضر كاشتقاق الانسان  
والجفتل العظيم الشقة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زايته مع  
الاشتقاق كهمزة اذا وقعت أولاو بعدها ثلاثة أحرف نحو أكل يحكم زايته همزة جلا في ما عرف  
اشتقاق نحو أجر والافكل العدة والدليل السابع اختصاصه بموضع يقع فيه الاحرف من حروف  
الزيادة كالزوائد في كتابه العظيم الحجة وقاؤه ثمانية وعشرون خطأ والعظيم البطن وطاؤه مائة  
ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم التنظير بتقدير اصاله ثلاثا للكلمة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف  
منها نحو تنقل على لغة من ضم الساء والفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة وقوان يلزم من تقدير اصالها  
عدم التنظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعلا نحو برن وهو موجود ولكن يلزم عدم التنظير في نظيرها  
أخي لغة الفتح قلما ثبت زيادة التاني في لغة الفتح حكى بزايته في لغة الضم أيضا اذا اصل الاتحاد المادة  
والدليل التاسع لانه الحرف في معنى كحرف المضارعة

(فصل في زيادة همزة الوصل) سميت بذلك لانه يتوصل بها إلى التنطق بالسكنا كما قاله الشاويين  
وقال تلميذ ابن الصائغ سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها او الاضافة لتكون بادئي  
ملازمة (وهي همزة تسمية) في أول الكلمة (موجود في الابداء معقودة في الديرج ولا تكون في  
مضارع مطلقا) سواء كان ثلاثيا أم رباعيا مجردا أم زائدا في المضارع مع حرف المضارعة وهي  
متحركة كما في الفتح همزة الوصل (ولا) تكون (في حرف غير ال) عند سمي به (ولا في) فعل (ماض  
ثلاثي) مجرد (كأمر) أو دخول راعي في العدد (كأكرم) أو أعطى (فالمهمزة في ذلك كله همزة قطع (بل  
تكون (في الفعل الخامس) وهو ما فيه زيادة تان (كألف) و (تدبر) والسادس) وهو نون التاني  
الذي فيه ثلاث زوائد (كأخرج) والرامي الذي فيه زيادة تان (كأخرج) وفي (أمر) أي الخامس  
والسادس) كاتنطق واستخرج واحسب (و) في (أمر) الثلاثي (السكنا) كن تاني مضارعه لفظا (كضرب)  
بخطاف نحو هب وعدو قل عاتاني مضارعه متحرك فلا يحتاج إلى همزة وصل (ولا) تكون (في اسم)  
متحرك أوله (الاف في مصادر) الفعل (الخامس والسادس) تبعالفا لهما مواضع كل مصدر بعد ألف  
فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدا ومجموع ذلك أحد عشر بناء الاول الانفعال (كانطلاق) والثاني  
الانفعال كالاكتساب والثالث الانفعال كالاجراء والرابع الانفعال كالاجراء (والخامس  
الانفعال نحو) (الاستخراج) والسادس الانفعال كالاشتباك والسابع الانفعال كالاجلاء  
والثامن الانفعال كالافتقار والتاسع الانفعال كالاستقراء والعاشر الانفعال كالاجزاء  
والحادى عشر الانفعال كالاستعرا (قالوا في عشرة أسماء محفوفة بنون اسم) وأصله عند البصر بين  
سمو وعند الكوفيين زسم حذفت لاه على الاول وثقوى انه في وعوض منها همزة (واست) وهو  
الديرج وأصله ستة يفتح أوله وثانية كجمل وفيه ثلاث لغات استوسه وسيت (واين) بحذف اللام ثم قيل  
هي باسم ينبت لأن الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واووهو العيص لان جميع  
الاسماء المحفوفة باللام المعوض عنها همزة لامها او لا استاف كان الجمل على الاعم أو لى وما الاستدلال  
بالبنوة فردود بقومهم القوتولام قتي ياموزن ابن فعل يفتح (واين) بمعنى ابن والياء زائدة للتوكيد  
والمبالغة كافي زرقه بمعنى الأزرق ولبستى بدلان لام الكلمة والقول السكنا اللام في حكم الثابتة فلا  
يحتاج إلى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في الأعراب (واينة) هي ابن زيادة الهاء فلا حاجة إلى الاعادة  
(واو) اسم تام بحذف منه شي الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقله من كتاب إلى السكنا كن قبلها مع  
الاف واللام نحو المروألو واللكو لكثرة الاستعمال (واو) هي امرؤ زيادة الهاء (واين) واثنان  
منه كقوله بعض الافاضل

من عاين ان اللفظ المراد بالاف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته إلى ما قبلها وهو الراء فيقال المروألو والمرى أصلها

أصلهما ثمان وثنيان كجملان وشجران بدليل قولهم في النسبة ثنوي يفتح تن ويحذف اللام  
وأسكن الشاوي بمهزة الوجهل (وأين المخصوص بالضم) وهو اسم مفر دمشق من اليمن وهو  
البركة وهمزة في أصله وعند البصريين وعند الكوفيين جمع بين وهمزة همزة قطع والمماثل  
أن بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي ولو ذلك في ابن وابتدأوا ثم وضعها عن لام هي ، وذلك في  
اثني واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك في است وبعضها من حذف متوهم وذلك في امرئ  
وأمرأة وبعضها من حذف واقع أحيانا وذلك في أين (ويبنى أن يزولوا إل الموصولة) بالصفة كالضارب  
والمضروب (وأيم لغة في أين فان قالوا) في أي (هي أين فحذف اللام قلنا لا ينهوا بن فزيت الميم) فكان  
جوابهم فهو جوابنا ولهم أن يخلصوا بالعرفان إنهما حدث له زيادة لم يتبع النون للميم في حركاتها  
بحسب العوازل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين بخلاف أبي لغة  
في أين فان لم يصر بهذه المثابة لم يخلصوا له خصوصية للعارض بذكر أين فان مؤنثات هذه اللاحقة هي مذكراتها  
بزيادة التاء بحيث نظرت في لغات الكلمة فكان ينبغي أن يقول وأيم لغة في إل عند طين فاتهم بدولن لام  
الترفيف ميمًا فيقولون في الرجل أم رجل وإنما المرجع إلى الضابط وهو أن كل همزة تثبت في التصغير  
فهي همزة قطع والأقوى همزة وصل وانما تركوا إل الموصولة للخلاف في اسميتها لو كان بها بال المعرفة  
صورة (مسألة) اختلف في أصل همزة وصل هل هو السكون والحركة والاول مذهب الفارسي  
واختاره الشولون والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يندأ به كلام  
الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسرة كما في اضربوا ذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهية  
للخروج من كسر إلى ضم وعلى الاول دبرت بحركة كما قبل الالف فكسرت في اضربوا وضمت في اخرج  
وامتنع أن تقع في انصب للاباس المضارع حالة الالف فكسرت لانه أخف من الضم ويتحصل  
لهمزة وصل بالنسبة إلى حركاتها في الاسم والفعل والحرف (سبع حالات) الاولى (وجوب القمع في  
المبدوء بها) كالرجل لكثرة الاستعمال (و) الثانية (وجوب الضم في نحو) انا في واستخرج حال  
كونهما (وبنيين للقول وفي الأمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقل اكتب كراهية للخروج  
من الكسر إلى الضم لان المحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكما بان ج في  
المخفف عن بعض العرب وجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان  
مرجعهما للاعتدال بالسكّن وعدم الاعتداده (بخلاف امشوا اقتضوا) فان الهمزة فيها مكسورة لان  
عينهما في اصل مكسورة وانما ضمت بالنسبة الواو والاصل امشوا واقتضوا أسكنت الياء للاستئصال  
ثم حذفت لا لتقاء الساكنين وضمت العين لحاجة الواو وللم من القلب باو وان شئت قلت سائدت  
الضمة على الياء فقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركاتها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على  
الاعلال الاولى محتملة وعلى الثانية منقولة (و) الثالثة (وجوب الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة  
عينه كسرة من نحو اغزى) يضم الهمزة راجعا ويكسر هاء جوحا (قال ابن التائلم في الشرح تبعالايه  
في الكافية وشرحها ونصه فان زالت الضمة اللازمة من اللفظ لا تصل غلها بياها للمؤنث نحو اغزى جاز  
في المهر تزوجها ان جودها الضم لان الاصل اغزى اه فاستقلت الكسرة على الواو فقلت ثم  
حذفت الواو لا لتقاء الساكنين فالضم نظر إلى ان الضمة الأصلية بمقدور لان المقدور كالوجود والكسر  
نظرا إلى الحالة لانه ويرجع الوجهين إلى الاعتدال بالعارض وعدمه ويجوز هذان الوجهان في امشوا  
لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالعارض لما عارضه اصل ولا كذلك اغزى لان  
هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتدال به دون الضم في امشوا (وفي تكملة أبي علي) الفارسي

بإبدال الهمزة الساكنة  
من جذس ما قبلها غجاز  
اعلال لفظ امرئ باسكن  
ميمه واجلاب همزة  
الوصل توصلا إلى التلقين  
بالساكن لان الاعلال  
يانس بالاعلال والضمير  
المخصوص في اعلاؤه عائد  
إلى امرئ والاشارة في قوله  
لذلك إلى تخفيف همزته  
الح وقوله وليكثر  
الاستعمال هاء ثانية  
لاعلال لفظ امرئ ومعنى  
ذلك أنه لما كثرت همزته  
على الالسن كثرت صيغته  
فيصير المتكلم في صيغة  
ان شاء فطلق بالراء وان  
شاء فطلق بالياء وان شاء  
نطق بمخففات المسرة  
فلي تأمل

(انه يجب اشباع ما قبل ياء المتعاطفة) تنديم على الضم الاصلي (واخلاص ضم الهزمة) من غير اشباع (وفي التسهيل) لان مالك (ان هزمة الوصل) يعني في اخسير وانقيد (تتم قبل الضمة المشمة) يعني اذا اشتمت الالف اشتمت الهزمة والالف فيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين وجوب الاشباع واخلاص ضم الهزمة (و) الرابعة (وجعل الفتح على الكسر في أين وأيم) نقل النحر وجع عن كسر الهزمة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون (و) الخامسة (رجعان الكسر على الضم في كلمة قاسم) لان الكسر أخف من الضم لانه اعمال هضلة واحدة والضم اعمال عضلتين (و) السادسة (جواز الضم والكسر والاشباع في نحو اختاروا انقاد) حال كونهما (مينين للفعل) فالضم في اختار وانقاد والكسر والاشباع في اخسير وانقيد (و) السابعة (وجوب الكسر فيما بقي) من الاسماء العشرة والاء ادرو الاعمال (و) الكسر (هو الاصل) مستثناة لا تخذف هزمة الوصل المفتوحة في آل وأيم وأيم (اذا دخل على هزمة الاستفهام كما حذف هزمة الوصل) (المكسورة في نحو اتخذناهم سخريا) في قراءة أبي عمرو والآخرين (و) في نحو (استغفرت لهم) في قراءة الجميع (و) الكسر (هو الاصل) والاصل أخذناهم استغفرت لهم هزمة مقبوضة للاستفهام فكسورة الوصل فحذفت هزمة الوصل للاستغناء عنها هزمة الاستفهام وكما حذفنا المضومة في نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهمة مضومة فلما دخلت هزمة الاستفهام حذفت وتروك مقتضى القياس في المفتوحة (لئلا يلبس الاستفهام بالخبر ولا يتحقق لان هزمة الوصل لا تنبثق في الدرج الا في الضرورة) كقوله

الا أرى اثنين أحسن شبيعة \* على حدنان الدهر مني ومن جل

فانبت هزمة اثنين ضرورة (بل الوجه ان تبدل ألفا) قال النحضر اوى لم يذكر أبو علي وجاعا غير البديل ولم يقر بمخالفة ولا حاق في كلامهم (وقد تسهل) بين الهزمة والالف (مع القصر) وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقال ابن الباذش تسهيل هذا قبيحا ذكر المحب سيبويه بالبديل ونقل الشلوبين عن أبي عمرو ان هذه ألف احببت للفرق كالف اضربان وأنه خاطن قال انها بديل لمن الهزمة تلتها ليست هزمة قطع وأحباب الشلوبين بانها قد اشبهت هزمة القطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغيير صورتها بالبديل للفرق بين الخبر والاستخبار وهو أولى من اجتناب هزمة اجبية واحتج بأنه قد جمع بينهما وبين ساكن في نحو أحمسن عندك فلو لا الالتفات الى سكتها الاصلية لم يميز بخلاف ألف اضربان ولا فرق في ذلك بين هزمة آل وهزمة أين (يقول الحسن عندك وأيم الله ينك بالمد على الابدال راجعا وباليسهيل مرجوحا ومنه) أي من التسهيل (قوله

ألمحني ان دار الرباب تباعدت) \* أو أنبت حبل أن قلبك طائر

بتسهيل الهزمة الثانية من المحي وان شرطية وجوابها مخوف وان قلبك طائر خرج برالحق (وقد قرئ بهما) أي بالمد والتسهيل (في نحو أكرن الآن) في السبع (هذه اباب الابدال)

بكسر الهزمة صدر أبديل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا خرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتأنيده وهزمة ابن وقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة (الحرف التي تبدل من غيرها) أربعة أقسام ما يبدل ابدالاً عاماً وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل ابدالاً نادراً وهو ستة أحرف هي الحاء والخاء والعين المهملة والفتحة والصاد والذال المعجمتان كقولهم في وكنة وهو بيت القطافي الجبل وقته في أفن أخن وقد ربح ربح وفي خطر عطر وفي جلد حصد وفي تلعم تلعم وما يبدل (ابدالاً نادراً غير ادغام) وهو قسمان ماهو

(قوله وهو أولى من اجتناب هزمة الوصل) ألف كان اظهر وأوقر لماسلف من أبي عمرو (هذا باب الابدال) (قوله فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه) فهو أعم مطلقاً من الابدال (قوله فانه مختص بحروف العلة) فهو أخص مطلقاً من الابدال والعوض (قوله وما يبدل ابدالاً نادراً) أي غير ادغام لكن ما عدا هذه الستة والتسعة على تباعد من يبدل من غير شياع ونحو



والجيم من الجد وبناه  
 صرف للجعل وشكس  
 بقع الشين وسكون  
 الكاف وطى بالنصب  
 ونوب بالجر وكذا عزته  
 وحذفت فاللام في الجحد  
 جارة الجار والجرور  
 منعني بصر في والشكس  
 الخاف وأمن اسم فاعل  
 أمن وطى مفعوله وهو  
 مضاف ونوب مضاف  
 اليه وعزته مضاف اليه  
 والمعنى صرف شكس  
 موصوف به آمن على  
 نوب عزته وهو كناية عن  
 تغير حاله لاجل الجدوى  
 الاجتهاد لان مقتضى  
 الاجتهاد تفهم آمن ماذكر  
 وضبط هذا الترتيب في  
 النسخة المحيطة به تصحيح  
 الشارح على وجه يؤدى  
 الى اهمال معناه (قوله  
 تسعة يجمعها الخ) لا يخفى  
 ان هذه الحروف التسعة  
 بعض الاثنين وعشر من  
 المقدمة فيلزم ان يكون  
 ابدانها ضروريا وغير  
 ضرورى ذلك لتفاوت  
 خا أحسن قول التسهيل  
 يجمع حروف البذل النافع  
 الجحد الخ والضم ورى  
 في التصريف هجاء  
 طوبى دائما (قوله) كأنه  
 تصغير أصلان أى يضم  
 الهزوة وسكون الصاد  
 جمع أصيل كيعبر  
 وبقران كإسباتى عن الصحاح ويدل على أنه جمع قوله وهو عكس قياس الخ

غير ضرورى في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هاء جاء قول الجحد صرف شكس آمن طى  
 نوب عزته وما هو ضرورى في التصريف وهو (تسعة يجمعها) هجاء قول الخ هذأت وطيا) وهى الهاء  
 والذال المهملة: المحذوة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة: الياء المثناة تحت والالف  
 (وخرج بقولنا ثمانية) ما أبدا نادرا (نحو قوله) فى أصيلا تصغير أصل على غير قياس) كالمخفى في شرح  
 السادس و ذكر ان كلامه سيبويه يدل عليه وقال ابن السكيت أنه تصغير أصلان وهو عكس قياس المصدر  
 لان حكم الجمع اذا صغر أن يصغر على لفظ واحد وهذا جاعص صغر على لفظ جمعه وفى الصحاح الاصيل  
 الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه أصل وأصل وأصائل ويجمع أيضا على أصلان مثل عبر وعبران  
 ثم صغروا الجمع فقالوا أصيلا ثم أبطلوا من النون لاما فقالوا أصيلا اه فهذا ان التقلان مثلا فان  
 لصنيع الموضع وصنيعه أولى من وجهان الحمل على تصغير المفرد ثم ذأولى من الحمل على تصغير الجمع  
 شذوذ والكثرة كغيره بان تصغير مغرب وعشيشان تصغير عشية ونحوهما وصنيعه أولى من وجه  
 آخر لسلامة من دعوى الزائدة الى الاصل تعلمها (وفى اضطلع) اذا ظم على جنبه (وفى نحو على)  
 بتشديد الياء علما (فى الوقف) أو ما جرى مجراه (أصيلا) باندال اللام من النون لقر بالخرج وكان  
 الفراء يقول أصيلا تصغير أصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لاهم لجاءوا على الاصل  
 فقالوا أو يصال وشبهه بغير وأدھر ثم قالوا ادھار بوزع أنهم أرادوا ادھير (والطج) باندال اللام من  
 الضاد (وعلج) باندال الجيم من الياء المشددة لا شذرا كهما فى الخرج لكونهما من وسط اللسان  
 واشتراكهما فى الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه يزيد بها قاء (قال) النانبة  
 (وقفت فيها أصيلا أنا لها) \* أعيت جوابا وما باليربع من أحد  
 والمغنى وقفت بدار المحبسة أحيانا وسالتها عن المحبسة فجزت عن الجواب وما بها من أحد يجيبني  
 (وقال) منظور من مية الاسدى فى ذنب  
 لما رى ان لادعه ولا شبع \* (مال الى اوطاة حقف فالطعم)  
 والذعة سعة العيش والهاه رضى من او اوطاة شجرة من شجر الرمل والمحفف الموعج من الرمل  
 والجمع حفاف وحفاف فالطعم قال المسازف بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبوعين ويبدل مكان  
 الضاد أقر بالمحروف الياء وهى اللام (وقال) أعرا من البادية  
 (خالى عوفى وأبو علق) \* الطمعان اللحم بالعشج  
 يريد أبو علق والعشى فاندل الجيم من الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل بجري الوقف قاله السدي فى شرح  
 الناقية (وتسمى هذه اللغة سمجة قضاة) قال الجوهري وسمجة فى قضاة ويجوزون الياء جميعا مع  
 الغين يقولون هذا راجع خرج معي أى هذا راجع الى خرج معي اه وقد يجوزون الياء جميعا وان لم يجمع مع  
 العين قال أبو عمرو وقتل رجل من بني حنظلة عن أنت فقال فقيم فقلت من أيهم فقال من مرج يريد  
 فقيمى ومرى وقد تبدل من الياء المنخفضة جلا على المشددة لقوله  
 لاهم ان كنت قبلت سمجة \* فلايزال شامج يا بيلج \* أقرهات بنزى وفرج  
 يريد اللهم ان كنت قبلت سمجة فليزال يأتى شامج هذه صفة الشامج سمجة قهله فم من سمج  
 البغل أى صوت والاقر لا يعنى الثبات الناقى وبنى يعمر لثو فرج أى وفرج وهى الثعلب شامة  
 الاذن (وهى هذأت سكنت) من السكون ضد المحرك قال يعقوب أهدأت الصبي اذا جعلت نضرب  
 عليه ويذا ليلنام (وموطيا) طالع من التاء فى هذأت وهوا سم فاعل (من أوطاه جعلته وطيا) الا انك  
 حقت هزته باندالها لانه لا يتحاشا وانكسر ما قبله (فاليا فيمبدل من الهزوة وذكر الهاء) فى النظم  
 وبقران كإسباتى عن الصحاح ويدل على أنه جمع قوله وهو عكس قياس الخ

(قوله كقولهم في اياك هياك) وقالوا ايضا عن فعلت فعلت بريدون ان فعلت فعلت وتبدل الهامس الواو كما في قول امرئ القيس وقد رآني قولما ياهنا \* ويجعل المحقق شرا بشر ٣٦٨ فهناك فعلان من هنو وأصلها هانا فابتدلت الهامس الواو

(زيادة على ما في التسهيل اذ جعله في) هجا قولك (طوبت دائما) وفيه ما نشأ من ثلاثة أو حة اسقاط الهاء كالم وتكرار الالف واعمال الماضى في دائما وهو مثل أبدأ قاله الموضي في المحواشي (ثم انه) لما ذكر الهاء لم يتكلم هنا) أي في باب الابدال عليها عذباها (فيه) (وجهه) أي وجهه عدم تكلمه عليها هنا (ان) ابدال الهامس غيرها انما طرد في الوقف على نحو حة ونعنة وذلك مذكور في باب الوقف) فاستغنى به (وأما ابدال الهامس غير التام فمسموع) لا يقام عليه (كقولهم في اياك هياك) في لانتك قائم (لهنك قائم) في أرق الماء (هرقت المماو) في أرق الشئ (هرقت الشئ) في أرحت الدابة (هرحت الدابة) فابدا في جميع الهامس الممززة لانتها فها مخر حال الهامس أقصى الحلق

د (فصل في ابدال الممززة تبدل من الواو والياء) وجوبا (في أر د) مسائل احدا وان تنطرف احداهما وهي لام أو زائدة فلا تحق (بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كتابها لم قطع أم ضم (نحو كساو ستمه ادعاه) فالهمزة تقيم بمبدلة عن واو الاصل كساو واما ودعاه (ونحو بناء وطلباه وقناه) فالهمزة تقيم بمبدلة عن باء الاصل بنأى وطلبأى وقنأى فابتدلت الواو والياء همزة تنطرفهما أثر ألف زائدة على أحد القولين وقيل ان الواو والياء بدلتا لأنفسا لتحر كهما ووقعوهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الاساكن مع ان زائد مع أنهم في مظنة التغيير وهو الطرف فقلبتا لأنفسا فاجتمع ما كانا فوجب اما الحذف أو التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يغوت المدفون ان حذفت الاولى يغوت لام الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع الحذف الثاني تعين التحريك وكانت الثانية أولى لاربعة أوجه أحدها ان تحركت الاولى يغوت حكمها وهما الدالتان في التغيير الى آخره أولى الثالث ان حرف الاعراب محرك تقديره فلا بد من تحريكه لفظا الرابع ان في تحريكه تم تحصيل الظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو طلباه وقناه فالهمزة تقيم بمبدلة من باء زائدة لا محاق بقسطا وقرنا من (يختلف نحو قول ويا دع) (نحو ادعوة وهداية) لان الواو والياء لم يطر فاقين أما الاولان فلو وقعوا عنبا وأما الاخيران فلان كلمتهما ثبتت على تاء التانيث بخلاف التانيث العارض فانه لا يمنع الابدال كبناء وبناء (و) بخلاف (نحو غز ووطى) لعدم تقسم الالف عليهما (و) بخلاف (نحو واو) اسما للحرف (وأي) جمع أة لصالاة الالف فيهما ما واو فوزه فعل بهتجسين وفي كون عينه باء أو واو قولان الاول لا في على والذ في لاني الحسن وعلى القولين فالالف منتقلة عن أصله أما أي فاصاله أي بهتجسين فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (و) الواو والياء (تشار كهما في ذلك) التحكم (الالف) فاتها اذا طرقت بعد ألف زائدة بدلت همزة وذلك (في نحو جرحا فان أصلها جرى بالفاء مقصورة) كسرى فز بدلت ألف قبل الآخر لكذا كف كتاب وغلام) فالتقي ألفان لا يمكن النطق بهما (فابتدلت) الالف (الثانية همزة) لانها من مخرج الالف وظهرت الحركة التي كانت مقدرتها المسئلة (الثانية) من ابدال الممززة من الواو والياء (ان تقع احدا معا لا من فاعل فعل أعلت فيه) أي في الفعل (نحو قتل ويا دع) أصلها قاتل ويا دع وكلمهم أعلوها جلا على الفعل فكافا لوال فباع فقلبو اعينها لفا كذلك فقلبو اعين فاعلها والقول فوعها متحركة بعد فتحة مقصورة لم يجاز غير حصين ثم فقلبو الالف همزة على حد القلب في كسها هذا قول الاكثريين وقال المبرد دخلت ألف فاعل على ألف قال ويا دع ونحوها فالتقي ألفان ولم يكن الحذف للالباس فوجب تحريك احداهما وكانت العين لان أصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب باء على حكم التخفيف ولا تنقطع قاله المردى (بخلاف نحو عين فوعا بن وهور فهو تاور) لان العين لما تحضت في

وهذا هو الصحيح فيها

د (فصل) (قوله في ابدال الممززة) أي من غير الهاء وليس المراد انها هي المبدلة غيرها (قوله ونحو يناه الخ) قياس ما قبله أن يكون بناء بكسر الباء وطلباه بضم الطاء بمعنى السيف وقناه بفتح القاء بمعنى الموت لكن ضبط في النسخة المصححة بخطه الاخيران بكسر الباء والياء فالبناء بضم طى وهو الفزال وفناه المكان وحته ولا يظهر وجه هذا الضبط (قوله هذا قول الاكثريين) يتنقل على قال الاكثرون بذلك في مسألة كسا وسماه الخ (قوله وقال المبرد الخ) قال المردى نقلنا عن المبرد أدخلت ألف فاعل قبل الالف المنقلبة في قال ويا دع وأنها هما الخ وهو أحسن من نقل الشارح فليأمل (قوله ولا تنقطع الخ) الظاهر أنها لا تنقطع في المسائل اللاحقة أيضا فليست نظرم رأيت في كلام المردى ما يبدل على أنها لا تنقطع الا اذا كان ابدال الهمزة اليها قياسا نحو يير فليتمل (قوله عين) بكسر الياء قال في الصحاح

وعتبار الرجل أصبغ بعين فاعا عين وهو معين على التقص ومعينون على التمام قال الشاعر في التمام الفعل قد كان قولك يحسبونك سيدا \* وأحال أنك سيلمعون

قوله خوف الالباس بعان قال في الصالحين وروى بالواو ان علينا فلان تعين حياة أي صار لهم عينا فعمل في كلام الشارح بهذا المعنى  
 قوله أحد هما أن اسم الفاعل الخ قد ينحى كون ما ذكره اسم فاعل الهم الآن يقال له منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره  
 وقواد وجائزه مؤنث فيه نظير له هي مؤنث لا مؤنث فاعل وعبارة المرادى تنبيهات الأول هذا الابدال جار فيما كان على فاعل أو فاعلة  
 ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال صعدنا تايقة في جائز \* أينما الرجع فعملنا مثل ٣٦٩ وقولهم جائزه وهي خشية

تعمل في وسط السقف  
 اه فان قلت لا معنى لم  
 نقل في افراد المسئلة  
 الثالثة من نحو عجزو  
 وصحة ان الواو والياء  
 قلبتا الفاعل قلبتا همزة  
 كقولك بذلك في نحو كساء  
 نامل \* قلت لانهم لاحظا  
 لهما في المحر كقولهم وجد  
 شرط فاعلهما الفاعل من  
 قول الشارح وقال التحليل  
 الخ قوله فرغ عن المصدر  
 هذا إنشاء اذ قرعته  
 عنه انما هي بحسب  
 الاشتقاق وأما بحسب  
 الاعلال فالمراد بالعكس  
 كما صرح به علماء الصرف  
 وأشار إليه الشارح سابقا  
 جلا على الفعل قوله بعد  
 ألف مقارع المراد ان  
 تقع احدهما في موضع  
 العين من مقارع قوله  
 وكحل العينين الخ قال  
 الامام العيني في شرح  
 الشواهد وصدره  
 فترك ان تقاربت بأخرى  
 والشارح أنشده صدره حتى  
 عطاي الخ فينظر أي  
 الروايتين أصح وقول  
 الشارح وهو المراد الشديد  
 زاد على العيني قوله وقيل

الفعل خوف الالباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره تبعا للغير من ان اسم الفاعل فرغ الفعل  
 في الاعلال والتصحیح مشكل من وجهين أحدهما ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل  
 أصلا كجائز باليم والراي وهو البستان وجائزه مؤنث وهي الخشية في وسط السقف فان ادعوا انها  
 تقلان أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل عنوع والوجه الثاني ان  
 الصحيح ان الوصف فرغ عن المصدر لا عن الفعل المسئلة (الثالثة) من ابدال المحر من الواو والياء  
 (ان تقع احدهما بعد ألف مقارع وقد كانت) احدهما (مذكورا في الواو نحو) عجزو (عجوز) جائز  
 (و) صحيفه (صحائف) وسياق توحيه (بمختلف صور) وهو الاسد (وقساو) لان الواو ليست بعدة  
 (ومغشيه ومعاش) لان الم في الواو اصلية فلا بد ان اصلها المحر كقولهم عين الكامة فاذا  
 وقعت بعد ألف مقارع لم تحركت بغير كها فتعاضت عن الابدال (وشخصية ومصاب ومنارة  
 ومنائر) بالابدال مع ان المد في الواو اصلية لاها عين الكلمة والذي سهل ابدالها همزة تشبه الاصل  
 بالازاي (وبشارك الواو والياء في هذه المسئلة) وهي مسئلة الجمع (الالف) بتبدل همزة (نحو ولادة  
 وقلادو رسالة ورسائل) وذلك لانها لم اجعت قلادو رسالة على مقارع وقعت ألف الجمع ثالثة  
 ووقع بعدها ألف قلادو رسالة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحدى اللغين أو تحريكهما فلو  
 حذفوا الف الأولى فانت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد ان  
 يكون بعد ألف مقارع فمكسور بينهما وبين حرف الاعراب لتكون كففاعل فلم يبق الا حرف الف الثانية  
 بالكسر لتكون كعين مقارع فلم يبق كفت انقلبت همزة فتم شئت واوعجزو وياه صحيفه فاعل قلادة  
 ورسالة لان قبلهما ما كمن جدهما وهما ساكنان فخرى بالجرى الالف هذا لتعذر لـ ابن جني وقال  
 التحليل انما همزت الالف والياء الواو في رسائل وصحائف وعجائز لان حرف اللين فحين ليس أصلها  
 المحركة وانما هي حرف مبنية لا تدخلها المحركات فاما وقع بعد الالف همزة ولم يظهر ان ذكر  
 لأصل فن في المحركة اه المسئلة (الرابعة) بتبدل في همزة من الواو والياء (ان تقع احدهما ثانی  
 حرف لينين بينهما ألف مقارع سواء كان اللينان يامن كنياف جمع نيف وهو الزائدة على المقعد وهو  
 من نافع نيف وقول الشاطبي وأصله نيو ف كهن مبنی على انهم نافع نيو ف وتقدم في العدد يانه  
 (أو و ابن ك أوائل جمع أول أو مختلفين) بان تكون احدهما ما والاخرى واوا (كسائة جمع سيد  
 اذ أصله سيد) اجتمع فيه الواو والياء وسقط احدهما بالكون قلبت الواو ياوا ودغمت الياء في الواو  
 وصو واو جمع صاذا فاعل ما بعد ألف الجمع همزة في الأمثلة الاربعة استثنى قلادو الى ثلاث لينات  
 متصلة بالطرف (وأما قوله) وهو جندل بن المتنى الطهوي

حتى عطاي وأراه ناثرى \* (وكحل العينين بالعواور)  
 بغير ابدال (فاصله بالعواور) بياضه ثمانية تحتانية قبل المراد (لا جمع عوار) بضم العين وتشدید الواو  
 (وهو الرمد) التشديد (فهو مقارع) كلواو يس لا فاعل) كساجد (فلذلك جمع) فيه الواو لبعده من  
 الطرف ثم حذف الياء بقی التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان الحذف في

(٤٧) (تصريح في) هو كالقدي والباء في قوله بالعواور ينظر هل هي بمعنى في أو لا فليتا مثل والظاهر انها بالالة بمعنى ان  
 الرمد أو ما هو كالقدي كحل بمعنى ما صار كالحل لهما في بعضه هو القدي يكتب بالياء هو ما يسط في العين مما تشد به يقال قدت  
 وقد تشعبته قدنا اذا صار فيها القدي وقيل انها أخرجه عنها القدي اه وأقول أنشد المصنف صدر البيت كما أنشده الشارح وعبارته  
 في شرح الالفية تقول جندل بن المتنى نصف الدهر حتى عطاي وأراه ناثرى وكحل الخ اه ومن خطه نقلت بمعنى ناثرى عطاي وما في

نسح الشرح من ابداله شاعري ٣٧٠ تحريف (قوله ٤٠٠) عبارة العنق والشاهد في عتيق حيث أبدلت الله من الياء

حكم الوجود فاعل كمال بالتخفيف ضمير يرجع الى الدر في ايات قبله (وعكسه قول الآخر كوهو حكيم من معية الربى) فبما عتيق اسود وتر ٥ فابدلت المزمع من بامع اعل لان اصله مقاد لان عتيق جمع عيل بكسر الياء المشددة وقبلها عين مهمله مقنوعة على زنة فعل وأصله غنول قلبت الواو بام وادغمت الياء في الياء (واحد العيال) قاله صاحب الضياء (والياء زنة) في عيايل (للاشباع مثلها في قوله) وهو العزرق

تنفي بدها المحصى في كل هاجرة ٥ تنفي الدراهم (تنقاد الصياريف) بزيادة الياء (فلذلك اعل) بابدال المزمع من الياء ونفي مصدر نوى مضاف الى مفعوله وقاعله تنقاد وهو ايضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهم تناد الضيارف وما ذكره من انه لا فرق في اللين بين الياء والواو والواو والياء هو مذهب سيبويه والتحليل ومن وافقه ما هو ذهبا الاخفش الى ان المزمع في الواو فقط ولا همزة في الياء ولا في الواو مع الياء فتقول نايق وسياود وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال في الواو بن انما كان لتقلعها ولا ن ذلك نظير او هو اجتماع الواو بن اول الكامة واما اذا اجتمعت الياء والياء والواو فلا بد لابدال لانه اذا التقت الياء والياء والواو اول كلمة فلا همز نحو بين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا لقياس والسمع اما لقياس فلان الابدال في أوائل انما هو بالهمز على كسور دال شبيهة من جهة قمر بمن الطرف وفي كسور دال لا فرق بين الياء والياء فكذلك هنا واما السماع ففي أبو زيد في تسمية ياء المزمز وهي فعلة من ساق يسوق وفي الجوهر في تاج اللغة جدد وحياء بالهمز وفيهم من اطلاقه بفاعل ان هذا الابدال لا يختص بشئ ألفا لمجم حتى لو بينت من القول مثل عوارض لاقمت قوائيل بالهمز هذا مذهب سيبويه وهو الجمهور ونالف في ذلك الاخفش والزجاج ذهبوا الى منع الابدال في المفرد لمقتضى خلاف الجمع (وهنا مسئلة خاصة بالواو اعلم انه اذا اجتمع واو وان وكانت الاولى مصدرة) في أول الكلمة (والثانية مامة متحركة) مطلقا (أوسا كمة متماثلة الواو) أبدلت الواو الاولى همزة) وجوابا لمرن أدهما ان التضعيف في أول الكلمة قبل وانما جاءه أعرف معلومة كدس فاما قبل التضعيف بالهمز وف الصحاح في أول الكامة امتنع في الواو لتقلعها والثاني انهم لما كانوا يحيزون البدل في وجود ونحوه وهي واو مفردة لاجل انها المضممة كالواو بن كانوا اخلفا ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواو ان لان الواو بن أثقل من واو وضمة وهذا لان السيبويه وبداخل تحت ذلك تصور ان احدهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متماثلة الواو (في الصورة الاولى) نحو واصله وواقة فتقول أو اصل وأواق كضارب موز وارب (وأصله ما واصل و وواق) بواو بن فابدلت الواو الاولى همزة وقاعل أو واق اعلل قاض فاذا دخلت عليه أل ثبت ماؤه كقوله

ضربت صدره الى وقالت ٥ باعدا القدوتك الواو اقوى

(و) الصورة (الثانية) فتحو الاولى انشئ الاول) مقابل الآخر بالكسر (أصلها واولي بواو بن ولها ما فاه مضمومة والثانية عين ساكنة) متماثلة الواو ية قلبت الواو الاولى همزة لمجر وجعها أول وأصله وول فعمل بها تقدم (خلاف فتحو وفي بوري) مبين للفعول (فان) الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية ساكنة متقلبة عن ألف فاعل يفتح العين وهو واو في واري فليست متماثلة الواو ية لانها ملن ألف زائدة (وخلاف فتحو الواو بواو بن مخفان الواو بواو مضمومة فمزمزة وهي انشئ الاول) أفضل (تفضل من) (وأل اذا لم) فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية متقلبة عن همزة فليست متماثلة الواو ية ويفهم من نفي الوجوب الجواز (وخرج بانتراط التصدر نحو هو وي ونوي في

وقال الصغاني واحد العيال عيل والجمع عيايل مثل جيد وحياء وقده عيايل ثم انشد البيت وعيايل هو مضاف الى أسوداضة الصقة الى موصوفها وادعى ابن الأعرابي ان الواو ب غيايل بالتثنية المعجمة جمع فعل على غير القياس وهو الاجة (قوله وغير) بضمتين جمع غير (قوله) ولان لذلك نظيرا (الخ) الاشارة في كلامه الى ابدال أول الواو بن همزة وان كانت المبذلة في مسئلتنا الثانية وفيما ذكره المبذلة الاولى فتحو وأصل كسبياني فتأمل وقوله لانه اذا التقت الياء ان تحرك يربا قبله فلا حاجة اليه وما قاله جميعه عبارة للمرادى بغيرونها (قوله في مسقة) السيقه هو ما استاقه العدو من الدواب (قوله) متماثلة الواو ية) قال القرني نعم لساكنة فقط اذ لم تحركه العارضة تبدل معها الاولى همزة كمثل له مجمع وأصله وواقة اذ الواو الثانية بدل عن ألف فاعله اه وقد اشار الى ذلك البشارح فيما يأتي بقوله ويختل تحت ذلك صورتان الخ

\*(فصل) \* (قوله لان المرآة متعكفة) أصلها ما رأيت فقلت الباء ألف التجر كها وانفتاح ٢٧١ ما قبلها (قوله لان هذه الهمزة الخ)

مراد انها أصليّة في الجمع  
لاصالتها في الأمر وقوله  
وسبب الابدال عروضا  
فيه أي وهو موقوف في  
الجمع لاصالتها في الجمع  
للاصالة (قوله مثل الماريا  
ولعب الخ) قال الدونشري  
ينظر ما معنى هذا الشطر  
(قوله وخرج باسرها  
اعتلال الهمزة فيها  
بالنسبة الى الهمزة فاتها  
ليست حرف علة الهمزة الا  
أن يكون في عيارته  
تغليب أو عي مذهب  
من يقول انها حرف علة  
وهو ما أقسمه قول  
المصنف اللاتي فيما  
لامه بصحيفة فتحو مداري  
وقول الشارح في الامة  
غير صحيحة (قوله وكون  
لام الجمع الخ) فيه نظر  
لان الهمزة ليست حرف  
علة (قوله في الامة  
صحيحة) يفهم من ظاهره  
ومن صريح قول الشارح  
في الامة غير صحيحة أن  
الهمزة حرف علة وهو  
مذهب والصحيح انها  
حرف صحيح (قوله  
مستثرات) معناه  
مرتفعات وروى بكسر  
الزاي وقد جعلها قاله العيني  
(قوله المفتوحة) قال  
الدونشري لو حذف لكان  
صوابا كما يعلم بالتأمل اه

المسبوبة الى هوئي وروئي) فلا تبدل الواو الاولى همزة تعلم تصدرها  
\*(فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك) \* الابدال (في ما بين أحدهما باب  
الجمع الذي على وزن (مفاعل اذا وقعت الهمزة بعد ألفه) أي الجمع (وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع  
وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واو أو جاشترط العروض في الهمزة (فتحو المارآة قول المارآة فان الهمزة  
موجودة في الأمر لان المرآة متعكفة) بكسر الميم (من الرؤية فلا تغيب في الجمع) بالابدال لان هذه الهمزة  
أصليّة في الجمع وسبب الابدال عروضا فها على أنه قد جمع الماريا بالابدال شذوذاً كقوله  
\* مثل الماريا ولعب الاقطار \* (وخرج باسرها اعلال الهمزة بخو صانف وعجائز ورسائل) جمع  
صحيفة وعجزو رسالة (فلا تغيب الهمزة في شيء من ذلك أيضا) وان كانت في الجمع لتفصل الابدال  
الائتية (وأما ما حصل فيه مباشر طناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع  
وكون لام الجمع معتكفة (فيجب فيه عكس قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها) أي الهمزة (يا في ثلاث مسائل  
وهي أن تكون لام الواحد همزة أو ياء أو أصليّة أو واو أو منقلبة عن ياء) قلب الهمزة (وأو في مسألة واحدة  
وهي أن تكون لام الواحد واو أو انخافرة) في اللفظ فالمعنى القلب ياء فهذه أربع مسائل تحتاج الى أربعة  
أمثلة (مثال ما لا همزة خطا) جمع جاع حاشية فتعكفه من الخ لا (أصلها خائبي) على زعمه فاعل (يأى  
مكسورة وهي با خطبسة وهمزة بعد هاء هي لامها ثم أبدلت الياء المكسورة همزة على حدة الابدال)  
المتقدم (في صحائف) جمع صحيفة (فصار خطا في همزتين الاولى ابداً من الياء الثانية لتمام الكلمة  
(ثم أبدلت الهمزة الثانية) وهي لام الكلمة (باعتبار ما في من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء  
وان لم تكن بعد) همزة (مكسورة فاستقلت بيا بعد) الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة (الهمزة الاولى  
فتعكف لتخفيف اذا كانوا قد يعقلون ذلك) الفتح (فيه الامة بصحيفة فتحو مداري) جمع مداري بكسر الميم  
وسكون الدال المهملة وفتح الراء له تشبهاً بالنسبة تكون مع المانطة تصلح بها فروع النساء (وعذاري)  
جمع عذرا هو هي البكر (في المداري والعذاري) بكسر الراء وفيهما (قال) الخرو القيس السكتدي  
(ويوم عزرت للعذاري مطبوع) \* فيلعب بيا من رحلها المحمل

(وقال) أيضا

غدا ثم مستثرات الى العلا \* (تصل المداري في شيء ومرسل)

فتفتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك في الامة وهو حرف صحيح (ففتح ذلك) الفتح (هنا) في الامة غير  
صحيحة (اولى) لتقل الكسرة وتصل بالضاد المعجمة أي تغيب المفتحة (ألف التجر كها وانفتاح ما قبلها فصار خطا  
والعرض بيان كثرة الشعر (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألف التجر كها وانفتاح ما قبلها فصار خطا  
بالعين بينهما همزة الهمزة تشبه الالف) لكونها من خرجها وهي متوسطة بين العين (فاجتمع شبه  
ثلاث الفات) وذلك مستكره (فأبدلت الهمزة ياء) أو تبدل الواو لان الياء أخف منها (فصار خطا بعد  
خمس افعال) أو تبدل الياء الامة همزة وثابتها بادل الهمزة الثانية ياء وثابتها قلب كسرة الهمزة الاولى  
فتحة ورايها قلب الياء ألفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجهور  
البصريين وذهب الخليل الى ان ندة الواو ابدال في هذه الهمزة ثلاثا يلزم اجتماع همزتين بل نقاب  
بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطا في ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفا ثم قلب  
الالف ياء ما عارض بانهم قد نطقوا بهي الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي خطائى همزتين  
ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة (ومثال ما لا همزة أصليّة قضيا) جمع قنسية (أصلها

ووجه ان الاء حرف افتاز همز كقنسية (قوله لان الياء أخف منها) لزم اليه قوله وجوعا الى أصلها كما يأتي في قضا ما كان  
معنا (قوله وخامسها قلب الالف ياء) لو قال قلبت الهمزة ياء لم يكن أولى وكذا يقال في قوامه فيما يأتي عن الخليل ثم قلبت الالف ياء

(قوله وجعها مطايا) مثل القضاء او المطايا العسايا واما العدايا فهو الازدواج لاجتماع عدو ومجاهد على الازدواج قوله في الحديث غير خزايا ولا تداعي فان القياس ولا تداعي جمع ناد من النسم فان تداعي جمع ندما من النامدة (قوله والخامس الخ) وابدال قوله الالف بالهمزة كان أولى وقوله ٢٧٢ ولم يرجع الى أصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليست (قوله أصلها هراو) قال الدونشري

مراد به الاصل الثاني في قضاي يمينين لا في ما فعله وانه نسبة لام قضية ثم أبدلت الياء الاولى هزة فكانت هاء فصار قضاي (ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة) فصار قضاي (ثم قلبت الياء ألفا) فصار قضاء فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم قلبت الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء) رجوعا الى أصلها (فصار قضاء بعد اربعة اعمال) أحدها ببدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية ألفا والرابع قلب الهمزة يما على الترتيب (ومثال ما لمعوا وقلب في المفر ديامطية) وهي الراحلة (فان أصلها ديامطية فعلم من المطا هو الظاهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السراى مددت اجتمع فيها الواو والياء وصيقت احدهما بالكون (ثم أبدلت الواو ياء ثم رغمت الياء عينا) أى في الياء (وذلك على حد الابدال والادغام في سويد وموت اذ قيل فيها سويد ميت) فقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء (وجعها مطايا أو أصلها نطاو) يياء مكسورة قبل واو (ثم قلبت الواو ياء لمطر فها بعد الكسرة) فصار مطاي يمينين (كما قلبت الواو ياء لمطر فها في الغازي والداعي) وأصلها الغازي والداعي وقلب الواو ياء لمطر فها بعد الكسرة (ثم قلبت الياء الاولى همزة في صحائف) فصار على (ثم أبدلت الكسرة فتحة) فصار مطاي (ثم أبدلت الياء ألفا) فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم أبدلت الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء) فصار ما ياء بعد خمسة اعمال (أحداهما قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة) والثالث ببدال الكسرة فتحة والرابع ببدال الياء ألفا والخامس ببدال الالف ياء ولم يرجع الى أصلها لان الواو أقبل من الياء ولا يهمل ما أعلت في المفرد أعلت في الجمع (ومثال ما لمعوا) ظاهرة (سلبت في الواحد هراوة) وهي العصا الضخمة (و) جعها (هراوى) أصلها هراو وواو (وذلك اننا قلبنا ألف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل) فصار هراو (ثم أبدلت الواو ياء لمطر فها بعد الكسرة) فصار هراوى (ثم فتحنا الكسرة) فصار هراوى (فان قلبت الياء ألفا) فصار هراوى (ثم حركها واقتراح ما قبلها) فصار هراو يمينين (ثم قلبنا الهمزة واو) لئلا يشاكل الجمع وواحدة (فصار هراوى بعد خمسة اعمال أيضا) أحداهما قلب الالف همزة والثاني ببدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء ألفا والخامس قلب الهمزة واو وشذ في هذا الباب ثلاثة أزياع أحدها تصحيح الهمزة التي بعد الالف بقوله \* حتى أزيروا المتدبها \* بالهمزة والقياس المتبادر لانه في الأصل والثاني تصحيحا وتصحيح الهمزة التي لا يمددها كقولهم اللهم اغفر لي خطيئتي يمينتين والقياس خطأ يمين وهذا أشد غافله والثالث ببدال الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو حديه وهذا والقياس هذا \* (الباب الثاني) \* من البابين اللذين يقع فيهما ببدال الواو والياء من الهمزة (باب الهمزتين المتعيتين في كلمة) واحدة (والذي يدل منهما إيداءها الثانية لا الاولى لان اقرا ما الفعل بالثانية حصل) فاذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة ظاهرا ثلاثا أو حوالا لانه (لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الاولى متحررة والثانية ساكنة أو بالعكس) بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحررة (أو يكونا متحررتين) يزعم أن يكونا ساكنتين معا فان كانت الاولى متحررة (فتحة أو كسرة أو ضمة) والثانية ساكنة أبدلت الثانية حرفا (ألفا أو ياء أو واو) من جنس حركة الاولى (كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر التطوي) بالثانية الساكنة (فتبدل الالف بعد الفتح نحو أمنت) والأصل أمنت بجمزة

مراد به الاصل الثاني في أصلها الاولى هراوة وجمزة قبل الواو اه وقد يقال بل مراد به الاصل الثالث فقد صرح المبكى بان أصل هراوة هرا أو الفين قبل الواو الاولى ألف الجمع المشاكل لمقابل الثانية ألف المفرد وهو هراوة لكن قال بعضهم ما وقعت الالف التي هي مدقة رائدة في المفرد بعد ألف الجمع ولا يمكن النطق بها الا بعد قلب المدقة الواقعة بعد ألف الجمع همزة وقلبت ولم يتعرض المصنف لاصل هراوة بل قال ذلك انقلبنا فعملنا في الأصل ما قاله المبكى والثاني ما قاله الدونشري والثالث ما قاله الشارح وبأنه ان في هراوى سبعة اعمال (قوله ثم فتحنا) لوقال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان أحسن كالم نظيره هراوا (قوله على الاصل) مراد به الاصل الثاني لان الهمزة أصلها الياء (قوله والثاني الخ) قد يقال انه مكرروح قوله أو لا واعترض بانهم الخ ويحتاج بيانه ذكر هنا

الهمزة (قوله ببدال الواو والياء) لم يرض الهمزة الالف مع تصحيح المصنف بالياء تبدل من الهمزة فليست ما وجهه وقد يقال وجهه انه قال أو لا فصل في عكس ذلك وهو ببدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك في بابين وذكر الباب الاول ثم ذكر الباب الثاني هراوان كانت الالف تشارك في الواو والياء فحذف الالف اليهم اذ جعلت في الباب تكميلا للبابين وهراوان الى ان هذا الحكم لا يختص بهما (قوله نحو أمنت) يتكسب همزتين اوله مجنونة ولا يكتب بالالف بعدها وسيأتي

مقروحة

أن أنزله مكتوب بهمزة وألف بعدهما فإن كان ذلك صحيحا فطلب الفرق بينهما بين نحو وأمنت فليتامل (قوله وأجاز البغداديون الخ)  
 قال الدونشيري بما يفهم منه الاعتراض على المطرزي وقد قال أنه لا يلزم من جواز ما ذكر أنه في الحديث كذلك لأن الحقوقيين على النبي  
 صلى الله عليه وسلم التشديد فليتامل ذلك اهـ وأقول تاملناه فتراثنا هذا القول للشارح رواه مالك الخ ورواه البخاري من حديث  
 جابر بن أبي ذكان الثوبجي قافا تزبه وضبط قوله فارتز بادغام الهمزة المتعلوقة فاعق ما لا افتح مال ونحذف ذلك على طريق البغداديين  
 أحسن من قول الكرماني أن قول البصريين أنزله خطا هو الخطأ فإن تحذف الألف فين ٢٧٣ من أكرم الخطا بتقدير علم

ثبوت كلام البغداديين  
 يكون ما في الحديث  
 شاذا وكمن موضع شاذ  
 وقع في الكلام القصيح  
 بالاجماع ومن العجب  
 أيضا أن العيني نقل كلام  
 الكرماني ثم أشار إلى  
 الجواب عنه بأن مثل  
 ذلك يجوز فيه قلب الهمزة  
 ياء تختانية وباء فوقانية  
 وهو مخالف لتوهم أنه  
 يجب قلب الثانية في مثل  
 هذا من جنس حركة  
 ما قبلها بقدر (قوله  
 كأكل) أي من الأكل كما  
 يأتي قائل (قوله وإذا جاز  
 في الماضي جازي المضارع)  
 قد يقال إن مجيئه في  
 الماضي المقصور على  
 السماع لا يقتضي جوازه  
 في المضارع فليتامل  
 (قوله أن يبدأ) احتز  
 به عن الدرج فانه ذهب  
 فيه همزة الوصل فتعود  
 الهمزة الثانية إلى حائطا  
 لزوال موجب قلبها  
 وارا (قوله لا في التثنية)  
 هذا رد على المصنف

مفتوحة فهمزة ساكنة أبدلت الثانية ألفا لكونها وانفتاح ما قبلها (ومنه) أي ومن أبدال الهمزة الثانية  
 ألفا (قول عائشة رضي الله تعالى عنها وكان) نعي النبي صلى الله عليه وسلم (بأمر) إذا حضرت (أن أنزله  
 وهو بهمزة) مفتوحة (فألف) قال المطرزي (وعوام الحديث) يحرفونه فيقرئونه بألف (مهموزة) واء  
 مشددة ولا وجه له في العربية (لأنه) فعل مضارع وزنه (أفعل) بكسر العين مشتق (من الأزار) فغاوه  
 همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة) فابدلت الهمزة الثانية ألفا لكونها وانفتاح ما قبلها وأجاز  
 البغداديون أنزله وابتدأ من الأزار والافتتاح الأهل بقلب الهمزة الثانية ياء وادغامها في التاموز  
 الزحشري أنزله بالادغام وقال ابن مالك أنه مقصور على السماع كما نكل وإذا جاز في الماضي جازي  
 المضارع وفي حديث آخر أن كان قصيرا فليقرئ به رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظ في جميع رواياته  
 وسيأتي (و) تبدل الهمزة الثانية (ياء بعد الكسرة نحو إيمان) أصله إيمان بهمزتين مكسورة فساكنة  
 قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها وانكسار ما قبلها (وشئت قراءة بعضهم) وهو الأعمش راوي أبي بكر  
 صاحب طائفة (أثلا فمهما بالتحقيق) وأجاز الكسائي أن يبدأ أثبت بهمزتين نقله عنه ابن الأثير في  
 كتاب الوقف والابتداء وقال أنه قبيح لأن العرب لا تجمع بين همزتين الثانية فمهما ساكنة اهـ (و) تبدل  
 الهمزة الثانية (واو) بعد الضمة نحو أوغن) البناء للمفعول أصله أوغن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت  
 الهمزة الثانية واو والكونها وانضمام ما قبلها (وأجاز الكسائي أن يبدأ أوغن بهمزتين مضمومة فساكنة  
 (نقله عنه ابن الأثير) في كتاب الوقف والابتداء وورد به ابن العرب لا تجمع بين همزتين الثانية فمهما  
 ساكنة ذكر هذا الردي الكسائي في أحازنه أن يبدأ أثبت بقرآن بهمزتين لا في التثنية (وإن كانت  
 الهمزة الأولى ساكنة) الهمزة (الثانية متحركة) وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفاعل  
 الابتداء بالسكن بل في موضع العين أو في موضع اللام (فإن كانت في موضع العين أدغمت الأولى في  
 الثانية) لاجتماع المثلين وصححت (فمحو سأل) بفتح السين وتندب الهمزة تعال للبالغة في كثرة  
 السؤال (ولا لوراس) بفتح الواو وتندب الثانية على زنة تعال لنفسها باللام والأو أو الروس (وإن كانت  
 في موضع اللام أبدلت الثانية باهطلا) سواء كانت طرفا أم غير طرف (فتقول في) بناء مثال (قطر)  
 بكسر القاف وقع المجرى وكون الظالم للمهمة (من قرأ أثرى) بكسر القاف وقع الراء وكون الهمزة  
 والاصل قرأ بهمزتين أولاهما ساكنة فالتى في الطرف همزة فوجب أبدال الثانية ما وإن كانت  
 أولاهما ساكنة فتعجز إذا هما بحيث تصير مع التي بعدها كالتي الواحد لأن الطرف محل التغيير فلا يغير  
 فيه ذلك كاعتقري نحو سأل قاله الشارح (و) تقول (في) بناء مثال (فهرجل منه) أي من قرأ أو قرأ  
 بهمزتين بينهما ياء مبعدة من همزة) وهي غير طرف والاصل قرأ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء  
 لأنها في موضع اللام وصحت الأولى والثالثة قاله المرادي (وإن كانتا متحركتين) وهو النوع الثالث

الانباري وادغامه الكسائي أن يبدأ أثبت بهمزتين وأغار عليه ابن الأثير في أثبت لا في التثنية (قوله لأن الطرف محل التغيير الخ)  
 هذا عكس قول أبي الحسن لما سأله أبو عثمان في الفرق بينهما أن العينين لا يكونان إلا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم  
 وقد ردوا أن المحشو يجوز في الأصل يجوز في الطرف بدليل هووي يواو بن وأمتاع فلذلك جمع واقية (قوله لأنها في موضع اللام) هذا  
 لا يصلح عليه لتخصيص الثانية بالأبدل لأن كلاما في الثلاث في موضع اللام فالوجه أن عليه تخصيصها بأن أبدال ما عداها يؤدي إلى التوالي  
 بهمزتين من غير أبدال وهما إما الأولى والثانية إن أبدلت الثانية والثالثة أو الثانية والرابعة إن أبدلت الأولى (قوله وصححت) قولاً بده وصححتا





(قوله أو ادم جمع آدم) \* (والثمة) \* الكتاب يكتمون مثل أيقوا آدم وآمن بألف واحد وهو مذهب التحقير والنحويون يكتمون ذلك الثمن وهو مذهب التحقيق (قوله ميني على انه) \* وجه البينة ظاهرة كان فاعل كان زرق قلب ألفهم واو اكا قلب ألف ضاربة في ضواري فلم يجتمع همن تان بخلاف ما اذا قلنا أصله افعل (قوله جازق الممزة تاج) أي وجاز الابدال على القاعدة السابقة (قوله وذلك مطرد) بنظر مذهب المجتهد وقد ذكر منها اثنين \* (فصل) \* في ابدال الياء عن اختيارها (قوله كرضى وقوى) قال بعضهم انما قلبت الواو بالياء لانها انكسر ما قبلها لو كانت بشرط فاعلمه رضة لسكون الوقف عولمت بما يقتضيه السكون من جواب بدلها بالياء توصلا للحقة وكتب ايضا ما منه قوله كرضى وقوى قال بعضهم هان قيل لم قلب الواو في ٣٧٥ قوى ما وفى قوى ألفا ولم يبدل الواو الاولى في الثانية فذهبوا كما قد افغوا

في القوة ومقتضى الازدغام في قوة ما مقتضى كانه مع ما مقتضى كانه مقتضى الاعلال فيما كذا في ما خرج ترخيص جانب الاعلال فيما على جانب الازدغام مع انه مفيد للتحقيق كانه الاعلال مفيد ويمكن أن يجاب عنه بان التحقير المحاصل من الاعمال أزيد من التحقير المحاصل من الازدغام لان اللفظ ما يحرف المقول أسهل من التلظظ بالادغم والمذهب فيه وذلك ظاهر بترك الضرورة فالمصير إلى ترجيح جانب الازدغام وهو حسن (قوله والغايزي) قد يقال عليه ان قلب الواو ياء في ذلك وقوعها أربعة ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشار اليها بقوله في ما يأتي الاربعة أن تقع طرفا أربعة فصاعدا ويجب كما علم ما هنالك بان بعض

(فنعلموا فيهن) كقوله المثلن الى الساكن قبلها وهو الممزة الثانية (ثم ابدلوا الممزة واوا) لانها تخانس حركاتها (وأدغموا أحد المثلين في الآخر) لاجتماعهما (ومثال المفتوحة بعدمفتوحة او ادم جمع آدم) أصله آدم بفتح ميم مفتوحة بعدها ألف قلبت الممزة الثانية والياء الى (ومثال المفتوحة بعدمفتوحة او ادم بفتح ميم مفتوحة) أصله أو بفتح ميم مفتوحة مفتوحة قلبت الثانية همن واو والان الممزة الثانية اذا كانت مفتوحة لم تكن طرفا قلبا واو اسواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسر آدم أو همن وما كما في تصغيره والتثنية لجمع آدم وتصغيره ميني على انه عري واضطر فيه كلام الرخمشي فذهب في الكشف الى انه أعجمي على وزن فاعل كما زرو ذهب في الفصل الى انه عري على وزن فاعل (ومثال المفتوحة بعدمكسورة ان بنى من أم) مثالا (على وزن أصبح بكسر الميم مفتوحة والياء) فتقول ايم همن فمكسورة ويا مفتوحة والاول أهم همن تين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى اذغام المثلث ثم ابدلت الممزة الثانية ياء (واذا كانت الممزة الاولى من) الممزة تين (اللمح كتن همن مضارعة) للتكلم متعديا كان المضارع أولادهم (نحو أوم) القوم (وإن من كذا مضارعى أعمت) القوم (وأنت من كذا) حازق (الممزة الثانية) التحقيق تشبيهها بممزة التكلم لاداءها معنى (زائد في كلمتها) بممزة الاستفهام نحو أنذرهم وذلك مطرد في خمسة أفعال يرواه أبو زيد في كتاب الممزة تين

(فصل في ابدال الياء عن اختيارها) ألف الواو أو أباد الياء من الألف في مسئلتين احدهما ان يتكسر ما قبلها كقولك في جمع (مصباح مصابيح وفي) جمع (مفتاح مفتاح) وجمع (كتك كتك) وفي تصغير مصباح مصباح وفي تصغير مفتاح مفتاح قلبت الألف في التكسير والتصغير ما لا يكسر ما قبلها المسئلة الثانية ان تقع قبلها ياء تصغير كقولك في تصغير (غلام غلام) لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحررا كالألف لا تقبل الحركات ما قبل الألف لا يكون الا محذورا كما ياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الألف حرفا متحررا بعد ياء التصغير ولا يمكن تكون ما قبله قلبت الألف ما لمناستهما ما قبلها ولا نها لو قلبت واو الزوائد ذلك غلها ما كما في (يد وأما ابدالها) أي الياء (من الواو في عشر مسائل احدها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف سواء كانت في فعل ميني للفاعل أو للفعول أو في اسم) كرضى وقوى (مبنيين للفاعل) (وعني) مبني للفعول (والغايزي والداعي) في اسم الفاعل تليت الواو في هذه الامثلة الخمسة ما وقعها طرفا بعد كسرة أو أصلها رضى ولا يمين الرضوان وقولانه من القوة وعقولا يمين العقول والغازو والداهل وانهم من الغزو والدعوة (أو) تقع الواو (قبل ياء التانيث كشجية) اسم فاعلة

صور المسئلة الرابعة انما قلبت الواو يا ما جعل على البعض الذي وجد فيه كسر ما قبل الواو (قوله لوقوعها طرفا) هو بحسب الظاهر على قلبت لانه جعل قسما لقوله أو قبل الخ (قوله بعد كسرة) احتراز بقوله بعد كسر من نحو دولو وغزو وشذو لم يقتضيه هو بان عني دنيا لا موجب لقلب الواو فيه ما اذا لا كسر لان القتيمة من قوت الشيء كسبه وان ديانم الدنو وقبل لاشذو في قولك قتيمة لانه يقال قتيمة وقنونه ويقال هو بان عني في دنياو بألف الاحاق والتانيث (قوله أو وقع الواو) هو تقدير بحسب المعنى والصناعة لا تقتضيه لان قبله محطوف على طرف الذي هو خبره واحتراز بقوله بعد كسر قوهي اما طرف أو قبل تاء التانيث من نحو ضلالة وهو اوقان الواو وان وقعت قبل تاء التانيث ان تقع بعد كسر وشذو فاعلا به بقلب الواو ياء كما شذو في شكاة قلب الواو يا ما الدليل على انه واو في شكوت والشكوى قال السيرافي انما قلبت واو ياء لان أكثر المصادر لا تيقع على فعالة من الفعل ثابتة نحو الولاية بقوا الرعاية

والجاءت في معاني الشككة عليه قوله ذلك في الواو والهمزة على البعير بعد جله نحو الساق والسرور والسود وهي الحسنة التي يشوب عليها اللحم والمراد لها (قوله بحذف الزوائد) أي الميم والياء (قوله إلا أنه زيد فيه الخ) نلاحظه أن السين ليست زائدة على كونه جمع سواء وليس كذلك بل هي زائدة كما في سواسية (قوله وقالوا سواسية على الأصل) مرادها الأصل في ذلك أصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو بالمو وجود المقتضى وليقولوا في مقاوة أنه جعل في الأصل في الاعلال أيضا عبارة أقاموس مصرحة في أنه جاء كذلك قالوا والمقاوة والمقاية الخدم فكان ينبغي الشارح أن يبينه على ذلك (قوله وقع للجوهري الخ) قال الدونشري ينظر على كلام الجوهري ما يعني شيئا من ذلك لكل كلمة معنى وقد ذكرناهما كما كانا توقفت في ذلك الشيخ عبد الرحمن الدبصطي وقد يقال أن كلام الجوهري غلط فلا يطلب توجيه كما اشار إلى ذلك الشارح بقوله ووقع الخ ويمكن أن يقال هنا كلام الجوهري أنهما كما كانا في الأصل لكل منهما معنى ووزن يخصه ثم كما وصارا كلمة واحدة بمعنى مستويين اه وقال بعض الفضلاء الذي يظهر من من سواسية أنه أبدل من مدسواء السين والواو الثانية لام وسواوز بداء التانيث ووزنه فاعلة قول الزيد بلقطه لانه بدل من المدة لا تضعيف للغاء كما أن وزن رسائل فعائل ٣٧٦ لان الهمزة بدل من المدة في رسالة فتقولت بلفظ الهمزة ووله سواسية في أن أبدل

من مدسواء سنا عا لانه  
للفاق عششة تصغير  
عششة حيث أبدل من  
مدة عششة سنا عا لانه  
للعين ووزنه عششة فانظر  
مع هذا كلام الشارح  
وكلام ابن بري (قوله  
سواسية سود الوجه الخ)  
ظرا في فيه مشبهة ما بعده  
فهو من إضافة المشبهة  
الى المشبه على حد الجين  
الماء وفي القاموس  
والظربان دوية كلفة  
منقنة كالظرباء والجمع  
ظرباين وظرا إلى وظري  
وظربا بكسر هاء اسمان  
للجمع وهما من الظربان  
أي تقاطعا لانهما ذاتيت

من الشجوب بالسين المعجمة والحزن (وأ كسبة) جمع كساء (وعازيه) اسم فاعلة من الغزو (ومر بقة) وتر بقة (في تصغيره) قوة وتر فوق قطعت اواو في الجميع ما فوقها طر فاعلة كسرة لان تاء التانيث في حركات الاقصال ولم يفرقوا بين كون التانيث بالكسرة عليها أم لا وكان ينبغي في مر بقة لا تلج الواو بالان الكلمة قد بنيت على التانيث لانه ليس لنا اسم مغرب آخر ما قبلها ضمة قبل على ان عرفه بقرعة عنقوان (وشذ سواسية) بالتحصيص (في جمع سواء) يقع السين المملة والميم بمعنى مستويين يقال الناس سواسية في هذا الامر أي مستويون فيه فكان جمع مستويي بحذف الزوائد لانه زيد فيه سين أخرى وقالوا سواسية على الأصل في الاعلال ووقع الجوهري انه جعل سواء كلمة وسوية كلمة أخرى ووزن كما بينهما وزن يخصها والتحرير ما تقدم وعليه قوله

سواسية سود الوجه كأنهم \* ظرا في غيران بمجردة النخل

وزنها فاعلة وفي مثله من جهان أحداها تكرار الفا في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشية الثانية جمع فعال على هذا الوزن وانقياسه أسوية لقبها وقية الثانية أن قياس الغاء الذي ذكرنا في التانيث أن تكون العين مكررة معها أيضا كمر نس واذن تكررت وحدها فقياسها أن تكون أصلا نحو قرة وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كيطايل وأباطيل وكأنه جمع سواسية ووزن سواسية فاعلة كشوا لانه لا تدور باب سلس ولا فاعلة لتدور باب كوكب ولا فاعلة لان القاء لا تكرر وحدها قبل حينئذ كون سواسية فاعلة فوافعها وضعافه وتعين فعالا لهذا كلام حسن نقله الموضع في الحواشي (و شذ) مقاوة (بفاق) وتا سنا فوق (بمعنى خدام) جمع مققوسا مفاعل من القن وهو الخدمة أصله مققو وقلبت الواو الثانية فياء لظرفها

في ثوب لا تدسب التخت حتى يبل ويقال بنفسو

في حجر الضب قد سد من خبث رائحة فكلها اه وقيد ذلك بقوله بمجردة النخل لانها حينئذ أقطع وأشعب فيكون أولها من الهجو المراد له (قوله ووزنها فاعلة) أي سواء قلنا سواسية وسواسية (قوله جمع مققوا الخ) انظر هذا مع ما في الصحاح يقال للخدام مققوي يقع الميم وتشديد الباء كانه مذسوب الى المقى وهو مصدر اه فيكون مقاوة جمع هذا الجمع مققوسا مفاعل لانه من اقوى واقوى من القوة لانه القوي وقال في الصحاح ضاوة تخفف باء النسب والتشديد الباء وهو من الخواص الدونشري هذا بحسب ظاهر معانف لكلام القاموس فانه ذكر ان مقرر المقاتوة في غير ما ذكر وبعبارة القواميس لانه حسن خدمة الملوك كالقوى وبهاء التهمة في المتقوون والمقاوة والمقاية الخدم الواحدة مققوي ومققي أومة ومن وقع الواو بغير مصر وفيه هو الواحد والجمع والمؤنث سواء والميم فيه أصلية من مقت خدم واقواءه استخدمه ما لان فاعل لازم البتة اه كلام القاموس وينعلق به أمور الاول ان فيمضالقة قول الشارح من القن وهو الخدمة فان صاحب القاموس فسر القن بحسن خدمة الملوك الثاني ان المقى في قوله كالقوى بجمع مققو وقفا كما كتبه بعد ألف مصدر ميم كالقوى الثالث ان قوله والمقاوة ووجدت سواواوين وفيه نظر فانه لا جائز ان يكون مقرر دمته بفتح الميم وسكون الفاق وفتح التاء بالواو والياء المشددة آخر ما لا قبل مققويون كالاشعريون ولا جائز ان يكون

فمرد مقتى بخفة أو الاقل مقتون كالأعلن وواجتران يكون مفرد مقتون كالأختفى وهو لا يذكر إلا الواحد مقتوى ومقتى  
 ومقتون وتعين ان يكون مفرد مقتون فاعل وأصله متواعل كاذكر الشارح الرابع ان قوله غير مصر وغير زاج قوله مقتون  
 بكسر الواو وفتحها ونظر هل هو يفتح الميم أو يفتحها وقد توقف في منعهم من الصرف بأنه ليس فيها الالة واحدة وهي الوصفية  
 الهم الآن يقال هو مقي على مذهب أى على الفارسي القائل ان مطلق الزائد في آخر الاسم اذا انضمت الى هلة أخرى منعنا الصرف  
 قال الجعري في شرح الشاطبية غلبون فعلون من الغلبة كحملون من الحمل معناه الصرف هنا على رأى على الفارسي في اعتبار  
 مطلق الزائد بوصفه في قوله وقال ابن غلبون على المختار أخذ بالذهين اه وكلامه بعد من ذلك حيث خرج بها غير مصر وغير  
 الخامس أن جعل مقتون واحدا كما صرح بذلك قوله الواحد الخ وهو يناق قوله بعد ذلك وهو الواحد الخ فإنه صرح في اشتراكه بين  
 ما ذكر السادس ان قوله لان اقل لازم البتة ان أراد به مطلق اقل فهو دود يشعوا ختاروا ختاروا واصلطى وان أراد به ان اقل من  
 هذا لانه لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونطقه بالبتة قد باني ذلك (قوله متى كنا الهلاك مقتونا) في الصحاح بدل أهلك أهلك وصلد  
 البيت \* تهددنا فاعندوا ربنا \* وظاهر عبارة الشارح انه جمع مقتواسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح يجوز تخفيف ياء  
 النسبة قال عمرو بن كلثوم \* متى كنا لاهل مقتونا \* فإنه صرح في انه جمع مقتوى به ٣٧٧ مفتوحة ففارق ما كتبه ام مفتوحة

فواو فيا مضافة للنسب  
 وهو منسوب الى مقتى  
 كخزى كافى الصحاح  
 لكنه لم يجمع خفف  
 بخذف ياء النسب يجوز  
 ان يكون ايضا مقتونا  
 في قول الشاعر ليس جعاه  
 مفردوا منها ومقتون  
 الذى يشترك فيه الواحد  
 والمثنى والجمع والمذكر  
 والمؤنث والمضارع  
 الشارح لم يحرر هذا الهم  
 حق التحرير وقال ابن  
 فلاح في مبعث جمع المذكر  
 السالم ومقتون اسم فاعل  
 من القتو وهو الخدمة

بعد الكسرة ثم اعل اعلان قاص قال \* متى كنا لاهل مقتونا \* أى خداما وعل  
 الى امر ومن بنى جنيةلا \* أحسن قول الملوك والمخفد  
 أى خدمة الملوك وكان حق الجمع مقانيه قول الثالث لهما قال في الحكم قال أبو على آخره في أبو بكر من أى  
 العباس انه لم يسمع مثل مقاناة الأحراف واحد آخر فيه أبو عبيد وهو ساسوة ومفنا سواه اه أو تقع  
 الواو قبل ألف التانيث المقصورة كان تبنى من الغزوم مثل هنديا فتقول غزوبا أو المدودة كان تبنى من  
 الغزوم مثل أردب ام فتقول أغرباه (أو قبل الألف والنون الزائدة بن) المضارعين لافى التانيث (كقولك  
 مثال قطران) يفتح القاف وكسر الطاء (من الغز وغزبان) قلب الواو ياء تطرفها أثر كسرة لان أنى  
 التانيث وما صار معما في حكم الانفصال المسئلة (الثانية) من ابدال الياءين الواو (ان وقع) الواو (عينا  
 لمصدر فعل أعلت فيه) أى في الفعل (ويكون قبلهما كسر فوبعدهما ألف) فهذه أربعة عشر وعط كصيام  
 وقيام (من مصادر التثنية) (واقتيادوا عتياد) (من مصادر التثنية) المزي بواو الأصل فيهن صوام ومقام  
 وناقوا وادعوا وادفعا وادفعا الواو فيهن بالانها المأثبات في أفعالها قبلها ألفا واسم مثل بقاؤها في المصدر  
 صحه بعد الكسرة وقول حرف يشبه أليافى الماد أعلت في المصدر بقلها ياء مالا لمصدر على فعله في الاعلال  
 ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد (بختلاف نحو سوار وسواك) بكسر أولهما اسمى جنس فلا تلب  
 الواو في ما ياء (لا تنفاد المصدريه) (بختلاف نحو لادوا وادوا وجرورا) بالجمع فان لادوا وجرورا

(٤٨ تصريح في) وقياسه مقتون بن بضم الميم لانه أتوى بقوتى ووزن أتوى فعل وأصله اقترى وليس  
 هو اقل من قوى اه وقوله وقياسه هذا بمنوع على التأويل فيما سبق فليتأمل ذلك (قوله وقال الى امرأ الخ) في الصحاح مكان خرجة  
 فزاره ومكان المحدث الجنبوا المحدث الخدمة مفر كسالة ضرورة كقول ربيعة \* مشبهه الاعلام لماع الحقن \* أراد الحقن فكذلك قال  
 بعضهم وبعبارة الصحاح اقتوا الخدمة فقتوت اقتوا ومقتى أى خدمت مثال غزوت أفزرو وغزوا ومغزى قال الشاعر  
 انى امرؤ من بنى فزاد لا \* أحسن قول الملوك والجنبا ويقال للخدم مقتوى يفتح الميم وتشديد الياء كانه منسوب الى المقتى وهو ماضو  
 كما قالوا ضيعة عجز يلقى لاني غلبه بخر اجهاه يجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم \* متى كنا لاهل مقتونا \* قال أبو عبيدة  
 قال رجل من بني الحزم ما هذا رجل مقتون ورجلان مقتون ورجل مقتون وكلموا من ذلك المؤنث وهم الذين يعاملون للناس  
 بهام بطونهم قال سيبويه أو التحليل عن مقتوى ومقتون فقال هو بمنزلة الأشعري والأشعرين اه كلام الصحاح وقول التحليل  
 هو بمنزلة الأشعري وأصغر مقتى في مقتون فليتأمل (قوله لصحة عين الفعل) فيه نظر ظاهر لاعتلال عين الفعلين المذكرين  
 وكأنه أراد بضحة عين الفعل عدم تغيرها فليتأمل وقوله عود الحيز به عن عيادة فليتأمل الواو قبلت فيه ياء الاستفاعة الشروط (قوله لادوا)  
 قال بعضهم انما المتع لعل المصدر الذى هو لادوا ونحوه ثلاثية والى الاعلان وذلك انها قبلت في المصدر ألفا لا اجتماع ألفان وقبلت

[illegible]

و جسدا الواو في أوله فان  
ثبت فتكون زباد تهنأ  
وهومن البرز (قوله ديار)  
فان قلت دارو ييا بين  
واو و بين الطرف حرفان  
و كوزة قعوده كذلك  
صحبت هذه وأعلت تلك  
قلت الالف أئد ميانة  
لواو ومن الفحة فتوى  
جانب الاعلال في ديار  
وتخوه و ضعف في كوزة  
وتخوه (قوله و يقدوم)  
الدية أملاها و مئة دام  
يدوم و على كونها و اوية  
جامعة لكن الذي في الصحاح  
أنها ياء تيمم المصنف ما ش  
على الاول (قوله و إقامة  
و قوم) القائمة قاما الانسان  
و أكره البشرباد انها (قوله  
و قوم) يعلم من كلامه ان  
لفظ قيمه مشترك (قوله  
فقد لظت الكسر عليها)  
كان ينبغي ان يرتفع  
قوله عليها فقلت ياء  
(قوله و استغفر الخ) قد  
يقال انما استغفرنا ذلك  
فخم قوم قيمه و قوم الى دار  
و دعا لان. تكلم الامثلة

وان كانا مصدرين لا قلب الواو فيهما ياء (لصحة عين الفعل) فيهما هو لا و فوجا ورو بخلاف راج و راجا  
لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (ح) حال حول وعاد المر بضع عودا) فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اُعل  
فعلهما هو حال وعاد بقلب عينهما لثقل القلب الواو فيهما ياء (لعدم الالف) بعدها (وقل الاعلان فيه)  
أى فيما لعدم الالف) نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما ورتوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت  
الحرام قىما للناس في قراة مقامه وابن عارفي النساق في قراة ابن عارفي المائدة) وأصلهما قوما فقلت  
الواو ياء لانكسارهما قبلها) وشذ التصحيح مع استيفاء الشرط في قولهم نارت النطية) تنور (نوارا) بالنون  
والا الماهلة (معنى نفرت) والقياس نيار ولكنهما جابا التصحيح قال العجاج وأشداه بن جنى  
ويخلطن بالناثن التوارا \* قال في شرح الكافية (وليس بمعلة نظير للمسئلة) الثالثة ان تقع الواو  
عين الجمع بجميع اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معلة (أى متقلبة) نحو دارود يار وحيلة) بحاء  
مهملة ويا مشتاهة مخاتية (وحيل ودية وديم وقيمة وقيم وفامقوم) والاصل حواد وحول وجوم وجوم  
لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت فى المفرد معلة قبلها القافى الاول والاخر ويا فاجما بينهما  
ضعفت فسلطت الكسرة عليهما واستغذمان تكسيرا لانه اذا كانت الواو معلة فى الواحد لا يشترط  
وقوع الالف بعدها كما فى ديار خال فالرادى وسماى ايضا حه) وشذ حاجو حوج) والقياس حيج لان  
قبلها كسرة والواو اعلت فى الواحد) وأما شبيهة بالمعلة وهى السا كثة وشطر القلب فى هذين يكون  
بعدها فى الجمع ألف كسوط وسيل وحوض وحياض وروض ورياض) والاصل فيها سواط وخواض  
ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت الواو فى الواحد سا كثة ضعفت فسلطت الكسرة  
عليها وقوى تسليطها وجود الالف (فان فقت) الالف) صححت الواو نحو كوز وكوزة وعود وبيع أوله)  
وهو العين المهملة (لن من الال) وهو الذى جاو فى السن البازل والبالز الذى له سبع سنين  
(وبعده) لانه لما عدت الالف قل على اللسان تخف النطق بالواو بعد الكسرة تصححت ولم يجر اعلالها  
لانه انضم الى عدم الاعلال تخصيص الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التانيث) وشذ قولهم فى جمع نور  
(ثيرة) بابدال الواو ياء والقياس ثورية للتصحيح وقيل الاصل ثورة بتسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء  
فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثياره فلذلك اُعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك  
عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الجيوان لا جمع ثور من الاظ  
والخصص اسم لما قالوا فى جمع ثور من الجيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها جملوا ثيرة  
فى جمع عليه وليس ثور من الاظ ما يجعل جمعه فى القلب عليه قاله الجار بردى (وتصحح الواوان  
تحر كت فى الواحد نحو طوبى بل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله)

وحيابان استفادنا ذلك من كثرة الامثلة لتناق في استفادنا ما به من الضم (قوله واما شبيهة العلة) ووجهه  
شبهه في العلة الساكن بحرف العلة المفعول ضعيفها السكون (قوله بعد ذلك) مستغنى عنه بشبهه انا كذا اللفظ هو بان ثم استعماله في  
تقريب معناها (قوله والمخصص الخ) ثم اذ المخصص ثمة يكونه جعلنا ورمعني الحيوان لا يشترط اقط (قوله جعه الخ) لوجهه فكان احسن  
(قوله بطول) هو جمع بطول كذا ذكره ويجوز ان يكون جعلنا طول ايضا الطائفة ثم ادف بطول وكلاهما يجمع على فعال فانه المرزوق  
(قوله فاستعمالا) في هذا لان هذا الشارح استعماله وحيابان هذا نادرا والافالكثير خلافه

(قوله وفي شرح الكافية تلخ) كون طيلان مابل جواد لا يحصى فعلا ان الواو في المفرد ليست معناه ولا شبهة بالمعنى ولواقتصر على قوله كما جمع طائل الخ لا جدي لان الواو في مقبلة همزة تقبلت في الجمع لان الابدال ٢٧٩ ياتس بالابدال وقد يؤخذ من ذلك ان

الشرط اعلال العين في المفرد أعمن ان يكون ذلك قلبا للفأو قلبها همزة ثم رأت ابن المحاسب في الشافية وشراخه ذكر وان الشرط اعلالها في المفرد مثلوا لذلك يحد جواد وقالوا جدد أصله جدد اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالكون فقبلت الواو ياء وحصل الاضمار (قوله ومنه الصائغات) أي من ابدال الواو ياء مع تحريكها في المفرد شذوذ وهذا أولى من قول الشارح أي من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجهه عدم شذوذ اعلال الواو في جدي قلبها ياء لوجود مقتضيه (قوله أو اعلمت لاه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحركت في الواحد وأنت خير بان اللام اعلمت في الجمع وأما المفرد فهي معتلة فيه لا معلة ولوقال وأعلت لاهه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال أي الواحد حسب الياء أو بالواو وما درى أن مقالة انما يناسب لوصف المصنف بقوله أو اعلمت لاهه وهو لم يعبر به فتأمل

تبين ان القامة: تلخ \* (وان اعزاتنا حال طيلانها) بابدال الواو ياء والقياس طو الها كما رواه القالي وفي شرح الكافية وأما الطيلان جمع طويل فيمكن أن يحصل من باب جواد جديا كما نهج طائل من طاله لاختلافه في الطول اه والقامة بالماء المقصر (قيل ومنه) أي من شذوذ اعلال الواو المتحركة (الصائغات) جمع صائغة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبل تدأو رجل وهي من الصفات الحمودة في الخيل لا تكاد تكون الا في العرب الخالص (الجواد) جمع جواد وهو الذي يسرع في جبهه وقيل الذي يجود بال كض وصفها بالصفون والجودة لجميعها من الوصفين الحمودين واقفة وحارة يعني اذا وقفت كانت ما كتفه مطمئنة في موافقها واذا حركت كانت سرعا خفافا في حركتها وكان القياس الجواديات تصحح لان الواو بحركة في الواحد (وقيل) الحماد في الالف ليس بشاذ وانما هو (جمع جيد) بشديد الياء (لا جمع) (جواد) والحاصل الواو تصحح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال (أو أعلت لاه) أي الواحد ابداء أو بالواو والاول (كجهم ريان) تقيض عطشان فعلا من الرأى أصله رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالكون فقبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الباء (و) الثاني كجمع (جود) بفتح الجيم (و) بشديد الواو وهو ما بين السماء والارض واسم بلدته باليهامة (فقال في جمعهما) (روا جواد) كحال (بصحيح العين) وهي الواو والاصل رواي وجواد ابدلت الواو الواو همزة لتطرق فيها أثر الف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينها (ثلاثا في اعلان) اعلال العين بابدالها ياء بالياء كسر قلبها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرعا بعد ألف زائدة نحو كسامو ردا فاقصر على اعلال اللام لانه محل التغيير (و كذلك ما بينهما) مما أعلت فيه اللام ابدالها همزة وصححت فيه العين (وهذا الموضع) وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينها تلخ (ليس محررا في الخلاصة) (في) (غيرها من كتب النظم فتأمل) بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع بخالف كلامه في التسهيل أما في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قدر اترضى هنا قوما كان على فعل من المصادر المعتلة أن لا يغير ولا قلب واوهو في التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسر من واوهي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال ذلك في الجمع وأفرده بذلك من المصدر فاقضى ان فعلا قلبوا واهاء في القياس لانه لم يستثنه وأما في نقل السماع فانه زعمه ان الغالب في كلام العرب تصحح فعل والبنادر هو اعلال حيث قالوا الفعل منه صحيح غالبا جعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدر أو جعلا في بقدر المشعرة بالتقليل على عادته اذا رأ: تقابل المنقول وقال في شرح الكافية ونهت بصحيح ما وزنه فعل كالمجول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت ان الاعلال المذكور ان يكون في غير فعال نحو انتقاد الاصل انتقادا أو ملقي فعلا او قد علم انه اذا كان معتلا اللام صح فحور واما جواد \* المسئلة (الاربعة ان تقيم) لخواو (طرقا رابعة فصاعدا) لان ما هي فيه اذ ذاك لا يعلم نظير استحق الاعلال فيجعل هو عليه قوله الشارح وسواء كانت في فعل أو اسم (مقول) في الفعل (مطووت) بمعنى أخذت (وز كوت) بمعنى غيبت باقرا لوالوا على صورتها لانه الثالثة (فاذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت أعطيت وز كيت) بابدال الواو ياء لانه اصابته رابعة (وقول في اسم المقول) (من

(قوله وصححت فيه العين) لو حذفه لكان أولى كما هو ظاهر (قوله ان تقيم رابعة فصاعدا) قال القالي ينبغي أن يستثنى من هذا الام مفعول الذي ماضيه على فعل بفتح العين كخزوه ومعروفانه يجب فيها التصحيح على ما سياتي في المسئلة الثامنة وكان المراد بهذه الواو المذكورة بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة في ماض أو اسم مفعوله مضارع أو اسم فاعل قلت في هو الا فالمسئلة الثامنة تدل على المسئلة

الإقامة قتله (قوله اجلوا) الاجلوا طعس اسم الايل (قوله واجلوا شافا) ينظر هل شيء من جهة قلب او به يادن فيكون محذوا ان ليس شافا لليس فيه ٢٨٠ القلب واو واحد ايقان اصله دوران لكن قول المصنف واو مرة دله ايو بعضه بشو ذ

فلما قال الامام المروزي  
ان قيل لم تترك ادغامه اى  
ديوان والياء والواو اذا  
اجتمع فاعاد ما سبق  
الآخر الساكنون قلب  
الواو ياء وتقدم الاولى  
في الثانية فالجواب ان  
الكلمة اصلها ديوان  
بدلالة قولهم في الجمع  
ديوان لكم هم يومان  
التضعيف استقلاله الى  
ان تبدلوا من الواو الاولى  
ياء فتلوث كالماء واماسعته  
من قلب الواو ياء واذا قام  
الاول فيه لمعاد مثل ما هو  
منه هو التضعيف يحصل  
ما بين الاخرى ان الكلمة  
بعد الادغام تصير على  
دمان زه ومن دون  
الكلمة وغيرها اذا  
ضبطتها وقيدتها وانما  
احد الواو ان في دواوين  
لدخول الالف بين الواوين  
وكذا في التضعيف نحو  
ديوان لدخول الياء  
بينهما ومنه الديباج  
أصله الديباج فبدلت من  
احدى الياءين ياء مثله  
ديان بدلالة قولهم دنانير  
وبياض اه ملحة  
(قوله الدنيا) هي ضم  
الدال وحكى ابن قتيبة  
كسر ها وتضعيفه وانما  
قيل لها ذلك لاسهاما قة  
على الدار الاخرى ماخوذ

من الدنيا وجمعها في نحو كبري وكبره يقال في النسب اليهودي وديني وديناوي والقها موصولة بالثابت غير يستعملون  
هضمه وقوحي ابن يحيى تسميه اوصم فها في لغة تمارد واوراد ابن مالك التها في الاصل وثبت ادنى وادنى افعول تفضيل وادنى التفضيل

اذنكر ازم الاقوال التذكير وامتدح ثابته في استعمالهم دينا موشلم كونه منكر الاشكال واجاب بانهم اخلمت عن الوضعية غالباً  
 وأجريت بحري عالم يكن قفا وصفاكي جعي ونظيره وان دعوت الى جلي ومكرمة \* يوم اسراة ازام الناس فادعينا فان جلي  
 وان كان ثابتاً أجل لكنه خاج عن الوصفية وجعل اسما لاجادثة العظيمة ٨١ من شرح البرماوى والزر كشي على البخارى بالمضى  
 (قوله) ويجب حذو (النج) انتصر على ذلك ولم يقل ويكر ما قبله ما ان كان مضموماً لان ما قبله اقدم على ضم كاسياتى في قول  
 الشارح فصار ديان الظاهر ان أوله يبقى على ضمه وقال ابن الحاجب موحداً في جرح ألوى بالضم والكسر فالضم على أصل ان جمع  
 أقبل غير اسم تفصيل فعل كحجر جمع أقبل والكسر للتخفيف (قوله المنقلة عن الواو) ٣٨١ هذا واضح فيه اقدمت فيه الواو دون

ما تقدمت فيه الياء  
 فالوجه ترك هذا التمييز  
 وان المدغم هو الأول  
 الساكن مطلقاً (قوله ولو  
 كان الخ) فيه نظران  
 البغداديين يقولون انه  
 نقل من قيل بل اقترح الى  
 فيعمل بالكسر فهم  
 لا يقولون ذلك الا بالكسر  
 ففعل ما قاله الشارح  
 (قوله جوازا) فيخه نظر  
 بالنسبة لسو برقان قلب  
 الأنف وواو واجب لا جائز  
 وأما وبع فكذلك الآله  
 ربما ليس بالبنى للقول  
 من مانع فانه يقال فيه  
 أعضا وبع وقد يقال ان  
 مراده الجواز عدم الزوم  
 اذ يجوز تناوله للفاء حل  
 فيعد وما كان لما كان  
 فله العمل وبعه فعمل قال  
 وليس أى السابق منهما  
 بدلا من ألف كسور أو  
 من واو كسور ان كان  
 أصله واو وهو أحسن  
 من ضم الشارح (قوله

يستقلون الواو مع الضمة أوله وليس فيه اختلاف الا ان أهل الحجاز أظهر واو الوى والنصوى وبنو  
 تم قالوا القصيا ٨١ المسئلة (السابعة أن تلقى هي) أى الواو (والياء) ويجمعان (في كلمة) واحدة  
 (والسابق منهما) ما كن متأصل ذاتا أو سكونا بالنص على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب  
 ثاب الواو يا تقدمت الواو أو تأخرت لانها أقل من الياء تحصيلاً لا تخفيفاً ما لم يكن (ويجب حذو)  
 أى حين أذنبت الواو ياء اندغام الياء المنقلة عن واو (في الياء) السالبة لاجتماع الشان (مثال ذلك)  
 فيسم اقدمت فيه الياء على الواو (سيدويت أصله ماسيو دوموت) لاجتماع سادسودا اتفاقا  
 وما دعوت على إحدى القتين وزنه ما عندنا لمحققة من أهل البصرة ففعل بكسر العين وذهب  
 البغداديون الى انه قيل بفتح العين كضمه فيصرف نقل الى فعل بكسر العين قالوا لا تأخر في الصحيح  
 ما هو على فعل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فانه نوع على انفراد  
 فجو زان يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعله كقضاء ورملة ولو كان سيد  
 فعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح (ومثله فيما تقدمت فيه الواو) على الياء (على الواو) بالشد (مصدرا  
 ملو بت ولو بت أصله ما طوى ولوى) بفتح أو لمه أو سكون ثابهما قلبت الواو منهما ما أو ادغمت في  
 الياء (ويجب التصحيح في الواو) (وان كانا) أى الياء والواو (من كلمة تن نحو بدعو باء) بتقديم  
 الواو على الياء ويرى واحد بتقديم الياء على الواو (أو كلن السابق منهما) أى من الواو والياء (متركا  
 نحو طوبل) تنحر يك الواو بالكسر (وغيره) تنحر يك الياء بالضم (أو) كان السابق (عارض الذات)  
 جوازا وهو ثلاثة أنواع المبدل عن ألف نحو سوبرو والمبدل عن ياء كما اذنبت من البيع موازن يطر  
 قلت سبع ثم ينبت لم لم لم فاعله فقلت وبع والمبدل عن همزة (نحو ووبه) ونعم الزا وقع الياء  
 المنة تحت (مخففة ووبه) بالهمزة فجميع ذلك لا بدال فيه ولا اندغام لعارض الحرف الأول بخلاف  
 او مخففة أو مهملة أو الهمزة أو الثانية أو الانضمام الى قبله فاضاروا به هذا  
 الابدال واجب فقلت أو واو ادغمت في الياء فصار مهملة وهذا الابدال والاندغام واجب لأن الواو  
 عارضة الذات وجو بالاضمة المزمع تقان العروض الذى يحى عن الابدال اندغام العروض الجائز  
 لا واجب (أو) كان السابق منهما (عارض السكون نحو قوى) يسكون الواو (فان أصله الكسر)  
 لانه فعل ماض (ثم انه سكن للتخفيف كما يقال قلع) بكسر اللام (علم) يسكونها وأجاز بعضهم  
 بالاندغام بعد القلب (وشد عاذر ثلاثة أنواع نوع أعلم بل يشرى الشر و كثر اندغمه من كتب  
 للربا يهربون بالابدال والاندغام) من الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة وسع الكسافى هذه

جميع تلك الابدال فيه ولا اندغام لعارض الحرف الأول) كان مراده جميع ذلك من أقسام مسئلة عارض الذات لا ما كان من كلمة تن  
 أو كلن السابق منهما متحركا لأن التعليل لا يحى فيها بل هو قاصر على المسئلة الأخيرة تاسماها (قوله للربا) وضم بعضهم الى الربا  
 في شذوذ من حيث الاعمال مع استعانة الله جميع نحو صم وقم جعاصم وقام فليقم الواو فيها بلاء لامة ضم وأصله ما صوم  
 وقوم قاله ابن الحاجب قال بعضهم وظاهر ان الشذوذ في هذا بالنظر الى القاعدة المذكورة لا مطلقا فانه مقبس بالنظر الى قاعدة ان  
 الواو اذا كانت عين الفعل جعاصم اللام قلبت ياء وان كان الاكثر فيها التصحيح قاله الشارح ذكر باقى شرح الثافية وأشتمن  
 هذا قول الشاعر  
 أنظر قة لمة ابنة نذر \* فإلارق النيام الاكلها  
 وقياس النوام موجه شذوذ معار فيما قبله  
 توجه كونه أشد بعد من الطرف الذى هو محل التخفيف وعدم موافقة القاعدة ٨١ وبع أيضا

(قوله نحو ضيئون) و ينظر هل واو مكسورة أو مفتوحة ثم رأيت ما يدل على انها مفتوحة وهو قول الشيخ ذكرنا في شرح الشافية والياء في ضيئون زائدة والواو أصلية لوجوده على كصقل وهدم فعل قاتل (قوله وانما لم يدغم الخ) قد يقال عليه كل الراء وانما لم يقلب ويدغم وينظر ما معنى قول الجمهور وليس على وجه الفعل وقد يقال انه ليس جاريا على ما يقع به هو اسم جامد ليس مصدره بخلاف نحو قول سيد ميميت ٢٨٢ (قوله ابن حيوة) الياء في حيوة أصلية والواو منقلبة من الياء الأصلية قاله الشيخ ذكرنا في شرح

الشافية و ينظر ما وجه قلبه الى اخيه واو او ظاهر قوله مع استعنائها وتعمله بحيوة انه لا يستطاع ان تكون الواو متصلة الذات اذا كانت متانصت عن الياء فليتامس (قوله يضم النون) فيه نظر مخالفته لقول الشافية وبعض شروها وهو ان المنكر مبالغة فانه ظاهر في انه يفتح النون كضرب مبالغة ضارب فليتامس (قوله بكسر العين) قال البونشري انما يكتب بقوله بكسر العين حتى يأتي حمل الاسم على الفعل في ذلك اه وهو ما عوذ من كلام القاني فانه قال قال انما يكتب بكون ما ضيه على فعل بكسر العين لأن ماضيه اذا كان كذلك قلت فيه الواو ياء ويجعل عليه اسم المفعول اه وأشار اشرح اليه بقوله لا يسمي ياء جملا للاسم على الفعل (قوله فانه اذ ذلك واجب الخ) التاخران ضمير عائذ على اللام و ينظر هل يجوز هود على الفعل

الترجمة وحكي ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكي بعضهم اطرا دعي لغة (ونوع محضهم استعنائها) أي الشروط (نحو ضيئون) يفتح الصاد للمعجمة وسكون الياء هو السنو والذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجمهوري (واووم) يفتح الهمزة وسكون الباء على زنة الفعل لانهم يرون ان اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم أو يوم أي كثير الشدة (وعوى) يفتح الواو (الكلب عوية) نبع (ورجاء) بالجمع والمد (ابن حيوة) يفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتأنيث (ونوع) أي يدل فيه الياء واو او ادغمت الواو قويا على عكس القاعدة (نحو) عوى الكلب (عوة) والقياس عية (ونحو) يضم النون والهاء وتشديد الواو (عن المنكر) والقياس نهي لان أصله نهي لانه يقول من النهي (واطر في تصغير ما بكسر على مقابل) من محرك الواو (نحو جدول) و جدول (واسود) اسما (الحية) واسود (الاعلال والتصحيح) فاعل اطرا دغمت في تصغير جدول واسود جدول لو أسود بالتصحيح وجديل وأسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الادرج فهو جار مجرى سيد ميميت على القياس واما التصحيح فلانك رأيت هذه الياء مجرى الف جدول واسود لان كل واحد من ماء التصغير واث التكمير حتى يهلط حتى فلا كان أسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على أساس وقالة الشارح واخرة زنة ولتان محرك الواو من نحو عوز وعود فتامس ماوان كسر اعلى مقابل فالااعلال واجب في مصغرهما تقول عجيز وعيدوا ليجوز التصحيح والفرق قوة المهرج وضعف الساكن وهدم الاعتدال بصر كة التصغير لعم وضما قاله ابن اياز المسئلة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذي ما ضيه) على فعل بكسر العين) سواء في ذلك التصغير واللازم فالاول (محور ضيه فهو رضى) الثاني نحو (قوى على زيد فهو قوى) والاصل فيه ما رضى ورومقو وراوين بعد العين أولهما واو مفعول وانثما ياء مقلبت لانهما ياء جملا للاسم على الفعل فانه اذ ذلك واجب الاعلال اذا حرف الذي قبل الاخر مكسور وخضار مضمونا ومقويا فاجتمع فيهما الواو والياء وسقطت احدهما بالسكون فقلت الواو يا وادغمت الياء في الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا (وشذرة امتي بعضهم) راضية (موضوعة) بالتصحيح وجعلها في التسهيل مرجوحا (فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح محموزا وممدوحا) والاصل مقرو وومدعو وبروين واو مفعول ولا م الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لان اجتماع التثنيين (والاعلال شاذ بقوله) وهو عديت عن الحارفي

وقد علمت عرسى ملكة انتي • (انا الليث معديا بل وعاديا) فاعل معديا وأصله معدو وعرس الرجل زوجته وملكة بالتصغير اسمها وانشد المازني مغدوا بالتصحيح وانشد غيره بالاعلال الى جوازهما شار النظم بقوله

وصحح المفعول من نحو عدا • وأعلن ان لم تستر الاجسودا فالتصحيح جملا على فعل الفاعل والاعلال جملا على فعل المفعول والتصحيح أولى لان الجملة على فعل الفاعل أولى المسئلة (التاسعة أن تكون) الواو (لام مفعول) يضم الفاء (جمعا نحو عاصو عصى وقفاو قفي

أولا على الاول فكان الظاهر ان يقول قلبه (قوله فان كانت عين الفعل الخ) قال القاني ان قلت قيل قلب الشيء على انما لا يحسن هذا القبول فيكون اسم المفعول منه مقولا كخرو ومقلى كرى قلت في الصحاح انك تقول قلت لا يحسن السري في هو مقلى وقولنه هو مقول لغة (قوله وقفاو قفي) فيما حدى الجموع الستة التي جمعها بن مالك في قوله جمع التثنية في افعالها وفيه • مع التثنية قفان واختصن بقفي و ينظر ضبط كل جمع منها والقفاو اراء العنق كالقافية و يذكر وقد



(قوله قالوا) وأنشد الثاني مدح الكسائي أني أكرم أخلاق الكسائي واتمت به الحمد أخلاق الأبوساوي (قوله عن الشيخ عتبا) قال الثاني له عني الشيخ عساق في شرح الشافية للحاريري وعني الشيخ ٢٨٣ يسوعيا إذا كبروني اه ولا يفتي

ما فيه انما ذكره في شرح

الشافية لا ينافي ان عتبا بالتاء المثناة كذلك كيف وفي التنزيل وقد بلغت من الكبر عتبا (قوله وهو المصدر) قال الثاني البهوي بالياء الموحدة البيت المتقدم امام البيت وقال النوشري في قول الشارح وهو المصدر فيه نظر فقد يهيم من كلام القاموس أن ذلك لم يستعمل مصدرا وان كان فلا يبدل على عدم وجوده وبجانبه القاموس واليهو البيت المتقدم امام البيت وتكناس واسع للشور والجمع أيها هو بهوي والواسع من الارض ومن كل شيء وجوف الصدر أو فرجة ما بين الثديين والنحر ومقيل الولد بين الوو كين من الحامل والجمع أيها هو بهوي وبهي وبهي والباهي من البيوت الخالي المعلن وابهاه فبهي وكلم والبهوي روي عن مروءة البهاء الحسن والفعل بهو كمر ورضي ودعا سعي ووبهين رشوة لثين وباهيته فهو به غلبته بالحسن وأبهي الأناخر غموا الخيل عطاه عن القزور والرجل

ودلولى والاصل مصور وقصور ودلوى فاستقوا الاجتماع واوين في الجمع فقلوا الواو الاخرية ما ثم أعملت الاولى بالقلب اماوا الانعام كسر لمقبل الياء التصحيح (والتصحيح خذوا أبو وأخو) جمع لآب وأن حكاه ابن الأعرابي (وتخو) بحاء مهيمة (جماعتهم هو الجهة) كي يديه عن بعض العرب انكم لتتظرون في نحو كثيرة (وتخو بالهم جمع التجرو هو السحاب الذي هراق مامو بهو) يقع الموحدة وسكون الهاء (وهو المصدر) جمع (هو) حكاه أبو حاتم عن أبي زيد والجوذج المذكورة مضمومة الاولى والثاني والاصل فيها أبو وأخو وتجو وتجو وهو وبهوي وبهوي أدغمت أولاهما في الثانية فان كان فعول مقدرادو جب التصحيح نحو وعوا وتروا كبير الابدن علوا في الارض وتقول غالما لغوا اذا زاد (وسما يندسما) اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفرقة مضمومة الاولى والثاني والاصل فيها عتو وعلو وتجو وسمو وبهوي وبهوي أدغمت أولاهما في الثانية (وقد تعل) بقلب الواو الاخرية ياء ماو اعلال الاولى كاعلال ملو (تخصه الشافعية) اذا كبر (وقس عليه قسيا) والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذلك اذو جميعه في القول من ذي الاول لام جمع أو فردين الآن الاعلال في الجمع أولى لشدة التصحيح في المفرد أولى لحقته المسئلة (العاشرة أن تكون) اذو (عينا للفعل) يضم الفاعل تشديد العين حال كونه جمعا صحيح اللام كهم جمع صائم (ونبي) جمع نام وعينه ما وواو أصلها صوم ونوم فاجتمع واو وان وضمة فكتاها اجتمع ثلاثا واو اتع قبل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواو من ياء لان الياء من أخف من الواو بن (والا كتر فيه التصحيح) على الاصل (تقول صوم ونوم) والتثنية الشائع الاعلال واليه يشير قول النظم وشاع تخو في نوم (ويجب التصحيح) ان اعلمت اللام ثلاثا يتوالى الاعلان اعلال العين واعلال اللام (وذلك كشوى وغوى) بانهما أولهما وضمة وتشديد ثانيهما (جى شاو غا) اسمى فاعل من شوى يشوى وغوى وغوى والافصح في الماضي فتح الواو كسر هاو في المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوى وغوى فاعلمت اللام بقلبها لفتحها واقتطعت قبلها ثم بحذفها لالتقاء الساكنين فلما علمت العين بقلبها بالتوالي على الكلمة اعلان وذلك مستكره عندهم (أو فصلت من العين) عطف على قوله اعلمت أي ويوجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف (تخوصا واما نوم لم يعدها) أي العين (حيث نذ) أي حين ان فصلت بالف (من الطرف وشذ قوله) وهو أبو النجم الكلائي

ألم تر قنابية ابنه منذر \* (فأارق النيام الاكلماها)

والقياس التوام بالتصحيح واليه أشار الناطم بقوله \* ونحو نيام شذوذ عني \* أي روي

(فصل) في ابدال الواو من احتيا لالف والياء اما ما ابداهما من الالف في مبنيهما واحدة هي أن يضم ما قبلها سواء كانت في فعل أم اسم فالاول (تخو يبع وضوب) مبني في الفعل ولأصلها ما قبل البناء للفعل يابوع وضوب فاما بينهما في الفعل ضمت وألها فتعذرا بقا الالف بغضة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفعول وحاققلت الالف واواها ستمرة كما قبلها (وفي التنزيل ما وري عتبا) والثاني نحو ضوب مبني ضارب ان لم تكن الالف ثابتة قبله تعين ما نحو ناب وهو السن فانه حيث نذرجع الى أصلها وهو الياء فيقول نيب (واما ابداهما) أي الواو (من الباغي) أربع مسائل احداها ان تكون (الياء ساكنة مفرقة) عن مثالا (في غير جمع) سواء كانت في اسم أو فعل فالاول (تخوصا واما نوم) أصلها ميمن وميسر اسمي فاعل من اليقين واليسير أبدلت الياء فيهما واو لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو

حين وجهه وبهي البيت تهيه وسعوه وعمله وبشر باهية واسعة القوم تباهاوا تفاها وبهية كسمية كابية اه عبارة القاموس (قوله ساكنة مفرقة في غير ج.ح) لا بد ان يضم الى ذلك بعد ضمة

(قوله لأن يحق) كل من صوابه لأن حقيقة الالف (قوله وتجمع على عيط وهو خطأ) شكل على قوله ويحذف في هذه المسئلة قلب الضمة كسرة (قوله وبق الاعلال هو ابدال الضمة كسرة) اطلاق الاعلال على ذلك مجاز وحقيقة لاعلال كافي الشافية وغيره تغيير حرف العلة لتخفيف القلب أو الحذف ٣٨٤ أو الاسكان (قوله ولكان تقول الخ) يقال عليه ان قلب الواو اية في غزيان كظريان لوقوعها

بعد كسرة كما تقدم في المتن والالف والنون لاضعفان عن التافان التاء كما تقدم بحسب معاقلة الباءواو كما اذا بنيت من الراء مثل مقدره فانك تقول مرموة بقاء الباءواو أو أضافان الالف والنون حرفان موجودان - حافعين الطرف فالواو المضموم ما قبلها في المحسول في الطرف وقد يقال أن الالف والنون لا يكونان اضعف حالاً من التاء اللازمة في التحصين من الطرف كما قال المراءى وكان مع التاء من الطرف تمنع الالف والنون منه وبما عطاها ما قبل الالف والنون في غزيان حكم ما وقع آخر الحذف فليس فيه دليل لأن قلب الواو بعد الكسرة لا يتوقف على كونها طرفاً كقيام وصيما وأما رموه كصوفى فهي آخر حقيقى فتأمل (قوله نحو تقوى) ومثل تقوى يقوى من أبقى عليه أى رحمة وقد يقال بقاء بضم الواو وبقاء بفتحها والباء قلت ما هو واو فى المفتوح وانما

يؤتى كسرة كما تقدم فى المتن (ويجب سلامتها) من الابدال (ان تحركت) لانها تعاضت بالحر كغن الابدال (نحو هيام) بضم الهاء تخفيف الباء قال المحمورى هو أشد العطف والهيام كالحنون من العشق والهيام داء يأخذ الابدال ففهم فى الارض ولا ترى (أو ادعت) الباء فى مثلها (كحصى) جمع حائص فلا تبدل الباء فيه واو الان المادغم والمدغم فيه غيره حرف واحد رفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ما كتبت اذا كان الاول حرف لين والثانى مدغماً كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده كالحرف كفيه والمدغم كالتحريك واذا كان كذلك لم تسلط الحركه على قلبها واو هذا المثال خارج أيضاً بقوله فى غير جمع لان حصى جمع والمثال المحمد أن بينى من البسم مثل حاص فقول باع ولا يعل لما ذكرنا (أو كانت) ألباء المفردة (فى جمع) ويوجب فى هذه المسئلة (قلب الضمة) الواقعة قبل الباء المفردة فى الجمع (كسرة) لثقل الضمة والياء الجمع وذلك (كهم) جمع أهيم وهيماء (ويض) جمع أبيض وبضاه (فى جمع) أفعال وقعلاء وغيرهما كعيط جمع عايط على حدقه وما زال وزلوا العايط بمهملتين الناقاة التى لا تحمل وتجمع على عيط وهو ما للمسئلة (الثانية أن تقع) الباء (بعد ضمة) وهى الأصل قبل كنهو الرجل وقضو) بفتح أولهما وض نائهما اذا تعصبت من عقده ونضائه (معنى ما أتاه أى ما عقده) والنهية العقل (وما أقضاه) أى أحكمه والقضاء الحكم والأصل نهى وقضى من نهيت وقضت فايدلت الباء فيها واو لوقوعها بعد ضمة (أولام اسم مضموم باء) للتأنيث (بنيت الكسرة عليها) من أول الامر لم يسبق لها حذف (كان بينى من الراء) اسماً محتموماً التاء مثل مقدره) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال (فانك تقول مرموة) بالواو والأصل مرمية أيدلت الباءواو لوقوعها بعد ضمة (بخلاف) ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكسمة فيجب حذف قلب الضمة كسرة لتسلم الباء نحو توفى توفى تانفان أصله قبل دخول التانفان بيا الضم) والنون لانه من باب التفاعل فان توفى توفى (ككسلا) بضم السين (فايدلت ضمته) أى ضمة النون (كسرة لتسلم الباء من القلب) واو (ثم طرأت التاء لقادة الوحدة) بعد الاعلال (وبقى الاعلال) وهو ابدال الضمة كسرة (بحال) على ما كان سليماً بفتح الحاء باعادة الضمة الى أصلها وابدال الباءواو لان ذلك يؤدى الى وقوع اسم معرب فى آخره واو قلبها ضمة لازمة لان التاء العارضة فى حكم الانفصال فلا يعدها (أولام اسم محتموم بالالف والنون) (الرائدتين) كان بينى من الراء) اسماً (على وزن سبعان) بفتح السين للمهمله وضم الباء الموحدة (اسم الموضع الذى يقول فيه) خلف (ابن أحر) بل يميم بن مقبل على الصحيح

(الابدال بالحاء بالسبعان) • أصل عليه ابدال اللام

وهما الليل والنهار (فانك تقول ترموان) بضم الميم والأصل ريمان فايدلت الباءواو لوقوعها بعد ضمة (ولكن تقول اذا بنى من الغزو مثل ظريان فانه يقال غزيان فخطى ما قبل الالف والنون - كم ما وقع آخر محصا كرضى ومتقضى هذا لا يقال فى مثل سبعان من الراء رومان لانه لا يجوز أن تقول فى مثال عضد من الراء رومان ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن نقاب الضمة كسرة وتسلم الباء فتقول رى فلما يجب أن يقال ريمان لاعلال الحركه دون الحرف فانه الموضع فى المحو والى المسئلة (الثالثة أن تكون) الباء (لا ما لعل) بفتح الفاء اسماً لا صفة نحو تقوى وشى (بالسين) المعجمة بفتح

أبراع الضم فى تقوى لقلته فيه وكثرة فى طعياً وقال الدونشرى تقوى أصله وقيا قلت واو فاء كافى تراب ثيابها واو أقصار تقوى وهو غير منصرف لان الالف للتأنيث وفى الكشف عن عيسى بن عمر لانه قرأ على تقوى من الله التووين فيحصل الالف للالحاق بمحرف كسرى واو قول بازم فى تقوى اجتماع تعليدين قلب الواو تاء أوله وقلب لامه واو وهم يتحرزون من اجتماع اعلانين فى الكلمة لكن ذلك موجود فى كثير من الكلمات

(قوله حكاه ابن جنى الخ) أى كون شروى بمعنى مثل وأما كون شروى بمعنى مثله فهو رد كور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جنى بعد أن قال الشروى هو المثل وقال بعضهم شروى واحد شروى وهو هذا غريب (قوله وريا) ندى يقال لاشدود فى ربالن قلب مأثرا أو أوا يستلزم قلبا مأثرا على قاعدة آخرى وهى هنا إذا اجتمعت الياء والواو وسقت أحدهما بالسكون قلبت الواو يا نغ قلبها واو أو يؤدى إلى قلب الواو يا على ما ذكره فقدم قلب الياء والمانع وهو ما ذكره فلا ريب أن تضاعف ٣٨٥ هذا وهذا كله فى رياء اسم السالم المأثرا وأما

رياء من الرى ضد صديا  
فقدم القلب فيها واضح  
لكونها صفة وسعيها  
بإعجام أوله وإهماله اسم  
لنى وقيل بإعجام أوله اسم  
لموضع وقال الدونشوى  
ينظر هل رياء طغيا كـ  
يما فى آخره كهاو القاعدة  
فى الألف المجاورة للثلاثة  
أو يكتب بالألف لاجل الياء  
التي قبلها فاذا كتبت ياء  
يجمع ما أن قاله هر ذلك  
والظاهر الثانى كالدينيا  
والعيا أو تظير ذلك ما قال  
بعضهم أيضا أن الحيا  
بالقصر وهو المطر والمخضيب  
يكتب بالألف وان كان  
أصلها ياء كراهة اجتماع  
يادين ولولا ذلك لكتب  
بالياء وتنفذ فيه حييان وجمعه  
أحياء والمخاض كقَالَ  
ابن المحاجب فى شافيته  
وغيره أن الألف المتجاورة  
لثلاثة أحرف تكتب ياء  
الأدراك ما قبلها فافتها  
تكتب ألفا كالدينيا لا فى  
نحو يحيى ورنى يلمين  
فانه يكتب الياء ولو كان  
ما قبلها ياء فامل (قوله

المثل يقال لشروى واحد شروى أى مثله حكاه ابن جنى فى شرح غريب نصريف البازى) (وقضى) بالفاء  
والثلاثة فوق الثانية. والاصل تقياسا وشروى أو قياسا لهما من تقيت وشريت وتقيت أبلت الياء فيهن وأوقرا  
بن الاسم والصفة وخص الاسم بالأعمال لانه أخف من الصفة فكان أجل النقل (قال الناطم) فى شرح  
الكافية (وابنه) فى شرح الخلاصة (وشد سعيها) اسما (لمكان) يصنع (وريا) اسما للرائحة (وطغيا) اسما  
(لولد البقرة الوحشية انتهى) كلاما فى الشرحين المذكورين وفيه نظر (فاما الأول) وهو سعيها من السعى  
(فيحتمل انه منقول من صفة كغيا وصد ما مؤتى خزان وصدان) واستعجب التصحيح بعد جعله اسما  
كأوله الفارسى (وأما الثانى) وهو رياء من الرى (قال النحويون) سيبويه وغيره رياء (صفة غلبت عليها  
الاسمية) وليس بشاذ (والاصل رائحة رياء أى مملوءة طغيا وأما الثالث) وهو طغيا من الطغيان (فالاكثر  
فيه ضم الطاء فلهذا لم يستصحى التصحيح حتى فتحوا التحجيف) كذا تعقبوه وتبعهم الموضوع ثم قال فى  
الحواشى ونظير لى بعد أن مد شذوذ الاستعمال فى قرأت بخطه فى حاشيته هذا بدل الواو من الياء لاما  
لغنى ليقاس عليه لا تنقاد السبب واستلزام هذا الثقل أه وطغيا بإعجام النين ورواة ضبطه مختلفة  
فقال الاصمعى يروى بضم الطاء على مثال حبلى وقال أحمد بن يحيى يفتح الطاء على مثال سكرى وقال أبو  
عبيدة يفتح الطاء على التنوين قاله ابن الأثير المستله (الرابعة أن تكون) الياء المضمومة ما قبلها (عينا لغنى  
بالضم) فى الفاء (اسما كطوى) بمعنى طيبا (مصدر الطيب) يطيب (أو اسما للجنة) بالحجم ومنه شجرة  
طوى (أو صفة حارة يجرى اسماء) فى عدم موافقها على موصوفها بلانها العوامل (وهى فعلى أقبل  
كالطوى والكوسى والنحورى) بالحاء المعجمة والراء المهملة (مؤنثات أطيبت أو كس وأخبر) أسماء  
تفضل جارية بجرى اسماء بالحامدة (والذى يدل على انها جارية بجرى اسماء) الحامدة (أن أقبل  
التفضيل يجمع على أفاعل فيقال) فى جمع الأقضل والأكبر (الأفاضل والأكابر كيقال فى جمع أفكل)  
وهو اسما جامد للردة (أفاكل) والاصل الطيب والطيب والكيسى والخميرى بضم أولهما أبلت الياء أو السكونها  
وانضمام ما قبلها (فان كانت فعلى) بالضم (صفة محضة) أى جارية على موصوف (وجب قلب ضمته  
كسرة) لتسليم الياء من القلب وأوقرا بن الصفة والام (ولم يسم من ذلك إلا) كتمان (قسمة ضميرى)  
بالضاد والزى المعجمتين (أى حائرة) بالحجم (الراء المهملة من قولهم ضاروه حقه نصرة) نداء التحمقه  
وجار عليه فيه (ومشية) بكسر الميم (حيكى) بالحاء المهملة (أى يتحرك فيها المنكبان) يقال حاك فى  
مشيه إذا حرك منكبيه وأصلها مضيرى وحيكى بضم أولهما فاندات الضمة كسرة تصح الياء على حد  
قولهم فى جمع أبيض يبيض (هذا كلام النحويين وقال الناطم) فى التظم

وان يكن عينا لغنى وصفا \* فذاك بالوجهين منهم يلحق  
(و) قال (ابنه) فى شرحه يجوز فى عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتقلب الياء أو وان تبدل الضمة  
كسرة فتسلم الياء من القلب (فتقول الطوى والطيبى والكوسى والكيسى والضوى والضيقى) ترديدا

(٤٩ نصر مج فى) وأما الثانى الخ قال الناصر القاتى لقائل ان يقول أصلها رياء فأعاض قلب اللام  
وأوا فقدم من القاعدة فى اجتماع الواو والياء سبق أحدهما أو تاضه أو سكونا ولو عمل بهذه القاعدة ثم قلب اللام واو أو أعلا  
بالقاعدة الأولى لزوم الدور إذ تفتح حينئذ أيضا الياء الواو مع سبق والتواصل المذكورين (قوله ثم قال فى الحواشى الخ) فيه نظر أما  
أولا فلان سعيها وريا وطغيا هكذا استعملت فلا شذوذ من حيث الاستعمال وأما ثانيا فلان الحاشية المقر ومقاله كرهه فيها نظرا لأن  
قوله فيها لا تنقاد السبب فتسرع على سبق فى قوله فرق بين الاسم والصفة تغليا تامل (قوله فى عدم موافقها الخ) ينظر مع قوله

والذي أح (قوله كطوفى وكوسى) فيه ذكر لان كوفى صفة لثما كالاسم وما فى قد يكون اسما وقد يكون صفة كمنطق  
 (فصل) ٥ (قوله مخفى جبال وتوأم) قياس من اعتد بالعارض ان يعزل في نحو جبال الان ابن جنى قال في الله نسب سأل ابا على  
 فقلت له من آخرى غير الازم بحرى الازم فقال فى الاجر لم يحجر ايجوز له ان يقول فى جيشل جبل وحال فقال لا أوام الى أن القلب أقوى  
 من حكم الاعتدال انحر كفة في حجر فلا يبلغ فى الجواز ذلك (قوله وقال لهما توأمان) فيه ذكر لقول الخليل التوأم ولدان هما واولا يقال لهما  
 توأمان ولكن ههنا توأم وقد اعترض الزركشى على قول المنهاج فى كتاب العدد ولا يصح نقاه أحد توأمين وقال انه خلاف المشهور واستدل  
 بكلام الخليل ورد الجلال السيوطى فى التاج والدرر بانه خلاف قول ابنى حاتم والفرع ابن قتيبة وغيرهم قال لهما توأمان والتوأم  
 أخدهما وقال لهما توأم قال فى تنقيح اللسان يقولون للولد فى بطن واحد توأم والاصواب توأمان الواحد توأم اه وحينئذ  
 فقول الزركشى ان قول الخليل هو المشهور غير صحيح وعلم ان منشا من ان قال توأمان ان التوأم الولدان هما فلا يصح ان يقال توأمان  
 ويراد انسان لان ذلك مدلول مفرد وهذا مردود بان التوأم المولود مع غيره من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالاثنتين كما اتى عن القاموس  
 فاذا رد بالتخصيص على انها اثنان قيل توأم ان وقع فى شرح المنهاج لابن جرير عند قوله فى ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتى نأتى  
 توأمين كلام غير محرر لياس بذكره ٢٨٦ وبين ان ما فيه موص كلاء هو قوله توأمين يقتضى ان التوأم اسم لكل من الجنهتين

وظاهر القاموس بـ  
 صريحه اسم لهما وهما  
 وان الثانية انما هى توأم  
 وتوامة وعبارته التوأم  
 من جمع الحميان المولود  
 مع غيره فى بطن من الاثنين  
 فصاعدا ذكر اوشى أو  
 ذكر اوشى وجمعه توأم  
 وتوأم كخال اه واعلم  
 ان التوأم يلاهم زاسم  
 لمجوع الولدين فا كرفى  
 بطن واحد من جميع  
 الحميان ويهجر كرجل  
 توأم وامرأة توأمسة  
 مفردة وتثنية توأمان  
 فاعتراضه بانه ثنية

بين جملة على مذكرة تارة وبين رعاية الزنة أخرى اه فقيه مخالفة لكلام النحو بين سيمو به واتباعه من  
 وجهين أحدهما ان الناطق بانه انا فى فعل وصفا وجهين والنحو بين زو واتباعهما فقالوا انقلب  
 بانه فعلى اسما واولا كطوفى وكوسى ولا تنطبق الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتقسم الياء كقولهم نسخة  
 ضربى وشة تحبى والوجه الثانى انه مذ كروا اثنى الاصل فى باب الاسماء فكموا المنهاج كروا الاسماء فى  
 اقرار الضمة وتقلب الياء واذا كرها النظم فى باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ونص على ان الوجهين  
 مسموعان من العرب وقال الشاويين لم يجز من هذا مقولوا الا فعلى ان نعل  
 (فصل فى ابدال الالف من أختيها الواو والياء) فى الاسماء والافعال (وذلك) (الابدال) (مشرط بعشرة  
 شروط) اذ كورة فى النظام (الاول ان يشركا) أى الواو والياء والياء الاشارة بقوله بتحرىك (فلذلك)  
 الشرط وهو التحريك (محتاج فى القول والبيع) مصدرى قال وبيع (لكونهما) (الشرط (الثانى ان  
 تكون حركاتهما أصلية) وهو المشار اليه بقوله أصل (فلذلك) الشرط وهو اصالته المحركة (محتاج فى جيل  
 ونوم) يقع أولهما وتأتيها محال كونهما (مخفى جبال) يفتح الجيم وسكون الياء اثنان اثنان اثنان وقع  
 الهزرة بعد هذا لام اسما للضمة (وتوأم) يفتح التاء اثنان اثنان وقع وسكون الواو وقع الهزرة وهو الولد يولد معه  
 آخر فى بطن واحد يقال لهما توأمان ولم يسل للعرض المحركة (و) الشرط (الثالث ان يفتح ما قبلهما)  
 وهو المشار اليه بقوله بعد فتح (ولذلك) محتاج فى العوض والمجمل (والسور) لان الكسرة فى الاولين والضممة  
 فى الثالث لا يجتمعان الالف (و) الشرط (الرابع ان تكون الفتحة متصلة) وهو المشار اليه بقوله متصل  
 (أى فى كلهما) ولذلك محتاج فى ضرب واحد وضرب باسم) لان الفتحة فى كلمة الواو والياء فى كلمة أخرى

لدهم علمت من الفرق بين التوأم بالهمزة والتوأم بالهزرة وان ثنية المتن انما  
 هى للمجوع لا غير اه وفيه أمور الاول قوله ان عبارة القاموس صريحة فى ان التوأم اسم للمجوع مما عتوجع بل هى صريحة فى خلافه  
 وانه اسم لكل واحد منهما كونه مع غيره الثانى قوله ان عبارة القاموس صريحة فى ان الثانية لتوأم توأم معجب فان القاموس  
 لم يتعرض للثنية فى العبارة قالى نقلها القياس ان توأم حيث حلت ثنية نهى أهم من ان تكون لتوأم توأم أو توأم توامة وابت  
 شعري كيف يصح ان يكون ثنية لتوأم توأم مقدمون توأم متوقف كونه ثنية لذلك أظهر الثالث ما ذكره من الفرق بين الهموز وغيره  
 مما تروى القواعد النحو به فى باب الثنية فانه ليس المدعى ما قاله فى ثنية الاسم الرابع اقتضى كلامه ان غير الهموز زاصل كالمهوز  
 وليس كذلك كايين فى باب الابدال من الصرف فى الخامس اوهم كلامه ان غير الهموز يسكون الواو وليس كذلك بل هو يفتح الواو  
 لان الهموز وحلف ينقل حركة الهمزة الى الواو وحذف الهمزة السادس وقع له فى نقل كلام القاموس غلط باسقاط بعضه وعما  
 القاموس بعدم نقله يقال توأم للذكر وتوامة للأنثى واذا جمعا هما توأمان وتوأم اه وقوله واذا جمعا أى اجتماعا وليس المراد اذا  
 جمعا اصطلاحا لان توأمين شئ واحد وقوله وتوأم ان كان على وزن رجال فشكل لانه جمع اصطلاحى وقد قدمه وان كان  
 على وزن شذوذ فهو مبني على انه يطلق على الاثنين خلافا لما عن ابنى حاتم والفرع اثنان توأمين (قوله متصلة أى فى كلتهما)  
 توأمين على التعبير لكان احسن (قوله ولذلك محتاج فى ضرب واحد وضرب باسم) لانه يفسر هذين المثالين لكان احسن

لان الظاهر ان وجود الالف بعد الواو والياء ما من قلوبها اضاف اليه محض المتع المذكر (قوله ان كانتا عينين) الظاهر انهما اذا كانتا فامر يكون الحكم كذلك فحذو الوتيامن فلا تغلب ايضا ما قلناه يكاد ينطق به قول ابن مالك وان سكن كفت اعلال غير اللام وغير اللام يشمل القامو العين (قوله لسكون ما بعدها) لولا ما بعده ما هو ما عمن كان أولى والضمير عائد الى العين (قوله لسكون الالف) لولا بده وقوله لوجود الالف كان أولى (قوله وعلى وقوى) اقتصر عليه لان الظاهر ان الياء لا تدفع لا يكون قبلها الا الواو ولا الياء (قوله وبكى) هو بياء محذوف كلف بعد ما وفي بعض النسخ وبلا وهو غير مناسب لقول الشارح من الباقى (قوله اذا وليت غير الالف والياء) كان صوابه ان يقول اذا وليت غير الالف والياء (قوله وأصلهما) فيه نظر والذي في بعض كتب الصرفيين ان قلب الياء الواو العين للسبب المذكور قبل اسناد الفعل الى الواو الجماعة ولما اسند الفعل الى الواو الجملة تحذف لانه لا تتألفها سكتة مع الواو (قوله ولم يثبت لغة) قال شيخ الاسلام بل هو من محاميدوه ومحاولا اذا ذهب أثره ٣٨٧ قاله في القاموس (قوله وعوروهو أعور) قد يدل فعليه قال تسائل يا ابن اجمر من تراه أعارت عينه أم لم تعارا اما على النصب بل أو الاصل تعارون بنون التوكيد والتحقيقه كما هم شبهوا الخروم بالموقوف عليه لا لزوم في قوله تعارا صفة زائدة على التوكيد وهو انه لما حرك الراء بالفتح لاجل التنوين رجع الالف الى الهنوقة لانه لا ياء الساكنين وشبهه العارض بالمزم كقوله لهاتين خفايا وهو يريد هاتين مثل رمنا واحازوا على ان يكون ألف تعار التثنية كما قال وعين لها حذر فبكرة وشقت ما فيها من اخ فراد اليها ضمير الاثنين وان كان ما تقدم مقردا

(و) الشرط (الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يلبس ما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين) وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي وان سكن كف \* اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها ما كن غير ألف \* أو ياء التثنية فيها اندالف (ولذلك سميت العين في بيان طويل وخورق) اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدهما هو الالف في بيان والياء في طويل والرافق خورق (و) سميت (اللام في رميا وغزا) في الاعقان (وقتيان وعنوان) في الاسماء لسكون الالف (وعلى وقوى) لسكون أول ياء النسب لاسم لو اعلوا قبل الالف لاجتماع ساكنين في حذف أحدهما فيصير القفا رمى وغزا فيلبس التثنية بالفرد وأما نحو قتيان وعنوان فمحمول عليه وأما نحو على وقوى فلا تبس لواو ألفا لانه يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واو اقلو كما تحركت الواو وانفتاح ما قبلها وجب قلبها ألفا لكان لا تزال في قلب الى الالف وقلب الى الواو (وأعلت العين في قام وباع) من الأفعال (وناب وباب) من الاسماء (لتحرك ما بعدهما) أعلت (اللام في غزا ودعا) من الواوى (ورمى وبكى) من الياءى (انذلس وهدما ألفولا يشددون كذلك) تعل اذا وليت غير الالف والياء المشددة من السوا كن كما (في يخشون ويمحون وأصلهما يخشون ويمحون فقلبتا) أى الياء في يخشون والواو في يحون (ألفين) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفت) أى الالفان (للساكنين) وهما الالف والياء لانهما مثل به من يحون الواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ما بن مالك في شرح الكافية قوله لم يثبت لغة لأن يقرأ بالبناء للفعل (و) الشرط (السادس أن لا تكون أحدهما) أى الواو والياء (عينا الفعل) يكسر العين (الذى الوصف منه على الفعل فهو هيف فهو أهيف) من الصفات الهمودة (وعوروهو أعور) من الصفات المذمومة وأحترز بقوله الذى الوصف منه على الفعل من نحو خاف فانه وان كان مكسورا العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف (و) الشرط (السابع أن لا تكون) إحدى الواو والياء (عينا المصدر هذا الفعل) الذى الوصف منه على الفعل (كالحيف) يقتضين وهو ضمور والبطن رقة المحصر

لان ذكر احدهما كذكر الاخرى لا لانهما على اقال الفرزدق فلورضت (٢) يعادى بها \* لسكان على القدر الحماير فهذا عكس قوله ما قيموا وقال وكان في العينين حسب فرقل \* أو سئل كحلت بقاتيات واعترض على نفسه بان العور انما يكون في إحدى العينين أما اذا عمت الافة العينين فلا يخفى وأجاب به يكون على حكمة سليقا ومحاور قوله المتمران قال وقد ذهبنا في لا تختص في وأى العين الى انه من هذا اللم يدع للام الا لوهية وأجاز ان يكون تعار من العور وهو الفساد الذي يحدث في العينين فقوله عارت على حطاط لا على حذو عورت بدليل قوله عرت عارت على حذو عورت عتت وشترت وعاض الماء وضعت وفي انهم تصح العين في مار كما سمعت في عور دليل على انه ليس على خدونه بما أخرجه سيبويه أعور الله عنه ولم يكن القياس ان ينقل عور بالهمزة لأنه مبتدأ له أعور فثبت ان اليت يحوز ان لا يكون على الشذوذ (قوله من نحو خاف) قال اللطوني ربما يشكل بنحو (٢) قوله فلورضت الخ هذا الشرط غير مستقيم الوزن ولعل صوابه فلورضيت ياءى بها وطابت وبهذا الظاهر الشاهد حيث شي اليدين أولا وأعاد الضمير عليهم ما في قوله وطابت مقردا وراد

نعي ما بين أولاهما مكسورة فانه تخوف فكان القياس قلب أول الباءين ألفا لوجود فعل القلب قال ابن قاسم أجد العبادى فان قلت كان القياس قلب الياء الاولى من نحو حوى وعى ألفا لتحر كها وانفتح ما قبلها فم تروا ذلك قلت تروا كروم جلا على المفتوح نحو هوى المتنوع فيه القلب لثلاثتهم اعلان لان لامه اعلت ووجه الحمل ان المفتوح لانه أخف وأكثروا معانيه أكثر والمكسور فرع فالحق بالاصل في عدم الاعلال ٣٨٨ هـ وقوله معانيه أكثر ينظر ما معناه وقوله وجب اعلاؤه مطلقا

ليس هذا الاطلاق في مقابلة تفصيل سابق أو لاحق قوله وهى سمة الشقين الظاهر ان الحوة هى السواد مطلقا ومنه قوله تعالى تحفه غشاء احوى وأما اللبس والى فهو سواد الشقين فليشتمل قوله لان محل التغيير الطرف لوقوله بله لان الطرف محل التغيير كان أولى قوله نحوية قال المرادى ومثله آفة بية وأصلها آفة فاعلت الياء الاولى وصحت الثانية بوقاية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه يشوى عندها وطاية وهى السطح والدكان أيضا والآفة هى المطامة المخصوصة من القصور أن وطاق الآفة أيضا على الشخص تقول رأيت آفة فلان أى شخصه وتطلق الآفة على المعجزة قوله لكونه الخ قال الدونشرى مراده ان هذا الوجه ليس فيه عما ينكر

(والعور) يمتحن وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

وصح عن فعل وقولا \* فاعل كأغيدوا حولا

ولما لم تصح الفاعل المذكور جلا على افضل لما افتقله فى المعنى فى اختصاص كل منهما بالحاق والاولان نحو أعوروا حولا وجلا المصدر على فعله (و) الشرط انثامن أن لا تكون الواو عينا لا فاعل الدال على معنى التعادل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية نحو اجتروا بالجم من الهواة (واشترروا) بالثنى المعجمة من المشاورة لان حركة التاء فى حكم الهمزة (فانه فى معنى فتحوا وروا وتشارروا) فان لم يبدل على التفاعل وجب اعلاؤه مطلقا نحو اختان معنى خان واختار معنى خار (فاما الياء فلا بشرط فيها ذلك) وهو الدلالة على التفاعل فعل (لقر بهامن الالف) فى المخرج (ولهذا اعلت فى استقوا ماع ان معناه تسابوا) أى تضاروا بالسيوف لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالاعلال منها والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله وان بين تفاعل من افعل والعين واسلمت ولم تزل

(و) الشرط (التاسم أن لا تكون احداهما) أى الواو والياء متاوتجتز فى ستة حق هذا الاعلال (وهو القلب ألفا فان كانت احداهما) كذلك أى متاوتجتز فى ستة حق هذا الاعلال (صحت) لاوى (واعلت) اثنية نحو التحيل والحوى بالحاء المهملة المفتوحة (مصدر حوى اذا اسود) والاصل فيهن الحى والحوى والحوى بالحاء المهملة من الحوة وهى سمة الشقين فقبلت لاهن ألفا لتحر كها وانفتح ما قبلها فلو قبلت أى عين ألفا لعلته المذكور تروا الى اعلان أعلاؤه العين واعلال الاو لمزم اجتماع الفين فبج حذف احدهما للاتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى للاقاة النون عند التنكير فيصير الاسم الهمزة كمن على حرف واحد وهو ممتنع فاقصر ناعى اعلال الاو لان محل التغيير الطرف والعين تخصصت بوقوعها نحو والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تحرفن فى الاعلال استحق \* صبح أول

(و) وبما عكسوا أفعلا الاولى وصحوا الثانية) والى ذلك أشار الناظم بقوله \* وعكس قديحى \* (نحوية) فى اسفل الاقوال) الستة أجد هان أصلها آية بفتح الياء الاولى كقصة القياس فى اعلانها انة قصص العين ونيل اللام لكن هكسوا شذوا فاعلوا الياء الاولى لتحر كها وانفتح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الشافى ان أصلها آية يسكون العين كحبة فاعلت قلب الياء الاولى ألفا ككنا مشطر العلة وهو قطع ما قبلها فقط دون تحريكها قاله الفراء عوى لسيوبه واختاره ابن مالك وقال فى التسهيل انه أسهل الوجه لكونه ليس فيه الا الاحتراء بشرط العوا اذا كان قد اذعنوا لعليه فيها لم يجتمع فيه ما ن نحو طائى وسمع اللهم تقبل قابضى وصاتى فجمعا لاجتماعهما فى أن أولى لانه أقل الثالث ان أصلها آية كضارب تحذف العين استغناء للتواى ما بين أولاهما مكسور ولذلك كانت أولى بالمحذف من الثانية وتظيره فى المحذف بالاصل بالية قاله الكسائى وردبانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة فى قولهم أى الرابع ان أصلها آية بضم الياء الاولى كسمر فقبلت العين ألفا وردبانهما كان يجب قلب الضمة كسمر الخامس ان أصلها آية بكسر الياء الاولى كنبقة فقبلت الياء الاولى ألفا وردبانهما كان كذلك يجوز فيه الفل والادغام كحوى السادس ان أصلها آية كقصة كالاول لانه اعلت الثانية على القياس فصار آية

وتختلف القواعد الا الاجرام المذكور يختلف غير من الوجه المذكور فقلت ولا يلزم على بقية الاقوال أيضا كحبة الأمر واحد بخالف القواعد سوى هذا الوجه غيره فكيف حال ابن مالك انه أسهل الوجه وهو ما يذكر وتكون غيره مخالفا للقواعد فمن وجوه واحدة قط ظاهر من كلام الشارح وغيره قوله وردبانه كان يلزم الخ) انما خص ما ذكرنا تى مع ثانيه فى آية كضارب لانه سهل بقا على آخرى وهى المحذف تحفيا (قوله وردبانهما كان يجب قلب الضمة كسمر) فيه نظرية تامل ولا تسلم انه كان يجب قلب

الضمة كسرة (قوله لغير موجب) وما ينافي قول الشارح سابقا حذف العين استئثما لا التوا إلى ما بين أولهما كسرة وفلتا مل (قوله) والقول الأول وهو أن الخمر اهله القول الأول بالنسبة الثلاثة بعدهم الألفس أول في كلام الموضع (قوله الساكن أو له) فيه نظر فإن الأول منهما قيميما نحن في معترك بالكسرة لئلا ساكن اللهم إلا أن يقال كان ينبغي تسكينه لاجل الازدحام وهو بعد فلتا مل (قوله) وجه الدلالة من ذلك الخ (عبارة اللغوي أي أصلها كما أعقبه وتمتحر كة تساكفة قدرا الأخرين بادل الساكنة القامن جنس حركة ما قبلها وهو الازدحام لا بين الازدحام الميم الأولى في الثانية بعد تنقل كسرتها إلى الهززة ٣٨٩ اثنائية قبلها الساكنة لعل ما تقدم الازدحام المؤدى إلى ما ذكره على

الاعلال فإن قيل يتناق مع الاعلال بالقلب ألفا الازدحام فيقال أمه قلنا المراد الازدحام مع بقاء حركة المدغم وذلك لا يتناق مع حركة الاعلال انتهت وهو أظهر من تقرير الشارح لمجمل اللغوي التقديم بين الاعلال والازدحام نفسه لا بين الاعلال وما هو من تعلقات الازدحام وفي قول اللغوي الزائد على كلام الشارح يتناق الاعلال بالقلب ألفا لعل نظرا لأن الهززة الثانية متمحركة بالكسرة والهززة المكسورة تقلب بعد الهززة المتحركة باء مطلقا كما تقدم نعم جوز ابن المحاسب فيها التسهيل والتخفيف وقال المصنف في شرح الألفية إنما يجب اعلال التمهرة وحسب الحركة لأن الأصل أفعلة كاجرة فتقلب حركاتها إلى الأولى

كجدة ونوا ثم قدمت الازدحام على موطن العين فوزنها فاعلة (فإن قلت) قد ادعت أن القول الأول أسهل الأقوال (ولنا أسهل منه) وهو (قول بعضهم) أنها فعلية كتنقفاً (الاعلال) في الأولى بقلبها ألفا وهو (حينئذ على القياس) لأنها محررة كقولها مفتوح واعلال الثانية تمنع لعدم انفتاح ما قبلها (وأما إذا قيل أن أصلها أينية مفتوح الباء الأولى أو أينية بسكونها أو أينية على وزن (فأعلة) فإنه يلزم على كل قول من هذه الثلاثة تحذير وأما على القول بأن أصلها أينية مفتوح الباء الأولى (فإنه يلزم اعلال) الحرف (الأول دون الثاني) وهو شاذ كما تقدم (و) أما على القول بأن أصلها أينية بسكون الباء الأولى فإنه يلزم (اعلال) الحرف (الساكن) وهو الباء الأولى بقلبها ألفا والقاعدة أن على القلب كية من شئين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد إلا أحدهما (و) أما على القول بأن أصلها أينية فعلة فإنه يلزم (حذف العين) وهي الباء الأولى (لغير موجب) محذوفوا القول الأول وهو أن أصلها أينية كنية مسلم من ذلك (قلت) ويلزم على هذا القول (الأول) شيء آخر وهو (تقديم الاعلال) وهو قلب الباء الأولى (ألفا) على الازدحام وهو اذغام الباء في الباء وذلك أنه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك الباء الأولى وانفتاح ما قبلها وموجب الازدحام وهو اجتماع التلحين الساكن أولهما وقد قدم فيه الاعلال على الازدحام (والمعروف العكس) وهو (تقديم الازدحام على الاعلال) (بدليل) ابدال هززة باء لا لاقا تمامه (وجه الدلالة من ذلك) أن ابدال الهززة باءا إنما هو لاجل الازدحام لأنه نقل لاجله حركاتها إلى الأولى لئلا ساكن قبلها اعني الهززة الثانية قلبت باءا علة محظوظ كالحرف المدغم وانما قلبت باءا لأن جنس الكسرة قبلها يبدى بالاعلال لا بدلت الهززة الثانية ألفا لوجود شرط فعلها ببلوها باء بعد النقل ولم يبدلها ألفا قبل ذلك علم أن صنائعهم موجب الازدحام أهم من صنائعهم موجب الاعلال لأنهم إذا كانوا يتقدمون ما هو من تعلقات الازدحام على الاعلال فلا بد تقدم الازدحام على الاعلال من باب أولى وفي شرح الشافعية للجار بردي وانما لم يجب الازدحام في باب قوى مع أن أصله قوي لأن الاعلال مقدم على الازدحام وانما قلنا الاعلال مقدم لأن سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الازدحام مجوز للازدحام ويبدل عليه امتناع التصحيح في رضى وجواز الغنى في إياه وفصل بعضهم فقال إذا اجتمع موجب الاعلال والازدحام فلا يخفى لهما أن يكون في العين أوفى الازدحام فإن كان في العين تقدم موجب الازدحام وإن كان في الازدحام تقدم موجب الاعلال والعلة في ذلك أن الطرف على التعبير فيلغى فيه ذلك كما عتقر في العين (و) الشرط العاشر أن لا يكون (أحدى) الواو والياء (عينها) آخره بانه يختص بالاسماء كالالف والنون والفاء والتانيث والياء لشار الازدحام بقوله (وعين ما آخره قدز فيما يخص الاسم واجب أن يسلم) (فلذلك محصتا) أي الواو والياء (في نحو الجولان) مصدر حال يحول الشيء إذا طاف به (والهيمن) مصدر

للهمزة الثانية لتصد الازدحام ولم يعد وجود الباء متحررة كتمتحوها ما قبلها لأن هذه الحركة كتمت بوقفة العدم هذه هي العلة وقال بعضهم واظنه ابن طالو به إنما عمل بذلك لأنه لم يولدوا فقلوا أمة اشبهت بأمه الرأس والجواب ما قدمته لك إياه ومن خطه نقلنا (قوله) وفصل بعضهم الخ هذا القول لا يصلح أن يجمع بين القولين لأن الاعلال في التعليل في العين ولا الازدحام بل في الفاعل وانما ذكره الشارح لينبه على الأقوال في المسئلة وقال الدونشري هذا القول أو تضاد بعض المشايخ وهو لا يخالف ما ذكره الموضع بخلاف ما قبله (قوله) العاشر أن لا يكون عيننا الخ (ظاهرا) أنه إذا كان لا ملسا آخره بانه زاد الخ (قلب) ألفا وليس كذلك على ما اقتضاه قول الشافعية وشروحا وقد اختلفت في الواو والياء (والباقي) أن أرادوا قدس عيننا على الباء لا ما تحوّلوا به بخلاف العكس وهو تقدم الباء صناعا على الواو

لاما فانه غير واقع ولهذا قالوا او حيوان منقلبة عن ياء لعدم التنظير واصله حيوان وقياسه ما بان لتحرك الباء او افتتاح ما قبلها لكن  
 آتية متحركة كالطابق مدلوله في التحرك كالجولان وفي الموان جلاوا النقيض على النقيض ولذا لم يمد غواي الحيوان ولا همز لو ادغوا  
 فيه لالتبس بثمنه حتى لكن لما كرهوا ٣٩٠ اجماع المثني قبلوا الثانية واو اولم قبلوا الاولى لان التغيير بالواو اخر اولى ا من

شرح الشيخ ذكر بام المثنى  
 وقبه مخالفة لماضي  
 من جهة ان كلام الموضع  
 مبني على مذهب سيبويه  
 والمجازي وكلام شرح  
 الشافعية مبني على مذهب  
 السبك كما يعلم من كلام  
 الشارح الآتي وبعد  
 فالمسئلة محتاجة الى  
 كشف القناع عن وجهها  
 وان شاء الله يتسمر لنا ذلك  
 وقبه نظر أضاف من حيث  
 انه لا يقتضي ان قلب  
 لام حيوان ياء قياس  
 وكلام الموضع يخالفه  
 (فصل) \*  
 (قوله ومنافاة الصفه)  
 ينظر ذلك ثم نظرنا في رأينا  
 ان صفة الواو والياء المحر  
 والاستغفال وصفة التاء  
 الممس والرخاوة (قوله)  
 بانه يجوز ههنا الفرق (الح)  
 فيه نظر ناهر فانه واجب  
 صلى هذا ايضا في التامل  
 (قول الشاعر تضايق صنا)  
 ان تو لجمها الاب (قد يقال)  
 ان فيه قلبا بان يجعل ان  
 تو لجمها الاب فاعل تضايق  
 وصير ههنا رجعا للواو  
 وبيان ان الواو هي التي  
 تضايقت عن ان تسخلها  
 الابر تضايقت عن

عام على وجهه جميع اذا ذهب من العشق أو نحو (والصوري) يفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة  
 اسم واد قاله الصفاني وقال المرادى اسم ما هو خلاصه الصحاح والقاموس (والحمدي) يفتح الحاء المهملة  
 والياء المشددة تحتانية وتو الالمه المائل وجازي حتى أي يعدل عن ظله لتساطع لان الاسم من مادة  
 الالف والنون والفاء التانيث يعدشبهه ما هو الاصل في الالاعل وهو الفعل (وشذ الالاعل في ما هان  
 وداران) والاصل هو هان ودوران هذا قول سيبويه والمجازي وفيه من المتردان القياس في ما كان محتوما  
 بالفاء ونون الالاعل وان ما هان وداران لا شذوذ فيه لما وان يفتح الجولان والهميان شاذلان الالف  
 والنون لا يخرجان الاسم من مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال القارسي ويؤيده قولهم في  
 زعفران زعفران بقية في التصغير ولم يحدوا قيل لما صحح ان تروان والغليان وحرف العلة لام واللام  
 محل التغيير صحح العين في بعض المواضع كالجولان اذ اذعن في بال تصحيح من اللام وفيه بال الاخفش  
 الى ان يفتحهم ما فيه ألف التانيث المقصورة كصوري شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف في آخر الاسم  
 لفظا كالف اتصل بفعل دالة على التثنية فحرفا لا في تخفف جمهه الزيادة عن صورة فعل ومذهب  
 سيبويه واتباعه ان يفتح هذا النوع قياس لان ألف التانيث مختصة بالاسم فهي كالألف والنون في  
 الطوفان وية تبس على القولين ما اذا ثبتت من القول أو الياء اسماعلى وزن جزمي فعلى قول الاخفش  
 تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وباعى لان يفتحهم فحوصري مد قياس  
 (فصل في ابدال التاء) المشددة فوق (من الواو والياء) المشددة تحت (اذا كانت الواو والياء فاعلا لا فتعلا)  
 غير مبديتين من همزة (أبدلت فاء الافتعال تاء) مشددة فوق تاء على اللغة الفصحى (وأدغمت) التاء  
 المقبلية (في تاء الافتعال) (في) (ما تصرف منها) أى من صيغة الافتعال كالفعل الماضي والمضارع والامر  
 واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لا يبين ما من قرب المخرج ومنافاة  
 الصفة (فخو اتصل واعد) أى قبل الوصل والوعد فقاؤه ما واولهما (من الوصل والوعد) واصلهما  
 أو وصل واولم تعد قلبت الواو تاء مشددة فادغمت فاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب  
 الواو ياء مشددة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها ن قلبت ياء اولم تقلب تاء في هذه اللغة  
 فالاولى الاكتفاء ما سلال واحد كذا ذكر ابن المحجب قال الفتشازاني وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء  
 تحتانية لا يجوز قلب الياء تحتانية ففوقانية لغم كفاي الياء المنقلبة عن الهمزة اه واجيب بانه يجوز  
 ههنا الفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو  
 (واتسمر) اصله يتسمر فقاؤه ما لانه من اليسر قلبت ياء تاء وادغمت فاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام  
 لانه يصير المحرفين كحرف واحد (قال) الاشعري ميمون بن قيس بعدد علمه من علاقه  
 (فان تعدنى اعدك مثلها) \* وصوفى زيدا الباقيات القوارضا  
 اصل تعدنى وأعدك توتعدنى وأوتعدك من الوعدأ بدلت الواو تاء وادغمت في التاء والقوارض جمع  
 قارضة وهي الكلمة المؤذبة (وقال) طرقتين العبد  
 (فان القوافي يتلجن مواجها) \* تضايقت ههنا ان تو لجمها الاب  
 اصل يتلجن يتلجن من الولو ج الجيم وهو الدخول أبدلت الواو تاء وادغمت في التاء والواو الج جمع

دخولها القوافي وينظر هل يجوز ان يكون تضايقت فعلا مضارعا حذف منه احدى التاء ونوعا له ضمير عائد الى  
 اللواج وان تو لجمها الاب يسقط ضمير الحذف وهو عن ويكون بدلا منها معا ثابتا تضايقت ولا يجوز ذلك والابر كسبر الهمزة كقربة  
 وقرب وهل يجوز ان تو لجمها الابر بدلا من ضمير عنها وانتم وان كان مقسرا بذكر بعده اعطاء ارباب الجاهل أو لا يجوز



(قوله وقول الجوهري الخ) فيه نظر فان الاقدام على تعاطي الجوهري ليس بالهين ٣٩١ فيجوز ان يكون ذلك مذهبا كما ذهب

البغداديون الى ذلك في  
اتزروا تمز واتهل واتكل  
كما حكاه الشارح عنهم  
ولا يلائم الجوهري ليس  
من ارباب المذاهب لانا  
لا نعلم خلافا ان الظاهر  
يساعد مفاطاله الجوهري  
وجنوا الوجه الثاني ما قاله  
الموضع وهو ظاهر والوجه  
الثالث ما ذهب اليه  
بعضهم وهو قريب عما  
ذهب اليه الموضع

\*(فصل) \*

(قوله لا تطابق اللسان  
الخ) قال النوشري هو  
شكل بالنسبة للضاد  
والصاد فان الضاد المعجمة  
على الاخر اس من  
الحاجب الايمن والصاد  
المعجمة على الاخر اس  
من الحاجب الايسر فلا  
ينحصر الصوت فيهما  
بين اللسان وما حاذاه من  
الحنك الاعلى فليعامل  
ثم راجعت بعض الفضلاء  
فذكر لي ان الضاد من  
حافة اللسان الايمن او  
الايسر واما الصاد المعجمة  
فهي من الشبا وبطرف  
اللسان (قوله لا يندغم الا  
في صغرى مثله) ربما  
اشكل بما قاله المرادى  
من قوله والاندغام الخ  
أدغم في غير مثله الهم  
الآن يقال ان صغيره  
باق مع قلب الثاني (قوله

موجع موضع الولوج وتولجها تدخلها والابرجع ابرج الحياط والى ذلك اشار الناظم بقوله  
\* ذوالالن فاقى افعال ابدا \* وقد ناهذه التفة ولنا القصص احتراسا من لغة بعض المجازيين  
فانهم يبدلون من جاسر كصا قبلها فيقولون يا تدينا سمر وتعلمو سمر ابتعادا يسار وقصدنا الواو  
والياء يقولون غير مبتدئين من همزة كقاف السهل احتراسا من نحو اتمن اتمنا واوترز وهو المراد بقوله  
(وترز) في فعل من الاراز (ترز) بابدال الهمزة فاختار (ولا يجوز زابدال) هذه (الياء) التختانية  
(ياء) فوقانية (واذغها في التاء لان هذه الياء) التختانية (بدل من همزة وليست) ياء (أصلية) وقول  
من قال اترز من ايتز خطأ قاله التفتازاني (وشددهم في اقل من الاكل انكل) بشد التاء فوقانية  
واليه اشار الناظم بقوله \* وشد ذي الهمزة فتحوا انكلا \* وجعله في التسهيل قليلا فقال وقد تبدل وهي  
بدل من الهمزة قال الموضع في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي الياء قول بعضهم  
اتزراه (وقول الجوهري في اقتضائه افعال من الاخذوم) لانه لو كان من اخذ لوجب ان يقال لا يتخذ  
بغير اندغام قاله التفتازاني (وانما التاء اصل وهو من نخس) بمعنى اخذ (كاتبع من تبع) قاله الفارسي  
وذهب بعضهم الى ان نخس ما قبل فائه لان فيه لغوه وخذبالو فاء الياء ليست باصل وعلى هذا يقال  
انخذ كاتعد وحكي عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك انما ظاهري اترز  
ولتمز واتهل واتكل من الاراز والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليترزه كذا في  
جميع روابيات المطا وقد تقدم

\*(فصل في ابدال الطاء) تبدل بوجودها من تاء الافعال الذي فائه صاد او ضا او ظا او تسمى هذه  
الاحرف الاربع (حرف الاطباق) لا تطابق اللسان معها عن الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين  
اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى ولم يقل المحروف المطبقة لان هذه التسمية تنحصر فيم لان المطبق انما  
هو اللسان والحنك واما المحرف فهو مطبق عند و انما بدلت تاء الافعال اثر المطبق طاء لاستعمال  
اجتماع التامع المحرف المطبق لساينهما من اتفاق الخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف المعس  
والمطبق من حروف الاستعلاء فبدل من التاء حرف استعلاء من خرج المطبق واختيرت الطاء لكونها  
من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله \* طاءا افعال دائر مطبق (تقول في افعال من صبر اضطر)  
واصله اصبر قلبت التاء طاء (ولا ندغم) الصاد في الطاء (لان الصغرى) وهو الصاد (لا ندغم الا في)  
صغرى (مثله) لتلايذهب صغره قال المرادى واذا بدلت بعد الصاد فقيه وجهان البيان فيقال  
اضطر والاندغام بقلب انة الى الاول فيقال اصبر صاد شد فقال سيبويه جذا ناهر وان بعضهم  
قرأ ان يصلح خبر بآن تضطلحا اه (ومن ضرب اضطر بواصل اضطر ببدلت التاء طاء (ولا  
ندغم) الضاد في الطاء (لان الضاد) المعجمة (حرف مستطيل) فاندغامه في غيره بقوت استطالته وجاء  
قليل اصابع واضرب بقلب الثاني الى الاول ثم اندغام قال التفتازاني وهذا عكس الاندغام فعلى رعاية  
اضطر الصاد واستطالة الضاد (ومن طهر) بالطاء المعجمة (اضطر) والاصل اطهر ببدلت التاء طاء  
(ثم يجب الاندغام لاجتماع التامين) وهما الطاء آن (في كلمة) واحدة (واولهما ساكن) ولا ندغم من  
الاندغام (ومن ظلم) بالمعجمة (انظلم) بمجموعة فهملة والاصل انظلم ببدلت التاء طاء (ثم التثنية) اوجه  
الظهار على الاصل (والاندغام مع ابدال الاول) وهو الظلم بالمعجمة طاء معجمة (من جسد الثاني) على  
التباس (ومع عكسه) وهو ابدال الثاني وهو الطاء المعجمة طاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس  
القياس فهذه ثلاثة اوجه (وقد يرى من قوله) وهو زهرين انى سلمى يدح هريم بن سنان المزني  
(هو الجواد الذي يعطيك ثأله \* هغواو بظلم احيانا فيظلم)

على الاصل) مراد به انة اصل بالنسبة للاندغام وجهه والا فهو فرع بالنسبة الى التاء

(قوله ذات المنطق) قال العمري يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب على المعنى اه وانما كان يظهر الاول ان كان الترخيم هنا على لغتين لا ينظر والا فلا رفق في حال اللفظ فيكون ته تاء على لفظه (قوله وكنت المفضب) قال الذين يشرى ينظر ما عراب كفل وهل يصح نصبه العطف على المتنادي أو لا يصح ذلك لانه منع نحو يا غلامك وان كان يمكن الفرق بين التداق يا غلامك حقيق فيمتنع اجتماع خطابين بخلاف ٣٩٢ كفل فان النداء فيه ليس حقيقا فلا يتحقق اجتماع خطابين اه واقول ضبط في

النسخة الصحيحة تكفل

بالجر فهو مطلق على المنطق أي وذات كفل والمعنى يرشده وقوله كفل بالخطاب على حد

قولهم في التوكيد أي كلكم (قوله والبنام

الاصابع) فيه نظير من حيث ان البنام أعرف

الاصابع بالنفس الاصابع كقوله الشارح ومن

حيث اقتصاره على قوله حيث لم يتقدم بها

موحدة وكان ينبغي أن يقول حيث لم يتأخر عنها

بالموحدة ويضم اليه قوله ولم تكن ساكنة

والاصابع جمع أصبع وفيه عشر لغات جميعها

ابن مالك في قوله ثنائيت به أصنع مشكل هـ مـ

بغير قديم الاصبع

قد نقل وقدر اذ الاصابع بعضها

وهي الاصل بجازا من اطلاق اسم الكل على

الجزء كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم

فالمراد بها أصابعها وهي الاصل فيكون بجازا

والقرينة فيمقتضيه لان الذي يجعل في الاذن هو رؤسها

دوى فيعلم بتشديد المهملة ويظلم بتشديد المعجمة ويظلم بالظهار روى فيموجع رابع وهو ينظم على زنة ينقطع قاله الجنيد والمعنى ان هو ما هو الجواد الذي نطق به طعمه عقوا أي سهواه ولا يمن به ولا يمل سائله ويظلم احيانا بالنساء لجهول أي يطلب منه في غير موضع الطاب فيظلم أي فيتحمل ذلك عن سائله ولا يرد من استجده في الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الحارثي

فصل في ابدال الدال المهملة من تاء الارتفاع الذي فاعوذ ال او ذال او ذاي للاستقبال بمعنى التاء

بعدها (فانقول في اقبل من دان) يدن ديننا (ادان ثم يدغم) الدال في الدال (لما ذكرنا في اطهر) من ان اجتماع مثليين في كلمته اولهما ساكن وجب الادغام (ومن زجر) أي منع (اذجر) والاصل اذجر

قلت التاء دالا (ولا تدغم) الزاي في الدال (لما ذكرنا في اصطر) من ان حرف الصفة لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زاي نحو اذجر ضعيف (ومن ذكر) بالمعجمة (اذكر) ثم تبدل المعجمة مهملة وتندغم

على القياس (وبعضهم يعكس) فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة (وقد روي شاذ فاهل من مذكر بالمعجمة) وانما حاصل ثلاثة أوجه اذكر بلا ادغام واذكر بالذال المعجمة وقلب المهملة الجوا واذكر بالذال المهملة بقلب المعجمة اليها

فصل في ابدال الميم باندلت وجوبا من الواو في (أصله فوه) (بدليل) تكسبه على (أفواه) والتكسير بردا لاشياء الى أصولها (فخذوا الهاء) لحذفها (تحقيقا) أي بدلوا الميم من الواو لكونها من غير جها

(فان أضف) الى ظاهرها موضع (ووجه به الى الاصل) وهو الواو (فويل) (فوزيدو) (توك) لان الاضافة تزداد الاشياء الى أصولها (وربما في الابدال) مع الاضافة الى المظهر والمضمر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لخوفكم الصائم) أطلب عند الله من ربح المسك وتورق ربه

يصبح فلان في البحر فـ هـ وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعور برد الحديث المتقدم (و) أبدلت الميم من النون بشرطين شكوهما وقوعها قبل الباء الموحدة (سواء كانت في كلمة أو

كلمتين) فالاول (نحو انعت) أشغلها (و) الثاني نحو (من بعثنا) من مرقدنا والى ذلك آثارنا النظم بقوله وقيل بالقلب الميم النون اذا كان مسكنا وانما أبدلت الميم من النون قبل الباء لان النون

الساكنة قبل الباء غير لانه تلاف خرج جميعا من مفاخرة لان النون وقفتها تشبه الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميم لانها من مخرج الباء كالنون في القنة (و) أبدلت الميم من النون (شذوذ

في نحو قوله) وهو روية يا اهل ذات المنطق التمام (وكملت المفضب البنام) أراد اهداها التمر فحذف التاء لانه لم ارقوا لفظ النطق والتمام من التتمه وهو تكرير التاء والبنام

الاصابع (وأصل البنان) أبدلت الميم من النون شذوذ حيث لم يتقدم بها موحدة (وجاء عكس ذلك) وهو ابدال النون من الميم (في قولهم) في صفة الشعر (أسود قانت) بالقاء والتاء الفوقانية والنون (وأصله قائم) أبدلت الميم نونا آخر الا بدلا وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي

الالف والواو والياء التاء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والواو تبدل من ثلاثة أحرف الذي يجعل في الاذن هو رؤسها

التي جعل في الاذن هو رؤسها لانها كلها مع ما هي من المبالغة حيث أشعر بهم بدخلون أصابعهم في آذانهم فوق المعتاد وهي خراوان شدة الصوت والمراد اناهل السباب لانها المتعارفة في ذلك وانما يذكر استثناء ذلك لانها من السب فكان اجتنابا في

التعبير أولى كقوله في الكشف وعد صاحب الانصاف انها لا تعين لانهم في حيرة وقد هتفت قومه بهم سد الاذن غير معين على ترتيبها معادوم بخاصة سد الاذن حيث تدل اللفظة الوسطى لانها أملا لا لادنى وأجيب للصوت واليهميل القاضي في تفسيره حيث أطلق الانامل

هـ (هذا باب نقل حركة المتحرك ٢٩٣ النقل الى الساكن الصحيح قبله)

(قوله) ويجب بعد النقل  
في المسائل الأربع (الخ)  
قال القافي سيجي بان  
صيغة مقول من خوات  
الياء تثبت الياء فيها بعد  
النقل لثلاثين بنوات  
الواو ويجب ابدال ضمة  
قبلها كسرة فينتقض  
بذلك قوله ويجب بعد  
النقل في المسائل الأربع  
الخ لان يقال انه بعد  
النقل صار ما فيه صرف  
العين بحسب الساكنة وفيه  
نظر (قوله) ويجب قبلهما  
الفتحة لئلا يحدركهما  
وافتتاح ما قبلهما) قد  
يقال يحدركهما عارض  
لا يعل لاجله كما قالوا في  
تبيان (قوله) لانهم جملوه  
الخ) قد يقال الموازن  
لاسم التفضيل انما هو  
ما فعل واما انما فعل به  
فليمن موازناته كما هو  
ظاهر ويجب ان يفعل  
بمجل على ما فعله وان لم  
يكن موازنا لاسم التفضيل  
وكان ينبغي للوضع ان  
يسمى اسم التفضيل  
انما مع المستثناء (قوله)  
أو كان معتل اللام (الخ)  
هو واضح لشمله لنحو  
احياء وهو ما يختلف  
ظاهر لتعليل الشارح فانه  
قد يخرج ذلك لانه لو نقل  
لم يمتنع اعلال وان كان  
يمكن ان يقال ان عدم

وهي الهمزة والالف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء الميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والغنة تبدل من التاء والال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر

هـ (هذا باب نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله)

(وذلك) النقل يقع في أربع مسائل احدها ان يكون الحرف المعتل عين الفعل ويجب بعد النقل في المسائل الأربع ان يبقى الحرف المعتل ان جازس الحرف كالمقولة) منه بان كان واو او اواو الحركة المقولة ضمة او باء والحركة المقولة كسرة (نحو) يقول ويبيع أصلهما يقول يسكون القاف وضم الواو (مثل) يقتل ويبيع يسكون الموحدة وكسر الياء (مثل ضرب) استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فتقلب الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف في الاول والياء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهم ما جازسان الحركة المقولة تنهما فان الواو تجازس الضمة والياء تجازس الكسرة (و) يجب (ان نقله) أي الحرف المعتل (حرفا) يناسب تلك الحركة كان (يجازسها) أي الحركة للمقولة من المعتل (نحو) يخاف مضارع خاف (ويخيف) مضارع خاف (أصلهما يخوف) يسكون الخاء وفتح الواو (كذهب) بفتح الهاء (ويخوف) يسكون الخاء وكسر الواو (ككرم) نقلت حركة الواو وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فانتقلت الواو في الاول ألفا لتحركها في الأصل وافتتاح ما قبلها الا ن وانقلبت في الثاني باليسكون وانكسار ما قبلها لان الواو لا تجازس الفتحة ولا الكسرة والي ذلك أشار الناظم بقوله

لـ ساكن صاع انتقل التجريك من هـ ذي لين آت عين فعل (ويتمتع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع) وطاوع (وعوقوبين) بتشديد الواو والياء ما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحرف كتما نحو عوقوبين فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء موجب لطلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيساكنان فان حذف الاول قلت عوقوبين وان حذفت الثاني قلت عاقوبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم

لساكن صاع (أو كان فعل تعجب نحو ما بينه وأبين به) في الباقي (وما أقوم هو أقوم به) في الواو لا تهم جملوه في التصحيح على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزمنة وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال

أبين من غيره وأقوم منه (أو) كان (مضعف نحو أبيض وأسود) بتشديد الصاد والال فلا يعل انلا يتلبس مثال بمثل لان ابيض لو نقلت حركته الى الياء قبلها لانتقلت الفاء فيصير ابيض ثم تحذف الهزة لتكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نومة الشربة وكذلك يتلبس اسود باسن السد (أو) كان معتل اللام نحو اهوى (وأحيا) فلا يعل لثلاثي الى اعلال العين واعلال اللام والي استثناء هذه الثلاثة أشار الناظم بقوله

المسئلة الثانية الاسم المشبه للصارع في وزن دون زيادته أو في زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه في الوزن دون الزيادة (مقام) فله مشبهة ليعلم في الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الاعلال (مقوم) بفتح الواو ويسكون القاف (على مثال مذهب فنقلوا) كسر كه الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلوا) الواو ألفا لتحركها في الأصل وافتتاح ما قبلها الا ن (والثاني) وهو المشبه في الزيادة دون الوزن (كان) يتبين من البيع أو من القول استهلال مثال تحلى بكسر التاء (القوة) تفتقون انحاء المهمله وكسر اللام

(• • • نهرج في)

النقل في ذلك بطريق الجمل على احياء او هوى

(قوله فالاول الخ) قال  
الدونشري الظاهر ان  
فحوجدول مشابه للمضارع  
في وزنه دون ز يادته  
فهو كتمام فينظر ما وجه  
اعلاله (قوله فانهما آتيا  
أكرم) صوابه اعلم لان  
أكرم اذا قرئ بصيغة  
المضارع كما هو فرض  
المسئلة كانت همزة  
مضمومة فلا يكون  
موازنا لايض وأسود  
(قوله وأما شبهه بمعنى  
الخ) قال الدونشري فيه  
نظر ظاهر وكان ينبغي  
ان يقول فلان كلامهما  
آله الفعل وهو الحياطة  
اه وهو نظر كليل وما  
قاله الشارع موافق لما  
فاق عن سيوبه والتحليل  
(قوله رادهما انه مقصور)  
خبر ان على حذف العائد  
مجرور بالياء والتقدير  
رادهما له (قوله وجبوز  
الاستقلال الخ) فيه نظر  
لا يمكن الجمع بين  
الذين حتى يحصل  
الاستقلال بالثانية وانما  
يحصل ذلك بها والوجه  
وكان ذلك وجه اسقاط  
الموضع لذلك فيأمل

(وهي بعد الايام) القشر الذي على وجه الادم عايل منبت الشعر (فانك تقول) وهذا الاعلال (تبع  
بكسر تن) متواليين (بعدهما ياء) تحتانية (ساكنة) أو أصله تبع بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه  
نقلت كسرة الياء تحتانية الى الياء الموحدة (وتقبل كذلك) بكسر تين متواليين بعدهما ياء تحتانية  
ساكنة (وهذه الياء) الساكنة (منقلة عن الواو) وأصله تقول بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه  
فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلت الواو ياء (لكنونها بعد الكسرة) فاعلاله بالنقل والقلب واعلال  
تبعه بالنقل فقط وانما كان تبع وتقبل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لان في أوله الياء ولان  
فعلها بكسر الاول والثالث من الانية المختصة بالاسماء (فان آتيا في الوزن) والزيادة عاها أو ياتيه فيها  
معاوجب التصحيح (للمتازع عن الفعل) (فالاول) وهو المشبه فيهما معا (تخو ابيض واسود) وصفين  
فانهما آتيا كرم في الوزن وزيادته المزمرة فلو اقليل فيهما باض واساد فليسا بالفعل ولما كان  
هنا ظنة متوال وهوان يقال وجدنا من الاسماء ما شبه الفعل في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله  
الاعلال كي زيد على ما اشار الى جوابه بقوله (وأما تخو زيد على ما تقول) من الفعلية (الى الهمزة بعد  
ان اعل اذ كان فعلا) مضارعا لانه اعل بعد العلمة من ذلك بان عند من لم يصرف مضارعه وزنه اقل اعل  
في حال الفعلية ثم سمي به وأمن صرفه وعنده فعال وليس من هذا الباب (والثاني) وهو المبين في  
الوزن والزيادة معا (تخو خط) بكسر الميم فانه مبين للفعل في كسر أوله وزيادته الميم (هذا) التوجيه (هو  
الظاهر) ولا التفتان بكسر حرف المضارعة لقلته (وقال النانم) في شرح الكافية (وابنيه) في شرح  
الخلاص للفظ له (وكان حق تخو خط ان يعل لان زيادته) وهي الميم (خاصة بالاسماء) وهو مشبه  
لتعلم أي كسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على غياط لشبهه بظا ومعنى اه) آتيا به  
لفظا واضحا وآتيا به معنى فلان كلامهما يكون آله عوضا مقصودا بها المبالغة كعطر للكثير  
الطرشوف يبهما في التصحيح (وقد يقال) من حيث البحث (انه لوضع ما قال) أي التانم وابنيه  
(الزم ان لا يعل مثال تخو لانه يكون مثبا للحسب في وزنه) بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة  
(و) في (زيادته) وهي التانم الا لزم بان لا يعل في الهمزة (ثم) يقال على سبيل التزلز واخذ العنان (لوسم  
ان الاعلال كان لازما لما ذكرنا) أي التانم وابنيه من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر  
حرف المضارعة (لم يزل) العرب (الجميع بل) يزل (من بكسر حرف المضارعة فقط) دون غيرهما الجواب  
ان ما ذكره التانم وابنيه من ان علمه التصحيح في محيط الحمل على غياط رادهما انه مقصور منه كما جنع  
اليه التحليل قال سيوبه سأنته في التحليل عن مقعل لا شيء ثم ولم يجز مجرى الفعل فقال لان مقعلا  
انما هو فعال لانهم ما في الصيغة فلو قد يتعروا لشي واحد نحو مقع ومقعا ومقعا ومقعا  
ومقولا ومقوال قال سيوبه وانما آتيا في التحليل من انها مقصور من مقعلا لأنها  
الهمزة طرفية في لغة الجميع ولا تنقبض مثال تحلى لانه ليس مبنيا على فصل كما قال المبرز ذهب الى  
تصحيحه فاجاز تبديع وتقول بالتصحيح والى هذا المسئلة أخبار التانم بقوله

وهو فعل في ذا الاعلال اسم ضاهي مضارع اوعقوسم

ومقعل صحيح كالفعال (المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال) بكسر الهمزة (أو استفعال نحو اقوام  
واستقوم) فانه يحمل على فعله في الاعلال فتقل حركته الى فائه ثم قلب ألفا لتجانس الفتحة  
فقلت في النان (ويجوز بعد القلب حذف إحدى الالفين لانقاء الساكنين) واختلف النحويون في  
المحذوفة (والصحيح انها الثانية لزيادتها وقرها من الطرف) وحصول الاستقلال بها واليه ذهب التحليل  
وسيبويه وانما راد التانم وذهب الاخفش والفرء الى ان المحذوفة قبل عين الكلمة (ثم) بعد النقل  
والقلب والحذف (نقوى بالتاء) الله الله على التأنيت (عوضا) من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى

السائكة وألف لينية

وهمزة في آخره بدل من

لام الكلمة التي هي الواو

لوقوعها أثر الفزائدة

فقد فتحة همزة

الاولى الى الراء فالتفت

ساكنة مع الالف اللينة

فحذفت همزة التي

ساكنت وبقيت الالف

الرائدة والهمزة التي هي

بدل من الياء التي هي

لام الكلمة فمن الكلمة

همزة لا حرف معتل

الهمم الآن يكون مبنيا

على ان همزة حرف

معتل ويعلم بذلك ان

قول الموضع في صدر

المسئلة أن يكون الحرف

المعتل هيتا فعمل مراده

بالفعل لمس خصوص

الفعل الاصطلاحي

فتسجل الاسم اما

بالقلب واما بتسجيره

فلما تل (قوله لان العين

كثيرا ما تعرض لها

المحذف الخ) قال

الدونشري ينظر ما أمثلة

هذا الكثير اه وقد

استحضرت منه نحو

استحي أصله استعجيا

حذفت عينه وألامه

فلي نظر ونحواري محذوف

العين (قوله ولان قلب

الضمة الى الكسرة) لو قال

كسرة لكان أحسن وأما

قلب الكسرة فتحذف في

أو الثانية ولكن المعهود في التاء انها تعوض من الاصول وهذا يقوى ما اختاره الاخفش (فيقال لقامة واستقامة وقد تحذف) التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقوله اراء اراء أو أجا أجا باحكما لا تخفش ويكثر ذلك مع الاضافة (نحو واظم الصلاة) والاصل وقامة الصلاة فحذفت التاء بسد الاضافة سدها ولما كانا في التاء كالأولى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

• وألف الأفعال واستعمال

أزلهذا الاعلال والتأثير هموض • وحذفها بالنقل وبمعروض

(المسئلة الرابعة صيغة مفعول) فعل بالنقل والمحذف (ويجب بعد النقل في ذوات الواو وحذف احدى الواوين) لا تتقاء الساكنين (والصحيح) عند سيبويه (انها الثانية لما ذكرنا) من انها رائدة وقر يسمون الطرف ونذهب الاخفش الى ان المحذوف عن الكلمة لان العين كثيرا ما تعرض لها المحذف في غير هذا الموضع فحذفها (والى) • ويجب ايضا في ذوات الياء المحذف وقلب الضمة كسرة لثلاث لا تقلب الياء أو الواو فتلتس ذوات الياء بذوات الواو مثال الواو مفعول وموضوع (والاصل مقول وموضوع) وبواو بن الاولى عن الكلمة الثانية أو مفعول نقلتس كة العين الى ما قبلها فالتس ساكنان وهما الواو وان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعن الكلمة عند الاخفش ونظهر أثر الخلاف في الميزان فوزعه الى الاول مفعول وعلى الثاني مقول (و) مثال (الباقى) بياء النسبة (مبين ومدبر) أصلهما مبسو وعمدون نقلتس كة العين الى ما قبلها فالتس ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لثلاث لا تقلب أو واو غير مبس بالواوى وعن الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو بياء لثلاث لا تقلب بالواوى ومذهب سيبويه أو لى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم • فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف • قلنا لا اسم انما علامته بل اتباع الضمة لترضهم مفعلا في كلامهم الاكثر ما موعونا ينقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي اليم بدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزدني من غير واو • فان قيل اذا جمع الزائد والاصل فالحذف هو الاصل كالياء من غازدون التنوين واذا التقي ساكنان والاول حرفه ويحذف الاول كافي قل وبع وخف • قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا محييا أو ما هنا فليس كذلك بل هما حرفا فعلة (و) بنونهم تصحح الباقى (دون الواوى لان الياء أخف عليهم من الواو) (فيقولون مبعوع وخيوط) كما يقولون مضرب وذلك مطار عندهم (قال) شاعرهم يصف المجرة (هو كاتما فاحقة طيبة) وكان القياس أن يقول عطية كريمة ولكنه أتى به على الاصل (وقال) العباس بن مرداس

قد كان قولك محسونا تسيدا • (واخالفناك سيد مبعون)

وكان القياس أن يقول معين وهو من عنت الرجل يعنى أصد ما لعين فأنما على وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخالف بكسر الهمزة بنوناً بعد فتحة ما على القياس بمعنى أظن (و) ربما صح بعض العرب شيئا من ذوات الواو سمعوا بضمها (من صان بصون ومسلط ومذوف أى مبالول (و) فرس مقوودم (من قادي مقوود مقول من قال يقول والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وما لا انفصال من المحذف ومن • نقل ففعل به أيضا - ن نحو مبيع ومصور ونذر • تصحح ذى الواو في ذى الياء اشتر (هذه ايات المحذف) •

(وفيه ثلاث مسائل احداها يتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن افعال فان همزة

نحو باحمر تافيه فهم منه انه ليس خلاف القياس ونحو قيل قلبت ضمة كسرة فهو من الاولى

تخذف في أمثلة مضارع ومثالي وصفه أعني وصفي الفاعل والمفعول) لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة أحرف المضارعة فحذفوا همزة لإجماع الهمزة في نحو أكرم ثم جلوا ببقية أخواته ووصفي الفاعل والمفعول عليه (تقول أكرم وتكرم وتكرمون وتكرمون وتكرمون) بكسر الراء (ومكرم) بفتحها وأصلها أكرم وتؤكرم وتؤكرم وتؤكرم وتؤكرم وتؤكرم فحذفت الهمزة في الجميع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف همز أفعل استمر في \* مضارع وبنيت متصف (وشذ قوله) وهو أبو حيان الفقهية \* فانه أهل لأن يؤكرا \* فانبت الهمزة واستعمل الأصل المفروض (المسئلة الثانية تتعلق بقاء الفعل) وهي المشار إليها بقوله

فأمر أو مضارع من كوعد \* أحذف وفي كمدة ذلك اطرد

(وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيا وأوى الفاعل متحرج العين) في الماضي مكسور رها في المضارع (فان فاءه تخذف في أمثلة المضارع) الاربعة (وفي الأرو في المصدر المنى على فعلة بكسر الفاء) وسكون العين (ويجب في المصدر تعويض الهمزة من المحذوف تقول في المضارع الغائب (بعد) والأصل بوعد حذفت فاءه وهي إزاواسنة فالواقعها سكتة بين ما معشوقه كسرة لازمة وتوجب على ذي الياء أخواته (وهي) (نعدونه ردأعدو) أمره ومصدره الكان على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول (يا زبدعددة) وأصل عنود بكسر الواو وسكون العين كاصحوا بكسرة فحذفت فاءه وح كسب عنه بجر كفاءه وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاعل لعلها عوض من الفاء تاء التانيث ولذلك لا يكادان يجتمعان والمحذوف الواو من المضارع ثلاثه شرط أحدهما أن تكون الياء معشوقة فلا تخذف من بوعد مضارع أو عد تانيها أن تكون عينه مكسورة فلو كانت معشوقة أو معشومة فتحذف بوعد وتختذف وشذيجد بضم الجيم في لغة عامية يودع ويذرمينين للفعل في لغة من وجع من ضم الياء وقع العين وشذيع من وجع من كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من بطاويض ويقع ويذع لانه في الأصل بكسر العين في المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وتأنته أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تخذف الواو كوعد يمثل قطين من وعد ولحذف الواو من فعلة بكسر الفاء سلطان أحدهما أن تكون مصدرا كمدة فلو كانت غير مصدر لم تخذف واوها وشذجورقة لفضضة وحشة للأرض الموحشة والثاني أن لا يكون لبيان الهيئة فتحو الوعدة والوجهة المقصود بهما الهيئة فلا تخذف واوها للالتباس (وأما الوجهة فاسم) للكان المتوجه إليه فهي (بمعنى الوجهة) اسم مصدر (للتوجه) قاله المازني والمبرد والقاسري فعلى هذا لا شذوذ في أنباء واوه لانه ليس بمصدر وذهب قزم إلى أنه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب إلى المازني أيضا وعلى هذا فانبات الواو في شاذو المسوخ لانيات فيه بدون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله ألا يحفظوا وجهه فبمعلة أقدم مضارعه لم تخذف منه إلا ما وجب لحذفها منه الإجماع على مضارعه ولا مضارعه له والفعل المستعمل منه توجه واتجهوا المصدر الجاري عليه التوجه فحذفت ز واندو قيل وجهه ورجع الشلو بين القول بأنه مصدر فقال لأن وجهه وجهه بمعنى واحد فلا يمكن أن يقال في جهة أنها اسم لكن إذا لبيح للحذف وجوه فهم من تخصيص هذا الحرف عاقلوا وأو أن ما فاءه ما لا حلة في هذا الحذف إلا ما شئت قول بعض العرب شس مضارع عيش أصله يشس فحذفت الياء ويسر مضارع يسر أصله يسير (وقد ترك المصنوع إذا أضيف (شذوذ) كقوله) وهو أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب

ان الحليط أجعلوا البين فاحمدوا \* (وأحلفوك عد الام الذي وعدوا)

قال الفراء أراد عدة الامر فحذفت تاء التانيث عند الإضافة شذوذ آخر وجهه خالدين كلثوم على أن عدا

(قوله مقتوح العين) فيه نظر فان نحو برث تخذف واوه وليس مقتوح العين بل مكسور رها فليتامثل (قوله) ويدع ويذرمينين للفعل في لغة هي غير فصيحة (لغة) هي غير فصيحة واللغة الفصيحة اثبات الواو لعدم الموجب لحذفها (قوله) كون ماضيه مكسور العين) فيه نظر فان نحو ورت برث أعل بما ذكر (قوله) أنه مصدر) بنا في ما قاله أنه اسم مصدر (قوله) والمصدر الجاري عليه التوجه) كان ينبغي أن يقول والاتجاه وقوله زوا إليه فيمنظر إذ المحذوف أحد الجيمين فقط وزيت فيه التاء

(قوله وينبغي العكس الخ) قال الدونشري ينظر هل المراد به الاعتراض على أي الفتح أولا هو المبادر ان مراده الاعتراض (قوله في هممب) قال في الصيغاح هممب بالنسبة أي الفتح أهم بضم الهاء انذارية (قوله وان كان الفعل المضاعف المكسور العين الخ) قال الدونشري المضارع والامر المجاز فيهما الوجهان المذكوران بشرط فهم المجرى ان ٣٩٧ الوجهين كسر عنهما كما كسر حبه الشارح

جمع عدوة وعدوة لتاحية كأنه أراد نواحي الامر (المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل) وهي المشاوار اليها يقول النظم

(وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسوراً العين وحذفه ولا معين جنس واحد فإنه يستعمل في حال أسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاماً وحذف العين بعد نقل حرفها إلى القاف ومع ترك النقل وذلك نحو قل تقول إذا أسندته إلى ضمير رفع متحرك (ظالت) الإدغام وظل الإدغام لا لتقاء الساكنين (وظلت) بكسر القاف (وظلت) بفتحها وحذف اللام الأولى منها لتعذر الإدغام مع اجتماع التثنية لاتصال الضمير والتخفيف مطلوباً واختصت اللام الأولى وهي العين بالحذف لأنها تأخّر وقيل المحذوف الثاني لأن النقل إنما يحصل عندها ما وقع الفاعل فلا حذف اللام مع حرفها بقيت القاف مقفوحة وأما الكسر فلا لأنه ما نقل حرفه إلى القاف (ظالت) بالفتح أو (ظالت) بفتح القاف (وكذلك) تقول (في) ظالماً وظالمت وظالماً وظالمت (ظالماً) بالفتح أو (ظالمت) بفتح القاف ظالماً لا إذا علت بالهمزة دون الليل وذكر أبو الفتح أن كسر الظاهر نزل لغة أهل الحجاز وقبحه الفصحى وبني العكس فإن الفصحى جافى القرآن والقرآن نزل لغة الحجاز (قال الله تعالى فظلمت فكمهون) وظاهر إطلاق الموضوع أن هذا المحذف مظهر في كل فعل مضارع مكسور العين وهو مذهب النوليين وصرح سيبويه بشذوذه وأما رد الالفين من الثلاثي وهو ظلت ومشتق ظالت ومشتق وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو أحسب في أحسبت ومن ذهب إلى عدم إطراده أن عصفور وقال في التسهيل أنه لغة تسليم وحكي ابن الأنباري المحذف لفظاً من المقفوح وهو همت في همت وإطلاق التسهيل شامل للمقفوح والمكسور والثلاثي وزيد (وإن كان الفعل المضارع المضاعف المكسور العين (مضارعاً) وأما أن اتصل بنون نسوة جازوا الوجهان الأولان) التمام وحذف العين وقد نقل حرفها إلى القاف (نحو يقرن) بالانتماء والفعل (يقرن) بحذف عينه ونقل حرفها إلى القاف (و) (نحو أقرن) بالانتماء والفعل (أقرن) بحذف عينه ونقل حرفها إلى القاف (و) (يحيو) في نحو قل أن ضلت بفتح العين من الضلال نقيض الانتهاء (وفي نحو فيظان روادك) بفتح اللام وكسر هاء من نسل يظن ويظال مثل صل وصل ويصل قاله في الارتشاف (الإلغاء لأن العين مقفوحة أو أنفع وعاصم وترن بالفتح) في القاف أمر من قررت بالمكان أقرب به بكسر الماضي وقبح المضارع فلما أمرته اجتماعه ثلاث أولها مقفوحة فعّل فيه من حذف عينه ما فعل بأحسب (وهو قليل لأنه مقفوح لأن المشهور قررت في المكان بالفتح أقرب بالكسر وأما عكسه) وهو قررت بالكسر أقرب بالفتح (في قررت معنا) بالكسر (أقرن) بالفتح وذهب بعضهم إلى أن قرن على قراءة القفعام من قار وقاروا إلى أن قرن على قراءة الكسر أمر من الوار يقال وقرف يقر فيكون قرن محذوف القاء مثل عدن وأجاز الناطق في الكافية وشرحها المحقق المضموم العين بالكسر وظاف في أغصن أن يقال غصن واحتيج أن فلك المضموم أنقل من فلك المضموم أن قل فلك المقفوح قد قدر معنا إلى المحذف في قرن المقفوح القاف ففعل فلك بالمضموم احتج

اللائق بالنصر يفوه هو ادغام اثنتين ويقال فيه الادغام بشد الذال وهى عبارة سيمويه واصحاب

حيث قال الكسور العيين  
ليس الكلام في الشاذ  
كحسب بحسب وانما  
منع الوجه الثالث أعني  
الحذف بدون نقل لما  
يلزم عليه من التقاء  
الساكنين على غير حده  
فاما ان يتخلص منه  
بالحذف وقية اجعاف  
واما بالنكر الذي هو  
الاصل في التخلص من  
الساكنين وهذا مستغنى  
عنه بالنقل الذي هو أقل  
مؤنة وقول الشارح بفتح  
اللام وكسرها متعلق  
بالكلمة من حيث ذاتها  
وأما صحة التمثيل بها  
فموقوف على الفتح وقياس  
عليه بظنل وماقاله ابن  
مالك في المضارع  
المضموم جازي الماضي  
المضموم ونظر ما مثله  
(قوله جازي الوجهان  
الاولان) قال اللغاني  
أى وامتنع الثالث منهما  
وهو حذف الهمزة  
وحر كتهاء كل من  
الامر والمضارع ولهما  
ساكنان لزوما فيؤدي  
الحذف المذكور إلى  
التقاء الساكنين على غير  
حده (قوله ولأن المشهور)  
قال اللغاني على ثالثة يعنى

أن كونه بكسر الميم وقع المضارع ماضى الاستمرار قليل ثم التخفيف بالحذف مع النقل أيضاً قليل (قوله من قارى يقرأ) معناه اجتمع مجتمع ومنه القارئ هو الاكثرا اجتماعه قال الشيخ عزكرافى شرح الشافعية ومنظر هل هو وادى أو باءى والوار هو الثبات ذكره المذكور والحذف فى ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف أمست وأحست

(قوله رفعك اللسان ووضعت يام) قال الدشرى الظاهر أن المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحروف الشفوية والحقاقية فيها ارتفاع وانخفاض عند الادغام وظاهرة اعتبار كل من الرفع والخفض المراد من الوضع في كل ادغام وهو منقضى باذغام حرفين ليس فيها الارتفاع فقط أو الوضع فقط الآن قال الواوي كلامه بمعنى أو فالمدار على الارض ولا يصدق التعريف على الادغام في ريبا لأنه لا مدخل للسان في النطق بالياء قال الملا عصام الدين وقوله بعد ادخال أحدهما في الآخر لا يظهر له فائدة على أنه مضروب ذلك لسان بعضهم جعله قسرا يقال الادغام بالادغام غير متنازع عنه ويمكن أن يكون على ارادة الارادة بعد مدلوله في بعد ارادة الادخال وفيه ما فيه وتعبيرهم في هذا المقام بالادخال مجاز اذ نسبت حقيقة الادخال لتحقيقه ولكن لما خفي الساكن عند المتحرك خفاه الدخول في المدخول فيه مع عرته بالادخال واطلاهم الادغام على ادخال حرف في حرف اطلاق لقوى كما في القلموس وقوله عنه الملا عصام الدين في حاشيته على الشافية فقال فالنسبة بالادخال ليست اصطلاحا بل هي لغة لأنه لما كان ادخال المحرف في المحرف لا يصح على حقيقة غيره أرباب الاصطلاح يقولون أن تأتي بحرفين ساكنين فتعرك من يخرج واحد من غير فصل كشفا لمراد أهل اللغة وأشار إلى ارتكابهم المجاز نقل ببعض تصرف من خطأ الملا عصام (قوله ٣٩٨ لان الوقف الخ) ايضا ح أن الها على كونه تأتي بها الوقف وعلى فرض وصلها بما

بعدها الوقف عليها تنوى الثبوت وهو فاصل فلا يتأني الادغام كما قال (قوله فلو كانت الهزمة الخ) قال الدشرى ينظر ما وجب منه الادغام ودأته في نحو قولهم أجد ما وجب جوبه وعدم ودأته في نحو قولهم بالادغام يقع منه أن حرف العلة الساكن ليس فيه مدغوفه فنظر الآن براد المد الغوى وهو يذهب بالادغام بلا شك (قوله واعتقر زوال المدغوفه في هذه لقوة الادغام) قد يقال فيه فنظر لأنه لا يظهر

والأولى عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعت يام بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال أحدهما في الآخر فيجب ادغام أول المثنيين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بشلا شتروط أحدهما أن يكون أول المثنيين هاء سكنت فان كل هاء سكنت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء تنوى الثبوت وقد روي من ورش ادغامها بالياء وهو ضعيف من جهة القياس والثاني أن لا تكون هزمة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام في ذلك ردي فلو كانت الهزمة متصلة بها فاما وجب الادغام فنحوسا لو الثالث أن لا يكون مدغوف الآخر او مبتدئة من غير هادون لزوم فان كان مدغوف الآخر لم يدغم نحو يعطى يأسر ويدعو واحدا لثلاث بالذهب بالادغام فان لم يكن في آخر وجب بالادغام فنحومغزو أصله مغزوع وعلى وزن مغول واعتقر زوال المدغوف في هذه لقوة الادغام فبعد وان كانت مدغوفه من غير هادون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز أن لم يلبس نحو أنا ويا وقف حمزة فوجت أن ليس نحو قول الباء للفقول لأنه لو ادغم لا تلبس يقول وان كانت المدغوف مبتدئة من غيرها ابدا لا تروا وجب الادغام نحو أوب أصله أوب حمزة تين مضموقة ساكنة أبدلت الثانية واو أو ادغمت في الواو الثانية فوجت الادغام اذا تحرك أول المثنيين وسكن ثانيهما نحو ظلت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغوفه (يجب ادغام أول المثنيين المتحركين باحد عشر شرطاً أحدها ان يكونا في كلمة واحدة اسما كانت أو فعلا فالاول كضرب وطب وحب والثاني كشد وبل وحب اصلهن شدة الفتح وبل بالكسر وحب بالضم) فسكن أول المثنيين وادغم في الثاني (فان كانا) أي المثلاث المتحركين (في كلمتين) بان كان أولهما في آخر كلمة وثانيهما في أول كلمة أخرى (مثل جعل للكان الادغام جائز الواو الجا) بشرط ان احدهما ان لا يكونا هزمتين نحو قرآه فان الادغام في الهزمتين ردي والثاني أن لا يلى أولهما ساكنان في نحو شهر رمضان

كون قوة الادغام له لا اعتقار زوال المدغوف في هذه فليتأمل قال ابن الحاجب مع عبارة الشارح الشيخ ذكر بالواو في نحو فهذا قالوا لما أن لا تقابل في سبيل التقوى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فان أول المثنيين فيه معدود في آخر كلمة فانه يمتنع فيه الادغام بمخالفة تعليل فضيلة الثابت بالحرف الاول قبل انضمام الثاني من كلمة أخرى بالمتخالف أو أو أو غير والانتقام الاول فوجب الادغام وبخلاف نحو مغزوع وري ونحوه مرق وري وأصلهما مغزوع وروم وروم وري لان الاول ليس في آخر كلمتهما فوجب الادغام فيهما مع أن الادغام أزال المدلان الغرض من المد الادغام فلو لم يدغم لم تقض الغرض ولان ثالث في كلمتهما ادخول الكلمتين موضوعه على الادغام اه ويمكن أن يكون معنى قول الشارح واعتقر زوال المد الخ ان الادغام مطلوب في الكلمة الواحدة طلبا شديدا وفيه نظر (قوله ورا) التي برأه منك ودعهم زسا كقولنا يا المنظر الحسن (قوله في وقف حمزة) إشارة إلى ان حمزة قرأ بالادغام ووقف في قوله تعالى هم أحسن أنا ورا باعتبار ادخال العارض أولاهم وريث الوانهم جلودهم أي املا ت وحسنت (قوله نحو أوب) هو مثال أبلمن الاول أصله أوب فقلت تين تأخذه تين واوا سكنوها بعد ضمته ادغم وجوب الزوم بالبدال (قوله فان الادغام في الهزمتين ردي) يقتضي اذا كانتا في كلمتين فلا يشجلى ساكن (قوله غير لين) احتقر بعض اللين نحو شهر رمضان فانه يدغم حينئذ



فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو الادغام في ذلك وتأويله على اخفاء الحركه  
 وأجاز القراء ادغامه الشرط (الثاني) من الاحد عشر (أن لا يتصدر أولهما) أي المثلثين (كافي ددن) بدل الن  
 مهملةتين معقودتين وهو اللام والواو اللذان هما فان ذلك لا يجوز ادغامه لأن الادغام يستدعي سكون أول  
 المثلثين والابتداء بالساكنين معذور الشرط (الثالث) أن لا يتصل أولهما بمعدنهم كجس) بضم الجيم وفتح  
 السين المهملة (جمع جاس) فان فيه مئتين متحركين ويتبع ادغام أولهما في الثاني لأن قبلهما مثلاً آخر  
 مدغما في أول المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التثنية ساكتان وبطل الادغام السابق الشرط (الرابع) أن لا  
 يكونا في وزن ملحق سواء كان الملتحق أحد المثلثين كقردد) وهو المكان الغليظ المرتفع (ومهدد) عاملا  
 لامه (أو غيرهما) أي المثلثين (ك ل هـ) اذا قال لا اله الا الله (أو كلاهما) أي أحد المثلثين وغيره (نحو  
 اقننسس) أي تأخروا جميعا والملحق فيه أحد المثلثين وهو السين الثانية على المختار وغير أحد المثلثين وهو  
 الميمزة والنون وكان حقه أن يقول أو كلاهما بالياء عطفاً على خبر كان وهو أحد المثلثين ولكنه أتى به  
 بالالف اما على لغة كناية لا يهرعون كلا بالالف مطلقاً أو على أن أحد المثلثين اسم كان مؤخر عن الملاحق  
 خبرها مقدما (فأما) أي قردد ومهدد وهما (واقننسس) ملحقة) بغيرهما أفر دد ومهدد فان آخر  
 دالهما غير مدغمة للملاحق (يجمعفرو) أي أهمل فان الياء يزيد فيه للملاحق (حرج) وهي غير أحد  
 المثلثين (و) أما اقننسس فان أحد السين والنون في مدغمة للملاحق (حرج) أي (نجم) ولا يجوز  
 ادغام أحد المثلثين في الآخر شي من الملحقات لانه يؤدي إلى ذهاب مثال الملاحق به الشرط (الخامس  
 والسادس والسابع والثامن) أن لا يكونا في اسم على فعل بفتحين كطلل) بالطاء المهملة وهو الشاخص  
 من آثار الديار (ومدد) بمهملةتين وهو كل شيء راد في شيء (أو) على (فعل) بضمه (ين) (كذل) بالذال  
 المعجمة جمد ذلول ضد الصعبة (وجدد) بالجيم (جمع جديداو) على (فعل بكسر أوله وفتح ثانيه كعلم)  
 جمع له بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن (وكل) جمع كلمة بكسر الكاف وتشديد  
 اللام وهي السترة الرقيق تحاط كاليتد في من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية (أو) على  
 (فعل بضم أوله وفتح ثانيه كدرد) جمع دروهي القوالب (وجدد) بالجيم (جمع جدد) بضم الجيم وتشديد  
 الدال (وهي الطريقة في الجميل وفي هذه الانواع السبعة الاخيرة) وهي الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة  
 المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما (يتمتع الادغام) أما الثلاثة الاولى فلما تقدم من أن الادغام يفوت  
 المقابلة في الاحاق وأما النوع الاول من الاربعة فانه وان وزن الفعل لم يدغم تنبيهاً على فرعية الادغام في  
 الاسماء وأما الثلاثة الباقية فلانها انحاط لغة لا فعال في الوزن والادغام فرع الاظهار يخص بالفعل  
 لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازن من الاسماء دون ما وازنوه كذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدروا  
 بحملة فانه يتمتع ادغامه نحو خشاء لعظم خلف الاذن فانه موازن بصدوره لفعل بضم أوله وفتح ثانيه  
 نحو صنف قاله المرادى وفي الاصحاح بخلافه فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلا فادغم ونحو وردان  
 من الرذافه موازن بصدوره لفعل بضمه فينحدر في نحو جديلة جمع جديلة موازن بصدوره لفعل بكسر  
 أوله وفتح ثانيه نحو كل ونحو انه جبان بفتحين معصودج بفتح في فانه موازن بصدوره لفعل  
 بفتحين نحو طلل (و) الشرط (الثلاثة الباقية) من الاحد عشر هي (أن لا تكون حركه ثانيه ما عارضة  
 نحو اخصص أي وا كفف الشرأصلهما اخصص وا كفف سكون الاخر ثم نقلت حركه ثانيه كالمهمزة) من  
 أي وهي الفتحة (إلى الصاد) من اخصص (وحركه الفاء) من ا كفف بالكسر (لالتقاء الساكنين)  
 فانحدر كفه فيهما عارضة لا يعتد بها (وان لا يكون المثلثان يامين) تحتانسين (لازما تحريك ثانيهما نحو حرجي  
 وهي ولا تامين) فوق تانين (في الفعل كاستروا قبل) من استروا القتل (وفي هذه الصور الثلاث يجوز  
 الادغام والفعل قال الله تعالى ويحيي من حي عن يمينه) بالفعل (ويقرأ ايضا من حي) بالادغام فن ادغم

(قوله ان لا يتصدر أولهما)  
 قال ابن مالك الا ان يكون  
 أولهما ماء المضارعة فقد  
 يلغم بعد مدله أو حركه  
 نحو لا تميمه أو تسكنه  
 وقال المرادى ويجوز  
 الادغام أيضا في الفعل  
 الماضي اذا اجتمع فيه تامين  
 والثانية أصلية نحو تاج  
 وروى بهزة الوصل  
 فقال تاجع وقد ذكر  
 هذا الشرط في الكافية  
 (قوله والابتداء بالساكن  
 الخ) قد يقال كان يمكن  
 الادغام ويحجب همزة  
 الوصل كما في اضرب (قوله  
 وفي هذه الانواع السبعة  
 الخ) قال اللقاني سيأتي  
 ان أولى التامين الزائدين  
 في أول المضارع يجوز فيها  
 الفلك والادغام فينبغي  
 استثناءهما من قوله هنا  
 وفي هذه الانواع السبعة  
 (قوله وددان) ينظر ما  
 (قوله حيسة) بالحاء  
 لا كسورة الباء الواحدة  
 جمع حب وهو الاناء الذي  
 يوضع فيه الماء وفي بعض  
 النسخ بالجيم وفي بعضها  
 بالحاء المعجمة فليُنظر

(قوله في ثلاث مسائل آخر) قال اللغوي أحداهما على ما سيجي والاخر هو أحد الثلاثة المذكورة قبل نحو اخصص أقربا ككف الشرفك  
ذكر هناك لبيان ان الحركة العارضة لا توجب ادغاماً وهن البان جواز الوجهين فاختلف باعتبار الحركة وعدمها إلا ان الحق ان الحركة  
لها توجب حتماً لانها لو جبت جواز الوجهين فتأمل (قوله لم يخلق الله الخ) قال الدونشري فيه نظر لان ابن حالاً ما به من أجل حاله  
الاسلام وقد ذكر أنه يجوز الادغام في الابتداء فمختلف همز والوصل لتعذر الابتداء بالسكون ولا يتخلو له ما من أمر من امان يكون استناداً  
فيه الى فهم ذلك من لغة العرب أو استنباط ذلك منها لعدم ما يتفق من مقتضى على كل لا يحسن الرفع عليه ما يجبر عدم العلم ان الله لم يخلق  
همز ووصل في أول الفعل المضارع لانهما مثبتان والرفع عليه ما في المثنى تقدم على الثاني ومن حفظ همزة على من لم يحفظ ولا تظن  
بهما انها قد اقدمتا على ما ذهب اليه مجر الدونشري من غير استناد الى شيء يعتد ان عليه ويستند ان اليه لان سوء الظن بالاعتقالات في كيف  
وقد نقل الثقات ابن مالك ٤٠٠ قال طالعها الصالح فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند في ذلك

صريحاً وان ذكره تلوياً  
قال ابن المصنف ومنهم  
من ينقم ويسكن أو  
ويدخل عليه همزة  
وصل فيقول اتجلى اه  
لانهما تفتان مؤنثان وقد  
ذكر صاحب القاموس  
في فصل الجسيم من باب  
التونين أن كلهما على  
جيان ومنها اماما العربية  
ابن مالك وأبو جيان  
فليتأمل ذلك فإنه مبعث  
شريف وسلك لطيف  
ثم رأيت شيخنا شيخ  
الاسلام قال ومن خطه  
نقلت وثلة ان ابن يقول ان  
أردت لم يخلق الله في أول  
المضارع أصالة فحملوا  
برolan الكلام فيهما هو  
على شيد العروص أول  
مخالفهما مطلقاً فهو ع

نظر الى أنهما مشلان في كلمة وهو كنهانهم اللازمة ومن فلت نظر الى ان اجتماع المثلثين في باب حى  
كالعارض لكونه مختصاً بالماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالباً ولا هما فصيح والفك  
أكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني اليا من غير لامة فتحو لن يحصى ورأيت بحسب الجزر الادغام خلافاً  
للغراء (وقول استمر واقئل) بالفتك (واذا أردت الادغام نقلت حركة التاء الأولى الى الفاء) وهى  
السين أو القاف (وأعطت همزة) أى همز قال الوصل (لاستغنائه عن الجحر كمن بعد هاءم أدغت) التاء  
في التاء (فيقول) في الماضي (ستروقتل) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما (و) تقول (في المضارع يستروقتل  
بفتح أولهما) وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كره (و) تقول (في المصدر ستاروقتا لا بكر أولهما) وتشديد  
ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عارض فهو ذلك أن نحو ستر يستمر  
ان يكون على أصله ويحتمل ان يكون أصله استمر ولا يفرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في  
مضارع ستر الذى وزنه فعل يستر بضم أوله لان ما ضيه على أر بفتح أوله في مصدره ستر على وزن  
تفعيلاً وفي مضارع الذى أصله استمر يستر بفتح أوله لان ما ضيه على حسة أر فواؤه يستر فتقول  
وأدغم وفي مصدره ستاروقتا أصله استمر اغلما لا يدا الادغام نقلت الحركة وطرحا همزة (و يجوز  
الوجهان) الادغام والفتك (أيضا في ثلاث مسائل آخر) أحداهما (ولى التامن) القوافيتين (الزائدتين  
في أول المضارع نحو تجلى وتذكر) مضارعى تجلى وتذكر (وقد التناظم في شرح الكافية وتوقعه ابنة) في  
شرح الخلاصة (انك اذا أدغت) التاء الأولى في الثانية (اجتلبت همزة الوصل) ليتوصل بها الى النطق  
بالتاء المسكنة للادغام فتقول في تجلى اتجلى اه (و) فيه نظراً فانه (لم يخلق الله) أحدان الفصحاء فيهما  
نعم أدخل (همزة ووصل في أول) الفعل (المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون  
الابتداء) قال المحوفي فان وقف ابتدئ بالاطهار ولا يجوز ادخال ألف للوصل عليه لان ألف  
الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر التناظم في بعض كتبه هذه المسألة على الصواب فقال يجوز  
ادغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعدهم أو كتحو ولا يميمهوا وتكاد في اه كاتقدم (و بذلك قرأ

ولقاتل ان يقول الترديد المذكور وهو واضح كيف هو المقام قاض بان المراد ان الله لم يخلقهما مطلقاً لان الفرض  
انهما عارضة فتحو اتجلى لتعذر الابتداء ما كان بل الكلام ليس الا في ذلك فليتأمل اه ولا يخفى ما فيه من التطويل بلا طائل ويزنم  
على هذا ان لا يحكم بهواً حتم العلماء ولا خطه ولا انسان محل التسايق وقد ذكر الشارح ان ابن مالك نفسه ذكر المسئلة على  
الصواب في بعض كتبه فقدر بالانصاف (قوله أحدان الفصحاء) قال الدونشري قصد به تبيين مراد الموضع ولو ايقى كلامه على حاله من  
غير زيادة ان كان صحيحاً لان الله لم يخلق الاجسام بخلاف الاعراض التي من جلتهم همزة الوصل المذكورة اه وأقول عدم خلق الله  
الهمزة في أول المضارع كناية عن عدم وجودها وفيما زاده الشارح اخلاص ذلك كالاخفى على العارفين بالساليب الكلام (قوله وتكاد  
تمين) قال الدونشري ينظر هل هو باخفاً من الدال في التاء بعد حذف إحدى التامين فالدال قلبت تاءاً وهو باقاً الدال مضمومة وينطق  
بعدها بتاءاً كما كتبت مدغمة في التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله بفتح مدغمة أو كتمه رأيت بعد الفاء صريحاً ذكر فلو رأيت شيخنا  
العلامة أحد ابن قاسم الجبلي ضبط بالقلم الدال بالضم والتاء لتشديد فيما ذكر

(قوله وكنتم تذنون) تقرأ بمضمونه بقدها ما ساكنة مدحمة في مثلها (قوله وحجتهم ٤٠١ الخ) فيه نظرا لها تعارض بالمثل

فيقال التاء الاولى لها  
معنى كذا في الشارح وقوله  
للدلتاء على المضارع  
ورجع مذهب سيدي به  
والصريحين الثانية  
بها حصل الثقل وبانها  
قريبة من الطرف وقد  
تكون الثانية لا معنى  
لها أصلا كما في مضارع  
ترس بمعنى ترس  
فلتأمل (قوله ويجاب  
عن أولها الخ) فيه نظر  
لأنه لا يخرج القسرا  
عن القنات الثلاثة فإن  
الظاهر أن تسكين ياء  
الماضي لغة شاذة  
لأسماء تسمى غيرها  
فلا شك أن ذلك بقراءة  
الاعمش والحسن وقوله  
قبل ذلك مع أنه مفهوم  
من الفعل فيه نظر فقد  
يدعى أن المراد نوع  
خاص منه وهو غير  
مفهوم منه ومشلوه وحيل  
بينهم (قوله فأناب غير  
المفعول به من وجوده)  
فيه نظر كما علم من مراجعة  
كلامهم في الكلام على  
هذه الآية (قوله وإذا  
اتصل بالمذموم فيعواو  
ج مع الخ) ينبغي إلحاق  
الآلف بما ذكره لوجود  
الهاء فيه وأقوله كذا  
قوله فيه إشارة إلى التثنية  
من التعليل بما ذكرنا

الذي في الوصل نحو ولا تيموا ولا يرحن وكنتم تذنون (والأصل تيمموا ولو تبحر جن وتتم تذنون بتأني  
أدغمت أولها في آخرها (فإن أردت التحفيف في الابتداء حذف أحد التامين وهي الثانية)  
وقال سيدي به والبحرين لأن الاستئصال بها حصل (لأول) لدلتا على المضارعة (خلافا لمشام)  
الضرب وأما به من الكوفيين وحجتهم أن الثانية في متعديا في كالمطوعة مثلا وحذفها يحل بهذا  
المعنى (وذلك حافز في الوصل أيضا قال الله تعالى نارا تأطى) الأصل تلتظي فحذف أحد التامين ولو  
كان ماضيا لقليل فلتظت لأن التأنيت واجب مع المجازي إذا كان ضمير متصلا (ولقد كنتم تذنون)  
الأصل تذنون (وقد يحى هذا الحذف في النون) الثانية يذنون المضارعة (ومنه على) القول  
(الظاهر قراءة ابن عامر وعاصم) وكذلك في المؤمنين بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وتسكون  
الياء أصله تنجي. يفتح النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع تنجي فحذفت النون الثانية  
وبقيت نون تنجي في مضارع نأت ونقيت ونزلت ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون  
الثانية لا في شذوذ كقراءة بعضهم نزل الملائكة بنصب الملائكة (وقيل الأصل تنجي يسكنها) أي  
النون الثانية (فادغمت في الجيم) كاجاصة واحدة) بتشديد الجيم وفيما هو الأصل الخاصة والحجاجة  
فادغمت النون في الجيم والاحاصة واحدة والاحاة واحدة الأجنبي وهي يفتح الهزلة وكسرها  
قال صاحب الفصيح قصره بغيره ويسكن فبما يقال للحجاجة كالماء لخاصة وهي لغة عامية فيها  
أنكرها لا كثر ون قال ابن الأثير (وإذا غم النون في الجيم لا يكاد يعرف) لأن النون عند الجيم تفتي ولا  
تدغم (وقيل هو) فعل ماض (من تجانبجو) يتخفف عنه وهي الجيم (ثم ضعفت عنه) وبني للفعل  
(وأشد الضمير المصدر) والتقدير تنجي هو أي النهاء (و) فيه ضعف من جهات أحادها (لو كان كذا  
لفتححت الياء لعله فعل ماض) مبنى للجهول نحو قضى الأمر والثانية أنه ضمير المصدر مع انه مفهوم من  
الفعل والثالثة أنه مفعول به مع وجوده قال في المعنى ويجاب عن أولها بأن تسكين الياء المقطوعة  
للتخفيف لفعله بها قرأ الأعمش غشي ولم تجلو قرأ الحسن ما بقي من الرباسكون الياء فيه وأصلا هو  
الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فإن النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة أبي جعفر ليجزى قوما بما  
كانوا يسكنون فأناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة (الثانية والثالثة) من المسائل الثلاث التي يجوز  
فيها الإدغام والفعل (أن تكون الكلمة فعلا مضارعا محزوما) بالسكون (أو فعل أمر) مبني على السكون  
فانه يجوز فيه الفعل والإدغام (قال الله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيقر بألفه وهو لغة أهل الحجاز  
والإدغام هو لغة تميم) اعتدادا بتعريف النساء في بعض الأحوال نحو يرد القوم واردة القوم  
وأهل الحجاز لا يصدقون بذلك (وقال الله تعالى واغضض من صوتك) بألفه (وقال جرير) (الشاعر  
فغض الطرف أنك من نعيم) فلا كعبا لفتولا كلابا  
بالإدغام وإذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح هزلة الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكي الكسائي أنه  
سمي من عبد القيس أو دغض أو فر هزلة الوصل ولم يحل ذلك أحد من البصريين وإذا اتصل  
بالمذموم فيعواو جمع نحو رد أو أو ما عطفه نحو رد أو أو نون تو كيد نحو رد أو أدغم الحجازيون وغيرهم من  
العرب كذا قالوه وهو ما بان للفعل حينئذ مبنى على هذه العلامة وليس بخبركة وما وض (وإذا اتصل  
بالمذموم هاء نائب وجب ضم المذموم فيه نحو رد أو رد أو وجب فتح المذموم فيه قبل هاء الغائبة نحو رد  
أو رد أو قالو الآن الهاء خفيفة بعد بوجوه كان الدال فتولبت الألف نحو رد أو وحكي الكوفيين  
رداها بضم والكسر و ردما لكسر والفتح وذلك في مضموم الفاعل ذكره ثعلب الوجه الثالث في نقلها

(١٠١ نصريح في)

لغرض المحركة بغير هذه العلل بلا شك ويمكن توجيه التعليل بأن كلامنا  
زادوا ويردون وادعية مخصوصة مستقلة برأسها فالعرض المحرك فيها (قوله بالمذموم) لو زاد فيه مذكور لكان حسنا

(قوله والترمذ الخ) قال الدوشري هو كالتثنية من قول الامر المتعمد على لغة بني تميم اه وكلمة لم يقف على كلام اللغوي فانه قال ان قلت هل فعل ام عند تميم تلحقها علامات التثنية والتثنية والجمع والامر في فعل الامر وعند المحجوبين اسم فعل يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فالتزام الادغام فيها عدم المحجوبين ناقص الاصل اذ الكلام في المضارع وفعل الامر وليست هلم منها من أي شيء التثنية ٤٠٢ قلت لعل قوله والترمذ اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو متعارف من أفعال الامر

في الادغام والتزام حركة القتب وغلطوه في تحوز القتب وأما الكسر فالصحيح انه لفتحهم الاخض من ناس من بني عقيل مده ونغضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لاسيها كذا التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو أسد وعلمه قول جرير فغض الطرف البيت وأما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل كسر وقد فتح اه وحكي ابن جني الضم اهضا وهو قليل لأن لم يتصل بالفعل هاء التعاقبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ودغض وفر وهو لبنى أسد وناس غيرهم الكسر مطلقا نحو ودغض وفر وهي لغة كعب وغيره والاتباع عمر كذا الفاعل نحو ودغض وفر وهذا كثير في كلامهم (والترزام الادغام في علم الثعلبي بالتركيب) وفي كيفية تركبها اختلاف قال جمهور البصريين من كتمت من هاء التنبيه ومن لم إلى هي فعل أمر من قولهم لم الله منك أي جعه وكان قيل أجمع نفسك الدنيا خفف ألفها تخففوا ونظر إلى ان أصل لام السكون وقال الخليل ر كبا قبل الادغام فحذفت الهمزة فالدراج كانت همزة وصل وحذفت الألف لتقاء الساكنين ثم نقلت حركة كالم الأولى إلى اللام وأدغمت وقال الفراءم كتمت هل التي لاز جروا بمعنى أقصده ففقت الهمزة فالتقاء حركاتها الساكن قبلها فصارت هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوخيين وقيل بسطه حكاه ابن العليم في المسطوط القول بالتركيب هو الصحيح متى نقل بعضهم الإجماع عليه (ومن ثم) أي ومن أجل نقلها بالتركيب (الترمو في آخرها الفتح) للتخفيف (ولم يحجزوا فيه) أي في آخرها (ما جازوه في آخره) ورد من الضم للاتباع (من) الكسر على أصل التقاء الساكنين لعدم التركيب وحكي الجرجي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم وإذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح واختلف فيها العربي على لغتين أحدهما أن تلمز طرفه نحو واحد ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلم ياز بيوه ياز ياز يازون وهلم ياهندوهم ياهندون وهلم ياهندت وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التبريل قال الله تعالى هلم شهداء كلهم التناو هي عندهم اسم فعل بمعنى أحضر في التعدي وبمعنى أتيت في اللازم واللغة الثانية أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلموا وهلموا وهلمى وهلمن بالفتح وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل أمر وذهب بعض النحويين إلى أن هلم في لغة بني تميم اسم فاعل في معاني الفعلية واستدل بالترزامهم الادغام ولو كانت فعلا لم تحرت بحري رد في جواز الفرض والكسر والاطهار أو جيب بأن التزام أحد المجازين لا يلحقهما من الفعلية والترزام أحد المجازين من في كلام العرب كثير (ويجيب الثعلبي في أفضل) بكسر العين (في التعجب) بالجمع العرب محافضة على الصيغة سواء كان متصلا بالأمم لا فالاول (نحو أشد بياض وجهه المتقين) والثاني نحو (أجيب إلى الله المحسنين) بالفصل بالجار والجرور والاصل أجيب بالهسين إلى الله (وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصافه وضمير الرفع) البارزة (وجب قلت الادغام في لغة غير بكر بن وائل) لأن ما قبل الضمير البارز الرفع لا يكون إلا ساكنًا (فحوت قلت) ان ضلقت وشدنا أسمرهم) والفرق بينهما من نحو ردولم رديحت جاز فيه الفتح والادغام ان سكن المضارع المجرى وعارض نزول والمازيم والامر محمول عليه وسوي بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيدي وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن

كلياتي يجوز مدغم وجود الواء عند عدم الاشباع وان كان يمكن جعله على المشيع وكان الشارح لم يحدد كقصير العلة وائل على هاء الغائبه والالف في قوله فقد وليت الالف من فوهة فاعلام حذف المقول والالف والواو في قول الرادي في قوله والالف والواو تر قوعان كذا (قوله وذهب الخ) ينبغي أن يافز عليه فيقال باسم فعل تلحقها الضمائر البارزة فيقال هو هذا (قوله والفرق الخ) في نظر لا يمكن أن تعارض بالمثل فيقال أيضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض أيضا نزول والضمير المذكور

(قوله فغو لمحت عينه) قال في الجمع من العباب الحكم الجمع في العين سلاق يضربها والتصاق وقيل هو التزافها من وجع وقيل هو ازواجها لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالمرض وقد لمحت عينه تلحح لها بالظهار والتصنيف وهو أحد الأخراف التي نرجب على الأصل من هذا الضرب منهم على أصله أو دليله على أولية حالها ومنه مشتت الدابة أو ألل السقام أو ألت اسنانه وصككت الدابة بالادغام لتعق لمحت عينه لمحت عينه كثرت دموعها وغلظت أجفانها اه (قوله أي لصقت) ينظر ضبطه وينظر هل يجوز أن يقال لصقت يدي بالكتاب متعبداً أولاً ويجوز وهل يجوز الادغام في ألل السقام لمحت عينه وما معهما أولاً يجوز قال في الصحاح لقي به واصلق به والثاني به والتصق به والتصقه به غير ٤٠٣ اه ففهم منه ان لصق كسمع في أنه لازم (قوله وهو وسخ الخ) لو قال بداه وهو وسخ في الموق فإن كان الوسخ الذي في الموق ساكناً فهو عص لكان احسن كما لا يخفى (قوله قاله في الصحاح) الذي في الصحاح والرخص بالتحريك وسخ يجتمع في الموق فإن سال فهو نخص وان جده فهو رخص وقد رخصت عينه الكسر والرجل ارمض (قوله أوفى ضرورة) معطوف على قوله شذوذاً لا على نية ترخ الخافض والتقدير في شذوذ أوفى ضرورة فان قلت قوله شذوذاً صفة لمصدر محذوف أو حال قلت على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير أوفى جده في ضرورة ويؤيد ان التصب على ترخ الخافض لا بصار إليه مع تيسر غير وان كان

واثل يقولون ردينا ومنادونا وفت وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول الزون والتاء فبقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما (وقد يقال الادغام في غير ذلك شذوذاً نحو لمحت عينه) بجاء من مهملة في أي لصقت بالرخص يتفق الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فإن سال فهو عص وان جده فهو رخص قاله في الصحاح (وألل السقام) أي تعيرت راحته وضرب البدن أي كثر ضربه وبب الانسان أي نبت شعره في جبينه وضكك الفرس أي اصططك عرفاً وبقوط الشعر أي اشتدت جعده وبغير ذلك سماجاء باظهار والتصنيف لبيان الأصل كالقول بالتحصيص (أوفى ضرورة) وهو أوفى النجم العجلى (المجدفة على الاجل) الواسع الفضل وهو ببالجزل والقياس الاجل بالادغام والمجدفة الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله جعله الله خالصاً لوجهه موجباً للفرز له بمنه وكرمه ووافق الفرغ من تاليه في يوم عرفة من شهو ر سنة ست وتسعين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

• (يقول خاتم التصحيح الفقير إلى الله تعالى ابراهيم بن محمد المحنقي) • الحمد لله مفيض الانعامات الذي جعل لغة العرب أحسن اللغات والصلوات والسلام على مضار الأكوان سيدنا محمد المنجب من خلاصة أولاد عدنان وعلى آله وصحبه المعشرين بصفات الكمال المتميزين بالإضافة إليه على كل حال • (وبعد) فقد تم بعونه تعالى طبع كتاب التصريح على الموضوع الفخري عن التناء والمدح بحلى الموامش بحاشية طائفة المحققين العلامة الشيخ ياسين رحم الله مولانا في الجمع وأسكنهم من الجنات المكان الرفيع وكان هذا الطبع الزاهر والوضع الاتيق الباهر بالمطبعة الأزهرية المصرية إدارة صاحب المسم العلية أ كبر العائلة الهدية (وشركاء) في أوائل شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية  
ن

المصنفون لا يشعشعون عن مثل ذلك على ان وقوع المصدر حالاً مقصور على السماع وان كان كثيراً ويمكن أيضاً ان يكون قوله في ضرورة معطوفاً على شذوذاً على تقدير الحالية أيضاً والتقدير ضرورة يفتك الادغام في غير ذلك حال كون ذلك شذوذاً أو كالتاني ضرورة وقال الدونشري قوله في ضرورة معطوف على قوله شذوذاً وينظر هل هذا العطف صحيح أولاً اه والظاهر الصحيح هو عطف على المعنى لأن قوله شذوذاً في معنى في شذوذ (قوله الحمد لله) لا يخفى ما في حسن هذا الختام من العلامة عبد الله جلال الدين بن هشام والله درهما أدراه بأساليب الكلام سقى الله ثمره صوب الرجعة على الدوام وغفر لنا وله وجميع المسلمين وأسأل الله حسن الخاتمة على وجميع الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لميلها بحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

﴿ فهرست الجزء الثاني من التصریح ﴾

صحيفة	صحيفة
باب حروف الجر	٢
فصل في ذكر معاني الحروف في المجازة	٤
فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين	١٨
الحرفية والاسمية	
فصل تراد كلمة ما بعد من وعن والباء	٢١
فصل تخفيف ربي ويحيى عملها الخ	٢٢
باب الاضافة	٢٣
فصل وتكون الاضافة على معنى اللام	٢٥
ما تشر به الخ	
فصل والاضافة على ثلاثة انواع الخ	٢٦
فصل تختص الاضافة اللفظية بحوزة دخول	٢٩
ال على المضاف في خمس مسائل الخ	
فصل الغالب على الاسماء ان تكون صالحة	٣٤
للاضافة والاقراد الخ	
فصل وما كان من اسماء الزمان منزلة اذا واذا	٤١
فصل ويجوز في الزمان المحمول على افواذا	٤٢
الاعراب على الاصل والبناء الخ	
فصل مما يلزم الاضافة كالأول والثاني الخ	
فصل يجوز ان يضاف ما علم من مضاف	٥٥
ومضاف اليه الخ	
فصل زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل	٥٧
بين المتضايفين الا في الشعر الخ	
فصل في احكام المضاف الياء	٦٠
باب اعمال المصدر واسمه	٦١
باب اعمال اسم الفاعل	٦٥
فصل يجوز صيغة فاعل للبالغة والتسكين	٦٧
فصل تنبيه اسم الفاعل وجسمه ثنائية أمثلة	٦٩
المبالغة وجعلها كقرفه في العمل والشرط	
فصل يجوز في الاسم الفعولة الذي يتلوا الوصف	١١٨
العامل ان ينصب به وان يخفف باضافته	
باب اعمال اسم المفعول	٧١
باب ابيته قصار والتلاقي	٧٢
باب مصادر غير التلاقي	٧٤
فصل ويدل على المرة من مصدر الفعل	٧٧
ال ثلاثي بفعلة بالفتح الخ	
باب ابيته أسماء الفاعل	٧٧
فصل وبأني وصف الفاعل من غير	٧٩
ال ثلاثي الجر وبلفظ مضارعه الخ	
باب ابيته أسماء المفعولين	
باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل	٨٠
ال متعدي الى واحد	
فصل وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل	٨١
في الدلالة على الحدث الخ	
فصل لمعول هذه الصفة ثلاث حالات الخ	٨٤
باب التعجب	٧٦
فصل وانما ينبغي هذان الفعلان معال اجتماع	٩٠
فيه ثمانية شروط الخ	
فصل ويتوصل الى التعجب من الزائد	٩٣
على ثلاثة الخ	
باب نعم ويش	٩٤
فصل ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم	٩٧
به فاعل نعم ويش الخ	
فصل وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه	٩٨
فانه يجوز ان يفعاله على فعل الخ	
فصل ويقال في المدح جذا وفي الذم لا جذا	٩٩
باب افعال التفضيل	١٠٠
فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات الخ	١٠٢
باب النعت	١٠٧
فصل ويجب موافقة النعت لمساقيه الخ	١٠٩
فصل والاشياء التي ينعت بها اسماء الخ	١١٠
فصل وانما تعددت النعوت الخ	١١٣
فصل وانما تكررت النعوت لواحد الخ	١١٦
فصل ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم	١١٨
باب التوكيد	١٢٠
فصل ويجوز اذا أريد تعويقه التوكيدان	١٢٤
يثنى كالمجامع الخ	
باب العطف	١٣٠
باب عطف النسق	١٣٤

حقيقة	حقيقة
١٩٩ فصل يعمل اسم الفاعل عمل مسما بالـ	١٣٤ فصل في كيفية استعمال حروف العطف
٢٠٠ فصل وماثون من هذه الاسماء فهو نكرة بالـ	وبين معانيها
٢٠١ باب اسماء الاصوات	١٥٠ فصل يطف على الظاهر والضمير
٢٠٣ باب نون التوكيد	المنفصل والضمير المتصل بالـ
٢٠٦ فصل في حكم آخر الفعل المؤكد	١٥٣ فصل تختص الفاعل والواو ويجوز حذفهما
٢٠٧ فصل تنفرد النون المحذوفة بـ	مع محذوفهما للدليل بالـ
٢٠٩ باب لا ينصرف	١٥٥ باب البدل
٢٣٧ فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاخذ	١٥٩ فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما يقدم ولا
أربعة اسماء بالـ	يبدل المضمرة من المضمرة بالـ
٢٣٨ فصل المنفرد المستحق انع الصرف ان	١٦١ فصل يبدل كل من الاسم والفعل والجملة
كان غير علم حذف يا أو ما بالـ	من مثله
٢٣٩ باب اعراب الفعل	١٦٣ فصل واذا بدأ باسم من اسم مضمرة معنى
٢٤٥ فصل ونصب المضارع بان مضمرة وجوبا	حرف استفهام بالـ ١٦٣ باب النداء
٢٤٣ فصل ونصب المضارع بان مضمرة مجوزا	١٦٣ الفصل الاول في الاحرف التي يذهبها
٢٤٥ فصل وجازم الفعل نون بالـ	المنادى واحكامها
٢٤٩ فصل يشترط في الشرط ستة امور	١٦٥ الفصل الثاني في اقسام المنادى واحكامه
٢٥١ فصل واذا انقضت الجملة ان شئت	١٧٣ الفصل الثالث في اقسام تابع المنادى
بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو بالـ	المنادى واحكامه
٢٥٢ فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت	١٧٧ الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء
الاداة ان بالـ	١٧٩ فصل واذا كان المنادى مضاف الى مضاف
٢٥٤ فصل في لو	الى الياء بالـ
٢٦٠ فصل في أما	١٧٩ باب في ذكر اسماء لازمة النداء
٢٦٢ فصل في لولا ولوما	١٨٠ باب الاستعانة
٢٦٣ باب الاخبار بالذي وفروعه	١٨١ باب التندبة
٢٦٤ الفصل الاول في بيان حقيقة	١٨٣ فصل واذا نيب المضاف للياء بالـ
٢٦٥ الفصل الثاني في شروط ما يتجرعه	١٨٤ باب الترخيم
٢٦٧ فصل اذا رفعت صلة آل ضمير بالـ	١٨٦ فصل والمحدوف للتخيم اسما بالـ
٢٦٩ باب العدد	١٨٨ فصل الاكثر ان ينوي الحذف بالـ
٢٧٠ فصل بمرة الثلاثة والعشرة وما بينهما بالـ	١٨٩ فصل يختص ما فيه تااء التانيث باحكام بالـ
٢٧٢ فصل الاعداد التي تصاف للعشرة بالـ	١٨٩ فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة
٢٧٣ فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين	شروط بالـ
٢٧٥ فصل ويجوز في العدد ان يركب غير اثني عشر	١٩٠ باب المنصوب على الاختصاص
وانتي عطف بالـ	١٩٢ باب التحذير
٢٧٦ فصل ويجوز ان تصوغ من اثنين وعشرة	١٩٥ باب اسماء الافعال
وما بينهما اسم فاعل بالـ	١٩٧ فصل اسم لفعل مثنى بالـ

صحيفة	صحيفة
٢٨٩ باب كتابات العدد	٢٨٦ فصل في الغالب في التاء ان تكون لفصل
٢٨١ باب الحكاية	٢٨٨ فصل لكل واحد من ألفي التانيث أوزان
٢٨٥ باب التانيث	٢٩١ باب المقصور والممدود
٢٨٦ فصل في الغالب في التاء ان تكون لفصل	٢٩٤ باب كيفية التنيمة
٢٨٨ فصل لكل واحد من ألفي التانيث أوزان	٢٩٦ باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم
٢٩١ باب المقصور والممدود	٢٩٧ باب كيفية جمع اسم جمع المؤنث السالم
٢٩٤ باب كيفية التنيمة	٢٩٨ فصل اذا كان الجمع بالالف والتاء اسما
٢٩٦ باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم	٣٠٢ باب التصريف
٢٩٧ باب كيفية جمع اسم جمع المؤنث السالم	٣٠٤ فصل ينقسم الاسم الى مجر من الزوا اذا كان
٢٩٨ فصل اذا كان الجمع بالالف والتاء اسما	٣٠٥ فصل وينقسم الفعل الى مجر اذا كان
٣٠٢ باب التصريف	٣٠٨ فصل في كيفية الوزن
٣٠٤ فصل ينقسم الاسم الى مجر من الزوا اذا كان	٣٠٩ فصل فيما تعرف به الاصول والزوائد
٣٠٥ فصل وينقسم الفعل الى مجر اذا كان	٣٦٤ فصل في زائدة همزة الوصل
٣٠٨ فصل في كيفية الوزن	٣٦٦ باب الابدال
٣٠٩ فصل فيما تعرف به الاصول والزوائد	٣٦٨ فصل في ابدال الهمزة بتبدل عن الواو والياء
٣٦٤ فصل في زائدة همزة الوصل	٣٨١ فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء
٣٦٦ باب الابدال	٣٧١ الباب الاول باب الجمع الذي على مقابل الخ
٣٦٨ فصل في ابدال الهمزة بتبدل عن الواو والياء	٣٧٢ الباب الثاني باب الهمزة بين المتعنتين في كلمة
٣٨١ فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء	٣٧٥ فصل في ابدال الياء من أختها الالف والواو
٣٧١ الباب الاول باب الجمع الذي على مقابل الخ	٣٨٢ فصل في ابدال الواو من أختها الالف والياء
٣٧٢ الباب الثاني باب الهمزة بين المتعنتين في كلمة	٣٨٦ فصل في ابدال الالف من أختها الواو والياء
٣٧٥ فصل في ابدال الياء من أختها الالف والواو	٣٩٠ فصل في ابدال التامع الواو والياء
٣٨٢ فصل في ابدال الواو من أختها الالف والياء	٣٩١ فصل في ابدال الطاء
٣٨٦ فصل في ابدال الالف من أختها الواو والياء	٣٩٢ فصل في ابدال الدال من تاء الافتعال
٣٩٠ فصل في ابدال التامع الواو والياء	٣٩٢ فصل في ابدال الميم
٣٩١ فصل في ابدال الطاء	٣٩٣ باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى
٣٩٢ فصل في ابدال الدال من تاء الافتعال	السكن الصحيح قبله
٣٩٢ فصل في ابدال الميم	٣٩٥ باب الجحذف ٣٩٧ باب الانقام
٣٩٣ باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى	
السكن الصحيح قبله	
٣٩٥ باب الجحذف ٣٩٧ باب الانقام	



## \* فهرست الجزء الاول من التصريح \*

صحيفة	صحيفة
١٧	الكلام وما ياتى منه
٢٩	فصل يشير الاسم عن الفعل بخمس علامات
٣٩	فصل يتجلى الفعل بأربع علامات
٤٤	فصل والفعل جنس تحت ثلاثة أنواع
٤٦	باب شرح المعرب والمبني
٥٤	فصل والفعل ضربان مبني وهو الاصل الخ
٥٨	فصل وأنواع البناء أربعة
٥٩	فصل الاعراب أثر ظاهر أو مقدوم الخ
٦١	الباب الاول باب الاسماء الستة
٦٤	فصل والافصح في الفن النقص
٦٦	الباب الثاني المتني
٦٩	الباب الثالث باب جمع المذكر السالم
٧٢	فصل وجملا على هذا الجمع أربعة أنواع
٧٧	فصل نون المتني وما قبل عليه مكسورة الخ
٧٩	الباب الرابع الجمع بالنسبة وما يزيد
٨٣	الباب الخامس ما لا ينصرف
٨٥	الباب السادس الامثلة الخمسة
٨٧	الباب السابع الفعل المضارع المعتل الآخر
٨٩	فصل وتقدر المحر كذا الثلاث الخ
٩١	باب النكرة والمعرفة
٩٥	فصل في المضمر
١٠٤	فصل التاعدة انه متى فاق اتصال الضمير
١٠٩	لم يعدل الى انقضائه
١٠٩	فصل فتمضوا انما التكلم من الضمائر
١١٤	المشتركة ١١٢ باب العلم
١١٤	فصل وسماء وزمان
١١٦	فصل وينقسم الى مرتجل ومنقول
١١٦	فصل وينقسم ايضا الى مفرد
١١٩	فصل وينقسم ايضا الى اسم وكنية ولقب
١٢٥	فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع
١٢٥	باب اسماء الاشارة
١٢٨	فصل واذا كان المشار اليه بعيدا الخ
١٢٩	فصل ويشار الى المكان القريب بيها
١٣٠	باب الموصول
١٤٠	فصل وتفتقر كل الموصولات الى صلة
١٤٢	فصل ويحوز حذف العائد المرفوع الخ
١٤٧	باب المعرفة الالة
١٥٠	فصل وقد ترد ال زائدة
١٥٣	فصل من الماعرف بالاضافة أو الالة
١٥٤	ما غلب الخ
١٥٤	باب المبتدأ والخبر
١٥٩	فصل والخبر الجزء الذي حصل به الفائدة
١٦٦	فصل ويقع الخبر نرفا
١٦٨	فصل ولا يبتدأ بشكرة
١٧٠	فصل ولا خير ثلاث حالات
١٧٦	فصل وما علم من مبتدأ وخبر جاز حذفه
١٨٢	فصل والاصح جواز تعدد الخبر
١٨٣	باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر
١٨٦	فصل وهذه الافعال في التصرف ثلاثة
١٨٧	أقسام الخ
١٨٧	فصل وتوسط أخبارا من جاتز الخ
١٨٨	فصل وتقديم أخبارا من جاتز الخ
١٨٩	فصل ويحوز باتفاق ان يلي هذه الافعال
١٩٠	مفعول الخ
١٩٠	فصل قد تستعمل هذه الافعال تاما الخ
١٩١	فصل تختص كان بامر ومنها جواز زادتها
١٩٦	فصل في ما ولا ولا تان المعملات تعمل
٢٠١	ليس تشبه بها
٢٠٣	فصل وتراد الباء بكثرة في خبر ليس الخ
٢٠٣	باب أفعال المتعارية
٢٠٧	فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة
٢٠٨	الماضي الخ
٢١٠	باب الاحرف الثمانية
٢١٤	فصل تتعين ان المكسورة الخ
٢٢١	فصل وتفتقر لام الابتداء بعد ان المكسورة
٢٢٥	فصل وتصل ما الزائدة بهذه الاحرف الخ

صحيحة	صحيحة
حالي الخ	٢٢٦ فصل يعطف على أسماء عند الاختلاف الخ
باب المفعول له ٣٣٤	٢٣٠ فصل تخفف ان المسورة لتقلها
باب المفعول فيه ٣٣٧	٢٣٢ فصل وتخفف ان المفتوحة الخ
فصل وحكمه التصب وناصبه الخ ٣٤٠	٢٣٤ فصل وتخفف كأن يقيق أيضا أعمالها
٣٤١ فصل أسماء الزمان كالأهاس الحاة للاقتصار	٢٣٥ باب لا العمل عمل ان المشددة
٣٤٢ فصل الطرف نوعان متصرف الخ	٢٣٨ فصل وإذا كان اسمها مفردا الخ
باب المفعول معه ٣٤٣	٢٤٠ فصل وللث في نحو لا حول ولا قوة الا بالله
٣٤٤ فصل الاسم بعد الواو خمس حالات	خمس أوجه
باب المستثنى ٣٤٦	٢٤٣ فصل وإذا وصفت التكررة البنية بمفرد الخ
٣٥٤ فصل وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا الخ	٢٤٤ فصل وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا الخ
وجوب نصبه	٢٤٦ باب الأفعال الداخلة بعد استيفائها على
٣٥٦ فصل وإذا تكررت لا فان كان التكرار الخ	على البدل والجناس الخ
٣٦٠ فصل وأصل غير أن يوصف بها ما تكرره الخ	٢٥٢ فصل لهذه الأفعال ثلاثة أحكام
٣٦٢ فصل والمستثنى بسوى كاللستني بغير الخ	٢٥٨ فصل ويجوز بالاجماع حذف للمفعولين
٣٦٢ فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب	لختصارا
التصباح	٢٦١ فصل تحكي الجملة الفعلية بعد القول الخ
٢٦٣ فصل وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان	٢٦٤ باب ما ينصب لمفعيل ثلاثة
٢٦٥ فصل والمستثنى بخا شاعدا سيويه بحر و	٢٦٧ باب القائل
لا غير	٢٨٦ باب النائب عن الفاعل
باب الحال ٣٦٥	٢٩١ فصل وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول
٢٦٧ فصل للحال أربعة أوصاف	٢٩٣ فصل يضم أول فعل المفعول مفعلا الخ
٢٧٥ فصل وأصل صاحب الحال التعريف	٢٩٦ باب الاستعمال
٢٧٨ فصل وللحال مع صاحبها ثلاث حالات	٣٠٨ باب التعدى والزموم
٢٨١ فصل وللحال مع طليها ثلاث حالات أيضا	٣١٣ فصل لبعض المفاعيل الاصل في التقديم
٢٨٥ فصل ولشبه الحال بالمتجر والتفت الخ	على بعض الخ
٢٨٧ فصل الحال ضربان مؤسفة الخ	٣١٤ فصل يجوز حذف المفعول لغرض الخ
٢٨٨ فصل يقع الحال اسم مفردا الخ	٣١٤ فصل وقد يحذف ناصبه ان علم
٢٩٣ فصل وقد يحذف جامل الحال جوازا الخ	٣١٥ باب التنازع في العمل
باب التمييز	٣١٩ فصل إذا تنازع العاملان جاز أعمال أيهما
٢٩٦ فصل والاسم المهم أربعة أنواع	شئت اتفاقا
٢٩٧ فصل لمن يميز النسبة الواقع بعد ما يفيد	٣٢٣ باب المفعول المطلق
التعجب	٣٢٥ فصل ينوب عن المصدر في الاشتغال على
٢٩٨ فصل ويجوز جر التمييز بمن الخ	المفعول المطلق الخ
٤٠٠ فصل لا يتقدم التمييز على عمله إذا كان اسما	٣٢٩ فصل أنه يجوز دليل يقال أو







Bibliotheca Alexandrina



0408715